

هذا

الجزء الثاني من حاشية العلامة السيد محمد

أبي السعود المصري المحنفي المشاة

بفتح الله المعين على شرح الكنز

للعلامة محمد منلا مسكين

رحمهما الله

تعالى

آمين

* فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة السيد محمد أبي السعود على شرح منة المسكين *

| صفحة | مطلب | صفحة |
|------|--------------------------------------|------|
| ١٩٧ | باب النكاح | ٢ |
| ٢٠٦ | مطلب جوامع الفقه | ٦ |
| ٢١٠ | فصل المحرمات | ١٢ |
| ٢٢٠ | مطلب جواز جمع الاختين في الجمعة | ١٦ |
| ٢٢٣ | باب الأولياء والأكفاء | ٢٦ |
| ٢٣٠ | فصل في الكفاءة في النكاح | ٣٨ |
| ٢٣٦ | باب المهر | ٤٦ |
| ٢٥٢ | مطلب مفهوم المخالفة ليس بمحجة | ٦٤ |
| ٢٦٢ | في كلام الشارع دون روايات الفقهاء | |
| ٢٧٣ | باب نكاح الرقيق | ٧٣ |
| ٢٧٥ | باب نكاح الكافر | ٨٥ |
| ٢٧٩ | باب القسم | ٩١ |
| ٢٨٣ | كتاب الرضاع | ٩٤ |
| ٢٩٠ | كتاب الطلاق | ١٠٣ |
| ٣٠٥ | مطلب هل يفصم الطلاق في الثلاث | ١٠٤ |
| | في حقه عليه السلام | |
| ٣١٣ | مطلب جحد النكاح لا يكون طلاقا | ١٠٩ |
| | باب الطلاق الصريح | ١١٢ |
| ٣٢٨ | مطلب التطليق بلاقة الترك هل هو | ١٢٠ |
| ٣٣١ | رجعي | |
| | فصل في الطلاق قبل الدخول | ١٢٧ |
| ٣٤٢ | مطلب فيمن قال لامرأته أنت طالق | ١٢٨ |
| ٣٤٨ | واحدة وعشرين | |
| ٣٥٧ | باب الكليات | ١٢٩ |
| | باب تقويض الطلاق | ١٣٦ |
| ٣٦٤ | فصل في الأمر باليد | ١٣٩ |
| ٣٧٠ | فصل في المشيئة | ١٤٢ |
| ٣٧٤ | باب التعليق | ١٤٦ |
| ٣٨٤ | باب طلاق المريض | ١٥٨ |
| ٣٩١ | باب الرجعة | ١٦٤ |
| ٣٩٩ | فصل فيما تحل به المطاعة | ١٦٩ |
| ٤٠٤ | باب الإيلاء | ١٧٣ |
| ٤١١ | باب الخلع | ١٨٠ |
| ٤١٧ | باب الظهار | ١٨٧ |
| ٤٢٥ | فصل في الكفارة | ١٩١ |
| | باب العنان والمحبوب والمحصى | |
| | باب العدة | |
| | فصل في الاحداد | |
| | باب ثبوت النسب | |
| | باب المحضنة | |
| | باب النفقة | |
| | كتاب الاعتاق | |
| | باب العدي يعتق بعضه | |
| | باب المحلف بالعتق | |
| | باب العتق على جعل | |
| | باب التدمير | |
| | باب الاستيلاء | |
| | كتاب الاعيان | |
| | باب العيين في الدخول والسهم | |
| | والتخروج والاتبان وغير ذلك | |
| | باب العيين في الاكل والشرب واللبس | |
| | والكلام | |
| | باب العيين في الطلاق والعتاق | |
| | باب العيين في البيع والشراء والترويح | |
| | والصوم والصلاة وغيرها | |
| | باب العيين في الضرب والقتل وغير ذلك | |
| | كتاب الحدود | |
| | باب الوطء الذي يوجب الحد والذي | |
| | لا يوجب | |
| | باب الشهادة على الزنا والزحوى عنها | |
| | باب حد الشرب | |
| | باب حد القذف | |
| | فصل في التعزير | |
| | كتاب السرقة | |
| | فصل في الحرز | |
| | فصل في كيفية القطع واثباته | |
| | باب قطع الطريق | |
| | كتاب السر | |
| | باب الفتناء وقسمتها | |

| صفحة | صفحة |
|--|--------------------------------------|
| باب خيار الشرط ٥٣٨ | ٤٣٢ فصل في كيفية القسمة |
| باب خيار الرؤية ٥٤٦ | ٤٣٧ باب استيلاء الكفار بعضهم على بعض |
| باب خيار العيب ٥٥٢ | أو على أموالنا |
| باب البيع الفاسد ٥٦٥ | ٤٤٠ باب المستأمن |
| مطلب في حكم اجارة البرك لصيد السمك ٥٦٩ | ٤٤٢ فصل لا يمكن مستأمن |
| فصل في احكام البيوع الفاسدة ٥٧٩ | ٤٤٥ باب العشر والمخرج والمجزية |
| باب الاقالة ٥٨٥ | ٤٥٠ فصل المجزية |
| باب التولية والمراجعة ٥٨٩ | ٤٥٨ باب المرتدين |
| فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض ٥٩٣ | ٤٦٨ باب البغاة |
| باب الربا ٥٩٩ | ٤٧١ كتاب اللقيط |
| باب المحقوق ٦٠٥ | ٤٧٥ كتاب الاقطعة |
| باب الاستحقاق ٦٠٦ | ٤٨١ كتاب الابق |
| فصل في بيع الفضولي ٦١١ | ٤٨٤ كتاب المفقود |
| باب السلم ٦١٦ | ٤٨٧ كتاب الشركة |
| المتفرقات ٦٢٥ | ٥٠٠ كتاب الوقف |
| كتاب الصرف ٦٢٣ | ٥٢٠ كتاب البيوع |
| | ٥٢٣ فصل فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر |

هـ _____ ذا

المجزء الثاني من حاشية العلامة السيد محمد

أبي السعود المصري المحنفي السماة

بفتح الله المعين على شرح الكبر

للعلامة محمد منلا مسكين

رحمهما الله

تعالى

آمين



(الجزء الثاني)

بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب النكاح) *

ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الان ثم تسمر في الجنة الا النكاح والايمان دروهو
افضل من التخلي مروجوه الاول ان الدين مقدمة على النوافل بالاجماع الثاني انه
ورد الوعيد على تركه بخلاف النوافل * الثالث انه عليه الصلاة والسلام واطب عليه وثبت
عليه بحيث لم يخل منه بل كان يزيد عليه ولو كان التخلي للنوافل افضل لهعله وادانث
افضلته في حقه ثبت في حق امته لان الاصل في الشرائع هو العموم والمخصوص بدليل
والرابع انه سبب موصل الى ما هوه ففضل على النوافل لانه سبب لصيانة النفس عن
العاجلة ولصيانة نفسه اهن الهلاك بالنفقة والسكنى واللباس ومحصول الولد المودع
فان قيل ان الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بكونه سدا وحصورا وهومن لا ياتي
النساء مع القدرة عليه فلو كان الاشتغال بالفضل لما استحق المدح بتركه فلناخص لانكر
فضل التخلي للعبادة واستحقاق المدح به واسكن بقول الاشتغال بالنكاح افضل ويحتمل
ان يكون ذلك في شريعتهم ثم نسخ في شريعتنا فصار العشرة افضل من الزلة كما نعت
الرهانية والمخاض يلقى والمخاض والاعتزال عن النساء كما تفعل الرهبان كانه خصي معنى
شخصا عن خط الزبلي (قوله لا بدله من المال) اي في تحصيل السنة ان كان سنة
وفي المخرج عن عهدة الواجب ان كان واجبا محمى (قوله فتناسبا) ولانه قد اجتمع فيه

* (كتاب النكاح) *
النكاح لا بدله من المال كما لا يخفى
لا يجب الا على من له المال فتناسبا

(قوله ليس لنا عبادة الخ فيه نظر اما
اولا فان كونه عبادة في الدنيا لما هو
اكثر من سبيل الكثرة المسلمين والقديم من
الاصناف وهذا معقود في الجنود ما
ناسا فلان الذكر والامر في الجنة
اكثر من معنى الدنيا غاية ان ذلك
بالطبع لا بالنكاح لان حال العبد
تحال الملازمة بين شوقه في الجوى
على الانبياء

دواعي الشرع والحق والطبع ولم يتجمع في حكم من احكام الشرع غيره فخر فاما دواعي
 الشرع من الكتاب والسنة والاجماع فاهو وامادواعي العقل فار كل عاقل يحسان بقي
 اسمه ولا يعمي رسمه وما ذاك غالباً لابقاء النسل واما الطبع فان الطبع يدعو الى تحقيق
 ما احسن المباشرة والمضاهات فلا تزوجة فيها اذا كانت باذن الشرع وان كانت بدواعي
 الطبع بل يؤجر عليه بخلاف سائر المشروعات عنانية (قوله وهو في اللغة الغم) هذا احد
 اقوال اربعة وقيل انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وعليه مشايخنا وقيل عكسه وعليه
 الشافعي وقيل مشترك لغني فيه ما والمتبادر من لفظ الغم تعلقه بالاجسام لا الاقوال لانها
 اعراض يتلانى الاول منها قبل وجود الثاني فلا يصادف الثاني ما يضمن اليه فوجب كون
 مجاز في العقد لانه يؤول الى الغم لان الزوجين له الوطء يستجعا وينضم كل الى صاحبه
 حتى يبرأ كل شخص الواحد من ليلته اولاً لانه سبه كما ذكره الشارح واعتراف ما ذكره الشارح
 محتار صاحب المذهب وغيره كما صاحب الكافي والكهاية والزيلي وهو يظهره مخالف لما
 في المغرب والعناية من ان النكاح الوطء ثم قيل لتزويج مجاز لانه سب الوطء المباح وقولهم
 النكاح الغم مجاز ايضا لان هذان تسمية للمسبب باسم السبب والاول بالعكس حموى
 وقوله الار هذان تسمية للمسبب اي الذي هو الغم باسم السبب الذي هو النكاح يعني
 العقد وقوله والاول بالعكس وهو تسمية السبب الذي هو التزويج باسم المسبب الذي
 هو النكاح يعني الوطء شيخنا (قوله ثم يستعمل في الوطء الخ) اي حقيقة كذا ذكره شيخنا
 قال ووجهه كما ذكره الكل ان الوطء من افراد الغم والموضوع للاغم حقيقة في كل من
 افراده كانساف يز يدفون من قبيل المشترك المعنوي اه قال في الترتيلية وعارضه
 صاحب البحر بما لم يقتضه شيخنا يعني المحي (قوله وفي العقد) اي مجاز ليدل ما ذكره
 الشارح من التعليل شيخنا (قوله وهو عقيد) اي يفيد او يثبت بحدوث الاقربان يكون
 به في باقي غير قال في الترتيلية والمراد به قد الحاصل بالمصدر احتراز عن المعنى
 المصدرى الذي هو فعل المتكلم كذا افاده المنصف يعني صاحب الدرر في مناهيه اه وتحقيق
 هذا المقام يعلم برجعة نوح افندي (تتمة) في شرح المنهاج للعلامة ابن حجر ما يفيد ان كلمة
 اهل الجبة بالعقد كافي الدنيا حموى (قوله على ملك المتعة) اي النكاح عقد مرد على ملك
 المتعة عرف اهل الشرع وهم الفقهاء لانه متى اطلق في الكتاب والسنة مجرداً عن القران
 فهو الوطء وقد تساوى المعنى والغوى والشرعى ولهذا قال قاضيانا انه في اللغة والشرع
 حقيقة في الوطء مجاز في العقد ترتيلية عن البحر والمتعة على استماع الرجل من المرأة
 كافي الدر وهو يشير الى ان في التمتع للرجل لا المرأة يتفرع عليه ما ذكره اليباري
 شارح الكنز في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه السلام افقت عورتك الا من
 زوجهك او ما ملكت يمينك من ان الزوج ان يتطرق الى فرج زوجته وملتقة دبرها
 بخلافها حيث لا تتطرق اليه اذ منه ما من النظر (قوله احتراز عن السبع) والمبنة ونحوهما
 زيلي واراد بهو هما الوصية حموى (قوله الا انه يرد بها لا قصدا) اذا لم يوجد ما يمتنع
 معنى وفي العبارة ماول وكان يكفه ان يقول لانه عقد مرد على ملك المتعة تبعاً لحموى (قوله
 واصله النكاح الخاضع) وفي بعض النسخ الخاص فليحرم حموى (قوله وهو اسلم من منع) اي

وهو في اللغة الغم ثم يستعمل في الوطء
 لوجود الغم فيه وفي العقد لانه سبه
 (وهو عقد مرد على ملك المتعة قصداً)
 احتراز عن السبع لانه عقد مرد على
 ملك المتعة ايضا الا انه يرد بها
 لا قصداً والتمنع في اللغة كمال التمتع به
 واصله الدعاء المحض وهو اسلم من منع
 كالسلام من سلم وتمع الخ وتمع
 النكاح وتمع الطلاق كلاهما من ذلك
 فيها من الدعاء كذا في المعرب

مطلب في النكاح اهل الجبة

اسم مصدر ومع بالتدبير جوى (قوله وهو سنة) مؤكدة على الاصح عند القدرة على المهر والنفقة والوطأ مع عدم الخوف من الزنا والمجور وترك الفرائض والسنة نهرهم اعم ان قوله وهو سنة وعند التوفان واجب بيان لبعثه لان له سببا وشروعا وركا وحكما وصفة فصقته ماذكره المصنف من كونه سنة أو واجبا وسببه يتعلق بقاء العالم به بالتناسل وشرطه نوعان عام وخاص فالاول الحمل القابل وهي امرأة لم يتنع من نكاحها مانع شرعى فخرج الذكر والخنثى المشكل بموازان بدون ذكر أو بقوله لم يتنع الخ الجنسية فلا يجوز نكاحها أو إجازة المحسن البصرى بشهود والمهارم أيضا وسقوط المحدث عند الامام لما انما حمل في أنجمله بدليل حملها الغير ولم يسقطه نظرا الى سلب محلته وأعليه الفتوى نهر وكذا نرج بقوله لم يتنع الخ انسان الماء أيضا لاختلاف الجنس شيئا عن منية الفتى ومن شرطه العام الاهلية من العقل والبلوغ في الولي لافي الزوجين ولا في متولى العقد نهر ويزاد المحرمه كما في الزبلى وشرطه الخاص سماع اثنين يوصف خاص الايجاب والقبول شريطة لالة والظاهر ان المراد بالوصف الخاص الفهم وما في الزبلى من قوله وشرطه الخاص الاشهاد فيه قصور ووصفه الايجاب والقبول ولو حكى كاللفظ القائم مقامهما كما في الشريعة لالة بمعنى من متولى الطرفين شيئا وحكمة نبوته الحمل والمكاثلة وثبوت حرمة المصاهرة زبلى ثم النكاح عبارة عن مجموع الايجاب والقبول والارتباط الحاصل بينهما فالاجاب والقبول من اركان النكاح وقيل النكاح عبارة عن الارتباط المذكور والاجاب والقبول شرط جوى عن البرجندى وايضا هذا المقام يعلم بمراجعة نوح افندي (قوله وقال الشافعى مباح الخ) لان النكاح من المعاملات حتى صرح من الكافر والعبادة اولى منها لانها شرعت لله وشرع المعاملات للعباد ولنا قوله عليه السلام من كان على ديني ودين داود وسليمان وابراهيم فليتزوج وان لم يجد له سبيلا فليجاهد في سبيل الله فجعل النكاح من الدين وقدمه على الجهاد واختار لنفسه الاشتغال به فثبت انه افضل وقدمهم قوم ان يغفلوا للعبادة ويطلقوا آسأهم فرد عليهم وقال تناكحوا قالوا وتكرهوا فاني اناهي بكم الامم يوم القيمة هذا امر وقدمه في مقتضاه في موضعه وقال عليه السلام النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني زبلى (قوله وعند التوفان الخ) فان يقرن الزنا لاله فرض درو وجوب التزوج ان كان بحال يخاف الوقوع في الزنا يحمل على ما لا بد من قدر على التمسك كافي النهر وينبغي ان راعى هذا في جانب الافتراض أيضا ولا بد في الوجوب من القدرة على المهر والنفقة وان لا يخاف المجور الى الظلم فان خافه بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه حرم ولا كره وان خاف المجتزع من الايقاع بما وجبه كان مباحا فقامه سنة مجرول يذكر الحرام منه لانه ليس من صفاته الخاصة نهر وفيه ان السنة والوجوب ليستا من صفاته الخاصة به أيضا جوى ويندب اعلانه وتقدم خطبته وكونه في مسجد يوم جمعة بما قدر شد وشهود عدول والاستدانة له والنظر اليها وكونها دونة نسا وحسبا وعزوا لا وفوقه خلقا او دابورا وعرضا وجمالا او هلا بكرة الزفاف المختار لان لا يشغل على مفسدة دينية در فان تزوج امرأته زها وحسبا ومالها وجمالا لا يزداد الاذلا فقرة ودانة ولا يتزوج مسنة للحدث سواء ولود خير من حسنة عقيم ونكاح البكر احسن واختلف في ضرب الدف الحشائي عن المجالل وفي الغناء في العرس والوليمة ومنهم من قال بعدم الكراهة مجرور نهر والزفاف مصدر زففت العروس الى زوجها الزف بالضم زفا وزفا واذا زفقت باعني والمزفة الهفة التي ترف فيها العروس شيئا عن الهجاء والظاهر ان الواو فيما سبق من قوله فان تزوج امرأته زها الخ بمعنى أو (قوله بالمرحكات الثلاث) اراد بها فتح النسا والواو والقاف وكان القياس هنا قلب الواو والواو لوجوده موجب الاعلال جوى وهو تحرك الواو واقتناع ما قبلها شيئا (قوله أى عند اشتياق النفس الى النساء) والمراد شدة الاشتياق كما في الزبلى بحيث يخاف الوقوع في الزنا (قوله وفرض كفاية عند بعض اصحابنا) ظاهر سابق كلام الشارح يقتضي ان الاختلاف في كونه فرض كفاية بالنسبة لمحالة التوفان وهو بخلاف ما يظهر من سياق كلام النهر حيث ذكر الاختلاف في كونه فرض كفاية أو جبا على الكفاية أو على

مطلب في حصة المالكه بين نبي آدم
والمجر وانسان الماء

(وهو سنة) وقال الشافعى مباح
والانضال القلى وعندنا هو اصل
من القلى لتل العبادات
اشوقان بالمرحكات الثلاث (وعند
وهو مصدر ناقت نفسه الى كذا
اشتاقى عند اشتياق النفس الى
النساء وعند الشافعى سنة ثم النكاح
فرض عين عند اصحاب الظواهر
وفرض كفاية عند بعض اصحابنا

التعيين بالنسبة لمحالة الاعتدال قال وبذني ترجيح الوجوب على التمييز لثبوت المواظمة عليه والانكار على من رغب عنه وبهذا يصف القول باستحبابه جدا لكن قال في الفتح كثير ما ينسأهل في اطلاقه على السنة (قوله وينتقد) أي يحصل ويتحقق درر (قوله بإيجاب وقول) الإيجاب لغة الإثبات وعرفا الصيغة الصالحة لإفادة ذلك العقد بقيد كونها ألاجوى سمي الإيجاب إجمالا لأنه يوجب وجود العقد إذا اتصل به القبول أو ثبت لا تخريجا للقول وليست الباء للاستعانة كقافي كتبت بالقول لا يثني كون الإيجاب والقبول اجزا مادية فهي للابسة كقافي بنيت البيت بالمجر والمدرور نقد استعمل التعريف على العطل الأربع فالإيجاب والقبول في العقد مادية وكل من الموجب والقابل علة فاعلية والعقد المحاسن علة ضرورة وملك الاستمتاع هو العلة الغائية ولا يخفى في تقدم هذا هنا وان تأخرت خارجا نهر والاعتقاد ارتباط أحد السكالكين بالآخر على وجه يسمى باستتار عقد اشترعا وخرج بالإيجاب والقبول الاقرارا لوقالت هوزجي لم يتعقد على المختار واختار ابن الفضل انعقاده وسكاه في التنوير قبل اذا كان بحضور من الشهود وقوله لا يتعقد بالاقرار لا ينافيه ما صرحوا به من ان النكاح ثبت بالتصادق لان المراد بقولهم لا يتعقد بالاقرار أي لا يكون من صبيح العقد بل لا يكون لانشاء العقد والمراد من قولهم انه ثبت بالتصادق ان القاضي يثبت بالتصادق ويحكم به شخصان خط الشيخ عبد الباقي المقدي معز بالخلاف وفي الدرر من قاضيان ينبغي ان يكون المحو اب على التفصيل ان اقر اربعة ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقرت المرأة زوجها او اقر رجل انما امراته يكون ذلك نكاحا ويشتمل اقرارهما بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر باعقدا لم يكن فانه كذب محض انتهى ولو قال لها يا عرسى فقالت ليك ان عقد على المذهب ونزع القبول بالفعل كقبض المهر وكذا لا انعقادا لعالم وكذا بكتابة حاضر بل غائب بشرط اعلام الشهود عافي الكتاب در وروجه مافي البحر حيث قال واما المصنف ان انعقاد النكاح بكتابة احدهما بشرط فيه سماع الشاهدين قراءة الكتاب مع قبول الآخر أو كسب زوجي فذلك متى فبلغها الكتاب فقالت زوجت أو كتب تزوجتك وبلغها الكتاب فقالت زوجت نفسي لكن في الوجه الاول لا بشرط اعلام الشهود وفي الوجه الثاني بشرط ظهريه قال في البحر فقولهم بشرط حضورهما وقت قراءة الكتاب ليس على اطلاقه وهو مبني على ان صيغة الامر تركيل فقولها زوجت نفسي منه قائم مقام الإيجاب والقبول فاكفي بسماعه لانها تنو لي مافي العقد يصحم الو كالة ولا بشرط الاشهاد على التوكيل واماعلى من جعل الامر ايصا فلا بد من سماع قراءة الكتاب انتهى خافي الدرر من قوله بشرط اعلام الشهود عافي الكتاب انما يشتمل على اطلاقه على القول بان الامر ايجابا وكذا لا يتعقد بتزوجت نصفك في الاصح بل لا بد ان يصفه الى كلها او ما يعبر به عن الشكل ومنه الظهور والبطن على الاشبه خضيرة ورجوا في اطلاق خلافه فصاح للفرق در قال في زواهر الجواهر وقدي قال ان الفرج يجتاض فيها فلا يكتفي ذكر البعض لاجتماع ما يوجب المحل والحرمه في ذات واحدة فترجى الحرمه وهو مقتضى مافي الاشياء اذا اجتمع الحلال والحرام غلب المحرام وقد علل قاضيان بما ذكرنا حيث قال ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فهو زنا والاصح به لا يصح لاجتماع ما يوجب المحل والحرمه في ذات واحدة فترجى الحرمه اقول وقد صحح في الظهور به انه يتعقد فيكون على هذا من فروع قاعدة ذكر بعض ما لا يخفى كذكر كراهه ومثله في حاشية الاشياء للعموى ومن شرط الإيجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان طال كخضيرة وان يكون القبول بعدد كزما اتصل بالإيجاب من ذكر المهر حتى لو قبل قبله لا يصح كقولها تزوجتك بمائة دينار فقبل ان تقول بمائة قبل لا يتعقد لان اول الكلام يتوقف على اخره اذا كان في آخره ما يضر اياه شربا لاسية عن الفتح وان لا يخالف الإيجاب القبول فقبلت النكاح للمهر وان كان المال فيه نكاحا شربا لاسية ايساعن البصر نعم يصح الخط كزيادة قبلت في المجلس وان لا يكون مضاهيا ولا معقلا در فلو اختلف المجلس لم يتعقد بان اوجب احدهما فقام الاخر قبل القبول واشتغل بعمل آخر ومنه ما لو عقد

(وينتقد) النكاح (بإيجاب وقبول)

وهما عشان او يسران على دابة بخلاف مالو كان في سفينة وأن تعلم المتكوفة فلزوج بنته منه وله
 بنان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف للآخرعة نهر عن الزانية قال الحنفى لعل المراد
 أن لا تكون مجهولة للشهود لانه لا بد من التميز عند الشاهدين وبأن في فصل لابن العن أن تزوج بنته
 الخ لان المراد ان تكون معلومة للزوج بما قالوا من انه لو كلفه ان يزوجه امرأة فزوجه من شوها لم يفسد له
 الحبار اللهم الا ان يقال هناك معرفة الوكيل هي المعتبرة لانه قائم مقامه وبالمجمل لم اطالع الا على العلم للشهود
 وأما علم الزوج فلأطلع عليه الى الان شيئا عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي (قوله وضعا للضي) أى
 وضعا في أصل اللغة للخبر عما حدث في الزمان الماضي وأما اشتراط ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعى
 والنكاح كذلك والتصرف الشرعى لا يعرف الا بالشرع والشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للاخبار عن
 الماضي لغة في الانشاء ليدل على التحقيق والاثبات فيكون أدل على قضاء المحاجة درر (قوله واحدهما)
 للضوى والآخر لغيره مستقلا كالامر او حالا كالمضارع بناء على انه موضوع له أما الاول فكأن اذا قال
 زوجتي نفسك أو كوني امرأتى فقلت زوجتك أو قبلك أو بالسمع والطاعة واذا في شرح الدرر ان
 ما زوجه المصنف من ان الامر ايجاب بخلاف للكتب بل هو توكيل ورثة بان ما ذكره المصنف ليس ناسا انه
 ايجاب اذ كون احدهما الماضي يصدق بكون الثاني للعالم واثن سئلانه لان لا يخالف لكلامهم وأما
 الثاني وهو المضارع فان كان مبدوا بالهمزة كاتزوجك أو التاء كتر زوجك وبني نفسك فثبت انعقاد لم يقصد
 به الاستقلال بخلاف الاول والمبدوء بالتون كتر زوجك أو تزوجك من ابني كالمبدوء بالهمزة نهر (قوله
 لأجل الفصل) بالجار والجر ورجوى (قوله بان يقول زوجتي الخ) الاولى كان يقول جوى وهو مخرج
 في اس الامر ايجاب وقد صرح به قاضيان حيث قال افظة الامر في النكاح ايجاب وكذا الطلاق والمخنع
 والكفالة والهمة الخ وكذا في الخلاصة وذهب صاحب الهداية والمجمع الى ان الامر ليس بايجاب وانما هو
 توكيل وقوله زوجتك قائم مقام القفظين أى الأيجاب والقول بخلافه في البيع ما عرفت من ان الواحد
 في النكاح يتولى الطرفين بخلاف البيع أى لا يكون الواحد فيه أصلا وهو كذا وهذا التوكيل ضمني فلا
 ينافيه اقتصاره على المجلس فاندفع ما اشترض به من خلاصه من ان صاحب الكفر يخالف الكتب ولم يتنبه
 لما في الهداية مع ان الراجح كونه ايجابا بحر فعل ما هو الراجح من ان الامر ايجاب يكون تمام العقد قائما
 بما وجب والقابل وأما على انه توكيل فالواحد في النكاح يتولى طرفي العقد فيكون تمام العقد قائما بما وجب ولو
 قال باسم الفاعل كيتك خطبا ببتك أو لتزوجي ابتك فقال الاب تزوجك فالنكاح لازم وليس للمعاذب
 أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه شرعا لئلا ينعقد (قوله وانما يصح الخ) اعلم ان الالفاظ التي ينعقد
 بها النكاح نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما عداها وهو ما يفيد لك العين في الحال
 كناية ومن ثم أورد كيف صح هذه الالفاظ مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بد من اتمام النية ولا اطلاع
 للشهود عليها واجبا بانها ليست بشرط مع ذلك المراد قال السرخسي وان كلامنا فاعلم اننا صرحنا أى بالمر
 ولم يبق احتمال نهر وان لم يذكر معنى المهر فلا بد من النية شيئا عن ابن فرسته ونقل الزبلي عن جوامع
 الفقه ما نصه كل لفظ وضع لتقليك العين في الحال ينعقد به النكاح ان ذكر المهر والافسانية واعلم ان
 جوامع الفقه تصنف ابى يوسف (قوله بلفظ النكاح والتزويج) وكما يؤيد معناها فان العرة في العقود
 للماني حتى النكاح كما صرحوا به وحديث لا رواه ينعقد بلفظ المراجعة ان ذكر المال كافى في الحائنة وان
 خصه بعضهم بالمائة دون الاجنية كردتلك ولفظ التمس كمرتك نفسي كافي في الحائنة ايضا جوى
 (قوله بان يقول كيتك أو تزوجتك) لكن النكاح ينسب الى المتزوجين والتزويج الى الولي والمرأة
 والنكاح يتعدى الى المفعول واحد والتزويج الى مفعولين يقال كتح الرجل امرأة وزوجه اياها ما قبلهم
 زوجت منه امرأة فليس من كلام العرب جوى عن البرجندى بشرط سماع كل من العاقدين لفظ
 الاتخاذ لولا انه لم يتحقق الرضا من الطرفين فلا ينعقد النكاح درر وفيه بحث وهو ان ظاهر هذا التعليق

وضعا للضوى) بان يقول زوجتي ويقول
 تزوجت (واحداهما) عطى على
 الضمير المرفوع في وضعا مع عدم
 التأكيد لأجل الفصل بان يقول
 زوجتي فتقول زوجتك (واحداهما)
 عقد النكاح (بلفظ النكاح
 والتزويج) بان يقول كيتك
 أو تزوجتك فقلت قبلك

مطلب جوامع الفقه تصنف ابى يوسف

يقضي ان نكاح المكر غير صحيح وهو في طرف المتع اذا النكاح من الاشياء التي لا يؤثر فيها الا كراهه كاطلاق
والعتاق واليمين قال في التنوير وغيره وصح نكاحه يعني المكره وطلاقه وعقته وورجعه بقية العبد
ونصف المسمى ان لم يطقا فالصواب ان يسقط لفظ الرضامن البدن ويقال في التعليل ان اول الصماح لا ينعقد
النكاح بوجه ان السماع شرط في الاعياد والقول كما مر به في المعتبراته واذا فقد الشرط فقد المشروط
ومعلوم ان النكاح لا ينعقد بدونها لانها مكان له حموى واقول في قوله وفيه بحث اقول قوله وهو
في طرف المتع نظرا ظاهره اذا ما يستفاد من عبارة الدرر عدم انعقاده عند عدم الرضامنهما معا وهو مسلم
وليس فيه ما ينافي صحة انعقاده اذا وجد الرضامن جانهما وان كان هو مكرها حتى يستقيم الرذ عليه عبارة
التنوير والمحال ان الرضامن جانهما شرط لان جانهما استفيد هذا من مجموع عبارة القهستاني والتنوير
اما الاستفادة اشتراط رضاها فن كلام القهستاني حيث صرح بفساده اذا كان الاكره من جهته اذا ذلك
في فصل المهر واما عدم اشتراط رضاها هو فمما سبق عن التنوير من قوله وصح نكاحه يعني المكره ومن هنا
يعلم سقوط ما ذكره من التصويب وقوله في التنوير ورجع بقية العبد يعني اذا اعتقه مكرها رجع على
الآكره بقية العبد ونصف المسمى ان طلقها مكرها قبل الوط (قوله وما موضع لتلك الدين في المحال)
اعترض بلفظ الشر كانه يفيد تلك العين ولا ينعقد به النكاح لانه كقول البعض بمنزلة تزويج
النصف كذا نقل عن الناطقي وقال صاحب المحيط المرأة لا تنجز في محلة النكاح فاذا اضيف النكاح الى
نصفها يصح كافي الطلاق فلا مرد للاعتراض حموى عن البرجندی (قوله كالمهنة) والمحل والسلم ان
جعلت راس مال السلم فان كانت مسماها قبل لا ينعقد لان السلم في المحل وان يصح وقيل ينعقد لانه اذا
اتصل به القبض ادهم ذلك الزينة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد المعنى الحقيقي للفظ يفسد محايه وقولهم
الاصح انعقاده بلفظ البيع والشراء يعني ولو فاسدا وفي العرف والقرض والصلح والزهر قولان وينبغي
ترجيح انعقاده بالصرح عملا بالكلية لانه يفيد ملك العين في الجملة وبه ترجع ما في الصيرفة من صحح
انعقاده بالقرض وان رجح في الكشف وغيره عدمه وحزم السرتمسي بان انعقاده بالصلح والعيبة واليمين
الاتقيا غير ورجح في الاول المجيبة عدم انعقاده بلفظ الزهر وهو الموافق للكلية وجعله في فتح القدير من
القسم الذي لا خلاف في عدم الانعقاده والواقع ثبوته نهر عن البناء واعلم انه يشترط لان انعقاده بلفظ
المهبة طلب الرجل منها النكاح حتى لو طلب منها التمكين من الوط ففقات وهبت نفسي منك وقبل لا يكون
نكاحا خائبة وفي كشف البردوي تشتراط النية في لفظ المهبة حموى عن البرجندی (قوله ولا ينعقد بالاجارة)
اي بالاراء المهمة بتدليل قوله خلافا لكرخي لان عدم انعقاده بالاجارة لا زاي المجيبة عملا لا خلاف فيه على
ما يعلم من كلامهم ولجعلت المرأة اجرة ينبغي ان ينعقد اجماعا لانه يفيد ملك الزينة بل بان قال رجل
استأجرت دارك لابني هذه شيخنا عن المحلي وكذا اذا جعلت بدل خلع بان قال اجني اخلع وحبستك
بيتي هذه فقبل صح نهر (قوله خلافا لكرخي) فالكرخي يقول انه ينعقد بلفظ الاجارة والاعارة كذا كره
العيني هاذ كره الشارح لا يخالف ما ذكره العيني وقد سبق نظر السيد المحموي فيه (قوله لانها لم توضع لتلك
العين) كتعق ورهن ورضا وبراء واقالة واعتاق وكاتبه ونحوها مما لا يفيد الملك في الحال وكره الشركة هنا
في كلام السيد المحموي باعتبار ان المراد ما يفيد ملك العين اي في كلها فخرج ما انفاده في البعض فقط وهو
الشركة بناء على القول بعدم صحة اضافة النكاح الى نفسها ونحوه كجز مشاع وقد علمت ما فيه وكذا الخلع
والزوال والاداع كافي حاشية المحموي عن المسبوط والمحيط فان قلنا ان السيد المحموي عزما سبق من عدم
انعقاده بالتمتع والاجارة نازاي والرضا والبراء واقالة والشركة والاعتاق والكتابة للز بل بان
بعض هذا المبد كورات لا وجود له في الزاي بل بان قلنا اشار شيخنا الى المحجوب حيث ذكر ان عزوه لاز بل بان
بجواب ما دل عليه قول الزاي ونحوها ولما قال الشلبي في حواشي الزاي بل قوله ونحوها الى الشركة
والاعتاق والكتابة والولاء والاداع انتهى ومنه يعلم ان المحموي وعزما جميع ما ذكره لزي بل بان لسان

يقضي ان نكاح المكر غير صحيح وهو في طرف المتع اذا النكاح من الاشياء التي لا يؤثر فيها الا كراهه كاطلاق
والعتاق واليمين قال في التنوير وغيره وصح نكاحه يعني المكره وطلاقه وعقته وورجعه بقية العبد
ونصف المسمى ان لم يطقا فالصواب ان يسقط لفظ الرضامن البدن ويقال في التعليل ان اول الصماح لا ينعقد
النكاح بوجه ان السماع شرط في الاعياد والقول كما مر به في المعتبراته واذا فقد الشرط فقد المشروط
ومعلوم ان النكاح لا ينعقد بدونها لانها مكان له حموى واقول في قوله وفيه بحث اقول قوله وهو
في طرف المتع نظرا ظاهره اذا ما يستفاد من عبارة الدرر عدم انعقاده عند عدم الرضامنهما معا وهو مسلم
وليس فيه ما ينافي صحة انعقاده اذا وجد الرضامن جانهما وان كان هو مكرها حتى يستقيم الرذ عليه عبارة
التنوير والمحال ان الرضامن جانهما شرط لان جانهما استفيد هذا من مجموع عبارة القهستاني والتنوير
اما الاستفادة اشتراط رضاها فن كلام القهستاني حيث صرح بفساده اذا كان الاكره من جهته اذا ذلك
في فصل المهر واما عدم اشتراط رضاها هو فمما سبق عن التنوير من قوله وصح نكاحه يعني المكره ومن هنا
يعلم سقوط ما ذكره من التصويب وقوله في التنوير ورجع بقية العبد يعني اذا اعتقه مكرها رجع على
الآكره بقية العبد ونصف المسمى ان طلقها مكرها قبل الوط (قوله وما موضع لتلك الدين في المحال)
اعترض بلفظ الشر كانه يفيد تلك العين ولا ينعقد به النكاح لانه كقول البعض بمنزلة تزويج
النصف كذا نقل عن الناطقي وقال صاحب المحيط المرأة لا تنجز في محلة النكاح فاذا اضيف النكاح الى
نصفها يصح كافي الطلاق فلا مرد للاعتراض حموى عن البرجندی (قوله كالمهنة) والمحل والسلم ان
جعلت راس مال السلم فان كانت مسماها قبل لا ينعقد لان السلم في المحل وان يصح وقيل ينعقد لانه اذا
اتصل به القبض ادهم ذلك الزينة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد المعنى الحقيقي للفظ يفسد محايه وقولهم
الاصح انعقاده بلفظ البيع والشراء يعني ولو فاسدا وفي العرف والقرض والصلح والزهر قولان وينبغي
ترجيح انعقاده بالصرح عملا بالكلية لانه يفيد ملك العين في الجملة وبه ترجع ما في الصيرفة من صحح
انعقاده بالقرض وان رجح في الكشف وغيره عدمه وحزم السرتمسي بان انعقاده بالصلح والعيبة واليمين
الاتقيا غير ورجح في الاول المجيبة عدم انعقاده بلفظ الزهر وهو الموافق للكلية وجعله في فتح القدير من
القسم الذي لا خلاف في عدم الانعقاده والواقع ثبوته نهر عن البناء واعلم انه يشترط لان انعقاده بلفظ
المهبة طلب الرجل منها النكاح حتى لو طلب منها التمكين من الوط ففقات وهبت نفسي منك وقبل لا يكون
نكاحا خائبة وفي كشف البردوي تشتراط النية في لفظ المهبة حموى عن البرجندی (قوله ولا ينعقد بالاجارة)
اي بالاراء المهمة بتدليل قوله خلافا لكرخي لان عدم انعقاده بالاجارة لا زاي المجيبة عملا لا خلاف فيه على
ما يعلم من كلامهم ولجعلت المرأة اجرة ينبغي ان ينعقد اجماعا لانه يفيد ملك الزينة بل بان قال رجل
استأجرت دارك لابني هذه شيخنا عن المحلي وكذا اذا جعلت بدل خلع بان قال اجني اخلع وحبستك
بيتي هذه فقبل صح نهر (قوله خلافا لكرخي) فالكرخي يقول انه ينعقد بلفظ الاجارة والاعارة كذا كره
العيني هاذ كره الشارح لا يخالف ما ذكره العيني وقد سبق نظر السيد المحموي فيه (قوله لانها لم توضع لتلك
العين) كتعق ورهن ورضا وبراء واقالة واعتاق وكاتبه ونحوها مما لا يفيد الملك في الحال وكره الشركة هنا
في كلام السيد المحموي باعتبار ان المراد ما يفيد ملك العين اي في كلها فخرج ما انفاده في البعض فقط وهو
الشركة بناء على القول بعدم صحة اضافة النكاح الى نفسها ونحوه كجز مشاع وقد علمت ما فيه وكذا الخلع
والزوال والاداع كافي حاشية المحموي عن المسبوط والمحيط فان قلنا ان السيد المحموي عزما سبق من عدم
انعقاده بالتمتع والاجارة نازاي والرضا والبراء واقالة والشركة والاعتاق والكتابة للز بل بان
بعض هذا المبد كورات لا وجود له في الزاي بل بان قلنا اشار شيخنا الى المحجوب حيث ذكر ان عزوه لاز بل بان
بجواب ما دل عليه قول الزاي ونحوها ولما قال الشلبي في حواشي الزاي بل قوله ونحوها الى الشركة
والاعتاق والكتابة والولاء والاداع انتهى ومنه يعلم ان المحموي وعزما جميع ما ذكره لزي بل بان لسان

يقضي ان نكاح المكر غير صحيح وهو في طرف المتع اذا النكاح من الاشياء التي لا يؤثر فيها الا كراهه كاطلاق
والعتاق واليمين قال في التنوير وغيره وصح نكاحه يعني المكره وطلاقه وعقته وورجعه بقية العبد
ونصف المسمى ان لم يطقا فالصواب ان يسقط لفظ الرضامن البدن ويقال في التعليل ان اول الصماح لا ينعقد
النكاح بوجه ان السماع شرط في الاعياد والقول كما مر به في المعتبراته واذا فقد الشرط فقد المشروط
ومعلوم ان النكاح لا ينعقد بدونها لانها مكان له حموى واقول في قوله وفيه بحث اقول قوله وهو
في طرف المتع نظرا ظاهره اذا ما يستفاد من عبارة الدرر عدم انعقاده عند عدم الرضامنهما معا وهو مسلم
وليس فيه ما ينافي صحة انعقاده اذا وجد الرضامن جانهما وان كان هو مكرها حتى يستقيم الرذ عليه عبارة
التنوير والمحال ان الرضامن جانهما شرط لان جانهما استفيد هذا من مجموع عبارة القهستاني والتنوير
اما الاستفادة اشتراط رضاها فن كلام القهستاني حيث صرح بفساده اذا كان الاكره من جهته اذا ذلك
في فصل المهر واما عدم اشتراط رضاها هو فمما سبق عن التنوير من قوله وصح نكاحه يعني المكره ومن هنا
يعلم سقوط ما ذكره من التصويب وقوله في التنوير ورجع بقية العبد يعني اذا اعتقه مكرها رجع على
الآكره بقية العبد ونصف المسمى ان طلقها مكرها قبل الوط (قوله وما موضع لتلك الدين في المحال)
اعترض بلفظ الشر كانه يفيد تلك العين ولا ينعقد به النكاح لانه كقول البعض بمنزلة تزويج
النصف كذا نقل عن الناطقي وقال صاحب المحيط المرأة لا تنجز في محلة النكاح فاذا اضيف النكاح الى
نصفها يصح كافي الطلاق فلا مرد للاعتراض حموى عن البرجندی (قوله كالمهنة) والمحل والسلم ان
جعلت راس مال السلم فان كانت مسماها قبل لا ينعقد لان السلم في المحل وان يصح وقيل ينعقد لانه اذا
اتصل به القبض ادهم ذلك الزينة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد المعنى الحقيقي للفظ يفسد محايه وقولهم
الاصح انعقاده بلفظ البيع والشراء يعني ولو فاسدا وفي العرف والقرض والصلح والزهر قولان وينبغي
ترجيح انعقاده بالصرح عملا بالكلية لانه يفيد ملك العين في الجملة وبه ترجع ما في الصيرفة من صحح
انعقاده بالقرض وان رجح في الكشف وغيره عدمه وحزم السرتمسي بان انعقاده بالصلح والعيبة واليمين
الاتقيا غير ورجح في الاول المجيبة عدم انعقاده بلفظ الزهر وهو الموافق للكلية وجعله في فتح القدير من
القسم الذي لا خلاف في عدم الانعقاده والواقع ثبوته نهر عن البناء واعلم انه يشترط لان انعقاده بلفظ
المهبة طلب الرجل منها النكاح حتى لو طلب منها التمكين من الوط ففقات وهبت نفسي منك وقبل لا يكون
نكاحا خائبة وفي كشف البردوي تشتراط النية في لفظ المهبة حموى عن البرجندی (قوله ولا ينعقد بالاجارة)
اي بالاراء المهمة بتدليل قوله خلافا لكرخي لان عدم انعقاده بالاجارة لا زاي المجيبة عملا لا خلاف فيه على
ما يعلم من كلامهم ولجعلت المرأة اجرة ينبغي ان ينعقد اجماعا لانه يفيد ملك الزينة بل بان قال رجل
استأجرت دارك لابني هذه شيخنا عن المحلي وكذا اذا جعلت بدل خلع بان قال اجني اخلع وحبستك
بيتي هذه فقبل صح نهر (قوله خلافا لكرخي) فالكرخي يقول انه ينعقد بلفظ الاجارة والاعارة كذا كره
العيني هاذ كره الشارح لا يخالف ما ذكره العيني وقد سبق نظر السيد المحموي فيه (قوله لانها لم توضع لتلك
العين) كتعق ورهن ورضا وبراء واقالة واعتاق وكاتبه ونحوها مما لا يفيد الملك في الحال وكره الشركة هنا
في كلام السيد المحموي باعتبار ان المراد ما يفيد ملك العين اي في كلها فخرج ما انفاده في البعض فقط وهو
الشركة بناء على القول بعدم صحة اضافة النكاح الى نفسها ونحوه كجز مشاع وقد علمت ما فيه وكذا الخلع
والزوال والاداع كافي حاشية المحموي عن المسبوط والمحيط فان قلنا ان السيد المحموي عزما سبق من عدم
انعقاده بالتمتع والاجارة نازاي والرضا والبراء واقالة والشركة والاعتاق والكتابة للز بل بان
بعض هذا المبد كورات لا وجود له في الزاي بل بان قلنا اشار شيخنا الى المحجوب حيث ذكر ان عزوه لاز بل بان
بجواب ما دل عليه قول الزاي ونحوها ولما قال الشلبي في حواشي الزاي بل قوله ونحوها الى الشركة
والاعتاق والكتابة والولاء والاداع انتهى ومنه يعلم ان المحموي وعزما جميع ما ذكره لزي بل بان لسان

صحيحاً الشول ونحوهما وكان يقنيه عن عزوه بعضا للبسوط والمحيط واعلم ان كل لفظ لا ينسقه النكاح
ثبت به الشبهة فستطاع المحذور لما الاقل من المسمى ومما راى (قوله ولا يلفظ الاحلال والاباحة) لان
لفظهما لا يوجبان ملكا اصلا فان من احل لغيره ما عا ما اباحه لا يملكه وانما يملكه على ملك المبيع عناية
واعلم ان الاقسام في الالفاظ التي ينقدها النكاح اربعة الاول ما ينقده لا بخلاف وهو لفظ النكاح
والتزويج والهمة والصدقة والتكليف الثاني ما لا ينقده لا بخلاف وهو الاباحة والاحلال والاعارة والزهر
والقتع الثالث ما فيه خلاف والصحيح الانعقاد وهو البيع والشركة والسلم والصرف والقرض والصلح
الرابع ما فيه خلاف والصحيح انه لا ينقده وهو الاجارة والوصية المطلقة كذا ذكره الشيخ قاسم وجعله الزهر
مالا ينقده من غير خلاف بخلافه ما سبق عن التهر حيث حكى فيه قولين (قوله لانها توجب الملك
مضافا الى ما بعد الموت) وعن هذا قيد الكرخي المسئلة بما اذا اطلق او اضاف اما اذا قال او صبت لك بيتي
الا ان انعقدا له حنظلا صار مجازا عن التكليف وارضاء غير واحد قال في الفتيوي ينبغي ان لا يختلف في معناه
حنظلا وخالف في الجبر فقال المعتقد الاطلاق لان الوصية مجاز عن التكليف فلما انعقد به الملك كان مجازا عن
النكاح والمجاز لا يمازله قال المحموي قلت فيه نظرا فليذكر قال شيخنا وجهه انه مجاز عن الحقيقة بمرتبة
للمجاز عن المجاز هما كون الوصية مجازا عن التكليف وكونه مجازا عن النكاح واجاب في التهربان معنى كون
الوصية مجازا عن التكليف اذا قال الان اى الخاص الذي هو النكاح لا المطلق فلا مرد ان المازلا يمازله
واعلم انه رد على كلام المصنف ما لو قال زوج ابنتك منى فقال ارفعها وذهب بها حيث شئت يكون
نكاحا عند ابن الفضل خلافا للولول المجبة ولوقال جئتكم غاطبا فقال الاب ملكك كان نكاحا ولو قال صرت
لى او صرت لك كان نكاحا عند القبول وقيل بخلافه ولو قال زوجي نفسك منى فقالت بالسمع والاعانة فهو
نكاح واجاب في التهربان العبرة في العقود للمعا حتى في النكاح كما صرحوا به وهذا الالفاظ تؤدي معناه
انتهى يعنى انه اراد لفظ النكاح والتزويج وما يؤدى معناهما وفيه ما لا يخفى نهر ولم يظهر لى وجه الورد
فيما اذا قال جئتكم غاطبا فقال ملكك لا ينعقد ملك العين للرجال واعلم انه لا ينقدها لالفاظ المعصية
اتفاقا كيجوز ودنبل تحت الكاف ازوجت بزيادة الهمزة فانه لا وجود له لغة فكان من التعريف
واللفظ فلا يكون حقيقة ولا مجازا الا ان يصلح على الانعقاد لالفاظ المعصية والخرقة قوم فيكون وضعها
جديدا كما فني به ابو السعود والا ازوجت فانه استخراج كتابه حين سئل عنه وراجعت الله فم اجده
فكان تحريفا وغلطا لا حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة بينه وبين المتعة فلا يصح الاستعارة فلا اعتبار
به اصلا كما في التلويح انتهى كذا ذكره شيخنا وقوله حين سئل عنه اى سئل عن انعقاده بلفظ ازوجت كما
وقع من بعض اهل العلم يعنى الشيخ ابراهيم الفيضى المالكي وقال ان الانعقاد به معناه حين اعترض
عليه وقد علمت عدمه كذا ذكره شيخنا ايضا (قوله وعند الشافعي لا ينقدها لالفاظ النكاح والتزويج)
لان التكليف ليس حقيقة فيه ولا مجازا عنه لان التزويج للتطبيق والنكاح للضم حتى يراعى فيه مصباح
المتناكحين ولا ضم ولا ازواج بين المالك والمملوكة اصلا ولنا قوله تعالى و امرأة مؤمنة ان وهبت نفسها لى
الاية وقوله عليه السلام ملكتكها بما جعل من القرآن وردا في النكاح ولان التكليف سبب الملك المتبعة
براحة ملك الرقبة في محل يقبلها والسببية طريق من طرق المجاز زبني واحترز بقوله في محل يقبلها
عن البهائم والتمائم والحمارم شيئا عن خط اى يابى والمراد بالتطبيق الانتماء قال في العناية يقال لفتت
بين ثوبين ولفقت احدهما بالآخر اذا الفت بينهما بالخطاطة (قوله عند ابن الخ) وقيل بشهادة المأمور
اذ لم يذكر انه عقد بل قال هذه امراته بعقد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل شهادة عنه على فعل نفسه ورد
عليه شهادة نحو الزماني والقاسم فانها تقبل مع بيان انه فعله شرعا لا لى عن الجبر ولو تزوج بمضرة عن دين
او مدين وكادرين لم يجز فان بلغا او اسما واعتقاهم شهدا عند القاضي اجزاء معين المقتضى عن المحامى
اقول كيف يميزه والحال ان النكاح وقع غير صحيح اذ يشترط لهصته حضور ابن او مروتين مكافين

ولا يلفظ الاحلال والاباحة والاعارة
لان هذه الالفاظ لا توجب ملكا للمالك
ولا يلفظ الوصية لانها توجب الملك
مضافا الى ما بعد الموت وعند الشافعي
لا ينقدها لالفاظ النكاح والتزويج
(عند ابن الخ)
(او مروتين)

مسليين فينبغي ان لا يحكم القاضي بهذه الشهادة اذا علم المحادثة اما اذا لم يكن عالما بالمحادثة فلا كلام
 في جواز القضاء بهذه الشهادة **جوى** (قوله عاقلين بالغين مسليين) احتراز عما اذا كانا مجنونين او صبيين
 او كافرين والمرأة مسلمة كسباقي والمعتوهان كالمسليين والاصل ان كل من صلح ان يكون وليا لفساقيه
 بولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لاخراج المكاتب عنه وان ملك تزوج امرته لكن
 لا بولاية نفسه بل بما استفاد من المولى **جوى** عن البرجندى ثم الصبي والعبد وان لم يكونا أهلا للشهادة الا
 انهما أهل للتعلم حتى لو حضرا مع من تقبل شهادته ثم شهدا بعد البلوغ والعق جازهر وقوله ثم شهدا
 الخ يعني بعد ما جد النكاح احدى زوجين (قوله وقال مالك ليس بشرط) يشكك في أساسه من ان الشهاد
 شرط في الرجعة عنده (قوله انما الشرط الاعلان) وبه قال الزهري وأهل المدينة لقوله عليه السلام اعلنوا
 النكاح ولو بالدفوع في هذا قال مالك لو عقد بفسرة شاهدين بشرط كتمان العقد لا يجوز بازوا ولا مروي
 عنه عليه السلام انه ينهى عن نكاح السر ولو سألنا قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بشهود ولا بإذننا
 ما روياه يعني الزهري ومالك لا به بحضور الشاهدين يحصل الاعلان ويجوز من ان يكون سرا بل ي
 (قوله ثم سماع الشاهدين كلام العاقلين الخ) وهو الاصح بخروجه عن عدم انعقاد بفسرة الثأمنين
 والاصحين خلافا لفرق بينهما كما زابى وبه العيني فقال انه يشترط بفسرة الثأمنين على الاصح دون
 الاصحين في المختار انه كما في البحر تحكم لان من قال بان عقاده بالثأمنين قال بان عقاده بالاصح كما في
 التجنيس وفيما في النهر من جعل الثأمنين على الوساثنين لا يحدى بفعاله ان انعقاد بفسرة الثأمنين مفرغ على
 القول باشتراط المحضور فتقوله يصح تعريعه على القول باشتراط السماع بتأويل الثأمنين على الوساثنين لان من
 يشترط السماع يشترط الفهم والوسنان وان سمع ما يقال عنده الا انه لا يفهمه **جوى** (قوله واعد العقد
 قسمع الآخر) يعني دون الاول لانه لو قسمع الاول يضاف لخلاف في الانعقاد لمطلقا اتخذ المجلس او اختلف
 (قوله خلافا في سـ) وفي يوسف) فانه يشترط عند ههنا ان اتخذ المجلس وهذا على احدي الروايتين
 عندنا في يوسف كما افصح عنه الفهستاني (قوله ثم فهم الشاهدين كلام العاقلين ليس بشرط الخ) موع
 على اشتراط المحضور فقط اما على اشتراط السماع مع الفهم فينبغي ان لا يشترطه ولو قد ابدع عن الفهم وعن
 الحكمة الشرعية من جوزه بفسرة الثأمنين **جوى** عن السكال (نقح) تزوج امرأة بالعربية او بلغة لا يعرف
 معناها او زوجت نفسها ولم يعلم معناها انعقد لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط
 فهمها يستوي فيه المجد والمزل وكذا الطلاق والعناق والتدبير بخلاف البيع ونحوه ورواد بنحو البيع
 التملك كما يعلم من كلامه وفي التدبير لا يعلم عن السكال اختلاف في الخلع قيل لا يصح وهو الصحيح وقال
 فاضيل بن يحيى ان يقع الطلاق ولا يسقط المهر ولا المتعة وكذا لو لقت ان تبرئه وكذا المدين اذا لقت
 رب الدين لقت الابرا لا يبرأ وتقول شيخنا عن الاشياء النكاح بما يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعناق
 والنكاح والتدبير لا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمه المال والاجارة والهبه والابراء عن
 الدين كما في نكاح الخاتبة انتهى (قوله وقال بعضهم بشرط) وهو الاصح قاله الخدادى (قوله وكذا مروي
 عن محمد) اعانه لا بد من الفهم مع السماع (قوله وفي الذخيرة ان هذا القول هو الظاهر) يعني به ما سقى
 من ان الشرط الفهم مع السماع ولا بد من تميز المسجوع كلامه عند الشاهدين حتى لو قسمع كلام امرأة من
 وراء جدران كان معناها غيرها لا يصح والاصح ولو حضرة ككتبي بالاشارة اليها وتوكلها بالتزويج على هذا
 التفصيل ولو عقدها الوكيل غائبة فان عرفها التهودا ككتبي بذكر اسمها ان علموا ان ارادها والا فلا بد من
 ذكر اسمها وجدها ايضا ولم يشترط المضاف شيئا من ذلك حتى لو قال زوجت نفسي من موكلتي او من امرأة
 جعلت امرها بيدي صح قال السرخسي والمخاض في كثير في العلم يقتدى به ونرجح ما نحن من انما كانا عاقلين
 أو أحدهما مدبرا كان أو مكنيا أو مكنيا أو مكنيا (قوله ولولا عاقلين) لان الفاسق من اهل الولاية
 القاصرة على نفسه بخلاف فسخ شاهد اعلى الانعقاد لانه لا ازام فيه فكانت الولاية قاصرة وطائق

في القسق نعم ما لو كان بالسرك لكن بشرط في انعقاد بحضرة السكاري ان يفهموا انه نكاح وان لم يذكر
بعد البصير بل في لكن في التهرع الفتح والذي ادين الله به في شهادة السكاري في النكاح كان كافيا
يذكرونها بعد البصير انتهى والتقدير بقوله في النكاح لبيان الواقع (قوله او محدودين في قذف) وقد تابا
وهذا القيد لا بد منه والازم التكرار نهر وفهمه نظرا ما لا فلا فلان قوله لا بد من هذا القيد ممنوع لان
المقصود من اطلاق المصنف الاشارة الى خلاف الشافعي في الفاسق المظهر والمحدود قبل التوبة وما
المستور والمحدود بعد التوبة فلا خلاف له فيها كما في شرح الجمع والمحقق فقهران قوله لا بد من هذا
التقدير فربما لا مزية بل لا بد من اعتبار عدم هذا القيد من ثم قال في البرهان او محدودين في قذف غير
ناشئين واما ما ناسبه فلا فلان قوله والازم التكرار ممنوع ايضا لان المحدود في القذف اخص مطلقا من الفاسقين
ولم يقل احدنا ذكر الخصاص بعد العام بذكر كيف وهو واقع في كلام الله تعالى الذي هو في غاية الانحياز
على انه قد صرح في الحواشي السعدية من كتاب الاكراه بانه اذا قبل الخصاص بالعام اراد بالعام ما عدا
الخاص وهذا لا يخفى ان في عبارة المصنف عطف الخاص على العام باو هو مما تدرت به الواو وحتى كما في
المعنى جوى قال شيخنا ويحجب ما ذكره هو اى السيد المحمدي في العنن فتد قول المصنف نوعين او نصيبا
من ان الفقهاء يتسامحون في ذلك انتهى اى يتسامحون في العطف باو مطلقا ولو عطف خاص على عام
(قوله او اعين) بخلاف ما في الحاشية من باب من لا يجوز شهادته حيث قال ولا تقبل شهادة الاعمي عندنا
لانه لا يتدر على التغيير بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يدون كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح
بحضرة انتهى لكن قال شيخنا والترجيح بتقديم المتن واعلم ان النكاح وان كان ينعقد بحضرة الاعمي
لكن لا يقبل اداه الشهادة منه كما نقله شيخنا عن عزمي زاده فليس الخلاف في انعقاد النكاح بحضرة اما
عدم جواز اداه الشهادة منه فما لا خلاف فيه (قوله وقال الشافعي لا ينعقد به هذه الشهود) لانه بشرط
العدالة والبرص عني وقيل هذه المسئلة مبنية على ان القسق لا يقص من ايمانه وعلى ان الاعمال من
شرائع الاسلام لا من نفسه وعند الشرع من نفس الايمان ويزداد بالطاعة ويقص بالمعصية فيحصل
نقصان الدين كتنقصان المحال بالرق وغيره وهذا لا يستقيم لان الفاسق اذا ردت شهادته عند الاداء للثمة
ولا ثمة هنالك فتنه زبلي (قوله او ابني العاقدين) بان وقع الطلاق بين الرجل وزوجته وجد النكاح
عندنا بينهما وفي الحزنة اذا تزوج بشهادة ابنيه منها يجوز على الاصح ولكن لا تقبل شهادتهما ما القريب
اذا وقع المجرد من احدهما والمراد بالقريب معناه اللغوي لانه لا يطلق في العرف القريب على الابوين
جوى عن البرصندي (قوله سواء كانا ابناه منها وابناها من غيرها) هذا على لغة من يلزم المثني اللفظية
يسقط ما قبل صوابه وابناها وهذا على ما وقع في كثير النسخ وعلمها كتب السيد المحمدي من كون الفعل
مطلقا بالثنية فاسم كان ضمير التثنية وخبرها قوله ابناها وما بعده من الجار والمجرور متعلق بالخبر وما
على ما وقع في بعض النسخ من تحريف الفعل عن ضمير التثنية فلا يراد هذا لان اسم كان على هذا هو
قوله ابناه والخبر هو الجار والمجرور وتم في شمول المتن للصورة الثانية والثالثة من كلام الشارح نظر كما ذكره
المجوى ووجهه انه لا يطلق علمها كونهما ابني العاقدين الا اذا كان احدهما منه ولا تحرمها او كلاهما
من كل منهما واجاب شيخنا بان كلامه على حذف مضاف اى ابني احد المتعاقدين انتهى والمراد بثبوت
المنزلة لاحدهما مطلقا سواء ثبت من الآخر ايضا ام لا فسقط ما عساه يقال يلزم على تقدير ذلك المضاف
عدم شمول المتن للصورة الاولى فتدبر (قوله وان جددت تقبل) بخلاف ما اذا تزوجها بشهادة ابنيها
ثم تحدا حداد حيث لا تقبل شهادتهما مطلقا كما في الزبلي معللا بانها شهدان لغرامسكرك منها وتعليقه
ظاهرا في ان المراد بانها اكل منهما ولا يتعين بل كذلك لا تقبل الشهادة عند التجادل وكان احدهما
ابنه والاخر ابنا لانه يلزم ان يكون احدهما من شاهد الاصله (قوله ذهبتين) موافق لما في دينها والا
نهر والمضاهر ان التقييد بالذمتين للاحتراز عن المحرمين ويشمله ظاهر كلام الزبلي حيث قال

(او محدودين في قذف) (او اعين)
وقال الشافعي لا ينعقد به هذه
الشهود (او ابني العاقدين) مطلقا
سواء كانا ابناه منها وابناها من غيرها
او ابناها من غيره ثم لو كانا ابناها من
غيرهما ان جددت تقبل فتدبر
وان كان الاب يدعي وهي تتجسد
لا تقبل ولو كانا ابناها من غيرهما
اذعت لا تقبل وان جددت تقبل
(ويصح تزوج مسلم ذمية) كلبية
(عند) ساهدين (زمين)

قوله او ابنيه لعلمه ابنيه منها وابنيه

والذي شهادة على مثله فأما أن شهادة المحرم على الذي لا تقبل والمستأن حرم (قوله كائين) ليس
 بقصد كذا ذكر شيخنا فعلى هذا يجوز للمسلم العقد على الذميمة بحضرة المذممين وإن لم يكونا كائين كان
 يكونانهم وسين (قوله وقال محمود زفر لا يجوز) لأن السماع في النكاح شهادة ولا شهادة للكافر على المسلم
 فكأنهم لم يسمعا كلامهما ولهما أن الشهادة شرطت فيه على اعتبار اثبات الملائكة لوروده على محل الخطر
 لا على اعتبار وجوب المهر إذ لا شهادة تشترط للزوم المال للزوم بدونها كالبيع ونحوه بخلاف ما إذا لم
 يسمعا كلامهما لأن العقد يتعقد بكلامهما والشهادة عليه شرط وأما إذا سمعا عندنا كالمسلم غير
 صحيح أما عندنا فكأنهما مقبول عند هما مطلقا وقال محمدان قالوا كان معناه مسلما وقت العقد قبل والا
 لا وعلى هذا الخلاف لو أسأنا وأدبا وعنه أنها لا تقبل مطلقا وهو الصحيح من مذهبه لأنها قامت على إثبات
 فعل المسلم أو على نكاح فاحد نهر (قوله وإنما قد بنا بالكتابة الخ) أشار إلى أن المصنف أطلق في محل
 التمسيد إذ لا يلزم من كونه ذميمة أن تكون كائنية (قوله أي وكذا الخ) فسر الأمر بأمر أو كالة لأن الأمر قد
 يكون وكالة وقد لا يكون جوى (قوله صغيرته) الضمير راجع إلى الممن والمستكن في قوله فزوجها
 راجع إلى الرجل نهر (قوله عند رجل) أو امرأتين نهر (قوله لأن الأب يجعل مباشر الخ) قال
 في النهاية هذا التكليف غير محتاج إليه لأن الأب يصلح أن يكون شاهدا في النكاح فلا حاجة إلى نقل
 المباشرة من المأمور إلى الآخر محكم أنهم يحتاج إليه فجاء أمرت البالغة وأنها تزويجها فزوجها عند رجل
 حاضر فإن كانت حاضرة صحيح لأن غابت وفي الغاية أرى أنه يحتاج إليه أيضا لأن الأب إذا كان حاضرا
 لا يصلح أن يكون شاهدا في نكاح أمر به لأن الوكيل سفير ومعه فكا أن الأب هو الزوج ولا يجوز أن
 يكون الأب شاهدا وقد يشك كل ما قاله فروج المولى عبد البالغ بحضرة وواحد مع ولا شئت أنه الزوج
 حقيقة وقد جعلوه شاهدا لكن هذا أحد قولين وقال المرغيناني لا يجوز وهو الظاهر نهر (قوله سيرا
 ومعه) أي رسول قال في المغرب السفير رسول المصالح بين القوم ومنه الوكيل سفير ومعه يعني إذا لم
 يكن العقد معاوضة كالنكاح والتخلع والعقود ونحوها مما لا يتعلق به شيء ولا يطالب بشيء جمعه
 سفيراً شيخنا عن الغاية (قوله وإن لم يكن حاضر لا يصح) لأن الرجل يبقى وحده شاهدا وبه لا يتعقد
 النكاح عني (قوله بحضرتها ومع الأب شاهد آخر صح) بخلاف ما لو وكله أن تزوجه فزوجها بحضرة
 رجل أو امرأتين والعبد حاضر لا يصح لعدم التوكيل من جهته عني وفيه وإن أذن لعبد أن يزوجه
 فتزوج بشهادة المولى ورجل آخر قيل يجوز قال في النهر وهو الأصح والفرق لا يخفى وتبعه في الدر قال
 شيخنا وجه الفرق أن مباشرة السيد لم تكن فكأنه بخلاف إذ أنه له فقه بحضرة مولا ورجل انتهى
 والمراد قول المحرم بالنسبة للزوج فقط لا مطلقا فقط ما عساه يتوهم من صبر ورثته ما ذنوبه في التجارة
 ولما كانت ولاية الوكيل مستفادة من جهة السيد قال أن مباشرة السيد لم تكن فكأنه وفي العيني لو
 زوج عبده البالغ بحضرة رجل وهو حاضر صح وإن كان غائبا لا وعلى هذا الأمانة وقال المرغيناني لا يجوز
 وقوله وعلى هذا الأمانة يعني إذا زوج المولى أمته البالغة بحضرة رجل وهي حاضرة صح والالاك ذكر
 في الدر أنه لم يجز على الظاهر وهو أقوال سابق عن المرغيناني من عدم الجواز وعليه فلا فرق في عدم جواز
 تزويج المولى أمته البالغة بحضرة رجل بن أن تكون حاضرة أم لا (قوله لأن في البالغة لا يتأني هذا لا
 بأمرها) أي لا يكون العقد صحيحا هذا هو الظاهر وقد يقال معنى قوله لا يتأني أي لا يكون نافذاً بل موقفاً
 على إحرازها جوى لكن في قوله أي لا يكون العقد صحيحاً انظر بناء على أن المارد من نبي الصحة المطلق كما
 هو الظاهر من سياق كلامه بدليل قوله وقد يقال الخ ووجه أنه لا يكون أدنى حال من الغضوى وعقد
 الغضوى ليس بباطل وعن هذا قال شيخنا أراد بقوله لا يكون صحيحاً أي لازماً له المراد بالصحح عند
 الإطلاق انتهى (تمة) سئل عن عقدولي شاهد من أحد هما صي فهل العقد صحيح فأجبت أن العقد
 صحيح إن كانت الزوجة عاقبة بالغة حاضرة وإن ثبت للأب فيه أن كانت ثيباً أو سلتان كانت بكراً لأن

صحبنا بين وقال محمود زفر لا يجوز
 وإنما قد بنا بالكتابة لأن نكاح
 غيرها لا يجوز (ومن أمر رجلاً أي
 فزوجها لا يجوز فزوجها)
 وكذا (أن يزوجه صغيرته فزوجها)
 الوكيل من زيد (النكاح لأن الأب
 والأب حاضر صح) (النكاح لأن الأب
 جعل مباشر العقد لا لصاحب الجاس
 ويكون الوكيل سفيراً ومعه فكا في
 ويكون شاهد آخر فصح (والأب
 للزوج شاهد آخر فصح (لا) يصح وقالوا
 وإن لم يكن حاضر (لا) يصح وقالوا
 إذا زوج الأب أمته البالغة بغير
 حضرتها ومع الأب شاهد آخر صح
 وإن كانت غائبة لم يصح وإنما قد
 بالغيرة لأن في البالغة لا يتأني هذا
 الأب أمرها

الاب حينئذ وكيل عنها في العقد فتنتقل عبرته اليها ويكون الاب شاهدا مع الشاهد المذكور وقد تم
النصاب ولا علة بمضور الصبي اجد بن يونس قلت الجواب يؤخذ من عبارة النفاية وهي الوكيل شاهد
عند حضور الموكل كالولي عند حضور وليته بالغة انتهى جوى (تسبه) بعث قوما لقطعة فزروها الولي
بمضرتهم فصح الصحة وعليه الفتوى فتح لانه لا ضرورة في جعل الشكل خاطين بل يحصل المتكلم ففما
والباقي شهود ولكن في الخلاصة المختار عدم الجواز والاول مختار الشهدنهر ووفق المختار في يحصل
ما في الخلاصة على ما اذا قلوبا جعسا شيخنا عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي وفي هذا المقام كلام يعلم
بمراجعة جامع الفتاوى (فروع) قال زوجني ابنتك على ان امرها يملك لي كن له الام لانه تفويض قبل
النكاح * وكذا بان زوجه فلانه بكذا فزاد الوكيل في المهر بنفذ فلو لم يعلم حتى دخل فله النكاح بين حاجته
وقصده ولما الاقل من المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالفاسد * تزوج شهادة الله ورب له لم يجرى
قبل بكمه رد وانظر المراد من قوله ولما الاقل من المسمى الخ هل المراد المسمى من جهة الموكل او المراد
ما سماه الوكيل زائدا على ما مر به لم اره والظاهر الثاني

(فصل في المحرمات) اختلف الاصوليون في اضافة التحريم الى الاعيان فقيل بمجاز والتحريم حقيقة
الفعل وردجها وانتهى حقة شربالية واعلم ان للتحريم اسبابا بالنسب والمساورة والرضاع والجمع بين
الاختين او غيرهما كآثاره وعملها وتعلق حق الغير كالتسكوة والعتقة ويقتصر عليه ما لو عقد على اثنتين
مثلا احدهما منكوحة الغير او معتقة صح العقد في الفارغة وادخل الامه على المحرمة والمطلقة ثلاثا
وعدم دين سمواى والتفتي بين المسالكية والملوكية وان لا يكون تحتها ربع سواها فلوزوجت من
شخصين واحد ما تحتها اربعة صح العقد على الشخص الآخر (قوله وبنته) ولو س انا بان زنا بكم
فامسكها حتى ولدت اذ هي بنته لغة والنكاح انما هو بالغة العربية ما لم يحصل نقل وكذا يحرم اخته
وبنت اخيه واخوته وابنته من الزنا وقالوا ان الولد المنة حكم البنت فلولا من فتى القاضي نسبه من
الرجل وان تحتها بالام لا يجوز ان يتزوجها لانه يسيل من ان يكذب نفسه ويدها فيثبت نسبه ما منه فتح
قال في البصر وقد يقال ثبوت حرمته لا باعتبار هذا التكليف بل باعتبار ان ربيته وقد عدل بانه ما ورده
في النهر بان ثبوت العان لا يتوقف على الدخول بامها وح فلا تكون ربيته وقوله بان زنا بكم
فامسكها الى آخره قال المحنف ولا يتصور كونها بنته من الزنا لا بذلك اذ لا يعلم كون الولد منه الاب
شيخنا عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي (قوله وان بعدنا) اى الام والبنت وقوله اياه انما العان المجدة
وان علت وبنت البنت وان سفلت ام وبنت فبنتا ولهما قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم
بطريق الوضع فالام هي الاصل لغة والبنت الفرع فتكون الام والبنت حينئذ من المشكك او ان ذلك
من عموم المجازين (قوله وان سفلت) سفلت سقولا من باب قد وسفل من باب قرب لغة مصباح (قوله
وعنته وخالته) وتدخل عمه جدته وخالته والام والاشقاء وغيرهن وامام عمه امه وخالته خالته ابيه
خلال كبت عمه وعنته وخالته وخالته لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم در (قوله وامر امرائكم الخ) المراد
بامر امرته هو بنتها الام والبنت ولو بواسطة فتدخل جدتها زوجة وان علت وبنت ولها وان سفلت ولو عبر
بالاصل والفرع لكان امرح جوى عن الرجندى قديما رة فاصرف الى النكاح الصحيح فان تزوجها
فاسد فلا تحرم امها بمجرد العقد بل بالوطء او ما يقوم مقامه من المس بشهوة وانظر شهوة لان الاضافة
لا تثبت الا بالعقد الصحيح والمراد بالاضافة المضافة المرأة له وان كانت امته فلا تحرم امها الا بالوطء او
دواعه لان لفظ النساء اذا اضيف الى الازواج كان المراد منه المحار كالمطهر او لا بله يحرم واراد بالمحرار
المملوكة بعقد النكاح ولواءه لغيره (قوله وسواء دخل الخ) لقوله تعالى وامهات نسائك من غير قيد
بالدخول زباني (قوله وعند بشر المراد) الخ احتجوا به تعالى ذكر امهات النساء وعطف عليهن
از باب تم افعلهما ذكر الشرط وهو الدخول فيصرف اليهما كما هو الاصل في الشرط قلنا ذاك في الشرط

قوله والظاهر الثاني بزوجه في المختار
اخذ من كلام الرضى اه بحرارى

* (فصل في) بيان النساء المحرمات
حرم تزوج امه وحده سواء كانت
من قبل الاب والام (وبنته وان بعدنا)
احكام امه وان علت وبنت بنتها وبنت
(د) حرم تزوج (أخته ومطلقاته) جميع
أخيه وعنته وخالته (مطلقاته) واولاد
سواء فياه لاب وام اولاد (مطلقاته)
(د) حرم تزوج (ام امرأته) ومطلقاته
سواء فعل ببنها او لا وقد بشر
المريسي وان شجاع ومالك وداود
وفي احدى قول الشافعي لا تثبت الا
بالدخول بالبنت

المرح به اما الصفة المذكورة في آخر الكلام كما هنا فتصرف الى ما يلزم اربلي (قوله وبنتها) ويدخل في قوله وورباكم بنات البيعة والربيب لان الاسم يشملهن وفي الشرنبلالية بنات البيعة والربيب وان سفلن تثبت حرمتهن بالاجماع انتهى بخلاف حلال الآباء والابناء لانه اسم خاص لمن فلا يتناول غيرهن زبلي فلا تخرج بنت زوجة الابن وبنت ابن زوجة الابن ولا بنت زوجة الاب ولا بنات ابن زوجة الاب بجر (قوله ان تدخل بها) لقوله تعالى وورباكم الا ان في جرمكم الاية والحلوة الصحيحة كالواحدة عند ابي يوسف خلافا لحدودى عن الظهيري وعلم ان جرم الرجل بالغت والكسر حسنه وهو ما دون ابطه الله الكتم نهر والكتم ما بين الحاضرة الى الضلع الخلف والمصر وسط الانسان شيخنا عن الصحاح وذا كرا يخرج مخرج العادة وفي البحر تفسير الجرحان ترف البنت مع الام الى بيت الزوج وعلم ان حرمه البيعة مفيدة بكون امها وقت ان دخل بها مشتهدا ما ولد دخل بالام صغيرة لا تستهني فطلق فاعتدت بالاشهر ثم تزوجت بغيره فحقت بنت حل لواط امها قبل صبر ورتها مشتهدا بالتزوج بها وسأني من الشارح كقهره صريحا ولا التفات لمن استغرمها مع انها في متن التنوير (قوله وامرأة أبيه) لقوله تعالى ولا تنكوا ما تنك آبائكم فتناول منكوته ومثاقمها وقد صحها وكذلك لفظ الآباء فتناول الآباء والأجداد وان كان فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لانه في وفي النبي يجوز الجمع بينهما كما يجوز في المشترك ان يجمع معانيه في النبي زبلي وتقبه في البحر بان الصحيح انه لا يجوز الجمع بينهما لافي النبي ولا في الانبث ولا عموم المشترك مطلقا قال الاكل في التقرير والحق ان النبي مقتضاء الانبث فان اقتضى الانبث الجمع بين المعنيين فالنبي كذلك والافلا والاولى ان يكون النكاح في الاية لعقد كاهو الجمع عليه وبسبب اشوت حرمه المصاهرة بالوطء المحرم بدليل آخر انتهى وتقيده الوطء بالمحرم يعلم بكون حرمه المصاهرة بالوطء المحلل كان كانت امته ولم يمنع من حل وطئها مانع بالاولى ولو استرعى امته من ميراث ابيه حل له وطئها حتى يعلم ان الاب وطئها ولو باخبار الاب حيث كانت ملكه لان كانت في غير ملكه لكن لا بدليل في التفسير يترى ملك لكان اولى وقوله لان كانت في غير ملكه يعني لان الظاهر كذبه لان المصاهرة لا تثبت بالوطء المحرم (فسرع) تزوج بكر افوجهها وباقا قالت اولك اقتضى ان صدقها مات بلامهم والا لانهر (قوله سواء دخل بها ولم يدخل) لو ذكره بعد قوله وامرأة أبيه ليكون قيد في كحل من امرأة الاب والابن لكان اولى اذ لا فرق بينهما فيه كما سألني عن زبلي (قوله وامرأة أبيه) لقوله تعالى وحلائل ائسابكم الذين من اصلا بكم وذا كرا الاصل لا سقاط اعتبار التبني لا لاحلال حليلة الابن من الرضاع واغفل الابناء فتناول ابناء الاولاد وسفلوا لا يشترط دخول الابن ولا الاب لا طلاق النكح زبلي والدليل على ذلك ان التبني انتخب بقوله تعالى ادعوهم لا بتأيم وقسمته انه عليه السلام تنبى زيد بن حارثة ثم تزوج زبني بعد ما طلقها زيد فلعن المشركون وقالوا انه تزوج حليلة ابيه فتنبخ الله التبني بقوله تعالى ادعوهم لا بتأيم ودفع طعن المشركين بهذا التقيد فثبت حليلة الابن من الرضاع داخل تحت قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب عنه (قوله والكل رضاعا) لم يستثن شيئا من الرضاع على ما سألني في الرضاع نهر (قوله من المذكورات) من بيابة جوى (قوله يحرم على هذا الولد امرأة زوج الرضعة الخ) اذ هي امرأة ابيه رضاعا (قوله ويحرم على زوج الرضعة هذا الولد) لانها منه من الرضاع وفي هذه العمرة والتي قبلها خلاف الشافعي بناء على ان لبن الفحل لا يتعاقب به القهرم عنده (قوله فليحفظ ما تشد بعض الافاضل) معنى البيت ان زوجات الرضيع وفروعه يحرم على ابيه (قوله وحرم الجمع بين الاختين) نسباً ورضاعاً حتى لو تزوجت اختين رضاعاً فالنكاح فاسد ومن هنا قال في البحر لو قدم امرأه مع الجمع على قولهم والكل رضاعا لكان اولى نهر (قوله قبله لانه الخ) أى قيد بما ذكر من النكاح والوطء (قوله لانه لا يحرم الجمع ملكا) وهو قول على ولو قبل احداها بنهوه حرم وطء واحدة منهما ودواعيه حتى يحرم فرج الاخرى بملكك او نكاح او عتق

(ومنها ان يدخل بها) وان لم يدخل بالام حتى حرم عليه بالطلاق او مات حل له ان تزوج بالبيعة (و) حرم تزوج (امراة ابيه) مطلقا سواء دخل بها او لم يدخل (و) امرأته وان بعدنا (امراة ابيه) وان علا وامرأة ابنه وان سفل (و) حرم تزوج (الكل) من المذكورات (رضاعا) اى من جهة الرضاع حتى ان امرأة لو ارضعت ولدا يحرم على هذا الولد امرأته وزوج الرضعة هذا منه ويحرم على زوج الرضعة هذا الولد ومن اراد ضبط هذه فليحفظ ما تشد بعض الافاضل

قوله معنى البيت الخ وبعد بها من مانسه قوله اذجاب اى من طرف وشربده الرضعة وهمه كاهم ونحوه اقارب وشوند بصبرون ونجاب ومن طرف وشير خوادة الرضيع وزوجان الزوجان وفريج الفروع الخ

وعند الثلاثة لا تحرم الدواحي الا في قول للشافعي عني وتبعه في النهر والحوى قال شيخنا وهو مخالف
لكلامهم في الاستبراء حدثنا طاهر ومهما يتقبلهما لا يتبدل واحدة فقط وقال في التين هنا وطا
المتكوحه ان لم يكن وطني الملوكة لان المرقوقة ليست بموطوءة حكايلا بصير جامعا بينهما وطا لا حقيقة
ولا حكايلا في هذا الوطني احدي الاختين المملوكتين واسمها بشيرة لم تحل له الاخرى وان وطئها حرمنا
جميعا حتى يخرج احدهما عن ملكه انتهى (قوله فلو تزوج اخت أمته) أي نكح نكاحا محصيا فخرج
الفاسد فلا تحرم به الا بالوطء قيد بالتزويج لانه لو اشترى اخت أمته الموطوءة جاز له وطئها الاولى ونهر واطلق
الامة ففعل ام الولد كافي غاية البيان وقيد بالموطوءة لانها ان لم تكن موطوءة بطا المتكوحه قبل بيعها كما
سند كره الشارع ووجهه ان المرقوقة ليست بموطوءة حكايلا بصير جامعا بينهما وطا لا حقيقة ولا حكايلا
لانه ان كان قد وطي الملوكة قبل العقود علمنا ان كان جامعا بينهما وطا حكايلا ان حكم الوطء الاول قائم حتى
نذب له عند ارادة بيعها استبرأؤها والمعهود عليها موطوءة حكايلا بتبوت النسب بمجرد العقد كذا يخط
شيخنا (قوله صح النكاح مطلقا) حرة كانت او امه نهر (قوله حتى يبيعها) أي يفعل بها ما به يحرم وطئها
عليه من بيع كل او بعض او همه مع تسليم او عتق او كفاية او تزويج فالبيع مثال ولو قال حتى يهرمها على
نفسه لسكان اولي نهر وافراده الحوى وقول فيه نظر لانه لا يشغل ما لو طلق المتكوحه كما سند كره الشارع
فالاولى ان يقال حتى يهرم احدهما واعلم ان اعتاق البعض كاعتاق الكل وكذا طلق البعض كطلاق
الكل لثبوت الحرمة وعن أبي يوسف ان المتكوحه لا تحل بالكتابة وجه الظاهر انها تحرم بالكتابة حتى
لو وطئها وجب عليه العقر زبلي (قوله فاذا أتى به حل له وطء واحدة منهما) أي حل وطء امته الموطوءة
ان طلق المتكوحه او وطء المتكوحه ان باع امته الموطوءة او تزوجها وقوله فاذا أتى به أي يبيع امته
او تزويجها واطلاق المتكوحه (قوله وقال مالك لا يبيع النكاح) الذي في ازبلي وقال بعض المالكية
لا يبيع النكاح حتى يهرم الامة على نفسه لان المتكوحه موطوءة حكايلا النكاح ملحق بالوطء في حق
النسب فلو وقع النكاح اصاب جامعا بينهما وطا وعن عطاء بن رافع العديس يوطئها وبصير موطوءة
ثبوت حكمه وهو حل الوطء ووجود الولد وحكم النبي بعقه والمالك فيه كلام به لم يراجع النهر (قوله
بطا المتكوحه قبل بيعها) أي قبل بيع الامة وكان الاولى ان يقول قبل تحرير موطئها (قوله ولو تزوج
أختين) ليس بقيد بل كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذلك نهر وسنذكر في عدم ذكر هذه المسئلة
كما فعل في التقاية اولي لدخولها في عموم قوله الاتي وبين امرأتين به فرضت ذكر الخ حوى (قوله في
عقدتين) قيد به لانهما لو كانا في عقد واحد بطل فلا يجب لهما المهر الا بالوطء كافي الدرهم ومقصد
بان لا تكون احدهما مشغولة بنكاح الغير او عذته فان كانت صح نكاح الفارغة كالزوجة وت
بزوجة في عقد واحد واحدهما متزوجة باربع حيث تكون زوجة لا تزويج (قوله ولم يدخل
بواحدة منهما) لانه ان كانت الفرة بعد الدخول وجب اكل مهر كامل كافي التنوير لقرنه الدخول
ومنه يعلم كدخوله بواحدة (قوله فرق القاضي بينه وبينهما) لان نكاح احدهما باطل يقي
ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية والترجيح من غير مرجح لا يجوز ولا يجوز الفري في الفروج تعين
التفريق وان اراد ان يتزوج احدهما بعد التفريق فيه ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان
بعده فليس له ذلك حتى تنقضي عدتها وان انقضت عدتها ما دون الاخرى فله ان يتزوج بالمعدة
دون الاخرى كي لا يكون جامعا بينهما وان دخل باحدهما فله ان يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقض
عدتها لان عدتها تمنع من التزوج بائنتها وان انقضت عدتها جاز له ان يتزوج بأيم شاء لعدم الساتع
زبلي وقوله فله ان يتزوج بالمعدة دون الاخرى أي له التزوج بالتي لم تنقض عدتها دون منقضه
العدة اما انه لا يتزوج بمنقضه العدة اذا كانت عدة الاخرى لم تنقض فلما ذكره ان عدتها تمنع من
التزوج بائنتها كي لا يكون جامعا بينهما بخلاف ما اذا اراد ان يتزوج بالتي لم تنقض عدتها حيث لا يمنع

(فلو تزوج اخت امه الموطوءة) صح
النكاح ولكن (لم يطا واحدة
منهما حتى يبيعها) او تزويجها او
يطلق (المتكوحه فاذا أتى به حل له وطء
واحدة منهما) وقال مالك لا يبيع
النكاح وانما قبلها الا ان لم يكن
موطوءة بطا المتكوحه قبل بيعها
(ولو تزوج أختين في عقدتين) ولم يدخل
احدا لانه (لم يدخل الاول) ولم يدخل
بواحدة منهما (فرق القاضي بينه
وبينهما)

لعدم المانع حيث كانت أختها منقضة العدة وجوب العدة عليها ليس بمانع لان وجوبها بالنسبة
لغيرها اما هو فلا يلزم الى ما سبق في من ان له ان يتكف مباتته ولو قبل انقضاء العدة فكذا هنا وهذا
ظاهر لا يخاف فيه ومن مرجح بذلك العلامة الاتقاني ونهه وليس له ان يتزوج واحدة منهما حتى
تتقضى عدتها وان انقضت عدة احدها بدون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدتها دون الاخرى
كي لا يصير جامعا بينهما انتهى وهذا أي التفريق اذا لم يبين الزوج احدهما بالفعل فان دخل
بها أو بين انهما سابقة قضى بنكاحهما التصادقهما وفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحدهما أو بين
به ذلك ان الاخرى سابقة يعتبر الثاني لان الاول يبان دلالة والثاني صريحاً والدلالة لا تقاوم الصريح
شر نبلاية عن شرح المجمع وطولب بالفرق بين هذا وبين ما اذا طلق احدي نسائه وبينها ونسبها
حيث يؤثر البعین ولا يفارق الكل وأجيب بما كانه هناك لا هنا لان نكاحهن كان متيقن الثبوت
فله ان يدعى نكاح من شاء بعينهما من متكحما كان وهما لم يثبت نكاح واحدة بعينها فعدوها
حينئذ تمسك بحالهما يحقق ثبوت شر نبلاية أيضاً عن الكمال بقي ان يقال لم يبين المصنف والشارح
ان هذا التفريق مطلق أو مفسخ واختار العلامة الزبلي صكوته مطلقاً فإنه عبر به عن التفريق
في قوله ومعناه أي معنى ما ذكره المصنف من ان له المصنف المهر اذا كان مهرهما متساوياً وبين وهو مسمى
في العقد وكان الطلاق قبل الدخول انتهى يعني التفريق وكذا الاتقاني حيث قال وتفرق بالقاضي
كالطلاق من الزوج وقال في الفتح والظاهر انه طلاق حتى ينقض من طلاق كل منهما مطلقاً لتزوجها
بعد ذلك ثم اعلم ان التقيد بالعقد في قول المصنف ولتزوج اختين في عقدن الخ اتقاني انكلا وتزوجهما
في عقد واحد فرق بينه وبينهما أيضاً كذا في الفتح ونظر فيه المحوى وقال انه احتراز لان في هذه
الصورة يطل العقد بالنسبة لكل منهما ولا يتصف المهر بخلاف ما اذا كانا في عقدن ولم يدرا الاول اني
وأقول فيه تأمل فان كلام الفتح بالنظر للتفريق بينه وبينهما ولا فرق فيه بين ما لوتزوجهما في عقدن
ولم يدرا الاول أو في عقد واحد وان كان احترازاً بالنسبة لتتصف المهر بقدر وكذا لا فرق في وجوب
المهر كمال لكل منهما حيث وقعت الفقرة بعد الدخول بين ما لوتزوجهما في عقدن ولم يدرا
الاول أو في عقد واحد أما وجوب المهر لكل منهما اذا تزوجهما في عقدن ولم يدرا الاول
وكانت الفقرة بعد الدخول فلما قدمناه عن التنوير وأما وجوبه لكل منهما اذا تزوجهما
في عقد واحد وكانت الفقرة بعد الدخول أيضاً فلما ذكره في الدرر حيث ذكر ان الحكم في
تزوجهما معا البطلان وعدم وجوب المهر أي لكل منهما الا بالوطء كما في عامة الكتب انتهى
(قوله ولهما نصف المهر) ان كان مهرهما متساوياً بين قدر او جنسا وهو مسمى في العقد وكانت الفقرة
قبل الدخول ودعى كل منهما انهما الاول ولا يثبت لهما فان اختلف مهرهما فان علما فلكل ربع
مهرها والا فلكل نصف اقل المسميين وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر
تنوير وشرحه ومنه تعلم ما في كلام الشارح من القصور وان قوله أي الاقل من نصفي المهرين محمول على
ما اذا تفاوت المهران ولم يدرا بهما الاى المرأتين بقي ان يقال ما سبق عن التنوير وشرحه من قوله والا
فلكل نصف اقل المسميين وقع مثله في الدرر ذكر عزي زاده ان قوله فلكل منهما الخ صوابه فلهما
نصف اقل المسميين (قوله أي الاقل من نصفي المهرين) تقدم ما فيه من القصور واعلان التعيين الاقل
من نصفي المهرين بمنزلة ما لو قال أي نصف اقل المهرين فلاحاجة الى ما ذكره بعضهم من التصويب فان
قلت كيف جعل الشارح قوله أي الاقل من نصفي المهرين تفسير القول المصنف ولهما نصف المهر مع ان
ما ذكره الشارح محمول على ما اذا تفاوت المهران ولم يدرا بهما الاى المرأتين كما سبق فلا يصلح تفسيره
حينئذ لانه مفروض فيما اذا استويا قالت لا نسلم ان قول المصنف ولهما نصف المهر مفرغ من معناه استوى
المهران وليس في كلامه ما يدل عليه بل قوله ولهما نصف المهر محتمل لان يكون المراد انه بينهما بالسوية

ولهما نصف المهر
نصفي المهرين الاختين وانما قد يقول
لم يدرا لانه لعلم الترتيب بينهما

أول التفاوت لأن ذلك يختلف بحسب مهرهما فان استويا كان نصف المهر لها بالنسبة وإن اختلفا
 قضى لكل منهما بربع مهرها فان قلت يدلك على صحة ما قيل من أن كلام المصنف مفروض فيها إذا
 استويا بقول الزبلي معنى ما ذكره المصنف من أن لها نصف المهر إذا كان مهرها متساويا وإن كانا
 مختلفين بقضى لكل واحدة ربع مهرها قلت ما ذكره الزبلي مردودا لا ترى إلى ما ذكره في البصر من
 أنه لا حاجة بقضى التقيد بما إذا كان مهرهما متساويا إذ لو كانا مختلفين بقضى لكل واحدة ربع
 مهرها لآل لم يقل ولما نصف المهر على السواء حتى يرد عليه ذلك انتهى بتصرف وكذا قال في التهر ولم يقل
 بالسوية بينهما إعمالا إلى أنهما لو كانا مختلفين قضى لكل واحدة ربع مهرها انتهى وأقره الحموي وبهذا
 التقرير تعلم ما وقع لبعضهم في هذا المقام (قوله فالتقيد الأول جائز) وبطل ما ذكره الأول في الثانية فثبت
 تحريم الأولى ما دامت الثانية في العدة ولا يحد وطأ الثانية لنفسه التقدير بل في نظيره ولو لم يحد لكان
 بشبهه تحريم امرأته ما لم تنقض عدته ذات الشبهة (قوله وأما ما نص عليه نصف المهر) يعني إذا علم الترتيب فالتقيد
 الأول جائز والثاني فاسد فان قرعها قبل الدخول وجب للزوج ما لا يحد (قوله وحرم الجمع بين امرأتين الخ) لقوله عليه السلام
 للثانية لكونه فارقه قبل الوطء كذا بخط شيخنا (قوله وحرم الجمع بين امرأتين الخ) لقوله عليه السلام
 لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها الحديث وإن أجمع بينهما فغنى إلى القطعية فيحرم والآن تخصصة
 بينته وعنه من الرضاع وبالمشاركة فجاز تخصيصه بخبر الواحد ولو لقياس زبلي على أنه في الدرر كان
 الحديث مشهور يصلح خصما للكتاب (فرع) عدة أم الولد بعد اعتاقها تنكح اختها اعتدادي خفيفة
 وزفر وعندي يوسف ومحمد لا تمنع جوى من البر جندى (قوله حرم النكاح) والمراد المحرمة المؤبدت أما
 المؤقتة فلا تمنع ولهذا الزوج أمة ثم سدت فانه يجوز كافي الجامع والزادات لها حرمة مؤقتة وبالملك
 الميمون قيل لا يجوز تزوج السيدة عائشة نظرا لمطابق المحرمه كافي القنية بحر (قوله حتى لا بأس بأن
 يجمع بين امرأة الخ) فان ثبت الزوج ولو فرض ذلك حرم عليه الزوج بأمرأته وبه وإذا فرضت المرأة ذلك
 كانت البتة اجنبية عنها (قوله وبنت زوج كان لها من قبل) أو امرأتها وبها وكما يجمع بين الأمة وسيدتها
 والأمة مقدمة إذ لو فرضت السيدة ذلك حرم بخلاف العكس نهر (قوله وقال زفر لا يجوز) لانه ثابت
 الامتناع من وجهه فالأحوط المحرمه وهو ذهب إلى بلى والحسن البصري وعكرمة ولحمه وهور قوله
 تعالى وأحل لكم ما وراء ذلك لانه لا قرابة بينهما فلم يكن فيه قطعية الحرم وقد صرح ابن عبد الله بن جعفر
 جيع بين بنت علي وأمه علي وكذلك جمع ابن عباس بين امرأتين رجل وابنته من غيرها زبلي (قائدة) سئل
 عن الجمع بين الاثنين في الجنة فأجاب الرمي بأنه لا مانع لأن المحكم بدور مع الله وجودا وعدما لأن
 الله التام الغض وقطعية الرحم وهذا المعنى متفاته انتهى وصريح القرطبي بأنه تزني نكاح سائر المحارم
 في الجنة إلا الأم والبت قال شيخنا ومذهبنا أن الله المنصوص عليها يتعلق المحكم بها وجودا وعدما
 كالطواف في العمرة ولهذا كان سؤر العمرة فحسب الفقه وهذا الله المنصوص عليه القول عليه
 السلام مخافة القطعية فكان ما أجابه الشيخ الرمي موافقا لنا باعتبار كون علة الحكم منصوصا عليها لا
 مستترة انتهى (قوله وأزنا) وهو وطء مكافئ قبل مشتهة تخال عن الملك وشبهه قديبه وإن كان وطء
 المتكحولة فاسدا وأما المشتهة كذلك أي شرا فاسدا والأمة المشتركة والمكاتبه وزوجه المحاضن والنساء
 والمظاهر منها يوجب حرمة المصاهرة أيضا لانه محل الخلاف نهر وأعلم أن المراد بالمكاتبه في كلامه ما هم
 المراهق وسأني ما يدل عليه (قوله واللس) ثبوت المحرمه باللس لأجل كونه سببا للوطء السبب الأول
 ولو كان بينهما حامل فان وصلت حرارة البدن إلى يده ثبتت المحرمه والأفلا وقيل أن وحدا المحكم ثبتت
 وفي مس الشعر روايتان زبلي وظاهر ما في المحاشية ترجيح أنه ليس من البدن نهر وروح في البحر المحرمه
 عنه ويزم في الاختيار ما من مسه محرم ومس المراهق كالبالغ كافي الفتح ولا فرق في المس بين كونه منه
 أو منها كما ذكره البني لكن لو علم أيضا في النظر إلى الفرج وأبى المتن على إطلاقه من غير تقييده بالداخل

فالتقيد الأول جائز والثاني فاسد وأما
 لزوم عليه نصف المهر (د) حرم الجمع
 بين امرأتين أية فرضت ذكر حرم
 النكاح) أي بشرط أن يتصور ذلك
 من كل جانب حتى لا بأس بأن يجمع
 بين امرأة وبنت زوج كان لها من
 قبل وقال زفر لا يجوز (وأزنا واللس
 والنظر) مطلقا

مطلب يجوز الجمع بين الاثنين في
 الجنة

ليكون متنا ولا نظرها الذي ذكره كان اولى (قوله سواء كان من جانبه الخ) أي المس والنظر ثم ان كان
النظر من جانبه بشرط ان يكون نظره في فرجها الداخل على ماسيا في وان كان من جانبها بشرط ان
يكون نظرها في ذكره (قوله وسواء حصل في الماك الخ) أي ماذكره من المس والنظر مجرى (قوله بشهوة
في موضع الحال انه بذلك على ان الشهوة بشرط وجودها حال المس والنظر فلو وجد داخلين عنها
فنشأت عنها لا تثبت المحرمه (قوله متعلق بكل واحد منهما) فان ادعتا وانكر صدق الا اذا كان
المس على الفرج والتقبيل على الفرج قاله المحدث في الفقه بترامى الحاق المحدث بالفهم في العزائم اخذ
تدبير الورع معها على دابة او قام اليها منتشرا وعانقها وقبلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق فخر لقرينة
كذبه واراد بالركوب معها ما كان معه مس وعانقه لانه غالبا يستلزمه لكن في قوله فان ادعتا وانكر
صدق نظرا لانه يقتضي عدم الاكتفاء بالشهوة من أحدهما فينتهي ما صرح به هو قبله من ان وجودها
من أحدهما كاف والحاصل انه اذا وجدت الشهوة من واحد منهما فثبت المس والنظر بقت المحرمه سواء
وجدت من الآخر ايضا لا الهام الا ان يكون المراد من قوله فان ادعتا الخ أي ادعت وجود الشهوة
منه مع اعترافها بعدم وجودها منها بغيره ما قاله القدسي لوقيل امرأته بشهوة او لا امرأته
بشهوة وهي مكره وانكر الزوج كونه بشهوة فالقول لا به ينكر بطلان ملكه وان صدق صحت الخ
بقي ان يقال ما المراد بأحدهما الذي اكتفى بوجود الشهوة منه اذا مس أحدهما الآخر ونظر في فرجه
والظاهر انه في جانب المس يراد به المس والممسوس بخلافه في جانب النظر حيث يراد به خصوص
من وجد منه النظر لا ما يقع المنظور اليه والحاصل انه اذا مسها بشهوة منها ثبت حرمة المصاهرة
وان لم يشهها بخلاف ما اذا نظرا في فرجها الداخل بشهوة منها فثبت الا تثبت اذ لم يشهها (قوله وقال
الشافعي الخ) لقوله عليه السلام لا يحرم الحرام المحلل ولا ينهية فلا تثبت بالنظر ولو قاله تعالى
ولا تتكلموا ما بينكم وآياتكم والكناخ هو الوطء ولهذا حمى على الابن ما وطئ ابوه بلك الجبن زيلعي فم الزنا
وقال عليه السلام من نظرا في فرج امرأة لم يخل لها ولا ينها وقال عليه السلام من مس امرأة بشهوة
حرمت عليه امها وبنتها وقال الشافعي ان نظرها انت جعلت الفرقة الى المرأة تنقطع بها ابن زوجها والله
تعالى لم يجعلها لها فقال له انت تزعم انها تحرم عليه برزتها فجعلت الفرقة لها فكيف قلت بما
انكرت على غيرك فقال اقول ان رجعت الى الاسلام وهي في العدة فهما على نكاحهما قال ابو بكر
الرازي انكر على خصمه وقوع التحريم من قبل المرأة ثم قال به وجعل الرجعة لها ايضا والوطء انما صار
محرم من حيث ان نسب الجزية بواسطة ولد يعني والاستمتاع بالجزع محرم لكن ابعت للضرورة وللضرورة
المواطء من الزنا لانها جزؤه بواسطة الولد يعني والاستمتاع بالجزع محرم لكن ابعت للضرورة وللضرورة
ابعت حواء لادم عليه السلام وهي جزؤه فبقي في حق غيرهما على موجب القياس حتى صاروا لها
وفرعها كاصولهم وفروعهم - فحقه وكذلك العكس في حقهما لابي والحاصل ان الوطء محرم من حيث
انه نسب الولد لان حدثه زنا (قوله ان تنتشر الالة الخ) قال في الخلاصة وبه يفتي في الجوهره
النظر في الفرج لا يشترط فيه تحرك الالة وهو الصحيح وعليه الفتوى بقي ان هذا التحاكما هو في حقه
وقد افسدوه في حقه ما من ان وجود الشهوة من أحدهما كاف قال في الفتح وقله تحرك القلب على
وجه يشوش الحما من زهر واجاب الحموي بانه انما يذ كر حدث الشهوة في المرأة لعدم الخلاف فيه بخلافها
في الرجل (قوله وكثير من المشايخ لم يشترطوا الانتشار الخ) قال في الذخيرة وهو الاصح ومثله
في الظاهرية مجرى وصححه في الثقة والحيط قال الاتقاني وعليه الاعتقاد واثر الخلاف يظهر في الشيخ
الكبير والعين فملى الاثر لا تثبت وعلى الثاني ثبت نهر (قوله وكان لا يبقى بثبوت المحرمه الخ)
قال في العناية وهو اقرب الى الفقه جوى (قوله والمعتبر بالنظر الى الفرج الداخل) في ظاهره اراوية
وبه يفتي واكتفى الشافعي بالنظر الى منابت الشعر وقال محمد لا بد من النظر الى الشق وصححه في الخلاصة

سواء كان من جانبه او من جانبها سواء
حصل في الماك وفي غيره (قوله متعلق
بكل واحد منهما) أي ثبت بما حواه من أربع
المساهر (أي ثبت بما حواه من أربع
الزنا وان سفلوا وتحرم على الوطئ
اهتماما وان سفلوا وان سفلوا وان سفلوا
وقال الشافعي الزنا والمس والنظر
لا يوجب حرما المصاهرة ثم المس
بشهوة ان تنتشر الالة وان كانت
منتشران تزاد انتشارا وهو الصحيح وفي
الذخيرة وكثير من المشايخ لم يشترطوا
الانتشار وجعلوا حدثا وهذا اذا
قله البهاوشة حتى جاءها وهذا اذا
كان شابا قادرا على الجماع وان كان
شفا او غيبا فقد الشهوة ان يتحرك
قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا
ذلك ويزاد الاشتهاء ان كان متحركا
وكان الفقه محمد الرازي لا يشترط
القلب انما يعتبر تحرك الالة وكان
لا يثبت بثبوت المحرمه في الشيخ الكبير
والعين الذي ماتت شهوته حتى لم
يتحرك عضوها بالامامة والمعتبر بالنظر
الى الفرج الداخل

وشغل اخلاقه النظر من وراء حجاب بخلافه في المرأة والماء لان المرقى فهم امامه لاهو وغدا الوكانت في الماء فرأى فرجها فسه ثبتت شهريتي ان يقال تعبدته هنا النظر الى الفرج الداخل بنافي ماسبق من قوله سواء كان من جانبها او من خلفه لا يمتنع من كل منهما ما وهنا يقتضي ان النظر من جانبها فقط واجب المحرم بان ما ذكر من الاقتضاء ممنوع اذ لا يلزم من ذكر شرط واحد شيئين اشتركا في حكم ان يكون الحكم خاصا بالذي ذكر شرطه اهـ (قوله ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة) اما اذا كانت قاعدة مستوية او قائمة لا ثبتت المحرمه بالنظر غايه (قوله ولو من فانزل) وكذا والنظر فانزل زاهي ومعنى قوله المس بشهوة لا يوجب حرمه المصاهرة بالنزول وان المحرمه عند ابتداء المس كان حكمها موقوف الى ان يقين بالنزول فان انزل لم تثبت ولا ثبتت لان سقط ابدأ جوى عن العناية (قوله لا يوجب المحرمه في الصبي) وعليه الفتوى غايه (قوله وعلى هذا اتين المرأة في الدبر) لا تثبت به المحرمه ولو وقع المس بشهوة لانه كما في الزاوي ليس بجعل المحرم قال في النهر وهو الاصح ومن ثم قالوا انضاه الم تحرم عليه اعمه لعدم تيقن كونه في الفرج الا اذا جلت وعلم كونه منه انتهى واوردان الوط في المستثنى ان لم يكن سببا للمحرمه فالس بشهوة سبب لسبيل الموجود فيهما اقوى منه واجيب بان العلة هو الوط والسبب الولد وثبتت حرمه بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوط ولم يتحقق في الصورتين واذا عرف عدم ثبوت حرمه المصاهرة فيها اذا اتاه في دبرها وانضاهها فكذلك لا تثبت بان ثابن الغلام فلا يحرم عليه امه ولا بنته لان حرمه المصاهرة انما تثبت بصفة انه سبب للولد وحوله وهذا المعنى لم يوجد غايه (قوله ووط مع غيره لا تشتهى) لم يتعرض المصنف ولا الشارح لادفي سن يتعلق به المحرمه هنا ودره في النكاحية بسم سنين وما دونه وليس بمشبهة قال البرجسدي وعليه الفتوى جوى وبتفرع على ما ذكره الشارح من ان وطء الصغيرة لا يوجب حرمه المصاهرة ماسبق عن التنوير من انه لو تزوج صغيرة لا تشتهى فدخل بها وطلقها فنزوت بغيره بعد انقضاء العدة بالا شهر وبالبحض بان بلغت حد الشهوة بعد الطلاق قبل انقضاء عدتها بالا شهر نظر فيها المحض فاعتدت بالمحض فهاه بنت حل لطلاق اخذ هذه البنت وان كانت ربيته وهذا يستفاد من الآية اذ قوله من نساكم يقتضي ان الربيبة لا تحرم الا اذا كانت مهمما مشبهة وقت الدخول بها لان اسم النساء لا يطلق عليهن الا اذا بلغت حد الشهوة وكان وطء الصغيرة لا يوجب حرمه المصاهرة كذا وطء غير المراهق لا يوجب حرمه المصاهرة ايضا كما في النهر عن الفقيه حتى لو جامع غير المراهق زوجة ابيه لا تثبت المحرمه لعدم اشتباهه وتقبل الشهادة على الاقارب والمس والتقبل بشهوتهما الشهادة علمهما بالشهوة ثقيل لا تقبل وقيل قبل واختلف الترجيع واطلاقه يوم العاصم والناسي والمكره والمخطئ حتى لو ايقظ زوجته او ايقظته نجسا عا فوقع بده على بنته المشبهة او ابنته على ابنه ولو من غير هاتمت عليه زوجته حرمه مؤبدة كما في النهر عن الفقيه ايضا والظاهر ان المراد من قوله او ابنته على ابنه خصوص ما لو كان الابن مراهقا لانه حينئذ يكون مشتهى لا مطا قبل دليل ماسبق وفيه من الخلاصة قبل له ما طاعت ما امر انك قال جامعها تثبت المحرمه ولا يصدق انه كذب وان كان هارلا (قوله وقال الشافعي ان كانت العدة خارج) وبه قال ابن ابي ليلى ومالك لان النكاح قد انقطع بينهما اعمالا للاقامع ولنا ما روى من ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجتمعوا على شيء كاجتماعهم على اربع قبل الظهر وان لا تنكح امرأة في عدة اختها وامامنا فيه على ابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وكفي بهم قدوة ولا نكاح الماطقة قائم من وجه لبقاء احكامهم من وجوب النفقة والسكنى والمنسج من الخمر ووجوب الفرائض حتى ثبت نسب ولدها والاقامع وهو الطلاق قد تأخر عمله في الاحكام غير حرمه الوط ولهذا بقي في حق القسدة حتى لا يجوز لها ان تتزوج بغيره فصار كالزوجه وعلى هذا الخلاف سائر عمارها واربع سواها زبلى (قوله وقال يجوز الخ) لان المحرمه لمكان الجمع نكاحا ولم يوجد لهذا جازله ان يتزوج اربعا سواها ولان العدة فيها ان

ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة ولو من فانزل لا يوجب المحرمه في الصبي لانه ثبت بالنزول انه غير داخ الى الوط وعلى هذا اتين المرأة في الدبر والنظر اليه ووطى صغيرة لا تشتهى خلافا لابي يوسف (مروم) تزوج اخنت معتدنه) مطلقا سواء كانت العدة من ملاقى رجعي او بائن او ثلاثا ونكاح فاسد او من وطء مشبهة او من عتق في ام الولد وقال الشافعي ان كانت العدة من ملاقى بائن او ثلاث يجوز وقال يجوز نكاح احكام الولد في عدتها

المالك وحقيقة المالك فيها لا تمنع تزوج الاخت فلا تراولى ولا ي حنيفة انه انما حاز نكاح اخت ام الولد
 لضعف الفرائس فاذا اعتقها قوى الفرائس ولهذا يجوز تزوجها بعد العتق حتى تنقضي عتقها وقوله يجوز
 فاذا قوى الفرائس لا يجوز له ان يتزوج اختها كي لا يكون مستحقا نسب ولد اختين في زمان واحد بخلاف
 اربع سواها لعدم هذا المعنى ويجوز لزواج المرتدة ان يتزوج اختها بعد ما فيها دار الحرب قبل انقضائه
 عدتها لانه لا عدة عليها من المسلمتين الدارين وان عادت مسلمة لا يضر نكاح الاخت لان عدة
 لا تعود وعندى يوسف تعدودى بطلان نكاح اختها له قولان زياي (قوله وحرم تزوج امته) لان ملك
 المتعة ثابت للولى قبل النكاح فليزم اثبات الثابت ولو تزوج الفريتم اشتراها بطل النكاح الا اذا كان
 الشراء بشرط الخيار فانه لا يسلط والمأذون والمكاتب والمدبر اذا اشترى وامتنكح وحتم لا يسلط النكاح جوى
 عن الرجنسدى اما اذا تزوجها من غيرهما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون
 حرة او معتقة الغير او محلوفا بعتقها وقد حدثت الخالف كثيرا ما يقع سيما اذا تداءلها ابدي وليس المراد
 من حرمة التزوج بامته استحقاق العقوبة بل المراد في احكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء
 النكاح بعد الاتفاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك بصر كوجوب القسم لما وعد عليه خاصة وثبوت
 نسب ولدها بدون دعواه ولا يخفى ما في عدم عدتها خاصة ونحوه من عدم الاحتياط شرعا لبلالة وقوله
 في البصر بل المراد في احكام النكاح اى انه لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من الاحكام التي تقدمت
 كافي القهستاني واعلم ان ما سبق من تمثيل حرمة التزوج بامته بان ملك المتعة ثابت للولى قبل النكاح
 فليزم اثبات الثابت لا يتجوز الا اذا كانت كلها مع انه لا فرق في الحرمة بين ما لو كانت له كلها وبعضها
 حتى في النهر من قوله وحرم ابضا امته ولو كان له فهاجزه للاجماع على بطلانه احسن (قوله وسيدته) ولو قل
 بزواجهما للثنا في كافا واوليائه السروجي بان مقتضى الزوجية قيام الرجل على المرأة بالحفظ والصون
 والتأديب لا صلاح الاخلاق والامتناع يقتضى قهر السادات للعبيد لا بالاستيلاء والاستهانة فتعدان
 تكون الزوجة سيدة تهر (قوله والجوسية) ويحرم وطؤها ولو ملك عين نهر وقال سعد بن المسيب
 وعطاء ومطاس وعمر بن دينار يجوز طء المشتركة ملك الجين لورودنا لثروطة ساءا العرب ولنا قوله تعالى
 ولا تنكحوا المشركات وقوله عليه السلام سنوا بهم سنة اهل الكتاب غيرنا حتى نأشهم ولا اكلى ذناحهم
 والنكاح حقيقة في الوطء زياي ومعنى الحديث اى اسلكوا بهم طريقهم يعنى عا ملوهم معاملة هؤلاء في
 اعطاء الامان بأخذ الجزية منهم غنابة وقوله غيرنا حتى نأشهم نصب على المحال غنابة وفي البحر حكى
 الاجماع على حرمة الجوسية كالا جماع على حرمة الوثنية وهى المشتركة وفي الغنابة هى التي تعدل الوثن اى
 الصنم وفي الفتح ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعلقة
 والزنادقة والا باجبة وفي شرح الوجيز كل مذهب يكفر به معتقده فهو يحرم نكاحها لان اسم المشترك
 يتناولهم جميعا وينبئ ان من اعتقدهم مذهبيا يكفره ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو مشرك وان طرأ
 عليه فهو مرتد وقال الرستغنى لا يجوز المناكحة بين اهل السنة والاعتزال لكس قال في البحر بده واما
 المعتزلة فتقتضى الوجه حل مناكحتهم لان الحق عدم تكفير اهل القبلة وفي النهر واما المعتزلة فتعوز مناكحتهم
 لاننا تكفر احدا من اهل القبلة وان وقع الزمان في المباحث (قوله وهى من لادين لما ولا كتاب) وما قبل
 من انه كان لهم كتاب فواقع ملكهم اخته ولم ينكر وا عليه فاسرى به ففسوه ودان العبرة للجملة ان اهنسة
 وفي القاموس مجوس وضع دينسار دعا اليه نهر وقوله فاسرى به كذا في البخاري من المجزأة والذي في
 الزيلعي والبحر عن المسوط فرغ شيخنا (قوله وحل تزوج الكناية) لقوله تعالى والحصنات من الذين
 اوتوا الكتاب من قبلكم اراد به الحرث والاعفانف عن الزنا وهو عطف على قوله تعالى اليوم احل لكم
 الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ومع ان حذيفة بن الجان تزوج يهودية
 وكذا كعب بن مالك وقول الشافعي ان الكناية مشتركة ضعیف لان الله تعالى عطف المشركين على

(و حرمة تزوج امته) السيد (وسيدته)
 لاليد (و تزوج الجوسية) وهى
 من لادين لما ولا كتاب (والوثنية) وهى
 من تعد الامنام (وحل للمسلم
 تزوج الكناية) مطلقا

الكفر ايضا اذا اراد التزوج على امرأته فلامسه رجل اذلا فرق بينهما كما في الترمذي مع ما في البحر من قوله وينبغي ان لا يخاف عليه الكفر قال وما فرق به من ان في الجمع بين الحر والمرثقة بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراي فانه لا قسم بينهما مما لا اثر له مع النص وفي الترمذي الزانية له امرأة او حرة فاراد اخرى فقالت اقبل نفسي له ان ياخذ ولا يمنع لانه مشروع فلوترك لثلاثينها بوجر تحديد من رق لا مرقى الله له (فسرع) دخل يهودي على ابي يوسف فقال ما بال الزوج يتزوج اربع نسوة ولا يخل للزوجة الا الزوج واحد فقال ابو يوسف هذا تعبد فقال هشام بن الحكم ان امرئ القاضى اجبته فقال لان الرجل اذا تزوج اربع نساء فالانساب كلها ترجع اليه ولا تختلط ولو كان للزوجة ان تتزوج اكثر من واحد لا تختلط الانساب قال محمد بن الجواب على ما قال ابو يوسف لان الامر لو كان على هذا المعنى لكان للرجل ان يتزوج اكثر من اربع نسوة جوى عن النوازل (قوله الامامة واحدة) لانه ضروري عنده ولنا اطلاق قوله تعالى فانكسروا ما طاب لكم من النساء اذا لامته المتكسرة ينتظمها اسم النساء (قوله تزوج تسع لغيره) لان الله اباح ثنتين بقوله متى ثم عطف عليه ثلاث وربع والواو وهي للجمع فيكون المجموع تسعا وهذا نقيض للاجماع فان الامامة اجعت على انه لا يجوز اكثر من اربع ولا حجة لهم في هذا كقولنا الخطاب للجمع والواو بمعنى او فلا تعبد الجمع نظيره جاعل الملائكة رسلا ولى اربعة منى وثلاث وربع ليس معناه ان لكل واحد منهم تسعة اضافة بل معناه ان لها ثلثة منهم اثنين ولها ثلثة ثلاث ولها ثلثة اربع زبلي واعلم ان منى وثلاث وربع غير منصرفة للعدل والصفة فانها ليست صفات وان كانتا صولها من اثنين او قبل لتكرار العدل فانها معدولة باعتبار الصيغة والتكرير منصوبة على الحال من فاعل طاب بحر عن السواوي (قوله ثنتين للعدل) ولومدبر او مسكتا بنهر اوان ام ولد غايه يعني من غير مولاها شيئا لان ابن ام الولد من مولاها حرام ويكتفى بثبوت نسب ولدام الولد من المولى ان لا ينسبه وان لم يدعه بخلاف الامامة حيث يتوقف ثبوت نسب ولها على وجود الدعوة من السيد كسبا في جملة قيد بالتزويج لان التبري لا يخل له ولومكتا لانه يفتنى على الملك نهر ومنه يعرف ان ما قبل بعض التجار من انه يدفع جارية لعمده ليطاها من غير عقد فذلك حرام لم يثبت وانما ملك الطلاق لانه ان اخذها سابق (قوله وقال مالك له ان يتزوج اربعاً) للعومات والحجة عليه ما روى عن عطاء ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اجمعوا على ان العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنتين ولان الرق منصف للنعمة زباني (قوله ولكن لا يطالح) لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيع من ماله زرع غيره فان قيل كيف يبيعه مع انسدادهم ارحم قلت الشعر يبت من ماء الغبير والمراد ان ياد نبات الشعر لا اصل نباته قال في التبيين والكافي لان به يزاد سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر بشرى لنبالة ودواي الوطء كالوطء بحر وقوله عليه السلام فلا تسقين ماله زرع غيره يجوز ان يكون ماله مفعولا والاي في والفعل ضمير من ويجوز ان يكون هو الفاعل وعدا مفعول واحد علمي عن العراقي شيئا (قوله حتى تضع جامها عندهما) لانه لا نفقة لها وقبل يجب الاول وجهه ولا خلاف في جواز الزاني نهر لكن نقل الجوى عن الفتح مع ما في المجموع النوازل انه اذا تزوج حبلى من الزنا فلا نکاح صحيح عند الكل وتسحق النفقة عند الكل ويحل له وطؤها عند الكل انتهى واقول يمكن حمل حل الوطء على ما قبله والوضع على ما اذا كان ذلك الرجل الذي تزوج بها معترا بان الحمل منه بان كان هو الذي زنا بها يدلك على هذا ما نقله الجوى ايضا عن الحاجة من انه اذا اتهم رجل بامرأة فظهر بهما حل والرجل ينكر فزوجت منه جاز النكاح في قول ابى حنيفة ومحمد ولا يخل له وطؤها حتى تضع جامها انتهى بناء على ان مفهوم قوله وهو يتكرانه لو كان مقرا حاله الوطء لعدم سبقه زرع غيره كما ذكره الجوى ايضا قالوا ومفهوم الرواية معتبر وكما يجوز له وطؤها ولو قبل الوضع اذا كان هو الزاني فكذلك ثبت نسب الولد منه كما في الدر المختار عن النورنصه لو نسجها الزاني حل له وطؤها اتفاقا والولد له وزمه النفقة ولو زوج امته أوام ولده الحامل بعد عده قبل

الامامة واحدة حال عدم طول الحرة
على ما مر آنفا وانما قال نقط نفقته لنزول
اصحاب الطواهر فانهم يصبرون تزويج
تسع لغيره (و) حل تزويج (ثنتين) من
الحر والنساء (و) لا يخلل (و) حل تزويج (حبلى)
من زنا ولكن لا يوطؤها حتى تضع جامها

اقراره بجاز وكان نفيا انتهى وهو باطلا فلهذا شاعرا اذا جاز به بعد النكاح في مدة جل تاما فلما لا وهو
 بخلاف لما نقله الحموي عن الواقعات المحسنة حيث قال رجل زنا امرأة فمطلت منه فبما استبان جملها
 تزوجها الذي زنا بها بالنكاح جاز فان جازت ولد بعد النكاح لسته أشهر فصاها ثبت النسب منه
 وبرث منه لانها جازت بالولد في مدة جل تاما فعقب نكاح صحيح وان جازت به لاقل من ستة أشهر فلا
 ثبت النسب والبرث منه لانها لم تنجب به لمدة جل تاما انتهى (قوله وعند أبي يوسف بقصد النكاح)
 قياسا على المجبي من غيره بجماع ان كلامه ماحصرتم لا يجوز اسقاطه والفرق لهما ان الامتناع في ثابت
 النسب محرمة صلب الماء لا للصعل ولا حرمة للزاني نهر (قوله لا من غيره) ولا من حري أو سيدها المقربة
 كافي الدرع وعن أبي حنيفة ان كان من حري كالمهاجرة والمسيبة يجوز النكاح ولا يطأ حتى تضع واعدها
 الذكر حتى والطحاوي ومنعهما بعد الاول اصح عيني وظاهره ترجيح جواز العقد على المجبي من حري بناء
 على ان قوله والاول اصح يرجع لقوله وعن أبي حنيفة الخ لكن يخالفه ما في الزبلي من قوله ان الاصح
 المحتمل عليه منع محد جواز نكاح المهاجرة والمسيبة المحامل انتهى وتزول المخالفة بجعل قوله والاول
 اصح عائدا الى قوله لا من غيره واعلم ان اطلاق قوله لا من غيره يشمل ام ولده المحامل فلوزوجها
 فالنكاح باطل لانها فراش لمولاها حتى ثبت نسب ولدها منه من غير دعوة فالوضع النكاح يحصل الجمع
 بين الفرائش لانه غير متأكد حتى ينفى الولد بالنفي من غير لمان فلا يعتبر ما لم يتصل به الحمل نهر عن
 الهداية والفراش صبر ورة المرأة بمحال لو جازت بولدت بنسبه من غير دعوة غناية والفراش ثلاثة انواع
 قوى ووسط وضعيف فالاول فراش المتكوجة ثبت نسب ولدها بلا قرار ولا ينتفي الا باللعان والثاني
 فراش ام الولد ثبت النسب بلا قرار وينتفي بمجرد النفي والثالث فراش الامة لا ثبت نسب ولدها بلا
 دعوة فلما كان الفراش غيرا كدفي أم الولد بمعتبر الفراش ما لم يتصل به الحمل فجاز تزويجه قبل الحمل
 بخلاف ما بعد الحمل حيث لم يجوز تزويجها لانها اعتبرت حينئذ فاشمولها فها فجاز النكاح لم الجمع بين
 الفرائش شيئا من الغاية (فسر) تزوج امرأة فقامت بسقط استبان خلقه بعدد بعة أشهر جاز
 نكاحها وان كان اقل لم يجوز لان خلقه لا يكون الا في مائة وعشرين يوما حموي عن الرجسدي (قوله
 فالنكاح فاسدا جماعا) لقوله تعالى ولا تعزموا عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله والمراد انقضاء العدة
 ولا تعدد الحمل من الزنا شيئا من الغاية (قوله والموطأ وبذلك عين الخ) بالجموع طاعلى تزوج الكفاية
 اي وحل ايضا تزوج الموطأ وعيني وقال الرازي معطوف على حملي من زنا حموي (قوله ويسقط للمولى
 ان يستبرئها) الصحيح وجوبه وجعل في الحموي المحصري الوجوب قول محمد بن جرير الذخيرة (قوله وقال
 محمد لا حب الخ) ظاهر كلام الشارح انها لامة ولا ن باستحباب الاستبراء على ان استحباب الاستبراء
 قول محمد فقط لا على ما قاله بعض الشارحين انه قول الكل وذلك ان محمدا اثناني الاستحباب ومعنى نفى
 الاستحباب انه ان وطئ قبل الاستبراء يكون تاركا للاستحباب وهما اثنتا اجواز النكاح بدونها فلا معارضة
 نهر لكن كلامه في الهداية يقتضي ان الاستحباب قول محمد فقط بدليل قوله والخلاف مقسودا لما
 يستبرئها المولى فان استبرأها كان للزوج ان يطأها بدونها اتصافا انتهى وحكا في غايه البيان بقيل
 (قوله وكذا الحكم ان رأى رجل امرأة تزني) ولده ان يطأها خلافا لمحمد كذا قال الزبلي وخلاف محمد في حل
 الوطأ لافي صحة العقد فقوله خلافا لمحمد متعلق بقوله ولده ان يطأها لا يجوز لان نكاح الزانية جائزا فاذا
 لم تكن حلي فان كانت حلي صح خلافا لابي يوسف شربلاية فان قلت ينبغي ان لا يحل وطؤها فاحتمال
 الشغل ودليل الحرمة عند معارضة دليل الحمل راجح واجيب بأنه تعارض احتمال وجود الحمل وعدمه
 فوجهنا جانب عدمه لامة ولتقوى لامة لاهل عدم حرمة صاحب الماء نهر عن العناية فمما لكانه
 يتبدل استبرأؤها قبل الوطء على ما روي هذا تصريح بجواز نكاح الزانية وفي المجتبى لا يجب تطليق
 الفاجرة ولا يجب عليها ستر مخرج الفاجر وامام قوله تعالى والزانية لا يتكهن الا اذان وامرئكم ففسوخ يابة

وعند أبي يوسف بقصد النكاح
 (لا من غيره) أي لا يجل تزوج حلي
 من غير زني حتى كان الحمل ثابت
 النسب فالنكاح فاسدا جماعا (و)
 حل تزوج (الموطأ وبذلك) عين (أرونا)
 بان وطئ المولى أمته فمزوجها من
 غيره ويسقط الولدان يستبرئها واذا
 جاز النكاح فلا زوج ان يطأها قبل ان
 يستبرئها عندهما وقال محمد لا حب
 الحكم ان رأى رجل امرأة تزني
 فمزوجها (و)

فانسكروا ما ناب الكزيلي ولعل معنى تسريح الفاجر الاخذ في اسبابه كان تبدل له مالا لاجلها جوى
قال اترغ امرها لا تافى فطلق عليه انتفى وراة فاض براه (قوله والمهومة الى محرمه) لان المطل
في احدها فافتقر بقدره بخلاف البيع فانه يطل بالشروط الفاسدة والنكاح لا يطل بالشروط
الفاسدة فافتقر كزيلي وقوله بخلاف البيع اي بخلاف ما اذا جمع بين حروعدى البيع حيث لا يصح
في العدة لان قبول العقد في بيع العدة بمرور وودخل بالمره فاهما رائل كافي الدراري
يجب لمسامه بالمثل بالغاما بلغ وهو الصحيح وما في الزبانات من ان لمسامه مثلها ولا يجوز حصتها من
الالف فقوله كما في النهر (قوله بان كانت ذات رحم محرم) اوه نكحة الغير او معتدة الغير غاية بيان
(قوله وعندهما ينقسم الى آخرة) لان المسمى مقابلهما فيكون منقسمهما عليهما فيلزمه حصة ماسلمه
ولا يلزمه حصة مالم يسم كما اذا اشترى عدا ومديرا يلزمه حصة العبد دون المدير ولا في حنيفة ان التي
لا تحل لا تصلح ان تكون مزاوجة للتي تحل فيكون لها كله كالمو تزوجها وسارها او جذا بخلاف بيع
القرن مع المدير لان المدير داخل في العقد لكونه بماله وانما ينقض البيع بعده بمقعة يكون له حصة
والمرهمة ليست بداخله فيه زيلي واورد على قول الامام ان ايجاب مهر المثل واسقاما للمحد بالدخول فخرج
دخولها في العقد وقد قال بعدمه واجب بان ذلك من حكم صورة العقد وعلى قوله ما كف وجب
حصتها من الالف بالدخول وهو حكم دخولها في العقد ثم يجب المحدث لانه المهر لا يتبعان قال في
الفتح ولا يخلص الا بخصيصهما الدعوى فيجب المحدث لانه شبة الحمل والمهر لا تقسم بالدخول في العقد
نهر (قوله على مهر مثلها) حتى لو كان الفامو مهر مثل المرأة والمهر لا تقسم لانه ثلاثمائة وثلاثة
وثلاثون وثلاث (قوله وبطل نكاح المتعة) وهذا كان ما حاطا به خبير وابام ففتح مكة لانها صارت
منسوخة باجماع الصحابة ولو اباحه ما ركا فوالكن ليس فيه تعزير ولا حد ولا رجم فاستأنى وفي الزيلي
دوى انه عليه السلام حرماهم خبر من رواية على بن ابي طالب متفق عليه وروى انه عليه السلام
حرماهم الفتح رواه مسلم وقال بعضهم نسخ بقوله تعالى والذين هم لغروهم حافظون الاعلى ازوجهم
او ما انكبت اعنائهم وهي ايسر من الازوج بدليل انتفاء حكم النكاح عنها وانتفاء شرطه من وجوب
الثقة والسكنى والطلاق والعدة والارث وصحة الايلاء والظهار والشروط ولا هي مما ملكه الامان ثم
اعلم ان المتعة على اربعة اوجه اثنتان في الحج واثنتان في النكاح اما الاثنان في الحج فاحدها مشروعة ذكرت
في باب التمتع في الحج والاخرى منسوخة وهي فسخ احوام الحج بافعال العمرة وهو ان الرجل اذا دخل مكة
حرم ما في الحج قبل وقت الحج ثم اراد ان يخرج من احوام الحج بافعال العمرة وهذا قد كان ثم نسخ واما الاثنان في
النكاح فاحدها مشروعة وهي ثلاثة ابواب درع وخمار ولحفة والاخرى غير مشروعة وهي نكاح
المتعة غاية (قوله وقال مالك هو جائز) قال الاقتصاني وهذا فيه نظره ندى لان مالك راوى الحديث
على عدم جواز المتعة في الموطن ولم يرو بخلاف ذلك ولم يقل قول آخر غيره واما ابن عباس فكان يقول ذلك
ثم رجس وقال ابو بكر الرازي في شرحه مختصرا الطحاوي المتعة ان يقول اعطيك كذا على ان اتقنع بك يوما
او بوضوءك ثم قال هذا الاخلاف من العلماء في فساد فعله ان جواز المتعة عندما ليس بصحيح وقد قال
مالك في المدينة ولا يجوز النكاح الى اجل قر يساو بعبدان سعى صداقا وهذا المتعة الى منافع مالكا
كذا يخطب شيخنا واما ما سئل ان نسبة القول بجواز المتعة الى الامام مالك خطأ وغلط (قوله وبطل
نكاح الموقت) من مطلق الخاص على الصام يتناعى ما ذكره الكمال من ان الموقت من افراد المتعة وان
عقد بلفظ التزويج واحضر الشهود كما في البصر خلافا لما في الغاية لان معنى الفرق بينهما على انه في المتعة
لا بد وان يكون بلفظ اتقنع بك وقصومع انه لم يعرف في شئ من الآثار لفظ واحد من ابشرهما من الصحابة
بلفظ اتقنع بك بنهر (قوله سواء كان وقتا طويلا) وشمل المدة المجهولة ايضا وقيد بالموت لانه
لو تزوجها على ان يطلقها بعد شهر فانه جائز لان اشتراطا القسط يدل على انقضاء مؤيدا وبطل الشرط

(المهومة الى محرمه) بان جمع بين
امر اثنين في عقد واحدة واحداها
لا يجل له نكاحها بان كانت ذات رحم
لا يجل له نكاح التي حل نكاحها
محرم منه حل نكاح التي حل نكاحها
وبطل نكاح الاخرى (و) جميع
(المسمى) أي المهر (لها) أي الشهوة
عند أي حنيفة وعندهما ينقسم
المسمى على مهر مثلها فالأصاب التي
حل نكاحها يجب وما أصاب التي بطل
نكاحها سقط (وبطل نكاح المتعة)
صورتها بان يقول لا ابا ما وقال مالك
هذه العشرة لا تمتع بك ابا ما (الموقت)
هو جائز (و) بطل نكاح
مطلقا سواء كان وقتا طويلا أو لا
وصورته ان تزوج امرأة بشهادة
شاهدين عشرة أيام

كأى القنية ولتزوجها بنية ان يقدمها مائة نواها فالنكاح صحيح لان التوقيت انما يكون باللفظ
 شربلاية عن الجبر ولا بأس بتزوج النهرانيات وهوان يتزوجها على ان يقدمها مائة ارادون المسيل
 زبلى اسكن هل لسان ترجع وتعاله بالبيت عندها ليل الظاهر لمسا ذلك حيث كان لها مرة ولا يمنعها
 الشرط السابق (قوله وقال زفر التوقيت باطل والنكاح صحيح) لان النكاح لا يبطل بالشرط القاسدة
 قلنا هو في معنى نكاح المتعة والعبرة للمعاني دون الالفاظ زبلى وفيه تأييد لما ذكره السكال من عدم
 المغارة بين المتعة والموت (قوله وروى المحسن عن ابي خنيفة الخ) لانه في معنى المؤبد بوجه الظاهر
 ان التوقيت هو للمعنى المتعة وقد وجد زبلى (قوله والفرق بين النكاحين في اللفظ لا المعنى) وهو
 ان الاول يقع بلفظ التمتع والثاني بلفظ النكاح وفيه نظر بل بينه ما فرق من حيث المعنى وهوان المتعة
 يشترط فيها تعيين مقدار المهر فبصر بظاهره كالبيع بخلاف الموت حيث لا يشترط فيه ذكر المهر سوى
 عن البرجندى وهو مخالف لما سبق عن السكال والى زبلى فنبهه وقوله فيصير بظاهره كالبيع أى من حيث
 انه يشترط في البيع تعيين مقدار الثمن (تتمه) لم تعرض المصنف ولا الشارح لمحكم تعليق النكاح
 بالشرط كما لو قال لئن ان دخلت الدار زوجتك من فلان وقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح
 وكذا النكاح خلافا لما في الدرر حيث قال التعليق لا يصح وان صح النكاح ولهذا تعقبه في الشربلاية
 بقوله لم أر من قال بصحة النكاح المعلق سوى المصنف بل كلامه في البيوع مخالف هذا حيث قال
 النكاح لا يصح اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط ما فيه من معنى القمار انتهى وصرح بعدم
 صحة النكاح المعلق في الفقه والخلاصة والزبلى عن الاصل والخصاية والتسارخية ونفاى الى الميت
 وجامع الفصولين والقنية ولعله اشتبه عليه النكاح المعلق على شرطا بالنكاح المشرط معه شرطا فاسد
 وبينهما فرق واضح اه فان قلت ما ذكر في الشربلاية يشكل باذ كره عزى زاده حيث اقرما في الدرر
 وذكر ان ما ذكره من ان النكاح يصح ويطل التعليق موافق لما في الخلاصة والعمادية ولعلهما والنكاح
 لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط انتهى فلا وجه لما قيل بل
 النكاح غير صحيح لما ذكره قلت ذكر شيخنا ان ما ذكره عزى زاده سهو منه بين واشتبه انتهى واعلم انه
 يستثنى من عدم صحة تعليق النكاح بالشرط ما اذا علق بشرط كاش كالوخطب ابنته فقال انى زوجهما من
 فلان امس فلم يصدقه المحاسب فقال ان لم يكن زوجهما امس من فلان فقد زوجهما منك وقيل ثم ظهر
 انه لم يكن زوجهما يعتقد لان التعليق بشرط كاش تحقيق فيكون تغييرا كما في الدرر والفرع عن العمادية
 وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس كذا ذكره جوى زاده ومعه المصنف أى مصنف التنوير مجتال لكن
 في التهرقيل كتاب الصرف في مشكلة التعليق برضا الاب والحنى الاطلاق قال في الدرر فلتأمل المعنى (قوله
 وحل له وطه امرأة ادهت عليه الخ) ويشترط حضور الشهود عند القاضى وقت القضاء في قول العامة
 وعند بعضهم لا يشترط قال في الفقه وهو الوجه لان انقاد العقد في ضمن القضاء ما ثبت في ضمن شئ
 لا راعي فيه شرائطه ولهذا سقط الايجاب والقبول كما في الزبلى (قوله وعندهما وعند الشافعي الخ) وبه
 يقتضى شربلاية عن الواهب (قوله وهي مشكلة قضاء القاضى الخ) فينفذ ظاهرا وباطنا عند ابي خنيفة
 والمراد من النفاذ ظاهر ائبوت حكمه كالتحكيم والنفقة والقسم وغير ذلك والمراد من النفاذ باطنا ثبوت
 الملك والحمل فيما بينه وبين الله تعالى وان اثم المدعى اثم اقدامه على الدعوى الكاذبة ثم لم يمان القضاء
 اظهار ما هو ثابت لا اثبات ما لم يكن ثابتا فلا ينفذ قضاء القاضى باطنا لان الشهود كذبه كما اذا اناه والشهود
 كفارا او عبدا او مجذومين في قدس ولهذا لا ينفذ القضاء باطنا شاهدى زورا كانت المرأة مكسوة
 الغير او معتدة الغير وكذا لا ينفذ القضاء ما عدا الاملاك المرسلة ولنا ان القاضى ما موربا القضاء الشهادة
 الصادقة عنده لا عند الله تعالى لان الوقوف على حقيقة الصدق متعذر لان حقيقة الصدق لا يعلمها
 الا الله تعالى بخلاف ما اذا وجدوا كفارا ونحوهم حيث لا ينفذ القضاء باطنا لان الوقوف على هذه

وقال زفر التوقيت باطل والنكاح
 صحيح وروى المحسن عن ابي خنيفة
 انها اذا وقتا ولا يعينان الى ذلك
 غالبا يصح والفرق بين النكاحين في
 اللفظ لا المعنى (و) حل (له وطه امرأة
 ادهت عليه انه تزوجها) وانما
 ادرت عليه القاضى (بنكاحها
 السنية) (وقضى) (انما لم يكن تزوجها)
 بدعي (و) (الحال انه لا يصح
 قبل عندهما وعند الشافعي لا يصح
 ان يباها وهي مشكلة قضاء القاضى
 بشهادة الزور في العتود والقو
 وشعبي في باب ادب القاضى

الاشياء متيسر بالا مارات فاذا لم يقف علمه قصر فلم يكن مأمورا بالقضاء كما اذا قضى في حادثة باجتماعه
وثة نص آخر بخلافه لا يعلمه اماماته فقد بالغ في التفحص عن حال الشهود فلم يوجد منه تقصير غاية ولا
خلاف بينهم في الاملاك المرسله ان قضاءه لا ينفذ ومعناه ان يدعى الملك المطلق ولم يذكر له سببان قال
هذا ملكي واقام البينة عليه وقضى به القاضي زبلي

(باب الاولياء والا كفاه)

ما ذكر النكاح والفاظه ومجمله شرع في بيان عاقده من والي في اللغة خلاف العبد وفي الاصول هو
العارف بالله تعالى باسمائه وصفاته حسب ما يمكن المواظ على الطاعات الجنب المعاصي الغير
المنهك في الذنات والشهوات شره لئلا يسهل (قوله وهي جمع ولي) كذا في بعض النسخ وفي بعضها هو
وتوجيه الاول بتاويل الجمع بالمجموعة والثاني بارجاع الضمير على الجمع باعتبار جوى وتعميمه
شجنانا فيه من التكلف ما لا يخفى فان المتبادر من النسخة الموجودة فيها هي عود الضمير على كلمة الاولياء
وضمير هو على النسخة الاخرى راجع الى لفظ الجمع ولا شك ان اعتبار المعنى وان كان صحيحا لا يناسب
المحل في الثاني انتهى والولي هو العاقل البالغ الوارث فخرج الصبي والمعتوه والعبد والكافر على التسليم
وما في البرازيه من ان الاب والجد اذا كان عاقدا للقاضي ان يزوح من الكف يقال في النسخ غير
معروف في المذهب وهي على نوعين ولاية نكاح وهي الولاية على العاقل البالغ بكونه كانت او ثيبا وولاية
اجبار وهي الولاية على الصغيرة بكونها ثيبا او ثيبا والمعتوه والمرقوفة وثبت بالقرابة والملك والولاء
والامامة منهل واطلاق المرقوفة فعم مالرق فيها كامل وهي الفتنة او اقص وهي المدبرة وام الولد لانه ثبت
لها بالتدبير والاستيلاء حتى المحرمية والحاصل ان الرق في المدبرة وام الولد قائم غير زائل بديل انهما
يعتقان بعد موت المولى وان كان بالتدبير والاستيلاء انتقص الرق فهما لهذا لا يجوز عقدهما من
التكفار اذا علمت هذا ظهر انه لا وجه للتصويب الذي نقله السيد المحمدي عن ابن الكمال في اصلاح
الهداية حيث ذكر ان الصواب ابدال المرقوفة بالملوكه فتدبر (قوله وهي تنفيذ الحكم على الغير) هذا
التعريف صاعري ولاية الاجبار ولا يشمل ولاية النكاح جوى بديل قول الشارح شاء او ابى (قوله نفذ
نكاح حواء) لما كان نفي وجوب الولاية في النكاح هو المذهب لا شتار الوجوب في بعض الديار افتتح
الباب به وتقيده بالحرة للاحتراز عن الامه ولوه برة او مكاتبة او ام ولد نهر (قوله عاقلة بالغة) مسئلة
كانت ام لا وما في العيني من تقيده بالمسئلة قال في النهر انه من سبق القلم (قوله بالاحضور ولي واذنه)
سواء تزوجت نفسها من كف ام لا في ظاهر الراءيه عن الامام وصاحبه لانها تصرفت في خالص حقها
فصار كما اذا تصرفت في مالها (قوله واعلم ان النكاح اخص من الاعتقاد) يعني وبينهما عموم وخصوص
مطلق فلذلك اختار المصنف التعريف به دونه جوى (قوله وعن ابي يوسف الخ) الذي في الزبلي وكان
ابو يوسف يقول ولا لانه لا ينقذ الابوي اذا كان لها ولي ثم رجوع وقال ان كان الزوج كفوا لها جاز والا
فلا ثم رجوع وقال جاز سواء كان الزوج كفوا لها او لم يكن انتهى ومنه يعلم ان ما ذكره الشارح عن ابي يوسف
بالنسبة لقوله الاول وسيا في كلام الشارح ما يدل على ذلك وهو قوله ثم في ظاهر الراءيه عن ابي حنيفة
وهو قوله آخر الترتيب وجبت من غير كف بهي (قوله وعند محمد ينقذ موثقا) ويرى رجوعه الى
قوله ثم زبلي وسيد ذكره الشارح في الفصل الذي يلي هذا الباب ويشير اليه ماسا في من قوله ثم في ظاهر
الرواية عن ابي حنيفة وهو قوله آخر الترتيب وجبت من غير كف بهي (قوله وعند مالك والشافعي لا ينقذ
بعبارة النساء اصله) لقوله عليه السلام لا نكاح الابوي وشاهدني عدل ولنا قوله تعالى فلا جناح عليكم
فيما فعلن في انفسهن روقه عليه السلام الايم احق بنفسها من وليها زبلي وروي ابن عباس ان ثمة
جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات يارسول الله ان ابي زوجني من ابن اخه واثله كارهة فقال

(باب الاولياء) وهي جمع ولي وهو
من الولاية وهي تنفيذ الحكم على الغير
شاء او ابى (قوله نكاح حواء)
كف وهو النظر (نفذ نكاح حواء)
مطلقا سواء كانت بكر او ثيبا (مسئلة)
عاقلة بالغة (بلا) حضور (ولي) واذنه
عندهما واعلم ان النكاح اخص من
الامه ادوعن ابي يوسف في غيرنا هو
الرواية لا ينقذ الابوي وعند محمد
ينقذ موثقا على اجازة الولي وعند
مالك والشافعي لا ينقذ بعبارة النساء
اصلا سواء تزوجت نفسها او نكحها
او امها او مولاها فان الولي او ثيبها
او زوجت نفسها باذن الولي او ثيبها
ثم في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وهو
ولهما انرا تزوجت من غير كف
يسمح حتى ثبت حكم الطلاق والابلاء
والطهار والنوارث

صلى الله عليه وسلم أجبرني ما منع أبوك فقال لا رغبة لي فيما صنع أبي فقال اذهبي فانكحي من شئت
فقلت لا يا رسول الله ولكي أردت أن أعلم النساء أن ليس لأب من أمور بناتها شيء فيجعل ما رويناه على
الحرمة العاقلة البالغة وما رويناه على الامة توفيقا ولا نأخذ كراهة سالم عن الطعن وما رويناه على ما رويناه فيه
فقد حكي عن العباس بن المروزي قال سمعت يحيى بن معين يقول ثلاثة أحاديث لم تثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم كل مسكر حرام ومن مس ذكره فآلئها وضأ ولا تكلح الا بولي وشاهدي عدل ووافقه على ذلك
أحمد بن حنبل واصحاب بن راهويه شيخنا عن الاختيار والايام هي التي لا زوج لها واصحاب بن ابراهيم بن
راهويه هكذا عندنا لحدثن بضم الهاء وسكون الواو وفتح اليا والهاء الساكنة والنحويون يقولون يقولون الهاء
والواو ويسكنون الياء شيخنا عن شرح التقرّب (قوله وغير ذلك) كل المطلقة ثلاثا (قوله ولكل
للأولياء حق الاعتراض) اراد بالاولياء خصوص العصبات لا مطلقا لما في الحاشية على ما ذكره المحمدي من
ان الاعتراض مخصوص بالعصبة انتهى ولو غير محرم كان العمى في الاصح كافي الدرر الحاشية أيضا قال
نخرج ذوالارحام والام والفقهي انتهى فلو عبر بالعصبة لكان أولى لكنه تبع صاحب الهداية (قوله
حق الاعتراض) فيفسد القاضى ما لم يسكت حتى تلد وينبغي الحاق الحمل الظاهر بالولادة أو يولد منه
ما يدل على الرضا كقبض المهر ورضا البعض كالكل اذا استؤوا والافلا اقرب حق الفسخ تنوير
وشرحه وفي البرجندى على ما نقل عنه المحمدي معزى الى الخزانة اذ ارضى الاب كان لا يخفى طلب الصبي الخ
وعليه فلا يكون رضا البعض مقطاع من دونه وفي البرجندى على ما نقل عنه المحمدي أيضا معزى الى
العصرى اذا اجاز بعض الاولياء سبق للباقيين حق الاعتراض الا عند أبي يوسف انتهى والتقييد برضا
البعض لان التصديق من البعض بأنه كف لا يقطع من أنكر لانه يتكسر بسبب الوجوب وانكار سبب
وجوب الشيء لا يكون اسقاطا له شرعا لانه من الجبر وشارف الدرر بقوله أى رضا بعض الاولياء رضا
كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يقدر الباقي على فسخه انتهى الى ان المراد من قوله في المتن ورضا البعض
كالكل ما هو الاعم من ان تكون هي التي باشرت العقد دون اولياءها فرضى أحدهم أو يكون العاقد
أحدهم وحينئذ فلا حق لغيره بفسخ العقد مع استؤا ورجعتهم اذا علمت هذا ظهر ان ما ذكره الشيخ شاهين من ان
قوله حتى اذا عقد واحد من هؤلاء حتى اذا ارضى لان فرض المسئلة في امرأة بالغة حرة وزوجت نفسها من غير
كف انتهى ساقط اذ منى التصويب ذهولهم عن كون رضا البعض شاملا لما قبل العقد كذا ذكره شيخنا
قال ثم رأيت بحمد الله في البحر ونصه اطلاق في الرضا فقبل ما اذا ارضى بعضهم قبل العقد أو رضى بعده كما
في الفتية انتهى (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة ان النكاح لا يتعقد) وهذا كافي في الزمان كان لما ولي
فان لم يكن مع النكاح اتفاقا لان عدم الصحة على هذه الرواية انما كان دفعا للضرر عن الاولياء فانهم قد
يعبرون واما ما يرجع الى حقها هي فقد سقط برضاها واعلم ان ما وقع في حاشية السيد المحمدي من قوله
فانهم قد يعبرون ويدون النون صوابه يعبرون بانباتها الا لما وجب لمخذفها (قوله لا يتعقد) ظاهره البطلان
وهو الظاهر من كلام الزيلعي والدرر اذا التبادر من نفي الاعتقاد في الصحة فيشكل حينئذ بان الذي رواه
الحسن كاذب كالمحمدي عدم النفاذ فيما لو تزوجت من غير كف فليجرب انتهى (قوله الفتوى على قول
الحسن في زماننا) لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي المجموع بين يدي القضاة مذلة
فسد الباب وينفع عليه ما في النهر عن صدر الاسلام ان المطلقة ثلاثا لو تزوجت نفسها غير كف ودخل بها
الزوج ثم طلقها لا تلحق الاول على ما هو المختار يعني اذا كان لما ولي كما سبق اما لو باشر الولي عقد الحلال أو
لي باشر ولكن رضى به فانما تعلق ولا بد من معرفته اما ولا يكتفى بمجرد قوله رضيت بتزوجها من غير كف
اذ لم يعلم بالزوج لان الرضا بالجهول لا يصح بحرقتهها وأقره في النهر وفي البحر وافق كثير من المشايخ
بظواهر الرواية فقد اختلف الا فتاء ومثله في النهر أيضا عن برهان الامة معللا بقوله دليل الامام الاعظم
(قوله ولا تجبر بكر بالغة على النكاح) لا تقطع الولاية بالبلوغ ولا نأخذ مخاطبة فلا يكون لغيرها عليها

وغير ذلك قبل التنوير ولكن الاولياء
حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي
حنيفة ان النكاح لا يتعقد به أحد
كثير من مشايخنا قال نفس الامة
السرمدية هذا أقرب الى الاحتياط
وقال النافذة في الامام خير الدين الفتوى
على قول الحسن في زماننا (ولا تجبر
بكر بالغة على النكاح)

ولاية وانما ملك الاب قبض الصداق برضاها دلالة ولهذا لا يملكه مع نهبها هدية والمجد كالاب عند فقده وليس لها ان تحبز القبض عندهم انتهى اما غيرهما من الاولياء فليس لهم ذلك الا بالامر ولو صغيرة الا اذا كان هو الوصي يعني اذا كان ولها الا ما قد هو الوصي بملك قبض الصداق كاسترا المديون وقيدوا بالبرك لان التيب ليس لاحد قبض صداقها الا ما رها وقيدوا بالمرأة لانه ليس له قبض ما ووهه واحده الزوج لما قبل الدخول حتى لو قبضه كان للزوج استرداده نهر وقوله اما غيرهما من الاولياء فليس لهم ذلك الا بالامر ولو صغيرة أي بالامر منها أو من القاضي اكانت صغيرة كذا ذكره شافعي (فرج) زوج الاب بنته من عبده ليكون محرما لها من غير علم العبد واعلم التيب بذلك جازي عن البرجندى في فصل المحرمات معزيا إلى الملقطة ومفهوم قوله واعلم التيب ان اعلاما شرعا للزوج يعني النفاذ وهذا ظاهر بالنسبة للبالغة اما القاصرة فلا يشترط اعلامها وفي هذه المسئلة اعلم الى ان احرمة لا تثبت بالوقوف والا بالاشترط اعلامها فتدبر (قوله وقال الشافعي الاب والمجد الخ) اعتبارا بالصغيرة وهذا لانها جاهلة بالامر النكاح لعدم التجربة بخلاف الجوار عند علمه البكره وعندنا على الصغيره التيب البالغ لا جبر عليه اتفاقا والبرك القاصرة تجبر اتفاقا وفي البكر البالغ والتيب القاصرة بخلاف فغير رابعة (قوله فان استأذنها الولي الخ) هذا الاستئذان سنة فان زوجها غير استأذنها فقد اخطأ السنة وتوقف على رضاها جوي عن المحيط وينبغي ان لا يكون الاستئذان سنة اذا كان العقد بعد ما زفت الى بيت الزوج انتمد ما يدل على الرضا منها دلالة ولم أره وفي النهر اراد بالولي من له الولاية نديا اذا الكلام في البالغة ويقدم في الاستئذان الاقرب فالاقرب فلو استأذنها الاب بعد فلا بد من القول كالاجني انتهى وسأني في كلام الشارح التصرع به (قوله فسكت) أي اختار كاسمي واراد بالسكوت السكوت عن الرد لمطابق السكوت لانه لو بلغها الخبر فكلمت بكلام اجني فهو سكوت هنا فيكون احازة بغير (قوله او ضحك) غير مستبره كاسمي وكذا اذا تبعت في الصحيح كافي الدرر عن النهاية (قوله اوزوجها) يقيد لانه لو تزوجها بلاذن فسكت حين بلغها الخبر لم يكن رضا واجمعوا انه لو استأذنها في ذلك أي في تزويجها من نفسه فسكت كان رضا عن غير الحائسة (قوله فبلغها الخبر) روى المصنف بين الاستئذان وبلغ الخبر لان وجه الدلالة في السكوت لا يختلف بين ان يكون قبل العقد او بعده عني (قوله أي كل واحد منهما) يعني السكوت والضحك عند الاستئذان والسكوت عند بلوغ الخبر في ان يقال ظاهر صنيع المصنف ان الضحك عند بلوغ الخبر لا يعتبر وليس كذلك ولهذا قال في البحر ولو قال المصنف ولو استأذنها الولي اوزوجها فعلت به فسكت او ضحكت فهو اذن لكان اولي (قوله اذن) أي توكيل في الاول واجازة في الثاني وفي القنية استأمر البكر فسكت فوكل من تزوجها من سماء جازان عرف الزوج والمهر واستشكل في البحر انه ليس لو وكيل ان يوكل الا باذن او باعل برأيك والمسئلة مقدمة في الاول بما اذا اتحد الولي اما لو تعدد كالأزواجها ولبان استويا رتبة فسكت فظاهر الجواب انه لا يكون اذنا بل لا بد من اجازة احدىهما القول والافعل وفي الثاني أي ومقدمة في الثاني ببقاء الزوج حتى لو علمت بالنكاح بعدمونه فسكت لا يكون احازة بطلان النكاح بموته ولو قالت بعد الموت زوجي أي امرى وقالت الوتيرة بل بغيره ولم تعلمي بالنكاح قبله فالقول لها علمها العدة ولها المهرات ولو قالت بغير امرى لكن بلغني النكاح فرضيت كان القول لم لانها اقترن ان العقد وقع غير تام ثم ادعت النفاذ فلا يقبل لانته نهر وقوله والمسئلة مقدمة في الاول بما اذا اتحد الولي جرى علمه المحوى وغيره ولا ينبغي انه لو أبدل قوله اتحد الولي بقوله اتحد العقد لكان اولي وقد جعلوا السكوت رضائي مسائل فظلمها في فتح القدير ثم وامن عشرين ثم قال والاستقراء يفيد عدم المحرم أو اصلها في العمادية الى ثلاثين وقد نظمها صاحب التهرنم الرزق فقال

وقد أقاموا العمت كالانصاج * في عدة تاتك بالانصاج
سكوت بكر عند قبض المهر * تزويجها مع البلوغ فادر

قوله لا يكون محرما للماني العارية تحلل
لا ينبغي وصوابه لا يحرم عليه ما مثلا
اه جراوي

مطلقا وكان أباه وحدا وغيره من
الاولياء وقال الشافعي الاب والمجد
ملك تزويج البكر البالغة اكرها فان
استأذنها أي البكر البالغة (الولي)
الاقرب بان قال اريد ان يكمل فلا
فسكت او ضحكت اوزوجها بدون
الاستئذان (فبلغها الخبر) بعد تزويج
(اذن) وانما قيدنا بالاقرب لانه
اراستان

وواهب لو عند قبض ما وهب * تصرف المبيع مع سكوت الاب
كذلك المولى العبد والمختل * في قوله والله لا اذنه
سكوت مديون مع الابراء * كذا الوصي عند ذى الايصاء
وبائع لو عند قبض المشتري * وقول هازل يبيع عنى
ان اجعلته مخصيا وكذا * مع قوله وقتته عليك ذا
كذا الوكيل وقت ما قد وكلا * اوارقيق عند ما قد تقلا
كذا الشفع بالمبيع قد علم * اوالشريك باختصاصه فهم

ووجد بخط صاحب النهر مقب قوله في قوله والله لا اذنه * كذلك لا ينزله في داره * وقد نزل وفي الدر المختار
والسكوت كالنكاح في سبع وثلاثين مسألة مذكورة في الاشياء انتهى بقي ان يقال مقتضى سكوت
السكوت اقيم مقام الاذن في هذه المسائل المختل به وبه صرح في النهر فتلما حيث قال * كذلك مولى العبد
والمختل * لكن ذكر في الجبران السكوت ليس اذا تحققت المافى المختل من الايمان اذا خلعت ان لا تاذن
في تزويجها فسكت عند الاستمرار لا تختل انتهى (قوله وولى غيره) أى غير ذلك الولي اولى ولا يصح
رجوع الفيمرالى الولي الاقرب جوى (قوله وقيل هذا اذا كان ليكاتها صوت) مقتضى قوله وقيل ضعه
مع انه في التنوير وشرحه بزم به ولم يصلح خلافه واعلم ان اسم الاشارة في قوله وقيل هذا الخ يرجع لقوله ثم
اليكاليس برضا ولا يلزم من نفي كونه رضائا ان يكون رذا ولهذا قال في الدر لم يكن اذا ولا ردا حتى لو رضيت
بعده أى بعدما كنت بصوت انعقد معراج وغيره فافى الوقاية والمقتضى فيه نظرا انتهى (قوله لا يكون
رذا) بل حزن على مفارقة أهلها وعليه الفتوى زيلى (قوله وقالوا ان فسكت كالمستزنة الخ) وليه
الفتوى زيلى (قوله لا يكون رضا) حتى لو دعه ارتد منه قوله غيره أولى منه قبل النكاح لا بعده نه عن
الذخيرة (قوله ثم يعتبر في الاستمرار تسعة الزوج على وجه تقعه بالمعرفة) حتى لو قال اريد ان ازوجهك من
رجل فسكت لا يكون رضا لو قال ازوجهك من فلان او فلان وذكر جماعة فسكت فهو رضا من وجهان
ايهما شاء وان قال من جبري اى اربى عى ان كافوا يمحسون فهو رضا والا فلا يصح وهذا أى اشتراط تسعة
الزوج على وجه تقعه بالمعرفة محله ما اذا انقضوا اليه (قوله ولا يشترط تسعة المهر) رجحه في الهداية كما
في النهر لان النكاح يصح بدونه قال في الشربلية وهذا لا ينص لانه في نكاح فوتر شروطا محتملة
ولم يذكر فيه مهر فيكون فيه مهر امثل لازما بلا ضرر واما ان الميعها بقدر المهر واعلمها بالزوج فقط وقد
سمى لها قدر الايرضها يكون الزاها بالاكاح بسكونها حثت اضرارا بها وليس لها غير المسمى فظهر
ان اشتراط ذكر المهر لمع عليها بالزوج هو الاوجه فلا يعدل عن هذا القول وهو الذى اختاره
المأخرون الخ (قوله والعصيان الزوج ان كان ابا أو جدًا) قال في الفتح وليس بشئ لان ذلك في تزويج
الصغير يتعمك الجبر والكلام في الكبيرة والى وجب مشاورتها والاب في ذلك كالا جنى لا يصدر عنه
شئ من أمرها الا رضاه غير ان رضاه ثابت بالسكوت عند عدم ما يضعف ظن كونه رضا جوى
(قوله شرط فيه العدد والعدة عند أى خيفة) وهو المختار حموى عن شرح التقاية للامامة قاسم
(قوله ولو كان رسولا الخ) لقيامه مقام مرسله فلا يشترط فيه لالعدد ولا العدة الثانية (قوله وان
استأذنها غير الولي الخ) ليس على عمومه ولهذا قال المحموى بمحض الغير بغير رسول الولي الاقرب او وكيله
فانهما قائمان مقامه ذكره في الكافي ويؤخذ منه ان وكيل الولي الاقرب ان تزوج بحضرة الولي
الا بعد وهى واقعة الفتوى انتهى (قوله او ولى غيره أولى منه) ظاهر كلامه ان الولي الا بعد وغر داخل
تحت قوله وان استأذنها غير الولي بناء على ان المراد بالولي مطلقه فلا يخالف ما ذكر في الجبر من قوله
ودخل تحت غير الولي الا بعد مع الاقرب لما قدمنا من ان المراد بالولي من له ولاية الاستقبال وليس
للا بعد مع وجود الاقرب ذلك فهو غير ولي وكذا لو كان الاب او عبدا او مكاتباه وغيره ولى انتهى

ولى غيره أولى منه لم يكن ذلك رضا
حتى يتكلم كما سألني في المتن من الكفا
ليس برضا وقبل هذا اذا كان ليكاتها
صوت كالولي لا يكون ردا وقالوا
بلا صوت الولي لا يكون ردا وقالوا
ان فسكت كالمستزنة بما سمعت
لا يكون رضا ولا يعرف عند الناس
وكذا اذا فسكت النكاح كالمعامل
او العاطس او اخذها لا يكون رضا
او العاطس او اخذها لا يكون رضا
يعتبر في الاستمرار تسعة الزوج على
وجه تقعه بالمعرفة ولا يشترط تسعة
المهر وقيل لا يلزم تسعة المهر والعصيان
ان الزوج ان كان ابا أو جدًا فذكر الزوج
يكنى وان كان غيره فمعه المهر
المهر والزوج قوله اوز وجهها أى
زوج الالفة فلقها الخبر فسكت
بعده فهو اذن وعند محمد من قال
ان استأذنها قبل العقد فسكت
رضا أو ما اذا بلغها العقد فسكت
ولا يكون رضائا الخبر ان كان فصوليا
شرط فيه العدد والعدة عند أى
خيفة خلافا لما لو كان رسولا
لا يشترط اجماعا (وان استأذنها غير
الولي) وولى غيره أولى منه

لانه يتقضى على أن المراد بالولي خصوص الأقرب فلا تخالف (قوله فلا بد من القول) لان سكوتها القله
الاتفاق الى كلامه فلا يدل على الرضا أو ردان هذا منافق لاطلاق قوله عليه السلام في البكر اذ نهان
تسكت غير مقيد بسكون المستأمر وليا أو أجب كافي الثبرانه تعقيد بالعرف والمعاد واعم ان المستأمر هو
المستأمر أخذاً بما نهى شيخنا عن عزى زاده حيث قال الاستئثار المشاورة انتهى (قوله كاتيب) يشير
الى انه لا بد من نطقها لان نطقها لا يعد عيباً ولانه قل الحيا للممارسة فلا مانع من النطق في حقها واليب
فيعمل من ثاب اذا رجع لمعادونها الزوج ولان الخطاب يتناولها أي يعاودونها والمراد هنا امر آخر وحت
فبانت بوجه كذا في المغرب جوى عن الرجندى وهذا محمول على ما اذا بان منه بعدما دخل بها اما لو كان
قبل الدخول فانها في حكم البكر كما سيأتي واعلم ان الشيخ استدلل على انه لا بد من النطق في الثيب بقوله
عليه السلام الثيب تشاور أي بطلب رأيها والمشاورة لا تكون الا بالقول نعم هي مفاعلة تقتضى الوجود
من المجانين واعلم ان رضا الثيب كما يكون بالصرح كرضيت وأحببت يكون بالدلالة كطلب المهر والنقعة
او تمكيتها من الوعا وقبول التهنئة او الخلق سروراً وليست قولاً وحسب فلا فرق سوى ان سكوت البكر
رضا بخلاف الثيب فانه لا بد في حقها من اشارة زائدة على مجرد السكوت والجواب تظافر الدلالة على
اختصاصها بالقول ففي حديث أبي هريرة لا تسكن الا بحسب حتى تستأمر الامر لا يكون بغير القول وأصرح منه
قوله في حديث آخر واليب يعرب عنها الساكنة يرويه عن الظهيرية جلاها برضاها يكون جائزة بخلاف
ما لو قلت الهدية او اكلت من طعامه وأخدمته اهـ (قوله ومن زالت بكارتها) أي عذبتها وهي المجلدة نهر
(قوله أوزنا) أي خفي كافي الجمع والخلاف فيما ذكره الصراة عادة لما لم يرقم عليها المحدثى اذا اعتادت
او اخرحت فاقم عليها المحدث بشرط نطقها بالاتفاق هو الصحيح جوى عن الشيخ قاسم ولا يخفى ان تعقيد
الزنا المخفي يشترى ذلك (قوله فهي بكر) شرعاً ما فاعدا الزنا بكر حقيقة لان مصيها اول مصيب
ولهذا كانت من فرق بينهما بين زوجها بمجب او عنه وأطلقها الوما بعد المخولة قبل الدخول بها بكر
حقيقة ودخل الكل في الوصية لا بكار بنى فلان واترض بان له رد المحاربة المبيعة بكر اذا وجدت
كذلك وأجب بان الكارة تقال على العذرة أيضاً فهو من المشترك ويجوز ان تكون قائمة العذرة من
افراد من لم يصحبا مصيب فيكون من المتواطئ محل على هذا الفرد في البيع المبنى على المشاحة وعلى الاعم
الاغلب في الذكاح المبنى على التوسعة وأما في الزنا فثبت حقيقة عند الكل في الاصح كافي الظهيرية وأما
زواج كالباكر عنده فاكتفى بسكوتها مع ان القياس بأباه لان الزناهما النطق اشاعة الفاحشة
فعارض دليل الزناهما النطق دليل المنع من اشاعة الفاحشة والمنع مقدم نهر (قوله وقال لا يكتفى
بسكوتها) في صورة الزنا كما هو اليه قوله وقال الشافعي في جميع الصور جوى ووجهه ما سبق من أنها
ثيب حقيقة لان مصيها عايد لها ولو وطئت بشبهة أو سباح فاحسب تكون في حكم الثيب بخلاف
عيني (قوله لا تكون بكر) لان البكر اسم لامرأة عذرتها قائمة واليب من زالت عذبتها وهذه قد زالت
عذرتها فيكون ثيباً ولهذا واشترى أمه على انها بكر ذها او جدها بهذه الصفة ولسان البكر انما
اكتفى بسكوتها لاجل حياثها وهذا المعنى قائم وهي بكر حقيقة ولهذا وأوهى لا بكار بنى فلان تدخل
في الوصية وأما مسئلة شراء المحاربة فقد قبل لا ردناها فلان نغنى زباي (قوله والقول لها) بلاعين عنده
وأوجبها وهذه إحدى المسائل الستة التي تنسب في الدعوى ويصرح المصنف بان الفتوى على قولها
وفي فتاوى القاضى ادعى على الابناء زوجه بنته الصغيرة حلف عند الامام وفي الصغيرة لا اعتبارا
بالاقرار بها واستسكه الزا يلى بان امتناع الجمن عنده لا امتناع الدلل لا امتناع الاقرار الا ترى ان
امرأة لو اقرت رجل سباح نفذاً قرارها ومع هذا لا تخالف لادعى عليها فأنكرت فلا شبه ان يكون هذا
قولها واعلم ان ما ذكره الزا يلى بمصاحبه في العادة نهر (قوله ان اختلاف في السكوت) أي قبل
وجود ما يدل على رضاها نربلالية ولهذا قيد المسئلة في النهر بما اذا اختلفا قبل الدخول حتى لو كان

(فلا بد من القول) ولا يكون سكوتها
رضا (كاتيب) وهي من زالت عذرتها
وعن البكرى ان السكوت عند
استئثار الاجنبى رضا ما اذا لم تسك
ولكن بلغها العقد وجد من بدل
على الرضا فهو كالقول (ومن
نفسها ومطالبتها) وافتقارها
زالت بكارتها بنية وحضرة المحاربة
معدر عنست المحاربة
أوتنيس) مما صارت طائفة وطال مكثها
عنواي صارت طائفة كما حتى خرجت
في منزل اهلها بعد اداها بكر
من عداد الابكار (أوزنا فهي بكر)
أي في حكم البكر حتى يكتفى بسكوتها
عند التزوج وقال لا يكتفى في الصور
عند الشافعي في جميع هذه الصور
لا تكون بكر (والقول لها ان اختلفا
في السكوت)

بعده لم يقبل قولها الا اذا كانت مكرهه (قوله أي اذا ادعى الزوج سكوتها الخ) ولا يثبت ما لو وجدت من أيهما كان فلا كلام فان قلت كان ينبغي ان لا تقبل بينته على السكوت لانها انقضاها على النفي قلت ممنوع بل على حاله وجودية هي ضم الشفتين في مجلس خاص بمحاطة بطريقه ولو سلم فهو نفي بحسبه علم الشاهد ولو اقامها في بيتها اولى الا اذا شهدت بينته على انها رصيت واجازت من عمت فتقدم كذا في غير كتاب والمذكور في الخلاصة من المحصاف ان بينتها اولى ايضا قال في الفقه وعلل وجهه ان السكوت لما كان بما يحقق الاجازة لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونها بما مرزأ على السكوت ما لم يصرح به (قوله) فقامت ردوت الخ) انما افترض المسئلة بهذا المثال لانها لو قالت بلغني يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت كان القول قوله والفرق في البصر كذا في الشربلا لسة وأقول ان اراد بالفرق ما نقله في البحر عن الولي المجنب بالنسبة مسئلة الشفعة باعتبار كونها نظيرة لما نحن فيه فلا كلام وحاصله ان الشفع اذا ادعى طلب الشفعة حال علمه بالبيع من غير اسناد وقال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول للشفع لان علمه عند القاضي ظهر له حال بخلاف ما اذا كان مع الاسناد بان قال علمت بالبيع يوم كذا فطلبت الشفعة حيث يكون القول للمشتري اذ كونه طلب الشفعة حين علم بالبيع منذ كذا لم يظهر عند القاضي للحال بل باقراره فيحتاج الى الالزام ولا يصح ان يراد بالفرق ما ذكره في البحر عن الذخيرة كما يستقصك على ان فيه اشكالا يظهر وجهه من اراد عبارة الذخيرة فنقول قال في الذخيرة لوقال الزوج بلغنا الخبر وسكت وقالت المرأة بلغني يوم كذا فرددت فالقول قول المرأة ولو قالت المرأة بلغني الخبر يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت فالقول قول الزوج انتهى ووجه الاشكال ان المرأة ادعت اسنادا ردتي كل من شئ هذه المسئلة فقياس ما سبق عن الولي المجنب يقتضي ان يكون القول للزوج فهمها في الذخيرة حيث جعل القول للمرأة في الاول لا وجه له فظهر اللهم الا ان يقال وجه كون القول للمرأة في الاول وان اسندت الزان كلاما خارج جوابا لكلامه فهو يدعي عليها زوم العقود هي تنكر بخلافه في الثاني اذ المرأ هي المدعية فهي تدعي فسحق العقود هو ينكر فكان القول قوله فتدبر وهذا التقرير يعلم ان المراد من قوله في الشربلا لسة والفرق في البصر مخصوص ما سبق عن الولي المجنب (قوله وقال زفر القول قوله) لان السكوت أصل وازر عارض فكان الظاهر شاهدا له ونحن نقول انه يدعي عليها زوم العقود هي تنكر فكان القول قول المتكر كالمودع يدعي رد الزاوية فالقول قوله (قوله والولي الخ) تقديم الجار والمجرور والعصر يعني لا لوصي جوي عن البرجندی واراد بالولي المكلف وترك التسديد الكفاية ومهر المثل في غير الاب والمجدد انكالا على ما ساق في اعلم المعتوه والمعتوه كالصغير والصغيرة وكذا المجنون والمجنونة اذا كان المجنون مطبقا وهو شهر على الفتى به نهر (قوله انكاح الصغير والمغيرة) لوقال والولي انكاح غير المكلف ليشمل المعتوه ونحوه لكان أولى قيدنا لانكاح لان اقراره به علمها غير حائز الابينة وطريق سماعها ان ينسب القاضي خصما عن الصغير فتسكت فقام عليه البينة وعلى هذا اقر الالباب باستيفاء بديل الكتابة من عدا ابنه الصغير نهر كذا والولي لا ينفذ اقراره بالنكاح على امتنه بل لابد من بينه كافي غاية البيان فهذا يستثنى من قولهم من ملك الانشاء ملك الاقرار به ثم رأيت في الدرر انهم اجعوا على ان المولى اذا اقر بنكاح امته بعد ما ادعى رجل نكاحها بقضى بنكاحها بلا تصديق وبينه لانه مقرر على نفسه لانه يملك نفس الجارية ويضعها بخلاف العبد فانه يملك نفسه فقط حتى اذا اقر على عبده بالنكاح لم يصدق الا اذا شهد الشهود اوصدقه العبد ويمكن حمل ما سبق عن غاية البيان على ما اذا اقر على امته بالنكاح من رجل مع انكار ذلك الرجل فنزول الخلاف فيمنه في ان يقال ظاهر ما سبق عن النهر عدم جواز اقرار المولى عليها بالنكاح عند البطل وليس كذلك بل عند الامام وعندهما يصدق بالاشهاد وتصدق في ذكره في الدرر ايضا ونصه اقر ولي صغير او صغيرة او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم يصدق واحد منهم عندنا في حنفية لكنونه اقرار على الغير لان ان شهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدقه او يصدق الموكل

اي اذا ادعى الزوج سكوتها في حال
انكارها بالنكاح فقالت ردوت
فانقول قولها ولا نكاح بينهما وقال زفر
القول قوله (والولي) اي يجوز له
(انكاح الصغير والصغيرة) مطلقا

والعبد وعندهما يصدق بلاشهود وتصدق الخ ثم اعلم ان قوله في الدرر اودرك الصغرة والصغيرة
فصدقه بشرى الى ما في الترتيب لانه عن الفتح من ان الخلاف فيما اذا اقر الولى في صغرها فان اقراره
موقوف الى بلوغها فاذن بلغا وصدقاه بنفاذ اقراره والا يبطل وعندهما ينقد في الحال وقال انه الصحيح
وقيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقتر الولى اما لو اقر بالنكاح في صغرها صح اقراره قال الكمال
والذي يظهر ان الوجه قول من قال ان الخلاف فيما اذا بلغا فانكر النكاح اما اذا اقر عليه ما في صغرها
يصح اتفاقا انتهى ثم اعلم ان ظاهر كلام الدرر يقتضي ان الخلاف بين الامام والساحبين في ان اقراره
بالنكاح هل ينفاذ ولا بد من اقامة البيعة او التصديق ليس على عموم بل بالنسبة لغیر مسئلة الوكالة
والعبد في مسئلة الوكالة والعبد لا بد من اقامة البيعة او وجود التصديق من الموكل او العبد من غير
خلاف في ذلك على ما يظهر من سياق كلامه والتقييد بالولى للاحتراز عن الوصى حيث لا يملك ذلك
ولو اوصى اليه به خلافا لعيني والى يلى وانما ملك تزويج امة اليتيم لانه من الكسب والا راحة من المؤنة
والحاصل ان المذهب كما في النهر عن الذخيرة ان الوصى ليس له ولا يترى ويصح مطلقا وان اوصى اليه
بترتيبها من شخص معين خلافا لابن الهمام فهم لو كان قريبا او صاحبا كجعله بالولاية واعلم ان ما وقع في النهر
من قوله وانما ملك تزويج اليتيم لانه من الكسب الخ قال شيخنا كذا وقع في غير ما سمعته وهو خلاف
الصواب والصواب تزويج امة اليتيم كانه من الكسب في نكاح الزقين انتهى (قوله سواء كان عدلا او فاسقا)
حيث لم يعرف منه سوء الاختيار بحجته وفسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقا وكذلك لو كان سكران
فزوجها من فاسق او شرير او فقير او ذي حرفة دينية لظهور سوء اختياره فلا يعارضه ثبوتة المظنونة تنوير
وشرحه ونكر في الدرر ما يحصله ان الخلاف بين الامام وصاحبه في ان الالب ذلك ولو بعين فاحش او من غير
كف فعنده خلافا للهما فقيدها اذا كان الالب صاحبا ولو كان سكران لا يصح اتفاقا وكذلك المعروف منه سوء
الاختيار لمعه او سفعه لا يصح اتفاقا انتهى (قوله واغیره من الاولياء) غير انه ان كان الولى غير الالب
والمجد يستمر لجهة العقد الكفاة وهو المثل ولا يشترط ذلك في جانب الالب والمجد والمولى وان المجنونة
كالاب والمجد تنوير وشرحه واعلم ان ظاهر كلام الدرر يقتضي ان الالب والمجد اذا عقد على الصغير
والصغيرة بغبن فاحش او من غير كف لا يكون لازما لهما غيا بالبيع بالبرغ وليس كذلك بل هو لازم
مطلقا وقيل هذا الاشتراط اعلى قولهما الخ ماذا كره عزمي زاده واعلم ان قول عزمي وقيل هذا الاشتراط
انما هو على قولهما يقتضي ان الكفاة تقوم امر المثل شرط لازم للعقد عندهما لا الهتة فيزم ان يكون
العقد بدون الكفاة وهو امر المثل صحيحا غير لازم عندهما فلهما فسخه وهذا وان صرح به صدر الشريعة
على ما ذكره في الدرر اثنى ما فيه لكنه وهم فالصواب ان العقد وقع من اصله غير صحيح عندهما ولهذا
قال في التنوير وشرحه وان كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كف او بغبن فاحش اصلا وما في
صدر الشريعة صحيح ولهما فسخه وهم وقوله وان كان المزوج غيرهما اي غير الالب وايه ولو الام والقاضي
او وكسل الالب ليكن في النهر يمينا لو عين لوكيله القدر صحيح يعني وان كان دون مهر المثل انتهى قلت
وقياسه ان يصح ايضا اذا عين لوكيله شخص معين وان لم يكن كفوا ولم اره لكن قوله ما في صدر الشريعة
صحيح ولهما فسخه وهم فيه نظرية وعبارة صدر الشريعة ليس فيها ما ذكره ونه اي لا يصح لغير الالب والمجد
النكاح الصغير بغبن فاحش في المهر او من غير كف اتفاقا وحوال انكاحهما الالب والمجد لغبن او غير
كف مذهب ابى حنيفة خلافا لهما انتهى كذا ذكره شيخنا ثم اعلم ان القول يجوز عقد الالب والمجد ولو
بغبن فاحش بالنسبة لطفله اما للزوج امة طفله بغبن فاحش فانه لا يجوز بغيره تزويج الالب اي
بنفسه لانه لا يجوز ولو كسل الالب ان يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر المثل كما في الفتية واعلم انهم
اختلفوا في وقت الدخول للصغيرة فقيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل بها اذا بلغت تسع سنين
وقيل اذا كانت ممتنة حجة تطبق الجماع يدخل بها ولا فلا وكذا اختلفوا في وقت ختان المبي على

سواء كان عدلا او فاسقا وسواء كان
او غيره من الاولياء وسواء كانت
الصغيرة بكر او ثيبا

الاقوال الثلاثة وقبل محققنا اذ بلغ عشرا وفي الخلاصة واكثر المشايخ على انه لا اعتبار بالنسب فيه او انما
المعتبر الطائفة وفي الظاهر به صغيرة زوجها ولها من كف ثم قال لست انا ولي لا صدق ولا يمكن
بقران كانت ولايته ظاهرة حاز النكاح والا فبصر قوله وقال مالك ليس لاحد غير الاب الخ لان
القياس بانى ان يكون له على الغير ولاية اذا كان حرا الا للحاجة ولا حاجة عندنا لعدم الشهوة الا ان ولاية
الاب ثبتت تصاوها وماروى ان ابا بكر زوج عائشة النبي صلى الله عليه وسلم والمجد ليس في معناه فلا يخلق
به ولنا ما ورد من انه عليه السلام زوج أمامة بنت حمزة وهي صغيرة سبعة من ابي سلمة وهي بنت عمه وقال
لها الخ اذا بلغت وانما زوجها بالصوبة لا بالنسبة بدليل اثبات الخيارات اذا بلغت ومذهبنا منقول
عن عمرو على والصادقة واى هريرة وكفى بهم قدوة وحكى الكرخى اجماع الصحابة وروى عن علي
موقوفا ومر فوعا الانكاح الى العصبات وقد اجمع العلماء على العمل بهذا الحديث في حق الكبيرة
فوجب العمل به في الصغيرة لانها اعجز وامس حاجة لان الخاطب قد لا ينتظر الى البلوغ فيفوت
الكف الخاططين بل في المحاصل ان النكاح يستلزم المصالح ولا تتوفر الا بين المتكافئين عادة ولا يتفق
الكف في كل زمان فانبثا الولاية في حالة الصغارا لا للكف قد عوى ان ولاية الاب ثبتت نصا
بمخلاف القياس والمجد ليس في معناه فلا يخلق به غير مسلم بل هو موافق للقياس في ان يقال ما سبق من
قوله لا بالنسبة بشرى الى رد ما ذهب اليه الامام مالك من انه عليه السلام زوج بنت عمه أمامة لا بالصوبة
بل لملكه من الولاية بالنسبة على ما استغمد من قوله تعالى النبي اولى بال مؤمنين من أنفسهم وحاصل اذانه
لو كان بالنسبة لما اثبت لها الخيار فاثباته الخيار لم يادل على انه انما زوجها بالصوبة لا بالنسبة (قوله)
وقال الشافعى ليس الا للاب والمجد الخ حاصله انه اذا كانت ثيبا لا يجوز لاحد ان زوجها السكون
الثبابة سببا لمحدث الرأى بوجود الممارسة ولا يعتبر اذنها قبل البلوغ فوجب الانتظار وان كانت بكر اماز
للأب والمجد ان زوجها ولا يجوز ذلك لغيره لما قال مالك الا ان المجد كالأب ولهذا ملك التصرف في
المال كما يملكه الأب بخلاف غيره مما من العصبات لانه لا يملك التصرف في المال مع انه اذى حال فلان لا
ملكه في النفس اولى وارى ولنا ما سبق من انه اجمع العلماء على العمل بقوله عليه السلام الانكاح
الى العصبات في حق الكبيرة فكذلك في حق الصغيرة لانها اعجز وامس حاجة كى لا يفوت الكف اذا قد لا
ينتظر الى البلوغ ومافيه من القصور في غير الاب والمجد اظهرناه في عدم ولاية الارام ولان الولاية لما ثبتت
عليها بعد البلوغ مع قدرتها على قاعدتهم كان ثبوتها في صغرها وهي اعجز اولى بخلاف التصرف في المال
لانه لا يمكن تداركه بعد البلوغ وقوله لكون الثبابة سببا لمحدث الرأى ليس بشئ لان ذلك في البالغة
واما في الصغيرة فلا يدل على حدوث الرأى لعدم الشهوة زلبى وقوله ومافيه من القصور الى قوله اظهرناه
في عدم ولاية الارام بمعنى حيث انبثا لها خيار الفسخ بالبلوغ فالتداركه فيه يمكن ولا كذلك التصرف
في المال حيث لا يمكن تداركه فيه من المخل بعد البلوغ (قوله والولى العصبة الخ) اى في النكاح
لا التصرف في مال الصغير فانه للاب ثم لوصيه ثم للجد اى الاب ثم لوصيه ثم لقاتل ثم لوصيه وما في الدرر
والغرر من ان التصرف في مال الصغير للاب ثم لانيه ثم لوصيهما انظر فيه في الشرنبلالية بان وصى الاب
مقدم على المجد وواجب شيئا بان ثم معنى الواو كآى قوله تعالى خالفكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها فلا يقتضى تقديم ابي على وصى الاب لانه وصيه مقدمان على الجد كما سبق منه عن
الحماوى والماسين منه انتهى نعم على صاحب الدرر مؤاخذه من وجه آخر به عليه في الشرنبلالية ايضا
وهو ان قوله لا التصرف في مال الصغير تدافع بالنسبة للاب والمجد لان ولاية التصرف في مال الصغير
ثابتة له ايضا والعصبة من يأخذ كل المال اذا انفرد والباقي مع ذى سهم وهذا اولى من تعريضه بذكر
يشل بلا توسط اننى كما في الجرد المعتقد لها ولاية الانكاح على معتقها الصغيرة حيث لا اقرب منها موجود
ولا خفاء في انصرف المطلق منها الى العصبة بنفسه فلا ترد العصبة بغيره كالبنت مع الاب وامع غيره

وقال مالك ليس لاحد غير الاب
زوجها وقال الشافعى ليس الا للاب
والمجد انما عدا بين تزويجهما (والولى
العصبة بتزويج الارث) اى الترتيب
في العصبات في ولاية الانكاح كالترتيب
في الارث فالأبعد محبوب والأقرب

* خبار عتق بلوغ ردة وكذا * ملك لبعض وتلك الفسخ يصحبها
 * ايلؤه ولعان ذاك يتلوها * اما الطلاق فجب عنه وكذا
 * ملك وعتق واسلام اتى فيها * قضا فاض اتى شرط الجميع خلا
 * تان من فساد العقد بدنها * تقبل سى مع الالاء بأمل

(قوله مطلقا سواء كان القاضي الخ) عبارة الزهرغري الاب والمجد يشاقل الام والقاضي وهو الصحيح لقصور الرأي في الامور نقصان الشفقة في القاضي اهـ ومثله في الزبلي مع زيادة قوله وعن أبي حنيفة انه لا يثبت لها الخيار لان ولاية القاضي تامة لانها تمام المال والنفس وشفقة الام فوق شفقة الاب فكانا كالأب والاول هو الصحيح لان ولايته متماثلة عن ولاية الاخ والام فاذا ثبت الخيار في المحاسب في المحبوب أولى انتهى (قوله وهو الاصح وعليه الفتوى) أي ثبوت خيار الفسخ لهما بالبلوغ في غير الاب والمجد هو اصح وعليه الفتوى (قوله وعن أبي حنيفة انه لا يثبت الخيار لهما) اعتبارا بالاب والمجد وفيه مخالفة لما في الزبلي والزهري حيث جعل عدم ثبوت الفسخ لهما قول أبي يوسف (قوله وهذا اذا كانا حاضرين) يعني الزوجين وهذا التقيد بشرا له قول المصنف بشرط القضاء جوى ووجه الاشارة عدم جواز القضاء على الغائب (قوله اما اذا كان احدهما الى آخره) الضمير للزوجين اللذين بلغ احدهما وقد كان المزوج غير الاب والمجد شيخنا (قوله لا خيار له ما يضيء) لزوم القضاء على الغائب شيخنا (قوله لا له ولا وجهه) الاب والمجد لا خيار لهما الخ (الان يكون من غير كره أو بغير فاحش فانه ثبت لهما خيار الفسخ بالبلوغ جوى عن البرجندي وفيه ان هذا الاستثناء انما يظهر بالنسبة لمذهب الصاحب فقط (قوله ويصل بسكوته ان علمت الخ) لدلالته على رضاه وهذا اذا سكنت مختارة در قيد بعلمها لانها لم تعلم لا يكون رضاهما لا تتمسكن من التصرف لابه والولى به ينفرد فعذرت ما علمها بالزوج وقد قرر المهر فليس بشرط حتى لو سألت عن ذلك أو سئلت على التهود بطل خيارها زبلي قال في الفتح وهذا تعسف لا دليل عليه اذ غاية الامر كور هذا المحالة كحالة ابتداء النكاح ولو سألت البر عن الزوج لا يتخذ عليها وكذا المهر وكذا السلام على الهادم لا يدل على الرضا كيف وانها سئلت لغرض الانسداد على الفسخ وتزاحه في الجهر في السلام بان الاشتغال به فوق السكوت ومنعه في الزهر بما نقول في الشفقة ان سلامه على المشتري لا يبطلها ولا يثبث ان طلب الموائمة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت ولو كان فوقه لم يطل ثم ما ذكر في الفتح من عدم سقوطه لو سألت عن المهر قد في الزهر بما اذا لم يخل بها ولا تعذر بالجمول ولا يمتد الى آخر المجلس لانها كافي الزبلي يتفرع تعلم الاحكام والدارد والمختلف المعلقة حيث تعذر اذ لم تعلم خيار العلق لكونها مشغولة بتجدة مولودى وينبئ ان تشتت نفسا مع روية الدم وان راته بالليل تشتت بل انهارا ثم هذا اذا أصبحت تقول رأيت الدم الان ولولا اختارته واشهدت ولم تقدم الى القاضي شهرين فعلى خيارها كخيار العيب واذا اجتمع خيار البلوغ والشفقة تقول المطلبين ثم يتبدل في التفسير بخيار البلوغ لانه ديني وليس قوله رأيت الدم الان اذ ارته بالليل كذا بل ان الفعل المتبدل هو كمال ابتداء (قوله لانها لو كانت نيبا) كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ أو كانت نيبا وقت العقد يصح (قوله لا يبطل خيارها بالسكر) الانان ترضى بلسانها أو يوجد ما يدل على الرضا كما يمكن من الوطء ما عدا الوطء العائلي بالمهر والشفقة وعلم ان المطالبة بالمهر انما تكون دليل الرضا اذا رجمها به ولم يخل بها مانا معها والاعلام ما فعلت فطالنته بالمهر لم يكن دليل الرضا وفي الدار المختارة تمت التمكن كرها صدقت (قوله ما لم يرض) لان وقته العرفي يفي الى ان يوجد الرضا ظاهر (قوله بان يقول رضنت) هذا التصور لا يصح مع قوله ولولا دلالة لانه يصير التقدير ما لم يرضي بالقول ولولا لانه جوى (قوله ككسليم الصادق الخ) ان لم يكن قد دخل بها مانا كان قد دخل بها بشقي ان لا يكون دفعه زنا ظهر (قوله والمجامعة) والتقبيل عيني (قوله وتوارثا قبل الفسخ) لانتهاء النكاح مجوز بتدليل حل الوطء قبل الفسخ سواء مات احدهما قبل البلوغ وبعده ويجب المهر كره وان

مطلقا سواء كان القاضي أو الامام
أو غيرهما فكل واحد منهما بعد
البلوغ خيارا تنسخ بشرط حكم القاضي
وهو الاصح وعليه التقوى وعن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يثبت
الخيار لهما وهذا اذا كانا حاضرين
ما اذا كان أحدهما غائبا بالخيار له
كذاني العمادى وانما يقبده لانه
لو تزوجهما الابا وبطل بسكوتهما فقلت
بعد البلوغ وبطل خياران زوج غيرهما
أى بطل خيارهما لان زوج كان كاخ
الصغيرة فقلت (بكر) فسكت فهو رضا
حال كونها (بكر) وانما النكاح فله الخيار حتى
وان لم تهرأ النكاح فله الخيار حتى
تهرأ وسكت وانما قيد البكر لانها
كأنت ثيدا لا يبطل خيارها الصغير
(لا بسكوته) أى لا يبطل بالمرض بان ية ولو
اذ بلغ فسكت بالمرض (دلالة) بان
رضيت (ولو) كان الرضا ككسليم
يجب ومنه ما يدل على الرضا ككسليم
الصالح والنفقة والجماعة (وتؤاذا
قبل التنسخ) أى يوثق كل واحد منهما قبل
من صاحبه ان مات أحدهما قبل
البلوغ

مات قبل الدخول بخلاف الموقوف والفاسد نهر وعني نعمى لومات احد هما في الموقوف والفاسد
 لارثه الآخر (قوله اومات قبل فسخ النكاح) لان النكاح صحيح والملك به ثابت (قوله ولا ولاية لعبد
 وصغير الخ) لانهم لا ولاية لهم على انفسهم فالاولى ان لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على الصغير
 الولاية على النفس زليقي قال شيخنا وهذا نص في جواب حادثة مثل هذا الفقير عنى ان الحاكم الشرعي قرر
 صغيرا في الهدوء ولا شيئا على الخيرات يقبض غلاتهم وغيرهم ويوزع عليهم ويستر في مصالحهم فاجبت
 بطلان التولية والتقرير لنص المذهب المذكور وان لم يمان يختار واشتاء منهم يتولى ما ذكر انتهى
 وأطلق الممد فعم المكاتب وانما ملك تزويج امته لانه من الكسب ولم يردنى الولاية عن العبد مطلقا
 بل ولاية النكاح قال في النهر قيدنا بالنكاح لان نفي الولاية عن العبد مطلقا ممنوع لجهة اقراره بالمحدود
 والقصاص وأمانه لما دوننا روايته المحدث ولانه على بل زوجته المحرمة في امور النكاح كما منع من
 الخروج والتكهن من الوطء وطلب الزينة انتهى (قوله وكافر على مسلمة) ولعله مصلح تنوير قيد المسئلة لان
 الكافرة له ولاية على ابنته الصغيرة وكذا ان نفي ولاية الكافر على المسلمة ان نفي ولاية المسلم على الكافرة
 اعني ولاية الانكاح والصرف في المال وينبغي ان يقال الان يكون المسلم بدامة كافرة أو سلطانا
 زليقي وعني ودرر وتنوير كانه في التهرير مطلق على ذلك فقال واستثنى الشافعية من عدم ثبوت الولاية
 للمسلم على الكافر ما اذا كان سلطانا أو سيدها وقوامدنا تقضي به وللشافعية تزويج النيسة الكافرة
 حيث لا ولي لها وكان ذلك في منشوره نهر والمراد من قوله وكان ذلك في منشوره أى كان ما دونها من
 السلطان بالتزويج الصغار مطلقا لا بقيد صغار الكفرة (قوله هذا اذا كانت العصة) كان هناك نامة
 وأشار بهذا الى ربط قول المصنف وان لم تكن بقوله والولى العصة بترتيب الارث حموي وأطلق في نفي
 العصة فعمل العصة النسبية والى العاقبة فولى النسبية ثم عصبه على الترتيب السابق مقذمان على الام
 ومولى الموالاة وهو الذى أسلم أبو الصغير على يده والآخر الاول المقدم على القاضي بجر (قوله فالولاية
 للام) هذا ظاهر في تقديمها على ام الاب وفي النهر عن القنية ام الاب مقدمة ولم يذكر بعد الام التثلاث
 خاص بالجنون والجنونة فبعد الام البنت ثم بنتان البنت ثم بنت بنت البنت ثم البنت ثم البنت ثم البنت
 بجر (قوله ثم الاخت لاب وام) هذا الترتيب هو المتفق به كافي الخلاصة وحكي من نحو اهرزاده وعمر
 النسفي تقديم الاخت على الام لانهم من قوم الاب وينبغي ان يخرج ما مر عن القنية على هذا القول بلى ان
 المجد الفاسد مقدم على الاخت عند الامام وعندهما يشتركان كافي المستصفي قال في الفتح وينبغي على
 ما صحح في المجد والآخر من تقديم المجد تقديم المجد الفاسد على الاخت وكلامه يعنى تأخره لانه من ذوى
 الارحام فكان ينبغي ذكره مقدمان من الفتح قلت ولهذا جزم في البحر بتقديمه على الاخت وجرى عليه
 في الدرر ولم يحل خلافه (تنبيه) لم يذكر المصنف المجد ولا مرتبتها في الترتيب وقد بين ترتيب المجد الشيخ
 قاسم في شرح النقاية فقال بعد ولاية العصة ثم الام ثم المجد ثم الاخت لاب وام ولم يذكر المجد بكونه
 لام وقد يقال ان المجد الذى لا ام والمجد الذى لا اب رتبتهما واحدة لعدم المرجح وقد يقال ان قرابة الاب لما حاكم
 العصة فتقدم ام الاب على ام الام شيخنا عن الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالته التى احوال على مراجعتها
 بقوله في حاشية الدرر لم يذكر المجد ولا مرتبتها في الترتيب ووافقه رسالة يلزم مراجعتها انتهى (قوله
 لولد الام) في التعبير بولد الام ايعا الى استواء الذكر والانثى نهر ولهذا افسره الشارح بقوله أى الاخت والاب
 لام (قوله ثم اولادهم) أى اولاد ولد الام (قوله ثم لذوى الارحام) هم كاسياتى قريب ليس بذى سم
 ولا عصب وترتيبهم كالمصنفات فيقدم الام ثم الاخت ثم الام ثم النهر ونظيره ان المراد بذوى الارحام ما
 المتعارف ومثاله ما نقله السيد الحموي عن البرجندي حيث قال اراد به القريب الذى ليس عصب
 بنفسه ولم يرد به ما هو المتعارف عند اصحاب الفرائض لان العصبه بغيره والعصبه مع غيره داخله فيها
 اه (قوله أى العمام ثم الاخوال) أشار بهذا التعبير الى ترتيب ولاية ذوى الارحام فان الترتيب ليس

اومات قبل فسخ النكاح ولا يرث بعد
 الفسخ (ولا ولاية لعبد) لا صغير
 (ولا اجنون) على أحد (ولا كافر
 و) هذا اذا كانت العصة
 على مسلمة (أى وان لم يولد العصة)
 (وان لم تكن) أى وان لم يولد العصة
 لاقرينة ولا بعدة ولا نسبية ولا نسبية
 كسوى النساق (فالولاية للام ثم
 للاخت لاب وام ثم للاخت لاب
 ثم لولد الام) أى للاخت والاخت
 ثم اولادهم (ثم لذوى الارحام) أى
 ثم العمام ثم الاخوال ثم الخالات

ظاهر من كلامه وان كان مراده جوى (قوله ثم بنات الاعمام) ثم اولادهم بهذا الترتيب دعى التمنى
ثم سوى الموالاة زبلى وهو الذى اسلم على يده ابو الصغيرة وكان مجهول النسب على ما ساقى في محله
فزوجها مولى ابيها بالشرط المتقدم (قوله هذا عند ابي حنيفة وهو استحسان) وقد عرف ان العمل على
الاستحسان الا في مسائل محصورة وليس هذا منها حتى في تذهب القلائس من ان الفتوى على قولها
غرب نهر (قوله) وعند هملال ثبت وهو القياس (قوله عليه السلام الانكاح الى العصابات والى فيها
للجنس أى هذا الجنس مفوض الى هذا الجنس لا لغيره) وحله الامام على ما اذا وجد وان الحديث ليس
فيه ما يقتضى نفي ثبوت الولاية لذوى الارحام عند عدم العصابات كاستحقاق الارث بكون بسبب القرابة
ويقدم في ذلك العصابات على ذوى الارحام ولا يدل ذلك على عدم ارثهم فكذا هذا ويقول ان ارث ذوى
الارحام بطريق العصبية يقتضيهما الحديث زبلى (قوله) والمجهور على ان ابا يوسف مع ابي حنيفة
في أشهر الروايات وهو الاصح زبلى لكن نقل السيد المحمى عن الهادي ان الاشهر انه مع محمد (قوله)
والقاضى اذا كان ماذنا) لكن ليس للقاضى ان يزوجهما من نفسه ولا بمن لا تقبل شهادته كقضى معين
الحكماء وقره المصنف به عن ابن فحله حكم وان عرى عن الدعوى ثم لنوابه ان فوض له ذلك ولا لادرو هو
ظاهر في الاكتفاء بالاذن من السلطان للقاضى سواء صدر بالاذن من السلطان للنواب اصنام لا (فرع)
صغيرة زوجت نفسها لاولى لها ولا قاضى في ذلك الموضع قال يدع الدين يتوقف وينفذ باجزائه بعد
بلوغها انتهى مع انهم قالوا كل عقد لا يحبر له حال صدوره فهو باطل ولعل التوقف هنا باعتبار ان يحبره
السلطان يحبر (قوله) أى يجوز لولى الابدالخ والمراد بالابدالقاضى دون غيره لان هذا من باب دفع
الظلم شربلا وفيه نظير بل المراد به الابد من الاولياء وهو مقدم على القاضى كما شرح به الشئى شارح
التقايه وعليه اطلاق المتن ومافاله رأى بعضهم شيخنا عن الشيخ شاهين (فرع) زوج الابد مع وجود
الاقرب ثم انتقلت الولاية اليه لا ينفذ الا باجازه منه متنافه زبلى في نكاح الرقيق (قوله بغيره لا اقرب)
أشار المصنف بعدم ذكر سلب ولاية الاقرب الى انها باقية مع الغيبة حتى لو زوجها الاقرب حيث هو
اختلقوا فيه والظاهر هو الجواز كذا في الحاشية والظاهرية ولو زوجها ما لم يدبر السابق من الملاحق فهو
باطل ذكره الاسيحي في بحر بلو عضل الى انتقلت الولاية الى الابد وقيل الى الحاكم ولما خيرا لا نسخ وقيل
ان تزويج القاضى الصغيرة عند العزل ينفي ثبوت النكاح لها با على ان تزويجه عند العزل بطريق النيابة
لا الولاية تنسوخ وينفي جل الاختلاف في ان لها النكاح ارم لا على ما اذا كان الولى المنع هو الاب او المجدى
لو كان غيرهما فالظاهر انه لا خلاف في ثبوت النكاح له ارجاء جعل هذا من قبيل النيابة الولاية والعزل
هو اولا متناع من العقد (قوله) ساقفة القصر) وهو الصحيح وعليه الفتوى ومثله في المفهرات جوى عن
العلامة قاسم (قوله وقال الشافعى بزوجه السلطان) اعتبارا بفضله زبلى وهذا يثبت على ما في المحيط من
انه اذا عضل الولى انتقلت الولاية الى الحاكم كمن في النهر عن الجلاصة والبرازية انها تنتقل الى الابد جامعاً
(قوله وقال زفر لا يزوجهما احد حتى يحضر الاقرب) لان ولايته قاطنة ولهذا الزوجها حيث هو جاز ولا ولاية
للابعد ولا للسلطان مع ولايته فصارت اذا كان حاضراً ولنا انه ليس من النظر التفرع من الى من لا ينتفع
برأيه فصارت كما لو كان مجنوناً او قديماً الا ترى ان الاقرب الغائب لو كتب بتقديم شخص للصلاة الى المجنونة
كان لا بعد منه فلو كانت ولايته ماقية لما كان له منعه ولو زوجها حيث هو لا ريب فيه فلذا ان غنع وان
سلنا فنقول لا بعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا اقرب عكسه فنزلا منزلة وابن مقاربين فاجمع عقد
اولا نفذ زبلى (قوله) عند صاحب الكتاب) المراد به المصنف جوى (قوله) واختيار القاضى) باز فمى
وهو اختيار القاضى اذ لا يصح جرحه عطفاً على المضاف اليه كالا ينفى (قوله) وسعد بن معاذ) بالجمعة عطفاً على
المضاف اليه وكذا ما بعد من صدر الاسلام والصدر الشهيد وهو ظاهر (قوله) (المروزي) نسبة الى مرو
بزيادة الزاى كالرازي للرلى (قوله هذا) هو المخرج من قوله والمراد الخ يعنى به ما سبق من تقدير الغيبة

ثم بنات الاعمام هذا عند ابي حنيفة
وهو استحسان وعند هملال ثبت
وهو القياس وكذا روى الحسن
عن ابي حنيفة والمجهور على ان ابا
يوسف مع ابي حنيفة (ثم) عند عدم
الاولياء فالولاية (للمحكم) أى السلطان
والقاضى اذا كان ماذناً من قبل
السلطان وعند محمد اذا لم يكن عصبية
فالقاضى ولاية التزويج (والا بعد)
أى يجوز لولى الابد (التزويج بغيره)
الاقرب ساقفة القصر) وهى ملائمة ما
الاقرب وقال الشافعى بزوجهما
ولابيهما وقال زفر لا يزوجهما احد
السلطان وقال زفر لا يزوجهما احد
حتى يحضر الاقرب والمراد بالاختيار
المقطعة عند صاحب الكتاب واختيار
القاضى أى على النسب وسعد بن
معاذ المروزي وصدر الاسلام المزوي
والصدر الشهيد هذه الائمة السبعة
وقال شمس موضع لواتنظر حضوره
انه اذا كان في موضع لواتنظر حضوره
أو استدعى له فبوت الكف الذى
حضر الغيبة منقطعة وان كان لا يحوت
فالغيبة لا تكون منقطعة

عسافة القمر (قوله وهو اختيار الفضل) وعلمه أكثر المشايخ كافي التسمية وفتح القدر مع زيادة نانه
الاشبه بالغقة وفتح عليه قاضيان في الجامع الصغير والوكان محتفيا في المدينة بحيث لا يوقف عليه تكون
غنية منقطعة وفده تظهر فائدة الخلاف نهر (قوله وعن زفران لا يعرفوا موضع) هذا التعديد بائض
مذهبهم لما سبق من انه لا لزوجهما أحد عنده حتى يحضر الاب جوى من النسيج وقد يقال هذان باب
التمريض على قول غيره كتحريم الامام سائل المزارعة على قول المصاحين وان كان هو لا يراها (قوله
ولا يبطل بعوده) لانه حصل بولاه تامه والفعل من قوله ولا يبطل يجوز ان يقرأ بالثاني لا يبطل
ولا يه الا بعد بغيره السابقة بعوده لا قرب ليرتب عليه بطلان النكاح وبه اندفع ما في البحر من انه بعد من
النظم والمعنى نهر يعني والقرب تدكير الفعل بناء على ان الصغير فيه بعوده على التزويج السابق (قوله
خلافاً لفر) حيث قال يحضروا لا قرب يبطل عقداً لا بعد كماله اذا وجد يبطل حكم التيمم فيه ما سبق من
المتأخره وجوابها (قوله وولي المجنونة) والمجنون في النكاح الابن وابنه وان سفل اما التصرف في المال
فالاب مقدم اتفاقاً كافي تهذيب القلاسي (فرع) هل لولي المجنون أو المعتوم تزويجه أكثر من واحدة
ثم أراه لا تختمنا والمذكور في كتب الشافعية المنع لا تدفع الضرورة ما لو احدثوا ما زاد على الواحدة
في المي بالحاجة نهر (قوله أي بلغ مجنوناً) صوابه أي بلغت مجنونة جوى لان المجنون ليس له ذكر
في كلام المصنف وان كان الحكم واحداً (قوله لا الاب) والاولى ان يعقده أحدهما بما لا يرضع اتفاقاً
حقاً للدرا والاولى ان يمار الاب به لرعاية تعظيم الاب لا لاحتراز من عكسه (قوله وعند محمد الاب
لا الابن) لانه أشق من الابن ولهذا تم ولاية في النفس والمال وليس للابن الولاية في المال فكان أولى
زبطي قال في النهر وبه أخذ الحماوى ولهما ان هذه الولاية مبنية على العصبية والان فيها هو المقدم
ولا يعتبر زيادة الشقة كأي الام مع بعض العصبية نهر (قوله وقال زفران اطر المجنون لم يجز تزويجهما)
مفهومه انه اذا لم يطر لم يجز جوى

* (فصل في الكفاءة في النكاح) * لما كانت شرطاً في لزوم على الولد اذا عقدت المرأة نفسها كان
اعتبارها فرع وجود الولي فقدم بيان الاوليات ثم أعقبه بيان الكفاية وهي بالفتح والمصدر والاسم
منه الكف وهو النظر من كفاة اذا ساواهما امرادها المساواة في أمور خاصة وكون المرأة ذات
استكفاف الشريعة عن ان تكون فراشاً للذي بخلاف العكس لان الزوج المستفرض لا يضره دابة
الفراس نهر وهي حق الولي لاحقة فلهذا ذكر الواجب امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم به عبد
او فواذا هو عبد مأذون في النكاح فاختيار الاولياء واختيارها وان زوجها الاولياء وبضاهوا المسئلة
بالحال فاختيار لاحد هم هذا اذا لم يحضر الزوج نهر وقت العقد اذا أخرج الزوج والمسئلة بجمالها كان
لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم تسترها الكفاءة لم تعلم انه كف مالم لا
ثم علمت انه غير كف لا بخيارها وكذلك الاولياء لوز وجوها بضرها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علوا
لا بخيارهم انا اذا شرطوا او انعزمهم بالكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كف كان لهم الخيار بغير
(قوله في الرجال لا النساء) جعله في الخط والظهير به قول الامام وعندهما تقتصر من جانب النساء ايضا
استدلاله لا مسئلة اجماع وهي مالو كونه امراً بن وجدة امرأة فزوجه امرأه لغرضه جاز عند الامام خلافاً لما
ولادالة فيما على ما زعمه الان عدم الجواز عندهما امان المطلق في الوكالة مقبض العرف والعادة
اولا احتقار الكفاءة في تلك المسئلة خاصة فلم تكن دليلاً على ما ذكر نهر وفي البحر من المختار به الصريح انها
غير معتبرة من جانبها عند الكل انتهى (قوله وقال مالك وسفيان الخ) كذا في الهداية قال الكمال
كان الاولى ذكر الكرخي ايصال موافقته لهما وذكروا كرخي الكرخي والجصاص ومن تبعهما من
مشايخ العراق لا يعتبرون الكفاءة الا في الدين ولو لم تثبت هذه الرواية عندهم عن أبي حنيفة لما
اختارها وها هو ذهب جمهور مشايخنا الى انها معتبرة بالخ (قوله لا تعتبر) أي الا في الدين لقوله عليه السلام

وهو اختيار الفضل وعن زفران
لا يعرفوا موضعه وقيل الغيبة المنقطعة
ان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل
في السنة الامر وهو اختيار محمد بن
سلة والقدرى (ولا يبطل) أي ما عقد
الا بعد في غيبة الابن مطلقاً
زفر (ولي المجنونة الابن) بلغ مجنوناً
كان طاراً أو صلباً أي بلغ مجنوناً
كان طاراً أو صلباً لا الابن وقال
(لا الاب) وعند محمد لا يجرى بها
زفر اطر المجنون لم يجز تزويجهما
(فصل في الكفاءة) اعلم ان الكفاءة
في النكاح معتبرة في الرجال لا النساء
قصة آية كابين في المتن على سبيل
التفصيل وقال مالك وسفيان لا تعتبر
(من تكلمت بكف) بغير إذن الولي

الناس سوا شاة كاسنان المشط لافضل لعبي على مري وانما الفضل بالتقوى وقال تعالى ان اكرم عند الله اتقاكم ولنا ما روى جابر انه عليه السلام قال الا لا تزوج النساء الا الا يسلموا ولا يزوجن الا امن الا كفوا وما روى في احكام الآخرة وكلامنا في الدنيا يلقى وسواسية بغيغ البامع للتشديد والتخفيف بمعنى سوا شيخنا عن القاموس (قوله فرق الولي) العصبه لا غيره وان لم يكن محرما كمن العلم على الصحيح دفعا للفرع عن نفسه وقد متنا ان رواية عدم نفاذه هي المقتضى بها وهل لها على ظاهرها رواية ان تمنع نفسها من الوطء ظاهر الجواب لا واختار الفقيه ان له ذلك وكثير من مشايخنا اقتوا بظاهرها رواية ولا يخفاه انه على رواية عدم النفاذ يحرم علم التمكن كما يحرم عليه الوطء منه ولو زوجه الولي من غير كف برضاها ففارقته ثم تزوجت به بغير اذن الولي كان للولي ان يفرق بينهما لان الرضا بالاول لا يكون رضا بالثاني في ربي بقي ان ماسبق عن النهر من قوله وقد متنا ان رواية عدم نفاذه الخ مخالف لما في البحر من عدم انعقاده أصلا اذا كان له الولي وما في البحر موافق لما سبق في الشرح في باب الاولياء حيث قال وروى الحسن عن أبي حنيفة ان النكاح لا ينقصد بمكر دفع المخالفة بان يحمل عدم النفاذ على عدم الانعقاد (قوله ما لم تلد) وهذا خلاف الظاهر من كلام المصنف اذ علاقته شامل لما اذا ولدت فله التفرق بنهر عن مبسوط شيخ الاسلام لكن يزم الزلي وغيره بعدهم وكان به المتمد عندهم قال في البحر يفتي ان يكون الحمل الظاهر كالولادة انتهى (قوله ولا يكون التفرق بذلك الاعتد القاضى) فلو قال المصنف فرق القاضى بينهما بطلب الولي كان اظهر جوى عن البحر (قوله ورضا البعض الخ) بخلاف التصديق بالكفاية من البعض فانه لا يسقط حق الباقي لان المصدق منك سب الوجوب وانكار سب وجوب الشيء لا يكون اسقاطا له ولو رضى بزوجها من غير كف ولم يعين احدا ارضى بعد العقد ولم يعرف عن الزوج لا يعتبر لان الرضا بالمجهول لا يتحقق بمجرد الخاتمة (قوله كالكل) لانه حق واحد لا يتجزأ لانه ثبت بسبب لا يتجزأ فثبت لكل واحد منهم على الكل كولاية الامان اذا اسقطه بعضهم لا يبقى حق الباقي في زلي فاذا صدر الامان من رجحها هدا ومن اذنه له مولاة في الجهاد فقد اسقط به حق نفسه في الغنمة فبذلك حكم امانه قصدا لم يزم على غيره ضمانا لدم تجزئه امانا في المحر فواضح واما في امان المأذون له في الجهاد فلانه اذن الولي صار شريك في الغنمة على حسب ما اراد الامام ويرضاه فكان بالامان مسقطا حق قصدا وحق غيره من سائر المجاهدين ضمانا كما قرر في محله شيخنا (قوله ولم يكن لمن هو مثله الخ) اشار به الى ان رضا البعض انما يكون كرضا الكل اذا استوفى في الدرجة ومنه تعلم ان المصنف قد أطلق في محل التقييد الا ان يقال ان التقديم مستفاد من كلامه لان الابدل ولا يه له مع وجود الاقرب فالقديم زاد ما الاضاح فقط نهر (قوله الا ان يكون اقرب منه) فيه انه كيف يصح دعوى الاقربيه بعد فرض الثلثة ويمكن ان يصور ذلك فيما اذا كان له اثلاث اخوة اذ ان من له اب واحد شقيق قد غاب فزوجه احد الاخوين لا يفي في هذه الصورة ليس لاحد الاخوين اب ان يتقضى ما عدا الاخر ولا الخ الشقيق اذا اجاز نفسه لانه اقرب منها ويكون على هذا تامة لاناقصة جوى ولاشكل بما سبق من قول المصنف ولا بعد التزوج بغيره الا اقرب مسافة القصر ولا يسلط بعد اذ انتهى انما سبق بالنسبة لما اذا زوجت من كف وقول السيد المحمدي ويكون على هذا تامة لاناقصة تسامع في تجريد يكون من الغير المستتر وان اقرب هو المفاعل ولا يتعين بل الظاهر انها ناقصة واسمها مستتر فيها واقرب هو المحمدي والتقدير الا ان يكون الذي يريد نفسه اقرب (قوله وقال ابو يوسف الخ) لانه حق الكل فلا يسقط الارضا الكل كالدن المشترك اذا اسقط احد الدائنين حقه لا يسقط حق الاخر فمتنا ان الحق في الدين متعدد وهما واحد غير متجزئ للشبهة بما لا يتجزأ فثبت لكل على الكل كولاية الامان اذا اسقطه بعضهم لا يبقى حق الباقي كما سبق عن الزلي (قوله وقبض المهر الخ) جهزها به اولا في الاصح نهر (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على قبض أى وقبض ونحوه والمجرع عطفا على المهر كالتفقه التي

(فرق الولي) ما لم تلد المهر منه ان
شاعلا فلا مال ولا مال ولا مال ولا مال
منه فلا حق له ولا يكون التفرق
بذلك الاعتد القاضى والم يفرق
القاضى حكم الطلاق ولا مهر لان لم
الفرقة ليست بطلاق ولا مهر لان لم
يدخل بها وان دخل بها فلا مهر
واطلاق هذه الستة دليل على رجوع
مجد الى قولها في النكاح بغير ولي
من الاولياء (كلاكل)
(ورضا البعض) من الاولياء
ولم يكن لمن هو مثله في الاولياء ان يتقضى
الا ان يكون اقرب منه وقال ابو يوسف
ان رضى به البعض فلولي الذي هو مثله
ان لا يرضى (وقبض المهر) ونحوه
كالقيام ترتيب زواها

وصاحب الذخيرة فيها زاد فيها لدفع احتمال ذكره في غيرهما من مصنف آخره (قوله الاصمعي ان ذلك لا يعتبر) يعني الكفاءة في النفي لان كثرة المال مذموم في الاصل قال عليه السلام هلك المكثر والامن قال غيره هكذا وهكذا أي تصديق به دور قال في نهاية ابن الاثير العرب تجعل القول عبارة عن جمع الافعال وتطلق على غير الكلام فتقول قال بيده أي اخذ وقال برجله أي مشى وقال شوبه أي رفعه وكل ذلك على الجاز والاسراع انتهى ومن غفل من هذا الاستعمال قال في تفسيره تصديق به بان عينه في وجوه الخبرات وذلك ليرجع التصديق الى القول الساسي بالتأويل وقد عرفت ما فيه شيئاً من عزمي زاده (قوله وحرفة) سميت به لانه يعرف بها وتسمى صنعة أيضاً قال في البحر والظاهر انها أعمن الصنعة لانها العلم المحاسن من القرن على العمل ولهذا عبر بالحرفة دونما انتهى وبه مرص في حاشية شرح المواقيت لابن الفناري نهر والوظائف من الحرف فحاشا كلف للتاجر وغيره نبذة كسوبة وذو تدريس أو نظير كلف لبنت الأمير بمصر وعن البحر (قوله فالبراز والطار كقنوان) يشترط ان المعبر في الحرفة التقارب لاحقة المساواة وعليه الفتوى شريئلا بلية عن البحر والبراز تاجر القماش (قوله لا يكون كقوانما) وكذا الحياط والمخادد والنجار شيئاً (قوله وقال أبو يوسف لا يعتبر الخ) الصحيح اعتبار الكفاءة في الحرف لان الناس يتفانون بشرفها وتعبون بدنائها تنهض عنها الخجانة (قوله كالحمام الخ) وأنباع الظلمة أنحس من السكل كدر (قوله وفي الجامع الصغير الخاف لا تعتبر الكفاءة الخ) لانه كنه القول عنابعي وفيه انه وان أمكن تركها يكتفي عارها بجر من المجتبى (قوله ونقصت عن مهر مثلها) نقصنا لا ابتغنا الناس في مثله أموالا كان يسيرا فيكون عفا جوى عن ان الحامي (قوله الولي) وهو العصبية في ماله لا غيره من الاقارب والالقاضي لو كانت سفينة تعبر عن الذخيرة ولا فرق بين المهرم وغيره والاختار بحر (قوله ان يفرق بينهما) أي يقع بينهما الفرقا على ان الفعل مسند الى مصدره الثلاثي ويحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وفاعل الانعام والفرق الولي والاستناد اليه على سبيل التسبب جوى ثم ان كان التفریق قبل الدخول فلا مهر لها بعده ولو حكمنا للمسي غير والمراد بالدخول الحكمي الخلو بلا مانع وكذا يجب للمسي موت أحدهما قبل التفریق زيلي وجوب المسي بموت أحدهما قبل التفریق يشمل ما لو كان قبل الدخول لان النكاح به ينشئ وفي الدار التصريح بانه ليس للولي المطالبة بالانعام لانتهاء النكاح بالموت اه (قوله أو بتم مهرها) فان قلت الفائدة في هذا الانعام لانها تسقطه قلت فائدة اقامة حق الولي كما اذا كان أقل من عشرة دراهم بتم لها عشرة اقامة بحق الله تعالى عيني ويجوز ان تكون أو من قوله أو بتم مهرها يعني الا أن والتقدير للولي ان يفرق الا ان يتم الزوج المهر جوى (قوله وعندها ليس للولي الخ) لان الزائد على العشرة حقها ولا اعتراض على من اسقط حقها في الابراء وله ان الاولياء يتفخرون بفلا المهر وتعتبرون بقصانه فاشبه الكفاءة ولا يتعبرون بالابراء (قوله انما يصح الخ) أي نسبة هذا الى محمد انما يصح على قوله الذي رجع اليه من نفاذ النكاح بلا ولي (قوله وهذه شهادة صادقة عليه) أي على الزوج قال في النهر وفي هذه الشهادة طعن وذلك ان المسئلة كما نهاي في الجامع الصغير وجوء قبل موته بسبعة ايام ومعلوم ان وضع الجامع سابق وحينئذ يتعين ان يكون وضع المسئلة فيما اذا اذن لها الولي في النكاح ولم يسم مهرها فقدت على ذلك الوجه انتهى أو كما ويل الشارح فعلى هذا لا يكون في هذه المسئلة شهادة على ما ذكر (قوله ولزوج طفله الخ) قيد بتزويج الطفل لانه لزواج امه الطفل يغني فاحش لم يصح اتفاقا لما فيه من اضاعة المال وكذا سائر التصرفات المالية كالبيع والصليح من دعوى المال والاجارة والاستئجار وبالطفل لانه لزواج الكبيرة برضاها من مملوكة أو يغني فاحش صريح نهر يعني من غير خلاف (قوله او ابنة الصغير غير كنه) موافق لما قدمناه من الهبط وغيره ومخالف لما مر من الحجازية من عدم اعتبار الكفاءة في جانبها عند السكل قال في الحواشي السهوية ولعلهما يعتبران الكفاءة بما حرمه من جانبها دون غيرها لان رقية الزوجة تستتبع

وقية أولادها انتهى والى هذا مرشد تصويرهم المسئلة بما اذا وجه امه الا ان الظاهر اعتبارها في جانبها
مطلقا على ما مر به (قوله مع ذلك علم ما عدا الامام) لكن لهذا اخبار الفصح بعد البلوغ أو العلم بالنكاح
كما في البرجندى وفيه ان هذا خلاف الصحيح كما يعلم بجراحة الاصلاح لابن الكمال حموى (قوله
وعندهما لا يجوز الزيادة الخ) وكذا لا يجوز ان يزوجهما من غير كفء لان الولاية مقدمة للنظر فعند
قوته يبطل العقد ولهذا لا يجوز ذلك لغيرهما من الاولاد كما في البيع والى حنفية ان الحكم يحكم بما يدعى على
دليل النظر وهو قرب القرابة وفي النكاح معاصر تبويغ ذلك بخلاف البيع فان المقصود فيه المسألة
فاذا قامت فأت النظر وبخلاف غيرهما لان دليل النظر لم يوجد وهو قرب القرابة وهو فور الشفقة زبلى
(قوله لا بما يتقربان الناس فيه) والذي يتقربان فيه في النكاح مادن نصف المهر حموى عن شرح النظم
الحاملى (قوله لغير الاب والجد) مثلهما من المتوجه وسيد الامعة ويدخل في الغير وكل الاب فلزوج
طفل موكله بغبن فاحش لم يجز كافي القنية وقدمتان المسئلة مقدمة بما اذا لم يعين لو كيه المقدار ومفاده
انه لو عين لو كيه فخصاف وزوجه لو كيه منه ان يصح وان لم يكن كفؤا بقي ان يقال لو قوم لا يجوز للوكيل
تزوج بنت موكله بغبن فاحش استشكله في معنى المفتى بقولهم انه يصح ان يوكل بكل ما عهده بنفسه
وفي ريز المقدسى كلام يتعلق بهذا حموى ثم قال انظر هل لو كيه الولد الاقرب ان تزوج بحضرة الا بعد
انتهى واقول مقتضى قولهم ان لا يعاد ولا يله مع وجود الاقرب وقولهم ان له ان يوكل بكل ما عهده
بنفسه ان يكون له ذلك ثم رأت في الجرماء بعده (تنبيه) التوكيل بالنكاح يقتلوا الحائز دون الفاسد
فلو وكله ان تزوجه امرأه نكاحا فاسدا فزوجه نكاحا صحيحا لم يجز فرق بين هذا وبين ما اذا وكله بالبيع
الفاسد والفرق ان الوكيل بالبيع الفاسد وكل بالبيع والبيع الفاسد بيع فاذا باع جازا فقد خالف الى
خير فينفذ واما وكيل بالنكاح الفاسد فغير وكيل بالنكاح لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لانه لا يقيد
المالك ولهذا لا يجوز ملاقاتها ولا ظاهرا فاذا لم يصروا كماله ينفذ تصرفه عليه حموى عن ابن الحنفى وجه كون
البيع الفاسد بيعا له بهذا الملك اذا اتصل به القبض * (فصل في الولاية في النكاح وغيره) *
الصواب في الوكالة كما في الزبلى والغبنى كذا ذكره الحموى وتبعه بعضهم وفيه نظر سأتى وجهه وما
كانت الوكالة نوعا من الولاية من حيث فاذ تصرف على الموكل كانت تالية الولاية الاصلية فلا جرم اوردتها
تالية في التعليم ثم ذكر الفضولى لتأخره عنها لان النكاح بالاجازة غايته ان ينسب للولى الخير فينزل عقدا الفضولى
كالشرطه حيث لم يستعقب بنفسه حكمه ويدأبى لولى لقوته وان كان الفصل معقودا للوكيل فهو والخاص
ان مسائل هذا الفصل لم تنصرف الى الوكالة لا شخاها على كل من الوكالة والولاية بل وعلى غيرهما ايضا
كنكاح الفضولى وقول الشارح فصل في الولاية صحيح ولا حاجة الى ما سبق من التصويب (قوله لابن الم
ان تزوج الخ) ولا يحتاج الى القول لان قوله تزوج قد تضمن معنى الشطرين حموى (قوله بنت عمه
الصغيرة) وهذا القيد لا بد منه والافان كانت كبيرة وكان ذلك باذنها كان وكلا لا كان فضولى وهذه
المسئلة من برقيات ما مر من قوله والولى انكاح الصغيرة لانه اعم من انكاحها لنفسه واغيره (قوله
من نفسه) سواء به نفسه باسقاط من قال في المغرب تزوجه امرأه وتزوجت امرأة وليس في كلاهما تزوجت
بامرأة ولا تزوجت منه امرأة حموى (قوله اذا كانت الولاية له) بان لم يكن هناك غيره او لم يكن محجوبا بمن
هو اقرب منه حموى او كان محجوبا بالاقرب وكان ذلك الاقرب غايته مسافة القصر او لم يغيب لكنه
عضل وهذا اذا كانت صغيرة اما لو كانت كبيرة فان وكنته فمكال صغيرة وان لم توكله كان الوجود شرط
عقد لكونه فضولى من جانبها وسأتى ان شغل العقد باطل فلا يتوقف خلافا للثاني (قوله وهو المختار)
وعليه فلا حاجة الى كشف وجهه وان كان هو الاحوط وهذا مروى عن الحسن وبشر وقيل لا يجوز
ما لم يرفع النقاب رها الشهود حموى (قوله والاحاطان يكشف وجهه او يذكر اباها) كذا في كثير من
نسخ الفتاوى بكلمة او والصواب بالواو كما في عمدة الفتاوى للسيد الشهدى لان الاحتياط الجمع بينهما

(مع) ذلك علم ما عدا الامام وعندهما
لا يجوز ان يذره ولا الخط الاجاب يتقربان
الناس فيه ولا يصح ان اصل النكاح
ما حل عندهما وانما عقدهما بالصولة
لو كان سكان لا يجوز اجاها وكذا اذا
كان الاب سوا اختيار جهاته وفسقا
(ولم يجز ذلك) اي تزوج بغير الكفء
وارادة والنقصان (لغير الاب والجد)
اتفاقا
(فصل) في الولاية في النكاح
وغيره ويجوز (ابن الم ان تزوج بنت عمه
من نفسه) اذا كانت الولاية له صورته
ان يقول زوجت فلانة من نفسي
بعضه الشهود ومن كانت بنت عمه
حاضرة في مجلس العقد رها الشهود
لا يحتاج الى تعريفها وفي السرا جبة اذا
قالت متعقبة زوجت نفسي منك
ولا يعرفه الشهود فقال تزوجت باز
وزاد في الخلاصة وقال وهو المختار
والاحتياط ان يكشف وجهها

لا أحدهما بحر (قوله أو يذكر أياها) كان عليه أن يقول وجدها حتى يكون متفقا عليه فوقع الـان من
أن يرفع إلى قاض برى قول نصير بن يحيى أنه لا يجوز قبيل النكاح جوى عن الخلاصة (قوله ينبغي
أن يذكر اسمها) ينبغي هنا الوجوب لا التذنب جوى (قوله أن يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدّها) خلافا
للخصاف قال المحلواني والخصاف كبير في العلم يقتدى به نهر لكن قال في البحر والختار في المذهب خلافا
وأن كان الخصاف كبيرا في العلم يقتدى به (قوله أما إذا وكتبه بان بزوجهما فمن نفسه لا يجوز)
لأنه كافي بالبحر عن الحديث أن تزويج من نكح وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكحة
وكذا لا يجوز أن يزوجهما من نفسه إذا وكتبه أن يتصرف في أمرها أو قالت له زوج نفسي من شئت تنوير
ونهر عن الحاشية لكن في الشربلية وكنت رجلا بنو بيها فتزويجها لم يجر كذا عكسه فتوقف على
الاجازة إلا أن تقول من شئت انتهى ومسئلة العكس هي ما إذا وكتبهما تزويجه (نقطة) شئت عن شخص
اعتق أمته ولم يعلم بالاعتق وأراد العقد علم بدون علمها فهل إذا وكتبه وكالة عامة يملك العقد عليها ويغذ
وإن لم تعلم فاجتبه بان له ذلك أخذ من قوله الموكيل وكالة عامة مطلقه يملك المأوضات لا الإطلاق
والعتاق والتبرعات قال في الدرر قبل الوكالة بالخصومة وبه بقي الخواص في ما سبق عن النهر والتنوير
من أنها إذا وكتبه أن يتصرف في أمرها لا يجوز أن يزوجهما من نفسه لكون التوكيل غير عام ثم نهر أنه
وإن ملك تزويجها لكونها وكالة عامة لكن لا لنفسه بل لغيره (قوله وقال زفرو الشافعي لا يجوز
فيهما) أي فيما إذا كان وليا أو وكيل بديل مأسا في أحد قولي الشافعي أن كان وليا لا يجوز وأن كان
وكيلا لا وجه عدم الجواز ما ذكره الزياي من أن الواحد لا يكون مملوكا مطلقا كافي البيع ولذا إن المباشر
في النكاح صغير ومعبور والخاص في الشئ وفي تزويجها من نفسه لا يجوز وقال
الحقوقي إليه وفي الغاية هذا التعديل صحيح لوسلم من التخصيص ولم يسل فان الوكيل لزوجهما وكله على عبد
نفسه مطالب بتسليمه وهذا سوفانه لم يلزمه بمجرد العقد بل بالترامه حيث أضاف العقد إليه يجعله مهرا
انتهى وأما في التدخيرة أنه إذا سلمه لأربع على الزوج ينبغي لوقال بالف من مالى أو باني هذه جاز
ولا يلزم الوكيل شئ والسفير الرسول والمجمع سفراء فمقبية وفقها منهم عن الصحاح وفيه عبرة عن فلان
إذا نكحت عنه وهذا يغيدان ضعف المعبر على السفير فغيرى قال في الفتح وأما ما يذكر المصنف الرسول
استثناءه بالوكيل لأنه فيه أى في النكاح رسول (قوله ونكح العبد والامة) ولو عدل وأما ما يذكر المصنف الرسول
ولدهم وكذا المستثنى والمبعض جوى ثم الأصل فيه أن كل عقد صدر من الفضولي وله مجبر أن ينفذ
موقوف وما لا يحبر له يسلط فلو باع الصبي ماله أو اشترى أو زوج أمته أو كاتب عده وتوقف على اجازة الولي
ولو طلق أو خلع أو اعتق عبده ولو على مال بطل لعدم الجبر إلا إذا كان لفظ الاجازة يصلح لا بداهة العقد
فيصنع على وجهه أو إنشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقت ذلك الطلاق أو العتاق نهر ^و هذا إذا زوجه
الفضولي أمه وكان تحت حرة أو زوجه اخت أمه أو كان تحت أربع نسوة فزوجه الفضولي خامسة يسلط
ولا يتوقف على اجازة أحد حتى لو زال المانع بان ماتت أمه أو أجاز له العقد لا يجوز وكذا لو زوجه نجسا
في عقد واحدة وليس له أن يميز في بعضهن وعلى هذا لو باع الصبي بغين فاحش أو زوج المكاتب عبده
كان باطلا ولا يتوقف على اجازة أحد حتى لو بلغ الصبي أو اعتق المكاتب فاحشه لم يميز بحر والبحر من له
قدرة الامضاء على الاجازة (تنبيه) للفضولي في النكاح فمخه قبل الاجازة عند أبي يوسف حتى لو ائتمرن
له الاجازة بعد ذلك لا ينفذ في قول أبي يوسف الاتحافه على البيع وليس ذلك عند محمد وبقرى بان
حقوق العقد بالبيع ترجع الى الفضولي بعد الاجازة لأنه يصير كالوكيل بخلاف النكاح كذا في الفتح
وقال قاضيان رجل زوج رجلا من امرأة غير أمره لم يكن لهذا العاقد فمخه انتهى من غير خلاف
شربلية وعلى ما في الحاشية جرى في النهر حيث قال الفضولي قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح لا قولاً
ولا فعلاً بخلاف البيع (قوله موقوف) وإن اعتق العبد والامة نفذ جوى عن شرح ابن الحلبي (قوله)

أوبدكر أياها وان كانت غائبة ينبغي أن
يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدّها وان
كانت معتقة يذكّر اسمها واسم معتقها
واسم أبي المعتق (و) يجوز الوكيل أن
يتزوجهما من نفسه (نقطة) أما إذا وكتبه بان
بزوجهما من نفسه لا يجوز وقال
بنو بيها من نفسه لا يجوز فيهما أو
زفرو الشافعي لا يجوز تزويجها في
قولي الشافعي أن كان وليا لا يجوز
وأما وكيله لا (ونكح العبد والامة
بلاذن السيد موقوف)

ان أحازه الموتى بالقول أو بالفعل وفي الحبس اذن له فيه بعد ما تزوج لا ينفذ إلا بإجازة العاقل قبل نهر
(قوله كسكاح الفضولي) الفضولي بضم الفاء في اللغة من يشتغل بما لا يعنيه منسوب الى الفضول جمع
فضل يعني الزيادة المطلقة وقد غلب الجمع على ما لا يعرفه في عرف اللغة هاهنا ليس بوكيل ولا رسول ثم
الإجازة قد تكون بالقول أو بالفعل وبالحال على ما ذكره صدر الإسلام وقيل لا وكذا ما قيل واللسان ان
كان بشبهة وكذا بحث شئ من المهر مطلقا واصل أم لا خلافا لمعظم أئمة المصنف حوى عن البرجندی
(قوله ولا يتوقف شرط العقد) أي نفيه وهو الإيجاب يعني إذا قال رجل اشترى والى تزويج فلا توهى
غائبة عن المجلس بقلها المخبر فأجازت فهو باطل وأقول المرأة كذلك فان قبل رجل فضولي في المجلس
جاءه العقد موقوف على الإجازة وقال أبو يوسف يجوز في الفصلين حوى على هذا الخلاف إذا قال الفضولي
زوجت فلانة من فلان وهما غائبان ولم يقبل أحد لا يتوقف عندهما خلافا له (قوله على قبول نأخ
في هذا بين البيع والنكاح وغيرهما من العقود فقوله نأخ ليس يفيد استحرازي بصر) قوله ههنا
مسائل الخ) حاصله ان الواحد يصح وكيلان المجانبين أو وليا من الجانبين أو أصيلا من جانب وليا من
جانب أو وكلا من جانب أصيلا من جانب أو وليا من جانب أو وكلا من جانب باتفاق الثلاثة ولو كان
فضولا من الجانبين أو أحدهما لم يتوقف عندهما وعنده يتوقف وعند زفر لا يجوز النكاح بعسارة
الواحد أصلا على ما تقدم زبلي أما كونه وكيلان المجانبين فظاهر وأما الولي من الجانبين فكما يجوز
ان ابنه بنت ابنه الآخر بعد موت الأبين أو جوتيهما وأما كونه أصيلا من جانب وكيلان من جانب فكما
لو كانت رجلا ان تزوجها من نفسه وأما كونه وليا من جانب أصيلا من جانب فكان المبرور وجبت
عنه الصغيرة وأما كونه وليا من جانب وكيلان من جانب فكان المبرور وجبت عنه من وكله بالنكاح حوى
عن البرجندی (قوله قال أبو يوسف توقف الخ) لأن كلام الواحد في باب النكاح يقوم مقام كلام
ولذا كان ما مور من المجانبين يجوز فإذا لم يكن ما مور يتوقف ولهما ان الصادر من الواحد شرط ولهما
كان شرط حالة المحضرة حتى يطل بقيام أحدهما ويكون لكل واحد منهما المخبر بشرط العقد لا يتوقف
على ماوراء المجلس بخلاف ما إذا كان وليا من الجانبين لأنه صار لكل العقد حكم كحق الولية ولهذا يحتاج
فيه الى القول فصا ركضه ونكاحه كلاهما وبخلاف المأمور من الجانبين لأن عبارته تنتقل اليهما
فصارت قائمة مقام عبارتهما فكان تمام العقد اثنين معنى وهذا لا تنتقل عبارته اليهما لأن الانتقال بالامر
وهو غير ما مور زبلي واعلم ان الاختلاف في أن الفضولي إذا قال زوجت فلانة من فلان وهما غائبان
ولم يقبل أحد هل يطل أو يتوقف يعني على خلاف أخذ كره في البصر هو ان ما يتوقف بالفضولي عقد
تام فيصح ان يتولى الطرفين أو شرطه فلا يتوقف فتدعي حصة أو حصة ومحمد بشرط فيطل وعند أبي يوسف
قد تامة يتوقف (قوله وقالوا هو باطل) لا فرق عندهما بين ان يتكلم بكلام واحد أو بكلامين إذ قوله
غيره بشرطه فالحق بالعدم هاهنا في الحيوان وغيره كالتبعية على ما نقل عنها المحموي من تنبيه الخلاف بما
إذا تكلم بكلام واحد وإذا تكلم بكلامين فيتوقف اتفاقا ضعيف كافي النهر (قوله اتفاقا) لان ما جرى
بين الفضولين عقد تام (قوله خلافا للشافعي) لأن المباشر لا يقدر على اثبات الحكم وهو الملك لعدم الولاية
فيلتزم عدم الفائدة ولما روى عليه الصلاة والسلام جعل امر المرأة التي زوجها أبوها بغير اذنتها
إلها فقلت قد أجرت ما صنع أبي انما اردت لعل له للنساء من الامر ثم إجازة نكاح امرأتها زوجها
ولان العقد صدر من أهله مضاعفا في محله ولا ضرر في انقاده فوجب القول بان عقده حتى ان رأى
المصلحة إجازة وقد تراخى حكم العقد عنه كالبيع شرط الخيار زبلي (قوله بنكاح امرأة) انكر هاد لالة
على انه لو عينها زوجها مع أخرى لا يكون مخانفا ليل يتغلب عليه في العينة ولو لو كان من زوجته فلانة
أو فلانة فإجازة زوجها جاز ولا يطل التوكيل بهذه المجاهرة تنهر عن الحائنة (قوله مخالف بأمر اثنين) يعني

ان أحازه الموتى بالقول أو بالفعل وفي الحبس اذن له فيه بعد ما تزوج لا ينفذ إلا بإجازة العاقل قبل نهر
مالك يجوز نكاح العبد بغير اذنه
(كسكاح الفضولي ولا يتوقف شرط
العقد على قبول نأخ غائب) ههنا
مسائل ثلاث فربما خلاف فضولي
زوجت فلانة من فلان وهما غائبان
ولم يقبل أحد أو قال تزوجت نفسي من
وهي غائبة أو قال تزوجت نفسي من
فلان وهو غائب ولم يقبل أحد
قال أبو يوسف يتوقف ويصح بالاذن
وقالوا هو باطل وثلاث منها يتوقف
على الإجازة اتفاقا عندنا خلافا للشافعي
فضولي قال تزوجت فلانة من فلان
فقال فضولي آخر تزوجت نفسي من فلان
تزوجت فلانة وهي غائبة فقال فضولي
زوجتها منك وأقلت تزوجت نفسي من
فلان وهو غائب فقبل منها فضولي آخر جاز
(والمأهول بنكاح امرأتها بخلاف بأمر اثنين)
فزوجها امرأتين

في عقد واحد قد به في الهداية وسأقي في كلام الشارح أيضا قال في النهر ولا بد منه وإنما كان مخالفا لانه
لا رجح الى تنفيذهما لمخالفة والى التنفيذ في أحدهما غير عين البهالة ولا الى التعين لعدم الاولوية
قال في الهداية فتعين التفريق وردة الزبلي بانه غير مستقيم اذله أن يميز أحدهما أو يكاحهما والمنفي
انما هو لازم لمخالفة لأحاديث المحواشي السعدية بان المراد اذا لم يميز بان رده بقرينة الساق قديما مرة
لانه لو أمر بان تزوجه امرأتين في عقدتين فزوجوه واحدة فانه يجوز كافي المخلصه قال في البناء اذا قال
لاتزوجني الا امرأتين في عقدتين كذا في النهر وفيه خلاف لان الاستثناء الذي ذكره يقتضي أنه اذا قال له
لاتزوجني الا امرأتين في عقدتين فزوجوه واحدة لا يجوز وليس كذلك كما يستفاد من عبارة البحر عن غاية
البيان حيث فرض المسئلة فيما اذا قال له لاتزوجني الا امرأتين في عقدتين فاد قوله في عقدانه لوقال
في عقدتين فزوجوه واحدة جاز على هذا قوله في النهر في عقدتين صوابه في عقده هذا ما ظهر لي ثم رأيت
السيد المحمدي ذكر المسئلة في شرحه معزبه للبناء على الوجه الذي ذكرته بصيغة الافراد في العقد فله الحمد
أو نقول لاجابة الى التصويب والاستثناء في كلامه منقطع ومعنى المسئلة اذا قال له لاتزوجني
الا امرأتين في عقدتين فزوجهما في عقدتين فوافق حيثما نقله في البحر ايضا عن المحيط قدس (قوله
في عقد واحد) لانه لو تزوجه اباحا في عقدتين فغدا الاول وتوقف الثاني وقديما امرأتين لانه لا يكون
مخالفا لواحدة ولو صغيرة لا يجمع مثلها اجاء اذا وادها بان قال سوداء فزوجوه بيضاء وعكسه وكذا
لا يجوز لو قال من قبله كذا فزوجوه من أخرى ثم اذ لم يصغها واختلاف في تعيينها فقال الموكل هي هذه
وقال الوكيل انما زوجتك هذه كان القول الزوج اذا صدقته المرأة نهر عن الخاتمة وقوله وقديما امرأتين
لانه لا يكون مخالفا لواحدة ولو صغيرة لا يجمع مثلها به فيه المحمدي في شرحه وأقره وفيه نظر اذا المرأة
في المؤنث كالأرجل في المذكر لا يطلق الأعلى من بلغ فكيف لا يكون مخالفا للصغيرة التي لا يجمع مثلها مع
ان المسئلة مفروضة فيما اذا أمر بكاح امرأة ويمكن ان يقال بمخالفة الصغيرة بالنسبة لما اذا كان
مامورا بكاح واحدة بان لم يكن الا مرة فتعرض لذكر المرأة أصلا بل اقتصر على ذكر الواحدة (قوله
لابسة ولو مكاتبه) أوام ولد بشرط ان لا تكون للوكيل للتممة (قوله وعندهما لا يجوز) وعلى قولها
العدوى يهرعن الطحاوي لان المطلق ينصرف الى المعارف وللأمام ان العرف مشترك لان الانسان
يتزوج الكف وغير الكف مطلبه التخفيف المؤنة فلا يجوز تقييده والغا اطلاقه وهو عرف على فلا يصلح
مقيد او ذكر في الوكالة ان اعتبار الكفاية في هذا استحسن عندهما لان كل أحد لا يميز عن التزوج بمطلقة
أمرأة فكانت الاستعانة في التزوج بالكف ولو تزوجه الوكيل ابنته الكبيرة لا يجوز عند أبي حنيفة خلافا
لها ولو تزوجه بنته الكبيرة جاز بالاجماع لعدم التهمة ولو تزوجه بنته الصغيرة أو بنت اخيه الصغيرة
وهو ولها لم يميز بولي ولو تزوجه امرأة قد أبانها قبل التوكيل لا يكون مخالفا لان يكون الموكل قد
شكاهه من سوء خلقها وكذا لو تزوجه من أتى منها أو حاملا فقلها ثلاثا تزوجهها ووقع الطلاق وفيه
خلاف ما نهر (فزوج) أحاز نكاح الفضولي بعدمه صم بخلاف اجازة بيعه تبر بشرط لزوم عقد
الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل دروي المتني امرأان بزوجه امرأة فزوجوه مرة لا يجوز
ولو امرأان بزوجه مكاتبه أو مديرة أوام ولد جازني

في عقد واحد لا يلزم الا مرة واحدة
منها (لابسة) اي لا يتخالف ويجوز
بان امرأان تزوجه امرأة فزوجوه مرة
لغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما لا يجوز وان تزوجه امرأة نفسه
لا يجوز اجماعا (باب المهر)

(باب المهر)

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه وما هو في معنى الشرط شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل
يجب بالعقد فكان حكمه نهر عن العناية الا قوله وما هو في معنى الشرط قال السيد المحمدي بعد
عن وشرع ابن المحلى قلت ولعله الكفاية انتهى وقد تم ان شرط النكاح عام وناقص فالاول
الحصل القابل وهي امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي وأهلية العاقد من العقل والبلوغ والمحرية

ملك فقدر واعلم انه لا فرق في مسئلة الخطب بين الملاك والاستهلاك وتقيد به الاستهلاك لعلم الحكم
في الملاك بالاولى لانها اذا لم تؤخذ عازدا في قيمته بعد القبض في الاستهلاك في الملاك بالاولى (قوله
مضروبة بالخ) حتى يجوز وزن عشرة تبرا وان كانت قيمته اقل بخلاف نصاب المرفة عني حيث يشترط فيه
ان تبلغ قيمته عشرة دراهم مضروبة (قوله او غيرها) ولو بنا را او عرضا قيمته عشرة دراهم يوم العقد
اما في ضمانها بطلاق قبل الوطء فيوم القبض دروعزوه للنهر في كلام بعضهم غير صحيح (قوله
وقال الشافعي ما جاز ان يكون ثمن الخ) لانه مقدم معاوضة فيكون تقديره الى المتعاقدين كالبيع
والاجارة واعتباره بالاجارة اشبه ليكون المهر بدل المنفعة ولنا قوله عليه السلام لا مهر قال من عشرة
دراهم براءه الدارقطني وفيه منشر بن عبد وجماع بن ارمطة وهما ضعيفان هذا المذهبين لكن
اليهقي رواه من طريق وضعها في سنته الكبيرة والضعيف اذا روى من طريق يصير حسنا
ففيجوز به ذكر النواوي في شرح المذهب زبلي (قوله فان سماها او دونها فلها عشرة) يستثنى من
ذلك ما اذا زوج امته من عبده باقل من عشرة دراهم حيث لا تقبل بل لا يجب شيء أصلا لانه لا فائدة
في ايجابه وفيل يجب ثم تسقط حموى عن البرجندی (قوله بالوطء) وسأني ان المخلوكة كالوطء فاصلها ان
المهر يجب للعقد ونسأ كذا حدی ثلاث وبنی ان براد راع وهو موجب العدة عليه سامنه كالمطلقة لها
بثالثا بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة وجب كالمهر الثاني بدون المخلوكة والدخول لان وجوب
العدة عليها فوق المخلوكة وينبغي ان يزداد خامس وهو ما ازال بكارتها بمجرده وفان لما كمال المهر
بخلاف ما اذا ازالها بدفعه فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولودفعها اجني فزال بكارتها
وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف صداق مثلها بغير ولو ابدل
النصف قوله بالوطء بقوله عند الوطء كافي الدرر والتنوير لكان اولى لما سأل من ان وجوب المهر
بالعقد والوطء ونحوه يؤكدهم تمامه وعن هذا ذكر في الشريعة لانه لا حاجة للسببية انتهى
والجب من صاحب الدرر حيث عدل من التصريح بالسببية النكحة ثم جعل قوله عند الوطء متعلقا
بالوجوب فقد وقع فيما منه فتراعلم ان قوله في الجبر وينبغي ان يزداد خامس الخ على ما حصل ذلك
قبل المخلوكة الصحيحة في ان يقال لم يزد كصاحب البحران التقيد بالطلاق قبل الدخول فيما لو دفعها
اجنبي فزال بكارتها هل هو قيد اتفاق فلا يجب على ذلك الاجنبي الا نصف صداق المثل مطلقا طلقها
الزوج قبل الدخول ام لا وهو استرازي قلت ذكر في التهران صداق المثل يجب على الاجنبي كاملا فيما
اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول لكن على وجه البحث لا على ما منقول المذهب كافي الدرر خلافا لما
يتوهم من كلام بعضهم (قوله أو الموت) لانه ينتهي به النكاح والثني بانتهاه بتقرر يجمع مواجبه
وحكم النكاح الفاسد في هذا حكم الصحيح نهرويه والسيد الحموي في مسوده شرحه بخطه وحرى عليه
بعضهم وفيه نظير لما يأتي في المتن من هذا الباب من قوله وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء
(قوله وبالطلاق الخ) لا يصح ان تكون الباء للسببية لما قلنا ان وجوب المهر بالعقد فهي للساحبة
شرئلا لانه وذكره ثمان ذلك لا يصلح ما منا من جعلها للسببية ولو اختلفا في الدخول وعدمه فاقول
لها من القنينة (قوله تنصف) معنى تنصفها استحقاق الزوج النصف منها لانه يعود الى ملكه كما
فيه في الجبر فلا مردان هذا اذا لم يكن مقبوضا فان كان لم يطل ملكه اتمه الا بالقضاء او ارضا ولهذا نفذ
تصرفها فيه بعد الطلاق من عتق أو بيع أو هبة وكان عليها نصف قيمته للزوج يوم القبض نهرويه وينبغي
ان المراد من قوله فان كان لم يطل ملكه اتمه الا بالقضاء الخ أي لم يطل ملكه اتمه في نصفه الا بالقضاء
كما سبق وبحث كان معنى التنصيف استحقاق النصف اعم من ان يكون النصف المستحق بالطلاق
قبل الدخول نصف عينه أو قيمته يستغنى عما ذكر في الجبر من تقيد به لان يكون مقبوضا لما سبق
كلامه على اطلاقه (قوله تنصف الشرة) وهو اولى من جعله في الجبر الضمير في تنصف عائد الى المسمى
بناء على ان الفعل بالياء لانه لو مسمى ما دونها لا يتنصف المسمى فقط لما في المبسوط وغيره تزوجها على ثوب

قوله من غير كذا في النسخ والذي رايته
في نسخة مصححة من الزبلي مابر
بالسبب المهر فله غير درهم بجرأوي
مضروبة وغير مضروبة وقال الشافعي
ما جاز ان يكون ثمن الخ في البيع جاز
ما جاز ان يكون ثمن الخ في البيع جاز
ان يكون مهر (فان سماها) اي الشرة
(او دونها) كناية عن درهم بلا زواج
دراهم (او ما دونها) معطوف على
موت الزوج والزوجة (والطلاق قبل
الوطء) والمخلوكة (تنصف) الشرة
فوجب عشرة دراهم عند الطلاق مطلقا

فبنته خمسة وطلقها قبل الدخول كان لها نصف الثوب ودرهمان ونصف وما في الخلاصة لوتر وجهها على أقل من العشرة أو ثوب قيمته أقل من عشرة كان لها نصف المسمى عند الطلاق قبل الدخول بحول على هذا نهر (قوله سواء ما هي العشرة أو دونها) وكذلك ينتصف كل ماسي مهر فوق العشرة ولم يزد كمالا إذا سعى أكثر لأن حكمه يعرف بمعرفة العشرة حموي عن الزبلي (قوله وعند زفر فحب المتعة) إذا سعى أقل منها لأن المسمى لا يصلح مهر فصار كعدمه قلنا فساد هذه التسمية في الشرع ولأن العشرة لا تنجز أحقا للشرع وقد كره بعض ما لا يتجزأ كذكر كلة زبلي (قوله وان لم يسمه) أوسى بمجهول لم يزد كرمعه معلوما كدراهم أو الموتر وجهها على دينار أو شيء كان لها دينار فقط وهم كلامه ما لوتر وجهها على الف على أن ترد عليه ألفا وعلى أن تبرئه منها قبلت وما لوسعى ما لا يصلح مهرًا كشيخ الدين عنها والتأخير باطل أو على ما وجب له عليها من القصاص ويكون عقوباته (قوله فلها مهر مثلها أو طلق) ولو حكما حتى يجب بالخلوة (قوله سواء كان الموت قبل الدخول أو بعده) لماسي من أن النكاح بالوطئ ينتهي وأعلم أنهما إذا ماتا جميعا فعند أبي حنيفة لا يقضى بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل قال السرخسي في المسوط إنما يقضى بمهر المثل عند أبي حنيفة بعد موته إذا تقدم العهد بحيث تعدد على القاضي الوقوف على مهر مثلها ما إذا لم تقدم العهد فيقضى بمهر المثل عنده أيضا حموي عن البرجندي (قوله وقال الشافعي لا يجب شيء) لأن المهر خالص حقهما فتتمكن من نفقه ابتداء كما تتمكن من إسقاطه انتهاء ولنا حديث علقمة أن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض ولم يس حتى مات فقال أقول فيها برأي أن كان صوابا أن الله وإن كان خطأ فحق ومن الشيطان أرى لها مهر امرأتين نسائها أو كس ولا شطط وعليها العدة ولما المراتن فقام مقل بن سنان أن يصحى فقال اشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق كما قضيت وقولهم أن المهر خالص حقهما الخ متوجع بل فيه حق الله إلى العشرة وحق الأولياء إلى مهر المثل وليس لما أن تمنع الوجوب لتضعه بطلان حق الغير ولما أن تبرئه بعد الوجوب لأنه خالص حقهما في حالة القاذر يلقى أي لأن مهر المثل حق المرأة في حالة البقاء شيخنا عن الوافي ووروع بكسر الباء الموحدة وسكون الزاء وفتح الواو بعد هاءين مبهلة هو المتهور وقيل بفتح الباء وصوب وفي الغرب بفتح الباء والكسر خطا وفي الصحاح أصاب الحمد بفتح الباء وكسرها والصواب الفتح شيخنا (قوله وللمتعة أن طلقها) قبل الوطء أو طارفا بابل أو لعان أو وجب أو عتة أو ورثة أو أبا عنه أو تقبل أو تقبل ابنها أو أمها بشبهة بخلاف ما لو أقرقه بخيار بلوغ أو عتق أو عدم كفاءة أو أراضع أو تقبل ابنه بشبهة حيث تسقط المتعة وكذا الواسمى منكوحته من مولاها المشاركة المولى الزوج في سبب السقوط مهر صورتها تزوج أمة غيره بلا تسمية أو نفاه ثم اشتراها قبل الوطء أو بالخلوة لامتعة لما لأن المولى بالبيع ساعده في سبب السقوط وكذا لامتعة لما لو فسخ الصغير النكاح بخيار بلوغ بعد بلوغه وقد زوجه في صغره غير الأب والمجدلانه بمنزلة نكاح الفضولي قال في الاختيار وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج ولا مهر عليه إلا هذه شيخنا عن الحلبي (قوله قبل الوطء) أراد به ما به المحكمي بأن يحمل بها بالامتناع (قوله والمصلحة بها) يعني به ما سبق من قوله وإن لم يسمه أو نفاه وكذا لو لم يسم لها مهر ثم تراضعا على مهر فإن لها المتعة عندهما خلافا لابي يوسف حموي عن البرجندي (قوله بالنص) أي لا بالقياس لأن الأقصة متعارضة ففيه تقويت الزوج الملك على نفسه باختياره ومقتضاه وجوب جميع المهر لا سيما إذا كان بعد مرض نفسها عليه كالشترى إذا أنلف المبيع في يد البائع وفيه أيضا عود المعقود عليه وهو البضع البها سالم ومقتضاه ما لا يجب لها عليه شيء لا سيما إذا كان سؤا لها كالقابل في البيع فتعارض فرجنا بالنص وهو قوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يغسوهن وقد فرضن لكم فريضة الآية وفي هذا المقام كلام يعبر راجعة إلى أبي (قوله في المفروض عند العقد) أي التنصيف ثبت بالنص في المفروض عند العقد لمعنى على خلاف القياس وما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه كما في الكافي ثم قال ولأن المسمى

سواء ما هي العشرة أو دونها وعند زفر
تص المتعة إذا سعى أقل منها أو ما إذا
سعى العشرة فتص خمسة عنده أيضا
(وان لم يسمه أو نفاه) بأن تزوج على
أن لا مهر لها (فلها مهر مثلها) أو لم يسم
أو مات عنها (أو ماتت عنه مطلقا) أو
كان الموت قبل الدخول أو بعده وقال
الشافعي لا يجب شيء في الموت قبل
الدخول وإن دخل بها يجب المهر عند
أكثر أصحابه وقال مالك إذا نفاه لا يصح
(و) لها المتعة أن طلقها قبل الوطء
والمصلحة بها لها فان قبل ينبغي أن
تنصف مهر المثل كالمسمى قلنا التنصيف
ثبت بالنص في المفروض عند العقد

معلوم يمكن تنصيفه ومهر المثل مجهول لا يمكن تنصيفه انتهى وفيه نظر لانه ان كان مجهولا فكيف يحكم به
وان كان معلوما فممكن تنصيفه كما يحكم بكلمة على الزوج حوى فالاولى الاقتصار في الجواب على التوجه
الاول (قوله وهذا ليس بمفروض عنده) يعني فلا يتصرف بهذا النسبة لمذهب الامام ومحمد فلا ينافي
ما سبق في كلام الشارح من ان المفروض بعد العقد يتصرف عند أبي يوسف وحديثه فلا شك كال
توجهه المجهول ثم اعلم ان خلاف أبي يوسف في المفروض بعد العقد قبل الطلاق وأما اذ وقع الطلاق
قبل الفرض فلا خلاف لابي يوسف في عدم التنصيف كما يستفاد من كلامهم وبشرنا في ذلك قول الشارح
فيما سيجيء وعند أبي يوسف نصف هذا المفروض (قوله من كسوة مثلها) فيه إشارة الى انه يعتبر حالها وهو
المتقبة وقوله على قدر الخبز بشره الى اعتبار حاله وكأنه جمعها إشارة الى اعتبار حالها قال الزبلي وهو
الاشبه بالفقه لكن يعر عليه قوله والعصية انه يعتبر حاله حوى قلت فقص من هذا ان في المسئلة
ثلاثة أقوال كل مناهرج واعلم ان كلام الشيخ اكل الدين يقتضي اعتبار حالها صاحب قال والمتعة ثلاثة
أنواب من كسوة مثلها درج ولحفه وخمار فان كانت من السفلة فن الكرباس أو ساطن القزوان كانت
مرتفعة الحال فن الابرسم وهذا التقدير رأى تقدير للعديد يرى عن عائشة وابن عباس وذلك لان
المرأة تصل في ثلاثة أبواب وتخرج فيها عادة تكون متباعدة أه (قوله وهي درج) في الصالح درج
المرأة قصيرا وهو مذ كجوى (قوله وخمار) الخمار ما تغطي به رأسها والمتعة الملاءة وهي ما تنصف به
المرأة بشره لثبالية وفي النهر للمنفعة بكسر الميم ما تنصف به المرأة من قرنها الى قدمها انتهى (قوله أى
المجلباب) المجلباب ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء حوى عن المغرب (قوله فبما ادعى هذا الزام) كذا
في الدرابة ولا يخفى اغناء المنفعة عن الزامها بهذا التصريح لان الزامها يتعارف تغارهما كافي مكة
الشرقة نهر (قوله ومكعب) المكعب وزن مقدو المدايس لا يبلغ الكعبين وهو غير عرى حوى عن الصباح
(قوله والعصية انه يعتبر حاله) عملا بالنص وهو قوله تعالى ومتوهن على الموس قدسره وعلى المقر قدسره ثم
المتعة لا تتراد على نصف مهر مثلها والزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم ولو فقيرا ولو أعطاها فبما يتغير
على القول بغير الدائع (قوله وقال مالك هي مسجبة) صريح في صحة العقد عند الامام مالك حال ترك
التسمية فهو ثابت لما قلناه من الاكل من ان عزو عدم الصحة للامام مالك قول شاذ وحديث
فاستكمل السيد المحوى بقوله كيف هذا مع ان الشارح قدم ان النكاح لا يصح عند ما ساقط على انه
قد سبق لنا ان الزبلي ما يستفاد منه التوفيق بان يقال ما ذكره سابقا من عدم صحة النكاح عند حصول
على ما لا شرط فيه نفى المهر وما ذكره هنا ما يقتضى الصحة يعمل على ما لا وقع التقديرون تسمية (قوله)
وما فرض بعد العقد) يعني الخاطيء من المهر أو زيد لا يتصرف اما الاول فلان هذا الفرض تعيين للواجب
بالمقد وهو مهر المثل وذلك لا يتصرف فكذا ما نزل بعزله لا فرق في ذلك الفرض بين ان يكون براضها
أو بفرض القاضي لانها ان تطاله عند القاضي بان يفرض لها مهر اذ لم يكن فرض عند العقد قداما
الثاني فانما لا يتصرف لاختصاص التنصيف بالمفروض في العقد للنص المقدم لعادة نهر (قوله ثم راضيا
على تسمية) أو فرضها القاضي كاسبق (قوله وعند أبي يوسف والثاني نصف هذا المفروض) أى ثم رجع
ابو يوسف عنه كما في الزبلي ونصه وكان ابو يوسف اولا يقول بتصرف المفروض بعد العقد لانه مفروض
فيتنصف بالنص وهو قوله تعالى فن نصف ما فرضتم ولنا ما سبق من ان هذا المفروض تعيين للواجب
بالمقد وهو مهر المثل وهو لا يتصرف فكذا ما نزل بعزله والمراد بما يلي الفرض الموجو عند العقد وهو
التعارف بين الناس (قوله زمته الزيادة) سواء كانت من جنس المهر ولا من زوج او ولى بشرط ان
تكون معلومة المقدور ان تقبل في المجلس على الاصح كما في الظهورية او ولى الوصفية وفي اشتراط بقاء
المهر في ذمته وبقائها في عصمته خلاف واستظهر في النهر عدم جوازها بعد الموت والبلوغية ومن ثم يرم
في المراج وغيره ما يشترط بقاء الزوجية ولو وجد النكاح بزاد ما قبل على قول الامام والثاني لا يلزمه

وهذا ليس بمفروض عنده والمتعة
ثلاثة أنواب من كسوة مثلها على
قدر نهر الرجل وساره (وهي درج)
اي قصير (وخمار) اي مقنعة (ولحفه)
اي قصير قالوا هذا في دارهم
اي المجلباب قالوا فن في دارهم
واما في دارنا فن في دارهم
من ذلك فبما ادعى هذا الزام ومكعب
وكان الكسوة يقول المتعة الواجبة
المسجبة حال الرجل وفي المتعة الواجبة
حاليها والصحيح انه يعتبر حاله (وما
المتعة واجبة وقال مالك تنصف اي
فرض بعد العقد وزيد لا يتصرف
ان تزوجها ولو لم يسم لها مهر اثم تراها
على تسمية فهي لما نزل داخل بها ومات
منها ومات عنه وان طلقها قبل
الدخول نصف هذا المفروض وعند أبي يوسف
والثاني نصف هذا المفروض بعد العقد
او زيدا ان زيدا في المهر بعد العقد
زمت الزيادة خلافا لغيره يسقط بالطلاق
قبل الدخول وعلى قول أبي يوسف
يتنصف

لا تحرم عليه بنتها وهو راجح نهر بشرط تجرد المخلوقة عن لمس بشهوة أو قبيل كافي عقد الفرائد ثم اهل
أن وجوب المهر للمسي بالموت أو بالمخلوطة العصبية انما هو في النكاح الصحيح اما الفساد فلا يوجب شي
الا بالوطء جوى عن البر جندى وقد نظم صاحب النهر ما تكون المخلوقة فيه قائمة مقام الوطء وما لا
تكون فقال

وخلووة الزوج مثل الوطء في صور * وغيره وبهذا العقد تحصيل
تكميل مهر واعداد كذا نسب * اتفاق سكتى ومنع الاخت مقبول
واربع وكذا قالوا الاما ولقد * راعوا زمان فراق فيه ترجيل
وأوقوا فيه تطلقا اذا تمخسا * وقيل لا والوصاب الاول القيل
اما المغابر فالاحصان بأسمى * ورجعة وكذا التورث معقول
سقوط وطء واحلالها وكذا * تحريم بنت نكاح البكر مبذول
كذلك النية والتكفير ما فسدت * عبادة وكذا با الفضل تكميل

وقوله سقوط وطء أى سقوط الوطء الواجب عليه مرة في العمر لا تكون المخلوقة قائمة مقامه جوى
وقوله نكاح البكر الخ أى اذا انماها بعد المخلوقة تزوج كالبر فكيف منافي الاستثنان بالسكوت
وأشار بقوله وكذا قالوا الاما الى حصة نكاح الامة على الحرمة في العدة من طلاق ماثل كذا ذكره فوج
أفدى وهذا النسبة لمذهب الامام واما عندهما فيجوز ادخال الامة على الحرمة المعتدة من طلاق
بأن يخلاف المنع من الاخت أو الاربع فان العدة تنبع مطلقة من غير خلاف سواء كانت عن طلاق
رجعى أو بائن وقد تناووه الفرق للما حين في فصل الهرمان واعلم أن الرجعة من الاحكام التي لم يتم
المخلوطة في مقام الوطء فلا يصير راجعا بالمخلوطة واذا احتل بها ثم طلقها لم يملك إل رجعة عليها كافي المهر
(قوله أو عينيا) لان الحكم ادر على سلامة الاله وقد وجدت وقد يكون ذلك لرض أرضع في خلقته
أو كبر في سنة نهر وقوله لان الحكم ادر الخ استشكله المحوى بقوله هذا التعليل يقتضى عدم وجوب
كامل المهر على الجبوت انتهى (قوله أو حنسا) أو عنتى ان ظهر حاله والافتكاكه موقوف وما في البصر
والاشباه ليس على ظاهره در عن النهر (قوله وقال الشافعى لمات نصف المهر) لان المعتق عليه انما يصير
مستوفى بالوطء فلا يتاكد المهر ودونه ولنا قوله عليه السلام من كشف جار امرأ فونظر اليها وجب
الصداق دخل أولم يدخل ولانها سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك وسهها فتأ كدحقها في
المبدل اعتبارا بالبيع زبلى (قوله وقال اذا كان يجوبو عليه نصف المهر) لانه اهجن من المريض
بخلاف العنين لان الحكم بدار على سلامة الاله كالتخصى ولاى حنيفة ان المسحق عليها التسليم في
حق المسحق وقد آنت به ولو حات بولدت نسبته واستحققت كمال المهر بالاتفاق قبل هذا اذا علم انه
ينزل وان علم انه لا ينزل لا يثبت النسب منه زبلى والاول احسن اذ علم القاضي بانه ينزل ورجا معتبر
او يتعسر نهر عن الفتح (قوله وان كان معها ثالث) ولوضرتا بناء على كراهة وطها بمحضرتها وفي
المجوارى لا يكره زبلى (قوله ولو كان أعى أو ناثما) في البراز به في الجنون والمغنى عليه ان في الليل غبت
وكذا الاعى على الاصح نهر فاذا حقت المخلوقة في الليل مع وجود الاعى فلان تصح مع وجود النائم
بالاولى وقد ظهر في ان ما ذكره الشارح من كون الاعى والنائم مع جعل على ما اذا كانت بكر اذا لا
يستوفى منها المقصود الا بعلاج بشعره الاعى بى يستقط منه النائم فلا ينافى ما في النهر عن البراز به
تحله على التيب (قوله أو امته) خلاف المفتى به قال في النهر ولا تمنع حارية أحدهما في المختار كافي
المخلاصة قال في المتنق وعليه الفتوى (قوله الا ان يكون صغيرا لا يعقل) أو مجنوناً أو مغنى عليه
والمراد بالغير الذى لا يعقل ان لا يمكنه التعبير بما يكون بين ما نهر (قوله كاليت والدار) مطلقا
ولو بدون غلق الباب اذا كان بحيث لا يدخل عليها أحدا لا بالاذن زبلى ولا يشترط لهجة المخلوقة كونه

معتقوا (أو منبأ أو حنسا) فيكون تمام
المهر راجحا وقال الشافعى لمات نصف المهر
والمخلو تليست كالوطء وقال اذا كان
مجوبا عليه نصف المهر وان كان معها
ثالث لا تصح المخلوقة ولو كان أعى أو ناثما
أو امته الا ان يكون صغيرا لا يعقل
والمكان الذى تضع المخلوقة فيه ان يامنا
فيه اما لا غيرهما عليها بلا ذنهما
كاليت والدار بخلاف المسجد والمقام

سقطوا ولو لم تكن في المحلوة من الوفاء ففقه اختلاف الثامن وقاس وجوب النفقة ان تعجز المحلوة
وانتار الطر موسى فقها انها ان كانت بكم كانت المحلوة لانها لا تؤمل الا كرها وان كانت تملك لم يصح لعدم
تسليم البضع اختيارا فكانت راضية باسقاط حقها بخلاف البكر فانها تستحق بغير منع ودروها فترافقات
بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالتقول لمسا لا تكار سقطوا نصف المهر ولو قال ان دخلت بك فانت
طالق فخلها طلقا بان لا يوجد الشرط وجب نصف المهر ولا عدة عليها تنوير وشرحه من البرازية (قوله
بختلاف المصدا والمجموع) والطريق والصهر او السطح نهر ودروها فخلها مافي العيني حيث صحح المحلوة في السطح
قال شيخنا ويكر الجمع يحمل كلام العيني على ما اذا كان له حيطان وجعل مافي النهر والدريع ما اذا لم
يكن انتهى ثم رأيت في البحر الصريح يطبق ما فهمه شيخنا حيث قيد عدم صحة المحلوة في السطح بما اذا
لم يكن له سائر (قوله وتجب عليها العدة فيها) سواء كانت المحلوة محصة أم لم تكن استحسانا لقوم
الشغل ولان العدة حق الشرع والولد فلا يرد في ابطال حق الغير بخلاف المهر حيث لا يجب الا اذا
صحت المحلوة لانه مال فلا يمتط في ايجابه وذكر القادر في شرحه لمقتصر الكرخي كافي الغاية ان المانع
ان كان شرما يجب العدة لثبوت التمكن حقيقة وان كان حقيقيا كالمرض والمصر لا يجب العدة لانعدام
التمكن حقيقة واختاره الثمري ثنائي وقاضيان وايده في التبر بسلام العتاي (قوله عند صحة المحلوة
وفسادها بالموانع الخ) يعني في النكاح الصحيح حي من الفتح فلو كان النكاح فاسدا لانتب العدة
الا بالوفاة (قوله ولا طلاق قبل الدخول في نكاح فيه تسمية) اعلم ان الزيلي نقل عن المبسوط والمهر
استصحاب التمتع للطلقة قبل الدخول اذا سمي لها مهر ثم نقل عن بعض مشكلات القدوري ان التمتع لما
ليست واجب ولا سنة ولا مستحبة قال لان نصف المهر ما في حقها مقاسم التمتع انتهى وليس المراد من
نفي المستحب ان لا ثواب في فعله بل ثبات افعاله باحسن وبرها وانما حمل الاختلاف ان هذا المستحب
حكم من احكام الطلاق ولا يجر (قوله وقال الشافعي الخ) ظاهر كلام الشارح ان الشافعي يقول
بوجوب التمتع للطلقة قبل الدخول في نكاح فيه تسمية اذ هذه هي الصورة الاخيرة في كلام الشارح
وهو مخالف لكلام الزيلي حيث قال وقال الشافعي في الجديد يجب التمتع للدخول بها لان ما سلم لها من
جميع المهر في مقابلة البضع لا في مقابلة العقد ولانه اوحشها بالطلاق فيجب دفعها لواحشة غيران التي لم
يدخل بها وقد سمي لها مهر او جب ما نصف المهر بطريق التمتع فلا يجب لها ثانيا ولان التمتع خلف عن
المهر فلا يتجمعه ولا شيئا ممنوع قوله لان ما سلم لها في مقابلة البضع لا في مقابلة العقد ممنوع بل نقول وجب
كل المهر بالعقد ولهذا كان لسان تطالبه بالجمع قبل الدخول بها وانما الدخول بتقريره ما وجب
بالعقد وهو غير جان في الاحساس لثروعية الطلاق انتهى وقوله وهو غير جان جواب عن قوله اوحشها
بالفرق وتقدره لسانه اوحشها بالفرق لكنه لم يكن في الاحساس جانباً لانه فعل ما فعل باذن الشرع
فلا تلحقه الغرامة بوجوب التمتع عناية (قوله في الصورة الاخيرة) يمكن ان يكون هذا بالنسبة لمذهب
الشافعي في القديم فلا ينافي ما سبق عن الزيلي (قوله الا للفضة قبل الوفاء) اعلم ان المطلقات اربعة
مطلقة لم توطأ ولم يسلم لها مهر فقيس لها التمتع ومطلقة لم توطأ وقد سمي لها مهر او هي التي اختلفت في
استصحاب التمتع لها ومطلقة وطئت ولم يسلم لها مهر او مطلقة وطئت وقد سمي لها مهر فانها تسحب لها
التمتع فالحاصل انه اذا وطئها يستحب لها التمتع سواء سمي لها مهر او لا لانه اوحشها بالطلاق بعد ما سلمت
اليه المهر وعليه وهو البضع فيستحب ان يعطيها شيئا اذا ادعى الواجب وقد نظم بعض علماء اليمن
المواضع التي يجب فيها التمتع لئلا تنسب ولا ولا في قوله

طواني النساء من اربعا * واحدة يلزم ان تمتعا
من كان قبل وطئها التطلق * ولم يكن فيه مهر ما تحقق
ولا اثنين تنسب من ذكر * صداقها او لا الوفاء قدر

(وتجب عليها العدة فيها) أي في
جميع هذه المسائل عند صحة المحلوة
وفسادها بالموانع المذكورة احتياطاً
(وتسحب التمتع لكل مطلقة) يريد
به المطلقة بعد الدخول مطلقاً سواء
كان في نكاح فيه تسمية أو لا والمطلقة
قبل الدخول في نكاح فيه تسمية
وقال الشافعي في نكاح قبل الوفاء أي
الاخيرة (الا للفضة قبل الوفاء) أي
التي طلقها قبل الدخول في نكاح لم
يسم فيه مهر

رابعة امتناعها لا يجب * ولله أبو الحسن بن بنب
وهي التي معنى صدقها * وكان قبل وثيها طلاقها

جوى وأشار الناطم بقوله والله أبو الحسن الخ إلى الخلاف بين القدوري وغيره في استقباب المتعة في
ازايسة القلدوري يقول بأنها لا يجب ولا تستحب وغيره يقول بالاستحباب كما قدمناه وأعلم أن وجه
وجوب المتعة التي لم يسم لها شيء إذا طلقت قبل الوطء هو أنها لا تأخذ شيئاً واستبعاد البضع لا يفتك من
المال درر وأعلم أن ما ذكره المصنف من الاستثناء لا يخلو من خلل لأنه يفهم منه أن المتعة تستحب لكل
مطلقاً لا للفضوة فأنها لا تستحب لها وليس كذلك فيكون استثناء الواجب من المستحب فلا يصح لأن
اسم المستحب لا يطلق على الواجب في اصطلاحهم وإن كان - تحسوا زيادة عني وأجاب في التهربان
الاستثناء منقطع لأن الواجب خلاف جنس المستحب في الاصطلاح فلا خلل (قوله فانه واجب) كان
الظاهر التأنيت فإن مرجع الضمير للمتعة بقي أن الواجب ليس بخصوصها بهذا الصورة فإن المتعة تستحب
في التسمية الفاسدة عند عدم الدخول كافي للغاية وهذا إذا جاءت الفرقة من قبله ما إذا جاء من قبلها
فلا يجب ولا تستحب جوى عن الفتح (قوله والفضوة بالكسر) ذكر ابن الممامان السماع وقع به وهذا
قدمه الشارح قلت ونظر في المقرب في الفتح ولعله من حيث عدم السماع جوى وذكر شيخنا أن وجه
التنكير عز الفتح إلى البعض كافي عبارة النبي لأن الكسر والفتح في الحرمة على حد سواء فلا معنى
لتخصيص البعض بالفتح (قوله وقال الشافعي يبطل المقدان) محدث نافع عن ابن عمر أنه عليه السلام
نهى عن الشغار وليس بينهما صداق وعن عبد الله بن عمر لا شغار في الإسلام ولا نه جعل نصف البضع
مهر أو النصف منكوحاً ولا اشتراك في هذا الباب فبطل به الإيجاب ولأن النكاح لا يبطل بالشروط
الفسادة التي ترى أنه لا يفسد بشعبة ما ليس بمال كالدلم ونحوه ولا يترك التسمية بالكلمة والنهي الوارد
فيه إنما كان من أجل إخلاله عن تسمية المهر من غير أن يجب فيه شيء آخر على ما كانت عليه عادة في
الجمالية أو هو محمول على الكراهة وأما قوله جعل نصف البضع مهر أو النصف منكوحاً فلا وجه له
أف لم يجمع النكاح والصداق في بضع واحد لعدم صلاحية البضع صداقاً فلا يتصور الاشتراك مع عدم
الاشتقاق بخلاف ما إذا زوجت نفسها من رجلين حيث يبطل العقد فيه لصلاحية الاشتراك لأنها
تصلح منكوحاً لكل واحد منهما ما يلي (قوله وأجمعوا الخ) ولهذا اعترضوا على صاحب الدرر وأعدم
ذكره هذا الشرط (قوله جاز النكاح ولا يكون شغاراً) وأن كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو قال
أحد هاء على أن يكون بضع بنتي صداقاً للبنت ولم يقبل الآخر بل تزوجه بنته ولم يجعلها صداقاً فليس
بشغار وإن وجب مهر المثل لصحة العقد بغير (قوله وخدعة زوج حر لا مهر) أي تجدها لها مهرها
وهي لا تصلح مهر فاصع العقد وجب مهر المثل عندها فبدا بخدعة لأنه لو تزوجها على سكرى داره
أو ركو بدابته أو حمل عليها أو على أن تزوجه أرضه ولم يشترط لنفسه شيئاً من الخراج ونحو ذلك من
منافع الأعيان مدمية مملوكة تحت التسمية لأن هذه المنافع مال أو المقتضى به لكان الحاجته نهر من
البدائع قال ولا بد في زراعة أرضه أن لا يكون له شيء من الخراج أو المواتر وجه على أن تزوجه أرضه
بالنصف يندرها صحت وتسد فيجعل مهرها نصف أجر مثل الأرض ور به ان طلقها قبل الدخول وأن
كان هو العامل يندرها في أرضها يجعل مهرها نصف أجر مثل عمله لا مهر المثل وعلى أن تزوجه على يده
أو أرضها يندرها وجب مهر المثل انتهى عن الجمع وقوله وعلى أن تزوجه على يده رضا الفسلف في
التمرد لئلا يهمل عن البير حيث قال والمراد بالزاعة أن تزوجه أرضه يندرها وليس له شيء من الخراج
وقبل يكون الزوج خادماً لا لوزوجه على خدمة عبده أو أمته أو على خدمة سائر مع إلا إذا استدعت
الحاطلة بالأجنبي والانتكشاف والفتنة فأنها تمنع وتعطي قيمة الخدمة ويكون صراحتاً احتراماً أساساً في
الفرق فيأخذ كز بين الحرمة والأمة بل التمساق الملل به في الأمة أقوى منه في الحرمة ثم لو تزوجه أمة على أن

فانه واجب والفضوة بالكسر الحرمة
التي فوضت نفسها من غير مهر إلى
زوج وبالفتح الحرمة التي زوجها
ولها بلا ذنبها بالامهر وأمة زوجها
مولاه بالامهر فالحكم بالفتح والكسر
والأمة بالفتح فقط (وجيب مهر المثل
في الشغار) بالشين والغين المجهتين
وهو أن تزوجه الرجل بنته أو اخته على
أن تزوجه لا تربته أو اخته على
أن يكون بضع كل واحد منهما صديقاً
للآخرى فالعقدان جائزان ويصح
نكاح الشغار مخلوع عن المهر قال بلدة
شاغرة أي حالته وقال الشافعي يبطل
العقدان ولا يجب مهر وأجمعوا أنه
لوقال زوجك ابنتي على أن تزوجه
ابنتك ولم يقل على أن يكون بضع كل
واحدة منهما صداقاً لا لاخرى جائز
النكاح ولا يكون بنته را (و) يجب مهر
المتلى (خدمته زوج حر لا مهر)

نخدم سبدها اوصه على ان نخدم ولما بدنى ان يصح ولم ير نهرو وجهه الصفة عدم التناهي واعلم ان الواو
في الخاتمة بالاجنبي والانكشاف والفتنة معنى او (قوله للامهار زوجته) بالنصب على انه معقول
المصدر (تنبيه) قال لما اعتقلك على ان تزوجني نفسك بعوض العتيق فقلت صح وهي بالخيار فان
تزوجته فلها مهر مثلها وان ابت فعليها قيمتها ولو لم ولد قال الامام لا يجب عليها قيمتها لان زوجها غير متقوم
عنده شرب ليلية عن الفسخ (قوله وفي تعليم القرآن) أي يجب لها مهر المثل لوتر زوجها على تعليم القرآن
لانه سعى باليس بالزيلي ولهذا لا يستحق الا عليه كالاذا ان والاقامة لكن سياتي في الاجازات
ان المتأخرين اختاروا جواز الاستعارة على تعليم القرآن والفقهاء عليه فينبغي ان تضع تحيته والظاهر انه
يلزمه تعليم كله الا اذا قامت قرينة على ارادة البعض والمخطأ ليس من مفهوم التعليم بحروم ودر وخالف
الشرع في معاللان التعليم خدمة لها لا يصح سمعته يعني لكان المناقضة كاسبق والظاهر عدم تسليم
كونه خدمة لها كما لا يصح وبفرض كونه خدمة فليس كل خدمة لا يجوز وانما تمتع لو كانت الخدمة للترذيل
كذا نقل عن الشيخ عبد الحمي (قوله وقال محمد لها فاجبة خدمته) لان المسمى مال الا انه يحجز عن التسليم
لمكان المناقضة فصار كالزوج على عبد الغير بخلاف تعليم القرآن ولهم ان خدمة الزوج الحريم ليست بال
حقبة الا لا يستحق فيه بحال وانما تصير مالا للضرورة والحاجة عند استحقاق عينها والاستعانة بها فعدم
عدم استحقاق عينها للضرورة لم لا يتصل بالمافصار كالحجرو ونحوها فيجب مهر المثل زيلي (قوله وقال
الشافعي يجوز الخ) وجه قوله في التعليم قوله عليه السلام هل مملكتي من القرآن قال نعم فقال قد
ملكتهما بما مملكت من القرآن ولا حاجة له فيه لا معنى بركة ما مملكت من القرآن فكان تزوج اى طلحة
على اسلامه وان في قوله تعالى نصف ما فرضتم اشارة الى ان المسمى يشترط ان يكون ماله نصف لم يمكنه
الرجوع عليها بنصف المقبوض لو طلقها قبل الدخول وعلى ما قاله الشافعي لا يمكن الرجوع عليها بشئ من
المسمى اذا طلقها قبل الدخول بها ووجه قوله في الخدمة ان المناقضة مال متقوم عنده ولهذا تقضى بالنصب
عنده ويجوز الاعتراض عنها فصار كالاذا تزوجها على خدمة حر آخر وعلى خدمة عبده ولان المشرع
انما هو لا استعانة مالا والمناقص ليست بحال على اصلها حتى لا تقضى بالنصب وانما تصير مالا بالقدرة للضرورة
اذا احتج بها وامكن تسليمها وانما لا يمكن تسليمها من قبل الموضوع فلا تستحق خدمته بحال
فانعدمت الضرورة بخلاف خدمة العبد لانها مال لا ينفق من تسليم رقبته ولا يخدم مولا معنى حيث
يخدمها بامر فلا تناقض وبخلاف خدمة حر آخر لانه لا مناقضة كذا في الهداية وهذا بشرى الى انه يخدمها
وذكر في الفاية ان الصحيح الصفة وتزوج على الزوج بقية الخدمة وهذا بشرى الى انه لا يخدمها لانه اجنبي
فلا يؤمن من الانكشاف او هو محمول على ما اذا تزوجها على خدمته بغير رضاه ولم يحجز فصار كالزوج
على عبد الغير ولم يحجز مولا حيث ترجع على الزوج بقية العذر بلى (تنبيه) نكحها على رضى عنها
الامح وجوب مهر المثل ووجه القول بالهبة ان الرضى لم يخص خدمة لها اذا العادة اشترط الزوجين
في القيام بمصالحها فليس من باب خدمة الزوج ووجه الا ترى ان الابن اذا استأجر اياه للخدمة لا يجوز
ولو لارضى صغ شرب ليلية (قوله ولو قبضت الف المهر) الا الفمذ كرا يجوز تانيته فيقال هو خالف
وختم آلا والثاني في قولهم هذه الف درهم لمعنى الدرهم للمعنى الا الفمذ كرا (قوله رجعت الزوج
عليها بالنصف) لا يجب عليها ان ترد نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ولم يصل اليه ما ينفق عن
ما ينفقه لان الدرهم لا تتعنى في العقد فكذا في الفسخ لان الفسخ ترد على ما مر عليه العقد
وكذا اذا كان المهر مكيلا او موزونا في الذمة لعدم تعيينها زيلي فلو كان مبنيا فهو كالعرض
وليس لما ردا كان معينا ولم تره بخيار روية وثبت فيه خيار العيب فاه ارمه العيب الفاحش وترجع بقية
صحتها شرب ليلية عن الفسخ ولو ابدل بعضها بسيما كان أولى واختلفوا في الثبر والنقرة من الذهب
والفضة في رواية كالعرض وفي اخرى كالعرض غير (قوله فان لم تقبض المرأة الف ووهبتها) تصرح

زوجته (في تعليم القرآن)
لا امهار زوجته وقال محمد لها فاجبة
خدمته وقال الشافعي يجوز الخ
مهرها لانا الخدمة وتعليم القرآن (ولو
خدمته لو عبد) اى ان تزوج عبد
بازن مولا على خدمته سنة صح ولما
خدمته (ولو تزوج امرأته على
وقبضت الف المهر ووهبت المرأة (قبل
المقبوض لها (له مطلقا)
الوطء من جميع الزوج (عليها بالنصف)
اى جسمها سنة (فان لم تقبض المرأة
الالف) ووهبتها (وقبضت النصف
ووهبت الف)

فمفهوم قوله قبضت الالف وقول المصنف ووهبت الالف بعد قوله او قبضت النصف يعود الى المستلزم
ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف انها وهبت له المقبوض وغيره نهر (قوله او وهبت الباقي) في ذمة
الزوج (قوله او وهبت العرض المهر) معناها كان او في الذمة فهو تصريح بمفهوم التقييد بالالف
(قوله مطلقا سواء كان نصفه او كله) فانه قول المصنف او وهبت العرض لا يشهد انه نصف بل يشهد
ما لو كان معينا او لم يكن فلو فسر الاطلاق بالمعين وغيره وابدل قوله سواء كان المهر كله او نصفه
نصف العرض لكان صوابا (قوله وهو بخلاف النقد) أي العرض بخلاف النقد (قوله لم يرجع عليها
بشيء) أما في الاولى فلانه سلم له دين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئا آخر فانه
ان هذه السلامة حصلت بسبب آخر غير الطلاق ولا يبالي باختلاف السبب عند سلامة المقصود وكذا
لو قبضت بجميعها ثم وهبت الالف كله المقبوض وغيره او وهبت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل
الدخول لم يرجع عليها بشيء أيضا واصل المهر من ما يستحقه كالمهر وكذا الزوج وجهها على ما تبين
بالتعيين كالعرض فوهبت له نصفه او كله فضته او لا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء لان حقها
سلامة نصف المقبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه مما تبين فكان
المهر من المهر فسلم له من ماله من غير الرجوع بشيء رد واصل ان عدم الرجوع عليها بشيء في مسألة العرض
مقتضى ما اذا لم يتعين عند هاستي لوتيب عندها فوهبت له ثم طلقها قبل الدخول يستحق عليها
نصف قيمة العرض يوم القبض لانه لما تعين عليها حاشا امتنع الرد وبطل استحقاقه اليه فصار كأنها
وهبت عنها آخر غير المهر بل هي (قوله وهو القياس) لانه ثبتت ذمته بالابراء والمهر ولم يبرأ بالطلاق
قبل الدخول فيرجع عليها بما يسحق لان اختلاف السبب بمنزلة اختلاف الدعي فكانها وهبت عنها
أخرى غير المهر وجه الاستحسان كما سبق انه وصل اليه من ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو
براءة ذمته من نصف المهر فلا يبالي باختلاف السبب عند حصول المقصود بل هي (قوله وقال في الثانية
يرجع نصف ما قبضت) لانها لو قبضت الكل رجع بنصفه فاذا قبضت النصف رجع بنصف
المقبوض اعتبارا للجزء الكل واللامان ان مقصود الزوج بالطلاق قبل الدخول سلامة نصف المهر غير
عوض وقد حصل (قوله فعندهم يرجع عليها بمائته) أي عند أبي حنيفة كما في ابي يزي فلو في الشارح
بالظاهر موضع الضمير لكان اولى دفعا لاجرام عود الضمير لفرع عبارة ابي يزي نصها ولو وهبت اقل من
النصف وقبضت الباقي يرجع عليها الى تمام النصف عند أبي حنيفة الخ (قوله ولو قبضت اقل من
النصف) يعني ووهبت له الباقي وهذه كما في النهر علمت بالاولى ووجه الاول انه اذا لم يرجع عليها
اذا قبضت نصف المهر عنده فالاولى ان لا يرجع عنده اذا قبضت اقل من النصف (قوله وعندهما
يرجع عليها بمائته) لانها نصف المقبوض (قوله على ان لا يفرجها الخ) حاصله شرط ما فيه منفعة لها
اولا بها اولد في رحم محرر منها لكن لا بد ان يكون ما يحل الانتفاع به فلو كان مما يحل كالمهر ونحوه
فان كان المسمى عشرة فصاعدا وجبت لها وبطل المحرم والكل مهر مثل لها ما لم يشرط تلك المنفعة
لاجني نحو ان يقول على ان يعتق ولده ولم يوف فليس لها الا المسمى كذا في المحطوبه يعرف انه لو شرط
ما يضرها كالزوج عليها فليس لها الا المسمى بالاولى وقد بدوا المسئلة في طلاق الغرة وعق الاخ
بالمضارع لانه لو كان بالمصدر طلق رجعا وعق بقبول النكاح فان قال عنها كان الاول لها نهر
ووجهه ما في العبر حيث قال ولا بد ان يكون بصيغة المضارع في العتق والطلاق ليكون وعدا وفي به
فيها والا لا يلزم الاضاق والتطليق ويكمل لها مهر مثل اما اذا شرطه بالمصدر كما اذا تزوج بها على الف
وعق اخها او طلقا فزمتها عتق الاخ وطلقت الغرة بنفس النكاح ولا يتوقف على ان يوقعهما والراء
المسمى فقط الخ (قوله او على الفان اقام الخ) حاصله انه سعى لها مهر على تقدير ومهر على تقدير
آخر وتقدم الالف غير شرط بل كذلك لو قدم الالفين نهر (قوله فان وفي اقام) فان قلت

او وهبت الباقي (او وهبت
العرض المهر قبل القبض او بعده)
مما اذا سواء كان نصفه او كله
وهو بخلاف النقد كالزوج والمحرر
(فطلقت) في هذه المود (بل الوفاء
لم يرجع عليها بشيء) عند أبي حنيفة
رجع الله تعالى وقال زفر رجوعه
في الاولى بنصفه وفي الثانية بربع
بنصف قيمته وهو ما قبضت وهو
الثانية يرجع بنصف ما قبضت اكثر من
مائتان وخمسون ولو قبضت ووهبت له
النصف ان قبضت مائة وعندهما ثلثا مائة
الباقي ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع
يرجع عليها بمائته وعندهما ثلثا مائة
لو قبضت اقل من النصف بان قبضت
مائتين مثلا لا يرجع عليها بشيء عنده
وعندهما يرجع عليها بمائته (ولو قبضتها
بألف على ان لا يفرجها) من البلدة
(او على ان لا يزوجها) من اراضي
(او على الفان اقام بها على الفين
ان اخرجها) من البلدة (فان وفي)
بالنهر

كان على المصنف ان يقتصر على قوله فان وفي لانه شامل للسائل الثلاثة اذا اقامه بالعصره شرطا أيضا
قلت لاستدلال الان اقامة بالعصره وان كانت شرطا لوجوب الالف فالخراج منها شرطا لوجوب الالفين
فلو اقتصر على قوله فان وفي لم يعلم أى الشرطين اراد من اقامة الالف والخراج ابن بونس وأقول قوله لم يعلم
ممنوع بل هو معلوم من قوله فلها الالف لانها في شرطا لخراج الالفين سوى (قوله فلم يتزوج
عليها أخرى) كان عليه ان يقول فلم يجزها ولم يتزوج عليها سوى (قوله فلها الالف والاخير
المثل) اما الالف في صورة الوفا فلان المسمى صلح للهرق قد تم رضاها به وامامها مثل في عدمه
فلا نه سمي لها فيه نفع فعند فواته يستعد رضاها بالالف كذا بسط شيخنا (قوله أى وان لم يوف
ولم يقيم) أى لم يوف في الصورة الاولى ولم يقيم الثانية (قوله مهر المثل) وولطفا قبل الدخول
كان لها نصف المسمى سواء وفي بشرطه أم لا لان مهر المثل لا ينفصل من ثريته عن البحر وقه ما لا يخفى
لاحتقال ان اراد بالمسمى الالف أو الالفان مع ان عبارة البحر رضاها فان طلقها قبل الدخول بها فلها
نصف الالف لأن ما زاد على الالف ثبت على اعتبار مهر المثل ومهر المثل لا ينفصل اه (قوله في الصورة
الآخره) مقتضى التقيد بالصورة الآخره ان مهر المثل لما عديم الوفا بالشرط فيما عدا هذه الصورة
يجب بالتمام بل يخفى الى ذلك بشرط كلام زلي أيضا راعا ان الخلاف في الصورة الآخره فعند أى خنفة
الشرط الاول صحيح دون الثاني والخلاف بين التمتين في المسئلة الاولى والثانية شيخنا عن عزى زاده قال
التدين لاي خنفة ان احدى التمتين معجزه والآخرى ملققة فلا يجمع في الحال تهماين فاذا
انزعجتا فقد اجتمعا في فقدان لان الملحق لا يوجد قبل وجود شرطه والمخير لا يستعد بوجود الملحق فيحقق
الاجتماع عند وجود الشرط لا قبله ولحقاه سمي في الاجارة وفي قوله ان خطه اليوم بقدرهم الخ (قوله
وعندهما يجب الفان) يجوز للشرطين عندهما قياسا على ما تزوجها على الف ان كانت قبضه والقب
ان كانت جيلة وقرق الدبوسى وغيره بانها مع الشرطان في هذه الصورة بالاتفاق لانه لا خطر
في التهمة الثانية لان احدا الوصفين ثابت في نفس الامر زما غير ان الزوج يجهله وجهاته لا ترجب
خطرا بالنسبة الى الواقع وعدمه وردة الزلي بانه يقتضى ثبوت الصحة اتفاقا فيما لو تزوجها بالفان
لم يكن حرا الاصل وأوليت له امر أنوب الفين ان كانت حرة الاصل اوله امر أنلكن الخلاف منقول فانه قال
في الفتح والاولى ان تحمل مثله القصة والمجمل على الخلاف فقد نص في نوادر ابن سماعة على الخلاف فيها
وزعم في البحر بضع هذا الخلاف وفرق ان المجمل في الفتح والمجمل يسره لمشاهدته فنزل منزلة العدم
وفي غيره متفاحسة لعدم المشاهدة فكان فيها محاطرة (فاذلة) الخطر بالتحريك الاشراف على الملال
والمراذه هنا قلبي النكاح بامر مرتد بين الواقع وعدمه فوج أفندي (تقم) رددوا المهر من القلفة
والكثره للثبوت والبركة فان كانت تميز لزمه الاقل والاخير المثل لا يراد على الاكثر ولا يقتصر ع
الاقل عند أى خنفة من ثريته عن الكمال وقاس مذهب صاحبين صحة التمتين (قوله وعند زفر
الشرطان فاسدان الخ) لانه ذكر بلع بديل على سبيل البدل لاعلى سبيل الاجتماع فسدون بمحوه ولا
يفسد كاد ان تزوجها على الف والفين زلي (قوله ولو نكحها على هذا العدا الخ) حاصله انه
سعى شيتين عتقاني القيمة اقتصادا جنس واختلاف نهر (قوله حكم مهر المثل) على صيغة المجهول أى حكمه
القاضي أى جلده حكما فوج أفندي هذا اذا لم يشرط النكاح لما لتأخدا ما شئت اوله على ان يعطى ما شاء
فان شرطه مع اتفاقا لا تنافا لمنازعة من ثريته عن الفتح (قوله وقال لها الاوكس في ذلك كله) منشأ
الخلاف ان البدل الاصلى عندهما والمسمى ولا يصار الى مهر المثل الا اذا فسد التسمية من كل وجه
ولم يكره ايجاب المسمى وقد امكن هنا ايجاب الاوكس لانه المتيقن فلا تفسد التسمية وصار كاتجمع
والا اتفاق على مال والا ما ربر وعند أى خنفة الموجب الاصلى هو مهر المثل بدليل انه يجب بنفس العقد
من غير تسمية وهذه الان قيمة البضع كالتقيمة في المبيع اذا بضع مقوم حالة الدخول في الملك فلا بدل عنه

فلم يتزوج عليها أخرى (واقام)
بها فلها الالف والا
ولم يقيم (مهر المثل) لا يراد على الالفين
في الصورة الآخره لانها راضت بها
ولا ينفصل عن الالف لانه رضى به
وعندهما يجب الفان وعند زفر
الشرطان فاسدان ويكون لمسا مهر
مثلا لا ينفصل منه ولا يراد عليها
(ولو نكحها على هذا العدا) الذى هو
أزعم فيه أى على هذا الالف أو على
هو اوكس قيمة أى خنفة رجما لله
مدين الالفين عند أى خنفة المثل
تعالى (حكم مهر المثل) فان كان مهر المثل
مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس
الا ان يرش الزوج تسليم الرفع فان
كان مثل الرفع أو فوقه فلها الرفع
الا ان ترش المرأة الاوكس وان كان
بينهما فان مهر مثلها وقال لها الاوكس
فلا تملكها الا ان طلقها قبل الدخول بها
فانها نصف الاوكس أو نصف الالف
فذلك اجماعا ولوقال على هذا العدا
أعلى ذلك العدا

الاذا صحت التسمية كقافي البيع بخلاف الطلاق والعاق لانه لا موجب لهما في الاصل واغاييب البذل
فيهما بالتسمية وكذا الاقرار لان المال المقرب ليس بعوض زبلي ولا خلاف انه لو طلقت قبل الدخول
وجب نصف الاوكس لان الواجب في مثله التمتع ونصف الاوكس يزيد عليها عادة فوجب لا عرفانه
بازيادة هداية وهذا بعيدان نصف الاقل لو كان اقل من التمتع وجبت وبه مرجح في الداراة فالمحكم
في الطلاق قبل الدخول ليس الامتعة مثلها منهن عن الغني فائدة قال في القاموس الاوكس كالزهر النقص
والنقص لازم ومتعد نوح أفندي (قوله وعلى فرس أوجار) يعني على معنى انه تزوجها على فرس
فقط كافي الزبلي لا كاقال العيني انه تزوجها على فرس وسط فانه غير صواب ذكره الشيخ شاهين فاذا
تزوجها على فرس يغير بين ان يسل فرسا وسطا وبين ان يسل لها فتيمة وكذا اذا تزوجها على جارية فقط
وهكذا الحكم في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه وأما لو تزوجها على فرس أوجار يعني التزويج بينهما
فالمجرب فيها كالمجرب في المسئلة الاولى من تحكيم مهر المثل عند وجوب الاقل عندها زبلي وفيها
قال في النهر لو اظهر الفعل في المسئلة الاولى لدفع توهم انه من المسئلة الاولى اذ موضوع هذه انه
تزوجها على حيوان بين جنسه دون نوعه انتهى بخلاف مجبول المجلس كسب ودابة لانه لا وسط له
ووسط العبد في زمانا المجبى دروا قول لعل ما ذكر في الدرر لما ظهر وقول المجبى بحسب عرفهم بناء على
ان المراد بالعدم ما عدا الايض وأما في عرفنا فالحجى لا يجب الا بالتخصيص عليه لان العدد متى أطلق
لا يشترط الا ان يكون من السودان فاذا اقتصر على ذكر العدد وجب الوسط من السود ان قد ما لهم
لانه في المعنى كذا العدد والفرس ثبت الملك فيه لما بعد القول ان كان مملوكا وكذا لو لم يكن مشترا
اليه الا انه أضافه الى نفسه كعبدى لان الاضافة الى نفسه من اسباب التعريف لا لشارة لكن لا تجبر
على قبول القيمة في الخاف الى نفسه ان لم يكن مشارا اليوم بل يصفه الى نفسه بان قال تزوجتك على عبد
زيد فلان تؤاخذ به بشرائه لما بان عجز عن شرائه زمته القيمة ولو قال على عبدى وله أعتد ثلثا الملك
في واحد وسط مما في ملكه وعليه تعيينه (قوله وان شاء اعطاها قيمة الوسط) وتجبر ان الوسط لا يعرف
الا بقيمة فكانت أصلا في الافاء وتعتبر القيمة بحسب اختلاف الاوقات من الفلما والخص هو الاصح
نهر (قوله وقال الشافعي بحسب مهر مثلها) لان عنده ما لا يصلح غنفا في البيع لا يصلح معنى في النكاح اذ كل
واحد منهما اعقد معاوضة ولنا انه معاوضة مال بغير مال فحسبنا بمنزلة التزام المال ابتداء حتى لا تقصد
بمطلق الجمالة كالدبة والاقارب وشتر طنان يكون المسمى مالا وسطه معلوم رعاية للجانبين لان المجلس
يشغل على الجيد والردى والوسط ذو حظ من الجانبين فكان عدل وما نحن فيه جهالة في النوع وليس
من المحكمة ان تقص شي لاجل الجمالة ثم يصار الى ما هو اكثر جهالة منه ولا يمكن القياس على البيع
لان الجمالة فيه تغنى الى المنازعة لكونه مبدعا على الماكسة بخلاف النكاح لانه مبني على المساحة لان
المقصود منه غير المال بخلاف البيع زبلي (قوله ولو نكحها على ثوب غير معين الخ) انما وجب مهر المثل
لان فساد التسمية ليس باكثر من عدمها (قوله او على هذا الدين من الخمر فاذا هو حقل الى قوله فاذا هو
عبد) مرجح في وجوب مهر المثل في هاتين الصورتين وليس كذلك على الزاج لان الواجب هو المشار اليه
كما سيذكر الشارح بقوله وفي عكسها لما المشار اليه وهذا هو الراجح من مذهب الامام والمفهوم من كلام
الزبلي وجوب المشار اليه من غير خلاف فيغنيان الشيخ شاهين (قوله فاذا هو مسمى) فيد يكونه حرا لانه
لو تزوجها على هذا العبد فاذا هو مبرا ومكاتب أو مملوك كان لها قيمة العبد علفت المراء بحال العبد
اولم تعلم من المشار اليه لا يصلح مهر لكن لما يصرح عن المالة بالكتابة صحت التسمية بغير قوله كان
لها قيمة العبد أي كان لها قيمته لو كان عبدا (قوله وأما في الثوب فبال اتفاق) لان الجمالة فيه جهالة
في المجلس اذ الثياب اجناس شتى ولو قال هروى أو مروى تصح التسمية بحسب الوسط ويخبر الزوج وكذا
اذا بالغ في وصف الثوب في ظاهره او باه لا نهاليت من فوات الامثال زبلي وقوله وكذا اذا بالغ الخ

لرفع التوهم لمكان اولى (قوله نكحها
على فرس أوجار) او بدم او بديل
(حسب الوسط) منها (او قيمته) يعني
الزوج بخبر ان شاء اعطاهما الوسط وان شاء
مهر مثلها (قوله نكحها) على ثوب غير
معين (أو ثوبا وتزويجها على هذا
الدين من الخمر فاذا هو مسمى او على هذا
الدين من الخمر فاذا هو مسمى او على هذا
العبد فاذا هو مسمى او على هذا
موسيد (حسب مهر المثل) في هذه
الوجود كلها الى الثوب وبالاتفاق
وأما في الخمر والخنزير

أي يضرباً ضابحين تسلط الوسطا والقيمة وفي غرضها الزاوية لا يغترب بل يزعم تسليم الثوب اذا بالغ
في وصفه والحاصل انه اذا بين جنس الثوب صحت التسمية كالمزجها على ثوب هروي أو مري
وان لم يبالغ في وصفه ولهذا قال في الدرر مع ما هو ثوب وان لم يبالغ في وصفه قال الشيخ شاهين انظر
ما للراصد من قوله وان لم يبالغ في وصفه ويمكن ان يقال ان حرف النفي منصب على القيد والمقيد جميعاً أي
وان لم يوجد وصف اه وتعبه شيئاً بان الفرق بين الوصف والمبالغة فيه ثابتاً اذ فسر في التمر المبالغة
في وصفه بان قال طوله كذا وعرضه كذا انتهى وأيضا لو لم يوصف أصلاً لتفتي صحة التسمية لوجود الجمالة
في الجنس فلا بد صحة التسمية من وجود أصل الوصف أما المبالغة في الوصف فلا تشترط ولو على عشرة
دراهم وثوب لم يصفه فلها العشرة فقط ولو طاقها قبل المدخول فلها خمسة الا ان تكون متعناً أكثر خافية
وكان ينبغي وجوب الخمسة لو كانت متعناً أكثر لصفة التسمية نهر (قوله) وأما في النحر والمخزير فكذلك عندنا
قد يكون المشار إليه خراً لانه لو كان طلائعاً من الدن من الخلل خافية لانه مال وصرح في الموسما
بان الظلام مال وفي الوافي يصح بيع غير النحر وبيع متلفه فالتك العتي بالاولى لانه يصل شره عند الامام
لا على قول محمد ودلو كانه حلالان بان تزوجه على هذا الدن من الخلل فاذا هو زيب أو على هذا العبد
فاذا هو جارية أو على هذا الثوب المروى فاذا هو هروي كان لها مثل هذا الدن خلا وعبد بقيمة الجارية
وثوب هروي بقيمة الهروي وعرف من كلامه انهم لو كانا حرامين وجب مهر الرث بالاولى ودل اطلاقه
ان المحر لو كان حراً فسافر وقوله على تسليمه اتفاقاً كما في الاسرار وكذا النحر لو تخطلت
وفي البدائع تزوجه على هذا الدن من النحر وقيمة الطرف عشرة فصاعداً في رواية لها الدن لا غير
وفي أخرى لها مهر الرث محرو قوله لو كانا حرامين الخ كالمزجها على هذا النحر فاذا هو دم مثلاً (قوله) وعند
مالك النكاح فاسد لان النحر والمخزير لا يمكن إيجابه على المسلم وتسميته تمنع من وجوب غيره فتمنع
الفساد كالبيع ونحن نقول فساد التسمية لا يزيد على تركها فكل لا يفسد النكاح بترك التسمية فكذلك اذا
فسدت بخلاف البيع اذ لا يجوز دمن بيان الثمن (قوله) وفي عكسها الخ أي لو تزوجه على هذا النحر فاذا
هو مثل أو على هذا النحر فاذا هو عبد أو الصغير في قوله وفي عكسها يرجع لما ذكره في المتن من قوله أو على
هذا الخلل فاذا هو جارية على هذا العبد فاذا هو جارية لا يشكل بما ذكره الشارح من قوله أو على هذا الدن من
النحر فاذا هو مثل ما سبق من الشيخ شاهين (قوله) ومحمد مع أبي حنيفة الخ فيجب لها مهر المثل (قوله)
ومع أبي يوسف الخ فيكون الواجب لها مثل هذا الدن من الخلل عند الصاحبين فان المسمى من خلاف
جنس المشار إليه فتكون العبرة للمسمى (قوله) فاذا تزوجه على هذا النحر فاذا هو عبد الخ الاولى حذفه الى
قوله وهذه المسائل مبنية على أصل لانه قد ذكره في قوله وذكر ان لها المشار إليه وقد تم ان هذا هو الراجح
من مذهب الامام وتقدم ان كلام الزبلي مفهومه وجوب مشار إليه في هذه المسائل من غير خلاف
فقوله واذا تزوجه على هذا الدن من النحر فاذا هو مثل يجب مهر مثلها بخلاف الصواب والصواب الموافق
لقوله فمما يجب وفي عكسها لها المشار إليه وجوب المشار إليه ثم ظهر ان ما ذكره الشارح فان من وجوب مهر
المثل بالنسبة لمذهب محمد لكون الخمل مع النحر جنسين عنده كإساقى التصريح به في شرح قوله وهذه
المسائل مبنية على أصل الخ فلا تفتي ما سبق من قوله وفي عكسها لها المشار إليه لانه بالنسبة لمذهب الامام
فلا حاجة لتصويب (قوله) وهذه المسائل مبنية على أصل الخ قال في التبيين من الأيضاح لا خلاف ان
المعتبر للمشار إليه اذا كان المسمى من جنسه وان كان من خلاف جنسه فالمعتبر للمسمى وانما الخلاف
في التصريح وهو ان المحر والعبد جنس واحد عند أبي حنيفة فاذا تزوجه على هذا العبد فاذا هو جارية
مهر المثل اعتباراً بالاشارة كالمزجها على هذا النحر قال في الغاية وما غفلت المحر والعبد جنس واحد لان
الأصل في الأذى المحرمه وعارض الرق لا يؤثر في تبديل الجنس لان العبد قد يصير محرراً والمحرم يصير عبداً
من غير تبديل العين بان اسرا المحرمي انتهى وكذا الخلل والنحر فتمت بالاشارة فيهما وهذا أبي يوسف والنحر والعبد

فكذلك عندنا وعند مالك النكاح
فاسد وأما وجوب مهر الرث في البواقي
فذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال أبو يوسف اذا تزوجه على هذا
العبد فاذا هو جارية فمما يجب لها
المثل فاذا هو جارية فمما يجب لها
عبد أو مثل هذا الدن من الخلل وفي
عكسها لها المشار إليه وكذا لو تزوجه
على هذه الميتة فاذا هي ذكيرة فان لها
المشار إليه وهي رواية عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ومحمد مع أبي حنيفة هذا
الله تعالى فمما اذا تزوجه على هذا
العبد فاذا هو جارية فمما يجب لها
المثل فاذا هو جارية فمما يجب لها
عبد أو مثل هذا الدن من الخلل فاذا
هو جارية فمما يجب لها المشار إليه
على هذا الدن من الخلل فاذا هو جارية
فمما يجب لها المشار إليه فمما يجب لها
عبد أو مثل هذا الدن من الخلل فاذا هو
جارية فمما يجب لها المشار إليه فمما
يجب مهر مثلها وهذه المسائل مبنية
على أصل وهو ان المشار إليه والتسمية
اذا جمعت والمشار إليه من خلاف
جنس

في المتن من باب التدبير وقول الزبلي ولكل منهما فسخه لا ينافي وجوب الفسخ على كل منهما وبما
عن المصيبة بل أفاد أن كل واحد منهما ملك ذلك ولا يتوقف على حضرة الآخر نهر (قوله إذا فرق
القاضي) وهو أي التفريق واجب عليه إذا علم نهر (قوله انقلب مهر المثل الوطء) في القبل لا بالعقد
لفساد ولا بالخلو والنازع الشرعي فيها شخص المهر مع ان حرمة أمها انما تكون ايضا لان الكلام فيه
ولو ادعت فساد وهو محتمل فالقول له وعلى عكس فرق بينهما وعليها العدة ومما نصف المهران لم يدخل
بها الوكيل ان دخل غائبة واستدرك عليه في النهر عاذ كره الحاشاكم من انه لو ادعى احدها ان النكاح
في صفة فالقول له ولا نكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخل قبل الادراك فيض هذا من اطلاق الحاشية
انتهى وجه الاستدراك ان ما في الحاشية يؤيد الى جعل القول للزوج مطلقا وادعى الفسخ والفساد
بمخلاف ما ذكر الحاشية كم يجعله القول لم يدعى الفساد مطلقا بل ما كان وانظر ما وجه الفساد في مثله
الحاشاكم ولعله باعتبار عدم الكفاية والغبن العاشر في المهر يعني وكان الساقط غير الواجب المحقق ان
ظاهرة قوله انما يجب بالوطء ما إذا انحصر به لومات احدهما قبل الوطء لا يجب لمهما مثل فتولم ان
النكاح ينتهي بالموت فتقرر بجميعه واجبه محله اذا كان النكاح صحيحا (تتمه) يستثنى من حرمة
تعامل في العقود الفاسدة الفاسد الذي يرتب عليه من الاثارة ما يرتب على الصحيح كالكتابة فان فاسدها
كصحة في العتق وتابعه لان له اثر صحيحا بقصد منه شرعا بخلاف نحو البيع الفاسد فانه لا اثر له شرعا
بقصد به جوى واعلم انه ذكر في الخلاصة ان التصرفات الفاسدة عشرة واحكامها مختلفة وقد علمها
في النهر فقال

وفاسد من العقود عشر * احارة وحكم هذا الامر

وجوب ادنى مثل او مسمى * اولئك مع فقدك المسمى

والواجب الاكثر في الكتابة * من الذي سمعه او من قيمة

وفي النكاح المثل ان يكن دخل * وخارج البذر لملك اجل

والصلح والرهن لكل نقضه * امانة او كالهج حكمه

ثم الهبة مضبوطة يوم قبض * وصح بيعه لعبد اقترض

مضاربه وحكمها الامانة * والمثل في البيع والا القيمة

وقوله وجوب ادنى مثل او مسمى أي الواجب الاقل من المسمى ومن اجل المثل فان لم يكن هناك تسمية
يجب كمال اجل المثل وفي التعبير والاستأمانة وقوله والواجب الاكثر في الكتابة الخ أي الواجب فيها الاكثر
من المسمى ومن القيمة وقوله والصلح والرهن لكل نقضه أي حكم كل منهما ذلك والرهن الفاسد هو
رهن المشاع وللارهن ان يقضه كالبيع الفاسد ولو هلك في يد المرتهن يملك امانة عند الكرخ وفي الجامع
الصغير ما يدل على انه كارهه انما جز وقوله ثم الهبة الخ وفي الفتاوى الهبة الفاسدة لا تقصد الملك وقوله
وفي النكاح المثل أي مهر المثل وقوله وخارج البذر الخ أي الحكم في المزارعة الفاسدة ان الخارج لصاحب
البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل وبطريقه وان كان البذر من العامل
فعليه اجر مثل الارض والخارج له وقوله وصح بيعه لعبد اقترض أي فيما اذا اقترض قرضا فاسدا وهو
قرض الجحودان وقوله مضاربة وحكمها الامانة أي حكمها ان المسال في المضاربة امانة وقوله والمثل في
البيع الخ أي حكم البيع الفاسد الضمان بالقيمة او بالمثل ان كان مثليا وهذا عند الهلاك والاستهلاك أما
لو كان قائما فذلك واحد من ماحق النقض كذا يحفظ الحموي عن الخلاصة (قوله ولم يرد مهر المثل على
المسح) رخصا ما لم يرد ولو كان دون المسمى زعم مهر المثل لفساد التسمية فساد العقد ولو لم يسم ووجه
لزم بالضا ما بلغ دروغا هر كلامه ان مهر المثل لا يرد على المسح ولو كان المسح اقل من عشرة كافي في النهر
بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فانه لا ينقص عن عشرة مصر وذكر بعد قول المصنف
ومعبر مثله الخ فانه معز بالصلصة لمفاد ليس المراد من المهر الذي يجب بالوطء بشبه مهر المثل المذكور

اذ افرق القاضي (انما يجب مهر المثل
بالوطء ولم يرد) مهر المثل (على المسمى)
ان كان اقل منه عندنا

هنا بل المعروفه عن الاستصحاب في ما به الذي تستاجر عليه للزوال كان حلالا في هذا صريح مما سبق من الفرق وقوله في النور لم يقل ولا تنقص منه اجماعا الى انه لو كان أكثر من مهر المثل وجب مهر المثل فقط وتبعه الجموي فيه نظرا لان ايجاب مهر المثل فقط فيما اذا كان المسمى أكثر منه هو من التنقيص كما لا يخفى (قوله وعند زفر يجب بالعاما بالغ) اعتدوا بالبيع الفاسد وانما انها لا تقطع حقها في الزيادة رضاها بما دونها فلا تجب ولان المنافع ليست بمال وانما تقوم بالعقد ولم يوجد بخلاف البيع فانه متقوم بنفسه زيل من أحكام العقد الفاسد انه لا يحد بوطئها قبل التفريق للشبهة ويحد اذا وطئها بعد التفريق بدائع وغيرها وظاهره انه لا فرق فيه بين ان يكون في العدة أو لا ولم أره صريحا بغيره ولا يلزمه بالوطء الامر واحد وان وطئها مرارا جرى من ان الجملي (قوله ولا بالمخلو العيصية) يعني بالعيصية ان تكون بمال يمكنه وطؤها بلامانع من الوطاء سوى الفساد لا فالمانع ثابت وهو عوة الوطاء بفساد العقد وهذا وجه ما ذكره في الجرمي السامع (قوله وبثب النسب في النكاح الفاسد) لا احتياط عني ولا ثارت بين الزوجين في الفاسد والموقوف (قوله من وقت النكاح عندهما) الحاقا للفاسد بالصحيح واستبعده ان يلبى بان النكاح الفاسد ليس بداع الى الوطاء حرمت بخلاف الصحيح واجاب في التهربان النسب حيث كان محتاطا في اثباته فالاعتبار وقت العقد به أمس (قوله وبثب العدة) بعد الوطاء لا بالمخلو للطلاق لا لوت درأى تعذر بالتحض سواء كانت العدة لتفريق أو لوطئه قبله لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة ولو كانت هذه المرأة موطوءة أعت امر أنه حرمت عليه الى انقضاء عدتها نوح أفندي وكذا غفر عليه زواجه الرابع اذا كانت هذه المرأة موطوءة وخاصة الى انقضاء عدتها وانما وجبت العدة لان الفاسد ملحق بالصحيح في موضع الاحتياط فحرزوا عن اعتناء النسب لانها تجب باعتناء شبهة النكاح ورفضها بالتفريق أو بتماركة الزوج وعلم غير التارك ليس بشرط لعملة التاركة على الاصح وانكار النكاح ان كان يصغر شيئا فهو متاركة والا فلا ولا يتحقق التاركة الا بالقول كما ركزت أو غلبت سبلا وفي غير المدخول بها فتفريق الابدان وأراد ان يلبى بقوله وعلم غير التاركة ليس بشرط خصوص المرأة فليس المراد بالغير ما يصدق بالجل لانه قد قدم أولا ما يحد بتخصيص الزوج بتماركة أم الفسخ فتدبر مختص به لان لكل واحد منهما فسخه بغير محضر من الآخر قبل بعد الدخول لا بد من حضوره والفرق بين الفسخ والتاركة ان التاركة في معنى اطلاق فقتض بالزوج أم الفسخ فرغ للعدة فلا يتخص به هذا في القضاء أما فيما بيننا وبين الله اذا علمت انها حاضرت بعد ان وطئ ثلاث حيض - لى لها الزوج اتفاقا ففج وقبده في الجرمي للفرق بينهما أما اذا حاضرت ولم يفرقها فلا تنهى ولوقال ادخل فالقول له نهر (قوله وعند زفر من آخر الوطاء) واختاره الصغار (قوله ومهر مثلها) أى الحرة اذا الكلام في نكاحها أما الامة فيذكر الشارح (قوله بقرم أبيها) لقول ابن مسعود في المغنوة لها مهر نساها والظاهر من اضافة النساء اليها باعتبار قرابة الاب لان الانسان من جنس قوم أبيه وقبيلة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولهذا سميت - لافاة ابن الامة اذا كان أبوه قريشا يلبى ونهرو في كلام المصنف استعمال القوم في الاناث جموي (قوله اذا استويا) في ثمانية أشباه ذكرها في المتن وزيد عليها أربعة فاحلة اثناعشر ثم بين ما به المماثلة بقوله سواها لا الخ قال البرجندى ولم يند كرام الام في شيء من الكتب لانها يجوز ان لا تكون من قوم الاب جموي وكذا بشرط ان يتويا في العلم والادب وكما الحل وان لا يكون لها ولد وقالوا باعتبار حال الزوج أيضا وقيل لا باعتبار الجمال في بيت المحب والنسب والشرف وانما يستبرأ في أوساط الناس اذا رغبة فحين للعمال بخلاف بيت الشرف يلبى وقوله يعتبر حال الزوج بان يكون زوج هذه كزوج امته المأمن نساها في المال والمحسب نهر من الفسخ ومقتضاها المغارة بين المال والمحسب مع ان الزيل في فصل الكفاءة ان المحسب المال لكن ذكر في الجهران المحسب مكمل الاخلاق وفي السابعة عن التنف تعتبر المماثلة في خمس عشرة خصلة الجمال والمحسب والمال والمعدل والدين والعلم

وعند زفر يجب مهر المثل بالغ ما بالغ وانما قبل بالوطء لانه لا يجب قبل الوطاء ولا بالمخلو العيصية (وبثب النسب في النكاح الفاسد من وقت النكاح عندهما وعند محمد من وقت المدخول وعليه الفتوى وفيه الخلاف المدخول فيما اذا كانت ولدت له من بعد ظهورها اذا كانت دخل بها بعد وقت النكاح وقد كان دخل بها قبل وقت النكاح بثلاثة نساء وبثبت النكاح بثلاثة نساء وبثبت (و) ثبت عندهما وعند لا يثبت عند (العدة) من وقت التفريق آخر الوطاء القاضى وعند زفر من آخر الوطاء (وهي مثلها) يعتبر قوم أبيها (و) مهر مثلها وعانتها وبنات عمها لا يقوم بها كالحالات وبنات قوم أبيها والام اذا كانت الام من قوم أبيها بان كانت بنت عم فبذلك تعتبر مهرها من جهة انها بنت عم بها وقال ابن ابي ليلى يعتبر بها وقومها هذا (اذا استويا) سواها والام والبلد وعصر

والادب والتقوى والعفة وكل الخلق وحداثة السن والبكارة وحال الوقت وحال الزوج وان لا يكون
لما ولد انتهى وهو صريح في ان الدين غير التقوى جوى وتعتبر هذه الاوصاف وقت التزوج منه من
الخيرية وفيه عن المتفق بشرط ان يكون الخبير بمهر المثل رجلين أو رجلا وامرأتين ولغة الشهادة فان
لم يوجد من يشهد بمهر المثل فالقول فيه لا زوج مع يمينته فالتقضاء بمهر المثل لا يصح الا بالشهادة أو الاقرار
ولا يتألفه ما سبق عن الميطا ان الزوج أو القاضي لو فرض بعد العقد جاز لا يجري مجرى التقرير لما
وجب بالعقد من مهر المثل زاد ونقص لانه محمول على التراضي فلوساوت امرأتين من قوم أيها في هذه
الاصناف واختلف مراهبا ينفى ان كل مهر حكم به الفاضل صحيح بحال يقال قوله فيما سبق وان لا يكون
لما ولد بشكل بما قبله من قوله وبكارة لان اعتبار البكارة فيمن يماثلها بالنسبة لما اذا كانت هي بكر افا
متأفة حتى لو كانت احدا هما ذات ولد وجب اعتبار ذلك ايضا في جانب الاخرى (قوله وعقلا) وهو القوة
المميزة بين الامور المحسنة والقبيحة أو هيئة عمدة للانسان في سلوكه وسكانه ويمكن ان يراد به ما يقابل
المجنون جوى عن البرجسدى (قوله أي ديانة) صريح في ان المماثلة في الدين غير معتبرة وقد تقدم عن
التباف ان المماثلة فيه معتبرة فليحذر جوى والفرقة تظهر فيما لو كان من وجب لها مهر المثل مسلمة والاخرى
التي ساوتها في الديانة وغيرها ما عدا الدين كناية على ما في التنفلا يعتبر بها وعلى ظاهر كلام الشارح
يعتبر بمهرها فان قلت الديانة هي التقوى وفسرها بعضهم بالتقوى عن الشرك فعلى هذا استلزم الاسلام
قلت لاننا استلزم لان الكيافة لو كانت مشتركة لما جاز لاسم التزوج بها الا ترى الى ما سبق من الخلاف
بين الامام وصاحبه في حل التزوج بالصائبة حيث جعلوا الخلاف منبعا على الخلاف في تحقق الشرك
منهم (قوله وبكارة) فلوسرط البكارة فوجدنا ما زاد من مهرها على انها كفافا هي ثياب الخبز الزائدة
لكن في الشربلية من العمادية تزوجها ما زيد من مهرها على انها كفافا هي ثياب الخبز الزائدة
الخ وأقول يمكن حل ما في الدرر على ما اذا كان المعنى جامع شرط البكارة لا يزيد على مهرها فلا يخالف
ما في الشربلية حيث (قوله في الاشياء المذكورة) ظاهره انه بشرط التساوي في جميع هذه الاشياء
وليس كذلك ولهذا قال في النهر فان لم يوجد احد من قوم أيها أو من يماثلها في الاوصاف كلها أو بعضها
فن الاجاب وفي شرح المجمع وان لم توجد كلها في قوم أيها يعتبر بالموعد منها وكذا في البرجسدى معللا
بان اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين يتعذر ولهذا لم يذكر في الخزانة كونها من بلد واحد ولم يذكر
في الخلاصة العقل والعصر في الظهيرة لم يذكر في المسال والجمال جوى (قوله وكذا في الاسلام الخ) ينبغي
ترجيحه لان اعتبارها مع يماثلها من قوم أيها أولى من ان يعتبر بالاجانب ويمكن تخرج كلام المصنف
عليه فيما وقع مذهب الامام بان يقال قوله فان لم يوجد فن الاجانب محمول على ما اذا لم يوجد من يماثلها
من قوم أيها ولهذا نقل السيد المحمدي عن البرجسدى مانع المقصود انه لا يعتبر بالام وقومها مع قوم
الاج لا لأنها لا تعتبر اصلحتى تكون أدنى حالا من الاجانب انتهى (قوله وضع ضمان الولي المهر) ولو كان
هو العاقد لانه مفر ومعه وليس مباشر بخلاف ما اذا اشترى له شيئا ضمن عنه الثمن للبايع حيث لا يميز
لانه اصل فيه فيلزمه الثمن ضمن أو لا فان أدى الولي من مال نفسه فلان يرجع في مال الصغيران اشهد
انه يؤذيه ليرجع وان لم يشهد فهو متطوع استقصانا لكان في الاطلاق في الزيلعي الولي مؤاخذه لان عدم
الرجوع عند عدم الاشهاد خاص بالاج بخلاف الوصي وغير الاب من الاولاد اذا أدى بحكم الضمان رجع
وان لم يشهد نهرو وقوله بخلاف الوصي يحمل على ما اذا ضمن الصداق بعدم موت الولي الذي باشر العقدان
عقد الولي مات قبل دفعه الصداق والا فالوصي ليس له ولاية التزوج مطلقا كابق ببق انه بشرط
لصحة الضمان صدوره في صفة وقبول المرأة في مجلس الضمان فلو كان في مرضه فان كان الزوج وارثه
لا يصح الاصح من الثلث ودرو هذا محمول على ما اذا وجد وارث آخر ولم يميز ما اذا لم يوجد له وارث آخر مع
مطلقة وان لم يخرج من الثلث كصحة الوصية لا وارث ولو بالكل اذا لم يوجد له وارث آخر كسابق في محله

وعقلا وديانة أي ديانة (وبكارة) وهذا
في المحرر ما في الامام مهرها فليحذر
ما رغب في اجاب من قوم أيها من كانت
(ان لم يوجد) من قوم أيها من كانت
بمثل للمماثلة في الاشياء المذكورة
او وجدت ولكن يمكن نكاحها
في بلدها (فن الاجاب) من يماثلها
بشروط كشيخ الاسلام رحمه الله تعالى
انه يعتبر بمهر امرأته من قوم أيها
الصفة عنده وعنددها بما يجنبه
وقيل بامرأته من قبيلة مثل قبيلة أيها
(وضع ضمان الولي) المهر

ان شاء الله تعالى وانما اشترط فيه القبول في المجلس لانه شرط عقد وهو لا يتوقف على ما وراء المجلس
 (قوله ولو طالب زوجها) يعني البالغ ولهذا قال الزبلي وليس لما ان طالب ما لم يبلغ ولا طالب الاب
 عمرانه الصغير الفقير اما الغني فطالب ابوه بالدفق من مال ابسه لان مال نفسه الا اذا ضمن تنوير
 وشرحه ولا يرجع اذا ادى عن ابنه الصغير وضمن عنه العرف بقصل مهر الصغار الا اذا شهد في أصل
 العتقان انه يدفع لرجع وقيد في الفتح بما اذا كان له مال ونظر فيه في التبر: ان غاية البيان بما يقتضي
 جواز الرجوع اذا شهد مطلقا وان لم يكن له مال (قوله او وليا) قيد بوليها لانه اذا كان الضامن ولي
 الزوج فالمطالبة الى ولي الزوج زبلي وتقمه في الجبران اما البتة عليه لاله وجعل الى معنى على مجازا
 وبعدوا اشار بصفة ضمان الولي الى صحة ضمان الرسول في النكاح والوكيل بالاولى فلو ضمن الرسول المهر
 ثم هدد الزوج الرسالة اختلف المشايخ والعجيج كما في المصطنع ان طلب التفرق ففرق بينهما كان لها
 على الرسول نصف المهر وان لم يطلب التفرق كان لها جعفر المهر ولزوجها الوكيل على الف من ماله
 او على هذا الالف لم يلزمه شيء ولو ضمن المهر لزمه فان كان بغير اذن الزوج فلا رجوع له بخلاف الوكيل
 بالتحمل فانه اذا ضمن البدل عنها رجع به عليها وان لم تأمر به العتقان ولزوجها الوكيل امرأة على غرضه جاز
 فان هلك في بدل الوكيل رجعت بعتقه على الزوج ولو اشترى الاب ما يؤكل وتقدم ماله فله رجع
 في ماله لعدم العرف بمجروته (قوله ولما منع) اشار به الى امر بالغة فلو كانت صغيرة فقلولي المنع حتى
 يقبض مهرها وتسليمها نفسها غير صحيح فقلولي استردادها ليس لغير الاب والمجدين يسلمها الى الزوج
 قبل ان يقبض الصداق من له ولاية قضه فان سلمها فهو فاسد وترد الى بيتها بصر عن التقبض (قوله ن
 الوطء) والدوامي والاخراج من بيتها او بلدها هو اولى من تخصيصه بالاخراج من البلد كما في الهداية
 وسرى عليه الزبلي وغيره نهر وانما كان لما منعه المهر استعنى حقا في البدل كما تمنع حق الزوج في البدل
 كما في البيع وفي التبرع عن البدائع واذا كان الف من عتقنا معا وهما يقدم تسليم المهر على كل حال
 سواء كان دينيا او عتقنا لا قبض التسليم معامتة عز ولا تعذر في البيع انتهى (قوله للمهر) أي لا يتقيا
 قدر ما يجهل ثلما عرفه يعني لان المعروف كالشرط ان لم يوجد راء فكما شرط لان المهر يجهل بقوت
 الدلالة الا اذا جهل يعني العرف فيجب حالا ولما التفقه بعد المنع ولما السفروا والمخرج من بيت زوجها
 بلا دنه ما لم يقبضه أي المجهل فلا تخرج الا محق لها وعليها ولز بارأ بها كل جمعة مرة او للحرام كل سنة
 او لكونها قابلة او غاسلة لا فيما عدا ذلك وان اذن كانا عاصيين والمجدين جواز الحام بلا تزين در عن الاشياء
 في ان يقال هل له منه ما من المخرج اذا اوفاه المجهل وان كانت قابلة او غاسلة لم اروه والظاهر ان ذلك
 وان شرطت عليه في صلب العقد المخرج لذلك لانه شرط لا يقبضه العقد فكان باطلا (تكملة) هل
 دخل عليه السلام الحام ذكر أختنا انه دخل الحام بالمجفة وقال لا يعاقله باسا خاشيا لكن ذكر اليا يرى
 شارح الكثرانه لم يدخل على الاصح ذكر ذلك في شرحه للجامع الصغير عند قوله عليه السلام اتوا
 بيتا يقال له الحام (قوله لا رجل ان تستوفي المهر المجهل) مفهومه انه ليس لما منعه لاستيفاء كل
 المهر حيث لم يشترط تجهيل الكل بان اشترط تجهيل البعض او لم يشترط وكان العرف بتجهيل البعض
 ولهذا قال مصدر الشرعة ولا لها المنع لقبض الكل في المختار وهذا المحكم قد فهم بما تقدم فانه قال
 او قد رما بجهل الى قوله انه لم يبين فتدبر ولا يمتنع به من المجهل بدل بطريق المفهوم على انه ليس
 له المنع لقبض الزائد على هذا ولا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على
 نفى المحكم مما عداه انتهى قال شيخنا بقول اهل الاصول هناك في الالة الفاسدة ان التخصيص
 بالذكر لا يدل على نفى المحكم مما عداه يعني ان مفهوم الخساسة ليس بمجعة عندنا في كلام
 الشارع دون روايات الفقهاء انتهى (قوله وهو دستيمان) بنظر معنى هذه الكلمة جموي
 نهر ايت معز بالقاضي فبان ما يفيدان دستيمان هو الذي تعورف تجهيله من المهر (قوله

(قوله ولو طالب زوجها او وليها) يعني ان
 المرأة بما اراد ان شامت طالبت زوجها
 ماله صدق بجهل النكاح وان شامت
 طالت ولم يجهل النكاح لم يزوج
 الا اذا كان ادى الى الرجوع على الزوج
 ان كان باهر وان ضمن والاخراج
 لا يرجع ولما منع من الوطء والاخراج
 للمهر وانما (أي يجوز للمرأة ان تمنع
 الزوج عن الدخول بها) فنعمان
 ما في الرجل ان تستوفي المهر المجهل
 وليس للزوج ان يمارها ما لم يجهل
 والمخرج من منزله وبارأها ما لم يجهل
 بوجه المهر المجهل وهو دستيمان

(قوله الا اذا جهل) يعني العرف الخ
 عبارة الدلالة الا اذا جهل الا رجل جملة
 فاختصة فيجب حالا غاية الا اذا جهل
 اطلاق اوصاف فيمنع للعرف بزيادة
 انتهت كتبه معجمه الجبرادى

مطلب مفهوم الخساسة ليس بمجعة
 في كلام الشارع دون روايات
 الفقهاء

حكم مهر المثل اعلم ان الاختلاف في المهر لا يتناول امان يكون في حال الحياة او بعدها وحال الحياة لا يتناول امان يكون بعد الطلاق وقبله وكل ذلك في اصل المسمى اكان اول يكن لا يتناول امان في حال الحياة قبل الطلاق او في تقدير المسمى كم كان فان كان الاختلاف في حال المهر المثل يجعل حكمه في مقدار المسمى فان مهر المثل جعلها عند اى حقيقة ومعدن فان ادى الزوج فالتقول قوله مع عينة الفين ومهر المثل الالف والمرتد على الفين قول الزوج مع الف أو أقل فالتقول قول الزوج فدل اذا عينة في انكار الزيادة فان قيل اذا اختلف التباين في الفين وقية المبيع تشهد لاحدهما لا يعتبر قوله قلنا التوبة لا يمكن اثباتها بما يتعلق العقد ومهر المثل يمكن اثباته بما يتعلق العقد فانقرها

المهر) نقدا كان او مكيلا او موزونا ولو دينا ولم يقيد به حال الحياة لان اختلافهما لا يتصور الا كذلك قيد بالاختلاف في قدره لانه لو كان في جنسه بان قالت تزوجتني هل عدا فقال بلى على جارية اوصفتها من الجوده او ارا داه او نومه كالتركى او ذرعها كان مذكروها والمسمى عين او اختلفا في قيمته وهو مالك فالتقول لزوج و لا يتحالفان ولو كان دينا فهو كالاختلاف في الاصل نهروا راد بقوله ولو دينا اى ولو كان المذروع دينا لى ذلك انا شريخنا فهو وتصريح مفهوم قوله سابقا او ذرعها ان كان مذكروها والمسمى عين وأشار بقوله كالاختلاف في الاصل الى وجوب مهر المثل كما سياتى في كلام المصنف واعلم انه استفيد من التبرانه بقصد في الاختلاف في قدر المهر اذا كان دينا اى موصوفا في الذمة بان قال ان كان ذلك الدين اى الموصوف في الذمة الذى وقع الاختلاف في قدره من المذروع يجب مهر المثل وان كان من المكمل أو الموزون يحكم مهر المثل واستفيد هذا من قوله أو لا ولا اختلافا في قدر المهر نقدا كان او مكيلا او موزونا ولو دينا الخ اى ولو كان المكمل أو الموزون الذى اختلفا في قدره دينا اى موصوفا في الذمة حكم مهر المثل واستفيد وجوب مهر المثل فيما اذا كان المذروع الذى اختلفا في قدره دينا اى موصوفا في الذمة من قوله ثانيا اى ولو كان دينا اى ولو كان المذروع دينا فهو كالاختلاف في الاصل اى في وجوب مهر المثل فعلى هذا يفرق في الدين بين المذروع وغيره من المكمل أو الموزون لكن يعكس على هذا الفرق ما ذكره في البصر حيث قال وحاصل الاختلاف في القدر انه لا يتناول امان يكون المهر دينا او عينيا فان كان دينا موصوفا في الذمة فان تزوجها على مكمل موصوف او موزون او مذكروع كذلك فاختلغا في قدر المهر المثل الكيل المهر وكان دينا يحكم مهر المثل مطلقا بالفرق بين المذروع وغيره فليجرو (قوله حكم مهر المثل) سواء كان الاختلاف حال قيام النكاح او بعد الفقرة قبل الدخول جوى وتقسيمه باقبل الدخول لمسايقى من قول المصنف والمتعة لوطقة ما قبل الوطء (قوله اعلم ان الاختلاف في المهر لا يتناول امان) هذا التقسيم باعتبار مطلق الاختلاف (قوله في حال الحياة او بعده) الغصير في بعده مرجع للعالم الى الحياة ولهذا ذكر الغصير لان الحال مما يذكر بؤن جوى (قوله بعد الطلاق أو قبله) صوابه بعد الدخول أو قبله كما في الفسخ كذا قبل أو قبل ولا وجه لهذا التصويب لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بالطلاق بعد الدخول كما في الز بلى وما ذكره في الفسخ لا دلالة فيه على ما ذكره والحاصل ان كلاما من عبارة الشارح والغنى مستقيمة ولا تاتي بين العبارتين اذ قول الشارح بعد الطلاق يجعل على ما لو كان الطلاق بعد الدخول وقوله في الفسخ أو قبل الدخول يجعل على ما اذا كان قبل الطلاق ومن هنا ظهر ان ما ذكر من التصويب الثاني في قول الشارح قبل الطلاق حيث قال صوابه قبل الوطء لا وجه له اضاغاته ان التقيد بما قبل الطلاق اتفقا حتى لو كان بعده وبعد الدخول حكم مهر المثل ايضا لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بالطلاق قبل الدخول (قوله فان مهر المثل يجعل حكما) قال مشايخنا هذا كما اذا لم تسلم نفسها فان سلمت نفسها ثم خرج الاختلاف في حال الحياة أو بعد الموت فانه لا يصح حكم مهر المثل بل يقال لما ابدان تقرى بما قبلت والا حكمة عليك بالمتعارف ثم يعمل في الباقي كذا كرونا لا تسلم نفسها الا بعد قضى شيء من المهر عادة تريلي ولا يصح ان يراد بالموت موتها بل موت أحدهما لمسايقى في الشارح وغيره كذا بلى ان حكم الاختلاف بعد موت أحدهما كالخلاف حال حياتهما وعبارة الز بلى فيما سياتى ولو كان الاختلاف بعد موت أحدهما فالحجوب فيه كالحجوب في حياتهما بالاتفاق لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت أحدهما وكذا لوطقة ما بعد الدخول اه فتقوله في البصر بعد ان نقل عن المحيط ما قد مناه عن الز بلى وعمله فيما اذا دعى الزوج ايصال شيء البها يعنى ورثة الزوج فهو على حذف مضاف ويصح ان يكون التجوز في جانبها ان يراد بالقرار في قولهم امان تقرى الخ ما هو الا من اقرارها أو اقرار ربتها وبسقط ما ذكره في التبر بولاية من ان ذلك لا يتاقي في حال موتها لان مناه على توهم ان المراد باوت في كلام الز بلى وغيره

وغيره كالحط مومتها وليس كذلك ولهذا نقل في الدرماذ كوفي البحر وأقروا كذا في النهر وكيف يتوهم
 هذا مع أن ما ذكره المشايخ وقع بتقدير الحكم الذي ذكره المصنف وهو تحكيم مهر المثل وتحكيم مهر المثل
 خاص بالاختلاف حال الحياة وبعد موت أحدهما كما ذكره الشارح وغيره بخلاف الاختلاف
 بعد موتهما حيث لا يحكم فيه مهر المثل بل القول فيه لورثة الزوجان وقع الاختلاف في القدر ولو ينكر
 التسمية كان الاختلاف في أصل التسمية فإن قلت يمكن أن يقبض ما ذكره في الشرع بل لا احتمال
 أن يكون ما ذكره المشايخ بتقدير المذهب الصحيح في الاختلاف في أصل التسمية بعد موتها فإنها
 وجبان مهر المثل كما سيأتي قلت هذا الاحتمال لا يتصور من وجهين أما الأول فلأن المصنف لم يتعرض
 لبيان الحكم عند الصحين ومن المعلوم أن التقيد بما هو الحكم الذي ذكره المصنف وهو تحكيم مهر
 المثل وأما الثاني فلأن الحكم عند الصحين في هذه المسئلة ليس تحكيم مهر المثل بل وجوب مهر المثل من
 غير تحكيم والكلام انما هو في تحكيم مهر المثل (قوله فان نكل اعطاها الفين) لقراره وبذلك لا يكون
 زبلي (قوله ولو اقاما البينة فينتهازولي) لاثباتها خلاف الظاهر لأن مهر المثل شاهدها اذ الكلام فيه
 بقرينة قوله عقب هذا وإن كان مهر مثلها الفين أو أكثر الخ والمحاصل انه ان اقاما البينة فينتهاز في
 شبهة الظاهر اولى كما ذكره الزبلي جازما به وبتفرغ عليه ما لو اقاما البينة وكان مهر المثل شاهدها
 قدمت بينته لاثباتها خلاف الظاهر وان كانت بينتها تثبت الزيادة وسأقي من الشارح حكاية الخلاف
 بقوله وقبل بينتها واقع في خط العيني من قوله وان اقاما معا فينتها من شبهة الظاهر اولى صوابه من
 لم يشهد كما هو في بعض النسخ شيئا (قوله فان قولها مع عيناها) حاصلا ان القول قول من يشهد له
 الظاهر على عكس اقامة البينة (قوله فان نكلت وجب لها الف) الذي اقر الزوج به تسمية لا زوارها
 به تعيين (قوله والف باعتبار مهر المثل) باليمين (قوله وان اقام الزوج البينة على ان المسمى الف
 قلت بينته) لاثباتها خلاف الظاهر لأن مهر المثل شاهدها (قوله وان اقامت المرأة البينة قلت ايضا)
 لاثباتها الزيادة لا لانها اثبتت خلاف الظاهر لما ان الكلام فيما اذا شهد مهر المثل لما تقدم اعتبارا ثانيا
 خلاف الظاهر عند عدم تعرض البنتين مما لا خلاف فيه الا ترى ان الزوج لو اقام البينة قلت سواء
 شهد مهر المثل له او لم يشهد له اولا بخلاف اقامة المرأة البينة فانها لا تنفك عن اثبات احدا من امثالها خلاف الظاهر اذا
 كان مهر المثل شاهدها او الزيادة ان لم يشهد له اعم من ان يكون شاهدها اولى وليكن بان كان بينهما كما
 سيأتي (قوله فان اقاما البينة فينتهازولي) لاثباتها خلاف الظاهر والمط اذ الظاهر وهو كون مهر مثلها
 الفين او أكثر شاهدها شيئا (قوله وقبل بينتها) نظرا الى انها أكثر اثباتا لكن جزم الزبلي وغيره بالاول
 ومحصله انه ان اقام كل منهما البينة ينظر ان كان مهر المثل شاهدها الزوج قلت بينتها اتفاقا لاثبات خلاف
 الظاهر واثبات الزيادة أيضا وان شهد ما قبلت بينته على الراجح لاثبات خلاف الظاهر وقبل بينتها لانها
 أكثر اثباتا (قوله وان كان مهر المثل الف أو الفين) لم يدخل خصوص الفين والخمسائة بل اراد به ما اذا لم
 يشهد لواحد منهما بان كان فوق الف و دون الفين (قوله بخلاف على دعوى صاحبه) أي على نفي
 دعوى صاحبه فهو على حذف منافع (قوله وهو يجب ان يقرع بينهما) يجب بالحكم الممثلة أي بتدب
 قالي في النهر من غاية البيان ويذهب ان يقرع بينهما واستأثر كثيران الاولى البداءة بيمين الزوج لان اول
 التسليم عليه فيكون اول اليمين عليه كتقديم المشتري في الصالح (قوله وجب الف الف المسمى
 به) أي باليكن (قوله وان حلفا وجب الف تسمية) لاتفاقهما عليه ٢ (قوله والف باعتبار مهر
 المثل) في غير الزوج بين جعلها دراهم او دنانير (قوله وان اقاما البينة قضى بالف وخمسائة) وتنازلت
 البنتان في الصبح لاستوائهما في الدعوى والاثبات فموجب مهر المثل كله فيقرع فيه بين دفع الدراهم
 والدنانير بخلاف الصالح لان بينة كل واحد تنفي تسمية صاحبه فلا العقد عن التسمية فيجب مهر
 المثل ولا كذلك الصالح لان وجوب قدماء بقرع الزوج يحكم بالاتفاق والزائد يحكم مهر المثل كذا ذكره

فان نكل اعطاها الفين على سبيل
 التسمية ولا خيار للزوج ان يجعلها
 دراهم او دنانير وان اقامت البينة
 على سبيل التسمية أيضا فان اقامت
 المرأة البينة قلت بينتها وثبت ان
 المسمى الف الف وان اقام البينة
 المسمى أيضا وثبت ان المسمى الف
 قلت أيضا وثبت ان المسمى الف
 ولو اقاما البينة فينتهازولي وان كان
 مهر مثلها الفين أو أكثر فالقول
 قولها مع عيناها فياكثر من المحط
 عن مهر المثل فان نكلت وجب
 لها الف فان حلفت لم يثبت المحط
 وجب لها الف الف مسمى بان اقامها
 والف باعتبار مهر المثل
 في الف الذي وجب باعتبار مهر المثل
 ان شاء جعلها دنانير وان شاء جعلها
 دراهم وان اقام الزوج البينة على ان
 المسمى الف قلت بينته وان اقامت
 المرأة قلت ايضا فان اقام البينة فينتها
 اولى وقبل بينتها اولى وان كان مهر
 المثل الف وخمسائة فان كل واحد
 منهما باجاف على دعوى المرأة
 فيجاف الزوج على دعوى المرأة على
 الزيادة على مهر المثل وخمسائة على
 دعوى الزوج الحط عن البداة لعدم
 وجوب ان يقرع بينهما في الزوج
 وجب احدهما فان نكلت وجب
 وجب الاثنان تسمية وان نكلت وجب
 وجب المسمى به وان حلفا وجب الف
 تسمية وخمسائة باعتبار مهر المثل
 وابها اقام البينة قلت وان اقام
 البينة قضى بالف وخمسائة وهذا
 الذي ذكرناه في محكم مهر المثل ثم نقلا ان

الكرماني وذكرنا ضيقان أنه يجب قدرا ما اتفقا عليه على أنه مسمى والزائد على أنه مهر المثل فيعتبر في الزائد كما في التحالف زبلي والظاهر الأول بصر (قوله هو قول الرازي) صححه في النهاية وقال قاضيان أنه الأول فهو وجهه أن لا يحتاج إلى مهر المثل لأن وجهه بل لنصح به ما سمي به فلا حاجة إلى التحالف مع المذكور في شرح الجامع الصغير فخرج الرازي زبلي وأراد بقوله هو قول الرازي أي وجوب التحالف في فصل واحد وهو ما إذا خالف مهر المثل قولهما فأدوا فقول أحدهما فالقول قوله مع مضمونه غير تحالف والرازي هو الشيخ أبو بكر المصاحص أحد بن علي الرازي من كبار علما العراقيين وهو بالمرتبة العليا والدرجة القصوى في العلم والورع صاحب التصانيف في الأصول والفروع وغير ذلك وشارح كتب أصحابنا وكان مولده سنة خمس وثلثمائة ومات سنة سبعين وثلثمائة شيخنا عن الغاية (قوله وقال الكرخي الخ) به جزم المصنف في باب التحالف حيث قال لو اختلفا في المهر فخير لمن برهن وإن برهنا فالمرأة وإن عجزت فالحال فالقول برفع النكاح بل يحكم مهر المثل فيفضي بقوله لو كان كإقال أو قل وقولها لو كان كإقالا أو أكثر وبه لو بينهما والكرخي هو الشيخ أبو الحسن عبد الله بن الحسين الكرخي استاذ المحققين وعلمه وورعه وجاهته أشهر من الشمس وهو استاذ أبي بكر الرازي ولد سنة ثمان ومائتين وتوفي سنة أربعين وثلثمائة شيخنا عن غايه البيان (قوله ثم يحكم مهر المثل) فالخلاف في شيتين ظاهرين من كلام الشارح (قوله الأصح قول الكرخي) قال في البحر لم يرد من يخرج الرازي والذي رجحه في المبسوط والمحيط فخرج الكرخي فيجعل كلام المصنف عليه مطابق لما صرح به في التحالف قال في النهر وتقديم الزبلي وغيره تبع صاحب الهداية ما ترجمه الرازي بوزن ترجمه وصححه في النهاية وقال قاضيان أنه الأول ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره واختيار المصنف له هنا لبيان اختيار غيره في مواضع أخرى انتهى لكن في قوله واختيار المصنف له هنا قلنا لأن كلام المصنف يحمل كلامه التقريريين وليس في كلامه هنا ما يقتضي اختيار أحدهما فيعمل على تخرج الكرخي لطابق ما ذكر في التحالف فلهذا والله أعلم قال المحوى بعد نقل كلام النهر وهو كلام افتأى (قوله وحكم المتعة الخ) هذا إذا كان المسمى ديناً وان كان عينا كالعبد والمجارية كان لها المتعة الآن مرضى الزوج بأن تأخذ نصف المجارية لأن نصف ألف هناك ثابت يققن لا تقاها على نسبة ألف فكان القضاء بنفسها حكما بالمتقين وبذلك نصف المجارية ليس ثابتا يققن لعدم اتفاقهما فليكن القضاء بنصف المجارية لا باختياره فإذا لم يوجد سقط الدلان فوجب الرجوع إلى المتعة بمرور غير البدائع (قوله قبل الوطاء بها) كذا في النسخ وصوابه والمحملة بها حوى (قوله بعد الاختلاف) متعلق بقوله المصنف ما قلنا حوى (قوله فان شهد الخ) أن الشارح الفعل لكون المرجع مؤثرا وهو المتعة وما في الدرر من تحريره عن علامة التائب لعله باعتبار تأويل المتعة بالتمتع شيخنا عن عزى زاده (قوله وهو جواب كتاب الجامع الكبير) أي تحكيم المتعة بعد الطلاق قبل الدخول (قوله واما جواب الجامع الصغير الخ) ووفق بينهما ما وضع المسئلة في الأصل في الألف والألفين ومتعة مثلهما لا تبلغ نصف الألف الذي يقربه الزوج عادة فلا ينفذ التحكيم وضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة ومتعة مثلهما تدعى نصف العشرة عادة فيفيد التحكيم والمذكور في الجامع الصغير ساكت عن ذكره فيصير على ما هو المذهب المذكور في الأصل وكذا المذهب المذكور في هذا الكتاب ساكت عن ذكره فيصير على ما هو المذهب المذكور في الجامع الكبير زبلي لكن في النهر عن البدائع مصدر بتحقيق الخلاف وصحح أن القول للزوج حكم التوفيق (قوله وقال أبو يوسف القول قوله بعده وقبله) أي بعد الطلاق وقبله حوى وذكر شيخنا ما نصه الضميران للطلاق انتهى وما قيل من أن الصواب بعد الوطاء وقبله لا وجه له لا يابن يوسف المرأة تدعى زيادة والزواج ينكرها والقول قول التكرول لأن الأصل براءة التهمة إلا أن كذب الظاهر ولأن تقوم منافع البضع ضروري حتى يمكن إيجاب شيء لا يصار إلى مهر المثل فصار كالمخلع والعق والصالح عن دم العبد

هو قول الرازي وقال البكري
فيما صحت أولا في الفصول الثلاثة
ثم يحكم مهر المثل وقال شمس
الاعتنا السرمسي الأصح قول الكرخي
(و حكم المتعة الخ) بها بعد الاختلاف
قبل الوطاء (قوله) بها بعد الاختلاف
أو اختلفا بعد الطلاق على قياس قول
أي خيفة ومجرد جهما الله تعالى فان
شهدت لأحدهما فالقول له كان تأمل
وان كانت بغيره كان تأمل
عازته وأكثر اعتناء خلاف كل واحد
منها على دعوى صاحبه وهو جواب
كتاب الجامع الكبير واما جواب الجامع
الصغير والأصل فان القول قول
الزوج في نكاح المهر وقال أبو يوسف
القول قوله بعده وقبله إلا أن باقي شيء
قابل ثم اختلفوا في معنى قوله قال
بعضهم

على مال وكالاجارة ولهما ان القول في الدعاوى قول من شهده الظاهر والظاهر شهدان شهده
 مهر المثل فصار كالصباغ مع صاحب الثوب اذا اختلفا في مقدار الجرح فكعب الصبغ زبلي وقوله
 وكالاجارة أي فانه لا يجزم فيها بآثار المثل شاي (قوله ان يدعي مادون العشرة) لانه مستكر شرعا قال
 الوبري هذا شبه بالصواب زبلي واختاره في دفع القدر بحر (قوله والاصح ان مراده الخ) لانه مستكر
 عرفا قال قاضيان وهو الاصح زبلي (قوله ولو في أصل المسمى) يجب مهر المثل اتصافا سواء كان ذلك
 في حياتهما أو بعد موت أحدهما ولو بعد الطلاق قبل الدخول وجبت المتعة لانه هو الأصل عندهما
 وعند الثاني تعذر القضاء بالمسمى فيصاريه كذا في الهداية واستشكله الزبلي بان محمداً في الثاني في
 ان المسمى هو الأصل كما صرح به فيما أتزوجها على هذا العدا وهذا العدا واجب في البحر بأنه أصل
 في الحكيم لا بالنسبة إلى المسمى وقدر فيما لو تزوجها على هذا العدا وعلى هذا العدا بغنى عن هذا
 الجواب وما فيه من التعسف نهر قلت ما عترض به الزبلي على الهداية وقع فيه هو حيث قال في بيان
 رد قول أبي يوسف ان القول للزوج الان بان يثنى قليل لان المرأة تدعى زيادة الزوج ينكرها ولها
 ان القول في الدعاوى قول من شهده الظاهر والظاهر شهدان شهده مهر المثل اذ هو الموجب
 الاصل في باب النكاح انتهى فحل محمداً في حنفية في ان مهر المثل هو الموجب الاصل (قوله يجب
 مهر المثل اجماعاً) اما عندهما فظاهر لان احدهما يدعي النسيئة والاخر متكر قال قول المتكر وكذا
 عند أبي يوسف لتعذر القضاء بالمسمى بخلاف ما تقدم لانه لا يمكن القضاء بالمتفق عليه وهو الاصل ما لم يكن
 مستكر ان زبلي واذا وجب مهر المثل لا يراد على ما تدعيه ولا ينقص عما ادعاه ويحلف منكر النسيئة
 بالاجماع وما في صدر الشريعة من انه لا يحلف عند الامام وهم فان نكل ثبت المسمى وان حلف وجب
 مهر المثل نهر وقوله لا يراد على ما تدعيه يعني لو ادعت هي النسيئة وانكرها الزوج فلا شكل بقوله
 ولا ينقص عما ادعاه لانه يجب حمله على ما اذا كان بعكس ما سبق بان ادعى هو النسيئة وانكرتها هي
 فسقط ما عساه يقال في قوله لا يراد على ما تدعيه ولا ينقص عما ادعاه نظرا لانه يقتضي ان الاختلاف في
 المقدار مع ان الكلام انما هو في اذا كان الاختلاف في اصل المسمى هل كان ام لا (قوله فالجواب فيه
 كالجواب في حال حياته الخ) بالاتفاق لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما وكذا لو طلقها
 بعد الدخول كما سبق عن الزبلي (قوله في الاصل والمقدار) فان كان الاختلاف بين المحمي وورثة
 الميت في الاصل بان ادعى المحمي ان المهر مسمى وورثة الاخر ادعى غير مسمى او بالعكس وجب مهر المثل
 وان كان الاختلاف في المقدار حكم مهر المثل (قوله حق التركيب فلو) لان الواو توه مان الشرط
 واصل والواصل لا يذکر له جواب وهما الجواب مذکور جوی (قوله ويجوز ان تكون ولو للوصل)
 وجهه ان ذكر الجواب لا يمنع كون الشرط واصلًا وان كان الاكسر عدم الذکر جوی وقوله في النهر
 ولو كان الاختلاف في القدر فضلا عن كونه في اصل المسمى بشر ان ائنا للوصل وأقول جعلها للوصل
 يقتضي ان ما ذكره المصنف من ان القول لورثته لا فرق فيه بين ان يكون الاختلاف في القدر أو الاصل
 وليس كذلك لانهم ان اختلفوا في اصل النسيئة بعد موتها فعند أبي حنيفة القول بان ينكر النسيئة
 وعندهما ينقض بمهر المثل كما سأتى في تعين التعبير بالغامد للواو وحذف الواو والاصل من هنا تعامى
 عبارة العيني من الخلل والتناقض اما الخلل فوجهه ما ذكر بعد ان قال فكلمة لو واصله بما قبله حث
 قال فالتقدير القول لورثته لو كان في اصل المسمى ولو كان في القدر بضال القول قول وورثة الزوج فقد
 سوى في ان القول قول وورثة الزوج سواء كان الاختلاف في اصل المسمى أو في المقدار وليس كذلك
 الا ترى ان قول الزبلي أي ان مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول
 لورثة الزوج الى ان قال ولو وقع الاختلاف بعد موتها في اصل النسيئة فالقول قول من ينكر واما وجه
 التناقض فقوله آخرًا وان اختلفت ورثتها في نفس النسيئة فان قلت ورثة الزوج لم يكن مهر وقالت

ان يدعي مادون العشرة والاصح ان مراده
 ان يدعي شيئا فلا يعلم الا لا يتزوج مثل
 تلك المرأة بذلك المهر عاده (ولو) اختلفا
 (في اصل المسمى) في حال حياته فأنكر
 احدهما النسيئة والاخر ادعاه ما لم يكن
 يقيم البينة على ما ادعى وحلف منكر
 النسيئة (بمهر المثل) اجماعاً
 وان كان الاختلاف بعد موت احدهما
 مان اختلف المحمي مع ورثة الميت
 فالجواب فيه كالجواب في حال حياته
 حال قيام النكاح في الاصل والمقدار
 (وان مانا) واختلف ورثتها (ولو)
 كان الاختلاف حتى التركيب فلو
 ويجوز ان تكون ولو للوصل (في القدر)

ورثة المرأة كان المهر مسمى فالتقول قول من ينكر التسمية الخ. ومحصله ان الصواب الموافق للكلام
 الشارح ما ذكره آخر (قوله فالتقول لورثته) فاعترفوا به لزومهم والا وجعلناه كالإختلاف في حياتهما
 فان في القدر حكمه المثل على قول محمد وأبو يوسف مرقى اصله في ان القول للزوج ويخلف الوارث
 الا ان يأتي بشئ قليل غير (قوله ولا يصحك مهر المثل) واصل الخلاف انه لا حكم لمهر المثل بعده وتما عنده
 وعندهما له حكم زبلي (قوله وليس في قوله استثناءه القليل الى قوله ويجازان يستثنى القليل عنده)
 الظاهر ان المراد بالقليل الذي ترد الشارح في استثناءه عند الامام خصوص ما لا يصلح مهر المصاعف
 لاشربان كان عشرة دراهم فأكثر اذ لو ثبتت ورثة الزوج مادون العشرة يثبت ان لا يتردد في استثناءه
 (قوله في الفضل) أي فيما زاد على مهر المثل (قوله ولا يثبت) لان موتهما يدل على انقراض
 اقرباها ما ظاهرا فمهر من بقدر القاضى وهو المثل وفي المدسوط المستثنى بالنكاح ثلاثة اشياء المهر المسمى
 وهو اقواها والنفقة وهي اضعفها ومهر المثل وهو المتوسط فالأقوى لا يسقط بالموت والاضعف يسقط
 بموت أحدهما والمتوسط يسقط بموتهما لا بوجت أحدهما يلقى ان يقال ظاهر كلام الزبلي
 يقتضى ان النفقة لا تسقط إلا بالموت وليس ذلك على الاطلاق بل بالنسبة للنفقة المقررة لا ما غيرها فبعض
 الزمان تسقط وهل الطلاق كالوثة تسقط به المقررة أيضا أم لا فيه خلاف واعلم انه يستثنى من سقوط
 المقررة أي المقررة بالقضاء او لرضا بالموت ما اذا استندت بأمر القاضى (قوله وعندهما يقضى
 بمهر المثل) الا اذا برهن الوارث على الايقاع وعلى اقرار ورثتها لانه كان دينيا في ذمته فلا يسقط بالموت
 كالسعي واستدل للامام في الكتاب على ذلك بقوله أرايت لو ادعى ورثة على بلى ورثة عمر مهران
 كل يوم بنت على اكنة اقضى فيه بشئ وهذا يشير الى ان عدم القضاء به عند تقادم العهد لما اذا لم يتقدم
 فانه يقضى به والخلاف مقيد بما اذا لم يتم بينة على المهر فان اقامها الوارث قضى بها على ورثة الزوج
 وعبارته في الخط قال ابو حنيفة لا قضى بشئ حتى يثبت بالينة اصل التسمية غير (قوله وعليه الفتوى)
 كذا في قاضيان شيئا (قوله ومن بعث الى امرأة شيئا) من النقدن والعروض او بما يؤكل قبل
 الزفاف او بعد ما بقي بها غير (قوله وقال هو من المهر) او الكسوة او عارية غير (قوله فالتقول له) لانه
 الملاك فكان اعرف بجهة القليل زبلي وقد أنكره كيف والظاهر انه يسى في اسقاط الواجب عن
 ذمته جوى قال في الفتوى ويثبت ان جميع ما ذكر من المحنطة واللوز والدقيق والسكر والشاة تسمية
 وباقها يكون القول فيها قول المرأة لان المعتاد ارساله على وجه الهدية فالظاهر مع المرأة لا معه ولا
 يكون القول له الا في الثياب المحولة مع السكر ونحوه اه اقول ويثبت ان لا يقبل قوله اضافة الثياب
 المحولة مع السكر ونحوه للعرف غير واقول ويثبت ان يكون القول لها في غير النقود للعرف المستقر هذا
 اذ الميزر مرفقا فان ذكره كقوله امر فوا بعض الدراهم الى الشئ والعرض الى الخنما قال هي من المهر
 لم يقبل قوله كما في التنية قيد دعوا المهر لانها لو قالت هو منه وقال ودعها فان من جنسه فالتقول لها
 والا لا زبلي (تسمية) زفت اليه بلا جهاز يلقى به نال لمجهزها اصلا او كان قليلا كما في البصره مطالبة
 الاب بادفعه اليه من الدراهم او الدنيا لانه اذا سكنت طول بالهرو ويثبت ان تكون المطالبة بالكل اغاها
 في الوجه الا لا بان لمجهزها اصلا ولو جهز بنته وسيله اليه ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه
 الفتوى ولو اتخذ أهل المرأة منه شيئا عند التسليم فله استرداده لانه رشوة بصر عن المتني وفي النهر عن
 المرغنى في الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود والختار في مسئلة التجهيز
 ان العرف ان كان مستقر ان الاب يدفع التجهيز لمساك عارية كما في ديوانه فالتقول للزوج وان كان مشتركا
 فالتقول للاب اه والام كالأب في تجهيزها تنوير واستحسن في النهر تبع القاضيان ان الاب ان كان من
 الاشراف لا يقبل قوله انه عارية (تسكيل) دفعت لابنتها اشيا من امتعة الاب بضرته وعليه وكان
 ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من ابنته بجرمان العرف به وكذلك لو اوفقت الام

فالتقول لورثته) عند أبي حنيفة رده
 الله تعالى ولا يصحك مهر المثل وليس في
 قوله استثناء القليل ويجازان يستثنى
 القليل عنده وعند أبي يوسف القول
 قول ورثة الزوج فيما أقر به الاب ان
 بانوا شئ قليل وعند عبد الله القول
 ورثة المرأة في تمام مهر مثلها والقول
 لورثة الزوج في الفضل كما في حال
 الحياة وان اختلفوا في اصل التسمية
 بعد موته ما عند أبي حنيفة ولا يقضى
 تعالى القول ان ينكر التسمية ولا يقضى
 شئ وضدهما يقضى بمهر المثل كما في
 حال الحياة وعليه الفتوى واذا مات
 الزوجان وقد سمي بركة الزوج وان
 ان يأخذوا ذلك من بركة الزوج وان
 لم يكن سمي لحماهم رده الله تعالى
 عند أبي حنيفة عند أبي يوسف في الوجه
 وعندهما لورثتها المسمى في الوجه
 الا لو مهر المثل في الثاني (ومن بعث
 الى امرأة شيئا فقات هو وهدية وقال
 هو من المهر فالتقول له)

في جهازها ما هو متعارف من مال الاب وهو ساكت لم تفهم وهذا من المسائل الثمان والاربعين التي
 السكت فيها كاللحاق بنور وشرحه (قوله مع بعينه) فان حلف والمبعوث فاقم فله ان تزده وترجع
 بباقي المهر وان كان هالكاً فان كان مثلياً ردت مثله والام ترجع ولو بعث الى امرأته شيئاً بعث أبوها
 اليه شيئاً ثم قال هو من المهر فان كان من مال الاب وكان قائماً رجعه به وان من مال البنت باذلها ثم رجع
 زيلبي عن الذخيرة فقال في التهرؤ ينفى ان ترجع ايضاً اخذاً مما ذكره البرازي فيما اذا كان التعويض
 من الزوجة حيث كان لسان ترجع اذا ادعى انه من المهر مع لانا بان المرأة زعمت ان الاعطاء كان
 عوضاً عن الهبة ولم تثبت الهبة فلا تثبت العوض انتهى ولا يخاف ان هذا التحليل يأتي في تعويض
 أبيها من مالها باذلها أو أقول ما نقله في التهرؤ البرازي نقله الزيلبي ايضاً عن فتاوى اهل سمرقند ونصه
 رجل تزوج امرأة وبعث المهر بها وبوعضته المرأة ثم فارقتها وقال انما بعثت اليك ذلك عارية فاراد
 ان يسترد ذلك وارادت المرأة ان تسترد العوض فالقول له في الحكم لانه انكر التأييد فاذا استرد ذلك
 منها سكان لسان تسترد ما عوضته انتهى (قوله في غير المهر اللاكل) وهو لا يفسد بالبقاء
 كالسلع والدين والشاة المحمية نهر فقتضى التقيد بالثابتة ان اللهم مطلقاً ناشأ كان أو مشواً بان
 قبل المهر اللاكل لانه يفسد بالبقاء وهذا هو الظاهر من قول الشارح كاللهم لانه باطلاقة شامل
 للتي وتقيده في الدرر بالمشوى اما ان يقال انه اتفاق أو ليعلم الحكم فسه بالطريق الاولى لان تسارع
 الفساد اليه أكثر (قوله فان القول فيه قولنا) مع اليمين كافي الدراية لان الظاهر شاهد هذا للعرف ومن
 هنا قال الفقيه المختار ما عدا من المهر والدرع وضو ذلك لا يقبل قوله فيه لان الظاهر يكذبه
 بخلاف ما لا يجب كالخف والملاذ لكن هذا انما يفي احتسابه من المهر اما الكسوة فلا لان الظاهر معه
 في هذا واعلم انه يجب خف امتها لا خفها لانها متبعية عن الخروج جوى عن البرجندى (قوله وقيل
 ما يجب عليه من المهر الخ) قال الفقيه أبو الليث انه المختار للفتوى وقوله وغيرهما كخاخ البيت جوى
 عن الأكل (قوله ولو نكح ذمي) شرع في بيان مهر الكفار بمهور المسلمين وفي غاية البيان بيان
 لانكهم ليس بسهوك في الجعر لانه اراد به بيان محكم انكهم ولا شك ان المهر من احكامهم شهرو تعقبه
 المحوى بان التهمة منسبة على الظاهر واما المراد فلا يدفع الارادة على انه كان الظاهر ان يقال في بيان
 مراده اراد بيان مهر انكهم انتهى ولو عبر بالكفار ليعلم المسامح لكان أولى لانه كاذب نهر عن العناية
 (قوله بميمته) سواء كانوا يقولونها كالموقوذة أو كالكاذبة تخفف نفسها أو دم نهر أو الموقوذة من وقده ضربه
 حتى استرخى وأشرف على الموت وقذا به وعد شيئاً عن المختار (قوله فلامهرها) ولو أسلم أو ترافعا
 النيا نهر وكذا الامتعة لما كما يشهره قول الشارح الا في بيان مذهبهما والمتعة انطلقا قبل الدخول
 جوى (قوله وعندهما لمهر المثل) لان أهل الذمة التزموا احكامنا في المعاملات والنكاح منها ولهذا
 جرت عليهم احكامهم من لزوم النفقة والعدو وثبوت النسب والتوارث وغيرها البويع وحرمة المطلقة فلا
 ونكاح اهلهم وله انهم لم يتردوها فيما يعتقدون خلافه اما بشرط علمهم كبعض متر ذلك التهمة ولا ان المهر
 حق افعه والكافر غير مخاطب به بخلاف الاحكام التي ذكرت نهر زيلبي (قوله في المسئلة وتروايتان) يعني
 عن الامام في احدي الروايتين عنه بميمه المثل لانها لم ترض بغير بدل زيلبي وهذا ظاهر الرواية فقع
 (قوله والاصح ان الكل على الخلاف) فعنده لا يجب شيء بدون اعتقادهم لانها لم ترض بما ليس بمثل
 ولا فقه له فقد رضى بغير بدل ولا نه لوجب حقاؤه والكافر غير مخاطب به ولا يجب حقاؤها
 رضاها بدونه زيلبي (قوله وعند ذفرها لمهر المثل ان مات عنها الخ) لان الخطاب عام والنكاح لم يشرع
 بغير المال ولهذا ان أهل المحرور ملتزمين احكام الاسلام ولا يلازم منة قطعة لثبات الدارين بخلاف
 أهل الذمة فان احكام الاسلام جارية عليهم ولا يلازم حنيفة ان أهل الذمة لا يلتزمون احكامنا في
 الديانات وفيما يعتقدون خلافه من المعاملات ولهذا لا نقتضيه من شرب الخمر أو أكل الخنزير ويبيعهما

مع بعينه (في غير الطعام المهر اللاكل)
 كاللهم والمخز فان القول فيه قولنا ولا
 يكون مهر الحال وقيل ما يجب له ان
 من المهر والدرع وغيرهما ليس له
 حصه من المهر (ولو نكح ذمي فميت)
 بميتة او بغير مهر (ولو نكح ذمي فميت)
 أي النكاح بغير مهر (ولو نكح ذمي فميت)
 فوطئت او طلق قبله او مات الذي
 قبله (عنها) او مات قبل ان مات عنها
 وعندهما لمهر المثل ان مات عنها
 او دخل بها واتبعه ان طلقها قبل
 او دخل بها وكذلك عند ذفرها
 الدخول بها او ذفرها (ولو نكح ذمي فميت)
 وضع المسئلة فغيرها لانها لم ترض
 بميمه المثل اجاباً وقدمه لمهر المثل
 لانهم لم يعتدوا وجوب كسوتهم
 التهمة او لا في حبس المهر كسوتهم
 مسوط شيخ الاسلام وقوله او بغير مهر
 بمقتضى في المهر بمقتضى السكوت وقوله على
 في المسئلة وتروايتان (أي في
 الخلاف) وكذا المحرور انما لا مهرها
 دار المحرور اذا انكحها أو تزوجها
 عند الثلاثة وعند ذفرها لمهر المثل
 ان مات عنها او دخل بها واتبعه
 بدار المحرور لانها لم ترض بما ليس بمثل
 فالأظهر وجوب مهر المثل عند ذمي
 يوسف ومحمد (ولو تزوج ذمي فميت)

(باب نكاح الرقيق)

لما فرغ من بيان نكاح الاراد شرع في بيان نكاح الاراقا وقدمه على الكافر لان الاسلام فم غلب وقيل لان الرقيق يتحقق في المسلم بقاء وان لم يتحقق ابتداء والرقيق العبد كذا في المغرب وفي الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البحر والمراد هنا المملوك لقوله ان الكافر اذا اسرق فهو رقيق لا مملوك واذا اخرج يعني الى دار الاسلام فهو مملوك، وكل مملوك رقيق ولا عكس والمثلية في فتح القدير حيث قال اول ما يؤخذ الاسير يوصف بالرقيق لا المملوكية حتى يحرر بدار الاسلام انتهى واعترضه في النهي بان بعد ثبوت هذه التفرقة لاحابة الى هذا الحمل ان الاسير لو تزوج بعد اخذه قبل احراره ينبغي ان يكون نكاحه موقوفا جوى وفيه نظرم وجوده اما اول فلان ما ذكر من قوله ينبغي ان يكون نكاحه موقوفا مخالفا لما في النهي ونصه بعد ان نقل عن فتح القدير هذه التفرقة قال ومقتضاها ان الامة لو تزوجت في هذه الحالة اى قبل الاراز بدار الاسلام لا يتوقف نكاحها بل يسأل لانه لا يميز له ان وقوعه واما ثانيا فلان صاحب البحر لم ينقل هذه التفرقة عن فتح القدير بل الناقل لها هو صاحب النهي واما ثالثا فلان صاحب النهي ليس في كلامه شائبة الاعتراض على صاحب البحر اصل بل ما نقله عن فتح القدير فيه تقوية لما ذكر في البحر واما رابعا فاقوله بعد ثبوت هذه التفرقة لاحابة الى هذا الحمل اى جعل صاحب البحر الرقيق على المملوك كلام صدر عن غير تأمل لانه حيث كان الاسير قبل الاراز بدار الاسلام لا يوصف بالمملوك بل بالرقيق وقد علمت انه اذا نكح الرقيق قبل الاراز لا يتوقف نكاحه بل يسأل كان جعل الرقيق على المملوك متعبنا افذه السباب معقود للوقوف ووجه تعيين هذا الحمل لعلمته من عدم استلزام الرقيق لثبوت الملك فذعوى انه لاحابة الى هذا الحمل غير مسلمة واعلم ان مناسبة هذا السباب سبب المهر هي ان الرقيق يصلح ان يكون مهرا كما اذا تزوج رجل امرأة على رقيق جوى واذا كان الرقيق غير مشار اليه يجب لما للوسط او للقيمة ووسط الرقيق هو الحبش وتقدم عن الدر المختار وغيره ان وسط العبد هو الحبش والاذنى الاسود والاعلى الابيض وقده: ان هذا خلاف ما عليه العرف الا ان وان العبد متى اطلق لا يضره الى الاسود (قوله لم يميز اى لم ينفذ) بقرينة سابقه وهو قوله ونكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف ولا حقه وهو قوله وطلعهما رجعية احازة للنكاح الموقوف على ان عدم الجواز في المعاملات التي منها النكاح يكون بمعنى عدم النفاذ يعني يستعمل فيه حقيقة من غير احتياج لقرينة وقد نقل في السنية تفسيره هنا ما ذكره عن مولانا العلامة حافظة الدين نعم دعوى التكرار مع احسنه ما مر ظاهرة كما قال العيني غير ان ما ذكر في بابه لا بعد مما ذكر قبله استطرادا تكرارا فقط ما قبل الصواب ان يقول لم ينفذ جوى قال واعلم ان نكاح العبد حال التوقف سبب للحال متأخر حكمة الى وقت الحاجة فيها ظهر الحمل من وقت العقد كما سمع المتوقف سبب للحال فاذا زال المانع من ثبوت الحكم بوجود الحاجة ظهر اثره من وقت وجوده ولهذا ملك الزواجا بخلاف تقوى بعض الطلاق الموقوف لا يثبت حكمه الا من وقت الحاجة ولا يستند لانه مما يقبل التعلق لجعل الموجود من الفضولي متعلقا بالاجازة فعندها يثبت للحال بخلاف الاولين لعدم صحة تعليقهما وهذا هو الضابط فيما يستند وما يقتصر من الموقوف (قوله نكاح العبد) وقال نكاح القن لا غناء عن ذكر الامة غير وفيه تأمل لان القن وان شغل الامة لا يشغل المكاتب والمدر واما الولد لان القن هو خالص العبودية وعلى هذا اصطلاح الفقهاء كما نقله المحوى من البرجندى فلو صير بالمملوك لكان أولى لشموله من ذكر ومن في حكمهم كعقوب البعض فانه كما يكتب عند الامام وولدها من غير المولى فانه كام الولد لان الملك في الكل قائم ولهذا يعتقدون اذا قال المولى كل مملوك لى وقال فى المبسوط ويستثنى من قولهم ان ام

(المعجز)
* (باب نكاح الرقيق) *
أعلم ينفذ (نكاح العبد والامة
والمكاتب) والمكاتب (والمدبر)

الولد من غير المولى كأمه ما لو اشترى ابن أم ولده من غيره بل إن استولت جارية بالنكاح ثم فارقها فزوجها
 المولى من غيره فقلت ثم اشترى الجارية مع الولدين فالجارية تكون أم ولده وولده وولده من غيره
 له سبحانه اللهم إلا أن يقال إنها حين ولده لم تكن أم ولده فلا استثناء قال في النهر ولم أر حكم نكاح فريق
 بيت المال والرقبي في الغنمة المحرزة بدارنا قبل القسمة والوقف إذا كان باذن الإمام والمولى وينبغي
 أن يصح في الأمة دون العبد ثم قال وأثبت في الزاوية لأهلك تزويج العبد والأمة من ملك اعتاقه قال الحموي
 فعلى هذا ينبغي أنه لو تزوج واحد من ذكر أن يكون مطلقا لا من ملك العبد والأمة وليس كذلك وسأبني عن
 الدرر ما يفيد الفرق بين العبد والأمة فالعبد لا يملك تزويجه إلا من ملك اعتاقه بخلاف الأمة فإنه يملك
 تزويجها من ملك اعتاقها (قوله وأم الولد) سئل عن زوج أم ولد برضا أبيها فزاد مولاهما ثم اعتقاها
 فلو قال جاز لم يجر فقد أخطأ وتقول إن وطئها قبل اعتناق مولاهما جاز النكاح وإن لم يطأ لم يجر كذا
 في تنبيه الجيب من السكري وفي فتاوى قاضيان ولولم يدخل بها يجب علم العدة وثبتا كذا في الراس المولى
 فلا يجوز ذلك النكاح جوى عن ابن المحلى (قوله إلا باذن السيد) والمراد السيد من له ولاية التزويج
 ما لا كان أولا وإذا لم يجد والقاضي يملك تزويج الأمة التيمم دون العبد وكذا الكاتب والمفاوض
 ونهر وعبارة الدرر أفيدت قال ابن من لا يملك اعتناق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الأمة فلا
 والمجد والقاضي والرعي والكاتب والشريك المذاون يملكون تزويج الأمة لا العبد والعبد المذاون
 والصبي المذاون والشريك شركة عنان لا يملكون تزويجها أيضا لكن قوله في الدرر في القسم الأول
 أعني ما يفتقر فيه الحكم بين الأمة وأمه والولى صوابه حذفه كذا ضبط شيخنا أي حذف قوله والولى
 قيد بالنكاح لأن التسري بآذنه غير جائز وما فعله بعض الفقهاء فبدع لعبد جاريته يسرى بها فيجب
 التصريح بمثله لأن النكاح لا يثبت شرعا بالملك العين أو عقد النكاح والأول منفذ فتمت الثاني
 نهر (قوله وأجازته) عطفها على الأذن عطف تفسير ثم أذن السيد ثبت صرحا كجرت وصيت وأذنت
 ودله في قولنا نحو هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت وفعلنا نحو أن يسوق المهرها وأشيائه بخلاف
 المذهب عني قال الفقيه أبو القاسم لا يكون شيء من هذا الأقوال حازمة والأولى اختيار رأى اللث وبه كان
 يفتي العبد السيد إلا إذا علم أنه قاله على وجه الاستعزاء أو لا بد من النكاح لا يكون حازمة فإن أجاز العبد
 ما صنعت جاز ما صنعتنا كالفضولي إذا وكل فأجاز ما صنعت قبل التوكيل وكذا لعبد إذا زوجه فضولى فآذنه
 مولاه في التزوج فأجاز ما صنعت الفضولى زبلى (قوله وقال مالك يجوز للعبد أن تزوج بغير إذن مولاه)
 لأنه يملك الطلاق فيملك النكاح هداية ثم للسيد أن يطلق عليه ويكون مطلقا وكذا لو طلق العبد قبل
 إجازة المولى يكون مطلقا بخلاف الأمة فإن العقد عليها بغير آذنه باطل ولا يصح بإجازته وعنه للسيد
 فضحه أو تركه نكاح العبد هو شاذة ولنا قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء والنكاح
 شيء فلا يقدر عليه وقال عليه السلام إماما عذرت زوج بغير إذن مولاه فهو عاهر والمدير وأم الولد والكاتب
 ما بقي عليه درهم عذرت فثبتنا له اللفظ ولأن في تنفيذ نكاحهم تعديهم فذا النكاح عيب فيهم فلا يملكونه بغير
 إذن مولاهم ولا يقال إن أقرار العبد لمجدود والنكاح مقبول مع قلة تعيب بل فيه إهلاك فالنكاح
 أولى لا نقول لا يدخل العبد تحت ملك المولى فيما يتعلق به خطاب الشرع وهذا أحكام يجب عقوبة
 جزاء على ارتكابه المخطو رزق العباد عن الفساد وذلك بالآلية وملكه ثبت من حيث المالية وماتت
 من التعيب في ضمنه ضروري فلا يقال به زبلى ومعنى طاهر في الحديث أن نهر (قوله وأم الأمة فلا
 يجوز أجازها) لا ينافي دعوى الإجماع ما سبق من الإمام مالك من أن الأمة لو تزوجت بغير إذن المولى فله
 فسخه أو تركه نكاح العبد لا يذوقها (قوله وكل مهر وجب للأمة) ولو مدبرة أو أم ولد جوى عن
 البدائع (قوله بعقد أو دخول) أي بعقد إذا كان النكاح صحيحا ودخل إذا كان فاسدا والمهر بالمدخل

والمدبرة (أم الولد إلا باذن السيد)
 وإجازته وقال مالك يجوز للعبد أن
 يتزوج بغير إذن مولاه وأما الأمة فلا
 يجوز أجازها وكل مهر وجب للأمة
 بعقد أو دخول

نصوص الوطء (قوله فهو للولي) أي ينتقل للولي في فتح القدران مهر الامة ثبت لها ثم ينتقل الى
 المولى حتى لو كان علمها دين فحس من المهر جوى (قوله واما المكتات الخ) لانها حرة بقا الاترى ان المولى
 يلزمه للعقر بوطئها والارض بالجنابة عليها ومعتقة البعض في حكم المكتات عند الامام (قوله ما ذنه) قد
 لا يذنه لتزوج بغير امره لا يباع به بل يطالب بعد الحرة بكاذبا ذمه الذي باقراره عني (قوله فالمهر دين
 في رقبته) لان هذا الدين ظهر في حق المولى فاشبهه بدين المأذون له في التجارة فبعتني برقبته دفعه للضرر
 عني لان ذمته ضعيفة فلم يتعلق برقبته للضرر زباني (قوله يسع في مهرها) أي باع سيده مرة واحدة
 لانه دين يتعلق برقبته وقد ظهر في حق المولى فيؤمر بيده فاذا امتنع باعاه القضاة بحضرة الا اذا رضى
 أن يؤذى قدر غته جوى ونهر عن الهبط وينبغي عمله على ما اذا كان مهرها قدر النخل أو أكثر فلو ذمه لم
 يلزمه اداء كل القرن بل قدر المهر فقط وهو ظاهر ثم اذا بيع مرة ولم ينف المهر لا يباع ما يسايل بل يطالب
 بالباقي بمدا العتق الا اذا باعه منها درع الحامية بخلاف النكحة حيث يباع مهرها بعد اخرى لانها تقي
 ساعة فساعة فلم يقع البيع بالجميع وما في الزبلي وغيره من انه لو مات العبد سقط المهر والنفقة لغوات
 محل الاستدانة محمول على ما اذا لم يترك كسبا كافيا في النهر هذا اذا تزوج باجينة أما اذا زوجه عسده امته
 اختلف المشايخ فمنهم من قال يجب المهر ثم سقط لان وجوه حق الشرع ومنهم من قال لا يجب لاستحالة
 وجوهه للولي على عسده حتى الا اذا كانت الامة مأذونة مدبونة فانه يباع أيضا والمراد بالمهر ما شمل مهر
 المثل والمتعة لو طلقها قبل الدخول نهر (قوله وسى المدبر والمكاتب) وولد أم الولد ومعنى البعض لعدم
 قبول النقل من ملك الى ملك وبقي المهر وسى كسهم كما في دين التجارة عني أما المكاتب ففي جمع قبته
 وأما المدبر ففي ثلث قبته وبعين المهر من كسها ما اقتت السعاية عتقا وحينئذ ان بقي من المهر شيء
 فلها ان تطالبه منها كذا استفاد من الرخسدى واذ اعجز المكاتب ورد في الرق صار المهر دين في رقبته
 يباع عنه الا اذا ادى المهر مولاه واستخلصه كما في القرن وقباسة ان المدبر اذا عاد الى الرق وحكم الشافعي
 بنده ان يصير المهر في رقبته أيضا جوى فان قلت ما الفرق بين قوله الا اذا ادى المهر مولاه وقوله
 أو استخلصه قلت يمكن جعله على ما اذا كان مهرها زبدي قبته اذا المولى لا يلزمه الا دفع قدر القيمة فقط
 اذا اختار الفداء والباقي يتأخر الطلب به الى ما بعد العتق (قوله ولم يبيع احدهما فيه) لا لقال الحاجة
 اليه للعلم به من قوله وسى المدبر والمكاتب لانه لا يتناول الاستعانة لا يستلزم عدم البيع اذا زوجه لو اختارت
 ان تستسعى القرن في مهرها ورضى به المولى جازع جواز بيعه نهر (قوله أى اذا تزوج أحد) الصواب
 واحدا من احدها انما يتعمل في المنفى جوى وتعبه شيئا بما في سورة الاخلاص من استعماله
 في الاتبات والنفي او انما يصل ان احدا ان كان بعنى واحد يستعمل في الاتبات والنفي كالذى في سورة
 الاخلاص وان كان بعنى أحد الذى للعمول لا يستعمل الا في النفي نحو واحد في الدار كما في شرح ابن حجر
 في الكلام على قوله من الحديث الرابع ان أحدكم الخ فيحصل انه لا حاجة لتصويب الذى ادعاه السيد
 الحموى وان أحد في كلام الشارح بعنى واحد (قوله وطلقاتها رجعية اجازة) لان الطلاق الرجعي لا يكون
 الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضا بخلاف قول المولى تزوج اربعا أو كثر فعن يمينك
 ما مال حدث لا يثبت امر به اقضاء لان شرائط الاهلية لا يمكن انباتها اقتضا بخلاف النكاح لان العدد
 أهل له لا به من خصائص الا دعية بصر والمراد بالنكاح في قول المصنف وطلقاتها رجعية اجازة للنكاح الخ
 النكاح المعهود ولو فاسدا وهو نكاح العبد بغير ان سيده احترازا عن نكاح الفضولي وهو اختيار
 صاحب الهبط وغيره جوى وليس المراد من قوله ولو فاسدا انه يعود هيجابل ان ثمة الاجازة تظهر
 في بيعه بالمهر اذا دخل بها في الفاسد وليس المراد من قوله احترازا عن نكاح الفضولي ان لا يكون قوله
 له طلقه الاجازة بل عدم التوفيق على قوله رجعية كما يعلم من عبارة البحر (قوله لنكاح الموقوف) يستفاد
 من قوله الموقوفين من مقدم عقد فضولي فبصر فيه الاحكام من فسح العبد والمرأة له قبل اجازة المولى

فهو للولي وأما المكتات ومعتقة
 البعث فالمراد بها (فان كان عسده
 ما ذنه) فالمهر دين في رقبته ولو طلق
 زوجته (يسع في مهرها وسى المدبر
 والمكاتب) في هذه الصورة فيعطى
 المهر من كسها (أى اذا تزوج أحد
 منهم بائنا من مولاة قتال له طلقها
 رجعية) فهو واجازة لنكاح الموقوف

و بدل على ذلك ما في الرواية والمحيط مكتوب او فترزوج بغیر اذن المولى ثم طلق كان ذلك ردا منه لان
العلاق يقطع النكاح النافذ فلان يقطع الموقوف اولى فان اجاز المولى بعد الثلاث لم يجز لانه اجازة
لا تفسخ ولو اذن له بعد الثلاث بتزويجها فتروجها لم يفرق بينهما لكنه بركه عندهما وقال الثاني لا بركه
وفي الذخيرة وتحت نفهما من صبي بغیر اذن وليه كالموقوف فسخه واكمل من العاقدین فسخه نهر لكن
عزوه الكراهة فما فيها اذا كان اذن له بعد الثلاث بتزويجها وعدم الكراهة الثاني عكس ما في
فتح القدر ولهذا تعقبه شيخنا بقوله عبارة فتح القدر تزوج المبدل اذن وطلقها لان اثم اذن له السيد
لمحذو علم اجازة بركه عندنا خفيفة ومحمد مع الكراهة عندنا يوسف (قوله لا طلقها) ولو باننا كما
في المحيط او فارقها لانه يحتمل الردو يتعين في العبد المخرى حتى لو اجاز له بعد ذلك لا ينفذ وهذا فارق
الفضولى المحض لانه معين والامانة تنهض سببا لامضاء تصرفه وينبغي له لو تزوجه فضولى فقال المولى
لعبد مطلقا انه يكون اجازة اذ لا يترد منه في هذه الحالة بخلاف طلقها رجعية او طلقه قتلها بها الرجعة
او اوقع عاها الطلاق حيث يكون اجازة لان شيئا منها لم يستعمل في المتاركة ودل كلامه ان اجازة يكون
دلالة كما تكون صريحا ومن الثاني اذنت كافي السدائع ولا يتابعه في الفسخ واذن له السيد بعد ما تزوج
لا يكون اجازة فان اجاز العبد ما صنع جازا مستحسانا لان الاول فيما اذا علم بالنكاح زاذي البدائع انتهى
الاجازة تكرر بالضرورة ايضا كان يفتي العبد والامة والكبيرة والصغيرة فيتوقف على اجازته ان لم يكن
لها عصبه نهر ولا يخفى انه على ما ذكر صاحب النهر يحصل التوقيف يحصل ما في البدائع على ما اذا كان
الاذن بعد العلم بالنكاح فلا يشافيه ما في الفسخ محله على ما اذا لم يعلم به لكن لا يخفى ان هذا المحل خلاف
ما يظهر عن الزيلعي اذ ظاهره ان الاذن لا يكون اجازة ولو بعد العلم فالذي يظهر ان في المثلثة قواسم وهذا
نقل الحموي عن البرجسدي فانفسه وفي لفظ الاجازة اشارة الى انه لا ينفذ النكاح بمجرد الاذن حتى اذا
تزوج بغیر اذن المولى ثم اذله في نكاح لم ينفذ ما لم يجز ما نوى ونقل عن البرجسدي اذ ان السكوت بعد
العلم بالنكاح لا يكون اجازة (قوله وقال ابن ابي قولة) قوله طلقها (اجازة) ولو تزوج فضولى رجلا رآه وقال
الرجل طلقها لا يكون اجازة لان فعل الفضولى امانة كالوصية بخلاف المولى عيني فانه لا يملك التصديق
باجازته بخلاف عده لا استقلال العبد به كذا نلاحظ شيخنا (قوله يتناول الفاسد ايضا) خص الفاسد بالذكر
لكونه اهم لانه محل الخلاف وايضا نصيب على المصدر يقال ارض اذا رجع جوى عن المعتاق وهذا
الخلاف في التزوج واماني التزوج فلا يتناولها خلافا لبعض عيني يعني ان وكل شخص بتزويجه
لا يتناول الفاسد وعليه الفتوى زيلعي (قوله حتى لو قال لعبد تزوج هذه المرأة الخ) غرابة الاختلاف بين
الامام وصاحبه في ان الاذن بالنكاح يتناول الفاسد ام لا تظهر فيما ذكر الشارح من انه اذا تزوجها فاسدا
ودخل بها فانه يباع فيه في الحال وعندهما يؤخذ منه اذا عتق وكذا تظهر في انتفاء الاذن بالفاسد
عنده وعند هذا لا ينتهي حتى لو تزوج غيره او اعاد عليها العقد مع مندهما وعند هذا لا ينفذ
وما في التبيين من قوله وعند هذا لا يصح اى لا ينفذ واجمعوا على ان الاذن والوكالة لا يثبتان بالموقوف حتى
جاز لمسان بعد العقد عليها او على غيرها لمسان المقصود من النكاح الاعفاف والعصم وذلك
بما جاز لا الفاسد لانه لا يفيد اكل فصار كالتوكيل بالنكاح فانه يتناول الجائر دون الفاسد ولهذا اختلف
لا يترجح بصرف الى الجائر بخلاف البيع حيث يتناول الجائر والفاسد لا الفاسد فيه فيد الملك
بالتبضع ولا في حصة ان اللفظ مطلق فيتناول العقد غير مقيد بوصف العصة او الفاسد فيعبر على
الاطلاق فكان كالبيع وبعض المقاصد حاصل بالنكاح الفاسد كسبوت النسب وسقوط المحذور وجوب
المهر والدة ومسئلة العين ممنوعة على ماربة عاجز اللفظ على اطلاقه ولئن سلم فالامان منبئة على العرف
والعرف بالعصم دون الفاسد اذا كانت عينية على ان لا يترجح في المستقبل وان حلف انه ما تزوج
في الماضي يتناول العصم والفاسد زيلعي ولو نوى العصم صدق ديانة وقضاوان كان فيه تخفيف رعاية

لا طلقها او فارقها (وقال ابن ابي
ابن قولة طلقها اجازة (والاذن
لعبد بالنكاح (يتناول) النكاح
(الفاسد ايضا) عندنا خفيفة
الله حتى لو قال لعبد تزوج هذه المرأة
فتزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها فانه
يباع فيه في الحال

بجانب الحقيقة كما لو نص عليه ولو نص على الفاسد مع وصح الصحيح نهر بحثا خلافا لما في البصر وما في البصر
من ان المأذون له في النكاح اذا تزوج بفضولي فاجاز كان المهر في رقبته يباع فيه فيقتال الاذن الموقوف
في حق هذا الحكم وان يتناوله في حق انتهاء الاذن ولم اره صريحا انتهى فبقية في النهر بعدم تسليم انه
يتناوله في حق هذا الحكم ايضا ذهبت بعد الاجازة ولا توقف له اذ ذلك (قوله واغتياذ بالادخول الخ)
لوايدله بالوطء في القبل لكان أولى دفعا لاهام ان المراد بالادخول ما يجتمع الخلق (قوله صح وهي اسوة
لغيرها في مهرها) والغرام جمع غريم وهو الدائن ويطلق على المدين ايضا ولكن لا يصح ارادته هنا جوى
أما صحة النكاح فلا يمتنى على ملك الرقة فيجوز خصمنا له وأما المهر فلا نزهه حكاسب لا مرد له وهو
صحة النكاح اذ هو بلا مهر غير مشروع فصار كدين الاستهلاك وكالمهر يرض اذا تزوج امرأة فقد دهر منها
تكون اسوة للغير من زلي (قوله بل يؤخذ بها في استيفاء الغرام دونهم) كدين العصة مع دين المرض
زلي الا اذا ناعه منها لما في المختار من زوجه بالف وباعه منها ثمة مائة وعليه من ألف فاجاز الغرم البيع
كانت التسعة مائة يتنجا يضرب الغريم فيها بالف والمائة بالف ولا تنبيه المراد بيبعه الغريم بما يقبض من
دينه نهر وانما المتع عليها يبيع مع انه هذا لانه يتعلق به حق الغريم وهو الغريم وقوله الا اذا ناعه منها
وحه الاستدانة ما في لاهام المهر سقط لان المولى لا يستوجب على عبده بنا (قوله ومن زوج امته
الخ) وكذا المدبرة وام الولد بخلاف المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فانها كالمحررة ولا تحتاج الى التوبة
جوى من البرجندى وهو مقيد اذا لم يخرج بغير اذن الزوج والا فهي نائمة بشرط لالة (قوله لا يجب
عليه تزويها) لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتا ومناقعة ولا كذلك الزوج ولهذا
يدخل فيه ملك المتعة ناعا قبل التوبة تسليم قبض عليه فلنا لا يلزم وأمر زائد عليه لان التسليم
يقع بدون التوبة بان يقال له متى ظفرت بها وامتنت وكذا ان شرط التوبة لا يجب لانه لا يقضيه
العقد فلو صح لا يتخلل امانا ان يكون اجازة او عارية قال لا باطل لعدم التوقيت والشأن ليس بالزمن فان
بؤاها معه منزلا فلها النفقة والسكنى لان النفقة تقابل الاحتباس والمكاتبه في هذا كالمحررة زوال يد
المولى عنها زوال يدي والفرق بينه وبين محته لوطء حرية اولادها وان كان العقد لا يقضيه ان قوله من
المولى على معنى تطلق المحررة بالزادة وهو صحيح بخلاف التوبة فانها لا تقع بتعلقها عند ثبوت الشرط
لكونها عتدة مجردة بشرط لالة من الفتح ومفاد انه لو باعها اومات عنها قبل الوضع فلا حرية كافي البصر
ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت له جلف المولى نهر (تنبيه) الاولاد كما يكونون احرارا بالشرط يكونون
احرارا بالضرورة ايضا لكن بالقيمة فلو قالت امرأة تزوجني فاني حره فزوجهها فولدت ثم ظهر انها مائة
الغرم لا مردني والولد حر فيتمتع ولا يرجع اذ الرجوع بقصد المعاوضة ولم يوجد نهر عن جامع التفصيل قال
شيخنا وهو مخالف لما في منه المغنى ونصه ولو غرته الامه بغير اذن سيدها رجع عليها بعد الفسخ وماذا يرجع
عليه لانه اذا ذكر قبيل كتاب الطلاق انتهى (قوله ان يتنجل بينهما) الاولى تفسيرها بما قال المحقق في شرح
النفقات ان يتنجل بينهما بينه وبينه ويدها اليه ولا يستقدمها فان كانت تذهب ويحيى ويستخدم المولى لا يكون
توبة وليس لقوى ان يمنعه من الوطء الا اذا لم يوثق المهر المجهل فيجوز لاولي منعه جوى عن البرجندى
(قوله له ذلك) لان حقه لا يسقط بها والتوبة صار كالغير لاهام زوجها فستقت نفقتها الا اذا خدمته في
بعض الاحيان بلا استخدام بعد التوبة حيث لا تسقط النفقة عن الزوج حره وبشرط لالة وكذا اذا
استخدمها نهارا واعادها الى بيت الزوج لئلا تسقط ولقوى السفر بها وان الزوج تنويره وشرعه ولو
طلقها بائنا بعد التوبة يجب لها النفقة والسكنى وتبليها وبعد الاسترداد لا يجب زلي (قوله وله اجارها
اي العبد الخ) وانما جاز لانه يملكه رقة ويد افعلك عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه دور قال الوافي صيانة
ملكه مائة ما توفقه خير مقدم انتهى وانما صفة تصرف فوج (قوله اي العبد والامة) يشمل المديروا
الوطء جوى ولا يلزم المولى الاستبراء بل يندب فلو ولدت لا قل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد

وانما غدا بالادخول لانه قبله في النكاح
الفاسد لا يجب المهر كالمهر وعندهما
لا يقتال الفاسد فلا يباع فيه ويؤخذ
منه اذا اتى (ولو تزوج عبدا
مأذونا) مدنيا (امرأة صح وهي اسوة
لغيرها في مهرها) فباع في الكل
ويقيم بينهم وبينها على قدر الحق
وهذا اذا كان مهر المثل او اقل منه
لانه لو زاد على قدر مهر المثل
المرأة اسوة للغيراء فيما زاد بل يؤثر
حتها الى استيفاء الغرام دونهم كذا
في النهاية (ومن زوج امته منزلا
عليه تزويها) يقال تزاوله وبأمنزلا
اي هياله وارادها ان يتنجل بينهما
وتقتلهم وبها الزوج ان تفرج بها فان
بؤاها معه يتنجلها النفقة والسكنى
والا فلا ولو باعها بئنا ثم بدلهان
يستقدمها ذلك (ولو اجارها) اي
العبد والامة

بحرم الانتحار لدعوتها النسب ودفعه بالنسبة للإمامة والمدرسة نظر لتوقف نبوت النسيب عن المولى حتى
وجود الدعوتين وما بالنسبة لام الولد فلا شك لعدم توقفه على الدعوتى حتى ولدها (قوله دون المكاتب
والمكاتب) لانهم انفقوا مالا على بيعه الدكاكة ولهذا يستعاقن الارض على المولى بالحجبة على علمها
وتستحق الكتابة المهر اذا وطئها المولى فصارا كخبرين فلا يحجران على النكاح وان كانا صغيرين وهذا من
اغرب المسائل حيث اعترف فيها راي الصغير والصغيرة في تزويجهما حتى قالوا تزويجهما بغير إذنهما توقف
على اجازتهما فان ادبالا وعقلا يعتبر رايهما مادام صغيرين بل يتفرده المولى والمولى زليلى لتقديم
النسبة على السببية ولم يحجز توقف نكاح المكاتب على رضا اولي آيات المدعوين من النكاح عليه وسئل
نكاح المكاتب لانه طرأ حل بات على موقوف فاطمة بدر (قوله ومعنى الاجار الخ) كذا في الشافى وهذا
شعر بان الايجاب والقبول اذ وقع من المولى ولم يقع منها صح للنكاح والمتبادر من كلام المخترعان معنى
الاجاران الايجاب والقبول وقع منهما بالاكرام المولى برخدى قال الجوى فايهر ما هو الحق منها
واقول اننا نعتقد المولى علم ما بدون رضاهما يتابع على ما هو المتبادر من كلام الشافى يتطابق فى ان
المولى هو الذى يباشر العقد بنفسه فلان يتفاد ايضا اذا كانت المباشرة للعقد مقبولا وبدون الرضا
بالاولى والحاصل ان كلا المتعينين يصح ان يفسره بالاجار فقدر (قوله وهو رايه على حنفية)
واي يوسف كافي از زليلى لانه مبنى على اصل الادمية فمهاوم نصوص الا دسية والنكاح منها
ولا يندخل في ملكه الامالته وهي لا تنقل لما بالنكاح فكان اجنبيا عنه في نكاحه الا ترى انه لا يملك
الاقرار عليه بالقصاص وان يطلق عليه امر لم يملكه بخلاف الامه لان بضعها مملوكة فعلمك يملكه
ولان اجبار عليه لا يفيد لان الطلاق يبدف فطفاها من ساعته ولنا انه مملوكة رقه وبدا فعلمك يملكه
تصرف فيه صيانة يملكه كالا مة وهذا لان اغمالك تزويج الامه لكونها مملوكة له رقه وبدا لانه يملك
بضعها ولنا تأثر ملك الضعف فيه ولا يعلمه الا ترى انه ليس له ان تزويج امرته وان كان يملك بضعها وله
ان تزويج ابنته وان كان يملك بضعها فلانا نرا اذ كر طردوا عكبا وما ذكره من المعنى من انه مبنى على
اصل الادسية لعدم ملكه فاسد له لو كان كذلك لملكه العبد وهذا مالا يملكه المولى يملكه العبد
كالا قرار بالحدود والقصاص ولا يملكه العبد يملكه المولى كالا قرار عليه بالمال فعمل ان قبضه على
الطلاق والاقرار بالنسب باطل وقوله يطلقها من ساعته قلنا كلامنا في جواز تزويج بضعها يملكه
الى وجود الطلاق ولان حشمة المولى تمنعه من الطلاق ظاهرا ولا مانعا من قبضه الطلاق زليلى (قوله
يقتل السيد) قتله لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا في قبضه انفسه اربابنا والصحيح عدم سقوطه
قال في الحاشية ولو قتل الامه نفسها عن ابي خيفة قبيح اربابنا والصحيح انه لا يسقطه وبوجهه ان المهر
لمواها ولو لم يجد منع من هذا اعترض في الشرع لئلا يعل على قول الدرر كما انصف لا يقتل المحرمه نفسها
بانه لو قاتل لا يقتل المرأة نفسها قبله لكان اولى الخ (قوله امته) التيمم لئلا يكون مذموما فان كانت لم يسقط اتفاقا
اجوى قديلا مة ولم يدبره لان المسكينة لو قتلها سيدها لا يسقط اتفاقا (قوله قيل الوطء) وبنيان
نكون المحلوه هنا كالوطء نهر (قوله عند ابي خيفة) لان المقود عليه فاق قبل الدخول بفعل من له
المهر وهو المولى فلا يجب عليه كالوطءا ونهبها المشتري من المصرا واعتبه قبل الدخول فاختارت
الفرقة او غيرها موضع لاصل البناء ازوج زليلى وفيه تسامح لانه لا يسقط المهر في الصورة الاولى
والثانية لانه لو احضرها بعد المهر به بصر في المهر من المخط والضهر به فلا يسقط فيها الا المطالبة
شرع لئلا يعل اعلان القول بعدم سقوطه في الصورة الاولى فيبطل على ما هو المختار من عدم انقراض النكاح
بينهما واماعلى انه لا ينسخ فلا يعدل ان ما على به صدور التبعة من انه يحل بالقتل اخذ المهر فهو زوي
بالحرمان فيه بحيث يعلم راجعة الدرر وعزى زاده (قوله وقال لا يسقط) اعتبار ايموتها حشفة انها لان
القتل ميت باجله والقتل موت ولهذا لو قال لعدن مت فانت حرقتك حتى فصار كما ذاقها اجنبي

دون المكاتب والكنانة (على النكاح)
ومعنى الاجبار ان يشهد نكاح الولي
عليه ما وان لم يرضيه وهو رواية عن ابي
الاجبار في العبد وهو رواية عن ابي
حسن رحمه الله تعالى (وعدة الماهر)
عن الزنج (يقبل السيد ما يشاء قبل
الولم) فبدأ بحقيقة ربه اذ قال تعالى
وقال لا يستطع

والإمام ما قد علمناه من أن الموقوف عليه فاته قبل الدخول بفعل من له المهر الخ ولأن القتل جعل اتفاقاً
 حتى أحكام الدنيا حتى وجب القصص والدية والمحرمان من الارتزيلي فكذلك في المهر والمختف الموت
 وجعله حثوف ليس له فعل تصرف وإنما يضاف المختف إلى النكاح إذا مات النكح فلا بد من قتال مات
 متفقاً لانه لا الروح تخرج من الانف تغاير (قوله وبعد الوطء لا سقط أجماعاً) المراد بالوطء ما أم الحكمي
 كإفراقهما وهو المخلو بل لا مانع (قوله حتى لو كان صديداً) قال السكال ولو لم يكن السيد من أهل النكاح أبان
 كان صديداً زوج أمته وصيه مثلاً لا يجب أن لا يسقط في قول أبي حنيفة قال في النهي بقتل الجنون
 أولى (قوله وقيل لا يسقط) رحمه في البحر (قوله لا يقتل المحرمة نفسها) لأن جنابة المهر على نفسه غير معتبرة
 أصلاً ولهذا إذا قتل نفسه بفعل ويصل عليه درر وهذا حتى أن قتل نفسه بفعل ويصل عليه هو الأرجح
 ومنى عليه في الدورين الجنائز عزى ووجه آخر وهو أن قتل المحرمة نفسها لو اعتبر نفوساً للمهر ما يكون
 بغرر يشاهدونها وبالموت ينقل المهر إلى ورثتها فلا يسقط لانه لو رثته لاله اختلاف قتل المولى أمته
 لأن المهر له فكان مفقوداً حتى نفسه وهو كمن قال قتل عدي قتلته لا يجب عليه شيء ولو قال اقتلني قتلته
 يجب عليه الدية ولا يصح أن يباع ذنبه في إبطال حق الورثة وهذا بخلاف قتل الوارث المحرمة قبل الدخول حيث
 لا يسقط المهر لانه صار محرراً وبالموت فليحرم مطلقاً حتى نفسه ووجه آخر وهو أن القتل لا يتم إلا بعد
 زهوق الروح وعند ذلك ليست باهل للقتل فلا يمكن إضافته إليها ما في الارتزيلي من تأنيث الضمير مع عوده
 على مذكر وهو القتل باعتبار الجنابة شيئاً مثلاً إذا قال لمرأته أن جنت فأنت طالق لا يقع الطلاق إذا
 جاز الانتفاء الأهلية عند تحقق الشرط بخلاف ما إذا قال ان دخلت الدار فأنت طالق فدناها وهو محنون
 ولا يرذع الصغير الكبير تحدث لا يسقط من مهرائين وإن كانت الفرقة بفعلها وكذا الجنونة إذا
 قبلت ابن زوجها قبل الدخول لأن فعلهما لا يصلح لاسقاط حقهما كإلقتلها ومهرها ما قبل ينقض
 بردة الصغيرة إذا كانت عورة حيث يسقط بهما مهرها قبل الدخول قلنا ردتها محظورة بديل حرمانها
 الارتزاق تحقيقاً حبسها حتى تسقط وتقتل زبلي (قوله وعند زفر والشافعي يسقط) اعتباراً بالردة
 وبقول المولى أمته ولنا كما سبق أن جنابة المهر على نفسه غير معتبرة في حق أحكام النكاح فإشباع مهرها
 حثافاً نفسها بخلاف قتل المولى فإنه معتبر في حق أحكام الدنيا حتى وجبت الكفارة عليه والمخلاف
 مقديماً ذالم تكن مستحقة القتل أذلو كانت مستحقة له فلامهرها أجماعاً سوى عن المفتاح (قوله
 والأذن في العزل الخ) أي عزى في الزوج المسماع من رحم المرأة وهو الانزال خارج لفرج حموي (قوله
 لبس الدامة) ولو سكا لبس لاملأه الابن الصغير إذا زوجه الأب أو المجد حموي في الشرع فملى هذا يكون
 الأذن للأب والمجد ولهذا قال ولو سكا ذهوى في الحقيقة ليس بسيد لها وإنما كان الأذن في العزل عن
 الأمانة لولايته منع عن حدوث الولد وهو حق المولى درر غرر وبقين أن يقيد احتياجه إلى إذن المولى
 بالبلوغ أما الصغيرة فله العزل عنها بغير إذن المولى كما يفيد التعليق السابق نهر والظاهر المراد من
 الأمانة العفة والمدرية وام الولد وأما المكتوبة فينبغي أن يكون الأذن لها لأن الولد يمكن للمولى ولم يصر
 وأيضاً هذا التعليق يقتضي عدم فوف العزل على إذن المولى إذا اشترط الزوج حرية أولاده لانه لا ملك
 للمولى في الأولاد حيث لا يرد (قوله وعندهما لها) لأن النكاح شرع صيانة لها عن السفاح وهذا إنما
 يكون إذا كان كل واحد منهما قاضياً لثبوته والعزل يخل به فشرط رضاها كإثبات المحرمة بخلاف الأمانة
 الملوكة لانها لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاها ولا الأمانة المتكوفة ولا لاية المطالبة فلا يجوز لأرضاءها لانه
 الأمانة لاحق لها في قضاء الشهوة لأن النكاح لم يشرع حفاظاً لابتداءه وبقائه فانها لا تنتمك من مطالبة
 سيدها بالزوج وهو يخل بالمقصود وهو الولد وهو حق المولى لا حق الأمانة بخلاف المحرمة ولهذا كان
 زوج الأمانة عندنا لا يكون لها حق المحصومة وإنما يكون لمولاهما بما روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف
 ذكرنا وفيه خلاف زفر زبلي فإن قلت قول الشارع ودتهما الخ يقتضي أن هذا أمتهما أيضاً فالف

وعد الوطء لا يسقط أجماعاً ثم طلق
 السيد ينصرف إلى الما قبل البالغ حتى
 لو كان صديداً قبل يسقط وقيل لا يسقط
 كذا في القولين الطهريه (لا يقتل المحرمة
 نفسها) قبله عندنا وعند زفر والشافعي
 يسقط وأما بعد الوطء لا يسقط أجماعاً
 (والأذن في العزل لبس الدامة) عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
 البهالا مولاها وإنما قبلها الأمانة

ماسا في منته من قوله وعن أبي يوسف ومحمد الخ وياض يلزم التكرار قلت اشار شيخنا الى ما يحصل انه يحكم
ان يكون الشارع قد اشار بما ذكره ولا وثابا الى ان النقل عنهم اذ اختلف (قوله لان في المحرمة المتكوبة
الخ) لانه لما تعلق حقها بالولد وهو حق المحضانه كان الاذن بها قال في البحر وينبغي ان يكون سدا للمرأة
فمردحها كما تقطعه النساء بغير اذن الزوج غير جائز فاساعلى عزله بغير اذنها وفي المحضانية قالوا في زماننا
يباح أى العزل عنها بغير اذنها سواء كان في الفقه فليست منه من الاعذار سقطا لانها وعلى
هذا فيباح لماسد فمردحها بغير اذنه اهـ وظاهر قوله في البحر قياسا على عزله بغير اذنها لان الامه لسان
تسد فمردحها بغير اذنه وهذا ظاهر في الامه المتكوبة اما الملوكة فلا يظهر وقديس صاحب النهر
في كلام البحر حيث قال وفيه نظر لان ما ان تعالج في اسقاطها الحمل كما ساقى بشرطه فنع منه بالجواز
اخرى والفرق بين هذا وبين كراهة العزل بغير اذنها لا يخفى على متأمل انتهى واقول فيه نظرا لنزول
اباحه المتعجبة على ما فيه كما ساقى اذا كان برضا الاب والافلا يجوز جوى (قوله ثم لا اختلاف في
جواز ذى الامه الملوكة) لما روى عن أبي سعيد الخدري ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ان لي حارية وانا اعزل عنها اكره ان تحمل وان المود تحدث ان العزل المؤودة المغررى قال كذبت
يهود لواراد اذنه ان تخلفه ما استطعت ان تعرفه قالوا وكذلك المرأة يسعها ان تعالج لا سقطا الحمل مالم
يستين بشئ من خلقه وذلك مالم يتم له مائة وعشرون يوما قال شيخنا وقد اعاد اذ بل في هذه المسئلة في ثبوت
النسب معللا بأنه لا يستين الا في مائة وعشرين يوما قال الكمال وهذا يقتضي انهم ارادوا بالتخليق فغ
الزوج والافوه غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة اهـ وفي المحضانية ولا اقول بأنه يباح
الاستقامه مطلقا فان المحرم اذا كسر بعض الصيد يكون ضامنا لاهل الصيد فلما كان بغير اذنها بمجره
ثم فاقل من ان يلحقها ثم ههنا اذا سقطت بغير عذرها وينبغي الاعتماد على انه لا صلاح بها قياسا
عليه والظاهر ان هذه المسئلة لم تنقل عن أبي حنيفة صريحا وهذا يعبرون عنها بصيغة قالوا بحر والموودة
من واد ابتعدتها حبة وبابه وعدو كانت كندة تتد النساء مختار الصالح ثم اذا عزل فظهر بها جمل هل
يجوز نفيه قالوا ان لم يعد الى وطئها وعاد بعد البول حازه له نفيه والافلاز بل في وينبغي ان يراد بعنسل
الذكر كذا يحفظه وقوله وعاد بعد البول وعزل في العود ايضا شذاعن المحامو في الظاهر من كلام
الربيعي جواز نفيه بعد العزل وان كانت محصنة وفي النهر عن المحضانية قيده بغير المحصنة (قوله ثم
العزل مباح) برضا المرأة المحرمة او برضا مولى امراته الامه وفي الامه المملوكة يفسر رضاها تبين
(قوله ولو تزوجت) فاعله قول المصنف امه جوى (قوله واعتقت) كان الصواب العطف بالفاو ثم
كان في الهداية وفي قوله امتقت شي لان الاعتبار بالعقود دون الاعناق جوى ولوا بدل الصواب بالاولى
لن كان اولى اذ الاولات تاتي ما يستفاد من الفاو ثم وان لم تكن نصابه (قوله اما) تنازع فيه تزوجت
واعتقت وشمل اطلاق الامه القلة والمذبة وام الولد وشمل الكبير والصغيرة فاذا اعتقت المغيرة
توقف خيارها الى بلوغها لان فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملك الصغيرة
وملكه ولها عليها التقيام مقامها بحر عن جامع الفصولين (قوله او مكاتبه) ولو حكما كعتقة النصف
نهر (قوله خيرت) في مجلس عليها بالعق ولو في عقد ارجى سواه كان برضاها ولا يوصفيرة بتأولى
بلوغها وليس لما اخبار بلوغ في الاصح كما مر ولو اخارت نفسها ببلوغ الزوج يصح وقيل لا ولولم تعلم ان
لها الخيار حتى ارتدوا لمخاطباتها بحر وفسخت صح الا اذا قضى بالعاق وكذا الامه المحرمة اذا تزوجها
حرى ثم اعتقت خيرت سواء علفت في دار الحرب او في دارنا بعد الاسلام وليس هذا يحكم على من في دار
الحرب بل شوي وسيطل بما يدل على اعراض كسبها بالمغيرة ولو جعل لها قدرا على ان تختار ففعلت
سقط خيارها نهر وهل تستحق القدر والامه والظاهر انها لا تستحقه اذ هذا من المحقوق المجردة التي
لا يصح امتياز عنها كحق الشفعة بل اولى (قوله فلا مهر لاحد) أى لا للسيد ولها كما هو مريح

لان في المحرمة المتكوبة الاذن الجاني
العزل اجاب نعم لا اختلاف في جواز ذى
الامه المملوكة والمالكى الامه المتكوبة
فالاذن في العزل الى المولى وعن أبي
يوسف ومحمد ان الاذن بالامه العزل هو
مباح (ولو) تزوجت باذن سيدها
والاعتقت امه وسكاته خيرت (بين
ايقاه النكاح وفسخه فان اخارت
نفسها فلا مهر لاحد

كلامه قلت وهذا اذا حصل المقدول عليها الما لو طئها يجب المهر فان كان الوطء قبل العتيق فالمهر له
واللهما سوى اخذها بما ساقى في المتن (قوله وان اختارت زوجها فالمهر ليسدها) مثله في الدر المختار
وهو باطلا فله شامل لما اذا كان العتيق قبل الوطء فيشكل بما ساقى في المسئلة التي تلمح حيث قال فلو
وطئ قبله فالمهر له والله الا ان يحمل هذا الاطلاق على ما اذا وطئها بعد العتيق (قوله ولو كان زوجها
حر) او كانت عند النكاح حرة ثم صارت امة كافي التنوير وانما كان كذلك لقوله عليه السلام لبريرة
حين اعتقت ملكك بضعك فاختارى وكان زوجها حرا كافي الصهيبي وأورد ان هذا لا يتناول
المكاتبه لانها كانت ملكا لبعدها قبل العتيق ويمكن ان يحجب بان المراد ملكا تاما وهو قبل العتيق
ليس تاما الا ترى ان نكاحها كان موقوفا على اذنه نهر وقوله يمكن ان يحجب بان المراد ملكا تاما كذا
بخطه وتوجيهه ان الخبر محذوف دل عليه ما تقدم من قوله ملكك بضعك شفعنا (قوله وقال الشافعي
لا خيار للكاتبة) لانه لا نفاد لكاح الارضها فصارت كالحرة بخلاف الامة لان رضاها غير معتبر
ولنا ما روى من حديث بريرة وكانت مكاتبه ولان الملك يزاد عليها كالاتمه وهو الموجب باني وورد
ان بريرة قالت لعائشة اني كاتب اهل على تسع اواق في كل عام اوقية فاعينني فقالت عائشة ان
احب اهلك ان اعداهم عدد ثيابي ويكون ولاؤك في فعلت فذهبت بريرة الى اهلها فابوا عليها فاجأت
وقالت لعائشة اني قد عرضت عليهم ذلك فابوا على الان يكون الولاء لهم فسمع صلى الله عليه وسلم ذلك
فقال عليه السلام غنيتها واشترى لهم الولاء فانما الولاء لمن اعنت ففعلت عائشة فقام عليه السلام في
الباس فحمد الله واثنى عليه ثم قال يا ايها الرجال بشرطون شرط وليست في كتاب الله ما كان من شرط
ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان ما شرط قضاء الله احق وشرط الله اوفق وانما الولاء لمن اعنت
شفعنا عن غايه البيان بقى ان يقال معنى ما سبق من قول عائشة ان احب اهلك ان اعداهم سمع الخ على
ان يكون ذلك بمثابة قوله صلى الله عليه وسلم غنيتها فاعتقها وعن عائشة قالت دخلت بريرة وهي
مكاتبه فقالت اشتريني واعتقني كافي محقرا البصري لابن جماعة (قوله وقال ايضا لا خيار لها ان كان
زوجها حرا) محمد بن بريرة من رواية عائشة انه عليه الصلاة والسلام خبرها وكان زوجها عبدا ولان
العبد ليس بكفء لما ثبت لها الخيار بخلاف الحر ولنسأحدث عائشة ان زوج بريرة كان حرا حين
اعتقت واه البصري ومسلم ولان الخيار لازد بادل ملك عليها وهذا المعنى لا يختلف بين ان يكون حرا
او عبدا وحديثنا اولى لكونه مثبتا وليس فيما روى دلالة على انه اذا كان حرا لا يكون لها الخيار فلا
يمكن الاحتجاج به الا على ثبوت الخيار لها فيما اذا كان زوجها عبدا ونحن نقول بموجبه وبموجب
المحدث الاخر فنقول كان عبدا قبل ان تعتق بريرة ثم اعتقت وكان حرا حين اعتقت جميعا بين
المحدثين وقوله ليس بكفء ليس بشئ لان الكفء انما يعتبر في الابتداء دون البقاء فان قبل كنف
تقدم حقها على حق الزوج حتى كان لها ابطال حقه دفعا للضرر عنها بما لحق الضرر عليه قلنا ما كان
لها دفع الزيادة ولا يمكن ذلك لا بابطال اصل النكاح كان لها ابطال حقه دفعا للضرر عنها ولو ان الزوج
قد رضى به حدث تزوجها مع علمه انها قد تعتق زبلي واعلم ان خيار العتيق تالف خيار البلوغ في انه
يبطل بالقيام عن المجلس وان الجهل به عند وانه ثبت للامة فقط وانه لا يبطل بالسكوت ولو كانت بكر
وان الفرقه فيه لا توقف على القضاء كذا في الحاشية وقرق بينهما بان الامة لا تستفرغ العلم بخلاف
الحره قال في جامع الفصولين ومقتضاه ان الخبر ولو كانت امة تعتقها بالجهل قال في البحر والظاهر
الاطلاق اذ قد علوا بان سبب الخيار في العتيق لا يعرفه الا بالحواس مخفاه بخلاف خيار البلوغ لانه يعرفه
كل احد وقالوا ان الفرقه به ليست بطلاق ولهذا كان لسان اختيار ونحوها فضاير وقوله وانه ثبت
للامه فقط يعني دون العبد بخلاف خيار البلوغ فانه ثبت لكل من الزوجين وبريرة براء من مملكتين
على وزن كريمة وكان اسم زوجها مغيثا وكان عبد الا لى بن اجد كذا قال صاحب السنن وقال الشيخ

وان اختارت زوجها فالمهر ليسدها
(ولو كان زوجها حرا) وقال الشافعي
لا خيار للكاتبة وقال ايضا لا خيار لها
ان كان زوجها حرا

أو جعفر العياوي في شرح الآلات ما كان مفتع هذا الال لمفتعة من بني مخزوم شخصان غاية البيان
أي ثم عتيق قبل عتيق مرة بدليل ما قدمناه (قوله ولو نسكت بلاذن فتعتق) عبارة المداية ثم عتقت
جوى (قوله فتعتق) فتع وأوله منبذ للفاعل ولا يجوز زعمه بالنسبة للفاعل لأنه لا لزوم جوى عن شرح ابن
الحلي وفرضها في الامة وإن كان العدد كذلك ليزرب عليها المسئلة التي تلها فتر بعنهر وهي ما سألني
من قوله فان ملئ قلبه الخ قال السيد المحوى وبحوزان يكون تخصمه بالامة لا لفرع عليه مسئلة التحسار
لأنه يخص بالامام ومن العداها بقي ان تعبد كون النكاح بدون اذن المولى بالا حترارهما لو كان باذنه
أنفذا من تعليمه عدم ثبوت النكاح بان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد الملك عليها (قوله
نفذ النكاح بلاخيار) لأن النفوذ بعد العتق فلا يتصور اذ يداد الملك علم او ثبوت الخيار باعتباره زبلي
وكذا لا خيار لهما لو اقترنا بان زوجهما فاضوى وأعتقهما فاضوى واجازهما المولى در واعلم ان الاقتران
بالنسبة للاخا زبنا ان اجازهما المولى معا فلا شرط كون الزوجين معا ولا عتاق واقعه معا وكذا ينفذ
النكاح اذا تزوجت بدون اذنه فباعها فاجازها لشترى ذلك النكاح الذي وقع منه بعد المولى السامع
عزى ودر رد قيد النكاح لانها لاشترت شيئا بغير اذن مولاهم فتعت بطل لتغير المالك بالامة لأن
الجمرة الصغيرة لو نسكت بلاذن ثم بلغت توقف على اجازتها وكذا التي لا بعد اذ الزوج مع وجود
الا قرب ثم انتقلت الولاية اليه توقف على اجازة مستأنفة اطلاق في الامة فتعمل المديرة وام الولد الا ان
هذا مسلم في المديرة اذا اعتقت في حياة المولى امان عتقت بوعته ولم يخرج من الثلث توقف نفذها حتى
تؤدى السعاية عند الامام وعندهما يجوز وامام الولد فان دخل بها الزوج قبل العتق نفذوا الا سواء
عتقت في حسنة او بوعته لان العدة بالعتق وجبت عليهما من المولى وهي تنفذ نفاذ النكاح غير انهما
وجبت من الزوج بوطئه لم تحب من المولى وهذا انما يصح على رواية ابن سماعة عن محمد بن محبوب
العدة من الزوج اما على ظاهر الرواية لا تحب وعلى هذا تفرع مال زوجة الامة نفسها بلاذن فدخل
بها الزوج ثم مات المولى فأجاز الابن جازعي رواية ابن سماعة لا على رواية الاصل نهر وقوله وامام
الولد فان دخل بها الزوج قبل العتق نفذوا الا يعني ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لا يتقبل بطل
لانه لا يمكن توقفه مع وجود العدة اذ النكاح في عدة الغير فسد كافي الجبر فعلى هذا ينبغي ان يستق أم
الولد من اطلاق المصنف جوى (قوله وقال زفر لا ينفذ) لانه كان موقوف على اجازة المولى والاعتاق
لنفس باجازه وبعد العتق ارتفعت ولا تيه فيبطل (قوله فلو ملئ قلبه فالمهرله) لانه استوفى منافع مملوكة
له اطلق في المهر فم ما لو كان يزيد على مهر مثلها كافي الدرر ولو خلا للعقد من النجعة وجب له مهر
المثل نهر قال الراعي عفو به هذه المسئلة مشكلة بما ذكر في باب المهر من ان للمرأة حبس فقسم ابن الزوج
لاستيفاء المهر وان وطئها برضاها مملو لا بان المهر مقابل بكل الوطأت فينبغي ان يكون لها من المهر
بقا ببقا ما استوفى بعد العتق ولا يصح كون الكل لولي زبلي واجاب في الجبر ان قسمته على جميع
الوطأت اذ لم يختلف المستحق لان الجهالة لا تصرفه واما اذا اختلف المستحق كافي هذه المسئلة فلا
يمكن حسمته فاستحقه بتمامه من حصل الوطء الاول على ملكه وفيه بحث اذ يلزم على ما ذاع انه لو اشترى
جارية فزوجه ودخل بها الزوج ثم استحق نصفها ان لا يقسم المهر بينهما لانه اختلف المستحق وهو
تخلاف الواقع نهر واجاب الشيخ شاهين بان مسئلة الاستحقاق ورد العقد على ملكهما بخلاف هذه
المسئلة فان استحقاق النكاح بعارض بسبب العتق فلا تزاحم سدها في ملكه وقت العقد فلا يقسم المهر
بينهما اه (قوله والا فالمهرله) وان كان يزيد على مهر مثلها لانه استوفى منفعة مملوكة لها نهر (قوله
ومن ملئ أمة ابنته) ولو صغيرا نهر أي حرم حتى لو كان عبدا أو مكاتب أو كافرا لا تصح دعواه لانه
لا ولاية له على المسلم وكذا اذا كان عبدا ولو اطلق ثم ولدت لاق من ستة أشهر صرح استحسانا زبلي قال
في الجبر وفيه اشارة الى انه لو ادعاء قبل الولادة لم يصح ولم أره واقول ينبغي انهاء ولدت لاق من ستة

(ولو نسكت بلاذن) المولى (فتعتق)
قبل اذن المولى (نفذ) النكاح (ولا
خيار) لها وقال زفر لا ينفذ (ولو
ملئ) زوجها والمسئلة (أي
قوله) يحل قبل العتق (فالمهرله) أي
المولى (ولا) أي وان لم يدخل بها حتى
أعتقها مولاهما (فالمهر) لها ومن ملئ
أمة ابنته

اشهر من وقت دعوته ان يصح وظاهر ان فرض المسئلة فيما اذا ادعاء وحده فلو ادعاء مع الابن قدم
الابن ولو كانا شريكين قدم الاب والفرق لا يخفى نهر وان كان الاب مرتدا فدعوه موقوفه عند الامام
نافذة عندهما جوى عن البرجندى ولو كانا من اهل الذمة ولو اختلفتا متاهما صحت نهر واراد بالامة
الفتنة اذ هي القابلية للانتقال من ملك الى آخر بقرينة قوله وصارت أم ولده فلو ادعى ولده أم ولده المنفى
أو مدرته أو مكاينته توقف صحتها على تصديق الابن كافي المحيط قيد بأنه لانه لو وطئ أمه اصله وان علا
أو زوجته فادعى ما جات به لم يثبت نسبته الا ان يصدق المسالك في أنها حلال له وان الولد منه وإذا لم
يصدقه ثم ملكها ثبت النسب منه نهر وعن أبي يوسف أنه ثبت النسب من الابن في المدبرة وعليه قيمة
الولد والعقر برجندى (فسرع) وطئ جارية أبه مرارا كان عليه مهر واحد لان الكل كان بشبهة
واحدة وهي شبهة التعلق ولو وطئ الابن جارية أبه مرارا ودعى الشبهة كان عليه لكل مهر واحد
المهر وجب بسبب دعوى الشبهة ولم يدع الشبهة كان عليه الحد فان تكرر دعوى الشبهة تكرر المهر
بغلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى دعوى الشبهة جوى من فاضحان واعلم ان ظاهر اطلاقه شامل لما
لو كانت الامه مطوأة الابن وبه مرجح في الظاهر بما حكى في وطء امه البنت كأمه الابن جوى عن
البرجندى فلو ابدل المصنف الابن بالولد لكان أولى ليشمل الذكر والانثى (قوله فولدت) عطف على
مهدوف أى واتقت مدة الحمل فولدت او يقال التزيب ذكرى لانما سدى جوى قيد بالولادة
لانها لم تلد وجب عقرها وان ثبت محرما ولو اصدقها ذنبا في الوهمين نهر رأى الولادة وعندها (قوله)
فادعاء أى ادعى الاب الولد عند قاض كافي شرح ابن الحلي ويستفاد من الطيف بالغائه لا بد ان
يدعيه فور الولادة ولم ير مر بها جوى (قوله صدقة الابن فيه) أى في الادعاء المفهوم من ادعى
جوى (قوله اذا كانت) أى كما هي ملك الابن فلو كانت مشتركة بينه وبين الاب واغبر وجبت حصه
الشريك من العقر وقيمة باقية لا تنقسم وجب الملك اذا قسمها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء واذ اصح
ثبت الملك في باقية حكمه لا شرط ما عرر ونهر عن الفتح (قوله من وقت العلق الخ) فلو جات به في
غير ملكه اوفه وان جها عن ملكه ثم استردت له نص الدعوة لان الملك انما ثبت بطريق الاستناد
الى وقت العلق فيستدعى قسام ولابة التملك من حين العلق الى التملك اقول هذا يفيد ان لو ابعها
لاخيه مثلا ان تصح الدعوة ولم أره قال في البحر هذا ان كذبه الابن فان صدقه صحت الدعوة ولو تملك
الجارية كاذبا ادعاء اجنبي ويعتق على الولد كافي المحيط واقول المذكور في الشرح وعليه جرى في فسخ
القدير وغيره لانه لا يشترط في صحتها دعوى الشبهة ولا تصديق الابن نهر (قوله ويجب عليه قيمتها)
فقيرا كان او موسرا لانه وان كان له تملك مال ابنته للحاجة الى البتة او لم يكن له تملك امته للحاجة الى
صيانة ماله الا ان الحاجة الى ابقائه له دونها الى ابقاء نفسه فلهذا تملك امته بغيرها والطعام بغير قيمة
نهر فاستقدم قوله ان الحاجة الى ابقائه له دونها الى ابقاء نفسه ان الحاجة الى ابقائه له فاصرة
ولهذا ايجل له عند الحاجة الطعام لا الوطء ويصير على نفقة أبيه لانه لا جارية لتسريده (قوله يوم علق)
نقل السد المجرى عن الاشياء من قيمتها تعتبر قبل العلق ونقل عنها ايضا ان المراد من قيمتها ثمن مثلها
لا قيمتها بالغه ما بلغت له والظاهر ان المراد من يوم العلق في كلام المصنف الوقت الذي اتصل به
العلق فيقول الى ما ذكره في الاشياء وعلقت به طرب شيئا (قوله لا عقرها) قال في التبيين وهذا
الملك ثبت قبيل الاستيلاء بشرطه فبين انه وطئ ملك نفسه فلا يجب عليه المهر (قوله ولا قيمة ولدها)
لانه اتعلق حراته من الملك عليه ما لم تكن مشتركة فوجب حصه الشريك در (قوله لا تصير أم ولده) لان
المهر لا يستلاد حقيقة الملك اوحقه وكلاهما غرائب للابن بلوى (قوله ويكون الولد احرا) لانه
ملكه اخوه فيعتق عليه (قوله وعليه العقر) فلو وطئ من الملك وسقط الحد للشبهة (قوله وقيل زفر
والشافعي يجب العقر) لان الوطء جدي غير الملك اذ الملك انما ثبت ضرورة تصحيح الاستيلاء بصيانته

فولدت فادعاء بنت نسبته منه وصارت
أم ولده (مطلقا سواء كان ادعى شبهة
أم لا صدقة الابن فيه أم لا اذا كانت
في ملك الابن من وقت العلق الى
حين الدعوة (و) يجب (عليه
قيمته) يوم علق (لا عقرها) وهو
صادق الامة (و) لا (قيمة ولدها)
وقد ذكر ابن مسعود ان احرا استنصر
عليه قول أبي يوسف ان الجارية لا تصير
أم ولده ويكون الولد احرا لقيمة وعليه
العقر لابن وقال زفر والشافعي يجب
العقر وانما قيل بالدعوة لان الاستيلاء

لما سمع الضياع فثبت الملك قبيل العلوق فلا ضرورة في نقله الى حال الوفاء ولنا ان المصحح للاستعداد حقيقة الملك اوسع وكلها غير ثابت للاب فلا بد من تقديمه ليصح الاستعداد بوقوع الوفاء في ملكه فلا يجب عليه العقر زيلي (قوله لا يقتضي بدون دعوته) لان الامعة فراش ضعيف والغير في دعوته كما في بعض النسخ (ولولا الفهم من الاستعداد في بعض النسخ بدون دعوته) وفي بعضها بدون الدعوة حموي (قوله ودعوه بالمجد) ويستتر ان ثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لو انت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعوته لما ذكرنا في الاب زيلي اما اب الوفاء وسائر ذوي الارحام فلا تصح دعوتهم نهرا لانه لا ولاية لهم في تلك المال عند الحاجة (قوله بالموت الخ) او المجنون زيلي (قوله ولو زوجها اباه) ولو فاسد اؤثر زوجها الاب بان كان الولد صغيرا كما في الحنابلة ولو قال ولو زوجها الافاد المستثنى نهرا (قوله لم تصح الامة ام ولده) لان انتقالها الى ملك الاب ليس بامانة مانه وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه درر ومن الحمل ان يملك أمته لطفه ثم يزوجه (قوله ويجب المهر) لالتزامه اباها بالنكاح وهوان لم يكن معي مهر مثلها في الجمال أي ما رغبت في مثلها جالسا لا فقط لما قيل ما سناجر به مثلها للزوجة والواجب في المحررة وكذا السرعي ان العقر أي المهر في المحررات هو مهر التلوي في الامة غير قبيتها بذكر او نصف العشر لو سناجر (قوله لانه مع النكاح) لوقال كافي التدين لالتزامه بالنكاح لكن اولى لشعور العلة ما لو كان النكاح فاسدا او طهرا وولدت كما صرح به في التدين (قوله وعند الشافعي لا يصح) لان ما له من الحق يمنع حصة النكاح فصار كجارة نعمته أو ككاتبته ولنا ان المانع من النكاح حقيقة الملك اوسع وكلها منتفع من الاب وانقاله حق التملك وذلك لا يمنع حصة النكاح الا ترى ان الواجب له التزوج بالموهوبة وان كان له حق التملك بالاسترداد وحق الملك يمنع كافي كسب المكاتب وفي المكاتب حقيقة الملك ثابت زيلي وقوله وحق الملك يمنع كافي كسب المكاتب بان للسيد حقاؤه فيمنع من جهة تزوجه بامه من كسبه وانما ذكرنا تحريمه في قوله وفي المكاتب حقيقة الملك ثابت لا كسب المبتدأ التذكير شيئا (قوله لا القيمة) لعدم ملك اربعة زيلي (قوله وولدها) لانه ملكه اخوه فعق عليه زيلي (قوله لسد زوجها) المحرر المكاتب (قوله) اعقته على (الف) اوزادت ورطل من خراذ القاسدها كالصغير (قوله وفسد النكاح) وكذا لو قال رجل فقتله أمه فلو اها اعتقها عني بالف ففعل عتقت الامة وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لاستحالة وجوده على عبدها ولا يسقط في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البدل اذا ذكر كسبت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كما لو قال بعته مني بكذا ثم اعقته عني وقول المولى اعقت بمنزلة قوله بعته منك واعقته عنك فاذا ثبت الملك اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده درر والاقتضاء لا لفظا على مسكوت شرقي صدقة أو حصته عليه وما كان ثبوت البيع بطريق الاقتضاء سقط القول الذي هو ركز البيع بحر وفيه بحث اذا قد فناء عن الدرر من ان قوله اعقت بمنزلة قوله بعته منك واعقته عنك بشرائه قائم مقام القول ولا يثبت فيه خيار الزوارة والعيب ولا بشرط كونه مقدورا التسليم حتى صح الامر باعتاق الآبق وبغيره في آخر اهلية الاعتاق حتى لو كان صبيما فاذن ما ثبت البيع بهذا الكلام لم يكو له ليس أهلا لاعتاق وقد يكون المأمور فعل مأمرا به لانه لو زاده عليه بان قال بعثت بالف ثم اعقت لم يصح بيعا بل كان مستدنا ووقع العتق عن نفسه لعدم القول غاية وسعدى ولا يفسد النكاح في مسئلة السكاب بغير ومفاده انها لو قالت فبعت وقع عن الامررد (قوله وودع للحر) ويصح عن كفارتها لو نوت به كافي الوفاء حموي وقال زفر لا يفسد لوقوع العتق عن المأمور لان هذا الكلام خرج باطلان الاعتاق عن غير المالك لغوا لا اعتق فيما لا يملكه ابن آدم ففقد العتق عن ماله وهوالأمر مما اذا تم اسم الاف ولنا انها امر بعتاقيه عبده منها ولا يصور ذلك الا بتدبير مالكها فيه فيقدر بقية اقتضاء كن قال لامرأته المدخول بها اعتدى ونوى الطلاق فانه

لا يقتضي بدون دعوته (ودعوه بالمجد)
كدعوه الاب بالموت أو الرق أو الكفر
ولاية الاب بالموت أو الرق أو الكفر
أما عند ثبت ولايته لا يثبت الولاية
للمجد فلا تصح دعوته والدعوى
النسب بالكسبي الدعا (ولو زوجها) أي
بالفتح هي الدعا (ولو لم تصح الامة
الابن امته) اباها وولدت لم تصح النكاح
(أم ولده ويجب المهر) لانه مع النكاح
عند الشافعي لا يصح (لا القيمة) أي قيمة
الامة (ولو فاسد زوجها) اعتقته
فقتل عبد (فالتاسيد زوجها) واعتقته
عني (الف) بقدره بعهته عني (فسد
نائبه عني) (فعل) عتق العبد (الف
النكاح) وسقط المهر وعليه التلوي (الف
ولو قال للحر وقال زفر لا يفسد (ولو لم
تقل بالف) وبقي المسئلة جبالها
(لا يفسد) النكاح (ولو لوله) أي
لاعتق عندها

بقه لانه لا حصة للاعتداد بالاعتدال لا يقال ان البيع ينقضي بالايحاب لاننا نقول نعم اذا كان مقصودا واما اذا دخل في ضمن شيء آخر فلا يقال ان الملك لا يرحم عطف غير مستقر ومثله لا يوجب فسخ النكاح كالوكيل اذا اشترى زوجته لئلا يكون له ملك الملك لما ثبت ثبت وجوبه وانفساخ النكاح لازم للملك فلا يفرقه ولا يفسد ان المشتري يدخل في ملك الوكيل بل يقع الملك ابتداء لئلا يكون في الصحيح واثنان وقع الملك للوكيل فقد تعلق به حق الموكل حاله ثبوته ومثله لا يوجب فسخ النكاح بخلاف ما نحن فيه فان العبد لم يعلق به حق الغير بل هو (قوله وقال ابو يوسف والولاء) والنكاح فاسد لانه يقدم الملك بغير عوض نهضا لتصرفه ويسقط القبض كسقط القبول في البيع المقدّر بل أولى لان القبول في البيع ركن والقبض في الهبة شرطا فلا سقط الركن فاولى ان يسقط الشرط وصار كالامر بالتكفير عنه بالاطعام ولما ان القبض فعل حسي فلا يدخل في ضمن القول وانما يدخل في ضمن الحكم لا المحسوس ولا تأثير لكونه ركنا وشرطا الا ترى ان الطهارة ونسبة الصلاة لا يستطمان وهما شرطان فيها والقيام والقرآن يستطمان بالعمد وهما ركبان والفقر في مسئلة التكفير ينبوع عن الآخر في القبض لكون الطعام قائما فابلا للقبض فتم به الهبة ثم يصير مؤذيا بالنفس بحق الكفارة اما العبد فلا يمكن ان يجعل قابضا ثابته عن الآخر لان مالته تسلف بالاعتاق فلا يقع في يده شيء لينوب عن الآخر ولانه عند عدم ذكر المال يتحمل ان يقد رهبة ويحتمل ان يقد ربحا فاسد لعدم ذكر الرهن وليس البعض باولى من البعض فوقفت الجمالة في التقدير بل هو لكن في قوله ان الطهارة ونسبة الصلاة لا يستطمان نظرا لانه سبق ان مقطوع الدين والرجاء اذا كان وجهه حواجة بصل بغير طهارة وسبق ان من استولى عليه المومم بحيث لا يمكنه استحصال الرخصة بقلبه يكفيه التلطف بالسانه

(باب نكاح الكافر)

هذا اوتي من قول صاحب الهداية نكاح اهل الشرك لان الباب مشتمل على انهكة اصناف اهل الكفر غير مختص بالمشركون ولانه لا يشمل الكافي الاعلى القول بان اهل الكباب داخلون في المشركون على ما اختاره البعض حموي وهما ثلاثة اصول الاول كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين اهل الكفر خلافا لما لاك وردة قوله تعالى وامرأته جملة المحظوب وقوله عليه السلام ولدت من نكاح لامن سفاح والثاني كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود يجوز في حقهم اذا اعتقدوه عند الامام ويقرن عليه بعد الاسلام والثالث كل نكاح حرم محرمة المحل كالتحريم يقع جائزا وقال مشايخ العراق بل فاسد وعليه فجب النفقة ويحد قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح فقتصر عليه تصوير وشرحه وقوله واجمعوا انهم لا يتوارثون اى بهذا السبب واما بالنسبة ليتوارثون (قوله الان الكافر ادنى منه) اشار به الى الجواب عما عاها من ان يقال حيث كان ارق اثر الكفر كان ينبغي تقديم نكاح الكافر على نكاح الرقيق (قوله تزوج كافر) قيد يكون المتزوج كامرا لان المسلم لتزوج ذمية في عدة كافر ذكر بعض المشايخ انه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبشرها وقالوا النكاح باطل كذا في الحامية أقول وبغني ان لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتقد وجوبها الا ترى ان القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدنو منها فهو قوله كذا في الحامية قال شيخنا عبارتها والذي اذا ما امرأته الذمية فتزوجها مسلم اؤذي من ساعته ذكر بعض المشايخ انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبشرها بحضرة في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبها نكاحها باطل حتى تمتد ثلاث حصى وروي اصحاب الاما له عن ابي حنيفة لعدة علماء وقال شمس الاثمة السرخسي اختلف المشايخ في وجوب العدة على الذمية في قول ابي حنيفة قال بعضهم لعدة علماء وقال

وقال ابو يوسف والولاء والنكاح فاسد
(باب نكاح الكافر)
والناسخ بينهما ظاهرا لان الرق ان
الكفر والان الكافر ادنى منه (تزوج
كافر بلا شهود

بعضهم تحب العدة الا انها ضعيفة لا تمنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذمة مستعدة من مسلم لان تلك العدة قوية فتقع النكاح اهو قوله الا انها ضعيفة لا تمنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين أى كايحوز تزوج الامتثال قيام وجوب الاستبراء على السيد حوى واعلم انه ينقض على ما سبق من ان العدة وان وجبت عند الامام على قول البعض الا انها ضعيفة لا تمنع صحة النكاح ما ذكره الزبيلى بقوله فاذا صحت النكاح فحالة الاسلام والمرافعة حالة القامو التهادى ليست شرطاً فيها وكذا وجوب العدة في حالة العدة لا ينافي صحة النكاح الا ترى ان المكروه اذا وطئت بشبهة بان تزوجها رجل ودخل بها يجب عليها العدة وتحرم على الاول على ما هو المختار وانتارخواه زاده ان العدة لا تحب ولا يصح وطؤها على الاول وقيل ان كان الثاني عالماً فكما اختاره خواهر زاده وان لم يعلم فكلا الخ وقوله وقيل ان كان الثاني عالماً المخز كرهه فاضحان واقتصر عليه وقال صاحب الخلاصة وبه بقى اه واعلم ان المراد من قول الزبيلى وتحرم على الاول أى مادامت في العدة (قوله أوفى عدة كافر) قيد يكونه في عدة كافر لها لو كانت في عدة مسلم فانه لا يجوز فيه بخلاف المسلم اذا تزوج كافر في عدة كافر حيث يصح لان الامع في وجوب العدة من طلاق الكافر (قوله وذافي دهنهم جائز) فيه ان الشرط جواز في دين الزوج خاصة ان الكمال وفيه تأمل حوى ووجهه ما ذكره عزمى حيث اعترض على الدرر لمجمله الشرط جواز عند الزوجين فقال ان قول صاحب الهداية ومن تبعه وهو قد بينهما جائز أولى لان اعتقاد المترجمين وحدهما غير كاف في ذلك ولا حكم له اه (قوله ثم اسلموا) او ترافعوا البناء ولم يذكره لانه معلوم بالاولى نهر (قوله وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين الخ) لان الخطابات عامة الا اننا لا نعترض لهم لنهزم اعراضاً لا بقرافاً ان ترافعوا أو اسلموا او محرمة قائمة بوجوب التفريق ولهم ان النكاح في العدة لا يجوز اجاها وطء الدلتوا احكامنا فنزلهم والنكاح بغير شهود مختلف فيه ولا ي حنفية ان العدة لا يمكن انبائها حقاً للشرع لكونهم غير محتاطين به ولا حقاً للزوج لانه لا يعتقد أى لا يعتقد وجوب العدة ولا لافانها ثبات الغير فان قلت ان الكفار فيما اذا كانت المرافعة او الاسلام والعدة غير منقضية ما بعد انقضاء العدة لا يفرق بالاجماع زبيلى وقوله ولا حقاً للزوج لانه لا يعتقد أى لا يعتقد وجوب العدة ولا لافانها ثبات الغير فان قلت ان الكفار محتاطون بالمعاملات والنكاح منها قلت هكذا استشكل المسئلة في فتح القدير ويجب والجواب كما في النهر عن البهران النكاح لم يخصص معاملة بل فيه معنى العبادة (قوله لانه ولم يدينوا جواز لم يقرأ عليه في الاسلام) اجاعا قال في الفتح فليز في المهاجرة وجوب العدة اذا كانوا يعتقدون لان المضاف الى تباين الدارين الفرقة لان في العدة نهر (قوله فرق بينهما) أى فرق القاضي أو الذى حكمه وقال الرجندى ظاهر العبارة يدل على انه لا تقع المنيونة بالاسلام وقال قاضيان تين بدون تعريق القاضي ذكره في القسنة حوى (قوله اذا اسلموا) وكذا بالاسلام أحدهما او مراعتهم جميعاً لا مراعاة أحدهما عند الامام خلافاً لما نهر اذ بمراعاة أحدهما يبي حق الآخر بخلاف اسلامه لان الاسلام معلولاً بعلى در ولولم يرافعا قبل الاسلام لم يفرق بينهما وفي الغاية عن المخطأ انه يفرق بطلب المطلقة ثلاثاً اجاعا وكذا في الخلع وعند المالم لو كانت كناية وكذا لوزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثاً كذا في الشرح وغيره والذي رأيته في المخطأ الرضى بعد ما نقل ان المطلقة ثلاثاً لو طلبت التفريق بفرق اجاعا قال وان لم يطلب التفريق لا يفرق خلافاً لا ي يوسف وزفر الا في مواضع يفرق من غير رافعة بأن يملهاهم قيم معها من غير عقد أو طلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل التزوج باخر وكذا لوزوج كناية في عدة مسلم صيانة المالم اه وهذا عا في الغاية من التوفيق على الطلب في الخلع ونحوه نهر ذكر في الدرر انه في هذه المسائل الثلاثة يفرق من غير مراعاة يحرم المخطأ فلا زبيلى والمحاوى من اشتراط المرافعة انتهى (قوله ثم لم لهذه الائمة حكم الصحة) يعنى انكحة الكفار محارمهم (قوله ولم يتعرض لهم بعد الذمة) أى بسبب عقد الذمة وفيه ان وضع المسئلة غير مخصوص بالذمي حوى (قوله ولا ينكح مرتداً) لان

اوفى عدة كافر) آخر (والمحال ان
(ذا) أمة التزوج بغير شهود ونكاح
(في دينهم جائز ثم اسلموا) فاسد في
المعتدة وقال زفر النكاح فاسد في
عليه) وقال في الوجه الاول كما
الوجهين وقال في الوجه الثاني كما
قال أبو حنيفة وفي الوجهين لا يفرق
قال زفر ما قبل الجواز في دينهم لا يفرق
لولا يدينوا جواز لم يقرأ عليه في الاسلام
(ولو كانت) الزوجة (بهمرة فرق
بينهما) اذا اسلمت هل لهذه الائمة
حكم الصحة فعيا بينهم أم لا قال بعض
أصحابنا باسامة في حقهم جميعاً
وقال القاضي الامام أبو زيد ومن تابعه
ان نكاح الحارم صحيح فيما بينهم عند
أبي حنيفة وهو الصحيح حتى قال لو طلب
أحد هذا التفريق من القاضي لم يفرق
ويقضى لما يقتضيه النكاح اذا طلبت
ولا سقط احصائه اذا دخل بها حتى
لو اسلم فتدفعه انسان بعد ما دفعه عنده
ولو كان النكاح طامساً لم يفسد احصائه
بالدخول بها ولا هو باطل في حقهم
ولم يرتد احداهما (ولا ينكح)
ولا مرتدة ولا كاترة ولا مسلماناً ولا مرتداً
ولا كافراً

الكاح بعقد الملة ولا ملة له وما انتقل اليه لا قرع له عني وهو أحسن مما عجل به في التهرج قال أما المرتد فلا شقاقه القتل والامهال ضرورة التامل والكاح يشغله عنه ولا رد من وجب عليه القصاص لان العفو مندوب اليه وأما المرتد فانها محسوسة لتأمل وعندمة الزوج تشغله ولهذا قال السيد بعد نقله فيه نظر لان ما ذكر لا يقتضي في الامة المرتدة لانها لا تنحبس بل تختل مشغولة بتعذمة الزوج (قوله ولا حريا ولا ذميا) لاحاجة اليه فان الكافر يصدق بهما جوى (قوله والولد يتبع الخ) وهذا انما يختلف الدار بان كانت في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الاسلام وأسلم والولد في دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام حكما وأما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لاتبعة ولده ولا يكون مسلما اذ لا يعلن ان يجعل الولد من أهل دار الحرب بخلاف العكس زيلي فاقى الفتح من قوله وأهل العكس من سوء الفتح نهر ويتفرع على عدم تبعية الولد لآبيه حيث كان الولد في دار الحرب وأبوه في دار الاسلام انه يصح سبيهم ويكون مملوكا للساقي وما في حاشية النجوى من قوله ويكون مملوكا للذي صوابه للساقي ولو أسلم أبوه في دار الاسلام ثم سى الصبي بعده وصار في دار الاسلام فهو مسلما لانها اجتماع في دار واحدة فاما قبل الانجاء الحداد الاسلام فلا يكون مسلما باسلامه لاختلاف الدارين عن التبعية في الاحكام وعند عدم الابوين يتبع الدار جوى عن الاضاح والمفتدي ان يقال في قول المصنف والولد يتبع خير الابوين دينا فنظرا لانه لا يشمل تبعية الولد لآبيه المرتد اذا كانت امه نصرانية كما ساقى في باب المرتدين لان المرتد لا دين له الا ان يقال المراد الدين ولو سكا والمرتد اعتبارا جبره على الاسلام فربما من المسلم فصار بهذا الاعتبار مسلما حكما جوى وأعلم ان في التقيد بالابوين اعما على انه لا يتبع المجدونه مما خالف فيه المجدد الاب وتصور تبعية لاهل المسئلة وأبوه كافر بان كانا كافرين فاستقبل فقبل عرض الاسلام عليه ولدت جبر عن المراج (قوله خير الابوين دينا) غير محمول عن المفعول وغلب الاب لشرفه جوى (قوله والجوى شرمن الكافي) اذله دين سماوى دعوى ولهذا ان كل ذبيحته ويصور تلحق ناسهم لساكن فكان الجوى شراخى اذا ولد بينهما ولد يكون كآبائهما ددر وقوله اذله دين سماوى دعوى أى بحسب دعواهم فانهم يحسون ان دينهم ليس بجنسوخ والا فهو ليس بدين سماوى لان عزى زاده وكذا الوثني وسائر أهل الشرك شرمن الكافي والنصراني شرمن اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يفتق كجوى وفي الآخرة أشد عذبا وفي جامع الفصولين وقال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كقولنا بساكنة الخمر لما قيل بالقطعي لصكن ورد في السنة ان الجوى اسعد حال من المعتزلة لانما الجوى خالقن فقط وهو لا مال الا عدله درع البرازية وأعلم ان خير شرستعملان للفاضلة ولغيرها فاذا كانا للفاضلة فاسلهاما خير وأشر على وزن أفعل وقد نطق باصلها فروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لامته ائت أخيرهم يوم القيمة أى أخير الام وأما اذا لم يكونا للفاضلة فهما من جملة الاسماء كقوله تعالى ان ترك خراجى (قوله والشافعي يخالفان في الولد كاني الخ) يصحله جوى لان المعارضة تحققت فاحدهما موجب المحرمه والاخر موجب الحمل فربح ما موجب المحرمه لقوله عليه السلام اجتمع الحلال والمحرام في شئ الا غلب المحرام الحلال بخلاف ما اذا كان أحدهما مسلما لان الكفر لا يعارض الاسلام ولان حل الذبيحة والناسك من احكام الاسلام فربح بهما كاربح الاسلام فلا تتحقق المعارضة وقوله ربح ما موجب المحرمه ينتقض بالوكان أحدهما مسلما زيلي (قوله ولو اسلم احد الزوجين) بالغا كان أو صبيا بشرط التمييز فربح باه الصبي المميز باتفاق على الاصح بترككن في الاطلاق مؤاخذه من وجه آخر لقوله لالو كان الذي أسلم زوج الكفاية وليس كذلك فلوقد المسئلة بالجوسيين كافي الدرر لكان أولى وكانه استغنى بما سبي من قوله ولو أسلم زوج الكفاية بقي نكاحها فان قلت برعليه ما لو أسلم زوج الجوسية فتبوءت أو تنصرت حيث لا يفرق بينهما مع ان ظاهر كلامه يقتضي التفریق قلت صواب ما في البصر من انه يمكن ان يراد بالكفاية ولو لا فلا يرد

ولا حريا ولا ذميا (والولد يتبع خير الابوين دينا) فان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك لو أسلم احدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه (والجوى شرمن الكافي) فيكون الولد مسلما بالكافي ولا يتبع مخالفاً في ان الولد كاني حتى لا يتحل ذبيحته عنده (ولو اسلم احد الزوجين

(قوله عرض القاضي الاسلام على الآخر) بالغا كان أو غيرا ولو كان غير من ينظر عقله ولو جنونا لم ينتظر لعدم نياته فعرض الاسلام على ابيه فان اسلم احدهما بقي النكاح لتبعية له فلو لم يكن له أي الجنون أو بان حالهما حكم شرعيا لكان في الدرفان لم يكن له ان نصب القاضي منه وصافى قضى عليه بالفرقة ما قضى عن البهي عن روضة العلماء للزاهدي اه (قوله أي وان أي الاسلام فرق القاضي بينهما) ومنه ما اذا سكت غيراته في هذه الحالة فيكره عليه العرض ثلاثا احتياطا غير (قوله وان كان بعد الدخول يتوقف وقوع الفرقة بينهما على انقضاء ثلاثا فراه) لان النكاح بعد الدخول متأكد فيقول الى ثلاث حصص ولنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرق بين نصراني ونصرانية ما بانه عن الاسلام واما المعايير وأبو بكر بن العربي في العارضة وظاهر حكمه بينهما لم يتقل النكاح لانه فكان اجسا طاعني ومنه تعلم ان المراد بالافرا في كلام الشارح المحيض والعارضة شرح الترمذي للاحوذي بالذال المهملة شيعنا (قوله وابطاؤه طلاق) فتعذرا اذا اسلمت بعد الدخول بها أو أي الزوج يحرم بخلاف الماهرة لانه لا يخطر لنكاح المحرم لكونه ملحقا بالمجاهد واعلم ان المراد بالطلاق في كلام المصنف الشان حموي عن النهاية ولفظه وابطاؤه طلاق بان مطلقا سواء كان قبل الدخول أو بعده عندها وعند أي يوسف فسخ قال في النهاية حتى لو اسلم الزوج لايملك الرجعة تغلظا لامر عليه اه واطلق في كون اباؤه زوج مطلقا فم الصغير المميز وكذا اباؤه احد اوى الجنون طلاق أيضا في الاصح درو وقوله وهو من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زبلي وفيه نظرا لطلاق من القاضي وهو عليهما لانهما فليسا بأهل للابقاع بل للوقع نظره في شيعنا لتصريحه بانه انما كان اباؤه مطلقا لانه اساقا الامساك بالمعروف وجب التصريح بالاحسان فان فعل والاناب القاضي منابه فكان تفرق القاضي بانه بطريق النيابة عن المميز واحد اوى الجنون وفعل النائب منسوب للزوج عنه لاجل ان كان الطلاق واقعا منهما حكما اه وقوله في الاصح يشير الى ان الايام من احد اوى الجنون لا يكون طلاقا بل فسخا على غير الاصح (قوله مطلقا سواء كان قبل الدخول او بعده) ثم ان كان الايام منه وجبها لكل المهر في المدخول بها ونصفه في غير المدخول بها وان كان الايام منها فاشيها الا للوطوة لان غير الموطوءة فونت البذل قبل تاكد البذل فاشيها الرذوة والمطوعة رزوا والمطوعة بفتح الواو يعني انها اذا ارتدت والبعاذ بالله تعالى او مكنت ابن زوجهما فان كان بعد الدخول كان لها المهر لثا كسده بالدخول وان كان قبله فلا مهر لها عناية (قوله وعند أي يوسف فسخ) لا ي يوسف انه يتصور وجوده من المرأة وتجنله لا يقع الطلاق حتى فكان كالفرقة بسبب الملك ولما انه لم يات الامساك بالمعروف وجب التصريح بالاحسان فان طلق والاناب القاضي منابه في ذلك فيكون طلاقا اذا كان تابعا عن اليه الطلاق لانه أي القاضي انما ينوب عنه فيما التفريق به والذي اليه الطلاق وفي هذا تصريح بانه لو طلق وقع ولم يتجنى الى التفرق في المأثرة فاذل الى الم الم الفسخ فاذا ابت نأب القاضي منابه به بخلاف الملك فان الفرقة فيه لا بهذا المعنى بل للتنافي واعلم ان في جعل الايام مطلقا في حقوز وفي الحقيقة انما هو سبب فقط كما فصع عن ذلك ما مر نهرو لمذا قال الشلي فان قلت فهذا صريح في ان الايام ليس بطلاق انما الطلاق تفرق القاضي بعد الايام ثم لو بعد من الزوج طلاق فكيف يستقيم قوله في المتن وابطاؤه طلاق قلت لما كان الايام سببا لتفريق القاضي اطلاق عليه طلاقا من باب اطلاق السبب على السبب وهو ما وقع (قوله وابطاؤه) أي لا يكون الايام منها طلاقا بل فسخا بالاتفاق (قوله ولم يكونا من اهل الكتاب) ينبغي تقييده ايضا بعدم تهودها وانصرهما لما قدمناه من ان تنصر المحمسية وتهودها بعد اسلام زوجها المحمسي حكمه حكم ملوكا ثبت وقت ان اسلم كناية (قوله وكانا والمرأته التي اسلمت) احتز بهما لو كانا رجل هو الذي اسلم (قوله لم تن حتى تخمس ثلاثا) او بعض ثلاثة اشهر لو كانت آسية او صغيرة نهرو وجهه توقف النبوة على المحض ان الاسلام ليس سببا لمساو لا بد منها رعا للفساد وعرض الاسلام متعذرا لقصور الولاية فاختار شمرطاني

عرض القاضي الاسلام على الآخر
اسلم فعني امراته (والا أي وان أي)
الاسلام (فرق) القاضي بينهما
ولا يتوقف مطلقا سواء كان قبل
الدخول او بعده وقال الشافعي
ان كان قبل الدخول وقعت الفرقة
باسلام احدهما وان كان بعد الدخول
يتوقف وقوع الفرقة بينهما على انقضاء
ثلاثة افراسهم علم ان هذه الفرقة طلاق
عند أي حنفية ومجذبا اذا اسلمت المرأة
فقط وعند أي يوسف لا تكون الفرقة
اما اذا اسلم الزوج فقط فاشيها قوله
طلاقا اتفاقا والى هذا اشار بقوله
(واباؤه طلاق) مطلقا سواء كان قبل
الدخول او بعده عندهما وعند أي
يوسف فسخ وقال الشافعي ما وراء كبر
الدخول لا يكون طلاقا بل موقفا كبر
آنها (واباؤه) ولو اسلم احدهما أي
في دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب
او كانا والمرأته التي اسلمت فانه يتوقف
ول (لم تن) المرأة مطلقا سواء دخل بها
او لم يدخل (حتى تخمس ثلاثا) وقال
الشافعي ان كان قبل الدخول وقعت
الفرقة باسلام احدهما في الحال وان
كان بعد الدخول يتوقف على مضى
ثلاثة قرو

الطلاق للرجم وهو منى المدة مقام السب كافي خفر البئر ولا فرق بين المدسول بها وغير المدسول
 بها والساقى بفصل كافر في الاسلام في دارنا واذا وقعت البيوتة والمرأة حرة فلا عدة عليها وان
 كانت هي المسلمة فكذلك عند الامام خلافا لما جرى وقوله فلا عدة عليها حتى الا اذا كانت حاملا كافي
 الشر بنسبته من الكافي وقوله كافي خفر البئر يعني به ان لا يضاف الى الشر عند تعدد الاضافات الى
 العلة نظرا في الشرع وهو ظاهر البئر في الطريق يضاف ضمان ما تلف بالقوط فيه الى المحفر وهو شرط
 لان العلة تمثل الواقع وقد تعدد لكونه طبعا فاضيف الى الشرط فيه وهو المحفر لا تعدد تعارضه العلة
 شر بنسبته ايضا وفي قوله لم تنبأ بما ان الفرق طلاق وهو قولها وحزم به محمد في السير الكبير وقال
 الثاني هو قس نهر قال المجوى ولو لم يل على ما اذا كان هو الا في الثاني على ما اذا كانت هي الاية
 لكان حسنا واقول فيه نظرم وجهين اما الاول فلان الا بامع العرض وهو هناك متعذر واما الثاني
 فهو ما يلزم على هذا التحمل من صبر وزنا بخلاف لفظنا وهو خلاف ماسبق عند قول المصنف واما
 طلاق فتدبر (قوله ولو لاسلم زوج الكاكية) ولوما لا ينيكها لان للسلم التزويج بها ابتداء فالبقاء
 سهل (قوله وتبين الدارين) حقيقة وسبب الفرقه حتى لو خرج احدهما من دارا لمخر بالدار
 الاسلام مسلما او ذميا واسلم او مقدمه عند المدة في دار الاسلام وقعت الفرقه بينهما لانه ساقى انتظام
 المصالح وما يتأقفا بقطع النكاح كالمهرية والمراد بالتبين حقيقة تساعدها شصا والمحكمي ان لا
 يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل المحرم دارنا
 بامان لم تنبأ بوجبه لانه في داره سكا اذا قبل الامتنع (قوله لا الهي) لانه وجب ملك اقية وهو
 لا ساقى النكاح ابتداء ولهذا في زوج امته حاز فكذلك ما لهذا لو كانت المسنة منكوبة مسلم او ذمي
 لا يبطل النكاح بغيره من العنايه (قوله وعند الساقى سبب الفرقه التي دون التبان) حتى تقع الفرقه
 عنده الساقى ولو سادما ولا تقع بالتبان لان الساقى يقتضي صفاء الساقى لساقي اما تان الدارين فتأثيره
 في انتفاء ما لا يفي الا بطل النكاح الا ترى ان المحرمي المستامن والمسلم المستامن لم تقع الفرقه بينهما وبين
 امرته ولنا مع التبان حقيقة وحكايا انتظم المصالح والنكاح شرع لمصالحه لا لغيره فلا ينيق عند
 عدنها كالمهرية اذا اعترضت عليه لان اهل المحرم كالنكاحي ولهذا لو اتفق بهم المرتد يجرى عليه احكام
 الموتى فلا يشرع النكاح بين المحرم والميت بخلاف المستامن لان تان الدارين لم يوجد حكم لقصد
 الرجوع الى داره او لم يدخلها للقرار زبلي فان قلت رده عليه السلام بته زب رضى الله عنها الى
 زوجها بالمعد الاول دليل على ما ذكر قلنت روى انه عليه السلام ردها بعد جدي فكان المتيب اولى من
 الثاني على ان مارواه غير صحيح عند اهل النقل فلا يارض مارواه لخصته فان قلت فيماروهم حاج وهو
 متكافيه قلت هذا جرح مبهم فلا يصح وقودته اهل النقل حتى تخرج للمسلم ولا ن مارواه متروك الظاهر
 لانه ذكر فيه ان اسلامها كان قبل اسلامه بست سنين وقيل بثمانين وهم لا يرون بقاء النكاح بعد انقضاء
 عدتها قبل اسلامها فان قلت قد ابا عليه السلام وطامسا باوطاس بعد الاستراء وقد نسين
 مع ازواجهن قلت لا نسلم بل سبب وحدهن لان رجاءهن قتلاوا عني وقوله روى انه عليه السلام ردها
 بعد جدي بدليل في الغمر روى ذلك الترمذي وابن ماجه والامام احمدوا ايضا بقطع بان الفرقه وقعت
 بينهما وبين زوجها الى العاص بعدة تزيد على عشرين فانها است بمكة في ابتداء الدعوة حين دعاه صلى
 الله عليه وسلم فخصه ببناءه وقد انتقض العدتور روى انها كانت حاملا فاسقطت حين خرجت مهاجرة
 الى المدينة واستمر ابن الربيع على شركه الى ما قبل الفتح فخرج تاجرا الى الشام فاعتنق سرية المسلمين
 ماله وانجهر به راجع من قبل بل على زب فاجاز به ثم كلم صلى الله عليه وسلم السرية فردها ماله فاحتفل
 الى مكه وكان رجلا كرميا عالما بالرسى لاحد عليه ملقة قال يا اهل مكة هل بقي لاحد منكم عندى
 مال لم ياخذوا الا انزك الله خيرا فقد وجدناك وفيا كرا بما قلنا في اشهدان لا اله الا الله وان جهدا

(ولو لم زوج الكاكية نبي كاحما
 وتبين الدارين سبب) وقوع الفرقه
 لا الهى) وعند الساقى سبب الفرقه
 التي دون التبان حتى اذا خرج احد
 الزوجين الثامن دارا لمخر مسلما
 وقعت البيوتة بينهما وعند الساقى
 لا يقع ولو ساقى احد الزوجين تقع الفرقه
 بينهما اذا فاعدا تان الدارين
 وعند الساقى لى وان سادما
 لم تقع الفرقه بينهما عندنا وعند
 الساقى تقع

عنده ورسوله والله ما معني من الاسلام الان تخفوا اني انما اردت ان آكل لملواكم فلهذا قال الله اليكم
 وفرغت منها اسلم وماذا كفي الزوايات من قولهم وذلك بعلمت سنين اوثقان سنين وثلاث سنين فافقنا
 ذلك من حين فارقه بالابدان وذلك بعد غزوة بدر وما المنيونة فقيل ذلك بكبرائياتهم وقت من حين
 آمنت فهي قريب من عشرين سنة الى اسلامه وان وقت من حين نزلتوا لتكفوا المشركين حتى يؤمنوا
 وهي مكة فاكثر من عشرين عاما ان ياته صلى الله عليه وسلم لم تصف واحده من قبل البعثة بكفر لقائل
 آمنت بعد ان لم تكن مؤمنة فقد اتفق علماء المسلمين ان الله تعالى لم يبعث ندا قط اشر لك فافقه طرفه حين
 والولد يبيع المؤمن من الاوين فلزم انهم لم تكن احدا من قط الاسلامه نعم قبل البعثة كان الاسلام
 اتباعا لملة ابراهيم عليه السلام ومن حين البعثة لا يثبت الكفر الا بالماكر المتكبر بعد ما بوغ الدهون ومن اول
 ذكره عليه السلام لا ولادته لم يتوقف واحده منهن انتهى ومنه تعلم ان المراد من قول الشيع العني فها سبق
 كازيلي ولان ما رواه معتزوك الظاهر لا منه ذكر فيه ان اسلامه ما قبل اسلامه الخ اي متابعتها لا يها عليه
 السلام مع ما كانت عليه من كونها قبل التبعية على ملة ابراهيم عليه السلام فالمراد اسلامها تبعتها
 لا يها عليه السلام لانها كانت متممة قبل ذلك بالكفر ونقل شيطان المواهب الدينية ما منه واما
 زينب فهي اكبر سبابة بلا خلاف الا ما لا يصح وانما الخلاف فيها في القاسم اي سببا ولها قال ابن
 اسحاق انها ولدت سنة ثلاثين من مولد النبي صلى الله عليه وسلم وولدت زوجها وان خالتها الى العاص
 عليها مات صغيرا فادناه زالحمل وكان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته يوم الفتح وولدت له ايضا
 امامة التي جعلها عليه السلام في صلاة الصبح على ناقته وكان اذ ركع وضعها واذا رفع رأسه من السجود
 اعادها وترجها على ان يات طالب بدعوت فاطمة انتهى (فقه) ما نقل عنه طبعه السلام من قوله ان
 ابي واك في التارليس على ظاهره وما نقل عن ابي حنيفة انه قال في الفقه الا كبر ان ابي النبي صلى الله
 عليه وسلم ما ناعلى الكفر مردود بان النسخ المخذة من الفقه الا كبر ليس فيها شيء من ذلك وان الموجود
 فيها ذلك لا ي حنيفة محمد بن يوسف البخاري لا ي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي قال شيخنا هذا
 ما نص عليه ابن حجر الهيتمي ثم المكى في فتاواه انتهى (قوله وتنتج المهاجرة) البنا وهي التاركة دارها على
 عزم عدم العود مسلمة او ذمية نهرا واسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية حوى ودر (قوله المحائل)
 وهي التي لم تكن حاملا وضع المسئلة في المهاجرة لان التي طلقت في دار الحرب لا عدها عليها انتفاضا نهرا
 (قوله) وعند هاتين المرات (العدة) لان الفرقة وقعت بعد الدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم الاسلام
 وفيه نظرا لانه منته ومن بالمسبية وما قبل حملها للسبي دليل على افرار رجها ليس بشئ اذ لو كان كذلك لوجب
 الاستبراء ولا ي حنيفة انها اثر النكاح المتقدم وجبت اظهار الخطر ولا خطر لك المحرم ولهذا انصب
 على المسبية وفيه نظرا لان المفهوم منه ان العدة تصح قائل زوج على ما فصح عنه من قال له لم لو وجبت
 لوجب حق الزوج ولا حرمة للبرى وقد مر في باب المهر انها حق الشرع والولد حوى عن ابن الكمال
 فالاسلم ان يستدل بالامام عاقى الدرر من قوله وجه جواز النكاح قوله تعالى ولا جناح عليكم تنكهن
 حيث اباح نكاح المهاجرات مطلقا تنقيده بما بعد البعثة زيادة على النص وهي نسخ الخ (قوله ما فصح
 حالها) هو الاصح لان في بطنها ولما ثبت النسب فظهر في حق المنع احتياط نهرا (قوله وروى الحسن عن
 ابي حنيفة انه يصح النكاح الخ) رحمه الا قطع وظاهر الزاوية هو الا قل نهرا (قوله وارنداد احدهما الخ)
 ويشترط ان يكون المرتد صاحبا في اسلام السكان وان صح لا يصح ارتداده ولا تبين امره حوى عن
 البرجندى (قوله فصح في المحال) اي رفع العقد من اصله سواء كانت المرأة مسلمة او كانية حوى عن الفتاح
 وحيث كان ارتد احدهما فحقا فلا يتقص به بعد الطلاق نهرا (قوله وقال محمدان كانتا الفرقة
 من قبل الزوج الخ) هو يعتبرها بالاباء وباب يوسف مر على اصله في الاباء وابي حنيفة يفرق بينهما ووجه
 ان الرد منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة لولا انتظام المصالح والطلاق ينافع فتعذر جعل الرد

(وتنتج) المرأة (المهاجرة المحائل) في
 المحال مطلقا سواء كانت مسلمة او ذمية
 (بلازمة) عند ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعندهما لا تزنها العدة اما اذا
 كانت حاملا فلا يقول بوجوب العدة
 عليها ولكنهما لا تنكح ما لم تضع حملها
 عليها ولكنهما لا تنكح من ابي حنيفة بهما
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ولكن
 الله تعالى انه يبيع النكاح ولكن
 لا يقربها (وارنداد احدهما) فصح في
 المحال مطلقا سواء كان قبل الدخول
 او بعده وقال الساهي لا يصح الفرقة
 بعد الدخول حتى تنتفي من قبل الزوج
 محمدان كانتا الفرقة من قبل الزوج
 فصح في فرقة طلاق (فالمطلوكة
 المهر) الكامل (ولنه يرد نصفه ان
 اردت الزوج

جلا خلاصا لا ياله غوث به الامساك بالمعروف فيجب التصریح على ما روي لهذا توقف الفرقة بالاباء
على القضاء ولا يتوقف الفرقة بالردة جوى هذا وسكت عن العدة ولا يسه في وجوبها غير انه لا تنفع لها
فيها السكن لما سكنى به يفتى خلاصة وهذا اذا كانت هي المرتدة فان كان هو المرتد فلهما النفقة ولو
ماتت وزوجها المسلم استحقا لاقباسا وهو قول زفر خاتمة وفيه الوجه بتدار المحرم كان له ان
يتزوج باختها واربع سواها نهر يعني ولو قبل انقضاء العدة (قوله وان اردت المرأة لاشئ عليه) لان
الفرقة من جهتها قبل الدخول بمعية توجب سقوطه در وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين وتغير على
الاسلام وعلى تعديد النكاح جزا لما بهر بسركد بنا روي عليه الفتوى والاولو المجبة وافنى مشايخ بلعدهم
الفرقة بردها جزا وتيسر الاسماء التي تقع في الكفر ثم تذكر قال في النهر والافتاء هذا الاولى من الافتاء بما في
النوادير لكن قال المصنف ومن تصفح احوالنا من زماننا وما يقع منهن من موجبات الردة كمزاني كل
يوم لم يتوقف في الانقضاء برواية النوادر اقول وقد بسطت في القنية والمختار والفتح والبحر وحاصلها
انها بالردة تسترق وتكون فدا للمسلمين عند اى حنفية وبشرعها الزوج من الامام او صهرها له لم صر
ولو استولى عليها الزوج بعد الردة لم يكن له بها مال منكر ولدت منه فتكون كام اولد وتقل المصنف في
كتاب النصب بان مرضى الله عنه هجم على ناقته ففتر بها بالردة حتى سقط خمارها فقيل له يا امير المؤمنين
قد سقط خمارها فقال انها لحرمة لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البلخي حين مر به ساعى على شطرها كاشفات
الرؤس لارمضن اغا الشك في اعانته كانهن حريات ردت عنه ذكر الاربعة في شرح الجامع الصغير في الكلام
على قوله عليه السلام احيوا الداعي ولا تردوا الهدية ولا تضربوا المسلمين انه عليه السلام عاش ما ضرب
بيده خادما ولا عبدا ولا امه انتهى (قوله ولوارتداعا) بان لم يعرف سبق احدهما على الاخر (قوله
فهما على نكاحهما استسما) ووجهه ان بني حنفية اردوا ثم اتموا سلوا ولم تأمرهم الصابة بتعديد النكحة
وارتدادهم واصلحهم واقع معاينها لالتاريخ فترك القياس لاجماعهم معنى (قوله وفي القياس تقع الفرقة
بينهما وهو قول زفر) لان ردة احدهما مانعة من ردة الثانية بالاولى وجوابه ما قد علم (قوله وبانت واسما
متعاقبا) لان اسلام احدهما اذا تقدم بقى الاخر على ردة فتصحق الاختلاف در زمان كان المتأخر اسلا
هي المرأة قبل الدخول سقط المهر وان كان هو الزوج لما نصف المهر والمعة نهر ولو كانت نصرانية تحت
مسلم فتصاح وقت الفرقة بينهما عند ابي يوسف خلافا لمذيعين لانهما ارتداعا عملان فحس النصرانية
كاحداث اصل الكفر وهذا لان الجوسية لا يجوز لاسلم ان يتزوج بها فاحداثها كاحداث الردة لا يبي
ان الزوج لا يقر على ذلك الدين بل يغير على الاسلام والمرأة تقر عليه فصار كدة الزوج وحده وهذا لما
عرف ان الكفر كله ملة واحدة فالانتقال من كفر الى كفر لا يعمل كالانقضاء فصار كما لو تهوا فان
الفرقة تقع فيه بالاتفاق فكذلك هذا ومحمد يفرق فيقول ان الجوسية لا يجوز للزوج بها فيكون احدا
كالارتداد بخلاف اليهودية الا ترى انها لو تجسدت وحدها تقع الفرقة بينهما ولو تهودت لا تقع فافترقا زابلي

(باب القسم)

لما ذكر جو ان نكاح اربعة من النسوة للبروثين للعدل يمكن بدون بيان القسم غير ان اعتراض ما هوام
بالذكر كواجب تأخروه وهو لغة تعين الانصاف بين الشركاء وشربها التسوية بين المنكوحات في البتوة
واللبس والشرب والسكنى جوى لا في الهامة لا غنائبني على النشاط فلا يقدر على التسوية فيها كخفية
دروغلو كان حله لئلا كالجارس قسم نهارا كاذرة الشافعية وهو حسن نهر (قوله وهو فرض) قال
المجوى ساقه مما في المتنول وقوله في النهر يعني ان يكون فرضا لظواهر الآية فقهه بان الفرض لا تثبت
بالتظاهر بل بالمعنى القطعي انتهى ويؤيد ما في الفتح حيث قال وهو واجب لقوله تعالى بعد بيان حل

(وان اردت) المرأة (لا) شئ عليه
واعلم ان قولها ان اردت متعلق بقوله
لغيرها (والا لا تنكح) اى نظير
الارتداد فان فرق بينهما باباها
بعد الدخول فلها المهر وان كان قبل
الدخول فلا مهر وان كان باباها
بعد الدخول فلها جميع المسمى
وان كان قبل الدخول فلها نصفه
(وان اردت) معا (واسما) معا (الم
تبين) الردة فيها على نكاحهما
استسما وفي القياس تقع الفرقة
بينهما وهو قول زفر (وبانت) الردة
(واسما) حال كون كل منهما (ومتعاقبا
لا) (باب القسم) * (باب القسم) وهو
مصدر قسم وبالكسر النصب وهو
فرض

الاربع فان ختم ان لا عدوا فواحدة او امكنك فاستفدنا حل الاربع مقبدا عدم خوف عدم
العدل وثبوت المنع عن اكثر من واحدة عند خوفه فلم يصحبه عند تعددهن انتهى (قوله الذكر
كاتبه والجديده كالقعدة) لاطلاق النصوص ونصه ما مع ان الغنوة التي لا يضاف منها والربضة
والرقاء والمحاض والنساء والصغرة التي يمكن وطؤها والهرمة والظهار منها والولى منها والحامل كغيرها
لانها محل الخلاف ولم يحكم التكوعة اذا وطئت بشبهة وهي في المدونة المحسوسة بدى لا قدره لمسائل
وقائه والنائرة والسطوري كسب الشافعية انه لا قسم ما في الكل وعندى انه يجب الموطوءة بشبهة انما
من قولهم انه مجرد لا اساس ودفع الوحدة في المحسوسة ترد دواما للنائرة فلا يتغير التردد في سقوطها
لانها بخروجها رخصت باسقاط حقها واما المطلقة الرجعية فان اراد امر اجعتها قسم والا نهر واقول في
دعوى وجوبه في العدة للتكوعة الموطوءة بشبهة تأمل فان نقتضي في هذه العدة ليست واجبة عليه ومعلوم
ان القسم عبارة عن التسوية في البينة والنفقة والسكنى فغير جوى والتقديس انه لا قدره لمسائل
وقائه يقتضى انه اذا كان لها قدرة لا قسم لما وهونها (قوله وقال الشافعي ان كانت الجديده بكرا
يفضلها بسبع لبال الخ) ولا يحتجب عليها بذلك الا اذا طلعت زيادة في ذلك فحينئذ يطل حقها ويحتجب
عليها بذلك المدة لقوله عليه السلام للكر سبع والقيس ثلاث ثم يعود الى أهله وبه قال مالك واجد قلنا
المراد منه التفضل بالداء للجديده دون الزيادة وهو محمول على الصلح بيني بان يبدأ بالجديده فيبيت
عندها سيما ان كانت بكر او ثلثا ان كانت ثيبا غير بيت عند القعدة كذلك اي سيما وثلا او اقول
في الاستدلال بهذا الحديث على انها اذا طلعت الزيادة سقط حقها ويحتجب عليها بتلك المدة نظرا لاجتناب
الان يكون ذلك للدليل آخر (قوله والمسلة كالكنائية) اي في القسم وما في الغاية انفقوا على وجوبها
في النفقة بزيادة الزيلعي بانه لا يتأني الا على قول من اعتبر حاله لا على من اعتبر حالها واجاب الغزالي
بان مراده التسوية في وجوب النفقة لا في كيتها بخلاف ما في الدرر لمصرحه بانه لا يجوز ترجيح بعض
على بعض ولا يمكن الجواب عنه اما كلامه في الغاية فليس فيه تصريح بذلك فظهر الفرق (قوله فيه
اي في القسم) لاطلاق قوله عليه السلام من كان له امر اتان ومال الى احدهما في القسم حاسرا لبقامة
وشقه مائل وان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك والاختيار في مقدار الدور والزوج
لان المسحق التسوية دون طريقتها وما في الدرر من ان التسوية تسحق في البينة والنفقة والسكنى
وانه لا يجوز ترجيح بعض على بعض تحفه في الشربلية بان فيه احوال من اذنته موافقة ما سذكره
في النفقة من انهما مشتركة بهما لان العدل في الماكل والملبس بعدم تعدى الواجب فاذا كانت احدى
نساءه غنية لا يكون نفقته على الاخرى الفقيرة مثلها فتفسر العدل بانه لا يجوز ترجيح بعض على بعض
لا يكون الا على القول باعتبار حال الزوج وليس هو الغنى به او يعمل على تساوي حال النساء في الغنى
او الفقر انتهى (تنبيه) المحبوب والمحصى والذين والفحل وكذا الصبي اذا دخل بامر اتيه لا وجوبه
لمنح النساء حقوق العباد تنوجه على الصبيان عند وجود تقرر البسب في فتح القدير وقال مالك لا يدور
ولي الصبي به على نساءه ونظاره انه لم يطلع فقهه على شيء عندنا واذا قلنا بوجوبه على الصبي وتركه فبيل يأم
الولاء ذالم بامر بذلك ولم يدربه قال في البصر وينبغي ان يأمر بهما القسم قبل ولا يبايع المارة في غيرهما
ولا يدخل ليل على التي لا قسم لها ولا باس ان يدخل عليها نهارا لم حاجة ويعودها في مرضها ليل فغيرها
فان نقل مرضها فلا باس ان يقيم عنده حتى تشفى واوقت شربلية من المحور وتولم يقبدها اذا لم يكن
عندها من يؤنسها كافي النهر (تنبيه آخر) القسم عند تعدد الزوجات فلو كان لها ما موصوفات فلا قسم ايضا وسبق ان سوي بينهن
في يوم من كل اربعة في ظاهر الرواية ولو كان لها ما موصوفات فلا قسم ايضا وسبق ان سوي بينهن
في الخساسة (تنبيه آخر) لا يلزم بعقوبات الدور على نساءه ان يشدق الدور ملين عقب تمامه فانه لورث
البيت عند الكل بعض الغياي وانفرد بقسمه او كان بعد تمام الدور على نساءه مع سراره وما عاتق اولاده

(الذكر كاتب) مطلقا سواء كانت
الذكر قعدة او جديده (والجديده
كالقعدة) مطلقا سواء كانت الجديده
بكر او ثيبا وقال الشافعي ان كانت
الجديده بكر اغضها بسبع لبال
وان كانت ثيبا ثلاث لبال والمسلة
كالكنائية والمرافقة كاللينة
والعاقلة كالجنونة (وبه) اي في القسم

قوله قوله فقه في هذه القولة التامير
عن القولة التي بعدها كما هو ترتيب
الناسج

لا يخرج من ذلك وفي الجوهرة قد قالوا ان الرجل اذا امتنع من القسم بضرب لانه لا يستدرك الحق فيه
 بالحس لانه بغوت بعض الزمان انتهى ولا يعزى في المرة الاولى بل اذا عاد بعد ما نهى القاضي اوجه عقوبة
 واربع بالعدل لاساءة ما فيه واربعه بحسب محرم ما وهذا مستثنى من قوله القاضي بحسب التزوير بين الضرب
 والحسب لاختصاص هذا بغير الحسب شربا لانه عن العبر (قوله والعاقلة كالجنونة) يعني التي لا يخاف
 منها كالمجنون والمحاض والنفسا والفرقا والرفاء كغيرها (قوله وللرصة ضعف الامة) ولو كانت اومبعة
 بذلك قضى المدين وعلى رضى الله عنهما ولان حل الامة ناقص من حل المحرة يدل عليه لا يجوز تركها
 معها ولا بعد ما فلا بد من انهما بالنقصان في الحقوق فهو فيه نظر لانه ان اراد كل المحقوق برد النفقة
 والسكنى لعدم وجوب انهما بالنقصان فيهما وان لم يرد كلها لا يتم التعليل واعلم ان المكاتب والمدرعة وام
 الولد بمنزلة الامة لان الرق فيهن قائم جوى ولو اقام عند الامة يوما فاعتقت بقيم عند المحرة يوما وكذلك الوأام
 عند المحرة ثم اعتقت الامة يتقبل الى العتقة لان المنقص قد زال وفي الاولى خلاف زفر تدين (قوله
 والمرضة في القسم كالصبي) وكان مرضها لا يسقط عنها في القسم فكذلك مرضه لا يكون مسقطا للحقوق
 في القسم قال في الجبر ولم اذكر كيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى والنظائر
 انه اذا صعب ذهب عند الاخرى بقدر ما اقام عند الاولى مرضا ولا يخفى انه اذا كان الاختيار في مقدار الدور
 اليه حال صحته في مرضه اولى فاذا امك عند الاولى مدة اقام عند الثانية بقدرها واذا مرض في بيت له
 دعا كل واحدة في نوبتها لانه لو كان صحيا واراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهرا قول كيف يتصور ان يقدر
 الدور على مرضه فضلا عن كونه اولى مع كونه لا يعرف مقدار مدة مرضه حتى يقدره الدور المهم الا ان
 يكون مرضه حيا ذات ادوار كاعرف في كتب الطب جوى ولقول المراد من تقدير الدور في المرض أى ما لا
 بعد حصول البرهان بقيم عند الثانية في الصحة بقدر ما اقام عند الاولى في المرض واعلم ان ما ذكره من
 ان الاختيار في تقدير الدور اليه ليس على اطلاق حتى لو اراد ان يدور سنة لا يطلق له بل لا ينبغي ان يطلق
 له مقدار مدة الا لا يلاو اذا كان وجوه ثلثا ليس ودفع الوشعة وجبان تعتبر المدة التريية واظن ان اكثر
 من جملة مضارة الا ان رضايه قال في الجبر والظواهر الاخلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم
 لانها مطلقة تجبى فو بها وانصرف الى التمر الى الفتح بقوله وفي نفى المضارة مطلقا نظرا لما يخفى انتهى وهذا
 ظاهر في عدم الوقوف على ما في الخلاصة من انه لا يقيم عند احدهما اكثر من ثلاث الا باذن الاخرى كما
 في الدرر المنصف وفي الدراية وغيره الوأام عند احدهما مشرا في صحته الاخرى في ذلك قضى عليه بان
 يستقبل العدل بينهما وامضى هدر غير انه اتم فيه لان القسمة تكون بعد الطلب (قوله وسافر الزوج
 عن شامتهن) لانه لاحق لمن في السفر حتى كان للزوج ان يستحب واحدة منهن فكذلك ان يسافر
 بواحدة منهن او اكثر فلا بد من صاحبها ولا قرعة ولانه قد يتعسر عليه السفر ببعضهن لمرضها
 او سن او كثرة اولاد وقد ياتن بعضهن في حفظ الامتعة في السفر او في تركها في البيت وفيه من الخروج
 ما لا يخفى زبلى (قوله ولكن القرعة احب) تطبيقا لقلوبهن (قوله ولم تختب عليه ايام سفره الخ) حتى
 لا يقضي لبقية نسائه وقال الشافعي يقضى اذا سافر بهن من غير قرعة وانما ما بينا انه لاحق لمن في السفر
 ووجوب القضاء يترتب على وجوب الاداء زبلى (قوله وقال الشافعي القرعة مستحقة) لما روى عن
 عائشة انه عليه السلام كان اذا اراد سفر افرع عين نسائه وابتن خرجت فرقتها خارج بهامة في عليه ولنا
 ما سبق انه لاحق لمن في السفر وفعله عليه السلام يدل على الاستقبال ونحن نقول به تطبيقا لقلوبهن
 والدليل عليه انه عليه السلام لم تكن التدبيرة واجبة عليه في المحضر وانما كان فعله تفضلا لقال تعالى
 ترجى من تشاء ممن وتو الى اليك من تشاء فكان بمن يؤوى عائشة وام سلمة وزينب وحصة ومن ارجاه
 سؤد وجوبه وام حبيبة وصفية وميمونة ذكره المندري فاذا اوجب عليه في المحضر فكيف يستدل بفعله
 على الوجوب زبلى قال البيضاوي ترجى من تشاء ممن تؤثرها وترك مضاجعها وتؤوى اليك من تشاء

(والمرضة ضعف الامة) مطلقا سواء
 كانت مسلمة او ذمية والمرضة في
 القسم كالصبي (وسافر الزوج
 عن شامتهن) (ولكن القرعة
 احب) فبما قرع عن خرجت
 فترجى ولم تختب عليه ايام سفره مع
 التي كانت معه ولكن القرعة مستحقة
 بينهم وقال الشافعي القرعة مستحقة

تضم اليك وتضاعفها وتطلق من تشاء وتسلم من تشاء ومن ابتغيت طلبت من عزلت طلقت فلا جناح عليك في شيء من ذلك انتهى (قوله ولما ان ترجع عليه الخ) استغني عن جوابه من جهة المية والمية هنا مجاز عن الزنا بترك حقهما جوى والدليل على جواز زهبة القسم من ضربتها ما نقله في الترمذي ان سودة بنت زمعة سألته ان راجعها وتحمل نوبتها العائشة انتهى فهو مصرح في انه عليه السلام طلقها وبواقعها ايضا ما سألني في الركايات انه قال لسودة اعدتي ثم راجعها لكن الذي نقله شيخنا عن الواهب انه لما كبرت سودة اراد النبي صلى الله عليه وسلم طلاقها فاسأله ان لا يفعل وجهه لم يمهله العائشة فامسكها انتهى وانما كان لما رجع جوع بعد الهبة لانها سقطت حقها لم يجب بعد فلا يسقط ترضيعه ان الاسقاط انما يكون في القائم لان الميسر كذلك كان الرجوع عنه امتناعا لا اسقاطا فكان بمنزلة العارية ولا عبر ان يرجع متى شاء لما قلنا غناية (تكميل) جعلت زوجه اجملا على ان يزيد هاتي القسم فهو حرام وهو شرة وترجع بثلثها وكذا لو حطت من مهرها شيئا ليزيد هاتي القسم أو زاد هاتي مهرها وأجعل لها شيئا لتفعل بهوما لصاحبها فالكل باطل ولا يجوز ان يجمع بين الزوجتين في مسكن واحد لا يرضاهما للزوم الوحشة شيئا عن البحر (خاتمة) يذهب ان يسوي بين الزوجات في جميع الاستتعات كالوطء والقبلة وكذا بين المحارم وأمهات الاولاد ليحصرن عن اشتباه الزنا والميسر الى الفاحشة وان عاشر كل صاحبه بالمعروف بان يعمل مع صاحبه كما يجب ان يعمل مع نفسه وفي البرازية وحق الزوج ان قطع في كل صباح بأمرها به ويكره وطء احداها بمحضرة الأخرى نهرو في الفتح لما ان لا ينجبه اذا طلب وله ان ينعها من اكل ما يتأذى من راحته ومن الغزل وعلى هذا فله ان ينعها من التزين بما يتأذى برعيه كالخنا والمخضب والنقش

(كتاب الرضاع)

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش في ابتداء أمره غالبا الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه جعله آخر أحكامه وذكر في المهر ما يتعلق بالحرمة به اجمالا وذكر هنا تفاصيله كذا في غير كتاب وأقول مقتضى هذا ان تكون مسائل الرضاع بالباب لا بالكتاب كما هو ظاهر جوى (قوله لكان النكاح سبب للنسب وهو سبب للحرمة) لا حاجة الى دعوى ان الحرمة في النكاح بواسطة النسب لان حرمة المصاهرة تثبت بالنكاح وفي البرجندی أورد عقب النكاح لانها نظيران من حيث انهما مسدان للحرمة أو ضدان من حيث ان النكاح سبب للحل والرضاع سبب للحرمة انتهى ومنه يستفاد ان الشيء الواحد يكون نظيرا وضدا باعتبار المحيية جوى (قوله جعل في الديوان الخ) ولم يذكر كروا الضم مع جوازه لانه بمعنى ان يرضع معه آخر كما في القاموس وفيه ان فعله جامن باب علم في اللغة العالية وهي ما فوق نجد ومن باب ضرب في لغة نجد جامن باب كرم نهر (قوله مص الرضيع الى آخوه) متقوض طردا وعكسا اما الأول فلانه قد يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وأما الثاني فلان المص قد يبقى ويثبت الرضاع كما لو وصل الى جوفه بالوجود والاعطون منه وانفه واجيب بانه أراها الوصول الى الجوف من المغذيين ونسبه له سبب للوصول فاطلق السبب واراد المص بغيره بحيث فيه في النهر وادعى انه انما خصه جريا على الغالب والوجود في الفم الدوام ومن وسط الفم أى يصب تقول ورت المص وأومر شيئا عن المختار (قوله من تدى الأديمه) ولو تكرار أديمه أو أيسه ونحوه به الرجل والنساء والتدى يذكر وبؤث فقال هو التدى وهي التدى وهو لآلة وقد يقال للرجل أيضا نهر (قوله في وقت مخصوص) قال في النهر قد يقال انه لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضع وذلك انه بعد المدة لا يسمى رضعا غناية ونعته الحموى بان المطلوب من التعريف ما هيبة وكشفها حقيقة كانت أو اعتبارية ولا خفاء الا لكفاه قبل هذا مما يجب غموض التعريف وخفاءه ومن ثم قالوا لانه الالتزام معبورة

(ولما ان ترجع) عليه (ان ردت)
ففيها (الأخرى)
كتاب (الرضاع) المناسبة ان الرضاع
سبب (الحرمة) لكان النكاح سبب
للنسب وهو سبب للحرمة جعل
في الديوان فتح باب علم أصلا
لانه وجعل الفعل من باب علم أصلا
وكونه من باب ضرب (مص الرضيع)
نجد (هو) في النهر (مصر مخصوص)
من تدى (الأديمه) في وقت مخصوص

في التعاريف ومنعوا فيها وقوع المشترك اذا لم يكن ثم قرينة تعين المعنى المراد منه ومن الجواز اذا لم يكن مشهورا (قوله على حسب ما اختلفوا فيه) حولان ونصف عند الامام وهو مختار صاحب الهداية لقوله تعالى وجهه وفصله ثلاثون شهرا وناظر هذه الاضافة يقتضي ان يكون جميع المذكر مذكرا لكل واحد منهما الا ان الدليل قد قام على ان مدة الحمل لا تكون اكثر من سنتين ففي مدة الفصال على ظاهره وقال تعالى فان اراد افاصلا عن تراص منها وناظر الآية فاعتبر التراضي والتشاور في الفصال بعد الحملين وذلك دليل على جواز الارضاع بعدهما وطامة أهل التفسير جعلوا الاجل المضروب للدين متوزع عليهما ويؤيده ما روي ان رجلا تزوج امرأة فولدت لسته أشهر فبقي بها الى عثمان فشاو في رجها فقال ابن عباس ان خاصمتك بكباب الله خصمتكم قالوا كيف قال ان الله يقول وجهه وفصله ثلاثون شهرا وقال والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وقال وفصله في عامين فجعله ستة أشهر وفصله حولان فذكرهما عثمان شرح النقابة على قارى وحسب يسكون السبع حموى عن القنري والمراد بالدليل في قوله الا ان الدليل قد قام الخ حديث عائشة الولد لا يبقى في بطن أمه اكثر من سنتين ولو بلغ كذا معزل فان قلت هذا المنقص على تقدير كونه حديثا يلزم به تغيير الكتاب وهو لا يجوز ارجاب بأن الكتاب مؤول فان عامة أهل التفسير جعلوا الاجل المضروب للدين متوزع عليهما فلم تكن دالة الكتاب على ما استدلل به المصنف قطعية واذما تكن دلالة على ذلك كذا يلزم التغيير وانما يلزم اثبات مسئلة فرعية بآية مؤولة ولا بعده عناية (قوله في ثلاثين شهرا) متعلق بمص حموى (قوله ما حرم بالنسب) شغل كلامه حليلة الابن والاب رضاعا وصرح في الفتنة بأنه لو زنى بامرأة حرم عليه بنتها رضاعا ولا بد أن تعلم المرضعة لمافي الحائنة أرضعها أقل أهل القرية أو أكثرهم ولا يدرى من أرضعها فأراد واحد من أهل تلك القرية تكسها قال الصغار اذا لم تظهر له علامة ولم يشهد بذلك يجوز تكسها ثم اطلاقه بفسد ثبوت القهرم في المدة على القولين سواء فطم واستغنى بالطعام ام لا وهو ظاهر الزاوية وعليه الفتوى وروى المحسن عنه انه ان كفى بغير اللبن لا ثبت الحريمة قال الزاوي وعليه الفتوى والاكثر على الاول ثم الارضاع بعد المدة لا يجوز وهو الصحيح لانه يترتب الادعى فلا يباح الانتفاع به الا للضرورة وقد اندفعت وعلى هذا لا يجوز الانتفاع به للتداوى نحو وجع العين وقيل يجوز اذا غلب على ظنه زال الرمد به نهرو قوله نحو وجع العين يشترى جواز التداوى به ولو شرى لغير الرمد والحاصل انه لا فرق على القول بجواز التداوى به بين الشرب وغيره خلافا لبعضهم كما في الشرب لالة حيث قال بعد حكاية الاختلاف في جواز التداوى به لارمدوا البعض لم يجوز شربه للتداوى انتهى لكن على الشرب لالة مؤاخذه لان صدر عبارته بفقد قصر الاختلاف على التداوى به لارمد فقط وبيانه قوله والبعض لم يجوز شربه الخ والعجب من بعضهم حيث عثر على التمر مائة ولم يجوزوا شربه للتداوى مع ان ذلك لا وجود له فيه أصلا بل قد منعنا عنه ما يفيد عدم الفرق بين الشرب وغيره (قوله الا انخص رضعات) مشعبات لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات مشعبات بمصر من ثم نسخ بنسخ معلومات عنها انها قالت قال صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان وفي لفظ لا تحرم الاملاجة والاملاجات فهذا الذي مذهبا والاول لا ثبات مذهبه ولنا قوله تعالى وأما انكم اللاتي أرضعنكم واخوانكم من الرضاعة علقه بفعل الارضاع من غير قيد بالعدد والتقيده زيادة وهو نسخ وما رواه منسوخ روى عن ابن عباس انه قال قولها لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان كان فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم فجعله منسوخا عنه أبو بكر الرازي ومثله عن ابن مسعود وقال ابن بطال احداث عائشة مضطربة فوجب تركها والرجوع الى كتاب الله زياحي والمصاة فعل الرضيع والاملاجة فعل المرضع وهو الارضاع شيخنا عن العنابة وفي الهضاح المجلع تناول الثدي بأدنى الفم يقال ملح الصبي أمه أي رضعها وامتج الفصيل ما في الضرع امتصه

على حسب ما اختلفوا فيه (وحرم به)
أي بالرضاع (وان قل في ثلاثين شهرا)
ما حرم بالنسب (وقال الشافعي)
لا تثبت الحريمة الا انخص رضعات
ليكن في الهجى بكل واحدة منها

والاملاج الارضاع ومنه قيل للرجل ملجان ومصان أى انه من لؤمه مرضع الابل انتهى كيلا يسمع صوت
حلبه فقلب منه عيني (قوله وقال استنان) قال الشيخ قاسم في تصحيح القدوري وقوله ما صح به بقي
وفي المجموعرة الفتوى على قول الامام جوى (قوله وقال زفر ثلاثة احوال) وقال بعضهم لاحدله
للتصوص المطلقة ولان ارضاع الكبير منسوخ بقوله عليه السلام لا رضاع بعد فصال ولا يترك
احتلامه بقوله عليه السلام لا رضاع الا ما انشتر العظم وابنته للصغير ودار رضاع الكبير لان ذلك لا يحصل
لكبير بالارضاع وانما يحصل له بالخبر ونحوه ولزفر ان الرضيع لا يمكنه التحول من الرضاع الى الطعام
في ساعة واحدة ولا يضمن الزيادة والتحول حسن للتحول من حال الى حال لا شتاله على الفصول الاربعة
ولهذا اجل العنين به وعلى به وجوب الزكاة ولما قوله تعالى والوالدان برضعت اولادهن حولين
كاملين بان اراد ان يتم الرضاعة وهذه صيغة خبر والمراد به الامر وهو بالغ وجوه الامر ولا اعتبار للزيادة
بعد الاتمام ولللام ماسبق يساه من على قارى او نقول كما في الزبلي ان الطعام لا يحصل في ساعة
واحدة بل يحصل شيئا فشيئا حتى ينسى اللبن ويتعود غيره فلا يضمن زبادة على التحول فقدرنا بها باق
مدد الحمل والنس المقيد بصولين محمول على الرضاة المستحق حتى لا تستحق على الوالد نفقة الارضاع
بعد ذلك اى امرته بالاجماع لو كانت مطلقة فعلم ان الفعل المذكور في النص فصال استحقاق الاجرة
على الاب لا فصال مدة الرضاة ولئن سلم انه فصال مدة الرضاة يكون بيانا لاقبل مدته لانه وجب
المحرم بعد ذلك الا ترى انه قرن بين الفصال والحمل واراد اقل مدة الحمل فكذلك اقل مدة الفصال والدليل
على قيام مدته ان الله تعالى قال فان اراد افضالا عن تراص منها وتساو زكركم بعدا لمحولين يصرف الفاء
فدل على قيام مدة الرضاة ولهذا علق الفعل بعدا لمحولين بتراضعها عليه الخ وقوله وكذا اقل مدة
الفصال يعني به قوله تعالى وجهه وفصاله في عامين كذا يحطه اقول ما نقل عن خط الزبلي انه اراد به
القرآن في قوله تعالى وجهه وفصاله في عامين بآياه تعلقه وسبق كلامه والذي يضمن فهمه انه اراد به
القرآن في قوله تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا حتى يصح قوله واراد اقل مدة الحمل فكذلك اقل مدة
الفصال هذا ما ظهر على عندنا لعل على ان الالة اعنى آية لقمان ليس فيها وجهه فحينئذ انتهى قز شيخ
شاهين وقد عوى الزبلي الاجماع على انها لا تستحق الاجرة على الارضاع بعدا لمحولين لو كانت مطلقة نظر
فقد نقل السيد المحمدي عن عدة الفتاوى ان نصف عليه الهلاك وقوله لا رضاع الا ما انشتر العظم والجماع
بالاجرة اللهم الا ان يحمل كلامه على ما اذا لم يخف عليه الهلاك وقوله لا رضاع الا ما انشتر العظم والجماع
بالاجرة الا بما عوى في التنزيل اذا شاء انشره ومنه لا رضاع الا ما انشتر العظم وابنته الجماعى قوا وشده كانه
احياء ويروي بازي عن عناية عن العرب وقوله ولا يتم بعد احتلام البنت في الناس من قبل الاب وفي البهائم
من قبل الام من بتم الصبي يتم بقباضه اليام وقضاه مع سكون التاء فيها شيئا عن المختار (قوله الام
اخته) جعل في النهر الاستئمان من حرم وتعقبه المحمدي بان الفعل لا يستثنى منه فهو استئمان من فاعل حرم
وقول السيد المحمدي من فاعل حرم يعني به الفاعل المقدر محرم وهو النكاح واعلم ان الاستئمان منقطع
لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب كما في الدر المختار اذا لم يهرم بالنسب السبعة المذكورة
في الآية والمستثنى ليس من مصاهرة فلم يكن الحديث متنا ولا ما استثناء الفقهاء (قوله واخيه) انما
زاد الشارح لفظه اخيه على قول المصنف الام اخته لانه لا فرق بين ام اخيه واخيه واخته كما في النهر وكان
ينبغي ان يزيد على قوله والا اخته بلفظه وبنته اذ لا فرق بين اخته وبنته كما في النهر ايضا (قوله
ولا يجوز ان يتزوج ام اخته) المقام مقام التفرع فالظاهر انه ام جوى (قوله ولا يجوز ذلك من النسب
لان اخته من النسب الخ) ظاهر كلامه كالدرر ان اخت الابن من النسب ما بنته اوريسه وليس
كذلك اذ لا حصص في ذلك كذا يتصور الحمل في اخته وبنته نسباً بان يدعى شركا في امة ولدها فان كان
لكل بنت من غير الامة حل لشريكه التزوج بها وهي اخت ولده نسباً من الاب والفرعها في شرح

وقال استنان وهو قول الشافعي قال
زفر ثلاثة احوال (الام اخته) واخيه
من الرضاة ولا يجوز ان يتزوج ام
اخته من النسب لانه في النسب
ان كانت اخت الاب وام اولام فام
الاخت اسم وان كانت اخت الاب فام
الاخت ولو لم يسمه (و) لا تخت
ابنه من الرضاة ولا يجوز ذلك من
النسب لان اخته من النسب
ان كانت من اب وام او من
اب وهي بنته وان لم تكن من اب وام
من ام وهي ربيته واربيته تحرم
بالتحول ثم قولنا من الرضاة
في الصورة الاولى

المنظومة ومن جعل رضاعا لنسباً ام ولد ولده شربلاية لانها من النسب حليلة ابنه واعلم انه يدخل تحت قول المصنف في الاستثناء واعتنا به ما تكرر السؤال عنه وان رجلاه ابن رضيع ارضعتهم امه فهل يقرم بنتها في زوجها الى الابن فأجاب شيخنا بعدم الحرمة وانها حلال مطلقا سواء كانت اختبتها لابنه النسبي من الرضاع كالسؤل عنها ومن النسب كما نقله الشرنبلالي في شرح المنظومة معترضه على قول ملاخسر وفان اخت الابن من النسب اما البنت أو ابنة بقره لا صهر فمما ذكرنا حتى أن يقال في قصر المصنف الاستثناء على ام اخيه واخت ابنة قصور لا ترى الى قول العيني وهاتنا صوراً أخرى تجوز من الرضاع دون النسب (الاولى) يجوز له أن يتزوج بام حفدة من الرضاع أي ام اولاد اولاده بان ارضعت اجنبية ولد ولده ان يتزوج هذا امرأة كما في البحر دون النسب لانها من النسب اما حليلة ابنه أو بنته كما في الزبلي اي حليلة ابنه اذا كانت المحفدة ولداً ابنه أو بنته اذا كانت المحفدة ولدت له بنته شيخنا عن المحائقي (الثانية) يجوز له أن يتزوج بحفدة ولده من الرضاع دون النسب لانها امه او ام امراته الثالثة يجوز له أن يتزوج بعمه ابنه من الرضاع دون النسب لانها اخته (الرابعة) يجوز له أن يتزوج بابي اخيه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه اما ابوها او زوجها (الخامسة) يجوز له أن يتزوج ام عمه من الرضاع دون النسب لانها اما جدته لاه او موطوءة جده (السادسة) يجوز له أن يتزوج ام خاله من الرضاع دون النسب لانها اما جدته لاه او موطوءة جده (السابعة) يجوز له أن يتزوج بابي بنته من الرضاع دون النسب لانها اما ابن زوجها التي زاد في البحر بنتا اخت ولده وبنت عمته فهذه مع ما مر تسع صور تصل باعتبارها كورة والا فثمة في ثمانية عشر وباعتبار ما جعل له او لها في ستة وثلاثين مثلاً يجوز له التزوج بام اخيه ويجوز لها التزوج بابن اخيه وباعتبار تعلق النجار والمجروور وهو من الرضاع بالمضائق والمضائق اليه او كلهم متصل الى مائة وثمانية كما في النهر زاد في الدراخا ابن المرأة قل هذا او لها في المائة وعشرين وصورة تزوجها بابي بنته من الرضاع دون النسب ما اذا ارضعت امرأتها بنت امرأتها أخرى وللمرضعة ولد يجوز له البنت الرضعة التزوج بهذا الولد والمراد بالتحال من الرضاع من رضع مع أمه وبالعم من الرضاع من رضع مع أبيه (قوله يجوز ان يكون متعلقاً بام) كان يكون له اخت من النسب لاه من الرضاع والمراد بالتعلق المعنوي لا الصنعي در (قوله وان يكون بأخته) كان يكون له اخت من الرضاع لاه من الرضاع ومنه تعلم ما في النهر من التحال (قوله وان يكون بكلهم) كان يجتمع مع آخر على ندي اجنبية ولا خه رضاعاً ام أخرى من الرضاع واعلم ان ما وقع في النهر من التحال جرى عليه السيد المحمدي في الشرح ولم ينسبه له ببيان التحال أنه مثل ما اذا كان النجار متعلقاً بالمضائق اليه الذي هو الاخ بقوله كان يكون له أم من الرضاع فصول العبارة ان يقال كان يكون له أم من الرضاع لاه من النسب (قوله وقس على هذا الصورة الثانية) فلي هذا تكون الصور اربعاً جارية واقول من تأمل قول الشارح ثم قولنا من الرضاع في الصورة الاولى يجوز ان يكون متعلقاً بام وان يكون بأخته وان يكون بكلهم ما لم يشك في كون الصور خمساً وان رجعت في الحقيقة ثلاث صور (قوله زوج مرضعة الخ) جرى على الغالب اذا السيد كذلك نهر وكذا الواطئ يشبهه لا يفرق على المعتمد كما يفيد التقيد بالزوج وان كان التقيد أغلياً جارية قال في الحانية رجل زوج ام ولده من بعده غير له فأرضعته لبن السيد مرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير ما على المولى فلانها صارت متكوحة بانه أي من الرضاع فصرم على المولى وقصرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة الاب أي من الرضاع ولانها امه أي من الرضاع خافي النهر ولم يعلل يعني قاضيان الحرمة في الصغير بكونه صار ابنها لانه ظهر له بحسب النسخة التي اطلع عليها والافقد جمع بين التعليل بكونه موطوءة بانه وبصحة ونهاه قيد بالزوج لانه لو تزوج بامرأة فولدت منه وارضعت صغيراً لا يصلح الزاني وفروعه التزوج بها كما اختاره الورى وجعله في الهبط كالحلال وخزبه قاضيان والاول اوجه لان الحرمة

يجوز ان يكون متعلقاً بام وان يكون بأخته وان يكون بكلهم ما لم يشك في كون الصور خمساً وان رجعت في الحقيقة ثلاث صور (قوله زوج مرضعة الخ) جرى على الغالب اذا السيد كذلك نهر وكذا الواطئ يشبهه لا يفرق على المعتمد كما يفيد التقيد بالزوج وان كان التقيد أغلياً جارية قال في الحانية رجل زوج ام ولده من بعده غير له فأرضعته لبن السيد مرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير ما على المولى فلانها صارت متكوحة بانه أي من الرضاع فصرم على المولى وقصرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة الاب أي من الرضاع ولانها امه أي من الرضاع خافي النهر ولم يعلل يعني قاضيان الحرمة في الصغير بكونه صار ابنها لانه ظهر له بحسب النسخة التي اطلع عليها والافقد جمع بين التعليل بكونه موطوءة بانه وبصحة ونهاه قيد بالزوج لانه لو تزوج بامرأة فولدت منه وارضعت صغيراً لا يصلح الزاني وفروعه التزوج بها كما اختاره الورى وجعله في الهبط كالحلال وخزبه قاضيان والاول اوجه لان الحرمة

من الزنى للعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كاشاع من منه لانه فرع
التغذية وهو لا يقع الابعاد مثل من اهل المدة لا من اسفل البدن فلا نبات فلاحصة بخلاف ثبات
النسب لقص كذا في الفتح وقوله الاول اوجه ادى رواية لارواة كاتوجه صاحب البحر من اطلاق
الشكل الاوجهية شرب لالة وظاهر كلامهم انها لا تحرم على عم الزنى وخاله اتفاقا لان التحريم على الزاني
وقرعه على القبل به لا اعتبار بالجزئية وهي مقفودة بينهما وانما قيد الخلاف بأصول الزاني وقروعه لانها
لا تجل للزاني اتفاقا لانها ثبتت للزنى بها وقد عتدنا ان فروع المزني به من الرضاع حرام على الزاني ولهذا قال
في الخلاصة بعدما ذكره تعالى الزاني وكذا لو لم تجل من الزنى وارضعت لابن الزنى فانها تحرم على الزاني
كما تحرم بنتها من القربى ويجوز لو جلت من الوطء بشبهة ثم ارضعت صبيا فهو ابن الوطء من الرضاع
قاله المحمدي وهذا ترد على المصنف ايضا قال شيخنا وجوبه ان يقال تعبر به ما وزجر على في الغالب
فيدخل الوطء بشبهة لانه زوج في غلته عند الوطء انتهى (قوله لبنا نزل منه) قد به لانه لم يكن منه
بان تزوجت ذات لبن ولبنها بسبب زوج آخر كان لها من قبل فأرضعت به صبيا فانه لا يكون ولده
من الرضاع بل يكون من لبنه من الرضاع حتى يجوز له ان يتزوج بالاولاد الزوج الثاني من غيرهما وبأخواته
أي أخوات الزوج الثاني كأي النسب ويصكون ولدا الزوج الاول ما لم تلد من الثاني فإذا ولدت منه
فأرضعت صبيا فهو ولد الثاني بالاتفاق لان اللبن منه وان لم تجل من الثاني فهو ولدا ول لا اتفاق
لان اللبن منه وان جلت فقط كان للاول عند الامام زبلي ولود بعد ما حجب اختصاصها شرب لالة عن
المواهب ومفاده انها اذا أرضعت به صبي لم يكن زوجها الها لها حتى لو كان له ابن من غيره حاله
التزوج بها به مصرح في النهر من الحاشية ثم ان اتفاقا هذا القيد وهو قوله لبنا منه يقتضي انتفاء الابوة
لكن لا يلزم منه جواز نكاح الزوج للرضيعة بعد المفاصلة بينهما وبين المرضعة الموطوءة لان وطء
الامهات يحرم النبات ولو بجمعة الرضاع دور (قوله أخ للرضيع وان كان من امرأة أخرى) غير المرضعة
(قوله وأخوه) عن عائشة رضي الله عنها انها قالت تدخل على أفلح أخواتي القعيس فاستربت منه
فقال تسترني مني وأنا معك قالت قلت من اين قال ارضعتك امرأة أخرى قالت انما ارضعتني المرأة ولم
يرضني الرجل فدخل عليه السلام فغذته فقال انه علك فليج عليك زبلي وفي الوطء اسئل ابن
عباس عن رجل كان له امرأة فارضعت احداهما غلاما وارضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج
الغلام الجارية قال لا القحاح واحد فقبت ابن الفحل يحرم لان حكمه حكم النسب والحرمه في النسب
ثبتت من المجانسين اعني من جانب الرجال والنساء فكذا الحرمه من الرضاع فان قلت لو نزل اللبن من
ثندوة ازجل فأرضعت صبية لا ثبتت الحرمه فلان لا ثبتت بفعل غيره اولى قلت انما لم تثبت بفعل نفسه
لان ارضاع الرجل لا يسمى ارضاعا غاية ومعنى قوله عليه السلام فليج عليك افع أي لدخل وافع بالقاء
والحساء المهملة هل مثال اعلم اسم رجل كذا في البناءة وتقل شيئا عن خط الشلي ان افع بفتح الحمة
واللام وسكون الداء بينهما والمهملة والقعيس بضم القاف وقع المهملة واسكان القعيرة والمهملة
معفر القعس بالقاف والمهملة تنهى (نتيه) سكنت كبر عن حكم ارضاع المختنى المشكل قال المحمدي
ان كان اللبن غزيرا فامراه لم يكن غزيرا فرجل فان كان رجلا لا يتعلق به التحريم وان امرأة تعلق به
التحريم وفي الدرر الجوهرة التصريح بعدم نبوت الحرمه بلبن المختنى المشكل الا ان قالوا النبوة انه
لا يكون على غزائه الا لراة انتهى (قوله فأرضعت كل واحدة صغيرا صار أخوين الخ) ولا يجوز لرجل
ان يجمع بينهما لو كانا اثنتين لانهما اختان من الرضاع من قبل الاب بناءة (قوله خلافا للشافعي) أي
في قوله كأي زبلي لان الحرمه لشبهة العضية واللبن بعضها لبعضه ولنا ما روينا وان الحرمه
بالنسب من المجانين فكذا بالرضاع ولان الفحل سبب لنزول لبنها واسطة احبالها فيفسد اللبن اليه
بحكم السببية وأراد ان يلبي بقوله لا روينا قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قوله)

لبنها) نزل (منه) اب الرضيع
وايته) أي ابن زوج المرضعة (أخ)
لارضيع وان كان من امرأة أخرى
(ومنه) أنت) الرضيع وان كانت
من امرأة أخرى (أخوته) له حتى لو كان
رجل امرأة وان ولدنا منه فأرضعت
كل واحدة صغيرا صار أخوين لآب
وان كان أحدهما نكح لآب النكاح
بينهما وأصله ان لبن الفحل يتعلق به
التحريم فضلا خلافا للشافعي

وتصل اختا فيه رضاعا) يستثنى منه ما نقله الجمهور عن ابن نونس من أنه مثل عن امرأ من رضعته مع
 أحداهما ذكر والأخرى أنثى فارضعت كل منهما ولدا لاخرى ثم ان لها ولدا لثالث فمعهما ولد آخر لم يرضع
 المرأة لاخرى فهل يجوز له ان يتزوج بامته المرأة لاخرى لانها اخت اخيه من الرضاع فاجاب بانه لا يجوز
 له تزوجه لان امه المذكورة صارت بارضاعها البنت اما فلا يجوز لانها لا تخوان تزوج بها وان لم يرضع من
 امها لانها صارت اخته بارضاعها من امه انتهى (قوله يجوز ان يكون متعلقا باخت او باخيه او بكاهما)
 كأن يكون له اخ من النسب ولهذا الاخت رضاعا وان يكون له اخ من الرضاع له اخت نسبة
 والذالك لا يفتي نهر (قوله ويصل اخت اخيه نسباً) متصل بهما ولا بهما اتصاله بأحدهما لزوم التكرار
 نهر (قوله ولا حل بين رضعي ندى) المراد بالرضعيه النسبي والصبيه فقلب المذكر على المؤنث قال في
 الجوهرة وسكل مبدئين اجتماعي ندى في مدة الرضاع يجوز لأحدهما ان يتزوج بالآخر والمراد
 اجتماعهما على الرضاع حالت مدة الرضاع وقصر تقدم رضاع أحدهما على الآخر لا والمراد
 اجتماعهما من حيث المكان بان يرتضعا معاً وقت واحد وليس المراد ان يرضعا معاً الندي الا من
 اولاً لا يبرل المراد ان يرضعا معاً المرأة كيف كان وانما لم يضر لنا تحته بينهما لانها ما اخت لا بأم
 من الرضاعة فلا يجوز كافي النسب كذا في الغاية فان قلت قوله والمراد اجتماعهما من حيث المكان بان
 يرتضعا معاً وقت واحد مخالف لما سبق عن الجوهرة حيث علم وقال تقدم رضاع أحدهما على الآخر
 أم لا قلت ليس المراد بوحدة الوقت في كلام الغاية وجود الرضاع منهما في زمن واحد بل المراد انهما
 ارضعا في مدة الرضاع واصل ان قوله في الغاية وانما لم يضر لنا تحته بينهما لانها ما اخت لا بأم الخ
 محمول على ما اذا كان اللين من رجل واحد فان كان اللين من زوجين فهما اخوان لا م كافي الجهر ولا
 يتصور ان يكونا لا بقط الا اذا تعددت الرضعة واتحد الزوج كافي النهر (قوله وبين رضعة وولد
 مرضعته) ولا يشترط اجتماع على نديم: هنا ولده اساغ ذكره والا كانت المسئلة مكرره وهذا لانها
 ارضعت اجنبية حرمت على ولدها سواء ارضعت ولدها ام لم ترضعه زيلعي ووقع في البحر في تضر بهذا
 المحل خلط ما ختبه جوى واعلم ان رضعة الاول بفتح الضاد على صيغة اسم الفاعل بفتح الباء بغيره
 وولد مرضعته فانه بكسر الضاد على صيغة اسم الفاعل وقد عر صاحب الدرر هذه العبارة بقوله ولا
 حل بين رضعية وولد مرضعته والفرق بينهما في المعنى لان المرضعة بفتح الضاد هي الرضعية ولم يظفر
 وجه اعتراض عزمي زاده عليه حيث قال ولعل هذا التفسير منه غير صحيح فان الرضيع هو اخوكم من
 الرضاع وقول ولا حل بين اخت من الرضاع وولد مرضعته لا يختل نظام الكلام ولا يفصل التقوى
 على ما هو الموافق للرام اه (قوله وولد ولدها) لانه ولد انجبها (قوله واللين الخلوط الطعام لا يحرم)
 لان الطعام هو المقصود واللين تابع والتقصيد الطعام بشرط انه اذا جازع وجعل رايا او شيرا او اقطا
 لا تزول به المحرمه كافي الشربلية عن الجمهور قال وهو مخالف لما في البحر عن البدائع (قوله لا يتعاقد)
 متعلق بهما أي بالاول وهى ما اذا امت النار اللين وانضبت الطعام غالبا كان او مغلوبا والثانية وهى
 ما اذا لم يمس النار اللين وكان الغلبة للطعام شيئا (قوله وعندهما تثبت به المحرمه) لان العبرة للغالب
 كما اذا اختلط بالما ولا ي خنيعة ان الطعام اصل واللين تابع له في حق المقصود لان المقصود اما كحل
 وانما اللين ادم وهو نابع الاثر انه كان مشروفا في ما كولا بخلاف ما اذا اختلط بالما او الدوا وان
 المقصود هو اللين زيلعي (قوله ولا يصح انه لا تثبت بكل حال) تقاطر اللين عند جمل القيمة او غالبا
 او مغلوبا ذكره الزيلعي عن خواهر زاده ان على قول ان خنيعة انما لا تثبت المحرمه اذا كاله لقيمة لقيمة
 اما اذا حسا حسا تثبت به المحرمه وفي الشربلية عن الجمهور انما لا تثبت التحريم عند الامام اذا لم
 يشرب به اما اذا حسا حسا أي شرب شيئا فشيئا ينفى ان تثبت المحرمه في قولهم جمعا ولقطة ينفى معنى
 يجب ولدها حذفها فاصيخان (قوله وبغير الغالب الخ) لان فيه انبات اللحم وانشار العظم وهو المعتبر

(ويصل) بكاح) أنت اخيه رضاعا
 قوله رضاعا يجوز ان يكون متعلقا باخت
 او باخيه او بكاهما (و) فهل اخت اخيه
 نسباً) مثل الاخ لا باذا كانت له اخت
 من ام حل لاخيه من ندى) واحدى وقت
 (ولا حل بين رضعي ندى) وولد مرضعته
 محرم ومن رضعة وولد مرضعته
 وولد ولدها واللين الخلوط الطعام لا يحرم
 مطلقا واعلم ان لو كانت تعتبر فلا يحرم
 اللين وانضبت الطعام حتى تعتبر فلا يحرم
 سواء كان اللين غالباً او مغلوباً وان كانت
 النار لا تحسم فان كان اللين غالباً
 النار لا يتعاقد وان كان اللين غالباً
 كذلك بالاختلاف في خنيعة حقه الله تعالى
 وكذلك عندنا في خنيعة حقه الله تعالى
 وعندهما تثبت به المحرمه وقيل هذا
 اذا كان اللين لا يتقاطر من الطعام
 عند جمل القيمة وما اذا كان يتقاطر
 منه اللين تثبت به المحرمه عند
 والاصح ان لا تثبت بكل حال عند
 (وبغير الغالب) كان الاختلاط
 (ب) ودوا ولين شاه وامرأ اخرى

قوله واعلم ان رضعة الخ لا تجعل لهما
 الضبط على ما في بعض نسخ المجلد
 من نسخ مرضعة الاول بنسخ الخارج
 والثاني بكسرهما اه

في الباب در قال تعالى واتخذ الى العظام كيف تنشرها أي ترفعها الى موضعها وتركها بعضها على بعض
عزى زاده (قوله وقال الشافعي اذا جعل في حب الخ) هو يقول انه موجود حقيقة ونحن نقول انه صار
مستهلكا فلا يحصل به التغذية ولا انبات اللحم ولا انشاز العظم وقد قال عليه السلام الرضاع عما ابت اللحم
وانشاز العظم فلا يصح رضاعا فصار كما لو حلف لا يشرب لنا لا يثبت شرب الماء الذي فيه جزءا فلبين
زبلي (قوله يتعلق التعريم الخ) واذا انشازوا لغيرنا يثبت التعريم من المرأتين اجماعا ثبوت لباله من
المجوهرة (قوله وقال محمد زفر يتعلق بهما التعريم) لان الجنس لا يلبس الجنس فلا يصح مستهلكا به
للتعدي المقصود وله ان الاقل تابع للاكثر واصل المسئلة فيما اذا حلف لا يشرب لبن هذه البقرة فحلف
لبنها يلين اثنى فثبته ولبن البقرة المحلوف عليه ما قبل فمعه هذا الخلاف وما في التعريم من قوله
المخلوط صوابه المحلوف ولو كان غالبا يثبت انما هو اصله وان ما في زبلي والتعريم من قوله ولهما ان الاقل
تابع أي للامام الاعظم وأبو يوسف بالنسبة لاحد أي الى واثنين من الامام في الثرثالة عن الفتح
وعن الامام روايتان مثل قوله ما رجع بعض الشايع قول محمد واليه مال صاحب المصداق تأخير دليل
محمد وقال في التعريم الغاية قول محمد انه لا يحوط (قوله ولبن البكر الخ) بشرط ان تكون بلغت ثلث
سنتين فما كثر فلو لم تبلغ ذلك لا يتعلق بهما التعريم بغير المجوهرة وجه ثبوت الحرمة لبني البكر بالشرط
المذكور وما ذكر في الدرر من انه سبب النشور والخوف ثبتت به شبهة البعض كان غيرهما من النساء اه
والمراد بالبكر هنا التي لم تصامع قط بالانكاح ولا السحاق يعني وان كانت العذرة غير باقية كان زالت
بوينة واغريها جموي عن البرجدي (قوله والميتة) واذا ثبتت الحرمة لبني الميتة حل زوج هذه الصبية
دفن الميتة وتجهيها لانه صار محرما لها لانها ام امرأته ولا يجوز الجمع بين هذه الرضعة وبنت الميتة لانها
أختان بمرفان قلت يستفاد من البعرا ما في الدرر في حلال حيث قال عقب قول المتن وكذا لبن ميتة
ولو علوها فصرنا كحما محرما للميتة فيجوز الخ قلت لا خلاف في كلامه وقوله فيصيرنا كحما الخ أي نكاح الخ
رضعت من الميتة الى هذا شارحنا وفي فتح القدر لبن الميتة طاهر عندنا خيفة لان التعبس بالموت
لما حاته الحماة فيه وهو منق في اللبن وهما وان قال بفسادها لا يفسد طهارة الوعاء النقي لا يمنع من الحرمة كما
لو حلب في انما يفسد واوجبه صبي ثبت وهذا بخلاف وطه الميتة طهارة لا يتعلق به حرمة المصاهرة بالاجماع
والفرق ان المقصود من اللبن للتغذي والموت لا يمنع منه والمقصود من الوعاء للتلذذ المعتادة وذلك لا يوجد
في وطه الميتة بغير المجوهرة (قوله وقال الشافعي لبن الميتة الخ) لان الاصل في ثبوت الحرمة المرأة حتى
تصير امه له وتعلق بها الاحكام وبالموت لم يبق محله ولهذا لا وجب وطهها حرمة المصاهرة ولانها لبن
حقيقة وهو سبب النشور والخوف فتناولها لاطلاق النصوص ولا تسلم ان الحكم لا يثبت في حقها بل يثبت
دفناتها وبما اتري ان لبنها لو حلب في حياتها فوجبه صبي بعد موتها يثبت بهما التعريم ولو كان
ما ذكره ما عطل الماتت والمحرمة بالوطه لكونه ملا قيا قبل المحرث وقد زال بالموت زبلي (قوله لا الاحتقان)
بلا خلاف بين الاصحاب في رواية الاصول وبين الائمة الادبعة وكذا لا يحرم الاقطار في الاحليل
والاذن والجماعة والامة كسما في النهر لان النشور يوجد فيه والتعريم باعتبارها (قوله ولان لبن
الرجل) لانه ليس بلبن حقيقة فان اللبن لا يتصور الا من تتصور منه الولادة ندر (قوله ولان لبن
لان المحرمة انما تثبت بطريق الكرامة واسطة شبهة الجهنمية ولا تصل فيه الرضعة ثم يتعدى الى
غيرها ولا جزمية بين الآدمي والبهيمة ولا ذكرا كذا رضا غازي (قوله وعند محمد يثبت بالاحتقان)
الذي في ازبلي وعن محمد انه يثبت بهما الحرمة كما يفسد به الصوم قلنا الفطر يتعلق بالوصول الى الجوف
والحرم في الرضاع معنى النشور ولا يوجد فيه وعلى هذا الخلاف لو اقطر في اذنه او وصل الى جاذفة أو أمة
الخ (قوله وكان محمد بن اسماعيل صاحب المحدث بن الخ) تمسك بقوله عليه السلام كل مدين اجتماعي
نذري واحد سحر احدهما على الآخر يجر وفي النهر عن الفتح والله اعلم في صحة هذه الحكاية فان من تدير

وقال الشافعي اذا جعل في حب من الماء
قد روي يثبت به خمس رضعات من اللبن
فغيره يثبت به الحرمة واختلاف
في نفس الغالب فتعدى يوسف هو
ان يغير المخلوطون اللبن ومعهما اما
لو غير احدهما فاللبن غالب وعند محمد
هو ان يخرج المخلوط اللبن من ان يكون
لبنه اقل وامرأته أي اذا اختلط لبن
امرأتين يتعلق التعريم باغلبهما عند
اي يصرح قال محمد زفر يتعلق بهما
التعريم وعن الامام روايتان (ولبن
البكر والميتة محرمان ولا يجر وزاير يرضع
نكاح اولادهما وازواجهما قال
الشافعي لبن الميتة لا يتعلق به التعريم
الا احتقان من الاباب (و) (ولبن
الرجل والنساء) وعند محمد يثبت
بالاحتقان الحرمة وكان محمد بن
اسماعيل صاحب المحدث يفتي بثبوت
الحرمة لبني الشافعي من مجرى
بيده

مواقع تراجمه في الصحيح وحسن استنباطه الاحكام من الاحاديث جزم باستعداده اعنه (قوله ولوارضت امرأتها) والمراد بالارضاع وصول لبنها حتى لو اورد رجل في فيها حوتا ضا ولا فرق بين ان تكون الكبيرة في نكاحه او في عدته ولو من ثلاث نهرين الدائم معلل بان حومة الجمع حال قيام العدة كالجمع حال قيام النكاح الخ واعلم ان الرضاع الطارئ على النكاح بمنزلة السابق بيانه اذا تزوج حصة فطلقها ثم تزوج امرأه فالبن فارضعت تلك الصبية حومت الكبيرة على زوجها لانهما صارت من امهات نسائه وكذلك رجل تزوج رضية فارضعتا امه او بنته وانته حومت الرضية على زوجها كذا في الحائبة (قوله فمهرتها) يعني امرأتها زوجها فمهرات ومع ضرائر وكنه جمع ضريبة ككثرة ولا يكاد يوجد له نظير نهر من الصباح وقال الشاعر

كضرائر المحنة قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لدميم

جوى وهو بالعدل المملة من الدم وهو وقع المظنر واما الدم بالمجة فهو ضد الدمح (قوله حوتا) لانه صار جاما بين الام وبنتها رضا وحومة الكبيرة مؤبدة لانها امرأتها وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بالام او كان البن منه وان لم يكن جائزا لم يزوجها نائبا نهر ولا يرث النكاح بحومة الرضا والمصاهرة بل يفسد حتى ولو طمها قبل التفريق لا يجب عليه المجد وبعد يجب بجر واعلم انه متى تزوج الجمع بين من لا يزوجهم حوتا ضا وان لم ترضها الكبيرة بل سكان المرضع امها واختها وبنتها نسا وارضاعا بخلاف ما لو ارضعتا حمة الكبيرة واخالتها تجاوز الجمع بين المرأة وبنت عمها وبنت خالتها نسا ورضاعا قيد ضررتها لانها لو ارضعت ضررتها على التعاقب لم تهرم الثالثة ان لم يكن دخل بالكبيرة نهر ووجه انها بارضاها الثانية حصل فسح العقدة ولا عتد لمحصل الفرقة قبل الدخول فاذا ارضعت الثالثة لم تهرم لانه لا في النكاح ولا في العدة جوى ولو كن صغيرتين وكبيرتين فارضعت كل من الكبيرتين صغيرة حومت عليه الاربع للجمع بين الاثنين وبنتين ماهر ولو كان تحتهم صغيرتان فارضعتا امرأتهما وضمتهما فصار حومتا عليهما صارتا اثنتين فلا يزوج الجمع بينهما فراجع على المرضعة ان تعمدت الفساد بلي فان كن ثلثا فارضعتن واحدة بعد واحدة باثنتين الاوليان لا الثالثة لان الثالثة ارضعت وقد وقعت الفرقة بينهما وبينهما فلم يحصل الجمع وان ارضعت الاولى ثم الثلثين معا بن جمعوا وان ارضعتن معا بان حلت لبنتها في اربعة والتمت احدى نديها احدا هن والى اخرى الاخرى وأوجرت الثالثة معا بن جمعوا لانهن صمن اخوات معا وان كن اربعة فارضعتن واحدة بعد الاخرى بن جمعوا لان الثانية صارت اختا للاولى فباتتا فلبا ارضعت الرابعة صارت اختا لثالثه فباتت اربع فصار بن جمعوا ولو طلق امرأتها ثم ان اخت المطلقة ارضعت امرأته الصغيرة المطلقة في العدة باثنتي عشرة الصغيرة للجمع مع خالتها ولو كان تحتهم صغيرتان فحلت امرأتان لها لبن رجل واحد فارضعت كل واحدة منهما واحدة سمعا وتعمدتا الفساد لا شجان عليهما لان كل واحدة منهما غير مفسدة بصنعها وانما الفساد لاخية زباني ولو قبل الابن زوجته اياه وقال تعمدت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم المجد فلم يلزم المهر (قوله ولا مهر للكبيرة ان لم يطأها) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل الدخول بها حتى لو لم يضي من قبلها بان كانت مكروهة وانما عتد فارضعتا الصغيرة او اخذ رجل لبنتا فآجرو به الصغيرة وكانت الكبيرة بحومة فلها نصف المهر لعدم اضافة الفرقة اليها در روبر جمع بنصف مهر كل منهما على الرجل الذي اخذ لبنتا فآجرو به الصغيرة ان تعمدا الفساد بلي ونرجع بقوله ان لم يطأها ما لو وطئها فانها تستحق كل المهر لكن ليس لها نفقة العدة لمجانيتها كما في النهر واراد بالوطئ ما هو الا مع من المحقق والمحكمى جوى (قوله ولا صغيرة تصفه) لان الفرقة قبل الدخول لا من قبلها ولا يقال الارضاع فعلها والفرقة باعتبارها لا نقول فعلها غير معتبر في اسقاط حقها لان المهر اذا سقط جزا على الفعل والصغيرة ليست من اهل الجأزة على الفعل فلا يسقط مهرها الا ترى انه لا يجب الكفارة ولا تهرم عن الارث بالتقسل حتى لو وجد في الكبيرة ايضا ما يمنع

قوله من الدم عبارة من الدم
وهي التبع اه بحرارى

(ولو ارضعت المرأة (ضررتها) الصغيرة
(حوتا ولا مهر للكبيرة ان لم يطأها
والصغيرة نصفه ويرجع الزوج (به) الى
نصف المهر الذي اعطى الصغيرة (على
الكبيرة)

اعتبار فعلها كالمجنون وغيره على ما تقدم لا يسقط حقه زبلي (قوله ان تعدت الفساد) فتعديده
 بتعمد الفساد بالنسبة للرجوع عليها بما دفعه للصغيرة أما سقوط مهر الكبيرة ان كان قبل الوطء فلا
 يشترط له تعدد الفساد (قوله وتعمد الفساد انما يكون الخ) فان فات شيء منه لم تكن تعدد القول
 في ذلك قولها لا يبق عليه غيرها ولا يقال الجمل بمحكم الشرع لا يستبرئ في دار الا سلام لا نقول لم
 يعتبر رفع الحكم وانما اعتبر ما دفع قصد الفساد الذي يصير الفعل به تعددا وهذا لا يوجب عليها
 التعمد الا اذا قصدت الفساد وقصدها الفساد لا يتصور مع الجهل بالفساد او بالنكاح زبلي (قوله اذا
 ارضعتها بالاحاجة) فلو ظنت انها حاجة فارضعتها ثم تبين انها شعانة لا تكون متعمدة شر بلائله عن
 الجوهرة (قوله وعن محمد بنه يرجع في الوجهين) لانها كدت ما كان على شرف السقوط وهو نصف المهر
 والتاكيد جار مجرى التلاف ولنا انها متسدة لا ماثرة لانها باثرت الارضاع وهو ليس بموضوع لافساد
 النكاح بل هو سبب موضوع للزينة وانما ثبت الفساد في هذا الصورة بانفاق الاحمال والمقصد انما
 يضمن بالتعدي زبلي قوله ثم القول في ذلك قولنا أي بينهما شر بلائله عن الفسخ والجوهرة ثم لاخذ
 بقوله لما عقيدا انما لم توجد قرينة تدل على تعمد الفساد در عن العراج (قوله وثبت بما ثبت به المال)
 لكن لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي لتعتمدا ابطال حق البعد والظاهر عدم توقفها على الدعوى
 لتعتمدا حرمة الفرج الذي هو حق الله والمحاصل ان المذهب عندنا ان النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع
 والمصاهرة بل بقصد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يوجب عليه المحدا عنه الا اراول يشبهه وفي الفساد لا بد
 من تفريق القاضي او التارك بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكفي بالمفارقة بالابدان نهر من
 الزبلي في الامان قال ونقل ابن وهبان انه لو شهد عندنا عدلان على الرضاع بينهما وهو مبيح ثم ماتا
 او غابا قبل الاداء عند القاضي لا يسعها المقام معه كالوشم بطلانها الثلاث وكذا لا يسعها قتله به بغي
 ولا التزوج بائنه وقيل لما التزوج بباينة در عن شرح الوهانية (تنبيه) قال زوجه هي أي أو أختي
 أو بنتي من الرضاع وأمر على ذلك بان قال بعده هو حق أو كالتفريق بينهما وان لم يصير بل قال
 أعطت أو سبت لم يفرق ولو اقربت المرأة قبل النكاح وامرته عليه حاز ان تزوجه لان الحرمة
 ليست بالافاقا ولو به بغي بزازية قال في الصغيري هذا دليل على انها لو اقربت الثلاث من رجل حل لها
 ان تزوجه نفسها ما اه لان الطلاق في حقها مما يخفى لا استقلال الرجل به فمضج برجوها ومثل هذا
 في الاقرار بالنسب فيمن ليس له نسب معروف وأفاداه لا يثبت بنحو واحد امرأة كان أو رجلا سواء
 كان ذلك قبل العقد أو بعده كذا في الكافي والنهاية تبعا لرضاع الحائض الا انه ذكر في الهرمات انه ان
 كان قبل النكاح وكان المهر عدلا ثمة لا يجوز النكاح وان بعده وهما كبيران فلا حوط ان يتز
 وبه جزم البرازي معللا بان الشك في الاول وقع في الجواز في الثاني في البطلان والدفع اسهل من الرفع
 واختلاف الجواب في البابين لاختلاف الروايتين في المصطد شهدت واحدة به قبل العقد فقيل يستبرئ
 في رواية ولا يستبرئ في اخرى نهر ولقد الحائض على ما في البحر اراد ان يخطب امرأة شهدت امرأتين قبل
 النكاح انهما ارضعتها كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت به بعد النكاح اه وفي الدرر اقربت به
 وانكر ثم اكدت نفسها وتزوجها حاز وكذا ان تزوجه قبل ان تكذب نفسها ولو اقر اجمعا بذلك ثم
 اكدت نفسها ثم تزوجهما حاز الخ فهذا يقتضي عدم ثبوته بغيرها وحدها في الزبلي عن المغني وتبعه
 العيني من ان خبر الواحد موقوف في الرضاع الطارئ ومعناه ان يكون غنمة صغيرة وتزوجه واحدة بانها
 رضعت امه او اخته او امرأته بعد العقد الخ ثم قال وعلى هذا فيبقى ان قبل قول الواحد قبل العقد
 خلاف المقتضى لهذا قال في البحر والمحاصل ان الرواية قد اختلفت في اخبار الواحد قبل النكاح وظاهر
 المتن انه لا يعمل به وكذلك الاخبار برضاع طارئ فليكن هو المعتقد في المذهب الخ (قوله اورجل
 وارأيتين) ولو كانت احدي المرأتين هي المرضعة شيئا (قوله وقال مالك الخ) لان الحرمة من حقوق

ان تعدت (الفساد) الكبيرة
 وتعمد الفساد انما يكون اذا ارضعتها
 بلا حاجة وضرورة وتعلم بقيام النكاح
 وتعلم ان الرضاع مفسد (والا) أي
 وان لم تعدد الفساد بان فات شيء مما
 ذكرنا (لا) يرجع به وعن محمد بنه يرجع
 في الوجهين وهو قول الثاني ثم القول
 في ذلك قولنا (ويثبت) الرضاع (بما
 ثبت به المال) وهو شهادة الرجلين
 العدلين اما قبلين بالاعين المحزين اورجل
 وارأيتين كذلك وقال مالك شهادة
 امرأة واحدة ان كانت موصوفة بالعدالة
 وقال الشافعي يثبت بأربع نسوة والله
 سبحانه وتعالى اعلم

الله تعالى فثبت بمصر الواحد كسائر حقوقه كن اشترى بما اخره عدل انه ذبحه بحسبى فان المحرمة
 تثبت به ولا يصل تناوله غير انها اذا ثبتت المحرمة ثبت زوال ملك النكاح فمما لو كن من شئ ثبت ضمنا
 وان كان لا يثبت قصدا ولنا ان ثبت المحرمة لا يقبل الفصل عن زوال الملك في النكاح وابطال الملك
 يتوقف على شهادة شاهدين كباقي الشهادة على الطلاق لان ملك النكاح مع الزنا لا يثبتان فتكون
 الشهادة نال زنا مع شهادة بالفرقة اقصاء بخلاف مسألة اللعم لان حرمة التناول قبل الفصل عن زوال
 الملك كالصبر اذا تخمر والدهن اذا تقبص وجلا الميتة فانها ملوكة مع حرمة تناولها ما يمكن قبولها لثبوت
 المحرمة مع قيام الملك فاعتبر به الامر لديني زلهي (فرطان) الاول قضي القاضي بالتفريق برضاع
 بشهادة امرأة لم ينفذ الثاني مصر رجل ندى زوجته لم تحرم در

(كتاب الطلاق)

(قوله المناسبة ان الطلاق الخ) أى المناسبة بين كتاب الطلاق وكتاب الرضا مع كونه صريح كلامه لكن
 قوله وان الطلاق الخ يقتضى ان المناسبة بين كتاب الطلاق والنكاح وهذا ادفع جوى واجاب
 عنه ضمنا بان يمكن دفع التدافع باعتبار المناسبة اما بين الطلاق والرضا ففي الاشتراك في التحريم
 واما اعتبارها بين الطلاق والنكاح ففي التقابل والتضاد لا بين الطلاق والرضا فانه الذي يوجب
 التدافع اه وقدم الرضا لان حرمة مؤبدية والطلاق مقيى بناية وتقليم الاشد اسد نهر (قوله وهو اسم
 بمعنى التخليق) أى اسم مصدر سماع الطليق الذي هو مصدر مطلق مضعف العين جوى (قوله ومصدر)
 عطف على قوله اسم والمراد ان الطلاق استعمل اسم مصدر للتخليق ومصدر الطلق جوى واعلم ان
 الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذي يعبر عنه بالفعل الحقيقي الذي هو مبدأ الفعل الصناعي
 ان اعتبره تلبس الفاعل به ومصدره عنه فاللفظ الموضوع عبارة عن مقيد بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم
 يعتبر به ذلك فاللفظ الموضوع عبارة عن ذلك مطلقا عن هذا المقيد المذكور هو اسم المصدر ضمنا (قوله بالضم
 الخ) وان صكر الاخفش الضم وهو لغة فعل القدر وضمه غيرا استعمل في النكاح بالتفصيل ودر عن
 بالافعال ولهذا اذا قلنا امرأته انت مطلقة بتشديد اللام لا يحتاج الى النسبة بخلافها يحتاج در عن
 الزبلى وكاهم بقول طالق بغيرها لا اختص الا اني به والمذكور في الصحاح انه يقال طالقة وكانه لغة
 قليلة نهر واقول في شرح الكافية للحمق ان الرضى مانعه والاصل في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها
 بالناس ويطلب في الصفات التي على وزن فاعل ومفعول ان تلحقها الناء ان لم يقصد فيها معنى المحدوث
 كحاض ومطلق ومرض فان قصد فيها معنى المحدوث فالنساء لازمة كحاضت فهي حائضة ومطلقة فهي
 طالقة وقد تلحقها الناء ان لم يقصد المحدوث كمرضعة وحاملة وربما جات مجردة عن التماسكة مشتركة
 بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد المحدوث نحو حمل ضامر وناقصة ضامر ورجل او امرأة عابس وفي هذه الصفات
 مجردة عن قصد المحدوث ثلاثة اقوال انتهى جوى (قوله يدل على الحمل والانحلال) يتأمل في وجه
 دلالة علم جوى لان الانحلال انما الحمل يترتب عليه فكيف يدل الحمل عليه واما ان التركيب يدل
 على الحمل فالذي يظهر تسليحه ثم ظهر ان كلامه على التوزيع فاذا قلنا انه اسم مصدر مكرر والعين فقد
 أفاد الحمل وان قلنا انه مصدر فعل بالضم او الفتح فقد افاد الانحلال كذا ذكره ضمنا (قوله هو رفع القيد
 الخ) عرنا الصنف بالقدر طابة للعين القوي وبه اندفع ما في الجسر من ان رفع القيد حاصل بالاذن لنا
 وليس طلاقا يعني فليس التصريح بما عا جوى لم يقل رفع عقدا لنكاح لان الرفع انما يراد على الموجود
 وهو الحكم واما القيد فمعرض انقضي ولم يقل من الهل لان هذا شرط في وجوده لا في حقيقته قبل
 التصريح غير مطلق صدقه على الفسوخ كثيرا بالعتق والبلوغ أى عتق الزوجة ولو بلغ احدهما

قوله شهادة امرأة ذبحه بحسبى فان المحرمة
 قوله لم ينفذ لان من المسائل التي
 لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي نيف
 وثلاثون مذكرة في قضاء الاشياء
 قوله مصر رجل قديمها سوا راعا اذا
 كان الزوج ضميرا في مسددة الرضا
 فانها تحرم عليه اه جبري

(كتاب الطلاق)*
 المناسبة ان الطلاق يحرم كالرضا
 اول ان الطلاق مقابل للنكاح وهو اسم
 بمعنى التخليق كالسلام
 بمعنى التسليم والنسج ومصدر من
 عتق التسليم والنسج
 ملقة المراد بالضم كالجبال من جل
 وبالقبح كالفساد من فسد والتركيب
 يدل على الحمل والانحلال (هو رفع القيد
 مطلب الفرق بين المصدر واسم المصدر)

وارتداد أحدهما فكان عليه ان يقول بلفظ مخصوص كافي الغنى لكن مردعه أي هل الفسخ أنعم
 هذا غير ممكن إذا رجع إلى أنك أنه طلاق ولا رفع فيه لسا في الخط الطلاق راجع لا يزول القيد والمحل
 للمال بل في المال متى أنعم إليه تثنان أو انقضاء العدة فكان عليه ان يقول ولما لا نهر ولما قبل ينفي
 انه لو طلقها ثم رجعها قبل معنى العدة أن لا يكون طلاقا لأنه لم يوجد الرفع في المال والجواب ان الرفع
 في المال لم ينص في انقضاء العدة قبل المراجعة بل فيه وفيما إذا طلقها بعد تثنين فإنه حينئذ يظهر على
 الطلقة الأولى بانضمام التثنين إليها فتم حرم غلظة كما أشار إليه في المحيط بقوله وأطلقها ثم
 راجعها بقي الطلاق وإن كان لا يزول القيد والمحل للمال لأنه يزولهما في المال إذا أنعم إليه تثنان أيضا
 وعلى هذا لو طلقها ثم ماتت قبل معنى العدة أو طلقها ثم راجعها ثم ماتت بتثنين عدم وقوع الطلقة
 الأولى حتى لو حلف انه لم يقع عليها طلاقا لا بحث جوى ومضى الاطراف انه كلما وجد المحرم وجد المحرم
 والانكاس كلما وجد المحرم وجد المحرم وهذا ليس كذلك لأن الزمير يوجد ويختلف عنه الطلاق
 والطلاق يوجد ويختلف عنه رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح هذا أصح كلامه شيئا (قوله الثابت
 شرعا) خرج به القيد الثابت حاسفاً لكل الوثاق والافق الطلاق رفع قيد حسي كتم الخروج من
 من بدنه جوى ولا حاجة لقوله شرعاً بالنكاح يعني منه شيئا عن الوافي قال بعض الشارحين كان
 ينبغي ان يعرف ما به لفظ دال على رفع قيد النكاح لأن حقيقة الشيء ركنه وركنه هو اللفظ المخصوص
 الدال على رفع القيد وأوجب بان التعريف تارة يكون بالمحدد وتارة يكون بالمرسوم ومنها تعريفها
 اختياراً بالمنصف على المحدد تسهيلاً على الطلاب وأقول التحقيق ان لفظ الطلاق والنكاح والبيع أمور
 اعتبارية حصلت معهما مآثها وألا وضعت اسماءها بأزائها فليس لها معان غير تلك المفهومات لأن الأمور
 الاعتبارية لا يكون لها حقيقة وراء الاعتبار الذي اعتبره المعتبر فتكون تلك المفهومات التي وضعت
 الاسماء بأزائها حدوداً اسمية لا رسوماً جوى (قوله بالنكاح) خرج به العتيق نهر وسبه المحاجة إلى
 الخلاص عند بيان الاخلاق وشرطه كون الزوج مكلفاً والمرأته مكنته أو في عدة تصلح معها مهلاً
 للطلاق شرعياً بلالة وضبطها في المحيط فقال المعتدة بعد الطلاق بلفظها الطلاق والمعتدة بعد الوطء
 لا بلفظها الطلاق فلا يقع في عدة عن فسخ كنيار العتيق والبولوغ ونحو ذلك وأورد عليه في فتح القدير
 المعتدة عن تعريف بابائهم وأورد إذا أحدهما حيث بلفظها الطلاق مع انها معتدة عن فسخ نهر وسبه
 وقوع الفرقة مؤجلاً بانقضاء العدة في الرجعي ويؤيده في البائن وركنه نفس اللفظ وعندها منها ثبوت
 القتل من من المكاره الدينية والذنوبية ومنها جعله بيد الرجال لا النساء شرعاً ثلاثاً وأما ضعفه فلا يصح
 حظره إلا لمحاجة شرعاً بلالة عن الغنى وقوله وشرطه كون الزوج مكلفاً أي ولو تقدر البدخل السران
 كافي النهر وقوله والأصح حظره مع العامة ما حتمه قوله الأصل فيه المحظر معناه ان الشارع ترك هذا
 الأصل فأباحه وهو ظاهر قول صاحب الاسرار الأصل في النكاح المحظر وإنما أجمع للمحاجة إلى التوافق
 والتناسل فعمل ففهم منه انه محظور لما في إباحته بغير بل يستحب لمؤنية أو تارة الصلاة كافي غاية
 البيان ومفاد ما لا يتم مباشرة من لا تصل نهر وعن ابن مسعود أن النبي الله وصداقها بمنى خير من أن
 أعاشتم أمة لا تصل ويجب لوفات المساك بالمعروف كافي المصوب والعين ويهر مريد صواب جهات
 ولايته إلى الرجل لأنه المساك كالمعتق لها بالمهر ولا نهالاً ولا روية لما في أمرها شرعاً العدة فقد قل من
 التدارك عند الندم وانحصر في الثلاث لأنه عدد متين في الشرع وهو أقل الجمع ولا نهاية لا كثر متى
 (تقبة) هل الطلاق ينصرف في الثلاث في حقه عليه السلام أم لا خلاف حكاهما الشريعتين في شرح مختصر
 الشيخ خليل المالكي في الكلام على الخصائص (قوله طليقة) رفع بالابتداء مصدر مضاف إلى
 مقوله وطوى ذكر الفاعل تقديره طليق الرجل أمره وأشار الشارع بقوله طليقة واحدة يعني رجعية
 كافي النهر إلى ان واحدة مصدر محذوف وقوله في طهرته على بالمبتدأ وقيد به لأنه لو كان في الحيض

الثابت شرعاً بالنكاح طليقة (طليقة واحدة في طهرته ولا واهية في غيرهما حتى تنقضي عدتها أحسن)

مطلب هل ينصرف الطلاق في الثلاث في حقه عليه السلام

لا يمكن ان يكون لغز الطبع لا للمصلحة جوى من الرجندى وقوله لا وما فيه اى فى الطهر جلية فى محل
الجرى على انها صفة الطهر عني وقوله لا وما فيه اى ولا فى المحض الذى قبله لانه لو طلقها فى طهر وطهرها
فى حوض قبله كان يدعى ولو طلقها بعد طهر وزجرها أو كانت من لا تحيض فى طهر وطهرها لانه لا يكون
يدعى لعدم العلم اذ اعني تطويل العدة عليها نهر واقصر على قوله لا وما فيه ولم يقل منه ليدخل فى كلامه
ما لو طهرت بشبهة فان طلاقا او محالة هذه فيه يدعى لحيض برده على الزنى فان الطلاق فى طهر وقع
فيه سنى حتى لو قال لمانت طالق للسنة وهى طاهرة ولكن وطهرها غيره فان كان زنى وقع وان بشبهة لا كذا
فى المحض وكان الفرق ان وطهرها لم يترتب عليه احكام النكاح فكان هدر بخلاف الوطء بمشبهة
وقوله وتركها بالرفع دطف على المتبادر وهو انما مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل متروك أى وترك
هذا الطلاق امر أنه حتى تمضى عدتها وقوله احسن خبر المبدى الماروى عن ابراهيم الخفي كان الصحابة
يستحبون ان لا يزيدوا فى الطلاق على واحدة حتى تمضى عدتها ولانه بعد من التدم لم تكن من التدارك
عيني والمرد تركها من غير طلاق آخر لا ترك مطلقا لانه اذا راجعها لا يخرج الطلاق عن الاحسية جوى
وانما كان هذا القسم احسن من الثانى لانه لا خلاف لاحدى عدم الكراهة فيه بخلاف الثانى فان مالكا
يقول فيه بالكراهة نهر ومعنى كونه احسن أى بالنسبة الى البعض الآخر لانه فى نفسه حسن فاندفع به
ما قبله فكيف يكون حسنا مع انه انقض الحلال وهذا قد سعى المسنون فانه حسن واحسن ومعنى
المسنون هتائه ثبت على وجه لا يستوجب عتابا لانه المستحب لا ثواب لان الطلاق ليس عباداة فى نفسه
فالمراد هنا بالجامع نهر لوقت له داعية ان يطلقها يدعى نفسه الى وقت السنى يتأبى على كف نفسه
عن المعصية لا على نفس الطلاق ككف نفسه عن الزنى مثلا بعد سبى اسبابه ووجود الداعية فانه يتأبى
لا على عدم الزنى لان الصريح المكافى للكف لا عدم مجرد لانه لا اختيار له فيه (قوله وسنى من حيث
الوقت والعدد) هذا معلوم من كلامه بالاولى لانه اذا كان القسم الشافى اعني الحسن سنيا فلان يكون
الاحسن سنيا بالاولى نهر اعلم ان السنى فى الطلاق من وجهين سنة فى العدد وسنة فى الوقت فالسنة فى
العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وهى ان لا يزيد على واحدة فى المال كما بين وبين السنة فى
الوقت تستبى حتى المدخول بها خاصة وهى ان يطلقها فى طهر لم يمعها فيه لان المراجع دليل الحاجة
وهو الاقدام على الطلاق فى زمان تحدد الرغبة وهو الطهر الخالى عن الجماع اما زمان المحض فزمان
التفرد والجماع مرتبة فى الطهر تغتر ازغبة وغير المدخول بها يطلقها فى حال الطهر والمحض خلافاً لفرجوى
ولو كان غائبا واراد ان يطلقها السنة كتب اليها اذا جاءك كفى هذا ثم حضت فطهرت فانت طالق ولو اراد
ان يفصل ذلك ثلاثا كتب ثلاثا اذا حضت وطهرت فانت طالق وان شاء قال فانت طالق ثلاثا لانه لو ان
كانت لا تحيض قال ثم اذا هل شهر فانت طالق او فانت طالق ثلاثا السنة وهذا الكتاب على هذا الوجه
واجبة نهر عن الفقه (قوله وقال مالك هو يدعى ولا يباح الا واحدة) لان الطلاق محظور فلا يباح الا اقدم
عليه الا لدفع الحاجة وهو يحصل بالواحدة لو كان قوله عليه السلام لعمر ابن الخطاب فلما راجعها ثم يدعىها حتى
تحيض وتظهر ثم يطلقها ثم تحيض وتظهر ثم يطلقها ان أحب عني (قوله ثم قبل الاولى او يؤخر الى ايقاع)
اى فى الطاعة الاولى جوى (قوله ولا يظهره بطلها كما ظهرت) ثلاثا بتلى بالايقاع عقب الوقاح هدية
قال الكمال والاول اقل ضررا فكان أولى شرا لثلاثة (قوله او بكلمتين متفرقتين) اذا لم يقتل بين
الطلقين رجعة وان غلظت فلا يكره عند احدى حنفية وان غلظت التزويج بينهما فلا يكره بالايقاع زيل
وقوله وان غلظت التزويج اى فيما اذا اناها ثم عقد عليها ثم طلقها فى الطهر شحنا (قوله يدعى) اسم من
الاتداع غلب استعماها فاجها ونقص فى الدين او زيادة نهر ووجه كونه يدعى ما روى فى حديث ابن عمر
قال قلت يا رسول الله اريد لو طلقها ثلاثا هل اذا قد عصيت بك وبانت منك امر أنك واعظ انه ذهب
جماعتهم الظاهرية والشيعية الى ان الطلاق الثلاث جلية لا يقع الا واحدة لما روى عن ابن عباس انه

وسنى من حيث الوقت والعدد (و)
تطلقها واحدة ولا يباح الا واحدة (و)
(المأهر) لا يباح الا واحدة (و)
تطلقها واحدة وقال مالك هو يدعى
والوقت والعدد وقال مالك هو يدعى
ولا يباح الا واحدة ثم قبل الاولى ان
يؤخر الى ايقاع الى آخر وقت الطهر احترازا
عن تطويل العدة والاظهار ان يطلقها
سكاهوت (و) تطلقها (ثلاثا) بكلمات
متفرقة (فى طهر) واحدة (او بكلمة)
واحدة (فى طهر) واحدة (او بكلمة)
واحدة (فى طهر) واحدة (او بكلمة)
متفرقتين (يدعى) من حيث العدد
وسنى من حيث الوقتان خلا الطهر
عن الجماع

عند ذلك شد وجه العدة ولم يوجد هنا شيئا أخذنا من كلامه ان يلى واعلم ان ضمير النسوة هو
 النون من قوله ومع طلاقهن راجع الى من في قوله فمن لا تحيض مراعاة لها والقومها على الصغيرة
 والآنسة والحامل لا لا تفعلها اذ حقه الافراد والتذكير وقد وقع مراعاة كل منهما في القرآن سوى
 (قوله أي الصغيرة) فبده المحلواني بصغرة لا رجي حلها امامن رجي فالأفضل ان يفصل بين وطئها
 وطلاقها شهر كما قال زفر واعتبره في الفتح بان قول زفر ليس هو في افضلية الفصل بل في زومه واجاب
 في البحر بان التشبيه في اصل الفصل لا في افضلية نهر (قوله والحامل) لانه لا يؤدى الى اشتباه
 وجه العدة وزمان الحمل زمان الرغبة في الوطء لكونه غير معاني قال ابن الكمال وفيه نظر لان الاطباء
 اجمعوا على ان الجماع في حال الحمل يضر بالولد فعلى هذا ينبغي ان لا يكون زمان الحمل زمان الرغبة عند
 الخواص اه واقول هذا بحسب منه رجه الله فانه لا تشق الى كلام الاطباء اذا خالف كلام الفقهاء
 سوى (قوله وهو يدعى) أي الطلاق بعد الوطء وان صح هو يدعى من حيث الوقت هذا هو ظاهر من
 كلامه وفيه نظر فليحذر رجوعه الى ما جعل الصغير راجعا لطلاق الطلاق الا انه بعد دعائه بالعدو بالجملة
 موضع هذه الجملة بعد قوله وطلاق الموطنه حاشا يدعى سوى (قوله من حيث الوقت والعدو)
 الصواب استقاط الوقت فان طلاق من لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعائه لعدم العلة اعني تطويل
 العدة عليها كذا ذكره شيخنا (تنبيه) معنى كون الطلاق سببا من حيث الوقت ان يكون الطهر الواقع
 فيه الطلاق لا واطءه اذ كانت من تحيض فان كانت لا تحيض وطاقئها في طهر وطئها فيه لم يكن
 بدعائه كما سبق عن شيخنا ومعنى كونه سببا من حيث العدد تقريبي الطلاق على الاطهار ان كانت من
 تحيض او على الاشهر ان كانت لا تحيض وتقدم ان السنة في العددين يتولى فيها المدخول بها وغيرها
 بخلاف السنة في الوقت فانها خاصة بالمدخول بها فتغير المدخول بها يقطعها في حال الطهر او التحيض
 كما سبق (قوله وعند زفر) يفصل بين الجماع والطلاق (شهر) كما يفصل بين التطبيقين به لانه بالجماع
 يفتقر الرغبة فلا بد من مضي المدة لتبديدها كذوات الافراغ بخلاف الحامل لان الرغبة فيها وان فترت من
 وجه بقيت من وجه آخر لان الحمل يدعو الى امساكها لئلا يولد منها ولان الكراهية في ذوات
 المحض باعتبار توهم الحمل لا عند ذلك شد وجه العدة لاحتمال العلوق ولم يوجد هذا المعنى هنا
 وصارت كالحامل والرغبة وان فترت من وجه كثر من وجه آخر لانه مرغى في وطءه غير معاني زلي (قوله
 وطلاق الموطنه) حال كونها حاشا يدعى لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي لاطهار عدتهن
 وقال عليه السلام في حديث ابن عمر ان طلق زوجته وهي حائض ما هكذا أمرنا الله تعالى ولا خلاف
 انه بهذا الايقاع عاص ولما كان المنع منه فيه لتطويل العدة عليها كان النفاس كالتحيض قيدا لطلاق
 لان التحيض والاختيار والمخلف في المحض لا يكره بمصر من الحيض والنجورة (قوله وهو مستحب) أي
 المراجعة المفهومة من الفعل وذكر الصغير لان المصدر المختوم بالنساء يجوز تركه وتأنيته وانما
 كانت مستحبة لانه عليه السلام امر عمر بن الخطاب قال ما بينك وقطع نية الامر الواقع بقوله فلما راجعها عن
 نفسه والامر المحلول صلى الايجاب هو المنسوب الى الشارع ولو كان المرادها الامر الاصيلي لكان
 حقه ان لا يقطع نسبتة من نفسه ويقول قل لا بينك فلما راجعها سوى عن ابن الكمال وسياق من العناية
 بجوابه (قوله والاصح انها واجبة) جملة حقيقة الامر ورعا للعصية بالقدر الممكن برفع أثره وهو العدة
 ودعما للضرورة بتطويل المدة زلي من المداية وقوله ورعا للعصية معطوف على قوله جملة لان
 رفع للعصية واجبو رفعا بعد وقوعها وانما هو رفع اثر الطلاق الذي هو مصيبة وهو العدة
 ودفع الضرر بتطويل العدة المراجعة فان قلت الامر لمعروضة حقيقة الوجوب على عمر ان بأمره بذلك
 ولا دلالة في ذلك على الوجوب على ابنه قلت قال في العناية ان فعل النائب كفعل المنوب
 فصار كانه عليه الصلاة والسلام امر بذلك فيثبت الوجوب ويجوز ان يقال فلما راجعها أمر لابن عمر

أي الصغيرة والآية والحامل (اه)
 (الوطء) بالانفصال وهو يدعى من حيث
 الوقت والعدوان كان زائدا على الواحدة
 وعند زفر يفصل بين الجماع والطلاق
 شهر حتى لا يسه ولا يسه (قوله من
 الموطنه) حال كونها (حاشا يدعى) من
 حيث الوقت (وبالجملة) لا دفع البعثة
 هي مستحبة والاصح انها واجبة
 (وبالطهارة) ان شاء (في طهر زمان)

فكتب عليه المراجعة اه (قوله في طهر نان) يعني اذا ظهرت من تلك المحضة التي وقع فيها الطلاق ثم
 حاضت ثم ظهرت وهو الطهر الثاني فطلقة في ثا مرة اراوية وهو المذكور في الاصل ووجهه ما رواه ما نفع
 عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض وفي رواية تطلقه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فلما رجعا ثم لم يجسهما حتى تطهر وتوضى ثم ظهر
 ثم ان شاء احسك وان شاء طلق قبل ان يجس فتلك العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء وبما جماعة
 غير ابن ماجه عنى وواجهه باسكان الله وصلوا وقفا شيخنا عن ابن حنبلان (قوله ومن أى حنفية انه
 يطلقها في الطهر الذي يلي المحضة الخ) كذا ذكره الطحاوي وقول الكرخي ما ذكره الطحاوي قول أبي
 حنيفة وما ذكره في الاصل قوله ما ذكره في الفتح كما في التبريد لايان الظاهر ان ما في الاصل قول الكل
 لانه موضوع لاثبات مذهب الامام الا ان يحكى الخلاف ولم يحك فلهذا قال في الكافي انه طهر اراوية
 عن أبي حنيفة وما ذكره الطحاوي رواية عن أبي حنيفة اه ووجه ما ذكره الطحاوي ما روى سالم عن ابن
 عمر انه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك جرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فلما رجعا ثم
 ليطاها اذا ظهرت واهم مسلم والاربعه عنى ثم جملة الامران النساء صنفان مدخول بها وغير مدخول
 بها والمدخول بها نوان حياى والحياى نوان ذوات الاقرا وذوات الاثبر والطلاق نوان سنى
 وبدعى فالى من وجهين احدهما من جهة العدد والاخر من جهة الوقت فالسنة من حيث العدد
 شامل للكل حتى لا يهوز له ان يطلق بكلمة واحدة أو في طهر واحد من غير تغزل رجعة أو كساح أكثر
 من واحدة والسنة من حيث الوقت يخص بالمدخول بها الحائض ذات الاقرا والمدعى أنواع ان يطلقها
 بكلمة واحدة أو في طهر واحد أكثر من واحد من غير تغزل ما ذكرنا أو يطلق المدخول بها في حالة تحيض
 أو في طهر قديم معها فهى من ذوات الاقرا أكثر من واحد فكل ذلك مذكور في المتن فتأمل
 زبلى (قوله ولو قال لموتونه) حقيقة أو حكما لمسا في الشارح ان المخلو كالمدخول (قوله وقع عند
 كل طهر طاعة) لانه مطلق فيتناول الكامل وان كانت من ذوات الاثبر يقع الحال طاعة وبعد شهر آخرى
 وبعد شهر آخرى وكذا الحامل ان لم يكن له نية أو نوى كذا فان كان قبل الدخول بها وقت للحال
 طاعة ثم لا يقع عليها قبل التزوج شئ زبلى ولا نفل الجن لان زوال الملك بعد البين لا يسلطها فان تزوجها
 وقت الثانية فان تزوجها أيضا وقت الثالثة فتفرق الثلاث على التزوجات كما في فتح القدير فما
 في المراجع من انه يقع الثلاث للحال بالاجماع فهو ظاهر بحر (قوله وقال زفر لا يسمع اذ نوى الثلاث في
 الحال) لانه نوى صدا السنة والثنى لا يحتمل صدق ولنا انه نوى ما يحتمل لفظه فصحت نيته لانه سنى وقوا
 من حيث ان وقوع الثلاث جملة عرف بالسنة لا بأشغال فليتناوله مطلق كلامه اذا مطلق يصعرب
 الى الكامل وهو السنى وقوا وايقاها ينتظمه عند نيته كما اذا قال كل مملوك لى حر أو حلف لا يا كل
 محمدا يتناول المكاتب والهمم السمل الا بالنسبة لقصور فيه ولو قال أنت طالق لسنه ونوى ثلاثا جملة
 أو متفرقا على الاطهار صح هكذا ذكره شمس الاعظم وشيخ الاسلام وصاحب الاسرار وذكره الامام
 والصدور الشهيد وجماعة منهم صاحب الهداية انه لا يصح نية الجملة فيه زبلى والحاصل انهم اختلفوا فيما
 اذ نوى وقوع الثلاث جملة هل يصح مطلقا وما ذكر الثلاث أولا والاربع انه لا يصح فيه وقوعها جملة
 اذ المذكر الثلاث ولم يذخر في العناية في كلامه فاضيقان بانه يستلزم التساوى بين العبارة والاختصاص
 في العموم وهو خلاف المذهب فان المفتى لا يجوز له عندنا (قوله واهل ان المخلو كالمدخول الخ) ومنه
 يعلم ان المصنف لو أبدل قوله ولو قال لموتونه بقوله للدخول بها بالشمل ما لو اعتنى بها فقط لكان أولى
 (قوله والباين ليس بسنى في ظاهر الرواية) اذ لا حاجة الى اثبات زيادة الدينونة في الخلاص ووجه ما نقله
 الشارح عن ابيادان من انه سنى فلا يكره حاجته الى الخلاص بانرا (قوله والمخلع سنى) لانه لا يمكن
 تحصيل البذل الا به (قوله وقع طلاق كل زوج) من كل وجه فلا يرد زوج البائنة اذ لا يقع طلاقه بائنا

وعن أبي حنيفة رجعة الله تعالى انه
 يطلقها في الطهر الذي يلي المحضة التي
 طلقها فيه (ولو قال لموتونه) وهي من
 ذوات الاقرا (أنت طالق ثلاثا السنة)
 ولم يثبت (وقع عند كل طهر طاعة
 وان نوى ان تقع كل شهر واحدة
 في الحال) (أو عند زفر لا يسمع نوى
 صحت) نيته وقال لو كانت آيسة
 الثلاث في الحال ولو كانت آيسة
 مدخول بها أو صغيرة مدخول بها
 فقال أنت طالق ثلاثا السنة وبعد
 الساعة واحدة وبعد شهر آخرى وبعد
 شهر آخرى ثم علم ان المخلو كالمدخول
 في حق مراعاة السنة والباين ليس بسنى
 في ظاهر الرواية وفي الزيادة سنى
 والمخلع سنى سواء كان في حبس أو طهر
 (وقع طلاق كل زوج)

علمها في العدة ثم كلامه شامل لما ذاك وله أو أجاز من الفصول ولو زوجته بان قال نعم ما صنعت
أو أصبت لأجل وجهه الإنكار وفي القصة في نعم ما صنعت قال أبو بكر لا يكون إجازة ولو قال بئس
ما صنعت فهو إجازة وعندي على حكمه وبه أخذنا الفقه أبو الليث وهو الظاهر وفي المخانة عن ابن الفضل
التسوية بينهم وبئس في أن كلامهما لا يكون إجازة وفي النزاع وتطلق الفصول والأجازة قولاً
وخصلاً كالنكاح انتهى فلو حلف لا يطلق فطلق فصولاً إن أجاز بالقول حث وبالفعل لا يقول ويمكن
أن يكون كصفة الإجازة بالفعل إن يدفع إليها مؤثراً صدقاً فاعلم ما طلقها الفصولي نهر (فسرع)
بجمود النكاح لا يكون ملافاً ذكره ابن الملك في الوصية حموي (قوله عاقل) أي حقيقة وما في الدر
هن البدائع ولو تقدير البدخل السكران لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما ساقى في المتن (قوله ولو كان
الزوج مكراً الخ) أي بالنطق لما في المخانة فلو أكرهه بالحس والضرب على أن يكتب طلاق امرأته
فكتب فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا يطلق امرأته لأن الكتابة أقيمت مقام العارة باعتبار المحاجة
ولا حاجة هنا نهر قيداً لا كراهة على الكتابة لأنه لو كان بدون أكره وكان مستتبناً على فخلوع وقع
أن نوى وقبل مطلقاً ولو على نحو ما فلا مطلقاً ولو كتب على وجه الرسالة والمخطاب كان يكتب ما فلانة
إذا حاك كذا في هذا فانت طالق طلقت بوصول الكتاب بدعوى المجورة وفي النهر عن المخانة أكره على
أن يؤكل في فقال أنت وكلي ثم قال لم أؤكله بطلاقاً لم يسمع منه لأنه أخرج الكلام جواباً للكلام الآخر
والمجواب يشعن إعادته في السؤال وقد حصر غير واحد ما يصح مع الأكره في مواضع عشرة ووصلها
في المخانة إلى ثمانية عشر وهي الطلاق والنكاح والرخصة والمخلف بطلاق واعتناق والظهار والإيلاء
والعتق وإيجاب الصدقة والعقود دم العمد وقبول المرأة الطلاق على مال والاسلام وقبول الصلح عن
دم العمد على مال والتدبير والاستيلاء والزنا واليمين والنذر ولم يذكر في موضع من اقتصر على
المشرعة ففي تسعة عشر والعشرون الأكره على قبول الوديعة في القصة كره على قبول الوديعة
تلفت في يده فلم يستحقها فتمتن المودع كان بغير الدال وهو الظاهر ولا يخفى أن الطلاق ولو على مال
والعتق ممكن كذا في الملقى والمخير والنذر يشمل إيجاب الصدقة وقد نظمها في النهر فقال

طلاق وإيلاء ورجعة * نكاح مع استيلاء وعقود العمد
رضاع وإيمان وفي * قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جبل عين به أنت * كذا العتق والاسلام بتدبير العمد
وإيجاب إحسان وعقود هذه * تصح مع الأكره عشرين في العمد

وقوله عين به أنت صريح به للطلاق وصحير أنت لليمين أي المخلف بالطلاق وكذا بالعناق قال في النهر ثم ظهر
في بعد ذلك أن ما في القصة إنما هو بكسر الدال فليس من المواضع في شيء وذلك أنه في النزاعية قال أكره
بالحبس على إيداع ما له عنده هذا الرجل وأكره المودع بضاعاً قبوله فضاخاً لضماناً على المكره والقباض
لأنه ما قبضه لنفسه كالوهب الرمي فالتقته في حجره فاختار له رد فضاخاً في يده لا ضمن انتهى وأطلق كسر
حجة اسلام المكره قال في البحر وقده في سر المخانة يكون حراً بياوان كان ذملاً لا يكون مسلماً اه قال
في النهر اقول وهذا التقيد لم يوجد في سر المخانة بل في المسوط أنه مذهب الشافعي اه وتعقبه شيخنا
بان نفى الوجود غير مسلم بل هو موجود فيها ونعمه في باب ما يكون كفران المسلم وما لا يكون وكذا اسلام
المكره اسلام عندنا إن كان حراً بياوان كان ذملاً لا يكون اسلاماً اه ومثل ما في البحر من التقيد في مخ
الغفار بالعز والى المخانة ووجه المسئلة بأن المجري يصير على الاسلام دون الذمي وقد قد صاحب النهر
في الرد على صاحب البحر العلامة السيد حموي في حاشيته على الاشياء وقد علمت سقوطه (قوله على
الطلاق) أي على إنشائه وقال الشافعي طلاق المكره لا يقع لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن امتي
الخطأ والنسيان وما سكره وأعلمه وبه قال مالك واجدوا لقوله عليه السلام ثلاث جدن جد وهزلن

مطلب جمود النكاح لا يكون ملافاً

عاقل بالغ ولو كان الزوج (مكراً)
على الطلاق أماً لو أكرهه على الأقرار
بالطلاق فأقر لا ينفذ وأقره نص عليه
في شرح المجاوي

جد النكاح والطلاق والزجة والمراد بهما واحداً لا تنزه لان من ليس بمرد ولو جوده حقيقة
وسمكه ذنوبى واخرى فلا يتناولها الفلأواحد لانها كالمشرك وحكم الا تنزه مرداً لا جامعاً فاتفق الاثر
ان يكون مراداً عينى وكلا يؤثر في هذه الاشياء الا كراه لا يؤثر فيها المنزل وقد نظمها العلامة الحموى فقال
وليس الاكرام مع هزل يؤثر في * عتق نكاح طلاق واليمين تلا

(قوله ولو سكران) محله اذا كان اصيلاً واماً اذا وكله رجل بطلاق فطلق وهو سكران لا يقع حموى من
المتقطعات بعنى وكان وصي لا بالطلاق على مال فلو بالمال وقع كافي النهر عن البرازية وهى احدى
المسائل السبعة التى استثناهما الاصوليون من تصرفات السكران والثانية الاقرار بالمعدوم والمخالصة
والثالثة الرد والارادة الشهاد على شهادة نفسه والخامسة الاباء والمجدان ذوج الصغير باكثر من مهر
المثل والسادة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم يفسد بيعه على موكله والسابعة لو عصب من صاحبه فرد وهو
سكران نهر ولو زاد المصنف اوساهل كان اولى لانه لا فرق في وقوع الطلاق بين ان يكون قاصداً له
ام لا كما في منية المفتي ونفسه ملخصاً اراد ان يلتمز صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر او اراد ان يقول شيئاً
فجرى على لسانه النذر او الطلاق والعناق او اراد ان يمينه الخبز فجرى على لسانه القيم او جرى على لسانه
طلاق حمرة وهو مرد بنى بعتراً مسمى في القضاء اهـ وانما قد يقول في القضاء لانه لا يقع عليه طلاق
ولا عتق اذ بانه افسعه في فتح القدر حيث قال وقد نسب اليه اى الى الوقوع قضاء فقط قوله في
المخالصة بعد ذلك كما لو سقى لسانه بالطلاق ولو كان بالعناق بدين اهـ بعنى ولا فرق بين الطلاق والعناق
نهر وهو الظاهر من قول الامام بعر عن الخامسة خلافاً لابي يوسف فابو يوسف يفرق بينهما في الطلاق
يقع قضاء لا ديانة وفي العتق يقع قضاء وديانة ولا خلاف ان النذر ورازمه ولا خلاف انه لو جرى على
لسانه الكفر عتقاً لا يكفر وكذا ان تلفظ به غير طامعناه وانما لا يقع عليه طلاق في الديانة لان الذى معى
لمرد هو اءا ما غيرها فلا نهى الطلاق طلق بغير رذيلة بعر عن الحموى (قوله وهو اختيار الكرخي
والطحاوى) وعليه الفتوى كافي التارخانية عن القريب در وجهه انه لا يقصد كالتام بل بى وجهه
ما مضى عليه المصنفان مقله زال بسبب هو مصيبة قبل باقيا حكاى جلاله والمخالص مقبلة اذا شره
للتداوى اما اذا كان لله والطرب فيقع بالاجماع نهر عن المجموعة (قوله وزال مقله) فيه مسأحة
لا تخفى بل هو مغلوب لكن لما كان المغلوب كالمعدوم اطلق عليه اسم الزوال (قوله او من الشهد) الشهد
العسل في شعها وفيه لغتان فتح الشين لقبه وجمعه شهد مثل سهم وسهام وضعا لاهل العلية شيخنا عن
المصباح (قوله كزواله بالبيع) سابق كلام الشارح يدل على تحريمه وبه صرح في المجموعة حيث قال
ولا يجوز اكل البيع والمحشيش والافيون وذلك كله حرام لانه يقصد العقل حتى يصير ازال جل فيه اخلاصة
وقسادو يصعد ذكراته وعن الصلاة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيئا من ذلك لاحد
عليه وان سكر كما اذا شرب بولا او كل غائطاً فانه حرام ولا حذ عليه بل بزر جادون المخذ اهـ لكن صرح
از بلى باحته ونفسه واختار الكرخي والطحاوى ان طلاق السكران لا يقع لانه لا يقصد كالتام وهذا
لان شرط صحة التصرف العقل وقد زال فصار كراه بالبيع وغيره من المباحث قال المولى سري الدين

وقد وقع الترميم بذلك بعنى اباحة البيع في كلام غير واحد كصداق الشربة في بيعت العرا من من
التوضيح (قوله اذالم يعلم فعله قبل الاكل) هل باقى هذا القيد في قوله سابقاً ولو شرب من الاشربة الخ
كذا يخط بعض الفضلاء والظاهر انه لا يثنى لان فعل الاشربة معلوم قبل الشرب فلا حاجة الى التقيد
حموى (قوله واما اذا علم فعله واكل يقع الطلاق) قال في النهر والمحى التفصيل وهو انه ان كان للتداوى
لم يقع لعدم المعصية وان لم يكن بل للهو وادخال الاقة قصداً يثنى ان لا يتردد في الوقوع وقد قيد ابن
ملك في شرح المناو اباحة البيع والافيون بما اذا كان للتداوى بى نصيح القدوى رى في هذا الزمان اذا
سكر من البيع يقع طلاقه زجراله وعليه الفتوى (قوله قال بعض مشايخنا لا يقع) قال في النهر وهو الاصم

(و) لو كان الزوج (سكران) وفي احد
قولى الساقى لا يقع وهو اختيار
الكرخي والطحاوى ولو شرب من
الاشربة التى تتضمن المحرم لا يقع
الصل او من الشهد فسكر وطلق لا يقع
خلافاً لمحمد كذا في شرح المحط ولو شرب
المزفر لم يزل مقله بالبيع لا يقع خلافه
وزال مقله بالبيع لا يقع فعله قبل
كزواله بالبيع والدواء اذ لم يعلم فعله قبل
الاكل واما اذا علم فعله واكل يقع
الطلاق ولو كره على الشرب فربما حتى
سكر فطلق امرته قال بعض مشايخنا
لا يقع

كأني الصفة وشرح الجامع والفتاوى لقاضيان (قوله وقال بعضهم يقع) وهو الصحيح كأي الخيانة قال بعض الفضلاء مظهره أنه لا فرق بين طلاء بالبرص وبالكفاية لكن شرطوا في الكفاية النية فهل يقال أنه لا يقع عليه إلا إذا اعترف بالنية فلو مات في حال سكره لا يحكم عليه بالطلاق فليخرج رجوى (قوله ولو أنرس بأشارته) يعني القرونة بالتصويت لأن العادة منه ذلك فكانت بيانا لما جله أنرس رجوى وهذا الإطلاق قديمه الذي يلي بما إذا ولد أنرس أو طارأ عليه ذلك ودام اما إذا لم يدم فإنه لا يقع وفي آخره التناهي عن التمرناشي تقدره بسنة وعن الامام أنه لا بد أن يدوم إلى الموت قالوا وعليه الفتوى اه وعلى هذا فتصرفاته قبل ذلك موقوفه وعن بعض الشافعية أنه ان كان يحسن الكفاية لم يقع طلاقه بدونها قال في الفتح وهو قول حسن فالحلاف انما هو في قصر صحة تصرفاته على الكفاية والا فغيره يقع طلاقه بالكفاية ولا يحتاج إلى نية حيث كان على وجه الرسم فبالكفاية ينهر وظاهره وقوع الطلاق بأشارته مطلقا وان كان يحسن الكفاية وهو صريح كلام الخيانة مع لانه لا يرجي منه العيان فتقام الاشارة مقام العبارة كما تقام الكفاية مقام العبارة (قوله لا طلاق للصبي الخ) لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون والمراد الجواز الفعود دون الحمل لأن فعل الصبي والمجنون لا يوصف بالحرمة غناية واطاقي الصبي فهم المراهق وما لواجه بعد البلوغ اما لو قال او قتمه وقع لانه ابتداء يقع وجوزه امام اجد كأي الدر لكن قوله اما لو قال او قتمه وقع بشكل بما لو طاق في النوم فاستيقظ فقال او قتمه حيث لا يقع كسأني (قوله والمجنون) الا اذا علق قلاقم حتى فوجد الشرط او كان عنينا او مجبوا او اسلمت وهو كافر وان ايوه الاسلام وقع الطلاق در عن الاشياء لكن لو أبدل قوله واني ابوه الاسلام بقوله واني كل من ابويه لكان اوله لانه يحكم باسلامه تبعا لاحد هما اما مسكان واراد بالمجنون من في عقله اختلال فيدخل المعنوه والمرسم والقصي عليه والمدهوش نهر (قوله والنائم) لانتفاء الارادة وهذا لا ينصف بصدق ولا كذب ولا عبر ولا انشاء در حتى لو طلقه وهو نائم ثم قال اجز ذلك الطلاق او اوقت ما تلفظت به في النوم لم يقع اما لو قال او قتمه ذلك الطلاق او جهته مطلقا وقع لانه ابتداء يقع غير واستشكله شيخنا بان اسم الاشارة راجع إلى ما تلفظ به في النوم فكيف يقع به وفي الشرب لا ينع عن المجورة كذا استيقظ فقال اجز ذلك الطلاق او اوقت ما يقع به لانه اعاد الضمير إلى غير معتبر اه قال ثم ظهر في الفرق وهو انه اوقع الطلاق في البقطة بلفظ غائل الصادر في النوم (قوله والسيد على امرأته) سواء كان كامل الملك او اجوى وظل المشكلة غلaxe و بأنه ليس بزوج وتعبه عزى زاده بان هذا التعليل لم يجده في كتب الفقه ولا يظهر له وجه صحة فان الشبهة انما هي من جهة ان يكون للمولى التصرف في طلاق العبد كان له التصرف في نكاحه فان له اجسار عبيده وامته على النكاح كسابق في باب الاولاد ان يعلن بان ملك النكاح حتى المعبدين يكون الاستقاط اليه دون المولى كأي البداية اه اما اذا قبل العبد النكاح على ان امرها سيده أي يبيده بطلقها كيف شاءه وكان الامر بيده بخلاف ما لو قال زوجتي امك على ان امرها سيدي فزوجها منه حيث لا يكون في يده كأي الخيانة وفيها لو قال العبد اذ ان زوجها فأمرها في يديك أبدا كان الامر في يده ولا يمكنه انواجه أبدا وسيأتي نظره في الملل غير ولا فرق بين ان تكون حرًا وامه لثوى ولغيره رجوى (قوله وقال الشافعي الطلاق يعتبر بحال الرجال) لقوله عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالقسم ولنا ما روت عنه عنه عليه السلام انه قال طلاق الامة ثنتان فعدتها خمسة ان لا يقال اراد به الامة التي تحت العبد لانا نقول عدتها لامة لا تختلف بين ان تكون تحت امر او عبيد فتقيده في حق الطلاق بوجوب تقييده في حق العدة لم يقل به أحد فكان باطلا وان المحرم ملك ثلاثا على الامة الملك ابقاعه عليها على وجهه المشروع وهو انقاعه في اوقات السنة لان من ملك الطلقات الثلاث عليك ابقاعها في اوقات السنة وبه اغم عيسى بن امان ابن صدقة الشافعي فقال فيها القبيح اذا ملك المحرم على الامة ثلاث تطليقات فكيف يطلقها السنة فقال يوقع عليها واحدة فاذا

وقال بعضهم يقع (و) لو كان (أنرس)
يقع (بأشارته) (أو) كان الزوج (أو) عبدا
أي لا يقع (طلاق الصبي والمجنون)
والنائم والسيد على امرأته وعنده اعتبار
بالنساء وقال الشافعي الطلاق يعتبر
بحال الرجال والخلاف (فطلاق المحرمة)
تخت عبدا وامه تحت حر زوجها
ثلاث) مطلقا سواء كان زوجا حرا
زوجا حرا

حاضنت وطهرت يطلقها واحدة فلما اراد ان يقول فاذا حاضنت وطهرت قال امسك حبسك فان حدثها
 قد انقضت بالمحضن فلما قصر رجوع فقال ليس في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة بل هي ميسرة
 ابا ن من اصحاب محمد (عليه السلام) ائمة ثنتان) بالثابت باعتبار تأويل الطلاق بالطلاق في العناية
 حموي (تنبيه) ملك احدى زوجين الا تركه او بعضه بطل النكاح لان المالكية تنافي ابتداء النكاح
 فتمنع بقاء ولو سرت حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت من حريمه من دار محرم مسلة ثم خرج
 زوجها مسلما فطلقها في عدتها فلما ابى يوسف قال لا يقع في المسئلة واقعه محمد فمما دروا بن
 ملك ونفي وقوع الطلاق قول ابى يوسف الا نحو وتطلق في قوله الاول وهو قول محمد كاذر فاضنان
 ويخالفه نقل الكمال عن المسوط انه لا يقع طلاقه في قول ابى يوسف الاول وهو قول محمد في قوله الاكثر
 يقع اه (تنبيه) لم يذ كر من الاخير وعكس المسئلة وهي ما لو حررها بعد شرائها ثم طلقها في العدة والحكم
 وقوع الطلاق في قول محمد وقول ابى يوسف الاول ورجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول
 زفر وعليه الفتوى قاله فاضنان انتهى فالفتوى على ما مضى عليه من الاخير وتسا لجمع مع عدم وقوع
 الطلاق فيما لو حرره بعد شرائها باه كذا في الشر نيلالة قال شيخنا قول قدس كراز بل في اضافة
 الطلاق الى الزمان المسئلة الاولى وعكسها على الاتفاق مقتصر عليه في الثاني وهما كون القول
 بالوقوع في الاولى لم يحد فقط الى الكافي وعلى وقوع الطلاق في المسئلة الاولى وعكسها اما في الاولى فقال
 ازوال المانع في المالكية الطلاق ولهذا يجب عليه النفقة والسكنى واما في الثانية فقال ازوال المانع بقى
 ان قد قصر بها اياه وتحرر بها باها هل هو معتبر بالمفهوم الاول في الزا بل في انه معتبر حيث قال عقب قول
 المصنف فلو اشترها وطلقة لم يقع بغيره لو اشترى اراته ثم طلقها لم يقع الطلاق عليه لان وقوع الطلاق
 يستدعي قيام النكاح من كل وجه او من وجه واحد ولو وجد كذلك اذا ملكه او شقصانه لا يقع لما قلنا وعن
 محمد بن يعقوب وقد رد از بل في هذا الزا وبه على محمد بن بطول وهل البيع مثل القهر بر اولاد كراز بل في انه
 مثله حيث قال والبيع بعد الشراء كالعتق فيما ذكرنا والمانع الخ (خاتمة) يقع الطلاق بلفظ العتق
 بلا عكس بغير اذ قال لا امراته اعتقتك تطلق اذ انما يدل عليه الحال واذا قال لأمته طلقتك لا تعتق
 لان ازالة الملك قوى من ازالة القيد

(و) طلاق (الامة ثنتان) مطلقا سواء
 كانت تحت سر او بعد وفاء الشافعي
 ثنتان ان كانت تحت عبد
 * (باب الطلاق المبرح)
 هو اسم لكل كلام مكشوف المراد
 كذا لا شبهة فيه بحيث يسبق الى فهم
 السامع مراده وانما يكون عند كثرة
 الاستعمال (وهو)

(باب الطلاق المبرح)

لما فرغ من بيان اصل الطلاق وصفه شرعا في بيان تنوعه اى تنوع ما به الايقاع الى المبرح
 والمكالي فبدأ اول بيان المبرح ثم أعقبه بالكالية نهر وهو لغة امان مبرح بمعنى خلص من تعلقات
 الغير فهو مبرح وهو الذي لا يقتصر الى اضعار أو تأويل او من صرحه اظهره ومنه يسمى القهر صرما
 لظهوره وانما المبرح قد يكون مبريا كما هو في المتن وقد يكون فارسا على اختلاف المشايخ كذا
 في المفتاح وتقدمه بالفارسية يقتضى ان ما عدا الفارسية والعربية لا يوجد فيه مبرح الطلاق حموي
 (قوله هو اسم لكل كلام الخ) هذا عند الاصوليين قال الحموي وهو عند الاصوليين ما ظهر المراد منه
 ظهورا ينافي حتى صار مكشوف المراد بحيث يسبق الى فهم السامع بمجرد السماع حقيقة كان او مجازا وعند
 الفقهاء ما استعمل في الطلاق دون غيره وفي القهر مبرما ثبت حكمة الشرعي بلانية اه (قوله مكشوف
 المراد) اى في نفسه بالنظر الى كونه لفظا مستعملا سواء كان المراد منه معنى حقيقيا او مجازيا يحسب
 في التلويح واحترز بقوله في نفسه عن استتار المراد منه في المبرح بواسطة غرابية اللفظ اذ هو المراد
 عن الوضع وعن انكشاف المراد منه في المكالية بواسطة التفسير وبيان حموي عن البرجندى (قوله)
 وذا انما يكون عند كثرة الاستعمال) اى ولو بغير بى الجواز كما سبق كالتمثيل بالجزء من الكل وفى قوله

وقد انما يكون عند كثرة الاستعمال اجماعا له لا بشرط في كونه صريحا لعدم استعماله في غيره حتى
لو استعمل في غيره باذنه لم يتدفع في كونه صريحا ويؤيد عليه ما في النهر من الخاتمة من انه اذا كان تركيا واراد
به الخصال لا يصدق فاسبق من المجوى ومنه في النهر ايضا من انه ما استعمل في الطلاق دون غيره
اه اى استعمالا كثيرا وليس المراد في الاستعمال في غيره اصلا فان قلت يشكل حينئذ بما في المدونة والرد
من انه الذي لم يستعمل الا فيه قلت لا اشكال لانه اذا كان ما كثر استعماله فيه صريحا فلهذا لم يستعمل
الا فيه اولى بالصراحة كما في البحر ونصه الصريح في اصول الفقه ما غلب استعماله في معنى بحيث يتبادر
حقيقته وما زان فان لم يستعمل في غيره فالولى بالصراحة وقد وقع في الهداية تدافع طائفة على الالفاظ التي
ذكر المصنف انها من الصريح بالاستعمال في معنى الطلاق دون غيره ثم على عدم افتقارها الى النية بظنة
الاستعمال كذا في الفتح واجاب في البحر بعمل العبارة الاولى على الغالب (قوله كانت طالق) ولو دفع
اللام وكذا اذا بدل الطاء او الغاف عينا او ضمنا او كافا او لا ما ولم يصدق انه لم يرد الطلاق الا اذا شهد
على ذلك قبل التكلم سواء كان عالما او جاهلا وعليه الفتوى وادعى ان التقيد بالمخاطب في كلام المصنف
اتفاق بل مثل أنت طالق زوجتي طالق او هي طالق وما في النهر قيد بمخاطبها ما في البرازية قال لها
لا تفرجي الا باذني خاني حلفت الطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق
غيرها والقول له اه فيه نظر ان لادلة في كلام البرازية على ان عدم الوقوع في هذه الصورة لعدم
المخاطب حتى يؤمنه فائدة التقيد بالمخاطب في كلام المصنف وقوله في الجرو فوعه في القضاء بلانته
بشرط ان يقصدها بالمخاطب معناه اذا كانت الصيغة فيها خطاب لان الخطاب شرط مجوى على ان قول
البرازي والقول له بفيدان عدم وقوع الطلاق في المسئلة التي ذكرها لكونه لم ينوها ثم ظهر سقوط
اعتراض المجوى على النهر لان صاحب النهر لم يفرده هذه العبارة بل هو تابع لما صرح به في البحر حيث
قال قيد بمخاطبها لانه لو قال حلفت ولم يصف ليها لا يقع كافي البرازية الخ والحاصل ان خصوص الخطاب
ليس مراد بل ما هو الا مع منة او ما يقوم مقامه كالاضافة صرح بذلك في البحر حيث قال وذكر اسمها
او اضافتها اليه كخطابه اه فالتقيد بالمخاطب ونحوه كالاضافة للاشارة الى الصيغة لا تكون من
الصريح الا اذا اشتملت على شيء من ذلك كذا كراسها فان تجردت عن ذلك لم تكن من الصريح فيوقف
الوقوع حينئذ على النية يدل على ذلك صريح عبارة البرازي السابقة ويؤيد عليه ايضا ما صرح به
في البحر حيث قال اذا قال طالق فقبل له من عنيت فقال امراتي طلقت ولو قال امراتي طالق او قال طلقت
امرأتي ثلاثا او قال له امراتي يصدق ولو قال امرأتي طالق واسم امراته مجردة قال له امراتي طلقت
امرأتي ولا يصدق قضاء وفي النهر لو سماها بغير اسمها لم تطلق الا بالنية ولو قال عليه الطلاق من ذراعي كما
يفعله العوام يقع عليه الطلاق قضاء وفيه عن الفتح وقد تعوض الحلف بالطلاق يلزمي لا افضل كذا
يريد ان فعلته فعل الطلاق فيصير عليهم لانه صابغته قوله ان فعلت فانت كذا ولو قال على الطلاق
او الطلاق يلزمي او الحرام ولم يقل لا افضل كذا اجماعا في كلامهم نهر وقد تنقرو به شيخنا مصرعاه
في كلام الغاية للروحي معز بالي المغني ونصه للطلاق يلزمي او لازم في صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه
ازيمه بالطلاق وكذا قوله على الطلاق اه ونقل السيد المجوى من النسيب معز بالي الجمواهر بالطلاق
لي لازم يقع بغيره اه بخلاف قوله لامرأتي الطلاق حيث يتوقف على النية عند الامام ان نواه يقع
والا فلا وقال ابو يوسف ان نواه يقع وان لم ينو قاله يسهلها وعنه يقع في القضاء ويدل ان نوى غير ذلك
ولو قال عليك الطلاق تطلق بالنسبة وان قال طلاق عليك واجب وقع مجوى عن المتني (تمه) حذف
الغاف فان كسر اللام او كان في هذا كذا الطلاق وقع بلا نية ولا توقف عليها ووجه الوقوع انه ترخيص كذا
في الخاتمة قال في الفتح وهو غلط لانه انما يكون اختيارا في النداء في غيره اضطرابا في الشعر اه ورد
في النهر بان الترقيم لانه يقال على طالق المحذف كما نص عليه المجوى وغيره وهو المراد هنا ولو قال

سخت طالق

باطال بكسر اللام وقع بلائية كذا في الحاشية أيضا قال في النهر وبني ان يكون الضم كذلك اذ هو لغة من لا ينظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه قال السبكي في حقه تأمل ووجهه انه ينبغي ان يتوقف على النية في الضم ايضا فانه اذا لم ينظر لمحرف الذي بعد اللام لم يتكسر مادة مطلقا مرسومة ولا ملاحظة حتى يكون الطلاق بها صريحا لا يحتاج الى النية بخلافه على لغة من ينظر لا يتوقف البصر لوحذف اللام أو الطاء معهما يقع اه وكلامه على التوزيع أحد حذف اللام مع القاف بان اقتصر على الطاء أو حذف الطاء مع القاف بان اقتصر على اللام فتدبر (قوله ومطلقا) ولو كان لما زوج مطلقا قبل فتمال اردت ذلك الطلاق صدق دأبه باتفاق الروايات وقضاه في رواية أبي سليمان وهو حسن كذا في الفتح ثم قال وبني على قياس ما في العتق لوجهها طالقنا اياه لا تطلق نهر (قوله ويقع الطلاق بهذه الالفاظ الخ) يشير الى ان الفاعل غير مستبرج بل يرجع الى الطلاق وقوله واحدا بالنسبة صفة مصدر مخدوف وهذا اصول عن الظاهر من غير داع اليه وكان الظاهر ان يقال في مرج كلام المصنف ويقع بهذه الالفاظ طلاقا واحدة كما هو ظاهر حموي واقول هذا على ما وقع له في نسخة من اسناد الفعل الى الطلاق اما على ما في نسخة شيئا فالطلاق مضروب عليه وحذف فواحدة تبين رفعه على انه الفاعل يقع واحترز بقوله بهذه الالفاظ عن الالفاظ الثلاثة لا تيقن انية الثلاث صحيحة فيها وقوله أول من شئنا أي من الأكثر والابانة فلا بد عليه ما لو نوى غيره ما بان نوى الطلاق عن وثاق فانه يصدق دأبه فقط الا اذا كان مكرها فانه يصدق قضاء أيضا أما من العمل فلا لا في روايته وصرح بالمنوي في العمل لا يصدق قضاء في الوثاق ففتح الواو وكسرها بمعنى القيد يصدق قضاء لانه يستعمل قليلا ولوقال أنت طالق من هذا القيد يصدق مطلقا بل يعني في القضاء والديانة وما ذكره في معنى ما يقتضي انه انما يصدق في القضاء فقط وعزا لما زيل بل في غلط شيخ شاهين وهو مقيد بما اذا لم يقر به الثلاث أما اذا قال أنت طالق من هذا القيد ثلاثا لم يصدق في القضاء لانه لم ينوط بالثلاثة لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات ما تصرف الى قيد النكاح لثلاثا فهو هذا التعليل بقيد الله اذا حكم فيما لو قال نرتين قال في البصر والحاصل ان قوله لم اصرح لا يحتاج الى النية انما هو في القضاء أما في الدأبه فتحتاج اليها لكن وقوعه في القضاء بلائية بشرط ان يقصد بها الخطاب بدليل ما قاله ولو كرر مسائل الطلاق بمضرة زوجته ويقول انت طالق ولا نوي لا نطاق وكذا اذا كان يكتب ما في الكتاب من قوله امراني طالق من انفا بذلك هل قصد المحكية لا يقع عليه قال في النهر وبهذا بطل قوله في الجبران الوقوع في القضاء بشرط ان يقصد خطاها لظهور ان اراد ان يقول اسقني فسبق لسانه بالطلاق لم يقصد خطاها الخ وقعه عن القنينة امرأة كتبت انت طالق ثم قالت زوجها افراعي هذا فغرا لا تطلق اه واعلم ان المرأة كالقاضي لا يصل لها ان تمكنه اذا سمعت او شهد به عدل لكن تعتبر نيته بينه وبين الله تعالى في درجته من نفسه اغير القتل على الحمار لقوتى وعلى القول بقتله بقتله بالدوام وهذا اذا كان بعد انقضائه العددا ما اذا كانت قائمة فلا يحرم عليه ولو طأها لا نهى جنى فلا تنعمه من نفسها شر بلائية والمراد من كون المرأة كالقاضي في عدم التصديق لا مطلقا فان خيرا الواحد العدل يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شأن القاضي التفريق وشأن المرأة عدم التمكن احتياطا عزمي زاده (قوله واحدة) أما قوله كانت طالق فهنا في الهداية انه نفث فرد حتى قيل لثني طالقان ولثلاث طالق فخلا بقتل العدله منه وذكر الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا الطلاق هو طلب في المدة الذي يقر به هو نفث لمصدر محذوف معناه طلاقا لا وتوضيحه ما نال ما صاحب التوضيح ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة ويدل على التطليق الذي هو صفة الرجل اقتضاها الذي هو صفة المرأة لا يصح فيه نية الثلاث لانه غير متعد في ذاته وانما التعدد في التطليق حقيقة وباعتبار تعدد تعدد لازمه الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية الثلاث ولما الذي هو صفة الرجل فلا يصح فيه نية الثلاث

ومعاقبة ومطلق وقيل الطلاق بهذه الالفاظ (واحدة)

أصله ثابتة اقتضاه به ظهور ان قول الزبلي قول صاحب الهداية نعمت فرد لا يستقيم لان الكلام
في الطلاق لا المرادة لا يستقيم لظهور ان الكلام في الطلاق بقيد كونه صفة للامانة لا مطلقا واما الواقي
فلائها الاخبار لا تعرفه والشارع نقلها الى الانشاء لكنه لم يقطع معني الاخبار بالكتابة لانه في جميع اوضاعه
اضطر المصنف الى الغوية حتى اختار للانشاء الفانثاندل على ثبوت معانيها في المحال كالفاظه الماشي فاذا
قال طلقك وهو في اللغة لا اخبار وجب كون المرأة موصوفة به في المحال فثبت الشرع الايقاع من
جهتها فكلم اقتضاء يصح هذا الكلام فيكون الكلام ثابتا اقتضاء فلا يصح فيه نية الثلاث الا في المصدر
اذ لا يعمم للقتضي ولا نية الثلاث انما تصح بطريق المجاز ولا تصح نية المجاز الا في اللفظ كنية التخصيص
درر حتى لو حلف لا يا كملها ما ونوى شيئا منه تعمل نيته بخلاف ما اذا حلف لا يا كل ونوى التخصيص
فانه لا يصدق والفرق بينهما ان الاول ملفوظ به فيقبل التخصيص لانه من وثائق الالفاظ دون الثاني
لانه ثبت اقتضاء ما يقتضي لا يعمم له فلا يقبل التخصيص قضاء (قوله رجعة) نسبة للرجعة وهو خطأ
والصواب حذف التاء كذا قيل ورد بان التامه انما انما انفسوب وزكها واحب والتاء التي يجب حذفها في
النسب تا طلسوب واله وجبت كان الواقع رجعة فلا يكون مانعا من الارث اصلا في الصحوة ولا في المرض
دور وانما كان رجعا لقوله تعالى الطلاق مرتان فاما المعروف او ترجيح باحسان وقد قالوا الامساك
بالمرء هو الرجعة والتسريح باحسان تركها حتى تخفى عنها نية (قوله وان نوى الاكثر) لانه
ظاهر المراد فقل على الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن النية وبنية الامانة قصد تعبير ما علقه
الشارع بما اقتضاء العدة فبلغه صده كما اذا سلم مريد قطع الصلاة وعليه سهو وكذا نية الثلاث تغير لقتضي
اللفظ كما سبق فيلغى دور قيد نيته لانه لو قال جعلتها بائنة وثلاثا كانت كذلك عند الامام ومعنى جعل
الواحدة ثلاثا على قوله انه الحق بها فثبت لانه جعل الواحدة ثلاثا كذا في الدرر وهو واقعة الثاني
في الديونة دون الثلاث ونظامها الثالث ولوراجعها ثم قال جعلتها بائنة نسك بائنة لانه لا ملك ابطال
الرجعة وفي المبررة لو قال على ان لا رجعة في حلفت فائنة ولو قال ولا رجعة في حلفت فرجعة نهر
(فخرج) قال انت طالق ولا يعرف ان هذا القول طلاق طلق في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى كذا
يخطئ الجمهور عن الرجعي وهذا يؤيد ما سبق عن التهرج ابطال ما ذكره في الجمهور ان وقوعه
بالصريح في القضاء لا بنية بشرط ان يقصد بها الخطاب فتدبر (قوله ولم يوثق) لا حاجة اليه فان الواو
التي تدرك قبل الشرط الواصل تدل على عاقبة على ضد الشرط المذكور ويجوز ان تكون الواو لعل وعليه
فلا اشكال جوى فتدبر كلامه على جمع الواو من قوله واروى اذ كثر للعطف وتبع واحدة رجعية
وان لم ينو اوى الاكثر او الالبانة وبه يشفع ما ذكره من عدم الحاجة لقوله ولم يوثق (قوله وقال
الشافعي ان نوى اكثر من واحدة يقع مانوى) لانه محقق لفظه فان ذكر الطالق ذكر الطالق لانه كذا
العائد كلف لفظه فصارت مبرجة به ولهذا يصح تفسيره به فصارت كالبائنة الاولى لانه مرجع والبائنة الثانية
عن مولاه نوى ما لا يحتمل لفظه فلفظ نيته لان قوله انت طالق خبر واقتضاه ان يكون صادقا فان كان
مطابقا واذا كانا ان لم يكن مطابقا كقوله انت قائمه ونحوه واما الوقوع من جهة الزوج فلا يقتضيه اللفظ
لفظا وانما ثبت بالشرع اقتضاء كلبا يكون كاذبا والمتنحى لا يعمم له لان ثبوتها بالضرورة واندمت
بواسطة فلا حاجة الى التردد منها بخلاف البائنة لان الديونة متنوعة الى غلظها وخفيتها فكان اللفظ ملحا
لما تعمل نيته بل (قوله ولو قال انت مطلقة به يكون الماء الخ) لان لفظا لا يطلق ليس بمقتضى
بالسواء فيحتاج فيه الى النية غاية (قوله ولو قال انت الطلاق الى قوله طالق طلاقا) اقتضاه على ما ذكر
يشير الى انه لو قال انت طالق تطلقه ونوى الثلاث لا يصح لان النية انما تعمل في التمثل والطلاق بناء
الوحيد لا يعمل الثلاث ثم نبه على ان الكمال متعلقا بما في الدرر من جعله بالحكم في قوله انت طالق
تطلقه كالحكم في باقي المصروف انه يصح فيها نية الثلاث (قوله وانت ذات الطلاق) اي صاحبته مرددي

رجعية وان نوى الاكثر او الالبانة ولم ينو
شيئا وقال الشافعي ان نوى اكثر من
واحدة يقع مانوى وبه قال زفر وهو
قول ابو حنيفة الاول في نية الثلاث
ولو قال انت مطلقة يسكون الطلاء
لا يكون طلاقا لالبانة (ولو قال انت
الطلاق) اي انت طالق كرجل عدل
وانت ذات الطلاق هي حذف المضاف

تطلقين يقع ثلاث تطلقات) لان نصف التطلقتين تطلقه فان جمع بين ثلاثه انصاف يكون ثلاث تطلقات مضرورة ولو قال انت طالق نصف تطلقه وثلاث تطلقه وسدس تطلقه وهي مدخول بها طلقت ثلاثا لانها واقع من كل تطلقه جزء فشكل كل جزء لانه ذكر كل تطلقه منكر والمذكر اذا اعيد منكر يكون غير الاول بخلاف ما اذا قال انت طالق نصف تطلقه وثلاثا وسدسها حيث تطلق واحدة لان الثاني والثالث معرف فيكون عن الاول فتكون الاجزاء من طلقة واحدة فيضم بعضها الى بعض حتى تكمل ثم اذا قلت واحدة وفضل شيء وقعت ثانية ثم لا تقع ثالثة حتى تزيد الاجزاء على الثانية جزم ان يلحق به. وهذا لم يخل خلافه لانه المختار كما في النهر عن المحيط وغيره ما كان نقل في النهر عن الميسوط ان الاصح في اتحاد المراجع وان زادت اجزاء واحدة وقع واحدة فقط (قوله قبل ثلاث تطلقات) لان كل نصف يتكامل فيحصل ثلاث درر وقوله والصحيح انه يقع تطلقتان لان ثلاثه انصاف طلقة تكون طلقة ونصف في تكامل النصف فيحصل طلقتان درر (قوله يقع طلقة واحدة) اشار الشارح بقوله يقع الى ان واحدة بالرغم على انه فاعل فعل محذوف ولا يتعين بل يجوز ان يكون الزرع على انه خبر مبدء محذوف كما ذكره العيني وحينئذ يقول العيني تطلق واحدة صوابه ابدال تطلق بالواقع على ما لا يخفى اللهم الا ان يقال انه اشار بقدر تطلق الى تجوز احتمال النصب في واحدة على انه صفة مصدر محذوف والتقدير تطلق طلقة واحدة يعني ان يقال ان واحدة صفة لموصوف محذوف وهو الذي قدره الشارح بطلقة وهو كثر ما تحذف (قوله وهذا عند أبي حنيفة) اعلم ان الاصل عند أبي حنيفة ان ابتداء الغاية يدخل لانها في ما اذا قال لها انت طالق من واحدة الى اثنين يقع واحدة وعندهما يدخلان فيقع ثنتان وعند زفر لا يدخلان فلا يقع في هذه الصورة شيء ولو قال من واحدة الى ثلاث يقع ثنتان ومن واحدة الى اربع يقع ثلاث وعندهما يقع ثلاث في كل منهما وعند زفر ثنتان في كل منهما وما بين كل فاذ قال انت طالق ما بين واحدة الى اثنين فعند أبي حنيفة واحدة وعندهما ثنتان وعند زفر لا يقع شيء واذ قال ما بين واحدة الى ثلاث فعند أبي حنيفة ثنتان وعندهما ثلاث وعند زفر واحدة وكذلك في سبعة الى ثمانية وعند زفر لا يقع شيء ولا في حنيفة ان مثل هذا الكلام يراد به الاكثر من الاقل والافضل من الاكثر وما يقال سن لان من ستم الى سبعين ويراد به الاكثر من الستين والافضل من السبعين هو اقول فيه انه لا يتأتى هذا في واحدة الى ثنتين لان الطلقة الواحدة لا اقل منها حتى يكون الحكم بها حكما بالاكثر من الاقل وان صح كونه حكما بالاقل من الاكثر جوي والمخلاف بين الامام والمصاحبين فيما اصله المحظور فيسارع الى اباحة كنه من مالي من مائة الى الف دخول الغايتين اتفاقا وقد جاء الاحتمال في زفر فقال ما تقول في رجل قال انت طالق ما بين واحدة الى ثلاث قال تطلق واحدة لان كلمة ما بين لا تتناول المحدث فقال له ما تقول في رجل قيل له كسرك فقال ما بين ستين الى سبعين يكون ابن تميم سنين فقير فقال اسفح في مثل هذا أي اقول بالاستحسان لا بالقياس واقول كما يشكك هذا على قول زفر فيشكل على قولهما جوي ولو قال من واحدة الى واحدة قيل على الخلاف فلا يقع شيء عند زفر وعندهما ثنتان او بوحيفة واحدة وعلى هذا من واحدة الى اخرى شيخنا عن خط الزيلعي وتيل يقع واحدة بالاتفاق لاستحسان ان يكون الشيء الواحد حدا ومحدودا فيلغو ويبقى قوله انت طالق وفيه اشكال لان التكرير ليس ثابتا في واحد شيئا عن خط الزيلعي ايضا ولو قال ما بين واحدة وثلاث يقع واحدة بروي ذلك عن أبي يوسف بخلاف ما اذا كان غايته زاهي (نقطة) الاصحى عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن اصمغ بن مظهر بن رياح بن عمرو بن عبد شمس الاصمعي البصري اللخوي روى له ابو داود والترمذي ومات سنة ثمان مائة وعشرة وقيل خمس عشرة ومائتين عن عثمان وعائين شيخنا عن طبقات النخاعة للسيوطي (قوله ان لم يتوا ونوي (الضرب) اما اذا نوي الضرب ولم يكن له نية فلان على الضرب اثره في تكثير الاجزاء بعد المضروب فيه لا في زياد المضروب اذ لو افادها ما وجد في الدنيا قهر وتكثير الاجزاء على الضلقة الواحدة لا يوجب تعددها

قوله يقع ثلاث تطلقات والصحيح انه يقع تطلقتان (و) لو قال انت طالق (من واحدة) الى ثنتين (او ما بين طالق) من واحدة الى ثنتين تقع طلقة واحدة (و) لو قال انت طالق من واحدة الى ثلاث (او ما بين واحدة الى ثلاث) وثلاث (ثنتان) وهذا عند تطلقات (ثنتان) وفي الاصحى في الاولى أي حنيفة رجمه الله وقال يقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وفي الثانية تقع لا يقع شيء في الاولى (و) لو قال انت واحدة وهو القياس (و) لو قال انت طالق (واحدة في ثنتين) يقع طلقة واحدة (واحدة) رجمه الله لم يتوا (و) لو قال (واحدة) والحساب وقال زفر (السب) يقع ثنتان والساحي يقع ثنتان

ما لم ترد الأجزاء على الواحدة على ما تقدم ولأن قوله في ثنتين ظرف حقيقة وهو لا يصلح له دفع المظروف
لما جله ظرفا وعند زفر يقع ثنتان لعرف الحساب وهو قول الحسن بن زياد زبلي قال سرى الدين
أفندي ورشح في فتح القدير قول زفر وكذا رجحه في غاية البيان (قوله وأن نوى واحدة وثنتين ثلاث)
أن كانت مدخولا بها لوجود معنى الجمع وأن لم يكن مدخولا بها فواحدة كقوله أنت طالق واحدة وثنتين
ولو نوى واحدة مع ثنتين يقع الثلاث مطلقا يعني أى سواء كانت مدخولا بها أو لا (قوله ولو قال أنت طالق
ثنتين في ثنتين الخ) وأن نوى معنى الواو ومع فعل ما مر نهر من وقوع الثلاث إذا كانت مدخولا بها إذا نوى
معنى الواو ومطلقا إذا نوى معنى مع ومنه تعلم أن التمسيد بالدخول في كلام الزبلي والعيني والدرناجبا
هو في الصورة الأخيرة وهي ما إذا نوى معنى الواو وهذا ما ظهر لي ثم رأيت التصريح بذلك في كلام
الشرنبلية (قوله إلى الشام) بسكون الهمزة قاله الاتفاق وفي المصباح الشام بهمزة ساكنة ويجوز
تخفيفها (قوله وقال زفر بائنة) لأنه وصف الطلاق بالكون كانه قال أنت طالق طلاقة طويلة
ولو قال كذلك كان بائنا قلنا لا بل وصفه بالقصر لأنه إذا وقع في الأما كن كلها ونفس الطلاق لا يحتمل
القصر لأنه ليس بحكم وقصر حكمه بكونه رجعا درر فصرح كلامه بقيدانه إذا وصف الطلاق بالطول
حقيقة بكون الواقع به بائنا عند زفر وبواقفه ما في الدررحت قال بعد قول المتن ومن هنائي الشام
واحدة رجعة ما لم يصفها بطول أو كبراه لكن قال الزبلي لا يقال أنه لوصح بالطول لا يكون بائنا
عنده فكيف يمكن اتباع البائنة عنده بهذا القول لا نقول بالكفاة أقوى من الصريح ولأن قوله إلى
الشام يفيد الطول والعرض بخازان تقع البينونة عنده بخلاف ما إذا وصفه بالطول وبخازان يكون له
روايتان أه قال في العناية وهذا أقرب قال العيني وقيل أن قوله إلى الشام للاردن والطلاق حتى
لو قال تطلقه إلى الشام يكون بائنا (قوله أوفى مكة أو في الدار الخ) كذا الظل وألخمس أو ثوب كذا
كقوله أنت طالق مريضة أو مصلية أو واثم مريضة أو واثم تصلين ويصدق في الكل ديانته لأضاه
لو قال غيت إذا دخلت أو أذلت أو إذا مرضت وتحوذك فيتعلى به كقوله إلى سنة أو إلى رأس الشهر
أو الشتاء تنور وشرحه (قوله أي واقعة في الحال) لأن الطلاق لا اختصاص له بالمكان لأنه وصف
حكمي بغير ما يحقق زبلي أي المحقق بمتخص بالمكان فكذا الحكمي شيخنا عن خط الزبلي ولولابد ما
من قوله أي المحقق بمتخص الخ بلا لسانه لكان أولى (قوله وإذا دخلت مكة تعلق) وكذا في
دخولك الدار أو في بسك ثوب كذا أوفى صلاتك أو نحو ذلك لأن الظرف شبه الشرط ولو قال لدخولك
أو محضك تغز ولو بالساعة تعلق وفي حضانك وهي حاض فحتى تحيض أخرى وفي حضانك حتى تحيض
وتظهر وفي ثلاثة أيام تغيز وفي محي ثلاثة أيام تعلق بمحي ثلاثة أيام تعلق بمحي الثالث سوى يوم حلفه لأن الشرط يعتبر في
المستقبل ويوم القامة لغو وقوله تغيز وفي طالق تطلقه حسنة في دخولك الدار أن رفع حسنة تغيز
وأن نصبتها تعلق وسأل الكسائي محمد بن أحمد قال لا مرأه

فان ترفقي باهنا فارق أبن * وان تحرقى باهنا فاحرق أئام

فانت طالق والطلاق عزيمة * ثلاث ومن يحرق أعق وأسلم

كيقع فقال أن رفع ثلاثا واحدة وان نصبتها ثلاثا درع المعنى وأعلم أن الإضافة أن كانت إلى الموجود
فانه تغيز كقوله طالق في الدار وأن كانت إلى معدوم فانه تعلق كقوله في دخولك بجرع تخفيض
الجامع ومقتضى القامعة أنه إذا قال لها أنت طالق في حضانك وهي حاض أن يتجزع من المصريح به
في المحط على ما نقل عنه في البحر وقد مرناه عن الدرنا لا يقع إلا إذا حاضت أخرى وبه يظهر أن قواعد
الفقه أغلبية لا كفاية وفي قوله أنت طالق إلى الشتاء إلى رأس الشهر ونحوه خلاف زفر حيث يقع فهما
عنده في الحال كما في الزبلي لأن الطلاق لا يحتمل التأجيل لأنه إذا وقع في وقت يقع في الدهر كله ولأن
الواقع لا يحتمل الاجل فإذا جعلنا إذا دخلت على الاتباع كان لها في تأخير الوقوع ولم يكن لغوا

(وأن نوى) من واحدة في ثنتين
(واحدة وثنتين) أي مع ثنتين (ثلاث)
طالقات تقع (و) لو قال أنت طالق
(ثنتين في ثنتين) تقع (ثنتان) وأن
نوى الضرب والتجارب وعند زفر تقع
الثلث (و) لو قال أنت طالق (من هنا
إلى الشام) تقع (واحدة رجعة) وقال
زفر بائنة (و) لو قال أنت طالق (مكة)
أوفى مكة (و) في الدار تجزئ أي واقعة
في الحال وهو ضد التعلق (و) لو قال
أنت طالق (إذا دخلت مكة تطلق)

مطلب المطلق بلغة الترك هل هو
رجعي الخ

فلا طلق ما لم تبدل مكة * (فصل)
في إضافة الطلاق الى الزمان اذا قال
(انت طالق غدا اوفى غد تطلق عند
الصبح) الصادق من الغد (وبه العصر
تصح في الثاني) دون الاول بان قال
انت طالق في غد فدل نوبت آخر النهار
دين في القضاء واما لو قال طالق
غدا وقال نوبت آخر النهار بصدق
في القضاء وصحت التوبة فيما بينه وبين
الله تعالى فبما ساق الا لا يصدق قضاء
فيهما (وفي) قوله انت طالق (اليوم
غدا) او غدا اليوم

في كونه قال بعد شهر واسته مال كلفه مكان كلفه سائغ عند الكوفيين اه لكن قوله فاذا جعلنا اذا الخ
له الماعدم تقدم اذا والذى اوقعه في هذا متامنه السرجي حيث عبرنا بالانه ذكر بدل قوله انت طالق
الى راس الشران طالق اذا حارس الشهر كذا ذكره الشلي واجاب الشيخ شاهين عن الزبلي بانها
عبر باذاع عدم ذكرها اشارته الى انه لا فرق بين التعبير باذا والى في الحكم المذكور الواقع فيه
المخلاف بيننا وبين زفر وشهد لذلك عبارة السرجي المذكورة لتعديره بكل من الى واذا حيث قد فلا
حاجة الى ان الاولى في التعليل ذكر الى بدل اذا انتهى (قوله فلا تطلق ما لم تدخل مكة) لوجود حقيقة
التطبيق ولوقال انت طالق في دخول الدار اوفى لبك ثوب كذا يتعلق باله فعل فلا تطلق حتى تفعل
لان حرف في نظرف والفعل لا يصلح ظرفا على معنى انه شاغل له فيعمل على معنى الشرط المناسبة بين
الشرط والظرف وهو ان كل واحد منهما الجمع فان الظروف يجمع الظروف ولا يوجد بدونه وكذا
المشروما يجمع الشرط ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا للشرط وكذا الظرف يكون سابقا على
الظروف فتقاربا لغات الاستعارة زبلي (خاتمة) التلطي بلغة الترك هل هو سرجي باعتبار القصد
او باش باعتبار وصول بوش اول لان معناها خالصة او خلة فاب نظر شرعية لانية وقال شخصه مقتضى
تصر بجمع بان مرادف خلة من أى لغة كان كخلة ان يكون الواقع ما ثابا وتقدم من صاحب الدرور عن
مراج الدراية ان الوقوع باظفه لا بقصده وهذا حين كون الواقع به اننا اضاهارادف ما يقع به الباش
باش وما رادف ما يقع به المصريح صريح من أى لغة كان اه يعني واحد صريح الطلاق في لغة الترك
لماسق عن المحوى من ان كلام المفتاح يقتضى ان ماعدا الفارسية والعربية لا يوجد فيه صريح الطلاق
* (فصل في اضافة الطلاق الى الزمان) وهو تأخير حكمه من وقت النكاح الى زمان يذكر بعده بغير
كلمة شرط عناية ولكنه غير شامل لضافته الى الزمان الماضي نحو انت طالق امس وقد نكحها ما قبل امس
ما يذكر في هذا الفصل نهرو آخره المحوى وفيه نظر لان حكم الطلاق المضاف لأمس متأرا ايضا الا ترى انه
حكم بوقوع الطلاق مقصور الاستدلال على عدم العمل بغير مسلمة (قوله اذا قال انت طالق الخ) كان
الصواب ان يقدرون لانه لا يجوز حذف غير هان ادوات الشرط حوى (قوله دين في القضاء) أى صدق
في القضاء (قوله وقال الا لا صدق قضاء فيما) لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وقع في أول حزمته فاذا
نوى البعض فقد نوى التخصيص في العام وقبه تخفيف عليه فلا يصدق له ان كلفه في نظرف والظرف
لا يقتضى الاستيعاب بل اذا اشغل جزاء منه يكفي كما يقال قدمت في المسجد ونحوه فاذا نوى البعض فقد
نوى حقيقة كلامه فيصدق قضاء وان كان فيه تخفيف بخلاف قوله انت طالق غدا فانه وصفها بما لا طلاق
في جميع الغد هو الحقيقة فاذا نوى البعض فقد نوى التخصيص في العام وهو محذور فلا يصدق اذا كان
فيه تخفيف فهو نظيره اذا قال لا صوم من عرى اوفى عرى والده اوفى والده بخلاف صمت يوم الجمعة اوفى يوم
الجمعة لان الصوم لا يتجزأ في حق اليوم فاستوى فيه المحذف وعدمه زبلي ولقول ان يقول العام ما يتناول
افرادا متفقة الحمد ولفظ الغد ليس كذلك وما يتوهم فمع من الاول والوسط والاخر فهو من اجزائه لا من
افرادا وحده فلا يكون نية آخر النهار تخصصا والجموع بان المراد به الحقيقة والمجاز فان اطلاق لفظ الجزء
واراد ذلك مجازا لمعالجة عناية ولوقال لا مرته في وسط النهار انت طالق اول هذا اليوم وآخره فبى واحدة
ولوقال آخر هذا اليوم وله مطلب ثنتين لان الطلاق في اول اليوم يكون واقعا في آخره فلا يقع الا واحدا
اما اذا بدأ باليوم يقع طلاقان لان الطلاق في آخر اليوم لا يكون واقعا في اوله وكذا لو قال انت طالق
غدا اليوم يقع طلاقان ولوقال اليوم وغدا يقع واحدة ولوقال انت طالق اليوم وامس يقع طلاقان
ولوقال امس واليوم يقع واحدة ولوقال انت طالق اليوم وبعد غد تطلق ثنتين في قول ابى حنيفة وابى
يوسف خاتمة ولوقال انت طالق لا كثير ولا قليل ذكر في التجنيس والفتاوى والواقعات للحسام الشهدا به
يقع واحدة هو المختار وفي الخلاصة لوقال انت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث هو المختار وقال الفقيه

أوبعضهم الثنتان وهو الاشبه ومثله في النزازية شيخنا (قوله يعتبر الاول) لانه حين ذكر ثبت حكمه نصرا او تعلقا فلا يتغير ذكر الثاني لان المعلق لا يقبل التخييز ولا المغير قبل التعليق زيلعي ولو عطف بالاول وقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار وآخره وعكسه او اليوم وراس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق لوقتين كائن ومستقبل بحرف عطف فان بدأ بالكاين اتحد او بالمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذا جاء عند او انت طالق لابل غدا خلقت واحدة للصال وأخرى في الغد در (قوله انت طالق قبل أن أتزوج الخ) وحده كونه لغرا أنه اضاف الطلاق الى وقت لكن مال كاله فيه فلما كان اذا قال طالت طالق قبل ان اخلق او قبل أن تخلق او طلقك واناصي أو انما ويحبون وحبوه كان معه ودازيلعي بخلاف قوله انت حر قبل أن اشتريك أو أنت حرة أو قد اشترياه اليوم فانه يعنى كى يعنى لواقربمق عديم اشتراء لا قراره بحريته ولو قال أنت طالق قبل موتى بشهرين أو أكثر ومات قبل مضى شهرين لم تطلق لان اشتراء لا قراره بعده طلق وجود الشرط واميران لها لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حين در عن التجريد شرح الجامع الكبير وتبعه في التوبير وشرحه وهو ضعيف وقيل كفى التجريد ما هو الصحيح في هذه المسئلة بعد وقتين وقد نسيه على ذلك في الشرر لنبالية وان عدتها بعد الاجلن ولها المرات اه لكونه فازا وان عدتها مقصورة على الموت لاستندته على الصحيح انتهى ومعنى اعتدائها بما به ما لا جيلن انه ان مضى اربعة شهور وعشرة ايام قبل الحيض ثلاثا فلا بد لا قضاء عدتها من تمام الحيض ثلاثا وان حاضت ثلاثا قبل مضى اربعة شهور والعشرة فلا بد لا قضاء العد من تمام الاربعة شهور والعشرة يعتبر ابتداء ذلك من وقت الموت وهذا معنى الاقتصار على الموت وعلى القول بالاستناد اذا حاضت في الشهرين المضاف لها الطلاق بقوله انت طالق قبل موتى بشهرين ثلاث حين فقدت عدتها لكنه ضعيف شيخنا (قوله وان نكحها قبل امس) ينظر حكم ما لو نكحها امس وقال لها اليوم انت طالق امس وانظرا هاته لا يكون لغوا لانه استند الى حالة غير متناهية وهو مفهوم من قول المصنف ونكحها اليوم جوى (قوله وبعده قال انت طالق) كان الصواب تأخيرها بأن يقال وان نكحها قبل امس وبعده قال أنت طالق امس وقع الآن شيخنا (قوله وقع الآن) لان لم يستند الى حالة متناهية ولا يمكن تفهيمه اخبار الكهنة وعدم قدرته على الاستناد فكان انشاءه والانشاء في الماضي انشاء في الحال نهر خلاف ما نقله السيد المحموى عن ان الكمال حيث نظر في الوقوع بامكان تفهيمه اخبارا عن كونها مطلقة بتطلق غيره اه قال في الفتح وعلى هذه النكتة أى نكتة جعل الاستناد للماضى انشاء للحال حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسئلة الدور والمنعولة عن متأخرى الشافعية وهي ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا ووقع الطلاق فتقع المجيزة وثنتان من المعلقة ولو طلقها ثنتين وقتنا واحدة من المعلقة أو طلقها ثلاثا ووقع فنزل الطلاق المعلق لا بصاف اهله فبلغوا ولو قال ان طلقك فأنت طالق قبله ثم طلقها واحدة ووقع ثنتان المجيزة والمعلقة وقس على ذلك ثم القول بوقوع الطلاق في مسئلة الدور واختاره في فتح القدير وبه جزم في القصة لكن الأكثر على انها لا تطلق بتفصيل طلاقها لانه لو تعجز وقم المعلق قبله ثلاثا ووقع الثلاث سابقا على التخييز يمنع المجيز والمعلق لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال فيكون بمنزلة من وقع في الحال الثلاث بعد تعليقه وتخييز الثلاث بطل تعليقه وذكر صاحب تنوير الابصار في شرحه اذا حكم بمسئلة الدور وعدم وقوع الطلاق حاكم لا يفتد حكمه ويجب التفريق لانه قول ظاهر البطلان فلا بد خلافا (فسرع) قال ان لم تطلق اليوم ثلاثا فأنت طالق ثلاثا فله ان يطلقها على الف ولا تقبل فان مضى اليوم لا تطلق بغيره خاتبة لان التطلق المقيد يدخل تحت المطلق در (قوله وسكت طلقك) لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التطلق وقد وجد حين سكت لان متى صريح في الوقت لكونها من ظرف الزمان وأما ما فهمي وان كانت صدريه الا انها في نائبية من

يعتبر الاول) أى او الوثني الذين
تلكم بمعاذ في الاول في اليوم وصار
قوله غدا لغوا وفي الثاني يقع في الغد وصار
قوله اليوم لغوا (و) قوله لا مرأه (أنت
طالق قبل أن أتزوج الخ) أو امس ونكحها
اليوم لغوا (قوله لا يقع شيء) (وان نكحها)
وبعد قال أنت طالق (قبل امس) وقع
الآن (و) وقال أنت طالق امس (وان نكحها)
أو متى لم تطلقك امس (وان نكحها)
وسكت طلقك

ظرف الزمان ومنه ما مدت حياته وان استعملت للشرط لان الوصف للوقت لان الطلاق استدعى الوقت لا محالة فترجعت جهة الوقت قال الزبلي وهذا قد علم لان الطلاق يتعلق بالشرط ايضا فينبغي ان يكون اولي كليا يقع بالشك قال في النهر وهذا بعد تسليمه نرى في لاجاعهم (قوله وفي قوله أنت طالق ان طالطك) هذه المسئلة وما بعدها من التعليق لا الاضافة فذكرها فيه انبساطا واجاب السيد المحمدي بأنه ذكرها هنا لقصد التغيير بين حكم الاضافة والتعليق (قوله حتى يموت احدهما) لانه جعل الشرط عدم طلاقها وان يتحقق ذلك الا باليأس وذلك في آخر زمن اجزا معياتهما فطلق قبيل الموت بساعة وهذا يقتضي التسوية بين موته وموتها وهو الاصح وفيه انه قد يتحقق البهز عن الطلاق بغير الموت كما اذا قبلت امين زوجها بشهوة جوى عن الرجعى وهذا لا يمكن ثمة ما يدل على الفور فان كان طالقت غير مقيد بالموت ثم الدلالة قد تكون انظيمة وقد تكون معنوية فن الاول طالقتي طلقني فقال ان طالطك فانت كذا كان على الفور وكذا في القنينة ومن الثاني ما لو طلقها عاها فانت فقال ان لم تدخل البيت فانت كذا قد خلته بعدما كنت شهوة طلقت والبول لا يقطعها اى الفور ويبنى ان يكون التعذيب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر واعلم ان المراد بالبول يولها لا يوليه حتى لم يدخل الا بدما بال فانها تنطلق لانه لا يكون الا بعد سكون شهوة (قوله وعندهما كما سكبت بقم الخ) لان اذا كنتي عندهما وعنده كان لانهما تستعمل للشرط لا يقال اذا ترددت كان الاحتياط في الوقوع تغليب الجانب المحرمه لانا نقول ترجيح الاصل وهو اها في محضته يقين فلا تنطق بالاحتمال زبلي (قوله وان دخل بها الميراث) وان كان الطلاق لا كما هو حكم امرأة الفارس جوى وصح في المداينة ان موتها بكونه لا يرده له ما لو قال ان لم ادخل الدار فانت طالق حدث بقم موته لا يبعث لانه يمكنه الدخول بعدما موتها فلا يتحقق الداس بموتها فلا يقع الطلاق اما الطلاق فانه يتحقق اليأس عنه بموتها لعدم الخلية واذا حكمنا بوقوعه قبيل موته لا يرث منها الميراث لانها ماتت قبل الموت فلم يبق بينهما زوجية حال الموت وانما حكمنا باليقينة وان كان الملق صريحا لا تنفاه العدة كغير المدخول بها لان الغرض ان الوقوع بالموت وان كان قبيله وقد ظهر ان عدم ارثه متماطبق سواء كان مدخولا بها او لا لاننا اووا حدة وبه تبين ان يقيد ان زبلي عدمه بعدم الدخول والثلث غير صحيح والاحتمال ان ارثها منه مشروط بالدخول واما هو لا يرث منها مطلقا مدخولا بها ولا واما في الزبلي فهو بحر ونهر (قوله واما اذا نوى الشرط بقم في آخر العمر) فتعبه الكمال بأنه يجب على قوله اذا اراد ما معني ان لا يهدئه القاضى حيث اذا ارادة الشرط خلاف الظاهر وفيه تخفيف عليه (قوله اذا قال ذلك موصولا) فلو فصله طلق ثنتين بالاتفاق (قوله وهو قول زفر) لانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التعليق وقد وجد ذلك وان كان قايلا هو زمان اشتغال بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان البرغبرداخل في اليقين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراج ذلك القدر من اليقين واسل الخلاف فيمن جاف لا يلبس هذا الشرط وهو لا بد من زلي لا يثبت اذا تزوجه لعل عقب اليقين عندهم وحيث عند زفر شيخنا (قوله بخلاف الامر باليد) والفرق ان منظر وفي اليوم ان كان عمالا يتعدى اى لصاحبه ضرب المدة كالطلاق والعناق والتزويج والدخول والقعود براد بل يوم معنا المجازي اعنى مطلق الوقت ومنه وآرافه يوم حصاده وقال تعالى ومن ولم يوشد دبره والتوى عن الزحف حرام مطلقا وان كان مما يتعدى بصح ضرب المسئلة كالسير والصوم وتغيير المراءى فتوقض الطلاق براد به المعنى الحقيقي وهو يامس النهار نهر وذكر الرجعى ان اليوم يطلق على معنيين احدهما النهار وهو من طلوع الصبح الصادق الى غير وجرم الشمس شرعا ومن طلوع جرم الشمس الى غروبها عرفا وهو معناه الحقيقي وثانيه مطلق الوقت وهو معناه المجازي واذا طلق اليوم بقتاده معناه المعنى الاول فالنهار زمان محدد لا محالة واما مطلق الوقت فينبغي ان لا يقطع من الزمن الذي لا يتبدل له أصلا

(وفي قوله أنت طالتي) ان لم طالقتك
او اذا لم طالقتك او اذا لم طالقتك
(لا) طالق (حتى يموت احدهما)
عند اى حنفية رجعة طالق
وتنصها كما سكبت بقم في اذانها
مات الزوج يقع الطلاق علم اقبل
موتيه بساعة فان لم يدخل بها فلا ميراث
لها وان دخل بها فلا ميراث لهما
الخلاف فيما اذا لم يكن له نية اما اذا
نوى الوقت فيقع في المحال ولو نوى
الشرط بقم في آخر العمر (و) قال (ان)
طالقتك طالقتك أنت طالقتك
دنه المعلقة اى الطالقة الثانية بقوله
أنت طالقتك اذا قال ذلك موصولا
و يامس ان يقع المنصف في زمان
اركت وهو قول زفر (و) (ويم)
قال (ان كذا) اى طالقتي (ويم)
تزوجت فتكبرها للاحث (وطالقت)
(بخلاف الامر باليد) بان قال امرك
بيدك يوم يقدم

جوى وقيل ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ليس من اليوم ولا من النهار ولا من الليل زبلى (قوله)
 فقدم نهارا ولم تعلم الخ) عدل عما هو الظاهر من قوله فقدم لليل العلم المحكم فيه بالاولى ولوصفه لم يعلم
 حكم ما لو قدم نهارا ولم تعلم حتى خرج اليوم (قوله وقال الشافعي يقع الطلاق اذ انوى) لانه شرع لازالة
 النكاح وهو قائم بهما جميعا وبه قال مالك واجدولنا انه شرع لازالة القيد والقيد علم بالاعليه يعني
 وعلى هذا الخلاف اذا ملكها الطلاق فطلقته وانجه عليه ما ورد عن ابن عباس في امرأ جعلت زوجها
 امرأ يدها في الطلاق الثلاث فقلت انت طالق ثلاثا فقال ابن عباس خطا الله نوهها لولا ان
 طالق ثلاثا لكان كقالت زبلى وخطا الله نوهها يعني جعل الله نوهها خطا لا يصيبها طهره يقال لمن
 طلب حاجة فلم ينفع اخطأ نوهك كقاي نهاية ابن الاثير والنو هو سجم في السماء فتعقده العرب شجنا (قوله)
 ونوى الطلاق الخ) واما ما سألني آخرها فمن ان الحرام لا يحتاج الى نية فذلك اذا اضاف الحرمه اليها
 جوى ولو قال أنا ناسي ولم يقل منك أو رام ولم يقل عليك لم يجرى بغير خلاف ما قال أنت ناسي
 أو رام ولم يرد حيث تطلق اذ انوى زبلى وقوله اذ انوى فيه نظرا لانه به مكسر عليه ما ذكره حيث قال
 والفرق ان النية أو الحرام اذا كان مضافا اليها تعين لازالة ما بينهما من الوصلة والحل فهذا يقتضي
 عدم توقف الوقوع على النية لوجود الاضافة اليها به مخرج المحوى حيث قال اذا أضف الحرمه اليها
 لا يحتاج الى نية اه بخلاف الاضافة اليه حيث لا يتعين مجازا ان يكون له امرأ أخرى فريد بها بقوله
 أنا ناسي منها أو رام عليها ومنه تعلم ما وقع في العتي من التحلل حيث قال ولو قال أنا ناسي أو رام ولم يرد
 عليه تطلق اذ انوى لاحتمال ان يكون له امرأ أخرى فريد بها بذلك انتهى فصواب قوله تطلق
 اذ انوى لا تطلق وان نوى (قوله أنت طالق واحدة والى الخ) امانه بلغوني الاولى فلان الشك داخل
 في الايقاع أو ما في الثانية والثالثة فله اضافة الى حالة منافية له لان موته ينافي الالهة وموتها
 ينافي الخلية قال ابن الكمال وفيه نظرا لان ايقارن لموته وقوع الطلاق وفيه جوز وانما خبره عن
 الايقاع فيجوز ان يكون الايقاع في الواحد فيبقى قوله انت طالق في المأخر الشك ولهم ان
 يقع واحد رجعية) لانه ادخل الشك في الواحد فيبقى قوله انت طالق في المأخر الشك ولهم ان
 الرصم متى قرن بالمصدر أو نعت كان الوقوع به لا يوصف فكان الشك داخل في الايقاع زبلى
 (قوله ولو ملكها الخ) يبنى بتقدير الملك المستقر كالأردماني وكالذ لا قطع لوترج امة ثم تزوج جوى
 رقية الامه بان جعل رقية الامه مهر للعرة وأجاز ذلك ولا خلافه يجوز وتصير الامه مهر للعرة
 ولا يفسخ النكاح بينها وبين الزوج وان كان الملك يتنقل الى الزوج أو لا يتم ينقل منه الى العرة لان
 انتقاله غير مستقر اه وكذا يبنى تقيده بالمرحاض المكناب والمدير والمازون كأي الحسية
 والمجورة كذا ذكر الشيخ يحيى النهاوي واقول هذا غير وارد على كلام المصنف ما عدم ورود ملك
 المكنات ونحوه فله ملكه فم حقيقة وانما لم يمتحى الملك وهو لا يمنع من النكاح كذا ذكره ابى واما
 عدم ورود الاول فلان الملك متى اطلق انصرف الى حقيقة الكاملة أعني ما يكون مستقرا فلا يرد
 ما لو تزوج مرة على رقية وزوجه الامه لكون الملك غير مستقر ثم التقيديا محرمة في كلامه لا قطع اتفاقى
 حتى لو تزوج أمة على رقية وزوجه الامه كان المحكم كذلك بان كان نعمة أمة ثم تزوج أمة على رقية
 وزوجه الامه وأجاز المولى ذلك حتى صارت ملكا لسل الامه الثانية لا يفسخ النكاح أيضا وان كان
 الملك يثبت للزوج أو لا لعدم استقراره (تنبيه) اذا ملك الرجل زوجته بعد ما ولدته بطل النكاح
 وصارت أم ولد له فلا يزويها ومتفق بوجهه بخلاف المرأة اذا ملكت زوجها بعد ما ولدته فإنه يجوز
 لها معه ولا يفتى بوجها جوى عن شرح ابن السبكي معزيا زبلى أول الاستبلاء (قوله أو شقصها)
 بكسر اللين جوى (قوله بطل العقد) أى انفسخ للثلاثة بين المالكين ما في ملكها بها فلا اناس
 الملك على محرمة الحاجة الى ابقاء النسل فكان ملك النكاح في الأصل مع الثنا وفي حربة المملوكة

فلان فقدم نهارا ولم تعلم مقدمه
 حتى من الليل فلا خسار (و) قوله
 أنا ناسيتك طالق لعمري فلا يقع شئ
 (وان نوى) الطلاق وقال الشافعي يقع
 الطلاق اذ انوى (وتبين في السابق
 أى لو قال أنا ناسيتك بان أو
 والحرام) الطلاق يقع الطلاق
 عليك حرام ونوى الطلاق يقع
 قد ناسيها لاله اذا لم تكن له نية لا يقع
 شئ (و) قوله (أنت طالق) طلاقه
 واحدة أو اوقع موثق أو مع قول
 له (و) لا يقع شئ وقال محمد ورجعية في
 أى يربى أو لا يقع واحدة رجعية في
 الصور لاولى (ولو ملكها) كما
 (أو شقصها) أى نصفها (أو ملكها)
 كله (أو شقصه بطل العقد) ولو اشتراها
 أى واشترى الزوج منك كونه
 وطاقتها

للضرورة وقودا ندفع بتمام ملك المعين وأما في ملكها إياه فلا اجتماع بين المالكية والمملوكية
لا يحال المحل لا يشت بالانقضاء لا تقول ملك المعين دليل المحل فقام مقام المحل يسمى الزبلي (قوله لم يقع)
لوقال لا يقع إكسان أولى لان المقصود نفي وقوع الطلاق في المستقبل لا فيصامعني والذي لم لا يبعد ذلك
جوى وجه عدم الوقوع ان الطلاق فرع قيام النكاح ولا وجود له مع المنافي لامن وجهه ولا من كل وجهه
ولو قال فلو لم ينفى بغير ما على مالوم ملكها ومملكته لكان أولى لانه لا فرق في ظاهرها ولا بينة الثلاثة
بينها من وجهه وقوله ولا وجود له مع المنافي لامن وجهه فيما اذا ملك شقها ولا من كل وجهه فيما اذا ملكها
كلها شيخنا (قوله وتجب العدة دائما) اذا أراد تزويجها حتى لو زوجها قبل العدة الاصح انه لا يجوز
فعل بهذا انسابا لتجب العدة عليها في حق من اشتراها وفي غيره رابان كذا في الكافي وعن هذا قلنا
لواعتقها بعد ما ملكها ثم طلقها وهي في العدة وقع زوال المانع وهو ملكها نهر (قوله وعن محمد بن يعقوب)
لان العدة واجبة هنا وقيام العقد من وجهه يكفي لوقوع الطلاق ما يخالف ما اذا ملكها هو لانه لا عدة
عليها هناك حتى حل وطؤها قلنا العدة واجبة هناك ايضا حتى لا يجوز له أن يزوجه من غيره حتى
تتقضى عدتها ولو اعتقها ظهرت العدة وانما يظهر بالنسبة اليه محل وطؤها بملك العبد فبين ان هذا
الفرق غير صحيح عني ومنه تعلم ما في كلام الشارح من الاجاب ولهذا قال الحموي ظاهر قوله وعن محمد بن
انه يقع في صورته ما اذا اشتراها وليس كذلك في صورته ما اذا ملكه كافي الزبلي (قوله الى الرجعة)
لانه علق التطلق بالاعتاق غير انه عبر عنه بالعتق بجهاز من استعاره المحكم للعلم والمعلق بوجوده
الشرط فطلق وهي حرة لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وللعلم بملكه وانما كور هذه
الصفة وما في المداييم من انه علقه بالعتق ايضا لان لفظ العتق ينظمهما فشكل لانه لازم وانما يعمل
في المفعول اعني لفظ اياك المتدعي كذا في كافي المصنف وهو مبني على انه مصدر وجوابه ان عمله فيه
على اعتبار كونه اسم مصدر كما عجزني كلامك زيد وعبارة الوفاة مع عتق سيدك قال كافي بعض
المؤخرين انما قال لك دون اياك كيلا يتعين المعنى الهازي للعتق وهو الاتحاق فان المراد بـصور المسئلة
على وجهه ينظم المعنيين لعدم الفرق في الجواب واقول فيه نظر لان العتق حيث اضيف الى السيد
تعين ان يكون بمعنى الاتحاق لانه هو الموجود له واما العتق فوصف قائم بالعتق بفتح التاء لا يصح
اضافته الى السيد مع عتقك بمعنى ان يكون بمعنى اعتاقتك فيكون مضافا الى مفعوله وان بقي على بابه
فيكون مضافا الى فاعله ليشمل ما لو اشترى من يعتق عليه حيث يقع الطلاق وملك الرجعة ولو عبر وابه
لكان أولى نهر وقوله لانه علق التعلق بالاتفاق فيه انه لا يتعلق في هذه المسئلة وقوله ينظم المعنيين
اي على طريق البديل لا لثبوت لاسمه لاجتماع الحقيقة والجاز مرادين كذا - فتقدم شرح ابن المحلى
وقوله وان بقي على بابه فيكون مضافا الى فاعله بعني وعليه فالمعنى مع انصاف العتق وقيام العتق
بك عتق زيدا فام به العتق وقوله ولو عبر وابه لكان أولى فيه نظر فان الكافي لا تكون في محل رفع
حتى يكون العتق مضافا لفاعله فهو في هذه بمعنى الاعتاق لا غير والصكاف مفعول وحديثه فهو ساو
لعبارة ثم المذكورة ولا اولوية كما هو ظاهر فتأمل وجه التأمل أن قول النجاشي الكافي لا تكون في محل
رفع بعني فقط اما هنا فليست في محل رفع فقط بل في محل جر بالاضافة ومحل رفع الفاعلة حموي ومنه
يعلم سقوط ما عترض به بعضهم عليه فان قلت كلمة للقران فكيف يصور هذا اى كون الزوج
مطلقا وهي حرة قلت قد عجزت كما اخبر كافي قوله تعالى ان مع العسر يسرا اى بعهدي عني وعبارة السيد
الحموي ومع هنا للتأخير تنزيلا منزلة المقارن تصحق وقوعه للقاربه كما هو الاستعمال الكبير الشائع
فقط ما قبل ان كلمة مع للقران فيكون مناسبا للمعنى الشرط اه فان قبل على ما ذكرتم ينبغي ان يصح قوله
لاجابة انت طالق مع نكاحك على معنى ان تزوجتك والمحكم انه لا يصح ولا يقع الطلاق اذا تزوجها
قلنا انما تركنا حقيقة فيما نحن فيه باعتبار ان الزوج مالك الطلاق تبصيرا وتليقا وتصريحا فافهم

لم يقع (ي) دخل بها أول بدخل بها
وتجب العدة انفاقا وعن محمد بن
يعقوب (و) لو قال لأمراه وهي أمه غيره
(أنت طالق) تنضم مع عتق مولك اياك
فاعتق المولى (له الرجعة)

من مخته تعلقه بها واما الاجنبى فلا يملك الطلاق تغييرا ولا تعلقا ولكن يملك اليدين فان صح التركيب
 بذلك فهو بان قال ان تزوجتك فانت طالق صح ضرورة العين زبلى (قوله ولو تعلق مقتها
 وطلقتها صحى بالعد) بان قال لمسا مولاها اذا ما غدا فانت حرة وقال زوجها اذا غدا فانت طالق
 فثبت (قوله لا يكون له الرجعة عندهما) لانهما متعلقا بشرط واحد ثم العتق بضاد فهاهى امة
 فكذلكا الطلاقان فقرر بهما حرة غليظة لان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة معلقتهما
 بشرط واحد زبلى (قوله وعند محمد له الرجعة) لان العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية
 وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه ابغض المساحات ودرر واضاحه ان العتق والطلاق وان كانا
 بقرنان مع عتقهما وبتعاقبان على اختلاف المذهبين لكن حكم التولية من شأنه عن حكم الاعناق في
 الوجود لكون الطلاق محظورا والاتفاق هندوا الى به شرعا كما في البيع اذا كان صحيحا بقيد الحكم وهو الملك
 للمال وان كان فاسدا تناهوا الى وجود القبض لكونه محظورا لكن هذا التوجيه خلاف ما هو المعتقد
 والحاصل ان التخرج قول محمد خمسة اوجه ذكرها زبلى منها الوجه الرابع قال وهو معتقدوه وانما ما
 تعلقا بشرط واحد وجبان تطلق زمن نزول المحرمة فعدا فهاهى حرة لا تترنما وجودا فلا تحرم
 بهما حرة غليظة اهـ ولما كان هذا هو المعتقد اقصر عليه في النهرو قول الزبلى على اختلاف المذهبين
 بشر الى ما اصله من ان العلة والمعلول يقتزمان عند الجمهور كالاستطاعة مع الفعل وعند البعض
 يتماقنان لان العلة الشرعية لمسا بقاها لا تنافي حكم الاعيان والاصل تقدم المؤثر على الاثر فكل ذلك
 فيها فيه ازالة فيها بخلاف الاستطاعة مع الفعل لانها عرض فلو تقدمت كان الفعل بلا استطاعة وهو
 محال وقوله لان العلة الشرعية التي بشرى الى ما في النهرو عن المولى سعد الدين من ان الخلاف في العلة
 الشرعية ونصه وافاد المولى سعد الدين انه لا نزاع في تقدم العلة على المعلول بمعنى احتسابه اليها
 ولا في مقارنة العلة العقلية لمعلولها بالزمان كيلا يلزم التخلف والخلاف في العلة الشرعية اهـ وقوله
 ولا في مقارنة العلة العقلية لمعلولها بالزمان كتحريك الخاتم بقربك الاصبع شيئا واعلم ان ما ذكره سعد
 الدين من قصر الخلاف على العلة الشرعية مخالف لما نقله في النهرو ولا عن الفتح حيث قال والذي نختاره
 التعقيب في العلة الشرعية والعقلية حتى ان الانكسار عقب الكسرى في الخارج الخ (قوله وعندها ثلاث
 حصى بالانفاق) للاحتياط ولو كان الزوج مريضا لارتث منه لانه حين تكلم بالطلاق لم يقصد القرار
 اذ لم يكن لماسق في ماله وما في النهرو تبعه المحوى من قوله ومقتضى ما مر من محمد ان ترتث فيه فظهر لنا
 اذ وقوع الطلاق وان كان شأنه من وقوع العتق عند محمد للعتق الذي قدمناه لكن لم تكن لها علة
 الا في وقت التكلم بالطلاق فلم يوجد بشرط ارتثامته وهو قصد القرار ولذا والله اعلم لم يتابعه عليه في الدرر
 اللهم الا ان يحصل على ما اذا وجد تعليق الزوج الطلاق في مرضه بعد عله بمصوول تعليق المولى حرمنا على
 محى بالعد فبقية ما ذكره حيث قد تامل (قوله ثلاث اصابع) جمع اصبع مثلث الميز والباء والعاشرة اصبوع
 كصغور الان الشهور منها كسر الميزه وفتح الباء منه والاصبع مؤشاة وكذا ما في اسمائها كالخمس
 والبصر كذا في الصباح وفي كلام ابن فارس ما يدل على تذكير الاصبع وقال الصيرفي بذلك ووثق
 والثالب الثاني عشر (قوله فهي ثلاث) لان الاشارة بالاصابع بقيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا
 اقررت بالاسم المهم قال عليه السلام شهره كذا وهكذا وكذا واشاروا بابه العشرة يعني ثلاثين
 يوما قال الشهره كذا وهكذا وهكذا وكذا في السابعة يعني تسعة وعشرين يوما ولو اشار
 بالواحدة طلقت واحدة ولو اشار بالثنتين طلقت اثنتين والاشارة تقع بالمشورة منها دون الغفوة
 وما في الدرر من انه اذا شاو بين الاصبع فالعشرة بالمشورة وان ظهره فلعدد الغفوة ونصف والمعتبر
 الفشور مطلقا لغيره والسنه وتعتبر بانه شر نباله عن التبين وغيره بسانه عليه السلام لما خشن
 اجماعه في المرة الثالثة فهم منه تسع وعشرون يوما ولو اعتبرت الغفوة لكان المفهوم احدا وعشرين يوما

ولو زمان عتقها وطلقتها صحى
 العتق في الغد لا يكون له الرجعة
 عندهما وعند محمد له الرجعة وعندها
 ثلاث حصى بالاصابع ولو قال
 (انت طالق هكذا واشار ثلاث
 اصابع فهي ثلاث) مطلقا وانما قيد
 بهذا لانه اذا اشار باصابعه

وعدا لامل ثلاث وعدد شراب ليس أو عدد شراب كفي واحد وعدد شراب كفي أو ساقل أو ساقي
أو فربك أو وعدد ما في هذا المحوض من السمك وقع بعددها وجدوا لا عدد متناه عدم الوقوع حتى في
مستطلة المحوض ان لم يوجد فيه سمك وليس كذلك بل يقع واحدة كما في البحر والنهر (قوله وان نوى الثلاث
في هذه الفصول صحت نيته) الا في شديدة أو طويلة أو عريضة ففي هذه الثلاث لا تصح نيتها لعدم احتمال
اللفظ لها فتح ونحو من السرخسي قال وهو الصحيح وعمله العلامة نوح أفندي بانه نص على التغطية وانها
تتناول الواحدة لان النية انما تصح في المحتمل والتسامي مضمومة للوحدة فلا تشمل لثلاثة الثلاث اه
بتصرف (فسر) علم انه حلف ولم يربط في وقوعه لمعا كما يشك اطلق أم لا ولو شك اطلق واحدة
أو أكثر في على الاقل وفي الدرر المحجورة طلق المتكوبة فاسدا لثلاثة تزوجها بالحل ولم يحك
خلافا وقد كنت استشكلت البناء على الاقل لانه مخالف لفتن في قولهم ان الفروج بمصاها فها وكذا
استشكلت عدم تقييد المسئلة بالقرى ثم رأيت بخط السيد الحموي عن فتاوى فاضل مانه رجل
حلف بطلاق وحنت في عينه ولا يدري انه حلف واحدة أو ثلاث قال أبو يوسف بحري في ذلك ويعمل
بما وقع عليه القرى واذا استوى نية ونحو هذا لا كراهية لاحتياط انتهى (نقطة) قال لزوجه وأجنبية
احدا كما طالق فالتقوله مع عينه انه لم يرد امره لان قوله انت طالق اخبار عن كونها فارغة خالية عن
قيد بالنكاح حقة وهو صادق في هذا الاخبار لان الاجنية خارجة عن قده لا ضرورة الى جعله
إيقاعا بخلاف ما لو قال طلق احدا كما حيث يقع على امره لانه إيقاع ظاهر شرح ابن المحلى عن المحط
وفي الحاشية رجل له أربع نسوة فقال انت ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق الرابعة لا غيرها قال
الحموي وينبغي أن يفصل بين نية التحريم السابق وعده اه

(فصل) في الطلاق قبل الدخول (قوله طلق غير الموطوء الخ) أراد الموطوء المتني ما بين الحقيقي
والمحكمي شيئا وسيا في ما يوضحه (قوله وحق) لأن قوله أنت طالق ثلاثا إيقاع لصدره وذو
تقديره ثلاثا لا يفتن بجهة وليس قوله أنت طالق إيقاعا على حدة كذا في الاختيار اقول يظهره
ان ما نقل عن المشككاته انه ان طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول لا يقع لان الآية تزلت في حق الموطوء
باحل محض منشاء الغفلة عن القاعدة المقررة في الأصول من أن خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا
خلافا لما في رد رثم المراد بالآية قوله تعالى حتى تسكنز وجاغره (قوله وعندا حسن البصري الخ)
خلاف ما عليه الجمهور كعلي وابن مسعود على ان الامام محمد قال وبلغنا ذلك يعني وقوع الثلاث منه عليه
السلام وجه مذهب الحسن انها تبين بقوله أنت طالق لاني عدة وقوله ثلاثا صادفها وهي أجنبية ولنا
انه متى ذكر العدد كان الوقوع بالعدد (قوله وان فرق الخ) ومن التفرقة ما في الظهيرية انت طالق ثلاثا
متفرقات وهذا التقرير ظاهران عطف قوله وان فرق على ما قبله من عطف المباني لامن عطف الخاص
على العام كما ذكره صاحب الترمذي ثم علم ان اطلاق قوله وان فرق الخ صادق بما اذا كان بغير حرف
عطف لكن رأيت بخط السيد الحموي ما نصه كفي الذخيرة تغلقا عن الفضل انه لو قال بغير حرف يقع
الثلاث وان لم ينو العطف يقع واحدة ومن ثم قيد صدر الشريعة في النقاية بالعطف وفي التنازل الظهيرية
متى سكر لفظ الطلاق بصرف الواو وبغير حرف الواو متعدد الطلاق في المدخول بها وان عني
بالثاني الاول صدق ديانة لا قضاء كذا يستفاد من شرح البرجندی اه فلا يكون ماسبا من قوله
بانت واحدة على جموع بل يعمل على ما اذا كان بحرف العطف أو كان بدون حرف العطف ونوى العطف
أفماسق عن الفضل من انه لو قال بغير حرف يقع الثلاث معناه ان نوى العطف بدليل قوله وان لم ينو
العطف يقع واحدة فتدبر (قوله بان قال أنت طالق ثلاث مرات) في التصور قصور رمي وجه التصور
ان التعدير بالتصوير يقتضي ان تفرق الطلاق منضمه فيما استفاد من قوله بان قال أنت طالق ثلاث
مرات وهو أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق لان ثلاث مرات يجوز ان يعتبر قيدا

قوله في هذه الثلاث لا تضع نيتها قال
في رد المحتار قلت والمتون على خلافه
ولاحظ من مائة المعنى من التوجيه
لهذا الاستثناء فراجع اه معهود

وان نوى الثلاث في هذه الفصول صحت
نيته (نصل) في الطلاق قبل الدخول
(طلق غير الموطوء) بان قال أنت طالق
(لا تارة) وعن الحسن البصري تقع
واحدة الا اذا قال اوقعك طالق بان
تطلقا (وان فرق) الطلاق بان
قال أنت طالق ثلاث مرات

قوله قال أبو يوسف بحري الخ انصر
على القول بفضله اه طلقا يمكن
والقول بالبناء على الاقل على القضاء
كذا في رد المحتار ثم ذكر ما يؤيد ذلك
فراجع اه معهود

مطلب فين قال لمراته أنت طالق واحدة وعشرين

(بانت المرأة بواحدة) وهي الأولى ولم تقع الثانية والثالثة (ولومات) المرأة (بعد الإيقاع) أي بعد تولد انت الماتى (قبل المدة) وهون ثلاثا وثنتان وواحدة (لنا) أي الإيقاع وهذه المسئلة تقر أن الطلاق اذا قرن بالعدد يكون الوقوع بالعدد فلا يقع طلبة واحدة على غير المدخول بها بتولده انت طالق اذا قرن بالثلاث ولا نفوذ كالثلاث كما قال المحسن ولهذا أورد هذه المسئلة في هذا الفصل ولا اختصاص لمبايع المدخول بها (ولو قال انت طالق واحدة واحدة (او) قال انت طالق واحدة (قبل واحدة) قال انت طالق واحدة (بعدها واحدة تقع واحدة) وعند مالك تقع ثندان في الأولى وضابطه في هذا الفارسى قبل في هاو بعديها اندرا حكام بك طلاق بدان (وفي) قوله انت طالق واحدة (بعدها واحدة (او) انت طالق واحدة (واحدة قبلها واحدة (او) قال انت طالق واحدة (مع) واحدة (ومعها واحدة) يقع (ثنتان)

قوله في هذا الفارسى الخ تعبر به على ما رأيت به مما شئ نصف الشارح قوله قبل في هاو بعديها خير أي اعط قبل من غيرها وقوله بعد أي مع أي بعدم الما وقوله اندرا حكام أي في الأحكام وقوله بك طلاق أي واحدة وقوله بدان مع ما علم أي بدع الما وقبل من غيرها حكمها واحصوها وقوع طلبة واحدة فاعلم ذلك ولم يتكلم الجواشي على تعريب هذه الكلمات وقد عده اه كتبه معي

في كل من المتمد أو المخبر أو المخبر وده وليس كذلك لان منه ما ذكره العيني وهو ما قال لما انت طالق واحدة واحدة وواحدة (قوله بانت واحدة) كما قال نصفوا واحدة على الصحيح دهر المجمهرة ثم عند أبي يوسف تبين بالاولى قبل الفراغ من الكلام الثاني ومحمد بن سيرين الفراغ منه ورجح السرخسي في اصوله قول أبي يوسف وبأنه خلاف تطهر فحين مات قبل الفراغ فعند أبي يوسف يقع خلافا للمجمهوز أن يلحق بانة شرطاً أو استثناء وهذا الخلاف إنما يفتق عند العطف بالاولا بدونه نهر (قوله ولم تقع الثانية والثالثة) فيما إذا لم يكن وطئها ما من خلاها لم يوجبه صفة فلا عك على ارجحة واختلاف الرواية هل يلحقها آخر أو لا المختار وقوع طلاق بانة آخر في هذه المدة وقد روي شيخنا ما لم أن وجهه عدم وقوع الثانية والثالثة أنها بانت بالاولى لاني عدة فلا يقع ما بعد ما قد يغير المدخول بها لان المدخول بها يقع على النكاح وبالفريق لانه لو جمع وقع النكاح ومنه أنت طالق واحدة وعشرين يقع اثلاث ولو قال واحدة ونصف وقع ثندان ولو قال نصفاً واحدة وقعت واحدة وعشرون ولو قال واحدة وعشرون وقع اثلاث لمدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة أو واحدة والفا واحدة وعشرين يقع واحدة وعزم إلى بالي بالثلاث في واحدة وعشرين يوجب أن ترجمه نهر ولهذا قال في الدرر ولو قال واحدة وعشرين أو ثلاثاً (قوله ولومات المات الخ) مدخولاً بها وغير مدخول بها كما في البحر وسبأ في التصريح به في كلام الشارح وهو قوله ولهذا أورد هذه المسئلة في هذا الفصل الخ قوله قبل (العدد) يدخل في العدد أصله وهو الواحد لانه مبداً كما في البحر قيد بغيرها انجمرت الزوج قبل ذكر العدد يقع واحدة لانه وصل الطلاق بذكر العدد في وتجاوز ذكر العدد يحصل بعدمها وفي موت أو وجذ كرتقا الطلاق ولم يتصل به ذكر العدد في قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق ألا ترى أنه لو قال لمراته أنت طالق يريد أن يقول ثلاثاً فاحذر خذلناه فلم يقل شيئاً بعد ذكر الطلاق تقع واحدة لان الوقوع باغضه لا يقصده درر (قوله لانا لا يقع) فلا يتصف المهر ورث الزوج منها جوى ووجه كون الإيقاع لا غان الرافع هو العدة فإذا مات قبل ذكره لم يطل المهر فلا يقع شيء معنى وسأني في كلام الشارح ما يفيد وهو قوله وهذه المسئلة تقر إلى آخره وانما ذكر المصنف هذه المسئلة في هذا الفصل مع انه لا اختصاص لما يغير المدخول بها الا بما تناس ما قبلها من حدث المعنى وهو فوات المهر عند الإيقاع (قوله كما قال المحسن) يتلى بالمعنى في كل من قوله فلا يقع طلبة واحدة في غير المدخول بها وقوله ولا نفوذ كالثلاث (قوله ولهذا) أي لرحمة المحسن (قوله أو قال أنت طالق واحدة قبل واحدة الخ) اعلم أن معنى هذه المسائل على أن النظر في اذ وقع بين شيئين ولم يتصل به ضمير كان صفة لذلك كوراً ولا وان اتصل به ضمير كان صفة لذلك كوراً أو على أن الأقراء بطلاق سابقاً يقع في الحال كما مر به معنى في قوله أنت طالق امس وقد نسجها قوله جوى عن البرجندى (قوله يقع واحدة تامل في الأولى فلا تهايات بالواحدة لاني عدة فلا يلحقها الثانية لعدم توقف صدر الكلام على آخره عند عدم المخير فصار كل واحدة بة ما على حدة ولا يتنقص بالاذقال لما أنت طالق ثلاثاً شئت فقلت شئت واحدة واحدة وواحدة واحدة حيث يقع عليها ثلاث مع التفریق لانا نقول إنما وقع عليها الثلاث لان تمام الشرط بانة كوراً لمها لم يتم الشرط لان ليزل الجزء زيل وفيه إجماع إلى أن الحكم كذلك في العطف بالفا أو ثم لم يصرح به في المحط نهر واما قوله أنت طالق واحدة قبل واحدة وبعدها واحدة فلان الأصل ان القبلة والعدبة صفة لذلك كوراً ولا أن لم يقرن بالكناية وان قرن بها فهو صفة لذلك كوراً والقابلة في قوله واحدة قبل واحدة صفة الأولى فوقت قبل الثانية فلا تلحقها الثانية لما قلنا والعدبة في قوله بعدها واحدة صفة الأخيرة فوقت الأولى قبلها فلا تلحقها الثانية لما ذكرنا زيل (قوله يقع ثندان) اما الأولى فلان البعدية صفة الأولى لمخلو الطرف عن المصنف فاقضى بإيقاع الطلاق الواحد لعل والإيقاع الاخرى قبلها فتمت ثندان وقوعا واما الثانية فلان القبلة صفة الاخرى لا تقرانها بالمصنف فاقضى بإيقاعها

في الماضي والأولى واقعة في الحال والآخر في الماضي ابقاع في الحال فمقتربان وقوطا وأما الآخران
فإن كلمة للغة كاذرة المعنى اقترنت بالغير أولا (قوله وعن أبي يوسف الخ) لأن الكلمة تقتضي
سبق المكنى عنه وجودا زلي (قوله ولو قال لأمرته أن دخلت الدار الخ) أراد المرءة غير المدخول بها
وترك التصريح بذلك لأن الفصل معقود لما لانه لو كانت مدخولا بها لوقع علم الثقتان كالآخر الشرط
(قوله بقاء واحدة) لأن المعلق بالشرط كالمفترق عن وقوعه وفي المنجز يقع واحدة فلا يبقى الثاني والثالث
محل فكذلك هنادر قد يحرف العطف لانه لو حذفه وقت واحدة اتفقا عند وجود الشرط ولغا الباقي
لعدم ما وجب تشرحه معه ويكونه وأوالا لانه لو كان فاق وقت واحدة اتفقا في الأصح قاله
الغضبه أو كلمة ثم تعلق الأول وتبصر الثاني ولغا الثالث نهر (قوله وعندهما يقع ثقتان) لأن الواو للجمع
المطلق أعني جمع المتعاطفات بما قبلها وما بعدها في الحكم سواء كان هناك عامل كجاء في بدو مجرو
وبكر لا كزيد ومجرو وبكر جاؤا بزيد أو ترتيب وقد جمع بين الواحدة والواحدة في التعليل فصار كما
إذا جمع بينهما بلغف الجمع وله أن الجمع المطلق يحصل بالقرآن أو الترتيب فعلى الأول يقع الكل وعلى
الثاني لا يقع الواحدة فلا يقع الزائد بالشك نهر وروى في الأسرار قولهما والباقيون اختاروا قوله كذا في
كشف الزدوي جوهري عن البرجدي ولو قال لأمرته التي لم يدخل بها أن دخلت الدار فانت طالق
واحدة لا بل ثقتين فدخلت الدار فطالق ثلاثا ولو نجز بهذا اللفظ قبل الدخول به الم يقع الواحدة كذا
بخطه أيضا عن شرح ابن السلي من بالثانية (قوله وإن أنكر الشرط فثقتان) لأن الجزاء من متعلقان بالشرط
دفعه فيقعن كذلك دور (قوله بأن قال أنت طالق واحدة واحدة الخ) وكذا بالقاء وفيه تفرع
واحدة للحال وبلغو الباقي نهر (فسر) قال لسانه أنت طالق وهذه وهذه ثلاثا طلقت كل
واحدة ثلاثا لأن العدد المذكور آخر أبصر ملحقا بالابقاع أولا كيلا بلغو ولو قال أنت طالق واحدة
وهذه وهذه ثلاثا طلقت الأولى والثانية واحدة والثالثة ثلاثا لأن الثانية تابعة للسا بقية والثالثة مفردة
بعدد على حدة ولو قال أنت طالق وأنت طالق وهذه ثلاثا طلقت الأولى واحدة والثانية والثالثة ثلاثا
لأن العدد صار ملحقا بالابقاع الثاني دون الأول بمرعن المحيط

وعن أبي يوسف في قوله معها واحدة أنه
يقع واحدة (و) وقال لأمرته (أن دخلت)
الدار (فأنت طالق) طالقة (واحدة)
واحدة فدخلت تقع واحدة عند أبي
خليفة رجعاه تعالي وعندهما تقع
ثقتان (وإن أنكر الشرط) بأن قال أنت
طالتي واحدة واحدة (وإن دخلت
الدار ثقتان)
(باب الكتابات)*

(باب الكتابات)*

الكتابة عند النحاة واللغويين أن يعرف معنى لفظا كان أو معنى لفظ غير صريح أما الإلهام على
السامع كقولك حامي فلان وأنت تريد معنا أول الشناعة كالم للفرج أولا اختصارا كلفعا أثر أول نوع
من الفصاحة كفلان كثير الزاد ثم الصريح والكتابة من أقسام الحقيقة والجاز فالحقيقة التي لم يجر
صريح والمحمورة التي غلب معناها المجازي كتابة والجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كتابة نهر
وفي اصطلاح أهل البيان لفظ استعمال في معناه الموضوع له ليتقل منه إلى ملزومه وفي اصطلاح أهل
الاصول لفظ استيراد منه في نفسه سواء كان المراد معنى حقيقيا أو مجازيا وقد ذكرنا أن إطلاق الكتابة
على كتابات الإطلاق مجاز لأن معانيها غير مستمرة فإن السائل معلوم المراد لأن محل الينونة أعني الوصلة
متنوعة فاستيراد في نفسه بل باعتبار تمام المثل الذي يظهر فيه أثر الينونة واعتراض به أن أريد أن
معانيها للغة غير مستمرة فجميع الكتابات كذلك وإن أريد أن مراد التكلم غير مستمر فمستخرج لأن مراده
مهم باعتبار المثل وذكر في التوضيح أنها كتابات على اصطلاح علماء البيان فانه يراد بالباش مثلا معناه المحقق
ثم يتقل منه بواسطة نية التكلم إلى ملزومه الذي هو الإطلاق فتطلق المرأة على صفة الينونة ورد بأن
الكتابة وإن كانت مستمرة في معناه الموضوع له لكن لا يكون مقصودا حتى لا يلزم ثبوته في الواقع كذا
قوله لسيلوبيل التجادل طول القامة فانه لا يلزم أن يكون له تجادل فكيف يلزم الإطلاق بصفة الينونة وفي

التلويح الحق انه لم ينتقل من معاني هذه الالفاظ الى شيء آخر فان المراد بالثاني معناه القوي لكن على وجه مخصوص وفي محل مخصوص فيه الاستتار جوى (قوله ما استتر معناه ونفي مراد) هذا معنى الكتابة عند الاصولين وكان ينبغي أن بين أولاً معناها لغة ثم بين معناها اصطلاحاً كما هو المستفيض في مثله ثم لا يخفى ما في هذا التعريف من النظر كما يعلم بجراحة النظر جوى وجهه ان التعريف غير شامل لما انكشف المراد منه في الكتابة واسطة التفسير والبيان وغير ما تم من دخول ما استتر المراد منه في الصريح بواسطة تصويره اللفظ ولولا ذلك على التعريف قوله في نفسه بأن قال ما استتر المراد منه في نفسه لم يرد عليه شيء (قوله وفي الخاتمة الخ) استثناف قصده بيان معنى كتابة الطلاق عند الفقهاء ويعلم منه معنى كتابة غيره أي غير الطلاق بطريق المقايسة جوى (قوله ما يحتمل الطلاق) يعني وغيره لان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما اللفظ الواحد ومن ثم لا يقال يحتمل كذا أو كذا كما كتبه عليه العصام في شرح التحف من بحث المسند اليه جوى (قوله ولا يكون مذكوراً نصاً) ليدخل في التعريف نحو انما يرى من خلافك جوى (قوله الابالنية أو دلالة المحال) أي لا تطلق بالكتابات الاباد هذين العبرين لان الالفاظ الكتابات غير محتمة بالطلاق بل تقتضيه وغيره فلا بد من المخرج زبلي واذا وقع الطلاق بالكتابة ما بالنسبة أو دلالة المحال فبالاولى اذا وجد الاركان ومنه تعلم أن اوفى قوله أو دلالة المحال نفع انحرافه فيكون الجمع (قوله كذا كذا الطلاق) وحال الغضب بدر (قوله وهذه الحالة أدل على الطلاق من النية) لانها ظاهرة والنية باطنة (قوله وتطلق واحدة رجعة في اعتدي الخ) ولو نوى ثلاثاً أو نيتين كما في الصريح اذا لم يذكر المصدر زبلي وجه كون الواقع بهذه الالفاظ الثلاثة رجعاً وكونها من الكتابات ما ذكره في الدرر حيث قال اما اعتدى فلان حقيقة الامر بالحساب ويجعل أن مراد اعتدى نعم انه تعالى أو نعي عليك أو اعتدى من النكاح فاذا نوى الاخر زال الاجهام ووقع به الطلاق بعد الدخول اقتضاء كانه قال أنت طالق واعتدى وقبل الدخول جعل مستعاراً عن الطلاق لانه سببه ويجوز استعاره الحكم للجب اذا كان الحكم محتماً به كما تقر في الاصول والطلاق يعقب الرجعة واما استتر في فانه يستعمل بمعنى الاعتداد لانه تصريح بما هو المقصود بالعدف فكان بمنزلة ويجعل الاستبراء المطلقة في حال فراغ رجعا أي تصرف في راحة زوجك لا طلاقاً وأماناً واحدة فلا يجهل أن مراده ان واحدة عند قولك أو مفردة عندى ونحو ذلك وأن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي أنت طالق طلاقاً واحدة فاذا زال الاجهام بالنسبة كان دالاً على الصريح والصريح يعقب الرجعة اه ولا نه وردناه عليه السلام قال لسود بنت زمعة اعتدى فمراجعتها عني وزمعة بالزنى والميم والمهمة المفتوحات وقيل يسكون الميم كرماني (قوله واستتر في) بكسر الميمزة قبل اليا مشيخا عن البخاري (قوله وقال زفر يقع بها) أي بواحدة من قوله أنت واحدة الباش كاستر الكتابات قلناه بعد وجود القرينة يكون نعتاً لمصدر محذوف وهو طلاقاً فيكون رجعاً (قوله اذا قال واحدة بالنسبة وقع) وان لم ينو له نعت لمصدر محذوف زبلي (قوله لا يقع شيء) وان نوى نعتاً لم يرأه (قوله وقال عامة مشايخنا الكل على الخلاف) تنأمل فيه جوى (قوله لان العوام لا يعززون بين وجوده الاحراب) يرد عليه انها اعتبروه في الاراء فيما قال له على درهم غير داني رفعا ونصاً بطلب الفرق وكانه محلاً لا احتياطاً في البين نهى قال المرحوم الشيخ شاهن فعل هذا وكان من يفرق بين وجوده الاحراب هل يعتبر كما يؤخذ من التعليل وقال شعثانه غير معتبر وان كان التسكلم من الخصوص لسان المذموم كرجعة والجزء الاخر ما قاله في النهرو وهو الخاص بالتمزونه في مخاطباتهم بل كل صناعتهم والعرف لغتهم ولهذا ترى أهل العلم بالتمزونه في كلامهم على ان الرفع لا ينافي في الوقوع لاحتمال أن يريد أنت مطلقة واحدة فاعلم انفس الطلقة مبالغة كرجل عدل اه والنسب لا يبين أن يكون نعتاً لمصدر الطلاق بل يجوز أن يكون مصدر فعل آخر كقوله أنت ضاربة ضربة واحدة ونحوه فصار الاحتمال موجوداً في الكل فلا يتعين البعض مراداً لا يدل زبلي (قوله أي غير هذه الالفاظ الثلاثة)

الكتابة ما استتر معناه ونفي مراده وفي الفتاوى الخاتمة الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون مذكوراً نصاً (الناطق بها الابالنية أو دلالة المحال) كذا كذا الطلاق وهذه الحالة أدل على الطلاق من النية (فتطلق) على الطلاق من رجمة في اعتدى طلاقاً (واحدة رجعة في اعتدى) طلاقاً (واحدة رجعت) وانت واحدة واستتر في رجعت بالبائن كاستر وقال زفر يقع بها الباش لا يقع الكتابات وقال النافعي لا يقع بهائى وقيل انما يقع بها الطلاق اذا قال واحدة بالنسبة حتى يكون نعتاً لمصدر محذوف اما اذا قال واحدة بارفع لا يقع شيء وان نوى وان لم يعرب واحدة يتصاح إلى النية وقال عامة مشايخنا رجعت الله تعالى الكل على اختلاف لان العوام لا يعززون بين وجوده الاحراب فلا يجوز بناءهم يرجع إلى العامة على هذا وهو الصحيح (وفي غيرها) أي غير هذه الالفاظ الثلاثة

فيه نظر بل يقع الرجعي ببعض الكتابات سوى هذه الثلاثة كما في قوله لست لي بامرأة أولست لك
 بزواج ينه على ما صرح به في البحر والنهر من ان الواقع رجعي بهذه الكتابة لكن جعله في الدرر رأيا
 فغير رماه والصواب والمحصل كافي النهران في كلامه مؤاخذه من وجهين الاول ان كون ما عدا
 الثلاث يقع به البائن ممنوع بل يقع الرجعي ببعض الكتابات سوى الثلاث كما يرى من
 طلاق الطلاق عليك يقع وهبك طلاقك بعثك طلاقك اذا قالت اشتريت من غير بدل شاء الله طلاقك
 أو قضاة شئت طلاقك خليت سبيل طلاقك أنت مطلقة بسكون الطاء على الصواب في النهر يسكون
 اللام سبق قل أنت أمتي من امرأة فلان وهي مطلقة أنت طال بلا فاف لكن في فتح القدر الوجه اطلاق
 التوقف على النسبة مطلقا ان لم يكن هناك دلالة حال غننى أقرضتك اعزتك طلاقك وفي برئت من
 طلاقك خلاف والاصح انه يقع قال في الفقه والوجه عندى ان يقع بائن الثاني ان من الكتابات المذكورة
 اختارى ولا تضع فيه نية الثلاث وقاية ما اجاب به في البحر عن الاول بان تلك الالفاظ لمحة بالثلاثة وعن
 الثاني بانه مقيد بغير اختارى لما سدد ذكره في بابه الخنجر وأقول مبنى الاراد الاول على ان ما سبق من
 هذه الالفاظ من قسم الكتابة والذي يظهر خلافه وانها من الصريح وقد كنت توقفت في ذلك برهة حتى
 رأيت خط السيد المحمدي الموافقة على ذلك فلله الحمد ونصه وأقول قد تقدم في باب الصريح ان منه غنى
 طلاقك واعزتك طلاقك وهبته لك وشئت طلاقك في الاصح لانه من الايقاع بالمصدر وهو صريح
 والكلام هنا في الكتابة فلا يذكر اه واحل ان ما سبق من قول النهر ليس في فتح القدر الوجه اطلاق
 التوقف على النسبة مطلقا أى في جميع الالفاظ التي تقدمت وهو استدراك على ما يفهم من كون الواقع بها
 رجعي اذ مقتضى كون الواقع بهار جاعلا عدم توقف الوقوع على النسبة اولدالة المحال بئاعى ما هو الاصل في
 الرجعي من انه انما يكون بالصريح فلهذا استدرك بقوله لكن في فتح القدر الخ والافق قد يقع البائن
 بالصريح كما سبقت (قوله تطلق طلاقا واحدة مائة) وان نوى ثنتين ولو كان طلقها واحدة قبل ذلك ولم
 سبق الا للثنتين نهر عن اعطى المايونية فلانها لم تكن كاية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه
 الميونية واما امتناع ارادة الثنتين فلما تقرران الطلاق مصدرا لا يحتمل محض العدد درر (قوله وقال الشافعي
 يقع الرجعي في الجميع) لانها كتابات عن الطلاق وهو يعقب الرجعة ولنا انه فى بالامانة بلغة صالح لها
 والحاجة ماسة الباقى المحال كى لا يقع في مراجعتها بغير قصد ولا نسلم انها كاية عن الطلاق لانها تعمل
 عمل نفسها لا عمل المبكى عنه ونسبته كتابات مجاز زيلى (قوله وتضع نية الثلاث) لانها كل الجنس
 ولهذا صحته نية الثنتين في الامة لا في غيرها لان نية العدد في الجنس لا تضع نهر (قوله الا في قوله
 اختارى) لان الاختيار لا يقتضى عدور واعلم ان في قصر الاستثناء على اختارى قصورا بدليل ما نقله السيد
 المحمدي عن شرح ابن المحلى معز بالى الخافسة حيث قال والواقع بالكتابات ما من عندنا الا الواقع بثلاثة
 اعتدى واستمرى رجلك وانت واحدة فانه بغير واحدة رجعة وان نوى الثلاث الكتابات تضع نية واحدة
 اربعة اعتدى واستمرى رجلك وانت واحدة واختارى فقالت اختارت فانه لا تضع نية الثلاث في هذه
 الاربعة اه ظهر انها انما اقتصر في الاستثناء على اختارى اكتفاء بقول المصنف في غيرها فتح قوله
 وتضع نية الثلاث أى في غيرها الثلاثة السابقة (قوله بائن بنة تلة) وجه كونها من الكتابات انها كلها بمعنى
 المتعقلة كافي الدرر فيعمل الانقطاع عن كل رشد ونحوه كالاخلاص الحسنه أو عن قيد النكاح (قوله
 حرام) احتمالا لطلاق ظاهر واما احتمالا للشتم فليو ازان يراد انت حرام المحبة والعشرة كافي الدرر قال
 في البحر وسباني في آترواب الا يلاعن العناوى انه لو قال لها انت على حرام والمحرمان عند طلاق وقع وان لم
 ينو ذكر الامام ظهر الدين لا تقول بدم اشتراط النسبة ولكن يجعل ناولا ما عرفا ولا فرق بين قوله انت على
 حرام أو محرمة أو حرمت على أول يقل على أو انت حرام بدون على أو أنا عليك حرام أو حرم أو حرمت نفسى
 عليك بشرط قوله عليك في تحريم نفسه لا نفسها وكذا قوله حلال المسلمين على حرام وكل حل على حرام

تطلق مطلقا واحدة (بائنة وان نوى
 ثنتين) وقال الشافعي يقع رجعي في
 الجميع وقال زفر ان نوى ثنتين تقع
 ثتان وهذا اذا كانت حراما ما اذا كانت
 امة فتقع ثنتان ضاعدا (وهو
 نية الثلاث) حبان نوى الثلاث تقع
 الثلاث الا في قوله اختارى كما سبقت
 (وهي) أى اعطى الكتابات (بائن
 بنة تلة) البتة والبطل القطع (حرام

وأنت متى في الحرام فإن قلت أوقع الطلاق بثلاثة يعني أن يكون كالصريح فتكون الواضع وجبا قلت
 المتعارف بما يقع السائق للرجعي دار قال لم أوفى بصدق العرف كذا في التوازي وفي الفتنة قولاً أنت
 أمر أحرار ولم ير الطلاق يقع قضاءه وماهة قولاً هي حرام كما لا يخفى لانه تشبيه بالسرعة أمر قوله خاية
 من المخوف يضم المخاف من حدة فعل فيصير المخوف من الحشرات أو من قبد النكاح يعني (قوله برشة من
 البراءة) من حدة فعل فيقول البراءة من حسن النية أو من قبد النكاح يعني (قوله حلك على طارئك) أي
 أذهي حيث شئت لاني طلقك أولاً لا تطلي الطلاق وفي معناه سرحتك دور (قوله يصعلون جملها) أي
 مقودها (قوله المحي بأهلك) لاني طلقك أولاً في عفتك لا حل أهلك أو وهتك لم لاني طلقك يعني
 (قوله سرحتك فأرتك) لانها يحتملان التسريح والمفارقة بالطلاق وغيره يعني (قوله وعند الشافعي
 هما صريحان المخ) قلنا الصريح ما تبين استعماله في نفي وإمام يتبعن لا يكون صحرا وهما لم يتعنا في النساء
 بل يقال سرحتك أبل وفارقت مالي وأصحابي فصارا كسائر الكائنات زلي وقوله ما تبين استعماله
 في نفي أي غالباً بما وقع ماسق فتنه (قوله أرك يدك) أي حملك يدك كافي قوله تعالى وما أمر
 فروعون برشدو ويحتمل إرادة الأمر بالدي حق الطلاق دور (قوله اختاري) أي اختاري نفسك
 بالعراق في النكاح واختاري نفسك في أمر آخر دور (قوله وفي هذين المقتلن لا تطلق ما تطلق
 نفسها المخ) ولما قال في المحاشي السعدية وهذا لا يناسبه كوفي هذا المقام وقيل وقع بسبب ذلك خطأ
 عظيم من بعض المقتن فزع انه يقع به الطلاق وأفتي به ورحم حلالاً لنعوذ بالله من ذلك وأقول دهمي
 عدم المناسبة معنوعان الساب مسوق للكلمات أهم من أن تكون كاية طلاق أو كاية تقوى ووقع
 هذا المقتن في الخلل الجمله غير قاصح جوى بقا ظاهر قوله لا تطلق ما تطلق نفسها انها اذا عقلت
 نفسها بعد ان فوض اليها بقوله أرك يدك أو اختاري تطلق مطلقاً وان لم ينو الطلاق وليس كذلك بل
 لا بد من أن ينو بهما الطلاق كإسائي في المتن من باب التقويض وفصل الأمر باليدوة كوفي الجهران
 دلالة المحال القائمة مقامها قضاء الأمانة والدلالة من ذكر الطلاق والغضب (قوله لانها تقوىضان)
 أي من كابات التقوىض هنا في الدرر من انهما من كابات الطلاق غير صواب شر بلائية (قوله أنت
 حرة) أي عن رق النكاح ويحتمل من حقيقة ارق واعتقك مشله وكذا كوفي حرة وأعتقك غير (قوله
 تقضى) من القناع وهو المخار أي استر لاني طلقك أو من القناعة أي اتقى بما رزقك الله من أمر
 المعيشة ولا تطلي الطلاق دور (قوله تقضى) أمر بأخفا بخار فيصير لاني بتقضى بالطلاق ورحم
 على تركك أو عن الاجنبى للابتنار اليك (قوله استر) يحتمل ما يحتمل تقضى كافي في النهر ولوقال
 متى أي استر متى خرج من كونه كاية أه ومقتضاه وقوع الرجعي به بلائية ونبني ان يكون قوله
 تقضى متى كذلك ويحتمل ان يكون المراد من قوله خرج من كونه كاية أي فلا توقف الوقوع به على النية
 وان كان الواقع بمائنا (قوله وقيل اعز في مكان اغري) وهما من الغزو وهى القبر من الزوج
 أو بمعنى البعد أي اختارى الغزو وبه والبعد عن لاني طلقك أو زارة أهلك دور ومنه يعلم ما في كلام
 الشاح من القصور لا يهاجم فصر احتمال إرادة البعد لاني وهو غري بالار الحمله (قوله اعزج)
 أي من عندي لاني طلقك أو انحرى ولا تطلي الطلاق (قوله ادخى قوى) يحتمل ما يحتمل اعزج
 (قوله ابني الأزواج) لاني طلقك أو ابني الأزواج من النساء لان الزوج لفظ مشترك بين الرجال
 والنساء معني والالف واللام اذا دخلت على الجمع تطالع معنى الجمعة جوى (قوله ما يصعل جواباً) أي
 لسؤال الطلاق (قوله ففي حالة الرضا يقع الطلاق في الألفاظ كلها بالانسة) لاحتمال زلي (قوله
 يقع الطلاق في سائر الأقسام قضاء) بثلاثة (قوله الألفيا يصعل جواباً ورداً) فانه لا يصعل طلاقاً بالانسة
 (قوله الألفيا يصعل الجواب لا غير) فانه يقع الطلاق بثلاثة وقد نظم حاصل هذا العلم نور الدين على بن

خلية من المحلو (برشة) من المرأة
 (حملك على طارئك) بنى عن الفتنة
 لانهم اذا أرسلوا الناقة يصعلون جملها
 على غارها وهو ما تبين أنسما والغنى
 المحي بأهلك وهتك لاهلك سرحتك
 فأرتك) وعند الشافعي هما صريحان
 لا يعتان إلى النسبة (أرك يدك
 اختاري) وفي هذين المقتلن لا تطلق
 ما تطلق نفسها لانها تقوىضان (أنت
 حرة تقضى تقضى) أي البس المخار
 (استر) اغري من الغربة وقيل
 اعزج مكن اغري من الغروب وهو
 البعد (اعزج ادخى قوى ابني) أي
 اطلي (الأزواج) ثم الكائنات ثلاثة
 أقسام ما يصعل جواباً لا غير أرك
 يدك اختارى اعزج واستر
 وانت واحدة وانت حرة وكذا فأرتك
 ولا ملك لى علك ولا سيد لى علك
 وخلت سلك خلا لا لا وسف فان
 عنده يصعل جواباً ورداً وما يصعل جواباً
 ورداً لا غير اعزج ادخى قوى
 تقضى استر تقضى وما يصعل جواباً
 وشما خلسة برشة بثلة ما تبين حرام
 والاحوال ثلاثة حالة الرضا وحالة
 مذكرة الطلاق بان تسأل هي
 مالا فها أو غيرها طلاقها وحالة
 الغضب ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق
 في الألفاظ كلها بالانسة والقول قول
 الزوج في ترك النسبة مع العبد وفي
 حالة مذكرة الطلاق يقع الطلاق في
 سائر الأقسام قضاء الألفيا يصعل جواباً
 ورداً فانه لا يصعل طلاقاً والقسم الثالث
 لا بد ان يصعل طلاقاً لان المحال لا يصعل
 للنسبة فتنع الجواب وفي حالة الغضب
 لا يقع الطلاق في الأقسام الثلاثة الا
 فيما يصعل الجواب لا غير فانه يقع
 الطلاق (ولو قال لمقتدى ثلثاً) بان قال
 اعتدى اعتدى اعتدى (ونو بالاول
 طلاقاً وما بقي حبساً

بعض الكتابات جواب رد * وبعضها سب وبعض رد
فاستمرنا بالنسبة للطلاق * في كل الاقسام لدى الاطلاق
ومأني لرد في المذاكره * صدق ان كان الطلاق انكره
ولا تصدق حاله الغضب * في كل ما يختص بالجواب

ولو قال لاحاجة في فيك ونوى الطلاق لا يقع وكذا لو قال ما أريدك ولو قال لها ابدعي عني ونوى الطلاق
يقع ولو قال لها اذهبي فيبي هذا الثوب اذهبي فيبي أو قومي ففكلي ونوى الطلاق بقوله اذهبي
وبقوله قومي لا يقع الطلاق ولو قال لها اربع طرق عليك مفتوحة ونوى الطلاق لا يقع الا ان يقول اربع
طرق عليك مفتوحة تغذي في أي طريق شئت حينئذ يقع الطلاق اذ انوى شخصاً عن الحائض وبقي من
الكتابان الفاظاً آخرتكم بمراجعة النهر (قوله صدق قضاء) لانه نوى حقيقة كلامه (قوله ولو قال لم أنو
بالكل شيئاً يكون القول قوله) لانه لا ظاهر يمكنه عيني (قوله فهي ثلاث) أما فيما اذا نوى بالكل
فظاهر وأما اذا نوى بالاول فقط أو بالاول والثانية فلا يصارح بالاحمال حال هذا كذا الطلاق فلا يصدق
في عدم النية فيها بعده وكذا اذا نوى بالاول والثالثة فهو بالنسبة لثلاثاً لا يكون ثلاثاً بغير دليل لان
الاحمال عند الثانية حال هذا كذا الطلاق لكونه نواه بالاول والاصل انه اذا نوى الطلاق واحدة تثبت
حالة هذا كذا الطلاق فاذا نوى باعدها المحض صدق لظهور الامر بالاعتداد بالمحض فغير الطلاق
ولا يصدق في عدم نية شيء ما بعده اذا نوى الطلاق بشيء محض وكذا كل ما قبل الذنوب بها نية المحض
واحدة غير مسبوقة فواحدة تنوي بها الطلاق يقع بها الطلاق وتثبت حاله المذاكره في غيري فيها الحكم
المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبوقة فواحدة ردها الطلاق حيث لا يقع بها الثانية نهر (قوله يقع
ثلاثان) علم وجهه مما تقدم منه والاصل فيه انه ان ينوي شيئاً منها لم يقع شيء من نوى واحدة الطلاق يظهر
فان نوى باعدها المحض صدق قضاء الواقع بها الطلاق نوى به الطلاق أول من نواه لما نوى عند واحدة
منها الطلاق صارا الاحمال حال هذا كذا الطلاق فتمين الطلاق زبلي (قوله يقع واحدة) لان الاحمال عند
الاولين لم يكن حال هذا كذا الطلاق (قوله وكذلك لو قال لم أنو بالاول شيئاً ونوى بالثانية الطلاق
والثالثة المحض) وقت واحدة ووجه ظاهره ان هنالك مسائل اشترت عشرة وقد وصلها في النهر الى
خمس وعشرين وجهها قال في النهاية وبناء هذه الوجوه على الاقتصار على حال هذا كذا الطلاق وعلى ان
النية تنطلي هذا كذا الطلاق فاعتبر ذلك قيد بحد كونه لوقال انت طالق اعتدى او طهقه بالاول او الفاظ
فان نوى واحدة يعني لا غير وقت واحدة وثنتين وقتاً وان لم يكن له نية فعن الثاني انه في الفاظ تقع
واحدة وفي الواو وثنتين وبه يزم في الخط على انه المذهب والمذكور في الحائض وقوع الثنتين في الوجوه
الثلاثة نهر (قوله فهي كذلك فيجاء به وبين الله تعالى) لانه محتمل (قوله ومأني القضاء فهي ثلاث) فلا
يصدق لانه خلاف الظاهر ووجهه كما في النهر من الخط انه يكون نواً وبالسبيل لفظ ثلاث تملق (قوله
انما يصدق مع العين) لانه أمين في الاخبار عما في خبره زبلي ويكي تملقها في البيت فان امتنع
رفعه القاضي فان شكك في بينهما (قوله وتطلق ليست في الخ) يعني طلاقاً رجعياً وعلى هذا يكون من
كاتبه ارجعي سيد حموي وهذا يشاء على ما سبق من البهر والنهر والافقي المدر رماض الفقه (قوله وقال
لا تطلق وان نوى) لانه في النكاح هو لا يكون طلاقاً بل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كذا لو قال
لم أنزو جئت او سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع فكذلك نواه ان هذه الالفاظ تصلح
لأنك النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا ترى انه يجوز ان يقول ليست لي امرأة لا في طلقها كما يجوز ان
يقول ليست لي امرأة لا في ماتزوجها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى همل لفظه فيعم كذا لو قال لا نكاح
يني وينك در وقوله او سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع كذا في التبيين وفي المجمهرة

(صدق) قضاء ولو قال لم أنو بالكل
شيئاً يكون القول قوله (وان نوى
بالاولى الطلاق ولم ينو بالثانية
أي قال نويت بالاولى والاولى والثانية
عائتي شيئاً وقال نويت بالاولى والثانية شيئاً وقال نويت
الطلاق والاولى والثانية شيئاً وقال نويت
بالكل الطلاق (فهي ثلاث) ملقات
ولو قال نويت بالاولى والثالثة الطلاق
والتالثة المحض او قال نويت بالاولى
والتالثة المحض ونوى بالثانية
الطلاق والاولى والثالثة شيئاً
او قال لم أنو بالاولى والثالثة شيئاً
ونوى بالثانية الطلاق يقع بثلاث ولو
قال لم أنو بالاولى والثالثة شيئاً ونوى
بالثالثة الطلاق يقع واحدة وكذلك
لو قال لم أنو بالاولى شيئاً ونوى بالثالثة
الطلاق والتالثة المحض ولو قال نويت
بهن تملق واحدة فهي كذلك فيما بينه
وبين الله سبحانه وتعالى ومأني القضاء
فهي ثلاث وفي النية هنا وفي سائر
الزوج في نية العين (وظائق
الكتابان انما يصدق مع العين) (وظائق
يلست لي امرأة او سئل هل لك زوج
او ما أنت لي امرأة او ما أنت لي زوج
ان نوى طلاقاً وقال لا تطلق وان
نوى ونكاحاً بقوله لم أنو بالاول
نوى ونكاحاً في الاطلاق (والمرج

قال ان نوى سكان ملاقا عند اى حنفية وقال لا يكون شي من ذلك مطلقا ونوى شرب لينة واحل
ان يحل وقوع الطلاق بالنية عند الامام ما ذكره النجاشي بالعين اما اذا كرهه فلا يقع شي وان نوى
بناقاهم لما في الحمادي وقد اتفقوا جميعا له وقال والله ما نيت لي بامراة وليست والله لي بامراة وعلى جهة
ما نيت لي بامراة فانه لا يقع شي وان نوى شرب لينة ايضا لما نهي الكلام على صريح الخلاف وكذا يتخذ
بين ما يلحق بالطلاق وما يلحق فقال (والصريح) وهو ما لا يحتاج الى: ما بانا كان الواقع به او وجبا
كذا في الفتح بمعنى لا يحتاج اليها فضاء لان الحكم الشرعي يتعلق بنفس الكلام اراد ما اتاكم اولم يردكم
في التلويح وتوضيحه انهم اختلفوا في دلالة الكلام هل توقف على ارادة المتكلم فذهب ابن سينا الى انها
لا توقف والامام الرازي الى انها توقف لكن ذكر في المحاشي البغوية ان هذا الحكم المذكور للصريح
انما يظهر في الثلاثة التي جذه من جدوه لم ين حد الطلاق والعناق والرجعة لا في المجمع حتى ان السمع
بالحجة اذا ثبت باناقاهما وبالنية بصدق قضاء اهـ وكان ينبغي ان يذكر النكاح لان من الاشياء التي
جذها جد وهما جد حوى (قوله يلحق الصريح والباطن) برده على اطلاقه ما في البرازية لوقال كل امرأة
له مطلق لم يقع على المتعة ولو قال ان فعلت كذا فامراه كذا لم يقع على المتعة من بائن نهر لانها لم يبق
بعد الابانة بالمخلع ونحوه من الكتابات امرأته وانما يقال هي مائة محتلة منه فلا ينفي ان المتعة
يلحقها صريح الطلاق بان قال لمساوي في العدة انت طالق فانه يلحق لان بقاء أثر النكاح كاف في محوق
الصريح البائن فكان على المصنف كثيرا ان يستقي فيقول الان يكون الصريح بلفظ كل امرأته طالق
او ان فعل كذا فامراه كذا فانه لا يلحق البائن كذا ذكره شيخنا (قوله وقال النجاشي لا يلحق الصريح
البائن) لان الخلاف شرع لزالة ملك النكاح وقد زال بالمخلع او الطلاق على ما لم يصادف محله وصار
كذا اطلاقها بعد انقضاء العدة ولما قوله تعالى لا جناح عليهما فيما اتفقت به يعني المخلع ثم قال فان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والغاؤه المتعقب مع الوصل فيكون هذا صا على وفور
الثالثة بعد المخلع مرتين وقال عليه السلام المتعقب بلفظها صريح الطلاق مادامت في العدة ولان القيد
الحكمي باق لهما احكام النكاح وانما فاق الاستتاع وذلك لان الصريح في الحبل كقوله ما لم يحض
وغیره بلعي (قوله لا البائن) اذا كان بلفظ الكناية فلو كان بغيره يقع كذا لوقال انت طالق اغش الطلاق
ثم قال وهي في العدة انت طالق اغش الطلاق يلحق نهر عن الفتح وفي شرح المنسار الشيخ زين مافعله
والمراد البائن لثاني ما كان لفظ الكناية المعيدة للدينونة فلو خلعها ثم خلعها لم يقع لثاني ولو خلعها ثم
طلقها على ما لم يقع الثاني ولا يجب المسال كافي القنة ولو خلعها ثم قال انت طالق بائن وقع الثاني وان
كان بائنا لان وقوعه انت طالق وهو صريح وبلغوا قوله بائن اعدم الحاجة اليه لان الصريح بعد البائن
باين ولو خلعها ثم طلقها تلازم وقوع الثلاث وان كان الثاني بائنا بعد بائن لانه بالصريح لا بالكناية كافي في
القدر ومرح فيه بان البائن يلحق الصريح وبشكل عليه ما في الخلاصة طلقها على ما لم يقع خلعها في العدة
لا يصح اهـ فان هذا من قبيل محوق البائن الصريح الان يصح عدم العدة على عدم لزوم المسال فلا
اشكال اهـ (قوله لا تقع الثانية) فلا حاجة الى جعله انشاء حتى لوقال عنت به البدونة للغة بصدق
في نيته وقبل لا يصدق حكاهما في المحط واقتصر على الاول وغير واحد بلفظ بني والظاهر ان معناه
يجب لانه بحث كفافهم كبر قال في عقد الفرائد والذي ظهر لي ان مقتضى تعليلاتهم اهـ اذا تذرجه
على الاخبار يكون انشاء فليحق في البرازية قال بالابانة ابتك بائري يقع لانه لا يصح اخبارا وفيها قال
البانة انت طالق بائن يقع اخرى بائنة لوقال انت بائن لا يقع لانه اخبار بخلاف الاول ووقال ابتك
بتولية لا يقع اهـ لانه يصح اخبارا نهر (قوله الا اذا كان معلقا) قبل ايجاد الخبر واضاف حتى لو بانها
ثم علق البائن في العدة واضاف لم يصح اعتبارا بتعيين نهر عن البدائع (قوله بان قال لهما) هذا تصوير
التعاليق وتقدم ان المضاف كالمعلق وصورة كافي البصر قال لهما انت بائن غدام ابانها ثم جاء الغديع

قوله يعني لا يحتاج اليها فضاء وهو ما صرح به
انه يحتاج اليها فضاء في اول باب
في الجور من عابدين في اول باب
الصريح به لا يشترط نية الطلاق في
الوقوع قضاء ودانته ثم تربط في
الوقوع قضاء قصد اللفظ وعدم
التأويل الصحيح انظر تمامه هاهنا اهـ
بحراوى

يلحق الصريح والباطن) بان قال
للدخول بها انت طالق ثم قالت
طالق وهي في العدة او قال لا امرأته
طالق وهي في العدة او قالت طالق وهي في
العدة تقع الثانية ايضا وقال النجاشي
وجه الله تعالى لا يلحق الصريح البائن
(والبائن يلحق الصريح) ايضا بان قال
للدخول بها انت طالق ثم قالت طالق
ثم قال لهما انت بائن او حرام وهي
في العدة لا تقع الثانية وكذا اذا
خاله او لا ثم خاله الثانية لا يقع الثاني
كذا في المحط (الا اذا كان معلقا) بان
قال لهما ان دخلت الدار وهي في العدة
ابانها فدخلت الدار وهي في العدة

قوله الان يصح عدم العدة
استبعد ابن عابدين وحقق ان المراد
من قولهم البائن يلحق الصريح هو
الصريح الرجعي فقط وحشد فلا
اشكال في وقوع الخلاصة المذكورة
انظر تمامه في آخر الكتاب من رد
المحار ابجراوى

أخرى وفيه عن الذخير قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال ان قلت زيد فانت بائن ثم دخلت الدار
وبانت ثم قلت زيد يقع أخرى (قوله وقع عليها طلاق آخر) لانه لا يمكن جعله خبر انصبة التعليق قبله
وعند وجود الشرط هي محل للطلاق فيقع وفيه خلاف زفر هو يقول المعلق بالشرط بالخبر عند وجود
الشرط وجوابه ما ينظر في (قوله وعند زفر لا يقع) مريانه (قوله ومن أراد ضبط هذه المسائل) أي
مسائل المحقق الطلاق وفيه ان هذا الضبط قاصر اذ لم يذكر فيه مسئله الاستثناء والضابط لكل ما قيل
محققاً لا ما نافع مثله * الا اذا علقته من قبله
الابكل امرأة وقد شملع * والمحق الصريح به لم يقع

ثم اهل ان الطلاق انما يلحق معتدة الطلاق امام معتدة الوطء فلا بد من الخلاصة (تمت) كل فرقة
هي فصح من كل وجه كاسلام وردة مع محاق ونيار بلوغ وعق لا يقع الطلاق في عدمه امطلقا وكل فرقة
هي طلاق يقع الطلاق في حديثها تنويرا وشرحه والظاهر ان المراد من قوله مطلقا أي سواء كان الطلاق
مبعضا او مطلقا (فروع) زوج امرأته من غيره لم يكن طلاقا الا ان نوى * اذ هي وتزوجي يقع واحد بلا
نية مذهبها (قضية) سئلت من شخص تالي علي بين لا فعل كذا ناء واما الطلاق فهل اذا فعل المهلوف عليه
يقع عليه الطلاق فاجبت بعدم وقوع الطلاق وان نواه وانما يلزمه كفارة عين عند المحدث في النهر من
باب الايلاء مرص بان معنى قوله علي عين أي وجهها وهو الكفارة اه فاستعد الجواب بعض علماء
العصر وما الى الوقوع مستند القوم في كاتبه هي ما احتل الطلاق وغيره فعند ذلك أحبت أن اضع
رسالة ابن فهران ما ذكره في تعريف الكفاية ليس على الإطلاق بل ينبغي تعينه بأنه بالنسبة لفظ يصح أن
تخاطب به المرأة أو يصلح لان رادبه انشاء الطلاق الذي أعمره أو يصلح للاخبار عنه بأنه قد وقع كقوله
انت حرام أو يحتمل ان يكون المراد لا في طلقك ويحتمل أن يكون المراد انت حرام المصيبة والعشرة وكذا
بقية الالفاظ كقوله لا حقها له المخلوع قبل النكاح أو من الخيرات وليس لفظا لغير كذا فلا يصح أن
تخاطبها بان يقول لها انت عين فاضلا عن أن رادبه انشاء الطلاق أو الاخبار عنه بأنه قد وقع حتى لو
قال لها انت عين لا في طلقك لم يصح وحشده فليس كل ما احتل الطلاق يكون من كاتبه بل للقيدين
السابقين وبقي قيد ثالث ينبغي اعتباره أيضا وهو ان يكون معنى اللفظ مسبا عن الطلاق وناسخا عنه
كالحرمية بالنسبة لقوله انت حرام فانها مسبة عن الطلاق وحشده فلا مرد ما ذكره في البحر عن الامام من
انه اذا قال لها لا أحك أو لا تشبكي أو لا رغبة فيك ناء واما الطلاق لا يقع بخلاف فسخت النكاح اذ انوى
به الطلاق ولم يحك صاحب البصر خلافا في ذلك عن أحد من أصحاب الامام وانما حكى الخلاف عن غير
أهل مذهبه كآب أبي ليلى ووجه عدم وقوع الطلاق بهذه الالفاظ مع صحة الخطاب بها احتمالا للطلاق
وان لم يذكره صاحب البحر وان معاني هذه الالفاظ التي هي عدم المحبة ونحوها ليست ناشئة عن
الطلاق على ان الغالب به بعد الطلاق ينعدم فينبأ بعد حدوث المحبة والشهوة والرغبة بخلاف الحرمية
ونحوها فانها لا تنفك عن الطلاق فظهر الفرق فاذا لم يقع بخس قوله لا رغبة فيك على احتمال أن يكون
المراد لا في طلقك في لفظ الجين بالاولى على ان الجين ليست محبة لطلاق أصلا وانما هي محبة لللفظ
بالطلاق كاحتمالها لللفظ بغيره ولم يوجد منه الخلف بالطلاق أصلا لا صريحا ولا كاتبة فكانت نية
الطلاق لغوا وبذلك أيضا انهم حصروا الالفاظ الكاتبات في ثلاثة أنساب ما يصلح جوابا لا غير كقوله
أمرك بيدك ونحو الثاني ما يصلح جوابا وردا كقوله أخرجي ونحو الثالث ما يصلح جوابا ونشأ كقوله
خليفة ونحوه ومن المعلوم ان لفظ عين غير داخل تحت واحد من هذه الاقسام الثلاثة فليكن من كاتبات
الطلاق قطعاً ومن هنا يستفاد قيد رابع للسئلة هو كون اللفظ صالحا للجواب فقط أو للجواب والرد أو
الجواب والشم وليس لفظ الجين صالحا للشم بما ذكرنا اذا علت هل نظر ان ما نقله بعضهم من الطووري

قوله محققا الخبر سواء كان أو لم يكن كافي الدار
اذ لا يترتب البيت الا به

وقع عليها طلاق آخر وعند زفر لا يقع
ومن أراد ضبط هذه المسائل فليحيط
هذا النظم * والطلاق قد يطلق *
والطلاق قد تثنى * والمبابة قد تثنى *
* والمبابة لا تثنى *

قوله اذا علت هذا المخرج رد من عاين
في حاشية الدر من أول باب الكاتبات
فراجعه اه

في فتاواه من انه اذا قال ايمان المسلمين تازمني طلاق امرأتك ان كان له امرأة خطا فاحش ولمذا
كثير امامهم من شيئا في قوله فتاوى الطوري صكفتاوى الشيخ زين لا يوثق بها الا اذا ثبت بقتل
آخر والله اعلم

(باب تقويض الطلاق)

لزوج أو غيرهما مما كان التفويض أو كناية يقال فوض له الأمر أي رده إليه جوى فالكناية قوله
اختارى أو امرتك بيدك والصريح قوله طلق نفسك لما ذكر ما وقع به بنفسه بنوعه ذكر ما وقع به غيره
بأذنه وأنواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تغيير وأمر يبد ومشتبه قد زعم
الغصيرى وأنواعه يعود على ما وقع به الغير لا التفويض ولا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه والى غيره وقوله
لما ذكر ما وقع به بنفسه الخ يشير إلى ما ذكره في النهر من المناسبة حيث قال لما كان الطلاق بولاية مستفادة
من الغير على خلاف الأصل ذكره بعد بيان ما هو الأصل ولم يجعل له فصلاصل حدة كما حاسب المداية
لأنه لم يسبقه شيء يفصل به عنه بخلاف الآخرين فاكفى فيه بالباب اه (قوله قال لما اختارى الخ) بدأ
بالاختيار لثبوته بصريح الاخبار نهر قال في النباهة الاختيار من الخيرة على وزن هبة وهو اسم قولك
اختاره الله وقال الجوهري الخيارات اسم من الاختيار وقال أيضا الاختيار الاصطفاء وقال تاج الشريعة
الاختيار دليل إلى الخير وإلى ما هو الأفضل والأولى جوى وأعلم انه اذا قال لما اختارى أو امرتك بيدك بنوى
بهما الطلاق أو قال لما طلق نفسك لا يصح رجوعه لأنه لم يملك لا توكيل وما في الدرر من قوله لا يملك الزوج
عزله عنه فوج أفندي بأن الصواب أن يقول لا يملك الزوج الرجوع من التفويض سواء كان بلفظ
طلق نفسك أو امرتك بيدك أو اختارى لأن المستعمل في التملك هو الرجوع وأما العزل فانه يستعمل في
التوكيل لا غير اه (قوله بنوى به الطلاق) أي تفويض الطلاق دل على هذا المضاف مقدما لبله ولم
يذكر الدلالة كتمامه بامر نهر والمراد بالدلالة حالة مذكرة الطلاق وحالة الغضب وبه يستغنى عما ذكره
بعض الأفاضل من تقيده قول المصنف بنوى به الطلاق بجملة الرضى دون الغضب وهذا كذا الطلاق
وانما كانت النية أو ما يقوم مقامها من الدلالة شرط في قوله اختارى وكذا في امرتك بيدك لانها من
كلمات التفويض وما في الدرر من انها من كتابات الطلاق فغير صواب كما سئى التنبيه عليه وتقدم
عن البصران الدلالة انما تقوم مقام النية في القضاء إلى الداية فاذا ادعى انه لم ينو باختارى ونحوه
كأمرتك بيدك الطلاق يدين ولو في حالة المذكرة أو الغضب (قوله فاختارت) أي نفسها فلو اختارت
زوجها لم يقع وتزوج الامر من يدها ولو عطف بأوفى قالت اخترت نفسي أو زوجي لا يقع ولو كان بالواو
فالاختار لم تقدم ويقوم بعده ولو غيرها تم جعل لما شئت الفختار فاختارته لم يقع ولا يجب المسأل لأنه رطوبة
بحر ولو قالت اخترت نفسي لا بل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو لم يعكس لم يقع اختيارا
للقدم وبطل أمرها وكذا لا يقع بقولها انحطت نفسي بأهلى در (قوله في مجلسها) أي مجلس علمها به
منافهة أو اخبارا أو ان طال برأوا أو كثر ما لم يوقته وبغض الوقت قبل علمها در والمراد من العلم الاعتقاد
الراجح أهم من أن يكون ثلثا أو يقينا جوى عن البرجندى ولو غيرها تم قام هو لم يسل بخلافه نهر (قوله
بانت واحدة) لأن اختيارها نفسها به يتحقق لثبوت اختها معها بنفسها في السان دون الرضى زلمي
لنفسه كن الزوج من رجعتها بلارضاهما قال في النهر ووضع المثلة في اختارى نفسك لأنه لو قال لما
اختارى الطلاق فاختارته فهي رجعية (قوله والقياس أن لا يقع شيء) وأن نوى الزوج الطلاق
لأن التملك فرع ملك المملك وهو لا يملك لا يقع بهذه القطة حتى لو قال اخترت نفسي منك أو اخترتك
من نفسي ناو بالايق الأنا انما حسننا الوقوع باختيارها بإجتماع العباد رضى الله عنهم كافى الغنى قال

(باب تقويض الطلاق)
قال لما اختارى الخ حال كونه بنوى به
الطلاق فاختارت المراد في مجلسها
بانت واحدة والقياس أن لا يقع
شيء

العلامه فتوح افندي وهذا الاجماع كقول من قول بعضهم وسكوت غيرهم وما قل من خلاف
 على لم يثبت اه (قوله وان نوى الزوج الطلاق) اراد بنية الطلاق بنية توقيضه (قوله وانما قيد بالنية
 الخ) لانه من الكتابات ودلالة المحال فاقسم مقامه اقضاء لاداية والدلالة هذا كذا الطلاق والغضب
 والقول فيه مع العيين في علم النية والدلالة لا تقبل بينهما على اثبات الغضب والنداء كذا على النية الا اذا
 اجتمع على اقرارها كما ذكره الزواجي واذا لم يصدق قضاء لا يسمه الاقامة معه لا ينكح مستقبلا لانها
 كالغاشي بحرم وقوله واذا لم يصدق قضاء لا يسمه الخ بان دلت المحال على ارادة الطلاق وادعى هو وعدم
 نيته (تنبيه) لا بد من علمها بالقبض حتى لو خيرها ولم تعلم به فاختارت نفسها لم تطلق عندنا كما لو تصرف
 الوكيل قبل العلم بالوكالة وقال زفر طلق وان لم تعلم كالوصي لو تصرف قبل العلم بالوصاية بشرط لاداية
 عن المراج (تنبيه) قال غير امر اتي لاختار ما لم يصيرها بخلاف خبرها بالخيار لا قراره بدر (قوله
 ولم تصح بنية الثلاث) بل تبين واحدة ان قالت اخترت نفسي تنوير وشرفا فلما تصح بنية الثلاث لان
 الاختيار بني من المحلوص وهو غير متزوج بخلاف النية لانها تنوع الى غلظة وخففة فأبى ما نوى
 صحيح بخلاف الامر بالدلته بني عن التملك وضما صفة العوم لقوله تعالى والامر يومئذ لله وقال
 تعالى ان الامر كله لله وهو مصدر والمصدر جنس يحتمل العوم والخصوص فاذا نوى الثلاث فقد نوى تملك
 جميع ما ملك وهو محتمل لغفه مبيوز فان قيل كيف يعتبر تملك جميع بماء ملكه والتي يستحيل ان يملك
 كله فمضمان قلنا هذا تملك الا بقاء لا تملك العين فلا يستحيل زيلي (قوله فان قامت الخيرة الخ) وهذا
 اذا كان التوقيض مطاوعا ولما اذا كان موقفا لا يسطل بالقيام ونحوه وانما يسطل بمعنى الوقت وان لم يتم
 زيلي (قوله واخذتني على امر) والمراد بالعمل ما يعلم به أنه قطع لما قبله لا مطلق العمل حتى لو شربت
 ماء لا يسطل بخيارها لانها قد شرب لتجسكن من المحصورة فان رطوبة الفم تذهب بالمشاهدة فلا
 تقهر على الكلام ما لم تنرب فلا يكون دليل الاعراض وكذلك اذا كلت شيئا سيرا من غير ان تدعو
 بطعام او لكيت شيئا من غير ان تقوم من ذلك المجلس او سبغت وقرأت آية لان ذلك عمل قليل زيلي (قوله
 بطل التوقيض) لانه تملك فيبطل بما يدل على الاعراض من قيام واخذتني على امر كسائر التملكيات
 بخلاف الصرف والسلم لان المطل هناك الاتفاق لا عن قبض دون الاعراض زيلي ولو قال فان فعلت
 ما يدل على الاعراض بطل لكن انحصر وافود نهر (قوله وذكر النفس الخ) وبشرط ذكر النفس
 متصلا وان انفصل فان كان في المجلس صحيح والا فلا تنوير وانما شرط ذكر النفس لان قولها اخترت يحتمل
 نفسي ويحتمل زوجي فلا تطلق بالك حوى عن باكر فان قلت فعل هذا لا بد من ذكر النفس يعني او ما
 يقوم مقامها في كلامه الا في كلامه اذا قطع احتمالا ارادتها اختيار زوجها وهو مناف لقول المصنف
 في اخذ كلامها قلت اذا كانت في كلامه فقد تضمن جوابا لادائه (قوله او الاختارة) عطف على ذكر
 النفس يعني اذا لم يقع ذكر النفس في أحد كلاميهما أصلا فالشرط ان يقع في كلام الزوج لفظ الاختارة
 وذلك ان التاه لوحدة واختيار المرأة بنفسها محتمل التوحد والعدد دون اختيارها زوجها فافصا مقرر
 من جانبه كذا في الهداية ودليله بمعنى ان لفظ الاختارة لو وقع في كلام الزوج جديون الزوج يقع
 الطلاق فان التفسير من جانبها أيضا غير مرجح به في الكافي حوى عن الرجس في ظهران ما في الهداية
 غير مخالف لما في السنن خلافا من نوه ذلك وعن هذا قال في الملل والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما قل
 خصص لفظ الاختارة بكلام الزوج كما نال اه (قوله او ما يكون كناية عن ذلك) كسائر لفظ اختاري
 وكذا قولنا اخترت في نواهي او اهل او الا لا واج بخلاف اخترت قوي او ارحم محرم وبنين ان يحصل
 على خلافه كان لمأب أو أم اما اذا لم يكن ولما أعني بنين ان يقع لانها تكون عادة ففع ولم ارموا لالت
 انتقرت أي أو أمي وقدمتا ولا أعني لسان بنين ان يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي نهر وفيه تأمل حوى
 ووجهه ما سبق عن الفتح من انما اذا لم يكن لمأب أو أم لمأب أعني بنين ان يقع يعني بقولنا اخترت أي لانها

وان نوى الزوج الطلاق وانما قيد
 بالنية لانه لو لم يكن له نية لا يقع شيء
 (ولم تصح بنية الزوج) (الثلاث) وقال
 مالك جميع (فان قامت) الخيرة من
 المجلس قبل الاختيار (واخذتني
 على امر) غير الاختيار (بطل)
 التوقيض حتى لا يجوز لسان تطلق
 نفسها بذلك الامر (وذكر النفس)
 او التلقية (والاختارة) او ما يكون
 كناية عن ذلك

تكون عنده عادة تذهب إليها بشرى أن ذكر الالام أو الالام أقوم مقام ذكر النفس لأنها تكون عندهما
 وذا انما يكون حال حياتهما لا مطلقا تدبر (قوله في أحد كلاميهما شرطا) لانهما معروف كونه طلاقا
 باجماع الصحابة وهو في المفسر من أحد المجانبين وهذا لان قولها اخترت منهم فلا يصلح تفسير الالام بغيره بل أي
 وقوع الطلاق بلفظ الاختيار باجماع الصحابة في اللفظة المفسرة من أحد المجانبين لاني اللفظة المبهمة من
 المجانبين جميعا بانه (قوله وان نرجع الكلام منهما مجالا) قال في الفتح والابقاع بالاختيار على خلاف
 القياس فيقتصر على مورد النص ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة المجالية دون المقابلة بعد ان
 نفي الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل والواقع بمجردة النسبة مع لفظ لا يصلح له كاشفني
 اه ومنه تعلم ما في كلام الشارح من قوله واعلم ان هذا اذا لم يصدق في الزوج فانه عزاء في النهر إلى
 الفوائد التابعة ثم قال وذكره في العناية بقيل وفيه ايماء إلى ضعفه وهو الحق اه (قوله تطلق طلاقة
 واحدة) يعني بالثبوت (قوله والقياس ان لا تطلق في الأولى) لان قولنا اختار نفسي يحتمل الوعد فلا
 يكون جوابا مع الاحتمال وجه الاحتسان باجماع الصحابة ولان الشرع جعل هذا اختيارا وجوبا بالمراد
 انه لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لا راجع لك من كتمان نردن الحياة الدنيا وزينتها الآية بداعيه
 السلام بعاشته فقال اني أخبرك بشيئ مما عليك ان لا تصيدني حتى تستأمر أي أولئك ثم أخبرها بالآية
 فقالت أي هذا استأمر أي بأمر الله لا بل اختار الله ورسوله وأرادت بذلك الاختيار للحال وهذه
 عليه الصلاة والسلام جوابا واجبا كذا في الاختيار ولان الصيغة غلب استعمالها في المحال كافي كلمة
 الشهادة وأداء الشاهد الشهادة يقال فلان يختار كذا بريد به تحقيقه فيكون حكاية عن اختيارها في
 القلب بخلاف قولها اننا تطلق نفسي يعني في جواب قوله تطلق نفسك لانه لا يمكن ان يحصل حكاية عن
 تطلقها في تلك الحالة لعدم تصوره لان الطلاق فعل اللسان فلا يمكن ان تنطق به مع نطقها بهذا الخبر
 بخلاف الاختيار لانه فصل القلب فلا يستعمل اجتماعهما زباني (قوله وان قال لما اختارني اختارني
 اختارني) بلا طعن ومعه واو كان اوفاء ثم (قوله فقالت اختارت الطلقة الأولى الخ) المواب حذف
 الطلقة لاجتماعها لولا قالت اختارت التغطية الأولى يقع واحدة بلا خلاف كقاي النهر وغيره وانما الخلاف
 في قولها اختارت الأولى ونحوها كقولها الوسطى وكقولها الأخيرة أو ردها إلى بل في مقام الاستبعاد
 لقول الصحاح صرح المعنى بوقوع الواحدة بها لاجتماعي ان المراد من قول المصنف فقالت اختارت
 الأولى الخ انها اختارت احدها بان قالت اختارت الأولى واقتصرت الوسطى واقتصرت الأخيرة
 مقتصرة كقاي متن النقاية وفي البحر ما خلا الفهم من ذكر الجميع المشتمل على الالفاظ الثلاثة شخصا والمحاصل
 انه وجدني كلام صاحب البحر ما بين ان هذا ذكر الجميع المشتمل على الالفاظ الثلاثة بدليل قوله قد بقره
 اختارت الأولى وما عطف عليه الخ والذي يظهر ان الحكم اعني وقوع الثلاث عنده خلافا لما لا يختلف سواء
 صورنا الجواب متباجا ذكره في متن النقاية أو بما ذكره في البحر (قوله بلاية من الزوج) لدلالة التكرار
 عليه اذا اختار في حق الطلاق هو الذي شكر ودر هذا رأى الشهيد وعليه جرى المصنف تعالى الهادية
 لانه لم يشترطها في الجماع الصغير وشرطها في الزادات والجماع الكبير قال الثاني وهو الظاهر واختاره
 أبو المعين النسفي وقاضيان وقال في الفتح وهو الوجه لان تكرار امره بالاختيار لا يصير ظاهرا في
 الطلاق مجوزا لان ريدا اختارني في المال واختارني في المسكن ونحوه وبمذا تطلق تلك المقدمة الثالثة
 ان الاختيار في حق الطلاق هو الذي تكرره والمحاصل ان المعتمد رواية ودراية اشتراطها دون اشتراط
 ذكر النفس صريح ومال الشيخ قاسم الى عدم الاحتياج للنية في القضاء أما في الوقوع فيها بينه وبين الله
 تعالى فيشترط النية (قوله وعندهما طلاق واحدة في غير اختار اختار) واختاره الطحاوي وفي
 المحاوي القدسي وبه تأخذ شرح تنوير ولولا قالت اختارت اختار أو الاختار أو مرة أو مرة أو دفعة
 أو دفعة واحدة واختار واحدة يقع ثلاث في قولهم جميعا زباني لما في الأولى ان ذكر الأولى وما جرى مجراها

(في أحد كلاميهما شرطا)
 حتى لو قال لما اختارني فقالت
 اختارت كان باطلا ولولا لما اختارني
 نفسك فقالت اختارت يقع واحدة بانه
 ولو قال لما اختارني اختارني فقال اختارت
 تقع واحدة بانه واحد لم ان هذا اذا لم
 يقع واحد بانه واحد لم ان هذا اذا لم
 يصدق الزوج فيهم الطلاق بغيره
 اذا صدقها فانه يقع الطلاق بغيره
 وان نرجع الكلام منها اختارني فقالت
 الالفاظ (وان قال لما اختارني فقال)
 انما اختار نفسي او اختارتني في طلاق
 طلاقة واحدة من نفي الزوج الطلاق
 طلاقة والقياس ان لا تطلق في
 استحصانا والقياس ان لا تطلق في
 الأولى (وان قال لما اختارني الأولى)
 اختارني فقالت اختارت (الطلقة الأولى)
 أو الوسطى أو الأخيرة (أو قالت اختارت)
 اختياره فقد وقع الثلاث بلاية من
 الزوج عندني خفية وعندهما تطلق
 واحد في غير اختار اختار

ان كان لا يفيد من حيث الترتيب فيفيد من حيث الافراد وله ان هذا الوصف لقولان المجتمع في الملك
لا ترتيب فيه والكلام للترتيب والافراد من ضروراته فاذا لغا في حق الاصل لغا في حق التبع فيقول
اخترت وهو يصلح جوابا لكل نهر وقوله لان المجتمع في الملك أي ملك المرأة والمعنى ان الطلاق الثلاث
لا يجتمع في ملك المرأة كالا اجتماع في مكان بلا وصف ترتيب فلا سبق ولا توسط ولا تاخر شخصاً وقوله
فاذا لغا في حق الاصل أي اصل الكلام الذي هو الترتيب لغا في حق التبع الذي هو الافراد شيخ حسن
فان قلت قوله في شرح الدرر بعد قول الماتن ولو ثبتها أي ذكر لفظ اختارى ثلاث مرات فقالت اخترت
اختياراً وأقلت اخترت الاولى او الوسطى أو الاخرى فثلاث اما وقوع الثلاث في الاولى فيقول أي حنفية
وقالا تطلق واحدة بخلاف ما سبق من كلام الشارح وهو قوله وعندهما تطلق واحدة في غير اخترت
اختصاراً لاقتضائه ان وقوع الثلاث في قولنا اخترت اختياراً مجمعه عليه لا خلاف فيه للصاحبين وانما
الخلافا في قولنا اخترت الاولى او الوسطى أو الاخرى كما هو مريح كلام بقية شراح الكنز وهو عكس
ما يفهم من قوله في الدرر اما وقوع الثلاث في الاولى فيقول أي حنفية الخ قالت لا تخالف بينهما ابو جهم في
المحققية وليس المراد من قوله اما وقوع الثلاث في الاولى الخ أي المسئلة الاولى التي هي قولنا اخترت
اختياراً كما هو منشأ قهرهم هذه المخالفة وانما الرد الاول قولنا اخترت الاولى او الوسطى أو الاخرى ولو
زاد على قوله في الاولى ونحوها كالوسطى زال هذا الابهام (تسعة) اذا كان الغدير بحال والمسئلة تعالما
وقع الثلاث عند الامام وزمها المال كله سواء كان الغدير يطف أولاً لانه ما لعل الوصف عنده
يفتقد الجواب وعند ههنا كان يعطف لم يقع شيء الا اذا وقعت الثلاث لان السكك تعلق بالمال فلو
وقع كما وقع لوقع بثلاث المال المشروط وهو لم يرض بالدينونة الا بالسكك وان كان يغفر عطف تعلق
الاخرى بالمال كالشرط والاستثناء بل في (قوله ولو قلت في جواب قوله اختارى ثلاثاً) قال المولى زكريا
لا حاجة الى قوله ثلاثاً كما هو الظاهر من سائر الكتب اه قال العلامة عزي وهو حق لا يحد عنه اه
ولذا قال ابن ونس ولو قلت في جواب قوله اختارى سواء ذكره مكرراً او لم يذكره مكرراً اه (قوله مات
بواحدة) لان العامل فيه غير الزوج لا يقع اعدا در (قوله والصواب انه لا ملك الرجعة) لان المرأة
انما تصرف حكماً للتفويض والتفويض طلاقه بائنة لكونه من الكفائات فملك الابانة لا غير فقيل فيه
روايتا احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظها مريح ذكرها صدر الاسلام في الجامع الصغير والآخرى
وقوع البائنة وهذا اصح كذا في الدرر لكن اوبدل الغامض قوله فقيل فيه روايتا الاول والآخرى
شيخنا فوج أفندي (قوله أمرك بيدك) الامر هنا معنى الحال والديعني التصرف كما في المصباح بحر
(قوله في تطلقة) قبله لانه لو قال تطلق نفسك أو تطلق نفسك أو حتى تطلق فقيل في تطلقة فبأنه نهر
صكها لو قال أمرك بيدك لم تصل نفقك اليك فطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت كان باشا
لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس الامر مدحشار (قوله طلقت طلقة واحدة رجعية) لانه جعل
الاختبار اليها لئلا يكتبه بتطلقة وهي معقبة للرجعة فان قيل قوله أمرك بيدك او اختارى بفيد الدينونة
أجيب بأنه ما قرنه بالصريح علم انه رجعي كالأقرن الصريح بالسائن في قوله أنت طالق بأن حيث يقع
السائن در وغيرها واعلم ان الطلاق الصريح لا يصير بائناً بمجرد النية كان البائن لا يصير رجعياً بمجرد
النية وان كان قوله علم انه رجعي المخرجه ذلك

(فصل في الامر باليد (قوله ولو قال لامرأته) ولو صغيرة لانه كالعليق (قوله يتوب به ثلاثاً) قيد بنية
الثلاث لانه لو توب واحدة أو اثنتين وكانت سرراً لم يتوب شيئاً وقت واحدة ولو طلقت ثلاثاً انفصل الزوج
ما توبت الا واحدة حلف كافي النهر عن التبع قال الا أن يكون في حالة الغضب أو مذكراً لطلاق
فلا يصدق انه لم يرد اه اي لم يرد الثلاث وانظر وجه عدم تصديقه انه لم يرد الثلاث اذا طلقت ثلاثاً فقال
ما توبت الا واحدة في حالة الغضب أو مذكراً لطلاق مع ان هذه الالة لا تستلزم ايراد الثلاث اذا غاب

(ولو قالت) في جواب قوله اختارى
ثلاثاً (طلقت نفسي أو اخترت نفسي
تطلقة بآب واحدة) وذكر
في البداية فهي واحدة ملك الرجعة
وشبه في بعض نسخ الجامع الصغير
والصواب انه لا ملك الرجعة وكذا
ذكر في المصباح الكبير (ولو قال) لامرأته
(أمرك بيدك) تطلقة (أو) قال لها
(اختارى) تطلقة فاختارت نفسها
بان قالت فاختارت نفسي (طلقت)
طلقة (رجعية)
(فصل في الامر باليد (ولو قال) لامرأته
(أمرك بيدك) حال كونه (يتوب) به ثلاثاً

ما يستفاد منها أنه أصل فهو بعض الطلاق لا بقوله ثلاثاً قالوا هراة إذا أنكرتة الثلاث وادعى أنه
لم ينو إلا واحدة أن صدق بعينه ولو في حالة الغضب أو مذكرة الطلاق وإعلان وقوع الطلاق الواحدة
فصاحبها ينوشها كما سبق من النهر من زوال الفتح مستشكل أيضاً قلت قال الجمهور يحتمل أن يكون قوله
أول منوشة أي لم ينو فهو بعض الثلاث والثنتين والواحدة بل نوى مطلق التفرغ حيث يقع بقوله
اخترت نفسي واحدة واحدة ثابتة لا بقوله أمرك بيدك اهـ ويحتمل عدم نية التفرغ من أصله وهذا
الاحتمال هو المتبادر من قوله ولم ينوشها حيث هو وقوع الطلاق على محمول على ما إذا دلت المحال على
الطلاق لأنه ما يصلح للجواب فقط كذلك ذكره شيخنا أي قوله لم أمرك بيدك يصلح للجواب فقط
فحصل من مجموع كلام شيخنا والسيد الحموي أنه يشترط وقوع الطلاق هنا أحد أمرين النية
أو دلالة محال بخلاف ظاهر قول الزبلي وأما مع نية الثلاث لأنه جنس يحتمل العموم والخصوص
فأجابنا في صحت نيته وإن لم ينوشها ثبت الأقل الخ (قوله فقالت اخترت نفسي) وذكر النفس نخرج
مخرج الشرط حتى لو لم تذكرها لا يقع كالإتيان في جواب التفسير إلا به زبلي وقوم مقام ذكر النفس
ما ذكره في النهر من قولها اخترت أمري أو قلت نفسي أو قال أبوها قلنا كما في الخلاصة وينبغي أن تنقد
مسئلة الأستاذ الصغرة ولو قالت في جواب الأمر باليد أنت هل حرام أو أت مني يائس لو أن منك يائس كان
جواباً لأن هذه الألفاظ تعيد الطلاق وكذلك لو قالت أن منك طالق أو أنا طالق بخلاف أنت مني طالق اهـ
(قوله وقمن) لأن الاختيار يصلح لجواب الأمر باليد لكونه تحليلاً كالقبض والواحدة صفة الاختيار
فصارت كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة بوقع الثلاث درر (قوله أي مرة واحدة) صارة
إلى زبلي وقولاً واحدة أي باختيار واحدة تطرأ إقامة الصفة مقام الموصوف اهـ (قوله وفي قولنا
طلقت نفسي الخ) أي في جواب قول الزوج أمرك بيدك وذكر النفس في قولنا طلقت نفسي في جواب
الأمر باليد بشرط حتى لو قال لم أمرك بيدك فقالت طلقت وتقول نفسي لم يقع شيء زبلي وقوله في جواب
قول الزوج أمرك بيدك يعني نوى لأنهم الكتابات ودلالة المحال من مذكرة الطلاق والغضب
كالتسعة (قوله بابت واحدة) لماذا كررنا أن المختار نفوس الزوج لا إياها فكون الصفة المذكورة
في التفرغ من مذكرة كونه في الجواب ضرورة الموافقة زبلي (قوله إلا أنه إذا نوى ثلاث تطلق الخ) لأن
الأمر باليد كذلك فملك غلبك ما يملكه قياساً واستحساناً بخلاف التفسير لأن وقوع الطلاق به على خلاف
القياس لأجتماع الصحابة فكان ضرورياً زبلي (قوله حتى لو اخترت نفسها في الليل لا يقع الطلاق) لأن
كل واحد من اليومين ذكر مفرداً واليوم المفرد لا يتناول الليل فكان الأمر به في وقتين منفصلين زبلي
(قوله وإن ردت الأمر الخ) الأول ذكره بطريق التفرغ على ما تقدم من قوله ولا يدخل الليل (قوله بطل
أمر ذلك اليوم) لأنه صريح بذكر وقتين بينهما وقت من جنسه لا يتناوله الأمر جوى قيد بقوله اليوم لأنه لو
قال في اليوم تنقد بجملة ما نهر وظاهره أنه تنقيد بجملة ما يتناوله من أي جنيفة وصاحبه وهو مشكل
على قولنا فاعلمنا لا بفرق بين وجوده وعدمه إلا أن يكون هذا مستثنى جوى (قوله وكان الأمر بيدها
بعد الفقد) لأنه لما ثبت أنها امرأتان منفصلتان لا انفصال وقبها ثبت ما يخبر في كل من الوقتين على حدة
فرد أحدهما لا يرد الآخر درر (قوله وقال زبني بطل الأمر أصلاً) لأنها أمراً واحدة لا صف أحد الوقتين
على الآخر من غير تكرار لفظ الأمر فيكون أمراً واحداً كقوله اليوم وغداً وكقوله أنت طالق اليوم وغداً
غداً فالأمر باليد يحتمل التوقيت فلا حاجة إلى إدخال ما لم يدخل في اللفظ مقصوداً ولا تبعاً فكان أمرين
ضرورة الانفصال بخلاف الطلاق لأنه لا يحتمل التوقيت فجاز أن يوصف في اليوم وبعد بطلاق واحد
فلا حاجة إلى إتيان طلاق آخر لبقاء الأول إلى الوقت الثاني بخلاف قوله اليوم وغداً على ما يأتي من الفرق
زبلي (قوله يدخل الليل في ذلك الخ) لأنه لا يقتل من الوقتين المذكورين وقت من جنسهما لا يتناوله
الأمر فكان أمراً واحداً لا يقتل الليلة لا بصلها لا بياضها إن اليوم ذكر مفرداً فوجب أن لا يقتل

فقلت اخترت نفسي واحدة وقمن
قوله واحدة أي مرة واحدة والتقدير
بالدخول حتى لو قال أمرك في ذلك
أوبسك أو ما لك أو لك أو ما لك
لا يختص الحكم (وفي قولنا) غلبت
نفس واحدة واخترت نفسي بطلقة
بانت واحدة) وأعلم أن حكم الأمر
باليد كالحكم في التعبير حتى
الاختصاص على المجلس فانه لا يقع
الطلاق فيه بالنية إلا أنه إذا نوى ثلاث
تطلقان هنا مع (أمرك بيدك اليوم
في) قوله لا أمرته (أمرك بيدك اليوم
وبعد غد) فلا يكون الليل لا يقع
حتى لو اخترت نفسها في الليل لا يقع
الطلاق (وإن ردت) الغيرة (أمر في
يومها) في هذه المسئلة (بطل الأمر
الوم وكان الأمر) (بدها بعد الفقد)
وقال زبني بطل الأمر أصلاً
قوله (أمرك بيدك اليوم وغداً يدخل
الليل) في ذلك ويكون وقت الاختيار
منها الغيرة والنفس من الفقد
(وإن ردت) الغيرة (في يومها) في
هذه المسئلة

والدابة تسير طلقت لانه لا يمكنها الجواب بأسرع من ذلك فلم يوجد تبدل المجلس حكما ولا فرق بين ان يكون الزوج معها على الدابة والمجلس ولا يكون وفي المجلس بقوده الجمال وهما فيه لا يسل زيا وي وجهه تكافي البصرانه في هذه الحالة كالسفينه واعلم ان ما جزم ان يلي به من انها اذا اختارت مع سكونه والدابة تسير طلقت الخ حكما في النهر بقيل فدل على ضعفه واعلم ان قول الز يلي وفي المجلس بقوده الجمال الخ يخالف ما ذكره اولامن قوله ولا فرق بين ان يكون الزوج معها على الدابة والمجلس ثم ظهر ان ما ذكره اولا لا يحمل على ما اذا كان لا يقوده الجمال (قوله والله لك كاليث) لان جريان السفينه لا يضاف الى راكمها لعدم قدرته على الايقاف والتسيير وعن ابي يوسف ان السفينه اذا كانت واقفة فصار بطل خيارها ز يلى (فسرع) قال ان تزوجت عليك امرأة فأمرها بذك فزوجه الغضولى وأجاز بالفضل ليس لما ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأتي نكحني فلها ذلك بغير من القية

(فصل في المشتبه) اعلم ان المناسب للترجحة الابتدائية مسئلة فهذا كالمشتبه عنابة وأجاب في النجاشي السعدية بان ما ذكره المشتبه منزل مما لم تذكره منزلة التركيب من المفرد يعني والمفرد يسبق المركب فكذلك منزلته من منزلة نهر (قوله ولم ينو ونوى واحد) لوعكس العبارة بان قال ونوى واحدا ولم ينووا وقصر على قوله ولم ينو لكان اولي لانه اذا طلق واحد مع عدم النية فغلبت النية بالاولى (قوله وان طلقت ثلاثا الخ) ولا فرق بين بقاها بلفظ واحد او مفردا ولو طلق فقلت وقضى الثلاث وقعن نهر عن الخامسة (قوله وقدرناه) أشار بتدبير قدلى ان الجملة حالة وقيد المصنف بنية الثلاث لانه لو نوى واحد لم يقع شئ عند أى حقة وعند ما يقع واحدة حموى عن الز يلى (قوله وقعن) لان قوله طلقى نفسك معناه افعل فعل التطلق قيد بخطابه لانه لو قال لما طلق أى نسائي شئت وأمر نسائي بذك فطلقت نفسها لم يقع نهر عن الخامسة ووجهه كذا ذكره شيخنا أنما لا تدخل تحت عموم خطابه بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا ففانى طواقى فعلت وقع عليها الطلاق وعلى غيرهما لانها مفرقة في النية بخلاف ان تدخل تحت الجزاء وتكون منكرا في الجزاء أمأها هنا فلا يتصور ان تكون منكرا ومفرقة في تقويض واحد حموى عن المحصر يروى وفي الخامسة طلقى نفسك ثلاثا ان شئت فقلت ان طلقا او قد شئت ان أطلقى نفسى كان باطلا (قوله لان الزوج لو نوى اثنين لا تصح نيته) يعنى ويقع واحدة لان قوله طلقى معناه افعل طلاقا لطلاق لفظ فريد يحمل الواحد الاعتبارى وهو الثلاث لانه تمام الجنس كتمام لالعدد المحض وهو ثنتان ز يلى ودرر (قوله لان ان تكون المرأة أمة) لانه جنس طلاقها وينفى ان يكون في نية الاثنين في الحرة بخلاف زفر فان نية العدد عنده مبهمة حموى عن الرحندي (قوله وبأبنت نفسى الخ) او طلق نفسى طلاقا ناسيا نهر وبتوقف على اجازته اذا قالت أبنت نفسى بمرأى بتوقف وقوع الزجى بقوله وأبنت على اجازته لانه كايه كاي الدبر (قوله فيما اذا قال لما طلقى نفسك) اوزاد تطلقه رجعية نهر وفي البصر عن البدائع ولا فرق بين قوله طلقى نفسك وقوله طلقى نفسك تطلقه رجعية الخ وما في شرح الحموى بخطه من قوله وبقوله أبنت نفسى جوابا لقوله طلقى نفسك وأراد تطلقه رجعية الخ صوابه اوزاد (قوله لانا عتقت) ونرجح الامر من يدها والفرق ان الامة من الفاظ الطلاق التي تستعمل في بقاها كما فقد أجابت بما قوض البها غير انها زادت فيه وصفا فليخو بخلاف الاختيار اذا ليس هو من الصريح ولا من الكتابة ومن ثم لو قالت أبنت نفسى توقف على اجازته وفي عتقت لا تلحقه الاجازة بل يسل نهر ولان وقوع الطلاق به على خلاف القياس عرف باجتماع العصابة اذا كان جوابا لتقرير ز يلى واللامر بالبدلانه هو التفسير معنى فثبت جوابا له بدلالة نص اجماعهم على التفسير لان قوله امرك بسبك ليس معناه الا انك عتقت في أمرك الذى هو الطلاق بين بقاها وعده فهو مرادف للتفسير بلفظ التفسير للامر بان خصوص اللفظ ملحق بمرققتصر على مروره وقوله طلقى ليس بتفسير فليخو (قوله وعن ابي حنيفة انه لا يقع بقوله أبنت نفسى) لانها أنت بغير ما قوض البها اذا قوض البها الطلاق

(والله لك كاليث) وجرى به لا يسل
خيارها (فصل في المشتبه) ولو قال لما
طلى نفسك ولم ينو ونوى واحد طلقت
بار قال طلقت نفسى واحدة طلقة
(رجعية وان طلقت ثلاثا) فيما اذا قال
طلى نفسك (و) قد (نواه وقعن) قيد
بالثلاث لانه لو نوى الزوج اثنين لا تصح
نيته لان تكون المرأة (وبأبنت
نفسى) فيما اذا قال طلى نفسك
(طلقت طلقة رجعية) لانا عتقت
وعن ابي حنيفة انه لا يقع بقوله أبنت
نفسى (و) لو قال لما طلى نفسك

والا يافتقار له فكان امر اضاعها في بطل خيارها به زيل (قوله لا يملك الرجوع عنه) أي التفرغ به
بأنواعه الثلاث لافاقه من معنى التعليق دفرا اعتبار التملك بتقدير المجلس وباعتبار التملك بل يصح الرجوع
عنه ولا يجوز لها ونها ولو طلقت نفسها بعد جنونه قال في التمر قال محمد كل شيء ملك الزوج ان يرجع عن
كلامه بطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه لم يطل به وقوله في الدر بأنواعه الثلاث
يعني سواء كان لفظ التغيير او الامر بالمد أو بطلت نفسك كأي الفهر (قوله وتقدر الامر بمجلسها) لانه
تملك (قوله الا اذا زادت في شئت) لانها تعلم الاوقات فصار كانه قال في أي وقت شئت (قوله ولو قال
رجل طلق امرأتى الخ) أطاق الرجل فشمع لما افوضه لصي لا يعقل او يجنون فذلك المدام المجلس
لان هذا تملك في شخصه فتمليك فان لم يصح باعتبار التملك يصح باعتبار معنى التعليق فهي باعتبار اعتبار
التعليق فكانه قال ان قال لك الجنون انت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس
عملا بالشبه بصره من الخط لكن سيا في انه لا بد من التقيد بالعقل في كلام المصنف أي في قوله ولو قال
رجل الخ بقى ان يقال في شعور الرجل لصي نظرا لان الرجل اسم البالغ فلو قال ليس الرجل قد ابل كذا
الحكم كان صيا كأي الخط لكان صوابا (قوله لم يتقد بالمجلس) لانه تركل محض لا يشوبه تملك ولا
تعليق ولهذا كان له الرجوع كاذكره الشارح ولو قال له طلقها ان شئت لا يصير وكلاما متساوفا
المشتقة في مجلس علمها فان شئت وصار وكلاما فلو طلقتها في المجلس وقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل
وهو الصحيح لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المصلحة ومشتبهها يقتصر على المجلس فكذا
الوكالة تهر عن الخفية (قوله ولز وج ان يرجع عنه) الا اذا قال وكما عرفت فانت وكل شيء فانه لا يمل
الرجوع وبصره لا ما كأي الخلاصة وغيرها من (قوله فيجوز ان يطلق في المجلس لبعده) لانه في ما في
العامة من الخلل فان بين التعميم بالمجواز وبين قوله لبعده منافرة والجواب ان المجواز في كلامه مقيد
بصاحب العدم لا المجواز في كلامه ٢ على ثلاثة اقسام قسم مقيد بصاحب الوجود وهو عدم الاستناع وقسم
مقيد بصاحب العدم وهو الوجوب وقسم غير مقيد باحد المجانبين وهو الامكان بالمعنى الخاص جوى
(قوله فصار تملك لا تو كليا) فيتم بالمجلس لانه تملك معنى لانه فوض الامر الى رايه والمالك هو الذي
يتصرف عن مشيئته وأما الوكيل فملوب منه الفعل شاء اولم يشا واعلم ان الفرق بين التملك
والتوكيل في أربعة احكام فالتملك بتقدير بالمجلس ولا يصح الرجوع عنه ولا العزل ولا يطل الجنون
الزوج وان عكست هذه الاحكام في التوكيل ولا بد في صحة التوكيل من عقل الوكيل فعلى هذا لا بد من
التقيد بالعقل في كلام المصنف وحيد فلهذا مما خالف فيها التملك التوكيل بمجرى يكون الفرق حينئذ
بينهما من خمسة اوجه (قوله وليس للزوج ان يرجع) لانه تعليق صورة نهر (قوله وقال زفر الخ) لان
الصريح بالمشيئة كعدمه لانه يتصرف عن مشيئته فصار كالوكيل بالبيع اذا قيل له بعان شئت ولنا
انه تملك لانه عليه عيشته وبالمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته والطلاق بمحمل التعليق بخلاف
البيع (قوله وقت واحدة ترجية) اجماعا جوى عن المفتاح وكذا الوكيل الا ان يقول بألف فانه ان
طلقها واحدة بألف وقت والام يقضى من نهر عن الكافي (قوله أي لو قال ما الخ) القول هنا يعني الخطاب
فان القول يستعمل له ان مختلفة باعتبار ما يعذى به فاذا عذى بالياء كان معنى الحكم واذا عذى بن كان
معنى الرواية واذا عذى بنى كان معنى الاجتهاد واذا عذى باللام كان معنا الخطاب واذا عذى على
صكان بمعنى الاقرار والعرب تستعمل القول في غير الكلام فتقول قال بيده أي اخذ وقال برأيه أي
اشار وقال برجله أي مشى وتستعمل بمعنى ذكره عن الخشاف قال المحوى وبقي استعماله آخران
وهما استعماله معنى الاطلاق ومنه قوله مقدمة العلم يقال على كذا أي تطلق بمعنى الحمل ومنه قوله
يخفى يقال على كذا أي يحصل ويعدى في كل منهما على (قوله فطلعت ثلاثا لم يقع شيء عند أي خيفة)
ولا يقال بقولها طلعت نفسى تكون مثله فيقع وتبقى بالزائد مبتدئة فيلزم الزائد لا يقول لا يقع شيء

(لا يملك الرجوع عنه) (وتقدر الامر بمجلسها) حتى لو طلقته من مجلسها
او عوت الى مكان آخر او اخذت في عمل
آخري خرج الامر من يدها (الا اذا زادت في شئت)
فانه يجوز ان تطلق نفسها في
المجلس وبعده (ولو قال لرجل طلق
امرأتى لم يتقد بالمجلس) ولذلك الرجل
ان يطلق في المجلس وبعده (ولز وج ان
يرجع عنه) (الا اذا زادت في شئت) فيجوز
ان يطلق في المجلس لبعده لانه عليه
عيشته فصار تملك لا تو كليا لا يفتقد
بالمجلس وليس للزوج ان يرجع وقال
زفر هذا والاو سوا (ولو قال لما طلق
نفسك لا تامة طلق) (ملقة واحدة)
وتعت (ملقة واحدة) رجعة (لا في
حكمة) أي لو قال لما طلق نفسك
واحدة فطلعت ثلاثا لم يقع شيء عند
أي خيفة رجعه الله وعند ما يقع

٢ مطلب الجواز في ثلاثة أقسام
مطلب القول يستعمل لعدان
مختلفة باعتبار التمتع بعرف الجمر

بقوله طلق نفسي اذا ذكر المصدود انا يقع بالمعدول ما بينا فصار تعاقبا فان قيل في الثلاث واحدة وهي مملوكة فتقع لان كون الثلاث مملوكة كالانع وقوع الواحدة كما اذا قال لماطلي نفسك ثلاثا فطلقت واحدة قلنا ان الواحدة قائمة بالجملة معناها فام شئت الجملة فكيف ثبت ما في ضمنها وقيل من جملان شهد أحدهما على رجل انه قال لامرأته خلية حال مذكرة الطلاق والاخر انه قال لماطلي نفسك ثلاثا فطلقت واحدة لعدم ثبوت التضمن بخلاف ما اذا فوض اليها ثلاثا فطلقت واحدة حيث تقع الواحدة لان الثلاث صارت مملوكة لما وهذا التملك مع من الزوج فقد أنت بما في ضمن كلامه فيقع ان تأتي بها كلها بمجموعة أو متفرقة زبلي (قوله وعندهما تتبع واحدة) لانها أنت بما ملكته وزيادة فصار كما اذا طلق الزوج الغاؤه انها أنت بغير ما فوض اليها لانه ملكها الواحدة والثلاث غير الواحدة بخلاف الزوج لانه تصرف بحكم الملك وكذا هي في الأولى والخلاف مقدم اذا أوقت الثلاثة بكلمة واحدة أما اذا أوقت واحدة واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقا قد بقوله طلق لانه ما قال أمرك بذلك بنوي واحدة فطلقت ثلاثا وقعت واحدة اتفاقا نهر عن الميسوط (قوله ولا في طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت طلبة واحدة) لان الكل ملحق بمشئة الكل فلابق شيء مشئة البعض لانعدام الشرط لان قوله ثلاثا ان شئت أي ان شئت الثلاث بخلاف المسئلة المتقدمة لعدم الشرط فيها (قوله ولا في عكسه لابقع) ذكر الثالث السلي ان نصفه الثمن التي شرح علمها من ساقط من المفظ لا وسيند لا أشكال في المخرج جوى والمحصان ان الصواب اما حذف لامن قوله ولا في عكسه او زيادة أي التفسيرية قبل قوله لابقع (قوله لابقع عند أبي حنيفة) لاجل المخالفة لانها أنت بغير ما فوض اليها يعني وغاية (قوله وعندهما تتبع واحدة) لان مشئة الثلاث مشئة الواحدة عيني (قوله واثنية في الثانية) نقل السلي عن قاضيان مناهيه رجل وكل رجلان يطلق امرأته تطليقة بائنة فطلقها واحدة رجعية تقع واحدة بائنة وكذا لو وكله ان يطلقها رجعية فطلقها بائنة تقع رجعية وهذا اذا قال الوكيل يطلقها واحدة بائنة قال ابنها لابقع شيء ام ومنه استفاد تقييد قول المصنف او ارجى فعكست وقع ما مر به بما اذا قلت طلقت نفسي بائنة اما اذا قالت أبنت نفسي لابقع شيء وأقره الشر بنبالي والجموي والشيخ شاهين وتوقعه شيخنا بأنه يخالف لما سبق في المتن من قوله و أبنت نفسي طلقت لا باعتبر يعني فيما اذا قال لماطلي نفسك كما ذكره الشارح وذكر الشارح عيبه ان عدم الوقوع برواية عن الامام فيكون ما ذكره قاضيان مخرجا على هذه الرواية (قوله ولا عبرة لما زادت اوتعت في الوصف) وهذا عرف ان المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بخلاف المخالفة في الاصل كما اذا فوض اليها واحدة فطلقت ثلاثا على ما مر نهر (قوله بطل الامر في الصورتين ولم يقع شيء) لانه على طلاقها بالمشئة المطلقة منها وهي أنت المطلقة فلم يوجد الشرط ثم هو اشتغال بما لا يعينها فخرج الامر من يدها لابقع بقوله شئت وان نوى اذ اسق في كلامه ذكر الطلاق أصلا ولا في كلامها حتى لو قالت شئت طلاق ان شئت وقال الزوج شئت طلاقك بنوي يقع بخلاف أحديه ورضيته وارذته والفرق ان المشئة تنفي عن الوجود لانها من الشيء وهو الموجود فكان شئت بمنزلة أو جدت وليس ايجاد الطلاق الا باقاعه واما الارادة فهي الطلب لغة وليس من ضرورة الطلب الوجود ولا مانع من التفرقة بالنسبة الى العباد عملا بالعرف فمران الوجود في المشئة لما كان محتمل القتل لا موجب احتياج الى النية وما ذكره الاتراوى وهو الاتصاف من أنه يقع بقوله أردت طلاقك وارضاء العيني ردت في النهر (قوله طلقت) لان التعليق بالكائن تبصير فان قلت لو كان تبصير الكفر بقوله هو وبني ان كان كذا الامر قد مضى قلت اختلاف الشأخ فيه ولنا ان نقول انه كتابه عن العيني بالله تعالى اذا كان مستقبلا وكذا اذا كان ماضيا اعتبارا بما مستقبل عيني (قوله ولا يتقدم المجلس) اما في كلمته وفي ما فلا نها للوقت وهي طاعة في الاوقات كلها كانه قال في أي وقت شئت واما اذا اذ اما فكنت متدبسا وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط كما تستعمل للوقت امكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالقيام عن المجلس

واحدة (و) لاقى (طلق) نفسك ثلاثا
ان شئت فطلقت طلبة واحدة
(ولا في عكسه) ان يقع عند أبي حنيفة
رجعائه وعندهما تتبع واحدة (ولو امرها
بالبائن) بان قال لماطلي نفسك واحدة
بائنة (او ارجى) بان قال لماطلي
نفسك واحدة رجعية (فحكمت) بان
قلت طلقت نفسي واحدة رجعية في
الاولى واثنية في الثانية (وقع ما مر به)
ولا عبرة لما زادت اوتعت في الوصف (ولو
قال) لما (أنت طالق ان شئت فقلت
شئت ان شئت فقلت شئت ان
كونه بنوي الطلاق) ان تقول
كان كذا المعدوم) مثل ان تقول
شئت ان طلقني في جواب قوله أنت
طالق ان شئت (بطل) الامر في
الصورتين ولم يقع شيء (أي نائب
ان كان) كذا (التي مضى) أي نائب
(طالقت) طلبة رجعية (و) لو قال لها
(أنت طالق) شئت في معنى ما شئت
او اذ شئت واذ اما شئت فردت الامر
بان قالت لانه (المراد) حتى يجوز
لما ان شاء بعده وتعلق في أي زمان
شئت ولا يتقدم المجلس ولا يطلق

أي

للتعبد على زعم الفاضل الشريف فان المعتبر فيه هي العضية في الافراد لا العضية في الاجزاء وبه
تفارق من التبعية من اليانية على ما مر به الرضى في شرح الكافية وانما قلنا في زعمه لانه مختلف
لما ذكره الشيخ عبدالقاهر في دلائل الانحياز والعلامة الزهري مخرج في مواضع من الكشاف بأنه
قد قصد التنكير للدلالة على العضية في الاجزاء (فشرح) قال للدخول بها مطلقاً أنفكاً ثلاثاً
فطلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ثلاثاً على التعاقب طلقنا ثلاثاً مطلقاً الاولى وتطلق الثانية
باطل ولو بدت الاولى تطلق صاحبها ثم طلقت نفسها لم يقع عليها شيء مخرج الامر من يدها والفرق
بين البداية بنفسها وصاحبها لا ينفك ظهر به قال شيخنا هو ان في لفظه عليكاً وتوكيداً لكل واحدة
منهما فاذا بدت صاحبها كانت متصرفه بغيره ولو كانتوا اشتغالاً به بوجوب خروج الامر من يدها بخلاف
ما لو بدت بنفسها فان توكيدها لا يطل به انتهى

(باب التعليق)

ذكر بعد تمييز الطلاق مريخاً وكا به لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأخرج من المقرود وهو ربط
حصول مفهوماً بجهة بمصطلح مفهوماً بجهة أخرى وشرطاً بجهة كون الشرط معدوماً على خطر الوجود
فالمحقق كان كانت السماء فوقنا تمييزاً والمستفصل كان دخل الجمل في قسم الحياض لم يقع وكونه مستملاً لا
لغدر وان يكون في المعينة بمخرج الشرط لا بمنه بخلاف غير المعينة حتى لو قال المرأة التي تزوجها طالق
طلقت بزوجه ولو قال هذه المرأة التي تزوجها طالق فترزوجه طالق لانه عرفها بالاشارة فلا تؤثر
فيها الصفة والتعريف بالاسم والنسب كالشريف بالاشارة فلو قال فلانة بنت فلان التي تزوجها طالق
فترزوجه طالق وان لا يقصد به الهزأة فلو قالت باسفة فقال ان كنت كما قلت فأنت كذا تميز كان
كذلك اولاً ود كالمشروط فلو قال أنت طالق ان ولم يزد لم يطل عند أبي يوسف وبه يفتي واقع محمد في
الحال وو جود رابط حيث تأخر الجزاء منه وعل ان ما ذكره من ان الطلاق يقتضيه اذا قالت له باسفة فقال
لما ان كنت كما قلت الخ يرى عليه في الدرايضاً وبما قاله ما في شرح ابن الشلي عن التخصيص حيث قال
رجل قال له امرأته باسفة فقال الزوج ان كنت سفة فأنت طالق وأراد به التعليق لا يقع به الطلاق
مالم يكن سفة وتسكموا في معنى السفة روى عن أبي حنيفة ان المسلم لا يكون سفة وانما السفة هو
الكافر وروى عن أبي يوسف انه الذي لا يالي بما قال اه (قوله ان زرت فلانا فأنت طالق) الزيادة
في العرف قصد المزاورة كرامه واستثنائه كذا في المصاح فبني توقف الحنف على زيارتها لا كرام
حتى لو ذهبت من غير قصد لم يحنث وفي عرفنا زيارة المرأة لا تكون الا طعام معها بطريق عند المزور
عن الجبر (فرج) قال لا امرأته ادخل الدار وأنت طالق فهذا وقوله اذا دخلت فأنت طالق سواء جوى
ولو قال ان قرأت القرآن فأنت طالق فقرأ اسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة الفل يحنث وان نوى
غير ما في سورة الفل أولئك لا يحنث لان الناس لا يريدون بها قراءة القرآن شرح ابن الجمل (قوله)
ففتح الطلاق بعد الزارة) والمجمل أن يطلقها واحدة وتتقضى العدة فتزور حتى تبطل العين ولا يقع
الطلاق ثم تزوجه فان زار به لا يقع شيء قال صدر الشر بعة لوقال ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً
فحنثت أن يطلقها واحدة وتتقضى العدة فتدخل الدار حتى يبطل العين ولا يقع الثلاث ثم تزوجه فان
دخلت الدار لا يقع شيء وفي فتاوى خاضعين قال لما ان وطئتك ما دمت معي فأنت طالق ثلاثاً فطلقها
بأثمة ثم تزوجه من سامعه ووطئها الا يحنث قال البرجندى فهذه الرواية تدل على انه اذا بشرط انقضاء
العدة فبما اذا كان الطلاق رجعياً وما في الطلاق البائن فلا كذا يضبط المحوى وفيه نظراً لما سبق من انه
اذا تميز بانها بعد تعليق البائن ثم وجب في العدة الشرط الذي ملق عليه الا بانه وقع الملق أيضاً واليه

(باب التعليق)
(انما يفتح) التعليق حال كونه في
المالك كقولك لمكوتته ان زرت فلانا
فانت طالق (فتح الطلاق بعد الزارة)

أشار المصنف بقوله في باب الكايات لا لا لا إذا كان معلقا وإذا كان المعلق يقع إذا وجد شرطه بعد
أن يفرض إباحتها حيث كان وجود الشرط في العدة فوقه فيها إذا وجد الشرط عقب أن تزوجها قبل
انقضاء العدة يكون الطريق الأولى وإنما يقع في مسئلة الحائنة نظر اللفظ مادمت لأنه بالطلاق انقطع
الدوام لأن انقضاء العدة ليس شرطا بل هو شرط أيضا خلافا لمعقده الرجدي فإنه خطأ فاحش
فتدبر (قوله أو مضافا الخ) فيه أن قوله كان نكحتك فانت طالق تعليق لا إضافة وان النكاح ليس
ملك وانما هو اسم للعقد واجب عن الأول بأنه استعمال الإضافي في المفهوم القوي وغيره وعن الثاني
بأن الإضافة إلى النكاح إضافة السبب الملك فاستعير اسم السبب للسبب فكانه قال أن ملكك
بالنكاح نهر من الفتح (قوله سوا من مصر الخ) بأن قال كل أمر آمن مصر ومن بني عثم أو كل بكر
أو نبت تزوجها طالق يصح عيني (قوله وقال ما لا يخ) لأن في التعميم سبب النكاح على نفسه فلا
يصح وجوبه أنه لا ينسد عليه بانه لا نكاح كل يقتضي التعميم دون التكرار فمكنه أن تزوجها بعد
ما وقع الطلاق عليها يلي (قوله وعند الشافعي لا يصح أصلا) لقوله عليه السلام لا نذر لأن آدم فيما
لا يملك ولا حلاق لأن آدم فيما لا يملك ولا يبيع فعلا يملك ولنا أن التعليق بالشرط بين فلا توقف محتم
على وجود ملك المهر كالعين بالله تعالى وما رواه بعض قائله أجد وقال أبو الفرج جروي من طلق محبته
وقال ابن العربي إن أخبارهم ليس بالمحصل في العدة فلا يشغل بها أولئك مع فهو محمول على التخيير
والتأويل من منقول من السلف كجرحول وسالم والشعبي وأزهري وغيرهم والحيلة أن يتولى فضولي تزويجه
ثم يغير هو النكاح بالفعل لا بالقول ذكره في الفتاوى أو يترفع إلى قاض شافعي فيحكم بقاء النكاح ويبيع
العين بعد دعواها النكاح والمهر فان مضاف حنفى بذلك كان أحوط يلي وفي الدرر من محمد في
المضافة لا يقع به أفي أمه خوارزم وهو قول الشافعي والحنفي تقليده يبيع قاض بل يحكم بل إفتاء عدل
وهذا يعلم ولا يخفى به اه فائدة علمه أن يعمل به لنفسه فلا يستفتي فقيها عدلا فتاوى بطلان العين حل
له العمل بفتاوه ولو افتاده آخر ما حرمه عمل بالافتاء الثاني في حق امرأة أخرى حموى (قوله كان نكحتك الخ)
ولو قال لامرأة أن تزوجك فانت طالق فتزوجها ثم دخل بها يصح مهر المثل ولو لم يوصف المهر
بالطلاق قبل الدخول يلي من نكاح الرقيق وقال في المتنق وان قال أن تزوجت فدلته فهي ثلاث وان
عقد لها فضولي فهي ثلاث وان حكم الحاكم فهي ثلاث فطر بقه الحكم يبيع العين بعد دعوى صحبة قال
بعض المشايخ لا حاجة إلى هذا التكليف فانه لو عقده الغضولي فصل العين لا إلى تزويجه يميزه بالفعل وكذا
رجل قال أن تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فالخاص أن بعد فضولي فخير بالفعل حموى عن العلامة
قاسم (قوله فيع الطلاق بعد) فيه إشارة إلى أن الحكم يتأخر عنه وهو المختار لأن الطلاق المقارن للنكاح
لا يقع ولهذا لو قال انت طالق مع نكاحك أو في نكاحك لا يقع لأن الطلاق ينافي النكاح فلا تصور أن
يثبت الشيء متبعا ولهذا لو قال لها تزوجك على أنك طالق مع النكاح ولم يقع شيء لأنه تعذر اعتباره بدلا
أو شرطاً لأن البدل يقارن والشرط يتقدم فلغا بخلاف المضاف حيث يقع مقارن الوقت المضاف إليه لأن
المضاف سبب للعالم والمعلق يكون سببا عند وجود الشرط فتأخر الحكم عنه ضرورة وانما كان كذلك
لأن المضاف يريد الحكم والمعلق يريد انتفاءه لأن غرضه المنع من إباحة الحكم يلي بخلاف ما لو قال مع
تزوجها أنك فانه يقع قبل والفرق أن الكلام في هذا تام لذكر الفاعل والمفعول فجعل مجازعا الملك
ومع معنى بخلاف ما مراد الكلام معه ناقص فلم تكن مع معنى بعدهر ودلكن قال السداجموي
وقه تأمل (قوله أي بعد النكاح) لو قال أي بعد وجود الشرط فيهما كافي النهر وأضم الزيارات في النكاح
لكن أولى (قوله فلو قال لا حنيما الخ) قال الولائي إذا قال لا حنيما أن طلقك فعدى حرمي ويصير
كلهما قال أن تزوجك وطلقتك فعدى حرمي لو قال لها أن طلقك فانت طالق ثلاثا لا يصح لأن ذكر الطلاق
ذكر للنكاح الذي لا يستغنى عنه الطلاق لا ذكر لا لا يستغنى عنه الجزاءه كذا في شرح ابن الحلبي ورفع

(أو مضافا إليه) أي يصح التعليق حال
كونه مضافا إلى الملك أي سبه مطلقا
سوا من مصر أو قبله أو قائله
نخص مصر أو قبله مع والالا وهو
قول ابن أبي ليلى وإن لم يعد وعند
الشافعي لا يصح أصلا وهو قول ابن
مسيس (قوله الطلاق بعد) أي بعد
فان طالق (ولو قال لا حنيما أن تزوجت
فانت طالق)

الشيخ الشافعي في سؤال محصله ان نفع الراد التزوج وعلق قبل العقد متى تزوج غيرها طلق طاعة
 علقها بنفسها ثم رجع عن التعليق بعد صغره وللعقد فعل الرجوع من التعليق صحيح فكيف في جوابه
 التعليق المذكور صحيح لانه مضاف لسبب الملك تقديره انكاحه قال ان تزوجتك وتزوجت عليك الخ
 والرجوع من التعليق المذكور غير صحيح لكن اذا وقع هذا التعليق بمسألة كالأول وبطلناه فبطلناه له
 فعل هذا يعني قول المصنف ومضافا الى قوله تدبروا قال في أمان للزوجة تعلقا عن الفضل قال لا حجة
 ان تزوجت عليك فانما طالقان اوله قال فانت طالق وهي طالق فتزوجها ثم تزوج عليها طلقا اه كذا
 بض المحمدي ثم اعلم ان ما نقله ابن الشافعي عن الولوالجي وما جاب به الشافعي على رفع اليمين السؤال وكذا
 ما نقله السيد الحموي عن الذخيرة بغيره عليه قول المصنف فلوقال لأجنبية ان زرت فانت طالق الخ
 اذ قياس ما ذكره الولوالجي وغيره ما قد مضى وقوع الطلاق اذا نكحها فزارت بان يقال تقدير قوله ان زرت
 فانت طالق ان تزوجتك وزرت فانت طالق فتدبر (قوله فتدبر فزارت لم تطلق) وقال ابن ابي ليلى
 نطلق لان المفسر في وقوع الطلاق وقت وجود الشرط ولا معنى لاشتراطه قبله ولان الجزاء الأمان
 يكون ظاهرا اولاه للملك مضافا فتوجد ثمة اليمين فيه وذلك لغا يتحقق اذا كان مالكاً أو أضافه
 الى الملك فلا ينفذ بدونها ولا يقال بضمه الملك فيكون التقدير ان تزوجتك ودخلت الدار فانت
 طالق لا تقولان ان اليمين مضمومة لقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين فلا يمتنع لهضمه زبلي ورد في
 العناية بان التعليق ليس بيمين حقيقة فالصواب ان يقال المقدر اما ان يكون محذوفاً أو مقتضى لاجتز
 ان مراد الاول لان المذكور غير متوقف عليه لغة ولا الثاني لان من شرطه ان يكون المقدر اسقط رتبته
 المذكور وان لا يتغير المذكور عند التصريح بالمقدرة والشرطان متغيران نهر وقول الزبلي لئان الجزاء
 لا بد ان يصحكون ظاهرا اولاه مضافه لف وتدبر فبالاول ما ظر الى التعليق في الملك والتلفظ بالظرف الى
 الاضافة فان الطلاق فيه لازم للتزوج بها كذا يخط شيطنا واعلم ان قول الزبلي لا يقال بضمه للملك الخ
 مخالف لما سبق من اجل الاضافة الى سبب الملك مقدرة فتعقل من هنا وما سبق في المسئلة اختلاف
 وانه لا يشترط لعمدة اليمين على ما ذكره الولوالجي ومن وافقه كالفضل وصاحب الذخيرة التصريح بالضافة
 الى سبب الملك بل يكفي بالتقدير خلافا للمصنف وشرحه فتدبر واعلم انه يلزم على اجل الاضافة الى
 السبب مقدرة ان يكون الحكم حيثئذ كمنه ان ابي لبي لا فرق وان اختلف التوجيه ثم ظن في
 ما به يحصل التوفيق بان يقال ما ذكره الولوالجي ونحوه يعمل على ما اذا نوى كون الاضافة مقدرة ويحصل
 ما ذكره المصنف على ما اذا ينو ذلك فتدبر (قوله والفاظا للشرط ان) المكسورة تبدأ بالها لا اصل الباب
 وجوزي بغيرها فتعنه معناها وكل مع اختصاصها بالاسم لا تصافها فعمل لها لف فكان في معنى
 الشرط فلو نقصها وقع الحال وهو قول الجمهور لانها التحليل ولا يشترط وجود العلم فزعم الكسائي
 مناظر اللساني في مجلس الرشد انها شرطية بمعنى اذا هو مذهب العلويين وجه في المعنى وحلى بكل
 حال فاذا نوى التعليق ينبغي ان تعني بتمه نهر وقوله ينبغي ان تعني بتمه أي يدين كافي الدواما كانت
 ان هي الاصل لانها عرف الشرط وماوراءها لعلق بها المسامحة بمعنى الشرط لانها تدل على الوقت الذي
 هو عمل عليه زبلي وقوله في النهر وجوزي بكل مع اختصاصها بالاسم لا تصافها فعمل لها لف فكان في معنى
 ما نقله السيد الحموي من الهداية حيث قال واعلم ان كل وكلمة ليس فيها شرط حقيقة فلا يمايلها اسم
 والشرط ما يتعلق به الجزاء والاخر به يتعلق بالافعال لانه المحقق بالشرط يتعلق الفضل بالاسم الذي يليه
 مثل قولك كل هذا شرطه فهو حر اه (قوله واذا) والغالب ان تكون ظرفا للتعقل مضمنا معنى الشرط
 وتضمن بالدخول على الفعلية ويكثر كون الفضل مضافا وماضيا واذا السماع انشئت فلا عمل لفعل
 محذوف لا مبدأ والمحققون على ان العامل شرطه لا ما في جوابها من فعل أو شبهه كجاء لا لا يستغنى
 والجمهور على انها لا تخرج من الظرفية قبل وقد تخرج عن الشرطية فهو الذي اذا علمهم البقي هم

فبطلها فزارت لم تطلق هذا نتيجة
 قبله (والفاظا للشرط ان واذا) اما

يقتصر وين فاذا خالف الخبر ولو كانت شريطة والمحملة اسمية لوجب اقتراءها بالفاء قول بعضهم انه على
 افعالها مردود غير (قوله وكل) نقل السد المحموي عن البرجندي ما يقتضي ان اقلته كل ليست من كلمات
 الشرط الا اذا اتصل بها ما ونه كلمة كل اذا اتصل بها ما عدت من كلمات الشرط الا انها لا يميز بها وفي الخبر
 كل اسم جمع وضع لئلا يندفع انه لا واحد له من لفظه فهو عام معنى لاستغراق افرادها كتحصيل كل نفس
 ذاتة الموت والمعرف المجمع فهو وكلهم آتية وجزاء المفرد المعرف فهو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل
 رغيف لزيد كان لعدم الافراد فاذا اضيف الرغيف لزيد صار لعدم اجزاء مفرد واحد اخرج (قوله وكلا) ما هذه
 الزائدة جعلت مع كل كلمة واحدة وبني على الفتح او هو منصوب على الظرف وقيل كلمة ما مصدرية برجندي
 وقال العيني زيد على كل ما لتوكيد ثم قيل يجوز ان تكون حرفا مصدريا وان تكون اسما متكررا ٨١
 وهذا هو ظاهر اذا زائدة لا تكون كذلك وكيف تكون زائدة مع انها افادت معنى لم يكن موجودا
 قبل ثم نقل الصادقان كلاهما مقتضية للتكرار بمصنوعة على الظرفية والعالم فهما محذوف دل عليه
 جواب الشرط والتقدير انت طالع كل كان كذا وكذا وما الى معها هي المصدرية التوقيفية وزعم ابن
 عصفور وانها مبتدأ وما متكررة موصوفة والعائد محذوف وجه الشرط والجزا في موضع الخبر ورده
 اربحان بان كلاما سمع الانصوبة وانت خير بان هذا بعد تسليمه لا بنيان كونها مبتدأ اذا الفتح فيها
 فصح بناءه وينبت لاضافة الى مبنى وجعل الخلاف وجود الفاعل ان لم تكن للفاعل هو الجواب على ان
 بعضهم جوز ذلك مع الفساد كره ابو الباقاني قوله تعالى واما بئسمة ربك فقد تنه قال المحموي وفي بعض
 كلامه تأمل اه ولو ابدل العيني ثم بالواو وكان أولى ليكون الكلام مفهوما ان القول بأنه حرف مصدرى
 مقابل لما قدمه من انه زيد لثنا كدتم رايت في البحر بعد ان نقل عن الرضي ان ماتر ادى الى الجنس كانت
 المذكورة ما فمه ولم يذ كر ما في كمال الكون البت زائدة لا فادتها التكرير ولمذا قال وتفيد كل التكرار
 بدخول ما عليه دون غيره من أدوات الشرط انتهى (تنبيه) من الفاظ الشرط لو ومن واى واما وان واين
 واى (فسر) قال كلا قدمت عندك فامر اى طالعى ففقد عنده ساعة طلعت ثلاثان الدوام
 على القعود وعلى كل ما يستدأ بمنزلة الانشاء ولوقال كلا ضربك فانت طالع فضر بها يديه جميعا
 طلعت ثنتين وان ضربها بكف واحدة لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة لان في اليدين
 تكرار الضرب بكل يضر بة على حدة واما في الوجه الثاني لم يتركرا ضرب لان الاصل في الضرب هو
 الكف والاصابع تتبع فلم يتعد الضرب محموي عن ابن السكيت (قوله والشرط العلامة) لانه مشتق من
 الشرط بفتحين الذي هو بمعنى العلامة محموي ثم الجواب اذا تأخر عن الشرط يكون بالفاء ان لم يؤثر فيه
 الشرط لالفاظا ولا معنى وذلك في سبع مواضع نظمت في قوله

علية واسمية وبجاءد * وبما ولون وبقد وبالنفيس

وان تقدم فلا تدخل فيه الفاء وانت لوقا فيه هل هو الجزاء او بقدر بعد الشرط من جنسه فاذا عرفنا
 هذا فنقول لوقال لارأته ان دخلت الدار انت طالع طلعت لعمال لعدم ارتباط وهو الفاعل ان نوى تعليقه
 يدين وكذا ان نوى تقديمه وفي رواية عن ابي يوسف لا يتخير جلال كلامه على الفساد وهو أولى من
 الفاء فتخير الفاء كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشرط الشرع عند الله مثلا

وهنا يسئل بما اذا اجاب بالواو فانه يتخير ويلغو الشرط مع انه يمكن تعليقه حتى لو نواه يدين ولو آخر الشرط
 ودخل الفاء في الشرط يعنى بان قال انت طالع فان دخلت الدار لا رواية فيه ويمكن ان يقال يتخير
 لان الفاء اسمية ويمكن ان يقال يتعلق لان الفاء معرف تعلق زباني ولاول اوجه كافي الخبر عن الفتح
 اذا تعلق حدثا ليس مدلول للفظ والفاعل ان كان حرف تعلق لكنه لا وجبه الا في محله فلا أثر له
 هنا لو اى بالواو وطلعت بكل حال لانها في مثله طاعة على شرط هو تقيض المذكور تقديره ان لم تدخل

وكل وكلا ومضى ومضى ما والشرط العلامة
 ونسبه انشرها الساعة اى علامتها

وان دخلت وان هذه هي الوصية ١١ و لو قال أنت طالق ان فعند محمد يقضي له دم كرماء متعلق به وعند
 أبي يوسف لا يبطي و يقول أبي يوسف بقتي بصر قوله فميت هذه الالفاظ به الخ قال في النهر سعي بذلك
 لأنه علامة على ترتب الثانية على الأولى وهي الثاني جوابا لأنه لما لم يرد على القول الأول صار كالجواب
 الآتي بعد كلام السائل وخالفوا لأنهم لم يترتب على فعل آخر أشبه المجزأة (قوله لا تقرانها بالفعل)
 حقيقة او حكمها بحول عبد الله بن (قوله ففعلان وجد الشرط انتهت اليه) أي تمت واذا تمت حدث
 (قوله فلا يتحقق الحث بعده) ثانياً باليمين أخرى لأنها غير مقتضية للعموم والذكر اربعة نهر (قوله
 الآتي كما) واذا حصره ان متى لا يتفقد التكرار وقيل تفيدوه ونحوي انها لا تفقد عموم الاوقات ففي متى
 خرجت فانت طالق الفساد ان متى وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق فاذا تحقق في وقت وقع ثم
 لا يقع بخروج آخر أو ي كذا حتى لو قال أي امرأة أتزوجها فهي طالق كان على امرأة واحدة كما في المخط
 وغيره بخلاف كل امرأة أتزوجها حيث يعبر بعموم الصفة واستشكل للمعنى أي امرأة أتزوجها بعموم
 الصفة نهر و لو دخلت امرأة الدار مرة واحدة قول الزوج من دخلت منك الدار فهي طالق تكرار الوقيع
 كما في الدرية قال في النهر وهي غير مبررة بالمسئلة في الدار أي الغاية ثم قال وجهه في الصرا أحد القولين
 واقول في عز وحكاية الخلاف البصر نظراً لغيره عبارة خالية عن التصريح بكراهة ونفيه ولم يذكر مع أنها
 من الجواز لغتها ومعنى ومن مسائلها فرع غير يبي في المعراج رجل قال لنسوة لمن دخلت منك الدار
 فهي طالق فدخلت واحدة مراراً أطلقت بكل مرة لان الدخول اضمحل في جماعة فبراهه بجمعها
 كقوله تعالى ومن قتلته منك متعدداً فانه أفاد عموم الصفة وذا ذكر محمد في السير الكبير لو قال لا امر من
 قتل قتيلاً فله سبيل فله قتل واحد قتيلاً فله سبيل ما قبل لوجه لمجدي الاستشهاد لان الصديق قوله
 يقتلوا الصديق باعتبار اللام الاستغراقية والقتل عام ولو وقع في سياق الشرط وكاه في الدرفهم من
 قوله قبل لوجه لمجذ الخ انهم يقولون بخلافه فكان المناسب ان يقول وكلامه في البحر يشترى انه احد
 قولين على ان ذلك ليس بلازم اذ يحتمل ان عزو المسئلة لمجذ لانه لم يخرج لها فقط فندبر (قوله فان اليمين
 سري الخ) أي جعل جزاءه ثلاث تطليقات حوى وهذا في حق المتكسرة واما غيرهما فاليمين غير متناه كقوله
 كذا تزوجت امرأة فهي طالق تكرر دائماً ولو بعد زوج آخر كذا ستة فادمن الزبط وغيره (قوله
 لا تقتضيه عموم الافعال) تحليل لعدم انتهاء اليمين فان قلت كيف تضع هذه الدعوى والمحال انه لو قال
 لما كذا دخلت الدار فانت طالق فدخلت ثلاث مرات فانت ثلاث ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت
 الدار لا يقع شيء قلت الدعوى صحيحة ولكن الفعل الموجود بعد عودها اليه غير الفعل الاول لان المحلوف
 عليه في الاول طلاقات ذلك الملك وهي متناهية فتناهي لاجل ذلك لان اللفظ لا يقتضيه حتى لو اضافه
 الى سبب الملك بان قال كذا تزوجت امرأة فهي طالق تكرر دائماً لا انعقادها بسبب ما يحدث من الملك
 وذلك لانها به ولم يكن بين كلاً وكل اشترك في العموم شبه أحدهما بالآخر بقوله كذا اقتضاء
 كل عموم الاسماء غير ان عموم كلاً في الافعال وعموم كل في الاسماء وعموم الفعل فيه ضروري فلو قال
 كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة حث وانحلت اليمين في حقها وبقيت في حق غيرها واذ
 تزوجها بعد ذلك لا يقع شيء لعدم تعدد الاسم فاذا تزوج غيرها حث لبقاء اليمين في حقها وكذا اذا تزوج
 أخرى وأخرى بعد أخرى الى ما لا يتناهى ثم فرع على ذلك بالغاء بقوله فلو قال كذا تزوجت امرأة فهي
 طالق يحنث بكل امرأة أي يقع الطلاق كذا تزوج امرأة لان جهة هذه اليمين باعتبار ما يحدث من الملك
 وهو غير متناه ولو كان التزويج بعد زوج آخر لكونها مطلقة بالثلاث وعن أبي يوسف لا يقع شيء بعد زوج
 آخر ولو انحثت في امرأة واحدة مرتين بفعلها ككلمة كل ولو كانت اليمين على امرأة معينة بان قال كذا
 تزوجت كذا أو كذا تزوجت فلانة تكرر دائماً معني (قوله فلو قال كذا تزوجت الخ) وكذا لو قال كذا
 تزوجت كذا (فسرع) قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً ولا تسالحت حرمت فتزوجها فانت

فميت هذه الالفاظ به لا تقرانها
 بالفعل الذي هو شرط الحث أي
 علامته لان المجزأة لا يتابع بها
 على خطر الوجود وهو الافعال لا
 الاسماء استعماله معي المحظوم (نفيها)
 ان وجد الشرط انتهت اليمين ولا
 يتحقق الحث بعدها لا في كلاً فان
 اليمين يجرى بتطبيقات ثلاث ولا ينفى
 حتى يستوفي الثلاث لا اقتضاء عموم
 الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء
 فلو قال كذا تزوجت امرأة فهي طالق
 حث بكل مرة

أي أقامت المرأة بينة فان القول قولها (ومالم يعلم الا انها قال القول لمالي حقها) لا يفي حق غيرها (كان حصة فانست مالتى فلائنه وان كنت تصيبي فانست مالتى وفلائة فقالت حصة فانست مالتى هي فقط) ولم تطلق او احبك مطلقت هي فقط فانست مالتى وان احببتى بقولك فانست مالتى فقالت احبك مطلقت فقام فيها طالق فقالت احبك تعالى وان كذبت بينه وبين الله تعالى اذا كانت عنده وعند محمد لا تطلق اذا كانت كاذبة فيما بينه وبين الله تعالى (ورؤية الدم) بعد ما قال ان حصة فانست مالتى لا يقع الطلاق لاحتمال ان يقطع فقام دون الثلاث (فان استمر) الدم (لانها من الايام واليالي (وقع) الطلاق من حين رأت) الدم حتى لو لم تكن مدخولا بها فزوجت بزواج آخر بطلان رؤية

لم تقبل منه دهما خلافا لمحمد لا تنهات على النفي معنى نعم ان كان عدم القبول لا يشترط دعوى العبد كما قد قيل فلا تشكل نهر (قوله أي ان أقامت المرأة بينة) المناسب برهانها محوى يعنى لنسب قول المصنف برهنت (قوله قال القول لمالي) وقع في الوفاية انه قال صدقت في حقها خاصة وظاهر انه لا يعين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في الخلف لانه وقع قولها والخلف لم جاء النكول وهي واخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا ترفع الطلاق لتأقضاها ونهر ودر لكن نقل المحوى عن زرر المقدسي ان عليها الجين بالاجماع اذ ليس هذان المواضع المستثنان من قولهم كحل من قبل قوله فعليه الجين والمراهقة كالبالغة واختلف فيما لو قال لعبد ان احتلت فانست فقال احتلت نرى هشام انه لا يصدق والاصح انه يصدق لان الاحتمال لا يعرفه غيره كالحجص نهر (قوله في حقها لا يفي حق غيرها) لانها اصبحت في حق نفسها اذ لم يعلم الا من جهتها وشاهدتها في حق غيرها بل متبينة فلا يقبل (قوله كان حصة الخ) قد بدله لانه لو قال لامرأته ان حصة فاحسنه اولدنا ولدا فانما طالقان فولدت واحضت احدهما مطلقا لانه رآه احدهما للاستقالة اجتماعهما في ولد واحد او حصة واحدة بخلاف ما اذا قال ان حصة او ولدنا فانما طالقان حيث يعتبر وجوده منهما للامكان زبلي في الصرف فعلى هذا بشرط ما لو وقع الطلاق عليه سماعا وجود الولادة أو التحيص منها حتى لو ولدت احدهما واحضت لم تطلق واحده منهما (قوله تصيبي) بنون الوفاية ويدونها لانها ليست بلازمة في المضارع الذي آخرون الاعراب وعنده كرها يجوز الفل والادغام ثم اعلم ان التعليق بالهبة كالعليق بالحجص لا يفترقان الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالهبة يقتصر على المجلس لكونه تغييرا حتى لو قامت وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحجص لا يطل بالقيام كسائر التعليقات والثاني انها ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالهبة لما قلنا وفي التعليق بالحجص لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زبلي (قوله فقالت حصة) وانما يقبل قولها اذا اخبرت والحجص قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري فيشترطه قيام الشرط زبلي ولم رما لو كانت صغيرة لا يحصى مثلها أو أيسة وينبغي أن يقبل قول الايسة لا الصغيرة نهر ولو قال لها هي حاضر اذا حصة فانست مالتى وهو مرض اذا مرضت فهو على حصى ومرض مستقبل فاذا عني ما يصح من هذا الحجص او ما يزيد من هذا المرض فهو كما نوى بخلاف ما اذا قال صحصا ان صحصت او بصرا ان بصرت او سمعما ان سمعت فانها تطلق حين سكت ثم زبلاية عن السراج (قوله مطلقت هي فقط) يعنى اذا كذبها وزوج باجماع الاربع فان صدقها مطلقت فلا يضا وكذا تطلق فلائنه اذا علم وجود الحجص منها نهر من المحويرة للصدى (قوله وان كذبت عندها) لان الهبة لا تكون الا بالقلب فلا يفيد تقيد هبها ولو قال ان كنت تصيبي هذا الله فانست مالتى فقالت احبك مطلقت لدم الثيق بذهبها لانها قد قبضت الفلص منه ولو بالاعذار لشدة بعضه نهر (قوله وعند محمد لا تطلق اذا كانت كاذبة فيما بينه وبين الله تعالى) لان الاصل في الهبة القلب واللسان خلف عنه والتقيد بالاصل يبطل المخافة ونهر تقول لا يمكن الوقوف على مالى قلها فنقل الى الخلف مطلقا زبلي والمخف اخبارها عن الهبة بقولها احبك صادقة كانت وكاذبة لكن قول الشارح وعند محمد خالف لم نقل المحوى عن الفتاح حيث ذكر زفر مكان محمد والظاهر ان الصواب في عبارة الفتاح ابدال زفر بمحمد يدل عليه اول كلامه حيث قال ولو قال ان كنت تصيبي قلبك فانست مالتى فقالت احبك وهي كاذبة طاعت قضا وديانة عندهما الخ (قوله ورؤية الدم الخ) في تغيير المصنف بالوادون الغامى مالى ما ذكره عزمي من ان هذه المسئلة متداولة وليست بمنفردة على ما قلها كما يظهر من الهداية والوفاية وغيرهما وحينئذ فلا يظهر وجه الغامى قول الدرر فيحكم بالطلاق بعد الدلالة اياهم اولها (قوله وقع الطلاق من حين رأت) فكان حضا من الابتداء وقائمة هذا الاحتاد تظهر فياذا كانت غير مدخول بها كما سب ذكره الشارح او كان المعلق بالحجص عتقا لغير العبد او جنى عليه

بعد رؤية الدم قبل ان يستقر فاذا استقر جمع النكاح وكانت الحنابة حنابة الاحرار فوجا اذا خالها في الثلاث
حيث سئل الخلق لانها مطلقة قاله المحمداوى ونظر فيه ان السائل يلحق الصريح اكر الظاهر انه محمول
على ما اذا تمكن من دخولها وعليه فلا اشكال وعلى المفتي ان يقول طلقت حين رأت الدم ولا يحتجب
هذه المحضة من العدة لان الشرط حيث كان هو رؤية الدم لزوم ان يكون الوقوع بعد بعضها ومن ثم قالوا
ان الوقوع بدعي نهر (قوله ثم غادى الخ) ولومات بعد ان تزوجت من ساعتها كان ميراثها للزوج الاول
دون الثاني نهر من الحنابة (قوله يقع الطلاق حين تطهر) لان المحضة بالمساء هي الكمال منها وكما
بانها و ذلك بما اطهر درر فبقوله ان حفت لانه لو قال لها انت كذا قبل ان تصفى حيضة طلقت
اذا حاضت ولا ينظر طهرها نهر (قوله فولدت حملا واحدا بعد واحد) فلو ولدتهما معا وقع الثلاث وتعتد
بالاقرار ولو ولدت معهما جارتين وقع ثنتان قضاء وثلاث تنزه لان الغلام اذا كان اولاً تطلق ثلاثا واحدة به
وثنتان بالجمار به الاولى وان كان آخر اوقع ثنتان بالجمار به الاولى ولم يقع بالثانية شئ ولا بالغلام ولو ولدت
غلامين وجمار به زمة واحدة في القضاء وفي التنزه ثلاث قيد بالولادة لانه لو قال ان كان حملك غلاما فانت
طالق واحدة وان كان جارية فثنتان فولدتها والمستهبصا لم تطلق لانه اسم جنس مضاف فيم كماله عالم
يكن الكل غلاما وجارية لم تطلق ولو قال ان كان ما في بطني غلاما والباقي بحملها وقع الثلاث نهر ولو علم
طلقاتها بجملها المستحب ان لا يطأها الا بالاستبراء لتصور حدوث الحمل ولا يقع الطلاق ما لم تلد لاكثر
من سنتين من يوم العین لانه علقه بحدوث الحمل بعد العین ويتوهم حدوث الحمل قبل العین الى سنتين
فوقع الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المذهب وذكر قاضي خان انه لو قال ان لم تسكني حامل فانت
طالتي ثلاثا فانت ولدت اقل من سنتين يوم مندوقت العین لا تطلق في الحكم وان حانت لاكثر من سنتين
يوم طلقت فان حاضت بعد العین لا يقر بها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي ان
يقر بها حتى تضع وقد منعت الولادة لا تثبت بقوله اتفاقا قبل لا بد من نصاب الشهادة عنده وامرأة
عندها ولو علمت طلاقها قبل ولادتها فولدت ميتا طلقت وفي المذهب كما فولدت ولدا فانت طالتي فولدت
ولدين بينهما اقل من ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عتبتها بالثاني ولا يقع طلاقا آخر ولو ولدت ثلاثا
بين كل ولدين ستة أشهر وقع ثلاث وتعتد ثلاثا حص ولو قال لامرأة انك حاض كذا فولدت فانت طالقت
للسنة فولدت ثلاثا في بطن واحد لم يقع عندها حتى تطهر من نفاسها فيقع في كل طهرها طلاقا وعند محمد
وزفر طلقت واحدة بالاولا والاول وتنقض عتبتها بالآخر بحر (قوله والمحال انه لا بد بالاول) فلو علم وقع
المعلق السابق ولا يقع بالآخر شئ لان الطلاق المقارن لا تقضاء العدة لا يقع (قوله وثنتين تنزها)
لوقال واخرى تنزها لكان أظهر بالاسم البارة ان الثلثين غير الواحدة وان سلم عدم الایام فالتنزهة
انما هي واحدة فقط والاخرى قضاء جوى عن بعض الفضلاء (قوله فالاحوط ان لا يتزوجها) أى
الا بعد زوج آخر (قوله ومضت العدة) أى انقضت بوضع الحمل قال في النجاة والرجعة ولا ريب
جوى عن ابن السكيت (قوله التباعد عن مكان المحرمة) والمراد بمكان المحرمة مظانها كما ذكره الكمال
قال ومن قال دانه أى من قسر التنزه بالدانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى فقد أخطأ (قوله والمالك
يشترط لا آخر الشرطين) دون اولهما يعنى بعد ان غادى العین لقوله ازل الباب انما يصح في الملك ومضافا
شك في النهر ثم ظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق في اعتبار وجود آخر الشرطين في الملك بين ان يكر رادة
الشرط مع حرف العطف او لا ليس كذلك قال في البصر والحاصل انه اذا كر رادة الشرط من
غير عطف فان الوقوع يتوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما واخره عنهما او وسطه لكن ان
قدمه او اخره فمالك يشترط عند آخرهما وهو المفقوطة به اولا على التقدم والتأخير وان وسطه فلا بد
من الملك عندهما وان كان بالعطف فانه موقوف على أحدهما ان قدم الجزاء او وسطه واما اذا أخره
فانه موقوف عليهما وان لم يكر رادة الشرط فانه لا بد من وجود الشيتين قدم الجزاء عليهما واخره عنهما

ثم غادى بها الدم كان النكاح صحيحا
(وقى ان حفت حمضة يقع الطلاق
حين تطهر) من المحض ولم يقع قبل
(وقى ان ولدت ذكر فانت
الطهر (واحدة وان ولدت
حالتى) ملققة فولدتها (المحال انه لم
انتي فثنتين فولدتها) منها (طالقتى
يدرا الاول) منها (طالقتى تنزها) حتى لو
(واحدة قضاء وثنتين تنزها) واراد ان
علقها واحدة قبل ذلك واخرا لا يحوط ان
يتزوجها قبل زوج اخر ولا يحوط
لا يتزوجها (ومضت العدة) بوضع
الحمل والمراد بالتنزه التباعد عن مكان
المحرمة (والمالك يشترط لا آخر الشرطين)

الجماع اياك لبقاءه يجر (قوله وعند محمد طالق ما بقي من الطلاق) لم يظهر من هذه العبارة فرق بين قولهما وقول محمد لثبوتها بماز العبارة كما تعلم براجعة الزبلي جوى (قوله ولو طلق الثلاث والعق بالوطء) اى الجماع بان قال ان وطئت او جامعتك فانت كذا حث بالبقاء المختارين ولو نوى بالاول الدوس بالقدم لم يصدق في صرفه الجماع لكن يصح به ايضا ولو قال ان وطئت كان على الدوس بالقدم اتفاقا ولو بالشأن الموافقة لم يفتى في شيء من الاشياء فافظا لمرانه لا يصدق ايضا (حكى) عن الطحاوى انه كان على ابنته مسائل قال لا فها انما جماعناكم على سبيل ما لم يمتنعوا على كذا مریدا هذا المعنى فتبعت فقال ما شأنك فتبعت ايضا فلما احسن انها ذهبت الى الجماع المعروف غضب وقطع الاملاء وقال اللهم انى لا اريد المحصاة بعدة ذنابات بعد خمسة ايام وكان هذا في آخر عمره لانه حاور الشافعيين او التسعين بساء على الاختلاف في ولادته فقبل سنة تسع وعشرين ٢ وقيل ثلاثين وما شئت ولم يتصلوا في ابن مائة سنة احدى وعشرين وثلاثمائة وله من الكتب احكام القرآن ومعاني الآثار بومشكلى الآثار والمختصر للفقهي والشروط الكبير والصغير والاوسط والمختصر والهجرات والوصايا والفرافض وتاريخ كبير ومناقب ابي حنيفة والنفوس الفقهية والنفوس الفقهية والنفوس الفقهية وعقيدة في اصول الدين وسبح اراضى بمكة وقصة الفتي والخاتم شرح المجمع الصغير والكبير والعقيدة وغير ذلك نهر وله ايضا مستند كرام المناسوى في حرف الهزرة في الكلام على قوله عليه السلام احفوا الشارب واعفوا الخبي ولا تشبهوا باليهود ورواه الطحاوى عن انس بن مالك في معنده وذكر ان طحي كسي قرية من قرى مصر اه (قوله وعن ابي يوسف انه اوجب المهر في البت ايضا) لوجود الجماع بالدماء بعد الثلاث وجه الظاهر ان الجماع ادخل الفرج في الفرج ولم يحد لان الادخال لا دونه حتى يكون له دواء حكم الابتداء وهذا الحلف لا يدخل دابة الاصطبل وهي فيه لا يفتى بها كما فيه زبلي (قوله ولم يصير مرجعا) قال في البحر وزعم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار لانه فعل واحد فليس لا ثمره حكم فعل على حدة وقيل ينبغي ان يصير مرجعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المراج و ينبغي تعصير قول في يوسف لغيره وزبلي معنى المساس بشهوة اه (قوله لا اذا اوج نيا وحبوا) بان حرك نفسه فانه يصير عليه العقر ويصير مرجعا اتفاقا لكن لا يجب المحدثا فائل ان يقول هذا في الطلاق مسلم لوجود العتق ما في العتق فنبين ان يجب تحل الوطء عن الملك وشبهه وجوبه ان هذا ليس بابتداء فعل من كل وجه لا اتحاد المجلس والمقصود نهر وهو قضاء الشهوة فاذا امتنع المحدث لشيء وجب المهر لانه يجب مع الشهوة زبلي (قوله وكذا لم يصير مرجعا به اذا كان الطلاق المعلق رجعا عند محمد) وعن محمد لو ان رجلا زنى بامرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب عليه مهران مهر بالوطء ومهر بالعقد وان لم يستأنف الفعل لان دوامه على الفعل فوق المحلوة بعد العقد زبلي قال في البحر وتخصيص الزاوية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه مدون غيره قال في النهر وهذا يشكل على ما مر فقد جعل لا نعوذا الفعل حكم على حدة انتهى واقول لا اشكال فيه لان ما مر من على ما هو المذهب عند محمد وما هنا رواه كما يفيد التعبير بن جوى وفيه مع ما سبق عن البحر من قوله وتخصيص الزاوية بمحمد ما لا تأمل وفي البرازية لا يقر بها فاستلحق وجاءت وقفت منه حاجتها بحيث يحاط به الفتوى ولو نال ما لم يمتنع ولو قال لا يمتنع ان جامعته فانت حرة فاجله ان يبعها من غير ثم تزوجها او يطأها فتفصيل الى جزء ثم تزوجها منه فطأها فلا تعتق ولو حلف لا يشأها وهو عليها فاعين على الاجراء ثم الادخال فان دام عليها لا يمتنع بحر (قوله وعند ابي يوسف يصير مرجعا) تنقح ترجمه (قوله لم يطلق هذا المرأة) بمعنى المحدثه كما في النهر لان التزوج عليها وان يدخل عليها من يشار كفاي القسم ولو جرد بقوله عليك لا ولم يلقه طلق المحدثه اه (قوله اذا كان في عدة الرجعي يطلق) ينبغي ان يقيد باذا اراد رجعتها ما مر من انه لا يقسم لها الا منه هذا لا زادة وهذا وادعى على المصنف نهر

٢ قوله وقيل ثلاثين اى تسع وثلاثين
اه منه

وعند محمد طالق ما بقي من الطلاق
وهو قول زبلي والشافعي (ولو طلق
الثلاث) او البائن (والعتق بالوطء لم
يجب المهر بالبت) بعد الطلاق او
العتق بالانكشاف وعن ابي يوسف انه
أوجب المهر بالبت ايضا (ولم يصير
مرجعا به) اى بالبت (في الرجعي لا
ان اوج نيا) بعد الانكشاف رجعا
العقر فها يصير مرجعا بالاجماع
صورته قال لامرأته اول فتمدان
جامعتك فانت طالق او انت حرة فلما
التقى المختاران ولبث ساعة لم يجب عليه
العقر وكذا لم يصير مرجعا اذا كان
الطلاق المعلق رجعا عند محمد وعند
ابي يوسف يصير مرجعا (ولا يطلق
في ان تنكحها عليك في طالق فتكفها
عليها في عدة) الطلاق (البائن) صورته
قال لامرأته ان تزوجت عليك فالتى
ان تزوج طالق وتطلق امرأته طلاقا
ثم تزوج امرأته اخرى في عدة المطلق
هذا المرأة قوله في عدة الرجعي يطلق
الى انه اذا كان في عدة الرجعي يطلق

(قوله ولا في قوله أنت طالق ان شاء الله) حاصله ايه اذا علقه بمشقة من لا تعلم مشقة او بارادته او بحسبه
 أو رضاه كالساري والملازمة والجامع وأنشركه معه من تعلم مشقة كان شاء الله وزيد ما دأه هي ان
 او الا ان اؤاذا أو ما واليا أو ان لم تطلق رواية الترمذي من حلف على عين وقال ان شاء الله لم يحن ثم
 (تسمية) جرى على لسانه من غير قصد لا يقع الطلاق لان لفظ الاستثناء وجد حقيقة وهو مرجع فلا يقتصر
 الى البنية كقوله أنت طالق زيلي فلا يشترط القصد ولا التلطف بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء
 موصولا أو عكس أو زال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع كافي العمادية ولا العلم بمعناه ولو شهد بأي كلمة
 الاستثناء وهو لا بد كرهان كان بحال لا بدري ما يصري على لسانه لغضب جازله لا اعتمادا عليها ولا لادر
 من الجرح ثم المراد من قوله أو عكس ان يكتب الطلاق ويتلفظ بالاستثناء على فور فراغته من الركابة
 وارس المراد تقديم الاستثناء على الطلاق كما قد يترجم (قوله من لا تعلم لاصحوا) بحث لو قرب شخص أذنه
 الى الله سمع فصيح استثناء الا من در عن الثانية (قوله فلا يملك) لانه لو لم يشأ الله لم يملك الجارية على لسانه
 وانحج عليه ما بينا من قوله عليه السلام من حلف على عين وقال ان شاء الله فقد استثنى في رواية النسائي
 وفي رواية الترمذي لم يحن وقال تعالى حكايه عن موسى عليه السلام سبحانه ان شاء الله صابرا ولم يصبر
 ولم يكن بذلك بخلاف الوعد لعلقه بمشقة الله تعالى وما جرى على لسانه تعليق لا تطبيق زيلي (قوله وان
 مات قبل قوله ان شاء الله) لان الكلام يخرج بالاستثناء عن ان يكون ايجابا والموت ينافي الموجب
 لا المبطل در لان الموجب يستدعي الهل والموت ينافي الهل فينافي الايجاب اما المبطل فيستدعي صحة
 الايجاب وهو قائم بالزوج والموت لا ينافيه بل يلائمه في الابطال عزي عن الكافي قد عجزت لانه لو مات
 الزوج قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط درر وانما تعلم ارادته الاستثناء بقوله قبل ذلك
 اني اطلق امرأتى وأستثنى عزمي (قوله لانه لو سكت ثبت حكم المصدر) ولا يسل بان شاء الله وعن ابن
 عباس جواز له سنة وعنه جوازه ابداروى ان امرأة نكرت على ابن عباس في ذلك وقالت لو كان ما قاله
 حائرا لم يكن لقوله تعالى وعذبتك صفنا فاضرب به ولا تحث معنى روى ان ابا جعفر المنصور قال
 لابي خنيفة لم خالفت جذي في الاستثناء المنفصل فقال له محقق الخلافة عليك فانك تأخذ مقدار السعة
 باليمان والعهود على وجوه العرب وسائر الناس فيخرجون من عندك ويستثنون فيخرجون
 عليك فقال احسن فاستر على زيلي (تسمية) قال أنت طالق ثلاثا وثلاثين ان شاء الله او انت حرو
 ان شاء الله تطلق وتعتي وقال لا تطلق ولا تعتي لان التكرار شائع في كلامهم فعمل عليه تعميما
 لكلامه فلا يسل اتصال الشرط وله ان اللفظ الثاني لغوا لا يفيد فوق ما يفيد الاول ولا وجه
 لكونه تأكيد الفصل بالواو فجمع المعطوف عن اتصال الشرط به فيقع درر وقد المعطوف بكونه
 باللفظ المعطوف عليه احتراز اجمالا كان مجردا كقولك أنت حرو عتيت ان شاء الله فانه لا يهيل فاصلا
 ويصح الاستثناء ثمر بلاية ثم التعليق بمشقة الله اعدام وابطال له عندهما وعند أبي يوسف هو تعليق
 بشرط لا يوقف عليه فلا يقع كماله علقه بمشقة غاب وبغيره بخلاف تطهر في مواضع منه اذا قدم الشرط ولم
 بات بالفاء في الجواب بان قال ان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لانه ابطال وعند أبي يوسف يقع وبه
 يقتي در لان التعليق لا يصح الا بالابطال وهو الفاء كما لو قال ان دخلت الدار أنت طالق وكذا لو قال ان
 شاء الله وأنت طالق او قال كنت طلقك أمس ان شاء الله لا يقع عندهما خلافا لابي يوسف ومنها اذا جمع
 بين يمين بان قال أنت طالق ان دخلت الدار وعدي حران قلت زيدا ان شاء الله ينصرف الى الجملة
 الثانية عند أبي يوسف كالشرط وعندهما الى الكل ولا يدخله في الاقناع بان قال أنت طالق وعدي
 حران شاء الله ينصرف الى الكل بالايجاع ومنها اذا حلف بالطلاق او باليمين حنث بذلك عند أبي
 يوسف خلافا لهما وكذا اذا علقه بمشقة من لا تظهر مشقة كالحنث والمحاط والملازمة بكون تعليق
 او ابطالا على الاختلاف المذكور ولو قال أنت طالق بمشقة الله تعالى او بارادته او بحسبه أو برضاه

(ولا) طالق (في) قوله (أنت طالق) ان
 شاء الله (حال كونه) متصلا به (خلافا
 لما لك) وان مات قبل قوله ان شاء
 الله وانما قد بقوله متصلا لانه لو
 سكت ثبت حكم المصدر ولا يسل
 بان شاء الله وهذا انما سكت من غير
 ضرورة

لا يقع لانه اصل ال التعليق بما لا يوقف عليه كقولنا ان شاء الله لان حرف الباء للاتصاف وفي التعليق
 الاتصاف بالجزء بالشرط وان اضافته الى العبد كان تعلقا منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء الله
 او اراد اوا حاصره في فان علم العبد في المجلس وشاء وقع الضلاق دروان قال بعه او بامر او بقضائه
 او بانه او بعله او بقدرته يقع في الحال سواء اضافته الى الله او الى العبد لانه راد في مثله التفسير عما كونه
 بضم القاضى وان قال بصراف اللام يقع في الوجود كلها لانه للتعليل كانه قال انت طالق لدرعوك الدار
 سواء اضافته الى الله او الى العبد وان ذكر بصرف في ان اضافته الى الله لا يقع في الوجود كلها الا في العلم لانه
 يدرك العلوم وهو واقع ولانه لا يصح فيه صر الله تعالى يقال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعلقا بامر
 موجود فيكون ايقاعا ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة التقدير ويقدر شيئا وقد لا يقدر حتى لو اراد به
 حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال زيلعي (فالمحصل) ان هذه الالفاظ عشرة اربعة منها للتعليل وهي
 المشيئة والارادة والهمة والرضى وستة لمست للتعليل وهي الامر والمحكم والقضاء والاذن والعلم والقدرة
 الكل على وجهين اما ان تضاف الى الله او الى العبد وكل وجه على وجود ثلاثة اما ان تكون بالياء
 او باللام او بي فكذلك باللام تغيير مطلقا وكذا الستة الاخرى بالياء والاربعة الاولى تعلق ان اضيفت
 الى الله وتعلق ان اضيفت الى العبد وكما هي ان اضيفت الى الله تعلق الى العلم وان اضيفت الى العبد
 فالاربعة الاولى تعلق والباقي تعلق عيني (نته) ادعى الاستثناء واكثره لا قبل الاستثناء وقوله الفتوى
 (قوله اما اذا سكنت للتفكير الخ) او اذا كانت طالق بازاينة ان شاء الله صح الاستثناء كما في الحائض بخلاف
 الفاضل الفتوى كانت طالق رجعا ان شاء الله وقع وباشا لا يقع در و لو قال رجعا او باثنا عشر من نيته
 فان نفي الرجعي لا يقع وان عني الباشا وقع واجمعائه لو قال انت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله لم يقع
 ولو قال انت طالق ثلاثا باثنا ان شاء الله وقع ولو قال واحدة باثنا ان شاء الله لم يقع نه ومن الاستثناء انت
 طالق لو لا ابرك او لا احسك او لا في احسك فلا يقع كما في الحائض ومنه سبحانه انه ذكر بان المحامي في
 فتاواه در (قوله وانصروهما) كالجشاء والسعال ونقر اللسان او امساك فمدر (قوله وفي انت طالق ثلاثا
 الخ) شروع في بيان الاستثناء الوضعي بعد الفراغ من العرفي والحق بالتعليل لا شرا كهما في منع الكلام
 من اثبات موجهه الا ان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم المشيئة لمسايتها للشرط في منع الكل
 وذكر اعادة التعليق غير انه منع لا الى غاية والشرط منع الى غاية حقيقة ان الاستثناء بيان بالاولا وحدي
 انصواتا انما بعد ما يرد بضم الصدر نه ثم الاصل ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية وشرط صحته ان
 يبقى ما يتكلم به بعد الاستثناء وهذا اذا كان الاستثناء متصلا بمدر الكلام لانه مغر لصدوره في المسئلة
 الاولى الباقي بعد الاستثناء ثنتان فيقعان وفي الثانية الباقي واحدة فتقع وفي الثالثة ليس بقى بعد الاستثناء
 ما يتكلم به فيسقط الاستثناء مجرى عن ما ذكر واعلم ان غيرة الاختلاف بيننا وبين الامام الشافعي في ان
 الاستثناء تكلم بالباقي عندنا وعند منعه لهم بطريق المعارضة تظهر فيما اذا قال له على ألف امانة
 او خمسين يلزمه تعميته لثالث في المدخول وعند تعميته وخمسون لانه داخل عنده يمين والثالث
 في المخرج ويشترط ان يكون متصلا بخلاف العطف حيث يصح وان كان منفصلا لكونه غير مقيد عيني
 (قوله وفي ظاهر الرواية) يعني من ابي يوسف كما هو ظاهر مجرى (قوله وفي ثلاثا الا ثلاثا ثلاثا) لان
 استثناء الكل باطل ان كان بلفظ الصدر ومساويه وان بغيرهما كنسائي طوائق الا هؤلاء والا لا يرب
 وعنه وعند عبيد حرارا الا هؤلاء والاسماء واغنا وراشدوا هم الكل مع در قوله ان كان بلفظ الصدر
 امساويه الاول هو مسئلة الثمن والثاني كقوله عبيد حرارا لا مالكي ويعتبر كونه كلا او بعضا من جملة
 الكلام لامن جملة الكلام الذي يحكم بعقده ففي انت طالق عشرة الاتصاف واحد والاثمانية يقع ثنتان
 وهكذا ثم كون المستغرق لغوا مقيد اذا لم يكن بعد استثناء آخر يكون جزا للصدر فان كان صح وعلى
 هذا نقرر مع ما لو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة يقع واحدة نه ويصح انك تسقط الواحدة الاخرية

اما اذا سكنت للتفكير او العطف
 او نحوهما فهو لا يمنع الاتصال
 (وفي) قوله (ان طالق ثلاثا) الواحدة
 يقع ثنتان وفي (الاثنتين) يقع (واحدة)
 وعن ابي يوسف انه لا يصح استثناء
 الاكثر وفي ظاهر الرواية لا فرق
 (وفي) قولنا طالق ثلاثا (الا
 ثلاثا) يقع (ثلاث)

مرضا والمقعد والمفلوج مادام برزاد ما به فهو مرض فان صار قديما ولم يزد فهو كالجميع في الطلاق وغيره ودرر وقوله فان صار قديما أي بان استمرسته (قوله ولا يمكنه القيام خارج البيت) كجهز الفقيه عن الابنان الى المسجد ونحو السوقي عن الابنان الى مكانه فاما من يذهب ويصحب فلا وهو الجميع وهذا في حقه اما في حقه فيعتبر بجهزها عن القيام بمصاحمها داخل البيت كذا في البرازية وزاد في فتح القدير ما ذكره الشارح (قوله والمرأة اذا كانت الخ) كذا في فتح القدير ونصه اذا يمكنها السجود الى السطح ففي مرضه اه قال في الشربلية وهذا مذكور في الذخيرة والاولى ما في النهر عن البرازية بان تجهز عن المسامح الداخلة ومقتضاه انهن لو قدرن على نحو الطلج دون صعود السطح لم يكن مرضه وهو الظاهر اه والمحامل اذا أخذها الطلق كالمرضة درر ولم يقدها اذا تم لماسة أشهر كما في الزايمي ولهذا قال في الشربلية ولا معنى ان العادة معوبة بطلق السجود بها أو شدة في تمام المدة اه واختلاف في قسم الطلق فقيل هو الواجب الذي لا يسكن حتى تموت او تلو قبل وان سكن لان الواجب يسكن تارة ويخرج أخرى والاول واجبه اه فعلى ما هو الوجه اذا حلت الفرقة من جهتها بدسكون الطلق مانت لا يرث منها (قوله مطلقا رجعا وابنا) طائعا احترازا عما لو اراد على طلاقها فانها لا يرث كالأول كرهت على سؤالها الطلاق حيث ترث كالألقية وعرف منه انه لو جامعها ابنته مكرهه فان ترث ولم يقدها به لان العواصية هي الاصل فصرف المطلق اليها من الطلاق ليس بقيد بل كذا في لو ابانها بختيار بلوغ وقبيل أنها وبنتها وورثته كما في البدائع وكانه اراد به كل فرقة جاءت من قبله نهر (قوله أي امرأة حرة مسلمة) فلو كانت أمة او فقية لا ترث حيث كان هو مسلما وان كان فارا بقى ان ظاهر صريح الشارح ان العمة باهلية الارث عند الطلاق الرجعي وليس كذلك بل العمة في الرجعي بالاهلية عند الموت حتى لو كانت الزوجة رقيقة او كافرة ثم اعتقت أو أسلمت ومات وهي في العدة يجزي التوارث بينهما شيخنا حين يختلف الباش فانه يشترط فيه الاهلية للارث وقت الطلاق والموت وما بينهما بجهزها في الزايمي من تعيد او نهاته اذا طلقها بعد ما تعلق حقه بما له بقوله وكانت وقت الطلاق من ترث الخ تبين حله على خصوص الباش لما بين الرجعي (قوله رجعا) كان ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لانها فيه ترث ولو طلقها في الصحة ما بقيت العدة بخلاف الباش فانها لا ترثه الا اذا سكنا في المرض ولقد أحسن القدير وفي اقتصاره هل الباش نهر (قوله بغير رضاها) صوابه التأخير بان يقال وابنا أو ثلانا بغير رضاها فيكون نهر بجماعه هو قوله لا في وان ابانها بامرها الخ اذ لا يصح حله قديا في الرجعي لما سألنا انها لو سألته الطلاق الرجعي فابانها غليظة او خفيفة ومات وهي في العدة ورثته (قوله أو ثلانا) فيه ان الثلاث من افراد الباش فلا يصح عطفه أو جوي (قوله في مرضه) قيد للباش لانها ما على خلاف القاعدة الاصلية جوي لان النكاح في الرجعي قائم ولو سافر نهران ماتت بخلاف الباش حتى لو ابانها في صحته ثم مات لا ترث سواء مرض بعد ابانها أو لا وسواء ماتت والعدة باقية أو لا واما في الرجعي فترث منه مطلقا اذا مات وهي في العدة بخلاف الباش لان السبب والنكاح وقد زال فلا ترثه كالأول نهر وقوله في مرضه أي المتصل بالموت حتى لو صح ثم مات في عدها لم ترث اما اذا لم يصح حتى قتل او مات من غيره ورثت وكذلك لو لم يطلقها بمرضه كما صححه في الحاشية أو وكل به وهو صحيح فلو وقع حال مرضه قادر على عزله لا اذ لم يقدر كما في الظهيرية وفي الكافي قال زوجته اجمدا كما طلق ثم بين ذلك في المرض صار بالموت فارا أقول وعلى هذا فينفق انه لو حلف وهو صحيح لكانه حبث وهو مرض فيمنه في واحد فانه يكون فارا ولم يولد كذا في الورثة بعد الموت في كور الطلاق فيه فالقول لها لانهم يدعون الحرمان بالطلاق في الصحة وهي تنكر كما قالت لطلقني وهو قائم وقالوا في البقرة بخلاف ما لو كانت الزوجة أمة فادعت العتق قبل موته وقالت الورثة انها كان بعده حبث يكون القول لهم ولا يعتبر قول مولاهما كما لو ادعت انها أسلمت في حياته وقالت الورثة أسلمت بعدهم فوالقول لهم والقول لباستانه مانت قبل انقضاء عدتها مع العيين فان نكلت

ولا يمكنه القيام خارج البيت لا يكون
مرضاً من الموت والمرأة اذا كانت
بجس لا يمكنها القيام للسجود على
السطح كانت مرضية والا لا (ملقها)
أي امرأة حرة مسلمة (رجعا) بغير
رضاها (أو ثلانا) في مرضه

لا رث لما ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تقض عدي لا يقبل قولها ولو لم تزوج لكنها قالت أبست ثم مات بعد مضي ثلاثة أشهر من وقت إقرارها لا ميراث لها ولا ميراث لزوجها وهو صحيح وقيل هل رثته أو لم يرث بداءا لمحرب ورثته بخلاف رثتها وهي صحيحة والفرق أن رثته في معنى مرض من موهة بخلاف رثتها أما لو رثت وهي مرضية ورثها فهو صحيح وإذا صار فارابان مطلقا بعد ما تعلق حقها به وكانت وقت الطلاق أي البائن ممن ترثه بان سكنا حزين مقضى الدين وعليه قصده بخلاف ما إذا كانت كافرة وهو مسلم أو كافرا لم يكن أو أحدهما وقت الطلاق ثم زال المانع حيث لا ترث لعدم تعلق حقها به وقت الطلاق فلا يكون فارا جوي عن ابن السلي (قوله ومات) ولو بغير ماذر هو المذهب شرعا لا من عن المواهب وليس المراد منه مات بسبب آخر بعد العلم من مرضه بدليل ما ساق في المتن من قوله ولو أبانها في مرضه فصع هات لم ترث قيد موهة لأنها لو ماتت وهي مرضية في العدة لم يرثها الزوج لأنه بطلانها ما يرضى بإسقاط حقه نهر وقوله بطلانها أي البائن لما صرح به الزيلعي فمساقي عند قول المصنف والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء حيث قال ولهذا تناوفا لفظه الأزواج في آية الميراث واللعان وفي عدة الوفاة حتى جرى التوارث واللعان بينهما ووجبت عدة الوفاة عليها (قوله ورثت) لتبوت الفرار بهذا الاشامسوا على أهلها لا رثته أولا حتى لو سكنت أمة اعتقها المولى أو كنية أسلمت ولم يعلم حتى أبانها في مرضه ورثت كافي الظهير وفي الحاشية قال المولى لا مة أنت سر عدا وقال الزوج مات طالق ثلاثا بعد غدا علم بكلام المولى كان فارا والا لا يرث لأنها لم تكن أهلا للارث وقت التعليق بمر (قوله) وكذا لا ترث إذا طلقها قبل الدخول ولو بعد انحلاله كان الارث من الاحكام التي يتم انحلاله مقام الوطء فيها (قوله وقال ما لا ترث امرأة الفساح) هذا قول ابن أبي ليلى وأحد وأما مالك فيؤثر بان تزوجت بازواج شيئا عن الهبي وكذا عبارة الزيلعي تدل على ذلك أيضا غيره أنه لم يزد كراجم مع ابن أبي ليلى حيث قال بعد ان ذكر ان أزوجة سبب الرثا في مرض موته وزوج قصده بطلانها فبرهله قصده بتأخير عمله إلى انقضاء العدة منه ولا يمكن إساءة السبب بعد انقضاء العدة لأنه يؤدي إلى تورثها من زوجين وإلى تورث ثمان نسوة أو أكثر من رجل واحد وهذا يعلم فساد قول مالك أنها ترث بعد انقضاء عدها ولو تزوجت بشرة أزواج وقول ابن أبي ليلى ما لم تزوج لأنه لا يعلم في الشرع ولا يجعل الارث لا كثر من أربع نسوة اه (قوله وقال الشافعي لا ترث في البائن) وهو القياس لأن السبب قد ارتفع قبل الموت وجه الاستحسان ما روى ان عثمان ورثت قاض بنت الاصبغ امرأة عبد الرحمن بن عوف وكان قد أبانها في مرضه بمضمر من الصحابة من غير تكبر فصار اجازة زيلعي (قوله أو اختلفت منه) بمرهان الاختلاع لا بسكون بامر هاجوي أي لان اختلاعهما لا يكون بدون أمرها ان الميراث بامر هاجوي أنها قد اختلفت لان الاختلاع لا يجزي لا يسلط ارثها وفي الحاشية أبانها في مرضه ثم قال لسان تزوجتك فانت طالق ثلاثا فتزوجها في المدة وماتت في مرضه لم ترث لأنه مات في عدة مستقلة فابطل حكم الفرار بالطلاق الا في الثاني وان وقع الا ان شرطه وهو التزوج حصل بفعلها فلا يكون فرارا خلافا لمذهب نهر (قوله) لم ترث لأنها رضت بإسقاط حقها وفي كلامه إشارة إلى أنها لو فارقت بسبب أوعنة أو عيبا بلوغ واستعفا لم ترث ولو وجدت هذه الأمور متحال مرضها ورثها كذا في التمرح والمذكور في الجماع ان في الفرقة بالمحب واللعنة واللعان لا يرثها لانها طلاق فكانت مضافة بالمعزوم به في السكاني وقالوا ولعلقت نفسها في حخته أو مرضه فحازت الزوج في مرضه ورثته مع ان طليقها ظاهرا في رضاها به أو أجاز الزيلعي وغيره بان المطل للارث انما هو أجازته وانت خبير بان هذا لا يصح في نفسها بل إذا كان الطلاق في مرضه أو قبل الرضى فيه قائم نهر فان قلت أمرا بالطلاق لا يزيد على قولها استقمت ميراثي منك ثم لا يسقط قلت أحبيب بان الميراث لا يحتمل السقوط مقصودا ولكن سببه وهو أزوجة يحتمل الرضى وساق في كتاب الوفاة ان الاستحقاق المشروط كالارث لا يسقط بالاسقاط قال الهجوي في حاشية الاسماء من قاضيان

ومات في عتقتها ورثت المرأة (وبعد) أي بعد العدة (الارث) مطلقا أو تزوجت أو وكذا لا ترث إذا طلقها قبل الدخول وقال مالك ترث امرأة الفار بعد العدة قبل ان تزوج آخر وقال الشافعي لا ترث في البائن (وان أبانها بمرها أو اختلعت منه أو اختارت نفسها بنفسه) ثم مات وهي في العدة (لم) ترث

وهو الذي يجب القطع به ونقل شفعان فتسوى الطرأ إلى ان التصديق الخالف لشرا الواقع داخل
خلاف لما في الأشياء من انه يعتبر حال حياته (قوله وفي قولنا مطلق رجعة الخ) ولولا وفي مطلق
فما بناه ورتب لكان افودوا خصر لا علم منه ما نصت على الرجعي او وقع ثلاثا الأولى نهر ما بناه قايما اذا
سألته الرجعي فظاهر واما فاعا اذا اطلقته من التقيد فلان مطلق الطلاق ينصرف الى الواحد الرجعي
والرجعي ليس رضى بطلان الحق (قوله وان بانها بامرهما) وقال برضاها لكان التاميل
فله ينسأل ما اذا قال لها انتارى فانتارت نفسها دون قوله بامرهما جوى من الرجندى
(قوله فاقربا بدین) مهران كان او غيره جوى من الرجندى (قوله فلها الاقل) ثم ما تأخذ له حكم
الميراث حتى اذا قوی بعض التركة تنوى على الكل وله حكم الدين حتى كان للورثتان بطلوهم من
غير التركة اعتبارا ازاجهما زبلى (قوله وعندهما الخ) لما ان دليل التهمة وهى العدة قائمة في
الأولى فبقول المحكم عليه ولا مدعى الثانية فانعدمت التهمة ولمذا يجوز له ان يتزوج اختا ودفع
الزكاة النسيب والشهادة لمان التهمة أمر باطن لا يوقف عليها فساد الحكم على دليلها وهى العدة كما
أمر الحكم على النكاح والقرباة حتى تمتعت بهما هذه الاحكام ولاى خيفة انه لم يرض والنكاح
قام حقيقة او ظاهرا ما رتبها بالاقرار والوصية لمان الزوجين قد تنفقا على الاقرار بالطلاق
واقضاء العدة لينفخ لها بالاقرار والوصية ما هو اكثر من الارث فترد ازيادة فلهذه التهمة ولا تهمة
في قدر الميراث فيصح وكذلك التهمة في حق الزكاة والتزويج والشهادة لانها لا يتوابعان عادة فلهذه
الاحكام ما زبلى وظاهرها انه اذا اقرب بالطلاق منذ زمان وصدقته ان تعتبر العدة من وقت الطلاق بدليل
انهم تقفوا انها يجوز له دفع الزكاة اليها وشهادته لما قال في البحر وهو خلاف ما صرحوا به في العدة من
ان القنوى على ان العدة تعتبر من وقت الاقرار كافي للمداية والحماية وغيرهما فلا يثبت نفي من هذه
الاحكام ولا تزوجه بانها وأربع سواها أيضا الظهور والتهمة في اقراره ووصيته اه (قوله ثم انه يجب
العدة في الاولى) من وقت الطلاق بالاتفاق واما في الثانية فالقنوى على ان ابتداءها من وقت الاقرار
فصل التهمة المواضعة كما تقدمت ولومات بعد صها من وقت الاقرار فلها جميع ما وصى بها او اقرب من
المداية (قوله وعندها جوى ما جوى في الصورة الاولى) فيه خلل جوى عن الغنبي ووجه
الخلل ان قوله في الصورة الاولى صوابه في الصورة الاولى فان قلت ليس المخل فاصرا على ما ذكره الغنبي لان
في قول الشارح وعندها يجوز اقراره ووصيته في الثانية خللا أيضا الاترى الى قول الزبلى والارزى
وابويوسف ومحمد زعفرى الاولى ومع اى خيفة في الثانية قلت ليس في كلام الشارح خلل من هذا
الوجه بل المخل في كلام الزبلى والارزى والصواب ان يقال وابويوسف ومحمد زعفرى في المسئلة الثانية
ومع اى خيفة في الاولى قال الشافعى وقول الزبلى ولهم ان دليل التهمة وهى العدة قائمة في الاولى يؤيد
وجه الصواب (قوله واقدّم لمقتل بقود) وما في الدرر من قوله او ركب سفينة فانكسرت تعبه في
الشرب لئلا بان كسرهما ليس شرطا بل كذلك لو تلامط الامواج وخيف الفرق كما في البحر من المسوط
والبدائع وقيد الاستيعاب بان يكون من ذلك الموج اما لو سكن ثم مات لاثرت اه قال في الشرب لئلا
ولا يخفى ان هذا شرطا كونه فارا فلا يختص بهذه الصورة اه ثم ظهر في ان التقيد بقوله فانكسرت
لا يتاني ما وقع التصريح به في كلام غيره مما يثبت حكم الفرار بمجرد تلامط الامواج اذا خيف الفرق
ولو بدون كسرهما فيحصل ما ذكره من قوله فانكسرت على ما اذا كان بدون تلامط الامواج (قوله او رجم
في الزنى) فيه مان الرجم لا يكون في غير الزنى جوى وفيه انه قد قدم ان الاصل في القيود ان تكون لسان
المواقع (قوله ان مات في ذلك الوجه او قتل) لا فرق بين ان يكون بهذا السبب او بسبب آخر ولهذا قال
في الاصل من رضى ان زوجته ثم قتل ورثته نهر وقول المصنف و قتل صريح في ان مقتول ليس ميتا
بغيره وهو قول الحكماء جوى وفيه نظرا فليس في كلامهما يشعر بذلك فضلا عن ان يكون صرحا فيه

وفي قولنا (مطلق رجعة فطاعتها
ملا واورث) وانما قد ارجعها لانها
وقالت مطلقا بانته وبانته لا اثرت كما تقدم
آنها (وان بانها بامرهما في مرضه
او تصادقا عليها) اى على الالة
(في العدة) على (مضى العدة) اى ان
طاعتها لاثنتا في مرضه بامرهما وان قال
لما في مرضه ان الطلاق البائن كان في
صحى وقد علمت عدل فصدقه
(فاقر) لما بدین (او وصى لها) بوصية
في الصورة (فلها الاقل منه ومن
ازنها) عدداى خيفة وضدها
يجوز اقراره ووصيته في الثانية ثم انه
خص العدة في الاولى وعندها جوى (ومن
ما قرأ وصى في الصورة الاولى) اى
ما زرع رجلا وقد قبل (فأما بانها)
قصاص (او رجم) في الزنى (فأما بانها)
عقب هذه الاشياء (ورثتان مات
في ذلك الوجه او قتل) وهى في العدة

الجزء من شانهن (قوله لا ترث في الصورةين) اما في الوجه الاول فانه بالبرهين انه ليس بمرض الموت
واما في الثاني فانه بارتدادها بطلت اهلية الارث فلا اسلام لا بهو السبب بخلاف النسخة حيث يهود
لان سقوطها لغوات الاحتباس فاذا استلقت طالت الى جسمه فتعود معنى (قوله وقال زفر ثري في الصورة
الاولى) لانه صار منهما بالبرار حين طلقها فانما انه مرض الموت معنى (قوله والمسته بها) أي بعد
ما بانها فانها ترث لان المحرمة تثبت بفعله بخلاف ما اذا طاع وعادته لان الفرق من جهة فلم يكن قار
وكذا اذا طلقها رجعت ما طوعت لان الرجعي لا يزيل النكاح فتكون المحرمة مضافة الى المعاصرة
وهو فعلها بانتباها بخلاف ما اذا طاع وعادته لان المحرمة تثبت بفعله فصار به قار التعلق حقها
عسالة ولا يطل بثبوت المحرمة لانها لا تنافي الارث بخلاف الزدة بعد ايامه لانها تنافي اهلية الارث زيلي
(قوله تخلف امرأته وهو صحيح) تنقيده بالهبة لا لا حتر اعساو كان في المرض بل يعلم الحكم فيه بالاولى
او يتول انما يقيد به لان فيه خلاف محمد كما سيذكره الشارح اذ اختلف فيه اذا كان في المرض (قوله وفرق
بينهما) أي في مرض مؤنه (قوله مرضا) جعله في الظهر بقيد اقمها أي اللعان والاولا وكذا استفاد من
الز يلى وهو كذلك اذ لو وقت الفرقه باللعان في محضه ثم مات لا ترث ولهذا قد شغبنا اطلاق قول
الشارح فيما سبقت من قوله ولا عن وفرق بينهما بقوله في مرض مؤنه ومنه يعلم ما في الحديث من قوله وأشار
إلى كون الايلاء في المرض بقوله مرضا الخ لا يهاجمه ان المرض في جانب اللعان غير معتبر وليس كذلك
(قوله وزنت) اما في اللعان فلا نه ملحق بتعلق الطلاق بفعل لا بدل لأمره اذ لا بد للهامن المخصوصة
لذم العار عن نفسها فكانت مضطرة فلا يطل حقها به واما في الايلاء فانه بمنزلة تعلق الطلاق بمضى
الزمان فتكناه قال لما اذا مضى أربعة أشهر فانت بائنا در زيلي (قوله وقال محمد لا ترث في الاولى)
أشار شغبنا الى انه أراد بالاولى ما سبق من قوله قد ف امرأته وهو صحيح وجعلها اولى يستقيم بالنسبة
لها بعد ما من مثله الايلاء فسقط ما عدا ما في يقال صواب العبارة في الثانية (قوله لا ترث) لان الايلاء
في معنى تعلق الطلاق بمضى مدته الجسالية من الواقع فيكون ملحقا بالتعلق بمضى الوقت فهو قد تقدم
ان التعلق اذا كان في الهبة لا ترث خلافا زفر جوى فان قيل في الايلاء في الهبة ينبغي أن يكون قاراً
لانه ممكن من ابطالها في فاذا لم يفي حتى بان كان قاصدا لابطال حقها فبرعله قصده فترث كما اذا
وكل وكذا في الهبة فطلقها الوكيل في مرض الموكل فانها ترث لانه جعل مباشر التحكم من العزل
قلنا لا يتحقق من النفي البضر وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن متحكماً مطلقاً بخلاف مثله
الوكيل لانه ممكن من عزله حتى لو لم يقدر على عزله حتى بانها لم ترث ذكره في المتن زيلي (فسرعان)
قال لما ان مرضت فانيت طالق فلا تا كان قاراً (الثاني) قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلاثاً تزوج
امرأته أخرى ثم مات طلق المرأة الاولى في عند التزوج فلا يبرأ فارتدت عنده وعندها ما طلق
عند الموت فيصير قاراً وترث لان الاخرى لا تتحقق الا بعد عدم تزوجه غير هابعدا وذلك يتحقق بالموت
فيصير كالماتة حقة فاعيد الموت فيقتصر عليه وله ان الموت يبرأ عنها انها آخر امرأة تزوجها
واتصافه بالاجرة من وقت التزوج فثبت من تنادد در ولا فرق في عدم ابرأها عند الامام بين أن تكون
معدنولها والاولا ايمان دخل بها فله مهر ونصف النصف بالطلاق قبل الدخول بها والمهر الكامل
بالوطء بعد الطلاق الثلاث وعديتها بالمحيض عنده وعندهما المهر واجل وعلية الدية بعد الاجل
من نيلية (تتمية) اريدت بماتت او تحقت بدار الجبر فيا كانت اردة في المرض وزينها تزوجها
ولان كانت في الهبة لا ترث بخلاف زينة فانها في معنى مرض مؤنه فترث مطلقاً ولو اريد ما كان اسلمت هي
موتته والا لا يتصور فيه حرمه (قوله ذكر رافعه) أي المحرمة ذكر الصغير لان العبد المقتوم لا يتاح حرمه
مزوج في العمى اليه بالتدبير والتأنيث جوى

(الترث) في الصوتين وقال زفر ثري في
الصورة الاولى (وان طاعت ابن الزوج)
في الجماع والمسته بها (والعن) أي
ان قسما امرأته وهو صحيح ولا عن
فريق بينهما (اولى) حال كونه
(مرضا) ثم مات وهي في العدة (وزنت)
وقال محمد لا ترث في الاولى ولو قد فها
في المرض وزنت عندهم جميعاً (وان آلى
في محضه وبانت به) بان انقضت مدة
الايلاء (في مرضه لا ترث) ولما ذكر
سبب المحرمة ذكر رافعه عقبه
حيث قال

(باب الرجعة)

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة عنه طبعاً فكذلك وضعها لانها شرعت لرفع الطلاق والرفع أبداً يكون بعد الوقوع جوى (قوله اسم من رجع) أى اسم مصدر جوى يتعدى ولا يتعدى يقال رجع الى أهله ورجعته اليهم مرددة رجعا ورجوعا ورجعا نهر (قوله والفتح أنعم) عند مجيئه ورجعاً لا لزمه في دعوى كثرة الكسر ولكي تعالى لا يرد في انكار الكسر على الفقهاء نهر (قوله لرد سبب الزوال) هو على حذف مضاف أى رد أن سبب الزوال لان سبب الزوال وهو الطلاق لا يرتفع بالرجعة وإنما الذي يرتفع بها أثره وهو المحرمة الموقوفة على انقضاء العدة في الرجعي دون البائن ولا يلزم من ارتقاع الأثر ارتفاع المؤثر شيئاً وبالطلاق يتصل المؤثر ولو راجعها لا يتأجل كفاي الخلاصة ويصححه في الظاهرية وفي الصيرفة لا يكون حال حتى تنقضي العدة والقول بانقضاء العدة ما يحسن قول المراجع (قوله هي استدامة النكاح الخ) أى إبقاء النكاح على ما كان در زمانه ليس للطلب قال الوافي أى طلب دوام النكاح الموجود قبل مضي العدة فقوله في العدة متعلق بالاستدامة اذ المتعلق تدارك دوام النكاح قبل زواله (قوله في العدة) زاد بعض المتأخرين بعلطوطه لما سمر من انه في المحلولة المحضة قبل العدة ولا يصح الرجعة ولا حاجة اليه في المسألة لان هذا من الشرط ونهر (قوله وعند الشافعي استباحة الوطء) لان الطلاق الرجعي يحرّم الوطء عنده لان ملك النكاح شرط جواز الوطء وقد زال بالطلاق ولنا قوله تعالى وعلون أسق بردهن والبعل هو الزوج والتمس به حقيقة تستلزم قيام الزوجية وقسمها بموجب حل الوطء ولا دلالة في قوله تعالى أسق بردهن على ان ملكه قد زال لان الرد يستعمل للاستدامة يقال رد البائع المبيع اذا بعه بشرط التجار فصح وهو لم يخرج عن ملكه لكن ما كان معرضة ان يخرج لو لم يفسخ حتى مضت المدة سمي ردافسكنا هنا وقال تعالى فأمسكوهن معروف والاسكاهو الابقاء فيكون أقوى دلالة على ان الرجعة استدامة زبلي وقوله ثم فصح ليس معطوفاً على رد من قوله رد البائع المبيع بل على باع من قوله باع بشرط التجار والتقدير اذا باع بشرط التجار ثم فصح يقال رد البائع المبيع (قوله ان لا يطلق ثلاثاً) أو اثنتين ان كانت أمة ولا يقرن بعوض مالي ولا صفة تنفي عن البينة ولا مشقة ولا يمكن بكايه يقع بها البائن وعلى هذا فلو قال ان لا يطلق بانه لكان أولى نهر (قوله ولا بآثان) من عطف العام على الخاص جوى لان الثلاث من افراد البائن (قوله وقد دخل بها وهي في العدة) لو قال وقد وطئها لكان أولى جوى وقوله وهي في العدة تكرار بلا فائدة شيئاً وفي الدرر من البرازية ادعى الوطء بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لا في كسره (قوله ولو كانت لم ترض) واصل بما قبله فان الامر بالامساك مطلق فيشمل التقادير در رأى حالة الرضى وعدمه وكذا تصحيم كراهه وهزل ولعب وخداور وأطلق المصنف في عدم اشتراط رضاها في الغائبة وما في العناية من انه بشرط اعلام الغائبة قال في النهر انه سهواً استقر من ان اعلامها انما هو مندوب فقط ولولا قال بطلت رجعتي أو لارجعة في ذلك كان له الرجعة كافي البدائع اهـ (قوله راجعتك) وارفعتك ورجعتك وبذلك وأمسكتك ومسكتك وهذا صريح واشترط في بعض المواضع في رد ذلك الصلة كالى أو الى نكاحي أو الى عصمتي ولا يشترط ذكر الصلة في الاصحاح والمراجعة حال الكمال وهو حسن اذ مطلقه يستعمل في ضد القبول ومن المصريح النكاح والتزوج عند محمد وهو ظاهر الزاوية وفي البناء وعليه الفتوى وهذا كن الرجعة لانه ما قول أو فعل والقول المصريح ما تقدم والكايه أنت عندي كما كنت وأنت امرأتى فلا يصبر راجعاً الا بالنسيئة ثلاثاً من الفتح والنهر (نقطة) تزوجها في العدة لا يكون رجعة عندنا خيفة لان انشاء النكاح في المنكحة باطل لغو ولا يثبت ما في ضمنه وعند محمد يكون رجعة وعن أبي يوسف وإبنا

(باب الرجعة)*
اسم من رجع رجوعاً جسيماً
وقتها والفتح أقصع وانما سميت بها
لرئيس الزوال (وهي استدامة)
النكاح (القائم في العدة) وعند
الشافعي في استباحة الوطء (وتصح)
الرجعة (في العدة ان لا يطلق ثلاثاً)
ولا بآثان وقد دخل بها وهي في العدة
(ولو كانت لم ترض براجعتك) أى
صح به في الحضرة

واختار الشيخ أبو جعفر قول محمد بن وهب بن جرة الجنبون بالفعل ولا يصح بالقول وقيل بالعكس وقيل
بغيره زيلي وقوله ورجعة الجنون يعني إذا جن بعد ما طلق رجعا (قوله ورجعت امرأة) وينتدب
اعلامها لا تشك غيره بعد العدة فإن تكلمت فريقتها وان دخل درجن الثمن وما في الهداية من قوله
لأنه لم يعملها بما يقع في المعصية أي معصية الزوج بغيره فيه اشكال زيلي لأن المعصية لا تكون
بدون العلم وفي الغاية لا يتحقق المعصية بغير ذلك إلا أن يقال ينبغي أن لا تزوج بغيره حتى تسأل عن
ارتجاعه لا لفراده به فإذا تزوجت بغير سؤال وقعت في المعصية وهذا مشكل أيضا من حيث أنه واجب
عليها السؤال والمعصية بالعمل بما ظهر عندها قال الكمال وإيس السؤال لا يدفع ما هو متوهم الوجود
بعدم تحقق عدمه فهو وإن علمه أياها هل كان مسحولا لأنه تصرف في خالص حقه فكذلك ما لم يكن
مسحولا انتهى التكاثر كذلك (قوله وما يوجب حرمه المصاهرة) وإن قصد المراجعة بصر وهذا
بيان للرجعة بالفعل ولكنه مكره كافي البصر عن المجاورة ونقل من المحامد القدسي إذا رجعها قبله
أو ليس فالفضل أن يرجعها بالاشهاد ثانيا ١١ لأن السنة الرجعة بالقول والاشهاد وعلامها حكمها
في شرح الطحاوي شرب ثلاثة (قوله وهو الوطء) بشرط أن لا يكون الوطء بعد تزوجها في عدته لا تزوجها
لغو الوطء بناء عليه فتكون كالأجنبية كذلك في الفتنة وأقول هذا ينتهي على ما سبق من أنه إذا تزوجها
في العدة لا يصير مراجعته إماما والفتنة قول محمد بن كافي الظهيرية (قوله والتقييل) على أي موضع
من بدنها (قوله بشهوة) حقيق السكال أنه يكون مراجعها بالتقييل ولو بدون شهوة (قوله والس بشهوة)
لا فرق بين كون الس وما بعده منه أو منها بعد كونه باختياره منته فان كان اختلاسا بأن كان نائما أو مكرها
قبل على قول أي خيفة ومحمد ثبت الرجعة خلافا لابي يوسف واجمعوا أنها لو دخلت فرجه في فرجها
وهو نائم أو مجنون كان رجعة ومقتضى ظاهر كلامه أن الوطء في الدبر لا يكون رجعة لما مر من أنه لا يوجب
أي حرمه المصاهرة لكن الفتوى على أنه رجعة وعلى هذا فينبغي أنه إذا كان الس أو النظر شهوة معه
انزال أن يكون رجعة وإن لم يوجب حرمه المصاهرة ولم أره لم يفرق بين البابين أن القصد هناك المجزئية
وهنا الشهوة فيكون رجعة وإن انزل شرب (قوله والنظر إلى فرجها) يعني الدخول نهر (قوله وقال
الشافعي لا تصح الرجعة إلا بالقول) بناء على أن الطلاق الرجعي يحرم الوطء عنده فيكون مشتا للعل كما هو
أصله وهذا لا يصح فيكون استدماة زيلي (قوله إذا قدر عليه) أما إذا لم يقدر فتكون الرجعة بالفعل
والاشهاد أيضا جوي (قوله والاشهاد مندوب) أي على الرجعة بالقول وقيدنا بالاشهاد بكونه على
القول لأن الاشهاد على الوطء لا يثبت في الظهيرية قال محمد لا تقبل الشهادة على التقييل والس والنظر
أنه بشهوة لأنه لا علم لشاهد بها جوي من الرحندي (قوله وقال مالك والشافعي لا تصح الرجعة
إلا بالاشهاد) لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وأروها للجواب ولنا النصوص المطلقة كقوله
تعالى فأمسكوهن ويعولن أحق برهنه وكقوله عليه السلام مرا بئك فلما رجعها من غير قيد بالاشهاد
واشترط زيادة توهي نسخ فلا يجوز إلا بجملة والامر في الآية يعمول على التنبيد عليه أنه قرنها بالمفارقة
وهي ليست شرطا فيه فكذلك في الرجعة والحب منها هم بشرطون الاشهاد في رجعة اعتبارا بابتداء
النكاح ولا بشرطون رضاها ولا بتحديد المهر ولا الولي وأعجب منه أن مالكيا بشرطها بالاشهاد
ولا بشرطه في ابتداء النكاح زيلي والمراد من قوله وقال مالك والشافعي لا تصح الرجعة إلا بالاشهاد
خصوص الرجعة بالقول لا الرجعة بالفعل كما توهبه السيد الحموي فلهذا قال يتطرق على قولهما كفي يتأتى
الاشهاد (قوله فصدقه نصح الرجعة) لأن النكاح ثبت بتصادقهما فالرجعة أولى نهر (قوله وإن لم
تصدقه لا تصح الرجعة) لأنه أخبر حالها لا يملك إنشاء ولا صدق له حتى لو أقام البرهان على أنه قال في العدة
واجبها قبل قوله قال السرخسي هذا من أعجب المسائل حيث ثبتت أقراره بنفسه بالبرهان ولو أقره في
الحال لم يقبل ثم إذا لم يكن له برهان فلا ينعى عليها أنه أي عند أبي خيفة خلافا له وهي مسألة الاستحلاف

(وراجعت امرأة) في الحضرة والغيبه
(و) تصح الرجعة (بما يوجب حرمه
المصاهرة) وهو الوطء والتقييل بشهوة
والس بشهوة والنظر إلى فرجها
والس وقال الشافعي لا يصح الرجعة
بشهوة وقال مالك والشافعي
إلا بالتعلل إذا قدر عليه بأن لا يكون
انرسا ومقتضى اللسان (عليها) أي على
منسوب (وقال) مالك والشافعي
الرجعة لا تصح إلا بالاشهاد (ولو قال
بعد العدة رجعت فيها) أو لو أخبر
بعضها بأن قال كنت الرجعة
في العدة (فصدقه نصح) لا تصح
(والا) أي وإن لم تصدقه (لا) تصح
الرجعة وكان القول له (كرجعتك
فقلت) حال كونها الرجعية (له) قد
مفت عدي

في الأشياء الستة زبلي وقول العيني بعد قول المصنف ولو قال بعد العدة واجتنب فيها فصدقه صحح والا
لا القول قولنا بقدر عين عندنا في حجة لانها صادفت حال انقضاء العدة فلا تصح وعند هذا الصريح الرجعة
لان عدتها باقية ظاهرا ثم استشهد على المخالفة بالواقعة بقوله كرا جعتك فقالت بحسبة مضت عدتي
لا تصح الرجعة اتفاقا الخ فعمل من وجوهها ما اولاه فعمله هذا المستل به بقوله لانها صادفت حال انقضاء
العدة لا تناسب هنا وانما تناسب المسئلة التي بعدها والمناسب هنا التحليل بما سيأتي انه اخبر عن امر لا يملك
انشاءه وأما انما يقول وعند هذا الصريح الرجعة لان عدتها باقية ظاهرا للمستل لا لثبته وهي قوله كرا جعتك
فقالت بحسبة انقضت عدتي فان الامام قال لا تصح الرجعة لان كلامه صادف حال انقضاء العدة وقال
تصح الرجعة لان عدتها باقية ظاهرا ما تقر باقضاء العدة وقوله ثم استشهد على المخالفة بالواقعة أقول
الواقعة هي الاولى والمخالفة هي الثانية وقوله فانه لا تصح الرجعة اتفاقا أقول هذا حكم المسئلة السابقة
لا هذه فان هذه مختلفة فيها كما قدمناه وبعلم ذلك من عبارة اصله وهو الزبلي شيخنا هين (قوله على الفور
متعلقا بالوجه الخ) فلو قالت مفصولا لثبت الرجعة اتفاقا وأشار بكون الزوج يد اني لا يولد أث فقالت
انقضت عدتي فقال الزوج راجعتك فالقول لما اتفاقا وقوع الكلامان معا ينبغي ان لا يثبت الرجعة
نهر ويصح (قوله فانه لا تصح الرجعة عندنا في حصة الخ) الصحاحين انها صادفت العدة اذ هي باقية ظاهرا
الى ان يقدر وللإمام انها صادفت حالة الانقضاء امنية في الاعراب عنه فاذا اخبرت بذلك على
سببه واقرأ أحواله حال قول الزوج وهذا اذا كانت المدة تنقضي الانقضاء فلهذا تصحله تثبيت الرجعة
الا اذا ثبت انها ولدت وثبت ذلك نهر (قوله والقول لما) مع العيني عندهما وعليه المتوى شربا ليلية
فان نكحت ثبتت الرجعة بناء على ثبوت الرجعة بنكولها والفرق لا في حصة بين وهذا ما قبلها ان
الزام العيني لمساعدة النكول وهو ثبت عنده وبذلك الامتناع من التزوج والاحتباس في منزله جائز بخلاف
الرجعة فان امتناعها عن الحلف بان عدتها مضت لا يكون بذل منها الرجعة واعلم ان حكاية الاجماع
في الاستحلاف هنا وقعت لازبلي وتعه في فسخ القدر وقوله بحث لانها صحبة عندهما فاعلم تسخلف
والذي في البدائع وغيرها الاتصا على قول الامام نهر (قوله وعندهما تصح والقول له) لا يقال
فيه مخالفة لما في العيني من دعوى الاتفاق على عدم حصة الرجعة لان دعواه الاتفاق غير مسلمة (قوله
اوقالت الامة مضت عدتي الخ) ولوقالت بعد ذلك لم تنقض كان له الرجعة لانها اخبرت بكذبها في حق
عليها كذا في شرح النقاية وفي فسخ القدر لوقالت انقضت بالادلة لا قبل الاسبنة واوقالت اسقطت سقعا
مستبين بعض الخلق فله ان يطلب عينيها على ان صفته كذا لا فرق في ذلك بين الامة والمحرمته (قوله
فالقول لمسا في الصورتين) اما الاولى فهي قول ابي حنيفة لان الرجعة تبني على قيام العدة والقول فيها
قولنا فكذا انما يبني عليها وعندهما القول قول المولى لان البضع ملكه وهو خالص حقوقه لو كان
على القلب بان كذبه المولى وصدقته الامة فالقول قول المولى ولا يثبت الرجعة اجماعا في الصحيح وقبل
هي ايضا على المخلاف وقبل لا يقضى بشي حتى يتفق المولى والامة واما الثانية فلانها اعرف بمخالفتها وهي
امينة فيه فيقبل قولها دون المولى والزوج هين (قوله وعندهما القول قول المولى في الاولى)
لانه اقربا هو خالص حقه فيقبل كما لو اقر عليها بالنكاح وله ان حكم الرجعة من العدة وعندهما منى
على العدة من قيامها وانقضائها وهي امينة فيها مصدقة في الاعراب لا لانقضاء لا قول المولى فيها أصلا
وانما يقبل قوله في النكاح لانفراد به بخلاف الرجعة قد يدقوله وكذا ثبت لانها لو صدقتا ثبتت الرجعة
اتفاقا ولو كذبه المولى ومصدقته فكذلك في الصحيح اي لا يثبت والفرق للإمام بين هذه وامر انها
منقضية العدتي في المحال و يستلزم ظهور ذلك المولى المتعة فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف ما حرر لان المولى
بالتصديق في الرجعة مقتر بقيام العدة فلا يظهر ملكه معها فيقبل قوله وقيدنا بعدم البينة لانه لو اقامها
ثبتت الرجعة نهر وانظر حكم ما لو كانت مشتركة بين رجلين فصدق أحدهما وكذبه الآخر على قولنا

على الفور متصلا بقوله فانه لا تصح
الرجعة عندنا في حصة والقول له
وعندهما تصح والقول له (وان قال
زوج الامة بعد مضي العدة) قد
كنت راجعت فيها فصدقه سدا
وكذا ثبت الامة (اوقالت الامة
قد مضت عدتي وانكر ابي الزوج
والسيد (فالقول لما) في الصورتين
عند أبي حنيفة وعندهما القول
قول السيد في الاولى (وقطع الرجعة
ان ظهرت) المعتمد (من الجرح الاحبر)

جوى (قوله وهي الثالثة) لو أبقي قول المصنف من المحض الاكثر على إطلاقه ولم يقده لكان أولى
 لينهل عنه الامان المحض لا يترصد بالثابتية في حق الامة والثالثة في حق الحرمة جوى (قوله
 لعشرة أيام) حلة ظهرت أي لاجل تمامها سواء انقطع الدم أو لا نهر (قوله حتى تغتسل) هذا إذا
 كانت مسلة ولو كان غسلها بسور جار مع وجود الماء المطبق والكافية تنقطع رجعتها بمجرد الانقطاع
 لمادون العشرة لعدم خطاها وينبغي ان تكون المجنونة والعنوة كذلك شر بلائحة عن النهر (قوله
 أو بعضي عليها وقت صلاة) بتطير التعريف بابا محض بقوله ادنى وقت صلاة وقوله هنا وقت صلاة
 جوى وأقول قول الشافعي حتى لو بقي من الوقت الخ يقتضي ان المراد بالوقت الذي عبر المصنف به هنا ادناه
 ويستدل فكون كلام المصنف على حذف مضاف (قوله وهو القياس) لان التيمم حال عدم الماء
 ينزل منزلة الاغتسال بدليل جواز الصلاة وجواز دخول المسجد وغيره من الاحكام والفرق بين الحكم
 بجواز صلاة أدت وبين الحكم بجواز الاقدام على ادائها ذكل واحد منهما يشترط له الطهارة فإذا كان
 كالاغتسال في حق الاحكام فكذلك في حق هذا الحكم بل اولى لان انقطاع الرجعة يؤخذ فيه الاحتياط
 الا ترى انها لو اغتسلت وبقت لعقبي جدها لم يصح الماء واغتسلت بسور الحمار وانقطعت الرجعة
 وان لم يجز لها أداء الصلاة ولما نهى طهارته ضرورة لكنونها نلونا حقيقة لانه لا رفوع المحدث يقين حتى
 لو وجد الماء كان محدثا بالمحدث السابق وانما جعل طهارة حكم ضرورة الحاجة الى اداء الصلاة ككلا
 تتضاعف عليها الواجبات والثابت ضرورة بتقديرها زايي (قوله والصحيح ان الرجعة الخ) كذا
 في التبيين وشرح المجمع وكذا ما سبق من قول الشارح قبل تنقطع بنفس الشروع صحه ايضا في الجوهرة
 من الفتاوى كافي الترتيب لانه ولومت المصنف أقرأت القرآن ودخلت المسجد قال الكرخي تنقطع
 وقال الرازي لا تنقطع عني (قوله ونسيت اقل من عضوا الخ) فلو تعدت اخلاه عن اصابة الماء لم
 تنقطع نهر (قوله تنقطع الرجعة) لان تسارع الجفاف اليه بعد اصابته بالماء غير بعيدا سيما في الحر
 الشديد لكن لاجل لها الترتج وكذا لاجل قربانها حتى تسلمه احتياطا في أمر الفروج وأعني عليها
 وقت صلاتها (قوله ولو لعضوا تاما لا تنقطع) لانه كثيرا يتسارع اليه الجفاف عني وهذا استحسان
 والقياس في العضو الكامل ان تنقطع الرجعة لانها غسلت الا كثره حكم الكل وفيه قياس آخر ان
 الرجعة تبقى في مادون العضو بالان حكم المحدث لا يميز والاكمل لا يميز أثبتا فثبت على ما كانت
 قبل الاغتسال وجه الاستحسان وهو الفرق بين العضو ومادونه ان مادون العضو يتسارع اليه الجفاف
 لقلته واهل ان ما في الزلي من قوله وفيه قياس آخر ان الرجعة لا تبقى في مادون العضو صوابه تبقى بدون
 لا يشعاعن الشاي والمحافى (قوله والاستشاق) الواو يعني أو أي ترك كل بانفراده كترك عضو
 شيئا عن الفتح ولو بقي أحد المضميرين لا تنقطع نهر عن الفتح (قوله وعنه وهو قول محمد بن عترة
 مادون العضو) لاني فرضيتهما اختلافا فاعلى الافتراض لا تنقطع وعلى السنة تنقطع قطعها ملازمة
 لهذا الاحتمال احتياطاً كذا ذكره هذا التعليق لقول محمد في النهر وهو ظاهر وعنه يعلم ان ما وقع في
 كلام بعضهم حيث ذكره اعليل لاذهب اى يوسف من ان ترك المعضة والاستشاق كترك عضو
 كامل غير صحيح لان فيه مخالفة لما في النهر والزايي حيث جعل هذا تعليلا لقول محمد وبغرض عدم
 المخالفة بالتعليق بل ذهب اى يوسف لا يصح لانه حينئذ يكون تعليلا لشيئ تنقضه اذ مقتضى كون ترك
 المعضة والاستشاق كترك عضو كامل بقا الرجعة وعدم انقطاعها فتدبر (قوله وقال لم أطأها) سواء
 قال ذلك حال التطبيق أو بعده نهر (قوله اى انه ان راجعها) ولا عبرة بانكاره الوطء لان الشرع كذبه
 يجعل الوطء لافراش در ثم لا يفتي ان نهره صحتها ذات الحمل وموقوف على ان تلده لا قبل من ستة أشهر
 من وقت الطلاق وهذا لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة في العبارة كقول صدر الشريعة وان الصواب ان
 يقال ومن طلق حاملا منكرها وطأها فراجعها فبالتا بولد لا قبل من ستة أشهر رجعت الرجعة نهر وفيه نظر

وهي الثالثة التي تنقض العدة بها (العشرة)
 أيام (وان كانت) (الم تنقض) (من عشرة أيام)
 من هذا المحض (الاول) (من عشرة أيام)
 (لا) تنقطع الرجعة (حتى تغتسل او)
 عني) عليها (وقت صلاة) حتى لو بقي
 من الوقت بعد الانقطاع ما تمكّن
 من الاغتسال وعدم الصلاة فذهب
 ذلك القدر يحكم بها زايي (أو تيمم) ان لم
 لا تنقطع عني وقتها (أو تيمم) ان لم
 تقدر على الماء بعد ما ظهر تلدون
 العشرة (ونصل) مطلقا سواء كانت
 مكروهة أو تنوطا وان لم يمت ولم تل
 بقي حق الرجعة استحسانا وهو قوله
 وعند محمد لم يبق وهو القياس ثم قيل
 وتنقطع بنفس الشروع عند اى حنيفة
 وأي يوسف والصحيح (ولو اغتسلت)
 عندهما ما لم يفرغ منها (أو غتسلت)
 العدة من المعضة الثالثة (ونسيت)
 اقل من عضو تنقطع (ولو)
 عضو) تاما (لا) تنقطع والاستشاق كترك
 ان ترك المعضة والاستشاق كترك
 عضو كامل وعنه وهو قول محمد و
 عترة مادون العضو (ولو طلق ذات
 حمل ذات) (ولو قال لم أطأها)
 راجع) اى انه ان راجعها

ثبت الرجعة بالثلاث اما هنا فقد سقط اعتبار هذا الاحتمال لانها ولدت ولدين فلو لم يجعل الثاني من علوق
 حادث لصار مع الولد الاول بنتا واحدا والاتحاد لا يثبت بالثلاث اذا كان بين الولدين ستة أشهر فصاعدا
 فصار الولد الثاني من علوق حادث بعد الطلاق فكان رجعة اه وقد أشار الى ذلك ايضا شيخنا
 (قوله فالولد الثاني والثالث رجعة) أي يظهر بهما الرجعة السابقة لان العلوق بوطء مادت في العدة
 فان قلت فيه حكم عليه بالوفا في النفاس قلت ليس للنفاس كمية خاصة فيعوز ان لا ترى شيئا أصلا نهر
 (قوله وان كان في بطن واحد الخ) ولو كان الأولان في بطن والثالث في بطن يقع واحدة بالأول لا غير
 وتنقض العدة الثاني ولا يقع بالثالث شي ولو الأول في بطن والثاني والثالث في بطن يقع ثنتان في الأول
 والثاني وتنقض العدة بالثالث فلا يقع به شي نهر (قوله وانقضت العدة بالثالث) فلا يقع به لان الطلاق
 المقارن لا تقضاء العدة غير واقع (قوله والمطلقة الرجعة تزين) لقيام النكاح وهو حامل على الرجعة
 وهي مستحبة أو مباحة (قوله هذا اذا كانت المراجعة رجوة) فيه إشارة الى ان الزوج حاضر شرعية
 فليس لما ذكره ثوبان (قوله ونوب ان لا يدخل عليها حتى يزوجها) قيد في الدرر بما اذا لم يقصد رجعتها
 للمعدة واطلاق المصنف اولى لانه قد يقع المراجعة بالنظر الى داخل فرجها وهو مكروه وينبذ ان لا
 يدخل عليها حتى يزوجها ولو تعد الرجعة دفعا لوقوع الرجعة بالكره وصرح المؤلف بالاطلاق شرعية
 عن الجهر منه يعلم ان التعليل يلزم طول العدة بان يقع نظره على ما به يصير مباحا وهو لا يريد
 قطعها فاقطع طول عليها العدة فيزعمها الصراغا بنسب على ذلك التقيد وقد علمت ما فيه وأما ما علم به في
 الدرر من قوله لتسليق نظره على ما لا يصل نظره اليه لانها مطلقة في الجملة ففيه تأمل لان الكلام في
 المطلقة رجعا ولا يجرم وطؤها بالنظر مثله بل اولى شرعية (قوله ولا يسافر بها حتى يراجعها) وهذا
 اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفر رجعة دلالة تقع بمعاودة المصنف (قوله وقال زفره
 ان يسافر بها) لان النكاح بينهما قائم فصار كانه لم يطلقها ولان المسافرة تكون رجعة دلالة تكونها
 حراما بدونها أي بدون المراجعة للنهي عن الانزاع والخروج فظاهرها له اجتناب الحرمة فصار كالموطئ
 النكاح الموقوف ولذا قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية نزلت في الطلاق الرجعي
 بدليل سابقه وهو قوله تعالى فطلقوهن وقوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وقوله تكون رجعة
 دلالة تكونها مباحا وما لا يصل بانواجها الى ما دون السفر فانه حرام للنهي أو ما وقع هذا ليكون رجعة
 زلي وقوله لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا أي يحدث المراجعة بارتيادها الرجعة بعد مخرج الطلاق
 وهو عقب للرجعة شيئا من خط الزلي (قوله والطلاق الرجعي لا يجرم الوطء) لقوله تعالى وبعولتهن
 أحق برزقهن وهم الأزواج والتسوية حقيقة تستلزم قيام الزوجة وقامها واجب حل الوطء بالاجماع
 عني وهذا أي حل الوطء بمجمله ما اذا وقع الرجعي ابتداء فلو اوقعه بعد البائن حرم الوطء جوى عن الفتح
 فان قلت لا حاجة الى ذكر هذه المسئلة أي قوله والطلاق الرجعي لا يجرم الوطء للعلم بهام قوله وبما وجب
 حرمة المصاهرة أجيب بان المراد انه يجوز وطؤها وان لم يقصد الرجعة غايته انه تقع الرجعة بغرض قصد
 جوى عن البرجندى (قوله وقال الشافعي يجرم) لان الزوجة زائلة لوجود القاطع لان الطلاق عبارة
 عن رفع القيد بقاء الزوجة بدل على بقاء القيد بينهما منقاة ولذا قوله تعالى وبعولتهن أحق برزقهن
 سبحانه بعبادهما والزوج وجعله أحق برزقها فدل على بقاء النكاح لان احدا لا يقدر على تلك الاجنبية
 بغير رضا والرد لا يدل على الزوال كذا السبع بمضار البائع زلي

* (فصل) فيما تحل المطلقة لما ذكر ما يتركه الرجعي ذكر ما يتركه الرجعة غيره نهر (قوله ما دون
 الثلاث) يعني لحرمة وما دون الثلاث لامة درر (قوله في العدة بعدها) لان حل الحلية باق لان زواله
 معلق بالطلقة الثالثة فينبغي قبلها ومنع الغيري العدة لاشتداه النسب ولا اشتداه في حقه كذا في الهداية
 وقال الكمال هذا تركيب غير صحيح والصحيح ان يقال لان حل الحل باق لان الحلية باقية لان الحلية هو

(فالولد الثاني) يصير به مباحا
 (الطلاق الاول) (والثالث) يصير
 (الطلاق الثاني) (رجعة) ويقع
 (الطلاق الثالث) بولادة الولد الثالث
 ووجب العدة بالافتراء ولا يسئل الى
 الرجعة وان كان في بطن واحد
 بالولد الاول والثاني وانقضت العدة
 بالثالث (والمعلقة الرجعة تزين)
 وتشترط في العدة أي تحل وجهها
 وتشترط في العدة اذا كانت المراجعة
 وتصل خدمتها اذا كانت المراجعة
 مرجوة اما اذا كانت تعلم انه لا راجعها
 لخدمة نفسها فانها لا تفعل ذلك وأما
 قيد به لان البتة والموقوف عنها
 زوجها تعد على ما سيجيء (ويذب)
 للزوج (ان لا يدخل عليها حتى يزوجها)
 وبها لا يتنقض ونفق النعل (ولا
 يسافر الزوج بها) أي بالمطلقة
 الرجعة (حتى يراجعها) وقال زفره
 ان يسافر بها (والطلاق الرجعي
 لا يجرم الوطء) حتى لو وطئها لا يجرم
 العترة وقال الشافعي يجرم حتى
 يفرم العترة
 * (فصل) فيما تحل المطلقة
 (ويكسبها) بمبادون الثلاث
 (في العدة بعدها)

كون الشيء محلا لمعنى لتسمية العمل بها الا لمعنى محل كونها محلا اه وقال شيخنا يعني المحي بجوزان
تكون الاضافة سبابة شريفة لانه فان قلت التعليل بالاستدلال في النسب بشكل بالصغيرة والاشياء
وعند الوفاة قبل الدخول ومعتدة للصبي والمحملة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في هذا الموضع اجب
بان هذه حكمة للحكم وجودها راعى في الجنس لاني كل فرد واجب في العناية بان اشتباه النسب مانع
عن جواز النكاح في عدة الغير وهذا صادق وامانه بلزم جوازه اذ اعدم هذا المانع فليس بلامر بمجوز
ان يكون ثمة مانع آخر وهو حق السيد ودين هذا ايضا تعليل في مقابلة النص فالاولى ان يقال المنع
عام في العدة بالنص وهو قوله تعالى ولا تعزموا عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله خص منه العدة من
الزوج نفسه بالاجماع نهرو فيه ان هذا مقترر للسؤال لا دافع جوى وقوله خص منه العدة من الزوج نفسه
وكذا المولى اذا اعتق أم ولده اذ العدة على باطن بن الاحاق بالنكوة وفراس أم الولد وان كان
اضعف من فراس المتكوة الا انها مشتركان في أصل الفرائض يحرم من العدة (قوله لا المانة بالثلاث)
وعم كلامه غير المدخول بها ايضا وفي مشكلات القصورى من ان له ان يتزوجها بلا تحصيل لقوله
تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره يعني المدخول بها قال في فتح القدر انه زلة عظيمة
والمرافيه من ضروريات الدين لا بعدا كما يخالفه لكن الاولى حله على ما اذا طلقها فلا ممانعة فزلة
لانه اوقع الثلاث بكلمة واحدة كما ذكره البخاري شارح الدرر في في الاطلاق مؤاخذه لا تخفى نهرو قوله
لكن الاولى حله الخ وجهه انها تسين بالاولى لا لعدة لكونها غير مدخول بها فلا تنكح الثانية ولا
الثالثة (قوله حتى طلقها غيره) في المحلل المتبق به فلو جامع المضاة لاجلها ما لم يتصل ولو صغيرة لا يجامع
منها لا يطلها وان كان مثلها يجامع حلت وفي القنية أو نجي في محل الذكوة تحل للزول وكنهه ضعف لما في
الشرح بشرط ان يكون الابلاخ موجبا للفلس وهذا ليس كذلك ففي طهارة المحط لوانى امرأته
عذراء لا غسل عليه لان العدة ممانعة من مواراة المحضة والمحاصل انها لا تصل بمجرى العقد بل لا بد من
الوطء بالكاتب والستة والاجماع أما الكتاب فان النكاح المذكور فيه يصل على الوطء جلال الكلام على
الافادة دون الاعادة اذ العقد استند من اطلاق اسم الزوج وأما الستة فصاروى عن عائشة رضى الله
عنها ان رفاعة بن يعقوب القرظى طلق امرأته تميم بنت وهب فبطلت فافترق وتبعه بعدد الزمن
ابن ابي بريح فقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انها كانت تحت رفاعة فطلقها ثلاث تطلقات
ففرق وتبعه بعدد الزمن بن الزبير والله ليس معه الا مثل هذه الهدية وأخذت بهدية من جلبها
فالتفت به صلى الله عليه وسلم ضاحكا وقال لعلي تريد بن ان ترجى الى رفاعة لا حتى يذوق عسلك
وتذوق عسلته وهذا الحديث مشهور بخازان براديه على مطلق الكتاب بناء على ان المراد النكاح في
الآية هو العقد وأما على ان المراد به الوطء فلا إشكال وأما الاجماع فان الامة أجمعت على ان الدخول
بها شرط للمحل ولم يخالف في ذلك الا سبعة من المسيب والخوارج والشيعة وداود الظاهري وبشر المرسي
وذلك لخلاف لا اختلاف لعدم استناده الى دليل زليلي وتيمية بفتح الشاء وقبل بالتصغير وهو
الارجح وهو قول فقهاء المهمله والميم وسكون الواو بعدها همزة ثم لام والقرظى بالراء والثاء المهمله شيخنا
عن فتح الباري قال وفي جامع الاصول سهوان بكسر السين المهمله ويقال بفتحها وسكون الميم
وتخفيف الواو واللام اه والزيبر بفتح الزاء وكسر الباء بلا خلاف سيوطي وان المسيب بكسر الباء
وفتحها وهو الاشهر والاوّل اولى لانه كان يكره الفتح وقال في تنبيه الطالب لابن عبد السلام المسيب
بكسر الباء المشددة الثمانية تحتها على قول أهل المدينة وبفتحها على قول أهل العراق قال صاحب
المشارك والمشهور رفعها وروى عن ابنه سعيدانه كان بكسر الباء ويقول سيب الله من بسبب ابي
شيخنا عن خط أجدن بنونس وهو ابي سعيد بن المسيب احد فقهاء المدينة السبعة ومن كبر السبعين
ابن المرسي رئيس أهل الاعتزال قال في الخلاصة وهذا القول مذهب روفى الشريفة عن الصدر

لا المانة أى لا ينكح المانة (بالثلاث)
مطلقا وان كانت في العدة ولا (لو)
كانت المانة (محرمة) لا ينكح المانة
(بالثلاث) لو كانت (أمة) حتى طلقها

الشديد من أفق هذا القول فعليه اعتدائه والملائكة والناس أجمعين ونقل عن القنبر رجوع سعيد
ابن المسيب عما كان يقول به من عدم اشتراط الدخول (قوله غيره) أي زوج غيره ولو نكح المذمة كانت
تحت مثل ما يجوزنا حراً كان أو عبداً نهر (قوله ولو لم يرها) أو خصها بقدرة على الجماع سوى ومافي الدر
المتحار من قوله أو يجزى ما يصح على ما ذابني من آله قدر المحشفة (قوله أي قرباً إلى البلوغ) قال في
شرح المجمع المراهق من قرباً إلى البلوغ وتحركت آله واشتبه قبيد المراهق لانه عليه السلام شرط اللذة
من الطرفين انتهى وفي فوائد شمس الأئمة انه مقدر بعشرين شربلاً لانه من الفتح (قوله بنكاح صحيح)
نخرج الفاسد بخلاف العين بانه لم يتزوج فيما مضى حيث بحث بالفاسد أيضاً لان المراد بوجهة الاخبار
زبلي ومن الفاسد ما لو كان الزوج غير كفء على ما عليه الفتوى هذا اذا كان لها ولي فان لم يكن مع
اتفاق فكفون الزوج عدمه فخرج على ظاهره راية أو محمول على عدم وجود الولي نهر ولا بد وان يكون
نافذاً اذا لم يوافق لأصلها كما لو تزوجها بعد بغير إذن المولى ودخل بها ثم لو وطئها بعد الاجازة حلت ولا فرق
بين ان يعرف الزوج بالطلاق الثلاث أو لا حتى وقعت بذلك وانكره كان لساناً تزوجاً بآخراً اذا
غاب ثم اذا حضر انقضت منه تجديد النكاح قبل هذا في الدابة أما في القضاء فليس لمالك في القنبر من
الترجائي ان لا يجوز في المذهب وفي البرزبان ان الزوج غائباً باعها للزوج بآخراً ولو كان حاضراً الا لان
الزوج ان أنكر احيى إلى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها إلا بجمعة الزوج بغيره ومنه يعلم ان ما في
النهر من قوله ولو كان غائباً لا صواب له بالماض ولو لم تقدر على منعه الا بقتله فانها تقتله بالذوات
ولا تقتل نفسها وكان الاستيعاب في قول ليس لما قتله وعليه الفتوى وذكر الاوز جندى انما ترفع الامري
القاضي فان حلفت حيث لا يثبت لها وحلف فالاتم عليه وفي القنبر سئل عن امرأ حرت على زوجها
ولا يقدر ان يتخلص عنها ولو غاب عنها محترمة وردت الهال بها في قتلها بالسلم قال لا يجل ويعد عنها
بأي وجه قد روي من لطيف النجاشي ان تزوج الماطقة من عد صغير تصرك لانه تم غلظه بسبب من الاسباب
بعدها وطئها فنفس النكاح بينهما ووطئ المولى لأصلها لانه ليس بزوج وهو الشرط بالنسب وكذا
لا تحل له بملك العين ما تزوج بزوجاً آخر زبلي ولو قالت دخل في وانكر أو عكسه اعتبر قولاً ولو قال
النكاح فاسد لاني جامعتهما فان صدقته لا تحل ولا حلت واعلم ان هذا كاه فخرج جهة النكاح الاول
فلو كان بلا ولي أو لفظ الهبة أو بجمعة فاسقين فطلعتا لانا ثم تزوجها بالتحليل وقضى بجمعة شافعي
صحيحه لا يظهر ان الوطئ في النكاح الاول كان حراماً أو ان في الاول ادخيل لان القضاء اللائق كدليل
النفس يعمل في القامح والا في لافي المنقضي نهر (قوله وقضى عدنه) سواء كانت عدة وفاة أو طلاق
أو فسخ (قوله لا يملك عين) عطف على بنكاح أي لا تحل المباشرة بالثلاث والثنين أما الثلاث فبان يكون
نفسه زوجاً ما قبل ان لا تأثم ارتدت ومحت بدا لا تحرب ثم اشتراها فحل له حتى تزوج زوجاً آخر ثم باذن
المولى وأما الثنين فبان تكون نفته أمه طلقها فحل لهن مولاها لا تحل للزوج أو اشتراها الزوج
بعد لا تحل له بوطئه حتى تزوج بزوجاً آخر وبهذا التقرير يظهر ما وقع من الغصوري في كلام الشارحين
لهذا الموضع ولو مرع المصنف بالوصف وقال حتى بطأها زوج غيره لم يصح إلى هذا الجملة سوى أي التي
هي قوله لا يملك عين (قوله وكذا النكاح بشرط التحليل) أي للزوج الاول والثاني جميعاً سوى عن
الظاهرية أي كراهة تصرف في مال أو غير ذلك في قلمها فلا يكره بل يكون مأجوراً لان مجرد النية
في المعاملات غير معتبرة وقيل الحل مأجور وتأويل اللعن اذا شرط الاجرة شرعية لانه في مافي النهر من
ان الحديث محمول على ما اذا تزوجها بشرط التحليل نظيره السيد المحمدي بان فاعل الحرام لا يستوجب
اللعن ففاعل المكر وتصريحاً أولى ومن ثم قيل المراد من الحديث احللت بنتي أو اختي أو نحوهما بغير
نكاح وأما هذا بما أحله بل أحله الشرع بل الحل مأجور على ذلك كذا في الملتقط وفي اربعة
اذا زوجت نفسها بشرط التحليل جاز للنكاح والشرط جميعاً حتى اذا لم يطلقها الثاني يجبره القاضي على

غيره) مطلقاً سواء كان في حبس
أو غائب أو حراً أو مملوكاً أو
صالحاً أو سواه من الناس (ولو)
كان ذلك الغير (مراهقاً) أي صلياً
أو بلوغاً وقال مالك لا يصح (بنكاح)
أي حتى يطأها بنكاح (صحيح) حتى
أي عدنه) أي عدنه) لان وطئ المولى ليس
(لا يملك عين) لان وطئ المولى ليس
بنكاح (وكره) النكاح (بشرط
التحليل) بان يقول أنت زوجت علي
ان أحلك للزوج الاول

ذلك ثمان طلقها برأى نفسه حل تزوجها الاول والثوى على قوله وعند محمد النكاح والشرط باطلاق
حتى لا يجوز للثاني أن يطأها ولا الاول أن يتزوجها اذا فارقها ولو بعد الوطء مجرى عن البرجندى
وعناؤه ماسبا في كلام الشارح من قوله وعند محمد النكاح الثاني صحيح ولعل الصواب في كلام
البرجندى ابدل محمد بأبي يوسف وقوله رأى نفسه لا مفهوم له لما ان طلاق المكره واقع ثم ابدى في
النهر رد ما في روضة الزندوستي من عز ولاء امام جواز كل من النكاح والشرط معز بالقبضه والفتح
(قوله وان حلت الاول) لو جرد الدعوى في نكاح صحيح لعارض من انه لا يطل بالشرط الفاسد فلا يصح
على الطلاق ومن الحمل اذا خافت أن لا يطله الحمل ان تقول زوجت نفسي على أن امرى بى يدى اطلق
نفسى متى شئت فاذا قبل على هذا جاز النكاح وصار الامر بىدها بخلاف ما لو قال لما تزوجتك على أن امرى
بىدك فقلت جاز النكاح ولغا الشرط لان الامر اغا بىدعى في الملك أو مضاعف الله ولم يوجد واحد منهما
بخلاف ما مر لان الامر صار بىدها مقارن الصبر ورهانت كونه ومن الحمل أن يقول ان تزوجتك فأمرى
بىدك بعدما تزوجك فطلقي نفسك ومنه ان يقول ان تزوجتك وجامعتك فأنت بائن ولو خافت أن
عسكها من غير وطء يقول لما ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة أيام نهر (قوله وعند أبي يوسف النكاح
فاسد الخ) لان هذا في معنى شرط التوقيف فيكون في معنى المتعة فسطل عنى (قوله وعند محمد النكاح
الثاني صحيح ولا تحمل الاول) لكونه استهمل بالخطوف عاقب المحرم ان عنى (قوله كما يهدم الثلاث
عنده الخ) وبخلاف مقبدها اذا دخل بها فان لم يدخل بها لم يهدمها اتفاقا وان شتر الكمال لهدمها بطول
ثمن فقل فله ان القول ما قاله وهو الحق نهر وقال القاضي أبو يدمى نظرت الى المحدث كان الامر كما
قال أبو حنيفة متى نظرت الى موجب نص الآية اشكل وانه أولى الامرين قولنا ظاهر كلته حتى يحكمنا في
كشف البردوى وقول البرجندى ولا يحنى أن الآية اشكل وانه أولى الامرين قولنا ظاهر كلته حتى يحكمنا في
ولاندل على عدم انتهاء المحرمه بالخفيشة بشرى ان رد ما ذكره البردوى من الاشكال فهو انصارا ذهب
الامام بمحصل كلام البردوى ان قوله تعالى فان طلقها ان قوله حتى تنكح الآية لا يفيدان الزوج الثاني
انها يهدم المحرمه الطلقة الثانية بالطلاق الثلاث اذ المراد بقوله تعالى من بعد الثلاث فلهما استشكل
مذهب الامام ومحصل كلام البرجندى ان الآية تصرح بان الزوج الثاني يهدم المحرمه الطلقة ولا دلالة
فيها على عدم هدمه للمحرمه الخفية لسكوت الآية عن ذلك فلا إشكال حينئذ ينه انما يحتاج لجدل آخر
يثبت به ان الزوج يهدم المحرمه الخفية كالخلقة وهو المحدث لكن يستمر المراد المحدث والظاهر ان
المراد به حديث الحمل لاحداث العسيلة اذ حدثت العسيلة لم يثبت الحمل في الخفية بالذلة له لما كان محلا
انما يحل محلا في صورة المحرمه الخفية لاننا نقول انما يثبت الحمل في الخفية بالذلة له لما كان محلا
في الخلقة في الخدمة بالاولى (قوله ومضى عدة الزوج الثاني) ليس المراد انها قالت مضت عدتي من
الثاني فقط بل قالت تزوجت ودخل في الزوج وطلعتي وانقضت عدتي نهر عن الهداية وفي النهاية انما
ذكر اخبارها هكذا مبسوطة لانها لو قالت حلت كنت تزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل في ان كانت
عامة بشرائط الحمل لم تصدق ولا تصدق وفيها ذكره مبسوطة لا تصدق في كل حال وعن البرجندى
لا يصلح له أن يتزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس في حلها بمجرد العقد بشرطه عن الفتح وفي
الفصول العادية اذا طلقها الثاني بعد الوطء ثم تزوجها الاول قبل انقضائه عدة وحكم القاضي بصدقه
اذهب وجهه فيمان عند زفر لاجابة لما الى عدة مجرى من البرجندى (قوله له أن يصدقها مع اليمين)
سواء كانت عدة أو لا مجرى عن الخلاصة وشربان الشئى (قوله ان غلب على ظنه صدقها) لانه اما من
العاملات لكون البضع مقوما عند الدعوى أو الدامات لتعلق الحمل به وقول الواحد مقبول فيها بدر
وفي جامع الفتاوى أنكرت دخول الثاني بعد اقرارها لا تصدق فيه معز البرازي قالت الاول تزوجت
بأنه وانقضت عدتي فتزوجها ثم قالت كذبت ولم أحسن تزوجت فان لم تكن اقرب بدخول الثاني

(وان حلت الاول) عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف النكاح فاسد ولا تحمل
لزوج الاول وعند محمد النكاح الثاني
صحيح ولا تحمل الاول (ويهدم الزوج
الثاني مادون الثلاث) حتى اذا طلق
المحرمه طلقته أو طلقته وضمت
عقبتها وتزوجت زوج آخر ثم عدت
الى الزوج الاول عادت بسلام
تعلقا ويهدم الزوج الثاني مادون
الثلاث كما يهدم الثلاث عندهما
وعند محمد زفر والناس في لا يهدم
مادون الثلاث (ولو اجرت مطلقه
مادون عدتها) معنى (المدة
الزوج الثاني) المحال ان (المدة
تتمه) أي المذكور هو عدتها (له)
أي الزوج (ان يصدقها ان طلب
على ظنه صدقها)

تصدق ويظهر النكاح وان أقرت لافقه عن البرازي أيضا أخبر بوطء الثاني وقال الاول ما كان الثاني
ومثلث يفرق بينهما وفيه عن الاجناس أخبر بان الثاني دخل بها حلت الاول وان كذبها فيه
(قوله عند أبي حنيفة شهران الخ) يجعل كانه مطلقها في أول الطهر بعد الرقاع فيجعل طهرها خمسة عشر
يوما لانه لا غاية لاكثره فيؤخذ بالاقول وحضيها خمسة لان اجتماع اقلها في امرأة واحدة تافه فيؤخذ
لها بالوسط فالثلاثة طهار يكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما فصارت ستين وهذا على
تضييع محمد لقول أبي حنيفة وعلى تضييع محمد الخ المحسن يجعل كانه مطلقها في آخر الطهر احترازا عن تطويل العدة
فيجعل حضيها عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما لان ما قدرنا طهرها بالاقول قدرنا حضيها بالاقول لا كثر ليعتدلا
ففيها طهران ثلاثين يوما وثلاث حيض ثلاثين فصارت ستين يوما فهذه من أزواج الاول فحتاج الى
مثله من الزوج الثاني وزيادة طهر على تضييع المحسن زيلي وقوله وزيادة طهر هو الذي يقع فيه تزوجها
بالثاني ومطلقها ونقل البرجندی عن القاسمي ان ابتداء العدة انفساء ومن وقتها يحض لامن وقت
الطهر حوى وقولهم الا مكان شهرين عند الامام عليه ما لا يقل أسقطت سقطا استبان بهن خلقه
وزعمهم بهن المدة دليل على ضعف قول من قال بقول قولنا انقضت عدتي بعد يوم أو أقل لا احتمال سقط
من غير تضييع من هذا كبحر (قوله تسعة وثلاثون يوما) يجعل كانه مطلقها في آخر الطهر فيجعل حضيها
ثلاثة أيام وطهرها خمسة عشر يوما أخذ بالاقول فيها الملتزم به ففيها طهران ثلاثين يوما وثلاث حيض
بستة أيام ويحتاج الى مثله في حق الزوج الثاني وزيادة طهر خمسة عشر يوما زيلي (قوله وعنده في
رواية محمد بن أربعين) أي وعند الامام في تضييع محمد الخ وزعمه انه يجعل مطلقها في أول الطهر فيحتاج
الى طهرين ثلاثين وحضتين بعشرة لان اجتماع اقلها في امرأة تافه وعلى تضييع المحسن خمسة وثلاثون
يوما ثم يحتاج الى مثله في حق الثاني وزيادة طهر خمسة عشر يوما على رواية المحسن زيلي

* (باب الايلاء) *

الاصلي فيه قوله تعالى الذين يؤمن من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاقوا فان الله غفور رحيم وان
عزموا الطلاق فان الله سميع عليم وقرأ ابن مسعود فان فاقوا فبن أي رجعوا في الاربعة الا شهر قال
الواحد كان ايلاء أهل النجاشية السنة والستين واكثر فوثقه انه أربعة أشهر فمن كان ايلاء دون
اربعة أشهر غلبت ايلاء شيخنا عن الغاية (قوله وللمناسبة الخ) أي بين الايلاء والرجعة لكن يبي
الكلام في تقديم الرجعة على الايلاء حوى في التهر اعتبر المناسبة بين الطلاق والرجعي والايلاء ذكر ان
وجبه تقديم الرجعي على الايلاء وان اشتركا في ان كلامهما لا يوجب المحرمه للحال بل بعد انقضاء العدة
في الرجعي وبعد انقضاء المدة في الايلاء ان المحرمه بلطف الطلاق تغيرا وتعليقها في الاصل وقوله في التهر
فقدمت صوابه تذكير بالفعل لان المرجع الذي هو الرجعي مذكرا لان يقل التأنيث باعتبار حرمه
الرجعي الثانية عند انقضاء العدة (قوله وكذلك الايلاء) سبب المحرمه غير انها بلطف الطلاق هي الاصل
فقدمت ثم أولى الايلاء لعدم استلزامه لمحرمه بخلاف الظاهر والمعان فانها لا يتنكحان عنها والمحل وان
شاركه في ذلك الايلاء لا ينعصله بحال كان بمنزلة المركب من المفرد تهر (قوله وهو في المنع) اعلم
ان الايلاء لم ينعصلد الى كاعلى وانجم الا بكما ومنه قوله

قلل الا لا يحفظ لعينه * وان بدرت منه الالية برت

وقوله يدرت باليمن قولهم يدرونه كلام أي سبق والبادرة البدية شتعا عن المغرب وقوله وان بدرت
الحاي وان سقت منه غير فيها (قوله وهو المحلف) فعل هذا يكون بين الايلاء والمحفف الترادف لكن
هذا أحد قولين والقول الآخر الايلاء لعين على ترك الفعل والمحفف لعين على الترك والفعل فيكون
بينهما العموم والمخصوص كذا استفاد من عبارة البرجندی ونصه هو أي الايلاء للمحفف والالية وهي

وأدنى هذه المدة عند أبي حنيفة
شهران ان أقرت بالقي الاقراء
وعندهما تسعة وثلاثون يوما وكانت
أمة فعندهما تسعين في الحد وعشرين
يوماسة للمبعضتين وخمسة عشر
للمطهرتين وفي رواية محمد بن أربعين

والله أعلم * (باب الايلاء) *
وانتاسة ان الطلاق سبب المحرمه
والرجعة رافعة لها وكذلك الايلاء
سبب المحرمه والقي رافعة لها وهو في
الفقه لعين وهو كالحلف بالله سبحانه
او غيره من الطلاق

العين تقول آلى أى حلف والقياس أن يصدى بعل كالحلف لكن لما تفرعن معنى البعد عنى بمن وقبل
 الآلية العين على ترك الفعل والحلف العين على الترك والفعل والقسم كذلك اه قالوا من قوله على الترك
 والفعل معنى أو مومنه تعلمان مائة السيد المحموى عن الظهيرة من قوله إلا أنه الحلف على الاستباح والحلف
 العين على الفعل والقسم والعين فمما أه فيه سقط وصواب العبارة والحلف العين على الفعل أو الترك وإذا
 عرفت أن في العبارة سقطاً كما ذكرنا فليس في كلام الشارح التفسير بالمثل كما توجهه السيد المحموى (قوله
 أوله) هذا إذا كان المولى حراً أو العبد إذا آلى بما فيه كفارة فكفارته بالصوم فقط ولم يحكم
 ما لو حلق بجم أو عتق أو صدقة هل يصح تعلقه ويتأخر ذلك إلى عتقه أو لا يصح ثم رأيت في البدائع قال وأما
 حرمة المولى فليست بشرط لعمدة الإله بالله وبسبب الإله لا يتعلق بالمسال حتى لو قال العبد لا مرأته والله لا أقربك
 أو قال إن قربت ففعل صوم أو حج أو عزمة أو ما رأتى طلق يصح ابتلاؤه حتى لو لم يقرب إلى المدة تبعه وإن
 قرب بها في العين بالله تزمه الكفارة بالصوم وفي غيرها يلزمه الجزاء المذكور لأن العبد أهل لذلك وإن
 كان الحلف بما يتعلق بالمسال بأن قال إن قربت ففعل عتق رقبة أو على أن أتصدق بكذا لا يصح معنى
 إلا بلاء لأنه ليس من أهل ملك المسال اه واستفيد من كلامه أن ما يتعلق بالمسال فالحرية بشرط لعمدة
 الإله به جوى (قوله وفي الشرع الخ) قال الزيلعي الإله في الشرع عبارة عن منع النفس عن قربان
 المنكوحه أربعة أشهر فصاعداً عما مؤكداً متى يلزمه ويشتق عليه وركنه قوله والله لا أقربك ونحوه
 وشرطه الجهل والأهل وهو أن تكون المرأة منكوحه والحلف أهل الإطلاق عند أى حنيفة ولو جوب
 الكفارة عندهما وإن لا تكون المدة منقوصة عن أربعة أشهر وحكمه وقوع الطلاق عند البر وجوب
 الكفارة أو نحوه عندنا نحن اه خاضى الدرر من قوله وحكمه مطلقة بآية أن بر والكفارة والجزاء إن
 حث فيه تأمل لأنه يقتضى أن الكفارة والجزاء يجبان ما ليس كذلك ويمكن الجواب بجمل
 الواو بمعنى أو شيء شاهين ثم ماسبق من أن شرطه ككون المدة منكوحه لوقال كونه في النكاح أو
 مضافاً إليه لكان أولى لدخل ما لو قال لا حنيفة أو تزوجت فوالله لا أقربك خمسة أشهر فتزوجهما قبل
 مضي شهر فانه يكون مولى وانما يلزمه الحلف في التعريف حيث لم يقل هو والحلف على ترك قربانها
 أربعة أشهر أو أكثر حاصل في النكاح أو مضافاً إليه لأن شأن الشر وطوره جاعل المسألة كما في
 النهره تعقبا لما في الإصلاح حيث قال وهذا التقيد لا بد منه ولا يشكك بماسبق من قوله لا حنيفة
 أن تزوجت الخ لكن اتصم السيد المحموى بالإصلاح حيث نظري كلام النهر بأن ذلك انما هو في المسألة
 المحققة لا الاعتدالية والتقيد بقوله ويشق عليه للاحتراز عما إذا قال إن قربت ففعل على أن أصل
 ركعتين أو غير ذلك لا يكون مولى لأنه محال بشق على النفس وإن تعلق اشتاقه بما رضى ذمى من النفس
 من المحن والعكس بخلاف ما لو قال فعل مائة ركعة ونحوه فانه يكون مولى بشرط لئلا يسهل
 ومساسه أن يكون مولى بآية نكحة واتباع مائة جنازة دروسه كالسبب في الرجعي وهو الداعي من
 قيام المشاورة وعدم الموافقة نهر وإذا كان الشرط أهلية الطلق عند الإمام صح إله الذي بمافيه
 كراهة عند ذلك لأن كراهة عليه إذا قربها وانما لم يحب الكراهة في حث الذي لها عبادة وهو ليس
 من أهلها ولهذا وقع الطلاق عليه بمعنى المدة وعندنا صحه لا يصح ابتلاؤه (والمحاصل) أن إله الذي
 على ثلاثة أنواع صحيح اتفاقاً كالحلف بما يتعلق به قر به كالساق وباطل اتفاقاً كالحلف بالجم والصوم
 والصدقة وتختلف فيه وهو حاكم بالله شيخنا عن شرح الجمع (قوله هو الحلف على ترك الخ) اعلم أن
 الإله في الشرع عبارة عن العين على ترك وما المنكوحه مدته معلومة بأن قال لا مرأته والله لا أقربك
 أربعة أشهر والمراد بالتسامح وإن كانت له عند الإله لا يصح صرف إلى المهر اثر دون الإماء لأن معنى الانضمام
 والازدواج في الأمانات ظهيرة وفيه نظراً لأمه الغير إذا كانت منكوحه يصح ابتلاؤها وقوله مدته
 معلومة بر عليه ما لو قال له والله لا أقربك أبداً فليس له مدته معلومة جوى وأقول يجب أن الأول

أو العتق أو الحج ونحو ذلك وفي الشرع
 (والمحاصل على ترك)

بأن المراد بالمرأى المملوكات بالعدو قد سبق لنا نظره ذلك في فصل المهرات في شرح الكلام على قوله
 وأمرته فليس المراد بالمرأى ما قبل الاماء ورا دالاً ما في قوله والازواج في الاما ناض خصوص
 المملوكات ملك الجين فلا مرد حيثما نظر به وعن الثاني بأن المراد بالعدو المملوكات ما كانت أربعة أشهر
 فصاعداً فللمرأة ان لا تكون أقل من أربعة أشهر واليه بشر قول المصنف هو الخلف على ترك قربانها
 أربعة أشهر أو أكثر (قوله قربانها) بالمرأة بان مصدر قرب يقرب من باب فعل بكسر العين في الماضي
 وفصحها في المضارع وله مصدران القربان والقرب بمعنى اللذين يصير عن ضياء المحلوم وفي المصباح قربت من
 باب تعب وفي لغته من باب قتل قرباناً بالكسر فعلته أو دأبت ومن الاول ولا تقربوا الزنا ويقال منه أيضاً
 قربت المرأة قرباناً كناية عن الجماع ومن الثاني لا تقرب انجي أي لا تدن منه اه (قوله كقول الخ)
 نية بالكاف على انه ليس مختصراً في هذين بل منه أيضاً اجامعك لا اهلك لا اباضعك لا اغتسل
 منك من جنابة فان ادعى انه لم يبعن الجماع لم يدن في القضاء وجعل في البدائع الصريح لا اجامعك فقط
 وما بعده يجرى مجرى الصريح وجعل منه الاختصاص في الكفر في الفم والاول اولى لان الصراحة
 منوطه بتبادر المعنى لفظة الاستعمال سواء كانت حقيقة أو مجازاً لا بالحقيقة ولكنا لا امسك لا آتيتك
 لا اغشاك لا امسك لا اغتسل لا سوفك لا ادخل عليك لا اجمع رأسي ورأسك لا اضاجعك لا اقرب
 فراشك نهر (قوله لا اقربك أربعة أشهر) سواء كانت طاهرة أو حائضاً لا خلاف انه ان وقع
 في غرة الشهر اعتبرت مدته بالالهة ولو وقع في بعضه فلا روية فيه عن الامام وقال الثاني يعتبر بالايام
 وعن زفر اعتبار بقية الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالالهة وتكمل ايام الشهر الاول بالايام من
 أول الشهر ازارع ثمر من البدائع (قوله او والله لا اقربك) بشرط ان لا تكون حائضاً كذا في الحواشي
 السعيدة واصله في الغاية عن السائل وعلمه بان الزوج ممنوع عن الوطء بالمحيض فلا يصير المنع مضافاً
 الى الجين اه بخلاف ما اذا قيل بأربعة أشهر فان ذلك يكون قرينة على اضافة المنع الى الجين نهر
 قال في الشرنبلالية ينفي تقيد بكونه عالماً بمحيضها لتصرف بمينه الى ما هو ممنوع عنه شرعاً اه
 قلت وينبغي ان يكون النفاس كالمحيض (قوله اي قربان المتكحولة) ولو صغيرة لاوطأ (قوله على
 ترك الوطء لامة من المولى الخ) اما من زوج الامة يكون بلا محوى (قوله فانه لا يكون ايلاء) أي
 في حق الطلاق دون الكفارة قال اللؤلؤ المحي لو آلى من أمته أو أم ولده أو أجنبية لم يكن مولى بائناً في حق
 الطلاق دون الكفارة لان شرط الطلاق بالعين قيام ملك النكاح حال التعلق وحال وجود الشرط
 ولو وجد فلم يصح العين بالطلاق ومعنى حق الكفارة محوى يعني اذا آلى من أجنبية فترجها فوطئها
 تلزمه الكفارة وان لم تطلق بمضى المدة من غير ووطء (قوله فان وطئ المولى في هذه المدة كفر) لمحتسبه ونه
 بذلك على انه لو كفر قبله لم يجزه ولا فرق ولا محتسب بكونه عاقلاً ولا ووطأ قال قربت فعل كسرة
 أو بعين كان مولى كذا في البدائع ادقوله فعل عين أي مجبها وهو الكفارة نهر (قوله ان كان بيننا
 بالله) فكفارة اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو قصر برقة فن لم يجد فقيام ثلاثة ايام (قوله
 وان كان بيننا غير) كما لو حلف بيمين أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق كما سأل في التصرع به في وقت وفعله
 فما جعله جزاء على المحنت وقع ظاهراً بالنظر لطلاق والساق واما بالنظر للبعث ونحوه كالصوم والصدقة
 فعسنى وقع زعم ويضرب بين الايمان بالمدور وكفارة بعين على الصحيح الذي رجح اليه الامام قبل موته
 بسبعة ايام قال في الشرنبلالية وفي فيه رسالة (قوله وعند الشافعي بحث في بينته ولا تلزمه الكفارة)
 الذي في المزيلي والعيني وقال المحسن البصري لا يجب الكفارة لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور
 رحيم قلنا المراد به اقسام عقوبة الاختصاص بسبب قصده الاغترار بها لاسقوط الكفارة المشروعة في
 الايمان المتعقبة الا ترى ان قبل الخطأ يوجب الكفارة وان بعد المغفرة اه (قوله وسقط الايلاء)
 لان الجين تعطل بالبحث فلا يبق بعد ايجالها ولا ايلاء بدونها يعني (قوله وان لم يضاها الخ) ولو ادعى

قربانها أربعة أشهر أو أكثر كقوله والله
 لا اقربك أربعة أشهر والله لا اقربك
 قوله قربانها أي قربان المتكحولة
 احتراز عن العين على ترك الوطء (فان يلقى)
 من المولى فانه لا يكون ايلاء (ان كان
 المولى في هذه المدة يسقط) ان كان
 بيننا بالله سبحانه وان كان بيننا غير
 فما جعله جزاء على المحنت وقع وعند
 الشافعي بحث في عينه ولا تلزمه الكفارة
 لا يقع الطلاق (والا) اي وان لم يضاها
 فيها ومضت

بعد مضي المدة لم يقبل قوله الا برهان نهر من الميسون (قوله باننا) لان به يقع الفصل من العلم
ولا يكون بازجي لانه بديل من استرواده الى صحته بعد الايام فمعين السبيل أثبت نفسه وارتد
سلطته عليها واغلقه بصر (قوله بتطبيق واحدة) وهو المأثور من الصالحة الثلاثة وغيرهم (قوله
فرق القاسمي بينهما وتفرقه بتطبيقه) اي بالثلاثة بخلاف في موضعين أحدهما ان القاسمي يكون
بعد مضي المدة ومعدنا في المدة والثاني ان الفرفة لا تتبع الا بتفريق القاسمي او بتطبيق الزوج عند مضي
قال مالك وأحد عن النافى لا يفرق ولم يكن مضيق عليه حتى يفي بواطيق ومنعنا فتح معنى المدة
واستدلوا بقوله تعالى فان فاؤا فان الفاء لا تتبع فاقضى جواز النفي بعد المدة وجواز التفريق ولو لنا
فراعتان مسعودا في فان فاؤا فبين فاقضى ان يكون النفي في المدة فيكون جهة عليهم لان قراعتهم
لا تتركز عروا وبها والفاء في الآية لتعقيب النفي على الايام بدليل جواز النفي قبل مضي الاشهر
ولو كان كما قالوا لما جازعني (قوله وسقط اليمين بعد مائات) حتى ولو تكبها فم يقرها بعد ذلك لا تبين
دور (قوله لو حلف على اربعة اشهر) لان اليمين موقوفة وقت فلا حتى بعد مضيها عنى (قوله بان
قال والله لا اقرئك) ولم يقل بعد ابد لان مطلقه ينصرف الى الاذي كما في اليمين لا يكلم فلا تاحل على معنى
اربعة اشهر لعدم ما يسطرها من حدث او مضي وقت سار يلحقه في قول المصنف فلو تكبها ثانيا وثالثا
ومضت المدة بان يلقى مائات ما بين اشارة الى انه لا يتكرر الطلاق ما لم يترجعا كما في البدائع والنفقة
وغيرهما وفي الحيط لو بان مضي اربعة اشهر بالايام مضت مدة اربعة اشهر اخرى وهي في المدة
وقعت اخرى فان مضت اربعة اشهر اخرى وهي في المدة وقعت اخرى ولم يكسرها خلافا في قول البعض
تعالى لربى والاول اجمع بخلاف ما لو بانها بتعقيب الطلاق ثم مضت مدة الايام وهي في العدة حدث جمع
اخرى بالايام لا بمنزلة التتابع معنى الزمان والعلى لا يسلط بتعقيب ما دون الثلاث بصر (قوله والحال
انها مضت المدة بان) وباعتبار ابتداء المدة من وقت التزوج بعد قضاء العدة وقوله لان به ثبت حقها
في الجماع وامتناعه صار نكاحا فيجوز ازاله لعمدة النكاح (قوله فان تكبها بعد تزوج آخر لم يطلق)
لتقسيم بطلاق هذا الملك ولو تكبها بعد مائات بالايام مرة او مرتين وعادت اليه ثلاثا بان كمال مضي
اربعة اشهر لم يجامعها فبما حتى تبين ثلاث نهر وعند محمد بعد الايام بما في من الثلاث وصار الغاية
قال الاسيحي ولو لم يترأه ومضت اربعة اشهر ولم يفي باليهابان منه بتطبيقه ثم تزوجت بزوج
آخر بعد ما انقضت عدته ثم عادت الى الاول بنقدا لا يلا بما لا ينقض الا ان عدا في حنفية وافي يوسف
بنقدا لا يلا ثلاث تطبيقات مستقبلا وعند محمد بنعقد بما في من الثلاث وهي فرع مسألة الحكم الخ
(قوله ولو وطئها كفر لبقاء اليمين) ان كان الحلف بغير طلاق وان كان به لا حتى لما عرف ان تعبير
الثلاث يسلط عليها درو وتعبه الشيخ شاهين في قوله ان كان الحلف بغير طلاق فيه نظر لصدقه
على الحلف بجمع وقصوه مع الواجب فيه الجزاء لا الكفاية واجاب شيخنا ان المراد بالغير ما اشتغل
على القسم والحاصل ان اليمين باقية في حق التكفير وان لم تنق في حق الطلاق فحق الحنث ضار كما قالوا
لا جبرية والله لا اقرئك فتزوجها لا يكون مولىا وصب الكفارة اذا قرأها كما في لربى (قوله فان
تركها اربعة اشهر بان بتطبيقه) فان لم يلى وان كان يقول بانه بصر مولىا اذا حلف على تركها فانها
اقل من اربعة اشهر لكن لا يقول بانها تبين معنى ذلك الا قبل بل بشرط لا ابتهاضي اربعة اشهر ومن
هنا يعلم ما في كلام الزيلعي والعيني والنهر عما هو خلاف المراد (قوله فهو ايام) لان الجمع بصر
الجمع كالمجم بلفظ الجمع ولهذا لوقال بثلث بالثلاثة اشهر وشهر كان الاجل شهرين ولو قال والله لا اكلم
فلا توامر ومن كان كقولهم لا اكلمهم اربعة ايام وقوله بعد مدين الشهرين وقع اتفاقا لانه في شهرين
وشهرين كان الحكم كذلك والاصل انهم عطف من غير عادة حرف للنفي ولا سكر لاسم الله تعالى فيكون
بينما احدوا لواءا وحرف النفي او كرام الله تعالى يكونين بينين وتدخل مقدمتها بينا لوقال والله

(باننا) بتطبيق واحدة وقال الثاني
لا تتبع الفرفة بمعنى المدة ولكنه توقف
الحكمكم بعد المدة الى ان يفي بواطيق
او يمارقها فان ادى بان بتطبيقه (وسقط
القاسمي بينهما وتفرقه بتطبيقه) وحلف على اربعة
اليمين بعد مائات (لو حلف على اربعة اشهر
او اربعة اشهر) بان قال والله لا اقرئك
على الا ابد) بان قال والله لا اقرئك
ابدا او حلف من غير تعيين ابد (فان
والله لا اقرئك ولم يقل بعد ابد) (فان
نكبها ثانيا وثالثا والحال ان مضت
المدة بان يلقى مائات ما بين اشارة الى انه لا يتكرر الطلاق ما لم يترجعا كما في البدائع والنفقة
وغيرهما وفي الحيط لو بان مضي اربعة اشهر بالايام مضت مدة اربعة اشهر اخرى وهي في المدة
وقعت اخرى فان مضت اربعة اشهر اخرى وهي في المدة وقعت اخرى ولم يكسرها خلافا في قول البعض
تعالى لربى والاول اجمع بخلاف ما لو بانها بتعقيب الطلاق ثم مضت مدة الايام وهي في العدة حدث جمع
اخرى بالايام لا بمنزلة التتابع معنى الزمان والعلى لا يسلط بتعقيب ما دون الثلاث بصر (قوله والحال
انها مضت المدة بان) وباعتبار ابتداء المدة من وقت التزوج بعد قضاء العدة وقوله لان به ثبت حقها
في الجماع وامتناعه صار نكاحا فيجوز ازاله لعمدة النكاح (قوله فان تكبها بعد تزوج آخر لم يطلق)
لتقسيم بطلاق هذا الملك ولو تكبها بعد مائات بالايام مرة او مرتين وعادت اليه ثلاثا بان كمال مضي
اربعة اشهر لم يجامعها فبما حتى تبين ثلاث نهر وعند محمد بعد الايام بما في من الثلاث وصار الغاية
قال الاسيحي ولو لم يترأه ومضت اربعة اشهر ولم يفي باليهابان منه بتطبيقه ثم تزوجت بزوج
آخر بعد ما انقضت عدته ثم عادت الى الاول بنقدا لا يلا بما لا ينقض الا ان عدا في حنفية وافي يوسف
بنقدا لا يلا ثلاث تطبيقات مستقبلا وعند محمد بنعقد بما في من الثلاث وهي فرع مسألة الحكم الخ
(قوله ولو وطئها كفر لبقاء اليمين) ان كان الحلف بغير طلاق وان كان به لا حتى لما عرف ان تعبير
الثلاث يسلط عليها درو وتعبه الشيخ شاهين في قوله ان كان الحلف بغير طلاق فيه نظر لصدقه
على الحلف بجمع وقصوه مع الواجب فيه الجزاء لا الكفاية واجاب شيخنا ان المراد بالغير ما اشتغل
على القسم والحاصل ان اليمين باقية في حق التكفير وان لم تنق في حق الطلاق فحق الحنث ضار كما قالوا
لا جبرية والله لا اقرئك فتزوجها لا يكون مولىا وصب الكفارة اذا قرأها كما في لربى (قوله فان
تركها اربعة اشهر بان بتطبيقه) فان لم يلى وان كان يقول بانه بصر مولىا اذا حلف على تركها فانها
اقل من اربعة اشهر لكن لا يقول بانها تبين معنى ذلك الا قبل بل بشرط لا ابتهاضي اربعة اشهر ومن
هنا يعلم ما في كلام الزيلعي والعيني والنهر عما هو خلاف المراد (قوله فهو ايام) لان الجمع بصر
الجمع كالمجم بلفظ الجمع ولهذا لوقال بثلث بالثلاثة اشهر وشهر كان الاجل شهرين ولو قال والله لا اكلم
فلا توامر ومن كان كقولهم لا اكلمهم اربعة ايام وقوله بعد مدين الشهرين وقع اتفاقا لانه في شهرين
وشهرين كان الحكم كذلك والاصل انهم عطف من غير عادة حرف للنفي ولا سكر لاسم الله تعالى فيكون
بينما احدوا لواءا وحرف النفي او كرام الله تعالى يكونين بينين وتدخل مقدمتها بينا لوقال والله

لا كما زيدوا ومن ولا يمين يكون يمينين ومذمتها واحدة حتى لو كلف في اليوم الاول والثاني بحث فيها
 وتجب عليه كفارتان وان كلف في اليوم الثالث لاحت لانتضاء مذمتها وكذا لو قال والله لا كلم زيدا
 يمينين والله لا كلم زيداً يمينين لم يذ كرنا ولو قال والله لا كلمه يمينين ويومين كان يميناً واحداً ومذمة أربعة
 أيام حتى لو كلف فيها توجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا القول والله لا كلمه يوماً ويمينين كانت يميناً واحدة
 ومذمة الى ثلاثة أيام حتى لو كلف فيها توجب عليه كفارة واحدة ولو قال لا كلمه يوماً ويمينين اوقال والله
 لا كلمه يوماً والله لا كلمه يمينين فذمة الاولى يوم ومذمة الثانية يومان حتى لو كلف في اليوم الاول توجب عليه
 كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلف في اليوم الثالث لاحت لانتضاء مذمتها وعلى
 هذا القول والله لا اقربك شهرين ولا شهرين اوقال والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون
 مولى الا نهى يمينان فتدخل مذمتها حتى لو قربها قبل مضي شهرين توجب عليه كفارتان ولو قربها
 بعد مضيها لا يجب عليه شيء لانتضاء مذمتها زاي (قوله ولو لم يركب يوماً الخ) اما الاولى وهو لا اقربك
 شهرين بعد الشهرين الاولين فلا في الثاني ايجاب مبتدأ فم تشكامل المذمة وفي الثاني لم يكن مولى
 اضاف الى الحال حتى لو قربها وفي بعد يوم القربان أربعة اشهر لم يقربها فم ساحت عدا وقال زفر
 يركون مولى وبصرف الاستثناء الى آخر السنة واماً في الاخير فلا يركبها من غير شيء بل يركبها
 بان يضر جهان مكة فان كان لا يمكنه بان كان بينهما غائبة أشهر صار مولى على ما في جامع الفقه واعتبر
 قاضيان اربعة اشهر فقط نهر (قوله اوساعة) اشار الشارع به الى ان المراد باليوم مطلق اياماً وبه
 صرح في البحر (قوله ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين الخ) هكذا وقع في المبدئية
 والواقية وهذه هو الصواب خلافاً لما في الدرر من قوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين
 الاولين فوح افندي وجهه ظاهر لانه يلزم حيثئذ ان يكون مولى التشكامل المذمة وهذا يؤخذ من
 تعليقه حيث علم عدم كونه مولى بقوله لا فم لفصل بين الشهرين الاولين والشهرين في الاخير في يوم
 لم تشكامل مذمة الا بلاء وهي اربعة اشهر اه (قوله خلافاً زفر في الثانية الخ) هي ما قاله لا اقربك سنة
 الا بلاء يكون مولى عنه وبصرف الاستثناء الى آخر السنة كما لو قال اتركك داري سنة الا بلاء قال انما
 صرف الاستثناء الى آخر السنة في الاجارة فصحباً للعقد لانه لا تصح مع الجملة بخلاف العين فانها تصح مع
 الجملة فلا ضرورة في العين الى صرف الاستثناء الى آخر السنة فله ان يجعل اليوم المستثنى أي يوم شاء لانه
 منكر فلا يميز به يوم من ايام السنة الا وبممكنه ان يجعله هو المستثنى ثم اذا قربها ان بقي من السنة اربعة اشهر
 او اكثر صار مولى السقوط الاستثناء والا فلا جوى عن شرح ابن السلي ولو حذف سنة لم يكن مولى حتى
 يقربها فخصيص مولى ولو زاد الا بلاء اتركك فيه لم يكن مولى ابداً لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فله يتصور
 منه ابداد (قوله وان حلف بيمين الخ) نرى في الثاني من نوعي الا بلاء وهو الحلف بذكر الشرط والمجازة
 ولا يفتي حسن تقديم الا بلاء بان قال ان قربتك فقله على حج وعمرة او صوم غير معين كصوم شهر امالعين
 فان كان بقدر مذمة الا بلاء او اكثر كقوله فقله على صوم اربعة أشهر او فم هذا الشهر فكذلك اما اوقال
 هذا الشهر فانه لا يكون مولى لانه يمكنه ترك القربان الى ان يمضي ثم يطوها بلاثي ولهذا يكون مولى
 بقوله فقله على صفة او حتى سواء كان المتيقن معنا كعبدى هذا او لا كعبد او كان متعلقاً بقوله
 فكل مملوك اشتريه فهو حر وفي الحائصة ان قربتك فعبدي حر فخصت المذمة وقرق بيمينها فمن العبد
 انه حر الاصل قضى القاضي بجزئته وسبيل الا بلاء وترد المراتى الى زوجها لانه تبين انه لم يكن مولى وانما هو
 انه في العبد العيني لو باعه وامت سقط الا بلاء ولو اشترا صار مولى سامن وقت الشراء ان لم يكن قربها نهر
 وليس الشراء ببيع وقد يقال اراد به مالو لم يملكه بأي سبب كما يستفاد من الترتيل لانه (قوله او الى من
 المطلقة الى جيبه) فان قيل وقورخ الطلاق بالابلاء بطريق الهازلة لكونه ظاهراً بيمينه ما حقق في الجماع
 والمطلقة الى جيبه ليس لما حق فيه فكيف يصدق براء الظالم قلنا ان المحكم في المصوص مضاف الى النص

(ولو كنت يوماً) اوساعة بعد ما قال
 والله لا اقربك شهرين (ثم قال والله
 لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 اوقال لا اقربك سنة الا بلاء) اوساعة
 اوقال حال كونه (بالصورة والله
 لا ادخل مكره) الحال انها (هي) أي
 لا يكون مولى في
 المسكونة (بها) لا يكون مولى في
 الصورة الثلاث خلافاً زفر في الثانية
 فان ضمه يكون مولى (وان حلف بيمين
 او صوم او صدقة او حتى او طلاق
 او الى من المطلقة الى جيبه) وهي في
 العدة بان قال لها والله لا اقربك اربعة
 اشهر (فهو مولى) انما يسام الشكاح

في جميع الصور وفي العتق خلاف أبي
 يوسف ولو قال إذا فرئتك فملي صلاته
 لا يكون مولى وعند محمد يكون مولى
 (ومن المبالاة) أي لو لم يملأ العدة
 بتطبيقه ولو غلبت وهي في العدة
 (و) من (الأجنبية لا) يكون مولى
 (ومدتها ثلاثة أشهر) (وأن يهرج المولى
 الشافعي أربعة أشهر) (وأن يهرج المولى
 حر وشها بغيره) (وأمروها وإلّا رتق)
 فتح التام إذا سلموا رحمهم بعظم وتغوه
 والرتق بالسكون

لا في المعنى والمطابقة ارجعية من ثنائيات النصر زبلي (قوله في جميع الصور) لما في الشرط والنجواز
 فلان هذه الاجزى ما عاق من الوطء فكانت في معنى العيين واما المطلقة رجما فلانها زوجه فتناولوا النص
 فان امتد طهرها وكانت من ذوات الاقراء ماتت بغير مدة الا بلاء وان انقضت عدتها قبل مضي مدته
 بطل نهر (قوله وفي العتق خلاف أبي يوسف) ظاهره اطلاقه ان ابا يوسف يخالف في العتق مطلقا لا فرق
 بين المعين وغيره وليس كذلك فلو قال كمال العيين وفي عتق العبد المعين خلاف أبي يوسف لكان اولى
 ووجهه كما في زبلي ان قربانها بلائتي يلزمه بمكر بان يبيعه ثم يقر بها وهما يقولان ان البيع موهوم فلا
 يمنع الماهية لان البيع لا يتم به وحده فربما لا يصدق في المدّة من بشرته ولو باع سقط الا بلاء ما جاع لانه
 بقدره على قربانها من غير ثمن يلزمه وان اشتراه بعد ذلك صار مولى من وقت الشراء ان لم يكن جامعها بعد
 البيع قبل الشراء لانه صار لا يقدر على قربانها لا يفتق يلزمه ولو مات العبد قبل البيع سقط الا بلاء
 لقدره على قربانها من غير ان يلزمه شيء وعلى هذا التفصيل موت المراء المعلق طلاقا بالترمان او ابانتها
 ثم تزوجها بعد انقضائه العدة في بلى لكن لو ابدل قوله وان اشتراه بعد ذلك الخ (قوله وان ملكه باي
 سبب لكان اولى) (قوله فملي صلاته) والغز وكالصلاة عندهما لانه يسأل اجماعا هما في يصلحان ما معين
 صني (قوله وعند محمد يكون مولى) لانه قربة وهو قول أبي يوسف ولا وقال الشافعي في احد قوله
 لا يكون الا بلاء الا بالله عني (قوله ومن المبالاة والأجنبية لا) لان عمل الا بلاء من تكون من ثنائيات النصر
 وهذا اليمانها بخلاف المطلقة ارجعية لتماما زوجه بينهما عني لانه لو وقع له في الشاقي في احد قوله
 والبائن لا يلحق مثله ولو وطئها كفر لماضي من عدم التلازم بين الا بلاء والعين نهر لكن لو لم يهرج
 الثانية بان قال ولو وطئها الخ لكان اولى اذا فرق في وجوب الكفارة بالوطء وان يصح ايساؤه بين
 المبالاة والأجنبية اما المبالاة فلما ذكره هو واما الاجنبية فلما قدمنا عن الولوي وهي حرج على ما في
 والحب من السبب المحموي حيث جرى في شرحه على ما ذكره في الظاهر ولم ينفه على ما ذكره عليه كتب
 بهامش المسودة عن الولوي مانصه لو لم يمته او ام ولدها واجنبية لم يكن مولى في حق الطلاق دون
 الكفارة لان شرط الطلاق بالعين قيام ملك النكاح حال التعليق او حال وجوب الشرط ولم يوجد فلم يصح
 العيين بالطلاق وصح في حق الكفارة انه قد يكون الا بلاء من ابانتها ثم آتى منها لاه لو آتى فانها
 ان حنت مدته وهي في العدة كانت أخرى والا لادرن الحثاية (قوله ومن الاجنبية) بان تمكها بعد
 الا بلاء ولم يرضه الى الملك در (قوله لا يكون مولى) لغوا عمله وهو لزوجة (قوله ومدتها ثلاثة اشهر)
 الخ) أي المنكحة والمطالقة هو ما لو كان زوجها حرا فلو اعتقت في اثنتي عشرة اشهر انتقلت في مدة انحر اثر نهر
 وهذا ظاهر في ان الظاهر لا يطل معتقها بل هو باق حوي (قوله وقال الشافعي أربعة اشهر) وهذا مبني
 على ان هذه المدّة مضربت لاظهار الظلم منع الحق في الجماع عنده والحجوة والامعة في ذلك سواء عندنا مضربت
 اجلا ليدونه فشا هت مدّة العدة فتتصرف بالحق لكونها من حقوق النكاح زبلي (قوله وان يهرج المولى
 الخ) أي يهرج حقيقة فان يهرج حكا لا يتغير حكم الا بلاء من كان محرما لا يكون فيؤد الا بالوطء لانه لما كان
 قادرا حقيقة على الوطء لا يقول المحكم الى ما هو وخلف عن الوطء حوي في شرح ابن السني وهو محمول على
 ما اذا كان بينه وبين الحجارة اشهر كما قد يذهب في النذر ولو آتى مرة ايضا بلاءه ثم بدا وابت بغير المدّة ثم صح
 وترجها وهو من ففاه بلسانه لم يصح عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الاصح وقوله ما ظاهر
 المذهب كما في الجماع الكبير لا يوسفان الا بلاء وحده وهو من بعض وعاد حكمه وهو من بعض وفي
 زمان النسخة هي مبالاة لاحق لما في الوطء فلا يهود فيه حكم الا بلاء وهما يقولان ذلك بتصريحه فانه كان
 يمكنه ان يبالسان قبل مضي المدّة ولا يميز زبلي واختلف فيما لو حبس هل يفي ببلانها ولا بد من الفعل
 يصح الاول في الدائع وفي شرح الطحاوي لا يصح كون فيؤد باللسان وهو جوابنا لاراية وفي بينهما
 بالامكان وعلمه شرعية لانه في الفتح (قوله انسدادا زحم) المراد ان لا يكون لما نطق المبالاة حوي

الا ان حال حتى لو حلفت المرأة انزهاها بحنث كفارة عين نهر ولو لم يكن له امرأة كان يحنث حتى لو تزوج امرأة ثم وجد النهر لم يطلق به يقتل لصبر ورتبها عيناً فلا تغلب طلاقاً (قوله وجعلنا واهراً) هذا يدل على ان الاعتبار للعرف وعرف الناس اليوم اطلاقه على الطلاق ولهذا لا يصح فيه الا الرجاء كما قد مضى ومن هذا قالوا لوفى غيره لا صدق قضاءه حتى ان يقال ظاهر كلامه ان يلى انه اذا نوى غير الطلاق لا صدق قضاءه طلاقاً سواء نوى الكذب او غيره بما عدا الطلاق وهو محال لما نقله السيد المحمدي عن البرجسدي حيث قال قبل في نية الكذب لا صدق قضاءه لانه عين ظاهر والكونه نكاحاً لا محال كذا في الكافي وهذا التعليل يستلزم ان يصدق في غير نية الا بلاءه ولو كان له أربع نسوة والمثلية بماله يقع على كل واحدة منهن طلاقاً بانه وقبل تطلق واحدة منهن والبيان البه وهو لا يظهر ولا يشبهه زبلي والمدار من كون المثلية على حالها ان يكون المحرم عنده طلاقاً وان لم يزوج طلاقاً على ما يظهر من سياق كلامه وما لم يزوج وضع المثلية أنت على حرام فلا مان ما يقتضيه صحة المساق هو ان تكون العسيرة ههنا امرأ على حرام اذا لم يمسح لان يقال لا يربع نسوة أنت على حرام ولا تنافي في صحة القولين المذكورين الا على ما قرره ان عزمي والمدار بالقولين ما سبق من وقوع الطلاق على الجميع او واحدته والبيان والمحصل ان اختلاف القولين اغنا عنى على ما اذا اضاف النكاح الى امرأة لا يبينها بان قال امرأتى على حرام ولم يبين وله نسوة لانه قال بمسألة العينة منهن ولا نية عم فقال نسائي على حرام اذا خاطب واحدة منهن لم يقع الاعلى كما في الشربلية (فسرعان) قال الولي المجي رجل حلف طلاقاً ان لا يطلق امرأته كما في منها خفضت المدة حنث ووقع عليه طلاقاً لانه وجد النهر وهو طلاق امرأته وفي البدائع لو قال اذا جاء عند فوالله لا اقر بك واذا جاء بعد غد فوالله لا اقر بك بعد يومين لا يبرأ من أحد ههنا في المحال والاخرى الغد اه وذكروا بعض الفضلاء ان قوله في المحال مشكل لان البلاء المضاف الى وقت لا يتحقق وقت وجود الوقت لا في المحال على ما صرح به قبله جوي قلت وكذا قوله والاخر في الغمض مشكل ايضاً لانه مضاف الى ما بعد الغد

وجعلنا واهراً
(باب الخلع)
نقال خالصة زوجها اذا ائتمنت منه بماله والاسم الخلع بالضم والمساكن الابد يكون بناء على تزواج والخلع بناء على نكاح الزوجية غالباً وهو الفصل من النكاح والواقع به

(باب الخلع)

(قوله والاسم الخلع الضم) فهو يستعمل في تزواج زوجة بالضم وفي غير ما افصح وخلعة بالضم لغة فيه وخلع قوبه وعمله خلعتان زعه صيغ منها المفاعلة ملاحظة للملاسة كل الاخر كالثوب المموس قال تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لمن نهر (قوله والفصل من النكاح) هذا تعريف لمطلقه اعمى سواء كان معه مال او لا لكن لا بد ان يكون بلفظ الخلع فان الطلاق على مال ليس هو الخلع بل في حكمه من وقوع البائن به لا طلاقاً ولا بحري فيه بخلاف انه فيفسخ وفي سقوط المهر به لو كان المسمى غير موصى به في تعريف الاول كما في الفسخ ازالة ملك النكاح يبدل بلفظ الخلع فان ازالة ملك النكاح كالجس لتعويل ازالة الطلاق وتزوج بملك النكاح الخلع في النكاح الفاسد بعد الرد فانه لغو كما في الفصول بقره بلفظ الخلع الطلاق على مال زائد الجبر او مافي معناه المتوقف على قبوله يدخل ماله اذا كان بلفظ المارة فانه كما سبقت يقع به البائن وتسقط به الحقوق وما اذا كان بلفظ البيع والتماره فانه كذلك على ما نصحه في الصغرى وان صرح في الحاية بخلافه وتزوج بالمتوقف ماله اذا لم يخلع فانه يقع باننا غير مسقط شيئاً وشروطه كالطلاق وصفته انه يمين من جانبه معاوضة من جانبها عند الامام نهر وفاد التعريف خاصة خلعتا طلاقاً ومافي النهر من قوله من تامل قوله في الفسخ الطلاق على مال ليس هو الخلع بل في حكمه لا مطلقاً ولا بحري فيه بخلاف انه فيفسخ وفي سقوط المهر على المارة من الفاظ الخلع قال شافعية انه غير موجود في خط المؤلف والموجود فيه واقول لاحاجة الى ما ذكرناه من المارة ليست خلعتاً بل كالمخلع في حكمه على ما استعرفه انتهى (قوله والمواقع الخ) سواء كان على مال او لا

لغير المخلع طلقه بائنة (قوله وبالطلاق على مال) قيد المال لانها لو قالت طلقني على ان اترملى
 طلقك ففعل كان رجعي (قوله بائن) لان الزوج ملك العوض فوجب ان تملك هي العوض تحقيقا
 لتمامه ولو لم يلائم البائن وكذا اذا وقع لفظ البيع والمباراة كان بائنا لا نه معاوضة ولهذا بشرط قبولها
 في المجلس وهي تقتضي المساواة على ما تقدم ولو قال لم أعن الطلاق لم يصدق لان ذكر العوض اشارة صادقة
 على ان مراده الطلاق ولو ابدى كرا العوض يصدق في لفظ المخلع والمباراة لانهم استكنابان ولا يصدق
 في لفظ الطلاق والبيع لانه خلاف الظاهر في لفظه وكذا يصدق اذا ادعى في المخلع شرطا واستثناء الا اذا
 وجد التزام او قبضه شرطا لئلا ينه عن النهر (نقطة) المختصة يلحقها صريح الطلاق ما دامت في العدة
 والكسابة ايضا تلحقها اذا كانت في حكم الصريح فهو اعتدى واستبرأ رجك شخصان ابن الشبهة (قوله
 وقال الشافعي المخلع فسخ) أي في القديم بروى ذلك عن ابن عباس وبه قال أحمد وفي قول من الشافعي
 انه رجعي وفي قول وهو واضح افعاله انه طلاق بائن كذهبنا القول عليه السلام المخلع طلاق بائنة وهو
 روى عن عمر وعلى وابن مسعود وموقفا ومروفا عني ولو قضي القاضي بكونه فسخا في نفاذه قولان
 ولا يفتي ان قضاء هذا الزمان ليس لها الا القضاء الصحيح من المذهب وهو كونه بائنا شرطا لئلا
 والحاصل ان الترجيح قد اختلف في الجراح استظهر القول بالنفاذ على ما به قضى في فصل مجتزأ فيه
 وتبعه في الدرر الكندي ذكر فيه من اللباجية نفعان الشيخ قاسم في تصحيحه ان الحكم والائتمام التول
 الرجوع جهل وخرق للاجتماع وان اختلف في الجراح خاص بالقاضي المجتهد وأما المقلد فلا يفتد قضيه بخلاف
 مذهبه أصلا كما في القنية ولا سيما في زماننا فان السلطان يص في منشوره على نفيه من القضاء
 بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهبه فيكون معز ولا بالنسبة لغير المعتمد مذهبه فلا يفتد قضاؤه
 فيه ويتقضى كالسقط في قضاء الفسخ والجهر والنهر الخ فكان ما في البحر من قوله والظاهر النفاذ
 خلاف المعتمد (قوله وزعمها السائل) لانه لم يرض بجزء البض من ملكه الا به وهو يجوز الاعتراض
 عنه ولم يكن مالا لحق اقتصاص فوجب بالزعم له زلي ولو ابدل قوله وزعمها مال قوله وكان
 له المسمى لكان أولى ليشعر ابراهما على ما قلنا صالة كراهية بصر وهذا اذا لم تكن محجورين بالسهة فلو
 كانت لم يزلها المال وان المراجعة اذا اختلفت اعتبر من الثلث نهر وفي كلامه اعياه الى انه لو اكرها
 على المخلع تعلق ولا يلزمها المال وبه صريح في الدرر رأى تطلق لفظ المخلع وما لم يلقه في الدرر
 من ان طلاق المكره واقع سهولان المكره هذا المراد وهي ليست من أهل الطلاق فوج أفندي عن ابواب
 فالصواب ان يقول لان وقوع الطلاق يعقد وجود المقبول والغائب بالا كراهية ذلك بل ارضى عزمي
 ولو اختلفا في المكره والزوج فالقول مع اليمين شرطا لئلا (قوله وكراهية أخذتني ان تنزل زوج) لقوله
 تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ولاه او حشا
 بالفرق فلا يزيد في اصحابها بأخذ المال زلي والمراد الكراهية التعرية ويلحق به الا برام من صدقها
 والحق ان الاخذ في هذه الحالة حرام تقبي القطعي نهر (قوله وان تنزلت لا) ولو وجدته تنزلت لا
 قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا على ما اذا سكن النشور زمنه وقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما
 اقتدت به على ما اذا كان النشور زمنا سواء كان منه نشور ايضا أم لا غير انه ان كان النشور زمنا كانت
 واحدة الاخذ بصارة النهن وان كان منها فقط قبل لاته نهر (قوله كره) في رواية المبسوط ولا يكره في
 رواية الجامع) قال في الفتح رواية الجامع اوجه وصحح النسخ رواية الأصل بمروجه رواية الجامع قوله
 تعالى فلا جناح عليهما اقتدت به اذهو باطلاه شامل للقليل والكثير وان كان أكثر ما عطاها
 زلي وبه الا بتزات في ثوبان في قيس وأمراته وهو أول غلب في الاسلام كذا قال صاحب الكشاف
 وروى صاحب السنن والترمذي مسندا الى ثوبان قال قال عليه الصلاة والسلام أما امرأتك سألت
 زوجها الطلاق من غير باس فخرا عليها راحة لجنة شخصان غاية البيان وأشار في الدرر المتلقي

وبالطلاق على مال طلاق بائن) وقال
 الشافعي المخلع فسخ حتى لو اخلعها
 بعد الطلقين لا يحل له حتى تنكح زوجا
 غيره عندنا خلافا له وقال بعض
 الناس نعم المخلع طلاقه رجعي كذا
 في الجامع الصغير الخافى (وزعمها
 المال وكراهية أخذتني) عوضان
 المرأة في المخلع قل أو أكثر (ان تنزل)
 الزوج (وان تنزلت) المرأة (لا يكره)
 ولا بأس له أن يخلع المهر الذي قبضته
 منه بعينه أو مثله وأن أراد أن يأخذ
 منها زيادة على مهرها كره في رواية
 المبسوط ولا يكره في رواية الجامع الصغير

بالوجهين قوله أنت طالق بالغ وأعلى ألف قوله وعندهما عليها إلا لعنان قدام لأن هذا الكلام يستعمل للعاقبة فقال أجل هذا المتاع ولك درهم بمنزلة قوله بدرهم وله أنه جله تأمة فلا تربط بما قبله إلا بدلالة الحال إذا الأصل فيها الاستقلال ولولا دالة هذا أن الطلاق والعاقبة يستلزمان من المال بخلاف البيع والاحارة فاعلم أن ما يوجدان بدونه درر وبقولهما بقي در عن المحامد (قوله وصح شرط النكاح لما لا له) لأنه معاوضة من جانبها بمن مر جانيه وهذا قول الإمام وقالوا لا يصح ما نعتل أنه بمن من جانبها بضافان قلت نبينه في البيع على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره قلت ابتداء هذا لأنه لا نبينه في البيع إنما كان لدفع الثمن في الأموال ولا شك أن الثمن في النفوس أضروا بما حجة إلى التزوي فيه أكثر فانه ربما يفوتها هذا الزدواج على وجه لا يحصل لما شاع فيه وفيه نظير لم عرجة النهر وأطلق في المدة فحصل اشتراطها لما أكثر من الثلاث عنده والفرق للإمام بينه وبين البيع أن اشتراطه في البيع على خلاف القياس لأنه من الجلبكات فيقتصر على مورد النص وفي المخلع على دفعه لأنه من الاستقاعات بمجرأما ختماراز قبة فلا يثبت فيه كافي العبادية وفيها أن ختمارالسب الفاحش وهو ما يخرج من جملة المحمود إلى الدامة ثابت فيه دون اليسر شهر (قوله ثلاثة أيام) مقتضاه عدم جواز الزيادة على الثلاث وليس كذلك كما سبق (قوله والقول قوله) أي يمينه شريطة على الفتح (قوله فالقول للشرعي) والفرق أن الطلاق على مال عين من جانبها فلا قرار به لا يكون إقراراً بالشرط لعنه بدونه أما البيع فلا يتم إلا بالقبول فلا قرار به إقرار بما لا يتم إلا به فانه كإقرار بالقبول رجوع منه ولو أقام ما بينة فيدنه المرأة أولى وفي القديسة أقامت بينة أن زوجها النجسون خالها في حتمه وأقام وليه أو هو بعد الألفاق أنه خالها في جنونه فيدنه المرأة أولى ونهر ووجهان البينة التي تستدل بالمخلع في جنونه شهدت بنفي في المعنى إذا نجحون عدم العقل بخلاف بينتها ولو ادعى المخلع على مال وهي تنكح في الطلاق بأقراره والدعوى في المال بها فلا يكون القول لها لأنها تنكر وعكسه لا كيفما كان بزازيه ولو قالت كان بغير بدل فالقول لها تنوير وشرحه وكذا أن اختلأ في مقصد أو البديل يكون القول لها لأن قيمه هو البينة (قوله ويسقط المخلع الخ) أي في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء كما اعتمد العاصم وغيره در المراد المخلع الصادر بين أزواج ولا ينعقد له الطلاق إلا بالقبول لا يسقط به مهرها والسقوط فيما إذا كان المخلع بصيغة الغاغة كما في الأهر من الزنا به قال لها عتقت فقالت قبلت لا سقط شيء من المهر ويقع الطلاق الباش إذا نوى ولا تدخل لقولها حتى إذا نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع الباش وإن قال لا رده الطلاق لا يقع وبصدق قضاء ودانية بخلاف قوله خالها عتقت فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة انتهى وباقى عبارة الزنا به أن عليه مهراً وأن لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق إليه من المهر لأن المال مذكور هو رفا شريطة (قوله والمباراة) أي الأبرار من المجانين فلا يبرأ أبداً والله درص البهني وفي شرح المنظومة ضرب المباراة والمخلع بما إذا قالت المرأة مبارأة على كذا فقال بأمرها وقالت خالها على كذا فقال خالها عتقت أو قال الزوج وقال قبلت انتهى وفي البهره أن تقول للزوج برئت من نكاحك بكذا ولا يخفى وقوع الطلاق الباش في هذه الصورة وقد صورها في فتح القدير بأن يقول بارأناك على ألف ولم يذكرو وقوع الطلاق به وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والزنا به لكن قال فيه بنية الطلاق في المخلع والمباراة بشرط الصحة لأن المشايخ لم يشترطوه في المخلع لظنية الاستعمال ولأن الغالب كون المخلع بعدد كرامة الطلاق فلو كانت المباراة أيضاً كذلك لاحتاج إلى التبعة وإن كان من الكتابات شريطة وأعلم أن ظاهر كلام الزنا به فيदान المخلع يسقط المهر مطلقاً سواء ذكر المال أو لم يذكر وهو الظاهر أيضاً من إطلاق كلام المصنف لكونه خلاف ظاهر الرواية بر جندی عن الذخيرة ونصه إذا لم يذكراً المال في المخلع لا يسقط من المهر بشرط في ظاهر الرواية انتهى والطلاق على مال قبل أنه يسقط للمهر كالمخلع والمعتدل لتنوير وشرحه عن الزنا به وفي النهر من الفصول أكثرهم على أنه لا يجب البراءة عن

وعندهما على الألف أن قداماً لم
وعلى الباقع الطلاق والعاقبة وكذا إذا
قالت المرأة زوجها طالق وكذا ألف
درهم وخالها ذلك ألف درهم طلباً
ذلك وقع الطلاق وليس المال طلباً
عنده وعندهما بصح شرط المال (وصح
شرط النكاح لما لا له) فان
خالها على الف على أنها النجسون خالها
أيام قبلت صح شرط المخلع ولا يقع
النكاح في المدة بطل الطلاق وأقع
الطلاق وإن اختارت فالطلاق والطلاق
والمال لازم والمال لازم عليها وإن
وأقع في الحال والمال لازم عليها وإن
خالها على أنه النجسون خالها ثلاثاً أيام قبلت
بطل النكاح ووقع الطلاق لا يخفى ولو
قال لا مرأته (مطلقاً أمس بالغ فمطلعي
فقال قبلت صدق) فانه لو قال لغيره
قوله (بخلاف البيع) فانه لو قال لغيره
بعت منك هذا العدد بالغ فامس
فلم قبلت فقال للشرعي قبلت قال قول
للشرعي (ويسقط المخلع والمباراة)
يقال بالشرعية ما بارأناك كل واحد
منها صاحبه ومنه فقولهم المباراة
كل مخلع وترك المدة تعطف كذا في
المغرب (كل حق لكل واحد) من
الزوجين (على الاتر بما يتقاضى

المهر وهو ظاهر الزولية وعليه الفتوى ثم نقل عن القاضي أنه عندهما كالمخلع والصحيح من الروايتين عن
 الامام كقولهما انتهى (قوله أي من الحقوق الواجبة بالنكاح) والمراد بصحوق النكاح المهر والمثعة
 في التي بسم لها مهر أو النفقة الماضية المخرضة جوى عن البر جندى فان قلت قلت كلف كانت المثعة
 كالمهر في السقوط بالمخلع أو بالمسارعة مع أن المثعة لم تكن واجبة قبل المخلع بل بعده فالعقاس عدم سقوطها
 كنفقة العدة قلت ينبغي ان يحمل كلامه على ما اذا كان المخلع أو المسارعة قبل الوطء لان المثعة حينئذ
 يجب لها عوضا عن المهر لانها في صورة عدم المثعة لا تأخذ شيئا وأتبعها البضع لا يتفك عن المال كما
 يشير اليه ما قدمناه عند قول المصنف وتسحب المثعة لكل مطلقه الا للفضة قبل الوطء معزى بالدرر فاذا
 كانت عوضا عن المهر في هذه الصورة فانها تأخذ حكمه وهو السقوط بالمخلع أو بالمسارعة وتبيد النفقة
 بالمخرضة في كلام البر جندى لا للاحتراز عن غير المخرضة بل ليعلم التحكم فيها وهو السقوط بالاولى
 وكذا الكسوف في الدرر البرزائية اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له كذا من
 القطن صح لاختصاص البراء بصحوق النكاح انتهى (فروع) قال الوالداني ولو بارأها على جعل وقضت
 مهرها ولم يقبض دخل المهر في المسارعة ولم يتراجعها يريد انه اذا قبضت المهر بارأها قبل الدخول لا يرجع
 بكل المهر ولو اخلعها لم يتراجعها في قول أبي خنيفة وقال أبو يوسف في المسارعة لا يتراجعها وفي المخلع
 يتراجعها ولو اخلعها على جعل ترأجعا وقال محمد يتراجعها في ذلك كله ولو شرط الزوج في المخلع ان لا يكون
 عليه مؤنة السكنى فان كانا يسكان في بيت واحد صح ويجب عليها الاجرة في بين هذا وبين ما اذا أبرأت
 زوجها من النفقة قبل ان تصير يتيما للذمة حيث لا يصح لان الأبراء اذا شرط في المخلع كان أبراء بعوض
 فيكون استيفاء لها وقعت البراءة عنه لان العوض قائم مقامه قبل الاستيفاء قبل الوجوب حال ثبوتها اذا
 اخذت نفقة شهر جله جازا ما في غير المخلع والأبراء انما جعل بغير عوض فيكون اسقاطا واسقاط النفقة
 قبل ان تصير ذنا لا يصح جوى عن شرح ابن الشاشي (قوله ومؤنة السكنى) يعني اذا أبرأتها عنها بخلاف
 ما لو أبرأتها عن السكنى حيث لا يصح لان نزعها مفصلة عني ولو أبرأتها عن مؤنة السكنى بان التزمتها
 او سكنت ملكها مع مشروطا في العقد لانه خالص حقه ما يفرق بين السكنى ومؤنتها مؤنة السكنى
 تسقط بالتخصيص عليها بخلاف السكنى حيث لا تسقط ولو بالتخصيص در (قوله ونفقة الولد) الا اذا شرط
 البراءة تمنا ووقتا وكنا كاسته فانه يصح ويزن ولا افلا يهر وقبه عن الملتقي وغيره لو كان الولد رضيعا
 صح واصل وقتا وترضعه حولين بخلاف العظيم ولو تزوجها او هربت او ماتت أو مات الولد رجع ببقية
 نفقة الولد والعدة الا اذا شرطت برأيتها او ما مالم يته بكسوة الصبي الا اذا اختلعت عليها ايضا ولو قطعا
 فيصع ولو اخلعته على نفقة ولده شهر امتلا وهي معصرة فطال بته بالنفقة يجرع عليها وعليه الاعتماد ففغ
 وقبه لو اخلعت على ان تمسكه الى البلوغ صح في الابن لا الغلام ولو تزوجت قبل الزوج اخذ الولد وان اتمقا
 على تركه لانه حتى الولد ينظر الى مثل تلك المدة فبرجع به عليها تنوير وشرحه وقوله بخلاف العظيم
 أي لا يدين من وقت البراءة من نفقته لتصح عوضا للضلع والمجتهل في برأيتها مع موت الولد ان تقول فان مات
 الولد قبل المدة فلا رجوع لك على وقايته انها لو شرطت برأيتها اذا نثرت ان يصح الشرط نهر يعني اذا
 استعملت الزوجة نفقة شهر متلاتم نثرت قبل مضي الشهر فانه يرجع عليها بنفقة المدة التي نثرت فيها الا
 ان تكون اشترطت برأيتها (قوله حتى لو اخلعها الخ) لا فرق بين خلعت وشالعت اذا ذكر العوض ما اذا
 لم يذكريه بينهما فرق من وجهين الاول ان خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثاني لبراءة
 في الاول بخلاف الثاني (قوله بحال معلوم) قديده لانه لو كان مجهولا لجهالة غير مستدركة كقوب
 بطلت التسمية وردت ما قبضته من المهر وكذا لو قالت على ما في هذا البيت وليس فيه شيء اوعلى ما ينبر
 نضلي العام بخلاف ما لو كانت مستدركة كقوب هروى نهر (قوله وقال محمد لا يسقط فيها الا ما جهيا)
 فقط لانه عقيد معاوضة فوجب الاقتصار على المعنى كاثرا للمعاوضات زباني ولها المهر على الزوج

بالنكاح أي من الحقوق الواجبة
 بالنكاح الثانية عند المخلع ولا تسقط
 نفقة العدة ومؤنة السكنى ونفقة الولد
 ودين واجبا عليه بسبب آخر ومهر كان
 لها عليه في نكاح سابق والمجرب في
 الدين ظاهر الزولية (حتى لو اخلعها
 أو أبرأتها قبل ما لم يعلم كان للزوج
 ما سئل له ويرث لاحدهما قبل
 صاحبه دعوى) وهو لم لا يظن
 والقها الثانية فلا تون وجهها دعوى
 بالنكاح كقوى وتناوى كذا في
 المغرب (في المهر تبوضا كان او غير
 مقبوض قبل الدخول بها او بعدهم)
 وقال محمد لا يسقط فيها

في العدة ولو بعد انقضائها وكانت غير مدخول بها كان له بدل الخلع إذا كان يخرج من الثلث ولو زادت في الدل بعد تمامه فازيادة غير صحيحة كقافي الحائنة وفي المجتبى لو تخلف العاقل بعد كماله لا يصح الخلع في رواية عن محمد ولا يصح أنه يصح اهـ يعني ويسقط المهر على ما مر وهو بحسب الظاهر مخالف لما في التنوير وشرحه حيث قال قال الزوج خالعك فقبلت المرأة ولم يذكرا ما لا يطلق وتبرئ عن المهر المؤجل لو كان عليه والاردت عليه ماساق اليها من المهر لمساومه معاوضة فيعتبر بقدر الامكان انتهى لانقضائه ان السقوط مخصص على خصوص المؤجل اللهم الا ان يحصل المهر في كلزم التهر على خصوص المؤجل فتزول المخالفة (تتمه) اختلعت المكتاتبة لزمها المالك بعد العتق لانه تبرع سواء كان باذن المولى أو غير اذنه لانها محجورة عن التبرعات ولو اختلعت الامة أو أم الولد باذن المولى لزمها المالك واذا خلع الامة مولاها من زوجها المهر على رقبتهما مع الخلع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتباً أو عبداً أو مدبراً عاز الخلع وصارت أمة للسيد والفرق انها تصير مملوكة لا مولى فلا يفسخ النكاح وفي المحر لوصارت مملوكة له بطل النكاح فيبطل الخلع كذا في الاختيار وقوله وصارت أمة للسيد أي لسيد الزوج وكن ينظر وجه الفرق بين المكتاتبة حيث لا يلزمها البذل للعالم بل بعد العتق وان كان باذن المولى بخلاف الامة وأم الولد حيث لزمها للعالم اذا كان باذن المولى

* (باب الطهارة) *

هو لغة مقابل الطهر بالظهور فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة يجعل كل منهما ظهراً الى ظهر الآخر دور وشرعاً ما يميز كذا المصنف يقال ظاهراً من امرأته قال لها أنت على كطهر أي وعدي بمن مع الله تعد بنفسه لثقتهم معنى التباعد نهر (قوله الطهارة) بضاً بناء على النشوز أي يكون سببه النشوز من قبل الزوجة فينبذ بناسب باب الخلع جوى وقدم الخلع لانه اكمل في التحريم اذ هو تحريم بقطع النكاح وهذا مع بقائه نهر وفي المفتاح لما كان طلاقاً في الجاهلية وقرر الشريعة أصله ونقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة ناسب أن يذكر في أبواب الطلاق انتهى (قوله وهو في الشرع تشبيه المنكوحه) من اضافة المصدر لمفعوله أي تشبيه الزوج منكوحته نهر أي الزوج المسلم العاقل ولو حكما البالغ فلا يصح طهارة الذي والمجنون والمعتوه والمدهوش والمدرس والمغني عليه والناسم والصبي أما السكران فيصح طهارته وكذا المكره والخفي والانس باشارته المفهومة ولو بكاتبه الساطق المسقنة نهر وروكته (قوله أنت على كطهر أي أو ما يقوم مقامه وحكمه) حمة الوطء والدواخي الى وجود الكفارة قبله وألحق في المنكوحه فم ما لو كانت كابية أو صغيرة أو مجنونة دمر دخولها أولاً ولو رتقا فلا يصح الطهارة من الامة والمدرسة وأم الولد ولد أم الولد والمكتاتبة والمستعانة ولا من الاجنبية الا اذا اضافة الى سبب الملك كتر وجعلت فانت على كطهر أي ولا من المبانة بواحدة أو ثلاث نهر وكلامة بشرى الى حصه الطهارة من المنكوحه ولو أمة أو معتدة من رجعي (فسر) قال لا امرأته ان دخلت الدار فانت على كطهر أي ثم ظمها فبانت منه ثم دخلت الدار وهي في العدة لم يقع عليها الطهارة لان المعلق بالشرط كالمنجز ولو نجز الطهارة في هذه الحالة لا يصح جوى عن فتاوى اللؤلؤجي واسمه اسحاق نهر وفي اضافة الطهارة الى المنكوحه اشعار بانها لو قالت زوجها أنت على كطهر أي لا تكون مظهارة لكن عليها كفارة عين عند أبي يوسف وقال المحسن يجب عليها كفارة طهاره جوى عن المغفرات والذي في الشربلاية عن النهر معزياً الى المجمورة قال وعليه الفتوى قالت زوجها أنت على كطهر أي أو أنا عليك كطهر أمك لا يكون نظاراً ولا بمنياً أيضاً وهو الصحيح انتهى (قوله بجمرة) أي بانى محرمه عليه فخرج ما لو شبهها بظهوره أو ابنة كقافي البدائع وما في البحر من انه لو قال بجمرة ليتناول الذكر والا نفي لكان أولى لما في المحيط لوشبهه بفرج ابنة أو ابنة

* (باب الطهارة) *
الطهارة بضاً بناء على النشوز ما حوت
من الطهارة (وهو) في الشرع (تشبيه
المنكوحه بجمرة عليه) أي على
الظاهر مطلقاً سواء كانت المحرمه
بنسب أو رضاع

يكون مظاهرا ردي في النهر لكن رد على المصنف ما في الخامسة أنت على كلامهم والمختير والغلبة والخسمة
 وان اثار بالواشوة وقتل المسلم بالصبي انه ان نوى طلاقا وظهرا فمكثوا في بيوتهم شيئا كان لا ينهر
 ودر لكن قال السيد الحموي وفي الورد غفر الله له انتهى وأقول وجه التنظير في الورد ما ظف في النهر
 عن البدائع ان من شرط الظهار التي ترجع الى المظاهر به ان يكون من جنس النساء حتى لو قال لها أنت
 على كظهر ابي أو ابني لا يصح الظهار لانه انما يعرف بالشرع والسرعة لغاير ذلك فمما اذا كان المظهر به
 امرأة ١١ وحشده فعلى ما ذكره في البدائع ان قال أنت على كلامهم والمختير انما ينسب عن الخامسة لا يكون
 مظاهرا مطلقا وان نوى الظهار خلافا لصححه في الخامسة فلا يكون هذا حيث ذار داعي المصنف (قوله
 أو مصاهرة) أراد المصاهرة خصوص ما اذا كان سببا مباحا ليدل التعريف الذي ذكره السابق (قوله
 حتى لو قال أنت على كظهر فلانة وهي أم الزنى بها أو ابنة الزنى بها لا يكون مظاهرا) قلت فلهذا زاد في
 النهاية في التعريف لفظ اتفاقا بقوله بجمرة جوى وما في الدرية ترى أبوهم أمه أو ابنته فبها ما هو
 أبنا يصير مظاهرا عند أبي يوسف ولا ينفذ حكم الحاكم بجهلها وعند محمد لا يصير مظاهرا ولو نفذ حكم الحاكم
 استشكله السكال بان غاية أم منية الأب والأبن أن تكون كام زوجة الأب والأبن ولا تصير أم زوجة
 الأب على الابن ولا أم زوجة الابن على الأب واجاب في الثوريان الغيرة في شبهة يرجع للزاني المستفاد
 من زنى وعلمه فلا إشكال وبه يستغنى عما دعي في الجهر من ان التعريف يكون ما في الدرية غلطاً وأسبق
 قل لولي من كونه مشكلا (قوله كذا في شرح الطحاوي) كذا في النهاية لتك هذا قول محمد وقال
 أبو يوسف يكون مظاهرا قبل وهو قول الامام قال القاضي والامام ظهير الدين وهو الصحيح لكن يرجح
 العمادي قول محمد والمخلاف مبنى على نفاذ حكم الحاكم لوضعي بجهلها عند محمد وقال أبو يوسف لا ينفذ
 في الغنى فظهر ان مبنى تبيوت الخلاف في الظهار وعدمه ليس كون المجرمة المؤبد جماعها أو لا بل
 كونها يسوغ فيها الاجتهاد ولا وعدم توسيع الاجتهاد لعدم وجود الاجماع أو النص الغير المحقق
 للتأويل من غير معارضة نص آخر في ظواهر الجهد ١١ هي انك قد قلت ترجع قول أبي يوسف فلا حجة الى ما
 زيد نهر (قوله على التأيد) المراد تأيد المجرمة باعتبار وصف لا يمكن زواله لا باعتبار وصف عكس زواله
 فان المجرمة مجرمة على التأيد ومع هذا لو قال أنت على كظهر مجوسية لا يكون مظاهرا وعلله في
 الفتح بان التأيد باعتبار دوام الوصف وهو غير لازم لمجاوز اسلامها بخلاف الامة والاختبة يعني
 فانهما وصفان لا يمكن زولهما وتعلقه في الجهر بان التحقيق ان حومة المجرمة ليست مؤبد وفيه
 كلام يعلم مراجعة النهر وفي الشرع ثلاثة من الخامسة لا يكون مظاهرا في تشبهها بأم أو بنت من
 مسها أو نظرا في فرجها شهوة في قول أبي حنيفة قال ولا يشبه هذا الوطء انتهى فقوله ولا يشبه
 هذا الوطء مصرح في انه بصكون مظاهرا اذا شبهها بأم أو بنت الزنى بما في قول أبي حنيفة بتقديمه
 الصحيح وانما قول أبي يوسف ايضا (قوله كاخت امرأته) وعنتها وخالتها وابنة أختها وأمنعة الغيرة وأمواله
 (قوله حرم الوطء ودواعيه) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ان قال فقصر برقة
 من قبل أن يمسها نزلت في حيلة بنت الملك بن ثعلبة امرأة أوس بن الصامت رآها وهي تصلى وكانت
 حسنة فلما سلت راودها فأبت فغضب بظن أنها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أوسا
 تزوجني وأنا شابة مرغوب في ولما خلاني ونثر بطني جعلني كامه وروى أنها قالت له طلبة السلام
 ان في منه صبية ان ضعمتهم اليه ضاعوا وان ضعمتهم الي جاعوا فقال عليه السلام ما عندني في أمرك من
 شيء وروى آية عليه السلام قال لما حرمت عليه فقهت وشكت الى الله تعالى فنزلت الآية تريلي (قوله
 وهي الس الح) قال في البحر والدواعي المباشرة والتقبل والس عن شهوة والنظر الى فرجها شهوة
 كافي البدائع ولا يدخل فيها النظر بها شهوة وفي التارخانية ولا يصح النظر الى ظهارها ويطعنوا الى
 الشر والصدرا انتهى حكما بما روي قبل الاستبراء من ثلاثة دواعي ان الدواعي حرام في الظهار والاجام

أو مصاهرة حتى لو قال أنت على كظهر
 فلانة وهي أم الزنى بها أو ابنة الزنى
 بها لا يكون مظاهرا لان من انفقاه
 من يول ان المحرم لا يحترم حلالا
 كذا في شرح الطحاوي (على التأيد)
 أي حرمه كانه على التأيد وهو
 احتراز عن المجرمة لا على التأيد
 سكت امرأته (مزمع الوطء ودواعيه)
 وهي الس

والاعتكاف والاستبراء حلال في بعض الصام والفرق في الزباني (قوله والتبلي) وعند محمد
لوقد من سفره تقبلها للشقة در (قوله ونه وهذا) بریده النظر إلى فرجها بشهوة (قوله كظهر
أبي) أو أمك أو حذفت على نهر وسواها وجدت منه الذمة أو وجد لانه مصرح في الظاهر غاية لا يد
من اداة انقيده اذ لو تجرد الكلام عنها فقال أنت أبي لا يكون مظاهرا ويكره لقرنه من الذمة ثم نزل
وفي الخبر مصرحوا بذكر اهنة قوله لزوجه باخى أو باخى (قوله حتى يكفر) أفاد انه لا يهنة له لو طلقها ولا ياتم
عادت اليه تعودا للظهار وكذا لو كانت أمه فاشترها أو نفخ العقد أو كانت حرة فخلعت بعد ردتها بدار
الحرب وبسيت ثم اشترها لاقبل له ما لم يكفره ولو لم يكن طالبه بالوطء وعلى القاضي اجباره على التكفير
حيث أتى بالخمس فان غفر ضربه الى ان يكفر زاد في التارخاسة أو يطلق فان قال كبرت صدق ما لم
يعرف بالكذب هذا اذا طلقه أما اذا قيد بوقت كسهر أو سنة سقط الظهار بمعنى ذلك الوقت كذا في
النهاية ولو طلقه بمشئة الله تعالى بطل ولو بمشئة فلان أو مشيتها كان على المشئة في الجلس نهر عن
الخاصة وأقول لا يثبت للاب جارية على التكفير إلا الوطء والوطء لا يقضى به عليه المرأة واحدة في العمر كما
في القسم ولما دوا صارا عندنا عدم ما وطئها مرة لا يؤجل واشتراط الاول لتكميل الصدق لاحتمال
أن يرفع إلى من لا يرى التكميل بالخلو جوى من الغاية قال وفرض المسئلة فيما ظالم طأها قبل الظهار
أدب بعد وقد يقال فائدة الاجبار على التكفير رفع المعصية قال الشلي ولا يجبر على ثمن من الكفارات إلا
تكفارة الظهار ووجه عدم الجبر إليها انها صادقة (قوله وقال السلفي الدواعي ليست بحرام) لان القياس
أمر يديه الوطء وهو مجاز فيه فلا راد فيه المحققة ومن يقول القياس حقيقة ليس باليد فيجعل عليه حتى
يقوم الدليل على المنزلة ونقول انه يتناول المجاز لفعا ولو طبق خبره بالقياس استحاطا في موضع الحرمة وبطله
لا يتبع الجمع زباني بمعنى بين الحقيقة والمجاز (قوله ولا يثني عليه غير الكفارة) لقوله عليه السلام للظاهر
المواقع استغفر الله ولا تعذبني تكفرا غاية واعلم انه اذا وطئها قبل التكفير ثم استغفر لا يعادها حتى
يكفر وذكرا ليهضوي في الانوار عن أصحاب أبي حنيفة اذا كان التكفير بالاطعام يصل له ان يجامعها قبل
التكفير ولو لم يوجد فيما اشتهر من كتب الحنفية جوى عن البرجندى قال واعلم انهم اختلفوا في سقوط
الكفارة لو مات بعد مدة قبل التكفير والاصح السقوط (قوله وعوده عزمه على وطئها) أي استباحة
وطئها لا العزم على نفس الوطء لانهم قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا ورفعه وهو انما يكون
باستباحتها بعد نكاحها بالكونه هذا المعصية واقدأ بعد من قال ان المراد نكاح الظهار لانه لو كان
كذلك لقال تعالى ثم يعودون ما قالوا من الاعادة لان العود بغير ذكر البضاي في الانوار ان العود
عند أبي حنيفة استباحتها ولو بنظرة شهوة جوى عن البرجندى ثم بسبب وجوب الكفارة هو الظهار
والعود وعليه العامة كافي الدائع لان الكفارة دائمة بين العقوبة والمادة فيكون سببا اذا رأتها بين
المحظر والباحة حتى تتعلق بالعقوبة بالظهور وهو الظهار والمادة بالمساح وهو العزم على وطئها لانه
نقض لانكره وقبل الظهار سبب والعود شرط وقبل عكسه واليه بشر كلام الشارح وقبله هاشم سلطان
والسبب أمر ثالث وهو كون الكفارة طر يقامعينا لا بغا محققها وكونه قادرا على ايقانه وقيل كل منهما
شرط وبسبب قال في البحر ولم يظهر في ثمة الاختلاف بين الاقوال لاتفاقهم على جواز التكفير بعد الظهار
قبل العزم وعلى انه لو عزم ثم ترك فلا يتم وعلى عدم الكفارة لو أبانها بعد وبعده العزم (قوله أي العود
الذي يقب به الكفارة) يشير إلى ان العود هو السبب ويرد عليه ان المحكم يشكر ويشكر ربيته لا شرطه
والكفارة تشكر ويشكر الظهار لا العزم وعلى من جعله الظهار فقط ان السبب ما دار بين محظور ومباح
وهو محظور فقط فلا يصلح للسببية قال في البحر وسبب عنه في الكفارة (قوله عزمه على وطئها) عزم
مؤكد حتى لو عزم ثم تبدل ان لا طأها لا كفارة عليه لعدم العزم المؤكد لانها وجبت بنفس العزم ثم
سقطت كما قال بعضهم لان الكفارة بعد سقوطها لا تعود الا بسبب جديد بغير عن البدائع وفيه تأمل واصل

والتمثيل وضوحهما (أنت على كظهر
أبي حتى تكفر) وقال الشافعي الدواعي
ليست بحرام (فلو طأ) الظاهر (قبله
استغفره فقط) ولا يثني عليه غير
الكفارة (وعوده) أي العود الذي
يجب به الكفارة (أي استغفره وجوبا
نزومه على وطئها)

نهر (قوله وسواء كان مقطوع الاذن الخ) وكذا يجوز لعين واثره انما هو العشاء والبرصا والرماء
والجذبي وذاهب الحماح من وشعر الوجه والراس ومقطوع الانف والفتقن اذا كان بقدر على الاكل
بمخلاف ساقط الانسان لانه لا يقدري على المضغ بحر (قوله او الرجل اؤايد) قبله للاحتراز من مقطوع
الدين والرجلين كساقني التصريح به في المتن (قوله او الحمى او الجبوب) لوقال او خصا او جبوبا او عور
او اضم او مرتدا او مرتدة لكان انسيب جوي لتناسق الموقوفات من حيث التكرير (قوله او الامم) الا اذا
كان لا يسمع شيئا على المحتال ولا يميز له الا على نهر (قوله او المرتدة) لا خلاف بمخلاف المرتدة من العوض
لانه مستحق القتل عني (قوله وقال الشافعي لا يجوز للكافرة) كقاي قتل المخنث وبه قال مالك واحد
لان الكفارة حتى الله تعالى فلا تصرف الى عدو الله قلنا ان المنصوص عليها عشاق الرقة وقد تحقق
وقصد من الاعتاق الفكن من الطاعة ثم مقارنته العصبية بحال به الى سوء اختياره هداية ولان الاصل
أن يعمل بمقتضى كل نص اطلاقا وتقيدا معني وكونه عدا لله تعالى لان من الانسان اليه لقوله
تعالى لا ينهكم الله الا به زباني (قوله وقال زفرنا) وكذا الحمى والجبوب لانهم هالكون من وجه
لغوات منقعة الجبال والبلاد ولنا ان هاتين المنفعتين زائدتان ولا تعبر الذات لغواتها كالكالم كالا نصير
بغوات الوجه والحماح (قوله وفي رواية انوار لا يجوز لاصم) يعني وان لم يكن احسبا ليدل قول
الشارح وقيل لا يجوز لاصم الاصل وجزم في الجبر بانه اذا كان بحيث لو سمع عليه بسمع يميز لانه يميز
العور (قوله واعتاق الانرس لا يجوز) يعني عن كفارة الظهار لا مطلقا جوي (قوله وعند بعض المشايخ
لا يجوز اعتاق المرتد عنها) لانه لا يرد صارحوا بصرف الكفارة اليه لا يجوز كذا في المحط نهر
والمنذهب الاطلاق شطنا واعلم ان التعليق بانه لا يرد صارحوا بصرف الكفارة اليه لا يجوز يقتضي
عدم الفرق بين المرتد والمتردة وهو خلاف ما سبق عن العيني حيث على المتع بالتحقق التفرع وفتح
عليه ان المرتدة تجوز لا خلاف يعني لانها لا تقتل بل تجس (قوله أي باهي الدين) قبل ذلك لان
مقطوع احدى الرجلين والدين من خلاف جائز نهر والاصل ان قوات جنس المنقصة يمنع المجاوز
والاختلال لا يمنع لان بقاء الانسان معنى يكون ببقائه منفعه وهوات جنس المنفعة يكون هالك
مع حتى زباني وقصد باهي الدين لان مقطوع ايهما سعى ارجل من لا يمنع المجاوز جوي عن المجورة
(قوله من جانب واحد) لغوات جنس المنفعة بمخلاف ما اذا كان من خلاف (قوله اشارة الى انه
اذا سكن غيره ما يجوز الا اذا كان المقطوع أكثرها وهون ثلاث) (قوله والمجنون الذي لا يعقل)
أي لا يفيق لان الانتفاع بالمجوارح لا يكون الا بالعقل (قوله والذي يمين ويقيم بجزته) اذا اعتقه
حال افاقته نهر (قوله والمدير وأم الولد) لاستحقاقها المحرمية من وجه يجهة أخرى فكان الرق فيها
ناقصا وقول تعالى فحرم برقبته يقتضي الكمال يقتضي انشائها من كل وجه واعتاقها تعجيل لمصار
مستحقا لهما فلا يكون انشائها من كل وجه زباني (قوله والمكاتب الذي أدى شيئا) ولم يبر نفسه وهي
حيلة المجاوز بعد اذانه شتاد وفي الاختيار لولاء برع من الكنية أو وجهه عتيق فلو قلنا لا قبل صم عتقه ولم
يرأ من مال الكنية نهر قال الشيخ شاهين يؤخذ منه ان المرأة المعلقة طلاقا على ابرأته امر برقع دينار
مثلا لو أبرأت وجهها من ذلك ورأ البراء وقع الطلاق وان رد ابرع من الدينار المبرأ منه ولا يرتفع
الطلاق بعد وقوعه لان المعلق عليه الطلاق حقيقة لا ابراء وقد وجد (قوله وروى الحسن الخ) لان
رقه لم ينتقص بما أدى فكان باقيا من كل وجه ولكن هذا خلاف المشهور من رواية نهر معلل بانه
عتق يبدل (قوله فان لم يؤد شيئا الخ) اعاق المكاتب الذي لم يؤد شيئا فكذا ان رقبته فيه كامل
فكان تحرير امر من كل وجه وأمافي شراء القريب فمخالفه للنسبة عليه العتيق وأمافي الثالثة قلناه عتيق
رقبة كاملة بكمال من فحصل المقصود زباني (قوله ناويا بالبراء الكفارة) حال من الفاعل جوي ولو تأخرت
النيعة لم يحن وفي الخاتمة وكذا بان يشتري أباه ليعتقه بعد شهر عن ظهره فاشترائه عتيق كاشترائه

سواء كان مقطوع الاذن أو الرجل
أو الولد أو الحمى أو الجبوب أو العور
أو الامم أو المرتدة أو المرتدة وكذا
أو الامم أو الكفارات غير ان في
الحكم في سائر الكفارات بالنص
كفارة القتل لا يجوز الكفارة
وقال الشافعي لا يجوز مقطوع
وقال زفر لا يجوز تحرير المجوز
الاذن وفي رواية النوادر لا يجوز
الاذن وقيل لا يجوز لاصم واعتاق
الاصم وقيل لا يجوز انرس وبعض
اؤايد أن يكون انرس وعند بعض
الانرس لا يجوز اعتاق المرتد عنها
المناسخ لا يجوز العتق (الاصم
والمجنون) تحرير او ايهما (أي
ومجنون الدين او ايهما) اولد
ومقطوع الدين (او الرجلين) اولد
ايها الدين (او واحد من
الرجل من جانب واحد) غيرها
الايمان بشارته الى انه اذا كان يعقل
يجوز (المجنون) الذي لا يدبر
والذي يمين ويقيم بجزته (والمدير
وقال الشافعي يجوز تحرير الذي أدى
وام الولد والمكاتب الذي أدى
شيئا) من بدل الكنية وروى الحسن
شتا) من خشفة ان يجوز تحرير منها
من أي خشفة شيئا واشترى قريه
(فان لم يؤد شيئا) وهو ذرهم
الذي يفتق عليه الشراء وهو مطلقا
محرم (واو بالبراء الكفارة) مطلقا
سواء كانت الكفارة ظاهرا أو باهنا

عن ظاهر الأمر انتهى بغيره وبلغ قوله بعد شمر لان فيه تغيرا للشروع غير (قوله أورد نصف هذه الخ)
لانه اعتقه بكلامين والنقصان في النصف حمل على ملكه بسبب الاعتاق للكفارة ومثله غير ما تم كمن
أصبح شاة لأخيه فاصاب السكين عن يمينه بلوى (قوله وقال زفر لا يصح في الأولى) لانه اشترى الحرية
بجهة الكفارة فاشته المذبح وأمر الولد ولنا ان الواجب تحرير الرقيق وهو تصيير شخص مرقوق حرا وقد وجد
ولم يكن نقصان في رقه بالكفارة لان عقده معلق بشرط الاداء والمعلق به عدم قبل وجوده بلوى (قوله
وقال الشافعي لا يصح في الأولى والثانية) اما عدم العتق في الأولى فبأنه في قوله لا يصح منه وهو قد
عرف جوابه واما عدم العتق في الثانية فلان علم العتق القرابة والشراء بشرطه فالتخلاف في الجواز
وعلمه يبقى على الخلاف في ان علم العتق هل هي الشراء والقرابة وتحقيق الكلام على هذه المسئلة
في الزايل بغير ان الظاهر من كلام الشارع انه لا خلاف في زفر في الثانية وهو عتق الفساق العيني (قوله
اشارة الى انه لو رقه الخ) فلهما على ان التقيد بالشراء لا لا احتراز عن غيره كالتمتة والصدقة والوصية
بل لا احتراز عن الارث فقط حتى لو وهب له أو تصدق به عليه أو وصى له به وهو يتولى به عن الكفارة
أجزاء كالشراء لان الملك بهذه الأسباب يحصل بضمه وهو القبول بخلاف ما اذا ورثه وهو يتولى به عن
الكفارة حيث لا يميز له بالمرات يدخل في ملكه من غير ضمعه بلوى وعن هذا قال في الشرع لا يملك
أبدل الشراء بالعتق لكان أولى (قوله وعن يمينه) قيد القيد لانه لم يضمن بان كان معسرا
لا يصح تحرير نصفه مشتركة عن الكفارة اتفاقا جوى عن المتنازع وجهه كما سافى انه اذا كان معسرا
يسعى العتق فيكون عتقا بعوض (قوله ثم حر راقبه) عطف على نصف بحسب المعنى اذ المعنى اعتق نصف
عبد مشتركة ثم اعتق راقبه وكان مقتضى الظاهر ان يقول وعبد مشتركاً أعتق نصفه ثم راقبه بعد ضما
جوى عن البرجندى (قوله في الصورتين) أى في صورة ما اذا كان العبد مشتركا كحر رصفه وضمن
راقبه في صورة ما اذا كان العبد له فحر رصفه ثم طوى الى ظاهر منها ثم حر راقبه واعلم ان قول الشارع
في صورتين بشر انما ذكره في النهر من ان قوله ثم حر راقبه يدين المستثنين قال وهو ان دفع ماني
البحر من ان المراد بضم النهر في التقي في الأولى اعتاق النصف الآخر بعد التضمن والا فخر الفهم لا يكتفي
بوضع المسئلة انتهى (قوله وعندهما يجوز) لان الاعتاق لا يجرز اعندهما فعتق رقه من عتق كله فصار
معتقا كل العبد وهو ملكه الا ان المعتق ان كان موسرا ضمن نصيبه بغيره في الكفارة وله ان النقصان عن
فيجزئه وان كان معسرا يسعى العبد فيكون عتقا بعوض فلا يجرز به عن الكفارة وله ان النقصان عن
في النصف الآخر لم يدر ما يستدما لرق فيه وهذا النقصان حصل في ملك الشراء فيه ثم انتقل بالفهم
ناقصا ليجزئه عن الكفارة بخلاف ما اذا اعتق نصف عده ثم راقبه لان ذلك النقصان لا يذهب البعض
بسبب العتق فعمل من الاداء ولا يمكن ذلك هنا لانه اذا قبل الملك فوضع الفرق واما اذا اعتق
النصف فجامعها ثم اعتق الباقي فلان المأمور به العتق قبل المسيس فلم يجد لان النقصان وقع بعد
المسيس وعندهما يجرز له عدم تجزئ العتق عندهما كما سبق فاعتاق النصف اعتاقا للكل فكان
اعتاق الرقة قبل المسيس زيلوى (قوله فان لم يجد) عطف على محذوف والتقدير وهو تحرير رقه ان
وجدناها فان لم يجدها الخ وقوله في المتنازع انه عطف على قوله وهي تحرر رقه في نظر جوى وقوله فان
لم يجد بان لم تكن في ملكه أو لم يتدر على غيرها وقت الاداء ولو كانت في ملكه لكنه يحتاج اليها رقه
العتق كما في التارخاية قال في الحزاية بخلاف المسكن وعلى هذا في الحدادى لو كان له عبد للخدمة
لا يجوز له الصوم الا ان يكون زمنا انتهى بغيره هذا هو الموافق لكلامهم ومجمل أن يرجع الضمير
الى المولى لكنه يحتاج الى نقل نهر قال المجوى ولو قيل بجواز الصوم اذا كان للمولى زمنا لا يصح من يخدمه
اذا امتنع لكان له وجعه وجمه وجمه انتهى واما اذا كان له مال لكن عليه دين مثله فان أدى الدين أجزاء
الصوم وان لم يؤده فليل يجرز به قبل لا يل بشرى رقه وبعته بالمال وعن محمد ما يدل على القولين نهر

(أورد نصف عده عن كفارة ثم حر
راقبه عنها) قد انزلوا بها (صح)
وقال زفر لا يصح في الأولى وقال الشافعي
لا يصح في الأولى والثانية أيضا
والتقيد بالشراء اشارة الى انه لو ورثه
ناو ما لا يشاء الكفارة لم يكن عنها
(وان حر نصف عده مشترك)
(وضمن راقبه) بان كان موسرا (أورد)
(نصف عده ثم طوى الى ظاهر
عنها) (نصف عده ثم طوى الى ظاهر
منها ثم حر راقبه) وعندهما
(لا يجوز عتق رقيقه) (انما لم يستطع
يجوز (فان لم يجد) أى ان لم يستطع
(ما يفتى صام من يومين متتابعين ليس
فوجها

(قوله أي اقتدى بقيته) أشار به إلى أنه على حد هلقته يتساو ما بارداً إلا أن ذلك مخصوص بالعطف بالواو جوى وهذا العطف بأوالهم الآن يقال أوعى الواو وفيه أن اقتدى لا يتعدى بنفسه فلو ذكر دفع بدل اقتدى لكان أولى مراد الشارح بتقدير فعل ناصب لقوله بقيته إذ لا يصح أن يكون ناصبه الفعل المذكور في المتن أعني اطعم الآن يؤول أطعم بأعطي فلا حاجة حينئذ لتقدير ناصب (قوله فلو أنزغير الخ) قيد بالمرأة لأن أطعم عنه بلا أمر لميجوز وتفسير الوارث بالأطعام جائز وفي كفارة العين بالكسوة أيضاً بخلاف الاعتاق ولهذا امتنع ترعته في كفارة القتل نهر عن المحيط (قوله من تطهار) أشار العيني بقوله أي لأجل تطهارة إلى أن من للتقليل (قوله ففعل مع) لأنه طلب منه التخلل معنى والفقر قاض له أو لا تم نفسه زبلي (قوله ولا يجوز لأمر رجوع) لا إذا قال على أن ترجع على واجعوا أنه في الدين يرجع بمجرد إرفاقه ولو رجع بمجرد الأمر رجوعاً كثر مما سقط عن ذمة الأمر بدليل أن الوصوب كان من أحكام الآخرة وشئت الرجوع بقضى وجوبه في الدنيا والآخرة أما الدين فحق معصون في الدنيا والآخرة نهر عن البدل وقال ومقتضاه أنه لا يرجع ولو شرطه وقد علمت أنه يرجع انتهى وكذا يرجع بمجرد الأمر بستانه نص عليه في الدر المنثور كتاب الحبة ولغظه بمجرد الأمر بستانه داره بوجب الرجوع على الأمر وكذا أمر السيرة فإنه بوجب الرجوع عليه انتهى عن المجانية (قوله في ظاهر الرواية) لأنه يجوز القرض ويحتمل الحبة في الرجوع بالكسوة شيناً عن شرح الجامع الصغير قاضين (قوله وعن أبي يوسف أنه يرجع) لأنه وإن احتل الحبة الآن القرض أنها مضرة لا تغل عليه شيناً عن قاضين (قوله ففعل لا يسقط عن الأمر عذمه) خلافه لا يوسف وإن اعتق عنه غير أمر لميجز اتفاقاً وتوقعه عن المعنى مجردة الزوال فمالة قال ولو يجعل سماء جازاً اتفاقاً قال شيناً كانه قال بعنه من بكذا ما كن وكذا عني باعتاقه عن كفار في انتهى ووجه الفرق على قولهما إذا كان العلق بأمر ولم يسم جملان القتل غير بدله ولا يجوز لما بدون القرض ولم يوجد القرض في الاعتاق ووجد في الأطعام والكسوة في كفارة العين لا أطعام (قوله ونصح الإباحة في الكفارات) وهي كفارة الطهار وكفارة الصوم وكفارة العين وكفارة القتل عيني وليس المراد بالقتل قتل النفس كإفهامه في النهر فتال وقول العيني والقتل سهو المراد قتل الصيد لأن كفارة قتل النفس لا أطعام فها شيناً (قوله كاز كاة وصدقة الفطر الخ) والمحق عن الأبي جوى عن المفتاح (قوله وقال الشافعي بشرط القليل في الكفارات أيضاً) لأنه لا دفع للحاجة والأطعام يذكر للقليل عرفاً يقال أطعمتك هذا الطعام أي ملكتك فيحمل عليه أو هو مراد بالاجتماع في آخره أن يكون مراد الآن فيه الجمع بين الحقيقة والجواز أو العموم في المشترك وكل ذلك لا يجوز ولا نهضة واجبة فيكون من شرطه القليل كاز كاة وصدقة الفطر والكسوة في كفارة العين ولسان المنصوص عام في الكفارة والفدية الأطعام وهو حقيقة في التمكن لأنه عبارة عن جعل الفطر طعاماً وذلك بالإباحة وإنما جاز القليل بدلالة النص والعمل به لا يمنع بالحقيقة التي أن ضرب الوالد من شغلها صريحاً بدلالة النص في قوله تعالى ولا تفل لها ما مع بقاها الأصل مرادها هو والتأديف بخلاف المستشهد به لأن المنصوص عليه فيها التساوي والأداء والكسوة وهي تقتضي القليل زبلي (قوله مشعان) صفة على كل الأفراد عني أدون كاة صفة ليعطوف والمعطوف عليه لاقبال مشعاً لأنه حينئذ توجد المعانيقة شيخ شاهين (قوله أو غداً ما) لأن الاعتبار دفع حاجة اليوم وذلك بالغداء والعشاء معاً ويقوم قدرهما مقامهما فكان الاعتبار كلين والمهور كالغداء زبلي وفي المصباح الكل معروف والكل بضعين وسكان النسائي للتحقق ما كقول والاكلة بالغن مرة وبالمص والقيمة والمهور بضع السنين ما يؤكل في السفر قبل الصبح وبالمص والاكل بمجرد (قوله والغداء طعام الغداء) الغداء بالمذكور وكذا العشاء بالغن والمذكر (قوله وفي الجرد عن أبي حنيفة الخ) إلا أن يعيد على أحد السنين غداً أو عشاء زبلي وكذا بشرط اتحادهما في الغداًين أو العشاءين

أي اقتدى بقيته وقال الشافعي لا يجوز دفع القيمة ككفارة الكفارات والعشور والنذور والكفارات (قوله أو غيره ان يطعم) تأنيهاً عن كفارته من تطهارة ففعل مع) عن كفارته ولا يجوز للأمر أن يرجع على الأمر في طهارته الزوايه وعن أبي يوسف أنه لا يسقط عنه (قوله في ظاهر الرواية) لأنه يجوز القرض ويحتمل الحبة في الرجوع بالكسوة شيناً عن شرح الجامع الصغير قاضين (قوله وعن أبي يوسف أنه يرجع) لأنه وإن احتل الحبة الآن القرض أنها مضرة لا تغل عليه شيناً عن قاضين (قوله ففعل لا يسقط عن الأمر عذمه) خلافه لا يوسف وإن اعتق عنه غير أمر لميجز اتفاقاً وتوقعه عن المعنى مجردة الزوال فمالة قال ولو يجعل سماء جازاً اتفاقاً قال شيناً كانه قال بعنه من بكذا ما كن وكذا عني باعتاقه عن كفار في انتهى ووجه الفرق على قولهما إذا كان العلق بأمر ولم يسم جملان القتل غير بدله ولا يجوز لما بدون القرض ولم يوجد القرض في الاعتاق ووجد في الأطعام والكسوة في كفارة العين لا أطعام (قوله ونصح الإباحة في الكفارات) وهي كفارة الطهار وكفارة الصوم وكفارة العين وكفارة القتل عيني وليس المراد بالقتل قتل النفس كإفهامه في النهر فتال وقول العيني والقتل سهو المراد قتل الصيد لأن كفارة قتل النفس لا أطعام فها شيناً (قوله كاز كاة وصدقة الفطر الخ) والمحق عن الأبي جوى عن المفتاح (قوله وقال الشافعي بشرط القليل في الكفارات أيضاً) لأنه لا دفع للحاجة والأطعام يذكر للقليل عرفاً يقال أطعمتك هذا الطعام أي ملكتك فيحمل عليه أو هو مراد بالاجتماع في آخره أن يكون مراد الآن فيه الجمع بين الحقيقة والجواز أو العموم في المشترك وكل ذلك لا يجوز ولا نهضة واجبة فيكون من شرطه القليل كاز كاة وصدقة الفطر والكسوة في كفارة العين ولسان المنصوص عام في الكفارة والفدية الأطعام وهو حقيقة في التمكن لأنه عبارة عن جعل الفطر طعاماً وذلك بالإباحة وإنما جاز القليل بدلالة النص والعمل به لا يمنع بالحقيقة التي أن ضرب الوالد من شغلها صريحاً بدلالة النص في قوله تعالى ولا تفل لها ما مع بقاها الأصل مرادها هو والتأديف بخلاف المستشهد به لأن المنصوص عليه فيها التساوي والأداء والكسوة وهي تقتضي القليل زبلي (قوله مشعان) صفة على كل الأفراد عني أدون كاة صفة ليعطوف والمعطوف عليه لاقبال مشعاً لأنه حينئذ توجد المعانيقة شيخ شاهين (قوله أو غداً ما) لأن الاعتبار دفع حاجة اليوم وذلك بالغداء والعشاء معاً ويقوم قدرهما مقامهما فكان الاعتبار كلين والمهور كالغداء زبلي وفي المصباح الكل معروف والكل بضعين وسكان النسائي للتحقق ما كقول والاكلة بالغن مرة وبالمص والقيمة والمهور بضع السنين ما يؤكل في السفر قبل الصبح وبالمص والاكل بمجرد (قوله والغداء طعام الغداء) الغداء بالمذكور وكذا العشاء بالغن والمذكر (قوله وفي الجرد عن أبي حنيفة الخ) إلا أن يعيد على أحد السنين غداً أو عشاء زبلي وكذا بشرط اتحادهما في الغداًين أو العشاءين

الحديث

شرب لابلية عن الفتح وفي البدائع اوصى بان ياعم عنه فقدي الوصي العدد المخصوص عليه ثم ما توافيل
 الهشاء استأنف انتهى ولو غابوا انتظرهم فان لم يجدهم استأنف ايضا وهل يجب الانتظار على الوصي لم ار
 المثلثة في كلامهم ونبى القول بالوجوب في حكمه دون غيره الى ان غلب على ظنه عدم وجودهم
 فيستأنف نهر (قوله ولو كان فحين عشاها صبي فطعم لا يجوز قلنا من البدائع انه ما يمكن مراعاة
 لا يجوز وكذا لا يجوز لو كان شعبا وان له لا يعنى في الاباحة كونه نصف صاع بخلاف القليل ولو جمع
 بينهما بان غدى واحدا واعطاه مدافقه رويان وجزء في البدائع بالجواز وكذا لا يغدي ثلاثة واعطاهم
 قعة العشاء وعكسه وفي الينابيع لو اطعم مائة وعشرين مسكينا اكلة واحدة متعينة لا يجوز الا عن نصف
 الاطعام نهر (قوله ولا يذم الا دام في خير الشيعي) وكذا الذرة بناء على القول باجتماعه واليه مال
 الكرخي وجزء به از بلبي وغيره نهر (قوله خلافا للشافعي) لان التفرق على الستين واجب بالنص ولاننا
 المقصود سد حاجة المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد الايام فكان في اليوم الثاني مسكينا آخر عني بالفتح
 الفقر والحاجة تجبر عن المصباح (قوله لا يجوز) وذكر في المحيط هو الصحيح الا عن يومه فقط لا لعدم
 حاجته في ذلك اليوم فان قلت لو كما مسكينا واحد عشرة اذ في عشرة ايام ما زرع انتفاء حاجته في
 اليوم الثاني قلت تتجدد الحاجة اليه يختلف باختلاف احوال الناس ولا يمكن تطبيق الحكم فيه بعين
 الحاجة فاقم معنى الزم مقامه لانها به تتجدد واذ في ذلك اليوم وما دونه ساعات لا يمكن ضبطها نهر
 (قوله وقيل يجوز) لان له - وانج كبره غير الاكل فله يصرفه الى غير الاكل جوى (قوله ولا يستأنف
 بوطئها في خلال الاطعام) لان النص في الاطعام مطلق غير مقيد بما قبل المسح فيجوز على اطلاقه
 ولا يجوز حله على النص المقيد في الاعتاق والصوم والقياس ولا بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام لا ذى
 واقع اراة قبل التكفير استغفر الله ولا تعدتي تكبر لان التقيد نسخ فلا يجوز حله وانما منع من الوطء
 قبله اى قبل الاطعام بجواز ان يقد على الحرر والصلاب فقعا بعدد والتى لغو لا بعدم المتروعة
 ببلبي وفيه نظر فان القدرة حال قيام الهز بالفقر والكبر والمرض الذى لا رضى زواله امر موهوم
 وبما تباين الامور الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل ثبت الاستحباب نهر وهذه المناقشة بالنسبة لما
 استفد من قول الزايلى وانما منع من الوطء اذ تعبيره مانع يقتضى حرمة الوطء موهوم بحيث يخالف لا يقول
 هو فريد ما ذكره الزايلى ما سبق عن الهداية لتصريحه بأنه لا يذم تقديم الاطعام ليكون الوطء حلالا ومثله
 في العنى واعلم ان الوطء قبل الاطعام اوفى خلافا وان كان جازما لكن لا ينافي عدم ازم استأنف الاطعام
 سواء اقتضى بلزم تقديم الاطعام او باستحبابه (قوله وعند محمد يجوز عنهما) رحمه الله تعالى لان في
 المؤذى وبما هما والفقير مصرف لما انفصل كالمملكة بدفعين او باختلاف جنس الكفارة لهما انه زاد في
 قدر الواجب ونقص عن المحل فلا يجوز الا بقدر المحل والفتحة فيه ان النسبة في الجنس الواحد لغو لانها
 شرعت لتمييز الاجناس المختلفة لا لاختلاف الاغراض فيها فلا يحتاج اليه في الجنس الواحد لعدم القائدة
 والتصريف اذ لم يصادف محله لغو فاذا غلبت النسبة العددية بقتة مطلق الطهار والمؤذى يصلح كفارة
 واحدة لان التقدير بنصف الصاع لمنع النقصان فلا يمنع ازادة فصار كذا ذوى اصل الكفارة ولم يرد
 عليه بخلاف ما اذا فرق المدفع او كانتا جنسين لما يمتاز بلبي وقوله بخلاف ما اذا فرق الدفع لانه في الدفعة
 الثانية في حكم مسكين آخر فخصص ان الخلاف مقيد بما اذا كان بدفعة واحدة (قوله وكذا في كفارة الهجين)
 يعنى على الخلاف فعند همل عن واحد وعنده عن اليمين جوى (قوله عن كفارة اطفال وظهار مع
 لاختلاف الجنسين نهر (قوله لكل مسكين صاعا) بنسب صاعا على انه مفعول اطعم (قوله ومثله الصيام
 والاطعام) لان الجنس متحد فلا حاجة الى نسبة التعيين على ما روى بلبي ولو كان عليه صكقات مختلفة
 الاجناس اعتنى عنها عيلا لا يميزه عن كفارة ولو يولى بكل واحدة كونهما عن واحدة لا يميزها ازا جاعا
 ولا تغفرهما لما التمس كفر عنه نهر عن المحيط (قوله وعن ظهار وقتل لا يجوز لان نسبة التعيين في الجنس المتقدم

لغو في المختلف مفيد فإذا لفت في مطلق النية فله أن يعين أهما شاء كما لو أطلقه في الاستدانة توضحه أنه لو نوى قضاء مومن من رمضان يحضره عن يوم واحد ولو نوى عن القضاء والنذر أو عن القضاء والكفارة لا يحضره عن واحد منهما درر وقوله توضحه أنه لو نوى قضاء مومن الخ يعني فيما إذا أصام بما شئنا عن عزى زاده والسئلة مفيد بما إذا كانت الرقعة مؤمنة فلو كانت كافرة كانت عن الظاهر استحساناً وإن اختلف الجنس لعدم صلاحيتها للنية ظهر (قوله وقال زفر لا يجوز عن أحدهما في الفصلين) لعل صوابه يجوز بإسقاط لا حموى وهو غير مسلم الأثرى إلى قول الأبي زفر أنه اعتق عن كل واحدة منهما نصف العبد فلما ولا قدرته به بذلك أن يجعله عن أحدهما مخروج الأمر من يده والقياس ما قاله زفر وجه الاستحسان أن نية التعيين في الجنس المتحد لغو في المختلف مفيد الخ فاستات لا متعين (قوله وقال الشافعي الخ) ففصل أن عند الشافعي جهول الجواز وعند زفر جهول العدم وعندنا بفصل وقال إن اتحد الجنس كان له أن يجعل ذلك من أيتها شاء وإن اختلف لا يجوز عن واحد منهما كما في النهاية للشافعي أن الكفارات كلها عنه جنس واحد لا اتحاد المقصود وهو الترووجه الاستحسان أن نية التعيين في الجنس المتحد لغو وكما سبق وفي المختلف مفيد يعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظن من يومين لأن الخطأ لم يتعلق بوقت جمعها بل بدلولك الشمس والدول في يوم غير الدول في يوم آخر بخلاف صوم رمضان لأنه معلق بشهود الشهر وهو واحد فلا جمل ذلك لا يحتاج فيه إلى تعيين صوم يوم السبت والاحد زيلي (فسرع) المتعبر في العسار واليسار وقت التكفير

* (باب اللعان) *

قدم الظاهر على اللعان لأن سبب الظاهر أقرب إلى الإيلاء من سبب اللعان وهو قذف الرجل امرأته فذلما وجب الحمد حموى عن الفتاح (قوله وهو مصدر لا عن) سماعاً والقياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من أئمة أنه قياسي أيضاً نعم تنفر دافعا لعل غالباً بما يكسر مياسرة ومن غير الغالب ما يومه مياسرة ويوما نهر من ابن سيده وخرن بن يعش في شرح المفضل بأن الفعل ليس بقياسي فلا يقال لئالس جلاسا ولا قاعد قعدا ولا ولا أعددوا حموى عن النسيم (قوله الطردوا ليعاد) أي عن الخبز عزمي (قوله من باب التغليب) عبارة البر جندی وسي الكل إمانا للبرية المعلن فيه كالملاعة تسعي سجود الشرعته فيها والتغليب حموى وعارة النهر لقب الباب بمسلفه من لعل الرجل نفسه في الخامسة من تسعة الشيء باسم جزئه ولم يسم بالغضب وإن كان موجودا فيه من جانبها لأن لعنه أسبق والسبق من أسباب الترجيح اه (قوله) أولان الغضب يستلزم اللعنة عطف على المعنى والمقصود إيداه وجه ثان لا طلاق اللعن على الغضب لكن يلزم على هذا التوجيه استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز وقول العلامة الحموى كان الظاهر أن يقال لأن اللعنة تستلزم الغضب حتى يلائم أثر كلامه انتهى لأن المحدث عنه اطلاق اللعن على الغضب لا العكس (قوله فصيح تسميته ملاعة لذلك) ولا شأله على اللعن كما يجب الصلاة ركوعا وسجودا وسجدة لوجود ذلك فيما زيلي (قوله ولهذا قال) عليه مقدمة على معلومها والاشارة بها لاسا ذكر لا يكون الغضب يستلزم الخ حموى (قوله هي) أي اللعان والثاني فيه باعتبار الخبر أو باعتبار التأويل بل الملاعة حموى وهذا يجب المتن الذي شرح عليه والاف في نسخة شيخنا بخطه بتدكير الضمير (قوله شهدا ذات) تبه بذلك على أنهما لولا عناه في بفرق القاضي بينهما حتى ماتا وعزل فان الثاني بعيدة كما لو شهدا ذاتا وعزل قبل القضاء وهذا عند أبي يوسف وقال محمد اللعان أيمان فبني نهر عن المجوهرة والإمام عن أبي يوسف جوهرة (قوله مؤكدا بالآيمان) هذا ذكره وليس من الآيمان ما يتعد من جانب المدعي إلا هنا وفي القسامة وتشرطه في التلاعنين أن يكونا زوجين حريين عاقلين بالغين مسلمين ناطقين غير محدودين كذا

وقال زفر لا يجوز عن أحدهما
الفصلين وقال الشافعي له أن يجعل
عن أحدهما في القصص
* (باب اللعان) *
وهو مصدر لا عن ملاعة ولما
واصل اللعان الطرد والملاعة تكون
بين اثنين وهما اللعن في كلام الزوج
وحده وفي كلام الزوجة كز الغضب
ووجهه أن هذا من باب التغليب
كالتعريض التمس والتعراوان التغيب
استلزم اللعنة فصيح تسميته ملاعة
لذلك ولهذا قال (هي) شهدا ذات
مؤكدا بالآيمان معرفة باللعن
مكتفا بذكر اللعن ما ركأ ذكر الغضب

في البدائع زاذقي المجمهرة وان يكون النكاح صحيحا وقد اشار اليه المصنف عباسي في قوله فلو قذف زوجته وفي القاذف عدم اقامة الدية على دعواه وفي المذفوف انكاره وسببه قذف الزوجة بما يوجب المحذور الاجنبية وحكمه حرمة الوطء بعد التلاع ونهر ولو قبل التفريق خلافا لظاهر عبارة الدرر لان ظاهر تعليقه بقوله لمحصل البينة الثابتة بهم ان الوطء قبل التفريق لا يجرم وليس كذلك شرعا بلية وسيا في بيان اهلها في قول المصنف وصحنا شاهد الخ وبق من الشروط طلبها اللعان وعقبا وكو نهما بدار الاسلام ثم اشتراط طلبهما مقيدان لا يكون القذف بنفي الولدان كان فالطلب حقه ايضا لا احتياجا الى نفي من ليس هو ولده عنه بجرح ونهر واعلم ان الشهادة لا اخبار عن مشاهدة وعيان وقد نص في مجرى الخلف فيما راى من التاكيد نحووا شهد بالله في موضع اقم قوله بالله متعلق بمحذوف وكلت ان مقتوحة اى شهد مقعما بالله باني صادق وجواب القسم محذوف وانما وقعت في القرآن مكسورة بل دعوى اللام في خبرها ومكسورة على انها جواب القسم ومتعلق شهد محذوف بقرينة جواب القسم وهذا بناء على ما ذهب اليه اصحابنا من ان كليات اللعان شهادات مؤكدة بالاعان واما على ما ذهب اليه الشافعي من انها ايمان فحقى قوله شهد بالله حلف بالله وان مكسورة على انها جواب القسم وليس في الكلام محذوف جوى عن البر جندى (قوله فائمة مقام حد القذف) في حقه لان الاستشهاد بالله تعالى يهلك كالحديل اشد مقام مقامه ولهذا وقذفها مرارا كفاء لعان واحد كالحمد بخلاف ما لو قذف اكثر من واحد من نسائه بكلمة واحدة او بكلمات حيث تعدد عليه اللعان ولو كن اجنبات حد حدا واحدا والفرق ان المقصود وهو دفع العار عن الكل حاصل واحد وفي الجمع لم يحصل لتعدد الجمع بين كليات اللعان وحازان يكون صادقا في البعض وظاهر املاقه يقتضى عدم قبول شهادته ادا به جزم العيني هنا بناء على الاختيار وذكرنا في بلقي في القذف انها تقبل نهر (قوله ومقام حد زنا في حقها) ولهذا يصح العفو عنه ولا الاراء والصحيح ان كل من حد القذف واذا لا يحتمل ذلك والمراد انه قائم مقام حد القذف في حقه ان كان كاذبا ومقام حد زنا في حقها ان كانت كاذبة نهر عن الفتح (قوله وعند الشافعي ايمان مؤكدة الخ) لقوله تعالى فشهادة احدى منهم اربع شهادات بالله فقله تعالى بالله يحكم في اليمين والشهادة تحتل اليمين فعملنا المحمل على الحكم اسيما اذا تعدد على الحقيقة لان الشهادة لنفسه غير مقبولة بخلاف اليمين وتكرره يدل على انه عين ايضا لانها شرعت مكررة كافي القسامة دون اداء الشهادة ولنا قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهادا الا انفسهم استثنى انفسهم عن الشهادة فثبت انهم شهداء لان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ثم نص على شهادتهم فقال فشهادة احدى منهم اربع شهادات بالله فنص على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهادة للمؤكدة باليمين ولان الحاجة هنا الى ايجاب المحكم من الطرفين والذي يصح للايجاب هو الشهادة لا انها كدت باليمين لانه يشهد لنفسه والتاكيد لا يجرى به من ان يكون شادة وقوله الشهادة لنفسه غير مقبولة فلنا انما لا تقبل في موضع التهمة واما اذا انتفت التهمة فمقبولة قال تعالى شهد الله انه لا اله الا هو فهذه من اصدق الشهادات لا انتفاء التهمة والتهمة فيما نحن فيه من تنفية اليمين ومقاله الشافعي لا يستقيم لانه يلزم من جل الشهادة في الالة على اليمين ان يحلف عن غيره فيكون التقدير ولم يكن لهم القون الا انفسهم وان يكون موجبا للحكم على غيره بيمينه وفساده لا ينجي لان احدا لا يخطف عن غيره ولا يوجب الحكم بيمينه على غيره وعمرة الخلاف يظهر فيما اذا قذف جماعة من نسائه حيث لا يكتفه لعان واحد وفي اشتراط اهلية الشهادة فعندنا تشترط وعند تشترط اهلية اليمين وهوان يكون ممن علك الطلاق ز يلى ثم عدم الا كفاء لعان واحد اذا قذف جماعة من نسائه محله اذا كان اهل اللعان فان لم يكن اكتفى بمجد واحد للتدخل بجرح عن البدائع (قوله فلو قذف زوجته الخ) اى قذفها بمرج الزنا في دار الاسلام وهي حبة غفيرة عن فعل الزنا وتتمه بان لم يوطأ حراما ولو لمرة بشبهة ولا ينكح ناسد ولها ولد بلا ب ولو في عدة ارجى تنوير وشرحه ولور ماها بعيل قوم لو لم يجب

(قائمة اى الشهادات فائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها) وعند الشافعي ايمان مؤكدة باقظ الشهادة فبراد بالشهادة عنده تأكيد اليمين ولا يراد الشهادة فلو قذف زوجته

العان عنده وعندهما يجب بناء على وجوب المحدثين عن البدائع (قوله بالزنا) الكائن في نكاحه وبقوله
 بان قال لما بازنية أوزنت ولو قال لما بازنية أنت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان ولو قال أنت طالق ثلاثا
 بازنية وجب المحدث كذا في البدائع وغيرها ولو حلف التائب في أو حنيفة وصاحب على وجوب اللعان
 والمحدث في الأجنبية ثم قاس محمد عليه الموقال رجل بازنية فأوجب المحدث وفراقا بان الترخيم شائع في النداء
 والمخاطب دليل على ارادة التائب بخلاف الثاني وفي كون التائب لغة شك فلا يجب بالشك نهر (قوله
 والمحال انهما صليهما شاهدان) ويشترط صلاحتهما للشهادة على المسلم حتى لا يجري للعان بين الكافرين
 ولا بين كافر ومسلم وان صليهما شاهد على مثله زبلي (قوله ان كانا صديقين) كذا ان كان أحدهما صديقا
 أو محلو كالأجنبي أو محدودا في قذف نهر (قوله فان قيل بشكل على هذا الخ) ولهذا قال في الغاية سئل
 هذا أي جعل أهلية الاداء شرطًا بلعان الاعي فانه ليس من اهل الاداء كما في زبلي فلي فعل هذا لا تكون
 أهلية الاداء شرطًا بل أهلية التعمد وسيأتي جوابه (قوله او والفاسقين) عبارة البرجندى وأما الاعي
 والفاسق فاما كانا من اهل اللعان لان شهادة الاعي مقبولة فيما يجري فيه التسامع في رواية عن أبي
 حنيفة والفاسق يمكن ان يصير أهلا للشهادة يعني اذا شابا بتقدم العهد جوى واعلم ان المراد من تقدم
 العهد تقدم عهد الفسق (قوله قلنا هما من اهل الشهادة) أي من اهل ادائها دليل قوله ولهذا الوضو
 القاضي شهادة هؤلاء جاز وغير خلاف ان المراد الجواز في كلام الشارع انما هو الوجة لا الحمل وبهذا
 التقدير يظهر لك ان ما ذكره الزبلي في الرد على صاحب الغاية حيث قال وهذا غلط يعني ما ذكره في الغاية
 من ان اشتراط أهلية الاداء يطل بلعان الاعي الخ لان الاعي من اهل الشهادة لان شهادته لا تقبل
 لانه لا يجري بين المشهود له والمشهد وعليه ولهذا ينقصد النكاح بحضوره مما لا يصدى نفعا ولهذا قال في النهر
 وما في زبلي من ان الاعي اهل لما لهذا انعقد النكاح بحضوره مدفوع بان الكلام في أهلية الاداء
 لا في أهلية التصل انتهى واعلم ان المتن من قول الزبلي ان الاعي من اهل الشهادة لان شهادته
 لا تقبل انما هو الحمل لا الوجة (قوله وهي من يحد قاذفها) خصها مع ان هذا شرط في جانب الرجل أيضا
 لان المرأة هي المتخذة وقذفه فاعتست باشتراط كونها ممن يحد قاذفها بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه
 لانه ليس مقذوفًا وهو شاهد فاشتراط أهلية الشهادة دون كونه ممن يحد قاذفه نهر (قوله بان كانت
 محصنة الخ) غالب هذا قد علم عاصي في قوله صليما شاهدان فكان الاولى في الشرح ان يقتصر على ما لم
 يعلم من سابقه بان يقول بان كانت عفيفة جوى (قوله وقيل اذا كان معها ولد الخ) جزم به في الدرر ولم
 يحل فيه خلافاً والمجوى أيضاً بما للنهر وكناف في الدرر ونصه هن قذف بالزنا وجته العففة أي المبرأة
 عن الزنا غير متممة به كن يكون معها ولد لا يكون له أب معروف الخ وقوله كن يكون معها ولد الخ يقتضيه
 المتن والتقدير بشرط ليكون قذف الزوج موجباً للعان ان لا تكون متهمة بالزنا مثل ان يكون معها
 ولد لا أب له وليس في الكلام تشبيه كاتوهمه الشيخ حسن حيث قال قوله كن يكون معها ولد الخ يتمثل
 في المشه والمشه به شيئاً (قوله او في نسب ولدها) ظاهر ان النكاح المذكور وليس قذفاً وليس كذلك
 جوى ولا فرق بين ما لو كان الولد الذي نفاه منه أو من غيره والتقدير بكونه مولوداً على فراشه في كلام
 بعضهم اتفاقاً لأنه لو في نسب ولدها من غيره عن أبيه المعروف لا عن كونه أيضاً قاذفاً كالولدها أجنبي
 نهر والظاهر ان في العبارة تكراراً وأنه لو لبس الواو من قوله والتقدير بكونه مولوداً الخ بالعلم ليكون تقريرها
 على ما قبله وحذف قوله لأنه لو في نسب ولدها الخ لكان أولى واعلم ان التشبيه في قوله كالولدها أجنبي
 بالنسبة للقذف لا للعان والتقدير كما يكون قاذفاً كالولدها أجنبي قد بررنا علم ان ما وقع للسيد المحموي في
 شرحه من قوله او في الزوج نسب الولد أعين كونه منها أو من غيرها هو بخطه كذلك وهو سبق قلم
 وصواب العبارة ابدال قوله منها أو من غيرها بقوله منه أو من غيره (قوله وطالبه بموجب القذف)
 اشار بعدم اشتراط الفور في الطلب الى ان سكوتها لا يطل حقها وان طالت المدة لان تقدم الزمان

بالزنا (الحال انهما صليما شاهدان) أي لاداء الشهادة لانهما
 ان كانا صديقين أو عبيد أو أجنبيين
 أو محدودين في قذف أو كافر من فلا
 لعان فان قيل بشكل على هذا
 حرمان اللعان بين الزوجين اذ العين
 او الفاسقين قلنا هما من اهل
 الشهادة ولهذا الوضو القاضي شهادة
 هؤلاء خارجا عن شرط (وهي من يحد
 الشهادة فليست بشرط) بان كانت محصنة لانها بان
 قاذفها) بان كانت محصنة لانها بان
 كانت أمه أو كافر وان كانت كاتبة
 أو صديقا وعفوية أو زانية فلا حد ولا
 لعان وقيل اذا كان معها ولد
 وليس له أب معروف لا يجب اللعان
 وان كانت من اهل الشهادة (او في
 نسب ولدها وطالبه بموجب القذف)
 وهو كالمحدث

لاوجب بطلان الحق في القذف والقصاص اسبغيا وحقوق العباد جوهره وفي نزاهة الفقه ولو سكت
 ولم ترفع الى المحاكم كان أفضل وبني القاضي ان يقول لما تركت واعرض عن هذا لانه دعاء الى السرفان
 تركته مدة ثم خاضت فلهذا ذلك كما في البدائع ولا يخفى ان وجوب اللعان مقيد بهذين عن اقامة الشبهة عن
 زناها وعدم كذابه نفسه بعده وعدم تصديقها له فان اقام بينة على زناها فان كانوا اربعة رجال رجعت
 لو محصنة وجلبت وغر محصنة وان كانوا رجلين فقط على اقرارها بان زنا بمرئى اللعان ولا تخدما انؤكدنا
 لو كان رجلا وامرأتين شهدوا على تصديقها وهذا كله اذا اقر بالقذف فان انكره فاقامت رجلين وجب
 اللعان لار جلا وامرأتين وان لم يكن لها بينة لا يستخلف الزوج ولوشه مع ثلاثة غير عدول فلا حد عليه
 ولا على الثلاثة ولا للعان كذا في الهبط وفيه ايضا لو شهدا على ابيهما انه قذف صرة امهما لا تقبل لانهما
 يشهدان لاهما بخلوا للفراس لما لان اللعان بسبب الفرقه حتى لو كان اياهما بعدوا في قذف تقبل لان
 هذا القذف وجب الحد دون اللعان بغيره في النهر من قوله ولو انكره فطلبت عنه لا يستخلف فان اقامت
 رجلين او رجلا وامرأتين على قوله لا عن الخ صوابه لار جلا وامرأتين شحنا (قوله وجوب اللعان) ان اقر
 بقذفه او اقامت عدلين مع انكاره وان اقامت رجلا وامرأتين لا تقبل وان لم يجد بينة لا يخلف في الحد
 واللعان اتفاقا شر بلاية عن المعنى في الدعوى وهو موافق لما قدمناه عن الجهر فالصواب الذي سبق
 في عبارة النهر متين (قوله وانما اشترط طلبا لانه حقا) ولو بعد العفود (قوله أى حبسه القاضي) أى
 حبس الزوج أى امر بحبسه والقاضي عطف تفسير على المحاكم جرى وهذا بالنسبة للصفة التي وقعت له
 وأما استخفافه ليس للمحاكم ذكر (قوله حتى يلاعن) قال في الصراح الاصلاح ههنا غايه أخرى ينتهي المحبس
 بها وهي ان تبين منه بطلاق او غيره وذكره الرسخي في المسوماتي واذا امتنع جميعا من اللعان قال
 الاسبيعي يجهضان وبني حله على ما اذا تعف المرأة وان لم يصح العفو في حد القذف لانه قال في شرح
 الجمع لو عفا القذف لا يحد القاذف لانه الموقوف لتركه ماله حتى لو اعدا وطلب حد شر بلاية وعندى
 في حبسه بعد امتناعه نوع اشكال وهذا لا يجب عليها الا بعدة فقبله ليس امتناعا لحق وجب عليها
 وكان هذا هو السرى اغفال المصنف وغيره فلهذا قد تكرر (قوله وقال الشافعي الخ) لانه وجب عليه
 الحد بالقذف لقوله تعالى فاجلدوهم لانه يتمكن من دفعه باللعان تخفف فاعله فاما ما يدفعه يحد وكذا
 المرأة اذا أتت حد زنا لان الزوج اوجب عليها الحد بلعانه ولكن يتمكن من دفعه باللعان لقوله
 تعالى ويدأ عنها العذاب ان تشهداى يدفع عنها الحد بشهادتها قلنا قذف الرجل امر أنه لا يوجب الحد
 عند اجتماع شرائط اللعان وما تلى منسوخ في حق الزوجين بانه اللعان ولو كان موجبا لماسقط بشهادته
 او عينه لان المحقوق لا تده قط به وكذا لا يجب على المرأة الحد بشهادته او عينه فكيف يجب بقول الواحد
 الحد الذي لا يجب الا بشهادة اربعة عدول والمراد فيجأتى والله اعلم المحبس او يحتمل فلا يدل على ما قال
 والجب من الشافعي انه لا يقبل شهادة الزوج عليها بازانع ثلاثة عدول ثم وجب الحد عليها بقوله وحده
 وان كان عبدا او اسقا او كافرا زبلى (قوله فان لار وجب عليها اللعان) ولو اخطأ القاضي قيدا
 بالمرأة ببنى ان يهده ولو فرق قبل الاعادة جاز نهر عن البدائع وفي الغاية بدأ باللعان فقد اخطأ السنة
 ولا يجب اعادته قال الكمال وهو الوجه شر بلاية بنى ان يقال على ما هر كلام الشربلاني يقضى جواز
 التفرق قبل الاعادة مطلقا ويخالفه ما في النهر بخنا حيث ذكر ان المرفق لو كان من يرى اللعان
 شهادة لم يغدا اخذنا من تحليل البدائع المسئلة بان التفرقة صادقت على الاجتهاد لانه يزعم ان اللعان
 ليس بشهادة بل عين ويجوز تقديم أحد العينين على الاخرى انتهى (قوله وذكر العبد والشهيد الخ)
 كذا في بعض نسخ المدورى وهو غلط كما في زبلى والدرلان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب
 بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربعة مرات لان التصديق ليس باقرار فصدقه لا يعتبر في حق
 وجوب الحد ويعتبر في دونه فين دفعه به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في نفي الولد فاحد لا لعان

(وجوب اللعان) عليها وانما اشترط
 عليها لانه متعاهلا بدين طلبا كحد
 القذف فان قبل لا يلزم من نفي الولد
 ان يامحوا ان يحصل بالوجه هو العرش
 قلنا الاصل في النسب العصب عن الفرش
 لا الا فاسد الحق به فغنى عن الفرش
 العصب قذف (فان أى) الزوج اللعان
 (حبس) أى حبسه القاضي حد القذف
 او يكذب نفسه فبعد اذا امتنع
 وقال الشافعي رجعا لله اذا امتنع
 عنه يحد حد القذف (فان لار) أى
 الزوج (وجوب طلبا) حتى يلاعن
 المرأته (حبس) حتى لا يحد
 او صدقه وذكر العبد والشهيد زنا
 الوسط انها اذا اتعت قذف حد زنا
 ولكن ليس ههنا مذهبا بل مذهب
 الشافعي ثم اذا صدقه لا يحد ايضا
 لان الاقرار له لا يكتفى

وهو ولد هما لان النسب انما ينقطع حكم باللعان فلم يوجد هو حتى الولد فلا يصدق ان يابطاله در عن
 از يلي قال وبه يظهر عدم صحة قول صدر الشريعة فتنفى نسب ولد هامة اه (قوله فان لم يصلح شاهدا
 حدم) يعني اذا كانت هي من اهل اللعان بان كانت صالحة للشهادة عليه وهو لا يصلح بان كان كافرا
 او عبدا او محدودا في قذف يجب عليه الحمد لان اللعان تعذر لعني من جهة فيصير الى الموجب الاصل
 وهو الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية ولا تصوران يكون الزوج كافرا وهي مسلمة
 الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه زبلي والاصل ان اللعان اذا سقط لعني
 من جهة فهو القذف محصا حد ولا اخلا ولا لعان در (قوله او كافرا) يعني وكان اهلا للقذف بان كان
 بالغاعا قلا طاقا بقية قوله حد فلا رد للصبي والمجنون لان الحمد انما يقام على المكلف تنوير وشرحه
 ونهر (قوله او محدودة في قذف) لانها ليست من اهل الشهادة فكان الامتناع لعني فيها فلا موجب الحمد
 ولو كانا محدودين في قذف حد لان امتناع اللعان لعني من جهة اذ هو ليس من اهل ركنا اذا كان هو
 عداوهي محدودة في قذف يحد لما ذكرنا بخلاف ما اذا كانا كافرين او مملوكين حيث لا يجب عليه الحمد
 وان امتنع من جهة لان قذف الامه والكافرة لا موجب الحمد وقذف المحدودة واجب الحمد اذا كانت
 عفيفة حتى لو قذفها اجنبي يحد فكذا الزوج ولو قذف الامه او الكافرة لا يحد فكذا الزوج فصار
 كالزوج كانه صغبر بن او مجنونين ثم الاحصان يعتبر عند القذف حتى لو قذفها وهي امه او صكافرة ثم
 اسلمت او اعتقت لا يجب الحمد ولا اللعان زبلي (قوله فلا حد ولا لعان) ذكر في الدر المختار عقرب قول المتن
 وان صلح وهي ممن لا يحد قاذفها فلا حد ولا لعان مانعه لكنه يعز رحسنا لهذا الباب ونظاهر املاحة
 انه يعز وان لم تكن عفيفة عن الزنا فليعز (فروع) يسقط اللعان بعد وجوبه بالاطلاق الباشئ ثم
 لا يعود تنزوها بعد وكذا يسقط بزناها او طمها بشبهه وبردتا ولا يعود لو اسلمت بعده ويسقط بوجوب
 شاهد القذف وغيبته لا يعي الشاهد اذ فسق او ارتد ولو قال زوجته زنت وانت صديقه او مجنونة وهو
 اى المجنون معهود فلا لعان لاساءة لغير محله بخلاف وانت ذمية او امه او منذار بعين سنة وعمرها
 اقل حيث يتلعان تنوير وشرحه ومنه يعلم اشتراط دوام الصلاحية من حين القذف الى التفرق وناظر
 ما وجه الفرق بين قوله وانت ذمية او امه اذا كان ذلك معهودا وبين قوله وانت صديقه او مجنونة المهم
 الا ان يجعل على ما اذا لم يكن ذلك معهودا بان كانت حرة مسلمة من الاصل ثم ظهر ان كونها ذمية
 او رقيقة لا ينافي بحق الشين والتكليف فيجب اللعان ويجب ايضا في الاستدلال ما قبل الوجود لانه
 كذب بدعية واهل ان وجه عدم سقوط اللعان اذا ارتد شاهد القذف هو ان عودته الى الاسلام مرجوح حتى
 لو مات او قتل على ردة سقط بخلافه في جانب العي والفسق حتى لو قضى القضاة على الزوج باللعان
 اذا انكر القذف بشهادة الاي او الفاسق صلح لانهما من اهل الشهادة كما ذكره الشارح فيما سبق
 لكن سقوط اللعان بغيبة شاهد القذف يشكك بما اذا ارتد فكان الظاهر عدم سقوطه ايضا للغيبة
 مادام حضوره مرجوحا فليست ظرما للمانع لما عن طلب اللعان بعد حضوره (قوله وصقته ما نطق به النص)
 اى نص الشارع بم الكتاب والسنة نهر واقتصر العيني على قوله اى نص القرآن واعلم ان سبب نزول
 الاية ان هلال بن امية لما رمى زوجته بالشر يكذب النصباء ما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 غبت عن امراتي ستين فلما رجمت وجدت على بطن امراتي الشر يكذبني بها فقال له عليه الصلاة
 والسلام انت بار بعنة يهود ولا يتصل على ظهره فقال هلال رايت بعني يا رسول الله واعاد هذه المقالة
 ثم قال واى لارجو من الله ان يجعل لي محزا فانزل الله هذه الايات فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام
 حد القذف في حق الزوج حيث لا يصلح لالهلال بقذفه ثم الدليل على أنه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة
 ان هلالا لما رماه بالشر يكذب النصباء فقال صلى الله عليه وسلم ان جاءته به اجر على نعت كذا فهو اى
 الولد لالهلال وان جاءته به اسود جعلا بالافواه لشر يكذبها به على النعت المذكور فقال عليه السلام

(وان لم يصلح الزوج (شاهدا) بان كان
 عبدا او كافرا او محدودا في قذف
 (حد وان صلح) الزوج (و) المحال انها
 (هي) ممن لا يحد قاذفها بان كانت
 صديقه او مجنونة او زانية او امه او كافرة
 او محدودة في قذف (فلا حد عليه ولا
 لعان وصقته ما نطق به النص) وهو
 ان يتدعى القضاة في الزوج فيفسد
 اربع مرات بان يقول في كل مرة

لولا الاعيان سقت لكان في ولسا شان درر وهلال هذا صافي ابن امية بن طاهر بن قيس أسد الثلاثة
الذين تاب الله عليهم وذكرهم في سورة براءة وهم هلال بن أمية وكعب بن مالك وابن قيس شيخنا عن
تهذيب الاسماء والمراد من كونه سجدة ان لا يكون شعر مسترسلا نقله شيخنا عن الصحاح ومن كونه
جائزا ان يكون نضج الاعضاء متله شحنا بضامن عزمي زاده معز بالي الطلبة وهو نضج الجهم وتثديد
الميم كذا في نهاية ابن الاثير وضبطه الوافي بتخفيف الميم والمصاع بالسين المفتوحة وحاسا كنه مهملتين
بالمدحوى اعموام المراد من مالك (قوله) أشهد بالله اني لمن الصادقين (الخ) يتأمل في عدول صاحب الدرر
عن متابعة ما نقل به النص فحذف بعض المؤكدات حدث أسقط لأم الابتداء من قوله اني لمن الصادقين
ومن قوله اني لمن الكاذبين واقتصر في الاول على قوله أشهد بالله اني صادق وفي الثاني على قوله أشهد
بالله انه كاذب وليس صوابا شر نبلاية (قوله) ويقول في الخامسة لعنة الله عليه (الخ) واللعن نونان
أحدهما الطرد عن رحمة الله وهذا ليس الا للكافرين والثاني الابعاد عن درجات الارار ومقام الاخيار
وهو المراد والمحصل ان الطردوا الابعاد على مراتب في حق العباد وان اللعن بمعنى اللأس من الرحمة لا يجوز
حتى لكافر الا من علم بالنهي أنه مات أو عوت كافرا ولا حجة للجوز في خبر اذا دعا رجل زوجته الى
فراشه فأتت بعنتها الملائكة لا لما قبل يحتمل صكونه من خصائص المعصوم لان الخصوصية لا ثبت
بالاحتمال بل لان ذلك ليس من لعن المعين اذا لعن في اغما يحصل باسم أو إشارة ولعن الملك ليس من
ذلك بل من اللعن بالوصف كان يقول اللهم لعن من بات هاجرة فراش زوجته شحنا عن المساوي
معز يالي شرح الهداية أي هداية الحديث (قوله غضب الله عليها) ونخصت المرأة الغضب دون
اللعن لانها تكثر كجاء في السنة فلا يقال به اذ ورد في الحديث انك تنكرن اللعن وتكرن العشير
درر ولو وجد بينة على صدقة بعد اللعان قال في البحر ينبغي ان لا تقبل لان القسنى اخذت موجه
وكأنها حدث الزنا فلا تصدقنا ولا نقائل أن يقول لا يجوز ان تقبل ليرتب عليه حل نكاحها وقد علل
في الهداية حل نكاحها فيما اذا اكدت نفسه فحدها بالماحد يسق أهلا للعان وهذا يأتي هنا فانه اذا
ثبت أنها غير عفيفة لم يبق أهلا للعان نهر (قوله) وذكر في النوادر (الخ) وفي ظاهر الرواية لا يعتبر هذا
لان كلامها بشر لاخر والاشارة ابلغ اسباب التعريف كذا في الظهيرية والاشارة ان مجدا أوردة
اللعن وكلمة الغضب بضمير الغائب تمامها من نسبة اللعن والغضب الي نفسه بحسب الظاهر ثم أورد ما في
الصحيح على سنن ما تقدم معنى الخطاب ويحتمل أن يكون هذا من باب الالتفات على مذهب المسككي
جوي عن البر جذدي (قوله) لانه أقطع للاحتقال) وجه الظاهر ان ضمير الغائب اذا اتصل به الاشارة
يقطع الاحتمال بأشهر نبلاية (قوله) فان التعان (الخ) ولوا كثر اللعان قيدا بأكثر اللعان لانه لو فرق
بعدا تعان ما من بين لا تقع الفرقة ذكره الاستيعابي في الثاني التارخية لوفرق بينهما بعد التعان الزوج قبل
التعان المرأة نفذ حكمه لكونه مجعده فسه مشكل ويمكن أن يقال انه قضى في الثاني في فصل مجعده فيه
فيتعدلان الشافعي قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط بخلافه في الاول وعلى هذا فيصيح ان بقيد
القاضي بالمجعد نهر وفي قوله يجب ان يفد القضاى بالمجعد نظر بل يكفي أن يكون شافعا ثم رأيت في
البحر بعد ان ذكر كلام التارخية قال وينبغي أن يقيد بغير القاضى المحنى اماه ولا ينفذ انتهى وهو
نص فيما ذكرناه (قوله) بانت بتغريق المحاكم مقتضى التصير بالحكام أن المراد به ما هو الايعمن
القاضى والظاهر من كلام الشارح حيث فسره ما أقاضى واليه يشير كلام البحر وان يلجأ أن المراد به
خصوصه ولو زالت أهلية اللعان في هذه الحالة عما لا ربحى زاله بأن اكدت نفسه أو قذف أحدهما
انسانا فدا وترس أحدهما أو وطئت وطشرا ما لم يفرق بينهما بخلاف ما لو جن أحدهما حيث يفرق
لانه برجى زاله ولو تلاعن فغاب أحدهما وكل بالفرق بغير كذا في التارخية وهو ظاهر في أنه
اذا لم يفرق بغير نهر وظاهره أنه اغما يفرق بينهما بعد الطلب وليس كذلك لتمرصه بان التفرق

أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رتبها
به من الزنا ويجوز في الخامسة لعنة الله
عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها
به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك
ثم شهد المراد بمرات مع مراتب ان
في كل من شاهد بالله ان الكاذبين
فيما رماها به من الزنا وتقول في
الخامسة غضب الله عليها ان كان
من الصادقين فيما رماها به من
الزنا وذكر في النوادر عن الحسن
عن أبي حنيفة النعمان أنه لا بد
من أن يقول اني لمن الصادقين
فيما رتبها به من الزنا وهي تقول
انت من الكاذبين فيما رتبها به من
الزنا لانه أقطع للاحتقال (فان التعان
بانت بتغريق المحاكم) أي القاضى

غير متوقف على رضاها وفي الخزانة لوسا من القاضي أن لا يفرق بينهما فله أن يفرق جوى من
 البر جندى وأهلان النكاح وان كان باقيا قبله إلا أنه يصرم عليه وطؤها محرما لئلا تلحقان لا يجهلان أبدا
 نهر من الفتح (قوله حتى لو مات أحدهما الخ) ووطؤها منهن في هذه الحالة أو أطلقها أو أيا منها صام
 القاء النكاح زيلى (قوله وعند الشافعى تقع الفرقة بنفس لعان الزوج) ويتعلق بلعانه عنده أو بعه
 أشياء قطع النسب وسقوط المحدثه وجوب المحدث عليها وثبوت الفرقة بينهما له في الفرقة ان الزوج
 لما شهد عليها بأربع مرات وكذلك باللعان فاطهاها أنها لا تلحقان فلم يكن في بقائه النكاح
 فائدة فيفسخ ولنا حديث الهلال أنه لا عن أمراته فلما فرغان لعانها قال كذبت عليها يا رسول الله
 ابن أمسكتها فطلقها ثلاثا فلو كانت الفرقة تقع بلعانها كقال الشافعى أو بلعانها كما قال زفر لا نكر
 عليه صلى الله عليه وسلم بل ورد من رواية أبي داود فطلقها ثلاثا فطلقت عليه الصلاة والسلام
 ولهذا قال عمر لئلا تلحقان بفرق بينهما ما من العيب أن الشافعية تعلقت بعد حديث الهلال المتقدم لا باحة
 ارسال الثلاث جله حيث لم يكره عليه صلى الله عليه وسلم ثم يرون وقوع الطلاق عليها هناك بلوى وقوله
 ويتعلق بلعانه عنده وجوب المحدث عليها يعني إذا صدقته كاسبق (قوله وعند زفر يجعرد لعانها) لقوله
 عليه الصلاة والسلام لئلا تلحقان لا يجهلان أبدا بلوى وقدره جوابه (قوله ثم تكون الفرقة تطلقه
 بآنية) ولما التفقه والسكنى ما دامت في العدة يحرم التناخانية (قوله وان قذف ولدني القاضي
 نفسه) بشرط أن يكون العلوق في حال يجري بينهما اللعان حتى لو علقت وهي أمه أو كافر ثم اعتقت
 أو أسلت لا يثنى ولا يلاع لان نفسه كان تابعا على وجه لا يمكن قطعه فلا تغير بعد زيلى قال في
 البدائع لو جوب قطع النسب شرائط منها التفرق ومنها أن يكون القذف بالنفى بمضرة الولادة أو بعده
 يوم أو يومين ومنها أن لا يسبق النفي من الزوج ما يكون أقرا منه بنسب الولد ومنها أن يكون
 الولد حيا وقت قطع النسب ومنها أن لا يكون نسب الولد محكوما بيقينه شرعا كما إذا نفاه ولم يتلعا حتى
 قذفها أحصى بالولد فذناه ثبت نسبه منه ولو مات ولد آخر من الغد بعد ما نفي الأول زوجه الولدان جوى
 (قوله وألحقه بامه) خرج مخرج التوكيد نهر (قوله وذكر في شرح الهداية هذا صحيح) إذ ليس من ضرورة
 التفرق نفي النسب نهر إذ قد يفرق بينهما ولو لا يثنى نسب الولد عنه بأن وقع القذف بعد موت الولد جوى
 (قوله أمافي حق فساد دعوى النسب الخ) يعني لو ادعى أن نسب هذا الولد الذي نفاه عنه القاضي لا تصح
 دعواه لان النسب منه باق بالنسبة الى الدعوة وهذا ولا يثنى عليك أن في الكلام حذف النفاء في جواب
 اما هو نادر جوى وفي الدلالة تصح دعوة غير الثاني وان صدقه الولد قال البهسي إلا أن يكون ممن يولد مثله
 لمثله أو ادعاه بعد موت الملاعن انتهى (قوله وكذا في حق امتناع أداء الزكاة الخ) والقصاص أيضا نهر
 وهو باطلاه شامل لمال أو قتل الثاني ذلك الولد أو ورث ذلك الولد قصاصا على الثاني (قوله فان كذب
 نفسه) أي اكذب نفسه بعد اللعان فان كان قبله ينظر فان لم يطلعه اقبل الا كذابا كذلك وان
 أبانها ستم كذب نفسه فلا حد ولا لعان زيلى وسواء كان الاكذاب باعترافه أو بينة أو لا يباين
 مات الولد اتفق على ما ناذى نفسه نهر ثم قوله فان كذب نفسه ليس تكرارا لما تقدم من قوله حدس
 حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد لان ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده شرعية وقوله وان أبانها
 ثم اكذب نفسه فلا حد ولا لعان لان المقصود من اللعان التفرق به بينهما فلا يثنى بعد البيونة
 ولا يصح عليه الحد لان قذفه كان موجبا للعان فلا يقلب موجبا للحد لان القذف الواحد لا يوجب
 حدين بخلاف ما إذا كذب نفسه بعد اللعان لان وجوب اللعان ثم بالقذف الاول زيلى (قوله حد)
 لا قرار به وجوب المحدث عليه وهذا اذا كان بعد اللعان كما اقتضاه كلامه ليس للقذف الاول لانه أخذ
 موجب عنه الذي هو اللعان بل لانه ينسأ في كلمات اللعان الى الزنا وهو شهادة وشهودان اذ رجعوا
 يحدون نهر (قوله وله أن ينكحها) والحد ليس قيداً لمحل تزوجه بها قال في النهر وكذا اذا لم يحد وصدقته

حتى لو مات أحدهما بعد الفرغ من اللعان
 قبل التفرق فإن ما صدق على الثلاثة
 وعند الشافعى تقع الفرقة بنفس
 لعان الزوج وعند زفر يجعرد لعانها
 ثم تكون الفرقة تطلقه بآنية عليه
 وعند أبي يوسف والنسائي هو
 محرم مؤبد (وان قذف ولدني
 القاضي) (سواء ألحقه بامه) أو بغيره
 في حالة الولادة وأصوبها كما يأتي وصورة
 هذا اللعان أن يامر الحاكم بالرجل فيقول
 اشهد الله اني لم أجد هذا في جانبها تقول
 به من نفي الولد وكذا في جانبها يماين
 اشهد الله اني لم أجد هذا في جانبها
 به من نفي الولد وكذا في جانبها يماين
 الولد ذكر في اللعان أمرين الزنا ونفي الولد
 وثبت نفي الولد عن اللعان التفرق
 وعن أبي يوسف القاضي يفرق
 ويقول فلان زنته وأمرجه من
 نسب الأب حتى لو لم يقل ذلك لا يثنى
 النسب عنه وذكر في شرح الهداية هذا
 صحيح ثم ان النسب يثنى في حق فساد
 واستحقاق النفقة أمافي حق
 دعوى النسب باق جاعلا وكذا في حق
 امتناع أداء الزكاة والشهادة ومرومة
 المال كذا في المحاشي (فان اكذب)
 الزوج (نفسه) بعد اللعان (حد)
 القذف (وله أن ينكحها)

بين هلاله وبين امرأته وهي حامل وأحق الولد بها والظاهر ان ازواجه عليه السلام قد اختلفت
 ووافق كلام العيني ماسياتي من النهر (تمة) الاربع تصغير الاربع وهو النائي واليتين ويحوز
 بالسنة هكذا قال الحر وي المعروف في اللغة ان الاربع والاربع هو الخفيف لحم الاليتين وربما كانت
 الصناديد لان السنين والاصيب تصغير الاصيب الذي يعولونه صهبة وهي كالشقرة قاله الخطابي
 والمعروف ان الصهبة مختصة بالشقرة وهي جرة يعولها سواد والائيج تصغير الايج وهو النائي التيج
 أي ما بين الكتفين والكاهل ورجل ايج ايضاً أي ضخم الجوف وجش الساقين أي دقهما يقال
 رجل خش الساقين والجش الساقين وسأخ الاليتين أي نامهما والجالي بالتشد يد الضم الاعضاء
 التام الاوصاف يقال ناقة جالبة مشبهة بالجل عظامه وبناته وخدج الساقين أي عظامهما والاحل من
 السكل فتعني سواد في اجفان العين خلقة والاحل وكيل سخنا من نهاية اللغة لان الابرور واورق
 أي اسمر ونقل عن نهاية ابن الاثير ايضاً ان الجدة في صفات الرجال يكون مدحاً ومداً فالمدح معناه
 ان يكون شديد الاسرار ويكون جد الشعر وهو ضد السطالان البوطة أكثرها في شعر والجهم والماذم
 فهو القصير وقد طاق على الجليل ايضاً يقال هو جد الدين ويجمع على جمادات انتهى (قوله وتلاعنوا
 بزيت الخ) لوجود القذف منه مرمحاً يلبي (قوله ولكن لم ينف القاضى المجل) لعدم ترتب الاحكام
 عليه قبل ولادته ونفيه عليه السلام ولده هلال وقد ذفر في بيته حامل لعله بالوشى نهرو وهذا بلائم
 ماسبق من العيني (قوله وقال الشافعي بنفيه) لانه عليه السلام نفى ولده هلال وقد ذفرها حامل ذروا به
 على محاقبه فلا ينعده (قوله ولونى الولد) المحي ربحاً (قوله عند التهنئة) بالهزم من هئانه بالولد
 بالتهنئة نهر وهي قول الناس عند الميلاد أفر الله عينك جوى أي لوني ولداً امرأته في الحلة التي تقبل
 التهنئة فيسار يلبي وقوله تقبل التهنئة فيها قال في النهاية على بناء المفعول لا الفاعل لانه لو قيل الأب
 التهنئة ثنى في ايضاً نفيه واعلم انه لم يقدر ليدلة التهنئة مقدار في ظاهرها واية بدل ما جرت به العادة
 وما ورد عن الامام من تقديرها ثلاثة أيام أو بسبعة ضعفه السرخسي بان نصب المتأخر بالاراي لا يجوز
 نهر (قوله آلة الولادة) قال العيني الاولى أن يفسر بالكبرى الذي تلده له المرأة ونحوه كثيراً ما يشترى
 حال الولادة (قوله صح نفيه) ودل كلامه انه لو اقر به مباحاً او دلالاً بان قبل التهنئة أو سكنت عندها ثم
 نفاه لا يصح نهر ولونى نسب ولداً المعتدة عن بائن لا ينتفى اصل لعدم اللعان دزمن بابا الاستدلال ونفيه
 اعاء الى انه متى سقط اللعان بوجه لم ينتفى نسبه ابداً سواء وجب عليه المحام لا ولداً لمولوكه اذا هيته
 فسكت لا يكون قولاً شريفاً لانه عن شرح الجمع (قوله وبعد لا يصح نفيه مطلقاً) وبنت نسبه لان
 تقادم العهد دليل الالتزام والاطلاق في مقابلة ماسياتي عن الصاحبين من ان نفيه في مدة النفاس
 يصح (قوله ولا عن فيهما) أي فيخاذا صح نفيه وفيما اذا لم يصح لوجود القذف بنى الولد در (قوله
 في مدة النفاس) لانها كحال الولادة من حيث انها لا تصوم ولا تصلي زيلبي (قوله في مقدامة
 النفاس بعد القدوم) كذا في الفتح وقال في شرح الجمع وعندهما ان بلغه المخبر في مدة النفاس فكذلك
 أي هو كوقت الولادة وان بلغه بعدها فنجد أبي يوسف انه ان نفيه الى سنتين وعند محمد الى اربعين يوماً
 شريفاً لانه (قوله اول التومين الخ) ولونفاهما ثم مات احدهما قبل اللعان لزماه لان الميت لا يمكن نفيه
 ز يلبي والتوم فوعلى والاثنى تومة والاثنان تومان بجرع المصباح ولوجات ثلاثة في بطن واحد فنفي
 الثاني واقر بالاول والثالث لانهم بنوه ولونى الاول والثالث واقر بالثاني يحدوهم بنوه كوت
 أحدهم تنويره عن الشئ (فرع) نفى نسب التومين ثم مات احداهما عن اخيه الثاني وأخ لاهمه
 واهم فالأول اثلاث فرضا ورد اللام السادس والاخوين الثلث والنصف الباقي رد عليهم كذا في شرح
 التلخيص وبه يعرف ان نفيه يجرع عن كونه عصبه نهر واعلم انه في صورهما اذا أقر بالاول ونفى الثاني اذا
 قال بعده هما بنائي وليسا بنائي فلا حد فيهما بجرع فغ القدير (فرع) الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام

(ولا عن بنتي) أي ان قال لها
 زنت (وهذا المجل منه) أي من ازا
 تلاعنوا (و لكن لم ينف) القاضى
 (المجل) وقال الشافعي بنفيه (ولونى الولد)
 عند التهنئة أو عقب الولادة (و اتباع
 عند التهنئة) نفيه (وبعده) أي
 آلة الولادة (صح) نفيه (وبعد
 المذكور من التهنئة) وبنت نسبه
 (لا) يصح نفيه مطلقاً وبنت نسبه
 (ولا عن فيهما) وقال أبو يوسف ومحمد
 يصح نفيه في مدة النفاس وان كان
 غائباً عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى
 قدم له الاثنى عند أبي خنيفة في
 مقدامه قبل التهنئة وعندهما في
 مقدامه النفاس بعد القدوم (وان
 ولدت ولدين في بطن واحد و نفى
 أول التومين) وأقر واعترف
 بالثاني منها

كالصكوت لاستحقاق نسب من ليس منه درج البصر قال وفيه متى سقط اللسان وجسمه او ثبت النسب بالاقرار او بطريق المحكم لم يتغير نسبه ابدا فلو نكحها ولم يلاعن حتى قدفها اجنبى بالولد فقد فقدت نسب الولد ولا يتغير بعد ذلك (قوله حد الزوج) لانه اكدت نفسه بدعوى الثاني (قوله لانها خلقان ماء واحد) وشوت نسب الذي اقربه سئل من ثبت نسب الاخره ونفى احدهما وان استلزم نفى الآخر الا ان الثاني بعد الاقرار غير معتبر والاقرار بعد النفي يعتبر حموى من الرجندى (تفه) اجتمع شرائط اللعان في الزوجين ثم طلقها باثنا او ثلاثا سقط ولم يجب التحللان بشرطه قيام الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا لو تزوجها بعد ذلك بقوله ولا يعود اللعان بتزوجه بها الخ لان تزوجه بها انما يكون بعد زوال الاهلية فهو اكذابه نفسه او تصدق بها على ما عرف والتقييد بالاثنا للاحتراز عن الرجعى كما صرح به في الدرر معلا

بقا اصل الزوجية فيجوز اللعان بينهما بعد الرجعى

(باب العنين والجيب والمحصى)

شروع في بيان من به مرض له تعلق بالنكاح وهو فاعيل بمعنى مفعول جسه عن نفى الدرر عن البصر الجيب والعنين اللذان في مستثنى التأجيل ويجوز بالولد انتهى والاستثناء بالنظر لطلان التفرق وعدمه لا بالنظر لثبوت نسب الولد لا لفرق بينهما فيه (قوله من عن اذا حبس) بالنسبة للمفعول وعن الرجل عن امرأته اذا حكم القاضي عليه بذلك زبلى وهو بالنسبة للمفعول بصره من الجوهري ونسبه عن الرجل تعضا بالنسبة للمفعول (قوله حظيرة الابل) تحمل للابل من شعر ثقبها للدرواريج والمختبر بالكسر الذي يعلمها شيئا عن المختار (قوله اومن عن اذا عرض) كذا في الزبلى والذي في النهاية من نسخة معتمة اذا عرض من الاعراض وما ذكره الشارح مأخوذ من النهاية بصره ولا يستقيم المعنى الا اذا كان مأخوذا من المزيد شيئا (قوله لانه يعين) اى العنين اى ذكره حموى وبابه ضرب (قوله ولا يقصده) اى الماتى الآتى ذكره في كلامه رجوع الضمير على متأخر لفظا ورتبه وهو لا يجوز ويمكن ان يقال الضمير راجع للثاني المفهوم من الاثبات حموى وقد ضمن باب ضرب (قوله وقيل الخ) يتأمل الفرق بينه وبين سابقه غنيمى اقول الفرق اطهر من نار على علم لان في الاول لم يعتبر استرخاء الذكور في الثاني اعتبر حموى (قوله فالعنين) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فهو العنين وهو الظاهر حموى وفيه نظر ظاهر (قوله من لا يصل الى النساء) اى الى جامعهن في القبل وليس منه من قصرت عنه بحيث لا يمكن ادخاله داخل الفرج نهر من الموطأ واذا انتفى كونه عنيئا اذا حكمه وانظروا ان حكمه حكم الجيب حموى لكن في الدرر عن البصر اذا كان ذكره قصيرا لا يمكن ادخاله داخل الفرج فليس لها المرفة انتهى ولو اوج الحشفة فقط فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذكر ولو انزل قبل ادخالها لم تنتشر له بهد فهو عنين قد نال القبل لانه لو قدر على ادخاله في الذكر فقط كان عنيئا خلافا لان عقيل فانه يقول الدرر اشد من القبل نهر عن المجرا (قوله والى بعض النساء دون بعض) او باقى الغلمان دون النساء المحسان حموى (قوله والسر) فان السر عندنا حق وجوده واثره وتصوره حموى عن شرح المجمع للصدر الشهيد (قوله وجدته زوجها محبوا) يعنى الحجرة البالغة التحلية عن الزنى فهو يطق بالجيب ما اذا كان ذكره صغيرا جدا كازر بخلاف ما اذا كان قصيرا لا يمكن ادخاله داخل فرجها فانه لا خيار لها واطلق الزوج الجيب فشميل الصغير والمرضى بخلاف العنين حيث ينتظر بلوغه او برؤه لاحتمال الزوال واراد المرامن لها حق المطالبة لانها لو كانت صغيرة انتظر بلوغها في الجيب والعنين لا احتمال رضاها بخلاف ما اذا كان احدهما محبونا فانه لا يؤثر الى عقله في المحب والعنة ويفرق بينهما الحال في المحب وهذا التأجيل في العنين

(حد) الزوج لانه اكدت نفسه (وان عكس) بان اقربا والى التومين (قوله الثاني لانه فانزى) ونفى الثاني ولم يجمع عنه (قوله نسبا) الثاني ولم يجمع لانها خلقا فبهما) اى في المستثنى لانها خلقا (قوله من ماء واحد والله اعلم) من ماء واحد والجيب والمحصى (باب العنين والجيب) لا يقدر على اثبات العنين هو الذي لا يقدر على العنة وهى النساء من عن اذا حبس في العنة وهى حظيرة الابل او من من اذا عرض لانه يعين شيئا ولا يقصده وقيل حظيرة الابل لان ذكره الماتى من المرأة يعنى عنيئا لا يقصد الماتى من النساء عنيئا وعيالا لا يصل الى النساء فالعنين (هو من لا يصل الى النسب مع تمام الالة) او يصل الى النسب دون الابتكاد) اولى بعض النساء او بعض وانما يكون ذلك لمرض او بعضه في خلقته او اكبر منه او لغيره لضعفه في حق من لا يصل اليها اذا فهو عني في حق من لا يصل اليها اذا (وجدته زوجها محبوا) اى

لان الجنون لا بعدم الشهوة بمصومة ولي ان كان والا فمن نكبه القاضي بمر (قوله والمختصين) بضم
الحاء شينها (قوله من الحب وهو القطع) وبابه قتل بمر عن المصاح (قوله فرق القاضي بينهما
في الحال) ان طلبت لكن لا بقيد كونه على فور علمها به حتى لو اقامت معه زمانا وهو يرضاها كانت على
خيارها ما لم تعلم بحاله وقت العقد وعلت به ولم ترض نهر فكونت امرأ العنن ليس برضا وان اقامت
معه سنين جوى عن شرح ابن السلي و بشرط وقت الحكم بالفرقة حضور الزوج جوى عن البرجندى
وكذا تكون على خيارها لورفعته الى قاض فاحله سنة ومضت السنة ولم تخاصم تنورا لان فرضه به ولو
عند غير القاضي فانه سقط حقها بمر عن المحلصة ولو اقامت امرأ المحبوب ولده بعد التفرق بقى الحسنيين
يثبت نسبه ولا يبطل تفرق القاضي بخلاف العنن حيث يبطل نكحه لانه ثابت نسبه لم يبق عينا غايه
وفيه نظرا لانه وقع الطلاق بتفرقه وهو بائن فكيف يبطل الا ترى انها لو اقرت بعد التفرق بقى انه كان
قد وصل اليها لا يبطل التفرق بزيلى وجوابه ان ثبوت النسب من المحبوب باعتبار الانزال بالمعنى
والتفرق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف ثبوته من العنن فانه يظهر به انه ليس بعنن
والتفرق باعتبار بخلاف ما استشهد به من اقرارها فانها متممة في ابطال القضاء لاحتمال كذبها بمر
عن فتح القدير وكذا يبطل التفرق بالبينه على اقرارها بالوصول قبل التفرق بل بعده ورواها
بالغايه في كلام الزبيلى غايه السروى لا لا اتقيا شيئا وفي البحر عن المحيط عنن اجله القاضي سنة
وامرأه ثيب فوطئها وادعت بهذا الجمل انه لم يوطأ وقالت حلفوه فانى بخلف ففرق القاضي بينهما
لم يسهما ان تزوج باتم ولم يسهما ان تزوج بانعتها انتهى وجهه بطلان التفرق لكونه في نفس الامر
وطئها ولا يخفى ان التقيد بكونها ثيبا وقد جعلت اتفاقا اذا الحكم باختلاف ولو كانت بكر او لم تحصل (قوله
واجل القاضي سنة الخ) بشرى انه لا عبرة بتأجيل غيره اى غير القاضي ولو قضى قاض بعدم تأجيله لم يقد
قضاؤه شربا لبلية عن الجبري بوجمل من وقت المحصومة ما لم يكن ميذا او مريضا او محرما فبعد بلوغه
وحصته وحرامه ووطئها ساهرا لا يقدر على العلق اجل سنة وشهرين در (قوله أو خصيا) بفتح الحاء ففعل
يعنى مفعول ومصدر المحصا بالمد والكر وهذا اذا لم ينتشر ذكره فان انتشر لاختيارها واطعته على
العنن من عطف الخاص على العام مخافة وان كان بأولان الفقهاء يتسامحون في ذلك تنهرو ولا ادري
ما فائدة هذا الجواب على ان التسامح لا يقال فيما هو خطأ جوى ولو قال الشيخ الكبير لار جوال وصول اليها
او كان غنى بول مال الرجال اجل ايضا وفي كلامه ايماء الى دفع ما عن الهندوا من انه يؤتى بعثت
فيه ما مارد فقبيل فيه العنن فان تقاض ذكره وانزوى علم انه لا عنه ولا اعلا نه عنن اذ لو اعتبر هذا ازم
ان لا يؤجل نهر وفيه نظرا فان هذه علامة تقيد الطن لا العنن ولا يلزم منها عدم صحة التأجيل جوى
(قوله ونزعت خصيتاه) بضم الحاء ثنية خصصة وجعها خصى مثل مدية ومدى (قوله فان وطئ
فيها) اشار السارح بتغدير فيها الى ان جواب الشرط محذوف فهو على حد قوله عليه السلام من
تواصوا بالجمعة بها وعت وقد ارجاها في الفتاح بقوله فهو المطلوب واعلم ان الضمير المستترى وطئ يعود
على العنن والمحصى والتقدير فان وطئ كل من العنن او المحصى وقول العنن او المحبوب صوابه المحصى ثم
بالوطء ولمرة واحدة يبطل التأجيل لاستغاثها حقها بمر وما زاد فهو مستحق عليه دية وهذا بانتم اذا تركا
متنعنا مع القدرة عليه بخلافه في الامة ولو مع احتياجها اليه نهر (قوله بالتفرق) اى بتفرق القاضي
بينهما هندا متناعا عن نطقها لانه وجب عليه الترسيع بالاحسان حين يحجز عن الاساءة بالمعروف
فاذا امتنع كان ظالما فتاب عنه واصيف قوله البه وتظاهر نطقه باها لا عالى فيه بتفرق فتقول
العنى اى تفرق الزوج والقاضى فيه مؤاخذه ظاهرة نهر (قوله متعلق بالجميع) اى فرق واجل وبانت
فيم امرأ المحبوب ولو محبونة بطلب وليها ومن نكبه القاضي در غنى العنن من قوله ان طلبت المرأة
التفرق فيه قصور لايامه انه متعلق بالتفرق فقط وطلب وكيلها بالتفرق عند غيتها كطلبها على

مقطع الذكر والمختصين من الحب
وهو الطبع (فرق القاضي بينهما
في الحال واجل) القاضي (سنة)
كان عينا أو خصيا وهو
لو كان له انكاحه ونزعت خصيتاه
من كان له الاوقات التفرق
وان وطئ فيها (والاوقات التفرق
ان طلبت حرة ما اذا كانت غنية
الطالب يدعها في غنية)

خلاف فيه وإطاعته فمثل ما إذا ما عابت على التراخي وأولاً وسكناً الواسعة ثم تركت مذهبها العليل
ولوطاوعته في المضاجعة تلك الأيام صرح من الخساسة (قوله خلافاً لابي يوسف) صريح في ثبوت الخلاف
بين أبي حنيفة وأبي يوسف وجعل الزبلي أبا يوسف مع أبي حنيفة ونصه ولو كانت أمة فالحجاء إلى المولى
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال زفر الجنداري أن الجنداري أيضاً ثبت لغوات حقها في اقتضاء الشهوة وذلك
حقها على المحلوس وإنما أن المقصود من الوفاء في الأصل حصول الولد لا اقتضاء الشهوة وبارك فيها من
الشهوة حامل يسعى إلى تحصيل الولد والولد حتى المولى الخ (قوله والفرقة تطلقه ثابته) ولو التفرق
بجيب الصبي قال في البحر من المعراج وأهل الصبي هنا لطلاق في مسئلة العجب لأنه منسحق عليه صكاً
يؤول لعق القرب ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والأول أصح انتهى (قوله وعند الشافعي فسخ)
لأنه فرقة من جهتها ولأن هذه الفرقة من جهته لأن الواجب عليه الامساك بالمعروف فإذا توجب
التبريح بالاحسان فإن فعله والآن بالقساخي مناهه فكان الفعل منسوقاً به لأنه فكان طلاقاً ثانياً بالتحقق
دفع القلم عنهما النكاح الصحيح النافذ لا لازم لا يحصل الفسخ تزيلاً (قوله كما اختارت نفسها) ولا يحتاج
إلى القضاء كغير العتق قيل وهو الأصح غاية وجعل في الجمع الأول قول الإمام والثاني قوله أو الأصح
نهر فحصل من تصحيح النهر أولاً وثانياً أن الرجح خلاف ما مشى عليه المصنف في المتن من وقف البنونة
على التفرق وأعلم أنه تبين أن يكون عز والشارح وقوع الفرقة كما اختارت نفسها لابي يوسف ومحمد
بلفظ عتدان يقال وعند أبي يوسف ومحمد أنها كما اختارت نفسها الخ دل عليه ما ذكره في الجمع حيث جعل
ذلك قول الأصحابين خلافاً لما وقع في بعض نسخ الشارح من قوله وعن أبي يوسف ومحمد الخ (قوله بسنة
شمسية) وهي مذكورة وصول الشمس إلى النقطة التي تارة تها من ذلك البرج وذلك في ثلاثمائة وخمسة وستين
يوماً ويرجع يوم لأن المرص يزول فيها غالباً لأنه يكون لعلبة البرودة والحرارة واليبوسة أو أطول
وفصول السنة مثله عليها فالسبع طرطوب والصف حار يابس والخمر يابس بارد يابس والشتاء بارد
طرطوب فادامت السنة ولم يزل المرض ظهر أنه خلط في دور ولوأبدل قوله ولم يزل المرض بقوله ولم يصل
للكان أولى إذا كان خلقاً أي أصلياً لا يدعي مرضاً والبروج اثنا عشر المجل والحد والمجوز والسرطان
والأسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والمجدى والدلو والمجوز وهم منازل الكواكب السبعة
السيارة جلالات في سورة الفرقان ولما ظهر منها فقامت فان كان بعد التأجيل لم يلق له لأنه كان
متمكناً من غشائها والامتناع بفعله فلا يذود وفي البحر عن الاختيار لو طالب أنه يؤجل بعد السنة
ولو يوماً لا يبيح القضاة الأرضها ولو مال جوع واختيار الفرقة انتهى (قوله وفي ظاهر آية
بسنة قمرية) رجحه في الواقعات واختاره صاحب الهداية وهي الألهة والنسبة بالأيام شمسية لآلية
عن المواهب والتبيين لكن في النهر عن الخلاصة الفتوى على التأجيل بالسنة الشمسية وطلعه في البحر
باحتمال أن طبعه وافق الزيادة التي فيها كان هو المعتمد لأنه الثابت من صاحب المذهب انتهى
ومنه يعلم أن ما ادعاه في إضاح الأصل من أن السنة الشمسية لم تبين في ظاهر آية راية على ما نقله
عنه السيد المحمدي ولم يتبعه غير مسلم وفي البحر عن المجتبى إذا كان التأجيل في أثناء الشهر يعتبر بالأيام
اجتماعاً (قوله وقيل هو الأصح) ولما جرى عليه في التنوير وفي الدرر المذهب حكى القول الآخر
بقيل وحكى حكاية ترجمه أيضاً بقوله قيل وبه يقتضى انتهى (قوله وعن شمس الأئمة المحمدي الشمسية
الخ) في المغرب السنة الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً ويرجع يوم لأن الأجزاء من ثلاثمائة وخمسة وستين
والقمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدس وفضل ما بينهما عشرة أيام وثلاث ويرجع
عشر يوم بالتفرق بب على رأي بطليموس جوى فكلام الشارح لا يوافق ما في المغرب والمحصل أن
المسألة تختلف فيها ولما قال في النهر وهي تزيد على القمرية بأحد عشر يوماً وقيل ثمان يوماً ويرجع
عشر يوم تفريراً انتهى (قوله ولا يحتسب برضه ومرضها) أي شهراناً وهو أصح الأقوال جوى

خلافاً لابي يوسف وقيل مجمعه أي
يوسف والفرقة تطلقه ثابته عندنا
وعند الشافعي فسخ وعند أبي يوسف
ومحمد أنها صكاً اختارت نفسها
وتقع الفرقة بينهما والتأجيل من
بقدر سنة شمسية وأيام التأجيل
وقت المحصورة وفي ظاهر آية
قمرية وقيل هو الأصح وعن شمس
المحمدي الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون
يوماً ويرجع يوم ويرجع من ثمان وعشرين
يوماً في اليوم والقمرية ثلاثمائة
وأربعة وخمسون يوماً ويحتسب
المحصر وشهر رمضان ولا يحتسب
بمرضه ومرضها

هن الظهيرة وكذا لا يحتسب عليه مدته وجهاً وغيبها وامتثالها في السجن مع وجود علوته
ولولم تجز مهرها ومن ابي يوسف ان مرضه اذا كان اقل من نصف شهر احتسب عليه وان كان اكثر
لاحتسب زرع بلوى في الملتقطات وعليه الفتوى وقال الكمال وعن مجلد مرض في السنة يؤجل مقدار
مرضه قبل وعليه الفتوى شرب لبلابة وزعم في الدنيا انه لا يحتسب عليه جمة مرضه ومهرها مطلقا قال به
يقتي وانظر هل يعوض زمانا مثل الزمن الذي لا يحتسب عليه وهو الذي يظهر ان غيره لم يوجد فيه قدرة
ويمكن ان يكون له قدر في ذلك الفاتح فخطي له مثله كفضل شتا عوض شتاء من خط النسخ حسن
ويلزم عليه اذا كان مافاته بسبب المرض متلافي آخر سنة التأجيل ان يصبر الاجل مستثنى الا فلا يدرك مثل
الفاتح الا بعد فراغ السنة الثانية ولا يفي بعده (قوله ولما تمام مهرها) لتصور الوطء منه والوقوف
على حقيقة العنة متعذر جوي عن البرجندی واقره او قول في تعليله بتصور الوطء قصو رلعدم تصوره
من الجبوب مع ان المصريح به كمال المهر مخلوطه ايضا فلما نسب ان يمل بانها قد اتت بما في وسعها اعنى رفع
الموانع (قوله ان خلا العنين والمخصي) وكذا الجبوب جوي (قوله وتجب العدة) احتياطاً لتوهم
شغل الرجم جوي عن البرجندی (قوله ولو اختلفا في الوطء) المراد بالاختلاف هنا الاختلاف ابتداء
لا بعد التأجيل صدر الشرع بخلاف الاختلاف فها سيجي ولمذا قال هناك اي بعد التأجيل سنة عزي
واعلم ان الاختلاف الثاني اشار اليه المصنف بقوله فلوقال وطئت فيها وانكرت الفاشرح ذكر الاختلاف
الاول لعدم ذكر المصنف له اذ لم يذكر المصنف الا الثاني (قوله فان كانت نيبا) المراد بالنيب هنا من زالت
بكانت ما من اي وجه كان بخلاف النيب في باب مهر المثل وفي استئذان الولي بالنكاح فان المراد بها هناك
من زالت بكانت بالنكاح برجندی واظهر المراد زالت بالوطء بسبب النكاح والمراد بالنكاح الوطء
جوي (قوله فان قلن هي بكر الخ) الجمع في المخرجات لبيان الاولى ويكتفي بقول امرأة نقة وقول
امرأتين احوط وفي البسائط اوثق وفي الاستيعاب افضل شرب لبلابة (قوله وان قلن هي نيب حلف)
لان التيامة تثبت بقولن وليس من ضرورة ثبوت التيامة الوصول اليها لاحمال زوالها شي آخر فيصنف
بختلاف السكارة فان شوتها يعني الوصول اليها ضرورة فقير بقولن در رأى بقولن انها بكر وليس
المراد بالتصغير التصغير بين التفرين واختياره الزوج كما فهمه عزي فقال وهذا مجله بعد مضي السنة التي
تأجلها كما سبأ في كلامه انتهى بل المراد بالتصغير التأجيل كما ذكره شيخنا قال فبسط ما قاله عزي لان
الكلام في التصغير ابتداء للتأجيل سنة فان طلته اجله والا فلا وما التصغير بين التفرين وهدمه فهد
مضي سنة التأجيل انتهى (قوله وقلن بكر كانت خبرت المرأة) للصال بين الاقامة والفرقة في
مجلسها فان اختارت نفسها امر القاضى بالتعليق ان افرق بينهما (قوله وان قلن هي نيب حلف
الزوج) فالجواب ان الاراء للتاسم من مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعد الاجل للتصغير عزي (قوله
وان كانت نيبا في الاصل صدق الزوج بحلفه) اذ ليس من ضرورة ثبوت التيامة الوصول اليها الجواز
زوالها غيره (قوله وبعدها ان اختارت الخ) ولولا لما ن وجد منها ما يدل على الاعراض ان قامت
من مجلسها او اقامتها أعوان القاضى او اقام القاضى من مجلسه نهر عن الحانية فتصيرها ابتداء للتأجيل
لا يقتصر على المجلس بخلاف تصغيرها انتهى بالتفرين فانه يقتصر على المجلس (قوله وكذا وطئها مرة
الخ) ولو حاضا او ناضا وصافاة او محمرة بجرع المهر العراج (قوله ولولم يكن له ما الخ) بخلاف ما لو كان
له ما لكنه ينزل قبل ان يتلطها ثم لا تستمر له لانه عني كاسق (قوله لا يكون رضامتها) لان الهز
من وطء امرأة لا يدل على الهز عن غيرها على ما ذكره المحصاف وفي الاصل لا خيار لما يتكبرون رضا كسباني
في كلام الشارح والفتوى على ما في الاصل ز يلى وفي النهر عن الحانية نقل تصحيح خلاف ما في الاصل
وجسابق عن ان يلى تعلل الخل الواقع في كلام السيد المحمدي وان الصواب في تعليله المستثنى بقوله لان
الهز من وطء امرأة لا يدل على الهز عن غيرها على ما في الاصل كذا قال ان يلى ابدال الاصل بالمحصاف

ولما تمام مهرها ان خلا العنين
والمخصي بها وتجب العدة وهذا اذا
اقرانه بصل البها ولو اختلفا في الوطء
فان كانت نيبا فالقوله مع عني
فان حلف بصل حلفها وان نكل
فان حلف وان كانت بكر او غير
تؤجل سنة وان قلن هي بكر اجل سنة
النساء فان قلن هي بكر اجل سنة
وان قلن هي نيب حلف الزوج فان
حلف لاحق لما وان نكل يؤجل سنة
وان اجل سنة (فلوقال) يعلمني
السنة قد (وطئت) فيها وهي بكر في
الاصل (وانكرت) المرأة (وقلن بكر)
كما كانت (خبرت) المرأة وان قلن هي
فبب حلف الزوج فان حلف فلا خيار
لها وان نكل خبرت (صدق) ان زوج
نيبا في الاصل (بعدها) ان اختارت
(بحلفه) فلا يكون خيارا وكذا لو
حلفها فلا يكون خيارا ولو لم يكن
وطئها مرة ثم تزوجها لا يكون لها
لها وما وجب جامع ولا ينزل بينهما العدم
حق المحصنة ولو تزوجت فترزوها
الوصول ثم وبعدها الوصول بخلاف
فتعزل لا خيارا لانها رضى بخلاف
ما تزوجت به اخرى وهي طالة جارية
لا يكون رضامتها

(قوله وفي الأصل يكون رضا) على المذهب المفتي به مصرع الحبط خلافاً لتصحيح الحنفية تنويراً وشرحه
(قوله بخلاف المذهب فانها لو وجدت الخ) الضمير في فانها يعود على المصكبة شيئاً (قوله ولم يصبر
أحدهما بسبب) أمام عدم خيار الزوج بسبب الزوجة فباتفاق علما شأنا وقال الشافعي لأن مردها بالبرص
والجنون والمجذام والرتق والقرن وأمام عدم خيار الزوج بسبب الزوج فبقول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لئلا ترد بالجنون والمجذام والبرص دفعا للفتور رغبنا كما في الحب واللعنة ولئلا أنجب
واللعنة مخلا من عقود النكاح وهو الولد وهذه المصوب غير محلة كالجرب والقر ورح الفاحشة حموى عن
الرجس جدي ثم إذا وجدت رتقا على شق جبراً عليها قال في البحر لم أره أقول وبني أن يصبر عليه لأن
التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه وفي القنية من الكراهة له شق أمته المشتراة وان تأملت نهر وأقول
ظاهر كلام القنية يفيدان الزوجية لا يصبر على الشق أن كانت تأمله ولا ينافي هذا ما قالوا في جانب عدم
ردا زوجه بسبب الرتق لا يمكن شقه فجعله على ما إذا كان بدون تأمل والرتق بغيره نأنا الاتهام جمع رتقة
ومصدر رتقوا أمرأة رتقا والقرن بغيره القساف ومكون الزام قبل بفتحهم نهر (قوله وقال الشافعي
ترد الزوج الخ) وإذا قضى به القاضي نفذ قضاء محر (قوله بالمصوب النجسة) لأنها تمنع الاستفهام حسا
أوطعاً والطبع مؤيداً للشرع قال عليه السلام فرم من المذموم فرار من الأسد ودرد رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالبرص وقال الحق باهك حين وجد بكسحها وخشا وبياضاً ولأن النكاح يشبه البيع لأنه
عقد مباداة فلو لم يمسح برص العيب فكذلك النكاح ولئلا أن السحق بالعقد هو الوطء وهذه العيوب لا تقوته
بل توجب فيه خلافاً فوائته بالهالك قبل التسليم لا يوجب الفسخ بخلافه إلا أن لا يوجب وما رواه
الشافعي لا يبعث لانه من رواية جميل بن زيد وهو متروك عن زيد بن كعب بن حجر وهو مجهول لا يعلم
لكعب ولداً سمه زيد ولا جهة له في قوله عليه السلام فرم من المذموم فرار من الأسد لانه يوجب الفرار
لا الخيار وظاهره ليس بمراد اجاعاً لأنه يجوز أن يدونه وشاب على خدمته زبلي (قوله في الجنون)
قال أبو علي وجن الرجل على مالم يسم فاعله فهو مجنون وأجنه الله تعالى فهو مجنون ولا يقال جن وجاء
ثلاثة من أفعال على مفعول على غير قياس دون مفعول الأول وهذا الثاني إسنه الله فهو مجنون والثالث
أجنه الله فهو محبوب وجاء محجب على الأصل في شعر عترة

ولقد نزلت فلا تظني غيره * من عترة الحب المكرم

(قوله والمجذام) عبارة ازبلي والمجذوم هو الذي به المجذام وهو داء يشق المجلدو يقطع اللحم ويتساقط
منه والقلع جذم على مالم يسم فاعله جنى إصابه المجذام وهو مجذوم ولا يقال أجنم انتهى وفي البحر عن
القاموس يقال أجنم وهم المجوهرى في منعه انتهى (قوله وقال محمد لما أخرجنا الخ) إذا كان الزوج
عيب فاحش لا تطبق المقام معه لأنها تعذر عليها الوصول إلى حقها المفتي به فكان كالحب واللعنة بخلاف
ما إذا كان عيباً لأن الزوج قادر على دفع الضرر عن نفسه بالطلاق ولنا ما سبق من أن المسحق بالعقد
هو الوطء وهذه العيوب لا تقوته وفي الحب واللعنة اجاع العصابة ولا يمكن القياس عليها لأنها بعدمان
المقصود من النكاح وهو قضاء الشهوة وغيرهما من العيوب لا بدعنه بل يخل به زبلي (تمة) تزوجت
على أنه راوسني أوقاد على المهر والنفقة فبان بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فإذا هو لقط أبوين
زنا كان لها الخيار فليصططد عن الينس

وفي الأصل يكون رضا ولو كانت زوجة
العتق أو لعتق صغيراً لا يفرق ولها
لاحتساب أن تبلغ قترى وأن وجدت
كسيرة زوجهما الضمير غنيا
ينتظر بلوغه بخلاف المصوب
فانها لو وجدت زوجة المصوب
صحبها وأوليت الفرقة جعل له
حسماً ولا أنصب القاضي عنه تحسماً
ويفرق ولا ينتظر بلوغه العلم بالفائدة
ولو كان زوج السالفة صغيراً
غنياً أنصبا ينتظر بلوغه (ولم
خير أحدهما بسبب) وقال الشافعي
ترد الزوجية بالمصوب النجسة المجنون
والمجذام والبرص والرتق والقر وهو
ما يمنع من السواك في الفرج وقال
محمد لما أخرجنا في الجنون والمجذام
والبرص ثم قيل كيف يعرف أنها
بكر أم نيب قالوا يوضع في فرجها أصغر
نبضة من بيض الدجاج فإن دخل
بلا عفت فنيب والا فكري وسيلان
أمكن أن تول على الحداد فكري والا
فنيب وقيل تكسر البيضة وتصب في
فرجها فإن دخلت فنيب والا فكري
(باب العتة)

«(باب العتة)»

هي بالكسر الاحصاء بالصوم الاستعداد للامر وشرطه ان يسه المرأة والرجل عند وجوده وسبب
وجوبه عندنا النكاح المتأكداً كالتسليم أو ما يجري مجراه من الخلو والموت وشرطها الفرقة وركن امرأت

ثابتها ومواضع ترصه عشرون مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع الى ان من امتنع نكاحها عليه
لما منع لايدين زواله نكاح اختيارا وبيع سواها زبلي ونهر وهي حق الشرع ولذا لا تسقط أو سقاطها
ولا يهل لها الخمر ورجلها وان لم يزوج وتدخل العدتان ولا يتدخل حق العذر بل في الكلام على
المخلاة (قوله ولما كانت العدة الخ) عبارة المفتاح بورد العدة بعد ذكر وجوب الفرق من الطلاق والايالة
والخلع والعتان واحكام العنين لان العدة أثر الطلاق والاثر ينسب المؤثر حموي (قوله عقب الفقرة)
اطلقها فم المولونات عن طلاق او غيره كالايالة ونحوه غير جمع لما سبق عن المفتاح واعلم ان الفقرة شرط
للعدة والسبب النكاح واشبهته كما سبق فالإضافة في عدة الطلاق الى الشرط لا الى السبب وحكمها حرة
نكاح اختيارا وبيع سواها كما سبق ومنه حرة نكاحها على غيره وأنواعها حيف ووضوح وأشهر قال
الشيخ فاسم قلت حرة نكاح غيره عليها من زكها فكيف يكون من حكمها قال في الترتيب لاية فلنأمل
قال شيخنا أم بالتمل لانه لا يظهر وجه كونها زكها وان صرح به الازبلي واعلم أن الشارح لم يتعرض ليكون
الفرقة سدا أو شرطاً ما ذكره السد المحموي متعقب القول الشارح أنها من سببها حيث قال فيه ان الفقرة
شرط لها لا سبب لعلها بحسب ما وقع له في نصفته من زيادة قوله عن سببها وجوابه أنه تابع للهداية فإنه
ذكر أن السبب هو الطلاق والموت قال الازبلي وهو يجوز لكونه معللاً لعله قاله عند قول المصنف
ومبدأ العدة هو الطلاق والموت انتهى (قوله هي ترص وانتظار الخ) عبارة البرجندى العدة انتظار
منه معلومة يلزم المرأة بعد زوال النكاح المتأكد بالدخول بمعنى حقيقة أو حكماً والموت ومنه يعلم ما في
كلام الشارح من التصور اذا طلاق قوله عند النكاح شامل لغير المتأكد كدعم بردي البرجندى
ما لو كان النكاح فاسداً وما لو زفت اليه غير أمته فوطئها ولو زاد بعد النكاح واشبهته لم ترد عليه شيء
وتقييد الوطء بكونه عن شبهة لا احترازاً عما لو تزوج امرأة الغير لما بذلك ودخل بها حيث لا تلحق العدة
حتى لا يجرم على الازوج وطئها وبه يقتل لانه زنا بغيره وفيه عن فسخ القدر تنقضي عدة الطلاق البائن
والتلاط وطء المحرم بان وطئها وهي معتدة طالما يجرمت باختلاف ما لو ادعى الشبهة أو كان منكراً
مطلقاً فإنها تستقبل العدة انتهى والمراد بالدخول المحكم في كلام البرجندى ما لو طلقها بعد
المخلوة العصبية وتقدير المخلوة العصبية في كتاب النكاح وان كانت المخلوة فاسدة فإن كان الفساد لا من
شرعي مع التحكم من الوطء حقيقة كصوم الفرض وصلاة الفرض والاحرام كان عليها العدة وان كان
الفساد لجهز من الوطء حقيقة بأن كان مريضاً كافي الظاهر به لا تلحق عليها العدة وكذا الوطء ما قبل
المخلوة شيخنا عن المحمية فاذكره عزمي زاده من وجوب العدة بالمخلوة مطلقاً ولو فاسدة غير مسلم على
اطلاقه واعلم أنه يستثنى من عدم وجوب العدة بالطلاق قبل الدخول ما لو عدل بماتته في العدة
وطئها قبل الدخول فإن العدة واجبة عليها لان الدخول في الاول دخول في الثاني حكماً ترتب لايالة
(قوله يلزم المرأة) غير شامل لعدة الصغيرة اذا يلزمها الترتيب وان كان الوجوب على ولها بان
لا يزوجه حتى تنقضي العدة فلو عرفها بما في البائت بالاحلال المضروب لا تقضاء ما بين من آثار النكاح
لنهل عن قلت لكن صرح الازبلي بالوجوب على الصغيرة ترتب لايالة (قوله عند زوال النكاح واشبهته)
لا بد من زيادة أو فراشه ليتم عدة أم الولد اذا مات عنها مولاها أو أعتقها والتقييد بالولد لا احتراز
عن المذمة والامة اذا اعتقت أو ماتت سدا فإنه لا عدة عليها بالاجماع بجر ولو كان بطنها شر ترتب لايالة
(قوله هذه المحرمة) ولو كاتبة تحت مسلم در (قوله الطلاق أو الفسخ) زاد في الايضاح والاصلاح أو الزرع
وقرر أن النكاح بعد تمامه لا يقبل الفسخ عندنا فكل فقرة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة
بغير الوطء والفرقة بغير العلق والفرقة بعدم الكفاءة فسخ وكل فقرة بغير طلاق بعد تمام النكاح
كالفرقة بملك أحد الزوجين الآخر والفرقة بتقيل ابن الزوج ونحوه ورفع وهذا واضح عند من له خبرة
في هذا الفن قال في النهر وهذا التقسيم لمن مخرج عليه والذي ذكره أهل الدار ان القصة ثنائية وأن

ولما كانت العدة عقب الفقرة آخرها
عن سببها (هي ترص) وانتظار
بأن المرأة عند زوال النكاح
أوشبهته (عدة المحرمة الطلاق) مطلقاً
سواء كان بائناً أو رجعيّاً (أو فسخ) بغير
الطلاق

الفرقة بالتبديل من الفسخ كما قدمناه قال السيد المحمدي وأيضاً مقتضى حكمه رفعاً أن يكون نقصاً
للمعد إذا اطلاق برفع القيد وليس كذلك ولا بد أن يكون ذلك بعد الدخول أو ما يقوم مقامه كإبرار تركه
المصنف كونه أنه قبل الدخول لا تصح العدة انتهى يعني الالمانية إذا عقد عليها في العدة ثم طلقها قبل
الدخول كما سبق عن الشربلالية قال في البحر ولم أروا لولد دخلت منه في فرجه من غير الإباح في قولها
والمد كونه في كسب الشافعية وجوبها ولا بعد أن يحكم على أهل المذهب به لا احتياجها إلى تعريف براءة
الرحم انتهى قال في النهر وينبغي أن يقال أن ظهر حملها كان عذتها وضع الحمل ولا لإفلاعة عليها
انتهى وتعبه السيد المحمدي بقوله وفيه أن هذا لا يخرج عما ذكره صاحب البحر وفيه نظر لأن ما ذكره
في البحر شامل لما أظهر حملها أولاً يظهر والخبرة تظهر فيها لو تزوجت قبل التعريف عن براءة الرحم ثم
ظهر علو رجها مع النكاح على ما ذكره في النهر إذا عده عليها عند عدم ظهور الحمل لا على ما ذكره في البحر
لأنه واجب العدة عليها مطلقاً (نقطة) قال في البحر وقدمنا في فصل التحليل أن العدة لا تظهر في حق
المطلق حيث كان دون الثلاث وهكذا في الفسخ فلما اشترى زوجته بعد الدخول لا عده عليها ولا تعتد
لغيره حتى لا يزوجه من الغير حتى تحيض وحضين ولهذا لو طلقها السيد في هذه الحالة لم يقع طلاق لأنها
معتدة بالنسبة إلى غيره ولهذا قيل له بمك الجين بخلاف ما إذا اشترت أمة زوجها بعد الدخول وقد كان
قال لما أنت طالق السنة وهي حائض ثم طهرت من حيضها وقع الطلاق بدليل حرمة وطئها انتهى (قوله)
كافي الفرقة بخيار العتق الخ) وأروا أعدم الكفاءة (قوله) وأملك أحدنا زوجين صاحبه ولا يرد
ما لملك المكنان زوجته حيث لا يفسخ النكاح له لم يملكها حقيقة كافي الدرر من باب ما يجوز
للمكاتب أن يبعها واعلم أن ظاهر قول الشارح وغيره كصاحب الدرر وأملك أحدنا زوجين صاحبه يقيد
وجوب العدة فيما إذا ملك زوجته وأملكه بلفظ زوج به صرح الزيلعي في الأحكام وذكره أيضاً في
النسب بإصرح مما في الأحكام ويخالفه ما في الشربلالية من تقيدها بالطلاق بما إذا ملكها لا إذا ملكها
ثم ظهر لي أنه لا يخالف بوجه ما في الشربلالية فيجعل على أنه بالنسبة إليه وما صرح به الزيلعي من
وجوب العدة مطلقاً من غير فرق بينهما يجعل على أنه بالنسبة لغيره لا إذا ملكه بعد أن ملكها تزويجها
إذا انقضت عذتها بحضين كما تقدم بل لا عدها عليها إلا أنصاؤا لملكته فأعتقه فزوجه على ما يفهم
من كلامهم (قوله ثلاثة أقراء الخ) بالنسب على الظرفية أي في مدة ثلاثة أقراء صرصة بل لا ثم كون
مسعى العدة ترصايان المرأة والرفع انما يناسب كون مسعاها نفس الاجل ولما كانت الأقراء مشتركة
لغطينا بين المحيض والطهر والمراد الأول فصره بقوله أي حيض ولم يقل ابتداء ثلاث حيض ابتاعها النص
نهر (قوله) أن كانت حائضاً) الأولى أن يقول أن كانت من حيضين وانما قلنا الأولى ولم يقل للصواب
لأن اسم الفاعل كما يستعمل في الحال حقيقة يستعمل في الاستقبال مجازاً جوي (قوله) وعند الشافعي ثلاثة
أطهار) وهو مذهب مالك وبه كان يقول ابن حنبل ثم رجع لم حديث ابن عمر وهو أنه عليه السلام أمره
أن يراجعها ثم يتركها حتى تطهر ثم يوطئها ثم قال فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء فهذا
نص على أن العدة هي الطهر ولأن تذكر الثلاثة بنات التام دليل إرادة الطهر إذ لو كان المراد المحيض
لقل ثلاث قروء بلا تأملان مفردة مؤنث وهو المحضة ولنا قوله عليه السلام عدة لامة حضستان والامة
لا تخالفنا محترقة جنس ما يقع به العدة وانما تخالفها في العدد لأن الله تعالى نص على الثلاثة وعلى
الجمع بقوله ثلاثة قروء والامة اسم لعدد معلوم لا يصحوا إطلاقه على الأكثر والأقل وجعله على الإطلاق
يدل على أنه أطلق على الأقل وهو طهران وبعض الثالث كما هو مذهبهم وكذا الجمع الكامل هو
الثلاثة وهو حقيقة فيه فكان أولى ولا يقال يجوز إطلاق لفظة الجمع على اثنين وبعض الثالث كقوله
تعالى انج أشهر معلوبات لاننا نقول ذلك في الجمع الجوز عن العدد وأما للسداد والجمع المقرون به فلا ولا
العدة شرعت للتعريف عن براءة الرحم وهو بالحيض كالاستبراء ولهذا لو اعتدت لامة بالاشهر ثم رأت

كافي الفرقة بخيار العتق أو بالبيع
أملك أحدنا زوجين صاحبه بعد
الدخول (ثلاثة أقراء أي حيض) أن
كانت حائضاً عندنا وعند
الشافعي ثلاثة أطهار وفائدة الخلاف
تظهر فيما إذا طلق امرأته في طهر لم
يجامعها ولا تنقض العدة عندنا ما لم تظهر
من الحيضة الثالثة وضده كما شرعت
في الحيضة الثالثة انقضت عتقاً (أو)
ثلاثة أشهر

الدم يجب عليه الاستئفاف العدة وفي قوله تعالى واللاتي يسنن من الحيض وقوله واللاتي يحضن
 إشارة الى ان المعتبر هو الحيض الا ترى أنه شرط للاعتداد بالاشهر عدم الحيض ولا تحسب لهم تذكرة
 الثلاث لان لفظ القرمذ كرم فاعتباره بذلك ان الشئ اذا كان له احسان مذ كرم مؤنث كالبر والحظطة
 حائز تذكرة وتأتي به يلبى (قوله ان لم يحض) قديمه لان التي حاضت ثم امتد طهرها لا يعتد بالاشهر
 الا اذا بلغت سن الاياس وعن مالك انقضاءها بحول وقيل بتسعة اشهر ستة لاستمرار احيم وثلاثة اشهر
 للعدة ولوقفي به قاض نفذ قال الزاهدى وكان بعض اصحابنا يفتي به للضرر وفي الزانية الفتوى في
 زماننا على قول مالك في عدة الايسة قال في الضرر وانت خبر بأنه لا داعي الى الانتهاء بقول نعتقده انه خطأ
 يصح حمل الصواب مع امكان التراجع الى المالكى يحكمه وفي نكاح الخلاصة قبل محضى ما مذهب الشافعى في
 كذا وجب عليه أن يقول قال ابو شعبة كذا ما قلنا انتهى واول فيه نظر فان الداعى الى الانتهاء يقول
 مالك الضرر وفي ذلك عند عدم وجود قاض المالكى خصوصاً وادراك كثر اصحابنا ما وراه الضرر لا يكاد
 يوجد بها قاض المالكى وما نقله عن الخلاصة مفرغ من غير الضرر وفي جوى واعلم ان الانتهاء يقول مالك
 هو عين التقليد ولا نزاع في جوازه بشرط عدم التلفيق على ما ذكره الشيخ حسن وافرد برسالة ويخالفه
 ما ذكره العلامة ابن الملا فروغ حيث صرح بجواز العمل بالتلفيق وأطال في الكلام على ذلك على وجه
 التحقيق وافرد برسالة أيضاً وعزا القول بجواز التلفيق لابن الهمام في التحرير ولصاحب الجفرى بعض
 رسائله وانه قال اى صاحب الجفرى عمل بالتلفيق لا ييوسف لكن كلام العلامة توح افندى في رسالته المتعلقة بمسائل
 علماء تنوار زم لم عز العمل بالتلفيق لا ييوسف لكن كلام العلامة توح افندى في رسالته المتعلقة بمسائل
 المسبوق يؤيد ما ذكره الشيخ حسن (قوله اوبلوع بالن) اى خمسة عشر سنة غايبة (قوله او كافرة)
 يعنى ذمية جوى (قوله الموت) يطرحكم الموت وان كان الزوج غائباً ومات هل يكون عدتها من وقت الموت
 او من وقت بلوغ الخبر جوى واول سبأى ان الشارح يقول عند قول المصنف ومبدأ العدة بعد الطلاق
 والموت مطلقاً واعلم ان الطلاق او الموت او لا حتى لو لم تعلم ومضت مدة العدة انة قضت مدم بأوق النهاية
 اختف السلفى في هذه المسئلة في فصول اربعة لا ول أن من السلف من يقول لما عدتان الطولى وهى
 المحول والقصرى وهى اربعة اشهر لقوله تعالى وصية لازواجهم متاعاً الى المحول غير متاع فخر ان جرن
 اى بعد اربعة اشهر فلا جناح عليكم والمجواب ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى تبرهن بانفسهم
 اربعة اشهر وعشرا الثانى ان المعتبر عشرة ايام وعشرا لسان من الشهر الحامس عندنا وكان عبد الله بن
 عمرو بن العاص يقول عشرا لسان وتسعة ايام حتى يجوز لها ان تنزوي في اليوم العاشر لظاهر قوله
 تعالى وعشرا والمجواب ان ذكر أحد العددين من الايام والليلالى بعبارة الجمع يقتضى دخول ما بازانة من
 العدداً لا ترا الثالث ان المتوفى عنها زوجها كانت حاملاً تعتد بوضع الحمل عندنا وهو قول عمرو بن مسعود
 وكان على يقول تعتد بعد الاجلن اما بوضع الحمل او اربعة اشهر وعشرا اربع اعدة الوفاة معتبر من
 وقت موت الزوج عندنا وهو قول ابن مسعود وابن عباس وكان على يقول من حين تعلم (قوله اربعة
 اشهر الخ) لان الجنين يقرئ في ثلثه ان كان ذكراً وفي اربعة اة ان انى فاعتبر اقصى الاجلن ويؤيد
 عليه القدر استطاعا قاله القاضي فى تفسيره وتعب بما فى الصحيح انه يكون فى البطن اربعين نفقة ومثلها
 علقه ومثلها مضغ ثم تنفخ فيه الروح اللهم الا ان يكون معنى المحدث ان كمال النفع فى كل عضواً يكون
 الا بعد المدة المذكورة وهولاً ينال النفع فى بعضها قبل المدة المذكورة قاله الكاظم ولوى بالدم بقاء
 النكاح بمجهاالى وقت الموت حتى لو اشترى المكاتبز وجته ومات عن وفاءه تصب عدة الوفاة لفساد
 النكاح قبل الموت فتعتد بعشرين نهر (قوله وعشرا لسان) يخالفه ما فى الدرر حيث قال فى تفسير قول
 المصنف ولوت اربعة اشهر وعشراى عدة ايام قال شيخنا فعمل من شرحه ان حق التركيب وعشرا لسان
 لان عشرة قبل التركيب يخبر على خلاف القياس قال الواي الا ان الفقهاء قالوا كذلك صولنا لنظم

ان لم يحض
 اصغر اواس اوبلوع
 بالن من غير رؤية حيض (د) عدة
 المحترمة مطلقاً كانت صغيرة او كبيرة
 او كافرة او مسلمة مواتة او غير
 مواتة (لوت) اربعة اشهر وضرب
 لال فتناول ما بازانها ايام (د)
 عدة (الامة)

أيضاً ليس صحيحاً حكماً لا قضاءه أنها إذا طلقت رجياً أو زوجها لم يفسخ ما ربة أشهر وعشر
وهو حي لا تزمنه مع بقائه من حيثها وهذا خطأ ما لم يلحقاً عدتها أنها من ذوات الأقرام وقد طلقت
رجياً فعدتها بالحيض ولو طال الزمن لا بد من انقضائه ثلاث حيض وبقيت أيضاً إذا حاضت ثلاث
حيض وهو حي ولم ينقض أربعة أشهر وعشر تزمنه وقد صارت أجنبية وهو غير فارو هو خطأ أيضاً ولما
إذا مات ودفن من عدتها بالحيض شيء فأنها تنتقل لعدته الوفاة وليست مما نحن فيه فإن الكلام فحين موت
زوجها الفارق عدتها والمطلقة رجماً ليس زوجها فاراً وعدتها بحسب حالها إن كانت تعيش فثلاث
حيض والأفئدة أشهر وللصالح وضعه وقد وقع الإيهام في كثير من الكتب كالكافي والأكل فاجتبه
ومنه قوله في شرح الجمع قدينا طلاقاً بالبينونة لأنه إذا كان رجماً فعدتها عدة الوفاة اتفاقاً وقدينه
عليه محقق بخلاف ما قلنا فبقية قوله هذا إذا مات وعدة الطلاق باقية لأنها حينئذ زوجة وعلى الزوجة
تربص أربعة أشهر وعشر أما إذا كانت متقضية فلم يكن زوجة فلا يجب عليها الموت شيء ولا ترأى انتهى
(قوله ومن عتقت في عدة الطلاق الرجعي الخ) يعني إذا طلق امرأته الأمة طلاقاً رجماً اعتقها المولى
في العدة جوى (قوله لا الباش والموت) أي موت الزوج لا وال النكاح ولم يكتمل الملك بعده
والطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدة المحرأة لا تنتقل عدتها بخلاف ما لو ألى منها ثم اكتمل الملك بعده
سببها حيث تصرمه إلا أنها مبدءاً لا محرمات لا فرق فيه بين الباش والرجعي والفرق أن البينة
ليست من أحكام الألفا الباش والرجعي فيه سواء بخلاف العدة فإن سبب الطلاق وهي تعقه فعتبر
فمنها صفتها وقوله كالمحرمة في محل الرفع أنه خبر عن قوله ومن عتقت أي الأمة التي عتقت في عدة
الرجعي عدتها كالمحرمة عني وفي الظهيرة وإذا اشترى زوجته الأمة وله منها ولد اعتقها فاعلمها
ثلاث حيض حيضتان بسبب النكاح وبسبب المحرمات فيها ومصلحة ثالثة بسبب العتق ولا يجب فيها المحرمات
جوى عن البرجندی (قوله فتنتقل عدة الخ) لبقاء النكاح في الرجعي دون الآخر وقد تنتقل العدة
سواء كانت صغيرة من كونه طلق رجماً أو قمت بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلاثاً
فاعتد طهرهما بالأياس تصير بالأنهر فعاد معها تصير بالحيض فحاضت زوجها تصير أربعة أشهر وعشر إذا
ولو طلق الطلاق في قوله كالمدة غير الخ لم يقيد بكونه محالاً كان أولى إذا لم يحكم بالاختلاف (قوله وقال
مالك لا يراد بالعتق) مقتضاه الاكتفاء بحيضتين في الأمة عند الإمام مالك وينافيه ما ذكره الشارح بعد
قول المصنف والأمة قرآن ونصف المقدر من قوله وقال مالك لما ثلاث حيض (قوله ومن عادهما الخ)
من واقعته على آية وتقدر كلامه وعدة آية عادهما بعد أن شرعت في العدة بالأنهر الحيض (قوله
انتقض ما مضى) وكذا إذا حلت من زوج آخر انتقضت عدتها وقد نكحها الأية تبين أنها من ذوات
الأقرام إذا آية لا تحلل والصحة فإذا حاضت بعد انقضاء عدتها بالأنهر لا تستأنف لأنه لا تبين أنها
كانت من ذوات الأقرام بخلاف ما إذا حاضت في أثناء العدة حيث تستأنف تصير راعن الجمع بين الأصل
والبدل ثم قولهم خزان الجمع بين الأصل والبدل مستشكل كافي النهاية عن شرع في صلاة وضوء
فسقه المحدث فلم يجد ما ينافيه بنحوه وعن شرع في الصلاة فصل في بعضها ركوع وسجود فغيره ما به
يتم الصلاة بالاعمال واجب ما بالاعمال ليس بدلالة ركوع والسجود لأن البعض لا يصلح أن يكون بدلاً
عن الكل وكذلك التيمم ليس ببدل عن الوضوء وإنما هو خلف بخلاف الاعتداد بالأنهر فإنه خلف عن
الاعتداد بالحيض فلا يجوز تكميل أحدهما بالآخر انتهى (قوله على العادة) لأن مجرد وجوده لا يوجب
كونه حياً فجاء عليه التعوي وأكثر المشايخ نهر وفيه أقوال أخرجه أيضاً ما انتاره الشهيد وسنأتي
في كلام الشارح إن شاء الله تعالى فإنه قبل تمام الأشهر استأنفت لبعده (قوله لأن عودها) أي العادة (قوله
لا تقدر في حد الأياس) هو ظاهره وأما غيره (قوله ما لا حيض مثلاً) في تركيب بدنها وعودتها وعودها

(ومن عتقت في عدة الطلاق الرجعي
لالباش والرجعي) لا في عدة الموت كالمحرمة
فقتل عدتها إلى عدة المحرمات وقال
مالك لا ترأى ولا العتق وقال الشافعي
عليها عدة المحرمات في الباش والموت
أي (ومن عادهما) هذا الأشهر
أي إذا كانت آية فاعتدت
الحيض (أي إذا كانت آية فاعتدت
بالأشهر محرمات الدم انتقض ما مضى
من عدتها وعليها أن تستأنفها بالحيض
قال صاحب الهداية معناه إذا رأت ما
على العادة لأن عودها سبيل الأياس
هو الصحيح وقال صاحب الخط لا تقدر
في حد الأياس بالسنتين في رواية
وأما على هذه الرواية أن تبلغ من
السنتين ما لا حيض مثلاً

من الزوج وان لم يعلم ما ينتمى فذلك عندهما وضد أى خنيفة تعدد مرة أشهر وعشر ولا يعتبر فيها
 الخمينى صنى (قوله وغيره) دخل تحت قوله وغيره عتقا وهو مقيد بأن تكون من ذوات الخمينى فان
 كانت من ذوات الأشهر ومات مولاها أو عتقها فعتقا ثلاثة أشهر وان كانت حاملا فعتقا بوضع الحمل
 كما ساقى في الشارح وان لا تكون منكوسة ولا معدة تزوج فان كانت لاعدة عليها من المولى اجماعا لانه
 لا فراش لها من المولى وجوب العدة بزوجها والمحصل أن الشرط في وجوب عدة المولى أن لا تصر عليه
 بسبب من الاسباب واسباب المحرمة عليه ثلاثة نكاح الغير وعذبه والثالث تقبيل ابن المولى فلا عدة
 عليه بموت المولى أو عتاقه بعد تقبيل ابنته كالحائض وبذلك الوقت بولده بعد موتها الستة أشهر لا يثبت نسبه
 مالم يذمه بحر وفي الاختيار طلقها الزوج وانقضت عدتها ثم مات المولى فلهما العدة لان الفراش عاد
 اليه وقزال بالموت انتهى (قوله وصدت زوجة الصغرى) يعنى غير المراهق لانه اذا كان مراهقا وجب
 أن يثبت النسب منه الا اذا مات به لائل من ستة أشهر من العدة وهذا استحسان وعن الشافى رواية
 شاذة ان عدتها عدة الوفاة ونفى في إطلاق اسم الزوجة ايما اى انه لا فرق في المحكم بين المحرمة والاعدة دور
 (قوله وضعة) لعموم الآية والالات الاجالدر (قوله أى بعد الموت الشهور) بلا خلاف لانه لم يثبت وجوده
 وقت الموت لاحقة قولا حكما تغيب الاشهر عند الموت فلا تنفى بعد موته بعد ذلك بخلاف ما رأه الكبير
 اذا حدث بها الحمل بالموت لان نسبه ثابت الى الوفاة ومن ضروريته وجوده عند الموت فتبين انه
 ليس بحادث حتى لو تبين بعد موته بان ولده بعد الحمل كان المحكم كذلك زبني ولو ابدى قوله
 اذا حدث بها الحمل بقوله اذا ظهر بها الحمل لكان أولى (قوله وقيل ان نالدا اكثر من ستين) وفما دون
 ذلك يصح كون الانقضاض الموضع قال في الفقه وليس بشئ لان التقدير للعدوث بكثر من ستين أو لستين
 كواحد ليس الا للاحتياط في ثبوت النسب ولا يمكن ثبوته في الصبي فلا حاجة الى تأخير الحكم بالحدث
 الى الستين نهر (قوله وقال أبو يوسف الخ) مقتضاه انه قوله وليس كذلك اذ قد سبق عن النهران هذه
 رواية شاذة عنه (قوله أى لم يحسب بحضن طلقته فيه) لان الواجب ثلاث حضن أو ثنتين بالنصف فلا
 ينقص عنها صنى (قوله وتجب عدة أخرى بوط المعدة) شبهة في قوله شبهة اشعار به لو كان الوطى علما
 بالمحرمة لا تستأنف لكن فيه تفصيل قال في الظهير جامع مطابقة الثلاث في العدة مقر إطلاقها
 تستأنف العدة ويتداخلان وان كان منكر الاستأنف وان وطئ المطلقة ثانيا أو ثنتين من غير مدعى
 الشبهة ومع العلم بالمحرمة تستأنف العدة وفي الغيبة اذا وطئ المتعلقة في عدتها علما بحرمته قال قاضيان
 لا تستأنف وقال صاحب المحط تستأنف جوى عن الرجدي قيدا بمدته مع ان المنكوسة لو وطئت
 بشبهة ثم طلقها كان عليها عدة أخرى بتداخله وضع المسئلة في وجوب الثانية بالمواه وهذه بالطلاق
 نهر (قوله سواء كان الوطى أجنبيا أو زوجا) اعلم ان المراد اذا وجب عليها عدتان فاما ان تكون من
 رجلين أو رجل واحد فان كان الثاني كما اذا طلقها ثلاثا أو قال طلقنت أنها تحمل أو طلقها بالفاظ البكائية
 فوطئها في العدة فلاشك ان هذه تداخلتا وان كان الاول وكان ثمان جنس كالتوفى في غير وجهها اذا
 وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وقرى بينهما تداخلت واختاعتنا
 ويكون ما تراهم من الخمينى محسباً منها جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فوطئها اتمام
 الثانية رد حتى لو كان الوطى شبهة بعد انقضاض خمسة مثلا فاضت حضنتي بعدها طلقها الاولى
 وجب عليها ان تتم الثانية بخمسة ثلاثة وهذا معنى التداخل عني (قوله من طلاق بائن) لا يصح أن
 تحبر الشارح بالبائن شامل لو كان الطلاق ثلاثا ولو عبر به كافي الدبر لا شغنى عن عطف قوله أو طلقها
 بالفاظ البكائية واعلم أن في وجوب العدة علم اذا وطئ ما ينتمى وادعى نفي الحمل نظر لان الشبهة فيه من
 قبيل شبهة الفعل والنسب لا يثبت فيها الوطى ولو ادعى نفي الحمل واذا لم يثبت النسب لم يثبت (العدة نهر
 من الدواية وقال المحلل كل من جلت في عدتها فعدتها ان تقع جملها والتوفى عنها اذا حبست بعد موت

وغيره كالفرقة والعقوبة وقال الشافى
 عدة أم الولد خمسة واحدة وان مات
 المولى عنها وأعتقها وهي حامل
 فعدتها وضعة (و) عدة زوجة
 الصغرى الحامل) خمسة تزوجها وهذا
 نعت مخصوص بالاناث كما نض ولذا
 لم يثبت (عدته وضعة) عدة زوجة
 الصغرى (الحامل بعده) أى بعد
 الموت (الشهور والنسب متفق) من
 الصغرى (فيها) وتفسير قيام الحمل يوم
 الموت أن تلده بعد موته لا قبل من ستة
 أشهر وانما يعرف حدوث الحمل بعد موته
 بان تضعه لستة أشهر فصلا عدته عند
 الجهور وقيل أن تاردا كثر من ستين
 وقال أبو يوسف والشافى عتقها
 اربعة أشهر وعشر في الاولى أيضا
 (و) لم يحسب (بحضن) التي
 طلقته فيه وتجب عدة أخرى بوط
 المعدة شبهة وتداخلتا (أى العدتان
 مطلقا سواء كان الوطى أجنبيا أو زوجا
 بان قال طلقنت أن المطلقة من طلاق
 بان تحمل قبل الزكاج

لصحة التاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا تنقض عدتها حموى عن البرجندی (قوله وقال زفر من آخر الويليات) لانه المؤثر في وجوبها وانما التمكن على وجه الشبهة اقيم مقام الويل لعدم امكان الوقوف عليه فاقدم الداعي اليه مقامه ولا نالحاجة ما دام الى معرفة الاحكام في حق غيرها كسكاح اختيارها ولا يمكن بناء الاحكام الا على شيء ظاهر وهو التاركة ولان السبب الموجب للعدة شبهة النكاح وروى هذه الشبهة بالتفریق الا ترى انه لو واثقها قبل التاركة لا يجذب بعده محذور بل في قوله وبعده بعد ينفي جله على ما اذا كان بعد انقضاء العدة كما سبق عن البصر وغيره واعلم ان المصنف اخذ بقول زفر حموى عن المفتاح وما في شرح العيني من قوله وقال زفر من آخر الويليات حتى لو سكنت حاضت بعد الويل قبل التفریق ثلاث حيض فقد انقضت العدة لان المعنى الموجب للعدة في السكاح انفسا يجري مجرى وياه واحد بدليل انه استند الى حكم العقد في التاركة والفرقة والعزم على ترك وطئها فكيف يمكن توقف فلا تثبت به العدة مع جواز وجوده انتهى أي احتمال وجوده فيه غلط ظاهر والصواب ان يقال بعد قوله حتى لو كانت حاضت بعد الويل قبل التفریق ثلاث حيض فقد انقضت العدة وانما المعنى الموجب للعدة لا يستقيم الكلام بدونه (قوله والعدة تنقض ذلك) فلو بالشهور فاقدر المذكور ولو بالمحضر فاقطعها ثمرة ستون ومولامة اربعون مالم يتدع السقط المستدين ومالم يكن طلائها معلقا لادتها فغضم لذلك خمسة وعشرون للنفسا در (قوله فاقول لتمام المحلف) لانها امانة كالمودع اذا ادعى رد الوديعة او هلكها عن غير واعلم ان التعليف قولها لا قول الامام: من يلاية (قوله ولو سكت معتدته الخ) والمراد بالسكاح النكاح الصحيح فانه اذا كان الاول صحيحا والثاني فاسدا يلزم المهر ولا عدة واجامعا بخلاف العكس فانه بمنزلة ما لو كان كلاهما حموى عن البرجندی (قوله فيه اشارة الى انه دخل بها) اذ لو كان قبل الدخول لم تكن معتدة (قوله وطلقة قبل الويل) ولو سكتها فلو قال قبل الويل وقبل التحول لكان اولي (قوله وجب مهرنا الخ) اعلم ان الدخول في الاول دخول في الثاني في حق المهر ووجوب العدة واما في حق الرجعة لكون الطلاق رجعي اطلاقا لملكها وهذا احد المسائل المبينة على هذا الاصل وهو ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني اولا وهي عشرة مائين يجرع الفسخ والمراج (قوله وعند زفر لا تجب عليها العدة اصلا) زفر وهو القياس ان العدة الاولى بطلت بالتزوج ولا تجب العدة بعد الطلاق الثاني ولا كمال المهر لانه قبل الدخول ومحمد يقول كذلك غير ان كمال العدة الاولى وجب بالعلاق الاول كمنه لم يظهر حكمه حال التزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني ظهر حكمه ولمما ان الويل قبض وهي مقبوضة في يده بالقبض الاول لبقاء اثره وهو العدة فاذا انعقد عليها ثانيا وهي مقبوضة في يده من باب الاول من القبض المستحق بالثاني كالغائب اذا اشترى المغصوب وهو في يده يصير قابضا بغير رد العقد كان طلاقا بعد الدخول زبلي (قوله ولو طلق ذي ذمعة لم تعد الخ) وكذا اذا مات فتمتاز وجهها الذي لا يحنقة ان العدة لو حبت عليها لا يخلو اما ان تجب حق الشرع او لا تزوج ولا وجه الاول لانها غير محتاجة بتحقق الشرع ولا الثاني لان الزوج لا يتقدم وقد امرنا بنزولهم وما يدعون ولو كانت حاملا لا تزوج الا باجماع حتى تضع حملها لانه ثابت النكاح وعلى هذا الخلاف الحمريسة اذا تزوجت النكاح المسلم او ذمية او مسأمنة ثم اسلمت او صارت ذمية وهما يقولان ان هذه فرقة وقت بعد الدخول في دار الاسلام بسبب التباين فيجب عليها العدة كما لو وقعت بسبب انقضائها الموت ومطاعا عن الزوج بخلاف ما اذا هاجر وتر كفا في دار الحرب حيث لا يجب عليها العدة ناجما لعدم التبليغ حتى يجوز له ان تزوج اختيارا واربعاوها عتبه دخوله دار الاسلام وقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا غير قيد زبلي قيد بالذي لان المسلم لو كان تحت ذمعة وجبت عليها لعدة من طلاق ومن وفاته ايضا بخلافه ولو كانت لا تدبر الا نكاحه ومعتدته نهر عن الفتح (قوله عند أبي حنيفة) فلو تزوجها ذي اومسلم في فور طلاقها جاز يجرع فسخ القدير (قوله اذا كان في معتدته

وقال زفر من آخر الويليات حتى اذا حاضت بعد الويل قبل التفریق ثلاث حيض فقد انقضت العدة عنده (وان قالت) العتلة (مضت عدتي) والدة تعتد مل ذلك (وكذا بالزواج والقول للمانع للحام ولو سكت معتدته) هي اشارة الى انه (وطلقها قبل الويل وجب دخول بها) (ومعتدته) أي مستقبلة مهرنا ومعتدته (وهذا عندنا وعند محمد انصف المهر وعليها اتمام العدة الاولى وعند زفر لا تجب عليها العدة اصلا) (ولو طلق ذي ذمعة لم تعد) عند أبي حنيفة وعندهما تعدوا هذا الخلاف اذا كان في معتدته اهل لعدة عليها

به مقتضى التعدير كراهة التنزيه جوى (قوله ولكن لا تقصده الزينة) بتركها والترك والظاهر
 المحترز جوى وأقول كان الظاهر أن يقول بتركها ما لم يصدق (قوله وترك الحائض) لانه طيب كذا
 في حديث أخرجه النسائي عني (قوله وترك لبس الثوب المعصر والمزفر) والمعنى فيه وجهاً أحدهما
 ما ذكرناه من اظهار التأسف والثاني أن هذه الاشياء دواعى الرغبة وهى جموعة عن النكاح فتجنبها كيلا
 تصير ذريعة الى الوقوع فى الحرم هداية (قوله وان لم يكن لما لا الثوب المصبوغ فلا بأس به) لأناس هنا
 للاباحة من غير كراهة كما هو أحد استعمالها هجرى (قوله ولكن لا تقصده الزينة) بل ستر العورة مثلاً
 ومن المنوع أيضاً العصب نهر وجمعاً فله ما فى الزى من قوله ولا بأس بوجاهة الثوب عصب
 انتهى قال السبلى العصب صبغ لا يثبت الا بالين وفى انصباح العصب مثل فلس يرد بصغ غزله
 ثم يسج ولا يثنى ولا يجمع وانما يثنى ويجمع ما يضاف اليه فقال برد اعصب وير ودعصب والاضافة
 للتخصيص ولا يجوز أن يجعل وصفاً فقال شربت ثوباً عصباً انتهى (قوله أما لو كان الثوب خلطاً) قال
 الفروى خلط الثوب بالغم اذا بلى فهو خلطى بفتحتين والجمع خلطان (قوله وهذا الحداد واجب عليها)
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تلبس المتوفى عنها زى شباب ولا المعشقة ولا الخملى
 ولا تقتضب ولا تتكحل نهر والثوب المشق هو الثوب المصبوغ بالمشق وهو المعرفة عني وأما ما سئل
 به ان باهى من قوله عليه السلام لا يصل لمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام
 الا على زوج فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً الى آخره وفى وجه الاستدلال به اشكالان لا مقتضاه
 احلال الاحداد لكون الاستئمان من القهرى والاستئمان من القهرى احلال وليس الكلام فيه وانما
 الكلام فى اليجاب وأجب بان قوله عليه السلام لا يصل فى لاحلال الاحداد وفى لاحلال الاحداد وفى
 الاحداد نفسه فحينئذ كان فى المستثنى اثبات الاحداد لا محالة فكان تقدير الحديث لاتحد المرأة على
 ميت فوق ثلاثة أيام الا المتوفى عنها زى شباب ولا جبالا اخبار الشرع كدس الامر عناية (قوله)
 فلا يصح على الكافرة الا اذا أسلمت فى خلاها يلهى فى الباقى نهر عن الحدادى (قوله ولا على صبية)
 ويحزنه وقياس ما رنهالو بلغت واقافات فى اثنتاها وجب عليها فيما سبق نهر (قوله وعند
 الشافعى يجب عليها الحداد) عبارة العنى وقالت الثلاثة عليها الاحداد لا مطلق التصريح انتهى ولما
 أن الحداد حق الشرع وهو اليتمان أهل البيت قال السيد الحموى وفى وجوب الحداد على الصبية عند
 الشافعى نظراً فانها غير مخاطبة اتفاقاً (قوله أى لاتحدام الولد الخ) لانها ما فاتها نعمة النكاح انتقام
 التأسف والاباحة الاصل خصوصاً فى حق النساء قال تعالى قل من حرم زينة الله التى اخرج لعباده (قوله)
 ولا معتدة للنكاح الفاسد) أو ما يشبهه أو مطلق رجبى دلالة لم يقتض نعمة النكاح (قوله ولا تختطب)
 من الخطبة بكسر الخاء وحكى ابن يونس فيها وهو غريب نهر (قوله معتدة) قال العنى أى معتدة كانت
 وهذا شامل للمعتدة عن عتق أو نكاح فاسد أو غيرهما قيداً لمعتدة لان الخالة تختطب وقيد بعض
 الشافعية بما لا يخطبها غيره وترضى به فان سكنت فتولا ولا وفرا عدنا لانها نهر (قوله وضع التعريض)
 لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم الى أن قال ولكن لا تواعدوهن سرا
 الا أن تقولوا قولاً مبروراً وهذا أى التعريض خاص بالمتوفى عنها زوجها فقط لا التعريض لاجور
 لاطلاق لا لا يجوز لما أخرجه من مرفاً أصلاً لا يمكن من التعريض على وجه لا يقف عليه سواء أفاض
 المتوفى عنها زوجها بايحاء الحارم أو جهاً فمكته التعريض على وجه لا يقف عليه سواء أفاض التعريض ذكر
 شئ يستدل به على شئ آخر والكناية ذكر كذا ديف وإزادة المردوف وقوله أو كنتم أى سترتم ذلك فى
 أنفسكم فلم تذكر كونهما منكراً لاصريحين ولا معرضين وقوله ولكن لا تواعدوهن سرا أى وطئاً الا أن
 تقولوا قولاً مبروراً وهما نهر وضوا ولا تصرخوا أى لا تواعدوهن قط الاموا عند معرف فسة نهاية عن
 الكشف وفى النهر عن المغرب والفرق بينه وبين الكناية أن التعريض تضمن الكلام دلالة ليس

ولكن لا تقصده الزينة ولو اعتادت
 الدهن فحانت وجعلت بها الولم تعمل
 فلا بأس به اذا كان الغالب هو المحاول
 ولكن لا تقصده الزينة وكذا
 لو احتاجت الى لبس الحرير بحكة
 لا بأس به (د) ترك (الحناه) و
 (لبس) الثوب المعصر والمزفر
 وان لم يكن لما لا الثوب المصبوغ فلا
 بأس به ولكن لا تقصده الزينة
 نفس الأئمة المحلوفى المراد بالنسب
 المذكورة الجديده منها فلا بأس
 المذكور على الاقبح به الزينة فلا بأس
 الثوب عند الحداد واجب عليها (ان كانت
 به وذلكما الحداد واجب عليها (ان كانت
 مائة مساه) فلا يصح على الكافرة وان
 أنا ما سلم وأما شئ ولا على صبية
 وعند الشافعى يجب عليها الحداد
 الموت (المعتدة العتق) أى لاتحدام
 الولد اذا انتقم امولاه أو ماتت
 (د) لا معتدة (النكاح الفاسد ولا تختطب
 معتدة) صريحاً بان قال لاني اريد
 أن أسكن (وضع) التعريض فى
 الخطبة بان قال لاني اريد
 أو من عرضى أن تزوج وعسى الله
 يسر لى امرأة مسالمة وضوا لى من
 الكلام الموم

فيما ذكره فحوا أقبح الخلل تعرض بأنه بخل والكناية ذكر الرفض وأوامر المردوف كطوبيل الضاد وكثير الزاد يعني أنه ملو بيل القائمة ومضاف انتهى (قوله ولا تخرج معتدة الطلاق) لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة قبل الفاحشة نفس المخروج وقيل الزنا فيخرجن لقائمة المحملين والصغيرة تخرج في الطلاق البائن لا نهائيا مودة بحكم الشرع بخلاف الرجعي حيث لا تخرج إلا بإذنه لقيام النكاح بينهما والكناية تخرج لانها غير مخالطة بحكم الشرع وللزوج أن ينهيه للصيانة ماله بخلاف الصغيرة لأنه لا يتوهم منها الحمل والمعتدة كالكناية زبلي ومعتدة الغرقعة بفتح كسنة البائن وكذلك المعتدة عن نكاح فاسد جوى عن البرجندی (قوله من بيتها) ولا في حين دارها منازل غيره (قوله وبعض الليل) قد مر استكمل حواشيها (قوله وعن محمد الخ) لان اللازم عليها البدونة وهي الكسنة وفي جميع الليل أو أكثره في بيتها جوى عن البرجندی (قوله لان نفقتها عليها الخ) ويعرف من هذا التعليل انها لو كان لما قدر كفها بتام صارت كاطلقة فلا يخل لها المخروج جزأية أهلها لئلا ولا نهائيا نهر عن الغف والمطلقة ليست كذلك لدور النفقة عليها من مال زوجها ودرختي لو اختلفت على نفقتها يساهم لما المخروج في رواية الضر ومنه ما هو وقيل لا يساهم لما المخروج لانها هي التي اختلفت ابطال النفقة فلا يصلح ذلك لابطال حق عليها به كان ففي الصدر الثاني قد كان كلوا اختلفت على أن لا سكني لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج وبزعمها أن تكسري بيت الزوج ولا يخل لها أن تخرج منه زبلي وفي النهر عن جامع قاضيان تصح عدم جواز نهر وجهها اذا اختلفت على السكنى موافقا لقائه الصدر الشهيد وفي ابن الملك هو الاصح قال والمخني أن على الفتى أن يتلطف في خصوص الوقائع فان علم في واقعة يحجز هذه من المعتدة أن لم تخرج أقتاها بالمحل والا فلا حرمه نهر عن الغف (قوله وتعتدان في بيت وجبت العدة فيه) لقوله عليه السلام لفرقة بنت مالك حين قتل زوجها ما يدع ما لارته وملت أن تقول لاهما لأجل ارفق عذبهما أمكني في بيتك الذي أتاك فيه نبي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله زبلي وفي فرقة بنهم الفاء وقع الزام سكن الدار والبعن المهمة (قوله وجبت العدة فيه) أي وقت الفرقة أو الموت حتى لو خرجت إلى زيارة الابوين ونحوهما وطلقة الزوج أو ماتت عادت إلى منزلها جوى عن البرجندی (قوله لا بد من سترتها) في الملاق البائن حتى لا تقع المحلولة بالجنسية لانه معترف بالحرمه والظاهر انه اذا لم يرها لا يساهم في المهر وان ضاق المنزل عليها أو كان الزوج ساقا فلا ولي نهر وجهه وان حازر وجهها وندب أن يجعل بينهما امرأة مودة فادرة على المحلولة امتعا طادور ونفقة المرأة القادرة على المحلولة في بيت المال نهر عن تلخيص الجامع ولا يقال أن المرأة على أصلكم لا تصلح أن تكون حائلة حتى قائم لا يجوز لاراة أن تسافر مع نساء مقفات وقتها بنهم غير هاتزاد الفتنة فكيف تصلح هنالكا تقول تصلح أن تكون محلوقة في الدلدلقاء الاستحسان العشرة ولا مكان الاستقامة بجماعة المسلمين وأولى أدمرهم بخلاف المفاد في السفر زبلي (تمت) سئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا واول كل منهما ستون سنة وبينهما اولاد يتعذر مزارعتهم فيه كان في بيت لا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء الأزواج هل لهم ذلك قال نعم وأقره المصنف (قوله اذا كان من ورثته من ليس بمهر لها) وحصلت غير كافيها فلها أن تخرج وار لم يخرجهما نهر عن المخاتبة (قوله الا أن تخرج) أي الا أن يخرجهما الورثة فيما اذا كان نصيبها لا يكتفيها أو صاحب المنزل لعدم قدرتها على الاجرة وفي هذا الكلام إشارة إلى أن كراهية البيت على المعتدة وهذا في معتدة الموت على الاطلاق وأما في معتدة الطلاق فالكراهة على الزوج الا اذا كان غائبا فعلمها أن تعطي الكراهة ان قدرت فان اعطته باذن القاضي رجعت عليه والا فلا جوى عن البرجندی وفي المجتبى كان نصيبها من الدار لا يكتفيها اشترت من الاجانب واو لاده الكبار وكذا في الطلاق البائن انتهى يعني فيما اذا اختلفت على السكنى قال في البحر وهو ظاهر في وجوب الشراء عليها لو كانت قادرة والمراد ان لم تر من الورثة باجارتها اياه نهر لكن الذي رآه بنهت

(ولا تخرج) أي لا يجوز أن تخرج
(معتدة الطلاق) مطلقا سواء كان
رجعا أو بائنا (من بيتها) لا يلا ولا نهائيا
راحتي نفقتي العدة (ومعتدة الموت
راحتي نفقتي الليل) وعن محمد أنها
خرج يوما وبعض الليل لان نفقتها
تخرج أقل من نصف الليل لان نفقتها
عليها (وتعتدان) أي معتدة الطلاق
والموت (في بيت وجبت) العدة
والموت وان كانت الفرقة البائن في
بيت الزوج لم يكن له بيت آخر لاراة
من سترتها بنهم وكذا هذا في الوقائع
كان من ورثته من ليس بمهر لها
كذا في المبسوط (الا أن تخرج) المرأة

(أوبنهم) ذلك البت أوتخاف سقوطه
 أو خاف الفارة على متاعها وأداسكت
 منزلا آخر لا تخرج من ذلك إلا بعدوا
 (باب أومات غنها) زوجها (في سفر و)
 الحال أن يبنها وبين مصرها أقل من
 ثلاثة أيام رجعت إليه أي إلى مصرها
 مطلقا وأما كانت في مصر وأغير هذا
 إذا كان المقصد ثلاثة أيام أما إذا كان
 المقصد أقل من ثلاثة أيام فهي مخيرة
 (ولو) كانت يبنها وبين مصرها (ثلاثة)
 أيام (رجعت أومت) إذا كان
 المقصد كذلك وهي في المفازة ولكن
 الرجوع أولى أما إذا كان المقصد أقل
 من ثلاثة أيام فتتار الادنى (معها) ولي
 (ولو) كانت
 (في مصر) ويبنها وبين مصرها ومقتضاها
 مدة السفر (تقدمة) ولا تخرج
 مطلقا أو كان لها محرم (ولا) فتخرج
 بمحرم بعد مضي العدة عندها وهو
 قول أبي حنيفة (ولأن) كان معها محرم
 فلا بأس بان تخرج من مصر قبل أن
 تعدوا وأما قيد بقوله بآت لأنه لو طأها
 رجعة تنذر وجهها ولا تغارقه لقيام
 النكاح وعلم أن هذه القود التي
 ذكرناها هي هذه المسائل مما لا بد منها
 * (باب ثبوت النسب) *
 (ومن) قال أن نسكها فهي طالق
 فتكها (فولدت لسته أشهر من نسكها
 لزم نسبه) منه وقال زفر وهو قول محمد
 (أولا) ثبت نسبه وهو الية (و) لزم
 (مهرها) بقامه وفي القياس وهو
 رواية عن أبي يوسف مهر ونصف مهر
 أما النصف فللطلاق قبل الدخول
 وأما المهر كله فالولاية بحكم الثبوت
 النسب وأما قال لسته أشهر

المجتمعي استمرت من الاستتار (قوله أوبنهم) فتقتل للضرورة ثم قبل تنقل حيث شئت إلا أن
 تكون متوترة فتقتل إلى حيث شاء الرجل لأنه انقلب بقوله أسكنوهن جوى عن شرح ابن الحلي
 ومن الأعداء المبيعة للزوج الفزع الشديد أمر الميت لا تم الويل تنقل بخاف عليهما من ذهب العقل
 أو نحو خلاف ذلك الخوف شرب لالة (قوله هذا إذا كان المقصد ثلاثة أيام) الوجه الإطلاق نهر
 عن الفتح لأنه لا بأس بالزوج تصديق في مافي مسافرة (قوله فهي مخيرة) ونسب الرجوع ليكون
 الاعتدال في منزل الزوج ددر وعارة السبى المحوى والاولى الرجوع على مافي الكافي وعلى مافي النهاية
 وغير هاتين الرجوع انتهى (قوله ولو لا تخرجت أومت) ثلاثة بالنسب والتقدير ولو كانت
 المسافة ثلاثة أيام وبالرفع والتقدير ولو كان يبنها وبين مصرها وهكذا شرح الشارح مسكين جوى عن
 ابن الشابي (قوله فتخرج بمحرم بعد مضي العدة) فلو قبل مضيا لا يجوز لها الخروج عند الامام مطلقا
 لا يخرج ولا يغبر ولا يحصل المني على قول الامام خلافا لما في المني من جعله المني على قول صاحبين
 وكأنه فهم أن المراد من قول المنصف فتخرج بمحرم يعني ولو قبل انقضائها الكه خلاف الظاهر من
 قوله ولو كانت في مصر فتعدت فلهذا جله الشارح على ما بعد مضي العدة ذكر المرحوم الشيخ شاهين
 أن في عبارة الشيخ العيني تقديمها وأخيرها والصواب أن يقال فتخرج بمحرم عنده وأما عندها فيجوز
 لها الخروج ولو قبل انقضائها.

* (باب ثبوت النسب) *

مناسبتة لسابقه أنه يلزم من اعتداد ذوات الحمل بثبوت النسب جوى (قوله فسكها فولدت) آثار
 الشارح بتقدير فسكها إلى أن الغافي قوله فولدت فصيحة على حد قوله تعالى فمنا ضرب بعصاك الحجر
 ما تغير جوى (قوله لزم نسبه) هذا استحسان وهو قول محمد لا تزل أن النسب يحاط في أثناءه والنسور
 يمكن أن يثبت زوجها وهو طأها ما بأنفسها ومع الشهود أو وكلا في ذلك فوافق النكاح
 الأنزل قال صدر الشريعة على أن الزوج أن علم أنه لم يكن على هذه الصفة وأنه لم يطأها فهو قادر على
 اللعان فليأمر بلف الولد باللعان فليس علينا نفيه عن الفراش مع تحقق الامكان انتهى وفيه بحث
 فكيف يقدر واللعان لا يثبت به أذن شرائط اللعان قيام الزوجية وهي مطلقة عقب النكاح كذا في
 المحراني السعدية يعني بوضع الحمل انقضت العدة والألفا لطلاق الرجعي لا يمنع اللعان نهر في أن في جله
 على أنه تزوجها وهو طأها جل المسلم على ما لا يجوز إذا لم ارده الوطء كآتي الفتح ولذا عدل بعض المشايخ
 عن هذا بان قيام الفراش كاف ولا يعتبر إمكان الدخول كما في تزوج المشرق والمغربية ورد بان التصور
 شرط وهو الحق ولذا لم يثبت النسب من زوجه الصبي وهو أي التصور موجود في المشرق بان يكون
 صاحب خطوة كرامة كآتي الذرية وأن يكون لها استخدام كآتي الفتح ولا يقتصر على الثاني أولى لأن طي
 المسافة ليس من البراءة في شيء نهر (قوله وهو القياس) لأن الوطء في هذا العقد غير ممكن لزوج
 الطلاق قبله من غير مهر فوجب أن لا يثبت نسبه من زبلى ووجه الاستحسان ما سبق بيانه (قوله ولزم
 مهرها بتمامه) لأنه لما ثبت النسب منه تحقق الوطء منه حكاه وهو أقوى من المخالفة فتأ كره المهرز بلى
 (قوله وفي القياس وهو رواية عن أبي يوسف مهر ونصف) والجواب أنا إذا قدر أنه تزوجها حالة الواقعة
 لم تكن الواقعة بعد الطلاق فلا يلزمه الأمر واحد وقول الزبلى وكان ينبغي أن يجب مهران مهر بالولاية
 ومهر بالنكاح كما لو تزوج امرأة حال وطئها دون الفتح بانه إذا كان الأصح في ثبوت هذا النسب إمكان
 الدخول ونحوه ليس إلا بما ذكر وقد حكم فيه مهر واحد في رواية طالق المنة به مشكل
 فخالقه لمصر مع المذهب وأيضا الفحل واحد وقد انصرف بشبه الحمل فيجب مهر واحد نهر ومحصله

الطعن في المقيس عليه جوى (قوله لانه اذا زاد أو نقص لا ثبت النسب) اما في النقص فظاهر لانه من زوج سابق واما في الزيادة فلا احتمال حدوثه بعد الطلاق لان حكمنا بعدم وجوب المدونة لكونه قبل الدخول ولم يثبت بطلان هذا المحكمز بل هو قوله لعدم وجوب العدة الخ يعني في صورة ولادته الاكثر لانها اذا ولدت له ستة اشهر فعدة علم الحمل بانبات النسب قال في الفتح ولا يخفى ان منعهم النسب فيما اذا جاءت به لاكثر في مدة تصور ان يكون منه وهي سنتان يتنافى الاحتياط في اتيانه واحتمال كونه حدث بعد الطلاق فمما اذا جاءت به ستة اشهر ويوم في غاية البعد فان العادة مستمرة بكونه اكثر منها ور بما تعمى دهور ولم يسمع فيها ولادة لنصف حول فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال فأي احتياط في اثبات النسب اذا نفيناه لاحتمال ضعفه يقتضي نفسه وتركا ما يراه يقتضي ثبوته وليت شرمي أي الاحتمالين ابعد الاحتمال الذي فرض لتصور العلق منه أو احتمال كونه اذا زاد على ستة اشهر يوما يكون من غيره انتهى وهو بحث لا داع له بقائه جوى (قوله) ثبت نسب ولده معتدة الخلاق (الرجعي) ولو بالاشهر لاسبابا وفساد استحكاخ في ذلك كصحته در قوله لا سبابا أي لظن ان سبابا لا بد ولدتا هاتين أنهما لم تكن آيسة وتجنبد حساسيات من تعليل ثبوت نسب ولده معتدة قال جوى اذا جاءت به لاكثر من سنتين ولو لعشرين سنة باحتمال كونها معتدة الطهر شامل للعدة بما يخص أو بالاشهر بناء على ظن الالباس فسقط ما عساه يقال كيف يتأني التعليل باحتمال امتداد الطهر بالنسبة للآيسة (قوله) لاكثر من سنتين من وقت الفارقة ولو لعشرين سنة فأكثر لاحتمال العلق في العدة لاحتمال كونها معتدة لطهر ولا مجال للعمل على الزنا والوطء بشبهة مع امكان الحمل وهو أولى ايضا من كونها تزوجت بغيره لان البقاء اسهل من الابتداء وافهم كلامه أنها لو جاءت به لاقل منها ثبت نسبه بالاولى شهر (قوله) ما لم يقر بعض العدة أي في مدة تحمله بأن تكون سنتين يوما على قوله وتسعة وثلاثين يوما على قولهما (قوله) ثم جاءت ولدا لاقل من ستة اشهر) الظاهر ان يقال ثم جاءت ولدا لستة اشهر فأكثر حتى تظهر فائدة التقيد وكان يفهم منه أنها لو جاءت به لاقل ثبت النسب لها كان محتاج الى التصريح به وانما ثبت فيما اذا جاءت به لاقل لظهور كذبها جوى (قوله) وكانت زوجة مخفى أكثر منها) فضية أنه ان لا تكون زوجة في السنتين فقط وقوله لا اقل منها يقتضي أنها رجعية في السنتين وهو المصريح به في الاختيار ويحجب بأن غاية ما يلزم على المصنف أنه تعارض مفهومها كلاهما وحشيد لا ينسب له واحد منهما بخصوصه لان ذلك شر جميع بل امر جميعا لمحكم في السنتين مسكونا عنه فطلب حكمه من غير كايه ثبت وجد مصرح به رجوع اليه فندبر وجه التدبر ان في السنتين قولين وأشار اليهما بمفهومي العسارتين جوى عبارة الاختيار ان جاءت به لسنتين أو أكثر كان رجعة لان العلق بعد الطلاق والله اهرأته منه وأنه وطئها في العدة جلالة المعالي الحسن والاصح انتهى ومثله في الكافي ويحاله ما في شرح الزاوي حيث قال وان جاءت به لسنتين ثبت النسب لاه ثبت بالشبهة ولا يصير مرجعا الخ (قوله لا في اقل) لانه كما قلنا ان يكون العلق بعد الطلاق احتمل ان يكون قبله فلا يكون مرجعا بالشك وأوردنا للاحتتمال الاول مرجعا هو ان الظاهر ان المحاولات تضاف الى اقرب أوقتها وأجيب بأن محله ما لم يعارضه ظاهرا آخر وهو الوطء في العصمة لا في العدة وفيه أيضا مخالفة السنن في الرجعة ما لم يعارضه باللفظ فكان ما قضت به العادة والسنن أدعى من غيرها (قوله) وار جاءت ولدا لسنتين أو أكثر لا يثبت نسبه لأن وطئها في العدة حرام والحمل لا يبقى أكثر من سنتين فلا رجعة لاحتمال ان نسب به كذا قبل وفه ان هذا التعليل انما يظهر اذا جاءت به لاكثر من سنتين اذا حمل حدث بعد الطلاق فلا يكون منه وأما اذا جاءت به لتسام سنتين فعدم ثبوته كما هو ظاهر كلامه بخلاف ما سألنا من أن أكثر مدة الحمل سنتان ورواية الاضاح والاسبغاي والاقطع من أنه ثبت اذا جاءت به لسنتين ومن ثم جزم الزاوي بمحمل كلامه على الاول واجاب في البصر بأنه لو ثبت النسب فيما اذا جاءت به لسنتين

لانه اذا زاد أو نقص لا ثبت النسب
(و) ثبت نسب ولده معتدة الخلاق
(الرجعي) وان ولدت لاكثر من سنتين
من وقت الفارقة (ما لم يقر بعض
العدة) فبقيده لانها اذا اقترنت بانقضاء
العدة ثم جاءت ولدا لاقل من ستة اشهر
ثبت نسبه وان جاءت لستة اشهر
فصاعدا لم يثبت نسبه (وكانت) أي من
(رجعة) في أكثر منها) ثبت
السنتين (لا في اقل منها) ثبت
نسب ولده معتدة (النسب) لا في اقل منها
(والا) أي وان كان ولدا لسنتين
أو أكثر (لا) يثبت نسبه

لازم أن يكون العلق سابقا على الطلاق لعدم حل الوطء به يلزم أن يكون الولد في بطن أمه أكثر منهما
 بخلاف غير المتبونة محل الوطء بعد الطلاق قال في النهر وزوم كون الولد في البطن أكثر مجموع الحمل على
 جعل العلق في حال الطلاق لأنه حينئذ قبل زوال الفراش كما قرره فاضيان وهو حسن والمسئلة متقدمة
 بما إذا لم تلد توأمين أحدهما لأقل من سنتين والأخر لا أكثر من ثمانية فأن ولدتهما ثبت نسبهما منه عندهما
 خلافا لما تقدمه وقد أيضا بان لا تقر بأفضاء العدة إذ لو أقربت به فأن ولدت لأقل من ستة أشهر ثبت نسب
 والأفلا كما في معتدة الرجعي ثم هذا الحكم مخصوص بالمتبونة المدخول بها أما إذا لم تكن مدخولا بها فأن كانت
 بولدها ستة أشهر أو أكثر من وقت الفرقه لا ثبت النسب وإن كانت به لأقل منها ثبت جوى عن
 الرجندى معزى المدخول صدر الاسلام وقوله وإن كانت به لأقل منها ثبت أى لأقل من ستة أشهر من
 وقت الفرقه ولست فأكثر من وقت العقد (قوله إلا أن يدعيه الزوج) استثناء مفرغ من قوله والأفلا أى
 لا يثبت في حال من الأحوال إلا في المحال التي هي دعواه لأنه لا يترجم له وجه بان وطئها بشبهة في العدة
 بان ظن انها زوجته الأخرى فوطئها أو ظن أن وطئ المتبونة في العدة جائز كوطئ معتدة الرجعي وفي ميسوط
 صدر الاسلام هذا المسئلة تدل على أن وطئ معتدة البائن ليس بزنا حيث ثبت النسب بالدعوة وقد نص
 في كتاب المحمود أنه زنا حتى لو قضى عليه بوجوب الحمل إذ المدعى صحيح فلعن في المسئلة زوايتين وقيل
 هذا محمول على أنه تزوجها في العدة ثم وطئها محال للمسلم على الصلاح جوى عن الرجندى (قوله
 ثبتت نسبته) لأنه التزمه وفي اشتراط تصديقها وإبانها والأوجه أن لا يشترط ولهذا لم يشترطه إلا
 السرخسي والبيهقي فدل على ضعف رواية الاشتراط وغربتها كغربة ما في المجتبى من أن توقف ثبوت
 النسب فيها إذا كانت به لأكثر على الدعوة إنما هو قول أبي يوسف وأما عندهما فثبتت النسب بالدعوة
 لا بحتمال الوطء بشبهة في العدة انتهى وفي القولين وكل جواب عرف في العدة عن طلاق في الجواب
 في المعتدة عن غير طلاق من أسباب الفرقه قبل هذا متناقض النص عليه في كتاب المحمود من أن المطلقة
 بالثلاث أو وطئ الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وإن ادعاه وجوابه كما في الجبر
 تسليم أن شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وإن ادعاه إذا كانت متحصصة للفعل والأفلا كالمطلقة
 ثلاثا أو على مال فإنه لا يثبت النسب فيها بالدعوة لأن الشبهة فيه الممتنع للفعل بل هي شبهة عقدا أيضا
 فلا يكون بين النعم تناقض وهذا أولى من حل بعضهم المذكو وهما على المائة بالكاتبان فإن الشبهة
 فيها شبهة الحمل وأما المطلقة ثلاثا أو على مال فلا يثبت فيها النسب بالدعوة لأن المنصوص عليه هاهنا
 من المتبونة بالكاتبات أو بالثلاث أو على مال وقد صرح ابن المالك في شرح المجمع أن من وطئ امرأة أجنبية
 زفت اليه وقيل أنه إنما أمر أنك فحسب شبهة في الفعل وإن النسب يثبت إذا ادعاه فعلم أنه ليس كل شبهة
 في الفعل تنجم دعوى النسب قال شيخنا والمتحصصة للفعل وطء أمه أو به وامه امرأة وطء أمه بده والمرئ
 المرهونة لا يثبت النسب فيها وإن ادعاه (قوله) وثبت نسب ولد المراهقة أى المطلقة ولو بانها والمراد
 بالمراهقة مبنية على جامع مثلها وهي في سن يمكن أن تكون بالغة أى بنت تسع سنين فصاعدا ولو ظهر فيها
 علامات البلوغ وإنما اعتبر بتسعة أشهر لأن ثلاثة أشهر مدة عدتها وستة أشهر أقل مدة الحمل جوى عن
 شرح ابن الحلبي (قوله المدخول بها) فأن لم يدخل بها فأن كانت به لأقل من ستة أشهر يعني من وقت
 الطلاق ثبت نسبها لا أكثر منه حصول العلق وهي أجنبية يخرج عن الغاية (قوله ما لم تقر بأفضاء العدة)
 فأن أقربت ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار ثبت نسبها وإن لست أو أكثر لا يثبت لأفضاء
 العدة بأقرارها وما جاز به لا يلزم كونه قبلها للتيقن بكذبها ثم روي المجوى والذي يظهر إيراد قوله
 لتيقن بكذبها بقوله لعدم التيقن بكذبها (قوله) ولتدع حيلًا فأن أقربت به كان إقرارها بما بالبلوغ فيقبل
 قوله فصارت كالكبيرة في حق ثبوت النسب إن أقربت بأفضاء العدة بعد ثلاثة أشهر ثم جاءت بولد لأقل
 من ستة أشهر من وقت الإقرار ولا أقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق ثبت نسبها لظهور كذبها بيقين

(الأن يدعيه) الزوج فثبتت نسبته
 (و) ثبتت نسب ولد المراهقة المدخول
 بها ما لم تقر بأفضاء العدة ولم تدع حيلًا
 أن ولدت

(لا قبل من تسعة اشهر) مذلتها
(والا لا) ثبت مطلقا وسكان
رجعا او انا غدها وعندى
يوسف ان ولدت لاقل من سنتين مذ
ماتها ثبت النسب في الطلاق الثاني
وفي الرجعي ان ولدت لاقل من تسعة
وعشرين شهرا ثبت النسب منه وان
ولدت لاكثر من ذلك ثبت هذا اذا لم تتر
بانقضاء العدة ولم يندج حملها اذا ادعت
حدا فذلك اقرار منها بانها بالغة وقولا
في ذلك مقول وكانت هي كالكبيرة
في نسب ولدها وان اقربت بالولد لاقل
بعد ثلاثة اشهر تم جات بالولد ولدت
من ستة اشهر ثبت نسبه منه وان (د)
لست اشهر او اكثر ثبت نسبه
اذا ثبت نسب ولده معتدة (الموت) من الستين
ثبت نسب ولدها لاقل منها) أى من الستين
ولدت تقربا بنقضاء العدة لاقل من ستة اشهر
مالم تقربا بنقضاء العدة لاقل من ستة اشهر
وقال زفران ولدت لاقل من ستة اشهر
وعشرين ايام من حين ملامت الزوج لم يثبت
(د) ثبت نسب ولدها معتدة (الموت)
جسها) مطلقا وسكان ثبت النسب
او رافقه او الوفاة ولدت (لا قبل من
سنة اشهر من وقت الاقرار

والا ثبت نهر وقوله لم تتر بانقضاء العدة الخ يعني وكانت معتدة من طلاق بدليل ما سبق من قوله
سواء كان رجعا او بائنا او مواتا عتبار وجهها لم تقربا لمحمل ولا بانقضاء العدة فعندى حنفية ومحمدان
ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت النسب لانه ثبت ان كان موجودا قبل عدة الوفاة والا لا يثبت
شخصا (قوله لاقل من تسعة اشهر مذ مطلقا) لان العلوق حينئذ يمكنه في العدة دور (قوله
والا لا يثبت) صادق بما اذا جاءت به لتسعة واكثر في الدرر حيث انقضاء قوله أى ولدت لتسعة
اشهر لا يثبت فيه قصور (قوله وعندى يوسف الى قوله وفي الرجعي الخ) لان الحمل من المرافقة
موجود وشروط انقضاء عدتها بعض الاشهر ان لا تكون حاملا وهو لا يعلم الا من جهتها لم تقربا بنقضاء
عدتها احتمل ان تكون حاملا بعلوق قبل الطلاق في البائن وفي الرجعي بعلوق في العدة وهذا القدر من
التصور كاف لثبوت النسب فيصير عليه ولها ما انقضاء صفرها فلا يزال بالشك وهو مناف للصبر
ولا نقضاء عدتها جهة معينة وهي مضى الاشهر فيها يحكم الشرع بالانقضاء فيصير كالأقرب بذلك
بل هو فوقه لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار بحقه زلي (قوله لاقل من تسعة وعشرين شهرا) لانه يحتمل
انه وطئها في آخر عدتها وهي ثلاثة اشهر مدها لمحمل رتلتا شخصان الغاية (قوله هذا اذا لم تقربا بنقضاء
العدة ولم يندج حبل) كذا في النسخ وهذا تكرار محض فقد قدم في مرجع كلام المصنفان المراءى للمرافقة
المذكور بهما التي لم تقربا بنقضاء العدة ولم يندج حبل جوى وأما شخصنا انه ذكر ما لا على وجه الاجال
وما يباعى وجه التفصيل فلا تكرار (قوله وكانت هي كالكبيرة في نسب ولدها) فان كان بائنا ثبت
نسب ولدها لاقل من سنتين وان كان رجعا ثبت نسبه اذا جاءت به لاقل من تسعة وعشرين شهرا بخلاف
الكبيرة في الرجعي فانه ثبت ولو لا اكثر من سنتين وان طال الى سن الاسباس يجوز امتداد ظهورها وطئها
في آخر الطهر بجر (قوله تم جات بالولد لاقل من ستة اشهر) من وقت الاقرار ولاقل من تسعة اشهر من
وقت الطلاق ثبت نسبه لظهور كتبها يمين زلي ونهر ومنه يعلم ان الشارع اطلق في محل التيسير
(قوله وان ولدت لتسعة اشهر او اكثر لم يثبت) لان الجهة وهو الاعتداد بالاشهر قد تعينت بدون الاقرار
مع الاقرار اولى بخلاف الآية اذا اقربت بانقضاء عدتها بمغبر بالاشهر ثم جات بالولد لاقل من سنتين حيث
ثبت نسبه والفرق ان الآية بالولادة ثبت انها لم تكن آيسة بل كانت من ذوات الاقرار ولا كذلك
الصغيرة ولهذا لم تستأنف العدة اذا حاضرت بعد انقضاء عدتها والآيسة تستأنف زلي (قوله لاقل منها)
من وقته أى الموت اذا كانت كبيرة ولو غير مدعول بهما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر
وعشرة ايام ثبت والا لادر (قوله لم تقربا بنقضاء العدة) ولو اقربت بضمها به مدار بعة اشهر وعشر فولدت
لستة اشهر لم يثبت واما الآية فسكان لان عدة الموت بالاشهر لكل الا محامل در (قوله لاقل
الاكثر) لان الحمل لا يسبق في البطن اكثر من سنتين جوى ولم أر من مرجع الستين فثبت ان تكون
كالاكثر كما تقدم في نظيره بجر (قوله وقال زفران ولدت لتمام عشرة اشهر الخ) بان حاضرت بعد انقضاء
عدة الوفاة لستة اشهر فانه على ما اذا اقربت بالانقضاء ولدتا النسب بمطابقا في اثنائه والولد يثبت في البطن
الى سنتين فاذا لم تقربا بنقضاء عدتها لم يثبت النسب لانه ثبت ان الستين في البطن
جوى عن شرح ابن المحلى (قوله وسواء كانت العدة عدة الطلاق الخ) البائن والرجعي فيه سواء شخصنا
(قوله الوفاة) خافى الدرر من تقييده بالطلاق ليس احترازا عن معتدة الموت بل المحكم فيه كذلك شخصنا
(قوله لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار) لما مر من العلوق حينئذ يكون في العدة لظهور كتبها
يمين حيث اقربت بالانقضاء ورجعها مشغول بالمسار في هذا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت
الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الطلاق او الوفاة والا لا يثبت نسبه ولو ولدت لمولود ستة اشهر
ثلاثة اشهر عن التبيين وقول المصنف من وقت الاقرار هو المعلوم في المداية وغيرها وهو المعلوم وسواء وقع
في عبارة صدر الشرع الطلاق مكان الاقرار خافى في الدرر وكاه سهمهم النسخ الاول انتهى واعلم ان

موت نسب ولدا المقررة بمعنى العدة إذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولا قبل من سنتين من وقت الفرق بالموت وبالطلاق مقديبا إذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لا قبل من ستة أشهر من ذلك الوقت والأفلا علم اليقين لو قالت انقضت عدتي ولم تقل الساعة ثم جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولا قبل من سنتين من وقت الفرق اذ يمكن صدقها فينبغي ان لا يثبت نسبه شربلا لمة عن التبين لانها إذا قالت انقضت عدتي وأطلقت أحق ان يكون الانقضاء سابقا على اخبارها به فلا يظهر كذبها اذا ولدت لا قبل من ستة أشهر من وقت الاقرار شحنا (قوله والا لا) لعدم التيقن بكذبها لا احتمال الحدوث بعد ما يبعد الاقرار بنهر (قوله وعند الشافعي يثبت) لان حمل امرها على الصلاح ممكن فوجب الحمل عليه وفي ضده جعله على الزنا وفيه اضرار على الولد باطل حقه في النسب فيرد اقرارها ولنا ان المينة في الاخبار فقل قولها ولا يلزم من قطعه عنه كونه من الزنا لا احتمال انها تزوجت بغيره على ان ابطال حق الغير بقول الامين جائزا لم يكن مكذبا شرعا لا ترى انها تصدق في انقضاء عدتها بالاقرار وان تضمن ابطال حق الزا وج في الرجعة زبلي (قوله ويثبت نسب ولدا المعتدة ان حدثت ولادتها الخ) شامل للطفة رجعا وفيه اذا جاءت به لا أكثر من سنتين اشكال لان الفرائس ليس يمتنع في حقها لانها تكون مر اجعة لتكون المولود في العدة على ما ينافي في ان يثبت نسب ولداها بشهادة العالمين من غير زيادة شيء آخر كافي في المنكوسة زبلي وقال الكمال واطلاق المصنف يشمل المعتدة عن وفاة وطلاق بائن أو رجعي فوافق تصريح قاضيان وغير الاسلام بحريان الخلاف في الرجعي وشمس الأئمة قيد صورة المثلثة بالبائن وكذا صاحب المختلف واذا قرران النكاح بعد الرجعي قائم من كل وجه يقيه قسيدا بخلاف بالبائن ويكون الرجعي كالصحة القائمة حتى حل الوطء ودواعيه قال في الشربلا لمة فانقضت اشكال الزبلي واقول قيد نظري ما به يحصل التوفيق بان نقول ما ذكره قاضيان وغير الاسلام من حريان الخلاف في المعتدة عن رجعي ايضا يحصل على ما اذا جاءت به لا قبل من سنتين وما ذكره شمس الأئمة وصاحب المختلف من قيد المثلثة المعتدة عن وفاة وطلاق بائن وعليه فلا يكون الاطلاق متناولا للمعتدة عن رجعي يحصل على ما اذا جاءت به المعتدة عن رجعي لا أكثر من سنتين وحديثنا لا يرد ما ذكره الزبلي من الاشكال ثم رأيت التصريح بالتوفيق في البحر وقرره في النهر والمجوى (قوله بشهادة رجلين الخ) استبعد من كلام المصنفين ان معتدة الوفاة اذا جاءت بالولد لا قبل من سنتين وقد وجدنا لومة جملها لم يكن ظاهرا ولا اعترف به زوجهما واخبرت القوابل بمدمه واقامت المعتدة بينة على ولادتهما المتوفى ثبت ونظهر كذب القوابل في قولهم انها ليست حاملا ولا يضر تناقضها في تاريخ جملها لان الحمل مما يجني وقته وما كان طريقه الخفاء يعني فيه انتفاء قص كياساتي في باب الاستحقاق وهذا جواب شيخنا لما حذفت سئل عنها ثم قبل شهادة الرجلين ولا يفسقان بالنظر الى العورة اما لكونه قد تبقى ذلك من غير قصد نظر ولا تعدد او لضرورة كافي شهود الزنا زبلي على أن الشهادة قد تكون بدون النظر كاذبا دخلت بيتا بحضرتهم يعلن انه ليس فيه غيرها ثم خرجت ومعها ولد فيعلمون انها ولدت بنهر (قوله او جعل ظاهرا) ونظروا أنجل ان تأتي به لا قبل من ستة أشهر من وقت الفرق كافي السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهور الحمل ان تكون امارات جملها بالغة مبلغا يوجب غلبة ظن كونها حاملا لسل من شاهدا من شربلا لمة (قوله او قراره به) أي بالحمل لان النسب في هذين ثابت قبل الولادة كذا في الفتح وهذا ظاهر في انها ولدت وكان الحمل ظاهرة فافتكرنا كفي بالشهادة بكونه كان ظاهرا بنهر (قوله بشهادة امرأة مقبولة الشهادة) لان الفرائس قائم لقسام العدة اذ معنى الفرائس ان تبين المرأة للولادة لنفس واحد والمعتدة بهذه الصفة والحاجة مذكورة الى اثبات الولادة وتبين الولد وذلك يثبت بالغلبة كافي حال فسام النكاح والحمل والظاهر او اقرار الزا وج بالحمل ولا في حنفية ان العدة تنقضي باقرارها بوضع الحمل فزال الفرائس والمتنقضي لا يكون حجة فثبت الحاجة الى اثبات النسب ابتداء فيشترط فيه كمال الحجة بخلاف ما اذا كان الحمل ظاهرا

والام أي وان ولدت ستة أشهر أو أكثر
(لا) يثبت النسب منه مطلقا وعند
الشافعي يثبت ما لم تنزع (و) يثبت نسب
ولدا المعتدة ان حدثت ولادتها بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين او جعل ظاهرا
او قراره به أي بالحمل عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف ومحمد يثبت النسب
في جميع شهادة امرأة مقبولة

وأعتراف من جهة والنكاح قائما وصبي الخلاف على ان الفراش باق ام انقضى قال الاول لتسام العدة
والحاجة الى شهادة الواحد لتعين الولد وقال الامام بالثاني لا قرارها بوضع الحمل والمنقضي ليس بصحة
وهل على قولهما تقبل شهادة رجل واحد قبل نهر (قوله او تصديق الورثة) قد يكون المصدق
جعان الورثة لان المصدق لو كان رجلا وامرأة لم يشارك جميع الورثة ولو صدقها رجل وامرأتان منهم
شارك المصدقين والمكذبن كذا في شرح المجامع الصغير لكن ذكر في الدائع ان العددا غاشا شرطه من
جعل المصدقين شهادة ما على من جعله اقرارا فلا يشترط العددا أيضا وظاهر عبارة المجامع انه لا بد من
العدد عند الكل ليعتدى في حق الكل بقره وقوله في حق الكل أي كل الورثة المصدقين والمكذبن
جميعا (قوله ان مات بعد الانكار) أي ان مات الزوج (قوله هنائي في حق الارث ظاهر) لانه خالص
حقهم (قوله ان كانوا من اهل الشهادة) يختز به عماد الزكوي فوام اهل الشهادة فانه لا يثبت الا في
حق المقرين منهم (قوله بان صدقها رجلان) أي عدل ان يشترط العدلة عملا لا بنفي قلت وفيه
الزبلي ما يفسد اشتراط العدلة ثم قال فقول شيخنا وبنينا ان لا يشترط العدلة عملا لا بنفي قلت وفيه
انه كصف يشترط عدلة المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية الخ (قوله وجب الحكم بآيات نسيه)
استحسانا لانهم كانوا من مقام الميت فيشارك المصدقين والمكذبن جميعا زبلي (قوله والصحيح انه لا يشترط
لفظ الشهادة) وجهه ان ثبوت نسب ولادة المعتدة بعدموت زوجها على انكار ولا ذهبنا في حق
غير المصدقين تبع للثبوت في حقهم والتسبع راعى فيه شرائط المتبوع لشرائط نفسه زبلي (قوله
فصاعدا) أي أو أكثر من ستة اشهر من وقت التزوج واتصاه على الحال وذو الحال محذوف تقدره
فذهب ماعدا كما في قوله اذهب راشدا يعني (قوله ان سكتا زوجا واعترف) قديده لا استراعا
لوفاءه ولا عن (قوله وان كان اقل منه لا يثبت منه) لان العلق سابق على النكاح فلا يكون منه وينفد
النكاح لاحتمال انه من زوج آخر سكاخ صحيح او شبهة يعني وكذا لو اشغلت لاقل من اربعة اشهر اذا كان
قد استبان خلقه لانه لا يستبين في اقل منها ولو جاءت به لثقة من غير زيادة كانت كالاكثر لاحتمال
انه تزوجها واطلاها فوافق الانزال للنكاح والنسب يمتصا في ابنته نهر (قوله في شهادة امرأة) او رجل
كما في المجوهرة وظاهر تنكير المرأة انه لا فرق بين ان تكون قابلة ولا حوى (قوله مقولة الشهادة بان
كانت حرة مسلمة عدلة نهر (قوله يثبت نسب) لان الفراش قائم والمدة تامة فوجب القول بشوته اعترف
به او سكتا وانكر زبلي (قوله حتى لو نفي الزوج بعده بلاعن) ولا ينفي الا بالعلن لانه ولدا منكوحا
ولا يقال كيف يجب للعلن بنى نسب ثبت بشهادة المرأة وهو عدل ما عرف لانا نقول ان النسب لا يثبت
بشهادة المرأة وانما يثبت بها تعيين الولد ثم ثبت النسب بعد ذلك بالفراش ضرورة كونه مولى في فراشه
زبلي (قوله فالقول لما وهوا به) لان الظاهر يشهد لما قلنا انه ظاهر من نكاح لا من سفاح فان قيل
الظاهر يشهد ايضا لان المحاولات تضاف الى اقرب الاوقات والنكاح حادث قلنا النسب مما يستل
لانماه احتياطا لا لولا الاترى انه يثبت بالعام مع القدرة على النطق وسائر التصرفات لا يثبت زبلي
(قوله أي ولده) في هذا التعريف نظر فان الولد اعلم من الابن والتفسير بالايم لا يجوز حوى (قوله ويجب
ان نتخلف عندهما) لان الاختلاف هنائي في النسب والنكاح وهما من الستة المختلف فسا قال في النهر
وساقي ان الفتوى انهما يتخلف ولا يحرم عليه بهذا الجواز ان تكون حاملان زنا حين تزوجهما قال في
الشر نبلاية قلت ولا تسع بينته ولا بينة ورتبه على نازي نكاحها بما يطابق قوله لانه شهادة على النفي
معنى فلا تقبل والنسب محتمل لانماه مهمما ممكن والامكان ههنا سبق ان تزوج بهاسرا بهر يسر
وجهه ما انكره اليهود وهذا جوابي لمحادثة انتهى (قوله ولم تطلق عند أبي حنيفة) لانه ادعت
الحث فلا يثبت الابحية تامة لان قبول شهادة النساء ضرورة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ليس من
ضرورات الولادة اذ الطلاق ينفل عن الولادة في الجملة وان صار من لوازمها هنا بتفاق الحال كن اشترى

(او تصديق الورثة) ان مات بعد
الانكار ولم يشهد على الولادة حذفت
في حق الارث ظاهر وفي حق النسب
ان كانوا من اهل الشهادة بان صدقها
رجلان او رجل وامرأتان منهم وجب
الحكم بآيات نسيه ويشترط لفظ الشهادة
في مجلس الحكم عند البعض والصحيح انه
لا يشترط لفظ الشهادة في الكتاب اشارة
اليه حيث قال او تصديق الورثة (و)
ثبت نسب ولد (النكوة لم تستأمر)
فصاعدا من وقت النكاح (ان سكت)
الزوج او اعترف وان كان اقل منه
لا يثبت منه (وان جحد) ان زوج الولادة
في حال قيام النكاح (في شهادة امرأة)
مقبولة الشهادة (على الولادة) يثبت
نسبه حتى لو نفي الزوج بعده بلاعن
وذلك عندنا وعند الشافعي شهادة اربع
نسوة وقولنا لا يثبت في شهادة
نسوة وقولنا لا يثبت في شهادة
امرأتين وعند زفر لا يثبت في شهادة
النساء (وان ولدت ثم اختلذا فقالت
نسكتي مندسة اشهر وادعى) الزوج
(الاقول فالقول لما وهوا به) أي ولده
وجيب ان نتخلف عندهما خلافا لابي
حنيفة فان خلقت يثبت نسبته منه وان
نسكت فلا ولو عاني غلا فها هو لا دنيا
فقال ولدت (وشهدت امرأة) قابلة
مقبولة الشهادة (على الولادة) لا تقبل
(و) (تطلق) عند أبي حنيفة

الحفاظا عليه عدل انه ذبيحة الجورى قبلت شهادته في حق حرمة اللحم لا في حق الرجوع على البائع بالتمن
 زيلى (قوله وعنده ما قبل قطلى) لان شهادتهن حجة فبالا يطلع عليه الرجال معنى (قوله بلا شهادة)
 لان الاقرار بالحمل اقرار بما مضى اليه وهو الولادة لانه اقرب كونها مؤثقة فيقبل قولها في رد الامة وعلى
 هذا الخلاف لو كان الحمل ناهرا (قوله وعندهما تنشرط شهادة القابلة) لانها تنعى الحث فلا يقبل
 قولها بدون الحجة وشهادة القابلة حجة في منله على ما ذكرنا نعي واما النيب ولوازمه كاموية الولد فلا يثبت
 بدون شهادة القابلة اتفاقا وقوله كاموية الولد يعنى اذا كانت امه ودخل تحت الكاف اللسان
 وجوب المحرم من عدم اهليته له (قوله واكرمه الحمل ستان) لقول عائشة رضى الله عنها الولد لا ينجى
 في البطن اكثر من ستين ولو ضل مغزل دبر رأى بقدر مكث ظله حين الدوران وهذا قبل لغاية السرعة
 فان ظل المغزل حالة الدوران أسرع وزال امن سائر الغسل الدور واية الميسوط والابضاح وبعض نسخ
 المسدية ولو فلكة مغزل أو ولو بدو فلكة مغزل والمغزل بثلاث حركات الميم وفتح الزاى عزمى
 والفلكة بفتح الفاء محمودة ومثوب بفتحها الساقى الى المغزل شحنا (قوله وعند الشافعى اربع سنين) وهو
 المشهور من مذهب مالك وابن حنبل وقال ربيعة سبع سنين وقال الليث بن سعد ثلاث سنين وقال عباد
 ابن العواد خمس سنين وعن الزهرى ست سنين وقال أبو عبيد نيس اقصا وقت يوقف عليه وتعلقوا في
 ذلك بحكايات منها ما روى ابن الفضل يقي في بطن امه اربع سنين فولدته امه وقد ثبتت ثبائدها وهو يهضم
 فسمى بذلك والحجة عليهم ما سبق عن عائشة وهو محمول على السماع لانه لا يدرك بارأى ولان احكام
 الشرع تنبنى على الاعمال الاغلب وما زاد على ذلك في غاية الندرة فلا تتعلق بها الاحكام زيلى (قوله واقلها
 ستة أشهر) بالا جماع لقوله تعالى وحله وفصله ثلاثون شهرا وقال وفصله في عامين ففي العمل ستة أشهر
 روى هذا عن علي وابن عباس معنى (قوله فلو نسكتم امه فطلقها) واحدة كمالسى واما ان الطلاق
 ليس بقصد قال زيلى وكذا كذا الا شترى وجهه قبل ان يطلقها في جميع ما ذكرنا من الاحكام لان
 النكاح بقصد البتة او تكون معتدة كان بعد الدخول حتى لا يجوز له ان يزوجه الفرية ما تم تحض
 حيزتين فيكون ما ولدته قبل ستة أشهر ولان النكاح كونه وبعده ولد الملوكة ما يدا ان المحوآت تضاف الى
 اقرب الاوقات الخ (قوله فاشترها) ليس بقيد بل المراد انما دخلت في ملكه باى سبب كان ولا بد من كونه
 قبل الاقرار باثبات قضاء عدتها قيدية في الفتح قال في البحر ولم يبين مفهومه واقول انما يبينه استغناء بامر
 من انه مع الاقرار بشرط ان تأتى به لا قبل من ستة أشهر من وقت الاقرار لان وقت الشراء كما قال هنا
 (قوله لزيمه) سواء اقرب أو اوتاه زيلى (قوله أى ثبت نسبه منه بلا دعوى) لانه ولان المعتدة لا تقدم العلوق
 على الشراء لانه لم يطلقها وجبت عليها العدة ثم بالشراء لم تطل العدة حتى غيره وان بطلت بالنسبة اليه
 لم يلها به تلك العين زيلى (قوله لا يثبت نسبه منه الا ان يدعيه) لانه ولد الملوكة لا المعتدة لتأخر العلوق
 عن الشراء زيلى (قوله الا ان ندلا قبل من ستة أشهر مطلقها) ولتمام ستة أشهر أو اكثر من وقت
 التزوج لان العلوق حدث في حال قيام النكاح وان كان اقل لا يزمه لان العلوق سابق على التزوج
 زيلى (قوله الى ستين من وقت الطلاق) لانه لا يمكن اضافة العلوق الى ما بعد الشراء للحرمة الغلظة
 فيضاف الى ما بعد الاوقات وهو ما قبل الطلاق جملا لا فرعا على الصلاح (قوله ان كان في بطنك الخ)
 قيد بالتمن لانه لو قال هذه حامل منى زيمه الولدان جاءت به لاكثر من ستة أشهر الى ستين حتى يتفهم
 عن الغاية (قوله فشهدت امرأة) ناهرا يعنى غير القابلة در (قوله ثبت نسبه منه) لان سبب ثبوت النسب
 وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو نى وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقا
 در (قوله بلا دعوى) عبارة يعنى لانه ثبت بدعوته ولا يخفى ما يبينه من مخالفة ويمكن حمل كلام الشارح
 على ما بعد الانفصال فلا تنشرط الدعوة وكلام العيني على ما قبله فلا حاجة كذا قبل واقول ان الظاهر ان
 مراد العيني بالدعوى قوله لانه ثبت بدعوه ما سبق من قوله ان كان في بطنك ولا فهو نى فلا حاجة الى

دعوة أخرى وهذا هو محل قول الشارح بلا دعوة فتقدر (قوله هذا إذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقتران) لتيقننا بوجوده في ذلك الوقت زبلى (قوله أما إذا ولدت لسته أشهر فصاعدا فلا يزعمه) لاحتمال العلوق بعده زبلى (قوله برئانه) والقياس ان لا يكون لها الارث لان النسب ثبت بالنكاح العادى بالوطء بنسبة وبامومية الولد فلا يكون الاقرار به اقرارا بزوجية لها ووجه الاستحسان ان المسئلة مقرضة فيما اذا كانت معروفة بالبحرية والاسلام و يكون نهام الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين للنسب فعند اقراره بالنسوة يحصل عليه ما لم يظهر خلافه لا يقال ان النكاح ثبت مقتضى ثبوت النسب فقط بقدرا حاجته لا ناقول النكاح غير متزوج الى نكاح موجب للارث والنسب والى غير موجب له ما اذا تعين النكاح الصحيح لزعمه بلوازمه زبلى (قوله فقال وارثه الخ) ليس يقيد بل بالجهل بالحرية كافى في منع ارثها سواء قال الوارث ذلك أم لا وكان صغيرا وفى سكونه عن المهر اذ ان بعدم وجوبه وأوجب القتران شي لها مالمثل لانهم قرروا بالدخول ولم يثبت كونها أم ولد بقولهم وارتضاء في الفتح ورده الارتفاع بان الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الرضا عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم الشبهة نهر (قوله فلا ميراث لها) لان الحرية لا تباينة بظاهر المحال تصلى لدفع الرق ولا تصلى لاستحقاق الارث كاستصحاب المحال وعلى هذا القول الوارث انما كانت نصرانية وقت موت أبي ولم يعلم اسلامها فيه اوقال كانت زوجة له وهى امة بنتى ان لا ترث الا كذا زبلى (تتممة) لثبوت النسب ثلاث مراتب احدها النكاح ومافى معناه من النكاح الفاسد والمحكم فيه انه ثبت من غير دعوة ولا بنتى بمجرد النفي وانما بنتى باللعان فى النكاح الصحيح دون الفاسد لا لعان فى النكاح الفاسد الثانية أم الولد والمحكم فيها ان ثبت النسب من غير دعوة وبنتى بمجرد النفي وهذا اذا كان محل له وطؤها والام ثبت بدون الدعوة كالم ولد كانتا مولاها وامة مشتركة بين اثنين استولداها ثم ماتت ولدا ثبت الا بالدعوة الثالثة الامة اذا ماتت ولدا ثبت النسب بدون الدعوة عندنا خلافا للشافعى جوى عن الظاهر به واعلم ان أم الولد اذا حرمت عليه بوطء أبيه أو ابنه أو بوطء أمها ونحوه لم يثبت نسب الولد الذى جاء بعد التحريم الا بالدعوة لانقطاع الفرائس زبلى وفى الظاهر به أم الولد اذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل بها بالزوج وجاءت بولد ثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى جوى

هذا اذا ولدت لاقل من ستة أشهر وقت الاقتران اما اذا ولدت لسته أشهر فصاعدا فلا يزعمه (ومن قال للغلام هو ابني ومات) ان قال (فقال تامة هو ابني ومات) وهى امة بنتى امرته وهو انما امرته وهى امة بنتى امرته وهذا اذا كانت المرأة ابنة برئانه هذا اذا كان الغلام فان معرفة بانها حرة وبانها ام ولد معروفة من ثبوتها فقال وارثه انت أم ولد جهلت من ثبوتها فقال وارثه (فلا ميراث لها ابى) ولست بمخلوصة اى (باب المحضاة) وهى الترية يقال حضته حضانة اذ رقتة ورثته (الحق) النسائى صفاه (الولد) الصغير امة

(باب المحضاة)

بالفتح والكسر مصباح كزبوت النسب عقب احوال العدة كمن يكون عنده الولد جوى (قوله وهى الترية) أى تربية الولد أى تكفل المرأة لثريته ولعلها ما عودت من حضن الطائر يرضه اذا جئ عليه بمحضه أى جديده جوى وفى الدرر من حضن الطائر يرضه بمحضه اذا جئ الى نفسه تحت جناحه وكذلك المرأة اذا حضنت ولدها انتهى وحضن من باب نصرته جى عن تاج الاسماء والحضن مادون الابط الى الكتف نهر والكتف بوزن الفلس ما بين المحاصرة الى الضلع الخلف والمخمر وسط الانسان مختار صحاح (قوله أحق الناس) أشار بتقدير المضاف اليه الى الصحيح كلام المصنف عربية وهى حق من ثبتت له لاحق الولد على النفي به وعليه فلا تخير وعلى الثاني خبر جوى ونقل من المنصورة أن أم الصغير اذا امتنعت من امساكها ولزوج للام تخير عليه وعليه الفتوى ونقل عن الظاهرية ما يفيد ان الخلاف فى انها تخير أو لا مقيد بما اذا كان للصغير ذات محرم اخرى فاذا لم تكن تخير على المحضاة اتمة قال لا يضيع الولد وليس المراد من قوله فاذا لم تكن المتحريم وجود غيرها بل ما هو الاعمال والوجوه وامتعت من القول نهر (قوله امة) ولو كانت أمة أو حرة نهر لا روى أن امرأة ماتت له عليه الصلاة والسلام فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجرتى له حواء وتبني له سقما وزعم أبوه انه يتزعمه فنى فقال

عليه السلام أنت أحق به ما لم تنكح زبلي لكن لا يدفع اليها حتى يطلبه جوى عن المقاح والمحواء
 بالكسر بيت من الشعر وانجم الاحوية (فسرع) تسحق الام الاجرة على المحضانة حيث لم تكن
 منكوبة ولا معتدة نهر عن السراج وفي الجبر وتلك الاجرة غير اجرة ارضاعه وفيه ظاهر الولد المجسدة أن
 اجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو لا نبرة فعل هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة المحضانة
 ونفقة الولد شربلالي وحكي في النهر اختلاف في اجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي واختلاف الترجيع
 ايضا واعلم أن تقييدا - تحقاق الام اجرة المحضانة بما اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة فانها جوى بالنسبة لولده
 منها اما ولده من غيرها فلها ذلك مطلقا سواء كان النكاح قائما او لا وصرح به الزبلي بقوله ولو استأجر
 منكوبته لترضع ولده من غيرها جازها في الدرر من تقييدها استحقاقها بقوله ولو طلبت بعد عدة
 أو فم الخ قال الشيخ شاهين وقع اتفاقا فاعلم ان المعتدة من طلاق رجبي ليس لها مطالبة الاجرة لا رضاع
 ولدها اتفاقا وفي المتوترة واثان درر والفقوى على ان لها ذلك شربلالية وفي النهر من الفسخ لو كان
 الاب معسرا وأبت الام أن تربية الابوة وقالت ائمة أنا ترى بغير اجرة العمة أولى هو الصحيح وقيدته في
 كشف القناع للشربلالي بما اذا كانت غير متروكة بغير محرم للصغير لانها حينئذ لاحق لها في أخذ
 الولد وهل ترجع العمة المتبرعة بالمحضانة على الاب اذا أيسر بالاجرة قيل نعم در عن المجتبي وحاصل ما ذكره
 في كشف القناع أنه اذا قدر أن كل مستحقة للمحضانة أو مستحق لها ولو لم يحجج بالمريض بامساك الصغير
 أو الصغيرة بالإجراؤ بأز يد من أجل المثل فيئذ اذا توفرت شروط القسام بالصغير في المتبرعة تقدم فان
 اختل حالها لا يدفع اليها لان الام اذا كانت فاجرة أو تخرج غالب الاوقات وتترك البنت ضائعة لا تسحق
 حضانة فكيف اذا كانت المتبرعة بمثابتها وتقيدهم العمة بالنسار والاب بالاعسار يستفاد منه أن
 الاب اذا كان موسرا تكون الام أحق بامساك الولد بأجل المثل نظر للصغير ما لا ضرر فيه على الاب الموسر
 فلا تقدم العمة المتبرعة وحيث علمت ما فذمناه فنقول يجب على الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة أن
 يصنط فلا يجيبه بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امره ادعى التبرع لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل
 بمجرد قول غيرها ولا بصحور المدعية وطلبها أخذ الولد فانه قديم فعل طواؤا وتصلح لاسقاط ما قرع على
 الاب فاذا مالته الام الى ترك الولد لعدم قدرتها على ترك الفرض مع امساك الولد لضرورة مؤنتها
 واحتياجها لحطاط في أمر الصغير وتطر في أمر الاجنبية التي تزعم التبرع لدفع التواطى مع الاب والصيل
 على الام لاضاعة التفرير وتحميلها بالصغير هل للاجنبية لبن وهل معها رضيع يزاحم الذي تربد التبرع
 بارضاعه وحضنته وهل لها زوج ويرضى بأخذ الولد ويرضى بزاحمته لانه في الرضاع والسرير والقمام
 وهل للتبرعة قوة وقدرة على القيام واذا لم يصدق زوجها على ارادة التبرع منها فلا يقبل قول الوالد
 ويبقى الولد على امه ويلزم الاب باجرة الرضاع والمحضانة كذا ذكره الشربلالي في كشف القناع وفيه نظر
 من وجهين أما أولا فبقوله وهل لها زوج ويرضى بأخذ الولد الخ نصيحي أن تزوجها بغير مانع والظاهر
 عدم تسليحه الا ترى الى ما سبق من تقييد العمة المتبرعة بعدم تزوجها باجنبي من الصغير فاذا كان هذا
 شرطا في العمة مع ان لها حق في المحضانة في الجملة فكيف بمن لاحق لها اللهم الا أن يحمل زوجها على
 ما اذا كان محرما للصغير وأما ثانيا فقتصر بحه هنا بأن الصغير يدفع للاجنبية عند توفر الشروط بخلاف
 لما ذكره في حاشية الدرر حيث ذكر ان الاجنبية تؤثر بالارضاع عند الام ما لم تتزوج بخلاف من لما حق
 في المحضانة حيث لا تؤثر بالارضاع عند الام بل تؤثر الام بدفع الصغير اليها بالشرط المتقدم وهو عدم
 كونها متروكة بغير محرم الصغير وبهذا يحصل التوفيق في كلام صاحب الدرر حيث ذكر أن الام
 الاب اذا وجد مترعة بلا جوا ليس للام منعه ولكن ترضعه في يتربسا لم تزوج الام ثم ذكر في جانب العمة
 أن الام تدفعه اليها فاذا حملنا ما ذكره أولا من المرضعة بلا جوى الى اجنبية انتفت المحضالة وهذا يصلح
 جوابا لقوله في الجبر لمن صرح بأن الاجنبية كالعمة وان الصغيرة تدفع اليها اذا كانت متبرعة والام

تريد الاجر على المحضنة ولا يقاس على الامة لانها حاصنة في الجملة انتهى ولم اربأ المراد يسارا العتق
 كلام صاحب الدرر وغيره كفتح القدير والظاهر ان المراد به القدسية على المحضنة (قوله قبل الفقرة
 وبعدها) سواء كانت الفقرة بالطلاق أو بالموت جوى عن المتسلح (قوله الا ان تكون مرتدة)
 فانها تجسب وتغرب فلا تغرب للمحضنة درر حتى اذا اسلمت ما دحقها في المحضنة كما كانت عزى عن
 الطهرية (قوله أو فاجرة غير مأمونة) مقتضى التقيد ان مطلق العصور لا يوجب سقوط حق المحضنة
 ما لم يقتصر بعدم الامن خلافا لظاهر الزايلي والعين والدرر ولهذا قال في العزيمة ولا ينبغي اهمال هذا
 القيد لان الكفارة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الاديان فالساقرة المأمونة أولى انتهى واعلم ان في قصر
 الاستثناء على المرتدة والفاجرة قصورا اذ الامة وام الولد والمدرسة والمكاتبه لاحق لمقن وكذا الفاسقة والتي
 تخرج كل وقت وترك البنت ضائعة أو كانت سارقة أو مغنبة أو نائصة والمكاتبه أحق بولدها المولود
 في الكفالة لدخوله فيها بجناس المولود قبلها واعلم ان ما سبق من انه لاحق للامة ونحوها مقيد بما اذا لم يكن
 الولد رقيقا فان كان كمن احق به درر عن المجتبى معللا بأنه للولي وفيه عن مصنف التنوير ان الفاسقة
 بترك الصلاة لاحضنة لها خلافا لما ذكره في البحر بحثا انتهى وأقول تقدم ان مجرد العصور لا يوجب
 سقوط حق المحضنة الا اذا كانت غير مأمونة وتقدم انه لا ينبغي اهمال هذا القيد وعليه فقدم المقوط
 بترك الصلاة يسكون بالاولى حيث كانت مأمونة وحذر فبحث صاحب البحر قوى خلافا لما ذكره
 مصنف التنوير وان اقره في الدرر (قوله ثم ام الام) وان علت اذا لم يكن لها ام بان كانت متعة أو ليست
 اهلا للمحضنة أو لم تقبل الولد واسقطت حقها وترجحت بأجنبي لان هذه الولاية تستند من قبل
 الامهات فام الام الاولى من ام الاب هو الصحيح وذكر الخصاص ان المحضنة اولى من ام الام جوى عن
 البرجندي (قوله ثم ام الاب) وان علت لانها ام الامهات ولهذا تخرج ميراث الامهات السدس
 ولانها اوفر شقة درر واما ما في الام فتوزع من ام الاب بل عن المحضنة يضاد عن البحر (قوله وقال
 زفر الاخت لاب وام الخ) لانهما تدلى اليه بقراءة الاب وهن بدلين بقراءة الام فكيف احق لان المحضنة
 تستحق باعتبار قرابة الام ونحن نقول هذه ام لانها قرابة الولاد وهي اشق فكانت اولى كالتى من
 جهة الام ولهذا تخرج ميراث الام كما تخرج ذلك زبلى (قوله اولاب) كذا في بعض النسخ وفيه نظر لانها
 ليست من قرابة الام (قوله ثم الاخت الخ) لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد درر كذا بناتهن
 وبنات الاخ فتقدم بنت الاخت الشقيقة ثم لام على المحضلات والعات وقال في السراج ثم بعد بنات
 الاخت تكون لبنات الاخ شريبلية (قوله ثم الاخت لاب وام ثم لام) وجه تقديم الشقيقة على التى
 لام انها اشق وقال زفر بشر كان لاستوائهما في الادلاء بالام وهو المعتبر وجهة الاب لا مدخل لها
 فيه ونحن نقول انها تصلم للترجيح غير (قوله ثم لاب) وفي بعض الروايات الاولى بعد الاخت لام هي
 بنت الاخت لاب وام ثم بنت الاخت لام ثم المحضلة ثم بنات المحضلة ثم الاخت لاب وفي مبسوط صدر الاسلام
 جعل الاخوات مطلقا اولى من المحضلات لان من اصحاب الفروض والمحضلات من ذوى الارحام جوى
 عن البرجندي (قوله وفي رواية المحضلة اولى) لانها تدلى بالام وتلك الاب وهذه رواية كتاب الطلاق
 ووجه الاول وهي رواية كتاب النكاح غير قرب القراءة قال في الفتح فعلى رواية كتاب النكاح تدفع بمد
 الاخت لاب الى بنت الاخت الشقيقة ثم الى بنت الاخت لام ثم الى بنت الاخت لاب ثم الى المحضلة
 الشقيقة انتهى وفي غيره اولاد الاخوات لاب وام اولام احق من العات والمحضلات بانها اقرب من
 واما اولاد الاخوات لاب فالاصح ان المحضلة منهن اولى انتهى (قوله ثم المحضلات كذلك) لان قرابة الام
 ارجح في المحضنة والمحضلة اولى من بنات الاخ لانها تدلى بالام وتلك بالاخ درر وهو مخالف لما في الجوهرة
 والسراج ونصه بنات الاخ اولى من العات والمحضلات شريبلية وقال في العزيمة قوله والمحضلة اولى من
 بنات الاخ اعني في ذكرك هذه المسئلة هنا الزايلي والظاهر ان يكون مسئلة مستندة للسباق فان

قبل الفقرة وبعدها (الان تكون
 مرتدة أو فاجرة غير مأمونة) ثم ام الام
 ثم ام الاب (وقال زفر الاخت لاب وام
 ثم ام الاب) ثم ام الام (ثم ام الاب)
 اولام اولاب (ثم ام الام ثم ام الاب)
 (ثم الاخت لا لام ثم ام الام)
 وفي رواية المحضلة اولى من الامهات
 لاب (ثم المحضلات كذلك)

درجهما تحت قوله كذلك كما هو الظاهر لا يظهر له وجه حصه (قوله ثم العات كذلك) وبعد من خاله
 الام الشقيقه ثم لام ثم لابت ثم هاءنسا كذلك وخاله الام اولى من خاله الاب عندنا ثم حالات الاب وجماعته
 على هذا الترتيب وامابنات الاحام والعمات والاحوال والاحالات فلا حق لمن في المحضه لان قرابتهن
 لم تسا كدبا لهويه نهر (قوله ومن نكحت غير محرمه الخ) لما رويان ولا نزوج الام بعطه نزارا ينظر
 اليه شزارا بلبي وقوله نزارا أي قلبا وشزارا أي نظرا المنة عن عناية (قوله سقط حقها) فتنقل
 الحق إلى غيرها كما مهابلا وقد في القنيه بان لا تملك الصغير في بيت الاجني الذي هو زوج ابنتها
 أي زوج أم الصغير فان فعلت كان للاب ان يأخذها منها ولو أمسكتها المحضه في بيت اجني عازبه
 استظهر في الجبر سقطا حصانتها قياسا على ما روي من خاله في النهر للفرق بين من يزوج الام والاجني
 ولو كان رجسا فقط كابن العم فهو كالاجني ولو ادعى زواجا بها وانكرت فالقول لما روي أنه أقرت به لستكم اذنت
 الطلاق فان لم تبين الزوج فالقول لها لان بنته وبنتي ان يكون مع الابن في الفصل نهر (قوله
 ثم يعود بالفرقة) زوال المانع كالناشره منقطه ففتها ثم اذا عادت إلى منزل الزوج يجب وكذا الولايه
 تسقط بالجنون والارتداد ثم اذا زال ذلك عادت الولايه ثم اذا كان الطلاق رجعا لا يعود حقها حتى
 تنقضي منه القيام الزوجه زبلي واعلم ان كلام الزبلي بشيرا إلى ما في الشربلاليه حيث ذكر ان هذا
 من قبيل زوال المانع لا يعود الساقط وقولهم سقط حقها معناه منع منه مانع انتهى ولهذا قال في النهران في
 التبريد بالسقوط نحو زوا (قوله ثم العصاب نريهم) فقدم الاب ثم المحدث الاخ الشقيق ثم لابت ثم بنوه
 كذلك ثم اللهم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالاول ثم الاسن در وما اولاد الاحام وموالي العتاقه فاذا دفع المهر
 الصغير دون الصغيره قال في العرو بنيني ان يقدم عا اذا كانت تشبه وكان غير مأمون علمها قال
 العلامة الحموي ما بهن صاحب العبر ترجمه البرجندي حيث قال ولعل ذلك اذا بلغت حد الشهوة انتهى
 قلت هذا الذي بهن في البحر وغيره كالبرجندي يؤخذ من تعليل العيني المسئلة بالبحر زعن القنيه
 ونص عبارته لا تدفع إلى غير المحرم من الاقارب كان العم والوالى الام التي ليست بما عمو ولا للعصه الفاسق
 والوالى مولى العتاقه فترزعن القنيه بخلاف الغلام الخ وقالوا ان كان في المحارم لا يؤمن على الصبي
 والعصيه فلا حق له في المحضه وفي تحفه الفقهاء ليس للعاريه غير ابن العم فالاختيار ان القاضي ان
 رآه أصح ضمها اليه والا وضعا عند أئمنه نهر والمحال ان العصه الغير المحرمه كان العم لاحق له في
 المحضه مطلقا سواء وجد للصغير محرم وان لم يكن عصه كالحال أو لم يوجد أصلا خلافا لما يتوهم من
 عبارة الدرر حيث قال لا تدفع صديقه إلى عصه غير محرم كولي العتاقه وابن العم وجود محرم غير عصه
 كالحال لان تقيده بوجود المحال وهم لان العم حق المحضه عند عدمه وليس كذلك ولهذا تعبه
 الشيخ شاهين بما سبق من انه اذا لم يوجد للعاريه غير ابن العم فالاختيار ان القاضي ان رآه أصح ضم اليه
 والا توضع على يد أئمنه وسكت المصنف عن ذوي الارحام وقد قالوا اذا لم يكن له عصه دفع اليهم فيدفع
 إلى الاخ لا ثم إلى العم ثم إلى المحال لابت وام ثم لابت ثم لام نهر (قوله واعلم ان كل هذا على سبيل
 البدليه) ان قلنا نه مستفاد من العطف به قلنا رعايتهم انها للترتيب في الذكر شيئا (قوله حتى
 يستغنى لانه اذا استغنى يحتاج إلى التأديب والتلقين باذاب الرجال وأخلاقهم والاب اقدر على ذلك
 درر (قوله قيل المراد بالاستبصار الوضوء) من غير اعانة أحد (قوله وقد روي بسبع) وعندما لا يشك
 وعنه بان يفرغ مني وقوله يشترى سيدا اسنان اللبن قال في الصالح الثغري ما تقدم من الاسنان قال في
 الفتح ولو اختلفا فقال ابن سبعه وقالت بن سلتا يخلف القاضي أحدهما ولكن ينظر ان كان باكل
 وحده ولبس وحده دفع للاب والا فلا شربلاليه (قوله وهو قول المصنف) في الظاهر انه ان المصنف
 قدره بسبع سنين او ثمان حموي من البرجندي فانقل عن المصنف قد اختلف (قوله حتى تحيض)
 ولو زوجت قبل ان تبلغ لا تسقط حصانتها وقال في القنيه الصغيره اذا لم تكن مشبهه ولما روي لا يسقط

ثم العات كذلك ومن نكحت (من هذه
 غير محرمه) أي غير محرم الصغير
 أي حق المحضه وانما قيد
 سقط حقها) أي حق المحضه اذا كان
 به لانها لو نكحت محرمه كالزوجه
 زوجها لم يطل حقها (ثم يعود)
 بهم الصغير لا يطل حقها (ثم يعود)
 حق المحضه (بالفرقة ثم العصاب
 بترتيبهم) واعلم ان كل هذا على سبيل
 البدليه (والام والمحدثه حتى به) أي
 بالعلام (حتى يستغنى) فإين كل
 وحده ويشرب وحده وليس وحده
 ويستحب وحده قبل المراد بالاستبصار
 والوضوء قبل نفس الاستبصار (وقد روي
 الاستبصار) (بسبع سنين) وهو قول
 المصنف وعليه الحموي (و) الام
 والمحدثه حتى (أو) أي بالمجاريه (حتى
 تحيض) وروى محمد بنها

ولو لا بعد ما يرفع كسب الابن الى امين تنوير وشرحه (قوله ولا تسافر مطلقة الخ) في التعبير
 بالملقة اعلم الى ان المنكوحة لا تسافر به الا في ومنه المطلقة رجعا واما المندعة بان تقدم لها
 لا يخرج بان لم يكن معها ولد نهر (تقريب) طلب انتقال من مصر الى مصر فخرها لار وابه كفا
 الخلية ولو لا حيث ليس لما لا امتناع وليس في ظاهره اربا تبصيل بين ان يكون مومنا او لا اذا اوجها
 البهل بحر وماتى فصول الاسر وشي معزى الى ظهر الدين المرشاني من ان الاخذ بقول الله تعالى اولي
 مردود لان النص معلول بعدم الاضرار وفي انواجه الى غير بلدها ضرار بها فلا يصح ان يسمي (قوله
 بولدها قيد بالولد المضاف اليها اشارة الى ان المندعة ليس لما ذلك وكذلك اذ ائتمنت لانه لا عقد
 بينهما (قوله بحيث لو نرج الزوج اعلم بالولد الخ) يومئذ منه ما فحق به شيئا من ان الام الحاصنة
 لا تفر على بحث بناتها ابها وانما تفر على تمكن الاب من النظر اليها (قوله والقريبة مثل مصر) اى
 القرية التي وقع النكاح فيها مثل مصر شيئا (قوله الا الى وطنها) ولو قرية في الاصغر در قيد الوطن لانه
 لو وقع العقد في غرضها ليس لما ان تنقل ولها يدون الاذن وهذير واية الاصل وفي اجماع الصغير
 ويختصر الطحاوي لما ذلك وفي الظاهر ليس لما ان تخرج الولد الى دار الحرب وان كان اصل النكاح فيها
 وقوله ولا تسافر وهم ان يجوز لسان تنقل ولها الى دار الحرب او السفر الى موضع كان وليس لما ذلك على
 اطلاقه بل لسان تنقله الى موضع لو نرج الاب صاحبها لمكانه ان يعود اليه مساويا اذن الاب اولا وكذا
 في مبسوط صدر الاسلام وفي الطهريه عن الباقي لما ان تنقله الى بعض نواحي مصر وان كان بحيث لا يمكن
 الاب الرجوع في يومه الى وطنه قبل الليل جوى من البرجندى ومنه يعلم ان في التعبير بالسفر مساعدا
 اذ لا يصح ان يراد به السفر الشرعي لانه لا يشترط للتحرك ان يراد به القوي لانه لا يقع اذا تعاقب ما بين
 المسكنين وكذا التعبير بمطلق الحرج وجب يصح فالمراد به الحرج من مكان الى آخرى اذا كان بينهما
 تفاوت اذا انتقلت به من القرية الى المصر بحر وفي الدرر المعنى اذا لم يكن بينهما تفاوت بحيث يمكنه
 ان يصر ولده ثم يرجع في نهاره لم يقع مطلقا لانه لا انتقال من محله الى آخرى انتهى وقوله مطلقا اى
 سواء كان المكان الذي تريد الانتقال اليه وطنها وقد نسكها فيه ام لا وسواء اذن لما الاب ولا واستثنى في
 الدروس عدم جواز الانتقال بالولد الى دار الحرب يعني وان كان اصل النكاح فيها كما يحكى عن البرجندى
 ما اذا كانا مسافرين انتهى وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لمساخ في
 المحضنة لاحتمال هودبه والمانع من ربلالة عن البرهان وفيها عن السراجية للطحاوي السفر بولده زواجها
 الان يعود حقها انتهى قال وفي المحاوي القدسي محل المنع اذ لم يمكنها ان تصر ولدها كل يوم انتهى
 (قوله وقد نسكها فيه) لانه التزم المقام فيمصر عاود وقال عليه السلام من تأهل ببلدة فهو منهم ولذا
 نصوا المحرم به بدمية والمسافر مقبلا على حاد كره ضواهر زاده وكفى القنبة اذ لا يكون مقبلا بل
 وروى ابن ابي شبة وابو يعلى الموصلي في مسنده ان عثمان بن عفان قال صلى الله عليه وسلم
 من تأهل ببلدة فهو من أهلها يصل صلواتهم واني تأملت منذ قدمت مكة فخرج باب العناية ولو ارادت
 الخروج به الى ما نسكها فيه لم يكن غير وطنها لم تكن من ذلك في الاصغر نهر (قوله لانه اذا نسكها فيه الخ)
 فيه قصور حيث اقتصر على ذكر حجة واحد القديس واهمل الكلام على محترز القيد الاخر والحاصل
 ان المصنف شرط مجواز النقل شرطا من احدهما ان يكون وطنه سالما الثاني ان يكون الزوج واقعا فيه
 حتى لو وقع الزوج في بلد وليس بوطى لما ليس لما ان تنقله اليه ولا الى وطنه لعدم الامرين في كل واحد
 منها وهو راية كتاب الطلاق من الاصل وفي الجامع الصغير لما النقل الى مكان المقدس الى الزبط
 والاول هو الاصغر (فروغ) في المحاوي له انواجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولها كل يوم كافي جانبها
 وفي السراجية اذا سقطت حضنة الام واخذها الاب لا يجبر على ان يرسله لما يلي هي اذا ارادت ان تراه
 لا تمنع من ذلك وانما شيئا الرمي بان غير الاب من العصبان كالا بد وفيه من البحر نرج بالولد مطلقا

(ولا تسافر مطلقة بولدها) بعد
 انقضائه الدمان كان اصل النكاح في
 مصر حتى قبله الان يكون بين مصر
 قريب بحيث لو نرج الزوج الى وطنه
 الولد امكنه ان يبيت في اهله فينبذ
 يكون هذا كالحال المتلفة ولما ان
 تفعل من محله الى محله اخرى والقرية
 مثل مصر (الاى لا تسافر به الا الى
 وطنها) كالحال انه قد نسكها فيه
 قد يراه اذا لم ينسكها فيه ليس لما انه
 تنقل الولد

فطالبته برده ان أخرجه باذنها لا يلزمه رده وان بغيا ذنبا زامه كالأخرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها
فقبله رده انتهى

(باب النفقة)

أورد مباحث النفقة في ذيل كتاب الطلاق تبعا لأهداية ثان من جعلها نفقة المطلقة وبعضهم أورد
في ذيل كتاب النكاح لترتيب نفقة المنكوحه وبعضهم في كتاب على حديثها فيسأل مباحث نفقة ذوي
الارحام والمالك وهي لا تتعلق بالنكاح ولا بالطلاق جوي وهي في اللغة ما يتفق عليه الإنسان على صياله
كذا في ضياء المحامول وبه علم أن النفقة المرادة هنا ليست مشتقة من النفوق بمعنى الملاك ولا من النفاق
بل هي اسم للنهي الذي يتفق على عسائه وفي الشرح كما قال هشام سألت محمد عنها فقال هي الطعام
والكسوة والسكنى يحرقا في النهر وكونها عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق المذكور وأقول في جواز
اشتقاق اسماء الاعيان من المصادر قولان أشهرهما أنه لا يجوز وحينئذ فلا وجه لقول صاحب النهر
وكونها عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق المذكور بل يمنع على المشهور جوي (قوله وهي مشتقة من
النفوق الخ) مبني على القول بجواز اشتقاق اسماء الاعيان وقد علم ما فيه (قوله ونفقة الغريم على الغير
تجب بثلاثة أشياء الخ) وكذا يجب بسبب حبس النفس لمصالح الغير كالضارب اذا سافر بمال المضاربة
والوصى أو لمصالح العامة كالفتى والقاضي والوالي والعالم في الصدقات والمقاتلة زبلي (قوله لانها
تناسب ما تقدم) يعني من الطلاق والنكاح جوي ولا يخالفه ما في النهر حيث ذكر العتد بدل الطلاق
لانها تترتب عليه (قوله تجب النفقة للزوجة) بالكتاب والسنة والاجماع وضرب من المقول أما
الكتاب فقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وقوله تعالى وعلى المولود رزقه وكسوته المعروف
وأما السنة فما روى عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الوداع
فقال اتقوا الله في النسا فانهن حواء عندكم أخذوهن بأمانة الله واستعملن فروجهن بكلمة الله ولكم
عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدا تنكروهن فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولمن عليكم
رزقهن وكسوتهن المعروف وأما الاجماع فان الأمة اجتمعت على أن النفقة والسكنى واحتان للزوجة
على زوجها وأما القول فلأن النفقة تجب لغيره الاحتباس زبلي ونسبه وجوبها على أن لها أن تأكل
من طعامه وتلبس من كلبه بغيرائه نهر عن الذخيرة ويذكر ذلك ما ورد من قوله عليه السلام خذي
من مال أبي سفيان ما يكفك ولديك بالمعروف وهذا اذا كان النكاح صحيحا كما سألني في الشارح معزيا
للسوطي فلو بان فساده أو بطلانه رجح بما أخذته من النفقة در عن البحر وما في البرازية من لزوم
النفقة في النكاح بلا شهود فيه نظره اذ هو من أفراد الفساد (قوله مسلمة أو كافر) لان ما سبق في
الدلائل لأفضل فيها هداية (قوله ومطوعة أو غير مطوعة) يعني مدخولا بها أو ليس المراد بغير
المطوعة من لا تصلح للوطء كالمسبية من قوله ولا صغيرة أو لوطأ (قوله منتقلة إلى بيت الزوج أو غير
منتقلة) أي ولم يطلب الزوج النقلة كما سألني قريبا وبنيت أن يتأمل في الفرق بين قوله غير منتقلة
الخ وبين قوله تترتب جوي وأجاب شيخنا بأن النفقة إنما وجبت لغير المنتقلة لأنه لا يقم بها مانع من
الاستمتاع بها قبل التسليم وفي المراجعة قبل زفافها مقام المانع على أن المانع وجوب النفقة للزوجة
قبل الزفاف وعليه فلا فرق بينهما انتهى (قوله على زوجها) ولو صغيرا جذا في ماله لأعلى أبيه
الاذا ضيقها در وقال فاضحان وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لتجب على الأب نفقتها ويستدين
الأب عليه ثم يرجع على الابن اذا أبصر وقيد في الشرع بلالة بما اذا سكن في تزويج الصغير مصلحة
ولا مصلحة في تزويج قاصر وموضع بالغه حد الشهوة وطاعة الوطء به كبر وزم نفقة بقررها القاضي

(باب النفقة)
وهي مشتقة من النفوق الملاك أو
النفاق الزوج لان بها هلاك المال
ولا نهاتر في مصالح الحال ونفقة
الغير على الغير يجب بثلاثة أشياء
ما لزوجة والفرقة والمالك فبدا نفقة
الزوجات لانها تناسب ما تقدم وغيرها
واقع استطراد حيث قال (تجب النفقة
للزوجة) مطلقا سواء كانت تترتب
الى بيت زوجها أو تترتب وسواء
كانت مسلمة أو كافرة غنية أو فقيرة
مطوعة أو غير مطوعة منتقلة الى بيت
زوج أو غير منتقلة (على زوجها)
مطلقا سواء كان غنيا أو فقيرا حاضرا
أو غائبا

تستغرق ماله ان كان أو بصير زادن كسبر ونص المذهب أنه اذا عرف الاب بسوء الاختيار رجحانة
 او فسقا فالعقد باطل اتفاقا الخ (قوله والكسوة) في الظهيرية النفقة الواجبة هي المأكل والكسوة
 والسكنى فعلى هذا يكون ذكر الكسوة في كلام المصنف تخصيصا بعد تعميم جوى (قوله ولو كانت مائة
 نفسها المهر) أى لاجل قبض المهر المقدم وهو الذى تتورف بتقديمه في بلاد زمان لانه منع بمقتضى التقصير
 من جهته فلا تسقط النفقة به وان كان بعد الدخول عند أى خفيفة وعندهما تسقط الا اذا كانت دون
 البلوغ لعدم صحة تسليم الاب عني وكذا لا تسقط نفقتها بغيرها نفسها المهر اذا كان كله مؤقلا كانت
 الثانية وعليه الفتوى يحرم ونهر وارضاء بحسب الاشادر (قوله لماعليه فوق ما) (الاحكام الوان الاطعمة
 معمرة فيصاحب بقدر وسعه والساقى دين عليه اذا ادمر نهر) (قوله لا يجب عليه أن يطعمها ما ياكل
 يعمز ولا يعمز وهو معرب واصله بالفارسية باهصاحا - الخ) (قوله لا يجوز له أن يطعمها ما كانت تأكل الخ
 بنفسه) بل يتبدد (قوله ولا ما كانت تأكل بغيرها) أى ولا يجوز له أن يطعمها ما كانت تأكل الخ
 ولا يصح أن يكون تقدر كلامه - بغيره ان يطعمها ما كانت تأكل الخ كما هو ظاهر (قوله وقال الكرخي
 الخ) لقوله تعالى لئن في ذنوبي ذنوب من ستمه وجه الاول قوله عليه السلام فندار أن أى سفان خذى
 من مال زوجك ما يكفيك وولدك بالمهر وف اعتبر حالها والقبر لا تنقرا الى كفاية المورثات فلا معنى
 للزيادة وأما النص فغن تقول بوجهه أنه يصاحب بقدر وسعه والباقي دين في ذمته ومعنى قوله بالمعروف
 الوسط وهو الواجب وبه يبين أنه لا معنى للتقدير كما ذهب اليه الامام الشافعى على المورثان وعلى
 المعسر وعلى المتوسط مدون نصف مدان ما واجب كفاية لا يتقدر شرعا بزيادة وانما هو أن كلام
 الهداية يشير الى أنه اذا اعتبر حالها معا جاء به (قوله لا ينفق على امرأته ما ينفق على نفسه) (قوله لا ينفق على امرأته ما ينفق على نفسه)
 بقتضى اعتبار ١١١ عسبر ناهدا عما يوجب ما هو بصرح الزاينى (قوله أى ليحيى ان لو كانت نائنة)
 أشار بهذا التقدير الى ان قوله لا نائنة معطوف على قوله مائة ولا يصح له معطوف على قوله لزوجته فقد
 شرط العطف باللوكان معطوف عليه جوى وذلك الشرط أن لا يصدق أحدهما تطابقا على الآخر
 لا تقول جاني رجل لا يزود يصح لا أثره فينا وأما ما قيل من ان الاول ان تكون لا اسماء معني غير
 صفة لازمة فظاهر اعراضا على ما بعد حالها كونه على صورة المحرف فتعقب بأن محيى لا اسماء لا يقول
 به بصري وعلى كونه اسماء معني نكرة فلا يصح جعلها صفة لازمة وأيضاً كونه على صورة
 المحرف لا يقتضى نقل اعراضا للماء بعد ما قبل كونه على محل كذا لما في على قول الكوفي ان اسماء صفة
 في محل جر ما بعدهما مجرور بإضافة اليه و معتذر عن وصف المعرفة بالنكرة بان المعرفة بالانجسية
 نكرة معني (قوله حتى تعود الى منزلها) ولو بهدسة خلافه لاشافعى والقول ما عيبتها في عدم التثنية
 وتسقط به المرفوضة الاستدانة في الامع كالمرتدر (قوله نزع المراه من منزل الزوج) خرج به
 ما لو منعته من الوطء فانها لا تكون ناشرة وهذا أى نشرة لها بالخروج من منزلها ولو كانا من منعه من
 الدخول عليها اذا سكن بها في منزلها على ما سبق في مقيد بما اذا كان بغير عذر شرعى فلوابت السكنى في
 مكانه المقصود وباعت اجبا بحد للماله فابت ان تذهب معه لم تكن ناشرة وكذا لو سكن بها في منزلها
 المملوك لما منعته من الدخول عليها قبل ان تسأله ان يوصلها الى منزلها او يكثر لها منزل لا آخر لانها
 كالمخار جة الى موضع آخر نهر وقبه لو سلمت نفسها بالليل دون النهار او مكست كانت ناشرة قال في المجتبى
 وبه عرف جواب مسئلة هي المأوى وتزوج من الخمر فالت التي تكون في النهار في مصاحبها بالليل عنده فانه
 لا نفقة لها وقبه نفسا في اضاها انتهى وظاهر ان المراد بمنزلة المملوك ما هو الا مع ما لو لم يكن عنده
 او منعته وقوله ولواذنى عليها نكاحا بحيث تم اقام البينة فلا نفقة لها وكذا لو كان الانكار منه كفى
 الفسخ انتهى يعنى لا يلزمه النفقة لها بعد المأوى قبل اقامة البينة (قوله بغير حق) شامل لو كان
 خروجها منه لعذر كونه مقصودا بالكن كان الاول ابدال الباء من قوله بان اوفى مهر الخ بالكناف

والكسوة بقدر حالها ولو كانت
 (مائة نفسها المهر) المأوى وقال بعض
 المتأخرين ان المأوى المأوى عن أى
 يوسف وذكر في البسوة وفي ظاهر
 الزاينة بعدد مائة العقد تجب لها النفقة
 وان لم تنتقل الى بيت زوجها وعليه
 الفتوى وذكر في الحيط والا يصح
 واذا تزوج امرأة فطلبت النفقة قبل
 ان يوصلها اليه لا يتنازل قوله بقدر
 لم يطالب بالزوج الا يتنازل قوله بقدر
 حاقما أى تجب النفقة والكسوة لها
 عليه بقدر حالها في البسوة والاعصار
 وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة
 البسوة كانا ما ميسر وان كانت
 الاعصار كانا ما ميسر وان كانت
 هي ميسرة وهو ميسر لها عليه فوق
 ما ميسر من لو كانت ميسرة يقال له
 أنهما خبز البر واجبة أو واجبتين
 وان كان الزوج ميسرا فطالب البسوة
 نحو ان يأكل الخبز والقمح المشوى
 والبسوة وهي فقيرة كانت تأكل
 في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن
 يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت
 تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز
 البر واجبة أو واجبتين وقال الكرخي
 وهو ظاهر الزاينة وبه قال الشافعى
 باعتبار حال الزوج (لا) أى ليحيى ان
 لو كانت (نائنة) حتى تعود الى منزلها
 النشوة في اصطلاح الفقهاء خروج
 المرأة من منزل الزوج ومضام نفسها
 منه بغير حق بان اوفى مهرها

والنقد بقوله غير حق يخرج ما لو كان فيه شبهة سكبت السلطان لعدم اعتبار الشبهة في زمانها وكذا
لو أجزت نفسها لأرض صبي وزوجها شريف ونفخر وقيل تكون ناشئة زدر (قوله) لو كان كله
مؤجلا) تقدم أن الفتوى على قول الثاني لا تسقط نفقة ما ينفعها نفسها للهر وان كان كله مؤجلا
(قوله وصغيرة لا توطن) لأن امتناع الاستمتاع لمعني فيها والاحتباس الموجب ما يكون وسيلة إلى
مقصود متفق بالنكاح ولم يوجد هداية وأورد أن هذا المعنى موجود في الزنا والقران ومن بهما عرض
أول الدواعي والشرع اعلم أن النفقة واجبة لمن واجب بأن المعتبر في إيجاب النفقة احتباس يتفع به الزوج بالوطء
من جهتها واكثر ما في الباب من المنع من قبله كعدم المنع من قبلها قائم ومع قيام المنع من قبلها
لا يستحق النفقة نهاية وفيه نظر لأن ما ذكره الدليل قابل للقلب عنه وبعبارة أخرى وان كانا
صغيرين لا يقتدران على الجماع فلا نفقة لهما لأن العجز عن الجماع كالعجز عن العن إذا كان نفسه
صغيرة انتهى قيد الصغرة لأن الكبيرة يجب نفقتها وان كان زوجها صغيرا جدي ماله فان لم يكن
له مال لا يجب على أبيه إذا ضمنها جوي عن الخلاصة لكن نقل شيخنا عن المتي ماضا لغيره ونصه ونفقة
زوجه الأن على إيمان كان صغيرا أو زمنا انتهى الولدان كان ماله علم فهو بمنزلة الزمن والآخر
نفقته على أبيه والموسرى هذا الباب من عكس ما لا فائدة من نفقة عياله وبلغ القاضي مقدار ما يجب
فيه الزكاة ولا يجب نفقة مع الفقر إلا إذا رعى الولد الصغير والذات الباقية بكرًا كانت أو ثيبا ولا زينة
والمملوك ولا يبعد الأصح بمنزلة الأب والمجدد العاصم بمنزلة الأخ شيخنا هاهنا (قوله وعند الشافعي لما النفقة)
لأنها عوض عن الملك كما في المملوك عكس ما في الباب المهور عوض عن الملك ولا يصح العوضان عن
معرض واحد نلها المهر دون النفقة هداية (قوله مثلها ووطأ) أو يسبى من نفسه من الفرج
أو تملح للخدمة أو لا يستأنس إن أمسكها في بيته عند الشافعي واختاره في النفقة زهر في النهر والآخر
الأصح أن الإطاعة ليس لها حد مقدر بالسنة وإن السهنة تطيقه ولو صغيرة وقيل بنت تسع انتهى مفرع
على أنه يشترط لوجوب النفقة صلاحيتها للوطء وهو خلاف ما جزم به في الدررنا لاختيار صاحب النفقة
(قوله ومحبوسة) ولو طأها إذا اذبحها هو بدين فلها النفقة في الأصح جوهره وكذا لو قدر على الوصول
إليها في المحبس صبرية كحبسه مطلقا السكن في تصحيح القدوري لوجوبه في سجن السلطان فالصحيح
سقوطها وفي الجرح لو خيف عليها الفساد تحبس معه عند المتأخرين وقوله كحبسه مطلقا أي سواء
كان بحق أو خطأ لا يدل قوله لكن في تصحيح القدوري أي قال لا يتأق في فرض محمدا لمثله في المفرونة
لأن في غيرها لا تتصور والمسئلة تسقوطها وفيه نظر لأن عدم الوجود لا يلازم شوبه ولا نهر (تنبيه)
احتياطاً أصحابنا في إقرار الفروج الأفي مسئلة لو كانت حارة بين شر يمين أي كل منهما أنه يخاف عليها
من شريكه وطلب أن توضع على يدها لاحتباسها في ذلك وانما تكون عند كل واحد بما شئت لك
اشياء عن مراجع الدراية واعلم أنه يتعين أن يكون المراد من قوله وطلب أن توضع الخ أي طلب أحدهما
ذلك وامتنع الآخر وان كان سوق الكلام يقتضي وجود الطلب من كل منهما وليس كذلك لأنه لا مانع
من وضعها على يدها مع اتفاقها عليه (قوله بدين) قادرة على إيفائه أو لا نفقات الاحتباس وفي
الفتح وعليه الفتوى نهر خافي الدرر من تحليله للمسئلة بقوله لأن الامتناع عامر من قبلها بالمعاطلة
وان لم يكن منها بأن كانت حارة فليس منه انتهى أي فليس من الامتناع الذي من قبلها خلاف ما عليه
الفتوى ثم رأيت في غاية البيان أن المراد من قول الهداية وان لم يكن منها أي فوات الاحتباس بان كانت
حارة فليس منه أي فليس الفتوى من جهة الزوج فلا يطلب بالنفقة أيضا وحديث لا يكون مافي الدرر
حار با على خلاف ما عليه الفتوى (قوله غصبها رجل كرها) تبع في ذلك صاحب النقاية وليس
الأكراه بقيد احتراز بل هو اتفاق والمحكم بسقوط النفقة بالغصب لا فرق فيه بين أن تكون راضية

أو لو كان كله مؤجلا أو هبت منه (أو) لو كانت (صغيرة لا توطن) أي لا تصلح للجماع مطلقا أو كانت في بيت الزوج أو لا بد عندنا وعند الشافعي لما النفقة وان كانت صغيرة نلها بوطأها النفقة (أو) لو كانت (محبوسة بدين) وغصبها رجل كرها فذهب بها (أو) لو كانت

(حاجب مع غير الزوج) وعند أبي يوسف
 ان يجت مع محرم فلها النفقة وعنه
 ان كانت مفصولة لها النفقة والغنى
 على الاول والمناقذ بقوله حاجة لانها
 لو كانت معقرا وانزاعه وليس معها
 زوجها لا تخيان انفاقا وقد بقوله
 مع غير الزوج لانها ان كان معها
 الزوج يجب بالانفاق (و) لو كانت
 (مريضة لم تزف) الى بيت زوجها مطلقا
 وان زفت فمشت بعده فلها النفقة
 وعن أبي يوسف انه لا نفقة اذا كانت
 مريضة لا طلق الجماع (و) يجب النفقة
 (للمخادمة) مطلقا سواء كان حرا او مملوكا
 لها ولغيرها (لو) كان (موسرا) فان
 كان لها خادمان او أكثر لا يفرض
 عندهما وعند أبي يوسف يفرض لمخادمتين
 وقيل ان كان مملوكا كما يستحق والا
 وفي فتاوى سمرقند اذا كانت المرأة
 من بنات الانراف والمخادم يجبر
 الزوج على نفقة خادمتين وعن أبي
 يوسف رواية أخرى انها اذا كانت
 فاقعة بنت فائق وزفت الى زوجها مع
 خدوم كثيرة استحققت نفقة الخدم كلها
 وقالوا ان الزوج للموسر يلزمه من نفقة
 المخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته
 قوله لموسرا اشار الى انه لا يجب
 نفقة المخادم عند اعساره وهو رواية
 الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصح خلافا
 لما قاله محمد وفي الذخيرة هذا اذا كان
 للمخادمة اما ان المملوك للراة خادم
 لا تنقص نفقة المخادم عليه في ظاهر
 الرواية عن اصحابنا وعن زفر بن يرض
 لمخادم واحد حتى تقوم بذلك بنفسها
 او تتخذ خادما (ولا يفرق) بينها (بعضه
 من النفقة) مطلقا سواء كان حاضرا
 او لا سواء وطلبت والا وقال الشافعي
 اذا كان حاضرا وطلبت يفرق

بالغضب او لا جوى فان قلت كيف يتحقق الغضب مع كونها راضية قلت يتحقق باعتبار فقد الرضا من
 الزوج وان كانت هي راضية (قوله وحاجة) أطلقه فهم الوالكان معها محرم وكان الحج فغلا ذلك
 لا ينفى ان الاولى ابدال فغلا يفرض لانه اذا سقطت نفقتها في الفرض في النفل بالاولى (قوله لانه
 ان كان معها الزوج يجب بالانفاق) يعني نفقة المحضر خاصة لان نفقة السفر والكرامات ويرى على
 معنى انه يستطير في نفقة الطعام فتدفع فانه (قوله ومريضة لم تزف الى بيت زوجها مطلقا) أى سواء
 كان مرضا تطبق معه الجماع أولا (قوله وان زفت فمشت بعده فلها النفقة) والقياس عدمها ان كان
 مرضا يمنع الجماع لقوات الاحتباس للاجتماع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها
 ويعسا وتحمض البيت والمنازع لما روى فاشبه المحيض ودر والحاصل انه اذا لم يكن الانتفاع بها وجبه من
 الوجه تسقط نفقتها وان كان مرضا يمكن الانتفاع بها ينوع الانتفاع لا تسقط شربا لانه عن الفصح واعلم
 ان ما مشى عليه المصنف من ان اذا مرضت قبل الزفاف فلا نفقة ما مبني على اشتراط التسليم لوجوبها وهو
 رواية عن أبي يوسف والفتوى على ظاهرها رواه وهو ان النفقة يجب بمجرد العقد الصحيح كما: النهر سواء
 كان بعد ما يتي بها أو قبله وما فصله فاضمان زده في الجبر لكن عز في الدرر لصاحبنا دأبه انه استحسن
 عدم وجوب النفقة اذا مرضت ثم سلبت معللا بان التسليم لا يبعث انتهى وهذا في الحقيقة تأييده صلب
 فاضمان (قوله وعن أبي يوسف انه لا نفقة لمار كانت مريضة الحج) هذا الى احدى روايتين عن أبي
 يوسف فعلى هذا رواه رواية يشترط لوجوب نفقتها بشرط ان يكون المرض بعد الزفاف وكونها تطبق الجماع
 مع المرض اما على الرواية الاخرى عنه فالشرط كون المرض بعد الزفاف طاقا سواء كانت تطبق معه
 الجماع أولا وعلى هذه الرواية انصرف في الدرر (قوله ويجب النفقة للمخادمة) لا كتابتها واجبة عليه
 وهذا من تمامها در لكن انما يجب نفقة المخادم اذا لم تكن مخدومة فاذا امتنع من الطبخ والخبز وأعمال البيت
 لم يستحقها بخلاف نفقة الزوجة فانها في مقابلته الاحتباس شربا لانه عن البئر (قوله سواء كان حرا
 او مملوكا) هذا خلاف ظاهرها رواه عن اصحابنا الثلاثة ولذا قد بقي في النهر المملوك الذي لا شغل له غير
 خدمتها باع من سايركم في ملكها او كان له شغل غير خدمتها او ليس له لكنه لم يخدمها فلا نفقة له انتهى
 (قوله لموسرا) اليساره قدر بعضها من الصدقة لا تصاب وجوب الزكاة شربا لانه عن البئر ولو
 اختلفا في اليسار والاصار فالقول قوله انه لا يقيم المرأة البسالة لا يملك بالاصل زياي ولو غلبت من
 الغاضي السؤال عن حاله من جبرانه لا يجب عليه ذلك ولو سأل فآخيره عدل ان يساره بنت بساير بخلاف
 ساير الذين نهر عن الزبازية ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها كذا قالوا وقد بقي في النهر نفقةا عما اذا
 لم يتضرر من خادمها اما اذا تضرر منه وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها (قوله وقيل ان كان
 مملوكا فالحج) حكاية بقيل تعفى ضيعته وليس كذلك لانه كما سبق ظاهرها رواية (قوله وفي فتاوى
 سمرقند اذا كانت المرأة من بنات الانراف الحج) قد بقي في النهر بما اذا كان بها علة او كان من لاتباسر
 العمل بنفسها فان كانت من خدمت بنفسها واندره أجهرت (قوله وقال الشافعي اذا كان حاضرا وطلبت
 بفرق) لمبارى او هو برته من قوله عليه السلام ابدن عن قول فقل من أول بارسل الله قال الله امرأتك
 عن تعول تقول اطعني أو فارقي جارتك تقول اطعني واستعاني ولذك يقول الى من تركت رواه
 البخاري ومسلم وروى الدارقطني عن أبي هريرة في الرجل لا يخدم ما يتفق على امراته بفرق بينهما ولنا
 قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان في التغر يق ابطال الملك عن الزوج وفي الامر
 بالاستدانة تأخير حتها وهو اهلون من الاصل فكان أولى وليس في حديث أبي هريرة لانه لا ينسب قالوا
 لم سمعت هذاه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهذه من كيس ابى هريرة زواه البخاري كذلك عنه
 في محبته ولا به ليس فيه الاحكامية قول المرأة تعنى أو فارقتى وليس فيه دلالة على ان الفراق واجب
 عليه او اطلبت وكذا الحديث الثاني ليس بمجة لان في طريقه عبد الباقي بن قانع وقال البرقاني في حديثه

نكرة وقال أيضا هو ضعيف عندنا وضعفه غيره معني والبرقاني بالغت نسبة الى برقان قرية بنواحي خوارزم
 وأخرى بجرجان شيخنا عن اللب وأعلم ان تنقيح الشارح بضمرة الزوج للاختراع عن غيبته بل للاشارة
 الى ما ذكره شارح الهداية من ان الهجر عن الثقة انما يظهر عند حضور الزوج واما اذا كان غائبا فلا يعرف
 الهجر واما ما استدلل به في الدرر على عدم الفسخ بهجره حال غيبته حيث قال ان يجوز الفسخ عند الشافعي
 امران احدهما عاراز الزوج وطريقه ان يثبت اعساره عند الحاكم فيجعله ثلاثة ايام وبعدها منه صبيحة
 الزايع كذا في غاية القصوى وثانها عدم ايقاف الزوج الغائب حقها من الثقة ولو موسر قال في شرح غاية
 القصوى ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على اداء النفقة ولكن لا يوفي حقها فاعطى الوجه من انه لا فسخ
 في هذه الصورة ولكن بيعت الحاكم الى الحاكم باده لمطالبه ان كان موضعه معلوما والثاني ثبوت الفسخ
 والله مال جمع من اصحابنا أي الشافعية واقتوا بذلك للصحة وقال في شرح المحامد وهو اختيار القاضي
 الطبري وابن الصباغ وعن الزواي وبأن اخيه صاحب العدد ان المصلحة والفتوى به فعلم عاتقل من
 كتب الشافعي الموثوق به ان المحكم بالهجر عن الثقة عند الشافعي انما هو بالنظر الى الحاضر واما المحكم
 بالنظر الى الغائب فبعدم الاتفاق فلا وجه لما ذكر في الدرر على الشافعي في شرح الهداية وغيرها ان الهجر
 عن الثقة انما يظهر عند حضور الزوج واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعرف الهجر لجواز ان يكون
 قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق بالهجر فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فاجاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ
 لان هذا القضاء ليس في مجتهده بل ما ذكرنا ان الهجر لم يثبت نعم رد هذا على من لم يعرف مذهبه من
 الشافعية ويحكم على الغائب بالهجر عن الاتفاق لا على الشافعي ولا على من يعمل بمذهب الشافعي انتهى
 فيه نظرا لما نقله شيخنا عن الزملي في شرح المنهاج من أن والده أفتى بعدم الفسخ فيما اذا تعذر تحصيل الثقة
 لغيبته وان طال وتقطع خبره قال فقد صرح في الام بانه لا فسخ مادام موسرا وان قطع خبره وتعذر
 استيفاء حقها من ماله الى آخره قوله موسر اظهره في الفسخ عند هجره وحينئذ يتبعه ما ذكره شارح الهداية
 في الرد على الشافعي وما استدلل به في الدرر لا يدل على مدعاه بل فيه ما يشير الى انه يفسخ بالهجر حال غيبته
 وهو قوله ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على اداء النفقة الخ فتقيد به القدرة على اداء النفقة يستلزم
 الفسخ عند هجره والمحصل انه استفيد من شرح غاية القصوى ان: ١٧٠٠ حذف في الفسخ وان اظهر علمه
 بالنسبة لما اذا لم يتفق عليها حال غيبته وانما ان له قدرة على اداء النفقة فان هجره فلا اختلاف في الفسخ
 حينئذ وعلى هذا فلا فرق في الفسخ بالهجر بين حضوره وغيبته خلافا لما فهمه في الدرر من ان الفسخ حال
 غيبته غير منوط بالهجر بل بترك الاتفاق مع القدرة وليس كذلك واذا علم جواز الفسخ بترك الاتفاق مع
 القدرة حال غيبته وان كان لا يظهر خلافه فلان يعلم جوازه حالة الهجر بالاولى فظهر ان ما فهمه في الدرر
 من ان الفسخ حالة الغيبة لا يكون الا بترك الاتفاق فقط فهم غير صحيح وليس المراد من قوله فان رفع
 هذا القضاء الخ ما هو الا اعم من كونه حذفا او شافعي بل خصوص الشافعي ولهذا نقل في الدرر عن
 الجعراي لوقضي به حتى لم يتقدم لو امر شافعي فاقضي به نفذ اذا لم يرتس الا امر والمأمور انتهى وقوله
 نعم لو امر شافعي الخ أي بشرط ان يكون مأذونا له بالاستتابة جوي عن الفتاح واقول ما سبق عن الدرر
 معز بالبحر هو قول صاحبين وعند الامام اذا وقع منه القضاء بخلافه أي به تأييدا لمذهبه نفذ منه وفي
 العدد واثان وعند همالا يستدعى الوجهين واختلاف الترجيح في الخسائية اظهره ابين من ان حنفية
 نفاذ قضائهم وعليه الفتوى انتهى وهكذا في الفتاوى الصغرى وفي المعراج معز بالخليفة العتوي على
 قولها بجرم نقل عن البرازية معز بالشرح الطحاوي ما يقتضي موافقة صاحبين للامام في نفاذ القضاء
 ونصفه اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى ثم تبين أنه على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله
 أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه أيضا انتهى وهكذا ذكر الباقى في الفصول
 وفي جملة الفتاوى القاضي اذا قضى يقول مرجوع عنه جاز وكذا الوضعي في فصل مجتهده فيه وكذا

في السراجة وفيما آل الفتاوى فني بخلاف مذهبه وهو مجتهد فيه قال أبو حنيفة بخلافه قال أبو يوسف
لا تغذا انتهى فقص من هذا القول انه اذا قضى بمذهب غيره أو بقول من جرح عنه فغذا الامام
وليس لغیره تغذ ولا واحدا اتفاق المشايخ وانما الخلاف بالنسبة لغیر الامام فمن نقل ما يقتضی
موافقة الصاحبين للامام كالرازي في شرح الطحاوي ومنهم من هذا القول بالنفاذ في الامام وعزا
القول بعدهما إلى الصاحبين كقاضيخان وصاحب المعراج ووافق كلام قاضيخان ما ذكره في المحيط
أولاً من أن اختلاف الرواية في نفاذ القضاء وذكرنا أن الاختلاف في حل الأقدام على القضاء فعلى
ما ذكره في المحيط أكثر الاختلاف في نفاذ القضاء بعد وقوعه وانما الخلاف في حل الأقدام فقط وهذا
القول يلائم كلام الطحاوي قال في البحر والصحيح أن فيه خلافاً بين أبي حنيفة وصاحبيه أي في النفاذ
بدليل سابق كلامه والحاصل أن كلام صاحب البحر أولاً يقتضي الميل إلى عدم النفاذ حيث نقل من
الفتح أن الوجه الافتاء بقوله لا أن التارك لمذهبه جمداً لا يراه إلا المولى بأجل لا يقصد جعل الخ لكن ذكر
بعد ذلك ما يخالفه حيث قال والحق أن القاضي اذا حكم على خلاف مذهبه فإن مترهما على وفقه فانه
بأجل يجب تقضه وان وافق مجتهداً فيه وان كان متعدياً لمذهبه غيره فانه لا يقض الخ في الدر المختار من
الديباجة ذكر أن الخلاف خاص بالقاضي المجتهد أو المقلد فلا يقض قضاءً بخلاف مذهبه أصلاً كافي
الفتنة لا سيما في زماننا فان السلطان يرضى منشوره على نفيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة فكيف
بخلاف مذهبه فيكون معزولاً بالنسبة لغیر المعتمد من مذهبه فلا يقض قضاءً فيه ويستقص الخ (قوله)
وتؤثر بالاستدانة عليه (بعد فرض القاضي فنفقنا عليه من (قوله هو الشراء بالنسبة الخ) بان يقول
لما القاضي اشترى الطعام والكسوة وكل البسوة لزوجي فنفقنا على الزوج لأن يقول استقرضني على
الزوج لأن التوكيل بالاستقراض لا يصح جوي عن البرجندی وقائدة أمر القاضي بالاستدانة فزوج
الفرع على الزوج ويدونه رجوع على المرأة وهي ترجع بالفرع ورض على الزوج وقائدة أيضاً الرجوع
على الزوج بعدموت أحدهما واعلم أنهما بالاستدانة مقيد بما إذا لم يكن لها الخ أو ابن موسرا ومن
تجب عليه فنقها للزوج لمافي التبيين عن شرح المختار أن نفقنا حينئذ على زوجها ووراثين
الأول بالانفاق عليها ورجع به على الزوج إذا أبر وبجس الابن والأول إذا امتنع لأن هذا من
المعروف شرعاً بلالة وانما لا يورث من أجل بالاستدانة لأنه بعد ثبوت عساره لا يأمه أحدنا على ماله من
فلو استدان بعد الغرض بأمر القاضي فنفقنا أحداً زوجين قبل الغرض لا تسقط الاستدانة بالموت هو
الصحيح وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح جوي عن المفتاح (قوله وتم نفقة اليسار بطروه) كذا عكسه
لوا عسر شرعاً بلالة عن المواب وهذا المثلثة تستقيم على قول الصكرخي حيث اعتبر حال الرجل فقط
ولم يعتبر حال المرأة أصلاً وهو ظاهر الرواية ولا تستقيم على ما ذكره الخفاف من اعتبار حالها على ما عله
الاتحاد فيكون فيه نوع تناقض لأن ما ذكره أول الساب هو قول الخفاف ثم يخالفه القول على قول
الكرخي زبلي قال العيني قلت بل تستقيم على قول الخفاف لأنه عند عساره أحدهما المعتبر النفقة
الوسط فإذا أبرتم نفقة المورسين أو يجوز أن يكون اختارهما قول الكرخي انتهى وأقول ما مال به
العيني من أن كلامه يستقيم على قول الخفاف بآه قول المصنف وأن قضى بنفقة الأعراس اللهم إلا أن
يلزم بأن نفقة الأعراس تشمل النفقة الوسط حينئذ يثبت ما ذكره (قوله ولا تنفق مدة مضت الخ)
لأنه أصله والصلح لا يملك إلا بالقبض (قوله بأن غاب عنها شهر) بتسديد الشهر بشرط ما في الزبلي
من الغاية من أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الضرر عنه أو تسقطت بعض
سبب من المدة لما تمكنت من الاختصاص انتهى (قوله أو الرضا) بان اصطلاحاً على قدم من أصنافاً
أو ذواهمود (قوله فنفق لها بنفقة ماضى) ولو نفقت من مال نفسها بلا أمر قاض ولو اختلف في الدة
فالقول هو البينة لها ولو أنكرت انفاً فالقول لها بما يجتهد من الذمير وإذا أقر أن في ذمته لأكسوة

(وتؤثر بالاستدانة عليه) مطلقاً سواء
كان حاضر أو غائباً وفي فتاوى
السراجة هذا إذا كان الزوج حاضراً
وان كان غائباً لا يؤثر به وفي
ان نفق الاستدانة على الزوج هو
الشراء بالنسبة لقضى الفتن من مال
الزوج (وتم نفقة اليسار بطروه)
وان قضى القاضي (بنفقة الأعراس)
هذا إذا خاضعاً لها إذا رضت بها فلا
(ولا تنفق نفقة) مدة (مضت) من
عنها شهر أو كان حاضر أو امتنع من
الانفاق وقد أكلت من مال نفسها
(أو الرضا) في هذه المدة (والرضا)
نفقها لها بنفقة ماضى

(ويعتبر أحدهما تسقط) النفقة
(القضية) المقرضة وعند الشافعي
لا تسقط هذا إذا لم يرها بالاستدانة
أما إذا رها فاستدانت ثم مات
أحدهما لا يبطل ذلك هكذا
ذكر الحاكم التمسيد في التمسير
وذكر الخفاف أنه يبطل أيضا والصحيح
هو الأول وكذا في شرح الهداية وكذا
لو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط
ما جتمع عليه من النفقة بعد فرض
القاضي (ولا ترد المجهلة) أي لو جعل
لها نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل متى
المدة لم يرجع شيء عندهما مطلقا سواء
كانت شهرا أو أكثر منه وعند محمد
والشافعي ترفع عنها خاصة المدة الماضية
قبل موته ويسترد ما ورأها وكان كان
فإنما وإن كان مستهلكا كتجب قيمة الباقي
وعلى هذا الخلاف يجبل التكمرة
وعن محمد أنها إذا قبضت نفقة شهر
فأدونه ومات قبل مضيه لا يسترد
وإن كان أكثر من الشهر فعلى ما بينا
من الخلاف (ويبيع القرن في نفقة
زوجته) إلا أن يغلبه مولاها وإنما قد
بالقول لأن المدبر لا يبيع نفقتها تعلق
بكبسه وكذا المكاتب بالمهرز وإن
تجرى بيع هذا إذا كان التزوج باذن
المولى أما إذا كان التزوج بغير إذن
فلا نفقة عليهم ولا مهرضا (ونفقة
الامة التكمرة انما تسقط بالتوبة)
مطلقا سواء كانت مدبرة أو أم ولد وهي أن
يصل بينها وبينه في منزله ولا يستعملهما
ولو ندمته أحيانا من غير استخدامها
فلهما النفقة

ما شئت في فتاوى قاضي المدابة أنها تلزمه ولا يمكن بغيره بقاى أن يستفسرها إذا ادعت فإن
ادعت بالانقضاء ولا ريب أن بعضها سقوط ولا وجه لها ولا يستفسر المقرضه فإذا أقر أنها لم تدع على
أنها قبضت أو رضى أن تلزمه القلم إذا ادعت المرأة أن لها نفقة فبعضها رضى بقاى أو لم يرض
أن لا تلزمه أشاء آخر كتاب الأقار (قوله ويعتبر أحدهما تسقط القضية) لأنها ملزمة بالصلوات تسقط
بالموت كالنساء والدية ونهر والتقييد بموت أحدهما موضع اتفاقا لأنها ملزمة بما يكون الحكم كذلك جوى
عن المفتاح والأولى أن يقال بتقييد بموت أحدهما يعلم الحكم في موتها معا بالاولى (قوله أما إذا رها
فاستدانت الخ) بخلاف ما لو كانت الاستدانة بغير الأمر لأن القاضي ولا ية عامة فنزلت استدانتا ماره
بغيره استدانتة نهر (قوله وكذا لو طلقها الزوج الخ) ولو رجعا كافي الظهور به والتجانبه واعتقد في البهر
بمنا عدم سقوطها بالطلاق كذا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه بعض الاشياء وبالأول أفتى شيخنا
بعض الشيخ خير الدين لكن صحح الترتيب في شرحه لوجه ما يباح في البهر من عدم السقوط ولو بائنا
قال وهو الأصح ورد ما ذكره من الشبهة در وصرح في الترتيب لئلا يبان القول بسقوط النفقة بالطلاق
ولو بائنا ضعف استدلالنا في الغرض وإن يلى قال وذكر صاحب البهر وجوها تضعف القول بالسقوط
(قوله أي لو جعل لها نفقة مدة ثم مات أحدهما الخ) أو طلقها در سواء قبل الدخول أو بعده فترتب لئلا
عن البهر فلو باقى الشارع المتن على املاقه لكان أولى وكذا لا فرق في الحكم بين أن يكون التجبيل
من الزوج أو أبيه (قوله لم يرجع شيء) ولو طلقته بغيره ولا نهامة اتصل بها القرض (قوله ويسترد
ما ورأها ذلك) لأنها أخذت عوضا عما تسقطه عليه بالاحتباس فبين أن لا استحقاقا لماعله فتردد على
(قوله وإن كان مستهلكا كتجب قيمة الباقي) فبينا الاستهلاك لأنها لو هلك لا يسترد شيء بالاجماع (قوله
وعن محمد أنها إذا قبضت نفقة شهر فأدونه الخ) لا يبر فصار في حكم الحال هداية (قوله ويبيع القرن الخ)
انما يبيع العبد إذا لم يكن في يده من كسبه ما يصر إلى الدين أما إذا كان فلا يباع بقرته ما بقى الكسب
في يده جوى عن الرجسدى وكما يباع في دين النفقة فكذلك في دين المهر وسكت عنه هنا التصريح به في
نكاح الزريق (قوله في نفقة زوجته) بمعنى المقرضة ولو بنت المولى لأمته ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة
بل نفقة على أمه ولو مكاتبه لتبعية للام ولو مكاتبين سعى له ولم ينفقه على أمه ورعى الجوهرة وقوله
ونفقت على أبيه بخلاف ما في البهر عن الكافي وغيره حيث قال وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه ولها
مولى واحد فنفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للأم في كتابها ولذا كان كسب الولد لها وهل يباع القرن
في كف زوجه بناء على ما مر من وجوبه على الزوج مطلقا على قول الثاني بغيره أن يباع ولو قتل سقطت
في الأصح كذا لو مات فإذا اشتراه من علم به أو لم يعلم علم ففرض ظهر السبب في حقه أيضا فإذا جتمع عليه
النفقة مرة أخرى يباع ثانيا وكذا حاله عند المشتري الثالث وهو جوا لا يباع مرة أخرى إلا في النفقة كذا
في الفقه وفي قوله فإذا جتمع الخ يباع إلى أنه لو بيع فترقب قيمته ما عليه لم يبيع في الباقي ثانيا وفي صدر
الشرعة سو نهر ولو بائنا في النهر القيمة الخ من قوله فترقب قيمته الخ لكان أولى (تسمية) وقع
لصاحب الدرر فخر ما وقع لصدر الشرعة من السورسرى علمه من مثابته (قوله إلا أن يغلبه مولاها)
مطلقا أن الزوجة الأبيعه أو رضى لاحتحقاقها في النفقة لأقرقة عداية (قوله لأن المدبر لا يبيع)
وكذا ولدا المدبر ما في النهر من قوله وأم الولد صوابه ولدا المدبر شيخنا (قوله ولا مهرضا) لكن
يطالب به بعد ما حربه يعنى (قوله انما تجب بالتوبة) قبل الطلاق لا بعد حتى يوافقها بعد الطلاق
لاجل انقضاء العدة ولم يكن يوافقها قبل الطلاق سقطت بخلاف حرة نهر فطلعت فعدت وفي البهر جنى
فرضها قبل التوبة باطل در (قوله مطلقا سواء كانت مدبرة الخ) ولا فرق بين أن يكون الزوج خرا
أو سدا يعنى لغرض الاستدانة إذ لو كان عبده فنفسها على السيدها أو لا يلى ويستر ما لو كان مكاتب
الولد ولو لماعله بترتب لئلا (قوله ولو ندمته أحيانا من غير استخدامها الخ) لأنه لم يستعملها ليكون

استرداداً هداية (قوله ولو استخدمها بعد التسوية الخ) وكذا اذا استخدمها اهلها وناظرها في الكافي
 سقوطها باستخدامها ولو في منزل الزوج لكن تعليل السقوط بقوت الاحتباس بقيد خلافه فهو ولو بها
 منزل لا ثم يحمل الزوج على النفقة ثم انخرجها المولى للخدمة وتدين في يدها حتى يسترد من يلى من المداينة ونص
 بهارة ولو رجع الى بلدته وفي يده شيء من النفقة ردته الى مآل المضاربة كالحاج عن الغير انما في شيء في يده
 برده على المزوج عنه او الورثة وكالغازي اذا خرج من دار الحرب رد الى الخفية مالمعه من النفقة وكالامة
 اذا بواها المولى منزلاً مع الزوج ثم انخرجها للخدمة وتدين في شيء من النفقة في يدها استرداها وج انتهى
 وانظر هل استرداها زوج ما بقي في يدها قول محمد او هو قول الكل وناظر اطلاقه هو الثاني وحديث
 يشكل وجه الفرق بالنسبة للمذهب الامام الاظم واي يوسف حيث استرداها زوج ما بقي في يدها بعد
 ما انخرجها المولى للخدمة بخلاف المسئلة المتقدمة التي اشار اليها المصنف بقوله ولا ترد المصلحة فانه لا استرداد
 فيها عندهما من الاحتباس زال في كل منهما غير ان في هذا بالاستخدام وفي تلك بالموت ويمكن الفرق
 بان زوال الاحتباس في تلك بامر قهر لا بصنع فاحقه بخلاف ما هنا فانه حصل بصنع المولى (قوله وتجب
 السكنى) اقردها بالذكر مع ان اسم النفقة بهما لا محكم بخصوصها نهر (قوله سكن الدار ونهيا) اشار
 بهذا الى ان سكن يتعدى للفعل بنفسه وبواسطة حرف الجر (قوله في بيت) بقدر حالها كقطعاً وكسوة
 وبيت منفرد من دار له غلق ككامل المحصول المقصود هداية زاد في الاختيار والعنى ورافق ومفاد الزوج
 كيف ومطبخ قال في البحر وبنى القامة وذكر في البحر ايضا انه بشرط ان لا يكون في الدار احد من اجاء
 الزوج ونهيا ونقل المصنف عن الملتقط كفايته مع الاجاء لاعم الضم اثر لكل من زوجته مطالته بيت
 من دار على حدة ودون الفتاوى الخيرية ان امتنع من ذلك بحبس (قوله خال عن اهلها) شامل لولده من
 غيرها كما في الهداية قبل الان لا يكون صغيراً الا يقهه لاجماع فله اسكانه معها كما في الفقه وله ان يسكن امته
 معها في المختار كما في البرهان غير انه لا يطأها بمحضرتها كما انه لا يجمل له وطء زوجته بمحضرتها ولا بمحضرة
 الضرة من بنات ليه وكذا انه ان يسكن معها ولولده بروكذله اسكان اخته معها ايضا جوى عن البرجندی
 ولم يجز في كلامهم ذكر المؤنسة الا انه في فتاوى قارى الهداية قال انها لا تجب ويسكنها بين قوم صالحين
 بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فاعاذا كان البيت خالياً عن الجيران ولا سيما اذا كانت تحتى
 على عقالها من سمته نهر ونظر فيه الثرنبلاي بان المسئلة مذكورة في البحر قال ليس عليها ان يأتها بامرأة
 ونهيا في البيت اذا خرج اذ لم يكن عندها احد كما في فتاوى قارى الهداية انتهى وقال في البحر قد علم من
 كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعى انتهى واقول ما ذكره قارى الهداية من عدم
 لزوم المؤنسة بحمل على ما اذا كان المسكن صغيراً كالساكن التي في اربع والمحشاش بشرائه ذلك قوله
 بحيث لا تستوحش اذا بلزم من كون المسكن بين جيران عدم لزوم الاتيان بالمؤنسة اذا استوحشت بان
 كان المسكن متقاعاً كالدار وان كان لها جيران فقد علم الاتيان بالمؤنسة في هذا المحالة لاشك انهم من
 المضارة لاسيما اذا غشيت على عقلها وما في النهر من قوله وهو ظاهر في وجوبها فاعاذا كان المسكن خالياً
 عن الجيران يحمل على ما اذا رزيت باسكانها فيه ولم يطلبه بالمسكن الشرعى وهو ماله جيران وحديث
 فلا يستقيم الرذ عليه بما في البحر من ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعى ولهذا نقل السيد
 الجوى في شرح عبارة التهرير منها ولم يعقبها قصص ان الاقتاب لزوم الاتيان بالمؤنسة وعدمه يختلف
 باختلاف الساكن ولومع وجود الجيران فان كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها فتاوى ماسبق
 لما ينهم من القرب لا تزعمه المؤنسة والا زمته (قوله واهلها) ولو ولد هانم غيره مدر ومقتضى ماسبق
 في ولده ان يقال الا اذا كان صغيراً لا يقهه لاجماع ولم يره (نقطة) سكن بها في منزل فلابد عليه
 فتاوى قارى الهداية لا يفرق بين مالوا بحيث له السكنى ام لا لان لزوم الاجراء مدر من المال العقدا واستيفاء
 المنفعة على وجه الغصب ولم يجدوا احد منهما على ان استخدام المنفعة في الغصب لا يكون موجباً للزوم

ولو استخدمها بعد التسوية سقطت النفقة
 اما المسكنة فهي كما نحر في استحقاق
 النفقة سواء بواها مولاها ولا (و) تجب
 (السكنى) مصدر سكن الدار ونهيا اذا
 اقام ولم يعمى الاسكان كقارى بمعنى
 الارقاب (في بيت حال عن اهلها) اي
 الا ان تتنازل ذلك ورضيت (ولم) اي
 لاهلها (النظر) والكلام معها في اى
 وقت شاؤ ولده ان ينجع والديها وولد هانم
 فغيره واهلها من الدخول عليها وقيل
 لا يمنعهم من الدخول عليها وانما يمنعهم
 من التفرار

هر وض الغائب في نفقة زوجته عندهما لا عند الامام وفي العقار وايتان كذا في العادة انتهى (قوله ولا تمنع بيننا على النكاح) ولا تسقطه عند عدم البينة كما سبق عن النهر لان المودع ليس بمضم عنه في اثبات الزوجية والنسب ولا هم خصم عنه في اثبات المال زبلي وقال زفر يجمعها وبفرض لها النفقة آراءها لا استدانة فان حضرا زوج وانكر النكاح كلفها القاضي اقامة البينة فانما قال المحضاف وهذا ارفق بالناس وفي ملتي الاصح وهو المختار وفي غيره به يعني نهر وهذا من الست التي بقي فيها بقول زفر فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل بيننا على النكاح ان يكن عالما به ثم يفرض لهم بامرهما لا اتفاق او الاستدانة لترجع در عن البحر ووجه الافتاء بقول زفر ما في المداية انه لا ضرر فيه على الغائب فانه لو حضروا وسد قضا فقد اخذت حقهما وان جحد يحلف فان نكل فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقهما وان عجزت بضم الكفيل او المرأته انتهى (قوله ولو يؤخذ كفيل منها) بما اخذته لا بتبنيها وجوباً في الاصح نهر وسقوط النفقة بضي الزمان او الموت عرضي لا اصلي فكان من النفقة صحيحا بخلاف بدل الكفاية لان الزوج في المكاتب اصل ويحلف مع اخذ الكفيل احتساباً ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشئة ولا مطلقه مضت عدتها تنور ورشرحه وكذا يؤخذ الكفيل من القريب ولا دوا وحلفه ايضا شر نبالة عن الجمهور لان القاضي ناظر محتاط وفي اخذ الكفيل نظر للغائب وكذلك في الخليف ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فليترأى انتهى (تنبيه) لا قضى بنفقة في مال الغائب الاولاء المذكورين وهم الزوج والوالدان والولد الصغير هداية وبستدرك عليه الاولاد الكبار الا اناء والذكور الكبار انهم كانوا يصغار للجمهور عن الكسب كذا قاله الكمال قال الشرنبلالي ويحظر ما اذا يريد بضعهم انتهى واول بريد نحو ما مني من كل من لا قدرة له على الكسب وان لم يكن زمناً فالصغير في بضعهم يرجع لزماني لا لذكور كما تروهمه (قوله حتى ان حضرا زوج واقام بينة الخ) انما لم يعط النكول عليه لانه اذا عجز عن اقامة البينة فاستحلف فنكحت كان له الخيار في مطالبة ما بهما شاء كما سيذكره الشارح يعني اتفاقاً على ما يشير اليه كلامه اما اذا اقام البينة انه واقهاها النفقة ففي توجه الطلب على الكفيل قولان اشار اليه ذلك بقوله وقيل الكفيل ضامن لما اخذت وبالمجمل هن زادوا ونكحت على قول الشارح حتى ان حضرا زوج واقام بينة الخ لم يصب اما ولا فلتصرح الشارح به فيما سأتى قريباً واما ثانياً فلان هذه اداة تقضي ثبوت الخلاف في كون الكفيل مطالبا لولا في جانب النكول بناء على انه ضامن اولا كنبوته في جانب اقامة البينة على استيفائها النفقة (قوله وذكر في ادب القاضي للخصاف ليس عليه ذلك) أي ليس على القاضي ان يأخذ منها كغلبا اخذته لكنه لو اخذ كغلبا ليس من الخصاف ان يأخذ منها كغلبا وجوبا كما سبق عن النهر بخلاف ما اذا قضيت التركة بين الورثة بالبينة حيث لم يؤخذ منهم كفيل عنداني حنفية لا احتمال ان يكون له وارث آخر والفرق ان المكفول له في النفقة معلوم وهو الزوج وفي الميراث مجهول زبلي (قوله ولمعندة الطلاق) يشترط في استحقاق النفقة ان تلامز بيت العدة حتى لو خربت زمانا عن غير عشر شرعي صارت ناشئة ولا تسحق النفقة وان تكون معتدة من نكاح صحيح اذا المعتدة من النكاح الفاسد لا نفقة لها وان تكون حرة واماً أو أماً المولى فان لم يوسها المولى يتأقلا نفقة لما كان حال قيام النكاح واذا فرض لها القاضي نفقة العدة فلم تأخذ حتى مضت العدة قبل تسقط واختار المحلواني عدم السقوط حموي عن البرجندي وتقدم ان النفقة انما تجب بالتبوة قبل الطلاق لا بعده حتى لو برأها بعد الطلاق لا تسحق نفقة العدة واعلم ان الخلاف في سقوطها بمضي مدة العدة مقيد بما اذا لم تكن استدانته عليه بعد فرضها عليه بالقضاء وان فرضت بقدر القضاة بان ترضا عليها فبقية اختلاف الروايات والمشايع نهر واعلم ان ما ذكره البرجندي من ان معتدة الطلاق تسقط نفقتها بانئذوها محمول على معتدة الرجعي فلا يتأق في ماقى النهر من فروق الجبوي في لو نشرت المباشرة في العدة وقبل ابن زوجه لا تسقط نفقتها بخلاف المتكوحة لان السكنى في الاول حق الله فكذا النفقة وفي الثاني

ولا تمنع بيننا على النكاح ايضا عند علان الثلاثه (و يؤخذ كفيل منها) بعد ما اعطيت حتى ان حضر الزوج واقام بينة على انه اوفاها النفقة بامرهما القاضي بعدما اخذت وقيل الكفيل ضامن لما اخذت وقيل لم يكن له بينة وحلفت على ذلك فلا شيء على الكفيل وان نكحت زمنا وله الخيار في مطالبة ما بهما شاء من الكسب ليس عليه ذلك لكن القاضي للخصاف ليس عليه ذلك فليس وقيل حسن وكذا جرد الاب ففسب لوفعل امرأته الغائب ونفقة ولده (و) نكحت النفقة والسكنى دون الكسب (المعتدة الطلاق) سواء كان رجعا او ابنا وسواء كانت حاملا ولا وقال الشافعي لا نفقة للميتة ولما السكنى الا اذا كانت حاملا

حتها ولو ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما يصح بانقضائها اما بحضها او بدخولها احد الاياس ما لم تدع
 الحمل فلها النفقة الى سنتين مطلقا فلو مضت ثنتين ان لاجل فلا رجع عليها وان شرطه لانه شرط
 باطل ولو سلمها مع نفقة المدة ان بالاشهر صح وان بالحيض لالهالها بحر ونهر ودر (قوله وانما قلنا
 دون الكسوة لانها لا تحتاج الى الخ) هكذا اعتدروا من محدث لم يذكر الكسوة في الكتاب بشر نبلاية عن
 من الغفار (قوله لا الموت) شامل لما لو كانت حاملا اذا كانت ام ولد حاملا فلها النفقة من جميع المال
 بشر نبلاية عن النهر معز بالجوهرة وقوله شامل لما لو كانت حاملا لانها لم تقه السيد الحموى عن
 البر جندى ونصه ويستثنى من ذلك الحامل فانها تحب لها النفقة ويمكن ان يقال ان نفقة الحامل لاجل
 الحمل لا للمدة انتهى فتحصل ان معتدة الموت الحامل اختلوا في وجوب النفقة لها الا ان تكون ام ولد
 فقبح لها النفقة بالاتفاق من جميع المال لانه لا رث لها قال في النهر ينفى ان يكون معنما اذا حلت
 امن من سيدها واعترف بان الحمل منه لكنها لم تلد لا بعد الموت انتهى (تقنة) ذكر اولا البت في تفسير
 قوله تعالى وان سكن أى المطلقات اولات حمل قدا جمعا وان المطلقة اذا كانت حاملا فلها النفقة واما
 اذا لم تكن حاملا فان كان الطلاق رجعا فلها النفقة والسكنى بالاجماع وان كان الطلاق بائنا فلها النفقة
 والسكنى في قول اهل العراق وقال بعضهم لها السكنى ولا نفقة لها اه (قوله بمحضتها) لانها صارت
 حاسبة نفسها بغير حق وصارت كالناشرة بل بعد قيدا لمحضتها لانها لو كانت بغيرها كنيار بلوغ وعق
 وعدم كفائه وطاوان الزوج مكره وجبت نفقتها ولو كانت امها لانه لو كانت منه كقيل بنت زوجته
 واولاها مع عدم فقهه حتى مضت المدة واباؤه عن الاسلام اذا سلمت هي وارثت في حق الاسلام وجبت
 لها النفقة لان محضته لا تحرم هي النفقة قال في الفقه ولما السكنى في جميع الصور لان القرآن في منزل
 الزوج حتى حلها فلا يسقط بمحضتها اما النفقة فحق لها فيجوزى بقوله بمحضتها انتهى والظاهر ان
 الكسوة كالنفقة يجامع ان كلامها حق فانه (قوله وردتها بعد البت تسقط نفقتها لا تمكن ابنه) وجهه
 الفرق ما في النهر من ان الشارع اوجب حبس المرتدة ولا نفقة للمحبوسة وكذا لو محضت بدار الحرب حتى
 لو لم تلق بدار الحرب ولم تحبس كان لها النفقة ولو حبست ولم تحضت فعدت الى الاسلام ورجعت الى بيتها
 عادا استحقاقها لغير نفقة ما لم تكن فانه لا تحبس بشر حاله وقوله حتى لو لم تلق بدار الحرب ولم تحبس كان
 لها النفقة معنما انها لم تخرج من بيته ودفع القهستاني وساقى في كلام الشارع ما يفيد (قوله)
 ولطفله) وهو الولد حين سقط من بطن امه الى ان يحتلم وقال جاري يطفل وطغلة كذا في المغرب وقيل
 اول ما يولد هي ثم طفل نهر وفي الدر الطغسل بع الاثني والجمع وذلك لقوله تعالى وعلى المولود له زكوة
 الا انه اوجب على الاب رزق والوالدان وعبر المولود تنبها على علة الايجاب وهو الولادة واذا وجبت نفقة
 غيره بسببه فنفقة نفسه او لى نهر واطلق في وجوب نفقة الطفل على ابيه فعم ما لو كان مسلما وابوه كافرا
 عن الجهر وساقى التصريح به في كلام الشارح عند قول المصنف ولا نفقة مع اختلاف الدين الا بالازاحة
 والاولاد ولو للصغير مال غائب فنفقة على ابيه ثم يرجع ان شهد الا ان بنوى الادانة ولو كانا فقيرين فالاب
 يكتب او يتكف و ينفق ولو لم يتيسر انفق عليهم القرى بس ورجع على الاب اذا اسر ولو اوصاهته الام
 في نفقة ثم فرضها القاضي و امره بدفعها للام لم يثبت ثباتها فيدفع لمصاحبا و اساءه باء من ينفق
 عليهم و مع صلحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على
 ما لا يكفهم زيدت بمهر ولو صارت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي النية ابعبر وام وموسرة تقرر
 الام بالانفاق ويكون دينا على الاب وهي اوله من الجملد الموردر وفي الاشياء من كتاب الفرائض الجملد
 كالاب الا في ثلاثة عن مرسله منها ما في الخانية بمات وترك اولاد اصغارا ولا مال لهم ولهم و جدد ابوالاب
 فالنفقة عليها اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجملد انتهى واذا امتنع الاب من الانفاق على ولده مع
 كون الاب له قدرة على التكسب حبس بخلاف سائر المدين ولا يعصى والدوان علفي دين ولده وان

وانما لدون الكسوة لانها لا تحتاج
 في مدة العدة الى الكسوة حتى
 لو احتاجت تعرض كذا في الخزانة
 (الاموت) اى لا يجب في العدة الموت
 (و) معتدة العصبية اكرزها وتقبل ابنه
 الفرقة بمحضتها اكرزها بعد البت مطاوعا
 قبل الطلاق (ورزقها بعد البت) سقط
 سواء كان واحدا او اكثر (سقط
 نفقتها) اذا حبست حتى تعجب فان لم
 تحبس بعد حل في بيت زوجها فانها
 النفقة (لا) اى لا يسقط (تمكن ابنه)
 من نفسها بعد البت فيكون لها النفقة
 خلافا لفرقة اذا كان بائنا اذ كان
 رجعا وانما تدب فحسب أو لا و مكنت
 اسه فلا نفقة لها (و) تحبس النفقة
 (الضمان الفقير) اذا كان حرا وابوه
 وان كان الولد بعد اوفقه على مولاه
 وان كان الاب عبدا لا تزعم نفقة الابن

سفل الا في النفقة شرب لئلا يهين الغنى وسأني عن البدائع انه اذا امتنع عن نفقة القرب المحرم بضرب
 الخ على ان ضربه في قرابة الولاد يكون بالاولى قد اطلق لان الكبير القادر على الكسب لا يجب
 نفقته على ابيه بخلاف العاجز كالذي به زمانة او هي او شلل او ذهاب عقل ومنه الا اني الى ان تزوج
 وليس له ان يجرها في عمل وان كان لها مقدرة واذا طلق وانقضت عدتها عادت نفقتها وابناء الكرام
 اذا كانوا لا يستبدون الى الكسب نهر وكذا من يلحقه العار بالتركسب وضاهاه انه لا يشترط عدم
 اهتدائه للكسب وكذا طالع لا يتفرغ للكسب ولهذا نقل عن ابي حامد انه افق بعدمها الطلبة زمانا
 واعلم ان قول المصنف ولطفه الفقير ليس على اطلاق بل مقيد بان يكون عاجزا عن الكسب اذ لو بلغ
 حد الكسب يسله الاب في عمل او زواجه وسبق عليه من ذلك جوي عن البرجندی ولو كان الاب
 مبنرا يدفع كسب الابن الى امن كسار املا كنه شرب لئلا (قوله وان تزوج باذن المولى) سواء كانت
 الزوجة حرة او امة اما اذا كانت حرة فلان الاولاد احرار تباعوا والمحرر لا يستوجب النفقة على العبدان
 الزوجة وان كانت الزوجة امة نفقة الاولاد على مولى الامة وان كانت نفقة الام على العبدان الاولاد
 تبع للام في المكث فتكون نفقة الاولاد على المسالك الى الزوجة كذا في الولا المحبة زاذ في الكافي وغيره
 وكذا المكاتب لا يجب نفقة ولده سواء كانت امرأته حرة او قننه لهذا المعنى واذا كانت امرأته المكاتب
 مكاتبه ولها مولى واحد فنفقة الولد على الام لان الولد تابع للام في كاتبها بغير عند قول المصنف
 وبيع القرن (قوله لا يقال قد استنفذ هذا من قوله وفرض لنفقة الخ) فيه نقل للكلام المصنف على
 وجه الاختصار بخلاف المعطوف عليه من قوله وفرض زوجه الغائب ومافله (قوله ولا تجبراه لترضع)
 يعني قضاء وان زهما مادية لانه كالنفقة وهي على الابنهر (قوله واعلم ان الاعمال تجب عليها ديناً)
 فلا يجوز لها اخذ الاجر عليها ولو شربة لانه عليه السلام قسم الاعمال بين على وفاطمة فجعل اعمال الخارج
 على على واعمال الداخل على فاطمة مع انها سيدة نساء العالمين در (قوله ويستأجر الاب من ترضعه
 عندها) لان الحضنة لها والنفقة عليه در بن ابقال ظاهر قول المصنف تبعاً له بانه عندها وجوب
 المكث على الفرض عند الام مع ان المصرب في كلامهم كالبحر وغيره ان ذلك لا يجب الا بشرط فحصل
 ما ذكره المصنف على ما اذا اشترط عليها ذلك اما بدون الشرط فلها ان ترضعه وترجع اليه من نفسها او تحمل
 الصبي معها الى البيت او ترضعه في فناء الدار ثم تدخل به الدار الى امة كافي المعنى وغيره ولو انقضت
 المدة وأب أن ترضعه ولم يقبل ندى غيرها قال محمد اجبرها عليه نهر واعلم ان المراد من قوله انقضت
 المدة أي مدة الاحارة لا مدة الرضاع كما توهمه السيد المحوى فتعقبه بانه بعد انقضاض مدة الرضاعة
 لا يحتاج الى الرضاع حتى يجبر عليه (قوله اما اذا لم توجد من ترضعه) او وجدت لان الولد لا يأخذ
 ندى غيرها نهر (قوله تجبر الام على الرضاع) مسانله (قوله وعليه الفتوى) قال في الفقه انه
 الاصوب لان قصر الصبي الذي لم يأمن الطعام على الدهن والشراب سبب غرضه وموته نهر (قوله
 لامة الخ) ولومن مال الصغير خلافاً للخبرة والنجدة در لكن هذا خلاف ما عليه الفتوى كما سيأتي
 قربا عن المنصورية وتبعه البرجندی وقره العلامة المحوى (قوله لو مكوحة او معتدة) كيلا يؤدي
 الى اجتماع اجرة الرضاع ونفقة النكاح في مال واحد ولان الرضاع مستحق عليها مادية لانها عذرت
 لاحتمال عجزها فاذا أقدمت عليه بالارنظر قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز أخذ الاجرة عليه
 نهر هذا اذا لم يكن الصغير مال فان كان له مال ذ كر ان رسم عن محمد انه اذا استأجر اباه من ماله حال
 قيام النكاح يجوز ان نفقته ليست من مال الرضيع فيجوز ان تستوجب الاجر في ماله بمقابلة الارضاع
 بالشرط والفتوى على هذه الرواية جوي عن البرجندی مع المنصورية (قوله ورواية اخرى
 جاز) وهو ظاهر الرواية واصح الروايتين كذا في المجوهرة والفتية معلل بان النكاح قد زال فهي
 كالأجنبية لان ظاهر اهداية فيذكر جمع عدمه وهو رواية الحسن عن الامام وهو الاول نهر

وان تزوج باذن المولى لا يقال
 قد استنفذ هذا من قوله وفرض
 لمفله لا تأتول ذلك يجب في مال
 الاب الغائب وهذا يجب عليه مطلقا
 سواء كان غائبا او حاضرا فلا يكون
 مكسرا (ولا تجبراه لترضع)
 مطلقا سواء كانت شربة او غير
 مالاك تجبر ان لم تكن شربة واعلم ان
 الاعمال تجب عليها ديناً ولا تجبر عليها
 في المكث وكسب البيت ونفس
 التساير (الاب) من ترضعه عندها
 اذا اردت ذلك هذا اذا وجدت
 اما اذا لم توجد من ترضعه في ظاهر
 الارضاع وقبل لتجبر الام في ظاهر
 الرواية وتزوجه غداً من المائعات
 والدهن والى الاول مال خمس الائمة
 الرضعى والتدويرى (الامة) أي لا يستأجر
 وعليه الفتوى (كانت) من ترضعه
 ام الطفل (لو) كانت (من ترضعه
 معتدة) عن الطلاق الرجعي فتكذلك
 واما المقتدة من ملاقى بائن فكذلك
 في رواية وفي رواية اخرى جاز وان
 استأجرها وهي منكوسة او معتدة
 لترضع ولده من غيرها جاز

(قوله وهي احدى به بعدها) وظاهر كلامهم ان هذه الاجرة لا توقف على عقد اجارة مع الام بل تسقطه بالارضاخ في المدة المذكورة ولا تسقط هذه الاجرة بموته بل هي اسوة القرماء منهر (قوله مالا تطلب زيادة) قال الزبلي ولو رخصت الاجنية بلا اجر او بدون اجر المثل والام باجرة المثل فالاجنية اولى انتهى اى بالارضاخ اما المحضنة فهي للام وتسقط اجرة عليها كما في فتاوى قارى الهداية وفي الوول الجمة لوليت النعة ان تربية وعسكه من غير اجر ولا تمنع الام عنه فالصحيح ان يقال للام اما ان عسكه بغير اجر واما ان يدعى الى العفة انتهى والعفة ليست بقيد فمما يظهر بقاء الاجنية هل تكون حصة ذلك قال في البصر ظاهر المتن ان الام تأخذ بجر المثل ولا تكون الاجنية اولى نهر وفي الزمنا ما علة حث قال والظاهر ان من لاحق لمافي المحضنة كذلك قال وفي التارخانية ما يشير الى جوى بقاء ظاهر كلامهم بقيد انه لا فرق في الحكم المذكور بين ان يكون الاب معصرا او موسرا وليس كذلك بل المسئلة مقيدة بما اذا كان الاب معصرا كما في الدرر عن الخلاصة حتى قال في الشرنبلالية والتقييد بقيد ان الاب الموسر يبيع على دفع الاجرة للام نظرا للصغير يعنى ولا تكون المتبرعة اولى منها (قوله وتجب النفقة لابويه) وان لم يكونا مسلمين لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معر وفازت في الابوين الكافر بن وليس من المعروف ان يعيش في نعم الله وتركهما جاعلين لكن يصدق النهر المسئلة بغير المحرمين ولومستأمنين دارناو بشرط تكون الابن موسرا وسبا في كلام الشارح ما يدل عليه فانه اذا كان معصرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والا ولاد الصغار لانه التزيم بالعقد واختلاف في السار والفتوى على انه مقدر على نصاب حرمان الصدقة اعني بسار الفطر درر وهو مختار صاحب الهداية وهو قول ابى يوسف وفي الخلاصة وهو نصاب الزكاة به يقتضى وص محمداً به قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهرا ان كان من أهل العلة وان كان من أهل الحرف فهو مقدر بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم وهذا الوجه شرنبلالية عن الكمال ولوقال الاب هو غنى وادعى الابن الاعسار لقول للاب واليمنة بينة الاب واداسق الاب من مال ابنته ما يكفيها اذا امتنع من الاتفاق عليه فان كان في البلدة قاض اثم والا فلا نهر واذا احتاج الاب الى الزوجة والابن موسر وجب عليه ان تزوجه او يشتري له حاربه و يلزمه نفقتها وكسوتها وان كان للاب اكثر من زوجة لم يلزم الابن الا نفقة واحدة وزعمها الاب علمن كما في المحورة من غير ذكر خلاف وفي البحر عن المحلوى في رواية اخرى قد وجوب نفقة زوجة الاب بكونه نرضا ابويه زمانه اما اذا كان صحيحا فلا تجب نفقة زوجته على ولده شرنبلالية ولولم يقدر الا على نفقة احداً به فالام احق ولوله اب ومطل فاطعل احق وقيل يقسمها فبمقدار و بظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون زوجة الاب مسئلة او ذمية وهو مشكل لان النفقة لا تجب مع اختلاف الدين الا في الزوجة والوالد وقد يقال وجوبها عليه لما كان بطريق التبع لنفقة الاب اغتراف يتغير في التابع ما لا يتغير في غيره او يقال وجوبها عليه ضمنيا لا قصداً ويغتر في الضمانات ما لا يتغير في القصدات جوى (قوله واجداده وجداته) لانهم امن الاباء والامهات واطلاقه شامل للجدات والمجدات الغاسقين وشامل لمساو كان من قبل الاب والام شرنبلالية ونهر (قوله لو كانوا فقراء) ولو كان له منزل وغادم في استحقاقه روايتان ورواية الاستحقاق هي الصواب ودل اطلاقه ان الاب لو كان مع فقره بقدر على الكسب تجب نفقته ايضا وهذا قول الرضى نهر وقوله في استحقاقه الخ اى استحقاق اجدائهم ولنفقة الخادم (قوله الاباز وجبة الخ) لان وجوبها باعتبار الجنس المستحق للعقد الصحيح دون اتحاد الدين قبل لا يرد على المحصر نفقة المملوك الكافر على السيد المسلم وان كان فقيرا لانه بمقدار نفقة الاقارب جوى عن البرجندي وفي المختار والمتني ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا او زمانا في واقعات المفتين لقدرى ائندى ويحرم الاب على نفقة امرأته الغائب وولده سار (قوله والوالاد) لانه لا تمتنع نفقة نفسه بكفره فكذلك نفقة بطنه لانه لا يجب على المسلم نفقة ابويه المحرمين كما في الزبلي نيسان برمن

(وهي احدى الام احدى) واولى به
بعدها اى بعد العلة (مالم تطلب
زيادته) تجب النفقة (ابويه واجداده
وجداته لو) كانوا (نقرا) وان كانوا
اشباهة فلا (ولا نفقة مع اختلاف الدين
اقتداء بوجبة والوالاد) اى الابوان
والاباز زوجية والوالاد والوالاد
والاجداد والمجدات والوالاد ذمية
الا ولا ذمية ان يتزوج ذمية
فولدت ولما تم استقال ولد يتبعها في
الاسلام ونفقة على الاب او سلم الولد
ذميا

يقا تلنا في الدين واطلاق الحجر بين صادق والمستأمن وبه صرح في الدر (قوله ولا يشارك الأب والولد
 الخ) قال في النهاية ولا يشارك الولد في نفقة أبوه أحدهم الاخوة والاخوات والاعمام والعمات وغيرهم
 واما الاولاد فانهم يشتركون في نفقة والدهم جوي وأقول هذا مما لا حاجة اليه لان الدم في الولد للحسن
 فصدق بالواحد والمتعدد (قوله تقديره لا يشارك أحدهم الاقارب الاب الخ) اما الابوان فلان لما
 في مال الولدنا ولا نقوله عليه السلام أنت وما لك لا يشارك ولا تأويل لما في مال غيره ولا به أقرب الناس
 اليهما فكان أولى باستحقاق نفقة عليهما واما نفقة الولد على الأب فلما نالوا ولما ذكرنا من المعنى زيلي
 ودرروا نفقه في النزيل لانه بان قوله عليه السلام أنت وما لك لا يشارك لا يخص من المدعي وأجاب شيخنا
 بأن المراد من قوله عليه السلام لا يشارك الاصل فميم الام (قوله على المذكور والانا بالسوية) لان
 المعنى وهو الجزئية أو اعتبار التأويل في مال الولد يعمل الذكر والانثى بخلاف الولد الصغير حيث يجب
 نفقته على الأب وحده لان الأب يختص بالولاية في الصغير فكنا في النفقة بخلاف الكبير زيلي وأعلم
 ان المراد بالكبير هو الذي لا قدرة له على الكسب وهذا قال في النزيل لانه وجه الفرق بين نفقة
 الصغير والكبير الزم انه اجمع للأب في الصغير ولا به ومؤنة حتى وجبت عليه صدقة فطر فاخص
 بل زم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فتشاركه الام ولو كان الفقير انسانا أحدهما فائق
 في الغنى والاخر عكس نصا فقط كانت النفقة عليه بما بالسوية وفي الذخيرة عن المحلوف في التسوية انما
 تكون اذا كان التفاوت بسيرا ما اذا كان تفاوتا فاحشا يجب ان يتفاوت في قدر النفقة لمجوى عن البرجندی
 (قوله وعن أبي حنيفة ان نفقة الولد على الأب والام والانثى) يعني الكبير كما سبق عن الزيلي وأما الصغير
 فنفقته على أبيه خاصة غير خلاف قال زيلي والظاهر الاول (قوله ولقراب محرم) اذا كان حرا
 حتى لو كان عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد فانه نفقة له على ذي الرحم الحرمان لانها واجبة على ما لهم
 جوي عن البرجندی واعلم ان التقيد بالقراب المحرم يخرج غير المحرم كالأب والام والمحرم غير القرب
 كالأخ رضاعا لكن برده ان لنا رجحا محرمات يجب نفقته كالأب اذا كان أخا الرضا غير زوجة
 المحموي في الشرح وأقول هذا غفلة عما في البحر عن شرح الطحاوي من ان المراد من كانت محرمته
 بجهة القرابة وحينئذ لا يرد قول العيني وهذا قد آخر له به عليه الشيخ وهو ان يكون ذوالرحم المحرم
 مسلما لان اختلاف الدين يمنع هنا بخلاف قرابة الولاد والزوجة انتهى ذهول عن قول المصنف ولا نفقة
 مع اختلاف الدين الاباز وجبة والوالاد (قوله عاجز عن الكسب) حقيقة كازمن والاعمي ومقطوع
 اليدين والارجلين أو حكما كالانثى نهر أو يكون من أعيان الناس يلحقه العار بالكسب أو طالب علم
 لا يتفرغ لذلك زيلي (قوله بقدر الارث) لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وقرآن مسعودي
 الرحم والارحام من هو أهل للارث لا كونه وارثا حقيقة ولا يتحقق ذلك الا بعد الموت حتى لو كان له
 خال وابن عم فنفقته على خاله وميراثه لا ينجم عنه عند الاستواء في الحرمة النفقة على الوارث كالمعم
 الخال ونهر وما في الدرر من قوله فنفقته له خال وابن عم على الخال فقه نظره ليس بعمم والكلام
 في ذي الرحم المحرم درر من القهستاني وأفاد بقوله بقدر الارث انه لو تعد من يجب عليه النفقة سمعت عليهم
 بقدر الارث كما هم للصغير وأم وأخ شقيق فلو كان الأقرب معبرا والاب بعد موسرا فكل من حاز جميع
 المال وهو معسر جعل كاليث وكانت النفقة على الباقي بقدر الارث وكل من حاز بعضه لم يجعل كاليث
 وكانت على قدر موارث من يرث معه يساهم معسر له ابن فقير أو صغير وثلاثة اخوة متفرقين نفقة الأب
 على الشقيق والاخ لام اسدا ساجدة اسدا ساه على الشقيق والباقي على الاخ ونفقة الولد على الشقيق
 خاصة كذا في البدائع ولوا جمع المعسر والموسر ووجب النفقة على الموسر اعتبار المعسر
 احياء من حق ظاهر قدر ما يجب على الموسر ثم يجب الكل على الموسر يساهم صغيره أم وأخت
 شقيقة ولا م فقط ولا ب كذلك والثقة والام موسر تان فالنفقة عليهما على أربعة أسهم ثلاثة على

(ولا يشارك الأب والولد في نفقة والده
 وأبويه أحد) فيه نص وشتر تقديره
 لا يشارك أحدهم الاقارب
 نفقة الابن ولا يشارك أحد الاقارب
 الولد نفقة أبويه وعن أبي حنيفة
 ان نفقة الولد على الأب والام والانثى
 يجب ميراثها هذا اذا كان الأب
 موسرا فان كان معسرا والام موسرة
 امرت بان تنفق من المأسالى الولد
 ويكون ذلك بدفع الى الاب اذا ايسر
 فان كان الاولاد موسرين فنفقة
 الابوين على المذكور والانثى بالسوية
 في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن
 أبي حنيفة ان النفقة بين المذكور
 والانثى المذكور مثل خط الانثى
 (و) يجب النفقة (لقرب محرم فقير
 عاجز عن الكسب بقدر الارث

الشقة والباقي للام قاله المصنف نهر (قوله لوموسرا) شرط المصنف المساواة لان الفقير لا يجب عليه نفقة غير الاصول والمرفوع والوجه ولا يشترط سائر الاب نفقة الولد الكبير العاجز لانه كالصغير جبر (قوله وله اخ واخت) او ام وعم او ام واخ شقيق كما سبق عن النهر (قوله على الاخ والاخت اثلاثا) ولو صغيرين وكذا صغير الابن اذا كان موسرا على نفقة اولاديه لان الفقير كاليتيم فوجب عليه نفقة اخوته ذكره في المحقق وفيه خبر الابن على نفقة امه اذ ذكره همام عن أبي يوسف وذكر المصنف ان نفقة خادم الاب لا يجب على الابن الا اذا كان محتاجا اليه بولي (قوله وقال أبو ليلى الخ) وبه قال أحمد عيني (قوله محرم ما كان أولا) اعلم ان بين ذي الرحم وبين الحرم عموما وخصوصا من وجه لتصادقهما على البنت والاخت وصديق الاول على بنت الابن دون الشقيق لانهما في حكم الزوجات والثاني على اخت الزوجة لعدم جهة نكاحها دون الاول ولكن اولاد البنت اخت الزوجة بنتان ووجه ابوالاخت رضاعا لكان أولى (قوله وقال الشافعي لا يجب الخ) لان ذوي الارحام لا جزية بينهم فلا يجب نفقة بعضهم على بعض (قوله عرض ابنه) العرض المتاح وكل ما هو غير الدراهم والدنانير فهو عرض وقال أبو عبيد العرض الامتعة التي ليست مكيلة ولا موزونة ولا حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح والعقاري القصة هو الاراضي والاشجار والشرب والدور والمسازيل وفي الفصول المجاهدة اسم للعروة المنبئة والضيعة اسم للعروة فقط والمراد بالعقار هنا المعنى الاول ثم اعلم ان الابن ليس يقابل البنت كذلك ولو عبر المصنف بالولد لكان أولى جوى عن البرجندی (قوله الغائب) ولا بد من يذكرون الابن كبير الاول كان صغيرا باع الاب عرضه للنفقة اتفاقا شجنا (قوله ليعقته) فبدا للنفقة لانه ليس له البيع لادن سواها اجاعا قال از بولي في المسئلة نوع اشكال وهوان وقال اذا كان لادخال غيبة ابنه ولا يات المحقق في المانع له من البيع بالنفقة عندهما او بالدين عند الكل اقول لا اشكال له لان ههنا مقتعتين احدهما ان للاب مال غيبة ابنه ولا يات المحقق والثانية ان يبيع المنقول من باب المحقق ولا يلزم من كون الاولى اجماعية كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندهما كونه مائنا للمحقق وأما المانع من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء يعني والقضاء على الغائب لا يجوز بخلاف نفقة الولد درر ونفقة عزمي زاده بان احتياج ثبوت الدين الى القضاء لا يكون وجه الفرق فانه اذا كان الدين مئنا ومقتضاه على الابن قبل غيبته فالظاهر ان المسئلة ايضا جساما انتهى وأشار بقوله للنفقة الى انه لا يجوز بيعه الا بقدر ما يحتاج اليه من النفقة ولا يجوز له ان يبيع الزيادة على ذلك بغير عن غاية البيان واعلم ان المتن اندي شرح عليه صاحب البحر وقع التعبير به بالنفقة فلهذا قال وانما قال المصنف للنفقة ولم يقل لنفقة للاشارة الى انه لا يبيع لنفقه ونفقة ام الغائب وان كانت الام لا تملك البيع قال في الذخيرة الظاهر ان الاب يملك البيع والام لا تملك ولا يبيعهما معا في البيع من باب المحقق (قوله لا اذا كان الولد الغائب صغيرا) وكذا المجنون اتفاقا نهر (قوله فانه يبيع بغير العقار ايضا) كما لو كان الصغير حاضرا (قوله وعند أبي يوسف ومحمد لا يجوز ذلك كله) وهو القياس اذ لا ولاية له لا تقطعا بما لا يوجب ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين سوى النفقة وجه الاستحسان ما ذكرنا من ان له ولاية المحقق في مال ولده الغائب اذ لا يوصي ذلك الغالب أولى لو فور شقيقته وبيع المنقول من باب المحقق اذ ينص عليه التعليل ولا كذلك العقار لانه محفوف بنعسه ويختلف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية له بتم اطلاق التعرف حال الصغر ليقى أثرها بعد البلوغ ولا في المحقق بعد الكبر بخلاف الاب واذا جاز بيعه فالمن من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه درر وانت العبر في قوله ولا كذلك العقار لانها محفوفة بنفسها باعتبار البتة (قوله لا يجوز ذلك كله) أي لا يبيع العرض والعقار على الكبير شيئا (قوله بلا امر) قال في الكافي لوانق مدون او مودع نفقة هو لا يغير امر القاضي ضمن للمودع ولا يرا للمدين ولكن لا يبيع على من اتفق عليه انتهى (قوله ضمن) أي قضاؤه كذا من عند ماله كالضارب والمخبط

لو كان رجل مصر
ما بين الكسب وله اخ واخت
موسر ان يجب نفقته صلى الاخ
والاخت اثلاثا وقال ابن أبي ليلى
قصب النفقة على كل وارث محرم ما كان
اولاد وقال الشافعي لا يجب النفقة على
غير الاولين والموالدين (لا) يبيع
(بيع عرض ابنه) الغائب (لا) يبيع
عقار ليعقته (الاولاد) يبيع
الغائب صغيرا فانه يبيع بغير العقار
ايضا وعند أبي يوسف ومحمد لا يجوز
ذلك كله وهذا بخلاف في الاب اما
يبيع غير الاب فلا يبيع بالنفقة
حال حضرته من يبيع عليه النفقة يبيع
لنفسه لا لغيره (ولو اتفق
العرض والعقار اجماعا) وفي
موضع أبي يوبى وزوجته وولده
(بلا امر ضمن) وهو نكاح في موضع
التي يبيع امر القاضي وأمر الغائب

نهر عن الولاء المحبة ولا جوع للودع ونحوه عليه ماله بالهافان ملكه مستندا الى وقت التعدي وهذا
 أي الهافان اذا كان يمكن استطلاع رأي القاضي ولو يمكن لا يضمن استحسانا وعلى هذا بعض الرقعة
 متاع بعضهم لغيره وكذا لو أعتق عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا بل على التقيد بالهافان
 قضاء على ضمانه فيما بينه وبين الله تعالى حتى لو مات الاب الغائب له ان يحلف لورثته انهم ليس لهم حق
 عليه شر بل لا يضمن الفسخ وبنيقانه لو انحصر ارثه في المدفوع اليه كالأب مثلا فلا ضمان كالأولام
 المصوب للمالك بغير عمله لانه وصل اليه عن ماستقته نهر (قوله حتى لو أنفق بأمر أحد هالما يضمن)
 وكذا صرح ارجح بل على العيني بأنه اذا أنفق بأمر القاضي لم يضمن معطلا لأن القاضي ملزم لولائه عليه ومنه
 تعلم سقوط ما نقله السيد المحمدي عن المقدسي من ان قوله بالأمر ان أراد به الاحتراز عما لو كان بأمر القاضي
 فظاهره انه لا يضمن وهو مشكل بل ليس للقاضي الأمر لو لم ينفذ انتهى (قوله لا يضمنون) لوجوب
 نفقة الولاد والازوجه قبل القضاء حتى لو تظفر بيمين حقه فله أخذها وهذا فرضت في مال الغائب بخلاف
 نفقة الأقارب ولو قال الاب انفقته وأنت موسر وكذب الاب حكم الحال يوم الخصومة ولو برهنا فمينه
 الابن دبر عن الخلاصة (قوله سقطت) أي النفقة لان وجوبها باعتبار الحاجة وقد وقعت الغيبة عن
 الماضي بخلاف نفقة الزوجه لانها لا تخفى ولذا تجب مع سائرها وعلى هذا لو سرت النفقة لمجهلة
 أو المكسوة بغرض لذوي الارحام مرة بعد أخرى الى ما لا يتناهى لتحقق الحاجة ولا يفر من الزوجه شيء
 لعدم اعتبار الحاجة في حقها وبكسوة لو بقيت النفقة المفروضة في يده بعد المدة بغرض للزواج ولا
 يفر من لذوي الارحام وعلى هذا اذا أسلفها نفقة مدهم مات أحدهما قبل المدة يسترد في الزوجات عند
 محمد دون الأقارب وفي المحامى نفقة الصغير تصير ديناً للقضاء دون غيره عيني فعلى هذا نفقة الصغير
 تكون مستندة من سقوط نهر وغيره (قوله فاستدان عليه) أشار به الى ان مجرد ادان القاضي
 بالاستدانة لا يكفي بل لا بد من الاستدانة بعد الفعل قال في النهر حتى لو أنفق من ماله أو من صدقة
 تصدق بها عليه فلا جوع له لعدم الحاجة كذا في المبسوط وما في البحر من تقييد ما لا ينفق مما استدان
 وعزاه الى النهاية وغيره فافهم فظاذا لا أثر لانفاقه مما استدان حتى لو أنفق بعدما استدان من مال
 آخر وفي مما استدان لم تسقط أيضا انتهى ولو مات الاب بعد الاستدانة فالنفقة دين في تركه في الصحيح
 تنويره ما لغيره ثم نقل في البحر العريضة به تصحيح ما يخالفه ونقله في المنع عن الخلاصة قائلا ولو لم يرجع
 حتى مات لم يأخذها من تركه هو الصحيح در (قوله حينئذ تصير ديناً في ذمته) لان للقاضي ولاية عامة
 فصار ذمته كإمر الغائب فلا تسقط بعض المدفوع بل في البدائع لو امتنع عن نفقة القربى بالهرم يضرب
 ولا يحبس بخلاف المعتنع من سائر المحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه يثبت بعض
 الزمان فيستدرك بالضرر بخلاف سائر المحقوق انتهى وبنيقانه يقيد بما زاد على الشهر ما الشهر
 وما دونه فيحبس عليه لعدم سقوطه نهر (قوله ولملوكه) منفعة أعمن ان تكون الرقبة له أولا
 فلا تحب للملكات ووجبت للبر وأما الولد ولو لم ينفذ ذمته على الموصى له بها الا اذا مرض مرضا يتعنه من
 الخدمة أو كان صغيرا لا يقدر على الخدمة فنفتته على الموصى له بالرقة حتى يصح ويبلغ الخدمة
 والقاضي ان يبيع الميراث ويشتري بنفسه عدا يقوم مقام الأول في الخدمة ولو أوصى بعبارة لا لسان
 وجبا في بطنه لا تنفذ النفقة على من له الجارية ومثله لو أوصى بدار لرجل وسككاد لا تنفذ النفقة على
 صاحب السكنى وقالوا انها على ازاره والمودع فلو غاب بقاء المودع وطلب من القاضي ان يأمر بالنفقة
 أو بالبيع أمران يؤاخره وينتفى عليه من الاجرة وان رأى القاضي بعه فعل وتلقوا في أخذ الباقي اذا
 طلب من القاضي ذلك فان رأى الاتفاق أصح أمره وان خاف ان تأكله النفقة أمره بالبيع وما في النهر
 بضمن ان أمره بالاجرة أصح ولم يذكروا جوابه انه منع من ذلك خوف ابقائه ناسيا وأعلن ان صاحب
 النهر اعاد ذلك بضمنا وقد عرفت جوابه فان كان ينبغي لصاحب الدبر بزمه به لا يساهم انه منقول

حتى لو أنفق بأمر أحد هالما يضمن (ولو)
 أنفق ما غنمها (أو أنفق ولده وزوجه)
 ما غنمها من مال الابن الغائب أو
 الابن والزوج وهو من جنس حقوقهم
 (لا يضمنون) (ولو قصي) القاضي
 (بنفقة الولاد والقربى) (وصف) مدة
 طولية (سقطت) (ان ياذن القاضي)
 بالاستدانة (فاستدان) عليه فحينئذ
 تصير ديناً في ذمته ولا تسقط بعض المدة
 وذكر في كتابه الجامع ان نفقة الهرم تهر
 وذكر في كتاب
 وبنفقة القضاء
 النكاح انها لا تصير ديناً بالقضاء
 وتسقط بعض المدة فحصل بعضهم
 المذكور في الجامع على ما اذا قصرت
 المدة والمذكور في النكاح على ما اذا
 مالت المدة فنفقة الأقارب لا تصير ديناً
 بالقضاء ان مالت المدة ما اذا قصرت
 تصير ديناً والفصل بين القليل والكثير
 الشهر وانما قيد بنفقة الولاد والقربى
 لان نفقة الزوجه اذا قضى بها القاضي
 لا تسقط مالت بها المدة أو قصرت
 كما تقدم في صدر الباب (و) تنصب النفقة
 على المولى (لملوكه) مطلقا سواء كان
 المولى والعد أو لا منه صغيرا أو كبيرا
 (وان أبي المولى) الاتفاق عليه وكان له

المذهب وأما المقصود فنفتته على الضابط ولوطالب من القاضي أمر ولا تنقل لم يعمد في القصة
نفقة المبيع على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفيه اشكال اذ لا ملك له لأرقه ولا منفعة فيبقى ان
تكون على المشتري وتكون تامة للملك كالمرهون كما يحسنه بعضهم نهروقل تستدان نفقته فيرجع على
من يصير له الملك حموي عن الرجندو النفقة على الآخر والراهن والمشتري وأما كسوته فعل المبيع
(قوله ففي كسبه) ولونها المولى عن الكسب كان له ان يتناول بقدره من ماله كالعجز نههر (قوله بأن
كان عدا زمانا) فيه اجماع الى ان العجز الذي لا يعرف حرفة لا يكون عاجزا ان يكره نفسه في
الفاصل نههر عن الفتح (قوله أو أمة لا يؤجر مثلها) غيبة الفتنة كافي الفتح والبرهان وغيرهما كالعبي
قال في الشربلية فعمل ان الاثومة هنالست أمانة العجز بخلافه في ذوى الارحام انتهى لكن نقل
الرجندي عن الملتقط ما مقتضاء كون الاثومة أمانة العجز حتى في الاماء ونصه للعار بان تنفق من مال
مولاه على نفسها لانها ليست من أهل الكسب بخلاف العدا انتهى (قوله وأجر) أي عليه
وكان الاولى في المخرج ان يقول أمر اجبار حموي (قوله ببيعته) فان قلت أي فرق بين العبد والزوجة
فان زوجة لا تنفق من زوجها بعدم النفقة وعلوه بان فيه ابطال الملك مع ان الملك في العبد يسل ببيعته قلت
الفرق ان الفتن يقوم مقامه والابطال الى خلف كالأبطال بخلاف الزوجة لانه ابطال الى خلف
فلا يصار اليه بل يقال لها استدني كيلا يسل حقا مالم يملك فلا يؤمر بالاستدانة لانه لا يجب له دين
على مولاه بل يجبر على بيعه لكونه من أهل الاستحقاق زبلي ولا يبيع القاضي وبه يقتض درهنا اذا
كان قابلا للبيع فان لم يكن قابلا كالدبر واملد اجبر على الاتفاق لا يغير نهرو ونسقط نفقته بيقظه ولوزنا
وتزمت بيت المال درهم الخلاصة ولا يؤمر بشئ في حق المكاتب لانه كالمحرز هو خارج عن ملك المولى
يداز بلي وهذا اذا كاتبه على مال وان كاتبه على خدمته فهو كارقن اذ لا بد له أصلا درر ومقتضى هذا
التعليل جواز بيعه مطاقلو بدون رضاه بخلاف المكاتب على مال (قوله بخلاف الدواب حيث لا يجبر
المالك على نفقتها وبيعها) لان فيه نوع قضاء وهو عقد القضي له وأهله الاستحقاق في القضي وليس
فليس نههر (قوله بل يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى) لئنه عليه السلام من تعذيب الحيوان وعص
اضاعة المال وفي غير الحيوان كالاشجار يكره له ان لا ينفق عليه ولا يفتي زبلي عن النهاية وكلامه في الدر
المختار يقتضي انه ان كان له شريك في الاشجار يجبر على النفقة ونفسه ولا يجبر في غير الحيوان وان كره
تضييع المال مالم يكن له شريك انتهى (قوله وعن أبي يوسف أنه يجبر على الاتفاق على البهائم) قال
الطحاوي وبه تأخذوني الفتح وهو الحق وغاية ما فيه ان تصور فيه دعوى حسة فبيعه القاضي على ترك
الواجب ولا بد فيه نهرو قوله على ترك الواجب أي على تدارك تركه شيئا (فرع) امتنع الشريك من
الاتفاق على الدابة المشتركة كاجبره القاضي لئلا يتضرر شريكه جوهر وفي الجواهر ان كان العبد مشترك
فامتنع أحدهما أنفق ورجع عليه ونقل المصنف في البصر عن الخلاصة انه ان أنفق الشريك على
العبد في غيبة شريكه بلاذن الشريك والقاضي فهو متزوج وكذا الفضل والزرع والوديع والقطعة
والدار المشتركة اذا استمرت درهما في الجواهر بخلاف لمسا في الخلاصة حيث لم يشترط للرجوع اذن
الشريك أو القاضي فيصل على عدم التمسك من استئذان القاضي فنزول الخالفه

(ففي كسبه) أي نفقته في كسبه
(والا) أي وان لم يكن للمالك كسب
بان كان عدا زمانا أو أمة لا يؤجر مثلها
(أمر) المولى واجبر (بيعه) بخلاف
الدواب حيث لا يجبر المالك على نفقتها
وسبعا ان امتنع من الاتفاق بل يؤمر
به فيما بينه وبين الله تعالى وعن أبي
يوسف أنه يجبر على الاتفاق على البهائم
أي وهو قول الشافعي والاصح
الاول (كتاب الاعناق)*

(كتاب الاعناق)*

اعلم ان الاسقاطات أنواع عرفت ما حاله بالنسب اليه الاختصار افعي اسقاطا منافع المبيع بالطلاق وملك
الرقبة بالاعتاق وما في الذمة بالامر أو ملك القصاص بالعمود وغير القدرى بالعتاق لئلا يتعلم مذكي الرجم
الحرم والاستيلاد وقد يقال انه الاصل فلهذا عتقون به نهرو لكن الذي بخطه وعبر صاحب الهداية إلى

ولا تنافي بينهما في وقوع التعير بالعاق في كل من القديري والمدنية (قوله كما ان الطلاق رفعه) ولان
كلاهما لا يقبل الفسخ غير انه قدم الطلاق وان كان غير مندوب اليه على العتق المتدوب اليه وصلاته
بمقابلته وهو ان الكناح نهر واعلم ان هذا بطلانه مقتضى مشروعية العتق حتى في حق الصبي خلافاً لبعض
المشايخ قال السرخسي ما زعم بعضهم ان العتاق غير مشروع في حق الصبي وهم بل هو ثابت في حق
أيضا اذا احتج اليه كما اذا كاتب الاب نصيبا منه من عبد مشترك واستوفى بذكر الكاتبه ضمن الصبي
نصيب شريكه ان كان موسرا وهذا التعمان لا يجب الا بالاعتاق جوى عن البرجندی (تق) نقل
شيخنا عن الفارابي العزماءه

وماسد قد صار ملكا للعبدة * وتم بلارب فهذا جوابه

وهو انه عدم تسليم استوفى على مولاه المحرري يعتق وبصر مولاه ملكا له انتهى (قوله وهو عبارة عن
القوة) أي العتق المفهوم من الاعتاق لغة عبارة عن القوة أي مستلزم لما انتم موضوع لها بدليل انهم
لم يقولوا عتق العبد انا قولى وانما قالوا عتق الطائر انا قولى على الطير ان وفي المغرب انه المحرور عن
المملوكية جوى ومن هنا يصل سقوط ما تعرض به في البصر ان اهل اللغة لم يقولوا عتق العبد انا قولى
لان اهل اللغة وان لم يصحوا بذلك الا ان في كلامهم ما يفيد لقولهم الرق نصف ولا شئ ان ازالته
تستلزم القوة فوج افندى (قوله هو انبأت القوة الشرعية) هذا التعريف على مذهبه ما عند الامام
انبأت الفعل المضى الى حصول العتق فان هذا يجوز اعناده لا عند ما يعني واعلم انه في الدرر عرف الاعتاق
او لا يانه انبأت القوة الشرعية لا مطلقا بل بازالة الملك ثم عرفه ثانيا بانه ازالة الملك مطلقا أي غير مقيد
بكونه ملكه ويلزمه انبأت القوة الشرعية انتهى أي يلزم قوله الاعتاق ازالة الملك مطلقا انبأت القوة
الشرعية فتوهيم في الشريعة لا يلية ان المجموع تعريف واحد فلهذا قال قوله وازالة الملك ذكره شرحا وتوطئة
لقوله مطلقا والافوه مستغنى عنه بقوله قبله بازالة الملك انتهى والذي اوقعه في هذا الايهام ما وقع في
نصته من قوله وازالة الملك معلما بعلامة الشارح بالاولى وأوليس كذلك ولهذا قال شيخنا والذي وقت
عليه في نسخة معتدلة وازالة الملك معلما بعلامة التثنية بالغاصلة فتكون تعريفا آخر جاريا على مذهب
الامام بخلاف الاول فكان في الجمع بينهما إشارة الى الخلاف و يؤيد ما وجدته ببعض النسخ من المنهاى
ونصه قوله وازالة الملك مطلقا بالرفع عطف على قوله انبأت القوة الشرعية انتهى وبدل على ان قوله
او ازالة الملك من المتن قوله بعده في الشرح ويلزمه أي ازالة الملك انبأت القوة الشرعية قال شيخنا ثم رأيت
الموافقة للمولى الوافى واعلم ان الضعيف في قول الدرر ويلزمه يرجع لتعريف الاعتاق شرحا بحد التعريفين
الذين ذكرهما وكذا التعير في به من قوله وحاصله جعله غير مملوك لاحد فيخرج به البيع والهبة كذا
يستفاد من عبارة شيخنا ونصها قوله ويلزمه أي تعريف الاعتاق شرحا بحد التعريفين انبأت القوة
الشرعية ويخرج بكل منهما البيع والهبة لماعلى الثاني فظاهر واماعلى الاول فلا يلزم من ازالة الملك
اذا اريد به الرق مساواة الثاني في حر وهما الخ بقى ان يقال في الاطلاق الذي ذكره في جانب التعريف
الثاني المفسر بقوله أي غير مقيد بكونه ملكه نظرا لما رصفه حينئذ بازالة الملك الكائن ضمن يسه
أوهيته فالصواب حذف الاطلاق والتقييد بقوله لا الى مالك (قوله عند زوال الرق) ظرف لقوله
انبأت القوة الخ قال السيد الحموى وفيه ان الرق يزول بانبات القوة وحيداً فلامعنى لانبأت القوة
عند زوال الرق انتهى (قوله وهو مجزى حكى) وما في الدرر حيث عرف الاعتاق بانه انبأت القوة
الشرعية بازالة الملك الذي هو وصف حكى نظريه في الشريعة لا يلية بان الضعف الحكى انما هو الرق الذي
هو سبب لذلك واجاب شيخنا بانه من المجازة بين الملك عن الرق لان الملك لازم له (قوله والملك في المملوك)
جعل السيد الحموى مقطوعا على التصرفات ولا يتعين ان يجعل كونه مملوكا على قوله وهو الرق مجزى
حكى اعلم ان سبب العتق اثبت له امدعوى التنبأ والملك في القريب او الاقرار بصحة عبده غيره أو

المتبستان الاعتاق رفع العتق كان
الطلاق رفعه وهو عبارة عن
القوة يقال عتق الطائر انا قولى فطار
من ذكره وفي الشرح (هو انبأت القوة
الشرعية) التحصيا بصير اهلا
لشهادت والولايات (في المملوك)
عند زوال الرق وهو مجزى حكى لا يقد
به على التصرفات والولايات والملك
في المملوك

نهر ومن الصريح وهبتك أو بعتك نفسك أو تصدقت بنفسك عليك فبعتك مطلقا وإن لم ينو ولم يقبل
 العبد ولا يرتد إلى دلو زاده بكذا توقف على القول بدرع الغنم وفيه عن الجمهور قال إن لاصن العربية
 قل لعبدك أنت حر فقال له عتق قضاء (قوله أو بما يعبره عن البدن) لم يقل كافي الطلاق أو بجز مشايخ
 ففقر البين بينهما وهوان هذا بما يغير أكاسي في مختلف الطلاق فلو قال سهم منك حرقت السدس ولو
 قال برأوني منك حرقت المولى ما شاء نهر عن الحنابلة (قوله كالرأس والوجه) كان قال رأستك
 أو وجهك حرما لو قال رأستك رأس حر أو وجهك وجه حر بلا إضافة فإنه لا يعتق وبالنسبة يعتق لأنه
 وصف لا تشبه بدر (قوله والعنق) يعني في إحدى الروايتين كاسياني (قوله والفرج إن كان أمة) وفي
 قوله لعبدك فرجك حر خلاف قبل يعتق وعن محمد لا يعتق لأنه لا يعبر عنه بخلاف الذي كفي ظاهره الآية
 كذا في الحنابلة وفي الفقه الأولوية ثبوت العتق فيه لأنه يقال في العرف هو ذك من الذكور وفلان غل ذكر
 وهو ذك وفيه في لسانك حرعت لأنه يقال لسان القوم وفي الدم أو العنق روايتان والأصح في الدبر
 والاستانة لا يعتق ولو قال فرجك على حرام بنو العتق لا تنق لأن حرمة الفرج مع الزنى يجمعان كذا
 في الفقه وبنو أن يكون كاتبة مجواز أن تكون المحرمة للعتق فإذا نواه تعين نهر قال في البصر وسأني
 في الإيمان أنهما وطئها زمة كذا تعين (قوله وكذا الدبر) هذا هو الأصح كاسق عن النهر (قوله وإن
 عتق) فديد كذا المتدانة لو أقصر على المحرم كان كاتبة قال في الحنابلة لو قال حرقتك من عتقت فقال
 عبيدي عتق وكذا لو قال أنت عتق فلان بخلاف اعتقت فلان كذا في المحتى وكان وجهه أنه في الأول
 اعترف بالقوة بالحصول بالعتق وفيه في الثاني إنما أخبر بأن فلانا أوجد الصبيعة نهر (قوله وأعتقتك) كذا
 اعتقت الله على الأصح والعشاق عليك واعتقت على ولو زاد واجب لم يعتق مجواز وجوبه بكتارة أو نذر
 شرب لئلا عن الفقه (قوله نواه أولا) لأنه صريح (قوله وبلا ملك إلى الخ) شروع في الكتابات لأن في
 الملك والراز جازان يكون البيع كذا جازان يكون بالعتق فلا بد من النسبة نهر وفيه عن المحيط تهمي
 اعتاق عبده أو تطلق زوجته ونوي بالعتق والطلاق وقع انتهى وفي الخلاصة قال لعبدك أنت غير مملوك
 لا يعتق بل تثبت له أحكام الأحرار حتى يتبرأ به مملوكه ويصدق عليه كذا ليس هذا بعبدى لا يعتق
 وقاس عليه في البصر لملكك عليك لكن نازعه في التهرود (قوله إن نوى) ثبت في الأصول أن الشرط
 في الكتابة النسبة أو ما يقوم مقامها من دلالة المحال لزول ما فهم من الاشتباه ولهذا الاحتياج في بعض
 كتابات الطلاق عند الغضب أو عند مذكاة الطلاق إلى النسبة فينبغي أن يكون في العتاق كذا كجوى
 عن البرجندى (قوله بخلاف طلقتك) لما سبق أن الطلاق يقع بلفظ العتق بلا عكس درر وكذا لا يقع
 بكتابات الطلاق وإن نوى لهذا الوجه انتهى إلا أنك يسدك أو اختارتي فإنه عتق مع النسبة تنوير
 و يتوقف على النسبة في المجلس ولا عتق بضم أو أنت على حرام وإن نوى لكن بكفر وطئها در (قوله ويصح
 بهذا الخ) غير أنه أن كان مجهول النسب وبولده مثل أمه أو أخته النسب أيضا جاعا ولو قال
 هذا ابنى من الزنا يعتق ولا يثبت نسبه قاله الشافعي وهل بشرط تصديقه فيما سوى دعوة البنوة قولان
 ولا تصير أمه أم ولد ولو قال هذا ابنى لم يعتق في ظاهره الآية إلا أن بنوى به الأخ من النسب لأن الأخ كما
 يقال على النسب قال أيضا على الأخ في الدين وفي هذا خالي أو عتي نهر ودر (قوله وسواء كان
 معروف النسب الخ) فلو أكلت نفسه في هذا ابنى يثبت العتق إن لم يكن له نسب معروف جوى عن
 البرجندى بأن لم يعرف نسبه في البلدة التي هو مفعول ما به الصلابة الوافي فيوافق ما ذكره في الدرر
 أو لأنه الفنية خلافا لما ذكره تانيسا من أنه الذي لا يعرف نسبه في مولده مطلقا راسخا فقد قال
 في رد أنه قيد زائد على ما فيه من صابة الهداية وقاضيان وسائر الاعتبارات فان المفهوم منها مجهول نسبه
 النسب في وطن المقر وهو وفاق الخ (قوله في قول أبي حنيفة الأخير) متعلق بقوله مطلقا وليس من
 مدعوى قوله ولكن كاتبتهم شيئا عن بعض الأفاضل فلو قدمه على قوله ولكن في معروف النسب

أو بما يعبره عن البدن) كالرأس
 والوجه والعنق والفرج إن كان أمة
 وإنما قيد بالبدن لأنه لو أضافه
 إلى العضو الذي لا يعبر به عن البدن
 كاليد والرجل لا يعتق غلظا خلافا
 للشافعي وكذا الدبر لأنه لا يعبر به عن
 البدن (وإنما عتقتك) فبعتني بهذه
 وحررتك وأعتقتك (أو لا)
 إلا فاقاسوا (نواه) أي لا ترقى إلى (ولا
 د) يصح (بلا ملك) هو متعلق بالمبيع
 سبيل على (ك) هو متعلق بالمبيع
 (إن نوى) العتق واللا وكذا أخلت
 سملك وعن أبي يوسف أنه لو قال
 المثلثك ونوى العتق عتق بخلاف
 طلقتك (د) يصح (بهذا الخ) أو
 هذا (أو أي) هذه (أي) مطلقا سواء
 كان وبولده أم ولد أو لا وسواء كان
 معروف النسب أو مجهول النسب
 وأمكن في معروف النسب لا يثبت
 النسب منه في قول أبي حنيفة الأخير

الحل كان أولى والمحاصل أنه يقتضي بهذا أن عند الامام مطلقاً ما أثبت فيه منه بشرطه شيئان
 يكون ولده مثله وإن لا يكون ثابت النسب من غير زبلي وجعل العنق الشرط وثلاثة أن يكون
 الولد أحسن منه وولد مثله ولم يكن ثابت النسب من غيره والتحقق أن الشرط شيئان فخطان
 الثاني يثنى من الأول ثم ما ذكره العنق من قوله فبهذا الشرط الثلاثة يقتضي عند أبي حنيفة أنه ينفخ عنخل
 ظاهر وسيده أنه سقط من قوله ذكر محترز ذلك الشرط وما هي ما إذا كان لا يولد مثله وإن كان معروف
 النسب وصواب العبارة هكذا فبهذا الشرط الثلاثة يقتضي وثبت نسباً جاعاً وان كان لا يولد مثله
 مثله أو كان ثابت النسب من غيره يقتضي عند أبي حنيفة ولا يثبت نسباً وعندها لا يقتضي بذلك على هذا
 ما ذكره من التعليل (قوله بلاية) متعلق بضع المقدور وكان يثنى بتقديمه لثاني آخره من الإجماع
 جوى (قوله وهو قول الشافعي) لأنه محال فذكر كمال القول اعتققت قبل أن أخلق ولا ي حنيفة أنه
 صحيح مجازاً وان كان مستحباً ليقعته لكونه اخباراً عن ربه فصار إليه كمن حلف لا يأكل من هذه
 النخلة يخبر إلى ما يخرج منها لا تسفأله أكلها وهذا الخلاف مبنى على أن الجواز خلف عن الحقيقة
 في الحكم عندهما ومن شرطه أن يعتقد السبب في الأصل على الاحتمال ثم يمنع وجوده لعارض فيضلفه
 غيره مجازاً كالأول كان في مسئلته غير مستقبل بأن كان ولده مثله مثله وهو معروف بالنسب فإنه لولا بؤته
 من غيره ثبت منه فيضلفه لازم وهو المحرم وعنده الجواز خلف عن الحقيقة في التكلم بمعنى أن التكلم
 بكلام أو إرادة ما وضع له أصل والتكلم بذلك الكلام أو إرادة غيره مجاز خلف عن الأصل وشرطه أن
 يكون الأصل وهو التكلم به صالحاً بأن يكون مستنداً أو غيراً حتى يكون عاملاً في إيجاب الحكم الذي
 يقبله أهل بطريق الجواز ولا معنى لما قال أن الجواز مأخوذ من جاز يجوز إذا انتقل والانتقال من
 أوصاف الألفاظ فإن اللفظ هو الذي ينتقل من الموضوع إلى غير فاما المعاني فلا يمكن نقلها زبلي
 فكلاماً زبلي مخرج في ترجيح مذهب الامام (قوله ولو قال الصغير هذا حدى إلى قوله وقيل لا يقتضي
 إجماعاً) لأنه لا موجب له في الملك أو واسطة وهو الألب وهي غير ثابتة بكلامه فتعذر أن يجعل مجازاً
 عن الموجب بخلاف النبوة والأبوة في قوله هذا أبنى أو ألى لأنهما موصوفان بالملك من غير واسطة زبلي
 (قوله أي يصح بهذا مولى) لأنه لا يقتضي بالصرح كان كقوله بأمر فبدأ المولى لأنه لو قال ما يسيدي
 أو بأمر الكسبي لم يقتضي على الأصح لأنه يراد به التعظيم الإلحائي والختار في قوله أنا عبدك عدم العنق وذلك
 إيجاب الصغار حين سئل عن جارية فاجاب بسراج لمولاه فقال ما أقبل بالسراج يا من وجهك أنوار من
 السراج يا من أنا عبدك لأن هذه كلمة تطف في الخطب عد قدم على مولاه فقال المولى أي مر قدم علينا
 لا يقتضي لأنه يراد به التقدير جوى فاقى النهر من ذكر التحقيق بدل التقدير غير من الناسخ (قوله
 أو بأمر أو باعتق) لأنه ناداه بما هو موصوف به في الدلالة إلا إذا احصاه بذلك لأن مراده الإعلام باسم علمه
 وشرط في المحاسبة الإشهاد على ذلك ولو ناداه بالفارسية وقد لقبه بالمحر قالوا يقتضي وكذا حكمه لأنه ليس
 ناداه باسم علمه فغير اخباراً عن الوصف فدابة ويحصله أنه ناداه باسم مرادفه في المسبوق لوجعل اسم
 عدده حراً وكان ذلك معروفاً عند الناس وناداه به فقال يا بحر يقتضي وإن لم يكن معروفاً عن في القضاء وكذا
 لو ناداه بطالق كقضى أكثر الكسب وقيل أنه يقع نهر (قوله وقال زفر لا يصح الاعتناق بقوله يا مولى
 الإلحائي) لأنه يراد به الإكرام عادة لا التحقيق كقوله يا مولى كقنا الكلام محمول على حقيقة
 ما أمكن وحقيقته أن يكون له عليه ولا تمنع الأسفل لأن اسم المولى وإن كان يطلق ويراد به الناصر كما
 في قوله تعالى ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم وكذا يطلق ويراد به الأعلى أيضاً
 كالأسفل لكن الأسفل متعين لا تسفأله غيره لأن المولى لا يستصغر عملوكه وإضافته إلى العبد تنافي
 كونه المولى الأعلى فتعين المولى الأدنى ضرورة تعصبل الكلامه زبلي (قوله ولم يصدق خساً) لكونه
 خلاف التناهر زبلي (قوله لا يابى وأبى) لأن النداء بالإعلام التامى يطلب حضوره فإن كان

بلاية وفي قوله أو هو قوله الأول
 لا يقتضي أن كان لا يولد مثله مثله وهو
 قول الشافعي ولو قال الخلاف الذي مر
 حدى قيل هو على الخلاف (وهذا مولى)
 وقيل لا يقتضي جاعاً (أو مولى
 أي يصح بهذا مولى) مطلقاً أو نوى
 أو بأمر أو باعتق
 أو بأمر لا يصح الاعتناق بقوله
 أو لا وقال زفر لا يصح الاعتناق بقوله
 أو لا وقال الألبانية ولو قال عتبه
 يا مولى أو ألبانية أو ألبانية
 المولى في الدين أو ألبانية أو ألبانية
 منه وبين الله تعالى ولم يصدق قضاء
 (لا يابى وأبى) ومن أي حنيفة
 أنه يقتضي فيها ولو قال هذا أبنى لا يقتضي
 وروى الحسن من أبي حنيفة أنه
 يقتضي ولو قال لعبدك هذا يقتضي

يوسف يمكن اثباته من جهة تضمن تحقيق ذلك الوصف تصديقه كما في ما حرو ان لم يكن تجرد للاعلام
والنبوة لا يمكن اثباتها بهذا اللفظ قال في الفتح وينبغي ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد مبرور
النسب والافهم وشكل انصب ان ثبت النسب تصد بقاله فعنت وفي نوادر ان رسم عن محمد لقال بالي
يا جدي يا خالي يا عمي اوقال بنجار بنه يا عمي يا خالي يا بنتي لا تعق في جميع ذلك زادي تحفة الفقهاء
الابالية وشارالي انه لو ناده بغير اضافة او مصغر لا يعق وقد بدأ بطلاق الاخ انتال للخرج من النسب
او من الرضاع او من الدين لانه لو قال من امي واى او من النسب عتق نهر عن المبسوط وليس قوله من امي
واى قيدا بل كذلك لو قال من امي او امي درر فالو في كلام صاحب النهر بمعنى اوفان قبل النبوة ايضا
مشاركة بين نسب ورضاع فكيف ثبت العتق باطلاق قوله هذا ابني قلنا مثل هذا الجاز لا يعارض
الحقيقة فاذا انتعت صار الى محار يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا حرفان المحرمة لازمة للنبوة فيكون
الاستقال من المازم الى اللازم درر قال وعدم العتق بقوله هذا جدي محله اذ لم يقل ابواى قال في
الشربلية ولا حصري الى الاب او الام بل من أهم مثله شربلية (قوله قبل على الخلاف) امي
فلا يعق عند الصاحبين ويعتق عند الامام كما في فاضل شينا (قوله قبل لا يعق اجما) وهو
لا يظهر لان المشار اليه ادم يمكن من جنس المسمى فالعبرة للمسمى كالبواغ فصاعلى انه باقوت فاذهو
زجاج كان باطلا والذكر والاينى من بنى آدم جنسان فعتق المحكم بالمسمى وهو معدوم ولا يتصور تصحيح
الكلام في المعدوم اجابا او اقرارا فيلغو كذا في البرهان لانه اقتصر على ما اذا قال هذه بنتي لعهده
وقد نص عليها الكمال شربلية وعبارة التحانية ولو قال هذه ابنتي اوقال بنجار بنه هذا ابني شينا
(قوله ولو قال عدي اوجارى اودارناح) ذكر كراز بلى تقر باعلى الاصل المختلف فيه بينهم هوان
البحار خلف عن الحقيقة في المحكم عندهما وعند في التكلم بانه وعلى هذا يخرج قوله لعهده هوان
اوجار وكذا لو قال على ألف او على هذا الحمد ارغنده يعق ويلزمه الالف لجهة التكلم به وان
لم يكن ثبوت الحرية والدين في مطلق احد هما خلافا لما للاستحالة ثبوت الحقيقة انتهى وفي التنوير
وشرحه عن الجوهرة والى بلى يصح ايضا بقوله عدي اوجارى اودارى مركا لوجع بين امراته
وبهجة او جرو قال احدا كمال طلق امراته لالو جمع بين امراته وأمنه المحبة او المنة انتهى والذي
ظهر لي ان وقوع الطلاق فيلوجع بينهما بين بهجة او جرو هو قول الامام فقط لتعذر الحقيقة عندهما
وعدم وقوع الطلاق فيلوجع بينهما بين أمنه المحبة او المنة هو قولهما ما على قول الامام فيبقى
الوقوع (قوله امي لا يصح بالسلطان لى عليك) وجه الفرق بين قوله لا سلطان لى عليك حيث لا يعق
وان نوى وبين قوله لا سلطان لى عليك حيث يعق بالنسبة ما ذكره از بلى من ان السلطان عبارة عن البد
او المحبة ونفهم لا يدل على انشاء الملك كما في المكاتب ولئن احتمل زوال البد بالعتق فهو محتمل التحمل
فلا يعتبر بخلاف في السدل لان مطلقة يستدعي العتق لان للولى سديلا على مملوكه وان كان مكانا سالان
ملكه باق فيه وقال الكرعى في عمرى ولم يتضح لي الفرق بينهما انتهى واقول ما ذكر في النهر من ان
بعض المشايخ ذهب الى انه يعق بالنسبة وبه قالت الثلاثة قال في الفتح وهو الذى يقتضيه النظر انتهى
تأييد لظاهر الكرعى (قوله والفاظ الطلاق مطلقا سواء كانت صريحة او كناية) بخلاف عكسه
كما مر (قوله وسواء نوى اولا) الى امره بذكره او اختارى فانه يقع بالنسبة كما في البدائع وفيها لو قال
لها امر عتقك بذكر او جعلت عتقك في بذكر اوقال لها اختارى العتق او خيرت لك عتقك اوفى العتق
لا يحتاج الى التمسك به صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق في المجلس لانه تمليك وفي الفتح قال لامة
أطلقتك اوقال لعهده ذلك يقع العتق اذ انوى بالاتفاق انتهى وهذا وان كان من كتابات الطلاق ايضا
الا ان المبتع اغناها واستعاره ما كان كناية لطلاق فقط نهر (قوله وعند الشافعى يعق بالفاظ الطلاق
ان نوى) لان بين الفظين اتصالا من حيث ان كل واحد منهما لا سقاط الملك ولئان الاعتنى اثبات القوة

قبل على الخلاف وقيل لا يعق اجما
وهو لا يظهر ولو قال عدي اوجارى
اودارى عتق العبد عدي اوجارى
خلاف لما ومن اراد خلف هذه المسئلة
فليحفظ ما انشده بعض النظر
٢ جوتك كفت اذ ابد عدي اباد
صكوا و اذ ابد عدي اباد
ولا سلطان اى لا يصح بالسلطان
(ولا سلطان) اى لا يصح بالسلطان
(لى عليك) اى لا يصح بالسلطان
سواء كانت صريحة او كناية
او لا عندنا وعند الشافعى يعق بالفاظ
الطلاق ان نوى (وانت) اى لا يصح
٣ ملخص معنى البيت اذ قال الرجل
عدي اودارى عتقك له عتق العبد
فتذكروا وجه الفرق بين عتق العبد
اوما لى السارح هو الجناح الذى
الواقع في كفة يدار في المجلس التام
والثاني فان الاول معناه اودار والثاني
معناه تذكروا كذا الثاني مركب من اودار
والاول من باعنى اودار وعدي اودار
عربية انه محمد عارف

على ما بينا واطلاق رفع القيد لان العبد كالحامد والعق بصفاته قد قرر على التصرفات الشرعية والمرأة
قادرة على التزوج غير انها ممنوعة من البر وزلت نظمت مصالح النكاح فاذا طلقها لم يثبت لها به شيء ليكن
ناشئ من قبل بل يرفع عنها المانع ولا شك ان الميثاق القوة اقوى من ازالة المانع فلا يجوز ان يستأجر
الضعف للاقوى بخلاف العكس وكذلك ملك الهين اقوى من ملك النكاح بدليل انه يدخل فيه ملك
المتعة تعافا لافاء العتق ترزلهما واعاها الطلاق لا ترز بل الاملاك المتعة فال موضوع للاضعف لا يجوز
استعارته للاقوى بخلاف العكس لان من شرط الجواز ان لا يكون عمل اللفظ في محل الجواز اقوى من
عمله في محل الحقيقة بخلاف قوله اطلقك لانه عبارة عن التسيب فصار بمنزلة قوله خلت سيدك ولهذا
لا يختص بالنكاح بل يلى (قوله ولا يعتق بآنت مثل المحرر الابالية) لانه أثبت المماثلة بينهما ما هو
قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بآنية للشك في بلى (قوله وعق بآنت الا حرم طلقا)
لانه أثبت الامثل المحرر ونوى ولا بكل مالى ح ولا بكل عبد فى الارض او كل عبد فى الدنيا او اهل بلخ
اخره عند الثاني وبه يقتضى بخلاف هذه السكة او الدارود عن الجر وقوله لانه أثبت الامثل المحرر ونوى
بشكل بما اذا قال أنت مثل المحرفانه يعتق بالية فيكون العتق بالية فى قوله ما أنت الامثل المحرر
اولوا واعلم ان مقتضى بقوله ما أنت الا حرم يستثنى منه ما نقله السيد المحموى عن منتهى المقتضى اذا مر غلامه بشئ
طامع فقال له ما أنت الا حرم لا يعتق (قوله وبملك قريب) معطوف على القول مع مقوله لا على قوله
ما أنت الا حرم كذا قد فهم نهر وارادوا القول بالقدرة بقوله وعق بآنت الا حرم بقوله ما أنت الا حرم
وجعله فى الحرم معطوفا على قوله اول الباب بآنت حروا ملان فى العتق بملك القربى فغير ما لو كان ملك منه
شخصا فيعتق بقدرة عنده وعم كلامه ما لو اشترى المأذون من يعتق على المولى ولا دين عليه وفى البدائع
لو اشترى زوجة آية المحاميل منه يعتق ما فى بطنها دون الامه وليس له بيعها قبل ان تضع حملها لانه ملك
أنها يعتق عليها انتهى وهذا منافى لقولهم ان الحمل لا يدخل تحت المملوك حتى لا يعتق بقوله كل مملوك لى
حرف فيحتاج الى التجواب بجمروا قول لا يلزم من كون الشئ مملوكا كونه مملوكا مطلقا فى البدائع وهل يدخل
تحت اسم المملوك ان كانت أمه فى ملكه دخل وان كان فى ملكه الحمل فقط بأن كان موصى له به لا يعتق
لانه لا يسيى مملوكا على الاطلاق لان وجوده خطر ولهذا لا يجب على المولى صدقة فطره نهر (قوله
محرم) اعلم انه لا يلزم بين المحرمية والفرابة لان فسادك المحرمية عنفا فى نحو الاختارضا وكذا القرابة
تنتك عنفا فى نحو بنت الم ولذا قيد المحرم فى الشر لا لاله بقوله يعنى ومحرمته بالقرابة لا الرضا عن
لولا كآنة عنه وهى اخته رضاعا لا تعتق (قوله وقال الشافى لا يعتق عليه الا الولدان الخ) لان العتق
اقوى الصلات ففساد ما بقرب القرابات وهو الولدان كان المحرمية وغيرها لا يلحق بالاحزاب فى حق
الاحكام كوضع ارض كآنة والشهادات فكذا فى حق هذا المحكم ولا يمكن ان يحاقها بالولاد كآنة او استدلالا
لنزلها عن فرابة الولاد ولنا قوله عليه السلام من ملك دار محرم فموسر ولان النكاح انما هو هذه
القرابة صيانة للقرىب عن ذل ملك النكاح والاستغفار فى فيؤدى الى قضيعة الرحم وملك الهين فى ذلك
أبلغ فكان أولى بالتمتع فكما انه صين عن ملك نكاحه فكذا عن بقائه فى ملك يمينه بلى (قوله وقال
أصحاب الظواهر الخ) وبه قال ما لك كفى القاية ووجه ما حدث الحساوى بإسناد الى أبى هريرة
قال قال صلى الله عليه وسلم لا يحزى ولد والده الا أن يحد مملوكا فيشتريه فيعتقه والمجربون ان قوله
يعتقه أى بشرائه توفيقا بين الحمد شئ انتهى وقوله فيعتقه بشرائه أى عجب شراؤه فكان الشراء
اعتقافا واسطة حكمه فيجوز (قوله ولو كان المالك صيدا أو جنونا) وأهل الصى والمجنون هذا المحكم لانه
تعلق به حق العبد وهو القربى فيها به النفقة وضمان المتلفات شيئا قال السيد المحموى وانظر حكم
ما لو ملك الصى قريبه بوصية أو هبة أو دخل فى ملك المالك كتاب قريبه انتهى قلت اما المالك كتاب فى الدرر
والمكاتب اذا اشترى أخاه لا يشك ان عليه اذ ليس له ملك تام بقدره على الاعتاق والزوم عند القدرة

ولا يعتق بآنت (مثل المحرر) الابالية
(وعق بآنت الا حرم طلقا) فنفى
أول بلى (وعق) بملك قريبهم
مطلقا وكان ولده وأبوه أضافى
مطلقا وأول بلى وقال الشافى
وساوى أول بلى وقال الولدون
لا يعتق عليه الا الولدان والولدون
قال أصحاب الظواهر من ان يعتق
ولا يعتق قبل اعتقائه وانما قيد
بقرىب محرم لانه لو ملك قريبا غير محرم
تخل المأخوطة معه كنت الم أول بلى
أوامه رضاعا أو زوجة ابنه لا يعتق
(ولو كان المالك صيدا أو جنونا) أو صيدا
أو كافرا فى داره وانما قيدناه

انتهى واعترض بأنه كان ينبغي ان يقال لانه ليس له ملك في الحقيقة والذي وآيته غلط شينا يقتضي
 ان الخلاف في الثكاتب وعدمه بين الامام وصاحبيه انما هو بالنسبة لقراءة غير الولا فقط واما العصى
 فالظاهر انه لا فرق في مقتضى الزعم المحرم عليه بين ان يكون الملك المأبىة او الوصية او غيرها كالشراء
 ولهذا عذر المصنف بالملك الشامل لما ذكر (قوله لا للمحرمي لوملك في دار الحرب دار محرم منه لا يعتق
 عليه) يعني عندهما خلافا لا يوجب وسوف وكذا المسلم لوملك قرسه فهلم يعتق وكذا العتق المحرمي والمسلم
 عبداني دار الحرب لم يعتق عندهما وعند معتق هو يقول انه مالك رقيقته فيملك ان الله بالعقن وهما
 يقولان انه معتق لسانه مسترق سبه لانه تحت يده وقهره ولوملك الاستدلال على المحرمي ابطال حربه
 فالقارن اولى ان يمنع المحرمية حتى لو عصى سبهه وازال بدنه عنه عتق زباني والمراد بالعبد في قوله اعتق
 المحرمي والمسلم عبداني دار الحرب لم يعتق الحق العبد المحرمي لقوله وان كان العبد مسلما او ذميا يعتق بالاجماع
 وولاؤه عتدي يوسف وقال لا ولا عليه لانه يعتق بالخلية لا بالاعتاق فهو كالمرافع منهر والمراد بالمرافع
 عبد محرمي يخرج اليه مسلما كما يعلم من كلامهم قال في الغاية والاصل فيه ما روي انه خرج عبدان الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يده قبل الصلح فكسب اليه الموالهم قالوا يا محمد والله ما نرجو اليك رغبة
 في دينك وانما نرجو اهلنا من الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردهم اليهم فغضب عليه السلام
 وقال ما اراكم تنهون ما معشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم فان ان ردهم وقال هم عتقه
 الله عز وجل ولانه اخرج نفسه بالاسلام فصارا لولي الناس بنفسه فلم يحز استرقاقه ابتداء بخلاف ما اذا اسلم
 بعد الاسر انتهى (قوله لوجه الله) اراد بوجهه رضاء بجارحه (قوله والشيطان) واحشينا ما بين الاس
 والجن اي مردهم والنون فيه اصلية كانه من شطن بعد عن الخبر اوزائد فان كان من شطا بمعنى هلك
 نهر (قوله والصم) وان امكن وكفره اي باعتاق للصم عند قصد التعظيم لان تعظيم الصم كفر وعارة
 الجوهرة لوقال للشيطان اولصم كفر تنوير وشرحه (قوله وبكره) سواء كان لهجئا وهو يخاف منه فوات
 النفس والعضو وغير ملحق نهر لانه يفتن المكر موسرا كان او معصرا ومع ذلك يكون لاوله وانما
 تب السباعية اذا كان معسرا لان هذا ضمان اتلاف وهو لا يختلف اليسار والاعسار جوي عن البرجندى
 (قوله وسكر) أي من محرم اؤمك بقصد السكر اما اذا كان من مباح كشرب المضطر والحاصل
 من الادوية والاشربة المتخذة من غير الغنم والمالك لا يقصد السكر بل يقصد الاسقام والتقوى فانه
 كالانما لا يصح معه تصرف ولا طلاق ولا عتاق كذا في الخبر برهنا على قول الامام اماعلى قول محمد
 الفتحي به من ان كل مسكرام فلا يخرج الا شرب المضطر نهر (قوله وان اضافة الى ملك) وكذا الاضافة
 الى سبه كان اشترت بك فانت حر والتقدير بالآتي يخرج النحوا ملكك فانت حر وهو في ملكه فانه
 يعتق لهما للمعارف من ان التعلق بالكائن تغيير فرق بين هذا وبين قوله ملكته ان انت عدي
 فانت حر حيث لا يعتق لان الاضافة قصور وانهرص البدائع واعلم ان نسخ المتن اختلفت في بعضها ذكر
 الملك مطلقا وعليه شرح الشارح والزيلعي وفي البعض الاستدراك بمقدار الآتي وعليه شرح في النهر
 فلهذا قال والتقدير بالآتي الخ (قوله بان قال ان ملكك فانت حر) فيه ان هذا تعليق لا اضافة الا ان
 يقال انه استعمل الاضافة في التعلق بجاريد على ذلك ما ذكر في تعليل ان ملكك فانت حر وهو في ملكه
 عتق لهما بان التعليق بالكائن تغيير جوي (فروع) تصح مرا تعليق وتقوم وتعدسوا تغييرا ن سقت
 جاري فذهب به للاصولي شرب عتق لان المراد عرض الما عليه قال عدي الذي هو قدم المصنف حر
 عتق من صفة سبه هو المختار ع انت عتق ونوى في الملك يدين ولزاد في السن لا يعتق دروقد ذكر العتق
 أشياء كثيرة منها الاعتاق ومنها دعوى السب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها زوال يد الكافر
 عن عبده المسلم كما ذكرنا في عبد العائف ومنها ان اقر بجره بعبدا نسا ثم ملكه ووقال لبعده انت
 عتق فلان يعتق عليه لا قرا بجره بته والعاط العتق تنقسم الى ثلاثة اقسام صريح وكاذبة وما يجري

لان المحرمي لوملك في دار الحرب دار محرم
 محرم منه لا يعتق عليه (و) يصح (بغير
 وجه الله) سبانه (والشيطان
 والصم) مطلقا سوا نوى او نوى
 يصح (بكره وسكر) مطلقا سوا نوى
 اوله نوى وعند الشافعي لا يعتق فيها
 وفي رواية عن الكرخي والمصاوي
 لا ينفذ اعتاق المكره والسكران (وان
 اضافة الى العتق الى ملك) بان قال
 ان ملكك فانت حر (او شرطا) بان
 يقول لبعده ان دخلت الدار فانت
 حر (صحيح) الاضافة فيها

بجري الصريح والاعتاق على وجوده وسل ومعلق ومضاف الى ما به المثلث وكل ذلك يتنوع الى نوعين
 يبدل وغير يبدل وكل ذلك يتنوع الى ثلاثة اقسام قربة ومعصية ومباح كالعتق لاجل انسان اولادية
 زباني (قوله خلافا للشافعي في الاول) وقد بينا الوجه في الطلاق زباني (قوله ولو حرر مائة عتقا)
 في عدم الشافعي بان لا يخرج اكثر من نوح لا يتفق لانه كالمفصل في حق الاحكام الا ترى انه به
 تنقضي العدة بخلاف ما لو تزوج الاقل وعزى الى الثاني لانه المخرج نهر (قوله أي الحمل والولد) أي
 الحمل الذي سيصير ولدا حوي (قوله سواء منى عتقها أو لم ينو) والحاصل ان الحمل يعتق بعق امه
 مطلعا أي سواء ولدت لا قبل من ستة أشهر ولا أكثر فان وقع العتق عليه قصد امان ولدت لا قبل من ستة
 أشهر يعتق ولا ينتقل ولاؤه أبدا الى مولى أبيه وان وقع بغير تبعية أمه بان ولدت لا أكثر يعتق أيضا
 لكن اذا اعتق الاب بعده بغير ولاؤه ابنته الى مولى والده (قوله وان حرره) مان قال حلك حرا وقال
 المضغة والعلة التي في بطنك حرا ولو قال أكبر ولد في بطنك حرة فولدت ولدين فاعلمنا حرا أكبرهن من
 المحيط وظاهرهما انها لو حررا معا لم يعتق واحدهما لان ولد ثالثا قبل معنى ستة أشهر فاعلمنا يعتقان لانه
 يصدق عليهما انهما الأكبر والولد وان ذكر مفردا لكنه مفرد مضاف فيم (قوله دون الحمل) اذ لا وجه
 لاعتاقها مقصود لعدم الاضافة ولا سيما لان فيه قلب الموضوع نهر لان الوضع العقل ان يكون الحمل
 تبعا للام وأما كون الام تبعا للحمل فقلب له عزى زاده ولو اعتق الحمل على مال بان شرطه على الام مع
 العتق ولا يجب المال على الجنين لعدم ولاية الغير عليه ولا على الام لان اشتراط بدل العتق على غير العتق
 لا يجوز لانه لا يجب للمولى على امته دين وانما قلنا لا يجوز اشتراط بدل العتق على الاجنبي لانه معاوضة
 واشتراط العوض على من لم يسلم له العوض لا يجوز كالفن والا بوجه بخلاف بدل الحمل والقصاص حيث
 يجوز اشتراطه على الاجنبي لان القاتل والمرأة لا يستغنان بالعقد شيئا وانما سقط منهما حق الغرموع
 هذا ما اشتراطه عليهما فكذلك على الاجنبي زباني وقوله ولا يجب المال على الجنين ولا على الام لان
 اشتراط بدل العتق على غير العتق لا يجوز بخلافه ما في النهر حيث ذكرناه اذا اعتق الحمل على مال لا يعتق
 مطلقا بل بشرط قبول من وجب عليه وأيضا في النهر مناقضة اذ قوله وعم كلامه ما لو كان على مال وان
 لا يجب شيئا فنفي قوله لكن بشرط قبول من وجب عليه الا أن يكون المراد من قوله ولا يجب أي اداؤه
 واعلم ايضا انه اذا اعتق الحمل فقط بشرط لعتقه قيام الحمل وقت الاعتاق بان ولده لا قبل من ستة أشهر
 من ذلك الوقت لتبيننا وجوده وقت الاعتاق وان ولده لا أكثر من ستة أشهر من ذلك الوقت لم يعتق لانه
 لم يتبين بوجوده وقت الاعتاق الا ان تكون معتدة عن طلاق أو وفاة قتله لا قبل من سنتين من وقت
 الفراق وان كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق فثبت بعتقه لانه كان موجودا حين اعتقه
 الا ترى انه ثبت نسبته منه ومن ضروره وجوده عند زباني وأشار المصنف الى ان تدبير الحمل وحده
 صحيح بالاولى قالوا لا يجوز بيع الام اذا اعتق ما في بطنها ويوزعها والفرق ان استثناء ما في بطنها
 عند بيعها لا يجوز قصدا فكذلك حكم بخلاف الهبة لكن لا يحكم ببطان البيع الا بعد الولادة لا قبل من ستة
 أشهر وفي المسوط وعدم ادبر ما في البطن لو وهب الام لا يجوز هو الاصح والفرق ان بالتدبير لا يزال
 ملكه مما في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالوهوب متصل بماليس بموجب فيكون في معنى هبة
 المشاع فيما يحتمل القيمة وأما بعد العتق ما في البطن غير مملوك بغير (فرج) اوصى بما في بطن حارته ومات
 فاعتق الورثة ما في بطن الجارية حازا عتاقهم ويضمنون قيمة الولد يوم الولادة نهر عن القهظ بزيه (قوله
 والولد الخ) لان ما به يكون مستلحا بماتها فخرج حانها ولانه متيقن به من حانها ولذا ثبت نسب ولد
 الزنا وولد الملاعة حتى ترثه ويرثها ولانه قبل الانفصال كعضو من احد او حكم حتى تنقضي بغذائها وينتقل
 بانتقالها ويدخل في البيع والعتق وغيرهما من التصرفات تعاملها فكان حانها اربع ولذا اعتبر حانها
 الام في البائنه ايراد رولو عبر المصنف بالحمل أو بالجنين بدل الولد لكان أولى لانه لا يتبع الام في اوضاعها

خلافا للشافعي في الاول (ولو حرر)
 الامتثال كذا (حامل عتقا) أي
 الحمل والوليد مطلقا سواء منى عتقها
 أو لم ينو (وان حرره) أي الحمل (عتق)
 فقط (دون الحمل والولد يتبع
 الام في الملك)

لا يجهزاً) ولا خلافاً في عدم تجزئ العتق والرق كسابق ولذا قال في الدرر المنيرة بسما في البعالم
من قهرهما عند الامام لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انفسهم ومن على
الانصاف حاز ويكون حكمهم بقاء كالمه من انتهى (قوله ان يصر) مبهزاً او هذا فائدة كذا الاستعاضة
عن الغنم (قوله او يستسقى) او يدبر او يكاتبان شاء لان التدبير نوع عتق والكاتب استعاضة وان كان
الشريك عبداً ما ذرنا فان كان عليه دين فله خيار التضمين والاستعاضة والاول لا بد وان لم يكن عليه دين
فاجب ان يلو في يكون له الخيارات الخمس ان كان موسراً والا فالاربعة والمكاتب كالمأذون المدون واعلم
ان اثبات هذا الخيارات للشريك مقيد بمن يبيع منه الاعتاق حتى لو كان مسياً او جنوناً انتظر بلوغه
او افاقته ان لم يكن له ولي او وصي فان كان امتنع عليه العتق فقط ولومات العبد تعين التضمين في ظاهر
الرواية فاذا ضمن وكان للعبد كسب رجع المقتى بما ضمن وليس للمساكت ان يأخذ من تركه العبد
قيمة نصيبه في قول العامة اومات المقتى وكان العتق في حصته اخذ بالعمان وان في مرضه لم يجب في ماله
شيء عندهما وقال محمد تنص في القيمة من ماله اومات الشريك الساكت فللورثة ما من من الخيارات لكن
لعضهم ان يختار العتق والمبسوط ومعنى العتق في حق الوارثه والاراء لاحقته لان المستسقى كالمكاتب عنده
لا تورث رقبته بموت المولى انما الورث بدل الكفاية لكن لم يسم الاراء عن السعاية كذا هذا زيا في ونهر
وبصر (قوله او يضمن لوموسرا) وقد اختلفت بلائفة فلو بيعه استعاضة على المذهب وهي يجوز الجمع بين
السعاية والتضمن ان تعذر التركاء نعم والا لا رمي اختاروا امراتين الا السعاية فله الاعتاق ولو باعه
او وبيع نصيبه لم يميز لانه ككاتب ولو اختلفا في قيمته ان فاشا قوم للحال والا فالقول للعق لا شركة
الزبادي فكذا لو اختلفا في بساره واصار مدر وقوله ولو باعه او وبيع الخ اي باع الشريك الساكت
نصيبه من المقتى لو وبيع منه لم يميز اخصا فانهر لانه لم يبق محل للتقليد وأما اذا ضمنه الساكت فاشا
ملكه بالضمن ضرورة لكن ليس ملكاً مطلقاً الا ترى انه ليس له بيعه بل اما المقتى او الاستعاضة
واعلم ان المصنف انما اقتصر على ما ذكره من الخيارات ولم يرد خيار التدبير والكاتب كصاحب الثقة
رجوعهما الى السعاية لانه لو دبر وجب عليه السعاية للحال ولو كاتبه على اكثر من قيمته من التقدير بما
يتخار فيه لم يميز ولو على عروض قيم اكثر جاز ولو يجهز استعاضة فان امتنع جبراً وادروا نعت خير بانهما
وان رجعا الى معنى السعاية الا ان التدبير فائدة أخرى هي انه لو مات المولى سقطت عنه السعاية ان كان
يخرج من ثلث ماله ولكاتبه فائدة هي الاستغناء عن تقويمه وقضاء القاضى بها واثار المصنف ذكر
الخيارات الى ان ليس له خيار التملك على حاله لانه لا سبيل الى الانتفاع به بعد موت الحرية في بيعه
فلا بد من قهر صم الى العتق كفى البدائع وهو ظاهر في ان الشريك يبيع على ان يختار واحداً مما ذكر
قال في المبسوط وليس له ان يختار التضمين في البعض والاستعاضة في البعض الا بقر والسدائع الا اذا
كان الساكت جماعة فاختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل منهم ما اختار ولو اختار الاستعاضة
امتنع عليه التضمين وكذا عكسه نعم له الاعتاق بغيره بضع ماسبق عن الدر (قوله ورجع المقتى بعد
التضمين على العبد) لانه قام مقام الساكت باذاع الضمان وقد كان له ذلك أي اخذ القيمة بالاستعاضة
بناء على الاصل الثاني وهو ان يسار المقتى لا يمنع السعاية عنده فكذا من قام مقامه كالمدر اذا قتل في يد
الغاصب ومضى القصة كان له ان يرجع بما ضمن على القاتل عناية (قوله وعندهم ليس له الا الضمان
مع اليسار الخ) وهذا مبني على ايمان أحدهما بنبوت الحرية في الكل بعق البعض وعدم نبوته وقد
يناه والثاني ان يسار المقتى لا يمنع السعاية عنده وعندهما نعم لقوله عليه السلام في الرجل يبعثي
نصيبه ان كان غنياً فمن وان كان فقيراً ساقى في حصة الإسرار قيمه والقيمة تنافي الشركة وله ان احتسب
ماله نصيبه عند العبد فله ان يضمنه كما ذاهبت ارجح ثوب انسان والقيمة في صبح غيره حتى انصبغ

(ان يصر او يستسقى) العبد المقتى
في قيمة نصيبه (والاولاهما او يضمن
لوموسرا) أي والشريك ان يصره
او يستعاضة او يضمن المقتى قيمة
او يسكن المقتى موسراً
نصيبه لو سكت المقتى (به)
(ويرجع) المقتى بعد التضمين (به)
أي عاذاً (على العبد والاولاه)
أي المقتى لم يميز وهذا ليس له الا
أي خيفة وعندهما ليس له الا
الضمان مع اليسار والسعاية مع
الإصر

فعل صاحب الثوب قيمة الصبيح موسرا كان أو مصرا فكانا هاتين ان العبد مقربا فستجبه ولا يرجع
العبد المستحق على المقتضى ما أدى باجاع أصابنا لانه أدى فكذلك رقبته بخلاف المروءان اذا أعتقه
الراهن العبد لا يسي في دين على الراهن لان رقبته قد فكت وهو غير مترعب فيه ف يرجع به عليه
زبلي وفي الجرح من جوامع الفقه الاستسعاد ان يؤجره أو يأخذ قيمة ما بقي من أجره فان التعليل بما سبق
من انه احتسب ماله نصبه عند العداء تلعلل معارض للنص لانه أوجب السعاية اذا كان المقتضى مصرا
قلت لاسلم المعارضة لان الشرط لا يلزم من عدمه عدم شرع الهدي (قوله والاولا لا يقتضى في الوجهين)
لان المقتضى كله حصل من جهة المقتضى لعدم التعزير زبلي (قوله ولا يرجع المقتضى عليه) أى على العبد بد
ما ضمن لعدم وجوب السعاية في حال العداء وما لا يقتضى به على قوله بخلاف المقتضى لقيام ملكه في الباقي اذ لم
يزل الرق عنه وخسار التضمنين بخباية المقتضى على نصيبه بالا فساد حدث امتنع عليه التصرفات سوى
الاعتاق وتواعه والاستسعاد لا احتباس المسألة عند العدو ورجوع المقتضى على العداء ضمن لقيام مقام
الساكت باداء الضمان وقد كان الساكت بالاستسعاد فكذلك المقتضى ولا نه ملكه باداء الضمان ضمنا فيصير
كان السكك له وقد اعتق بعضه فله ان يعتق الباقي أو يستثنى ان شاء والاولا لا يقتضى في هذا الوجه لان
المقتضى كله من جهة حيث ملكه باداء الضمان وفي حال اعسار المقتضى الساكت باءا بخار ان شاء اعتق
بقائه ملكه وان شاء استثنى لا احتباس ملكه عند العدو والاولا في النصف لوجود المقتضى من جهته في
هذا القدر فيكون الباقي لا لا فكون والاله دمه شرا كانه ما في الوجهين زبلي (قوله وعند
الشافعي ان كان مصرا الخ) لانه لا وجه لتضمن الشرط لا عاره ولا الى السعاية لان العبد ليس بمان
ولا الى اعتاق السكك لا ضرار الساكت فتعين ما عيناه ولنا قوله عليه السلام من اعتق شخصه في مملوك
فخلصه عليه في ماله ان كان له مال والا قوم واستثنى به غير مشقوق أى لا يشذ عليه في الاروقا لعله
السلام من اعتق نصيبه في مملوك فخلصه ان يعتق كله ان كان له مال والا استثنى العبد غير مشقوق
عليه روى المحدثين البخاري ومسلم وغيرهما وقال ابن خزم عن ثبوت الاستسعاء ثلاثين صيا لا وان
الاستسعاء لا يفتقر الى المجنبة بل يقتضى على احتباس المسألة فلا يصار الى الحال وهو اجمع بين الضعف
والقوة المحكيين زبلي (قوله هذا اذا كان الشريك المقتضى مصرا) لاحاجه الاله للاستسعاء منه بقوله
وعنده الشافعي ان كان مصرا (قوله ثم المعتبر في البسار في قوله يوم الاعتناق) حتى لو أسير بعده
أو أعسر لا يعتبر له حق وجب بنفس المقتضى فلا يتغير بعده وان اختلف فيه بمحكم الحال الا ان يكون بين
المخصوصة والمقتضى مدة تختلف فيها الاحوال فيكون القول قول المقتضى لانه منكر زبلي (قوله وهو
المختار) الظاهر انه راجع لما روى عن أبي حنيفة ويحتمل انه راجع لما أخذه عامة المشايخ جوى قلت
في الدرر المنجى ما صوره يساره بكونه مالا كقدر قيمة نصيبه الا يخرجهم الاعتناق سوى مملووه وقوت
يومه في الاصح انتهى ومنه يعلم ان قوله وهو المختار راجع للروى من أى حنيفة كما استظهره المصنف
رحم الله (قوله والمعتبر القيمة في الضمان والسعاية يوم الاعتناق) حتى لو كان العبد أحمى يومه فخلص
بماض عده يجب نصف قيمته أحمى أو كان موسرا فاعسر لم يسقط عنه الضمان بخلاف العكس نهران
اختلفا في قيمة العبد من المقتضى فان كان قائما بتمام يوم لعله وان كان هالكا فالقول للمقتضى لان منكر وان
اتقاه ان الاعتناق سابق على الاختلاف فالقول للمقتضى قائما كان العبد هالكا وان اختلفا في
الوقت والقيمة فاذا سكت انه اعتقه للمال بمحكم بالعتق للمال ويقوم لأن المحدث يضاف الى أقرب
الاوقات وعلى هذا التفصيل لو اختلف العبد والساكت زبلي (قوله ولو شهد كل الخ) أى اخبر كل
واحد بعق نصيب صاحبه وكذلكه وتقييد المصنف بشهادتهما اتفقا في اذ اخر واحد ان صاحبه اعتق
نصيبه وكذلكه فحكم كذلك ولو كانا ثلاثة فشهد اثنان على الثالث انه اعتق نصيبه لم يقبل لانهما
يجزان الى انفسه ما عتقا ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسى العبد في جميع قيمته نهر

والاولا لا يقتضى في الوجهين ولا يرجع
المقتضى عليه وعند الشافعي ان كان
مصرا فليترك ان يستلم الرق في
نصيبه ويصرف فيه كما كان تصرف
من قبل فباع وبوه هذا اذا كان
الشريك المقتضى مصرا وان كان مصرا
يعتق كله ويضمن لشرطه نصيبه
فالمقتضى عند لا يعتبر ان كان مورا
وان كان مصرا يعتبر ولا يرى
الاعتناق على وجه السعاية ثم المعتبر
في البسار ان ملك قدر قيمة نصيب
الا يخرجهم الاعتناق وان المعتبر
المشايخ ومن أى حنيفة ان المعتبر
فذلك لكن ما سوى المقتضى ونصيب
كل البعث والمخادوم والمترد ونصيب
المجسود وهو المختار وقيل الضمان
حران ان كان المعتبر القيمة في الضمان
والسعاية يوم الاعتناق (ولو شهد كل)
واحد من الشريكين (بعتق نصيب
صاحبه

وسمى العبد (لما) أى لكل واحد
منهما فى نصيبه مطلقا وسما
موسى وأمهين أو كان أحدهما
موسرا والآخر ممرسا أى خفية
وعندهما كانا موسرين فهو
ولا سمية عليه وان كانا ممرسين
سمى لهما فى قيمته وان كان أحدهما
موسرا والآخر ممرسا سى للموسر
ولا يسمى للممرس والولاية فى جميع ذلك
موقوف متدهما إلى أن يتفقا على
اعتاق أحدهما (ولو علق أحدهما
خقه) أى لعبد المشترك (يفعل
فلان غدا) بان قال أحدهما
دخل زيد هذه الدار غدا فالعبد
(وعكس الآخر) بان قال
ان ليدخل فهو (ومضى) الهند
(وليد) الفعل ولا عدمه وقال كل
واحد منهما خنت صاحبي (عق
نصفه رضى فى نفسه) الآخر (لما)
انصافا مطلقا سواء كانا موسرين أو
ممرسين أو أحدهما موسرا والآخر
ممرسا وعنده وعندا يوسفان كانا
ممرسين سى فى نصف قيمته لهما
وان كانا موسرين لم يسع لواحد منهما
فى شئ وان كان أحدهما موسرا
والآخر ممرسا سى فى ربع قيمته
للموسر وعنده محمد بسى فى جميع
قيمتهم كانا ممرسين وان كانا
موسرين لم يسع لواحد منهما فى شئ
وان كان أحدهما موسرا والآخر
ممرسا سى فى نصف قيمته للموسر
وليس للممرس (ولو حلف كل واحد
من الرجلين (بعتى عبده)

وبصر وهو من الدائع (قوله سى العبد) قال فى السنة فى بعد تحلف كل واحد منهما على
دهوى صاحبه ومثلها فى العيني مع زيادة قوله والولا لهما ولو نكح أحدهما صاعدا فغلا سمية ولو مات
قبل أن يتفقا فليت المال لدن البحر (قوله أى لكل واحد منهما فى نصيبه الخ) لأن كل واحد منهما
يشهد على صاحبه بالعق وعلى نفسه بالكتاب فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل فى حق نفسه ويتعنه به
أشرفاؤه ويستدعيه ليقين به لانه ان كان صادقا فهو مكاتبه وان كان كاذبا فهو عبده ولا يختلف ذلك
بالسار والاهار منه لأن حق الاستعانة لا يسلط بالسار بل يثبت له انحرار وهنا تعذر التضمين
لأنكار الآخر فى الأثر غير رابين الاستعانة والاعتناق والتدبير والكفاية على ما تقدم والولا لهما
لأن كل واحد منهما برعانه عتق نصيبه من جهة السمية ولا يجب له الضمان على صاحبه لغيره عن إقامة
وعندهما كانا موسرين فهو رولا سمية عليه) لأن كلامهما يتراعى دعوى الضمان على المقتق
فى وجهه لأن كلامهما موسر وسار المقتق يمنع السمية ولا يجب له الضمان على صاحبه لغيره عن إقامة
الكفاية باعتاقه واقراره فمقبول عليه زبلى (قوله وان كانا ممرسين سى لهما) لأن كلامهما يدعى
عليه السمية فقبل قوله عليه صادقا أو كاذبا زبلى (قوله سى للموسر ولا يسمى للممرس) وجه الفرق
ان الموسر لا يدعى الضمان على صاحبه لاعتقاده على السمية على العبد بخلاف الممرس فانه يدعى
الضمان على صاحبه لسايره فيكون مرثا للعبد عن السمية زبلى وكلام العيني وهم وجوب السمية
على العبد مساواة كانا ممرسين أو أحدهما واجاب الشيخ شاهين بان المراد من قوله وقالان كانا
ممرسين سى أو كان أحدهما ممرسا أى فانه سى للموسر منهما (قوله الى ان يتفقا على اعتاق
أحدهما) فلو لم يتفقا ما فليت المال لبحر عن الكمال (فرع) قال أحدهما بكنى للآخر بعت منك
نصيبى وإياي كن بعت منك فهو رولا لا نرا ما شترته وان كنت اشترته منك فهو رولا لقول المنكر
الشراء يمينه فان حلف ولا يمينه للبائع عتق بلا سمية لمضى البيع بل للآخرى خضه بكل حال وكذا
عندهما للبائع ممرسا ولو موسرا لم يسع لحدى الأصح در وعجز التقيد بالأصح بعلمه براجعة النهر
(قوله ولو علق أحدهما) أى احدهما بكنى ومضى النهر من قوله أى الشريك كان صوابه أى
الشريك أو هو على لغف من يلزم المثلث الألف قال فى الشريك بلا سمية عن الكمال ولا يخفى ان من صورة
المسئلة أن تتفقا على ثبوت الملك لكل إلى آخر النهر (قوله غدا) مثال والمراد وقت معين نهر (قوله
عتق نصفه) محض أحدهما يمينه در (قوله رضى فى نفسه) الآخر (لما انصافا) والولا لهما شيئا
(قوله عنده) لأن سار المقتق عنده لا يمنع وجوب السمية على العبد (قوله وان كانا موسرين لم يسع
لواحد منهما فى شئ) لأن كل واحد منهما يتراعى السمية ويدعى الضمان على شريكه فان سار المقتق
عنده أى عندا يوسف منع وجوب السمية شيئا عن النهاية وكذا عندهم خلاف بين الصاحبين
فى هذا بخلاف انهما هو فإذا كانا ممرسين أو أحدهما (قوله وان كان أحدهما موسرا والآخر
ممرسا سى فى ربع قيمته الخ) لأن الممرس يدعى الضمان على شريكه ويتراعى سمية العبد فقط
حقه عنه والموسر يدعى السمية على العبد سى له فى حصته شيئا عن النهاية فابو يوسف مع أى خفية
فى المقدار ومع محمد فى اعتبار السار والآخر زبلى (قوله وعنده محمد بسى فى جميع قيمته الخ) لأن
المقتضى عليه بسقوط نصف السمية مجهول فلا يكتفى بالقضاء مع الجهالة فصا كانا قال لغيره لك على
أحدنا ألف درهم فانه لا يقضى عليه بشئ للمهالة فكذا هنا ولهما ان اتفقا بيمين أحدهما وسقوط نصف
السمية من العبد فلا يجوز القضاء به مع التيقن بخلافه زبلى (قوله سى فى نصف قيمته للموسر) لأن
لموسر يتراعى السمية والموسر يدعى الضمان على سار المقتق عنده أى عند محمد كالى يوسف يمنع وجوب السمية
شيئا عن النهاية (قوله ولو حلف كل واحد من الرجلين الخ) فى العيني كل واحد من الشريكين وهو
غير صحيح لأن المسئلة مصروبة بماذا كان لكل واحد منهما عبد بانقراده يظهر ذلك مما يأتى وهو ظاهر

ولذا قال الزبلي معنى لو حاسل عدين كل واحد منهما لا حدهما الخ جرى وقال الشيخ شاهين قوله
من الشريكين صوابه من الرجلين اذ لا تركه هنا (قوله والمشكلة بعالمها) يعني قال أحد الرجلين ان
دخل فلان الدار غدا فعنده حر وقال الآخر ان لم يدخل فلان الدار غدا فعنده حر في حقى ولم يدور دخل أم لا
(قوله لم يعق واحد منهما اجاما) لان الجملة في المقضى له والمقضى عليه متفاحشة فامتنع القضاء في
العبد والواحد المقضى له بالجمرية وسقوطه فبالساعة عنه وهو العبد والمقضى له وهو الجمرية وسقوطه نصف
الساعة معلوم والجهول واحد وهو الحادث منها فقلب المعلوم المجهول وفي هذه العاكس لان الجملة
هو الغالب فيها أى في المقضى له والمقضى عليه فامتنع القضاء لذلك ولا شكل هذا بما اذا كان بينهما
ميد وأمة كفى العيني والزبلي أوعبدان كفى النمر فقال أحدهما ان دخل فلان الدار اليوم فالعبد حر
وقال الآخر ان لم يدخل فالامة حرة ولم يعرف ادخل ام لا يعق كل واحد منهما مع ان المقضى له بالعتق
والمقضى عليه مجهول لان كل واحد منهما أقر بفساد نصيبه من حصة شريكه هو الحادث بخلاف الساعة
فان كلامهما زعم ان الآخر هو الحادث في عبده وليس له فيه نصيب حتى لو تفاوضا فاعطاهما لا قرار
كل منهما بجمرية عبد الآخر وعلى كل منهما اقامة ما شترى لى ان كلامهما ابرع انه اشترى حرا بعد فسد
اميع باقرا وهو ما لو اشترى العبد في مستثنى رجل واحد حار وان كان عالما بصحة أحد البائعين
زعم كل منهما انه باع عبدا وزعم المشتري قبل الدخول في ملكه غير معتبر فاذا صبح الشراء واجتمعا
في ملكه عتق عليه أحدهما لان زعمه معتبر في حق نفسه وبشر بالبيان عني وان لم يعلم المشتري بحالهما
ما لقاضى يحلفه ولا يجرى على البيان ما لم يتم البينة على ذلك وانت شير بان التليل يكون المقضى عليه
معلوما فبذلك اجتمعا لو اجتمعا في ملك أحدهما بالعين بالحكم كذلك ولو اتحد الخائف بان قال عدى
حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلقت لانه
بالعين الاولى مقرب وجود شرط الثانية وبالشأنية صار مقربا لوجود شرط الاولى فبذلك مالو كانت
الاولى بالله الذم الغموس لا يدخل تحت الحكم كالكذب في الاثرى د وقيل لا يعق ولا تطلق لان
احدهما معلق بعدم الدخول والاخر بوجوبه وكل واحد من الشرطين دائرين الوجود والعدم فلا ينزل
الجزء بالشك والفرق بين هذا وبين حلفه بالعتق ان دخل فلان الدار اليوم وبالطلاق ان لم يدخل حدث
لا يقع شيء مافي البصر والفتح وهو ان يصدق ان لم يكن دخل تستعمل لتحقيق الدخول في الماضي فكان
معتبرا بالدخول وهو شرط للعلاق فوقع بخلاف ان لم يدخل اذ ليس فيها تحقيق وصيغة ان كان دخل
لتحقيق عدم الدخول فكان معتبرا بعدم الدخول وهو شرط وقوع العتق فوقع بخلاف ان دخل فانه
ليس فيه تحقيق أصل الخ (قوله ولو ملك ابنه) كذا الحكم في كل رسم مكرم شرعية لالة عن الفتح قيد
بالقرب لانه لو ملك عبده لولته بالسكاح مع آخر ضمن نصف القيمة لشريكه ولو بالارث لان هذا ضمان
تلك فلا يختلف باليسار واذا صار نهر (قوله مع رجل) بمقد واحد قفلا ج ما قاله الاتفاقى ووضح
هذا القيد للمشكلة الآية جوى عن شرح ابن المحلى والمراد للمشكلة لا بما ساقى من قوله وان اشترى
نصفه اجنى ثم الاب ما بقى (قوله عتق خطه أى نصيبه) لانه مذكور فيه فعتق حله بخلاف ما لو اشترى
العبد نفسه مع اجنى حيث لا مع لوقوع البيع والعتق معافى زمان واحد نهر واعلم ان المراد من قوله
عتق خطه ثبوت اثره وهو زوال الملك وليرد به حقيقة العتق لانه لا يتجزأ بالاتفاق جوى وقوله في النهر
لانه ملك قريبه على حذف مضاف والتقدير ملك شخص قريبه (قوله ولم يضمن الاب نصيب شريكه)
لعدم التمدى زبلي وامام اعلى به في البصر والنهر من ان الشريك رضى بافساد نصيبه بمشاركته فيها
هوالة العتق ففقه نظرا لقتضائه ان عدم الضمان مشروط بما اذا علم الشريك انه ابنه مع انه لا فرق
في ظاهر الرواية (قوله بان تزوج امعة ابن الخ) وتصورا ايضا بما اذا ماتت زوجته وقد كانت ملكك
ابنه من غيره ولما أخ فوثر الزوج وهو الولد مع الاخ فجننا عن الشورى (قوله وسواء علم الآخر

والمشكلة بخلافه لم يعق واحد منهما
اجاما ولو ملك ابنه مع رجل آخر
عتق خطه أى نصيبه (قوله يضمن)
الاب نصيب شريكه (قوله شريكه ان
اعتق أو عتق) وهذا معلق سواء
كان الذليل بارثا تزوج امعة ابن
عنه فولدت ولدان ماتت سدا فوثر به
زوجها وان عتق حله فالولد يعق
على أبيه ولا يضمن شريكه أو بشره
أولية أو بوضعه أو بصدقة ولا
سكن الاب مورا أو مورا وسواء علم
الاخر

انما بن شريكه اولي علم لان سبب الرضا يتحقق من غير علم والمحكم يدار على سببه لانه مبطل
 لا يمكن الوقوف عليه فصار بمنزلة شخص يقول لغیره كل هذا الطعام وهو طعام الامر والاخر لا يعلم انه
 طعامه فان ناموا ولا يضمن الامر شيئا لانه اتلفه باذنه حتى لو قال المقتضوب منه ذلك للغائب وهو لا يعلم
 سقط الضمان عنه زبلي (قوله) وعندهما غبن الاب في خسر الارث) وعلى هذا الخلاف لو خلف احدهما
 بمقتى عدنان ملك نصفه هلكا بهذا الاسباب لهما ان افسد نصيبه بالاغتياق لان مباشرة هذه الاسباب
 اعتاق ولها ما يعتريه من الكفارة بخلاف ما اذا ورثه لانه جرى لا اختياره فيه وله ان التبرك رضى
 بافساد نصيبه حيث شاركه في علة العتق وهو مباشرة اسباب زبلي (قوله) وروى ابو يوسف عن أبي
 خنيفة) الذي في ازبلي وروى الحسن الى آخره والتوفيق يمكن برواية كل واحد من السيد المحمدي
 نقل من المفتاح ان الاعتماد على هذه الرواية (قوله) أي للاجنبي ان يضمن الاب نصف قيمته) لانه
 لم يرض بفساد نصيبه وهذه المسئلة لم يشرحه الا زبلي وانفقوا فيها على الضمان واختلوا في التخياري
 عن ابن المحلى (قوله) وان اشترى نصف ابنه من بلك كله لا يضمن لباثمه) لان البائع شاركة في العلة
 وهو الباع زبلي (قوله) فلا تترك حق التخصر اجاعا زبلي وعني وبخالفه ما في التهرج قال قد
 يكون البائع يملك كله لو اشترى نصفه من احد الشريكين فلا ضمان عليه اجاعا ثم راجع البحر
 فرأيت ما في التهرج مخالفا له اضاوفه قيد كونه من علم لانه لو اشترى نصف ابنه من احد الشريكين
 وهو موسر فانه يلزم المشتري الضمان بالايجاع للشريك الذي لم يبيع ولا يضمن للبائع شيئا لان
 الشريك الذي لم يبيع لم يشارك في العلة فلا يضمن حقه بفعل غيره الخ وتزول المخالفة بكون المداير من
 قوله فلا ضمان عليه اجاعا الى البائع (قوله لموسرين) ليس بقيد لار الاعتبار بيسار المدبر والمعتق
 بحر (قوله) ودبر واحد منهم (اولا) فيما يسهل ان الواو ومن قوله وحرره آخر بمعنى ثم دبر ولو كان بين اثنين
 والمسئلة بحالها كان للدارين يضمن المعتق ثلثه مدبرا ولو كان العتق اولاً والتدبير ثانياً كان للدارين
 يستعبه لاختياره بالتدبير ترك الضمان ولو لم يعلم اجاعا اولاً أو صدرا معا كان للدارين يضمن المعتق ربع
 ثلثه وربع جاعا العبد واستعاده العبد في ذلك وهذا عند الامام وقال العتق اولاً في الكل فان كان
 المعتق مؤسراً ضمن للدار والاسي العبد في نصيبه نهر عن الخط وتبعه المحمدي في شرحه وقوله ولو كان
 بين اثنين الخ لوجه ما ذكره من قوله للدارين يضمن المعتق ثلثه مدبرا ثم ظهر انه تبع فيجاء كره صاحب
 البحر مع انه في البحر ذكره على وجه البحث زاعم استفادة ذلك من المتن والصواب ان يقال للدارين يضمن
 المعتق نصفه مدبرا او ثلثه قنا وسأني قوله ولو كان حرره احدهما ثم بره الاخر فلم يدبر ان يستعي
 العبد في نصف قيمته مدبرا يشهد بتصويب وقوله واستعاده العبد في ذلك خلاف الصواب والصواب
 الموافق لما في البحر ان قال او استعاده العبد في ربع القيمة (قوله) ضمن السالك المدبر ثلث قيمته قنا
 ووجهه بصل العبدان شامتر لئلا يسهل على الكل (قوله) وليس له ان يضمن المعتق) لان الاصل
 في الضمان ان يكون ضمان معاوضة وهذا انما يقتضي في تضمن المدبر لكونه قابلاً للتعقل من ملك الى
 ملك وقت التدبير لكونه قناسة ذلك ولا يمكن ذلك في الاعتاق لاجل التدبير لانه لا قبل النقل من
 ملك الى ملك فكان الضمان فيه ضمان اتلاف زبلي ونهر لان المدبر كان متمكناً قبل عتقه من استخدامه
 واجارته واعارته الى موته فانتع بعتقه كل ذلك وهذا معنى الاتلاف والافاد عليه فوج افسدى (قوله)
 ثلثه مدبرا) لانه افسد نصيبه مدبرا والضمان يتقدم بقدر التلغف زبلي (قوله) لا ما ضمن المدبر
 وهو ثلث قيمته قنا لان ملك المدبر ثبت مستند الى وقت ادائه الضمان الى السالك وهو ثابت من وجه
 دون وجه لان وقت التدبير لم يكن مال السالك نصيب السالك فلا يظهر في حق التضمن وان ظهر في حق
 الاستعاده لقيامه مقام السالك في حقه زبلي مع زيادة شجنتا وتوضيحه ان قيمة العبد اذا كانت سبعة
 وعشرين ديناراً مثلاً فالسالك يضمن المدبر سبعة والمدبر يضمن المعتق ستة لان قيمة المدبر ثلثا قيمة

انما بن شريكه اولي علم
 وعندهما يضمن الاب في غير الارث
 نصف قيمته ان كان موسراً وان كان
 نصف قيمته في نصف قيمته
 مسراً سبي الابن في نصف قيمته
 لشريكه ابيه وروى ابو يوسف عن
 أبي خنيفة انه ان لم يعلم فلان يضمن
 اياه (وان اشترى نصفه اجني)
 او لا (ثم) اشترى (الاب باثني) من
 ابنه وهو موسر (قوله) أي الاجني
 ابنه يضمن الاب نصف قيمته (او
 يستعي) الابن في نصف قيمته وهذا
 عند أبي خنيفة وعندهما لا يخاربه
 ضمن الاب نصف قيمته (وان
 اشترى نصف ابنه من بلك كله
 لا يضمن لباثمه) مخالفاً لغيره
 موسراً او مسراً عند أبي خنيفة
 وعندهما يضمن ان كان موسراً وانما
 قيد بقوله من بلك كله لانه لو كان
 مشتركاً بين اثنين فباع احدهما
 نصيبه من ابيه وهو موسر فللشريك
 حق التضمن اجاعا (عبد) مشترك
 (لو سري) بكسر الراء (دبر واحد)
 منهم اولاً وهو موسر (وحرره آخر)
 وهو موسر (ضمن) ثلث قيمته قنا
 (السالك المدبر) ثلث قيمته قنا
 (السالك يضمن المعتق) والمدبر
 وليس له ان يضمن المعتق حال كونه
 يضمن (المعتق ثلثه) حال كونه
 مدبراً لا ما ضمن المدبر وهو ثلث
 قيمته فاهذا عند أبي خنيفة

القرن في التدبير تألفت منه تسعة وكان الاتفاق واقعا على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة القرن وهي ثمانية عشر وثلثا تسعة فبعض المدبر الممتق ثلثا التسعة فقط ولا يضمنه التسعة التي هي نصيب الساكت مع ثلثا التسعة التي يضمنها باهادر ولو ضمن الساكت المدبر قبل ان يتقنه الاخر ثم اعتقه فكان للدران يضمن الممتق ثلثي قيمته لان الاتفاق وجد صدقك المدبر نصيب الساكت زبلي وفيه اجال يعلم عا ذكره في النهر حيث قال قديك يكون الساكت اختار نفعين المدبر بعد فقره الاخر لانه لو ضمنه قبل تحريره ثم حره كان للدران بعض الممتق ثلث قيمته فنام قيمة ثلثه مدبرا الخ ووجه كون قيمة المدبر على الثلثين من قيمة القرن انه الانتفاع بالوجه والسعاية والبدل وانما زال الاخر فقط واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى الا ان الوجه يخص المدبر ودون المدبر ثلثا لانه عن الكمال وجوابه كما في البصران الاستخدام هو المنظور اليه الشامل للصد والمجارية والوطان من الاستخدام فالباقي في المدبر شتان الاستخدام والسعاية والعانت البدل الخ واه ان الصدر الشهيد يتلف عنه النقل في الثلثا لانه عن الكمال عزا للصدر الشهيد الميل الى القول بان قيمة المدبر على الثلثين من قيمة القرن والمولى الوافي عزا اليه الميل الى القول بانها على النصف معللا بأنه ينتفع بعين المملوك ويبدله أى شئ به بقي الاول في المدبر ودون الثاني انتهى (قوله وعندهما العبد كله مدبر الخ) والخلاف مبنى على ان التدبير يجزأ عنه كالاتفاق لانه شعة من شعبة ولا يجزأ عندهما نهر (قوله موسرا كان او مصرا) لانه ضمان تلك وهو لا يختلف بالسيار والاحصاء بخلاف ضمان الاتفاق فانه ضمان جناية واقصاد (قوله واعلم ان الولاة بينهما ثلاثا) هذا على قول أبي حنيفة واما على قول اصحابنا فالولاة لا يمكنه للدر كافي الهداية وقد اهل الشراح التنبيه على ذلك (قوله ثلثا للدر) في النهاية وغاية البيان ان الولاة من عصبة المدبر والممتق اثلاثا لان المتق لا يثبت للدر الا بعد موت وولاه وهذا غلط كما في البصران الفتح لان العتق الغير واجب اخرجاه الى المحررة بتغيير احد الامور من التضييع مع اليسار والسعاية والعتق حتى يمنع استخدام المدبر حين وجوده كما لو اعتق احد الشريكين ابتداء او دبره الاخر الساكت فانه لا تأثر له به في اية الى موته الخ (قوله وثلثه للعتق) لا يقال اذا كان المدبر يملك نصيب الساكت بالضمان وجبان يملك الممتق نصيب المدبر بالضمان فوجب ان يكون له الثلثان من الولاة ولا يدر الثلث لانا نقول ضمان الممتق نصيب المدبر ضمان جناية لا ضمان مضافة لان المدبر لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك بسائر الاسباب فكذا بالضمان فلم يملكه بخلاف نصيب الساكت حيث يملكه المدبر بالضمان لان الملك قد استند الى وقت التعدي وهو وقت التدبير ونصيب الساكت في ذلك الوقت قبل الانتقال من ملك الى ملك فافترقا زبلي (قوله وقبل يضمن المدبر الممتق نصف قيمته قنا) سقط مضاف هو ثلث نصف قيمته قنا لا يستقيم الكلام بدونه وهذا القيل يستلزم على القول بان قيمة المدبر على النصف من قيمة القرن وسيأتي في باب التدبير انه الصحيح شيئا (قوله وتسوق يوما) لانه لما يصدق عليه انقلاب اقراره عليه فصا كانه استولى اذها أو اقر بالاستئداء على نفسه وما في الزبلي من قوله فصا كانه استولى ها المنكر صوابه المقر وقيد المصنف بقوله أم لا ذلك لانه لو شهد احد الشريكين على صاحبه بالاتفاق وانكر صاحبه ينفذ على المقر جوى عن الاقتراح (قوله وتكتسب) عبارة المختلف في باب محمد نفقته في كسبها فان لم يكن لها كسب نفقتها على المنكر ولم يدع خلافا في النفقة وقال غيره نصف كسبها المنكر ونصفه موقوف ونفقته من كسبها فان لم يكن لها كسب نصف نفقتها على المنكر لان نصف المجارية للمنكر وهذا لا يفي بقول أبي حنيفة وينبغي على قول محمد ان لا ينفقة لها عليه اصلا لانه لا خدمة له عليها ولا احتباس واما جنانها فتعفى فمع اقل قول محمد كالمكاتب وتاخذ المجنونة من جنى عليها وعلى قول أبي حنيفة جناها موقوفة الى تصديق احدهما صاحبه ثلثا لانه عن الفتح وفي النهر والمجناية عليها موقوفة في نصيب المقر دون المنكر فاعذ نصف الارض واما جنايتها فالصحيح انها موقوفة في حقها لانه تعدل اربابها في نصيب المنكر لغيره عن دفعها

وعندهما العبد كله مدبر للدر
والاعتاق بالميل وضمن المدبر ثلثي
قيمته لشريكه موسرا كان او مصرا
واعلم ان الولاة بينهما ثلاثا للدر
وثلثه للعتق وقبل يضمن المدبر الممتق
نصف قيمته قنا واليه مال الصدر
الشهيد وعليه الفتوى (ولو قال)
1 نهر (الشريك هي أم ولدك وانكر)
الشريك (تخدمه) أي المجارية
المنكر (يوما وتسوق يوما) وتكتسب
وتنفق على نفسها

بالجناية من غير صنع منه فلا تلزمه الغدية فوجب التوقف في نصبه ضرورة كالمقر بخلاف الجناية عليها
لأنه لا يمكن دفع نصف الارش الى المتكلمين وقوله ضرورة كالمقر زيادة منه على ما في الجبر (قوله ولا سعاية
عليها الذكر) لان استدامة ملكه ممكن بان يتقدمه وما ولا بصار الى السعاية الا عند تعذر الاستدامة
بخلاف أم ولد النصراني اذا أسلمت لانه لا يمكن استدامة الملك فيها تعينت السعاية تر بلي (قوله
ولا سبيل للقرعها) فليس له استسقاءها ولا استفادتها قال الزبلي ولا سعاية عليها للمقر لانه يدعي
الضمان على شريكه يدعي التملك عليه دون السعاية وكذلك ليس له ان يستقدمه لانه يرأه منه يدعي
انتقاله الى شريكه (قوله وقال أبو يوسف ومحمد ليس للكران يستقدمها) لانه لما أنكر نفعنا الاقرار
على المقر فصار مكان المقر استولدها أو أقر بأنه استولدها هو في ذلك لا يستقدمها فكذلك هذا اذا بطل
الاستخدام وصارت الماتحة محسوسة عندها وجب عليها السعاية لانها هي التي تنفع بذلك فاذا أدت نصف
قيمتها الى المتكلمت كلها ان التعلق لا يضر أعندهما زبلي (قوله فلا يضمن أحد الشر بكن باعتاقها)
تقر بع على ما مهده يعني اذا كان بينهما أمة على كل منهما أم ولد فاعتقها أحدهما وهو موسر فلا
ضمان عليه عند الامام وهو قول الجمهور ومن فوائد الخلاف انها لو ولدت ولدا فادعاء أحدهما بنت
نسه ولا شيء عليه لشر بكنه ولا سعاية على الولد عنده لان ولد أم الولد كما أنه وعندهما بضع نصف قيمته
ان كان موسرا ويسى الولد في نصف قيمته ان كان مصرا عنها بعتا وبنته ونظر فيه الزبلي بأن النسب ثبت
مستندا الى وقت العلق فلم يعلق شيء منه على ملك الشر بل ذكره في الهداية في الاستدلال في القنة فضلا
عن أم الولد فكيف يتصور ان يكون سقوط الضمان لاجل أنه كامه عنده وعندهما بضع وهو
الاصل ولو كان مكان الدعوة اعتاق لاستقام وأجاب في الجبر بالفرق بينهما لان الاستداف في القنة يمكن
لقبولها النقل من ملك الى ملك ولا يمكن في أم الولد لعدم قبولها اياه فكان في نصبه كالا جنى وولد أم
الولد من الاجنبي كما أنه ومنها ادعاء غاصب فهلكت عنده لا يضمن عنده وعندهما بضع وزكر محمد
في الرقيات ان أم الولد ترضع بالنصب عند أبي حنيفة كالصبي المحرر حتى لو ماتت حقت اغتفالم بضع
ولو قر بها الى المسعة فاقر بها السبع بضع لان هذا ضمان جناية لا ضمان غصب ولهذا بضع الصبي
المحرر بله زبلي والرقبات نسبة لرقبة الفتح والتشديد مدينة على الفرات كما في الباب انتهى (قصة) ولدت
أمة مدبرة مشتركة بين رجلين ولدا فادعاء أحدهما بصر نصفها أم ولد ونصفها مدبرة لشر بكنه حتى لو ماتا
يعتق نصف الشر بكن من الثلث ونصف الآخر من الثلث وولد بينهما وفي رواية كتاب الولاء الولاء
للتثاني وليس للاب عليه ولاه وعليه قيمة نصف الولد مدبر ابوم ولد كذا ذكره عزى زاده عن شخص الأمة
السبي قلت ما ذكره أو لأم من كون الولاء على الولد بينهما ظاهر علم وجهه من الفرق الذي سبق عن صاحب
الجبر وهوان المدبرة كأم الولد في عدم قبول النقل من ملك الى ملك فلا يمكن الاستداف في النسب فكان
في نصبه كالا جنى وولد المدبرة من الاجنبي كما أنه وأما ما ذكره ناس من قوله وفي رواية كتاب الولاء الولاء
للتثاني وليس للاب عليه ولاه فلي نظروا وجهه فليستقر (قوله وعندهما لهما قبة) لانه ينتفع بهما ولها
واحارة واستخداما لان حق المحررة لا ينافي التقوم كالمدبر ولهذا اذا أسلمت أم ولد النصراني تسمى ولاى
حنيفة قوله عليه السلام أعتقها ولدها وقضيتها محررة ووزال التقوم لكنه تقاعد عن افادة المحررة
لمعارض وهو قوله عليه السلام أمة أم ولد من سيدها فهي معتقة عن درمته أو قال من بعده ولا
معارض له في زوال التقوم فثبتت بخلاف المدبر لان الأصل فيه ان ينقذ السب بعد الموت اذا تعلقات
ليست بالسب في الحال وانما يصير اسبابا عند وجود الشرط وانما قضينا بانعدام السب في الحال
ضرورة فظهر اثر الاعتقاد في حرمة البيع خاصة والنصراني يعتقد توموها وقد أمرنا بتركه وما يدعي كبيع
المحرر والخمر ولا نأكلنا بتكاتها عليه دفعا للضرر عنها اذ لا يمكن بقاؤها لمولود له ولا أخراجها بها
ويجب بدل السكينة لا يحتاج فيه الى التقوم وجوز ان لا تنفع بهما من لزم الملك ولا كلام فيه ولا التقوم

ولا سعاية عليها الذكر ولا سبيل للقرع
عليها وقال أبو يوسف ومحمد ليس للكر
ان يستقدمها وله ان يستسها
في نصف قيمتها بكونه زبلي
لا حلها وذكر في الأصل رجوع
أبي يوسف الى قول أبي حنيفة وإنما
قد بقوله وأنكر لانه لو أقر ضمن
لشر بكنه نصف قيمتها (واما
ولد تقوم فلا يضمن) أحد الشر بكن
باعتاقها هذا عند أبي حنيفة
وعندهما أمة ولكن قيمتها

بالأحرار على قصد القول ولما استولدها تصولت صفتها إلى ملك مجرد فصار تميزه النسب لا القول
فيلي ونهر (قوله ثلث فيمتاخرة) لأنه بالاستلادفات متغفة البسب والسعاية وبقي متغفة الاستقدام
والوطء منه بخلاف المدر فان الفاتت فيه متغفة البسب فقط لوجوب السعاية عليه بعمود المولى اذ الم
يخرج من الثالث (قوله له أعبد) جمع عبده وهو أحد ثلاثة وعشرين جمعا جوى ومنه يعلم ان ما ذكره
ابن مالك من قوله

عباد عبد جمع عبد وأعبد * أعايد عبوداهم عبدة عبد
كذلك عبادان عبدان اثنتان * كذلك العبادا ومدان شئت أن تعد

ليس مستوفيا مجموعه وأشار الشارح حيث أقيم لفظ ثلاثة إلى ان الكلام على حذف مضاف وتقدمه
له ثلاثة أعيد في المضاف وأقام المضاف له مقامه وفي كلام المصنف إيماء إلى انه لا فرق في الحكم
بين ان تكون قيمة الإعبد متساوية أم لا أخذنا من إطلاقه وما في الدرر من تقييده بذلك تعقبه في
الشر نبذ إليه بأنه ليس هذا القيد لازما حكما انتهى فلما بقي السيد المجوى المسئلة على إطلاقه غير مقيد
للمسألة اذا استوت فيهم لكان أولى (قوله في حال النصة) يدل على قوله ولو في المرض الخ جوى
عن المفتاح (قوله أحدكم اخرج فخرج واحد ودخل آخر الخ) ولو طلق كذلك قبل وطء مقارب مهر
من خرجت وثلاثة أثمان من ثبتت ومن دخلت يعني اذا كان له ثلاث زوجات فالتقهن قبل الوطء
على الوجه المذكور فبالإيجاب الأول سقط نصف مهر الواحدة منصفين بالداخل فاصاب كل واحدة اثنان
ربيع مهر كل واحد ثم بالإيجاب الثاني سقط اربع منصفين بالداخل فاصاب كل واحدة اثنان
فقط ثلاثة أثمان مهر الثانية بالإيجابين وسقط ثمن مهر الثالثة وأما فرضت المسئلة في الطلاق قبل
الوطء فليكون الإيجاب الأول موجبا لثبوتها فما أصاب بالإيجاب الأول لا يثبت به لالايجاب الثاني
فيصير في هذا المعنى كالتق في درر ولا فرق فيه بين ان يكون مهرهن على السواء أم لا خلافا لظاهر تقييده
في الدرر بالمساواة ولهذا قال في الشر نبذ إليه الكلام عليه كل كلام على قيمة العبد فمما تقدم انتهى
وأما الميراث فمن ربيع أو ثمن فلداخله نصفه لأنه لا يراعى الجمال الشائنة والنصف الآخر بين المخارجة
والثابتة نصفان لعدم المرجع وعلى كل منهن عدة الوفاة احتياطا لعدة الطلاق لعدم الدخول تنوير
وشرحه فان قلت قياس منذهب الامام وأبي يوسف ان يسقط من مهر الداخله ربيع وما سبق من سقوط
ثمنه انما يلائم قول محمد وهذا احتج محمد عليهما وأزمهم المناقضة كما في الشر نبذ إليه قائلا والجواب عنها
في الفتى انتهى قلت أشار إلى يلي إلى الجواب عن هذا حيث قال وأما مسئلة الطلاق فقول محمد
وأما على قولهما فلها ثلاثة أرباع مهرها وسقط اربع إلى آخره وهذا جواب بالمنع وله جواب آخر على
فرض تسليم ان يكون ما ذكر من سقوط ثمن المهر وقول الكل بظاهره الفرق بين مسئلة العتق والطلاق
فأرجع اليان شئت (قوله بلا بيان) من عنابا لعتق أولا وناسيا فقيده بأن يخصاهم العبد فله لأنه
لو بين شيئا جعل به أو خاصه أجبر عليه فان بين الإيجاب الأول في الثابت بطل الثاني وان ينه
في الخارج أمر ببيان الثاني ولويدأ به وينه في الداخل ملو ببيان الأول فان ينه في الثابت أو
الخارج جعل به ولو قال عتبت بالثاني الثابت عتق وتعين المخارج بالالإيجاب الأول نهر (قوله عتق ثلاثة
أرباع الثابت) وهو الذي أعيد عليه القول ز يلي وفي قوله عتق متاعها فان العتق لا يقبض إلا بخلاف
وعكن ان يجاب عنه بما أتى من جواب تحزير الاعاق جوى عن القهستاني ومعمل الجواب انه تجمع
حيث عبر عن الاعاق بالعتق (قوله ونصف كل من الآخرين) لان الإيجاب الأول دائر بين المخارج
والثالث فتنصف كله بينهما ما الإيجاب الثاني دائر بين الثابت والداخل فتنصف بينهما فالنصف
الذي أصاب الثابت متاعها فما أصاب النصف الذي عتق بالإيجاب الأول لغا وما أصاب النصف البقارغ
وهو اربع بقى فعتق منه ثلاثة أرباعه وأما الداخل فعتق منه ربيع عند محمد لان هذا الإيجاب لما

ثلاث فيمتاخرة فيضمن لشره
سدس فيمتاخرة ولا سعاية عليها
ان مات أحدهما أحدهما ثبت
فان مات بولدها أو أحدهما ثبت
نسبته بالدموق وعتق ولهم ضمن
لشره ثلثا من قيمته ولا سعاية
عليه عنده وعندهما يضمن نصيب
شره ان كان مورا وسعى له الولد
ان كان معسرا رجل (له) ثلاثة
(أعبد) دخل عليه اثنان (قال لاثنتين)
في حال النصة (أحدكم اخرج فخرج)
عنده (واحد) منها (ودخل آخر)
وهو الثالث (وكرر) بلا بيان عتق
حر (ومات) المولى (بلا بيان) نصف
ثلاثة أرباع (العبد) الثابت ونصف
كل من الآخرين (ولو) كان
ربيع الداخل (أي مرض موهبة كان
في المرض) قدرا لعتق من الثالث
له مال يخرج
ذلك رقبته وثلاثة أرباع
وعند محمد رقبته ونصف رقبته
ولكن اخبار الزينة في الجواب كما ذكرنا
وان لم يكن له مال سوى العبد ولم يخرج
الزينة

(قسم الثلث من العبد بينهم) على

(هذا) بقدر سهامهم كذا كرنا يساه
ان نقول حق الخارج في النصف
وحق الثابت في الثلاثة ارباع
وحق الداخل عندهما في النصف
اضاف احتياج الى مخير له نصف ويربع
وأقله اربعة حق الخارج في سهمين
وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل
في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة
فيعمل ثلث المال سبعة لان العتق في
المرض وصية ويجعل نفاذها الثلث واذا
صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال
اربعة عشروهي سهام السبعة وصار
جميع المال احدا وعشرين وبالله
ثلاثة أعبد فيصير كل عدد سبعة
فيعتق من الخارج سهمان ويسعى
في خمسة ويعتق من الداخل سهمان
ويسعى في خمسة ويعتق من الثابت
ثلاثة ويسعى في اربعة فبلغت سهام
الوصية سبعة وسهام السعاية اربعة
عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند
محمد حق الداخل في سهم فكان
سهام العتق عندهم ستة وتصل كل
رقصة وسهام السعاية اثني عشر
وجعل المال ثمانية عشر فاعتق من
الثابت ثلاثة ويسعى في ثلاثة ومن
الخارج سهمان ويسعى في اربعة
ومن الداخل سهم في خمسة
فان قبل يبتغي ان يعتق كل واحد
منهم ولا يسعى في شيء يخرجوا من الثلث
اولا عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
لان الاعتاق عندهما لا ينجز اذا
ثبت في بعضه ثبت في كله قلنا
الاعتاق عندهما لا ينجز اذا صادف
مصلحة معلوما اذا ثبت بطريق
التوزيع اعتبارا لحواله فلا لانه
حينئذ ثبتت ضرورة والثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها ولا يعدم وضعها
(والبيع) مطلقا سواء كان صحيحا

أوجب عتق الربع من الثابت أوجه من الداخل أيضا للتنصيف بينهما وما يقولان المانع من
عتق النصف مختص بالثابت ولما نفي في الداخل فيعتق نصفه دور (قوله قسم الثلث على هذا) قال الكمال
ولا يفتي ان المحاصل للورثة لا يختلف انتهى يعني يجب جعل سهام العتق ستة أسوة شريلا
(قوله فبلغت سهام العتق سبعة) يعني بطريق العلل لا يقال الا ربعة لان يقول ذلك في قسمة
التركان لانه لا يجمع فيها نصفان وربع جوي (قوله ويسعى في اربعة) فصار ثلاثة ارباع الثابت
الى ثلاثة أسباعه وذلك أقل من نصفه بنصف سبع نهر (قوله ومن الداخل سهم) وهو سدس نهر
(قوله ولا يسعى في شيء يخرجوا من الثلث أولا) لاختفاء ان يعيهم في السعاية انما يتفرع على اعتبار صدور
ما سبق من قوله لا أعبد أحد كما حر في محنته دون مرضه لمسا في كتاب الوصايا ان العتق في المرض
وصية ويجعل نفاذها الثلث شيئا (قوله عند ابي يوسف ومحمد) هنا في النهر من قوله واستشكل قول الثاني
بعق النصف وقوله يعتق ثلاثة ارباع مع قولنا بعدم تجزئ العتق فيه نظر لقصر الاستشكل على
قول الثاني فاقضى ان قول محمد غير مستشكل وليس كذلك (قوله لانه حينئذ ثبت ضرورة) رده بعض
الطلبة يمنع الضرورة لا لتقسام لان الواقع ان كل من عتق منه البعض الذي ذكر لا يفرق الرق بل يسى
في باقيه حتى يخلص كله فانه يمكن ان يقول يعتق جميع كل واحد عندهما ويسى في ذلك القدر
فيقتصد المحاصل على قولنا ما قول ان في خيفة غير انهم يستعون وهم عبيد عندهما يستعون
وهم أحرار والمحاصل ان الضرورة رأوا حيث ان لا يعتق جميع واحد جبا نالا ان يعتق بعض فقط ثم
يتأخر عتق الباقي الى اداء السعاية وروى عليه بأنه لو عتق الكل من كل واحد ابتداء يسى وهو حر زمان
يكون موجب قوله أحد كما حارفتا في الاثنين وهو باطل وقيد دفع عنه يمنع كون الموجب ذلك بل
عتق رقصة شائعة وانما عتق الكل من كل واحد منهما للضرورة والى اقتضت فوز يعه نهر عن الفتح
(قوله والبيع الخ) والاباء والاجارة والتزويج والعرض على البيع والرهن كالبيع لان هذه التصرفات
لا تصح الا في الملك لا لقال الاجارة لا تختص بالملك تجوز اجارة لا نقول الاستدوا باجارة لا اعيان
على وجه يستحق الاجر لا يكون الا بالملك وهكذا نقول في الانكاح ولا فرق بين ان يكون العتق المهر
مطلقا او معلقا حتى تكون هذه التصرفات بيانا فنهما حتى اذا قال لعبد اذاه غدا فاحد كما حر
فقتصر في احدى هاتين هذه التصرفات ثمة الغد عتق الا عز يلجى وفرقوا في المعلق بين البان
الحكمي والصريح بان التحكي قد علمت انه يصح قبل الشرط بخلاف الصريح فانه لو قال قبل الشرط اخترت
ان يعتق فلان ثم وجد الشرط لا يعتبر لانه اختيار قبل وقته والمراد بالبيع بيع احدى ما لو باعهما
لم يكن بيانا لطلان البيع لان احدى ما يبيع نهر (قوله وسواء مع القبض او بدونه) يعني في الصحيح
والفاسد جوي اما عدم اشتراط القبض في الصحيح فبالا خلاف فيه واما عدم اشتراطه في الفاسد ايضا
فصلي الصحيح شريلا لانه عن الفتح (قوله او مشروطا بشرط المخارج) يعني او بدونه جوي (قوله والموت)
أي موت احدى ما ولو بالقتل من المولى اومن اجنى واذا اخذ المولى القيمة فبين العتق في المقتول عتقا
وكانت لورثته وينبغي ان يكون قتل الصدقة كذلك واحترز به عن قطع اليد فانه لا يكون بيانا غير
ان المولى لو بين العتق فيه فالارش له فيما ذكر القدر دورى وقال الاستيعاب للجنى عليه نهر (قوله والتدبير)
والسكينة وتعلق عتق احدى ما بالشرط كالتدبير زيلى واطلاق التدبير يدخل المقيد ايضا لان فيه
تعلق العتق ولو لم يذكر الاستدلال انه كذلك لا يعمه مفهوم الاوى نهر (قوله والضرر) أي انشاؤه حتى
لو ادعى انه عتقه اعتقلنا ما زعمه بقوله أحد كما حر صدق قضاء ولو لم يقل شيئا عتقا واطلاقه هم المنجز
والملتق كقولنا لاجدهما ان دخلت الدار فانت مهنر (قوله والمهبة) كمال الصدقة ولو بدون القبض
ومافي المهبة من ذكر القبض في جانب الهبة والصدقة موصى عليه في الدور وقا فاقا زيلى عن الكافي
(قوله في العتق المهر) وفي الاختيار لو قال أحد كما حر فقبل ايم ما نوبت فقال لم أعن هذا عتق الا

اؤفاسد او سواء مع القبض او بدونه او مشروطا بشرط الخيار (والموت والتدبير) (بيان في العتق المهر)

لا الوط) بدون العلوق وعندهما يتعين بالوط (وهو) أي الوط (والموت بيان في الطلاق المبهم) صورته اذا قال لارأيتيه احدا كمالق نعم مات احدهما او وطئ احدهما قبل البیان صار باا بالاج فطلعت الثانية (ولو قال) لامته (ان كان أول ولد تلده ذكرا فانت حرة فولدت ذكرا وأنثى ولم يدر الأول رق الذكر) أي يبقى رقها (وعتق نصف الام ونصف الانثى) منه المسئلة على وجوب احدها ان يوجد التصديق بعدم العلم بالمولود أولا والمحجوب ما ذكرنا والثاني ان تدعى الام ان الغلام أول وأسكر المولى ذلك وقال البت هي الاول والبت صغيرة فالقول للمولى مع منته ويحلف على عدم علمه فان حلف لم يعنى أحدهما الا ان يقيم الام البينة بعد ذلك على انها ولدت الغلام أولا وان نكل عتق البت والام والثالث ان يوجد التصديق بأولية الغلام فتعقق الام والبت ورق الغلام لانه لا حظ له من العتق بحال والرابع ان يوجد التصديق بأولية البت فلم يعنى أحد أو الخامس ان تدعى الام أولية الغلام ولم تدع البت شيئا وهي كبيرة فان للمولى بحلف فان حلف لم يثبت شيء وان نكل عتقت الام دون البت والسادس ان تدعى البت وهي كبيرة أولية الغلام دون الام فتعققت البت دون الام (ولو شهدا) على رجل (انه حرز أحد عبديه) بغيره أو شهدا له أعتق عبده ولم يذبح العبد (أو) أنه حرز إحدى (أمتيه) بغير عين (لغت) الشهادة عند أي حنيفة وان لم تكن الدعوى شرطا في عتق الامه عنده وعندهما تقبل شهادتهما فيجب المولى على الليان

فاذا قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الاول أيضا كذلك مطلقا احدى المرأتين بخلاف ما قال لاحدهن على ألف فقبل له هو هذا فقال لا لا يجب فلا ترثنى والفرق ان التعيين في الطلاق والعناق واجب عليه فاذا نكح عن احدهما تعين الا شرا فامة الواجب اما الاقرار فلا يجب عليه البين فيه لان الاقرار للمجهول لا يلزم حتى لا يصير عليه قلم، يمكن نفى أحدهما تعين فلا ترثنه (قوله لا الوط بدون العلوق) مقتضاه انهم العلق يكون بآنا بالانثى وبه صرح الرجندى وصاحب المفتاح حوى (قوله) وعندهما يتعين بالوط) مطلقا ولو غير ملحق وبه يقتضى شرا لثبته عن البرهان والحاصل ان الزاج قولها وانه لا يقتضى بقول الامام كافي الهداية وغيرهما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في أكثر المسائل بمر وجه مذهب الصحاح ان الوط لا يلحق الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل الاستبراء كما اذا وطئ احدى المرأتين في الطلاق المبهم وله ان الملك ثابت فيها ولمذا كان له ان يستقدمهما وكان له الارش اذا جنى عليه ما والمهر اذا وطئ ثابته لان العتق المبهم ملحق بالبيان والملحق بالشروط لا ينزل فيه بخلاف وطء احدى الزوجتين لان المقصود منه الولد فيكون دليل على الاستبراء ما وطء الامه مقتضاه الشهوة لا لطلب الولد فلا يراد به الاستبراء فصار كالاستخدام زبلى وهل ثبت البين في الطلاق المبهم بالمقدمات ففي ان ابدات لا ثبت وقال الكرخي التتبعيل كالوطء ولو طئ احدهما بذنى ان لا يكون بآنا نهر عن الجمر والجب من صاحب الدر المختار حيث جزم بان الطلاق لا يكون بآنا فمال وهل التهديد بالطلاق كالطلاق كالعرض على البيع لم اتمته (قوله بيسان في الطلاق المبهم) ولا بد ان يكون الطلاق بآنا وقبل الدخول شر بئلا ينعى الفسخ اما لو كان رجعيا لا يكون الوطء بآنا الطلاق الاخرى محل وطء المطلقة الرجعية بحر قيد الطلاق لان الموت لا يكون بآنا في الاخبار اتفاقا فلو قال للغلام احدا كاي اقول لمجاريش احدا كاي لم يولد فبات أحدهما لا يتعين الباقي للعتق ولا للاستدلال لان الاخبار يصح في المحي والبت بخلاف الانثى حيث لا يصح الا في المحي تنوير وشرحه بقيل زيادة (قوله ورق الذكر) وعق نصف الام والانثى لان كلا من الام والبت تعق في حال وهو اذا ولدت الغلام أولا الام بالشرط والبت بتبعيتها لكونها حرة عن ولدها وترق في حال وهو اذا ولدت البت او لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى في النصف واما الا فرق في المحال درلان ولا نه شرطا محرمة الام فتعق بعد ولادته فلا يتبعها زبلى (قوله فاقول للمولى مع منته) لانه ينكر شرط العتق زبلى (قوله ويحلف على عدم العلم) لانه فعل الغير زبلى (قوله وان نكل عتقت البت والام) لان دعوى الام حرة الصغيرة معتبرة لانها تقع بحض ولعابها ولا يه لاسما لم يعرف لها ب بخلاف ما اذا كانت كبيرة زبلى (قوله وان نكل عتقت الام دون البت) لان النكول حجة ضرورية فلا يتعدى ولا ضرورية في غير المدعية هكذا قالوا وهذا يشترى انها لو اقامت البينة تتعدى زبلى (قوله والسداس الى قوله فتعققت البت) يعني اذا نكل زبلى وقوله دون الام لما ذكرنا أي من ان النكول حجة ضرورية (قوله لغت الشهادة عند أي حنيفة) اما الاولى فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى البصعده ولا دعوى منه ههنا لكونه مجهولا واما الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرطا في حق الامه لكن الشهادة على العتق المبهم مردودة كافي أحد العبدن ندر (قوله وان لم تكن الدعوى شرطا في عتق الامه) ذكر في الاشامن كتاب القضاء ان ما قبل فيه الشهادة حسبة بلا دعوى بمائة أشياء من كرها في منظومة ابن وهبان وهي الوقف ومطلق الزوجة وتعليق طلاقه وحرة الامه وتديرها والمخف وهلال رمضان والتسب قال وزدت خمسة حدان واوحد الشرب والايلا والظهار وحرة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة بأصله لا بربعه انتهى (قوله وعندهما تقبل) والمخلاف مبني على ان العتق من حقوق العبد عنده فتتوقف الشهادة على دعوى العبد لا فرق في ذلك بين محررة الطارئة او الالامية في الاصح ولا تتحقق لهما من المملوك فلت ومن حقوق الله تعالى عندهما فلم تتوقف وعتق الامه وان لم يتوقف على الدعوى اجابا للمباينة

الملك فيه ثابتا قبل الحلف او بعد ذلك بعدد ما به استغنى عما ذكره السيد المحمدي حيث قال اما مله له قبله وبقى
الى وقت الدخول فمعتق بالمرق لا ياتي لکن قال في البحر والوصف عتق ما هو مملوك له
وقت الدخول لکن اظهر لان من كان في ملكه وقت الحلف واستمر الى وقت الدخول لم يملكه بعد الجين
ملكاً متخذاً (قوله سواء كان له لا او نهاراً) لان اليوم اضعف الى الدخول وهو فعل لا يتعدى برأيه
مطلق الوقت فهو ليس بهذا بل جوى عن الغسستاني (قوله لا يعتق الذي ملكه بعد الجين) بل
يقصر على المملوك وقت التكلم ولو لم يكن في ملكه شيء يوم حلف كانت الجين ملكه بعد الجين (قوله لا يتناول
المحل) لانه عضو من وجوه واسم المملوك يتناول الانفس لا الاعضاء وكذا لا يتناول المكاتب بضارر
لانه ليس بمملوك مطلقاً لانه مالك يد اقال في البحر وقد مناه لا يدخل تحت لفظ العبد أيضاً (قوله
غيرك) انما قيد به لانه لو لم يقوله دخلت الام في لفظ كل مملوك فمعتق المحل تبعاً لاهه وكذا لو قال كل مملوك
في حر وله جل مملوك بطريق الوصية لا يعتق وكذا لا يعتق جل امته لو قال كل مملوك ذكرى حر وان كان
المحل ذكراً والتقييد بالذكور لا احتراز عما لو أطلقه حيث تدخل المحامل فيه فدخل المحل تبعاً فمعتق
در وقيد بالمحل لانه يتناول المهرمون والمأذون والمؤمر عن العبد والامهات والاولاد والاولاد
ولا يدخل المكاتب ولا العبد المشترك ولا عبد التاجر كالجنين الابانية وقال محمد يعقون نواهم اولا
واما المليون فعند الام لا يعتق ولا بالانية وقال الثاني يعتق بها وعبد الثالث بدونها وفي المحيط المشترك
لا يدخل تحت قوله ان ملكك مملوك فهو حر الا اذا ملك النصف الاخر بعده ولو نوى الذكور فقط
لم يصدق قضاء وان صدق ديانة بخلاف ماله في كلهم احرار ونوى الرجال فقط حيث لا يصدق في الديانة
أيضا والمرق كما في النهر عن الفتح ان كلهم تأكيد للعلماء قبله وهو ماله في كل جمع مضاف نيم وهو
يرفع احتمال الجواز غالباً والتخصيص بوجوب الجواز فلا يجوز بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه أصل العموم
فقط وقيل التخصيص انتهى وقوله كالجنين أي كعبد من دخول الجين تحت لفظ المملوك يعني ولم تكن
أمة في ملكه ما اوصى له بالجنين فقط وما اجتبت من أنه لا يدخل العبد المهرمون والمأذون في التجارة
سبق قبله ولو قال لم أره المدبر فالمدكور في امان الاصل له لا يصدق ديانة وقضاء ذكر في كتاب
العتق انه يصدق ديانة لا قضاء وهو الصحيح جوى عن الرجندی (قوله فهو حر بعدد) قد جعله ظرفاً
للحرارة لوجده طرأ الملك كما اذا قال كل مملوك املكه غدا فهو حر ولانه له عتق من ملكه في غده من
كان في ملكه قبل كذا في البدائع وقصره الثاني على الاول وهو رواية ابن ساعية عن محمد وعلى هذا
الخلاف اذا قال كل مملوك املكه رأس شهر كذا فهو حر ورأس الشهر والله الذي يهل فيه الملال ومن الغد
الى الليل للعرف نهر (قوله من حلف فقط) لان قوله كل مملوك في الحال وكذا كل ما ملكه ولمذا يستعمل
فيه بلا قرينة وفي الاستقبال قرينة السين واسوف فينصرف مطلقه الى المحال در لكونه الحقيقة
الموضوعة على اللفظ (قوله لا من ملكه بعد الجين) فلا يعتق ولا يصير مدبراً من ملكه بعد الجين (قوله
ولكن بموته عتق في الثانية من ملك بعد من ثلثه) فالحاصل ان من كان في ملكه وقت الجين مدبر
مطلق ومن ملكه بعدها مدبر مقيد فيه بمقتضى الموتى عند أي حذفة ومحمد وأد بقوله من ثلثه انهما
ان نزعاً من الثلث عتق جميع كل منهما وان ضاق عنهما بضرب كل منهما بمقتضى فيه وان كان على المولى
دين مستغرق فانهما سامان في جميع قيمتهما كما هو حكم المدبر بعد الموت بحر واعلم ان المراد بالاولى هي
ما لو قال كل مملوك في او املكه فهو حر بعدد والثانية هي ما لو قال كل مملوك في او املكه فهو حر بعدد موفى
ولما كان مقتضى قول المصنف يتناول من ملكه من حلف فقط عدم عتق المملوك بعد الجين بموته انهم
الشارح لفظ الاستدراك (قوله أي كما عتق بعد الموت من كان وقت الجين) يعني من الثلث فان قلت
حيث عتق كل من المملوك وقت الحلف والمملوك بعد بموت المولى من الثلث فلا فرق حيث ذين بينهما في
الحكم قلت الفرق الذي أشار اليه المصنف بقوله يتناول من ملكه من حلف فقط هو جواز بيع المملوك

سواء كان له لا او نهاراً (ولو لم يقوله بوجه)
والملك يتبعها (لا) يعتق الذي ملكه
بعد الجين (والملك لا يتناول المحل)
مطلقاً حتى لو قال امته كل مملوك في
غيرك حر لم يفتي جلهما ولا فرق بين
تأد لاق من ستة اشهر او املكه فهو
قال (كل مملوك في او املكه) فهو
(حر بعدد) بعد موفى يتناول من
ملكه من حلف فقط (لا من ملكه بعد
الجين) فيكون من ملكه في الثانية
الاولى حر وفي الثانية مدبر (من ملك
بعده عتق في الثانية من ملكه) أي
بعده أي بعد الجين (من ملكه) أي
بأن ماله أيضاً أي تمتعت بعد الموت
من كان وقت الجين

بعد الحلف قبل الموت لكونه مدر مقدا بخلاف المملوك وقت الحلف حدث لا يجوز به أصله لكونه
مدر مطلقا (قوله وقال أبو يوسف في النوادر الخ) لأن اللفظ حقيقة الحال كما مر فلا يتناول ما سلكه فان
قلت يلزم على قوله ما ألجم بين الحقيقة والجازا وتعميم المشترك على ما اختلفوا في المضارع قلت هذا اذا
كان بسبب واحد وأما باعتبار سببين مختلفين فلا يلزم ذلك فكلامة هذا الجواب عتق وإبصاره بالإيجاب
لا يبعث إلا في الملك أو مضاعف إلى سببه ولا يبصر إلا في الموجود عند الموت فهذا الاعتبار مع هذا
عيني وهذا أي عدم تناول الحلف من ملكه بعد العيّن إذا لم يكن له نية وأما إذا نوى فليتناول الكل لأنه
نوى التشديد على نفسه فيصدق زبلي وأشار بقوله في النوادر إلى أن ما ذكره من عدم عتق من ملكه
بعد العيّن ليس هو الظاهر من مذهب أبي يوسف فقد نص في فتح القدر على أنه عوته بعق من كان في
ملكه وقت العيّن ومن ملك بعده أيضا في ظاهرها المذهب عن الكل ثم نبالة (فروع) حلف
لا يعتق عدا فكتب واشترى قريبا واشترى العبد نفسه حدث * إن عتق فانت حرقه فاسد اعتق
وخصيصا لأن دخلت دار فلان فانت حرقه فلا تنزل وأخره أدخل عتق وفي أن كتمه لا لا يهمل فعل
نفسه ولو شهدا فلان أنه كلم أباهما جازت أن يحد وكذا إذا راعاه عند مجدو يظهر الثاني في در قوله
فباعه فاسد اعتق مقيد بما إذا رقبه المشتري قبل البيع فان قبضه لم يعتق نهر (خاتمة) قد مناعن
البحران المصائب لا يدخل تحت العبد كعدم دخوله تحت المملوك وكذا لا يدخل تحت المدبرون
ذكره ابن الصنع في شرح منظومة ابن وهبان فيفرق بين العبد والمملوك من هذه الجهة فالعبد لا يتناول
الامن كان الرق فيه كاملا وهو القن بخلاف المملوك فإنه شامل لكل من وجد فيه الملك أعين من أن يكون
رقه كاملا أو ناقصا لكن لا يتناول المصائب كالمسبوق وكذا يفرق بين مامن وجهه آخر وهو أن اسم المملوك
يقع على الذكر والأنثى بخلاف العبد حيث لا يقع الأعلى الذي ذكره خاصة نص عليه ابن وهبان في منظومته
حيث قال

وفي كل عبد لي الذكور فقط حوى * وفي كل مملوك يعم وينظر

قال ابن الصنع الذكور مفعول حوى وفي البيت مسئلتان من التف الأولى قال إن دخلت الدار فكل
عبد لي حرفه هذا اللفظ يقع على الذكر أن دون الأنثى فإذا دخلها اعتق كل عبده له دون الأمه والمدبرين
وأما بنت الأولاد والمدكتين وما في البطون من الاجنة إلا أن ينويهم * الثانية لو قال كل مملوك لي حرق
هذا اللفظ على الذكور والأنثى جميعا والظاهر أنه أشار بقوله وينظر إلى نظره في الشرح على
نظم الطرسوسي فإنه أتى بلفظ عبدي بالجمع والذي في التف لفظ الأفراد ولما قل أن يمنع ذلك ويفرق
بين الجمع والأفراد بالجمع يغلب فيه المذكور على المؤنث والمملوك في أصل اللغة يطلق على سائر الأملاك
من عين وعقار وغيره إلا أنه يختص بالعارف بالرق نص عليه الراغب في مفرداته ويمكن أن يكون
النظر في تعميم التفرقة المملوك الذكر والأنثى والذي ظهر لي والله أعلم أن العرف هو المعتبر في باب الأمان
فراعاة مقتضى التسوية بين المملوك والعبد لأنها انما يطلقان عرفا على الذكر وأن اعتبر وضع اللغة
فينبغي أن يضاف إلى عموم فانه قال في القاموس العبد الإنسان أو كان أوريا والمملوك والموضع
يحتاج إلى تحرير انتهى وقوله والمملوك معطوف على الإنسان من قوله العبد الإنسان فأنشأ إلى أن
العبد يضاف ويراد به الإنسان مطلقا و يطلق ويراد به خصوص المملوك

(باب العتق على جعل)

آخره لأنه خلاف الأصل نهر (قوله بالضم) ويصح در (قوله ما جعل للعامل على عمله) وكذا الجملة
بتثنية الجيم نهر عن المغرب خلافا لما ذكره الجوهري وتبعه في العناية والدبر من تخصيص الكسر (قوله)

وقال أبو يوسف في النوادر يعتق الذي
كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق الذي
ملكه بعد العيّن ولو قال كل مملوك
لي أذنت فهو حر فاعمل هذا الخلاف
* (باب العتق على جعل)
* (باب العمل على عمله والمراد
بالضم ما جعل للعامل على عمله والمراد
هنا ما يكون عوضا عن العتق)

بالوجه الاول عدم زياده عنى والثاني زيادتها (نفقة) اعنى على عداوانت حرافعتك عبد اجد البتة
 وفي ادألى بعنى لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا باز يادته واما العلق اخرج لان كسبه ملك للولى در
 واستغيد من تعليله بان كسبه ملك للولى ان كلامه نخرج خطا بالعبء المأذون أو تقول ثبت له الاذن
 ضمن لانه في معنى العلق عتقه على الاداء وقد سبق في المتن حيث قال ولعلنى عتقه يادانه صار مؤذنا اه
 واستغيد ايضا لان عدم العلق لا يخص المخاطب بل الذى اعنته بالمخاطب لا بعنى ايضا ولقال لا بعقان
 لكان أولى اما عدم عتق المخاطب عن صريح كلامه اذهول المراد من قوله لا بعنى دل عليه سياق قوله
 وفي ادألى بعنى واما عدم عتق الاخر فاستغنم من تعليله في جانب الادخال في ملكه بانه يكون راضيا
 باز يادته ففساده انه في جانب الاخراج من ملكه لا يكون راضيا بها فتدبر (فسرغ) أنت حر وعليك
 ألف عتق بجائنا تقدم متناهي الخلع

(باب التدبير)

اما كان التدبير اعتاقا مقيدا او المقيد بمنزلة المركب والمركب بعدا لمفردنا سب ذكر التدبير بعد العلق حموى
 عن المفتاح وقدمه على الاستقلال لشموله الذكر والاخير نهر (قوله وفي الشرع الخ) وما في الدر من انه
 شرعا يستعمل كل من لفظ التدبير والمدير في المطلق والمقيد والظاهر ان اشتراكه بينهما معنى لان اللفظ
 يحتاج الى تعدد الوضع وهو خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل رده في الشربلالية بانه خلاف ظاهر
 كلام عامة ائمتنا حيث قصره شرعا على المدير المطلق فلم يستعملوه في المقيد (قوله هو تعليق العلق الخ)
 والاضافة كاعتقك لعدم معنى كالتعليق نهر (قوله بمعلق موته) ولومعنى كان متا الى مائة سنة
 وغلب موته قبلها هو المختار لانه كالكاثر لعمالة تنوير وشرحه وقال الكمال والمصنف أى صاحب
 الهداية كالمتناقض فانه في النكاح اعتبره وقتيا وبطل به النكاح وهنا جعله تأييدا وموجبا للتدبير واجاب
 في الجواب انه اعتبره في النكاح وقتيا للنهي عن النكاح الموقت فالاحتياط منه تقديمه للمخرج على المبيع
 لان النظر الى الصورة يحرمه والى المعنى يبيحه واما هنا فنظر الى التأيد المعنوي ولا مانع منه فالاصل
 اعتبار المعنى فالمبيع مانع فلا تناقض ولهذا كان هو المختار وان كان الولوجى جزم بانه ليس بمدير مطلق
 تسوية بينه وبين النكاح شربلالية (قوله أو بمعلق موت رجل آخر) يخالف لما في الدر حيث قال
 هو تعليق العلق بالموت سواء كان موته أو موت غيره ولكن تعقبه في الشربلالية بما في البحر من قوله نخرج
 بتعليقه بموته بتعليقه بموت غيره كقوله ان مات فلان فانت حر فانه لا يصير مديرا أصلا لا مطلقا ولا مقيدا
 فاذ مات فلان عتق من غير شئ انتهى (قوله لا يكون مديرا) أى اصلا بل تعليقا بشرط وهذا بالنسبة
 للثانية واما الاولى فمضى قوله لا يكون مديرا أى مطلقا بل هو مدير مقيد وكذا يكون مديرا مقيدا وعلقه
 بموته وموت فلان حتى كان الورثة يبعه اذ مات قيل فلان زيم لومات فلان قبله كان مطلقا كذا في النهر
 وفيه تدبير الحمل وحده جائز كعتقه فان ولدت لاقبل من ستة أشهر كان مديرا والا فلا نهر (قوله فيجوز
 بيعه) أى قبل وجود الشرط لا بعده لافرق في عتقه بعد وجود الشرط بين المدير المقيد والعلق عتقه
 على شرط وانما الفرق من وجه آخر هو ان المدير يقسمه بعنى من الثلث والمعلق عتقه بالشرط من كل
 المال نهر (قوله كاذامت الى قوله بدركن) هذا التمثيل للتدبير المطلق لانه علق عتقه بمعلق موته
 فيصير مديرا لانه صريحه ويوم اذا فرق بفعل لا يتدبر اذ به مطلق الوقت فيكون مديرا مطلقا ولو نوى
 التهادون القليل لا يكون مديرا مطلقا لاحتمال ان يموت بالليل ولا فرق في الحكم بين ان يكون التعليق
 ماذا اومتى وان وكذا لو قال اعتقك بعد مومتى أو انت عتقك أو مومتى أو محرر بعد مومتى وكذا ان مات
 فانت حر لانه تعليق بالموت وان كان ككائنات شاملة وكذا ان حدث بي حدث فانت حر لان الحدث يراد به

* (باب التدبير)
 واهلم انه يقع من البحر البالغ العاقل
 على عهد كفاي العتق والتدبير هو
 في اللغة ان ينظر الى ما تولى اليه
 عاقبه وفي الشرع (هو تعليق العتق
 بمعلق موته) أى موت المولى وانما
 قال بمعلق موته لانه لو قديم مته مبرض
 كذا أو بمعلق موت رجل آخر
 لا يكون مديرا خلافا لفرع فيجوز بيعه
 كما يأتي في هذا الباب (كاذامت
 فانت حر وأنت حريم أموت أو)
 أنت حر

الموت وكذا أنت مرقع موق لان اقتران الشيء بالشيء يقتضي وجوده معه فكان امثاله العتق في حال وجود الموت وكذا قولك في موق لان حرف الطرف اذا دخل على الفعل يصير شرطاً كقوله أنت طالق في ذنوبك المار كذا اذا ذكر مكان الموت الوفاة والمهلك لانه معناه ولا يحتاج الى التنية في هذه الالفاظ لانها مراع في مقامه لانه انفسه ثلاثة انواع احدها ان يصرح بالتدبير بان يقول بربك او يضيف الحمية الى ما يدمونه كقوله انت حر بدموني والثاني ان يكون لفظاً للتعلق كقوله انت مت فانت حر ونحوه من القران بالموت والثالث ان يكون لفظ الوصية بان قال اوصيتك بربك او بعتك لان العبد لا يملك نفسه فكانت الوصية به وصية بالعتق وكذا لو اوصى له بثلث ماله لان رقبته من جهة ماله فكان موصى له بثلث رقبته وهو تلك بعد الموت وتلك العبد من نفسه اعتاق وعن الثاني فيمن اوصى لعبده بسهم من ماله انه يعتق بدمونه ولو بجزء لا اذا تجزى عبارة عن الشيء المهم والتعيين فيه الى الورثة بخلاف السهم فانه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية بطلي ونحوه في قولنا ابي وكذا في موق لان حرف الطرف اذا دخل على الفعل يصير شرطاً تسامحاً نحو قوله ابي كذا لو كان شرطاً لطلقت في قوله لاجدة أنت طالق في كالحكم مع انهاء التعلق بحر (قوله عن درهمي) بضم السين وسكونها جوى عن الفتحاح (قوله فلا يساع) ولو جمع بينه وبين في يني ان يصرى الفساد الى الفن نهر والمراد بيعه من غيره وامايه من نفسه ارضه منه فاعتاق عيال أو لامل جوى عن العرجسدى ولو اراد ان يدر عهده على وجه ملك يده يقول اذمت اذمت في ملكي فانت حر يصير مدبراً مقيداً واذا مات وهو في ملكه يعتق نهر عن الولائية وفيه عن الظهور بطلان الوصية فاض يجوز بيعه فذكر ان محض التدبير حتى لو عاد اليه ومات على ملكه لم يعتق واستشكل بانه انما يبطل بالقضاء ما هو مختلف فيه وذلك لزوم التدبير لاجتماع التعلق فينبغي ان يبطل وصف الزم لا غير انتهى (قوله ولا يرمي) لان موجب الزن ثبوت بدال استيفاء من المالية بطريق البيع وهو ليس بمحال للبيع كام الولد زبلى (قوله وتبيع) أي المذبة أي المولى بزوجها من انسان لان ملكه ثابت فيه بخلاف البيع ونحوه فانه يبطل حقه فيه عني وذكر الضمير العائد على المدبرة نظر النضما (قوله وقال الشافعي يجوز بيعه) وغيره من التصرفات لما روى ان رجلاً اعتق غلامه عن درهمه فاستأجره فاعذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره تعيم بر عباده ونسار وايدان عمر أنه عليه السلام قال ان المدبر لا يساع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث وما رواه لا يبيع به لانه يبيع انه سكان مدبراً مقيداً ويصطلح انه باع من نفسه بان اجره والاجارة تعني بيعاً باقة أهل المدينة لان فيها بيع المتفعة ويصطلح انه باعه في وقت كساع المحر بالدين ثم نسخ بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة بطلي (قوله وقد يكون التدبير بلفظ العين) ومنه قول المصنف المتقدم اذمت فانت حر جوى (قوله نحو ان يقول ان مت فانت حر الخ) القف والنشر في كلامه مرتب (قوله اوقال اوصيتك الخ) ولو قال العبد لا قبل فهو مدبر وليس له رده بحر (قوله وكذا قولك ان مت فلا يسيل عليك لاحد يكون مدبراً) لم يقيد بالنية مع ان نفي السيل كناية لا يعتق بها الا بالنية كما تقدم في صدر الباب الا ان يصح قوله ان مت قرينة قبل توقف على النية جوى وفي النهي لو اراد ان شاء الله صح الاستثناء بخلاف ما لو قال انت حر بدموني ان شاء الله حيث لا يصح والفرق ان الاستثناء في الأول من الامر وهو باطل وفي الثاني من اليجاب نهر وجوى من الولائية وهو مشكل لان ما ذكره من الفرق وهو ان الاستثناء من الامر باطل بخلافه من اليجاب صريح في ان الاستثناء من الامر لا يصح امان اليجاب فصيح والذي في البحر عن الولائية قال بعض اعتقوا فلانا بدموني ان شاء الله تعالى مع الابطال بخلاف انت حر بدموني ان شاء الله تعالى حيث لا يصح والفرق ان الاستثناء في الامر باطل وفي اليجاب صحيح انتهى ومنه يعلم ان قوله في النهي والنهوى ولو اراد ان شاء الله صح الاستثناء صوابه مع الابطال فيلزم قوله والفرق ان الاستثناء في الأول من الامر وهو

(عن درهمي) اي بدموني (او)
(من درهمي) اي بدموني (او)
أنت (مدبر) او ذنبك فلا يسيل ولا
يؤبر وتوما ان كانت امة (وتبيع)
وقال الشافعي يجوز بيعه وهبته
وقد يصح كون التدبير بلفظ العين
والوصية نحو ان يقول ان مت فانت
حر اوقال اوصيتك بعتك او بثلث
مالي وكذا لو قال ان مت فلا يسيل
عليك لاحد يكون مدبراً

بأهل لكن يبقى الاشكال من وجه آخر وهو ان قوله لا سليل عليك لا حدلس بامر والذي يظهر ان زيادة الاستثناء بعد قوله لا سليل عليك لا حدلس لما هنا وانما اعلمها بعد قوله اعتقوا فلانا بعد موتى والظاهر ان التقيد بالمرض في قول صاحب البحر من قولنا اعتقوا فلانا بعد موتى في اتفاق فلا فرق في الحكم المذكور بين الصحيح والمريض لان الامر باعتاقه بعد الموت يكون وصية بالعق وان كان وقت صدور الامر صحيحا فلا معنى لتفصيل المريض به (قوله وبموت الخ) عطف على جملة لا يبايع وقدم المعمول على عامله ليفيد المحرم والتقدير بموته لا بموت غيره احترزا عما علق عقبه بموته وموت فلان مات فلان فانه لا يعتق جوى لكن يصير مدبرا مطلقا كما قدمنا من النهر فيعتق بموت السيد بخلاف ما اذا مات السيد قبل فلان حيث يطل التدبير اصلا كما لو علق عقبه على شرط مات فلان قبل وجود الشرط واعلم ان المراد بالموت ما يحكي كصاحبه مرتدادر (قوله عتق) في آخره من حياة المولى در (قوله من ثلثة) ان لم تكن قيمته ازيد من ثلث تركته وبسي فماتوا من قيمته على ثلث تركته ان لم يجز الورثة فلونخرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل ان تصل الى الورثة فلهم حق السعاية جوى عى البرجندى وان لم يخرج من الثلث بسى بحسابه در واعلم ان يستثنى من وجوب السعاية على المدبر حيث لم يخرج من الثلث ما ولد المدبر من سيدها كافي التدبير ونصه ولو ولد المدبر من سيدها فهي ام ولده وطل التدبير وعلمه شارحه بان التدبير من الثلث والاستقلال من الكل فكان اقوى (قوله أى من ثلث ماله) يوم موته لسار وبتاولاته وصية ونفاذها منه ولهذا يفتقر الاحمال بين كون التدبير في الصحة او في المرض الا اذا خال في صحة أنت مراد مدبر ومات بلايان فانه يعتق نصفه من جميع المال ونصفه من الثلث وفي المخالفة يصح تدبير المحجور عليه بالسغة وبموت بسى في كل قيمته وفيما ان وصية المحجور عليه من الثلث جائزة فطالب الفرق بنهر وافر المحجور واقول هذا من صاحب النهر فله نماذج كرهه واول السباب حيث قال ولعل الفرق هو ان التدبير نال الا بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها انتهى (فرع) قتل المدبر سيده بسى في قيمته كدبر السفه ولو قتله ام الولد لاثني عليها در عن المحجورة وفيه من الدر من فصل الجناية على العبد المدبر اذا قتل مولاه خطأ بسى في قيمته ولو عدا قتله الوارث او استغناه في قيمته ثم قتله انتهى (قوله أى لم يكن له مال سواء) وله وارث لم يجز التدبير حتى لو لم يكن له وارث او كان لكنه اجازة يعتق كله لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت المال ويجوز باحازة الوارث در ولو حكايت مدبره فان خرج من الثلث عتق بالتدبير وسقطت عنه الكفاية وان لم يكن له مال غيره فان شامسى في بدل الكفاية اوفى بقيته عند الامام وقال الثاني بسى في الاقل منهما بالاختار وقال الثالث بسى في الاقل من ثلثي البدل او قيمته ولو كانت ثم دبره خير عند الامام بين ان بسى في ثلثي قيمته او ثلثي بدل الكفاية ولا بسى في اقلهما عينا نهر عن الفخ (قوله وسبى في كله لومدين) لانه وصية وهل نفاذها الثلث ولم يسل للوصى له شئ الا اذا سلم للورثة ضعفه والدين مقدم على الوصية ولا يمكن نقض المتق فيجب نقضه معنى برد قيمته عني (قوله هذا اذا كان الدين مستغرا) اعلم ان الدين المخطط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق والايقاف والوصية بالمال والحماية في عقود العوض في مرض الموت الا باحازة الدينين وكذا يمنع من انتقال الملك الى الورثة فيمتنع تصرفهم الا بالا حازة شيئا عن القوائد البدوية لان الفرس وقوله في مرض الموت يتعلق بجميع المذكورين قبله (قوله وان لم يكن فقدر الدين) صورته اذا كانت قيمة العبد تسعين وعلمه دين ثلاثون فانه بسى في الثلاثين ويسقط عنه عشرون وبسى للورثة في اربعين نص على ذلك في البحر بقوله قيدنا بكون الدين مستغرا لانه لو كان الدين اقل من قيمته فانه بسى في قدر الدين وازاد على الدين ثلثها وصية وبسى في ثلثي الزادة كذا في شرح الطحاوى انتهى (قوله ثم الثلثين) أى ثم بسى في قدر الثلثين من قيمته بعد الدين للورثة ويسقط عنه الثلث بعد الدين شيئا (قوله ثم قد اجل القيمة) فيه ان المصنف لم يذكر القيمة حتى يقال انه اجل

(وبموت عتق) المدبر كله (من ثلثة)
أى من ثلث ماله (و) لكن (بسى)
في ثلثه لو
أى لم يكن له مال سواء بعد موته (و) بسى
في كله لو كان المولى (مدبرا) هذا
اذا كان الدين مستغرا لماله وان لم
يكن فقدر الدين ثم الثلثين ثم قد
اجل القيمة ولم يسبى به بسى في قيمته
فأراد مدبرا قبله بسى في قيمته
مدبرا

فيا اللهم الان يقال اجل في القصة المقدرة بدلالة الاقتضاء جوى (قوله وذكر كمدالج) ذكر هذا استدلالا على انه انما يسمى في قيمته مدبر اشغنا (قوله اذا دبر السبعة) يعني المحصور عليه السعة وتقدم الكلام عليه وعلى وجه الفرق بين تديره وسميته (قوله وليس عليه نقصا للتدبير) أى ما نقص من قيمته بسبب التدبير جوى (قوله كالمعلم) تمثيل للنفي بالنفي جوى (قوله وقيل يقوم فأتى المتافع الخ) قال الكلام وهو حسن عندى جوى (قوله وقيل نصف قيمته لو كان قنا) قدم الشارح في باب العبد يعنى بعضهم ان الفتوى عليه وسأى من الشارح كلام يتعلق بقيمة الدبر في باب البيع الفاسد جوى وفي الدرر قيمة المدبر المطلق نصف قيمته لو كان قنا والمقيد يقوم قنا (قوله وقيل ثلثا قيمته) قال في البحر وقدمنا ان المفتي به ان قيمة المدبر ثلثا قيمته قنا واختار الصدر الشهيد انها النصف وفي اللؤلؤ الحجة وهو المختار ونقل في النهر عند قول المصنف عبدالموسى بن اربعة المدبر عند الشهيد ثلثا قيمته فتاوه بنفى انتهى فقد اختلف النقل عن الصدر الشهيد واختلف الترجيح ايضا (قوله ويبيع العبدالج) شروع في الكلام على المدبر المقيد وجه جواز البيع ان الموت على تلك الصفة ليس كائنا لا محالة فلا ينفذ سدا في الحال واذا انشئ معنى السبيبة لثبوته بين الثبوت والعدم في تعليقا كاستر التعلقات فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود الشرط درر (قوله ان مات من مرضي الخ) أو ان مات وغسلت أو كفت أو دفنت أو ان مات أو قتلت فأتى سر وهذا في الأخير قول الثاني وجعله زفر من المطلق قال في الفتح وهو أحسن لانه تعليق بمطلق موت المولى معنى كيف ما كان نهر (قوله فهو مدبر) أى مطلق بقرينة قوله وقيل هذا مقيد ايضا جوى والاول هو المختار لانه اذا كان في الغالب لا يعش اليه بصير كالكاكن لا محالة ز بلوى وسبق (قوله أو أنت حر بعدموت فلان) كذا في الدرر والتتور وظاهره انه مدبر مقيد ورده في البحر عما في المبسوط وغيره من انه ليس تدبر بل تعلقات موت فلان والمولى حتى عتق من كل المال ولومات المولى أو لا بطل التعليق فان قلت اغراض المصنف في التدبير المقيد سادانه لمحكمة في جواز البيع والعق باموت قلت بينهما افرق من جهة أخرى وهو ان المدبر يعقبه يعنى من الثالث والمعلق عتقه بشرط غير المولى يعنى من جميع المال اذا وجد الشرط كالمسوق واعلم ان ما وقع المعنى حيث علل المسئلة بقوله لانه ليس بمدبر مطلق الخ يستلزم على ما توهمه من انه من قبيل المدبر المقيد وذكر في النهر ان عبارة أصله الوافى أو ان مات فلان أو ان مات فلان اطلاقا هرا ان الاصل في عبارة المصنف هكذا أو أنت حر بعدموتى أو موت فلان فحرفت انتهى (قوله ان مات فلان أو موت) يعنى اذا رده بين موته وموت فلان جوى (قوله أو اذا مات) أى أو مات فلان كفاى الكفاى ومقصود الشارح انه لا فرق بين ان واذا جوى (قوله أو قال قبل موتى بشهر أو يوم) يعنى رجل صحيح قال لعبد هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعنى من ثلث ماله وقال بعضهم يعنى من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قول أى حنفية يستدلى أول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في الخاتمة ثم قال ولومات قبل شهر لم يعنى له مدبر مقيد والقيد لم يوجد ولو قال أنت حر بعدموتى بشهر خات بعده لا يعنى باموت لعدم الأهلية بل بعقبة الوصى أو الوارث أو القاضى درر وقوله بل بعقبة الوصى أى بعد مضي المدة شرعية لانه اذا حجج مدبر مقيد قبل مضي الشهر وبعده خلافا لما قبل من انه بعدمضى الشهر مدبر مطلق ويترفع عليه ما حرم به في البدائع من انه اذا مضى شهر قبل موت المولى يجوز بيعه قال في الشريعة لانه وهو الصحيح واعلم ان جواز بيعه مقيد بما اذا عاش المولى بعد البيع أكثر من شهر شرعية لانه لا يعنى بقواه شغنا بانه اذا عاش بعد البيع أقل منه لم ينتف المصل للعتق فظهر انه باع حرا ثم اعلم ان ما وقع في الدرر من تعيينه المسئلة بعونه بعدمضى شهر ليس احترازا فالحكم لا يختلف بين موته بعدمضى شهر أو قبله ولهذا قال في الشريعة لانه لا لغة بعد زائدة لا حاجة اليها (قوله وقال زفر لا يبيع ويكون مدبرا) أى مطلقا الظاهر ان خلاف زفر في الأخيرة جوى وهذا ظاهر في عدم مراجعته ان بلوى ذلك الوقت والاملا

وذكر محمد في كتاب البحر اذا دبر السبعة ثم مات يسمى الغلام في قيمته مدبرا وليس عليه نقصان التدبير كالمعلم اذا دبر ومات ولم يدون وقيل يقوم فأتى المتافع الخ التي توت بالتدبير واليه فأتى المتافع الخ نصف قيمته لو كان قنا انما جرد وقيل نصف قيمته (ويبيع العبد وقيل ثلثا قيمته) (قوله مرضي هذا) (وقال ان مات من مرضي هذا) (أو غفري) هذا أو من مرضي (أو غفري) قال ان مات (الى عشر سنين) (أو) قال ان مات الى المائة سنة وماله قيد به لانه لو قال الى المائة سنة وماله لا يعش اليه خالفا له ومدبر ايضا وقيل هذا مقيد ايضا فحرف بيعه (أو أنت حر بعدموت فلان) أو قال ان مات فلان أو موت أو يوم وقال زفر لا يبيع ويكون مدبرا

توقف في ذلك ونس هارة از يلبي ومن المقيدان يقول انت حرقبل موتى بشهر او يوم ومضى الشهر او
اليوم فهو ومقدس حتى ملك سبعة وقال زفر لا يملك لانه مطلق التقين به قلنا احتمال موته قبل الشهر كان
قائما وقت الجين فصار مقيدا فلا يتغير بعد ذلك بمضى الشهر او اليوم ولان المدبر هو الذي يعتق بموت
مولاه وهذا يعتق قبله الخ (قوله و يعتق الصديق يعتق للمدبر من ثلثة ان وجد الشرط) أى فى المدبر
بقسمه والمعلق عتقه شرطا غير موت المولى ومنه قول المصنف أنت حرقب موت فلان يعتق من جميع المال
اذا وجد الشرط ويبطل التعليق بموت المولى قبل وجود الشرط كما لو قال ان دخلت الدار فانت حرقبات
المولى قبل الدخول شيئا والتقييد بغير موت المولى فى المعلق عتقه شرطا لا يضح الفرق بين المدبر بقسمه
وبين الملق عتقه شرطا فالمعلق عتقه على موت المولى بشرط يقتضيه المدبر بقسمه لانه ان علق عتقه على
مطلق موت المولى فهو المدبر المطلق وان علق عتقه على موت المولى وشى آخر فهو المدبر المقيد ومن المقيد
ما اذا قال أنت حرقب موتى وموت فلان فان مات فلان قبل المولى فحينئذ يصير مدبرا أى مطلقا هكذا
يضمن فهم عبارة المبسوط وان كان سوق كلام البحر يروهم ان الملق عتقه على موت المولى وموت فلان
لا يكون مدبرا أصلا وسبق عن النهر التصريح بأنه اذا مات فلان قبله كان مطلقا والمحاصل ان المدبر المطلق
والقيد لا يتوان بكون عتقه معلقا بموت المولى امام مطلقا ومقدسا شى آخر من وصف أو نحوه اما المعلق
عتقه على شرط فلا دخل لموت المولى فى التعليق أصلا والى هذا وقت الإشارة بتقدير الشرط بكونه غير
موت المولى فافهم (قوله ان وجد الشرط) به يذك على انه لا بد ان يموت فى سفره هذا أو رصنه أو فى المدة
المعينة فلو أقام أو مضى أو مضت المدة ثم مات لم يعتق بطلان العين قبل الموت بحر (قوله ولو قال من مرضى
هذا فهو حرقب لا يعتق) انظر كيف تقوم هذه المسئلة ثم وجدنى نسخة ابن المصنف زيادة قوله فقتل قبل قوله
لا يعتق وقد استقام الكلام ومثل ما فى نسخة ابن المصنف فى البحر والتوبير ونص عبارة التنوير مع شرحه
قال ان مات من مرضى هذا فهو حرقب لا يعتق بخلاف ما لو قال فى مرضى ففرق بين من وفى انتهى
ولم يذكروا وجه الفرق وكذا لم يذكروا فى البحر أيضا وكأنه لو وضحه وهو ان شرط عتقه اذا قال من مرضى هذا
فقتل لم يوجد وهو ان يكون موته ناشئا عن هذا المرض بان يكون المرض هو المؤثر فى الموت ضرورة كون
من للسببية بخلاف فى فانه ليس فيها ما يقتضى ذلك (قوله قال حمده مرض واحد) أى ما ذكر من الحمى
والصداع ويظهر وجه كونهما مرضا واحدا فان المذكور فى كتب الطب انهما مرضان حموى (قوله ثم
جن ومات محنونا لا يبطل) وان كان فى التدبير معنى الوصية (قوله ولو أوصى بريقته ثم جن الخ) والفرق ان
التدبير اشتمل على معنى التعليق والتعليق لا يبطل بالمجنون ولهذا لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا
جاز تدبير المكره ولا يجوز وصيته بحر عن الظاهر وبه والمحاصل ان التدبير كالوصية الا فى ثلاث اذ ادبر ثم جن
لا يبطل بخلافها الثانية لا يبطل التدبير بالرجوع بخلافها الثالثة بدمع الا كراه يصح بخلافها اشياء متوثر
قال فى الدر وراى مدبر السفيه ومدبر قتل سيده انتهى وجهه المخالفة بالتقرر لسفيه ان تدبير السفيه
لو كان كالوصية لوجب له رعاية عليه فيما زاد على الثلث مع انه يسى فى كل القيمة والنظر للقتل ان
اعتباره كالوصية يقتضى بطلان التدبير مع انه لا يبطل بل يسى فى قيمته (قوله ثلاث اخبارات فى الموسر)
هى التضمين والتدبير والاستسقاء (قوله وثانان فى الموسر) هه التدبير والاستسقاء

(باب الاستسقاء)

وهو يحصل بشئ من احد هه ان يدعى السيد ولما دعت قته كانت الامة أو مدبرة الثاني ان يملك الزوج
زوجه الامة التي ولدت منه فانه يفسد النكاح وتصير ام ولد بلا دعوى وجه أو عضد زفر وهو ان
يستولوا بها بانزاعها يصير ام ولده وهو القياس وفى الاستسقاء لا نصير وهو قول علمائنا

(ويعتق) العبد كما يعتق المدبر من
ثلاثة (ان وجد الشرط) ولو قال ان
مات من مرضى هذا فهو حرقب لا
لا يعتق بخلاف ما لو قال فى مرضى
هذا فهو حرقب لا يعتق
ولو قال ان مات من مرضى هذا فهو
حرقب لا يعتق
وهو مرض واحد ولو ادبر عليه ثم جن
ومات محنونا لا يبطل ولو أوصى بريقته
ثم جن ومات محنونا لا يبطل
احدا من السببين فلا يملك عند أبي
خليفة ثلاث اخبارات فى الموسر
وثانان فى الموسر كمر فى العتاق
(باب الاستسقاء)*

الثلاثة حموى عن البرجندی وظاهره انه لا يشترط تصديق مولاها وظاهر ما في الشربلاية انه شرط
 ونه ملك من اقربا مومية ولداهما من زنا وصدقه مولاها لم تصرام ولده عندنا وهو استحسان والقياس
 ان نصير وهو قول زفر بدليل انه لو ملك الولد حق عليه بلا خلاف بين اصحابنا كما في البائع انتهى فيصم
 ما في البرجندی على ما اذا وجد التصديق (قوله هو في اللغة طلب الولد) أي مطلقا وأم الولد تصدق لغة
 على الزوجة وغيرها من لها ولد وان لم يكن ثابت النسب شربلاية هن الفخ (قوله طلب الولد من الامة)
 ولو مشتركة أو ثبت له الملك فيها ما لا كالمولودت بشكاح ثم ملكها أو ولي الاب جارية ابنه فولدت
 فادعاء الاب فانها تصير أم ولده وبثب النسب كأم فلهذا لم يضاف الامة الى نفسه كما في الدر لعدم
 شموله لاشتركة ولما يانم عليه من الجمع بين الحقيقة والجاز بالنظر لعلو كونه بعد الاستلابا لشكاح وان
 اجيب عنه بان التقيد بأمته نظرا الى الغالب وحلها بحال المسلم على الصلاح (قوله فهو من الاسماء
 الغالبة) الغلبة عبارة عن قصر اللفظ العام على بعض افراده في الاستعمال حموى (قوله الملك كامل)
 بنصب الملك على انه اسم ان ورفع كامل على انه المخرج لجملة في المدبر وأم الولد يتعلق بالملك وكذا يقال في
 قوله والرق ناقص بنصب الرق ورفع ناقص خلافا لما ذكره السيد المحمدي من ان الصواب نسب كامل
 وناقص على الحال فانه سبوا ظاهر مبناهن وهما من جملة في المدبر وأم الولد هي المخبر وليس كذلك قبل ويجوز
 ان يكون اسم ان ضمير الشان مخدوفا والملك كامل خبر ان وفي أم الولد يتعلق بكامل كما خرج عليه ان
 من أشد الناس عذابا لمصورون (قوله ولدت أمة) ولو مدبرة غير ان التدبير سئل على ما مر ومقتضاه
 عدم صحته بعد الاستلاب لان المسطور في المحيط صحته وإطلاقه بقصدانه لا فرق بين كون الولادة من
 جاع أو استدخل منه نهر (قوله من السيد) بان اعترف به فقط ما قيل ان في العارية قصور لان المدبر
 على ثبوت النسب منه ولا تهاينه لا تستتره على ان الانسليم كون المدبرة على ثبوت النسب بل على مجرد
 الدعوة ثبت النسب معها أولا لما نقلوه من انه لو ادعى نسب ولدهم التي تزوجها من عبده فان نسبها
 ثبت من العبد لأن السيد وصارت أم ولده لا لقراره وإطلاقهم به الذي والمراد والمستأن
 ومالو ولدت منه حال كونها زوجته أو موطوءة بنسبه ثم ملكها بعد قال في الجرد وقال حملت لكان أولى
 لما في البائع لوقال لجهاني صارت أم ولده وكذلك لو قال هي حلي حتى أوفاني بطنها من ولد فهو مني
 ولا يقبل منه انه كان بحال وصدقه وقبده في النهر بما اذا وضعته لاقل من ستة أشهر من وقت
 الاعتراف فان ولدته لاكثر لا تصير أم ولده استدلالا بما ذكره از بلى حيث قال لو اعترف بالجل فقامت
 به لسته أشهر من وقت الاقرار لزمه للثبوت بوجده وقت الاقرار الخ ودخل تحت عموم قوله بان اعترف
 به ما لو صدقته الاعتراف في مرض موته لكن قال في الشربلاية ان الم يمكن معها ولده ولا بها جل منه
 تنق من الثلث باقرار المريض كما في الجرا انتهى فيقول أم الولد تنق من جميع المال بوجع الم ولو لم يمس
 على عموم بل يستثنى منه ما لو ثبتت امومية ولدها بمجرد اقراره في مرض موته وفي التفتي ولدت الامة
 من سيدها صارت أم ولدت نفس الامر وانما اشترط دعونه للقضاء ولهذا يصح استلابا لجنون والمعتومع
 عدم الدعوة منه انتهى حموى عن البرجندی قال ومنه يعلم سقوط ما استشكله في الجبر من انه لا تصور
 الدعوة من الجنون ووجه السقوط ان ضرورتها أم ولده لا تتوقف على الدعوة وتظهر عدم الحاجة اليه
 ما اجاب به في النهر من انه يمكن ان تكون الدعوة من وليه كعرض الاسلام قال وظاهر ان هذا الجواب
 لا يضيغ للفرق الظاهر بين عرض الاسلام والدعوة اذ في الدعوة تحصيل النسب على الغير وهو لا يجوز انتهى
 (قوله لم تملك) بالتشديد يشير اليه قول از بلى أي لا يجوز عليك ما يعني عن تأويل الحق لم تملك أي
 ملكا بعد ملك سيدها فلا بد انها ملك لسيدها شيئا ولو قضى قاض يجوز بيعها لم يتقضى اظهرها روايات
 ولو ملكها بسبي بعد ارتدادها فهي أم ولدت بخلاف المدبر نهر وفي بعض النسخ ذكر بدل قوله بسبي بسبب
 والحق لا يختلف واعلم ان حق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كحق المهرام يتكرر بتكرار الملك وتغييره

في اللغة هو طلب الولد مطلقا
 وفي النسخ هو طلب الولد من الامة
 فهو من الاسماء الغالبة والنسابة بين
 البابين ان في المدبر وأم الولد الملك
 كامل والرق ناقص (ولدت أمة من
 السيد تملك) الامة وهو قول عامة
 الصحابة وبه قال جمهور الفقهاء

إذا اعتق أم ولده وارتدت ومحت بدار الحرب ثم سميت فاشترها المولى فأنها تعود أم ولد وكذلك لو ملك
 ذات رحم محرمة منه وعققت عليه ثم ارتدت ومحت بدار الحرب ثم سميت فاشترها اعتقت عليه ما يؤولنا
 جوى عن فاضيلان ومقتضى قوله في النهر بخلاف المذبرانه إذا ارتدت ومحت بدار الحرب فبسي فاشترها
 المولى لا يعود مذبرا (قوله وقال بعض العلماء وأصحاب الظواهر الخ) حكى عن أبي سعيد البرقي شيخ
 الكرخي أنه نوح جاجا من بردعة فوصل يوم الجمعة بغداد فرأى بعد صلاة الجمعة قوما جاسوا للنظر وفهم
 داود فسلمه حتى عن بيع أم الولد فقال يجوز بيعها لأن بيعها كان جائزا قبل العلق بالاجاع فخص
 على هذا الاجاع حتى يتعد اجاع آخر لأن ما ثبت باليقين لا يزول الا يقين منه فغير الحق فانه لا يقبل
 القياس وخبر الواحد لا يوجب اليقين فقال أبو سعيد أجمعنا على عدم جواز بيعها بعد العلق لأن في
 بطلانها ولذا حرافض على هذا الاجاع حتى يتعد اجاع آخر فتعذر داود وانقطع قلنا رأى وهنه وهن
 أصحابه في الفقه ترك المخرج إلى الحج وجلس للتدريس فأجمع عليه أصحاب داود وكان على ذلك حتى سمع
 لسيده من دنا يقول فالماز بدفني ذهب جفا وأما ما ينفق الناس فحكى في الأرض فبالت ساعة أن قرع
 انسان بابه وأخبره موت داود فاستقر أمر بعد ذلك زبلي والبردي فبغ الساء الموحدة وبكون الزاء وفتح
 الدال المهملة وفي آخره العين المهملة نسبة إلى بردعة بلدة ناضية اذربيجان وبعضهم يعم الدال واسمه
 احمد بن الحسين والبردي بذلك محبة نسبة الحسن بن صفوان صاحب ابن أبي الدنيا شيخنا عن طقات
 عبد القادر القرشي (قوله إذا ولدت من غيره يجوز بيعها) ولو كان ولدها من غيره اني لم يجوز له ان يستمتع
 بها فاقولهم ولدا الولد في حكم أمه فبالا ما تمتعه وفرد وجد المانع وهو ولد أمها وهذا اجاعة وهي
 واردة على الاطلاق شرعية لا على النكاح ووجه الورود أنه يجوز له الاستمتاع بام ولده فلو كان ولدا أم الولد
 في حكم أمه من جميع الوجوه على الاستمتاع بولدها إذا كان أنثى وليس كذلك (قوله وتقدم) لقيام
 ملكه كالمدبرة وفيه إيماء إلى ان الكسب والعقود والشرايين المحمية له ولو باع خدمتها أمها أو كذا تباع
 خدمتها جاز وتعتق يعني إذا أدت ما قبل المخدمة من المال أو تمت مدة المخدمة التي وقعت الكسبة عليها
 نهر (قوله وتزوج) ولم يقل بعد استقرارها لانه على انه لا يجب على المولى بل يتد بان جاز بولده لاقول
 من ستة أشهر من وقت النكاح فسد لا لاكثر وان ادعاه المولى لانه يعتق عليه نهر (قوله أي بعد
 اعتراف منه بالولد) الظاهر ان يقال أي بعد الولد مع الاعتراف به جوى (قوله ثبت نسبه ببلادةوة)
 لانه لما ادعى الولد الأول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا وقال عليه السلام الولد للفراس وصارت
 كالنكحة ولهذا اعتقه المولى أو مات عنها تعقب عليها العدة ثلاث حصص هذا إذا لم تحرم عليه أما إذا
 حرمت عليه بوط أمها ونحوه لم يثبت الا بالعدة لأن طاع الفراس زبلي وأراد بخصوص الوصية عليه بوطه
 لبنها أو وثمها أنه أو أوطه أو حوت عليه براضاع أو كذا في النهر أو كانت المحرمه بسبب ارضاعها
 زوجته الصغيرة أو تزوجها كافي الشرعية ولا يخفى أنه يجب ان يفصل بين ان تأتي به لاقول من ستة
 أشهر من حين عروص المحرمه أو اتمامها في الأول يجب ان يثبت نسبه ببلادةوة لليقين بأن العلق
 كان قبل عروص المحرمه نهر عن الفتح بقى ان ماسبق من تعليل ان يلى المسئلة بأنه لما ادعى الولد الأول
 تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا يقتضى انه لا فراس للامه وبخلافه ما في صدر الشريعة جوى
 وأقول المسئلة تختلف فيها منهم من ذهب إلى ان الفراس انسان قوى وهو فراس المنكحة
 وضعف وهو فراس أم الولد فأنثى ولدها مجرد أنثى وولدها المنكحة باللعان كافي الشرعية لا على
 الفتح ومرح في المسئلة بأن الامه ليست بفراس ومنهم من جعل الفراس ثلاثة كصاحب الدائع
 ووافق ماسبق في فصل المحرمات قوى وهو فراس المنكحة حتى يثبت النسب ببلادةوة ولا ينتفى
 الا باللعان وضعف وهو فراس الامه حتى لا يثبت منه النسب الا بالعدة والوسط فراس أم الولد حتى
 يثبت منه النسب من غير دعوة وينتفى من غير لعان ومنهم من جعل الفراس أربعة وزاد فراس المعتدة

وقال بعض العلماء وأصحاب الظواهر
 يجوز بيعها قبل بقوله من السيد لا إذا
 ولدت من غير يجوز بيعها وتلد بها اتفاقا
 (وتوطأ) وتستخدم وتزوج فأن
 ولدت بعده أي بعد اعتراف منه
 بالولد الأول (ثبت نسبه) منه (بلا
 دعوة) بالمسئلة

وذكر أنه أقوى من فراش المنسكحة لأن نسب ولدها لا ينتهي أصلاً كافي الدراى لا ينتهي بنفيه
ولا بالاعان لعدم المعان والمراد بالمتعة المعتدة عن باش شجنال وهو ظاهر لان المعتدة عن رجس لا تتخرج
عن كونها منسكحة فإذا كان الخلاف في أن الامة هل لها فراش أم لا ناسخاً لا معنى لاستشكل المحوى
مادة كذا زلالي بأنه مخالف لما في صدر الشريعة (قوله بخلاف الولد الأول) والفرق ان وط الامة
يقصده قضاء الشهوة دون الولد فإذا اعترف بالاول في الولد قصوداً منها فصارت فراشاً كاسبق (قوله)
وقال الشافعي ثبت) إذا اعترف بالوطاء وان عزل منها إلا ان يدعى انه استبرأ بعد وطئه أخصه لأن
في المنسكحة ثبت بالعقد المفضى الى الولد بواسطة الوطء فلا يكون الوطء نفسه مع كونه أكثر إفشاء
مشتتاً للنسب أولى به أخذنا لك وأجد ولنا انه لا فراش لمساها لوصارت فراشاً لوطء واجب بزوال
فراشها ما يسمى عده فإذا كان كذلك لا يثبت بالاعترافه عيني وبنفي أن يشهد بعني على اعترا فلهذا
يسترق ولده بعد موته دروا قول مقتضى ماسبق عن البرجندی معزى الى الفتية وأقره السيد المحوى
عدم توقف ثبوت نسب ولد الامة على الدعوة بل يكفي السكوت عن نفيه فالدعوة انما شرط من حيث
التضاء فقط لا في نفس الامر (قوله و ينتهي بنفيه) من غير توقف على لعان الا اذا قضى به فاقب غير حنفى
يرى ذلك فيلزمه بالقضاء او تطاول الزمان وهو سكت كافر في اللعان لانه دليل الزفاف لا ينتهي بنفيه في
هاتين الصورتين تنوير وشرحه زاذ في الشرع لا لاسية ما لو اعتقه فاقب ثبت نسب ولدها الى ستر من يوم
الاتفاق كذا اذامات ولا يمكن نفيه لان فراشها كذا محمية انتهى (قوله وحسنها) بالمشدد وهو عبارة
عن حفظها عما هو حرمية الزنا (قوله ومن مجد الخ) فظاهر ان المراد بالعلم غلبة الظن ولو لم يلب على ظنه
كون الولد منه بالانحصار مع عدم العزل فيرجع حينئذ نسبها اليه الامام (قوله ويعتقها بعد موته) بان
يديرها ابووصى اعتقها محوى (قوله وعقبت بموته الخ) لانه عليه السلام امر بعق امهات الاولاد وان
لا يسن في دين ولا يعجب من الثلث نهر عن العناية (تفه) سئل ابو بكر عن رجل مات وترك ام ولد هل
يجب لها النفقة في ما له قال ان كان له من ولدها نفقة ولدها نفقة وان لم يكن له من ولدها نفقة فنفقة محوى عن
أن الحلي معزى بالقاضيان (قوله من كل ماله) هذا اذا كان اقراره بالولي في الصحة والمرض ومعها ولد
او كانت جلي فان لم يكن شيء من ذلك عتقت من الثلث لانه عند عدم الشاهد اقراره بالعق وهو وصية نهر
عن المحيط وغيره وقد تقدم قال واذ عتقت في يدها للولي الا اذا اوصى له في كافي الخمانية وعن محمد
استحسن ان ترك لها حليقة وقصا ومقنعة لما للمدبر فلا شيء له من الثياب كذا في المجتبى ولا فرق في ان
مات يدام الولد للولي بان تكون عتقت بموته أو بتغير العلق محوى عن شرح الوهانية معزى الى معز
المفتي قال ولو كان في يد العبد مال وعليه نسياب واعتق لم يكن له من ذلك الا نوب واحد يستبرئه فاذا كان
في الثياب ما هو اوجود فارأى الى المولى فيقتار له ثوباً ما يدا فعه اليه على حسب ما تنج به نفيه انتهى
(قوله ولم تسع لفر يعمشاً) الظاهر ان يقال في شيء محوى وانما انتفت عنها السعاية لما ورد في الحديث
الذي سبق في امهات الاولاد من قوله عليه السلام وان لا يسن في دين وكذا الاسعاية عليه الا لورثة نهر فلو
أطلق المصنف في السعاية لكان أولى الا ان يقال ان ذلك مفهوماً بالاولى لانه اذا انتفت عنها السعاية
لغيرهم فيما اذا كان على المولى دين فلان تنتفي عنها السعاية للورثة ما لم ير في الاولى لانه انما يكون عند
عدم الدين ويرد على المصنف ما في شرح الجمع لابن الضاآن الراهن اذا استولد المرهونة بمسرات يسي
في دينه ولا ترجع عليه انتهى وقد يقال بعدم الو رود لان المصنف في عنها السعاية بعد موته وهذه تلزمها
السعاية في حياته بدليل قوله ولا ترجع عليه وانما زمتها السعاية في دينه الذي انتهت به لان حق المرتبة
تعلق بما قبل الاستبلا دمحوى بقي ان يقال ظاهر كلام شرح الجمع يقتضي انه يجوز للراهن وطء الامة
المرهونة وليس كذلك في الدرر وعزى زاده على ما يشاهده سابق كلامهم ان الراهن لا يجوز له وطء
الامة ولا لبس الثوب وان كان باذن المرتبة اذ غير الوطء والبس فيجوز لكل من الراهن والمرتهن ان

(خلاف) الولد الاول) فانه لا يثبت
نفيه منه ما لم يبرأ بالنسب وقال
الشافعي ثبت نفسه منه بلا دعوة
ان كان معزى بالوطء (وتنفي) نسب
الولد الثاني (بنفيه) معاقبة عن ابى
الولد اذا وطئها ولم يعزل عنها وحسنها
خفيفة اذا وطئها ولم يبرأ منها تعالى
فعله ان يدعى نسب ولدها تعالى
فعله ان ينفقه فيها عنه وينافقه نفيه
له ان ينفقه فيها عنه ولو لم ينفقه له ان ينفقه
ولو عزل عنها ولو لم ينفقه له ان ينفقه
وعن ابى يوسف انه اذا وطئها
ولم يستبرأ بعد موته عزل عنها ولو لم
فعله ان يدعى نسب ولدها تعالى
نهر حنبلها ولو لم ينفقه له ان ينفقه
قال لا ينبغي ان يدعى النسب الاول
قال لا ينبغي ان ينفق في ما له
انه منه ولكن ينبغي ان ينفق في ما له
ويستبرأ بها ويعتقها بعد موته
(ومقت) أم الولد) بعونه من كل ماله
ولم تسع لفر يعمشاً

يتنعم بالزهر اذا كان باذن الاشرس خينا (قوله ولو اسلمت أم ولد النصراني) أراده الكافر تهر
 (قوله أو مدبره) فالمدبره كام الولد تحب السعليه على كل منهما غير ان أم الولد تسقى في ثلث قيمتها
 أو المدبره في الثلثين ولم أر ان المسكاته كام الولد أم لانهم ظهران التقيد بأم الولد والمدبره ليسل الحكم
 في المسكاته بالأول لان وجوب السعاية عليها ثابت قبل اسلامها (قوله قومتم قيمة عدل) أي قومها
 عدل جوى وهي وان كانت عند الامام غير متقومة لان الذي بعته قد قومه وقد قال حلقاوا خصومة
 الذي والد ابنتهم القمامة أشد من خصومة للمسلم نهر وذ كرفى الحانسة من الغصب بمسلم غصب من ذى
 مالا أو سرقة فإنه يعاقب عليه يوم القيامة لانه أخذها لامعصوما والذي لا يرجى منه العفو بخلاف المسلم
 فكأن خصومة الذي أشد وعندنا المخصوصة لا يعلى ثواب طاعة المسلم للكافر لانه ليس من أهل
 الثواب ولا وجه لانه يوضع على المسلم وبال كفر الكافر فيبقى في خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة
 تكون اشمن خصومة الآدمى على الآدمى انتهى (قوله وهي كالمسكاته) الا انها لا ترد الى ارق
 بهزها نهر ولا حاسة الى ما زاده بعضهم من قوله والمدبره اذا اسلم كام الولد تصرع السراح به حيث
 قال ولو اسلمت أم ولد النصراني أو مدبرته كاسى (قوله وقال زفر تنق في الحال) لان في استدامة الملك
 عليها ذل ولا زال للذي الكافر عن المسلم واجبة ذلك بالبيع أو العتق وقد تعذر الاول فتمنع الثاني ولتأنه
 تعذرا بقاءها في ملك المولى ويدعو تعذرا لانه ملك الذي جانا لان ملكه محترم فيخرج الى الحرية
 بالسعاية نظر الجاهلين فلو قلنا زال ملكه في الحال توفاني الا ككتاب محصول مقصودها بخلاف
 ما اذا تم عتق لانها تنشط ويقتد على الاكساب لثلاث شرف الحرية زبلى (قوله ولو ان مات مولاه
 عتقت بالسعاية) ولو مات هي ومعه مولد ولدي سعايتها سقى فصاعدا عليها نهر عن المحط (قوله وان ولدت
 بنكاح) ولو فاسدا أو مشرطا فيه كونه حرة أو املا فاذا هي أمة أو وطء شبهة نهر وظاهر اطلاعه عدم
 اشتراط الدخول لو كان فاسدا وهو خلاف ما في الترتيلالية عن الفسخ حيث قال وهذا اذا اتصل به
 الدخول انتهى (فروع) أم الولد اذا نسكت نكاحا فاسدا ودخل بها الزوج وجاءت بولد ثبت النسب من
 الزوج وان ادعى المولى لان النكاح الفاسد أقوى من استحسان النسب جوى عن الظهيرية (قوله ثم
 ملكها بشرا أو غيره) وسواء ملكها كلها أو بعضها نهر وماز يدعى كلام بعضهم من قوله بأى سبب كان
 لاجابة اليه لانه مستغنى عنه بقول الشارح بشرا أو غيره (قوله فهي أم ولده) من وقت ملكها لامن
 وقت العلق وعند زفر من وقت ثبوت النسب منه وإن اختلفا يظهر فيما لو ملك ولد لها من غيره قبل ان
 يملكها يجوز بيعه عندنا خلافا له بخلاف المحدث في ملكه من غيره فإنه في حكم أمه ومعلوم أن أولاده منها
 أو أولاد غيره (قوله خلافا للشافعي) لقوله عليه السلام اجماعة ولدت من سيدها فهي حرة
 عن دبر منه شرط ثبوت العتق لها ان تكون الولاد من سيدها وهذه ولدت من زوجها لامن سيدها
 ولا ناعا عتقت برقيق فلا تكون أم ولده لان ثبوت امومية الولد باعتبار علق الولد لا بعز الام في تلك
 الجملة والمجوز لا يختص بالكل ولنا ان السبب هو المجزأة والمجزأة ثبت بينهما بنسبة الولد الى كل واحد
 منهما بكلا وقد ثبت النسب فثبت الجزئية بانساب الولد اليهما ولا معتبر بمأز كرم جزئية المجنين
 لان طوائف ما في بطنها لم يثبت لاحق العتق ولا حقيقة ولو كان لاجل الاتصال بها لثبت ولا جعله فيها
 روى لانه لا نص فيه على ان العلق وجد في ملكه وهو نظير ملك القريب فإنه لا يشترط لعتقه ان
 يكون حاد في ملكه ولو استولدها بملك من ثم استفتت ثم ملكها صارت أم ولده عندنا وله فيها
 قولان زبلى واحترز بالنكاح عما لو ولدت بازنا ثم ملكها انزافا لا تكون أم ولده خلافا ل زفر
 وإنما يعنى عليه باعتبار انه جزؤه حقيقة بغير واسطة فكانت أم الولد انما نهر من اشترى أخاه من
 الزنا حيث لا يعتق عليه الا ان يكون أخاه من أمه كافي النهاية قال السيد المحمى من هذا يخرج جواب
 حادثة الفتوى وهي جارية هربت عند رجل وولدها ولدت منه هل اذا ضمن قيمتها تصير أم ولده فيمتنع

(ولو اسلمت أم ولد النصراني) أو مدبرته
 قومتم قيمة عدل (وسعت في قيمتها)
 وهي كالمسكاته لا تفتى حتى تؤدى
 السعاية وقال زفر تنق في الحال
 والسعاية دين عليها وهذا الخلاف
 فمما اذا عرض الاسلام على المولى
 فاني فان اسلم بقيت على حالها وان
 مات مولاه عتقت بالسعاية وانما
 قديام الولد لا يواسم عبد النصراني
 او امته وعرض على المولى الاسلام
 فاني بغيره يبعه (وان ولدت بنكاح
 ملكها) أي اذا تزوج رجل أمة
 فولدت ثم ملكها بشرا أو غيره (فهي
 أم ولده) عندنا خلافا للشافعي
 (ولو ادعى ولدها)

عليه بها وتلكها انتهى ووجه العلم بجوابه ما علم من أنه إذا ملكها بعد أن ولدت من الزنا انصرام
ولده خلافا لفرع فعل هذا لا يمنع عليه بيعها ولا تلكها (قوله مشتركة بينهما) مع كلامه ما إذا كان
الشريك أباً وهو من العقب لا يجب هذا العقر ولو كانت للابن خاصة لا يجب والفرق أن الوطء هنا
يصادف محلاً للعقب الملك وشبهته فلا يحتاج إلى اثبات الملك في الشكل فيجب نصف العقر كافي لا يوجب
بخلاف ما إذا كانت للابن خاصة جوى عن ابن الصلاء (قوله ثبت نسبة من المدعى) مسلماً كان أو كافراً
بخصيص الأمر بضاراً أو مكسافاً فإن عجز كان له بيعها كافي الظهيرية وفيها إخوان اشترى بأمه ما حله
فجاءت بولدها دعاء أحدهما فقبله نصف قيمة الولد ولا يعتق بالترابرة لأن الدعوة لما تقدمت أضف
الحكم الجاهل (قوله وزمه نصف قيمتها) يوم العلق لأن أمومة الولد تثبت من ذلك الوقت ولا يختلف
بين أن يكون مويراً أو ميسراً لأنه ضمان تلك بخلاف ضمان العتق على ما عرف في موضعه زبلي وكما
تقتري القيمة يوم العلق فكذا العقر شربلية عن الفسخ (قوله وزمه نصف عقرها) لأنه وملك جاربه
مشتركة إذ ملكه ثبت بعد الوطء حكماً لا استيلاء فبقيت قيمة الملك في نصيب صاحبه بخلاف الأب إذا استولد
جاربه فإنه ثبت لا يجب عليه العقر زبلي والفرق بين استيلاء الأب والبس ولا ملكه فيها وبين كونه
شريكاً لأنه فيها أنه إذا لم يكن له فيها ملك مستباحة إلى اثبات الملك فيها بسا بقاى الوطء فبقاى العن
الزنا فلا عقر وإذا كان له فيها ملك كفى لذلك فقبله نصف العقر شربلية وبه ينضج ما سبق عن ابن
الصلاء (قوله لا قيمته) لأنه علق حوالا الأصل إذا نسب ثبت مستنداً إلى وقت العلق فيجعد الولد على
ملكه فلم يعلق منه شيء على ملك شريكه زبلي (قوله عبارة عن مهر المثل بك نسأجر) الظاهر أن في
العبارة تقطاً والأصل وقيل ستطربكم الخ كابدل على ذلك قوله بالقدر الذي تستأجره على الزنا يجعل
عقرها وفي السراج والعقار إذا ذكر في المهر المثل و إذا ذكر في الأم فهو عشر قيمتها إن كانت بكراً
وإن كانت ثيباً فنصف عشر قيمتها وفي الفيز للذكر وقيل في المهر المثل ينظر إلى مثل تلك البحار به بك
ترجح فيعتبر بذلك واختار جوى (قوله وإن ادعى ما الخ) فرضها في الاثنين لعدم الاختلاف فيها
وإن كان عند الأمام ثبت من أكثر خلافاً للثاني وقصر محمد على ثلاثة و زفر على خمسة وفي الغاية لوتأزع
فيه امرأتان أو أكثر قضى به بين الشكل عند الأمام خلافاً للثاني ولأمرأة زوجى قضى به بينهما عداً أيضاً
وقال للرجل ولو كانت المنازعة بين رجلين وأمرأتين كل يدعى أنه ابنه من هذه المرأة قضى به بين الرجلين
فقط نهر (قوله معاً) أو جهل السابق در (قوله ثبت نسبة منهما) ثم لا يثبت نسب ولدان بلا دعوة محرمه
الوطء در (قوله إذا كان العلق في ملكها) فلا نصير المشتركة حلى أم ولد لها بادعاءها ولها لأن هذه
دعوة عتق لا دعوة استيلاء فبعتق الولد مقتصر على وقت الدعوة بخلاف دعوة الاستيلاء فإن شربها كون
العلق في الملك شربلية عن الفسخ وفيها أن الوطء فيه ثبت لكل منهما إذا ادعى ولها وكان العلق في ملك
أحدهما ثم صار لا شريك فيها ثم ادعى الآخر الولد حصل العلق في ملكه كافي الفتح وفي الدر وادعاء
أحدهما يعني بعدما اشترى باها حلى يضمن نصف قيمة الولد لا العقر انتهى (فرع) قال أحد الحكماء وأبى
ومات قبل البيان كان البيان للورثة جوى عن قاضيان (قوله إذا كان أحد الشريكين أب
الآخر) وبه عرف أنه لو ادعاه الابن والأب والمجد قدم المجد نهر عن الظهيرية (قوله فيخذه دعوة الأب
والمسلم أولى) ويقدم المجرى العبد والذي على المرتد والكافي على المحوسى ومن تقدم نكاحه حتى لو كان
المجل على ملك أحدهما نكاحاً فاشترى باها معاً فولدت لاق من ستة أشهر من وقت الشراء فدعاها فهي
أم ولد لنا كخ ولا قيدادعاهما النسب لأنه لو ادعى أحدهما العتق والأب لا نسب قدم الثاني نهر وقوله
والذي على المرتد مخالف لما في الزبلي ونصه المرتد أولى من الذي ثم رأيت الشيخ شاهين كتب ما نصه
قوله والذي على المرتد في الفسخ ولو كانت الدعوة بين ذمي ومرد أو ولد لثلاثة له أقرب إلى الإسلام
وشبهه في الزبلي ها هنا سبق فلم انتهى وأقول في كونه سبق فلم نظراً لما في البحر والدروم فاق لها

مشتركة بينهما (ثبت نسبة من المدعى (وقى) تركها (أم ولده وزمه نصف قيمتها) لشريكه يوم العلق (وقى) (نصف عقرها لا قيمته) أى قيمة ولده وفي المسود العقر عبارة عن مهر المثل بك تستأجر على الزنا بعد ذلك تعالى من ذلك مع جملة الجواز الاستئجار على الزنا فالتقدير الذي تستأجره على الزنا يجعل عقرها (وإن ادعى ما ثبت نسبة منهما) إذا كان العلق في ملكها (أو إذا كان مسلماً الشريكين أب الآخر أو كان مسلماً أولى

في النهر وأيضاً السيد الحموي نقل عبارة النهر وأقرها لنا ظاهره أنه قول مقابل (قوله وقال الشافعي يرجع
فيه إلى قول القافة) لأن إمامات النسب من شخصين مع علمنا أن الولد لا يتخلق من ما من متعذر وقدر
عليه السلام بقول القافة في إمامة بن زيد ولأن النسب مما لا يغير فلا تتصور فيه الشركة كالنكاح
ولنا كتاب حمزى شريح لساقيس عليه ما ولو ينالين ما هو ابنهما ثم ما هو برثانه وهو للباقي منهما
وكان ذلك يحضرن من العصاية من غير تكبر وهو مذهب على وابن عباس وزيد بن ثابت وسر والشي
صلى الله عليه وسلم كان لقطع طعن المشركون فانهم كانوا يطعنون في نسب إمامة بن زيد لاختلاف أوليها
وكانوا يعتقدون أن القافة يعلم ذلك فلما قال القافة هذه الأقدام بعضها من بعض انقطع طعنهم وزم
الجمعة على زعمهم فسر عليه السلام لذلك لأن قول القافة حجة والنسب وإن كان لا يغير لكن يتعلق به
أحكام معتبرة كالمراث والنفقة والحضانة والتعزير في المال وأحكام غير معتبرة كالنسب وولايته
الانكاح فما قبل التعزير ثبت بينهما على التعزير وما لا يقبلها ثبت في حق كل منهما على الكمال كأنه
ليس منه غير زوي (قوله وهي أم ولد لها) لأن دعوة كل منهما في نفسه راجعة على صاحبه فقتبه
الأم وتخدم كلاهما وما أوداها أحدهما اعتقت ولا ضمان للهي في تركته الموت ولا حصة عليها عند
الأم أو تسمى عندهما في نصف قيمتها ولو اعتقها أحدهما اعتقت ولا ضمان عليه لساكت ولا حصة
عليها عند ومعهما يعني أن كان موصراً وتسمى أن كان معصراً نهر عن الفتح (قوله نصف العقر) لأن
الوطي في المحل المحرم لا يعتد به فقرأ وعقر وقد تعذر الأول للشبهة فتعين الثاني نهر (قوله ونقصا
بماله على الآخر) من فيه نصفها ونصف عقرها (قوله قلنا فيه فائدة) ومن فوائده أنه لو قوم نصيب
أحدهما بالدرهم والآخر بالذهب كان له أن يدفع الدرهم ويأخذ الذهب ولو كان نصيب أحدهما
أكبر كان له أخذ ما دون ذلك الغلة والكسب والمخدعة نهر عن البدائع ولم أر من فرق بين الغلة والكسب
والظاهر أن الغلة كالعقر وارش الجناية بخلاف الكسب فإنه الحاصل من تجارة أو زراعة (قوله
وروزانه الخ) فإن مات أحدهما بارت الباقي جميع المراث لا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة الميت
كذا قالوا وفيه أنه على هذا ينبغي أن تكون أمه أم ولد للباقي فلا يعتق شيء منها بعت أحدهما كالأعتق
ولم أجد التصريح به حموي عن يعقوب وجواب هذا البحث الخصال للقول يعلم بالتدبر وهو أن عدم
توريث ورثة من مات لوجود المانع لكونهم محجوبين بأبوة الباقي لشبهته باله كالأول المانع لتمام العتق
بجونه فظهر الفرق والحاصل أنها تعتق بموته باتفاق الإمام وصاحبه وإنما الخلاف في وجوب العساية
عليها للباقي فتسبى له في نصف قيمتها عندهما إلا عند كاسبي (قوله فيقتسمانه نصفين) وإن كان أحدهما
أكثر نصيباً من الآخر لعدم تجزئ النسب ويتبعه الأثر والولد تنوير وشرحه (قوله زعمه النسب)
لأن غاية أمره أن يكون كالاجنبي ولو ادعى ولد لاجنبي لاجنبي فصدقه المولى ثبت نسبه فصدقه كانه لانه
لو ادعى ولده مكاتبته بشرط تصديقها وخيرت بين البقاء على كاتبة وأخذ عقرها أو بنان تجزئ نفسها
ونصير أم ولد نهر عن الداراية (قوله والقر) لانه وماه يغير نكاح ولا ملك بين وقد سقط عنه الحد
لشبهة دور (قوله وفيه الولد) لانه في معنى ولد المهر وحيث اعتمد دليله هو أنه كسبه فميرس
برقه إلا أن القيمة هنا تعتبر يوم الولادة ولد المهر وروم الموصومة نهر (قوله ومن أبي يوسف أنه لا يعتبر
تصدقه) لأن الجارية كسبه كسبه فصار جارية ابن ومنه الفرق أن الابن يتكامل ابنه إذا احتاج
إليه ولذا لا يبيع عليه عقرها ولا قيمة الولد وتصير أم ولد له وليس للمولى أن يتكامل ملك مكاتبته لانه بالعقد
يجر على نفسه ولذا لا يبيع عليه عقرها وفيه الولد وتصير أم ولد له فاشتراط تصدقه بخلاف ما إذا وطئ
المكاتبه فمات ولذا فداهما حيث ثبت نسبه ولا يشترط تصديقها دور (قوله ولم نصرا لأمه أو ولده)
لانه لا ملك له فيها حقيقة وماله من المثل كافي لجهة الاستيلاء فلا حاجة إلى النقل وتقديم الملك بخلاف
جارية الابن لانه ليس للاب فيها حقيقة الملك ولا حقه وإنما له حق التملك وذلك غير كاف لجهة

وقال الشافعي يرجع فيه إلى قول
القافة جمع قائف وهو الذي يعرف
أماراً لا يابى (وهو أم ولد لها)
الأول والأب (وعلى كل واحد من
عقلا الشافعي)
الشرع يجب (نصف العقر
وتخاص) بماله على الآخر ثم تقابل
المحقق فيسقطان بالقافة فان قيل
لا فائدة في وجوب العقر لانه يصير
قصاصاً قلنا فيه فائدة فمرعياً
أحدهما الآخر من حقه فيسبى حتى
الآخر فتوجه المطالبة (ورث)
(من كل واحد منهما) (الابن
كامل) (وورثانه) (أى من الابن
الارثاب) (واحد فيقتسمانه نصفين
ولو ادعى المولى (ولده مكاتبه
وصدقه المكاتبه) (أى المدعى
والنسب) (والعقر وفيه الولد) (ومن
أبي يوسف أنه لا يعتبر تصدقه
نهر) (الامة) (أم ولد له) (كسبه)
المكاتب في النسب (الابن النسب)

منه

الاستيلاء فاحتجنا إلى نقلها إلى ملك الأب أخص الاستيلاء يلي (قوله ولولم يكن يوما ثبت نسبه منه) ونصرت أمه أم ولد له أيضا إذا ملكها لأن الأقرباء في وهو الموجب وزال حق المكاتب وهو المانع ددر (خاتمة) صدقة فطر الولد إذا ادعى الشريك نسبه عليها لكن هند أبي يوسف على كل واحد منهما صدقة تامة وعند محمد عليها صدقة واحدة وأما الأم فلا يجب على واحد منهما صدقتها انفاء وبصر (فروع) أم الولد لا تنسل ولا لها بعد الموت ولا تملك بالأسر ويجب صدقة فطرها على المولى ويحرم زوال السفر بغير محرم وتصل بغير قناع جوى عن قاضيهان ولوارادوها أمته ولا تنصير أم ولده يملكها لطفه ثم ينزوجهادر والله اعلم

هذا آخر مجزء الثاني باعتبار أصل
العبرة

(كتاب الإيمان)

اشترك كل من الجين والطلاق والعناق في أن الإكراه والمزول لا يؤثر فيه غير أنه قدم النكاح لقربه من العباد وأولاه بالطلاق لأنه رفته بعد تحققه ثم ذكر العناق بعد إشارته بالطلاق في تمام معناه الذي هو الإسقاط وأعلم أن مفهوم الجين لغة جلة أو لي أنشأته صريحة المجز من تركها جلة بعدها خبرية وتخرج بانثائية تعلقي فهو الطلاق والعناق فان الأولى ليست بإنشاء نهى فليست التعلق إيمانا لغة وبكر عليه ما سأل في من البحر (قوله وهو في اللغة القوة) عبارة النهر والجن لغة لفظة مشتركة بين الجحارحة والقوة والقيم إلا أن قولهم كفى المغرب وغيره سمي الخلف يمتنان المحالف يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا إيماسكون بأيمانهم عند القسم بقدر كفى الفتح إن لفظ الجين منقول اه وفيه نظرا من المتقول بصير فيه المعنى الأصل وهذا ليس كذلك جوى قال وبين مفهوم الجين اللغوي والشرعي عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في الجين باقة وانفراد اللغوي في الخلف بغيره ما يعظم وانفراد الشرعي في الخلف في التعلقات اه (قوله وفي الشرع الخ) عبارة الملتصق الجين في الشرع عبارة عن تقوية التجريد كراهة تعالى أوصافه على وجهه مخصوص أو تعلقي المجزأ بشرط على وجهه ينزل المجزأ عند وجود الشرط والنوع الأول يختص باسم القيم والنوع الثاني بمصطلحات الفقهاء والمنصف خصم النوع الأول بالذ كر لأن الكفارة إنما تكون فيه وأيضاً الجين بالقوة إنما يكون فيه وأما الطلاق والعناق والتذرفلا يكون لغوا اه والجين بالله تعالى وصفاته لا يكره لكن تغليبه أولى من تكثيره جوى وركنهما اللفظ المستعمل فيها وشرطها كون المحالف مكلفا مسليا زاد في الدراية المحرمة وتبعه الشئني وهو سلبه وقلم أن العبد إذا حنث بكفر بالعموم وسد بها الغائي إيقاع صدقة في نفس السامع تارة وأخرى حمل نفسه أو غيره على الفعل أو تركه وحكمها وجوب الر فمما إذا حلف على طاعة أو تركه معصية والحنث فيما إذا حلف على منعه لم يندبه فيما إذا كان هدم المحلوف عليه جائزا نهر ولم يذ كر إيمان البر مع أنه شرط انعقادها خلافا لابي يوسف ولا الكفارة مع أنها من حكمها (فروع) في البحر عن الولولجينة من أراد أن يحلف بالله تعالى فقال خصمه لا أريد المحلف بالله تخشى على إسمائه (قوله أحد طرفي الخبر) هما الصدق والكذب أو النبي والانباء وهذا أولى لقول المحققين أن له طرفا واحدا هو الصدق والكذب أحتمل عقله والأول هو المشهور ولهذا اقتصر عليه في النهر وغيره كالعيني معالي لأن من شأن الخمر احتمال له للصدق والكذب (قوله بالقسم به) سواء كان اسمها من أسماءه تعالى أو مصفة أو التزام مكرره كقراو زوال ملك فندخلت التعلاتق نهرها محال إن التعلاتق بين شرعا لا في جنس مذكرة في الاشياء فلو حلف لا يحلف حنث بطلاق ومتى درأى بتعلاتق بطلاق وتعلاتق متى وفي البحر عن البدائع التلانيق بين في اللغة أيضا لأن محمد السائي عليه عينا وقوله حجة في اللغة وذكرا نامة بالخلاف تظهر عين حلف لا يحلف ثم حلف بالطلاق أو العناق فعند الصامية يحنث وعند أصحاب الظواهر لا يحنث اه

ولم يكن يوما ثبت نسبه منه وسبب
إن شاء الله تعالى في كتاب المكاتب
(كتاب الإيمان)
جميع بين وهو في اللغة عبارة عن
القوة وفي الشرع الجين تقوية أحد
طرفي الخبر بالقسم به

(قوله خلفه على ماض الخ) شروع في الكلام على تقسيم العين بالله لا بغيره الى غوس ولفو ومنعقدة ووجه المحصر كما في ا: يلحقها انما اتفقوا ما ان يكون فيها مؤاخذه أو لا الثاني لغو أو لا اول لا يتناول ما ان تكون المؤاخذه دنيوية أو عقوبة فالاول المنعقدة والثاني الغوس اه وتقيده العين بكونها بالله لا احتراز محال وكانت بغيره لان كلام الغوس واللفو لا يتصور في العين بغيره لان تعليق الطلاق والعاق والندر بأمر كاش في الماضي لا يتحقق فيه اللفو والغوس لان الطلاق يقع به وكذا العاق والندر وسواء كان وقت العين حالاً أو لم يكن فال قلت هذا منقوض بما لو قال هو يهودي أو نصراني ان فعل كذا شئ قد فعله فانه غوس مع انه ليس بعين بالله تعالى قلت هو سكناء عن العين بالله تعالى وان لم يعقل وجه الكناية كما في البدائع فان قلت رد على المحصر في الثلاثة ما لو قال واقعة في لقائهم الا ان في حال قيامه فانها عين مع انها ليست منها قلت نقل في النهر عن صدر الشر بعة انه باب بان المراد بها العين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام ورد في البحر بان عدم الاتم فيها حكم وفيه نظر اه قال في الدرر والمراد ترتب الاحكام ترتب المؤاخذه الاخر وبه على الغوس وعدمها على اللغو والكفارة على المنعقدة اه ثم رأيت في حاشية نوح أنندي ذكر وجه الكناية حيث قال لانه لما جعل الشرط علما على الكفر فقدما مقدمه واجب الامتناع وقد أمكن القول بوجوده لغيره فغلناه بعينا اه (قوله كذا) حال من فاعل المصدر وقوله عند اصفه مصدر محذوف والتقدير حلف الشخص كذا بعد اوجوز ان يكونا حالاً من فاعل المصدر أيضا وعليه فهمان الاحول المتداخلة أو المترادفة جوى قال ويجوز ان يكونا مفتي مصدر محذوف أى حلفه حلفاً كذا بعدا قلت وهذا أحسن لما ذكره السيد الحموي من ان وقوع المصدر حالاً مقصور على السماع (قوله لانه بغس صاحبه الخ) فان قلت ان الغوس ليست بين حقيقة لانها كبيرة محضة والعين هتة مشروعة والكبيرة ضد المشرع قلت سميت بعينا مجازاً لان ارتكاب هذه الكبيرة بصورة العين كما سمي بيع المحرم ببيع الوجود صورة البيع فيه بحرر الجسوط (قوله لان حلقه على اثبات شئ) واقعه في الحال كذا الخ) كونه ما لمذا على دين وهو يعلم خلافه منهر (قوله وظنا لغو) تقدم ان تقسيم العين الى هذه الاقسام الثلاثة بالنظر بخصوص العين بالله وفي الشرع لبلالة لا لغو في الحلف بغير الله في الاختيار روي ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في العين بالله لان من حلف بالله على أمر بطله كما قال وليس كذلك لغو المحلوف عليه وسبق قوله والله فلا يلزمه شئ وفي العين بغير الله تعالى بلغو المحلوف عليه وسبق قوله امر أنه مطلق أو بعد محر أو عليه جج يلزمه اه واعلم ان تقييد الشارح بالماضي في جانب اللغو اتفاقاً أو أكثرى كذكر في جانب الغوس ولم تشاركه في التقييد به في الدرر حيث عرفها بقوله وهي حلقه كذا بطله صادقا كما انما خلف ان في هذا الكبر زماه بناعى انه رآه كذلك امر يق ولم يعرفه فاحذره في التنوير مع زيادة قوله في الدرر في ماض أو حال (قوله وعند الشافعي عين اللغو الخ) والاصح ان اللغو متعلق على عدم المؤاخذه به سواء فسراه بالتفسير الذي ذهب اليه أئمتنا أو بالتفسير الذي ذهب اليه الامام الشافعي خا في الدرر بعد قوله في جانب اللغو مفسر بما ذهب اليه أئمتنا وبرجى عفوه تبعاً لمحمد بن الحسن حيث علقه بالراجح فقال ترجوا لا مؤاخذه به صاحباً من قوله فان قيل ما معنى تعليق عدم المؤاخذه بالراجح وقد قال الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم قلنا نعم لاشك في نفى المؤاخذه في اللغو المذكور في النص وانما الشك في كونه الصورة التي ذكرناها للغو فان اللغو عند الشافعي ان يجري على لسانه بلا قصد الخ لا بتم فالوجه ما قبل ان محمد المردية يتعلق بل التبرك باسم الله تعالى والتأدب فهو قوله عليه السلام لاهل المقابر وانان شاء الله بك لا حقون شر بللالية عن أئمتنا والاختيار (قوله واثم الخ) لقلوه عليه السلام الكبار لا لاشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس والعين الغوس وقال عليه السلام من قطع حق امرئ مسلم بيته فقد أوجب الله له النار ورم عليه الجنة فقال رجل وان كان سيرا قال وان كان قضيا من أراك وقال عليه السلام العين الفاجرة تدفع الديار بلقع أى خالية بلى (قوله دون

(حلقه على) اثبات أمر (ماض) أو
تقريبه حال كونه (كذا بعد الغوس)
هو معمول بمعنى فاعل لانه بغس صاحبه
في الاثم شئ في النار واعلم ان التقييد
بالماضي اتفاقاً أو بغيره في الحال كذا
على اثبات شئ أو بغيره على ماض
عند الغوس أيضاً (و) حلقه على عين
كذا (ظنا لغو) وعند الشافعي عين
اللعون يجري على لسانه بلا قصد
سواء كان في الماضي أو في الآتي بان
قصد التبرك بغيري على لسانه والعين
(واثم) الخالف (في الاول) فيستغفر
ويؤوب (دون الثاني)

الثاني لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والمراد التقصد
 لانه فعل القلب والمراد بالثبوت الكفارة لانه تعالى فسر هاهنا في آية أخرى بقوله من زول ولكن
 يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته الآية والمراد بالثبوت التقصد أيضا وفيه توفيق بين الآيةتين زيل
 قوله وحلفه على آت) سواء كان في الفعل فهو والله لا علمين زيد أو الترتك كونه لا كنه يذير على
 الفعل ان يفعل من روى الترتك ان تركه أي فاعلى فعله فقد حثت فتلزمه الكفارة عيني وأمران الفعل
 المقابل للترتك مفتوح الفاعلا ما هو مصطلح النجاة ولا مصطلح المتكلمين والمنجور للكسور إلا الله
 بمعنى المفتوح فانه وإن كان لغة اسما للأثر المترتب على المعنى المصدري إلا ان الاسم يستعمل بمعنى
 المصدر فاستأنى وأشار الشارع حيث أقحم لفظة أمر إلى ان آت صفة موصوف محذوف قال صدر الشرعة
 الحسن ان يقال وآت بترك كلمة هل يكون معطوفا على ماض وغير محتاج إلى التقدير اه وأمران العيون
 المنعقدة على أنواع عنه ما يجب المحث فيه كغيره ان المسلم ومنه ما يجب فيه البر كفضل الغرائض ومنه
 ما يستوى فيه البر والمحث كسائر المباحات بر جندى ولكن حفظ العيون أولى أى البر بها أولى من المحث
 كما في المتن جوى (قوله منعقد) أى على أمر يفعله أو لا يفعله ويجب ان يراد بالفعل فعل المخالف
 ليخرج فهو والله لا موت ولا تلعب الشمس فانها في هذين غوس نهر (قوله لا في الغوس والقنوس) أشار
 الشارع به الى ان تعبد المصنف فقط للاحتراز عن مذهب الامام الشافعي من وجوب الكفارة عنه
 في الغوس فلا ينافي ان في المنعقدة انما لا كما فهمه الزيل من ان التعبد به للاحتراز عن الأثم في
 المنعقدة فلهذا اعترض بانه لا معنى لقوله فقط لان في العيون المنعقدة انما لا هنا لفظ الكفارة بني عنه
 وهي لا يجب الازرع الاثم اه (تسمية) الكفارة ترفع الأثم وان لم يثبت تنوير (قوله وعند الشافعي في
 الغوس كفارة أيضا) لانها شرعت لرفع ذنب هتك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق بالاستسناد كذا فاشبه
 المعقود ولنا قوله عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فبين وعدمها العيون الفاسدة وقال ابن مسعود
 وابن عباس كانا نعد العيون الغوس من الكبائر التي لا كفارة فبينها وشارنا الى الصلابة وحكاية لأسماءهم
 زيل (قوله ولو كان المخالف) أى المفهوم من المخلف جوى (قوله أو ناسيا) أراد به الخطي كما إذا أراد ان
 يقول استغنى الماء فقال والله لا أشرب الماء والمخلى الى ذلك ان حقيقة النسيان في العيون لا تصور زيل
 وقال العيني بل تصور بان حلفان لا يخلف ثم نسي المخلف السابق يخلف ورد في الخبر بانه فعل المخلف
 عليه لان حلفه كان ناسيا اه وفيه نظرا ذم فعل المخلف عليه ناسيا لا ينافي كونه يمينا بدليل انه بكفر مرتين
 مرة باعتبار بانه فعل المخلف عليه وأخرى باعتبار حثته في العيون نهر واعلم انه يلزم على تفسير الناسي هنا
 بالخطي وفي المحث بحقيقته استعمال اللفظ في حقيقته ومجانته ثم نبالة (خرج) رجل حلفان لا يفعل
 كذا فندى انه كيف حلف بالطلاق او بالصوم قالوا لا نسي عليه الا ان يتذكر بمر عن الخطية والمحث هو
 المخلف في العيون واصله الاثم يقال بلغ الغلام المحث أى المعصية لانه اذا وقع منه المخلف في العيون اثم لانه
 هتك حرمة اسم الله تعالى جوى عن البر جندى (قوله أو نسي كذا) لان الفعل حقيقة لا يتقدم
 بالا كراهه والنسب ان هو الشرط كذا قالوا وهذا يفيدان معنى الا كراهه عليه انه اكره ان يفعل المخلف عليه
 ولو لم يفعله كالمخلف لا يشرب فصب الماء في حلقه مكرها فلا حث عليه نهر ومقتضى قوله فصب مكرها
 انه لو كان بدون الا كراهه محث فيشكل بمسأني ولو حلف لا يخرج فخرج مجعولا لا محث مطلة أو كان
 راضيا بالانجاء حيث لم يكن بامر فقياسه عدم المحث هنا بالصا ولو رضاه ثم ظهر الفرق وهو انه
 في مسألة الانجاء لم يوجد المخلف عليه أصلا بخلاف ما هنا لانه باطلاع الماء بعد صه اختيارا يكون
 آتيا بالمخلف عليه وهو الشرب (قوله فعل المخلف عليه) لاحترار تكون الباطنة قوله مكرها فانه
 يتعدى على ولا حثا ان تكون صلة قوله ناسيا لانه يتعدى بنفسه بل زائدة وصلته قوله مكرها محذوفة
 والتقدير ولو نسي مكرها على فعل المخلف عليه أو ناسيا المخلف عليه جوى ولا يخفى ما فيه من التكاف

(و) حلفه (على) أمر (آت) مستقبل
 (منعقد وفيه الكفارة) عند
 (نفسه) لا في الغوس والكفارة
 المحث وعند الشافعي في الغوس كفارة
 (أما ولو كان المخالف ضد المخلف
 أيضا) وقال الشافعي
 (مكرها أو ناسيا) لا يتعدى
 لا يتعدى عن ما حتى لا يصب الكفارة
 (أو نسي كذا) أي ولو نسي مكرها
 أو ناسيا بفعل المخلف عليه وكذا اذا
 فعله وهو معنى عليه أو يحبون

والاولى جعل البامتعلة بمنتهى كلام الشارح او كلام المصنف (قوله واليمين بالله) أى اليمين بمعنى
الحلف الصادق بالقسم والتعلق بالترزام مكرره وعلى هذا فى كلامه استخدام وقع بين ظاهره من جوى
والعلق فى قوله واليمين بالله فمما لو كان برقع المساء وحذفها وكذا واسم الله تكاف الضمى وكذا
باسم الله عند محمد ووجهه فى البصر دلكن نقل المحمى عن ابن الحلي لقال باسم الله لا تفعل استخفا والخيار
لا يكون مينا انتهى فقد اختلف التجميع وذكر اللؤلؤ لرجل قال لا تسر الله لتفعل كذا او قال والله
لتفعل كذا وقال لا تنزيم ان اراد كل من المبتدى والحبس الحلف بكون كل منهما طاعة لان قوله نعم
جواب والجواب يتبعان اعادته فى السؤال فصير كانه قال نعم والله لا تفعل وان اراد المبتدى الاستخلاف
واراد الحبس الوعد فلا عين وان اراد المبتدى الاستخلاف واراد الحبس الحلف فالحجب المثلث والمبتدى
لان كلا منهما ماوى ما يحتمله وان لم ينو واحد منهما شافى قوله الله المحالف هو الحبس وفى قوله والله
المحالف هو المبتدى انتهى (قوله والرحمن الخ) افاذا باطله انه لا يتوقف على النية ولا على العرف بل هو
عين تعارفه أولا وهو الصحيح وبه اندفع ما فى اللؤلؤ الجنية من انه لقال والرحمن لا تفعل كذا ان اراد به
السورة لا يكون مينا لانه صير كانه قال والقرآن وان اراد به الله يكون مينا بجره تصرف وجع بينهما العلم
انه لا فرق بين المحقق كالرحمن وبين اسم لا يحقق كالرحيم (قوله والمحق) من اسماء الله تعالى قال تعالى
ذلك ان الله هو المحقق ودر (قوله وجلاله وكبرائه) بيان لخصائص الصفات واراد بها المصادر التى يشتق
منها اسماء يمكن ان تطلق على الله تعالى شريفا وان لم يسمع من الشارح اطلاقه والجلال هو العظمة
وقيل كونه لا تشراف الاوهوه والكبرياء كونه برى غيره حقرا با لاضافة الى ذاته ويظهر الى غيره نفاذ
المالك الى هذه جوى عن البرجندى (قوله واقسم) وكذا اعزم نهر لان هذه الالفاظ مستعملة فى الحلف
عرفا وهذه الصنع لجمال حقيقة تزيلى قبل الاحتياج فى هذه الالفاظ لانه المتبادر منه المحال وقيل
لا بد منها لاحتمال العدة اى الاستقبال جوى (قوله واتشهد) بفتح المعزة والمسما وضها وكسر المسما خطأ
قدما المضارع لانه عمل المخالف ونبأ بين الشافى اما الماضى نحو حلفت او اقسمت واتشهدت بالله
لا تفعل فحين لا يخالف كذا فى الفتح الا انه فى شرح الجميع حكى الاتفاق على ارشادها بين وعلم
انه وقع فى النهاية وتبعه فى الدراية ان مجرد قول القائل اقم او احلف موجب للكفارة من غير ذكر
محلف عليه ولا حث بمحلف بالذخيرة ان قوله على بين موجب للكفارة واقسم ملحق به وهذا
وهم بين اذا اليمين يذكر المقسم عليه وما فى الذخيرة معناه اذا وجد ذكر المقسم عليه وحث كافى الاصل نهر
ولو قال اللهم انى لا تفعل كذا فليس بين لعدم التعارف بصر (قوله وان لم يقل بالله) لقوله
تعالى اذ اقموا البصر منها مصعبين وقوله تعالى يحلفون لكم لترضوا عنهم وفى الآية الاخرى اتخذوا
اسماهم جنة وادعى فى الفتح ان الاستدلال بالآيتين الاولىين على المدعى خطا لقوله اقموا مجرد عن
وجود قسم منهم وهوا يستلزم ان ذلك القسم كان قولهم نعم لنصربها فانهم لو قالوا والله لنصربها
مصعبين يهمل ان يقال فى الاخبار عنهم اقموا البصر منها مثله فى يحلفون لكم لترضوا عنهم لا يستلزم كون
حلفهم بلفظ الحلف اصلا فضلا عن لفظ الحلف بلا ذكر اسمه تعالى انتهى قال فى النهر ويمكن ان يقال
سلنا انه لا يلزم ما ذكر لكن يصدق بالمدعى وهذا اقدر كافى الاستدلال به على المدعى قد ربه انتهى
اقول قد تدبرناه فوجدناه كلاما صادرا عن تدبر فانه اذا كان صادقا بالمدعى مع صدقه بغيره لا يكون
المدعى متعبنا واذا كان كذلك فامى كفاية فى الاستدلال به فى ان يقال ان قول صاحب الفتح بالآيتين
الاوليين يقتضى صحة الاستدلال بالآية الثالثة ولا غنى عنه جوى (قوله وامر الله) بفتح العين اى
بقاؤه وهو من صفات الذات فكانه قال وبقاء الله واقسم وان كان بمعنى البقاء ايضا الا انه يستعمل
فى القسم قال الرضى لان القسم موضع التخصيف لكثرة استعماله وناظر ان مع الالفاظ مرفوعة على الابتداء
والخبر يحذف وجوبا اى قسمى وحذف لسد جواب القسم ممدومع حذفها منصوب بذهب المصادر

(واليمين) مشرووع (بالله والرحمن
والرحيم) والمحق (وعنه وجلاله
وكبرائه واقسم واحلف واتشهد
وان لم يقل) فى هذه الالفاظ الثلاثة
(بالله) وقال زفر الخ لم يقل مينا
فى هذه العسول لا يكون عينا
(وامر الله) أى يمشاوه (وامر الله)
مينا عين الله عند اهل الكوفة

وحرر القم عن حذوف تقول عمارته ما فعلت ولا يلحق المفتوحة الواو في الحذف بخلاف عمر والعلم فانها
 تحقت للتفرقة بينه وبين عمار قال في الفتح واما قوله عمارته ما فعلت فمعناه ما قرأته له بالقاموس يذوق
 ان لا يمتد بعينا لانه حالف بفعل الخاطب وهو اقراره واعتقاده انتهى وفي البرزانية وسلطان الله عينا
 في الاصح ان اراده قدرة الله تعالى نهر وجر (قوله وهو جوع عينا) لحذف الفمزة والنون تحذفان
 فقيل الله بفتح الفمزة وكسرها ويرى اخذ قول الياضا فقالوا أم الله ويرى بقول المير وحدها معقومة
 ومكسورة فقيل الواء الله ويرى بالواو ان الله تحلثت الميم فاجمع تسعة اوجه عني ولا يضي ما فيه من
 المناقاة حيث قال فقيل الخ بطريق التفرع على ما قبله والصواب ابدال الفاء باوا وليحكون اشارة
 الى الخلاف في ان همزة الوصل او القطع بدليل ما في البحر حيث قال وهمزة ايم بالقطع وانما وصلت
 في الوصل تحففا لكثرة الاستعمال ومذهب سيديها انها همزة وصل اجتلبت لاجتناب النطق به كمزة
 ابن من الاسماء الساكنة الاوائل انتهى وقال في البحر ويقال من الله بضم الميم والنون وقضهما
 وكسرهما الخ وقال البصريون ليست هذه جمعا والهمزة ووصل والجمع لا يجوز ان يخفف حتى يبقى على
 حرفين واختار ازاج وابن كيسان قول الكوفيين وقالوا انما خففت همزتها ومرت في الوصل
 لكثرة استعماله والمفرد لا ياتي على افعول بل هو في الحديث وأم الله ان كان تحلها بالامارة اى اساءة
 ابن زيد حين طعن بعض الناس في امارته وهو في الحديث بكسر الميم لواء القم وانما نضم اذ لم يكن
 في اوله حرفا اتسم غير (قوله وعند اهل البصرة الخ) عبارة النهر وعندي سيدي بكلمة اشتقت من العين
 ساكنة الاوّل اجتلبت للمناقاة للتعليق انتهى ونقل المحوى عن البرجندى ان ايم الله مأخوذ من العين
 وهو البركة معنى ايم الله بركة الله قسي والعرب كانوا يلقون بالعين انتهى (قوله ولو كان جمع عينا
 لما سقطت همزته عند الوصل) لانها همزة قطع عندهم وجوابه من طرف الكوفيين ان يقال انما حذف
 همزة في الوصل تحففا كما حذف النون في الوصل لذلك شيخنا (قوله وعند الله) بالجر بواسطة الواو
 القم كذا قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون في عبارة المتن واوان احدا هما لطفه على ما تقدم والثانية
 للقم ويصح الرفع على ان يكون التقدير عهد الله قسي واذا كان عهدا عينا لان الحالف ما عاهد ان
 يفعل ذلك الشيء اولا ففعله جوى عن البرجندى وكذا الحلف بالائمة ولهذا يسمى الذي معاها را
 واطلعه ففعل ما اذا لم يتو لقلبة استعمال العهد والميثاق في معنى العين فينبصر فان الباء اذا قصد غير
 العين فيدين بجر (قوله وعلى نذر) او عين وكذا على عهد فان معناها على موجب النذر او موجب العين
 او موجب العهد وان لم يضاف الى اية تسامى لان هذه اللفاظ تستعمل عرفا في الحلف بحيث لا يفهم
 منها غيره فلا حاجة الى الاضافة جوى (قوله حتى اذا قال ان فعلت كذا الخ) لا بد منه لما في البحر واما
 كونه حالفا بقوله على نذر والله يشترط ان يذكر الحلو ف عليه ليكونا عينا منعقدة فنصوا بقول
 على نذرا له ففعل كذا اولا ففعل كذا حتى اذ لم يسم بغير حلف عليه زمته كقراءة العين واما اذ لم يسم شيئا
 بان قال على نذرا له فانه لا يكون عينا لان العين انما تقع في محمول فاعلمه ولكن تزمه الكفارة فيكون
 هذا التزاما لا كفارة ابتداء بهذه العبارة كذا في الفتح وفي النهر هذا اذ لم ينو النذر اطلاق شيئا من
 القرب المقصودة التي يصح النذر بها كالجم ونحوه فان نذرته ماوى وان ذكر صيغ النذر بان قال لله على
 صلاة ركعتين مثلا او صوم يوم مطلقا بشرط او مع لقائه او ذكر لفظ النذر معي معه المذكور مثل الله
 على نذروكم يومين معا او افعوا فسياتي في الكفارة فظن الفرق بين صيغة النذر ولفظ النذر كذا
 في الفتح حريدا لفظ النذر يكون عينا ونذرا اذا نوى به قربة واما صيغة النذر فلا تكون عينا البتة
 انتهى واقره العلامة نوح افندي (قوله فان نوى الخ) هذه الجملة الشرطية مع زمها جواب لقوله اذا قال
 ولذلك قرنها بالافشاء جوى (قوله وان فعل كذا فهو كافر) لان حرمة الكفر كحرمة هتك الاسم عني
 (قوله وعند الشافعي لا يكون عينا) لانه يتعلق بالعصاة بالشرط فصار كالقول ان فعل كذا فهو زان
 او شارب خمر ونحوه ولنسأله روى عن ابن عباس انه قال من حلف بالثبوت فهو عينا وان سوت كحرمة

وهو جمع عينا وعند اهل البصرة
 هو من روى القسم معناه والله ولو
 كان جمع عينا لما سقطت همزته عند
 الوصل (وعنده الله) اذا قال ان فعلت
 نذر ونذرا له حتى اذا قال نوى قربة من
 كذا فعل نذر فان نوى قربة من
 القرب التي يصح النذر بها لم يسم
 وان لم يكن لشيء ففعله كفارة عينا
 (وان فعل كذا فهو كافر) او صراني
 او جوى او يهودى او برى من
 الاسلام وعند الشافعي لا يكون عينا
 هذا اذا كان في المستقبل اما اذا كان
 في الماضي كذا ففعله

هناك الامم اذ لا يحل التبدل على ما بينا بخلاف الزنا وشرب الخمر لانه يحل التبدل فلا يكون كالسكر
 في الحرمة زبلي ومعنى احتمال النسخ فيها ان حرمته لا تشمل السقوط اما الخمر فظاهر واما السرقة فعند
 لا ضطرار وكذا اذا كرهت المرأة بالسيف على الزنا واما الزنا في دار الحرب وعلى هذا فيعرف ما لو قال هو
 باكل الميتة او سقت الخمر والخمر ان فعل كذا لانه علقه بما تسقط حرمته كما في الجنتي بخلاف حرمة اسم
 الله تعالى فانها لا تحتمل السقوط قال في الفتح وفيه نظران كون الحرمة تحتمل الارتفاع او لا تحتمل لانه لا أثر
 له فانه ان كان يرجع الى تحريم المباح فهو عين ولا لا وظاهر كلامهم انه لو تعترف الحلف به كان عيناً
 وظاهر ما في الفتح يفيد انه لو تعترف الحلف به لا يكون عيناً حيث قال ان معنى الجين ان يعلق ماوجب
 امتناعه عن الفعل بسبب زوم وودعه عند الفعل وليس بمجرد وجود الفعل أي فعل المحلوف عليه يصير
 زائماً او ساقطاً لانه لا يكون كذلك الا بفعل مستأنف يدخل في الوجود بخلاف قوله ان فعل كذا فهو
 كافر فانه بالزمانية يكفر من غير توقف على عمل آخر نهر (قوله فهو الفوس) كان كنت فعلت كذا فهو
 كافر وهو عالم انه فعله نهر (قوله فلا يكفر الخ) واختلاف في قوله الله يعلم انه فعل كذا وهو يعلم بخلافه
 وعاطمته على انه يكفر وقيل لا يكفر وهو رواية عن أبي يوسف لانه قصد ترويج الكذب دون الكفر وكذا
 في الجنتي نهر وسكت الوطى بالمصنف قائلاً ذلك لا تروى كذبه لاهائه المصنف وفي الجنتي شهد الله
 لا أفعل يستغفر الله ولا كفارة كذا أشهدك وأشهد ملائكتك وفي الذخيرة ان فعلت كذا فلا اله في
 السماء يكون عيناً ولا يكفر في فاني بمن الشفاعة ليس عين لان منكر هامة تدع لأكافر وكذا فصلاتي
 يصاحي لهذا الكافر وأما دعوى اليهود في ان أراد به القرية لان أراد به الثواب دري في يقال
 سابق من قوله وكذا الوطى المصنف في بيان وضع القدم على المصنف لاستنزاع الاختلاف ومثله
 في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المصنف مستقفاً ولا فلا تنسى (قوله وان كان جاهلاً وعنده
 الخ) وقع في بعض النسخ وعنده ما والصواب الواو دليل ما في الدرر حيث قال وسكران كان جاهلاً
 اعتقاده كفر في الماضي والمستقبل لانه اذ لم على ذلك الفعل وعنده انه يكفر فقد رضى بالكفر انتهى
 (قوله يكفر في الماضي والمستقبل) لانه رضى بالكفر (قوله وحكى الطحاوي عن أصحابنا انه ليس بعين)
 لاحتمال انه أراد به الغرائر زبلي (قوله ولا يعلم) لانه رآه بالمعلوم حتى لو اراد الصفة القاسية بذاته
 كان عيناً (قوله وغضبه وسخطه وحرمته) لعدم تعارف الحلف بها والغضب والسخط يراد بهما العقوبة
 ويراد بالزحمة أثرها وهو الحجة ومن ثم قلنا لو قال وعذاب الله ونوابه ورضاه ولعنته انه لا يكون عيناً وفي
 البدائع لو قال لا اله الا الله او سبحان الله او الله اكبر لا فعل كذا لا يكون عيناً لعدم العادة وما كوت الله
 وجبرونه عين لانه من صفاته التي لا تستعمل الا في الصفة وفي الحجابة لو قال بصفة الله لا فعل كذا لا يكون
 عيناً لان من صفاته ما يكون في غيره نهر والسخط بفتح السين والنحاض وضم السين وسكون النحاض خطأ جوى
 عن ابن المحلى ولو قال وقدرة الله يكون عيناً ما لم ينو المقدور وكذا قوته وارادته ومشيئته ورضاه ومحبه
 وكلامه وكذا سلطان الله ان أراد به القدرة والفلا ولو قال لا اله الا الله لا فعل لا يكون عيناً لان ينوى
 بمجرد فاسق عن النهر من انه لو قال لا اله الا الله لا يكون عيناً محمول على عدم النية بقى أن ما في البحر من قوله
 ورضاه فيه نظراً لانه عفاً لما سبق عن النهر من انه لا يكون عيناً ووجهه انه لم تعارف الحلف به واله
 أشار بقوله ومن ثم يروى ما في الدرر من قوله ولا بصفة بالمحلف بها عرفاً كرجته وعلمه ورضاه الخ طالدار
 على العرف حتى لو تعترف الحلف به كان عيناً والى ذلك بشر ما ذكره الشارح من التعليل بعقله وهذا
 أي ما ذكره الكواقي من الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل غير مرضي عندنا التحسين على بقوله
 لان الامعان مبنية على العرف هي من هاتاه رانه ليس في كلام الشارح ما يقتضي موافقة ما ذكره في
 البحر بل كلامه نفاً في مخالفته (قوله والقرآن) لانه خبر متعارف ولهذا نقل السد المحموى عن
 البرجسدي انه لو قال والقرآن ما فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب يستغفر الله ويتوب انتهى لكن في النهر

فهو والعنوس فلا يكفر في السروي
 عن أبي يوسف وقال محمد بن مقاتل
 يكفر ولا يصح انه ان كان الرجل عالماً
 بعرف انه عين لا يكفر في الماضي
 والمستقبل وان كان جاهلاً ورضاه
 انه يكفر بالحلف بكفر في الماضي
 والمستقبل ولو قال وأمانة الله يكون
 عيناً في رواية الاصل كانه قال والله
 الامين وحكى الطحاوي عن أصحابنا
 انه ليس بعين (لا بجملة) أي الجين
 مشروع بالله لا بعلمه (وغضبه وسخطه
 ورجته وانبي والقرآن والكعبة)

من الفتح ان الحلف به متعارف فيكون عينا كما هو قول الائمة الثلاثة قال العيني وعندي انه لو حلف
 بالمحلف او موضع يده عليه وقال وحق هذا فهو عين (قوله ولو قال أنا بريء) وكذا لو قال أنا بريء من
 القلعة أو من المؤمنين أو الصلاة أو الصوم أو من صوم رمضان نهر عن المجتبى لكن في الخلاصة كل ما يكون
 البراءة منه كفرا كالقرآن والصلوة فإذا قال أنا بريء منه فاختار انه يكون عينا جوى عن البرحندي ولو
 قال من شهر رمضان فان أراد البراءة من فرضه كان عينا وان أراد من أوجه لا يكون عينا ولو قال أنا بريء
 من كل آية في المحلف فحين واحدة وكذا لو قال من الكتب الاربعة أو من آفة ورسوله ولو ذكر لعقبري كان
 عليه كفارتان ويزاد والله ورسوله بر ثاب من كان عليه أربع كفارات وعلى هذا لو قال بريء من الفرقان
 وريء من التوراة ووريء من الانجيل وريء من الزبور كان عليه أربع كفارات ولو قال ان فطمت كذا
 فأنابري من الله ألف مرة كان عليه كفارة واحدة وفي الحاشية لو قال ودين الله وطاعته وحدوده ما بشرعته
 لا يكون عينا (فرع) قال في الفتح الحلف بحياتك او حيا تراس السلطان ان اعتقد ان البرمته واجب كفر
 وفي تنقيح الفتاوى قال في الرأى أخاف على من يقول بحياتي وحياتك أن يكفر ولو أن العامة يقولونه
 ولا يعلمونه لقلت انه شرك نهر عن ابن مسعود لا يحلف بأية كاذبا أصبا إلى من ان احلف بغيره صادقا
 واعلم انه وقع في كلام بعض زيادة قوله وكذا لو قال أنا بريء من الاسلام ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بما
 ذكره الشارح عقب قول المصنف وان فعل كذا فهو كافر (قوله ولو قال أنا بريء من المحلف لا يكون
 عينا) بخلاف ما في النهر وحاصل ما في النهر عن المجتبى والمحاشية ان التبرأ من المحلف عين واما المحلف به من
 غير تبرئ فليس بعين (قوله وحق الله) لانه يحتمل المحقوق التي على العباد فهو الصلوات الزكاة قال أبو
 يوسف عين لان حق الله حقيقة وبه قالت الثلاثة وهو المختار عندني عيني وفي الدر واختار في الاختيار
 انه عين للعرف ولو اياه فحين نقا فغير قيد بالضاف لان العرف عين جامعاً واعترض بان الحق العرف
 يطلق على غيره ومنه هذا بعد الحق الا الضلال فلما جاءهم الحق من عندنا فكيف يكون عينا بخلاف
 وأوجب ما به ان نوى العين باسم الله يكون عينا والا فلا وانت غير باه على المختار اذا ثبت كونه اسما لله
 لا شتر فيه الى التسمية وان أطلق على غيره نهر ولو قال حقاً لا يكون عينا لان المكرمه براديه تحقيق الوعد
 فكأنه قال افضل كذا لا فعله زبلي ولا يعني ان ما ذكره من التعليل بقيدانه لم يرد به اسم الله تعالى وحسنه
 فلا ينافي ما ذكره فاضين من ان المعنى انه ان اراد به اسم الله يكون عينا والمحاصل ان ما قيل من ان
 الحق اذا ذكر منكر الا يكون عينا معللاً بما قدما من انه براديه تحقيق الوعد لا ينافي في جميع فاضين خلافاً
 لما يظهر من سياق كلام النهر وفي المجتبى بجرمة الله تحق الله وفي فتاوى النسي بجرمة شهد الله ولا اله
 الا الله ليس بعين نهر والجرمة اسم بمعنى الاحترام وجرمة ما لا يحل انتها كنه في الحقيقة قسم بغير الله
 جوى عن البرحندي (قوله ووجهه عندهما) عبارة البحر ولو قال ووجهه الله فهو عين لان الوجه المضاف
 الى الله تعالى براديه الذات (قوله وعنه انه يكون عينا) جعله العيني قولاً لا في يوسف (قوله وان فعلته
 فعلى غضب الله وضغطه الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى فلان عنده (قوله اوصفته) المراد بالصفة اسم
 المعنى الذي لا يتغير ذاتاً ولا يحل عليه بهوه وكالعلمة ونحوه باختلاف نحو العظيم نهر (قوله وهما
 مشروطان) لا ينافي هذا ما سباني في كلام الشارح من ان الحلف بالله مشروع دون غيره لان ما سباني
 على قول العراقيين وهو غير مرضي كما سباني (قوله ولكن الثاني مكره عند البعض) صريح في ان الكراهة
 لاتساق في المشرعية جوى ووجه الكراهة ما ورد من النهي عن الحلف بغير الله ووجهه عليه العامة من
 عدم الكراهة انه يحصل به الوثيقة وما ورد من النهي مجول على الحلف بغير الله تعالى لا على وجه الوثيقة
 كقولهم بياك ولعرك (قوله مطلقاً سواء اراد العين الخ) وسواء كان خاصاً أو مشتركاً (قوله وقال
 بعض اصحابنا الخ) رحمه بعضهم بانه ان كان مستعلاً لله ولغيره لا ينعين ارادة أحدهما الا بالنية كذا
 في الفتح وهو خلاف المذهب لان هذه الاسماء وان كانت تطلق على المخلوق لكن تعين المخالف مراداً بلالة

ولو قال أنا بريء من التي والقرآن
 يكون عينا ولو قال أنا بريء من
 المحلف لا يكون عينا بخلاف ما لو قال
 أنا بريء مني المحلف فانه يكون عينا
 (د) لا حق الله ووجهه عندهما هو
 رواية عن أبي يوسف وعنه ان يكون
 عينا (د) لا لو قال ان فعلته فعلى
 نفسه وضغطه او ان سار بجر
 او أنا سارق او أنا
 أو كل ربا اعلان العين نوان بين
 باقة سبحانه وتعالى اوصفته وعين
 بغيره وهما مشروطان وليكن الثاني
 مكره وعند البعض وعند عامة
 العلماء لا يكره ان يسم الله تعالى
 ان يكون باسم من اسماء الله تعالى
 كالله والرحمن وسائر اسماؤه عز وجل
 أو بصفة فان كان باسم من اسمائه
 وكبرياءه فان كان باسم من اسمائه
 سبحانه مع العين مطلقاً سواء
 اراد العين أو لم يرد سواء تعارف
 الناس المحلف به أو لم يتعارف أو قال
 بعض اصحابنا كل اسم لا يسمي مطلقاً
 الله كالله والرحمن فهو عين بخلاف
 وما يسمي بغيره كالعلم والمجسم
 والصادر فان اراد به عينا فهو عين

للقسم الا ان ينوي به غير الله لانه نوى ما يحتمل كلامه فيصدق فباينه وبين الله تعالى شر بلالية عن البحر
 (قوله وان لم يرد به بمننا لم يكن بمننا) الى هاتم قول بعض اصحابنا شيخنا (قوله وكذا الصفات) معطوف
 على قوله صم الجين مطلقا وليس من قول بعض اصحابنا والفرق بين صفات الفعل والذات ان كل وصف
 جازان وصف الله تعالى به وبضده فهو من صفات الفعل كالرضا والغضب والسخط والرحمة والمنع
 والا عطاء وكل جازان بوصف به لا بضده فهو من صفات الذات كعز الله وكبريائه وجلاله وقدرته زباني
 (قوله وقالوا الخ) اي العراقيون (قوله والاصح ما قلنا) يعني ما سبق من قوله وكذا الصفات لو كان عرف
 الناس المحلف بها بالافرق بين صفات الذات وصفات الفعل شيخنا (قوله وهو اختياره) شايع ما رواه النهر
 فهو نرجييون وهذه الجملة انزه بلاد الشرق وانحصارها كرها خيرا وليس بها وضع خال من العماره
 من مدن وقرى وهو اصح الا هو يهيم ماؤها عذب المياه ومن مدتها بحر اري وسمير قد وجد وجد غالب
 أهلها صلحاهم وبها الجوامع والارباطات وما رواه الزهر من حدود خوارزم وجد بدلي على طرف سيمون
 شيخنا عن المالك قال وكذا نجد (قوله وحروفه الخ) فان قيل حروف القسم عام ودلالة العام كذا بمعنى ان
 الحكوم عليه كل فرد فغدا العبارة ان كل حرف بعينه من حروف القسم الباء وما عطف عليها وهو باطل
 قلت الحكم على العام تارة يكون على كل فرد وهو الاكثر وتارة يكون على المجموع كافي رجال البلد يصلون
 الصلوة العظيمة وكلام المصنف من الثاني جوى واعلم ان الاول من قيل الكلية بخلاف الثاني فانه من
 قيل الكل (قوله اى القسم) اشبهذا التفسير الى ان الضمير راجع للجين بمعنى القسم والاوجب
 التأييد جوى لان الجين مؤنثة جماعا (قوله الباء) اى وما عطف عليها يجعل العطف ساقعا على الربط
 لاجل صحة الاخبار جوى (قوله فالا تدخل على المظهر والمضمر) نحو باقه وبه ويحوز اظهار الفعل معها
 تقول حلفت بالله عني (قوله لا تدخل الا على المظهر) كقوله والله والارجن ولا تدخل على المضمر لا يقال
 وكذا ولا مثل ما يقال بل ولا اظهار الفعل معها لا يقال احلف بالله كذا يقال احلف باقه عني (قوله
 والتاء لا تدخل الا على مظهر واحد الخ) فلا يقال تارجن ولا تارجم وجام ترب الكعبة وجوشاذ ولا
 يصوز اظهار الفعل معها لا يقال احلف بالله ولا نسف بالله وله حرف آخر وهي لام القسم وحرف التنبيه
 وهمز لا استقام وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة كقولك لله والله وآله والله وم الله وم
 الله عني واللام بمعنى التاء ويدخلها معنى التهج وبمعاني التاء تغير التهج بدون اللام زباني (قوله
 لان الباء اصل) اذ هي صلة الحلف والاضل افسم او اخلف حذف الفعل لكثرة الاستعمال مع فهم
 المنة صود ومعناها الا لصاق لانها تلتصق فعل القسم بالمخولف به نهر (قوله ملحق به لمناسبة معنوية) هي
 ما في الاصل من الجمع الذي هو معنى الواو والبدلية انقطعت عنها فدخلت على المظهر فقط نهر (قوله
 ملحق بالواو) اذ هي من حروف الزيادة بدلت كثيرا كثيرا فدخلت على المظهر فقط نهر (قوله
 الاعلى اسم الله نهر) (قوله وقد تضرع حروف القسم) لان حذف الحرف متعارف بينهم اختصارا ثم اذا
 حذف الحرف ولم يعرض عنه هالتنبيه ولا همزة الاستقام ولا قطع الف الوصل لم يميز الخفض الا في اسم
 الله بل ينصب باحما فعمل اورد فعمل انه خبر لمبتدأ مضمر الا في اسمين فانه التزم فبهما الرفع وهما عين الله
 ولعمرك انه زباني والا وان يكون المضمر والمخبر لان اعرف المعارف هو الاسم الكريم والفرق بين
 المحذف والاخبار ان الاخبار ياتي أثر بخلاف المحذف كذا في الدراية قال في الفقه فذبحني ان يكون في
 حالة التنبص بخلاف في المجرم مضرا او قول الظاهر ان المراد بالاضمار عدم الذكرفصدق بالحذف واذا
 تحقق هذا ظهرا نافي البحر لم يقل تحذف للفرق بينهما واذكر ما يعجز عن التحقيق لانه يكون حاله فاع
 المحذف ايضا بل هو الكثير في الاستعمال وذلك والشاذ والتزام ذلك الاصطلاح للفقهاء غير لازم نهر واقول
 فيه نظرم وجوب اما لا يهاذ كرفي الرذعي البحر من التعليل بانه يكون حاله فاع المحذف ايضا يقتضي
 ان صاحب البحر لا يقول به وليس كذلك وامانا فلما نقله السيد الحموي عن المفتي من ان حذف البحار

وان لم يرد به بمننا لم يكن بمننا وكذا
 الصفات لو كان عرف الناس المحلف
 بها وقال العراقيون من مشايعنا
 الخلف بصفات الذات كالكبرياء
 والعظمة والعزة والجلال والعقل كالرحمة
 عين والخلف بصفات الفعل كالبين
 والسخط والغضب والرضا ليس بهين
 وقالوا ان ذكر صفات الذات كذكر
 الذات وذكرفصفات الفعل ليس
 كذكر الذات والخلف بالله سبحانه
 وتعالى مشروع دون غيره وهذا غير
 مرضي عندنا لانهم يقصدون بهذا
 الفرق الاشارة الى منذهبهم من صفات
 الفعل غيراته والمنذهب عندنا ان
 صفات الله سبحانه وتعالى لا هو ولا
 غيره وكما قد عرفت والاصح ما قلنا وهو
 اختياره شايع ما رواه النهر لان الاعيان
 مبنية على العرف (وحروفه) اى
 القسم (الباء) نحو بالله (والواو) نحو
 والله (التاء) نحو والله لا تدخل
 على المظهر والمضمر والواو لا تدخل
 على المظهر والتاء لا تدخل الا على
 الاعلى المظهر والتاء لا تدخل الا على
 مظهر واحد وهو الله لان الباء اصل
 والواو ملحق به والتاء ملحق بالواو
 (وقد تضرع) حروف القسم ويكون
 حالنا كقوله الله لا تعلم كذا
 ثم تنداهل البصري يكون

وقد علمه شاذ في غير القسم اما في القسم فطرد انتهى قد باضعا ما راى حروف لا به في غير القسم عليه حرف
 التاكيد وهو اللام والنون بل لا بد من ذكرهما لما في المحيط والمحلف العربية ان يقول في الاثبات والله
 لا فعل كذا أو والله لقد فعلت كذا ماقر ونا بكلمة التوكيد وفي النبي يقول والله لا فعل كذا والله ما فعلت
 كذا حتى لو قال والله لا فعل كذا اليوم فلم يفعل لانزاهم الكفارة ويكون معنى قوله لا فعل كذا فكيف يكون
 لا مضمرة فيه بحرف لكن في الواقية مع شرحها الصدر الشريعة لا يفعله يقع على الابدو يفعله على مرة عاظم ان
 قوله لا يفعله هذا في العرف سلب لقوله يفعله وقوله واقع على مرة فقول لا يفعله لا يكون للابد انتهى
 فانت ترى انه ترك في الاثبات اللام والنون في مخالفا ما رعن المحيط وقوله وفي النبي يقول والله لا فعل
 كذا مفعول منه انه لا يقول في النبي لا فعل فلوقاله ان اعتقد بمنته على النبي وكانت النون زائدة غلطا
 لاسيما اذا انضم الى التصريح باداء النبي قصد المحال في الحلف على النبي وبه عرف جواب حادثة رفعت
 للفقير حلف على عدم شراء النبي بلفظ والله لا اشتريه فاجبت بانه بحث شرائه لان المضارع الواقع
 جواب قسم انما يؤكده بالنون اذا كان مشتقا فان لم يكن مشتقا لم يؤكده بالنون نحو والله لا فعل كذا وكذا
 لا يؤكده بالنون المضارع الواقع جواب قسم الا اذا كان مستقبلا فان كان حاللا نحو والله لا تقوم زيد الا ان
 لا يؤكده لا يقال ابن مالك في خلاصته في امثليتي قسم مستقبلا شيئا ونظاها هذا الجواب منه تايد
 لما في الواقية وشرحها ومثله في النسيابة وشرحها للقهستاني حيث اعتبر قصد المحلف على عدم الشراء
 بخلاف ما سبق عن المحيط فانه مستلزم لعدم اعتبار قصده (قوله منصوبا بنزع الخافض) أي بالفعل
 بسبب نزع الخافض وانما جعل النصب بالفعل دون نزع الخافض دفعا لما يراد عليه من نزع الخافض
 غير عامل (قوله وعندنا هل الكوفة الخ) قال في البحر وينبغي انه اذا نصب يكون عينا بخلاف لان
 أهل اللغة يختلفون في جواز كل واحد من الوجهين ولكن النصب أكثر كما ذكره عبد القاهر وبه اندفع
 ما في المتوسط من ان النصب مذهب أهل البصرة والمخالف مذهب أهل الكوفة الا ان يكون مراد ان
 المخلاف في الارجحية لا في أصل الجواز انتهى بي ان قال ما اقتضاه كلام الشارح وغيره من انه يكون
 حالف مع المخالف والاضمار أي سواء نصب او هو واحد قولين والقول الثاني ما نقله البداهي عن
 البرجندي من انه لا يكون عينا الا اذا تكلم به محرورا اما اذا سكن الحاء ونصبها او رفعها فلا نه لم يأت
 بحرف القسم ولا بما ربه انتهى ومثله في البحر ايضا عن الظاهرية (قوله ولو قال الله يكون عينا) والمذكور
 في كتب النحويين اللام انما يستعمل في القسم اذا كان المقسم عليه أمرا تنهيه منه انتهى جوى عن
 البرجندي (قوله وكفارته) أي العمين بمعنى القسم والمحلف فلا يراد منها مؤثمة سمعنا غير هذا تعقب
 الشيخ شاهين العيني حيث قال أي كفارة الجين بان الصواب كفارة المحلف والقسم وهذا من اضافة
 الشيء الى شرطه اذ السبب كإسباغ الياس هو الحنث نهر ومصرفه مصرف الزكاة فكل من لا يجوز مصرف
 الزكاة له لا يجوز مصرف الكفارة اليه فلا يعطيه لاسيه وان علا ولولده وان سفل وكذا الصدقة
 المنذرة ولو أعطى كفارة بعينه لأمراه وهي أمة لغیره ومولاها فقيل لا يجوز كما لو أعطى أبا ماومه وهما
 مملوكان للغير لا يجوز بصر عن الحسية قال ويرد على الكلية الدفع الى الذي فانه حائز في الكفارة دون
 الزكاة انتهى لكن الفتوى على قول الثاني من عدم جواز دفعها انتهى در (نقطة) في البحر عن
 الخلاصة والقرير بدت تعدد الكفارة بتعدد الجين والجنس والمجالس سواء قلت فكفارة الجين لا تدخل
 فيها لكن حكى القهستاني فيه خلافا بل نقل عن المنية وشرف الاخرة ترجيح التداخل اذا كثرت الايمان
 ولو قال عنت بالنبي الاول ففي حلفه بالله لا يقبل وبجميع او عمرة يقبل وفي الاصل هو يهودي هو نصراني
 عيمان وكذا رآه والله او رآه الله والرجل عيمان وبلا حلف واحدة
 در والذي في البحر عن الاصل لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فحين واحدة ولو قال هو يهودي
 ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهم عيمان انتهى واعلم ان ظاهر كلام البحر يقتضي ثبوت

منصوبا بنزع الخافض وعندنا هل
 الكوفة يكون محرورا ليكون
 دالاعلى المخالف ولو قال الله يكون
 عينا لان مناسبا فاعاد الباء واللام
 تبعاقبان (وكفارته)

الخلاف في تعدد الكفارة إذا كان بين الأسجين المقسم بها أو واحدة سواء اتحد الأسمان كقوله والله والله أو اختلفا كقوله والله والرحمن بخلاف ما إذا كان بينهم أو اوان فإنه تعدد عليه الكفارة بتأقيق وظاهر الآية وبه أخذ كثير المشايخ تعدد الكفارة إذا اختلفت أو الواحدة بين الأسجين مطلقا اتحدا أو اختلفا على ما هو الظاهر من عبارة البحر وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه كفارة واحدة لأنه إذا اتحد ذكر الواو لم يحتمل أن تكون وأوعف ويحتمل أن تكون وأوقم فلا ثبت القسم بالشك بخلاف ما إذا تعدد ذكر الواو لأن أحدهما للعطف والآخر للقسم بحر وقيل لا تعدد العين مع اتحدا لأن اسم الأنا كان واوون وأما إذا اختلفت فإنها تعدد ولو واو واحدة وهذا القول جزم في البرهان (قوله بحر برقة) عبر بالبحر بمعنى الاعتاق دون العتق اتساعا لآية ولغيره ان الشرط الاعتاق فلور وثمر من يعتق عليه فنوى عن الكفارة لا يجوز بحر (قوله أو اطعام عشرة مساكين) تحققة أو تقدير راحق لو أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم واحد دفعات في عشرة ساعات قبل مجزئ وقيل لا وهو الصحيح لأنه ما جازا عطاؤه في اليوم الثاني تزيلا له منزلة مسكين آخر لتجدد الحاجة (قوله كما في الظاهر) فيه ادخال الكاف على الضمة المنفصل وهو لا يجوز في السبعة جوى (قوله في أنه يجوز الخ) ولا يجوز فانت جنس المنفعة ولا المبرورام أولد ولا المكتسب الذي أدى بعض شئ بحر (قوله مطلقا) أي مسكنا أو كافرا ذكرنا أو أواني صغيرة أو كبيرة بحر (قوله ويجوز في الطعام الخ) فإن ذلك أعلى نصف صاع من براصاعا من قرأ وشعر لكل مسكين وإن أباح غدها وعشاها فإن كان خبز البر لا يحتاج إلى الإدام وإن غير احتيج إليه وفي الخلاصة لو أعطى عشرة مساكين كل مسكين ألف من من المنحطة عن كفارة الأمان لا يجوز لأن كفارة واحدة غندي حنفة وأى يوسف وكذا في كفارة الظهار وفي نسخة الإمام السرخسي لو أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة أجزأ ذلك عن الطعام إن كان الطعام أرخص من الكسوة على القلب لا يجوز وهذا في طعام الإباحة أما إذا ملك الطعام فيجوز ويقوم مقام الكسوة ولو أدى إلى مسكين مدام من حنطة ونصف صاع من شعر يجوز بحر واستغنى عنه إن المدر بع صاع وفيه عن المحاسبة لو أعطى في كفارة العين عشرة مساكين كل مسكين مدام استغنى عنه أو تم أعاد عليهم مدام أعان أبي يوسف لا يجوز ذلك لأنهم استغنوا صاروا بحال لا يجوز صرف الكفارة إليهم فيبطل ما أدى كما لو أدى إلى مكاتب مدام رد في الرق ثم كوتب ناسيا ثم أعطاهم ما لا يجوز انتهى (قوله ونحوهما) من كونها دفعات جنس المنفعة ولا مستحقة للحرية بجهة (قوله أو كسوتهم) كلمة والتخفيف كان الواجب أحد الأشياء الثلاثة والتخفيف لا ينشأ التكليف لأن محتمه بإمكان الامثال وهو ثابت لأنه يفعل أحدها فيبطل قول من قال إن التخيير يمنع جمعة التكليف فأوجب حصول الكفارة مع السقوط بالعض كما في التفرير وفي شرح المنار لو أدى الكل لا يقع عن الكفارة إلا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل يعاقب على واحد وهو ما كان أدنى فبأن الفرض يسقط بالادنى بحر (نقطة) يجوز أن يكسو مسكينا واحدا في عشرين ساعات من يوم عشرة أبواب أو ثوبا واحدا بأن يؤديه إليه ثم يسترد منه إليه أو إلى غيره ما فيه وغيره لأن لتبدل الوصية ثبورا في تبدل العين لكن لا يجوز عندا كثرهم فستأنى عن الكشف وقوله لكن لا يجوز الخ يحتمل تعلقه بالسابقة فقط أو بها وبالأولى أيضا وهو الظاهر بدليل ما قدمناه من تصحيح عدم الإجزاء فإذا أعطى طعام العشرة لشخص واحد في عشرين ساعات من يوم واحد مع الإلزام هنا جازا عطاؤه في اليوم الثاني لتجدد الحاجة (قوله بما يسترعاة البدن) وفي الثوب يعتبر حال التقاض إن كان يصلح للتقاضى يجوز والأفلا قال بعض مشايخنا إن كان يصلح لوساطة النساء يجوز وهو الأشبه بالصواب ولو أعطى ثوبا خلقا عن كفارة العين إن أمكن الانتفاع به أكثر من نصف مائة الجديدي يعني أكثر من ثلاثة أشهر جاز وأما القنوس فلا يجوز بحال وإعلم أنه لا بد من النية لعمدة التكفير في الأواع الثلاثة بحر عن الفتح (نقطة) اللزوم ثوب والأفضل كسوة ثوبين أو ثلاثة وهذا الرجل أما

بحر برقة أو اطعام عشرة مساكين
كما في (قوله) كفارة (الظهار)
بحر برقة مطلقا ويجوز في الطعام
التخليق والأباحة ونحوهما لا في أنه
على سبيل البدلية حتى أنه لا يكون تخيرا
(أو كسوتهم بما يسترعاة البدن)

المرأة فلا بد من خوارع الثوب شرئلا (قوله حتى لا يجوز السراويل) الا باعتبار رقة الاعطام در
 (قوله فان عجز عن أحدها) شرطه لانه لو كان عنده أحد الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا اليه
 بحر وقوله لانه لو كان عنده أحد الثلاثة شرب الى ان المرامد قوله فان عجز عن أسدها لم يوجب
 لاسببه فاشترط العجز عن الثلاثة كما في الدرر وقال قاضيان لا يجوز التكفير بالصوم الا من عجز عما سوى
 الصوم فلا يجوز ان ملك ما هو مخصص في الكفارة او ملك مثله فوق الكفاس والكفاس منزل
 بسكه وثوب بلسه وبستر عورته وقوت يومه ولو كان له عند محتاج لمخدمته لا يجوز له التكفير بالصوم
 لانه قادر على الاتحاق شرئلا ولو كفر بالصوم ناسا لم يفي ملكه من أحد الثلاثة فالصحيح انه لا يبرئه
 ولو كان له مال وعليه دين فان قضى دينه بذلك المال كفر بالصوم وان صام قبل قضاء الدين قيل يجوز
 وقيل لا يجوز بحر وينبغي تقييد الخلاف بما اذا كان الدين حالا فان كان ماعليه من الدين مؤجلا فلا كفر
 بالصوم قبل حلول الاجل يجوز الاتفاق ولا كلام انه لو كان ماله غائبا او دينه مؤجلا فصام انه يجوز
 نهر وقوله اودنه مؤجلا اذا الدين الذي له فيه هذا الذي يمكن ماله الغائب بعد ان كان عدا
 يجوز في الكفارة لا يجوز له الصوم ولا بد من بناء الهزلي بتمام الصوم حتى لو ايسر وأعتق العبد قبل ان
 يفرغ من الصوم ولو بساعة فاصاب مالا استأنف التكفير بالمال نهر وقوله وأعتق بضه هزلة أعتق
 وكسرناه يعني كفر العبد بالصوم فقبل الفراغ أعتق وأصاب مالا استأنف التكفير بالمال (قوله
 متتابعه) قال فقير بق غير جائز ولو لعذر المحض نهر من الخلاصة (قوله وعند الشافعي ان شاء نابع وان
 شاء فرق) لا طلاق النكاح ولنا قراءة ابن مسعود وفي ثلاثة ايام متتابعات نكحها لا ينفك عنها الا بمشورة
 زبلي (قوله حالة الاداء) حتى لو وجب ماله وسلم ثم صام ثم رجع في السنة أجزأ الصوم فهذا يستثنى من
 قولهم ان الرجوع فسخ من الاصل در (قوله دون الوجوب) قيد بحالة الاداء دون الوجوب لان اعتبار
 الفقر والغنى عندنا عند اداء التكفير بخلاف الحدفان المعترف به وقت الوجوب حتى يتنصف بالارق
 شرئلا عن الفتح حتى لو كان وقت ارتكاب سب الحدفان يتنصف بالارق وقت الحدفان (قوله وعند
 الشافعي عند المحدث) هو يعتبر به الحدفان به تعريفه يتنصف بالارق وقت الوجوب ولنا ان الصوم بدل
 عن التكفير بالمال فيعتبر به وقت الاداء كالتيم بدل عن المساء فيصير اليه عند عدم المساء وقت
 الاستعمال بخلاف الحدفان حد العبد ليس يبدل عن حد الارار زبلي (قوله ولا يكفر قبل المحدث)
 لان الكفارة لستر الجنابة ولا جنابة قبل المحدث واليمين ليست بسبب وجوب الكفارة لان أدنى درحات
 السب ان يكون مفضا الى الحكم مار بقاله واليمين مانعة من المحدث بحرمه له فكيف يكون سببا له زبلي
 ونظر فيه في النهر ان كون المحدث جنابة مطلقا ممنوع لانه قد يكون فرضا قال الحموي والاولى ان يقال
 هذا التعليل منى على ما هو المستفيض الغالب واما كون المحدث يكون فرضا فذلك نادر كما يوجب اليه
 التيمير بقدر قولهم قد يكون فرضا انتهى ولو قدم التكفير لا يسترد من الفقر لانه وقع صدقة فلهذا كما
 اذا قدم از كاذب لا يجوز له ان يقال ما سبق من ان اليمين ليست بسبب وجوب
 الكفارة بخلاف ما في العناية حيث قال في وجوب الكفارة عند المحدث كلام لان المحدث حرام ومعتبة
 وفي الكفارة معنى العبادة حتى لا تجب الكفارة في حث الكفر وان حث مسلما والجرام لا يكون سببا
 للعبادة قلت السبب في وجوب الكفارة اليمين والمحدث شرط فلا تضاف الكفارة اليه الشرط بل الى
 السبب انتهى (قوله وعند الشافعي يجوز التكفير بالمال قبل المحدث) لقوله عليه السلام اذا خلعت
 على بين فكفره عن يمينك ثم اتى الذي هو شر وهذا صريح في جواز تقديم الكفارة لان كلمة ثم الترتيب
 ولنا ما سبق بيانه من ان الكفارة لستر الجنابة ولا جنابة قبل المحدث وتأويل ما رواه ابن معين ان كلمة ثم فيه
 معنى الواو وقوله تعالى فلترقية أو اطعم في يوم ذي مسغبة يمازله فقيرة او مسكينة او امرية ثم كان من
 الذين آمنوا واثق به وكان قبل ذلك لان الاعمال الصالحة قبل الايام لا يعتد بها زبلي (قوله) يجوز

حتى لا يجوز السراويل القصير
 ولا قد وما يشترط العورة الفلنفة على
 قولها وهو الاصح وعن محمد ان ادناه
 ما يشترط العورة (فان عجز عن أحدها
 صام ثلاثة ايام متتابعة) وعند
 الشافعي ان شاء نابع وان شاء فرق
 ثم اليسر والاعمار يعتبر حال الاداء
 دون الوجوب وعند الشافعي عند
 دون حتى لو نكح وهو مفسر
 المحدث حتى لا يكفر قبل
 ثم اعرج بالصوم بعكسه لا عندنا
 وعنده على القلب (ولا يكفر قبل
 المحدث) مطلقا سواء كان بالمال
 او بالصوم وعند الشافعي يجوز
 التكفير بالمال قبل المحدث

التكفير بعد المحرم قبل الموت لا يتناقض على ما يعلم من كلامهم أكونه بعد السب اذا المحرم مفض الى الموت وما ذكره عزى من ان المراد سحر الصديق المحرم تعقه الشيخ عبدالحى بانه لا وجه له بل كذا جرح الادعى خطأ كما يؤخذ من كلام الزيلعي وغيره انتهى (قوله دون الصوم) لان المالى يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب ادائه اما الدفنى فلا يحتمل الفصل فلما تأخر الاداء لم يبق الوجوب لان الفصل لما وجب وجب ادائه اذا الصوم هو الاداء بعينه بخلاف المالى لان المال مع الفعل متغير فجاز ان يتصف المال بالوجوب ولا يثبت وجوب الاداء به (قوله ومن حلف على معصية) قد بنا معصية له لو لم يكن متنازه ليكون الحنث أولى كالحلف على ترك وماء زوجته شهراً او ضرب عبده او شيكاه مدنيوه ان لم يوافق به وتاخر يكون البرأوى كما اذا حلف ان لا يأكل هذا الخنزير او يلبس هذا الثوب ولو قيل انه واجب لقوله تعالى واحفظوا أنفسكم على ما هو المختار في تأويله انه البر فيها أمكن كذا في الغنى وبقسم رابع وهو ان يكون المهلوف عليه واجبا قبل الحلف نحو لا صلين الظهر اليوم فان البر فيه فرض وكذا اذا كان المهلوف عليه ترك معصية نهر (قوله اوليقتن فلانا) هذا اذا كانت عينه موقوفة فار كانت مطلقة لا يحنث الا في آخر جزء من اجزأ حياته فوصى بالكفارة اذا هلك المألف ويكفر اذا هلك المهلوف عليه (قوله بذني ان يحنث نفسه ويكفر) لقوله عليه السلام من حلف على عين ورأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ثم ليكفر عن عينه معناه من حلف على قسم عليه من فعل أو ترك لان العين مركبة من قسم به وهو بالله ومقسم عليه وهو قوله لا تفعلن أو لا تفعل فكان من باب ذكر الكل وارادة البعض وفي وجه الاستدلال به نظرا لانه قال ورأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير او لم يأت الشرط برؤية غيرها خيرا والحوار بان حال المسلم يقتضي ان يرى ترك المعصية خيرا منها فيجعل الشرط موجودا نظرا الى حاله عنابة (قوله ولا كفارة على كافر وان حنث مسلما) لعدم اهليته للعين لقوله تعالى انهم لا ايمان لهم ولان الكفارة عبادية ذاتها وكونها عقوبة بالنظر الى سببها والكافر ليس اهلا للعبادة ولا للحكمة فلا تشرع في حقه اصلا وعن هذا قلنا لو انه ارتد بعد ما حلف مسلما ثم اسلم فحنث لا تزمه الكفارة وكذا لو نذر ما هو عقوبة من صدقة أو صوم لا يلزمه نفي وقوله تعالى وان تكفوا عما كنتم بعهدهم فلم يراد به بصورة الاعان اذ المقصود منها رجاء النكول والكفار وان لم تثبت اليقين في حقه شرعا لكنه يعتقد سومة اليقين باقته تعالى نهر وزيلعي (قوله وعند الشافعي تلزمه الكفارة) لان اليقين تعتد للبر وهو اهل له لان البر يتحقق عن معتقد تعظيم حرمة اسم الله فيصمله اعتقاده على البر ولهذا يستحلف في الدعاوى والمحصومات ولنا قوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفرانهم لا ايمان لهم ولانه ليس باهل لليقين لان المقصود منه البر تعظيما لله والكافر ليس من اهل لانه هاتك حرمة الاسم بالكفر والتعظيم مع المتك لا يحتمل معان بخلاف الاستحلاف في المحصومات لانه اهل لمقصوده وهو النكول والاقرار بزيلعي وقوله لمقصوده أى المقصود الاستحلاف أى لمقصود من الاستحلاف على الحنث والايصال (قوله ومن حرم ملكه) وقع انقضاء لانه لا يشترط في اليقين ان يكون مالكه حتى لو قال ملك فلان أو ماله على حرام يكون مينا الا اذا اراده الاخبار عن المحرم في يلى واعلم ان المراد من قوله ومن حرم ملكه أى على نفسه اما لوجعل حرمة معلقة على فعله فلا تزمه الكفارة كما لو قال ان اكلت هذا الطعام فعوى حرام فاكله لا يحنث شرعا لانه عن البر ثم اعلم ان ملكه محرم كما تجر وقال هذا حرام على ثم اقدم على شربه فعندنا في حنيفة تحب الكفارة وعندنا يوسف لا تجب والحنث لا يقتوى انه ان اراده التقرير تحب الكفارة وان اراد الاخبار بوشيا لا تجب كذا في التصورية ولوقال هذه الدراهم التي في يدي حرام على ان اشترى بها شيئا يحنث وان وهب أو تصدق بها لا يحنث لانه في العرف مراد بهذا التقرير الشراء مجوى من البرجندى ومثله في الزيلعي مع لار ان المراد التقرير حرمة الاستمتاع عرفا لا حرمة الصدقة والهبة انتهى (قوله لم يحرم) لانه قلب المشروع ولا قدرة له على ذلك عني واعلم ان المراد من قوله لم يحرم أى لعينه فلا مرد ما استشكله به بعضهم بانه لما

دون الصوم (ومن حلف على معصية) مثل ان لا يصلي أو لا يكلم اراه اوليقتن فلانا في هذا اليوم مثلا (بذني) أى حبيب (ان يحنث نفسه ويكفر) عن عينه لا يقال الحنث معصية ايضا لانه حرمة اسم الله تعالى لان هذه معصية من صحت في الشرع وما ذكرنا من المعاصي ليس بحرمان (ولا كفارة على كافر وان حنث حال كونه) (مسلم) وعند الشافعي تلزمه الكفارة (ومن حرم ملكه) بان قال حرم على نوبى هذا (لم يحرم) (و) لكن (ان استباحه) على نفسه أى حامل بالمباح

لم يحرم له دفع فبه لفظ الاستباحة ولا وجوب التكفير لان لفظ الاستباحة غايد كعند تناول المحرام
وكذلك وجوب الكفارة غايد كعند ارتكاب المحرام والمحرم ما شرع الله من ان المراد بقوله لم يحرم أى
لعينه فلا ينافي ثبوت المحرمة لغيره وهو العين الثالثة قوله تعالى يا أيها النبي لم يحرم ما أحل الله لك جوى
عن المفتاح (قوله كذا) ليجنه لان تحريم المحلل يمين ومنه قوله وما زجها أنت حل حرام أو سرتك على
نفسى فلو طوعته في الجماع أو أكرهها كفرت بحتى وفيه اكل هذا الرغيف على حرام حثت بالبعض وفى
والله لا آكله لا يحنث بالاكل زاذى الاشياء الا اذا لم يمكن اكله في مجلس واحد ود اعلم ان ما سبق من
قوله ومنه قوله وما زجها أنت على حرام الخ جعله في البحر داخل تحت قول المصنف ومن حرم ملكه ونصه
وعبر عن لينه مالوقالت زوجها أنت على حرام الخ لكن تعقبه في النهي بان في شمول كلامه لذلك نظرا
بينما وجه النظر كما ذكره المحوى ان جماعه لما واستمتع به بالنس مالم يخلو حتى يدخل في عموم قوله ومن
حرم ملكه انتهى (قوله وقال الشافى لا كفارة عليه) لانه قلب الموضوع فلا تدهم العين الا في النساء
والجوارى ولنا قوله تعالى يا أيها النبي لم يحرم ما أحل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم تحلة آتانكم وقال
أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له امه بطونها فارتل به عاتة وحفصة حتى رحما على
نفسه فأنزل الله عز وجل يا أيها النبي لم يحرم ما أحل الله لك الا الخ الآية وقيل انه عليه السلام كان حرم
العسل على نفسه والتسك بالنس ظاهر لان العبرة للعموم للفظ لا خصوص السبب ولان التحريم لما صار
يمينا في الجوارى فكذا جميع المساحات اذ فرق بين مباح ومباح يمينى ان يقال ما سبق من قوله
لم يحرم أى لعينه فلا ينافي ثبوت المحرمة لغيره وهو العين يشير الى الجواب عما عساه قال كيف يكون
غيرا بين الفعل والترك مع انه باهمل يحنث ويأثم بان يقال لثمة التضرع تطهر في تحريم الفعل وان لم منه
الحنث والاثم والا يثبت نسبة المصطفى صلى الله عليه وسلم لفعل مالا يجوز (قوله والقياس ان يحنث
كما فرغ) لان كلمة كل للعموم وقد باشر فعلا بما كما فرغ من يمينه وهو التمسك ونحوه وجه الاستحسان
ان المقصود وهو البر لا يحصل مع اعتبار العموم فيسقط اعتباره فاذا سقط ينصرف الى الطعام والشراب
للتعارف فله يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأه البائنة اسقوط اعتبار العموم واذ انواها كان
البلاء ولا تصرف اليمن عن الماء كقول والمشروء بمسافه من التحفيف وهذا جواب ظاهر ارأيه زولي
وعزاه في العمري الى الهداية ثم قال مع ان عبارة المحاكم في الكفاي اذا قال الرجل كل حل على حرام سئل عن
نيتة فأنوى يمينافهى يمين يكفرها ولا تدخل امرأته في ذلك الا ان ينوى فان نواه دخلت فان اكل
أو شرب أو قرب امرأته حنث وسقط عنه البلاء وان لم يكن له مية فهو يمين يكفرها ولا تدخل امرأته فيها
ولو نوى به الطلاق فالقول فيه كالقول في المحرام أى يصح ما نوى وان نوى الكذب فهو كذب انتهى
يقضى ان الامر موقوف على نيتة وان لم ينو الكذب لا يلزم منه وهو غير مستفاد من عبارة الهداية
انتهى (قوله والعنوى على انه يمين امرأته بلاية) قال الزدوى في مسبوقة هكذا قال بعض مشايخ
سهرقند ولم يتضح في عرف السلس في هذا لان من لا امرأة له يحنث به كايحلف في الحلية ولو كان العرف
مستقضا في ذلك لكان استعماله الاذوالحلية واليمين ان يقال ان نوى الطلاق يكون طلاقا مام غير دلالة
فالاحتياط ان يقف الانسار فيه ولا يخالف المتقدمين انتهى قال الكمال وهذا اللفظ لم يتصرف في
ديارنا بل المتعارف حرام على كلامك ونحوه صكا كاله وتعارفوا ايضا المحرام يلزمى ولا شك في انهم
يريدون الطلاق معلقا فانهم يذكرون بعده لا يفعل كذا ولا فعلن وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزمى
لا يفعل كذا فانه مردان فعلت كذا فسمى طالق ويحب ان يشاروا عليهم انتهى (تنبيهه) اذ لم يكن
له امرأة وحلف بالصيغة العامة يلزمه كفارة يمين اذا أكل أو شرب شرابا لانه عن البحر ولو كان له
وقت العين امرأة فابانها ثم فعل المحلوف عليه بعد العدة لا كفارة عليه لانصرافها الى الطلاق ولو سكت
امراة بعد العين ثم باشر الشرط اختلفوا والعنوى على ان زوجته لا تبين لانه جعل يمينافهى وقتة فلا ينصرف

تم سنن الالفاظ الفارسية ترجمتها
في إحدى اللزوم الآية ان شاء الله تعالى

(كفر) وعند الشافى لا كفارة
عليه (وقال كل حل على حرام فهو)
واذع على العام والشراب) فيبحث
بأكله وشربه وان قد لا ينوى
غير ذلك والقياس ان يحنث كما فرغ
لانه باشر فعلا خلا كما فرغ من يمينه
العنوى ونحوهما وهو قول زفر
والعنوى على انه يمين امرأته
(بلاية) أى نية الطلاق وكذا
لو قال حلال بروى حرام أو حلال الله
لو قال حلال بربى حرام أو حلال الله
أو حلال المسلمين وان قال لم أزل الطلاق
أو حلال قضاء وفى قوله هرجه
لم يصدق قضاء بربى حرام قبل
بديست راس كبرم بروى حرام
يجعل طلاقا بلاية وهو اختيار مشايخ
سهرقند والصحیح ان نية طلاق
وتقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا
ولو قال هرجه بديست كبرم قبل
لا يكون طلاقا بلاية ولو قال
هرجه بديست كبرم قبل لا يكون
طلاقا بلاية وقيل لا يشترط النية

الى المطلق بعده نهر (قوله ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان الخ) يتقرر وجهه وبراجع الجهر والنهر حموى قلت ظاهر ما في الجهر والنهر عن الظهيرة من وقوع الطلاق الساتر عليهما اذا كن ثلثا أو باربعاً وقعه ملبساً فضلاً لكن استدل عليه في النهر بما في الدراية لو كان له امرأتان وقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كقوله امرأتى على كذا وله امرأتان أو أكثر انتهى وظاهر قوله أو أكثر لن وقوع الطلاق على واحدة واليه البيان لانقض الثنتين بل كذلك لو كن ثلثاً أو أربعاً وقول مقابل لما سبق عن الظهيرة وحيث كان وقوع الطلاق على واحدة واليه البيان هو الاظهر مطلقاً سواء كان له امرأتان أو أكثر خاف الظهيرة من وقوعه على الكل خلاف الاظهر وإن كان في الجهر لم يملك خلافه ولم يذ كر ما نقله في النهر عن الدراية (قوله ومن نذر الخ) النذر يجب ان الانسان على نفسه شيئاً حموى عن المفتاح والنذر لا يدخل تحت الحكم فلا يميزه القاضي دروعلام الزبلي في الاكرامانه لا مطالبة في الدنيا شيئاً (قوله وفيه) الوفاة ضد الغدر وقال وفي بعده وفاء أو في معنى شيئاً عن المختار وقوله وفي أى عليه الوفاة وجوباً بهادياً من المتأخرين من قال بفرضته وهو الاظهر ثم نبلاية عن الرهان وأراد بقوله وفي أى يلزمه الوفاة ما يصل القرية التي التزمها بالكل وصف التزمه لانه لو عين دره أو فقيراً أو مكاناً للتصدق أو الصلاة فان التعيين ليس بلامر بحر بخلاف الوقف على الفقراء المقيمين ببلدة كذا لان مراعاة شرط الواقف لازم شيئاً وأعلم انه يشترط لهجة النذر ان يكون من جنسه واجب أى فرض وان يكون عبادة مقصودة تخرج الوضوء وتكفين الميت كصوم وصلاة وصدقة ووقف واعتكاف واعتاق رقبة وبيع ولو ما شافها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب وجوب العتق في الكفارة والنهي للرجع على القادر من أهل مكة والقعدة الأخيرة في الصلاة وهي لبث كالاعتكاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام من بيت المال والافعى للمسلمين فتح فلا يلزم الناذر ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وتشييع جنازة ودخول مسجد ولو مسجد الرسول والاقصى لانه ليس من جنسها فرض مقصود وهذا هو الصواب درو في الجهر ثم اطمع خمس فزاد ان لا يكون معصية لذاته فخرج نذر صوم يوم الغفر لانه لغره وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر رجعة الاسلام لم يلزمه شيء غير هوان لا يكون ما التزمه اكثر مما عاكه أو مذكراً لغيره فلو نذر ان تصدق بالف ولا عاكه الا ما تزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلب ويزاد ما في زواهر المجواهر ان لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم امس أو اعتكاف لم يصح نذره درو وأعلم ان ظاهر كلامه يعطى انه لو قال لله على ان اهدى هذه الساعة وهي ملك الغير لا يلزمه شيء لفقد شرط الهبة وهو ان لا يكون المنذور في ملك غيره وبه صرح في البرازية لكن بشكل عباد كره فيها من انه لو قال لاهدين هذه الساعة والمثلة بحالها يلزمه النذر وان نوى عينا كان عينا انتهى فينظر وجه الفرق ولهذا قال في النهر والفرق بالتأكد وعدمه محالاً اثره يظهر في جهة النذر وعدمه ثم على الهبة هل يلزمه قيتها أو يتوقف المحال على ملكها محل تردا انتهى وأعلم انه وقع في النهر والفرق بين التأكد وعدمه الخ والصواب بالتأكد كذا ذكرنا (تنبيه) حلف بالنذر ينوي صاماً ولم ينو عدداً معلوماً ماسماً ثلاثة ايام واذا نوى صدقة ولم ينو عدداً معلوماً ماسماً سكن لكل مسكن نصف صاع (قوله في الصورتين) يعني المطلق والمعلق لكن يجب في المحال في المطلق وعند وجود الشرط في المعلق لان المعلق كالخمر عند وجود الشرط زبلي (قوله مطلقاً) أى سواء علقه بشرط براد كونه أولاً (قوله وعند محمد) في أكثر نسخ الدرر وعن محمد (قوله اذا علق نذره بشرط يريد كونه الخ) وهذا التفصيل محتار صاحب الهداية وهو وان كان قول المحققين فهو خلاف ظاهر الراية ونظره في صاحب العناية وبين وجه النظر وقال عليه الوفاة بنفس النذر ولا يتبعه كفارة بين لا طلاق المحدث يعني قوله عليه السلام من نذر وبني فعله الوفاة بما سمي وردت نظره برسالة وقد بينت صحة حصر الهبة فيما قاله صاحب الهداية فيختار الناذر بين الوفاة بعين المنذور وبين كفارة بين فيما اذا علق النذر بما لا يراد

ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر (ومن نذر نذراً مطلقاً) بان قال الله على صوم شهر مثلاً أو علقاً بشرط ووجد الشرط فيما اذا علق نذره بشرط (وفي به) في الصورتين مطلقاً وعن الشافعي انه يتعين عليه كفارة المين وعن محمد انه اذا علق نذره بشرط يريد كونه كقوله ان نسفي الله مريضاً أو رجلاً لا يخرج عنه بالكفارة

صكونه وعليه الفتوى شربلية والمحصل ان في المسئلة ثلاثة اقوال الاول لزوم الوفا بالندور والتفصيل الثالث القصور مطلقا استفيد هذا من قوله في البحر بعد عزو التفصيل لصاحب الهداية والمذكور في ظاهر الرواية لزوم الوفا بالندور وعينا مغبرا كان او مطلقا وفي رواية النوادر هو بخلاف الوفا بين كفارة العيدين وجوب الاستفادة من قوله وفي رواية النوادر انما بطلاقة شامل ما اذا كان مطلقا او مطلقا وكذا يشمل ما لو عاقبه على شرطا براد كونه واستفيد مما تقدم ان الترجيح اخذت فالتبريل في رجحان فصل صاحب الهداية وصاحب العناية زج لزوم الوفا بالندور ومطلقا تمسك بالاطلاق الحديث ولم أر من رجح القول بالتفسير مطلقا وما في البحر من قوله بعد ان عز القول بالتفسير الى رواية النوادر قال في الخلاصة وبه فتى فتحصل ان الفتوى على التفسير مطلقا تعقبه في التهربان وضع المسئلة في الخلاصة في التعليق الذي لا يراد كونه بمنع ما دامه من الاطلاق اعني سواء اراد كونه أولا (قوله) ويجب عليه الوفا) تبع في القول بالوجوب صاحب الهداية لكنه خلاف الاظهر كما سبق (قوله) يتخير بين الكفارة وبين الوفا (الخ) لا كلامه نذر ظاهره بين معناه لانه قصده المنع عن ايجاد الشرط فقبل ان أي المجهتين بخلاف ما اذا علق بشرط يدبونه لان معنى العيدين وهو قصد المنع غير موجود لان قصده الرغبة فيما جعله شرطا دور (قوله) رجوع الى هذا القول) وهو التفسير فيما اذا علقه على شرط لا يراد كونه بعد ان كان يقول يلزم الوفا بما سمي من غير تفسير هذا حاصل ما استفاد من كلام الشارح وفيه مخالفة لما في الخلاصة حيث قال لوجعل على نفسه حجا او صلة او صدقة بما هو طاعة من فعل كذا ففعله لزمه ذلك الشيء ولم يتجزه كفارة العيدين في ظاهر الرواية والمروزي كان يقول ان شاء سام اوصلي او حج وان شاء كفر وعن أبي حنيفة انه رجوع عن هذا قبل موته بسبعة ايام وقال يجب فيه الكفارة قال السرخسي وهو اختياري لكثرة البلوى وهكذا اختاره الشهيد وبقي انتهى ولما قال السداجي المستفاد من عبارة الخلاصة آخر ان الفتوى على وجوب الكفارة لا التفسير انتهى (قوله) وبه أي بالتفسير كان بقي اسماعيل (ازاد الخ) فعل هذا اختلاف النقل عن السرخسي قال الشارح نقل عنه انما التفسير وصاحب الخلاصة نقل عنه اختيارا وجوب الكفارة من غير تفسير ويمكن دفع المخالفة ادعيا في الخلاصة من وجوب الكفارة لاني انما يخرج عن العهد بايقام التزم وعليه فاسم الاشارة من قوله رجوع عن هذا رجح لما ذكره أولا من قوله ولم يتجزه كفارة العيدين لما ذكره المروزي من التفسير خلافا لما فهمه السداجي (قوله) لفتوه عليه السلام من حلف وقال ان شاء الله بر في يمينه الا انه لا يضمن الاتصال لانه بعد الفراغ رجوعا ورجوعا في العيدين الا اذا كان انقطاعه لتنفس او سعال ونحوه فانه لا يضر وظاهر كلام المصنف ان العيدين منعقدة لانه لا حنث عليه اصلا لعدم الاطلاع على مشيئة الله تعالى وهذا قول أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد التعليق بالمشيئة ابطال وكذا كل ما يتعلق بالقول بالمشيئة المتصلة به ولو حنث بطله كندر وطلاق وعتاق واقراء عباد او معاملة وكذا سائر العقود سواء قصد الاستثناء او لم يقصد حكمه او لم يعلم بخلاف المتعلق بالقلب كالنية بحر وشرب نبلية وهذا اذا كان القول بصيغة الاحرار فلو بالامر أو النهي كاعتق او عدي بعد موثقي ان شاء الله وبيع عدي هذا ان شاء الله ليضع الاستثناء در فتى الاول يبقى موثقي بالعتق وفي الثاني يبقى وكذا يبيعه لكن قال الحموي في حاشية الاشياء وظاهر اطلاق المصنف في الاقوال يشعل الاوامر وفي ذلك خلاف قال في العبادية الاستثناء هل يعمل في الاوامر قبل يعمل وقبل لا وصرح بان ان شاء الله في الصوم لطلب التوفيق فظاهرها انها ليست فيه بالاستثناء معني يقال ان النية ليست من الاقوال فلا تطل بالاستثناء (تمت) روي ان محمدا بن اسحاق صاحب المغازي كان عند المنصور فكان يقرأه المندم المندم في رواية اخرى كان حاضر عنده فاراد ان يقرأ الخليفة عليه فقال ان الشيخ يخالف جدي في الاستثناء المنفصل فقال له بلغ من قدرك ان تخالف جدي فقال ان هذيانا يدان بصدقك

ويجب عليه الوفا وان علقه بشرط لا يبريد كونه كمن تحول الدار ونحوه لا يبريد بين الكفارة وبين الوفا بما يتخير بين الكفارة في التفسير التزم وهو قول الشافعي في التفسير وروى ان ابا حنيفة رجوع الى هذا القول قبل موته بسبعة ايام وفيه كان يفتي اسماعيل الزاهد في بلخ اولا في السنة السرخسي وشايع بلخ قال الاثم بجله ان شاء الله (بر) والله لا تعلم كذا ان شاء الله (بر)

ملكك لانه اذا عازا لاستثناء المنفصل فبارك الله لك في عهودك اذا كان الناس ياجعونك ويحلفون ثم يهرجون ويستثنون ثم يحالفون ولا يهتدون فقال نعم ما قلت وغضب على محمد بن اسحاق وآخرجه من عنده وقال لا يحنفة استر هذا على زبلي (قوله فالمراد به عدم الانعقاد) لان فيه عدم الحنث كالمر فاطلق عليه زبلي (فروع) نذران يذبح ولده فعليه شاة لقصة المخاض والغاء الثاني والشافعي كذره بقلته ولما لو كان يذبح نفسه أو عبده وأوجب محمد الشاة ولو يذبح أبيه أو جده أو أمه لعاجا ما لانهم ليسوا من كسه ولو قال أن برأ من مرضي هذا بعت شاة أو على شاة أو بعتها فبرأ لانه متى لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالحنفة الا اذا زاد وأصدق بجلعها لان التصديق من جنسه فرض وهي الزكاة فتح وبحرفي من الدر وقاض تنوير وشرحه وأعلم ان النذر المعلق على شرطه يذبح كونه لا يصح تعجيله قبل وجود شرطه تنوير فها ساقى بقى ان يقال ما سبق من تعجيله عدم اللزوم فيها اذا قال ان برأت من مرضي صلى ذبح شاة بان الذبح ليس من جنسه فرض فيقدان هدى المتعة والقران ليس بفرض

(باب العين في الدخول والسكنى والخروج والائتمان وغير ذلك)

من الركوب لما كان انعقاد العين للفعل أو الترك لم يكن بدمن ذكر أنواع الأفعال فذكر في هذا الباب خمسة أفعال وقدم الدخول والسكنى لان أول ما يحتاج اليه الانسان المسكن الذي يدخل فيه ثم توارده عليه الأفعال نهر (قوله منسبة على العرف) فلا حث في لا يدمن يتأبىب العتكون الابالية درع الفتح والمراد عرف المحالف فان كان من أهل اللغة اعتبر فيه عرف أهلها وان لم يكن اعتبر عرف غيره وفي مشترك الاستعمال يعني بين أهل اللغة وأهل العرف تعتبر اللغة على أنها العرف نهر وبحرفي وأعلم ان بناء الإيمان على العرف مقيد بما اذا لم يكن له نية فان كانت اللفظ يتخلله انعقدت العين باعتباره كذا في الفتح وفي البصر عن الحموي المتبر في الاعيان الالفاظ دون الاغراض انتهى ولعله قضاء وما ذكره الكمال دابة فلا مخالفة شرعية ولا يفتقر على اعتبار الاعيان دون الاغراض ما لو اغتاط على شخص خلف لا يشتري له شيئا غلس فاشترى له بدرهم أو أكثر لا يحنث من خلف لا يخرج من الباب فخرج من السطح لان العبرة بعموم اللفظ لا في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة حنث باحدى عشر بخلاف البيع تنوير وشرحه من الاشياء ثم رأيت في التمهني ماضيه وأعلم انه رأى اللفظ والغرض في الإيمان وقيل رأى اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند أبي يوسف واما عند الطرفين فبرأى الغرض انتهى (قوله على الحقيقة) يعني الاغوية دلان الحقيقة أحق بالارادة زبلي لكن قال السد الحموي وشيخان مذهب الشافعي ليس كذلك بل الإيمان عنده منسبة على العرف انتهى واختلف النقل عن الامام أحمد يعني ذكره مع الشافعي في أنها منسبة على الحقيقة وفي الجرد ذكر انها عنده منسبة على النية مطلقا وكذا في الدر قال شيخان فيكون من أحمد وابتان انتهى والظاهر ان المراد من قوله في الجرد مطلقا أي سواء كان ماؤه حقيقة أم لا (قوله وعند ذلك) على معنى كلام القرآن (لانه نزل على أصح اللغات وأفصحها قلنا فرض المحالف ما هو المهود المتعارف عنده فبعت بغيره ولمذا الحلف لا يجلس على الفراش أو على السباط أولا يستضيء بالسراج لا يحنث بمجوسه على الأرض ولا بالاستسقاء بالنفس زبلي (قوله لا يحنث بدخول الكعبة الخ) لان البيت عرفا ما أعد للبيتوتة وهذه القساق من لبن لمساو يذني ان يحنث بالدخول في البيت المحرام والمجدان نوى ذلك لان آيات القرآنية ناطقة باطلاق اسم البيت عليهما نهر (قوله والبيعة) بكسر الهمزة ونهر وفي الغاية البيعة متعبد بالنصاري والكنيسة للهود قال القتي في تفسيره لمذمت صوامع للصائين وبيع للنصاري وصلوات أي بيوت صلوات يعني كائس للهود ومساعد للصليين وفي الخلاصة من الأصل حلف لا يسكن بيتا ولا يئمه فسكن بيتا من شعرا وقسطا

والمراد به عدم الانعقاد أي لا يحنث أصلا
فلا يكون عيناً
*(باب العين في الدخول والسكنى
والخروج والائتمان وغير ذلك)*
الأصل ان الالفاظ المستعملة في العين
منسبة على العرف وعند
الشافعي منسبة على الحقيقة وعند
مالك على معنى كلام القرآن ان
(حلف) ان (لا يدخل بيتا لا يحنث
بدخول الكعبة) والبيعة والبيعة
وهو عبد النصاري (والكنيسة)
وهي معبد اليهود

أوخيمة لا بحث أن كان المحالف من أهل المصر وان كان من أهل البادية بحث شخشا (قوله والدلهيز)
 بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب نهر (قوله وهو مسقف) ظاهره أنه لو لم يكن مسقفا لم بحث
 وليس كذلك لأن السقف وصف فالتقيده اتفاق والمجاصل كافي الشربلالية من الكمال أن كل
 موضع إذا أغلق الباب صار داخل لا يمكنه الخروج من الدار وله سبعة يصلح للبيتونه بحث بدخوله
 انتهى وذك قبل هذا أن ذكر السقف في الدلهيز لاحاجة إليه وعزاه إلى الكمال ثم قال فكذلك في الصفة
 وأعلم أن ما ذكره في المداية من تخصيصه المحنت بدخول الصفة دون الدلهيز ويرى عليه صاحب الدرر
 متعقب ولهذا خالفه الكمال لأن المعنى فيهما واحد (قوله وهو الساباط الذي يكون على باب الدار)
 مسقفله جذوع اطرافه على جذار الباب والاطراف الا ترفع جذار الجدار المقابل نهر (قوله)
 ولا يكون فوقه بناء) عبارة القهستاني بلا بناء وقه أوسع بناء مفتوحه إلى الطريق كافي المسطاح ثم
 رأيت العلامة الوافي أقروا ذكره في الدرر مع زيادة قوله ولو كان فوقه بناء لا يقال لمساخلة (قوله)
 وفي عرف أهل الكوفة بحث في الصفة) لأن مصافهم كانت ذات حوائط أربعة والظاهر من عرف
 دار صاحب هذا المختصر أنها لا تبنى على هيئة البيوت بل تبنى ذات حوائط ثلاثة فلا تكون بيتا فلهذا
 قال لا بحث وقال في النهاية الأصح عندي أنه بحث لأن البيت اسم لشيء مسقف مدخله من جانب واحد
 وهو بيت للبيتونه فيه وهذا موجود في الصفة إلا أن مدخلها أوسع من مدخل البيوت المعروفة فكان
 اسم البيت متناولا لها فيبحث بسكاها إلا أن يكون نوى البيوت دون الصفاف فيسئل ليه خص العلم
 ببنية زيلعي لكن لو أبدل سكاها بدخوله لكان أولى شخشا (قوله لا بحث بدخوله سخرية) لأن البناء
 وصف وهو في الغائب معتبر بخلاف ما إذا كانت الدار مشارة الساجوى والمراد بخرابها أن تصير ساحة
 فاما إذا زال بعض حيطانها فيسئل أن بحث في المنكر نهر إذا كان له نسيه يحصر عن الفتح وظاهر اطلاقه
 عدم البحث لأن نوى في القصر هو الداية قدما ليجن لانه لو وكله بشرارة مكررة قاشتري دارا خربة نفذ على
 الموكل لتعريفهم وجه باعتبار بيان الش والحلة والام تصح الواكالة لتناحش الجمالة وهي في الجين
 منكرة من كل وجه فافترقا وأشار المصنف إلى أنه لو حلف لا يدخل هذا المسجد فهدم ثم دخله بحث وهو
 مروى عن أبي يوسف وقول أبي يوسف هو مسجد وان لم يكن مذبوا يبقى بعد خرابه مسجد إلى يوم القيامة
 هو الفتى به ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فز يذيقه فدخل تلك الزادة لا بحث لأن الجين وقفت على
 بقعة معينة بخلاف الخاف على عدم دخول مسجد بنى فلان وأدار بنى فلان والمسئلة بتجلفا فانه بحث
 لأنه علق بيمينه على الإضافة وذلك موجود في الزيادة بمحر وأحترز بقوله وقول أبي يوسف هو الفتى به عن
 قول محمد بن أن المسجد إذا خرب واستغنى عنه فإنه يعود إلى ملك الباني أو ورثته كافي الاسعاف (قوله)
 وفي هذا الدالهيز بحث بدخوله سخرية) اختلف في تخصيص هذه المسئلة فقيل اسم الدار لا يقع على العرصة
 قبل البناء وبعد ما بنيت تسمى دارا وحيدتها للعرصة أصل في إطلاق هذا الاسم والبناء على الوصف
 والوصف في العين غير معتبر جوى عن البرجندي (قوله وقال القتيبة أبو الليث أن كانت العين بالفارسية
 الخ) فالفرق بين المعروف والمنكر أنما هو في العربية جوى عن البرجندي وأعلم أن التفرقة بين المعروف
 والمنكر بالنسبة للدار أما البيت فلا فرق فيه بصر (قوله لا بحث) لأنهم تبق دارا لا اعتراض اسم آخر عليه
 وكذا إذا غلب عليها الماء أو جعلت نهر فدخله فسد لا لاشارة مع التسمية لانه لو أشار ولم رسم كالو حلف
 لا يدخل هذه فإنه بحث بدخوله على أى صفة كانت دارا أو مسجدا أو جاما أو سبانا لأن الجين عتقت
 على العين دون الاسم والعين باقية يحصرن الذخيرة (قوله كذا البيت الخ) فليبا لاشارة أجمع إلى أنه
 لا بحث في المنكر بالاولى أما إذا نهى لم فلو وال اسم عنه حتى لو سقط السقف وبقيت جيعانه حنت
 بدخوله وجعل في البداهة هذا في العين أما المنكر فلا بحث فيه لانه بمنزلة الصفة فله وهي في المحاضر لغو
 وفي الغائب معتبرا انتهى وفيه نظير بل لا فرق بين المنكر والعرف حيث صلح لأن يسات فيه واما ما نجي

(والدلهيز والسلة والصفة) قال
 مشاختا هذا إذا كان الدلهيز بهال
 لو أغلق الباب بقي خارج البيت فان
 كان بحث لو أغلق الباب بقي داخل
 كان بحث وهو مسقف يجب أن بحث
 البيت وهو مسقف وهو الساباط الذي
 وكذا الظلة بالضم وهو الساباط الذي
 يكون على باب الدار ولا يكون فوقه
 بناء وفي عرف أهل الكوفة سخرية
 في الصفة (وفي دارا بدخوله سكرية
 أى لو حلف أن لا يدخل كونه سخرية
 لا بحث بدخوله سخال كونه سخرية
 (و) أن حلف أن لا يدخل (في هذه
 الدار بحث) بدخوله سخرية (وان
 كانت (بنيت دارا نرى) مقامها
 بعد الانهدام) وقال القتيبة أبو الليث
 أن كانت العين بالفارسية لا بحث
 في المنكر والمشار إليه لا يدخل
 المنية كذا في شرح النظم (وان
 جبلت) الدار العتية (بستانا أو
 مسجدا أو جاما أو سبانا أو نهر)
 فليسته (لا) بحث (كذا البيت)
 أى كما لا بحث أن حلف أن لا يدخل
 هذا البيت

بيتاً آخر ولو بنى في الأول فلان هذا المبنى غير البيت الذي منع نفسه من دخوله ثم روكذا إذا حلف لا يلبس
 إلى هذه الأسطوانة أو إلى هذه الحائط فهدم ثم بنى بنقضه لم يحنث لأن الحائط إذا هدم زال الاسم عنه
 وكذا الأسطوانة فطلعت العين وكذا الوحش أن لا يكتب بهذا القلم فسكر ثم برأه فكتب به لم يحنث
 لأن غير المبرى لا يسنى قبل أن يتوب فإذا كسره زال الاسم فطلعت العين وكذا إذا حلف على مقص فسكره
 ثم أعاده لأن الاسم قد زال بالسكسر وكذا كل سكن أو سيف كسره ثم أعيد بخلاف ما لو نزع سمها بالمقص
 ولم يكسره ثم أعيد فيه سمهاً آخر فإنه يحنث لأن الاسم لم يزل بزوال السمحار وكذا أن نزع نصاب السكين
 وجعل عليه نصاباً آخر يحنث لأن السكين اسم للحديدة ولو حلف على قبض لا يلبس أو قابضاً أو مضطماً
 أو حبة مضطمة أو مضطمة أو قنطرة أو خنجر فتنقض ذلك كله ثم أعيد يحنث لأن الاسم باق بعد النقص
 بخلاف ما لو حلف لا يركب هذه السيف فتنقض ثم أعيد بذلك الخنجر فركبها لم يحنث أو حلف لا يركب
 هذا السرج فنقضه ثم أعاده لم يحنث. واللام بعد النقص يحصر (قوله فهو هم دخل) الفرق بين الدار
 والبيت حيث يحنث بدخول الدار منه دمه ولا يحنث بدخول البيت منه ما إن اسم الدار يطلق في العرف
 على المتهمة واسم البيت لا يطلق على المتهمة حموى عن البرجندى (قوله أو بنى داراً أخرى) صوابه بيتاً
 آخر كما في السني (قوله والواقف على السطح داخل) لأن السطح من الدار الأثرى أن المتكف لا يقصد
 اعتكافه بالخروج إلى سطح المسجد إذا حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها بأن توصل إليه من
 سطح آخر فإنه يحنث وقبل في عرفنا لا يحنث وما في المختصر قول المتقدمين ومقابلة قول المتأخرين ووفق
 بينهما في الغنح يحمل ما في المختصر على ما إذا كان السطح حضير وجعل مقابله على ما إذا لم يكن له حضير
 أي سائر حجر ومقتضاه أنه لو حلف لا يخرج منها فقص على سطحها الذي لا حضير له أن يحنث والمسطور
 في الفاية أنه لا يحنث مطلقاً لأنه ليس بخارج وبؤيده ما في المحيط الوارث في شجرة أغصانها خارج الدار
 بحيث لو سقط سقط في الطريق لم يحنث نهر والسطح معروف وهو من كل شيء أعلاه حموى عن العجاج قيد
 بالسطح لأنه لو حلف لا يدخل دار فلان يغفر سرداب تحت دار فلان أو قنطرة فدخل السرداب أو القنطرة
 لم يحنث لأنه لم يدخل ولو كان للقنطرة موضع مكشوف في الدار فإن كان كبيراً يستقي منه أهل الدار فإذ بلغ
 ذلك الموضع حنث لأنه من الدار وإن لم ينتفع به أهل الدار لم يحنث لأنه ليس من مرافق الدار ولا بعدواخه
 داخل الدار ولو اتخذ فلان سرداباً تحت داره وجعل بيوتاً جعل لها أبواباً إلى الطريق فدخلها لم يحنث
 حنث لأن السرداب تحت الدار من بيوتها كذا في المحيط وأما بطلانه أنه لا فرق في المألوف عليه بين
 أن يكون داراً أو بيتاً أو مسجداً فإن كان فوق المسجد مسكن فدخله لم يحنث لأنه ليس بمسجد كما في البدائع
 وأشار بقوله داخل إلى الاحتراز عما لو حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخلها من غير الباب لم يحنث
 لعدم الشرط وهو الدخول من الباب فإن نقب للدواب آخر فدخل يحنث لأنه عقد دينه على الدخول من
 باب منسوب للدار وقد وجد ذلك الباب الحادث كذلك وإن عني به الأول يدل أن لفظه يحتمله ولا يدل
 في القضاء أنه خلاف الظاهر وإن عني الباب فقال لا أدخل من هذا الباب فدخل من باب آخر لم يحنث
 بحر (قوله والمجدار) يعني الخاص ولهذا قال في البحر ولو كانت الحائط التي قام عليها مشتركة بينه وبين
 جاره لم يحنث كما في الظهيرية والحاصل أنه إذا حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان فإنه يحنث بالوقوف
 على سطحها أو حائطها أو شجرة فيها واعتبتها حيث كانت داخل الساب أو دهرها أو حائطها أو كسبها
 أو طلتها أو بستانها الذي في وسطها أو يحنث بدخولها على أي صفة كان الحائط راكاً أو ماشياً أو جحولا
 بأمر أو فاسياً ومنه على شرط أن يكون مختاراً ولو دفعته الزميج وأوقعته في باب الدار الفصح أنه لا يحنث
 إن كان لا يستطيع الامتناع وإن كانت الدابة جوحاً فالتفت وأدخلته في الدار وهو لا يستطيع أمساكها
 لا يحنث وإن أدخله إنسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل مختاراً فالتوى على أنه يحنث بحر عن الظهيرية
 وأعلم أن ما ذكره من أن الفتوى على أنه يحنث يحمل على القول بعدم احتلال العين فيما لو حلف لا يدخل

(فهدم) ثم تدخل (أرضي) داراً
 (أخرى) فقامها ثم دخل (والواقف
 على السطح) والمجدار (داخل) حتى
 لو حلف أن لا يدخل هذه البيت
 فوقف على سطحه أو جداره حنث

فادخل تمكرها أو اقتهار مع فيها أو دخلته العداية ولم يحسن له قدرة على الامتناع وهو الصبح نهر من
الدرية لكن ساقى من السدادي شجاع انما تغل وهو ارفق بالناس واعلم ان المراد بالكراد على
المتحول ما اذا جعله انسان وأدخله أما اذا هدده حتى دخل بنفسه فإنه بحث لوجود الفعل منه ولا فرق
في حثه لوجلف لا يدخل دار فلان بين ان سكنها بالملك أو بالجارة أو بالعارية إلا اذا استعارها لخذ
فيها راحة فهو في المحيط حلف لا يدخل دار فلان وله دار سكنها ودار راحة فدخل دار راحة لا بحث
وفي الخاصة حلف لا يدخل دار بنته أو دار أمه أو بنته أو أمه تسكن في بيت زوجها فدخل الخالفا بحث
ولو حلف على ألا تزوجه لا يدخلون بيته لا بحث بدخول واحد لأنه جمع ليس فيه الألف واللام
فكان تحلفه لا يكلم رجلا أو نسأه لا بحث بالواحد بخلاف ما لو حلف لأكل الفقراء والمسكين
أو أكل حال فإنه بحث بالواحد لأنه اسم جنس فالجمع المعروف بالألف واللام كالقرد وغير المعروف على
حقيقته ولا تأثير للإضافة وعدمها بدليل ما في الأوقات لوقال لأكلهم خروف فلان وليس له إلا واحد فان
كان يعلم بحث اذا كلم ذلك الواحد لأنه ذكر الجمع وأرادوا اهدوا ولم يعلم لا بحث لأنه لم ير الواحد فبحث
العين على الجمع فهو مخرج في ان الجمع المضاعف كالنكر لكن في القبة ان أحسنه الى أقربائك فانت
طائق طائق بالاحسان الى واحد ولا يراد الجمع في عرفنا فبحث الى الفرق الا ان يدعى ان في العرف
فرقا بجر وشئ أو بصر عن قال لا يرأه ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها وقال ما كان فلان فيها
فخرج فلان من الدار باهله ومتاعه ثم عاد اليها ثم دخل الخالفا الدار قال لا بحث قال هشام قلت له اذا عاد
اليها ليس له قد كان فيها قال لا بحث لأنه حيث خرج منها لم يكن فيها قلت له وكذلك قوله لا كلم فلانا
مادام على هذا الثوب أو أزال على هذا الثوب فلو زعم ثم لبسه ثم كلفه قال محمد ثم لا بحث وفي مجموع
النوازل ما يخالف هذا قال ولوقال ان كنت ما كنت في هذه الدار فرأته كذلك فخرج ثم عاد ثم كلمه بحث
والفرق أنه يكون كون بعد كون ولا يكون دعوة بعد دعوة شيئا عن فصول العمادي (قوله والاختار
ان لا بحث ان كان المخالف من بلاد الجهم) لأنه لا شيء داخله فاد (قوله وفي طاق الباب) أي
باب الدار والطاق ما عطف من الابنية جوى عن المفتاح (قوله لا بحث) لان الباب لا يزل اذ رومما
فيها لم يكن الخارج من الدار والمراد بطاق الباب عتبة بحث اذا أغلق الباب كانت خارجة عنه وهي
السمكة أو سمكة الباب بصر (قوله أو احدى رجليه) لان الانفصال التام لا يكون الا بالقدمين خلافا
لما في كثير من الكتب ان استوى الجانبيان أو كان الجانبيان الخارج أسفل لم بحث وان كان الجانبيان
للداخل أسفل بحث وفي الظهيرة ولو ادخل رأسه وحدى قدميه بحث بصر (قوله ودوام الخ) والغارق
ان كل ما يصح امتداده له دوام كالقعود والقيام والنظر ونحوه وما لا يعتد له دوام كالدخول والخروج
وأشار المصنف الى انه لو قال كما ركبت فانت طائق وهو راكب ومكث ثلاث ساعات طلق ثلاثا في كل
ساعة طلقه بخلاف ما اذا لم يكن راكبا فركب فانت طائق واحدة وتطلق بالاستمرار وعلى هذا قال كذا
ركبت هذه الدابة فقلت على ان تصدق بدرهم ثم ركبها ودوام عليه فعليه درهم واحد ولو قال ذلك حالة
الركوب زعم في كل ساعة يمكنه النزول درهم قلت في عرفنا لا بحث الا ابتداء الفعل في الفصول كلها
وان لم يتوعد على يوسف ما يدل عليه ولو حلف لا يدخلها غدا وهو فيها مكث حتى مضى الغد لم بحث لأنه
لم يدخلها فيه ولو نوى بالدخول الإقامة فيه بحث بصر (قوله وقال زفر بحث) لوجود اللبس والركوب
والسكنى بعد العين وان قل وذلك كاف للبحث ولنا ان العين تعقد للبر ولا يمكن تحقيق الالام استثناء هذه
المدة فلا تدخل للضرورة لان الشارع أمر بالبر ونهى عن الحث بقوله تعالى واحفظوا أيمانكم وبقوله
ولا تنقضوا الأمان بعدوا فلو لم يستثن زمن البر لكان تكليفا غايبا ليس في الوعيد فان قيل العين كما
تعقد للبر تعقد للبحث كافي قوله لا من السماء قلنا هذا أيضا عقد للبر لتصور الحقيقة وان لم يتصور
عادة وانما بحث بعد انعقاد البر عادة لا لأنها عقدت للبحث زبلي (قوله فكنت ايا ما لم بحث حتى يخرج الخ)

والختار ان لا بحث ان كان المخالف
من بلاد الجهم وعليه الفتوى وان كان
من بلاد العرب بحث وهو جواب
الاسم (و) ان وقف (في طاق
الباب) بحيث لو أغلق الباب يكون
داخل لا بحث وأما اذا سكن خارجا
لا بحث ولو ادخل رأسه أو احدى
رجليه لا بحث (ودوام اللبس والركوب
والسكنى كالإقامة دوام الدخول)
حتى لو حلف لا يلبس هذه الدابة
وهو لابس أو لا يركب هذه الدار
وهو راكب أو لا يسكن هذه الدار
وهو ساكن فخرج أو زل أو نزل لا بحث
وهو ساكن فخرج أو زل لا بحث
في الحال لا يدخل هذه الدار وهو
ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار وهو
فيها مكث فيها ايا ما لم بحث حتى يخرج
ثم يدخل

وتفان المسئلة حلف لا يخرج وهو خارج لا يثبت حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج وهو متزوج ولا ينفق
وهو متطهر فاستدام الطهارة أو النكاح لا يثبت بغير (قوله وهو المراد بدوام الدخول) أي المكث فيها
أما جوى (قوله) والأفالدخول لا دوامه) إذا الدوام على الفعل لا يتصور حقيقة لأن الدوام هو البقاء
والفعل المحدث عرض والعرض مستحيل البقاء فببطل دوامه فكان المراد بالدوام تحدد لثباته بغير
(قوله) ولوحلفان لا يسكن الخ) لما كان بالاختلاف في الثقل يتركز منها (قوله) والمصلحة هي المصلحة
في عرفنا بالمحارة والسكنة كالمصلحة (قوله) وأهله) الواو بمعنى أولان المبحث يحصل بقاء أحدهما من
غير توقف عليها فلو قال نويت الدخول بي في خامة لم يصدق في القضاء وبدن بغير البدائع (قوله)
وهو بريدان لا يعود إليها) فبذلك يعلم حشده فيما إذا أراد العودة ولم يكن له نية بالأولى (قوله) بخلاف
(المصر) أو البلدي حيث لا يتوقف العري على نيل المتاع والأهل فيجاء به عن أي يوسف لأنه لا يعد ساكنا
في الذي انتقل عنه عرفا بخلاف الأولى بمرسك كالقالي النهر وفي عصرنا بعدسا كاترك أهله ومتاعه فلو
خرج وحده ينبغي أن يثبت (قوله) أو القرية) أشار به إلى ما في البحر عن الهداية من أن القرية بمنزلة المصر
في الصحاح من الجواب (قوله) وإن كان ويدا) كسر التاء فصاع من فقها قهتاني إلى السكنى تثبت بكل
المتاع فتبقى ببقاء شيء منه وهذا مذهب الإمام واختلاف الترجيح فالقوله أو اللثرج قول الإمام ورج
في الهداية قول محمد ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه كإلى الفتح وصرح كثير كصاحب المخطوط والفوائد
الظهير والكافي بأن الفتوى على قول أبي يوسف فقد اختلف الترجيح والأفتاء بمذهب الإمام أولى لأنه
أحوط وإن كان غير مرفق ويصرف على كون السكنى تبقى ببقاء اليسر من المتاع عنده أنه لو انتقل
المودع وترك الزوجة لا يفر من المنزل المنتقل عنه لا يفيق وعندهما يضمن ذكره الرازي بغير ما يفتي فيه
من التفرط في المحقق (قوله) وعند محمد الخ) في النزيل إلى غير البهان هو أصح ما يفيق به من التصحیح
(قوله) ومما احتجوا (الخ) هذا تنقيح لا خلاف في المبحث عند الإمام ببقاء القليل من المتاع يعني ما ذكر من أنه
يثبت ببقاء القليل عند الإمام ليس على إطلاقه بل بقيد المشايخ بما إذا كان ذلك الباقي مما يقصده
السكنى (قوله) فأما الأهل الخ) والمراد بالأهل زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان بأهلهم فحشمته
والقيام بأمره بغير عن البدائع (قوله) بلا تأخير) وإعلم أنها لا يثبت تأخير ساعة إن أمكنه النقل فيها فإذا ما
لم يقدر بأن دخل الليل وخاف من لص أو منع من ذي شوكة أو لم يجد ما ينتقل إليه أو غلق عليه الباب فلم
يقدر على فقهه أو كان شر بقاء وضعف عن حمل المتاع بنفسه ولم يجد من ينقلها لم يثبت ويحقق ذلك الوقت
بالعدم للضرورة وقولنا وخاف من لص أو منع من ذي شوكة أو لم يجد ما ينتقل إليه أو غلق عليه الباب فلم
نفس اللان سكنت هذه الدار فانت طالق عذرت حتى أصبح لانها في معنى المكره بخلاف الرجل له
لا يضاف هو المختار وينبغي في داره أن يكون وجود الليل عذرا في حق الرجل أيضا إذا كان يفتنى من
مصادفة الوالي أو اتساعه بخلاف ماذا قال أن لم يخرج من هذا المنزل اليوم فأمر أنه طالق فبعد منع عن
الخروج أو قال لأمر أنه أن يفتنى الليلة إلى البيت فانت طالق فنعها والد حاجت طلق فيها ما هو الصحيح
والفرق أن شرط المبحث في هذه المسئلة هو الفعل وهو السكنى وهو مكره فيه وللا كراهة تأخير في إعدام
الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل والانتزاع كراهة في إبطال العدم بغير (قوله) وإذا انتقل إلى السكنة
الخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين كور الدار لمسا أو متاجرة وسأقي عن شرح السيد ما خلفه جوى
(قوله) لا يبر) كذا في الهداية ودليله في الزيادة من خرج بعالم من مصره لم يتخذ وطنا آخر حتى وطنه
الأول في حق الصلاة كذا هذا انتهى وفي الفتح وأطلق عدم المبحث أوجه وكون وطنه باقيا في حق إتمام
الصلاة ما يستوطن غيره لا يستلزم تبعيته سا كاعرف بذلك المكان انتهى وفي الظهيرية والصحيح أنه
يثبت ما لم يتخذ مسكنا آخر بغيره ولو كان له في الدار زوجة برادها بالخروج فأبى ولم يقدر على انزاحها
فانه لا يثبت ببقائها (قوله) وإن كان في طلب مسكن آخر فترك الامتناع الخ) وكذا الوقي هو فيها أيا ما

وهو المراد بدوام الدخول والادول
فالدخول لا دوام له فكيف يستقيم
قوله لا دوام الدخول وقال الشافعي
يثبت ولو حلف أن لا يسكن هذه
الدار أو البيت أو المحلة (خرج) منها
(وقتي) متاعه وأهله) وسأقي هو يريد
أن لا يعود إليها (حش) بخلاف
حلف أن لا يسكن في هذه (المصر)
أوالقرية فخرج بنفسه وترك أهله
ومتاعه فانه لا يثبت قوله حش أي
حش ما طاقا أو بقي من متاعه قليل
أو كثير وإن كان وقد اعتدى بغيره
وعند أبي يوسف نقل الاستدلال
لا يثبت وإن نقل الأقل يثبت وعليه
الفتوى وعند محمد الخ) السكنى به
الباقي مما يفتنى له السكنى به
بقي مسكنة أو زينة أو قطعة حصير
لا يفي ساكنا فلا يثبت وهذا
الاختلاف في نقل الامتناع فاما الأدل
فلا بد من نقل الكل باختلاف
وينبغي أن ينتقل إلى منزل آخر بلا
تأخير حتى يبرأوا وانتقل إلى السكنة
أولى إلى مسجد أو إلى دار أو كان
في طلب مسكن آخر فترك الامتناع
فنه لا يثبت في الصحيح إذا لم يفرط
في الطلب وهذا إذا كان الحالف
ذاعمال فإن كان في حال غيره أو كان
أبنا كبيرا يسكن مع أمه أو كانت
امرأة لا يثبت ترك المتاع لأن التعبير
هنا مسكنه فقط

وهذا اذا كان بالعربية فاما اذا قال
بالفارسية من بدن خانه
اندر بناسم
(معاني الكلمات الفارسية)
من بدن خانه اندر بناسم
انا في هذه الدار فاما
انا لا اكون في هذه الدار اى لا اكونها
فخرج بنفسه بعزم ان لا يعود
لايبحث وان خرج بعزم ان يعود
حيث قال الفقيه ابو القاسم في الدار
المستجرة اذا سلم الدار الى
صاحبها برقي عنه وان كان
هو والتاسع في مكة او المسجد
كذلك في نرج السيد ولو حلف
(لا يخرج) من المسجد (فخرج)
الحالف حال كونه (محمولا) ملتبسا
(بأمره) لو حلف ان لا يخرج
فخرج محمولا (بأمره) لو حلف
مكرهالا) بحث (كلا يخرج) اى كما
لا يبحث لو حلف ان لا يخرج من داره
(الا الى حنازة فخرج) منها (الى البيت) ان
الحارج (الى حنازة) اخرى وقال
بعض من تبعنا ان اخرج برضا قلبه
لا يخرج ويبحث والعصم الاول ولو حلف
(لا يخرج) ولا يذهب الى مكة فخرج
من بيته حال كونه (بريد) اليها
رجع من غير وصول اليها
(حيث) واعلم انه يشترط للبحث
ان يجاوز عمران مصره الى نية
الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل
ان يجاوز عمران مصره لا يبحث
وان كان على هذه الالة

طلب منزلا آخر اخرج واشتغل بطلب دار اخرى لنقل الابل والتاسع اخرج لطلب دابة لينقل عليها
التاسع بعد ايام البحث وكذا لو كانت امتعته كثيرة واشتغل بنقلها بنفسه وهو يمكن ان يستكرى دابة
فخرج لطلب بيت بصر (قوله وهذا اذا كان بالعربية) فقلخص من كلامه ان حننه بترك متاعه واعلم
مفيد بقعوده ان يكون بمصره وان يكون الحالف مستقلا بالسكنى وان لا يكون الترك لطلب منزل
اذا لم يفرط في الطلب شيئا (قوله اذا سلم الدار الى صاحبها) اشحن هذا التصريح في البصر وما لم يفرط
الفح الى اطلاق عدم البحث بمعنى سلم المفتاح او اوعظه بان العرف بعد غير ساكن (قوله ولو حلف
لا يخرج من المسجد) وفي السدائع المخرج من الدور المكونة بان يخرج الحالف بنفسه ومتاعه
وعصاه كما اذا حلف لا يسكن ومن البلدان والقرى ان يخرج بدنه وخاصة وعلى هذا في صور المسئلة
في البيت يحمل كلامه على ان الحالف كان تعالاه في السكنى كما مر بهر البلدان بالضم كدكران
شيئا (قوله لا يخرج فان خرج الخ) وهذا الحكم لا يختص بالحلف على الخروج لانه لو حلف لا يدخل
فادخل محمولا امره بحث وبرضاه لا بأمره او مكرهالا بخرج (قوله حنن) لان فعل الامر يضاف اليه
(قوله اخرج مكرها) بان حله انسان واخرجه كما رها ذلك اما اذا تعد مخرج بنفسه حيث لم يعرف
ان الاكرام بهذا المعنى لا بعدم الفعل عندنا وقتئذ ترجع الى العين لا تعقل وقال السيد شجاع نعل
وهو ارفق بالناس واثر الخلاف يظهر فيما لو دخل بعد هذا الاخراج على الراجح بحث لاعل مقابله ثم وفتح
والصواب ان يقال ان اثر الخلاف يظهر فيما لو دخل بعد هذا الاخراج ثم خرج لان العين على الخروج
فلا يبحث الا بالخروج ثانيا بعد مدخل بمجرور اعلم ان صاحب البصر في فتاويه افتى بانحلالها اخذا
يقول ابن شجاع في ان ماسبق من انه اذا تعد مخرج بنفسه حيث حلف حكام القهستانى بى لوضعه خرج
يقدمه للبحث بعد البحث وقيل بحث كما في الخط انتهى (قوله لا يبحث) اما عدم البحث فيما لو اخرج مكرها
فاما في اوقافا وما بعد الاذات اخرج راضيا لا بأمره وعلى الصحيح كما سيذكره الشارح لان الفعل انما يقتل الامر
ولم يوجد (قوله كلا يخرج الى حنازة) واذا في المحيط انه يمكن في قصد الخروج الى الحنازة لا الاتصال
من باب الدار لانه بذلك بعد خروجه انتهى سواء مشى معها او صلى عليها او لا (قوله لاهى) كالا يبحث ولو حلف
ان لا يخرج الخ لان الموجود هو الخروج المستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج لان الخروج عبارة
عن الاتصال من داخل والابان الحاجة اخرى عبارة عن الوصول فتفادرا لا يبحث ربي (قوله قلنا)
بعض من امتحان اخرج برضا قلبه لا امره بحث الخ) هذا يتعلق بالحلف ان لا يخرج فان خرج محمولا برضاه
لا بأمره ولو قدمه على قوله كلا يخرج الى حنازة كان أولى (قوله لا يخرج) او لا يذهب الخ) لما مر
صرح بلفظ الزواج وهو كثير في كلام المصريين وقد قال الازهرى الزواج الذهاب سواء كان اول القبل
أو آخره اوفى الليل قال النووي وهذا هو الصواب انتهى فسلم هذا اذا حلف لا يروح الى كذا فهو مجنى
الخروج بمجروره تعقبه في الشرع لاية بان الدليل خاص بالذهاب ليل والموذى أهم يمين في ان يبقى على
العرف الخ وفيه نظر اذ ليس في الدليل ما يقتضى التخصيص بالليل (قوله ثم رجع) ظاهره انه يشترط
لحننه رجوعه وليس كذلك لانه بحث بالخروج على قصده سواء رجع ام لم يرجع الا ان ارجعه العود
عن ارادته اياها وهذا صادق بما اذا قصده رها نهر الظاهر ان يقال تنقيده بالرجوع على حننه حيث عدم
رجوعه بالاولى (قوله واعلم انه يشترط للبحث الخ) ولو كان بينه وبين الحلف عليه دون مدة السفر
شرع لاية عن البحر واقول الذى في البصر عن الفح لو لم يكن بينه وبينها مدة السفر يفتى ان يبحث بمجروره
انصافه من الدال انتهى وانظروا ان قوله في الشرع لاية ولو كان بينه وبين الحلف عليه ما لم يكن
واصلما قبله بل سقط جواب الشرط وهو قوله لا يشترط لحننه مجاوزة النهران دل على ذلك من قوله للبحر
ومن هنا يعلم ما وقع لبعضهم في هذا المقام (قوله على نية الخروج الى مكة) كما هو ضمن لفظ اخرج
اسباب العلم بالاضى اليها سفر والفرق بين الخروج الى مكة حيث لا يبحث لا يجاوز النهران بخلافه

المخروج الى الجنان حتى لا يشترط فيه ذلك ان الخروج الى مكة سفر ولا سفر قبل مجاوزة العرمان (قوله
 والذهاب كالمخروج في الصبح) وهذا لا يمكن له نسبة وأما ذاتي أحد هما فهو على ما نوى بالبحث
 لغضه زيلي (قوله وقيل لا يبحث ما لم يدخلها) لقوله تعالى اذهب الى فرعون وللمرء الايتان وسه الاول
 انه بمنزلة المخروج يقال ذهب الى مكة بمعنى خرج اذا زال عن مكانه فلا يقتضي الوصول ولهذا صرح ان يقال
 ذهب الى مكة قبل الوصول اليها كما يقال خرج الى مكة بخلاف الايتان زيلي ثم في الخروج والذهاب
 تسترط النسبة عند انفصال البحث وفي الايتان لا يشترط بل اذا وصل اليها بحث نوى أولي سولان المخروج
 متنوع بمقتضى الخروج اليها والى غيرها وكذا الذهاب فلا بد من النسبة عند ذلك كالمخروج الى الجنان
 بخلاف الايتان لان الوصول غير متنوع وفي البحر عن النخبة حلفان لا تاتي امرأته عرس فلان
 فذهبت قبل العرس وكانت نعمة حتى مضى العرس لا بحث لانها ماتت العرس بل العرس انما انتهى
 (قوله حلف ليأتيه) وهو على ان ياتي منزله او حواشي لقيه أولي لقيه وان في مسجد لا يبحث بحر (قوله فلم
 يأتها حتى ماتت) واصل هذان الحالف في العين المعلقة لا بحث مادام الحالف والحلوف عليه قائم
 لتصور الرفا دامات أحدهما فانه يبحث كذا في الغاية وبه لما ظهر ان الضمير في قوله حتى مات يعود الى
 أحدهما ليسا كان لانهما خاص بالحالف كادوا المتبادر من المارة وقيد بالعين المعلقة لانها لو كانت
 مقيدة كونه ان لم ادخل هذه الدار اليوم فبعدى حرقان الحنث معلق بأمر الوقت حتى اذا مات الحالف
 قبل خروج الوقت ولم يدخل لا يبحث وأما اذا مضى الوقت قبل دخوله وهو عتق العبد بحر وقيل بقوله
 حتى مات لانه لو ارتد وتحقق بد الحارث لا يبحث وان سكان ذلك وتا حاكم بالطلان بينه باقية تعالى
 بمخر زارده كالمزهر (قوله أي حصة اسباب الايتان) أي تنبيهه لا ارادة العمل على وجه الاختيار
 يخرج المخرج ونوع وبنيت لهما ذاتي العين لا يبحث لان النسيان مانع وكذا الوجه في بانه حتى مضى الغد
 بحر (قوله وسلامة الايتان) أي الجوارح فالمرء ليس بمسطيع نهر (قوله وارفع الموانع) كذا
 ذكر ما زيلي وتعبه في النهر بان ذكره بعد قوله سلامة اسباب والا لا تشو (قوله لا قضاء) وقيل
 يصدق قضاء بضالته نوى حقيقته اذ اسم الاستطاعة يعطى بالاشراك عليهم او رده وان كان مشركا
 الا انه تورى استعماله عند الاطلاق عن القرينة لاني الاول فصا ظاهر افيه فلا يصدق القضاء في
 خلافه شوب لانه من الفتح وفي الزيلي واذا نوى استطاعة الفعل لا يتصور حثه ابد انها لا تسبق
 الفعل انتهى (قوله شرط الاذن لكل خروج) لان معناه لا يخرج الا نوى استطاعة الفعل لا يتصور حثه ابد انها لا تسبق
 نكرته في سياق النفي فاما العموم فاذا خرج منها بعض بقي ماعدا على حكم النفي فلو قال عتبت الاذن مرة
 يصدق مائة وقضاء عنه أي حصة واحدة ومجد واحد الى واثنين على يوسف وعنه انه لا يصدق في القضاء
 وعليه الفتوى جوى عن البرجندى ويشترط ان لا يكون المخروج لوقع غرق او حرق غالب فان كان لم
 يحنث ثم انا حثت بحر وجهه غير ان لا يبحث بحر وجهه مرة أخرى اذ هو موجب التكرار وانما حثت
 العين بالاول كما في الظهيرة وطريق اسقاط هذا الاذن ان يقول كذا اردت الخروج فقد اذنت لك
 ولولا ما عتبه بعد ذلك لم يعمل تنبيهه عند أبي يوسف خلافا لمذهب ابي حنيفة والفضل واجهوا أنه لو اذن لمسا في
 نوحته ثم انا عتبه تلك المخرجة فان تنبيهه يعمل ولو اذن لمسا قال كذا تنبئت فقد اذنت لك فيها لم
 يجمع تنبيهه وان لا تقوم قرينة على عدمه حتى لو قال لمسا غضب ان نوى التهديد لم يكن اذنا وفي
 الحديث حلقه ثلاثة ان لا يخرج من جاري الا باذنهم فمن أحدهم لا يخرج وامات أحد الثلاثة فخرج لم
 يحنث لا يذهب الاذن الذي وقعت عليه العين ولو قال الا باذن فلان فمات الحلوف عليه لم يحنث
 عند هذا خلافا لابي يوسف ويشترط في اذنه لسان سمعه فلو غير مجموع لم يكن اذنا قبل هذا فاما عند
 أبي يوسف وزفر يكون اذنا والصحيح انه على قولهما فضلا لا يكون الا بالسباع والعلم فلو اذن لها بالمرية
 ولا يحد لها المخرج حيث نهر بخلاف لا يخرج الا بجملة فخرج وهو رهاقته لم يبحث ولو اذن لها

والذهاب كالمخروج في الصبح وقيل
 لا يبحث فيه ما لم يدخلها (وفي لا ايتان)
 أي قضا اذا حلف ان لا ياتي مكة
 (لا) بحث ما لم يدخلها ولو حلف (لا ايتان)
 أي فلانا (فلان) حتى ماتت في
 ٢ (برمن) أي حصة اسباب
 (لا ايتان) عند الاستطاعة
 استطاعة (الصحة) أي حصة اسباب
 الايتان وسلامة الايتان
 الموانع حتى لو منع عنه ما من مرض
 او سلطان او طعن آخر فلم يأت حث
 (وان نوى) بها (القدرة) الحقيقة التي
 جعلها الله سبحانه للعبد طاعة الله
 مقارنته عند اهل السنة (دين) أي
 صدق ديانة فيما فيه وبين الله
 سبحانه وتعالى لا قضاء حلف (لا يخرج)
 امرأته (الا باذن) شرعا (لا اذن) لسلطان
 خروج

بالمخرج فخرجت بغير عمله لا يحنث وإن لم يأذن لها فخرجت وهو رهاها لا يحنث أيضا بغيره الظاهرية
وتقيده بالمعنى في قوله بخلاف لا يخرج إلا بعلمه فخرجت وهو رهاها فخرجت الخ لعلم عدم الحنث عندهم
المنع منه بالأولى (قوله حتى لو أذن لها مرة فخرجت الخ) ولولا كسب الباب نهر (قوله فخرجت مرة
أخرى بلا إذن حنث) بشرط بقاء النكاح حتى لو أمانها ثم تزوجها فخرجت بلا إذن لم تطلق وإن كان زوال
الملك لا يسلط اليدين أنهما لم تنقذ إلا على مدة بقاء النكاح غير من الفتح قال الزبلي وهذا صحيح إذا كانت
الزوجية قائمة وقت اليدين أما إذا قال ذلك لأجنبي أو لأجنبية بان قال إن خرجت الأباذني فعدي حر
أو امرأتى طالق فينبغي أن يصح ولا يتقدمني انتهى قال في النهر وفيه تأمل (قوله بخلاف إلا أن وحتى)
لأن كلمة حتى الغاية فتنتهي اليدين بكلمة أن محمولة عليها وإلا ضاها لا مراكلا لأن زبلي وهذه المسئلة
تستدعي الفرق بين المصدر الصريح والمنسكح جوى (قوله ثم خرجت بعده بلا إذن لم يحنث) ولو نوى
التعدد بقوله إلا أن آذن لك صدق فضا لأنه يحمل كلامه وفيه تشديد على نفسه لأن كلمة أن وما دخلت
عليه بنأويل المصدر فتكون الباء فيه مقدرة فبصر كأنه قال إلا أن آذن لك بخلاف العكس وهو إذا
نوى الأذن مرة بقوله إلا أن في حيث لا يصح قضاؤه لأنه نوى التخييف على نفسه زبلي (قوله تقييد
المخالف به) لأن القرينة الحالية دلت على أن المراد ردّها عن تلك الخرجة أو الضربة عرفا جوى عن
البرجندى ومعه ما لو طلب جاعها باب فقال إن لم تدخلى معي البيت فانت كذا فدخلت بعد سكون
شهوته حنث (قوله لا ريث فيها) بالناسا للثمة في الصباح رائش من باب ضرب أبدا واستمرته
استطاعته انتهى فعلى هذا عطف ولا يث عطف تدر (قوله أي من ساعته) مثل السعدي بما لا يقدر
الغور قال ساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير أراد أن يخرج فقال الزوج إن خرجت فصادت
وجلست وخرجت بعد ذلك ساعة لا يحنث جوى عن البرجندى وفي الجرمول المشارة لا يقطع الغورية
وكذا الاشتغال بصلاة المكتوبة والوصوفى ولا يشترط لعدم حنثه إذا خرجت بعد ساعة تضيير تلك المسئلة
الحاصلة مع إرادة الخروج أشار إليه في فقه القدير حيث قال امرأة ثيابا للزوج فخرجت فخرجت فخرجت
جلست ساعة ثم خرجت لا يحنث لأن قصده منه ما عن الخروج الذي ثيابا له فكأنه قال إن خرجت
الساعة وهذا إذا لم يكن له ثيابا فأنوى شيئا عمل به بشرط لا (قوله وتفراد بوجوه الخ) وكان العلماء
قبل في حنفية يقولون اليدين إما مؤبدة كالأفعال أو مؤقتة كالأفعال كذا اليوم فخرج أبو حنيفة قسما
نائلا وهو المؤقتة معنى المتعلقة لفظا وإنما أخذ من حديث جابر وابنه حين دعيا إلى نصرته رجل خلفا
إن لا ينهرا ثم نصره بعد ذلك ولم يحنثا جوى عن البرجندى (قوله ولم يسبقه أحد لها) لا في جميعها
ولا في حنثها ولم يخالفه أحد من الناس كما هم عبال إلى حنفية بحر (قوله فذهب إلى منزله فتعدى لم
يحنث) هذا إذا قصر على الجواب بقوله إن تعدت فعدي حر أو أوفال تعدت اليوم أو معك فعدي
حر فتعدى في بيته أو معه في وقت آخر يحنث لاه زاد على الجواب فتكون مبتدئا ولا يقال إن موسى عليه
السلام زاد في الجواب حين سئل عن العصا ولم يكن مبتدئا لأننا قلنا لم يسأل ما هو وقع على ذات مالا
يعقل والصفات فاشتبه عليه الأمر فاجاب بها حتى يكون مجدا عن أيها ما كان زبلي ثم اعلم أن التقييد
نارة ثبت مرصا وتارة ثبت دلالة والدلالة نوعان دلالة لفظية ودلالة حالية فدلالة لفظية كذا إذا خلف
لا يدخل على فلان بقية المخالف عليه والدلالة الحالية كالأذى ذكر المصنف وفي الخط أصله أن
المخالف متى أعقب الفعل فعلا بحرف العطف وهو الفاء أو الواو فإن كان الفعل الثاني في العادة يفعل
على فور الآخر ولم يفعل حث وإن لم يكن يفعل لا يحنث ما لم يتوان ذكر الفعل الثاني بحرف الشرط
أو التراخي وهو ثم فهو على الأبد لأن الشرط لا يتحقق إلا بعد وجود شرطه بحر (قوله ومركب عبده الخ)
ليس المراد كل ما مركب بل خصوص ما مركب في العرف من الفرس ونحوه حتى لو مركب فلا أو بعيرا
أو آدميا لا يحنث إلا بالنية ولو لحاف لا يركب فرسا لا يحنث بالزود وكذا عكسه بخلاف الخيل فإنه ينظم

حتى لو أذن لها مرة فخرجت مرة أخرى
بلا إذن حنث (بخلاف ما لو طلق
لا يخرج (إلا أن) آذن لك (وحتى)
إن آذن لك فاذن لها مرة فخرجت (ولو)
ثم خرجت بعده بلا إذن لم يحنث (زوج
أرادت) المرأة (الخروج) فقال (أو) أراد
(إن خرجت) فانت طالق (عدي
ضرب العبد) قال إن ضررت (عدي
حر) (تقييد) المخالف (به) أي بذلك
الخروج أو أقرب حتى لو كنت
ساعة ثم خرجت وأضررت لم يحنث
وهذه عين الغور ما حذوه من فارت
التقدير إذا غلظت لا ريث فيها ولا يث
سببت المخالفة التي لا ريث فيها ولا يث
وبسأل ما غفلان من فورا من
ساعته ونهرا أبو حنيفة بإظهارها ولم
يسبقه أحد لها (كالحال) أي كما
يعد المخالف بالغلام المعين فجاء إذا قال
رجل جالس (فتعدى عدي) فقال إن
رجل جالس (عدي) فذهب إلى منزله
فتعدى (عدي) وقال الثاني وزر
فتعدى (مركب عبده) كسب في الحنث
حنث (ان نوى) (المخالفة) (لا بد منه)
أصلا أو يكون دين ولكن لم يستغرق

الشكل ولهذا اذا كانت العين بالعربية فلو كانت بالفارسية بحثت بكل حال ولو حلف لا يركب دابة فحمل على الدابة مكره لا يباحث ولو حلف لا يركب مركبا فركب سفينة أو مجلدا أو دابة بنت ولو آدميا بذني ان لا يباحث بحر قال في القمع وبذني ان الحالف لو كان من البدوان تتعد على الجمل ايضا بلانية لان ركوبه معتاد لهم وكذا اذا كان حضريا جالما نهزفت وكذا لو كان مسافرا للجم وان لم يكن بدويا ولا جالما (قوله حتى لو حلف ان لا يركب دابة فلان الخ) ههنا صور اربع الاولى ان يكون عليه دين مستغرق لرقبته وكسبه فلا يباحث لان هذا المركب ليس له الثانية ان لا يكون عليه دين مستغرق ولكن نوى يركب فلان مركبه الخاص به فلا يباحث الثالثة ان لا يكون عليه دين ولم ينو مركب العبد فلا يباحث لان الملك وان كان لفلان لكن يضاف الى العبد عرفا فاختلت الاضافة الى المولى فبدون الثبة لا يتناول اللفظ الرابعة اذا لم يكن على العبد دين مستغرق ونوى مركب العبد فانه يباحث بركوبه جوى عن البرجندى (قوله فركب دابة عبدا دون له) تعبيده بالمأذون له لا الاختراز عن المالك بل لانه المختلف فيه اما المكاتب فلا خلاف في عدم الحث بركوبه دابة كما استفاد ذلك محاسبي في كلام الشارح (قوله لم يباحث نوى أولم ينو) لانه اذا كان عليه دين مستغرق لا يملك المولى ما في يده عبده حتى لا يتق يعقبه فلا يدخل تحت العين نوى أولم ينو وفيها اذا لم يكن عليه دين مستغرق يملك ما في يده لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرا فقتل الاضافة الى المولى فلا بد من الثبة زبلي واعلم ان المراد من قوله لا يعق يعقبه عبده واما نفس العبد المأذون المديون فانه يعق يعق مولاه بعض قيمته للغيراء ويبقي في يده شيئا (قوله بخلاف عدم دين وعدم دين مستغرق) لو اقتص على الثاني لاغناء عن الاول اذ عدم الدين المستغرق صادق فيهما معا بان لا يكون عليه دين أصلا او كان ولم يكن مستغرقا (قوله هذا عند ابي حنيفة) قال في البرهان على هذا الخلاف دخول عبدا دونه في حكم حوت عبيدي شرب لبلية وقال في الجرح فلهذا الاختلاف ما لو قال كل مولود في فمها ذنوب يوسف لا يدخل عبده النار بالثبة سواء كان على العبد دين او لا وعند محمد عقواهم أولا كان عليه دين أم لا وعند ابي حنيفة ان لم يكن عليه دين عقوا اذا نواهم والا فلا وان كان على العبد دين لم يعقوا وان نواهم انتهى واعلم ان المراد بالدين هو المستغرق (قوله وعند ابي يوسف الخ) لان استغراق كسبه بالدين لا يمنع ثبوت الملك للمولى الا أنه تشتط بالثبة لا لاختلال الاضافة فلو لم ينو لا يباحث جوى عن البرجندى (قوله وعند محمد الخ) اذا العبد وما في يده ملك لسيده والدين لا يمنع من ثبوت الملك للمولى في كسبه جوى عن البرجندى

(باب العين في الاكل والشرب واللبس والكلام)*

ذكر الاكل والشرب بعد المحرم لانها انفسا يراد منه غالبا تحصيل ما به بقاء البنية من المأكول والمشروب ولا يخفى في احتياجه الى اللبس والكلام فلاجزم ان ذكرهما بعده ثم الاكل ايسال ما يتأق في فيه المضغ الى المجوف وان اتلعه بلا مضغ كالخبز ونحوه فلو حلف لا ياكل بيضة فأتلعه حاشا ولو حلف لا ياكل ضنا فأتلعه ما به فقط لا يباحث لان هذا ليس بأكل ولا شرب ولو عصره واكل قشره حث كذا في البدائع والذوق ايسال الشيء الى فيه لا سبابة طعمه وقيل الاكل عمل الشفاء والحلق والذوق عمل الشفاء دون الحلق والابتلاع عمل الحلق فقط واللبس عمل الهاء واعلم ان كل اكل ذوق ولا عكس فيهما من النسب العموم المطابق وهذا ظاهر على الثاني ما على الاول فيمنع ما عموم ونصوص من وجه لان عمل القدم ليس معتبرا في مفهومه فيصنعان في ايسال ما به ثم ينفرد الذوق فيصالح ويوصل والاكل فيما يتلعه بلا مضغ جوى وفيه نظر يعلم عراجة النهر ومقتضى عدم الحث بالابتلاع عما العنب في حلقه لا بأكله عدم الحث ايضا في حلقه لا بأكل سكره اخصه وابتلع ما به وبه صريح في الجرح مطلقا لعدم وجود الاكل لانه مما لا يباحث

حتى لو حلف ان لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدا دون له وعليه دين مستغرق لم يباحث نوى أولم ينو بخلاف عدم دين وعدم دين مستغرق فانه مالم يشو لم يباحث ههنا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف بحثان خفية وعند ابي يوسف بحثان نوى سواء كان عليه دين أو لا ونواها محرم يباحث بكل حال وان لم ينو مركب محرم يباحث لانه ان مركبهم في الحث لانه في بيان الاعيان مكانه لا يباحث في الاكل والشرب (باب العين في الاكل والشرب واللبس والكلام)* واللبس والاكل من هذه النواهي ولو حلف الا ياكل من هذه النواهي

الاتفاق في أي شيء فيحت بهما ذنوبه فينظر انتهى بقي ان يقال مقتضى تقييده في الشرع لآلية بقوله
 اذ ذنوبه انه اذ لم يولد بحسن وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح (قوله بخلاف ما لو حلف ان لا يكلم
 هذا الصبي) هذا اذا لم يولد بحسن فلهذا لا يثبت بها لانه نوى حقيقة كلامه والظاهر
 لا يخالفه شرعاً لآلية عن الرهان والكلام ليس بقيد في مسئلة الصبي لانه لو حلف لا يجامع هذا الصبية
 لجامعها بعد كبرها حيث يجرع البدائع قيد بالاشارة اليه لانه لو حلف لا يكلم صبياً تقييد زمان صباه فلو
 كلمه بعد ما بلغ لم يثبت لانه بعد البلوغ يدعى شاباً ونفى الى ثلاثين او الى ثلثة وثلاثين فاذا جاوزها فكمل
 الى خمسين وبعدها فهو شيخ والارملة التي بلغت ومات زوجها دخل بها اولاً والام التي لا زوج لها وقد
 جومت بشكاح صحيح لو طرد او قبور والشيخ كل امرأة جومت بحال او حرام لها زوج اولاً والكر التي
 لم يجامع بشكاح ولا غيره وان ذهب العذرة بيمين أو بغيره من غير منية المفتي او قول في قوله والكر التي
 لم يجامع بشكاح ولا غيره فظهر لصريحهم كاسق بان التي زالت بكارتها تزنا حتى بكر ويمكن ان يجاب بان
 جعلها اكرا انما هو بالنسبة لآلة كصفاتها منها بالسكرت في الاستئذان رعاية لجهة الستر الذي تدب اليه
 الشارع لانها بكر حقيقة اذ لو ائزمت النطق لكان فيه اشاعة الفاحشة (قوله وهذا الشاب) فيه ان
 حصة الشاب رجماً تدعو الى العين ظاهراً اذ هو زمان الهو والفسق والشباب شرعاً من خمسة عشر سنة
 اى من حد البلوغ الى ثلاثين مالم يغلب عليه الشيب والشيوخ ما زاد على الخمسين سوى عن الرجسدى ومثله
 في الجعر عن الذخيرة وكذا في النهر عن منية المفتي كاسق وكذا في الدرأ بضاحا في الشرع لآلية عن الجعر
 مع بالذخيرة من أنه بعد الثلاثين أو الثلاثين والثلاثين كحل الى الاربعين وثاني قوله فهو شيخ عن قوله الى خمسين ومن
 لم ياتي الجعر عن الذخيرة والصواب حذف قوله الى الاربعين وثاني قوله فهو شيخ عن قوله الى خمسين ومن
 هنا تعلم واقع لبعضهم في هذا المقام (قوله المحل) يقتضين ولد الشاة في السنة الاولى (قوله وكله
 بعد ما شاع) أي كالم صبي أو الشاب ولو اني بضمير التثنية بان قال وكلهم بعد ما شاعا كان في ان يلى
 لكان أولى اذ هو المناسب لطرف الشاب على الصبي بالاولى كما هو الواقع في المتن الذي شرح عليه الشارح
 والى بلى واماعلى واقع في المتن الذي شرح عليه في النهر من العطف واو فاقراد الضمير صحيح ووجه البحث
 كما ذكرنا بلى ان صفة الصبي والشاب وان كانت داعية الى العين لكن هجرانه لاجل صباه منى عنه
 شرعاً لانما لم يتجمل اخلاق الفتان ورجة الصبيان فكان مهيئاً لشرعاً والمعمور شرعاً كما هو محذور
 عادة فلم يعتبر الداعي ولهذا قال في النهر واعلم انه قد يترامى انه لو حلف لا يكلم هذا الجنون فكلمه بعد
 ما وافق يثبت لانه محل الرحمة والشفقة ايضاً كصبي لكن المنقول في المجتبى انه لا يثبت وكانه
 لان هذه الصفة داعية مخافة ان يحط به انتهى وكذا لا يثبت اذا حلف لا يكلم هذا الكافر فكلمه
 بعد ما أسلم لانها صفة داعية وفي لا يكلم رجلاً فكم صبا حث وقيل لا كلاً يكلم صبا فكم بالغ اذ عن
 المجتبى (قوله أو كله بعد ما صار كذا) لانه ليس في المحل صفة داعية الى العين بلى لكن نظره فيه
 في الفتح بان المحل ليس محذوراً كثيراً وطوباه بخلاف الكدش فان نجمة أكثر قوة وتقوية للسند لآلية
 وطوباه فيه فصار كالحلف على ان لا يأكل من هذا الرطب فأكله تراجعت قال في الشرع لآلية واعلم ان
 البراءة من هذا وما قبله في مسئلة لا يكلم هذا الصبي ذهول عن وضع هذه المسائل وتبيين انها بنيت على
 العرف فصيرف اللفظ الى المتعارف في العرف وان التمسك لواراد معنى تضع ارادته من اللفظ لا يمنع منه الامر
 بتجمل اخلاق الفتان ومداراة الصبيان فلا ينبغي كون حالف من الناس عرف عدم طيب المحل وسوء
 أدب صبي لا رده الى التمسك الكلام معه او علم ان الكلام معه بضره في عرضه او دونه فيصرف عنه حيث
 صرغها فلا يثبت بالكلام معه بعد فوات تلك الجهة التي ارادها انتهى (قوله لا يأكل برفاً كل رطباً لم
 يثبت) لانه لم يأكل الحلو عليه زبله وتقييد بغير المعين لا للاحتراز عن المعين بل للتاكيد مع ما سبق
 من قوله ولو عين البراءة قال في البحر قسده أي بالبر لا لانه لو حلف لا يأكل جوزاً فأكل منه رطباً

(بخلاف) بالو حلف ان لا يكلم هذا
 الصبي وهذا الشاب (لا يأكل كل هذا)
 المحل وكله بعد ما شاع أو كله بعد
 ما صار كذا فانه يثبت حلف (لا يأكل
 برفاً كل رطباً يثبت وفي لا يأكل
 رطباً وبسراً) أي فيما اذا حلف
 لا يأكل رطباً أو حلف لا يأكل بسراً
 (أو) حلف (لا يأكل رطباً ولا
 بسراً) بالذنب

أو باساحت وكذلك اللوز والغسق والتين لان الاسم يتناول الرطب والبسج جميعا الخ (قوله أي
 بأكل المذهب مطلقا) سواء كان رطبا مذهباً أو بسرجاً مذهباً عند هذا التصور أربعة اثنتان هل
 الوفاق اثنتان يختلف فهما (قوله وقال أبو يوسف الخ) يحصلان المذهب بالربط المذهب في حلقه لا يأكل
 رطبا متفق عليه وكذا المذهب بالبسر المذهب في حلقه لا يأكل بسرا متفق عليه أيضا بخلاف ما لو أكل بسرا
 مذهباً وقد حلف لا يأكل رطبا فان المذهب يختلف فيه عند هذا المذهب خلافاً لأبي يوسف وكذا يقال في
 عكسه بأن كل رطبا مذهباً وقد حلف لا يأكل بسرا (قوله فأكل رطبا مذهباً) أي عند أبي
 يوسف وكذا عند هذا وهذا إحدى الوفاقين (قوله وإن أكل بسرا مذهباً) أي عند هذا خلافاً
 لهذا وهذه إحدى الخلافين (قوله وإن حلف لا يأكل بسرا فأكل بسرا مذهباً) أي عند أبي
 يوسف وكذا عند هذا وهذا هي الوفاق الثانية (قوله وإن أكل رطبا مذهباً فعلى الخلاف) أي
 لا يثبت عنده خلافاً لهذا وهذا هي الخلاف الثانية (قوله وذكر في الهداية الخ) أي في عامة نصوصها غير
 (قوله كسر روح الجامع الصغير) والكبير زيلي (قوله تشهد لما ذكر) من أن محمداً مع الإمام
 الأعظم وهو الواقفي لما وقع في بعض نسخ الهداية حتى قال في النهاية أنه أعلم بهذه الأول لأنه في الغاية
 جعل سلفه في ذلك الصدر الشهيد وجاز أن يكون عنه روايتان نهر قلت ما جوزه في الغاية من تعدد الرواية
 عنه صرح به في البرهان على ما نقل عنه في التبريد وفيه روى عن محمد المذهب وعنده ما في البرهان
 انتهى (قوله فالحاصل أنه اعتبر) أي أن أبا يوسف اعتبر الغالب الخ وهذا من الشارح ظاهر في ترجيح
 قول أبي يوسف وبه صرح في النهر عن الفتح حيث ذكر أن قول أبي يوسف أقدر بالحق انتهى ولا يخفى
 أن أكله أي المذهب أكل بسرا ورطب فيثبت به وإن كان قليلاً لأن ذلك القدر كاف للثبت ولهذا الوجه
 فأكله يثبت بخلاف شراء البسر لأن الشراء بصادفه حيلة فيعتبر الغالب فيكون الغلوب تبعاً ولا أكل
 يقتضي شيئاً فثبتاً فيصادفه وحده نظيره إذا حلف لا يشتري شعيراً اشتري حنطة فيها حبات شعير
 لا يثبت لما ذكرنا ولو حلف لا يأكل شعيراً فأكل كل حنطة فيها حبات شعير يثبت لما ذكرنا زيلي بقياس أبي
 يوسف الأكل على الشراء قياس مع الفارق والحاصل أن كلام الزيلي ظاهر في ترجيح مذهب الإمام
 ومحمد على خلاف ما قدمناه عن الشارح والفتح فقد اختلف الترجيح (قوله بشرأ كاسة) بكسر الكاف
 وهي العربون وتسمى العقود وبالفارسية عوشه عني وأعلم أن الشراء بمدو بقصر شيئاً (قوله فيها
 رطب قليل) لأن القليل تابع للكثير عني ويفهم منه أنه لو كان الرطب في الكاسة أكثر من البسر يثبت
 وحديث يقال لها كاسة ورطب حموي (قوله قد به أي الشراء الخ) مقتضى التفارقة بين عين الشراء
 والأكل أنه لا يثبت شراءه مذبوحة في حلقه لا يشتري البقر من المصرب في الحنطة أنه يثبت وكذا
 لو حلف لا يشتري رأساً ثريلاً عن الجعر (قوله ولا يثبت بسج الخ) أي إذا لم يكن له نسفاً ما إذا نواه
 حنث طرأ أو غرطرى ثريلاً عن الفتح (قوله في حلقه لا يأكل لحم) وكذا لا يثبت بمرق اللحم
 إلا إذا نواه (قوله وقال مالك والشافعي يثبت قياساً) وفي الجمع وهو قول أبي يوسف أضعني وذكر
 في التبريد أنه روى شاذاً عن أبي يوسف انتهى وجه القول بالمذهب وهو القياس أنه سعى في تحامي القرآن
 قال تعالى ومن كل تأكلون محطراتاً والمراد لحم السمك بالاجماع ولأن التسمية مجازية لأن اللحم
 منه وهو الدم ولأنه قد يذوق من سوا كرم الماء ولهذا أكله من غير ذكاة فصار كالحرام فكان قاصراً في
 الخمسة ومطلق الاسم يتناول الكامل دون القاصر فخرج عن المطلق بدلالة اللفظ وبني الإيمان على
 العرف لأجل الفاظ القرآن زيلي ودر وهو منقوض بالادلة لأنها تنقضي من الدم ولا يثبت بأكلها
 فتمنع أن اسم اللحم باعتبار الانقضاء من الدم بل باعتبار الالتصاق بالنفس انما هو بالعرف ثريلاً عن
 الفتح (قوله والبكيد) مؤنثة وقال الفراء ذكره أبو يوسف وفي الصحاح بكيد وكيدوز كذب وكذب
 ويقال بكيدوز فلان انتهى (قوله وقال الزاهد العناني أنه لا يثبت بأكل لحم الخنزير) والانسان

أي بأكل المذهب مطلقاً سواء كان
 رطبا مذهباً أو بسرا مذهباً عندهما
 وقال أبو يوسف إن حلف لا يأكل
 رطبا فأكل كل رطبا مذهباً وان حلف
 لا يأكل بسرا فأكل كل بسرا مذهباً
 لا يأكل بسرا فأكل كل رطبا مذهباً فعلى
 حنث وإن أكل رطبا مذهباً قول يجمع
 الخلاف وذكر في الهداية كسر روح
 قول أبي يوسف والنسخ المعتبر كسر روح
 الجامع الصغير والبسج والمنظومة
 والأسرار والأضاح وغيرها تشهد
 بالذكر والبسر المذهب بكسر النون
 الذي أكثره بسرا في حلقه رطب
 والرطب المذهب الذي أكثره رطب
 وفي حلقه بسرا فالحاصل أنه اعتبر
 الغلوب إذا الغلوب في مقابلته
 كالمعروف فما كان الذي عامته رطب
 يسمى رطبا صرفاً وشراً لا بسرا إذ
 العبرة القياسية في الأحكام العربية
 (ولا يثبت شراء كاسة) أي عقود
 (بسر في رطب) قليل (في حلقه
 لا يشتري رطبا) قبله أي بالشراء
 لأنه إذا كان العين على الأكل
 يثبت كسفاً في الهداية والنهاية
 (و) لا يثبت (بسمك في حلقه
 لا يأكل لحم) استحساناً وقال مالك
 والشافعي يثبت قياساً (ولحم الخنزير
 والانسان والكبد والكبد) حتى لو حلف لا يأكل
 ولحم الجمل (لحم) حتى لو حلف لا يأكل
 مما أوكل منها يثبت وقال الزاهد
 العناني أنه لا يثبت بأكل لحم الخنزير
 والانسان

كذافي ان يلهي وفي النهر من العتاي مائه قبل المحالف اذا كان مسلما ينبغي ان لا يحنث لان اكله ليس بمعتارف ومبنى الايمان على العرف وهو الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى الخ فماذا ذكره ان يلهي من ان العرف العلى لا يصح مقيدا بخلاف العرف اللغوي الا ترى انه لو حلف لا يركب دابة لا يحنث بالركوب على الانسان للعرف اللغوي فان اللفظ عرفا لا يتناول الاكرع وان كان في اللغة يتناولوه ولو حلف لا يركب حيوانا يحنث بالركوب على الانسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العلى وهو انه لا يركب عادة لا يصح مقيدا بغير جميع نهره في الفتح لعموم في الأصول ترك الحقيقة بدلالة العادة ولست بالعادة الاعرفا عليا وما في البصر من انه في الفتح يجب عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة قال في النهر انه غير وارد لان العادة حيث كانت مخصصة انصرفت بمبنة الى ما يركب عادة فلا يحنث بركوب الدابة في لا يركب حيوانا انتهى واختلاف في اكل النمل اللحم والظهار كما في النهر انه لا يحنث وفي الذخيرة لا يأكل كل شاة لا يحنث باكل لحم العنزة صبرا كان اقرروا قال الشهد وعليه الفتوى ولو حلف لا يأكل لحم بقرة قال لحم الجمل موس يحنث لافي عكسه لانه نوع لا يتناول الا حمى وفي الحاشية ينبغي ان لا يحنث في الفصل لان الناس يعرفون بينهما الخ (قوله وكذا شرب الخمر الخ) ليس هذا من كلام العتاي على ما علم من كلامهم كالربلي والجبر والنهر وانما هو من كلام الشارح فباسأل عدم الحنث باكل لحم الخنزير والانس انسان يصام ان العرف لا يطلق على كل اسم اللحم والشراب (قوله او طحالا) بكسر الطاء وكذا القلب وارائه (قوله وفي عرفنا لا يحنث) هو الصحيح منزلة عنه الرهان وفي الحاشية الرأس والاكارع لحم في عين الاكل لافي عين الشراب لا يأكل من هذا الخمار يقع على كراهه ومن هذا الكلب لا يقع على صيده ودرو في البحر حلف لا يأكل لما حنث باكل لحم الابل والغنم والبق والطيور ومطوخا كان او مشوا او قد بدا كما في الاصل الخ (قوله وفيه الغتان الخ) ذكر شيخنا ان فيه اربع لغات الثالثة فتح الكاف وسكون الزا وهذه اللغات الثلاثة تأتي في كل ما كان على وزن فصل ككبد وكف والاربع اتباع فانه لعينه ان كان اوسطه حرف حلق اسما كان كقذف او فعلا كسهم (قوله لكل بحر بحر) جزء البعير خمسة لا تؤكل (قوله أولى باكل نعم الظاهر) وهو اللحم السمين نهر وفي جامع قاضيان اختلف المشايخ في محل الخلاف فقيل هو اللحم السمين على الظاهر وقيل هو اللحم المتصل بالظاهر من داخل فان كان الخلاف في اللحم السمين فكلما لم يحنث في اللحم المتصل بالظاهر فكلما لم يحنث في اللحم المتصل بالظاهر انتهى فوج أفندي (قوله فلو كانت بمبنة على الشراب لم يحنث به اتفاقا) لان الشراب لا يتم بالمحالف وانما يكون مشربا بالظهور اذا اشتراه من يسمي شصا واما الاكل فكل فعل يتم بالاكل وحده لم يحنث به نعم حقيقة وفيه خاصية الا ترى انه يذاب كشم البطن ولا يحنث انه لحم حقيقة الا ترى انه ينشأ من الدم ويستعمل استعمال الجوز ربلي وفيه ما سبق من ان الالة تتعقد من الدم اضافة التحك الى الامام وانما هو بالعرف فلو اقتصر في التعليل على قوله ويستعمل استعمال الجوز لمكان أولى (قوله والثلاثة على الاختلاف) قال في النهر ولا يجوز عن تطويل لا ينبغي خلاف في عدم الحنث بما في العظم ان لم يقل أحد بأنه نعم كما قال السرخسي وكذا لا ينبغي خلاف في الحنث بما على الامعاء لانه لا يختلف في تسجيته خصوصا كذافي الفتح والحاصل انه لا خلاف في الحنث في شحم البطن وما على الامعاء كما لا خلاف في عدمه بما في العظم ولهذا وضع المسئلة في شحم الظهر لانه محل الخلاف انتهى وأشار المصنف الى ان الماء وشراب اللحم اذا اشترى شحم الظهر لا يجوز على الاثر وهو عروى عن محمد وهودل الى الامام ايضا صرح عن الخط (قوله ولا يحنث بالية) لانها نفع ثالث لا تستعمل استعمال الجوز ولا النجوم فلا يتناولها اللفظ معنى ولا عرفا ربلي والالية بالفتح الية الالة لاقتل الية بالكسر والالية وتنبيه البان بغير تا كما في الصحاح (قوله في هذا البر) قيد بكون الحنطة معينة لانه لو حلف لا يأكل حنطة ينبغي ان يكون جواب الامام بجوابهما ذكره شيخ الاسلام ولا يخفى انه تحكم والدليل المذكور المتفق على ايراده في جمع الكسب بم

وكذا شرب الخمر فلو اذا حلف لا شرب
نرا لا يحنث وعليه الفتوى وقال
صاحب الخط فلو اذا اكل كبد
او كرا او طحالا لا يحنث في عرف اهل
الكوفة وفي عرفنا لا يحنث لانها لعد
محال والكسب لكل بحر بحر وفيه الغتان
للانسان وتؤثر في العرب وكذا في
كسب وكسب (في شحم) أي باكل
الصحاح (د) لا يحنث حلفه لا يأكل
نعم (الظاهر في) حلفه لا يأكل
نعم (في) عند أي حنطه وهو الصحيح
وحنث عنده ما وروى حنطه ولو كانت عينه
مجمعة قول أي حنطه وقيل هو
على الشراب يحنث به اتفاقا وقيل هو
على الخلاف ايضا وقيل على نعم
لوقال الفارسي ٢ به فلا يقع على نعم
الظهور بحال واعلم ان النجوم رتبة
نعم الظهور ونعم حنطه العظم ونعم
على ظاهر الامعاء ونعم البطن والنحو
على انه يحنث في شحم البطن والثلاثة
على الاختلاف (د) لا يحنث (بالية في)
حلفه لا يأكل ولا يشترى (فيما اوجها
والخنزير) والسوي (في هذا البر)
عند أي حنطه

٢ به ثلاث نقط وزان به يسكون
المصنف في النجم انتهى عن محمد طارفي

العنة والمنكرة وهوان عيناها كولة شرب لالة عن الكمال والرجوع مرة ومنع سبوه ان يصحح السر
على ابرار وجوزهم المرء قياسا اذ قال ماهر واظهار وقرة واقراء وقفل واقفال (قوله الان يقتضها)
بكسر الصاد غير نيته نهر ولو قضها نيته لم يثبت فان الناس خلونهارا باكلونها وهي التي سمى في عرف
بلانها بلية وتقتل أي تجعل جافة في القدر ثم توكل فمعها وليس المراد حقيقة الغضم بمقصود مهاوي
الاكل باطراف الاسنان بل ان يوكل عينا باطراف الاسنان او بسطحها فيضاعن القمع والمستثنى منه
مطوى في الكلام تقديره ولا يثبت بأكل الخبز والسويق في حلقه لا بأكل من هذا البر وقصر او حنيفة
الحنث على أكل عينا لانه متعارف والمحقيقة المستعجلة عنده أولى من الجازم المتعارف وعندهما العكس
وفي النهر عن الذخيرة الصحيح قول الامام (قوله ولا يثبت سويق) وجه الفرق بين الخبز والسويق
عندنا يوسف ان الحنطة اذا ذكرت مقرونة بالاكل يراد بها الخبز دون السويق ومجدا تعتبر عموم الجازم
وأطلقه المصنف فجعل ما اذا نوى عينا ولو لم يكن له نية كافي السداع ولا يثبت انه اذا نوى أكل الخبز فانه
يصدق لانه شدد على نفسه بصر (قوله وان قضه يثبت عندهم) هو الصحيح لعموم الجازم كذا في المداية
وصحح في الذخيرة انه عندهم لا يثبت بأكل عينا بصر وقضم من باب عر شرب لالة ومن باب ضرب لينة
وفي النهر عن الكشف المسئلة على ثلاثة اوجه احدثها بقول هذه من غير ان يقول حنطة فثبت
بأكلها سواء أكلها كذلك أو طعمها فأكل الطحون أو خبزها فأكل الخبز الثلاثة ان يقول حنطة فثبت
بأكل الحنطة سواء أكلها نيشا أو مطبوخا أو مبولا أو مقليا ولا يثبت بأكل الدقيق والسويق والحين
والخبز الثلاثة ان يقول هذا الحنطة وأشار الى صفة فلا يثبت بأكله من دقيقها أو سويقها أو خبزها لتقدير
الاسم ولوزعه لم يثبت بالخارج منه (قوله حث يثبت) كعصيدة وسواها (قوله لاسفه) الا
اذا كان لجانا محجوى عن جميع الزوايا وفي النوازل ان اتقذع منه خبيثا فأنا ان يثبت وينبني ان
لا يرد في حنثه اذا اكل ما سمي في دارنا بالاكس نهر (قوله وهوان وضع على الكف الخ) نقل
السدا محجوى عن المغرب ان السفأكل كل شي يابس انتهى (قوله كما هو في الصحيح) الظاهر ان يقال
وهذا هو الصحيح (قوله وقبل يثبت) لانه أكل الدقيق حقيقة والعرف لا سقط به الحقيقة والصحيح
هو الاول لان عين الدقيق لا يؤكل فاضرب العين الى ما يتخذ منه زبلي (قوله لم يثبت بأكل الخبز) لانه
نوى حقيقة كلامه زبلي (قوله والخبز ما اعتاده أهل بلده) حتى لو حلف المصري أو الشامي انه لا يأكل
خبزا اضرب الى البر قال في الفتح وينبني ان يثبت بأكل الكساج لانه خبز وزبادة وفي المحاسبة يثبت
بأراقا انتهى وهو المسمى في دارنا بالسفاني لا ما يحسب بالسكر واللوز كما هو ظاهر وأقول الظاهر انه
لا يثبت بأكله لانه لا سمي خبزا والاعمان مبنية على العرف محجوى وقوله لا يثبت بأكله أي الرقاق ولما
الشعر فأما اعتاده بعض أهل القرى فيثبت به فلان بدوا اعتاده ودخل الى بلده لتعارف فيها أكل
خبز الحنطة واستمر لا يأكل الا الشعر خلف لا يأكل خبزا لا يثبت الا بأكل الشعر نهر عن الكمال وكذا
لا يثبت بالحقايب الا اذا نواه وكذا لا يثبت بالثر ولا بالعصيدة والطعماج ولا يثبت لونه فشره أو أكله
بعدها فنثبت لانه لا سمي خبز او لا كاه ما ولا حنث ولو حلف لا يأكل خبز فلانه فالحجارة التي هي تضرب
الخبز في التثوير دون التي تهنه وتهب للضرب فان أكل من خبز التي ضربته حنث ولا فلا يصح وفي الدر
عن الدائع لا يأكل طعاما فاضطر لميته فأكل لم يثبت انتهى (قوله طبرستان) بفتح الطاء وكسر الراء
سميت بذلك لان أهلها كانوا يحاربون بالفاس أي الطبر مغرب تبر والنسبة اليها طبري (قوله ولا يثبت له)
قيده لانه لو نوى ما يشوي عمل به كالبيض والفلو لا اخضر الذي سمي في عرفنا شوي العرب شرب لالة
عن الفتح (قوله وعلى ما يطبع من اللحم) هذا في عرفهم وكذا ما نقله السدا محجوى عن البرجندی من
ان الطنج ما يطبخ بلحم أو تصم لاما يطبخ بغيره أوزيت بحسب عرفهم أيضا واما في عرفنا فاسم الطنج يقع
على كل مطبوخ بالماء ولو بركه أوزيت بلحم من درعن مصنف التثوير ولا شك ان قوله فاسم الطنج يقع

الان يقتضها وعند اهل الفقه يثبت
اذا اكل خبزها ولا يثبت بسويقها
وعندهم يثبت بغيره وسويقها وان
قضمه يثبت عندهم والقضم الاكل
باطراف الاسنان ومنه فصح كذا
فأكلها أي مضغها وكسر ما كسر
وفي هذا الدقيق
في المغرب لا يأكل من هذا الدقيق
فما اذا حلف لا يأكل أي لا يثبت
حنث بغيره لاسفه
بأكل الدقيق مسفوا وهو ان يضع
على الكف ويبلغ من غير ضم
هو في الصحيح وقيل يثبت بأكل الخبز
أكل الدقيق منه لم يثبت بالخبز
والخبز ما اعتاده بلده
والشعر في دارنا فلا يثبت بغيره
الان يوجبوه وكذا خبزا لا يثبت
معاق في دارنا فثبت في طبرستان
والشعر والطنج على اللحم
لا يأكل الشواء أو الطنج ولا يثبت
على اللحم المشوي وهو ما وعلى ما يطبخ
من اللحم والفاش في الطنجان يثبت
في اللحم وغيره مما يطبخ وانما
يثبت

الباسية فلا تنهى مطبوخا (والرأس ما) يكبس في التناثر وما (يباع في مصر) مشويا فلا يدخل رأس الجراد والعصا وورقوه وافتحه ويدخل رأس الغنم وعليه القنوى وكان أروحية يقول ألا يدخل فيه رأس الأبل والبقر والغنم لما رأى من عادة أهل الكوفة ثم لما تركوا هذه العادة في الأبل قال يحنث برأس البقر والغنم خاصة وهما رجمهما الله تعالى لما شاهد عادة أهل بغداد في رأس الغنم خاصة فلا يحنث الأبراس الغنم فعملته اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وريهان (والفاكهة التفاح والبطيخ والشمش) والخوخ والأجاص والتين لأنها سبل ما يؤكل على سبيل التفكه أي التتم بعد الطعام وقبله وهذا المعنى ثابت فيها (لا لعب والزمان والرطب والفتاه) وهو ٣ خيار بادرنك (والخيار) وهو المعروف وفي القنبر تفسر الفتاه ما ارتسامح والفتاه الخيار وفي الصحاح الفتاه الخيار والفتاه تبت بشه الخيار وقال أبو يوسف ومحمد يحنث في العنب والرطب والزمان أيضا فيكون فاكهة عذما وكذا اللباس من هذه الاشياء سبي فاكهة الألبطيخ وقبل هذا اختلاف عصر وزمان فالناس في زمن أبي حنيفة لا يتفكهون بها وفي زمانه يمتنعون فأنهى كل بحسب ما شاهد في زمانه وقال في الحط العنب للعرف فحياؤ كل على سبيل التفكه عادو بعد فاكهة في العرف يدخل تحت العنب وما لا فلا وهذا فحياؤا لم يكن له نية واما أذاني فحياؤا مانوي بالاجاع (والادام) ما يصطغ به كالحل والمخ واز بت) أي وحلف لا تأدم

٣ خيار بادرنك من نوع الخيار طوبل وموحي وبشره بالهوى أيضا انظر ص ٩٣ من بيان عاصم انتهى محمد عارف

على كل مطبوخ بالماء الخ شامل اللحم المطبوخ لكن ذكر في الجرائد لا يحنث به وفي المغرب الودل من النعم أو اللحم وقول الفقهاء لا يحنث من ذلك وحاصله انه الدهن كافي البحر وفيه من البدائع حلف لا يأكل من مطبوخ امرأته فحنثت له قدر ألقها غير هذا لا يحنث لأن الطبخ وجد من الأولى لا متأخر في التعبير قبل اسم الطبخ يقع وضع القدرو في عرف الناس وأضع القدرا مطبوخا وقطعا ومجرد الا بقا كذلك ومنه يعي صبي الطبخ والطبخ هو الموكل موضع التوابل وار لم يوقد كذا في الفتح الخ وقال في الدرر النهر الطعام به ما يؤكل على وجه الطعام كعص وفاكهة لكن في عرفنا لا انتهى (قوله اذا كل اللحم المطبوخ بالماء) وان اكل الخبز بالمرقة يحنث لانه سبي محتا وفيها أجزاء اللحم بضاعتين قال يعقوب باشا ينبغي ان يحنث بالبطيخ بل يحنث في هذا الزمان لا طلاقهم عليه ما يخافه ولكن قدما انه لا يحنث بالمرق يعني الا ان يكون فيه أجزاء اللحم واليه يوثق قوله ان الطبخ يقع على اللحم نهر لا يحنث ان ما ذكره يعقوب باشا موافق لما قدمناه عن الدرر (قوله انه اختلاف عصر وزمان الخ) فعل الخنث ان يفتي بما هو المعتاد في كل عصر نهر (قوله التفاح) يضم التامو تشديد الفاعل من المتفاح (قوله والبطيخ) بكسر الباء المخضر كمان أو صفر وذكر الرسخي ان البطيخ ليس من الفاكهة وما في الكتاب رواية القدوري ورواية الشهيد في المتقى عن أبي يوسف نهر (قوله والشمش) بكسر الشين جوى عن المفتاح وفي الصحاح انه يقع اللحم وكسرها (قوله والاجاص) دخيل لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب الواحدة خاصة كافي الصحاح والاجاص هو البرقوق (قوله لا لعب والزمان الخ) فيكون العطف في الآية للتفاسير (قوله والرطب) وقال محمد البيرالاجري فاكهة بجر (قوله والفتاه) بكسر الفاء وضمها وبالمد جوى وفي الحط ماروي ان الجوز والوزن من الفاكهة هو في عرفنا لا وحلف لا يأكل من فاكهة العام فان كان في أيام الرطب لا يحنث باللباس منها وان كان في غير وقتها فعلى اللباس استسناا للعرف بجر (قوله والفتاه الخيار) يقع التامو تشديد وكذا القنوس والجوز والقنوس كتنوير كافي القاموس (قوله فقال أبو يوسف ومحمد) الفاهر العطف بالواو جوى (قوله يحنث في العنب الخ) فيكون العطف في الآية عند الصالحين من عطف النحاص على العام وهذا الخلاف اذا لم يكن له نية واما أذاني فحياؤا مانوي بالاجاع زبلي (قوله الا البطيخ) ذكر نفس الائمة السرخسي ان البطيخ ليس من الفاكهة لان ما لا يكون باسبه فاكهة نورطه لا يكون فاكهة زبلي وقال في الذخيرة هذا لا يستقيم لان الرطب من الزمان والعنب فاكهة واللباس منها ليس بفاكهة وقيل كل ما يكون نضجه فاكهة فتنبؤه يكون فاكهة جوى عن البرجندی (قوله وقال في الحط العنب للعرف فحياؤ كل الخ) صوابه فاكهة جوى (قوله والادام) بكسر الهمزة وجعه ادم كاهل واهب جوى ونقل شيخنا عن المصباح ان الادام ما يؤدم به ما كان أوجا ووجه ادم مثل كتاب وكسب وسكن للتخفيف فعامل معاملة المفرد الخ (قوله ما يصطغ به) يضم الياء على البناء للفعول وبعدي بالياء معوى من المفتاح ونقل شيخنا عن المصباح ما نفعه والصبيغ ما يصطغ به من الادام ومنه قوله تعالى وصبيغ للاكلين واجمع صبيغ قال اربز ترج من ذبائح البالغ * وباكر المصعدة بالبالغ بلسر تينة المضاع * بالغ المومخ من صبيغ

(قوله والمخ) لانه لا يؤكل وحده عاد بل تعال الخبز لان الادام ما يؤكل تعال للغير وحقيقة التبعية بالاختلاط وعدم الاكل وحده لانه يذوب في الغم فيحصل الاختلاط زبلي ومنه تمام كافي كلام العيني من الحلل حيث قال والمخ وان كان لا يؤكل وحده عادة ولكنه يذوب في الغم فيحصل الاختلاط بالخبز انتهى ووجه الحلل ان قوله والمخ وان كان لا يؤكل وحده عادة يقتضي ان الادام ما يؤكل وحده وليس كذلك الا ترى ان قولنا زبلي والمرق وتضمون له ثمة لا يؤكل وحده بل يشرب بخلاف اللحم واشتبه فاكهة متوكل وحده فافهم تكن اذا ما الخ فالصواب حذف قوله وان كان والا فصار على قوله

والمرح لا يؤكل وحده وكذا لا وجبه للإنسان بالاستدراك فالاولى حذفه كما يعني (قوله ولايته له)
 فالخلاف فيما اذا لم يشو وان نوى فعل ما نوى اجابا عني (قوله لا اله) فان قلت ورد في الحديث
 سيد ادم اهل الجنة نعم قلت هو في الجنة وكل ما في الدنيا وانه لا يلزم من كونه سيد ادم ان يكون
 من ادم كما قال الخليفة سيد العرب واليه وان لم يكن هو من البهم عني (قوله واليه) قال في مختصر
 الصالح ابن الجني: يؤكل والجبن ايضا صفة الجبن واليه بفتحين لغة فهما وبعضهم يقول جبن
 وجنبه والصم والتشديد قال الشيخ شاهن في اقتصار الشيخ العيني على التشديد قصور وقيل الحموى عن
 شرح ابن الحلي ان فيه ثلاث لغات رواها ابو عبد سما عن العرب اجدوها تكون الباء والثانية فيها
 لا للتباعد والثالثة وهي اقلها التنقل ومنهم من جعل التنقل من ضرورة الشعر انتهى (قوله وعند محمد
 الخ) ويقول بعد اخذ الفقه اولا للث قال في الاختيار وهو اختار علما يعرف وفي المصنف وهو الاظهر
 وقال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى نهر (قوله من طلوع الفجر) جزم في الخلاصة وغيره بان اول
 وقته من طلوع الشمس واهل مصر يهون ذلك فطورا الى ارتفاع النصف وهو غاية التصحح فيدخل وقت
 الغداة فينبغي اجراؤهم على ما تعارفوه نهر (قوله والعشاء منه الخ) ذكر الاسيبي ان هذا في عرفهم
 اما في عرفنا فوق العشاء بعد صلاة العصر انتهى وهذا هو الواقع في عرف مصر لانهم يسمون ما يكون
 بعد الزوال وسطاينة والمسماة آن احدهما اذا زالت الشمس الا ترى انك تقول اذا زالت كيف
 أمسيت والمسماة الاخر اذا غربت الشمس فاذا حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسى كان ذلك على
 غيبة الشمس لانه لا يمكن حمل الجنب على المساء الاول فيحصل على الثاني بصرح الدائع (قوله منه
 أي من الظهر الخ) كذا في متن الزبلي والعيني والبحر ووقع في متن النهر والحموى والعشاء من الظهر قال
 السيد الحموى والظاهر ان المراد بالظهر اول وقته ولهذا قال في التخرجة الغداة من طلوع الفجر الى الزوال
 والعشاء من الزوال الى نصف الليل انتهى (قوله ولهذا سمي الظهر احدى صلاتي العشاء) كذا في الفتح
 وكذا في مختصره والصواب العشي بفتح العين مع ما بعد الشين المكسورة ويدل عليه قوله سبحانه وتعالى
 بالغداة والعشي وفي الصالح العشاء والعشي من صلاتي المغرب الى العتمة والعشاء المكسر والمبدل النساء
 وزعم قوم ان العشاء من زوال الشمس الى طلوع الفجر نهر بزيادة المكسورة بعد الشين (قوله لانه ماخوذ
 من السحر) وهو ما يذهب الى طلوع الفجر حتى لو حلف لا يشعرا في كل في هذا الوقت حنت عيني
 وهذا هو المنتول عن أبي يوسف وقيل السحور من ذهب ثلثي الليل الى طلوع الفجر حموى عن الظهري
 واعلم ان قول المصنف والسحور منه الى طلوع الفجر ساقط من متن البحر (قوله وفي التفسير توسع الخ)
 بشرى ما ذكره فوج أفندي ونصه تفسير الغداة والعشاء بالاكل لا يصح لما في المغرب مما حمله ان الغداة
 والعشاء اسمان لطعام يؤكل في هذين الوقتين لا لاكل فمهما فلا يصح حمل الاكل على ما بلانا ويل
 والتأويل من وجوه الاول ان الاكل بمعنى المأكول أي طعام الغداة المأكول من طلوع الفجر الى الظهر
 وطعام العشاء المأكول من الظهر الى نصف الليل والثاني ان فيه مضافا تقديره والتقدير اكل الغداة
 الاكل من طلوع الفجر الى الظهر واكل العشاء الاكل من الظهر الى نصف الليل والثالث ان الغداة بمعنى
 التغدى والعشاء بمعنى التعشى توسعا للمعنى التغدى الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والتعشى الاكل من
 الظهر الى نصف الليل لان ما بعد الظهر يسمى عشاء بكسر العين ولهذا سمي الظهر احدى صلاتي العشاء
 وهو ما روي عن أبي هريرة انه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي العشاء وفمرت
 بانها الظهر في بعض الروايات انتهى وكأنه لم يطلع على ما قدمناه عن التمر من ان الصواب العشي بفتح
 العين وما بعد الشين المكسورة ووقع لصاحب البحر نظير ما في الشرح وفتح التقدير واعلم ان كلام
 الشارح صريح في احتياج السحور للتأويل ايضا وفيه تفصيل ذكره فوج أفندي ونصه والسحور ان كان
 بضم السين فهو اسم للاكل في ذلك الوقت فيصح حمل الاكل عليه بلانا ويل وان كان بفتحها فهو اسم لما

ولاية له فلا دام الخ والزيت والابن
 والمرق وتعود ذلك ما يصطبح به الخ
 وتعلم به (الاهم والسبب والجن)
 والملك هنا عند أبي خنيفة وهو الظاهر
 من قول أبي يوسف وعند محمد بن بكر
 نعم الخ بفتح الهمزة وادام وهو رتبة عن
 والعم والجبن ادا ما هو رتبة عن
 والعم والجبن والبطن ليس بالقائم
 أي بفتح والعم والجبن
 بالاختلاف وقيل على الخلاف في طلوع
 الاول (والغداة الاكل من المغرب
 الفجر الى الظهر) كذا في المغرب
 (العشاء منه) أي من الظهر الى
 (والعشاء منه) لان ما بعد الزوال يسمى
 نصف الليل (لان ما بعد احدى صلاتي
 عشاء ولهذا سمي الظهر احدى صلاتي
 العشاء في الحديث) (والسحور منه) أي
 العشاء في الحديث (الى) طلوع الفجر
 من نصف الليل (الى) طلوع الفجر
 لانه ماخوذ من السحور في التفسير
 توسع ومضافا اكل الغداة والعشاء
 والسحور

بأن كل فيه فصاح للتأويل بتقدير مضاف وهو الأكل أو يجعل السهو بمعنى التسهل مجازاً فالمعنى على
 الأول أكل السهو هو الأكل من نصف الليل إلى الفجر وعلى الثاني التسهل هو الأكل من نصف الليل إلى الفجر
 انتهى (قوله على حذف مضاف) هذا يقتضي أن يكون المراد من قوله وفي التفسير توسع بمعنى بمحض
 المضاف كما ذكره السيد الحموي قال لكن لا يلائمه التعليل بما سيأتي من قوله لأن الغذاء اسم لطعام الغذاء
 لا اسم أكله الخ يعني لخصه تأويل الأكل بالما كقول (قوله كذا في المغرب) أي بالمعنى كما ستفاد من كلام
 السيد الحموي حيث قال في المغرب الغذاء طعام الغذاء كمان العشاء طعام العشاء وهذا هو الثابت في
 الأصول وأما قوله في المختصر الغذاء الأكل من مألوع الفجر الخ فتوسع ومعناه أكل الغذاء أو أكل العشاء
 أو أكل السهو على حذف المضاف انتهى (قوله ما يقصده الشيع) بأن يكون أكثر من نصف الشيع
 في الغذاء والعشاء والسهو نهر من الفتح لأن القيمة والقيمة لا يسهى غداً عادة زبلي (قوله ما يصدق
 أصلاً) لأن دلالة هذه الأفعال على هذه الأشياء بطريق الانقضاء والمقتضى لا يجوز أن يتوهم
 كالأدوية أو كالأشياء التي لا بد منها بل على المساحة دون الأفراد فلا يكون عاماً
 قابلاً للتخصيص جوي عن الرجدي ولأن التبع إنما يعمل في المألوع لأنها التعيين المحتمل والطعام ونحوه
 غرض كوزان قبل بشكل بما إذا قال أن خرجت أو أن ساكنت فلاناً ونوى الخروج إلى سفر أو المأكل
 في بيت واحد فإنه يصدق ديانة حتى لو خرج إلى غير السفر أو ساكنت في دار لا يثبت قلنا المخروج متنوع
 إلى مديد وقصير وهما يختلفان إما واحداً والفعل يحتمل التنوع دون التخصيص لا ترى أنه لو حلف
 لا يتزوج ونوى حبشية أو رومية صح ولو نوى امرأة معينة لا يصدق لأن الأول تنوع دون الثاني على أن
 بعض أصحابنا منعوا فعلى هذا لا بد عليه وكذا المسألة عامة متنوعة فأما ههنا تكون في بلدة واحدة
 والمعلق منها أن تكون في دار واحدة أو أثمان تكون في بيت واحد وقد بينا أن النوع في الفعل تصح
 زبلي وقوله ونوى حبشية أو رومية صح أي فبأيته وبين الله تعالى بخلاف ما لو نوى كوفية أو بصرية
 والفرق أن التخصيص في الحبشية ونحوها كالأرومة والعربية من قبيل تخصيص الجنس بخلافه
 في الكوفية والبصرية فإنه تخصيص الصفات بنبالة عن الفتح والمقتضى من قول الزبلي لأنها التعيين
 المحتمل اسم مفعول أي ما يحتمله اللفظ شيئاً (قوله وعن أبي يوسف أنه يصدق الخ) لأن ذكر الفعل ذكر
 المصدر وهو نكرة في موضع الشرط فمع قبيل التخصيص جوي عن الرجدي ولأنه مذكور بتقدير
 وإن لم يذكر صريحاً به (قوله أي صدق ديانة لا تضام) لأنه نكرة في الشرط فمع كالنفي إلا أنه خلاف
 الظاهر فلا يصدق قضاء فيما إذا كانت عينه علقاً أو علقاً ولا تعلق للقضاء في الجنب بالله تعالى نهر
 وفي الواقيات إذا استعمل الرجل بالله وهو مطلق فإين على ما نوى كما لو كرهه على الخلف بأنه لا يتزوج
 امرأة ثم قال نويت من بلدة كذا أصحت بنته تخصيص العام ديانة بالأجاء وكذا قضاء عند التخصيص
 والمجاء هل متى حلفه ظالم أو أخذ بقول التخصيص فلا بأس به وقالوا التبع للعالم ولو بطلاق أو علقاً
 وكذا بالله لو مطلقاً أو ظالم أو أخذ بقول التخصيص فلا بأس به وقالوا التبع للعالم ولو بطلاق أو علقاً
 والثابت جوي وهو بكسر الدال وفتحها نهر بشد شيئاً عن القاموس (قوله على الكرخ) أي به خضع
 وفيه لغة أخرى من باب فهم شيئاً عن المختار (قوله ولا يثبت إذا شرب بآناه) إلا أنه معروف بالجمع آية
 وجمع الآية وإن مثل ساء أو ساءة أو ساء في الأصح وهذا أي عدم الخنث إذا شرب بآناه إذا لم يكن
 له نية فأن نوى بآناه أو غيره على به وقيد بالنهر لأنه لو حلف لا يشرب من البئر وليست ملائمة فمكلف
 الكرخ منها لا يثبت به في الصحيح بل بالاعتراف منها إذا لم يكن له نية شرب بنبالة عن الفتح والمحج كاللذان
 كان مألوعاً فبنيته على الكرخ عنده خلافاً للمألفين لا فحلى الاعتراف وتقييده بقوله وليست ملائمة لا اختراز
 عن الملائمة فيمنه حينئذ تكون على الكرخ عنده ولو شرب من نهر بأحد من الغرات لا يثبت في عينه
 لا يشرب من الغرات اجزاء ويثبت في عينه لا يشرب من ماء الغرات ولو حلف لا يشرب ماء غرات أو من

ما فترت فهو على شرب ما عذب من أي موضع كان ولو حلف لا شرب ما عذب الكوز فصب ما وثق
كوزاً فترت به لم يثبت لتبدل النسبة زيلعي (قوله وعندهما بحث) لانه التعارف يقال شرب أهل
بغداد من دجلة والمراد الشرب بأي شيء كان وله ان كلمة من للتبعض حقيقة وهي مستعملة هنا وشرباً
قال عليه السلام تقوم نزل عندهم هل عندكم ما بات في الشنق والا كرعنا والمحقة مرادة ولهذا الشرب
كرعا بحث ولو حث بالشرب باناء يلزم منه الجمع بين المحقة والجهاز وهو مجتمع وهما يقولان ليس فيه
جمع بين المحقة والجهاز بل هو عمل بعموم الجهاز والمحق ان هذه المسئلة منسبة على ان الجهاز اربع اولى
عندهما من المحقة المستعملة فصارت الى الجهاز وعندنا المحقة المستعملة اولى فلا صار الى الجهاز وهو
نظر اختلافهم فيمن حلف لا يأكل من هذه المحقة زيلعي وقوله والمحق ان هذه المسئلة منسبة على ان الجهاز
اربع اولى عندهما فصارت الى الجهاز يومه عدم حثه بالكرع عندهما وليس كذلك بدليل قوله وهو نظير
انتلافهم فيمن حلف لا يأكل من هذه المحقة لما ذكره في مقام الاستشهاد وهم لا يستشهدون الا بالتفق عليه (قوله
ولهذا الشرب كرعاً بحث أي اتفاقاً لانه ذكر في مقام الاستشهاد وهم لا يستشهدون الا بالتفق عليه (قوله
والكرع تناول الماء المقيم) من موضعه ولو تناوله باناء لا يكون كرعاً من القرب (قوله بخلاف ما
دجلة) لان الشرط شرب ما منسوب الى دجلة والفرق لا يقطع النسبة عني (قوله فصب) تظاهر
كلامهم انه لا فرق بين أن يكون صبه هو أو غيره اموال الكوز فانصب ما فيه من غير فعل أحد بصر
أو صب في أناء آخر كما هو ظاهر اطلاقه من أوقول سبق تصريح الزيلعي به مع لا عدم المحث بتدليل النسبة
(قوله والمحال انه لا ما فيه لا بحث) سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء أو لم يعلم الا ما صهر (قوله وهو
شرط في الابتداء والبقاء) أي شرط في الابتداء لانعدام الجين وقوله والبقاء أي بقاء الجين المقدس لا وقت
عندهما الى وقت وجود البقاء بخلاف الجين المطلقة حيث لا بشرط لها تصور البقاء في البقاء اما لا اتفاق كما
سبأ في معز لا الشرط لالة في الكلام على ما إذا حلف للقضين دية ففات تصور القضاء عليه وهذا الاصل
فروعه كبره منها كافي الدرر لم تصلح غدا فانت كذا لا بحث بعضها بكرة في الاصح ومنها ان لم
تردى الدية بالذي أخذت به من كسبي فانت طالق فاذا الدية في كسبه لم تطلق لعدم تصور البرومنها
ان لم يتيقن صدقك اليوم فانت طالق وقال ابو الهيثم وحبته فانت طالق فالحيلة ان تشرى منه بجرها
ثوباً معلقاً وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يثبت ابو الهيثم المدة والزوج لغيرها عن الهبة عند القرب
بقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت بغير ارادة انتهى قال شيخنا ومنها أيضاً ما سئل عنه
استأذنا رجل تشاير معز وجهه بسبب أمته فقال ان لم ابعها لي ثلاثة أشهر فانت طالق ثم ظهر انها حلي
منه باعترافه فاجاب بان زوجته لا تطلق اذا مضت الثلاثة الا شهر لبطان الجين لان تصور الشرط
لقاء الجين المقيدة بالوقت عندهما الى وقت وجوده بخلاف لا يوجب انتهى وكذا لو خلى بينه عن
الوقت بان كانت مطلقة ثم ظهر حله او اعترف به كانت عنه باطلة فربحت بدمه بها لان تصور برة
شرط لا نفاذ الجين المطلقة سواء علم وقت الحلف بمعملها أو لم يعلم كما تقدم في مثله الكوز انتهى ولا يقال
ان هذه من قبل ان لم ابعه فكذلك اذ عتق أو درخت لوجود المعلق عليه وهو عدم البيع وقوعه اليأس
عنه بغوات الهبة فكذلك لا بحث في هذه لوجود المعلق عليه الطلاق اذ باعترافه بمعملها حصل اليأس من
البيع اقوات الحلية فاذا مضت المدة تطلق لوجود الشرط وهو عدم البيع كما لو عتق أو درر لا نقول
باعترافه بمعملها وطنه السابق على الجين ظهر أنها لم تكن محل البيع الصحيح الذي عقده عليه
وقتها كان البرغير متصور بخلاف قوله ان لم ابعه الخ لان البرغير متصور وقت الجين بالعتق أو بالتدبير
بمدها فوث البرعى نفسه فوجد الشرط وهو عدم البيع محصور اليأس منه فيبحث كما لو وقع اليأس منه
بموت المحال أو فوات الخلو فبه حصل الفرق بين المشتين كذا اجاب شيخنا عما اورد على شيخه الشيخ
شاهين قال شيخنا ثم رأيت المسئلة في الخاية ونصها رجل قال بماريته ان لم ابعها لي شهر فانت حر ثم ظهر

وضعهما بحث والكرع تناول
الماء المقيم من موضعه (خلاف)
ما لو حلف ان لا يشرب (من ما دجلة)
فانه بحث (ان لا يشرب ما هذا الكوز
ولو قال (ان لا يشرب ما في مائي مثلاً
اليوم فكذلك) يعني امرأتي مائي مثلاً
(د) المحال انه لا ما فيه او كان المائي
ذلك الكوز (فصب) قبل الليل
(أو طلق) أي لم يترك اليوم ان قال
ان لم يشرب ما هذا الكوز (و)
المحال انه لا ما فيه لم يثبت لعدم
امكان الخلو فالبقاء
في الابتداء والبقاء

بها منتهى حبل في الشهر حل له ان يعاها في الشهر ثم تطل العين في قول ابي حنيفة ومحمد اذا جاعت بالولد
 لا قل من ستة اشهر وحصل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول ابي يوسف يحنث ولا يحل له وطؤها لانها صارت
 حراما انتهى (قوله وان كان المساء فيه فصب حنثا اجاما) كذا ذكره شيخنا وهو ظاهر ولذا حمل الشارح
 الحنث بقوله لا اعتقاد الجين وقوت البر بالاراقة وعن هذا ذكر السيد الحموي انه لو ذكر قوله هذا عندهما
 عقب قول المتن لا يحنث لكان اصبوب كقول العين فان حنثه في صورة الاطلاق اذا كان فيه ما نصب
 متفق عليه انتهى (قوله الا ان في المطلق يحنث في الحال لوجوب البر وجوباموسا الخ) كذا في النسخ
 التي وقفت عليها وفيه خلط ظاهر وحق العبارة ان يقال كذا في الزاوي وفي المطلق يحنث للحال ان لم يكن
 فيه ما موان كان فيه ما يحنث عند الصب لانه يجب عليه البر كما فرغ وقد تحقق مجزء الحال في الفسارح
 فيحنث للحال او عند الصب في المشغول فيحنث في ذلك الوقت انتهى فظهر ان في العبارة طها وان لم يكن
 فيه ما موان كان فعند الصب وقوله لوجوب البر الخ على العين المطابقة فاذا ذات البر حنث كما فرغ من العين
 وان لم يفت حنث عند الصب شيخنا (قوله لصبعدن الخ) قيد بالفعل لانه لو حلف على الترك ان قال
 ان تركت مس العجا فعبدى جمل تنقذ عينه لان الترك لا يتصور في غير المقدور ويحرم (قوله انقذت
 عينه) لان صعدوا السماء يمكن ولقد اصدعت الملائكة وبعض الانبياء وكذا تقول بل انجز بها اما
 يحنث منفة المجبرة والباس الذهبية او اعدام الاجزاء المجبرية وابد المساء لانه ذهبية نهر (قوله وحث
 في الحال) للجزء الثالث عادة وضع العين في المظلة لان المقيدة تتوقف حنثه فيها على مضى الوقت حتى
 لو مات قبله لم يحنث نهر (قوله فايقبله بندانه) فلو لم يوقط لم يحنث هو المختار ولومسقطا حنث لو يحنث
 يسع بشرط انفسه عن العين فلو قال ووصولان كلك فانت طالق ذهبي او وذهبي لا تطلق ما يريد
 الاستئناف ولو قال ذهبي طلق لانه مستأنف وفي المراجعة سأل محمد بن احمد بن صفره ما حنثه فعين قال لا يحنث
 والله لا كلك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة وما هذا فنبس محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فتكسر ابو حنيفة ثم
 قال حنث مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اى الكلمتين اوجع في قوله حسنا او احسن
 در ولو سلم على جماعة فهم يحنث الا اذا لم يقصد فلا يحنث ديانة الا ان يقول الاعلى واحد فيصدق قضاء
 انه لم يقصد ولو سلم من الصلاة فان كان اماما والمخوف عليه على يمينه لا يحنث وان كان على يساره حنث
 لوقوع الثانية في غير الصلاة وعن محمد انه لا يحنث فيها وهو الصحيح قال في الفقه والاصح ما في الشافعي يحنث
 الا ان ينوي غيره وان كان مقدا فعلى ذلك التفصيل عندهما وعند محمد لا يحنث مطلقا ولو دق عليه
 الباب فقال من حنث ولو سجد الخالف للمخوف عليه لاسموا ووقع عليه القراءة وهو مقدم يحنث وخارج
 الصلاة يحنث ولو قال لا تسران ابتدأت بكلام فعدى حرقاتنا وسلم كل على الا تسرعوا لا يحنث وانما
 الجين لعدم تصور ان يكلمه بعد ذلك ابتداء ولوحلف لا يكلم فلانا وفلانا يحنث ولا يحنث احدهما الا ان
 ينوي كلامهما وعليه الفتوى واعلم ان الكلام لا يكون الا باللسان فلا يكون بالاشارة ولا الكتابة
 والاشارة والافعال والاشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والاشارة والافعال والاشارة والاشارة
 بالاشارة ايضا فان نوى في الالفاظ والافعال كونه بالكلام والكتابة دون الاشارة دين نهر
 واختلاف في القول هل هو كاللزام او لا في الدرر الخمانية لا اقول له كذا فكتب اليه حنث ففرق
 بين القول والكلام لكن نقل المصنف عن المجامع انه كاللزام خلافا لابن مساعة انتهى (فسرع)
 رجل قال لا امر انه ان كلك الله قبل ان تكلمني فانت طالق ثم قالت المرأة ان كلك قبل ان تكلمني
 فعدى حرقتك لسانك وج اعطى السائل شيئا لا يعق العبد ولا تطلق المرأة شيئا عن الخمانية (قوله)
 فاذن له ولم يعلم الخ) وجه الحنث ان الاذن مشتق من الاذان او من الوقوع في الاذن فبشرط العلم بخلاف
 لا يكلمه الا برضاء فرضي ولم يعلم لان الرضا من اعمال القلب فيتم به (قوله خلافا لابي يوسف)
 مقتضاه ان مذهب ابي يوسف ذلك وهو ممنوع وانما هو رواية عنه جوي قال في النهر وعن انشائي انه

(وان كان المساء فيه فصب حنثا)
 حال الاراقة لا اعتقاد الجين وقوت
 البر بالاراقة هذا عندهما وعند ابي
 يوسف يحنث في ذلك كله لعدم اشتراط
 الامكان عنده مطلقا الا ان في
 المطلق يحنث في الحال لوجوب البر
 وجوباموسا كما فرغ فاذا ذات البر
 عن الفسارح وفي القيد اما مضى اليوم
 عن هذا الخلاف اذا كان الجين
 وعلى هذا الخلاف لا يحنث في السماء
 باقية سبانه (حلف لصبعدن السماء
 اربق بلن هذا المجزءا) انقذت عينه
 (حنث في الحال) وقال زعفران يحنث
 (و) (حنث في الحال) (اي فلانا) فناداه
 (لوحلف لا يكلمه) بندانه (او) حلف
 وهو انتم لم تقطع بندانه (و) الحنث
 لا يكلمه (الا اذانه فاذن له) (و) الحنث
 انه (لم يعلم) الحنث اذنه (وكلمه)
 الحنث (حنث) في العودتين عندهما
 خلافا لابي يوسف في الثانية وانما قيد
 بقوله فايقبله

بمحت وقع الزلزال، والصبي مثل ما في الشرح وجهه هدم المحتش ان الاذن هو الاطلاق وانهم يتناولون
 كالزنا وهو قال الشافعي عني (قوله لانه لو لم يوقظه لاحتث في الصبح) احتزبه مجاز كره القدوري
 انه اذا كان بحيث . . . ولم يكن نائما بحيث واختار الاول وقيل هو على الخلاف عند ابي حنيفة فاحتث
 خلافا لمصاحبي (قوله لانه كما هو شهر الخ) ولوعرفه كان على ما فيه وفي الدائم قال في بعض النسخ
 لا كما هو كما كانت يمنة على بقية اليوم والله المستقبل الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد
 وكذا القول لانه كانت يمنة من تلك الساعة الى ان يبي مثلها من الليلة المستقبل فيدخل ما بينهما من
 النهار ولو قال اليوم واغدا لم يندخل الليلة التي بينهما انتهى ولم يذكر حرف التي فكانت بينا واحدة
 فيدخل الليل كما في الاوقات نهر ولو قال باحاط اسمع او اصنع كذا وكذا وقصد اسماع المحلوف عليه
 لا يحتث زباني وقوله وقصد اسماع المحلوف عليه هو قول ابي يوسف وبقي ويتفرع عليه ما لو قال لسان
 شكري مني لا يحل فان طلق بغاء اخوها وعندهما صبي لا يعقل فقالت باصبي ان زوجي فعل كذا
 وكذا حتى سمع اخوها لا تطلق لانها خاطبت الصبي دون الاخ جوي من شرح ابن الحلي روي ان عبد
 الرحمن بن عوف بعد ان حلف ان لا يكلم عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذا ذكره قاضيان والظاهر
 ان تعييد الصبي في كلام ابن الشبي بكونه لا يعقل اتفقا (تتمة) لا يجوز جهر المؤمن فوق ثلاث لمسا في
 الطريق المجردة وشرحه قال صلى الله عليه وسلم لا يصل المؤمن ان يجهر مؤمنا فوق ثلاث فاذمرت به
 ثلاث فطلقه وابي سلم عليه فان رد عليه فقد اشتركا في الجور ان لم يرد عليه فقد اما لاثم وزاد في روايته عن
 جهر فوق ثلاث دخل النار وهذا محمول على الجهر لاجل الدنيا وما لاجل الآخرة والمصحة والتأديب
 لما تزل بل مستحب من غير تقدير لوروده عنه عليه السلام وعن الهضبة فقد صرح جهره الثلاثة الذين خلفوا
 وأمره الهضبة به جهر حتى تاب الله عليهم انتهى وقوله خلفوا أي عن غزوة تبوك (قوله من حين حلف)
 لانه لو لم يذكر الشهر تباد العين فصار ذكر الشهر لا يخرج ما وراءه لالابسات المذكور ومذهبه الى وكذا القول
 ان تركت كلامه شهر او ان تركت الصوم شهر او ان لم أسأله شهر لا يتناول شهر من حين حلف لان
 ترك الصوم مطلقا وترك الكلام أترك المسألة مطلقا يتناول الابد فصار ذكر الوقت لا يخرج ما وراءه
 وكذا الاجارة والاحال بخلاف قوله لا صوم أو لا عتكس شهر لان مطلق الصوم والاعتكاف المطلق
 لا يتأبدل يتناول الأدنى في النفي والاثبات فيكون ذكر الوقت للدلالة لا لخراج ما وراءه زباني فيكون
 تعيين الشهر في الصوم والاعتكاف اليه در (قوله لا يتكلم الخ) ولو زاد كلاما حسن في الظهيرة ما بقيد
 انه يحث نهر ولو حلف لا يقرأ القرآن يحث بالقراءة في الصلاة أو خارجها ولو قرأ البسملة كان نوى ما في
 التلحح حث والا لا ولو حلف لا يقرأ سورة كذا أو كتاب فلان لا يحث بالنظر فيه وفهمه به بقي تنوير
 وشرحه عن الاوقات (قوله سواء كان في الصلاة أو خارجها) صححه الكمال وعليه الدرر والمعتق بل
 في الجهر عن التهديب انه لا يحث بقراءة السكب في عرفنا انتهى وقوام في الترنينية وفي العرجم
 الحث بالقراءة خارج الصلاة وتبعه في التنوير وذكر ان الحث بالقراءة خارج الصلاة هو الظاهر
 باختلاف الصحيح (قوله أي على الليل والنهار) لان اليوم قرن بما لا يتدهو والكلام فكان المراد به
 مطلق الوقت (قوله صدق) لم يقل المصنف قضاء ما فيه من الخلاف جوي (قوله قضاء ودائنة) لانه
 نوى حقيقة كلامه عني (قوله ليله أكله على الليل) يعني ما لم ينو به مطلق الوقت جوي عن البرجندی
 وفي مبسوط صدر الاسلام اذا قال لسان طالق ليلة أدخل دار فلان ونوى الوقت المطلق ودخلها نهارا
 ضل في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى جوي عن البرجندی (قوله على الليل وحده) لانه حقيقة
 في سواه كالنهار لليل خاصة وليس يستعمله في مطلق الوقت كاليوم وأورد قوله
 وكذا حسنا كل بيضاء شعبة * ليسالي لاقتنا حسنا ما وجها
 سقيناهم كأسا سقيناهم * ولكنهم كانوا على الموت أصبا

لانه لو لم يوقظه لا يحث في الصبح وقد
 بقوله لم يعلم لانه لو علم به لم يملك لا يحث
 اتفاقا حلف (لا يكلمه شهر رافعي)
 اتفاقا حلف (من حين حلف) حلف (لا يكلمه شهر رافعي)
 بنقد (من حين حلف) حلف (لا يكلمه شهر رافعي)
 فقرأ القرآن أو سمع أو دخل أو خارجها
 مطلقا سواء كان في الصلاة أو خارجها
 وعليه الفتوى وفي رواية عن عليا
 ان قرأ فيها أو سمع فيها لم يحث وان
 قرأ أو سمع أو دخل أو كبر في غيرها
 حث والله لا يور في التنزيل رواية
 حث والله لا يعرف بخلافها
 الاسلام المعروف في الوجه كلها
 والقياس ان يحث في الوقت فان
 ولو قال لعبد (يوم) كلف (لانا) فان
 من بعد (على الجديدين) أي على
 من بعد (على الجديدين) أي على
 الليل والنهار حتى لو كلفه ليل أو نهار
 يحث وانما جهر العبد هما فان
 يحث وانما جهر العبد هما فان
 عني) قوله يوم وفي رواية لا صدق قضاء
 صدق قضاء وفي رواية (لانه) فان
 (و) وقال لعبد (ليلة) وحده ولو قال (ان)
 منعقد (على الليل) وحده (وحي) بقدم
 كفته الان فقدم زيد (وحي) بمان
 (أو) ان مان (وحي) بمان
 (فكنا) أي فعبدي منيلا (فكنا)

أذا أراد مطلق الوقت فان المحرر بليكن ليدلوا بأب شمس الاثمة بان المذكور اليبالي بصيغة الجمع وذكر
 أحد العددين ينقطع ما بازا منه من الآخر ولا كذلك المفرد تنز (قوله قبل قدمه واذنه خث) لأن العيين
 باقية قبل وجود الغاية تزيلى (قوله وبسدهما لا يثبت) وكذا اذا كان كلامه وقدمه معا جوى عن
 انحراف وجه عدم الخث ان القدم والاذن صار غاية للعين لدخول حرف اغاية فيما أمأ حتى فها هرا فانا
 للغاية وما لا ان فالاصل فيها انما بالاستثناء وتستعار للشرط والغاية اذا تعدد الاستثناءات نسبة بينها
 وبينهما هو ان حكم ما قبل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية يتألف ما بعده ثم اذا تعدد الاستثناء
 ودخلت على ما لا يثبت تكون للشرط كقوله أنت ما تاتي الا ان يقدم فلان ان قدم لا تطاق وان لم يقدم
 حتى مات طاعت فعملت على الشرط كانه قال ان لم يقدم فلان فانت طالق لان الاستثناء متعذر لعدم
 الجانبة بين الطلاق والقدم فكان حكمها على الشرط أولى من حكمها على الغاية لان الطلاق لا يحفل
 بالتأثير لانه متى وقع في وقت وقع في جميع الاوقات وان دخلت على ما يتوقف تكون الغاية كأي مسألة
 المكاب لاننا استثناء متعذر لعدم الجانبة بين الاذن والكلام فعملت على الغاية لانه اذا دخلت على
 العيين وهي تقبل الغاية كما اذا حلف لا يكلمه الى رجب ونحوه فكان حله على الغاية أولى من حله على
 الشرط لان مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبة الشرط الا ترى ان الحكم موجود فمات في الحال
 بخلاف الشرط ز يلى وكذا انتهى العيين بكلمة مادام أو ما زال أو ما كان حتى لو حلف لا يفعل كذا
 مدام يضارى فخرج منها ثم يرجع ففعل لا يثبت لانتهاء العيين وكذا لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك
 فلان فباع فلان بعضه لا يثبت بأكل باقية لانتهاء العيين يبيع البعض تنوير وشرحه وكذا لو قال لا أكله
 مادام عليه هذا الثوب أو ما زال أو ما كان فكلمه بعد ما نزعه وليس له لا يثبت بخلاف ما لو قال لا أكله
 وعليه هذا الثوب فنزعه وليس له فكلمه خث لانه ما وقف بل قيده بصفة فتبقى العيين ما بقيت تلك الصفة
 يهرق ان قال ما سبق من انه لو حلف لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان الخ الذى يظهر تعقيد بما
 اذا كان يمكنه أكل كله وقد تقدم ما يدل على ذلك (قوله وان مات زيد سقط الحلف) لعدم تصور
 بالقدم والاذن بعد موته ففان امكان تصور الر وهو شرط لان انعقاد استدما وبقاء وعند الثاني بالمركن
 شرطاً ما يدعى عند سقوط الغاية ففي أى وقت كله خث نهر (قوله سقط العيين) كما لو قال والله لا أكل
 حتى يأذن لي فلان أو قال لعمر بعه والله لا أأفارق حتى تقضى حتى خث فلان قبل الاذن أو برعى من
 الدين فالعين ساقطه والاصل ان الحالف اذا جعل لعينه غاية وفانت الغاية بطلت العيين بخلاف الثاني
 وكذا تسقط العيين لو حلف ان يجره الى باب القاضى ويحلفه فاعترف الخضم أو ظهر شهوده تنوير وشرحه
 (قوله لا يأكل طعام فلان الخ) لو أتى بقوله مطلقاً عقب قوله لم يثبت وأثر قوله ان أشار عن قوله كالمجتهد
 وغير قوله وان لم يشر لا يثبت بعدا والبقوله وان لم يشر خث بالمجتهد ان قال لا يأكل طعام فلان الخ
 وزال ملكه وفعل لم يثبت مطلقاً كالمجتهد ان أشار وان لم يشر خث بالمجتهد لكان أولى ما لو قاله
 أخصر وأما تأنيب فلانه لا فرق في عدم الخث اذا فعل الحلف عليه بعد زوال الملك بين ان يشير أو لم يشر
 (تسمية) حلف لا يأكل من طعام فلان فأكل من طعامه مثرك بينه وبين غير خث لا إطلاق الطعام
 على القليل والكثير بخلاف الدار والثوب بجرع الذخيرة (قوله وزال ملكه) أطلق في زوال الملك
 في المسئلة الأولى فعمله لما زوال الملك من الحلف عليه الى الحالف كما اذا حلف لا يأكل طعاماً هذا
 فأهداه له فأكل لم يثبت في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعن محمد يثبت وكذا في بقية المسائل بجر
 عن الذخيرة ومن هنا تعلم ان الطعام لا يخرج من ملكه بالاذن للضيفان في الأكل وينبئ عليه ان
 الضيف المأذون له في الأكل لا يساح له الا الاكل حتى لو أوردته له لغيره لم يجر وكذا لا يجوز له ان يطعم
 المرأة ونحوهما ما لم يطرأ (قوله لم يثبت متبهما) لان ههنا لا عيان لا قصد هجرانها لذواتها بل
 لا تقي من ملاكها ما غير العبد فظاهر وكذا العبد على ظاهره اذ اية لانه محسنة وسقوط منزلته المحق

قبل قدمه (في الأولى أو) قبل
 (أذنه) في الثانية (خث) وبسدهما
 أى بعد القدم والاذن (لا) يثبت
 (وان مات زيد) الذى استند العيين
 اليه قبل القدم والاذن (سقط
 الحلف) عند ههما عند أى يوسف
 يفي العيين لو حلف (لا يأكل طعام
 فلان ولا يدل داره ولا يلبس فيه
 أو لا يركب دابته أو لا يكلم عبده)
 يتطرق (ان أشار) الى المضاف اليه
 في جميع الصور (وزال ملكه) أى
 ملك المضاف اليه (وفعل) أى
 كله (لا يثبت) عندهما

باجسادات فكانت الاضافة معتبرة فلا بحث بعد ذلك والصادر وروى ابن سماعان العبد الصديق
 نهر وعن محمد بن حنف في العبد والدار لان الاشارة معتبرة والاضافة لغوية لان الاشارة لقطعها بالاشارة
 المبح في التمرين من الاضافة فتملقت العين بالعين وبه قال زفر الثلاثة (قوله وعند محمد بن حنف)
 ظاهر اطلاقه انه بحث في الكل وهو خلاف ما سبق عن العيني من تخصيصه الحنف عند محمد بن العبد والدار
 (قوله كما في المتجدد) أي لا يبحث في الملك المتجدد من المذكورات اجماعا لوقوع العين على المشار اليه جوى
 عن البرجندى (قوله لا يبحث بعد الزوال) أي زوال الاضافة لانه مقتضية على فعل واقع في محل
 مضاف الى فلان فلم يوجد دور (قوله ولكن حنف بالمتجدد ملكا) لان اللفظ مطلق فيجربى على اطلاقه
 دور (قوله وقال أبو يوسف الخ) الذي في الزايلي عن أبي يوسف انه لا يبحث في الملك المتجدد في الدار
 وحده لان الملك لا يستحدث في عادة فهي أول ما يشتري وأخر ما يباع فتثبتت العين المضافة الى الدار
 بالقائمة في ملكه وقت العين وهما يقولان ان اللفظ مطلق فيجربى على اطلاقه انتهى (قوله وعنه
 في رواية الخ) لانه عقدها بالاضافة فلم توجد حدية باق وقت العين لا يتناولها العين (قوله وفي
 الصديق الخ) انما بحث لان هذه الاشياء يمكن ان تغير لذاتها فان كانت الذات معتبرة كان الوصف
 وهو كونه مضافا الى فلان في المحاضر لغوا جوى (قوله حنف اجماعا) لان الحرمة بقصد المحرر فكانت
 الاضافة للتعريف هذا اذ لم يقل فانه مدلول في اية لا يبحث بعد الزوال والظهور ان الداعي لعنى في المضاف
 اليه نهر (قوله وعند محمد بن حنف) لان المقصود هجرته والاضافة ليعرف بفحصا كالمشار اليه ولما
 ان هجران الحر لغيره محتمل وترك الاشارة والتسمية أي وترك التسمية باسمه بدل على ذلك فلا بحث مع
 الاحتفال بالشك عني (قوله وحنف بالمتجدد) قد اذ زايلي عاذا لم يشرو لاحاجة له فلا يستغفنه
 بقول المصنف وفي غير المشار والمحصل انه اذا اضاف ولم يشر لا بحث بعد الزوال في الكل لا تقطاع
 الاضافة ويبحث في المتجدد بعد العين في الكل لوجوده ارا اذا اضافها او اشار اليها لا بحث بعد الزوال والعبد
 ان كان المضاف لا يقصد به العادة والا لا بحث بجر (قوله بان لم يكن له صديق او زوجة الخ) لواقع
 في الشرح على قوله بان كلها استحدثته من صديق او زوجة لشغل ما لو كان له وقت العين صديق
 وزوجة او لم يكن لكان أولى (قوله وعند محمد لا يبحث) وهو مبني على ما تقدم من انه يتناول المعين
 وهو الموجد فتكون معادته لانه عنده وعندهما لاجل الاضافة هذا اذا لم يكن له نية وامامنا في
 ماوى لانه نية في محتمل كلامه زباي (قوله الطيلسان) معرب تلسان ابدوا لانتاعه طامعن ليلاس
 الهم مدور اسودت وجهه وسداه صوف نهر وزوجه فيلعل بنفع الفاعل والعين وقيل بكسر العين (قوله حنف
 اجماعا) لان الامتناع لذاته لا للطيلسان عني وظاهر ان الطيلسان مثال فان قوله صاحب هذه الدار
 ونحوه كذلك نهر حتى لو قال لا اكلهم صاحب هذا الثوب فباعه وكله حنف لان الانسان لا يعادى لاجل
 الثوب بل لعنى فيه فبراد الذات كما في النقاية وفيه انه يجوز ان يكون الثوب حررا فعاذى ذلك انتهى
 جوى عن البرجندى (قوله ستة أشهر) لان الحنف يذكر معنى الساعة قال تعالى فيسبحان الله حين
 تمسون وحين تصبحون أي ساعة تمسون ويطبق على أربعين سنة قال تعالى هل اتي على الانسان حين
 من الدهر والمراد اربعون سنة ويطبق على ستة أشهر قال تعالى توفي اكلها كل حين قال ابن عباس
 في ستة أشهر فيعمل عليه لانه هو الوسط وخبر الامور واسطها لان اللحظة لا يقصد الامتناع عنها
 بالعين للقدرة على الامتناع بدونها او بكون سنة بمنزلة الا بدوم نوبل ان يعيش أربعين سنة ولو قصد
 ذلك لاطلعه ولم يذكر الحنف لانه يتأيد عند الاخلاق فتعين معاينة الزمان يستعمل استعمال الحنف يقال
 ما رأيتك منذ حين ومنه زمان ويستوي فيه المعرفة والمعرفة لان سنة أشهر لما كانت معهودا فيعرف
 العرف البهاري بلي وبغير ابتداء واما وقت العين بخلاف لاصون حين اوزمنا كان له ان عين أي
 ستة أشهر شامترا لبلابة عن السكال (قوله ولم يشر) قيد به لانه اذا نوى شيئا ففعل ماوى لا يحتمل

وعند محمد بن حنف (كما في المتجدد) أي
 كما لا يبحث في تعدد الملك في مثل
 هذه الاشياء اجماعا بان يشتري
 فلعلما آخر او دارا اخرى أو زوا
 آخر او عدا آخر (وان لم يشر) الى
 المضاف اليه و اضاف الى فلان هذه
 الاشياء (لا يبحث) ان فعل ماقال (بعد
 الزوال) لكن (حنف بالمتجدد)
 مطلقا سواء كان دارا او غيرها وقال
 أبو يوسف لا يبحث في الملك المتجدد
 في الدار وعنه في رواية يستحدث العين
 في الجميع بالقائم في ملكه وقت
 الحنف (وفي الصديق والزوجة
 في المشار بحث بعد الزوال) أي
 لو حلف لا يملك صديق فلان هذا
 أو زوجة فلان هذه وكلهم بعد زوال
 الصداقة والزوجة حنف اجماعا (وفي
 غير المشار) اليه بان قال لا اكلهم
 صديق فلان أو زوجة فلان فكلهم
 بعد زوال الصداقة والزوجة
 (لا يبحث عندهما وعند محمد بن حنف)
 (و حنف بالمتجدد) بان لم يكن له صديق
 او زوجة وقت العين فاستحدثت
 وكلهم عندهما وعند محمد
 لا بحث ولو حلف (لا يملك صاحب
 هذا الطيلسان فباعه) الصاحب
 (وكلمه) الحنف (حنف) اجماعا
 وان كلهم المشتري لا يبحث (الزمان
 والحين ونكرهما ستة أشهر) حتى
 لو حلف لا يملكه الزمان او الحين
 أو زمانا أو حيناً ولم يشر في ستة أشهر
 فلو كلمه قبل مضي ستة أشهر بحث
 وبعده (والدهر والابدان) حتى
 لو قال ان بحث

كلامه زبلي (قوله والده والابن) وأشار المصنف الى انه لوقال لا كله العرف هو على الابد
واختلف جواب بشر بن الوليد في المتكسر عمر اخرة قال في قه على صوم عمر يق على يوم واحد مرة قال
هو مثل الحين سنة أشهر الا ان ينوي أقل أو أكثر قال في البصرين الدائم والظاهر وقوعه على ستة
أشهر (قوله وقال أبو حنيفة لا أدري ما هو) يعني اذ لم يكن له سنة كافي البصران فان قيل ذكر في المجامع
الكبير اجماعهم قال ان كلته دورا أو شهرا أو سنة أو جمعا أو ما يقع على ثلاثين من هذا المذكورات
فكيف قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر قلنا هذا تقر ببع لمثله الدهر على قول من يعرف الدهر كما فرغ
مسائل المزارعة على قول من يرى جوازها قال ابن الضياء مشرب ليلية ونقل التوقف عن الأئمة الأربعة بل
عن النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام اذ وردانه عليه السلام سئل عن خبر القاع فقال
لا أدري حتى أسأل جبريل فسأل جبريل فقال لا أدري حتى أسأل ربي فصعد الى السماء ونزل فقال سات
رني من ذلك فقال خبر القاع المساجد وخبر أهلها من يكون أول الناس دخولوا وأترهم من جواسم
ابن عمر حتى فقال لا أدري ثم قال طوي لأبن عمر سئل عما لا يدري فقال لا أدري فسلم ان من الكمال
والتورع وقيل انما قال لا أدري تأدبا وحفظا للسانه عن التعبد في الدهر فانه جاف في الخبر لا تسوا الدهر
فان الله هو الدهر أي خالق الدهر زبلي وفي السراج توقف أبو حنيفة في أربعة عشر مسألة بمصر قال
القسماني وفيه تنبيه لكل مفت أن لا يستصحب من التوقف فيما لا يقف له عليه اذ الهامزة اقراء
على الله تعالى بغير محال وضده انتهى ولقد أحسن شيخ الاسلام برهان الدين بن أبي شريف حيث قال

جل الامام أبو حنيفة دينه * ان قال لا أدري لتسعة أسئلة

أطفال أهل الشركة أين محلهم * وهل الملائكة الكرام مفضل

أم أنبياء الله ثم اللحم مسن * جلالة أني يطيب الأكل له

والدهر مع وقت الحتان وكلهم * وصف المعلم أي وقت حصله

والحكم من خشي اذا ما مال من * فرجه مع زوار الجم استشكله

وأما زنتش الجدار لم يجد * من وقفه أم لم يجز ان يقع له

قلت ولا يخفى ان الدهر في كلام الناطق معروف وهو لم يتوقف الا في المتكسر ليلية وأقول ما ذكره الناطق
يخفى على ما رواه أبو يوسف من ان المعروف والمتكسر واحد عند أبي حنيفة في التوقف كافي النهاية والغاية

لكن قال في النهر والاصح ان الخلاف مقصور على المتكسر (قوله وقال أبو حنيفة ستة أشهر) لأنه يستعمل
استعمال الحين يقال ما رأيت منذ دهرو منذ حين يعني واحد زبلي وفي البحر وهو الصحيح واذا لم يرد عن

الامام شيء في مسألة وجب الافتاء بقوله ما نهر واذا لم يوجد النص في المذهب أصلا يؤخذ بقول مالك شيخنا
(قوله والايام) فلو حلف لا يكلمه بضعة عشر يوما فعلى ثلاثة عشر يوما لان الضعف من ثلاثة الى تسعة

فيصير على أقله البحر (قوله والدهور) الظاهر عنده على قول الامام فان مفردة المعروف واقع على العمر
اتفاقا لا ينبغي ان يكون في جمعه مرفا بخلاف انه واقع على العمر كما فرغ كما هو ظاهر والمجواب انه جمع

دهر متكرر اوما ذكر من وقوعه على عشرات عند الامام كل مرة ستة أشهر فهو يخرج من الامام على قول
الصاحبين أيضا (قوله والجمع) ثم اجمع معرفة وتكررة تقع على أيام الجمعة في المدونة ان يكلمه ما بين

الجمعات لأنه خفة اسم ليوم مخصوص الا اذا نوى الاسوع فيصدق للاحتمال والتغلف على نفسه زبلي
(قوله والازمنة) فاذا حلف لا يكلمه الازمنة أو الايام فهي على عشرات اربعة أشهر بجمع عن شرح

الطحاوي فتكون المدّة خمس سنين (قوله والشهور على السنة والايام وأيام كثيرة على السبعة) وجه
العهد في الايام والشهور ان الايام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فتصرف اليه وفي غيرهما

لم يؤخذ فيستغرق العمر أو أبو حنيفة يقول ان أكثر ما يطلق عليه اسم اجمع عشرة وأقله ثلاثة فاذا دخلت
عليه آفة التعريف استغرق الجميع وهو العشرة زبلي (قوله ومتكررا ثلاثة) لأنه أقل الجمع ما لم يوصف

الدهر والابد بعدى ر فهو على
العمر (ودهو سئل) وقال أبو حنيفة
لا أدري ما هو وقال أبو حنيفة
(والايام وأيام كثيرة والشهور)
والدهور والجمع والازمنة (والسنة
عشرة) من ذلك عند أبي حنيفة
وعندهما السنة والدهور والازمنة
والجمع على العمر والشهور على السنة
والايام وأيام كثيرة على السبعة وقيل
ينصرف الى سبعة اتفاقا لوجاف
بالفارسية (ومتكررا ثلاثة)

فصار كذا قال اذا قلت وله اباي بخلاف جزاء الطلاق وحرية الام لان الجزاء لا يصلح مقدرا للاستينافهما
عن حياة الولد نوح افندي (قوله فذلك عبدا واحدا عتق) لان الاول اسم لفرسابق لا يشتركه غيره في اسمه
ومعنا وقد وجد فيه هذا المعنى فيستقر زبلي (قوله ولو ملك عبدك الخ) فلو ملك عبدك نصف ما عتق
التام بخلاف ما لو قال اول كرا ملكك فهو هدى فذلك كرا ونصف ما علم به شيئا لان النصف برأحم كل نصف
من الكبر بخلاف نصف العبد فانه متصل بالنصف الاخر والحاصل ان النصف برأحم الكل في المكيلات
والموزونات لانه بالضم يصير شيئا واحدا بخلاف الشاب والعبد زبلي ونهر (قوله لا يبتق واحد منهم)
لانه لا يشتري العبدن معاني عقد واحد لم يوجد فيها الشرط وهو الفردية ولا فيما اشتراه بعدهم الدم
الصين زبلي أي لعبد الاولية (قوله ولو زاد وحده عتق الثالث) وكذا لو قال اول عبد اشتريه اسود
او بالذات فهو فاشترى عبيد من البعير او بالدرهم ثم اشتري عبدا اسودا او بالذات فانه يعتق الثالث
ايضا علمنا بوصف وقد وجد لانه لو قال واحدا لا يبتق والفرق ان واحدا يقتضي نفي المشاركة في الذات
و وحده يقتضي نفي المشاركة في الفعل المقرون به دون الذات ولهذا صدق الرجل في قوله في الدار رجل
واحد وان كان معه صبي او امرأة او كذب اذا قال وحده فاذا قال واحدا اضاف العتق الى اول عبد مطلق
لان قوله واحدا لم يرد أمر زائد اعلى ما فاداه فاعطى اول فكان حكمه بحكمه واذا قال وحده فقد اضاف
العتق الى اول عبدا لا يشتركه غيره في التملك والثالث بهذه الصفة فيعتق عنه وما في الجهر من ان الجهر على
انه صفة للعبد كالاضافة اعني وحده واقر في الشرع لانه مدفوع بل هو كالنصب لانه يفيد ايضا نفي
المشاركة في الذات ولم ارفى كلامهم الرفع اعني انه خبر لمبتدأ محذوف والظاهر انه لا يعتق ايضا كالنصب
نهر واعلم ان عدم العتق مقبدا انما ينبو واحد اعني التوحد في حالة الشرا من ثبوت لبلالة (قوله فذلك عبدا
ومات لا يبتق) لان الاخراس لفرد لا حق لا يشتركه غيره من جنسه ولا سابق له فلا يكون لاحقا الا ترى
انه يدخل في قوله اول عبد ملكك فيستعمل ان يدخل في ضده زبلي (قوله عتق العبد الاخر) اتفاقا درر
وتعقبه نوح افندي بان الاولى حذوه لانه يوههم في السئلة السابقة اختلافا مع انه لا يعلم فيها خلاف
لاحدا تنهي (قوله وعندهما يبتق مقتصر) لان الاخرية تتحقق بالموت فيعتق عند الموت فيكون
في الثلث وله ان كونه اشترائه عند الشرا يثبت بالموت فيعتق من ذلك الوقت درر (قوله فيعتق من الثلث)
مطلقا سواء اشتراه في العصة او المرض بخلاف العتق من جميع المال عند الامام فانه مقيد بما اذا كان الشراء
في عصته كاذ كره الشارح سابقا على هذا الخلاف اذا قال آخر امر اذا تزوجها فهي طالق ثلاثا يقع عند
الموت عندهما وترث بحكم انه فاز ولها مهر واحد وعلم العدة لا بعدا لاجل من عدة الطلاق والوفاة وان
كان الطلاق رجسيا يعني بان لم يقل ثلاثا فعليا بعدة الوفاة وتحدد وعنده يقع من منذ تزوجها فان كان دخل
بها فله المهر ونصف مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعندها لا يحض بالحداد
ولا ترث عنه زبلي (قوله كل عبد شرقي بكذا الخ) البشارة عرفا اسم مخبر سائر زوج الضار فليس ببشارة
عرفا بل لغة ومنه فشرهم بعذاب اليم لان الضار غير بشرة الوجه ايضا صدق نوح الكذب فلا يعتبر
لنفس للشر به علم وتكون بكبابة ورسالة ما لم يتوالم شافهة فتكون كالحدث ولو ارسل بعض عبده عبدا
آخر ان ذكر الرسالة عتق المرسل والا الرسول ولا فرق في البشارة بين ذكر الساء وهدمها بخلاف المخبر فانه
يختص بالصدق مع الساء والكبابة كالخبر فهاذا كرو والاعلام لا يدفعه من الصدق ولو بلاه كالكثرة لان
الاعلام انساب العلم والكذب لا يفيد تنوير وشرحه وقوله بخلاف المخبر فانه يختص بالصدق مع الساء
بشره اعني النهر لو قال من اشترى في اوكسب الى ان فلا تا قدم فكذا عتق بالصدق بخلاف ما لو قال
قدومه (قوله فشره ثلاثة متفرقون) فيه قصور اى اخره وهو محمول على التغليب جوي عن البرجندی
(قوله عتق الاول) لتحقق البشارة من الاول دون السابق الا ترى الى ما يروى انه عليه السلام مر بابن
محمود وهو يقرأ القرآن ومعه أبو بكر وعمر فقال عليه السلام من اراد ان يقرأ القرآن فليقرأ بقره اتابن ام

فذلك عبدا) واحدا (عتق ولو ملك
عبد من مقامك ملك عبدا) آخر لا يبتق
واحد منهم ولو زاد وحده) بان قال
اول عبد ملكك وحده فهو (عتق
الثالث ولو قال آخر عبد ملكك
فهو فذلك عبدا) ومات (لم يبتق
فلو اشترى عبدا ثم عبدا فثالث
المخالف (عتق) العبد (الا) يزيد
ملك) عند اى حشفة حتى اعقبه
جميع المال او اشترى في عصته وعندهما
يبتق مقتصر على طاعة الموت فيعتق
من الثلث ولو قال (كل عبد شرقي
بكذا) اى يجيب محسبي مثلا (فهو حر
فشره ثلاثة متفرقون عتق الاول)
فقط (وان بشر ومسا

عبد فاعبه بذلك أو بكرهم فكان ابن مدهود يقول بشرف أبي بكر وأخبرني حمزة بن علي (قوله عتقا)
لنحقق الشارح من الجميع عني ولو قال عتبت واحد المدين في القضاء بل فبما فيه وبين الله تعالى فيضاً
منهم من شاء فبعض عتقه وعكش البقية جوى عن ابن الحلي (قوله ومع شراء أبيه للكفارة) أي كراهة
بنيه ومنها كفارة الظهار والصوم والقتل جوى وكان الاثني بهذه المسئلة مع ما بعد افضل الكفارة
نهر وأشار بالشراء الى انه لا يجوز عنها بالارث لا بهيث فيه الملك لا اختياره فلا تصوره والنية فيه
ويجوز من الكفارة اذا فاء عنها عند قوله بهية أو وصية أو وصية لسبق النية عتق اراق السب ففج
وتبين ذكره في البحر بمشاقا ولم أره وزاد في بنيه ما اذا جعل بدلا من خلع أو لم يحسن دم وهو يكون
كذلك يجوز ثمانية عند قوله شرب لالة (قوله خلافا من والشافعي) والاصل فيه ان النية اذا كانت
على العتق ورق المعنى كامل مع التكفير والا فلا فصما يقولان على العتق القرابة لانها على الصلة بين
الاقرار والشراء شرط للعتق لانه سبب الملك وان فيه صرف منفعة الكفارة الى أبيه فلا يجوز كغيرها
من القرب بالواجبة عليه ولنا ان شراء القريب اعتاق قال عليه السلام لا يجوز ولد والديه الا ان يبعدهما لو كانا
في شتر به فيعتقه أي يعتقه بذلك الشراء لانه لا يحتاج للعتق الى شيء آخر وهذا كما قال سقاء فأرواه
ولا يقال ان العتق مسبق بالقرابة لانما يقول الاستحقاق لا يثبت قبل كمال العلة ولا معنى لقولهم فيه
صرف منفعة الكفارة الى أبيه لانما لا يجوز صرفها الى غيره فلو ان يبيعوا الى أبيه بخلاف غيره هامن أنواع
الواجبات كالإطعام والكسوة والارث كانه لا يجوز صرفها الى غيره فمكنا الى أبيه بن علي (قوله لا شراء
من حلف بعتقه) بان يقول لغيره ان اشتريتك فأنت حر فاشترته ما وياه العتق عن كفارة لان هذه
النية يشترط قرانها للعق وهي العين والغرض ان لم ينعقد التكامل عند شراء النية من الشراء ماهر (قوله
حتى لو قال لامة رجل الخ) فيه ان المقام مقام التصور لا التفرع فكان عليه ان يقول بان قال الخ
جوى فينبغي التكفير عند الجين ليعلم عدم الاجزام الى الاولى اذ لم يحسن النية عند بل عند الشراء وانما
لا يجوز عتق أم الولد من الكفارة لان حرثها مستحقة الاستلاد فلا تضاف الى العين من كل وجه دبر
فقول السد المجوى في المحاشية فيه انه اذا قال عن كفارة يعني اجزأت عن الكفارة فلما راجع شرح
الشهاب اشلى انتهى سبق نظرا عتق أم الولد من الكفارة لا يجوز مطلقا لمعلقا ولا مغيرا لاستحقاقها
الحرية من جهة أخرى فليكن عتق من كل وجه بخلاف القريب فانه قبل الشراء لم يعق من وجه كما
صرح بذلك هو يضاف شرعه والحاصل انه متى تعلق المحكم بعتقه ذات وصفين يضاف المحكم الى آخرهما
لان تمام العلة به وآخر الوصفين هنا الملك لانه المتأخر عن العلة الاولى وهي القرابة فيكون به معتقاً
ولا يدخل في هذا شهادة الشاهد الثاني حيث لا يضاف المحكم اليها وحدها وان تمتا فحجها بل يجب
عليها ضمان ما انتلها بالرجوع عن الشهادة لان الشهادة لا تجزئ شهادتين القضاء والقضاء يكون
بهما جعبار بن علي (قوله ويجزئ عن الكفارة) لا قران النية بالعلة (قوله واعلم ان التقيد بالاب
اتفاق الخ) الظاهر ان يقال انما قيد بالاب ليعلم المحكم في غيره من كل ذي رسم حرهم الاولى (قوله
مع لو ملكه بالالام بخلاف ما لو قال ان تبت أمة فأنت طالق فانه لا يشترط لوقوع الطلاق بالتسري
بأمة مملوكة لمعنى وقت التعليق بل يقع الطلاق بالتسري بأمة ملكها بعد التعليق كما يقع بالتسري
بالمملوكة وقت خلافا من قاس تعليق الطلاق بالتسري على مسئلة الكب وهو تطبيق حرثها على
التسري بهما قدر عليه صاحب البحر معلل بان طلاق المنكحة صحيح بأي شرط كان انتهى أي سواء
كان الشرط مملوكا له وقت تعليق الطلاق أم لا وتوجه في المنكر وكلام الزهبي آخر ما صرح فيه بخلافه
ونقله في الترتيلة أيضا وأقره ونصه قوله لا من شرها ونسرها بشرائها الى انه لو تعلق عتق غيرها أو
الطلاق بالتسري بها عتقت كرها صاحب البحر أكرام يحفظه فله غلبه فيه بعض حامريها انتهى (قوله
بخلاف زفر) لان التسري لا يصح الا في الملك فكان ذكره كذا الملك كن قال لا جنية فان يعلق فبدي

عندنا ومع شراء أبيه للكفارة (ناوياً)
عنها خلافاً من زفر الشافعي (لا تسري أمة)
حلف بعتقه (الكفارة) (و) (لا تسري أمة)
ولده (الكفارة) حتى لو قال لامة رجل
استولى بها بالملك ان اشتريتك فأنت
مومن كفارة يعني فاشترها فانها
مومن لوجود الشرط ولم تجزئ عن
الكفارة وانما قيد بالام لانه لا يجوز
لأمة ان اشتريتك فأنت مومن
كفارة يعني فاشترها فانها
مومن لان الحكم لا يختلف في قريب
اتفاق لان الحكم لا يختلف في قريب
مومن كما في باب الظهار لو قال هذا
تسريت أمة (وهي زوجة) هذا
المحلف (لو) كانت أمة (في ملكه)
وقت العين فتعق بعد التسري (والا)
أي وان تبتك الجارية في ملكه وقت
العين (لا) يصح خلافاً من زفر حتى لو
انتهى أمة بعد تسري بها

عبر بصبر كانه قال ان تزوجتك وطلقتك لان الطلاق لا يصح الا في الملك فصار ذكره كالمالك فكذا
هنا ولسان الجين بالعق انما يصح في الملك او مضاف اليه اولى سببه ولم يوجد احد مناهي حقها واثبت
سنة ان ذكر التمسيد كالمالكين لا يلزم منه عقدا لان الملك ثبت اقتضا ضرورية صحة التسري فيقدر
بقدرها ولا يظهر ثبوته في صحة العجز وهو امر جاري لان ما ثبت اقتضا الضرورية يقتدر بقدرها ولا
يظهر فيسارها وما قاله زفر لا يرجع لانه لو كان كاقبال لما تناول من كان في ملكه يوم حلف لانه لو كان
تقدير الكلام ان ملكك جارية وتسرى بها فهي حرة لم يمتنع من كانت في ملكه يومئذ اذا تسرى
بها زبلي (قوله لم يمتنع عندنا) وهو قول النجاة (قوله وتسرى) بقلب احدي الزات ما كما
قلب احدي التونات ما في تظننت اصله تظننت زبلي وفي كلام الشارح ما يشير اليه (قوله اولى بها)
يتاوعدها من اخبر به (فيج) قصه زبلي في النهر من ان الجماع بالفعل ما عود في مفهوم التسري فلو حصنها
واعدها لله اعلم لانه لم يصحها لم يمتنع وقد اغفلوا التنبه عليه انتهى (قوله قد تعرجوا) كما قالوا
في النسبة الى الدهر دهرى والى الارض المسئلة تسول زبلي (قوله من السرور) فضم سينها على الاصل
نهر (قوله طلب الولد ذلك شرطاً) حتى لو عزل عنها لا تكون سرية عنده ليكن قال في النهر قلنا مادة
استنقاعه سواء اعتبرت من السرور او ما يرجع الى الجماع او غير ذلك لا تقتضي الانزال فاعذه في المفهوم
واستباره لا دليل عليه انتهى (قوله حق عيدها) ثبوت الملك فيهم اى كلابية ويداوونى المذكور
دون الاناث صدق دابة لا قضا وداوونى السود دون غيرهم او التامدون المذكور لا يصدق اصلاً ولوقال
لم انو المدين في رواية يصدق دابة لا قضا وفي رواية لا يصدق اصلاً شرب لالبية عن الفتح (قوله اوهذه
وهذه طالق) لاسف للشارح في التصريح بذكر الخبر فالاولى حذفه كائى الزبلي والعينى والبحر والنهر
والدر والدردان قلت حذفه معتبر لما ساقى من النهر من تعقيد المسئلة بعدم ذكر الخبر قلت ليس المراد
بعدم ذكر الخبر معطال بل خبر لثني فقط على ما ساقى اوضحه (قوله طلقنا الاخيرة) لان الاول احد
لذكر كورين وقد ادخلها بين الاولين ثم عطف الثالثة على المطلقة منها والعنف شرك في حكم المعطوف
عليه وحكمه هنا الطلاق المفجز وانما التوقف في التعيين فصار كما قال احدا كما طالق وهذه قد بعدم ذكر
يخبر لانه لو قال هذه طالق اوهذه وهذه طلقان او هذا حر او هذا حران لم تطلق واحدة ولم يمتنع
واحد بل خبر ان اختاروا الايجاب الاول وحده مطلق الاول وحدها والعقد الاول وحده والثاني طلقت
الاخيرتان نهر (قوله وغيره خمسة) ثني الاولين فيجعلها الايم ما شاء وذكر في المعنى ان النصف الاول
والنصف الاخيرين والصواب الاول وعليه المعنى لان النسالة معطوف على من له الحق منهما
يكون شريكاً له ولو كان معطوفاً على ما يليه كما ذكر كلال المقر به الاول وحده ولا تخبرين لانه
اوجه لا حد المذكورين لانه لم يصرح بما كان قوله في الدر وجهان بين الاولين وهو ما خلاف المراد
حاول الشيخ حسن تعييه فقضى على معنى فيعينه لمن شاع منها

• (باب البين في البيع والشراء والتزويج والموم والصلاة وغيرها) •
كانت في المجلس والجميع حوى وانما قدم البيع والشراء لكثر وقوعهما نهر (قوله والاصل ان كل فعل
ترجع حقوقه الى المباشرة) اعلم ان المراد بالمباشرة خصوص الوكيل لا ما يم الاصيل لان التميز بين
النوع الاول اعني ما لا حث فيه الا بالمباشرة والنوع الثاني لايم الا بذلك لا ليقول والاصل ان كل فعل
يتحقق حقيقته بل العقد لا بالعادة كالتباعد بحث فيه لا ما يرضى كماله السيد الجوى عن الرجعى
لكان الاولى وانما اقل لكان موابا لاستقامة الكلام حتى على اعتبار العموم في المباشرة ايضا ما يكون
تجليس الكلام بكل عقد ترجع حقوقه الى المباشرة اصيلاً كان او وكلاً لا يمتنع بمباشرة المأمور وكل

لم يمتنع عندنا خلافه قال شرف
وسرى كما قالوا اطلقت وتظننت
اى اقتضاها سرية اى بواها يتاوعدها
عن الخروج فهي فعلية القسم منسوبة
الى السرا كسر وهو الجماع والاختفاء
لان الانسان سرى به وانما غصته
لان الابنية قد تنفي في النسبة خاصة
وكان الاخفش يقول انها مشتقة
من السرور لانه سرى بها وقيل ما عود
من السرى وهو السرا سببه الجموع
سرى فقد جعلها سببه الجموع
كما في القوائد التطهيرية وذلك
عندهما وعنده اى يوسف طلب
الولع ذلك شرطاً ووقال (كل
مملوك لى فهو حر حتى عبده وامهات
اولاده ومدره لا مكاتبه) ولا يمتنع
العض الا ان يبيعها قال النسوية
(هذه طالق اوهذه وهذه طالق
طلقت الاخيرة وخبر في الاولين) فله
ان يبيع الطلاق في ايها شاء وكذا
العق والقرار) بان قال لبيده
هذا راعها وهذا حر حتى الاخيرة
وخبر في الاولين وفلان كان لاخير
نفسه وخبر في خمسة ثني الاولين
• (باب اعين في البيع والشراء
والتزويج والصلاة وغيرها) •
والاصل ان كل فعل

عقد لا ترجع حقه الى المباشر الا اذا كان أصلاً يصح بيعه فبطل المأمور بنصائح الصاغة هنا كما في النهر
 أحد أمرين الأول أن كل فعل الخ ساذكره الشارح الثاني أن كل ما يستغنى المأمور في مباشرة من اضافته
 الى الأمر يثبت مباشرة المأمور وان كان لا يستغنى عن الاضافة يثبت وبالثاني دحل فهو المخصوصة بما
 لا حقوق له ترجع الى المأمور فانه يثبت فيها بالتوصيل على ما سأتى وبهذا التفرع رعتنا القصة
 ثانياً كما جرى عليه المصنف والاكترون وجه لها في الختانية ثلاثية يجعل مالا حقوق له فبما نانا واذا عي
 في البعارة الاولى لان مالا حقوق له يخرج عنهما وقد عرفت انه لا يخرج فمرد على الثاني الصلح على
 انكار فانه من الثاني مع انه يستغنى عن اضافته الى الأمر كما في شرح الوفاية انتهى (قوله ترجع حقوقه
 الى المباشر) قال البرجندي وهو كل فعل يجوز ان يثبت حقه للعاقدة ثم ينتقل من العاقد الى غيره
 جوى وأشار بقوله يجوز ان يثبت حقه للعاقدة الى الخلاف المشهور بين الكرخي وأبي طاهر من انه
 اذا وكله بشرا منى وقبوه من كل عقد ترجع حقوقه للعاقدة هل يثبت حقه للوكيل أولاً ثم ينتقل
 للوكيل أو يثبت للوكيل ابتداء قال الكرخي بالأول وأبو طاهر الثاني وهو الاعم وأعلم انه اذا اشترى
 الوكيل قربة المهرم لا يعتق عليه باتفاق الكرخي أضعاف ان قياس ثبوت الملك له ابتداء بقضيه لان
 ملكه غير مستقر والموجب للعق هو الملك المستقر واظهر هل اذا كان وكيله لا الاجارة فثبت نطل على
 قياس مذهب الكرخي قلت المصريح به بطلان ما عوت العقود لا بموت الصاقد حيث عقده الغيرة
 كولو كين الوصى والاب والمجد والقاضي ومتولى الوقت لقاء المسقى الا اذا كان الوقت خاصا بالتولى
 بخلاف الوكيل لا يستغنى ارفاقها بطل مجته (قوله البيع) وهذا هو المشهور ولم يحد فيه خلافا لكن نقل
 السيد المحمود عن الفتاوى انه يثبت في البيع والشراء والاجارة والاستعارة بالار في قول محمد انتهى ولو حلف
 لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي ان يثبت كذا في القبة وبه يزم في الظهيرة وبه ولو حلف لا يبيع دارة
 فاعطاه ما دافاً لم أن ان اعطاه ما عوضا عن درهم المهر تحت لان تزوجها عليها هذا هو الصواب في عبارة
 النهر وما وقع في بعض النسخ من قوله لانه تزوجها عليها بغيره من النسخ شيئا (قوله والشراء) فلو حلف
 لا يشتري منه فأعلم اليه في ثوب حنت وفي القبة حلف لا يشتري لا يثبت بالتعاطي وحكي في النهر ان يثبت
 بقبل وفيه عن القبة أيضاً حلفان اشترى تحت بالقالة وقيل هذا قوله وأما على قولهما فلا يثبت
 وأقول الوجه في ذلك ما تقر من ان معنى الايمان العرف وفي العرف لا يقال لم اقال مبيعاً انه اشترى جوى
 وأعلم انه قد وقع في خط العيني بعد قوله والشراء والتزويج وهو سوفان التزويج من القسم الثاني
 وهو ما يثبت بهما وليس في خط القرى والى والاراضى شلى وأعلم ان المراد الشراء الذي وجد بعده
 التزويج في خط العيني هو الشراء الذي به قوله ما يثبت بالمباشرة لا بالامر البيع والشراء لا الشراء
 الذي في الترجمة كما توهمه بعضهم اذ لا وجه للاعتراض به (قوله والاجارة) فلو حلف لا يقره وله مستغلات
 اجرتها وزوجته وقضت الاجرة واعطته له لا يثبت وتكرار في ايدى الساكنين ليس اجارة وكذا الوتاضي
 منها ما جرحه قد سكتوه اموالوت قاضي منها ما جرحه ثم لم يسكنوا فيه احوال اقدوا في هذا المنازل كان ذلك
 الاجارة فيثبت كذا في الذخيرة وانت خبير بان تقاضي اجرة ثم لم يسكنوا ليس الا اجارة بالتعاطي فينبغي
 ان يجري فيه الخلاف السابق نهر وأعلم ان المراد من قوله لم يسكنوا في السكن بالنسبة للزمن الماضي قبل
 الخلف لا بعد والا فكيف يطالبون بالاجرة مع عدم السكن أصلاً (قوله والصلح من مالي) مقيد
 بكونه عن اقرار كما سأتى في بابها انه عن انكاره اذ اى في حق المدعى عليه فيكون من الثاني كالصلح
 عن عمد وماني المخط من ان يثبت بالتوكيد في الصلح حله في النهر على ما اذا كان عن انكاره لا بحاجة
 الى ما في النهر من حله على الصلح اللغوي أى ارفع للعداوة (قوله والقصة) بان حلف لا يقسم مع
 شريكه فوكل غيره ان قسم معه لم يثبت جوى (قوله والمخصوصة) والقصة انها المقتضى بالاول نهر
 عن البرازية وذكر انه اختلف فيها كلام صاحب المخط فذكر اولاً انها من الثاني وثانياً من الاول (قوله

ترجع حقوقه الى المباشر لا يثبت
 الخلف بمباشرة المأمور لو جرد منه
 حقيقة وحكم ولا يثبت وبصير للعاقدة
 سفراً ولا رفاه لائم (ما يثبت بالمباشرة
 لا بالامر البيع والشراء والاجارة
 والاستعارة والصلح من مال والقصة
 والمخصوصة

في هاشم من ٢٠٢ من ١٠ قوله
 سلال برى حرام عندنا المحال حرام
 عليه وفي ١٢ منه قوله هرجه
 بدست راست كرم برى حرام هرجه
 كل مالك يدى برى حرام عند
 حرام حتى على القاتل وفي ١٧ منه
 هرجه بدست راست كرم كل مالك
 يدى اليسرى لا بدست الغارنى
 اليسار وفي ١٩ منه هرجه
 بدست كرم كل مالك يدى هذا
 القول الأخير من ان قيلت راست
 وهو ليس وعن قيسباً يضاهو
 اليسار قاله محمد عارف

وضرب الولد) أي الكبير ذكرًا كان أو أنثى جوى أمّا الصغير فبذلك خبره فبذلك التوبة بعض فيحدث
 بتوكيله القاضى در ونهر عن الخامسة وهو ظاهر في أن الأب ليس له تأديب ولده الكبير حتى لو فعل
 ما وجب الحمد أو التعزير لا يتولى الأب ذلك بنفسه بل يرفعه إلى القاضى إلا إذا كان حالة المباشرة للبنى
 عن المنكر و يؤيده ما صرحوا به من أنه إذا طلب الإنفاذ بالسكينة لم يملك الأب منعه إلا إذا كان صبيح
 الوجه دفعًا للعارض نفسه وانظر حكم ولد الولد هل هو كالولد قال السيد المحمى وناهر تعليل المسئلة وقولهم
 ضرب المهر كالولد يقتضى المحاققة به انتهى والمراد بالمنفعة التي وقع الفرق بها بين الولد والعبد معظمها كما
 في الزيلعي فمقتطع ما عساه يقال أن منفعة القرب تعود على كل من الضارب والضروبى في كل من
 المستثنين (قوله إلا أن بنوى الخ) ووقع في النصفه التي كتب عليها السيد المحمى إلا أن بنوى أن لا يأمر
 بنفسه ولهذا قال قوله أن لا يأمر لعله أن لا يلطابق قوله بنفسه انتهى (قوله يعتبر الغالب)
 وقيل يعتبر السبعة فلو ما يثبت بها بنفسه لشر فمما لا يحتج بوكيله ولا يحتج در (قوله وما يحتج بها
 الخ) خلافًا لمحدث النكاح جوى عن المفتاح (قوله أي بالمباشرة والامر) فيه تسامح لانه
 لا يحتج بمجرد الامر بل لا بد من فعل الوكيل حتى لو حلف لا تزوج فوكل به لا يحتج حتى تزوجه الوكيل
 فلو قال وما يحتج بفعله وفعل ما أمره لمكان الولد ويحجب عنه بانه أطلق الأمر على الفعل بصر وفيه أن
 هذا تقرير للسابعة لا جواب عنها جوى وأجاب في النهر بأن المؤثر في حثه اغناؤه امره والفعل شرط فيه
 وأعلم أن الزيلعي فسر الامر بالتوكيل لكن يرد عليه الاستقراض ولهذا استشكل صاحب الدرر ذكر
 بالاستقراض فان التوكيل به باطل فيجب أن لا يترتب عليه الاحت لان الباطل لا يترتب عليه الحكم
 انتهى ويجب بتغليب التوكيل على الرسالة جوى عن البرجندى ونصه ذكر الاستقراض وقع هنا
 استطراد لأن التوكيل بالاستقراض لا يصح أصلاً والرسالة به جائزة فاعلمه سعى الرسول بالاستقراض
 وكذا تغليب انتهى ولهذا فسر المرحوم الشيخ شاهن ابر بالرسالة وأما ما أجاب به في النهر من أنه لما خصه
 تعلم الرسالة بالاولى فيه تأمل وأعلم أنه يفرغ على بطلان التوكيل بالاستقراض ما ذكره الفهستاني من
 لن الوكيل إذا قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل لا يثبت الملك الا بالتوكيل الخ وإن أضاف الاستقراض
 إلى الماوكل فقال إن فلانا يستقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا كان القرض للوكيل شيئا من
 فاضيان (قوله النكاح) وسئلت عما إذا كان له وكل مطلق مفوض قبل العين فزوجه واجبت
 بانه محنت أيضا لان المقصود بإيجاب الفعل من الوكيل بعد العين وقد وجد ثم رأيت في عقد الفرائد عن
 التنازعانية وكذا لو كان التوكيل قبل العين ولو تزوجه فضولى يعنى قبل العين لا يحتج بالاحارة مطلقا
 وبعده محنت بالاحارة القولية لا بالفعلية والاختار وبه يقتضى ولو قال والله لا أزوج فلانة فأمر رجلا
 فزوجه لا يحتج بخلاف لا تزوج والفرق أن في الاول لم يلحقه حكم وتحقق في الثاني وهو على نهر عن
 الرازيه وإلى هذا أشار في الدرر حيث زاد لا النكاح بعد قول المصنف النكاح (قوله والطلاق الخ)
 انما محنت بالطلاق والعناق إذا قضا بسلام وجد بعد العين وأما إذا قضا بكلام وجد قبل العين فلا محنت
 حتى لو قال لأمر أنه ان دخلت الدار فأنت طالق ثم حالف أن لا يطلق قد دخلت لم يحتج لأن وقوع الطلاق
 بكلام كان قبل العين بخلاف التعاقب بعد العين ولو وقع عليها بمضى مدة الأيالة قبل العين لا يحتج
 والاحت ولو فرق بينهما بالعدم لا يحتج عند زفر وعن أبي يوسف وأبىان ولو عتق المسكين بالاداء فان
 كانت الكتابة قبل العين لم يحتج والاحت زيلعي ولو أطلق امرأته ثم قال ان تزوجت امرأته ما يملك فهي
 طالق ثم تزوجها لم يطلق ولو قال بهذا الاسم طلقته نهر قال والفرق أنه في الاول صارت المرأة معرفة
 بكاف الخطاب فلم تدخل تحت النكاح انتهى وذكر المحمى فرقا آخر فقال والفرق بينهما أن التعريف
 بالإشارة أقوى من الاضافة انتهى وأعلم المراد من قوله ثم تزوجها أي تزوج التي خاطبها بالخطاب
 بدليل ما ذكر في النهر من أنها معرفة بكاف الخطاب فلا تدخل تحت النكاح ما لو كان التي تزوجها امرأة

وضرب الولد حتى لو حلف لا يبيع ولا
 يشتري أو ضوعها فوكل من فعل ذلك
 لا يحتج لأن الفعل وحيد من المعاقبة
 حقيقة وحكم ولهذا ربيعت المحقوق
 إليه حتى لو كان المعاقبة ناعا فلا يثبت
 في يمينه إلا أن بنوى أن لا أمر به فيثبت
 شدة الأمر على نفسه بذنبه أو يكون
 المحالف من لا يسن هذه العقوبة بنفسه
 فيثبت محنت بالتعويض وإن كان
 بالسنارة ويقوض أخرى يعتبر الغالب
 وما يحتج بها أي بالمباشرة والامر
 النكاح والطلاق

أشهر محبة باسم التي طلقها فانها تنطبق في الوجهين اعني ما لو قال بامسك أو بهذا الاسم بقى ان يقال
 ان نسحق الطلاق للحاجة ليس بأمر لازم في صورة المسئلة حتى لو طاعنا أمراً اجنبية لم يسبق له التزوج
 بها فضلاً عن سبق الطلاق بقوله ان تزوت أمراً أنا مملك أو بهذا الاسم فتزوجها لم يتصلحك المحكم فتدبر
 (قوله والمحل) كما اذا حلف ان لا يتصلح امرأته فوكل غيره به ففعل حنت حموى (قوله والكاتب) هذا
 هو الصحيح وحملها في النظم كالصبي ولو اجاز كتابة الفضي حنت كذا اطلقه غير واحد وقاس ما مر ان
 يقد ذلك بما اذا كانت بالقول نهر (قوله من دم عدد) اوعن انكار كالمزني بعد لان الصلح عن
 دم غير عد يكون صلحاً عن مال وتقدم انه لا يحنث فيه بفعل الوكيل والفرق ان الصلح عن دم العبد
 في المعنى عقود العصاص باخذ المسال ولا تخير في التباينة في العفو بخلاف الصلح عن المال حموى عن
 البرجندى وامر انه اذا وقع الصلح عن دم غير عد لا بد ان يقع على احد مقادير الدية كما سبأ في محله
 (قوله والمه) فلو حلف لا يهب مطلقاً أو معيناً أو شخصاً بعينه فوكل من وهب حنت محبة كانت الهبة
 أولاً قبل الموهوب به لم لا يقض أولم يقض لانه لم يلزم نفسه الاعطاء اليه ولا يملك اكثر من ذلك وفي المصط
 حلف لا يهب عبده هذا لقولان ثم وهبه له على عوض حنت لانه هبة مبيعة ومعنى نهر واعلم ان المراد
 بالتعين في كلامه ما يكون في نفس الموهوب فلا تكرار بماء بعد وهو قوله أو شخصاً بعينه (قوله
 والصدقة) كالمه فيسار ولو حلف لا يقبل صدقة فوكل في القبض يني الحنت ولا حنت بالصدقة
 في عين الهبة نهر (قوله والقرض) فلو حلف لا يقرض مطلقاً أو معيناً حنت بفعل وكيله قبل المستقرض
 أو لم يقبل كذا العطية والعارية وعن الثاني لا يحنث ما لم يقبل وفي التنازخانية لا يكون فرضاً بدون
 القبول في قول محمد واحد في الزاوية عن أبي يوسف وفي أخرى ليس بشرط وهو ارجح ولهذا قال في النهر
 وقاس ما مر من انه لم يلزم نفسه الا بما عليه تركه جبهه انتهى (قوله والاستقراض) وهو كالقرض
 سواء اقترض المستقرض منه أو لا وينبغي ان يجري فيه الخلاف في القبول ككالقرض ولم أره نهر
 فعزوه وعدم اشتراط القبول في الاستقراض لما صاحب النهر في كلام بعضهم بطريق الجرم غير صحيح
 (قوله وضرب العبد) وكذا الامه ولو عبر بالمولد لكان أولى حموى وجه الحنت بالامر في ضرب العبد
 ان المقصود ارجاع اليه بخلاف ضرب الولد ولا وجه قبل نظير العبد وقبل نظير الولد قال في البحر وينبغي
 ترجيح الثاني لاسم في الولد ويرجى ان وهب ان الاول لان النفع عائد اليه لاعتباره وقيل ان حنت فظنير
 العبد والا فظنير الولد قال بدع الدين ولو فصل هذا في الولد لكان حسننا نهر عن الفقيه وأقره الحموى
 وأقول فيه نظراً هرا ضرب الولد بدون الجناية لا يجوز لكونه حينئذ محض ظلم بخلاف ضرب الزوجة
 لتمر بمحبة بهن له ضربها على ترك الزينة مع ان ترك الزينة ليس من الجناية في شيء فان قلت الولد يضرب
 أيضاً وان يمين الأثرى الى ماصرحوا به من انه يضرب على ترك الصلاة انا لم يبلغ عسراً قلت هذا انما يتم
 ان لو كان المراد بالولد ما يع الصغير وليس الكلام الا في خصوص الكبير (قوله والبناء والمخاطبة)
 وان لم يحسن ذلك درعن الجناية (قوله والايديع) سواء عقده شخص أو أطلق نهر (قوله والاعارة)
 قبل المستعير ان نهر (قوله والاستعارة) ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنت
 درعن التنازخانية (قوله وقضاء الدين) الا اذا وكله بالقبض قبل الجين نهر عن التتقي وفي الخلاصة
 اذا وكل العاقل وكلا بالقبض قبل الجين فقبض الوكيل الدين بعد الجين لا يحنث حموى عن البرجندى
 هذا كره قاضيان بخلاف قوله وينبغي ان يحنث كافي الشكاح بخلاف المقتول (قوله والكسوة)
 وليس منها التكسفن الا اذا اراد الاستردون التملك درعن السراجية وفي النهر عن الخلاصة حلف لا يكسو
 فلانا قارمزل البه فلتسوة أو خفن أو نعلين حنت الا ان ينوي ان يعطيه انتهى ولا ينبغي ان اسم الكسوة
 عرفاً لا يطلق على ما ذكر (قوله والمحل) في غير الاجارة ولا فرق بينه وبين الاستفاد ام نهر بان حلف
 لا يعمل على هذه الدابة قارم غيره بالمحل عليها ففعل حنت كالمزني بضمه حموى (تسكيل) من هذا النوع

والحلف والعقود (مطلبا اذا كان بحال
 او غيره (والكتابة والقرض
 عدا ودية والصدقة والذبح
 والاستقراض وضرب العبد والذبح
 والبناء والمخاطبة والايديع والاستديع
 والاعارة والاستعارة وقضاء
 الدين وقضاء الكسوة والمحل حتى
 لو حلف لا يتزوج ولا يطلق ولا يعتق

المهم والقطع والقتل والشركة كافي منظومة ابن وهبان وقد علمنا من من ضرب بالزواج والولد الصغير
يأمر رأى فاضيان ومنه تسلم الشفعة والاذن كافي الحائبة والنفقة كافي الاسبيعي والوقف والاضحية
بالجس والتعزير بالنسبة الى القاضي والساهان وبنين ان قال في الحج كذلك فتداني شرح المنظومة
الشيخ عبد البر ومنه الوصية كافي الفخ وبنين ان يسكن منه الحوالة والكفاية كالحولف لا يجبل
خلافاً من كل من يحمله اولاً فيقبل حوائله ولا يكفل منه وكل يقبل ذلك والقضاء والشهادة والافتراء
وفى البحران منه اولية فلو حلف لا يني شخصاً ففرض الى من يفعل ذلك حنث وهذا تمت المسائل
اربعة واربعين وقصارى ما اوصاه الطرسوسي الى اربعة وعشرين نهر ونظم السيد المحموي المسائل التي
لاحت فيها بفعل الوكيل لانها الاقل مشوا الى ايه بحث فمعاها افعال

شراء وبيع قيمة وإجارة * وضرب لفرع ثم صلحك بالمال
 خصومة واستفحام مسك ختامها * وذا النظم زهر من فرائده لال

شراء وبيع قسمة وإعارة * وضرب لرفع غم صلحك بالمال
 خصومة واستفجار مسك نعامها * وزنا النظم زهر من فراثه لال

قوله أو نحوها) حسيبا كان أولا (قوله فعل الوكيل حث) حتى في الأفعال المحسية عند الإطلاق
 (قوله وقال الشافعي لا يحنث الخ) لأن الفعل وجعل المأمور حقيقة ومن الأمر حث فوجدها الحث
 من الأمر من وجه دون وجه فلا يحنث كقبي القسم الأول ولنا أن غرض مخالف التوق عن حكم العقد
 وحقوقه وهذا العقد ينتقل إليه بحقه فصار مباشرة الوكيل كباشرته في حق الأحكام والمحقوق
 وصار الوكيل سغيرا ومعهرا لهذا لا يستغنى عن اضافته اليه ولو باشرها غيره أنه لا يتغذله زبلي
 (قوله ونحوها) هو غير المحسية (قوله وفي ضرب العبد وزج الشاة) أراد بهما الأفعال المحسية شيئا
 (قوله ودبابة وقضاء) لأن الضرب والذبح ونحوهما كالبناء والمخاطبة من الأفعال المحسية لا توجد منه
 إلا بمباشرة لها حقيقة فإذا لم يباشرها فقد بدى حقيقة كلامه وفي غيرها أي غير المحسية كالنكاح
 والإطلاق وروايتان أشهرهما أنه لا يصدق الأدبانية لأنها كما توجد بمباشرة توجد بأدنى المباشرة
 فقط فقد بدى تنخصص العام وهو خلاف الظاهر فلا يقبل خبر عن كافي المصنف (قوله وانما قال ضرب
 العبد الخ) كذا ذكر العلامة ابن يونس في شرحه وتعبه السيد الحموي بقوله كون ضرب المحر كضرب
 الولد يقتضي أنه لا يحنث فيه بالأمر وليس كذلك لأن السلطان والقاضي لو حلف لا يضرب فلان يقتضي المحر
 يحنث بالأمر لكونه يملك الضرب فصح الأمر فانتقل الفعل إليه كافي والوجه الخ (تنبيه) من حلف
 القول لا دعه يدخل البلد سره بالمتن قولوا اطاعه أو عصاه سرنا لئلا قال ولنا فيه رسالة انتهى

ومحصلها انه اذا حلف على غيره ان لا يفعل كذا كالو حلف عليه ان لا يدخل هذه الدار فان كانت الدار ملك المحالف فبهر بالقول وبالفعل حتى لو نهى عن الدخول فدخل تحت الاذالم بقدر على منعه لفظه او كانت الدار في اجاره وان لم تكن ملكه فبهر بالقول فقط حتى لو قال له لا تدخل حتى ثم دخل لا يحنث انتهى ومنه يعلم جواب حادثة سئل عنها الفقير هي ان شخصاً حلف بالحرام على اخيه ان لا يتكلم قبل خروجه من الدار ثم انهما يتكلم قبل خروجه فهل يقع عليه الطلاق ويكون باثوا هل اذا طلقها ثلاثا ناعده لمحقها ام لا فاجبت بانه حيث تكلمت قبل خروجه وقبل نيه اباهاعن الكلام فانه يقع الطلاق لانه حلف على ما لا يملك فبهر بمجرد النسي فاذا وجد المحالف عليه قبل البرفانه يحنث وتكون طالقة بائنة واذا طلقها ثلاثا وهي في المدة فانه لمحقها لان الطلاق الثلاث من قسم الصريح ذكره في الدرر تقر بها على ما ذكره في الفتح من ان الصريح مما لا يعتناج اليه وان كان الواقع به باثوا فحصل ان ما اشتر من ان الحلف على ما لا يملك لا يستعدلا اصل له بل يستعدولسكن اذا وجد المحالف عليه بعد النسي عن الفعل لا يحنث وهذا اذا كانت الجين على النسي فان كانت على الفعل اي فعل ما لا يملك يعني في وقت معين ومضى الوقت ولم يفعل فقياس ما سبق من انه يشترط لبره نيه عن الفعل ان يقال هنان مضى الوقت ولم يفعل بعد لبره الفعل لا يحنث ايضا (قوله ودخول الام الخ) المراد بدخول الام على الفعل تعلق به ولو قال ولا م

حق بفعل لسان الظاهر جوى عن الرجندى ونقل عن بضاح الاصلاح ماضه وأراد بدخولها طه
قربها منه بالمجاورة لاتعلقها به لانه أمر معنوى لاوقف عليه انتهى والمراد لام الاختصاص لا لام
التعريف كذا اشار اليه العيني (قوله أى على ما علك القعد) اعلم ان الفعل على وجهين اما ان يحتمل
النسبة كالبيع ونسأله أولا كاكل الطعام واشأه ثم لا يتناول ان تدخل على الفعل أو على العين فان
دخلت على ما يحتمل النسبة كان بعث لك نوبا فانها تكون ملك الفعل وهو ان يفعله بأمره سواء كان
العين ملكه أولا لان اللام جاورت الفعل واذا دخلت على العين كان بعث نوباك تكون ملك العين
سواء باعه بأمره أولا علم انه نوبه أولا لان اللام جاورت العين فأوجب ملك العين لملك الفعل واما فيما
لا يحتمل النسبة فانها تكون ملك العين سواء قدمت اللام أو أخرت لان اللام تدخل على ما علك وهو العين
وعلى ما لا علك وهو الفعل فوجب صرفها الى ما علك وهو العين وقد امكن بتأخير اللام عن العين واما في
الفعل الاول فكل واحد منهما يملك فكان كل واحد منهما محتملا فوجب الترجيح بالقرب والمجاورة
جوى عن باكر وقوله فكان كل واحد منهما محتملا أى يحتمل كونها ملك الفعل أو ملك العين فرج
بالقرب (قوله كان بعث لك نوبا) التصريح بالمفعول ليس بشرط لما في المحيط حلف لا يبيع لقفلان
فباع ماله اموال غيره بامر حث بحر وانت خير بان تحب بالاقسام اعنى تارة تدخل على الفعل أو على
العين انما يظهر بالتصريح بالمفعول فلاحم صرح به المصنف نهر (قوله لا اختصاص للفعل) لان وضع
اللام للاختصاص وقوى وجوهه الملك شرب لانه عن البرهان (قوله أى على ما لا علك بالقعد)
ولاجترى فيه النسبة عني (قوله والضرب) كان ضربت لك غلاما أى ولده وهذا هو الصواب في تفسير
الغلام الواقع في كلامهم خلافا لما في الجماع الصغير لقاضيان من ان المراد به العدد لانه يحتمل النسبة
والكلام فيما لا يحتملها نهر عن العناية (قوله والعين) أى ودخول اللام ايضا على العين والعين
هى الذات المنخفضة من كل شئ جوى (قوله لا اختصاص بها) انت ضمير العين في قوله لا اختصاصها
لانه مؤنث محمى وذ كر الفعل وهو كان معان ضميره راجع الى العين نظرا الى اللفظ فحاش وقه
نظر جوى (قوله بان كان) بيان للاختصاص جوى (قوله بعثت وان كان بلا أمره) لوجود
البيع منه حقيقة ولهذا ترجع الحقوق اليه جوى (قوله أى لوني قوله بعث لك نوبا بعث نوباك)
بان باع نوبا لمالك الحماط بغير أمره ونوى بالاختصاص الملك ولولا انتم لما حث شيئا (قوله
أو بقوله بعث نوبا) بان باع نوبا بغير الخطاب بأمره ونوى به الامر فيخت في المستثنين لانه نوى
ما يحتمله لفظه بالتقديم والتأخير وليس فيه تخفيف فصدقه القاضي ايضا (قوله لا يفاسيه تخفيف)
كعكس هاتين المستثنين فانه يصدق دانية لانه محتمل كلامه ولا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وهو
متمم وقد معنا ان الفرق بين الدانية والقضاء لا ياتي في الجين بالله تعالى لان الكفاية لا مطلب لما بهر
(قوله لان تأخير اللام عن العين شرط هنا) أى في جعل اللام لاختصاص العين بالمحلول عليه حتى
لو قدمت كانت لاختصاص الفعل بالمحلول عليه لان البيع لملك لا القعد (قوله بخلاف سائر
الصور) هى الدخول والضرب والاكل والشرب والس فان اللام فيها لاختصاص العين بالمحلول عليه
أخرت اللام أو قدمت لانها من الافعال التي لا تملك بالقعد (قوله فقد بخيار) أى لنتفه ولو بخيار
لغيره وان اجبر بعد ذلك في الاصح قيدا بخيار لانه لو قال ان بعته فهو رقباعه يبعها بمحضه لا بخيار
لا يعنى لزوال ملكه وتعل العين لتحقيق الشرط وتور شره عن اربى والذي في از بلوى وبني فان
تعل العين لوجود الشرط واقاد في الترخا خلافا في التحلل وعدمه (قوله حث) لوجود الشرط وهو
البيع والشرع اقيام الملك عنده اذ البيع لا يخرج من ملك البائع باشرطا بخياره اتفاقا وخيار المشتري
وان منع من دخوله في ملك المشتري عند الامام لكن العتق معلق بتعلقه والمعلق كالعجز ولو غير العتق
بعد الشرط بالخيار انفسج الخيار ووقع العتق فكذا اذا علق غير خلافا ما اذا علقه بالملك بان قال ان ملكك

أى على ما علك بالبعد كذا البيع
(والشره والاخرة والمساغة
والخداطة والبناء كان بعث لك نوبا)
أو أخرت بك عبد أو نحو ذلك
لاختصاص الفعل كذا البيع
بالمحلول عليه بان كان الفعل
(أمره) أى بأمر المحلول عليه
سواء كان العين ملكه أو لا حتى
لوس المحلول عليه نوبه في نيب
المخالفة فاعلم ولم يعلم بالخالف بعث
لان تقدير الكلام ان بعث نوبا بامر
وكذلك ولم يوجد (د) دخول اللام
(على الدخول) أى على ما لا علك
بالقعد كالدخول بان قال ان دخلت
لك دارا (والضرب والاكل والشرب
والس والعين كان بعث نوباك
لاختصاصها) أى لاختصاص
العين بالمحلول عليه (بان كان ملكه)
سواء كان (أمره أو لا) علم بذلك أولا
حتى لو باع نوبا هو ملك المحلول عليه
بعتت وان كان بلا أمره (وان نوى غيره
صدق فيما عليه) لانه أى لوني
بقوله بعث لك نوبا بعث نوباك أو قوله
بعث نوباك بعث لك نوبا يصدق دانية
فهما وقضاء ففاسيه فليست لا يفاسيه
تخفيف وانما ذكر صورة دخول اللام
على العين دون غيرها لان تأخير اللام
عن العين شرط هنا بخلاف سائر
الصور لانه لا فرق بين تقديمه على
العين وتأخيرها عنها فلا حاجة الى
المثال لو قال (ان بعته أو باعته) أى
اشترته (فهو فقد بالخيار حث)
أى عني عند البيع بخيار الشرط
أو الشرط به قيدا بخيار الشرط

فانت حر حث لا يعتق به عنده لان الشرط وهو الملك لم يوجد لان خيار المشتري يمنع الدخول على قوله
 زيلبي (قوله لان خيار العيب والرقبة لا يمنع الخ) حتى لو قال ان بيعته فهو حر قبضه صحبا بالشرط
 لم يعتق وان كان معيبا او غير حر في المشتري لانه انما حث في البيع بشرط الخيار لنفسه لوجود الشرط مع
 قيام الملك لان شرطه انما يقابل مع مانع من زواله عن ملكه بخلاف خيار العيب والرقبة فانه لا يعتق
 من زواله (قوله وكذا بالفساد) وفي المخط عن أبي يوسف لو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا
 شرافا سداه ثم اركا البيع ثم اشتراه شرافا صحبا لا يعتق لانه حث بالشراف الفاسد لانه شرافا مائة فاعتقت
 العينة به وار تغت وهذا دليل على انه لو اشتراه شرافا سداه لا يعتق في يد البائع تصل العينة لا في جراحه لعدم
 الملك قبل القبض ثم بالقبض لا يعتق لانه ليس بشراف زيلبي (قوله خلافا لما سوي عن أبي يوسف) عيان
 الزيلبي عن أبي يوسف انه لا يعتق بالفساد ولا بما فيه خيارا لاحدهما اصلا لان الفاسد ناقص ذاتا لا يفيد
 الملك للحال ولا بعد القبض على الكمال لانه لا يفيد الحمل كان الشرط معدوما من وجهه وشرط الخيار يمنع
 تعاقب الاستحقاق بالمقد فصار كالإيجاب بلا قبول وجه الظاهر انه كامل ذاتا لوجود الأدلية والركن
 والحمل وتقتل الحكم من الملك والحمل لا ينصر (قوله وهذا الخ) تعقيد للاطلاق في قول المصنف وكذا
 بالفاسد أي انما يعتق بالبيع أو الشرافا سداه في حلقه على البيع أو الشرافا اذا كان في يد البائع أو في يد
 المشتري بامانة أو رهن لانه لم يزل ملكه عنه (قوله مفعونا) فان كان في يد البائع أو المشتري امانه
 أو مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لانه لا يصرفا باعتب العقد نهر (قوله لا يعتق) لانه كما يتم البيع
 يزول من ملك البائع كالبيع الصحيح البات وينبغي ان تعقل العينة لما قلنا في الصحيح زيلبي (قوله وان
 كان في يد المشتري الخ) هذا أيضا تعقيد للاطلاق السابق أي انما يعتق بالشرافا سداه في حلقه على
 الشرافا اذا كان في يد المشتري مضمونا فلا يمكن في يده بان كان في يد البائع أو كان في يده غير مضمون كالأمر
 كان في يده امانة أو مضمونا بغيره كالرهن لم يعتق قيد بالبيع والشرافا لانه في حلقه لا يتزوج امرأة أو هذه
 المرأة فعلى الصحيح دون الفساد في الصحيح وكذا لو حلف لا يصلي أو لا يصوم أو لا يهيج لان المقصود منها
 الثواب ومن النكاح المحل بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه ثبت بالفساد والمدة والاحارة
 كالبيع تنو برؤس حره (قوله أي حث بالبيع الخ) صورة البيع الموقوف اذا كان البائع هو الخائف ان
 يقول ان يبت عبد فلان فعبدى حرقا عبد فلان بغير احازنه عتق عبد الخائف لوجود الشرط شيئا
 عن المحامي (قوله واما بيع عبده نفسه موقوفا فلا يتصور) سياتي في المتن في باب التصرف في الزهن مانصه
 ويوقف بيع الراهن على احازنه مرتنه أو قضاء مدته انتهى وعلى تسليم عدم تصوره أي ضرورة في عمله على
 بيع عبده نفسه ولم لا يصور بمحااله الزيلبي لو حلف ان لا يبيع فباع ملك الغير بغير اذن صاحبه حوى في
 المحاشية ثم رأت المجواب عن الشارح بخط المحوى بهما من مسودة شرحه حيث ذكر ان المرامد عدم
 تصور بيعه عبده نفسه موقوفا على احازنه نفسه أي احازنه البائع وحيث نذر لمرد ما قاله الشيخ جادس
 يونس من انه ينقص ما قاله الشارح ببيع الراهن العبد المهرهون والمؤجر العبد المستأجر انتهى واما بيعه
 عبده نفسه موقوفا على احازنه غيره فصوره كثيرة من جعله مامنى البحر والنهر من تصويره ببيعه عبده
 نفسه لغائب قبل عنه فضولى الخ (فرع) قال لانه ان يبت منك شيئا فانت حر فباع نصفه ما من الزوج
 الذى ولدته منه أو من ابيها لا تعتق ولو من اجنى عتقت والفرق ان الولادة من الزوج والنسب من الاب
 مقدم فيتم ما تقدم منه وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبى وكذا لو قال ان اشتريت من هذه
 الجارية شيئا فهي مديرة ثم اشتراها هو وزوجها الذى ولدته منه فهي أم ولدت زوجها ولا يقع عليها تدبير
 المشتري لما نهر عن الظاهر به قيل قول المصنف وكذا بالفساد (قوله بان باعه بامانة أو اشتراه بها) لانه
 ليس ببيع حقيقة ولا حكاكى لا يفيد شيئا من أحكام البيع ولو اتصل به القبض حتى لو قال ان يبت
 عبيدى فهو حر فباعه بمائة أو حر لا يعتق بخلاف ما اذا باعه بغيره لانه فاسد والاول باطل زيلبي ثم الضابط

لان خيار العيب والرقبة لا يمنع زوال
 البيع عن ملك البائع (وكذا
 بالفاسد) أي حث لبيع
 والمثلة بغيره فلا بأس به
 أبي يوسف في التوارد وهذا اذا كان
 العبد في يد البائع وان كان في يد
 المشتري مضمونا عليه لا يعتق وان
 اشتراه شرافا سداه بطلان كان
 العبد في يد البائع لا يعتق وان كان
 في يد المشتري يعتق (و) كذا
 (الموقوف) أي حث بالبيع وهو
 الموقوف بان اشترا من موقوفا
 عليه واما بيع عبده نفسه موقوفا
 عليه (لا بأس بالحل) بان باعه بامانة
 يتصور (لا بأس بالحل) بان باعه بامانة
 أو اشتراه بها ولو قال (ان لم يبيع) أي
 قال ان لم يبيع هذا العبد فكذا أي
 امر في طائفة مثلا (فاعتق) العبد

في غير الفاسد من الباطل ان احدا لم يوضن اذا لم يكن مالا في دين سجاوي فالباع باطل سواء كان مبيعا
او متافيع المنة والدم والحرم باطل وكذا البيع هو ان كان في بعض الاديان مالا دون البعض ان امكن
اعتباره متنا للبيع فاسد فبيع البعد بالخمر والعقد فاسد وان تمن كونه مبيعا للبيع باطل فبيع
الخمر بالدرهم او الدرهم بالخمر باطل كذا ذكره الشارح في باب البيع الفاسد وقوله فبيع المنة الم
اي التي ماتت حتف انفسنا (قوله اودبر) وكذا لو كانت امة فاستولدها الحق العز عن البيع
بغوات محله ولا يقال لم يبيع الياس يجوز ان ترد وتلقي بدار الحرب ثم تسي وتسرق ان كان المملوك
علما اني لا نأقول المحالف عقدي منه على البيع باعتبار هذا الملك ذلك لا يمكن بعد هذه التصرفات
وقضاء القاضي ببيع المبرم موهوم والاحكام لا تبنى على الموهومات ففحق الياس عن البيع نظرا الى
الاصل ز يلى والمراد من قوله اودبر هو التدبير المطلق لانه هو الذي يمتنع به البيع ومن المتشاغل قال
لا تطلق لهذا الاحتمال فان قلت ما وجه تعيد اذ يلى بقوله ان سكان المملوك عليه اني مع له لافرق
بين التدبير وام الولد في عدم الياس من البيع بعد التدبير والاحتياط اذا ارتدوا بمقتضى دار الحرب ثم سبوا
واسترقا قلت تعيده بذلك لا لاحتراز عن التدبير بل للاشارة الى ان عدم الياس من البيع بعد الاستيلاء
لا يتحقق بمجرد قضاء القاضي ببيع ام الولد بناء على ما هو الصحيح من انه اذا قضى قاض يجوز بيعه لم يتخذ
بخلاف التدبير اذ قضى يجوز بيعه فانه يتخذ على الصحيح والفرق بينهما من هذا الوجه والى هذا الفرق
وقعت الاشارة بقوله ان كان المملوك عليه اني ولهذا ذكر في جانب المدبر قضاء القاضي بالبيع ولم يذكر
ذلك في جانب ام الولد بل ذكر في جانبها الزدة والاتصاف بدار الحرب للفرق الذي ذكرناه والا فالمدبر كالم
الولد اذا ارتد وتلقي بدار الحرب ثم سبوا واسترق فانه يجوز بيعه كالم الولد اذا استرقت بعد الزدة (قوله
طلقت الحلفة) بكسر اللام في ظاهره وايه واصل خلافا في الجمع المغفر والمذكور في شروحه انها
لا تطلق قال الرضوي وهو الاصح عندى وفي نكاح الجماع لقاضيه ان يوه اخذ منها بمحض ان الكلام
خرج جوابا فينطبق على السؤال فكانه قال كل امرأة اتى غيرك دالة وفي الذخيرة قالوا في ان يحكم المحال
ان جرى بينهما خصوصه تدل على غرضه مع الطلاق عليها والام لا يفرق بين هذا وبين قوله انك امرأة غير
هذه المرأة فقال كل امرأة طالق لا تطلق هذه المرأة بان قوله غير هذه المرأة لا يصح هذه المرأة فلا تدخل
واسم المرأة شعلها قد خلعت نهر (تسكيل) النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا تدخل تحت النكرة
فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكذا والداله او لغيره قد دخلها المحالف تحت لتسكيره ولو قال دارى
اودارك لا تحت بالمحالف لتعريفه كذا في الدر وفي عدم الحنث بالمحالف بالنسبة لقوله اودارك فلو لم
ظهر ان مجموع قوله دارى اودارك بين واحدة وفي الاشبه المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في
الجزء قد تدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كان دخل دارى هذه احد فانت طالق قد خلعت
هي طلفت ولو دخلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة تنوير وشرحه (تق) ان لم تقضى
هذا في هذا الهم فانت كذا فكسره وقع الطلاق * ان لم تندهي فتأني بهذا الهم فانت كذا فطار
الجمام وقع الطلاق وانما حنث لطلان اليمين باستعماله كما اذا كان في الكون ما فصب على ما مر
وكان هذا في الجمام عين الغور والافود الجمام بعد الطهران ممكن عقلا وعادة نهر والظاهر ان
العورة معتبرة ايضا في الفرع الاول اذا وضعت في اليمين يمكن بعد تعمره (قوله يتناول الغسلطة)
تفرع على ما مضى عليه المصنف (قوله وعن ابي يوسف ان الغسلطة لا تدخل) وفي الظهيرة واقضى
الامام على الزودي رواية ابي يوسف للعرف الظاهر برجدي وفي الفتح قال المحاولي قوله ابي يوسف
اصح جوي وانا للر جدي بقوله للعرف الظاهر الى ما ذكره ابن كمال باشا حديث وجه رواية ابي يوسف
بانه انما قال هذا الكلام لارضائها فيكون المراد غيرها الا هي ومنه يعلم ما في عبارة الدر ومن المثل حديث
جعل ذلك وجه القول ومع نيته غيرها (قوله ولو نوى غيرها) اى غير الحلفة (قوله ديانة لاقتضاها)

(اودبر بحث لو) (قالت) المرأة زوجها
(ترجعت على) فلانة (فقال كل امرأة
في طالق طلقته الحلفة) وكذا لو قالت
تريدان تزوجا على فقال كل امرأة
ان تزوجا هي طالق يتناول الغسلطة
حتى تطلق في كل في المسئلة الاولى
وان تزوجا بعد الاية في الثانية ومن
اى يوسف ان الغسلطة لا تدخل ولو
نوى غيرها صليق ديانة لاقتضاها ولو
قال اولى النوى

لأنه يخصص العام مبنى على ما سبق من تناول الحلقة (قوله الى بيت الله) ولو أراد بيت الله بعض
 الجايد لم يلزمه شيء (قوله لم يجر مع أوجرة) لأنه معروف بذلك إيجاب أحد التمكن فصار كقوله على
 حج أوجرة (قوله ماشيا) من ينه على الراجح لأن حيث يحرم من المقام وهذا إذا لم يحرم من بيته
 فإن أحرم منه لم يلزمه الشيء منه اتفاقا وإن كان الناذر بمكة وأراد أن يجعل الزمة بحافله يحرم من الحرم
 ويخرج إلى عرفات ماشيا إلى أن يطوف طواف الزارة كغيره وإن أراد استناطه أى إسقاط النذر بعرة
 فعليه أن يخرج للحل ويحرم منه وهل يلزمه الشيء في ذهابه بخلاف والوجه أنه يلزمه إذا خرج يلزمه الشيء
 من بيته مع أنه ليس محرما بل ذاهبا إلى محل الاحرام ليحرم منه فكذا هذا نهر (قوله ولا يلزمه شيء
 قياسا) يشير به إلى أن ما في المتن استقصان جوى وجه الاستقصان ما سبق أنه معروف به أحد التمكن الخ
 ووجه القياس أنه التزام المسلب بقرينة مقصودة (قوله كذا في المحواشي الخ) أى المحواشي
 الخبازية بقرينة من شرح السيد الهادي شيخنا (قوله ثم لا فرق بين أن يكون الناذر الخ) لأن هذا اللفظ
 صار كناية عن التزام الاحرام والالتزام لا يختلف باختلاف الأماكن وكذا إذا قال على المشي إلى مكة يلزمه
 الاحرام بأحدهما المعروفين (قوله بخلاف ما إذا قال على الخروج الخ) لأن التزام الحج والعمرة بهذه
 العبارات غير متعارف فزيلي (فرع) أصناف النذر إلى سائر المعاصي بأن قال الله على أن أقل فلا كان
 عينا ولم يلزمه الكفارة لمحت ثم إنما يكون عينا بالنسبة إما عندهم فافهم ونذر لا غير يلزمه شيء لأن النذر
 إيجاب على نفسه بما شرعه الله على العباد ولم يشرع المعاصي فلا يصح جوى عن شرح ابن الحلي (قوله
 أولى المصداح الحرام) أبواب الكعبة أو غيرها (قوله فانه لا يلزمه شيء) لعدم التعارف كما سبق
 والسفر والشذو والمرولة والسعي كالخروج والذهاب بحر ونهر (قوله وعندهما الخ) والوجه أن يجعل
 على أنه معروف بعد الإمام إيجاب التمسك بهما قالوا بغيره خلاف نهر عن الفتح (قوله وقال محمد
 يعنى) لأنها شهادة على أمر معلوم هو التضيعة ومن ضرورية استثناء الحج فيصق الشرط وهو عدم الحج ولما
 أن هذه شهادة قامت على الشيء فلا تقبل كالشهدائه لم يحج لان الشهادة بالتضيعة باطله إذا لم يلبسها
 وهي لا بدخل تحت الحكم أيضا ففي الشيء مقصود أو الشهادة على الشيء مقصودا باطله وإن أحاط به علم
 الشاهد تبين إرفاق قبل الشهادة على الشيء في الشروط مقبولة كما إذا قال لعبد أن لم يدخل الدار اليوم
 فأنت حرقا فالبينة أنه لم يدخل تقبل ذكره في الميسوط قلت هو أمر معان وهو كونه خارج الدار بل
 وعقبه في فتح القدر بأنه مرد عليه أن العبد كالحق له في التضيعة إذا لم تكن شرط العتق فلو صبح الشهادة
 بها كذلك لاحق له في الخروج لأنه لم يجعل الشرط فعدم الدخول كعدم الحج في مسئلة نقول محمد أوجه
 بحر (قوله بصوم ساعة) لوجود الشرط إذا الصوم هو الامساك عن المفطرات على قصد التقرب وقد
 وجدنا للمشارع في الفعل يسمى فلا عتقها لا فطر بعد ذلك لا يرتفع الحنث ولان الامساك المستقر تكرر
 وتكرر الفعل المحلوف عليه ليس بشرط للحنث زاي وذكر الترتيب أنه لو حلف لا يصوم فهو على الجائز
 لأنه لم يظلم تعالى وذلك لا يحصل بالفاسد إذا كانت الجبن على الماضي وهو عتق ألف في الكتاب
 إلا أن ما في الكتاب أصح لأنه نص محمد في الجامع الصغير وأوردان الصوم الشرعي واليوم وحل اللفظ
 على الشرعي أولى من حله على التقوى وأجاب صدر الشريعة بأنه قد أطلق على ما دون اليوم يعنى إطلاقا
 شرعيا في أتوا الصيام إلى الليل نهر (قوله في محله) أراد به النهار جوى (قوله أى حنث بصوم يوم)
 لأنه ذكر الصوم مطلقا غير كالمصدر فيصرف إلى الكمال وهو المعبر وقوله يومًا تعبر به في تقديره باليوم
 فلا يحنث فهما لا يصوم يوم كامل زيلي (قوله بركة تامة) والقياس أن يحنث بالاستيقاظ أى بالشرع
 في الصلاة اعتبارا بالشرع في الصوم وجه الاستقصان الصلاة عبارة عن الأركان المختلفة فإلزامات
 يصحها لا تنحى صلاة بخلاف الصوم لأن ركنه واحد وهو الامساك وبشكل عليه ما ذكره القرائتي
 حلقا لا يعلل يقع على الجملة فلا يحنث بالفاسد إلا أن يكون المراد بالفاسد أن تكون بغير طهارة

الى بيت الله أو الى الكعبة حج أو
 اعتمر أى زمة حج أو عمر (ماشيا فان
 ركب) في كل الاوقات (أراق دما) ولا
 يلزمه شيء قياسا ما ركوب في بعضها
 فتصدق قبل ذلك من جهة الشاة كذا
 في المحواشي نقلا عن الترمذي ثم لا فرق بين
 أن يكون الناذر في الكعبة أو خارجا
 عنها (خلاف) ما إذا قال على (الخروج
 أو الذهاب الى بيت الله) سبحانه (أو)
 على (الشيء الى الحرم أو الصفا
 على الى المسجد الحرام فانه
 أو المروة) أو الى المسجد الحرام
 لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة وعندهما
 في قوله على المشي الى الحرم أو الى
 المسجد الحرام يلزمه حج أو عمر أو قال
 (عبدى حرام الحج العام فانه يجب
 بالكوفة) العام وهو قول محمد
 (أرى) عبد وقال محمد بن عبد
 (حنث في لا يصوم) أى لو حلف
 لا يصوم حنث (بصوم ساعة) في محله
 أن كان (بنية) حنث (في) حلقه
 (صوما أو يوما يوم) أى
 لا يصوم (و) حنث (في) حلقه
 حنث بصوم يوم (أبى) حلقه
 (لا يبلى بركة) بركته

ولوحلف لا يصح فهو على الصحيح دون الفاسد ولا يحنث حتى يقرب من فراقه من صاحبه حتى يحد ويؤمر
 بشر من أي وصف أنه لا يحنث حتى يطوف أكثر طواف الزاوية ولو حلف لا يعتبر لا يحنث حتى يصرح بالحرمة
 ويطوف أربعة أشواط كذا في المهرودى في الذخيرة قال لصد أن صليت ركعة فانت حرفي ركعة ثم تكلم
 لا يحنث ولو صلى ركعتين عتي بالاولى لانه في الاولى ما صلى ركعة لانما يترا اختلاف الثانية غير وقوله عتي
 بالاولى أي بالركعة الاولى وقوله لانه في الاولى الخ تعليل لعدم عتقه في المسئلة الاولى وهي بالاذن
 ركعة ثم تكلم ولو حلف ليصوم هذا اليوم وكان بعد ذلك أو بعد الزوال صحت العين وحنث للمسأل
 لان العين لا تعتمد الصلة بل التصور كصوره في الناس وهو كما لو قال لا امرأته ان تصلي اليوم فانت كذا
 فحاضت من ساعتها أو بعد ما صلت ركعة فان العين تصح وتطلق في الحال لان درو والدم لا يمنع كافي
 الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لان عمل الفعل وهو المام غير قائم فلا تصور بوجه تنوير وشرحه
 وفيه كلام على جملة النهر (قوله اذا قيد ركعة بالصلاة) مقتضاها انه يحنث بنفس الصلاة وهو
 قول البعض وقال بعضهم يحنث برفع الرأس منها ومنه ان الخلاف ان المجد الميزك حتى يحنث بلي (قوله
 يحنث) وهل يتوقف حنثه على فعوده قدر القصد بعد ركعتين اختلفوا ولا يظهر انه ان عتد عينه على
 مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يصلي صلاة لا يحنث قبل القعدة وان عتدها على الفرض وهو من ذوات
 المثني فكذلك لا يحنث حتى يقعد وان كان من ذوات الاربع يحنث ولو حلف لا يصلي الظهر لا يحنث حتى
 يتشهد بعد الاربع يحنث من الظهرية وهو عتد على الفرض الفتح حيث قال وفي الفتح الاظهر انه
 ان عتد عينه على مجرد الفعل كلاب يصلي صلاة يحنث قبل القعدة وان عتدها على الفرض كصلاة الصبح
 وركعتي العصر ينبغي ان لا يحنث حتى يقعد انتهى فان قلت يحتمل ان تكون الامن قوله في البصر لا يحنث
 قبل القعدة زائد من الذائغ والصواب حذفها وعليه فلا تنافي قلت بأي ذلك قوله وان عتدها على
 الفرض وهو من ذوات المثني فكذلك لا يحنث حتى يقعد ثم ان رأيت السعد المحموي بعد ان نقل ما نقله
 في النهر عن الفتح استشكله بما تقدم من الظهريه ولم يجب ثم ظهري ان لا سقطت من عبارة النهر وصواب
 العبارة ان يقال لا يحنث قبل القعدة بدليل قوله في البصر فكذلك لا يحنث حتى يقعد وعليه فلا إشكال
 بقى ان ما سبق من البصر من قوله وان كان من ذوات الاربع الخ أي ان كان الفرض من ذوات الاربع يحنث
 ولو قبل القعدة كما فهم من سياق كلامه فيشكل بما بعده من قوله ولو حلف لا يصلي الظهر الخ فيحرم
 ظهران المراد من قوله وان عتدها أي عتد عينه على الفرض انه نوى يحلفه لا يصلي صلاة خصوص
 الفرض أو صرح به في عيته بأن قال لا أصلي صلاة فمروضة فلها يحنث اذا صلى من ذوات الاربع
 ولو قبل القعدة بخلاف ما لو حلف لا يصلي الظهر فوضع الفرق (قوله من غزلك) أي غمز ولا يصح
 (قوله فغزله) قسده لانها لو غزله قبل الحجاب والغزل موجود قبل الحلف في ملكه ففتح وليس
 فهو هدى اتفاقا جوي عن المفتاح (قوله ونسج ثوب) كذا في التفسير برفع ثوب ولا يصح ان الصواب
 نفسه (قوله فهو هدى) قسده بعضهم بما اذا كان كله من غزله واعتزاه الى البصر وهذا القديم اجده
 في البصر بل وجدت فيه ما يقتضي لزوم كونه هدايا وان لم يكن الشكل من غزله وانصه حلف لا يلبس ثوبا
 من غزل فلا تلبس ثوبا من غزله واغزل أخرى لا يحنث ولو حلف لا يلبس من غزل فلا تلبس ثوبا من
 غزله واغزل في غير ما حث فكان الحاصل انه ان ذكر المفعول وهو الثوب لم يحنث الا بلبس ثوب لم يحنث من
 غزله وان لم يذكره حث مطلقا وان كان بعضهم من غزله غير ما انص فيه من هذا القليل لعدم ذكر
 الثوب في كلامه (قوله وعند هدا ليس هدى) لان التثنية لا يصح في الملك أو مضافا الى سبه كان
 اشترت كذا فهو هدى ولم يوجد وله ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والعتاد هو المراد بالالفاظ
 فالعقل يغزل سبب ملكه للثوب كانه قال ان لبت ثوبا ملكه سبب غزلك قطعه فهو هدى وسنشد
 فلا فرق بين ان يملك القطر بعد ذلك أو في حال الحلف قال في الفتح والموجب في ديانا ان يغني بقوله جالان

وقامها اذا قيد ركعة بالصلاة وعند
 أي ويصحبها يحنث بانجام الشفع
 والقعود قدر التشهد (و) حث (في)
 قوله لا يصلي (صلاة يفتح) ملك
 لبت من غزلك فهو هدى ونسج
 الثوب (قطن) بعده (فغزله) نسج
 ثوب (ليس فهو هدى) يندى في نسجه
 وعند هدا ليس هدى وان قال ملك
 فغزله

المرأة لا تغزل الا من كان نفسها او قطن او قول وفي الدمار او مية يجب الافتاء بقول الامام لان المرأة اذا
تغزل من مكان او قطن هو ملك له وجهها قال العلامة توح افندي وانت خير بان الحصر الواقع
في هذين الكلامين في حيز المنع لان المفهوم من الكلام السابق ان جميع نساء دار مصر لا يغزلن الا من
كانن او قطن وليس الامر كذلك فان بعض نساءها يغزلن من كان او قطن هو ملك لزوجهن لا سيما
نساء الارام وان المفهوم من الكلام الاصح ان جميع نساء الدمار او مية لا يغزلن الا من كان الزوج
او قطنه وليس الامر كذلك فان بعض نساءها يغزلن من كانن او قطن لا سيما النساء المجنود الذين يغيبون
عن نسايتهم سنين فالاولى ان يعتبر الغالب فان كان الغالب في البلدة التي وقع الحلف فيها ان تغزل المرأة
من كان الزوج او قطنه فالواجب ان يفتى بقول الامام وان كان الغالب فيها ان تغزل المرأة من كانها
او قطنها فالواجب ان يفتى بقوله انتهى (قوله لانها اذا كانا في ملكه) أي القطن والغزل والصبوب
الا فراذكه وظاهر جوى قال في البحر واذا بقوله فلكانه لو كان القطن بملكه وقت الحلف فغزله
فليس به هدى الا في وهو متفق عليه انتهى (قوله ومعنى الهدى التصديق به الخ) وفي الفتح معنى الهدى
هنا ما تصدق به يمكنه لانه اسم لما يدى البرهان كان شاكرا وبينة فلا يخرج عن العهدة الا بذيجه في الحرم
والصدق به هناك فلا يخرج به اهداء فتمه وقيل في اهداء فقة الشاة واثان فلورق بعد الذبح فليس
عليه غيره وان نذر ثوبا حاز التصديق في مكة تعينه او فتمه ولو نذر اهداهما لم ينقل كاهدا مدار ونحوها فهو
نذر فقيتها انتهى فالماحصل ان في مثله الكتاب لا يخرج عن العهدة الا ما تصدق بمكة مع انهم قولوا للترتم
التصدق على فقراء مكة بمكة الغنيان تعينه الدرهم والمكان والفقر فعلى هذا يفرق بين الاتزام بصيغة
الهدى وبينه بصيغة النذر بصر وجه الفرق ان الاول الهدى خاص بما يكون بمكة والصدقة لا تخص
بها شئ بلالة واعلم ان يفرق بالاراء المختلفة في المعاني وشد في الاجسام ذكره القرافي في فروقه وتعقب
بان ذلك اعطى لا كلى بدليل قوله تعالى واذا قرنا بك ايم الجعر شيخنا (قوله وليس خاتم) بفتح التاء وكسرهما
جوى (قوله او عقد لؤلؤ) العقد كسر العين (قوله ليس حلى) يجوز ان يقرأ بصيغة الافراد بفتح
الحاء وسكون اللام وعليه ان قصر الاكل وبصيغة الجمع يضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء (قوله
وليس لؤلؤا عندهما) لان اللؤلؤ الخالص يدخل تحت اسم الحلى قال تعالى وتسترجنون منه حللة
تلبسونها وانما يستخرج من البصر اللؤلؤ والخالص وقال تعالى يحلون فيها من اساور من ذهب ولؤلؤا واولى
خليفة ان العادة لم تغير بالتدلي به الامر صاعدا هب او فضة والعادة هي المتبعة في ايمان وفي الكافي
قوله ما اقرب الى عرف ديارنا ففتى بقوله لان الخلى به على الانفراد معتاد زبلى (قوله لا خاتم فضة)
لانه ليس بحلى كامل لان الحلى يستعمل للترن فقط وهذا يستعمل له ولغيره واذا حصل للرجال ولو كان
حليان كل وجهه لماحل وذكري النهاية ان خاتم الفضة اذا صنع على هيئة خاتم النساء كان ذا فاض
يحت وهو الصحيح زبلى ورجى في الفتح عدم الحث قيد خاتم الفضة لار الخلف والدمع والسوارحى بحر
وكذا القلادة والقرمط ولو كان خاتم الفضة جموها ذهب قال في الدرر بنى حثه (قوله على بساط او حصى)
اراد بذلك كل حائل منفصل عنه ولومن خشب او جلد ولم ار ما لو جلس على حشيش وبنى انه لو كان
كثيرا لا يثبت شرفه تأمل فان الحشيش تبع للارض بدليل انه يظهر بالخفاف اذا تحكى والظاهر
انه يطر الى العرف فان كان بعد الساعلى الارض يثبت وان كان لا بعد الساعلى الارض بل على
الحشيش لا يثبت جوى (قوله لا يثبت في جميع الصور) الاولى لوجود حائل بينه وبين الارض ليس
يتابع له الف فلا يثبت لانه لا يثبت جالى الساعلى الارض بخلاف ما اذا كان الحلى عليه لانه لا يتبع له فلا
يصير حاله ولو لم يثبت فبه فسطحه وجلس عليه لا يثبت لارتفاع التبعة الثانية حلف لانيام على هذا
الفراش جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه فانه لا يثبت لانه مثله وانما لا يكون تبعه لانه متقطع النسبة
الى الاسفل قيد يكون الفراش مشارا اليه لانه لو تركه خلف لانيام على فراش حث بوضع الفراش على

لانها اذا كانا في ملكه يوم حلفه
فهو هدى بالاجماع ومعنى الهدى
التصدق به يمكنه لانه اسم لما يدى
البرهان وليس خاتم ذهب او عقد لؤلؤ
غير مرموع (ليس حلى) حتى لو حلف
لا بليس حلياً يثبت بليس خاتم ذهب
عندهم وليس لؤلؤا عند غير مرموع
لا يثبت خاتم ذهب او عقد لؤلؤا
لانه اذا كان مرموعا يثبت انفا
لانه اذا كان مرموعا يثبت انفا
والثبوت لا يثبت انفا او كثرى
لان عقدان مرموعان لا يثبت غير مرموع
على هذا الخلاف (لا بليس حلى)
فضة لو حلف (لا بليس حلى) حلف
فليس على بساط او حصى او حلى
(لانيام على هذا الفراش جعل
فوقه فراشا آخر فنام عليه) أى على
فراش آخر فوقه (أو) حلف
(لا بليس حلى) فى جميع الصور
سرى آخر لا يثبت فى جميع الصور

الفراس الثالثة حلف لاجلس على سرير جعل فوقه سرير آخر هكذا ذكر المصنف وهو متكى لان هذا الحكم اغماره ما اذا كان السرير الموقوف عليه معينا كما اذا حلف لاجلس على هذا السرير بحر تعاليل يولي وليجب ويمكن حل السرير في كلامه على المعرف كما وقع ذلك للقنودرى فعمله في المجموعه على المعرف كافي الدرا ويقال عدم الحث بالنسبة للاسفل لانه لم يمت عليه وهذا لا فرق فيه بين المنكر واليعين وامام حقه في المنكر بالا على فيصت آخر نهر (قوله وذكر في المختار) اشارته الى ان ما ذكره المصنف مخالف لما في المختلف واثار قوله قبل المذكور في المتن قول محمد الى وجه التوفيق لانه اذا جعل ما ذكره المصنف من عدم الحث على انه قول محمد لا يخالفه ما في المختلف من انه عند أبي يوسف بحيث (قوله) قال أبو يوسف بحيث) حكاية في الخبر قبل ثم قال لان المذكور في المصنف من أبي يوسف في النوادر انه لا يحث لانهم مقصودان بالنوم علم جاز فانه لا ينهى (قوله قبل المذكور في المتن قول محمد) نقل شيخنا عن السراج ان قول محمد وهو الصحيح ونقل السيد المحمدي عن ابن الملك ان قول محمد والمختار (قوله) قرام هو الملاءم وهو بكسر القاف نهر (قوله حث) لانه بعدنا تأويلنا اعلم بما مر فاحذف ما لو حلف لا يناسم على اواح هذا السرير او اواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش فانه لا يحث لانه لم يمت على الاواح ولو لحلف لا يمتنى على الارض حتى عليها ينعل او خفا ومشى على التجارة حث وان مشى على بساط لا يحث (فرع) ان يمتنى على ثوبه او فراشه فكذلك اعتبر بدينه (تكميل) ان كان الله يعذب المشركين فامر الله طائفة قالوا لا تطلق لان من المشركين من لا يعذب تنويرا لمسائل شتى قيل كتاب الفرائض واراد قوله لان من المشركين من لا يجب اطعامهم فانهم مشركون شرعا كافي الدرا قال وقد اور هذا الفرع على غيره الوجه ان وهان فقال

وہل قاتل لا یدخل النار کافر * ولکنہا المؤمنین تممر
ومعنا ان الکفار لیسارون النار یمنون بالله تعالیٰ ورسوله ولا ینفعهم
بائناہم لیساروا بأسنا ولہم الیوم الیت معی آخر وہو ان عمار ھاربتہا القاتلون بأمر ھا وہم ومنون الخ

*** (باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك) ***

كالتسل والكسوة نهر (قوله في الحالين الموت والحياة) در (قوله وما احتض به الحي) وهو كل فعل يلحق بقلوبهم وسركتهم وتقدير در (قوله حتى لو فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يثبت) لان الضرب ايقاع الموت وبعد الموت لا يتصور ومن يعذب في القبر موضع فيه الحياة في الصحيح وان اختلفوا في كيفيتها فان قلت ان اوب عليه السلام امر ان يضرب امراته بالضف وهو غيرة مؤلمة من حمة صغيرة من حبشش او ريسان فانت يجوز ان يكون ذلك محض اكرامه والحققة عليها ولا اشكال في قول من فسر بقصة من اغصان الشجر والكسوة ادبها الفيلك عند الاطلاق فلا يثبت في الميت وماذا لو تورع بكفنه أحد ثم انوجه السبل والسباع فهو له الموت والكلام للافهام فلا يثبت في الميت فان قلت قال عليه السلام لقتل بدر المشركين هل وجدتموا وعدكم حقاً قلت ربه عائشة رضي الله عنها وقالت قال الله تعالى انك لاتعصى الموتى وما انت بجمع من في القبور ولئن ثبت فهو محص به عليه السلام ويجوز ان يكون ذلك لوعده الاحياء لا في سبيل الخطاب للموتى والقرض من الدخول استكرامه بتعليمه واجابته بتقريبه ولا يثبت الشكل بعد الموت عني واعلم ان من يعذب في القبر موضع فيه الحياة بقدر ما يحبس بالاخر البنية ليست بشرط عند اهل السنة بل تحصل الحياة في تلك الاجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر نهر واحترز العيني بقوله في الصحيح عن قول ابي الحسن الصالحى فان عنده يعذب الميت من غير حية اذا احياه عنده ليست بشرط كما في النهاية واعلم ان كون الميت عليك مقروض قالوا لو نصب شجرة فقتل بها صدهد

وذكر في المختار احوالها في المنام على
هذا الغرار في فعل فوقه فترانا آخر
احولها في مجلس على سرير لمجمل
فوقه سرير آخر ونام عليه قال ابو
يوسف بحث قبل المذكور في المتن
قول محمد (ولو جعل فوق الغرار)
فيما اذا حلف لا ينام (على هذا
الغرار (فرام) وهو مشرفه وذاك
نقوش بسيط على الغرار وباط
المقر والمقره (اروى) الى مجلس
او حصر) فيما اذا حلف لا يجلس
على هذا السرير فنام او جلس عليه
(مخت)
*(باب العين في الضرب والقتل
وعند ذلك)*
(تفهمني)

والاصل انما يشارك المسلمين وما
فأجابني وقتي على الحاصلين فقل
استعصم به المحي يتقدم بالحكمة فقل
هذا اقول (ان ضربك وبطرك
هذا اقول) أي ملكك (ودخلت
وكذلك) وقال امرأته ان وطئتك او
عليك) وقال امرأته ان وطئتك او
قلبتك فعدى حر (قديما بالحكمة) حتى
لزم فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يحسن
لزم فعل

بموت ملكه كفى النهر وتول العبي قلد رته عاشة أي ردت ان الخطابي المحدث لاجماع الموقى
وانها موم فكان وعذا الاحياء والا لمحدث ثابت في جميع النصارى شيخنا وقوله ولئن ثبت الخ أي ان
ثبت كون الخفاف في المحدث لاجماعهم وافهامهم فهو مختص به صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز
عليه السلام والقبض بالضم ما قضت عليه من شيء قال اعطاء قبضة من سويقا اوترا أي كفايته وربما
حاجب الفتح كفى مختار الصلاح وقوله والكسوة مراد بها الخ الخ الا ان بنويها الستر (قوله بخلاف
الفصل والجمل والمس) لان هذه الاشياء تتحقق في الميت كما تتحقق في الحي لان الفصل هو الاسالة والمقصود
منه التطهير والميت يظهر بالفصل الا ترى انه لو جله رجل قبل الغسل وصلى لا يجوز وبعد يجوز وكذا
لو صلى عليه قبل الغسل لا يجوز فلان فيه الموت وكفى بنا فيه وغسله واجب على الاحياء والجمل يتحقق
بعد الموت قال عليه السلام من رجل ميتا فليتوضأ والمس للتعظيم والشفقة فيتحقق بعد الموت زبالي
(قوله لا ضرب امرأته الخ) ولا يشترط التقصيد في الضرب لما في عمدة الفتاوى حلف لا يضرب امرأته
فغضب أمته واصاب امرأته بحيث انتهى وقيل انه لا يحنث لانه لا يتعارف والزواج لا يقصد بينه
وهكذا ذكر القائل في فتاواه وهذا ظاهر والاشبه بحر (قصر) رجل حلف ليعز بن عبده بالسياط حتى
يموت فضر به ضربا عنيفا او بالغير في عينه لان هذا المبالغة في الضرب وكذا لو قال لسان لم اكسر عظامك
فحنث جلدك فهو على الضرب الشديد كفى القنينة ولو قال حتى يبول او يبكي او يستغيث فحالم توجد
حقيقة هذه الاشياء لا يبرلان هذا يقع على الامر من جمعا جوى عن شرح ابن الحلي وقوله لان هذا يقع
على الامر من معنى المبالغة والمحقيقة بخلاف الاول فانه للمبالغة فقط وكذا البضرب اول يقتله ا فمرة
فهو على العكس كقوله المبالغة كخفه ليعز حتى يتركه لاحياء لا يحنث بخلاف حتى يغني عليه فانه على
الحقيقة تنوير وشرحه (قوله فحنث مرأته الخ) لان الضرب اسم لفعل مؤنم وقد تحقق زبالي ومقتضاه انه
يحنث اذا ضاربها بجرحا ونشأه فاصابها لكن المصريح بعدم الحنث وهو مشكل لان الجين ان تعلقت
بصورة الضرب وجب ان لا يحنث بالحنث ونشوء وان تعلقت بمعنى لا صورة وجب ان يحنث بالزبالي ايضا
وان تعلقت بالصورة والمعنى وجب ان يحنث بالضرب مع الايلام بما رجة هذا حاصل ما ذكر في النهر من
الاشكال وانما لم يذكر جوابه لكونه غير دافع كفى الفتح اذا علمت هذا فظهر ان القول بالحنث في هذا الشعر
ونحوه مطلقا باعتبار تعلق الجين بالصورة والمعنى لا باعتبار ذلك ولهذا والله اعلم جزم في الدرا بالحنث ولو جازما
خلاف ما صح في الخلاصة انتهى (قوله ولو كانت في حال الملاعبة الخ) والعصم كفى الخلاصة عن الجماع
الصغير ولونشعرها فهو على هذا التفصيل هو الصحيح وعن هذا قال نفر الاسلام لو ادماها الملاعبة
خطا لا يحنث نهر (قوله وقيل اذا كانت بينه بالفارسية لا يحنث) لانها بلسان الفارسية لا تعنى ضربا
جوى عن الظهيرة (قوله ان علم به حنث) لانه عقدي عليه على حياة يحنث الله فيه وذلك منصوب ففتن قد
انفاظ يحنث للجز العادي نهر (قوله والا لا يحنث) لانه عقدي عليه على ازالة النجاسة القائمة فيه ولا حياة
عاقبة فبصير قياس مسألة الكوز على الاختلاف وليس في تلك المسئلة تفصيل العلم وهو الاصح ولو حلف
لا يقبل فلانا يوم الجمعة فجر يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث وكذا لو حلف لا يقبله بالكوفة فضره
في الوادي ومات بالكوفة اذ المختبر زمان الموت ومكانه بشرط ان يوجد ذلك بعد الجين نهر عن الظهيرة
أي بشرط ان يكون الضرب والجرح بعد الجين فان كان قبل الجين فلا حنث أصلا لان الجين يقتضي شرطا
في المستقبل لا في الماضي بجرع من الظهيرة وفيها ان لم تأت حتى أضربك فهو على الاثبات ضربه والا ان
رأيت له أضربته فهو على التراخي مالم ينال فور ان رأيتك فم أضربك فقرأ الخالف وهو ربي لا يقدر
على الضرب حنث ان لم يترك فلم أضربك فقرأ من قدوميل لم يحنث درهم الجبر (قوله مادون الشهر
قريب) والبربع كالقريب والاجل كالبعد وهذا عند عدم نية فأما ان نوى بقوله ان قريب او بعيد
مدة معينة فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة أو أكثر في القريب حنث وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة

(بخلاف الغسل والجمل والمس) بان
قال ان غسلك وجملك أو مستن
فهو وكذا البسك فانها لا يتقيد
بالجماع حتى لو فعل بعد الموت يحنث
ويقتل ولو حلف لا يضرب امرأته فغضب
نهرها ونشأه او اعضها أو أوجها
وهو ضرب بالبدن والسكن أو قرحها
(حنث) وقال الشافعي لا يحنث به
قال بعض مشايخنا نعم قالوا هذا
اذا كانت الأفعال في حال الغضب
ولو كانت في حال الملاعبة
وقيل اذا كانت بينه بالفارسية
لا يحنث بهذا الأفعال ولو حلف
اقتل فلانا كذا أي فارقني طالق
ملا (وهو يتنار ان علم)
الحالف (به) أي يموت (حنث والا لا)
حنث عندها وعند أي يوفى يحنث
لمادون الشهر قريب حتى لو حلف
لقضين دينه الى قريب

بالنسة الى الاثر كذا في الفتح قال في البحر وينبغي ان لا يصدق قضاء لانه خلاف العرف الظاهر ولو
 حلف لا يكلمه ملأ او ملو بل ان نوى شيئا فذلك والا فعلى شهر ويوم مجرد الظهيرة وفي الشهر من
 المراج على شهر وكذا كذا يوما احد عشر وبالأول واحد وعشرون وبضمة عشر ثلاثة عشر تنوير وشتره
 لكن لم يحد ذلك في النهر والذي وجدته فيه هو قوله وفي الظهيرة لا يكلمه ملأ او ملو بل ان نوى شيئا
 كان على ما نوى والا فهو على شهر ويوم انتهى (تنبيه) اول الشهر قبل مضي النصف وغرة الشهر التالية
 الاولى مع اليوم الاول عرفا لما في ثلاثة ايام والصلح لعقن الثامن والعشرين الى الاثر وهو قرامن التاسع
 والعشرين ورأس الشهر ورأس الهلال واذا أهل الهلال ولا يسهل له فعل الليلة التي قبل بها ويومها وان نوى
 الساعة التي قبل فيها يصدق لانه تغلفا عليه واثر اول الشهر واول آتوه الخامس عشر والسادس عشر
 وقريبا من سنة فلي نصفها الى صفر لا يدخل اوله على المفتي به (قوله فان قضاء فيمادون الشهر لم يثبت)
 ولو غاب المهر في عليه ودفع المحالف الى القاضي براهو المختار للفتوى في منية المفتي وكذا ونصب القاضي
 وكذا لعله فيقض لا يثبت وبقي فيها قال له ان لم أوافقك به اليوم في موضع كذا فجاء به فلم يجده فاختار
 انه يرفع الامر الى القاضي حتى لا يثبت وان كان في موضع لا فاشي له يثبت وبقي ولو كان حاضر الكثرة
 لم يقبل ان وضعه بحيث تناله يده لو اراد لا يثبت ثم قلت فلو خشي ان يقطع في المال لعله يسهل كقضاء
 زمانها لم يثبت بعدم الذوق او يكون هذا عذرا فليعز رجوى واء لم ان ماسق من قوله في منية المفتي
 وكذا ونصب القاضي وكذا لعله في احد المائل الخمس المستنق من قولهم ان القضاء على المسخر
 لا يجوز الا للضرورة ما هو المصلحة في البحر احداها اذا توارى المحصر فالقاضي يرسل امينا ينادي
 على باب داره ثلاثة ايام ثم ينصب عنه وكذا لا دعوى وهو قول أبي يوسف استحسنته وعمل به ونقل في
 شرح التنوير عن شراح الوهبية بالمرز والى ادب القاضي انه قول لكل وان القاضي يمتن مدة براهاتم
 ينصب الوكيل الثانية اشترى بالخيار ف اراد في المدة فغاب السائح الثالثة كفل بنفسه على انه ان لم يوافقه
 به غذا فادسه على الكفيل فتوارى المكفول له الازع تعلق بوفيقه اليوم فتغيب الدان الخامسة جعل
 امرها يدها ان لم تصل نفقتها فتغيب أي النفقة والمحال ان المحصر شرط لقبول السنة اذا اراد المذمى
 ان يأخذ من بد المحصر الغائب شيئا ما اذا اراد ان يأخذ حقه من عن مال كان للغائب في يده لا يشترط
 حضرة المحصر فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل كذا في منية المفتي واعل ان نصب المحضر في هذه المسائل
 فسر ع قولهم ولا يقضى على غائب لم ينصب عنه خصم حاضر واملى ما ذكره في الدرر من ان القضاء على
 الغائب ينفذ في الظاهر والابتن عن الامام فلاحاجة اليه (قوله فهو على الشهر وما فوقه) سنة او اكثر بلا
 غاية محدودة الى الموت (قوله لان الز بق ما رده بيت المال) وقيل ما ضرب من الدراهم في غير ما ضرب
 اوفي غير دار السلطان جوى (قوله والنهرية ما رده التجار) يعني المستصفي منهم والسهل منهم
 يقلها نهر (قوله مستققة) بفتح الحاء هي التي اسقطتها مستحق بعد القضاء جوى (قوله برقي عينه)
 لان الز بقدر اهرم حقيقة غير ان فيه عيبا وهو لا يعدم الجنسية ولهذا يجوز به صار مستوفيا وكذلك
 النهرية وقبض المستحق صحيح حتى لو اجاز المستحق في الصرف والسلم بعدا لتفريق جاز وعنده مالك
 يثبت في جميع ذلك هي وهذه المسئلة احدى المسائل الخمس التي جعلوا الزيف فيها كالجحد والسبابة
 والثالثة لو اشترى بالجحد ونقد الزيف راجع بالجحد او اخذ الشفع بالاراسة لنقد الوكيل يعني بعدما اشترى
 بالجحد نقد زيف راجع بالجحد الخامسة لو ظهر ان ما قضه من دينه وصرفه زيف لعدم علمه بما حاق
 القبض لا يرجع شيء عندهما خلافا لثاني نهر فعند أبي يوسف رد عليه مثل المقصود ويرجع بالجحد
 (قوله مستوفى) بفتح السين المهملة وتشديد التام جوى (قوله لا يبر) لانها ليس امن جنس الدراهم ولو
 تحوز بها في الصرف والسلم لا يجوز زعني (قوله ما كان الصفر والحاس هو الفالس الاكثر) قدبه
 لانه لو كان الاكثر فضا والاقل ستوفى لا يثبت لان العبرة بالغالب (قوله لم تؤخذ) أي لا رضاً أخذها

فان قضاء فيمادون الشهر لم يثبت فان
 قضاء بعينه معنى الشهر يثبت (وهو)
 أي الشهر (وما فوقه بعد) حتى لو
 حلف ليعطين دينه الى بعد فهو على
 حلف ليعطين دينه لو حلف (لنقض)
 الشهر وما فوقه لو حلف المسائل
 منه اليوم قضاء ثم وجد المسائل
 (رواية) ان شرطه الدراهم هو ما دون
 مردود عليه بنس قمار قبل هو ما رده
 مردود عليه لان الزيف ما رده
 النهرية في الزيادة لان الزيف
 يتناول والنهرية ما رده التجار
 (أو نهرية أو مستققة) في عينه
 (أو قضاء) (أو صا) (أو مستوفى) لا يبر
 (ولو) قضاء اراد من النهرية
 الشوق بالفتح اراد من النهرية
 وعن الصكر حتى الشوق عندهم
 وعن الصكر او الحاس هو الغالب
 ما كان الصفر او الحاس هو الغالب
 الاكثر في الرسالة يوسف النهرية
 اذا غلب الحاس لم تؤخذ وما الشوق

(قوله هرام اخذها) بلا وضوح عليه ان يتقى الله اذا وضى بأخذها فلا يعطها غيره فلا يان شيئا
 (قوله والبس به قضاء) أى البيع الصحيح لان قضاء الدين طريقة المقاصة وقد تحقق البيع موله
 كان معه قبض اولا واشترط عمده كانه يستقر به كذا في المسداه يعني لانه بعرضه السقوط بالملك
 قبل القبض واذ بان البر لا يرتفع بانتقاض المقاصة بالملك نعم هو في الفساد شرطا فبر بحث كانت
 فتيته نفي بالدين وشغل اطلاقه ما اذا كان المبيع غير مملوك كالوكان وكيل في البيع واراد البيع كل موضع
 حصلت للمقاصة فيه لا خصوصه ومن ثم قالوا التزوج الطالب امة المطلوب ودخل بها اوجب عليه دين
 بالانتهلاك اولا بحماية براء بظنهم والتقسيد الدخول في جانب التزوج وقع اتفاقا فان قلت فبديه يستقر
 عليه كل الصادق لان نصفه بعرضه السقوط بالطلاق قبل الدخول قلت ان البر لا ينتقض بانتقاض
 المقاصة في نصفه على قياس ما سبق في انتقاض المقاصة بالهن بهلاك المبيع قبل القبض والحاصل ان لم
 ارفه شيئا سوى ما ذكره في الجهر من ان التقسيد القبض أى قبض المبيع في جانب البيع وقع اتفاقا لانه
 شرطا لمرحى لهلك المبيع لا يرتفع الرالحق بطلان الثمن اه فليكن التقسيد الدخول في جانب التزوج
 اتفاقا ايضا بضافان قلت اطلق الثنية في البيع الصحيح وليرقد بكونها نفي بالدين كما يذهب لثني الفاسد
 قلت هذا وجهه مظاهره وان الواجب في البيع الصحيح ما سمي من الثمن مطلقا وكان فيه وقفا لمصلحة ام لا
 بخلاف الفاسد فان الواجب فيه القفوة فلهذا اعتبر في جانبه كون الثنية نفي بالدين (قوله لا يكون قضاء
 فيصحت) كذا في الاختيار وفيه نظر لان الجين لما كانت موقته باليوم وقد ذهب له قبل معنى اليوم فقد عجز
 عن تحقيق البر قبل مجي وقت الحنث وهو آخر اليوم فتبطل الجين عند الامام وعنده كقولنا ان لم اشرب
 الماء الذي في الكوز اليوم فبعد من قبض الماء قبل معنى اليوم فان الجين تبطل عندهما وهذا الغلط
 سري لمهامن سوف يفهم عبارة الهداية فان قوله في الهداية لم ير ليس معناه انه حاث بل عبارة الهداية ساكنة
 من الحنث فلا يعمل عليه بل المراد ليرى يوم الحنث ايضا لغوات المحلوف عليه وهو بالدين وهذا لان قوله لم
 ير اعم من قوله يحنث ومن قوله تبطل الجين فيحصل على الثاني تخصيص الكلام ولم يقيد باليوم يستقيم كما
 في مسئلة الكوز وقال الشهاب قول مسكين وحنث انما يستقيم على قول أى يوسف لا على قوله ما جرى
 وخبر التثنية في قوله وهذا الغلط سري لم الشارح وصاحب الاختصار اذا لم يصح نسبة الغلط للحنث لان
 نفي القضاء في جانب المبة صحيح ولا يلزم منه ثبوت حنثه بل يعمل على عدم الحنث بطلان الجين تخصيصا
 لكلامه بنى ان ما سبق من قوله ولو لم يقيد باليوم يستقيم كما في مسئلة الكوز يشير الى ما ذكره في الشرب لانه
 من ان الجين اذا كانت مطلقة فلا شك انه يحنث بالاتفاق لان التصور لا يشترط بقاؤه في الجين المطلقة بل
 في الابتداء ومن حلف كان الدين قائما وكان تصور البر ثابتا فاعتقد ثم حنث بعد منقضى من يقدر فيه
 على القضاء بالدين من البر بالية انتهى ثم اريت في القهستاني ما مضى وقيل ان لفظة اليوم في التصور يسهو
 ويدل عليه انه لا يرد كرى كحجب محمدا تسمى (قوله حتى قبض كله متفرقا) لان شرطا حنثه قبض الكل
 بوصف التفريق لانه اضاف القبض الى الدين معرف بالاضافة اليه فيتناول كله فادام عند المدون شي
 من دينه باقيا لم يحنث لعدم قبض الكل وهو الشرط ووقال ان قبضت من ديني درهم ادون درهمي حنث
 وكذا اذا قال ان اخذت منه درهما دون درهم والفريق ان شرطا الحنث هنا قبض البعض متفرقا وفي
 الاول قبض الكل بصفة التفريق ولو قبض الكل بجملة ثم وجد بعضها متوقفة فزله يحنث بالردعما يستدل
 لان السوقة غير معد بها فلم وجد قبض الكل حتى قبض السدل فاذا قضه وجد قبض الكل متفرقا
 بخلاف ما اذا وجد بعضها فزله يحنث مطلقا لانه برحن وجد قبض الكل وبالردعما ينتقض القبض
 في حقه على ما ذكره في الجملة في عدم حنثه في مسئلة السكبان ان يترك من حقه درهما باخذا الباقى
 حث شامهر عن الظاهرية (قوله في وزنيتين) او اكثر لانه قد يمتد قبض الكل دفعة واحدة فيصير
 هذا القدر مستقيما عنها وان هذا القدر من التفريق لا يمتى بغير قاعدة والعادة هي المعتدلة بلي

هرام اخذها لانما ليس وقيل هو
 تعريبه وقوله سكنا في الثرب
 (والبيع به قضاء لا المبة) حتى لو حلف
 لنفسه بدينه اليوم فباع بالدين عبدا
 من الدين فقد قضا وورق عينه ولو
 حلف لنفسه بدينه اليوم فوهبه
 للدين الدين لا يكون قضاء فحنث لو حلف
 (لا قبض بدينه درهم لا يحنث الدين لا يحنث
 بعضه) أى بعض الدين لا يحنث
 حتى قبض كله متفرقا
 اختيارها بان قبض بعضه في اول
 النهار وبسفه في آخره (لا يتفرق
 ضروري) بان قبض دينه في وزنيتين

وأشار بقوله أو أكثر أي ان المراد بالوزنتين تعدد الوزنتين لا خصوص الوزنتين (قوله ولم يشأ غل
بينهما إلا العمل بالوزن الخ) لان الجلس جامع للتفرقات فكانت كوزنة واحدة بخلاف ما لو شأ غل لان به
يختلف مجلس القبط على ما عرف نهر (قوله وأغبر مائة درهم) انهم الشارح مائة درهم اشارة الى ان
المصنف حذف المضاف اليه وبني المضاف على الضم جوى (قوله وسوا مملكتها بفساها أو بعضها)
لان غرضه اني ما زاد على المائة فكان شرط حننه ملك ان زيادة على المائة زبلي وشرط في الزيادة ان
تكون من جنس مال اذ كان كالدنانير وعروض القنطرة والسواثم وفي خزانه الاكل امرأته كذا ان كان له
مال وله عروضة وضاع ودور وغير القنطرة لم يحنن نهر (قوله تركه أبدا) لان الفعل يقتضي مصدرا
منكرا والشركة في النفي ثم وما في شرح الجمع من أنه اذا قال لا يفعل كذا تركه أبدا لان الجين لا تفعل بفعله
سهو بل تفعل فاذا حنن بفعله لم يحنن بفعله ثانيا لا في كل جسر ودور قال في البحر وقدمنا انه لو قال واقفه
أفعل كذا انما عين النفي وتكون لا مقدرة لانه لا يجوز حذف نون التوكيد ولا مفعول في الانيات انتهى
وقدمنا عن صدر الشريعة ان كلامه يقتضي عدم اشتراط الاتيان بنون التوكيد ولا مفعول في الانيات وكذا
كلام الدرر والقهستاني وعليه فلا تكون لا مقدرة وتكون العين على الانيات وفي البحر عن الواضحات
ان فعلت كذا ما دمت يضاري فامرأته طالق فخرج من بخاري ثم رجع ففعل لا يحنن لانه انتهى الجين
الخ (قوله بمرجة) فيه ان كلمة مرة لازمة للنصب إما على الظرف أو على المصدرية وحسنه في مكان
الصواب ان يقال ان يقال مرة وعن أبي القاء المرة في الأصل مصدر مبرم ثم استعمل ظرفا لانهما وهذا
يدل على قوته في الزمان بالفعل انتهى جوى وجه الرب بالفعل مرة ان الشركة في الانيات فخص الواحد
هو المتشقق ولو قد بدا وقت خفي قبل الفعل حنن ان في الامكان والامان وقع اليأس بموته أو بغوث
الجل بطلت عينه كما مر في مسألة الكوز وبأن فيه خلاف ابي يوسف في فوت الحمل زبلي وقوله بان وقع
اليأس الخ أي قبل مضي الوقت كما يدل عليه السياق (فسرع) حلف بالطلاق لا ينقل أهله الى
بلد كذا فرفع الأمر الى القاضي أو الى الوالي فثبت رجل باذنه ففعل أهله لم يحنن لانه المصير ما مودين
يرفع الأمر اليهما انتهى جوى عن الغزى (قوله بكل داعر غيبته مفسد يعرفه) ينبغي ان يقيد بان
يعرفه في بلده حتى لو عرفه في غير بلده لا يلزمه ان يحمي له كما هو مقتضى الإطلاق وادعاه بمهمته
وجعه داعر من الدعر وهو الفساد نهر (قوله تندد المحلف بقيام ولايته) فيلزمه ان لا يؤثروا اعلام الى
ما بعد موت الوالي أو المستخلف لانه لا يحنن في المطلقة الا باليأس وذلك بما ذكرنا الا اذا كانت موقنة
فحنن مضي الوقت مع الامكان قال في الفتح ولو دعهكم بانعاذ هذه القوم لم يعد نظرا الى المقصود وهو
المبادرة بزره ودفع شره نهر (قوله والزل بالموت أو الغزل) لان المقصود منه دفع شره وشره
بالضرب والخمس أو القتل فلا يفيد فادته بعد زوال سلطنته لعدم قدرته على ذلك زبلي ثم اذا سقطت
العين لا تعود ولو عاد الى الولاية لم يورث من غير تغافل عزل اليمين نصب اعلى من الأول يجب ان لا يورث
في بقائه الجين زبلي ففعله نهر (قوله وعن أبي يوسف انه يجب الرفع بعد الغزل) وعن هذا الرواية
احقر الشارح بقوله أو بالغزل في ظاهر الرواية وجهها ان اعلامه بعد عزله مفيد لاحتمال ان يولي فمؤدبه
أو يولي في ناديه عند أولى الأمر زبلي وما في العيني من قوله وعن أبي يوسف يبطل الرفع بعزله لا بموته
صوابه بموته لا بعزله واعلم ان نسخ المتن اختلفت فوقع في بعضها ليعتله بكل داعر دخل البلد وعلى هذه
النسخة شرح صاحب النهرو في البعض لم يذكر قوله دخل البلد وعلى هذه النسخة شرح الشارح والعيني
واز يلى ولذا قال از يلى وقوله ليعتله بكل داعر ليس على ظاهره لانه لا يمكنه ان يسلم بكل داعر في
المنيا فليشارده كل داعر يعرفه أو في بلده أو دخل البلد انتهى (قوله حتى لو حلف ان يجب عليه
لغلان فوجهه لم يقبل لم يحنن الخ) فيه خلط ظاهر والصواب ان يقال بعد قوله فوجهه لم يقبل بر
وان حلف ان لا يجب فوجهه لم يقبل لم يحنن اجابا ان كان الخ ذلي عليه كلام ابن الملك في شرح الجمع

ولم يشأ غل بينهما الا بعمل الوزنتين فانه
لم يحنن عندنا خلافا لغيره ولو حلف ان
كان له الامانة درهم (أو غير مائة
درهم) أو سوى مائة درهم (أو كذا)
أمرأته طالق أو عده مولا (أو
صنت) سواء (ملكها) بنقلها (أو
بعضها) وكذا اذا ملكها (أو حلف
حلف لا يفعل كذا تركه أبدا) ولو
لغيره (أو في عينه) (مرة) فعلى (ولو
حلفه) والى (لعله) أي الحلف الوالي
(بشكل داهر) حيث معد بعينه
(تقدم) الحلف والزل والموت
ولاية الوالي الحلف والزل والموت
أو الغزل في ظاهر الرواية ومن أبي
يوسف انه يجب الرفع بعد الغزل
(ببراليد لا يقول) حتى لو حلف ان
يجب عليه لغلان فوجهه لم يقبل
لم يحنن اجابا

بهم انما هو ان قوله وان كان حاضر احسنت استفسانا وقال زفر الخ انما هو في صورة الحلف على النفي
 لا على الاثبات فخذوا كرا السبد المحموي ان قوله حتى لو حلف ان يرب عبد له ان لا يرب كافي الكافي
 انتهى (قوله ان كان الموهوب له غائباً) لان حضرة الموهوب له شرط حثته (قوله وعلى هذا العارية
 الخ) والعطية والعمرى والاقرار والمسدية والاصل ان اسم عقد المصاوضة صك البيع والجاراة
 والصرف والسلم والنكاح والرهن والخلم بازا الابعاب والقبول معا وفي عقول التبرعات بازا الابعاب فقط
 والاشبه ان يلحق الاراماة لعدم العوض والقرض بالبيع ولا يعلم خلاف ان الاستقراض كالمدة يجر
 من الغنم (قوله بخلاف البيع) لانه يملك من المجهنين فلا يلزم الابعام المالبة فملك بلا عوض فتم
 بالواهب معنى (قوله لا يشترط انما الخ) بفتح الباء والثمن متعارف فتمت الطيب بكسر الميم في الماشي
 وحاشي لفته ففتح الميم في الماشي وضما في المضارع ثم اعلم ان الثمن يتعدى على الثمن المقصود فلو حلف لا يشترط
 طباقه بوجه يملك بحث ولو وصلت الى دماغه بجره من الغنم (قوله هو اسامه راحة طيبة ولا ساق له)
 حكاه في البحر بقيل ونصه الرمان عند الفقهاء اسامه راحة طيبة كالورقة وقيل في عرف أهل العراق
 اسم للساق له من البقول مما له راحة مستلذة وقيل اسم لساق له شجر وعلى كل فليس الورد
 والياسمين منه وان كان في اللفظ اسما لكل ما يطرب به من النبات واقتصر البرجدي على ما ذكره
 في البحر ولا يلزم حلفه خلافه وان ثبت في النهر الساق للرمان غير انه ذكر انه لا راحة له مستلذة انما الراحة
 في الزهرى الورد واستشكله السبد المحموي بأنه مخالف للبرجدي وانما اشكل عليه ذلك لانه لم يقف على
 ما ذكره في البحر من اختلاف الفقهاء في الرمان اي في أن المراد منه عند الاطلاق ماله ساق او ماله ساق له
 قال في النهر من الغنم والذي يؤول عليه في ديارنا اختصاصه برمان المجامح واما الرمان الترخي فيمكن
 ان لا يكون منه لانهم يلزمونه التقييد فقال الرمان ترخي وعند الاطلاق لا يفهم منه الا الاول فلا بحث
 الا به انتهى (قوله لا يثبت شجر ورد ياسمين) لان اسم الرمان حرف لا يشملها ياسمين الياسمين مكسورة
 حموي (قوله قال في الجامع الصغير) بفتح يقع على الدهن (كذا في الزبلي عن المبسوط معلل بان
 اسم البنفسج اذا اطلق يراد به الدهن ويسمى بالدهن مانع البنفسج وذكر الكرخي انه لو اشترى الورد بحث
 ايضا وهذا شئ يثبت على العرف وفي عرف أهل الكوفة بائع الورد لا يسمى بائع البنفسج وانما يسمى به
 بائع الدهن فثبت الجواب في الكتاب على ذلك ثم شاهد الكرخي عرف أهل بغداد انهم يسمون بائع الورد
 بائع البنفسج ايضا فقال بحث به ولا يقال في احد ما حقيقة والاخر جاز بل فيها حقيقة او بحث
 فيها باعتبار عموم الجاز والياسمين قياس الورد لا يتناول الدهن لان دهنه يسمى زنبقا لا ياسمين وكذا
 الخنجر يتناول الورد هذا الم يكن له نية وقال في الكافي الخنجر في حرفنا يقع على المدقوق بل في حال السبد
 المحموي وهو اي وقع الخنجر على المدقوق عرف أهل مصر وما ذكره الزبلي من أن دهن الياسمين يسمى
 زنبقا تعبه العيني بان غير صحيح لان الزنبق اسم زهر مشهور في أرض الشام منه كثير وهو ورق ياسمين
 واسفر على خصن له راحة تركية يعمل منه الدهن ويسمى دهن الزنبق انتهى (قوله واما بالنقول
 حث) وما في جامع الفصولي الاصح انه لا يثبت بالجاراة بالقول ايضا غريب نهر (قوله بان يثبت الياس
 مرها) بشرط ان يصل الياسم قبل الوصول ليس بشرط وتقبلها شجرة وجماعها وان كرها منه ما لو اجاز
 بالكتابة لما في الجامع حلف لا يكلم فلانا ولا يقول له شئاً فكتب الياسمين كذا لا يثبت ذكر ان سماعة انه
 يثبت وقد تعارف الموتون صورة تعلق متى تزوج عليها بنفسه او بوكيله او بفضولي تكون زوجته اذ
 ذلك عالفا فاذا تزوج بفضولي واهاز بالفضل قال في البحر لا يقع عليه الطلاق لان قوله او بفضولي حلف
 على قوله بنفسه والعاقل فيه تزوج وهو مخصوص بالقول كما مر فلماذا دخلت في نكاحه اوفى حتمته
 فالحكم كذلك لما تضمنه من أن الدخول ليس له الاسباب واحده وهو التزويج وهو لا يكون الا بالقول
 يقول ولو زاد او بطريق من الطرق او بوجه من الوجوه يثبت ايضا ان يكون الحكم كذلك لان ذلك

ان كان الموهوب له غائبا وان كان
 حاضر احسنت استفسانا وقال زفر الخ
 لا يثبت ما لم يقبل وفي قول ما لم يقبل
 وبقيض وعلى هذا العارية والصدقة
 والاقراء الوصية (بخلاف البيع)
 اي بخلاف ما لو حلف ان يبيع عبده
 من فلان فقال له بعت عبدي فلان
 يقبل لبرجدي (لا يشترط انما)
 ماله راحة طيبة ولا ساق له لفته وهرقا
 (لا يثبت شجر ورد ياسمين والنفسج
 والورد) نعمان (على الورد) في عرفنا
 فلو حلف لا يشترى بنفسها او ورثا
 على الورد قال في الجامع اصغر
 يقع على الدهن (حلف لا
 البنفسج يقع على الدهن
 يتزوج فزوج بفضولي واهاز بالقول
 حث والقول) بان يثبت الياسمين
 كله او بعضه

محطوف على قوله بنفسه والسائل فيه تزوج نعم لو زاد أولها نكاح فحسبوا يولو الفصل فلا غرض له
 إلا إذا كان الملقح ملاقا المترجحة فيرقعها إلى أن يشفى يفسخ البين المضاف وقنعنا أن الاستماع في ذلك
 كاف نهر (قوله والأحارة) إذا استعماه بالوجه لأن المراد به السكن فدخل ما سكنه بأي سبب
 باعتبار جرم الجواز ومثناه أن يكون محل الحقيقة فردا من أفراد الجواز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والجواز
 قيدان بأن يكون مسكنه لأنه لو لم يكن ساكنا وهي ملكه لا يثبت لأن بدل الدليل على دار الغلة يصرف في
 التبرئة لا في ما خلفه فقد نقل عن الحاشية ما نصه وإن دخل دارا لمكة فقلان وهو لا يسكنها حاشا انتهى
 ومثله في مختصر الظهيرية ثم قال وفي الحاشية حلف أن لا يدخل دار فلان فإثر فلان دار فدخلها المحالف
 قبل يحنث وقبل لا قال وماذا كمن أنه لا يحنث قول أي حنيفة وأبي يوسف لأن عندهما كانت تخطئ الأضافة
 بالبيع تطل بالأحارة والتسلم وملك الدلفير ثم قال ولو دخل دارا لمكة فقلان وساكنها غيره حنث
 أيضا قبل هذا قول في هذا ما على قول أي حنيفة وأبي يوسف لا يحنث انتهى فهذا يقيدان الدار إذا لم يكن
 مالكها ساكنها ولا غيره فالنسخة ما قبله في حنث المحالف وما إذا ساكنها غيره فقد علمت الاختلاف على قول
 محمد يحنث وعلى قول أي حنيفة وأبي يوسف لا يحنث الخ وقوله وملك الدلفير بارفع ولا يصح جرح عطا
 على ما قبله وكان الأول ذكره على وجه التعليل بأن يقول لأن ملك الدلفير إذا هو لا يضاع ما ذكر من أن
 الأضافة تطل بالأحارة والتسلم أي بالأحارة والتسلم بطلت أضافة الدار إليه لأن ملك الدلفير
 (قوله سواء كانت تلك) أطلقه فم الملك المشترك لأن جميع الدار تضاف إليه بعضها بالملك وكلها بالسكنى
 ولا يدوان تكون سكاها لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار غلاة فدخل دارها وزوجها ساكن
 فيها لا يحنث لأن الدار تنسب إلى الساكن والساكن هو الزوج يحصر عن الواقات ومثله في النهر والاختيار
 فإن قلت قوله ولا يدوان تكون سكاها لا بطريق التبعية يناقض ما سبق في النهر في بحث الدخول حيث
 قال ولا فرق في المساكنة بين كونها تبعا أو لا حتى لو حلف لا يدخل دار أمه وأبنته وهي تسكن مع زوجها
 حنث بالدخول كما في الحاشية انتهى قلت لا مانع من أن الملك في الدار المحلوف عليها لا أن تكون قد صارت
 تابعة زوجها في سكاها فاقطعت نسبة السكنى إليها إضافة وفيما قدمه عن الحاشية الملك في الدار المحلوف
 عليها المضافة إلى أمه أو أبنته زوج الأم أو البنت صرح بذلك في أبي البرص منها فلكون الدار في مسئلة
 الحاشية ملكا للغير من أصيقت إليه حنث بدخولها وإن تسكن في السكنى ولا يسكنها مالكة في مسئلة
 الواقات اشترطوا للحنث بدخولها أن تكون سكاها بطريق الإضافة لا التبعية فلم يكونا مقدين لاختلاف
 موضوعهما وقد ذكرنا في بيان قبل مسئلة دار أمه وأبنته بصحيفة الإيسر ما يزيدنا وضوحا فقال رجل
 حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان وقلان ساكن فيها مع امرأته والدار لمرأة حنث وكذا لو حلف
 لا يدخل دار غلاة وهي في دار زوجها تسكن معه كان حاشا انتهى وهذا مفهوم مما في الواقات ونظير مسئلة
 الأم والبنت كذا حرره شيخنا (قوله حكم القاضي على أفلاسه) صوابه بلاسه جوى (قوله لم يحنث)
 لأن الذين مال بالنظر إلى المال حتى وجب فيه الزكاة ووصف بالنظر إلى المال لأنه صار من شغل
 الذمة وأنه ليس بمال بالنظر إلى المال لا يزرعه بالنظر إلى المال فلا يحنث بالشك جوى عن
 الأكبر (فرع) حلف لا يأكل من مال فلان فتناهدها أو أكل الحالف لا يحنث لأن كلا منهما كل من مال
 نفسه نهر عن الخلاصة يقال تناهدها القوم منها ده أنرج كل منهم نفقة ليشترى بها طعاما يشرعون
 في أكله شيخنا عن الصباح

(لا) يحنث في الصبي (ودار) بالملك
 والأحارة والأحارة حتى لو حلف
 لا يدخل دار فلان فدخل دار سكونه
 لفلان سواء كانت تلك الدار تنسب إلى
 احار وحنث وقال الشافعي (لا) قد
 دار الملك (حلف) بأنه لا مال له (و) قد
 كان (له) أي الحالف (و) من على
 بالتشديد وهو رجل حكم
 القاضي على أفلاسه (أولى) أي حتى
 (يحنث) (كتاب الحدود)
 والناسية بين النكابين إن الحدود
 بسبب الإمتناع

«(كتاب الحدود)»

الحدود عقوبات بعضها حق الله خالصا كذا في النحر وبعضها مشوب بحق العباد كحد القذف فابتدأ
 بالآل وقد قدم الأقوى منهما جوى عن قرأ حصارى (قوله بسبب الإمتناع) عن جوى عن الزنا والقذف

والشرب والسرقة حموى (قوله كان الايمان سبب له) أى لا امتناع عن فعل المخلوف عليه يعنى ان كان
 الخلف على نفي الفعل اما اذا كان الخلف على الفعل فلا يكون سبباً لا امتناع بل سبباً للفعل حموى فالتناسب
 باعتبار أحد نوعي اليمين وقد يقال المراد الامتناع عما وجب المحنت (قوله لئنه الناس عن الدخول) أى
 والخروج في الكلام اكثاف حموى (قوله وفي الشرح) عطف على قوله اذ تباين المعنى وقال والمخفي
 الشرح عقوبة الخ لكان أولى وأظهر في شرح كلام المصنف حموى قال والعقوبة هي الأذى الذي يلحق الإنسان
 مستحقاً على الجناية والفرق بين العقاب والعقوبة ان ما يلحق الإنسان ان كان في الاسترخاء قال له العقاب
 وان كان في الدنيا يقال له العقوبة انتهى وركنه اقامة الامام وانابه وشروطه كون من يقام عليه من اهل
 الاعتبار سليم البدن فلا يقام على مجنون وسكران لانهم لا سامان اهل الاعتبار ولا على امرى بضع وضعيف
 الخلق لا بعد النقص وسببه ان يكاب كبير من زنى أو قذف أو شرب خمر وكنهه ان جاز من عليه تمام كذا في
 المحيط وسبب ان امرى بضع انما يؤخر عنه المحل لا الزجر وان تخلف البدن بضرب بما يطوق وليس مطهراً
 من الذنب عندنا بل المطهر انما هو التوبة وبالثوب لا يسقط عنه المحذور (قوله تحب قتاله) يشير به الى ان قوله الله متعلق بمحذوف على انه صفة ثابته للعقوبة وقدرة المتعلق خاصاً لا قضاء المقام ذلك
 حموى والمحد بعد يموت سببه لا قبل الاسقاط ولا يجوز الشفاعة فيه لانها طلب ترك الواجب ولهذا ذكر
 عليه السلام على اسامة حين شفع في الخزمية التي سرقته بقوله اتشفع في حذم حدود الله تعالى نعم
 قبل الوصول الى المحاكم فصور الشفاعة عند ارفع الالاف لا تنه (قوله لعدم التقدير) ولا ينافيه
 قولهم ان الله ثلاثون كثر تسعة وثلاثون لا ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدور ولا به يكون بغیر الضرب
 بغير فلا حاجة لساق التهرج قال وما ساقى من بيان اقله واكثره فذلك النوع منه انتهى فنفى التقدير
 في التعزير شامل لنوع التعزير بالضرب وعلى ما في التهرج، كونه النوع المذكور تقدير باعتبار الاول
 والاكثر تخشاً (قوله لانه حق العباد) أى الغالب فيه ذلك وكذا لو كان المقص هو الامام كما لو قتل عدواً
 ولا وارثه وهذا لان نعم المحذوف على الكافة من سبابة الانساب والاعراض والاولاد وفي اصلاح
 غيرهم وحذف هذا القيد ليدخل القصاص وعليه فالمحد قسمان ما يصح فيه العفو وما لا يقبله تهر
 (قوله والزنى) بالقصر في لغة اهل الحجاز فيكتب بالياء أو بالمد في لغة اهل نجد فيكتب بالالف والنسبة الى
 المقصور زنى والى المسدود زنا في تهر وفي التبريد لانه عن الفتح انه مقصور في اللغة الفصحى لغة اهل
 الحجاز الى جابه القرآن قال الله تعالى ولا تهر بها الزنى انتهى وانما سبب الكلام عليه لكثرته مع ثبوت
 حذنه بالقطعي بخلاف السرقة فانها لا تكثر كثره والشرب وان كثر فليس حذنه بتلك القطعية تهر (قوله
 وطء الرجل المرأة) يشير الى انه مصدر مضاف لفاعله ثم انه حذف وعوض عنه التنوين حموى واعلم انه
 لا يشترط الابلاج فانه لو كان مستقفاً ما دخلت ذكره في فرجهما زمه المحدش بربا (قوله يخرج
 فعل الصبي) فيه ان الرجل يطلق على الصبي كما في غاية البيان وشرح الجامع الكبير للصبرى ولولم
 نخرج به برد على التعريف فعل المجنون فلو قال وطء مكاف لكان صواباً حموى ولا بدوان يكون من
 ناطق طائع مسلم أو ذمي يدارى تحت ولاية اهل العدل والموطوءة متمشاة ولو ما ضاوان لا يظهر به جب
 أو يرقى بعد اقاربه كذا قيل وفيه تأمل لأن هذه شروط الاجراء الاحكام فهي زائدة على الحقيقة وما في
 المحيط من ان منها ان يكون عالماً بالتعزير حتى لو لم يعلم به لا يصح المحدش به زنى في التهر عن النسخ بان
 الزنى حرام في سائر الاديان حتى ان المجري اذا دخل دار الاسلام فأسلم وزنى وقال ظننت انه حلال بعدوان
 فعل ذلك الأول يوم دخوله التهر فكيف يقال اذا ادعى مسلم أصلى انه لا يعلم حرمه الزنى لا يحد له انفساً شرط
 المحدش بربا (قوله في قبل) يضم الياء واسكانها أثر التعبير به على الفرج لا اختصاصه بالإنسان تهر
 واصل ان المرأة قبل المشتبه وانما أقصر وعلى ذكر الاشتغال لم يذكر واقيده كونها جميعاً مع انه شرط أيضاً
 لادالة الاشتباه على الحيضة ولهذا اعترض التبريد على صاحب الدر حيث اقتصر في موجبات الغسل

كان الايمان سبباً له المحذوف النسخ
 ومنه سبب لواب حداد المعه الناس
 عن الدخول وفي الشرح (المحدش بربا)
 مقدر تحب حقاً (قوله الله تعالى)
 مقدر تاخر از عن التعزير لعدم
 مقدر سبباً له احذر از
 التقدير به والله سبحانه (والزنى)
 القصاص لانه حق العباد
 ولا الرجل المرأة فيخرج فعل
 الصبي (في قبل)

على ذكر الحجة ولم يذكر قيد الاشتباه وكان ينبغي ان يذكره انتهى يعني لان قيد الحجة لا يدل على الاشتباه
فاتصاري في الدرر هنا على ذكر الاشياء معتجبه (قوله خال عن ملك الخ) اعلم ان ما ذكره المصنف من تعريف
الزنى هو معناه اللغوي والشري فانهم ما سوا فيه ولم يقصد المصنف تعريف الزنى الموجب للعقد كما توجهه
الزنى بل بانه لو كان كذلك لانتقص التعريف بطردا وعكسا سحر لكن تعقبه في حق افندي وذكر ان ما فهمه
الزنى انسب فليراجع (قوله وشبهته) المراد بشبهه ملك النكاح ما اذا تزوج رجل امرأة غير مشوذة وأما
غيره اذن مولاها أو وطني عدا امرأة تزوجها بغير اذن مولاها والمراد بشبهه ملك العين ما اذا وطئ الرجل جارية
ابنه أو جارية مكانه أو عده المأذون المدنون أو الجارية في المغني دارا لاسلام وعدا لاجرائي دارنا في حق
الغازي جوى عن المغتصب ومنه تعلم ان المراد بالشبهة في قول المصنف خال عن ملك وشبهته شبهه
ملك العين وشبهه ملك النكاح وظاهر ان في قول الشارح أى ملك عين ونكاح إشارة الى ذلك ايضا
وليس المراد بالشبهة ما يشمل شبهة الفعل بل خصوص شبهة الحمل كما في الدرر عن ابن الكيال وليس المراد
انه يمدع الشبهة في الفعل مطلقا وان ظن الحمل كما قد يتوهم له ماسأني انه لا يصح شبهة الفعل ان ظن الحمل
بخلاف الشبهة في الحمل فانها توجب نفي المحمدمطلقا وان لم يظن الحمل وهذا هو السر في تخصيص شبهة الحمل
بالأرادة مع انه لو اراد بالشبهة ما يعشبه الفعل بقدر ظن الحمل في جانبها كان له وجه ثم نلهم ان تعقيد
الشبهة بشبهة الحمل لا يصح بدليل قول الشارح فيخرج وطء معتدة الثلاث وأما غيره ووجهه ان ظن حملها
فهذا مع كالتصريح بان المراد بالشبهة ما يشمل شبهة الفعل لان الشبهة في معتدة الثلاث وما بعدها من
شبهة الفعل كما سألني التصريح به في المتن ثم راجعت الخبر فرأيت أنه نقل عن البدائع ما يقتضي كسوف المراد
بالشبهة ما هو لا عم من شبهة الفعل لتصريحه بشرط كون الفعل عاريا عن شبهة الاشتباه ومن المعلوم ان
شبهة الاشتباه هي الشبهة في الفعل كما صرح بذلك الشارح من باب الوفاء الذي يوجب المحمدا والذي
لا يوجب فتحه فيحصل ان ما في النهر والدر عن ابن الكمال من تنديد الشبهة بالشبهة في الحمل غير صواب
والصواب ابقائه كلام المصنف على اطلاقه وهذا في الدرر يدخل فيه شبهة الاشتباه (قوله فيخرج
وطء معتدة الخ) نشر غير مرتب جوى وهو ظاهر اذ لو قصد الترتيب فيه لآخر معتدة الثلاث عن أمة أبيه
وزوجه لكان ذلك على وفق الف في قوله قبله أى ملك عين ونكاح والتعقيد بمعتدة الثلاث لا لاختراز
عن معتدة الكليات بل ليعلم المحكم فيها بالاولى لا بالثانية عليه وطء معتدة الثلاث ان ظن الحمل مع ان
الشبهة فيها من شبهة الفعل فكذلك اذا ادخل عليه بطء معتدة الكليات مطلقا ظن الحمل ام لا بالبر في الاولى
لان الشبهة فيها من قبيل شبهة الحمل ووجهه الاولوية ماسأني في المتن من ان الذنب ثبت في الاولى أى
شبهة الحمل دون الثانية (قوله ان ظن حاملها) فبدني المسائل الثلاث كما سألني في المتن جوى وفي المحيط
لوترجح بها واشترها لاسقاط المحمدا في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت الفعل نهر (قوله عند المحاكم)
المراتب المحاكم للقاضي أو الامام لا ما يعي المحكم جوى (قوله بشهادة أربعة) ولو كان الزوج منهم عندنا
خذلنا للثانعي بشرط ان لا يشهدا ما زنت بولد سواء كان قبل الدخول أو بعده للتمية لانه يشهدانه فيه
مريدا سخط المهر وبعده اسقاط النفقة وتحد الثلاثة دون الزوج كذا في المحيط وبشرط ان لا يكون قد فيها
لانه سمي في دفع العان عن نفسه وتحد الثلاثة ايضا كذا في الظهيرية فعلى هذا لوقال بعض الشهود ان
فلانا قد زنى أو قال له زنت ثم جاء وشهده عند القاضي لا تقبل لسأني في الزوج واتحد بالجلس شرط لفتح
الشهادة ولو جاء فرداى حد واحد القذف بخلاف ما لو جاء فرداى وقد وقع العقد والشهود وقام الى
القاضي واحد بعد واحد حديث تقبل الشهادة وفي اشتراط الأربع تحقيق معنى السر وهو مندوب اليه
بقوله عليه السلام من ستر مسلم ستره الله في الدنيا والاخرة والشهادة بالزنى خلاف الاولى التي مر بها الى
كرهية التنزيه ويجب ان يكون بالنسبة لمن لم يعتده اما اذا واصل الحال الى اشاعته والتكذب فيه فيجب كون
الشهادة أولى من تركها نهر ويحرف لو كان أحد الزانيين من متكادون الا تحمله يعتبر جانب المنتكح فتدكون

(خال عن ملك) أى ملك عين ونكاح
(و) عن (شبهته) فيخرج وطء معتدة
العلاق الثلاث وأما أبيه وزوجه
ان ظن حملها (وثبت) الزنى عند
المحكم (بشهادة أربعة) أى أربعة
رجال فلا يثبت بعلم القاضي ولو
ذكر هذا العبد لانه لا يثبت بشهادة
اقل منه وانما قدسنا بارجال لانه
لا يثبت بشهادة النساء

الشهادة اولى او يعتبر جانب الاستيفاء حسب السطر اراه (قوله بازني) وفيه ايماء الى انه لو شهد به اثنان
وشهد اثنان انه اقرب له لا يحد ولا يحد الشهود ايضا بخلاف ما لو كان الشاهد على الاقرار واحدا حدثت
الثلاثة الذين شهدوا بازني نهر عن الظهيرية ولم يظهر في وجه الفرق بين المسئلتين حيث وجب التحدي
لثبوت دون الاولى وما ذكر في البحر من الفرق حيث قال ان شهادة الواحد على الاقرار لا تعتبر في كلام
الثلاثة قطا انتهى فيه تأمل اذ شهادة الاثنين على اقرار غير معتبرة ايضا لما في الدر من انه لا يثبت
بالبنية على الاقرار ثم ظهر وجه سقوط حد القذف فيما اذ شهد اثنان انه اقرب له لان شهادتهما تصاب
الشهادة بالنسبة لغير حد الزني بخلاف شهادة الواحد على الاقرار فانها غير معتبرة أصلا (قوله لا يابوا
والجماع) لان لفظ الزني هو الدال على فعل المحرم بخلاف الوطء والجماع وكلامه يعطى بظاهره انه
لا يقوم لفظ مقام لفظ الزني فلو قالوا وطئنا محرمنا لم تقبل نهر قال في الدر ونظر الدر وان ما يفيد معنى الزني
بمقوم مقامه انتهى ونص عبارة الدر وشبب الشهادة بازني او ما يفيد معناه وسأقي انتهى لكن توقف
الشيخ حسن فيه فقال بشرط هل تميل الشهادة المجردة عن لفظ الزني مع لفظ يفيد معناه تأمل انتهى قال
شيخنا ووجه تردده انه لا يفيد عليه في كلام غيره وسنده الذي حال عليه هو ما ذكر في التمزير ان حد
القذف يجب بصر يجر الزني او بما في حكمه بان يدل عليه اللفظ ابتضا كقوله في غضب لست لبيك
او بان فلان اياه انتهى أي قال له لست بآب فلان وفلان (قوله أي القاضي) في تدبير الامام بالقاضي
نهر لانه لا يلائم قوله سابقا عند المحاكم جوى والظاهر انه يخرج من الناسخ والصواب ابدال أي او
وعليه فلا يرد ما ذكره من عدم الملازمة (قوله عن ماهيته) أي حقيقته وهو ما تقدم تعريفه بقوله
المصنف الزني وطء الزني شر بلائله وما في البحر من ان ظاهر كلامهم انه ليس المراد بالمهابة الحقيقة الشرعية
غير مسلم ولهذا ذكر في النهر بعد ان نقل عن الفتح ما نصه في سالم الامام عن ماهيته أي ذاته لان الشاهد
عاش عنى به غير ادخال الذكر في الفرج بان ظن بمائة الفرجين حراما زني او كان ظن ان كل وطء محرم
زني وجب المحذور لهذا الاحتمال بساله عن الزني ما هو انتهى فقال وهو ظاهر في ان المراد بمهابة حقيقته
الشرعية لان هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتفريع التعريف ذلك فهو من عطف
الخاص على العام انتهى وكذا ما ذكره الشارح من التعليل للسؤال عن المهابة بقوله لان من الناس
من زعم ان الزني كل وطء حرام وليس كذلك يفيد ايضا ان المراد بالمهابة حقيقة الشرعية (قوله
بان يقول كيف زني اكرها او طوعا الخ) هذا أحسن مما في الدر حيث قال وكيف هو فان الوطء قد
يتبع بلا التقاء المختاتين ولهذا اتبعه في الشرع لبلالة بان التقاء المختاتين وان لم يشترط حقيقة الوطء لتصوره
بدونها في الدر لكن الكيف هو ان يكون طائعا أو مكرها انتهى ولم يرد الهش بالوطء الذي لم يشترط
له التقاء المختاتين خصوصا الوطء الموجب للحد بل أراد الوطء مطلقا (قوله أو في حال الصبا) عطف على
ما قبله باعتبار ما جئى جوى (قوله والمجنون) فلو كان مجنونا وبقيت فزني في الافاق فانه يؤخذ بالمحد
وان قال زنت في حال جنوني لاحد عليه كالبالغ اذا قال زنت في حال الصبا مجر عن الظهيرية وقوله
فانه يؤخذ بالمحد أي حال افاقته حتى لو جن بعد الزنا تنتظر افاقته لاقامة المحد عليه لماسق من اه
لا يقام على مجنون وسكران لانهم ليسوا من اهل الاعتبار واعلم انه لا فرق في عدم اقامة المحد على
المجنون وان كان وقت مازي مفيقا بين المجد والرحم بل ينتظر افاقته اما بالنسبة للمجد فليس على من ان
المقصود من المحد الاعتبار بالمجنون ليس من اهل الاعتبار كالسكران واما بالنسبة للرحم فليس على من ان
في الكلام على شرائط الاحسان من قول الشارح فلا يرجع المجنون وسأقي ما يفيد انه لا يشترط
لرجعه بعد الافاقه ولو مؤذ وجته بناء على ما هو المذهب من ان احصائه بعد الافاقه الاتي رواية
عن الثاني لا يعود الا بالوطء بعده (قوله فلا يجب المحد) الا اذا كان الحليفة مع العسكر او اوال فوض
اليه امر الحدود جوى عن البرجندى (قوله فان يئونه الخ) مفهومه انه لو لم يزد واعلى قولهم انه زني

(بازني لا يابوا والجماع في سالم الامام)
أي القاضي بعد شهادتهم (عن ماهيته)
بان يقول ما الزني لان من الناس من
عمن ان الزني كل وطء حرام وليس
كذلك (وكيفيته) بان يقول كيف زني
اكرها او طوعا حتى اذا كان باكرها
اكرها او طوعا حتى اذا كان باكرها
الاجد (و) عن (مكانه) بان يقول
ان زني لاحتمال ان يكون في دار
الحرب او في عسكر اهل البني فلا يجب
المحد (و) عن (زمانه) بان يقول
في أي زمان زني لاحتمال تقادم عهد
الزني او في حال الصبا (الزنية) بان
فلا يجب المحد (و) عن (الزنية) بان
يقول عن زني لاحتمال ان يكون
بجارية نائمة او بغيره فبذلك اوشبهه
فلا يجب المحد (فان يئونه)

لاحد ولا الشهود أيضا ولو بين ثلاثة ولم يزد الرابع على الزنى لا يحد أيضا ثم رأوا الوصف فهو بغير صفة فانهم
يحدون بحر وفه عن الحنانية شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها ثم قالوا بغلانة لا يحد الرجل ولا الشهود
انتهى (قوله أى المذكور) أشار به الى وجه الأفراد في ضمير بينوه والا فالقياس يقتضى جمعه بان
يقال فان بينوه العود الصغير على الواجبه التي وقع السؤال عنها وهي الماهية وما عطف عليها (قوله
وقالوا رباؤه الخ) أى بعد سبانه بالوجوه المحمكة كما يؤخذ من عبارة القدوري في أخبارنا في بعض
الشرح من أن قوله وقالوا الخ بيان لقوله وبينوه فسه نظرا لعدم القول المذكور ولا يتم البيان نهر
والحاصل أن قوله رباؤه وطئها كالليل في المحكملة زيادة بيان احتلاله والافاسؤال عن ماهيته كاف
مع أن ظاهر كلامهم أن الحكم موقوف على بياحه بحر (قوله المكملة) بضمين بينى ضم الميم والمجاه
شربلية عن الفتح (قوله وعدلوا سرا وجهرا) اعلم أن القاضي لو كان يعلم عدالة الشهود ولا يجب عليه
السؤال عن عدالتهم لأن علمه بغيره عن ذلك كافي الفتح قالوا ويحب حتى يسأل عن الشهود كليا يهرب
بمخلاف المدون حيث لا يجب قبل ظهور العدالة لأن المحبس أقضى عقوبة فلا يجوز أن يفعل قبل
الثبوت بخلاف المدون فإن عقوبة أخرى اعظم منه وحاصل التعديل سر أن يثبت القاضي ورقة فيها
أسماءهم وأسماء معلمهم على وجه يميز كل منهم بل يعرفهم فيكتب تحت أسماءهم هو عدل مقبول الشهادة
وحاصل التعديل علانية أن يجمع القاضي بين المذكر والشاهد فيقول هذا هو الذي ذكرته بحر واعلم
أن ماسبق عن فتح القدوري أن السؤال عن العدالة مقيد بما إذا يكن للقاضي علم به جازي عليه في النهر
والدليل لكن رأيت بخط شيخنا أنه لا يكتفى بعلمه عدالتهم ولا اكتفاه به بناء على أنه يقتضى بعلمه انتهى
والفتح به أنه لا يقتضى بعلمه (قوله كبره) وينبغي أن يتفحص قبل الحكم عن حال المرأة والرجل حتى
لو كانت المرأة بكر أو أزال رجل محبوبا لا حد عليه ولا على الشهود بخلاف ما إذا كان خصما أو عدنا فإنه بعد
ذكرهما ضيقا وشروطا في الحكم بالشهادة أن لا يقر بالزنى فانه لو أقر بالزنى بطلت الشهادة ولا يحد عند أبي
يوسف وعند محمد يحد حموى عن البرجندى ونص عبارة النهر شهد عليه أربع بعة عدل بالزنى فأقر مرة
واحدة ذكرنا المسمى أنه يحد بعدى بحدك الشهادة وقال غيره هذا قول محمد على قول أبي يوسف لا يحد
وكذا الخلاف لو أقر مرتين كافي الشرح وقول أبي يوسف ادع كافي واجعوا لو أقر أربعاً بطلت
الشهادة الخ يعنى ويحد بحكم الإقرار في أن يقال عبارة النهر بظاهرها تقتضى ثبوت الاختلاف بين
الصاحدين إذا أقر بالزنى مرة أو مرتين بعد أن شهد عليه الشهود به ولو قبل القضاء بالشهادة وليس كذلك
فقد ذكر الشيخ شاهين أن أقراره بالزنى قبل القضاء بالشهادة يطل الشهادة اتفاقا انتهى وبشدها ذكره
الشيخ شاهين مافى الدرر من تعقيد الخلاف بما بعد القضاء بالشهادة ونصه ولو قضى بالبينه فأقر مرة لم يحد
عند الثاني الخ واعلم أن المراد بالبينه في قوله ولو قضى بالبينه الخ البينة التي شهدت عليه بالزنى كما مرحت
بذلك عبارة النهر وإن كان سياق كلامه ربما يوهم أن المراد من البينة التي شهدت على أقراره ذلك البينة
قوله قبل ذلك فلا يثبت الحد بعد القاضي ولا بالبينه على الإقرار (قوله أى بالزنى) أى بثبوت الزنى
والمراد بالحكم بموجب شربلية (قوله أى بأقراره بالزنى) أى بالبينه التي شهدت عليه بالزنى كما مرحت
للدرة فيزاد في عدد أقراره لذلك حموى (قوله وقال بعضهم المعتبر مجلس القاضي) وكلام المصنف مجمل
لكل من القولين حموى (قوله والاول أصح) حتى لو سمع القاضي أقراره ورأى المقر جالس لا يعتبر
عزى زاده فان أقر أربع مرات في مجلس واحد كان ذلك بمنزلة أقراره واحدا في الظاهر ولو أقر كل يوم مرة
أو كل شهر مرة فانه يحد انتهى لأنه عليه السلام أخر الحد على ما زنى أن تم أقراره أربعاً في أربعة مجالس
نهر (قوله وقال الشافعي يكتفى بالأقر مرة واحدة) كفى سائر المحققين ولنا حديث ما عزاه عليه
السلام أخرنا فمعه الحد على أن تم أقراره أربعاً فلو ظهر دونها المأثرة عني وما عزاه هو وأبو
مالك الأسلمي من بنى أسلم والمرأة التي زنى بها امرأة فطامة فاستأهل وقيل منيرة وفي طبقات ابن سعد

أى المذكور ذكر بكلمة أن وهو يذكر
في أمره كذا لأنه فلا يثبت الزنى
بالبينة (وقالوا رباؤه وطئها) في الفرج
كالميل في المسكنة (أى وعاء السجل
وعندوا سرا وجهرا) الامام (به)
(أى بالزنى ولا يحد في بظاهر العدالة (و)
أى بالزنى (بأقراره) أى بالزنى
يثبت الزنى (بالأربعة) لا يحد في
(أربعة) في البينة (أى بالزنى) في
مجلس واحد (بجميع) دون المقر في
المجلس الواحد (أى بالزنى) في
المجلس الواحد (أى بالزنى) في

مهرة شيخ عبدالحى عن القسطلاني (قوله كلما أقروده) الا في الرابعة فانه لا يردّه نزع عن الاصلاح
 وصدر الشريعة وقوله كلما أقروده بان يقول له اياك جنون اياك خبل حوى (قوله كما) الكاف اسم
 بمعنى مثل صفة مصدر محذوف أى سأله سؤال مثل ما روى حوى (قوله وقبل لا يسأل عن الزمان
 هنا) بخلاف الشهادة لان التقادم عنهما دون الاقرار واذا لم يكن التقادم معه سقطا فلا فائدة
 في السؤال ثم (قوله والاصح ما في المتن) من انه سأل به عن الزمان لفائدة هي جواز انه زنى في حال
 صباه ثم (قوله فان بينه حده) انما قال في الاول حكمه وهما حده لانه في البيعة لا يدبر المحكم
 لا انكار بخلاف الاقرار حوى عن قرا حصارى (قوله فان رجوع الخ) ولو رجوعه بالفعل كرويه
 وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الزمة توبة وكذا يصح الرجوع عن الاقرار با لحصان لانه لما صار
 شرعا للصدسار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه اهدم الكذب بجر وكذا سائر الحدود والنكاح الصلة كحد
 شرب وسرقه وان خسر المال تنوير وشرحه واحترز بالحدود والنكاح الصلة عن حد الذنوب والقصاص
 وبه صرح في التهر (قوله على يديه) لان الرجوع غير محتمل للصدق ولا يمكن كذبه ففقدت
 الشبهة (قوله محصنا) احسن الراجح لى تزوج فهو محصن بفتح الصاد لانها من الكلمات التي جاء
 اسم القاعل فيها على لفظ اسم المفعول كسب واحصنت المرأة أى تزوجت فهي محصنة وشيئا
 عن فرج أفندي يقال اسب الرجل اذا كثرت الكلام فهو مسهب بفتح الميم ولا يقال بكسر هاشمجان
 الصالح (قوله رجه) هذا محمول على ما اذا لم تدخ المرأة والرجل نسكا حاذ في اظهرية انه اذا اقرار
 انه زنى فبلاغه وقد اقرار بمرات وفلاية تقول تزوجنى واقررت المرأة اربع مرات وفلان يقول تزوجتها
 فلا حد على واحد منها وعليه المهر حوى عن البرجندى وقوله وفلان يقول تزوجتها شامل لما لو كانت
 زوجة الغير وبه صرح في متن التنوير وكذا اشترط لاقامة الحمد عليه بالقرار ان يكون الاقرار صريحا فلا
 محذور لا يفسد بكلمة وكذلك الواقر انه زنى بغير ما أوى اقرت انها زنت بانخرس لاحد على واحد منها ووجهه
 في المحيط بجوارها لو نكحت ابنت ما سقط الحمد وقبل شكل عليه ما قالوا لو أقر انه زنى بغاية حد
 استقامت انما هي محتملة ان تدكر ما وجب سقوط الحمد اذا حضرت فيحتاج الى الفرق ثم قال شيئا فقدم الله
 برجته قد صرح الزبلي في الساب الا في بالفرق حيث قال بخلاف ما اذا أقر انه زنى بغاية أو شهد عليه
 بذلك حيث يحدون احتل ان ينكر الغائب انى أو يدعى النكاح لانه لو حضروا ينكر انى أو ادعى
 النكاح يكون شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة فالشبهة هي المعتبرة دون شبهة الشبهة انتهى قال ثم
 ظهري انه لا يصلح فارقالا شبهة الشبهة ثابتة في المثلثين اذ دعوى الخرس على فرض نطقها ما سقط
 الحمد والشبهة وجوز انما لو نكحت ابنته شبهة الشبهة فكان الاحتياج الى ابداء البرق ما قبل انتهى بلفظه
 (قوله ببداهة الشهود) ولو بمصاة صغيرة لا العذر كرض فرجه بمحضرت مذكر وكذا رجم بمحضرت لو كانوا
 مقطوعى الأيدي بخلاف ما اذا قطعت أيديهم بعد الشهادة وانما اشترط ببداهة الشهود بالرجوع لان الشاهد
 قد يقاسر على الاداء ثم يستعظم الماشرة فيرجع حوى عن البرجندى واعلم ان بداهة الشهود بالرجوع
 شرط بدليل قول المصنف فان أو اسقط نهر وبدليل قول الشارح وقال أبو يوسف رواية لا تشترط
 بداهة الشهود وبصطغون رجه كصوف الصلاة كلما رماه صف نأخ وتقدم غره ولو قبله انسان أو قفا
 عينه بعد القضاء بالرجوع فهدر وينفى ان يعز ولافتباه على الامام ولو قبل القضاء بالرجوع يجب القصاص
 في العمد والدية في الخطأ لان الشهادة قبل المحكم بها لا حكم لها تنوير وشرحه (قوله وقال أبو يوسف الخ)
 لتماما وى عن على رضى الله عنه انه قال حين رجم شرارة الحمد ابنة ان رجمت سنهار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولو كان شهد على هذه أحد لكان أول من يرى الشاهد شهيد ثم تسع شهادته بجره ولكنها
 اقرت فان أول من رماها بجره قال الراوى ثم يرى الناس وانما فهم والحمد لله به يكون الميم نسبة الى همدان
 بسكون الميم حتى من العرب غناية (قوله أو بعضهم) ولو عبره لكان أولى نهر بان قال فان أبى بعضهم

(كلما أقروده) القاضى والحاكم
 حتى يذهب ويغيب عن بصره ثم
 جوى وقدر (وبسأله) بعدا فسر
 اربع مرات عن ماهته وكيفيته
 ومكانه وقبالة والزنية (كأمر)
 وقبل لا يسأل عن الزمان هنا والاصح
 ما في المتن (فان بينه) أى بين القدر
 ما سأل (حده فان رجوع) القدر
 من اقراره وقبل المحذور ولم يحد
 نكح يديه وتركه ولم يعد يحد
 وقال الشاذلى وابن ابي ليلى يحد
 (ونذب) الامام (لقبته لعلة قلت
 اولست او وثقت بشبهة) أو تزوجتها
 (فان كان) المشهود عليه بالجره
 المقر به (محصنا رجه) بالجره
 (في قضاء) أى مكان واسع (حتى
 عوت ببداهة الشهود) أى بالرجوع
 وقال أبو يوسف رواية والشاذلى
 لا يشترط بداهة الشهود (فان أبى)
 كلهم وبعضهم

مفتوحة ندى الرجل أوحى الدين والدال مضومة في الوجهين شرب لالة عن الفتح وعبارة الدرر وحاز
 الحفر لاله عليه السلام حفر لاله فدية وان ترل لاله باس له لاله عليه السلام لم أمر به وهي مستورة بنيا بها
 انتهى فان قلت في كلامه تناقض لان المراد من قوله لاله عليه السلام حفر لاله فدية أي أمر بذلك قلت
 لا تناقض كما في الشرب لاله فدية اذ المراد من قوله لم أمر به أي لم يوجب بناء على حقيقة الامر وهو لا يجب
 (قوله لاله) أي لا يجوز الحفر لاله فدية ذكره الشيخ ولا يربط ولا يعلل ولو رتب فان مقر الابقع والاتباع حتى
 عوت در واما لا يجوز الحفر لاله فدية العن عن أبي سعيد قوله ما حفرنا لاله فدية ولا وثقنا بالحدوث وقال
 عبد الله بن بربرة عن أبيه حفر لاله فدية الى صدرها رواها مسلم وأحد وأودا انتهى قال ابن حجر في
 التقريب عبد الله بن بربرة نقمة من الثالثة أي من اوساط التابعين مات سنة خمس ومائة وثلاثة لعل خمس
 عشرة وله مائة سنة وبربرة هو ابن الحبيب بالمعتمد من حفر أبو سهل الا على صحابي اسم قبل بدرات
 سنة ثلاث وستين انتهى (قوله لا اذن امامه) لما روى العبدلة الثلاثة موقوفه ورواها في أربعة على
 الامام المحدود والصدقات والمجتمعات التي ولو فعله هل يسقط عن العبدام بعد الامام له أو الظاهر أنه
 بعد الامام فدية من ان ركنه اقامة الامام أو ثباته نهر وانما ملك عز بر عده لا به حق العبد شرب لاله
 عن الجهر (قوله مطلقا) في مقابلة التعصّل الا في عند الامام الشافعي (قوله لاله الشافعي) لانه
 يقيم المحدود والاله لاه ودر من انه عليه السلام أمر المولى باقامة المحدود على أمته ولا يثرب عليها وانما سبق
 سياحه عن العبدلة والتثريب والتعير والاستقصاء في النظم لانه لا يثرب عليك وقال الاصمعي ثرت به
 اذا قبضت عليه فعلة كذا في الصحاح (قوله فلا يرجع المجنون) هو باطلا فقه شامل لما كان مفقودا فثبتي
 ولا يتألفه ما سبق من انه اذا كان في حالة الافاقة لا يحد المجنون له ما كان في وقت اقامته الحد
 مفقودا فصار اعلم انه لا يرجع المجنون وان كان وقت الزنى مفقودا بل تنتظر افاقته فكذلك لا يحد المجنون
 محضتا بل تنتظر افاقته أيضا (قوله وهو باصفه الاحسان) وفي شرطه أن هو وان لا يخلل احصانها
 لا يرتد فان بطل به ثم أسلم لا يعود الا بالدخول بعده وعن مجمل لو حقت الزوجة بداء الحرج مرتد وسببت
 لا يخلل احصان الزوج ولا زال بالمجنون والعته يعود بالافاقة وعن الثاني لا يعود الا لو لم يرد منه ولكن
 ما جعله في النهر واية عن أبي يوسف جعله الزاني مذهبه (قوله حتى لو دخل بالمكسوة الكساية و
 المجنونة في قوله لا يكون محصنا) يعني اذا دخل بها نابتا بعد زوال جنونه وانحوه بان افاقت وأسلمت
 وكذا يقال في عكسه وهو ما ذكره الشارح بقوله وكذا اذا كان الزوج متصفا بالان لا تكون محصنة الا اذا
 دخل بها نابتا بعد ما سلم ونحوه كعتقه وفاقته وفي قول الشارح ثم وطئها الزوج الكافر بقاءه الى ان المراد
 بالدخول في كلامه أولا حقيقة الوطء لا ما لم يخلو (قوله وكذا اذا كان الزوج متصفا باحدى هذه
 الصفات الخ) ولهذا قال في الدرر فترجع على الشرط السابع فاحصان كل منهما شرط لصبره والآخر
 محصنا (قوله ولم يتعرض الخ) أي لم يتركه هل بشرط دوم هذه الاوصاف الى حين الخ (قوله
 ما سوى النكاح والدخول) من المعلوم ان الدخول بمعنى الوطء كاسبق فعهقه على النكاح يعني ان
 المراد بالنكاح من العقد (قوله حتى لو مات امرأته الموطوءة الخ) وكذا لو طلقها كأي التوبير والتقييد
 بالموطوءة الا ان تزوجها لو ماتت او طلقها قبل الوطء حيث لا يكون محصنا واعلم انه لو ابدل هذه العبارة
 بقوله حتى لو مات أحدهما بعد الوطء لم يزل احصان الآخر لكان أولى اذا فرق بينهما في هذا الحكم واعلم
 ان شرائط الاحصان فلهما بعضهم كأي الدرر فقال

شرط احصان انتسنة * فخذها على النص مستفهما
 بلوغ وعقل وحرية * وراعيها كونه مسلما
 وعقد صحيح ووطء صحيح * متى انحل شرط فلا يرجع

انتهى وأقول في هذا النظم قصور لعدم ذكر الشرط السابع وهو ان يكونا بصفه الاحسان زمان الدخول

(لا له ولا يحد) المولى (عده) وامته
 (لا اذن امامه) مطلقا وقال الشافعي
 له ان يقيم المحدود على الله تعالى ان طعن بعباده او قرين
 الله تعالى ان طعن بعباده او قرين
 بديه وان ثبت بالينة فله قولان
 وهذا اذا كان المولى من ملك اقامة
 المحدود لا به الامام فان كان مكانا او
 ذمبا او امرأته فليس له ولاية اقامة
 المحدود على مملوكه (واحصان الرجم
 المحرمه) فلا يرجع الموقوف وافر كان
 او ناقصا (والنكاح) فلا يرجع
 الجنون والعصى (والاسلام) فلا يرجع
 الكافر وقال الشافعي الاسلام ليس
 بشرط وهو رواية عن أبي يوسف (ولو طء
 بنكاح صحيح) فلا يرجع ما كان بنكاح
 فاسدا وبشبهة وهو باصفه الاحسان
 زمان الدخول يحكم النكاح حتى لو
 دخل بالمكسوة الكساية والمجنونة
 او الصبية والمرفوعة لا يكون محصنا
 وكذا اذا كان الزوج متصفا باحدى
 هذه الصفات وهي حر أو مسلمة بان
 اسلمت قبل ان طأها ثم وطئها الزوج
 الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا
 تكون محصنة بهذا الوطء ثم في النكاح
 شرط هذه الاوصاف ولم يتعرض الى
 حين اقامة الحدود وذكر في المنسوط
 انه يشترط بقاء هذه الاوصاف ما
 سوى النكاح والدخول حتى لو ماتت
 امرأته الموطوءة أو مات هو لم يزل
 احصان واحد منهما ما لم يتفرق
 الدخول لا يلايح في القبل

قوله بشرط الخ الشرط الاول ونية
 غير وزن ما بعده

(قوله على وجهه وجوب القتل) فلا يشترط الانزال (قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) لانه عليه السلام لم يجمع بينهما في ما عدا ولا في الغامضية ولا في المرأة التي زنى بها العفيف بل رجمهم من غير جلد عني وأما جلد على شراطة ثم رجمها فاما لانه ثبتت عنده احسانها الا بعد جلدها وهو رأي لا يقاوم إجماع الصحابة ولما ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب ليلته ولانه لا فائدة في الجلد عند استحقاق الرجم جوى (تكملة) قال المحقق في مقدمة الفتح العفيف وأبوه والمستأجر وأمره لم يعرف اسماءهم (قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) يقال في فلان من بلدنا اذا أخرج كذا في المغرب وفيه ركنان ذهب اليه الشافعي من أن غنام حد صغير المحسن ان يخرج بعد الجلد الى موضع بينه وبين الزانية مسيرة مسفر جوى (قوله ولو غزب الخ) قال المولى عزى غزب بقدر ما يرى من التقرب بعد اوقربا على ما يظهر من كلام الزيلي وأقول الذي في الزيلي عن النهاية المراد بالتقريب الخمس قال الشاعر

ومن بك امسى بالبدية رحله * فاني وقيار بها القريب

أى لم يحوس وهو أحسن وأمكن للفتنة فمن نفيه الى قديم آخر لانه بالنفي يعود مقسدا كما كان ولما كان المحبس حدى فى ابتداء الاسلام وجعل النفي في قناعات الطريق عليه انتهى (قوله صح) أى سياسة وهذا لا يختص بالنفي بل في كل جنابة رأى الامام المصلحة في النفي فله ذلك جوى عن البرجندى وظاهر كلامهم ان السياسة هى فعل شئ من المحاكم المصلحة براها وان لم يرد ذلك الفعل دليل خبرى بحرمه وسمعت من شيخنا تقيده الله برحمته ان الحكم بالسياسة شرع مغلظ الا أنه لا يدخل لتأخري فيها ولا للفتى وأبى بخط السيد الحموى ان السياسة شرع مغلظ والسياسة نوعان سياسة ظالمة او شريعة تخبرهما وسياسة عادلة فتخرج الحق من الظالم وتدين كثير من المظالم وتردع أهل الفساد وتوصل به الى المقاصد الشرعية فالسياسة نوعان المصيرية واليه والاعتماد في اظهار الحق عليها وهى باب واسع حين أراد تصليها فعمله بمراجعة كاسمعين المحكام للقاضي فان كان الدين الأسود الطرأ الى المحنى انتهى واما ان تفهم من قوله فالسياسة نوعان المصيرية الخ ان يكون للقاضي أو المفتي دخل فيها وانما المراد ان يكون العمل بها جائزا شرعا بالنسبة لغير القاضي والمفتي كالسلطان ونائبه اذا غلب على ظنه ان ظهور الحق يتوقف على العمل بها (قوله لا يجلد حتى يبرأ) لانه شرع زنا بالامتناع وهذا لا يقام الحمد في شدة الحر ولا في شدة البرد وروى رجلنا ضعيفا في ذلك ذلك سعد بن عباد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام اضربوه حدة فقالوا يا رسول الله ضعيف وضربناه مائة سوطا قتلناه فقال عليه السلام غداؤا شيكا لافيه مائة شراخ ثم اضربوه ضربة واحدة قال ففعلوا زبلى والعنكول والعنكول عنقود الفخل والشراخ شعبة منه وهو العين المهمة والنساء المثلثة بحرم من المغرب واستثنى في الظهيرة ما اذا وقع البأس من بره فقام عليه ولو كان يخيف السدين فقام عليه بقدر ما يطيق وما عمن الظهيرة من أنه يؤخر الى برئه محمول على ما اذا لم يطبق شتائهم (قوله والحامل لا تحدد) لكن تحبس اذا كان زناها بانباتا بالينة لا بالافراونهم قال الواقي وان ادعت المرأة انها حبل لا يقبل قولها لكن القاضي يربها النساء فان قلن حبل حسبا الى حولين فان لم تلد رجمها انتهى وهذا وان اطلقه محمل على ما اذا ثبتت زناها بالينة والالتباس يدل عليه ما نقلناه عن النهر من أن الحامل لا تحدد لكن تحبس اذا كان زناها بانباتا بالينة لا بالافراونهم وان ادعت المرأة انه حبل فان كان مقرا لا يتبع (قوله مطلقا) سواء كان حدها الجلد أو الرجم لانه يتنافى الهلاك على الولد وله حرمة لا تسمى وان كان من الزنى لعدم المجنبة منه ولما ورد من انه عليه السلام انزل رجمه عن الغامضية حتى وضعت حين اقربت بين يديه عليه السلام بانها حبل من الزنى زبلى (قوله وتخرج من نفاسها) لو كان حدها الجلد لان النفاس نوع مرض فينتظر البرء ولما ورد عن علي انه اخبر جلد الزانية حين أمره عليه السلام بجلدها فراه احد شدة عهد بالنفاس وخاف الهلاك عليها فاحرمه بذلك فقال له عليه السلام احسنت زبلى (قوله) ترجم بعد الولادة في المحال) لان التأخير لا جلى الولد وقد انفصل زبلى (قوله وعن أبي حنيفة تؤخر الى

على وجهه وجوب القتل وانما قال
احسان الرجم لان احسان حد
القتل غير هذا فكساي ان شاء الله
(ولا يجمع بين جلد ورجم) في المحسن
بل رجم فقط وقال اصحاب الطواهر
جلد ثم رجم (و) لا يجمع بين جلد
وفى في غير المحسن وقال الشافعي
جمع بينهما (ولو غزب) الامام (ع) اى
عنه (برى المصلحة فيه صح) (و) اذنى
(الرضى) وحده الرجم (برجمه)
اذنى وكان حد الحامل (مطلقا)
يدروا اذ انزلت الحامل والرجم سواء
سواء كان حدها الجلد (حتى) لا يحد
كانت مريضة اولاً
من تقاسها لو كان حدها الرجم بعد الولادة
كان حدها الرجم ترجم بعد الولادة
الحال وعن أبي حنيفة تؤخر الى

ان يستغنى الولد الخ) لما روى من أنه عليه السلام أنكر رجلا الغامدية حتى استغنى ولدها روى أنها ماتت
التي صلى الله عليه وسلم فأقرت بازى وأنها حلى وأمرته ان يظهرها فقال له اذهبي حتى تلدي ثم أتته به
بعد الولادة فقال اذهبي فارضيه حتى نطمعه ثم أتته به بعد ان فطم وفي يده كسرة خبز فقالت هذا بائني
الله قد فطمته وقد أكل الطعام فدفع النبي صلى الله عليه وسلم الصبي الى رجل من المسلمين ثم أمر بها فخر
لها الى الصدر وأمر الناس فرجوها فاضاب الدم وجهه خالدا ففسها فجمع النبي عليه السلام سه فقال مهلا
يا خالدا فلذني نفسي بيده لقد تابت توبه لولايها صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها وصلى عليها ودفنت واعلم
أن الرواية عنه عليه السلام اختلفت فروى عنه أنه أنكر ارجع من الغامدية حتى استغنى ولدها وطمه وروى
أنه أمر برجها حين وضعت حين تكفل رجل من الانصار بارضاع ولدها قال الزبلي والتوفيق بين الحديثين
انه يحتمل ان تكون امرأتان من غامد فأنكر رجما أحدهما الى ان فطم ولدها دون الاخرى ويحتمل ان تكون
أحدهما من قبيلة أخرى فغلط الراوى (قوله ان يستغنى الولد الخ) وبهذا الرواية جزم في المختار
واسحبها في النهر قلت يؤخذ منه انه اذا لم يستغن الولد وليس له من يقوم به تؤخر الى استغنائه بالطريق
الاولى سوى

(باب الوطأ الذي يوجب المحذور الذي لا يوجب)

لقسام الشبهة اذ الشبهة دارنة للمحذور لا جاع لقوله عليه السلام ادرؤا المحذور بالشبهة ما استطعتم وهذا
المحدث تلقته الامه بالقبول كافي الدرر ولا التفت الى خلاف ابن حزم الظاهري واحكامه الظاهرية
شكنا قال والمراد من كون الشبهة دارنة للمحذور اذ دفعه له قال في المختار رد دفعه وبابه قطع انتهى وأخر
هذا الباب لان النوع بعد وجوده نفس الشيء سوى عن المفتاح وذكري النهران ما شغل عليه هذا الباب
تفصيل لما قدمه المصنف من الزنى الموجب للمحذور (قوله لا حد بشبهة المحل) وهي النافية للحرمة ذاتا
على معنى اننا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمة ولو كان المحل منوعا من الشبهة
ما نؤخذ في تعريفه أى تعريف الزنى ومنها ما لا يعتبر بشبهة بدليل ان الشبهة نهر ومتى ادعى شبهة بغیرا كراه
سقط المحذور دعوا ولا يقيد دعوى الا كراه الا لأن يقيم الشبهة بغير وجهه انه اذا ادعى الا كراه يكون
مقرا بوجوب المحل عليه الا أنه يدعى سقوطه بخلاف دعوى الشبهة بغیرا كراه شجنا واعلم ان المراد بالمحل في
قوله لا حد بشبهة المحل هو الموطوءة صرح به العيني وقال الزبلي أى لا يجب شبهة وجعلت في المحل وان علم
حرمة لان الشبهة اذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه فليس معه اسم الزنى فامتنع المحل لان
الدليل الثابت للمحل قائم وان تخلف عن اثباته حقيقة المانع فأورث شبهة فلهذا مسمى هذا النوع شبهة في المحل
لانها ثبات عن دليل موجب للمحل في المحل بانه ان قوله عليه السلام انت وما لك لا يثبت مقتضى الملك لان
اللام في ملك الخ (قوله ونسعى هذه الشبهة شبهة حكمة وشبهة ملك) أى الثالث شبهة حكم الشرع بمحل
المحل نهر عن الفقه (قوله وذات مقام دليل الخ) كان الصواب ان يقول وذى لان الاشارة للشبهة وهي مؤثمة
وقد يقال انما ذكر اسم الاشارة اراجع للشبهة لان الشبهة لا مذكر لها اذ لا يقال في المذكر شبهة وانما يجب
تمييز المؤثمة عن المذكر حيث كان هناك مذكر او يقال ذكره لتأويل الشبهة بالاستثناء سوى (قوله وان
ظن الواطئ اوعلم) فيه انه لا مبانة بين الظن والعلم حتى يسمع العطف باوجوى لان علم الفقهاء على شجنا
(قوله كونه أمة ولده الخ) ولهذا المسائل اخوات منها الحمارية المبيعة في حق النائع قبل التسليم لانها
في ضمانه ويدوم عودا الى ملكه بالهلاك قبل التسليم وكان مسلعا على الوطأ بالملك والدعوى به بيت السد
فتبقى الشبهة وكذا في البيع الغاسق قبل القبض وبعد لانه ثبت له حق الملك فلو كذا اذا كان بشرط
الخيار ونهجا بانه مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورفقه لان له حق في كسب عبده

ان يستغنى الولد عن اذ لم يكن أحد
مريه
*) (باب الوطأ الذي يوجب المحذور الذي لا يوجب)
لا يوجب
(لا حد بشبهة المحل) والشبهة ما ينسب
الثابت وليس ثابت وتسمى هذه
الشبهة شبهة حكمة وذات مقام دليل
المحل في المحل واستناعه على ما نفع وان
(فان الواطئ اوعلم حرمة أى المحل
كروا أمة ولده)

فكان شبهة في حقه ومنها الحجازية المعهورة قبل التسليم في حق الزوج لما ذكرنا من المعنى في السبعة ومنها
 جارية المشتركة بينه وبين غيره لأن ملكه في البعض ثابت حقيقة فتكون الشبهة فيها أظهر ومنها
 المرومية في حق المرتبة في رواية كتاب الرهن زيل في ولا فرق بين أن يكون المجلد لثري أو للبائع
 ويدخل فيه وطاير من الفاعين قبل القصة جارية من الغنية بعد الإحراز بدار الإسلام وأقبله وفيه
 عن الفقيه ينفى أن يرد أحدهما إلى أبيه أخيه من أراضاع وجاريته قبل الاستبراء ووجه التي حرمت
 بردها أو موطأ واعتبالا منه أو جاعه لا مأواه أو بنتها تم حاضها وهو يعلم أنها عليه حرام فلا حد عليه ولا على
 فاذن لا ينعى بعض الأئمة لم يحرم به فاستحسن أن يدرأ بذلك المذخور المحسن من أبي حنيفة أنه إذا زنى
 بأمة ثم اشتراها لأحد عليه وإن زنى بغيره ثم تزوجها عليه المحدث والفرق أنه بالشراء يملك عنها فيجعل
 الطائري قبل الاستبراء أي قبل استبراء المحدث كالمقترن بالسبب كالمالك المبرور قبل القطع يمنع القطع
 فأما النكاح لا يملك عن المرأة بغير مقتضى هذا الفرق أنه لا يسقط عنه المحدثا تزوج الأمة بعد ما زنى بها
 مع أنه حكى فيه خلافا ونقل المجوى عن الظاهر به أنه إذا زنى بالمقصوبة ثم ضمن قيمتها لأحد عليه ولو زنى
 بأمة ثم اشتراها حتى ظاهرا زوايا وعن الإمام أنه لا يحد ويحذف قول أبي يوسف وقاس هذا في المقصوبة
 أنه يحد عندهما خلافا انتهى (قوله وولد له) وأن سفل وولد حيوان لم يكن له ولاية فكذلك ماله
 حال قيام ابنه شربلاية عن الفقه وأعلم أن تعبير المصنف بالولد أولى من تعبيره في الدرر بالإنزال لفرق
 في هذا بين الذكر والأنثى كما في الشربلاية أيضا وأعلم أن الشبهة في الأمة التي لا وارث لها من قبل الشبهة
 في المجلد شيخنا (قوله ومعتدة الكتابات) لأنها راجع عند بعض الصحابة ومنها المملج إذا دخل من المال
 نهر لكن في الشربلاية بخلاف وطاير المتعلقة لأنها ليست من ذوات الشبهة المحككة وأخطأ من بحث وقال
 ينفى كونها من ذوات الشبهة المحككة كذا في الفقه انتهى والمراد ببعض الصحابة المقاتل بأن الكتابات
 راجع هو سيدنا عمر وابن مسعود شيخنا (قوله إن ظن حله) سواء كان الرجل أو المرأة فإنه يسقط
 المحتمة عما يشنعان الشيخ حسن والمراد من ظن المجلد دعوى الظن وإن لم يحصل له الظن وما ذكره العيني
 من تقديمه الواطئ حيث قال إن ظن الواطئ حله إماما يقال أنه اتفقا وهو يخرج على ما رواه الحسن
 عن أبي حنيفة من أن الشبهة في جانب المرأة لا تعتبر حتى إذا ادعت المجلد ولم يدع الرجل حدة كسأفي
 (قوله ونسعى هذه الشبهة شبهة اشتباه) أي شبهة في حق من حصل له اشتباهه فلا يستأد في غير دليل
 المجلد اشتباهه وظنه المجلد منه شبهة شيخنا (قوله وهو إن ظن الخ) الضمير راجع للشبهة وذكر باعتبار
 اكتسابه التذكير من المضاف إليه ويقال فيما تقدم مثله جوى (قوله إن ظن غير دليل المجلد دليل)
 قال في النهر وثبت باشتباه غير الدليل دليل لا يقبل بظن لأن الظن هو نفس الشبهة كذا في البصاح
 الإصلاح (قوله وهو يتحقق الخ) عبارة الدرر وهي تتحقق في حق من اشتبه عليه لأم لم يشبهه عليه
 (قوله في حق من اشتبه عليه) أي المحرمة بالمجلد جوى (قوله أولم يعلم) أي المحرمة وفي العطف
 بأولى ما قبله تأمل جوى (قوله أولم يعلم) في العطف بأولى تأمل جوى (قوله فلا يثبت الظن الخ)
 كقولهم سقوا خرجه من علم منهم أنه خمر لأم لم يعلم درر وقوله فلا يثبت الظن أي من دعوى الظن
 والآخر دال على الظن القائم به لا يتحقق الشبهة جوى ولو ادعى ظن المجلد أحدهما فقط لم يحد حتى يتراجعا
 بهما بالمحرمة فهو عن هذا ذكر بعضهم أن كل ما انتفى المحدث عن الرجل انتفى عن المرأة وهو منقوض بزنى
 المكره بالمطوعة والمستأمن بالذمية والمسلمة بغير (قوله كمعتدة الثلاث) ولوجه درر والبائن على مال
 وكذا المتعلقة إماما البائن على غير مال هن المحككة نهران قلت ذكر صاحب النهر المتعلقة هنا بشكل
 بما وقع من فم سابق حيث قال بعد قول المصنف ومعتدة الكتابات ودخل في الكتابات المملج إذا دخل
 من المال وعزأ إلى النسفي قلت ما سبق خطأ وإن جرى عليه بعضهم كشراح التنوير وغيره كما تقدم التنبه
 عليه من بالشرربلاية (قوله أي كوطم معتدة الثلاث) كذا أم ولده التي أعتقها وهي في عذته (قوله

وطاير (ولد له) وطاير (ولد له) وطاير (ولد له)
 الكتابات) بأن قال لها أنت بائن
 أو تعددك وأراد به البنوة أو الثلاث
 ثم جاء بها في غيرها (أو لأحد) شبهة
 الزم أن ظن حله) ونسعى هذه الشبهة
 شبهة اشتباه وهو يتحقق في حق من
 المجلد دليل) وهو يعلم دون لم يشبه
 انتم عليه أو يعلم فلا يثبت الظن ليتحقق
 عليه أو يعلم فلا يثبت الظن ليتحقق
 الاشتباه (كمعتدة الثلاث) أي كوطم
 معتدة الثلاث

كما اطلق امرأته ثلاثا نصرها قديسه لانه لو اهاى الثلاث الكابات فوقع فوطئه فى العدة وقال
 علمت انهارا لم يحدل كون الشبهة حينئذ من قبيل الشبهة المحككة وهذه بلغزها فيقال أى مطلقة ثلاثا
 ومثلت فى العدة وقال علمت حرمتها ولا يحدى من وقع عليها الثلاث بالكناية شربلايلة من الفصح (قوله)
 وقال ظننت انها حمل) معناه انه علم ان الزنى حرام لكنه ظن ان وطأه هذه ليس زنى محرما شربلايلة عن
 الفصح وذكره بان موضع آخر انه لو اعتقد الحمل تجزى عليه أحكام المرتدين فليتبته له انتهى (قوله وأمة
 أبويه) لو قال أصله وان علل كان أولى لتجول الاجداد والمجدات شربلايلة وذكر السيد المحمى انه
 أراد بالاب والام الأصل قال وهذا أولى من دعوى التغليب فان قال انهارا محذوران قالت الامة ظننت
 انه حمل ولم يدع الرجل ذلك لم يحدى بقرا انها علمت بالحرمة لان الشبهة فى أحد الجانبين تدعى الى
 الاخر وروى الحسن عن أبى حنيفة ان الامة اذا دعت الحمل ولم يدع الرجل حدلان المرأة تابعة فى فعل
 الزنى والشبهة على جانب التابع لا تفتى بجوى من البرخذى وظاهره راية الأول واعلم ان الابن اذا وطئ
 جارية الاب مرارا وقد ادعى الشبهة فعليه لكل وطأه مهر وان كان الاب وطئ جارية بانه فعله مهر واحد
 وكذا اذا وطئ جارية بانه يجب عليه لكل وطأه مهر جوى عن الولوالجى (قوله وأمة زوجه) فان
 غنى الزوج بمال زوجته المستفاد من قوله تعالى ووجدها عاتلا فغنى أى بمال خديجة رضى الله عنها
 قد بورت شبهة ان مال الزوجة ملك الزوج درد وقوله ووجدها عاتلا أى فقيرا قال فى المختار العيلة والعالة
 الفاقية يقال عال يعيل عليه وعبولة أى افتقره وعائل وكما حدث عن من وطئ أمة امرأة اذن الحمل
 فكذلك لا يحدى فاذنه ولا المطلوعة لان الشبهة لما تحققت فى الفعل نفت الحد عن طرفيه شربلايلة عن
 الكمال (قوله أى فى الثانية) لان الفعل فيه تحصى زنى لغرض ان لاشبهة ملك لان الحد يقطع لفته
 فضلان الله تعالى وهو أمر راجع اليه لا الى الحمل ولهذا لم يجب به عتقه ولم يمتنع فى الأول وهذا الاطلاق
 مقيد بغير المطلقة لان المسمى فى ثبوت النسب من ان نسب ولده معتدة الثلاث ثبت بغير دعوة اذا حاط به
 لا قبل من سنتين ويحمل على انه وطئها فى العدة لشبهة عقد فان حاط به لاكثر لا يثبت الادعاء ويحمل
 على وطأ سابق على الطلاق وما فى الشرح من انه يثبت ايضا وطأ أجنبية زفت وقال النسائي ز وبخك
 وظهر بخلافه مع ان الشبهة فى الفعل رأى طائفة نهر ولهم هذه المسائل أيضا اخوات منها المطلقة على مال
 لان حرمتا ثابتة بالاجماع فصار كالطاقة ثلاثا ومنها أم الولد اذا اعتقه ما ولا اله الشورى حرمتها بالاجماع
 ومنها المراهونة فى حق المرتهن فى رواية كتاب الحدود وهو المختار ومستعبر ازهن بمنزلة المرتهن نهر وغمرة
 اختلاف الرواية فى وطأ المرتهن تظهر فحما اذا وطئها على ما بالحرمة فان فعله هذا واجب ان يجب
 الحد على المرتهن مطلقا اشبهت عليه أم بشفته كما فى الجمارية المستأجرة للخدمة وكبارة الميت فى حق
 الغريم قلنا الاستيفاء سبب ملك المال فى الجملة وملك المال سبب للملك المتعة فى الجملة فحصل الاشتباه بخلاف
 المستأجرة وجارية الميت لان الاجارة لا تقيد بملك المتعة بخلاف الغريم لا يملك عن التركة وانما يستوفى
 حقه من الثمن ولو ملك العين أو تعلق حقه بها لما جاز بيعها الاذنه كالزهر ز بلوى ومنه يعلم جواب حادثة
 سئل عنها الفقير وهى ان شخص مات وعليه دين فبيعت دار من التركة لا يفاها ما عليه من الدين ثم ظهر دين
 آخر فهل يبيع الدار صحيح ولا يتعرض للمشتري بحال ووفى الدين الذى ظهر من باقى التركة أم لا فأجبت
 بان البيع صحيح لعدم توقف الهبة على اذن الغريم سواء بقى من التركة ما يكون فيه وفاء بما ظهر من
 الدين أم لا فان كان فيه وفاء وفى وان لم يكن رجوع على الغريم الأول ليشاكره فيما قبض من الثمن فقسم
 بينهما على قدر دينهما وهذا اذا استوى الدشان بان كان كل منهما دين همه أو مرض اما اذا اختلفا قدم
 دين الهبة على دين المرض وبيان الفرق بين الدينين ساقى فى محله بقى ان ماسبق من قول از بلوى قلنا
 الاستيفاء سبب ملك المال الخ الظاهر ابدال الاستيفاء بالتوثيق (قوله وحدوطه أمه وأخوه) وان
 ظن حله لا ينفاء الشبهة فى الملك وفى الفعل لعدم انبساط كل بحال لا يتردد دعوى ظنه المحل غير معتبرة

كما اطلق امرأته ثلاثا نصرها قديسه لانه لو اهاى الثلاث الكابات فوقع فوطئه فى العدة وقال
 علمت انهارا لم يحدل كون الشبهة حينئذ من قبيل الشبهة المحككة وهذه بلغزها فيقال أى مطلقة ثلاثا
 ومثلت فى العدة وقال علمت حرمتها ولا يحدى من وقع عليها الثلاث بالكناية شربلايلة من الفصح (قوله)
 وقال ظننت انها حمل) معناه انه علم ان الزنى حرام لكنه ظن ان وطأه هذه ليس زنى محرما شربلايلة عن
 الفصح وذكره بان موضع آخر انه لو اعتقد الحمل تجزى عليه أحكام المرتدين فليتبته له انتهى (قوله وأمة
 أبويه) لو قال أصله وان علل كان أولى لتجول الاجداد والمجدات شربلايلة وذكر السيد المحمى انه
 أراد بالاب والام الأصل قال وهذا أولى من دعوى التغليب فان قال انهارا محذوران قالت الامة ظننت
 انه حمل ولم يدع الرجل ذلك لم يحدى بقرا انها علمت بالحرمة لان الشبهة فى أحد الجانبين تدعى الى
 الاخر وروى الحسن عن أبى حنيفة ان الامة اذا دعت الحمل ولم يدع الرجل حدلان المرأة تابعة فى فعل
 الزنى والشبهة على جانب التابع لا تفتى بجوى من البرخذى وظاهره راية الأول واعلم ان الابن اذا وطئ
 جارية الاب مرارا وقد ادعى الشبهة فعليه لكل وطأه مهر وان كان الاب وطئ جارية بانه فعله مهر واحد
 وكذا اذا وطئ جارية بانه يجب عليه لكل وطأه مهر جوى عن الولوالجى (قوله وأمة زوجه) فان
 غنى الزوج بمال زوجته المستفاد من قوله تعالى ووجدها عاتلا فغنى أى بمال خديجة رضى الله عنها
 قد بورت شبهة ان مال الزوجة ملك الزوج درد وقوله ووجدها عاتلا أى فقيرا قال فى المختار العيلة والعالة
 الفاقية يقال عال يعيل عليه وعبولة أى افتقره وعائل وكما حدث عن من وطئ أمة امرأة اذن الحمل
 فكذلك لا يحدى فاذنه ولا المطلوعة لان الشبهة لما تحققت فى الفعل نفت الحد عن طرفيه شربلايلة عن
 الكمال (قوله أى فى الثانية) لان الفعل فيه تحصى زنى لغرض ان لاشبهة ملك لان الحد يقطع لفته
 فضلان الله تعالى وهو أمر راجع اليه لا الى الحمل ولهذا لم يجب به عتقه ولم يمتنع فى الأول وهذا الاطلاق
 مقيد بغير المطلقة لان المسمى فى ثبوت النسب من ان نسب ولده معتدة الثلاث ثبت بغير دعوة اذا حاط به
 لا قبل من سنتين ويحمل على انه وطئها فى العدة لشبهة عقد فان حاط به لاكثر لا يثبت الادعاء ويحمل
 على وطأ سابق على الطلاق وما فى الشرح من انه يثبت ايضا وطأ أجنبية زفت وقال النسائي ز وبخك
 وظهر بخلافه مع ان الشبهة فى الفعل رأى طائفة نهر ولهم هذه المسائل أيضا اخوات منها المطلقة على مال
 لان حرمتا ثابتة بالاجماع فصار كالطاقة ثلاثا ومنها أم الولد اذا اعتقه ما ولا اله الشورى حرمتها بالاجماع
 ومنها المراهونة فى حق المرتهن فى رواية كتاب الحدود وهو المختار ومستعبر ازهن بمنزلة المرتهن نهر وغمرة
 اختلاف الرواية فى وطأ المرتهن تظهر فحما اذا وطئها على ما بالحرمة فان فعله هذا واجب ان يجب
 الحد على المرتهن مطلقا اشبهت عليه أم بشفته كما فى الجمارية المستأجرة للخدمة وكبارة الميت فى حق
 الغريم قلنا الاستيفاء سبب ملك المال فى الجملة وملك المال سبب للملك المتعة فى الجملة فحصل الاشتباه بخلاف
 المستأجرة وجارية الميت لان الاجارة لا تقيد بملك المتعة بخلاف الغريم لا يملك عن التركة وانما يستوفى
 حقه من الثمن ولو ملك العين أو تعلق حقه بها لما جاز بيعها الاذنه كالزهر ز بلوى ومنه يعلم جواب حادثة
 سئل عنها الفقير وهى ان شخص مات وعليه دين فبيعت دار من التركة لا يفاها ما عليه من الدين ثم ظهر دين
 آخر فهل يبيع الدار صحيح ولا يتعرض للمشتري بحال ووفى الدين الذى ظهر من باقى التركة أم لا فأجبت
 بان البيع صحيح لعدم توقف الهبة على اذن الغريم سواء بقى من التركة ما يكون فيه وفاء بما ظهر من
 الدين أم لا فان كان فيه وفاء وفى وان لم يكن رجوع على الغريم الأول ليشاكره فيما قبض من الثمن فقسم
 بينهما على قدر دينهما وهذا اذا استوى الدشان بان كان كل منهما دين همه أو مرض اما اذا اختلفا قدم
 دين الهبة على دين المرض وبيان الفرق بين الدينين ساقى فى محله بقى ان ماسبق من قول از بلوى قلنا
 الاستيفاء سبب ملك المال الخ الظاهر ابدال الاستيفاء بالتوثيق (قوله وحدوطه أمه وأخوه) وان
 ظن حله لا ينفاء الشبهة فى الملك وفى الفعل لعدم انبساط كل بحال لا يتردد دعوى ظنه المحل غير معتبرة

وأوردناه لوسرق من هؤلاء لا يقطع فظاهره ان بينهما انساطا واجب بأن القطع منوطا بالاختصاص بالجزر
وهو متصف بدخوله في بينهم بلا استثناء عادة اما المحدثون بعدم الحمل وشبهه وهو ثابت هنا نهر ولمنا
لوسرق الضف من المصنف لا يقطع ولو زنى بحمار بنه يحدز بالي (قوله وحده وطرأ من أوجد هاعلى
فراشه) ولو كان أعى اذ بعد طول الهبة لا تخفى عليه امراته والاعى عيز بالحركات المأوفة الا اذا دعاها
فاحابته أجنبية فائله أناز وحتك أو أنا فلانه يعنى باسم زوجه ودلان الاخبار دليل وقيدوا بقوله لا انساطا
لأجابه بالفضل ولم يقل ذلك فواقعا يجب الحدو أناز وحتك ونحوه لانها لو اقتضت على الجواب يتم
فوطئها حدلانه يمكنه التميز بأكثر من ذلك نهر واذا وجب الحد على الاعى فلان يجب على البصر ولو كان
فى ليلة مظلمة بالطريق الأولى فافى الشرى لئلا ية عن المحاسبة من انه محدود طأ أجنبية وحدها على فراشه
ولو فى ليلة مظلمة لأجابه اليه للاستغناء عنه بما فى الدر من قوله ولو هو أعى كالأعنى وأعلم ان تعليل المسئلة
بقوله اذ بعد طول الهبة الخ مأخوذة من تقيد فاضحان بقوله وله امرأة قد عه قال فى الشرى لئلا ية ويخطر
ماذا يكون به فعمها وان جاءت بولد ثبت نسبه لما نذكر من قرب فى المرفوفة زبلى وهذه ترد على كل
من المصنف والشارح حيث قال والنسب ثبت فى الأولى فقط أى فى الناجية الخ ولمذا تعقبه الجوى
بقوله فيه انهم قد صرحوا بثبوت النسب فى وطأ الأجنبية التى زفت اليه مع انها شبهت فى الفعل انتهى
وفى كون النسب ثبت من الأجنبية التى زفت كلام يعلم رجعة النهر (قوله أى لا محدود طأ أجنبية
زفت الخ) لانه اعتد على دليل شرعى فى موضع الانتباه ولا محدود طأ لانه وطأ عوام فى غير الملك فسقط به
احصائه وعن أبى يوسف لا يسقط هينى (قوله وقيل هى زوجه) لم يقل وقل ان خبر الواحد كاف نهر
عن ابضاح الصلاح وظاهر كلامهم فبدان الحد لا يسقط بمجرد زفافها اليه بل لابد من ان يضم الى ذلك
قول أنها زوجه وحتك (قوله وعليه المهر) لان الوطأ فى دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر وقد سقط الحد
فوجب المهر الا فى ما حاربه الابن اذا علقته منه وادعى النسب وفيما اذا وطئ البائع البعية قبل التسليم
وبنى ان لا يجب وطأ حاربه السيد لان المولى لا يجب له دين على عبده الا ان يقال وجب ثم سقط كذا
فى الشرح ولو وطئ العبد سيده بشبهة بنى ان لا مهر أيضاً اخذ ان المولى لا يستوجب على عبده
حقا زاده فى الاشياء ما لو سح صى بالقوة بغير اذن ولله ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر أيضاً وعطى فى الجنبى
بان فعل الصبي غير معتبر وقال فى البحر ولا مرد يعنى على ما فى الشرح ما لو زنى صى بامرأة بالغة عطاوغة
قالوا لا حد عليه ولا مهر لا سطاها حقا حيث يمكنه لان المهر وجب لكنه سقط لما ذكرنا انتهى وهذا
باقى فيما لو سح أيضاً ومنه لو وطئ حرة أو وطئ الموقوف عليه الموقوفة أو وطئ المرثى الزهن باذن
الزهن فى هذه الثلاثة بنى ان لا يجب المهر أيضاً ولم أره انتهى وأنت قد علمت بان مسألة الزهن منقولة
فى رواية كتاب الحدود يجب الحد وهو الراجح وهذا باطلا فقه بما لو أذن الزهن اذ الفروج لا تساح به وعلى
رواية كتاب الزهن لا يجب وهذا أى عدم الوجوب على هذا والرواية مع الاذن أولى نهر وظاهر ان المراد من
قوله فى رواية كتاب الحدود يجب الحد يعنى ان لم يدع ظن الحمل أذع دعوى الظن لا يحد اتفاق الروايات
وأعلم ان ما فى الدر وجرى عليه فى الدر من قوله عقب قول المصنف وعليه مهرها أى التى زفت بذلك
قضى عمر بالعدة فسه نظر لان الذى قضى بذلك على كاصح به از بلهى وكان عمر يجعله فى بيت المال
كأنه جله حتى الشرع كان المحدث حق له وهذا كالمعوض عنه واختار قول لان لا الوطأ كالجناية
عليها وارش الجنابات للجنى عليه ولو كان عوضا عن الحد لوجب على المرأة ان المحدثا قاطع عنها انتهى
(قوله ولا يحد بجمجم) نسباً أو رضا أو صهرية نهر وهذا هو الشبهة فى العقد من الشبهة فى العقد طأ
التروجة بغير شهود أو بغير اذن المولى أو وطأ أمه تزوجه على حرة أو تزوج خنساء متفق وطئ
أو وطئ بحسية أو مشركة تزوجه أو جمع بين أختين فى عقد أو الأخرى ولو متافقاً فى جميع ذلك لا يجب
الحد عنده كقياسا كان عين وسياق كلام البحر يقتضى انه لا حد عليه ووطئ منسكوحة الغير أو معتقده

(د) حدوده (اراءه وعليه ما على
فراشه) وان قال الوطئ فليست بها
امرافه (لا الأجنبية) أى لا يحد بوطأ
أجنبية (زفت) اليه (وقيل هى
زوجه وحتك) لكن (عليه المهر) أى
مهر التل وعليه العدة (د) لا يحد
بجمجم نكها

أومطلقة الثلاث بعد العقد علمين بالاتفاق على الظاهر وذكري الدوامه حرق الفتح ان الشبهة في العقد من الشبهة في المحل وفيها ثبت النسب كما انتهى (نقطة) اذا تزوج بذات رحم محرم منه نحو الام والبنات والاخت والخالة والعممة أو تزوج امرأة أبيه أو أمه أو ابنه ودخل بها الا حد عليه في قول أبي حنيفة وعليه مذهبنا مثلها بالعلماء بلخ وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر لها عليه وان لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه جوي عن قاضيان من باب المهر (قوله مطلقا) أي سواء علم المحرمه أولا جوي فان قلت هذا مشكل لان استباحة الزنى كفر كما في الشرع لثبوتية وغيرها قلت قال في البحر ان مسائلهم هنا تدل على ان من استحل ما حرم الله على وجه الظن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد المحرام حلالات الخ في حق الشرع لثبوتية من تقيد المسئلة بما اذا كان يعتقد حرمة الزنى اذ لو اعتقد المحل تحريم عليه أحكام المرتدين فيه نظر لا يخفى لما فيه من التناقض لان اعتقاد حرمة الزنى لا يقي مع ظنه المحل ثم نظره لا منافاة لما قد مضى من ان المراد بظن المحل دعوى الظن وان لم يحصل له الظن (قوله ولكن يوجب عقوبة الخ) وهي أشد ما يكون من التعزير بسياسة وعليه المهر أو بضائر ثبوتية عن الكمال (قوله ان علم بذلك) أي بكونها محرمة جوي (قوله وعندهما وعند الشافعي يحد الخ) لان العقد لم يصادف محله بعني بالنسبة الى هذا العاقد فليقو كما اذا أنصف الى الذكور ولا في حنيفة ان العقد يصادف محله بعني محليتها لنفس العقد لا بالنظر الى خصوص العاقدان بل بالتصرف ما يقبل مقصوده والا فني من نفي آدم قابله للولد والتناسل وهو المقصود وكان ينبغي ان يتعدي في جميع الأحكام الا انه تقاعد عن افادة حقيقة المحل للبدل فهو رتب شبيهة والقوى على قوله اشترى ثبوتية عن البرازية فالمصنف مشي هنا على خلاف المفتي به لكن في تصحيح القدوري العلامة قائم معناه ان عامة المصنفين اختاروا واعتقدوا قول أبي حنيفة وان الفتوى عليه جوي (قوله ولا يحد باجنبية في غير القبل مطلقا) أي لا جلدوا ولا رجلا كان محصنا (قوله ولكن يعز) قال في الدرر بنحو الاخرق بالنار وهدم الجدار والتسكين من محل مرتفع بانواع الاجار وفي المحامى والمجلد اصح وفي الفتح يعز بالجنس حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد اللواط قلته الانام سياسة وفي النهر عن البحر التقيد بالامام بفهم ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة وفي المجهره الاستثناء محرم وفيه التعزير ولو لم يكن امر أنه أو أمته من العت بذكره فانزله ولا ينبغي عليه ولا تكون اللواط في المحنة على الصحيح لانه تعالى استعصمها وسماها خبيثة والحنة منزوعة عنها أي عن الحثاثة وقع في الاشياء حرمتها عقلة فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعة فتوجد وقبل غناق الله تعالى طاعة تصفهم الاعلى كالتذكور والاسفل كالاناث والصحيح الاول وفي البحر سميتها أشد من الزنى محرمتها عقلا وشرا وطبعها والزنى ليس بحرام طبعاً أو تزوج حرمة بنزوح وشرا بخلافها وعدم المحل لا تحته بل للتلطظ لانه مطهر على قول وفي الدر عن الجنبي يكفر مسخها عند الجمهور واعلم ان عطف اللواط على ما قبله للغاير لان اثباتها في غير القبل يشعل السرة بعني لكن قال في النهر وأنت خير بانه فيها أي السر لا يسمى وطأاً والظاهر ان اللواط خاصة بالذكور لا يتبعها في قوم لوط وكانوا لا يتوبون غيرهم الخ والحاصل ان العطف للغاير حتى على ما ذكره في النهر وان اختلف التوجه فوجه المغاير على ما ذكره في النهر اختصاص اللواط بآيات الذكر في برونه وعلى ما ذكره العسني ان آيات الاجنبية في غير القبل يشعل غير الدر كالسرة وكلامه يشير الى ان آيات الانثى في دبرها تكون لواطاً أيضاً به صرح في البحر وللواط أحكام أكثر لا يجب به المهر ولا العدة في النكاح الفاسد ولا في الماتى به الشبهة ولا تحل لزواج الاول في النكاح الصحيح ولا ثبت بها الرجعة ولا حرمة المصاهرة عند الأكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو قذف بها لم يحد خلافاً لما وقدمناه بحسب الفصل بها على الفاعل والمفعول بحر واعلم انهم اختلفوا في الشهادة على اللواط فعند أبي حنيفة يكفي إعلان وعندهما لا بد من أربعة كاذبة قال الشافعي جوي وهزاه في الشرع لثبوتية الى السراج واماني آيات البهيمة لا يصح ان يقبل فيه إعلان عند أصحابنا جميعاً ولا يقبل فيه شهادة النساء شرعاً لثبوتية

مطلقاً ولكن يوجب عقوبة ان علم بذلك عند أبي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يحدان علم بالحرمة والا لا (ر) لا يحد (بأجنبية في غير القبل) مطلقاً (أو بلواطاً) عند أبي حنيفة ولكن يعزرو بوضع في البطن حتى يتوب وعندهما وهو حد قول الشافعي يحد حد الزنى في جلدان لم يكن محصناً ويرجم ان كان محصناً

يعطيا حتى تمكنه من نفسها قدر أعمر عنهما المحمود وقال هذا مهرها ولان الله تعالى سعى المجرى فصار
شبهة ولهذا قال امهرتك كذا لا زني بك لم يجب المحمود كذا اذا قال استأجرتك أو غدي هذا لعلك
أو مكنتني من نفسك كذا عني وقوله ولهذا قال امهرتك الخ فعدم المحمود الاتفاق كذا كره على وجه
الاستبعاد وهم انما يستشهدون بالتفق عليه لكن في النهر عن الفتح والحق في هذا كله وجوب المحم
(قوله من السلطان) ولو بأمر منه نهر عن جامع الفضولين وظاهر إطلاق المصنف الا كراهه بعد اختيار
قولهما وظاهر عبارة الهاديه اختيار قول أبي حنيفة جوى (قوله وكان أبو حنيفة يقول أولي الجحد) لان
انتشار الالة دليل على تحقق الاختيار عيني (قوله ثم رجع وقال لا يحد) لان انتشارها كما يقع طوعا
قد يحق طوعا كما في حق النساء فأورث شبهة عيني وتقدم انه ان ادعى الشبهة بالاكراه لا يقبل ما لم يتم
البينة بخلاف دعواه الشبهة بغير الاكراه حيث يدرا عنه المحمود مجرد دعواه (قوله وان كرهه غير
السلطان حده عند الخ) قالوا هذا اختلاف عصر في زمنه لم يكن له من القوة ما يمكن دفعه وكانت
في زمنه المال ككل متقلب ولا سيما في زماننا ففتى قولهما نهر (قوله ان انكره الآخر) عند أبي حنيفة
مطلقا عني يعني ادعى المنكر شبهة ما قال تزوجت اياهم فلا هذه المسئلة على وجهين أحدهما ان يقر أو
ما زني بفلانة وقالت له تزوجني أو أقرت با زني أو بعام فلان أو قال فلان تزوجت اياهم ويجب العقر وان
كانت معتوبة بان لا مهر لها وانها يمان يقر اربعة زني بفلانة فقالت ما زني ولا أعرفه أو أقرت اربعة
بازني مع فلان وقال فلان ما زنت بها ولا عرفها فلا يحد المحمود عند أبي حنيفة رد وحايتها والمحصل
ان في الوجه الأول وهو ما اذا أقر أحدهما ما زني وأنكر الآخر وادعى شبهة هي التزوج لا يحد واحد
منهما بالاتفاق وفي الوجه الثاني وهو ما اذا أقر أحدهما وانكر الآخر ولم يدع شبهة لا يحد المنكر
بالاتفاق وهل يحد المقر عند أبي حنيفة لا يحد وعند ما يحد جوى عن الرازي (قوله وعند ما يحد)
ان لم يدع المنكر شبهة بل قال ما زنت قلنا الزني فعل مشترك بينهما فاتفقا فموجب عن أحدهما يجب
شبهة في الآخر نهر (قوله يحد المقر بالاتفاق) سكت عن حد المصدق لانه لا يحد لان التصديق مرة
واحدة لا يكفي جوى ومقتضى تقيد التصديق بمرة واحدة انه يحد بالتصدق أربع مرات وليس كذلك
يدل عليه ما في الاشياء قبل كذب الوكالة التصديق اقرارا لا في المحمود (قوله ومن زني بأمة فقتلها الخ)
قد به لانه لو اذهب عنها يوجب عليه قيمتها وسقط به الحد لان الملك ثبت في الحمة العمة افاورث شبهة
أى في ملك المنافع بتعاقب الفوائد الظهيرة بغضبها ثم زني بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهما جميعا
اما لو زني بها ثم غضبها وضمن قيمتها لم يسقط الحد وفي جامع قاضيان لو زني بمرة ثم نكحها لا يسقط الحد
بالاتفاق نهر وان جنت الامة فزني بها ولو بالجنابة فان كانت الجنابة توجب القصاص بان قتلت نفسها
معدا فلا حد عليه وعليه العقر لان من العلم من قال بملكها في هذه الصورة فأورث شبهة وان كانت
الجنابة لا توجب القصاص فان فداها المولى يجب عليه الحد بالاتفاق لان الزاني لم يملك الجنحة وان دفعها
بالجنابة فعلى الخلاف ولو زني بالحرمة فقتلها يوجب الحد مع الذبى بالاجماع لان الحرمة لا تملك بالنكاح
زبلى وقوله فعلى الخلاف أى لاحد في المروي عن أبي يوسف خلافا لهما ولو زني بكبره فافضاها ما ان
كانت مطاوعة لم من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء عليه في الافضاها وضاهاه ولا مهر لها لوجوب
المحدوان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاها ويجب العقر لعدم وجوب الحد وان كانت
مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لائم نظري في الافضاها فان لم يستسكن بولها فعليه دية
المرأة كاملة لانه فوت جنس النفعة على الكمال وان كان يستسكن لثا فلما حد وضمن ثلث الدية لان
جنابته حائقة وان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ثم ان كان البول يستسكن فعليه ثلث الدية ويجب
المهر في ظاهر الرواية وان لم يستسكن فعليه الدية الكاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا للمحدوان كانت
صغيرة يصاحبه مثلها فهي كالكبيرة فيبازرنا لا في سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يصاحبه

من السلطان وكان أبو حنيفة يقول
أولي الجحد وهو قول زفر ثم رجع وقال
لا يحد وان كرهه غير السلطان حد
عنده وعند ما لا يحد (و) لا يحد
(بأقرار) واحدهما أربع مرات
(ان أنكره الآخر) وعند ما
يحد وانما يحد قبله اذا أنكره الآخر
لا يحد وقد لا يحد المقر بالاتفاق
(ومن زني بأمة فقتلها) يفعل الزني

منها فان كان يستمسك بها زمة ثلث الدية والمهر كاملا ولا احد عليه لتكن القصور في معنى الزنى وهو
الابلاج في قبل مشتهرة ولهذا لا يشترط حرمة المصاهرة وان كان لا يستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر
عندهما وعند محمد يضمن المهر أيضا ما ذكرنا زنا بولي واراد به ما ذكر من ان الوطء المحرم في دار الاسلام
يوجب المهر اذا اتى المحدث ولما كان الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جزؤه وضمن الجزء يدخل
في ضمان الكل اذا كان في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كففه قبل البرء دخل ارش
الاصبع في ارش الكف وبسقط احصائه بهذا الوطء لوجود صورة الزنى وهو الوطء المحرم وفي الخط
لو كسر فخما رأة في الزنى أو جرحها ضمن الدية في ماله وحذ لانه شبه العمد في شبه العمد يضمن الدية في ماله
قال الزبلي يعني فيما دون النفس انتهى والمراد من الدية في قوله لو كسر فخما رأة بان في أو جرحها ضمن
الدية ارش الجراحة شيخ عبد الحمى (نقسه) وطلّى زوجته البكر فاضاها ان كانت بمن لا يجمع مثلها
وجب الضمان بالاتفاق وان كانت بمن يجمع مثلها فكذلك عند أبي يوسف خلافا لما الى هذا اشار
العلامة الحموي وكلامه بقدرت جمع قول أبي يوسف ولهذا تعقب ما في الأشباه من كتاب المجنات حيث قال
وطلى زوجته فاضاها أومات فلا ضمان عليه لكون الوطء أخذ من وجهه وهو المهر فموجب به آخر الخ
بقوله ان المهر مقابل بالوطء من حيث انه استمتاع والضمن بالاقضاء ليس من حيث انه وطء يلزم كونه
موجب الشئ بل من حيث ما تب عليه وهو الاقضاء فالمهر باعتبار جهة الاستمتاع والضمن باعتبار
جهة الاقضاء انتهى وذكر قبل هذا ان الضمان على عاقلة الزوج (قوله زمة المحدث والقيمة) لانه جنى
جنايتين فيوفر على كل واحدة منهما حكم المحدث بالزنى والقيمة بالقتل كما اذا زنى بها ثم زنى زوجها لا يقال لما
ماتت بفعل الزنى صار الزنى قتلًا فوجب ان لا يعتبر الا القتل وسقط اعتبار الزنى كقطع اليد اذا سرى
الى النفس حتى لا يجب الاضمان للنفس من الدية أو القصاص لا تقول ضمان البدل البدل وضمان
النفس بدل النفس والبدن تابعة للنفس كالأعضاء فان الأعضاء تلك هلاك النفس تبعوا بدخل
ضمانها في ضمان النفس بخلاف المحدث وضمان النفس لانهم احقان مختلفان وجانبين مختلفين احدهما
بالزنى والاخر بآلاف النفس فصار كمن شرب الخمر الذي فانه يحدو بضمن قيمة الخمر الذي لمسا قنار بولي
(قوله وقال أبو يوسف لا يحد) لذلك اياهما ضمان قيمتهما ولما كان الاستناد بظهور القائم دون التلاشي
بقى ان يقال ظاهر قول الشارح وقال أبو يوسف ان هذا مذهبه والذي في الزبلي والعيني والنهر وعن
أبي يوسف (قوله يؤخذ بالقصاص) فاستلزام قضاء الغاشي ليتمكن الولي من استيفائه لانه شرط
لا يجوز بدونه جوى عن النهاية (قوله لا بالحد) مثل حد الزنى وشرب الخمر وحد القذف لان الحدود
حق الله وهو المكلف باقامتها فلا يقدر على اقامتها على نفسه لان ذلك بطريق الخزي والنكال وفعل
بأنه كفعله لانه مأمور فلا يشرع بخلاف حقوق العباد عني (قوله وان احتاج) أى من له الحق الى
الاستعانة بما لا يمكنه من الاستيفاء لان الاستيفاء يحصل باحد امرين كافي الدرر وغيرهما بما يكتبه
أو بالاستعانة بجمعة المسلمين

(ارسمه المحدث والقيمة) وقال أبو يوسف
لا يحد (والخليفة) أى الامام الذى
ليس فوقه امام اذا قبل انسانا غير
حق أو تلف مال انسان أو فسد
أو شرب خمر أو نحوه (وأنشد
مالة الصالح والاموال) ويستوفى من
مالة الصالح (وأن احتاج الى الدية
فالمسلمون متعنه
باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها)
والاصل ان الشهادة على المحدود
الحالصة لله سبحانه تبطل بتقدم
المحددنا وعند الشافعى لا تبطل

(باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها)

قدم ان الزنى ثبت اماما للينة أو لأقرار ثم ذكر في هذا الباب اسباب ترددها الشهادة كالقتل والاختلاف
في الزمان والمكان والمجهل بالزنى بها وكذا الرجوع عنها وكل هذه عوارض على خلاف الأصل فتاسب
تأخيرها نهر (قوله وعند الشافعى لا تبطل) لنا قول عمر بن الخطاب شهدوا في حد من شهدوا به عند
حضرته فانما شهدهم وضغن ولا شهادة لهم ولان الشاهد متى عاين الزنى ونحوه فهو مختار بين حبتين
حسبة اذا الشهادة ليقام المحدث فيحصل الزنا جاز قال تعالى وافقوا الشهادة لله وحسبة السور على المسلم فان

الشارع يذب اليه قال عليه السلام من ستر على اخيه الملعون عورة الله عورته يوم القيامة وقال تعالى
 ان الذين يجيبون ان تبسيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم وتأخير الاداء لا يغفلوا ما ان يكون للستر
 اولافان كان الستر فالأقدام على الاداء بذلك لضغينة حركهم فبتهون ولا شهادة عليهم وان كان لا للستر
 صار واآمنين فاستبين بالتأخير لان اداء الشهادة من الواجبات وتأخيرها فاسق ولهذا أخر الشهادة
 في حقوق العباد عذاب المدي بلا عذر لا تقبل شهادته زبلي وقوله حسبت أي اجبرني مطلوبين يقال
 احتسب بكذا اجرا عند الله والاسم المحسبة بكسر الميم وهي الاجر والجمع المحسب عزى عن الكفاية
 والضغينة المحقد والعداوة ددر (قوله وان الاقرار بالتقادم) جعل المتقادم مفعلا لا اقرار وليس كذلك
 بل هو مفعول للحدود وصواب العبارة وان الاقرار بالمحدود والمتقادم لا يبطل جوى (قوله لا يبطل عندنا)
 لعدم التهمة (قوله شهد ويجد الخ) أخر الشهادة بما زنى عن الاقرار لقلة ثبوت الزنى بالشهادة وثبوت
 حتى لا ينقل عن السلف ثبوت الزنى عند الامام بالشهادة اذ ربه بأربعة رجال عدول الى اثنتين كما قيل
 في المتكلمة مما يندبر وجوده جوى عن المتنازع (قوله أي سبب حد) اتجمعه الشارح اشارة الى ان
 متقادم مفعول موصوف محدود وهذا هو معنى التساهل الذي ذكره في التفرغهم انما يشهدون بسبب
 المحدود والتقادم مفعول في الحقيقة كذا في الفتح انتهى ولهذا ذكر في الترتيب لانه ان اسناد التقادم الى المحدود
 مجاز (قوله سوى حد القذف) لان الدعوى فيه شرط فيجعل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب
 بنفسه ددر ولا زنى حتى العبد هو لا يسطع بالتقادم واعلم ان في قوله سوى حد القذف دلالة ظاهرة
 على ان المراد بالمحد في قوله شهدوا بمحد ما هو الاغم من حد الزنى لا خصوصه فلو ابدل العنى قوله أي
 شهدت بربعة بقوله أي شهدوا بالشهادة لم يتقدم لكان اولى (قوله لم يجدوا الشخص) واما الشهود فيحدون
 عند البعض وقيل لا كذا في التنوير وهو غير صحيح اقامة الحمد عليهم لكونه سبب القول لا السبب بل
 في الترتيب لانه وقال الكرخي الظاهر انه لا يجب عليهم الحداه لان عددهم متكامل والاهلية للشهادة
 موجودة وذلك يمنع ان يكون كلامهم قذفا عانة (قوله ولكن ضمن السرقة) لان التقادم لا يضره
 لانه حق العبد ددر واشار الشارح بقوله أي المروق الى ان المصدر في كلام المصنف بمعنى اسم المفعول
 (قوله وهذا الخ) أي الذي قلناه من تقدير التقادم بشهر اذا لم يكن بين القضاة وبينهم ميسر شهر وكذا
 لو كان التقادم لعذر مرض او خوف طر يقترن بزيادة عن الكمال (قوله اما اذا كان تقبل شهادتهم)
 لان المانع بعدهم عن الامام فلا تتحقق التهمة عانة (قوله زوال الرأفة) هو الاصح (قوله أي غائبة عن
 مجلس القضاء) أي وهم يعرفونها بزيادة وسبأ في كلام المصنف ما يدل عليه (قوله حد الزنى)
 باجماع الاربعه وكذا لأقربا زنى بغائبة شهر يعني بقسام عليه المحدد لا جامع (قوله وكذا اذا أقرانه زنى
 بغائبة وهي غائبة حد المقر) لانه عليه السلام رجم ما عزا للقائمة حين أقر بالزنى بغائبة عيني (قوله)
 بخلاف السرقة لان الغائبة تقوت الدعوى وهي شرط في السرقة دون الزنى ددر وغيره ما يقتضاه عدم
 قبول الشهادة بالسرقة بدون الدعوى وليس كذلك في الترتيب لانه الشهادة على السرقة بدون الدعوى
 تقبل شهادتها ما يجس السارق الى ان يجي المروق منه كافي البرهان انتهى فان قلت ينبغي ان لا يجد
 في الزنى ايضا حتى يحضر الغائب لا احتمال اذ يدعي النكاح فيكون شبهة قلت دعوى النكاح شبهة لا احتمال
 الصديق فيجب واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر عيني وغيره وفيه انه بشكل بمالوا أقربا زنى وهي
 ترساه حيث لا يجد المقر كاسبق (قوله لا يجد الزنى) لم يجوز ان تكون زوجته او امته بل هو الظاهر بخلاف
 الاقرار لانه لا يخفى عليه من هي واحتمال ان تكون امته بالميراث ولا يعرفها لا اعتبار به لانه ثابت
 في المروفة ايضا وقال الشيهود بعد قوله لم لا يعرفها هي فإلانة لا يجدوا حدتهم من غير الحائفة (قوله)
 كاختلافهم في طوعها) قد بينه لان الاختلاف في طوعها وتصرفها ومنها وزناها وبها غير مانع من
 (قوله أي كمال الجهد) أي بالشهادة المذكورة ولم الظاهر ان يقال كمالا عدمها ما جوى (قوله عند

أى حذقة) لان المشهود به قد اختلف لان الزنى فعل واحد يقوم بهما وكل ما هو فعل واحد يقوم بهما
لا يتصف بوصفين متضادين وهو لا يمتد له وصفين متضادين لان الطوع وجوب اشتراكتهما فى الزنى
والكره وجوب انفاد الرجل به واجتماع الوصفين المتضادين متعذر فمكان كل واحد منهما اختلاف الآخر
واختلاف المشهود به ولم يتم على كل واحد منهما نصاب الشهادة عناية وفيه انه يحتمل ان تكون فى اول
الفعل مكرهه وفى آخره مائنة وانى ائندى (قوله وعندها احد الرجل وحده) لاتفاهم على انه زنى
وغاية الامر ان اثنين يقران بزيادة جنائية هي اكرامه نهر (قوله فى غير بيت واحد) كذا فى بعض النسخ
وهو الصواب وفى بعضها فى بيت واحد وهو خطأ الا ان ايراد البت البت الكبير جوى (قوله أى لا حد
على الكل فى اختلاف المكان الخ) ظاهر هذا ان قول المصنف ولو على كل زنى أو بعة يتعلق بمسألة
الاختلاف فى المكان فقط فقتضاء انه يجب فيما اذا كان الاختلاف فى الطوعية او الزمان وقد تم عدد
أربعة على كل زنى وهو كذلك لان الشهادة انما ردت فى جانب الاختلاف فى المكان لا فى غيره فكذب أحد
الفر يقين ولم يوجد التيقن اذا كان الاختلاف فى الزمان او الطوعية أما فى الزمان فظاهر وكذا فى
الطوعية بان شهادته زنى بربعة انه زنى بها طائفة واربعة انه زنى بها مكرهه بمكان حيث لم يذكر وقتا واحدا
لعدم التيقن بكذب أحد الفر يقين (قوله بان شهادته زنى بربعة على رجل الخ) ولكن شرط ان يذكر وقتا
واحدا للتيقن بكذب أحد الفر يقين واتخاذ الشهود ايضا لما ذكرنا عني لان كلامهم وقع شهادة
صورة فاسقة لمحمدتهم (قوله فى بيت واحد) هذا اذا كان البت صغيرا وأما اذا كان كبيرا فلا درر
(قوله والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة) لاختلاف المكان حقيقة وجبه الاستقصان ان التوفيق يمكن
بان يكون ابتداء الفعل فى زاوية وانتهائه فى زاوية اخرى ينتقل اليه بالاضطراب وكذا الاختلاف فى
ساعتين من يوم متقاربتين بحيث يمكن ان يمتد الزنى اليهما عني فان قيل التوفيق فى المحذور غير مشروع
لانه احتسابا لا لاقامة المحذور فأمرا بالاحتياط لدرته قلنا انما شرع التوفيق فى المحذور صيانة للدين من
التعطيل فانه لو شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد انه زنى بفلانة تقبل وتعمل شهادة كل واحد
منهم على الزنى الذى شهد به صاحبه وان لم يصح به فى شهادته جوى وفى الشريعة لا يثبت من البرهان ما يشير
اليه وهذا بقيدانه لا يشترط رؤيا الاربعة كليل فى المسئلة فى زمن واحد ما يصح رواجا بقيد الاختلاف
فى الزمن من حيث لا تقبل الا اذا لم يفحش كالاختلاف فى ساعتين من يوم متقاربتين بحيث يمكن ان يمتد
الزنى اليهما كما فى (قوله وهى بكر) اورثناه وقرناه ردا وكذا لو شهدوا على رجل بالزنى وهو محجوب عني
(قوله فقلن هى بكر) لوقال فقبل البشمل خبر الواحدة منهن لكان اولى لما فى النهر عن كافى الحاكم من ان
الواحدة تنكفى (قوله فسق) جميع فاسق ككفر جمع فاسق (قوله وان شهد الاصول ايضا) لانها قد ردت
من وجه برده شهادة الفروع فى عين تلك الحادثة اذ هم مأخوذون بمقامهم بالامر والقبيل والشهادة متى ردت
لثمة لم تقبل فى عين تلك الحادثة أصلا وانما تقبل فى المال شهادة الاصول بعدما ردت شهادة الفروع لان
شهادة الاصول لم ترد حقيقة وانما حصل فيها شبهة الرد والمال يثبت مع الشبهة دون الحد ووردت شهادة
الاصول لم تقبل شهادة الاصول ولا الفروع بعده ابدأ هذا اذا ردت شهادتهم لثمة مع الأهلية وان ردت
لعدم الأهلية كالعبد والكفار تقبل شهادتهم فى تلك المحادثة بعد العتق والاسلام والى المنازع بل
(قوله لم يعد احد) أما فى الصورة الاولى فلان الزنى لا يتحقق مع البكارة فظهر كذبهم يقين فلا يجب المحذور
عليها ولا على الشهود لان عددهم متكامل وانما سقط المحذور عنها بقول النساء انها بكر وقولن حجة
فى أسقاط الحد لافى بجايه وأما اذا كان الشهود فسقة فلان الفاسق من اهل التحمل والادام وان كان
فى أدائه نوع قصور لثمة الكذب ولذا لو قفى القاضى بشهادته بتغذيفت الزنى بشهادتهم من وجه
باعتبار الأهلية ولا يثبت من وجه باعتبار القصور فباعتبار القصور فى الاداسقط المحذور عنها باعتبار
أهلية الاداسقط عن الشهود ايضا وأما اذا شهد الفروع فبإضافته من زيادة الشبهة لان احتجالي الكذب

ونشهدا حد الرجل وحده (اد)
كاختلافهم (فى البلد)
انسان انه زنى بها بالبصرة وآثر ان
انه زنى بها بالكوفة فلا أحد عليها
ولا على الشهود وعند زفر بعد الشهود
والقبيل بالادام اتفاق لان الحكم
لا يختلف بالمكان اذا كان فى غير
بيت واحد (زوى على كل زنى) أى
لا حد على الكل فى اختلاف المكان
ولو شهد على كل زنى (اربعة) بان
شهد أربعة على رجل انه زنى بفلانة
بغير ادوار بعة آخر وان زنى
بها بالبصرة (ولو اختلفت فى بيت
واحد) بان شهدا ثمان زنى بها
فى زاوية بهذا البيت وشهدا ثمان
ان زنى بها فى زاوية اخرى من هذا
البيت (حد الرجل والمرأة) استقصا
والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة
وهو قول زفر (بان نظرت النساء اليها
امرأه وهى بكر) بان والشهود فسقة
فقلن هى بكر أى شهد أربعة فروع
(أو شهدوا) أى شهد أربعة (أصول ايضا)
رجل (وان شهد الفروع لم يعد
على عين ما شهد الفروع (لم يعد
أحد) من الزانى والزانية والشهود
فى الصورة المذكورة

هو وجوبه بقيد عدم جواز زيادتها في اجمع (قوله ولورجع أحد من الاربعة بعد الرجم حد الرابع وحده)
 لا تقبل شهادة بالرجوع فذنا قال في البحر وشارى الى انه لو كان حده المجلد فله شاهدان ثم يرد رجوع
 واحد منهم فانه بعد الرجم بالاولى يعني بطلب المقدوف بقدر الرجوع لانه لو وجدوا أحدهم بعد الرجم
 على واحد منهم لظهور انهما لم تكن شهادة بل هي قذف في ذلك الوقت فصار واقفا ذن من حياتهم والحمد
 لا يورث على ما سيجي الخ والمحال ان المقدوف اذا كان ميتا وقت القذف بعد القاذف بطلب من وقع
 القذف في نفسه بخلاف ما اذا كان المقدوف حيا ومات حيث لا يورث الحمد والشهادة انما صارت قذفا عند
 رجوعه وهو في هذه الحالة ميت فليس كل من وقع القذف في نفسه بطلب اقامته بجهة الاصل لا بطريق
 الوراثة كاسيحي (قوله وغرم ربيع الدية) لان الذي تلف بشهادته ربيع الحق فهو كذا كالرجم واحد
 منهم بضم ربيع الدية لان تلف النفس بشهادتهم فيضمنون واقتل عليهم عندنا يعني (قوله وقال
 الشافعي يجب القتل) لكونهم سباعا يعني (قوله وقال زفر لحد الرابع) لان كلامه وقع شهادة عني
 (قوله وقال محمد وزفر حد الرابع فقط) لان القضاء حصل بالشهادة رجوعه بطل شهادته في حقه لافي
 حق غيره ولما ان الامضاء في باب الحدود لم يحن بالقضاء فصار كانه رجع قبل القضاء فعدود جميعا
 يعني (قوله ولورجع أحد النجسة لاشئ عليه) اذني من يتي شهادته كل كلفني وهو الاربعة درر وأفر
 الضمير رعاية لارجع ولوراعي الخبر لقال وهم وكان أولى لانه عطف الغاية شغنا (قوله بعد القضاء
 والامضاء) أي استيفاء الرجم (قوله فان رجع أنعم من الاربعة الباقية حد) لانفساخ القضاء بالرجم في
 حقهما وفيه خلاف زفر وغرم ربيع الدية انصافا وعلى أصل الثلاثة بضمنا خمس الدية لان الاعتبار
 عندهم الرجوع من رجع الا في رواية عنهم كقولنا يعتبر بقا من بقي عني ولورجع الثالث كان عليه ربيع
 الدية ولورجع النجسة فعن الدية انما سأل عن المحاوي وانما زاد الاول يعني من النجسة برجع الثاني
 لانه وجد منه الموجب للحد واللعن وهو قذفه واتلافه بشهادته وانما امتنع الرجوع لمصلحة وهو بقاء
 من يقوم بالحقوق فاذا زال المانع برجع الثاني ظهر الوجوب بغير (قوله ومن المترك) أي برجوعه وطواه
 اكتمامه لانه ضمن ظهر وسأني في كلام الشارح ما يدل عليه وهو قوله هذا اذا رجع عن التزكية
 والتزكية ان يقول المترك هم احرار مسلمون عدول اما لو اقتصر على هم عدول فلا ضمان عليه اذ اظهروا
 عبدا اتقا شربا لثلاثة عن الفسخ لانهم صادقون اذ الرق لا ينافي العبدية بل ينافي (قوله وعندهما لا ضمان
 عليه) لانه انني على الشهود خيرا فصار كشهود الاحصان وانهم لم يضمنوا لكان ضمان عدوان وذلك
 بالباشرة أو التنبؤ بل يوجد واحد منهم بما المباشرة فظاهر وكذا التنبؤ لان سبب الاتلاف الزنى وهم
 لم يشبهوه وانما انواع الشهود خيرا وذلك لا يوجب ضمان كشود الاحصان فيكون في بيت المال
 ولا في حنفية ان الشهادة لا تعمل ولا تكون حجة الا بالتزكية فصار كماله العلة لازمه القضي
 القضاء بالثبينة بخلاف شهود الاحصان لان الاحصان علامة ولهذا اشترط الذكورة في التزكية دون
 شهود الاحصان ولا فرق في التزكية بين ان تكون بلفظ الشهادة أو بآخر والانه لا يشترط فيها لفظ الشهادة
 زباني (قوله وهذا الذي رجوع الزكي الخ) قيد برجع الزكي لان شهود الاحصان لا ضمان عليهم
 ولورجعوا خلافا لغيره وهو مبني على ان الاحصان هل هو شربا معمل للعة وهو الزاني أو لا قال الزباني
 ولا ضمان على الشهود لان كلامهم لم يقع شهادة ولا يحسدون للقذف لانهم قذفوا حيا وتضمنت فلا يورث
 الخ (قوله لان كلامهم لم يقع شهادة لظهور عدم اهليتهم لها) (قوله واما لو ثبت على التزكية) اوقال
 أعطت نهر (قوله لم يضمن) لانه اخذت فيما عمل لعامة المسلمين فصار كالكافي زباني (قوله
 كالقتل من أمر برجه) أي كالقتل المأمور برجه من أمره القاضي برجه وعلى هذا الفعل مبني للفاعل
 كاهو الزانية والمفعول محذوف وهذا أولى من جعل من مفعولا والفاعل محذوف لان البصريين
 لا يجوزون حذف الفاعل وكذا الكوفيون الا كسباني وانما قلنا أولى ولم نقل الصواب لمجوزا الخبر

(ولو رجع أحد من الاربعة بعد
 الرجم حد) ان رجع وحده (وغرم
 ربيع الدية) عندهم وقال الشافعي
 ربيع القتل دون المال وقال زفر
 يجب القتل ايضا (و) لورجع
 لا يحد الرابع ايضا (و) لورجع
 (قوله) أي قبل الرجم بعد القضاء
 (أشياء) أي الشهود (ولا رجع) أيضا
 (حدوا) أي الشهود وقال محمد وزفر حد
 على الشهود وعليه وقال محمد واحد منهم
 الرابع فقط وان رجع واحد منهم
 قبل القضاء والامضاء حد واجبا
 أيضا وقال زفر حد الرابع فقط (ولو
 رجع) بعد القضاء والامضاء (أحد
 رجع) لاشئ عليه (أي على
 النجسة لاشئ عليه) فان رجع
 ارجع من الحد والغرامة (حدوا وغرموا
 آخر) من الاربعة الباقية (وضمن المترك
 ربيع الدية) انصافا (وضمن المترك
 دية الرجوع ان ظهر واعبدا) عند
 أي حنفية وعندهما لا ضمان اذا
 ولكن الدية في بيت التزكية وقال هم
 رجع المترك عن التزكية التزكية
 عبدا وكذا لا يضمن التزكية
 مع على جهلهم واما لو ثبت على التزكية
 ونهروا نهم عبدا لم يضمن ولكن
 النعمان في بيت المال عندهم (كما
 لو قتل من أمر برجه) أي ضمن المترك
 كما يضمن دية القتل من أمر برجه فقتله
 ننهروا وكذلك) أي عبدا

على مذهب الكسائي يجوز تخفيف القاعل حموى (قوله وفي القياس يجب القصاص) لانه قتل
نفسا معصومة بغير حق عيني (قوله وفي الاستحسان الخ) لان القضاء وقت القتل كان جميعا ظاهرا
فاورث شبهة قيد بأمره لانه لو قتل قبله كان على التماس القصاص في العمد والدية على عاقلة في الخطأ
وظاهر ان المراد بالامر هو الكامل وهو ان يكون بعد استيفاء ما لا يدمنه أmaal لو كان ناقصا بان كان قبل
تعديل الشهود خطأ منه وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ وقيدا بأمر بوجبه لان المأمور بقتله
قصاصا للقتل وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ ظاهرا للشهود عبيدا وألا تهرعن الزبلي في الدية
وقوله لان القضاة وقت القتل كان جميعا ظاهرا يعني ان القضاء وحده صورة وصورة قضاء القاضو تكفي
لا برأ الشبهة لانه لو كان حقيقة كان مبيحا للدم فصورته يمكن شبهة كالنكاح القاسد يجعل شبهة في اسقاط
المحذور لهذا يجب القصاص على الولي اذا جاءه مشهود بقتله جاعلنا به وقوله لان المأمور بقتله قصاصا لو
قتل وجب القصاص يعني وكان القاتل غير الولي ولهذا علق في الدرر وجوب القصاص على التماس
بان الاستيفاء للولي (قوله في ماله) لانه عمد والواقل لا تغفل العمد حموى (قوله في ثلاث سنين) لانه مال
وجب بنفس القتل وما يجب بنفس القتل بيمين مؤجل حموى (قوله وان رجم الخ) بالنية للفاعل كذا
ضبطه الاساذقي كلام صاحب الهداية ليرجع ضميره الى الزجل في قوله فضر ب رجل عنقه قال في غاية
البيان ويصوبان بنى للأعول نهر وهذه المسئلة تترأى انها مكررة وليس كذلك لانها انما ذكرتها
تفيا لوجوبها على الشهود وهذا للنفى عن القاتل والوضع مختلف أيضا حموى عن قراحصارى (قوله
فدنته في بيت المال) لانه فعل بأمر الامام فينتقل اليه عني ولم أره لدية تؤخذ حالا أو مؤجلة بحر
(قوله وان كان للنظر الى الفرج عدا فسقا) هو قول بعض العلماء حكاية في الجامع الصغير للنس
الائمة وقال في العناية بعد نقله ولكنا نقول النظر الى عورة الغير عند الحاجة يجوز شرعا فان المحتان
يخطر وبقائه تنظر والنساء ينظرن لمعرفة السكارة والاشهاد حجة الى ذلك لانهم لم يروا كاز شاء
في البئر والليل في المحلة لا يسعهم ان يشهدوا انتهى في ان يقال ظاهر كلام الشاش يقتضي ان بعد
النظر الى الفرج وان كان فسقا على القول به لا يمنع من قبول الشهادة وليس كذلك فلوقال كما
في الزبلي والعيني وقال بعضهم لا تقبل لاقرارهم على أنفسهم الفسق لان النظر الى عورة الغير عدا
فسق وانما تقبل شهادتهم اذا وقع اتفاقا من غير قصد لكان موافقا لان القاتل بعدم جواز بعد النظر
يقول بعدم قبول الشهادة (قوله الاحسان) هو محض الاحميدة بعضها ليس من صنع المرأة كحرية
والعقل وبعضها فرض عليه كالاسلام وبعضها مندوب اليه كالنكاح الصحيح والدخول بالمتكوبة
عناية (قوله معناه انكر الدخول الخ) كذا في الزبلي والعيني والبحر ومما انفقه ما في التهر حيث قال انكر
الاحسان أي اجتماع شرائط المتقدمه فيه كان انكر النكاح أو الدخول فيه أو المحرمه انتهى (قوله
فتهم عليه رجل وامرأتان) وكيفية الشهادة بالدخول ان يقول تزوج امرأة جماعة أو باضعها
وكذا قال دخل بها عندها خلافا لآله مشترك بين الوطء والازفاف والمخالوة وازالة ثيابها للدخول اذا
أضيف الى المرأة بحرف الباء يستعمل للجماع بخلاف دخل عليها فانه للزيارة وأفهم كلامه انه تقبل
فيه الشهادة على الشهادة وكذا الشهادة بالتام حموى وفي الشربلية لا يثبت الاحسان لفظ
القرابن ولا يلفظ الا بآتيان وعن الشافعي انه لو شهد على اقراره به شاهدان لا يحد في المحيط تزوجهما
بلاولى ودخل بها قال الثاني لا يكون محصنا لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لا اختلاف العلماء والاخبار
فيه نهر (قوله أي على الاحسان) أو على المنكر بالاحسان حموى عن قراحصارى (قوله أو ولدت
الخ) أي قبل الزنى في مدة تصوره كونه منه وقد أنكر الدخول بها واعترف بآقي الشرائط ظهرا فنقلت قوله
أو ولدت لا يستقيم لانه جله حاله ولا بد في الماضي المثبت من الواو وقد قلت يجوز فيه الضمير بلاوا مثل
جائز قد خرج غلامه وأما قد تكون مقدرة أو يكون تقديره أنكر الاحسان فولدت لانه عطف على

فهمدوا ومتى ثبت الاحصان بالولادة بعد الانكار فبالولادة قبله اولى جوى عن قراحصارى (قوله)
وكنا مقربين بأن الولادتهما) لان الشارع اثبت نسب الولد منه والمحكم بثبوت نسب الولد منه حكم
بالدخول بها ولهذا يعقب الرجوع بل يلى معنى اذ اطلقها بعدما ولدت منه منكرا وطمثها في مدة تصوران
يكون منه شيئا (قوله خلافا لفر والشافعي في الاولى) فزفر بقوله انه شرط في معنى العلة فلا يقبل
فيه شهادة النساء احتمالا للدرء والشافعي يرى على اصله ان شهادتهن غير مقبولة في غير الاموال ولنا
ان الاحصان عبارة عن المحصال المجردة وانها مائة من الزنى فلا تكون في معنى العلة لان ادفى درجات
العلية ان تكون مفضية الى العلول وهو في المانع غير معقول در ولكن ما جعله في الدرر تعريفا لليلة
جعله الز يلى تعريفا للسبب وفرق بينهما بأن العلة ما توجه الى الحكم والسبب ما يفضى اليه (فروع)
خلافاً لطلقة وقال وطه باوانكرت فهو محصن باقراره وهما لان الاقرار جهة كماله قال بعد
الطلاق كنت نصرانية وقال اى ازوج كنت مسلمة فيرجم المحصن ويحلف غيره وبه استغنى عما يوجد
في بعض نسخ المتن من قوله اذا كان احدا من اثنين يحسد كل منهما حدة فيرجم المحصن ويحلف غيره المحصن
بحر ولا يشافيه ما سبق من قول المصنف وهما نصف الاحصان زمن الدخول لان احصانها ما ثاب
بالنظر لاقرار المقر فلهذا يقام حد الزوج على المقر لاقراره دون الآخر لعدم سرية الاقرار عليه ما لم يثبت
احصانه بالينة

وكنا مقربين بأن الولادتهما (رجيم)
الشه وعليه في الصورتين خلافاً لفر
والشافعي في الاولى
(باب حد الشرب)
(من شرب خمر)
المكافئين في دار الاسلام لان الذي
لا يجوز كذا المسلم لا يجزى ان شربها
في دار الحرب

(باب حد الشرب)

أى شرب السكر او المراد المشروب المعبود جوى آخره من الزنى لانه أجمع منه وأغلظ عقوبة وقدمه على حد
الغذف لثبوت الحرمة في الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لانه لصيانة الاموال
اتباعه للنفوس بحر (قوله من شرب خمر) ذكرنا كان او انشئ او خشي مشكلا أخذاهن عموم كلمة من
وهو لاني من ماء العنب اذا غلي واشتد وذوقه باذيقان من بقدف فليس يجرع عند الامام خلافاً لهما
و بقلهما أخذاهن بضع الكبر خاتمة وفي البرهان وهو الاظهر وفي التنوير وعليه القدرى ولو خط
ما لمّا كان كان الماعنا لا لا اذا سكر خاتمة والغاير في المساوى انه حد سكر او لا تغلبا لهما ما طرأ على
المنج وفي المنية لو قال لم أعلم بجرعته متاحد جوى لان العلم بالحرمة يكون حقيقيا وحكما بأن يكون في دارنا
لكن يستثنى منه المحرم اذا دخل دارنا فاسلم فشرب الخمر جازا لانا بحرمة لا يحد بخلاف الزنى بحرمة في كل
ملة وأورد في الدررمة السكر ايضا في كل ملة انتهى وأقول هذا لا يرد اذا يلزم من شرب الخمر وجود
السكر وكذا يستثنى ما اذا شرب الخمر حلال والتجاء الى الحرم فانه لا يحد لانه قد عظم الحرم بخلاف ما اذا
شرب في أصل الحرم فانه حد لانه قد استغف جوى عن البرجندى عن الظهيرة يعنى حذبه عند ارجاءه
من الحرم فتنهى عن اقامة الحمد وفي المساجد والظواهران التقيديا بحلال في كلامه اتفاق اولو استبعاد
فعل هذه الجناية وهو في هذه العادة لا لا احتراز عن الهرم اذا نظر بينهما فرق (قوله المكافئين)
الناطقين في المحاسبة لا يحد الاخرس سواء شهد الشهود عليه أو اشار مباشرة معودة لان الحمدود
لا تثبت بالشهادتين ويحد الاصحى ولو قال ظننتها لينا أو قال لا أعلم انها خير لا يقل ذلك لانه يعرفها انرا جهة
والذوق من غير ابتلاع وان قال ظننتها نبيذا قبل منه لان التنبذ بعد الغلمان والبدنة يشارك الخمر في
الذوق والاراضة بصر (قوله لان الذي الخمر) لان حد السكر والخمر لا يقام على أحدهما الكفار حتى لو ارتد
فشر بخمر او سكر من غيره فاسلم لا يحد لكن في منية المفتي سكر الذي من المحرم حتى الاصح ولعل هذا
هو القدر ولصنف في حذقه قبل الاسلام لانه في فتاوى قارى الهداية أحاب بأن المذهب انه لا يحد وأفتى
المحسن انه يحد واستحسنه بعض المشايخ لان السكر في جميع الاديان حرام وفيها الوسر الذي أوزنى فاسلم

ان ثبت عليه ذلك باقرار أو شهادة المعلنين حدوا ولا فلا نهر (قوله فأخذ رجلا الخ) أفاذا اشتراط وجود
 ربهما وقت العمل دون الادامتنا (قوله موجود) في الهداية موجودة وهو الحق لان الرمح مؤثت
 سماحي وأجاب في النهر بأن تذكر الخبر على معنى الشئ أى وشمر ربهما موجود قال الحموي وأقول لأجاجة
 الى هذا التكليفان دفعوا بمعنى فعل وفعل اذا كان تابعا لوصف لا لصفة علامة التائب فكذلك
 ما هو بمعناه وقد كنت أجبت بهذا عن قول الهداية في فصل كفارة الظهار ان الرقعة عبارة عن الذات
 المرفوق حيث لم يقل المرفوقة انتهى ولو أن المصنف اشتراط وجود الرقعة عن السكر بأن قال بعد قوله
 أو كان سكران ولو بنيدوا أخذوا مع ما شرب منه موجود كان أولى بصره ومانى النهر من انه اكتفى بالسكر
 لاستلزامه ذلك نظرية الحموي بأن الرمح قد تزلزل واستعمال الادوية المزيلة للرقعة عقب الشرب
 انتهى واعلم ان وجه التفسير في كلام صاحب النهران ما عطل به في الاستلزام بقصد عدم إقامة الحد اذا
 ذهبت ربهما بالمعاجة ولوقيل زوال السكر وليس كذلك فلو عطل الاستكفاء بأن وجود السكر من عن
 اشتراط وجود الرقعة لاستقام كلامه بذلك على هذا ما نقله الحموي عن البرجندى عن الخياط من ان
 ذهاب الرقعة بالمعاجة لا يمنع إقامة الحد (قوله وشهد رجلان) بالشراب بعد ان ثبت عند القاضي ان
 الرمح قائم حال الشهادة بان شهدا به أيضا أو بالشراب فقط فيأمر القاضي باستنكاهه فان زالت بعد
 المسافة فلا يثبت من شهدا بالشراب أو بقوله أخذناه ورجمهم موجودة وفي غير الخبر لئلا يثبتوا بأنه
 سكر من غيرهما مع وجود الرقعة المسكرة قال في الحاشية ثم سأله عن النجرامى وكيف شرب ومضى شرب وأين
 شرب انتهى قال في النهر واستغنى المصنف عن ذلك بقوله ورجمها موجود وتصر به بكونه طاعا انتهى
 (قوله أو أقرره) لم يتعرض المصنف لسؤال القاضي المقر عن النجرامى وكيف شرب بها وأين شرب وبني
 ذلك كافي الشهادة وفي قوله ان علم شربه طوعا اشار الى ذلك شربا لئلا (قوله ورجمها موجود) فلا فرق
 في اشتراط عدم التقادم المقر به ذهاب الرمح معدهما بين الشهادة والاقرار واما عند محمد فعدم التقادم
 المقر عند معنى شهر شرط في الشهادة فقط وليس بشرط في الاقرار (قوله ان علم شربه طوعا) بأن
 شهد بذلك وان لم يشهد به لا يقبل بجر ولولا ذلك أكرهت لا يقبل لان الشهود يشهدون بالطوع فلو قيل
 قوله لم يجز أحد ولو شهدنا لأكراه بينة تقدم جوى عن التنازع والخاص ان شروط وجوب الحد خمسة
 الاول وجود رجم النهر الثانى وجود السكر من غير النجرامى الا شربة الحمرة الثالث شهادة رجلين أو اقراره
 مرة واحدة الرابع ان يكون شربه طوعا الخامس ان يكون صاحبيا (قوله وكذا في حالة السكر لا يحد)
 كذا في بعض النسخ فلو حد في سكر لا يكفي به لعدم فائدة بجر وسبقه اليه العيني قال في الشرب لئلا يسهل
 وفيه تأمل انتهى لان الامحاصل وان لم يكن كاملا يصدق عليه انه حد فلا يعاد به بعد وجوه من مناهى
 الشرب لئلا (قوله وانما قيدنا التنبذ الخارج) خلاف المختار قال في النهر وفي طلاق البراز به لو سكر
 من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل المختار في زماننا ومحمد قال محمد ما سكر كثيرة فقلله حرام
 وهو نجس أيضا فالواو يقول محمد أخذنا انتهى (قوله لانه لو كان من نبيذ العسل ونحو ذلك لا يحد)
 هذا انما يتبع اذا جعلت الواو في قوله ولونبيذ العسل اما اذا جعلت عاطفة على ضد الشرط المذكور
 فلا جوى (قوله لا يحد بجره وجود الرقعة) وكذا الرجل لو جدمعه كروته من خمر وكان في عهدى
 حنيفة من يقول بوجوب الحد عليه فقال له الامام لم يحد فقال لان معه آلة الشرب والغسق فقال له الامام
 فارجه اذن فان معه آلة الزنى كذا في الظهيرة وفي حصر الثبوت في البيعة والاقرار دليل على ان من
 يوجدى بيته النجرامى وفاسق أو جلسوا مجلس من شرب بها ولم يرمهم شرب بها لا يحدون بل يعزرون بجر
 (قوله بعد مضى ربهما) لان قيام الابن من أقوى دلائل قرب الشئ فيقدر به بخلاف غيره من الحدود
 لعدم الاثر فيها فتعذر اعتباره وكونه مقر الايشافى التأكيدها اشتراط الرقعة كالأيشافى التأكيدها
 في الزنى باشتراط التكرار روماني الدرهم جعله التقييد بقوله بعد مضى ربهما قيد الحموي عن الاقرار والشهادة

(فأخذ رجلا الخ) أفاذا اشتراط وجود
 سكران ولو بنيدوا أخذوا مع ما شرب منه موجود كان أولى بصره ومانى النهر من انه اكتفى بالسكر
 لاستلزامه ذلك نظرية الحموي بأن الرمح قد تزلزل واستعمال الادوية المزيلة للرقعة عقب الشرب
 انتهى واعلم ان وجه التفسير في كلام صاحب النهران ما عطل به في الاستلزام بقصد عدم إقامة الحد اذا
 ذهبت ربهما بالمعاجة ولوقيل زوال السكر وليس كذلك فلو عطل الاستكفاء بأن وجود السكر من عن
 اشتراط وجود الرقعة لاستقام كلامه بذلك على هذا ما نقله الحموي عن البرجندى عن الخياط من ان
 ذهاب الرقعة بالمعاجة لا يمنع إقامة الحد (قوله وشهد رجلان) بالشراب بعد ان ثبت عند القاضي ان
 الرمح قائم حال الشهادة بان شهدا به أيضا أو بالشراب فقط فيأمر القاضي باستنكاهه فان زالت بعد
 المسافة فلا يثبت من شهدا بالشراب أو بقوله أخذناه ورجمهم موجودة وفي غير الخبر لئلا يثبتوا بأنه
 سكر من غيرهما مع وجود الرقعة المسكرة قال في الحاشية ثم سأله عن النجرامى وكيف شرب ومضى شرب وأين
 شرب انتهى قال في النهر واستغنى المصنف عن ذلك بقوله ورجمها موجود وتصر به بكونه طاعا انتهى
 (قوله أو أقرره) لم يتعرض المصنف لسؤال القاضي المقر عن النجرامى وكيف شرب بها وأين شرب وبني
 ذلك كافي الشهادة وفي قوله ان علم شربه طوعا اشار الى ذلك شربا لئلا (قوله ورجمها موجود) فلا فرق
 في اشتراط عدم التقادم المقر به ذهاب الرمح معدهما بين الشهادة والاقرار واما عند محمد فعدم التقادم
 المقر عند معنى شهر شرط في الشهادة فقط وليس بشرط في الاقرار (قوله ان علم شربه طوعا) بأن
 شهد بذلك وان لم يشهد به لا يقبل بجر ولولا ذلك أكرهت لا يقبل لان الشهود يشهدون بالطوع فلو قيل
 قوله لم يجز أحد ولو شهدنا لأكراه بينة تقدم جوى عن التنازع والخاص ان شروط وجوب الحد خمسة
 الاول وجود رجم النهر الثانى وجود السكر من غير النجرامى الا شربة الحمرة الثالث شهادة رجلين أو اقراره
 مرة واحدة الرابع ان يكون شربه طوعا الخامس ان يكون صاحبيا (قوله وكذا في حالة السكر لا يحد)
 كذا في بعض النسخ فلو حد في سكر لا يكفي به لعدم فائدة بجر وسبقه اليه العيني قال في الشرب لئلا يسهل
 وفيه تأمل انتهى لان الامحاصل وان لم يكن كاملا يصدق عليه انه حد فلا يعاد به بعد وجوه من مناهى
 الشرب لئلا (قوله وانما قيدنا التنبذ الخارج) خلاف المختار قال في النهر وفي طلاق البراز به لو سكر
 من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل المختار في زماننا ومحمد قال محمد ما سكر كثيرة فقلله حرام
 وهو نجس أيضا فالواو يقول محمد أخذنا انتهى (قوله لانه لو كان من نبيذ العسل ونحو ذلك لا يحد)
 هذا انما يتبع اذا جعلت الواو في قوله ولونبيذ العسل اما اذا جعلت عاطفة على ضد الشرط المذكور
 فلا جوى (قوله لا يحد بجره وجود الرقعة) وكذا الرجل لو جدمعه كروته من خمر وكان في عهدى
 حنيفة من يقول بوجوب الحد عليه فقال له الامام لم يحد فقال لان معه آلة الشرب والغسق فقال له الامام
 فارجه اذن فان معه آلة الزنى كذا في الظهيرة وفي حصر الثبوت في البيعة والاقرار دليل على ان من
 يوجدى بيته النجرامى وفاسق أو جلسوا مجلس من شرب بها ولم يرمهم شرب بها لا يحدون بل يعزرون بجر
 (قوله بعد مضى ربهما) لان قيام الابن من أقوى دلائل قرب الشئ فيقدر به بخلاف غيره من الحدود
 لعدم الاثر فيها فتعذر اعتباره وكونه مقر الايشافى التأكيدها اشتراط الرقعة كالأيشافى التأكيدها
 في الزنى باشتراط التكرار روماني الدرهم جعله التقييد بقوله بعد مضى ربهما قيد الحموي عن الاقرار والشهادة

انتهى أي جمعهما لان المجموع يشمل الكل والبعض بخلاف الجميع بحسب الاستعمال كما سلكه الشيخ
 خالفي شرحه على الآجر ومبني الأثرية ولا يغناها لفظة عكس ذلك شيئا واعلم ان وجود الرأفة لا يذهب
 عنها سواء كان قد شرب الخمر أو سكر من نيت أو قول الزباني وأشار في الهداية إلى أنه لا يشترط قائل في البهراية
 غير صحيح لانه قال أولا ومن شرب الخمر فأخذور بهما موجودة أو ماؤها وهو سكران وناسبا كان أخذور
 التهور دور بهما توجد أو سكران أو كونه سكران مفرد عن اشتراط وجود الرأفة ألا يوجد سكران بنيت رأفة
 ما شر به انتهى وفيه نظر اذا ما نقله في البحر من الهداية لا ينافي ما إذا طاء الزباني من أن في كلام الهداية
 إشارة إلى عدم اشتراط وجود الرأفة اذا سكر من نيت مثلا فيكتفي بالسكر عن اشتراط وجود الرأفة حتى
 لو ذهبت إلى وجوب المعالجة لم يكن ذلك مانعا من إقامة المحدث كما قد مرنا من الرجندی معن بالخطب وهذا الذي
 قد فهمه الزباني من عبارة الهداية هو الظاهر مما نقله في البحر عنها أولا وناسبا حتى عبر بالاشارة
 بذلك وقوله في البحر وكونه سكران مفرد الخ تقرر بل كلام الزباني وتعليله ذلك بقوله ألا يوجد سكران الخ
 غير مسلم لما عرفت من عدم التلازم بينهما (قوله أو لفر حال كونه سكران) لانه يحتمل التكذيب فيصالح
 لذنه وول كلامه ان اقرار حال السكر بالمحدود المخالصة غير صحيح اما غير المخالصة كذا التذوق فيصعب
 وعرف من ان اقراره بحقوق العباد المخالصة كالقتل والاموال والنسكاح صحيح بالاولى ولذا لو اقر
 بالرفقة أخذ منه المال ولم يقطع وقالوا ان اردنا به غير صحيح أي قضا كافي الشرب لا ينافي عن الفتح اما ما به
 فان كان في الواقع قصد التكليم به ذكر المنهاة كسكر والافلاتي ولو أسلم ينبغي ان يصح كلام المكره
 زباني وفي التبرع عن الفتح مبني على ما سبق فيجب ان يكون اسلام المكره اسلام عندنا كان كان
 حريسا وان كان ذميا لا يكون اسلاما انتهى فيصالح كلام الزباني على العمري وكلام الفتح على الذي تقرر
 المخالفة هذا اذا سكر من محرم ولما اذا سكر من مباح كشراب المضر والمكره فلا تنصير صفة لانه بمنزلة
 الاغماء لعدم الجناية وفي المحاسبة لو زال عقله بالخبث وطلق ان كان يعلم حين تناول وقع والا فلا وعن
 أبي يوسف ومحمد لا يقع من غير فصل وهو الصحيح انتهى وهذا يدل على ان الخبث حلال على الصحيح صر
 وبخالفه ما جزم به في التنوير من كتاب الاشربة بحرمته ونصه ومحرم كل الخبث والخبثية والافيون لسكن
 دون حرمة الخمر انتهى قلت التوفيق بينهما يمكن بان يحصل تعميم البحر الا لاحقة على أحد نوعي الخبث فلا
 ينافي ما جزم به في التنوير من الحرمة لمجمله على النوع الا أن نلن الخبث على نوعين كما نقله شيخنا من
 القهستاني آخر كتاب الاشربة ونصه ان الخبث أحد نوعي شجر القات حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى
 بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافربس لانه وان اختل العقل به ولكنه لا يزيله وعليه يجعل ما في الهداية
 وغيرها من اباحة الخبث كافي شرح السبب ونقل شيخنا بضاعت نوح أخذ في الاشربة ان الخبث ثلاثة
 أصناف منه ما زهره أسود ومنه ما زهره أحمر ومنه ما زهره أبيض واخيه الاسود ثم الاجر والابيض أسلم
 منهما وهو المستعمل لتسكين الاوجاع ومنع التزلات والتنويم لكن فيسبب العقل ويحدث الخفاف وكثيره
 يقتل اذا لم يمتحى ووزن المتقالين من الاسود يقتل كيان درهمين من الافيون يقتل اذا لم يمتحى واعلم ان
 السكران كالمسحوق الذي سبغ كافي الاشياء وغيرها وهي الرذلة والافرا بالحدود والمخالصة والاهاد على
 شهادته وتزويج الصغيرة أو الصغير بأقل من مهر المثل أو بأكثره فانه لا يتوقف والوكيل بالطلاق
 اذا سكر فطلق لم يقع والوكيل بالبيع اذا سكر فباع لم ينفذ ولو غضب من صاحبه ورد عليه وهو سكران لا يبرأ
 انتهى وكون المسائل المستتابة سبعة ينبغي على مذهب الامام ومحمد من ان اردنا به لا يصح واما عندنا في
 يوسف فاخذنا كغير كافي الزباني عن التذخيرة والخلاف فيما لو سكر من محرم فلو من مباح لم يكره بالافتاق
 وانما لا يصح اردنا به فلا يتبين امر أنه لعدم القصد والاعتقاد كافي الزباني وفي العناية زوى ان عبد الرحمن
 ابن عوف صنع طعاما فدعا بعض أصحابه فأكلوا وسقاهم خرا وكان ذلك قبل نحرهما فأمهم في صلاة
 المغرب عبد الرحمن أو غيره وقرأ سورة الكافرون بطرح اللات مع ان اعتقادها كفر ولم يكن ذلك كفرا

(أو ما سكر من سكران بانزال
 عقله)

من ذلك القارئ فعمل ان السكان لا يكفر بما جرى على لسانه من الكفر انتهى فان قلت كان الكفر من
 الاعتقاد فكذلك الاسلام وبمعنى اسلام السكان وانما اجراء كلمة الكفر على لسانه غير متوقف على تبدل
 الاعتقاد كالصاحي فلم توقف هنا قلت نعم الا ان السكان له نوع تمييز بدليل توجيه الخطاب اليه وجمعة
 طلاقه ونحوه لان السكر يخلط عقله ولا يسلبه فاعترفنا ذلك القدر في صحة اسلامه دون كفره لان الاسلام
 يعولوا على كافي عليه كما في ارتداد المكركه واسلامه واما الثاني فلان الصحاح اذا جرى على لسانه الكفر دل على
 الاستغفاف بالدين اثبات عقله فيكفر بخلاف السكان وما في الكتاب استغسان والقياس ان تبين امره
 جوى عن الرمز قال لكن في الجواب الاول انظر بعلم عرجة المحواشي يعقوبية انتهى وقوله واما الثاني
 هو قوله وانما اجراء كلمة الكفر الخ (قوله لا يحد في جميع الصور المذكورة) اما سقوط الحد فيها اذا
 شهدوا به أو أقر بعد مضى الرأفة فالتقدم وفي الرجوع فلانه نخلص حق الله وفيما اذا وجد منه راحة
 انجزا وقتا ما يهدون اقرار ولا ينفه فلانه يجهل انه شر بما كرها أو مضطرا والرافة تحتمله أيضا فلا يجب
 بالشك وفيما اذا أقر وهو سكران فلان الاقرار يجهل الكذب فكان شبهة (قوله خلافا للحد في صورة
 الاقرار والشهادة بعد المضى) هذا معنى على ان التقدم في التبر مقدور شهر عنده كثير من الحدود
 فيما اذا ثبت عليه بالينة وان ثبت بالاقرار يؤخذ بالاقرار ولا يسلط بالتقدم لمحدث لم يشترط وجود
 الرأفة ان عثمان أقام الحد على الوليد بن عقبة بشهادة الشهود ولم يشترط وجود الرأفة عني ولا هناك
 تكون من غير كمال الشاعر

يقولون لى أنكه شربت مدامة * فقلت لهم لا بل أكلت السفرحلا

وله ما قول ابن مسعود فحين شرب الخمر تلتوه ورمز ورم استكبهوه فان وجدته راحة انجزا فجلده وع
 عمره انى برجل قد شرب الخمر بعد ما ذهب الخمر وانما اعترف به فعرزه ويحدوه ولا يقال هذا استدلال
 بنى الحكم عند انتفاء الشرط وهو فاسد لانا نقول بل هو استدلال بعوم الاجماع لان ثبوت هذا الحد
 كان باجماع العصاة وكان اجماعهم برأى عمر وابن مسعود قد شرط فيه الرأفة والاجماع عند عدم
 الرأفة ومطلق قوله عليه السلام من شرب الخمر فجلده مخصص بانضطر والمكره في ان تخصصه
 ايضا باجماعهم بل هو ظاهر في ترجيح مذهب الامام الاعظم وأبى يوسف لكن في النهر عن الفتح
 انه انصهر لمحدث قال وهو الصحيح وفي غاية البيان والصحيح عندي قول محمد انتهى فقد اختلف الترجيح
 والوليد بن عقبة بالاتفاف كان ولا عثمان الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص واستعظم الناس ذلك ثم
 عزله بعد جلده ولاها سعد بن العاص واسلم الوليد وأخوه عمار يوم الفتح شيخ عبد الله عن الاصابة
 والتالفة الخمر بك الشدب والازمة الخمر بك بعنف نهر قال شيخنا وهذا باوفاق ما في القساموس فان الذى
 فيه المزمرة بتقديم الميم على الزايم ومثله في النهاية وذكر الشيخ عبد الله ان في الحديث روايتين تلتوه
 بلا ميم وترتر ومرا من ومعناها الخمر بك انتهى والذي وجدته بخط المحموى في شرحه فتلوه والفسان
 مكان التاء والسكرية ربح الفم ونكته تشمت برحمة واستنكته بالرجل فنكته في وجهى ينكته نكته
 بالفتح اذا أمرته بان ينكته لتعمل اشارب هرام غير شارب شيخنا عن الصحاح (قوله وقالاهوس بنى الخ)
 أى من يكون اكثر كلامه هذا بايدليل ما في الدرر الجهر انه اذا كان نصف كلامه مستقيما
 فليس بسكران انتهى وعند الشافعي المعظم ظهور اثر السكر في مشيه وحركته وأطرافه قال الزيلعي وهذا
 مما يختلف بالانحصار فان الصحاح رجحنا في مشيه والسكان قد لا يتمايل (قوله واليه مال
 أكثر المشايخ) وفي الحاشية وبولها أفنى المشايخ وفي الفتح واختاروه للفقوى واستدل للامام
 في الظاهر بما روى عن ابن عباس انه قال من بات سكران بات عر وسالطشان فعله ان يغتسل اذا
 أصبح فهذا إشارة الى ان السكان من لا يمس شئ مما صنع به بحر ولان الحد عقوبة تغتبر النهاية في
 سبه احتيالا للدر ونهاية السكان يغلب المروء على العقل فيسلبه التمييز أصلا وما دونه لا يخلو عن شبهة

(لا) يحد في جميع الصور المذكورة
 خلافا للمحدث في صورة الاقرار والشهادة
 بعد المضى قوله ان زال عقله بيان
 حد السكان بعنى انما يتحقق سكره
 سكران اذا زال عقله فلا يعرف الرجل
 من المرأة ولا الارض من السماء وقال
 هون يهدى ويخلط ويشتت في صواب ونطق
 ولا يستقر على شئ في صواب ونطق
 والبسه مال أكثر المشايخ وانما قال
 لا بعد المسافة لانه لو دبت رجلا
 بسبب البعد

الصحوة والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمه ما قاله بالاتفاق للاحتياط في الحرمات زبلي (قوله وحده
 السكر) يضم السين وسكون الكاف كذا السماع لا يقتضيه وهو عصر الزماني اذا اشتد وقيل كل
 شراب أسكر وفيه قصور ولا نه يقتضي وجوب الحد بغير الشرب كالحجر وجوابه كافي النهران هذا مدفوع
 بمقاومه أول الباب منه انه لا يحد بشئ من الانبياء الا بالسكر (قوله وللعبد نصفه) لرواية الموطان ان عمر
 وعثمان وعبد الله بن عمر جلدوا عبيدهم نصف الحد في الحجر ثم رولان ارق منصف بهر (قوله سواء
 كان حرا أو عبدا) سواءه أر بعون ان كان حرا وعشرون ان كان عبدا حموي الشافعي ماري عن أنس
 انه عليه السلام ضرب في الحجر ما يجرد العيال وضرب أبو بكر أر بعين وبه قال أجدق رواية ولذا أقول
 على رضي الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وعلى المغيرة ثمانون جلدة وعليه
 اجماع الصحابة وما رواه كان يجر بدتين أو سلعين فكان كل ضربه ضربتين والذي بذلك على هذا أقول
 أني سعيد جلد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجر بعتلين فلما كان في زمن عمر جعل بدل كل
 فعل سوطا وفي العهد من عثمان أمر عليا أن يجلد الوليد ثمانين عتية (قوله وافرغ على بدنه) لان تكرار
 الضرب في موضع واحد قد يقضي الى التلف وانما قال كذا في تنبيه على انه يتوقى المواضع التي استثبتت
 في حدان في وهي ازرأس والوجه والفرج (قوله وتزغ نسيابه) يعني غير الارزاد رد وهذا ان تزغ نسيابه
 هو المشهور وعن اصحابنا لان سبيته متيقن به كذا في بخلاف حد القذف لاحتمال ان يكون التصادف
 صادقا عتية ففي حد القذف لا يجزئ تصادفا لا القدر والمحشور وفيه عن البحر انه يصدر في التعزير وفي
 الشرع بلالية اشارة الى ان المرأة لا تصير عن ثيابه لانه قال ويزغ نسيابه أي الزجل (قوله وعن محمد لا يجزئ
 هاهنا) انه اقرار للتحقيق بخلاف حدان في عتية قال في الغاية وهو الاصح عندى لعدم ورود النص بذلك
 فهو (فروع) أقيم عليه بعض الحد فهو بتم أخذ بعد التقادم لا يجزئ ما ران الاضامن القضاء في باب
 الحدود ولوشرب ناسيا يستأنف الحنيفة سكران أو صاحبه يجمع به فخره فصدما اسانها فان قادرا على منه
 ضمن والا لادر عن العبادية ومنه يعلم ان ما في الدرر من قوله ان أقيم عليه بعض الحد فهو بتم ناسيا
 يستأنف الحد في للشرب ناسيا ما لا اول فلا

(وحد السكر) حد شرب (الحجر ولو
 شرب فمتر ثمانون سوطا) للحد والحد
 نصفه وقال الشافعي حد الشرب
 أر بعون سوطا كان أو عبدا
 (وفرق) حد الشرب (على بدنه)
 (كذا في) وعن محمد
 لا يجزئ هاهنا
 * (باب حد القذف) *
 (هو كذا الشرب) أي من جهة
 العدد (وتبعا) بان شهد رجلان
 أو أربعة

* (باب حد القذف) *

القذف لغة ازمى بالنسبة وشرعا ازمى بالزنى وهو من البكائر باجماع الامة واستثنى منه الشافعية ما كان
 في خلوة لعدم محقق العار وقواعدنا لا نأبأ بغيره وخالفه في النهر وادعى انه من البكائر ولو في الخلوة كما ذكره
 القتيبي مخالفا لابن عبد السلام وهذا اذا كان المقدوف محصنا ما قدف غير المحصن كصغيرة ومملوكة
 وحره متبذرة من الصغائر (قوله أي من جهة العدد) أشار بهذا التفسير الى بيان معنى الكمية
 واعبر بها حموي (قوله بان شهد رجلان) وبإسما لقاضي عن القذف ما هو وكيف هو فان قال
 تشهدانه قال له بازاني قبلت شهادتهما وحد الغافل ان كانا عدلين فان شهد أحدهما انه قال له بازاني
 يوم الجمعة والاخر انه قال بازاني يوم الخميس تغيب هذه الشهادة عنده وقال لا تغيب وكذا لو شهد أحدهما
 بالاقرار والاخر بالانشاء يجر عن الظاهر به في الشرع بلالية عن الكمال لا بد من اتفاق الشاهدين على
 زمان القذف انما هو على قوله باق ان ظاهر ما سبق عن البحر معز بالظهور به من قوله وكذا لو شهد
 أحدهما بالاقرار والاخر بالانشاء فيد قبول هذه الشهادة عند الامام وكلامه في النهر يفيد الاتفاق
 على انها لا تغيب ونصه ولو شهد أحدهما انه قد ذفيع يوم الخميس والاخر انه أقر بقذفه في ذلك اليوم لم يحد
 في قولهم واما اتفاقهما على اللغة التي وقع القذف بها فالظاهر من كلامهم انه شرط بالاتفاق وقال الحموي
 وينبغي ان يسأل عما كان لاحتمال ان يكون قذفه في دار الحرب أو البغي وعن ازمان لاحتمال

ان يكون قد فقه في صباه لاحتمال التقادم لانه لا يطل به بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاثر في البدائع انتهى (قوله ولو قد فقه الخ) يعني ويجزى العاقد عن انساب ما رماه فلو أقام أربعة شهداء على زنى المقدوف ولو في حال حذو على إحدى الزوايا فلا حذو على العاقد من حجر وجه المقدوف عن كونه محصنا وكذا لو صدقه وهل بهذا المقدوف ان شهدا بمحض تقدم لم يحد ولو أقامها بعدما حذو قال الكرختي نقول ان الضرب الذي ليس بمحض لا يمنع قبولها في شرح القاضي ابن أبي عوف لا تقبل فيحتمل ان يكون فيه ريشان نهر وقوله اذا ضرب الذي ليس بمحض لا يمنع قبولها يعني لانه بعد اقامة البينة تبين ان ذلك الضرب لم يكن حذو في نفس الامر (قوله رجل أو امرأة) أشار بهذا المزج الى ان في كلام المصنف حذف الفاعل وهو لا يجوز الا فيما استثنى حموي (قوله محصنا ومحصنة) قيد بذلك لانه لو قد فقه غيره لم يحد ومنه ما لو قد فقه خنثى مشكلا لان نكاحه موقوف وهو لا يفيد المحل فهو فيه نظر لانه لا يدخل للنكاح البات المفيد للمحل في ايجاب حذو القذف حتى يرتب على عدمه عدم وجوب الحد وانما ذاك في حذو الزنى بالرجم حموي واعلم ان قوله ان نكاحه موقوف يشير الى انه اذا زوج خنثى من خنثى فظهر أمدهما رجلا والا نكاحا أصح النكاح ولو كان الذي ظهر ذكر كونه فرض وقت العقد أنى كافي الفتاوى المحبرية ويشترط أيضا ان لا يكون محبوا ولا أنرس وان لا تكون المرأة رتقاء ولا نساء اذا المحبوب والزقاء لا يحد فإذا فقه الاثما وان صدق عليهما تعرف المحصن لا يلحقهما العار بذلك لظهور كذب يبين والآنرس طلبه بالاشارة ولعله لو كان ينطق لصدقه شرب لئلا يلبس عن البحر والمبسوط وكذا لا حذو على الأنرس بقذفه بان كان قاذما بالاشارة والاشكالية حموي عن شرح ابن الحلي وكذا لو نرس قبل الحد أو ارتد أو زنى أو وطئ حرما لا شبهة في النوع الاول وزوال الاحصان في النوع الثاني وما في النهر من انه يشترط ان لا يكون خصصا ولا مملوكا للقذف كما سأتى تعقبه الحموي بان الذي سياتى ما اذا قذف أم مملوكه وأما المملوك فقدره لا يجب الحد لمطالعنا وكان مملوكه أم مملوكه غيره كما سأتى في التعزير وحينئذ لا معنى للتقييد بمملوكه والمحصى يتصور منه الزنى فانه من زنت خصمته وبقي ذكره وقد اعتبروا في كون المحصى عينا عدم انتشارا لته وحينئذ كان الصواب ان يقال أو خصصا عننا انتهى (قوله أو باراني) ولو قال رجل بارانية لا يحد في قولها وقال محمد بن حنبل قلت لعل مجله عندهم جعل التام للمالغة ثم رأيت التصريح به في الجوهره حموي وأجمعوا له لو قال لامرأة باراني حذو ثم قلت فلننظر الفرق والفرق كما يؤخذ من الجوهره ان الاصل في الكلام التذكير ووجهه في الشرب لئلا يلبس بان الترخيم شائع وتعقبه الحموي بان الترخيم خاص بالعلم ولو قال بمجاعة كل كمران الا واحد وجب الحد ثم ولغاثل ان يقول كل واحد منهم صالح لان يكون مستثنى وحينئذ لا يجب الحد والمجواب انه لو اعتبر ذلك للزم استثناء الكل من الكل وهو باطل حموي وتدل عن البدائع انه لو قال كل كمران واحد باسقاط أدائه لا يستثناء لا يجب الحد لان المقدوف مجهول انتهى ولو قال لرجل ان أحد كمران فقبل له هذا فقال لا لا حذو له لان أصل القذف لا يقع موصافا نهر وعمله في البدائع بانه لم يقذف الا بصره من الزنى ولا بما هو في معنى الصريح حموي وقوله ولا بما هو في معنى الصريح كما لو قال صدقت هو كملت بما طبع من قال لغيره باراني كما سأتى (قوله وتحدو ذلك) بالنصب عطفه على ما قبل قال (قوله من صريح الزنى) أى من أى لسان كان شرب لئلا يلبس عن الرهان ومنها انك لو قال باراني بالهجر لم يحد ولو قال لرجل باراني فقال له غيره صدقت حذو المبتدئ دون المصدق ولو قال له صدقت هو كملت هو قاذف أيضا ولو قال زنت بغير اوقافه وأما شبهه لا حذو له لانه نسبته لاثمان البهجة ولو قال لامرأة زنت بناة أو اتان أو تورا أو دراهم فانه يحد لان معناه زنت وأخذت البذل ولو قال زنت بجمار أو بغير أو تولا يحد كذا في الفقه وبه تبين ان حذو القذف لا يجب مع التصريح باراني في بعض المسائل لقريضة ويجب في بعضها عدم التصريح مثل قوله فيما تقدم صدقت هو كملت فحينئذ يحتاج لضبط هذه المسئلة شرب لئلا يلبس عن البحر فان قلت فيحتمل ان يحد ون المراد من

(ولو قد فقه) رجل أو امرأة رجلا
(محصنا أو) امرأة (محصنة زنى) بان
قال زنت أو ات زان أو باراني أو نحو
ذلك من صريح الزنى

قوله لما زنت بعمارا وبعرا وثورانها أخذت ذلك بدلا على الزنى فيكون كقولهم زنت بشاة ونحوه فلم يسقط عنه الحد قلت انما سقط الاحتمال لا السهو وان يكون المراد نسبتها للتمكين من البهائم فلم يكن صريحا على المحوى والفرس نظير الحمار بخلاف الرمكة فانها نظير الانسان انتهى عن البدائع (قوله حد بطلبه) اشترط طلبه مع ان حقه مغلوب احتيالا للدرء ولولا المقدوف غاب عن مجلس التقذف وان لم يجرعه أحد بل وان أمره المقدوف بذلك وروى قوله مع ان حقه مغلوب ينتهي على ما هو الاظهر من ان الغالب فيه حق الله كما في المداية والمطالبة ان يقول ان هذا قد فني وان في عليه حد القذف فانا انما نطلبه بذلك جوى فان قلت يتشكل على اشتراط الطلب ما في الدرعران القاضى رجلا برزى أو شرب لم يحدما استحقا وروى محمد بن عبد الله قاسا على حد القذف والقود فهذا يقتضى عدم اشتراط الطلب من المقدوف والولى قلت لا نسلم ذلك وانما المراد ان رؤى بالقاضى القذف أو اقلل تقضى المدعى عن الاثبات وأما الطلب منها فلا بد منه وفى الزنى والشرب لا بد من ثبوتها بالبينه أو الاقرار ولا يكتفى بمعاينة القاضى (قوله كابن المقدوف) يعنى وكان المقدوف متاكسا فى فى المتن (قوله لان حد القذف لا يجب بالترضى) حتى لو استب شخصان فقال أحدهما ما انا بران ولا أى برانه لا حد عليه كذا فى الحائنة خلافا لاذكران وهبان عن بعضهم قال أى ليست برابة حال الخصام حد كذا لا حد بقوله بآرام زاده وما فى الدرعران القبة حدد أبوه نسبه فلا حد انتهى أى فلا حد على من قال له انه ابن زنى (قوله مكلفا) أى عاقلا بالغ القذف الذى ولو رهاقا والمجنون لا واجب المحذوف بالجرع من الظهيرة لوقد فرهاقا فاذى البلوغ بالنسب أو الاختلام لم يحد بالقذف بقوله انتهى قال فى الشرع لانه لا يستثنى من قول أغتنبوا رهاقا وقالنا صدقا واحكامهما احكام البالغين انتهى (قوله حرا) وفى الحائنة ولا يجب حد القذف الا ان يكون المقدوف حرا ثبتت حرته باقرار القاذف أو بالبينه اذا انكر القاذف حرته وكذا اذا انكر القاذف حرية نفسه وقالنا قد دعى على حد العبد كان القول قوله انتهى وثبت الاحصان بشهادة رجل وامرأتين ويعلم القاضى ولا يجب القاذف لا يعلم ان المقدوف محصن يجرع الغنى وظاهر قوله فى الزنى انه يحتاج الى اثباتها أى المحرمية وان كان معروف النسب جوى وبشرط وجود الاحصان وقت المحدث لو اريد سقط وان اسلم بعد ذلك (قوله عفيفا عن الزنى) بأن لم يكن وطئ امرأته زنى ولا شبهة ولا بفكاح فاسد فى عمره فان كان فعل ذلك مرة سقطت عدالته ولا حد على قاذفه وكذا لو وطئ غير الملك أو وطئ امرأة مشتركة سقطت عدالته وان وطئ بموكرته وحرمتها موقته لا تسقط عدالته كما اذا وطئ امرأته فى المحض أو أمته المحسوسة وان كانت مؤبدة سقط احصانه كأمته وهى اخته رضاعا شربا لانه عن السكال قال ولم يصور السكال وطء الأمة التى زوجها لان ملك متعته ليس الا زوجها خلافا لى بلى حيث ذكر ان وطء أمته التى زوجها لا يسقط احصانه ولو لمس امرأة وانظر الى فرجها بشهوة فترجعت بها أو ما هو داخل بها لا يسقط احصانه عندنا فى خفية وعندهما يسقط لأبدا بحرمته وله ان كثيرا من الفقهاء يصححون نكاحها وانما قال بحرمته امتنا فانها حرة ضعيفة لا ينتهى بها الاحصان الثالث يبقين بخلاف الحرمة الثالثة برزى الاب فانها ثابتة بظاهر قوله تعالى ولا تنكوا ما نسك أبائكم من النساء فلا يعتبر الخلاف فيها وجود النص شرعيا لانه (قوله عن الزنى) وما فى معناه قال فى الميسوط واذا تزوج امرأة بغير شهود أو فى عدة زوج آخر أو تزوجها وهى مجوسية ووطئها سقط احصانه لان العقد الفاسد غير موجب للملك والوطء فى غير الملك فى معنى الزنى جوى عن ايصاح الاصلاح فعلى هذا يفرق بين ما لو وطئ المجوسية بالنكاح حيث يسقط احصانه بخلاف ووطئها بملك اليمين وجه الفرق ان تجسسها مانع من صحة العقد عليها ولهذا لو است لم يجز ووطئها قبل تجديده العقد عليها بخلاف ملك اليمين فانه غير مانع من صحته وان كان متاعا من جواز ووطئها ولهذا لو است لا يشترط حمل ووطئها شئ آخر (قوله عن الوطء المحرم فى الملك) كوطئ زوجته فى حياضها ووطء أمته المجوسية واحترز بقوله فى الملك عن الوطء المحرم فى غير الملك كالوطء بشبهة أو بفكاح

(حد بطلبه) أى المقدوف حدا
(متقنا) كما فى حد الزنى وان لم يطلبه
لا يحد الا ان يطلب غير المقدوف الذى
يقع القذف فى نسبه كابن المقدوف
قنا أيضا وانما قنا
حد الحما حكم أى القذف
من صريح الزنى لان حد القذف
لا يجب بالترضى (ولا ينزع عنه)
ها هنا (غير القرو والمحذوف احصانه
بكثرة مكلفا) أى احتراز عن
الزنى قوله عن الزنى انه لا ينجح
الوطء المحرم فى الملك فانه لا ينجح
الوطئ عن ان يكون محصنا

فاسدو وطاع الجارية المشتركة ووطاع من هي محترمة عليه على التأيد كما منه التي هي اخته وما في الجرم من انه
 قد بقوله غف فاعن الزنى لانه لا تشترط الغفوة على الوطاع المحرم نظر فيه المحوى بان من جلة الوطاع المحرم
 الذي ليس بزنى الوطاع يتكافئ فاسد الوطاع به مع انه تشترط الغفوة عنه ما قال والجواب انه اراد المحرم
 لغريمه انتهى قلت والقصة على هذا الارادة قوله في الجرم والحاصل ان من زنى او وطئ بشبهة او يتكلم
 فاسد في غيره ووطئ من هي محترمة عليه على التأيد سقط احصائه وما لا فلا انتهى والجواب من السبيل المحوى
 انه بعد ان ذكر الجواب عن صاحب الجرم بانه اراد المحرم لغريمه ذكر ان ما ذكره في الجرم من هذا الحاصل
 مناف لما سبق من قوله قد بقوله غف فاعن الزنى الخ فكله زهل عاذه من الجواب وما ذكره في الكافي
 كل شيء يختلف فيه الغفوة ما حرم به ضمهم واطاع بعضهم فاني احذ قاذفه وفيه قال ابو يوسف كل من درأت
 الحد عنه وجعلت عليه المهر وانبت نسب الولد منه فاني احذ قاذفه قال في النهروين بشكل على الكفاية
 الثانية ما لو وطئ الاممة المشتركة فانه لا يجد قاذفه قال العلامة المحوى انما في الاشكال اذا كان ابو يوسف
 يقول بعدم المحذور في أي بو. فانه يجد كافي الافتاح وعليه فلا شك ان انتهى ولو وطئ أمته ثم
 استبان انها أخته يجد قاذفه ولو شهد رجلان على رجل انه زنى بغلانة بنت فلان الغلانية وابنته والمرأة
 غائبة ورجل الرجل ثم قذفت تلك المرأة الغلانية فقامت الى القاضي الذي قضى بالرجم القياس ان يجد
 قاذفها لان القاضي انما قضى عليه بانها غلانية فقامت الى القاضي الذي قضى بالرجم القياس ان يجد
 كثران هذا ولد فلان وفلان يجمع قلمهم ان شهدوا انه ولده مجرد السماع وان لم يعلموا حقيقة الحال
 ولو قذف شخص هذا الولد بانه ابن زنى لا حد عليه انتهى (قوله فلو قال لغريمه لا يملك الخ) ولو غاف عن
 أمه او قال لست لا يملك او لست ابن فلان وفلانة وهما اولاده لا حد عليه مطلقا بشرط لا يملك عن الفتح
 والجرح وانما لا يجد بقوله لست لا يملك لانه صدق لان النسب الى الاباعين (قوله في غضب) متعلق
 بالثلاثين نهر وهو مستفاد من كلام الشارح (قوله حد) لان ابن مسعود قال لا حد لاني قذف محصنة
 او فني رجل عن أبيه وشرط ان يكون في غضب لانه في غير حالة الغضب قدر ادبه المأنة اذ انت لاشبه
 أبك في المروءة وأعضاءه فلا يجر مدح الاحتمال وفي حالة الغضب يراد به الحقيقة في بلغي وكذا لا يجد بقوله
 ما فرخ الزنى بابيض الزنى باجل الزنى باسفل الزنى بخلاف ما قال ياكش الزنى نهر وفيه عن الجوهرة
 لو قال لست ولد حلال كان قذفا (قوله كفيه عن جده) لانه صادق في كلامه لانه ابن أبيه لان جده
 عيني (قوله لعربي) أي منسوب الى العرب وهم المجل المعروف وكل من سكن بلاد العرب وجزيرتها
 ونطق بلسان اهلها فهو عرب محوى (قوله باسفل) يقع الموحد كافي القاموس وينبغي في الغضب ان
 يعز ز ر وعلی هذا لونه لغريمه قبلته او نفعه من نهر (قوله وباب ما السماء) لانه مراد به التشديد في الجود
 والسماحة والصفاء وكان عامر بن حازمة يلقب بسماء السماء لكرمه وقالوا انه كان يقيم ماله في القطع مقام
 القطر وسببت أم المندرجين امرئ القيس بسماء السماء محسنة او جالها قبل لا ولا دهان ما السماء وهم ملوك
 العراق ز بلقي ولقب به أيضا النعمان بن المندرجي قال في اوضح الاصلاح وفيه نظر لان حالة الغضب
 تأتي عن هذا القصد والجواب كافي النهر هو انما تارة ففعله سبأ في التجماعة في هذه الحالة اما كونه
 نغصامو جباله فلا يلزم بهما استعماله لذلك القصد قال في الفتح ولو كان هناك رجل معروف اسمه ماء
 السماء يجد في حال السباب بخلاف ما اذا لم يكن انتهى (قوله اولست بعربي اولست من قبيلة فلان الخ) المنفي
 لزوم الحد فلا ينافي ما سبق عن النهر من انه يعز ز (قوله البسط جيل من الناس مختصون بالاخلاق
 الزميمة الخ) الا ترى انه قال لعربي انت رتافي وانت قروي وري عن ابن عباس انه سئل عن رجل
 قال رجل من قريش يا بطني فقال لا حد عليه ز بلقي وهو جهة على ابن ابي درر (قوله ونسبته الى عمه
 الخ) اما انسابه الى عمه او خاله امر به فانه ياب اليهم عاذ تجازوا كذا اذا نسب الى جده لهذا المعنى

مرتب (قوله بقذف أمه) المحصنة نه لا تملك الا بقاء بان سببها حتى سقط القصاص بقتلها قوله عليه السلام لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده فالجحد أولى لعدم التيقن بسببه ولأن ما يجب للعبد يكون حقا للمولى فلو وجب لوجب له على نفسه وهو محال ولو كان داهن غيره من أوأب ونحوه وليس بمملوك له فله ان يداله بالجد لوجوده لا بسبب وعدم المانع زياحي وقوله ليس بمملوك له بان كان حرا أو رقيقا غيره ففي كلام صاحب انهم مؤخذون كره الاب مطلقا غير مقيد بان لا يكون مملوكه وأشار المصنف الى انهما لا يطالبان بقذفهما بالاولى بحرفا سقوط القود عنهما (قوله ولو كان اوالفاصلة مكان الوالد اوالواصلة) بان قال ولا يطالب ولد أو عبد الخ (قوله أو كان ضمير التثنية) بان قال مع التعدير بالو أو في عطف العبد على الولد بقذف امهما (قوله مكان ضمير المفرد) أرادنا الضمير المفرد الضمير البارز في قوله بقذف امه جوى (قوله لكان اولى) لان افراد الضمير يناسب أوالتى لاحد الشئتين وتنتبه تناسب الروايتي للجمع كذا قبل وقال المحوى اما الولد في أوالتى الروايتان لا يشترط في أو مطابقة الضمير للمعطوف والمعطوف عليه بل الافصح الافراد واما الولد بضمير التثنية على الافراد فلان الافصح بالعطف بالو أو المطابقة انتهى (قوله وعند الشافعي لا يطالب أصلا) هذانيتي على ان الغلب فيه حتى الصد عنه وعندهنا المغل حقه الله على الاظهر كما قدمنا وفي الشريعة لا يذهب صدق الاسلام أو اليسرى ان الغلب حتى لعبد كما هو مذهب الشافعي الا انه لا يقول بانه يورث كالشافعي بل قال انما يورث لكونه مجرد حتى زياحي قال في البحر ونحن صرنا الى تغليب حتى الشرع لان مال العبد يتولاه مولاه فيصير حق العبد مرعى ولا كذلك حقه لانه لا ولاية للعبد في استيفائه حتى الشرع الا بانه لا يقال ان شيئا من المحققين أى حق العبد وحق الله لا حلال لمال ولا ناقة ولا نعلا سقط بموته ولكن يتعدى استيفاءه لعدم شمله وهو خصوصية المقدوف عنابة ففي كلام المصنف تسامح جوى لكن لا نختفي ما في جواب العناية سماه صريح في تسامح لا يراد ولهذا نظر فيه في الزهري انه لو صح هذا لم يلحق قومه انه يطل بموت المقدوف لانه لا معنى لعدم سقوطه مع موته اه (قوله لا بالرجوع والعفو) لان حذا القذف اجمع فيه المحققان قبلنا نظري الى حق الله يطل بالمرت ولا يطل بالعفو وبالنظر الى حق العبد لا يطل بالرجوع بخلاف غيره من المحدود وانما اجمع فيه المحققان لانه شرع لا حلال العالم عن الفساد وصيانة عرض العبد من حيث انه حق لله لا يباح القذف باباعته ويستوفيه الامام دون المقدوف ولا يتقلب ما لا عند سقوطه ويتنصف بالرجوع ولا يخفى القاذف ولا يؤخذ منه كفيل الى ان ثبت ولا يورث ولا يصح فيه العفو ولا يجوز الاعتياض عنه ويحرم فيه التداخل وشرط فيه احصائه ومن حيث انه حق العبد بشرط فيه الدعوى ولا يطل بالتقدم ويجب على المستأنم وبقية القاضى بعلمه بتقديم استيفاءه على سائر المحدود ولا يطل بالرجوع ولا يصح الرجوع فيه عن الاقرار فاذا اقرض فيه المحققان كان الغلب فيه حق الله عندنا وعند الشافعي حتى العبد لحاجته وغنى الشرع قلنا انما يقدم حق العبد اذا لم يمكن الجمع بينهما وهنا يمكن لان مال العبد من الحق يكون داخل زياحي وقوله ولا يطل بالرجوع يعنى اذا قذف ثم تزني بمحد القذف ثم يرجع وقوله ومن حيث انه لا يجوز دفع هذين وكسرها بعد حيث شيئا عن شرح البسطة لابن عبد الحق وقوله ولا يطل بان انكر القذف أو كونه المقدوف محصنا ونحوه المقدوف عن اثبات دلائل وقوله ببقية القاضى بعلمه يعنى اداسع القاضى القذف وطلب المقدوف الحد لا يكفله لا بآيات القذف ولا بكتفي بعلمه فبعد اذا كان محصنا وقوله ولا يؤخذ منه كفيل قال السكال ولا يكفل في شئ من المحدود والقصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول ولهذا يصح به أبو حنيفة وفي قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد يؤخذ منه الكفيل فلهذا لا يجزى عندهما في دعوى حد القذف والقصاص ولا خلاف انه لا يكفل بنفس الحد والقصاص ثم قال أبو بكر الرازى يقول مراد أبي حنيفة ان القاضى

(بقذف أمه) ولو كان اوالفاصلة مكان
الو أو الوصلة وكان ضمير التثنية مكان
الو أو الوصلة كان أولى (ويطالع)
ضمير المفرد كان أولى (ويطالع)
الحمد (عوضا القذف) مطاوعة
كان قبل إقامة الحد وفي وسطه وعند
الشافعي لا يطل أصلا (لا بالرجوع)
أى لا يطل بالرجوع والقاذف عن
الاقرار (والعفو) عنه وعند الشافعي
يطل بهما

أما هنا والملاعة ضطه صاحب النهاية بفتح العين هكذا نقله عن شيخه وجوز في العاية الكسر شخنا
 (قوله زينت بك) قدما لحطاب لأنها لو قالت أنت ازني متى حد الرجل فقط نزع الحاية وفيه نظرا ساقى
 وجهه (قوله بطلا) أى المحدو اللعان لاحتمال أن تريد به قبل النكاح فيكون ذلك تصديقه لها
 فسقط اللعان ويجب عليها الحد لأنها قدفته وإن ترديه حال قيام النكاح وسقطه زنى القابلة لأجل
 غضبها فلا تكون مصدقة له ولا فاذفة فلابد علم المحدو يجب اللعان بقذفه فوجب كل واحد منهما
 في حال دون حال فوجب واحد منهما بالثبوت وكذا لو قال زينت معك لاحتمال المذکور وعلى هذا
 لو قالت ابتداء زينت بك ثم قذفها هو لا يجب على واحد منهما... المحدو اللعان لما ذكرنا من الاحتمال
 وما ادعاه في الحرم دخول هذا في الاطلاق فيه فطره ولو قالت زينت بك قبل أن تزوجك فحد المرأة
 دون الرجل لأن كلامهما قذف صاحبه غير أنها صدقته فطل موجب قذفه ولم يصدقها هو فوجب
 موجب قذفها زبلى وأعلم أن هذا يقتضى وجوب الحد عليها إذا قالت له أنت ازني متى في جواب قوله لها
 بازانية لأنها صارت مصدقة له فيطل موجب قذفه فاسبق عن التهرمز بالثبوت من أنه بعد الرجل
 فقط مشكل فظهر لي أن قوله حد الرجل فقط صوابه حدت المرأة فقط وعليه فلا إشكال (قوله)
 تحدهى حد القذف دون الرجل) لما ذكرنا من تصديقها هو عدم الاحتمال الذي ذكرناه في الزوجة
 زبلى (قوله يلاع) لأن كل قذف موجب الحد في الاجنبى موجب اللعان في قذف الزوج جوى
 وهذا أى وجوب اللعان مقيد بما ذكرنا من أنه لما نقله السيد المحموى عن البناء لوفى نسب ولما أمر أنه
 الامة بنتى النسب ولا يحرمى اللعان انتهى (قوله وان عكس حد) لأنه لما كتب نفسه بطل اللعان
 الذى كان وجب بنتى الولد له ضرورى صير الة لضرورة التكاثر بين الزوجين فكان خطأ عن
 المحدو إذا بطل صير الى الاصل نهر (قوله والولد فيها) لا قراره به سابقا ولا حقا عني (قوله بطلا)
 أى المحدو اللعان لأنه انكر الولد أصلا فيكون أنكار الزنى بل هو انكار للوطاء قال وتنفى نسب
 الولد بمجرد قوله ليس بابنى ولا بانيك الظاهر لا جوى (قوله أولا عنت بولد) عطف على قوله لم يدرى
 مذف امرأة لا عنت بسبب نفي الولد جوى أى نفي القاضى بنسبه واستمر متقطع النسب عنه حتى لو ادعى
 الولد بعده مفدا ولم يحدث مات أولا عن ولم يقطع القاضى نسب الولد حد قذفها وكذا بعد لو قامت بينة
 على أنه ادعاه وهو ينكر ويثبت النسب من الأب ويحد بخروجها عن صورة زواى شر بلائيه عن البحر
 والفتح لكن وجوب الحد على القاذف إذا قامت البينة على الزوج أنه ادعاه وهو ينكر مقديما إذا كان
 القذف بعد إقامة البينة كما في البحر ونصه وكذا لو قامت البينة على الزوج أنه ادعاه وهو ينكر ثبت
 النسب منه ويحد من قذفه به وذلك بخلاف غف هذا القيد من كلام الترنبلالة بوقع في الإيهام
 وكذا وجوب الحد على القاذف إذا ادعى الزوج الولد بعد اللعان مقديما إذا كان القذف بعد ادعى
 الزوج الولد بدل عليه قوله في البحر وأشار بقوله لا عنت الى أنه لا بد من بقاء اللعان حتى لو بطل بأكدابه
 نفسه ثم قذفها رجل حد فغيره ثم يفيد أنه لو قذفها قبل أن يكتب نفسه لاحد عليه لأن كذابه نفسه
 شامل لما إذا ادعى الولد وهذا التقيد لا يستفاد من كلام الترنبلالة والمراد بعدم معرفة أى ولدها هى فى
 بلد القذف لأنى صك البلا بغير هذا المعنى من مجهول النسب لأنه من لا يعرف له أب في سقط رأسه
 شر بلائيه وأعلم أن الضمير المستوفى كل من وجد وما بين قول صاحب النهر بعد قول المصنف لم يدر
 أى لم يعرف أب ولدها لجل القذف ووجد ما بين بعد على الولد لا على أبيه أى سواء كان الولد حيا أو ميتا
 يعنى عند القذف كما ذكره زبلى (قوله في غير ملكه) ولو مكرها كذا سقط احسان المرأة إنكره
 فان لا كراه سقط الاثم ولا يخرج الفعل به من أن يكون زنى شر بلائيه ومن المحرم عليه حارية
 ابنه والمسكر حية فلا بد والامة المستحقة وكذا لو وطئ محارمه ينكح أو جمع بينهما أو مائة تزوجها على
 جرة نهر والثابت حرمتها بالمصاهرة بغير لكن في اطلاق تزوجها بالمصاهرة مؤنخدة لأنه يشمل ما لو ثبت

زينت بك بطلا أى المحدو اللعان ولو
 قال لا جنبه بازانية فقالت زينت
 بك تحدهى حد القذف دون الرجل (ثم
 وأن أقربك) بأن قال هو بنى (يلاع
 نفاء) بأن قال ليس بابنى (يلاع
 وان عكس) بأن نفي نسب الولد
 أقربا به ولده (حد) القاذف فقط
 (والولد فيها) أى فى الصورتين (ولو
 قال ليس بابنى ولا بانيك بطلا) أى
 المحدو اللعان (ومن قذف امرأة
 لم يدرى بولدها أو) قذف امرأة
 لا عنت بولد) مطلقا سواء كان الولد
 حيا أو ميتا (أو) قذف (رجلا وطئ
 في غير ملكه) كلمة القبر

لا يجب عليه انفاقا ولا يجب حد الزنى والسرقة خلافا لابي يوسف وأما الذي فيجب عليه جمع الحدود
انفاقا لاحد الجانحين بغير واستدرك عليه في الدرر بما في المتن من تصحيح حده بالسكر ايضا وفي السرقة
اذا اعتقد واسرمة الخمر كانوا كالمسلمين انتهى (قوله تسقط شهادته) وان تاب لان زنته شهادته من تمام
حده لتو له تعالى ولا تقبلوا منه شهادة ابدا (قوله فان أسلم قبلت) لان هذه الشهادة اسقطها
بالاسلام فكانت غير مردودة (قوله ثم عتق لم تقبل) لان للعباد اهلية الشهادة في الجملة قطعهما الفرق
بينه وبين الكفار اذ لم يكن له اهلية الشهادة على المسلم أصلا (قوله ومن قذف أوزي الخ) بخلاف
ما اذا زنى وقذف وشرب حيث يحد لكل واحد منها لعدم حصول المقصود بالاعتراض اذا اغراضت مختلفة
فان المقصود من حد الزنى صيانة الانساب ومن حد القذف صيانة الاعراض ومن حد الشرب صيانة
العقول فلا يحصل بكل جنس الاما قد دل شرعه ولا يولى بينهما خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول
ويحد بمحد القذف أولا لان فيه حق العدم الامام بالخيار ان شأبه بحد الزنى وان شاء القطع
لاستوائهما في القوت اذ هما ثابتان بالكتاب وبشر حد الشرب لانه اضعف منهما ولو كان مع هذا راحة
توجب القصاص يبدل بالقتل لانه حق العدم حد القذف ثم الاقوى فالاقوى زبلي واعلم ان هذا
كله اذا كان غير محض فان كان محصنا يبدل بالقتل في المجرحة كقتل العين ثم بعد الحد القذف بوجه
لان حد السرقة والشرب محض حق الله وتوحي اجتمعت الحدود بحق الله وفيها قتل نفس وترك ماسوى
ذلك الا انه يقضى المال المبروق فيؤخذ من تركه لان الضمان انما يسقط الضرر واما القطع ولم يوجد
نهر واستفد منه انه اذا وجب عليه القتل قصاصا او ارجل الزنى قتل القصاص لان فيه حق العبد وسقط
عنه الرجم لانه محض حق الله فيترك ولم ار من صرح به (قوله فحدفه ولكله) فيدكون الحدود مع بعد
الفعل التكرار لانه لو شرب أوزي فحد ثم زنى وشرب فانه يحد ثانيا بخلاف ما اذا قذف الحدود ثانيا المقذوف
الاول حيث لا يحد ثانيا لان المقصود هو اظهار كذب القاذف ودفع العار عن المقذوف حصل بالاول
زبلي في السرقة وهو باطلا مع شامل لما اذا كان القذف الثاني بعين اللفظ الاول او غيره بعد ان تعذر
المقذوف اما لو اختلف بان قذفه فحد ثم قال بان الزانية وانه ميتة فحاصمه فانه يحد ثانيا به واذا حد
ثانيا بخاصمه المقذوف منع اذ قد حد لاجله فلان يحد بمجرمتها هي ان لو كانت حية بالاول ثم في التداخل
هنا من قبل التداخل في المحكم لا للسبب وفي سجود التلاوة والعكس وافاد تعذيبه بالحدان التعزير بتعدد
بتعدد الغاظة لانه حق العبد ورتل النجوى عن البناء ان التعزير يصح فيه الشهادة على الشهادة وشهادة
الناسم الرجال والعفو والتكفيل لانه من حقوق العباد انتهى ومثله في الزبلي مع زيادة قوله وشريع
في حق الصبيان ذكره قيل كتاب السرقة وذكر في النهر من التعزير ان قبول شهادة الناسم الرجال
مذهب الصالحين ومنه لا تقبل فيه شهادة الناسم الرجال عند الامام وعندهما لو ان قبلت لكنه
لا يضرب وانما تجلس الخ ثم ماسبق من التعليل بانه من حقوق العباد أي من خالص حقه وموافي الدرر
من التعزير برأى حق العبد غالب فيه بخلاف لكل الهم ولهذا تعقبه عزى زاده عن الخلاصة حيث صرح
بان التعزير محض حق العبد ولهذا يعزى فيه الاستتلاف (قوله أي يتداخل) ومن فروع التداخل
ما لو جلد للمقذوف الاسود او احدهم قذف آخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء عليه للثاني للتداخل ولو
ضرب للزنى او الشرب بعض المجلد فرب ثم زنى او شرب ثانيا حد حدماسة انما قالوا كان ذلك في القذف
يتفرقا من حضر الاول الى القاضي يتم الاول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يحد حدماسة انفا
لثاني ويسجل الاول ولو قذف عتقا عتق ثم قذف آخر فاخذ الاول فضرب اربعين ثم اخذ الثاني
بتم له ثمانون عتق يعني لو وقع الاربعين لهما كافي النهر وحمل ما مر من انه بكل السوط فقط على ما اذا
حضر جميعا (فسرع) اقربا للقذف واذا عي ان له شهودا على زنى المقذوف واستأجل لاحضارهم فوجئ
الى قيام المجلس فان عجز حذوا لا بكل بل بحسب وقيل له ابعث اليهم من يحضرهم دهر وذكرا بن رستم

تسقط شهادته وان تاب
الكافر في قذف التعزير شهادته على اهل
الذمة فان أسلم قبلت شهادته عليهم
وعلى المسلمين والعبدان احدي قذف
ثم عتق لم تقبل شهادته (ومن قذف)
مطلقا سواء كان المقذوف واحدا
او متعددا (اوزي) مطلقا سواء كان
واحدة او جمعا من الذم (او شرب)
مطلقا سواء كان الشرب جنسا واحدا
او اجناسا مختلفة (مرار) هذا متعاقب
او اجناسا مختلفة (او فحدفه) اي لكل
بكل واحد منهما (او فحدفه) اي لكل
(الكتاب) اي لكل قذف مرارا
زنى مرارا وكل شرب مرارا
تبدل وقال الشافعي ان اختلف
تعدد القذف والقذف وهو زنى بان
المقذوف والاول قذف الاول لكن
زنى آخر لا يتداخل الحدان يجب لكل
قذف حد

عن عمه اذ لم يكن لهم باي هم اطلقوه وبث معه واحدا من شرطه ليرد عليه ففتح ونفسه اشارة ان
المراد بالحس حقيقته وقال في البدائع والمراد بالحس الملازمة أى يقال للدعي لازمه في هذا الوقت
فان احضر الزينة والاخلى سبيله كذا في الشرنبلالية ولا يخفى ان صواب قوله والاخلى سبيله ابداله
بقوله له واحد

• (فصل في التعزير) لما ذكرنا المحمود وهي الزواجر المقتدة شرع في ذوابر وغيره مقدرة بآي ومافي التهر من قوله وأخرها المصنف فيها تأمل المسألة في من قوله وأشد الضرب التعزير ولأنه قد يكون بالقتل وأعلم أن التعزير على كراهة الإنسان وإن لم يكن مجتسدا لكن حالة الماشرة لا بعد الفراغ لأن ذلك نهى عن التكرار كالأحد أموره بالازواج والمولى فانما على كراهة مطلقا بعد الفراغ حتى لو رأى رجلا تزي بأجنبية أو بامرأته أو بجمعه من محارمه حل له قتله إن لم يتجزأ بالقتل وكذا يحل قتلها إن طأعته والغلام كالمرأة لا فرق في جواز قتل الزاني بين المحصن وغيره خلافا لمن قدبه لأنه حيث تعين القتل طرعا لآلته فلا معنى لاشتراط الاحصان وعلى هذا القياس المكاررة وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والأعوية والسعاة يباح قتلهم وشاب قاتله منهن ولا فرق في اشتراط القيد المذكور بين الأجنبية وغيرها خلافا للظاهر كمرام الزبلي فانه قيد المقرقة ونصه وسئل المندوني عن رجل وجدر جراح امرأته إن حل قتلها قال إن كان يعلم أنه يتجزأ بالصباح والضرب بمداون السلاح لا والاحل قتله وكذا المرأة إن طأعته وفي النية رأى رجلا مع امرأته أو محرمه وسهما مطاوعا قتل الرجل والمرأة جميعا ومافي المسئلة متعلق يجب حله على التقييد بنوع قاتلهم ومن هاجز ابن وهبان في نظمه بالشر المذكور مطلقا قال في النهر وهو الحق وقبه عن فغ القدر الذي يجب حقا للعدا لبقية الأحكام كتروجه على الدعوى إلا أن يحكمه وقوله إلا أن يحكمه بضم الباء وبكسر الكاف المشددة أي إلا أن يحكمه عن المحصن بخلاف الفاعل لدلالة الدعوى عليه (قوله وهو التأديب الخ) وفي القاموس أنه من أسماء الأعداء أطلق على التخميم والتعظيم وعلى التأديب وعلى أشد الضرب وعلى ضربه دون الحد الثاني قال ابن جرير الحمي الظاهر أن هذا الأخير غلط لأن هذا موضع شرعي لا لغوي إذ لا يعرف إلا من جهة الشرع فكيف ينسب لأهل اللغة المجاهدين بذلك من أصله والذي في الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سمي ضرب مداون الحد تعزير فأشار إلى هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن حقيقة اللغة بزيادة قيد وهو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعي فهو كلفظ الصلاة المنقولة لوجود المعنى القوي مع زيادة وهذه دقيقة مهمة تعطف لما صاحب الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع له نظير ذلك كثيرا وهو غلط تبين التفطن له أنه انتهى وأقره في التهر لكن نظري فيه المحجوز بأن المتخصص من صنيع صاحب القاموس أنه لم يلزم من الأوضاع اللغوية فقط بل يذ كر المنقولات الشرعية والأصطلاحية وكذا: الألفاظ الغريبة تكسر القوافيد وربما شعر كلامه في الدساجة بذلك انتهى (قوله وأصله من التعزير) يظهر هو بفتح العين أو ضمها حجي وضبطه شيخنا بالفتح أعلم أن شرط وجوب التعزير بالعقل فقط فعزير كل عاقل أو تارك متابعه ليس لما أحدهم قدسوا أو كانا أو عودا ذكرنا أو في مسأله أو كافر بالعا أو بدمه أن يكون عاقلًا فلا هؤلاء أهل العقوبة إلا الصبي العاقل فانه يعزير تأديبا لعقوبة لأنه من أهل التأديب الأتري إلى ما روى عنه عليه السلام أنه قال بر وأصيانكم الصلاة إذا لم يوافقوا وأضربوهم مليا إذا أبوا وعشروا ذلك بطريق التأديب لا بطريق العقوبة لأنها تستدعي الحماية وفعل الصبي لا يوصف بها حجي عن البدائع وأعلم أنه ينقسم إلى ما هو حق الله وحق العبد الأول يجب على الإمام ولا يحل له تركه إلا إذا علم أنه عزير وقوله ويتفرع عليه أنه يجوز أن ياتيه مجمع شهيد فيكون معه شاهد إذا كان معه آخره (قوله ثم قد يكون بالمجس) وقد يكون بالنفي أيضا فقد ذكر العيني في شرح البخاري أن من أذى النسل ينعي عن البله بذلك فاستدعي بالله ثم عزم وبالأخراج من الدار قال في التزنية وقد قدم الأعداء على مظفر النسب في داره فان بك

(أنت لست في التعزير) وهو التآديب
دور المبدأ وأصله من العزير بمعنى الرد
والردع ثم قد يكون بالمحبس

والاحياء وادبه أسوأ وأوانعهم عن داره اذا الكل يصلح تعزير اوعن الصفاء انه امر بغضب دار
 العاقب نسر قال في الدرر ولم ينقل احراق بيت الخمار انتهى وأقول نقل المجوى عن العرجندي أنه يكون
 باحراق بيت الخمار والقتل سياسة في حق الامام للتدعة انتهى وقوله في النهر وبقدم الاعذار أي سلب
 العذر كما في حديث اعذر الله الخ الحديث شخنا (قوله وقد يكون بالصفع) ذكر أبو اليسر السرخسي أنه
 لا يباح التعزير بالصفع لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه أهل القبلة والصفع الضرب
 على القفا فصر أي الضرب بالكف نوح أفندي (قوله وأرى ان يأخذ الخ) ظاهر في أنه انما ذكره
 تفقها وبه صرح في النهر عن المجتبى وأرى بضم الحمازة (قوله فمسكه) أي لبرذه عليه بعد التوبة بدليل
 قوله فان ايس عن توبته الخ (قوله ثم نسخ) اثلا يكون ذر به الى اخذ الفالة أموال الناس بغير حق
 (قوله ثم التعزير على أربع مراتب) هذا يقتضي عدم تقويضه ثم ما ذكره الشارح من كونه مرتبا حكا
 العيني بقيل بعد ان ذكر أولاً أنه ليس فيه شيء مقدور وانما هو موقوف الى رأى الامام على ما تقتضيه
 جناباتهم ووجهه كما في الزاوي أن من الناس من ينزب اليه ويرى منهم لا ينزب اليه كثير واعلم أنه
 يضرب قائما في ازار واحد شربلاية عن الفقه وفيها عن فتاوى فاضل خان يضرب في التعزير قائما عليه
 ثيابه وينزع الخشخاش والفرو ولا ينفذ في التعزير انتهى (قوله كالهاتنة) الهاتنة كالحرقية وقيل
 مالكوها فارسي معرب وان أفندي وفي الصباح الدهقان معرب قيل يطلق على رئيس القربا وعلى
 التسار وعلى من له مال عقار وداله مكسورة وفي لغة تميم والمجمع دهقانين ودهقان الرجل وتدهقان
 كثر ماله ويقال للمرأة دهقانة وذكر المجوى عن رسالة ابن السكال ان دهقان مركب من كلمتين احدهما
 دد ومعناه القربة والاخرى خان ومعناه الرئيس ثم جعل المركب منهما علما واصل دهقان خان ده على
 هذا دهقان من الاقارب الشريفة المشعرة والملاح والتعظيم لكن ذكر بعضهم أنه لو قال لعربي بادهقان
 لا تدع عليه فهذا يقتضي أنه صفة قدم ولهذا علوا المسئلة بان العرب يستكفون عن هذا الاسم انتهى
 (قوله واتجر الى باب القاضي) أي الحجز من مجلس القاضي بعد نبوت التعزير عليه شخنا واعلم ان للقاضي
 أن يعز لنفسه وبسبيل قوله في ذلك في جامع الفصولين وغيره قال القاضي عليه للقاضي أخذت
 الزبوة فله تعزيره شيخ زين في رسالته وهذا يلحق أن يحمل على ما ذالم يكن كذلك في نفس الامر يدل
 عليه ما ساق في الشارح حيث قيد قول المصنف ومن قذف مسلما فاساق بقوله وهو ليس فاساق
 وقال في النهر فان كان لا يعز لانه صادق في الاخبار وهو صريح في أنه ان كان أخذ الزبوة لم يعز (قوله
 الاعلام فقط) أشار بقوله فقط الى وجه الفرق بينه وبين سابقه فتعزير اشراف الاشراف لا يبريه ويحمل
 قول القاضي بلغني أنك فعلت كذا فلا تفعل على ما اذا اجتمع به من غير سبق طلبه ولا بعد الثاني والاوّل
 وعلى ما ذكر في البدائع التعزير ظاهر لقوله تعزير اشراف الاشراف بالاعلام المجرد وهو ان يبعث القاضي
 أمينة اليه فيقول بلغني أنك فعلت كذا وكذا وتعزير اشراف الاعلام والمجرى الى باب القاضي والمحطاب
 بالمواجهة شربلاية وهذا أي حمل قول القاضي له بلغني الخ على ما اذا اجتمع به من غير سبق طلبه كيلا
 يتعدهم سابقه يبنى على أن المراد من المجرى الى باب القاضي هو ان يبعث القاضي أحد أمثاله لاحتضاره
 وهذا هو الذي فهمه الشيخ حسن الشربلاني فاضطر الى الحمل المذكور وأما على ما قد تناه عن شخنا في
 تفسير المجرى الى باب القاضي فالفرق حاصل مطلقا ولو بدون هذا الحمل (قوله بلغني أنك فعلت كذا
 فلا تفعل) وينبغي أن لا يكون على اخلافة فان كان من اشراف الاشراف لوضرب غيره فاعلمه لا يكتفي
 في تعزيره بقول القاضي ما راد لا ينزب بذلك وقد رأت بعض القضاة من الاخوان من أدبه بالضرب
 بذلك وأرى أنه صواب نهر وقول المسئلة غير مطلق بل قيدها في النهاية بان يكون ما مر من قوله
 بلغني أنك فعلت كذا فلا تفعل مع النظر بوجه عدوس ولا يخفى ان هذا مع ملاحظة السبب فلا بد ان
 يكون محملا ليبلغ به أدنى المحذورات اصاب من اجنبية غير الجماع شربلاية فان كان السبب محملا

وقد يكون بالصفع وتعزيرك الاذن
 وقد يكون بالكلام العنفا وقد
 يكون بالضرب وعن أبي يوسف ان
 التعزير بأخذ المال يجوز للسلطان
 التعزير بكيفية الاخذ وأرى ان
 ولم يذكر كونه من توبته
 يأخذ فمسكه فان أس عن توبته
 يعرفه الى ما يرى وفيه شك لا نادر
 تعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام
 ثم نسخ وفي شرح أبي اليسر التعزير
 بالناس منوع ولكن التعزير على
 قنفا كذا في الزاهد في التعزير على
 أربع مراتب التعزير بالاعلام والمجرى
 والقواد وغيرهم الاعلام والمجرى
 باب القاضي والقواد جمع قائم وهم
 رؤساء العسكر وتعزير اشراف
 الاشراف كافة بما والعالية كذا
 فقط بأن يقول بلغني أنك فعلت كذا
 فلا تفعل وتعزير بأسوأ الناس

يلج أدنى الحمد فلا يكتفى بذلك بل يمزجه بما فوقه لا بالضرب كما قال صاحب النهر فإنه افراط حموى
واعلم أنه يمزج من شهد شرب الشاربين والجمعون على شبه الشرب وإن لم يشربوا ومن معه صوة خمر
والغطر في نهار رمضان والمسلم يبيع الخمر أو يأكل الزبوا كذا الغنى والناسفة بعزرون ويحبسون حتى
يحدوا قوتية قال في النهر ولم أر ما إذا وجد منه رائحة الخمر وينبغي أن يمزجوهي حادثة الفتوى قال الحموي
وأقول في شرح البرجندی عن القنية إذا وجد منه رائحة الخمر يدون السكر بعزرو لا يحد انتهى ولا مفهوم
لأنه لو يدون السكر لا يوجد سكران لا يحد ما لم يثبت شره بينة أو اقرار ونقل الحموي أضعاف المفتاح
لواستغنى القاضي عن القضاء بهد ظهوره دالة الشهود بأنهم بعزل ويجب التعزير وفي المراجعة ومن لم
مسلم أو فرغ من دله على رأسه في السوق عزرو وفي الفتاوى الكبرى الخاص من قال لا يعمل بقوى
الفتوى أوله وليس كما أفتوا به وفي الطلبة إذا تزوج الذي مسلمة ودخل بها بعزرو في المخاسبة من قال
لمسلم بأعد الله بعزرو انتهى (قوله كالسوقية) ضبطه بعضهم بضم السين المشددة وكسر القاف وبعده
بأمة مشددة مفتوحة فوجع سوقى وذكر بعضهم أنه بضم السين المشددة وقع الواو المخففة وليس بعدهاء
فجوزون غرقوه فطلق السوقية على الواحد والمثنى والجمع وربما جمع على سوق كعرفة وغرق كما
في المصباح (قوله الاخساء) عبر في الدرر بالمخاسن وتعقبه عزى بان الصواب الاخساء من لفظ
الحسن غير ثابت في اللغة ولا موجود في كلامهم وإن ثبت فهو جمع خديسة كخداص جمع خصصة
ولامعنى له في هذا المقام انتهى (قوله ومن قذف مملوكا أو كافرا بازانى الخ) لانه جنبه قذف وقد
امتنع وجوب الحد لقدا لا حصان فوجب التعزير ولهذا يلزم بالتعزير غايته وفي الصورة لا ثمة إلا رأى
الى الامام وصورتان أخريان يجب فهما البلوغ في التعزير غايته أحدهما إذا أصاب من الأجنبية كل
حرام غير الجماع والثانية ما إذا أخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الإخراج در عن الكافي ومافي العيني
بعد قول المصنف عزرو من قوله لانه لا يلزم غايته في الأول ولا رأى في الثاني إلا الامام انتهى وأراد
بالثاني ما عدا الأول صوابه يلزم بحذف لا النافية شخ شاهين (قوله أو قذف مسلما) أو ذمها كما
في الفتح وفي القنية قال ليهودي أو مجوسي يا كافرا بأثم إن شق عليه قال في البحر ومقتضاه انه بعزرو ونظر
فيه في النهر قال شيخنا ووجه الكفر قائم به وإن كان هو برغم خلافه والحاصل أن كل من ارتكب
متكرا أو ذي مسلما فبرحق بقول أو فعل إلا إذا كان الكذب ظاهرا كما كتب ولو بغمز العين أو إشارة
اليد بعزرو لانه غيبة كما يجب في المحظوظ فكيف يرتكب محرما وكل من ارتكب معصية لاحد فيها يلزمه
التعزير تنوير شرحه عن الاشياء (قوله يافاسق) هذا أعني إطلاق القذف على الشتم بحجاز شرعي
وإن كان حقيقة لغوية أذهبوا إلى لغة نهر (قوله وهو ليس بفاسق) فيه إيماء إلى مافي النهر من انه
إنما بعزرو بهذا اللفاظ الذي لم يكن متصفا بها فإن كان لا بعزرو لانه صادق في الاخبار وإن لم يعرف فسقه
وأراد إقامة البينة على فسقه قال في القنية لا تسمع لان البينة على مجرد الجرح بخلاف ما قالوا له بإزاني
وأراد إبانته بالبينة فانه يسمع كافي التنوير وفي النهر عن البحر هذا إذا شهدوا على فسقه ولم يبينوه فإن
يبنوه بما يتحقق إثبات حق الله أو للعد كما ادعى القائل انه رأى قسلا أجنبية وأقام شاهدين قسلا
فنبهني للقاضي أن يسأل القائل عن سبب فسقه فإن بين سببا شرعا طلب منه إقامة البينة فلو قال هو
ترك الواجب عليه سأل القاضي عما يجب عليه تعلمه من الفرائض فإن لم يعرفها ثبت فسقه وهذا إذا
لم يخرج أبى شيء مخرج الدعوى لمافي القنية ادعى عند القاضي سرقة وبخز عن اتباعها لا بعزرو وفي
السراجة ادعى عليه ما وجب تكفيره وبخز عن الاتيان صدر كلامه على وجه الدعوى عند الحاكم
لا يجب عليه شيء أما إذا صدر على وجه السب والانتهاض فانه بعزرو انتهى (قوله وبيا كافرا) فيه إيماء
إلى أنه لا يكفر وكان الفقيه أبو بكر الأعمش يقول بكفر الأول أصح وفي التشارخية قال بعضهم من قال
لا خير يا كافرا لا يجب التعزير ما لم يقل يا كافرا بالله لا الله تعالى سعى المؤمن كافرا بالطاغوت فيكون

كالسوقية الاعلام والبحر والجموس
وتعزير الاخساء الاعلام والبحر والجموس
والضرب (ومن قذف مملوكا) مطلقا
سواء كان ملكا أو كافرا أو فاسقا (أو)
قذف (كافرا بازانى أو فاسقا) مسلما
سواء كان كافرا أو فاسقا (أو)
بأن الفاسق (وبيا كافرا) يابهودي
بأن نصراني

محتملا نهر قال في الثبري لالة قلت ويرجع خلافه حالة السب فلهذا أطلقه في الهداية وغيرها انتهى
 وفي النهر عن الخلاصة وقال له ما كافر فأجاب بقوله ليك كفر الخ قال ابن الملق في شرح المشرق عند
 قوله عليه السلام إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أي رجع بكلمة الكفر اعلم أن هذا الحديث مشكل
 لأن من قال لا تحب ما كافر وإن لم يكن متأولا إذا لم يقتضه بطلان دين الاسلام يكون كاذبا في حقه وبالكبيرة
 لا بكفر المسلم عندها هل السنة فيكون محمولا على المستقل قال شارحه الصغير في بها عاتدا إلى المعصية
 المذكورة حكما يعني رجع بمعصية الكفار (قوله ما بين النصراني) وأبو ليس بنصراني فلو كان لا يعز
 واقصر المصنف في مسائل الشتم على النداء وليس بقيد لأن الأخبار كذلك كما إذا قال أنت فاسق أو فلان
 فاسق ونحوه قال في القنية بامتنافق أو أنت منافق بعزرجر (قوله ما فاجر) لم أر من فرق بين الفسق
 والفجور والظاهر أن الأول أعوم وعن هذا قال في القنية شهد أحدهما أنه قال له ما فاسق ولا فاجر قال
 له ما فاجر لا تقبل نهر وأقره شيخنا والسيد المحمدي وبديل عليه ما في الدرر حيث قال الفاجر من تباشر كل
 معصية الخ اقتضت ما تنهاها إذا ارتكبت نوعا من المعاصي لا تكون فاجرة بل فاسقة (قوله بامتنافق) هو
 الذي يظهر الإيمان ويخفي الكفر في الجنان حموي وظاهر الدرر فيد أن زنديق بمعناه قال وكذا
 يعزرجر بقوله ما فاسق بامتنافق (قوله بالوطي بامن) يعني الخ جمع بينهما المعاني إلى أنه لا فرق بينهما
 في وجوب التعزير حيث صدر ذلك في غضب وكذا الوعد والمزل بالقبج نهر عن الفتح خلافا لما قال إذا قال
 له بالوطي يسأل عن أن من قوم لوط صلى الله عليه وسلم لا يعزروا عن أن يعمل عمل قوم لوط عزز
 على قول الإمام وحدثي قوله ما يجز له ما لو قد فقه بصرم الزني (قوله ما بين بلب بالصيدان) لم أروجه
 وجوب التعزير بهذا اللفظ وقد قال أن قرينة الغضب والسب دلت على أن المراد ما يلب هو الفعل
 القبيح (قوله يأكل الزبا ما شارب النجر) يعني مكان غير معروف بذلك شر لالة وقد قدمنا ما فيه
 (قوله أي الذي لا غيره) من يدل على أمر أنه أي ليزني بها فليس المراد مطلق الدخول دل على ذلك
 قوله في الدرر هو من لا يعارض زني أهل انتهى وسأني في كلام الشارح ما يشير إليه في الكلام على الفرق
 بينه وبين كتمان الدويث بثلاث الدال وفي المصباح داث الشيء دثما من باب ما عو وبعدي بالتشديد
 فيقال ديه ومنه اشتق الدويث (فرع) فاسق تاب وقال أن رجعت إلى ذلك فاشهد وأعلم أنه رافضي فرجع
 لا يكون رافضيا بل عاصيا وروى قال أن رجعت فهو كافر فرجع نازمه كفارة عيين در (قوله ما يخنت) بفتح
 النون أما بكسرهما فرادف اللوطي نهر (قوله ما خائن) هو الذي يخون فيما في يده من الأمانات حموي
 (قوله ما بين النجبة) بضم الناف وسكون الحاء المهملة وهي كلمة مولدة حموي عن المفتاح وفي الدرر
 عن الفتاوى الظهيرية القنبية الزانية مأخوذة من القناب وهو السعال وكات الزانية في العرب إذا زنا بها
 رجل سملت لبقض حاجته منها فسميت الزانية لهذا فجاءه وقيل من تكون همتا الزني وقيل هي أغش
 من الزانية لأن الزانية قد تفعل سرا وتأنف منه والقنبية من تنجها به بالجره أقول مقتضاه أن يكون
 في القنبية معنى الزني مع زيادة أمر قبيح فينبغي أن يجيبه الحمد كما يجب في ابن الزانية اللهم إلا أن يقال
 أن الحمد انما يجب إذا قد فصح الزني أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كما إذا قال است
 لا يسك أو است ما بين فلان أبيه في الغضب ولفظ القنبية لم يوضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه لمعنى
 آخر كما لا يدل عليه اقتضاء وهو ظاهر ويؤيده ما قال الزبلي لا يقال يجب الحمد بقوله لغيره ليست
 لا يسك هو ليس بصرم في الزني لا احتمال أن يكون من غيره بالوطي ما للشبهة لأننا نقول فيه نسبة أمه إلى
 الزني اقتضاء والمقتضى إذا ثبت ثبت جميع لوازمه فيجب الحمد إذا ثبت اقتضاء كالثبات بالعبارة هذا
 غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل انتهى ولعل وجه التأمل هو أن لفظ النجبة لم يسمع
 استعماله في غير هذا المعنى واخذ من القناب بمعنى السعال لا يدل على ذلك فقوله في سياق بيان الفرق
 بين المستثنين بل استعمل فيه بعد وضعه لمعنى آخر كما لم يظهر له وجه صحة شيخنا عن مزي زاده قلت هباني

ما بين النصراني (ما خبث بالوص)
 وهو ليس بالوص (ما فاجر ما فاجر)
 بالوطي ما بين عمل على قوم لوط ما بين
 بلب بالصيدان يأكل الزبا ما شارب
 النجر ما بين (أي الذي لا غيره) من
 يدل على أمر أنه (ما يخنت)
 الذي في أعضائه بل وفي كلامه بكسر
 ما بين ما بين النجبة

الشر بنلالة من منع الغفار معزى الى الماهر ان المحض بقروله بان القعبة مؤيد لما ذكره معزى زاده
من عدم صحة الفرق بين المستثنين واذا قد عرفت هذا ظهر لثان ما ذكره بعضهم من الفرق بين القعبة وابن
القعبة فأوجب حذ القذف في الثاني دون الاول بحض تحكم ثم ظهر ان وجه عدم وجوب حذ القذف
في الاول يعمل على ما اذا كان المخاطب بالقعبة وابن القعبة رجلا فلا يحذف في الاول لثنتين بكنهه بخلاف
الثاني والسعال مأخوذ من سعل يسعل بالضم كافي المختار وقوله وتألف أنف من باب طرب أنفة بفحش
الاستك كافي المختار (قوله وهي المرأة الفاجرة) فيه اشارة الى ان عدم حذ القذف لا يشكل لما قدمناه
عن الدرر من ان الفاجرة هي التي تشارك كل معصية فلا يكون في معنى ازانة ولا في حكمة فلا حذبه انتهى
خافي من الغفار من زوم الحذبه ضعف وان أقر في الشر بنلالة ولذا قال شيخنا رحمه الله كفى
الحذبان القعبة مع الاختلاف في معناه ولذا قال الوائى رحمه الله اختلاف معناه في نفسه كاف في رد الحذ
لكن في الاشكال بقوله لست لا يملك فانه بانفعام القر بقرع جاحذون كان محتملا لى آخر انتهى
وفي كلام المصنف ايما على انه اذا شتم أصله بعز بطلب الولد كايان الفاسق بالان الكافر فهو عزما رأيت
العلامة نوح أفندي تعقب ما ذكره واني أفندي فقال فيه بحث لان ظاهره يدل على بقاء الاحتمال بعد
انفعام القر بنة وليس كذلك لان وجود الاحتمال انما هو عند عدم القر بنة اذ ان القر بنة تخصيص بعض
واما عند وجوده فلا احتمال أصلا ولا العرجت القر بنة عن كونها قر بنة اذ ان القر بنة تخصيص بعض
المحتمل بالارادة انتهى (قوله يازندقي) هو بمعنى المناق نهر (قوله باقرطبان) تنسبة قرطيب
وأبان سئل بعضهم عن القرطبان فقال كانت امرأتى الجاهلية قال لها أم أبان وكان لها قرطبان وكانت
بنتا زى بدرهمين وكان الناس يقولون تذهب الى قرطبان أم أبان فذكر ذلك فقالت العامة قرطبان
وهذه التنسبة جاءت على خلاف الغالب لان التنسبة عند العرب تنحوز اذا اتفق الاسمان في اللفظ غالبا
فهي اختلافا في اللفظ لا بحز تنسبتا وما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه حموى والقرطبان مرادف للدوث
ذكر في الدرر ونقل الحموى عن الشبان ان القرطبان والكنهان لم أرهما في كلام العرب ومعناه عند
العامة مثل الدوث الخوذ كانه بفتح الكاف وفي العنى قبل هو السبب للجمع بين اثنين لعنى غير مدح
الح والكنهان بانحاء المهجة وقيل بانحاء المهمله نوح أفندي (قوله يامأوى الزواني) هو الذى تأوى
اليه النساء ازانسات عيسى (قوله باحرام زاده) معناه المتولد من الوطء المحرام فهو اعم من ولد الزانى
صك الوطء حالة المحض وفي العرف لا يراد به الاولاد الزانى وكسبر اما يراد به الحب الاثيم در وواح بفتح
الحاء المهجة وكسرها وتشديدا لاء الرجل المخدع الجربز كافي القاموس قال شيخنا والجر بزالضم
الحيف ثم اعلم ان ما ذكره المصنف من انه يعز بجرام زاده فأفادته لاحذ فيه بخلاف ما نقله الحموى
عن الفتاح حيث قال قال ابو الفضل الكرماني يحذأى حذ القذف بقوله حرام زاده انتهى والوجه عدم
المحذ لعمد القذف صريح ازنى (قوله معز) لانه آذاه لما حق الشين به ولا مدخل القياس في باب
المحذود فوجب التعزيز بل وكذا به زيا الورع البارد كما اذا وجد عثرة ما تارة على الارض فعره فانهر
عن التاخراسة (قوله جواب من وخسره) فالجواب باعتبار جهة الشرطية والتحرر باعتبار جهة
الابتداء ولذا خلاف في الاول واختلف في الثاني على أقوال ثلاثة الاول ما ذكره الشارح والثاني
وهو الاصح انه جله الشرط والثالث انه مجموع المجملتين (قوله ليس عليه شئ) يعنى الان يستفسر
فيقول عنيت به فعل قوم لوط والصحيح انه يعز مطلقا ان كان في غضب كاسبق (قوله عنداني خفية)
قديه لانه عندهما محذ القذف كاسبق (قوله باهجام) بخلاف يابن الهجاء فقد جزم الى يلى
بالتعز فيه لى لكن قال في النهر وهو تحرك وما في البحر من الفرق بان كنهه غير ظاهر بموت أبيه بخلاف
الاول لأن حرفته مشاهدة مدفوع بان الحكم لتعزيره غير مقيد بموت أبيه وعلى هذا فينبى التعزير في بقاء
بالاولى قال في البحر لانه بمعنى يامقوق وقد مر في الظهير بوجوب التعزير فيه لانه الحق

وهي المرأة الفاجرة يازندقي يافرطبان
يامأوى الزواني أو اللصوص باحرام
زاده عزز في جميع الصور المذكورة
هذا جواب من وخسره ودر في التعجب
ولو قال بالوطء ليس عليه شئ ولو قال
ولو قال بالوطء ليس عليه شئ ولو قال
نامن يعمل على قوم لوط فغير جلا
عنداني خفية (قوله) من قذف رجلا
عنداني خفية (قوله) التيس هو الذكر
(يا كلب يائيس) التيس هو الذكر
من المعزى لجمع تيس وتيس والائى عن
لذكر من النساء يائيس والائى عن
(يا جابر ياخبر يا جابر يا جابر يا جابر
يا جابر يا جابر)

جسه كالحمر عزاه في النهر الى السراج (قوله وفي رواية تسعة وسبعون) اعلم ان التعزير بما كثره مقدما اذا كان سبه من جنس ما يجب فيه حد القذف نحو ان يقول لثمة او ام ولد بازانة كما في التبريلانية من الحامية وفيه قصور اذ لا يشمل ما لو كان السب من جنس ما يجب فيه حد الزنى او حد السرقة كما لو اصاب من اجنبية كل محرم غير الجماع واخذ بعد ما جمع ا تنازع قبل اخراجه كما قدمناه فلوز كرا الحمد مطلقا مجردا من لفظ القذف لكان أولى قال في البحر وقد وقع التردد فيما لو اعتدى عليه فضره بحسن سوطا كيف يعزروا وقول لامعني لهذا التردد مع قول المصنف بعد وضع جسبه بعد الضرب (قوله ان اذناه مفوض الى رأى الامام) حتى لو رأى انه ينزير بسوطا واحدا كفى به وعلى ما ذكره المصنف تعالى القدوري من ان اقله ثلاث بكل له ثلاثة نهر (قوله فمقرر للمس والقبلة من حد الزنى) صرفا لكل نوع الى نوعه ثم الظاهر من كلامهم ان المراد من تقرير التعزير بمحد الزنى اذا كان السب اللس او القذف ان يكون فيه اكثر المجلدات وكذا المراد من تقريره الى حد القذف اذا كان السب قذف غير المحصن بازنى او المحصن بغيره ان يجلد اكثر مجلدات حد القذف ويترك منها الاقل وهذا هو الظاهر من كلامهم ويبدل عليه ايضا لفظ التعزير فما نقل عن العناية من ان تقرير التعزير من حد القذف ان يكون فيه اقل المجلدات بعد جذاذ التعزير بحينئذ لا وجود له أصلا فيجوز بمراجعة العناية (قوله وضع جسبه بعد الضرب) وضح القيد في السقاء والدعار واهل الفساد حموى عن المتعاض (قوله واشد الضرب التعزير) لانه جرى فيه التخصيف من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف لئلا يؤدي الى فوات المقصود قال في التبريلانية نقل عن الشيخ قاسم بن عثمان هذا التعليل ان هذا فيما اذا عزم رعا دون اكثره والافتسحة وتلاون من اشد الضرب فوق ثمانين حكما فضلا عن الاربعم مع تنقيص واحد مع الاشدية فيعوت المعنى الذي لاجله نقص بعني وهو التخصيف (قوله وقيل جمع الاسواط في عضو واحد) هكذا في المداية ومنه في اثربة الاصل وفي حدود الاصل يفرق التعزير على الاعضاء وقال الز: يلى ليس في المسئلة اختلاف ال رواية واختلاف الجواب لا ختلاف الموضوع ففرق الضرب على الاعضاء فيما اذا بلغ بالتعزير اقصاه والثاني فيما اذا لم يبلغ وهذا في التبريلانية عن المجتبى وفتح القدر وبقي المواضع التي تنق في الحدود وعن ابي يوسف انه ضرب فيه الظهر والالية فقط عني (قوله ثم حد الزنى) لان جنايته اعظم حيث شرع فيه از جمهني (قوله ثم حد الزنرب) لان جنايته مقطوع بها عايدة الشرب والاحضار الى الحاكم بالاراحة عني فان قلت لا يلزم من المشاهدة التيقن بالسب لانه قد يكون لاساغفة لقيمة قلت المراد التيقن من حيث الظاهر كما في التبريلانية (قوله قدمه هذر) لانه فصل الامر به وقيل المأمور لا يقتضي بالسلامة كالصا د ونحوه ثم روقوله هذر اى باطل قال في البحر عن ضياء المحلوم ذهب دمه هذر اى باطلا (قوله بخلاف الزوج اذ عزم رز وجهه الخ) وجه الفرق ان تعزير الزوجه ليس بواجب فيقيد بشرط السلامة بخلاف اقامة الحد والتعزير لاه واجب والواجب لا يجمع الضمان واورد ما لو جامع امرأته فاضاها حيث لا يجب عليه ثم عند الامام الا عظم ومحمد وان كان الجماع مباحا واجب بان ضمان المهر قد وجب ابتداء فلو وجبت الدية لكان فيه ايجاب ضمانين بمقابلة مضعون واحده ومنافع البضع وذلك لا يجوز ثم اعلم ان عدم وجوب الضمان مقيد اذا كانت بمن يجمع مثلها بالمقتله المرحوم الشيخ شاهين عن البرازيه ونصه جامع صغيرة لا يجمع مثل الماشات ان اجنبية على عاقلة الدية وان منكوته فالدية على عاقلة والمهر على الزوج: حتى فان قلت فعلى هذا قولهم لو وجبت الدية لكان فيه ايجاب ضمانين الخ منقوض قلت لا نسلم نقضه لان المسئلة مهر وصة فمن يساح جماعها لا شك ان جماع الصغيرة التي لا تطبق غير جماع وعن ابي يوسف ان القاضي اذا لم يزدر في التعزير على ما نه لا يجب الضمان اذا كان يرى ذلك لاه و ردا ان كثر ما عزم روابه مائة فان زاعل مائة فمات يجب نصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غير مأذون فيه فحصل

وفي رواية تسعة وسبعون وهو قول
نقد ومول يحمله مضطرب في بعض
الكلام على اى حنفية وفي بعض ما
ابى يوسف ثم ذكر ما خالفه ان اذناه
مفوض الى رأى الامام فغير مقيد
مفوض الى رأى الامام وعن ابي يوسف
ما روى على قدر ظن الجرم وصغره
ان التعزير على قدر ظن الجرم وصغره
وعنه انه قريب لكل زوج من اياه فيعزير
اللس والالية من حد الزنى والقذف
بغير الزنى من حد القذف (وضع
جسبه بعد الضرب واشد الضرب
التعزير) بريدية الشدة في الضرب
وقيل جمع الاسواط في عضو واحد
(ثم حد الزنى ثم حد الزنرب ثم حد
القذف ومن حد الزنرب) بامر الامام
(فمات قدمه هذر) وقال الشافعي
مجب دمه هذر بيت المال (خلاف
الزوج المهر رزوجه

القتل بفعله أذون فيه وبفعل غير مأذون فيه فينتصف زيلهي واعلم ان عدم الضمان فيما اذا قتلها باجماع
 او افضاها عزاء في النهر للامام وابي يوسف وهو مخالف لما في الزيلهي حيث عز ذلك للامام ومحمد (قوله
 لتترك الزينة) مقيد بما اذا كانت قادرة عليها وكانت شرعية وكذا الاجابة اذا كانت ماهرة عن المحيض
 والنفس وكانت خالصة من صوم الغرض جوى عن المفتاح وليس الجواز مقصورا على الاربعة بل له
 تعزيرها بما في معناها كالوضوء حاربه لغرض لمحققتها ولم تعطف وعظه واضربت ولدها الصغير لكانه
 وقاتلوا وقال ان ضربتك بغر خباية فأمر بك فشقته أو مرقق ثيابه او أخذت لحمته او قالت له يا جاجر
 أوبأا بله او كنت اجنيدا او شأغت معه فسمع صوت الاجنبي او دعت عليه او اعطت شئامن ماله بغر اذنه
 مما يقصر العادة به فضر بالابىكون الامر في بدله لان ذلك خباية وهو ظاهر في ان له ان يضرهافي هذه
 المواضع بنهر ومنه ما لو كشت وجهها على غير محرم وليس منه ما اذا طلعت نغقتها أو كسوتها وألحمت لان
 لصاحب الحق يد الملامزة ولسان التقاضي والمنفى الجماع للكل انما اذا ارتكبت معصية ليس فيها
 حقد مقدر فان الزوج ان يعزرها واطلق في الزوجة فعل الصغيرة اذا قلعت لا يجمع وجوب التعزير
 ففي التبين التعزير بشر وعق حتى الصديق وفي الغيبة مرا حتى شتم عالما فعليه التعزير وفي الزوجة له
 ان يكره ولده على قتل القرآن والادب والعلم وما عن الترجا في البلوغ بعث في التعزير اراد به ماوجب
 حقا لله تعالى بصر (نقصة) ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزركا لضرب المعلم
 الصبي ضربا فاحشا فله عزروضعنه لومات تنوير وشرحه (قوله وتترك الصلاة) في احدى الزوايتين
 وفي الزواية الاخرى ليس له ضرب بالان نفع الصلاة بعود عليها اعله والذي عليه الكثر ان له تعزيرها
 على تركها وعن بعض السلف لان آلي الله وصدقاها بذي خسر من ان اعاسر امرأة لا تنصلى (قوله
 والمخروج من البيت) وترك غسل الجنابة تنوير (فرج) التعزير لا يسقط بالتوبة كالحمد واستثنى
 الشافعية ذوى الفسائت فلب وقدمناه لا يصحبا بناس الغيبة وغيره اوافي الحديث نجافوا عن عقوبة ذوى
 المروة الا في المحدود

* (كتاب السرقة) *

بفتح السين وكسر الراء وكساها مع فتح السين وكسرها ثم في صهي وكبرى بدأ بالكلام على
 الاولى لكثرة ما هي لغة أخذت التي في خفاء تتعدى بنفسها وجرع الجرح فيقال سرق منه ما لا يسرق
 ما لا جوى عن الرجسدى وتسمية السرقة سرقه تعالى في المغرب وركبتها لاخذ وشرعا باعتبار الحرمة
 أخذه كذلك أى أخذت التي تخفى بغير حق نصبا كان اولوا باعتبار القطع ماذكر المصنف در زهر
 (قوله لان الولد من الزنى هالك حكى) كذا في بعض النسخ وفي بعضها هالك معنى (قوله قوام النفوس)
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها قوام النفوس بالفتح والكسر عاده الذي يقوم به وينظم ومنهم من
 يقتصر على الكسر جوى عن المصباح (قوله ثم حد السرقة) أى ثم قدم حد السرقة وفيه انه لم يبق
 من المحدود شئ حتى يقدم عليه حد السرقة فالصواب بان يقال ثم ذكر حد السرقة جوى وأقول ليس في
 كلام الشارح التصريح بلفظ قدم في جانب حد السرقة فقد قدره من العوامل ما يليق به كذكر ونحوه
 ولم يظهر لي وجه تقديم التعزير على حد السرقة والذي يظهر تأخير حتى عن قطاع الطريق ازيد قطاع
 الطريق عقوبة مقدرة وقد يقال ان التعزير بعد القذف مناسبة بينهما باجماع ان الغرض من شرعتهما
 دفع العار عن الخساع وصيانة عرضه بنى عن ذلك اطلاق اسم القذف على الشتم بحسب الاول كذلك حد
 السرقة لانه يذكرفيه مسائل لا تتعلق بالاحد ومن ضمان المال وغيره ولهذا أفرها بكتاب على حدة
 ولما كان قطع اليد من جهة الحد وادوردا السرقة عقبا (قوله هي أخذ مكاف) ولو أنشأنا في بصير

ترك الزينة او ترك (الاجابة اذا
 دعا حال الزينة) هانت عليه تعزير
 الدية والمراحم لا حلية التمكن من
 الوطء لان الدعوة في الفرائض كناية
 عن الوطء (ولا حل ترك الصلاة) أى
 بخلاف الزوج اذا عزر زوجته ترك
 الصلاة (و ترك الغسل) من الجنابة
 أى بخلاف ما اذا عزر
 (والمخروج) (من البيت) ولا
 زوجته للمخروج اذا قبضت مهرها
 بخونها للمخروج اذا قبض مهرها
 أو وهبته منه اما يسئل قض مهرها
 فله ان يخرج في حوائجها وان تزور
 أو يهرسها ويحاربها بغراذان الزوج
 وفي كتاب الطل في ضرب الولد والزوجة
 ترك الصلاة روايتان وذكر في
 جنابات النخبة انه ليس له ضربها
 على ترك الصلاة بخلاف الابان له
 ضرباته على تركها بالاجماع
 * (كتاب السرقة) *

اعلم انه قدم حدا زنى لانه شرع لصيانة
 الانساب والعرض وفيه احكام النفوس
 لان الولد من الزنى هالك معنى
 لعدم من يري ثم حد السرقة لانه
 لصيانة العرض والنفوس
 ثم حد القذف لانه لصيانة الاموال
 ثم حد السرقة لانه لصيانة النفس والعقل
 والاموال وقاية النفس والعقل
 والعرض (هى أخذ مكاف) مطلقا
 والعرض مأكولا أو كافرا
 سواء كان خفية قد عثره درهم
 أو مسلما

فلا يقطع أخرس لاحتمال نطقه بشبهة ولا أعمى لمجهله بحال غير مدر ونرج بالمكلف الصبي والجنون
 إلا إذا سرق في إفاقته نهر والظاهر أن المعتوه كالصبي جوى وظاهر إطلاق عبارة التهرانه أذ سرق في
 الإفاقه يقطع وإن كان وقت القطع مجنوناً وظاهر ما أقدمه هو من أنه بشرط لأقامة الحد كونه من أهل
 الاعتبار يقتضى اشتراط إفاقته إلا أن يفرق بين المجنون والقطع فوجه ما سبق من أنه ينتظر إفاقته لأن
 الحد هناك بالمجدد فلا فائدة في إقامته قبل الإفاقه لأن الأصل الذي يحصل به الاعتبار يزول قبل الإفاقه
 ولا يكتفي بذلك القطع فإن سبب الاعتبار فيه لا زال له وأعلم أن الإضافة في قوله أخذ مكلف من قبيل
 إضافة المصدر للفاعل ومفعوله ما ساقى من قوله قدر (قوله خفية) خرج به الاختصاص كبراً وأنها فلا
 قطع به ولو كان بالمصرته إراوان دخل الحر زخفية لأن النهار وقت يلحقه الغوث فبعضه بخلاف الليل إذ هو
 وقت لا يلحقه الغوث فيه فلو لم يكف بالخفية فيه ابتداء لم يمنع القطع في أكثر السارق لا سيما في ديار
 مصر زبلي ولم يبين المصنف أن المعتبر كونها خفية على زعم السارق أو السرور وق منه فهي رباية فلو كان
 السارق يعلم أن صاحب الدار يعلم بدخوله وعلم به صاحب الدار أيضاً فلا قطع أولم يعلم بالقطع اتفاقاً وكان
 صاحب الدار يعلم بدخوله والسارق لا يعلم به يعلم فانه يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم السارق وإن كان
 على عكسه بأن زعم الدار بأن صاحب الدار يعلم به وصاحب الدار لم يعلم في التبين لا يقطع لأنه جهري وفي
 الخلاصة والخيط والذخيرة أنه يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم أحدهما إلا ما كان بحر وخفية بعض الخاء
 وكسر هاشجنا عن الصباح (قوله قدر عشرة دراهم الخ) لقوله عليه السلام لا قطع إلا في دينار ومشرقة
 دراهم زبلي فقد زبد شرعاً على المعنى القوي أو صاف منها في السارق وهو كونه مكلفاً ومنها في المروق
 وهو كونه مالا متوقفاً متقدراً ومنها في المروق منه وهو كونه جزاً أو بائناً والمعنى القوي مرعى فيها
 أما ابتداء وانتهاء وأبداً فقطدرو زبادة الأوصاف لأمانة الحكم الشرعي بها أي الذي هو القطع إذا شئت
 أن أخذ أقل من النصاب خفية سرقة شرعاً لكن لم يلق الشرع به حكم القطع شرعية لآلية عن السكال وعن
 هذا ذكر السيد الحموي أن لما تعريفين يعني شرعاً أحدهما باعتبار ترتيب الحرمة والضمان وهو أخذ الشيء
 من الضرع على وجه الخفية بغير حق سواء كان نصاباً أو لا وأما الثاني فهو ما ذكره المصنف انتهى ولا بد وأن
 يخرج النصاب ظاهراً حتى لو ابتلع ديناراً في الحرز ونخرج به لم يقطع ولا ينتظر تقوطه بل يضمن مثله در
 وإن يخرج مرة واحدة اتحد مال الكد أو أخذ حتى لو أخذ عشرة من كس كل شخص درهم قبل أن يخرج
 من الدار قطع زبلي فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لم يقطع وإن تكون السرقة في دار الإسلام حتى
 لو سرق في دار الحرب من مسلم أو البني فأخذ في دار الإسلام لا يقطع نهر عن البدائع وينبغي أن يقيد عدم
 القطع بالإنجاء مرتين بما إذا تخطى بينهما اطلاع المالك أو إغلاق الباب أو إصلاح النقب فإن لم يفتل
 فالسرقة واحدة فقطع ولا بد وأن يكون مملوكاً لغیره فلا قطع في استار الكسبة وإن كانت محرزة بحر ولا بد
 وإن تكون مقصودة بالآخذ فلو قصد سرقة نوب لا يبلغ عشرة وعليه درهم مضروبة لا يقطع إلا إذا كان
 وعي لها وإن يكون الآخذ من صاحب يد محببة فلا قطع السارق من السارق تنوير وشرحه (قوله)
 مضروبة بالجر لأنه صفة لعشرة عني أي صفة كاشفة لا مؤسفة لما في الدر عن المغرب الدرهم اسم
 للضروبة انتهى (قوله جيدة) زاده المصنف في الوافي ولا يظهر نكتة حذفه من هذا الكتاب
 جوى (قوله كالدر والبيوت) مما أعتد للمخفا بأن لا يدخل فيه بلاذن (قوله وقال الشافعي ربع
 دينار وقال مالك أربع) ولنا ورود الحديث في بيان النصاب في الجملة حيث قال عليه السلام لا يقطع
 السارق إلا في ثمن الخن وقال أصحابنا المجن الذي قطعت البدن على عهد النبي عليه السلام كان يساوي
 عشرة دراهم رواه ابن عباس وابن عمر ورواهن بكسر الميم وفتح الجيم اسم لكل ما يستعين به أي يستتر
 والمراد به الترس لأنه ستر حامله والجمع مجاز بالفتح نوح أفندي وإنما قال في الجملة لأن الحديث الذي نحن
 بآنا خال عن تقدير النصاب والتقدير بقول ابن عباس وابن عمر شيخنا (قوله لا الأخذ إذا لم يكن كذلك

مضروبة) جيدة (عجزه يمكن)
 كالدر والبيوت (رواية) وقال
 الشافعي ربع دينار وقال مالك ثلاثة
 دراهم وإنما خفية ولا خفية ومحرزة
 لأن الأخذ إذا لم يكن كذلك لا يكون
 إلا أخذاً قال وإنما قال قدر عشرة
 دراهم لتأويل الدرهم

لا يكون الاخذ سارقا) أى فى حق القاطع أى فى حق غيره كالانتم والامر برده عنه ان كان قد أورد له ان كان
 هالكا فسارق (قوله وما تبلغ قيمته عشرة دراهم) من وقت الاخذ الى وقت القاطع يتقوم عدلن فان
 نقصت وقت القاطع من عشرة لم يقطع الا اذا كان النقص لم يعب حدث أو فوات بعض الدين فعلى هذا لو
 سرق فى بلدة ما قيمته عشرة فأخذ فى أخرى وقيمتها أقل لا يقطع نهرو كذا لا يقطع عند اختلاف المقومين
 در عن الظهير به وكذا لا يقطع بتقوم عدل واحد (قوله لا يجب القاطع) ولا يجوز لانه اذا انتفت صفة
 الوجوب لا تبقى صفة الجواز شيئا (قوله لانه لو سرق عشرة دراهم الخ) فبدل العشرة لانه لو كانت أكثر
 من عشرة وبلغت قيمتها من الجواز عشرة قطع فقد علمت ان تعريف المختصر قاصر فلو قال المصنف هى اخذ
 مكافئ لما نطق بصير عشرة دراهم جوازا ومقدارها مقصود ظاهرة الاجاز خفية من صاحب بدو جمعية وما
 لا يتسارع من المسال المتحول للغير من حزم لا شبهة وثنا بل فى دار العدل لكان أولى به (قوله ان كانت
 تروج) أى الدراهم الرديئة (قوله ثم المتعبر عشرة دراهم الخ) فيه بحث حموى قال شيخنا رحمه الله
 البحث لا ينال المعام ونصه كافى الشرى لئلا يلمع مقتضى ما ذكره من ان الدراهم كانت زمن النبي عليه السلام
 مختلفة صنف عشرون خمسة ونصف وزن ستة ونصف وزن عشرة ان يعتبر فى القاطع وزن العشرة
 لمقتضى أصلهم فى ترجيح تقدير البعثة فانه أدرا الحمد ما كان أدرا كان أولى وهذا الزام على قولهم
 ان وزن سبعة لم يكن على عهد النبي عليه السلام فاما ان قيل كالتاسعة انها كانت كذلك فى زمنه صلى
 الله عليه وسلم فلا تنهى ولو لم انه رد كذلك على قول الشافعية لوجود العلة انتهى كلام الشيخ حسن
 ومضى هذا البحث ما ذكره من ان أصحابنا انما أخذوا رواية تقدروا على الجنب بالعشرة احتياطاً لانهما
 اختلفت الرواية فى تقدير غنمه كان الاخذ بالاكثر أولى لانه لم يقل أحد بعدم القاطع فى العشرة وانما
 الخلاف فى الأقل فهو بحث لا يحد منه ومعنى قوله ولو لم يردوا ظاهره شيئا عن الصحاح (قوله وزن
 سبعة) الذى يظهر ان الباقي قوله وزن زائدة حموى (قوله فيقطع) شرط أصحابنا قطع البذل البنى
 ان يكون يده اليسرى ويربها اليمنى بحيث يجرى (قوله ان أقر) طائفة على لو أقر مكرها فاقراه باطل
 وبعض المتأخرين يقتضى بالحقه حموى عن البرجندى وفى الدر عن الظهير به من المتأخرين من أفتى بفسخه
 اقراره مكرها ونقل عن القهستاني انه يعمل به بل لقرائته والحاصل ان الترجيح اختلف فى الخمس
 لا يفتى بعقوبة السارق لانه جاور ولا يفتى بالمجور فقهه ردنا أفتى به بعض المتأخرين من انه لو أقر مكرها
 ضحك وفى شرح الحموى عن الظهير به لو علم السارق انه لو أخبر رب المال بالسرقة طلبه لا يخرجه لكن يوصل
 المحم اليه بطريق آخر وفى الدر عن الزبلى ان أبواب القاطع جواز ذلك سياسة وأقره المصنف تبع البحر وابن
 الكمال زاد فى النهى وينبئ التعويل عليه فى زماننا الغلبة الفساد ومجمل ما فى الخمس على زمانهم
 وفى النهى لو أقر بالسرقة ثم هرب لا يتبع ولو لم يفرده لماله اماراة الرجوع ولو رجع مرجعاً بعد ما أقر
 ولو لم يرس قبل منه ذلك فى حق المحملا فى حق المال كافى الهداية بخلاف ما وافقت عليه البيهقي الخ (قوله
 مرة عندهما) وهو قول أكثر أهل العلم نهر (قوله وذكر شر) المراد به رئيس أهل الاعتزال (قوله
 أو شهد رجلان) فيه محصر الجملة فهمه انه لا يقطع بالتكول وان ضمن المال نهر وفى تخصصه الرجلين
 بالذكرا على عدم قبول شهادة الفساحم الرجال فى حق القاطع لان شهادة النساء لا تقبل فى شئ من
 الحدود ما فى حق المال فتقتل حموى عن البرجندى وسألفا الامام كيف هو وماهى ومتى هى وابن
 هى وكهى ومن سرق زاندا لا احتياطاً وبجانبه الى ان يسأل عن الشهادة لئلا يمسك بالقاطع ويتنقل
 التميز بحيث لا يمسك فيه قبل ثبوته زاندا ولا يسأل السارق عن الزمان ولا عن المكان ولا عن
 باقى الشر وما كذا فى الفقه والصواب ان يسأله لجواز ان تكون فى دار الحرب نهر وقال الحموى لقتل
 ان يقول يسأله عن الزمان لجواز ان تكون السرقة فى صباه فلا يحد تنهى واعلم ان السؤال عن الشهود
 حقيقياً اذا لم يعلم القاضي عدالتهم فان عرفها قطعها قال الشيخ حسن ولعل ما ذكره الكمال على القول

(ولو كان السارق (جما) ولا أخذ
منهم قطرة (وان) قسم و (أصاب
الكل) وأخذ من السارقين (أصاب)
وهو عشرة دراهم والقياس أن يقطع
الأخذ وحده وأما قال يصاب لانه ان
والشاقبي أهل من ذلك لا يقطع
أصاب لكل خلافا لما لا فان عنده
واحد منهم خلافا لثلاثة دراهم فعموا
أن سرق جماعة فلا تارة دراهم بأصلها
(ولا يقطع خشب) وتغلب بأصلها
(ولا يقطع خشب) ومطلقا
(وخشيش وقصب وسلك) (وطير)
سواء كان طيرا أو ما لها أوجاما
سواء كان بها أو دجاجا أو جاسما
(وسيد وزرنج) ومغرة بالأسكنين
هي الطين الأحمر وقد تترك والأفقر
الأحمر (وفور) وقشة إنسان وقال
الشافعي يقطع سرقة كل ما يبلغ
قيسه نصابا الأثراب والطبن
والبرقين ودوراية عن أبي يوسف

بأن القاضي يقضي بعلمه وهو خلاف المختار إلا أن لكن قال المحمدي هذا استثناء فان قضاه بالقطع بالبدنة
لأنه بعلمه وبعدالة النهرود المتوقف عليها القضاء بالقطع ليس قضاه ثم أعلم أنه لا يقطع بالانحسار
المسروق منه والشهود فان غاب أحدهم لم يقطع وكذا في الموت كما في النهر يعني إذا مات أحد من المسروق
منه أو الشهود لم يقطع أيضا وهذا في كل المحدود سوى الرجم وفي القصاص أن لم يحضر أو انحصاها نهر
عن السكافي وبجرع النكاح وتعقبه في النهر بزيادة بأن استثناء الرجم مخالف لما تقدم ثم في حد الزنى
بازج من أنه إذا غاب الشهود أو ما تواسط الحد فلا يقيه الاستثناء المجمل في قيام حال الغيبة والموت بخلاف
ازج لا لاشتراط بداية الشهود والمحصل أن ما ذكره الشيخ حسن مريح في أن استثناء الرجم غلط وأن عبارة
الحاكم التي عن الحافي النهر وغيره استثناء الرجم خالية عنه وفي الدر بعد أن نقل عن البحر استثناء الرجم
قال لكن نقل المصنف في الباب الآتي تصحيح خلافه (قوله ولو جماع) سواء خرجوا مع من المحرز
وبدء في فوره أو خرج هو بعدهم في فوره ولو كان فيهم صغيرا ويحبون سقط الحد عن الباقي زبلي
وزاد في الدر المعتبر والمهرم (قوله والقياس أن يقطع الأخذ وحده) لأن الأثر خارج من المحرز يتحقق من
الحامل وحده فيقتصر عليه وجه الاحتسان أن المعتادين السارق أن يتولى بعضهم الأخذ يستعد
الباقون للدفع فلو امتنع أحد بمثله لامتنع القطع في أكثر السارق فيؤدي إلى فتح باب الفساد فيجري عليهم
الحد جميعا سدا للباب زبلي (قوله ولا يقطع خشب) لم تجر العادة بأحراره ولهذا قلناه إنه يقطع في الأبواب
والأواني والسجاج والابنوس والقنسا والصندل كحما ساني نهر فالمراد بالخشب الذي لا يجرز عاداته
تدخله صنعة متقومة بجر (قوله وغلبة ما صلها) ينظر السر في التقيد بها صلها جوى قال شيخنا السرفه
الاحتراز عن الآتي من أنه يقطع بسرعة الآواني والأبواب المتخذة من الخشب وما غلبت فيه الصنعة فيه
على قبة أمه (قوله وحشيش) وهو الكلاء السابس كذا في المغرب والظاهر أن المراد بالحشيش
مطلق الكلاء مطبا كان أو بابا قد دخل فيه القول والراحيين والتين والعنب ونحوها جوى عن
البرجسدي وأدخل العيني في الحشيش الخنا والروحة ثم قال وقبل فيه ما للقطع في بلدنا لأنهم لا يجرزان
(قوله أو ما لها) كذا في الهداية قبل الصواب المألج والمألج وفي التصويب تأمل جوى وجهه أن الخفا
المشهور بجر من الصواب المعجور (قوله سواء كان طيرا أو دجاجا) وهذا الأصح درع الغاية بما في
البحر عن الفاهريه من استثناء الدجاج من الطير خلاف الأصح (قوله وصيد) وكذلك لا قطع بسرعة
جلود السباع وأن دبغت ما لم تبعل مصل أو بساطا (قوله وزرنج) بأنواعه عيني قبل ينبغي أن يقطع به
لأنه يجرز ويصان في دكاكين العطارين نهر وهو بكسر الزاي المجهه طين أصفر يشبه لونه لون الذهب
جوى عن المقتلح (قوله وقد تترك) كذا نقله المحمدي عن النصارى ونقل عن المصباح أنه يفتح
والسكنين تخفف فظاهر قوله في النصارى وقد تترك لأن السكنين هو الأصل وهذا عكس ما تقتضيه
عبارة المصباح (قوله وزر) بالضم وهي ما يتنويه جوى عن المفتاح وأما لم يقطع في هذه الأشياء
لأنها توجد مباحة في دار الإسلام ولوقال كما في الجمع ولا يقطع في مباحة الأصل والمتعرضة لفسادها كان
انصر واستغنى عن قوله وفا كنه رملية الخنجر والأصل أنه لا يقطع فيها أو جندنا فها مباحة في دار الإسلام
أقول عائشة رضي الله عنها كانت لا بدى لا تقطع على عهده عليه السلام في الشيء الشافعي أي المحقر وما
يوجد في دار الإسلام مباحة في الأصل بصورته غير مرغوب فيه حقير والطباع لا تقص به زبلي وقوله وما
يوجد مباحا مبتدأ وقوله حقير خبره وقوله بصورته احتراز عن الأبواب والأواني المتخذة من الخشب
والخمر الغدانية فان في سرقتها القطع وإن كان أمهات من الخشب وأصل المحصر يوجد مباحا لتغيرها
عن صورتها الأصلية بالصنعة المتقومة وقوله غير مرغوب فيه نصب على المحال وهو احتراز عن الذهب
والفضة واللؤلؤ والجواهر فانها توجد مباحة في دار الإسلام ولكن غير مرغوب فيها وهو ظاهر المذهب وروي
هشام عن محمد إذا سرقها على الصور التي توجد مباحة وهي أن تكون محتاجة بالمحجر والتراب لا يقطع وجهه

انتهى (قوله والا فالتى تبقى وتدمر مال ابا جاعا يقطع والا فالتى تبقى وتدمر مال ابا جاعا يقطع
 لكل ما لا يبقى حولا (قوله لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد) فيه قصور يعلم ما قدمناه فلوزاد قوله
 أو كان مساح الاصل غير مغرب فيه ما لم يدخله صنعة لكان أولى (قوله بطبور) بضم الطاء لانه يتناول
 الانكار والامر بالمعروف عني (قوله وهف) بضم الميم وكسر هاء وقطع لان الناس لا يضنون
 بأخذ المصاحف للقراءة فيها فصار كالأخذ بالزور عني أو يوسف انه يقطع لانه مال متقوم وإذا بصور
 يسه جوى واظهاره لا يشترط لدرء المحذور سارق المصحف ان يكون قارئا لانه ان يتناول أخذه
 لقراءة غيره وأوليه علم هو القرآن (قوله ولو حلى) لان الحلية تباع در (قوله وباب مسجد) فيه استدلال بما
 قدمه أى صاحب الدرر من قوله وباب من خشب شربلية وتعلقه شجنا لانه لا يندرك لان ما تقدم
 يقطع فيه لا حارزه وهذا لا قطع فيه لعدم احرار ما تنهى فان قاتل المحرم في باب الدار هكذا الفائدة
 في تخصصه قلت انما يخص به المناسبة المصحف ولهذا ذكره بعده جوى عن القرا حصارى وانما لا يقطع
 بسرقه باب مركب لانه حرز لا حرز در لكن لو اعتاد سرقه ابواب المساجد بل في تعزيره وحبه حتى شوب
 نهر وليس المراد انه كسا كان الباب مركب لا يقطع بسرقه كما يتوهم من عبارة النهر بل المراد بالتركيب
 ما كان خارج البيت كما في الدرر فلو كان مركبا داخل المحرر قطع ولا قطع بمنازع المسجد كسره وقنا عليه
 لعدم الحرز وكذا السائر الكعبة كما في الشربلية عن الفتح واقول فيه نظرا لما قدمناه عن البحر من ان
 شرط القطع ان يكون المروق ملكا للغير ووقع عليه عدم القطع باستار الكعبة وان كانت محرزة انتهى
 وفيه كلام بأنى (قوله وطرخ) ولومن ذهب وهو بكسر الشين شربلية وذكر الحموى انه اختلف
 في لفظ الشرط في هل هو عري أو معرب فظاهر كلام ابن هشام انه عري، انه يقرأ بالسین والشين يعنى
 المهمل والمهمل والمجهول وصاحب القاموس قال يبرعه لانه لم يتعرض لاصله والمحررى قال يبرعه حيث
 قال الشرط في فتح الشين وقياس كلام العرب الكسر لانه اذا عرب الاسم رادى ما يستعمل من نظائره
 في لتهم وزنا وليس في كلامهم فعل والذى في كلامهم على هذا لوزن فعل بكسر الفاء فلهذا وجب
 كسر الشين الخ وكان المناسب ذكر الشرط في وقوعه كما نرد عقب الطبور عني (قوله وترد) بفتح النون
 وهو الذى تلعبه الا فرج عني ولومن ذهب لتناول السارق الكسر نهبا عن الكسر ولوسرقه داهم عليها
 مثال قطع لانه اعد للقول فلا ثبت فيه تأويل نهر (قوله وصمى حرو لومعه حلى) لان المحرر ليس بحلى
 وما عليه تبع نهر والحلى بفتح الحاء وسكون اللام كطوى وجعه حلى بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الباء
 ويحوز كسر الحاء ايضا والجمع حلى بكسر الحاء والقصر روى بضم الهمزة ايضا جوى عن النابة (قوله
 فيه نندأ وترد) لتناوله الشرب او الاكل (قوله واختلف في صبي لا عني ولا يشك) أى لا يبرأ ما لم يبرأ فلا
 يقطع ابا جاعا لانه خداع لسرقه نهر ولوعبر الشارح بغير المعين بدل لا عني ولا يشك لكان ناولى ذاتنى
 والكلام لا يستلزمان وجود التميز (قوله وعدي كبر) أى يعبر عن نفسه وبنائها أو يحفظها أو اجماع لانه
 اما غصب أو اخذ عذر وكذا في النهر فسر الكسر بالمعنى الذى يعبر عن نفسه فعطف الشارح الصغير
 الذى يعقل ويشكك على الكبير لاحاجة اليه والتجاسل ان الشارح فهم ان المراد بالكبير هو البالغ
 فلها عطف الصغير الذى يعقل عليه ومافهما الشارح هو الظاهر من كلام الزبلى ايضا (قوله ولا يقطع
 بسرقه فداقر) لان المقصود ما فيها وليس بحلى بطور سرق الكراغ والجلود قبل اللصبة يقطع عني
 (قوله والشعوة) في القاموس الشعوة خفة اليد واخذ كما سحر ترى الشئ بغير ما هو عليه ماله من
 رأى العين وهو مشعور ومشعور شئنا (قوله أى الذى لم يعبر عن نفسه) لانه مال متعقب به ان كان
 بمنى أو عقل أو برضى فان بصر كذا ان كان بخلافه وحكى ابن المنذر الاجماع على ذلك مع ان
 أبى يوسف اتفق من عدم القطع لانه وان كان مالا من وجهه لكنه أدنى من وجوهه الثانى بوجوب شبهة
 في ماله نهر وكان الظاهر الاقتصار على قوله لانه برضى ان صير متعابا لان الكلام في الصغير

والا فالتى تبقى وتدمر مال ابا جاعا يقطع
 لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد
 (و) لا قطع في (طبور) وما شبهه
 من الملاهى (وهف ولو حلى) بضم
 (وباب مسجد) وقال الشارح يقطع
 ان بلغت فيه المصحف نصا وعن أبى
 يوسف رحمه الله مثله وعنه انه يقطع
 ان بلغت حليته نصا (و) لا قطع
 بسرقه (صليب ذهب) مطلقا
 سواء كان في الصلى أو في غيره وعن
 أبى يوسف رحمه الله ان كان الصليب
 في الصلى لا قطع وان كان في بيت آخر
 يقطع (و) لا قطع بسرقه (طرخ)
 وزيد وصى حرو لو كان (معه حلى)
 وعن أبى يوسف يقطع اذا كان عليه
 حلى يلبس بها وعلى هذا اذا سرق
 انه يقطع فيه نيزا وترد الخلاف
 في صبي لا عني ولا يشك
 لا يكون في يد نفسه (و) لا قطع
 بسرقه (عدي كبر) وصغير يعقل
 وبكلام (و) لا قطع بسرقه (فداقر)
 مطلقا وان كانت مشروعة كسب
 التميز والمحدث والعقبة أو غير
 مشروعة كسب الشعر والحرير
 والشعوة ونحوها (بخلاف) بسرقه
 اليد (الصغير) أى الذى لم يعبر عن
 نفسه ولا يعقل ولا يشك فانه يقطع
 فيه عندهما خلافا لأبى يوسف
 (و) بخلاف (فداقر) كسب والمراد
 بهاد فترضى حسابها

الذي لا يعبر عن نفسه وقوله في النهران كان يعنى ويعقل صوليه حذف وقوله ويعقل اذ كيف يصف
 بالعقل من ان الكلام في الذي لا يعبر عن نفسه ولما قال الشارح اى الذي لم يعبر عن نفسه ولا يعقل
 واعلم ان العبد المروق اذا كان صغيرا غير عيز وقبته دون النصاب وفي انه ما يكمل به النصاب
 باعتبار الضم يقطع زياي (قوله لا راقب الا بقصد بالاختد وانما
 الاوقاف اذا المقصود علم ما فيها من جهات وتقود وردت ثم كتبت أو وزعت نهر (قوله وكب) ولو كلب
 صيدا وما شئت نهر لانه مباح الاصل عني فان قلت ما الترتيب في كلام المصنف على عصف كلب
 وما عطف عليه على ما لا يقطع فيه دون ما يقطع فيه مع انه لا يصقه قلت له لعل التذكير اذ لو كان معطوفا
 على الصغير ودفتر الحساب لقال والكلب والفهد للتناسب فلما ذكره دل على انه معطوف على ما لا يقطع
 فيه من الالفاظ المذكورة قبل قوله بخلاف الصغرة وهي كلها منكورة واعلم انما اعلم الجار في قوله
 وخيانة وشي يقطع فيه للدلالة على ان كلامنا مع ما يقطع فيه الا انه على هذا كان ينبغي اعادة الجار
 في قوله وفاكهة وما عطف عليه من الاواع المختلفة ولوادخل الجار وهو الباء على قوله وكب وعطف
 اليها بليس من غير اعادة الجار كما صنع في الوافي لكان احسن جرى عن ابن النجاشي (قوله وفهد)
 ولعله ملوك من ذهب علم السارق به أو لا لانه تتبع تنوير وشعره (قوله ودق) بفتح الدال وضمها
 وهو نزعان مدور ومرعب نهر ويجمع على دقوق (قوله اما طبل الغزاة) وكذا طبل المهر شيخنا
 (قوله فاختلاف الشايع) الاصع عدم وجوب القطع واختاره الشهيد في الولو الحجة وهو المختار لان
 صلاحته لله وصارت شبهة نهر (قوله ويرب) بفتح الواو مدتن وهو العود نهر وفي المفتاح انه النسي
 وفي شرح ابن الحلي هو الهامة تشبه العود وهو فارسي معرب وأصله برستان الضارب يضعه على
 صدره واسم الصدر بر وقال في المصباح الربط وزان جعفر من ملاهى الجهم ولذا قيل انه معرب شيخنا
 عن ابن الاثير (قوله ومزار) وكذا كل ما كان من آلات اللهو اما على قوله ما هو المفتاح به من انه
 لا قيمة لما يدل على ان ضمانه على متلفه فظاهر واما على قول الامام فلان أخذها تأول فيها التكررها
 عن المنكر نهر والثنا نهر من كلامهم لا يشترط صدور التأول بالفعل بل يكفي امكانه (قوله ونهب)
 وهو الاخذ علة على وجه القهر نهر فعدم القطع لعدم الشرط وهو الاخذ خفية (قوله واختلاس)
 هو ان يحتطف الشيء من يد المالك أو من البيت لقوله عليه السلام ليس على خائن ولا متنب ولا يختلس
 قطع وما ورد من امر ان كانت تستبرأ المتاع وتجدد فأمر عليه السلام بقطعها فاما ان يقال كان لدرقة
 صدرت منها نهر او يقال هو منسوخ أو ويزا ياي أو يجعل على انه سياسة لتكرار الفعل منها وما في النهر
 من تغير الاختلاس بان يحتطف الشيء من يد المالك أو من البيت فله بعضه على ما اذا لم يدخل البيت
 والافقطع وفي هذا النمل نظر والظاهر عدم القطع مطلقا اخذ من تعليل از يلي عدم القطع بان
 الاختفاء شرطا ولم يوجد انتهى اللهم ان يجعل على ما اذا كان الاختلاس على وجه الخفية لكن يلزم
 الخروج عن وضع المسئلة فينبذ اذا الكلام في الاختلاس لافي البرقة واعلم ان النهب والاختلاس
 أخذ الشيء علانية الا ان الفرق بينهما من جهة سرعة الاختفاف في جانب الاختلاس بخلاف النهب
 فان ذلك غير معتبر فيه (قوله والجلس الخ) غلبت الشيء واختلسته وتخلسته اذا استلبته والقبالس
 التسالب والاسم الجلسة بالضم شيخنا عن الدجاج (قوله واخذ الشيء من ظاهر بسرعة) أراد بظاهر
 ان يكون الاخذ علانية حتى لو لم يكن كذلك لكان اختفاء وكان الاخذ من حرز فانه يقطع لكن
 لا يجوز الاخذ على هذا الوجه اختلاسا بل سرقة (قوله وقال أبو يوسف والشافعي يقطع فيه) لا يرى
 عنه عليه السلام انه قال من نهب قطعا ما وجأ قوله عليه السلام لا قطع على المحتفي وهو الناس بلغة أهل
 اليمن وما رواه أبو يوسف منكروا ويحج على السياسة ان اعاد نهر وقوله منكروا انه ذكر في آخر الحديث من
 قتل عبده قتلناه ومن جدد جددناه ولا يكاد يثبت هذا الابداعني والجدد بالجمع والدال المهملة قطع

في بيت متعل

الانف وقطع الاذن ايضا وقطع اليد والشفة شج شها من الصالح (قوله والاصح انه لا يقطع)
 صحيح ابن الملك في شرح الجمع ان النباش قطع سواء كان القبر في بيت مقفل أو في الصخر والخلاف انما هو
 في سرقة الكفن المسنون اما اذا سرق الزائد على القدر المسنون أو شيئا آخر وضع معه في القبر فلا يقطع
 انقاسا جوى (قوله سوله نيش الكفن) صوابه سرق الكفن (قوله أو سرق ما آخر من البيت)
 الذي فيه القبر لا وله زيارة القبر نهر (قوله وكذا اذا سرق الكفن من ثابوت الخ) أو من بيت فيه الميت نهر
 معللا بتأوله تجهيزه وادعى ان اطلاق كلام المصنف شمله قال الحموي وفي الشمول نظر (قوله ومال
 عامة) لانه منهم واذا احتاج ثبت له الحق فيه ، قد رجحناه فأورث شجرة نهر (قوله أو مستترك) لان
 ثبت ملكه في بعضه شجرة قوية وفي السراج لأرضه لى شجرة قديمة فسرقة قبل موت الموصى قطع وان بعد
 الموت وقبل القبول لا يقطع والظاهر انه لا فرق في عدم القطع بعد الموت ، بان يكون الموصى به مغزرا
 كالقرب أو لا كذلك ماله وامال الوقف قال في البحر لم أر صرح به ولا يخفى انه لا يقطع به وقد عللوا
 عدم القطع فيما لو سرق حصير المسجد بعدم المالك تكذا هذا انتهى وول قول ان كان الوقف على العامة
 فماله كبيت المال وان كان على اقوام محصورين فلعدم المالك حقيقة لكن حسننا ما قال شجناه هذا
 بحسب منها ما من صاحب البحر والنهر تصریح هل ثابوت تصریح بها أيضا في فصل كيفية القطع
 وانما به بانه يقطع بطلب كل من له يد حافظه وصرحوا في التتبع لذلك بتولى الوقف بقطع بطلبه اذا سرق
 مال الوقف من يده حقيقة أو حكما بان أخذ من حرز فكان بمثابة الفال تقول ويظهر ان الظاهر في
 التعديل لعدم القطع في حصير المسجد كونه غار محرزة انتهى فعلى هذا يقطع بسرقة اسرار الكعبة اذا
 كانت محرزة بطلب من له يد حافظه خلافا لما قدمناه من البحر (قوله أو مستترك) لانه استفاد
 لدينه وله ذلك من غير رضاهن عليه اذا غر به زباني (قوله بقطع قياسا) لانه لا يباح له اخذ فصار
 كاخذه من غيره وجه الاستحسان ان دينه ثابت في ذمته والتاجر لتأخير المالك زباني (قوله وكذا
 اذا سرق زبادة على حقه) لانه بقدر حقه يصير شر كفا فيه شجرة زباني بقى ان قال تعبير الشارح
 ككاز زباني بقوله وكذا اذا سرق زبادة على حقه يقتضى عدم شمول كلام المصنف له وكاه لتوهم
 ان المراد بالمثل المماثلة في المقدار وليس كذلك لابل المراد المماثلة من حيث الجنس حتى لو سرق عروضا
 تساوى دينه بقطع لانه ليس له ولاية لاستيفائه الا يعاها التراضي الا ان يدعى البيع فيخذل بغير
 عنه المحلل لشبهة (قوله وعن أى يوسف انه لا يقطع اصلا) لان له ان يأخذ بعد بعضهم كائى بعلى
 والشافعى قضاء عن حقه أو رهنابه قلنا هذا قول لم يستند الى دليل ظاهر فلا يعتبر وفي المجتبى
 وما قاله أى أبو يوسف والشافعى أوسع ويجوز الاخذ به عند الضرورة انتهى قال المحمداى والتوفيق
 بين القولين ان يحمل قول من قال بالقطع على كالا امام الاظهر ومحمد على من لم يعرف الخلاف السابق
 ومن قال بعدمه على من عرف ولا خلاف انه لو قال اخذته رهنابديني أو قضا لا يقطع نهر (قوله والصحيح
 انه لا يقطع) لان التقديس جنس واحد حكما لهذا كان للقاضى ان يقضى به دينه من غير رضا المطلوب
 و يضم احدهما الى الآخر الى كانه زباني والحكى كالمروض فقة قطع به در ولو سرق من غريم آية أو ابنة
 السكر أو مكاتبه أو عده المأذون المدون قطع لان سرق من غريم آية الصغير ولو سرق العبد
 أو المكاتب من غريم المولى قطع نهر وقوله أو مكاتبه أو عده يعنى سرق من غريم مكاتبه أو من غريم
 عده وهذا هو المراد به صرح في التنوير ولو صرح به في النهر كان أولى دفعا للإيهام (قوله
 ولا يقطع شئ قطع فيه ولم يتغير) كذا لا يقطع لو كان ذهابا أو فسخه وقطع به ورده على المسروق منه
 آية أو مكاتبه فخر بهادرام ثم عاده فسرقة لا يقطع عند أى حنة خلافا لما نزلت لئلا عن الفقه
 بخلاف ما اذا عاها من السارق ثم اشتراها ثم سرقها الاوّل لان تبدل الملك وجب تبدل العين حكما
 فسارت كانهما تبدلت حقيقة أصله حديث بربراته عليه السلام قال هو ما صدقة ولنا هدية زباني

والاصح انه لا يقطع سوله نيش الكفن
 أو سرق ما آخر من البيت وكذا اذا
 سرق الكفن من ثابوت الخ (د)
 وفيه الميت لا يقطع في الاصح (د)
 لا يقطع سرقة (مال عامة) بن السارق
 بيت المال (أو مستترك) أى من
 والمسروق منه (ومثل دينه) أى من
 له على آذين فسرق منه ماله ولا يقطع
 حال لم يقطع وان كان فخره ولا يقطع
 فيما لا يقطع استحسانا وكذا اذا
 سرق زبادة على حقه لا يقطع وان
 سرق من خلاف جنس حقه يقطع
 سرق من أى يوسف انه لا يقطع وان
 كان دينه دراهم فسرق زبانه المدون
 فافهم (د) لا يقطع (د) لا يقطع (د) لا يقطع
 قطع فيه ولم يتغير
 عينا ففهم فافهم

(قوله ثم عاد فصرها وهي بهذا لم يقطع) لان التطلع يستلزم سقوط عصمة الحمل وبالذات الى المالك ان بقيت حقيقة العصمة بقيت فيه شبه السقوط نظر الى اتحاد المالك والمالك والعين فان قيل حداز في يتكرر بشكر الفعل في محل واحد فوجب ان يكون حد السرقه كذلك فلنا حداز في يجب باعتبار المستوفى من منافع البضع والمستوفى في الزنى الثاني غير المستوفى في الاول اما حد السرقه فيساقط باعتبار المستوفى وهي لا تصاف حتى لو اخذت بان تغيرت وجب القطع باناسر ابي وقوله حداز في يتكرر بشكر الفعل بان زنى ثانيا بعد ما حد الاول وثله التقيد به لما سبق (قوله ويطلع سرقه الساج الخ) لان هذه الاشياء من اعز الاموال وانفسها وهي بحر ولا توجد مباحه الاصل بصورتها في دار الاسلام غير مرغوب فيها فصارت كالذهب والفضة وفي شرح المختار لا قطع بالعاج مالم يعمل فاداعمل منه شيء قطع فيه ولا قطع في الزجاج لانه يتسارع اليه القادوقيل في الصنوع منه يقطع ويقطع في العود والمسك والادهان والورس والزعفران واعتبر لما ذكرنا في الفصوص زبلي ونقل الحموي عن الفتح ان القطع بسرقة الساج بحسب ديارهم انما في ديارنا فلا قطع فيه والا فليس فيه منقلبه عن واصله سوج بقية الخ (قوله قالوا لا ينبت الا ببلاد الهند) وكذا لا ينبت سجننا (قوله والقنا والابنوس) القنا باقتصار جمع قنا خشب الزمراع والقمه منقلبه عن واو والابنوس يغص الباه فيما يصعد مغرب وانما قنعت الباه هربا من اجتماع الساكنين حموي (قوله والعندل) خشب أحر أصغر طيب الرائحة (قوله والعصوص الحضر) التقيد بالحضر اتفاق ومن ثم أطلق صاحب المجمع حموي (قوله والياقوت) في البناية الياقوت أحر وادسفر وأخضر واعرزا الأجر حموي (قوله والازبرجد) يغص الزاوي والباه وهو حجر أخضر يقع من الصرع وكلال الصر حموي عن الفتح قال وفي البناية انه حجر أخضر يشبه الياقوت الأخضر وليس له منفعة الا حسن منظره انتهى (قوله كما في الحجر البغدادي الخ) وكذا الدموري لانه بالصفة التي بالاموال النفيسة (قوله لا يشق على الواحد حمله) كذا في المدايه وعلاه بان الثقل منه لا يرغب في سرقته انتهى وفيه نظر لان ثقله لا ينافي حاله ولا يقطعها وإنما ثقل فيه رغبة الواحد الجماعة ولومع هذا لا يمنع القطع في فردة حمل من خاش وتحوه وهو منصف ولهذا أطلق المحاكم في الكافي القطع سرقة لانه الكمال وقال الحموي ما ذكره الشارح من التقديم لغير وجهه وما يقال من ان وجهه عدم ثبات الخفة فيه ففيه نظر انتهى ثم رأيت الجواب عن المدايه لسجننا بخطه حيث ذكر ان ما نظره الكمال ساقط لتخصيص المدايه بكلمة منه وانما ارد لو كان اطلق كما لا يخفى انتهى قلت ولهذا علل الزبلي المسئلة بقوله لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب انتهى ومنه يعلم انه لا قطع بسرقة ما يشق من الابواب مطلقا وعلى وجه الخفية خلافا لما سبق من السداد الحموي (فرع) دلال معروف في يده فوب تبين انه مسروق فقال رده على الذي اخذته منه برئ كذا بخط سجننا عن منية المتقي في الكماله والحواله

ه (فصل في الحرز) (قوله وهو الموضع المحصن) أي لغة ولم يذكره عنه الشرعي وقال العيني وهو أي الحرز في اللغة الموضع المحرر وهو الموضع الذي يحرم فيه الشيء أي يحفظ وفي الشرع ما يحفظ فيه المال عادة كالدور والمخاوت والخفية أو لتخصيص نفسه والمراد من الحرز ما لا يباح فيه مضيقا انتهى وسواء كان للدار باب وهو فتح أو ليس لها باب منهر لان البناء بقصد الاحراز لكن لا يقطع بالسرقة من المادارات كان بابها مفتوحا في النهار لانه مكره بخلافه في الليل بعد انقضاء انتشار الناس زبلي عن شرح المختار ونقل عن المبط ان الفئاضل نهارا لا يقطع أيضا اذا لم يكن في الدار أحد كان فيها واحد وهو لا يعلم بالفئاضل قطع وظاهرا من قبله زبلي عن المدايه يقتضي انه يقطع في المغلقة مغلقة أو وان لم يكن فيها أحد (قوله لا يرضاع) يعني اذا كانت الهرمة يرضع يقطع كما اذا سرق من أبيه أو ابنه أو أخيه رضاعا وقول الزبلي هذا لاجابة الهم الذي يدخل في الرحم المحرم رده العيني بجوار ان يكون رجسا من

ثم عاد فصرها وهي بهذا لم يقطع
وعن أبي يوسف والشافعي يقطع قبايا
وانما قال ولم يتغير لانه لا يثبت عن
حاليا بان سرق غزلا يقطع فردة
فتسبغ ثمرة ثانيا يقطع الساج (ويقطع
سرقه الساج) في بلاد الهند كذا
قالوا لا ينبت الا ببلاد الهند كذا
في المغرب (د) سرقة (القنا) أي
الريح (والابنوس) (والفصوص) الحضر
والدارصيني (والفصوص) (ويعن
والياقوت) (والزبرجد) (والزبرجد) (ويعن
معدلا يقطع في الفصوص) (ويعن
سرقة (الاولى) (والابواب) (المتقدمة من
الخشب) قوله المتقدمة متعلق بالاولى
والابواب واعلم انه اذا غلبت الصفة
على الأصل في التحصين كما في المحصن
البغدادي والمجرباني تزيد فيه الصفة
وتغير العلتهان تزيد فيه الصفة
على قيمة الأصل كذا في شرح
القدوري وفي الابواب المعولة انما
يقطع اذا كان في حرز اما اذا كان
قبايا لا يقطع وانما يقطع اذا
كان خفيفا لا يقطع على الواحد حمله
* (فصل في الحرز) *
جعل في الحرز وهو الموضع المحصن
(ومن سرق من بيت ذي رسم
محرر لا يرضاع)

النسب ومحرمان الرضاع فيحتاج الى انواجه انتهى وذلك كان الم الذي هو اخوه رضاعا وهو محرم
لان الرحم لا يكون الانسب اما المحرم فقد يكون من الرضاع ايضا فاحرمه وكأنه قال محرم نسي نهر
الان السد المحوى نظار في كلام العيني ولم يبين وجه النظر وبينه شيئا من الابلي لا ينكر ما ذكره
العيني وانما قول اذا كان محرم من الرضاع لم يدخل تحت ذى الرحم المحرم أى مجموعهم ما من النسب (قوله
لم يقطع مطلقا) ما في قرابة الولاد فلاذن بالدخول في المحرم مع البسطة في المال وما في غيرهم كالاخ
والاخت فلا تحاقم بقراءة الولاد بجامع الاذن بالدخول في المحرم نهر قال الرجدي والتاخر انه لا دخل
للقراءة وانما الاعتبار المحرم في كل موضع كان له ان يدخل فيه بلامانع ولا حشمة لا يقطع سواء كان بينهما
قرابة أولا وهذا لا يقطع لوسق من بيت ذى الرحم المحرم متاع غيره قال المحوى وفيه نظر فان الصديقين
يدخل احدهما بيت الآخر بلامانع ولا حشمة مع انه يقطع اذا سرق من بيت صديقه فظهر ان القرابة
يعني المؤيدة بالمحرمة تدخل ويدل على ذلك تعليلهم المسئلة بان القطع يقضى الى طعية الرحم واقول
هذا البرد على الرجدي لان الصديق وان كان يدخل محل صديقه بلامانع ولا حشمة لكن زمة القطع
للسرقة من بيت لم يؤذن له في دخوله حتى لو سرق من المحل الذي جرت عادته بدخوله لم يقطع (قوله وعن
أبي يوسف اذا سرق من امره رضاعا لم يقطع) لانه يدخل عليا عادته من غير استئذان بخلاف احتمه
الرضاع لعدم هذا المعنى زبالي (قوله لانه اذا سرق مال ذى رحم محرم من بيت غيره يقطع) وقول
العيني ينبغي ان لا يقطع في الولاد لاشتمه معناه ينبغي ان لا يقطع بالسرقة من الاجنبى اذا كان السروق من
الاجنبى مال اصله وان علا او فرعه وان سفلى شيئا (قوله وزوجته وزوجها) مجرمان الانساق بين
الزوج من في المحرم والمال عني ولوى عدة الباش وكذا لا يقطع لوسق من اجنبية ثم تزوجها سواء كان
التزوج قبل اقضاءها بالقطع او بعده في ظاهرها وايه كافي التبين والفتح وكذا لو سرق منه ثم تزوجته
يكون على هذا شر نبالة عن الجرح بخلاف ما اذا سرق منها بعد انقضاء لعدته فانه يقطع بمجرع مجدا اذا
تزوجها بعد انقضاء قطع زبالي والحاصل ان في باب السرقة يكتفى بوجود الزوجية في حال من الاحوال
قبيل القطع وفي باب الرجوع في المنة لا بد من قيام الزوجية وقت المنة فلو حدثت بعدها فالرجوع ثابت
وفي الوصية الاعتبار حالة الموت لا غير بحر (قوله لم يقطع مطلقا) الاطلاق في مقابلته مافصله مالك
جوى (قوله وقال الشافعي يقطع) أى في قول الاطلاق النص وبه قال مالك وأحد في قول آخر يقطع
في الزوج فقط عني أى يقطع في سرقة الزوج (قوله وقال مالك الخ) الذي في العيني وعن مالك
(قوله ومن سرق من سيده) شامل لقن والمدبر والمكاتب وام الولد بحر ولم يذكره مقتى البعض
ولعله كالمكاتب شر نبالة وقد فاته المأذون له مع انه نص عليه في البحر ومن هنا يعلم ما في كلام بعضهم
حيث ذكر ما ناهوه قهرم بيع الشم نبالي بالمأذون وليس كذلك وكذلك لا يقطع بالسرقة من أقارب سيده
لما في البحر من ان العبد ملحق بجماله حتى لا يقطع في سرقة فيها المولى كالسرقة من أقارب المولى لانه
مأذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء لاقامة المصالح (قوله ومن مكاتبه) لان له حق في كسبه فهو يشرى
على هذا مكاتب المكاتب شر نبالة (قوله وخشنة وصهره) المختنز زوج كل ذى رحم محرم منه والصهر
كل ذى رحم محرم من امرأته عني ونهر وذكر المحوى ان المختنز زوج البنت وقيل زوج كل ذى رحم محرم
منه انتهى (قوله ومن مغنم) وان لم يكن له في الغنمية حق لانه مباح الاصل وهو على صورته لا يفتقر خلافا
لما في الغاية حيث قال ينبغي ان يكون المراد من السارق من له نصيب فيها ما لمن لا نصيب له فيقطع نهر
وفي الدرمانخالفه حيث عثر الغاية عدم القطع بالسرقة من المغنم وان لم يكن له حق فيه مع لانه مباح
الاصل فصار شبهة انتهى ثم ظهر ان ما في النهر من التقيد بالنظر لصدركلام الغاية وما في الدرمن الاطلاق
بالنظر لا سره (قوله ومن بيت اذن للناس في دخوله) وقوله للناس اشارة الى ان لو اذن جماعة فمضوا
فدخل معهم لم يؤذن له وسرق يذنب ان يقطع قال في البحر ولم ارمو زكل حتى يعتبر بحر زمله حتى

لم يقطع مطلقا سواء سرق من ماله أو
مال غيره وقال الشافعي يقطع في غير
الولاد وعن أبي يوسف اذا سرق من
أمره رضاعا لم يقطع وانما قيل بالبيت
لانه اذا سرق مال ذى رحم محرم من
بيت غيره يقطع (و) من سرق من
زوجته ومن سرق من (زوجها)
لم يقطع مطلقا وقال الشافعي يقطع وقال
مالك ان سرق من بيت سيدي البيت
الذي هم اقرابه يقطع والا فلا (و) من
سرق من (سيده وزوجته) أى زوجة
سرق من (سيدة وسهره ومن
مكاتبه) من (خشته وصهره ومن
مغنم) من الغنمية (و) من (دخوله)
(بيت اذن) فتناس (في دخوله)
ويدخل في ذلك حواشي اعتبار

انه لو سرق دابة من اصطيبل يقطع بخلاف الاول فلو كذا ذكره الجاوي وقال الكسبي ما كان حرز النوح فهو حرز للانواع كما قال المرئسي وهذا هو المذهب عندنا انتهى ويخالفه ما في الدرر عن القهستاني انه حرم بان المذهب ان حرز كل شئ يعتبر بحرزمته وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاراز بالمحافظ في الصحيح حتى لو اذن له بالدخول فيه فسرقت منه وصاحبه عنده لا يقطع لان المحافظ لا يعتبر بحرزمته بالمكان وذلك قد سقط لا اذن زلبي (قوله لم يقطع) أطلقه فهم ما لو كان صاحب المتاع الذي سرق من الحمام ونحوه يحفظه لما قدمناه ان الحرز بالمحافظ لا يعتبر في الحرز بالمكان وهو ما عدل الاراز لاما لال كالدور والبيوت والصادق وامثال ذلك فكان الحرز بالمكان أقوى لانه يمنع من وصول اليد الى الحرز مع اخذناه عن اعينهم فكان الحرز بالمحافظ دونه فيكون كالبدل عنه فلا يعتبر حال وجوده الاصل بخلاف ما لو سرق من المسجد ورده عنده فانه يقطع كما سذكره المصنف لعدم الحرز بالمكان فكان الحرز بالمحافظ معتبرا ولمذا نقل الجموي عن الخلاصة انه اذا نزل جماعة بيتا او ناسا فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه ويحت رأسه لا يقطع ولو كان من مسجد يقطع انتهى وكذا لا يقطع القفا وهو الذي يعطى الدرهم لينظر البهايا خدمتها وصاحبها لا يعلم به تنويره (قوله وعند أبي يوسف ومحمد اذا سرق من بيت خنته الخ) لعدم الشبهة في المسال والحرز به قالت الثلاثة وله ان الخلو معهن مباحة والدخول عليهن للزيارة معتاد فاوثر شبهة فيما اخبرنا به بل ليدلها ما موذن بترجيحه والخلاف معقديا اذا كان كل في منزل على حدة اما اذا جمعها منزل واحد فلا قطع اتساقا والمحرمية بالمصاهرة كالحرمية بالزواج نهر (قوله ومن أبي حنيفة اذا سرق ثوبان تحت رجل في الحمام الخ) مني على ان الحرز بالمحافظ يعتبر ولو لمع الحرز بالمكان وهو خلاف اراج كاسبق (قوله هذا اذا اخذتها) ان حرزها بالنهار ولا بالليل خصه وصاحبها بل اراد بالنهار وقتا قد اذن للناس بالدخول فيه ولو ليللا كذلك قوله اما اذا اخذ ليللا الخ اراد به وقتا لم يذن للناس بالدخول فيه ولو نهارا كذا يستفاد من الشربلية اذا علمت هذا ظهر انه لا حاجة لما ذكره الجموي حيث استثنى من قول الشارح هذا اذا اخذتها فارقتا ليعني الا اذا كان بايديه مغلقا فحينئذ يقطع في النهار كما في الكفاي انتهى لا غلق بابيه علامة على عدم الاذن بالدخول ثم قال ويترتب حكم ما لو سرق من المسجد وكان المسجد مغلقا انتهى قال شيخنا والمحكم انه لا قطع له ليس بحرزه لا ما بني للاراز ولمذا اعتبر واقسه الحرز بالمحافظ انتهى (قوله او من غير الحرز) اشار الى ما في التهر من ان المحكم غير قاصر على المسجد بل كذلك كل مكان لم يوضع للاراز ومنه الطريق والعمارة انتهى لكن عطفه باو بونهم ان المسجد سرق وليس كذلك الا ان يجعل من عطف العام على الخاص لكن يرد عليه ان عطف العام على الخاص شرطه الواجوب والمراد مسجد الجماعة فلو سرق من مسجد البيت قطع جوى ايضا (قوله ورده عنده) واثابوا المحضر الى ان التناوب ليست عليه فلو سرق من رجل ثوبا عليه او رداء او قلنسوة او منطقة او برقع من امر ائمة حليا علم بالقطع وكذا اذا سرق من رجل ثابم ملاءة وهو لا يسلم بالقطع بحر عن المجتبى وفيه مخالفة للزاي حيث اوجب القطع فيما سرق ملاءة وهو لا يسلم وفيه انه مع اللبس لا يكون قاصدا للحفظ فكيف يلزمه القطع (قوله حاضر) نائما كان او يقفان في الاصح لانه عليه السلام قطع سارق ردا مصفوان من تحت رأسه وهو نائم في المسجد نهر واعلم ان اطلاق قول المصنف ورده عنده يفيد انقطع مطلقا سواء كان تحت رأسه او جنبه او لم يكن ونظار كلامنا بل ان هذا هو اراج يدل على هذا قوله وقيل لا يكون بحر زافي حال ثوبه الا اذا كان تحت رأسه واتحت جنبه وجهه الا ان الاعتبار بالاراز وقد حصل به فان الناس يبدون النائم عندهم متاعا حافظا له لامضاه ولذا لا يضمن المودع والمستعير به (قوله وان لم يخرج منه) بخلاف الحرز بالمكان فان اخرج منه شرطا لوجوب القطع زلبي ونصه والاخراج من الحرز شرطا لوجوب القطع في الحرز بالمكان لقيام يده قبله وفي المحافظ يكفي بمجرد الاخذ واليد بالمالك به الخ وقوله لقيام يده قبله أي لقيام يده بالمالك قبل الاخراج (قوله

(لم يقطع) هذا جواب الشرط ومتعلق بالجميع وعند أبي يوسف ومحمد اذا سرق من بيت خنته وصار يقطع قوما وعن أبي حنيفة رجح الحمام سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع وعندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى يقطع (ومن نهارا اما اذا اخذ ليللا فيقطع (ومن سرق من المسجد او من غير الحرز) حاضر (قطع) متاعا ورده عنده) وان لم يخرج منه والا

والمراد بالرب المحافظ) مال كان أوله وانما قال والمراد الخ لان - حقيقة الرب المسالك لا المحافظ جوى
(قوله وان سرق ضيف الخ) اطلقه فمثل ما اذا سرق من البيت الذي أضافه فيه او من غيره من تلك
الدار التي اذنه في دخولها وهو مقفل او من صندوق مقفل شربلالية عن الفتح ولا بشكل بما سبق من
زوم القطع في الصدق لمحملة على ما اذا دخل اعتمادا على ما يدعيه من الصدقة فقط حتى لو اذنه بالفعل
لم يقطع كالضيف فلا منافاة (قوله ولم يخرج من الدار) لعدم تحقق الاخذ من كل وجه وقيد السرقة
لانه في الغصب يجب الضمان وان لم يخرج من الدار لانه يجب مع الشبهة هذا اذا كانت الدار صغيرة
لا يستغنى أهل البيوت عن الانتفاع بعينها لانها حينئذ تكون كاهل زواجا وان كانت كبيرة وان خرج
الى حينها يقطع وان لم يخرج منه بل يبيع ومنه تعلم ما في كلام الشارح من الاجال حيث اعتبر الاخراج الى
العن مع ما عاينا قطع به اذا كانت الدار كبيرة (قوله الى العن) مفهومة ان الاخراج الى العن موجب
للقطع وهذا اذا كانت كبيرة فلو صغيرة فلا بد من الاخراج الى خارج الدار كما سبق (قوله وان أخرجه
من حجره الى صحن الدار) اريد الدار الكبيرة التي بها حجر ومنازل وفي كل حجر مقصورة وهي مكان يستغنى
به عن الانتفاع بعين الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فيكون الاخراج اليه كالخراج الى السكة
فيقطع وهذا تغاير المسئلة مع ما قبلها نهر (قوله او اغار من أهل الحجر الخ) فاما اذا كانت الدار كبيرة لانها
بمنزلة الخلة بخلاف ما اذا كانت صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون له
بالتدخل فيها اذا سرق من بعض مقاصيرها عني وقوله او اغار من أهل الحجر على حجره معناه سرق رجل
من أهل الحجر شيئا من حجره فاجار الحجر ورفعة للفسل المحذوف بحجرة قام مقام المفعول المحذوف كما
يتام الضرف مقام المفعول فراحصاري يقال اغار الفرس في العدو اذا أسرع الى سرق شيئا من اسرعة
والحاصل أن المصنف في التعبير بهذا اللفظ تابع لشمس الأئمة المحمدي واللفظ محذوف أعان انسان من
أهل المقاصير انسانا على متاع من يسكن مقصورة أخرى وهذا أصح لان الاغارة تدل على الجهر والسرقة
تدل على الخفية شيان قلت ومن ثم فسرقا حصارى اغار سرق جوى (قوله او تقب بيتا) ليس
البيت قيدا بل المراد ما يكون حرزا جوى (قوله فدخل والى شيئا الخ) هذا اذا اراد ما بحث يراه فان
رماه بحيث لا يراه فلا يقطع وان اخذه لانه جعل مستهلكا له هذه الصفة قبل خروجه بدليل وجوب
الضمان عليه فبما اخذه له لانه لو لم يأخذه وأخذه غيره كان مضى الاغارة نهر قلت والظاهر ان
التقيد بالمعطف بم اتصاف في جوى او قول بل الظاهر انه اعطى بم الدالة على التراخي اشارة الى انه
لا يشترط لقطع كون الاخذ على فور الاقوال والمعطف بالفار عا قوهم اشتراط الفورية فلا يكون تقيد
المعطف بم اتفاقا (فرع) سقط منه مال فاخذه غيره ولرذ على صاحبه ثم رذ الى موضع لم يرض لانه في
ذلك الموضع في بد صاحبه حكار يلى ومقتضى قوله لرذ على صاحبه انه لو اخذه لنفسه ثم رذ على
(قوله فساقه) او علوق رسته في علق كلب وزوج قديما يضاف سبه اليه لانه لو طلقه في علق ما طار فالفاء
في منزل السارق فانه لا يقطع واختلاف لوضع في ما واخرجه بقوته والاصح ان يقطع لانه أخرجه
بسيهو بشكل عليه ما مر من مسئلة الفأثر ولهذا اوقف أعلم بزم الحدادى به لا قطع ولم يخل شره ولا كلام
انه لو أخرجه بغيره بكمه لضعف الماء قطع نهر (قوله خلافا لفرع في صورة الالتقاء) لان الالتقاء غير موجب
للقطع فكذلك الاخذ من السكة قلنا لا يخل خصلته بتأدها السارق لتعدرا لمخرج مع المتاع او لتفتزخ
لقتال او للفرار ولم تقتض بدعته فاعتبر الكل فعلا واحدا نهر وقوله خصلته ضمه شيئا بفتح الخاء
(قوله وان ناول اخرج الخ) لم يذكر محمدا لوضع في القتب ثم نرج واخذه والعجب انه لا يقطع نهر عن الفتح
وقوله وناول أخرجه وان نهر اناز فرع أى اخذ ذنور السارق الداخلة من خارج الى خارج البيت
وبالنصب أى اعطى السارق السرور أى غرق راحه اصرى (قوله او ادخل بد في بيت واخذ) لقول على
لا قطع على السارق الظريف وفسره بهذا قيد البيت لانه لو ادخل يده في الجوى الى والصدوق قطع لعدم

والمراد بالرب المحافظ (وان سرق
ضيف من أضافه وسرق) من
الدار (شيئا) المحال له (لم يخرج
من الدار) الى العن (لا) يقطع
(وان أخرجه من حجره الى حجره)
(الدار او اغار من أهل الحجر الخ)
أوتق بيتا (فدخل) فيه وخرج (ثم
والى شيئا طريق) على
أخذه واجله (فى جميع
جوارساقه وأخرجه قطع فى جميع
البيوت المذكورة خلافاً لفرع)
التي تارة في الطريق ثم ان دخل لانه
لا يقطع وانما قديس قوله فدخل يده
اذا لم يدخل فيه نفسه بل أدخل يده
فيه وأخذ شيئاً لا يقطع خلافاً لفرع
وقد سبق كما سبق وقيد الجوارساق
وأخرجه لانه لو جعل منزله ثم خرج
السارق وقبض على منزله لم يقطع
الجوارساق بل يقطع الجوارساق قبل خروج
السارق كذا في المحيط (وان ناول
آخرون خارج او ادخل بد في بيت
ولم يدخل هو بنفسه) واخذوا نهر
أى قطع وثنى

امكان دخوله شهر وهذا بعد القطع بالسرقه من خزائن الجامع الازهر لو جود السرقه من الخمر زبانا كان
الذي هو الخزانة ولو سرقها بجمعها فلا قطع كذا ذكره شيخنا ووجهه ان ما في الخزانة محموز بها اما الخزانة
نفسها فهي غير محمزة واعلم ان تخصص المصنف الدين بالذكر في قوله او ادخل يده في بيت الخمر على
العادة فان لو ادخل شيئا في الصندوق بحث يتعلق به متاع ويخرج يدين ان يقطع جوي عن البرمدي
ولا ينفى ما فيه والمناسب ان يقال تخصص الدين بالذكر في السابق عن التهمس قوله لو ادخل يده في الجوالق
او الصندوق قطع جوي على العادة الخما ذكره الجوهري (قوله صرة) وهي الخزقة التي تشتمل الدراهم والدرار
هنا هو السك المشد وفيه الدراهم وقال صررت الدراهم اصرها اذا شدتها (قوله خلافا لا يوسف في
صورة ادخال البدائي في رواية عنه بقرينة ما سبق ذكره (قوله فان عنده يقطع فيها) أي في طرا الصرة وادخال
السدان داخل الخمر زاحدهما وادخل الخارج يده فتناول منه المتاع (قوله لانه اذا ادخل يده في السك
الخ) ولو كان مكان الطرح انكسر المحكم وبعد ما ظهر ان ما اطلقوه في الاصول من ان الضرر يقطع انما
يتأني على قول أبي يوسف فانه قال يقطع على كل حال نهر عن الفتح والحاصل ان سرقة ما في السك براهية
لان الصرة امانة تكون بامان السك او ظاهره وعلى كل امان تكون السرقه بالظن والحمل ففي اثنين
يقطع اتعاها ما اذا ظهرها وهي داخل السك او حمل رايها الخارج فتناول الدراهم من الداخل وفي اثنين
الخلاص وهما عكس ما ذكرنا (قوله وعن أبي يوسف ان كان الخارج الخ) اعلم ان ابا يوسف اختلف
عنه الزاوية فروي عنه ان على الداخل القطع على كل حال لان التملك منه فصار المال مخرجا بفعله
او بعبأته واما الخارج فان ادخل يده قطع لوجود الاخراج من الخمر وان لم يدخل يده ولكن الداخل
أخرج يده وناله لا يقطع لعدم التملك والاخراج منه وعن أبي يوسف رواية اخرى ان الخارج اذا ادخل يده وأخذ
المتاع يقطع بمحصول المقصود وهو ان يشبه بجمده كافي الزبلي والفرق بين از و بين بصير لان يقال لا قطع
على الداخل على الزاوية الثانية اذا لم يخرج يده بالمتاع بان ادخل الخارج يده فتناول المتاع من الداخل
(قوله من قطار) بكسر القاف كافي الطلبة جوي وفي الدر بفتح القاف وهو الابل اذا كانت على نسق
واحد والجمع قطرنهر (قوله او جلا) بكسر الحاء بمصطلح على ظهر أو رأس جوي عن المغرب (قوله
لا يقطع) في جميع الصور المذكورة لعدم الخمر او لعدم هتك زبلي (قوله جوالقا) بضم الجيم قال
في المغرب الجوالق بالفتح جمع جوالق بالضم والجوالق بزيادة الساء متاع وهو اسم أعجمي معرب لان
الجيم والقاف لا يمتنعان في كلمة واحدة عريه جوي عن ابن السكيت (قوله ورويه محظفه) هذا قيد في
الجوالق لان الجوالق غير محمزة باعتبار الحافظ وان كان ما فيه محمزة في شقه وأخذ ما فيه يقطع سواء
كان معه من محظفه أم لا لا اخذ من الخمر وفي أخذه يتأمله لا قطع الا أن يكون معه من محظفه وهذا
التصور تعلم ان المسئلة الاولى وهي قوله وان شئ الحمل فاخذ منه متاعا يجب فيه القطع مطلقا وان لم يكن
معه من محظفه لتعلق الاخذ من الخمر بخلاف سرقة الجوالق بجملة اذ لم يكن معه من محظفه وكانهم
انما تركوا التنبيه على ذلك لوضوحه قيد بشئ الحمل والاخذ منه بان ادخل يده اذ هو الممكن في الحمل
كالصندوق بخلاف الحانوت ونحوها حيث لا يجب كفي بالاخذ باليد بل لا بد من أن يدخله بنفسه لانه
لو شقه فتبدد ما فيه فاخذ لا يقطع وان حصل مقصوده لعدم التملك زبلي (قوله صندوق) والجمع
صناديق مثل مصغور ومصغير وفتح الصاد داعي جوي عن الصباح ونقل عن المفتاح انه بالفتح ولا يقال
بضم أوله انتهى (قوله او في جيب غيره) في الصباح جيب القميص بالفتح على النحر والجمع اجياب
وجيوب حابه قورجيه وحبيه بالتشديد جعل له حياء انتهى وظاهر ان هذا ليس مراد في كلام
المصنف فان المراد بالجب ما شق بجانب الثوب لحفظه فيه الدراهم ويظهر ان اطلاق الجيب على ما وضع
فيه الدراهم من الثياب مرفى او عري جوي والاخذ من العامة كالاخذ من الجيب شيئا قلقت وينبغي
ان يكون الاخذ من الخمر كذلك (تفه) نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا الا في الليلة الثانية ان

(صرة) ماخوذ من قوسم دراهم
مصرورة أي مشدودة (خارجة من كم
اوسرق من قطار بصير او جلا)
يقطع في جميع الصور خلافا لا يوسف
في صورة ادخال اليد وطرا الصرة فان
عنده يقطع فيها وانما قيد بقوله
خارجة لانه اذا ادخل يده في السك
وقطعه او اخذ منه يقطع على كل حال في آخر
هذا الفصل وقوله وان ناول آخرى
ان اعطى رجلا آخر من خارج البيت
لا يقطع واحد منهما مطلقا سواء أخرج
الداخل يده فمالها الخارج أو ادخل
الخارج يده فتناولها من الداخل وعن
أبي يوسف ان كان الخارج جلا ادخل يده
حتى ناوله الا سرتا فالا قطع عليها
وان كان الداخل أخرج يده مع المتاع
حتى اخذ منه الخارج يقطع الداخل
فقط قوله او سرق من قطار رأى
من سرق من قطار جلا او جلا لا يقطع
مطلقا سواء كان معه سائتي يسوقه
او قائله بقوده او لا لان مقصود القائل
والسائتي القود والسوق وقطع
المسافة دون المحظف وانما يجب القطع
اذا كان السرقة محظوظا مقصودا
حتى لو كان مع الجبال من يتبعها
للعطف يقطع (فان شئ الحمل فاخذ
منه) متاعا (اوسرق من قطار بصير
منه) بضم النصاب (ورويه محظفه
متاع) بضم النصاب (او سرق منه بحيث
او انما عليه) او سرق منه بحيث
يكون حافظا له ويحفظها مرفا (أو
ادخل يده في صندوق أو في جيب
غيره او كنه فاما المال قطع في الصور
المذكورة

كان ظاهره ولم يربب المنزل ولم يبدئه لم يقطع ولا يقطع ولورسوق ما لامن حوز فدخل آخر ورجل السارق
بجانبه قطع المحمول خاصة ولا عبرة للعامل ولوأخرج شاة من حوز فباعتها ونصاب فتبعها أخرى لم يقطع
ولوأخرج نصابا من حوز فباعتها نصابا من حوز فباعتها نصابا من حوز فباعتها نصابا من حوز فباعتها نصابا من حوز
الشيء سرقه أخرى نهر عن السراج

(فصل في كيفية القطع والنباه) لما كان القطع حكم السرقة من الحرز ذكره عقده لان حكم الشيء بعقبه بحر
(قوله) وتقطع بين السارق (لقرأه) ابن مسعودا قطعوا أعيانها وهي مشهورة فتقيد حلاق النص فهذا
من تقيد المطلق لامن بيان الحمل لان الصحيح انه لا اجمال في الآية بحر (قوله من الزند) لانه عليه الصلاة
والسلام قطع السارق من الزند وهو حجة على من قال يقطع الاصابع فقط وعلى المخارج في قوله يقطع من
المتكبر عني والزند يقع الزاوي وسكون النون مفصل طرف الذراع في الكف وهما زندان الكوع
والكرسوع مصاح وقاموس فالكرسوع طرف الزند الذي يلي الابهام والكرسوع طرف الزند الذي يلي المختصر
واذا كان للسارق كتمان في معصم واحد قبل بقطعا من قبل ان تمزق الاصلية وأمكن الاتصاف على
قطعها لم تنقطع الزائدة والافطت وهو المختار فان كان يبطش باحدها ما قطع الباطنة فاسرق ثانيا
قطعت البسرى ولا تقطع هذه الزائدة كذا في النهر وقوله قطعت البسرى أي رجله البسرى ولو صرح به
لكان أولى ولا يقطع في شدة الحر والبرد بل بحسب حتى يتوسط الامر نهر عن السراج زادي المفتاح ولا في حالة
المرض لكن في البناء لا بعد عند شدة المرض جوى وبشرط لقطعه حصة المروق منه سواء حضر
الشهود أم لا بان غابوا أو ما توفي قول أي شقيقة وصاحبه وكذا هذا في كل حد وحسب سوى الرجم وبعض
التصاص وان لم يحضر واستحسانا لانه من حقوق الناس شرعية وقوله سوى الرجم بخلاف ما قدّمه
في كتاب السرقة من ان استثناء الرجم غلط (قوله وتخصم) لانه لو لم يخصم يؤدي الى التلف كذا في الهداية
ومقتضاها وجوب الخصم ففتح ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام في السارق اقطعوه ثم ارحموه اذا اوصل
في الامران يكون للوجوب جوى والمقول عن الشافعي بذهب الخصم فان لم يفعل لايتم عنده وبن عنده
تعلق يده في عنقه لانه عليه السلام أمر به وعندنا لا ينسك لئلا يملكه ان لم يفعل رأه ولم يثبت عنه عليه
السلام في كل من قطعه ليكون سنة نهر وغيره وفيه ان المواظبة بدون ترك تقيد الوجوب ومع الترك أحيانا
تعد السبحة ثم رأيت بخط شيخنا ما به يفعل الاشكال حيث قال المراد لم يثبت صدور الامر في الكل
ولا في البعض انتهى فالنفي فيه من قبيل عموم السلب لامن سلب العموم ثم أجاز الخصم ونحوه ان يثبت على
السارق لان السبب منه نهر عن الذخيرة بخلاف اجرة المخضر للخصوم ففي بيت المال وقيل على المخرد
شرح وهابية قلت وفي قضاء الحائبة هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على الذي وهو الامع در
ولوأخرج الحكم ليكون الخصم قيدا فيما ذكره فيما يأتي لكن أولى جوى عن البرجندی (قوله الكي)
يحدد بمجاة لئلا يسلب دمه وهذا أحد قولين حكاهما المحمدي عن المفتاح الثاني هو ان تجعل يد السارق
بعد القطع في دهن أغلى ليتقطع دمه انتهى والمحاصل ان تفسير السراح المحمدي بالكي لا يقتضي الاعلى
القول الاول لان غمس البدن الدهن الذي أغلى لا يسمي كذا في عبارة بعضهم معز بالي المغرب مما
يوهم ان الكي هو غمس البدن الدهن الذي أغلى فيه فظاهره ولو جعل مرجع الضمير والمحتمل كما هو
الواقع في عبارة الشرنبلالية لصح كلامه (قوله من الكعب) عند أكثر أهل العلم نهر وهو مؤخر عن
عمر وقال أبو نؤير والرافض يقطع من نصف التقدم من عقدة الشراك لان علما كان يفعل كذلك ويدع
له عقبة انتهى علمها بحر (قوله ويعز) أي بالضرب مع الحبس دل على ذلك أي على ان المراد بالتعزير
هنا خصوص الضرب مع ان الحبس تعزير أيضا عطفه عليه ووجه تعزيره بالضرب والمحس ما نقله
المحمدي عن البرجندی انه لما سقط القطع لم يبق الا الزجر بالضرب والمحس انتهى واعلم ان عطف التعزير
على الحبس يوهم ان الحبس ليس تعزيرا وقد تقدم ان التعزير يكون بالمحبس ذكره المحمدي أيضا وأقول

«(فصل في كيفية القطع والنباه)
وتقطع بين السارق من الزند
الرسوخ (تخصم) المحمدي بالكي (و) قطع (رجله)
والسبب المحمدي بالكي (و) قطع (رجله)
البسرى من الكعب (و) قطع (رجله)
السرقة ناسبا (فان سرق في الناسب)
حتى يرب (و) يعز أيضا (و) يقطع
نهي»

منى التوهم كون العطف للغاية وهو الاصل وأما ان جعل من عطف العام على الخاص فلا واعلم ان ظاهر ما نقله في البحر من المجتبى يقتضى انه يزور الضرب مع الحبس لا بقيد كون الضرب قبل الحبس وهو ظاهر أيضا مما نقله البرجندى عن الخزانة الا ان السيد الحموى بعد ان نقل ما نقله في النهر عن المجتبى قال يعنى بعززه بالضرب قبل حبسه في الثالثة والرابعة (قوله وقال الشافعى الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام من سرق فاقطعوه فان عاذفا قطعوه فان عاذفا قطعوه ولنا ما جاء في الصحاح حين جهم على قوله انى لا يستقى من الله ان لا ادع له يد سطر بهما ورجلا يمشى بهما ولم يتجأ احد منهم بالمحدث فدل على عدمه وقال الجماوى تبعنا هذه الآثار فلم يبدلنى منها أصلا ولم يوضع جل على السياسة أو النسخ دروز بلوى ومنه تعلم ما فى كلام العيني حيث اقتصر فى الاستدلال للإمام الشافعى على قوله عليه الصلاة والسلام من سرق فاقطعوه ولعله سقط من قوله بقية المحدث بدليل قوله بعد ان أجاب عن المحدث بأنه لم يثبت ولمذا لم يقتل فى الخامسة وان ذكر فيما روى الخ أى وان ذكر القتل فى الخامسة فى المحدث الذى رواه الشافعى واعلم ان الجواب يجعل المحدث على السياسة أو النسخ استشكل بان السياسة حكم لم يرد به الشرع فكان الظاهر الاقتصار على النسخ انتهى قلت وقولهم لا تدخل للشافعى ولا للفقهاء فيما يشترى ما سبق من ان السياسة حكم لم يرد به الشرع ولكن يعكس عليه قولهم انها شرع مغلط (قوله للإمام ان يقتله سياسة) أى ان سرق بعد القطع مرتين لا ابتداء كذا ذكره بعضهم وكلامه فى النهر يفيد ان جواز قتله سياسة محمول على ما اذا سرق فى الخامسة حيث قال فى الجواب عن المحدث السابق وبتقدير ثبوته فهو محمول على السياسة بدليل انه قال فى الخامسة فان عاذفا قتله ومن ثم قال فى الفتاوى السراجية ان للإمام قتله سياسة أو ما اقتله ابتداء فليس من السياسة فى شئ الخ فسيان كلامه بفيدان قتله سياسة قبل الخامسة لا يجوز لكن رأيت بخط الحموى عن السراجية ما نصه اذا سرق ثالثا ورابعا للإمام ان يقتله سياسة لسبعه فى الارض بالفساد انتهى قال باقى من حكام زماننا من قتله أول مرتين اربعين ان ذلك سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن شرع مغلط (قوله كالا يقطع الخ) بل يجس حتى يشوب حوى ووجه عدم قطعه اذا كانت ايهام بده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو اصبعان من ايهام أى أو رجله اليمنى مقطوعة ان فى قطعه تقويت جنس المنفعة وهو البطش والمشي بخلاف ما اذا كانت أصبع واحدة سوى الأيهام مقطوعة أو شلاء لان فوتهما لا يمنع القطع فى ظاهر الزاوية دروزان فوتهما لا يوجب تحلا فى البطش ظاهرا عني ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الاصابع تقطع فى ظاهر الزاوية لان المسحق بالنص قطع اليمنى واستيفاء الناقص عند تعدد الكامل جائز بلوى (قوله أو رجله اليمنى مقطوعة) قيد بقطع الرجل اليمنى لانه لو كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع القيام والمشي عليها لم تقطع يده كذا فى الغاية تصرح كلامه انه اذا كانت له اليمنى مقطوعة يسقط عنه قطع يده اليمنى فى السرقة الاولى والمحال كذا ذكره شيخنا انه اذا كان مقطوعا رجل اليمنى بسقط عنه قطع يده اليمنى فى السرقة الاولى ويسقط عنه ايضا قطع رجله اليسرى فى السرقة الثانية انتهى ومنه تعلم ما فى كلام العيني من القصور حيث قال بعد قول المصنف أو رجله اليمنى مقطوعة لا تقطع رجله اليسرى ومن ثم قال الشيخ شاهين اى ولا يده اليمنى فى السرقة الاولى انتهى ونقل الحموى عن شرح ابن المحلى ما نصه وقول العيني لا تقطع رجله اليسرى محمول على ما اذا سرق ثانيا والمحال ان رجله اليمنى مقطوعة فانه حينئذ لا تقطع رجله اليسرى وهذا الحمل صحيح لكنه بعد مخالف لما يقتضيه سياق الكلام انتهى وليس خصوص القطع قيد بل كذا لو كانت رجله اليمنى شلاء كفى التنوير وفى النهر عن السراج سرق سرقة فلم يؤخذ بهما حتى قطعت يمينه لواحد قصاصا قطعت رجله اليسرى (قوله ولا يضمن الخ) هذا اذا عين الإمام بان قال قطع يمينه وما اذا أطلق بان قال قطع يده ولم يبين لم يضمن

وقال الشافعى تقطع يده اليسرى فى المرة الثالثة ورجله اليمنى فى المرة الرابعة وفى الفتاوى السراجية للإمام ان يقتله سياسة (كن سرق) أى لا يقطع كالا يقطع عين من سرق (وأيهامه اليسرى مقطوعة أو) ايهام اليسرى (شلاء أو اصبعان منها) أى سوى مقطوعتان (سواها) مقطوعتان (أو رجله اليمنى مقطوعة) ايهام (أو حكم السارق الاثنى العبد وانما لم يذكر حكم السارق الاثنى العبد اليسرى والا قطع لانه لم يذكر الحكم فى الأيهام المقطوعة والشلاء عني انه لا يقطع فيه بالطريق الاولى ولا قيد بقوله أو اصبعان لانه لو كانت أصبع واحدة مقطوعة سوى الأيهام تقطع اليمنى (ولا يضمن

التساع بالانفاق لعدم مخالفة اذ اليد تطلق علم ما جرى عن شرح ابن الحلي رحمه الله تعالى
وفيه ان تعيين العين استغنى عن قوله من أمر بخلافه قال في النهر واجعه وان لوقال يعني هذا فقطع
يسار لم يضمن وان السارق لو أخرج يساره فقال هذا يعني فقطعه الا يضمن انتهى وفيه انه ان كان المشار
اليه غيبه بقوله لوقال يعني هذا فظاهر انه يضمن على قياس مذهب صاحبانه لانه قطع يدا معصومة
بغير حق ولا تأويل فكيف يدعى الاتفاق على عدم الضمان وان كان المشار اليه يساره بتركه ما ذكره
من قوله وان السارق لو أخرج يساره الخ ثم رأيت بخط شيخنا ان الصواب في عبارة النهر ابدال قوله لوقال
بمعنى هذا الخ بقوله لوقال يده هذا أي لوقال الامام اقطع يده هذا فقطع يساره الخ ووجه الاتفاق على عدم
الضمان ان اليد تطلق على كل منهما فلم يكن مخالفا كما سبق (قوله قطع اليسرى) فغيبه لانه لا شيء عليه
يقطع اليمنى مطلقا ولو كان قبل ان يأمره الامام بقطعه واكن يؤيده الامام لانه أساء الادب مجرى عن
البنية (قوله من أمر بخلافه) فغيبه لانه لو كان قبله وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ
والقضاء بالقطع كالامر به في الاصح نهر وما في المقصاح من انه لا يضمن غير المأمور بقطع اليسرى اتفاقا
وأقره السيد المجوى فيه نظرا لان المسئلة تختلف فيها قال في النهر ولو قطعه غير المحدد لاضمان عليه ايضا
وهو الاصح انتهى (قوله وهو العين) الاولى تأنيذ النهر لان العين مؤنثا جامعا (قوله عند أي خفية
الخ) غرابه يؤدب نهر (قوله او خطا) قبل المراد منه الخطأ في الاجتهاد واما الخطأ في معرفة العين واليسار
لا يجعل عفوا بل يجعل غفرا قال في النهر عن المصنف وهو الصحيح (قوله وقال زفر يضمن في الخطأ ايضا)
والقياس ما قاله زفر وفرق بانه في العمد قطع يدا معصومة بتفسيره وقرن ولا تأويل غير انه لا يقطع للشبهة
ولا في خفية انه وان اتلف ظلالا كنهه اخلف من جسده ما هو خير وهو ان اذ قدرة البطش بها تم
وانما قلنا اخلف لان العين كانت على شرف ازوال فكانت كالفاشة بخلاف ما لو قطع رجله اليمنى
فانه وان امتنع به قطع يده لكانه لم يعرضه من جسده ما اتلف نهر وقوله غرابه لا يقطع للشبهة يعني
قياس مذهب صاحبانه ان يجب القصاص لانه امتنع للشبهة اذ ليس في الاية تعيين العين واما لما يجب
مع الشبهة ووجه كون القياس مذهب زفرانه قطع يدا معصومة والخطأ في حق العبد غير موضوع زفراني
واختلف المتأخر في هذا القطع يقع حدا قيل نعم فلا ضمان على السارق ولو اسهلنا العين وقيل لا يضمن
في العمد والخطأ نهر وكلام از بلي بعيدان الاختلاف في الضمان وعدمه بالنسبة للخطأ واما في العمد
فيعيب عليه الضمان من غير خلاف (قوله وطلب المسروق منه السرقة الخ) أشار به ذكر السرقة الى انه
لا يشترط لاقطع عليه أي طالب القطع اذ هو حق الله تعالى فلا يتوقف على طلبه ولهذا لا يملك المسروق منه
المحصومة يدعى الحد واثباته مجزأ عن طلب المال ولا يملك العفو بعد الوجوب ولا يورث عنه فالشرط
طلب المال وتشترط حضرته عند الاداء والقطع بحر وقوله عند الاداء أي اداء الشهادة ورواياتنا شرط طلب
المال والمسروق فقط جزء الزبلي فباشر السب كلام الشئ من انه لا بد من الطلبين المال والقطع وان
أحدهما لا يكفي عن الآخر بخلاف الظاهر نهر اذ علمت هذا طهران ما ذكره السيد المجوى فقال فان قلت
القطع في السرقة حق الله تعالى فلا معنى لاشتراط طلب المسروق منه القطع قلت انما شرط احتيا لا للدور
كما لو اني حد القذف انتهى لا يقتضي الا على ما ذكره الشئ من انه لا بد من طلب القطع ايضا واما على
ما هو الظاهر فلا (قوله سواء) كالالتوث بالاقراء الخ) بشرى الى ان حضور والمسروق منه شرط قطعه فلا
يقطع في غيبته وان أقر بالسرقة واعلم ان كلام از بلي يفيد انه اذا أقر بالسرقة من غائب يقطع ولا ينتظر
حضرته الغائب عند أي يوسف وتعقبه في البحر بان قطعه حال غيبة المسروق منه رواية عن أبي يوسف
ومثله في النور عن الغاية ووجه عدم قطعه حال غيبته احتمال ان يحضر فيقره بالملك بحر وكر في الدر
ان عدم قطعه حال غيبة المسروق منه مخالف لما جرى عليه صاحب التنوير متنا وشرا (قوله مودعا)
ينفع الحد والقرينة عليه ما ساقى من قوله وتقطع طلب المالك لو سرق منهم (قوله او صاحب الزبا)

(يقطع اليد اليسرى من أمر بخلافه)
وهو العين عند أي خفية مطلقا سواء
قطع عدا أو خطا ولا لا شيء عليه ان
قطع عدا أو خطا وان قطع عدا ضمن ارش
ساره وقال زفر يضمن في الخطأ
ايضا ولو أخرج السارق يساره وقال
هذه يعني يضمن اتصافا (وطلب
المسروق منه) السرقة مطلقا سواء
الماكم (شرط القطع) مطلقا وهذا
كان ان ثبت بالاقراء والشهادة هذا
عندنا وعند الشافعي لا يشترط المطالبة
في الاقرار ويقطع عندنا ان أي بلي
لا يشترط الطلب ويقطع فيما (ولو)
كان المسروق منه (مودعا أو
غاصبا او صاحب الزبا)

المراد به أخذه لأنه ملكه بعقد فاسد وأما المعطى فليس له أن يتخاصم لأنه لا ملك له، عن الشيخ (قوله) بان اشترى عشرين بشرة الخ) انظر في التصويبات اشترى عشرين بخمسة حموى ووجهه ان أقل نصاب البرقة العشرة ومافي الدرمن تصويره بقوله بان باع درهمين ووجهه ان أقل نصاب البرقة العشرة ومافي الدرمن تصويره بقوله بان باع درهمين وقضه ما فيه نظر لعدم ترتيب القطع على خصوصته (قوله او مستعبرا) عطف على قول المصنف مودع حموى (قوله واما ضاربا) او مستبضا بفتح الضاد مستعمل وان كان الصواب كسر الضاد حموى عن النابتة (قوله وكل من له بد حافظه) يرفع كل على الابتداء وغيره ما سأتى من قوله بقطع السارق بطله شيخنا (قوله كالا ب والوصى) ومتوفى الوقت كذا في التبيين والعناية والبحر والنهر وهل يقطع بطلب الملتقط ذكر في الدرنايه لا يقطع ببرقة الاقطه وعز الى الحمايه مع انه في الحمايه لم يذكر عدم قطعه ببرقة الاقطه وانما ذكر في البحر على وجه البحث قريبا على عبارة الحمايه ولقطه رجل النقط لقطه فضاعت منه فوجدته في غيره فلا خصوصه بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعه فان له ان يأخذها من الثاني لان لقطه الثاني كالاول في ولاية أخذها لقطه وليس الثاني كالاول في ولايات اثبات البدعي الوديعه انتهى قال في البحر بعد نقله ل عبارة الحمايه فيلحق ان لا يقطع بطلب الملتقط انتهى وأقول فيه نظرا لان كلام الحمايه معروف فافادنا ضاعت منه الاقطه فوجدناها عند غيره فمن أين يؤخذ من هذه العبارة عدم قطع السارق لقطه اما عدم القطع على الواجدنا بعد ان ضاعت من الملتقط الاول فلم يرد وجود البرقة وما ذكر في الحمايه من انه لا خصوصه بينهما فافادنا ضاعت منه الاقطه فوجدناها عند غيره لا يستلزم عدم الخصوصية ايضا لسرقت منه (قوله بطلب المالك) أطلقه فعم الاخصر المسروق منه وهو المودع ونحوه كالاغصاب لم يحضر وهذا هو الظاهر خلاف الماروي عن محمد من انه لا يقطع بخصوصه المالك حال غيبه المسروق منه لأنه لم يسرق منه فكان اجنبيا واعلم ان ظاهر قول المصنف ويقطع بطلب المالك لسرق منهم فيداه بقطع بطلب معطى الربا لسرق ممن أخذ الربا وليس كذلك كما قد منتهاه عن الدرمن على الشيخ وكذا ما ذكره از بلي والعيني في بيان مرجع الضمير من قول المصنف لسرق منهم حيث قال أي من المودع والغاصب وصاحب الربا يقتضي ذلك ايضا والغصب صاحب البحر بحث بين مرجع الضمير في قوله لسرق منهم بقوله أي من الثلاثة وأقر مع انه نقل ما قد منتهاه عن الشيخ ثم أتبعه في الترهذ كرامته واعلم ان ظاهر كلامه في دياهه بقطع بخصوصه معطى الربادون صاحب الربا لان المال في يد مدعيه المقتضوب قال في الفتح والاصوب بضمه المخصوصه الا ان المسطور في السراج انه لا يقطع بخصوصه معطى الربا لأنه لا ملك له فيه ولا بدويعه الشيخ (قوله لسرق منهم) قال في المتاح والتعبير بضمير الجماعة مع ان أو تقتضي احد الشئين حاشا لله ان الله تعالى ان يكن غيبا او فقيرا والله اولى بما وتغيبه الحموى بان الاقص بعد العطف بأول افرادها لمطلق الجواز والذي ظهر لي ان التكتيف في عدوله عما هو الاقص الى غيره انه أو أفرد الضمير على ما هو الاقص لا وهم رجوع الضمير الى المالك وليس مراد او قول ما ذكره من ان الافراد اقص لا يشترك صاحب الفتح بل في كلامه ما يشعر به وهو قوله ان أو تقتضي احد الشئين (قوله الا ان الزهرا انما يقطع الخ) كان على الشارح كغيره ان يستلزم من عدم قول المصنف ويقطع بطلب المالك لسرق منهم معطى الربا كاستثناء الزهرا (قوله حال قيام الزهرا بعد قضاء الدين) قد به لأنه لا يقطع بطله بعد اذ كد قبل قضاء الدين لصير وذا المومن مستوفيا لدينه فلا مطالعة للزهرا في بلي وكذا قبل قضاء الدين حال قيام الزهرا لتتميل الذي ذكره الشارح (قوله اذا لاحق له في المطالبة بالدين بدونه) أي بدون قضاء الدين قلت بعد قضاء الدين لم يبق رهنا الا باعتبار ما كان والا فهو وديعه قال از بلي وبني ان يقطع بخصوصه الزهرا بعد الهلاك اذا كانت قيمة الزهرا اكثرت من الدين وكان الفضل يبلغ نصبا لان له ان يطلب السارق بعد الهلاك الفضل كالوديعه حموى وما ذكره از بلي بخلاف ارتضا في فتح القدير وهو مذكور ايضا في الغاية نهر (قوله لا يطلب المالك) لسرق من سارق بعد القطع صورته قطع سارق بسرقة فسرقت في الغاية نهر

بأن اشترى عشرين بعشرة درهم
وقضها شهرت أو مستعرا
أو عتاجرا أو مضاربا أو قابضاعلى
سوم الشراء ومرتها وكل من له بد
حافطة سوى المالك كالاب والوصى
وقطع السارق بطله وعندهم
والثا في لا يقطع خصومه هو الم
مضرب المالك (وعنهم) بد السارق
(بطلب المالك) الا ان الزهني يقطع
سرق منهم) الا ان الزهني يقطع
مخصومه حال قيام الزهني بطلبه بالعين
الذين اذا حق له في المطالبة بالعين
بدونه (لا يطلب المالك) أى لا يقطع
بد السارق الثاني بطلب المالك (او
بطلب الدارق لو سرق من سارق بعد
القطع) أى بعد قطع بد السارق
الاول وانما قد يتوهم بعد القطع

منه بعد القطع لم يكن للشارق ولا للمالك ان يقطع السارق الثاني لان المال غير متقوم بعد القطع في حق الاول فلم يتعد موجبة للقطع وليس للشارق الاول ولا له الاسترداد في رواية وفي رواية له ذلك امرده على المالك عني قال في الفتح والوجه ان القاضي لا يرد له احدثه من اظهره رخصا تنمابل الى المالك اذا كان حاضرا ولا يحفظه كما يحفظ اموال الغيب (قوله لانه لم يقطع بد الاول يقطع الثاني الى آخره) فيه قصور وعارة العيني رحمه الله تعالى اذا سرق منه قبل ان يقطع يده **يكون له ورب المال القطع** (قوله قبل المحصومة) قيد بالرد قبل المحصومة لانه لو رده بعدها سواء قضى القاضي بالقطع او لا فانه يقطع نهر (قوله وقبل الارتفاع الى المحاكم) لاحاجة اليه لان المحصومة لا تكون بدون الارتفاع جوى واقول ذكره الشارح سينا ليعني المراد من المحصومة وشاره الى ان ما لم يكن منها بين يدي القاضي لا يعتبر على ان المراد ما هو اخص من مطلق المرافعة الا ترى الى ما ذكره في النهر حيث قرر المحصومة بقوله أي الدعوى والشهادة الترتيب طلبها والاقرار ان يبيى الترتيب على الدعوى أحد الأمرين اما الشهادة أو الاقرار (قوله او ملكه بعد القضاء) لا تقطع المحصومة به وبقاؤها عند الاستيفاء شرط القطع بخلاف رده الى المالك فانه يؤكدها المحصومة اذ لا ينصاح أحد لملك وانما ينصاح ليسرد زباني (قوله بهية او تسليم) كذا قالوا ولقائل ان يقول لا بشرط القبض لان الهبة تقطع المحصومة لانه ما كان بهب اجناسه جوى عن الترتيب لانه (قوله او ادعى انه ملكه) وان لم يثبت لان الشبهة دارنة للحد فتتحقق بمجرد الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار ونهر ولا بشرط ان يكون مثله عن ملك ذلك كالاوسق ما يختص بالملك ونحوه وما دعى الملك وموحد تأمل جوى (قوله او انقصت قيمته عن النصاب) فرق بين نقصان القيمة من حيث السعر فانه لا يوجب سقوط القطع لكونه غير معقون على السارق بخلاف نقصان العين كذا اذا زجها بعد الاخراج من الحرم وفيها عشرة فنقصت بالذبح فانه يقطع لكونه منقوصا وعليه فكل النصاب بالنسيان شيئا (قوله او قال الشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى) ما لم يقيم قيمته لانه لا يجهز عنه سارق ولنا ان الشبهة دارنة ولا تعتبر بما قاله المقتراذ ارجع مع وان كان لا يجهز عنه سارق زباني (قوله ثم قال أحدهما هومالي) مثال والمراد ادعى شبهة مسقطه للحد نهر (قوله لم يقطع) لان الرجوع عامل في حق الراجع ومورث للشبهة في حق الاخر نهر واعلم ان رجوعه وان صح بالنسبة لسقوط القطع عنه لكن لا ينافي لزوم ضمان المال قال في التنوير وشرحه ومع رجوعه عن اقراره بها وان ضمن المال وكذا لو رجع احدهم اوقال هومالي وشهدا على اقراره بها وهو يصح اوسك فلا قطع شرح وهبانية انتهى فقوله او شهدا على اقراره بها وهو يصح اذ امر مع في ان البينة على الاقرار بالسرقة تعيل من حيث ضمان المال وان لم تقبل بالنسبة للقطع فما وقع في بعض العبارات كفاضن خان من ان البينة على الاقرار بالسرقة لا تقبل يعني من حيث القطع فقط (قوله قبل الاضفاء) أي قبل استيفاء القطع ينظر حكم ما لو قطع أحدهما فقال ان آخر هومالي وظاهر تليل المشبهة بان الرجوع عامل في حق الراجع ومورث للشبهة في حق الاخر نهر لا يقطع جوى (قوله قطع الاخر حاضر) في قول أبي حنيفة الاستحسان لسرقة المحاضر ثبتت بالجمعة فلا يعتبر الموهوم لانه لو حضر واذا كان شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا يعتبر زباني ثم لو حضر الغائب لا يقطع الا ان تعادلك البينة عليه أو ثبتت بينة أخرى وكذا لو اقر المحاضر بسرقة مع الغائب يقطع في قوله الاخر تنزيله على من الفتح واعلم ان ما سبق من التعليل برده عليه ما سبق من انه لا يقطع عند غيبة الموقوف عنه يعني ولو كانت الغيبة بعد سبق المحصومة وعلوه باحتمال ان يجهز فقره بالمالك مع ان احتمال اقراره بالمالك فرع احتمال حضوره (قوله ولو اقر بعد سرقة قطع) لان اقراره بالحدود الخاصة به مع نظر الى آدميته ولا تهمه تعثر به ثم يتعدى الى المالية نهر وهذا اذا كان كبيرا وقت الاقرار فان كان صغيرا فلا قطع عليه ثم ان كان ما ذكرنا من المال الى المالك ان كان قاسما وبغته ان كان هالكا وان كان محجورا فان صدقه المولى

لا يملكه لقطع بد الاول يقطع الثاني
بخصوصه الاول (ومن سرق شيئا
وقبل الارتفاع الى المحاكم (اله
ملكه) اوله اذ يدعى رسم محرمان
كان في عامه او والده او جداه او ولدته
او جدته او مكانه وان لم يكن في
عالمه (او ملكه) أي ملك السارق
المسروق (بعد القضاء) (او ادعى
بهية او تسليم او بشره
انه ملكه او انقصت قيمته من
النصاب) بعد القضاء قبل الاستيفاء
(لم يقطع) في المسائل المذكورة كلها
وعن أبي يوسف انه يقطع في المسألة
الاولى والثانية وهو قول زفر والشافعي يقطع
في الثانية وقال زفر والشافعي يقطع
في الرابعة أيضا وهو رأي عن محمد
رحمه الله قوله او ادعى أي اذا ادعى
السارق ان العين المسروقة ملكه
بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة لم
يقطع مطلقا سواء اثبت البينة أم لا
وقال الشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى
(ولو اقر بسرقة ثم قال أحدهما هو
مالي لم يقطع) مطلقا سواء ادعى قبل
القضاء أو بعده قبل الاضفاء (لو شهدان
وعاب أحدهما وشهد
بمحضه الآخر (على سرقته ما قطع
الاخر) المحاضر في قول أبي حنيفة
الاخر وهو قوله ولو اقر بالسرقة فانا
وفلان كذا وفلان ينكر يقطع المقر
تخلفا لا يوجب (ولو اقر بعد سرقة
قطع

برد الى المروق منه ان كان قائما وان كان هالكا فلا ضمان عليه ولا بعد العتق ثم نلاسه عن ابن
 الضياء ومثله في الجبرص الغنغ خافي النهر من ايه اذا كان ما دون الاضمان عليه لو هلك سبق قبل الصواب
 الموقف لمافي النهر نبالية والبراهيه بنى واذا علم المحكم في اقرار الكبير كان في الثبوت بالبينة معلوما
 بالاولى غير انه يشترط حذرة المولى عند اقامة البينة عند ما خلا للثبوت في واجبه وعلى ان حضره غير
 شرط في الاقرار به (قوله مطلقا) - اذنا اولاد مذكورة مولا او كذب (قوله وترد السرفه الى المروق منه)
 اشار بالرد الى بقائه فلو استهلكه لم يضمن ويقطع اتفاقا نهر (قوله قال ابو حنيفة تقطع يده والمال
 للمروق منه) لان المال تابع للقطع (قوله وقال ابو يوسف والشافعي تقطع يده والمال للمولى) لان
 كلام الناطع والمال اصل (قوله وقال محمد لا يقطع والمال للمولى) لان المال هو الاصل والقطع
 تبع وعن هذا قال في النهر وهذا الخلاف معنى على ان القطع اصل والمال تبع او كل منهما اصل او المال
 فقط قال الامام بالاول والثاني والثالث ومحمد بالثالث والكل روايت عن الامام (قوله ولا يصح اقراره
 في حق القطع) لان اقراره بالقطع يضر به المولى فلا يقبل اقراره عليه فلنا صحة اقراره من حيث انه
 آدمي ثم يعتذر الى المالك في ضمانه فليس له ان يضمنه (قوله ولا يضمن قطع وضمان) كالجمع
 العقر زايي قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر على السارق بعدما قطع يمينه وهذا مطلق الحديث درر
 وغيره ورواه الكل بعد قطع يمينه ورواه جماعة اجتمعوا على وجوب الضمان بين القطع والمال
 يتكلم باداء الضمان مستندا الى وقت الاخذ فيقتبين ايه ورد على ملكه فيذني القطع وما يؤذي الى
 انتفاء القطع المشرع وهو المتبني لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزم قال في البسوط سقوط الضمان
 مع القطع في المحكم فاما ما بينه وبين الله تعالى فيقتي بالضمان فيجوزى عن محمد جوي في ان يقال يشك
 على قولهم لا يجمع قطع وضمان ما ذكره الهستاني معز بالخضر حيث صرح بان لا قطع بالسرفه من جم
 سواء كان له حافظ او لا قال وهذا اذا اخذتم نهارا او اما اذا اخذتم ليلا قطع وضمان الجماعي ان امر بالمحفظ اه
 بتصرف فقد جمع بين القطع والضمان ونذا استشكل المسئلة بعض الاصل بقوله ان كلهم متعة على
 ان لا يجمع قطع وضمان ويخصص هذا استثناء فبان ان القطوع غير الضامن وكلامهم في عدم التقديرات
 الى نقل صريح مولى يصل اليه نظري فمما عندي من الكتب اه قلت وايضا قوله واما اذا اخذتم ليلا قطع
 اشكال اذا قطع بالاخذ من المهرز بان لم يؤذن للناس بالدخول وقوله وضمان الجماعي ان امر بالمحفظ
 مشعر بوجود الاذن بالدخول فيذني ان لا يقطع ايضا كواخذتم نهارا او اما اذا اخذتم ليلا قطع
 بالدخول فيه ثم ظهر بان قوله وضمان الجماعي الخرب ربط بالمسئلة الاولى وهي لو اخذتم نهارا فلا اشكال
 اصلا (قوله وترد العين لوقتها) وار باها او وهبها لبقائها على ملك المالك هادروفا لا يصل له ان يتعاض بها
 نهر (قوله سواء هلك) او استهلك في اضراره من الزاوية لكنه بقي اداة فتمت اداة وسواها كال الاستهلاك
 قبل القطع او بعد تنوير وشرحه وقوله في الظاهر من الزاوية حتى راية ابي يوسف عن الامام زبلي
 قال وهو المشهور (قوله وسواء هلك او لا) يأتي بما يقابل هذا التعميم من تبديل الامام مالك (قوله وفي
 رواية الحسن عن ابي حنيفة ايه يجب الضمان بالاسهلاك) اعلم ان اختلاف الزاوية وان في ان الاستهلاك
 هل يوجب الضمان او لا انها في استهلاك السارق اضراره بان استهلك المروق غير السارق فيه
 تفصيل على ما ذكره الجعفي ومحصله انه ان كان اجنبيا فلا ضمان عليه لاحدا وان كان مشترا من
 السارق فللمالك تفحصه فيحتاج الى الفرق بين الاجنبي والمشتري وفي السراج لو استهلكه غيره بعد القطع
 كان للمروق منه ان يضمن المستهلك قيمته انتهى قال في النهر وهذا بالقول والبقى وعلمه فلا يحتاج الى
 الفرق واقول ما في السراج ليس ضمان في مخالفة الجعفي اذ مني المخالفة كون العسيري كلامه متناولا
 للاجنبي والمشتري وهذا وان كان هو الظاهر لكن يمكن ان يراد به خصوص المشتري وعليه فلا يضمن لف
 مافي الجعفي حينئذ (قوله فان قال المالك انا ضعته لم يقطع عنسدنا) فانه يضمن رجوعه عن دعوى

السرقة إلى دعوى المسال شرنا لاسعة عن القم (قوله وقال مالك أن كان السارق ذاملا يضمن في الحال
والألا) نرى الله سبحانه قد اختلف بين أن يكون موسرا أو معسرا وانما يؤثر الأضرار في التأخير
لا غير بل هو ظاهر في عدم وجوب الضمان على المعسر أصلا عندنا لإمام مالك لا حالا ولا مالا وهو
خلاف ما يظهر من تعبير الشارح بقوله في الحال (قوله وعند الشافعي يجمع مع الضمان) لانهم
حقن اختيارا محلا وسببا لا محل لقطع الدومسحقه والله تعالى وسيد المجابية على حق الله تعالى
وهو ترك الاتهام بما هي عنه ومحل الضمان الدومة ومسحقه المسروق منه وسيدنا أن البذل على مال
الغير على وجه العدوان فوجب أحد هما لا نزع وجوب الآخر كالدية مع الكفارة في القتل خطأ
وكالقيمة مع الجزاء في قتل صدمه ملك في المحرم وكالتجيب القيمة مع الحد في شرب خمر لعمى ولنا ما روى عن
عبد الرحمن بن عوف أنه عليه السلام قال لا غرم على السارق بعدما قطعت عنه ولا لمن أن هناسدين بل
هو سبب واحد وهو سرقة مال متقوم فلا نسب حقان مختلفان بسبب واحد كالقضاء مع الدية بخلاف
ما استشهد به لأن هنالك سببين مختلفين لأن ما يجب من الجزاء أحق بالله لا يتعلق به يكون المحل موصوفا
بملكه لا التزم إليه لقتل صدمه غير مملوك أو صدمه نفسه أو شرب خمر نفسه أو قتل عبد نفسه قتب هذه
لأجرة خاتمة تعالى وحق العبدية تتعلق بأعلى لانه فتعذر له موجب لتعذر السبب فترتقار بالي
واعلم أنهم تكلموا في الحديث من حيث أسنده لا من حيث ما رسله والمراد من ذلك ما ذكره الشيخ شاهين عن
قال العيني وهذا لا يثبت فهو صفة الإرسال لا معنى والمراد من ذلك ما ذكره الشيخ شاهين عن
تهذيب الأسماء واللغات للروى هو ابن خزيمة الصافي وهو بكسر الميم واسكان السين وفتح الواو وهو ابن
عبد الرحمن القرشي وأما عاصم بن كنفرة بن عبد الرحمن بن عوف الخ (قوله بأن سرق من
أنفخص) أو من شخص واحد مرات جرى (قوله والقطع للكل) علم القاضي أم لا نهر أي علم
بعدم السرقة فتعذر أم لا لأن معنى الحدود على التداخل (قوله في الدار الخ) فلو كان الشيء بعد الأراج
قطع اتفاقا نهر يعني وإن لم يكن قيمته بعد الشئ نصا (قوله قطع) لا لار الشئ بسبب ضمان النقصان
لأن الملك ليس روق زاي (قول خلافا لابي يوسف) أي في رواية عنه لم يكن في العيني وقال أبو يوسف
يقطع لأنه أحدث فيه سبب الملك فصار شبه انتهى (قوله إذا اتار اثنين النقصان الخ) وهذا
الخيار ثبت ما لم يكن اتارا وإذا كان اتلا فله نعتين جميع القيمة من غير خيار وملك السارق النوب
ولا يقطع وحد الانلاف ان يتقص أكثر من نصف القيمة عني فلو قال المصنف قطع ما لم يكن اتلا فلا كان
أولى بحر والحاصل أن التصحيح اختلف في ضمان النقصان مع القطع في الفوائد الجزائية يجمع عدم
ضمان النقصان كذا يجمع الضمان مع الضمان والكمال جمع الضمان مع الضمان تعاقبا ضمانا وغيره وهو الحق
نهر نال (قوله لا يقطع اتفاقا) لأن ملكه مستدلى وقت الأخذ فصار كذا إذا ملكه باله زاي
(قوله فاشا) تكلموا في الفرق بين الفاحش واليسير فقبل ما يوجب نقصان ربع القيمة فضاء
فهو فاحش وما دونه يسير ونيل ما لا يصلح الباقي لنوب فهو فاحش واليسير ما يصلح وقبل ما ينتقص به
نصف القيمة فاحش ودونه يسير وما فوقه استهلاك والجمع ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض
المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة بل يتعيب به فقط عني فان قلت في تقدير الفاحش عن
الاتلاف اشكال لأنه يلتبس به على القول الأول وهو ما يوجب نقصان ربع القيمة فساعدنا إذ قوله
نصا على ما يصدق بمال المنتقص به أكثر من نصف القيمة مع أنه الاتلاف كما سبق قلت قده في الشرنا لاسعة
بقوله ولا بد أن يكون معنى فضاء ما لم ينته إلى ما به يصير اتلافا (قوله فذبحها الخ) لأن السرقة
تمت على اللصم ولا قطع فيه عني ومعلوم أنه يضمن قيمتها نهر (قوله ثم ذبحها يقطع الخ) وهذا النقصان
نقصان عن خلاف النقصان السابق بعد القضاء قبل الاستيفاء فانه نقصان سعر والمذاوجب سقوط
القطع هناك لكون نقصان السعر غير ممنون على السارق إمامنا فلا يوجب سقوط القطع لكونه ممنونا

وقال مالك أن كان السارق ذاملا يضمن في الحال والألا يضمن
الذاملي يجمع مع الضمان (قوله) أن سرق من
قطع بعض السرقة (قوله) أن سرق من
نقصان أم لا يقطع عليه واحد
منه ووقع فيه وجاهل بالسرقة
لا يضمن شيئا مع ما سواه هلكت
أو استهلك وتوقع للكل هذا عند
أبي حنيفة وعندهما يضمن كاه إلا
أي حقة وعندهما يضمن كاه إلا
التي قطع قبل أو انما قيد وقطع يديه
لأنه إذا سرق وأدعوا وقطع يديه
بعضه لا يضمن شيئا لا يقطع في
السرقة كلها (ولو شئنا سرق في
الدين) نصه في (ثم شرحه) مناهو
بساوى عشرة دراهم به الشئ (قطع)
نحو لا يبي يوسف وأما قدينا قولنا
وهو بساوى عشرة دراهم بعده
لأنه كان بساوى عشرة دراهم بعده
لا يقطع اتفاقا وعلم أن هذا الخلاف
فيما إذا حد رخصتين القيمة وترت
النوب من اختيار رخصتين اتفاقا وهذا كله
أبو عبد الله لا يقطع فاحشا وإن كان
إذا كان النقصان فاحشا (ولو سرق شاة
يسير يقطع اتفاقا) (ولو سرق الإبل يقطع
فاحشا إن سرق) (ثم شرحه) لا يقطع
وإن كانت قيمته بأربعة عشر دراهم
قد بدله في ضمانه لا يملكه لو خرجها حية
من الحرم زاي يضمن ثم ذبحها يقطع

عليه شيئا (قوله وان اتقصت قيمتها بالذبح) لان النصاب بكل بالغيمان كذا يحفظ شيئا (قوله هذا عند أبي حنيفة الخ) والخلاف مبني على انه لا يقطع حق المصسوب منه بذلك عنده خلافا لما قيد بالتقديرات لان نحو الحساس لوجعله أولى فان كانت تناع عند افعى للسارق انفاقا ودان وزنا فعلى الخلاف السابق (قوله وقال لا سبل للسروق منه الخ) بناء على انه صنعتة متقومة والمحال ان وحوب المحذ لا يشكل على قول الامام لا بد له ملكه واختلف في قوله ما قيل لا يجب لانه ملكه قبل القطع وقيل يجب لانه صار للصنعة شيئا آخر فملكه عنه ثم لا يملكه (قوله فقطع) قيد بكون الصبيغ قبل القطع يدل على فاته التعقيب لانه لو صبغه بهذا القطع برده لان الشركة بعد القطع لا تستطع القطع كذا في شرح المختار وذكر في الهداية ما يدل على انه لا فرق في كون الصبيغ قبل القطع او بعده ولو لم يحدد بدل على ما في اله داية زيلعي ويحرم وطعن المحطة ولت السويق كصبيغ الثوب بدر (قوله لا يرد الثوب المصبوغ) حال قيامه ولا يضمن قيمته ايضا حال استهلاكه (قوله وعند محمد يوحداش) لان عين ماله قائم من كل وجه وهو اصل والصبيغ ينبع فكان استنابا لاصل اولي كافي للغاصب ولعمال الصبيغ قائم صورته ومعنى بدليل ان السروق منه لو اخذ الثوب بغير الصبيغ وحق المالك قائم موزر لا معنى بدليل انه غير ممنوع على السارق بخلاف الغصب لان كل واحد منهما قائم من وجهه من جناحنا حب الاصل دون التمتع فان قيل اذا انقطع حق المالك وجب ان يملكه السارق من حين سرق فمتنع العطف فما يجب القطع باعتبار الثوب الابيض وهو يملكه ابيض بوجه فصار كسرق حنطة فطعمها فانه يقطع بالحنطة وان ملك الذي يزيل (قوله يراد بالمالك) عندهما خلافا لا يوجب اموال وجه الرد عند أبي حنيفة فزان السواد غيمان وبالقصران لا يقطع حق المالك بخلاف ان زيادة سرقه يرد زيادة وبالزيادة يقطع حق المالك عنده يرد الثوب ويأخذ ما زاد الصبيغ واما وجه عدم ارجع عند أبي يوسف فلا سواد زيادة وبزيادة يقطع حق المالك عنده وهذا اختلف في تصرف الناس ما كانوا يلبسون السواد في زمن الامام حموي (قوله ولا يعلى شيئا) لكونه نقصا ما عنده (قوله وعند محمد اشد وعبطه الخ) لكونه زيادة عند (قوله ما زاد الصبيغ فيه) ما مصدرية ي زيادة صبيغه (خرج) قال ان سارق هذا الثوب بالادافه يقطع ويدون امان نون له سارق لا يقطع ووجه الفرق كما في النهر عن الفخ ان الاول للحال والثاني للاستقبال وتعقبه بقوله والظاهر اربعة لانه مع ان يكون بخلاف الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك لكن بقي ان هذا الاحتمال ثابت مع الاضافة فكان ينبغي ان لا يقطع به اقتدره والجواب كما فعله شيخنا عن نوح افندي من ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى التحل والاستقبال يعمل عمل فعله واذا كان بمعنى الماضي لا يعمل بل يجب اضافته الى مفعوله اذا لم يعنونه فاد قال انما سارت هذا الثوب بالاضافة كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فكذلك قال اسرقت هذا الثوب فهو وارثا بالسرقه فيقطع واذا قال ان سارق هذا الثوب بالتنون كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فكذلك قال انا اسرق اوسوف اسرق هذا الثوب وهو وعدة فلا يقطع (خاتمة) سرق في ولاية سلمان ليس اساطان آخر قطعه اذ لا يملكه على من ليس تحت يده دراهمتي

(باب قطع الطريق)

وهو السرقه الكبرى وقد تم الصغرى اما السرقه وقوعها والترك من الاذى الى الاعلى وفي الفخ آخره لانه ليس بسرقة مطاوعة وسبقت سرقة مجاز الضرب من الاختفاء وهو الاحتشاع امامه وتوايه نهر وسبقت كبرى لان الضرر في النظم وماذا غلط المحذوف ما شرب ليلية (قوله أي قطع المارة عن الطريق) فهو من باب المحذوف والابصال قال الحموي و اشار بهذا التفسير الى ان في الترجمة تعوز الاستناد للحال

وان اتقصت قيمتها بالذبح (ولو وضع السروق) بان سرق ذهابا او فضة فقصع (درهم) او ذنانير قطع وريدها على السروق منه هذا عند أبي حنيفة وقال لا سبل للسروق منه في الدرهم والدنانير وقيل عندهما لا يقطع (ولو) سرق نواو (صبيغه) احم لا يقطع (لا يرد) الثوب المصبوغ فقطع (بده) (لا يرد) الثوب المصبوغ الى المالك (ولا يضمن) قيمته ايضا هذا عند محمد وعندهما يرد الصبيغ فيه (ولو) الثوب ويعطى ما زاد الصبيغ فيه (اسودين) الى المالك عندهما صبيغه (اسودين) الى المالك عندهما خلافا لا يوجب بدل السروق منه يأخذ ان عند أبي حنيفة السروق منه يأخذ الثوب ولا يعطى شيئا وعنده محمد يأخذ ويعطى ما زاد الصبيغ فيه (باب قطع الطريق) (أي قطع المارة عن الطريق)

الى الحمل والمارة جمع ما رجع فاعل على فاعلة عزيز (قوله وشروطه ان تكون الجماعة الى آخره) اقتصر
 الشارح رحمه الله تعالى على ذكر هذا الشرط لان الفتوى على ما روى عن أبي يوسف من هدم اعتبار غيره
 من باقي الشروط اختصاصه وهي ثلاثة في ظاهرها واية الاول ما ذكره الشارح والثاني ان لا يكون في مصر ولا
 في جبال القري ولا بين مسيرين والثالث ان يكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر واما اشتراط النصاب
 والسكران في دار الاسلام فلا يختصان به فسقط قول السيد المحموي ولا ادري ما السر في تخصيصه أي
 تخصيص الشارح الشرط الاول بالذ كر دون باقي الشروط انتهى في ان قوله وشروطه ان تكون الجماعة الخ
 يشعر بان قطع الطريق لا يتحقق من الواحد وليس كذلك ويشترط لاجراء المحمد على قطاع الطريق ان يكونوا
 ايجابا من اصحاب الاموال وان يكونوا من اهل وجوب القطع وان يؤخذوا قبل التوبة فان اخذوا
 بعدها وورد المال سقط عنهم المحذور بخلاف نهى عن الدراية (قوله ذات منعة) بحيث لا يمكن المسارة
 المقاومة معهم جوى عن النجاسة (قوله قاصد قطع الطريق) قد عرفت في الشرع لئلا يسهل والتتويج بان يكون
 معصوما بان يكون مسلما وذنبا ومعه انه لو قطع الطريق مستأمن لا يحذره صرح في شرح النجاسة معطلا
 بانه لا يحاطب بالشرائع وحكي في المحيط باختلاف المشايخ في وجوب المحذور اذا كانوا مستأمنين
 جوى ودرر وظهر املاءه ان الماء كزجر لوكذا ما ساقى من قوله او كان بعض القطع غير مكاتب
 فيوافق ما في النهى عن الفخ من انها كازجر في ظاهر الرواية لكن نقل عن الدراية انها لا تقطع وهو الاصح
 وفي الدرر السراخية والدرراية المختار وظاهر كلامهم في عدم الاتصال بالاعتاق ودخل تحت الاطلاق
 العبدية صرح في الشرع لئلا يسهل (قوله أي قبل قطع الطريق) يشير الى ان مرجع الضمير مذكور خلافا
 لما ذكره الربيعي من ان الضمير يرجع لاخذ المال وقتل النفس بان لم يوجد منه الا مجرد اخافة الطريق
 حتى اخذها الضمير راجع الى غيره مذكور وبقية المعنى بان هذا نصف بل الضمير راجع الى قطع
 الطريق انك اصغر في النهى للربيعي يلحق فقال وما ذكره المعنى مدقوع بان الاخافة حال من احوال قطاع
 الطريق كإظهاره بالآية والمثلى وعلى ما ادعاه العيني لا تكون الاخافة منه أصلا ولم يتنبه في البحر
 الى هذا غشى مع المعنى وعين ان يلقى اضرأ انتهى وجعل الضمير راجع الى قطع الطريق
 باخذ المال وقتل النفس بان وجدته قطعها بالاخافة بقوله وان اخذها بالجزء هذا التحقيق
 سقط ما ادعاه از بلى من ان الضمير راجع الى غيره مذكور وما ادعاه العيني من ان الضمير راجع الى
 قطع الطريق مطلقا انتهى والذي يظهر ان ما ذكره المعنى يستقيم ولا يرد عليه ان قطع الطريق
 يتحقق بمجرد الاخافة لانه لا يمكن الاخافة مقصودة وانما المقصود قتل النفس واخذ المال مع جعل
 الضمير واحدا لقطع الطريق نظرا الى ما هو المقصود من القطع وفي كلام المصنف ما يشير الى ذلك
 حيث قال اخذها قاصد قطع الطريق اذ مجرد الاخافة ليست من مقصوده والحاصل ان المعنى لا يتعارض
 في ان قطع الطريق يتحقق بمجرد الاخافة خلافا لما وقع في كلام بعضهم من نسبة ذلك اليه وكيف يتوهم
 ذلك مع ما صرح به المعنى بعد قول المصنف والمجرح كالسيف حيث صرح بان قطع الطريق يحصل بمجرد
 الاخافة (قوله حبس بعد ما عزر) صرح في ان الحبس ليس شعرا وقد تقدم انه تعزير رجوى والاصل
 فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والمراد توزيع انواع الاجزاء على انواع الجنابات
 اذ العمل بالطلاق يقتضى انه يجوز ان يرتب على اعطائها اخف الاجزاء كإذهب اليه الامام مالك فقال
 الامام غير أي شيء شامنا هذه الاجزاء فعل بكل واحد من الجنابات بناء على ان اوفى الاله للخير كافي
 كمارة العيين وهذا ما استدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بتوزيع الاغلاط للاغلاط والاخف
 للاخف اذ ليس من الحكمة ان يسوى في العقوبة مع التفاوت في الجنابة وكيف وقد روى عن قطع اصحاب
 أي برودة الطريق على من جأه يرد الاسلام ان جبريل نزل بالمحمد على هذا التقسيم من قتل واخذ المال سلب
 ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ومن اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن أخاف الطريق

وشروطه ان تكون الجماعة ذات منعة
 ولو اخذها قاصد قطع الطريق قبله
 أي قبل قطع الطريق (حبس) بعد
 ما عزر

ولم يأخذ المال في نفي نوح اهتدى والمراد بالنفي الحبس كما ذكره الشارح وقال الشافعي المراد الطابيح لهر بوا
من كل موضع قال الزبلي وهذا ليس بسديد لان دفع اذاه لا يحصل بذلك لانه ينفذ في موضع آخر وان
اخرج بالقتل من دار الاسلام كما هو مقتضى مذهب الامام احمد ايضا على ما ذكره العيني فقال وعند
احمد بشره ولا يترك في بلد يارب اليه ففيه تعريضه على اذنه ولم يهد ذلك في الشرع فنعين المحبس لانا
عهدنا معقوبة في الشرع وفيه فيه عن وجه الارض وهو بالغ وجوه النفي فكان دفع لشروا وشذوذه
على ارضه كانه المنكر وهو الاخافه في زبلي وابو بردة مضطه شجنا بضم الساء (قوله حتى يتوب) بان ظهر عليه
اماراته التي لا تنفي (قوله لا المعصوما) وكان قدر نصاب ولو كان القطاع جماعة بشرط ان يصيب
كل واحد قدر نصاب وترك التنبيه عليه اكثفا مما في السرقة (قوله من خلاف) نصب على الحال
اي مختلفه نهر وجوز المجوز ان يكون التقدير رأى قطعا من خلاف وتعين العيني والمصري بالاجماع
للا غوت نفعه حتى لو كانت سماء سلام تقطع عن يمينه وكذا لو كانت رجله لعيني شلاء لم تقطع رجله اليسرى
ولو كان مقطوع العين لم تقطع له يد وكذا الرجل اليسرى نهر ولم ار ما لو كانت يده العيني شلاء او رجله
اليسرى او كلاهما وقياس ما سبق عن الصغرى يقتضي قطعه ما لان استغناء الناقص عند تعذر الركاكامل
حائز كاسبق التعديل وفي قول صاحب النهر ولو كان مقطوع العين لم تقطع له يد وكذا الرجل اليسرى
اشارة الى خفاي التنوير والدرر من التقييد بكونه صحيح الاطراف اما ان يراد بالاى اى هي التي غير
مستقيمة للقطع وهما يده اليسرى ورجله العيني لكل الاطراف ويكون من قبيل الملقح بجمع على ما فوق
الواحد او ارادنا صحيح ما يقابل المقطوع فقط دون الاش فيجبه حيث ندر اذاه كل الارف ثم بعد قطعه
ان كان المال المأخوذ قائما غير دولا ضمان في الهالك وهذا اذا أخذوا قبل الرجوع ودرعوا ببل ان
يؤخذوا فلا قطع عليهم ويردون مأخذوا وعليهم الضمان في المالك جوى عن البرجندى والمراد بالرجوع
الرجوع عن قطع الطريق (قوله لا يحد) لان ماله ليس بمعصوم ولكن يضمن مال المستامن لشرو
صحة ماله حالا وان لم يكن على التأييد وحمل عدم الحد بالقطع على المستامن اذا كان منفردا اما اذا كان
مع الغافله فانه يجب الحد على القطاع ولا يصير شبهة بخلاف اختلاط ذى الرحم بالنافله شر بنفلاية عن
الفتح واستفيد منه ان ما ذكره الشارح من ان مال المستامن ليس بمعصوم أى على جهة التأييد فحصل
من كلامهم انه يشترط لاجراء الحد على قطع الطريق ان يكون المال المأخوذ بمعصوما على وجه التأييد
(قوله وان قتل) أى نفسا معصومة بان كان المقتول مسلما او ذميا ولم يقيد به لانه اذا علم التقييد في
المال في النفس أولى نهر فلو كان المقتول غير معصوم لاحد على القاطع لكن اذا كان مستامنا فنجب
دينه عليه ولم ير منه على ذلك (قوله قاطع الطريق) الظاهر ان يقال قاصد قطع الطريق فانه الذي
تقدم ذكره جوى واعلم انه لا يشترط في القتل ان يكون موجبا للقصاص من مباشرة الكل والاكراه لانه
حق الله لوجوبه في مقابلة التجانية على حقه بمحاربه زبلي (قوله وان قتل) تصرح بما فهم من
قوله حدان لهر لان الحد حق الله تعالى ولا اثر لعفو العبدى حق الله تعالى وليس الامام ايضا عفو
لقوله عليه السلام تعافوا الحدود فيايمكم فاذا رفعت الى الامام فلا عفا الله عنه ان عفا جوى عن الغاية
(قوله قطع وقتل) أى قطع جزاء على أخذ المال وقتل جزاء على القتل ومقتضى العطف لانه لا يشترط
تقديم القطع على القتل مع انه لا يائده في القطع بعد القتل جوى وصرح الزبلي بان الامام لا يلزمه رعاية
الترتيب فله ان يبدأ بالقتل قبل القطع لكن اذا اختار ذلك سقط القطع بعده لعدم فائده كما لو جلد الزانى
تحتين جلده خفاي فانه يترك الباقي لعدم الفائدة في اقامته بعد الموت (قوله وصاب بعد القطع)
احتراس بما يوجهه العطف بالواو جوى (قوله او قتل وصاب) بين بهما ان الامام مخير بين ثلاثة احوال
الاولى ان يجمع بين القطع والقتل والصلب والثانية القتل فقط والثالثة الصلب من غير قطع جوى
وفى الدرر ان الزبلي الامام مخير بين ستة احوال ان شاء قطع من خلاف ثم قتل او قطع ثم صلب او قتل

(حتى يتوب وان أخذنا المعصوما)
بان يكون مال مسلم اؤذى (قطع يده
ورجلاه من خلاف) كما مر سابقا
قيدته وله معصوما لانه اذا أخذوا
المحرمين سواء كان مستامنا ولا يحد
لان ماله ليس بمعصوم
قاطع الطريق ولم يأخذوا
حدان أى من جهة غلده من جهة القصاص
لشافعي فان غلده من جهة القصاص
(وان عفا) أولى وان قتل وان قتل
ان شاء الامام (قطع) يده ورجلاه من
خلاف (وقتل وصاب) بعد القطع
(او قتل) من غير قطع (او صلب) من

قبل هو ترك قطع الطريق وقبل هو

الترك ورد المال إلى المالك (أو كان بعض القطع غير مكافئ أو) كان بعض القطع (ذات رحم محرم من المقطوع عليه أو قطع بعض القافلة على البعض أو قطع الطريق لئلا أوتارها بمصر أو بين مصر من ليجد) في الصور المذكورة (فأقارن) فيما إذا قتل عبدًا مجديده (أو عفا) وفي المقتول قوله غير مكافئ أي أن كان من القطع صبي أو مجنون سقط الحد عن الكل مطلقا سواء أباشر غير المكافئ الأخذ أو القتل أو لا عنداني حقيقه وزفر وقال أبو يوسف إن باشر الصبي أو المجنون الأخذ والقتل فلا حد على الباين وإن باشر العلاء حد الباين وعلى هذا البرقة الصغرى إن وفي الصبي والمجنون أخراج المتاع سقط عنهم وإن ولى سواهما قطعوا إلا الصبي والمجنون قوله ذات رحم محرم أي إذا كان بعض القطع ذات رحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباين مطلقا وأبو بكر الرازي المسئلة محمولة على ما إذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم وفي قطع الطريق ذرهم محرم من أحدهم أما إذا لم يكن المال مشتركينهم فإن لم يأخذوا المال إلا من ذي رحم محرم وكذلك وإن أخذوا منه ومن غيره يحدون بالصحيح أنه يجزى على إطلاقه وأنهم لا يحدون بكل حال قوله أو قطع الطريق لئلا أوتارها بمصر أي إذا قطع الطريق في المصرا وبين المصريين أو قرين لئلا أوتارها لم يلزمه حد قطع الطريق مطلقا استحسانا وأخذ برمال وأدب وحسن والامر في قتل من قتل منهم أوجب إلى الأولياء وعن أبي يوسف وهو قول الشافعي يلزمه حد قطع الطريق قناسا

أخذه زبلي وإن تاب بعد أخذه لا يسقط الحد جوى عن الاتقاف وإذا لم يحكم في القتل ففي أخذ المال بالاولى نهر أو ناسق من الحد بالتوبة قبل أخذه للاستئناف في الآية صريحا للاستئناف إلى ما قبله من الجمل لكونها من جنس واحد إذا كان الكل جزءا من الجزء بخلاف الاستئناف في آية القذف لأن الجمل التي تلبه بخلاف جنس الجمل المتقدمه أذهى لا تصلح جزءا للقذف وإنما هي اختصار عن حاله بأنه متصف بالفسق فكانت فاصلة بينهما بين ما قبلها من الجمل فيعود الاستئناف إليها فقط فبطل ما عساه أن يقال يذبح صرف الاستئناف لما عليه وهو قوله تعالى ولمن في الآخرة عذاب عظيم فلا يقتضى سقوط الحد بالتوبة زبلي (قوله قيل هو ترك قطع الطريق) واليه أشار في الأصل أي أشار محمد في الأصل إلى أن التوبة تسقط الحد في البرقة الكبرى للاستئناف والاستئناف في غيره وسائر الحدود لا تسقط بالتوبة عندنا جوى عن النية (قوله وقبل هو ترك ورد المال) مقتضاة أن الترك بدون رد المال لاوجب سقوط الحد مطلقا وليس كذلك في النهر من السراج قالوا لو قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا دبر عنه الحد لأنه لا يستوفى مع تقادم العهد قال به وعرف أن محرز الترك ليس توبة بل لا بدوان يظهر عليه سمات التي لا تخفى انتهى وحدثة في الاختلاف في أن رد المال هل هو شرط التوبة أم لا إنما يظهر فيه لو تاب وترك القطع ولم رد المال حتى أخذ قبل تقادم العهد فعلى القول بأن رد المال شرط لمحمد (قوله من المقطوع عليه) قال الغني هل من التبعيض أو لا ابتداء وانظر عاذا يتعلق جوى (قوله أو قطع بعض القافلة الخ) لأن الحناية واحدة فالامتناع في البعض وجب الامتناع في الباين كالسارق يسرق متاع غيره وهو معه في دار واحدة نهران المحرز واحد فصارت القافلة ككييت واحد زبلي (قوله فأقارن) ظاهر ساق كلام المصنف أن الأمر فيه هو كولى إلى الولي حتى في المسئلة الأولى وهي قوله وإن جرح فقط وليس كذلك كسبب التنبية عليه وأشار الشارح بقوله فيما إذا قتل عبدًا مجديده إلى ما به يزول الأشكال لكن سيأتي في كلام الشارح ما ينافي هذا الإشارة وهو قوله والامر في قتل من قتل منهم أوجب إلى الأولياء (قوله صبي أو مجنون) والآنوس كالصبي خلافا لأبي يوسف زبلي (قوله سقط الحد عن الكل) لأن هذا جنسية واحدة قامت بالكل فإذا لم يقع فعل بعضهم موجباً كان فعل الباين بعض العلة وأنه لا يثبت الحكم كالعامة والحضي إذا اشتركا في القتل لا يجب القود زبلي (قوله وقال أبو يوسف إن باشر الصبي أو المجنون الخ) الذي في الزبلي والعين وعن أبي يوسف (قوله وعلى هذا البرقة الصغرى) أي على هذا الاختلاف (قوله أي إذا كان بعض المتاع ذات رحم الخ) لأن الحناية متحدة فالامتناع في حق البعض وجب الامتناع في حق الباين بخلاف ما إذا كان فهم مستأمن لأن الامتناع في حقه لخل في العصمة وذلك خاص به فخص بالامتناع حتى إذا وقع القطع والأخذ على المسنة خاصة لا يجب عليهم الحد وإن وقع غيرهم أو تلبسوا بهما يجب زبلي أما ما إذا كان الامتناع لخل في الحرز والقافلة حرز واحد بشر (قوله سقط الحد عن الباين مطلقا) أي سره تولى الأخذ ذرهم أو غيره كان المال مشتركين المقطوع عليهم وفيهم بذورهم محرم لا لا شترك وأخذوه منه أو منه ومن غيره شجنا (قوله لم يلزمه حد قطع الطريق) لأن قطع الطريق بقطع المارة ولا يتحقق ذلك في مثل هذه الأماكن لأن الغوث لم يفهم ساعة فباعت فلا يمكنهم المكث فيه ولا أن السبب بحاربة الله تعالى وهي إنما تتحقق في المفازة لأن المسافر لا يلقه الغوث فيها فليس في حفظ الله معتمدا عليه فمن تعرض له بكونه محاربا لله تعالى وأما في المصرو في القربى بين المصر فيلقه الغوث زبلي (قوله والامر في قتل من قتل منهم أوجب إلى الأولياء) كذا في الزبلي تبعا للهداية وفيه ما سبق بيانه وقوله والامر في قتل الخ أي الإلباس بالمحسار نأوا قتله إن كان القتل بمعدا وأخذوا الدية أو عفا وأوتارها أي هم القود في العمد والأرش في غيره أو ألعوف فيما تنوير وشرحه (قوله وعن أبي يوسف وهو قول الشافعي يلزمه حد قطع الطريق) في الاختيار وعليه الفتوى لمصلحة الناس وهي دفع شر التلبه المتلصصة درويصني وقال في البحر

وعلى أي يوسف اعتبارا لشرط الأول فمما يتحقق في المصير لبلاده الفتوى لمصلحة الناس وكذا في التنوير
 (قوله وعنه أنه في المصير الخ) وفي شرح البرجندى قال بعض المتأخرين انما أجاب أبو حنيفة بعدم إجماع أحد
 قطاع الطريق إذ لو وجد القطع في المصير ونحوه بناه على أن الناس في زمانه كانوا يحملون السلاح مع أنفسهم
 في المصير والقرى فيندرقطع الطريق وأما في زماننا فقد ترك الناس ذلك فمتحقق قطع الطريق فهمما
 واقتوى على ذلك (قوله أي عصر حلقه) مقتضاه أن خنق بقرأ بالتحقيق من خنقه خنقا بكسر النون
 كافي للدراية ولا يقال بالسكون من حدد دخل والحنق فاعله وهو المشهور على الالة سنة خلافاً لما في
 الغاية من أنه بالتشديد جماعاً لأن التفعيل للتكثير لانه يلزم عليه أن يكون قوله غير مرة تأكيداً وهو خلاف
 الأصل نهر ورأيت بخط شيخنا معز بالدردر والغاية أن الخنق بكسر النون ولا يقال بالسكون مصدر
 خنق يحنق يحنق انتهى وضبط الماضي منه بفتح النون والمضارع بضمها (قوله غير مرة) فيه استعمال لفظ
 مرة بجر وراؤه لازم النصب جوى (قوله أي مراراً) أراد مرتين فصاعداً والقرينة على هذه الإرادة
 ما ساقى من قوله لانه لو خنق رجلاً مرة واحدة حتى قتله فالدية على قاتله حيث اقتصر على قوله مرة
 واحدة بهذا التقرر تعلم مافي كلام الدرجت فسر قول المصنف ومن تكرار الخنق منه في المصير قوله أي
 خنق مراراً ذكره ممكن انتهى (قوله قتل به) دفعه الله لانه ساعى في الأرض بالفساد (قوله فالدية
 على قاتله عند أي حنقة) لانه كالقتل بالمثل فيضاهى في كلام الزبلي والدراسة إلى أن الدية تجب
 على العاقلة عند أي خنقة وإن كانت الإشارة خفية وقيل السيد الجوى عن المفتاح الضريح وجوبها
 على العاقلة عند الامام ويخالفه مافي الدرر حيث قال إذا خنق رجلاً حتى قتله فعليه دية وسبأني وجهه في
 الجنايات انتهى وأقول ما ساقى في الجنايات يشهد لما ذكره السارح من وجوبها على العاقلة كالقتل
 بالمثل (قوله وأما عندهما الواجب هو القصاص) ولوقوله بالم قبل يجب القصاص لانه يعمل على
 السار والسكن ورجه المصير قندي والسار يقتل لبعده في الأرض بالفساد وإن تاب لا تقبل توبته لأن
 قوته لا تعرف وقال أو ألبت إذا تاب قبل الأخذ قلت توبته وإن بعده لا يقتل وفي التجنيس يقتل السار
 إذا أقروا فوات عليه بنية جوى عن المفتاح (خاتمة) من السياسة ما ينبغي عن أبي بكر الأشعث من أن
 ادعى عليه سرقة فأسكر فللاامام إذا غلب على ظنه أن المال عنده أن يعاقبه كالوراء مع الفساق في مجلس
 الشراب أو مع السارق الزبلي وفي المحيط من المشايخ من قال يصح الإقرار بالسرقة مكرهاً وفي التجنيس ضرب
 من ادعى عليه بالسرقة خلاف الشرع فلا يفتى به ومافي الزبلي ينبغي أن يعول عليه في زماننا القلة
 الفساد كيف يؤتى للسارق ليل بالينة بل ولا بالنهار ويحمل مافي التجنيس على زمانهم نهر واعتداه الشيخ
 عبدالحى فافتي بجواز معاقبة المتهم وخالفه شيخنا ذكر أن حكاية الجواز سياسة إنما كانت محكمات غلب
 عليهم العدل ولم يجز معصام مع انه أسبق من الامش ولا معنى لى النهر من رعاية غلبة فساق السارق
 وأهوا كون الجوار غلبوا أكثر فساداً فالمعول عليه مافي التجنيس وفي الفوا كذا المختار وبه فقه بالاجوز
 لمضى طلب غره من السلطان وحكام السياسة فقوله وبه فقه أي لا يغره وفي التنوير ولا فقه يعقوبه
 وكذا في التهستانى معز بالاولا واقعات معللاً بما في التجنيس من أنه خلاف الشرع ومثله في السراجية فقهه
 نصوص من تأخر عن التجنيس فهى رد العمل الذى ذكره في النهر فنأتى حاكم السياسة بجواز معاقبة
 من لا يعرف بمجالة الفساق في مجلس الشراب والمشي مع السارق بل بالضعف حساً ومعنى لاستدله
 أصلاً لأن ميل صاحب النهر إلى تلك الحكاية السياسية ليس مطلقاً كما علمت وإنما هو مقيد كإثرى والمقيد
 بنعدم ما بعد اقدم قيده وكيف يصح اعتباره هذا الزمن بمن صاحب النهر انتهى (تتمة) أبو بكر الأشعث
 أخذ عن أبي بكر الأسكاف عن محمد بن سلمة عن سليمان الجورجاني عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة
 وأخذ عن الأشعث أبو جعفر الهندوا في شيخنا (تكميل) ثبت قطع الطريق بالافارقة وسد شرط أبو
 يوسف التكرار وقبل رجوعه عنه وبشهادة رجلين على معاينة القطع أو الاقرار به نهر ونظر فيه شيخنا

وعنه أنه في المصير وفيما بين القرى
 أن قطعاً وبالسلاح حدوداً وأن قطعاً
 بجمعاً وخصبها بالاولا وان كان ليلاً
 حدوداً (ومن خنق) أي عصر حلقه
 (في المصير غير مرة) سياسة وإنما قيد
 (قتل) الجاني (به) سياسة رجلاً مرة
 بقوله غير مرة لانه لو خنق رجلاً مرة
 واحدة حتى قتله فالدية على قاتله
 عند أي خنقة وأما عندهما الواجب
 هو القصاص وما كان المقصد من
 الحدود وأخذ العالم عن المعاصى ومن
 الجهاد أخلاء عن رأس المعاصى
 أو رالسريع عقب الحدود وقيل

بأنه إذا قبل رجوعه عن الإقرار كشف بقبل السنة على الإقرار وهو يشكره انتهى ولو شهد أحدهما على المعاشنة والآخر على الإقرار لم تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أصل الشاهد وان علا وفره وان سفل ويجوز للإنان أن يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصاباً أو يقاتل من يقاتله عليه لم يجز من قتل دون ماله فهو شهيد

* (كتاب السير) *

(قوله جمع سريرة وزن سدره) وهي طريقة التي عليه السلام في معاربه جمع المغزاة من غزوات العدو قصده للقتال غزاً وأوسب المجاهدتنا كونهم خربا علينا وعند الشافعي كفرهم بحر والمغزاة أضطه شعبنا بفتح الميم وغزوات النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة ثمان غزوة وقدر في الثانية من الهجرة وغزوة أحد في الثالثة وذات الرقاع في الرابعة والخندق في الخامسة وغزوة بني النضير في السادسة وتغير في السابعة وفتح مكة في الثامنة وتبوك في التاسعة شيخنا عن القنوي (قوله وهي الحالة من السير) هذا معنى السرعة في اللغة وأما معناها في اصطلاح الفقهاء والمحدثين فهو ما سبق من قوله وهي طريقة النبي عليه الصلاة والسلام في معاربه حموي وقال صاحب الاختيار السيرة الطريقة شعيراً كانت أو شراً ومنه سريرة العجمين أي طريقة ثمتها ويقال فلان محمود السيرة وفلان مذموم السيرة يعني الطريقة فتخرج أفندي (قوله ثم غلبت الخ) وسبب ذلك كونها تستلزم السير وقطع المسافة وعبر بعضهم بالمجها وهو أيضاً غلب في عرفهم على جهاد الكفار غير (قوله وانما سمي بهذا الكتاب الخ) عبارة الاختيار على ما ذكره نوح أفندي وسمي هذا الكتاب بذلك لأنه جمع سرعة النبي عليه الصلاة والسلام وطريقة في معاربه وسيرة أصحابه وما نقل عنهم في ذلك انتهى (قوله وان كانوا جاهلين) ينظر أي داع لذكر هذا الجملة المصاهرة بان الوسيلة حموي (قوله فرض كفاية) أما كونه فرضاً فله تعالى أقتلوا المشركين حيث وجدوهم واعترض بأنه شخص منه الذي والمستأمن فإنما ينص منه الأسير قياساً وأوجب بأنه يجوز أن يكون بالنسبة للفاعل قطعاً وبالنسبة للمفعول فلتلبيساً داخله من التخصيص ورده في الخبر أن العام إذا دخله الخصوص سواء كان فاعلاً أو مفعولاً لا يخرج من أن يكون قطعاً فلا تثبت به الفرضية فالاعتراض باق وأما كونه على الكفاية فلا نه مفروض لغيره لأنه لم يشرع لعينه أذهو قتل وفساد في نفسه وانما ندرج لأعلاه كلمة تعالى وأما زديته فزيلي وكل ما هو كذلك فهو فرض كفاية إذا حصل المقصود بالعض وهذا القيد لا يدمنه نهراً ولا يتنقض بالتغير العام فانه معه مفروض لغيره مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود بالعض وظن بعض المشايخ من جواز القعود إذا لم يكن التغير عاماً أنه تطوع في هذه الحالة وأكثرهم على أنه فرض كفاية وهو الصحيح انتهى (قوله ابتداء) وان لم يبدؤوا وأما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وتحرجه في الأشهر الحرم فتسوخ بالعمومات قاتلوا المشركين حيث وجدوهم ودر وكان عليه السلام في الابتداء أموراً بالصلح والاعراض عن المشركين كما قال تعالى فاصغوا للصغ الجبل وقال تعالى وأعرض عن المشركين ثم أمر بالدهاء إلى الدين والموعظة والجدالة المحسنة قال نه إلى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وحاملهم بالتي هي أحسن ثم أمر بالقتال إذا كانت الدعاة عنهم بقوله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أي أذن لهم في الدفع ثم أمر بالقتال ابتداء في بعض الأزمان بقوله تعالى فاذا أنسلت الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدوهم ثم أمر بالدهاء بالقتال مطلقاً في الأزمان كلها وفي الأماكن بأسرها بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وقد حاصر عليه الصلاة والسلام الطائف لعشرين من ذي الحرم والمحصرة نزع من القتال فهذا يدل على أن تحريم القتال في الأشهر الحرم منسوخ فزيلي وقوله بالحكمة قال البيضاوي بالمقالة المحكمة وهو الدليل الموضح للمعنى المزعج للشبهة والموعظة

* (كتاب السير) *
هي جمع سريرة وهي الحالة من السير
كالجلسة والركبة للجلبوس والركوب
ثم نقلت إلى معنى الطريقة والمذهب
ثم غلبت في لسان النحوي على أمور
الغازي وانما سمي بهذا الكتاب
لأنه سريرة من سير المسلمين في المعاملة مع
الكافرين من أهل الحرب ومع أهل
العهود منهم من أهل الذمة والمستأمنين
ومع المرتدين الذين هم أعدائهم أعداء النبي
بأنه لا يسار بعد الإقرار ومع الكفار
الذين حالهم دون حال المشركين
وان كانوا جاهلين (المجاهدون فرض كفاية
ابتداء)

المسنة المحظبات المنقعة والاولى لدعوة خواص الامة والثانية لدعوة عوامهم وحادهمس أى وحادل معانديهم بالتي هي احسن بالطريق التي هي احسن طرق الجهاد لمن الرفق واللين (قوله أى من غير ان يحجم الكفار) جمع يحجم من باب قد كفى المصباح والمجموع الدخول بقية (قوله هو بديل الطاقة الخ) نقل الحموى من ابيضاح الاصلاح أنه عرفه بأنه بذل الوسع في القتال في سبيل الله تعالى مباشرة أو معاونة بجال أورأى أو تكبر سواد الخ ومن توابعه الرباط وهو الاقامة في مكان ليس وراءه اسلام هو المختار وصح ان صلاة الرباط بخمسائه ودرهمه بسبعائه وان مات فيه أجرى عليه عمله ورزقه وامن القتلان وبعت شمهدا أمانان الفزع الا كبرد عن الفقه (قوله فان قام به بعض) ولو عبيدا ونساء نهر (قوله والا تموا) أى لم يقم به البعض اثم الكل وانما جمع الضمير نظرا الى المعنى حموى عن القرا حصارى (قوله أى كل الناس) أراد المكلفين منهم بديل قوله ولا يجب على صبي الخ قال في النهر عن الحوائش السعدية لا ينبغي أن يفهم من هذا ان الوجوب على جميع اهل الارض كافة حتى يسقط عن أهل الهند بقلة ل أهل الروم اذ لا يندفع بقتاله الشر عن الهندوا المسلمين الخ بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو الى أن تقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض علينا كصلاة وصوم ومثله الجنابة والتعويض در (قوله والجملة الشرطية وقعت تفسيراً) فتكون الفاء الداخلة على الجملة الشرطية تعني أى التفسيرية حموى (قوله ولا يجب على صبي) والمجنون والمعتوه كالصبي وفي الذخيرة للاب أن باذن المراهق بالقتال وان خاف عليه القتل ونشروا السعدي يجوز الاذن عدم خوف القتل ولو كان للاب أن أبوان كان لهما منعه اذا دخل عليهما بسفره مشقة فان أذن احدهما دون الآخر لا يبنى له الخروج ولذا لما أراد العباس بن مرداس الجهاد قال عليه السلام ازم أمك فان الجنة عند رجل أمك در عن السراج وفيه لاجل سفره خطر الا باذن نهما الخ والجدوا بالاب والجمدة أم الابه وقمان مقامهما ولو كانا كافرين أو احدهما يتحرى فان وقع تحريه على أن منعه للخوف عليه لا يخرج وان كان لاجل قتال الكفار خرج وان شك لا يبنى أن يخرج وما سوى الاصول فان خشي عليهم الضماع لم يخرج بغير اذنهم وكذا امرأته وفي سفرها والجارية يخرج بدون اذنهما اذا احتاجا اليه في سفر القارة ويطلق بالسفر للرجل والقارة السفر لطلب العلم بزازية وفي انتشار خاتبة العالم الذي ليس في البلدا فقه منه ليس له الفزع (قوله وامرأة أو عبد) بحق المولى والزوج ومفاده وجوبه لو امرأته الزوج به فيقع وعلى غير المزدوجة نهر قلت تعليل الشئى بضعة بنتها فيبدل خلافه وفي البحر انسابه ما امثال أمره فمابرجع للكنك وتوابعه ودروالحاصل ان التعليل بتقديم حق الزوج والمولى ظاهر بالنسبة للعبد دون المرأة فان المرأة لا يفترض عليها الجهاد به مطلقا وان أمرها الزوج اوله يكن لزوجها زوج الجهاد صرح به في الهداية في فصل قسمة الغنيمة حيث ملل عدم الرضخ لآله والصبي يخرجهما عن الجهاد ثم قال ولهذا أى يخرجهما عن الجهاد لم يلحقهما فرضه أى فرض الجهاد ثم على عدم الرضخ لعبد بانه لا يمكنه المولى من الجهاد وان لم يمتعه أى من الجهاد حموى خاتى النهر والظاهر ان الذى لا زوج لما يفترض عليها كفاية ليس بظاهر وكذا المدون ليس له السفر بغير اذن غيره بل وكفاية ايضا ولو بالنفس لو كانت الكفاية بأمره وهذا في الحال اما المولى فلله الخروج ان علم رجوعه قبل حلوله تنوير وشرحه (قوله ومقعد) في الفقه من ديوان الادب انه الاعرج (قوله واقطع) قال في الصحاح الا قطع المقطوع اليد والجمع قطعان مثل اسود ودوان (قوله بنام على ان الجهاد يشير الى المنفى محاربهم دون تكثير سواد المسلمين كما ذكره شيخنا فاشترى الى ان المنفى نزلهم وهم لقتال فلا ينافى في وجوبه لتكثير السواد عند الاحتياج اليه (قوله وفرض عين ان يحجم العدو) مقتضاه الافتراض على كافة الناس سواه فيه أهل محل حجمة العدو وغيرهم وهو صريح مافى المنية ويخالفه مافى النهاية من تخصيصه بين قرب منه حموى ولا يضمن الاستقامة فلا يخرج من بعض المنفى ما من يتقيد على الخروج دون الدفع بئى ان يخرج لتكثير السواد لان فيه ارها با دفع وفي المراجعة وشرط لوجوبه

نهر من غير ان يحجم الكفار والمجاهد هو بذل الطاقة وقصد الشفعة في سبيل الله مسددا هلكت العدو مجاهدة وجهها اذا حاربه وقائمه (ان قام به بعض بسطة عن الكل) (ان قام به بعض بمعد) (أو) (ولا) أى وان لم يقم به أحد (والجملة الشرطية أى كل الناس تبركه) (والجملة الشرطية الكفاية وقعت تفسيراً على صبي) (ناه على) (ولا يجب) (الجهاد واقطع) (ناه على) (وعبدوا على) (ومعد) (فرض عين) (ان الجهاد فرض كفاية) (فرض عين) (ان يحجم على كل واحد من المسلمين) (ان يحجم العدو) (اى ان أتى بقتله على بلادنا)

القدرة على السلاح لامن الطريق فان علم انه ان حارب قتل وان لم يحارب اسلم لم يلزمه القتال بدر (قوله)
وصار النفر عاما في النهاية من النفرية اذا جاء النفر انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو
وهم يقربون على الجهاد فان كان الذين هم قرب العدو عاجزين عن مقاومة العدو أو قادين الانهم
لا يحاهدون لكسلهم أو تهاون افترض على من يلهم فرض عين ثم من يلهم كذلك حتى يفترض على
هذا الشرع على المسلمين كلهم شرقا وغربا وعلى هذا التفصيل صلاة الجيزة وتجهيزها يلي قال في النفر
عن النفر وكان معناه اذا دام الحرب حتى وصل المحل يربن بعدهم والا فهو تكليف بما لا يطاق بخلاف
انفاذ الاسراء وجوبه على الكل من اهل المشرق والمغرب من علم ويجب ان لا ياتهم من عزم على الخروج
وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم أو وقعود السلطان أو منعه انتهى ويقبل خبر المستغفر ومنادي
السلطان ولو فاسقا لا به خبر يشتر في المحال تنوير وشرحه (قوله ان جميع العدو) كافر كان أو اغبيا
مجرى من الفتاح (قوله فيجب على جميع الناس الدفع) ظاهره انه يجب على كل من جميع الحرب وكان
مستطيعا كما سبق عن المية وعلى ماسبق عن النهاية يراد بجمع الناس من يقربهم (قوله فتخرج المرأة
والعبد الخ) متفرع على كون الجهاد فرض عين على كل الناس اذا هم العدو قال السيد المحمدي وينبغي
ان يقيد الوجوب في المرأة على ما فيه بما اذا كان ما عزم يذهب معها للجهاد بدليل اشتراط الحرم لها
في الحج وهو فرض عين (قوله بلاذن زوجها وسيدهم) لان حقهما لا يظهر في فرض الاعيان وكذا
المدين والولد يخرجان بلاذن رب الدين والوالد نهر ويا تم ازوج وتعود بالمتع در (قوله فيه لف ونشر)
أى مرتب جوى (قوله وكره الجمل) لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقه حرام فيكره ما يشبهه يلي
وهذا التعليل وجوب ثبوت الكراهة على الامام بخصوصه وما في الهداية حيث على بقوله لانه يشبه الاجر
ولضرورة الاله وجوب ثبوتها على الامام وعلى الاحتذوح افندي تصرف (قوله اوان وجد في) التي
الماخوذ بقتال كالتحارج والجزية اما الماخوذ بالقتال غنمية نهر (قوله والا) اى وان لم يوجد
في مال بيت المال في لا يكره لان المحاجة الى الجهاد ماسة وفيه تحمل الضرر لا في دفع الاعلى وقد أخذ
التي صل الله عليه وسلم در عا من صفوان عند المحاجة بغير رضاه وعكر كان بغزى العرب عن ذى الحليمة
وينبسط الشخص فرس القاعد ويصل بكره انضامنا والصحيح الاول يلي يقال اغزى الامير
الجيش اذا بعثه الى العدو ويقال رجل عذب بالبحر بل من لازوج له وجامع الحديث وهو شاب اعزب
والشخص المذهب من بلد له بلد غنمية (قوله فلا بأس الخ) كلام الشارح ملين للكلام المصنف
لانه صريح في عدم الكراهة ولا بأس بتفضي الكراهة لانها تستعمل لما تركه اولى من فعله الا ان يحمل
قول المصنف وكره على كراهة الضرر جوى بقى ان يقال ظاهر كلام المصنف ان الجمل لا يكره
وان وجد في بيت المال غنمية حيث لم يكن فيه وهو خلاف ظاهر ما في النهر عن المذخبة قال كراهة
انما تتنفي على ما في المذخبة اذا لم يكن في بيت المال مال اعم من ان يكون فينا أو غنمية ولما ذكر
في الشريعة لانه ان المراد وجود مال بيت المال سواء كان أصله من التي أو من غيره كالأموال الضائعة
انتهى لكن نظره في الجوى بان المال الضائع ومال الغنمة لا يصرفان للقتال انتهى فعلى هذا تعقيد
المصنف بالفي «لا احتراز عن الغنمة» (قوله الجمل) يضم الجمل عني (قوله والمراد به ههنا) بضرب الامام
الجمل على الناس الخ) أى بلا طيب انفسهم نوح افندي فلو طيب انفسهم لم يكره (قوله فان حاصرناهم)
أى ضيقنا عليهم واحطنا بهم (قوله ندهوهم الى الاسلام) لما روى عن ابن عباس انه قال ما قاتل
عليه السلام قوما قط الا دعاهم الى الاسلام يلي (قوله ثم المراد) اشار به الى ان جواب الشرط محذوف
من كلام المصنف جوى وانما لا يتعرض لهم بهذا للاسلام لقوله عليه السلام أمرت ان اقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هو عوامى دماهم واما لهم بالبيعة ولا بد ان يؤمنوا به عليه السلام وانما
اكتفى بكلمة التوحيد لانهم كانوا يعتقدون الشرك فاذا وحدها علم انهم آمنوا بمحمد عليه السلام لانهم لم

وصار النفر عاما ولا يتبرأ منهم الا
بقوله جميعا فيجب على جميع الناس
الدفع (فتخرج المرأة والعبد بلاذن
زوجها وسيدهم) فيه لف ونشر (وكره
الجمل ان وجد) في بيت المال (في)
والالا) أى وان لم يكن فيه في فلا بأس
بان قوى بعضهم بعضا الجمل
للمعامل على عمله ثم يسمى به ما سطر
الجهاد ليس من على الجهاد
به ههنا بضرب الامام الجمل على
الناس الذين يخرجون الى الجهاد
(فان حاصرناهم) أى اذا دخلنا دار
الحرب وجعلنا الكسك حاصرا
(ندهوهم الى الاسلام فان اسلموا) ثم
المراد (ولا) ندهوهم (الى) قبول
الجزية وهذا في حق من قبل منته
الجزية كاهل الكتاب والمؤمن وعبد
الاوثان من الجهم واما المرتدون
وعبد الاوثان من العرب فلا تعلق
في دعائهم الى قول الجزية لانه لا تعلق
منهم الجزية فتقاتلهم (فان قبلوا) الجزية

يعرفوا ذلك الامنه عليه السلام زبلي اما اليهود والنصارى عالم بقروا رسالته عليه السلام وتبرؤا من
دينهم لايحكم باسلامهم لانهم يقولون ان محمدا عليه السلام رسول الله الى العرب وناجوى عن النبوة
(قوله فاهم بالناحية) نقول على انما يذللوا الجزية تكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كاموالنا ورسوله
بالذل القبول وكذا بالايعطاء المذكور في الآية لان العصمة تحصل لهم قبل ادائها بمجرد القول زبلي
وقوله لهم مالنا واهلهم ما علينا أي يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم اذا تعرضنا لدمائهم واموالهم أو تعرضوا
لدمائنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض فما قبل قبول الجزية كانت تعرض لدمائهم واموالهم
وهم كذلك فقبول الجزية ليس الا زال هذا التعرض وليس المراد انه يجب عليهم من العبادات وغيرها
ما يجب علينا جوى عن البرجندى (قوله وعليهم ما علينا) من الانشاق فخرج العبادات اذ لا يخاطبون
بها عندنا اما الحدود والقصاص فيؤاخذ الذي بهما الاحد شر الجزر واعلم ان عدم خطابهم بالعبادات
واضح على ما ذهب اليه مشايخ ما وراء النهر وهو الصحيح خلافا لما عليه مشايخ العراق من انهم مخاطبون
بها بمعنى انهم يوافقون في التوبة تركهم العبادات زيادة على عقوبة الكفر (قوله ولا تقتال من تملقه
الدعوة) لما روي بالانهم بالدعوة يعلمون اننا نقاتلهم على الدين لا على سب الذراري وسلب الاموال
واهلهم يحميون فيحصل المقصود بلاقته ومن قاتلهم قبل الدعوة باثم لا يثني منه ولا يغرر لانهم غير
معصومين خلافا للشافعي زبلي اطلق الدعوة فتشمل المحبة والحق والحق والحق وهي انتشار الدعوة شرقا
وغربا فيظهرها مقامها قال في السير الكبير واذ في المسلمون من المتركنين قوم ما بلغهم الاسلام
حقيقة ولا يحكموا فلا ينبغي لهم ان يقاومهم حتى يدعوهم الى الاسلام وفي الفتح ولا تقاتل ان في بلاد الله تعالى
من لا شعور له بهذا واذا بلغهم الاسلام فلا ينبغي لهم ان يقاومهم حتى يدعوهم الى الجزية يجر والدعوة
يفتح الدال وكذا في الدعوة الى الطعام وفي التسب بغير الدال كذلك الكافة العرب الاعدى ارباب فانهم
يكسرون دعوة الطعام ويقتلون في التسب وقيل الفتح في الطعام والضم في الحرب والكسر في التسب
معنى (قوله ونذعون دمايا من بلغته) مبالغة في الانذار ولا يجب ذلك لانه عليه الصلاة والسلام اغار على بني
المصطلق وهم غارون وعهد الى اسامة ان يغبر على اخي صاهما والغازة لا تكون بدوى واخي بوزن
حلى موضع بالشام اطلق الاستعجاب وهو مقيد بان لا يتخفن ضررا بان يعلم انهم بالدعوة يستعدون
او يجتالون أو يتحشرون وغلبة الظن كالمعبر عن الفتح وقوله وقد اغار على بني المصطلق أي اخرجهم
من خيانتهم مجموعهم عليهم وهم غارون أي غافلون شجعنا عن العناية ونقل عن شرح مسلم للنووي
ان غارون بالغين لمهمة وتشديد اراء انتهى (قوله نطلب العون من الله تعالى) لانه الناصر
لولاياه والمدبر على اعدائه فيستعان به في كل الامور (قوله ونحاربهم بنصب المحاقق) لانه عليه
الصلاة والسلام نصها على الطائف نهر (قوله جمع مخفي) بغض الهم واسكان النون وفتح الجيم
ثم كسر النون ثم اسكان الباء كره في ديوان الادب وقال النووي في التحرير المختص مؤتة فارسية
معرفة بالميد مفتوحة عند الاكثر وقال في العباب يذكر تأنيدها احسن والجمع مخفيات ومحاقق
ومحاقق وقال ابن الميم والنون الاولى زائدتان في قول لقولهم جنتي يحقن اذاري وقيل الميم أصله
جمعه على محاقق وقيل هو اسمي معرب جوى عن شرح ابن الحلي (قوله وحقهم) واذا حرق
دواتهم فامتعتهم ودورهم بالاى ثم خلافا لما يظن من قول العيني أي حرق دورهم وامتعتهم ان العيني
صرح في باب البغاة قبل قول المصنف وكه بيع السلاح من أهل الفتنة بانهم يقاتلون ولو بارسال النار
اليهم (قوله وقطع اشجارهم) وافساد ذرعهم اذا غلب على الظن ظفرتناهم ففكره ذرع الفتح
وأطلق في قطع الاشجار فعم المفردة به صرح في الدرر والبحر لانه عليه السلام احرق نخل بني الضير وقطعه
وهي البويرة نهر والبيرة على وزن ديرة مصغر لما رعنا (قوله وان تروا بعضنا) لان الامر
بالقتال مطلق ولو كان الغير مانعا لانسأد فقامت لمدينة أو حصن عن أسير مسلم فصار كهم مع العلم

(واهم بالنا) من عصمة دمايتهم واموالهم
(وعلمهم) أي يلزم عليهم (ما) يلزم
علينا ولا تقتال من تملقه الدعوة
الى الاسلام ونذعوا الى الاسلام (ندبا)
(من بلغته) (من بلغته)
أي من جهة التسب بالله سبحانه
الدعوة (ولا تستعن بالله سبحانه)
أي وان لم يقبلوا الجزية
وتعالي (أي وان لم يقبلوا الجزية)
نطلب العون من الله سبحانه
(ونحاربهم بنصب المحاقق) جمع
مخفي وهو الذي ترمى به بالفتنة
(وخرقهم وخرقهم) الفرق بفتحين
مصدر غرق في الماء اذا غرق فيه من
مصدر غرق في الحرب وهم غرق
باب ليس هو غرق وفساد ذرعهم
(وقطع اشجارهم) أي تروى
ورمهم وان تروا بعضنا أي تروى
السهم اليهم وان اخذوا بعضنا بجزلة
الترس

ففقأ عينه وهكذا وهو ظاهر في انه لو تمكن من كافر حال قيام الحرب لئس له ان يثمل به بل يقتله ومقتضى ما في الاختيار ان له ذلك كلف وقد علمه بأنه أبلغ في كتبهم وأضر بهم ولثمة المروية في قصة العربيين امام سدوخه وأنه تعارض محرم ومبيح فيعدم المهر نهر (قوله نهيناعن قتل امرأة الفالح) لثمة عليه السلام عن قتل النساء والصبيان أي الذين لا يقدر على القتال ولا على الصباح عند التقاء الصفين كافي للتأخر خاصة في جمع الجوامع لا يقتل من في بلوغه شك وهذا يغاير الأول نهر وكاه فهم ان المراد بالقدر على القتال وعلى الصبح أي القدرة بالقوة لا بالفعل وليس كذلك بل المراد القدرة مع الفعل بأن وجد من الصبي القتال أو الصباح فلا ينافيه عدم جواز قتل من في بلوغه شك اذ هو محمول على ما اذا لم يوجد منه ذلك وأما ما أجاب به السيد المحمدي من ان الثاني محمول على ما اذا كان لا يقدر على الصباح ففيه نظر لانه اذا كان الصبي قدرة على الصباح مع انه لا شك في عدم بلوغه فالذي في بلوغه شك يكن بالاولى واعلم انه لا يغرم قاتل من نهى عن قتله لان مجرد حرمه القتل لا تجوز الشفان فتح وتبين (قوله وشيخ فان) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقتلوا شيخا فانيا وفسره الزاري بالذي يخوف وزال عن حدود العقلاء والمميزين لانه حينئذ يكون كالجنون وهذا لا يقتله اذا ارتد اما من يقدر ولو على الصباح أو الاحبال فيقتل لانه محمي منه الولد فتكثر محاربه المسلمين نهر (قوله وأعي) وكذا الرأب الذي لا يتخاطب الناس واهل الكنائس الذين لا يخاطبون الناس والسائح في الجبال الذي لا يتخاطب الناس لم يمتد تحقق الحرب منهم ولو قتلوا فلا شيء يقتلهم الا التوبة والاستعارة واذا كان بالمسلمين قوة على جملهم لا يتركهم في دار الحرب الا الشئ العاني الذي لا يقع وازهران وأصحاب الصوامع اذا صكوا ناعم لا يصيدون النساء والعجوز التي ترجى ولدها فيغير بين جملهم وتركهم نهر وفيه من الخلاصة لا يترك الامام في دار الحرب من ترجى ولادته ويخرجهم وان اراد تركهم وعلم ان الدار التي دار الاسلام جعل المجز به عليهم موضع الخراج على اراضيهم ومعنى لا يقع يضم اليها المناسم تمت وتسكن الامم وكسر القاف وبالحاء المهملة أي لا نخيل منه النساء شيئا (قوله ومقعد) تقدم عن الفتح معز بالدوان الادب تفسيره بالاربع ووقف المحمدي عن البرجندي معز بالغربان المقعد والذي أقدمه الدائم عن الحركة وعندنا طابعه وازمن وقيل المقعد المشجج الاعضاء وازمن الذي طال مرضه انتهى (قوله الا ان يكون أحدهم نازرا في الحرب أو ملكا) لان في قتله كسر شوكتهم وفي الحماية ولا يقتل الصبيان ولا الشيخ العاني الا ان يكون الصبي ملكا وقد أضره وموضع القتال وهذا يفيد انهم لم يحضروا به لا يقتل وعلى هذا سائر من ذكر وفيه تأمل نهر ولعل وج التأمل ان كسر شوكتهم يحصل بقتل الصبي وار لم يحضره وأقول قوله وعلى هذا سائر من ذكر متوع بل هذا خاص بالصبي لظهور الفرق بين الصبي وغيره واعلم ان الاستثناء واقعه في كلام المصنف لا يصح بالنسبة للشيخ العاني على تفسيره بالذي يخوف وزال عن حدود العقلاء الصواب ان يفسر بالذي لا قدرة على القتال أو الصباح أو الاحبال جوى (قوله والصبي والجنون اذا فالح) صريح في ان مجردا قدرة على القتال لا يبيع قتل الصبي والجنون ما لم يوجد القتال بالفعل خلافا لفهمه في التهرن تعبيرة في التأخر خاصة بالقدرة على القتال فاشكل عليه ما ذكره في جمع الجوامع من ان من في بلوغه شك لا يقتل وقد سبق (قوله وخالفنا الشافعي) الشيخ والمقعد والاعبي لان القتل عنده جزء الصكر وقد تحقق قلنا الدنيا دار التكاليف وليست بدار الجزاء وانما وجب في بعض الجنابات لتتطهر مصالح العباد لان السفهاء لا ينتهون بمجرّد الوعد بل يبيحون ان يقال ان ظاهر تخصصه خلاف الامام الشافعي هم يقتضي انه لا خلاف له في غيرهم قطعوا السدين ونحوه مع ان الكفر منهم متحقق فليقتل وجه العرق (قوله من أي جانب كان) ولا ينافي هذا ما ذكره في النهي حيث قدمه قطعوا البد والرجل يكونه من خلاف لانه اذا لم يجز تله اذا كان القطع من خلاف فلان لا يجوز اذا كان من جانب واحد بالاولى (قوله ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة) أطلق عدم القتل فيه وفي الذي قبله وبنينا

(و نهيناعن) قتل امرأة وغير
(مكلف) أي صبي وجنون (وشيخ
فان واعبي ومقعد الا ان يكون
أحدهم نازرا في الحرب أو ملكا)
أحدهم نازرا في الحرب أو ملكا
فيقتل ويقتل والجنون اذا فالح
لقد كورين والصبي والجنون اذا فالح
في الحرب جملهم اذا رأى وقلا وغالما
الناس في الشيخ والمقعد والاعبي
ومن حين ويفيق كما يصح في حال
اقتله وكذا لا يقتل مقطوع اليد
والرجل من أي جانب كان ولا مقطوع
اليدين خاصة ويقتل الرجلين وان لم
يقتل أحدهما كذا في كفاية الديني

تقصيده بمسألة وجود منه القتال أو الصلح وكذا ينبغي تفصيله أيضاً إن شأني منه الاحتيال كالشيخ
القاضي (قوله وقتل أبه مشرك) بالجرع عطف على إخراج امرأة على امرأة جوى عن شرح ابن المحلى
(قوله ومن في معناه كالأم والمجد) أشار بهذا إلى أن المراد بالاب الأصل وإن علا وأقول لأجابه الذي ذكر
الأم هنا لأنني عن قتل النساء طاعاً وإن كان أحب (قوله ولا يمكن دفعه إلا بقتله) لأنه إذا جاز قتل
الاب المسلم فدفع عن نفسه فالاب الكافر أولى وقتله لأنه وإن جاز دفعه عن نفسه على حداً فإنه كان عنده من
المسامحة ما يكفي أحدهما فإنه إن شره وإن كان أبوه موت عطاها بل (قوله لأنه إن بدأ بقتل أخ
مشرك) وكذا له إن بدأ بقتل ابنة الكافر لأنه لا يجب إحياؤه وإذا لا يجب عليه نفقة ابنة المحارب
عني (قوله وغيره من المحارم) كالم لا نهيم ليسو كالأصول الأثرية أنه لا يجب عليه نفقتهم مع اختلاف
الدين بخلاف أخيه الباغي حيث لا يجوز قتله زلي لا تصاد الدين (قوله وأب الأب ابن) وإما في
الرحم في الزنى فلا بأس إذا كان أحد الشهود وهو الولد بأن يرى ولكن لا يقصد القتل جوى عن النهاية
وأقول بتعبير بلاس يفيد أن الأولى ترك الرمي مع أنه سبق أن بداهة اليهود شرط إلا يقال كلمة
لأبأس هنا خرجت عن أصل وضعها (قوله لأنه لا يقتله غيره) وينبغي أن يصرف عنه ويتركه فإن
لم يكن ثم غيره قتله (فرعان) لأبأس بجعل رأس المشرك إذا كان فيه غلط لم أفرغ قلب المسلمين بأن
كان المقتول من قوادهم أو عظمائهم وقد جل ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل وألقاه بين يديه عليه
الصلاة والسلام فقال عليه السلام الله أكبر هذا فرعون وفرهون أمي كان شره على وعلى أتى أنظم من
شرفه عن على موسى وأمه (الثاني) لأبأس بنش قبورهم ظلم الخلال وكذا قبور أهل الذمة كفي الحامية
يعني ولم يكن للذي بنش قبره إلا إخراج ما فيه من المال وإثنه وإعلم أن أول رأس طيف به
في الإسلام رأس المحسن جوى قال ولما أنهى الكلام على كيفية القتال شرع يبين ما عرض أثناء
ذلك من صلح أو أمان فقال ونصائحهم أي ناصحتهم على ترك الجهاد أي مدة كانت لأنه جهادهم عني
(قوله بأن ناصحتهم) لوابق التي على الملاحه لكان أولى لأنه كما يجوز على مال تأخذه فكذلك على مال
نذفعه عند خوف الهلاك ولوجاهير الكفار المسلمين وطلبوا الصلح بمال يأخذونه من المسلمين لا يفعله
الإمام لما فيه من إعطاء الدنيا والمحاكم المذلة للمسلمين وفي الحديث ليس للمسلم أن يذل نفسه إلا إذا خاف
الهلاك لأن دفعه بأي طريق أمكن واجب درر وزيار والدنية بمعنى النقصة عناية قبل في هذا
التهميم يعني التعليل بأن دفعه بأي طريق أمكن واجب شبهة وهي أن لو لم يكن دفع الهلاك عن نفسه إلا
بإجراء كلمة الكفر أو بقتل غيره أو بإزني فإن دفع الهلاك بذلك عن نفسه غير واجب بل هو رخص فيه
حتى لو قتل فيها صرعه عنها كان شهيداً واجب بأن المعنى بأي طريق يمكن سوى الأمور التي رخص
فيها ولم يجب الأقدام عليها وأقول واجب يعني ثبات فندفعه فيه كذا في الغاية وفيه نظر لما في كتاب
الأكراهة نصريحهم بأنه إذا كره على قتل غيره أو على الزنى لا يرضى ثم ظهران المراد بقتل الغير أي قتله
بطريق الدفع بأن قصد قتله ولم يمكن دفعه عن نفسه إلا بقتله ورايد بأن في التمكن بأن كرهت امرأة
على التمكن منه بالمحبي فإنه يرضى لها ولا يقطع نسب الولد عنها بخلاف الرجل كما في الزنى من كتاب
الأكراهة والمحال أن القتل بطريق الدفع بأن قصد قتل غيره ولم يمكن دفعه عن نفسه إلا بقتله ليس
بواجب بل تعبیر الشارح بلا بأس حيث قال أما إذا قصد أحدهم قتله ولا يمكن دفعه لا بقتله فلا بأس به
يفيد أن الأولى له الصبر بخلاف من شره على المسلمين سيفاً حيث يجب قتله (قوله لم يجز) لأنه لا يكون ترك
الجهاد صورة ومعنى (قوله فهو غشيمة) يضمن ثم يترسم الباقي بين الغشيمة (قوله ولا يذلولو غيراً)
لأن المصلحة لما تبدلت كان النقص جهاداً ويكون التبذيل الوجه الذي كراه أن أمان فإن كان منتظراً
يجب أن يكون التبذيل كذلك وإن كان غير منتظر بأن منهم واحد من المسلمين ما يكفي بهذا ذلك الواحد
على قياس إلا أن بالجر هذا إذا صلحهم مدة فرأى نقضه قبلها وأما إذا مضت المدة يبدل الصلح عنها فلا

(و) ينبغي أن (قتل أبه مشرك) ومن
في معناه كالأم والمجد أي ينبغي ابتداء
أما إذا قصد أحدهم قتله ولا يمكن
دفعه إلا بقتله فلا بأس به وإذا قيد
بالأب لأن المراد بالبأس هو الأب
وغيره من المحارم سوى الأب وإن
حلو (ولباب الأب) عن قتل أبيه إن
أدركه (لقتله غيره) وإعلم أنه لو قال
فأب بالمال لكان أولى (وإذا جهم
ولو) كان الصلح (بمال) بأن تأخذ
منهم مالا (أو كان) الصلح (بغير مال)
أضعافاً وشكهم هذا إذا أخذ
حاجة وإن لم يكن لنا حاجة لم يجز وما أخذ
بصرف في مصالح الإخراج ولا جهم
فيه إذا لم يزلوا بأساتهم بل أجسم ثم
رسولاً أما إذا أخطأ الجيش بجسم ثم
أخذوا المال فهو غشيمة (وتبذيل أي
نقض العهد

نفسه اليهم ولو كان الصلح على جعل فنتفضه قبل مضي المدة رده عليهم بمحضته عني ثم بعد التذلل يجوز قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمسك فيه ملكهم من انفاذ الخبر الى اطراف مملكته حتى لو كانوا خروا حصونهم للامان وفرقوا في البلاد فلا بد ان يعودوا الى ما منهم ويبرحوا حصونهم كما كانت نهرو توباعن الغدر وهو اى النذر باب ضرب حموى عن المصباح (قوله مع ارسال العلم اليهم) لئلا يكون غدرا (قوله وناتل بالتذلل) اى اعلام فالتذلل هنا بمعنى الاعلام بخلافه في قوله وتذللوا لغيره فانه بمعنى التقصص (قوله لو خان ملكهم) لان التذلل لتقصص العهد وقد انتقض بالحجامة منهم عني وأطلق في ان العهد ينتقض بخيانتهم فعم ما لو كانت قتاله بنفسه أو قتال جماعة ذى منعة ياذنه فلو كان بدون اذنه انتقض في حقهم فقط در (قوله والمرتين بلا مال) اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب تنوير لان الاسلام مرجوع عنهم فجازة آخر قتالهم طمعه فانه اذا كانت فيه مصلحة واغما لم يؤخذ منهم مال لانه يشبه الجزية وهي لا تقبل منهم فكذلك اذ عني وكذا يجوز الصلح مع البغاة على ترك القتال مذلتي لغيره في أمرهم لانه ترك القتال لمصلحة فجاز كما في حق أهل الحرب درر واعلم ان المرتدين عطف على الضمير المنصوب في نصائحهم حموى (قوله فان أخذ لا رد عليهم) لانه غير معصوم بخلاف أخذهم بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب أوزارها درص الفتح لا قال ما في الدرر من قوله ونصالح المرتدين والباغيين بلا مال ولا رد ان أخذنا لان في الرد عليهم معونة فلم على القتال صريح في التسوية بين ما يؤخذ من المرتدين والباغيين وليس كذلك لما في النهر من قوله بخلاف ما لو أخذ من أهل البغي حيث مرد عليهم بعد وضع الحرب أوزارها لانه ليس فينا لاقبله لانه اعانه ثم انتهى لما تقول تعليه بقيدان المراد في رد يكون عوناتهم على قتالنا فليس فيهم ان الاخذ يكون للاستئصال شيخنا (قوله ولنبيع سلاحهم) وكذا الخيل والحديد لما فيه من تقويتهم على الحرب وكذا الرقيق لانهم يتولدون في حدود حرب اعليان بل في خلاف القياس والطعام حيث يجوز استحسانا بالنص وهو أمر عليه السلام غرامة بضم الشا المثناة على يمين أهل مكة وهم حرب عليه اى على النبي عليه السلام وقوله يعير من مارأهله انهم بالميرة وهي الطعام كذا في النهاية والقياس ان لا يجوز وعلى ما هو الاستحسان ما فعله وزر مصر الا من بيع المخطئة من أهل جزيرة كسندية حائر الا انه ينبغي ان لا يفتى بجواز ذلك خشية ازغية في البيع منهم بحيث يضيق المحال بأهل مصر على انه لو أفتى مفت بما هو القياس من عدم الجواز لم يعد ان يكون صوابا وقد يقال على الجواز في غير زمن مقاتلتهم قال البرجندى وكما لا يتباع تلك الاشياء يعني السلاح ونحوه منهم لا يملكونها بوجه من الوجوه وانما خص البيع بالذكر لانه السبب الغالب في تلك الاشياء انتهى ولم أر حرجا على ذلك منهم أو ايداعه أو استئجارهم ذلك والظاهر عدم الجواز اخذ من تعليل ذلك بنحو يتهم حموى ولوجاه المحرمي بسف فاشترى مكانه فوسا أو رجعا لم يترك ان يخرج به وكذلك لو استبدل به سيفا خيرا منه نهر (قوله لا قبل الصلح ولا بعده) لانه على شرف التقصص أو لا انتفاض بل يلى (قوله من آمنه راجع) لمحرمي داود المسنون لتكافؤ ماؤهم ووسى بدمتهم ادناهم ورد عليهم أقصاهم ولم يدعى من سواهم ومعنى الجملة الاولى ان دية لا شريف لا تزيد على دية الوضيع والثانية ما نحن فيه وادناهم اى اقلمهم عددا وهو الواحد والثلاثون لا بعد منهم برد النفقة عليهم وذلك ان العسكر في دار الحرب اذا قطع الامام منهم سرايا وجهت للاغارة فاعتقت جدل لها ماسي من الغنمة وبرد ما بقي لاهل العسكر والراعيه انهم عضوا واحد على من سواهم من المثلثين والاطلاق في الامان فعم العر يج كما منت والا بأس عليك ولو كهم بالله ورضته أو وادعت والكتابة كعمال اذ اقلته امانا وهم ما لو كان بالاشارة بالاصبع الى السماء أو اعطيتك قعة اله السماء وعم اى لغة كانت وان كانوا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ذلك ويشترط سماعهم ذلك فلا امان لو كان بالعدم منهم تنوير ويدخل فيه اولاد الاشياء اولاد البنات ولوطالب الامان لاهله لا يكون امانا بخلاف ذراريه نهر وتوقف السيد المحموي في وجه الفرق بينهما فقال فليجز رأتني وعم ما لو كان الذي

معا رسل العلم اليهم (لو) كان التذلل
(خبر) المسلمين (وتقابل) أهل الحرب
الذين صالحناهم (بلا) تذلل لو خان
ملكهم (وكان ذلك باقاهم) والمرتين
ملكهم (اى) نصالح المرتدين على ترك
بلا مال (فان أخذ) منهم مال مع انه
قتلهم سنة معلومة من غير ان يأخذ
منهم مالا (لا رد) عليهم (ولنبيع) سلاح
لا يجوز (لا قبل الصلح ولا بعده
منهم) مطلقا لا قبل الصلح (وما
ولم يقتل من آمنه راجع) الى
ذلك ان كان باقاهم قداما اله الصبي
الذى لا يقبل فلا يصح امانه وان كان
يقبل نظرا ان كان محمدا راجع القتال
فهو كالعبد وان كان ماؤهم فاقبل
لا يصح ولا يصح انه يصح (وتذللوا) قبل
بني لوامن واحدا من الجيش أهل
حسن فيه مفسدة تذلل الامان
وتؤتبه

أمنه واحدا أو جماعة أو أهل حصن أو أهل مدينة حتى لم يجز لأحد من المسلمين قتلهم حموي ولو أغار عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذراير والاموال وقسموا ذلك وجباها لا ولا بد منهم ثم علوا بالامان فملى القاتل دية المقتول وترد النساء والاموال الى أهاليها يعني بعد ثلاث جيف وفي هذه المدة يوضع على يد محوزة وعلى الوالي الصدق والا ولا ذراير مسجونين بعد ثلاث جيف (قوله واطل أمان ذي) لانه منهم بهم الا اذا أمر أمير العسكران يؤمنهم فيجوز وال ذلك المعنى زبلي (قوله واسير وانجر) لانهم مائة هوران تحت أيديهم فلا يتصرفون بها والامان يكون من الخوف عني ومحل السلطان في حق المسلمين وأما في حق نفسه فصح في الخيانة العبد المسلم اذا خدم مولاه المحرري في دار الحرب كانت خدمته أمانا له نهر (قوله وعد محجور) لانه تصرف على المولى وانه لا يعرى عن احتمال الضرر عني (تمة) يصح أمان المريض أو الشيخ الغافى لانه من أهل القتال بل لا يرى عن احتمال الضرر عني في الجور عن المحيط حري دخل دارا بغير أمان فهو في مجاعة المسلمين أخذ قبل الاسلام وبعده عند أبي حنيفة

***** (باب الغنائم وقسمتها) *****

الغنية اسم لمال ما أخذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب فاقعة والى ما أخذ منهم من غير قتال بعد ما نصر الدار دارا لاسلام كالحجاز والمجزية وحكم الاول ان الخمس وبقية للغنائم وحكم الثاني ان يكون لكافة المسلمين ولا يخصص حموي (قوله أى قهرا) كذا في الهداية وهذا كما في شرح الهداية ليس معنى العتوة حقيقة لانهم عناء بهنوزل وخضع وهو لازم وقهر متعدي فعله وانما المعنى فتح بلدة حال كون أهلها ذوى عتوة أى ذل وذلك يستلزم قهر المسلمين لهم حموي وفيه وضع المصدر موضع الحال وهو غير مطرد وما في الجور عن القاموس العتوة القهر قال وه اندفع ماني شروح الهداية تعقبه في النهيانه لا يصلح مدافعا الا لو كان معنى حقيقته وليس في القاموس ما يعينه لان صاحب القاموس لا يعيز بين المعنى الحقيقي والمجازي بل يذكر المعاني جملته انتهى واعلم ان ما سبق من جعل عتوة حال لا يتعين بل يجوز ان يكون نصا على التمييز وعليه أقصر العيني (قوله خسرنا او قسم) يلزم على هذا الترخ حذف المعطوف عليه واداة العطف وهو لا يصور حموي قال وانما سكبت المصنف عن اخراج الخمس لانه يصير به في الفصل الثاني (قوله وقسم الباقي بيننا) اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام في خير لو كان فيما أصابوه مصحف فيه شيء من كتب الله والنصارى لا يدري أفيه شيء من الكتب السماوية أو كفر لا يدخله الامام الغنية للقيمة مخافة ان يقع في سهم رجل فيدفعه من المشركين وذلك مكر وهو لا ينبغي ان يحرق مخافة ان يكون فيه شيء من اسماء الله تعالى وكذا المصحف اذا خلق بحيث لا يقرأ فيه لا يحرق بالسار بل ان أمكن ان يتفقد بوجه بعد الموت الغسل بان كان مكتوبا على جلد فعل وان لم يكن دفين في محل لا يتوصل وصول الكفرة اليه نزع عن التتار خاتية (قوله أو أقرأها لهم الخ) طابت بذلك نفس الغائبين ولم تطب حموي اقتداء بهرحين فعل كذلك بسواد العراق موافقة العصابة ولم يحدد من خالفه منهم قال عمر والذي نفسي بيده لو ان اترك الناس بيانا ليس فهم من شيء ما فبحث قرية الا فسمتها كما قسم عليه السلام خير ولكني اتركها تارة لم فبحث جوهرا رواه البخاري أى اتركهم شيئا واحدا لانه اذا قدم البلاد المفتوحة على الغائبين بي من لم يضر النعمة ومن يجي بعد من المسلمين بغير شيء فلذلك تركها فكون بين جميعهم والمعنى لا سون بينهم في ذلك حتى يكونوا شيئا واحدا لا فضل لاحد على غيره وقوله بيانا يسامين موحدتين مع تشديد السابعة وآخرون وقيل الاول هو الاول في عند حاجه الغائبين والثاني عند عدم الحاجة ليكون عدة للنواب وهذا في العتار واما المنقول وحده فلا يجوز ان يه عليه لانه لم يرد في الشرع زبلي وقوله ولم يحدد من خالفه يريد ان يقرأ اسماءهم بل اصح انه دعاهم على المنبر فقال اللهم اكفني بلاواهم عاصها

(وطل امان ذي وأسير وانجر)
دخل عليهم وسلم السلم دار الحرب
ولم يهاجر لنا (وعند محجور)
القتال عدائي خيفة وقال محمد
والشافعي وزفر يصح وأبو يوسف مع
محمد رواية الكرخي ومع أبي حنيفة
في رواية الطحاوي والبخاري امانا اتفاقا
لا لو كان ما ذونا يصح امانا اتفاقا
* (باب الغنائم وقسمتها) *
(ما في الامام) من الاراضي فهو
للكفار (عتوة) أى قهرا وعليه وهو
بالتحارن ما بينهما و (قسم) الباقي
(بيننا) أى بين المسلمين الغائبين (أو
أقرأها) عليها (وضع الجزيه)
على ما جههم أى رؤسهم (والخراج)
على اراضيهم

حال الحمول ومنهم عين تطرف أي ماتوا جميعا ولتأمل ان يقول لانسلم ان أحدا من الصحابة بل أكثرهم
بغير قدوة على خلاف ما فعله عليه السلام أذ لم يصل إلى حد الاجماع والجواب عنه من وجهين أحدهما
أن فعل النبي عليه السلام إذا لم يعلم أنه عليه الصلاة والسلام على أي وجه فعله يحصل على أدنى منازل
أفعاله وهو الأباة وحيث لا يستوجب العمل بالاحالة فإذا ظهر دلائل الصحابة جازان بعمل مخالفه
والثاني انه على تقدير انه عليه السلام فعل ذلك وجوبا فان عمر فعل ما فعل مستبظا من قوله تعالى والذين
جاءوا من بعدهم بعد قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فقلته وللرسول ولذو القربى فيكون
نايبا بإشارة النص وهي تفيد القطع فيكون الواجب أحدهما بتعين بفعله الإمام كالواجب المخبر في
خصال الكفارة ففعل عليه السلام أخذها وعمر الاستعانة وفيه نظر سيأتي وجهه (قوله وقال الشافعي
تقسم الاراضي ولا تترك في أيديهم بالخراج) لانهم ملوكوها بالاستيلاء فلا يجوز إبطال ملكهم وأحقهم
الاستيلاء بعدهم والخراج لا بعدهم لقلته بخلاف المن على الرقاب لان الامان يبطل حقهم بالقتل
احصا في العوض القليل اولى ولنا انه عليه السلام قمع مكة عنوة ومنعها عن أهلها ولم يقسمها بين الغنائم
والدليل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لما اشتد القتل عليهم من أغلق بابيه فهو آمن ومن دخل دار
أبي سفيان فهو آمن فلو كان فتحها بالصلح لم يحصل الامان بذلك لاجاز كراهه والخراج وان قل في الحال
فهو أكثر في المال فاقبل الدائم خير من الكثير المنتقض بغيره من هنا يعلم سقوط ما سبق من قوله
ولتأمل ان يقول لانسلم ان أحدا من الصحابة لم يعدم المحاجة لتكليفه في العناية من الجواب (قوله بقدر
ما يتهاون من العمل) يعني الى ان يخرج الغلال والادهر تكليفه بالاطلاق جوى اعلان الامان
يقسم منها ويترك قوما خوفا ويضع عليهم خراج الارض وعلى أنفسهم الجزية لولا كانوا كفارا ولو كان القوم
الآخر من مسلمين لا يوضع عليهم الا العشرة لانه ابتداء وضع على المسلمين درر (قوله وقتل الاسرى) جمع أمير
وهو الاخذ والمقيد والمجوع ويجمع على أسارى أخا وقد صرح به عليه الصلاة والسلام قتل مقاتل
بني فريضة واسترق درارهم وليس له دين أسلم الا الاسترقاق لان قتله ووضع الجزية عليه بعد اسلامه
لا يجوز بخلاف ما إذا أسلم قبل الاستيلاء حيث لا يجوز استرقاقه لانه صار اولى الناس بنفسه قبل انعقاد
سبب الملك وهو الاستيلاء والاخذ جوى عن الغلبة قال وقوله قتل معطوف على أحد الأمرين باكر
وقال الزاري معطوف على قسم معناه ان الامام يخبر بين ثلاثة أمور (قوله ان شاء) أي الامام اما الغازي
ليس له ان يقتل أسيرا اذ قد يرى الامام المصلحة في استرقاقه وليس له ان يقتل عليه فلو قتله بلا ملحق
الى قتله بان خاف من شره عزرا اذا وقع على خلاف رأي غيره لانه لا يضمن شيئا من شره ويجوز عن الفقه وقوله بان
خاف من شره تصويره لئلا يفتى حتى لو قتله خوفا من شره لم يعزر (قوله واسترق) الاسترقاق لا يخص
الرجال بل يعم النساء والدرارى جوى (قوله نعتل) أي اهل ذمة بان يضع عليهم الجزية والخراج والذمة
العقد فان نقضه بوجوب الذم وبسر الضمان والامان وانما قيل للعاذلة لانه آمن على ماله ودمه
بالجزية جوى (قوله غير مشرك العرب والمتردين) أمأهما فلا يقبل منهما الا الاسلام أو السيف جوى
(قوله وحرم دمهم) لا يخفى ان ارد اما ان يكون بعض وهو الفداء وبغير عوض وهو داخل في المن فلا
حاجة الى ذكره جدى واقول مثل هذا لا يعترض عليه لان اصحاب التمن كالوقاية والكفر مقصودهم
من بدل الايضاح فلا يعترض عليهم بحكم صرحوا به مع استفادته من غيره دلالة جوى (قوله والفداء)
بالكسر والمد والفتح مع القصر جوى مصدر فداء استغنىه والغدية المال والمغاداة بين اثنين يقال
فداه اذا اطلقه وعن المبرد المغاداة ان تدفع وجلا وتأخذ رجلا والفداء ان تشتريه وقبلهما جمع نهر عن
المغرب وذكره افندي عن الصحاح ان الفداء اذا كسر اوله عمد وقصر واذا فتح فهو مقصور وانما
يجرم الفداء بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال للعاذلة في التبرئ لئلا يلحقه الحاجة عند قيام الحرب
لا قبله واقول ظاهر كلام الزاري ان المحاجة لا تخد المال لا لتقديما قبل الفراغ من الحرب وهو الظاهر

وقال الشافعي تقسم الاراضي ولا تترك
في أيديهم بالخراج وهذا في العتار
اما في القول الجبر ولا يجوز ان يرد
اما في الاتفاق وان من علم ما رغب
عليهم الاتفاق وان من علم ما رغب
والاراضي يدفع اليهم من العمل (وقتل
بدرهم) أي ان شاء أي غير الدين شيئا
الاسرى) ان شاء أي غير الدين شيئا
عن قتلهم وهذا اذا لم يسأوا وما اذا
أسترق أو تركهم
أسترق أو تركهم
غير مشرك العرب
أحرارهم قتلنا
والمتردين (وحرم دمهم) أي لا تأخذ منهم فدية بزيادة
والله أعلم أي لا تأخذ منهم فدية بزيادة
أي لا تأخذ منهم فدية بزيادة

ايضاح قول الشارح فيما سألني وقال محمد لا بأس بأخذ المال الخ و به صرح في التهر بقى ان يقال بتقيده
 جواز الفداء بالمال بما اذا كان للمسلمين حاجة يقتضي ان المراد بالفداء ما يأخذ المسلمون من المال
 بمقتضاها لا اسارى التي في ايدي المسلمين وما ذكره العلامة في حقه افندي معز بالنسبة والحداد في شرح
 القنورى حيث قال اما حرة الفداء بالمال فلان فيه عونا لهم على المسلمين اذا المراد به ما له اختصاص
 بالحرب كالسلاح والخيول لا ما ليس له اختصاص به كالدرهم والدنانير والسياب فان الفداء به جائز الخ
 يقتضى كون المراد بالفداء استنقاذ اسارى المسلمين بمال يدفعه فيحصل من كلام في حقه افندي مع
 ما قد مناه ان رد اسارى الكفار بمال يأخذ به يجوز ان كان للمسلمين حاجة مطلقا سواء كان ما اخذناه من
 المال بماله اختصاص بالحرب او لا بخلاف استنقاذ اسارى المسلمين بمال يدفعه فانه على التفصيل
 الذى ذكره في حقه افندي (قوله ولا أسير اسلم) هذا هو احدى الروايتين عن الامام وعنه يجوز
 وبه قال غير ان أبان يوسف يجوز قبل الفدية لا بعدها ومحمد يجوز بكل حال وبإرواية الثانية قال العامة
 وفي الدراية عن السير الكبير انها أظهر الروايتين عن الامام في تخلص المسلم اولى من قتل الكافر
 وجهه الاولى ان فيه معونة للكفر لانه بعد حرا على اسيرهم خرم من استنقاذ المسلم لانه اذا
 بقي في ايديهم كان ابتلاء في حقه فقط وقالوا الواسم الاسرى ايدى سلا فادى مسلم اسير لانه لا فداء الا اذا
 طابت نفسه ومكان ما ناعل اسلامه ولا خلاف ان الفداء بالنساء لا يجوز غير (قوله وهو قول
 الشافعي) ظاهره ان الشافعي لا يقول بجواز الفداء بأخذ المال بل بأخذ اسارى المسلمين فقط وهو خلاف
 صريح كلامه في البايع ونصه وقال الشافعي يجوز مطلقا يعني الفداء بأخذ المال وكذا في مفاد اساراهم
 بأسرى المسلمين يجوز عنده انتهى وقوله مطلقا يعني سواء كان للمسلمين حاجة الى اخذ المال ام لا (قوله اذا
 كان للمسلمين حاجة) ظاهره ان الفداء بالمال يجوز عند محمد وعندا الحاجة سواء كان بعد الفراغ
 من الحرب ام لا كما سبق وبخلافه في الدرر كالثمر نبيلة من تقييد الحاجة بمقابل الفراغ وايضا
 ظاهر كلام الدرر في جواز الفداء بالمال قبل الفراغ من الحرب عند الكل لعدم عزمه والاستلزام
 ووافق ما في الشارح وان باي من عدم التقييد بمقابل الفراغ فوله في السير الكبير لا بأس به اذا كان
 بالمسلمين حاجة قال في التهر وهذا ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل وضع الحرب او زوالها او
 بعده انتهى (قوله وقال الشافعي يجوز لمن) له على جواز المن والفداء قوله تعالى فشقوا لواءنا
 فامامنا بعد ما فاداه واخذ عليه الصلاة والسلام يوم بدر المال فداء عن انفسهم فلما سئ ذلك كله بآية
 السيف لا المن والفداء المذكور في صورة محمد وهي بمكة وآية السيف نزلت في سورة براءة وهي آخر سورة
 نزلت وعوب عليه الصلاة والسلام على اخذ يوم بدر بقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق لانه لانس
 عليه السلام وأبو بكر سيكون وقال عليه السلام نزل من السماء عذاب لمن شاء الامر وكان قدما يقتلهم
 دون اخذ الفداء منهم زباني (قوله وحرم عقروناش) وهو قطع عرايقها لانه مثله عني (قوله فتدبح)
 لان ذبحهم القرض صحيح جائز وهو هنا كسر شوكتهم واعادهم هذه المنفعة وتحرق بعد قطع المساحة
 الانتفاع ولا تحرق ابتداء لقوله عليه الصلاة والسلام لا تعذب بالنار الا بال النار قال السد المحوى وأقول
 هذا بر دلى ما تقدم من جواز حرق أهل الحرب عند قتالهم انتهى قلت ولما ذكر العيني ان المراد حرق دورهم
 وامتعتهم وكذا الاسلحة ونحوها تحرق بالنار وما لا يحرق منها يدفن في موضع لا يقعون عليه
 وفي التترارخية مات نساعة لمات في دار الحرب وهم بطاؤون الاموات وسعنا حرقهم في الخط لوجوده
 المسلمون حية او عقرا في دار الحرب لا يقتلوا بل ينزعون ذنبا العقرب واناب الحية نهر قطعا للضرر عنا
 بلاقتل ابقاه للنسل وترك صيانتهم ونساءهم اذا شق الارواح في أرض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا لا يلى
 عن قتلهم ولا وجه الى ابقائهم وتكسر وانهم وتراق ادهانهم مغاظة لهم اذا شق ارواحهم ادرتهم ما سبق من
 ترك الصبيان والنساء بارض خربة الخ ذكره الولوالجي لكن استبعد في الفتح بأنه قتل بها و اسد من

ولا بأس اسرا وقالوا لا يأخذهم اسارى
 المسلمين وهو قول الشافعي وقال محمد
 لا بأس بأخذ المال فداء اذا كان للمسلمين
 حاجة (و) حرم (المن) على الاسارى
 وهو ان يقاتلهم بمجانا وقال الشافعي
 يجوز لمن (و) حرم (عقروناش) من دار الحرب خلافا للمالك
 (فتدبح) خلافا للشافعي (وتحرق)

القتل المنهي عنه اللهم الا ان يضطر والى ذلك بسبب عدم الحمل وتجب منه في البحر ان الولوالجي مريح
 بالقتل المذكور (قوله وحرم قسمة الغنيمة في دارهم) لئنه عليه السلام عن سبيع الغناتي في دار الحرب
 والقيمة يسع معنى ولا نسا تعد الملك ولا ملك قبل الارزادار الاسلام عندنا (قوله لا لا بداع) لانه
 لا يغني الملك اجما فلا مام ان يفعل ذلك بلارضاهم ان لم يجد جولة في بيت المال فراحصارى وقوله
 بلارضاهم بمعنى اذا ابرأ اجبرهم على ذلك بأجر المثل في رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عام بضر خاص
 بأن يقول الامام هذا دبعة عندك لتحملة الى دار الاسلام ثم اذا بلغ دار الاسلام برصعها فقسها بينهم
 جوى وفي رواية أخرى لا يجبرون فان كان بحال لوقعها اقدر كل واحد على حله قسم وان كانوا لا يقدرون
 فهو وماشق وسبق حكمه (قوله مطلقا) أى سواء كانت قسمتها لا بداع قبل انزام المشركون أو بعده
 شيئا (قوله وقال الشافعي لأبأس قسمتها في دار الحرب الخ) بناء على ان الملك لهم ثبت قبل الارزاد
 عنده وعندنا لا ثبت ولهذا قلنا ان الرد قبله يشارك العكر ولا يثبت نسب ولدا منه من السبي ويجب
 عقرها ويقسم الكل أى الامسة والولد والعقر بين الغنائين بحر ولا ضمان على من ألتف منها شيئا نهر
 وهو باطلاقة شامل لما لو كان الملتف أحدا بأن لم يكن من الغنائين ولا يورث نصيب من مات قبله
 أمه اهدا الارزادار الاسلام قبل القسمة فثبت الملك فيجوز القسمة ويحرم فيه الارث ويضمن الملتف
 الا انه لو اعتق واحد من الغنائين عبدا لا يغني عنه اعتقاه استغنا لان نفاذه يتوقف على الملك الخاص
 ولا يتحقق ذلك الا بالقسمة ذاما لموجود قبل القسمة فذلك عام ولا يهبط على الاعتقاه عن البدائع
 وفي المحيط ولو على الامام جارية لا يحدو ويؤخذ منه العقران وطها في دار الاسلام دون دار الحرب قال
 في النهر وهذا مخالف اطلاق ما قبل وهو الظاهر لان الوفاء في دار الحرب لا واجب شيئا لوقعت
 الغنيمة على الرابات فوقع حارية بين أهل راية صحت عتق أخذها واستقلاده ان قلنا لان كثروا والقتل
 مائة وقيل أرعون قال السرخسي والاولى ان تؤكل أى القلة والسكره الى اجتداد الامام الخ (قوله فان
 قسمها في دار الحرب نفذت قسمتها) في قوله لا يهمل فضاء في مختلف فهو كذلك السبع في دار الحرب ذكره
 الطحاوى ثم قال هذا في عدم جواز القسمة ليس على اطلاقه لقوله ثم اذا فتحها الامام وأجرى فيها حكم
 الاسلام فلا بأس بالقسمة جوى (قوله أما اذا أدى اجتداد الخ) أو الحاجة الغزاة (قوله جازا اتفاقا)
 يعنى وفيه الكراهة تعري بما عنده وتزبها عندهما جوى عن القرا حصارى وبغالفه مانقه هو عن
 الفتاح حيث قال وعن أبي يوسف ان الامام اذا قسمها فقس أى دار الحرب جازا انتهى لانه جعل المجواز
 رواية عن أبي يوسف فاستفقد منه ان المذهب عندهما عدم جوازها أى عدم الحمل كذهب الامام
 (قوله وقيل مذهبا كراهة القسمة الخ) والى هذا يشير تعبير المصنف بحرم (قوله لا بطلانها) استفيد
 من حكمته عدم البطلان بقيل ان منهم من يقول به أى بالتطلن وعدم الصحة وبه جزم الزبلى حيث قال
 ومنها أى مما يتفرع على الأصل المختلف فيه وهو ان الملك هل يثبت قبل الارزادام لا ما لوقسم الامام
 الغنيمة لان اجتداد ولا حاجة الغزاة لا يصح عندنا وعنده يصح الخ اذا علم هذا وعرف ان المسئلة تختلف
 فيها فهم من قال بالكراهة ومنهم من قال بعدم الصحة فلا وجه لما في النهر حيث قال ولو عرأى المصنف
 بلا يصح لكن أولى لنا استقراره انه لا يلزم من ثبوتها أى الحرمه نفي الصحة والواقع انها لا تصح أيضا
 انتهى (قوله وحرم بيعها قبله) لئنه عنى في الحديث ولانه قبل الارزادار لم يملك وبعده نصيبه
 مجهول جهالة فاحشة فبرد البيع رفعها للفساد وان لم يمكن رد غنمه الغنيمة ولا فرق بين بيع الامام وأخبره
 درلكن في الثميلة على الفتح ما خلافة حيث قال هذا ظاهرا في بيع الغزاة وما يبيع الامام لما ذكر
 الطحاوى انه يصح لانه يحمده فيه ولانه لا بدوان يصحكون لمصلحة رآها لهذا اذا كان البيع للتمول
 أموالا ببيع شيئا طعام فانه يجوز وهورة (قوله وشرك) مخففا على اشتراك ومشدد على شرك الامام
 الرد والممدد للاستواء في سبب الاستحقاق وهو المجاوزة أو شهود الواقعة وانما يقطع حتى الشركة بالارزاد

(و) حرم قسمة الغنيمة في دارهم
 لا لا بداع مطلقا وقال الشافعي
 لا بأس بقسمتها في دار الحرب بعد
 تمام انزام المشركون فان قسمها
 في دار الحرب نفذت قسمتها في قوم
 كذا في الحاشية ثم قبل موضع
 الخلاف في ترتيب الاجتداد اما ادى
 اذ قسم الامام لاعتن اجتدادا اتفاقا
 اجتدادها ههنا الى ذلك وقسمها جازا اتفاقا
 وقيل مذهبا كراهة القسمة في دار
 الحرب لا بطلانها (و) حرم (بيعها قبلها)
 أى حرم بيع الغنيمة قبل القسمة خلافا
 للشافعي (وشرك الرد والممدد فيها) أى
 مع القتلى في القسمة خلافا للشافعي
 رداهما اعطاه الرد

أوبقية الامام أو يسه الغنائم ولو ادعى رجل بعد القسمة انه شهد الواقعة وأقام عدلين لم تنقض استحقاقا
ويوض بقدر نصيبه من بيت المال بحرص التنازعية والفرق بين الرد والمدا ان الأول فعل بمعنى
مفعول من رده بمعنى أغنته فهو اسم ما عان به أى الذى أعين به وان يقاتل والثانى فعل بمعنى
فاعل أى المد والمعاون الذى أعاننا وصار محمدا كالأذى قاتل فالأول محمول على ما كان معناه عند
الجهاد زمة والثانى على من يلحق فى دار الحرب جوى عن قرا حصارى وقيل الرد الذى يندمون القتاتلين
وقبل هم الذين وقعوا على مكان حتى اذا ترك القتاتلون القتال قاتلوا وقوله فهان جعل الضمير لدار
الحرب ففقه اشارة الى ان الامام لو فتح بلدة ثم لحق المدد لم يكن له شئ لانهم صاروا من دار الاسلام
ومحمول المدد انما يتبرق دار الحرب جوى عن البرجندى (قوله بالكسر) أى بكسر الراء وسكون
الدال بعدها همزة نهر (قوله وفى أحد قولى الشافعى له سهم) لانه شهد الواقعة وقال عليه السلام
الغنمية لمن شهد الواقعة لان الجهاد قد وجد منهم بتكثير السواد فصاروا كالقتاتلين ولنا ان سبب
الاستحقاق الجسادة على قصد القتال ولو وجد لانهم قصدوا التجارة لا عزاز الدين وارهاب العدو
وان قاتلوا استحقوا السهم لانه بالباشرة ظهروا بقصدهم القتال والتجارة تسبح له فلا ضرر كالحاج اذا
اخرج في طريق الحج لا ينقص أجره وماراهم وقوف على ابن عمر وهو محمول على انه شهد ما على قصد
القتال ز يلى وتخص من كلامه ان قصد القتال يكفي لاستحقاق الغنمية فى حق القتاتلين وان لم يوجد قتال
بالفعل بخلاف السوق حيث لا يستحق الا بالقتال وكذا الحربى اذا أسلم فى دار الحرب أو المرتد اذا أسلم
ومحمول بالمجيش لا يستحق شيئا ان يقاتل بحرص المحيط (قوله ولا من مات فيها) والحاصل ان الغازى
اذا مات قبل احرار الغنمية بدار الاسلام لا يورث نصيبه سواء مات فى دار الحرب أو دار الاسلام وان مات بعد
احرار الغنمية بدار الاسلام يورث نصيبه سواء مات فى دار الحرب أو دار الاسلام برجندى وفى شرح المنع
عن المحقق ان الغنمية لو قسمت ثمة كان منزلة الارزاق فورث قال فى الشرنبلالية وينبغي ان يكون
كذلك اذا باعها الامام بدار الحرب محصول الملك قال الحموى وفيه نظر للفرق الظاهر بين القسمة
والبيع وأقول ما ذكره فى الشرنبلالية يحتمل صرح به فى التنازعية كفى الجهر ونصه ثم اعلم ان
من مات فى دار الحرب باعنا لا يورث نصيبه اذا مات قبل القسمة وقبل البيع اما اذا مات بعد القسمة أو البيع
فى دار الحرب فانه يورث نصيبه كفى التنازعية انتهى (قوله مع الاحياء) احبى من الكلام
فتبين حذفه (قوله وينتفع الخ) لما روى عن عمر انه قال كان نصيب فى معازير العسل والغنم فتأكله
ولا ترفعه رواء التجارى وهذا دليل على ان عادتهم الانتفاع بما يحتاجون اليه ولا فرق فى الطعام بين ان
يكون مهيأ لكل أو لا حتى يجوز ذبح المواشى من البقر ونحوها وردون جلودها الى الغنمية وكذا المحبوب
والسكر والفواكه الرطبة والأناسة وكل ما هو مأكل عادة وهذا الاطلاق فى حق من له سهم أو من يرضخ
له منها ولغنيا ويطعم من معه من الاولاد والنساء والمال كوكذلك المدد لان له سهمها فلا يطعم الا جبر
ولا التاجر لان يكون خبز المحنطة وطبيع اللحم فلا بأس لانه ملكه بالاستهلاك ولا لاؤك كعادة لا يجوز
تناوله كالأدوية والطبيب ودهن البنسج وما شابه ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ردوا المحنطة والمحنط
ز يلى الا اذا حبل بأحد منهم مرض احتاج فيه الى استعماله نهر عن المحيط (قوله بعلف) ولولا المحنطة عند
عدم الشبع (قوله وحطب الارحاق) قيد الارحاق لان ما هو معدل لتخادق الصاع والاقذاح لا يسباح
استعماله جوى عن البرجندى (قوله للادهان) مقتضا ان الدهن الغم اسم من فى مناسب ما
عطف عليه وما ذكره العنى من انه لا يفتح غير مناسب ولهذا قال فى النهر والظاهر انه بالضم لتناسق
المعطوفات انتهى ويقعون ذوابهم اذا احتاجوا اليه ز لم يلى والتوقيع تصليب حوافرها بالنعم المذاب
اذا خضب من كثرة الشئ ونقل من المصنف بارا من التوقيع وهو الاصلاح قال هكذا قال على المشايخ
قال صاحب المغرب وراى اعطى لان الاولى والى والى وتعبه فى العناية بان ترك الاولى لا يسي خطأ

بالكسر العون والمدد ما عتبه الشئ
أى زاد وكبر ومنه أمداً تجيش عتبه
انذارى البعزانية (لا السوق) أى
لا شارك السوق العسكر القتال
فيا (لا قتال) وفى أحد قولى الشافعى
له سهم (ولا من مات) أى فى دار
بعدها تغاض الحرب (فها) أى دار
الحرب مع الاحياء حتى لا يورثه وانه
وقال الشافعى من مات بعد استقرار
الفرقة يورث نصيبه (وبعد الارزاق)
أى من مات منهم بعد احرار الغنائم
فى دار الحرب (بعلف) وينتفع فيها أى
لا لكل (وحطب) الارحاق (وطعام)
لا يستعمل (ودهان) الادهان

(قوله بلا قسمة) لقوله عليه السلام في طعام خير كلوها واعلفوها ولا تحملوها نهر وفي قوله بلا قسمة
 اشاره الى انه لا يشترط مجاوز الانتفاع بهذه الاشياء اذن الامام قرا حصارى وهو مقيد بما اذا لم ينهمهم وأما
 مع النهي فلا يساح جوى عن البرجندى قال في البحر وينبغي ان لا يعمل تنبيه في الماء كقول والمشرروب
 اذا احتاجوا اليه (قوله ثم شرط الحاجة في السير الصغير) أى الفقر نهر ومنه يعلم ان ما في السير بلائية
 حيث جعل قوله في الدرر عند الحاجة قيدا في السلاح فقط باقتناء الزوايا دون الطعام ونحوه غير مسلم
 على ان كلامه في شرح الدرر يقيد بتأثير قدا الحاجة حتى في الطعام ونحوه شيخنا (قوله وبكره الانتفاع
 بالثياب والمتاع الخ) كالسلاح والمخيل رواية واحدة في النهر عن اصحاب الاصلاح لاختلاف في اشتراط
 الحاجة فيه (قوله بلا حاجة) فلما احتاج السكك الى السلاح والثياب فجمعها حيث بخلاف السبي اذا احتج
 اليه نهر لان حاجتهم للوطأ وللخدمة وكل ذلك من فضول المحوايج زبلي (قوله ولا يبعها) أى هذه
 الاشياء لا يملك له وانما ابيع له التناول للضرورة فان بيعت قبل القسمة رد الثمن الى الغنيمة لا بد له من
 كان للبيعة وان كان بعدها تصدق به أى بالثمن على الفقراء ان كان غنيا كذا في المعطوف في التناخية
 اذا دخل العسكر دار الحرب فاصطاد رجل منهم صيد من بر أو رما وأصاب عسلا في جبل أو جوهرا أو ذهباً
 أو فضة من معدن لا يملكه أهل الحرب فان جميع ذلك يكون مشتركاً بينه وبين أهل العسكر فلا
 يخص به الاخذ فان كان الاخذ باعاً توقف على اجازة الامام لا يبيع فضولي تنهزم الامام بتقري ذلك
 فان كان البيع غير قائم أو كان الثمن انفع اجاز البيع ورد الثمن الى الغنيمة ولا يفتح البيع واسترد المبيع
 وجعله في الغنيمة وهذا استحسان والقياس ان لا تعمل الا جازة بعد الملاك ولو حش حشياً واستبقى ما
 وباعه من العسكر جاز وطلب له الثمن بخلاف ما اذا مضى المحب قصاعاً حيث يأخذ الامام وبعطيه
 زيادة الضعفة تحسراً وانظر ما السرفي تقيد هذه الاشياء بكونه غير مملوك لاهل الحرب والظاهر ان
 التقييد به ليس بالواقع وانما مادامت في معدنها فهي غير مملوكة فهو الا بالمانع من ثبوت الملك لهم اذا
 سبقت يدهم اليها (قوله ورد الثمن الى الغنيمة) ظاهر ان البيع نافذ وليس كذلك لان نفاذه يتوقف على
 اجازة الامام ان كن المبيع قائماً جوى ويمكن الجواب عنه بحمل كلامه على ما اذا كان المبيع غير قائم
 (قوله وبعد الخروج متبالياً ولا انتفاع) لزوال المبيع وهو الضرورة تنهروا لانها صارت للغنائم
 ولا يجوز اخذ المال المشترك الا باذن الشريك الا يخرج جوى (قوله وما فضل رد الى الغنيمة) زوال
 الحاجة التي هي مناط الاباحه وهذا التعليل يفيد انه لو كان فقيراً كله لكن بالضعف انما في المحيط هذا
 كله قبل القسمة أما بعدها فان كان غنياً وكانت العين قائمة تصدق بها ولو بقيتها وهالكه وان كان
 فقيراً انتفع بها نهر ولا شيء عليه ان هلك لانه لم يملكها بعد اذ صار في حكم القطعة عني وقوله في النهر زوال
 الحاجة لا يلائم ما تقدم من ان عدم اشتراط الحاجة هو الاستحسان جوى (قوله ومن أسلم منهم
 الخ) قبل اخذ قلوبهم بعده فهو عبد لانه أسلم بعدها فنقد سبب الملك فيه ولو بعد اخذ اولاده الصغار وماله
 احرز نفسه فقط بجر والمحصل ان هنأ أربع مسائل احداًها أسلم الحربى بداره ولم تنزع البناقي ظهرنا
 عليهم والمحكم ما ذكره المصنف ثانياً يخرج اليه اسلم الما ثم ظهر على الدار جميع ماله هنالك في الاولاده
 الصغار لا سلامهم بماله والا ما اودعه مسلماً او ذمياً الهبة يدها ثانياً اسلم مستأمن بدارنا ثم ظهرنا
 على داره جميع ما خلفه حتى صغار اولاده في لا تقطاع العصمة وعدم تبعيته لهم في الاسلام بتباين
 الدار من رابعها داخل دارهم مسلم تاجر او ذى بأمان واشترى منهم أموالاً اولاداً ثم ظهرنا على الدار
 فالكل له الا الدور والارضين فانهما في مشرب لا سلة عن الفتح (قوله في دار الحرب) قيده للاحتراز
 عن المستأمن اذا أسلم في دارنا حيث لا يصير محرراً ولا ولاده وماله باسلامه كما سيذكره الشارح حتى لو ظهرنا
 على داره كان ذلك فشلاً لان تباين الدار من قاطع للعصمة فيما للظهور ثبت الاستيلاء على ماله غير عزم أما
 في غير الولاد نظاهر وأما فهم فلا نهم لم يصير واسلمهم باسلامه لا تقطاع التبعية بتباين الدارين فكانوا

(بلا قسمة) أى يتنعم بهذه الاشياء
 بلا قسمة بيننا ثم ما الحاجة في السير
 السعة من حيث الثياب والمتاع قبل
 وبكره الانتفاع بالثياب والمتاع قبل
 والغنيمة بلا حاجة (ولا يبعها) أى
 هذه الاشياء المذكرة التي يبيع
 الانتفاع بها قبل القسمة حتى ان
 باعها احد منهم رد الثمن الى الغنيمة
 (وبعد الخروج منها) وما فضل
 الحرب (لا يجوز الانتفاع وما من
 معه من العلف والطعام ونحوه) وعن
 الاشياء بلا حاجة (رد الى الغنيمة) وعن
 الذئبي لرد (ومن أسلم منهم) في دار
 الحرب (أحرز نفسه)

من جملة الاموال وقوله في النهر ولا بد ايضا ان يقيد بكونه لم يخرج النيران فخرج فظهر وناعلمهم فجمع ماله في الا اولاده الصغار لانه حين اسلم سكان مستعصاهم فصاروا مسلمين فلابد ان يعلم ابتداء بخلاف غيرهم لا لقطع ايده عنهم بالقتال فيقسم كذا في الفتح اعقبه السيد المحمدي بانه خطأ أحسن لانه يقتضي ان ودعته الكائنة عند مسلم اودى في وليس كذلك كما ينبغي في كلام المصنف في باب المستامن حيث قال وان اسلم المحرم في غة فبما فظهر ناعلمهم فولده الصغير حرم مسلم وما ودعه عند مسلم اودى ففوله وغيره في مومن ثم قال الزبلي في باب المستامن ان حكم المستامن واحدا ان اسلم حصل فيها في دار الحرب فكل حكم عرف في تلك فهو الحكم في هذه واذا كان كذلك فأن يصح التقيد فنبلا عن كونه لا بد منه واماما استدلاله من كلام الفتح فانجب عجب لان صاحب الفتح بعد ان ذكر ان جميع ماله هناك في الا اولاد الصغار وكان هذا وهو ما ان ودعته عند معصوم تكون فينا دفعه هذا بقوله وما اودع مسلما او ذميا فلس فينا فانت تراه كيف نظرا في مصدر العبارة الموهمة ما ادعا ولم ينظر في عجزها فكان كما قبل * حفظت شيئا وضايت عنك اشياء * انتهى (قوله اي حفظه في المحرم) ذكر ضمير النفس على التأويل بالضم والافال النفس مؤنثة فسقط ما قبل من ان الصواب التأنيث (قوله او ودعه) عطف على لفظ كل حموي (قوله عند مسلم اودى) لانه في يده حكم اذ يد المودع كد المودع لانه عامل له في الحفظ (قوله ودون ولده الكبير) لانه غير تابع له نهر (قوله وزوجته) لما قلنا نهر (قوله وجها) لانه كجزئها وان حكم اسلامه لانه يتبع خبر الابوين ويتناول مسلم على تلك التقاليع لانه لو تزوج أمة الغير كان اولاده مسلمين ارقما نهر (قوله وقال الشافعي ما في بنتها مسلم باسلام أبيه) أي فلا يكون فينا كالولد المنفصل زبلي ونتمه وقال الشافعي لا يكون الحمل فينا لانه مسلم يتعالي به فلا يتدنا في كواله المتفصل قلنا المسلم يسترق تبعا كولد الجارية من غير مولاه فكان هذا في حق التسع بغيره البتة والاسلام لا ينافي في بقائه في بخلاف المتفصل لعدم الجزية انتهى اذاعل هذا طرمان ما اعترض به السيد المحمدي بقوله ليس هذا من اعطى الخلاف بيننا وبين الشافعي ساقط والحاصل ان كلام زبلي يؤيده من الجواب عما اعترض به المحمدي خلافا لهم في ذلك (قوله ودون عقاره) وما فيه من زرع لم يحصل لانه في ذل البازنهر وهو صريح في ان العتار يصدق بالضيعة (قوله وقيل هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف) فأبو يوسف عنده رايان وافق الشافعي في احدي الزاويتين فقال ان العتار له واباح حنيفة في الاخرى فقال انه في كذا ذكر شيئا وصرح في النهر بان ابا يوسف مع الامام في قوله الا خرو قد اشكل هذا على السيد المحمدي فقال يتأمل في اعادته ابي يوسف مع ماسبق واعلم ان موهوم قوله وقيل هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيقيدان بمحمد يقول العتار كثير من الاموال ويصرح في النهر بهذا الاختلاف يتبين على ان الدهل ثبت على العتار ولا (قوله ودون عبدا لقتال) وآمنه المقالة وجعلها لانه جزا لام دولته بالقتال ثم دعى مولا فخرج من يده وصار تبعا لاهل دارهم وفي هذا خلاف الائمة الثلاثة والظاهر معهم لانه لم يخرج من كونه ماله نهر عن الفتح (قوله وقيل لا بدع ولا ما غصب ماله مسلم اودى بعد اسلامه يكون فينا عند أبي حنيفة) قال شيئا يتأمل فيه في صحيح النظر ونقمة المسئلة انه اذا غصب من ماله مسلم اودى فاسلم فظهر ناعلمهم كان المصنوب فينا عند أبي حنيفة وقال محمد لا يكون فينا لان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة باسلامه فبقيت ماله فيها وله ان مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس لم تصرم معصومة بالاسلام بل هو محرم التعرض في الاصل لكونه مكافا وفلسا لم تصرم معصومة بالاسلام واباحة التعرض كان لدفع شره وقد اندفع بالاسلام فلما لم يتعرض له بخلاف المال لانه خلق عرضة لامتنان فكان غلا للملك على ما كان واو يوسف مع أبي حنيفة في رواية مع محمد في اخرى قاله از بلي وكذا في الجبر وقول الزبلي ولهذا لم تصرم معصومة بالاسلام متى اذا غفل في دار الحرب فلا قصاص لادبته والحاصل ان الصواب في كلام الشارح ابدال بعد بقبل وتحصل ان ما غصبه مسلم اودى

بعدم اسلامه لا يكون قتيلا بالاتفاق (قوله لانه اذا اودعه عند حربي يكون قتيلا عند ابي حنيفة) لان يده ليست مجمعة ولا مضمومة حتى جازنا التعرض لما ذكره بلي وهذا ظاهر الزاوية عن الامام وعنه انها له نهر وعلى ما هو الظاهر بردها في مقام غير ما جاء به في وصف الاصل لا يوصف نفسه كالغراب مع المسافر في التميم فلما كان الحربي قائما مقام المودع المسلم كان الواجب ان تكون يده كيد المسلم واجب بان قيام يده المودع على الوديعة حقيق وقيام يد المالك عليها حكي واعتبار الحكي ان واجب باعتبار التحقيق بمعناها والصحة لم تكن ثابتة فلا تثبت بالشك عنه والله اعلم

* (فصل في كيفية القسمة) * لما فرغ من بيان الغنيمة شرع في بيان قسمتها واقردها بفصل لكثرة شعبها وهي جعل النصيب الشائع معينا نهر وهذا هو الصحيح وقال بعض الحسابي تقرير احد العددين بقدر ما في العدد الاخر من الاحاديث يعني تقرير المال المقسوم على عدد احوال المقسوم عليه وهذا لا يتأتى الا في الصحاح جوى عن البناء (قوله للراجل) وهو خلاف الفارس كافي الصحاح ويجمع على رجل كصاحب وجوب جوى عن البناء (قوله وللغارس الخ) ولو في البحر لتأهيه للقتال فارسا وان غصبه وحضر به استحق سهمه من وجه مختلور فيصدق به على قياس قول ابي حنيفة ومجدا على قياس قول ابي يوسف مجرولا يسهم الفارس مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر احدا للشر ولكن حصصه لا ترقب الدخول فاسهم المستأجر شربلا لوعدهم علاقة ما لو كان الفارس مغصوبا او مستعارا او مستأجرا فاسترده المالك وقاتل راجلا وهذا احدى الزاويتين وفي رواية له سهم الراجل والراجل الاول ولا بد من ان يكون عدم القتال على الفارس لا يصنعه حتى لو دخل فارسا مع فرسه او ووهبه وسله او امره او زوجه في ظاهر المذهب لا يستحق سهم الفارس نهر الا اذا باعه كارهها بخرن التناخية قال الشربلاني قلت كذلك اذا اكره على غير البيع مع الزهن ونحوه واقتل ان يقول في حصة الاستئجار نظر لما تقرر من ان الاكراه لا بعدم القصد جوى ويشترط ان يكون الفارس صالحا للقتال ولو صغرا او كبيرا مضاعف صالح للقتال عليه كان له سهم ارجل الا اذا زال المرض وصار يحال يقاتل عليه بخلاف ما لو طال مكنته في دار الحرب حتى صار الماهر فساو كان الفرق حصول الارهاب بالكبيرة وورم يضاحل الصغير بخر وان قتل انسان فرسه قبل شهود الواقعة فضمنه قيمته فهو فارس وان غصبه غاصب فضمنه القيمة فهو راجل جوى عن البرجندى عن الحنابلة ولو غصب فرسه قبل دخوله او ركه اتوا بفر وادخل راجلا ثم اخذه فله سهمان كذا في الدر وفي البحر عن التناخية غصب فرسه منه قبل الدخول فدخل راجلا ثم استرده فله سهم الفارس وكذا لو ركب رجل عليه ودخل دار الحرب وكذا لو نفر الفارس فاتبه ودخل راجلا وكذا اذا ضل منه فدخل راجلا ثم وجدته فان صاحبه لا يجرم سهم الفارس الخفة وكذا لو ركب رجل الخيول يحمل على ما اذا استرده المالك من ذلك الرجل وكذا قوله لو نفر الفارس فاتبه فدخل على ما ذكره فآخذه والى هذا المجل اثنان في الدر بقوله ثم اخذه اذهو قيدي الشكل وبهذا التقرير يظهر لك ما في عبارة النهر من الخلل حيث قال ولو غصب فرسه قبل الدخول فدخل راجلا ثم استرده او ركب عليه اتوا بفر وادخل دار الحرب او نفر الفارس او ضل عنه فاتبه ودخل راجلا استحق سهم الفارس انتهى لمحمد القيد المصريح به في البحر عن التناخية وهو قوله ثم وجدته ومن هنا تعلم ما في كلام بعضهم حيث نقل عبارة الدر وعرضاها للتمرع ما بين العبارتين من الفرق (قوله وعند صاحبه والشافعي للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم) لانه عليه السلام جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهما والامام انه عليه السلام قسم خيبر فاعطى للفارس سهمين وللراجل سهما وعلل الاول على التنزيل نهر (قوله وقال ابو يوسف ايضا يسهم الفرسين) لانه عليه الصلاة والسلام اعطى الزبير يوم خيبر خمسة اسهم وجعله على التنزيل ولم يذكر الخلاف في ظاهر الزاوية ولا خلاف انه لا يسهم لثلاثة فأكثر نهر (قوله والبراذين) بفتح الباء هو الذال المجع جمع برذون بكسر الباء محيل اليهم يعني ما له وابوه عجميان ويقال له السكون ويوك وبشبهه البلبد جوى والمبرزون دار الحرب بهما (والبراذين

لا يدا اودعه عند حربي يكون قتيلا عند ابي حنيفة خلافا لما في غيرهما
العبد يكونه مقالا لان من لم يقاتل
من عبده فهو له
من عبده فهو له
* (فصل في كيفية القسمة) * يقسم
الامام الغنيمة فيقرضها اولوا قسم
ما وراءه بين الغائبين بان يسكن
للراجل سهم وللغارس سهمان
(ولو كان له فرسان) هذا عند ابي
حنيفة وقرره عند صاحبه والشافعي
للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم
وقال ابو يوسف ايضا يسهم الفرسين
أى له اربعة اسهم للفارسين ودخل
دار الحرب بهما (والبراذين

كالتعاقب) فيكون لصاحبها سهم آخر
والردون التركي من الجبل وشغله
العرب عشاق الجبل كالتعاقب
عتيق كبريا وريط وهو فارس عربي
(الاراحلة) أي لاسهم لاجل
الجمل (والفعل) ويكون صاحبها
كازابل (والعبرة للفارس والراجل
هند المجاورة) أي مجاوزة الدرب
حتى لو دخل فارسا وقاتل واجلا لضيق
المكان يستحق سهم الفارس انفسا
واما لو دخل فارسا باع فرسه او ربه
او آجره او رهنه ففي رواية الحسن عن
ابي خنيفة يستحق سهم فارس وفي
ظاهرا رواية يستحق سهم راجل ولو
باعه بعد الفراغ لم يسقط سهم الفارس
في الاصم ولو باعه في حال القتال سقط
سهم الفارس في الاصم وعند الشافعي
يعتبر حال انقضاء الحرب حتى لو دخل
راجلا فاشترى فرسا وقاتل فارسا استحق
سهم الفارس وعندنا سهم الراجل ثم
قال الجليل الدرب الباب الواسع على
السكة وعلى كل مدخل من مداخل
الزم درب من دروبها كدنا في المغرب
لكن المراد من الدرب ههنا هو البربخ
الحجازي بين الدارين اى دار الاسلام
ودار الحرب حتى لو جاوزت الدرب
دخلت دار الحرب ولو جاوزها سلم
الحرب الدرب دخلوا في دار الاسلام
(ولم يولدوا) اذا قاتل مطلقا سواء كان
قبلا ومديرا او مكاتبا (والمرأة) اذا
كانت تدأوى الجرحى وتقوم على
المرضى (والصبي) اذا قاتل باذن
الامام (والذمي) اذا قاتل اودل على
الطريق (الرضخ) اى العطاء القليل
بحسب ما يرى الامام (لا السهم) الا
اذا دل ذمي على الطريق وفيه منفعة
عظيمة للمسلمين

صاحبه وبردن قهر وغلب واصابع الجواب قاموس (قوله كالتعاقب) وكذا المحمدين والمقرق والمجني
ما يكون اوبه من البراذين واهم عريقة والمقرق ما يكون اوبه رايه برذونه ثم واقرق يضم الميم
وسكون القاف وفتح الزايع ليعني لكن في شرح الشواهد بكسر الزايع وواقة ما في القاموس مقرق بكس
كذا في شرح ابن الحلي وفي الجهره المحمدين من الناس الذي امه امة حموى عن النباية (قوله اى لاسهم
لاجل الجمل) قال في المصباح الراحلة اتركب من الابل ذكر اكان او انثى ثم قال الجمل من الابل بمنزلة الرجل
يختص بالذكراه فتفسر الشارح الراحلة بالجمل يحتاج لنكتة والناقي الراحلة للوحدة اوله نقل من الوسوفة
الى الاسمية حموى وقوله لا الراحلة يحتمل ان يقرأ بالرفع والمجرى فان كان تقدير الكلام اى لا تكون الراحلة
كالتعاقب كما ذكره في التمركان مرفوعا وان كان نقة برأى لاسهم لاجل الراحلة كما ذكره الشارح يكون
مجرورا وهذا على ما وقع في بعض نسخنا من قول لا الراحلة (قوله ويكس صاحبها كازابل) لان
الارهاب لا يقع بها غير (قوله عند المجاوزة) واعتبرت المجاوزة لانها قتال لانهم يلحقها بالخوف بها والحال
بعدد حال الدوام فلا يعزبر (قوله وفي ظاهر الاربعة يستحق سهم راجل) لان هدم القتال عليه يصنع
منه (قوله ولو باعه بعد الفراغ لم يسقط سهم الفارس في الاصم) بخلافه ما في الدرر الفتح قال واقره
المصنف من ان السقوط والاصم ملائمة بيده مظهران قصده الخفاختل ترجيح اكره يذني
اعتماد القول بعدم السقوط في المذاهب ما يقتضي الاتفاق على عدم السقوط وتندم ولو باعه بعد الفراغ عن
القتال لم يسقط سهم الفارس وكذا اذا باعه في حال القتال عند البعض انتهى وفي الدرر القهستاني
التصريح بالاتفاق على عدم السقوط ايضا (قوله ولو باعه في حال القتال الخ) بواقعه قول القهستاني
لو باعه في وقت القتال فراجل على الاصم كفى المرحوم بالله ما نقله السيد الحموى عن البناء معز بالاثر في
الاصم عندي عدم السقوط انتهى فاذا كان الاصم عنده عدم السقوط يدعه قبل الفراغ فعندنا الطريق
الاولى (قوله وعندنا سهم الراجل) وعن ابي خنيفة انه يستحق سهم الفارس لوجود القتال مع فارسا
حقيقة وهو اقوى من التقديرى زياي (قوله ثم قال الجليل الخ) في الصحاح والدرب معروف واصم
الضيق في البلاد ومنه قوله ادربا داخل ارض العدومن بلاد الروم اهو هو فعتين اى شلى اى دفع
الدال والزا كذا ذكره شيخنا والضيق بكسر الدال انتهى (قوله لكن المراد من الدرب ههنا هو البربخ
الحجازي الخ) مقتضى كلام الشارح ان المراد بالدرب ما هو الاغم من المدخل والباب فبقي الباب السكة
درب ولا دخل الضيق درب لانه كالباب لما يفتنى اليه والعرب تستعمله في معنى الباب كذا في المنساج
(قوله اومديرا او مكاتبا) وظاهرا ان البعض كالمكتاب وولد ام الولد كذلك حموى (قوله والمرأة)
ظاهرا لمخالفة انه لا فرق بين ان تكون حرة او امة او مديرة او مكاتبة او ام ولد حموى وكذا المعنة (قوله
اذا كانت تدأوى الجرحى الخ) اوتتات فلبيس التقييد بمداواة الجرحى والقيام على المرضى احداثا يا
شيخنا وكذا اذا كانت تخدم الغائبين او تحفظ متاعهم بحر (قوله والصبي) واخذون كفى للولولجية
فالمعتوه او في نهر (قوله اذا قاتل باذن الامام) هذا القيد اجدته في معنى السكت والظاهرا انه ليس
للاحتراز كذا قيل واقول نقل السيد الحموى التقييد به عن شرح الشهاب شلى واقره (قوله والذمي)
فيه تصريح بجواز الاستعانة بالكافري في القتال عند الحاجة وبه قال الشافعي واجد خلافا لابن المنذر
حموى عن النباية (قوله الرضخ) مبتدأ مؤخر خبره الطرف المتقدم حموى ورضخ كمنع وضرب والمرضاح
جرح بكسرة النون وراضخ زيد شيئا اعطاه كاره قاموس (قوله اى العطاء القليل بحسب ما يرى
الامام) لما روى من ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام كان يرض والنساء فيسداون الجرحى ويعدن
من الغنمة وقال ايضا لم يكن للرأى والعهد سهم الا ان يخذل غنائم القوم والامام سهم فل يضرب لمن
زاي وقوله يخذل ضم الداء وسكون الحاء المعجمة وفتح الذا الهمزة اى يعطى وقوله ويخذل من
الغنيمة وقول الشافعي واخذ في رواية وقال مالك من الخمس حموى عن النباية (قوله لا السهم) اى

لا يبلغ بازدياد سهم لانهم لا يساوون الجيش في عمل الجهاد (قوله حينئذ يزداد على السهم) لان الدلالة ليست من عمل الجهاد بل من التسوية لان ما يؤخذ في الدلالة بمنزلة الاجرة فيعطى بالاعمال ما جوى عن شرح الشئ (قوله وأما الجوس) شروع في بيان حكم الجوس بعد الفراغ من بيان أحكام أربعة الأجاس جوى (قوله للشيخ الخ) أفاد ما يقدم الجوس على ثلاثة أقسام وقال فاضيفان يجوز مصرف الجوس الى نصف واحد انتهى ومنه في الجبر عن الفقه وعلمه في البدائع بأن ذكروهم ليس لانهم المصارف لا لعاجب الصرف الى كل نصف منهم فكان تعدد المصارف حتى لا يجوز اصراف الى غيرهم شرب لالة وفي قوله لا يجوز اصراف الى غيرهم نظر لما في التبرع من منه المفتي ولو وضع الامام الجوس في الغنائم لم حاجتهم اليه لذلك (قوله وقدم ذوى القربى) ليقسم بينهم للذ كمثل حال الاندلس شرب لالة وذوى القربى بمعنى القرابة جوى ونقل عن البدائع ان ذوى القربى يعطون كقاربتهم والمراد اقرباؤه عليه الصلاة والسلام ذهب بعضهم الى ان المراد جميع من يكون قريبا وبعضهم الى ان المراد بنو هاشم ودهم والجهور على ان المراد قرب النضرة قرب القرابة وكان قرب النضرة لابي هاشم وبني هاشم وبني المطلب لانه عليه السلام أعماهم من خمس غنائم خير ولم يعطى بني عبد شمس وبني نوفل شئ من ان المطلب وعد شمس ونوفل كانوا اخوة هاشم فنامش عن ذلك على ان بني هاشم وبني المطلب كانوا في الجاهلية يصرقونه ولا يغير قومه جوى عن البرجندى واسلم ان عبد شمس ونوفل أعوا هاشم لانيه وأمه والمطلب أعوا لانيه وبني وورد انه عليه السلام جاء عثمان وهومن بني عبد شمس وجبرين معهم وهومن بني نوفل فقالا انا لا نكر فضل بني هاشم لكذلك الذي وضعك الله فيهم ولكن نحن وبناو المطلب في القرابة اليك سواء فمالاك أعطتهم وأجورنا فقال انهم لم يراوا معي هكذا وشك بين أصابعي في الجاهلية والاسلام بشري اني فزتهم له لانهم قاموا معه حين أرادت قرش قتله عليه السلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قرش زبلي (قوله وقال الضحاوي سقط سهم الغنيمتهم) لانهم من قبيل الصدقة فلا يحل لهم كاختيائهم قال الزبلي والاول أظهر وفي الضحاوي القدسي وعس أي يوسف ان الجوس يصرق لذوى القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل وبه تأخذ قال في الجهر وهذا يقتضي ان الغنيم على الصرف الى الاقرباء لا الغنيم فاحفظ قال في التبر وفيه نظر بل هو ترجيح لعطائهم وغاية الامراه سكت عن اشراط الفقر فيهم للعلم به انتهى رآقره في الدرر ومجمله انه احتراز عن قول الضحاوي بسقوط سهم الفقير منهم لكن نظر السيد الحموي في كلام صاحب التبر (قوله ولاحق لاغنيائهم) فان قبل فلا فائدة حينئذ في ذكر اسام الذين حيث كان استحقاقهم بالفقر والمسكنة لا بالتم احب بان فائدة دفع توهم ان القيمة لا يستقيم من الغنيم شيئا لان استحقاقها بالجهاد والقيمة صغيرة فلا يستحقها شرب لالة عن البحر (قوله وسهم النبي عليه السلام سقط بمونة) لانه حكمه على مقتضى وهو الرسول فيكون هذا الاشتقاق عليه وهو الرسالة ولا رسول بعده نهر (قوله كالصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة وهوما كان عليه السلام بصطفيه لنفسه من الغنيم قبل القيمة نهر وكانت سبعة من الصفي (قوله وان دخل جمع الخ) في المحيط عن أبي يوسف انه قدرا للجماعة التي لا منعة لها بسعة والتي لها منعة بشدة جوى عن البناء ونقل يستحقان العناية ما يقتضي تقدير ذوى المنعة بسعة البناء والتاء قبل السين ونصه المنعة السرية قال أبو حنيفة اذا دخل ارجل واحد فغنم ولا عسكر في ارض الكفر للسلين لا يجنس ما أخذ حتى يصير واسعة فاذا بلغوا ذلك فمن سر بهاه (قوله ومنعته) أي قوة بفتح الميم والدون قال في الصحاح وقد تسكن وذكر البرجندى ان المنعة جمع مانع والمراد به الاعوان والاصهار الذين يمنعون من قصد من الاعدام وقيل المراد بالمنعة القوة فعلى هذا تسكن نونه جوى (قوله بلان من الامام) وافهم كلامه انه لو كان بالاذن خمس بالاولى وفي منه المفتي دخل أربعة وخمس وثلاثة لا وفي التارخانية لو كان بعضهم باذن الامام ودهم بلانهم ولا منعة لهم فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كافي حالة الاغراضهم وهذا يثبت على ما هو

لا يبلغ بازدياد سهم لانهم لا يساوون الجيش في عمل الجهاد (قوله حينئذ يزداد على السهم) لان الدلالة ليست من عمل الجهاد بل من التسوية لان ما يؤخذ في الدلالة بمنزلة الاجرة فيعطى بالاعمال ما جوى عن شرح الشئ (قوله وأما الجوس) شروع في بيان حكم الجوس بعد الفراغ من بيان أحكام أربعة الأجاس جوى (قوله للشيخ الخ) أفاد ما يقدم الجوس على ثلاثة أقسام وقال فاضيفان يجوز مصرف الجوس الى نصف واحد انتهى ومنه في الجبر عن الفقه وعلمه في البدائع بأن ذكروهم ليس لانهم المصارف لا لعاجب الصرف الى كل نصف منهم فكان تعدد المصارف حتى لا يجوز اصراف الى غيرهم شرب لالة وفي قوله لا يجوز اصراف الى غيرهم نظر لما في التبرع من منه المفتي ولو وضع الامام الجوس في الغنائم لم حاجتهم اليه لذلك (قوله وقدم ذوى القربى) ليقسم بينهم للذ كمثل حال الاندلس شرب لالة وذوى القربى بمعنى القرابة جوى ونقل عن البدائع ان ذوى القربى يعطون كقاربتهم والمراد اقرباؤه عليه الصلاة والسلام ذهب بعضهم الى ان المراد جميع من يكون قريبا وبعضهم الى ان المراد بنو هاشم ودهم والجهور على ان المراد قرب النضرة قرب القرابة وكان قرب النضرة لابي هاشم وبني هاشم وبني المطلب لانه عليه السلام أعماهم من خمس غنائم خير ولم يعطى بني عبد شمس وبني نوفل شئ من ان المطلب وعد شمس ونوفل كانوا اخوة هاشم فنامش عن ذلك على ان بني هاشم وبني المطلب كانوا في الجاهلية يصرقونه ولا يغير قومه جوى عن البرجندى واسلم ان عبد شمس ونوفل أعوا هاشم لانيه وأمه والمطلب أعوا لانيه وبني وورد انه عليه السلام جاء عثمان وهومن بني عبد شمس وجبرين معهم وهومن بني نوفل فقالا انا لا نكر فضل بني هاشم لكذلك الذي وضعك الله فيهم ولكن نحن وبناو المطلب في القرابة اليك سواء فمالاك أعطتهم وأجورنا فقال انهم لم يراوا معي هكذا وشك بين أصابعي في الجاهلية والاسلام بشري اني فزتهم له لانهم قاموا معه حين أرادت قرش قتله عليه السلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قرش زبلي (قوله وقال الضحاوي سقط سهم الغنيمتهم) لانهم من قبيل الصدقة فلا يحل لهم كاختيائهم قال الزبلي والاول أظهر وفي الضحاوي القدسي وعس أي يوسف ان الجوس يصرق لذوى القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل وبه تأخذ قال في الجهر وهذا يقتضي ان الغنيم على الصرف الى الاقرباء لا الغنيم فاحفظ قال في التبر وفيه نظر بل هو ترجيح لعطائهم وغاية الامراه سكت عن اشراط الفقر فيهم للعلم به انتهى رآقره في الدرر ومجمله انه احتراز عن قول الضحاوي بسقوط سهم الفقير منهم لكن نظر السيد الحموي في كلام صاحب التبر (قوله ولاحق لاغنيائهم) فان قبل فلا فائدة حينئذ في ذكر اسام الذين حيث كان استحقاقهم بالفقر والمسكنة لا بالتم احب بان فائدة دفع توهم ان القيمة لا يستقيم من الغنيم شيئا لان استحقاقها بالجهاد والقيمة صغيرة فلا يستحقها شرب لالة عن البحر (قوله وسهم النبي عليه السلام سقط بمونة) لانه حكمه على مقتضى وهو الرسول فيكون هذا الاشتقاق عليه وهو الرسالة ولا رسول بعده نهر (قوله كالصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة وهوما كان عليه السلام بصطفيه لنفسه من الغنيم قبل القيمة نهر وكانت سبعة من الصفي (قوله وان دخل جمع الخ) في المحيط عن أبي يوسف انه قدرا للجماعة التي لا منعة لها بسعة والتي لها منعة بشدة جوى عن البناء ونقل يستحقان العناية ما يقتضي تقدير ذوى المنعة بسعة البناء والتاء قبل السين ونصه المنعة السرية قال أبو حنيفة اذا دخل ارجل واحد فغنم ولا عسكر في ارض الكفر للسلين لا يجنس ما أخذ حتى يصير واسعة فاذا بلغوا ذلك فمن سر بهاه (قوله ومنعته) أي قوة بفتح الميم والدون قال في الصحاح وقد تسكن وذكر البرجندى ان المنعة جمع مانع والمراد به الاعوان والاصهار الذين يمنعون من قصد من الاعدام وقيل المراد بالمنعة القوة فعلى هذا تسكن نونه جوى (قوله بلان من الامام) وافهم كلامه انه لو كان بالاذن خمس بالاولى وفي منه المفتي دخل أربعة وخمس وثلاثة لا وفي التارخانية لو كان بعضهم باذن الامام ودهم بلانهم ولا منعة لهم فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كافي حالة الاغراضهم وهذا يثبت على ما هو

المشهور ومن انه يكفي لاخذ الخمس وجود الاذن من الامام بدخوله دار الحرب وان لم يكن لهم منعة لاعلى
مقابلته من عدم اخذ الخمس عند عدم المنعة متعلقا ولو كان الدخول باذن الامام (قوله أى بأخذ الامام
خمس ما أخذوا) لانه ما أخذوا من دار الحرب قهرا فكان غنيمته فيخص عني (قوله ولا لا) لانه اختلاس
وسرقة عني والحال انه يشمل ما لو كان بالاذن وليس كذلك على المشهور لانه بالاذن التزم نصرتهم وشمل
ما لو كان بأرض الكفر عسكر المسلمين وليس كذلك ايضا لا ترى الى ماسبق عن العناينة حيث قيل عدم
الخمس فيما اذا دخل رجل وحده فغنم بما اذا لم يكن بأرض الكفر عسكر المسلمين (قوله ان ينقل) يقال نقل
نقل بالتحفيف ونقله تنقلا بالتشديد اثنان فصحتان والنقل بفتح السين الغنيمه وجعله فقال جوى عن
البنائة واعلم ان شرط جواز التنفيل ان يكون قبل الارازيدار الاسلام بدليل ماسبق من قول المصنف
ويقبل بعد الاراز من الخمس فقط وكذا نقل السيد المحمدي عن البرجندي ان التنفيل بعد القتال قبل
الاراز جائز اخذ من قوله في المداينة لا ينقل بعد اراز الغنيمه دار الاسلام لان حق الغنائم تأكد فيه
بالاراز انتهى وعلى هذا فلا فرق في جواز التنفيل بين ان يكون قبل القتال أو بعده حيث كان قبل
الاراز خلافا لما ذهبوا من تنقيد القدوري ولدر والتنوير جواز التنفيل بما اذا كان حالة القتال
ولهذا توقف في النشر فقال ولم اراز جازه قبل المناقاة وتعقبه المحمدي بأنه لا خلاف في جوازه بل هو احتراز
عن التنفيل بعد الاصابة كفى الكهريه انتهى أى اصابته الغزاة الغنيمه وأقول سبأني في كلام الشارح
ما يقتضي موافقة القدوري والغايرية وهو قوله ولو نقل بعد الفتح والغزاة لم يجز وهذا هو ارجح بدليل
ما في النهر السراج حيث قال وقيل ماداه وان دار الحرب ملكه انتهى فتعبر بكلمة قبل مشر بضمه
وقد ظهر لي ان ما مضى عليه لشارح لا ينافي كلام المصنف ولا ماسبق عن اذنيه ايضا فاذ غنيمه ما يستفاد
من كلامهما عدم جواز التنفيل بعد الاراز وهذا لا يقتضي الجواز قبله خلافا لما فهمه البرجندي
(قوله ولو نقل بعد الفتح والغزاة لم يجز) يعني وان كان قبل الاراز واعلم ان التنفيل مندوب ما فيه
من الغنم بض على القتال ولا ينافيه تعبر القدوري بلا بأس لانه ليس معاردا المستأثر اولى بل يستعمل
في المندوب ايضا قاله المصنف ولهذا عر في المبسوط بالاستحباب در ومنه يعلم الشارح لو ابدل قوله
أى ويجوز للأمام ان ينقل بقوله يستحب أو يندب لكان أولى فان قلت الغرض على القتال مأموره
بض قوله تعالى يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال فيكون واجبا فالتوجب طلق الغرض
ولو تغير التنفيل كالموعظة الحسنة وكونه مخصوص بالتنفيل مندوب لكونه ادعى الى المقصود نهر ثم حكم
التنفيل قطع حق الباقي وأما الملك فثبت بالاراز دار الاسلام عندها وعند محمد ثبت الملك قبل
الاراز كالوقسم الغنيمه في دار الحرب وتنه فائدة الخلاف فيما اذا اصاب المفل جارية واستمرها لم يحل
له وطؤها بيعها في دار الحرب عندها وعند محمد يحل جوى عن البرجندي واجمعوا ان المتخلص
لو أخذ جارية في دار الحرب واستمرها لم يحل له وطؤها نهر وجماع القائل مقالة الامام ليس شرط فلو نقل
السرية اربع وجمع العسكر دونها فلم النقل تنوير واعلم ان النقل له لومات دار الحرب كان السلب
لو تنه ولا خمس فيه خاتبة والظاهر ان السلب بموته في دار الحرب انما هو قول محمد لثبوت الملك عنده
بنفس التنفيل ولهذا قال يحل وطأ التجارية في دار الحرب بعد الاستبراء والافيشكل القول بانه على
قول الامام الاول والثاني شيئا (قوله من قتل قتيلا فله سلبه) واعلم ان الامام لو قتل بنفسه رجلا بعد
ما قال ذلك ففي القياس لا يستحق وفي الاحتسان انه ليس من باب القضاء وانما هو من باب استحقاق الغنيمه
في هجوم كلامه جوى ووجه الاحتسان انه ليس من باب القضاء وانما هو من باب استحقاق الغنيمه
ولهذا يدل فيه كل من يستحق الغنيمه سهمها أو رخصا فلا يتم بخلاف ما اذا قال من قتلته أنا فله سلبه لانه
خص نفسه فصار متحما بخلاف ما اذا قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه لانه مير نفسه بشرط الاستحقاق
السلب بقتله ان يكون مباح القتل حتى لا يستحق السلب بقتل النساء والصبيان والمجانين لان التنفيل

أى أخذ الامام خمس (ما أخذوا ولا)
أى وان لم يدخل جماعة بل دخل واحد
أو ثلث أو دخل جميع مفسرين
مناصحين لا منعة لهم بالاذن الامام
أخذ الخمس خلافا للشارح
(لا) أخذ الامام أى بجواز الامام (ان ينقل)
(والامام) أى بجواز الفتح وراز
ويجوز له عليه قبل الحرب أو زارها
الغنيمه وقبل ان تضع الحرب اوزارها
ولو نقل بعد الفتح وانزاعه لم يجز أصلا
التنفيل اعطى شيئا ليد على سهم
الغنائم والتنفيل ازيد قوله من قبل
قيل

تعرض على القتال وانما يتحقق في القتال حتى لو قاتل الصبي فقتله استحق سلبه لانه مباح الدم ويستحق
 بقتل المريض والاجر منهم والتاجر في عسكرهم والذي يقتل العبد ويخرج اليه لان بينهم صلحة
 للقتال اذ هم مقاتلون برأيهم ولا ينبغي ان يتغل بكل الساخوذ وكفي السير الكبر اذا قل الامام العسكر
 ما استمر فهو لكم بعد انجس اولم يقتل بعد انجس لا يجوز لان المقصود من التنفيل التعريض وانما يحصل
 ذلك بتخصيص البعض بشئ وفيه ابطال تغضيل العمارس على الراجل وابطال انجس فلا يجوز زبالي واذا
 اشترك رجلان في قتل حربي اشترك في سلبه ان قاومه ما وان كان عاجز فسله غنيمة وان قسده الامام
 بقوله وحده لا يتحقق سلبه ولو حكان الخطاب لواحد فشاركه ان استحق الخطاب وحده
 ولو خاب واحد فقتل الخطاب رجاين فله سلب الاول خاصة اذا قاتلها معا فله سلب واحد
 والخصار في عينه للقتال لا للامام ويقع هذا اللفظ على كل قتل في تلك السيرة ما لم يرجعوا وان مات
 الوالي او عزل فله غنيمة الساني بحر اذ امات المقتول على فوره او تاخر موته ولم ينقسم الغنيمة قبل موته
 فالسلب للقاتل لان مات بعد القصة لانه بالارزنا كذلك الغنائين فيه وان اختلف القاتل
 والغائبون في موته قبلها او بعده فالقول قوله لا يتم بكون ولو فتنه واحد فله انرف السلب لمن اخذه
 ولو سلبه المشتركون ثم وقع سلبه في الغنيمة لا يأخذ القاتل ولو جروه ولم يسلبه ثم ظهر عليه المسلمون
 فسلوه فهو للقاتل والفرق انهم يكون السلب قاطع ملك القاتل واذا لم يسلبه لم يكن كواضع شيئا زبالي
 (قوله نسبه الشئ بما يؤل اليه) بشر الى انه من مجاز الاول وقيل سعى قبله لقربه من القتل مجازا
 واقول قال الزركشي معنى قوله اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس بالفعل لا لخال النطق فان
 حقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتأخر عنه فهما مع في زمن واحد قال ومن هذا
 ظهور ان قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتلا فله سلبه ان قتلا حقيقة وانما ذكره كونه سعى
 قتلا باعتبار ما شارفته القتل لا لتحقيق فيه انتهى وصرح القرافي في شرح التنقيح بان المشتق انما يكون
 حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال بمتغا فاقبه في الماضي اذا كان محكوما به اما اذا كان متعلق بالحكم كما
 هنا فهو حقيقة مطلقة يعني سواء كان بمعنى الحال والاستقبال والماضي اجماعا وحسب فلا يجازي جوى
 (قوله بقوله للسرية) أي بخطابه لان القول اذا عدى باللام كان بمعنى الخطاطبة جوى (قوله بعد انجس)
 ليس بقيد لوقوعه بل ربع الكل جاز لان من يغفل السرية بالكل فهذا أولى نهر (قوله بعد الارزنا) هذا
 فاعا غنمه وصار بيده اما التنفيل عما يحصل من أهل حرب دخلوا دارنا فكلنا حكم نال قتالهم بدارهم بشر نباله
 (قوله أي لا من أربعة الاخماس) لان حق الغنائين به تاكد ولا حق لهم في انجس فجاز ان يغفل منه لا يقال
 فيه ابطال حق الاصناف الثلاثة وهو ايضا يجوز لانا نقول الدفع الى الغزاة باعتبار انهم من العقراء لان
 المستحق فقير غيرهم فاذا جاز صرفه لغير غير مقاتل فصرفه لغير المقاتل أولى جوى عن شرح الحملي
 وهو صريح في اشتراط الفقر ولهذا قال في الذميرة لا ينبغي للامام ان يضعه في الغني لان انجس حق
 المحتاجين فعمله للاغنياء ابطال ثمهم قال في البحر لكن تصرفه بانه تنفيل يدل على جواز الغني ومن
 الهب قول الزبالي لا يجوز للغني فان ظاهرا في الذميرة عدم المحرمة وأقول ممنوع بل هو ظاهر في
 المحرمة كما قال الزبالي لان ابطال حق الغير لا يجوز نهر (قوله والسلب للكل ان لم يغفل) لقوله عليه السلام
 لمحبي بن أي سلبه ليس لمن سلب قتلك الاما طاب به نفس امامك ولا به اخذ بقوة العسكر فتكون
 غنيمة نهر (قوله وقال الشافعي السلب للقاتل) لقوله عليه السلام من قتل قتلا فله سلبه ولاقوله تعالى
 واعلوا ما غنمتم من شئ فان الله حصه وهو غنيمة لانه مأخوذة وبالجيش وما رواه مجمل التنفيل فيحصل
 عليه ثوبه ما ينفعه بين ما تلونا من قوله عليه السلام ليس لمن سلب قتلك الاما طاب به نفس امامك
 زبالي (قوله وقد قتله مقيلا) فيه ان المحدث الذي استل به ليس فيه اشتراط ذلك (قوله في حقيقته)
 الحقية واحدة الحقائق واحتقبه واستحقبه بمعنى أي احتله ومنه قيل احتجب فلان الائم كاه جمعه

نسبه الشئ بما يؤل اليه (قوله سلبه و)
 للامام ان يغفل ويحرض (قوله للسرية
 جعلت لكم اربع) أو النصف
 وما نسب ذلك (بعد انجس) أي بعد
 رفع انجس (ويغفل بعد الارزنا) أي
 انجس (قوله) أي لا من اربعة لان قبل
 وانما قيد بقوله بعد الارزنا من اربعة
 الارزنا يغفل من الكل أو من اربعة
 الاخماس (والسلب للكل ان لم يغفل)
 أي لا لم يجعل السلب للقاتل فهو من
 جهة الغنيمة وآلة تل وغيره منه سواء
 وقال الشافعي السلب للقاتل اذا كان
 وقال الشافعي السلب لغيره وقد قتله مقيلا
 من أهل ان يسلم له وقد قتله مقيلا
 (وهو) أو السلب (مركبة) وما عليه
 من السرج والا لانه زباليه وسلاحه
 من السرج على الدابة من ماله في
 وباهمه (عنه) على الدابة من ماله في
 حقيقته وأعلى وسلاحه لغيره وما عليه
 وادبه وما عليها وما في يديه

صحاح وفي المباح المحمية العجزة ثم من ما يحصل من القماش على الفرس خلف الراكب حقبة مجازا
لانه محمول على الجحز انتهى من تسمية المحال باسم المحل شيئا

(باب استيلاء الكفار بعضهم على بعض أو على أموالهم)

والإضافة من قبيل إضافة المصدر للفاعل صيني في البناءة وأقول بل هو من إضافة المصدر للفاعل
والمفعول معا والمعنى ان يتولى بعضهم على بعض على حد قوله تعالى تحييتهم يوم يلقونه سلام أى يحيى
بعضهم بعضا بل ما هنا أظهر والاستسلام عبارة عن الاقتدار على المحل حالا لا يتنازع بالمال وما لا
بالادخار الى الزمن الثاني حوى (قوله سبي الترك الروم) يشير الى مقاله بعضهم من ان المحررى
ملك المحررى بالقهر مطلقا سواء كان من معتقده ذلك أو لا وبعضهم ذهب الى انه انما يملكه اذا رأى ذلك
واعتقده واليه اشار محمد وهكذا ذكر الفضلى في فتاواه ومن محمد في النوادر لا يملكه أصلا حوى عن
الظاهرية (قوله الترك) جمع تركى اعلم ان مافرق بينه وبين واحد بالثاء أو بالفاء ثلاثة أقوال قيل
انه جمع وقيل انما هو جمع واختاره انه اسم جنس حوى وإذا كان كذلك فلا حاجة الى ما قيل الصواب انه اسم
جنس حوى لان المشى على خلاف الاختيار لا بعد عتقا (قوله من البلدان) الظاهر التنكير حوى ولم يقل
الصواب يحمل على الجنس اذا لم يكن ثم معهود كما هنا لان الحكم غير قاصر على الترك والروم كمنسب عليه
الشارح بقوله والتقدير بهما اتفاق شيئا (قوله ملكوها) لوجود الاستيلاء على مال مباح اذ وضع المسئلة
فهما اذا كان الكل فى دار الحرب فيحصل الشراعتهم من نهر الظاهر من كلام المصنف ان الملك ينتقل
بأستيلاء بعضهم على بعض قبل الاراز شرى بليلة ونصها الاراز يدارهم قيد لغليتهم على ما لنا خاصة دون
ما استولوا عليه من اموال بعضهم لانه ذكرى الهداية مسئلة استيلائهم على اموالنا مقيدة بالاراز يدارهم
واعلى غير هاتعت اه وفيه نظرا ظاهرا كسأنى وما فى الهداية ككلام المصنف يحمل على ما اذا وجد الاراز
(قوله وملكها ما نجد من ذلك) ولو كان يثنى ارباب المأخوذ عنهم موادعة لآلم نغدرهم ولو كان يثنى ارباب
كل من الطائفتين موادعة فاقتلوا فى دارنا لا نشتري من الغنمين شيئا نفقد الملك لعدم الاراز نهر عن
الخطا وهو ظاهر انه فى بشرط الاراز لثبوت الملك لهم بأستيلاء بعضهم على بعض خلافا لما فهمه الشرى لالى
من الهداية كسأنى وفيه عن منية المفتى اذا باع المحررى ولده من مسلم فى دار الحرب عن الامام انه يجوز
ولا يجبر على الرد عن أبى يوسف انه يجبر اذا خاض المحررى ولود دخل دارنا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز
فى الزوايات كلها انتهى لان الولد دخل دارنا بالامان وفى اجازة بيعه نقض الامان حوى عن الولو الجى
وما وقع فى عبارة بعضهم معربا الى منية المفتى من قوله عن الامام انه لا يجوز ولا يجبر على الرد صواب العبارة
يجوز بخلاف لا لنافته كما هو مخط شيئا والسيد المحموى والدليل عليه قوله ولا يجبر اى المسلم على الرد
اذ لو كان غير حائرا لا جبر عليه وبذلك عليه ايضا ما قد مناه عن الولو الجى من التعليل (قوله من الاموال
المأخوذة) أى والانفس المسبية فى كلامه اكتفا فاقسم الاشارة راجع الى ما على حد الفارض ولا ذكر
عوان بين ذلك حوى وقوله عوان بين ذلك أى بين الفارض والكر أشار الى ما جازى به الى الواحد لثاؤه
بالمذكور فاقسم الاشارة عبارة عن الفارض والكر قال فى المدارك لا فارض أى منة سميت فاضا لانها
فرضت سنها أى قطعتا وبلغت آخرها وارتفع فارض لانه صفة للقرعة وقوله ولا يكر قسمة عطف عليه
عوان نصف بين ذلك بين الفارض والكر ولم يقل بين ذلك مع ان بين تقتضى شيئين فصاعدا لانه أراد
بين هذا المذكور اه (قوله وارزوها يدارهم) ملكوها لال العصمة من الاحكام الشرعية وهم ليعتادوا
بها فى حقهم مالا غير معصوم فيه لكونه نهر من ابن الساعا فى وأفاد المصنف انهم ولسلوا فلا سبيل
لاربابها علم الجبر عن الخصاوى وقيد المسئلة بالاراز لانه قبل الاراز يدار المحررى بملكها وما حتى لو ظهر
المسلمون عليهم قبل الاراز فاستردوا الاموال فانها ستكون لملكها بلا شىء حوى عن البر جندى وكذا

(باب استيلاء الكفار)
(ناسى الترك الروم) الترك جمع تركى
والروم جمع رومى والتقدير بهما اتفاق
لان المراد بهما الكفار من البلدين
(وأخذوا) أى الترك (أموالهم
ملكوها) وملكها ما يجذب من ذلك أى
من الاموال المأخوذة (ان غلبنا عايم)
أولى الترك وان غلبوا على اموالنا
وأحرزوها يدارهم ملكوها

وأما المدبر المقيد فهل يمكنه وتعليلهم بان الاستيلاء بما يكون سبب الملك إذا لاقى حلفاء بالملك فيه مشاورة
إلى أنهم يمكنون المقيد جوى (قوله ومكانتنا) وجه عدم ثبوت الملك لهم فيما ذكر ان السبب لا يفيد الحكم
الاقى محله وهو لا يفسد ويجعل والاصل ان كل ما لا يملك بالارث لا يملك بالأسر والاسترقاق جوى (قوله
يمكنون القرن) والفتنة ولو سلبنا زبلى (قوله وتلك عليهم جميع ذلك) لان الشرع أسقط عصمتهم جزاء
لجنايتهم وجعلهم ارقاء عني (قوله ملكوك) لتعقق الاستيلاء عليه عني (قوله لان المراد به الدابة) من
اطلاق النحاص وإرادة العالم بما جازى (قوله نداء فهو مصدر قياسى لفعل اللازم شيخنا) (قوله ولوا بئى الهم من الخ)
سواء كان مسلما او ذى نهر وسواء كان مسلما او ذى جوى وهو مخالف لما فى الكافي والقاية والبحر من
تقييده بالمسلم اما الكافر والمريد اذا ابق الهم يصح كونه بالاتفاق شيخنا وابن من باب تعب وقيل
والا كثر من من باب ضرب (قوله وقال عليك كونه) لان العصمة تحقق للمولى ضرورة انتفاعه به وذلك بقيام
يده وقد زالت ولاى خفية انه آدمى ذو بدية حتى اذا اودع وبعه لم يكن للمولى حق القبض فاذا
زالت بدو المولى عنه بقيان الدارين ظهرت بده على نفسه فلم يسبق حلال ذلك زبلى والتقيد بالقرن اتفقا
فالحكم فى الفتنة كذلك ونص القرن لان الاقايه فيه اكثر وقد بقوله الهم لانه لو ابق الى اهل الذمة
لا يمكن كونه اتفاقا جوى عن المفتاح والخلاف فيما اذا اخذوه قهرا وتيدوه اما اذا لم يكن قهرا فلا يمكن كونه
اتفقا وان اخذوه من دار الاسلام ملكوه اتفاقا وكذا لو اريد فائق الهم وفى العبد الذى اذا ابق قولان
بحر من الفتح (قوله وقال ياخذ العبد وماله بالقران شاء) بناء على ما مر من أنهم يمكنونه عندهما خلافا
له قبل كان يبنى على قوله ان ياخذ الكل مجانا لان العبد لما ظهرت بده على نفسه ظهرت على ما فى يده
فتفتح ظهوره بالكافر واوجب بان غاشته ان صار له بدلا ملك لان الرق يتاخر فيه لجهل الكفار بالاستيلاء
نهر اى تلك الكفار ما فى يده بوجه قول الزبلى قلنا ظهرت بيد العبد على نفسه مع المناق وهو الرق فكانت
الظواهر من وجه دون وجه جعلنا هذا ظاهرة حتى نفس غير ظاهرة حتى حق المال انتهى (قوله اى
اشترى رى مستأمن الخ) قيد بشراء المستأمن لان الجمرى لو أسرا العبد المسلم وأدخله داره لم يقتض اتفاقا
لما من عمل المتقضى عمله وهو حتى اسرداد المسلم نهر (قوله خلافا لهما) لان دار الحرب لا تاتى الملك فبقى
فى يده عبد على ما كان وكان استحقاق الزالة بالمبيع وقد انتهى بالدخول الى دار الحرب وله انه استحق
الازالة عن ملك الكافر كى لا يلقى تحت ذلة ولا يذهب ماله بلا عوض مادام فى دار الاسلام واذا عاد اليها
سقطت عصمته وبجز القاضي عن انجازه عن ملكه فاعتق عيني (قوله او آمن عبد رى رمة) قيد ايمانه
بكونه فى دار الحرب لانه لو خرج الى دار الاسلام بقرا مان واسلم ههنا بئى ان يكون فنانا عداى خفية
عتبة اعندها قياسا على ما اذا دخل رى بغير امان فاسلم ههنا فاعنده مسلم ههنا فانه يكون فنانا عداى حرا
عندهما جوى عن البرجندى (قوله اى غلبنا عليهم حتى العبد) لما ورد عن ابن عباس انه قال اعتق
عليه السلام يوم الطائف من نوح اليه من عبيد المشركين واه اجد هبى ومعنى اعتق قضى وحكم شيخنا
(قوله فهو عبد على حاله) الى ان يشتره مسلم او ذى اوحى فى دار الحرب وفى شرح الطحاوى اذا لم يخرج
الى دار الحرب فاعلم عليه لا يعتق الا اذا عرضه للمولى على البيع من مسلم او كافر فينتدب بعتق قبل المشتري اولم
يقبل لا يملك عرضه فقد رضى بزوال ملكه والتقيد بما عساه فى دار الحرب اتفاقا ولو خرج رى اغنا من
فى دار الاسلام فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باقن مولا محاجة فاسلم فى دارنا فان الامام يبيعه ويحفظ
منه مولا الحربى لا يملكه داخل بامان صارت رقبته داخله فبده بصر وقوله رى اغنا اى معاديا مباحضا واعلم
ان عتقه فيما اذا اسلم عبد الحربى ولم يخرج الى ايفاهه او عرضه على البيع قول اى خفية فقطر شربلاية
والحاصل ان العبد بعتق بلا اتفاق فى صور ولا ولا لاحد عليه لانه عتق حكى رى بخلاف ما لو اعتق
رى عبدا سياتى دار الحرب وهو فى يده ولم يخله اى قال له اخذ ابيده انت حر لا يعتق حتى لو اسلم والعبد

ومكانتنا) واعلم ان فى تخصيصهم إشارة
الى أنهم يمكنون القرن اى على أهل الحرب
(تلك عليهم) المذكور ايضا (وان ند
(جميع ذلك) المذكور ايضا (جل فاعندوه
الهم) اى الى دار الحرب (جل فاعندوه
الهم) والتقيد بما عساه فى دار الحرب لان
ملكوك) والتقيد بما عساه فى دار الحرب لان
المراد به الدابة (ولوا بئى الهم من الخ)
من باب ضرب (قوله وقال عليك كونه) (فلوا بئى
لا يمكن كونه) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
عبد بغير رضى كله منهم) ونرجسه
(فاشترى رى مستأمن الخ) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
النا) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
غيره (القرن) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
بالقران شاء) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
فى دارنا عداى حرا) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
حتى (قوله وقال ياخذ العبد وماله
وأدخله دارهم) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
عبد رى رمة) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
او آمن) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
الحرب) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
عليهم حتى) (قوله وقال ياخذ العبد وماله
اتفاقا لان الحكم لا يتصل فى العبد
الذى كذا فى الايضاح وانما قديقه
فانما لانه ان يخرج الى ايفاهه الاسلام
فهو عبد على حاله

عنده فهو ملكه وعند أبي يوسف ومحمد يعق لصدر ركن العنق من أهله بدليل صحة إقراءه عند إسماعيل في دار الحرب بالكونه ملوكا ولا ي حنيفة أنه يعق بيدها مسترق بيدها لأن الملك كإز ولا يثبت باستيلاء جديد وهو أخذه بيده في دار الحرب بخلاف ما إذا كان مسلما لأنه ليس يحمل القتل كما لا يستلزم لغيره

4 (باب المستأمن)

أى الطالب لإيمان وبعد حصول الأمان مستأن، ففتح الميم قال فى التهرى كان الاستئمان انما يكون بعد الفهر الذى يكون الاستئلاء اخوعه وتقدم استثمار الميم على الكافر ظاهر (قوله ريبا كان أو مسلما) فيه قصور فى بيان الاطلاق والاولى ان يقال ريبا كان أو معصوما للثعل الذى جوى (قوله دخل تاجرا) اضاف الدخول اليه اعاءا له بامان لانه لا يدخل الابه خلفا لما يدنو يضافته اليه اعاءا يضاف الى اسلامه منه (قوله حرم تعرضه الخ) لانه ضمن بالاستئمان ان لا تعرض لهم لتعرض بذلك يكون غدا وكذا لو اخرجهم من أهل الحرب على أهل الدار التي بها المستأمن لا تعرض لهم أيضا الا اذا خاف على نفسه لانه ان لم يخف يكون لعله كلمة الكفر يحرم بسبب البسوط (قوله لئى منهم) أى مجاورهم ولو لم يكن لهم اهل الاكل وكذا روى التاجرو ومديرة وام ولده فانه يسأله التعرض لكن لا يضمن له الامداد قضاء العدة اذا وطئهم أهل الحرب بخلاف ائمة الماسورة حيث لا طأها مطلقا ولم يضمنها أهل الحرب لثبوت ملكهم فيها بجر (قوله لانه اذا غدر لم يكن الخ) وكذا الواسر واقوماء و بهم على المستأمنين وجب عليهم ان يتقوا عودهم ومقاتلهم اذا قدر وعامله لانهم لا يكون رقابهم بل يضمنونهم فى ايديهم بتقرير على الظلم ولم يضمنوا ذلك بخلاف الاموال لانهم ملكوهم ابالا حراز وقد ضلوا عدم التعرض لاموالهم وكذا لو كان المأخوذ ذرارى الخوارج لانهم مسئولون بصر وظاهران التقيد بالمرور عليهم اتعاقى (قوله أو غير الملك بعلم) من هنا علم فى كلام العيني من المؤاخفة حيث أطلق على التقيد (قوله لا لاسير الخ) وكذا التمسك لانهما غير مستأمنين اذ لم يوجد منهما الالتزام لكن ليس لاسيران يستجيب فروجهما بل لى وظاهران التمسك كذلك جوى وأقول الضمير فى قول لا يلى وليس له ان يستجيب فروجهما للتاجر الذى اتفق امانه بتدريس ملكهم لا لاسير كما فهمه السيد الحموى على ان ساق كلامه ابنى يقتضى انه لا فرق فى عدم استباحة العروج بين التاجرو وغيره كالاسير المتاصل وصرح فى الصبر بان الاسير كالتامص فيجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة للعروج الخ (قوله فلو اخرج شيئا الخ) قيد بالاخراج لانه اذا غصب شيئا فى دار الحرب وجب عليه التوبة على لا تغسل الا بالاراد عليهم فانه المشتري شرأ ما لم يجرع من المصط ونهرو ردا اضا وكان بنى التقيد بعدم الاخراج بعد قوله لانه اذا غصب شيئا وكأ به انك على ما ستفاد من قول انصف فلو اخرج شيئا وكذا لو ابدل غصب بأخذ لئى لما كان المأخوذ غصبا واختلاسا كان اولى اذ لا فرق فى الحكم اخذ من قول المصنف اخرج شيئا (قوله ملكا حبشا بصفوا) حتى لو كان حاربه لا يصل له وطؤا ولا للمشتري منه بخلاف المشترة شرأ ما فادان حومة وطئها على المشتري خاصة وتصل للمشتري منه لان المانعة من ثبوت حق البائع فى الاسترداد وبيع المشتري انقطع حقه وهذا الكراهة لاجل الغدر والمشتري الثانى كالأول فيه ولو تزوج فى دار الحرب بارأ منهم ثم ارجعها الى دار ايمانها لم يكن لها اذى اضمرف نفسه انه اخرجها يبيعها حتى لو اخرجها كرهها لهذا الغرض بل لا عقادان له ان يذهب بزوجه حيث شاء قال فى الفقه بنى ان لا يملكها كالأول اخرجها موعلا ان أهل الحرب ائعاعا يكون الفهر اى الأسرى وظاهران ما ذكره الرواينى من دفع الزوج والصداق ليهيها صورة المسئلة فبذلك اتعاقى (قوله فبصدق به) وجوب امان لصدق بواعه صبره على ما يعطى للمشتري الثانى كالا طيب للاولى كذا فى الجوهرة وأقول هذا مقيد بما اذا علم المشتري بالحرمه بان عليه ملكه ملكا محظورا لما فى الحامية المحرمه تتعدى فى الاموال

لا يستعان طلب الامان من العدو
 حريسا كان وصلها (دخل تاجرا)
 (تة) ائى فى الحرب (معرضه
 لئى منهم) ائى من الاموال والا نفس
 مادا مواعلى نر ولهم واعا قيدا
 ما با حمله
 ولا نه اذا نر ملكه به وارتبه
 اوجبه او عبد الملك به
 الملك فينسلحوزان يتعرض لهم
 واعا قيدا تاخر لان لا يربح له
 العرض وان اطلقوه مولا (فكرو
 اخرج التاجر (نشا) من اموالهم
 وانهم التاجر (ملكه) ملكا حينا
 عتقوا فاستصدق به ائى يملك
 الذى فان اده مري او ادان هدا
 التاجر (حريسا) وغصب احدهما
 (باحه)

مع العلم بالحق في الوارثان مال مورثه حلال وان هجرته انتهى وقدم في الظهيرة بان لا يعلم
 ارباب الاموال حوى (قوله أي شيطان صاحبه) يشير به الى ان في كلام المصنف حذره واصلا
 أي حذف الفعل ووصل الفعل بغيره (قوله لم يقض بشئ) اما في الادانة فلا له ولا يه
 ولا وقت القضاء على المستأمن لانها لم تقض حكم الاسلام فيما مضى بل في المستقبل ولا يقضى على المسلم
 أصلا بساواة لعدم التزام أحكامنا واما في القصب فلانه صار ملكا لمن استولى عليه لصداقته بالامام
 قال في الشربلية هذا ظاهر في مال الحربي واما مال المسلم فله بحسب اعتقاد الحربي عدم عهده وأقول
 ليس عدم العهدة بالنظر لاعتقاد الحربي كائن بل لما قال في البناء من ان دار الحرب دار القهر والظلمة
 فإذا استولى أحدنا على مال الآخر فقد ملكه ولا يملكه بالرد حوى (قوله وقال أبو يوسف يقضى على
 المسلم بالدين) دون القصب لانه اقترن أحكام الاسلام حيث كان الاثر انهما لو خرجا مسلمين يحكم عليهما
 بالدين فكذلك هذا واجب بانه اذا امتنع في حق المستأمن امتنع في حق المسلم أيضا تحقيقا للتسوية بينهما
 زيلعي وعزاف في التمسك في ثم قال ولا يخفى منه فاعان وجوب التسوية بينهما ليس في ان يسئل حق
 أحدهما بلا موجب بل انما ذلك في الأفعال والأقامة والأحلاس ونحو ذلك كما في الفقه قلت حاصل هذا
 الكلام الجدل الى قول أبي يوسف الا ان ما في المتن هو المذهب نوح أفندي (قوله اذان) يخفف الدال
 من الادانة وقوله اذان بتشديد الدال من باب الافتعال حوى (قوله أي باع الدين) كذا في الزيلعي
 وغيره وهو ظاهر في عدم ثبوت القرض ويؤيده ما في القاموس اذان واستدان وتدين أعذبتنا والدين
 ما له أجل وما لا أجل له فقرض وادانة اشترى منه بالدين أو باع بالدين انتهى مع ان الحكم فيها واحد
 لكن في المغرب ادنته ودينته اقرضته وعلى هذا خافى الكتاب يشمل القرض أيضا نهر (قوله قضى
 بالدين بينهما) لوقوع صحبة بتراضهما وثبوت الولاية لاعتقاد القضاة لالتزامهما بالحكم بالاسلام هي
 (قوله لا بالقصب) لان القاصب ملكه لورود الاستيلاء على مال مباح ولا يؤمر بالذلة لان ذلك الحربي
 بالقصب صحيح لا خفى فيه بخلاف المسلم المستأمن اذ اقصب منهم حيث يؤمر بالرجوع في ملكه لانه ملكه
 بالحاجة ولا يقضى عليه بما يمينه او يراه وقوله لما يمينه اشرعه الى ما قدمه من ان المحظر لغيره لا يمنع المشروعة
 كالاصطبا بقوس مقصوب (قوله ولكن يؤمر القاصب الخ) زاد في الفقه ويرد الدين أيضا نهر (قوله
 برد المقصوب منه) أي من ملكه (قوله تجب الديه) لان العصمة الناشئة بالأحرار بدار الاسلام
 لا تبطل بعرض الدخول نهر (قوله في ماله) أي في ثلاث سنين حوى (قوله ولا يجب القود في ظاهر
 الرواية) لانه لا يصح استعناؤه بالعتقة ولا وجود له بدون الامام ومعلوم ان العاقبة لا تعقل العمد
 فوجب في ماله واما الخطأ فاعلم تجب عليهم فيه لان وجوبها باعتبار الصيانة ولا قدرتهم عليها مع تباين
 الدارين نهر (قوله ثم قال وقال أبو يوسف وعدها) غرض الشارح الاشارة الى اختلاف النقل عن
 الصحاحين فذهب من ذكرهما مع الامام سوى ما روي عن أبي يوسف من وجوب القصاص في العمد وهذا
 يوافق ما ذكره الشارح أولا ومنهم من ذكر ان عدم وجوب القصاص هو قول الامام فقط كذا في اختيار
 (قوله عليه القصاص في العمد) لان العصمة لا تسقط بدخول دار الحرب والقصاص حق الولى يتفرد
 باستعناؤه والجواب ان الواحد لا يجاوز القاتل ظاهرا فلا بد في الوجوب بدون امكان الاستعانة فسط
 القصاص (قوله كذا في النهاية) شرح الهداية فالسنة في متأخر فاضنجان وينقل عنه تفسير الان
 فاضنجان عامر صاحب الهداية شيخنا (قوله وتجب الكفارة في الخطأ) لا غلط في النص نهر دون
 العمد وهو قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير ربة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله (قوله وعندهما
 تجب الديه في العمد والخطأ) لان العصمة لا تبطل بالامر بالاستئمان وامتناع القصاص لقوات شرطه
 وهو المنعة ولما نه بالامر صراحة لم يدل على بصير فبقيا باقامتهم ومساقر بسرهم فبطل الاجواز زيلعي
 وهذا يقتضي موافقة الصحاحين للامام الا فتم في اشتراطه المنعة لوجوب القصاص خلافا لما نقله الشارح

أي شيطان صاحبه قدار الحرب
 (ونجرا لينا) واستأمن الحربي (لم
 يقض) لوجه منهما على صاحبه
 (بشئ) من الدين والقصاص (قال ابو
 يوسف يقضى على المسلم بالدين اذان
 أي باع الدين واستدان أي اشاع به
 اذان بتشديد الدال أي قبل الدين
 وكذا أي لم يقض لواحد منهما بشئ
 لو كانا يربين فعلا ذلك أي اذان
 أحدهما الآخر وأقصب أحدهما
 صاحبه في دار الحرب (ثم استأمنوا
 نجر مسلمين) البنا (قضى بالدين
 لا بالقصب) أي لا يقضى بالقصب
 ولكن يؤمر القاصب برد المقصوب منه
 يعني فيما بينه وبين الله تعالى (مسلمان
 مستأمنان) في دار الحرب (قتل
 أحدهما صاحبه تجب الديه في ماله)
 معلتنا سواء كان هذا أو خطأ ولا يجب
 القود في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
 هذه المسئلة في الجراح الصغير وجعل
 هذا الحكم قول أبي حنيفة ثم قال
 وقال أبو يوسف رحمه الله ومحمد عليه
 القصاص في العمد كذا في النهاية
 (و) تجب الكفارة أيضا
 (خطأ) وعند الشافعي تجب الكفارة
 في العمد أيضا (ولا يخفى في الأربين)
 المسلم ان قتله أحدهما صاحبه في
 دار الحرب مطلقا سواء كان هذا أو
 خطأ (سوى الكفارة في الخطأ) عند أبي
 حنيفة وعندهما تجب الديه في العمد
 في الخطأ وعند الشافعي تجب القصاص
 في العمد والديه في الخطأ

عن النهاية معز بالفاضل بنان (قوله ولا تثنى في قتل مسلم مسلماً أسلمته) ان دار الحرب تمنع وجوب ما يندري بالشهادات خلافاً لما في لان احكامنا لا تعزى في دارهم وحكم دارهم لا يجزى في دارنا حتى لو اسلم سرق في دار الحرب وقتل مسلماً دخل دارهم بايمان لا يجب القصاص وكذا المستأن اذا دخل دار الحرب بالاستئمان فقتل احدهما لا اثر لاقصاص هتدنا خلافاً له وصكنا المسلم اذا شرب الخمر أو زنى أو قذف في دارهم لا يجب المحذور هتدنا خلافاً له جوى من العادى اه

(فصل قوله لا يمكن الخ) هـ والاصل فيه ان الكافر لا يمكن من اقامة دائمة في دارنا لا باسرافاً ولا بجزية لانه يبق ضرراً على المسلمين لكونه عنانهم وهونا علينا ويمسكن من الاقامة البسيرة لان في منعها قطع المنافع من الميرة والمجلب وسد باب الغارات ففصلنا بينهما بسنة لانها مذهب يجب فيه الجزية ثم ان رجوع الى وطنه بعد مقلعة الامام له ذلك قبل تمام السنة فلا يسل عليه زباني وهل المراد السنة الشمسية والقمرية جوى والعن هو الجاسوس والعون الظهير على الامور والجمع الاعوان والميرة الطعام يتنازه الانسان من ماله بغيره والمجلب والجلاب الذين يحملون الابل والتم غنابه (قوله مستأمن) قيده لانه لو دخل دارنا بلا امان فهو ومما معه في مجاهدة المسلمين ولا يختص به الاستخذاء فظاهر قوله امانه يختص به ولو دخل الحرم قبل ان يؤخذ فعند أي ضيقة يؤخذ ويكون قسراً وهي قسراً ولا يمكن له ان يطلع ولا يسقى ولا يؤذى ولا يخرج من الفتح وبغارة التنوير جوى أو مرند أمن وجب عليه قود التجار الحرم لا يقتل بل يجلس عنه الغذاء ليخرج فيقتل اه وفي الجرح من الخط اذا دخل دارنا بلا امان فهو في عهد الامام اخذ قبل الاسلام أو بعده وعندهما ان اسلم قبل اخذ فهو ورور رجوع الى دار الحرب خرج من ان يكون قسراً وعاد حراً واذا ادعى الدخول بالامان لا يصدق وان قال شخص من المسلمين أنا آمنه الا ان شهده رجلان غيره واذا قال أنا رسول فان وجد معه كتاب يعرف انه كتاب ملكهم بعلامه يكون آمناً ولا يحتاج الى امان خاص بل يكون رسولاً يامن وان لم يعرف فهو زور فيكون هود من معه فشا انتهى (قوله وقيل له) أي من قبل الامام دارهم من ان يكون القاتل هو الامام أو نائبه (قوله ان اقتستنه) قيد اخاف في مجاوزة وقت مادونها ككثير وشهرين درر لكن لا ينبغي ان يلحقه ضرر ابقصمه المدة جذا در من الفتح خصوصاً اذا كان له مملات يحتاج في قضائها الى مدة مديدة نهر (قوله وضع ملك الجزية) الوضع عليه ليس بشرط فلو قال اخذنا منك الجزية لكان اظهر نهر والجزية بوزن فعلمه اسم لقال الذي يؤخذ من الذي من الجزاء بمعنى القضاة لا يجزى عن دمه جوى (قوله أي بعد ما قيل له) ظاهر في توقف كونه ذمياً على قول الامام أو نائبه ما مر حتى لو اقام سنين من غير ان يقول له شيئاً كان له ان يرجع واغلق الميسوط يدل على انه ليس بشرط قال في الفتح والوجه هو الاول وبما في الميسوط جزم في القدر وتظهر فائدة الخلاف في ابتداء المدة التي يصير باقامتها ذمياً فعلى الاول من وقت التقدم وعلى الثاني من وقت الدخول ولا جزم في حصول المكتبات الا بشرط ولومات المستأمن في دارنا وله وزنة في دار الحرب وقسماله فان قدموا كلفوا اقامة البيت ولومن أهل الذمة في دفع المسال اليهم بكفيل قبل هذا قولهما وقبل هو قولهم جميعاً ولا يقبل كتاب ما كتبهم ولو ثبت انه كتابه نهر (قوله فهو ذمي) فيجوز القصاص بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة جرحه وخنزيره بالانلاف وتحبس الذمة عليه بقتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحرم قيمته كالمسلم تنوير والذمة هي العهد فله ذمياً لا يملكه طاهداً المسلمين على ترك الحراب لان نقضه وجب الذم جوى (قوله فلم يترك ان يرجع اليهم) لان عقد الذمة خلف من الاسلام فلا ينقض عهدها ولا يمكن الذم من دخول دار الحرب محاجة واتحارة كما هو ظاهر كلام المصنف بحرقته (قوله بان دخل جوى دارنا بايمان الخ) قال الجوى فيه قصور فليراجع البحر والنهر قال شيخنا كان الاولى الامر بمراجعة الابلي لنقل ما حسب البحر عنه ووجه القصور الذي ادعاه انه بمجرد شرائه الارض الخراجية لا يصير ذمياً لانه قد بشرتم بالتجارة وصححه الابلي وهو ظاهر الرواية كذا في الصراح كذا في البحر وفيه ان الشارح لم يقتصر في تصوير وضع الخراج

(ولا تثنى في قتل مسلم مسلماً أسلمته)
مطلقاً سواء كان عبداً أو حراً سواء
الكفارة في الخطأ والقود في العهد
الدية في الخطأ والقتل في العهد
ان يقيم
(فصل لا يمكن مستأمن) * ان يقيم
(فتناً) أي في دارنا (سنة) كسالة
(وقيل له ان اقتستنه وضع عليه أي بعد
الجزية فان مكنت بعده أي بعد
ما قيل له (سنة فهو ذمي فلم يترك ان
يرجع اليهم كم لا يترك (الوضع عليه
الخارج) ان دخل جوى دارنا بايمان
واشترى ارض خارج

عليه على الشرايع قرن به وضعه عليه وحيداً فلا قصور في كلامه اه (قوله ووضع عليه خراج الارض)
بان الزم به واخضعته عند حلول وقته مباشرة وسبه وهو زراعة الارض او انفق منها اذ كان في ملكه
او زرعها بالامارة وكان خراج مقامحة لانه يؤخذ منه لامن المالك والحق في صيرورته ذمياً بتوليف
الخراج عليه اذ هو المراد من وضعه كما في الجهر من البناء فعم ما لو غصبت منه وزرعها للغاصب وهو الصحيح
وان سقط عنه الخراج بخلاف ما لو زرع المحرق ارضه الخراجية فاصطلم الزرع آفة لا يصير ذمياً لعدم لزوم
الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه وكذا يصير ذمياً اذا استعارها من ذي (قوله او نكحت قهراً) ظاهره
ان النكاح حادث بعد دخولها دارنا وهو ليس بشرط فلو قال او صار لها زوج ذمي او مسلم لكان اولي ليشمل
ما اذا دخل المستأمن بامرانه دارنا ثم صار ازوج ذمياً فليس لها الرجوع وكذا الواسم زوج الكسبية بخلاف
ما اذا سلم وهي مجبوسة بمر وذكري التهرامه وقيد بالذمي ليقيد بها ان يصير ذمياً بنكاح المسلم بالاولي
وكذا الواسم ازوج ذمياً وهذه ترد على المصنف لان يعطى للدوام حكم الابداء اه فهذا صاحب البحر
والنهر كالصريح بان كلام المصنف لا يستفاد منه حكم ما اذا صار زوجها ذمياً او اسلم وزوجها هو كناية
واذا كان كذلك فاقبل ان كلام المصنف شرط انه لو صار زوجها ذمياً او اسلم زوج الكسبية يصير ذمياً
بالا لغير مسلم ومن ذلك البحر غير صحيح وكيف يصح من ذلك المهر مع ما قد مضى عنه من قوله لو قال
او صار لها زوج ذمي او مسلم لكان اولي ليشمل الخ او كيف يتوهم استبعاد ذلك من كلامه بالاولي مع قوله
في النهر وهذه ترد على المصنف وانها انما يصير ذمياً بمجرد التقدم غير توقف على الدخول بمر (قوله
لا عكسه) لا يمكن خلافه ولو تنكحها فاعطى البتة بمهرها فلها منعه من الرجوع تنازاً في قولهم بوجه حتى
مضى حول ينفى ان يصير ذمياً ما مر من الدر ومنه على حكم الدين المحادث في دارنا رد والتمس بقوله
ولو تنكحها هنا لا احتراز عما لو كان النكاح هنالك حيث لا تملك منعه من الرجوع بمر (قوله فان رجع
اليسم) ولو لم يرد (قوله او دين عليها) أي المسلم والذي والا فصح افراد الصريح جوى (قوله حل
دمه) لانه بطل امانه وظاهر انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذمياً او بعده لان الذمي اذا لحق بدار
الحرب يصير حياً وقوله وله دية مع الخ هذه الجملة سقطت في بعض النسخ وهو لا ولي لا جواز قوله
بعوده ليس موقوف على ذلك بمر ولك ان تقول انما فرضنا كذلك ليشير الى ان بطلان امانته في ذاته لاوجب
بطلانه في ماله ففي ماله على ما هو عليه نهر وتعيه السد المحموي بان دعوى ان فرض المسئلة كذلك
يشير الى ما ذكره من اذ ليس في كلامه ما يفيد هذه الاشارة وعلى تسليمه فالكلام في الاولوية ولا شأن
حذف هذه الجملة اولي من ذكرها لا يامها مالم يس مراد او لو بعث من يأخذ الدية والقرض وجب
التسليم اليه ولو كان عليه دين مسلم اودى ينفى ان ينفى منه فان كانت الدية من غير جنس الدين باعها
القاضي روى منها نهر (قوله او ظهر عليهم) في المغرب ظهر عليه أي غلب قال في البحر فينبى منعه ببناء
للمحلول اه وسياق في كلام الشارح تفسير الظهور بالغلبة (قوله سقط دية وصارت دية نهار) اعلم ان
ما ذكره المصنف من سقوط دية وصيرورته دية في ثلاث اوجها الاول ان يظهر واعلى الدار واخذوه
الساقي ان يظهر او يقتلوه الثالث ان يأخذوه منيما من غير ظهور قوله فاذا أسريان للوجه الثالث
وقوله او ظهر عليهم بيان للاولين لانه اعم من ان يقتلوه ولا لكنه شامل لما اذا ظهر عليهم وهرب فان ماله
يبق له كاساس في فلا بد من تعيد الظهور عليهم بان يأخذوه او يقتلوه وانما صارت دية نهار خيعة لانها
في يده تقدر ان لا بد من دفع كبده قصير فيشترط لنفسه وانما سقط الدين لان اثبات البدلية بواسطة
المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق من بدالة العامة فيخص بهو ينفى ان يحسب العن المصنوعة
كالدين لعدم المطالبة وليست بد الغاصب كبد والزن للزمن بدية عند أبي يوسف وعند محمد يساع
ويوفي دية واز بادة في و ينفى ترجمه لان ما زاده على قدر الدين في حكم الدية بمر وذكري التهرام
الوديعة انما كانت فيشار امانتها في يد حاكم ولا كذلك الرهن وتعيه المحموي فقال قوله ولا كذلك الرهن

وضع عليه خراج الارض أي ونف
عليه صار ذمياً (او نكحت) حرية
(ذمياً لا عكسه) أي ان دخل جري
دارنا بامان فتنزوج ذمياً فيرجع
اليهم ان شاء ولا يصير ذمياً (فان رجع
الحرق المستأمن (اليهم) وله دية عند
المسلم في دارنا (او) عند (أي اودين
عليه ما حل دية) وماني دار الاسلام من
ماله على خطير أي شرف الزوال (فان
اسر) الزاجع (او ظهر عليهم فقتل
هذا الزاجع بعد الغلبة (سقط دية)
ولا يصير فينا (وصارت دية نهار)

لا يشبه ما الكلام فيه لان الكلام في الزائد وهو امانة غير مضمون كالودعة فيكون في يده حكا واليمين
المؤجرة كالعين المضمومة تصير في شأنه وان لم ان المسنف لو ابدل قوله وصارت وودعته فشا قوله
وصار ماله في شأنه لان اولي الاخصوصية للودعة لان ما عندك بركه ومضاربه وما في يده كذلك ثم اهل
ان ماله وان كان غنية لا يخس فيه وانما يصرف مصرف الخراج والجزية لانه مأخوذة بقوة المسلمين عند
أبي يوسف وقال محمد بن كوكب في شأنه لغيره التي أسرت الرجل ويعتق مدمر الذي ذره في دارنا وأم ولده
بأمره يهر وأعلم ان ما على به في النهر سقوط الدين من ان اثبات الدعي عليه بالمطالبة وقد سقطت ولا طر يق
لجعله في شأنه لانه الذي يؤخذ قهرا ولا يتصور ذلك في الدين تعبه الحموي بأن الصواب ان يعلل بأن الذي
ما تبيل من أهل الشرك بعد وضع الحرب وأزارها وصيرة الداردار اسلام وليس الذي من هذا القبيل
وأما ما عليه به فانما يناسب الغنية لا التي وقد كوفي موضع آخر ما نصه قوله ولا طر يق لجعله في شأنه
في الزايلي والمراد به الغنية اذ هي التي تؤخذ قهرا كما تقدم وأما الذي أخذ بعد الغنى ونقل عن المفتاح
ان الذي ما يرجع إلى جماعة المسلمين من مال الكفار من الغنية والخراج وقال بعض الشارحين ما يصل من
أموال المشركين له (قوله وعن أبي يوسف ان الودعة الخ) لان يده فيها أسبق فكان بها أحق زبلي
(قوله وان قتل الراجح ولم يظهر عليهم أومات الخ) فيه قصور اذ لا يظهر وأهلهم فغير كان كما كذلك
كان في البحر ونصه وفي وجهين يبقى ماله على حاله فيأخذ من كان حيا أو ثمنه ان مات الأول ان يظهر وأهل
الدار فيهرب الثاني ان يقتلوه ولم يظهر وأهل الدار أو يموت لان نفسه لم تصير مغنومة وكذلك ماله ولو عبر
بالدين بدل القرض لكان أولى لبطل سائر الدين انتهى فان قلت فعلى هذا يشكل جعله هذا الودعة
وجهين لانها ثلاثة قلت كانه ادخل القتل في الموت (قوله وله زوجة) اعلم ان مرجع الشارح بقوله وقد
كان له زوجة أولى من مرجع العيني وغيره كالنهر حيث قال والحال ان له زوجة لم يافيه من المحافظة على
انما عارب المتن على حاله حموي (قوله صغيرا أو كبيرا) مقتضا ان يقرأ الولد في كلام المصنف بفتح
الواو واللام وكلام الزايلي يقتضي ان يقرأ بصيغة الجمع يضم الواو وتكون اللام لانه قال أي صفار وكار
(قوله فاسلمها) أي في دارنا وصار ذمانهم (قوله فالسكلى في) أما المرأة وأولاده الكبار فغلبهم
حريون كبار وليسوا بنساع وكذلك ما في نطقها وكانت حاملا لانه سرها وأولاده الصغار غلبا شربا
التبعة في الاسلام اتحاد الدار ومفقود فلسوى الصبي في هذه المسئلة وصار في دارنا فهو مسلم تعالاه
مع بقاء كونه في شأنه وأما أولاده فلانها لا نصير محرزة حرا بنفسه لاختلاف الدار وقوله عليه السلام عصوا
معي دماءهم وأموالهم ليس على إطلاقه بل بالنسبة لئال الذي في يده وما في معناه بجر (قوله وارأسلم
ثمة) أي المذكور لان التكرار اذا أعدت معرفة تكون عيناً حموي (قوله فولده الصغير مسلم) لان
الدار محقة (قوله وما أودعه عند مسلم أودعيه قوله) لان يده بخبرته ويده كيد بجر (قوله وغيره)
شامل لعين المغنومة في يد المسلم أو الذي فتكون في شأنه التلب بجر (قوله وما في يد حري)
لان يده ليست بمحرمة وكذا عقاره زبلي (قوله أي غنية للغانين) بشر الى ان الذي بمعنى الغنية
بمازاج حموي (قوله ومن قتل مسلماً الخ) المسئلة زبانية مسلم قتل مسلماً الأولى له خطا فدية على عاقلة
اللام مسلم قتلته عمدا فالامام بالخيار ان يقتل أو يصالح على الدية وليس له للعفو مسلم قتل حيا قد
أسلم بعدما حان ما بان خطا فديته على عاقلة كما تقدم مسلم قتلته أي الحربي بعد اسلامه عمدا فالامام بالخيار
كما ترشعنا (قوله والحال انه لا أولى له) هذا أولى بما ذكر في المفتاح من جعله جملة قوله لا أولى له أي
لا يعرف له ولولا لاضر ولا غائب صفة بمسألة ذكره السيد الحموي من عدم جواز الفصل بين الصفة
والموصوف (قوله وأقتل حيا حان ما بان فاسلم) قده في النهر بما اذا لم يكن له ول في دارنا قال وهذا
تعارف موضوع المسئلة فقوله في البحر لو اقتصر على الأولى لعان الثانية فيه نظر انتهى وسيأتي في المرح
التصريح بما يفيد ما افق ما ذكره في النهر قال الحموي وفي النظر نظر اذ وجود الولي في دار الحرب كالوجود

ومن أبي يوسف ان الودعة تصير
مملوكة للودع (وان قتل الراجح ولم
يظهر عليهم أومات) الراجح حموي
وودعته فلو رثته (فقد علم حموي
عليه في حاته فان حان حري ما بان
وقد كان له زوجة فدية ولد) سوء
كان صغيرا أو كبيرا (ارسل اودع
بعضه عند) بعضه عند (أي
بعضه عند) (حري فاسلمها) أي
في دارنا (ثم يظهر عليهم فولده الصغير
أسلم فغلبا فان ظهر عليهم اودعي
حرم مسلم وما أودعه عند مسلم أولاده
حرم مسلم وغيره) كالمرأة (في) أي
قوله وما في يد حري (في) أي
الكبار وما في يد حري (في) أي
غنية للغانين (ومن قتل مسلماً خطا
فدية له) (أولاده) أصلا لاضر
(وإن قال انه لا أولى له) (حري ما بان
ولا غائب) (أو) قتل (حري ما بان
ما بان فاسلم فديته على عاقلة) أي
على عاقلة للغانين

الا ان يحضر فذبح فيكون المال له فله رزنتي (قوله للامام) أي حق أخذه له فبعضه في بيت المال وهذا هو المقصود والافهم القتل الخطأ معلوم ولهذا يذكر الكفارة تنهرا وانما كان حق الأخذ للامام لعدم الورثة ولهذا قبل المصنف المسئلة بأنه لا ولي له (قوله أولي سلم) عريحي في عدم وجوب الدية بقتله كالمرتد واستسكاه السيد الحموي بأن المستأمن لا يحل التعرض له فكيف لا تجب الدية بقتله وقد يقال لا يلزم من حرمة التعرض له ودمه ان يكون معصوم النفس لان حرمة ذلك انعقد الايمان لا لكونه معصوما انتهى وأقول ما منى عليه الشارح موافق لما في النهاية من هذا الحل وهو مخالف لما في ازبالي آخر كتاب الجنائيات ونصه ودية المستأمن مثل دية الذمي في الصحيح وقال أيضا ودية المسلم والذي والمستأمن سواء فكان ما هنا على غير الصحيح شيئا (قوله القتل أو الدية بطريق الصلح) لان موجب المعذوم القود عينان لا الدية وان كانت أنفع للسليمن من قتله لكن قد يعود عليهم من قتله منفعة أخرى وهي ان ينزح أمره له وتعمل كلامه القطع فان قتل خطأ فالدية للامام قتله الملتقط وغيره وان قتل معذوم كان في الكتاب وهو قولنا وقال أبو يوسف ليس له القصاص لانه لا يتخلو عن الوارث غالباً وهو محتمل فكان فيه شبهة وهو سقط بها ولمعنا ان الجهول الذي لا يمكن الوصول اليه ليس بولي لان الميت لا يتغير فيه فتنتقل الولاية للسلطان كما في الارث زبلي وهو يفيد ان من لا وارث له - ولو ما فاز به لميت المال وان احتمل ان يكون له وارث - وكذا من لا وارث له ظاهر اذا أوصى بجميع ماله فانه يعطى كل ماله وان احتمل ان يحيى وارثه لكسر بعد الثاني بحر وتعه في النهر ونص عبارة من لا وارث له معلوم بره بيت المال قال شيخنا المصري في كتب المذهب ان بيت المال غير وارث وانما يوضع مال من لا وارث له فيه امانة ليصرف بمصارفها أي مصارف بيت المال (قوله بطريق الصلح والتراضي) لا يقال ترد من له الحق وجوب سقوط القصاص كالملك اذا قتل من وفاء له وارث غير المولى لانا نقول السلطان هنا نائب عن العامة فصار الولي واحداً بخلاف مسئلة الكتاب زبلي وهل اذا طلب الامام الدية يتقبل القصاص مالا كما في الولد فليتأمل شربلية وأقول اعني بتمام الصلح والتراضي ظاهر في انه لا يتقبل مالا بمجرد طلب الامام الدية بخلاف الولي بل لا بد من رضا القاتل هنا كما في النهر حيث قال والواجب في المعذوم ان يقتل قصاصاً والله به صلحاً برضا القاتل لكن ذكر بعد ما في ذلك فقال والتخارج الى الامام فايها ما رأه صلح فله انتهى فأمر كلامه يقتضي عدم اعتبار رضا القاتل وهذه مناقضة ظاهرة والجهل من السيد الحموي كيف نقل عبارة النهر برمتها وأقرها (قوله لا العفو) أي ليس له العفو لان الحق للعامة والامام نائب عنهم فيما هو انفاً لهم وليس من التظرس اقطاع حقهم بخلاف نهر (تقبة) الدار داران عند نادار اسلام ودلحرب وعبد الشافعي الدنداد واحدة والبلاذجراؤها فلا تغتفر احكامها وعلى هذا الاصل مسائل منها حقوق المرتدين بعد الحرب ومنها وقوع الفرق بين الدارين جوي عن البناء والفرق جمع فرقة وذكر ان قاري الهداية سئل عن الجبر الخامن دار الحرب أو الاسلام فاجاب بأنه ليس من احد الفريقين لانه لا قهر لاحد عليه اه قال لكن في شرح التنظيم لما في صلح الجهره حكم دار الحرب انتهى

(باب العشر والتخراج والجزية)

بأن لنا مؤمنين الذي يهدبان ما يصير به ذمياً وذكر العشر لتتيم الوفاة بالمالية بحر وقعه لما فيه من معنى العادة لكن فيه منوثة الباب بالسبب بمقصود وقد استقصه الجرجاني نهر ومن ثم قال في الفتح حقه ان يقول باب التجراج لانه لسان وظفة متاعيل الذي جوي (قوله من غلة الارض) أو الغلة جوي من المغرب (قوله ثم عي ما يأخذ السلطان خراجاً) مجاز من اطلاق السبل وارادة البعض أو من اطلاق السبب وارادة السبب جوي (قوله كلها عشيرة) وان سبقت بما التجراج لان وضع التجراج من شرطه ان يقر اهله بأعلى للكفر كما في سواد العراقي وشركوا العرب لا يقبل منهم الا الاسلام والصلح

ويبنى على هذا لا يصح بيع الامام ولا شرائه من وكيل بيت المال لشيئ من اهل مال المسلمين
 كنظر ولي البيت فلا يجوز له بيع عقاره الاضروا عدم وجود ما يتفق سواه وهذا على رأى المتقدمين
 اما على رأى المتأخرين المقتضى به فيزاد ما اذا رغب فيه بضعف قيمته فكذلك يقول الامام يبيع العدة لغير
 حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته بحره ولو اراد السلطان ان يشتري نفسه بامر غيره بان يبيعهام يشتريها
 منه لنفسه واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل هو الصحة وبهذا عرف صحة الوقف في
 الارض المنقولة بالشرع من بيت المال وان شرط الواقفين يجب اتباعها لانهما باقية على حكم بيت المال
 كما قد توهم وعرف انه لاخراج على اراضى سائر لان الامام قد اخذ الفلن لبيت المال فلا يمكن بعده ان
 يصحكون المنفعة له كلها او بعضها شيئا من النفع المرضة واعلم ان ما سبق من التهم من قوله ولو اراد
 السلطان ان يشتريها بامر غيره بان يبيعهام الخ لعل الصواب بامر غيره بان يشتريها بان يقال ما سبق من
 ان شرط الواقفين يجب اتباعها يقتضى تعين المكان الذي يبيعه الواقف للقرية وما في الاشياء من كتاب
 الوقف ما يوجب خلاف ذلك امام قول واضعيف كما في حاشية المحمى (قوله واقرأه عليه) حذفه بعضهم
 لانه ليس بشرط في كونها خارجة اما الشرط عدم قيمتها عن الغطاء ويكره ان يجعل كلام المصنف
 عليه يجعل اقرار الال كناية من عدم القيمة ومعلوم ان المذهب في الكسبية انما هو الا لازم للمازول حتى
 تصح الكسبية وان استعمال ارادة المازول كما حققه السعدى التلويح جوى (قوله نخرأه) اما السواد فلان
 عمر وضع عليه المخرج بمحض من العهدة وكذا على مصرحين فتحها عمرو بن العاص سنة عشرين من الهجرة
 واجتمعت النخبة على وضع المخرج على الشام حين افتتح عمر رضى الله عنه بيت المقدس ومدن الشام كلها
 فتحت لمسلم وارضها فتحت حنوة على يد يزيد بن ابي سفيان وغيره واختلف في دمشق هل فتحت لمسلم
 او حنوة واكثر العلماء على انه استقر امرها على الصلح وقيل بل فتح بعضها لمسلم وبعضها لحنوة ونص ابن
 اسحاق وابو عبيدة ان فتح دمشق كان سنة اربع عشرة من الهجرة واما ما قرأه اهلها فلان الحاشية
 الى ابتداء التوظيف على الكافر والمخرج البقي بلسان فيه من معنى العقوبة لانه يشبه الجزية التي هي
 عقوبة على الكافر ولان في المخرج تغليبا ولهذا يجر عليه وان لم يزرع لانه يتعلق بعين الارض واما العشر
 فينتقل بالخسار وكذا تصح كون نخرأه ايضا لقول الهاء غير اهلها جوى واعلم ان نقل اهل الذمة من
 اراضهم الى ارض اخرى يصح بعذر كان لا يكون لهم شوكة فيخاف عليهم من اهل الحرب او يخاف علينا
 منهم بان يخبر بهم بعورات المسلمين ولم قيمة اراضهم او ملها مساحة من ارض اخرى وعليهم خراج هذه
 الاراضى التي استقلوا اليها وفي رواية نخرأه القول عنها والاول اصح شربلاية (فسرع) للسلطان
 جسس الغلة حتى يستوفى المخرج جوى من المقتاح (قوله ارض موات) صوابه ارض موات لان مقتضى
 هذا المخرج ان يقرأ موات بالمجرى كلام المصنف ولا وجه له الانحذف المضاف الذي هو ارض واتباعه عمله
 وهو شاذ لا يقاس عليه جوى وهذا على ما وقع في بعض النسخ التي وجد فيها الغلة ارض من كلام الشارح
 واما على ما وقع في بعضها من انها من المتن لا حذف والسيد انما كتب على النسخة التي فيها حذف
 المضاف وابقا موات على جوهه وكون الفعل مبينا للفاعل شيئا (قوله يعتبره) لان خبر الشيء يعلى له
 حكمه عيني (قوله وان كانت بن النخري والعشيرة فخرية) رها به لحساب المسلم (قوله وقال محمد
 ان احباها عباد السماء الخ) لان سبب انما هو المحاذة هو الماء فكان اعتبارها اولى عيني والخسار قول
 ابي يوسف جوى عن القراء حصارى (قوله اوعين استنبطها) اى في ارض عشيرة ددر (قوله اوبئر
 خرفها) في ارض عشيرة ددر (قوله اوما الفرات) هو نهر الكوفة (قوله ودجلة) نهر بغداد وجوز
 في القاموس في الدال الكسر والفتح نوح افندي (قوله وجيكون) نهر رمز وحيكون نهر بخندمن
 ارض الهند ومن هنا طهران ماني الدرمن قوله سيحون نهر بخند لا يضاف ماني الصالح من قوله سيحون
 نهر بالمند خلافا لما ذكره نوح افندي واعلم ان عبارة القاموس على ما ذكره نوح افندي تفيدان سيحون

(واقرأه عليه) او صلحهم نخرأه
 (ولواحي) واصلح وذرع ارض موات
 يعتبره (عند ابي يوسف فان كانت
 بن النخري فهي نخرأه وان كانت
 بن النخري فهي عشيرة وقال
 محمدان احباها عباد السماء اوعين
 استنبطها اوبئر خرفها اوما الفرات
 ودجلة وحيكون والافرات
 لا يملكها احد فهي عشيرة وان
 احباها عباد نهر

نهران أحدهما بجاور النهر والآخر بالهند ونص عبارة سيجون نهر عمار والنهر ونهر المند انتهى
 بقى ان يقال ما سبق من ان جيحون نهر ثم ذكر مصرع به في الذر ولكن ذكر كروح أفندي انه مختلف لما في
 القاموس والأصح في القاموس جيحون نهر عوارزم وفي الصحاح جيحون نهر بلخ (قوله حفروها
 الاعاجم) مقتضاه ان بقرانهر بضم النون والمساء ليكون صبغة جمع (قوله كنهر الملك) هو كسرى
 جوى (قوله يزدجرد) ملك من ملوك الجعم جوى عن النهاية وهو بفتح الجيم وسكون الزاي المعجمة وفتح
 الدال المهملة وضم الجيم وسكون الراء المهملة وآخر مدال مهملة شينا (قوله وان كان في حيز أرض العنبر)
 فزاد وقال أو أحيائها بياء العنبر لكان أولى دفعا للأبواب إذا الظاهر من كلامهم انه إذا كان ذميا فليطه
 الخراج مطلقا لا اتفاق واقتصار الشارع على قوله وان كان في حيز أرض العنبر وهم ان التقيد بالنسبة
 لا يقول إلى وصف فقط (قوله والبرصة عشرية) لأجماع الأصحاب عليه والقياس ان تكون نواحية
 لأنها فمحت عنوة وأقر أهلها عليها وهي من جملة أراضي العراق ولكن ترك ذلك باجماعهم رد ذكر خارج
 من القياس مكة تعظما لما دخل به في الهداية وجه القياس من ان البرصة من حيز أرض الخراج فليس
 بظاهر نهر عن الزبلي لانه انما يعتبر المحجر في الجهات الخ (قوله وخارج جوب الخ) لانه الملقول عن
 عمر فانه بعث عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليان فمهما سواد العراق فلبثت ستة وثلاثين ألف الف
 جوب ووضع على نحو ما قلنا بمحض من الصحابة من غير تكبر فكان اجماعا ولا ان المؤمن متناهية يصيب على
 اخفها الاكثر وعلى أكثرها الاقل وعلى الوسط الوسط الزبلي بيان تفاوت المؤمن ان الكرم اخفها لانه يتيقن دهرها
 مديد او الزرع أكثرها مؤنة احتياجه الى الكراب والقاد البذر والمعاد والدياس ونحو ذلك في كل سنة
 والاطاب ينهأ ما بين الاخف والاكثر لانه لا يحتاج الى الذكر كل عام ولا تدبر فيها وندوم اعواما كدوام
 الكرم قال في البناء وهذا الذي قاله الشراح باعتبار دارهم وأما في بلاد مصر في كل سنة ترزعونها جوى
 وهذا ان للخراج الموظف لان الخراج على نوعين خراج مقامية ان كان الواجب بعض الخراج كالجس
 ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شئنا في الدفعة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض ولا يتكرر الخراج
 بتكرار الخراج في سنة لوموظف وان كان خراج مقامية بتكرار لعلقه بالخراج حقيقة كالعشروا زاد على
 النصف في خراج المقاسمة تنوير وشرحه وينبغي ان لا يتقص عن الجس ضعف ما يؤخذ من المسلمين
 شربلالية وحذيفة بضم الحاء المهملة وفتح النون وحذيفة بضم الحاء المهملة وفتح الدال المهملة (قوله صلح
 للزرع) بان يبلغ الماء كما سيذكره الشارح (قوله مما يزرع في تلك الارض) وهو الصبي شربلالية عن الكافي
 ومقابله ما في الدر رحمت خيمه في الصاع بين البر والشعير ذكر في النهر ما قصه وانما خلافه أنه يؤخذ من
 كل مزرع فيه لا يفيد كونه من حنطة هو الصبي انتهى ففصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال (قوله ودرهم)
 من أجود النقود ياتي وفي الجوهرة معناه ان يكون الدرهم من وزن سعة وهو ان يسكون وزنه أربعة
 عشر قيراطا شربلالية وفيه تأمل جوى لان الجوهرة ترجع للوصف واعتبار الوزن المذكور فيه يرجع
 للقدار فلا يصح ان يجعل أحدهما يلبا لآخر والحاصل انه يشتر في الدرهم شئان ان يكون جسدا
 وان تكون العشرة منه بوزن سبعة (قوله الرطبة) بالفتح والجمع الرطاب وهي القناب والخيار والطابع
 والباذنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطاب مثل الكراث شربلالية وذكر العيني ان الرطبة البرسيم
 والقرطم في لغة أهل مصر وفي العناية الرطبة اسم للقضب معاد رطب انتهى وقوله لم القضب كذا
 بخطه بالياء والذي في العناية للإتافي القضب وفي المصباح القضب وزن فليس الرطبة وهي القفصة
 وقال في البارغ القضب كل نبات اقصى فاك عاريا شينا (قوله التمل) قد به لانها كانت متفرقة
 في جوارب الارض ووسطها مزروعة فلا شئ فيها وكذا الوغرس اشجار وغمره بجر (قوله عشرة دراهم)
 هكذا وظفه عمر والمموظف فيه كالزعفران والبستان وهو كل أرض لمسا حاطة بحنطة وفيها تخيل

حفروها الاعاجم كنهر الملك ونهر يزدجرد
 فهي نواحية وهذا اذا كان لهي محلا
 واما اذا كان ذميا فليطه الخراج وان
 كان في حيز أرض العنبر وهو
 عشرية خلد في جوب للزرع
 الاستحسان وخارج جوب الارض
 صلح مما يزرع في تلك الارض
 وان لم يصلح لنبلة الماء او
 (ودره) وفي جوب الرطبة
 نعوها لا يصح شئ وفي جوب الكرم
 خمة دراهم وفي جوب عشرة
 التمل وانقل التمل عمل
 دراهم ونفي بالتصل الذي يعمل
 بعضه ببعض على وجه يكون الارض
 منقولة به

مفترقة وانهار بوضع عليه بحسب المفاقة ونهاية ان يبلغ الواجب نه فالحراج ولا تزال عليه وسكت
 من خراج المقاطعة وهو اذا من الامام عليهم باراضهم ورأى ان يضع عليهم جزءا من الحراج فانه يجوز
 ومنه بل ان خراج المقاطعة هو خراج المقاطعة (قوله والجرب ستون ذراعا) قال في السكاني هذا
 باعتبار عادتهم وليس بتقدير لازم فيعتبر في كل بلد متعارف أهل انتهى وهذا يقتضي ان يعتبر في مصر
 الفدان فانهم لا يعرفون غيره. لكن ما في السكاني من ردود والمعلول عليه ما ذكرنا من التقدير بحسب الغنغ
 وقيل الجرب ما يندفعه مائة رطل وقيل ما يندفعه من الحنطة ستون منا وقيل بحسب منا جوى عن
 البنابة (قوله يزيد على ذراع العامة) بقية والقفضة أربعة أصابع بحسب المغرب (قوله وهي
 سبع قضبان) الغبير راجع لذراع كبرى والفدان سبعة عشر ألفا وسبعائة وثمانية وسبعون
 وثلاث ذراع شينا (قوله وان لم تطاق الخ) معنى عدم الاماقة أو الحراج منها لا يبلغ نصف الحراج
 الموظف فينقص منه الى نصف الحراج بحسب الخلاصة وفي المداينة في بلادنا يعني فرغانة وظفوا الحراج
 من الداهم في الاراضى كلها قال في البحر وكذا في غالب اراضى مصر بخلاف ارضى الصعيد فان غالب
 نواحيها قال في النهر وهذا غفلة عما نقله عن الغنغ من أن المأخوذ من اراضى مصر اجرة لا خراج
 وأقول ليس هذا غفلة عما بل معنى قوله فان غالب نواحيها في أى مأخوذ منها على صورته الحراج وان
 كان في نفس الامر ليس خراجا بل اجرة فالمراد على هذا التأويل ما قدمه أو يقال هذا بالنظر لما
 كان يؤخذ منه فانه مما كان وجوده المسالكين للاراضى جوى في أن قال ظاهره تعليق جواز انقصان
 بعدم الاماقة بهم أنه لا يجوز معها الا أنه في الدراية قال دل قوله لم يعرفوا الطاق على ان النقصان
 عند قوله ربع يجوز ان لا يباع لانه لا يجوز ان النقصان عند قسامة المفاقة فعند عدم المفاقة بالاولى انتهى
 ولو قيل بوجوده عند عدم الاماقة ويجوز ان عند الاطاقة لكان حسنا وعليه يحصل ما في الدراية نهر
 وأقول كيف يحصل عليه ما في الدراية وقد صرح بالجواز فهما الآن قال الجواز لان الوجوب جوى
 وهذا على تسليم ما ذكر في الدراية من الاولوية يتناهي ما ادعاه من - حوازل النقص عد المفاقة ولهذا
 تعقبه المحموى بان هذا الجواز لا يستلزم من الحديث حتى يترتب عليه الاولوية بل النقص عند عدم
 الطاقا حائز من غير اولوية اهـ (قوله وأما اذا أراد الامام توظيف الحراج الخ) ومنه تعلم التحال في كلام
 القرا حصارى لان ظاهره بعيد ثبوت خلاف مجمد حتى في الارض التي صدق بها التوظيف عن عمر وليس
 كذلك (قوله أوزاد على قطعة عمر) صوابه وزاد جوى (قوله وهو العجج) ظاهره ما نقله السيد
 المحموى عن القرا حصارى بقدر ترجع مذهب محمد (قوله ولا خراج ان غلب على ارضه الماء) او انقطع
 كذا حكم الاجرة في الارض المستأجرة شرب لالاية لانقاء النماء التقديرى المعتبر في الحراج وهو التخل من
 الزراعة ددر (قوله وأصاب الزرع آفة) لان لاصل اذا هلك بعل ما يتعلق به ددر روفه اشار الى ان
 المراد ذهاب كل الحراج وأما اذا ذهب بعضه فان في مقدار الحراج ومثله بان في مقدار درهمين وقدر ين
 بحسب الحراج لانه لا يزيد على نصف الحراج وان بقي أقل من ذلك يمتنع نصفه لان النصف عن النصف
 قريبى قال في البحر والمواب ان سطر الى مقدار ما تفتي ثم سطر الى الحراج فيجب ما تفتي من الحراج
 فان فضل منه شئ اخذ منه مقدار ما بينا وما ذكر في السكاني ان الحراج يسقط بالاصطلام محمول على ما اذا
 لم يسق من السنة مقدار ما يمكن ان تزرع الارض اما اذا بقي ذلك لا يسقط واطلاق الآفة وهو عقيد بالآفة
 السماوية التي لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والاحتراق وشدة البرد بخلاف ما يمكن الاحتراز منه ككل
 القردة والسباع وانعام حيث لا يسقط الحراج وهو الاصح وجعل في البحر من هذا القبيل ما لو اكل
 الزرع المودة والغارة وخالفه في النهر في المودة لانه لا يمكن الاحتراز عنها وقد زرع لانه لو ملك
 بعدا لم يحصل لا يسقط وقد خراج لان الاجرة تسقط بالاولين وأما بالثالث فذكر اللؤلؤ الخ اذا استأجر ارضا
 للزراعة سنة فاصطلم الزرع آفة قبل مضى السنة فما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب
 لا يسقط الحراج

بعد الاصطلام بسقط وعلى هذا الاعتماد خلافا لما في بعض الروايات من عدم السقوط بمجر (قوله)
وان عطلها الخ لان التمكن كان ثابتا وهو الذي قوته ولوانقل الى احسن الامر من غير عذرة عليه
خراج الاعلى لانه الذي ضيعه ازباده وهذا يعلم ولا يفتى به كليا تعجز الظلمة على اخذ اموال الناس ظلماً
قد يكون المعلن هو لانه لو تمعنه انسان من الزراعة لاصح عليه الخراج لعدم التمكن وقد بانخراج
الموظف لان كلامه فيه لانه لو كان خراج مقاسمة فلا شيء عليه بالتعديل وأشار بنسبة التمتع بطول الهام
انه كان متمكناً من زراعته ولم يزرع فلو عجز المالك عن الزراعة فلا أمام أن يدفعه الى غيره من الزراعة وبأخذ
الخراج من نصيب المالك وقدوة من مصر لان ليست خراجية انما هي بالاجرة فلا شيء على الفلاح
لو عطلها ولم يكن مستمراً ولا جبر عليه اذا سبها وبه علم أن بعض الزارعين اذا ترك الزراعة وسكن ميسر
فلا شيء عليه فباعتقوله الظلمة من الاضرار فخرام خصوصاً اذا أراد الاستئصال بالعلم او التران بمجر (قوله)
او اسلم صاحبها فانه يؤخذ منه الخراج على حاله لان فيه معنى المؤنة فامكن ابتعاؤه على الميسر واذا
توالى على المسلم خراج الارض ومضى عليه سنون لا يؤخذ له ما مضى عندئذ حنفية كالحزبية في حق الذي
جوى عن الولوالجي وهذا هو اراجح درمن مسائل مشنوعة قليل كتاب الفرائض (قوله او اشترى مسلم
ارض خراج) لما ذكرنا وقد صرح ان الصحابة اشتروا ارضي الخراج وكانوا يؤدون نواجهاد درنم ان بقي من
السهة عقداً بما يمكن المشتري من الزراعة فالخراج عليه والاقل الساتع عيني (قوله وعشر في
خارج ارض الخراج) نحو أن يشتري المسلم ارض الخراج من الذي او يشتري الذي ارض العشر من
المسلم فلا يصح العشر والخراج على المسلم في الاولى وعلى الذي في الثانية جوي عن البناء وانما لا يصح
لعشر في خارج ارض الخراج لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصح عشر وخراج في ارض المسلم ولان احداً
من ائمة العدل والجو لم يجمع بينهما وكفى بما معهم حجة ويجب العشر في الاراضي الموقوفة ان كان قد
اشترها من ما سلكها وان كان قد اشترها من بيت المال بضعف قيمتها او بقي اوك كان باسليم حاجة
وهذه اواف ولا عشر ولا نواج لانها انتقلت اليه على المنون كما ذكره صاحب البحر وأقره برسالة يثبت
نأرض الصبيان والجهان لعشرية والخراج لوجوبية درر والمحال أن الواقف لا راضي بيت المال
لا تخلوا ما ان يكون ملكها انشره من بيت المال ولو كان هو السلطان على الوجه الذي ذكرناه اولاً بان
وصلت اليه بالشر من المالك الذي من عله الامامها او من وارثه باقطاع السلطان فان كان لا أول
صحيح وقفه وجب اتباع شرطه وسقط الخراج وان كان الثاني صحيح وقفه أيضاً لكن لا بسقط الخراج
ولا يجب مراعاة شرطه فيجوز اسكل من له حق في بيت المال ان يؤول وان لم يشر الوضفة وهذا يحصل
ما به من اول الشاهد في كلامهم واعلم ان تضم العشر مع الخراج ان كان مع العشر والخراج بار المشتري
ارضاً عشرة بآخر اجابة بنية التجارة لم يكن عليه زكاة التجارة وعن محمد عليه ان كان مع اجدده ما جوي
عن البناء وكذا الحمد مع العقر والمجد مع النبي او مع الزعم وزكاة التجارة مع صدقة العطر والقطع
مع النعمان والتعمير مع ارضه والمجمل مع الحيف او الناس بمجر ان يكتفي من عدم الجمع بين الوضوء
والنعمان اذا توثق بئذ بتم (تكميل) ترك السلطان ان يثبته الخراج لرب الارض او وهه له حال وجعل
عند الناس لومصراً ولا تصدق به به يفتى وما في الحاوي من ترجيح حله غير ما صرف خلاف المشهور
ولو ترك العشر ليجوز اجتماعه بمخرجه بنفسه للفقراء من اراج خلافاً لما في الاشياء تنوير وشرحه
(فصل الجزية) * ثبتت بالكتاب وهو قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والسنة
وهو ما روي أنه عليه الصلاة والسلام اخذ الجزية من مجوس بصرى وقد طعن بعض المحدثين حيث قالوا
كيف ثبت تقرير الكفار ولو جاز لم يتركوا على ان في بيت المال يؤخذ منه والجواب انه بعد الذمة
يسكن مع المسلمين في مساكنهم من الاسلام فيسلم مع ان دفعه شره وأجاب في العناية بان الجزية لم تكن
بذات تقرير الكفار بل هي عوض عن ترك القتل والاسترقاق الواجبين بخاز كاسة طالعصاص بموضع

(وان عطلها صاحبها) بان لم يزرعها
(او اسلم) صاحبها (واشترى مسلم
ارض خراج) عيني الخراج في العود
(وعشر في خارج ارض الخراج)
نكها (وعشر في خارج ارض الخراج)
وقال الشافعي يجمع بينهما
(فصل الجزية) قالوا نعمت براض
(وملح) أي برض الامام ورضاعه
وضع عليه في قدر بحسب ما يقع عليه
الانفاق

أوهى عقوبة على الكفر فيجوز كلاً - تراقاً انتهى - واعلم إن الجزية هي الغريب الثاني من الخراج
وقدم الأول لقوته وجوبه وان أسهلها يختلف الجزية وألانه الحقيقة اذهب المتبادر عندنا حلال ولا يطلق
على الجزية المذهب - داو هذا أمانة المجاز وهي لغة الجزاء بنيت على فعله - له على المشقة التي هي الأذلال
عند الأهوا والمجهر جى كقري - سميت بذلك لأنها تجزئ عن القتل - فهو ولا يصالحه ما في العنابة وغيرها
كالعبي واليهود من قولهم والجمع الجزى كالحكمة واللى لان التثنية والألف واللام - يتأقنان شيئاً
واعلم إن الجزية يجب بأول المحول - على المرحح عندنا وعند الشافعي وبعض مشايخنا - آخرها
تؤخذ مضمومة على الشهور وتنفذ ما يؤيد مقالة بعض المشايخ استباحهم مدة الفنى والغفر في آخر
المحول قال المقدسي في رسالة المجالى و بنى أن يجعل أصل الوجوب ابتداء المحول وجوب الاداء
آخره قال الحموي فعلى هذا يكون الخاف لثباته قال والمردن وجوبه أول العام لأنها يجب بدونه
وجوبها وسما كدثول وقت الصلاة فان أدعى أول الوقت سقط عنه واجب وانما هذا قولان
قولهم يجب بأول العام وبين قوام تقسط على الأشهر (قوله لا يعدل عنها) أى عن الجزية الموضوعه
بالتراضى وأصلها لأنها تنقذ صاحبها من مابع عليه الاتفاق عني ولا بد عليه السلام صالح أهل نجران
على الفنى حلة النصف في صفه والنصف في رجب والحلة أزار ورداه والخسار ولا يسمى حلة حتى
تكون ثوبين وما في الهداية من أنه عليه السلام قال بنى نجران غير صحيح والصحيح ما ذكره - فأنفدى
أهل نجران فان نجران اسم أرض من حدى اليمن وكذا قوله على ألف ومائتى حلة غير صحيح والصحيح
على الفنى حلة (قوله القادر على الكسب) حتى لو لم يعمل مع قدرته وجبت كمن عطل أرض الخراج
وفي الإنساب الفقير المعقل والذى يقدر على تحصيل الدراهم والدينار أى وجهه كان وان يجب حرة
قال في البحر وظاهره المقتصر بغد ان القدرة على العمل في حق الفقير فقط وليس كذلك فلو حذف الفقير
لكان أولى ومعناه في النهر بأنه لو اقتصر على قوله وتوضع على المعقل لما أفاد اشتراط القدرة على العمل
في حق الغنى فالجواب ان القدرة في وسط الحال والغنى معلوم من قوله بعد لا يجب على زمن وقالوا لو كان
مريضاً أو كثر السنه أو ضعفه لا يجب عليه ولو كان موسراً (قوله وقال الشافعي يوضع على كل حالم
دينار) لقوله عليه الصلاة والسلام لما أخذ من كل حالم دينار أو عدله ومذهبهنا من قولهم عن عمر
وعثمان وعلى والعنابة متوافرون ولم ينكر عليهم أحد نصراً جاعاً وحديث معاذ في مال وقع عليه الضلع
بدليل وجوبه على الحاملة ولا جزيه ساهن وعدل الشيء بالفتح مثله من خلاف جنسه وبالكسر مثله من
جنسه عني وبأنه ضربه وكان الظاهر ابدال قوله بدليل وجوبه على الحاملة قوله بدليل ذكر الحاملة
(قوله واعلم ان المعتبر في الفنى والغنى انرا السنه) مخالف لما في الفقه حيث قال ويعتبر وبوده هذه
الصفات في آخر السنه قال في البحر وبنا على اعتبارها في أولها سالاه وقت الوجوب وأقول انما اعتبروا
وجودها في آخرها لانه وقت وجوب الاداء من ثم قالوا لو كان في أكثر السنه غنياً أخذ منه جزيه الاغنياء
أو فقيراً أخذ منه جزيه الفقراء ولو اعتبر الأول لوجب اذا كان غنياً أو لمسا فقيراً في أكثرها جزيه الاغنياء
وليس كذلك واعلم ان ما أورده في النهر على اعتبار الأول مشتمل على الإلزام اذ هو وارد أيضاً على اعتبار
الاتحول لقضائه وجوب جزيه الاغنياء اذا كان غنياً في آخرها فقيراً في آخرها فكان ما ذكره الشارح من
اعتبار أكثر السنه يقطع النظر من الأول - الآخر - حسن (قوله والغنى من علك عشرة آلاف) قاله
السكرتجى وهو أحسن الأقوال وعليه الاعتماد وهو اعتبر أبو جعفر العرف در عن التثنية
وفي الثبوتية عن الاختيار والخيار ونقل الشافعي عن الحبيط أنه الأصح (قوله ويؤدى) ويؤدى
در لسانى البخارى لم يأخذهم من الجوى الجزية حتى شهد بعد الرحمن عوف أنه عليه الصلاة والسلام
أخذها من محوس هجرته وهجره فغتمت جوى عن النهاية وذكر في النهر ان أخذ الجزية من الزنادقة
يتبنى على قبول ثوبته وقالوا ان جاء الزنديق قبل ان يؤخذ فإنه زنديق فساب تقبل ثوبته وان بعد

(لا يعدل عنها ولا) أى وان لم توضع
ما تراضى فانه (يوضع على الفقير
المعقل) وهو الصحيح القادر على
الكسب (في كل سنة اثنا عشر
درهما) يؤخذ منه في كل شهر درهم
(درهما) على وسط الحال ضعفه
(د) يوضع (على وسط الحال) وعلى
وهو أربعة وعشرون درهما وعلى
المكثرت ضعفه) وهو ثمانية وأربعون
درهما وقال الشافعي يوضع على كل
حالم دينار وما يعدل الدينار والفقير
والغنى في ذلك سواء وهم ان المعتبر
في الغنى نصف المحول وفقير إلى النصف
غنى إلى نصفه جزيه الوسط والغنى من علك
عشرة آلاف درهم فعادوا والوسط
من علك مائتى درهم إلى عشرة آلاف
والفقير من الكسب - ب - صلاح
من لا يملكه من الكسب - ب - دورى
معيشته كذا في شرح القند دورى
(وتوضع) الجزية (على كفى) يؤدى
كل أو نصراً يساهن العرب وغيره (د)
على الجوى

قبل العام لم يحب قديما بحرية لان الدين والمخارج والاخرة لا تسقط بالاسلام والموت اتفاقا واختلف
 في سقوط المخارج بالتدخل فعند الامام يسقط وعند هؤلاء لا تدخل فيه بالاتفاق كالعشرجوى عن
 البحر وينبى ترجيح الاول لانه عقوبة بخلاف العشر نهر عن البحر (قوله بان مرت عليه سنون ولم يؤذها)
 بخلاف الاصم في المراء من التكرار قال في النهر وهو بدخول السنة الثانية على الاصم لان العقوبات
 اذا اجتمعت نذخلت وبذلك على انها عقوبة انها تؤخذ منه على وجه الازال ولها الوعد بها على يدوكيله
 لا يمكن من ذلك على الاصم بل يكلف ان يأتى بها بنفسه فعلى واقفا والقاض قاعدو وقول له اعط
 الجزية يا ذى اوبانصرانى يا هودى يا عدو الله وفي شرح الطحاوى بصفه ولا يقول يا كافر وبأثم به ان
 آذاهم وغيره وأقول اذا كان الاثم معلا لا يذاهب في قوله يا كافر في صفه بالاول وهذا وان صرح به
 في البحر ينص وفي بعض الكتب انه يصغف في عقه لكن ذكر في الكلام على قول المصنف ويبرز
 الذي الخ ما نصه واذا وجب التميز وجب ما فيه صفارا لا عز ولا ان اذ لاهم لازم بغواذى من ضرب اوصغف
 بلايب يكون منه الخ (قوله وهى معبد النصرارى) في البحر من البناء يقال كنيسة اليهود والنصارى
 لمعبدهم وكذا البيعة في الاصل ثم غلب استعمال الكنيسة لمعبد اليهود والبيعة لمعبد النصارى وفي الفتح
 وفي دار مصر لا يستعمل لفظ البيعة بل الكنيسة لمعبد الفريين ولفظ الدر للنصارى خاصة والبيعة بكسر
 الباء والصومعة كالكنيسة لانها تبنى للتحلى للعبادة بخلاف موضع الصلاة في البيت لانه تبع للسكنى
 والصومعة تبنى برأس طويل لستعديفها بالا فطاع من الناس ويمنعون من احداث بيت النار انتهى
 ومن الاحداث تغلها من مكان الى آخر نهر لانه احداث في ذلك الموضع ويمنعون من بيع الخمر والخنزير
 وضرب الناقوس خارج الكنيسة وتزلى وما في النهر من انهم يمنعون من الفواحش التي يجوز وفي دينهم
 قال شيخنا له لا يجوز ونهاهم رأيت بخط المحوى ويمنعون من الفواحش التي يجرمونها وهو يؤيد ما ذكره
 شيخنا واعلم ان ما سبق من الزبلى من تعيد المنع من ضرب الناقوس بكونه خارج الكنيسة بعيدا عنهم
 لا يمنعون منه داخلها واطلاق المنع خارجها شامل لما لو كان في البيت به صرح في الحاشية ويمنعون
 من اخراج الصليب ولو في يوم العيد خلافا لابي يوسف في يوم العيد يمنعون من رفع اصواتهم بقراءة
 الزبور ان كان فيه اظهار الشرك والافلا وحاصل ما نقله السيد المحوى عن قاضيه انهم يمنعون من
 هذه الاشياء في مصر وفنائها قال والناقوس لم كالاذان لانها تقع به اظهار الشرك (قوله وهى معبد
 اليهود) اى في الاستعمال والافهى في الاصل تطلق على معبد كل منهما كالبيعة كما سبق عن البناء
 ثم ظهر ان ما ذكره في البناء قول بل حكاه البرجندى يقل بعد ان صدر عما مقتضاه ان تكون تسمية
 معبد النصارى بالبيعة كمعبد اليهود بالكنيسة تسمية حقيقية وحينئذ فيبى كلام الشارح على
 ظاهره المتبادر ونصه على ما نقله المحوى البيعة في الاصل فعلة من البيع سعى بها معبد النصارى اذ فيها
 تقع العبادة التي يبيع الدينا بالآخرة والكنيسة فعلة من الكنى سعى بها معبد اليهود
 لانهم يسترون فيها من الناس ولا يخاطبونهم وقيل يستعمل كل منهما في الاخر وقيل البيعة يطلق
 المعبد وكذلك الكنيسة لكن كثر استعمال الاول في معبد النصارى والثانية في معبد اليهود اه
 (قوله ولا في القرى) وهو المختار بمرجع الفتح والخلاف في جزيرة العرب اما هي فيمنعون من قراها
 اصحابا يجتمع دينان في جزيرة العرب نهر قبل انما سميت ارض العرب بالجزيرة لان بحر فارس وبحر
 الحبش ودجلة والفرات قد احاطت بها غابة وبحر فارس بقرب البصرة (قوله وباعد المندم) لان
 الامام لما أقهرهم وقد علم ان الابنية لا تبقى فقد عهد اليهم بالاعادة فوجه اياه الى ان الزيادة عليه لا يجوز به
 صرح في الحاشية وغيرها قال في عقد الفرائد يؤخذ من هذا انهم لا يبنون ما كان بالين بالآخر ولا ما كان
 بالآخر بالجزيرة ولا ما كان بالجزيرة بدو غيب الفحل بالنقى والساج ولا يبايعون من اجد في شئ من الكتب
 ان لا تعادال بالقبض الاول وكون ذلك مفهوما لاعادة شرعا اولفة غير ظاهر عندى قال في النهر ومقتضى

اى اى من ملة مستون ولم يؤذها
 نذخلت وقال يؤخذ لكل سنة
 وبه اخذ الشافعى (والموت) اى
 تسقط الجزية بالموت مطلقا سواء
 كان بعد مضى السنة او لم يمت
 وعند الشافعى لا تسقط (وكنيسة)
 بيعة وهى معبد اليهود (فقد دنا) مطلقا
 وهى معبد اليهود ولا يمتنعون عن
 اى لاقى الامصار ولا يمتنعون عن
 من اى خيفة انهم لا يمتنعون عن
 احداثها في القرى (و لكن) (عاد)
 البيعة (المندم) والكنيسة المندم
 ايضا وانما ذكر الصفة لان البناء
 البيعة للقل لا للباب

النظران النقض الأول حيث وجد كافيا لبيان الأول لا يعدل عنه إلى آله حديد ولا شك في زيادة الثاني على الأول حيث نرى بقى ما هو دلت عليه وجه شرعي فنقل السبكي الاجماع على انها لاتعمد قال في الاشياء ويستنبط منها انها اذا قفلت ولو بغير وجه شرعي لا تنفخ انتهى وفيه نظر لا يخفى ولين وجه النظر والفرق بين إعادة المنهدم وعدم إعادة المهدوم هو ان في هدم القديم ابتداء واختلاف الاربعة فاذا وقع فقد صدق الجواز على رواية فيتفرع عليه اعدم إعادة المساقمين بقا مغولية أهل الاسلام اما إعادة ما لنهدم فمخرعة على عامة الاروايات من عدم التعرض لما اذا كانت موجودة قبل الفتح كذا ذكره شيخنا واعلم ان ما سبق عن النهر من لزوم الزيادة على الأول اذا عدلوا عن النقض الأول فيه نظر (قوله وبين الذي الخ) واختلاف في سكاكهم بينا في مصر والمعتقد الجواز في محلة خاصة كذا في الاشياء وأقره مصنف التنوير وغيره لكن رده شيخ الاسلام جوازا وذكرا ان المراد بالمتن ان يكون لهم في مصر محلة خاصة يسكنونها ولم فيها منعة كمنعة المسلمين فاما سكاكهم بينهم وهم معقرون فلا منع در وجرى على الاشياء مع انه هنا نقل ماذكره في الاشياء وأقره تبع الشيخة الشيخ حسن واعلم انه بشرط جواز سكاكهم بين المسلمين عدم تقبيل الجماعة تنوير فان لم ذلك أمر وبالا اعتزال عنهم والسبكي بحاجة ليس فيها مسؤولون انتهى وذكر قبله انه اذا اشترى دارا بغير على بيعها من المسلم قال في الدر وقيل لا يبيع الا اذا اكثروا (تقمة) في جواز تسخيرهم باسماء المسلمين كالتي بكر ونحوه تفصيل ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى فقسم يخصص بالمسلمين وقسم يخصص بالكفار وقسم مشترك فالأول كعمد وأجدواي بكر وعمر وعثمان وعلى وطه والزاير فهذا النوع لا يمكن من التسمية به والثاني كجر جس وبطرس ويوحنا ونحوها فلا ينعون منه ولا يجوز للمسلمين التسمية بذلك المساقمين من المشابهة والنوع الثالث كجيسي وعيسى وابوب داود وسليمان وزيد وعمر وعبد الله وعطية وسلام ونحوها فهذا النوع من أهل الذمة ولا يمكن ان ينعون فان قيل فكيف ينعونهم عن التسمية باسماء المسلمين وتمكنونهم من التسمية باسماء الانبياء كجيسي وعيسى وداود وسليمان وارهيم ويوسف ويعقوب قلت لان هذه الاسماء كثر اشتركتها بين الكفار والمسلمين بخلاف اسماء النجاة واسم نبينا عليه الصلاة والسلام فانها مختصة فلا يمكن أهل الذمة من التسمية بها انتهى (قوله في الزاير) في المصباح الزاير بالسكسر لشيء وقال النووي في شرح مسلم بفتح الزاير وكسرها وتشديد الاء ويجوز ان يميزوا عنهم عن نساثن في الطرقات والحمامات ويجعل على دورهم علامة كيلا يقف عليها سائل فدعواهم بالمغفرة لان فيه اهانته المسلم في نفس الامر حيث يدعو الى عدو الله بل مجرد وقوف المسلم على باب أهل الكفر ذل واهانة فضلا عن الدعاء لهم فليت يستعاض عنه فيجاء بفعله سؤال زمان ثامن الوقوف بين ايديهم بغاية الذلة بدعواهم ويستعطفون منهم بل قد وقع في زمانا من ينسب لاهل الفضل مدحهم بالقصائد حموي (قوله فلا يلبس رداء) وكذا يمنع من القعود داخل قام المسلم ولوام له المسلم تعظما له ولعناذره كروان اطعمه في الاسلام فلا بأس به وجرم الطرطوسي بانه ان قام تعظما للذات وما هو عليه كفر ولا شك في منع استسكاكهم وادخالهم في المباشرة التي يكونون بها معظما عند المسلمين نهرا لان مال الكفاية قبول قولهم وفيه تشترط العدالة ودليله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وانزلوا بقول الكافرين أوليس آمن دون المؤمنين وقوله تعالى ومن يؤمنكم مكره ما منهم وقد افرد هذه المسئلة بعض ائمتنا برسالة برهن فيها على حرمة استسكاكهم من الكتاب والسنة (قوله ولا قلنسو) فينعون من لبس القلائس الصغار وانما تكون طوبى لمة من كراس مصبوغة بالسواد مضربة بمطبعة واذ لبس قميصا كان ذيله قصيرا وجب عليه صدره نهر عن التتار خانية وفي التنوير وترحه وبيع من لبس العمامة ولوزرقاء أو صفرا على الصواب الخ ويجب تمييزهم في النعال فيلبسون المكاسب الخشنة الفاسدة اللون بجر (قوله وينعون عن لباس يخصص به أهل العلم الخ) قلنا الجبال التي على خلاف ماذكره نصوصا في مصر فيلبسون الثياب الفاخرة النفيسة التي لا يلبسها أهل علماء المسلمين

(وعين الذي غنى الزاير) أي اللباس فلا يلبس رداء ودربا ولا قلنسو مثل قلنسو ولا خفافا مثل خفافنا وينعون عن لباس يخصص به أهل العلم والزمه

ولا يزورون في المحامات عن المسلمين شي من العلامات ويتعاطون المناسبات المحسنة كصرافة الدواب
وضبط أموال البلدان الدوائية حتى انه حصل منهم للفلاحين غاية الازالة والاهانة جوى وفي البحر
واختصار في فتح القدير بحثا انه اذا استعمل على المسلمين حل الامام قتله (قوله وبمركب في المركب)
اختصار التامرون انهم لا يكون اصلا الا اذا خرجوا الى قرية او نحوها او كان مريضا وحاصله
الضرورة فيركب ثم ينزل في مجامع المسلمين اذا امر بهم كذا في الفتح وفي الجمع وهو الاصح واستثنى
في الذخيرة من منع الخيل ما لو دعت الحاجة الى ذلك بان استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين
لكنه يركب في هذه الحالة كاف لا يبرج كما قال بعضهم نهر (قوله فيركب حمارا او بغلا) فيه
نظر اذا يصح تفر به على الاستثناء اللهم الا ان يقال الاستثناء منقطع بمعنى لكن الاستدراك
جوى واقول عدم صحة التفر يصح يبقى على ما فهمه من ان الاستثناء من ركوب الخيل وليس
كذلك فيجعل الاستثناء من المنع من الركوب مطلقا واعلم ان لفظة اللهم يستعمل عنهم الا اذا كان
المستثنى عن برئانه اذا ناله بلغ في الندرة حدا لشذوذه عناية (قوله الكسبي) بضم الكاف
وسكون السين المهملة وكسر التاء المشددة عن الوافي (قوله وهو خيط غليظ الخ) نقل الجوى
عن البرجندی عن الفتاوى المنصوية ما يقتضيه ان الكسبي ما يكون علامة على الكفر مطلقا
لا خصوص ما ذكره الشارح ونصه المختار في كسبهات النصارى فليس سوداء مضرة من لبدوا زنا
من صوف (قوله وهو فارسي معرب) يعني الكسبي ولو ذكر هذا قبل قوله دون الزنا لكان أولى
(قوله كالا كف) بنعتين مثل حمار وجركذا في المصباح وفي الفتح بفتح الحمة جمع كاف وفيه
نظر جوى (قوله ولو قال سرجا او كالا كاف لكان أصوب) يعني لو قال سرجا كالا كاف اسرجا
كالا كاف لكان أصوب لمحصل المناسبة بين المشبه والمشبه به جوى يقال كاف الحمار وكافه
والجمع كاف ويقال كاف الحمار أو كفته أي شددت عليه لا كاف شيئا عن المصباح (قوله)
ولا يتنقض عهد بالايام) قيلا لا بالايام لا بد لو امتنع من قبول ما يتنقض عهده نهر عن الفتح قال خسرو وفيه
اشكال لان معنى الامتناع عن الجزية التمسح بعد ما ادائها كان يقول لا اعطى الجزية وهو ظاهر في انه
يبقى بقاء الالتزام اللهم الا ان مراد بالامتناع تأخيرها والتعلل في اداها ولا يخفى بعده انتهى واقول
انما يكون الامتناع منافية للالتزام لولم يجبر على الاداء وهو عليه مجبر وحينئذ لم يؤثر امتناعه في الالتزام
جوى لانها صارت دينيا في ذمته فيجس كسائر الديون ونقل عن الوزير الجيعة من كتاب الزكاة ما نصه
واذا امتنعوا عن اداء الجزية مقاتلون لانهم في الابتداء مقاتلون اذا امتنعوا عن القول وكذا في الانتهاء
(قوله وقتل مسلم) لان القصاص منه يستوفى وكذا لا يتنقض عهده باقتنا مسلم عن دينه او بقطع
الطريق نهر وانظر ما قلناه بقائه عهده بالاقصاص منه ويمكن ان يقال تظهر فيما اذا عمال
المقتول وفي حتى اولاده الصغار جوى قلت وتظهر ايضا فبما تركه من المال حيث لا يكون فيشأ (قوله)
وسب النبي صلى الله عليه وسلم) لانه كفر من الذي كما هو ردة من المسلم والكفر المقتارن لعقد الذمعة لا يمنع
في الابتداء والى ان لا يرفع في حالة البقاء كذا لا يتنقض عهده بالقول بخلاف امان المحرم فانه يتنقض
بالقول بحرص المخط قال في التبريد بشكل عليه ما قدمنا من أنه لو امتنع من قبول الجزية بقتض عهده
وليس ذلك الا بالقول قال العيني واختاره في السب ان يقتل وتبعه ابن الهمام قلت وبقي شيخنا الخبر
الرملي ثم رأيت في معر وضات المعنى أي السجود به ودرأ سلماني بالعمل بقول أئمتنا القائلين بقتله
اذا ظهر انه معتاده وبه أفتي ويؤيده ان ابن كمال باشا ذكر ان الحق انه قتل عندنا اذا اعلن شتمه عليه
الصلاة والسلام ولو ارأنا وادان عبر عندي لما سمع عصما بتمروان تؤذي النبي عليه الصلاة
والسلام قتلها ليلادحه عليه السلام على ذلك روى جوى وفي الذخيرة ان ذكره بسوء يعتقدونه يتدين به
بان قال انه ليس برسول أو قتل اليهود بغرض أو سب الى الكذب فعند بعض الآلة لا يتنقض عهده

(و) عيني (المركب والسرج فلا
مركب خيلا) الا عندما جئنا الى
الاستعانة في الحرب فيركب حمارا
ولا يعل بالسلاح (ولا يعل بالغلظ
او يعل أو نحوه) وهو خيط غليظ
ويظهر الكسبي) وهو خيط غليظ
من الصوف بقدر اصبع شدة
الذي فوق يابا دون الزنا المختص
الابرسم وهو فارسي معرب (و) كسبي
سرجا كالا كف) جمع كاف الحمار
وهو سرجا كالا كف) وهو سرجا
كالا كف لكان أصوب (ولا يتنقض
عهد بالايام) أي الامتناع (عن)
اداء الجزية والزني بمسلة وقتل مسلم
وسب النبي صلى الله عليه وسلم
(بالعاقبة) وقال الشافعي يتنقض
بسبب السب عليه السلام

اما اذا ذكره بما لا يتقدم ولا يتدبر به كما لو نسب الى الزنى او طعن في نفسه ينتقض شيخ شاهين واذا طعن
الذي في دين الاسلام طعننا ظاهر اجاز قتلها لان العهد موقوف ومعه على ان لا طعن فاذا طعن فقد نكث
العهد ونرج من الذمة جوى (قوله وبالقلبة على موضع الجراب) ولو جعل نفسه طليعة للتركين
قبل فتح من نكاح المشرك وقال هناك عهده لا ينتقض بدلائله على عورات المسلمين وقصوه في الحيط
والطليعة واحدة الطلائع وهم الذين يعثون ليطلعوا على اخبار العدو كذاني المغرب فيعمل الاول على
ماذا يشهرون لذلك والثاني على ماذا يريدونهم (قوله وصار كالمرتد) في حل قتلهم ودفع ماله لورثته
لانه الحق بالاموات بقوانين الدارين والمال الذي تحقق به دار الحرب يكون فيشاوليس لورثته ان يأخذوه
كالمرتد بخلاف ما اذا رجع الى دار الاسلام بعدما تحقق دار الحرب واخذ شيئا من ماله وتحقق بدار الحرب
حيث يكون لورثته ان يأخذوه لانه حين تحقق بدار الحرب ملكوه فلهما ملك القديم ان يأخذ ماله جعنا
او يعرض على ما ينظر بلى (قوله لانه لا يملك ستر) بخلاف المرتد فانه يقتل وهذه المسئلة
احدى مسئلتين ذكرهما في التتوير وشرحه والاشياء لا يغير على قبول الذمة والمرد يصير على الاسلام
(قوله من تغلب) عثانة هزيمة ولا مفسورة نسبة الى بني تغلب بن وائل بن ربيعة قوم تنمر وا
في المحاربة وسكنوا بقرب الروم نهر (قوله ضعف زكنا) بذلك صلحهم مع بن الخطاب وشار
الى ان المأخوذ منهم وان كان جزية لا رمي فيه شرعا فانهم وصف الصغار وتقبل من النسابيل
شرائط الزكاة واسماها لان الصلح وقع كذلك واخذ من المرأة لاهليتها ما يختلف الصبي والمجنون
حيث لا يؤخذ من مواشيهم واموالهم بخلاف اراضيهم واذا كان كذلك فما يأخذ الساعي من غنمهم السائمة
من كل اربعين شاة اثنين ومن كل مائة وعشرين اربع شاة وعلى هذا في الابل والبقر نهر ولا شيء في بقية
اموالهم ورقيقهم كافي الاثني يعني اذ لم يروا على العاشرة اذ امر واغلى العاشرة فانه يأخذ منهم ضعف
ما يؤخذ من المسلمين جوى (قوله وقال زفر لا يؤخذ من ناسهم) لانه جزية في الحقيقة على ما قال
عمر هذه جزية فجمعوها كيف شئتم ولا جزية على النساء ولان امر صلحهم على ضعف الزكاة وان كان
تجب على النساء فكذلك ضعفها ز بلى (قوله لا لا يؤخذ من الصبي والصبي) أي لا يؤخذ من
مواشيهم واموالهم بخلاف اراضيهم نهر لان الزكاة لا تجب فكذلك المضاعفة بخلاف المرأة فانها اهل
للو جوب درر وكذا لا يؤخذ من فقرائهم جوى عن الاختيار ومثل الصبي والصبي المجنون والمعتوه
(قوله أي اذا اعتق القرشي عبدا كافرا) يؤخذ منه الجزية والمخراج وقوله عليه السلام مولى القوم منهم
انما يعمل به في حق الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالمهاشمي في هذا الحكم لان المحرمات ثبتت بالمشاهات
دررفان قلت لو كانت المحرمات ثبتت بالمشاهات تحرم الصدقة على مولى الغني قلت الغني اهل للصدقة
في الجملة يبدل انه لو كان عاملا عليها اعطى كافيتها منها بخلاف الهاشمي نهر (قوله خلافا زفر) لقوله
عليه السلام ان مولى القوم منهم وانسانا لو احمى بالمولى هنا كان تخفيفا اذا التضعف اخذ لانه ليس فيه
وصف الصغار والمولى لا يلحق بالاصل في التخفيف وورد الحديث على خلاف القياس في حرمة الصدقة
فلا يلحق به ما ليس عنه عني الا ترى ان الجزية توضع على مولى المملوك اذا كان كافرا ولو لم يكن فيه لموضع
عليه ز بلى أي لو لم يحمى في التخفيف (قوله وهدية اهل الحرب) وانما قبلها لاذ وقع عندهم ان قتالنا
لدين لا لفلان يدور عن الجوهرة وهذا احدا قوال حكاه في النهر اعلم ان يبيت مال المسلمين اربعة لسكن
تزانة ومصرف الاول ما ذكره المصنف ومن جهة هذا النوع ما يأخذ العاشر من اهل الحرب واهل
الذمة اذ امر واعليه ومال اهل نجران وما صوغ عليه اهل الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكر
ساحتم كل ذلك يعرف الى مصالح المسلمين الثاني الزكاة والعشر ومصرفهما من يجوز مصرف الزكاة
الى الثلاث جنس الماعن والغنائم والركاز ومصرفه ما ذكر في قوله تعالى فان الله خسه الآية والرابع
القطعات والتركات التي لا وارث لها ودية مقتول لا ولى له وقوله في النهر ومنه ترككة اهل الذمة

(والذمة على موضع الجراب وصاد)
اهداهما (كالمرتد) لا يملك ستر
بخلاف المرتد (و يؤخذ من) أموال
(تغلب) وتغلبه الذين ضعف زكنا
وقال زفر لا يؤخذ من ناسهم أيضا
وقول الشافعي وانما قيد بالبالغ
وهو قول الشافعي والصبي
لانه لا يؤخذ من الصبي (أي اذا اذنى
(ومولا كولي القرشي) أي اذا اذنى
(مولا كولي القرشي) أي اذا اذنى
القرشي عبدا كافرا فكذلك امتن
ولا يتبع ماله بماله ماله اذا كان
التغلب يؤخذ منه الجزية خلافا زفر
كافرا ولا يضاعف عليه خلافا زفر
ولما بين على من وجب عليه
اذا اراد بين المصارف وهدية اهل
والجزية ومال التغلب وهدية اهل
الحرب) الى الامام (واما اخذنا منهم
بلا قال يصرف في مصارفنا

كان الظهير بهجوم على ما ذا لم يكن لما وارث جوى ومصرفه القبط، فقبره والفقراء الذين لا اولايا لهم يعطون منه نفقتهم وأدويتهم وكفنتهم وعقل جنائيتهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الاقواع بيتا مخصصه ويستقرض من بعضها البعض عند الحاجة اليه ثم رده اذا حصل الا ان يكون ماصرف من الصدقات أو خمس الغنائم على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالقرن وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق زبلى وغيره وفي البحر ليس لأحد شيء من بيت ما من المسلمين الا ان يكاد يملكه فبعضه قد رما بسبب جوعته انتهى قال في الشربلالية وكذا في المحاوي القدسي لكن نقل المحوى عن المفتاح معزيا الى شرح القدوري للزاهدى لوانفق الامام على فقير ذي من بيت المال حاز ولم يقبده بخوف الهلاك واقول يمكن حمل ما في البحر والمحوى القدسي على الوجوب (قوله كسدا الثغور أى تخصصها بالرجال والعدة والخزيرة جوى (قوله والجسر عام) لانه قد يكون بالحطب وقد يكون بالتراب والفتخرة لا تكون الا بالمحرم وبهذا ظهر فساد قول قراحصارى انه ما تراءفان والجسر يفتح التحميم وكسرها جوى (قوله وكفاية القضاء) هذا بسبب زمانهم اما كفاية القضاء وعوانهم في زماننا فاسراف وظلم فليراجع المحاوي القدسي والمحوى للزاهدى ويجب على الناس ان يسطوا كتابة الفقهاء والمحبسين وكل من يتفرغ للدين لانه لا يقطع عنهم في بيت المال فلوا اشتغوا بالكتب لم يتفرغوا للتعليم فيظهر الجهل بين الناس بخلاف امام المسجد والمؤذن كذا يحفظ المحوى (قوله واله مال) جمع عامل وهو الذى يأخذ الصدقات ويدخل فيه كل من يمسلم للمسلمين كالكتاب عند القضاء والرقباء على السواحل وشهود القصة على ما وجدته بخط المحوى والذى بخط الشيخ شاهين شهود القصة وذكر ما نصه أى اذا احتلفوا في القصة أو شهدوا بالقصة من غير اختلاف اهـ (قوله والعباء) عطف عام على خاص وفي المفتاح عطف العلماء على القضاء لان القاضي ربما لا يكون عالما كقضاء زماننا وقال البرجندى والعلماء هم أصحاب التفسير والفقه والحديث والظاهر ان المراد بالعلوم الشرعية فيشمل الفحو والصرف وغيرهما جوى زاد في التخصيص والتعيين قال في الفتح وبهذا تدخل طلبة العلم وفي خطر الحاشية سئل الرازي عن بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون عالما أو فاضلا وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقهه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه وانقرض قال في البحر فيعمل ما في التخصيص على ما اذا فرغ نفسه لذلك لما نصرف غالب أوقافه في العلم ودخل المفتى وبه صرح في المحطوف مسائل الفتاوى لكل قارئ في كل سنة ما شأنا دينار أو ألف درهم ان اخذها في الدنيا ولا يأخذها في الآخرة قلت ينظر ما معنى اخذها في الآخرة جوى وفي المحاوي المراد بالمحافظ في حديث محافظة القرآن ما شأنا دينار هو الفتى اليوم در (قوله وذرا ربهم) لان نفقة الذراري على الائمة فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا الى الاكتساب بجر (قوله أى ذراري المسائلة) منه في شرح بأكبر وقال العيني الضاهر ان صغير ذراريهم يرجع الى الكل لان التعليل في المسائلة موجود في الكل ونحوه في شرح القراحصارى واعلم ان صاحب الجرد ذكر ان الصغير في الذراري يرجع للكل من القضاء والعلم والمقاتلة لان العلة تشمل الكل كما ذكره مسكين وتبعه في العز ومسكين في الدر وهو سق فإثم ان ظاهر المتن ان الذراري يعطون بعد موت آبائهم كما يعطون في حياتهم وتعليل المناهج يدل على أنه مخصوص بجداة آبائهم ولم يرتفع صرحا في الاعطاء بعد موت آبائهم حالة الصغر بجر (قوله كعمارة المساجد) افاد بالتشليل أنه يصرف أيضا هذا النوع لنفوس الكراع والسلاح والعدة للعتق وحفر انهار العامة وبناء المساجد والنفقة عليها ذكره فاضيلان فافاد أن من المصالح بناء المساجد والصرف على اقامة شعائرها من وظائف الامامة والاذان ونحوها بجر (تنبيه) عمارة الكعبة المشرفة ونفقتها من جهة مصرف البيت الاول من بيوت المال لان مصرفه مصالح المسلمين ومن معظمها عمارة الكعبة المشرفة وفي الظهير يجوز مصرف الخراج الى نفقة الكعبة انتهى وأقول انما يتبع هذا بالنسبة الى الجزية والخراج ان لو اخذنا على الوجه الشرعي لان اخذنا الجزية والخراج الا على خلاف ما ورد به النسخ

كسدا الثغور جمع ثغر وهو موضع
الغصاة من العدو (وبناء القناطر
والجسور) والقنطرة ما تبنى على الماء
للدور والجسر عام (وكفاية القضاء
والعباء والمقاتلة وذرا ربهم)
أى ذراري المقاتلة وانما قيد بقتال
بلاقل لان المأخوذ منهم
يتمس بغيرهم بنفقة
ان الكفاف في سد نفقاتهم
انه له صرافا كعمارة المساجد
والرباطات وبما انتق من الانهار
(ومن مات) من أهل العامة (في
نصف السنة

جوى (قوله حرم عن العطاء) لانه عليه لا يملك قبل القبض كالأداء اذ اقامات ولما نفقه مقرضة في ذمة الزوجين بل وفي فوائد صاحب الهبط المؤذن والامام اذا كان له ما وقف ولم يستوفى حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلوة وكذلك القاضى وقيل لا يسقط لانه لا جرد في الاشياء حرم في البغية مختصم الغنية بانه يورث بخلاف رزق القاضى ولو استوفى رزق سنة وعزل قبل استكمالها الاصح انه يجب الرزق لثبوت ليلته أى رزق ما بقي من السنة فعلى هذا الصحيح ينبغي اذ اقامات أن يرذم ما بقي بعينه من الرزق لساق السنة انتهى والتقدير بد العدين بشرأى أنه لو لم يكن باقيا لارد منه وأعلم ان الرزق والعطاء متقاربان الآن العقهاء فرقوا بينهما فقبل الرزق ما يخرج للحندي كل شهر والعطاء ما يخرج له في السنة مرة أو مرتين وعن المحلوفى العطاء كل سنة أو شهر والرزق يومياً وفي شرح القدورى العطاء ما يصرف للقاتلة والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين اذا لم يكن فيهم ما قاتله حموى عن الرخندى معز بالخبر ونقل شخصان عن القسطنطيني أن الرزق بالكسر اسم من الرزق بالغنح مما يتفقه به كمانى القاسوس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء المجارى دسيو بالواو يما وللنصيب ولما يصل الى الجوف ويتغذى به الخ قوله يستحب صرف ذلك الى ورتته) لانه قد أوفى عنه ما فيصرف اليه ليكون اقرب الى الوفاة بل وفي وقع في بعض النسخ يبدل يستحب وهو خلاف الصواب شيخنا (قوله واعلم أن اهل العطاء الخ) ويعطى بقدر الحاجة والفقر والعزل (قوله والمدرس) يعنى مدرس المسجد أمام مدرس المدرسة والامام والمؤذن اذا ما توافى اثناء السنة أو عزلوا وقد باشر وادته فانه لا يجرم حموى عن الطرسوسى والله اعلم

حرم عن العطاء وانما وضع المسئلة في نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة يستحب صرف ذلك الى ورتته واعلم ان اهل العطاء في زمانه القاضى والمدرس والفقى * (باب المرتدين) * كما روى عن بيان أحكام الكفر الاصلى نرى عن بيان أحكام الكفر الجارى

(باب المرتدين)

المرتد لعقار اجمع وشرعاً اجمع عن دين الاسلام ووركنها ابراء كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وهو تصديق بمحمد عليه الصلاة والسلام في جميع ما جاء به عن الله سبحانه من ضرورة وهل هو فقط اجمع الاقرار قولاً ولا وكثيراً الخففة على الشائى والمحققون على الاول والاقرار بشرط الاحكام الدينية بعد الاتفاق على أنه يعتقد انه متى طوبى له فى بهان طوبى به فله كفره وكفر عنه اذا قال المصنف وفي الفتح من هرل لم يطق كفر ارتد وان لم يتقدمه للاستخفاف فهو ككفر العناد الكفر لغير الشرع وشعراً تكذيبه عليه السلام في شئ مما جاء به من الدين ضرورة والغاظة تعرف في العتاوى بل افردت بالتأليف مع انه لا يعنى بالكفر شئ منها الا فيما اتفق المشايخ على انه قال في البحر وقد اذمنت بنعسي ان لا يعنى شئ منه تدار وفي المسامرة ولا اعتباراً لتعظيم المتناهي للاستخفاف كفر الخففة بالفاظ كثيرة وفعال تصدق من المتهم كنه له لا لتها على الاستخفاف بالدين كالصلاة بلا وضوء ومنه ما نرى الظهيرة دفع الى الفقير من المال الحرام شيئاً شرجه جوبه الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وامر المعطى كراجهما نرى قال ابن وهبان ويذنب ان يكون كذلك لو امر اجنبى غيرهما والمسئلة مقيدة بتقدير الاول ان تكون حزمة التصديق به قطعية كما اذا تصدق بعين المكسر اما اذا اخذ مائتين من رجل وتصدق بهما بعد خطبهما لا يكفر لانه قبل اداء الضمان وان كان حرم التصرف لكنه ليس بمرام لعينه كذا في البرازية قال الشيخ عبدالرويه وهذا قول الامام لانه يرى الخطأ استهلاكاً قول وعلى قول من لا يرى فينبى ان لا كفر لشبهة الخلاف الشائى أن يكون الاخذ ما سانه حرام قاله الشيخ عبدالر ولم يعزه والظاهر ان اشتراط العلوي المعطى والمؤمن ايضا اشتضاع احاطة السائل اختصار انفع الوسائل لصاحب الزهر (قوله الكفر الاصلى) فيه ان الايمان اصل بحسب الفطرة والكفر عارض وحيد فلهذا معنى كون الكفر اصل جوى اعلم ان صاحب العتاوى البيهقي قال سمعت عن بعض الاكابر ان من قال موضع الامر بالشيء او موضع الاجازة تسم الله مثل ان يقول له احدث داخل او اقم او اصدع او اتقدم او اسر وقال المستشار بسم الله يعنى به اذنك فاما استاذنك فتر يعنى حيث وضع كلام الله موضع كلامه مهابة فوجب اهانة وهذا تصور مسئلة الاجازة

وأما تصويره مسئله الامر فهو أن يقول صاحب الطعام إن حضر بسم الله وهذه المسئلة كثيرة الوقوع وفي تكفيرهم هرج ورج والظاهر من صنعهم أنهم يتأذون مع المخاطب حيث لا شافهونه بالامر وبتبركون بهذه الكلمة مع احتمال تعلقه بالفعل المقدّر أي كل بسم الله أو أدخل بسم الله على أن متعلق البسلة في غالب الأحوال يكون محذوفاً فلا يقال للصنف أو القارئ إذا قال بسم الله أنه أراد وضع كلام الله موضع كلامه بل يقال تقدّمه أصنف أو أقرأ أو ابتدئ كلامي فلا ينبغي للفتي أن يعتمد على ظاهر هذا النقل لا سيما وهو مجهول الأصل وليس مستندا إلى من يعتمد على تقليده فيجوز لنا تنقيده أو أمّا ما نقله البرازي عن مشايخ خوارزم من أن الكيال أو الوزان إذا قال بسم الله ووضعه مكان قوله واحد بكفر فقه المناسقة المذكورة فانه لا يعد أن يراد ابتدأت العدد كما يدل عليه البسلة المتعلقة بابتدئ أو ابتدأت أو ابتدأت فحينئذ يستحق بهذا القدر عن قوله واحد تقدّم فانه إجماع في الكلام وليس على صاحبه شيء من الملام شيئا عن شرح من لا على قارى على الالفاظ المذكورة للشيخ فاسم بن قطلوبغا قال وفي الترح المذكور أن المزاج بالفران كفر وإن وضع القرآن موضع كلام المتكلم كفر (قوله يعرض الاسلام على المرتد) مطلقا فيه: أما إلى أن البرودي لو تنصّر أو تجسّس والنصري لو تنهّد أو تجسّس لا يحجر على العود إلى ما كان عليه لأن الكفر كله واحد جوى عن البرجندى اعلم أنه بشرط صحة الردة العقل والهو والطوع فلا تصحّ ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها أو ما البلوغ والذكورة فليس بشرط بدائع وفي الاشياء لا تصحّ ردة السكران إلا الزدة بسبب التي عليه الصلاة والسلام فانه يقتل وهو مجنون على ما ذكره ابن حجر في محظور (قوله رجلا أو امرأة) في تناول إطلاق المصنف للمرأة مع التعبير بالمرتد نظر الالهام إلا أن يقال تناوله باعتبار أن كل حكم ورد في الذكور كان في الإناث إلا ما استثنى جوى (قوله لانه مستحب) على الظاهر من المذهب خلافا لما يظهر من قوله يعرض الاسلام على المرتد فانه ظاهر في وجوبه نهر عن الفتى (قوله وتكشف شبهته) إذ عساه أن الردة كانت لشبهة اعترته نهر (قوله ومحبس) وجوبا وقيل بنداير (قوله ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام في كل يوم كأي الحجابة وهذا ظاهر في وجوب الاظهار مع أن استحسانه مطلقا غامض ورواية عن الامام وظاهر الرواية أنه لا بد من طلبه ذلك نهر فان لم يطلبه لا يستحب ويقتل من ساعته إذا كان برحى اسلامه محصر الدعا فان قيل تقدّم الردة بثلاثة أيام نصب الحكم بالرأى أوجب بأن هذا من قبل اثبات الحكم بدلالة النص لأن ورود النص في خبر البسيع بثلاثة أيام وروايته أن التقدير بثلاثة أيام هناك إنما كان للأمل عناية (قوله فتأويل ما في المتن أنه إذا استعمل للتفكر) فعلى هذا ما في الجامع الصغير لا يخالف ما ذكره المصنف وفي الزايل ما يخالفه حيث قال بعد أن عزّ الله مع الصغيرانه لم يذكر فيه الامهال فقه روايتان اهـ (قوله إذا استعمل) وظاهر المتوسط لوجوب فانه قال إذا طلب التأجيل كان على الامام أن يعهله وعن الامام الاستحباب مطلقا بجر (قوله فان أسلم فهو المراد) أطلقه فعم ما لو تكررت منه الردة وكان عليه السلام يقبل ظاهرا الاسلام من المتناقضين وعن أبي يوسف انه اذا تكرّمه الارتداد يقتل من غير عرض الاسلام عليه لانه مستحب بالدين زيل في قوله يقتل من غير عرض الاسلام يحتفل أن يكون المراد يقتل أن لم يسلم ويحتفل أن يكون المراد أن أسلم وكل الاحتمالين مصرح به اما الأول فقد نقل السيد المحمدي عن النسيابة أن المرتد اذا تاب وعاد إلى الاسلام ثم عاد إلى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طالب من الامام التأجيل أجله الامام ثلاثة أيام فان عاد إلى الكفر ابعام طلب التأجيل فانه لا يؤجله فان أسلم والاقتل انتهى قال ومثله في محتمر السرخسي واما الثاني ففي الدرر الحجابية ما يفيد قتله بلا توبة انتهى وأيضا بين النقلين فرق من جهة أخرى غلبت النسيابة ذلك في ما اذا ارتد ابعام وفي الدرر ذكر في الثالثة وما في الزايل يمكن تخريجه على كل منهما لانه لم يتعرض لذلك عند بل اقصر على ذكر تكرار الردة على أن التكرار يصدق بالمرّة الثانية (قوله فهو المراد) أشار به إلى أن جزاء الشرط محذوف جوى واعلم أن كل مسلم ارتد قنوبته مقبولة الامن

(يعرض الاسلام على المرتد) مطلقا
سواء كان رجلا أو عبدا رجلا أو امرأة
لانه مستحب (وتكشف شبهته) التي
وقت في أمر دينه (ومحبس) ثلاثة
أي إذا أتى عن غير الاسلام بعد
العرض وفي الجامع الصغير المرتد
يعرض عليه الاسلام فان استعمل
فأوبل ما في المتن أنه إذا استعمل
للتفكر (فان أسلم) فهو المراد

تكررت منه الردة على ما مر أوسب نيامن الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل توبته والمراد عدم قبول توبته
لعمدة دمه واما اسلامه بتوبته فمصحح من مناهي الشر ينال ولو سب الله تعالى قتل لانه حق الله تعالى
والاول حق عبدا لا يزول بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره كفر رد ومن فصل الجزية وكذا لو بغضه
بالقلب فمخ وانشاء وفي فتاوى المصنف وبمحامق الاستزاه والاستخفاف به لتعلق بقية وقبل الكافر
بسبه عليه السلام بمامل معاملة المرتد كما في الشفاء وغيره كالنتف وهذا صريح في قبول توبته وكذا الكافر
بسب الشيخين أو أحدهما لا تقبل توبته وهو المختار للفتوى ويحزم به في الاشياء وهذا أقوى القول بعدم
قبول توبته من سب الرسول وكذلك الكافر بسبب اعتقاده في الشعر لا توبة له ولو أقر أن الأصح اسمها
في الأرض بالفساد زباني ثم قال وكذا الكافر بسبب الزندقة لا توبة له وجعله في الفتح ظاهرا وإية
لكن في خطر مخافة الفتوى على أنه إذا أخذ السار أو الزنديق قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته وبقتل
وان أخذ بعدها قتل وأفاد في السراج أن المختاق لا توبة له وفي الشئ الكاهن قيل كالسارق والفتح
المناقب الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام كالزنديق الذي لا يتدين بدين وفي الفتح بكفر السار
بعله وفعله اعتقد قهره أولا ويقتل انتهى لكن في خطر مخافة لو استعمله للتجربة والامتحان
ولا يقتل به لا يكفر واعلم أن الكلام في المسلم إذا ارتدق أما الزنديق الأصلي فيترك وشتم الملائكة
كالأنبياء ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفي بكفره بسبب نبي هل للشافعي أن يحكم بقبول توبته استظهر
في النهر أن له ذلك لانها حادثة أخرى ولو حكم بالموجب لأن مواجبه متعددة وقد قالوا لو حكم شافعي بصدقة
يسع عقارا لا يكون ذلك حكما منه بأنه لا شفعة فيه بالجواز لما قلنا انتهى والكاهن هو الذي له من الممن
من بأنه بالاختيار (نقطة) تحيط الردة ثواب الأعمال وعليه إذا عاد إلى الإسلام أن يعيد الحج والنكاح
دون الصلوات والزكاة والعصامات إلا أنه إذا عاد في وقت صلاة صلاها كان عليه أدائها ثانيا وهل تعود
حسنته يعود إلى الإسلام قال أبو عبي وأبو هاشم من أصحابنا تعود وقال أبو القاسم لا تعود وفي التتارخانية
نكر ارتداده ومات على الكفر فانه يؤخذ بعقوبة الكفر الأول والثاني وهو قول أبي الليث وقالوا أن
وقفه يطل بالردة ولورى لغیره حديثنا لا يجوز للسامع منه أن يرويه بعد ردة نهر ونقل شيخنا عن معين
المفتي لصاحب تنوير الابصار ما نصه ما يكون كفر ابا لا اتفاق بوجوب احباط العمل بلزومه إعادة الحج كان
قد حج ويكون وعاد امرأته في الولد الممت ولد في هذه الحالة ولزني وماتى التكفير به اختلاف لا يؤمر
بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك انتهى واعلم انه يكفر بانكار حجة المديق
بغلاف غيره وبانكار امامة أبي بكر على الأصح كإنكاره خلافة عمر على الأصح بحر وفي البناءة تقبل الشهادة
على الردة من عدلين باتفاق أكثر أهل العلم وقال ابن المنذر لا أعلم أحدا خالفهم إلا الحسن فاشترط أربعة
قياس على الزني حوى وأهل عمرة قبول الشهادة على الردة تظهر في تحديد النكاح ونحوه والأفانكار الردة
رجوع إلى الإسلام ثم رأيت في التنوير وشرحه شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا لتكذيب
الشهود العدول بل لأن إنكاره توبة ورجوع يعني فيمتنع القتل فقط وتثبت بقية أحكام المرتد كحط
عمل وطلان وقف وينتفز حجة لو فيما تقبل توبته والقتل كالردة بسبه عليه السلام الخ أو يحمل
ماتى البناءة على ما زاد شهدوا أنه ارتد بسبه عليه الصلاة والسلام وحديث تقبل الشهادة حتى في قتله
ولا يلحقه إنكاره (قوله والاقتل) لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه در لا فرق في قتله بالردة
بين الحر والعبد وان كان فيه إبطال حق المولى لا إطلاق الدليل نهر واعلم أن كل مسلم ارتد فانه يقتل
أن لم يتب إلى المراتة والمختن ومن اسلامه تبعوا الصبي إذا أسلم والمكبر على الإسلام ومن ثبت اسلامه
بشهادة رجلين ثم رجعا زنا في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولونه نصرانيان
أنه أسلم وهو يكره تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قتل اتفاقا وتماضي في آخر أهية
الدرر ويلحق بالصبي من ولده المرتدة إذا بلغ مرتدا والسكران إذا أسلم وكذلك القبط لان اسلامه حكى

(والاقتل)

لا يقضي وقيد في الخيانة وغيرها المكر بما جرى في الماضي والمستأمن فلا يجمع. لانه انتهى لكن المصنف على جواب القياس وفي الاستحسان يجمع وحشدنا للمستأمن أربعة عشر در (تمت) مات المرتد أو قتل على رده لم يدين في مقام أهل له بل بقي في حفرة كالكتاب والمرتد أجمع كذا من الأصلي كذا في الشباهة من كتاب السير (قوله وأسلامه الخ) فبذلك سلام المرتد لان الكفار أصناف خمسة من ينكر المانع كاللهرية ومن ينكر الوحدة كالنوبة ومن يقر بهما لكن ينكر بعثة الرسل كالعلاسة ومن ينكر الكل كالوثنية ومن يقر بالكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى عليه الصلاة والسلام كالعسوية فيكتب في الأولين يقول لا اله الا الله وفي الثالث يقول محمد رسول الله وفي الرابع بأحد ما وفي الخامس بهما مع التبرئ من كل دين يخالف دين الاسلام در عن البدائع وفيه محالة لمسا في النهر عن البدائع حيث تقول عن البدائع ان الكفار أصناف أربعة فلما جرح وأعلم ان الاسلام كما يكون بالفعله يكون بالفعل أيضا كقولهم مكتوبة وأتمها مقتديا وأذن في الوقت أو سجدت لثاوة أو أذرع زكاة الساقية لا بغير ذلك وقد نظمها صاحب النهر في قوله

وكافر في الوقت صلى باقتدا * متحيا صلاته لا مفيدا

أو أذن أيضا معنا أو زكى * سواء كان معبد تركي

(قوله ان تبرأ عن الأديان) أشار الشارح بقوله ان يأتي بكلمة الشهادة وتبرأ إلى ان في كلام المصنف حذف المعطوف عليه وأداة المطفوع ان ذلك لا يجوز بغير دليل يدل على الحذف ولا دليل في كلام المصنف جوي وانما صك كانت قوله بالتبرئ من الأديان كلها غير دين الاسلام لانه لا دين له حتى يكلف بالتبرئ عنه وفيه إشعار بأنه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله بصره مسلما كما في الرخصة وغيرها ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسمه عليه الصلاة والسلام دون معرفة اسم أبيه وجده على ما قال عين الائمة كما في النية شيخنا عن القهستاني (فرع) هل يجوز ان يقال لودني بنينا محمد صلى الله عليه وسلم لمسا خلق الله قال هذا شيء ذكره الوعاظ يريدون به تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم والأدنى ان يحترق زعن مثل هذا فان النبي صلى الله عليه وسلم وان كان عظيم المنزل والمرتبة عند الله تعالى فان لكل نبي من الأنبياء منزلة ومرتبة وخاصة ليست لغيره فيكون كل نبي أصلا بغيره كذا في جواهر العتاي وأقول فيه نظر يعلم بجماعة المقصد الأول من المواهب للفتاوى جوي (وله ذكره قوله) أي يكره قتل المرتد قبل عرض الاسلام عليه لمسا فيه من ترك المندوب سواء قتله الامام أو غيره وان أدب لاقبانه على الامام وعلى القول بوجوب العرض يكره تحريمه (قوله ولا تقتل المرتد) لأن المبيع للقتل كفر المحارب ولو قتلها قاتل لا شيء عليه حرة كانت أو أمه ذكره في المسووم وفي التتارخانية عن العتابة يضمن في الامة ولو لا هو في الولو المحمية وان قتلها قاتل لم يضمن شيئا لان قيمة الدم بالاسلام وقد زال ويؤدب على ذلك لانه كتابه لا يجل بجره واقتصر في الدفيعا على ما في المسووم والمختص المشكل كما ذكرنا في الاشباه في الفن الثالث المختص المشكل كاللاني في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهب ولا فضة ولا زج من رطل ولا يقف في صف النساء ولا حد بقتله ولا يجلو بامر أو جوي وكان الأولى اطلاق المنع بأن يحدف قوله من رطل اذا لا زج من امرأة أيضا ولا من خنثى وقد مناعن الفتاوى الخبرية انه لو زج خنثى من خنثى فظهر أحدهما ذكر أو لا تراهي يجمع (تمت) لا تسترق المرتدة الحرة مالم تلحق بدار الحرب وفي رواية النوادر عن الامام انها تسترق ولا بأس بالفتاهيه فيمن كانت ذات زوج حرة المقصدها السبي بالردة اثبات الفرقه يذني ان شتر بها الزج من الامام أو بهما لانه اذا كان مفرقا لانه صارت بالردة فتبطل السليم لا يقتص بها الزج فيملكها وينفسح النكاح بالردة وحشدنا بتولي هو حبسها وضربها على الاسلام فيرتدضرقصه ساعطيا وما وقع في النهر من قوله لا تسترق المرتدة كالحرة تحريف والصواب

واسلامه ان يأتي بكلمة الشهادة
و (تبرأ عن الأديان) سكاها (سوى
دين الاسلام) أو ما أتت على اليه وكذا
قوله (قوله) أي قبل عرض الاسلام
(ولكن) (الضمن قاتله ولا تقتل
المرتدة) معناه سوا كانت حرة أو أمه

حذف الكاف واعلم ان وقوع الفرقة بازدة هونها والرايه كافي الفريديلية قال وقد اثنى الدبوسي
والصفار وبعض أهل سمرقند بدم وقوع الفرقة بازدة ردا عليها وغيرهم مشوا على الظاهر لا يمكن
حكموا بحبر هائل بتجديد الشكاح (قوله خلافا للشافعي) وهو قول أبي يوسف الأول جوي من البرجندی
له عموم قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولنا ما ورد من نهيه عليه السلام عن قتل الكافرات وهو
بعمومه صدق بالمرتدة والكفر كله مله واحدة خلافا للشافعي فلو تنصر يهودي أو عكسه ترك على حاله
تتوب وترحمه (قوله بل تجلس) شامل لما لم تحمق بدار الحرب ثم سببت واستمرت فانما يتخير على
الاسلام بالضرب والحبس وشمل ما اذا كانت صغيرة عاقلة لم يأت المصط ماصح جزاء على الردة بموؤان
فواخذ الصغيرة به والحبس جزاء الردة (قوله ومطلب مولاها) الصحيح انها تدفع اليه احتاج اليها أو لم يحتاج
طلب أو لم يطلب لان الحبس تصرف فيها وذلك الى المولى زبلي والمراد بالحاجة خصوص الاستعداد
لما يبيع الوطء تنصر بهم بأمه لا يطءوا أصح منه في الجبر بخلاف العبد المرتد فانه نافذة في دفعه اليه لانه
يقتل بجر (قوله وتضرب أسواطاً) تسعة وثلاثين كافي الكافي وظاهر كلام الشارح انها تضرب
في كل يوم وهو مخالف لما في الزبلي فانه قال وتضرب في كل ثلاثة أيام مائة الغنة في الجمل على الاسلام
التهنى جوي وأقول ذكر في النهر مانعه وعن الامام انها تهر ب في كل يوم قبل ثلاثة أسواط وعن الحسن
تسعة وثلاثين الى ان غوت أو تسلم وهذا قتل معني لان موالاة الضرب بقضى اليه كذا في الفتح واختار
بعضهم انها تضرب خمسة وسبعين سوطاً وهذا مذهب أبي قول الثاني في نهاية التعزير قال في الحاوي القدسي
وهو المأخوذ به في كل تعزير بالضرب انتهى واعلم ان القتل عن الكافي قد اختلف فيه المأخوذ بقوله
عنه أو لا وانما تضرب تسعة وثلاثين ثم نقل عنه أن الوان الضرب مغفول الى المولى (قوله ويرزول ملك
المرتد عن ماله بردة) لانه زالت عصمة دمه فكذلك عصمة ماله جوي (قوله زوال الموقونا) الى ان
يتبين حاله لانه هالك حكما فصارت له أسالك حقيقة في زوال الملك جوي عن البرجندی (قوله وعندهما
لا يزول ملكه) كالمحكوم عليه بالرحم والود زبلي (قوله فان أسلم الخ) هذا ما لم يترقها قبلها
جوي (قوله تفسير لقوله زوال الموقونا) أشار به الى ان العاقبة قوله فان أسلم الخ تفسير به وحقيقة
المراد كافي الفتح انه بازدة زول ملكه زوالا بانا فان استرحى مات حقيقة أو حكم بالحق استرازا زوال
ان شابت من وقت الردة وان ادعا دالي ملكه وهما ماهر باس المحكم باز وال فان الساقط لا يعود انتهى
وعلى هذا جرى بعض الشارحين جوي وغيره الخلف تظهر في تصرفاته فعندها هي نافذة قبل الاسلام
وعنده موقوفة وبعد اذ اتفاهما على عدم زوال ملكه اختلفا في تبرعاته فجعلها أبو يوسف من جميع المال
ومحمد من الثلث فيد المريدان المرتدة لا يزول ملكه بالا لاجماع وينبغي ان يلحق بها من لا يقتل اذا ارتد
لشبهة في اسلامه كأمير نهر (قوله وان مات أو قتل) أو حكم بالحق نهر (قوله ورث كسب اسلامه الخ)
فان قبل المسلم لا يرث الكافر فذا ان ملكه في كسبه بعد اذ ذاق لماسعرت انه موقوف فينتقل كسبه
في الاسلام الى وارثه لا يمكن استناد لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن
شرط الاستناد وجود الكسب قبل الردة فيكون ثوبت المسلم من المسلم دور و يعتبر كونه وارثا عند موته
أو قبله أو الحكم بالحق عند موته وهو الاصح زبلي سواء كان موجودا عند الردة أو حدث بعده عناية
وروي أبو يوسف عن الامام انه يرثه من كان وارثا وقت الردة (قوله وارثه المسلم) وإطلاقه بعم الزوجة
نظرته امرأته المسلمة اذا مات أو قتل أو قضى عليه بالعاق وهي في العدة لانه بازدة كانه مرض مرض
الموت (قوله بعد قضاء دين اسلامه الخ) هذا أعني قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الردة من
كسبها رواية زفر عن الامام بها قال زفر والحسن أضاور وي أبو يوسف عنه انه من كسب الردة الا ان
لا يفي بقضي السابق من كسب الاسلام وروي الحسن عنه انه يقضى من كسب الاسلام الا ان لا يفي
فيقضى الباقي من كسب الردة قال في البدائع وقتاوى الولوالجي وهو الصحيح لان دين الميت انما يقضى من

خلاف للشافعي (بل تجلس) فتعبر به
عليه (حتى تسلم) وان كانت أمة وتطلب
مولاها دفعت اليه ليعيد اليها منزله
وتعبر على الاسلام ولا يستعملها عند
الحاجة وكفى بما من ثوبت ثم يخرجها
في كل يوم ويعرض عليها الاسلام
وتضرب أسواطاً ثم يجلسها هكذا الى
ان تتوب أو توت (وزول ملك
المرتد عن ماله) بردة (زوال الموقونا)
عند أبي خذفة وعندهما كسبه تفسير
ملكه (فان أسلم بعد ملكه) تفسير
بقوله زوال الموقونا وان مات أو قتل
على رثته ورث كسب اسلامه وانه
الاسلم بعد قضاء دين اسلامه

ماله وهو كسب اسلامه فاما كسب الردة فلجماعة المسلمين فلا يقضى منه الدين الاضرب ردة اذا لم ينف
تحتقت نمر وعلى هذا في المتن خلاف الصحيح كذا قيل وفيه ان مشي المصنف عليه تصحيح الزمعي وعلى هذا
يكون في المسئلة اختلاف تصحيح حموي (قوله وكسب ردة في) الكسب يقع الكسب وكسبه هاتين رداية
قيد بالميرتدان كسب المرتد تلوريتها اتفاقا غير وسباني في كلام الشارح ما يفيد وفي النهر عن السراج
وكسب المكاتب المرتد حال الردة ولا وفيه عن الحاخية وتصرف المكاتب ردة نافذة في قولهم انتهى
ومنه يعلم ان قول المصنف وكسب ردة في ليس على إطلاقه بل يستثنى منه المكاتب والظاهر ان المأذون
كذلك (قوله وقال الشافعي كلاهما في) لان المسلم لا يرث الكافر لاسيما المرتد فانه لا يرث احدا
فوجب ان لا يرثه احد لان انقاد الملة بسب الارث فاختلافها سببا لمرمان ولهذا لا يرثه موافقه بخلافه
أولى فاذا انتفت الوراثه وهو مال حتى لا أمان له يكون فيثا وله ان ملكه في الكسب بعد الزادة ما اما
ذكرنا فبنتقل الى ورثته وموته فيستند الى ما قيل ردة فيكون ثوبت المسلمين من المسلم ويمكن استناد كسب
الردة الى ما قيل الردة نظر الى سبب الكسب وهو نفسه فجعل كان الكسب موجود وله ان استناد
التوريت الى أول الردة في كسب الاسلام ممكن لوجوده عندها ولا يمكن استناد التوريت في كسب اردة
لعدمه عندها فلو ثبت فيه حكم التوريت لثبت مقتصر على الحال وهو كافر عند الا كسب والمسلم
لا يرث الكافر في باي (قوله وكسب المرتد تلوريتها) يعني كسب الاسلام والزادة كاتفة هذه الاضافة
ولو قال وكسب بالتثنية كما في الكافي والتمثيل لكان أمهرو وهذا بالاتفاق بخلاف المرتد حموي (قوله ويرثها
زوجها) ان ارثت وهي مريضة وماتت في العدة كافر في طلاق المرض درأ ماتت من ذلك المرض
شربة ليلية (قوله وان كانت مريضة لا يرثها) لانها لا تقتل بخلاف ما اذا ارثت وهو صحيح فان ارثت منه
لا يه يقتل والحاصل انها لا تصير فارة بالردة الا اذا ارثت وهي مريضة فلم تسكن اردة في حقها منزلة مستقلة
حدوث المرض لعدم قتلها بخلافه هو حيث يصير فارة بالردة وان كان صحيحا لوجوب القتل عليه بأشبه
الطلاق في مرض الموت ومن هنا تعلم ان ما في الزاهر من انه لا يرثها اذا كانت مريضة مع علل بأنها لا تقتل
لا يصدم ما قبله من قوله ويرثها زوجها المسلم لمرضة كاتوهم في الردة لا معنى لقوله فتأمل بق ان يقال
ان ارثه امانه با رتاده ليس على إطلاقه كاتوهم من عارة التمرين لاله حيث أطلق المسئلة بل قد يرد بقاء
العدة كما في الزبلي ونحوه وترثه امر أنه المسئلة ادمات أو قتل أو فني عليه بالحقاق وهي في العدة لانه صار
فارة بالردة ااردة بمنزلة المرض لانها بسبب الموت فتعاق حقها بما له وبنبغي ان ترث على رواية أبي يوسف
عن أبي حنيفة ولو بعد انقضاء العدة وأرثت قبل الدخول بها لان الشرط الاهلية للارث عند الردة في
تلك الزاوية لا معنى لاشتراط قيام العدة عند الموت انتهى وحيث كان قيام العدة عند الموت والقتل
والقضاء بالالتحاق شرطا بناء على ما هو الاصح من ان الشرط أهلية الارث عند الموت والتمثل أو القضاء
بالتحاق وهي رواية محمد بن الامام كافي اباي وغيره فغير المدخول بها لا ترث لصيرورتها بالردة اجنبية
ولست اردة موتها حقيقة قبل الدخول المدخولة انما تعتد بعدموتها بالحيض لا بالاشهر فلم تنتهض سد الارث
والارث وان استند الى اردة لكن يتقرر عند الموت نهر الضيق (قوله بلحاظه) بفتح اللام الى لحاق
المرتد بالرحم حموي عن المتأخر (قوله به) أي بدار الحرب والصواب تأنيث الصبر حموي (قوله
عق مدمر) أي من الثلث فاستثنى وكذا مدمر هال اذا حققت وتعل دونها شربة ليلية (قوله وأمو له) من
كل ماله فاستثنى (قوله وحل دينه الذي عليه) يشير به الى ان الاضافة في دينه لادنى ملاسة اذا الدين
عليه لاله ولهذا قال في النقاية وحل دين عليه وهذا فانه في ادينه الذي له على غيره لاهل بل بقي على
أجله و يؤتى مكتابه الى الورثة والوالد المرتد لانه المعتق درع البدائع (قوله وقال الشافعي يبي
ماله موثوقا) بناء على ان الدنيا كلها عنده دار واحدة ونحن قدينا المعنى هو ان بالعاق صار من أهل
الحرب وهم أموات حتى أحكام أهل الاسلام لا تقطع ولاية الازام كما تقطعت عن الوفي فصار كالوثة

وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة
هذا عند أبي حنيفة وقال كلاهما الورثة
المسلمين وقال الشافعي كلاهما في كسب
المرتد تلوريتها ومن يها زوجها ان ارثت
وهي مريضة وان كانت مريضة
لا يرثها (وان) لم يبق دار الحرب مرتدا
(و) حكم الحكم بلحاظه) به (نفي)
مديره وأمو له وحل دينه) الذي
عليه على سبيل التاجيل ونفسل
ماله انفسه في حالة الاسلام الى ورثته
المسلمين وقال الشافعي يبي ماله موثوقا
قوله وان حكم بلحاظه

الا انه لا يتقرر لمحاقه الا يحكم الحاكم لاحتمال ان يعود النافذ بضمن القضاء بل يلى (قوله اشارة الى ان الحكم به شرطا) أى بالعلاق ظاهر ان القضاء به قصد صحيح وبني ان لا يصح الا في ضمن دعوى حق العبد وقد قالوا ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء يوم القتل يدخل والعلاق موت حكمي فبني ان لا يدخل تحت القضاء قصد او بني انه لو حكم بمقتضى مدبره لثبوت لمحاقه مرتدا بينة عادلة ان يصح ولا يشترط له تقدم الحكم بلحاظه بحر وروى في النهر بأنه ليس معنى الحكم بلحاظه سا بقا على هذه الامور ان يقول ابتداء حكمت بلحاظه كذا فتوجهه بل اذا ادعى مدبر متلا على وارثه ان محمي بدار الحرب مرتدا وانه عتق بسبب لمحاقه وثبت ذلك عند القاضي حكم اوله بلحاظه ثم يقتضى ذلك المدبر كما يعرف ذلك من كلامهم انتهى واقول نأو بل العسارية يضى نصحه لا يمنع الاعتراض على ما يقتضيه ظاهرها ولا شك ان ظاهر العبارة يقتضى صحة القضاء به قصد اجوى بني ان يقال مقتضى قوله في النهر حكم اوله بلحاظه ثم يقتضى ذلك المدبر ان الحكم بمقتضى المدبر لا يكفي عن الحكم بالعلاق بل لا بد من الحكم بالعلاق قبل الحكم بمقتضى المدبر وهو خلاف ما في الجهر (قوله وتوقف ما بعته) ارادها كل ما كان مادله مال بمال فمعدل الصرف والسلم والصلى عن انزاع والاجارة وبقي المدبر لانه مادله حكمة والارهن ايضا قيل لانه معاوضة مالية وعلى هذا فتدخل الهبة بشرط العوض نهر وباعته في العهر ولما كان الرهن من المعاضات في المال كالبسج كان ادخلها في النهر من التعليق بخلاف ما ذكر في الجهر الا ان يضبط هكذا فيقال لانه معاوضة مالية من الاول لامر المال واطلاق قوله وتوقف ما بعته بشرط ان تصرف المرتد بتوقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح وسأى لهذا من يدبسان (قوله وعقته) المراد اللق وتوابعه فبشعل التدبير والسكينة حتى لا يعتقه الوارث المسلم الذي ليس له سواه لا ينفذ عتقه ايضا كما في المحاسبة قال في الجهر ولم أر حكم التقاطه لقبضا ولقطعة قال في النهر وفي ابداعه واستبداعه وامانه وعقله ولا شك في عدم صحة امانه اذا مان الذي لا يصح فهذا أولى وكذا عتقه لان التناصر لا يكون بالمرتدا أمال التقاطه ولقطعه وابداعه واستبداعه فلا بد من التردد في جزاؤه او قوله في النهر الذي ليس له سواه أى ليس للمرتد سوى ذلك الوارث (قوله وهبته) وأما قبول ما وهبه له فيصح كسبا في عن الجهر وكذا توقف وصيته ايضا كما في الدرر رأى وصيته التي صدرت في حال ردته أو ما وصيته التي في حال اسلامه فالمد كور في ظاهر الرواية انها تبطل مطلقا قريبة او غير قريبة كالوصية للناجحة والمغنية جوى عن الفسخ وهذا ظاهر في انه لا يشترط لهجة الوصية كونها مربة ان لو كان ذلك شرطا للوقت في اصل باطله لا توقف على وجوده مبطل (قوله هذا عندنا في حنيفة) اعلم ان تصرف المرتد بتوقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح وقال بعض المشايخ ان تصرفه في كسب اربعة فاذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح وهذا كله عند الامام وأما عندهما فتصغر فانه نافذ في الكسبين فهستاني (قوله وعندهما الخ) والخلاف بينهما في تصرفات وقعت قبل الحاق واما بعده قبل الحكم فهي موقوفة بالا جاع كولا يته على اولاد الصغار فهستاني من المحيط (قوله نافذا لا تخاف) وهو لا يعتد ولا ية ولا حقيقة ملك نهر (قوله كالا ستبدال) بان ولدت أمته وادعى نسب الولد تصير الامامة ولده ونسب النسب جوى عن الرجدي (قوله والطلاق) وكذا يقول الهبة وتسلم الشفعة وانجر على عبده المأذون فالنفس عنه اتفاقا جوى بحر و يلى وقوله والطلاق مريح في ان الفرقة باردة من الفرق التي يقع بعدها الطلاق ويحتمل انها الرد ما عا فطلق كذا ذكره شيخنا ونقل المحموي عن الرجدي ان طلاق المرتد اغتبا بتصور اذا ارتداز وجان معاذ كره في الركابي وقيل اذا ارتد بفسخ النكاح بينهما وتكون في العدة فيصح الطلاق كذا في بعض الشروح انتهى والحاصل ان الطلاق يلحق المعتدة بعد الطلاق والمعتدة برة الزوج او بردها ومعتدة التفرق ببابها وقد نظم ذلك العلامة القدسي فقال

في عتة عن الطلاق يلحق * اوردة أو بابا باه فرق

شارة الدان المحكم به شرطا انصفي
احكام الموت وهو ظاهر الرواية
وفي بعض الروايات ثبت عتق مدبره
بغير ولا انصافي وقوله عتق مدبره
اشارة الى ان احكام الموت تقتضي
بغير الحكم بالعلاق ولا يشترط القضاء
بذلك الاحكام و به قال الجهر و
واله اشارة على اكثر الموضع وقيل
بشرط القضاء بشرط الحاق (وتوقف
ولا يكفي بالقضاء بلحاظه) (وتوقف
ما بعته) هذا ابتداء حكم غير مقيد
على قوله وحل دينه لانه عتقه وهبته
بقوله وان حكم بلحاظه (وهبته وحل دينه)
وهبته (فان آمن فعدوان ملك) على
رده (بطل) هذا عندنا في حنيفة
وعندهما تنفذ هذه التصرفات الا ان
هذا في يوسف تنفذ كتنفذ من الصحيح
حتى تعتبر بانه من السكك وعند
محمد تنفذ كتنفذ من المريض حتى
تعتبر بانه من الثلث واعلم ان
تصرفات المرتدين على اربعة اقسام
قسم منها نافذ لا تخاف كالاستبدال
والطلاق وقسم منها

(قوله باطل بالاتفاق) وهو ما يعتمد الملة (در قوله كالنكاح) ذكر في البعران الذي لا يصح منه اتفاقا خمس
النكاح والذبح والصداك والبازي والارث والنكاح انتهى (قوله موقوف بالاتفاق) وهو
ما يعتمد المساواة وهو المفاوضة وولاية متعدي وهو التصرف على ولده الصغير (در قوله كالنكاح) وهو
لانها تقتضي المساواة في الدين ولان له لكنه يحتمل الرجوع در نظير المفاوضة ولا يشته على اولاده
الصغار وما لم يزل (قوله محتلف في توفقه) وهو ما كان مبادلة بمال او عقد تبرع (در قوله وان عاد
مسلم) نقل السيد الحموي عن البرجندی عن الحنابلة ما نصه ارتد المولى وانزل الوكيل ثم عاد مسلما
ذكر في الوكالة انه لا يعود وكيل او في السير الكبير انه يعود وكيل وان ارتد الوكيل وعاد مسلما قال ابو
وسف لا يعود وكيل وقال محمد بن عيسى لا يعود وكيل انما خلفه
لاستقلته وان عاد مسلما احتاج اليه وفي قوله وارثه ابناء الى انه لا حق له فيما وجد من كسب ردة لان
أخذ لم يسأل بطريق الخلاف بل لانه في منزه وهو ظاهر فان ما بعده من كسب اسلامه له أخذه سواء كان
في بدو رثته أم لم يكن بان وضع في بيت المال لعدم الوارث ومن هنا تعلم ما في الدرر من الایهام واعلم ان لو عاد
بعد الموت المحقق بان احياه الله تعالى كان الحكم كذلك عناية (قوله بقضاء او رثا) لانه دخل في ملكه
بحكم شرعي فالخروج من ملكه الا طريقه عنى ولهذا ليس له ان يضعه بعد ما أخرجه وأتلفه ولا سليل له
على امهات اولاده ومدره لان القاضي قضى بعقوبته عن ولايته شرعية ولا يمكن نقضه زبلي (قوله جعل
كانه لم يلق) حتى لا يفتي مدره واولاده مدره لم يجعل ما قبل من دينه وفيه اشارة الى انه لا يسقط بازدة
ما هو من حقوق العباد وكذا حق تعالى التي يطالب بها الكفار كما تجد دسوى حد الشرب كما في شرح
الطحاوي وكنما لا يطالبون به مثل الصلاة والصوم والزكاة والنذر والكفارة فيقضي اذ اسلم على
ما قاله الشيخ الا لثمة لان تركها معصية والعصية بازدة لا ترتفع كما في فاضل وغيره ومن ابي حنيفة نقل
وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء وكذا في التهمة وذكر القرائن ان ايه سقط
عند العامة ما وقع حاله الارتدة وقولها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين فمستأنى (قوله
نصرانية) أرادها الكنيسة من اطلاق الخاص وازادة العام مجازا حموي (قوله فادعاء) قدبه
لان نسب ولد الامه لا يثبت بدون الدعوة حموي (قوله وهو ابنه) لان المرتد لا يسترق نهر (قوله
ولكن لا يرثه) لان الام اذا كانت نصرانية يكون الولد يرتد تبعها لانه اقرب الى الاسلام منها
لكونه مبعير على الاسلام وبنها المرتد لا يرث احد از زبلي قلت فعلى هذا قولهم يتبع الولد خبر الابوين دينا
ولو حكم بالمرتد لادن له كما تقدم حموي (قوله ولو كانت مسلمة والمسئلة بحالها) بان جاءت به لسته
فاكثر ورثه الابن لانه مسلم تعالى له والمحاصل ان الام اذا كانت مسلمة وجاءت به لسته أشهر او اكثر
منه ارتد وورث ويعلم ان رثته بالاولوية فيها اذا جاءت به لاقل منها وهو المراد بقوله في النورين وان اذا كانت
نصرانية وجاءت به لاقل من ستة أشهر من ارتد وورث ان لسته او اكثر لا يرث كما ذكره المصنف فكانت
الصوفا بعثت في ثلاث منها ولا يرث في واحدة الى هذا اشار الشيخ شاهين وما ذكره حموي اولى
حيث قال في بيان النورين هما ولادته لسته أشهر او اكثر انتهى لان ولادته لاقل لم يسبق لها ذكر
وان علم فيها الارث بالاولوية كما ذكره شيخنا (قوله واقتل) صريح في ان المقتول لا ينال له ميراث وليس كذلك
حموي (قوله فالولدي رثته) لان العلوق حينئذ في حالة الاسلام فيكون مسلما والمسلم يرث المرتد وان جاءت
به لكثر كان العلوق من ما المرتد يتبع المرتد لانه اقرب الى الاسلام من الام لانه مبعير عليه اذا اظهر
من حاله ان يسلم فاذا كان مرتدا لا يرث لان المرتد لا يرث المرتد ودر (قوله وان محق المرتد بدار الحرب) الخ
لم يقيد بحكم القاضي بالحق تبعا لظاهر الرواية كما يجتمع الصغير وما في الدرر من التقييد بحالف اظهر
الرواية حموي (قوله أي على المال) وحمل العنى الضمير لمرتد وصنيع الشايع اولى لانه يلزم على ما ذكره
العنى تفكيك الضمير حموي وجه الزوم ان الضمير في فهو في يعود على المال لا على المرتد لاسم من

أنه لا يسترق وجهه كونه في ثياب ملك ورثته فيه غير ثابت حيث أحقه معه ابتداء فمقطت عصمته
بالحاق وكذا عصمة ماله لأنه تسع لنفسه زبلي (قوله فلوارته) لأنه بالحاق انتقل لوارته فكان مالها
قدما در (قوله وبالقبعة بعد القبعة) أي قبعة القبعة ولا يأخذها لمثلها لعدم الفائدة در ولو اشتراها جازنا
بأخذها بالثمن الذي اشتراه به على ما رجحى عن شرح المحلى (قوله هذا اذا رجع الخ) لو أنى الثمن
على إطلاقه إمكان أولى إذا فرق في ظاهر الرواية بين أن يكون رجوعه بعد الحكم بلحاقه أو قبله بصرح
الفتح (قوله فكذلك في رواية) هي ظاهر الرواية وهو الوجه لأن القضاء إنما احتجج إليه لرجوع عدم
عوده وهذا موجود بعوده وأخذ المال لمحاقة ثانياً فكان بمنزلة القضاء منه عن الفسخ (قوله وفي رواية
يكون فيثا) الأنسب بقوله هذا اذا رجع بعد القضاء بتقديم هذه الرواية على قوله فكذلك في رواية
جوى (قوله وقضى بعده لأنه) يعني بعد القضاء بلحاقه على ما مر من (قوله فكأنه) قبل الكفاية
لأنه لو دبره كان الولاء للابن كافي التنازلية وكان الفرق أن الكفاية تقبل الفسخ بالتعجيل بل يمكن
في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير نهر (قوله أى بدل الكفاية باقية) كذا في بعض النسخ وفي
بعضها أى بالكفاية باقية وهى الصحيحة وأما الأولى فمختلة لفظاً ومعنى جوى (قوله باقية) لأن الكفاية
لا يمكن فسخها صدور رها عن ولاية شرعية لغيرها ما ناعنه وحقوق العقد فيه ترجع إلى المولى والولاء
لمن يقع عنه العتق نظره المكاتب إذا كاتب عبداً ثم غفر وفسخت الكفاية الأولى تبقى الكفاية الثانية على
حالتها ويكون بدل الكفاية ولا يؤملوا معنى لكن في النهروزم في الحاشية بأنه اذا رجع قبل أن يؤدى
جميع بدل الكفاية كان لها بطلانها وهو ما لم يماره وقوله قبل أن يؤدى جميع بدل الكفاية صادق بما
إذا لم يؤدى شيأ أو أدى البعض وصرح الرخندى على ما نقل عنه المحمى ونصه وإن أدى البعض وبقي
البعض فله أن يطلهاه ولحقك خلافاً (قوله والولاء مورته) فإن قلت لهما قول والولاء وما الفائدة في
قوله لمورته قلت فيه إيدان أن الابن ورث العبد قضاء القاضى قطع كفايته ولو قال كما قلت لا يحتل عود
الضريح إلى الابن جوى عن القرا حصارى (قوله بعد ما عتقت المكاتب) أى بالتخيير أو بإدائه بدل الكفاية
جوى (قوله في كسب الاسلام) لأن العواقل لا تعقل المرتد لانعدام النمرة فتكون في مال المكتسب في
الاسلام لفرد تصرفه دون المكتسب في الردة لتوقف تصرفه در وعلم أن ما ذكره المصنف هنا حيث
أوجب الدية في كسب الاسلام يناقض ما تقدمه من أن دين كل حال يقضى من كسبه وأوضح على الصحيح
الذى قد علمنا أنه ما في كسب الاسلام إلا أن لا يفي فيؤخذ الباقي من كسب الردة شريطة قال في الفسخ
وعلى هذا لو غصب مالا فقدمه بضمائه في مال الاسلام وعندهما في الكل وعلى هذا لو لم يكن له كسب
الاسلام واكتسب في الردة تهدر الجناية عند أى خيفة خلافاً للمما قال في النهروزم قوله تهدر الجناية الظاهر
أنه نفقه منه لا حكاية للنعقول والأفالمطوري في كلامهم خلافة في التنازلية قال محمد في الجماع فإن لم يكن
له الأكسب الاسلام أو الأكسب الردة تستوفي الدية منه وإن كان له كسبه ما فعل قولها واستوفي الدية
من الكسبين وعلى قوله تستوفي من كسب الاسلام أو لا فإن فضل شيء منها أخذ الفضل من كسب الردة
وفي الحاشية وإن لم يكن له الأكسب الردة كان عليه الدية من ذلك المال الخ (قوله وقال في مال الخ)
مفيد بما إذا سلم قال وإذا سلم ثم مات أو لم يمت يكون في الكسبين جميعاً بالاتفاق لأن السكك ماله ولهذا
يجرى فيه الأثر بالاتفاق انتهى (قوله يقتل الابن لمحق) فيه نظير بل الظاهر أن يقتل
الابن سلم أو لمحق بدار الحرب وحينئذ لا يتم ما ذكره من التنبيه جوى (قوله عمدا) قدبه لأنه في المخطأ
على العاقلة در (قوله فهما) أى فيما إذا قتل أو لمحق جوى وصوابه إبدال القتل بالموت الذي يتقدم
للقتل ذكر (قوله نصف الدية في ماله) لأن القطع حل بجملة معصوما والمرأية حلت بجملة غير معصوم
فاعتبر القطع لا المرأية فيجب نصف الدية في ماله لأن العاقلة لا تتحمل العمد كما مر ويجب القصاص
شبهة الاتداد درر وأما الثانية وهو ما إذا لمحق بدار الحرب بعد الردة وقضى القاضى بلحاقه فلا يصير

أنه لا يسترق وجهه كونه في ثياب ملك ورثته فيه غير ثابت حيث أحقه معه ابتداء فمقطت عصمته
بالحاق وكذا عصمة ماله لأنه تسع لنفسه زبلي (قوله فلوارته) لأنه بالحاق انتقل لوارته فكان مالها
قدما در (قوله وبالقبعة بعد القبعة) أي قبعة القبعة ولا يأخذها لمثلها لعدم الفائدة در ولو اشتراها جازنا
بأخذها بالثمن الذي اشتراه به على ما رجحى عن شرح المحلى (قوله هذا اذا رجع الخ) لو أنى الثمن
على إطلاقه إمكان أولى إذا فرق في ظاهر الرواية بين أن يكون رجوعه بعد الحكم بلحاقه أو قبله بصرح
الفتح (قوله فكذلك في رواية) هي ظاهر الرواية وهو الوجه لأن القضاء إنما احتجج إليه لرجوع عدم
عوده وهذا موجود بعوده وأخذ المال لمحاقة ثانياً فكان بمنزلة القضاء منه عن الفسخ (قوله وفي رواية
يكون فيثا) الأنسب بقوله هذا اذا رجع بعد القضاء بتقديم هذه الرواية على قوله فكذلك في رواية
جوى (قوله وقضى بعده لأنه) يعني بعد القضاء بلحاقه على ما مر من (قوله فكأنه) قبل الكفاية
لأنه لو دبره كان الولاء للابن كافي التنازلية وكان الفرق أن الكفاية تقبل الفسخ بالتعجيل بل يمكن
في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير نهر (قوله أى بدل الكفاية باقية) كذا في بعض النسخ وفي
بعضها أى بالكفاية باقية وهى الصحيحة وأما الأولى فمختلة لفظاً ومعنى جوى (قوله باقية) لأن الكفاية
لا يمكن فسخها صدور رها عن ولاية شرعية لغيرها ما ناعنه وحقوق العقد فيه ترجع إلى المولى والولاء
لمن يقع عنه العتق نظره المكاتب إذا كاتب عبداً ثم غفر وفسخت الكفاية الأولى تبقى الكفاية الثانية على
حالتها ويكون بدل الكفاية ولا يؤملوا معنى لكن في النهروزم في الحاشية بأنه اذا رجع قبل أن يؤدى
جميع بدل الكفاية كان لها بطلانها وهو ما لم يماره وقوله قبل أن يؤدى جميع بدل الكفاية صادق بما
إذا لم يؤدى شيأ أو أدى البعض وصرح الرخندى على ما نقل عنه المحمى ونصه وإن أدى البعض وبقي
البعض فله أن يطلهاه ولحقك خلافاً (قوله والولاء مورته) فإن قلت لهما قول والولاء وما الفائدة في
قوله لمورته قلت فيه إيدان أن الابن ورث العبد قضاء القاضى قطع كفايته ولو قال كما قلت لا يحتل عود
الضريح إلى الابن جوى عن القرا حصارى (قوله بعد ما عتقت المكاتب) أى بالتخيير أو بإدائه بدل الكفاية
جوى (قوله في كسب الاسلام) لأن العواقل لا تعقل المرتد لانعدام النمرة فتكون في مال المكتسب في
الاسلام لفرد تصرفه دون المكتسب في الردة لتوقف تصرفه در وعلم أن ما ذكره المصنف هنا حيث
أوجب الدية في كسب الاسلام يناقض ما تقدمه من أن دين كل حال يقضى من كسبه وأوضح على الصحيح
الذى قد علمنا أنه ما في كسب الاسلام إلا أن لا يفي فيؤخذ الباقي من كسب الردة شريطة قال في الفسخ
وعلى هذا لو غصب مالا فقدمه بضمائه في مال الاسلام وعندهما في الكل وعلى هذا لو لم يكن له كسب
الاسلام واكتسب في الردة تهدر الجناية عند أى خيفة خلافاً للمما قال في النهروزم قوله تهدر الجناية الظاهر
أنه نفقه منه لا حكاية للنعقول والأفالمطوري في كلامهم خلافة في التنازلية قال محمد في الجماع فإن لم يكن
له الأكسب الاسلام أو الأكسب الردة تستوفي الدية منه وإن كان له كسبه ما فعل قولها واستوفي الدية
من الكسبين وعلى قوله تستوفي من كسب الاسلام أو لا فإن فضل شيء منها أخذ الفضل من كسب الردة
وفي الحاشية وإن لم يكن له الأكسب الردة كان عليه الدية من ذلك المال الخ (قوله وقال في مال الخ)
مفيد بما إذا سلم قال وإذا سلم ثم مات أو لم يمت يكون في الكسبين جميعاً بالاتفاق لأن السكك ماله ولهذا
يجرى فيه الأثر بالاتفاق انتهى (قوله يقتل الابن لمحق) فيه نظير بل الظاهر أن يقتل
الابن سلم أو لمحق بدار الحرب وحينئذ لا يتم ما ذكره من التنبيه جوى (قوله عمدا) قدبه لأنه في المخطأ
على العاقلة در (قوله فهما) أى فيما إذا قتل أو لمحق جوى وصوابه إبدال القتل بالموت الذي يتقدم
للقتل ذكر (قوله نصف الدية في ماله) لأن القطع حل بجملة معصوما والمرأية حلت بجملة غير معصوم
فاعتبر القطع لا المرأية فيجب نصف الدية في ماله لأن العاقلة لا تتحمل العمد كما مر ويجب القصاص
شبهة الاتداد درر وأما الثانية وهو ما إذا لمحق بدار الحرب بعد الردة وقضى القاضى بلحاقه فلا يصير

ميتا تقدير او الموت يقطع السراية واسلامه حيا حادثة تقدر ا فلا يعود حكم الجناية الاولى زيل بقوله
لا يضمن شيئا لان ما اهدر ولا يلحقه الاعتبار بخلاف المعتبر فانه قد يلحقه الاهدار بالبراءة فكذا بالردة
فصيب عليه ضمان ما ائلفه وهو الودود النفس زيل بقوله ضمن القاطع الدية كلها لكونه معصوما
وقت القطع ووقت السراية درر وفيما يدين محال التقاطع فلا يعتبر شيئا بقوله وعند محمد وزفر نصف
الدية وهو القياس لان اردة اهدر السراية فلا يقلب بالاسلام معتبرا عني ولو قطع مسلم بدس لم
ثم ارتد القاطع وقتل على رده ثم مات المقطوع عيدهم من ذلك ان كان عمدا فلا تنفي على أحد لقوات محل
القصاص وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلاث سنين من يوم قضى القاضي عليهم جوى عن
قاصضنا بقوله فكذا بقتله لولا ان لان المكاتب انما عاك كسابه بالكتابة والردة لا تؤثر في الكتابة
فكذا اكسبه درر بقوله ولوارتد ازوجان ومخالف قيدر دتمه لانه لو مات مسلم عن امرأة حامل
فارتدت ومخفت فولدت هناك ثم ظهر عليهم أى على أهل تلك الدار فانه لا يسترق ويرث أباه لانه مسلم
ولو لم تكن ولده حتى يمت ثم ولده في دار الاسلام فهو مسلم تعالى به مرقوق تعالى له ولا يرث أباه مرققة
تنوير وشرحه عن البدائع بقوله فولدت ولدا بها مطلقا كما سألني في كلام الشارح وتقصيده
في الهداية بكون الحمل في دار الحرب اتفاقا ليعلم حكم ما اذا حملت به في دار الاسلام بالاولى بحر بقوله
فظهر عليهم في نصفه القرا احصارى عليه بافراد الضمير وشرحها بقوله أى عليهم لانه افراد الضمير
ليعود الى الزوج فتدخل الزوجة والولدان تبعاً جوى بقوله فالولدان في لان الولد يتبع الام في الحرية
والرق والمرتدة تسترق فكذا ولدها زيل وهو ظاهري الولد وأما ولد الولد فامه حريية ولهذا والله أعلم
عدل في التهرعنه الى قوله كاصلها ليشمل المرتدة بالنسبة للولد والحرية بالنسبة للولد والولدان كل منهما
يسترق بقوله ويجوز للولد على الاسلام لانه يتبع أبوه في الاسلام والردة فيخير كبحران الان جبره
بالضرب والمحبس وجبرهما بالقتل نهر وفيه نظر وهو ان هذا صحيح بالنسبة للاب وأما بالنسبة لام فغير
صحيح لان المرتدة لا تخير بالقتل بل بالضرب والمحبس كجوى بقوله فالولد الولد لانه لو اجبرهما
ان يحرر تعالى له ولا وجه لانه أباه كان تعالى به والتبع لا يكون له تبع أو تجمده ولا وجه له لان
تبعه الا ما في الدين على خلاف القياس فلا يلحق به الجدة ولو لم يكن لكان الناس كلهم مسلمين تعالى لهم
وحواء صلوات الله عليهم واسلامه ولم يوجد في ذرتهما كافر غير المرتدة عني فثبت انه لم يتبع الجد يسترق
أو توضع عليه الجزية أو يقتل لان حكمه حينئذ حكم سائر أهل الحرب اذا أسروا وأما الجد فيقتل بالجملة
بحر بقوله مطلقا سواء كانت الزوجة الخ الاولى ان يذكر هذا الاطلاق بعد قوله فولدت لما في تأخير
من الایهام جوى بقوله وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يجزأ الخ أى تبع الجد وهذا أربع مسائل
على الرايتين ففي ظاهر الرواية لا يكون الولد تبعاً للجد وفي رواية الحسن يكون والثانية صدقة الفطر
والثالثة جواز الولد والارابعة الوصية للقرابة كذا في الهداية بصورة المجر معتقة تزوجت بعد ولده أب عبد
فولدت منه فالولد حر تبعا لأمه والاولى أمه فاذا اعتق جده لا يحرر ولا عاقد الى مواليه عن مولى أمه
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يحرر كالوثنى أبوه نهر بقوله صحيح حتى لا يرت من آثار به الكفار
ولامن آثار به المسلمين ولو كانت تحته مسلمة تبين منه ولومات لا يرضى عليه جوى ولو حذف التقيد
بالاسلام لكان أولى ليعلم ما لو كانت كائبة بقوله كاسلامه لانه عليه الصلاة والسلام صحيح اسلام
على وكان صغيرا وافتقار بذلك معروف فقيل كان ابن خمس وقيل ابن سبع وفي البخاري كان ابن
ثمان نهر وذكروا كجوى ان العاقل هو الذي يعلم ان الاسلام حق والكفر باطل انتهى وفي التنوير وقيل هو
الذي يعقل ان الاسلام بسب النجاة وغير الحديث من الطب والمجمل من المراتبي فان قيل لو صرح اسلامه
ليكان ذلك فرضا لا صحة كون الايمان فلا يخالف سائر العبادات فانها متنوعة بين النقل والغرض
فاذا صار فرضا لم يكن ان يكون محاطا بالاقال به فانما يمكن تصحيحه فرضا لم يصح بخلاف ما اذا جعل مسلما

لا يضمن شيئا فان لم يلحق المرتد
المقطوع او مثنى ولم يرض بلما قسه
واسلم مات ضمن القاطع (الدية)
كاهما عندهما وعند محمد وزفر نصف
الدية وهو القياس ولوارتد مكاتب
ومثنى بدار الحرب واكسب مالا
واخذ بماله وعرض عليه الدية
فأبى (وقيل على رده) فكاتبته
لمولاه وما في من بدل الكتابة
لورثته أى لورثة المكاتبة بدار الحرب
ولوارتد ازوجان ومخالف (وليدله) أى لهذا
فولدت ولدا بها (فظهر عليهم
الولد) في دار الحرب على الاسلام
فالولدان في وجوب الولد على الاسلام
لا ولد الولد مطلقا سواء كانت الزوجة
حلت بها أو في دارا وروى الحسن
عن أبي حنيفة انه يجزأ عليه أيضا
وارتد الصبي العاقل صحيح كاسلامه
عندهما وقال زفر والشافعي ان رتداه
ليس بصحيح كاسلامه

تعالان صفة الفرضية في الأصل مغنية عن اعتباره في التسع قلنا انما يمكن مخاطبنا رفع المخرج عنه فاذا
 اذاه صح كالمسافر وغيره من اصحاب الاعذار وذى الجمعة فانها تصح وتنع عن الفرض وان لم تكن الجمعة
 فرضا عليه زبالي لكن في النهر عن القهر المختار عند المسافر يدي انه مخاطب باداء الامان كاللأنه
 حتى لو مات بعد بل ايمان تخلد في النار (قوله وقال أبو يوسف ايضا ارتداده ليس بصحيح) لأنها نهر رخص
 قلنا الامر للحقيقة بعد وجودها والمخلاف في احكام الدنيا ولا خلاف انه مرتد في احكام الاخرة لان العفو
 عن الكفر وزخول المجنة مع الشرك مما لم يرد به شرع ولا حكم به عقل كذافي التلويح وعلى هذا
 في الفتح وغيره من انه تخلد في النار يعني اتفاقا ظاهرا واعلم ان ظاهر كلام الزبالي والنهر بعد ترجيح مذهب
 الامام ومحمد لكن ذكر شيخنا ان الفتوى على قول أبي يوسف (قوله لان غير العاقل لا تصح ردة) **و**
 ولا اسلامه كافي الاختيار وحيث ذكرناه فلا وجه للاقتصار والجنون والسكران كالصبي الغير العاقل جوى
 عن قراحصارى (قوله ويجوز الصبي عليه) لان ردة صحبة عندنا وحكم المرتد انه يجزى على الاسلام
 جوى (قوله ولكن لا يقتل ان) لان القتل عقوبة ولا تقو به على الصبي رجعة في حقه عني (قوله
 أو بالتهديد) حذف متعلق التهديد لم يرد به ضرب أو حبس جوى (قوله أو نحوه) يتنظر المراد
 بضو التهديد جوى (تنق) كفر بلسانه وقلبه على الايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا
 ولا ينفعه ماقى قلبه نصرا في أسلم فمات أبوه فقال لبني لم أسلم الى هذا الوقت حتى ارث يصير مرتدا لانه
 نقي الكفر جوى عن قاضيان

وقال أبو يوسف ايضا ارتداده ليس
 بصحيح وإنما قيد بالعاقل لان غير
 العاقل لا تصح ردة (ويجوز
 الصبي عليه) لكن لا يقتل ان
 أبي وفي القياس يقتل ثم الجبراع من
 ان يكون بالجنس أو بالتهديد ونحوه
 (باب البغاة) *
 ان يكون الجهاد مع الكفار
 لما فرغ من بيان الجهاد مع المسلمين من
 شرع في بيان الجهاد مع الكفرة اجمع
 البغاة وهي جميع المائى كالغزاة خرجوا
 الغازي وهم قوم من المسلمين خرجوا
 عن طاعة الامام الحق ظاهرا منهم على
 الحق والامام على الباطل مستكين
 في ذلك تساويل فاسد فان لم يكن له
 تاويل فحكمه حكم المصوص

(باب البغاة)

(قوله لما فرغ الخ) وأمر هذا الباب عن المرتدين لقله وجوده غاية أولان يجري مباحث البغاة من
 مباحث المرتد يجري المركب من الفرد لا اشتراك الاجتماع في البغى دون الارتداد ظهر عن المحواشي
 السعدية ثم المحارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطع ماريق وعلم حكمهم ونصا ويحكي حكمهم وخوارج
 وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتأويل من انه على باطل كقراوم عصية توجب قتله بتأويلهم
 يستحلون دما نوا أموالا ويسبون نسائنا ويكفرون اصحاب نينا عليه السلام وحكمهم حكم البغاة باجاء
 الفقهاء كما حقه في الفتح وانما لم تكفرهم لم يكونه عن تأويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بلا
 تأويل كما مر في باب الامامة ودو عدلت عن التقسيم الذي ذكره في النهر لانه معترض اذا حاجة للقسام
 الثاني من قطع الطريق فان القسم الأول صادق به كما ذكره المحوى قال ويمكن ان يجاب بان الاوّل
 عام والثاني خاص والخاص غير العام الا انه يلزم عليه جعل قسم الشيء قسما له وايضا يصح الاستدراك
 في قوله لكن لم يرد تأويل بعد قوله كذلك فتأمل انتهى والامام بصير اماما ماريق من بالمباينة من الاشراف
 والاعيان و بان يتخذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس الامام ولم يتخذ حكمه فيهم
 الجزء عن قهرهم لا يصير اماما فاذا صار اماما بخيار لا يتنزل ان كان له قهر وغلبة لعوده بالقهر
 فلا يغير ولا يتنزل به لانه مفيد تنوير وشرحه وقدمنا عن الدر في باب الامامة انه يكره تقليد الفاسق
 ويعزل به انتهى لكن عزله بطرو القس خلافا ما عليه الاكثر كما قدمنا عن شرح الفقه الا كراهها
 الدين ولهذا جزم في الاشياء انه لا يتنزل به ولم يحل خلافا وكذا في العقائد النافية وشرعها للسعد وأقول
 ما في الاشياء أقدم بحسبها المحوى مع انه هناك كران شرط صحة الامامة الاسلام والحرية والعقل والبلوغ
 والعدالة الخ وكذا الكمال بقول بشرط عدالة الامام كافي البحر ونصه ولم يقيد المصنف بالامام بالعدل
 وقيد به في الفتح (قوله فان لم يكن له تأويل الخ) أى للباغي وكان الظاهر ان يقال فان لم يكن لهم
 تأويل لم يكنه ارجع الضمير بصيغة الافراد على الجمع باعتبار واحد جوى (قوله فحكمه حكم

يقتل أهل الحرب فلا يوجب حرمان الأرض كالقتل مورثه بقوله عليه فان حرمان الأرض جزاء قتل محتلوها فلا يطاق. يقتل مباح وأما الثاني فلان الباغي اذا قتل المقاتل باثم ولا يضمن عندنا والتأويل الفاسد بمنزلة الصبي في حق دفع الضمان اذا ضمنت اليه المنفعة كما ويل أهل الحرب واذا لم يوجب به الضمان لم يوجب به الحرمان والأرض مستحق بالقرابة درر بيان ذلك ما ذكره في البناية أن الحوارج يستحلون دماء المسلمين بالعصية صغيرة كانت أو كبيرة لقوله تعالى ومن بعض الله ورسوله فانه تارجمهم خالدا فيها وتأو بلهم وهذا وان كان فاسدا لكن اعتبر في حق دفع الضمان وقال في تحفة الفقهاء هذا اذا اتلفوا في حال النعمة فاما اذا اتلفوا ما لهم ونفوسهم قبل ظهور النعمة أو بعد الانزعام فانهم يستحقون لانهم من أهل دار الاسلام انتهى (قوله وان قال أنا على باطل لا) لانه اذا اقر بالاطلاق يجب الضمان فيلزم الحرمان درر (قوله وكه بيع السلاح) لانه اعانة على المعصية مبني والغاها ان البيع ليس بقيد بل كذلك وبه لم أروى لم يه أعارهم أو أجرهم ذلك وهذا وان لم يتر منقولا فقوا عند المذهب لانما وتعليمهم المسئلة يرشد اليه وعلى هذا لو قال المصنف وكه عليك عينا أو منفعة لكان أولى جوى ثم ذكرنا ان التحديد لا يجوز بيعه من أهل الحرب وأجاز ومن أهل البقي والذي يظهر من الفرق ان أهل البقي لا يتفرغون لاستعمال التحديد سلاحا لان فسادهم على شرف الزوال بالتوبة أو يتفرق جمعهم بخلاف أهل الحرب زيلي ثم اعلم ان المصنف سكت عن احكام منها قضاؤهم قال في السدائع الحوارج لو ولوا قاضيا فان كان باغيا وقضى بقضا باثم رفعت الى قاضي أهل العدل لا ينفذها لانه لا يعلم كونه باغيا ولو كتب القاضي الباغي الى القاضي العادل كتابا فان علم انه قضى بشهادة أهل العدل نفذه والا فلا وان كان قاضيه عادلا لا ينفذنا قضاءه لهجه قوليه ومنها ان امان الباغي لأهل الحرب صحيح وان غدرتهم بالمعاقبة فسبوا لا يحل لاحد من أهل العدل ان يشتري منهم ومنها انه لا يجوز الاستعانة بأهل الشرك على أهل البقي يجر ولا يصلى على الغائب بل يكفون ويدفنون وقتلنا شهيدا ودر ففعل بهم ما يفعل بالشهيد يكفون في ثيابهم ولا يسلمون ويصلى عليهم جوى عن شرح الهداية وظاهر قوله في الدرر ولا يصلى على الغائب لانه لا فرق بين ان يكون لهم نعمة أم لا وهو الصحيح كما نقله الحموي عن البناية وقوله بل يكفون يعني بعد الفصل كما صرح به الحموي عن شرح الهداية للغبني (تنبيه) كل من لا يباح قتله من أهل الحرب لا يباح قتله من أهل البقي الا اذا وجد القتال من العبيد والنساء والشيوخ فيقتلوا في حال القتال وبعد الانزعام لا يباح جوى عن تحفة الفقهاء (تنبيه) لصوص غير متأوين غلبوا على مدينة وقتلوا وقتلوا الانفس وأخذوا أموالهم أخذوا بالجميع وكذا اذا خرج جماعة لانتفاعهم جوى عن البناية

(كتاب القبط) *

من اللقط وهو العثور على ثمن مصادفة من حد طلب جوى عن قراحصارى (قوله ان السير شرح لمعنى في غيره الخ) تدبر ذلك ان السير عبارة عن مقاتلة الكفار وهو ليس مشروعا لانه اتلاف بل مشروعه باعتباره ما يرتب على ذلك من اخلاء العالم عن الفساد وكذلك أخذ مال لغير والصبي المنذور وكل منهما ليس مشروعا لانه بل باعتباره ما يرتب على ذلك من احياء النفس والمال جوى (قوله وهذا مندوب في بعض الصور) احتراز بهذا عما يأتى من انه يجب اذا خيف عليه الضياع (قوله وهو في اللغة) أى أصل اللفظة أى في حقيقة اللفظة جوى (قوله ثم غلب على الصبي الخ) أى في اللغة على طريق المجاز جوى (قوله خوفنا من العيلة) بمعنى العن وسكون البيا هو الفاقة فيحتاجان نوح افندى (قوله ووجب الخ) ليس المراد بالوجوب معناه الاصطلاحي ولا يشكل بمسألة التنوير

(وان قال أنا) أى كنت (أهل باطل لا يرت الباغي هذا عندهما وعند أى يوسف لأبى الباغي في الوجهين وهو قول النافى) (وكه بيع السلاح من أهل الفتنة) وفي عاصروهم (وان لم يدرانه) أى المشتري (منهم) (كتاب القبط) *

المناسبة بين الكتابين ان السير شرح لمعنى في غيره وهو اخلاء العالم عن الفساد وأخذ اللقط والقطعة شرع لاجلها النفس والمال قال الله تعالى ومن أنفسكم كغما أحبال الناس جميعا أحباها فكأنما أحبالا مندوب في الان الاول فرض وهذا مندوب في بعض الصور فخرج عن الاول وإناسى به باعتباره له الله بانقط وهو في اللقط ما يلقط أى ما يقع من الأرض فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي المنذور لانه على عرض اطرحة له خوفنا من العيلة أو فراداه ثمعة زنى (ندب التقاطه) أى ان لم يخف ضياعه (ووجب)

وشرحه من ان التقاطع فرض كفاية لمن غلب على ظنه هلاكه لو لم يرقعه ولو لم يعلم به غيره ففرض عين
ومثله رؤى ما عي يقع في بئر والا فندوب انتهى ولهذا فسر في التهرالوجوب بالزوم (تقنة) الصبي
في الالتقاط كالبالغ والعبد كالحراشبه و مراده بالصبي العاقل كما هو ظاهر وفيه نظر لما سبق من
ان الالتقاط اما ان يكون مندوبا و واجبا وفعل الصبي لا يتصف بذلك جوى واقول جعل الصبي
كالبالغ في الالتقاط بالنسبة لما ترتب عليه من الاحكام لا من كل وجه يشير الى ذلك قول القسستاني
البالغ والصبي سوا في الضمان بترك الانشهاد (قوله ان خيف الضباع) ليس المراد بالخوف مطلقه
بل خوف ارتقى الى غلبة الظن بدليل ما سبق عن التنوير والضباع هو الهلاك نهر عن القاموس (قوله
وهو حر) لانه الاصل في بني آدم ولان الله اراد بالاسلام من كان فيما يكون حرا باعتبار الاصل وهو حر
في جميع احكامه حتى ان قاذفه يحد ولا يحد قاذفه لوجوده ولم يمتها لا يعرف له اب وعبي وغيره كالدرر
وتعقبه عزى بان الكلام في تفرع عدم الحد بقذف امه على المحرمه وعلى ما ذكرنا من المسئلة تفرعة
عن شيء آخر وهو قوت العفة ولعل العوا ب تعليل بمخالف الفتن من عدم العلم بمجر بها تخالف وفيه نظر لانه
يقضي اقامة الحد على من غلبت حر بها وليس كذلك بخلاف التعليل بقوت العفة فانه شامل
لما عولت حر بها اذ اداه من التصو بسا قاط (تقنة) اطلق المصنف حرته فمجمع احواله
كالشهاد والنكاح والاعتاق والمجراحة والمحدونه وها قسستاني (قوله ونفقه في بيت المال) روى
ذلك عن عمر وعلى لانه عاجز محتاج لا مال له ولا اقرب ومال بيت المال معد للصرى الى مثله ولو انفق
عليه الملتقط من ماله لكان يكون متبرعا لانه ليس له ولاية الا ازام الان بامر القاضي بالاتفاق عليه ليرجع
على القبط به لان القاضي ولاية عليه فتكون ديناعه ولو مات في صغره رجع في بيت المال قسستاني
ثم مجرد ادم القاضي بالاتفاق عليه يكفي للرجوع عليه فيما ذكره المحامى كما اذا قضى ديننا على شخص
بامر موفى الاصل لا يرجع الا اذ صرح به يفتى عليه ليرجع لان مطلقه قد يكون للث والترغب
فلا يرجع عليه الا لاحتمال زياني وفي الدرر كتاب المبة عن الحناية مجرد الامر ببناء ماره موجب
للرجوع على الآخر وكذا امر الاسير بقائه بوجوب الرجوع عليه انتهى فاذا ادعى الملتقط الاتفاق بقول
القاضي على ان يكون ديناعه فكتذبه القبط لا يرجع الا بينة تدور وهذا اذا اتفق من مال الصغير اما اذا اتفق
حيث يصدق في الاتفاق المتعارف ولا يحتاج الى بينة تدور وهذا اذا اتفق من مال الصغير اما اذا اتفق
الوصى عليه من مال نفسه فلا يصدق في رجوعه الا بالاشهاد شيخ شاهين قال شيئا وانما شرط الانشهاد
لان قول الوصى في الاتفاق قبل لاني حق الرجوع بلا اشهاد كذا في البرازية لكن في الفنية والمخالصة
والحناية لانه ان يرجع وان لم يشهد بخلاف الابوين ولودفعه الى القاضي فله ان لا يقبل لاحتمال انه ولده
دفعه اليه لئلا تكون مؤثته في بيت المال وان اقام بينة انه لقط او علم القاضي فكتذبه له ان لا يقبل لانه
بالالتقاط التزم حفظه وتر بته ثم اراد ان يعزل نفسه فلا يسمع منه ان شاء كالوصى اذا اراد عزل
نفسه بدموع الوصى عني ولا يشترط لاقامة الملتقط بينة على الالتقاط حضور ختم درر لانه الكشف
الحال شر لئلاية (قوله كانه) لان الغرم بالغنم درر وفي كلامه اعما الى ان وليه في ماله ونفسه
اغناه والمطمان وبه صرح في البدائع ولا يؤيد بيت المال ولو جعله القاضي للقط جاز كذا في نظام اس
وهان نعم له بعد بلوغه ان يولى من شاء الا اذا عقل عنه بيت المال فلا يسمع منه عن الحناية (قوله
وجناتيه الخ) كان دينه لو قتل خطا لبيت المال وفي العمد للامام القصاص والصلح على الدية وقال
ابو يوسف ليس له الا الصلح قسستاني (قوله ولا يأخذ منه احد) لان يده سبقت اليه فكان احق
بحفظه ولم يكن لغيره ان يشترعه منه الا بانه ولودفعه الى غيره ليس له ان يسرده لانه رضى باسقاط
حقه زاي وما طرحه بعد التقاطه فبني ان يجرم لانه وجب عليه بالتقاطه حفظه فلا يملك رده الى
ما كان عليه بجره ول للامام اخذ به بالولاية العامة في المعنى لا واقره المصنف تب البحر وحرر في النهر

ان خيف الضباع وهو حر ونفقه
في بيت المال كخا زيم اى كما
اذامان ترك مال وليس له وارث
اقامان ترك مال (و) كذا
وضع ميراثه في بيت المال (و) كذا
(جناتيه) اى عقل جناتيه يؤخذ من
بيت المال (لا يأخذ منه) اى القبط
من الملتقط (احد) هذا اذا لم يدع
نفسه اما اذا ادعى مدع انه ابنه فيكون
قول المدعى وثبت نسبته فيكون
الحجة هذا

نعم لأن لا ينبغي أخذه إلا بموجب فلو أخذه أحد وخاصة الأول رده إليه وهذا إذا اتخذ الملقط فلو تعدد
 وترجع أحدهما كالوحد مسلم وكافر فتنازع قضى به للمسلم لأنه أنفع للقط خاتمة ولو استويا فأرى
 للفاضي تنوير وشرحه عن البحر (قوله إذا لم يدع الملقط الخ) يعني مع الخارج كخافي الزبلي وسباني
 في كلام الشارح ما يفيد (قوله فهو أولى من الخارج) وإن كان ذمياً والأتم مسلمان بل (قوله)
 وبثت نسبه من واحد) يحبر رد عواء ولو غير الملقط استفساناً للحياء إلا فاليدنة دهرن الحاتمة ويكون
 هو أحق بحفظه من الملقط على الأصح وقوله والأباليينة يشري إلى ما هو مصرح به من أنه إذا مات عن مال
 فادعى نسبه لم يصدق الأبينة ثم ظهر أنه اغتار ترك التقيد بقوله عن مال إنما إلى أن التقيد به في
 كلام غيره ليس بلازم حتى لو لم يظهر له مال وقت ادعى نسبه لم يصدق أيضاً لا بسبب كان التهمة
 إذ يحتمل أن يظهر له مال بعد ذلك (قوله ومن اثنين) عبارة كالمسألة ادعاء أكثر من اثنين فمن الأمام
 أنه إلى خمسة ظاهري في عدم قبول دعوى الزائد ولا يشترط اتحاد الأمام غير لكن في الدرع العهستاني
 ما يفيد بوثقه من الأكثر فليحذر انتهى قال شيخنا ونحضر به بالرجوع إلى ما سبق في الاستدلال من حكاية
 الخلاف في النهر وغيره انتهى ولو ادعى أنه ابنه والأثر أنه ابنته فإذا هو خنثى فلو مشكلاً قضى لهما
 والأول أن يعي أنه ابنه در فقه نظراً لأنه يشترط ثبوت نسبه من المدعى عدم ظهور كذبه كما إذا قال
 هو غلام فإذا هو جارية أو قال هو جارية فإذا هو غلام لا ينعى له أصلاً كخافي البحر عن الظهيرية خاني الدر
 يحمل على ما إذا ظهرت كذوبته وقوله ومن اثنين انظر هل يكون حكمهما في الأرض منه حكم أحدهما من ولد
 الأم المشتركة فترتان منه أم واحد أو جوي (قوله ادعاءهما) مقيد بعدم المرجح حتى لو وجد
 مع أحدهما قديم قدم الملقط على الخارج ولو ذمياً والخارج مسلم والمسلم على الذي ولع ولذمياً على
 العبد وذو البرهان على غيره وفي المنة لو ادعاءه مردود في قدم المرتد نهر قلت فلو كان في يد ذي وجوه
 ينبغي أن يقدم الذي جوى ومن ادعى أنه من زوجته المحرمة عن ادعى أنه من الأمة تزويج ومن وافق
 من الصبي ناريخه وأرلم يوافق ناريخ واحد قضى به بينهما على الصحيح وفي التنازع خاتمة لو شهد للمسلم ذمياً
 والذي مسلمان قضى به للمسلم نهر (قوله لو سقت دعوة أحدهما فهو أبنة) لعدم النزاع ولو ادعى
 الآخر بعده لا يقبل إلا بسبب من ثبوت النسب لا بسبب من المحرمية عن البرجسدي عن الذخيرة ما يفيد أن
 ذي اليد أولى من بيعة الخارج قال قلت استثنى هذا من القاعدة وهي أن بيعة الخارج مقدمة على بيعة
 ذي اليد انتهى ولو ادعت امرأة أن قضى بها ما عند أبي حنيفة وهذا لا ينعى لو ادعت من جال ثبوت
 النسب من جهة متعلق بحقيقة الولادة وهي محال منه ما زباني وكذا قضى لهما بالوفاة لا بسبب من خلاف
 ما أقامت أحدهما فانها تكون أولى تنوير (قوله والقياس لا يقبل) أعلم أن وجه القياس
 والاستحسان يختلف باختلاف المدعى فإن كان غير الملقط فوجه القياس أن دعوته تنفع بإبطال حق
 الملقط في اليد ووجه الاستحسان أنه أقرار بما يقع فيه فثبت نسبه ثم من ضرورة ثبوت نسبه أن يكون
 هو أحق بحفظ ولده من الأجنبي وكما ثبت فثبت قصداً وإن كان هو الملقط فوجه
 القياس أنه تناقض كلامه يدعواه أنه ابنه بعدما أقر أنه لقط ولا يباقره بلزم اللقط حكم النسب
 والأقرار على الغير لا يضر وجه الاستحسان أنه أقر على الغير بأنه تلزمه نفقته ويجب عليه أن يحفظه
 وقد ينعى على الإنسان ولده الصغير ثم يعرفه والتناقض فيما ينعى لا يمنع القبول وقيل قبل قوله
 قسماً واستحساناً لأنه ليس فيه إبطال ليد أحد والنسب يقع على ما يباين بخلاف دعوة الأجنبي والأصح أنه
 على القياس والاستحسان كدعوة الأجنبي وإن اختلف وجه القياس فيها كما بينا زباني ومنه يعلم ما وقع
 لبعضهم في هذا المقام حيث اختصر عبارة زباني على وجه لا يفي بالمرام (قوله وإن وصف أحدهما الخ)
 عطف على مضمون الكلام السابق أي ثبت نسبه من اثنين ادعاءهما لم يصف واحد منهما
 علامة وإن وصف أحدهما الخ جوى عن البرجسدي (قوله علامة به) أي بجسده كما قال القديري

إذا لم يدع الملقط نسبه فإن ادعى نسبه
 فهو أولى من الخارج إن كان الملقط
 رجلاً أما أن كانت امرأة فلا ينفذ بها
 (وبثت نسبه من واحد ومن اثنين)
 أي إذا ادعاءهما وانما يقيد به لأنه
 لو سقت دعوة أحدهما فهو أبنة
 والقياس لا يقبل قوله (وإن وصف
 أحدهما علامة كذبه) فيقال

ادعاء اثنين

وكانه يحتمر بذلك عما الوصف علامة شوبه نهر ولهذا فامر المحوى العلامة بقوله كشامة وسلعة (تنبيه)
 قال في المستصفي العلامة لما أصل في التسمية كما في قوله تعالى ان كان قبضه قد علم قبل نصذقت
 وهو من الكاذبين واذا اختلط اموات المسلمين باموات الكافرين يعتبر ازي والعلامة والاصل فيه قوله
 تعالى تعرفهم بسيماهم جوى (قوله فهو أحق) أي صاحب العلامة الموافقة واعلم انها لما تعتبر عند عدم
 مرجح أقوى منها في قدم والبرهان على ذى العلامة والمسلم على الذي ذى العلامة وظاهر ما في الفتح تقديم
 ذى البديل على المخارج ذى العلامة وينبغي تقديم المحرم على العبد ذى العلامة تعلم انها اضعف المراجحات
 وقيد بما لموافقة لانه لم يصب فهو بينهما وكذا الواسع في البعض فلا ترجيح ويكون بينهما وكذا الوصف
 ولم يصب واحده منهما يكون بينهما بجرع الشهيرة (قوله وهو مسلم) استحسان لان دعونه تضمنت النسب
 وهو وقع للغير وباطال الاسلام الشائب بالدار بضره فحقت فيما ينفعه دون ما يضره ولا يلزم من كونه
 ابتلاها ان يكون كافرا كالموالسمة امه واذا حكم عنا بانه مسلم وجب ان يتزعم من يده اذا قارب ان يعقل
 الانسان الا ان يقيم بدمه من المسلمين لان أهل الذمة لانه فيه يكون كافرا نهر (قوله اعتبر المكان) اسعفه
 ولان المسلم لا يضع ولده في البعة ولا الكافر في المساجد زبلي (قوله اعتبر الواحد) اقره الدالارى ان
 تبعه الا بوبن فوق تبعة الدار حتى اناسي الصبي مع احاد ابويه يعتبر كافرا وفي رواية يحكم به فان كان فيه
 زى المسلمين فهو مسلم وان كان عليه زى الكفرة نحو الصليب والزانة فهو كافر زبلي (قوله وهو أوفق)
 لانه انفع له ولان الاسلام يملو ولا يعل عليه زبلي (قوله وهو حر) واعلم انه بعم ما لو ادعى انه ابنه من زوجته
 لامة وهذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون عبد لانه يستحيل ان يكون الولد حرا بن رقيق قلنا
 الاستحصال لانه يجوز عققه قبل الانفصال وبعد فلا تبطل الحرية بالثك زبلي وهو ظاهر في اختيار قول
 محمد على أنه يتصور ان يكون الولد حرا بن رقيق بلا بخر برولا صلة بان يكون للحر ولد وهو حر لاجبي
 زوجته ابوه امة له برضا مولاه كان ولده حرا لانه ولد له ولولد المولى نهر عن الفصول وقوله وقال أبو يوسف يكون
 عبدا لولى لامة حموى عن البرجندى عن قاضيان (قوله ولا برق الاسنة) أفتت على المنطق اذا
 كان اللقب صغيرا وعلى اللقب أو تصدقه اذا كان كبيرا فاستثنى لانه حكم بخر به بالدار فلا تبعد ذلك
 الاباحة بشرط ان يكون التمود مسلم لانه مسلم بالدار واولد فليحكم عليه بشهادة الكافر اذا
 اعتبر كافر او جوده في موضع أهل الذمة والخم فيه هو المنطق باعتبار دعي قال المحوى لو ابدل
 المصنف قوله الاسنة بقوله الابحجة كما في القباة لكن اولى لشئ ما اذا أقر بعد البلوغ بالقره
 وصدقه ذلك الغير وهذا المبدأ كدخر به قضاء القاضي بما لا يقتضي به الا على الاجرا كما لم يكمل أما
 اذا نأكد فلا يقبل اقراره بالرق كذا في الخزانة اهـ (قوله مشدود عليه) التقيد بالشد كانه جرى على
 الغالب والا فلو كان قوفه أوخته بذني ان يكون له لانه نعم لهم لو كان بقره لا يكون له كما في الجوهرة
 وبه عرف ان الدار التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له بالاولى نهر (قوله هل دابة هو علمها) يعني
 والدابة له نهر عن الحاجة (قوله فهو له) اعتبارا للظاهر ورؤية ان الظاهر يكفي للدفع لا للاختصاص
 فلو ثبت الملك له هذا الظاهر كان الظاهر حجة مقبولة وليس كذلك وانى أفندى (قوله ولا يبع للمنطق عليه
 نسكاح) لانه بعد الولاية من القرابة والمالك والاسطة ولا وجود لواحد منهما نهر فينتهك السلطان ومهره
 في ثبت المال فاستثنى (قوله وسيع) أي بيع ماله لان التصرف في المال لا يجوز الانكاح الا رأى
 ووفور الشفقة وذلك لا يجد في الاب والمجد لا غير ولهذا لا تملكه الام م عنهما تملك الانكاح فذا اولى عني
 وهذا صريح في المنطق لا ذلك بيع عرض اللقب بنفسه وان احتاجه للشفقة بل بأمر القاضي وقد توقف
 فيه السيد المحوى فقال يتطرح حكم ما لو كان مع اللقب عرض واحتاج المنطق الى بيعه للاتفاق عليه هل
 له ذلك انتهى (قوله ولا يكون له ان يؤجر) وهو الصحيح أي لما أخذ الاجر لنفسه فاستثنى لانه لا يملك
 اتلاف منافعه فاشبهه العلم بخلاف الام فانها تملك اتلاف منافعه بالاستخدام والاطاعة بلا عوض فتلك

(فهو) اعلم المدعى الواسع (أحق)
 فهو ثبت نسبه (من ذمي) اذا ادعاه
 في الاستحسان (وهو مسلم ان لم يكن)
 في الاستحسان (في مكان أهل الذمة) وانما
 اللقب (في مكان أهل الذمة) من قريه من قري
 قديده لانه لو جده في قريه من قريه
 أهل الذمة أوفى كنسبه أو ببيعة
 أهل الذمة كان الواجب ذميان
 كان ذميان ان كان هذا المكان أو ذمي
 كان الواحد مسلما في هذا المكان روايت
 في مكان المسلمين اختلفت الروايت
 في مكان اللقب في الدوم
 فيه في رواية كتاب اللقب في كتاب
 اعتبر المكان دون الواحد وفي كتاب
 اعتبر المكان دون الواحد
 البعوى في البسوط اعتبر الواحد
 دون المكان وفي رواية محمد بن
 جماعة عن محمد بن بعض
 البسوط اعتبر الاسلام وهو أوفق
 في الواحد أوفى المكان وهو أوفق
 (و) ثبت نسبه (من عبد وهو حر)
 ولا يرق (أي لا يدعى رجل ان اللقب
 عبده لا يصدق (الابينة) وان وجد
 معه مال (مشدود عليه) (فهو له)
 مشدودا على دابة هو علمها
 مشدودا على صفه الواحد عليه بأمر
 دون الواحد من صفه نهر امر القاضي
 ان يبيع قبل بصفه نهر نكاح وسيع
 ولا يبع لمنطق عليه نكاح وسيع
 واجاز (أي لا يكون له عليه ولا ي
 التزوج وسيع ماله ولا يكون له ان
 يؤجر

الاجارة بالاولى واذا عرف هذا فاولا به التصرف عليه في نفسه وماله انما هي للسداد نهر (تنبيه) استفاد
 البقية بالأجرام ولولا اخيه ومعله الالامه وفيما اذا ارسله الممل لاجساد شر بكة شجنا عن الاشياء من
 كتاب الخطر (قوله) وفي مختصر القدوري له ان يؤاخره) والاول اصح زياي واقول الذي يظهر محل
 المنع من اجارته على ما اذا اجره الملتقط لتكون الاجرة لنفسه فلا يتا في ما ذكره القدوري لمجمله على ما اذا كانت
 الاجرة للقط ومما سبق عن القهستاني يشير الى ذلك وكذا تلبه المنع بتلاف المنافع يشير اليه ايضا فلا
 خلاف في الحقيقة (تنبيه) بقي من احكامه شئنا في الحاشية ليس لللتقط ذلك فان فعل ذلك
 ضمن ولو امر الختان فذلك ضمن ايضا دون الختان هذا اذا لم يعلم بكونه ملتقطا فان علم ضمن كذا في الذخيرة
 وفي الفتح لم يبلغ فاستدان اوباع انسانا وكفل كماله او وهب او تصدق وسلم او دبر او كاتب او اعتق
 ثم اقرانه عبد زيد لا يصدق في ابطال شئ من ذلك لانه ممتن بترو قوله لا يصدق في ابطال شئ من ذلك
 الخ طاهر في ان عدم تصديقه بالنسبة للاستدانة ونحوها من الاشياء التي ذكرت فلا يتا في انه مصدق
 بالنسبة لا لقراره بانه عبد زيد اذ صدق في حديث كان ذلك قبل ان تتأ كدرته بقضاء القاضي بما
 لا يقضي به لاعلى الارزاج كالحمد الكامل كمن قد منعنا عن النقاية وعلى هذا ما لزمه بالاستدانة والمبايعة
 يؤخذ به في المحال ولا يتأمر الى ما بعد العتق كالعبد المأذون (قوله) وبسببه في حرفة) لانه من باب تنقيفه
 أي تنويعه وكان ينبغي ان يقال ما قبل في وصي التيمان بمعله العلم أولا فان لم يجد فيه قابلية لم يحرفه نهر
 (قوله) وصناعة) دخلت تفسيره في البحر والرفعة الصناعة والتنقيف تقوم الموح وبستار للتأديب
 والتأديب كذا في النهاية (قوله) وبقيض هبة) لانه نفع محض ولذا علمك الصغر بعنه اذا كان مبرا
 عني (قوله) أي ان وهبه أحد) صوابه واحداً واحداً لا يستعمل في الايجاب بخلاف لفظ واحد جوي
 (تنبيه) يستعمل احد عني الواحد كذا في قوله تعالى قل هو الله احد بمعنى انسان نحو وان احدهن
 المتركين استجارك وبني أول نحو احد عشر اربع ان يكون اسما عامي جميع من يعقل نحوها منكم من
 احد وهذا هو اللازم للتذكير والذني (قوله) وهو يقبض) الاول ان يقال يقبض وجوي

وفي مختصر القدوري له ان يؤاخره
 (وبسببه في حرفة) وصناعته
 (وبقيض هبة) ايمان وهبه أحد
 وهو يقبض ما وهبه
 * (كتاب القطة)
 هي مال ولا يعرف
 له مال بعينه سميت بها لانها انط
 غالباً

في قوله لا يعرف له مال بعينه سميت بها لانها انط غالباً

هي مثل القطة في الاشتقاق والمعنى القوي فان كلامها مشتق من الالتقاط وهو الرفع وهي اسم موضوع
 لاسال الملتقط سواء كان بفتح الغاف أو سكونها عني خلافاً لرباي وشرا عما ذكره الشارح (قوله) هي مال
 يوجد في الطريق) يحتمل ان يكون التقيد بالطريق للاحتراز عن الدار ويحتمل ان يكون اتفاقا بيان
 ذلك فيما نقله السيد المحمدي عن قاضيان حيث قال رجل اشترى دارا فوجد في جدرانها داهم قال
 بعضهم هي بمنزلة القطة وقال بعضهم بردها على البائع فان لم يقبل البائع يصدق بها وهذا أصوب انتهى
 (قوله) ولا يعرف له مال) وليس يباح كذا في المذهب استخرج ما عرف مالكة فانه ليس لقطة بل لمانه
 بدليل انه لا يعرف بل برذاليه وبأخيه مال المحرم لكن بردها كان محررا يمكن أوحافه فانه داخل
 في التعريف فالاولى ان يقال هي مال معصوم معرض للضياع بصر وما ذكره في الترهده لمحموي وسكت
 عن صفة رفقها وفي الذخيرة ان خاف الضياع كان فرضا والا كان مباحا واجمع العلماء الرفع أفضل وهو
 مقيدان بامن على نفسه ردها نهر واقول ينبغي ان يقال على قياس ما قبل في اللقيط ان خاف على القطة
 الضياع ولم يعلم بها احد غيره يكون الالتقاط فرض عين والا فرض كفاية جوي ومقتضى القول
 بافتراض رفقها الضمان لم يرفع وضاعت قال في الدرر وظاهر كلام المصنف نعم لاني الصغير في رأى جارا
 يأكل حنطة انسان فلم ينعنه حتى أكل قال في البدائع الصحيح انه يضمن انتهى وظاهر كلام الفهر
 عدده وما في جامع الفصولين يدل على عدم الافتراض الا ان يقال ان فائدة الافتراض الاتم بالترك

لا الضمان بحرمه قال وماتى اليه التعريف الى ولي الصبي يدل على صحة التقاطعه قال السيد الحموى أقول
 هذا ظاهر في صحة التقاطع اللفظية وأما صحة التقاطع لفظا فلا يظهر إلا إذا كان في اللفظ ولا تعرف
 اللفظ إلا بالان قال فائدة صحة التقاطع اللفظي تظهر في عدم الاعتناء بمن يدهسها انتهى وفي البرازية ليس
 للمولى أن يأخذ ببيعة بعد ما ذنوبه لا ما لم يحضر وظهر أنه من كسبه لا احتمال أن يكون وبيعة الغنى يد
 العبد فان برهن أنه للعبد يدفع إليه فقوله لا احتمال أن يكون وبيعة الغير صحيح بأنه أهل للايداع فكذا
 الالتقاط بجماع الأمانة فهم ما نهر قال الحموى ولا حاجة الى هذا فقد قال في النجاة ولو انقطعت العبد شيئا غير
 اذن مولاه يجوز عندنا وعند مالك وأحمد والشافعي في قول انتهى وبنينا أن يكون التعريف الى مولاه
 كصاحبها بجماع المحرمات وأما المأذون والمأذون فالتعريف للمأذون والمأذون بنينا أن لا يتردد في
 اشتراط كونه عاقلا صاحبا فلا يصح التقاطع المجنون والمدهوش والمعتوه والسكران لعدم المحقق منهم
 نهر قوله لقطعة الحمل والمحرم الخ فيه إيماء الى ما ذكر في التخصيص مسلم ندخل دارا لم حرب بامان فوجد لقطعة
 بنينا أن يعرفها كما يعرفها في دار الاسلام لانها لقطعة وبعد امان التزم أن لا يخون فاعترف أحبا الى
 أن يتصدق بها على الفقراء الذين هم في دار الاسلام فان لم يجد فعل فقراء أهل الحرب انتهى وهو مشكل
 لانهم قاوا في القطعة اذا كانت الذمى لا يتصدق بها بل توضع في بيت المال لا لأوائه لأنه ليس من أهل
 التصديق ويعرف كونها الذمى بأن كانت المقتبة زارا أو صليبا حموى وعلى هذا فقام في القطعة هي التي
 لا يعرف مالها كأي على الخصوص واذا عرف وجوب التعريف على الداخل دارهم بامان اذا وجد شيئا
 من أموالهم فكذا اذا وجد شيئا من أموالهم ساقط ابدارنا وعلى أنه حموى ندخل دارنا بامان أي ولم يعرف
 عنه بأن دخل دارنا جماعة منهم بامان فسطم من أحدهم شيئا لا يتأني هذا ما سبق في التعريف من
 زباد قيد وليس بجواب للاحتراز عن مال الحموى في محله على ما إذا كان الواجد متلصصا بدارهم بغير
 أمان في أن يقال ما سبق من أنه يتصدق بها بعد أن عرفها على الفقراء الذين هم في دار الاسلام مرجع في
 نقلها من دار الحرب الى دار الاسلام ونهاه قوله فان لم يجد الخ أي وان لم يجد في دار الحرب أحدا من فقراء
 المسلمين فيخرج ربحا رجعة التخصيص (قوله أمانة) فلا يضمنها إلا بالعدوى أو بالمنع بعد الطلب فقه في
 لا يقال بآفاه ما ساقى من قول المصنف فان بين علامتا حل الدفع لأنه يفيد أنه بالمنع لا يضمن لانا
 نقول مراده بالطلب بعد أن أتمتها بالبيعة (قوله وشهد) بكفاه في الأشهاد أن يقول من رأيته
 يشهد الضالة فدلوه على سواء كانت القطعة واحدة أو أكثر لقوله عليه السلام من وجد لقطعة لم يشهد ذوى
 عدل والجمع غنصها وكأها فان جاء صاحبها فلا يكتمه وأحق بها وان لم يحمي صاحبها فهو مال الله
 يؤتمه من يشاء ولا نهى لني التجار حتى لو صدقه صاحبها أنه أخذها البرد دعا على صاحبها لا يضمن
 وان لم يشهد ولو أقراه أخذها لنفسه ضمن وان لم يشهد عند الالتقاط وأدعى أنه أخذها البرد وادعى
 صاحبها أنه أخذها لنفسه فالقول له أحبا وبضمن الملتقط فثبتا عندنا زبلي والغاص ككتاب الوفاء
 فيه النفقة قاموس وشهد الضالة بالفتح يشهدا بالضم نشدة ونشدا أنا كسر التون وسكون الشين فهما
 أي طلبها وأنشدها عرفها ونشده من باب نصر قال له نشدتك الله أي سألتك به تحت الرضا (قوله)
 وعند أبي يوسف لا يشترط الأشهاد لأن أخذها صاحبها حصة ونفسه معصية فكان جعل فمه على
 الصلاح أولى من جعله على العساذ ولأن الملتقط منكر والمالك يدعي الضمان فالقول قول المنكر ولما
 أن أخذ مال الغير بسبب الضمان فيضن لأن الاذن مقيد بالأشهاد ولم يوجد وما ذكره من الظاهر بعارضه
 مثله وهو أن الظاهر أن يكون المتصرف عاملا لنفسه فصارت نظيره مالو احتمال الغير وأدعى أنه ودعة زبلي
 وهو ظاهر في ترجيح مذهب الامام محمد بذلك في التهر قال الطحاوي ويقول أبي يوسف نأخذوني
 الشبايع الأصح أن محمد أجمع أبي يوسف والخلاف مقيد بما اذا اتفقا على القطعة أمالوا ذمى المال كانه
 غصبها وقال أيضا لقطعتها ضمن اتفاقا وبما اذا أمكنه الأشهاد فان لم يمكنه بأن لم يجد من يشهد فتركه

(نقطة المحمل والمحرر امانه ان
 أخذها البرد دعا على ربه وان شهد على
 ذلك شاهد حتى لو دلت
 لا يضمن وعند أبي يوسف لا يشترط
 الأشهاد وان لم يقدر على الأشهاد)

لا يضمن اجساد القول قوله مع يمينه ان المانع كذا كافي الفتح وظاهر ما في التبرير به ان اذا لم يجد من
 يشهد عند الزعم بان وجدها في مفارقة فتركها لضعف عليه مطلقا وان أمكنه الاشهاد فيها بعد ايام
 شك ذلك بل بزمه الاشهاد اذا انظر كسأني في كلام الشارح (قوله) أو تشهد ولم يقدر على اقامته (كذا
 في النسخ التي وقت عليها والمراد انه شهد حين الزعم ثم ضاعت منه وظهر صاحبها فجز المتلطف عن
 اقامة البينة الا ان انه شهد وقت رفعها الغيبة الذين اشهدهم اولوتهم فيصدق انه شهد بيمينه شيئا
 (قوله) حتى لو ملك بعد ذلك لا يضمن أي بعدما شهد عند النظر فيه وهو مفهوم انه لو تركه بعد ما عرفه
 يضمن وهو كذلك ولا ينافيه ما سبق من قوله قوله فترك الاشهاد لا يضمن كاتوهمه السند المحمى لانه
 مفروض فيما اذترك الاشهاد لعدم من يشهدهم والخوف عليهم من ظالم يعني واستمر العذر فلا منافاة
 وكذا لا يضمن لو اخذها لغيره ثم أعادها الى مكانها سواء كان بعد ما تحول من مكانها أو قبله وقوله
 الحاكم بمقابل القول والسبب المال العقبة أبو جعفر جوي عن شرح الشلي والصحيح عدم الختان بردها الى
 مكانه مطلقا بغير وهذا أخذها لبردها فان أخذها هالبا كانها ثم أعادها لا يبرأ من الضمان ما لم يردّها الى
 صاحبها شلي عن قاضيان (قوله) وعرف بالاشديد (قوله) واعلم ان الواو فيه ابتدائية (كذا في شرح
 القرأ حصارى ونصه على ما نقل عنه المحمى وعرف ابتداء كلام (قوله) لا عا طفة على أخذها وشهد
 يعني لا عا طفة على أخذ على قول ولا على أنه شهد على قول لكن بقي الكلام في المانع من صحة العطف
 ولم ينفه عليه مع ان الاصل العطف ونافعا يلزم على العطف ان يكون التعريف شرط ما في كون القطة
 امانة وقد صرح في المحطبان شرط جوي وعسارة الدرر من جهة في ان التعريف شرط لصيرورتها
 امانة ونصه فان أشهد عليه وعرف ان علم ان صاحبها لا يظلمها او ان تصد كات امانة انتهى اذا لم
 هذا ظن ان ما ذكره من زيادته لا يذهب عليك ان التعريف لا مدخل له في كون القطة امانة وكان
 الواجب اسقاطه بغير علم وان الاشهاد عند أخذها بغيره عن التعريف قال في النهر عبارة ان باي
 صريح في ذلك حيث قال وعن الحلواني انه بغيره الاشهاد انه باخذها لبردها على صاحبها او يكون ذلك
 تعريفا وهو المذكور في السير الكبير قال في الخلاصة وعرفها بجاهر الاسرار حيث وجدته الخ وأقول اذا
 كان الاشهاد يعني عن التعريف فما ذكره من زيادته ما ذكره الشارح وغيره كالقراءة حصارى
 حيث جعل قوله وعرف ابتدائيا لا معطوفا على ما قبله ووجهه شيئا بان كون امانة لا يتوقف على
 التعريف واعلم ان المحمى أشار بقوله يعني لا عا طفة على أخذ على قول الى قول من يقول ان المعاطف
 اذا تعدت يعطف كل منها على الأول وهو الراجح وبقوله ولا على أنه شهد على قول الى قول من يقول بغيره
 كل على ما يليه وهذا اذا وقع العطف بغير غير مرتب كالواو فلو بغير مرتب كالفاء وتم كان كل معطوفا
 على ما يليه لا يتناق (قوله) الى ان علم أي غلب على ظنه ان ربه لا يظلمها هذا هو الصحيح كما في الجمع
 وفي الضمائر وعليه التقوى نهر وصورة التعريف ان يقول اني وجدت لقطة لأدرى مالها فليت
 مالها وليصفها لأدره هالعي جوي قال السير حسي حتى ان بعض العلماء يبلغ وجد لقطة وكان محتاجا
 اليها وقد قال في نفسه لا يضمن تعريفا ولو عرفتها في الممر ربما ظهر صاحبها فخرج عن المصر حتى انتهى
 الى رأس بئر فدفن رأسه في البئر وجعل يقول وجدت كذا فخرج سمعتموه بنشد ذلك فدلوه على فاذا
 بصاحبها تحت البئر فتعلق به حتى أخذها قال عليه السلام لا يكثر هلك ما تروق بآتيك بجر (قوله)
 كالنوى وقشور الزمان الخ) يعني المنشور لا الجمع شر تنال به (قوله) ونحوها) كخطب بوحد في المساء
 ولا قهقهه در در وفي الشر تنال به ويحل أخذ التفاح والكثير من الانهار وكذا ما بقي من القار الواقعة
 تحت الانهار في غير الامصار على الختان (فرع مهم) أخذ مكعبه ووجد غيره في مكانه لا يملكه ويصير
 كاللقطة في الحكم انتهى (قوله) فان وجدته صاحبه في يده بعد ما جمعها فهو أحق بها) وكذا اذا جرد وصف
 شاة ميتة ملقاة كان له ان يتفح به ولو وجدته صاحب الشاة في يده كان له ان يأخذ منه وكذا اذا دبغ

جلدها ولكن بطلها اذا دباغ لان ملكه لا يزول بالالفاحوى من النابة وتقل عن البرجندى
 مانعه وذكرا كشيخ الاسلام انه لئس للمالك اخنما جمعه من قشور الزمان ونحوه كالنوى وبصير ملكا
 لا لا خذوك كذا الجواب في القاطا السنابل وبه كان يقضى الصد والشهد كره في المذخيرة وان وجد جوزه
 بعد جوزه حتى بلغت عشر اوصار ليا قبة فان وجدها في موضع واحد وجان يعرفها وكذا في مواضع
 متفرقة على المختارات انتهى (قوله يريد به النوع الثاني) ولما النوع الاول فيجوز له ان يتفقه به بلا تعريف
 فلو عرفه كان ورعا بارد استحق بفعله التعزير جوى (قوله ثم تصدق) بالقطعة اذا لم يجز صاحبها
 بعد التعريف لان الواجب عليه حفظها وادائها الى اهلها قال تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات
 الى اهلها وذلك بالقسم اليه عند القدرة والتصدق عند عدمها اذا بصال عوضها وهو الثراب كما بصال
 هبنا وان شاء امسكها راء الظفر بصاحبها روى عن ابن مسعود انه اشترى جارية فذهب البائع فتصدق
 عنه بفنار بلوى (قوله نفذ) ولو بعد ذلك العين لان الملك ثبت للفقير قبل الاجازة فلم يتوقف على
 قيام المثل والظاهر انها لو كانت لصى فليس للاب والوصى تنقية الصدقة نهر وكذا لو كانت لوفى لم يكن
 للناظر التفتيح جوى وفي الوهبانية الصى كالبالغ فيضن ان لم يشهد ثم لايه اوصيه التصديق وضاعها
 في مالها لامل الصغير وروى قوله وضاعها في مالها حتى اذا ظهر للمالك بعد التصديق (قوله او ضمن
 الملتقط) لانه تصرف في ماله بغير اذنه وباحية تصرفه من جهة الشرع لان الشافى الضمان حقا للصيد
 كتناوله مال الغير حاله التخصص واطلقه فثبت للقاضى ايضا ومن ثم كان الامع انه لا فرق في تضييعه بين
 ان يكون بأمر القاضى او لانه لا يزيد على تصدقه بنفسه نهر لا يقال هذا اردت قضاء على عموم قولهم
 ان القضاء لا يلحقهم بعدة الضمان لانا نقول ذلك بالنسبة لما يكون القاضى فيه ملزم بافع الى اراى
 اذا لسه تأخير الحكم بعد استيفاء شرائطه حتى قالوا انه باثم ويقتضى ويسحق الغزل فاذا تبين خطأ
 لم يضمن بخلاف ما هنا فانه غير ملزم (قوله او للمسكين) لانه اخذ ماله بغير اذنه ولا يرجع المسكين على
 الملتقط بما حقه من الضمان لانه عامل لنفسه ولا للملتقط يرجع على الفقير لانه ملكه بالضمان فظهر
 انه تصدق بملك نفسه نوح افندى (قوله فالترك افضل) لقوله عليه الصلاة والسلام لمساثل من
 ضالة الابل مالك ولما دعوها فان معها اخذها ما وسقاها من ثيابها وما تكل الشجر حتى يجدها ربا ولان الله
 مال يتوهم ضياعه فيستحب اخذ ما لبرده على صاحبه والمحدث يجوز على انه كان في ديارهم اذ كان
 لا يخاف عليها من شئ ونحن نقول في مثله تركها اذا فائدة في القاطا في مثل هذه الحالة عني قال
 الازهرى الضالة لا تقع الا على الحيوان يقال ضل البعير والانسان وغيرهما من الحيوان وهو الصواب
 ولما الامتعة فتسمى لقطه لاضالة (تمت) الخذاه النعل والسقاء الترية والمراذبا ماضا فها وبالأول
 قوائمها بحر فحصل من قول المصنف ومع القاطا الهبة وكلام الازهرى وقوع كل من اللقطه والضالة
 على الحيوان فعلى هذا تكون اللقطه اعم من الضالة لا إطلاق اللقطه على غير الحيوان بخلاف الضالة
 حيث لا تطلق الا على الحيوان فقط (قوله وهو متبرع في الاتفاق الخ) لانه لا ولاية له في الايجاب على
 ذمتها فصار كذا افاضى دين غيره بغير امر المدين عني وقوله متبرع أى بحسن يقال برع الرجل بالضم اذا
 فضل على اقراه ومنه قيل للفتل متبرع جوى (قوله اذا كبر) من باب تعب اعلم ان اللقطه بعد البلوغ
 اذا صدق الملتقط انه اتفق بأمر القاضى ليرجع يرجع وان كذبه فالقول قول اللقطه وعلى الملتقط البينة
 لا ما ادعاه ابن الملك من انه اذا لم يأمره بالاتفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقه اللقطه نهر والمحصل انه
 لا يرجع وان صدقه الا اذا كان في نفس الامر قد اتفق بأمر القاضى ليرجع خلافا لابن الملك (قوله ولو
 اتفق عليها) صوابه عليها جوى (قوله باذن القاضى) ولا يأمره بالاتفاق حتى يقيم البينة انها لقطه
 في الصحيح لانه يمكن ان يكون فصا في يده فيستال الايجاب النفقة على صاحبها وهذه البينة ليست
 للقضاء بل لينسكشاف الحال فتقبل مع غيبة صاحبها وان يحجز عن اقامة البينة بأمره بالاتفاق عليها

يريد به النوع الثاني (ثم تصدق فان
 ما ربه) بعد ما تصدق بها فهو على
 المختار ان شاء (نفذ او ضمن الملتقط)
 او للمسكين ان كانت هالكه وان
 كانت قائمة اخذها (ومع القاطا
 مطلقا سواء قال مالك
 البهية) مطلقا سواء قال مالك
 او بقر او بفرس او شاة او بقرة
 او بقر اذا وجد البعير والبقرة
 والشاة في العصر فان ترك افضل وان
 والفرس في العصر فان ترك افضل
 وجد في الساعة التقطها (وهو) أى
 الملتقط (متبرع في الاتفاق على الرجوع
 الملتقط) بغير اذن الحاكم فلا يرجع
 واللقطة اذا كبر ولا على رب
 على اللقطه ولا يكون له ان يمنحها من ربه
 اللقطه ولا يتفق (و) لو اتفق عليها
 لاجل ما اتفق (و) لو اتفق عليها
 باذن القاضى

مقدماً بأن يقول بين جماعة من الفقهاء أن هذا دعوى ان هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أو كاذب وطلب
 أن آمره بالانفاق عليها فاشهدوا لي أمرته بالانفاق إن كان الأمر كما يقول وكان الفقيه أبو جعفر يقول
 ينبغي للبائع أن يصفه وتظهره بالبائع بعد انقضاء المشتري ولم يحسنه وطلب من المحاكم أن يساعده
 في دفع ثمنه لا يجيبه حتى يقيم البيعة فان عجز أماله على نحو ما ذكرنا في القطة وقوله وبأن القاضي يكون
 ديناً بغيره إلى أن التفتة تكون ديناً بغيره وليس كذلك في الأصح لأن مطلقه قد يكون للترغب
 وللضرورة أولاً لا زام فلا يرجع بالأحتمال فلا بد من اشتراط الرجوع عليه كما ذكرنا في القبط وإنما أمره
 بالانفاق عليها يومين أو ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المال حاضر الظاهر زلي وقوله في النهر
 صورة ذاته إن يقول له أنفق على أن ترجع وإن لم يقل ذلك لا تكون ديناً في الأصح وبه اندفع قول
 الزلي بأن هذا بشرط أن إنما تنصير ديناً بغيره وأمره وليس كذلك في الأصح تعبه السد المحوى بقوله
 لا كلام إن عبارة المصنف تعديها تنصير ديناً في ذمته بغيره ولا أمره وأما كونه الأصح فبعدمه الزلي
 حتى يدفع (قوله لا تكون ديناً عليه) أي على القبط إذا بلغ ولم يدع أحد عنه أو دفعه فان أعياه أحد
 كانت ديناً عليه أي على المدعي وهو الأب والسيد نهر وقوله أو دفعه يحمل على ما إذا أقام البيعة أنه
 عبده أو عبدة القبط المسبب في المن من أنه لا يرق إلا البيعة وتقدم أن الأولى إبدال قوله إلا البيعة
 بقوله إلا البيعة كافي التقاية ليشمل ما لو أقر بالرق لغيره وصدقه ذلك الغير بقى أن يقال بتقييد في التقاية
 أقر أم بالرق بما إذا كان بعد البلوغ هل هو قد احتراز أم لا (قوله فيرجع على القبط) قد منع
 القهستاني أنه إذا مات في صفه ورجع على بيت المال (قوله ولو كان لمنافع أجراها وأنفق عليها) اعلم
 أن المصنف وكذا الشراح أطلقوا هذه المسئلة وقيدوها في الدرر بقوله وأنفق عليها بغيره أو ثلاثة
 ومنعهم شيخنا بقوله لا موقع لهذا في التقييد بقوله يومين أو ثلاثة هنالك أنفقته من أجرته فلا تنصير
 والعذر والمحل له فاضين بذلك نعم لو ذكر بعد قوله وما لا تنفع له كالثالث أذن القاضي بالانفاق يومين الخ
 لكان معهما إلا أن دوام النفقة حينئذ تستأصله قال نعم رأيت الموافقة لشئ شيخنا يعني المشرع لا أعلم
 أنه اختلف في الباقي هل يجوز كالأصل أو لا في المداية والكافي نعم قال في الدرر ولم أجده في غيرهما بل
 وجدت في المحط والبدائع والخلاصة خلافه حيث قالوا لا يجوز إجارة الأبق لا احتمال أن يأتى ووفق يحمل
 مافي المداية والكافي على ما إذا كان المستأجر ذاقه ومنعه لا يضاف عليه عنده ومافي غيرهما على خلافه
 أو يحمل كلامهما على الإبحار مع اعلام المستأجر بحاله لحفظ غايته المحفوظ ومافي غيرهما على الإبحار
 مع جهله بحاله شربالية من القديس قال في البحر ولم أره الوار القبط مجزاً ولا مال له هل يجوز القاضي
 للنفقة أو لا نهر واستظهر المحوى أنه ليس له ذلك لأن القاضي لا يملك أن ينفق منافع الصغير كالمع والمنا ذلك
 للآب والأم انتهى وأقول إذا حاز للثقة أن يؤجره لم يكون إلا القبط كما استفاد مما سبق من
 القهستاني حيث قال وليس له أن يؤجره بل أخذ الإجارة لنفسه فكذلك القاضي وتعليقه المنع باتلاف المنافع
 يشترط ما ذكره القهستاني من التقييد (قوله أجراها القاضي) ولو حكا إذا أذن للثقة أن يؤجر شيخنا
 القهستاني وحصل كلام القهستاني أن إسناده الإجارة للقاضي أمالاً له هو الذي يشرع بالإجارة أولاً
 أذن للثقة بها فاستأجرها بالنسبة للوجه الأول حقيق وبالنسبة للوجه الثاني حكى (قوله وخاف
 أن تستغرق النفقة قيمتها) بأن أنفق يومين أو ثلاثة ولم يظهر والمالك (قوله بما عاها القاضي) هذا الإطلاق
 قديم في السدائع بما إذا أقام البيعة على الالتصاق بنهر وإذا بيعت أحد الملتقط ما أنفق باذن القاضي
 وقد منعنا من الخلاصة أن البيع فاعلم من القاضي موقوف من غيره على إجازته وبيع الملتقط باذن القاضي
 كبيع القاضي بغيره وهو ظاهر في أن المالك لو سخره بغيره له نقض البيع وإنما العن على أنه في
 التنازعانية ذكر أن المولى لو قال هو مديون ومالك لا يصدق في نقض البيع واستشكله في البحر بأنه
 لو باع بنفسه ثم قال هو مديون ومالك لا يصدق في نقض البيع معاً بل بأن التناقض في دعوى

تكون النفقة (ديناً عليه) وعلى صاحبها أن يرجع على القبط إذا كان له ربحاً للقطة فإجازته (ولو كان لها القاضي) وأنفق عليها (أي وان لم يكن لها منافع خاف أن تستغرق النفقة قيمتها) (باعتها) القاضي وأمر بحفظ الثمن

المجر به وفروها لا يمنع قال السيد المحمدي فصل ما في التارخانة على ما إذا لم يبرهن واعا له ليس في رد
اللفظة والضالة شي لأنه متبرع فان أعطاه المالك شيئا لم يبرهن بخلاف الآخر ومن الكرخي إذا قال من
وجد هافله كذا فله أجزأته جوى عن قرا حصارى والمحصل أنه إذا اشترط شيئا للرد وكان معلوما
كقوله لشخص معين قد ضاع لي شيء فان رددته على فلان كذا كان له المشرط وان كان مجهولا كقوله من
رد فله كذا لا يستحق المشرط بل أجزأته لأنه كاجارة فاسدة در (قوله ومنهما من ربحها حتى بأخذ
النفقة) لا فرق في جواز منعها للنفقة بين أن يكون الملتقط أنفق من ماله أو استدان بأمر القاضى ليرجع
على صاحبها وقياس ما روي في النفقة أن له أن يجعل على ربه بغير رضاه كان وجه إذا استدان بالأمر
وللقاضى بيعها ويعطى النفقة من ثمنها إذا حضر ربه وامتنع من دفعها كافي المحامى ولا يسقط دين
النفقة بهلا كسافي يدل الملتقط قبل الحبس وبعده يسقط كل رهن ولم يحك المصنف في الكافي تعالى له دابة
فيه خلافا فيهم أنه المذهب وجعل القدوري في تقريره هذا قول زفر وعند أصحابنا لا يسقط لو هلك
بعده وعزاه في الينابيع إلى علمائنا الثلاثة نهر لكس نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ قاسم أن القدوري عليه
بمسا في الزهن فقال قال أصحابنا لو أنفق على اللفظة بأمر القاضى وحسبها بالنفقة وهلك لم تسقط
النفقة خلافا زفر لانه قد غلب على ربه ولا عن عين ولا عن علم منه فها ولا تنسوا لمساعد بوجوب الضمان قلت
الاول للبيع قبل القبض والثاني للأجر في الأجرة التي فيها عمل والثالث للرهن فانه عقد بوجوب الضمان
وبالتقدير الأخير نخرج الجواب عن قياس زفر على المرتبة وتعب بأنه ان نخرج الجواب بما ذكر عن قياسه
بازهن لا يخرج الجواب عن قياسه بجعل الآخر وقد ذكر في المداية ونص أنه إليه أقرب وفي الشربلية
عن المقدسي يتحمل أن يكون في المسئلة رايان (قوله ولا يدفعها إلى المدعي) جبر عليه نهر (قوله
بلاينة) لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على من ادعى عني (قوله أو شبهه الدابة) أنى لو ناهى جوى
(قوله ان كانت دابة) غير محتاج إليه جوى (قوله وإسمه) في بعض النسخ ووجهه بالواو جوى (قوله
حل الدفع) ولو صدقه حل أيضا ثم قيل لا يعبر وقيل يعبر وإذا دفع بالتصديق أو بالعلامة وأقام آخر
بينة أنها له فان قائمة أخذها وان هالكه ضمن إسمه ما شافنا ضمن القاضى لا يرجع على أحد أو الملتقط
فكذلك في رواية وفي أخرى يرجع وهو الصحيح لأنه وان صدقه إلا أنه بالقضاء عليه صار كذا شرعا فقبل
اقراره نهر من الفسخ وفيه عن النهاية لو دفع بغيره فقام آخر بينة أنها له لا ضمن وله أخذ الكس قبل
لاحتمال أن يقيم غيره بينة أنها له أما إذا دفعها بالبرهان فلا يأخذ في الأصح ولو ادعاه وبينا علامة موافقة
قال في البصر لم أره وبنيت أن يجعل له الدفع لمأ ونظر فيه السيد المحمدي باحتمال أن أحدهما عرف العلامة
من صاحبها أو أهما عنده (قوله وقال مالك والشافعي بجبر) لما روي مسلم من قوله عليه الصلاة
والسلام فان صاحبها عرف عفاصها أو وكما هو مدعها فاعطاه إياه والأفهي لك وهذا أمر وهو
لوجوب ولأنه مدع وعليه البينة لما رويناه والعلامة لا تدل على الملك ولا على الدلان إلا أن كان قد
يقف على مال غيره وضمي عليه مال نفسه فلا عبرة بها وما رواه جمل على الجواز توفيقا بين الأخبار عني
(قوله ولا يتنق بها) لوقفها أو إذا بذل القاضى عند لا أكثر وقيل بدونه شربلية عن البرهان ثم لو أصاب
ملا يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق على نفسه وهو المختار نهر عن الوالوجية فان قلت
ما ذكره الوالوجي من عدم لزوم التصديق بمثل ما أنفق على نفسه في المختار بخلافه لسانه البرجندى
عن الظهيرية من وجوب ذلك عليه في المختار ونصه إذا باع الملتقط القطعة باذن القاضى وهو فقير وأنفق
الغن على نفسه ثم أصاب ما لا يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثله وهو المختار لأنه وضعه في موضعه
انتهى قلت لا تخالفه بينهما خلافا لما توهمه السيد المحمدي وقوله يجب صوابه لا يجب بدليل التعديل
الذي ذكره (قوله لوقفها) أطلق في عدم الاشتغال للفتي فعمل القرض ولهذا قال في الفسخ وليس للملتقط
إذا كان غنيا أن يتملكها بطريق القرض إلا بالاذن الإمام وان كان فقيرا فله أن يصرفها إلى نفسه صدقة

(ومعها) أي الملتقط القطعة (من)
ربها حتى بأخذ النفقة ولا يدفعها إلى
مدعيها بالبينة فان بين علامتها أي
ان لم يتم البينة وبين علامتها ان
سعى وزن الدراهم وعددها ووعدها
ووكلاءها أو شبه الدابة وسنها ان كانت
دابة أو حلة العبد واسمها وشبهه
وسنه (حل الدفع) إليه (بلا جبر) من
القاضى وقال مالك والشافعي بجبر
(وتتفق موالو) كان الملتقط (فقيرا
والا) أي وان لم يكن فقيرا

لا قرضا بغير (قوله تصدق الخ) الا ان يعلم انه الذي تموضع في بيت المال كما قدمناه (قوله وولده) أطلقه فنهل الصغير وبني تقيده بان يكون الملتقط فقيرا بغيره وأقول هذا موقوف على المراد به الكبير إذ موضوع المسئلة ما إذا كان الملتقط غنيا وله ابن فقير وهذا لا يتأتى في الصغير فكيف يشمله الاطلاق نهر وتبعه الحموي ووجه عدم الشمول ان ابن الغني الصغير بعد غنيا يعني آية بخلاف ابنه الكبير حيث لا بعد غنيا يعني آية وأقول نتيجة صاحب الجهر انما يتجه ان لو كان تصدق الملتقط بها له غيره ينحصر فيكون لو كان غنيا مع انه لا ينحصر اذ لا فقر ان تصدق بها أيضا كالغني وان جاز له ان يصرفه الى نفسه لفقره هذا ادعاء في الجهر من شمول الولد الصغير ويجعل على ما اذا كان الملتقط فقيرا ما قدمناه من ان الصغير بعد غنيا يعني آية صحيح وكون موضوع المسئلة ما اذا كان الملتقط غنيا لا يقتضي في صحة ما ذكره في الجهر (نتيجة) مات في البادية جازز فريته يبيع متاعه ومركبه وجعل ثمنه الى اهله ولولم يعرف وارثه فتركه كاتمة الم ترك كثيرا فليت المال بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم يجدهم فله لوم صرفه بارجح ما احتل به اهله بغيره لا ينبغي له ان يأخذه وان أخذه طلب صاحبه لبرده عليه لانه كالقطعة فان أفرغ عنه فان كانت الام غريبة لا يشترط لفرضها لانه ملك الغير وان الام لصاحب البرج والغريب ذكرها لفرغ خله ولولم يعلم ان يبرحه غريبا لا يثني عليه ان شاء الله واذا ملك الغرض فان فقيرا اكله وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الخواري تنوير وشرحه

(كتاب الآتي) *

الاباق مصدر اتي كضرب هذا والاول اكثر كافي المصاحب وفي القاموس اتي العبد كسم وضرب ومنع ايقا ويحرك واما في كتاب ذهب بالخوف ولا كد هل اواسخني وعرفه في العناية والشارح كسأني بانه الحارث من مالكة قصدا وقدمان الحرب لا يتحقق الا بالقصد وايضا لا يلزم ان يكون الحرب من المالك ومن ثم عرفه في الاصلاح بانه اطلاق الرقيق غدا الدخول ما لو الحرب من المستأجر والمستعير والمودع او وصيه نهر وقره الحموي واقول ذكر القصد تصريح بما علم التزاما من ذكر الحرب ولا بدع فيه على ان دلالة الالتزام لا يكتفي بها في التعاريف على ما عرف في موضعه واما قوله من مالكة أي ولو حكا فلا يرد عليه ما لو الحرب من المستأجر ونحوه اذ يدعي كيد (قوله من حيث ان فيما احاد المال) هذا ظاهر بالنسبة الى الغن اما بالنسبة للذر المطلق وام الولد فليس بظاهر حموي وفيه نظر لانه لم يثبت له ما بالذير والاستعداد الا حق الحر به فقط اما حقيقة تفتتوق على موت المولى وثبوت حق الحر به لا يتأتى بقائه المالية الا ترى الى ما علم به في النهر قول المصنف وام الولد والمدر كائن حيث قال لانه احاد المال تهما وهذا استحق الجعل بردهما ثم رابط بخط شخنا معز بالعناية انه احاب بما حصله ان عدم قبول ام الولد عند الامام باعتبار رقبته والمالية باعتبار كسها لانه أي المولى احق بكسها وقد احاد ذلك برده انتهى بصرف (قوله) فمن مالكة حقيقة كان او حكا كسقي فلا يرد عليه شيء خلافا لما ذكره السيد الحموي تبع القنبر (قوله قصدا) احتريزه عن الضال وهو المملوك الذي ضل عن الطريق الى منزله من غير قصد ورده في النهر عن الفتح بان القرار لا يتحقق الا مع قصد وعلت جوابه (قوله اخذ احب) ان قوي عليه مالم يغاب على ظنه تلقه على المولى ان لم يأخذه مع قدرته عليه فيجب اخذها وما في الجهر من انه يقتصر فسهو نهر احسن ما ذكره في البحر جرى عليه في التنوير ونه اخذه فرض ان خاف ضاعه الخ (قوله) وافضل من تركه هذا ان أمن على نفسه واخذ لبرده على المولى والا فيجزم بان اخذ لنفسه وكذا اذا خاف على نفسه بسبب تركه بغير (قوله وقيل تركه اوله) لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولا ووجه الاول احتمال الضياع في اخذها حيا وودر وقوله لا يبرح مكانه أي بقصد الحرب ومحل الخلاف ما ذالم يعلم

(تصدق على اخي ومع على ابيه)
وزوجه وولده (لو) كانوا (فقرا)
* (كتاب الآتي) *
تناسب الكتابين من حيث ان فيها
احاد المال بعد ما صار على عرض
الزوال وهو مملوك فمن مالكة قصدا
(أخذه احب) وافضل من تركه ان
(قوي) أي قدر (عليه) واخذ الضال
قبل كذلك وقيل تركه اوله والضال
هو الذي ضل الطريق الى منزله
مالكة

وأجد الفصال مولاه ولا مكانه اما اذا علمه فلا ينبغي ان يختلف في افضله اخذوه رده نهر عن الفتح وقبه
عن الجوالي ان انه بالحيار ان شاء في الباقي للأمام ليعبسه حفظا له عن اباؤه وان شاء مسكه الى محبي المولى
قال الحموي وأما السرخسي فاختر ان يأتي به للسلطان او نائبه او القاضي لانه لا يقدر على حفظه لقرده
وكذا الاختلاف في الفصال والصالة كما في البرجندي انتهى لكن جزم في الجهر بأن الفصال لا يحبس
وليس المراد حبسه ابتداء بل اذا دفعه الى القاضي ونحوه لا قبله الا ببيعة ثم يحبس شربا ليه عن التدين
فان طالبت مدته محبي المولى بانه القاضي ولوقع العلم بمكانه لئلا يتضرر المولى بكثرة النفقة وحفظ ثمنه
لصاحبه وان جاء المولى بعده وبرهن واعلم دفع باقي الثمن اليه ولا عليك المولى بنقض بيعه الا اذا برهن انه
مدبرا ومكاتب أو ام ولذا وكان عنده ولده متناهر ولو انكر المولى اباقة مخافة جعله حلف الا ان يبرهن على
اباؤه وعلى اقرار المولى بذلك تنوير وشرحه عن الزبلي واعلم ان بيعه خوف كثرة النفقة ظاهر على
ما قدمناه من ان الباقي لا يؤجر خوف اباقة ما على ما سبق في كتاب اللطفة عن الهادية والكافي من انه
يؤجر فلا (تقبة) مدحه سهقه قدره بستة اشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم بعدها يبيع القاضي رده
وقدمنا ما يفيد الرجوع على المولى بمؤنة النفقة فيقطع ذلك من ثمنه ويدفع له الباقي فقولهم نفقته
في بيت المال اي قرضا (قوله ومن رده الخ) عم كلاهما لانه يبيع القاضي ما لا يملكه المولى لا يملكه
باعه من ازاله سلمه البذل له وأطلق في الزاد فعم الحر والعبد والبائع والبيوع والمجمل فلو غاب
بنفسه او بشبه ولو تعدد اركان المجمل بين الكل والمردود عليه كان المجمل بقدر النصيب فلو غاب
العض ليس للعض اخذته حتى يعطى تمام المجمل ولا يكون متبرعا بالزاد بل يرجع به لانه مضطر اليه
والمردود بان رماه مع ولدها الذي يعقل الاباني تعدد المجمل واعتبار كونه يعقل الاباق اولي من
اعتبار كونه قارب الحالم لانه ليس بقدر نهر وان كان وارثا ينظر ان اخذته بعد الموت لا يستحق شيئا وان
أخذته في حياته ثم مات يستحق المجمل في حصة غيره عنده ما خلا لا في يوسف عني ابو يوسف يقول ان
وجوب المجمل يضاف الى التسليم لا الى الاخذة وقت التسليم هو مشترك بينه وبين غيره فيكون عاملا
لنفسه وهما يقولان ان الوجوب يضاف الى العمل لان الاجرة تستحق بالعمل واعلم انه يستحق من هذا
العموم ما لو رده السلطان او الشحنة او الخفير او من يعول التيم او الوصي او من استعان به المولى أو أحد
الزوجهين أو اولدوان لم يكن في عياله وأما الاب وباقي الاقارب فان كانوا في عيال المالك لا يجب والاوجب
قال في النهر والعذر للمنصف انه لم يستوف جميع الأحكام على انه مامن عام والاخص وقد يقال ان العادة
جرت بالرد من ذكر تبرعا فلذلك ابقى المصنف من على عمومها للعمل بالتخصيص من جاري العادة فلم يتناولهم
اطلاق الكتاب حموي عن قراحصاري (قوله من مدته سفر) هي ثلاثة ايام والتقيدها بالاحتراز عن
الاقل فانه رخص له او يجب له من الاربعين بحسبه على ما سبقت في الاشارة الى ان زيادة المولى في المجمل بزيادة
المدته على الثلاث (قوله او يعون درهما) ولا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الأقل لانه حيا بصر
(قوله وفي القياس لا جعل له) لانه متبرع بمنافعه فاشهره العبد الفصال ولنا ان رجلا قد مات باق من
القوم فقال القوم اقدا صاب ابرا فقال عبد الله بن مسعود وجعلوا الصلابة ثقة وعاعلى وجوب المجمل
وان اختلفوا في مقداره فعن ابن مسعود انه اوجب اربعين وعمر دينار واثنى عشر درهما وعلى دينار
أو عشرة دراهم وعن عمار بن ياسر رده في المصرفة عشرة وان خارج المصرفة يعون فيجعل الكل على
السمع ان الزاعى لا مدخل له فيه ثم يجعل قول من قال بالاربعين على مائة السفر وما دونه ما دونها
توفيقا وتقليد ساجين وقوله من القوم قال الشيخ شاهين الذي وجدته بخط الشيخ المقدسي في ابن الممام
بابا وهو المناسب فقد تنبعت بعض كتب اللغة فلم اجد لفظة قوم كقالموس وابراهيم (قوله ولو كانت
قيته اقل) لان هذا تقدير الشرع فلا يحاط منه لنقصان القبة كصدقة الفطر لا يحاط منها لو كانت قيمة
الزأس نقص من صدقة فطره عني (قوله وقال محمد يقضى له بقيته الادريهما) لان وجوبه ثبت احيا

(ومن رده من مدته سفر) الى مولاه
(قوله او يعون درهما) مطلقا
(قوله ولو بشرط وفي القياس لا جعل
شربا ولو بشرط وهو قول الشافعي هذا
له لا بشرط وهو قول اذ قال المالك
اذا لم يبعه الا ببيعة حتى اذا قال المالك
لا يخرجه اني عسدي ان وجده
تخذه فقال لم فهو جده الامور على
مسرة السفر وجاء به الى مولاه ولا
جعل له لان المال لا يستعان به وهو
قد رعى الامانة كذلك في الخلاصة
قول اي يوسف وقال محمد يقضى له
بقيته الادريهما (ومن رده لاقل
رهنها)

لمحقوق الناس ونظر لهم وليس من النظر ايجاب اربعين ردمن لا يساوي ذلك عني وذكر القديس دوي
 وغيره قول الامام مع محمد بن فضال هو المذهب بغير وناظر كلام الدرر فيد ترجع قول ابي يوسف
 (قوله فيجسابه) لان العوض يوزع على المعوض ضرورة المبالغة وذكر في الاصل انه يرضخ له اذا وجد
 في المصر واخراج المصروع ابي حنيفة انه لا شيء في المصر ثم ان اتفاقا على الرضخ فلا كلام وان اختلفا
 فالامام بقدره عني وغيره كان يبي ومنه يعلم ما في كلام الشارح حيث قال وحسابه قد يكون بخلافهما
 الخ بناء على ما فهمه من ان قول المصنف فيجسابه يمكن ان يقتضى على هذه الاقوال التي اشار اليها
 الشارح وليس كذلك بل هو نص في الاخير وهو قوله وقد يكون يتوزع الاربعين الخ (قوله وقد
 يكون برأى الحاكم) هو الصحيح وعليه الفتوى بغير واعلم ان بعض تقديروا راي الحاكم محله ما اذا لم يتفقا
 على شيء كما تضمناه عن العيني (قوله والمدبر وام الولد كالغن) لانه احياهما اليهما له اما اعتبار اربعة
 كافي المدبر واعتبار الكسب كافي ام الولد وهذا الاطلاق قيده ان يبي تعالى هدايتا اذ اردتهما في
 حياة المولى اما بعد موته فلا جعل له لان ام الولد تعتق بالموث وكذا المدبر ان تخرج من الثلث وان لم
 يخرج فكذلك عندهما وعند الامام هو كالكاتب ولا جعل فيه نهر قال المجوي الا في الاولى في التعليل
 ان يقال لانه احياهما ملكه فيما ونقل عن البرجندى معنى بالملئق انه لا جعل براد المدبر انتهى ومقتضاه
 ان ام الولد كذلك (تنبيه) مات المولى بعد اذ رده وعليه ديون قدم المجعل على سائر الغرماء وقسم الباقي
 نهر (قوله وان ابق من الراد) اي ممن يريد الردف لوردة بعد اياقه اتزان كان الثاني اخذه من المصر
 فلا جعل له نهر وهذا انما يخرج على ما روي عن الامام من انه اذا ردمن المصر لا شيء له وهو خلاف
 ما ذكره في الاصل من انه يرضخ له كما تضمناه عن العيني وذكر في النهر انه الاصح قال ومقتضى ما في
 الكتاب انه يستحق بحسابه ايضا وجعل العبد الموصى بخدمته لا تساو على صاحب الخدمة
 في الحال فاذا مضت المدة رجع على صاحب الرقة وسباع العبد به نهر واذا ابق العبد بما له فغايه رجل
 وقال لم اجد معه شيئا فالقول قوله ولا شيء عليه ولا يكون وصول يده على العبد لدلائل على وصول يده الى
 المال بغير عن الظهيرة (قوله لا يضمن) لانه امانة ولا جعل له نهر حتى لو استغله في حاجة نفسه ثم ابق
 ضمن وفي الوهابية لو انكر المولى اياقه قبل قوله يمينه ويزم مريد الردف قيمته ما لم يبين اياقه درأى يبرهن
 على اياقه واعلى اقرار المولى بذلك يبي (قوله هذا اذا شهد الخ) او محمول على انه لم يتمكن من الاشهاد
 والقول له في ذلك نهر عن التارخانية (قوله فلا اشهاد عليه حتى عند ابي حنيفة ومحمد) حتى لو تركه يكون
 ضامنا ولا يستحق المجعل اذ اردته عندهما وعند ابي يوسف لا يضمن ويستحق المجعل اذ اردته وقدر الاصل
 في كتابه لقطه عني هو انه عندهما اقر اخذ بسبب الضمان وادعى ما يبرهن وعند ابي يوسف هو امين
 والقول قوله (قوله حتى لو ردم من لم يشهد وقت الاختناخ) اي مع التمكن حتى لو ترك الاشهاد لعدم
 التمكن منه لم يكن ما عاين وجوب المجعل اذ وجد الردف ولا موجب للضمان عليه عند عدم اذ ادعى الاتفاق
 بان ابق من يدا ومات ولهذا قال في التنوير وشرحه ضمن لو ابق اومات قبله مع تمكنه منه لانه غاصب
 ولا جعل له في الوجهين خلافا للثاني في الثاني لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي اللفظة انتهى
 والمحاصل ان قرأه اختلاف في كون الاشهاد مع التمكن هل هو شرط ام لا تظهر في الضمان بتركه وفي
 استحقاق المجعل ردفه فعند ابي يوسف لا يضمن اذا ترك الاشهاد واذا رده استحق المجعل خلافا لهما واعلم
 ان المراد بالوجه الثاني في قول التنوير ضمن لو ابق قبله اي قبل الاشهاد ولا جعل له في الوجهين ما لو رده
 مع ترك الاشهاد على ذلك قول شارحه خلافا للثاني في الثاني الخ والا فهذا الوجه لم يسبق له ذكر في المتن
 (قوله وقت الاختناخ) كذا قيده في الجبر والابلي ايضا عقب قول المصنف وان ابق من الراد لا يضمن
 ومقتضى التعليق انه لو ترك الاشهاد وقت الاختناخ وجب عليه فيما بعد لا ينافي عنه الضمان لسكون ذكر
 في التنوير الاشهاد ولم يقدرب وقت الاختناخ بغير ثم ظهر ان ما في التنوير من ذكر الاشهاد غير معقد بوقت

فجسابه وحسابه قد يكون
 يتصلان وكذا قد يكون برأى الحاكم
 وقد يكون يتوزع الاربعين على
 الايام الثلاثة فان جاءه من مسيرة
 يوم فله ثلث اربعين وان جاءه من
 مسيرة يومين فله ثلث اربعين على هذا
 (والمدبر وام الولد كالغن) في وجوب
 المجعل التام (وان ابق من الراد
 لا يضمن) الراد هذا اذا شهد على انه
 اخذ له لبرده على المالك (وشهد
 اي وعليه ان يشهد انه اخذ له لبرده
 فلا اشهاد عليه حتى عند ابي حنيفة
 ومحمد ردهما الله حتى لو ردم من لم يشهد
 وقت الاختناخ لا جعل له عندهما

على الغائب وانما الخلاف المعروف بين الاصحاب فيمن وكله المالك بقض الدين هل ملك الخصومة ام لا
 فعند ابي حنيفة ملك وعنده مالايك فان رأى القاضي سماع البيعة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه حتى ينفذه
 حاكم آخر بل يلى وهو مخالف لما في الهداية من انه اذا كان كذلك ينفذه من المحكم به قضاء على الغائب وانه
 لا يجوز الا اذا راى القاضي وقضى به لانه يجتهد فيه انتهى وجهه المخالفة عدم الحاجة للتعين من حاكم آخر
 على ما في الهداية وعلى ما ذكره الزبلي لا ينفذ الا اذا نفذ حاكم آخر قال العلامة عزى زاده وما ذكره
 الزبلي لا ينفذ ان يعول عليه وتعبه شيخنا بال الذى ذكره الزبلي بالقبول والتعويل عليه جدير كيف
 لا وكلامه هنا وافق المنقول فيما ساقى من كتاب القضاء ونصه واما ان يكون الخلاف في نفس القضاء
 وفيه روايتان في رواية لا ينفذ ذكره المصنف وهو الصحيح لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا
 قضى فحينئذ وجد محل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر وذلك مثل القضاء على الغائب
 وللغائب وقضاء الحدود في القذف وشهادته بعد التوبة وقضاء العاص وشهادته قبل التوبة حتى لو قضى
 على الغائب وقضى الفاسق او الحدود لا ينفذ الا اذا رفع الى حاكم آخر ففى بعضه حكمه فحينئذ يلزم
 ولو مضى انفسخ لان الخلاف في نفس القضاء فعمل القضاء لم يوجد له انتهى وتبعه الكمال بن الهمام
 مخالفا للهداية وصاحب البحر والشجر عمرا فقال لكن نقل الكمال بن الهمام ان الخلاصة ان الفتوى على ان
 المجتهد فيه سماع البيعة على غائب فنفذ ولذا قال في البحر فقد اختلف التجميع والحاصل كاذ كفى
 البحر هنا ان في نقاد القضاء على الغائب روايتين صحيحا وفي باب الفتوى رواية النفاذ في كتاب القضاء
 رواية عدمه كذا حره شيخنا رحمه الله تعالى وهذا التقرير يعلم ما وقع في كلام بعضهم حيث قال الزبلي
 انه يقول بان القضاء على الغائب ممن يراه يجوز ملاما به فعمل المجتهد فيه وليس كذلك وعذره انه لم
 يستوعب كلام الزبلي بتمامه لان كلامه صريح في عدم النفاذ الا اذا نفذ قاض آخر (تشبه) نقل
 شيخنا عن ارمي على المناهج بهامش نسخة ازبلي عند قوله وانما الخلاف المعروف بين الاصحاب انما
 نعه المراما للصحة هنا الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيما يراه من الاحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة
 وهذا قال الشافعي رضى الله عنه العلم بين اهل العلم رحم متصلة انتهى (قوله ويحفظ ماله) ويبيع
 القاضي باختيار فساد ويحفظ منه قلت لكن في معروضات المفتي ابى السعود القضاء واما ما ثبت المال
 في زماننا ممن يرون بالبيع مطلقا وان لم يخف فساد فان ظهر جفافه الفتن واذا بيع بعين فاحش فله
 فسحة درو ظاهر كلام الزبلي يقتضى انه يتولى البيع بنفسه والمذكور في الهداية ان الذى يبيعه انفسه هو
 القاضي نهر واقول يمكن حمل ما في الزبلي على ما اذا كان البيع باذن القاضي فنزول المخالفة (قوله
 وينفق منه) اى من ماله والمراد به الدراهم والدينارون ومن يخاف فساد قهستانى لان حقهم في المطعوم
 والمردوس فاذا لم يكن ذلك في ماله يحتاج الى القضاء بالقعة والقضاء على الغائب لا يجوز والتبرع لثمنها
 وهذا اذا كان في يد القاضي واذا كان ودعة او ينافق علم منهما اذا كان المودع والمدين مقرين
 بالوديعة والدين والنسب والنكاح اذا لم يكن ذلك ظاهر عند القاضي وان كان احدهما غيظا شرما
 الا اربه (قوله كالاوين الخ) ولم يشترط العقرب في الاصول استغناء عاقر في النفقات واراد بالقرع الصغار
 واى معنى من المذكور البكار الفقرا لان وجوب النفقة لهؤلاء لا يتوقف على القضاء فكان اعانة لم يخلف
 غير الوالدين الا انهم وجوبها عليه يتوقف على القضاء فكان قضاء على الغائب وهو لا يجوز زهر
 وقوله واراد بالقرع الخ اى اعتبار انفسهم من قوله ولادامه قد صرح بذكرهم ولوقال واراد لقرع
 الخ لكان اولى وقوله من المذكور البكار الفقرا مجتزؤه عن الاناث السكار حيث لا يشترط فيهن الزمانة
 لان صفة الانوثة تجز (قوله فلا يذهب القاضي) فيه نظرا وهو وكيل يحفظ المال لا يملك قبض دينه التي
 اقربها شرماؤه ولا غلته وحينئذ فيحتاج الى النسب نهر واقول اذا كان وكلا مطلقا ما مانع من قبضه
 دينه التي اقربها شرماؤه وغلته جوى (قوله يفرق بعدمضى اربع سنين الخ) وبه قال الشافعي في قول

ويحفظ ماله ويقوم عليه وينفق منه
 على قربه ولادامه اى من جهة الوالدين
 كالاوين والابناء والجدات والاولاد
 واولاد الاولاد (و) على (زوجته)
 فان كان المفقود نصيب في حال
 حضرة فجمالية يوم على ماله ويحفظه
 حال غيبه فلا ينسب القاضي (ولا
 يفرق) القاضي (بينه) اى بين المفقود
 (وبينها) اى وبين زوجته مطلنا
 نعلقا لما لا مانع عنده يفرق بعدمضى
 اربع سنين اطلب وتعد عسدة
 الزمان

واجده في رواية لان عمر فعل ذلك في الذي استوفيه الجح في المدينة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في امره
المفقود انها امراته حتى ياتيها اليان وعمر رضي الله عنه رجع عن هذا عني قال القهستاني لوافي بقول
مالان في موضع الضرورة بنبأ ان لا بأس بالحق (قوله وحكم بموته الخ) ثم طريق موته اما بالينة او
موت الاقران وطريق قبول هذه السنة ان يجعل القاضي من في يده المال خمسة مائة او ينسب عليه فيما
تقبل عليه السنة نهر عن التارخاية وناظر القهستاني في جد جواز اقامة البينة على الوكيل من جهة
المفقود بان وكله قبل فقده قال في الدرر وفي اقامات المقتنين لا تدرى افندي من بالينة انما يصح بموته
بالقضاء لانه امر محتمل لما ينضم اليه القضاء لا يكون حجة وهذا مستفاد من قول الشارع وحكم القاضي
ثم رأيت القهستاني ذكره بقول المتن: بعده ما يحكم بموته مائة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء
المدة فلا توقف على قضاء القاضي كاقال شرف النعمة وغيره وقال نجم الاثمة بتوقف الخ ولم يذكر ترجيحاً
وكلام فدرى افندي وكذا الشارع فيد ترجيح التوقف بل القضاء المجزئ به (تتمه) ادعى انسان
على المفقود ان عنده حق من دين او دية او شراكة او مطالبة استحقاقاً لم يفت الى ادعائه لان الدعوى
انما تنبع على الخصاص والورثة انما تنصير بحكم ادمعوت الموت ولم يظهر موته فان رأى القاضي سماع البينة
وحكم بذلك نفذ حكمه لكونه مجتهد فيه جوى عن الولاية (قوله تسعين سنة) من يوم ولد وعليه
القوى وفي الهداية وهو الارفق نهر وقال المتأخرون من شائنا انها تسعون سنة وفقاً للناس ودفعنا
للخرج عني (قوله بموت قرانه) أى من اهل بيته وقيل من جميع البلدان قال خواهر زاده والا قول اصح
قال السرخسي وهذا البق بالغة لان نصب المتقادر بالحق لا يجوز غير ان الغالب ان الانسان لا يعيش
بعد موت قرانه وانت خبر بان انتم خص من موت الاقران غير ممكن اوفيه سوج فمن هذا اختار المشايخ
تقديره بالنسبة لاختلاف وانهر وفي التبين واختاره انه بغرض الى رأى الامام لانه يختلف باختلاف البلاد
وكذا غالبه الفتن تختلف باختلاف الأشخاص فان الملك العظيم اذا قطع خبره غلب على الفتن في ادنى
مدة مات لاسيما اذا دخل في مملكة وما كان سبب اختلاف الناس في مدته الاختلاف اثارهم فيه فلا
معنى لتقديره انتهى (قوله وفي المروى عن أبي يوسف بمائة سنة) وفي التارخاية عن المحامي وبه تأخذ
وفيهما عن التهذيب القوي على تقديره ثمانين سنة قال في الفقه والاحسن عندى التقدير بسبعين مجبر
اعجازاً من مابين الستين الى السبعين نهر والمحصل ان كلامنا من الاقوال مرجح ما عدا رواية المائة والعشرين
فان لم ارم من رجحها (قوله تم تدارأه عدة الوفاة) باربعة اشهر وعشرا وشهرين وخمس اوضاع حمل
فهتاني (قوله فيرد على ورثة صاحب المال) وكذا اذا اوصى له بوقف الموصى به الى ان يحكم بموته فاذا
حكم بموته برمال الموصى به الى ورثة الموصى زباني (قوله فلو كان مع المفقود وارث يتوجب الخ) اعلم انه
يستثنى من هذا ما لو كان للمفقود مرتداً الى الفاهرية على ما نقله المحمدي عن البرجسدي من انه اذا مات
مورث المرتد المفقود بدمه مرانه ولم يوقف للمفقود شي لانهم محرومون عن الميراث واسلامه بعد ازالة موهوم الخ
(قوله لم يعط شيئاً) كذا في اكثر النسخ وهو ظاهر وفي بعضها بازاد فوجده انه حذف المفعول الاول وهو
الوارث واقام الثاني وهو في مقام الفاعل واصل الكلام لم يعط القاضي الوارث شيئاً جوى (قوله وبوقف
الباقى) ولا يمتزج من هو في يده ولو اجنبياً (قوله بانه الخ) لم يغل الشارع لما اذا انتقص نصيب الورثة
على تقدير حياة المفقود وقد مثل له الشراخ بما ذكرت زوجاً او امواً او عتلاً او ابناً واحداً كذلك مفقوداً كان
للام السدس بحد الحجة والربع بتقدير الموت والزوج النصف بحد الحجة والربع بتقدير الوفاة الربع
والغنم وكذلك الاخت بتقدير الوفاة ولما اتفق بتقدير الحياة فيعطي لكل منهم الاقل وبوقف الباقي (قوله
لحجبه بالمفقود) حيث تصادقوا على الفقدها لم تصادقوا بل قال من في يده المال انه مات كان للبنتين
الثلاثين وبقي الثلث الباقي في يدهم كان المال في يده فان برهن اولاد الاصل على الموت كان لهم الثلث نهر
(فرع) ليس للقاضي تزويج أمة الغائب والمجنون وعبد هما وله ان يكتنهم او يبيعهما مدرر (تتمه)

المعقود اذا عاده حكمه حكم المرتد اذا عاد الى الاسلام ان وجد شيئا في يد الورثة اخذوه والا فلا شئ شاهين
وترد اليه الزوجة لانه ظهر فساد نكاحها وهذا مما لا خلاف فيه واختلفوا في الاولاد واصبح انهم لا ياتي

(كتاب الشركة)

بكر الشئ واسكان الزافي المعروف ولك قسمها مع كسرا الزا وسكونها ومنه وما لم فهم من شرك وجميع
اشراك وشركا منهنسرو الضمير في وما لم للائمة الساملة وقوله فهم ما أي في السموات والارض كذا يخط
شغنائهم الشركة ثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى فهم شركا في الثلث وقوله عليه السلام قال الله انا
ناك الشريكين من بين من احدهما صاحبه فاذا خاننا خرجت من بينهما وبالا لاجماع فان الائمة رضی الله
تعالى عنهم اجمعوا على جوازها وبالمعقول فانها لم يبق لا ابتناء الفضل وهو مشروط بقوله تعالى
تتقوا بأموالكم حموى من البناية وروى ان السائب قال لنبى عليه السلام كنت شريكى في الجاهلية
فكنت شريكى في النيران ولا تخاربنى وقوله لا تداربنى اى لا تدافع عند الحق وقوله ولا تخاربنى
اى لا تتحدانى شيئا من الاختيار ومدارة الناس يهزم ولا يهزم وهى المداحة والملايشة صحاح وقال
قوله والمداحة المدارة يقال داجبته اذا داربته كالك سارته العداوة وقال بعده وما وبت الرجل
اماره مرأ اذا جادلته (قوله من حيث ان كلامنا سبب الخطأ) يعنى من حيث ان قرب المعقود
لومات كان فيه اختلاط مال المعقود المحاصل من الارشمال غيره من الوارث على قدر الحاجة حموى
عن النهاية وتذكرها بعد المعقود مناسبة خاصة فى انها قد تتحقق في ماله كالموات مورثه وله وارث
آتمهنسرو لان للمعقود مناسبة خاصة بالابق من حيث فهو عرضية التوى فهم ما وقول العلامة
الحوى وقدم المعقود لان له مناسبة خاصة الخ لو ابدله بقوله وذكر المعقود عقب الاياق الخ لكان اولى
(قوله وهى عبارة عن اختلاط النصيبين الخ) هذا معناه لغة وقوله ثم يطلق هذا الاسم على العقد
هو تفسيره انما عا لمعنى الشرعى اخص من القوى الا لا يشترط لغة لا اختلاط النصيبين فصاعدا عقد
شينا وقوله عن اختلاط النصيبين فيه تسامح اذا اختلاط لال وال شركة التى هى مصدر اغماهى الخطأ
نهر ولها قال الحموى الاولى ابدال الاختلاط بالخطأ الخ ومعنى فيه تسامح اى تساهل بحره وبها يعرف
ان ركنا في العقد اللفظ المفيد له وفي العيني الاختلاط وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة وحكمها
مسير ورا المجتمع من النصيبين مشتركا وفى شركة العقد مسير ورة المعقود عليه او ما يستفاد به مشتركا
بينهما وأشار في النهر بقوله او ما يستفاد به الى الجواب عما عساه ان يقال شركة العقد تشمل شركة الوجود
مع ان المعقود عليه لا ووجهه عند الشركة (قوله اذا عقد سبب له) هذا هو القرينة على ان المراد من
قوله ثم يطلق هذا الاسم على العقد اى مجازا لكونه سببا له ثم صارت حقيقة عرفية درر والاضافة
في قولنا شركة العقد سببية نهر (قوله شركة الملك الخ) اعلم ان المهاياتى المنافع المشتركة عقد جائر
استهسانا لا قد تعذر الاجتماع على الانتفاع فاشتت القسمة ولذا يجزى فيها جبر القاضى كما يجزى
في القسمة الا ان القسمة اقوى منها في استكمال النفعه لانها جاع المنافع في زمان واحد والها يترجع على
التعاقب ثم المهاياتى تلبست اجارة ولا عارية لانها لا تسطل بالموت وهما بطلان به ويجوز لاحد الشريكين
بعضها اذا التمس القسمة وليس لنا عقد لا يجوز رفعه بالتقاس عقد آخر الا المهاياتى فان احدهما اذا
طلب القسمة قسم المحاكم بينهما وفتح المهاياتى لان القسمة هى الاصل بدلالة ان احدهما لو طلب القسمة
في الابتداء وطلب الآخر المهاياتى لم يباينتهما وقال الشافعى المهاياتى عقد فاسد ولنا قوله تعالى لما شرب
واشرب يوم معلوم وهذه المهاياتى في الشرب ثم المهاياتى على ثلاثة اوجه احدها مهاياتى شئ يستحق
بالقسمة ولا يختلف باختلاف المستعمل وهى بحجة كدار بين رجلين نهاياتى ان يسكن كل واحد بعضا

* (كتاب الشركة)
تاسيس الكتابين من حيث ان كلا منهما
سبب للخطأ وهى عبارة عن اختلاط
النصيبين فصاعدا بحيث لا يفرق
احد النصيبين من الآخر ثم يعاقب
هذا الاسم على العقد اى عقد الشركة
وان لم يوجد اختلاط النصيبين او العقد
سببه وهى ضمان شركة الملك
وشركة العقد (شركة الملك)

منه لان قسمة الاصل تجوز على هذا الوجه والمنفعة غير مختلفة فجازت المماثلة سواء ذكر للمهايمة
اولم يذكر لانها عقد قسمة فلا تقتصر الى التوقيت ولكل منهما ان يستغل ما اصابه بالمهايمة لان المهايمة
قسمة المنافع فقدمك كل منهما ما اصابه من المنافع فجاز ان يستغلهما واما عند العرض سواء اشترط ذلك
في عقد المهايمة ام لا على الظاهر وقبل لا يجوز الاستغلال الا بالشرط فان تهايا على ان يأخذ احدهما
العلو والاخر السفلى جاز لان قسمة الاصل تجوز على هذا الوجه ولو تهايا في بيت صغير على ان يقدم
احدهما في الانتفاع جاز وهذه المهايمة في معنى العارية لان قسمة الاصل على هذا الوجه لا تجوز لانه
تلك موقت فكذلك قسمة المنافع فيجوز على ان كل واحد منهما ارباح لما حبه الانتفاع في تلك المدة ولهذا
قالوا بشرط الاستغلال لا يجوز للاستعمال الاجارة فاذا استغل كل منهما باذن شريكه فكانه وكله
بالاجارة فان استويا في الاستغلال كان ذلك قسما وان استغل احدهما اكثر ونصف الفضل
ولا كذلك الدار فاذا استغل احدها اكثر سلمت له الزيادة لانه ملك المنفعة ولا يلزمه رد شي الوجه الثاني
مهايمة في منافع شي لا يستحق قسمة الاصل لانها غير مختلفة كالعبد على ان يخدم احدهما احد
المولين والاخر المولى الاخر وهذا ظاهر على قولهما يجوز قسمة الرقيق والامام وان لم يقل به الا انه قال
في المنافع يجوز لانها جنس واحد غير مختلف فصارت كمنفعة الدارين الوجه الثالث مهايمة في منافع مختلفة
كالدارتين اذا تهايا في ركنيهما فاعدا احدهما دابة ليركها والاخر الاخرى ليركها لا يصح لاختلاف
منفعة الدواب فان شرط فيها الاستغلال فمعد أي خفيفة لا يجوز وعندهما يجوز وهو ظاهر لان قسمة
الاصل تجوز على هذا الوجه فكذلك المنفعة وقياس قول الامام يجوز المهايمة في العبدین مع انه لا يقول
يجوز قسمتهما ان يكون جواز المهايمة عند في الدارين ولو باذنا لا خلاف له في جواز قسمتهما الا انه قال
منافع الدواب مختلفة بدلتان من استأجر دابة ليركها لم يجز له ان يوجرها فاذا اختلفت المنفعة لم يصح
المهايمة بول ذلك منفعة العبدین والدارين لانها غير مختلفة بدلتان من استأجر دابة ليركها لم يصح
يسكنها جاز له ان يوجرها وعلى هذا الخلاف اذا تهايا في دابة واحدة فمعد أي خفيفة لا يجوز وعندهما
يجوز بخلاف العبد الواحد لان الاستعمال يتفاوت بمقدار الركب والمخدمة لا تتفاوت لان العبد يخدم
باعتباره فلا يتحمل ما يطبقه ولا كذلك الدابة فان تهايا على ان تنفق كل عبد على من يأخذ جاز
استعمالا بخلاف الكسوة لان التفاوت في الطعام لا يعتد به في العادة لقلته فسوم فيه وفي القياس
يكون الطعام عليهما مجملاته وفي الكسوة ويكثر التفاوت فلا يصح فيها إعادة فقبت على القياس
(نقطة) تهايا في نخل او شعير على ان يأخذ كل واحد حائبا يستغره او كان المشترك تهايا تهايا على ان
ينتفع كل بلن جانب منها لم يجز لان المهايمة تقتصر بالمنافع ضرورة انها لا تنفي فتتفرق عنها وهذه اعيان
رد عليها القسمة عند حصصها ولا ما يحصل من الاولاد والابان يتفاوت والاعيان لا تجوز قسمتها الا
بالتعديل وهذا خلاصة ما عايناه في السراج الوهاج وقد عقد للمهايمة كتابا مستقلا قبل كتاب الاكراه
وقد استفيد من كلامه ان احد الشريكين اذا طلب المهايمة قضى بواجبها ولا يتوقف على رضا الثاني مالم
يطلب القسمة وكان عايناهم واذا عرف هذا في الملك المشترك في الوقف بالاولى لعدم جواز القسمة فيه
فلا فرق في المشترك بين الملك والوقف من هذه المحمية وان فرق بينهما من جهة تقصص المهايمة في الملك
عند طالب القسمة لا في الوقف وكذا يفرق بينهما من جهة اجر المثل فيما اذا سكنه احدهما بدون اذن
الاخر ولم يترك له ما يمكنه السكنى فيه وسيأتي بيانه في كتاب الوقف (قوله ان ملك انسان) معا ومتعاقبا
كما لو اشترى شيئا مشترك فيه آخر جوى عن النية (قوله عينا الخ) التقييد بالعين يخرج الدين مع ان
بعضهم عدم من شركة الملك اقل مجاز لان الدين وصف شرعي لا ملك والحق انه ملك حتى لو دفع من دله
الدين الى احدهما كان الاخر ارجوع عليه بنصف ما اخذ وليس له ان يقول هذا الذي اخذته
حصتي وما بقي على الدين حصتي ولا يصح من المدين ايضا ان يعطيه شيئا على انه قضاء وانرا الاخر

ان ملك انسان مثلا عينا

والحيلة في اختصاص أحدهما بما أخذته ان يهبه المدينون مقدار حصته ويهبه بالدين حصته نهر
 (قوله اننا اوشراهم) جعج بينهم لان الملك امان بدون جبريا واختياريا بل بالاولى للغير ومنه ما لو
 اختلط ماله من غير صنع من أحدهما او الشراء للاختباري ومنه ما لو انتبا عينا واستوليا على حرق ملك
 ماله بالاستيلاء أو شططا ماله بحيث لا يقيم كالحطحة بالخطوة أو بتعسير كالحطحة بالشعر نهر واحتز بقوله
 ملك ماله بالاستيلاء على الدخيل دارا با مان او دخلنا دارهم كذا ذلك حدث لا ملك ماله بالاستيلاء مستند
 (قوله اجنبي في قسط صاحبه) لعدم نفعنا وكلة وفي بعض النسخ في قسط غيره قبل والاولى والقسط
 هو الحصص وانصيب نهر ووجه الاولية ان قسط غيره بعم اذ لم يكن لغيره شركة معه بخلاف التعبير
 بالصاحب فانه نص على انه شريكه شيئا وان باع نصيبه من شريكه جاز كقضا كان وكذا اذا باعه من غيره
 الا في الخلط والاختلا فانه لا يجوز ان يبيعهم من اجنبي الا برضا صاحبه زباي واما الانتفاع في البيت
 والحمام والارض فله الانتفاع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا يختلف الدابة در وجهه ان
 ركوب الدابة يتفاوت وفي البيت ان سكن كله في غيبة شريكه ولا يلزمه ابر حصصه شريكه ولو كانت
 معدة للاستغلال بصروا والحاصل انه لا عرله بسكا في الدار المشتركة ولو سكنها الغلبة بغيران شريكه في
 الملك المشترك بخلافه في الوقف المشترك تنوير وشرحه من كتاب الوقف ومن كتاب الغصب (قوله حتى لا يجوز
 له التصرف فيه الا باذن صاحبه) هذا ليس على اخلاعه في الفتاوى الظهيرية قال محمد لو أخذ الشريك
 حصته من القمرة فأكلها رباغ نصيب الغائب وحفظه حازه فان حضر واجاز والا ضمنه قيمته وان لم يحضر
 فهو كالكافة قال الفقيه أبو الليث هذا الاستحسان وبه نأخذ حموي عن البرجندى (قوله وشركة
 المقدم الخ) جعلها المصنف تبعا لصاحب الهدية مفاوضة وعناقا وتقسلا ووجوها قال الاتفاق وفيه نظر
 لانه يوهبهم ان شركة الصنائع والوجوه مغايرتان للفاوضة والعناق والاولى في التقسيم ما ذكره المحامى
 والكركنى وعليه جرى الزبلى من انها على ثلاثة اوجه بالمال والاعمال والوجوه وكل منها يكون مفاوضة
 وعناقا نهر (قوله مفاوضة) من التعويض بمعنى المساواة في كل شئ دروم ثم معنى هذا العقد بالاشتراك
 المساواة فيه من جميع الوجوه كسأسي وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط التنصيص على المفاوضة فان
 صرحا بها بنيت أحكامها اقامة لافظ مقام المعنى لانه صارع على ما على تمام المساواة في أمر الشركة
 وان لم يذكرها فلا بد من ذكر تمام معناها بان يقول أحدهما لا نر وهما عاون بالغان مسلمان أو زمان
 شاركك في جميع ما املك من نقد على وجه التعويض العام من كل مالا تنخر في التجارات والنقد
 والنسيئة على ان يكون كل مناضا متاعا لا يتروا يلزمه من أمر كل بيع وقدمنا انها مع خاصة ايضا بحر
 (قوله ان تضمنت وكالة وكاملة) اما الاول فلحققة الشركة على ما بينا واما الثاني فلحققة المساواة لانها
 تقتضيها يقال فافوض اى سارى فلا بد من تحققها ابتداء وانتهاء ومن ثم قال وتساويا انتهى حموي عن
 قرا حصارى قال الزبلى وقوله ان تضمنت وكالة ليس فيه فائدة تتنازبه عن غيرهما من أنواع الشركة
 وفي البعارة زائد لان هذا لا يخصص اقال في التروا وانت غير بانته لا بدع في ذكر شرط لثي وان كان شرطا
 لا يشترط السيد الحموي قلت لا يخاف ان ذكر الشرط العام الذي لا يحصل به تميز في مقام التمييز على ادعى له
 خصوصا في مقام التقسيم والمقابلة على انهم كثيرا ما يترضون بذكر الشرط والعلامة فقوله لا بدع فيه مما
 يعجب منه فامل انتهى وقوله ان تضمنت أى اشتملت (قوله ولو اوحدها) كاستفسار للقتل والمحل
 والقضارة والصبيغ (قوله وتساويا مالا) وكذا ربحا در والمردا مال ما يصح فيه الشركة ولا يضر زيادة
 ما لا تصح فيه الشركة على ما بينه نهر وانما كان التساوى شرطيا للمفاوضة لانها تنبى عن المساواة وهى
 مشتقة منها قال الشاعر

لا تصلح الناس فوضى لاسرا لهم * ولا سرا اذا جهلهم سادوا

ومعنى البيت لا تصلح أمور الناس حال كونهم متساوين اذا لم يكن لهم أمراء وسادات فانهم اذا كانوا متساوين

ارواشرك او تعد (وكل) واحدة
 من الشريكين
 صاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيه
 الامان صاحبه (وشركة العقدة في كذا
 يقول أحدهما شاركتك في كذا
 ويقول الآخر) بان يقول قلت
 ويقبل الآخر ان تضمنت وكالة
 (وهي مفاوضة ان تضمنت وكالة
 يكون كل واحد من الشريكين وكلا
 في أعمال التجارة وتوايهما عن الآخر
 وكاملة) بان يكون كل واحد من
 الشريكين كصفلا ضمان التجارة
 ولو اوحدها عن الآخر فصار كل واحد
 من الشريكين مطالبا بالاسباب التجارية
 الآخر (وتساويا مالا ونصفا

تتفق المنازعة بينهم والبراءة السرى وهو جمع عزيز لا يعرف غيره وقبل هو اسم جمع السرى ومعناه
السداد الشريف والحفظ والبراءة ففتح السرى فهو قوم فوضى وزن سكرى أى لا رئيس لهم مختار العجاج
(قوله وديننا) مستفاد من المفاوضة بين كائى ومجوسى لان الكفر كله ملة واحدة جوى عن البرجندى
بالعرز والى الفهستى فان قلت لا مساواة بينهما فى التصرف فان المجوسى يصرف فى الموقوفة لانه يعتقد
الماللة والكائى لا يصرف وكذا الكائى يؤجر نفسه للذبح والمجوسى لا يؤجر نفسه للذبح قلت من جعل
الموقوفة لا لا يفعل فيه بين الكائى والمجوسى واجارة المجوسى للذبح صحيحة تستوجب الاجران كان
لا تحل ذبيحته جوى عن النباية (قوله فلا تصنع المفاوضة الخ) وكل موضع لا تصنع المفاوضة لفقد شرطها
ولا يشترط ذلك فى العنان تكون عنايا لا استجماع شرائطه تنوير (قوله بين حرو عبد الخ) لان الحر البالغ
عائلك التصرف والكفالة ولا علك المملوك شيئا منهما الا باذن المولى كان الصبي لا علك التصرف الا باذنه
واما الكفالة فلا علكها ولو اذنه واذا لم تصنع بين من ذكر فعدم صحته بين عبيد ولو مكاتبين وصيه بين
ولو بالاذن بالاولى وغير خاف ان العبد وان كان اهلا للكفالة بالاذن الا انها متفاضلان لتفاوتها فيقيمة
فلم يتحقق كون كل منهما كاملا بجميع ما من صاحبه من العبيد في باذنه من قوله كان الصبي لا علك
التصرف الا باذنه يرجع لاولى ولو ذكره مكان الغير لكان اولى لعدم تقدم ذكره ويجوز ان يراد بالمولى
من له الولاية فيصدق بالولى (قوله وصى بالغ) ومثل الصبي المجنون والمعتوه جوى (قوله وعند
ابى يوسف يجوز) لاستوائهما وكالة وكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف علكه أحدهما الا ترى انها تحوز
بين الخنى والشافعى معهما وتهماني التصرف في متروك التهمة عدا ولهما له الانساقى فى التصرف فان
الذى واشترى برأس ماله جرا أو خنزير اصبح بخلاف المسلم والمساوية بين الخنى والشافعى ثابتة لان
الدليل على كونه ليس مالا متوقفا قائم ودرية لازم بالحاجة ثابتة باتحاد الملة والاعتقاد لا بخلاف
فى جوازها بينهما عناينا كفى السراج وامام بين المسلم والمردد فيلجوز فى قوله من هرفان قلت المسلم علك
شراء الخمر والخنزير بالتوكيد قلت الذى علكه بنفسه والمسلم لا علكه بنفسه فاعدم التساوى جوى عن
السياية (قوله ويكره) لان الكافر لا يمتدى الى الجائز من العقود باهى (قوله لا تتصدق باللفظ
المفاوضة) فيه نظرى فى التنوير وشرحه عن السراج ولا تصنع الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرف معناها
أوبيان جميع مقتضياتها ان لم يذكر الغلها اذا عبرة لاغنى انتهى (قوله والقياس ان لا تجوز شركة
المفاوضة) لانها تضمنت الوكالة بمجهول والكفالة لمجهول وكل ذلك فاسدا بغيره فبالاولى عند الاجتماع
وجه الاستحسان انه تعامل الناس بها وبمجهول بترك القياس كفى الاستصناع على ان الجهة لا تقصد
أو كالة والكفالة الا اذا كان كل منهما مقصدا وهو هنا ضعى أو نقول بحل الفساد بالجهة لما اذا كانت
مفضضة الى المنازعة (قوله لا أدري ما المفاوضة) هو كاية عن فسادها كذا قيل وفيه نظر فمؤدى هذه
العبارة التوقف وحكى عن اصحاب مالكا انها تجوز بلا شرط التساوى فى المالكين (قوله الاطعام أهله الخ)
واستجاره بيتا للسكنى اودابة للركوب او امانة يطؤها من وليس كونها للوط قد قابل كذا لو كانت للخدمة
جوى عن الساية ولم يقصد كون الشراء باذن الشريك وهو محمول على ما اذا كان الشراء باذن شريكه يدل
عليه ما ذكره المصنف آخر كتاب الشركة وان اذن أحدهما براءة ملة لبطاها ففعل فعلى له قال الشارح
واذا قال لا لانه لو اشترى شيئا بغير اذن شريكه يكون مشتركا بينهما ومن هنا علم ان الاذن فى عبارة
صاحب البحر حيث قال ارادنا المستثنى ما كان من حوائجهم ففتح شراء بيتا للسكنى اودابة للركوب
واجارة للوط ما كان الشريك يتعلق بالكل لا بخصوص امة اللوط خلافا لما يترجم من كلام بعضهم
وسبب الإجماع انه تعرف فى عبارة البحر بالقديم والآخر وكان المناسب ان لا يقد مؤخر عن المسائل
ليكون قد اى كاهوا وهذا بخلاف ما يشترطه من المعام لا ادم بالسكس وقوله اولاه له حيث لا يتوقف
خروجها عن الشركة على كون الشراء باذن الشريك لان هذه الاشياء مستفاد من المفاوضة للشركة وان

ودينا ولا تصنع المفاوضة (بين حرو عبد
وصى بالغ) بين (مسلم وكافر)
عندهما وعبد ابي يوسف يجوز ويكره
واعلم ان هذه الشركة لا تتجوز شركة
الملة ودية والشافعى وقال
المفاوضة وهو قول الشافعى وقال
مالك لا أدري ما المفاوضة (وما يشترط
كل واحد من الشريكين (بفتح
مشتراكا) بينهما
وكذا منهم) وكذا قوله وادنى

الحاجة الى ائمة معلومة الوقوع (تكيل) نقل شيئا عن الزباني في المضاربة مع بالنهاية مانعه الشريك
اذا سافر بحال الشركة فنفتته في ذلك المال روى ذلك عن محمد وذكر في الكافي بعد ما ذكر وجوب النفقة
للضارب في المال فقال بخلاف الشريك لانه لم يهر لتعارف ان الشريك العامل يتفق على نفسه من مال
الشريك الا ان تهرى ثم اعلم ان وجوب نفقة المضارب قد يما اذا سافر بحال المضارب فقط ولو سافر
بحاله ومال المضاربة او دخله باذن رب المال او سافر بحال رجلين اتفق بمحصة شر بنسبة من شمس
المجمع (قوله فانه فيها لا يشتركان استحضانا) ولا يتوهم من اختصاصه بذلك ان الثاني لا يكون كغفلا
بالقن بل يكون به كغفلا ويرجع بما أدى على المشتري نهر ويهرى ويرجع بمحصة زباني (قوله لزم
أحدهما بتجارة) كمن المبيع في البيع المجازاة وقته في الفاسد وامرة ما استأجره ولو لم ينفقه ومهر المشترة
الموطوءة اذا استحققت وما زعمه بالاستقراض في ظاهر الزباني لا فرق في زروعه بين ان يكون بالينة
او بالقرار الا اذا اقر بان لا تقبل شهادته كاصوله وفروعه وزوجته ولو في عدة الباش فانه يتخذ عليه
خاصة عنده وقالا يلزم شريكه ايضا لابعده ومكة نهر (قوله والجاره) فاذا استأجر أحدهما يلزم
الاحصاحه لما ذكرنا في من انه كغفله ولان المساواة تحققت ولا يلزم ارش الجناية والمهر والخلع
والضلع من دم العدو ونفقة الزوجات والاقارب لان هذه المديون بدل عمال يصح الاشتراك فيه فلا يلزم
الا بالشر لا بكل واحد منهما الم يلزم بالعقد عن صاحبه الادون القارة زباني - في لو ادعى رجل على أحد
المشتراطين جراحة خطأ الم ارش مقدروا - تخلفه تخلف ثم اراد ان يتخلف شر كك لاس له ذلك
ولا خصوصية مع شر كك لاس لكل واحد منهما كغفيل من صاحبه فيما زعمه بسبب التجارة فلما ما يلزمه
بسبب الجناية فلا يكون الا شر كك لاس الا ترى انه لو ثبت بالينة أو بجعانة الب كك يلزم على الشريك
من موجبها شي ولا خصوصية للمجني عليه معه وقوله والخلع يعني اذا خلع مع زوجها خلعها من بدل الخلع
لا يلزم شر ككها وكذا لو اقرت ببدل الخلع غناي (قوله وغصب) اراد به ما يشبه التجارة فدخل غصا
الاستهلاك كالسهم في الشركة او في الدبعة وغيرها (قوله ولا يوجب في الغصب) هو يقول اذ ليس من
التجارة نصا كراش الجناية وهما يقولان انه معاوضة ولا يبيع الاقرار به من المأذون والمذات كراش زباني
(قوله وتبطل ان وهب لاحدهما الخ) لفوات المساواة فيما يبيع رأس المال اذا المساواة فيها شرط ابتداء
وبقائه وقد فاقمتا لا يشاركة الاخر فيه (قوله وقض) لو ذكر الشارع القبض بعد الارش لكان أولى
لا به شرط في الموهوب والموروث كافي في زباني لكن ظاهر كلام الزباني يقتضي ان القبض ليس بشرط
في كل ما يورث من النقد بل اذا كان ما ورثه من النقدين دينيا بدل على ذلك قوله ولو ورث أحدهما
دينيا وهو ورثهم او دنا من لا تبطل حتى يقضى لان الدين لا تصح الشركة فيه الخ فيجعل ما اقتضاه كلام
الشارح من عدم اشتراط القبض في الموروث من النقدين على ما اذا كان عينا لا دينيا وكذا ما ذكره في
الشر بنسبة من ان القبض ليس بشرط في الموروث مع لانا بان الملك يحصل بمجرد موت المورث يعمل على
ما اذا كان عينا لا دينيا (قوله ما تصح فيه الشركة) تناسله كل من وهب وورث حموى عن قرا حصارى
ولو ابدل قوله ان وهب لاحدهما ورث قوله ان ملك لكان أخضر وافوقه ليعمل ما لو وصل الى يده
بصدقة او وصية (قوله ونحوهما) هو التبر والقبض السافقان حموى (قوله ولا تصح مفاوضة
وعنان) ذكر المال فيها لما قد تمنا من انهما يكونان قبلا ووجوها وكل منهما يبيع بزمان نهر (قوله
بغير التقدين) ولم يقيد المصنف المال بالمحضة ولا بتمته قال في القنية عقدا الشركة ورأس مال أحدهما
غائب لا يبيع ولو دفعه بعد الافتراق عن المجلس لشركي الشريك بالمساكين على ذلك العقد تنقذ
الشركة بالدفع بغير قوله في القنية تنقذ الشركة بالدفع يقتضي انها قدسدت بالافتراق قبل احضار رأس
المال لكن ارفع هذا الفساد احضاره عند الشر وعلى هذا يحمل كلام البرزلي على ما نقل عنه في
الجهرا ايضا بان يقال مانص عليه ان غرامها تجاوز وان لم يوجد رأس المال عند عقد الشركة اراد ان

فانه فيها لا يشتركان استحضانا (وكيل
دين لزم أحدهما بتجارة) كالبيع
والشر والجاره (وغصب وكفالة)
بالمال بالامر (لزم الآخر) خلافا لما في
الكفالة ولا يوجب في الغصب ايضا
ولو كلف مال بغير امر الملك فله
وتعديه شريكه اتفاقا (تسبيل) شركة
المفاوضة وقضيه (ان وهب
لاحدهما) وقيل وقض (او ورث
ما تصح فيه الشركة) كالتقدين
ونحوهما (لا العرض) أي لو وهب
لاحدهما العرض او ورثه لا تبطل
(ولا تصح معاوضة وعنان) بغير
التقدين

العقد انقلب الى الجواز باحضار رأس المال عند الشراء لان ما نص عليه أولا حيث قال لا تصح الشركة
بعمال غائبين وأردن ولا يضمن ان يكون المال حاضرا معاوضة كانت أو عاقبة والا يلزم التناهي بين كلاميه
أولا وأخرهما من هنا ثم ان ما في النهر من عدم اشتراط احضار المال عند العقد بل عند الشراء استدلالا
بمعاذاته في الجسر الى البراز من انه اذا دفع رجل الفأوق قال له أخرج مثلها واشتر بها وبيع والحاصل
بيننا انصافا فبرهن المأمور على انه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز وتبعه بعضهم كالسيد المحمدي
فيه نظر ظاهر لما عرفت من ان المردم من قوله جاز أي عاقدا العقد الى الجواز بقرينة أول كلامه (قوله
مطلقا) في مقابلة ما ساقى من الامام مالك من انها تجوز بالعرض اذا كان الجنس واحدا وأشار الى هذا
السيد المحمدي حيث فسرها لاطلاق بقوله أي سواء كان غير النعدين جنسا واحدا أو جنسين مختلفين
(قوله وقال مالك تجوز بالعرض الخ) اعلم ان الصغير المستتر في تجوز يعود على الشركة لا بقيد كونها
معاوضة فلا يشترط ما سبق عنده من قوله لا أدري ما المعاوضة كما هو منه للسيد المحمدي الى هذا أشار شيخنا
وجهه مذهب مالك انها مشتركة في رأس مال معلوم كالنقد وانما هو يؤي الى ربحهم بالضعف لانه اذا باع
شكل واحدا منها رأس ماله وتفاضل الثمنان فما استحققه أحدهما من الزيادة في مال صاحبه وربحهم
يضمن ومالك يملك بخلاف النعدين لان ما يشتره أحدهما يدخل في ملكه ما هو فيه في ذمته يرجع به على
صاحبه بحسبه اذ لا يتعين فكان ربح ما يضمن وأما المصكبل والموزون والعددي المتقارب فلا تصح
الشركة فيها قبل الخط وان خطاها بغيره فلا ذلك عند أبي يوسف ويكون المخلوط بينهما شركة مملك
هو ظاهره وانما وعد محمد شركة عقد وغرة الخلاف يظهر في استحقاق المشرط من ان يخرى باي وقوله
كما اذا خطا بغير جنسه يفقد الجاه على انها عند اختلاف الجنس لا تنقسم وبصرح في النهر ومن
هنا علم ان كلام الزبلي وان استفيد منه ما ذكرناه لكن لا بطريق التصريح بخلافه من هذا كله
(قوله بمنزلة العرض) فلا يصلح رأس مال الشركة والمضار به زبلي الا اذا جرى التعامل به فيستزل
منزلة الضرب وعليه يعمل ما في الكتاب نهر (قوله وهو ظاهر المذهب) احتج به بما ذكره في صرف
الاصل حيث جعله كالائتمان زبلي معللا بان المذهب والفضة من باصل المتخلفة وجه الاول ان الغنية
تختص بضرب مخصوص لانه بعد الضرب لا يصرف الى شيء آخر غالبا (قوله وعن أبي حنيفة وأبي يوسف
لا تجوز بالفضة) كذا في أكثر النسخ وهو الظاهر بخلافه في بعضها محمدي (قوله بنصف عرض
الآخر) وقع اذما لانه لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض التي باعها جازا بضاعتين (قوله
وعقد الشركة مع) لانه لا يبيع صار شركة مملك حتى لا يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر
ثم بالعقد بعد ذلك صار شركة عقد فيجوز لكل واحد منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وقوله وهذه
حيلة من أراد الشركة في العرض لانه بذلك يصرف مال الكل واحدهما في نصيب صاحبه باليمن
فيكون الربح الحاصل من المالكين ربحا يضمن فيجوز بخلاف ما اذا لم يبيعوا وقوله هذا اذا كانت قفة
كل واحد منهما غير محتاج اليه لانه يجوز ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر وان
تماوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين كذا العكس جائز وهو ما اذا كانت قيمتهما متساوية فباعاه
على التفاوت بان يبيع أحدهما ربع ماله بثلاثة أرباع عمال الآخر حتى يكون المال كله بينهما أرباعا
فقوله باع نصف ماله بنصف مال الآخر وقع اتفاقا أو قصدا ليكون شاملا للفاوضة والعنان زبلي (قوله
وعنان) وزن وكاب وقيل بفتح العين من عنان السماء أي مصابها لانها طالت كالصباح بصتها وشهرتها
ولمذا اتفقوا على مصتها وهي مأخوذة عن كذا أي عرض أي ظهره لانه يشارك في البعض من ماله نهر
(قوله أي دون الكفالة) لاختصاصها بالمعاوضة ومن ثم محبت بين بالوصي أو متعوه بعقل البيع
والشراء فلهذا كذا الكفالة مع توفر باقي شروطها انعقدت معاوضة وان لم تتوفر كانت عناقا ثم تبطل
الكفالة يمكن ان يقال تبطل وان يقال لا تبطل لان المعبر فيها عدم اعتبار الكفالة لا اعتبار عدمها قال

مطلقا وقال مالك تجوز بالعرض
اذا كان الجنس واحدا (و) بغير
(الشر والفضة) وهو ما كان
غير مضروب من الذهب والفضة
وجعل التبر في شركة الأصل والجماع
الصغير بمنزلة العرض وهو ظاهر
المذهب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف
لا تجوز بالفضة الذين أرادوا
واحد من الشريكين بنصف عرض
الشركة (نصف عرض بنصف عرض
الآخر) حتى صار لكل واحد منهما
مشركا بينهما شركة مملك (وعقد
الشركة مع) هذا اذا كانت قفة
كل واحد منهما مثل قفة عرض
صاحبه واعلم ان هذا حيلة جواز
شركة المعاوضة والعنان بالعرض
(وعنان) ان تضمت وكالة فقط
أي دون الكفالة

في الفسخ وقد رجع الأول لانها كفاية مجهول فلا تصح الاضمان اذا لم تكن مما تضمنتها الشركة اي بكون ثبوتهما
الاقتصاد بنهر وأقره الحموي وأقول في كلام الزبلي ما يشير الى انه لا فرق في عدم الفساد بالجهالة بين
ماله كانت الكفاية قسدية أو وضعية ليكون الجهالة هنا غرضية مفضية الى المنازعة وسبق منا الاشارة الى
ذلك وعليه فلا يثبت ما ذكره في الفسخ (قوله وتصح مع التساوي في المال دون الرجوع وعكسه) وهوان
يتساوى بالرجوع دون المال ومعناه ان بشرط الاكثر فعامل منهما ولا اكثرهما ملاءم بشرطه. فلما قد
أولاهما عملا لا يجوز عيني ثم اذا كان العمل على أحدهما وجعل الرجوع بينهما بقدر رأس الماهما جازي يكون
مال الذي لا عمل له بضاعة عند العامل له رجوعه وعليه وضعية وان شرط الرجوع للعامل أكثر من رأس
ماله جازا بضاعة الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة له ولو شرط الرجوع للدافع أكثر من رأس
ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما رجوع ماله والوضعية بينهما
على قدر رأس الماهما غانية ولو تفاوت في المال بشرط الرجوع والوضعية نصفين قال محمد الشركة فائدة أو أراد
فساد شرط الوضعية وأما المقدور لاجل لان الشركة والمضاربة عملا لا يبطل بالشرط الفاسدة وحاشا
يكون الرجوع على ما شرط الوضعية على قدر رأس المال كذا في شرح الشيخ عثمان الفراء في فصل
ان شرطا التفاضل في الرجوع يخص الشركة العقيمة بخلاف الفاسدة حيث يقع رأس المال وأما شرط
التفاضل في الوضعية فغير صحيح مطلقا فصح الشركة أو فسدت اذ توسع لئال وبقي من الاقدام ما لو شرط
كل الرجوع لاحدهما فانه لا يجوز لانه حينئذ يخرج الى قرض ان شرط العامل أو بضاعة ان شرط لرب المال
نهر (قوله وتصح مع خلاف الجحس) تخصيص ذلك شركة العنان وهم عدم الجواز في المفاوضة لكن
في المحزنة اذا سكن لاحدهما دائرا وبض ولا خرد راهم أو سود جارت المفاوضة ان تساوت قيمتهما
لانها جحس واحد من حيث القيمة وان تفاضلا في القيمة تصير عينا جوي عن الربح جدي (قوله خلافا
لفر والشافعي فيهما) لان الرجوع المالح ولا تصور الشركة فيه الا بدو وقوع الشركة في الاصل
ولا يتصور ذلك بلا خلط والجحس لا يحتلطان ولان الشركة عقد توكل من الطرفين لبشرى كل
منهما بشرى في ذاته على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والرجوع يستحق بالبعد كما يستحق
بالمال وقيل هذه المسئلة تمضية على ان الدواهم والدائرا يتبعان عندهما كالعرض وعندنا لا يعني
(قوله وما اشتراه كل واحد من شركتي العنان للشركة) اعلم ان مشتري كل منهما مشترك بينهما على قدر
ماله لكن ينبغي ان يعتبر في شرط الرجوع وقت عقد الشركة فيقدر رأس مال كل منهما في ذلك الوقت وفي
وقوع الملك في المشتري فيقدر رأس مالهما وقت التراجع في ظهور الرجوع في قيمة وقت القسمة جوي عن
الربح جدي عن القنية (قوله مطلوب المشتري بالقرن فقط الخ) اما توجه الطلب على المشتري فانه
الباقي وما اعدم توجهه على الآخر لانها لا تتضمن السكة العينية (قوله اذا أدى القرن من مال نفسه)
لانه وكل من جهته في حصته هداية واخر زبلي يقول قد من مال الشركة فانه لا يرجع وهذا القيد أهمله
المصنف كالتقديري لانه من قوله يرجع لظهوره انه لا يكون الا اذا ادم من مال نفسه ولو ادعى بعد
الملاك انه اشتراه للشركة كان عليه البيان نهر (قوله وتبطل شركة العنان) لو ادعى الشارع كلام المصنف
على اطلاقه متنا ولا للشركة مطلقا عانا كانت أو مفاوضة بل أو ملكا كما هو ظاهر اطلاقه لكان أولى
(قوله بهلاك المالكين) أي مال الشريكين لانه هو المقود عليه فيها فاذا هلك بطل كالبيع والهبة
والوصية (قوله أو أحدهما) لان الشريك لم يرض الا لشركته في ماله فاذا هلك أحدهما فبطلت ذلك ففان
رضاء بشركته فيبطل العقد عيني (قوله قبل الشراء) فبطل لانه لو هلك أحدهما بعد التراجع اما بالآخر
كان المشتري بينهما وقد كشف نقاب هذا المفهوم بقوله وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر
فالمشتري بينهما نهر (قوله هلك من مال صاحبه) فان هلك في يده فظاهر وان هلك في يد الشريك
فكذلك لانه امانة عيني (قوله هذا اذا هلك قبل الخلط) لا حاجة اليه اذ هلك أحدهما فبطلت بقوله

(تصح مع شركة العنان مع التساوي
في المال دون الرجوع) في (عكسه) أي
مع تساوي في الرجوع دون المال وقال
زفر والشافعي لا يجوز فيهما (وبعض
المال) أي يصح ان يفتقر كل واحد
منهما ببعض ماله دون البعض بخلاف
المفاوضة (و) تصح مع (خلاف الجحس)
بان كان من جهة واحدة هدايا راهم
ومن جهة الاخرى دائرا (و) تصح مع
(عدم الخلط) خلافا لفر والشافعي
فيهما (و) ما اشتراه كل واحد من
شركتي العنان للشركة (قوله
المشتري اذا أدى القرن من
مال نفسه) على شركة حصته منه
أي من القرن (وتبطل) شركة العنان
(بهلاك المالكين أو أحدهما قبل
الشراء) وأبطل هلك من مال
صاحبه هذا اذا هلك قبل الخلط

المخلط نهر (قوله فان هلك بعد المخلط هلك على الشركة) لعدم التميز والباقي على الشركة وان هلك الكل بطلت نهر (قوله وهلك مال الآخر) أي بعد الاشتراك كما فهم ذلك من قوله قريباً قبل الشراعي بهذا التقدير اندفع قول الشارح الآتي قريباً ولو قال هلك الخ غنيي وأقول ما ذكره لا يدفع إلا في قول الشارح جوى (قوله فالمشترى بينهما) على ما شرط القسام الشركة وقت الشراء لأن الهلاك يقع قبل التنبط فلا يتغير بهلاك المال الآخر ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد لكل منهما ان يصرف فيه وقال المحسن بن زباد شركة ملك فلا يصح تصرف أحدهما إلا في نصيبه ومظاهر كلام كثير ترجيح قول محمد نهر (قوله ولكن رجوع المشتري بحصته من غنمه على شريكه) لانه وكيل في حصته شريكه وقد قضى الفهم من ماله فرجع عليه بحسابه لعدم الرضا بدون خصامه عني ولو حذف الشارح لفظة لكن لكان أولى إذا وجه الاستدراك (قوله بالغاء ليدل على التعقيب) ليست شرطاً وكان مراده ما يدل على الترتيب لتسليع ثم أضاف على ان هذه الأولوية ليست في محلها بعد النظر في قول المتن وظل بهلاك المالين أو أحدهما قبل الشراء غنيي وفيه نظر بل الأولوية في محلها لمجازاً ان يعقل عن قول المصنف السابق جوى وهذه القولة يستغني عنها بالتي تقدمت (قوله فالمشترى مشترك بينهما) على ما شرط لان عقد الشركة ان يطل بالهلاك أو كاله المصرح بها بآية فكان المشتري مشتركاً فيما يحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الغنم لساد كزان بيلي (قوله فهو للمشتري خاصة) لان دخوله في ملكه بحكم الوكالة التي في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة في بطل ما في ضمنها بخلاف ما إذا صار بها لأنها صارت مقصورة بديلي (قوله وتقتصد الشركة ان شرط الخ) لان هذا الشرط يقتضي به الشركة كذا عساه ان لا يخرج الا القدر المسمى نهر لانه شرط فاسد لعدم فساد هذا الشرط الفاسد فظاهره بطلان الشرط لأن الشركة جبر ومصنف قلت مصرح صدر الشرط أربعة وأرب النكاح فساد الشركة ويكون ارجح على قدر المال ودون البصر عن النجاسة نقاوتاً في المال في شركة العنان وشرط الرجوع والوضعية نصفين فسدت قالوا لم يرد محمد ذلك فساد العقد وانما اراده فساد الشرط لان الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد وكذا الشرط لوضعية على المضارب كان فاسداً انتهى وسبق (قوله ولكل واحد من شريكي العنان والمفاوضة ان يضع الخ) قديماً ذكر للاحتراز عن الشركة فالشريك لا يشارك لان الشيء لا يتضمن مثله وحكماً الوكيل ليس له التوكيل والمضارب ليس له ان يضارب لما سبق فان قلت يقتضى بالماضي والمأذون حيث كان للكتاب ان يكتب والمأذون ان يأذن قلت انما كان لما ذكره لا به أطلق لهما في الاكتساب وهذا من باب انه لا أثر له في جبراً ما يبيع وهذا دونه اذا لم يخرج عن ملكهما ولان المنع من استتباع المثل في حق الغير لا في حق نفسه فالكتاب والمأذون كل منهما يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل والمضارب والشريك بيلي وأقول أما كون الكتاب يتصرف لنفسه فظاهر لانه يتوصل الى حصول العنق وأما المأذون فاذي يظهر منه بقي ان يقال ما سبق من قوله قديماً ذكر كراي بقوله ان يضع وما عطف عليه وقوله للاحتراز عن الشركة أي شركة المفاوضة وقوله فالشريك لا يشارك أي ليس له ان يشارك ومفاوضة بدون اذن شريكه كسابق التصريح به بخلاف ما لو شارك أحدهما آخرهما فانها تصبغ علىهما ولا توقف على الاذن وسبق انهما بدون الاذن تنفذ عتاقاً (قوله ان يضع) لانه كراي العارة في البصر كافي انما لم يمس له ان يعبر فلو فعل قطع الدابة فالقباس ان يضع في الاستحسان لا وكذا لو أعار ثوباً أو داراً أو خادمات انتهى ويبيع بما عزمها ونفذ ونسبة در عن الخلاصة والبرازية وله ان يشتري بالنسيئة ان كان مال الشركة في يد ما خسرنا نهر عن الفسخ فان لم يبق في يده شيء من جنس مال الشركة كان ما اشتراه نسيئة له خاصة لانه لا يملك الاستدانة على شريكه بخلاف المفاوضة شخصان قاضيان وباقى بالمال سواء كان له حبل أو لا هو الجميع بخلاف الاشياء وقبل ان له حبل يضعن والا وامؤنة السفر والكرام من رأس المال ان لم يرجع دعي الظهيرية والخلاصة وان لم يبق أحد هيا بيع الاخر جازت وان يبيع أحد هيا متاعاً وودعي الى آخره قبله جاز ولا

فان هلك بعد المخلط هلك على الشركة
(وان اشترى أحدهما بماله وهلك
مال الآخر فالمشترى بينهما) لكن
(رجع) المشتري (بحصته من غنمه على
شريكه) وذلك لان هلك بالغاء ليدل على
التعقيب لكان أولى لانه اذا هلك
مال أحدهما ثم اشترى الآخر بماله
ان صار له وكاله في عقد الشركة
فالمشترى مشترك بينهما وان ذكر
جبر الشركة ولم يصح ما بها خاصة فهو
للمشتري خاصة (وتقتصد) الشركة
(ان شرط لأحدهما) أو لغيرهما
(دراهم) مما عزم الرجوع (ولكل واحد
من شريكي العنان والمفاوضة ان
يبيع ويستأجر) من يخطئ المال
ويتصرف فيه

قضاة بصر وهو باطلاقة شامل لما اذا رد عليه بسبب أو لم يكن به عيب لانه ذلك اقاله يبيع الا كذا لم يسبق
وكذا في ذلك الخط من الفن ان كان به عيب وان بلا عيب جاز من حصته ولو اقر بعب في متاع باعه حاز
عليه ما بصر وهو باطلاقة شامل لما اذا كان المقر بالعيب غير السالم وللفاوض كتابة العبد ولا اذن بالتجارة
وتزويج الامهاتون شريك العنان ولا يجوز لكل تزويج العبد ولا الاعتاق ولوعلى مال وقبول هدية
المفاوض وكل طعامه ولو كسى ثوبا او هبه لم يميز في حصته شريكه وانما يجوز في الفاكهة والخبز والهم
واشابهه بجر قوله وقبول هدية المفاوض يثني تقييد الهدية بالمال كقول ليلام قوله ولو كسى ثوبا او هبه
لم يميز واما تقييد المفاوض فاتفق ولابد له بالشريك لكان أولى واذا قال له اعمل برأيت فله كل تجارة
الا القرض والمدة وكذا كل ما كان اتلا فالسأل أو قبله كباقي عروض لان الشركة وضعت للاسترباح
وتواهبه وما ليس كذلك لا ينتظمه عقدها تنوير وشركه ولو شارك أحدهما آخر عانا جاز عليهما لان
شركة العنان ادون من المفاوضة وان شارك مفاوضة جاز اذن شريكه وبدون اذنه تتعقد عتانا بصر
بشرف وليس للشريك عتانا ان برهن شيئا من مال الشركة بدين عليها الا ان يكون هو العاقد
في موجب الدين أو اذن شريكه وأقراره بالبرهان والارتبان عند ولا يثبت العقد صحيح نهروفيه عن الفسخ
كل ما كان لاحدهما اذناه عنه شريكه لم يكن له فعله ولمذا وقال له اخرج للمساواة ولا تجاوزها جازها
فهذا المال ضمن حصته شريكه وفي الخلاصة أقر شريك العنان تجارية لم يميز في حصته شريكه ودر واذا باع
أحد شريك العنان لم يدين للآخر قبض الفن وكذا كل دين وله أحدهما فليس للآخر قبضه ولدين
ان يجتمع من دفعه فان دفعه اليه برهن من حصته القابض فقط وليس لواحد منهما ان يتنازع فيما اذنه
الا تخوا باعه والمقصود الذي باع أو عليه بخلاف المفاوض وليس للشريك عتانا والمضارب والمستضع
تخلف من حلفه الشريك ورب المال ثانيا شريكه لانه لو استقرض أحد شريك العنان مالا للتجارة
لزمهما ولو اقر أحد الشريكين انه استقرض من فلان العاتل لزمه خاصة بصر عن الخفية وفي الشراكة لا يميز
شرح الجميع لكل من شريك العنان والمفاوضة ان سقرض انتهى فتقيده في الجبر بأحد شريكي
العنان اتفقا ويصح بيع مفاوض من تردها لانه له كايته وابيه ويتفضل المفاوضة اجماعا بخلاف
اقراره بدين حيث لا يتفقد على المفاوضة عنده تنوير وشركه (قوله وبضارب) اطلق الجواب في الكتاب
وهو على التفصيل اذا اخذ مالا مضاربة لتصرف فيما ليس من تجارتها اذ لم يميز له خاصة لانه لم يدخل
تحت عقد الشركة وكذلك اذا اخذ المال مضاربة بضرورة صاحبه ليخبر بما هو من تجارتها واما اذا اخذ
المال مضاربة لتصرف فيما كان من تجارتها ومطلقا حال غيبة شريكه يكون الربح بينهما مشتركا
نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال كذا في الخط فقوله في الكتاب بضارب معناه يدفع المال
مضاربة واما اذا اخذ مضاربة فقهه التفصيل بصر (قوله ويوكل) ولو وكل أحدهما رجلا في بيع او شراء
وانتزع الا تخبر الوكالة صار خارجا عنها وان وكل البائع رجلا يتقاضى عن ماله ليس للاختار منخرجه
عن الوكالة بصر (قوله ويوده في المال امانة) فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخمران والضياع
والدفع لشريكه ولو ادعاه بعدموته بغير مستد لا يمتاني وكالة ولو لم يجبه كل من حكي امر الالك استئنافه
ان فيه انصاف الضمان على الضر لا يصدق وان فيه في الضمان عن نفسه صدق انتهى وتفرع على كونه
امانة ما شئت عنه قارى المداية بطلب محاسبة شريكه فاجاب لا يلزمه شيء بالتفصيل ومثله المضارب
والوصى والمتولى وينبئ على كون المال امانة في يد الشريك انه لا يضمن الا بالتعدي كما يضمن الشريك
عتنا او مفاوضة بموته بمجهلا نصيب صاحبه على المذهب كافي وقف الخيانة وسعي في الودعة
خلافا لاشباهه تنوير وشركه (تسمية) أقر بمقدار ربح ثم ادعى العطف عليه لا يقبل ذكره في اقرار الاشياء
(قوله وتقبل) وتسمى ايضا شركة الصنائع والادب والاعمال ولغنا هذا النوع من الشركة لان
المقصود منها انما هو تفصيل الربح على الاشتراك وهو لا يقتصر على المال بل يكون بالعمل ايضا فاذا وکل

(وبضارب ويودع) وعن أبي حنيفة
انه ليس له ان يضارب (ويوكل) من
يتصرف فيه بغير اشراف (ويوده) أي
بذلك واحد منهما (في المال) بدل امانة
(و) شركة العقد (تقبل) بالاشتراك
في كل شيء واحدا وصاحبا (أو نحوهما)

كل منهما الا ان يتقبل العمل كان كل واحد أصلا في نصف العمل المتقبل وكذلك في النصف الآخر
فتحقق الشركة في ارجح قال في البحر ونظاها ان التقليل والوجود غير المفاوضة والعنان وقد قمتا خلافة
وفي الرزاة به وشركة التقليل والوجود قد تكون مفاوضة وعنانا فالعنان ما يكون في تجارتها خاصة
والمفاوضة تكون في كل التصارات انتهى والتحقيق ان ما مر من المفاوضة والعنان فيها اذا ذكر المال فبهما
وأما اذا يذكر كفيكونان وجوها وتقبلانها قال المحوى يتقرر صورة شركة تكون تقبلا ولا تكون مفاوضة
ولاعنانا وعلى هذا فتكون النسبة بين التقليل والوجود والعنان والمفاوضة العموم والمخصوص والمطلق
لا التباين كما يقتضيه كلام المصنف (قوله على ان يتقبلا لا محال) التي يمكن استحقاقها ومنه تعليم كآية
وقرآن وفقه على المقتضى بخلاف شركة دالين ومقتضى وشهودها كم وقراء ووعا ورسائل لان التوكيد
بالسؤال لا يصح در عن الفنية والاشياء وفي البحر عن الرزاة به لو اشترى كافي عمل حرام لم يصح ان يشرى وأما
شركة الجمالين فصحة جوى عن البرجندى (قوله ويكون الكسب بينهما) ولو شرطا ان تكرار بيع
لادها معا خلافا لاصح الجواز ونهر والذي في البحر عن الغنى اذا كان أحدهما حذوقا فاشترى الاكثر
لادها معا فالصحيح الجواز ومنه يعلم ما في كلام بعضهم (قوله وهو القياس) لان الشركة وقعت مطلقا
عن ذكر الكفاية والاحكام المذكورة من موجباتها وجه الاستحسان ان هذا الشركة مقتضية لجوب
العمل في ذمة كل منها، ولهذا يحقق الامر بسبب نفاذ تقبله عليه فبمضى المفاوضة في ضمان العمل
واقتضاء الدل كذا في الهداية قال في العناية وفيه مصادرة على المطلوب وفيما سوى هذين الامرين هي
باقية على مقتضى العنان ولهذا لو اقرا أحدهما بد من ثمن صابون ونحوه لم يصدق على صاحبه بل يزمه
خاصة لان نفاذ الامر لا يوجب التصريح بالمفاوضة ولم يتسا عليها نهاية (قوله ولا يشترط في شركة الصنائع
اتحاد العمل والمكان) ولهذا عدل المصنف الله قوله او خياط او سباغ حيث لم يقل او خياط وصراف
منلاذ قياسا بسكن الخياط والسباغ في كان بخلافه مع العراف ونحوه جوى عن البرجندى ومن
صوره هذه الشركة ان يخلص آخر على مكانه فيطرح عليه العمل بالنصف والقياس ان لا يجوز لان من
أحدهما العمل ومن الآخر الحانوت واخسن جوازها لان التقليل من صاحب الحانوت عمل عيني (قوله
وكسب أحدهما بينهما) يعني اذا عمل أحدهما دون الآخر فلا يجوز بينهما على ما شرط اما استحقاق العامل
فظاهر وأما الاثر فلا يلزمه العمل بالتقبل فيكون مشابها له فيستحققه بالشهان وهو لزوم العمل وسواء
كان للذي لم يعمل على كرم وسفر او امتنع عمدا بلا عذر ولو شرطا العمل نصفين والمال اثنان جاز
زبلى ودر (قوله ثم هذا النوع عن الشركة قد يكون عنانا الخ) فيه قور على المصنف حيث اقتضى
تقسيمه ان شركة التقليل لا تكون عنانا ولا مفاوضة وقد تقدم (قوله وقد يكون مفاوضة عندا استبعاد
شرائطها) فيما عدا ان شركة الصنائع تصير مفاوضة بالتنصيص على شرطها سواء صرح بذلك
المفاوضة أم لا خلافا لما يظهر من عبارة الدر حيث اقتضى كلامه انه لا بد من ذكر ما تستغني المفاوضة مع
التلفظ بلانها ولهذا تعقبه الشيخ حسن بان ذكر المفاوضة مع ذكر ما تستغني ليس قيدا بل ذكر أحدهما
وكذا اشترط المناصفة في ارجح ليس قيدا ايضا فاستفيد منه ان الشرط احدا من امر التنصيص عليها
بلفظها ان لم تذكر شرطها على شرطها ان لم تذكره بلفظها فان قلت قول الشيخ حسن
اشترط المناصفة يعني في ارجح ليس قيدا مشكلا لانه حثيث في التساوي الذي هو شرط المفاوضة قلت
ليس المراد من عدم اشترط المناصفة في ارجح جواز التفاضل فيه بل المراد ان ذكر المفاوضة يعني عن
اشترط التنصيص فيه لان التساوي فيه وفي غيره ثبت مقتضى المفاوضة وان لم يصرح باشرطه بنى
لوضع على المفاوضة وعلى التفاوت في ارجح هل تصد المفاوضة وتقبل عنها او يكون ارجح بينهما على
التفاوت عملا باشرطه او يفسد شرط التفاوت وتبقى المفاوضة على ما كانت وتقتصر على بيع بينهما ام
صرح باحكام المصنف في شركة الوجود بشرط الثاني وهو قوله فان شرط المناصفة المشتري او ثالثه

(على ان يتقبلا الاعمال) من الناس
أجر (و) ان يكون الكسب بينهما
أي أجرة الكسب فيعوز ذلك استقاما
عندنا خلافا لظاهر وهو القياس ولا
يشترط في شركة الصنائع اتحاد العمل
والمكان خلافا لغيره وما في (كل عمل
ولم يكن أحدهما يلزمهما) حتى لو دفع
تقبله أحدهما بلفظه ان يأنشد
رجل الى أحدهما او ليكن واحد
نذكر العمل بالاجرة العمل والى
منها ان يبالى بالاجرة وكسب
أي ما دفعه عن اداء اداء وكسب
أحدهما بينهما) ثم هذا النوع
من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون
مفاوضة عندا فبما عرنا

فأرجح كذلك وبطل شرط الفضل (قوله ووجوه) قال الولوالجي صورته أن يشترك اثنان في نوع خاص والألوان كلها على أن يشتربا بالنسبة وبيعاً على أن يكون الرجح بينهما نصفين بشرط جواز هان يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة فاللشركة واشترط الرجح على قدر اشتراك كل حي لوقته لا في ملك المشتري بأن كان لأحدهما الثلث والآخر الثلثان وتساوياً في الرجح لا يجوز وفي شركة العنان إذا تفاضل الرجح مع التساو في المال يجوز والفرق ذكره الولوالجي جوى عن شرح ابن الشلي وليس المراد من عدم الجواز في كلام الولوالجي فسأد الشركة بل المراد عدم جواز شرط التساو في الرجح بطل عليه قول المصنف فان شرطاً منصفة المشتري إلى قوله وبطل شرط الفضل (قوله على أن يشترى) بوجوهها وبيعاً خاصاً حصل بالبيع بدفعان منه ثمن ما اشترياً بالنسبة وما بقي بينهما دراو وبيعاً بطريق السلم ويشتركان في رأس المال جوى (قوله خلافاً للشافعي) لمان الرجح فرع المال فتلافت الشركة بدونه ولان المراد المقصود من الشركة تحصيل الرجح بالوكالة وقد أكر لأن الشراء والبيع مما يقبل الوكالة فتكون كل واحد منهما وكلاً عن الآخر فيما يشترى به لأنه لا ولاية له على صاحبه إلا به (قوله وبعيت شركة وجوهها) وتسمى أيضاً شركة المغاليس وإنما أضيفت الوجوه لأنها تتنزل معها لعدم المال جوى (قوله لأنه لا يشترى بالنسبة إلا من وله وجاهة عند الناس) فيه إيماء إلى ما نقله المحمدي عن البرجندى حيث قال ويحتمل أن تكون الوجوه بمعنى الاشتراك ذكره الجوهري فان هذا النوع من الشركة لا يتيسر إلا لمن له نوع وجاهة وشرف عند الناس انتهى وقيل لأنها يشترى بان من الوجه الذي لا يعرف وقيل لأنها إذا جلسا الدبراً رهما شطركل واحد منهما إلى وجه صاحبه عني (قوله وبطل شرط الفضل) لأن الرجح لا يستحق إلا بالاجل كالمضارب أو بالمال كراب المال أو بالضمان كالاستاذ الذي يتقبل العمل من الناس ويليقة على التليذ بأقل مما أخذ فيطلبه الفضل بالضمان ولا يستحق بغيرها والضمان بقدر الملك في المشتري فكان الرجح الزائد عليه وجميع ما يضمن زبلى (قوله ثم هذه الشركة تكون مفاوضة) لم يقل وعنا لأنه علم من قول المصنف وتضمن الوكالة جوى (قوله أدار وبعيت شرائطها) أو عقدت بلفظ المفاوضة وإن لم تذكر شرائطها كما يجب وإذا اطلقت بأن لم يذكر لفظ المفاوضة ولا شرائطها تكون عناناً مجرد وقول العني وإذا ناعل المفاوضة وذكر جميع ما تقتضيه المفاوضة واجتمعت فيها شرائطها صارت مفاوضة ولا تعان فيه نظراً ظاهره لأنه مع التخصص على المفاوضة لا بشرط ذكر الشرائط كما قدمناه ولهذا قال في النهر وتكون مفاوضة بأن يكون ما أهل الكفاية والمشتري بينهما نصفين وعلى كل منهما نصف ثمنه وتساوياً في الرجح وتلفظان بلفظ المفاوضة أو بذكر مقتضياتها الخ فقوله أو بذكر مقتضياتها ما دون الواو صريح فيما ذكرناه ومنه يعلم أن الصواب في عبارة العني التعبير بما دون الواو

«(فصل في الشركة الفاسدة)» يعني وغير ذلك كما هو ظاهر وكان من حقها أن يترجم بمائل شئ وإنما قدم الشركة الصحيحة على الفاسدة لأن الصحيح موجود وشريعاً والفاسدة ثابتة الحق ولا يكون موجوداً شرعاً من كل وجه ما لم يخطف درجته جوى عن المفتاح (قوله ولا تصنع شركة في احتطاب) لأن التوكيل انبثت ولاية التصرف فيها وثابت للوكيل ولا يمكن تحقيق هذا المعنى هنا لأن الموكل لم يملكه فلا يملك إقامة غيره مقامه ولا المباح لمن أخذه فلا يمكن إيقاع الحكم فيه لغيره زبلى (قوله واحتطاب) وفي الأشياء الصنديد ما لا تلهي أو عرفه كذا في الرزابة وعلى هذا فتأخذ معرفة حرام كصد السلف انتهى وجهه بعضهم بأن تأخذ زهاق الرجح عادة لكن في الدرر الأول كتاب الصدد التحقيق إباحة تأخذ حرفة لأنه نوع من الأكتساب وكل أنواع الكسب في الإباحة سواء المذهب الصحيح الخ (قوله والتكدي) هو السؤال وذكر العني في البناء إن لفظ التكدي عري وفيه نظراً جوى (قوله والكسب للعامل وحده) لغساد الشركة وقد انفردوا بالكسب حتى لو أخذوا معاً خطاً وباهاء كان الثمن بينهما من علم لكل منهما بالكل أو الوزن أو القية أو الصديق كل منهما في النصف ولا يصدق فيما زاد إلا بينة نهر (قوله أي على

(ووجوه) أن يشتركا بالمال على أن يشترى بوجوهها وبيعاً فهي جائزة عندنا خلافاً للشافعي وبعيت شركة وجوهها لا يشترى بالنسبة إلا من له وجاهة عند الناس (وتضمن) ضد الإطلاق (الوكالة) فتكون هنا (فان شرطاً منصفة المشتري أو ضالته) لكن (بطل شرط) فارجح كذلك (أي شرطاً فضل الرجح فيها) أن يكون المشتري بينهما نصفين (والرجح إلا أن يكون الرجح يكون بقدر الملك ثم هذه الشركة تكون مفاوضة أدار وبعيت شرائطها) (ولا فصل في الشركة الفاسدة) «(فصل في احتطاب) وأصططاد تعصير شركة في احتطاب واستقام واجتناب الشراء المحلبة والبرية والتكدي (والكسب) أي المكتوب (العامل) لكن (عليه) أي على العامل (أرج) مثل (اللائخ)

العامل أرمشل مالا آخر) لانه استوفى منفعة غيره بعقد فاسد عيني (قوله أى ان اعانه) بأن قلعه أحدهما وجمع الاخر أوقلعه وجمعه وجهه الاستعزى زاده فالاعانه هو المجمع في الأول والقميل في الثاني (قوله وعند محمد أرمشله بالغام بالغ) قيل وتقدمه في الهداية قول محمد كذا تقدمه في المسوط دليل على يوسف دليل على أنهم اختاروا قول محمد نهر عن العناية بفقاره أن المؤخر في المسوط هو المختار عكس ما في الهداية وذكر الحموي مانصه في المفتاح واختار المصنف قول محمد لانه المختار للقرى انتهى وفيه ان كلام المصنف محتمل الا ان احتماله قول محمد ظاهر انتهى ووجه الظهور انه أطلق أرمشل ولم يقيد بعدم الجواز ثم اعلم ان هذا الخلاف في كل اجاره قد ثبت لكن محله ما اذا كان المسمى معلوما من وجهه دون وجه كالمصنف والنهر اما ان كان معلوما من كل الوجهه فانه لا يراد على المسمى أو مجهولا كما اذا جعل الاجر دابة أو ثوبا واجب الاجر بالغام بالغ نهر جوى (قوله انه يجوز ان تجعل مصحفا) كان الظاهر ان يقول مصحفة بالأنثى لانه يجوز ذلك في فعل اذا كان بمعنى مفعول وجرى على موصوفه بقى انه يفهم من كلامه هذا ان الشركة على قسمين قسم يجوز ان يتقلب مصحفة وقسم تبقى على الفساد ولا يتقلب فليراجع جوى وأقول هذا الذي يفهمه السيد من كلام الشارح يبتنى على ان المراد بالشركة الفاسدة ما كان الفساد فيها ذاتيا بأن كان المشترك فيه مباح الاصل وليس كذلك وانما المراد بها ما اذا كان المشترك فيه بعض الاشتراك فيه بان كان غير مباح الاصل لكن طرأ الفساد من جهة اخرى كما اذا اشترط لاحدهما من أصل الزمير درهم مسماه وكان بحال لولم يذ كر هذا الشرط لثبت الشركة على الصحة هذا مراده فإشار بقوله التي يجوز ان تجعل مصحفا الى الجواب عما ساء ان يقال ان في كلام المصنف تناسقا لانه ذكر أولان الكسب في الشركة الفاسدة للعامل وعليه أرمشل مالا آخر ثم ذكر ما يخالفه بقوله والزم في الشركة الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل فأشار الى اختلاف موضوع المشتكين فموضوع ما ذكره أولا وماذا وقعت الشركة في نحو الاستقام من النهر وموضوع ما ذكره ثانيا ما اذا وقعت الشركة في نهر البر ويصعب مثلا واشترط الزمير لاننا نعلم التساوي في رأس المال ولكن طرأ الفساد لمر عرض كاشتراك تخصص أحدهما من أصل الزمير درهم مسماه وإشار المصنف بقوله وان شرط الفضل الى ان جواز اشتراط التفاضل في الزمير مع التساوي في رأس المال محله ما اذا أصبحت الشركة اما اذا فسدت فلا ويكون الزمير بينهما على حسب المال وبهذا التقرير تقرر سقوط ما ذكره السيد الحموي (قوله بقدر المال) نية على انه لو كان المال من أحدهما كان الآخر أرمشل كالمثل كما لو دفع دابة لرجل لبؤسرها والآخر بينهما فسدت والزمير لئلا يكون له وكذا لك السفينة والبيت ولوليسع عليها الرقار مجرب البر ولا آخر أرمشل الدابة لان منفعة الدابة لا تصلح مال الشركة كالعروض ونهر واعلم ان بعضهم على ما ذكر من ان الزمير في الشركة الفاسدة بقدر المال بان الزمير تنبع لئلا يفقد بقدره كالمير فانه تنبع لهذا في المزارعة قال في البناء وفيه نظر اذا لم يجدنا فخرج العقد كما مرون ان يمتد بالمال انما هو مذهب الشافعي كما مرون فكان الكلام من اقسام الجواب انه تابع للعقد اذا كان العقد موجودا وهما فقد فقد العقد فيكون ناعا لئلا لان الزيادة انما تستحق بالتسمية وقد فسدت التسمية لفساد العقد لكونه واجب الدفع فصا كان التسمية لم توجد أصلا في الاستحقاق على قدر رأس المال حموي (قوله وبطلت الشركة الخ) قيده البرجندى كالدر شركة العقد وظاهر ان شركة الملك لا تبطل حموي فان قلت بانى التقييد المذكور قوله في الدرر وبطلت أى الشركة مطلنا بموت أحدهما قلت الاطلاق بالنظر لفاقضة والعنان فلا منافاة (قوله بموت أحدهما) لانها تستحق الوكالة وهي تبطل بالموت واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة اذ لا بد منها لكن فيه ان لا يلزم من بطلان التابع بطلان المتبوع والجواب ان الوكالة تابعة للشركة من حيث انها شرطها ومعلوم انه لا تحقق للشروط دون شرطه حموي عن البناء وبطلت ايضا بانكارها وبقوله لا عمل معك فتح وفتح أحدهما ولو المال عروضا بخلاف المضاربة والمختار بزيادة بخلاف

أى ان اعانه الا انه لا يصح وزعم
نصف من ذلك عند أبي يوسف وعند
محمد أرمشله بالغام بالغ (والزمير
الشركة الفاسدة) التي يجوز ان
تجعل مصحفا يكون (بقدر المال وان
تشرط لغيره) (الشركة بموت
أحدهما) معاقسا وعلم ان الزمير
بوت صاحبه ولا

لن يلبى ويتوقف على علم الآخر لانه عزل قصدى ويجنبونه مطعافا لم يعد ذلك للعامل لكنه يتصدق
 برحمة مال المهنون تنوير وشرحه عن التنازلية (قوله ولو كان الموت حكما) نصب على التميز نهر وعيني
 وهو عجيب والصواب انه خبر كان المخدومة وزجته في النهر يدل على ذلك ولو ثبت في العربية حذف كان
 التامة مع اسمها يدل على ان النصب على التميز جوى عن شرح الشلبي (قوله وقضى لمحاقه) فان لم يقض
 به توقف انقطاعها اجابا فانها قبل التحكيم بقيت وان مات أو قتل انقطعت وهل تغلب عنانها حالة
 التوقف نفاذ الامام والبناء نهر عن الفتح (قوله وادامها) أى كل واحد عن نفسه وعن شريكه شيخنا
 (قوله أى ضمن كل واحد الخ) ويتقاصان فان كان مال أحدهما أكثر يرجع بالزيادة دون بقا قيل
 ينبغي ان لا يجب الضمان عند أى خيفة اذا دامها لعدم سبق أداء الموكل فلم يقع فعل الوكيل نعلقنا
 أداء الموكل ان لم يسبقه تحقيقا فقد سبقه اعتبارا وتقدير الان تصرف الموكل على نفسه أقرب من تصرف
 الوكيل فيصير سابقا معنى كالوكيل بالبيع مع الموكل اذا باع ونرج الكالان معاقبة بتفويض الموكل
 دون بيع الوكيل جوى عن البناء (قوله ضمن الثاني) لانه أنى بغير المأمور به لانه اسقاط الفرض عنه
 فصار مخالفا فيضمن علم أم لم يعلم لانه صار معز ولا باء الموكل حكم الفوات المحل وذلك لاختلاف العلم والمجهول
 كالوكيل يبيع العبد اذا هتقه الموكل ينزل علم به أولا در (قوله لا يضمن مطلقا) وهو الصحيح عندهما
 وعلى هذا الوكيل بأدائها أو أداها لكفارة لهما لانه مأمور بالاداء وقد أتى به وليس في وسعه ابقاؤه كذا
 أو كفارة لتعلقه بنية الالتزام ولم يأنه أنى بغير المأمور به اذ هو اسقاط الفرض عنه ولم يسقط به فصار بالدفع
 مخالفا لانه بأدائها لم صار معز ولا عزلا حكما وفيه لا يشترط العلم كالمردود دفع الى غيره درهم لم يقضى بها
 دساعه ثم أدى الدافع الدين أودع المأمور دم الا حصار بعذر والله قبل على الخلاف أيضا وقيل عدم
 الضمان على الاتفاق نهر (قوله وان أذن أحدهما بشراء أمه الخ) وفي الخلاصة قال أحد الشريكين
 لصاحبه أريد ان أشتري هذا الجارية لنفسي فسكت فاشتراها لا تسكون له ولو قال الوكيل ذلك فسكت
 فاشتراها تسكون له وفريق بينهما أن الوكيل يملك فسخ الشركة اذا علم الموكل رضى أم لا بخلاف الشريك
 فان أحد الشريكين لا يملك فسخ الشركة الا رض صاحبه قال في الفتح وهذا ظاهري وقد صحح هو انفراده
 بالفسخ والمال عروض والتعليل الصحيح مافى التجنيس من ان أحدهما لا يملك تفسير موجها لارضاء
 صاحبه وأجاب في النهر بأن ما ذكره في الخلاصة من الفرق مجمل على ما اختاره الطحاوى وأقول يؤيد
 دعوى الغلط ان مسئلة الوكالة لا شركة فيها أصلا فكيف يستقيم الفرق بينهما بأن الوكيل يملك فسخ
 الشركة ثم نظرى ان الصواب ابدال الشركة بالوكالة بأن يقال ويفرق بينهما بأن الوكيل يملك فسخ الوكالة
 الخ واعلم ان قوله في النهر والمراد وجوها وقوع المشتري على الاختصاص صوابه والمراد بتغيير وجوها الخ
 حكم ما هو ظاهر ما سبق من التجنيس وحسنه بسقط ما ذكره السيد المحوى من ان الصواب ابدال
 الاختصاص بالاشتراك (قوله أى أحد المتفاوضين) صريح في ان أحدهما يملك العنان لا يكون التحكيم
 فيه كذلك والظاهر ان التقيد به اتفاق جوى وكان الاولى ابدال قوله صريح بقوله ظاهر الخ (قوله
 بلائى عند أى خيفة) لان الأذن يتعين هه نصية لان الوطء لا يهل الا بالملك أمه الخاص فصار كما
 اذا اشترى باها ثم قال أحدهما لا ارضى به فملك كان هه وكذا اذا قال لشخص اقض دنى على فلان لنفسي
 فقبضه كان هه له وكذا اذا قال لشخص ادعنى الى كذا فادعنى عنه كان يملكه منه أى من الآخر في ضمن قبض
 الفقير بخلاف طعام الاهل وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة فوقع الملك له خاصة بنفس
 العبد فكان مؤذبا عليه من مال الشركة ولا ضرورة في مثلثنا فلا تستثنى فتدخل في ملكه كجارية
 على موجب الشركة اذ لا يملك ان تغييره فيكون قابضا بنا عليه ما يلبى ان يؤخذ بالثمن اياه اشاع على
 التقديرين لما يبين في الطعام والكسوة بل هو وقوله على التقديرين أى تقدير وقوع الملك لهما أولا أحدهما
 شيخنا (قوله وعندهما يرجع الاذن عليه بنصف الثمن) لان الشراء وقع للأمر خاصة فكان الثمن

(و) لو كان الموت (حكما) بأن اردت
 ويحى بدار الحرب وقضى لمحاقه (و) لم
 أحد الشريكين (مال الآخر
 برك) أحد الشريكين (منها صاحبه
 بلائى فان أذن كل منهما صاحبه
 ان يؤذى مكانه (و) ادامها نصيب
 صمن شكل واحد منهما نصيب
 صاحبه مطلقا علم أولى بما علم
 خيفة وعندهما لا يضمن (الثاني)
 خيفة (ولو) ادأ متعاقبا صمن الثاني
 يعلم (ولو) ادأ متعاقبا سواء علم
 المأمور بالاول مطلقا سواء علم
 ماله صاحبه او اعند أى خيفة
 وعندهما ان علم اداه صاحبه ضمن
 وعندهما ان علم لا يضمن مطلقا
 والا وفى الز ادأ بائى (وان أذن
 وهو الصحيح عندهما (وان أذن
 أحدهما) أى أحد المتفاوضين (و) ادأ
 أمه لهما (المال المشترك (فوقه)
 الثمن من المال المشترك (فوقه)
 أى المشتري خاصة (بلائى) عند أى
 خيفة وعندهما يرجع الاذن عليه
 بنصف الثمن

لأنه لا يجوز العمل بظاهره ولا الحكم بإبطال الوقف بمجرد قول الشهود بمجرد هذا ما لم يعلم من ان المراد من قوله الوقف باطل أى الشهادة باطلة حكما قال هلال وغيره وهذا مما يجب التيقظ لفهمه فاذا وقعت هذه المسئلة عند الحاكم الخفى بجوابه ان يقول للشهود اذ هو اقلان شاهد تكميل لا تفيد شيئا لانها غير صحيحة ويقول للواقف ان كان حيا ولوارثه ان كان الامركا ذكر الشهود لا يصلح للانكار ولا يجوز سعه ولا اتراجه عن الوقفية وجواب المفتى ان يكتب لا تمنع هذه الشهادة ولا يلزم من عدم صحتها بطلان الوقف ان كان قد وقف لان الوقف لا يشترط لصحته التصديق بنفس الامر بل يصح بقوله وقت دارى على كذا وان لم يذكر الحدود أصلا فمقتضى ان تقع الوسائل خاسا في النهر عن القننة بما ظاهره اشتراط التصديق على ان على انه بالنسبة لقبول الشهادة كما يشير اليه ما نقله آخر عن الخلاصة (قوله ولذا ذكره بعد الشركة) لان ما يتعلق بالآخر يتناسب ان يكون متأخر في الذكر وان كان مقدما في الاعتبار جرى (قوله يتعدى ولا يتعدى) يعنى العرب استعملت هذا الفعل من متعددا و مرة لا زما فوقف يعنى حسن متعدد ووقف يعنى انتصب لازم وفروقا بينهما بالمصدر فصدر المتعدى الوقف ومصدر لازم الوقوف (قوله وهو في الاصل مصدر ووقته اذا حسبه) يقال وقت دارى ورضى ولا يعرف اوقف من كلام العرب يعنى ولما قالوا الهال (خفة ريشة لكن سوى في القاموس بينهما والظاهر ان له سندا نوح افندى) (قوله وقيل للوقوف وقف تسعة ما صدر) كقولهم تسع الجن وضرب الامير للزوج والمضروب فهو محارم من ملحق اسم المتعلق على المتعلق والعلاقة المتعلق وما قبل من ان علاقته السكينة والجزئية فليس بظاهر (قوله والتصديق بالمنفعة) زاد في الفتح وتبعه ابن الكمال اوصرفه سالن احب لان الوقف على الاغنياء صحيح ذا جعل آخره فمجه قربة موقدة واجاب في النهر بان المراد التصديق ولو في الجملة بدليل ما في المحط لو وقف على الاغنياء لم يجز لانه ليس بقربة بخلاف ما جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجملة انتهى فاذا بقوله بخلاف ما جعل آخره للفقراء اشتراط كون الاغنياء معينين محصورين ليسوا بأولوية الوقف الى الفقراء بعد انقراضهم لان الاغنياء اذا لم يكونوا محصورين لا يتوهم انقراضهم في قيام الساعة وان رمت ايصاح ذلك فعليك بالاسحاف كذا ذكر شيخنا فحصل ان مجواز الوقف على الاغنياء شرعي الاول كونهم معينين محصورين الثاني ان يجعل آخره للفقراء (قوله عندناى حنيفة) هذا على ما هو اصح من مذهب الامام من ان الوقف عند جاز الا انه غير لازم بمزلة العارية بخلاف ما جرى عليه في الاصل من عدم مجواز الوقف عندناى حنيفة أصلا ولما قال في الحاشية الوقف جائز عندناى ثانياى حنيفة واما يوسف ومحمد وزفر والحنين بن زياد رجعهم الله وذكر في الاصل كان أبو حنيفة لا يميز الوقف وبظاهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال عندناى حنيفة لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الخ وبؤيده ما نقله في الاختيار شرح المختار حيث قال واجتعت الامم على جواز اصل الوقف لما روى انه عليه الصلاة والسلام تستق ببيع حوائط في المدينة وكذلك الهابة رضى الله عنهم وقولوا التحليل عليه السلام وقف وقولوا هي باقية طارية الى يومنا انتهى (قوله وعندناى حنيفة) وعليه الفتوى رجع ابن الكمال وابن السكن لهما في اصل صحة الوقف ما روى عن ابن عمر ان عرابا ارضا بنخيرة فقال يا رسول الله اصب ارضا بنخيرة لم اصب ما لقط انفس عندى منه فاما ترى فقال ان ثبتت حيثما اصلها وصدقتم بها فاصفق بها على ان لا يتابع ولا توب ولا تورث في الفقراء وذوى القربى والضعف وان السبل لا جناح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف ويعلم غير متقول عني وقوله غير متقول يعنى يكتفى بما يأكل ولا يكتب به المال بالبيع لنفسه وهو ظاهر الغاوى في طعام الغنمية يباح له ان يتناول بقدر حاجته ولا يقول ذلك بالبيع والا فراض (تمة) الارض التى اصابها غدر تدعى غم وكان خلافتها ثلثا المثلثة المقنونة بعد هاهم ساكنة ثم ذبح هبة ذكر الشيخ حافظ الدين انه لا تكون للعلمة والثابت وجوز الاتصافى التوزيع وعدمه كما في دعوى العلامة نوح افندى وهذا هو الموافق لما في كتب النجوم ان

ولذا ذكره بعد الشركة وهو في الاصل
مصدر ووقته اذا حسبه وقفا ووقف
بنفسه وقفا يتعدى ولا يتعدى وقيل
للاوقف وقف تسعة ما صدر وق
الشرع (هو حسن العين على ملك
الواقف) أى تصرف عليه لا يتجاوز الى
ملك غيره (والصدق بالمنفعة) على
الفقراء وأعلى وجه من وجوهه وبيع
عندناى حنيفة غير صحيح وقيل
وبوجه وبورث وعندناى حنيفة

المؤت الحسنوى اذا كان ساكن الوسطا حازه العريف وصحه (قوله على حكم ملكه تعالى) فانه من زادة لفظ
الحكم الاشارتي ان الخلقوات بأسرها محسوسة على ملك الله تعالى وانما بحث لا يكون للخلق تصرف
سوى المنفعة (قوله فيزول ملك الواقف عنه) وما في الدرر تبعاً له ما فيه من زيادة قوله الى الله تعالى على
وجه يعود نفعه على العبد بتعنه نوح افندي بأنه لو اقتصر على قوله فيزول ملك الواقف عنه على وجه
تعود منفعته الى العباد وترك قوله الى الله تعالى لكان أولى لان ملك الله سبحانه وتعالى في الاشياء لم يزل
قط ولا يزال (قوله والملك يزول بالقضاء الخ) أي من قاض يرى لزومه فالقضاء للقضاء الاحتراز عن الحكم
فلا يلزم بمحكمه في الصحيح زباني معلل بان للقاضي أن يقتض حكمه موافق الحكم فيه أن يسم الوقف الى
الموتوى ثم يرجع فيه الواقف بمحكمه انه غير لازم فاذا اثر افعال الحاكم وحكمه بانقطاع عمله عن الوقف لم
بالاجماع لانه فصل بمجهديه كسائر المجتهدات ولا يشترط قبول البيعة التي تشهد بالوقف سبق الدعوى در
وانما استجيب الى القضاء لفظ الوقف لا ينافي عن الانعراج عن الملك بخلاف المسجد فانه في المسجد ينافي عن
الانواع كذلك ذكره شيخنا واعلم ان مجرد ما يكتبه الموتى في آخر الصلوات وقوله وقد قضى قاض بصفة هذا
الوقف وزومه لا يرفع الخلاف لعدم الحكم بالفعل بل أن يقال هل القضاء بالوقف يكون قضاء على الكافة
فلا نسع الادعوى ملكاً او وقفاً أو لا فني أبو السعود مفتي الروم بالاول وبه خر في المظنونة المصنوعة
وروجه المصنف صواباً من الجبل لا يطاله لكس نقل بعده عن البصران المعتدل الثاني وصحبه في الفواكه
البدرية وبه افني المصنف در ولا يشترط في دعوى الوقف بيان واقعه على ما ذكر في الاسفار معز بالخفاة
ختم باب الشهادة على اقرار الواقف بصفة من الارض الغلبة الخ لكن تعنه شيخنا في التنوير
وشرحه معز بالبرازية من انه يشترط في دعوى الوقف بيان الواقف في الصحيح ولو الوقف قد عاين لا يكون
اثباتاً للصحيح (تنبيه) عبر عن الزوم بزوال الملك حيث قال والملك يزول بالقضاء لانه يستلزمه
ففيكون كانه وهي الخ من التصريح ومنه يعلم سقوط ما ذكره عزى زاده من التصويب واعلم ان الكفاية
ذكر المزمز ليقبل منه الى اللازم عند القزويني وعند السكاكي ذكر اللازم ليقبل منه الى المزمز فعلى
الاول زوال الملك مزمز ذكر ليقبل منه الى اللازم الذي هو المزمز وعلى الثاني لازم ذكر ليقبل منه الى
المزمز الذي هو المزمز ووجه مذهب القزويني بما هو مذهب كورفي عمله نوح افندي (قوله وعندنا في يوسف
يزول بمجرد الوقف لانه اسقاط ملكه تعالى فصار كالعتق زباني وفي الجوهرة وعليه القزويني وفي الدرر
وصدر الشريعة وبه بقي واقره مصنف تنوير الابصار في شرحه وفي البحر والاخذ بقول الثاني احوط
واسهل (فسرح) اشترى عقاراً او عبداً فوقه واعفته ثم وجده عياراً جمع بنقصان العيب كذا
في حاشية الاشياء للبري (قوله وعند مجده وبالتسليم) لانه صدقة فيكون التسليم من شرطه ولان
التملك من الله تعالى لا يقتضي قصد لانه مالك الاشياء ولكنه ثبت في ضمن التسليم الى العبد كما في
الزكاة وغيرهما من الصدقات المنفذة قال العيني وبه يقتضي مشايخ بخاري وهو اقرب الى موافقة الانوار
انتهى ولا يخفى قوله عليه السلام لعرجس اصلها وسبل غرثها أي احببه على ملكك وصدق
بغيرتها لان غرضه التصديق بقلته ولا تصور الاذا بقي الاصل على ملكه والا لكان سبلاً جماً
ومارواه لا يدل على لزومه ولهذا أراد عمران يبيع ذلك بصلوات النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكره أن
يقتض ما كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك ذكره الطحاوي الخ انما يلحقه فاداه
التقص دليل على عدم لزومه الا انه اذا حكم به كما بمن يرى لزومه يلزم لانه فصل بمجهديه كسابق (تنبيه)
رجع بعض العلماء قول الامام بأمرين أحدهما ان دوام الصدقة عن الواقف بمنفعة الموقوف يقتضي
بقاء ملك الواقف فيه اذ لا تصدق بملكه والثاني ان القول بزوال ملك الواقف من الموقوف الخ الله
تعالى يقتضي أن لا يكون ملك الله ثابته قبل الوقف وهذا باطل لان ملك الله ثابت قبل الوقف وبعده
لان ملكه في الاشياء لم يزل قط ولا يزال كما مر نوح افندي (قوله ولا يلزم الوقف حتى يقضى) أطلق القبض

على حكم ملكه تعالى فيزول ملك
الواقف عنه (والملك يزول بالقضاء
لا الملك) أي لا ينسحب الى يد ملك
وقال الشافعي يبدل في ملك الموقوف
عليه في أحد قوله وعندنا في يوسف
يزول بمجرد الوقف وعند مجده
وبالتسليم (ولا يلزم) الوقف حتى
يقضى (تقضى)

ولم يقصد بالتولي لان تسليم كل شيء بما يليق بمقتضى المصلحة لا فراز وفي غيره بنصب المتولي در عن ابن
الكمال وهذا شروع في شرح هذه الخاصة عند محمد وقد علمنا انها أربعة وهذا الثاني في ما ذكره أولا بقوله
والملك زول بالقضاء الخ لانه انشأنا الى بيان مسئلة اجتماعية هي ان الملك بالقضاء من ول اما اذا خلا عن
القضاء فلا يزول الا بعد هذه الشروط عند محمد اختاره المصنف تبعا لعامة المشايخ وعليه الفتوى وكثير
من المشايخ اختاروا قول أبي يوسف وقالوا ان عليه الفتوى قال في النهر وبهذا التقرير اندفع ما في البحر
كيف مشي أولا على قول الامام وثانيا على قول غيره وهذا مما لا ينبغي بعني في الترون الموضوعات لتعليم
انتهى وفي فتاوى الغزي ليس للواقف الرجوع عن الوقف الذي لم يصح بمحضه ولا زومه على ما هو المفتي به
فان رجوع وحكم ما حكم به الرجوع صحيح لتأديمه بالحكم حموي وذكر في النهر انه لو قضى بيمينه قبل الحكم
بذومه قاض حتى كان باطلا وما أفتى به قاضي المداية بمحلول على القاضي بالمتبدل الخ (نقطة) بقي من
الشروط ان يكون الواقف حرا قلا بالانفا لا يصح وقف العبد الا اذا أذن له مولاه وكان غير مستغرق
فان مستغرقا لا يصح وان أذن مع الغرماء صحت في اجابة السائل لصاحب النهر اختصارا فرفع الوسائل
للطرسوسي وكذا وقف المجهور عليه باطل الا ان يأذن له القاضي كما في فتاوى أبي الليث وقال ابو القاسم
لا يجوز وان أذن القاضي ووجهه في أنفع الوسائل لكن ينظر وجهه عدم صحة الوقف من العبد
المستغرق بالدين اذا أذن له المولى والغرماء لان الظاهر المصلحة حيث كان باذنههم فله رول ومن العصى أو
الجنون وان يكون غير مجهول فلو وقف من أرض شيئا ولم يسمه كان باطلا كما في البحر وكذا لو وقف هذه
الأرض أو هذه وان يكون مال كالأوقاف بعده قال في الاسعاف وان يكون قربة في ذاته وعند التصرف
وان يكون عقارا أو منقولا تباعه انتهى كلام اجابة السائل والظاهر ان الصواب ابدال بعده من قوله
وان يكون مال كالأوقاف بعده بقوله لما تقر من ان وقف المهدوم باطل بخلاف الوقف على المهدوم
وقوله أو منقولا تباعه فبيان وقف النامدون الأرض المملوكة لا يصح وهو خلاف ما عليه الفتوى
در عن قاضي المداية وكذا يجوز وقف البناء وان كانت الأرض وقفها جهة أخرى وهو الصحيح أيضا عن
المظنونة المصلحة وكذلك كانت الأرض وقفها الغير واقف النامدرا أيضا عن جواب ابن نجيم اما لو كانت
الأرض وقفها على الجهة التي عين النامد لها فهو صحيحا واجاها تنوير وبهذا التقرير تعلم ان ما ذكره من عدم
صحة وقف المخلوفاها هو بقرينة على اشتراط كون الوقف عقارا ثم حقيقة المخلوفاها على ما قاله الاجهوزي
المالكي انه اسم لما عليه دفع الدراهم من المنفعة التي دفع الدراهم في مقابلتها انتهى قال المحموي
في حاشية الاشياء ومظاهرها مساوات تلك المنفعة عجارة كان يكون في الوقف ما كن آلت الى الخراب
فيكره بانظر الوقف لمن يعمرها ويكون ماصرفه مخلوفا هو بصيرته كالواقف لما زادته عمارته مثلا
لو كانت الاماكن قبل العجارة تنكرى بنصف كل يوم وصارت بعد تنكرى بثلاثة اقسام فيكون
صاحب المخلوشر بصكها الثلث والثلثين فاذا احتاجت تلك الهلات الى عجارة كان على الوقف في تلك
الصورة الثلث وعلى صاحب المخلو الثلثان وكانت المنفعة غير عجارة كوقف مصباح مثلا انتهى ويشترع
على اشتراط كونه مملوكا كما في النهر فحب ارضا فوقفها ستم اشتراها لا يكون وقفا اما الواجزة المالك جاز
وهذا وقف الفضولي انتهى فاذا جاز وقف الغاصب باجازه المالك فكذا وقف العبد المستغرق بالدين
حيث كان باذن المولى والغرماء وكذا يتفرع على اشتراط الملك في العقار ما اجاب به شيخنا عن عدم جواز
بناء مسجد في حرم نهر غير مملوك حين سئل هل لقاض آخر نقل اوقاف مسجد خرب الى آخره بعد نقل
القاضي الاول الى مسجد قريب وهل يصح نقل الوقف الى مسجد بخي حرم نهر فقال لا يصح النقل
الثنائي بعد نقل القاضي الاول الى أقرب مسجد لمخلوفا عن المصلحة اخذنا من قوله الاشياء تصرف القاضي
في حاله فعله في اموال اليتامى والتركات والارواق مقيدا لمصلحة فان لم يكن مينا عليها فلا تنس لاسيما
انما كان النقل الى مسجد بخي حرم نهر غير مملوك فانه لا يصح الحكم باعتباره ولا يفتي الامام ونحوه

شيئا من المعلوم ولا الوقت على إقامة الشعائر فيه باجتماع المذاهب كما في فتاوى الشمس الغزوي ووجهه ان
 حریم التماحق فيه عم حتى سقى الدواب ونصب الرحى ان لم يخف تخريب النهر بكثره المقر او ضرر العامة
 لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضر أحد كما سمي في الشرب اه فوجه المنع من بناء المسجد في حریم
 النهر تضرر العامة بخلاف بناء المسجد في الطريق فانه لا بأس به اذا كان لا يضر بالطريق لان الطريق
 للمسلمين والمسلمين ذكروه ابن النهضة رحمه الله تعالى في رسالته المتعلقة بما يجوز احداثه في الطريق
 وما لا يجوز ولا بد وان يكون مفترضا حتى لو علقه بموته كاذمات فقد وقت داري على كذا لا يز ولملكه
 به وهو الصحيح كما في الهداية قال في النهر وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق
 الوقف وهو لا قبل التعليق قال شيخنا والحاصل انه اذا علقه بموته كاذمات فقد وقت داري على كذا
 فالصحيح انه وصية وله ان يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعدم موته انتهى ومن الشرائط عدم
 اشتراط بيعه ومصرفه عنه الى حاجته في المختار نهر وبهر من البرازية ولهذا قال هلال الوقف لا يكون
 الا بالامتنوية فيه انتهى ومعنى لامتنوية أى لا رجوع ومن هنا تعلم ما في كلام بعضهم بما عايناه من ما في
 البرازية غير مرجح ان يقال بشرط لانفاذ من كل المال ان يكون صحيحا فلو كان مريضا نفذ من ثلث
 المال بشرط عدم الدين وكذا المريض اذا اقرب وقف ولم يبين انه منه او من غيره جاز من الثلث كما في منية
 المفتى والمريض المدين الذي احاط الدين بماله اذا وقف في المرض يتقضى وقفه ويباع للدين بخلاف
 الصحيح المدين فان وقفه لا يتقضى بالاتفاق حيث كان قبل الحجر نهر عن الفقه وفي الدرر فتاوى ابن
 نجيم وبطل وقف را هن مصر ومريض مدين بحيث بخلاف صحيح لوقبل الحجر فان شربا فامرينه من غلته
 صحيح وان لم يشربا يوق من الفاضل عن كفايته بلاسرف ولو وقفه على غيره فقلته ان جعله لخاصة
 انتهى قال وغيره المحيط يجوز من ثلث ما بقى بعد الدين ثم استدرك على ما سبق من تهديد المدين بالمريض
 فقال لكن في مفر وضات المفتى ابي السعود شل عن من وقف على اولاده وهرب من الدين هل يصح
 فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسهيل الوقف بقدر ما ثل بالدين انتهى ومنه
 يعلم ان ما سبق عن النهر معزى بالفقه من دعوى الاتفاق على صحة وقف المدين اذا امكن صحاح
 كان قبل الحجر غير مسلم ثم رأيت بخط شيخنا عن الفوائد البدوية لابن الفرس الدين المحيط بالتركعة مانع
 من نفوذ الاعتاق والاعاق والوصية بالمال والامانة في عقود العوض في مرض الموت الاباحية لداينين
 وكذا منع من انتقال الملك الى الورثة فيمتنع تصرفهم الاباحية انتهى قال وان ترجع البعض من الثلث
 قدم الاعتاق كما في آخر الاشياء (تكميل) من فروع الوقف في المرض ما ذكره في اجابة السائل حيث قال
 ولو لم يكن له وارث الا زوجته وقد وقف أرضه فيه ان اجازته فلا كلام والافغني ان لما للسدس والباقي
 وقف قاله الشيخ الاخ واستدل عليه بما في البرازية مات ولم يدع الامارة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل
 ان اجازت فكل المال له والافالس لما وانجسة الاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث والباقي اربعة
 فأخذت اربع منها والباقي له فحصل له خمسة من ستة ولا شك انه في مرض الموت وصية اه ومن فروع
 الوقف في المرض ما ذكره في الاسعاف وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهو يخرج من
 الثلث يتوقف على اجازة البقية فان اجاز وهنم غلته على ما شرطه والاقسم بينهم وبين سائر الورثة على
 قدر ميراثهم منهم وكل من مات منهم من ورثة ينتقل سهمه الى ورثته ما بقى احل من الموقوف عليهم فاذا
 انقرض الموقوف عليهم تكون الغلة للمساكين وحكم ما سبق عندهم من خروج كل من ثلث التركة لحكم
 خروج كلهم ولو وقفه على اولاده واولاد اولاده ونسلم بالسوية بينهم ثم على المساكين وهو يخرج
 من الثلث وكانت اولاده وناقلته ذكورا واناثا وكان له زوجة وابوان فان اجازت الورثة كانت الغلة بين
 الموقوف عليهم على ما شرطه والاقسمت على عدد ولده لصلبه وعلى عددنا فقلته فما اصاب ولدا الصلب
 يعطى منه لزوجه وابو عنه ونسائه ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه في المرض

كالوصية وهي لا تجوز لوارث دون وارث وأما ما أصاب النافلة كان لهم خاصة يقسم بينهم بالسوية كما شرط الواقف وقدر كذا حكم من مات من ورثته عن وارث وتبقى القسمة على هذا ما بقي من ولد الصلب أحد فإذا انقرضوا تكون الغلة كلها للنافلة على ما شرطه الواقف بمجوازه عليهم عند وجود أولاد الصلب ونسب ما كان يعطى زوجته وأولاده لأنهم ليسوا بموقوف عليهم وإنما أعطيتهم بما أصاب أولاد الصلب فرائضهم لوقفه في المرض على بعض ورثته دون بعض وأنه لا يجوز أن يخفى (تكملة) سئل عن وقف شرط لنافله أنه يرب من يدرس للعلم كل يوم ما معني يرب أجاب السيد المحمدي معناه أنه يستأجر طالباً يقرأ العلم بأجر معلوم لأنه يقرره بناء على جواز الاستئجار لقراءة العلم وعليه الفتوى انتهى وقوله لأنه يقرره يفيد عدم جواز أحداث الوثائق بالوقف وبه صرح في الأشياء وما اعترض به بعضهم على صاحب الأشياء من أنه فعل ذلك حين كان مدرسا بصرغته ولا يعلم له سند في حله أجاب عنه السيد المحمدي بأن وقف بصرغته وغيره من الوزراء والأمراء والملوك من بيت مال المسلمين فهو وقف صوري وقد أفق المولى أبو السعود بأنه لا يرعى شروطها لأنها من بيت المال أوترجع إليه بأن كان الواقف رقيق بيت المال في عتقه نظر في جواز الأحداث إذا كان المقرري في الوظيفة من مصارف بيت المال انتهى وأما من عدم جواز الأحداث يعني في الأوقاف المحققة مقدر بعدم الضرورة كما في فتاوى الشيخ قاسم أما ما دعت الضرورة إليه واقتضته المصلحة كمدامه إلى بعة الشربة وقراءة العشر والمجانية وشهادة الديوان فيرفع إلى القاضي وتثبت عنده الحاجة فيقر من يصلح لذلك ويقر له أجر مثله أو يأذن للناظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل هذا في الفتاوى الواجبة انتهى ثم رأيت بخط شيخنا عن ابن الشحنة أن ما يأخذ الفقه من المدارس لأجرة لعدم شرط الأجرة ولا صدقة لأن الغني يأخذها بل إعانة لهم في حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضر المدرس بسبب اشتغال أو تعليق جاز أخذها الخ وقوله لأجرة أي حصة فلا ينافي ما ذكره في الأشياء من أن الجماعية في الأوقاف لها شبه الأجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيقطع كل شبه ما يناسبه باعتبارنا شبه الأجرة في اعتبار زمن الماشية وما يقابل من المعلوم والمحل للاغتناء وشبه الصلة في اعتبار أنه إذا قبض المستحق المعلوم ثم مات لا يسترد حصة ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتصح أصل الوقف فإنه لا يصح على الاغتناء ابتداء فإذ مات المدرس في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وقدما ثمرة ينبغي أن ينظر إلى مدة مباشرته ومباشرة من جاء بعده وينظر كم يكون للدرس المنفصل والمتصل الخ وهذا صريح في عدم سقوط المعلوم بموته وذكر قبل هذا ما حصله أن الإمام أو المؤذن إذا مات قبل الاستيفاء سقط لأنه في معنى الصلة وقبل لا يسقط لأنه كالأجرة ذكره في الدرر وزعم في البقية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي الخ ثم رأيت بخط شيخنا ما حصله أن الخلاف في السقوط وعدمه بالنسبة لموت صاحب وظيفة كالإمام والمدرس ونحوهما بخلاف الوقف على الأولاد حيث لا يسقط نصيب من مات منهم بل يورث عنه قول واحد قال شيخنا وسحق الغلة من كان منهم موجودا وقت خروجهما واعتبار الإدراك قول بعض المشايخ واعتبار نوجها هو قول هلال وصاحب الهداية وهو أقرب إلى أقاويل الأصحاب وأعدل كما في النفع الوسائل وذكر قبله بأوراق أنه يدخل في القسمة كل من ولد لأقل من ستة أشهر من وقت طلوع الغلة ولا يدخل فيها من ولد أكثر منها إلا أن يكون وقف على نفسه فقامت له امرأته أو أم ولده ولد لأقل من سنتين فإنه يكون له حصة من تلك الغلة ومثله في الاسعاف وإذا زاد بمفعولها من امرأته أو أم ولده ولو مات به لتقام سنتين أو أكثر منهما من وقت طلوع الغلة لا يكون له حصة في هذه وإنما يكون له في الغلة المستقبلية فصار يوم حدوث الغلة هو وقت وجوب الحق كيوم موت الموصي في حق وجوب الملك للموصي له في الوصية ومن مات منهم بعد طلوعها وانقضاء وارث عنه ورثته نصيبه كما في الاسعاف وانفع الوسائل عن المحصاف انتهى لمخصاف أن يقال ما سبق من أن أوقافه الوزراء ونحوهم لا تراعى شروطها ليس على إطلاقه بل بالنسبة لما إذا ثبت علم الملك ولهذا ذكر

الشيخ زين في رسالته القصة المرضية في الاراضي المصرية ان الواقف لما ابتاعوا امانا ان يكون مال كلهما في الاصل بان كان من اهلها حين من الامام على اهلها وتلقى الملك من مالهما او غيرهما فان كان الاول فلا تخاف من حصة وقفه الى ان قال وان وصلت الارض الى الواقف بالشر من بيت المال فان وقفه صحيح وتراعى شروط وقفه سواء كان سلطانا واميرا او غيرهما وذكر قبل هذا ان السلطان اذا اراد ان يشتري نفسه امر البائع بان يبيعها من غيره ثم يشتريها من المشتري فانه ابدع من التهمة الخ فعملك بمراجعتها فانها مستحقة على فوائدها (قوله وبقرز) وهو قول محمد ايضا احتزبه عن المشايخ فانه لا يجوز وقفه وعند أبي يوسف يجوز لان القسمة من ثمة القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذا انتمه والخلاف في مشايخ محتمل القسمة ولهذا قال العيني وامامنا لا يحتمل القسمة كالحام ونحوه فلا يضره الشروع كالصدقة والهبة الا في المسجد والمقبرة فانه لا يتم مع الشروع مطلقا اى فيما يحتمل القسمة وما لا يحتمل لان الهبة اذ فقهها من اقبح ما يكون بان يدفن فيه المولى سنة ويزرع سنة ويقتد مجسدا لاصلا في وقت واحد عطلا في وقت آخر بخلاف الوقف فان استغله وقسم القلة تمكن فلا يمنع الشروع حصة الوقف فيما لا يحتمل القسمة عند محمد ولا فيما يحتمل ايضا عند أبي يوسف انتهى ومنه يعلم ما ساقى في كلام الشارح من التحلل وتذكير الصغير العائد على القسمة في كلام العيني لتأويلها بالاقرار (قوله ويجعل آثره لجهة لا تنقطع) عند محمد لان مطلقه يحتمل التوقيت فلا بد من التصيص على جهة لا تنقطع عند الخلاف في غير لفظ صدقة (قوله عند محمد) وكذا عند أبي حنيفة لا بد من ذكر ما يدل على التأييد كما في الزبلي والعيني وبخلاف هذا ما نقل عن الخط من جواز الوقف عند الكل بدون ذكر التأييد الا عند يوسف بن خالد السجتي فليدأ في حيفه والسجتي يفع السن نسبة الى السبت والهبة واعلم ان ما في الدرمن قوله واذا وقته بشهر اوسنة بطل انفا عوازمه الى الدرر ثم قال وعليه فلو وقف على رجل بعينه عا بعد موته لورثة الواقف به يعنى وعزاه الى الفقيه انتهى فيه خلل ظاهر ووجهه ان ما عاذه الفسخ لا يصح بغيره على ما قبله ادعوا الوقف الى ورثة الواقف بعدم موته فخرج جواز الوقف بناء على احدى الروايتين عن أبي يوسف ان التأييد ليس بشرط كما سبق فكيف يصح بغيره على ما قبله من انفا وقته بشهر اوسنة بطل انفا عوازمه لفسخه الفسخ واقتصر على قوله قلت وبختم في الخاتبة بصفة الوقف مطلقا وقرأه الشريف بلالى لاستقام كلامه ليكون مقابلا لما سقى عليه مصنف التنوير تعالى الدر من ان الوقف اذا كان موقفا بطل انفا (قوله وعند أبي يوسف يتم بمجرد الوقف) لان مطلقه يصرف للتأيد عنده فالخلاف في ذكر ما يدل على التأييد اما نفس التأيد فشرط باتفاقهما ولهذا اتفق على عدم حصة الوقت الموقت فتمردا لخلاف تنهرا فيما لو كان الوقف غير موقت ولم يذ كر التأيد ولا ما يدل عليه كما لو وقف على جهة تنقطع فان الوقف يجوز عند أبي يوسف وعند محمد سيطر وفي كون نفس التأيد شرطا باتفاقهما نظر ساقى وجهه (قوله حتى اذا سعى جهة تنقطع جاز الخ) وهو الصحيح زبلي (قوله وصار بعدها الفقراء) هذا على احدى الروايتين عن أبي يوسف وهي رواية البراءة ونقل الناطقي في الاجناس عن شروى محمد بن مقاتل عن أبي يوسف اذا وقف على رجل معين جاز واذا مات الموقوف عليه رجح الوقف الى ورثة الواقف وعليه انتهى قال العيني ففصل عنه روايتان والارواية الاخرى ما عاذه في النهر الى أبي يوسف من انه اذا وقف على نسل زيد ذ كر رجاسة باعناهم لا يصح عند أبي يوسف ايضا لان تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره بخلاف ما اذا لم يعين الخ ويبنى عليه ما ذكره في النهر ايضا مع بالالساغف من حصة الوقف اذا اقتصر على قوله ارضي هذه موقوفة بخلاف ما لو زاد على ولدى حيث لا يصح لان مطلق قوله موقوفة يصرف الى الفقراء فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يفيد العرف الخ فعلى هذا يكون عن أبي يوسف ثلاث روايات في الوقف على معين اذا لم يذكر بعده جهة لا تنقطع في رواية لا يصح الوقف ووجهها في النهر حيث جعل القول بالصفة مبنيا على عدم اشتراط التأيد

(وبقرز ويجعل)
الواقف (آثره لجهة لا تنقطع)
عند محمد وعند أبي يوسف
يتم بمجرد الوقف حتى اذا سعى جهة
تنقطع جاز وصار بعدها الفقراء وان لم
يجمع عنده

قال وهو رواية عنه ضبعة وفي رواية أخرى يصح الوقف واذا مات الموقوف عليه يرجع الوقف لورثة
الواقف ورجمه في الفقه وغيره كالناطفي والرواية الثالثة هي التي اقتصر عليها الشارح بقوله وصار بعدها
للقراء وان لم يسمهم ومن هنا تعلم ان ما قبل من ان الخلاف في ذكر التأييد اما التأييد نفسه فشرط
باتفاقهما كما قدمنا غير مسلم (قوله وصح وقف لعقار) وهو الارض مبنية او غير مبنية ويدخل البناء
تدما ككافي الفقه وفي القاموس العقار الضبعة قال في النهر وهو المناسب لقوله بيقروا كونه ثمان كانت
الدار مشهورة لم يخرج اليه تجديدها ويدخل في وقف الارض الشرب والطريق وكل شجرة لا تقطع
في سنة كاصول الباذنجان وقصب السكر دون الفرة القائمة وقته وان لم تؤكل كالزبادين الا انه يزرعه
التصدق به على وجه النذر استقسانا لعل وجه الوقف ولو جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فلورثته
قطعه او صح وقف القن على مصالح الرباط ونفقت وجناته في مال الوقف ولو قتل عدل الا قد فيه بل
تجب قيمته ليشترى به ابدله ولا يجوز زرع ويحرم عدل الوقف ولومن امة الوقف واما الامة فالظاهر ان المتولي
لا يملك تركه ويحرم الا بالامار الحاكم ولو وقف عقارا على مصداق مدرسة قبل بنائها فالصحيح المجاوز تصرف
غلبته الى الفقراء الى ان يبنى فاذا بنى ردت اليه الغلبة اخذ من الوقف على اولاد فلان ولا اولاد له حكوا
بجهته وتصرف غلبته الى الفقراء الى ان يولد فلان فتح وان رمت المزيد على ذلك فطبعك بالبحر واعلم
ان ما سبق من ان كل شجرة لا تقطع في سنة تدخل في الوقف موافق لما في النهر وبخلافه ما في البحر حيث
اشترط ان يكون محلا يقطع الا بعد عامين او اكثر (قوله جمع اكار) عبيده المحررون ككافي النهر
من الفقه وهو احسن مما ذكره الشارح والعين من ان الاكار هو الزارع او الفلاح لانه لو لم يسم بوث الملك
في الفلاحين الاحرار كما هو اعتقاد بعض غلاة المتزمتين حتى جمعت من شيخنا انه دخل بمواقي القساضي
فوجد عنده شخصين يتنازعا في فلاح كل يدعي انه فلاح فسمع القاضي الدعوى وطلب البيعة من
المدعى ليحكم من اخذ الفلاح فقال له شيخنا هذه الدعوى لا تنجح لان الفلاح حرم سكن ان احب
ولا يجوز على السكنى عند واحد منهما وان ثبت بالبيعة انه فلاح لا ان الحر لا يملك (قوله وعند أبي حنيفة
لا يجوز) وهو القياس لان التأييد من شرطه وجه الاستحسان انهما تبع للارض في فحصل ما هو
المقصود ولما يدخل البناء في وقف الارض تبعا وقال الوالي في فتاواه رجل وقف بقرعة على رباط على
ان ما يخرج من لبنها وسمتها يعطى ابناءه السبل جاز ان كان في موضع تبعا واذلك كان العرف كالسقاية
عين ووجه التنظير بالسقاية ان بناءها لا يتأبد ودخل في الوقف تبعا لارضها (قوله وصح عندهما وقف
مشاع الخ) اعلم ان الشروع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف وفيما يحتملها اختلفوا
قال ابو يوسف لا يمنع ومحمد بن قيس قال اذا اتحد المتولي كارض بين رجلين وقفاهما على بعض الوجوه
وسلمها الى وال يقوم عليها فانه يصح لان المانع من تمام الصفة شروع في الحمل التصديق به كاذبا
اختلف متوليا ولو اشروع هنا كذا في الفقه وصورته في الاسعار بان تصدقها بجاهة وتبدفها معالي
المتولي والظاهر ان ابقاها بجاهة ليس بشرط انما الشرط اتحاد المتولي ولو اختلفا بجاهة وقفا واتحد زمان
تسليمهما لمما اوقال كل منهما لقيه اقبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز اتفاقا لانها صار اكلول
واحد وفصل في الطارئ بين ان يكون معينا فيصح فيما بقي او شاعا كما اذا استحق نصف شائع فيبطل
فيما بقي كذا يخط شائعة ان اجابة السائل لانه باستحقاق النصف شاعين ان الوقف كان شاعا بخلاف
ما اذا وقف في مرضه ثم مات ولم يخرج من الثلث ورجعت الورثة في البعض شاعا بحيث لا يسقط الوقف
لان الشروع ما ابدل الصفة في الشكل اذا التوقف على اجازة الورثة فيما زاد على الثلث انما هو الزم فقط
(قوله قضى مجازة) قد بال قضاء لانه لا يصح وقف المشاع بقصر قضاء عند محمد وعليه الفتوى خلافا
للساني جوي عن العلامة قاسم منه بفساد ما ذكره بعضهم من التنظير (قوله أي فيما لا يقسم)
في تقييده صحة وقف المشاع الذي قضى مجازة بما لا يقسم نظرا لان وقف الذي لا يقسم كالحمام

(وصح وقف العقار بقره) اي مع
بقره (واكره) جمع اكار وهو الزارع
وكذا سائر لان الحرمة عندهما
وعند أبي حنيفة لا يجوز (و) صح
عندهما وقف المشاع قضى مجازة
عند محمد أي فيما لا يقسم واما فيما
يقسم فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز
عند محمد (و) صح وقف (متقوله)

قال في النهر ورأيت بعض الموالى عيل الى هذا ويعتمد وأنت خير بأن المستبدل اذا كان قاضي الجنية
 فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع ولو بالدرهم والدنانير وفسر واقاضى الجنية بذي العلم والعمل وفي البحر
 عن المحط لوضع الفين من المستبدل لضمان عليه لكونه أمينا كالوكيل بالبيع اه وفيه عن فتح القدير
 لو باع وقضى الفين ثم مات مجهلا بكون ضامنا انتهى ثم اعلم ان الرهن يجوز بائع بعض الوقف اذا نوب
 الجهة الباقى والا صرحه لا يجوز فان الوقف بعد الجهة لا يقبل الملك كالحجر لا يقبل الرقبة صدر الشريعة
 وكذا لا يجوز اعادة بعضه فمسا والمناصب عمارة في بيت المال كافي النفع الوائل (تتمه) تعدد
 الوقف واتخذ لوقف والجهة بأن بنى شخص مسجدين وجعل لكل مسجدا وقفاه على حديثه ومضاق ربع
 أحد الوقفين فانه بصرف عليه من ربع الوقف الآخر لانهما كشي واحد بخلاف ما اذا اختلف الوقف
 أو الجهة بأن بنى شخصان مسجدين أو شخص مسجدا ومدرسة كافي الدرر لكن فيه شيء يعلم بمرجعة
 عزى زاده (فرع) استولى شخص على زاوية مذهب الزمان يلزمه اجر المثل مذهب وضع يده كافي الفتاوى
 الخيرية (قوله بعد الجهة) أراد الجهة النفاذ ولو لم يكن أولى (قوله ولا يقسم) أى الموقوف
 بن مستحقه نهر فافادان فتمته بن السالك والوقف لغير الوقف عن الملك جائزة عند صاحب كافي
 الدرر وسباني في كلام الشارح ما يفيد (قوله وان وقف على اولاده) لأن حقهم في العلة لا في العين
 فلوان احد النريكين اشغل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر يلزمه اجر حصة الشريك سواء كان
 وقفا على سلكهما أو للاستقلال كافي النهر عن القسمة بينه في الملك المشترك حيث لا يلزم الاجر للشريك
 اذا استعمله كله وان كان معدا للاجارة كافي النهر أيضا لان الدار المشتركة في حق السخى وما كان من
 قوايع السكنى تجعل كالمملوك لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال ضرورة ثبوت جواز انتفاع
 كل منهما والا لا تعطل عليهم منافع ملكهم او انه لا يجوز شغلنا عن آخره فصول العبادى بنى ان يقال اذا
 وقف على اولاده من مشاركة زوجته فما توارى لم يوجد ولا يسقط حقه اذا عت أحد الشريكين لا يسقط
 حق الآخر كوما تالزوجة وبقي الاولاد مع ان المشاركة متقية بالقائل من أهل عصرنا لا يلبس الوقف
 للمنفعة وسقوط حق الزوجة غير موجب لان استحقاق العتاق مشروطا بانقراض جميع من صدر بهم اذ
 الضمير في قوله فاذا انقرضوا كافتها ثقله في قوله ثم من بعد كل منهم على اولاده الى آخره يعود على الجميع
 الشامل للزوجة وعلى فرض ان تكون المشاركة قيد افلاوجه لا اعتبارها والغامد ذكره بعدهما من قوله
 يستقبل به الواحد اذا انفرد الخ ما هو مصرح به في كتب المذهب كالتخصف وغيره من انه اذا وقعت
 المعارضة في شروط الواقفين فالتعويل على الآخر وهذا اعنى ما ذكرناه من التعويل على الآخر تعالما
 ذكره المختصف ببنى على تسليم تحقق المعارضة والا للمعارضة منتهى لان انفهام اتيقيد من المشاركة بعد
 فرض تسليمه ببنى على اعتبار مفهوم المخالفة وهو ليس بجمة في كلام الناس في ظاهر المذهب كالدالة
 كافي الاشياء من كتاب القضاء قال وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به بخلاف المذهب
 انتهى ثم رأيت بخط شيخنا ان العلامة قاسمنا استدلل بكلام المختصف على ان العمل بمفهوم المخالفة باطل
 قال وقره عليه في لسان المحكام وامام مفهوم التصدي فحة ذكره المحوى وغيره كان النسخة معللا بأن
 المفهوم في كلام الاصحاب مقصود لا يقال برد على عدم اعتبار مفهوم المخالفة قولهم شرط الواقف كنص
 الشارع في العمل بالمفهوم والدلالة لا تاتى لتقول ليس المراد بالمفهوم مفهوم المخالفة بل ما يفهم من حيث
 المطلق ثم رأيت في المختصف ما هو نص في الحادثة حيث قال اوصى بأن يجرى زيد وجر ومن ثلث ماله
 في كل شهر كذا من الدراهم لكل واحد منهما ما عاشا فان احدهما اتحل وصية الباقي منهما بموت
 الآخر بل تبقى على حالها انتهى لمخصر صرح بأن الوقف قياس الوصية فبطل لا يسقط حق الباقي منهما
 بموت الآخر لعدم اعتبار مفهوم قوله ما عاشا فكذلك المشاركة لا يعتبر بمفهومه أيضا (تتمه) الوقف المشروط
 فيه ترتيب الطبقات ورد نصيب من موت الى ولده الخ تنقض القصة فيه بانقراض الطبقة ويقسم الربع

بعد الجهة (ولا يقسم وان وقف على
 اولاده) أى اذا قاضى فاض بجوارى وقف
 الشارع وقد قضاؤه وصار متقاعا عليه

على الموجودين من الطبقة الثانية بالسوية بينهم ويصل شرط رد نصيب الميت إلى ولده الخ فإذا مات واحد من البطل الثاني بطل هذا الشرط بأن يعطى نصيبه لولده وإن سفل أن كان والأفلاخوته وإخوانه الخ وهكذا كلما انقرضت طبقة أخرى تنقض القسمة وتستأنف على رؤس الموجودين من الطبقة التي تلي المقرضة ويصل العمل بهذا الشرط بدو شرط العمل به عدم انقراض الطبقة نص على ذلك المحصاف ولا فرق في تنقض القسمة بانقراض الطبقة بين أن يكون العاطف أو الوثم أو ما في الأشباه من الفرق بين ما رده المتقدمي ثم رأيت في الفتاوى الخيرية أنه جزم بعدم تنقض القسمة فيما إذا كان العاطف ثم لم يصلح خلافا وأعلم أن المراد بالطبقات في قول الواقفين فإن مات عن غير عقب ولم يكن له أخوة ولا أخوات فلا فرق الطبقات طبقات الاستحقاق المجعلة لا طبقات الأرض النسبية كما في إنسان عين البقن في بيان مراد الواقفين لشر بن لالي وذكره الشرنبلالي رحمه تعالى أيضا في رسالته الأخرى سماها الأقسام معزيا لأن الفرس صاحب العواكه السدوية وكذا المحنوف في فتاواه وكذا العلامة صلاح الدين بن تليد بن المهنا محمد بن محمد الطرابلسي أساتذنا جدين بنس شارح الكنز وكذا ابن بنس المذكور في فتاواه بخط حقه نقل كلام ابن الفرس وقرءه وأنى عليه وبؤيده أن المحصاف صرح في باب الواقف على أقرب الناس بأن استحقاق الوقف ليس مبنيا على الأنساب وإنما هو مبنى على ما جعله الواقف قال شيخنا ولا يجوز جعلها إلى أي الجنس أي جنس الطبقات الشامل للطبقات الثانية لما صرح به في خلع فتح القدير من أن جعلها على الجنس شرط وبعدم إمكان العهد الخ وهذا عني عدم اعتبار القرب النسبي ليس على إطلاقه بل مقيد بغير الموقوف عليه كما في الفتاوى الخيرية حيث صرح بما يفيد ذلك في السؤال وأقره عليه في الجواب ومنه يعلم جواب حادثة سئل عنها العقب وهي أن الموقوف عليه توفي ولم يعقب فرأوا لأخوته ولا أخوات عن أمه الموقوف عليها أيضا وعن عتقة موقوف عليها أيضا وقد شرط الواقف أن من مات عن غير عقب وعن غير أخوة وأخوات فلا قرب الطبقات لتوفي فأجبت بأن حصص المتوفي تنتقل لأمه ولا تنزلها العتقة لأن الأم ترجح إذ قد اجتمعت فيها جهتا استحقاق بخلاف العتقة لأنها لو كانت شريك الأم في كلامهم من طلبة المتوفي إلا أن الام تضرع عنها القرب النسبي وقد عرفت أنه يعتبر في جانب الموقوف عليه (قوله وطالب شريكه) المالك والواقف لا يترأى ناظره أن اختلف جهة وقفه ما دعى قارى الهداية (قوله وقال يقسم) أي بين المالك والشريك ولهذا قال في لتصور وشرحه ولا يقسم إلا عندهما إذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه وبه أفق قارى الهداية وغيره وأما ما تمسحه بين المسحقين فلا يجوز بالاجماع ولهذا قال الشارح وأجمعوا أن السكل لو كان وقفا على الأبواب فأرادوا القسمة لا يقسم الخ ولو وقف نصف عسار كله فالقاضي يقسم مع الواقف وبعدمه لو رتب ذلك فيفرض القاضي الوقف من الملك ولم يسمعه أفق به قارى الهداية واعتمده في المذمومة الحسية در ولو وقف دارا على سكنى أولاده وفيها مقام سكنى كان له أن يسكن بزوجه وهي بزوجهان لكن فيها ذلك لا يستقيم أن يقسم ولا أن يقع قسمها بآباء وهذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجدوا الآخر موضعا يكفيه ليس له إجره منه بل أن أحب أن سكن معه بلا زوجة أو زوج فعل ولا تركه التصديق بحر عن المحنف وهذا لا ينافي ما قد تمناه من أن أحد الشرىكن لو اشغل الوقف كله ما غلبه بدون إذن الآخر فعليه إحصاء الشريك لأنه مقرر ومن فيما إذا سبق الساكن للآخر ما يكنه السكنى فيه ولو بنفسه بدون زوجة أو زوج بخلاف ما هنا ثم أعلم أن ذوله في البهر ولأن منع فيها ما ياتى بعمل على ما إذا طلب الخارج المهايات وأمتنع الساكن لا يجبر على المهايات وإذا امتنع فلما منع من جوارها تنصافا وكان الأولى في كلام الشارح تقديم قوله عند أي حذفة على قوله وبها يؤن لأنه متعلق بقوله لا يقسم على أنه في الدرر نقل عن القسمة ما يفيد أن لأحد الشرىكن طلب المهايات ولو بدون رضا الآخر وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالمهايات أصدر كتاب الشركة (قوله وأرادوا القسمة لا يقسم) مقتضاه عدم جوار القسمة وإن اتفق السكل

وطالب شريكه القسمة لا يقسم
وتبأنون عند أي حذفة ولا يقسم
وأجمعوا أن السكل لو كان وقفا على
الأرباب فأرادوا القسمة لا يقسم
في الخيرية (و) إذا وقف

عليها وليس كذلك ففي البحر عن الاسعاف وقسمه الواقف بن اربابه لزوع كل واحد منهم نصيبه
وليكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل اهل الوقت ذلك فيما بينهم جاز ولن اتي
منهم بعد ذلك اباطاله انتهى ويمكن ان يكون المراد من قوله لا يقدم اجماعا في القصة التي تترتب عليها
عدم جواز النقص لا بقبال قول الاسعاف ولن اتي منهم بعد ذلك اباطاله مناف لما قدمناه صدر كتاب
الشركة عن السراج حيث قال ليس لنا عقد داليم فسخ بالنسب عقد آخر الا ما بناه عند طلب القصة
اذ تنبذ فمضها اطلب القصة يشعر بانها لا تنسخ عند عدم تصور القصة مما لم يتقدم لا يقول اذا تمت
المهاياة طر بقا الانقاع كل من الشريكين لعدم تصور القصة كما اذا كان المشتري سكنى دار الوقت
لا تنسخ بطلب احدهما اذا امتنع الآخر بخلاف ما هنا فان انتفاع الشركة من راحة الارض لا يتوقف
على المهاياة فتدبر (قوله ويبدأ من غلته الخ) والمتحقق من العارة بقدر ما يفي الموقوف بها على الصفة
التي وقف عليها والتبديد بالعمارة يقتضي منع الباطن والحجرة على المحط ان لم يكن فعله الواقف ثم
لمساكون العارة من مال الوقت اذ لم يكن الخراب يصنع المستأجر كما اذا جعل رواق الدار موطا
للدواب فخر ببيبه فانه يضمن واقفوا ان القيمة لو استأجر لعمارة بغيره ودان في ارضه درهم
يضمن جميع ما تملك لان الاجارة وقعت له لا للوقت وقطع الجهاة الموقوف عليها من العارة الاما يخاف
بقطعه ضرر كالامام والمخطوب والمؤذن والوقاد والملا ومدرس المدرسة فيعطون المشروط لهم اما الناطر
والشاد والحامي والكاتب فانما يستحقون اذا عملوا زمن العمارة بقدر اجرة عملهم بقى ان تقدم ما ذكره
هو على اطلاقه او يقدح بما اذا لم يشترط الواقف الاستواء عند الضيق فيه كلام بعلم عارضة النهر وما قطع
للعامة يسقط راسا ولو صرف للمتحققين مع الحاجة للتعديل ضمن وينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه
الهم لانه بالضممان تبين انه دفع مال نفسه وأنه متبرع كذا في البحر ونخالفه في النهر وقال له الرجوع
ما دام قائما لا ما اذا انتهت انتهى واقول صريح كلام البيرى في حاشية الاشياء بقيد ان له الرجوع مطعنا ولو
بعد الملك لا بعد ان نقل عن الملكات ما حصله ان الانسان اذا دفع لغيره درهم ثم اراد الاسترداد
لتبين ان الدفع اليه كان بغير حق ان أدى اليه بشيء على شرط باطل رجع وان أدى بشيء على سبب صحيح
لم يرجع انتهى قال فلا ريب ان دفعه مع الاحتياج للعمارة ليس السبب فيه صحيح فله الرجوع انتهى
(تقصة) سئل عن قاض قضى بأبلولة وقف الى جهات معينة فقبض نظارتها لجهات ربعة وصرفوه
حسب شرط واقفه ثم ظهر عدم صحة هذا الحكم فقتضى ان الواقف اشرك شخصاص زر به فتنقض السلي
حكم الاول فهل لهذا الشخص الرجوع على النظارة بما قبضوه في المدة الماضية فأجبت بانهم لا يضمنون
أخذ ما في البحر عن القضية أمر القاضي المتولي بفعل شيء ففعله ثم تبين انه أقر القاضي ليس بشيء لم
يضمن وكذا ما سبق عن البيرى معز بالانقضاء بقيد عدم الضمان أيضا لان قبضهم استند الى سبب صحيح
وهو قضاء القاضي وان تبين بعد ذلك عدم صحته (قوله بلا شرط من الواقف) لان قصد الواقف صرف
الغلة دائما ولا يبي الا بالعمارة فثبت ابتداء من غير شرط بل على (قوله على من له السكنى) لانه هو المتفرع بها
والقرم بالغنم فصار كقصة العبد الموصى بخدمة فانها على الموصى له بالمنفعة زبلى ولو لم يرض بالعمارة ولم
يحدد القاضي من يستأجرها بخير بين ان يعمرها او يردها الورثة الواقف كذا في الفقه قلت فلو كان هو
أوارث لم أره وفي فتاوى قاضي الهذلية ما يقيد استبداله او رده عنه الوارث والفقهاء كذا في الدر والذلي
ارضاة في البحر انما استبدل وأما ما قيل انها ترد الى الواقف او الى ورثته فضعف وكلام المصنف يعطى
ان كل من له الاستغلال للعمارة عليه لانه ليس له السكنى فلو سكن هل يلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم
الفائدة لا اذا احتيج للعمارة فبما أخذها المتولي ليعمرها ولو هو المتولي ينبغي ان يعمره القاضي على عمارتها
مما عليه من الاجران لم يفعل نصب متوليا ليعمرها ثم هل له السكنى الاستغلال أم لا نقل في النهر عن
فتح القدير ان من له السكنى ليس له الاستغلال وكذا من له الغلة ليس له السكنى وقد اوضح ابن الشحنة

(و) يبدأ من غلته بجمارته بلا شرط
من الواقف (ولو) كان الوقت (دارا)
فجمارته على من له السكنى

المسئلة في شرح قوله

ومن وقت دار عليه فانه * سوى الاجر والسكنى فانتدور
فقال مسئلة البيت من العتقين والمخاضى وقف من لاهى ولديه فأراد السكى لم يكن لمسألة ذلك لان
حقه انى الغلة انتهى وفي الظاهر به في الوصية بغلة دار رجل فوجر ويدفع اليه غلها فان أراد السكى
بنفسه قال أبو بكر الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سميدلس له ذلك وعليه الفتوى
والوصية أخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا لى أولى لانه لا يتقل فيه اختلاف
المشايع انتهى وهذا من حيث الرواية مسلم أمام من جهة الفتوة فيظهر الفرق بان الوصية انما هي بالغلة
فبالسكنى يفوت مقصود الوصى بخلاف ما اذا وقف عليه فانه أهم من كون الانتفاع بالغلة أو بالسكنى
فينبغي ان يجري الخلاف في الوقف بالاولى وما قبل من أنه لو جوز له السكى وبما لا يعبرها قدم
خلاف ما اذا قصرنا حقها على الغلة فان العمارة مقدمة لا ينقض لان القاضى يلزمه بالعمارة أو بوجرها
شئنا عن ابن النخبة تليذا الحق (تمة) دار كبره فيها يوت وقف بنامها على عتيقه فلاز والساقى على
ذريته ثم على عتيقه فآل لوقف الى العتقا هل يدخل من نحصه بالعتق في الثاني اختلف الفقهاء اخذا
من خلاف مذكوري في الذخيرة لكن في المخاضة أو سوى رجل بمال وللققرار بمال والموصى له يحتاج هل
يعطى من نصيب الفقراء واختلافوا والاصح نعم ودر ومنه يعلم جواب حادثة تشمل عنها الفقير هي ان شخصاً
أرصد عولقة على عتيقه وعباله وله زوجة هي في الاصل من عتيقه فأجبت بانها تعطى من جهتين من
جهة كونها من العتقا وجهة كونها من العيال على الاصح (تنبه) غرس الواقف فبما وقف
أنهارا أو بنى بناء أو نصب بابان غرس من غلة الوقف أو من ماله وذكر أنه لا وقف يكون وقفا ولو
لم يذكر شئنا فعمل من ماله يكون ملكه له ولوغرس في المصيبة يكون للمحدد لانه لا يغرس فيه ليكون
ملكاً له ماذ كرفى الاسلاف من الفصل الثالث وذكر في الاشياء ملكاً بالوقف حكم ما اذا كان الساقى
هو المتولى أو غيره فلا يرجع (قوله ولو بالى الخ) فلا يجزى المستعجل على العادة لان فيه اتلاف ماله ولا يكون
امتناعه مضطراً لان حقه لمكان الشك ولا يصح اجارته له السكى لانه غير ناظر ولا مالك زبلى وكذا
دعواه الا اذا كان ناظراً كذا في التهر وفي التنوير وشعره من الفصل الا فى لاتكث الاحارة ولا الدعوى
الابتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ماله انتهى وعزاه الى العمادية وليس للقاضى
ولاية الا حار تمع عدم اباء النظر كأنه ليس له التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولمنصوبه وفى
المخطط العمارة الحديثة تكون لصاحب السكى لان الاجرة بدل المنفعة وهي ملكه قال في البحر ومقتضاه
انه لو مات تكون ميراثا كالأجر ما بنفسه فيؤثر من حارته له السكى بعد المثلت بدفع قيمة البناء الموروث
اذا ضربت عهده وليس له ان يرضى بقلعه حينئذ فان أبى دفع القيمة أو اجرت وصرفت الاجرة للورثة فاذا
استوفوا قدر القيمة أعدت له السكى وان كانت المزمة مثل تخصيص المحيطان أو طعين السطح
لم ترجع الورثة بشئ (قوله وصرف نقضه الى عمارته) ان لم تعدر اعادة عتيقه فان تعذر بيع وصرف ثمنه
الى المزمة صرفاً للمدل الى مصرف المدل كما في النهر عن الهداية وهو ظاهر فان بيعه ان تمكن اعادة عتيقه
لا يجوز وهل يشد البيع أو يصح مع الاتم قال في البحر لم يربى وبني الفساد (قوله وان لم ينجح العمارة اليه)
بان احضرت المؤن أو كان المنعم لقلته لا يخل بالانتفاع عن عرض الفتح (قوله حفظه) ان لم يحضضه
فان خاف باعه واصل ثمنه لعمارة عند الحاجة نزع الحاموى (قوله بالضم) في النهر عن الفتوى انه
بالكسر لا غير (قوله ولا يقسمه الخ) لانه ليس لهم حق في العين ولا في جزئ منه وانما حقهم في المنافع فلا
يصرف اليهم غير حقهم زبلى وكذا ينبغي ان لا يقسم ثمنه بضابوا به لما قلنا نهر (قوله مع عنداى
يوسف وما شايخ بطخ وعليه الفتوى) ترغيب الناس في الوقف عني وعرف منه جهة اشتراط بعضها
بالاولى نهر وسيد صرح به الشارح ولا يجوز على قياس قول محمد ووجهه ان التعرب بازالة الملك واشتراطه

ولواي (قوله الوقف عليه وهم السكى
عن العمارة (أو يجزى بها حكم) بان
اجرها وعمرها (باجرة) فاذا عمت
رذها الى من له السكى (وصرف)
الحاكم (نقصه الى عمارته) (وصرف)
الى النقص (والا) أى وان لم ينجح
العمارة اليه (حفظه ليجزى) (وصرفه
فيما والنقص بالضم) (أى النقص
المنفوض (ولا يقسمه) أى الوقف
بين من حق الوقف وان جعل الواقف
غلة الوقف لنفسه) في حياته مع
عند اى يوسف وما شايخ بطخ وعليه
الفتوى ولا يجوز على قياس قول
محمد وبه قال الثاني

الغلبة أو بعضها منع ذلك فكان ما ملأ كالصدقة المنفذة ولا ييوسف ماروي أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من وقعه ولا يملأ ذلك إلا بالشرط فدل ذلك على جوازه وعلى هذا الخلاف إذا شرط الكل أو شيئاً منه لم يبره أو أمهات أو ولده عنى تبعا لمرجه في المسددة والمجتمى والذي في عامة الكتب ترجيح صحة اشتراط الغلبة أو بعضها لم يبره أو أمهات أو ولده اتفاقا شيخ شاهين وكذا الوجه للغلبة لما له أو عهد فانه يجوز عند أبي يوسف وعليه الفتوى ذكره في الاسعاف (قوله والخلاف فيما إذا شرط البعض الخ) لا فرق بين كونه ماله أو نصفه والربع أو لا نقوله على أن تقضى منه دوني وما ضل بعد ذلك يكون للفقراء من غير أن يعلم ان من فروج اشتراط الغلبة أو بعضها للغير كدبره وأمهات أو ولده ما إذا اشتراط ذلك زوجته مادامت عزيزا فترجى بطل حقها ولا يعود وان طلقت إلا أن ينص على العود عند ما في الدور عن الخزانة وقف على بنى فلان من تعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلاتي له إلا أن شرط أنه لو عارفه فلم يحفظ وقعه عن الوهابية قضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة الأقي لا الماضي لم يستهلكه بخلاف ما إذا شرط الواقف أن من مات من الموقوف علم لم ينتقل نصيبه إلى ولده أو ولده فمات عتيق من بنته فيحدث الناصرة وهي بنت الواقف نسبا واستمرت تستقل نصيب البنت لنفسها ثم إن المستحقة البنت نسبا بالبنية الشرعية فانها تستحق الماضي ايضا وتلزم به الناصرة كالمستقبل سواء كانت غلة الماضي قائمة في يد الناصرة أو مستهلكة لان المستحقة استحقاقها ثابت بشرط الواقف من حين مات اصلها وأمها وولد البنت قبل أن يقضى له بالاستحقاق غير محقق في الوقف على ولد الواقف على ما هو المقتضى الخ ما نقله شيخنا عن الفتاوى الخيرية وأعلم أن الخلاف في دخول ولد البنت بحله ما إذا كان الولد أو الولد ضا فإلى ضمير الواقف كما إذا وقف على ولده أو ولده إذا فرق فيه بين الفرد والجمع وإذا وجدنا الإضافية إلى ضمير الأولاد كقوله ثم على الأولادهم ونحوه فلا خلاف في دخول أولاد البنات حثندوا ورموا بضاح ذلك فعليكما الفتاوى الخيرية وما يناسب ذكره في هذا المقام سؤال رفع لعلامة التمجوى وأجاب عنه وهو أن رجلا ناضرا فقا على ابنته خديجة زوجه معتوقة حسن وعلى من سيحدثه الله لهم الأولاد كوراءانا بالأسوية بينهم ثم من بعد كل منهم أولادهم أو ولادهم أو ولادهم بشرط الواقف المذكور بعد خديجة أو ولادها ولا تفرق بينهما فإشغال الواقف ولم يحدث له أولاد فهل إذا ماتت خديجة وخلفت بنتا تدخل في الوقف أولا لعدم الشرط في ذلك ولكن ما ثبت احدهما الواقف ولا تدخل في الوقف إلا بعد موت أيها حكم بشرط الواقف فأجاب بما نصه لا تدخل بنت خديجة في قوله ثم من بعد كل منهم أولاد لان ضمير منهم عائدا على الأولاد الذين سيحدثهم الله للواقف وإلا أراد دخولها لقال ثم من بعد كل منهم ما من بعد خديجة ومن سيحدثه الله من الأولاد كما هو القاعدة فيما إذا وقع ضمير بعد مفرد وجع فانه يؤتى بضمير التثنية كقوله تعالى والذين كفروا من السموات والارض كانوا كفارا عن الله يومئذ لا يفرقون بيننا وبينهم كفركم بغضا مصيافا هدم دخول أولاد البنات في أوقافهم لانهم لا ينسبون اليهم وإنما ينسبون إلى آبائهم ونسبة أولاد فاطمة رضي الله عنها إلى النبي صلى الله عليه وسلم خصوصية لها ومن ثم كان أولاد البنات لا يدخلون في الوقف على الأولاد أو ولاد الأولاد ولو ذكر عشر بطون في ظاهر الواية وحديثها فالوقف بعد خديجة ينتقل إلى المتقارون بنتها لكن حيث كان أبو البنت من المتقارون تدخل في أولادها المتقارون بعد موت أبيها انتهى وتعبه شعباناه يلزم على ما ذكره جها المأخوذة لا يثبت لها حينئذ قوله بالسوية بينهم ينتفعون به ما شاؤا مع أن هذا نص في ما وإتاهم في الاستحقاق وفي عموم مشيئة الانتفاع فيكون الضمير في قوله ثم من بعد كل منهم عائدا علم بضاعلي ما هو المعروف وشلب المذكور على المؤن وقصر رجوع ضمير منهم على الجميع دون الفرد الذي معه ضمير معروف عند النخبة والفقهاء إذ في المحض انظر مع كون ضمير الجميع عائدا على الفرد والجمع ذكره في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على ولده وولد ولده وفي باب الرجل يقف الأرض على نفسه ومن بعده على المساكين حيث قال في أثناء كلامه أو قال على نفسي ومن بعدى على

والخلاف فيما إذا شرط البعض لنفسه في حياته وبعد موته للفقراء وفيما إذا شرط الكل لنفسه في حياته وبعد موته للفقراء وما

فلان وولده وولد ولده ونسبه ايداما تاسا لو اذا اقرضوا فهي موقوفة على الفقراء فقد اتي بشعر الجمع
 به مدفرد وجسع دون شعر التنية واستدل بالآية على عدم دخول بنت خديجة بعد موتها بغير
 ناهض لان تنية الضمير لكون المراد جماعة السماوات وجماعة الارض قال في الكشف وانما قيل
 كانت رقادون كمن لان المراد جماعة السماوات وجماعة الارض وتبعه الشاذلي وقال ابو اسود أي
 جماعة السماوات والارضين حكما في قوله تعالى ان الله يملك السماوات والارض ان تزولا فاما وان
 الاصل في هذا جمع الضمير وان العدول منه الى التنية لا زيادة الجمع من كل منهما لان ضمير الجمع يعود على
 جميع الافراد المتقدمة وعودها الى البعض دون البعض انما يكون بقرينة وهو خلاف الاصل والزيادة الذي
 ذكره ساقط وجهه ان هدم دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد والاولاد لا ينافي في ظاهر الرواية
 فقيما اذا كانت اولاد الاولاد مضافة الى الوقف نفسه اما اذا كانت مضافة الى الاولاد ومنه المحاذية حيث
 قال ثم من بعد كل منهم لا ولادة أي لا ولد لكل من خديجة ولا ولد لكل من سبيته الله له من الاولاد
 فقد دخل فيه اولاد البنات فصان غير خلاف فلا يصح التعويل على الغرض مع وجود النص على
 خلافه الخ (قصة) شرط ان يتفق ذلك يكون لورثته نهر عن المحضاف وقد استفيد من كلام المحضاف
 وقضى الثمن ثم مات قبل ان يتفق ذلك كذا السبع وقضى الثمن لا ما يتوهم من خصوص التقنين فان
 ان المراد بقوله الوقف ما هو الا لعم بدليل ذكر السبع وقضى الثمن لا ما يتوهم من خصوص التقنين فان
 قلت ما الفرق بين المحرم والعيال قلت نقل في التنازع عن هلال انه بمنزلة العيال وقيل ان المحرم
 اعم قال للسلطان حشم كثيرا لان مؤلف الكتاب وضع المشقة في اوساط الناس فلها مساوي بين العيال
 والمحرم انتهى فحذف العيال على المحرم في كلام المحضاف على الاول عطف تفسير وعلى الثاني من عطف
 الخاص على العام والعيال كما في الاسعاف كل من كان في نفقته وان لم يكن ذارحم محرم (قوله) او جعل
 الولاية له (الم) واذا لم يشترطها كان له الولاية ايضا عند أبي يوسف وهو ظاهر المذهب خلافا لما ذهبنا على
 اشتراط التسليم نهر في ان ية لشرط لنفسه الادخال والاخراج هل يسقط بالاسقاط صريح في الخبر بأنه
 يسقط ورأيت بخط شيخنا ما نصه مال في الاشياء ورسالة ما يطل من المحقوق بالاسقاط الى عدم سقوط
 حقه من شرط الادخال والاخراج (قوله مع الوقف والشرط عند أبي يوسف الخ) مقتضا عدم الصحة
 عند محمد به صرح الشيخ قاسم في بعض رسائله بقوله لان المنقول ان اشتراطها يفسد الوقف عند محمد كما
 في الذخيرة وذكر ان دعوى الزبلي الاجماع على صحة الوقف مع اشتراطه الولاية لنفسه لا يصح وقول
 الزبلي لا يقال كيف يكون هذا قول محمد مع ان التسليم شرطه عندنا لاننا نقول هذا لا ينافي لانه يمكن
 ان يسلمه اليه عنده اذا شرط الولاية لنفسه لان شرطه برأى تعقبه الشيخ قاسم بأنه بعد ما سلمه
 ليس له ولاية منزله وبما ذكره شيخ الاسلام من ان شرط الواقف كنص الشارع في الدلالة والفهم
 لا في وجوب العمل به خلافا لما يظهر من قوله ان شرطه برأى لا تقتضاه وجوب العمل به كالنصوص
 ثم رأت في القهستاني ما يحصله ان محمد لا يشترط التسليم مطلقا بل هو قيد عاذا لم يشترط الواقف
 الولاية لنفسه وعزاه لما ياتيه ومنه يعلم ان ما ذكره الزبلي من صحة الوقف مع اشتراط الولاية لنفسه بالاجماع
 صحيح وما ذكره الشيخ قاسم ساقط وحيد فلا حاجة لما تكلفه الزبلي من قوله لا يقال الخ ونظر ايضا عدم
 تسليم ما سبق عن الذخيرة من ان اشتراط الواقف الولاية لنفسه يفسد الوقف عند محمد لانه يفتي على
 ما توهمه من ان اشتراط التسليم عند محمد على اطلاقه فان قلت مقتضى قوله لان المنقول الخ أي عن محمد
 قلت يحتمل ان يكون معناه أي المنقول عن المشايخ بناء على ما فهموه من كون التسليم شرطا عند محمد
 مطلقا وعلى التسليم فتقول بتدفع التنازع بالمحمل على اختلاف الروايتين عنه فلا يكون ما في الذخيرة متناظرا
 لما ذكره القهستاني في حصول التوفيق وما ذكرناه بان قال ما ذكره القهستاني بالنسبة لاحدى الروايتين
 عن محمد وما ذكره في الذخيرة بالنسبة للرواية الاخرى عنه ثم اعلم انه ايسر كل شرط فيبيع لانهم استدلوا

(أو جعل الولاية له مع) الوقف
 والشرط عند أبي يوسف وهو ظاهر
 المذهب

من قولهم شرط الواقف يجب اتباعه مسائل كفاي الاشياء الاولى ماسأني في المتمن ان الحاشي نزع وان شرط الواقف ان لا يترع الوقف من بده الشابة لوشرطان لا يترع وقفه اكر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة او كان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي الخصاله دون الناصر الشابة شرط ان يقرأ على قبره فالتمين باطل الرابعة شرط ان تصدق بقاض الفلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم اربع شرطه فليقيم التصديق على سائل غير ذلك المسجد واخراج المصدا على من لا يسأل الخامسة شرط للتمين خيرا وانما ما اكل يوم فليقيم دفع القيمة من النقد السادسة يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام ان كان لا يكفيه وكان عالما بقية السابعة شرط عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذا كان اصله وقوله فللقاضي بشرى الى ان غير القاضي لا يملكه وكذا يدون الشرط لا يملكه الا للقاضي كفاي التنوير وقوله اذا كان اصله بشرى الى ان عدم اشتراط خروج الوقف عن الاستفاد وهو قول ابي يوسف والعل عليه خلافا لمحمد كما قد تقدم واذا وجد الاستبدال صار البديل كالآل في شرطه ثم رأت بخط المحدث نقلا عن خط الشوري معز بالذخيرة مآئنه سئل المحلواني عن الوقف اذا تعطل وتعد استعجاله هل للمولى بيعه ليشترى غيره قال نعم قيل فان لم يعمل ولكن يؤخذ بغيره ما هو خير منه قال لا ومن المشايخ من لم يجوز بيعه تعطل اوله يتصل وهكذا تقوى شمس الائمة الرضوي اهني ان يقال ماسبق عن الاشياء من انه اذا شرط ان يقرأ على قبره فالتمين باطل مبنى على قول ابي حنيفة رضي الله عنه من كراهة القراءة على القبور فلهذا بطل التعين والتميم والختم لا تقوى قول محمد فيلزم التعين الختم في حاشية الاشياء معز والبحر وغيره وفي الدرر كآب الوسا باقيل باب الوصية بالمخدمة والسكنى ذكر ما نضه وجرر في تنوير البصائر انه تعين المكان الذي عنه الواقف لقراءة القرآن وللتدريس فلو لم يشر فيه لا يستحق المشروط له وفي شرح المنظومة بالباشرة في غير المكان الذي عنه الواقف بغير غرض من احياء تلك البقعة الخ (نقطة) تقرير بالباشرة في الوظائف مع وجود القاضي يجوز بخلاف القضاء جوي عن الغزي ولا فرق في صحة التقدير بين الخبز والمعلق صكته قوله ان شغرت وظلقة فلان قررتك فيها واذا فرغ شخص لشخص آخر من وظلقة لا يثبت الحق للفرغ له الا اذا قرره القاضي حتى لا يوجز للقاضي تقرير غير المقرغ له وما ذكره الشيخ قاسم مما يقتضى خلاف ذلك مردود (قوله لو يترع لوانا) أي يجب على القاضي نزعها اذا كان غير مأمون على الوقف نهر فقول الشارح فللقاضي ان يخرج من يده ليس على ما ينبغي وكان الظاهر ان يقول فعلى القاضي الان يقال ان اللام بمعنى على كفاي قوله تعالى وان أسأتم فلها وكذا يترع لوعجز عن القيام بأمر الوقف او ظهر به فسق كسرب الخمر او كان يهرق مال نفسه في الكمية ومن الخجالة بيعه للوقف بلا مسوغ وظاهر الذخيرة انه لا بد من هدم المشتري البناء حيث قال فان باع بعض الوقف لترميم الباقي فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء ينيق القاضي عزله لانه مسار خاشا والظاهر الاطلاق لما في القنية باع شيئا لمنه اورنه فهو خيانة كذا في النهر قلت لا مخالفة بينهما لان ما ذكره في الذخيرة صريح فاما اذا بيع البعض لترميم الباقي وتقدم انه جائز عند البعض وان كان خلاف الراجح فكان هدم المشتري شرعا او مامافي القنية فانه ظاهر فاما اذا كان البيع لهذا الغرض فلماذا استحق الغزل قبل هدم المشتري ومن الخجالة امتناعه عن العمارة كفاي النهر عن الحصاص وعبارة الحصاص فان تركه عمارة وفي يده من غلته ما يملكه ان يعمره بغيره القاضي على عمارته فان فعل والا نرجعه من يده ومثله في الاساق في عبارة النهر فصور وقد يقال ان كلامه يتضمن ذلك لان الامتناع عن العمارة يستدعي سابقة الامر بان ان يقال مقتضى التقييد بالحاشي ان غير الحاشي لا يزل ولو عزله بالخيانة لا يصير الثاني متوليا سواء كان المنظر مشروعا وكان منصوب القاضي وما في الاشياء من انه يبيع عزله بالخيانة اذا كان منصوب القاضي وعزاه في البحر الى القنية تعبه المرحوم الشيخ شاهين بأنه مختلف لخصوص عليه في الفصل الاخير من جامع الفصولين ونصه اذا كان للوقف متول من جهة الواقف او من

(ويترع لوانا) أي لوشرطان الواقف
الولاية لنفسه وكان منها غير مأمون
على الوقف فللقاضي ان يخرج من يده
(كالموصى) اذا كان خائفا

(وان شرط) الواقف (ان لا يتزوج)
الواقف من يده

جهة غيره من القضاة لاعتكاف القاضي نصب متول آخر بلا سبب موجب لذلك وهو ظهور رعاية الأول
اوشى آخر انتهى ثم قال بعد ذلك فليكن ما في جامع الفصولين من مقتضا على ما في القنية انتهى وكذا الشيخ
خبر الدين اطلق في عدم صحة عزله بلا عناية وان عزله مولانا السلطان فمطلعه ما لو كان منصوب
القاضي (تتمة) الاستحقاق المشروط كالآثار لا يسقط بالاستقاطا كافي حاشية الاشياء السيد الجموي
معزى الى فتاوى قاضيان قائلوه هذا مما يجب القطع به خلافا لما في الاشياء من انه يصح مدة حياة
المسقط ولهذا قال في التنوير من فصل اقرت المحررة المكلفة الخ اقر المشروط له الرابع انه يستحقه فلان
دونه صح ووجهه لغيره لا يصح وكذا المشروط له النظر على هذا انتهى وقد قاضيان من كتاب الشهادات
ان الحق في الوقف يخالف حتى الشفعة فاذا قال اطلعت شفعتي بطلت ولو قال المستحق في الوقف اطلعت
حتى كان له ان يطلب واما بعد ذلك انتهى لمخصا وهذا مطلقه شامل للاستحقاق الغير المشروط بان
آل اليه الاستحقاق في الوقف بالتقرير من له ولاية ذلك كالقاضي والناظر المشروط له التقرير فان قلت
فعل هذا الفرق في الاستحقاق بين المشروط وغيره قلت الفرق بينهما ثابت من حيث ان الاستحقاق
المشروط لا يسقط بالاستقاطا مطلقا ولو بين يدي القاضي لشخص معين بخلاف الغير المشروط اذا سقطه
بين يدي القاضي فانه يسقط والقاضي مقر بغير المفروض له ولا فروغ له الرجوع على الفاعل بالعوض
وان قرره القاضي اعدم صحة الاعتراض عن الوثائق ونحوها وعلى القول باعتبار العرف الخاص
لا يرجع به افتي بعضهم (تكميل) اذ اعزل الناظر او من اعزل له لتصريحهم بانه يشترط له وام
الوكالة ما يشترط لا بدائها كافي وكالات البحر (تنبيه) ثلث عن ولاية التصرف في الوقف هل هي لناظره
الاصلي استقلا لا دون المحسبي فاجبت بما في الدرر النهر فتعلق انشاء ائيمه ايمان ضم اليه الحناية
لم يستقل والا فله ذلك قال وهو حسن انتهى وذكر في الجبران قوله القاضي ناظر حسبة يجوز ان طلب
الاصلي ذلك او شكك ارباب الوثائق من امانته انتهى بمعناه قوله وان شرطا لا يتزوج لانه شرط يخالف
حكم الشرع فيبطل (تتمة) لا يحصل الناظر من الاجانب الا اذا لم يوجد من بيت الواقف من يصلح
لذلك فهو يعني لا يصلح للقاضي جعل القيم من الاجانب وجود من يصلح من بيت الواقف ان جعل
صحيح الاثم التصريح علمائنا بان ولاية النصب الى القاضي اذا مات المتولي ولم يوص الى احد كذا ذكره
شيخنا وهذا ان لم يكن الواقف حيا فان كان فولاية النصب اليه لا للقاضي وكذا وصي واقف اولى من
القاضي ايضا كافي العبادية ونصنا ذكر في الصغرى اذا مات المتولي والواقف حي فالراي في نصب قيم آخر
الى الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف متافوصيه اولى من القاضي فان لم يكن اوصى الى احد
فالراي في ذلك للقاضي كذا يحفظ شيخنا فسادا لوجه النظر لا لارشدا فالارشاد فاستوى رجلا
في الارشدية هل يستحقان النظر ويكون ماعينه الواقف من المعلوم بينهما نقل الغزى صاحب
التنوير في معدن المفتي عن ابي السعود في الروم انها يستحقاه معا وبشرط كان في معلومه فان
صبغة الاصل تنظم الواحد المتعدد وتعيه شيخنا بان ما ذكر من الاشتراك ظاهر فيما اذا استويا سنا
فلو كان احدهما كبر سنا فانه يرجع على الآخر كافي انفع الوسائل عن الخصاص ومثله في النهر من
الاسعاف اهوهل اذا استويا في الرشد والسن وكان احدهما ذكرا رجلا كورة وبشرط كان له ارض في
ما لا يستحق النظر بالشرط واراد اقامة غيره مقامه في حياته وصحته ان كان التقوى من له بالشرط صامحا
ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التقوى والعزل والافان فوض في حصته لا يصح وان في مرض
موت صح وبني أن يكون له العزل والتفويض الى غيره كالا يضاف الى الاشياء وثلث من ناظره من
بالشرط ثم من بعده للحاكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم فاجبت ان فوض في حصته فتم
وان في مرض موته لا مادام المفوض له ما قبل اقامه مقامه تنوير وشرحه (تنبيه) يقبل قول المتولي فيما
يدعيه من الصرف بلايين كالوصي ذكر في الاشياء من كتاب القضاء معزيا للقنية ومثاله ما في الاسعاف

من باب اعادة الوقف حيث جعل الميم عليه قال الحموي وما ذكره المصنف هنا مخالف لما ذكره في البحر
 * (فصل) في بيان احكام المسجد والنحان والمقبرة ونحوها عني واراد بنحوها ما ساقى من السقاية
 والرباط وجعل ثمن من الطريق مسجدا وعكسه (قوله مخالف الخ) بيان المخالفة على مذهب الامام
 ان الوقف لا يخرج عن ملكه الا اذا حكم به كما لا يميز عنده كالعارية بخلاف المسجد حيث لا يشترط
 له الحكم وعلى مذهب أبي يوسف انه يقول ان الشيوع لا يمنع من صحة الوقف مطلقا بخلافه في المسجد
 والمقبرة وعلى مذهب محمد انه يقول لا يمتنع الوقف بدون التسليم بخلاف المسجد حيث لا يتوقف تمامه على
 وجود التسليم واعلم ان المراد من كون الوقف يجوز كالعارية أى انه منزل منزلة العارية لانه
 عارية حقيقة أما اذا لم يسلمه الى غيره فظاهر وكذا اذا سلمه لان ذلك الغير لم يكن هو المستوفى للتعنة ذكره
 الكمال (قوله لاحكام ما سبق عليه) فيه ان سبق متعدي نفسه حموي (قوله واشترط الخ الخ)
 ومن جواز في الشارع عند أبي يوسف فصار المسجد مخالفا للوقف عند الكل كما في ازبالي وبه يظهر ما في
 عبارة الشارح من القصور حموي فلا يمتنع وقف المسجد مع الشيوع مطلقا فمحتمل العتمة ولا محتمل
 كالعقبة بما لا جامع (قوله من بني مسجد) أى مثال مسجد ولا يصح ان يقال انه مجاز باعتبار الاول كما في
 قوله تعالى أعمر خرابا لا يشترط مجاز الاول ان يكون الفعل مفضيا كما في الآية فان العمر يفضى الى
 التجرية والبناء لا يفضى الى المسجدية فكان على حذف مضاف وكان الاول ان يقال من جعل أرضه
 مسجدا يخل الساحة المحيطة به من البناء ان الحكم كذلك (قوله لله تعالى) باعتبار الغالب اذا الغالب
 في المسجد ان لا يبنى الا لله وأنه ذكر ذلك اتباعا لعادته وهو قوله عليه الصلاة والسلام من بنى لله مسجدا
 ولو كعصا قطعت يتي الله له بيتا في الجنة ونقص القطعة بالذکر لانها لا تقضي حاجتها ما كانت اشارة الى أن
 المسجد يبان عن التقدير ولو بظاهر ولو بظاهر الوجه البحت عن الشيء وقد قص عنه من باب قطع ونقص
 وافقص بمعنى والا فحصر وزن الصفو ويحسم القطعة لانها تنقصه وكذلك المنقص بوزن المنقص
 يقال ليس له منقص قطاعة فيختار (تتم) اختلف في معنى الجساسة والعبد هل يكون له حكم
 المسجد قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث (فرع) مسجد بابه على مذهب أبي محمد لا يشترط
 على الناس الدخول زمن المفسر فلهذا ان يتخذ ظلة على بابه من غلة الوقف اذ لم يكن في ذلك ضرر
 لاهل الطريق فيضيقا عن منية الفتى (فرع آخر) انهدم المسجد كله واحتج لبنائه ووجدهم الغلة ما يكتفى
 لبنائه والمحال ان الوقف ذكر المزمة كان قال على مزمة هذا المسجد قال الخفاف لا يبنى لان المزمة مثل
 تطين سطحه وتأجير حيطانه واجذاع تدخل في سقفه وما يشبه هذا فهي غير البناء قال شيخنا والفتوى
 على انه يجوز البناء بتلك الغلة قاله فاختار في فتاواه بعد حكاية كلام الخفاف (قوله بان يقول
 الناس صلواته بجماعة ابدا) مقتضاه ان الاذن بالصلوة مطلقا لا يكتفى واليه مال السالكين الخفاف
 وليس كذلك فلما وقع المتن على المصلحة لكان أولى راجع النهر (قوله فاذا صلى فيه واحد) من الناس
 صحت فخرج به الجمن ومطلق الواحد ينظم الخبر والابن واختلف في صلاة الواقف وحده ولا يصح اياه لا يفتي
 اذ لا يكون قابضا من نفسه وما يرى عليه المصنف من الاكتفاء بواحد هو ظاهر الرواية من الامام ومحمد
 واذا عرفت ان الصلاة فيه اقيمت مقام التسليم علمت انه لا تسليم الى التولي يكون مسجدا دونها وهذا هو
 الاصح كما في الشارح وغيره وكذا لو سلمه الى القاضي أو نائبه كما في الاسعاف وقيل لا واختاره الرعي نهر
 (قوله زال ملكه) لوقال يهمل فيه واحد عطف على يغزوه وحذف قوله زال ملكه لكان أولى كما في
 النهر ووجه الاولوية الاستغناء عنه بقوله قبله لم يزل ملكه عنه حتى يغزوه (قوله تشترط الصلاة
 بجماعة) وهو الصحيح المطلق في الجماعة فمهم الوام واحد من الناس جنباً أو ابناً أم الانسى قال في الاشياء
 والنظر في احكام الجمان ومنها انه اذا قام الجماعة بالجمن ذكره الاسوطي عن صاحب كام المرجان من اصحابنا
 مستدلاً بمحدث اجدع ابن مسعود في قصة الجمن وفيه فقام عليه السلام صلى اذ ركع فخصان منهم
 أى من الجمان فقال لا يا رسول الله انتخب ان تؤمننا في صلواتنا قال فصنعها خلفه وصلى وتغير ذلك ما ذكره

* (فصل) ما كانت احكام هذا
 الفصل مخالفة لاحكام ما سبق عليه
 في الشروط من اشتراط التسليم الى
 التولي ضد مسجد واشترط المحكم
 للتفريق من ملكه عندى خيفة
 ذكرها فعل على حدة فقال (من بنى
 مسجد لله تعالى لم يزل ملكه عنه
 حتى يغزوه) أى يميزه (عن ملكه
 بطريقه) بان يجعل له طريقا عاما
 الى المسجد (أو حتى) (أو) (أو) (أو) (أو)
 (فه) بان يقول الناس صلواته
 بجماعة اذ صلى أو نحو فصولا يزل
 يوما أو شهرا أو قاطنا (فاذا صلى فيه
 ملكه كذا في الواحات) وقال أبو يوسف
 واحد زال ملكه (قوله جلته مسجداً وفي
 يزل ملكه) على خيفة ومحمد تشترط
 رواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح كذا في
 الصلاة بجماعة وهو الصحيح كذا في
 الصلاة بجماعة مع ذلك ان يكون
 الصلاة باذان واقامة

كان تكون الارض منصوبة شيئا عن الفتاوى الخاتمة (قوله حتى يحكم بهاكم) أو بضعة الى ما بعد الموت فيلزم بعده وله الرجوع قبله نهر (قوله اذا استقي الناس الخ) والواحد يكفي وقولهم الى التولي مع التسليم قال في الاسعاف هذا في الخان والسقاية الذي ينزل فيه وشرب كل يوم الماء الخان الذي ينزل فيه الحجاج أو الغزاة كل سنة والسقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها فلا بد فيها من التسليم الى التولي لا تحتاجهما الى من يقوم بمصالحهما نهر (قوله وان جعل شئ من الطريق مصدا) ظاهر كلام المصنف ان المتخذ من الطريق اذا جعل مسجدا بناه حكم المسجد وهو خلاف ما صرح به في جامع الفصولين كما في الشريعة والنبالة ونصها المسجد الذي يتخذ من الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق الختم اعلم ان كلام المصنف صريح في ان المتخذ من الطريق بعضها لا كلها يقتضيه عدم جواز اتخاذ كل الطريق من مسجد الا بطلان حق العامة ولهذا استشكل الشريعة في قوله في الدرر وجاز جعل الطريق مسجدا وتوليه بان يراد بعض الطريق لا كله وأقول من تأمل عبارة الدرر وجدها غريبة فانه لتأويل ونصها جاز جعل شئ من الطريق من مسجد وركبه وجاز اتخاذ الطريق من مسجد لا عكسه الخ وأما شيئا بأنه يجوز ان يكون المقصد طريقا واحتاجت العامة للمسجد فانه يجوز جعل جميع واحد منهما مسجدا وليس فيه بطلان حقه بالكلية ثم قال رأيت ما افقته للشيوخ عبدالحى انتهى لفظه (تتمه) ضاق المسجد على الناس وبجبهه أرض رجل تؤخذ القبة كراهه لما ضاق المسجد بحرام أخذ الصهاية أرضين بكمه وزاد في المسجد باني وهذا من الكراهة الجائز فلا يقال كيف صدر الا كراه من الصهاية ولو كانت أرض وقفا على المسجد فأرادوا الدخال شئ منها في المسجد جاز أمر القاضى ولو أراد القيم ان يبنى حوائط في حرم المسجد وفناه لم يجز ولو أن السلطان لغرم ان يحملوا أرضا من أراضي البلدة حوائط موقوفة على المسجد ان خفت صلته لاقتضأ السلطان لانه تاتي على ملكه كما وان خفت غنوه ينفذ ان تصير ملكا للفقير شيئا عن الخاتمة (فسرع) لاجل لاحد هدم المسجد ليلينه أحكم منه الا ان يخاف الهدم شيئا عن عمدة الفتى والمستحق وظاهر ما في الدرر البرازية ان الباني اذا كان من اهل الهلة أو ذلك وان لم يخف هدمه فعمل ما في العمدة على ما اذا لم يكن الباني من اهل الهلة (فسرع آخر) خرب ما حول المسجد واستغنى عنه بقي مسجد اعداني يوسف وعند محمد بعودي ملك الباني أو ورثته بعد موته لانه عنه نجهة وقدما تقطعت كالسكنن وعلى هذا حصر المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها يرجع الى مالكه عند محمد وعند أبي يوسف يبق الى مسجد آخر باني وينبغي ان يراد المسجد الآخر اقرب المساجد اليه فيوافق ما في التنوير واعلم ان المفتي به قول أبي يوسف واما تغيير الوقف اذا كان التغيير يزيد في ريع قلنا طرفه لانه كراه ابن الشخصية عن أهل المذهب بخلاف ما اذا أراد التولي شرعا منعه من مال الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول حيث لا يجوز بالاتفاق ولو فعله الناظر يعنى شيئا عن معنى الحكم واعلم انه يتفرع على ما هو المفتي به من بقاء المسجدية الى يوم القيامة وعدم هدمه الى ملك الوقف بخلاف ما ذكره في حاشية الاشياء للمسجد المجوى مع بعض الفضلاء وهو المحذور ان المسجد اذا خرب ولم يكن إقامة الشعائر به يسقط أبواب الشعار والوعايت معلومهم المقر لم اذا تعطل من جهتهم على قول أبي يوسف الخ وقوله اذا تعطل من جهتهم يبقيدان المدرس اذا حضر للدرس فلم يجد طلبة اسحق العلوم أيضا وهو صرح به قلت واخصوصه للدرس بل ينبغي ان يكون الامام كذلك اذا لم يجد من يأتيه به وانظر هل يشترط لاستحقاقه العلوم للعين للإمامة صلاته ولومغردا ولا وانظر الاول (قوله) بأن جعل بعض المسجد طريقا فيجوز لكل احد ان يعرفه حتى الكافر لا المحب والمحاض والنفساء وليس لهما ان يدخلوا فيه الدواب شر بلا ليعن الزبلي (قوله اذا لم يضر) وما قدمنا عن الصهاية فيغدا شرا طرقت المسجد أيضا انتهى (قوله حق الله خالصا) وهو العبادات والعقوبات والكفارات ونهر العبادات الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والعقوبات من زكاة النفس ومن زكاة المال

حتى يحكم بهاكم) عند أبي خنيفة
وعند أبي يوسف نزول ملكه بالقول
وهذا عند أبي استقي الناس من السقاية
وسكنوا الخان والرباط وقنوقا القبة
زال ملكه (وان جعل شئ من الطريق
مسجدا صح حكمه) بأن جعل
بعض المسجد طريقا هذا اذا لم يضر
بالطريق كذا في الذخيرة واعلم ان
الشرعيات أربعة حق الله تعالى
خالصا وحق العباد خالصا

كقطع السرقة ومزجته هتك السر كما جلدوا الرجم ومزجته تلف العرم من كذا القذف ومزجته خلع البضعة كالقتل على الردة والكفارات كفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة العین وكفارات جنات الحج كذا يعتد شيئاً (قوله وما اجتماعه وحق الله غالب) كذا القذف وحذا السرقة وغيرهما من المحذور خاص حق الله تعالى وبیان وجه صحته كون حق الله تعالى غالباً على هذا القذف في الزاني في باب حد القذف عند قول المصنف وبطلان دعوى المحذوف لا بالرجوع إلى فرائضه (قوله وما اجتماعه وحق الله غالب) كالقصاص والعزير على انتهاك حومة المسلم بشتمه وفي التلويح ولم يوجد تسمي آخر اجتماعه على التساوي في اعتبار الشرع شيئاً عن البليسي (قوله فلما فرغ من الثلاث) فيه أنه لم يفرغ إلا من اثنين حق الله تعالى خالصاً وما اجتماعه وحق الله غالب وإماماً اجتماعه وحق الله غالب فلم يذكره فيما سبق وإنما يأتي بعد جوي وتعبه شيئاً بأن قوله لم يذكره فيما سبق غير مسلم لأن ما اجتماعه وحق الله غالب لم يقصر في القصاص بل منه التعزير على انتهاك حومة المسلم بشتمه كما في الفواكه وقد ذكره فيما سبق فكان قوله فلما فرغ من الثلاث مصححاً لذكره من غير مدح أو مذمأ والمكلف بالفرد لا في طريقه الأولى فبذلك كان مفروغاً منه معنى وإن تأوخذوا وتصرحوا تأمل انتهى (قوله شرع في حق العبد) يعني خالصاً وفيه أنه قد قدم الكلام على الشركة وهي حق العبد خالصاً جوي وكذا النكاح والوقف والقبض والقطعة وصاب بأن المراد بقوله شرع في المعاملات أي المهم منها الذي لا يمكن استثناء أحد عنه الخ ماذا ذكره شيئاً وأنه أعلم

وما اجتماعه وحق الله غالب وما اجتماعه وحق الله غالب فلما فرغ من الثلاث شرع في حق العبد فقال

(كتاب البيع) *
جمع بمعنى مبيع كضمير الأمر
والبيعت أصناف وأجناس متفاوتة
أوجع المصدر

(كتاب البيع)

البيع من الاضداد يقال باع كذا إذا أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه وفي الخبر قال عليه السلام لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أي لا يشتري على شراء أخيه لأن المنهي منه هو الشراء لا البيع بدليل رواية البخاري لا يتناع بحرقه وقوله عليه السلام لا يخطب الرجل يجوز أن يكون بالرفع على أنه نفى بمعنى النهي من خطب يخطب خطبة بكسر العين في المضارع إذا طلب امرأته تخرج ويوقع البيع فأباعد على إخراج المبيع عن الملك وتعدى إلى المفعولين وقد تدخل من على المفعول الأول كعت من زيد العار ورعما دخلت الألام مكان من والبيع مصدر باعه وبعته نفعه بعهو بعهو والقياس ما ظهر من القاموس لأن أصله ميعا نقلت حركة العين إلى الفاء وقلت العين الفاء فخر كافي الأصل وانه ما قبلها الآن ضمناً (قوله بمعنى مبيع) فعلى هذا لا يكون البيع باقياً على معناه المصدرى حيث أراد منه اسم المفعول بخلاف ما ساقى من قوله أوجع المصدر لاختلاف أنواعه وأعلم أن المحذوف من مبيع الواو عند سيبويه زيادتها نهر فاصله مبيع ونقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح فالتفت الياء التي هي العين ساكنة مع الواو الزائدة فحذفت ثم قلبت الضمة كسرة شيئاً وقال الأخفش المحذوف من مبيع العين قال المازري كلاهما حسن وقول الأخفش أقبح نهر ووجه كون المحذوف هو العين أن يكونها عارض بمد نقل بخلاف الواو شيئاً ثم علم أن البيع يجري فيه العطل الأربع العلة الضرورية وهي الإيجاب والقبول والعلة المادية وهي المبادلة والعلة الغالبة وهي البائع والمشتري والعلة الغائية وهي الملك (قوله والمبيعات أصناف مختلفة الخ) كالزق جنس وقته أصناف وكالدواب جنس وقته أصناف شيئاً (قوله أو جمع المصدر لاختلاف أنواعه) حاصله أن جمع البيع موجه بتوجهين فعلى الأول يكون افرادها ذاتاً مختلفة وعلى الثاني وهو كون البيع جمع بيع باقياً على مصدره تكون الحقيقة واحدة لا تعدد فيها وجمعت نظر إلى الأنواع ولا يجوز في هذا بل في الأول والعلاقة التعلق أي تسمية المتعلق باسم المتعلق كقوله تعالى هذا خلق الله والمراد التعلق المحاصل بين المصدر واسم المفعول إذا لا بد

لحدث من محل وفادل شخص سابق ان يقال اذا اريد الانواع هل يجمع قياساً أو يقتصر على الجماع قال
 السبوطي لا خلاف في ان جوع الصكره لا يجمع قياساً ولا اسماً المصادق ولا اسماً الاجناس اذ لم
 تختلف انواعها فان اختلفت فسيؤيده لا يقيس جمعها على ما حاشته وعليه الجمهور ومذهب المبرور والمانى
 وغيرهما قياس ذلك قال ابو حيان والصحیح مذهب سيدي به لقله ما- كي منه شخصان الغني رحمه الله
 تعالى (قوله لا اختلاف انواعه) فانه يكون باعتبار نفسه نافذاً وموقوفاً فاسداً وباطلاً باعتبار
 المبيع مقايضةً ومساوفاً وباعاً مطلقاً وباعتبار الثمن مراعاةً وتوليةً ووضعاً ومساومةً (قوله
 ولما فرغ من العبادات شرع في المعاملات) ذكره تومثلة لقوله وقدم البيع لانه أكثر وقوعاً فحفظ
 ما عساه يقال ان فيه تكراراً (قوله بمادلة المال بالمال) أى غلبك المال بالمال فخرج الاجارة
 والنكاح لان الاجارة مبادلة المال بالمنافع والنكاح بمادلة المال بالضع والمال ما عدا اليه الطبع
 ويمكن ادخاره دون الحاجة واسباب الملك ثلاثة مثبت للملك وهو الاستلاء على مباح وناقلاً للملك وهو
 البيع ونحوه وخلافه وهو الميراث والوصية (قوله بالتراضي) هذا القيد يدرنجا كما قال فخر الاسلام
 والذي يظهر ان التراضي لا يمتنع لغةً أضافاً لانه لا يفهم من باع زيد عبده الا انه استبدل به بالتراضي
 وان الاخذ غصباً لا يقول فيه أهل اللغة ان بيع نهر عن الفتح وهذا الحد كافي الغاية خذ كل واحد
 من البيع والشراء فكل مصدق عليه هذا المحدث من كل وجه وشراء من كل وجه والتقييد بالتراضي
 خرج بيع المكره وكان الاولى حذفه لشمول التعريف للعقود بأسائر انواعه ومنه ما لو باع درهم بمثل
 اتحد اوزنا وصفه صرح بفاسده في الذخيرة اذا غاية الامر ان بيع المكره فاسد قياساً بالخصه بالانواع حيث
 قال المصنف بالتراضي مع ان الرضا ليس بمفهومه شرعاً ولا السكن بيع المكره باطلاً بل شرط لثبوت
 حكمه كافي للنهر واعلم ان وجه الفساد في بيع الدرهم بمثله وزنا وصفه انه غير مفيد كافي للدرهم رأيت
 القهستاني ذكر ان ادسهما اذا كان مكرهاً لم يكن بيعاً لغةً كافي اكره الكفاية والكرمانى وعليه يدل
 كلام الراغب خلافاً لفخر الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره من انه معنى شرعي لم يشك لانه يدخل
 فيه بيع باطل كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكره الخ وأراد بالصح ما قابل الباطل فلا
 ينافي ما سبق من ان بيع المكره فاسد لاختياره وركنه الايجاب والقبول كافي للنهر وشرطه في العقائد التميز
 والولاية الكاشفة عن ملك أو وكالة أو وصية أو قرابة فيبيع العضوى غير نافذ والتعدد فالواحد لا يتولى
 الطرفين فيه الا في الأب والقاضى والوصى فانه اذا اشترى أحدهم مال اليتيم من نفسه أو باعه منه صح وكذا
 العبد يشترى نفسه من مولاه وشرط في الوصى النفع الظاهر بان اشترى منه ما يساوى خمسة بعشرة
 أو باع ما يساوى عشرة بخمسة ولا يشترط هذان في الأب وجماع كل منهما كلام لا يشتر وان يكون المبيع
 مالا متقوماً بملوك كافي نفسه مقدور التسليم في الحال وفي ثانی الحال فخرج المحر والمحر والمباح قبيل
 امراره والابق ويتفرع على اشتراط كون المبيع مقدور التسليم عدم جواز بيع الدين من غير من عليه
 واماميه من هو عليه فعصح لعدم الحاجة الى التسليم وان لا يكون في المبيع حق لغیر البائع فلا يفتد
 بيع المروهن والمستاجر وادام يكن للشئى علم بالاجارة يختص بين الفسخ أو ينتظر انقضائهما بالاجارة ومع
 العلم بالاجارة قبل الشراء يارزعه الانتظار وسيه تعلق البقاء المعلوم لله تعالى على وجه جيل وحكمه
 الملك وهو القدرة على التصرف ابتداءً لا مانع فخرج بالابتداء قدرة الوكيل والوصى والمتولى ويقولنا
 الامانة المبيع المتقول قبل القبض حتى لا يجوز للشئى بيعه قبل قبضه مع ثبوت الملك له وكذا الوطاني
 الامة قبل استيراثها متنع (فروغ) ما يستقره الا نسان من البيع اذا حاسبه على انفسائها بعد استهلاكها
 جازاً شخصاً ببيع البراءات التي تكسب في الدوان على العال لا يصح يختلف بيع خطوط الامة لان مال
 الوقف قائم بة وكذلك هذا الشياء ومفاده انه يجوز للشئى بيع خبره قبل قبضه بخلاف المجندى وتوقفه
 في النهر لا يجوز الاعتياض عن الحقوق الجردة تحت الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف

لا اختلاف أنواعه وهذا الكتاب لبيان
 أنواعه لمختلفة ومما فرغ من
 العبادات شرع في المعاملات وقدم
 البيع لانه أكثر وقوعاً (هو مبادلة
 المال بالمال بالتراضي ويلزم) البيع

بلاؤفاق وفيها المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن افتى كثير باعتبارهم وعليه فيفتي بجواز النزول
عن الوظائف بحال وبزوم خلوا المحوا بنت فليس لرب المجانوت اخراجها ولا اجازتها غيره ولو وفاد ومنه
استفاد جواب حادثة مثل عن الفقير هي ان شخصه فارغ ولده عن وظائف وتوفي فاني شخص لا فروغ له
واخبره بان المعلوم عن الوظائف قدر معين وغيره حتى فرغ له عنها ثم تبين ان ما فيها من المعلوم يزيد على
القدر الذي اخبره فانه يكون له الرجوع عليه حيث كان الغبن فاحشاً بناء على ما سبق من جواز النزول
عن الوظائف بحال واستفاد من قوله ولو وقفاً بتواتر الخلو ولو في الملك (تقسمة) بيع ما يابى درهما
بألف درهم يجوز ولا يكره في قول أبي يوسف وقال محمد بكرة بخر عن خزائن الفتاوى افضل الكسب
الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة (قوله ما يحب وقول) أي من ذي ايجاب وقول أو يسبها
من الظن انهما خارجان عن حقيقة البيع فهستاقى والكتابة والزكاة من الغائب كالمخطاب حتى اعتبر
مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة ويصح الرجوع من الكتاب والمرسل قبل الوصول سواء علم الاستمر
أو لم يعلم وفي الخلاصة لا يصح عزل الرسول بدون علمه ففرقوا بين الرجوع والعزل وبشروط موافقة
الايجاب للقبول فان قبل المشتري غير ما أوجبه البائع أو بعض ما أوجبه أو بغير ما أوجبه أو بعبء
لم يتفق له فرق الصفقة التي الشفعة ثم كان باع عبداً وعقاراً فقسم الثمن على العقار والعبد وكذا
يشترط لصفحة الايجاب ان لا يقرن بما يبطله فلو وجبه الثمن قبل القبول بطل وقبل لا يكون ابراً وبشروط
صفحة القبول حياً فالواجب فلو مات قبله بطل وان يكون قبل رجوع الموجب فلو قال بعثك هذا بألف
ثم قال لا خير بعثك نصفه بخمسة مائة قال أبو يوسف يصح قبول الثاني ولا يصح قبول الاول بعد رجوع
البائع عن النصف ولو خرج الرجوع والقبول معا كان الرجوع أولى وان يكون قبل تغيير المبيع
فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب أو ولدت أو قطعت العنق ثم صار خلاماً يصح قبول المشتري والظاهر
ان التقيد بأخذ الارش اتفاق وان يكون قبل رد المخطاب لايجاب فلو قال بعثك بألف فقال لا قبل
بل بخمسة مائة ثم قال أخذت بألف قال أبو يوسف ان دفعه اليه فهو رضاء ولا فلا تشرط أن
يشتمل القبول على المخطاب بعد ما صدر الايجاب بالمخطاب فلو قال بعد قوله بعثك اشتريت ولم يقل منك
صح ولو قال بعثك بألف فقال اشتريته بألف الى سنة أو بشرط التجار لم يتم الا اذا رضى في المجلس بخر من
الجني (قوله ان كان بلفظ الماضي) مقتضاه انه لا يتعديا محال وليس كذلك في الترتيب لالة
عن قاضيان يتعديا فحين يثبتان عن التملك والتملك على صفة الماضي أو المحال الخ فذكر في النهر
مانعه ولم يقيد الايجاب والقبول بالماضي لانه يتعديا مضارع لكن بالنية في الاعم قال في البصر وانما
احتج السامع كونه حقيقة للعالم عندنا على الاصح اقلية استمهاله في الاستقبال حقيقة وأجازا كذا
في البدائع وهذا فيما يحتمل المحال والاستقبال اماما تخمس الحال كما يبعث الآتيان فلا يحتاج الى النية
واماماً تخمس للاستقبال كما المقرر بالبين أوسوف أو الامر فلا يتعديا الا اذا دل الامر على المعنى
المذكور كنهه بكذا فقال أخذته فانه كالماضي الا ان استدعى الماضي سبق البيع بالوضع
وهذا بطريق الاقتضاء وفي الفتح البيع والاقالة لا يكتفي فيها بالامر عن الايجاب اما المخلع والملك
والهبة والكتابة والابراء والسائمة ما لو قال لعمده اشتريتك مني بألف فقال فقلت فبيعك الامر فيها
ايحياها انتهى وصور المخلع في الصيرفية بما اذا قالت اخلعتي هل كذا فقال قد فعلت اما اذا قالت
اخلعتي فقال قد فعلت على كذا يقع ما لم يقبل ووجه الفرق ان الامر في الاول ذكره البدل من
جانبه بخلاف الثاني اذا البدل لم يذكرا الامن جانبه فلها ان توقف على القبول منها (قوله مطلقاً) صفة
مصدر محذوف أي يلزم البيع بايجاب وقبولاً وما مطلقاً أي سواء تفرقا أو لم تفرقا جوى فهو احتراز
عن قول الشافعي لكل مبيع ما خيار المجلس ما لم يتفرقا (قوله وقال الشافعي لكل واحد منهما خيار
المجلس ما لم يتفرقا) لقوله عليه الصلاة والسلام المتبايعات بالخيار ما لم يتفرقا ونسأل العتق من

(بايجاب وقول) ان كان بلفظ الماضي
مطلقاً فلا خيار لولا احدهما الا بايجاب
أو بغيره رؤية وقال الشافعي لكل
واحد منهما خيار بخلاف ما لم يتفرقا

الجاهلين ودخل المبيع في ملك المشتري وانما الخيار لاحدهما يستلزم ابطال حق الآخر فينتج بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والمحدث محمول على خيار القبول فانه اذا اوجب احدهما فليس كل منهما الخيار مادام في المجلس ولم يأخذ في عمل آخر وفي لفظه اشار الى انه فاته ما متبايعان حاله البيع حقيقة وما بعد اوقوله بحاز كسائر اسماء الفاعلين زبلي فاني شرح العيني من قوله كسائر اسماء الافعال خلاف الاصواب فيكون التفرق على هذا باقوال هذا تأويل محمود قال ابو يوسف هو التفرق بالابدان بعد الايجاب قبل القبول لمساهة انان الفرقه موجبة للفساد كما في الصرف قبل القبض وما ذكره يوجب التماس انى ما ذكره الامام الشافعي من تفسيره الخيار بخيار المجلس دون خيار القبول يوجب تفرقهما من غير خيار قسم العقد ولا نظيره فيسكن ما ذكرنا اولى لكونه مطردا زبلي وقوله عليه السلام لا ضرر أى لا يضر الرجل أخاه فينقصه شئ من حقه ولا يضر بكسر اوله أى لا يجازى من ضرره والضرار فعل اثنين فالضرار بـاء المصدر والفعل والضرار المجزاء عليه مناوى على الجماع الصغير (قوله وان كان احدهما ماضيا والاخر مستقبلا لا ينعقد) هذا محتمل زما سبق من تعبد كون الايجاب والقبول بلفظ الماضي وقد علمت ما فيه وان ذلك ليس بشرط بدليل ما سبق عن قاضيتان والحاصل ان سيباق كلام الشارح يقتضى ان المراد بالمستقبل في كلامه ما هو الاصل مع التخصيص بالاستقبال اولى بتخصيص بان احتقل الحال بـاء على ماضى عليه من انه لا بد وان يكون بلفظ الماضي فاني كلام بعضهم حيث حمل المستقبل في كلام الشارح على التخصيص بالاستقبال يعنى يقتضى كلام الشارح على ما هو المرضي عندهم فيه نظر ظاهر لان تصريح الشارح بقوله ان كانا بلفظ الماضي عن جهة هذا الحمل (قوله والايجاب ما يتلفظ به أولا) يرويه ما لوثر جامع افان البيع صحيح كما في الترانخانية نهرومخافه ما في الفهستاقى لو كانا معالما ينعقد وجعل الواو في قوله وقول بمعنى الفاء اه وحسن لا ردئى (قوله لانه اوجب جوابا على صاحبه) أى انتد وليس المراد الوجوب المصطلح عليه نهاية وتوجب أن يرجع لانه ليس في ابطال حق الغير بخلاف ما اذا قضى الاصل الدين للكفيل قبل أن يقضى الكفيل اورد في كذا الى السامعي قبل المحول حيث لا يكون لهما ان يرجع عليه لان حق الكفيل والفقر يتعلق به على تقدير ان يقضى الكفيل الدين وان يتم المحول والنصاب تام فلا يملك ابطاله زبلي ومفاده انه اذا تم المحول والنصاب غير تام يسترد منه وبه صرح الزبلي في كتاب الزكاة ونصه ثم المقدم بقعز كانه اذا تم المحول والنصاب كامل فان لم يكن كاملا فان كانت الزكاة في يد السامعي استرد هالان يده يدا المالك حتى يكمل النصاب بما في يده ويد الفقير اوضح حتى تسقط عنه الزكاة بالهلاك في يده فيسترد هاتمه ان كان بائنا ولا يضمنه ان كان هالك انتهى ومنه يعلم ما في عبارة الدرر حيث قال ولا ينتقص عما اذا دفع الزكاة قبل المحول الى السامعي فان المالك لا يقدر على الاسترداد لتعلق حق الفقير بالمذقوق لان حقيقة المالك زالت من المالك فعل حق الفقير لا تنفصا ما هو أقوى منه انتهى ولهذا تعقبه عزى بان الصواب الموافق لسائر الكتب أن يكتفى بتعلق حق الفقير بالمذقوق فانه كاف في تصصيل المرام وأما زوال حقيقة المالك فدون اثباته شرط القنات انتهى فان قلت اذا كان ملك المالك باقيا في الاشكال ولا يكون مجرد تعلق حق الفقير كافيا في الجواب ولهذا ذكر الشيخ عبدالحى مناصه ان لم يثبت زوال ملك المالك لا يكون حق الفقير مقوما لحقيقة ملك المالك انتهى قلت ايجاب شيخنا بما منه يعلم عدم ورود قوله ولا ينتقص الخ من أصله وبه يستغنى عن التكلف في الجواب حيث قال المال في دفع الزكاة الى السامعي زائل عن يده المالك حقيقة وبما اذا اوجب البائع ولم يقبل المشتري المال باق في يد المالك مع قيام الملك فيه ما هو الفرق انتهى (نقطة) قال في الصحاح شرط القناتان تقدم على اعلانه ثم يتقدمك عليه الى اسفله وفي المثل ودونه شرط القنات انتهى (قوله وشما) لان جواز العقد باعتبار الرضا لا بصورة اللفظ وقد وجد حتى لو صرح معه بعدم الرضا لم ينعقد كما في القنية ولا بد وان لا يكون بعد عقد فاسد وباطل فان كان لم ينعقد به قبل التاركة لانه بناء على السابق خلاصة وغيرها

وان كان احدهما ماضيا والاخر مستقبلا لا ينعقد والايجاب ما يتلفظ به أولا وان كان من جانب البائع او المشتري وانما على صاحبه (و) يلزم البيع (شما) أى تساو مطلقا

ومن صور التعاطي ما لو جاء المودع بأمة غير المودعة قائلا هذه امتك والمودع يعلم انها غير له او حلف
فاخذها حل الوطء للمودع واللامه وكذلو رذعها عليه بخيار عيب والناثع متيقن انها غير له فاخذها ورضى
فويبيع بالتعاطي (تنبيه) تنفذ الاقالة بالتعاطي ولومن أحد المجامعين عن الصبي برزايه وكذلك الحارة
كأنى العبادية وكذا العرف كما يدل عليه كلام الفخ حيث قال عليه دراهم فقال لرب الدين أعطني
مالا ندان زنا فساومه بالدين ان لم يبيع ثم فارقه بخافها فدفعها اليه بر الذي كان ساوم عليه ثم فارقه
ولم يستأنف به ما جاز انتهى ويدل عليه ما في التتارخانية اشترى عبدا بألف درهم على ان المشتري بالخيار
وأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول أبي حنيفة العرف جائز ثم رقن واستفد منه ان اشترط
التفاضل في العرف فقد بما دام يمكن أحد الدليلين ديناً وجب لأحدهما على الآخر قبل العرف (قوله)
سواء كان خديسا أو زنبيا) وهو الصحيح خلافاً للكرخي والنفيس نصاب السرقة والخديس مادونه فهو زك
الكمال ان المراد بالخديس الاشياء المحترقة كالبلبل والريغف (قوله سواء كان الاعطاء من جانب واحد)
ليس المراد ما يشمل قبض الثمن وحده بل المراد بخصوص المبيع بدليل قوله كقول المصنف كذا في خمسة
أقترنا في حق فواقي ما في النهر عن الكرمانى حيث قال واكتفى الكرمانى بتسليم المبيع مع بيان الثمن اذا دفع
الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز اذا كان يبيع مقايضة والصحيح ان قبض أحدهما كاف لنص محمد
على انه ثبت قبض أحد الدليلين وهذا ينظم ثمن والمبيع وقوله أى محمدى في الجماع ان تسليم المبيع
يكفى لا يثنى الا تخبره ويحضر عن الفسخ وفي كون كلام محمد يفيد الا كفاية قبض أحد الدليلين اما المبيع
أو الثمن بطريق النص نظر بدليل قول الزبلى والعيني وأشار محمد إلى انه يكفي تسليم المبيع وقيد
ما استفد من كلام الزبلى والعيني من عدم الا كفاية قبض الثمن وحده على ما أشار اليه محمد ما سبق
عن الكرمانى ثم أتيت التهتانى بعد ان صحح الا كفاية قبض أحد الدليلين ذكر ما نصه قيل هذا اذا قبض
المبيع وأما اذا قبض الثمن فلا يكفي كأنى العبادى لكن في الزا هدى أى يكفي اذا كان على وجه الشراء
انتهى (قوله كذا في خمسة أقترنا الخ) جعل هذا من بيع التعاطي فيه نظراً لان التعاطي ليس فيه إيجاب
شيء وكذا لوفاء بعت منك هذا بدرهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً لا يكون من بيع التعاطي لانه
لا قول فيه أصلاً كأنى البحر وكان قبضه قولاً لان القول أهم من الفعل والقول قال حنيفة وقد جعل
عزى زاده هذه الصورة من بيع التعاطي تبع فيه غاية البيان وهو سهو وله لم يطلع على عبارة ابن
الهام انتهى (قوله فكأن فذهب بها الخ) هذا كالتصريح مع الشارع بأن المراد من قوله قبله سواء كان
الاعطاء من جانب واحد خصوص المبيع كما قدمناه ولا يصح ان يراد بالاعطاء من جانب واحد ما يشمل
قبض الثمن وحده كما توهم ذلك بعضهم فقد كان قوله من جانب واحد هو الصحيح لنص محمد على انه ثبت
قبض أحد الدليلين وهو ينظم ثمن والمبيع لان ذلك وان كان هو الصحيح لكن بآباءه ساق كلامه
فتدبر (قوله وعند البعض لا بد من اعطاء المجامعين) افترى المحلواى به وفي البرازية وهو المختار وفي العبادية
قال صاحب المحيط وهو المختار عندي نهر (قوله وأى قام الخ) بيان لاشتراط اتحاد المجلس بأن لا يشتغل
أحدهما بخبر ما عقد له المجلس وان لم يدل على الاعراض ولهذا قال في القنية لوقام لمصلحة لا مضرراً
لم يصح القبول وبه عرف ان قصر اختلاف المجلس على ما يدل على الاعراض فيه قصور وبالدال على
الاعراض كاكل الا ان يكون لقمة وشرب الا ان يكون الا نافي يده ونوم الا ان يكونوا جالسين وصلاة
الانعام فريضة أو شئ غلا وكلام ولو لمحاجة وشئ ولو عطوة وقام وان لم يذهب خلافاً لما ذكره شيخ
الاسلام بخلاف القعود والسقنة كالتب فلا يتقطع المجلس بمجرد اتيانها الا على كان ياقها فهو قوله
وان لم يذهب يشير الى انه لو لم يذكر المصنف قوله عن المجلس لكان أولى ولهذا لم يذكره في الاصلاح
والايضاح معلاً ان الإيجاب يبطل بمجرد القيام له لانه على الاعراض عزى زاده (قوله بطل الإيجاب)
لان القيام دليل الاعراض بخلاف الخلع والعق على مال حيث لا يبطل بقيام الزوج والمولى لانه عين

سواء كان خديساً أو زنبياً سواء
كان الاعطاء من جانب واحد كما
لوقال المصنف كذا في خمسة
دراهم فكأن فذهب بها فهو
يبع وان لم يسط الدراهم ومن المجامعين
وعند البعض لا بد من اعطاء المجامعين
وعند أبي الحسن الكرخي يجوز التعاطي
اذا كان في الخديس (روى) من
التعاقدين اذا قام عن المجلس قبل
القبول بطل الإيجاب

من جهتها والقبول شرط والايمان لا يتطل بالقيام زلعي (قوله فلا يبقى الاخر ولاية القبول بعده)
 أي بعد القيام لان خيار القبول يتبشرط اقتصاد المجلس وعند الشافعي لا يعتد بل هو على الفور قلنا ان
 خيار القبول الثابت للمشتري بايجاب البائع يحتاج الى التروى والتفكر ففعل ساعات المجلس كساعة
 واحدة عيني واعلم ان ما شرطه الشافعي من كون القبول على الفور لايجاب لا ينافي ما سبق من عدم لزومه
 بالايجاب والقبول عنده حتى كان لهما خيار المجلس ما لم يتفرقا بدنا (قوله ولا بد من معرفة قدر) أي قدر
 مبيع وثمن اذا كان كل منهما غير شار إليه كذكر خطبة وخسة دراهم فلو كان قدر المبيع مجهولا جهالة
 فاحشة كالأباعة جميع ما في هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لم يصح بخلاف البصرة كالأباعة جميع
 ما في هذا البيت أو الصندوق فانه يصح فان قلت كيف يصح جميع ما في البيت أو الصندوق اذا
 لم يكن للمشتري علم بما فيه على ما يعلم من سياق كلام النهر مع ان الجهالة فيه من قبيل جهالة المجلس
 قلت هو مجهول على ما اذا باع جميع ما في البيت من الرقيق أو الدواب أو الثياب على ما يعلم من سياق كلام
 البصر من الحاسبة فلماذا كانت الجهالة بعد ذلك بسيرة لتكون من جهالة النوع وقوله في النهر فانه يصح
 ليس المراد منه لزوم البيع بل مجرد الجواز فيثبت للمشتري خيار كشف الحال أو أخذ ما ساقى في مسئلة
 البيع بمجرأنا معين لم يعلم قدره مخرج في البصر بثبوت الخيار فيه فاذا ثبت فيه الخيار مع ان المبيع عرسي
 من المشتري فلا يثبت هنا وهو مستور غير مرقى للمشتري بالطريق الأولى وان كان المبيع لا يحتاج الى
 التسليم مع البيع بدون معرفة قدره كمن أقران في يده متاع فلان غصبا أو دسيسة ثم اشتراه منه يجوز
 وان لم يعرف مقداره ومعرفة حدود الارض تنفي عن معرفة قدرها وجعل البائع غير مانع بخلاف جهل
 المشتري ولو اشترى ككذا وكذا قرية من ماء الغرات قال أبو يوسف ان كانت القرية بعينها جازل كان
 التعامل وكذا الراوية والحجرة والقياس أن لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام وجهالة
 الثمن مانعة كبيعته بقيقته أو رأس ماله أو بما اشتراه فلان فان علم المشتري بالقدر في المجلس فرضيه
 يعود الى الجواز (فسرع) قال لديونه يعني هذا الثوب ببعض العشرة التي لي عليك وهذا الاخر
 بباقي العشرة جامع جهالة الثمن في كل منهما وهذه ترد على المصنف لكن عليه في الفتح بعدم افضاء
 جهالة الثمن الا الى المنازعة بضم البيع الثاني اليه بصريحه ثمانية اشبهى ولم ارمو وجد
 بأحد معايبا وبذني ان يكونا في حكم صفقة واحدة فيرد ههما أو يأخذ هما نهر (قوله ووصف ثمن الخ)
 لان جهالته تقضي الى المنازعة اعلم ان اضافة الوصف الى الثمن تشعر بان معرفة الوصف شرط
 في الثمن فقط دون المبيع بخلاف اشتراط معرفة القدر فانه بالنسبة لكل من المبيع والثمن ولهذا
 فركه مطلقا ولم يصفه لواحد منهما وما ذكره في البصر من ان معرفة الوصف شرط في المبيع ايضا حجت
 لم يكن مشارا اليه ردة في النهر واعلم ان الدراهم والدينار ثمنان ابداسا وقلت بغيرها ويجوزها وأما
 الايمان القيمة فيبعية أبدأ وأما الاعيان الخلية فان قولت بالقدر فمى مبيعات أو بأمثالا فان كان
 موصوفا في الذمة ثمن وما كان معينا فبيع فان كان كل منهما معينا فاجمعه الباء أو على فهو ثمن كحما
 في الفتح ومن حكم النقود انها لاتعين بالتعيين في عقود المعاوضات بل في المغصوب والامانات والوكالات
 وكذا في كل عقد ليس معاوضة ولا تعين في المهر قبل الطلاق وبعده قبل الدخول وفي تعيينا في العقود
 الفاسدة واثبات ولو كسدت في يد الدال فلا مطالبة على المشتري حيث لمع باذن المالك بمجرأنا قلت
 محض الفقه ما في الدر حيث قال شري بقطع راجحة فكسدت يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذ لا
 يمكن الحكم بمثلها المنع السلطان ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها بما يقبل غشها فيجدها ورديتها
 سواء اه قلت لا تخالف لان ما في الدر يحمل على ما اذا كسدت قبل ان يقضها البائع أو الدال فتدبر
 (قولها اذا كان الثمن غير مشار اليه) فيه قصور وكان الأولى ابقاء الثمن على اطلاع متناو لا لبيع
 (قوله لا بد من معرفة قدره) فيبيع الشيء برقمه من قبيل الفاسد كما في الثمن لولاية خلافا لما في الدر حيث

فلا يبقى الاخر ولاية القبول بعده
 ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن غير
 مشار أي اذا كان الثمن غير مشار
 اليه لا بد من معرفة قدر ووصفه

(الامتنان) أي إذا كان الثمن مشارا
إلى الحاجة إلى معرفة قدره ووصفه
في جواز البيع (ومع) البيع (بشئ)
حال (و) قبول (باجل معلوم

حله من الموقوف والرقم يكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فإذا لم يعلم
المشتري بغير أن علم في مجلس البيع نفذ وان تفرقا قبل العلم بطل دور من باب البيع الفاسد
وتعقبه في التبريلية من وجهين الأول أن قوله نفذ نظريه بأن النافذ لهم وهذا فيه المخيار بعد
العلم بقدر الثمن في المجلس الثاني أن قوله بطل غير مسلم لأنه فاسد بفقد الملك القرض وعليه ففته
بخطاف الباطل وأجاب شصناع الأول بأنه ليس كل نافذ زما فمقد شاع أخذهم النافذة بالوقوف
أنهى ولهذا ذكر الشارح أول باب خيار الزوية أن خيار العيب يمنع لزوم الحكم مع أن بيع العيب نافذ قوله
لامتنان بارفع كما اقتضاه مزج العيب في شرحه حيث قال لا يحتاج إلى معرفة القدر في البيع والثمن
ووصفه في الذي هو مشار إليه وضبطه بالرفع الشمس الغزى بالقلم والارازى ضبطه بالقلم بالجر (فرع)
قال بعت منك هذا الحمار كذا وأشار إلى عبدماز القعد على العبد ولا عبرة بالتعمية لأن العقد تعلق
بالمشار إليه حموي عن المحط (قوله أي إذا كان الثمن مشارا إليه) فيه قصور والاولى أن يقال كفاي
الزباني أي لا يحتاج إلى معرفة القدر والوصف في المشار إليه من الثمن أو المبيع لأن الإشارة بالغ أسباب
التعريف وجهه لا قدره ووصفه بعد ذلك لا تقتضي إلى المنازعة فلا تنجم الجواز بخلاف الروي إذا بيع
بجنسه حيث لا يجوز أن لا احتمال الزباني بخلاف رأس مال السلم كذا ذكر الزباني رأس مال السلم
مطلقا لكن قيده في النهر والدر بما إذا كان سكيلا أو موزنا فكل ما الزباني حاله من تعقيد رأس مال
السلم المبكيل والموزون خلافا من عز إليه ذلك فلو أشار إلى دراهم مستورة فلا كشف عنها ظاهر انما زباني
أو خلاف نقد البلد اسحق المجاهد من نقد البدرجر ولو وجدها ستوقه أو رصاصا فسد البيع وعليه القيمة
إن كان اتلفها نهر (تمة) اقترأ المؤخر قبض الاجرة ثم ادعى انما زباني أو نهر بجهة لا يقبل قوله ولا يثبت ولو
قال قبضت من المتساجر كسدا من الدراهم ولم يقبل الاجرة ثم قال هذه الدراهم بنهر بجهة لا تقبل قوله
والمحاصل انه متى أقرب قبض الحق ثم ادعى انه زباني لا يصدق لتناقضه لأن اقراره بقبض الحق اقرار
بقبض الجهاد وكذا البائع إذا ادعى أن ما قبضه من المشتري وجد مردودا بين الناس وأرددة على
المشتري فان سبق منه الإقرار بقبض الثمن لم يقبل قوله ولا يلزم المشتري أن يدفع إليه غير ذلك لو اختار
البائع تخلف المشتري بجلفه القاضي على العلم فاذا نكل ردت عليه لأنه اقترأ بجهة لا يقبل قوله ولا يثبت ولو
يقرب قبض الثمن بل أقرب قبض دراهم مثلا ولم يقل هي الثمن ولا الحق كان القول للبائع مع عبته هذا إذا
أنكر المشتري انها من دراهمه وكذا الدين يابني أن يكون الجواب فيها كالجواب في الاجرة والثمن هذا
كله إن كان الذي يريد رد من الزباني أو النهر بجهة وأما الستوق فلا يقبل قوله مطلقا سواء أقرب قبض
الحق أم لم يقرب بأن أقصر على قوله قبضت كذا من الدراهم مثلا لأن الستوق ليست من جنس الدراهم
شصناع أنفع الوسائل واعلم أن الزباني كالمجاهد في مسائل ستة تعلم براجعة الجبر (تمة) مثل شصناع
عما إذا ادعى البائع عدم البيع في نفس الامر بل بحسب الظاهر وأنه اتفق مع المشتري على ذلك أي على
أنه يبيع منه دارة لأم يخافه ارتكبه في الظاهر وليس ذلك ببيع في الحقيقة وأنكر المشتري ذلك فأجاب
بأنه إذا ثبت بالينة ما ذكر منع المشتري وأن لم يكن له يثبتة استغله قال وهذا البيع باطل وبعبره ببيع
التعمية كفاي الخيانة وغيرها انتهى (قوله وباجل معلوم) معناه إذا بيع بخلاف جنسه ولم يجمعهما فقدر
لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الزنا من غير فصل وحنه عليه السلام أنه اشترى من يهودي إلى أجل
ورهن درعه زباني والمحدث رواه البخاري ومسلم من عائشة وليس فيه ذكر المشتري يعني المبيع فأدوج
صاحب الهداية طعاما كذا ذكره نوح أفندي والذي في الدرر المشتري كان ثوبا قديما معلوما لأنه إلى
مجهول فاسد وليس منه مال الواهه مؤجلا لا نصرا فيه إلى شهر ولواختلف في أصله فالقول لنافته أو في قدره
فقدعي الأقل والينة يثبتة المشتري في الوجهين ولو في مضيه فالقول للمشتري والينة يثبتة أيضا نهر
المجددي ويطلب الاجل يموت المشتري لا البائع ولا يطل بقول المشتري لأحاجة إلى الاجل أو برثت منه

ولو قال تركه أو باطلته وجعلت المال حالا بطل له ألف من ثمن مبيع فقال أعطه كل شهر مائة درهم
 لا يكون تأجيلا عليه ألف جعله الطالب فحسبوا أن اخل بنهم حل الباقي فالأمر على ما شرطوا ثم رغبوه
 وقوله أن اخل الخ أي على شرط أنه أن اخل بنهم حل الباقي وأبدا لتأجيل من وقت التسليم ولو فيه
 خيار فنسقط الخيار عند مناسبة ولو حبس البائع السلعة سنة لأجل فللمشتري أجل سنة ثانية عند
 الأمام خلافا لها وحل الاختلاف ما إذا قال إلى سنة أما لو قال اله رجب وحسبه اله فليس له من أجل
 غيره لأنه لم يعل على رجب فنصرف إلى أول رجب يأتي عقب العقد بتأقي وررع التبريلانية بن يقال
 مقتضى التعبير بحبس البائع السلعة أنه امتنع من تسليم المبيع للمشتري حتى مضت سنة التأجيل فيستفاد
 منه أن المشتري لو لم يطلب المبيع من البائع حتى مضت السنة لم يكن له سنة أخرى لعدم وجود الامتناع
 من البائع فكان التقصير من المشتري إلى هذا الشار في الدرر ولكن في البحر عن شارح الجمع المراد منه
 سنة التأجيل عدم قبض المشتري المبيع مجازا لا حكون منه سبيله انتهى فلي هذا إذا مضت سنة
 التأجيل قبل القبض يكون له سنة أخرى سواء وجد الطالب من المشتري ما تمتع البائع أم لا فتدبر (تتمه)
 باع بحال تأجيله إجماعا معلوما ويجهول كالتبرير وحصدا وصار مؤجلا ررع المنية فعلى هذا فقول المبيع إلى
 أجل مجهول فاسد مقديما إذا وقع الأجل شرطا في صلب العقد ولكن عدم الفساد النسبة لمذهب
 الصاحبين ظاهر وأما الأمام فلا فرق في الفساد عنده بين أن يقع في صلب العقد أو بعده وهذا يقتل في البحر
 من المخافة مانصه لوباعه ثم أحل الثمن إلى الحصاد فقد عند الأمام خلافا لما انتهى بن يقال عدم
 فساد العقد عنده ما حيث لم يكن اشتراط الأجل المجهول في صلب العقد لا يستزم جهة اشتراطه بل
 عدم صحته مما لا خلاف فيه ولهذا قال في البحر ومن الأجل المجهول ما إذا اشترط أن يعطيه الثمن كل
 أسبوع البعض فإن لم يكن شرطا في البيع وانما ذكره بعده لم يفسد وكان له أن يأخذ الكل جملة انتهى
 فقوله وكان له أن يأخذ الكل جملة ظاهر في عدم جهة اشتراط الأجل المجهول عندهم وانما الخلاف في
 فساد العقد فقط حيث لم يشترط في صلب العقد في الدرر عن المنية من أنه يصير مؤجلا سواء كان الأجل
 معلوما ويجهول وفيه نظر ظاهر (قوله ومطلقه) أي مطلق الثمن أراد أن يكون مطلقا عن نقد البلد وعن
 قيد وصف الثمن بعد أن سعى قدره بان قال عشرة دراهم مثلا فإذا كان كذلك فنصرف إلى التعامل به في
 بلد لأن المعلوم بالعرف كالمعلوم بالنص زيل في إباحة إلا أن عشرة قروش فنصرف إلى ثلاثمائة نصف
 فضة إذا التعامل به عند إطلاق القرش ثلاثون نصف فضة والقرينة على هذه الإرادة قوله السابق ولا بد
 من معرفة قدر (قوله على النقد الفالب) سواء كان هو المتعامل به مع وجود دراهم أخرى لا يتعامل
 بها أو يتعامل بها إلا أن غيرها أكثر تعاملنا (قوله كان على غالب نقد البلد) أي الذي جرى فيه البيع
 لا للامتناع من نهر ومنه يعلم جواب ما توقف فيه السيد الحموي حيث قال ينظر حكم ما لوباعه بمصر بالربال
 ولم يقض منه بهائم وكل وكذا لا يقض منه بأرض المجاهره تعتبر قيمة الربال بمصر التي وقع بها العقد أم
 قيمته بأرض المجاهره انتهى واعلم أن اعتبار قيمة الربال مجهول على ما إذا عدم الربال أو وقع عليه التراضي
 والألا يصير على أخذ القيمة (قوله فسد البيع) أن لم يبين المشتري في المجلس ويرضى البائع لا يرتفع
 المفسد قبل نقره قديما لبيع لأنه في الوصية إذا اختلفت الدراهم في المالية وتساوت في الزواج تنفذ
 وصاياه بأقل التقدرون وتفاوتت في الزواج وتساوت في المالية أنصرف إلى النقد الغالب بمصر (قوله)
 هذا إذا كان الشكل في الزواج سواء) اعلم أن المسألة رابعة استويا بمالية ورواجا غير دفع كالكلاب
 وانصافها وثلاثها اختلاف مالية ورواجا كالربال والكلب بالشام أنصرف إلى غالب نقد البلد اختلافها
 رواجا فقط أنصرف إلى الأروج كالربال والأثمان منه إلا بغير منطوق الثمن اختلاف مالية واستويا رواجا
 فسد كالربال والكلب بمصر فإذا أبعه بعشر قروش بجارة لا بدقن البيان في المجلس شيئا (قوله)
 ينصرف إلى الأروج) مقديما إذا كانت في المالية سواء ما إذا اختلفت في المالية والار واج ينصرف

ومطلقه على النقد الفالب) أي ومن
 أطلق الثمن في البيع أن ذكر القدر
 دون الصفة كان على غالب نقد البلد
 (وإن اختلفت النقود) في البلد (فسد)
 البيع (إن لم يبين) أحدها هذا إذا
 كان الشكل في الزواج سواء كان
 بعض النقود أو روج ينصرف إلى

الى غالب بقدر الدك سابق واعلم ان الذهب من قبيل المختلف ماله فقط دون الراج فلو وقع البيع بالذهب مطلقا بقدر ان يترضا على بيانه في المجلس فبعد القدر الى الجواز والفسد قبل تقرر وهذا مما يختلف باختلاف الزمن والمرجع فيه لا يعرف حتى لو تعورف انصرف الذهب عند ذكره مطلقا لنوع معين كان ذلك بمنزلة التخصيص عليه اذا الم عرف عرفا كالشرط شرطا (قوله وبيع الطعام) هو المحطة ودقيقتها فمقطف المحبوب من عطف العام على الخاص نهر وفي البحر القوي على ان الطعام لا ينجس المحطة والدقيق الخ (قوله كيلو) تميز غير محمول على حدة الا لانا ما وفي البحر من البرازية بيع المحطة بالدراهم وزنا يجوز ويجوز بيع كل ما لا يتفاوت كالبر لاشارة ولا اضافة لو كان في ملكه قدر المبيع (قوله وجزا) مثل الجوز در واقصر في البحر والنهر على الضم ونقل السد المحوى عن المفتاح انه بكسر الجيم هو المجموع انتهى وهو ما لم يشمل مالوا باع بعد ان استقصا دروع اى ادرك قبل الدوس والتذرية لانه باع موجودا بقدر على تسليحه بخلاف لو باع بئنه لانه لا يكون الا بعد الدوس والتذرية شيئا (قوله هذا اذا باعه بخلاف جنسه) ولكن رأس مال السلم زبلى والجنس اخص من النوع عند الاصولين فاستأنى (قوله وان باع بجنسه الخ) الا اذا ظهر تساويهما في المجلس بعر او كان قليلا وهو ما دون نصف الصاع لان ادنى ما يكون مال الزا نصف صاع حتى اذا باع منها من حطبة عن ونصف من يجوز وقال القهستاني ادنى مال الزا نصف صاع اوقفي على اختلاف العبارتين اوالا وتبين انتهى وعن محمدانه كراهة القرية بالتقرين وقال كل شئ حرم كثيرا فالقيل من حرام عني (قوله وبيع اناؤه وجره الخ) لان هذه الجهالة لا تقضى بالمنازعة وهذا من المجازفة ومطعم عليها لانه على صورة الكيل وليس به حقيقة ففي السراج ومن المجازفة ما لو اشتراه كايلا باناه لا يعرف قدره نهر ويشترط لبقاء العقد على الصحة بقاء اناؤه وانجر على حالها فلوناف قبل التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه والمراد جواز البيع لا الزوم فله خسارة ككشف الحال بحروفيه عن النوازل اشترى بوزن هذا النجر ذهبا ثم علمه حاز ولها انجارتا انتهى وفهنا عدم الجواز اذا لم يعلم مبلغ وزن النجر من الذهب لكن الثمن مجهول القدر فيفقد العقد لكن اذا حصل العلم به في المجلس يعود الى الجواز والفسد قبل تقرر فقوله في النوازل حاز اى عاد الى الجواز والذهب ليس بقيد فغيره كالفضة والفولس المجدد كذلك (قوله عن ابي حنيفة انه لا يجوز) لان هذا يراف وشرط جوازه ان يكون مبرما مشارا اليه ز يابى والا لول هو الاصح نهر وحل في الفتح ما روى عن الامام من عدم الجواز على عدم الزوم قال في البحر وهو غير محتاج اليه بل ظاهر الهداية انه على حقيقته ولهذا قال الجواز أصح وانظر انتهى (قوله وانما خص النجر الخ) فنه ان بعض المحارة قد تنقت جوى واجاب شيئا بان هذا خارج عن كلامه لنفسه بعدد من لا يتحمل الزيادة والنقصان (قوله حتى لو باعه بوزن هذه البطنة لم يضر) لاحتمال النقصان بالمخاف قال في الفتح وليس بشئ فان البيع بوزن جرح بعينه لا يصح الا اذا شرط تقبيل التسليم ولا يخفى بوجوب تقصا في ذلك الزمن وتبديل التسليم بالمخاف يسر وقد قالوا لو باع المجدد جازا مطلقا في الاصح اذا سلمه قبل ثلاثة ايام لان النقص قبلها قد لا فاهدر فكذلك في البطنة نهر (قوله يريد بالانام الخ) ينفى ان يزيد ويريد بالنجر جرحا لا يتفت كالصوان جوى وفيه ان هذا استفد من قوله المسئلة فمما لا يتحمل الزيادة والنقصان (قوله لا يتبع عند الكيل الخ) بان يكون من خشة او حديد بخلاف الزنبدل والفرارجر (قوله فانه لا يجوز) الا في قرب الماء استقصا لنا التعامل فيه روى ذلك عن ابي يوسف زبلى وفي البحر من المحيط يبيع الماء في الجحاض والابار لا يجوز الا اذا جعله في وطأ انتهى ولم يذكر وجهه وهو ظاهر في التلاختلاط المبيع بغيره اذا كانت معينة ولا نافي بالبشراو الخوض من الماء مجهول القدر والقله والكثرة تختلف بحسب اختلاف العنق فكانت الجهالة متفاحة بخلاف الجهالة في بيع الطعام جزاا والبيع باناه او جرح بعينه لم يعلم قدره فانما يسيرة هذا

(وباع الطعام) والمحبوب تركب
ويزا) هو معرب الكسراف
ويزا في البيع والشراء ما يكون
لا كل ولا وزن هذا اذا باعه بخلاف
جنسه مجازفة وان باع بجنسه مجازفة
لا يجوز (و) باع (اناءه او جرحه) يبيع
متعلق بها (لم يدور) وروى
الحسن من ابي حنيفة انه لا يجوز واما
نقص النجر بالذكرة لان المسئلة فمما
لا يتبع من الزيادة والنقصان والبطنة
كذلك حتى لو باعه بوزن هذه البطنة
او هذا العين لا يجوز لان هذا علم
بالمخاف ومن هذا علم انه لا يتقبض
اناء لا يتبع ضد الكيل ولا يتقبض
فسد علمه فانه لا يجوز (ومن باع
صبر) من الطعام

إذا كان المصافي البئر أو المحوض مملوكا كان مباحا كالآبار التي توجد في الغلوات فوجبه عدم جواز
 البيع إن المباح لا يملك قبل الإحراق (قوله ومن باع صبرة) الصبرة هي البراءج جمع صوى وقيل عن
 القاموس الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن قال في النهر ولست الصبرة قيد بل أراد بها
 كل مكمل أو موزون أو معدود لا تتفاوت أحاده (قوله كل صاع بدرهم) هذا مثال لأنه لو قال كل صاعين
 أو ثلاثة فإنه يصح بقدر ما سمي عنده بجره قال وقد بعدم تسمية ثمن المجموع لأنه لو بينه وبين جملة الصبرة
 كالقوله بعثك هذه الصبرة بمائة درهم كل قفيز بدرهم فإنه يجوز في الجميع اتفاقا وأعلم أن قوله كل صاع
 بدرهم بالنسب يدل من صبرة عيني ونقل السيد المحمدي عن المفتاح أنه مبتدأ وخبر والمجمل مسقة صبرة
 والصاع اسم للخشبة المنقورة التي تسع أربعة أمتاء (قوله مع البيع في صاع واحد عند أبي حنيفة) لأنه
 معلوم والباقي مجهول عني مع الخيار للثبوت في الفرق الصفقة عليه دون البائع فهو رد كفي الجرمانه
 وفيها أي في غاية البيان لكل منهما الخيار قبل الكيل للجهالة ولتفرق الصفقة واستشكل القول بتفرق
 الصفقة على قول الإمام لأنه قال بأصرفه إلى الواحد وصرح في البدائع بلزوم البيع في الواحد وهو
 الظاهر (قوله إلا أن سمي جملة قفزاها) قال في النهر وافهم كلامه أنه فاسد في الباقي إلى تسمية الكل في
 المجلس أو كيه فيه زال المفسد قبل تفرقه فثبت جثثه على وجه يكون الخيار للثبوت فإن رضى هل
 يلزم البيع بدون رضا البائع أو يتوقف على قبوله وروى الثاني عن الإمام أنه لا يجوز إلا بتراضيه ما روى
 محمد خلافا حتى لو فسخ البائع البيع بعد الكيل ورضى المشتري بأخذ الكل لا يعل فسخه وهو الظاهر
 انتهى وإن علت التسمية أو الكل بعد الافتراق تقرر الفساد وقول العيني وإن علم ذلك بعد الافتراق
 فسد البيع قال شيخنا لعلمه لو قال تقرر الفساد كان أولى كما لا يخفى (قوله وقال يجوز في الكل الخ)
 لأن المبيع معلوم بالإشارة والمشار إليه لا يحتاج إلى معرفة قدره وجهالة الثمن بينهما رفعها بان
 بكيلاه في المجلس وما هو كذلك لا ينعى إلى المنازعة ولهان الثمن مجهول وذلك مفسد ولا جهالة في القفيز
 فقص فيه وكون العاقدین يبدعهما إزالة الجهالة لا يوجب صحة البيع قبل إزالته بدلالة الإجماع على عدم
 جواز بيع الثوب بقرعة مع أن يبدع البائع إزالته وظاهر الهداية ترجيح قولهما وفي دعوى المذاهب لا ي
 اللبس الخوارزمي احتراز عن أني اللبس المرفقدي وبه غنى لا لضعف دليل الإمام بل لتيسر على الناس
 نهر (قوله لا يصح عنده في الكل) أي كل صاع منهما لا في المجموع بقرينة قوله لا في أن العقد يصح
 على قفيز واحد منهما عنده جوى وأقول بعين إرادة المجموع قوله في الدرر لا يصح البيع عنده في قفيز
 واحد لتفاوت الصبرتين ثم حكى عن المحيط والابيض ما نقله الشارح عنهما والقفيز ثمانية مكابك
 والمكوك صاع ونصف (قوله وقد كفي المحيط والابيض أن العقد يصح على قفيز واحد) أي
 لا يفسد البيع في جميع الصبرتين عند أبي حنيفة بل يصح في قفيز واحد منهما أي في نصف قفيز من كل
 واحد منهما وفسد في الباقي فوج أفندي (قوله ومن باع ثلة) ففتح الثلثة وتشديد اللام عني قال
 في القاموس هي جماعة الغنم أو الكثير منها أو من الضأن خاصة الخ وبالضم الكثير من الناس نهر (قوله
 أي قطع غنم) اقتصر عليه الشارح نظرا لقوله كل شاة بدرهم وأشار به إلى بيان معنى الثلثة في اللغة
 والافتح بجميع الأبل والبقر وكل ما في تبعضه ضرر كالصنوع من الإواني ولهذا قال الزبلي وعلى هذا كل
 عذري متفاوت (قوله أو ثوبا) بضرة القطع ما في الكراس فينبغي أن يجوز عنده في واحد كالصبرة
 نهر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما يجوز في الكل ما ذكرنا أن هذه الجهالة لا يذهبها رفعها ولما ذكرنا
 من الجهالة إلا أن الواحد متيقن به فصرف إليه غران أفراد الشاة متفاوتة فيفسد وقطع ذراع من
 الثوب ضرر على البائع فلا يجوز كالأوباء جذا من سقف بل ويمنه يعلم على قول العيني والدليل
 ما مر في أن ظاهره تنقير الزبلي يدع جذا من سقف فيبد أنه لو قطع الثوب وسله بغير المشتري على القبول
 كما هو الحكم في الخدع لكن في البحر لو قطع الذراع وسله لم يحز أيضا إلا أن يقبل وعن أبي يوسف جوازه

(كل صاع بدرهم مع البيع في)
 صاع واحد عند أبي حنيفة إلا أن
 يسمى جملة قفزاها ولا يجوز في
 الكل سمي أولهم ولو باع كل قفيز
 بدرهم من صبرتي بقرعة لا يصح
 عنده في الكل وفي المحيط والابيض
 في الكل وقد كفي المحيط والابيض
 أن العقد يصح على قفيز واحد منهما
 عنده (ومن باع ثلة) أي قطع غنم
 (أو ثوبا) مشار إليه (كل شاة وكل
 ذراع بدرهم فسد) البيع في
 الكل أي في كل البيع

وعن مجده وفاسد لكن لو قطع وسلم ليس للشترى الامتناع ثم اعلم ان ما وقع في نسخ الزبلي من قوله وقطع
ذراع من الثوب ضرر على الباقي وجرى عليه بعضهم غير بف من النسخ والصواب على الباقي شيء
شاهين (قوله ولو لم يمس السك) أي كل المبيع والغن كذا في النهر لكن نقل السيد المحمدي عن المفتاح انه
اذا مسمى جملة الاغنام والذرعان ولم يسم جملة الثمن فقال بعث منك هذه العشرة اغنام أو هذه الثوب وهو
عشرة اذ ربح جازا تقاها وكذا اذا مسمى جملة الثمن ولم يذكر المبيع تقاها وقال بعث منك هذه الاغنام أو هذا
الثوب بعشرة كل شاة أو ذراع بدرهم جازا تقاها وقوله بعث منك هذه العشرة اغنام الخ يجعل على انه
مسمى لكل شاة أو ذراع بمائة بشرى الى ذلك قوله ولم يسم جملة الثمن وان كان ذلك يستلزم العلم بحجته فقوله ولم
يسم جملة الثمن أي لم يذكر جلته صرحا وقوله وكذا اذا مسمى جملة الثمن ولم يذكر المبيع عليه الخ أي لم
يذكر جملة المبيع عليه واعلم ان ما في المفتاح لا يثنى ما في النهر عن المحلواني من انه اذا علم عددا للاغنام في
المجلس لا يتقلب العقد صحيفا في الاصح لكن لو كان كل منها على رضا يتعقد المبيع بالتعاطي والعلم بان
عرضا المشتري وذهب والبائع ساكت اه ومثله في الدرر السراج مع زيادة قوله ونظيره البيع بارقم اه
ووجه عدم المناقاة ان كلام المفتاح مفروض فيما اذا وجدت تسمية جملة الاغنام أو الذرعان عند العقد
فكان المبيع معلوما لا جهالة فيه ولهذا قال في الدرر بعد قوله وان علم عدد الغن في المجلس لا يتقلب صحيفا
عنده على الاصح الخ مانصه ولو مسمى عدد الغن والذرع أو جملة الثمن مع اتفاقا انتهى ففصل ان شرط
الموازاة احدا من اماليه بجملة الثمن وان لم يعلم عدد المبيع عليه أو العلم بعد المبيع عليه وان لم يعلم جملة
الثمن لان العلم بشئ من واحد من الشياء أو الذرعان يفي عن التصریح بجملة الثمن وبما قرناه يظهر لك
ان ما وقع لبعضهم من قوله ولو علم عددا للاغنام في المجلس انقلب صحيفا عنده على الاصح صوابه لم يتقلب
كأن في البحر والنهر والدرر وشرح المحمدي بحظه في مسودته ويذكر على ذلك أيضا ما سبق من انه اذا كان
كل منها على رضا يتعقد المبيع بالتعاطي (قوله في هذه المسائل الثلاث) الصرة والثلة والثوب
(قوله في هذا لا يحتاج الى التقدير) أي الى زيادة التقدير اذ تقدير قوله في هذه المسائل يفي عن
زيادة تقدير قوله أي في كل المبيع حموي (قوله فلو نقص كل الخ) والقول للشترى في النقصان وان
وزنه له البائع ما لم يقر بأه يقص منه المقدار نهر عن الحناية (قوله أخذ حصته) لان الثمن يتقسم
بالاجزاء على اجزائه المبيع المثلي مكبلا أو موزنا نهر عن التقيد بالمثلي للاحتراز عن القبي ولهذا ذكر في النهر
أيضا عن الحناية ما نصه باع لؤلؤة على انها ثمن متقالا فوجدت أكثر ثمن للشترى لان الوزن فيها
يضرر البعض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب انتهى (قوله أو فصح) لتفرق الصفة وكذا كل مكبل
أو موزن ليس في تبعيضه ضرر در (قوله فإزاد للبائع) لان المبيع وقع على مقدار معين فإزاد لم
يدخل في العقد وفيداه ازا هدي على لا يدخل تحت المكبلين أو لوزن ما ما يدخل فلا يجب رده
واختلف في قدره قيل نصف درهم في مائة وقيل دانيق في مائة لا حكم له وعن أبي يوسف دانيق في عشرة
كثير وقيل مادون حصة عقوف الدنار وفي القنبر المتأدق زمانا نصف من نهر (قوله ان شاء أخذها
بجملة الثمن) لان الذرع وصف لأنه عبارة عن الطول والعرض والوصف لا يقابله شيء من الثمن
كما طراف الحيوان حتى ان من اشترى جارية فاعور رثي يد البائع قبل التسليم لا يتصف شيء من
الثمن ولو اعورت عند المشتري جاز له ان يراجع على غنابلايان نهر وظاهر اطلاقه انه لا يلزمه البيان
مطلقا وان أخذ الارش (قوله وان شاترك) لغوات الوصف المشروط المرغوب فيه كما لو اشترى اها على انها
بكر فوجد هانسا نهر (قوله فله وللشترى) كما لو باعها على انها ثوب فوجدها بكر او اعلم ان اطلاقه يفيد
ان الزيادة له ديانة أيضا وهو قول أبي حفص الكبير وأبي الليث لكن المذكور في فتاوى النسفي وأما في
فاضلنا انها لا تسلم له ديانة (قوله ولا خيار للبائع) كما اذا شرط مبيعاً فوجده سليما عين وتظهر
ثمرة ككون الذرع وصفا والقدر أصلا في مواضع منها مسألة الكتاب ومنها انه لا يجوز للشترى التصرف

(ولو لم يمس السك) في الجاس في هذه
المسائل الثلاث (صح) ما لنا سوا كان
هذا العقد او بعده لو وقع قوله قد
في السك أي في كل المبيع في هذه
المسائل فخذ لا يحتاج الى التقدير
(قوله من نزل أخذ حصته أو فصح
وان زاده للبائع) أي لو باع صبرة
على انها مائة فقدرت ثمنه درهم فوجدت
أقل فالشترى بالخيار ان شاء أخذ
الموجود حصته وان شاء زاد للبائع (ولو
وان وجدها أكثر فإزاد للبائع أو ترك
نقص ذراع أخذ بكل ثمن اشترى
وان زاده للشترى) أي ان اشترى
نوا أو ارشاعا على انه عشر ذراع
بعشرة فوجدها أقل فالشترى بالخيار
ان شاء أخذها بجملة الثمن وان شاء
ترك وان وجدها أكثر من الذرع
الذي ساءه وللشترى (ولا خيار
للبائع

في الكيل والموزون قبل الكيل أو الوزن اذا اشتراط ذلك وبموزنه في المذروع قبل الذرع سواء اشتراط مجازفة أو بشرط الذرع على مكان وصفنا بلزم اختلاط المبيع بغيره لان الكيل الشئى سوا زاد أو نقص ولما كان كل من الكيل والوزن أصلا بلزم الاختلاط اذا زاد المبيع لان الزائد بالغ ومنا ان بيع الواحدة لثنتين لا يجوز في المكسبات والموزونات لكون الزيادة قسمها أصلا فكانت شيئا يعتد به فيجوز البيع بدون المساواة بخلاف المذرع والغارق بين الأصل والوصف ان ما يتعيب بالتعيب والتقصيص فالزاد والنقصان فيه وصف وما لا يتعيب بها فالزاد والنقصان فيه أصل وقيل الوصف ما لوجوده تأثير في تقوم غيره ولعدمه تأثير في نقصان غيره والأصل ما لا يكون كذلك ولهذا كان القدر في المكسبات والموزونات أصلا بخلاف الذرع في المذروعات فانه وصف لان الكيل والموزون لا يتعيب بالنقص والمذرع يتعيبه ولان عشرة أقدرة خطئة مثلا ولو انتقص منها فاقتر بشتى الباقي منها بالثمن الذي كان حصصه ولو انتقص من المذرع كالثوب أو الدار ذراع لا يشتري الباقي منها بالثمن الذي كان حصصه نوح أفندي لمخصا وقوله الوصف ما لوجوده تأثير في تقوم غيره أي في زيادة تقوم غيره ومحصل من كلامه ان القلة والكثرة لثنتان كون الذرع وصفا في الثمن من قوله وفي كون الذرع من قبيل الوصف اشكال فلنقل ان يمنع كونه وصفا لانه يجوز ان يقال طويل وعرضي قال قليل وكثير سافط (قوله ولو قال بعثك على انهما مائة ذراع بمائة درهم الخ) أطلق في المذرع فتعل الثوب والارض والخشب والدار (قوله أو ترك) انما قال في الاولى أو ترك في الثانية أوقع لان المسمى لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم ينقد البيع بحقيقة فكان أخذ الأقل بالاقل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مائة درهمي فباعته في الحقيقة درر ولا يخفى ما في قوله في جانب الزاد هي تابعة في الحقيقة لان خيار الغنم مقرر وفيها اذا سمى لكل ذراع بما كان ذكره هو فيكون أصلا لوصفا ولهذا اختار أخذه بأخذه كله كل ذراع يدرهم فجعله الزيادة تابعة غير مملو كانت تابعة لما بها ثمن من الثمن ولم أر من يبي ذلك (قوله) أخذ كله كل ذراع بكذا أي يدرهم أوقع لان الذراع وان كان وصفا يصح ان يكون أصلا لانه عين يتعيب به باقره فاذ سمى لكل ذراع متماثل أصلا والاهو وصف فاذ صار أصلا فوجدناه ناقصا أخذه بمصته وبثب له الجمار لتفرق الصفة عليه وان وجدناه زائدا فهو بالخيار ان شاء أخذه كله كل ذراع يدرهم أوقع لان زيادة المبيع وان كانت تفعل كما يشو بهاضر زيادة الثمن فيقتصر وليس له ان يتأخذ القدر المسمى وترك الزائد لان البعض فيه بخلاف الصبر الا ترى انه لا يجوز ببيع بعض المذرع ابتداء وفي الصبر يجوز بل ي (قوله وقد سبيع عشرة أذرع الخ) وجه قوله اما يجوز ان عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة أسهم من مائة سهم وله ان البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لان الذراع في الأصل اسم لغشة بذرعها واستعمل هنا بالمجمله وهو معين لا مشاع لان المشاع لا يشوب ان بذرعها فاذ أريد به ما يجمله وهو معين لكنه مجهول الموضع فسد العقد درر وقوله سكنه مجهول الموضع أي لم يبين ذلك الموضع انه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوابها تفاوت قيمة فكان العقود عليه مجهول لاجتماع مفضلة الى النزاع فيفسد كبيع بيت سبوت الدار كذا في الكافي والذراع من المرفق الى أطراف الاصابع ثم سمي بالتحشية الي بذرعها والمذرع أيضا صاحبها وهي مؤنثة ولا يشك في معاني الغاية من قوله استعمل الذراع مجمله وهو المسموح حيث ذكر الفعل لم يقل استعملت لان التذكير على تأويل الذراع بما بذرع به عزى زاده (قوله خلافا لما عطفنا) أي أو اسمي مجمله الذراع أو ألاجري فان قلت ما عل به ان لا يلى صاحبين بقوله ان هذا الجملة يمكن رفعها الذرع فلا تخفى الى المنازعة لابلان ما قدمنا من الدرر ان وجه قوله بما يجوز ان عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار لا لقضائه عدم الجملة قلت ما عل به في الدرر يتي على التمرج بجملة

و لوقال بعتك على انه مائة ذراع
 بمائة درهم (كل ذراع يكفينا) اى
 بدرهم (فمنه) ذراع فاشترى
 فاجابوا ان التمن (او ترك وان زاد)
 (معه) من التمن شاه (انخذ كله
 ذراع فله اخار ان شاه (او فسخ)
 كل ذراع يكفينا) اى بدرهم (او فسخ)
 البيع (وفى سبع عشرة ذراع) من
 مائة ذراع (من دار) او حام عنده
 خلافا لما ملقا (لا اسم)
 لا يقصد سبع عشرة اسم من مائة اسم
 من دار او حام بالا جماع

وذكر الحنفية لو علم جلبة الذرعان
 يبيعون عنه ولو ذكر أبو زيد النهر على
 وغيره وهو ما سئل عنه وان علم جلبة
 الذرعان وهو الصعيح (على انه عشرة
 عدلا) ما لم يكن نوب (أو زاد) نوب
 أنوب فنقص نوب (أو زاد) نوب (فما
 سئل) البيع (ولو بين السكك نوب غنا)
 بأن قال يملك هذا العدل على انه عشرة
 أنوب ليس نوب ب درهم (ونقص نوب
 صعيح) البيع (بقدره وحسب) المشتري
 ان شاء أحد الباقي بجمته من النسي
 وان شاعرك (وان زاد) نوب (فما
 البيع في السكك) وأكثر من شاعرك
 ان يجوز في فصل النقصان قولنا
 وما عدا في حصة القاعد فاسد وقال
 نفس الزمعة الشريفة الاصح ان
 هذا قديم (ومن اشترى نوباً على
 عشرة أدفع كل ذراع ب درهم) (نصف)
 المشتري (عشرة في ذراع ب درهم) (لا خيار)
 فسلم نصف ذراع ب درهم (أخذ
 عنده وعد إلى يوسف) (أخذ ب درهم
 عشران شاء) (و) (أخذ ب درهم
 ونصف ان شاء) (عنده وعند
 في خمسة ونصف دينار) (عنده وعند
 إلى يوسف ان وجدته تسعة ونصف
 أخذ ب درهم) (أخذ ب درهم) (أخذ ب درهم)
 يأخذ ب درهم ونصف ان شاء
 (فصل) (فيما يدخل تحت البيع
 ولا ذكره) (فيما يدخل تحت البيع)

ذرعان الدار في البيع وما ذكره ازيلي يقتضي على عدم التصريح بذلك والحاصل انه لا خلاف للشافعية
 في جواز البيع عندهما اذا وجد التصريح بمجملة ذرعان الدار في البيع واذا لم يوجد ذلك اختلفوا هل
 قولنا منهم من قال لا يجوز للجحالة ومنهم من قال يجوز لان هذا الجحالة يمكن رفعها بالذرع وهذا هو
 الصعيح (قوله وذو الحنفية) برده ان محمد اصدورها في الجامع الصغير بقوله من مائة ذراع من
 دار ولو تبعه المصنف لكان أولى لو جهن في الأول قاعدة الفساد فيها الا بين جلتها بالاولى الثاني اصح
 قوله لا اسم اذا الحق مقيدة بما اذا قال عشرة أسهم من مائة سهم مثلاً ان يقل فسد البيع اضرارها لهذا
 استشكل ازيلي ما استقدم كلام المصنف من ان يبيع عشرة أسهم من دار لا يقد بانه مجهول لا تعرف
 اسمه الى جميع الدار بخلاف ما اذا قال عشرة أسهم من مائة سهم قال ولعل الشيخ قصد هذا ولكن اجماعه
 في الاختصار اذى الموثوق به في البحر ولم يرجع هو ولا صاحب النهر على ما ذكره العيني من الجواب بأن
 اسم الدار معلومة فتعلم نسبة العشرة اليه ضرورية وثلاث سلفا فادع عشرة أسهم من مائة سهم ونحوه ملا
 فافهم انتهى قال شيخنا وانما كانت أسهم الدار معلومة لانه مراد بها القراريط من الدار هذا مراد بكونها
 معلومة وقوله وان سئل أي جهالته بعدم معرفة نسبة العشرة الى جميع الدار انتهى واعلم ان ما سبق عن
 الهرم من قوله ولو تبعه المصنف لا يقتضي ان المتن الذي شرح عليه حال من قوله من مائة ذراع (قوله
 أبو زيد الشروطي) أحمد بن زيد من الكسك بالوثائق وكاب الشروط الكبير وكاب الشروط
 الصغير وهو يضم الشين والراء وبعدهما وفي آخرها الطاء المهملة نسبة الى كتاب الوثائق والمبيعات
 طابقات عبد القادر (قوله وان اشترى عدلا) وهو وزان التلة شيخنا والعدل بكسر العين وبالذال
 المعملتين اثنان واحد جاني الحمل كالصندوق والفرارة وهو المردنوح أفندي (قوله فسد البيع)
 الجحالة انتهى في النقصان لانه لا ينقسم أجزاءه الى أجزاء المبيع القيمي والجحالة المبيع في فصل الزيادة لانه
 يحتاج الى رد الزائد فتنازعان في المرد ونهر (قوله واما عند أي حصة فاعقد فاسد) الذي في ازيلي
 وعن أبي حنيفة وتبعه في النهر بقوله جعل الشارح الفساد في النقصان رواية عن أبي حنيفة فقه نظر
 بل هو بعض المشايخ وليس بصحيح انتهى ثم القائل بالفساد هنا يقول به ايضا فيما ادباعه على انه مائة
 ذراع بمائة درهم كل ذراع يكذا أي ب درهم ونقص والعله لفقول بالفساد وهي اجمع بين موجود
 ومعدوم في صفة واحدة سوى بين هذه والسابقة شيخنا (قوله الاصح ان هذا قولهم) يعني المجاوز في
 فصل النقصان لانه قصد بيع الموجود فقط لانه غلط في العددي شيخنا (قوله ومن اشترى نوباً) تنافوت
 جوانبه حتى لو لم تعاوت كالكراس لاسلم لانه زيادة لانه بمنزلة الموز ون حيث لا يضره النقصان وعلى
 هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه نهر ونحوه من غير ذكر خلاف لكن حكاه ازيلي بقيل (قوله فسلم له
 نصف ذراع عينا) بلا خيار عنده لانه تقع خالص عن زوم ضرر زيادة الثمن (قوله) وهند محمد يأخذ
 بعشرة ونصف ان شاء لانه لما سمي لكل ذراع ثمانية اذ حدة الحق بالعدد ومن ضرر ورقة مقابلة الذراع
 بالدرهم مقابلة النصف بالنصف وفي البحر قول محمد اعدل الاقوال ولاي يوسف انه لما أقر ذكل ذراع
 بيده نزل كل ذراع بمنزلة نوب يبيع على انه ذراع ب درهم فاذا نقص لا يسقط شيء من الثمن ثم يجوز له ان زاد
 الثمن عليه أو انقص المبيع فلم يتم رضاه ولاي حنيفة ان الذراع في الاصل وصف وانما يأخذ حكم المقيدار
 بالشروط وهو متبدي بالذراع ولا يكونه مقابلا بالدرهم فعند عدم معاد الحكم الى الاصل وفي الذخيرة
 قول أبي حنيفة اصح وثبت لها الخيار عند صاحبين مطلقا في فصل الزيادة على العشرة والنقصان
 عنها بالقوات الوصف المرغوب فيه بالنظر للنقصان او لعدم تمام رضاه بالنظر زائدة الثمن فيما اذا زاد
 على العشرة واما عند الامام في فصل الزيادة لا خيار لانه لا تحضت نفعاً بل لا زوم ضرر زيادة الثمن واما
 في فصل النقصان عن العشرة بخلاف الوصف المرغوب فيه

بني كذا ذكره الناصر القفاني واعلم ان مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدة بن احدى اهل ما هو من
متناول اسم المبيع عرفا يدخل في البيع وان لم يذكر صرحا الثانية ان كل ما كان متصلا بالمبيع افعال
قرار وهو موضوع لان يفصله البشركان ناعا في الدخول وما لا فلا كذا في العناية وما لم يكن من القعيين
ان كان من حقوق المبيع ومراقفه يدخل في البيع بذكرها ولا فلا نهر ومراقف المبيع كالدلو والحبل في
بيع الثر والشرب في بيع الارض شغنا (قوله يدخل البناء الخ) وكذا السلم المتصل وجراحي الاسفل
المدنية في الدار وكذا الاعلى استحسننا البئر في الدار وبكرتها لا الدلو والحبل لان اذ اقال براءته واكذا
البنسار الذي فيها ولو كبير او يدخل في بيع الحمام المقدور الفصاع ويدخل ثياب عدا وجار اي
كسوة مثلها ما يعطيه ما هذه او غيرها لاحلها الا اذا سألها وقبضها وسكت نهر الا اذا كانت ثيابا
مرتفعة تلبس للعرض لا تدخل الا بالشرط يعني وفلوا لم يكتدو بحش الانان وبجل القربة والحبل للثبات اذا
ذهب مع الام الى موضع البيع دخل والا فلا وسرج الفرس لا يدخل ويدخل اكاف الحمام ولو غير
موكف في المختار نهر عن الظاهر بدو فيه عن الحجابة لا يدخل الا بالشرط وهو الماهر وكذا في الدار
تفصيلنا قلت قال وفي الحمام اكله ان شرا من الزارين واهل القرى لوس الحجرين انتهى وفي
الغلقاقتان فض الغلقاقتان وض الملام وتشديد الواو وكسر الغلقاقتان وسكون اللام وتحقق الواو والا كاف يجمع
على اكله يقال كاف الحمام وكافه وقد اكلت الحمام واوكته أي شددت عليه الا كاف صحاح
(قوله أي مضاف الى الغلقاقتان) المتصلة كضبة ويكون ولوم فضة در (قوله لام مضاف الى افعال) وكذا
الاقفال لا تدخل ايضا عن عدم اتصالها بالمبيع مطلقا سواء كان الباب مغلقا أم لا شيئا وسواء كان
المبيع حائطا او بيتا او دارا وسواء ذكر المرافق أم لا شيئا (قوله في بيع الدار) انظر انه اراد بالدار مطلق
السكن مجازا من ذكر الخاص وارادة العام فعلم المنزل والبيت على قياس ما سبق له في قوله وان نذرهم جل
ملكه ومنه انه اراد به الدابة مطلقا كانه عليه السند المحموي ذلك واغفله هياو ذلك لان العدة التي لاجلها
دخل البناء في بيع الدار وهوانه من معنى المبيع تترك في رأي التصريح به في الترتيب لينة عن
التراخي الثانية قال وانما انصوا على الدار دون الما لان الدار لما كانت اعم للعصبة يتوهم عدم دخول البناء لان
البناء وصف ذاتي فيها اما البيت والمنزل حقيقة لا تنكسر الا بالبناء الخ (قوله وفي القياس لا تدخل
المعاين) لان البيت من معنى المبيع ولا هي متصلة به وجه الاستحسان كما ذكره الزبلي ان المعانيج تبع
للاغلاق اذا يتفرع بكل واحد منهما ابدون الا تروا علم ان ما يدخل في البيع على وجه التبعية لم يكن له
حصة من الثمن الا بالتبعية شلي عن المحيط قبيل كتاب الصوم حتى لو اشترت ثياب الامة المبيعة لم يرجع
على البائع بشئ وكذا اذا وجد بها عيبا ليس له ان يردّها ولو وجد بها عيبا كان له ان يردّها بدين ذلك
ان شيا بزيالي وهو محمول على ما اذا هلك الماع مع قيامه فلا بد من ردّها وان كانت تبعا والزام حصولها
للشئ من غير مقابل وهو لا يجوز بغيره وقول الزبلي اذا اشترت ثيابا لا يرجع على البائع بشئ يعني من
الغن واما رجوعه بكسوة مثلها فثبت له كما يعلم من كلامهم شيئا وفرع في النهر على الاصل المذكور اعني
ما دخل تبعا لغيره من الثمن ما ذكره في القنية اشترى دارا فذهب بناؤه الم سقط شئ من الثمن وان
اشترى اخذ الدار بالخاصة الخ قال شيئا فيكون الاستحقاق بمنزلة الاتلاف انتهى فغاده ان تبع بالاتلاف
يكون له حصة من الثمن حتى لو رد الامة المبيعة بحكم خيار العيب بعد اتلاف ثيابها بحق طعن البائع مقابل
الثياب من الثمن فان قلت اخذ الدار بالخاصة فيما اذا اشترى البناء بشكل بما سبق عن الزبلي من عدم
رجوع المشتري على البائع بشئ اذا اشترت ثياب الامة فقلت المسئلة تختلف فيها عنهم من فرق بين
الاستحقاق والملاك ومنهم من سوي بينهما كما في القنية واستظهره في النهر فكلام الزبلي يتنحى على
القول بالتسوية (تنبيه) استفيد من كلامهم انه اذا كان لباب الدار المبيعة يكون من فضة لا شترط
ان يتقدم من الثمن ما يغلبه قبل الافتراق لدخوله في البيع تبعا ولا بشكل بماسياتي في الصرفة من

(يدخل البناء والمعاين)
(في بيع الدار)
متصلا بالبناء
وفي القياس لا تدخل المعانيج

مسئلة الامع الطوق والسبب الخلى لان دخول الطوق والحلية في البيع لم يكن على وجه التبعية اما بالنسبة للطوق فلكونه غير متصل بالامه وكذا الحلية وان فصلت بالسيف لان السيف اسم للحلية ايضا فكأن في الدرهم الصرف فكانت الحلية من معنى السيف اذا علم هذا فظهر انه في بيع الشاس ونحوه اذا كان به علم لا يشترط تقدم ما قبل العلم من الثمن قبل الافتراق خلافا لما نوهم ذلك من بعض أهل العصر لان العلم لم يكن من معنى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا ياله حصه من الثمن (قوله ويدخل الشجر في بيع الأرض) تبعا. امطافا ولو صبغها أو غير مشرعا لمسا قبل من عدم دخول الصغير وغير المتغير في بيعه من هذا الاطلاق الياس الآن يقال لاحالة الاستثناء لانها بعد البيع حطب لا شجر وفي النهر عن الحماة الاشجار الصغار التي تقلم زمن الر بيع ان كانت تقلم من أصلها تدخل وان من وجه الأرض لا تدخل الا بالشرط ككثير الذي على رؤسها انتهى والصحيح الدخول مطافا من غير كسواء كانت تقلم من أصلها ومن وجه الأرض جوى عن البرجندى معز بالخلاصة وشجرة الخفاف والغرب لم تترى عني فدخلت في بيع الأرض تبعا ولو لم يسهل ككثير يعني لا تدخل الا بالشرط أو بالبيع تأويله بما يقوم مقامهما من نحو قوله بكل قليل أو كثير هو له فيها نهر والغرب بالغض والنخيل ضرب من الشجر يقال له بالغارسية اسفندار كما في الصحاح وسيدت بضم السين وفتح الموحدة وبكسرهما شجنتان خط العيني قال ومعنا الشجنتان انتهى (تنبيه) لا يدخل الثرب والطريق في بيع الأرض والدار لا يدخل كالحقوق وكذا في الاقرار والصلح والوصية ويدخل في الاجارة وازن من الوقف والقبعة وكذا في الفتح وجعل في الخط الصدقة كالوقف ولم أره لآخر بوجه رضى أو باستعارتها نهر ويمكن المحاق الغريبة بالاحاق في احوال الثرب والطريق والجامع بينهما ما كانت الصدقة والمحاق الودعة بالبيع شجنتان وفيه تأويل بالفسد في محاق الودعة بالبيع لعدم الجماع بينهما (قوله ولا يدخل الزرع) لانه متصل بها لفصل من الأرض فلا يدخل الجارية لان ذلك بفضل الله فهو ولو كان مغيبا في الأرض من الكراث يدخل في البيع المعلق على الصبي لانه يتي سنين بمنزلة الشجر لما كان ظاهر اثره لانه عن قاضيان وفيما عن شرح الجميع وان ورد ورق الثوب والاس ونحوها كالثمار انتهى وظاهره ان المراد بالورد والاس ما بين الشجر والورق وليس كذلك بدليل قول الز. بل هو وشجره بمنزلة النخل (قوله مطافا) هو في مقابلة التفصيل الآتي عن القدموري والاسمجي (قوله وذكر القدموري والاسمجي الخ) محله ان البيع لا يخلو اما ان يكون بعد ما نبت الزرع أو قبله وعلى كل لا يخلو اما ان يكون له قيمة بعد النابت أو لا فهي رباعية (قوله اذا لم يثبت) لانه حينئذ يمكن أخذه لغربال ولو نعت البذر في الأرض اختيار الفضل انه لا يشتري وبالأطلاق أخذ أبو الليث (قوله اما اذا نبت ولم يضر له قيمة بعد يدخل) في قول الاسكاف وهو الصواب وفي قول الصغار لا فتح وفي البحر واختلاف الترتيب فيما لا قيمة له وعلى هذا التمر الذي لا قيمة له وتحصل من هذا ان الاسكاف يقول بقول القدموري والاسمجي والصغار يقولان بما يضرهم من اطلاق الثمن (قوله لا بالشرط) غير هذا بالشرط وقيمة بالتسمية قبل عدم الفرق وان هذا الشرط غير مفسد ونحوه بالتمر انما اعاد قوله عليه الصلاة والسلام من اشترى أرضا فباع النخل فالنخل للناخل الا ان شترط المانع من غير فصل بين المؤثر وغيره يقوم مقام التسمية والشرط ما قال بكل قليل وكثير هو فيها الا ان يثبت بقوله من حقوقها ومن مرافقها لان الحق يذكر لها وينبع لا بد لبيع منه كالطريق والشرب والمراق ما يرتفع به كسبل الماء نهر عن العناية (تنبيه) التابيران بشق وعاء فخل اني فيجعل فيه شيء من طلع فخل ذكره فاذن ذلك النخل ما اراد بالاحاق ربان الله تعالى ان يفرشه على الشارق (تكميل) شري نخله وليس ان اشترى ما لا تطعم أو لقراف في البحر عن شرح الجميع لا يملك أرضها في قول أبي يوسف وأجل محمد ما نحتها واهلها فقليل بقدر غلط ما فهموا بقدر رعر وهو ما انتشر في الأرض وقيل بقدر ظاهرها وقت الزوال وقيل بقدر رعر فيها المقام وهو رواية عن الامام واختاره

(و) يدخل (الشجر في بيع الأرض
وذكر) متعلق بالمتولين
(ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا
تسمية) متعلقا وذكر القدموري
والاسمجي ان الزرع إنما لا يدخل
في بيع الأرض بلا ذكر اذا لم يثبت
بعد نوبت وصار له قيمة اذا نبت
وغيره قيمة بعد يدخل (ولا) يدخل
(الشجر في بيع الشجر الا بالشرط)
أي ان شرط دخوله في البيع مطلقا

في الصغير فهو وحده الخلاف بين الصاحبين فماذا لم يبين فان بين ان الشراء لقرار دخل ماتحتها اتفاقا وان بين انه لا قطع لم يبدل باتفاق (قوله سواء كان له قيمة أولا) في الصحيح نهر (قوله وفي القياس يدخل الزرع والشجر) كان وجه القياس بالنظر اطلاق الاتصال بالمبيع وان لم يكن على وجه القرار والقياس قالت الامة الثلاثة اذا كانت الثمرة موزعة عيني (قوله وبقال الخ) أي بعد تقسيم الثمن نهر (قوله في الصورتين) أشار به الى ان الحكم في الزرع كالحكم في الثمرة اذا فرق بينهما وان كان افراد المصنف الضمير في قوله أقطعها ايهم قصر الحكم المذكور على الثمرة فلو أن المصنف بضمير التثنية ممكن المفرد لكان أولى ومن هنا قال العلامة حموي قوله في الصورتين لا يلائم قول المصنف بعد اقطعها وان لامة التعبير بالمبيع (قوله أقطعها وسلم المبيع) لان ملك المشتري مشغول بملك البايع فكان عليه تتريقه وتسلمه نهر (قوله وهو الشجر والارض) كذا في البحر ونفسه اراد بالمبيع الارض والشجر وتعبه في النهر بأنه لا يلائمه قوله انقطعها وذكر انه كفي بذكر القطع في الثمرة لان الحكم اذا علم في الزرع أيضا اذا فرق بينهما وأقول ما دعاه من عدم الملازمة ممنوع انما الضمير في أقطعها يعود على العين المصلحة بالمبيع ولا شك في عمومها للزرع والشجر (قوله وعند الشافعي الخ) لان الواجب هو التسليم المعتاد وفي العادة ان لا يقطع حتى يظهر صلاح الثمر ويصدق كذا اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع وبه قال مالك ولنا ان التسليم واجب بحكم العقد بخلاف الاجارة لانها لا تنتفع فيترك بالاجارة له ولو اشترى أرضا لا يكون له الطريق الا بالشرط وفي الاجارة يدخل من غير شرط عيني والمراد الطريق في ملك الانسان قال في البحر وفي الطريق الا اعظم او سكتة غير نافذة يدخل في البيع لا تنصص ولا قرصة وانما الكلام في الطريق الخاص في ملك انسان فان كان على الطريق الا اعظم فتح له بابا اليه والاستاخر الطريق وأستأمره (قوله بصداحها أولا) يعني بعد ظهور الكل فلو ظهر المصنف فقط فظاهر المذهب وهو الاصح انه لا يجوز نهر وعيني عن شمس الامة الشرعي لاسبقا للضرورة وبما كان بيع الاصول أو بشرى الموجود بعض الثمن ويؤثر العقد في الباقي الى وجوده أو بشرى الموجود بجميع الثمن وبيع البايع له الانتفاع بما يحدث فارخا فان يرجع يقول على انه متى رجع يكون مأذونا في الترك فاضرورة في تخويز العقد في المعلوم مصادما للنص وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وخص في السلم وعلى القول بالجواز به فتى ابن الفضل والحلواني يجعل المعلوم تبعا وانما خارج أكثر فلو اشترى اياه مطلقا فارتثما آخر قبل القبض فسد البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع اتعدوا التبريز ولو بعد القبض يشتركان فيه للاختلاط زباني وقول العيني للاحتياط سبق قلم والقول للمشتري في مقداره لانه في يده وكذا في الباذنجان والبطيخ فان قلت قول الزباني يشتركان بشكل بما قد تضمنه انه اذا اشترى اياه وتركها باذن البايع طالب الفضل وان تركها بعرضه انه يصدق بما زاد في ذاته محصورة في يشتركان قلت قال في النهران الزيادة فيما سبق حصلت في ذات المبيع بخلاف ما هنا فان الزيادة لم يقع عليها بيع وانما حدث بعده (قوله والصحيح انه يصح) لانه مال متقوم منفعة في الحال أو في المسأل وعلى هذا الخلاف بيع الزرع قبل ان تنبت له الشافر والمناجل والاصح الجواز لانه منفعة في المسأل كالغسل والجش عيني والشافر جمع مشفر ومشفر البعر شفته والمجل ما يصبه الزرع والجمع مناجل غاية (قوله وبضعه المشتري في الحال) جبرائيل في الملك البايع ولو شرط ان يقطع على المشتري فسد نهر لان تسليمها بالخلة فكان المشتري بها قابضا فكان شرطه القطع على البايع شرطا لا يقتضيه العقد قال في البحر وقد علمنا ان اجرة القطع على المشتري وان تسليم الثمرة بالخلة فقال شيخنا وهو مستند من كلام المصنف (قوله وان باع وشرط تركها على الفضل فسد) لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير أو هو صفقة في صفقة لان اشتراط الترك ان كان بأجر كان بيعا في اجارة وان لم يكن بأجر كان بيعا في اجارة وكذا الزرع بشرط الترك لما قلنا قد بشرط الترك لانه لو اشترى اياه مطلقا وتركها باذن البايع طالب له

سواء كان له قيمة أولا وقبل من اشترى
شجر او عليه غمرا له قيمة له وفيه ولشترى
وفي القياس يدخل الزرع والشجر
(وقال البايع في الصورتين) (أقطعها
وسلم المبيع) وهو الشجر والارض مطلقا
سواء كان الزرع والشجر ان كانا معا لهما
اولا وعند الشافعي والا (ومن باع ثمة
قيمة أو ثمر بالقطع والا) (ومن باع ثمة
بدل) أي نهر (صلاحيها أولا)
البيع اعلم ان بيع الثمر قبل الظهور
لا يبيع اتفاقا وان باعها بعد ان تصير
منفعة بها يبيع بخلاف الشافعي ون
باعها قبل ان تصير منفعة بها بان لم
تضلع لتناول بخادم وطلب الدوب
فالصحيح انه يبيع وقيل لا يبيع
(وقطعها المشتري في الحال) هذا
ان باع مطلقا أو بشرط القطع (وان)
باع وشرط تركها على الفضل فسد
البيع وهذا اذا لم يشاء قطعه فان
تناهى عنه ما فاعيا بشرط تركه
لم يصب أيضا قياسا عندهما

الفضل وبغير اذنه لا يطب. وصدق بما زاد في ذاته وان تركها بعد ما تناساه عظمه المصدق بشئ
لان هذا تغير حال لا تحقّق زيادة وان اشتراها مطلقاً استأجر الفضل الى وقت الاراك طاب له الفضل
والاجارة ما دله لانما الضيف الى غير محل الاجارة فان محلها المنفعة دون العين والباطل معدوم باصله فلا
يصلح متضمناً في تضمّن الاذن مقصود باختلاف الماواش والزرع واثأجر الارض الى ان يدركه وتركه
حيث يجب ابراءه ولا يطب له الفضل لان اجارة الارض متعارفة لكنها فسدت بجهالة المدة والفساد
موجود باصله معدوم بوصفه فامسك جعله متضمناً للاذن وفساد المتضمن يقتضي فساد ما في الضمن
فيفسد الاذن ويمكن التخصيص فيضيق الضمن قال وبه يفتح كلام الازيلي (قوله وصح استحسانا عند
محمد) وجهه كافي في التهرانهم تعارفوا ذلك فيما اذا تناساه عظمها فكان شرطاً بتضييع العقد وجعل في
الاسرار الفتوى على قوله وفي الثقة الصحيح قوله ما وفي البحر عن الشهرية اشترى رطله وقتاً وشيئاً بمو
ساعة فساءه لا يجوز كبيع الطيرة وبسبب قوائم الخلاف يجوز ان كان يقول ان غناه هاس الاعلى بخلاف
ازطاب الاكرات للتعامل فيه وفيما لا تعامل فيه لا يجوز ان انتهى ورأت بخط شيخنا مانصه اشترى شيئاً
بموسوعة فساءه لا يجوز الا ان يشتره باصله ليكون التحداد على ملكه وبثمنه عدم جواز بيع
قصب السكر في حادثة الفتوى وفي فتاوى قارى المداية بضعه ولا خيار انتهى (قوله وفي رواية الحسن
والخجاري لا يبيع الخ) لان الباقي بعد الاستثناء محمول فلهذا جهالة لا نهض الى المنازعة الا لبيع
معلوم بالاشارة وجهالة قدره لا تمنع الجواز قال في الفتح وعدم الجواز اقيس بمذهب الامام في مثله يبيع
صبرة كل قفيز بدرهم فانه افسد البيع بجهالة قدر البيع وقت العقد وهو لازم في استثناء ارباط معلومة
مما عدا في الاخبار واحاب في التهر بأنه يمكن ان يكون المانع من الجواز في مثله الصبرة بجهالة الثمن
لا جهالة قدر البيع والفح فباش فيه معلوم اه قد باستثناء ارباط معلومة منها لانه اختلف فيه واما
ادانته في لاعتقافه يجوز لا فاق كايه لم من كلامهم شيخنا (تسعة) ما جاز اراد القدر عليه ما قراده
صح استثناء ومنه الاوصية بالحدمة بضع اراده اودون استثناء ما تروى عنه عن الاشهاد (قوله كبيع
برفي سذله) بخلاف يبيع ما في هذا الفضل من الحب وما في هذا التمر من الزوى لان كلامهما معدوم عرفاً
اذ يقال هذا الزوى في ثمره واحاب في قطنه ويقال هذه حنطة في سذله واه عرف امتناع بيع اللبن في
الذرع والقم في الشاة والزيت في الزيتون والاصبر في العنب وقصود ذلك نهريد بيع الحنطة لان يبيع
تبين الحنطة في سذله اودون الحنطة لا يتعقد لانه لا يصير ندماً بالالعلاج وهو الذي قلّم لكن ندماً بقله فكان
يباع المعدوم بجر (قوله وباقله في قشره) وهي بالمد والتخفيف ولقشر والتشديد وهو احاب المعروف
والسنة على الاول باقدي رعى الشاقي باقلى حوى عن الاقتناع معز بالثغر وقيل الباقله وهو الاول
(قوله وكذا الارز) والوجه يقتضي ثبوت الخيار للشري بعد الاستخراج لانه لم يرد بخلاف يبيع حذع
من سقف فان البائع اذا نزعته وسلمه يصير المشتري على اخذه وانما امتنع بعه بمله في سذله لا لاختال
ازيا كبيع تراب الصاغة بينه ولا يصرف الى خلاف الجنس بخرى الى الجواز كبيع درهم ودنياوين
بدنياور درهم من لان التراب ليس بمال متقوم فهو ليس بمقصود انما المقصود ما فيه من الذهب
والفضة بخر (قوله وقال الشافعي لا يبيع) قياساً على عدم جواز بيع المنيق في اللبن والشيرج
في السمسم والزيت في الزيتون واللبن في الفرمج ببيعهم ان المبيع معدوم ولسانه موجود فاعتقافه
مستور فلهذا خبرناه بعد الاستخراج بخلاف المقيس عليه فانه لا وجود له اصلاً فخره فاقان قلت روى
انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الفحل حتى يزهو عن بيع السذبل حتى يبيض ويأمن العاهة
قلت المراد به السلم يعني لا يجوز الاسلام حتى يوجد دين الناس بدل في قوله عليه السلام اذا منع الله
الثمرة فيم تسفل مال اخيك فتكون حجة لنا في اشتراط وجود السلم فيه من حين العقد الى حين الحل
ولو ارجى على اطلاقه يكون حجة لنا ايضاً لاقتضائه جواز البيع بعدما يبيض مطلقاً من غير قيد العزل

وصح استحسانا عند محمد (ولو استثنى)
البائع (منها) أى من الثمرة المبيعة
(ارضا لا معلومة صح) في ظاهر رواية
وذكر قول مالك وفي رواية الحسن
والخجاري لا يبيع استثناء ارباط
معلومة (كبيع بر) أى كما يبيع
يباع بخلاف جنسه (في سذله وباقله)
الشافعي لا يبيع سذله بالاقلا ولا بخضر
وكذا الجوز واللوز والعش

ولو كان كما قال لقال حتى يفرغ عني الزهر والبر الملول يقال اذا ظهرت الحمرة والصغرة في النخل فانه فيه الزهر وهل الخبز يقولون الزهر بالغم وقد زهر النخل زهوا وزهى أيضا لغة **كما** اهل الرز بدول يعرفها الاصمعي شيخا عن الصحاح (قوله في قشره الاول) تنبيهه بالقشر الاول لانه الذي فيه خلاف الشافعي حتى لو بيع في قشره الثاني يجوز بالاتفاق عزى زاده (قوله على البائع) لان التسليم عليه وهذا من تمامه ولو اشترى حنطة في قشرها فاعلى البائع تخلصها بالردوس والتذرية ودفعها الى المشتري هو المختار والتمسك بالبائع ولو اشترى ثيابا في جراب ففزع الجراب على البائع واخرج الثياب على المشتري الا اذا كان العرف بخلافه كما لو اشترى ما في قرة فان صبه بكونه على البائع ولو اشترى وقرط طب في المدر فاحمل على البائع واخرج الطعام من السفينة وكذا قطع الغنم المشتري جرافا وكل شيء باعه جرافا كالذئب والبصل والجزر اذا خلى بينها وبين المشتري وكذا قطع الثمرة على المشتري نهرو وقوله على المشتري غير عن قوله واخرج الطعام من السفينة وما عطف عليه وما سبق من قوله واخرج الثياب على المشتري قال السيد المحمدي الاخراج من تمام التسليم فينبغي ان يكون على البائع (قوله وجرة نقد الثمن الخ) هذا اذا كان قبل القبض وهو الصحيح اما اذا كان بعده فلي البائع لانه اذا قبضه دخل في مغانه فاذا ادعى انه خلاف حقه فالتاقد انما يبرأ منه المستوفي بذلك حقه فلا جرة عليه جوى عن الجوهرة (قوله على المشتري) لان الوزن من تمام التسليم وتسليم الثمن على المشتري فكذلك ما يكون من تمامه زباني (قوله اما النقد ففيه روايتان) مقتضيان اختلاف الروايتين خاص بآجرة النقد فقط اما آجرة الوزن ففي المشتري وايضا واحدة والى هذا يترك كلام الزباني ايضا وهذا يقتضى ان آجرة النقد غير آجرة الوزن والعرف الا ان خلافه (قوله في رواية يكون على البائع) لان النقد يكون بهذا التسليم يعرف المعصب من غيره فكان هو المحتاج اليه وهذه رواية ابن رستم زباني (قوله وفي رواية يكون على المشتري) وهو الصحيح وظاهر الرواية يعبر عن الخلاصة والمجانبة قال وبه كان يفتي العبد المتيقن اذا قبض البائع الثمن ثم ما عرقة بعيب الزبافة فانه على البائع وروى عن محمد بن آجرة النقد على رب الدين بعد القبض وقوله على المدين زباني (فرع) ظهر بعد نقد الصرف ان الدرهم يزوف رد الآجرة وان وجد البعض فقدره نهر عن الزبافة واما الدلال فان باع الدين بنفسه باذن ربها فاجرت على البائع وان رضى بينهما وبايع المالك بنفسه بعتب العرف قدر (قوله بضمن حال) ليس فيه خيار للمشتري نهرو (قوله سلمه أولا) ليتعين حق البائع في الثمن لان المشتري تعين حقه في المبيع بمجرد العقد لدخوله في ملكه وبان كان يقرر الرضا عن عليه يتوقف على القبض حتى لو هلك قبله انفسخ البيع اما البائع فالتعني حقه في الثمن بعد قبضه لان الاتمسان لا تعين حتى ولو اشترى شيئا بهذا الدينار كان له ان يعطيه دينار آخر فلهذا يؤمر المشتري بتسليم الثمن أولا اذا كان المبيع حاضرا وان كان غائبا فله المشتري ان يمتنع من تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع على مثال الراهن مع المرتزق زباني فلو نقد بعض الثمن وأراد ان يأخذ بعض المبيع ليس له ذلك صريح به المصنف في باب ما يجوز زيارته حيث قال ولورن عبد بن باغ لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته كما يعمى فلو اشتراه بشرط ان يدفع المبيع أولا ففسد البيع لانه لا يقضه العقد وقولنا فلو اشتراه بشرط ان يدفع المبيع أولا أحسن من قوله في التفرع فلو باعه الخ لا قضاء فان البائع هو الذي اشترط دفع المبيع أولا ولا يخفى ما فيه ثم رأيت بخط الشيخ شاهين عن الكاكي انه ذكر في البيع الفاسد ما نصه ولو اشترى شيئا فان دفعه البائع قبل دفع الثمن أو دفع الثمن بشرط ان يدفع الثمن في بلد آخر ففسد البيع انتهى فهذا يشهد لما ذكرنا (تسمية) قبض المبيع بغير ان البائع قبل نقد الثمن كان له استرداده حتى يعطيه الثمن ولو صرف المشتري فيه تصرفا لا يمحى كالاتفاق والتدبير فانه لا يسترد شيئا من غير الحبط ولو شرطه المشتري خلت أو ولدت لا يمحى البائع من الحبس وان لم تلد ولم يقبل فله الحبس بمر (فرع) اشترى ما يتسارع اليه الفساد ولم يقضه ولم يقبل الثمن حتى غاب كان

في قشره الاول وله في بيع السنبلة
قولان (وأجرة السبيل) والوزن
والذراع والعسد اذا باع بشرط
السبيل والوزن والذراع والعسد
البيع (على الزباني) آجرة
أي غيرا نجد عن غيره
(وزنه على المشتري) اما النقد ففيه
روايتان عن محمد بن رواية يكون على
البائع وفي رواية يكون على المشتري
(ومن باع سلعة بضمن حال سلمه
أي المشتري الثمن وقال الشافعي
قبل البائع سلم المبيع وان لم يسع
تتأخران معا (والا) أي وان لم يسع
سلعة بضمن ولكن باع سلعة بسلعة
أو شيئا بضمن قبل لهما

لأنه يبيع منه غيره ويحل لأشترى الثاني وإن كان يعلم بحال المشتري الأول رضى بهذا الفسخ
دلالة شيخنا هـ بن أبى ساعد كمال الدين قال وكبر ما يقع هذا في الأسواق وانظر حكم ما إذا غاب بعد عقد
التمن أو قبل فقد وكان المبيع عملاً يتسارع إليه الفساد وهل خوف أن تستغرق النفعة قيمة ما كان
المبيع حيواناً يزل منزله خوف تنازع الفاسد إليه (قوله سلماء) لاستوائهما في التعيين أن كان
يباع سلعة ببلعة أو عدده أن كان يبيع عن يمين زباني ثم التسليم يكون بالتخلف على وجه يتمكن من
القبض بل ما يقع ولا حال وشرط في الأجناس شرطاً ثانياً يقول خليت بينك وبين المبيع فلو لم يسله
أو كان بعد المبيع صرفاً بصادر (تنبيه) اشترى شيئاً وقبضه ومات مقل قبل نقد فماله بائع أو
الغرماء ولا يكون أحق به خلافاً للشافعي ولو مات قبل قبضه فالبايع أحق به اتفاقاً رد ولو دبره المشتري
المفلس أو اعتقه قبل قبضه جاز ولا سعيه على الغلام إلا عند الثاني بصر

(باب خيار الشرط)

(قوله وهو ما يقع خياراً) ظاهره أن غير الألف يخصص فيما ذكره وليس كذلك الخيارات بلغت
سبعة عشر مثلاً: ما لم يولد خيار تعيين وغن وقد وكية واستحقاق وتقرير فعل وكشف حال وشيائه
في راحة وقولية وفوات وصف مرغوب فيه وتفرق بصفة سلاك بعض مبيع وإجارة عقد فضولي
وطهور المبيع مستأجر أو رهوناً أو شأه قال ويفسخ بإقالة وتحالف فبلغت تسعة عشر سبباً ورواها
بأنها لعاقداً لا لغيره وكما تحتاج إلى الفسخ من العاقد فلا تنفسح بنفسها إلا بالعاقف فلا يكره في
بعض العاقد بل لا بد من فسخ العاقد كذا قيل وأقول هذا لا يراد على الشارح لأن كلامه بالنظر
لخيارات الموبى لها ولا شك أنها ثلاثة (قوله على البواق) عبر بصفة الجمع لما لا يأتي بعد خيار
الشرط أكثر من ثلاثة وقد ذكرته في هذا الباب ثلاثة أخباراً القديمة بخيار التعيين وخيارات وفوات الوصف
المرغوب فيه ومنه يعلم سقوط قول العلامة المحمدي أي جنس البواق إذا أتى بالثاني لأن ثلاثة كذا ذكر
وأقول هذا لا يراد على السيد المحمدي لأن الكلام في خصوص ما يوجب له المصنف من الخيارات وثبت
أن السابق منها يدخله الشرط اثنتان فاستقام قوله أي جنس البواق (قوله صم) أي خيار الشرط وبه
أفصح صدر الشريعة لكن الأولى صم شرط الخيار كافي الإصلاح لأن الموصوف بالصفة المتماه والشرط
لأنفس الخيار بمر وأقول الأولى أن يجعل الشرط بمرراً جاعاً إلى الخيار باعتبار كونه موصوفاً بالشرط وطنة قبل
الإضافة فإن إضافة خيار إلى الشرط من إضافة الموصوف إلى الصفة ولا ينافيه قوله أنه من إضافة الحكم
إلى سببه والأصل باب الخيار المشرط على أن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول بذلك على ذلك أن الموصوف
بالصفة ليس الخيار فقط كما يوجهه كلام صدر الشريعة ولا الشرط فقط كما يوجهه كلام صاحب الإصلاح
نحو ثم علم أن خيار الشرط بمرى في غير البيع وقد نظم في النهر ما يبع فيه خيار الشرط وما لا يبع فقال

بأي خيار الشرط في الأحارة * والبيع والابراء والكفالة
والزمن والعق وتترك الشفعة * والصنع والتجمل مع المحوالة
والوقف والقسمة والاقالة * لا الصرف والاقرار والوكالة
ولا النكاح والطلاق والسلم * نذر وإيمان وهذا يقتسم

وكذا صم في الكفاية بمر عن جامع الفصولين قال وبني منه في الزارة والمعاملة لأنها حارة وإنما
لا يبع في النكاح والطلاق واليمين والنذر والوكالة والأقرار لأنه انشأ يدخل في لازم يحمل الفسخ قال في
النهر فإذا يبع في الوصية يعني لا نهائراً لأنه لا زمة أنه أن يرجع عنها وليد في النهر وجه عدم جوازه
في الصرف والسلم لظهوره لأنه ينشأ ما هو شرط فهم أقبول الافتراق وهو قبض كل من بدلي الصرف

(سلماء) (باب خيار الشرط)
البيع فنان لا يرم غير لازم فنانين
الاندرم بمرى بن أبى ساعد
خيار شرط أو فوات أو وصف كماله
أما إلى البيع إضافة الحكم على البواق
الظاهر وقد بحث في شرح الباقين
لكونه أعم وجوباً من خيار
ولا حدهما ولا يبرهما إلا بينهما (صم)

ورأس مال السلم لان اشتراط القبض فيه اقبل الافتراق فرع ثبوت الملك فيه او بشرط الخيار يتأفقه
فلهمذا لم يحرم فيه جامعهم انهم امان للازم المحل للفسخ وقوله والكفاية سواء كانت بالنفس او بالمال وسواء
كان الخيار للبيع أو للبطلان وقوله وترك الشفعة أي تسليم الشفعة بعد طلب الواسية وقوله
وفي الاربا من قال أبرأك على اني بالخيار فلا يبرأ كالأبرأ داه لا وقوله وفي الوقف أي على قول أبي يوسف
كذلك في يد غيره ولا حترز عن محمد لانه يشترط عندنا ان لا يذ كفيه خيار شرط معلوما كان
أو مجهولا واختاره هلال وقال أبو يوسف ان كان الوقت معلوما جاز الوقف والشرط نص على ذلك في النهر
صدر كتاب الوقف فسطط ما قبل وفي ذكر الوقف نظرا لشرط صحته ان لا يكون فيه غير شرط ولا فرق بين
ان يكون في كل المبيع أو بعضه حتى لا تشتري شيئا بشرط الخيار في نصفه أو ربعه جاز وكذا لا فرق بين
الصحيح والفساد في الخلاصة الخيار اشترت في البيع الفاسد كما ثبتت في البيع الجائز ولو اختلفا في اشتراطه
فالقول لنا فيه في ظاهره لا يوافقه في محمد القول لمده وبالدنية للاخر عن الحامية (قوله للثلاثين)
أي البائع والمشتري في الكلام تغليب وقد يقال لا تغليب فان البيع كما يستعمل في بذل السلعة يستعمل
في أخذه هاو كذا الشراء انه يلزم عليه ثبته المشتري وقوله كلام حموي (قوله أو لأحدهما) ولو وصيا نهر
(قوله ثلاثة أيام) لقوله عليه الصلاة والسلام بحبان بن مغنذ ان نصارى وكان يغيب في البياعات اذا ما بيعت
فقل لا خلافة وفي الخيار ثلاثة أيام وكون الخماص حبان هو الذي رجه النووي وقيل هو منقذ أو حبان
صيني على الهداية وحبان بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة والخلافة الخداع قال في القاموس خلبه كتمه
خدا أو خلا وبخلا خدعه كاختله انتهى فلو شرطت الثلاثة وكان المبيع مما يتسارع اليه الفساد في
القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال له امان نفع البيع أو أخذ المبيع ودفعه للضرر
من الجانبين نهر عن الحامية (قوله بالنصب) على أنه طرف ويجوز رفعه على أنه خرمه بتأخر حذف أي
مذته ثلاثة أيام شاي على أن يلبى (قوله امان يكون مطلقا) أي عن ذكر الوقت والدليل كقولك أنت
بالتحيار (قوله وأما الوقت فيجوز فيه أنه بشرط نفعه الموقت ان يكون الوقت معلوما فلو كان مجهولا
كقوله أنت بالخيار ابرأ امانا لم ينع اتفاقا وكذا بشرط ان لا يزيد الوقت على الثلاثة عند الامام خلافهما
قال في الشرح للثلاثة مقتضى قوله لو حلف لا يكلمه اياما يكون على ثلاثة ان يصح وبصرف البها تهييها
لكلام العاقل وصراعه هنا لأنه يعكر عليه ما لو حلف لا يكلمه اياما فانه مقتضى عدم الحمل على الثلاث حموي
(قوله وهذا التحيار كما جاز عند البيع ويجوز بعده) مقتضاه انه لو كان قبله بان قال له جعلتك بالخيار
في البيع الذي نعتده ثم عقد بعده لم يكن له خيار نهر عن التتارخانية (قوله فله التحيار ادام في المجلس)
ولان فيه ماسق من انه اذا أطلق ففسد لانه في المطلق وقت العقد وما هنا في المطلق بعده نهر عن
البرازية (تنبيه) ذكر التحيار مطلقا عن المدة اعتمادا على ما هو العرف بينهم من ان المراد من قوله أنت
بالتحيار أي ثلاثة أيام فهل يكون من قبل قوله المرفوف كالشرط فلا يقتصر على المجلس حيث كان
بعد العقد ولا يفسد اذا كان مقارنا لم يحرم حموي (قوله ولا يجوز) لان ابن عمر أحازه في شهرين ولان
الحاجة قد تنسى الى الاكثر فصار كالتأجيل فثبت الدعوى بمجموع الدلائل وله ان جواز على خلاف
القياس لما روينا فيقتصر على المدة المذكورة واشترط الاجل للقدرة على التحصيل وذلك لخطاؤل المدة
على انه ورد من رواية عبد الزاق عن أنس ان رجلا اشترى بعيرا وشرط الخيار أربعة أيام فأبطل عليه
السلام البيع وقال التحيار ثلاثة أيام نهر وما روى من ابن عمر قال اني لیس بنص فيه فيعتل ان
يكون خيارا زوفا أو العيب وقوله في النهي ثبوت الدعوى بمجموع الدلائل جواب سؤال المقدر تقديره
ما ورد عن ابن عمر انه أجاز له شهرين لا يقتضي الجواز فيما زاد على شهرين فيصكون الدليل أحص من
الدعي فالدليل الثاني وقوله ولان الحاجة قد تنسى الخ (قوله فان أجاز في الثلاث صح) بمقتضى ان يبراد

للتبائعين أو لأحدهما) أو لغيرهما
(ثلاثة أيام) بالنصب (أو أقل)
فالبائع خيارا بشرط أربعة أيام
خيارا للبائع منفردا وخيارا للمشتري
منفردا وخيارا لهما يكون مطلقا
أو مقيدا أو مطلقا أو لا ولا يجوز ان
بالاتفاق وأما الوقت فيجوز بعده
الخيار كما جاز عند البيع حموي
أي باختار أو بغيره فقال له البائع
مثلا بعد قبض المبيع فقال له التحيار
أنت بالخيار ثلاثة أيام فله التحيار
ثلاثة أيام ولو قال له أنت بالخيار
الخيار ادام في المجلس كذا في النوازل
(ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا يصح)
مطلقا عنده ولا يجوز اذا سمي مدة
معروفة مالت أو قدرت (وان أجاز
في الثلاث صح) العقد عندنا

بالهبة عودا لعقد المأجور بعد ان كان فاسدا لان المفسد قد ارتفع قبل تقرر وهما قول العراقيين
من اصحابنا ويحتمل ان تكون الهبة بمعنى النفاذ فيراد بها ما يقابل الموقوف بشاعة ما ذهب اليه اهل
خراسان من ان العقد مع شرط الخيارا اكثر من ثلاث موقوف ان اجبر العقد في الثلاث ظهر ان لافساد في
العقد لعدم وجود المفسد والابان مضى جزم من اليوم الرابع قبل الاجازة هو فاسد قال الزبلي وهذا
الوجه اوجه وفي النهر واختاره السرخسي وغيره وفائدة الخلاف تظهر في حصة المباشرة وعدمها فتقرر
على الاول لا على الثاني ولكل منهما فسخه ولو باعه الى المصداق والدياس ثم ابطال صاحب الاجل الاجل
او انعقد الثمن انقلب الى المجواز انتهى وهذا تبين حله على ما اذا ابطال الاجل وانعقد الثمن في المجلس زوال
المفسد قبل تقرر وعلم ان المراد من حصة المباشرة وعدمها مباشرة العقد مع شرط الخيارا اكثر من ثلاث
فعل القول بان هبة موقوف لا تحرم مباشرة (قوله خلافاً لفرز والشافعي) لانه انعقد فاسدا فلا ينتقل جازا
(قوله فيما اذا كان الخيارا اكثر) متعلق بقول المصنف صح حوى (قوله فلا يصح) ظاهره بقيدانه لولم
ينقد في الثلاث لا يفسخ ولا يفسخ اليه بقيد لانه يفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاث ذهبت عقده ان كان في يده نهر
عن المحاسبة (قوله صح البيع) لانه في معنى خيار الشرط وكذا لو ان المشتري الثمن على ان البالغ ان رد
الثمن الى ثلاثة ايام فلا يصح بينهما صح أيضا وخيار في الاول للمشتري لانه لا يمكن من امضاء البيع
وعنده وفي الثاني للبايع حتى لو اعتقه صح عقده ولو اعتقه المشتري لا يصح وفي المسئلة الاولى اذا باعه
المشتري ولم ينقد الثمن حتى مضت الايام الثلاثة جاز البيع وكان عليه الثمن نهر (قوله خلافاً لفرز) لانه
بيع شرط فيه الاقالة الفاسدة الصحيحة بما قصده والعاسدة الاولى وجه فساد الاقالة تطبقها بشرط
عدم انعقد فاسدا لانه لا يصح في الشرط (قوله وهو الفياس) وجه الاستعسان ما روى ان
ابن عمر باع ناقه بهذا الشرط ولم ينسكرك عليه احد من الصحابة ولا نه في معنى خيار الشرط اذ الحاجة
ممت الى الانقضاء عند عدم النقد فتقرع ان المعاملة بالحق به (قوله لا يصح البيع عندهما) وعند
محمد حاشي كل من الامام ومحمد على اصله وأما ابو يوسف فاحذف في الاصل بالذي قدمناه يعني عن ابن
عمر وفي الحق به بالقياس نهر وغيره وفي قوله وفي الحق به بالقياس نهر اذا نزلوا اخذ فيه بالقياس لم يقل يجوز
خيار النقد اصلا كما هو قول فرز فالظاهر ان يقال وفي الحق به فتصرع في الثلاث لانها مورد النص على
ما روى عن ابن عمر باع ناقه بهذا الشرط أي شرط انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا يصح بينهما
كما سبق بقي ان ما سبق من ان البيع فاسد وموقوف فيما ذاباع بشرط الخيارا اكثر من ثلاث ثابت هنا
ايضا فيما ذاباع بشرط انه ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام فلا يصح بينهما نهر (قوله خلافاً لفرز) فدعوى
الزبلي الاجماع على الهبة فيما اذا انعقد في الثلاث بعد ما باع على انه ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام فلا
بيع غير صحيحة عني قال لان فرز يقول انعقد فاسدا فلا ينتقل صحها ويمكن الجواب بانه اراد اجماع الامام
مع الصحابين (قوله فيما اذا شرط اكثر من الثلاث) متعلق بصح لاصلة الخلاف كما هو ظاهر لان فرز
لا يقول يجوز البيع مع هذا الشرط وان لم يرد على ثلاثة ايام كما سبق معلل بانه بيع شرط فيه اقالة فاسدة
(قوله يمنع خروج المبيع عن ملكه) لان تمام البيع لا يكون الا بالتراضي ولا يتم الا رضاع الخيار ولذا
ينفذ عتق البايع ويملك الثمن فيه دون المشتري وان قضيه باذن البايع زبلي وهو محمول على ما اذا
قبضه للاختيار اما اذا سلم اليه على وجه التملك كان معلا لخياره نهر كما هو وجهه لالثمن في المدة وارباه
منه واشترى به شيئا من المشتري وعرف من هذا ان خيار المشتري يمنع خروج الثمن عن ملكه وانه اذا
كان الخيارا فمما لا يخرج المبيع ولا الثمن عن ملك المالك ولا بين الحكم في الثمن اذا كان الخيارا لا باع
والحكم فيه كما في القهستاني انه يخرج عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البايع عنده ويدخل
عندهما والتمرة تظهر في وجوب الزكاة ونحوها كصدقة الفطر والخصية بان كان باع عند البايع من
النسابة انتهت في انهاء المحول وكان بحيث لم يضي يوم او يومان من مدة الخيارا يتم المحول فهل تازمه الزكاة

خلافاً لفرز والشافعي فيما اذا كان
الخيارا اكثر
(على انه ان لم ينقد الثمن في الثلاث
انقضت ايام فلا يصح بينهما
البيع عندهما استعمالا خلافاً
(صح) البيع عندهما (ولو باع على انه
لنهر وهو القياس) (الى اربعة) او
ان لم ينقد الثمن
اكثر (لا يصح البيع عندهما
وعند محمد حاشي
عند الثلاثة خلافاً لفرز فيما اذا
صح) عند اكثر من الثلاث (وخيار
البايع منع خروج المبيع عن ملكه
عندنا خلافاً للشافعي (وبقبح
المشتري

وغيرها باعتبار ضم الثمن الى ما عنده حيث كان النصاب به يتم عند الامام لا وعند هاتين فان قلت ينبغي ان تظهر الثمرة أيضا بالنسبة للتصرف فيه قلت لا يصح اساسا في الشارع بعد قول المتن ولو اجاز من له الخيار بغيره صاحبه فمع حيث قال بان تصرف البائع في ثمن المبيع الخ (قوله بملك بالقيمة) ولو شرط المشتري عدم ضمانه نزع الرضا به قال وتعتبر قيمته يوم القبض الخ ولو تعسف في المسمى فللبائع ان يلزمه البيع ان شاء وان شاء فسخه وضمنه النقصان كذا ذكره العيني مطلقا غير مقيد بالعيني وكذا الزياي لكن في التهر عن الحدادي قديمه بما اذا كان قياسا فلو كان ملامسا لفسد له تضمنه للنقصان لشبهه الربا (قوله اذا سعى بتمه) بالبناء للجهول سواء كانت التسمية من البائع او من المشتري وفيه كلام حموي هو انه في التهر رد ما في النفع الوساثن من قصر الضمان على تسمية الثمن من جانب المشتري شيئا (قوله وله ملك المبيع في يد البائع الخ) ولو تعسف في يده بقي على خياره لان ما انتقص بغير فعله لا يكون مضروبا عليه ولكن غير المشتري بين اخذه بكل الثمن او الفسخ ولو فعله سقط من الثمن بقدره زبلي (قوله فيخرج المبيع عن ملكه) لان البيع من جهته تام (قوله ولكن لا يملكه المشتري) ولا خلاف ان النفعة يجب على المشتري كافي السراج وانما يملكه المشتري لثلايجمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد اما زوال الملك لا في ما قلناه فله نظائر كعبد الكعبة يخرجون عن ملك ملائكم ولا يدخلون في ملك أحد وكذا السرقى الكعبة وكذا التركة المستغرقة بالدين يخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا يقال على هذا يكون سائيه وهي منهي عنها لاننا نقول المحال موقوف ان اجبر البيع يستند الى وقت العقد فبين انه ملكه من ذلك الوقت وليس اذا كان له از واذ ولا يرد على الامام ما لو عصب المدرس وابق من يده فانه يضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيجتمع العوضان في ملك واحد لانه ضمان لا معاوضه تهر ولمذاذ كذا الصك ان ما ذكره الامام الزم بما ذكره الصاحبان لان زوال الملك لا في ملك البعد الذي يشتري الكعبة او موقوف كاش في المعاوضة (قوله وقال يملكه) لثلايكون الملك اثلا لا الى مالك وقد سبق جوابه (قوله وبقبضه بملك بالثمن) لان الهلاك لا يعبر من مقدمه يجب منع الرق فبذلك وقد انهم البيع فليزم الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان تعينه في هذه المحالة لا يمنع الرق فبذلك والعقد موقوف فيبطل غير ثم هو لا يكون ادنى حال امن المقبوض على سوم التهر اقل حل في كلامه خلافا لما ذكره السيد المحموي وكذا يملك بالقيمة اذا كان الخيار له ما اذا سقط البائع خياره فملك في المدة بملك بالثمن ذكره في التهر ايضا وكان الاولى ان يقول فملك ولو في المدة لانه اذا زعم الثمن بالهلاك في المدة بعدما سقط البائع خياره فكذا بعدمضها بالاولى (تنبيه) كان البيع بشرط الخيار له ما فغات أحد هما زعم البيع من جانبه والا تهر على خياره ثم تباليه من الخفية (قوله كتبه) المراد يجب لا يرتفع كقطع اليدوان كان يرفع كالمض فهو على خياره فان ارتفع في المدة لا يلزمه والا يلزمه عيني (قوله فيما اذا كان الخيار للبائع او للمشتري) فيه نظر بل الكلام فيما اذا كان الخيار للمشتري فقط اما اذا كان للبائع فالباع لا يمنع الرد بل يمنع البائع بين امضاء البيع واخذ الثمن وبين فسخه واخذ النقصان صرح به الزياي حموي واقول ليس المراد بالتعيب محجزة بل المراد به ما ترتب عليه امتناع رده بان مات بعدما تعيب أحد هما قول الزياي ان كان الخيار للبائع فدخله العيب لا يمنع الرد يحكم الخيار وان اشرف على الهلاك فلزم البيع فيه انما يلزم بعدموته وذلك لا يجوز لانه لم يرق بحال البيع فكأن مضروبا عليه بالقيمة انتهى الى هذا اشار الشارع بقوله تعيب القيمة او الثمن أي تعيب القيمة فيما اذا تعيب في يد المشتري وكان الخيار للبائع حيث وجد المانع من رده بموته بعدما تعيب او الثمن فيما اذا كان الخيار للمشتري شيئا فان قلت حيث ارى بالتعيب ما ترتب عليه من الموت يكون عين الهلاك مع ان قول المصنف وبقبضه بملك بالثمن كتبه قاض بالمعيار بينهما قلت المعيار بينهما ما حصله اذ لم يتبر في الهلاك الذي ذكره المصنف كونه مسبوقا بالتعيب بعيب لا يرتفع

فكان مغارما اعتبر فيه ذلك واعلم ان ما ذكرناه من التأويل خاص بما اذا كان الخيار للبائع اما اذا كان
للمشتري فليس يحتاج اليه لانه بمجرد التعيب يلزمه الثمن كالملاك حيث بقي العيب ولم يرتفع حتى مضت
مدة الخيار (قوله فكذا هذا فهما) أي مثل التعيب الملائمة فمما أي في خيار البائع أو المشتري
شجنا (قوله فلو اشترى زوجته الخ) هذا حدى المسائل الشفرعة على الأصل المختلف فيه وهو ان
خيار المشتري مانع من ملكه للبيع عند الامام خلافا لما ورثنا العيني بحروف اسحق عزك فخم الاف
من لامة اذا اشتراها بشرط الخيار وكانت زوجته سبى نكاحها عند الامام لعدم ملكها اياها
وعندها بمنع وخ و تبرأ عليه ما سيجي من انه لو وطئها كان له ردّها بحكم شرط الخيار عند الامام لان
الوطء بحكم ملك النكاح وعندها ليس له ذلك لكون الوطء عندهما بحكم ملك العبد وهذا اذا لم
يتقصها الوطء فان تقصها امتنع ردّها اتفاقا ما عندهما فظاهرا وما عندها فلا نهي بالتعيب امتنع الرد
والسبب من الاستبراء اذا اشتراها وحاضرت في مدة الخيار لم يمتنع عن الاستبراء عنده خلافا لما والمحام
لهم ردّها المشتري ذارحم محرمانه لم يعتق عليه وغداه باق عنده خلافا لما والشاف من القران اذا
اشترىها وقربها بعد الشراء وهي سبى لم يبرأ فاضا فلا يسقط الخيار خلافا لما والعين من الرد بعد اذا
اشترى شيئا ثم اودعه عند البائع فهلك في مدة الخيار فهو من مال البائع عنده لان قبضه يرتفع بالرد لعدم
الملك كما في الزاوي خلافا لما واذا من ازوجه اذا اشترى زوجته فولدت في مدة الخيار لم تصرام ولده
عنده خلافا لما يعني ولدت قبل القبض وبعد تفسير اذا ادعاء ويسقط الخيار لعيب كما في النهر لان
الولادة عيب در و ابن كمال وفي البصر عن الغيبة اذا كان الولد ميتا ولم تنقضي الولادة لا يسقط خياره
وأقره المصنف ودور الكاف من الكسب يعني اذا اكتسب العبد في المدة فهو للبائع بعد القبض عنده خلافا
شما والقام من الصبي لبيع الامة فلا يستبرأ على البائع عنده خلافا لما والمحام عن النجاء اذا اشترى ذى من
ذى خبر فاسلم أحدهما فهو للبائع عنده خلافا لما عني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال أسلم المشتري
در وأقول ذرا زليلى انه اذا أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ثم قال وهذا كما اذا أسلم
أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما وان أسلم قبل القبض بطل البيع في الصور كما هو وان كان البيع
بأنا وبشرط الخيار لأحدهما أو لهما الخ والميم من المذون اذا اشترى المأذون شيئا بالخيار ثم أبرأه البائع
من الثمن في المدة يكون خياره باقيا وان أجاز البيع فالمبيع له بغير ثمن وان فسخ عادى البائع بغير ثمن
وعندهما بطل خياره لانه ملكه فكان الرد والعسخ منه فليكن البائع بلا بدل وهو تبرع والمأذون
لا يملكه عزى زاده وكرالزاي مسائل آخره ما اذا فسخ بعق بان قال ان ما كنت عدها فهو حقا شترى
بالتحليل لا يعتق عنده خلافا لما بخلاف ما اذا قال ان اشترت فاني بعق بالانقضاء لوجود المعلق عليه
العق وهو الشراء فيه بطل خياره ومنها ما أسلم المشتري من مسلم عصبيا بشرط الخيار فقتل العصبى في المدة
فسد البيع عنده خلافا لما ومنها ما حلال اشترى صيدا بشرط الخيار فقبضه ثم أكرم أي في مدة الخيار
والصديق يده ينتقض البيع ويرد الى البائع عنده وقال يلزم للمشتري فلو كان الخيار للبائع ينتقض
في قولهم جميعا ومنها ما لو اشترى دارا هوسا كنها جارة أو عارة فاستدام السكنى بعد الزنا لا يكون
اختيارا عنده خلافا لما فان قلت يلزم على ذكره مسألة القران أن تكون مسألة الزوجه مكررة اذا
التغير في قوله اشتراها وقربها يرجع الى زوجته المذكورة أو المسائل حتى يصح قوله فلا يسقط الخيار
اذ لو كانت غرر زوجته لسقط خياره بالقران قلت لا تنكر الاختلاف وضع المسألة لان الأولى من حيث
الملك وعدمه والثانية من حيث القبض وعدمه لانه لا يصح باضا وطئها عند البائع قبل قبضها فهلك
على البائع بخلاف الأولى فان وطئها كان بعد قبضها فهلك عليه شيء شاهين (قوله وأن وطئها له أن
يردّها) فبيده التي أبرأ المبتعها الوطء فان تقصها ولو تبنا امتنع الرد (قوله هذا اذا كانت ثيبا) كان
عليه ان يزيد قوله ولم يتقصها الوطء كما سبق (قوله بشهوة) وحدها انتشارا لته أو زيادته وقيل بالقلب

فكذا هذا فمما (فلو اشترى زوجته
بالتحليل بقي النكاح) عندى خفيفة
وعندها نفسد قوله فلو اشترى
الى آخره بغير ثمن ولا عليك (وان
ولدت له ان ردّها) عندى خفيفة
ولم يبرأ هذا اذا كانت ثيبا
خلافا لما هذا اذا كانت ثيبا
وان كانت كبرا امتنع الرد عندها ايضا
وكذا اذا قبلها أو وهبها ومسته بشهوة

وان لم تنته سرراج وبنى أن تبني الآخر في العتق ولو ادعى عدمها فإن كان على الفقه قبل قوله ولا قبل ولو فعلت الأمة به ذلك وأقرب الشهوة كان رضائهم (قوله) وكذا ولو ملها غير الزوج في يده يعني ولم ينقصها الوطء لان حدوث العيب مانع من الرقة مطلقا سواء كان بفعله أو لم يكن (قوله) ولو اجاز من له الخيار بائعا كان أو مشتريا أو جنديا غير (قوله) بغية صاحبه المراد بغية عدم علمه وبالحضرة عليه جوى عن المفتاح (قوله) بان يتصرف السانع في ثمن المبيع أو المشتري في المبيع تصرف المالك فلو أبى الشارع كلام المصنف على إطلاقه متناولا لماساذا كان الخيار للبائع أو المشتري أو غيرهما لكان أولى (قوله) خلافا لابي يوسف والشافعي) لانه مسلط عليه من قبل صاحبه فلا يتوقف على علمه كالأجارة ولما أنه تصرف في حق الغير بالرغم أى رفع العقد ولا يعرى عن مضرة لانه قد يعقد بتمام البيع السابق يتصرف فيه فتنزله العتق بالهلاك فيما اذا كان الخيار للسانع أولا لم يلبس له متريا فيما اذا كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضرر رقتو على علم بخلاف الاجازة فانه لا لازم فيها وكيف يقال انه مسلط وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسلط في غير ما يملكه المسلط والخجلة فيه أن بائعنا من وكلا حتى اذا أبدى له الفسخ رده عليه وخيار الرقبة على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه اجماعا ولو اجازه البائع بعد فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف ويحتمل اذا باعه بشرط أنه اذا غاب فسد فسخ البيع عندهما خلافا له ورجح قوله في الفسخ نه والخلاف انما هو في الفسخ بالقول أما الفسخ بالفعل كالبيع والاتفاق وقايعه والوطء ودواعيه شهوة فلا خلاف في جواز رده بغية الآخر يعني اذا كان الخيار للسانع وفعل شيئا من هذه الاشياء كان فسخا حاكما لانه دليل الاستدعاء بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه يتم البيع (قوله) أى موت من له الخيار) بائعا كان أو مشتريا ولو حكما فبينا موت من له الخيار لان موت غيره لا يتم به العقد بل الخيار باق لم شرط له وفي جامع الفصولين وكيل البيع أو الوصي باع خيارا والمالك بنفسه باع خيارا لغيره فأتى الوكيل أو الوصي أو المولى أو الوصي أو من باع نفسه أو من شرط له الخيار قال محمد يتم البيع في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والجنون كالمتبني انتهى وكذا انما غابا فانفاق في المدة في الاستيعاب الاصح على خياره قبل الفسخ ان الجنون والاعمال ليسا مقطن انما المسقط مضي المدة بلا اختيار بدليل ما مر من أنه لو انفق فيها كان على خياره نهر وبه نرم في التزوير وشرحه من غير ذكر خلاف حيث قال ومضى المدة وان لم يعلم مرض أو غيبا انتهى وإعلان قوله في النهر ولو حكما بعد قوله أى موت من له الخيار بائعا كان أو مشتريا يتعلق بقوله بائعا كان أو مشتريا ليعلم بيع القابضة شيئا لان تسمية كل من التعاقدين في المقايضة بالسانع أو المشتري اغاها في الحكم فقط لمان كلامن السلعتين يصلح أن يكون غنا وسعافان قلت ما للمانع من جعله متعلقا بالموت ليشمل الرقة اذ هي موت حكما قلت منع منه ما في النهر عن الفسخ من أنه لو ارتد فهو على خياره اجماعا ولو تصرف بحكم خياره توقف عنده خلافا لما بجر (قوله) وقال الشافعي يورث) لانه حق لازم ثابت فيجربى فيه الارث كخيار العيب والتعيين ولان الخيار ليس الا بمئة وارادة فلا يتنقل عنه بخلاف خيار العيب لان المورث استحق المبيع سليما فكذا المورث لانه ورث خياره وخيار الرقبة من يثبت للوارث ابتداء لا اختلاط لملك الغير لان الخيار يورث بلى وفي النهر وما في التعيين فلا اختلاط ملك المورث ملك الغير لانه لا يملك الفسخ ولا يتوقف خياره بخلاف المورث ولم أر في كلامهم حكم خيار النقود يبنى ان يكون كالشرط انتهى وأما خيار فروات الوصف المرغوب فيه فانه يورث بجر (تسمية) ما ذكره في الدرر من أن الخيارات الاربعية خيارا للشرط وخيارا للرقة وخيارا لتعيين وخيارا للعيب مشتركة في عدم الارث ويقتضى خيارا للشرط وخيارا للرقة عن خيار العيب والتعيين بان خيار الشرط والرقة لا تصرف فيهما المورث أصلا لا بالوراثة ولا ابتداء بخلاف خيار العيب والتعيين فان فيها تصرفا للمورث ابتداء لا بجر في الارث أى استقلال لا انتقالا هو الظاهر من كلام الهذلي والكافي

وكذا ولو ملها غير الزوج في يده (ولو اجاز من له الخيار بغية صاحبه) مطلقا سواء كانت الاجازة صريحة أو ضمنية أو أخذته أو تركه بان يقول لغيره ان يتصرف البائع في ثمن أو دلالة بان يتصرف المالك (ولو فسخ) البيع تصرف المالك (ولو فسخ) البيع من له الخيار بغية صاحبه (لا) يصح الفسخ عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي ثم يتوقف الفسخ فان بلغ خبر الفسخ في المدة ثم الفسخ عندهما ولو لم يبلغ المدة مدة الخيار ثم العقد مضي شرط قبل الفسخ (وتم العقد) الذي شرط فيه الخيار (ومضى المدة) وقال مالك الخيار (ومضى المدة) وقال الشافعي يورث عنه

وصرح صاحب الوقاية بان اخبار العيب والتعيب بورثان وتبعه في التقاية والظاهر ان لمشاخصه قولان
وقال في الفسخ مقتضى النظر ان يفرغ عدم الارت على قول الامام خلافا لمناصحه أفندي بشرف (قوله
والاعتاق) ولو بعضه تنويرا وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يحمل الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح
ونظر في فرج داخل شهوة ولا يغير شهوة لا يحمل في غير الملك في الجملة كالطيب والقالبه وكذا التقييل
والبائنة شهوة ولو ان كان الشهوة كان القول له لانه يكره سقوط خياره وكلامه يعطى انه لو اشترها بخيار
على انها كبر فوطها يعلم اهي بكر او لا كان اجازة لان هذا الفعل وان احتج اليه للامتحان الا انه لا يحمل
في غير الملاء ولو وجدها نيبا لكنه لم يلبث كان له الرد بهذا العيب نهر واعلم ان الوط ودواجه انما يكون
دليل الاجازة اذ لم يكن المبيع منكوحا المشتري حتى لو كانت منكوحته وكان الخيار له ففعل بها ما ذكر
يكن دليل الرضا الا اذا كانت بكر افومثها لا يرد هاجوى عن العرجندي وكان الاولى ابدال قوله الا اذا
كانت بكر بقوله الا اذا نقصها الوط اما ركوب او الاستخدم فله الرد بعد ماله انه يفعل للامتحان
والعبر به فلا يكون دليل الاستقامة عيني وكذا اذا استخدمها ثانيا في نوع آخر الا اذا اتحد النوع فانه يكون
اجازة و به يحصل التوفيق في كلام الصنري حيث ذكر في موضع ان الاستخدام مرارا لا يكون اجازة وذكر
في موضع آخر ان خياره يطل بالمرّة الثانية (قوله اذا كان الخيار له) اعلم ان تمام العقد بالاجازة ما لقول
المسبه عليها بقوله فاذا اجاز من له الخيار لا فرق فيها بين ان يكون الخيار للبائع او للمشتري واما ما ذكر
بالفعل المنبه عليها بقوله والاعتاق فخر وطه بان يكون الخيار للمشتري فان كان للبائع كان فضحا وكان
عليه ان ينه على ذلك فاقى المجرم من انه لم يذكر الاجازة بالفعل سهو نهر (قوله والاخذ بثغمة) ليس
الاخذ بقيد لانه يتم بمجرد الطلب سواء اخذ اذ لاف في الكلام مضاف محذوف والاصل وطلب الاخذ
سواء كان طلب مائة او ثمن نهر بخلاف خيار الرقبة حيث لا يعطى بالاجازة الاخذ بثغمة لانه لا سقط
بالصريح فكذلك بالمال لا يزيل (ثغمة) بقى مما به المبيع ما اذا زاد المبيع في يد المشتري زادة متصلة متولدة
من الاصل كالسمن وانضج به ياض العين بخلاف المجدول ولا خلاف في امتناع الفسخ في غير المتولدة منه كالصنغ
وعوه وكذا في المفصلة المتولدة كالعقرو والغرو والمنفصلة الغير المتولدة كالغله والكسب لا تمنعه اتفاقا
فان اجازة المشتري لم ترد عندهما وعند الامام ترد على البائع نهر (قوله وهو القياس) لان الخيار من
موجب العقد فلا يجوز اشتراطه لغيره كاشتراط الفسخ على غير المشتري وجه الاستقصان ان الخيار لغير
العاقد لا يثبت الا بناية على العاقد فيقدم له الخيار فيجعل هو بائعا فبئنه شيئا بقوله هو مودم كور في شرح
وهذا الوجه يقتضي ان البائع لو شرطه لغيره صح ولم أره صريحا فبئنه شيئا بقوله هو مودم كور في شرح
مكن حيث قال والتقييد به اتفاق اى التقييد بالمشتري في قول المتن ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح
لانه ذكر في السراجية الخ و ذكر السيد الحموي ان قوله ولم أره صريحا مقصور نظر لتصرحه به في الدور
والمفتاح وغيرهما واعلم ان التقييد بالمشتري بالنسبة للثمن الذي شرح عليه الشارح وصاحب النهر
والبحر اما من ان يابى والعينى فليس فيه ذكر المشتري فيكون فاعل شرطه العاقد الشامل لكل من
المشتري والبائع (قوله و اى اجازة ونقص صح) لان كل واحد يملك التصرف أصالة أو بناية عيني
واعلم ان كلام المصنف شامل لما لو قال لا ترد بعد لارضى به صريح في النهر (قوله فالاسبق احق)
لوجوده في زمان لا تراجمه فيه احد وتصرف الاخر بعده لغو عيني (قوله فالفسخ احق) لانه اقوى
لانه رد على المجازدون العكس اذا المجاز يلحقه الفسخ والفسوخ لا يلحقه الاجازة واعترض بما لو تفاخضا
ثم تراضا على فسخ الفسخ و اعادة العقد فانه يجوز وليس فسخ الفسخ الاجازة واجب منع كونه اجازة
بل بيع ابتداء (قوله في رواية كتاب الماذون) وهي الاصح (قوله في بيع عيني) يعنى البسيط
(قوله تصرف المالك الاولى) لقوته (قوله اى البائع او المشتري) هذا التفسير وجب ان يستعمل باع
في كلام المصنف في معنيته جوى يعنى البيع والشراء السابق من ان البيع من الاضداد وهذا يقتضى

(والاعتاق وروايه) اى تم العقد
باعتاق المشتري او بالتسديد او
بالكتابة اذا كان الخيار له (والاخذ
بثغمة) اى او للمشتري فباع رجل دارا
بمختيار ثلاثة ايام فباع رجل دارا
بمختيار فاعادها للمشتري بثغمة ثم
مالاخذ وصح اخذها (ولو شرط المشتري
الخيار لغيره صح) استحسانا وقال زور
فسد العقد وهو القياس والتقييد به
اتفاقى لانه قال في السراجية والسكافي
لو شرط احد المتعاقدين الخيار لغيره
لو شرط المشتري والخيار
صح (واى) من المشتري وكل واحد من
اجازة ونقص صح (فان اجاز
الاجازة والنقص استحسانا) (فان اجاز
لا يجوز وهو قول زور) (فان لا يسبق
احدهما ونقص الاخير) (فان كانا اى
منهما احق) (فان فعل (وان التارخ
الاجازة والفسخ (فان اوله يعلم التارخ
(فان فسخ احق في رواية كتاب الماذون
وقال في بيع عيني) (فان فسخ
اول من تصرف النائب) (فان فسخ
اجازة (ولوا ع عيني) (فان فسخ
على اى البائع او المشتري
(بالمختيار احدهما)

على ما ذكره الكرخي من أنه لو شرط خيار التعيين للبائع جازاً استحساناً واليه أشار في الزبادات وفي شرح
التخصيص والكافي وهو الأصح وفي الجرد لا يجوز لأنه جواز لشترى للمحاجة على خلاف القياس ولا حاجة
إليه للبائع ووجهه الكمال بأن المبيع كان مع البائع قبل البيع فهو أدرى بما لامه قال في النهر وأنت
خير بأن الإنسان قد يثرب فيما لا يعرفه ويقتضيه ويكفيه فبيعه بهذا الشرط ليبقى لنفسه ما هو الأرفق
لكن قال السيد المحمدي هذه صورة قاصرة والأحكام لا تتأطأ بالنادر (قوله ان فصل وعين صحيح) لان
الذي فيه الخيار كالمخارج عن العقد فكان الداخل فيه غيرهما لم يكن ذلك الداخل معلوماً ومثله معلوماً
لا يجوز اذ جهالة المبيع أو الثمن تفسد البيع ولن يكون معلوماً إلا بالتفصيل والتعيين عني (قوله
لا يصح في هذه الصور الثلاثة) مجهالة المبيع والثمن أو أحدهما ولو اشترى كذا أو زنيا أو عبداً
واحداً على أنه بالخيار في نصفه جاز فصل أو لا لأن النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت عني (قوله وضع
خيار التعيين) أي في العيّنات لأن المثلثات لعدم تفاوتها (قوله حتى لو اشترى أحدًا ثوبين الخ) اعلم
أن نبيع التجميع الصغير اختلفت ففي بعضها اشترى أحد الثوبين الخ كما هنا وهذا الاختجاج المعذرة
وفي بعضها اشترى ثوبين وهو جاز ووجه التجوز احتمال أن يكون كل منهما هو المبيع أو أنه من قبيل
إطلاق الكل على البعض كافي قوله تعالى يفرج منهما اللؤلؤ والمرجان أي من أحدهما كذا
في العناية إذ اختلف هذا الظاهر ما ذكر في الدر المنثور قوله يعني اشترى ثوبين على أن يأخذ أيها ما شاء
مستقيم لأغراض عليه وما عارض به في الشرر بلالة من أن ظاهره وقوع الشراء على التجميع ابتداءً وهو
مختلف عما في الزبلي والبرهان من تصوير المسئلة بما إذا وقع الشراء على أحد العبدتين أو على ثوبين
ثوبين والصواب ما صوره به الزبلي والبرهان لأن المتصور عليه أن أحدهما مضى عليه بالثمن والاستمر
أمانته في يده لقبضه باذن مالكه لا على سوم الشراء وهذا لا يتأتى إلا فيما إذا اشترى أحدهما انتهى رده
شيئاً بآب هذا الظاهر غير راد له وإنما المراد أحدهما بقرينة ما ذكره أول الباب فإنه قد صرح بأن
المعقود عليه أحدهما وحيث أن يكون من مجاز الخذف فيسقط ما ادعاه الحنفي من التصويب على أن صاحب
الدر يتابع للهداية انتهى (قوله وفي الأربعة لا يصح) لأن الحاجة تندفع بالثلاثة لوجود الجيد والوسط
والزدي فلاحاجة إلى الأربعة (قوله وهو القياس) مجهالة المبيع وجه الاستحسان أن هذه المجهالة
لا تنفي الممانعة لتعيين من له الخيار فلا تمنع الجواز زبلي (قوله ثم قيل بشرط أن يكون في هذا
العقد خيار الشرط الخ) قال نفس الأئمة المحلوف وهو الصحيح فيجوز رد كل من الثوبين إلى ثلاثة أيام
ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولم تمتثل الثلاث قبل رد شيء وتعيينه بطل خيار الشرط نهر والمحصل
أن ردهما معاً فيما إذا كان فيه خيار الشرط قد بما إذا كان الردي المدامار أحدهما فلا يتقبل لانه
بعضي المدة يلزم العقد في أحدهما وله التعيين بحر ومنه يعلم ما في كلام بعضهم من الإيهام ولومات من له
الخيار فلوا أنه أن ردا أحدهما ولو بعد مضي المدة لأن الباقي خيار التعيين للاختلاط ولهذا لا توقف في
حق الوارث وليس له ردهما معاً ولو في المدة لأنه إنما يكون بمحكم خيار الشرط وهو لا يورث كالمسبق (قوله
والصحيح أنه لا بشرط) فليزم العقد في أحدهما حتى لا يرد إلا أحدهما وعلى قول الكرخي أنه لو ردهما
لأن هذا الخيار عند منعه من خيار الشرط (قوله وإذا لم يذكر خيار الشرط فلا يلزم من وقت خيار التعيين
الخ) قال العبد الضعيف إذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط
فإن التوقيت فيه لازم من العقد عند مضي الوقت وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لا يلزم في أحدهما
قبل مضي الوقت فلا فائدة للشرط ذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا بشرط فيه زبلي وأبدي
في المحاشي السعدية له فائدة هي أنه يصر على التعيين بعده مضي الأيام الثلاثة قال وهذا هو الوقت
خيار التعيين كما إذا ذكر خيار الشرط معه ووقت ومضت مده بلا فرق وقوله في التهر كذا إذا لم يذكر
مع خيار الشرط صوابه حذف حرف النفي فإن سوق كلام المحاشي السعدية القسوية بين وقت

(ان فصل) ثمن لكل واحد
منهما (وعين) العبد الذي فيه
الخيار (صحيح) أي وإن لم يفصل
ولم يعين أو يعين ولم
يفصل (لا) بمعنى في هذه الصور الثلاثة
(وضع خيار التعيين) فيراد أن
حتى لو اشترى أحدًا ثوبين على أن
يأخذ أيها ما شاء بشرط ردهم وهو
الخيار لانه أيام مع وفي الأربعة
لا يصح وعندنا لا يصح في الكل وهو
والشأن في لا يصح في الكل وفي
القياس ثم قيل بشرط أن يكون في
هذا العقد خيار الشرط مع خيار
التعيين والصحيح أنه لا بشرط
في خيار الشرط فلا يلزم من وقت
خيار التعيين الثلاث أو إعادة عند
أي خفيصة وبما أنه العاقدان
عندهما

خيار التعيين عند خلوه عن خيار الشرط بالثلاثة وبين مالوذ كرمه خيار الشرط ومثبت عدته حيث
 يصير على التعيين فيما يعني في صورتين وحيدتين فقد ظهر لتعيينه بالثلاث عند عدم ذكر خيار
 الشرط فائدة تكذا ذكره شيخنا واعلم ان ما ذكره في الجواشي السعدية من أن فائدة توقيت خيار التعيين
 هي انه يصير على التعيين بعد مضي الأيام الثلاثة الخ فيدعي ما ذكره في الشرع بلية من ان فائدته دفع ضرر
 البائع لما يلحقه من مبالى المشتري التعيين اذا لم يشترط توقيت خيار التعيين فيكون على البائع نفقه
 ونصرفه فيما يملكه انتهى ثم اذا كان خيار التعيين للمشتري وقضيهما فذلك احدهما وتعيين البازمه
 البيع فيه بغضه لا متناع الزد العيب وتعين الآخر للأمانة لان الداخل تحت العقد احدهما والذي
 لم يدخل في العقد قضيه باذن مالكه لا على سوم الشراء فكان امانة في يده كذا ذكره از بلي حتى لو ملك
 الآخر بعد ذلك الأول لا يعيب لا يلزم عليه من فتيته شيء كافي العناية هذا اذا هلك احدهما قبل الآخر
 فلو هلك معا وعلى التعاقب ولا يدري الاول لزمه نصف من كل واحد منهما الشوبع البيع والأمانة
 فهما العدم الاولوية يجعل احدهما ميعا وامانة سواء كان الثمن متفقا ومختلفا بخلاف ما اذا تعيبا
 ولم يهلك كاحتبى في خياره وله ان يرد احدهما لانهما على البيع فكذا التعيين بخلاف الهاك
 ولكن ليس له ان يردهما وان كان فيه خيار الشرط لان العيب يمنع من الرد خيار الشرط بل يلى
 (قوله ولو اشترى باعلى انهما بالخيار الخ) وكذا الخلاف في خيار الرؤية والعيب فليس لاحدهما الرد عند
 رؤية الآخر ورضاه بالعيب خلافا لما للضرر البائع بعيب الشركة وكذا لو اشترى عيدين من رجلين
 صفقة على ان الخيار لهما فليس لاحدهما انفراد اجازه او رد اخلافهما تروى شرحه وعز ذلك
 للتروى فقط في كلام بعضهم سبق فلم (قوله وعند هاله ان يرد) لان اثبات الخيار لهما يستلزم اتيانه
 لكل واحد منهما لانه شرع لدفع العيبين وكل واحد منهما محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل باطل
 الا تخياره لم يحصل مقصوده وله ان المشرط خيارهما لا خيارا لكل واحد منهما على انفراد فلا
 ينقرد احدهما بالرد لان حق الرد ثبت لهما على وجه لا يتصرف به البائع وفي رد احدهما ضرر بالبائع
 اذا المبيع خرج من ملكه غير معيب بعيب الشرع فلو رد احدهما لزمه ميعا باذهي عيب في
 الاعيان لكونه لا يتحقق من الانتفاع به الا بطريق الممانعة وليس من ضرر وذا اثبات الخيار لهما الرضا
 برد احدهما لقصور اجتماعهما على الرد بلى (قوله انه ان خيار الخ) وشرطه ان يقدر على الكتابة
 والخبر قدر ما ينطق عليه اسم الكاتب والخيار وان كان لا يحسن ذلك فله الخيار وان قال البائع كان
 يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري مطلقا وان احتملت المدة ما ادعاه البائع ز يلى مع نهر
 (قوله اخذ بكل الثمن وترك) لان الاوصاف لا يعلق بها شيء من الثمن لكونها تابعة ز بلى ولو امتنع
 الرد بعيب من الاسباب والمسئلة بمالحا رجع بالنقصان بان يقوم كاتبا وغير كاتب ف يرجع بالتفاوت
 وليس كل الاوصاف يصح العقد باشتراطها بل الضابط فيها ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائزا
 ما فيه غرر الا ان يكون اشتراطه بمعنى البراءة من وجوده بان لا يكون مرغوبا فيه وعلى هذا نرى ما لواع
 ناقة او شاة على انها حاصل او تحب كذا فسد البيع ولو شرط انها حلوب جاز واختلاف في اشتراط حمل
 الجارية فقيل لا يجوز كالنساء وقيل يجوز لانه فمين عيب فكان ذكره لبراءة منه وهو الصحيح نهر
 عن الخاتمة ووجه الفساد فمعا اذا باع الشاة على انها حامل او تحب كذا رطلانه من قبل الشرط الفاسد
 بخلاف ما لو باعها على انها حلوب اولبون حيث لا يفسد لانه من قبل الوصف عيني ولو قال غير كذا باعها
 او يكتب كذا فمعا لا يفسد لانه كذا

(ولو اشترى باعلى انهما بالخيار الخ) وكذا الخلاف في خيار الرؤية والعيب فليس لاحدهما الرد عند رؤية الآخر ورضاه بالعيب خلافا لما للضرر البائع بعيب الشركة وكذا لو اشترى عيدين من رجلين صفقة على ان الخيار لهما فليس لاحدهما انفراد اجازه او رد اخلافهما تروى شرحه وعز ذلك للتروى فقط في كلام بعضهم سبق فلم (قوله وعند هاله ان يرد) لان اثبات الخيار لهما يستلزم اتيانه لكل واحد منهما لانه شرع لدفع العيبين وكل واحد منهما محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل باطل الا تخياره لم يحصل مقصوده وله ان المشرط خيارهما لا خيارا لكل واحد منهما على انفراد فلا ينقرد احدهما بالرد لان حق الرد ثبت لهما على وجه لا يتصرف به البائع وفي رد احدهما ضرر بالبائع اذا المبيع خرج من ملكه غير معيب بعيب الشرع فلو رد احدهما لزمه ميعا باذهي عيب في الاعيان لكونه لا يتحقق من الانتفاع به الا بطريق الممانعة وليس من ضرر وذا اثبات الخيار لهما الرضا برد احدهما لقصور اجتماعهما على الرد بلى (قوله انه ان خيار الخ) وشرطه ان يقدر على الكتابة والخبر قدر ما ينطق عليه اسم الكاتب والخيار وان كان لا يحسن ذلك فله الخيار وان قال البائع كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري مطلقا وان احتملت المدة ما ادعاه البائع ز يلى مع نهر (قوله اخذ بكل الثمن وترك) لان الاوصاف لا يعلق بها شيء من الثمن لكونها تابعة ز بلى ولو امتنع الرد بعيب من الاسباب والمسئلة بمالحا رجع بالنقصان بان يقوم كاتبا وغير كاتب ف يرجع بالتفاوت وليس كل الاوصاف يصح العقد باشتراطها بل الضابط فيها ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائزا ما فيه غرر الا ان يكون اشتراطه بمعنى البراءة من وجوده بان لا يكون مرغوبا فيه وعلى هذا نرى ما لواع ناقة او شاة على انها حاصل او تحب كذا فسد البيع ولو شرط انها حلوب جاز واختلاف في اشتراط حمل الجارية فقيل لا يجوز كالنساء وقيل يجوز لانه فمين عيب فكان ذكره لبراءة منه وهو الصحيح نهر عن الخاتمة ووجه الفساد فمعا اذا باع الشاة على انها حامل او تحب كذا رطلانه من قبل الشرط الفاسد بخلاف ما لو باعها على انها حلوب اولبون حيث لا يفسد لانه من قبل الوصف عيني ولو قال غير كذا باعها او يكتب كذا فمعا لا يفسد لانه كذا

أي خيار عدم الرؤية جوى فأما بتقدير هذا المضاف ان الاضافة من اضافة المسبب الى السبب
اذ عدم الرؤية سبب ثبوت الخيار وعلى هذا فلا بد من ملاحظة تقدير المضاف ويصح كون الاضافة من
اضافة الشيء الى شرطه فان هذا الخيار ثبت بشرط الرؤية وعلى هذا فلا تقدير والمشا قصر الحقنى على
الاول لانه الاصل في الاضافة لانه اقوى وجوه الاختصاص كما قدمه المتأخر كذا ذكره شيخنا فان قلت
جعل الاضافة من قبل اضافة الشيء الى شرطه ليس بظاهر كما فى الدرر لما سيجى ان له الرد قبل الرؤية قلت
اجاب شيخنا بما فى الزبلى من انه اغماز قد مضى قبل الرؤية لكونه عقدا غير لازم فيه نسخ ذلك لا بموجب
الخيار انتهى ثم اعلم ان خيار الرؤية ثبت فى كل عين ملكك بعقد يحتمل القسح كالشراء فلا يثبت فى المسلم
فيه ولا فى النعمان الخاصة لثبوت كل فى الذمة ولا فى المهر وبدل الخلع والصلح عن القصاص لعدم
قبولها الفسخ كما فى البرهان قال فى الشرر نسالية وينبغى ان يكون كذلك بديل العتق والكتابة انتهى
واحتز بالامتنان الخاصة عما اذا كان المبيع انا من احد الثقات فان فيه الخيار ولو تابعا بما مضى ثبت
الخيار لكل منهما كما فى النهر وقد نظم العلامة الحموى ما يثبت فيه خيار الرؤية فقال
فى اربع خيار رؤية ترى * اجازة وقبضة كذا الشرا
كذلك الصلح فى اداء المال * فاقسطه بغير انظاره فى الحال
(قوله يمنع تمام الحكم) ولهذا كان له رد قبل الرؤية ولو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره وزمه
التمن لانه لا يمنع وقوع الملك للمشتري بجر وكذا لو هلك فى يده أو صار الى حال لا ملك فسخه بطل خياره
وما يبطل خياره لا طلب عليه بالقرن قبل الرؤية (قوله يمنع نفس الحكم) ولهذا البواع بشرط الخيار
لم يخرج من ملكه ولو اشترى بشرط الخيار لم يدخل فيه بل ككاسق (قوله فكان اضعف) لانه لا يمنع
الحكم ولا تمامه امانه لا يمنع المحكم فخر وسعه من ملك النافع ودخوله فى ملك المشتري واما لانه لا يمنع
التمام فلا نية ليس له رد الا اذا ظهر به عيب قديم فالزوم فى العقد ان خص من التمام فكل لازم تام
ولا يتعذر شيئا (قوله شرأ ما لم يره) المراد ان رؤية العلم بالمقصود فتكون المحققة فردا من افراد
الاجاز لان من المبيع ما لم يعلم منه المقصود بالرؤية بل بالنسبة لثباته لثباته بالمسلك نهر عن الفسخ (قوله جائز)
لقوله عليه السلام من اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رآه وناظره اطلاقه بقضى عدم اشتراط الاشارة اليه
وهو الاصح كما فى الدرر عن اخى زاده خلافا لما فى التنوير تبعه البحر والفتح من ان شرط جواز الاشارة اليه
أولى مكانه وهو الظاهر من كلام صدر الشريعة حيث مثل لما اذا اشترى ما لم يره بقوله كما اذا اشترى
جارية متعقة مشار اليها بصوص البيع ولما اذا اكتشف وجهها وكذا الدرقة فى المحقة قال المرحوم الشيخ
شاهين وفى العناية ما يخالفه فانه قال بعده هذا وكذا الغائب المشار الى مكانه ولم يكن فيه من هو سعى
باسم المسيح غيره قال وهذا يوافق ما استدلو به من قصة عثمان وطهته واقول لا تغفل لان الشرط للحوار
على القول به الاشارة الى المسيح ان كان حاضرا مستورا أو مكانه ان كان غائبا ككاسق عن التنوير
غايته ان صدر الشريعة اقتصر فى التخييل على الاول وجمع بينهما فى العناية (نقطة) ظهرا للمبيع من
خلاف جنس المسمى فساد البيع والاصل ان الاشارة الى العجبة اذا اجتماعا وكان المشار اليه من خلاف
جنس المسمى فالعقد فاسد وان سكن من جنسه فالعقد جائز ثم ان كان المشار اليه دون المسمى بتغير
المشتري واثبات اجناسه والذكر كرم الانثى حتى آدم جنسان حكاوى سائر الحيوانات جنس واحد شيخ
شاهين عن شرح القه ورمى معز بالجنس (قوله فى جوابى) الجوالق وما والجمع الجوالق بالفتح
والجوالق ايضا صاحب وقال فى القاموس الجوالق بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرهما
(قوله فى حقه) المحقة بالمعنى وعام من خشب شيخنا فى القاموس (قوله واتقفا على انه موجود فى
ملكه) المراد الاتحاق على وجود البيع لا بشرط كونه فى ملك السائق لجواز بيع الوكيل والوصى
والتولى والمضارب ونحوه وشرر نسالية وأقول لا حاجة اليه لمجمل مرجع الضعيف فى ملكه هو المالك للتصرف

اعلم ان خيار الرؤية يمنع تمام الحكم
مطلق فى الرضا وخيار الشراء يمنع نفس
الحكم فكان اقوى فى المسألة ثم
خيار العيب يمنع تمام الحكم فكان
أضعف من الكل فلذلك قد سلم
خيار الشرط على خيار الرؤية ثم قدم
خيار الرؤية على خيار العيب (نراه)
ما لم يره ما لم يره (كما اذا اشترى زينا فى رزق
أوبرى جوالق اودرة فى حقه أو نوا)
فى كم واتقفا على انه موجود فى ملكه
ولم يشتري شيئا من ذلك صح البيع
فصلنا

فيمثل جميع ما ذكره في ان ما ذكره من عدم اعتبار الملك لا يبع لانه حينئذ يد عليه المساح لعدم
جواز بيعه قبل ارضاء قنبر (قوله خلافا للشافعي) لان المبيع مجهول وقدرته عليه السلام من بيع
ماله عند الانسان أي ماله من ماله عند المتابعين لنا ما سبق من قوله عليه السلام من اشترى ماله
براهن ولا ان الجمالة فيه لا تنفي الى المنازعة لانه اذا اوفقه رده فصار كجماله الوصف في المشاهد
المعائن والمراد بالبيع عن بيع ماله من ماله في ملكه زيلي فعلى هذا لا اشترى ثوبا
مشارا اليه غير معلوم عدد زرعه فانه يجوز لكونه معلوم العين غناية (قوله وان رضى) واصل بما قبله
يعني له الخيار اذا رآه وان كان رضى قبله أي قبل ان يراه لان الخيار معلق بالرؤية على ما روينا فلا يشترط قبله
ولان الرضا بالشيء قبل العلم بأوصافه لا يتحقق فلا يعتبر قوله رضى قبل الرؤية ونظيره اجازة الوارث
الوصية بما زاد على الثلث قبل موت الموصي لا تعتبر بخلاف فمضة حيث يعتبر قبل الرؤية لكونه هدا غير
لازم فينسخ لذلك لما عوجب الخيار كما قد سئلنا عن الزبلي ونظر فيه في العناية بان عدم القرم باعتبار
الخيار فهو لازم للخيار والخيار معلق بالرؤية لا يوجد ونهاه كذا ما روى لان ما هو شرط اللازم
فهو شرط المزمع انتهى وهو ظاهر في انه قبل الرؤية بات وبه صرح في الفتح واجاب في المحواشي السعدية
بانا لان عدم القرم للخيار بل لعدم وقوعه منبرما وان كان عدم انبرامه باعتبارانه ثبت له الخيار
عند الرؤية بالخيار (قوله قبله) اي قبل الرؤية وذكر الصغير لتأويل الرؤية بالعلم شيئا (قوله بان
قال رضى) احترازه عن الرضا بالفعل بان تصرف فيه فانه سئل خياره جوى عن شرح الجمع
وفي الدرر والولولة اجابة اراد ان يبيع شيعة ولا يكون للشترى خيار رؤية فاجابه ان قر ثوب لانسان
ثم يبيع الثوب مع الشيعة ثم المقر له يسخن الثوب المقر به فيبطل خيار الشترى لزوم تدقيق الصفقة
وهو لا يجوز الا في الشيعة انتهى واعلم ان الفسخ بخيار الرؤية لا يحتاج الى قضاء ولا رضاء لكن لا يبيع
الخبصرة البائع عندنا في خيفة ومجد وقال ابو يوسف بغير حضرة ايضا ولا رضاء بغير حضرة اجماعا
جوى عن البرجندى (قوله ولا خيار لمن باع ما لم يره) مراده اذا باع الثمن فلو كان يبيع سلعة تسعة
فلسلك منها الخيار بغير (قوله يقول اولاه الخيار) اعتبارا بخيار الشرط زيلي (قوله ثم رجع وقال لا خيار
له) لان عثمان بن عفان باع ارضا بالصرة من طلحة بن عبد الله فقبل طلحة انك غبت فقال لي الخيار
لاني اشترت ماله وقل لعثمان غبت فقال لي الخيار لا في بيع ماله ارمه فكما جبر من مطعم فقضى بالخيار
طلحة وكان ذلك بحضور من الهابة عيني وجبر من مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي
معا في عارف بالانساب مات سنة ثمان اوسم وخمسين شيئا من التقر بوما في الدرر من قوله طلحة
ابن عبد الله بلفظ المكسر تعقبه عزى زاده بان الصواب عبد الله بلفظ التصغير كافي الهادة وسائر
الكسب (قوله ويطلب الخ) فيه اجماع الى ان خيار الرؤية ثبت مطلقا غير موقت بعدة هو الاصح لاطلاق
النص مالم يوجد مطلقا وهو ما يطلب به خيار الشرط ولو قبل الرؤية وما يبعد الرضا بعد الرؤية لا قبلها فله
الاخذ بالشفعة ثم الاول بالرؤية وقوله ما يطلب به خيار الشرط كالشترى بما رضاء والتعيب او
تصرف ليجل كالموت والقبلة والفسخ وهو لا يرفع كالاتفاق والتدبير او بوجع حقا غير كالمبيع
ولو بشرط الخيار للشترى والمبة مع التسليم والرهن والاجارة الا انه في هذه لا يتقيد بعد ثبوته بل يطل
قبله ومعناه خروجه من صلاحية ان ثبت له الخيار عندها والافا بخيار معلق بها فكيف يطل قبلها
بخلاف ما لا يوجب كالمبيع بخيار البايع والمسامة والمبة بالتسليم وهذا اندفع اراد الاختيار للشفعة
والعرض على البيع فان خيار الشرط يطل بهما دون الرؤية لان الرضا من غير مطلق له فله فالدالة
اولى نهر (قوله ما يطلب به خيار الشرط) هذه الكلمة غير منعكسة لانه لو قوض المبيع بعد رؤيته لم يطل
خيار الشرط وطل خيار الرؤية فهو واقول لا يضر عدم انعكاس هذه الكلمة لما تقدم من ان الشرط
في القضاء الشرعية لا ما اردون الانعكاس جوى (قوله وكفت رؤية وجه الصبرة) معناه انه لو رأى

خلافا للشافعي (وله) اي المشتري
(ان رده اذا رآه وان رضى قبله) بان
قال رضى (ولا خيار لمن باع ما لم يره)
بان وثبت شيئا مطلقا به قبل اولاه الخيار
وكان ابو حنيفة يقول اولاه الخيار
ثم رجع وقال لا خيار له (ويطلب)
خيار الرؤية (ما يطلب به خيار الشرط
وكفت رؤية وجه الصبرة)

(و) وجه (الريق) مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة والنظر الى غيره من الجسد لا يطل الخيار (و) وجه (الدابة) وكفها) وشرط بعضهم رؤية القوائم في دواب الركوب وعند محمد رؤية الوجه تكفي وعن أبي يوسف ان النظر الى وجه الدابة لا يطل خيارا رؤية حتى ينظر الى كفها أيضا وفي شاة اللحم لا يضمن الجسد وفي شاة القنينة لا بد من النظر الى ضرعها وفيما يطعم لا يضمن الذوق وعن أبي حنيفة ان في البرذون والبغل والحمار بشرط رؤية الحمار والذئب أيضا (و) كفت رؤية (ظاهر الثوب) حال كونه (مطويا) وعند زفر لا يضمن نشره ورؤية كله قالوا هذا الذي يملك في الثوب ما يكون مقصودا ان كان فيه ما يكون مقصودا كالهلم لا يسقط خياره ما لم يوضع العلم (و) كفت رؤية (داخل الدار) وفي عامة الروايات اذا رأى حسن الدار فلا خيار له وان لم يرهوها وكذا اذا رأى خارج الدار أو اختبارا باستئمان خارج وعند زفر لا يضمن رؤية داخل البيت وهو الصحيح قبل في الدار يعتبر رؤية ما هو المقصود حتى لو كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيت طابق بشرط رؤية السكك كما يشترط رؤية الدار ولا يشترط رؤية المطبخ والمزبلة والعلو الا اذا كان العلو مقصودا وبعض شرط رؤية السكك وهو الاظهر كذا في الهبط (ونظر وكيله

ما ذكرتم اشترى فلا خيار له لانه بعد الشراء يسقط خياره بذلك كما توجه بعض الطلبة واستشكله بانه غير موقت على الاصع بل له الفسخ في جميع عمره ما لم يسقطه بقول المستطاع (و) وجه (الريق) ويكتفي برؤية انكروا وجه نهر من السراج (قوله ووجه الدابة الخ) المراد الدابة الفرس والحمار والبغل جوهره فمنه طرحكم نحو البعير والفرس بثلاثة وأقول تنبذه بالفرس ونحوه للاختراز على لو كانت شاة اللحم والدر والنسل او كانت بقرة او ناقة للبلب ولهذا قال في النهر وأراد بها التي تركب اخترازا عن الشاة فان كانت شاة لمحم فلا يضمن جرحها او قنينة للدر والنسل فلا يضمن النظر الى ضرعها والبقرة المحلوبة والناقة كذلك وشرط في الظهر به مع النظر الى ضرعها سائر جسد هاتفا في البحر فليحفظ (قوله وشرط بعضهم رؤية القوائم) أي مع الوجه والكفل شريطة لا يضمن عدم الاشتراط زيلي في ان يقال ظاهر كلام الدر كانه باي يتقضى ان اشتراط رؤية القوائم على القول به غير مقيد بدواب الركوب وبخالفه صريح كلام الشارح (قوله وعن أبي يوسف الخ) تأمل في مغايرة هذا لما في المتن جوى فلو قال عقب قول المصنف وجه الدابة وكفها وهو رواية عن أبي يوسف لكان أولى وجعله في النهر قول أبي يوسف قال وهو الصحيح (قوله لا يضمن النظر الى ضرعها) تعقبه السيد المحمدي في الظهيرية من قوله وفي شاة القنينة لا يضمن النظر الى ضرعها وسائر جسد هاتفا انتهى وأقول استظهر في النهر انه لو اقتصر على رؤية الشاة لم يضمن كنهه كما يجوز به غير واحد انتهى (قوله وظاهر الثوب مطويا) لانه يستدل برؤية طرف منه على السبا في الا تفاوت أطراف الثوب الواحدا لا يسيرا واذ غير معتبر قال الاقنع ومتى وجد داخل الثوب مختلفا فهو عيب ولا يتعلق له بخيارا رؤية جوى عن شرح الشلبي (قوله وعند زفر لا يضمن نشره الخ) والقنوى على قوله جوى وفي النهر عن المصنف المحبوب على ما قاله زفر (قوله كالهلم) والمعترف في الرخصة قدر أربع أصابع من أصابع عمر المفهومة كل الضم لا منشورة كل الفهر كما هي على هيئتها وذلك قدر شبر ولأبأس بالعلم من فضة في العمامة قدر أربع أصابع ويكره من الذهب كالحاتم وفيل لا يكره ذلك وقال علم من الذهب كالنودج يجوز قدر أربع أصابع للرجال وكذلك القنوس في ظاهر المذهب كذلك المصنف القنينة (تنبيه) جعل العلم في الثوب مقصودا بانسه لعدم سقوط خيارا رؤية الا اذا رأى فلا ينافي انه انما يدخل في البيع باعتا لا يشترط مجاوز البيع ان تقدم الثمن قدما قبل العلم لقوله ما تبطل بالبيع اتصال قرار يدخل في البيع تبعا فلا ينافي ثمن الثمن ولو كملونا من فضة كما سبق (قوله أو اختبارا بالاستئمان من خارج) أنكر بعضهم هذا رؤية وقال المقصود ما علمه فلا يكتفي برؤية ظاهره وحزمه في جامع قاضيان وهو الذي ينبغي ان يعول عليه وقالوا في الكرم لا يضمن رؤية غنمه من كل نوع وفي الزمان لا يضمن رؤية المحلو والحماس وفي الدهن في الداجحة لا يضمن صفة في كفه عند الامام ولو اشترى سمكا في مكان مأخوذة فيه لا يسقط خياره وهو الصحيح وفي دوف المغازي لا يضمن سماع صوته ناهر (تنبيه) اذا كان البيع مغيبا تحت الارض كالخمر والثلج والبصل والثوم والتخل بعد النسيان علم وجودها تحت الارض جاز والا فلا يضمن باعه ثم قلعه من غموضا ورضي به فان كان يباع كيلا كالصل او وزنا كالثوم والخمر يطل خياره عندهما وعليه القنوى العاجلة وبيان التعامل به بعد ادى حنقة لا يطل وان كان ما يباع عددا كالقنيل ونحوه فرؤية بعضه لا تسقط خياره جوى عن شرح المختار (تنبيه) الامموزج بالزراعي في خط الشجر حسن الشربل في لكن ضبطه فوج افندي بالذال كذا ضبط شخنا ثم رأيت بخطه أضا عن القاموس مانصه الفودج بنفع النون مثال الشجر معرب والامموزج من انتهى (قوله وهو الصحيح) لان مرافقه تختلف فلا يضمن رؤية السكك وما ذكره الشيخ يقتضي على عادة أهل الكوفة فان في ذلك الزمان دورهم كانت على مقطع واحد ولم تختلف الا في الكبر والصغر ركونها جديدة أو قديمة وذلك نظير برؤية بعضها والامام اليوم بمختلفه بل في وأقول يمكن تقرر شيخ كلام المصنف على ما قاله زفر بان يراد بدخل الدار داخل بيوتها (قوله ونظر وكيله الخ)

دل كلامه اذ رتبته قبل التوكيل به لا اثر لها فلا يسقط بها الخيار فتح وغيره وقالوا ان الوكيل بالقبض
كالرسول في مسائل منها انه لا رجوع عليه بالثمن لو رد المبيع بالعبء ويصح كفايته بالثمن للمشتري
ولا يصح ابرائه وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين بهنر فان قلت قوله للمشتري صوابه للبايع اذ هو
المكحول له بالثمن قلت المراد من قوله للمشتري أى عن المشتري شخنا (قوله بالقبض) فبده لانه
لو وكل رجلا بآثره لم يكون رؤيته كرقبة الموكل اتفاقا ثم نبالة عن الحائض (قوله لا نظير رسوله)
سواء كان رسول قبض أو شرا بخلاف وكيل الشراء والفرق بين الوكيل وارسول ان الوكيل ملك
الخصوص فماذا امتنع البائع عن التسليم والرسول لا يملك جوى عن الافتتاح (قوله فقبضه الوكيل بعد
ماراه) ذكر في الثمر نبالة ان المعتبر رؤيته التي مع القبض دون التي قبله وبعده انتهى وأقول اما عدم
اعتبار الرؤى بعد القبض فسلم واما عدم اعتبارها قبله فكذلك أخذ من قولهم القبض ناقص وتام التام
هو ان قبضه وهو براه بناء على ما توجه به من ان قولهم وهو براه فبدا اشتراط كون القبض مع الرؤى
وليس كذلك اذ قولهم وهو براه لا ينافي كون الرؤى الكاشفة قبل القبض معتبرة ايضا حيث وجدت بعد
التوكيل بدليل ما قدمناه عن الفتح من ان رؤيته قبل التوكيل لا أثر لها لتقيده بما قبل التوكيل فبعد
انها بعد التوكيل معتبرة مطلقا ولو قبل القبض فالغرض من قولهم وهو براه الاحتراز عما لو تأخرت
رؤيته عن قبضه حيث اعتبر بخلاف كونه بعد القبض احتيازا لانه ان قبضه بالقبض ومن هنا يعلم
سقوط ما ذكره بعضهم من ان قول الشارع قبضه الوكيل بعد مراه تساهل بالحق العبارة فقبضه
الوكيل رابا الخ (قوله فقبضه ارسوله بعد مراه) حق العبارة ان يقال فقبضه ناظرا اليه لان ضميره
لا يصح ان يرجع للرسول لانه اذا نفرد رضى قبل قبض ارسوله كيف ثبت له الخيار بعده ولا الى رسوله
لان الرسول لا عبرة بغيره سواء كان قبل القبض أو بعده ثم نبالة وقوله حق العبارة ان يقال
فقبضه ناظرا اليه أى حاله كون المرسل ناظرا اليه (قوله وقال أبو يوسف ومحمد والوكيل الخ) لانه
اتفاقا فكل بالقبض دون اسقاط الخيار وهذا المالك اساطه فصد بان قبضه مستورا ثم رآه واسقط الخيار
وله ان القبض تام وهو ان قبضه وهو براه ناقص وهو ان قبضه مستورا والموكل يملكه بنوعيه فكذلك
الوكيل غير ان التوكيل ينتهي بالتام قبضه فلا يملك اسقاطه قصد بعد ذلك لكونه اجزا بعد انتهاء
الوكالة زباني (قوله كن رسول لا عن قبضه) أو أمرتك قبضه زباني أو قل فلان يدفع اليك المبيع هنر
(قوله وصح عند الاعى) لانه مكافئ لبيع زباني ولو لم يرد وهو كالمصير الا انى عشر مسألة
لا جهاد عليه ولا جماعة ولا جماعة ولا لا وان وجدته في الكيل ولا يصلح كونه شاهدا ولو فيما قبل
فيه التهادى بالتسليم على المذهب والدية في عينه وانما الواجب حكومة عدل وكراهه وحده واما ماته
لان يكون اعلم ان قوم ولا يجوز اذاعتا عن الكفارات ولا كونه اماما اعظم ولا قاضيا وبكره فبجه
ولم أر حكيم صيده ورميه واجتهاده في التله بجر (قوله وسقط خياره ببيع المبيع الخ) محمول على
ما اذا وجد الجس ونحوه منه قبل الشراء ما اذا اشترى قبل الجس لا يسقط خياره بل ثبت باتفاق
الروايات اسارونا وبقدر ان يوجد ما يدل على الرضا من قول أو فعل على الصحيح زباني ثم الاكتفاء
بالجس مفيد بما يدركه ولا يحتاج الى غيره فان احتج الى ما لا بد منه كان اشترى نوافلا بدين صفة
طوله وعرضه ورقمته مع الجس وفي الخطة لا بدين الجس ولصفة ثمر نبالة عن الجوهرة الى هذا
اشارا الشارع بقوله اذا كان مما يعرف به (قوله بوصفه) لانه بتمام مقام الرؤى في حق البصير
كما في السلم حتى لا يكون له خيار الرؤى بعدما وصفه فكذلك في حقه زباني (قوله اذا قل رضته) يتعلق
بقوله وسقط خياره الخ فاقضى ان الجس والشم والذوق والوصف وجدت بعد الشراء وعلى ما قاله
الزباني كغيره من ان هذه الاشياء وجدت قبل الشراء لا حاجة لقوله رضته وعلى ما ذكره الشارع انما
توقف سقوط خياره على قوله رضته مثلا اما ان شيئا من ذلك اذا وجد بعد الشراء اتمد خياره الى ان

بالقبض
حتى لو اشترى طعاما لم يرد فقبل رجلا
بالقبض فقبضه الوكيل بعد مراه
فليس للمشتري ان يرد الا من عب
ولارسول رسول لا قبضه فقبضه
ارسول بعد مراه فقبضه الوكيل والرسول
وقال أبو يوسف ومحمد اذا رآه وهما
سواء والمشتري ان يرد ما اذا رآه وهما
الخلاف في الوكيل بالقبض فقبضه
الوكيل بالشراء فقبضه الوكيل ان يقول
اجبا وصورة الوكيل ان قبض
المشتري اعتبره كن رسول لا يقول كن
انبيع وصورة الرسول ان يبيع عند
رسولا عن قبضه (وصح عند
الاعى) مالا وما كان يبيع أو شرا
وقال الشافعي لا يبيع شرا (وصح
نبيه) ان اشترى الاعى (وصح
المبيع) اذا كان ما عرف به (وقوله أى
اذا كان مما يعرف به) (وقوله أى
بمعناه) (وقوله أى) اذا اشترى العقار
بوصفه الخ ما كان اذ ان رضته

يوجد ما يسقط من قول أو فعل شئنا أن قلت على ما ذكره الزاوي من أن الجس فمحوه وجعل الشرارة
 بشكل قول المصنف وسقط خياره لأن التعبير بالسقوط يقتضي سبق ثبوته قلت يمكن الجواب بأن المراد
 ولا خياره (قوله وعن أبي يوسف أنه بقا الخ) لأن التضييق بقوم مقام الحقيقة في موضع العجز تكثير
 الشك في مقام القراءة في حق الأخرس في الصلاة وأجره الموصى مقام الحق في حق من لا يشترط في
 الخ في حال الفقه وهذا أحسن الأقاويل وبه أخذناه لكن رده في الفتح بأن إيقافه في ذلك المكان ليس
 بشرط في صحة الوصف وسقوط الخيار وبه ما لم يذكره في المبسوط ومن أنكره النخعي وقال وقوفه
 في ذلك الموضع وغيره سواء نهر وإن أبصر بعد الوصف بعدما وجد منه ما يدل على الرضا فلا خيار له لأن
 العدم فيه وإن لم يرض فالتعريض بعد ذلك الرضا هاتين (قوله وأن وكل بصيرة بقبضه الخ) وهو راسخ
 بقول أبي حنيفة لأن رؤية الوكيل به كروية الموكل عنده على ما نازي به (قوله بصفقة) الصواب
 إسقاط الباء حموى (قوله لدرهما) لأن رؤية أحدهما لا تنفي عن رؤية الآخر وليس له أن يردده
 وحده لئنه عليه الصلاة والسلام عرفت بصفقة فبردهما جبهما ضروريين وكذا لو جدهما أحدهما
 عدا قبل القبض ليس له أن يردده وحده ولو استحق أحدهما ردا الباقى لأن الصفقة تمت فيما كان ملك
 البائع نهر وقوله قبل القبض يحتمل بخرجه عما لو جده العيب بعد القبض حيث لا تنعير للعيب وحده لانه
 في خيار العيب ملك تغرب الصفقة بعد القبض بخلاف خيار الرؤية والشرط حيث لا يملك التغرب
 مطلقا كما ساقى (قوله بطل خياره) ولا ينتقل إلى ورثته لأن الخيار ثبت بالصل لا عاقبة ولأن الخيار
 وصف بالعمري فيه الأرض زباني (قوله ولا ينتقل إلى ورثته) خلافا للشافعي بشكل مما سبق من
 قوله بعد قول المصنف شرعا لم ير جازئا خلافا للشافعي قلت لا إشكال لأن ما ذكرناه هنا بالنسبة
 للمذهب الشافعي في القديم وما سبق بالنظر لمذهب في الجديد قال العيني وعند مالك وأحمد يصح بيعه
 بالصفقة ويثبت له الخيار إذا لم يكن بهذا الصفقة وهو قول الشافعي في القديم (قوله وأن لم يتغير خياره)
 هذا إذا كان وقت الرؤية قاصدا للثراء لما بانه مريبه وقت الثراء فلوراء لا لتعدي ثراءه ثم ثراء قيل له
 الخيار لأنه لا يتأمل التأمل المفيد وعليه التعويل وكذا لو لم يعلم وقت الثراء أنه مريبه يتغير أيضا لعدم
 الرضا تنويره وشرحه (قوله فالقول للبائع مع عبته) لأن الظاهر شاهد له إذا الأصل بقا ما كان على
 ما كان وكذا سبب الزوم وهو رتبته السابقة فظهر فلا يصدق في دعواه التغر لا بينة زباني (قوله
 فإن بعدت المدة) قبل العبد الشهر فاقوفه والقرب بما دون الشهر كذا في الجوهرة وقال السكاني الشهر
 في مثل المداية والمداية قليل شرعا لانه (قوله بعد عشرين سنة) ليس المراد حصر البعد بهذا لانه يختلف
 باختلاف الأشياء كتغير الأشجار في سنة والدواب بما دونها لقلة الرعي ونحوه عزمي زاده (قوله وزعم
 البائع إلى قوله فالقول للبائى) لأن الظاهر شاهد له (قوله فالقول للبائى مع عبته) لانه أمر أحداث
 والمشتري ينكره (قوله فقبضه وبيع) هكذا قيد بالقبض في الجامع الصغير وكان المصنف استغنى عنه
 بقوله ببيع لأن ما لم يقبض لا يبيع ولا بهته نهر (قوله أو وهب وسلم) وأهل المصنف يقيدها بعبه
 بالتسليم المشهور من أن تمامه باله وليس البيع والمبة: بدال لا لبس كذلك ولو عاد الثوب إليه بسبب هو
 قسح محض كالرد خيار الرؤية أو الشرط أو العيب بقضاء أو الرجوع في المبة فهو على خيار الرؤية فيجاء ذكره
 الدرسى وعن أبي يوسف أنه لا يعود بعد سقوطه وعليه اعتماد القدورى وصححه قاضيان وحقيقة
 الملهة مختلفة فمن أنعم حظ السهم والمبة ما تعازل على ما روى عن أبي يوسف محطه مسقطا والساقط
 لا يعود وهذا أوجه لأن نفس هذا التصرف يدل على الرضا وبطل الخيار قبل الرؤية وبه ذهب
 عن الفتح (قوله لا خيار رؤية أو شرط) لأن الرد تغرب فجا نرجعه عن ملكه ولا يمكنه أن يرد الباقي
 بخيار الرؤية والشرط سواء كان قبل القبض أو بعده فإيه من تغرب الصفقة قبل التمام لأنها
 بمنعان تمام الصفقة وفي خيار العيب ملك التغرب بعد القبض وفيه وضع المسئلة زباني والله أعلم

وعن أبي يوسف أنه بقا الخ في حق الأخرس في الصلاة وأجره الموصى مقام الحق في حق من لا يشترط في
 الخ في حال الفقه وهذا أحسن الأقاويل وبه أخذناه لكن رده في الفتح بأن إيقافه في ذلك المكان ليس
 بشرط في صحة الوصف وسقوط الخيار وبه ما لم يذكره في المبسوط ومن أنكره النخعي وقال وقوفه
 في ذلك الموضع وغيره سواء نهر وإن أبصر بعد الوصف بعدما وجد منه ما يدل على الرضا فلا خيار له لأن
 العدم فيه وإن لم يرض فالتعريض بعد ذلك الرضا هاتين (قوله وأن وكل بصيرة بقبضه الخ) وهو راسخ
 بقول أبي حنيفة لأن رؤية الوكيل به كروية الموكل عنده على ما نازي به (قوله بصفقة) الصواب
 إسقاط الباء حموى (قوله لدرهما) لأن رؤية أحدهما لا تنفي عن رؤية الآخر وليس له أن يردده
 وحده لئنه عليه الصلاة والسلام عرفت بصفقة فبردهما جبهما ضروريين وكذا لو جدهما أحدهما
 عدا قبل القبض ليس له أن يردده وحده ولو استحق أحدهما ردا الباقى لأن الصفقة تمت فيما كان ملك
 البائع نهر وقوله قبل القبض يحتمل بخرجه عما لو جده العيب بعد القبض حيث لا تنعير للعيب وحده لانه
 في خيار العيب ملك تغرب الصفقة بعد القبض بخلاف خيار الرؤية والشرط حيث لا يملك التغرب
 مطلقا كما ساقى (قوله بطل خياره) ولا ينتقل إلى ورثته لأن الخيار ثبت بالصل لا عاقبة ولأن الخيار
 وصف بالعمري فيه الأرض زباني (قوله ولا ينتقل إلى ورثته) خلافا للشافعي بشكل مما سبق من
 قوله بعد قول المصنف شرعا لم ير جازئا خلافا للشافعي قلت لا إشكال لأن ما ذكرناه هنا بالنسبة
 للمذهب الشافعي في القديم وما سبق بالنظر لمذهب في الجديد قال العيني وعند مالك وأحمد يصح بيعه
 بالصفقة ويثبت له الخيار إذا لم يكن بهذا الصفقة وهو قول الشافعي في القديم (قوله وأن لم يتغير خياره)
 هذا إذا كان وقت الرؤية قاصدا للثراء لما بانه مريبه وقت الثراء فلوراء لا لتعدي ثراءه ثم ثراء قيل له
 الخيار لأنه لا يتأمل التأمل المفيد وعليه التعويل وكذا لو لم يعلم وقت الثراء أنه مريبه يتغير أيضا لعدم
 الرضا تنويره وشرحه (قوله فالقول للبائع مع عبته) لأن الظاهر شاهد له إذا الأصل بقا ما كان على
 ما كان وكذا سبب الزوم وهو رتبته السابقة فظهر فلا يصدق في دعواه التغر لا بينة زباني (قوله
 فإن بعدت المدة) قبل العبد الشهر فاقوفه والقرب بما دون الشهر كذا في الجوهرة وقال السكاني الشهر
 في مثل المداية والمداية قليل شرعا لانه (قوله بعد عشرين سنة) ليس المراد حصر البعد بهذا لانه يختلف
 باختلاف الأشياء كتغير الأشجار في سنة والدواب بما دونها لقلة الرعي ونحوه عزمي زاده (قوله وزعم
 البائع إلى قوله فالقول للبائى) لأن الظاهر شاهد له (قوله فالقول للبائى مع عبته) لانه أمر أحداث
 والمشتري ينكره (قوله فقبضه وبيع) هكذا قيد بالقبض في الجامع الصغير وكان المصنف استغنى عنه
 بقوله ببيع لأن ما لم يقبض لا يبيع ولا بهته نهر (قوله أو وهب وسلم) وأهل المصنف يقيدها بعبه
 بالتسليم المشهور من أن تمامه باله وليس البيع والمبة: بدال لا لبس كذلك ولو عاد الثوب إليه بسبب هو
 قسح محض كالرد خيار الرؤية أو الشرط أو العيب بقضاء أو الرجوع في المبة فهو على خيار الرؤية فيجاء ذكره
 الدرسى وعن أبي يوسف أنه لا يعود بعد سقوطه وعليه اعتماد القدورى وصححه قاضيان وحقيقة
 الملهة مختلفة فمن أنعم حظ السهم والمبة ما تعازل على ما روى عن أبي يوسف محطه مسقطا والساقط
 لا يعود وهذا أوجه لأن نفس هذا التصرف يدل على الرضا وبطل الخيار قبل الرؤية وبه ذهب
 عن الفتح (قوله لا خيار رؤية أو شرط) لأن الرد تغرب فجا نرجعه عن ملكه ولا يمكنه أن يرد الباقي
 بخيار الرؤية والشرط سواء كان قبل القبض أو بعده فإيه من تغرب الصفقة قبل التمام لأنها
 بمنعان تمام الصفقة وفي خيار العيب ملك التغرب بعد القبض وفيه وضع المسئلة زباني والله أعلم

أو شرط

(باب خيار العيب)

* (باب خيار العيب) *

وهو نقص خلّعه أصل القطرة
الساجية وهو نوعان ظاهري كالعي
والماء في العيب وباطني كالعي
واقطاع المحض ثم برز فصاعدا
والأباقي ونحوها واعلم ان المراد
بالعيب عيب كان عند البائع ولم يره
المشتري عند البيع ولا عند القبض
(من وجد بالمبيع عيبا) ينقص الثمن
فهو بالخيار ان شاء (أخذه بكل الثمن
أوردته

قوله الاسرا اذا اشترى شيئا ثم الخ
صرحه ان الاسر فاعل الشراء وليس
كذلك بل مرغه قوله لان أصل النقص
في اللواحجة هكذا رجحنا
الاسر من أهل المحرور وأعطاهم
الزيف جاز لان ثمره الاحرار ليس
بشراء ليجب عليه المال المسمى الخ
انظر رد المختار في بيع القاسد
ادعجراوى

من اضافة الشيء الى سببه نهر العيب والعيب بمعنى واحد يقال جاب التاع أى صار ذا عيب وعابه
زيدت عدى ولا تعدى فهو عيب ومعيوب نوح أفندي (قوله وهو نقص أى) لفته وشرعا ما ساقى
من قرل النصف وما واجب نقصان الثمن (قوله القطرة) أى الخلة وقوله الساجية أى عن الآفات
العارضة لما فاحطة المصاة به واعنيها تمام بلوغها الادراك حتى صارت رقيقة المحب معينة كالغفن
والبلل والدوس بخلاف مالو باع حنطة واشار اليها فوجدها المشتري ريشة لكن عليها أى الرما تاس له
خيار الراد بالعيب لان الحنطة تخلق جديدة وردتة ووطا نر سلافة وفيه تأمل حيث كانت الاشارة اليها
لا تعترف ما بها من العيب (تنبيه) لا يصلح كتمان العيب في مبيع أوغن لان الفس حرام الا في مستثنى
الاولى الاسرا اذا اشترى شيئا ثم دفع الثمن فمشتريها جاز ان كان حلالا اعدا كذا في الدر المختار
الاشياء ووجدته ايضا بخط شيخنا والسيد الحموي وما وقع في بعض نسخ النهر من قوله اشترى اسرا مسلما
وجرى عليه بعضهم تخريف والتقييد بالاسر لا يترافع ان الجاز اذا دلل درهم با ما من حيث لا يجوز له
ذلك لانه بالاستئمان عا هدهم ان لا يقدروهم وقوله ان كان حلالا عبد التوبة المالك في العبد بالاسئلة
بخلاف المحرور لا يملك كونه كاسبق في محله الشبهة يجوز اعطاء الزيف والنقص في الجبايات أى فيها يؤخذ
ظلمنا (تبكي) يتفرّد المشتري بالرد بالعيب قبل القبض وبعد القبض لا يتفرّد بل بشرط التقضاء وألارضا
وفي الاجازة يتفرّد المستأجر بالرد بالعيب قبل القبض وبعد جوى عن الخلاصة (قوله ظاهري) هو
ما ينسب بجماعة الصرح جوى (قوله عيب كان عند البائع) فلو اقام البائع بينة انه حدث عند المشتري
والمشتري يبينه انه كان معيبا عند البائع تبلي بينة المشتري لانه يشب التحار والقول بالبيع لانه ينكر
الخيار نهر (قوله ولم يره المشتري الخ) ولم يره من المشتري ما يدل على رضائه بعد العلم بالعيب زبلى
ولم يكن البائع شرط الرضا منه خاصا او عاما ولم يزل قبل الفسخ كياض انبلى وصحى زالت نهر (قوله
من وجد بالمبيع عيبا) ولو لم يرد عن المحورة بخلاف المهر وبذل المخلع وبذل الصلح عن عهد فانه
يرد فاحش العيب لا يسره واليسر من المهر اذا كان كيبلا أو وزنا يرد به ايضا نهر والمراد بالعيب
ما لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فخرج احرام الجارية ونجاسة الثوب لانه من قبلها وغسله وهو
مقدّم بوب لا يضر الغسل نهر عن اللواحجة فان نقص به يكون عيبا (قوله ينقص الثمن) بكسر
القاف المشددة فعل مضارع من باب التعليل نوح أفندي (قوله أوردته) لان مطلق العقد يقتضى
السلامة فكنت السلامة كالنهر وعاء في العقد صر بما عند فواتها يتغير كفوات الوصف المرغوب
المشروط في العقد ولكون السلامة كالنهر وعاء لا يصلح كتمان العيب لقوله عليه السلام من غشنا
فليس منا يلى ثم اذا اختار رد وهو ماله حل ومؤنه مؤنة الرد على المشتري بمروقه بان الموصى له
لا يملك ازيد بالعيب الا عند عدم الوارث واعلم ان كلام المصنف يفيد انه ليس له اما كره يرجع
بالنقصان لان الاوصاف لا قبلها من الثمن الا ان يبيع كمالا كاحلالين فاحراما أو احدهما ثم
وجد عيبا وفى الخط وصى أو وكيل أو صيدما دون ثمن شيئا بالف وقيته ثلاثة آلاف ليس له ازيد
بالعيب بخلاف خيار الثمن والارؤية اشياء لا اضراؤا يتيم وهو كل ومولى وفى النهر وينبى الرجوع
بالنقصان كوارث ثمن من اتر كته كفنا ووجد عيبا ولو تبرع بالكن اجنبى لا يرجع وهذه
احدى ست مسائل لا يرجع فيها بالثمن دوزن البزاة وقوله كمالا كاحلالين فاحراما الخ يعنى
وكان المبيع صيد او اذله انه وراد بالعيب مع عدم الرجوع بالثمن على البائع كمال باع عبدا ومله
ثم وكل وكبلا قبض الثمن فأقر الوكيل قبضه وهلاكه وجد الموكل البائع برئ المشتري ولا ضمان

قوله نهر عن الترسه أى بين من
تركه البائع ادعجراوى

على الوكيل فاز وجد المشتري به عيابه ولا يرجع بالنعم على البائع لقرار الوكيل ولا على
الوكيل لانه أمين وليس عاقد نه عن القسمة وقوله ولا ضمان على الوكيل أى لو كلفه الذى هو البائع
واما ان استحقه مستحق كان ضمانا للسوق ولا رجوع للوكيل على موكله بما ضمن ان ادعى قبضه ودفعه
الىه والوكيل يكذبه شيئا (قوله ما اوجب نقصان الثمن الخ) وان لم تنقص العين ولا المنفعة
كأظلم الاسود الصبح القوى على العمل وكفى جارية تركه لا تعرف اسان الترك نه عن الفتح (قوله
عند التجار) بضم اللام مع التشديد وكسره هاء مع التقفيف جمع تاجر زادى الفتح أو ارباب الصناع ان
كان المبيع من المصنوعات نهرو ولا يدوان يكون عيبا عند السكك فلو قال بعضهم ليس بعيب لم يكن له
الرد بشرط بلية عن التنازلية وفي قوله ولا يدوان يكون عيبا عند السكك تأمل مع ما سأتى عن الزباني
من انه يكتفى بعديل منهم بل سأتى التصريح بان الواحد يكتفى ويحجب بانه ليس المراد من كونه عيبا عند
السكك تصريح الجميع بانه عيب بل المراد عدم الاختلاف فقط سواء أجمعوا أم لا يجمعون بانه عيب أو البعض
فقط على ان الاستخار من الجميع معتذر (قوله كالاباق) الاباق الماروب من غير ظلم السد فان كان
من ظلمه سعى هارب فاعمل هذا الاباق عيب والمهرب ليس بعيب نه فى العنى حدث قسرا الاباق
بالمرو ب فيه نظرا لان يعمل على التجوز (قوله مطلقا الا اذا أتى من المشتري الى البائع ولم يتوقف عنده
فانه ليس بعيب واختلاف في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري طالبة البائع بالنعم قبل عودهم
الاباق در وقوله الا اذا أتى من المشتري الخ يعنى وكفا في قرية واحدة بدل ما فى الثمر من انه لو أتى من
قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا (قوله فجادون السفر) قال في الدخيرة الاباق فجادون السفر
عيب بلا خلاف وهل ينتمى المخرج من البلد فيه خلاف جوهره والاشبه ان لا كان كاتى الملك كيرة
كأظلمه يكون عيبا وان كانت صغرى بحيث لا يخفى عليه أهله او يهونها لا يكون عيبا بشرط بلية عن
الزباني (قوله الميزل ولا) أو لى غير الميزل يعرف منزله أو لم يوقعه الى رجوعه الى الزباني (قوله
والدول في القراش) فلو وجد يبول ثم عيب سعى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع ان يسترد بالنقصان
زوال ذلك العيب بالبلوغ ينتفى ان يسترد واستدل لا يستلتم احدهما اذا اشترى جارية فوجد هذات
زوج كان له ردّها ولو تبيت بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم أبى الزوج كان للبائع ان يسترد
النقصان الثانية اشترى عبدا فوجد مرضا له اذا رد فذا عيب بعيبا آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم أبى
بالمداواة لا يسترد واستدل بالبلوغ هتالا بالمداواة بجرع المراج واعلم ان رد الامة اذا وجد هذات زوج
ينتفى على ما هو المختار من عدم انفساخ النكاح بيعه (قوله والسرقة) فلو سرق عند المشتري أيضا
فقطع رجع ربيع الثمن لقطعه بالسرقة ربيع ما ولورضى البائع بأخذ ربيع بثلاثة أرباع منه رد عن
العنى بشرط رضا البائع ، أخذه لان قطعه في يد المشتري بسرقة عند البائع منع من رده ولا فرق
في السرقة بين الصغرى والكبرى أوجب قطعا أولا كالمطراو والناس واسباب السرقة كالسرقة كالمو
نقب البيت (قوله في الصغر) الأولى حذفه لايهاه ما ليس مراد اولانه يستغنى عنه بما سأتى من قوله
وهذا عيب في الصغر ما يبلغ (قوله اذا بلغ قدر الدرهم) المذهب انه يرد سرقة مادون الدرهم بجر
عن المراج معتقما في الزباني وغيره كالعنى والدرهم ان سرقة الفلس والفلسين لا يكون عيبا
(قوله اما اذا سرق اما كقول لا كل) يعنى من المولى فلو لم يغيره يكون عيبا ثمانية وجر ونهر (قوله فليس
بعيب) قال في النهرو ينتفى انه لو سرق من المولى زيادة على ما يكلفه عرفا ان يكون عيبا (قوله ولو سرق
للسبع) أولا دنا راد لا لهاء بجر (قوله اذا ظهرت هذه العيوب الخ) حاصه انها في الصغر لقصور
عقل وضعف ثمانية عيب وفي الكبر سواء اختيار وادامان عيب آخر فعند اقتصاد الحالة بأن ثبت
اباقه عند ثمانية ثم مشتر به كراهى صغرا أو كبره له الرد لأحسادا محالة وعندا اختلاف لا لا يكونه عيبا
آخر كعبد ثم عند ثمانية ثم عند مشتر به ان من نوعه له ردّه والا لادرع العنى (قوله ثم حدثت

عند المشتري في صفه) ذكرنا في فواض الوضوء في شرح قول المصنف والسبب يجمع متفرقة
 ان العبد المبيع لورم في يد المشتري بالسبب الذي سكن في يد البائع برده ويجعل الثاني عن الاول
 انتهى (قوله وهو ابن خمس سنين) راجع لمن يعقل شيئا من ارباب التصريح به في الدرر المجمورة
 حيث قال بعد قول المصنف وكلها تقتضف صفرا الى مع التمييز وقد ورد بخمس سنين (قوله والجنون)
 وهو لا يختلف باختلاف السن حتى لو وجد عند البائع في صفه وعادوه عند المشتري بعد الكبر برده
 لانه عن ذلك الاول زباني والجنون اختلاص القوة التي بها دارك الكليات تلويح به عرف تعريف
 العقل انه القوة المذكورة ومعذنه القاب وشعاعه في الدماغ ورع الدرر (قوله فله ان برده) وان لم يكن
 عند المشتري لان آثاره لا ترتفع نهر واليه مال شمس الامنة المحلوق في شيخ الاسلام وهو راية المنة في غاية
 (قوله والجمه ورعى انه لا يرد مالم يعاوده عند المشتري) وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير
 غايه والاصل ان المعادة عند المشتري بعد الوعود عند البائع شرط للرد في مسائل الاولى وفي التجارية
 والثانية التولد من الزنى والثالثة ولادة الجارية بعند البائع او غير فانها عيب ترد به على رواية كتاب
 المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ناسبا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بها
 لا يزل وابدأ عليه الفتوى وفي رواية كتاب السويع لا ترد بغير العيب لكن في الدرر النزاية الولادة
 ليست عيب لان توجب نقصان وعلمه الفتوى واعنده في النهر واعلم ان ماسبق من ان الولادة عيب وان
 لم تلد ناسبا ليس المراد ما هو امره بعد ولادتها عند المشتري لامتناعه بعبها بعنده بالولادة ناسبا عيب
 السابق بها شربا لانه فبرجع بالنقصان (قوله وهو الصحيح) لان الله تعالى قادر على ازالته بان تارة نهر
 (قوله المطبق) بفتح الهمزة وما ذكره ما كرم انه بالكسر غلط شيئا عن الدوشري (قوله والبخر)
 بالحاء المعجمة واما البخر بالهميم وهو استفاخ تحت السرة فعب في الغلام والجارية شيئا عن الشئ
 قال ربيع نترجح الان في البرازية بانه عيب والظاهر ان يقال فيه زور بالمعجمة ونترجح الان في
 بهما نهر وعبارة القاموس فريدان البخر اعم من نترجح القم والانف والابطا فبح اخذ في واعلم ان البخر
 الذي هو عيب هو الناسي من تغير المعدة دون ما يكون بفتح في الانسان فان ذلك يزول بتنظيفها
 شربا لانه عن الكمال قال شيئا والقبلي بالفتح يك تاعدا بين الانسان (قوله والزنى) قد منع عدم
 اشتراط المعادة فيه واللوامة بالجارية عيب طاعنا وكذا الغلام ان كان مجانا لانه دليل الابنة وان باجر
 فلان نهر عن القبة قال وفيها اشترى جارا تاعلاه الجران طاعن فعب والالا واما القنث بلن صوت وتكسر
 متى فان كثره لان قل در عن البرازية وعدم المختار عيب في الجارية والغلام ان كانا كبيرين
 مولدين مالوا كانا صغر بن اوجلين فليس بعب شيئا عن الاختيار (قوله ولده) أي وكون المبيع
 ولذا في حذف المضاف والمضاف اليه وبه اندفع كون التعبير بالتولد كافي في الاصلح اولى نهر وقول
 كوا الكلام محييا دون تقديره في فضلان تقديره مضاف ومضاف اليه اولى مما يحتاج الى ذلك لانه
 الاصل عدم المحذف والتقدير جوى (قوله في الامة) لانه قدر ادمنها الاستفراش وهذه المعاني تقع
 منه بخلاف الغلام لانه لا لا تستخدم نهر قلت اذا كانت متولدة من الزنى لا يظهر اخلال بهذا المقصود
 وحديثه فوجه كونه عبدا جوى واقول وجه كونه عبدا ان المقصود الاصل منها الاستسلام والولد يعبر
 بالام التي هي ولذا في زنى عزمي زاده عن معراج الدراية (قوله ليسا بعب في الغلام) ولما ورد في الاصع در
 عن الخلاصة وفيه مخالفة لما في حاشية الدرر انوح افندي ونصه وجعل صاحب الخلاصة البخر في
 الغلام امر دعيا ومثله في حاشية الوافي (قصة) السلم الفاسق اذا اشترى الامرد وكان من هادته اتباع
 الرديصير على بيعه دفعا لفساد شيخ شاهين عن المحيط (قوله الان يكونا فاحشين) بحيث يمنع القرب من
 المولى (قوله الان يكون عاده) بان تكرره اكثر من مرتين زباني (قوله بفتحتين) أي على
 البناء والمخاطبة المعجمة من حد تعب وقوله والسكون النتن في البرهان يقال شهمت دفرا الشيء يسكون الغاء

عند المشتري في صفه) ذكرنا في فواض الوضوء في شرح قول المصنف والسبب يجمع متفرقة
 ان العبد المبيع لورم في يد المشتري بالسبب الذي سكن في يد البائع برده ويجعل الثاني عن الاول
 انتهى (قوله وهو ابن خمس سنين) راجع لمن يعقل شيئا من ارباب التصريح به في الدرر المجمورة
 حيث قال بعد قول المصنف وكلها تقتضف صفرا الى مع التمييز وقد ورد بخمس سنين (قوله والجنون)
 وهو لا يختلف باختلاف السن حتى لو وجد عند البائع في صفه وعادوه عند المشتري بعد الكبر برده
 لانه عن ذلك الاول زباني والجنون اختلاص القوة التي بها دارك الكليات تلويح به عرف تعريف
 العقل انه القوة المذكورة ومعذنه القاب وشعاعه في الدماغ ورع الدرر (قوله فله ان برده) وان لم يكن
 عند المشتري لان آثاره لا ترتفع نهر واليه مال شمس الامنة المحلوق في شيخ الاسلام وهو راية المنة في غاية
 (قوله والجمه ورعى انه لا يرد مالم يعاوده عند المشتري) وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير
 غايه والاصل ان المعادة عند المشتري بعد الوعود عند البائع شرط للرد في مسائل الاولى وفي التجارية
 والثانية التولد من الزنى والثالثة ولادة الجارية بعند البائع او غير فانها عيب ترد به على رواية كتاب
 المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ناسبا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بها
 لا يزل وابدأ عليه الفتوى وفي رواية كتاب السويع لا ترد بغير العيب لكن في الدرر النزاية الولادة
 ليست عيب لان توجب نقصان وعلمه الفتوى واعنده في النهر واعلم ان ماسبق من ان الولادة عيب وان
 لم تلد ناسبا ليس المراد ما هو امره بعد ولادتها عند المشتري لامتناعه بعبها بعنده بالولادة ناسبا عيب
 السابق بها شربا لانه فبرجع بالنقصان (قوله وهو الصحيح) لان الله تعالى قادر على ازالته بان تارة نهر
 (قوله المطبق) بفتح الهمزة وما ذكره ما كرم انه بالكسر غلط شيئا عن الدوشري (قوله والبخر)
 بالحاء المعجمة واما البخر بالهميم وهو استفاخ تحت السرة فعب في الغلام والجارية شيئا عن الشئ
 قال ربيع نترجح الان في البرازية بانه عيب والظاهر ان يقال فيه زور بالمعجمة ونترجح الان في
 بهما نهر وعبارة القاموس فريدان البخر اعم من نترجح القم والانف والابطا فبح اخذ في واعلم ان البخر
 الذي هو عيب هو الناسي من تغير المعدة دون ما يكون بفتح في الانسان فان ذلك يزول بتنظيفها
 شربا لانه عن الكمال قال شيئا والقبلي بالفتح يك تاعدا بين الانسان (قوله والزنى) قد منع عدم
 اشتراط المعادة فيه واللوامة بالجارية عيب طاعنا وكذا الغلام ان كان مجانا لانه دليل الابنة وان باجر
 فلان نهر عن القبة قال وفيها اشترى جارا تاعلاه الجران طاعن فعب والالا واما القنث بلن صوت وتكسر
 متى فان كثره لان قل در عن البرازية وعدم المختار عيب في الجارية والغلام ان كانا كبيرين
 مولدين مالوا كانا صغر بن اوجلين فليس بعب شيئا عن الاختيار (قوله ولده) أي وكون المبيع
 ولذا في حذف المضاف والمضاف اليه وبه اندفع كون التعبير بالتولد كافي في الاصلح اولى نهر وقول
 كوا الكلام محييا دون تقديره في فضلان تقديره مضاف ومضاف اليه اولى مما يحتاج الى ذلك لانه
 الاصل عدم المحذف والتقدير جوى (قوله في الامة) لانه قدر ادمنها الاستفراش وهذه المعاني تقع
 منه بخلاف الغلام لانه لا لا تستخدم نهر قلت اذا كانت متولدة من الزنى لا يظهر اخلال بهذا المقصود
 وحديثه فوجه كونه عبدا جوى واقول وجه كونه عبدا ان المقصود الاصل منها الاستسلام والولد يعبر
 بالام التي هي ولذا في زنى عزمي زاده عن معراج الدراية (قوله ليسا بعب في الغلام) ولما ورد في الاصع در
 عن الخلاصة وفيه مخالفة لما في حاشية الدرر انوح افندي ونصه وجعل صاحب الخلاصة البخر في
 الغلام امر دعيا ومثله في حاشية الوافي (قصة) السلم الفاسق اذا اشترى الامرد وكان من هادته اتباع
 الرديصير على بيعه دفعا لفساد شيخ شاهين عن المحيط (قوله الان يكونا فاحشين) بحيث يمنع القرب من
 المولى (قوله الان يكون عاده) بان تكرره اكثر من مرتين زباني (قوله بفتحتين) أي على
 البناء والمخاطبة المعجمة من حد تعب وقوله والسكون النتن في البرهان يقال شهمت دفرا الشيء يسكون الغاء

وفتحها والدال للهمزة تنزيح الابط كذا في الشريعة وفيه مخالفة لما سبق من انه في ربح الابط يقال
 بها في المصلحة والمجبة (قوله وهو مراد الفقهاء) فيه نظر اذ لا يشترط في كونه عيبا شديدا فلا أولى
 كونه بالمصلحة نهر (قوله والكفر بأقسامه) وكذا الرضى والاعتزال در عن الجرحنا والتعليل
 بأن طبع المسلم يتفرع من جهة الكافر يقتضى ان المشتري لو كان ذميا لا يرد والمقول في السراج انه عيب
 ولو كان ذميا ولم اره في كلام غيره كيف ولا نفع للذمي بالمسلم لانه يجبر على اخراجه عن ملكه نهر ومعنى
 قوله كيف الخ اسما عا دون الكفر عيبا بالنسبة الى الذمي دون الاسلام مع كونه لا ينتفع بالمسلم يعني فان
 كان الكفر عيبا فليكن الاسلام كذلك بالنسبة للذمي بالطريق الاولى جوى وأقول عدم تمكينه من
 ابقاء المسلم في ملكه لا يقتضى جعل الاسلام عيبا بالنسبة له حتى اذا اشتراه على انه كافر فوجده مسلما لا يملك
 رده كما سأل في التصريح به وان كان يجبر على بيعه وحينئذ فواجبه للاستبعاد قال في الجرح ولم ار ما لو وجده
 خارجا عن مذهب أهل السنة كالعتزلي والرافضي وبنى ان يكون كاذرا لان المشتري يتفرع من جهة
 ور بما قتله الراضى وتعقبه في النهر بأن الراضى الذي سبب الشئخين داخل في الكافر وأجاب
 المحوى بأنه لم يرد بالراضى الذي سبب الشئخين بقرينة قوله خارجا عن مذهب أهل السنة فان الذي
 سبب الشئخين قال فيه كافر لا خارج عن مذهب أهل السنة بل اراد به الراضى الذي يحب عليا وفضله
 على غيره وبؤيده قرأه بالمعتزلي وحينئذ فبعت صاحب الجرح فقهه انتهى وأقول الظاهر من كلام
 صاحب الجرح انه اراد الراضى سبب الشئخين بقرينة قوله ور بما قتله الراضى لان الرافضة يستحلون
 قتلنا (قوله ليس له ان يرد) لانه زوال العيب زاي وفي الشريعة لا تمنع خط المقدس مع بالشرح
 المجمع والسراج مما مضى اشتراه على انه كافر فوجده مسلما لا يرد ولو كان المشتري كاذرا انتهى قال قلت
 كيف لا يردده انه لا يمكن من ابقائه في ملكه قلت انما لا يملك رده لثلاثة ارباب: رده عليه لانه
 لا موجب للرد لعدم العيب فلا يثبت في بيعه صونا للمسلم عن ذل الكافر (قوله وعدم المحض)
 لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ولهذا لا تجمع دعواه انقطاعه الا اذا ذكر كسبه من داه أو جعل لاه
 اذا كان السب غير الداء والمحمل لا يكون عيبا بان كانت عمدة الطهر زاي لكن ذكر في النهر عن المحبط
 ان اشتراك ذراط السب رواية النور ولولا دعائه في مدة قصيرة لم نسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف
 وأربعة أشهر وعشرة عند محمد زاي ومخالفة ما في النهر عن الفقه معزى للقاضي الامام حيث قال وادناه
 شهر فاذا ارتفع عند المشتري كان له الرضا ثابت انه كان عند البائع انتهى وابتدأوا هاهنا وقت الشراء
 والمرجع في المحل قول الفسافى في الداء قول الاطباء اى عدلين منهم كذا في الزاي لكن نقل العيني عن
 التفتي في شرح الجامع الكبير ان العيب ثبت بقول عدل منهم فبما لا اطلاع عليه الا الاطباء وفيما
 لا اطلاع عليه الا النساء ثبت بقول واحدة عدلة انتهى (قوله في البالغة) اى التي بلغت اقصى ما ينتهي
 اليه ابتداء المحض كما سأل في قريب جوى والمحاصل ان عدم المحض لا يكون عيبا عند عدم الامكان
 لتكونا صغيرا أو آيسة اذا كان عالما باسمه اما اذا اشتراه على انها محض فاذا هي آيسة له الراد (قوله)
 وانما يعرف هذا بقول الامه اسم الاشارة عائدا الى انقطاع المحض لان الاستحاضة در وبالمد يقف
 عليه الرجال فلا يقبل فيه قولنا شيئا والمحاصل انه بقول الامه توجه المحض الى البائع فاذا عين
 المشتري المحل رجع الى قول النساء والداء رجع الى قول الاطباء (تقسه) اشترى جارية على انها
 حامل فاذا هي ليست بمحلى لزم البيع في العقيم لان شرط المحل بمنزلة شرط البراءة عن العيب لان
 المحل في الجوارى عيب حتى لو كان في بلد يرغون في شراء الجوارى لاجل الاولاد لا يكون فاسدا كذا
 في الخاتبة وكأ به يجزى الصحيح عما ذكره قبل من التفصيل حيث قال ان كان الشرط من قبل البائع
 لزم البيع لانه يكون بمنزلة البراءة عن العيب وان كان من قبل المشتري فسد لان قصد الزيادة وانها
 موهومة فيفيد البيع كالموثر المحل في البهائم (قوله ثم استخلف البائع) اى على انقطاع المحض

وهو مراد الفقهاء في قولهم والجرح
 والذي عيب كذا في المغرب (والكفر)
 مطاوعة في الاسلام والجارية فلو
 اشترى عبد على انه كافر فوجده مسلما
 ليس له ان يرد خلافاً لقاضي (وعدم
 المحض) في البالغة (والاستحاضة)
 بالجرح على انه عطف على الباقي وبغير
 في ذلك اقصى ما يتيسر لانه اذا
 المحض فباسم عشرة سنة لان
 اقصى غاية بلوغه عندى الامه ثم
 وانما يعرف هذا بقول الامه ثم
 يستخلف البائع مع هذا ان كان بعد
 القبض فترد بتركه وان كان قبل
 القبض فكذلك في ايهج

توطئة لقوله فلو قطعه نهر أى توطئة لما سألنى فى المتن من قوله فلو قطعه وناطه وجرى على ذلك بعضهم
 وقبه ان خياطته غير مائة من الرجوع بالنقصان كإسأى عن الدر ولهذا ذكر العلامة المحمدي ان
 الصواب جعلها توطئة لقوله وان باع الخ (قوله ولم يخطه) تنقيده بعدم الخاطئة لا بالنظر للرجوع
 بالنقصان لان الخاطئة لا تنتمى بل بالنظر لقول المصنف فان قوله البائع كذلك الخ حيث لا يكون له ذلك
 بعد الخاطئة بمحصول الرجوع الى حتى لو تراخى البائع الرضا بقضى القاضي به در عن الدر وابن السكيت ولعل
 بأن فيه شبهة الى بالكان أولى له حرمة الربا بالقدر والمجنس وهما مقفودان هنا ففى أفندي وفى هذا
 المقام كلام يعلم بمرجعة عنى زاده (قوله فوجده عيبا) كان عند البائع كما أفهمه التعبير بوجده نهر (قوله
 رجع بالعيب) بخلاف ما لو ظهر العيب المشتري فوجدها معها فاسد حيث لا يرجع بالنقصان عند الامام
 لان الخرافة لالة لصبر ورا المسح بعرضه للثمن والفساد وهذا لا يقطع السارق به فاختل معنى قيام
 المسح نهر فصار كذا كان عند او لمعا فاقطعه أو كلفه بلوى ولو قبل عليه بالعيب كاسمى وشحنا قوله
 له ذلك أى القبول لان الامتناع محقق وقد أسقطه ولا رجوع بنقصان العيب حينئذ وكأنه فى النهر
 ترك التنبيه على ذلك اكفاء بما سبق والواء كالتقطع بركا كانت أو ثيبا الا اذا كان لا اختيار بكانتها
 من غير فعل بعد فانه لا اذا وجدها ثيبا والس شهوة كالوفا وقوله فى النهر من غير فعل بعده يعنى
 ولم يلبث كاسمى (قوله فان باعه المشتري) أى أنرجع عن ملكه والبيع مثال فم والو وهبه وأقر به
 لغیره وكذا لو باع بعضه بخلاف ما لو اوجده أو رهنه نهر عن الخط (قوله لم يرجع بشئ) لانه صار حاسبه
 بالبيع اذا رد غير محتج بالقطع رضى البائع فكان مغفورا لرد بخلاف ما اذا خطه ثم باعه حيث لا يبطل
 الرجوع بالنقصان لانه لم يصر حاسبه بالبيع لامتناع الرد قبله بالخاطئة من غير علم بالعيب وبيعه بعد
 امتناع الرد لا تأثر له عنى والمحصل ان المشتري متى أخرج المسح عن ملكه كان مغفورا لرد بفعله فلا
 يرجع بالنقصان الا اذا كان الرد رضا البائع متعاقبه حال الشروع ف يرجع لعدم التوقيت ولهذا قلنا
 اذا اشترى ثوبا وقطعه لسا لولده الصغير وخطه ثم وجده عيبا لا يرجع بالنقصان لانه صار حاسبه
 بالقطع قبل الخاطئة فى وقت لا يتمتع الرد وكان الولد كبير ارجع بالعيب لانه لم يصر حاسبه بالقطع قبل
 الخاطئة لا يقضه الا ولاية له عليه فحصلت الخاطئة من غير علم بالعيب فى ملك الاب فامتنع الرد ثم
 حصل التملك بعد ذلك بالتسليم فلا يتمتع الرجوع بالنقصان زى بلوى وقوله لانه صار حاسبه بالقطع أى
 صار واهبا له وقاضا لاجله فتمت الهبة بنفس الايجاب وقامت يده مقام يد الصغير غاية (قوله سواء
 كان عالما بالخ) وسواء كان البيع لضرورة أو لا حتى لو وجد السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو استقره
 تقسدا بعالم يرجع بشئ على قول أى خيفة يصغر عن القنية (قوله وهو ظاهر الزاوية) تقدم وجهه
 (قوله وعندها انه يرجع به) يعنى اذا لم يكن له علم بالعيب وقت البيع (قوله او صغره اجمرا) فان
 صغره اسود فذلك عند هذا لانه زاد عن عندى خيفة نقصان فكون للسائح اخذه نهر (قوله
 اولت) اللب والى وباه قتل نهر عن المصباح (قوله رجع بنقصانه) لامتناع الرد باز باء اذا الفسخ
 لما ان رد على الاصل وحده ومعهما لا يسئل الى الاول لعدم انفكاكه عنه ولا الى الثانى لان العقد لم يرد
 عليها قلنا الفسخ ولو اخذه لكان ربا قمتين الرجوع بالنقصان نهر (قوله كالبوايع الخ) لامتناع الرد
 قبله فلم يصر حاسبه بالبيع نهر (قوله كالنهر والجمال) وانجلاء بياض العين (قوله تمتع الرد بالعيب) ويرجع
 بالعيب فى ظاهر الزاوية وبصير بالبيع بعدها حاسبه لى (قوله تمتع الرد بالعيب) ويرجع
 بالنقصان لو باعه بعد ذلك لامتناع الرد قبله محى الشرع فلا يعتبر رضاها من ثبوتها عن الفسخ (قوله
 وهى تمتع الرد) لتعذر الفسخ عليها فغير المشتري قبل القبض بين ردها جميعا والرضا بها بكل الثمن
 وما بعد القبض فرد بالعيب خاصة بمحضه من الثمن بأن قسم الثمن على قيمته وقت القبض على قيمة
 الزيادة وقت القبض فاذا كانت قيمته الفاقية الزيادة ثمانية والثمن الفسقط عشرين الثمن ان رده واحدا

ورخطه (فوجده عيبا رجع) المشتري
 (بالعيب) أى بنقصان العيب (فان
 قبله البائع كذلك) أى مقطوعا له
 ذلك فان باعه المشتري لم يرجع بشئ
 مطلقا سواء كان عالما بالعيب وقت
 البيع أو لا وهو ظاهر الزاوية وعندها
 انه يرجع به (فقط) اجمرا وصغره
 المشتري (او صغره) اجمرا وصغره
 نحوهما ما زيد قيمة الثوب (أو) اشترى
 سويفا (أو) السونى بمن) أى
 سويفا (أو) طلع على عيب) كان عند
 خطه (أو) طلع على عيب) كان عند
 البائع فى الثوب والسونى (رجع)
 عالما وقت الصنع والت (رجع)
 المشتري (بنقصانه كالبوايع بعد ثوبه
 العيب) أى لو باع المشتري الثوب
 الغنيط أو الثوب المصوغ أو السونى
 المتون رجع بنقصانه فكذا هنا علم
 ان الزيادة فوان متصلة ومنفصلة
 والمتصلة فوان متصلة كالسمن
 والجمال وهى لا تمتع الرد لان الزيادة
 تنبع محض باعتبار التولد ومنفصلة

تسماثة كذا في الفتح و جزم في البحر بأنه سم ولا نه اذا كان قبل القبض لم يرددهما و بعده لم يرد المبيع
خاصة فاقى تنوع الرد واجاب عنه في النهر فلما رجع واعلم ان ما ذكره في النهر من الجواب نقله الحموي بمرته
وأمر ارجعة اثر بر (قوله وغير متولدة كالكسب) والكسب سلب للشئ لانه متولدة من المنافع فليس
بمبيع بحال ما ولا يلزم من حصوله للشئ بجانا أن يكون رباً له ليس بمجزئ للمبيع فلا يلزمه ما قلنا بل
بالشئان وبغلة يطيب ازيج زيلعي فظهر الفرق بين الكسب والولد متولدة من المبيع فيكون له
حكم المبيع فلا يجوز ان يسلم له بمجانا لاسفاه من الربا (قوله او مات العبد) لانها الملك به واستناع رده
على الشائع حتى لا يفعل المشتري فلا تنفع الرجوع بالنقصان قال في النهر ولا فرق بين ان يكون بعد
رؤية العيب او قبله (قوله ثم اطاع على العيب) فلا وعقته بعد العلم بالعيب لم يرجع لان اقدامه على
العق بعد العلم به اماره الرضا زيلعي فبان العيني بعد قول المصنف و اعقته من قوله بعد اطلاعه على
العيب صوابه قبل اطلاعه بدليل قوله وبعد الماردان من الاعتناق ان يرد منه قبل العلم بالعيب (قوله
والقباس في الاعتناق انه لا يرجع بالنقصان) وان كان قبل العلم بالعيب لا يستناع الرد بعده فصار كقوله
بجامع الاشتراك في افساد المسألة وجه الاستحسان ان الاعتناق انها ملك كالموت (قوله لم يرجع
لشئ) لانه حبس بدله وليس المراد به قبضه اذ من صورته ما قال ان أدبت الى الفاني شهر كذا فانت
حزير (قوله وعن ابي يوسف انه في الاول يرجع) اي في الاعتناق على مال لان العوض والعوض
ملكه فكان كالاعتناق بلا عوض شئنا قبل الصواب ابدال الاول بالشئ واقول لا وجه لهذا
التصويب سوى لزوم التكرار مع ما سبق منه بعد قول المتن فان اعتقته على مال حيث قال وعن ابي حنيفة
وهو قول ابي يوسف انه لم يرجع بنقصان العيب ومثله لا بعد خطا يحتاج الى التصويب نعم على الشارح
مؤاخذة من وجه آخر حيث جعل الرجوع بالنقصان في مثله العلق على مال قول ابي يوسف ثم حكاه
عنه لفظه عن ثم اعلم ان وجه الرجوع بالنقصان بعد القتل اذا اطاع على العيب بعده هو انه لم يتعلق به
حكم دينوي فكان كالموت وجه الظاهر ان القتل لا يكون الامتعون وانما ينقطع عن الموت بسبب
الملك فصار كالمستفديه وضاهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عدا والدية ان كان خطافاً كما به ما به
حتى لو كان مدوناً فمعه نهر عن الكافي (قوله وعند ابي يوسف ومحمد الخ) لهما انه فعل ما يقصد بشرائه
وبعد دفعه فاشبه الاعتناق ولما نه تعذر الرد فعمل مضمون منه في المبيع فاشبهه المبيع وفي الخلاصة
الفتوى على قولهما وبه اخذ الطحاوي نهر (قوله واما اذا اكل بعضه ثم علم بالعيب الخ) اشار به
الى ان الاكل لو كان بعد العلم بالعيب لم يرجع بالاعتناق ومنه يعلم ما وقع للعيني من قوله او كان طلعاً
فاكله بعد اطلاعه الخ اعلمت من ان الاكل بعد الاطلاع على العيب لا رجوع فيه بالاتفاق فقوله بعد
اطلاعه صوابه قبل اطلاعه (قوله فعند ابي حنيفة لا يرد ما بقي ولا يرجع الخ) لانه كشيء واحد فلا يرد
بعضه دون بعض زيلعي (قوله لم يرجع بنقصان العيب في الكل الخ) لان الطعام كشيء واحد يعيب
بالتبعض زيلعي ولو كان في وعاء من فلان رد الباقي بمحضته من الثمن انما قادح من ابن كمال وابن مك (قوله
ولم يرجع بنقصان ما اكل) لانه اذا كان اكل الكل غير مانع من الرجوع بالنقصان فبالا لولا اكل بعضه
(قوله وعنه ما اكله يرد ما بقي) ولم يرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى بغير ونهر وتنوير فان قلت
ظاهر كلام الشارح عدم اشتراط رضا الباقي رد الباقي عليه عند ابي يوسف ومحمد على هذه الرواية فيقتات
كلام العيني حيث فرق بينهما وجعل رد الباقي مشروطاً برضا عند ابي يوسف وعند محمد مرد مطلقاً قلت
لاختلاف اذا ذكره العيني من ان ابا يوسف قال يرد ما بقي ان رضي الباقي بقية على ما حكاه الشارح عنها
أو لا ذمعي قوله وعنه ما نه رجع بنقصان العيب في الكل ولا يرد الباقي أي جبراً فلا ينافي في جواز رده
عند رضاءه وقوله وقال محمد رد الباقي مطلقاً بقية على ما حكاه الشارح عنها ثانياً حيث قال وعنه ما ايضا
الخ والحاصل ان عز و اشتراط الرضا رد الباقي لابي يوسف بالنسبة للرواية الاولى في كلام الشارح وعزو

غير متولدة كالصبي والمخاطبة والالت
وهي تنفع الرد بالعيب انتفاعاً والمنفعة
تومان متولدة كالولد والكسب وهي
الرد وغير متولدة كالصبي (او مات العبد)
لا تنفع الرد بالعيب (او مات العبد)
عطف على باع أي كالموت العيب
(أو اعتقه) بل مال ثم اطاع على العيب
رجع بنقصان العيب والقباس
في الاعتناق ان لا يرجع بالنقصان
وهو قول الشافعي وفي بعض نصوص
وهو قول وهو قول زفر والنسب
المدة وهو قول زفر والنسب
والاستلاد كالاعتناق (فان اعتقه
على مال) او كانه ثم اطاع على عيب
لم يرجع شيء وعن ابي حنيفة بنقصان
قول ابي يوسف انه يرجع بنقصان
العيب (أو قتله) أو باعه (أو كان)
المشتري (طاعاً ما فاكله) كله (أو
بعضه) أو باعه كله أو بعضه (لم يرجع
شيء) متعلق بالجامع وعن ابي يوسف
انه في الاولى يرجع وعند ابي يوسف
ومحمد يرجع فيما اذا اكل كله متديلاً
له واما اذا اكل بعضه ثم علم بالعيب
فعد ابي حنيفة لا يرد ما بقي ولا يرجع
بنقصان ما اكل وما بقي في الكل
يرجع بنقصان العيب في الكل
ولا يرد الباقي وعنه ما اكل وفي
ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل
يبعض البعض عنها روايتان في إحدى
الروايتين لا يرجع شيء
مذهب ابي حنيفة وفي الأخرى يرد
ما بقي ويرجع بنقصان عيب ما باع كما
قال زفر (ولا يرد يبيضا أو قناه
أو جزاً)

والباقى مطلقا لمجد بالنسبة للرواية الثانية فلا منافاة (قوله وفي بيع البعض عنهما روايتان الخ) عبارة
 الخاتمة وفي بيع بعضه لا يرجع بنقصان ويرد الباقي بمحضته في رواية عن محمد بن وهب أخذ الفقيه
 أبو جعفر المندباني وأبو الليث وعليه الفتوى (قوله قندا) يتقهره بالثلثة أو الشاة جوى قال شيخنا
 بالثلثة أوردته الجوهري في فصل القاف مع النساء قوله القنديت يشبه القناء وقال قبله القناء الواحدة
 قنائة والقنائة المقنونة موضع القناء اه وفي المصباح القنائة فعال وهمزته أصل وكسر القاف أكثر
 من ضمها وهواس جنس لما يقوله الناس الخباز والعجور والفقوس الواحدة قنائة وأرض مقنائة وزار
 مسبعة ذات قنائه وبعض الناس يطلق القنائة على نزع شبه الخباز اه (قوله أو بطيخا) بكسر الباء وفتحها
 غلط اذا يقال فعل بالفتح (قوله فاسدا) جعله في النهر حالا وفيه ان وجد يتعدى لمفعولان هذا الداعي
 الى جعل فاسدا حالا جوى (قوله فان كان يتنفع مع فساد) لاحتمال ان بعض الفقهاء لا كل البيض
 الفاسد فاندفع قول العيني هذا لا يتصور في البيض لان فقره لا يفعله نهر (قوله ولورده) لان الكسر
 عيب حادث عيني (قوله مطلقا) الاطلاق في لغة بلغة تفصيل الشافعي جوى (قوله وقال الشافعي برده
 الخ) لان البائع ساطه عليه قلنا رضى بكسره في ملك المشتري لا في ملك نفسه فيجب رعايته حقهما عيني
 (قوله اذا كسره) كذا الضمير في نفعه شيخنا يحطه فيكون قوله مقدارا الخ بدلا من الضمير (قوله ثم
 هذا اذا علم العيب بعد الكسر) وذا فقه فان تنازل منه شيئا بعد ما ذاقه لا يرجع عليه بشئ لانه ما به
 آكل لا للبعض زبلي (قوله ولورده قبله فكسر لا يرجع به) لان الكسر بعد العلم بالعيب دالة ان زبانه
 وهو في الدر من قوله ولورده بعينه قبل كسره فله رده بمعناه علم بعينه من غير كسر كذا في النهر (قوله بان
 وجده غير متعقب به أصل) بان كان البيض منتقنا والتمشوا او يجوزوا ويا ماعى العيني او رخصاه فظهر لانه
 يأكله الفقراء نهر وافر المحوى واقول ينبغي ان لا يرجع بكل النسم بل بالنقصان فقط فان اوجد
 اقتامر الان انه هو اللب فقط الان يقال ان المالبه باعتبار اللب فقط (قوله يرجع بكل الثمن) لانه ليس
 بمال فكان البيع باطلا عيني (قوله وضع العقد في القشر بمحضته) لانه مال منقوض فصار محلا للبيع
 زبلي (قوله وقيل برد القشر ويرجع بكل الثمن) لان المالبه باعتبار اللب فاذا اذنت بغيره فبات محل
 البيع فكان باطلا وان كان لقشره فمقتضى على اما بغير النعامة اذا اوجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع
 بنقصان العيب عنابة وفتح قال في النهر وهذا بخلاف لان مالبه بغير النعامة قبل الكسر باعتبار
 القشر وموافقه جميعا (قوله ببيع البيع استحقا) لانه لا يتخلو عن قليل من الفاسد عيني (قوله لا يصح
 في الكل) لانه جع بين المال وغيره فصار كالمجموع بين المحر والعبد (قوله ثم المراد بالكثر الخ) هو قول
 الرخصى (قوله وقيل يفسد البيع في الكل) لانه جع بين المال وغيره وذلك مفسد للعقد كالمجموع بين
 المحر والخن شيخنا (قوله لا ياجع) أى اجماع اصحابنا وفيه ان دعوى الاجماع ممنوعة بتعدد الخلاف
 جوى (قوله وصح البيع في الخمسة العيصية عند هما الخ) هو الاصح لان الثمن ينقسم على الاجزاء الاعلى
 القيمة نهر عن النهاية (قوله فرد عليه ببيع الخ) فلورده عليه بخيار رؤية أو شرط رده على بائعه ولو تغير
 قضا وكذا في الصرف له الرده على بائعه بعد ما رده مطلقا ولو تغير قضا نهر (قوله بقضاه) يعنى
 ولا علم للبائع بالبيع وقت البيع فلو كان بعلمه فرد عليه لا يرد مطلقا وان رده على بائعه نهر لان
 اقدامه على البيع بعد العلم به ولا لهما راضا واعلم ان قوله بقضاه متعلق بقوله رده بعد ما علم به قوله
 ببيع كذا في الدر فله بيع متعلق بالرد المطلق وقول بقضاه متعلق بالرد المقيد أو شار الوافى الى
 توجه آخر ان تحمل البائعين ببيع على السببية ومن بقضاه على الملازمة فاذا لم يكن المحرفان بمعنى واحد
 النذع يجوز وتعلق حر في معنى واحد بفعل واحد ولم يوجد في كلامهم ذلك حتى قالوا ان من في قوله
 ما كتبت من يستأنك من العذب لا ابتداء في الاول ولتتبع في الثاني لكن ما ذكره الوافى من ان من
 في الاول لا ابتداء الخ غير ممنوع من طرف غيره اذا السمع كونها لا ابتداء فيها كما في قوله تعالى كلما

أو قد أو بطيخا كسره (ووجهه
 فاسدا) فان كان (يتنفع به) مع فساد
 بأن يصلح لكل بعض الناس او
 لعلف الدواب (رجع بنقصان العيب)
 ولا يرد مطلقا وقال الشافعي برده اذا
 كسر مقدارا لا بطنه العلم بالعيب ثم
 هذا اذا علم العيب بعد الكسر ولو علم
 قبله فكسر لا يرجع به (والا) أى وان
 لم يجد فاسدا امتنع به بأن وجده غير
 متعقب به اصلا رجوع (بكل الثمن) هذا
 اذا لم يكن لقشره قيمة اما اذا كان لقشره
 قيمة قبل رجوع بمحضه السو يصح
 العقد في القشر بمحضته وقيل برد
 القشر ويرجع بكل الثمن ثم هذا اذا
 وجد الكل فاسدا وان وجد البعض
 فاسدا هو وقيل صح البيع استحقا
 وان كان الفاسد كثيرا لا يصح في الكل
 ويرجع بكل الثمن بعد رده ثم المراد
 من الكسر ما زاد على الثلاثة في قدر
 المائة لا الكسر الذي هو زائده على
 النصف وهو الاصح وقال بعضهم
 الكسر ما زاد على النصف حتى
 لا يشترى مائة بيضة فوجد فيها ثلاثة
 مدرة لا يكون له ان يرجع بشئ اتفاقا
 وما اذا اشترى عشرة من الجوز فوجد
 فيها خمسة حاوية فيل يجوز البيع في
 الخمسة الصعبة بالاتفاق ويرجع
 بنصف الثمن وقيل يفسد البيع في
 الكل بالاجماع وقيل فساد البيع
 في الكل عنداني خيفة وصح البيع
 في الخمسة الصعبة عند هما بنصف
 الثمن كذا في الذخيرة (ولواع)
 المشتري (البيع فرد) ببيع بقضاه

رزقوا منها من ثمرة رزقا قال اليساوي كل ما نصب على الطرف و رزقا بمعنى رزقا مفعول رزقوا
ومن الاولى والثانية للابتداء واقنعان موقع الحال وصاحب الحال الاولى رزقا وصاحب الحال الثانية
ضمير المستكن في الحال انتهى ملخصا (قوله بان انكر كون العيب عنده الخ) سكت الشارح مما اذا اقر
وقضى القاضي باقراره عبارة الزبلي ولا فرق بين ان يكون قضاء القاضي بينة او باقراره او بنكول
انتهى ومعنى القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار فأتينته بالينة هداية او اقر بالبعب ولم ينكر لكن امتنع
من قبول المبيع فقضى عليه برده زبلي أما لوقال هذا رد عليه لا عيب فيه لا يردته اتفاقا جوى عن الفسخ
(قوله رده على بائعه) لانه فسخ الا اذا حدث به عيب آخر عنده فخرج بالتقصان ومعنى الرد عليه ان له ان
خصامه بذلك لان الرد عليه يكون رداعلى بائعه بخلاف الوكيل بالبيع اذا رد عليه بعيب بقضاء حيث
يكون رداعلى المولى لان البيع واحد ومما نحن فيه يبعان ففسخ أحدهما لا يفسخ الآخر والى
هذا اشار الشارح بقوله اذا برهن ان العيب كان عند البائع الاول واعلم ان الرد على البائع مقيد بما اذا
لم يكن هو الامام أو أمينه حتى لو باع الامام أو أمينه شيئا من الغنمية ولو في دار الحرب وقولهم لا يصح بيعها
قبل القصة مجمل على غير الامام وأمينه فاطلع المشتري على عيبه لا يرد على البائع لان تصرفه حكم
ولكن ينصب الامام رجلا للخصومة معه ولا يقبل اقراره بالبعب ولا يمين عليه لو انكر وانما هو خصم
لأبائته بالينة كالابن وصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل فان اقراره مقبول فيه واذا اقر منسوب
الامام بالبعب انعزل كالوكيل بالخصومة اذا اقر على موكله في غير مجلس القضاء فان لم يصح
لكن ينعزل به ثم اذا رد بالبعب يضمن الى الغنمية ان كان قبل القصة وان كان بعدها فانه يباع باليمن فان
نقص الثمن أو زاد كان ذلك في بيت المال يجر عن التخصيص وشرحه غنى في الدرر آخر هذا الباب من
قوله باع الامام أو أمينه غنمية محرزة حتى لو لم تكن محرزة لم يجر بيعها لانها ملك الخ غير مسلم لما عت من
أن المقييدا لا حراز وما بعد القصة بالنسبة لغير الامام وأمينه (قوله ولو برضا لا) لانه قاله وهو
يبع جديدي في حق ثالث والبائع الاول ثالثهما هذا اذا كان الرد بعد القبض وان كان قبله فله ان يرد
على بائعه وان كان بالتراضي في غير المقارن بيع المبيع قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جله بعا
جديدا في حق غيره مما جعل فسخا في حق الكل والظاهر في العقد كافي ان زبلي ان يجوز بيعه قبل
القبض عنده فليس له ان يرد على بائعه كانه اشتراه بعد ما باعه (تنبيه) قولهم بيع المتقول قبل قبضه
لا يجوز ليس المحكم قاصر على البيع ولهذا ذكر السيد المحمدي ان المشتري لا يصح تصرفه في المبيع قبل
القبض وان ملكه بالعقد انتهى (قوله في الصحيح) لان الغنم بالتراضي بيع جديدي في حق غيره ما اذا
ولا تملكها في غيرها بخلاف القاضي لان له ولاية عامة زبلي (قوله وفي بعض روايات البيوع الخ)
للتقريب عند البائع الاول زبلي (قوله لم يجبر على دفع الثمن) لاحتمال صدقه في حق ولاه ولو اجبر بما
أثبت العيب فيسردته وفيه نقص للقضاء فلا يصار اليه نهر (قوله أى يقيم المشتري البينة على ما ادعاه
من وجود العيب عنده) وعلى انه كان عند البائع واذا ثبت انه كان موجودا في الحالين فسخ العقد
كالمصير به المصنف فانبات العيب عندهما قطع غير كاف للرد (قوله وأوصاف) بسكون المحاضر
وهو غير متعين وما وجد معر بالمناهي بعضهم انه احتريزه عن فتح المحاضر تشديدا للزم اذ يفهم من ان
عدم الجبر مقيا بتعطل المشتري وليس كذلك بل اذا لم يقيم المشتري بينته وحلف بائعه بمجرى الدفع
حلفه المشتري والا انتهى فيه نظرم اوجه أما زولا فلانه انما يحلف بطلب المشتري والى ذلك اشار
صاحب الدرر حيث قال قبض مشترى ما ادعى عيبا لم يجبر على دفع ثمنه بل يبرهن أو يحلف أى المشتري
البائع الخ فظهر ان ما قصر عليه في التبراحا احتمالين وليس فيه ما ينافي الاحتمال الثاني وهذا أى
احتمال العبارة لهما بالنسبة لعبارة الكثرة والافصاح بالدرر نص في الاحتمال الثاني وأما ما سبق قوله اذا
يفهم منه ان عدم الجبر مقيا للخ لا وجه له اذ ليس في كلام المصنف لفظا حتى بخلاف عبارة الهداية حيث

بان انكر كون العيب عنده فأتينته
بالينة أو يقيم البينة فلفقه القاضي
فأبى العين (رده) المشتري الاول
(على بائعه) اذا برهن ان العيب
كان عند البائع الاول (ولو) كان
الرد عليه (برضا) يرد على بائعه
والمجواب فيما حدثت مثله الزائدة
وفيما لا يحدثت كالأصبع روايات
سواء في الصحيح وفي بعض روايات
البيوع ان فيما لا يحدثت أو غيره
على بائعه سواء كان الرد قضاء أو دعوى
(ولو قبض المشتري المبيع وادعى
عيب الجبر) أى يقيم المشتري
ولكن يبرهن (أو يحلف بائعه)
البينة على ما ادعاه

المشتري المبيع وادعى عيبا لم يصرح بمحلول على ما إذا اقر البائع بوجود العيب للعالم لكن انكر قدمه وهجر
المشتري من اثبات قدمه كافي البصر ولولا تصريح المصنف هنا بالمنع من التحلف لمامكن ابقاء كلامه على
الاطلاق ويكون اختيار المذهب الصالحين حاشي النهر من انه لا دليل في كلام المصنف على هذا الحمل
ممنوع أو يقول ما سبق من التحلف مفروض في عيب لا يشترط تكرره والا كان الثاني حشوا لكن لا يدل قوله
برهان له حلف بائعه وقوله ولوادعى ابا قايان لما يشترط تكرره والا كان الثاني حشوا لكن لا يدل قوله
في النهر كالولادة ترى التجارة لكان اولى دفع ما لم يتوهم من ان وجود الولادة عند المشتري لا يكون مانعا
من ردها بعيب ولا تها عيب ولا تها البائع كما سبق التنبيه على ذلك (قوله حتى يبرهن الخ) أو يعرف السامع
بقبامه للعالم (قوله بالله ما انق عندك قط) قبل كيف يحلف على البتات مع انه فعل الغير والتحلف
فيه انما يكون على العلم وأوجب بانه على فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المقود عليه سلما وقيل محله مالو
ادعى انه لا علم له بما لو ادعى التحالف العلم به كما هنا حلف على البتات وهذا أوجه نهر من الفتح (قوله
أو بالله لقد باع وسله) نوهم تعلقه بالشئ ثم أتوله في الجين مع قيامه في أحد الجانبين أى بقصد تعلق
عدم العيب بالشئ ما بين جميعا وبقصد قيامه حالة التسليم خاصة وقصد ذلك لا لوجوب بره شرعا فان أتوله
كذلك لا يتخلصه عند الله تعالى بل هي عين نجوس شر بلائله عن الفتح وكذا رد على ما ذكره المصنف من
الطرف ما لو انق عند غيره كاتع البائع مع انه برده عليه به وكذا قوله لقد باع وسله وما به هذا العيب لانه قد
يحدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب لرد الا لو طو التحلف بالله ما انق قط كافي الدرر لكن فيه
ترك النظر للبايع اذ يجوز انه انق من الغاصب ولم يعلم منزل المولى ولم يقدر على الرجوع اليه وقد مر انه
ليس بعيب فالا حوط ما ذكره الشارح نانيا بالله ما له حتى الرذعليك من الوجه الذي يدعى (قوله وان لم
يكن للمشتري بينة) أى على قيام العيب عنده (قوله يحلف عندهما) يحلف مرتين هي على عدم الاناق
عند المشتري وعند البائع (قوله وهو الا مع) تقدم وجهه واعلم ان العيوب انواع حتى كافي وعلم حكمه
وظاهر كمور ومهم واصبغ زائدة وناقصة فيقتضى بارد بلايين لليقين به اذ لم يدع الرضا به وما لا يعرفه
الا الاطباء كالذكر في كفي قول عدل ولا ياتيه عندهما عيب عدلين وما لا يعرفه الا النساء كرتي فيكني
قول الواحدة ثم يحلف البائع عني وذكر كونه افندى الاكتفاء بالواحدة تعبد العدة قلت وفي خامس
ما لا يتطهر الرجال والنساء في شرح قاضخان شري حاربه وادعى انها حتى حلف البائع دورا واداء دور
ونحوه ما لا يحدث مثله في هذه المدة (قوله مذ بلغ مبلغ الرجال) لان الاناق في الصغر لا يوجب رده بعد
البلوغ در عن الهداية يعني لا يرد بعد البلوغ باق وجدمنه عند البائع في الصغر مطلقا وان عاوده الاناق
بعد البلوغ ثم قال في الدرر ينبغي ان يكون الحكم في البول في الفراء والسرقة ايضا كذلك لا شتر اكلهما
في العلة واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك لان اتصاف الحالة بشرط في العيوب الثلاثة انتهى (قوله
والقول في قدر المقبوض للقابض) أمينا كان أو غيبنا كالغاصب والمودع لانه المتكر وشمل ما لو قال
المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصا الا اذا سبق منه اقرار بقدار معين وتقبل بينة القابض مع
قبول قوله لا سقاط اليهم كالودع يدعى الراد والمالك (تقصة) اختلف في تعيين المبيع بقتار رده
بضائر شرط أو روية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري وان بخيار عيب فالقول للسامع در عن
الفتح كالموا اختلفا في طول المبيع وعرضه انتهى وبخالفه ما في النهر عن الظهيرة من ان القول للمشتري
اذا اختلفا في طول المبيع وعرضه (قوله وكذا اذا اتفقا على مقدار المبيع الخ) ظاهر سياق كلام
الشارح ان كلام المصنف غير شامل لهذه الصورة وليس كذلك (قوله اشترى عدي بن الخ) اشار به الى ان
المبيع لو كان لا يتبع بعضه كزروحي خف ومصر اعى باب وثورين ألف أحدهما لا يبرح لا يعل بدونه
لا علك للمشتري رده المبيع وحده وان كان بعد القبض شر بلائله عن التدوين والفتح (قوله صفقة) أى
بشرا واحد بان لم يكره لظه فانها في الشريعة عبارة عن العقد نفسه كما سيذكره الشارح (قوله واحدة)

(حلف) بائعه (بالله ما انق عندك
قط) أو بالله لقد باع وسله اليه وما
أنت قط أو بالله ما له حتى الرذعليك من
الوجه الذي يدعى وان لم يكن للمشتري
بينة وأراد تحلف البائع ما يعلم انه
عند المشتري يحلف عندهما
أنت عند المشتري في قول أبي حنيفة
واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة
فقبل يحلف عندهما أيضا وقيل لا يحلف
عندهما وهو اذا كان مانق مذ
الباقي الكبير يحلف بالله ما انق عند
مبلغ الرجال (والقول في قدر المقبوض
للقابض) حتى لو اشترى أمه وثقافيا
فوجبها عيبا فقال البائع بعينك
هذه وانما قال المشتري بعيني
هذه وحدهما فالقول للمشتري وكذا
اذا اتفقا على مقدار المبيع واختلفا في
مقدار المقبوض فالقول للمشتري (ولو
اشترى عدي بن صفقة) واحدة (وقبض
أحدهما)

قد اتفاد الصفقة لانها لو تعدت بان سعى لكل واحد ثمتا كان له رد العيب نهر قال شئنا هذا على قول
 الساجين وعند تعدد الصفقة به وتعدول لفظ البيع اه (قوله ووجدنا أحدهما عيبا) وقال فوجدنا كان
 أولى لان الفاعل يدل على ان العيب بالعيب حصل بعد القبض وهو المراد بخلاف الواو فانها تصدق بعكسه مع
 انه ان كان كذلك وقض العيب بعد العلم بالعيب زماما ولو كانا عيبين فقبض أحدهما ردهما جعلا لانه
 لا يمكن الزامه البيع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تقرير الصفقة على البائع والاسقاط حقيقة في خبر
 المقبوض لانه لم يرض به نهر (قوله أخذهما أوردتهما) لان في أخذ السام تقريرا للصفقة قبل التمام
 ولو اهتمق السلم أو باعه بعد قبضه لزمه الآخر نهر (قوله بغير المقبوض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها
 بعين المقبوض وكلاهما صحيح جوى (قوله رده خاصة) لتسام الصفقة فيه فلنا تمامها تعلق بقبض
 البيع وهو اسم لتكامل نهر (قوله وكذا اذا لم يقبضهما) ولا ينافيه قول المصنف ووجدنا أحدهما عيبا لان
 المراد من وجدنا العيب العلم به ولو لا الاخير (قوله رد العيب فقط) لان تقريرهما رد التمام جائز شرعا
 نهر ومعنى قوله رد العيب ان يمتعه من الفس غير معيب لانه دخل في البيع لسما عن العيب جوى عن
 البرجندى (قوله وقال زفره ردهما وليس له ان يرده وحده) لان فيه تقرير الصفقة وتلضرر البائع به
 لان العادة تجرت بضم الجمد الى الرى فاشبه ما قبل القبض وخيار الشرط والرؤية قلنا انه تقرير الصفقة
 بعد التمام لان الصفقة تتم بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصفقة الا ترى انه لو استحق أحدهما بعد القبض
 لم يقضى في الباقي وان استحق قبله كان له ذلك كلياته فرق عليه الصفقة قبل التمام بخلاف خيار الشرط
 والرؤية لان الصفقة لا تتم معهما وان كان بعد القبض لعدم تمام الرضا وتضرر البائع من قبل تدليس فلا
 يعتبر في حق المشتري كذا في المبسوط وغيره وذكر في المختلف ان له ان يفرق قبل القبض اذا وجدنا أحدهما
 العيب هند زفره كما وجد به عيبا بعد القبض فانه يرده خاصة فكذا قبله قال الزباني وهذا شكل وفيه
 تفاوت كبير فانه اذا امتنع التفرق في بعد القبض وقدم العقد فيه كان قبله أولى لان الصفقة لم تنته
 واقول ما دامه من التفاوت مسلوا اماما داه من الاشكال فغيره ما ذكره في وجه الاشكال من انه اذا
 امتنع التفرق في بعد القبض فقبله بالاولى ساقتا بمر لا ن صاحب المختلف لم يجعل العيب مانعا من التفرق
 بعد القبض لاقله حتى يتم الرد عليه بان المنع من التفرق في قبل القبض يكون بالاولى وكف بتوهم ذلك
 مع تصريحه في المختلف بان العيب لا يمنع تقرير الصفقة مطلقا قبل القبض ولا بعده والحاصل ان النقل
 عن زفره رحمه الله تعالى قد اختلف فافهمه على ان العيب مانع من التفرق بقبض قبل القبض وبعده
 وصاحب المختلف نقل عنه انه لا يمنع مطلقا ومثل هذا الاشكال فيه فامل (قوله رد كله أو أخذه)
 لان المكيل والموزون اذا كان من جنس واحد كشيء واحد حكوا وتقدر او ان كان اشياء حقيقة لان
 المسألة والتقوم في المكيلات والموزونات باختيار الانضمام والاجتماع اذ نسبة الواحد ليست بتقومة
 حتى لا يجوز بيعها بلي (قوله وقبل هذا اذا كان الكل في وعاء واحد) والظاهر الاطلاق شئنا
 عن البرهان (قوله لم يجز) اذ لا ضرورة للتبعيض والاشتقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضى
 العاقل لا المالك كدرر وقوله لا للمالك يعني المشتق نوع أفندى (قوله لانه قبل القبض برد المشتري
 الباقي) لتفرق الصفقة على المشتري قبل التمام (قوله ولو تو باخير) لان التبعيض بضره بخلاف
 المثلي والاشتقاق ليس بعيب حادث عند المشتري لوجوده وقت البيع وانما تأخر ظهوره وراد بالثوب
 التبعيض فعم العبد والدرا وينبغي ان تكونه الارض كذلك نهر (قوله وليس الخ) كذا الاجارة
 والارهن والسكنة والعرض على البيع والسكنى والاستخدام ولومر بخلاف خيار الشرط فانه لا يستحق
 الامارة الثانية نهر عن الفتح ثم نقل عن البرازية الصحيح ان الاستخدام رضائي المرة الثانية الا اذا كان
 في نوع آخر وفي الصغير انه مرة واحدة وليس رضى الا اذا كان على كره من العبد انتهى وبالمطالع
 حمى زاده على ما في المسئلة من الخلاف قال ما قال (قوله والمداواة) أى من عيب لم يبرأ منه الموربر

ووجدنا أحدهما عيبا
 أوردتهما مطلقا سواء وجد نهر
 المقبوض عيبا أو الآخر وهو الصحيح
 وعندنا في وصف انه اذا وجد المقبوض
 عيبا رده خاصة وكذا اذا لم يقبضهما
 أخذهما أو قبض ببيعهما الصفقة
 ضرب اليد على البيع ثم حملت
 عبارة عن العقد (ولو قبضها) ثم
 وجدنا أحدهما عيبا (ردا لبيع فقط)
 وقال زفره ردهما (ولو) كان البيع
 وكذا أو زباني من نوع واحد (وجد
 كليا أو زباني من نوع واحد)
 بعض الكلي كالذهب والسكر ونحو
 (أو الورق) كذا نهر (وأخذه) وليس له
 ذلك (عبارته خاصة مطلقا سواء
 ان برد العيب خاصة مطلقا سواء
 الكل في وعاء واحد أو عدة وهذا
 كان قبل القبض في وعاء واحد اذا كان
 اذا كان الكل في وعاء واحد حتى يرد
 في وعاءين فهو عيب من عيب
 المشتري على البائع (لواء العيب
 دون الآخر (ولو استحق بعضه) أى
 بعض الكلي أو الورق بعد القبض
 (لم يجز في رد باقى) مطلقا سواء كان
 في وعاءين وعن أى حنيفة
 خبر وانما قدنا بقولنا بعد القبض
 لانه قبل القبض برد المشتري الباقي
 (ولو) كان البيع (فويا) فاستحق
 بعضه (خبر) ان شاء أمسك الباقي
 أوردته (والس وكوب والمداواة

منه السائم فداؤه وبه عيب آخر لا يكون رضاه عن الوالوجية (قوله رضي بالعيب) لانه دليل
استقامته وأما كما يختلف عبار الشرط فان اللبس ونحوه ليس فيه دليل اختياره الملك فسه عني
(قوله ثم اطلع على عيب) فليسه أو كرهها بحاجة لا لتقاضي شيها ولا في قدر الثوب نه (قوله أو لشراءه
العلف لها) بخلاف شراء العلف لغيرها حيث يكون رضا جوى (قوله محمول على ما إذا كان لا يهدمته
بذا) خلاف الاظهر ثم نبلاية عن المواهب ونص عبارة الركوب للرد والى أو شراء العلف لا يكون
رضى مطلقا في الاطهراه (فرع) وجدا لادابة عيبا في السفر وهو يخاف على حله حمله عليها ويرد
بعدها نقضاء السفر وهو معذور كمال لكن في الشر نبلاية من الزاوية لا يمكن من الرد و ذكر
وجهه فليراجع (قوله أو لكون العلف في عدل الخ) اذا استقر عليها وفي عدلين يستقر (قوله
ولو قطع المقبوض الخ) فلو مات بسبب القطع عند المشتري رجع بنصف الثمن لان البدن الاكوى
نصفه فيجب عليه من بدله بحسابه لانها هي المستققة بالسرقة والنفس غير مستققة في بد السائع
الآثرى انها تحسم ولا تقطع في البراءة الشد بد ولو في الحر الشد بد فو قاع الملاك فيقض المشتري لا ينقض
في النصف وان سرى الى النفس زيلبي قيد بالمقبوض اذ لو قطع بد قبل القبض ينقض البيع
اجماعا فزع أفندى (قوله بسبب) كان عند السائع أو غيره نه (قوله رده واسترد الثمن) لو زاد
قوله أو امسكه ورجع بنصف الثمن لكان أولى لانه مخير بين رده وأمسكه فان رده رجع بكل الثمن
وان امسكه رجع بنصفه وعندهما يتعين الرجوع بالنقصان (قوله ولو علم المشتري به عند البيع
ولا عند القبض) التقييد بذلك اتفاقا بالنظر الى قول الامام واما بالنظر الى صاحبه فاحترازي بنا على
ان القطع او التقليل بسبب وجده عند السائع بمنزلة الاستحقاق عند الامام وعندهما بمنزلة العيب والخمرة
تظهر في مواضع منها اذا اشتراء عالما بالعيب لا يكون مانعا من الرجوع عنده لان العلم بالاستحقاق
لا يمنع وعندهما يمنع لان العلم بالعيب رضى وباقي المسائل تعلم بمراسعة الزيلبي واعلم ان العلم بالاستحقاق
لا أثر له الا اذا كانت حار ية قاله ها علما بانها ملك الغير فان الولد رقيق لعدم الغرور يجرى
اذا اشتري أمة أو زوجه عالما بانها ملك الغير فالولد رقيق للذي ظهر ملكه فها واعلم ان الاستحقاق يوجب
بطلان البيع والرجوع بجميع الثمن في قوله جمعا واما كان عالما واما هلا قبل القبض او بعده عزى
زاده بتصرف (قوله وقال لا يرد) لان الموجود في بد السائع سبب النقص وهو لا ينافي المالمية فنفذ
العقد فيه لكنه تعيب فرجع بنقصانه لتعذر الرد وله ان سبب الوجوب وجد في بد السائع والوجوب
يغضى الى الوجود فيضاف الوجود الى السبب السابق ولو سرق في بد السائع ثم في بد المشتري فقطع هما
برجع عندهما بالنقصان وعنده لا يرد بدون رضى البائع للعيب المأخذ ويرجع برع الثمن وان قل
فثلاثة الارباع لان البدن الآدى نصفه وقد تلفت بالخنائين وفي احدهما الرجوع فنقص
ولو تداولته الايدي ثم قطع في بد الاخير رجع الباعة بنقصه على بعض عنده لانه بمنزلة الاستحقاق
وعندهما برجع الاخير على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب عندهما وتظهر الزمرة أيضا
فيعاذا اعته المشتري ثم قتل أو قطع لا يرجع عنده بشئ وعندهما برجع بالنقصان (قوله ولكن
برجع بحصة النقصان من الثمن) فيقوم سارقا وغير سارق وحلال الدم وسراعه فرجع بمنزلة نسبة
الغاوت بين القيتين عندهما ثم نبلاية (نقصة) اشتراء عالما بالعيب ثم قتل في بد ذلك العيب
ففي كونه برجع بالثمن عند الامام روايتان في رواية يرجع وهي اضع وفي الاخرى لا يرجع لان حل
الدم من وجه كالا استحقاق ومن وجه كالعيب حتى لا يمنع حصة البيع فاشبهه بالاستحقاق قلنا عند الجمل
برجع بجميع الثمن ولشبهه بالعيب قلنا لا يرجع عند العلم بشئ عزى عن الاتفاق (قوله وعلى هذا
الخلاف الخ) فعنده رجع بكل الثمن وعندهما بفضل ما بين كونه مباح الدم وموصومه (قوله بسبب
وجد في بد السائع) من قتل نفس أو قطع طريق أو ردة (قوله ولو برئ من كل عيب) بان قال بثلث

رضى بالعيب) أى اذا اشترى ثوبا
ودانه ثم اطلع على عيب فليسه أو كرهها
أو دأواها نه ورضى بالعيب (لا الركوب
للسائق أو لرد أو لشراء العلف) فهاى
لا يكون هذه الاشياء رضى استحسانا
والمجواب في السائق لا يجيبها منه
محمول على ما إذا كان لا يجيبها جوا
امال صحتها أى لا يكون
لاذولا او يجرى عن المثل
العلق في عدلين أو في واحد
لو كان في عدلين أو امسكه السائق
في منزله أو قريته منه من غير ركوب
وركب فهو رضى وقيل ان ركوب
لله لا يكون رضى وان امسكه الركوب
ازركوب (ولو قطع المقبوض بسبب
كان عند السائع رده واسترد الثمن)
أى لو اشترى هذا قد سرق عند البائع
ولم يعلم المشتري به عند البيع ولا عند
القبض فقطع بد في بد المشتري بثلث
البرقة رده واسترد الثمن فنداب
خففة وقال لا يرد ولا يمكن برجع
بحصة النقصان من الثمن وعلى هذا
المخلاف اذا قتل العبد بسبب وجدي
بد البائع (ولو برئ) البائع (من كل
عيب)

هذا البعد على اني يرى من كل عيب ووقع في العيب لفظه فيه وهو سواسيا في نهر وجهه انه لو كان كذلك لم يتناول المحادث بالاجماع (قوله عند البيع) ظرف ليرى (قوله صح وان لم يسم الكل) لان هذه الجهالة لا تقضي الى المنازعة فلا تنفع حصّة البراءة (قوله فيدخل في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد والمحدث) اما لشرط البراءة من العيوب الكائنة والتي سقطت فوجها ان احصها وبه قطع الاكثرون انه فاسد جوي عن شرح الجمع واما لشرط البراءة من كل عيب به لم ينصرف الى المحدث في قوله جملا لانه نص الموجود وقت العقد بالبراءة بل في (قوله وقال عند الخ) وهو رواية عن أبي يوسف كذا في حاشية نوح افندي ونقل قبل هذا عن قاضيان ان دخول المحدث في البراءة هو ظاهر مذهبهما أي مذهب الامام وأبي يوسف انتهى ينصرف (قوله لا يدخل المحدث) لان البراءة تتناول الثابت قلنا الغرض الزام العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والمحدث زبلي ولوا برأه عن كل مدافع عن الامام هو ما في الساطن وما رواه يسمى رضا وقال أبو يوسف يتناول الكل نهر (قوله وعند الشافعي لا تصح البراءة الخ) الخلاف بينهما وبينه يفتي على الاختلاف في صحّة البراءة عن الحقوق البهولة لا يصح عنه لان في البراءة معنى التخلّي وتخلّي المجهول لا يصح وتصح قول الجاهلة في الاسقاط لا تقضي الى المنازعة قال الزبلي وكان ابن أبي ابي يقول لا تصح البراءة من العيب ما لم يره المشتري وقد برئت بينه وبين أبي حنيفة في مجلس أبي جعفر الدواني فقال له أبو حنيفة ارايت لو باع عارية في موضع المائي متاع عيب أو غلاما في ذكركه عيب اكان يجب على البائع ان يرى المشتري ذلك الموضع منها ومته ولم يزل به هذا حتى اخفمه وضلّ المخدعة (قوله ويصح البيع) في احد قوله الشافعي زبلي (قوله والشرط باطل) أي بالنظر الى العيب المحدث بقرينة ما سبق من قول الشارح وعند محمد وزبلي لا يدخل المحدث شيئا

عند البيع (صح وان لم يسم الكل)
أي كل العيوب (لا يدخل في هذه البراءة من العيب الموجود عند العقد والعيب المحدث بعد العقد)
قبل التخصيص عندهما وعند محمد وزبلي لا يدخل المحدث قوله صح أي صح البيع والشرط عند الثلاثة وعند الشافعي لا تصح البراءة من كل عيب ما لم يسم ويصح البيع وعند زبلي جائز والشرط باطل

(باب البيع الفاسد)*
الصح ما كان مشروعا بأصله ووصفه
والفاسد مشروعا بأصله لا وصفه ثم
هذا الباب مشتمل على ثلاثة أنواع
بأصله فاسد ومكروه فأبطل مالا
يكون مشروعا بأصله ووصفه
والفاسد ما يكون مشروعا بأصله
دون وصفه والمكروه مشروعا بأصله
ووصفه

(باب البيع الفاسد)*

أمره لان العقود الفاسدة واجبة الرفع لانه يجرم ما نهرتم الكس اذا زال المفسد قبل تقرر عود العقد الى المجاوز وفي النهر عن القاموس فسد كتمس وعقد كرم فساد اضطلع فهو فاسد وقسود ولم يسم انفسد (قوله الصح ما كان مشروعا بأصله) محتمل ان يراد بالصح المجازة فبقائه غير المجاز وهو الباطل والفاسد والموقوف نهر عن الفهم وجعل في المستصفي الموقوف من قسم الصح حيث قال البيع نوعان صحيح وفاسد والصح نوعان لازم وغير لازم فالظاهر انه اراد بالصح المتعديع الموقوف وحصر في الخلاصة الموقوف في خمسة مشر وزاد عليها في الجرائم عشر وزاد أخوه ثمانية منها ما لم يسم المهر ون المستأجر ان اجاز المستأجر البيع نفقولا لا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذا كانت الاجرة مجهولة واذا لم يكن للمشتري علم بكون المبيع موهونا أو مستأجرا يتغير بين ان ينتظر فراغ مدة الاجارة وقبض المهر من دونه لا يجوز عن التسليم على شرف الزوال أو رفع الامراتي الفاسخ البيع وان كان يعلم ذلك لزمه الاستمرار فحاشا عند أبي يوسف وعندهما يتغير ايضا لانها باعتبار ذلك بمنزلة الاستحقاق والعلم بالا استحقاق لا ينزع الرجوع عند الاستحقاق قال في فصول العبادي وناظر الزاوية قوله ما ومن البائع الموقوفه ما لو بيع بربعه اذا لم يكن للمشتري علم به والزمه ان يكون التساقف علامة يعرف بها مقدارا ما وقع به البيع من الثمن شيئا عن التنازخانية (قوله فالباطل ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه) فلا يقدح الملك أصلا لا قبل القبض ولا بعده (قوله والفاسد ما يكون مشروعا بأصله دون وصفه) لا يخفى ما فيه من التكرار مع ما سبق واعلم ان مرادهم من مشروعة أصله كونه ما لا منقوما لا جوازه وصحته فان كونه فاسدا ينفع صحته ولقد سمع في البناية حيث عرفه بانها ما لا يصح وصفها فانه يقدحانه يصح أصلا ولا وجه للفاسد وانما

أطلقوا المشروعية نظر إلى أنه لو تخلص الوصف لكان مشروعا والافق انصافه بالوصف المنهي عنه لا يبق مشروعا أصلا بحر ومعه يعلم الجواب عما يقال حيث كان الفاسد مشروعا بأصله كان ينبغي أن لا يتوقف ثبوت الملك على القبض ويستغنى حينئذ عما ذكره في التحقيق حيث أحاب بان السبب لما ضعف لصفة الفساد لم ينهض سببا إلا أن يتأيد بالقبض والتهرات فلم يثبت الملك قبل القبض لقصور السبب اه (قوله لكن جاوره شيء آخر منهي عنه) كالبيع عند اذان الجمعة منهي عنه للسلطة (قوله بهذا التفسير) يفهم منه أنه بتفسير غير هذا التفسير لا يكون متباين بل يكون الفاسد اعلم بأنه غير المشروع ووصفه بل بأصله والبطل غير المشروع وواحد منهما فاسد باطل فاسد ولا عكس إذ غير المشروع وواحد منهما غير مشروع ووصفه ورده في الفسخ بان الذي يقتضيه كلام أهل الفقه والأصول أنهم امتباينان لأنهم جعلوا حكم الفاسد أنه يفيد الملك بالقبض بخلاف الباطل وأعطاه حكم لاحدهما بما في الآخر بوجوب تباينهما وأيضاً المشروع وأصله غير المشروع بأصله متباينان فكيف يتصادقان الأهم إلا أن يكون لفظ الفاسد مشتركاً بين الأعم والأخص في العرف ولكن فعله محذور في الأعم لأنه غير من الاشتراك وهو حقيقة باقية باعتبار المعنى اللغوي ولهذا أدخل بعضهم المكره في الفاسد لشموله لأنه فاسد وصف الكمال بسبب وصف محذور انتهى وحاصله أنه لو كان بينهما جهة عموم لتصادقا لكنهما لم يتصادقا وجه وأراد بعبه مجازاً عرفياً لا اعمان يراد بالفاسد الممنوع لا الفاسد المقابل للبطل وبهذا يشمل المكره جوى ونهر (قوله بما في تعريفه الآخر) الأولي بضاد الآخر جوى لأن المتناقضين قديمتهم عان كالسواد والقيام وكألياً يصح مع الحركة فأنهما اعران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الخلاف التي هي التناقض لجهة اجتماعهما إذ يمكن أن يكون المحل الواحد مقرر كالبيض وأنواع المناقضة على ما تقرر في علم منطق أربعة تنافي النقيضين وتنافي العدم والملكية وتنافي الضدين وتنافي المتضامين وباقي الكلام مع التعليل لكل مطلب من شرح السنوسية لأصناف (قوله ثم لقب الباب بالفاسد) أي سماه جوى (قوله دون الباطل والمكره) يعني مع اشتغال الباب علمه ما جوى (قوله لأن الفاسد وصف الخ) وقبل لكثرة وقوعه بتعدد أسبابه نهر عن العناية وكان الظاهر أن يقال لأن الفساد وصف جوى (قوله فهم قوات الوصف للكل) لأنه يصدق على غير المشروع وواحد منهما أنه غير مشروع ووصفه (قوله كالحركة الخ) فيه نظر فإن الحركة يصح جعلها على الحيوان والذات والفساد لا يصح جعله على الباطل والمكره جوى وفيه نظر لأن عدم صحة الحمل بالنظر للقيود المعترضة في كل من الفاسد والبطل والمكره وليس الكلام فيه وإمام قطع النظر عن القيود واعتبار ما جوده الاشتراك وهو عدم المشروعية مطلقاً اعم من أن يكون عدمه مانعاً من حيث الأصل والوصف أو الوصف فقط أو من حيث قوات وصف الكمال فلا شك في صحة جعل الفاسد على الباطل والمكره (قوله ثم الضابط الخ) قال في الدرر ما أورث خلافاً في ركن البيع فهو مبطل وما أورثه في غيره فهو مفسد (قوله سواء كان مبيعاً أو ثمناً) أي أحد العوضين (قوله فبيع المبتع) يعني التي ماتت حتماً فانها إما غير هائلة الموقوفة خال عند أهل الذمة كالحجر زيلبي وأراد بالمبتع غير المملك والمجراد (قوله والدعم) أي المسفوح فخرج بيع كعدو لمحال در (قوله والمكره) وكذا الدول ومسدالمر في حق الحرم (قوله وإن كان في بعض الأديان التي قوله أن يمكن اعتباره) الضمير المستتر في كان والبارز في اعتباره كالأديان التي يعود على أحد العوضين (قوله أن يمكن اعتباره ثمناً) بان قول بعين سواء دخلت الباء عليه أو لم تدخل (قوله فالباع فاسد) فيما قاله حتى عكس وبضع بالقبض وباطل في حق نفسه حتى لا يملك ولا يبيع بالقبض زيلبي وقولهم الفاسد ذلك بالقبض أي إذا سكن بأمر البائع كإسباقي التصريح به في المتن من الفصل الذي عقده لبيان أحكام البيوع الفاسدة (قوله وإن تعين كونه مبيعاً) بان قول بل بدعي كدراهم وثناير ومكيل وموزون در (قوله فالباع باطل) والفرق أن النهر مال عند

لكن جاوره شيء آخر منهي عنه
فالباطل والفاسد بهذا التفسير متباينان
أذ في تعريف كل واحد منهما
في تعريف الآخر ثم لقب الباب بالفاسد
دون الباطل والمكره لأن الفاسد
وصف شامل كالعرض العلم ما قلنا
وصف شامل فاشتق الأصل والوصف
أن الباطل فاشتق الوصف لا الأصل
والفاسد فاشتق الوصف لا الأصل
والمكره وفاتت وصف الكمال كالحركة
فوات الوصف للكل والنسب ثم
بالنسبة إلى الحيوان والنسب ثم
الذات في غير الفاسد من الباطل لأن
أحد العوضين إذا لم يكن مالا في دين
سواء في البيع أو في الهبة والدم والمكره
مبطل وتنافي المبتع وإن كان في بعض
باطل وكذا البيع به وإن كان يمكن
الأديان مالا دون البعض أن يمكن
اعتباره ثمناً فالبيع فاسد فبيع العبد
بالحجر أو غير العبد فاسد وإن تعين
كونه مبيعاً فالبيع باطل فبيع الحجر
بالدراهم والدراهم بالحجر باطل

أهل الذمة أمر باهانتها في شرفنا وفي تمكلمها مقصودة يجعلها مع العزازها بخلاف جعلها غنائما لان الثمن
تبع والاصل هو المبيع زلبي (قوله لم يجز بيع الميتة الخ) عبر بعدم الجواز ليعاقد الباب له
من الباطل والفساد (قوله والنحر) اما بيع غيرها من بقية الاثرية المحرمة يجوز عند الامام خلافا
لها نهر عن البدائع وجلاود الميتة كالمحرم لان الرغبة الناس فيها صارت مالا من وجه واختصارها
كالميتة لان جلدتها جزؤها (قوله لاسلم) سواء كان الساتع مسلما او ذميا ما لا فرق في حق المسلم بين
التي ماتت حشفاً انهيها او كانت مخنقة او موقوفة او ماتت بالمجرح في غير المذبح اما في حق الذي فبراد
بها الاول واما الثاني فاختلاف فيه في التحنيس جعله من قسم الصحيح لانهم يدبونه ولم يحكم خلافا
وفي الايضاح هو قول أبي يوسف وعند محمد لا يوزع في الذخيرة بفساده والموقوفة هي التي قبلت
بالحطب شيئا ومتر وك التسمية جدا كاذي مات حشفاً انه يسرى الفساد الى ما ضم اليه قال
في النهر وكان ينبغي ان لا يسرى اليه الفساد لانه يتجدد فيه كالمدبر يتجدد فيه البيع بالقضاء واجاب
في الكافي بان حرمة مضمون عليها فلا يتجدد خلافه ومن هنا قال البرازي يبيع متر وك التسمية عدما
كافر لا يجوز قال الحموي وعلى هذا فتقيد الشارح بالمسلم انقضى انتهى وانما لا يمنع الذي من بيع المجر
لاعتقاده الحمل وقد امرنا بتركهم وما يدبونه اعراضا لتقريرنا (قوله واما الولد الخ) عطفهم على المجر
ايما الى بطلان البيع فهم وعلمه جرى في الهداية حيث قال في قول القدوري انه فاسد معناه باطل لان
استحقاق المتق قد ثبت في حق أم الولد بقوله عليه السلام اعقها وادها وسب محرمه ان تعقد في حق المدبر
في الحال لطلان الاهلية بعد الموت والمكاتب استحق يداعلي نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبت الملك
بالبيع لبطل ذلك كله نعم لورضي المكاتب بالبيع جاز في اظهر الروايتين وتفسخ الكفاية في ضمنه لان
الزوم كان محققا وقد رضى باسقاطه اما اذا بيع بغير رضاه فجاز لم يجز رواية واحدة لان اجازته لم تتضمن
فسخ الكفاية قبل العقد أي عقد البيع نهر عن السراج وفيه عن الحاشية لو يبيع بغير رضاه فجاز يبيع
مولاه لم يجز في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ واعلم ان صاحب الهداية ذكر ان الولد لو جمع بين عدد
وجراود برام مكاتب او ام ولدان البيع فيهم موقوف ولهذا ينبغي في المكاتب رضاه في الاصح وفي المدبر
بقضاء القاضي وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة وأبي يوسف في أول الباب جعله باطلا وفي آخره موقوفا
واجاب في العناية بأنه باطل اذا لم يرض المكاتب ولم يقض القاضي وفي الفتح ان نفاذه في أم الولد انضا
يعني اذا قضى القاضي به هو أصح الروايتين وفي البرازية لا يظهر عدم النفاذ الاول اولى انتهى أي الاول
من كلامي صاحب الهداية أي كون البيع باطلا اولى من كونه موقوفا كذا يحفظ شيخنا (قوله والمدبر) في
الزبط عند قوله وان جمع بين عبد ومدبر ان القاضي لو قضى بجواز بيع المدبر وأم الولد ينفذ وقد منعنا عن
النهر العزوي ان الزاوية ان لا يظهر فيها عدم النفاذ قال العيني وهذه المسئلة كانت مختلفة فانها في المصدر
الاول وكان عمرا ليعيبر بيعها وكان على يعيبر بيعها ما جمع التابوع على عدم جواز بيعها فاذا قضى القاضي
بعد ذلك بجواز بيعها هل يقع ذلك في موضع الاجماع أو في موضع الخلاف بناء على ان الاجماع المتأخر
هل يرفع الخلاف السابق أم لا فعند البعض لا يرفع الخلاف السابق ولا ينعقد هذا الاجماع وعندنا ينقد
ويرفع الخلاف السابق وقد استدلل صاحب التقويم على هذا بقوله وقد روى محمد بن الحسن عنهم جميعا
ان القاضي اذا قضى ببيع أم الولد لم يجز وفي فصول الاسترشي وفي قضاء القاضي ببيع أم الولد روايتان
أظهرهما انه لا ينفذ في قضاء الجماع انه يتوقف على امضاء قاض آخر ان امضاء نفيذ وان اطله بطل
وهذا الوجه الاقوال (قوله والمكاتب) في البرد عن السراج ولده هؤلاء هم ويبع بعض كثر انتهى (قوله
لم يرض المشتري) لان العقد الباطل غير معتبر في القبض باذن المالك وقبل يرضى في المدبر وأم الولد
لانه لا يكون أدنى حال من المقبوض على سوم انشراء وقبل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما وفي
الايضاح اذا كان أحد البدين مدبرا ومكاتباً وأم ولد لملك ما يقا به بالقبض وجعل صاحب الهداية

(لم يجز بيع الميتة والدم والخنزير
والنحر) (للم) والنحر وأم الولد والمدبر
والمدبر المدبر المطلق وهو ان يشال
أن مدبر أو أن مت فأت مردون
المدبر المقيد وهو ان يقال ان مت في
المدبر فأت حرفه فانه يجوز بيعه
هذا الاتفاق وقال الشافعي يجوز بيع
المدبر المطلق (و) لم يجز بيع (المكاتب)
أي المكاتب الذي لم يرض ببيعه ولو
رضى المكاتب بالبيع بغيره روايتان
والاظهر الجواز (فان ولدك) أي لو
باع هذه الاشياء وهلكوا (عند
المشتري لم يرضى) المشتري عند أبي
حنيفة

وغيره يسع هؤلاء من الباطل والصواب ما ذكره في الايضاح لانهم يدخلون في العقد حتى لا يبطل البيع
فيماضى الى واحد منهم ويسع معه ولو كان كالمحرر لطل ونقول ما ذكره صاحب الهداية انه باطل في حق
نفسه لا في حق ما يقابله كما في الزبلي قال شيخنا وياضاحه ما قاله في الضمانية قال قيل لا يبطل يسع هؤلاء
لان كان يسع المحرر حينئذ يسع القن المضموم اليه في البيع كالمضموم الى المحرر والامر بخلافه فالحق بان
يسع المحرر باطل ابتداء وبما لعدم محلبة البيع اصلا لثبوت حقيقة المحررة ويسع هؤلاء باطل بقا لمحق
المحررة لا ابتداء لعدم حقيقة الفرق بينهما ثم ولدنا حازر يسع أم الولد والمدر والمكاتب من أنفسهم ولو
قضى القاضي بذلك نفذ قضاءه وإذا كان كذلك دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محملاته في الجملة ثم ترجوا
منه لتعلق حقهم في القن حصته من الثمن والبيع بالحصة بقا جائز بخلاف المحرر فانه لما يدخل لعدم
المحلبة لزوم البيع بالحصة ابتداء وانه باطل انتهى (قوله وقال بعض في المدر الخ) واختاره السر حسي
والا قول أي رواية الحسن عن الامام عدم الضمان اختارها الطواوسي نهر (قوله وهو رواية عن أبي
حنيفة) كذا في الهداية ورده في النهاية بان رواية الحلبي عنه انما هي في المدر وأما أم الولد فانفتحت الرواية
أنها لا تضمن بالبيع والقبض لكن في العناية من باب كفاية العدم المشترك في تقوم أم الولد وإيتان وعلى
هذا قد عوى الاتفاق متنوعة (قوله فيخبر في أم الولد تلك فيجتمعة الخ) لانه مات بالاستئلا منعمة
البيع والسعاية وبقي منفعة الاستخدام والوطء منه وفي المدر منفعة الاستخدام والسعاية باقية ومنفعة
البيع هي الزائلة لكن في النهر عن الصغرى الاصع وعليه الفتوى ما اختاره خواهر زاده من انها أي
قيمة أم الولد نصف قيمة القن (قوله وفي المدر الخ) عزاه في النهر الى السغدي قال المحمدي وهو الاصع
وعليه الفتوى انتهى وبخلافه في الترجيع ما ذكره العيني حيث قال ومقاله خواهر زاده وهو الاصع وعليه
الفتوى يعني ان قيمة المدر نصف قيمة القن وعزاه الى بضائي فتاوى الفقيه الى البيه قالا وبقي انتهى
فتمحصل من مجموع كلام العيني والنهران الاصع وعليه الفتوى ما ذكره خواهر زاده من ان قيمة كل من
المدر وأم الولد على النصف من قيمة القن وأما المكاتب فالظاهر من كلام الزبلي بل صريحه انه لا يضمن
بالانفاق الا ترى الى ما ذكره في بيان الاستدلال على ان المكاتب يختلف فيه بين الامام وصاحبه في ان المدر
وأما الولد يضمنان بالهلاك عند المشتري أم لا حيث قال وقاله لا يضمنان قيمتهما لانهما مقبوضان بجهة
البيع وهما مال حقيقة ولهذا تلك ماض البها في البيع فيضمنان به ضرورة كسائر الاموال بخلاف
المكاتب لانه في محل يد نفسه فلا يحقق فيه القبض وهذا الضمان يجب به وله ان شبهة البيع انما تلحق
بحقيقة في محل يقبل الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصارا كالمكاتب وليس دخولهما في البيع
في حق أنفسهما بل لثبوت حكم البيع فيماض البها كمال المشتري لا يدخل فيه وحده ويدخل في حق
ماض البها انتهى وكذا في النهر بعد ان ساق كلام العناية ذكر انه ظاهر في ان المكاتب غير مضمون على
المشتري اتفاقا انتهى فان قلت كيف هذا مع ما ذكره في الذخيرة حيث قال وينبغي ان تكون قيمة
المكاتب على النصف من قيمة القن قلت هذا لاردلان ظاهر قوله وينبغي انه ذكره تقهقان عنده فكان
يحتمل انما قاله قول وقول الزبلي كمال المشتري لا يدخل فيه وحده الخ يعني اذا باع عبدا مع عبد المشتري
من المشتري بقبس الثمن على قيمتهما فباخذ المشتري عبد البائع حصته من الثمن فيصير البيع في حق
عبد البائع وهو لا يصح نهاية عن الثقة (قوله ومعناه اذا اخذتم القاه في المحظرة) أشار الى ان البيع قبل
الصد لا يجوز مطلقا الى ما يصح وان أمكنه الاخذ من غير حيلة لكونه قبل الملك واما بعد الصد فيجوز
حيث أمكنه الاخذ بحيلة لانه حينئذ باع مقدورا للتسليم وله خيار الرقبة بعد التسليم ولا عبرة بقرينة في
الماء لا بد تفاوت في الماء وخارجة وان لم يمكنه اخذها لاجلها لا يجوز بيعه فان سلبه بعد ذلك فكأن واثنين
في سبع الا ينق اذا سلبه بناء على انه باطل او فاسد بشرط ثلثة عن التبيين والمحظرة كافي في الجرعن القاموس
جرين النحر والمحيط بالشيء تشبها وقصبا انتهى وفسرها في العناية بالتخصص والبركة انتهى (تمت)

وقال بعض في المدر وأم الولد قيمتهما
وهو رواية عن أبي حنيفة فيصير في
أم الولد تلك قيمتهما وفي المدر باي
قيمة قن (و) لا يجوز بيع الملك قبل
القبض (و) كذا لو كان في محظرة
لا يستصحب الخروج عنها اذا
لا يؤخذ الا بالاصطاد ومضاه اذا
أخذتم القاه في المحظرة حتى صار
مالا

في جواز اجارة البرك للصد السملك خلاف وما في الايضاح من عدم المجواز الق نهر (قوله ولو اجتمعت
 فيها الا باصطيداء الخ) لعدم ثبوت الملك (قوله وان سدم موضع دخول الماء) اوسد فوهة النهر زبلي وهي
 بتشديد الواو واحدة افواه قال افواه لازقة والانهار ويقال قعد على فوهة الطربق والمجم
 افواه على غير قياس ويقال ايضا ان ردة الفوهة لشديد أي الغالقة من فوهة الكلام صحاح (قوله لا يصح
 البيع عند بعض المشايخ) لان هذا القدر ليس باجزاء له (قوله وقيل يصح ان امكن الخ) اقتصر على
 هذا التفصيل في النهر ونسعه المحوى وصدره في العرو والى ايضا معلا بانه لما احتبس فيه باحتياله
 صار أخذنا له ثم ذم مقابله بقيل (قوله اما اذا هياها ملكها بالاخلاف) كان الاولى ابدال ملكها بقوله
 حاز بيعه لان الكلام فيما اذا امكنه الاخذ بغير اصطيداء أخذنا من سياق كلامه فسقط تنظير السيد
 المحوى وان جرى عليه بعضهم بأن الكلام في صحة البيع وعدم صحته لا في الملك اذا يلزم من الملك صحة
 البيع بل بعد ثبوت الملك نظرا ان امكنه بغير حيلة حاز بالاخلاف وان لم يكن لم يجز بالاخلاف كما
 يفيد كلام الزبلي انتهى والحاصل ان التنظير في كلام الشارح مجاز كره غفلة عن التأمل في كلامه لانه
 مصرح بذلك الا ترى الى ما قدمه من قوله وكذا لو كان في خطره لا يستطيع الخروج عنها اذا كان لا يؤخذ
 الا بالامطاد وكذا قوله ومعناه اذا أخذناه ثم القاه في الخطرة حتى صار ملكا بغير ما ذكرنا بضافها هو
 القرينة على ان المراد من قوله اما اذا هياها ملكها اما اذا كان بحال يمكنه الاخذ بالحيلة (قوله والطبر
 جمع مائير وقد يقع على الواحد والمجمع مياور وايد ان ربح عن القاموس (قوله في الهواء) هو بالذات المجمع
 المسخر بين السماء والارض ويقال على النحالي وبالقصير مل النفس نحو التي تم استعمل في ميل
 مذموم نهر (قوله سواء أخذته ثم أرسله أولا) وسواء كان ربحه اليه بعد الارسال او لا في ظاهره اذ ربه
 كافي البرهان هائي الدور بجا لانها من التشديد خلاف ظاهره اذ ربه كافي الشرب لئلا يبعه وجه عدم المجواز
 فلو كان قبل اخذ بيعه مائير في ملكه ووجهه بعد الاخذ والارسال عدم القدرة على التسليم وهل
 هو باطل ارفاض قولنا والخمرة تظهر فيما لو سلمه بعد ان ربح اليه كافي النهر ولو اجتمع في أرضه الصد
 فباعه من غير اخذ له مجوز لانه في ملكه ولهذا ذواته تنكس او تنكسر يكون لمن اخذته لعدم ملكه اياه
 بخلاف ما اذا عمل فيه الفحل حيث يملكه لان العمل قام بأرضه على وجه القرار كالاشجار زبلي
 وقوله او تنكسر من قوله كسر الطائر اذا ضم جناحيه والكانس الفلي يدخل في مكانه وهو موضعه
 في الشجر يكن فيه ويستمر وقد كنس الفلي يكنس بالكسر وتنكس مثله صحاح (قوله وانما قدسبه) أي
 بقوله في الهواء (قوله ان امكن اخذ من غير حيلة الخ) هذا ايضا ما يقتضى على السيد المحوى بسقوط
 اعتراضه على الشارح فيما سبق (قوله والمحمل) به يكون الملم كافي النهر قال في الشرب لئلا يبعه بفساده
 وفساد بيع التناج في الاختيار وفي الكثر عطفه على قوله لم يجز بيع المنة فيحصل ان يكون باطلا
 كالمينة وفي البرهان جعل بيع المحمل والتناج من الباطل انتهى ولو دل بالفساد في المحمل والصفان
 في التناج لمكان له وجه لان المحمل مالى في المال على تقدير وجوده فكان المانع من الصحة عدم القدرة على
 التسليم بخلاف التناج لكونه بيع المدموم والتناج كافي النهر مصدر تفتت الناقة بضم التاء تناسبا بفتح
 النون وكسر هاء ر بيده المنتوج (قوله حبل المحملة) المحمل بفتح الباء الموحدة يطلق ويراد به المصدر
 ويطلق ويراد به الاسم كقوله له المحمل ايضا ودخول تاء التانيث في المحملة للاشارة بالانثوية وقيل انها
 للنافقة كافي منزهة ويحتمل ان يكون جمع حاملة بجمعر البناء وما في النهر من ان المحمل مصدر حبلت
 الناقة فهي حلي فهي بالمول كانهي بالمحل يشير الى ان المحمل مصدر يريد به اسم المفعول (قوله والابن
 في الضرع) لانه عليه الصلاة والسلام عن بيع ما في ضررع الانعام الا بكيل ولان فيه غرا المجوز ان
 يكون الضرع منتقما وعلى تقدير وجوده للابن يقتل بما لا يبلغ على وجه لا يقدر على تمييزه والضرع لادن
 الطائف كالذي للراة يجمع على ضررع كغلس وفلس نهر وهو مقتضى قوله كملس ان الضرع بفتح الصاد

مطلب
 في حكم اجارة البرك للصد السملك
 ولو اجتمعت فيها الا باصطيداء لم يصح
 بيعها سواء امكن اخذها أولا وان سدم
 موضع دخول الماء بحال لا يستطيع
 الخروج عنها لا يصح البيع عند
 بعض المشايخ وقيل يصح ان امكن
 اخذ من بذاصطيداء وهذا بخلاف
 فيما اذا لم يجرى الخطرة بالاختلاف (والم
 اما اذا هياها ملكها بالامطاد
 يجوز بيعه (الطبر في الهواء) معطافا سواء
 اخذته ثم أرسله أولا وانما قدسبه لانه
 لو اصطاد ثم القاه في الخطرة نظرا ان
 امكن اخذ من غير حيلة حاز والا
 (والمحمل والتناج) والمحمل مالى في البض
 والناسج ما يصل هذا المحمل وهو
 حبل المحملة وقد كان اعتبار ذلك
 في ان اهلية (والابن في الضرع)

وقد متناى باب الهدى من كتاب الحج عن العناية به بكسر الصاد واعلم ان كلام المصنف محتمل لان يكون
 البسيع فادنا اوطا لا يمكن في الدرر البرجندى انه جزم بطلانه والفر هو الجمل بالعاقبة لا يدري
 أيكون أم لا زبلى وادى ذكر عزمي زاده عن الصحاح ان الفرر بفتحة هو الخطر (قوله والاولاؤى الصدف)
 لانه لا يعلم وجوده فيه ولا به لا يمكن تسليمه الا بضرر وهو كسر الصدف بخلاف بيع المحبوب في غلافها
 فانه جائز لا كونه معلومة وكذا تراب الذهب بضرر وهو محمول على ما اذا بيع بخلاف جنسه والصدف
 محركا غشاء الدرر ويجمع على اصداف نهر (قوله وقال أبو يوسف يجوز) لان الصدف لا ينتفع به الا
 بالكسر فلا يضر رابحها لكن الفتوى على قول محمد انه لا يجوز شرب لبلالة عن الحنابلة في ان يقال
 قول الشارح وقال أبو يوسف موافق لما في الشرب لبلالة عن الحنابلة ومخالفة ما في البحر والنهر
 واز بلى والعيني من قولهم وعن أبي يوسف (قوله والصدف الخ) لئنه عليه السلام وفي السراج لوسلم
 الصدوف واللبن لم يقلب صحيا وكذا كل مائه له خلق جلد حيا ونوى قرمز ويطبخ لمارنه
 مع دود عرفاد (قوله وعن أبي يوسف الخ) أي بشرط جزءه في الحال (قوله يجوز بيع هذا الصدف)
 لانه مال متقوم متعقب به مقدور التسليم كافي الكراهة وقوائم الخلاف قلنا التعديل بمقابلة النص مردود
 وانما الجذب في الكراهة وقوائم الخلاف وكذا قوائم الصفاه وأوراق التوت بأعضائها التساميل ذ
 لاص فيه فلا يلحق به المتخصص عليه زبلى ودرر والخلاف في التخفيف ككتاب والتشديد من محن العوام
 شيئا (قوله والمجدع في السقف) لانه لا يمكنه التسليم الا بضرر بل حقه والعقد لموجب الضرر فممكنه
 الرجوع فيتحقق النزاع زبلى (قوله وزاد عن ثوب) هذا في ثوب بضره القطع قال في البحر وأشار
 الى عدم جواز بيع حلبة من سف اوفض خاتم اوفض زرع لم يدرك اوفضه من ثوب مشترك من غير
 شريكه (قوله أو قطع الذراع الخ) لم يذكر الشارح القطع في جانب المجدع بل ذكر في جانبه الانحاج
 لعدم المناسبة بين المجدع والقطع فافي العيني سبق قل (قوله اقلب صحيا) سواء كان معينا أم لا كما
 في الفسخ وما في الايضاح صنف نهر (قوله وضرر بالفاصل) بالقاف والنون من قصص قصمان
 حد ضرب والقص محركا الصد فعضقه على الصد في قولهم الصد والقص طع تقسيري شيئا
 والتسكين مصدر فقصه نهر عن الصحاح وقيل بالفتح المجهمة وهو الغواص بأن يقول أغوص لك غوصة
 فأخرجته من اللا في فهو لك كذا والبيع فيه ما بطل لانه مجهول ولان فيه غررا (قوله بضرر
 الشككة) اعلم ان از بلى فمرضرة القانص عما خرج من الصد بضرر الشككة أو بغوص الصائدي
 الماء وهذا هوهم فتعول القانص للقانص وجعل في السراج القانص صياد البر والقانص صياد البحر
 والحق ان الصائد بال لا لانه القانص بالقاف أعهم كونه في البر والبحر بخلاف القانص نهر (قوله
 ويجوز بيع الزبانية) لئنه عليه السلام عن الحسافة والحاضرة والزبانية رواء البخاري والزبانية
 ما ذكره الشارح والحسافة لبيع الحنطة في سفلها بمنظومة مثل كليلها خرصا ولانه باع كليلها كليل من
 جنسه فلا يجوز بطر الخرص زبلى والخساسة بضم همة وصاد همة كافي الصحاح قال العيني
 والخساسة بفتح الثمار قبل ان تنتهي قال شيئا أي قبل ان تصير متعاقبا بالاول لعلف الدواب (قوله بيع
 الثمر) بالثمة نهر (قوله بقر) بالثمة نهر (قوله محمود) أي مقطوع قال في القاموس المجدع صرام
 الغفل كالجوداد والجوداد واحد من خاص الغفل وبالدال المجهمة عام في قطع الثمار واما الجزاز براء من
 شيئا ذكرنا على انه بالمهملة من خاص الغفل وبالدال المجهمة عام في قطع الثمار واما الجزاز براء من
 في الشرب لبلالة انه من الصدوف وأقول نقل شيئا عن الصحاح ان الجزاز بفتح الجيم وكسر هاء الجزال
 والغفل والصدف انتهى (قوله خرصا) أي جزا وقلنا نهر قال شيئا وضبطه النووي على مسلم بفتح الخاء
 وكسر هاء (قوله وقال الشافعي يجوز فيما دون خمسة أوسق) لما روي انه عليه السلام نهى عن المزبنة
 ببيع الثمر بالقر الا اصحاب العرا يا فانه اذن لهم ولانما رويوا منه في العرا يا فاجاروا والعرا يا بوسمة رويها عن عبد

والاولاؤى الصدف وقال أبو يوسف
 يجوز بيع الثمر ولا يجوز اذارة والصدف
 على طهر الغنم وعن أبي يوسف انه
 يجوز بيع هذا الصدف (و) لم يجز
 بيع المجدع في السقف وزاد عن
 ثوب مطلقا واذكره وضع المعص
 أولم يذكره وأخرج قبل فسخ
 أو قطع الذراع من الثوب قبل فسخ
 أو قطع الذراع بغيره (و) نهر
 المشتري العقد اقلب صحيا (و) نهر
 العانص أي الصائد وهو خارج
 من الصيد بفتح الشككة مر (و) لم
 يجوز بيع الزبانية مطلقا سواء كان
 في ثوب أو في غيره أو في ثوب
 في ثوب أو في غيره أو في ثوب
 زبانية بفتح الشككة مر (و) نهر
 يجوز ومنه كليلها خرصا
 الشافعي يجوز فيما دون خمسة
 أوسق ولا يجوز فيما زاد عليها في قدر
 الحبة قولان (والامة والقانص
 والمالدة) وفيه يجوز

رجل ثمره فخل من بستانه يعني ولا يسلمه اليه ثم شق على المعري دخول المعري له في بستانه كل ساعة ولا يرضى ان يخلف الوعد فمطسه قدره محدود بالحرص بدله وهو جائز عنده نال ان الموهوب له لم يملك الثمرة لعدم القدح فصار باثما ما ملكه بملكه وهو جائز لا يبرق المعاضة وانما هو موهبة مبتدأة فتمت به ما جائز لانه في الصورة عوض عما اعطاه ولذلك ما تنقي في الواقع ان خسة اسبق اودونه فظن الراوي ان الرخصة مقصورة عليه فقتل كما وقع عنده وسكت عن السبب يحتمل ان الراوي ظن انه بيع كافي العيني والرخصة والحرج عن خلاف الوعد والعزيمة ان يفي بالموعود فاعطا غيره مع كونه ليس بخلاف للوعد رخصة كذا ينعظ شيخنا فان قلت ما سبق من التأويل بنوعه ما جافي حديث زيد بن ثابت نهي عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمر بالتر وخص في العرايا فان السابق يدل على ان المراد البيع قلت القرآن في النظم لا موجب للقران في الحكم غير (قوله كانت في الجمالية) وقد نهي عن اهلوان فيه تعلية التخليل بالخطر فيكون خارا زابلي (قوله وتوب من توبين) لجمالية البيع فلو قبضها هو اهل كما عارض نصف قبضة كذا الفاسد معتبرا بالصحيح ولور توبين فقبضة الاول لتعذر ردة وهذا اذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط اخذ ادم ما شاء من ارضه في القبي لان بيع المهرم في التلج جائز لان الجهل في الاول يورث نزاعا بخلافه في التلج كارد بن ارب بن من القمع (قوله والمرامى واجارتهما) اما بطلان بيعها فلم يعلم الملك تحديث الناس شركاء في ثلث في المساء والكل والاروا ما بطلان اجازتها فلانها على استهلاك عين در فاذا تمخز الاجارة على استهلاك عين ولو كة كما اذا استأجرة قرة للشرب لبها فالاولى اذا كانت العين مباحة كلها واعلم ان مافي الدرمن بطلان الاجارة بخلافها في الغاية من فسادها فذلك الاجرة بالقبض وسقطت عنه اهل والحيوان يستأجر الارض لضرب فها ساطا ولجعلها حظيرة لغنم فتصح الاجارة ويبيع صاحب المرامى الانتفاع به بالمري فيعمل مقصودهما كذا في الكافي وجري عليه في الدرر والنهر ولا يعني مافي قوله ويبيع صاحب المرامى الانتفاع به بالمري لانه في نفسه مباح وفي هذا الميز كره از بلي ولا ينبغي وكذا في البهر والدرثر رأت الشيخ شاهين نظري كلام الدرر بمذاكراته (قوله والمراد بها الكلا) يشير الى ما نقله السيد المحموي عن البرجدي من التجوز حيث ذكر ان المراد المرامى ما نحو به من الكلا من اطلاق اسم الخلل على الحال ولم يرد قاب المرامى انتهى (قوله بدون الارض) يتعاق بالبيع المقدراذ قوله والمرامى معطوف على قوله لم يميز بيع الميتة والتفدير لم يميز بيع المرامى بدون الارض فهو حال من المضاف اليه والشرط موجود وهو كون المضاف عاملا فيما بعده لانه مع در شيخنا (قوله بان سقى الارض) اوحى قد حوفا عني وهو غرس الاشجار حولها شيخنا (قوله جائز بيعه) للملكه اياه وقيل لا يملكه حتى لا يجوز زعيه قبل الارازان الشركة ثابتة بالنص فلا تنقطع بدون المجازاة فيلبي عن النسيابة وفيه كلام يعلم براجعة النهر (قوله يدخل الكلا في البيع) كالشجر وحيث ينعقد بيعه واما اجارته فلا تصح ما قدمنا من عدم جوازها على استهلاك العين ومحل الاجارة المنافع ولا يلزم الصنع والابن في استئجار الصباغ والفتر لان العين آلة غنة لا فاعلة العمل المستحق بالاجارة درر (قوله ولم يميز بيع الخلل) لا مقصودا وتبعا للالكوارات اذا لم يكن فيها عمل على قولها واختلف في بيعه تبعا للالكوارات هل قوله اذا كان فيها عمل لاه طلقا كما يهيمه مافي از بلي غير واقول نقل السيد المحموي عن المفتاح ان الخلاف فيما ذكره كس معه العسل اما اذا كان معه فانه يجوز اتعاقا مع الكوارات بضم الكاف وكسرها مع العسل كس الكاف مع التخفيف لغة المتصالحان به الغنم والتخفيف والتخفيف لغة وقبل يتبها اذا كان فيه العسل وكس الكاف مع التخفيف لغة اه ولم يذكر فغ الكاف مع التخفيف وقد ذكره المحموي انتهى (قوله عندهما مطلقا) اى سواء كان مجموعا لم يكن بدليل ما ساقى من قوله وعند محمد والشافعي الخ (قوله وعند محمد والثاقفي الخ) وعليه اكثر المشايخ وهو اختيار الشافعي ودواعيه الفتوى لانه حيوان منقطع به مقدور التسليم وان كان لا يؤكل

كانت في الجمالية وهو ان تسام
الرجلان على سلعة فانها لهما المشتري
او وضع عليها حصاة وبيدها اليه اليه
لزم البيع فالاول بيع الاماسة والثاني
القاء بالحجر والثالث النسيابة وان
في التلج قال ابو حنيفة الاماسة ان
يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاذا
لمسك وجب البيع او يقول المشتري
كذلك والقاء الحجر ان يقول المشتري
او ابا بعتك اذا التقت الحجر وجب البيع
(وتوب من توبين) بان يقول بعت
ملك احد مني او توبين (والمري
واجارته) وهي جميع مري كالدار
جمع مولى والمراد بها الكلا النبات
مطلقا وان كان في ارض قبل القطع
والارازان والمو كان الكلا منبعا
بان سقى الارض لانخذ المشيش
فثبت بكتفه جازي بيعه
النصاب وانما قد بدون الارض
لا تلواع الملوكة له يبدل الكلا
في البيع كالشجر (و) لم يميز بيع
(الخل) عندهما مطلقا وعند محمد
والشافعي يجوز اذا كان مجموعا (وباع

دور الفتر

كالحمار ولما علم انه من الموم فلا يجوز بيعه كالزئبر والانتفاع بما يخرج منه لا بعينه وجوز أبو الليث بيع
 العلق وبه يفتي للسلابة بخلاف غير النخل والعلق من الموم فلا يجوز انتفاعا بكتباته ونبه وما في حصر
 كسرطان الاما حاز الانتفاع بجلده أو غظمه والمحال ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بتدوير
 وشرحه والموم هي الخنزيرة من الانخاش شيئا عن العناية (قوله وبضه) بفتح الباء وهو الزباد الذي
 يكون منه الدود فيجتنأ عن القهستاني (قوله عند محمد مطلقا) أما الدود فلكونه منقعه وأما البيض
 فله ضرورة وعليه الفتوى وأجاز السلم فيه اذا كان وقته معلوما وجملة منتهى الاجل في وقته واختاره
 المصنف هنادون النخل وقد علمت ان الفتوى على قوله فيه إضافة اختيار المصنف قول محمد في الدود
 دون النخل وكانه لقوة المدرك عنده في النخل واعلم ان ما ذكره في النهر والبصر من ان الفتوى على قول
 محمد في الدود والبيض مخالفا لما نقله السيد محمد موسى عن المفتاح حيث ذكر ان الفتوى عليه في الدود وأما في
 بضه فالفتوى على قوله الله (قوله وقال أبو حنيفة لا يصح بيعهما) أما الدود فلانه من الموم وأما بضه
 فلانه غير منقعه لا باعتبار ذاته بل باعتبار غيره وذلك الغير معزوم حموي عن شرح الحملي (قوله ولا يجوز
 بيع الابن) أي لا يشتق في ظاهر الرواية فان حضرا احتج الى تعدد اذكر قولاً أو فعلا على أي حنيفة
 انه مود محصوا والاختلاف مبنى على انه فاسد أو باطل وكلامه في الدر فيقدر جميع كل من القوانين أما
 لو ابق بعد البيع ثم عاد فلا خلاف في بقاء العقد على الله كما يعلم من كلام العيني ونحوه بالاقبال المرسل
 في حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم وقت العقد كما اذا ظهر عوده وأطلق في عدم جواز
 بيع الابن فقم الموباعه من طفله أو يقيم في حجره ولو وجهه لم يصح والفرق ان بشرط البيع القدرة على
 التسليم عقبه وهو منقوص وما بقي له من المالك بطل القبض المسئلة لا للبيع لانه بازال مال مقبوض من مال
 الابن بخلاف المسئلة فكيف تلك البدل نظر للصغير ثم رولو اعتقه ما يباع فبذنه لعدم اشتراط القبض
 فيه ولو علم جاته وقت العتق أجزأ عن الصك فارة على ما علم انه يستثنى من اطلاقهم ما لو ابق من
 القاصب قبضه منه فانه يصح مع انه ابق عند المتعاقدين در عن الذخيرة معلا بعد لزوم التسليم (قوله
 الان يبيعه من زعم انه عنده) لعدم الحاجة الى التسليم لكن لا يصير قابضا بمجرد العقد ان شهد وقت
 الاخذانه أخذته لردده على المالك لانه أمانة في يده وقبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع وكذا اذا لم
 يشهد عند أبي يوسف وعندهما يصير قابضا على ان الاشهاد ليس بشرط لكونه أمانة عنده وعندهما
 شرط كما سبق في القعدة قد بقره من زعم انه لا له لوباعه من زعم انه عنده لا يصح أيضا لكونه
 فاسدا اتفاقا على كمال القبض بخلاف بيع الابن المطلق فان فيه ما من من الخلاف في ان تعليمه في النهر جواز
 بيع الابن عن زعم انه عنده بان المقصود من القدرة على التسليم ثبوت التسليم فاذا كان ناشئا حصل
 المقصود فيقد ان المراد من قوله عن زعمه ان يكون في يده ويصرح العلامة في افندي قلت فلو
 قال المصنف الان يبيعه من هو عنده لكان أولى لان الزعم يستعمل غالبا في ضرب المطابق الواقع (قوله
 وابن امرأة) استدلال على عدم جواز بيع ابن المرأة ولو قدح بهمة احارة الفائر لانه لما صحت الاحارة تمت
 ان سيده سبيل المنافع وليس سيده سبيل الاموال اذ لو كان مالا لفتقر الاحارة الى ان احارة البقرة
 لشرب لبنها لا يجوز لكونه مالا حتى يصح بيعه واستفد من سيده سبيل المنافع لا الاموال انه لا يبيح
 بالانكاف (قوله وقال الشافعي يجوز مطلقا) لانه مشروب طاهر قلنا انه جزاء محرم وفي البيع اهاتنه
 فلا يجوز عني (قوله وقال أبو يوسف ان كان لبن أمه يجوز) لانه يجوز اراد العقد على نفسها فتكذلك جازها
 قلنا نعم ما حمل للرق لا اختصاصه بحمل القوة وهو المأوى ولا حاشية في اللبن ددر (قوله لا يجوز) لقوله عليه
 الصلاة والسلام لم يجعل الله شفاء أمي فيما حرم عليها (قوله اذا علم انه يزول به الزم) هذين افراد مسئلة
 لا يتنازع باحرم للتداوي كالحجر واختار في النهاية والحاجة الجواز اذا علم ان فيه شفاء ولم يحدوه وغيره نهر
 ومعنى قوله عليه السلام لم يجعل الله شفاء أمي فيما حرم عليها أي بالنسبة التي لا شفاء فيها أما التي فيها

وبضه) عند محمد مطلقا واظهر
 القز وألا وقال أبو حنيفة لا يصح بيعها
 وقال أبو يوسف يصح بيع الدود اذا ظهر
 الغزبه وألا وأبو يوسف اشترط في
 الابن (و) يجوز بيع الابن الان
 يبيعه من زعم انه عنده ولو
 يبيعه من زعم انه عنده ولو
 في قدح مطلقا وكان ابن حزم وأما
 وقال الشافعي يجوز مطلقا وقال أبو
 يوسف ان كان لبن أمه يجوز
 وبيعه في عينه مطلقا اذا علم انه يزول به
 لا يجوز وقبل يجوز اذا علم انه يزول به
 الرمد (و) يجوز بيع

الشفا فلا بأس به **حسب** الجهر للعشاش وقد استوفينا الكلام على ما يتعلق بهذه المسئلة أعني جواز
التداوى بالهرم عند قول المتن ولا يشرب أي قول ما يؤكل همه أصلا قيل باب التيمم (قوله وشعر الخنزير)
هو ما طلع كافي الشرب لئلا ينع من البرهان لأنه نجس العين ويرد على هذا التعليل بيع السرقين فإنه جائز
للانتفاع به مع أنه نجس العين ففتح بل الصحيح عن الإمام أن الانتفاع بالعدوة الخالصة يجوز نهر (قوله)
ويستفيع به للغرز) لأنه لا يأتى في الآية فلم يكن الخمر بالمحدد في زمنه شيئا ثم رأيت بخطه أيضا أن المراد من
قولهم فإن الجرازين لا يأتى في ذلك العمل بل وندنه أي على وجه الأحكام انتهى وما في الجرح مستمع
الانتفاع به إلا أن عدم الضرورة يخرج على قول أي يوسف كما يعلم من عبارة الزبلي وأما عند محمد
فيجوز الانتفاع به مطلقا ولو لغير ضرورة بدل عليه ما ذكره الزبلي أيضا حيث علل عدم إفساد الماء القليل
عنده إذا وقع فيه بقوله لأن الملاقاة الانتفاع به دليل لها شره وهذا يقتضي جواز بيعه أيضا عند محمد
والله بشر ما ذكره في النهر حيث قال ينبغي أن تطيب البائع الثمن على قول محمد الخ ومنه يعلم ما في كلام
الشافع إذ سبق قوله ولم يبيع شعر الخنزير ولكن ينتفع به للغرز عند محمد يوم أنه يقول بعدم جواز
بيعه وليس كذلك فلورز الشباح لا يبيع ما ذكره المصنف من جواز الانتفاع به يعني للضرورة
بقية ما ذكره من عدم جواز بيعه ثم حكى عنه الكراهة لقلع وعز الجهد جواز الانتفاع به مطلقا ولو
لغير ضرورة لكان كلامه مستقيما (قوله وعند أي يوسف يكره ذلك في الزبلي وعن أي يوسف ووجه
الكراهة أن الخمر زائفة بغيره وإذا وقع في المسألة القليل يفسد عند أي يوسف خلافا لمحمد والصحيح قول
أي يوسف وقول الزبلي لا بأس إلا سكة أن يصلوا شعر الخنزير ولو أكثر من قدر الدرهم مخرج على
قول محمد نهر (قوله وشعر الإنسان) يبيعه باطل كجميعه في الأصح إلا إذا غلب عليه التراب أو السرقين
على الصحيح شرب لئلا ينع من البرهان (قوله وعن محمد أنه جواز الانتفاع به) لما ورد من أنه عليه السلام
قسم شعر بين أصحابه فكانوا يبيرون به زبلي (قوله وجلد الميتة قبل الذبح) لله في نجاسته
المسألة فصار كلهم الميتة بخلاف الثوب النجس والدهن حيث يجوز بيعه لأن نجاسته عارضة فلا يتغير حكم
الثوب بها وفي الجمع ونجيز بيع الدهن النجس والانتفاع به في غير الأكل بخلاف الدنك نهر وورد قد
قدّمنا الخلاف في كون جلد الميتة كالخمر أو كالمتة وغيره فظهر في المضموم إليه أنه يتعدى السطون إليه
أو يصح البيع بمسته من الثمن وعلى القول بأنه كالحجر يتغير ما ذكره في الدر من أنه إذا بيع بالثمن
فالبصير باطل وإن بالعرض فهو فاسد (قوله وبعده يباع) الأجلدا لسان وخنزير وحية در (قوله كعظم
الميتة) لما روي أنه عليه السلام اشترى لفساطمة سوارين من عاج فظهر استعمال الناس له من غير تكبير
حتى حكى بعضهم الإجماع على جواز بيعه نهر (قوله وعند محمد لا يصح بيعه والانتفاع به) موافق لما
في الهداية وبخلافه قول الترمذي وأما القليل أي قطعه فاجعوا على جواز بيعه وفي العين روي إبراهيم
ابن رستم عن محمد في امرأه صلت وفي عنقه قلاية فيها سن كلب أو أسد أو ثعلب فصلا تامة لأنه يقع
عليها كالتصني وتعلله ظاهر بما علم أن السن طرف عصب فالذكاة طهارة له وأما على القول بأنه
عظم فلا لأنه من الميتة إذا غلغلا من الدوسمة طاهر ثم ظهر أن صغيره عليه عائد على الحيوانات الثلاث
فتكون من المذكور طاهرة ولا خلاف بخلاف الخنزير إذا ذكي فإن سنه لا يظهر كذا ذكره شيخنا (فسرع)
بيع الفرد جائز وكذا جميع الحيوانات سوى الخنزير هو المختار لأنه ينتفع به وكذا يجلده نهر عن النجس
(قوله وعلو سقط) لأن حق التعليل ليس بمال ويحل البيع المال وهو ما يمكن إرازه زبلي وبيع الطريق
يصح حدوا وكذا هيته وإذا لم يبين بقدر عرض باب الدار العظمى لا يبيع مسيل الماوهيته لأنه مجهول
أنه يعلم قدر ما شغله المسألة صحيح يبيع حق المرور تبعاً للأرض بالاجماع وحده في رواية ابن جماعة وفي
رواية ابن ماذان لا يجوز بيعه الفقيه أبو الباث بأنه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز
والشرب كذلك يبيع بيعه تبعاً للأرض بالاجماع وحده في رواية وهو اختيار شافعي بل لأنه نصيب من

(شعر الخنزير و) لكن (ينتفع به)
لغيره) عند محمد وعند أي يوسف
أنه يبيعه وذلك والله كان
يوسف وعن بعض الأصحاب ولا شعر
لا لبس بكلامه وانتفاعه ولا شعر
الخنزير (شعر الإنسان والانتفاع
به) أيضا وعن محمد أنه جواز الانتفاع
به (وجلد الميتة قبل الذبح) وبعده
يبيع وينتفع به كعظم الميتة وعصا
بها وبيع عظم القيسل وينتفع به
عندهما وعند محمد لا يصح بيعه
والانتفاع به (و) الخنزير (عاج)
سقط أي إذا كان عاجا وحده وسقط
لا يترفع سقطا أو سقط العلو موضع
السفل فباع صاحب العلو موضع
العلو بمجزر وان سقط العلو بعد
البيع قبل القبض بطل البيع
(و) الخنزير (أمة تبين)

بستائه فقلت لها فاشئ بس ما شريت وبس ما شريت وهو لا يدرك بالزاي فيصل على الجماع
وقوما بس ما شريت أي بيت وانما كرهت عائشة العقد الأول لانها تطرقه الى العقد الثاني كافي
النهاية لا يقال روي انها قالت بعته الى العطاء فاعلمها انكرت عليها الكون الاجل بجهول لاننا نقول كانت
عائشة ترى البيع الى العطاء في أي ترى البيع مؤجداً لمنه الى العطاء من بيت المال حائز ولا ان
التمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج عن ملكه وصار
بعض الثمن قاصداً ببعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك بيع مالم يقض وهو حرام بخلاف ما اذا
اشتراه بالعرض لان الفضل انما يظهر عند الجساسة (قوله صح الشراء في التي الخ) يعني وفسد في الاخرى
لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمنزلة التي لم يشتريها منه فيكون مشترياً بالآخرى باقل مما باع وهو فاسد
ولم يوجدها المعنى في صاحبها ولا يشيع الفساد لانه ضعف لكونه محتمداً منه حتى لو قضى الغاضي
بجواز صح زبلي اولاه باعت اربعة ارباعها فبعت في المفهوم لكون ادتيار الشبهة والشبهة هي غير
معتبرة دور والمرا من كونه محتمداً فيه أي محل اجتهاد وقابل له والاختلاف الشافي انما جاء بعد وضع
المثله ويجوز ان يكون الخلاف واقعا قبل وضعا بل هو الاظهر وتوقض بما اذا باعها بالف وخمسائة
فان البيع فاسد نص عليه خمس المائة ونظراً للاسلام ولو كان الفساد في مثله الكتاب لما ذكر الفساد
لانه عند التقية يصح بكل واحدة منهما أكثر من خمسمائة نهر وقوله فان البيع فاسد أي في التي اشترها
فخمسمائة ثم باعها أو أخرى معها بالف وخمسائة وليس المراد فسادها فمهما معا وقوله ولو كان الفساد لما
ذكر الخ أي لصيرورته مشترياً ما باق لمبايع وقوله وقابل له أي لكونه قابلاً للبيع شيخنا (قوله وزيت)
بالمجرع عطف على المتني وكان ينبغي ان لا يفصل بينهما ما ثبت لمسا فيه من الايام حموي (قوله على ان
يزنه بنظره الخ) لانه شرط لا يقتضيه العقد الا اذا عرف مقدار وزنه فيجوز بخلاف ما لو شرط ان يطرح
عنه وزن الطرف لانه من مقتضيات العقد والمراد بالشرط الذي يقتضيه العقد هو الذي يجب بالعقد
من غير شرط كشرط تسليم البيع أو الثمن والذي لا يقتضيه هو الذي لا يجب في العقد بالشرط حموي
من الرجسدي (قوله وان اختلفا في مقدار وزن الزق) لو باقى الشارح المتن على الاطلاق لكان أولى
لان القول بالمشترى مطلقاً سواء كان الاختلاف في مقدار وزنه أو في انه هو أو غيره بأن ادعى البائع ان
زقه غير الزق الذي حابه المشتري كافي المعنى (قوله فالقول للمشتري) الا ان يبرهن البائع لانه ان اعتبر
اختلاف في تعيين الزق المقبوض فالقول قول القاض وان في قدر البيع المقبوض رجس الى الاختلاف
في قدر الثمن والقول فيه للمشتري لانكاره الزيادة والاختلاف في الثمن وان اوجب الخصال الا ان محله
ما اذا كان قصد الاخذنا كانهما لوقوعه ضمن الاختلاف في الزق والفقهاء فيه ان الاختلاف الاستدائي
في الثمن انما لوجب الخصال ضرورة ان كل واحد منهما ما يدعي عقداً آخر وما الاختلاف بناء على
اختلافهما في الزق فلا يوجب الاختلاف في العقد فلا يوجب نهر وقوله اما ان يثبت في تعيين الزق المقبوض
يعني المقبوض بمقتضى عقد البيع فانه هو والمعتبر بخلاف قبض البائع عند زنه فانه ليس كذلك حموي
(قوله او بيعها) بان اصلهما فوكيل كافر ابيهما نهر (قوله صح) أي مع كراهة التحريم ويجب عليه
ان تصدق بالثمن نهر (قوله وقال لا يصح) والمراد بالطلان لما قال في البرهان وتوكل مسلماً ذمياً
بشراء خروسة او محرم حلالا ببيع صبيد مكره عندنا وأبطلناه هو الاظهر شرعية لئلا يهملان الموكل
لا يلبه بنفسه فلا يوليه غيره كموكل المسلم بموسم بتر وبيع بموسم ولا نثبت للوكيل ينتقل الى
الموكل فصار كانه باشره بنفسه وله ان المعترف في هذا الباب أهليتان أهلية الوكيل وهي أهلية التصرف
في المأمور به وللغير في ذلك وأهلية الموكل وهي أهلية ثبوت المحكمه وللكل ذلك حكم العقد لا يلزم
انفكاك المأذوم عن المأذوم فلا يمنع بسبب الاسلام الاثرى الى جهة ثبوت ملك النحر لئلا يسلماً انما الاسلام مؤثره
النصراني ومات عن خروا وخزير وايضاً العبد المأذون له النصراني اذا اشترى خراجت الملك في المأذوله

صح الشراء في التي لم يشتريها من
البائع (و) لم يبيع (زيت على ان
يزنه بنظره) أي بشرط ان يزن
الزيت مع طرفه (و) يطرح عنه
أي عن مبلغ الوزن (ممكن البيع
طرح خمسين طرلاً (صح) البيع
لو شرط ان يطرح عنه وزن الطرف
وان اختلفا في مقدار وزن الزق
فانقول للمشتري مع غيره (ولو امر
مسلماً (فبما يشترى خروا وبها صح)
وقال لا يصح وعلى هذا الخلاف

المختار

المسلم اتفاقا الموكل به ان كان خراخله وان كان خنزير اسمه درر وقوله لثلاثين ان فكذلك المزموم من
اللازم المزموم هو ثبت الحكم للموكل واللازم تصرف الوكيل وأعلم ان قول الصاحب ينتقض بمائل منها
ان الوكيل بشرائتي بعينه لا بملك شراءه لنفسه ومنها ان للقاضي ان يأمر ذميا ببيع خنزير كهذا ويأمر ان لم
عليك بيعها ومنها وصي الذي اذا كان مسلما عليك ان يوكل ذميا ببيع خنزيره وان لم عليك الموكل بقي ان يقال
اذا كان حكم هذه الوكالة بالبيع ان لا ينتقض بالثمن وفي الشراء ان سبب الخنزير ويرى ان الخنزير غلها
بقي تصرفا غير معقب لافادة وكل ما هو كذلك ليس بمشروع ففتح واجاب في الخبر بان عدم طيب
الثمن لا يستلزم عدم الصحة فان شعر الخنزير اذا لم يوجد مباح الاصل جازيعة وان لم يطبخ ثمنه واما
الشراء فقد افاذ فائدة في الجملة هي تحليل الحجر ومثله لا بعد غير مشروع انتهى واقول فيه تأمل لان الشق
الاول من الرد لا يشبه ما الكلام فيه اذ فرض كلام المحقق في تصرف يكون معقبا لفائدة لا في الصحة
وعدمها جوي على ان ما ذكره في الخبر من انه اذا لم يوجد مباح الاصل جازيعة حكافي العناية بقيل فدل
على صغفه ونضه قيل اذا كان لا يوجد الا بالبيع جازيعة لكن الثمن لا يطيب للبائع انتهى فالصحيح
ما في ان ياتي من ابي الثابت ان كانت الاساكة لا يحددونه الا بالشراء يعني ان يجوز قسم الشراء لان ذلك
حالة الضرورة واما البيع فيكره لانه لا حاجة اليه للبائع الخ (قوله وامة على ان يعتق المشتري الخ) شروع
في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط لانه عليه السلام عن بيع وشروط لكن ليس كل شرط يفسد
البيع بل لا بد ان لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا يتعارف وكان فيه منفعة لاحد المتعاقدين والقعود عليه
وهو من اهل الاستحقاق ولم يرد الشرع بجوارحه يقتضيه كاشتراط تعليم الثمن او حبس المبيع الى قبضه
وما لا يلائمه كالبيع بشرط مكفيل او رهن بالثمن معين فان لم يدفعهما خيرا للبائع في الفسخ وكان
متعارفا كشرائه فعمل على ان يحدوه او لم يكن فيه منفعة لاحد كشرط ان لا يبيع المذابة المسعة او ورد
الشرع بجوارحه كالبيع بشرط التجار واذا عرف هذا فاشترط العتي وتوابعه مما لا يقتضيه العقد وفيه
منفعة للقعود عليه ولو روي بالشرط في العتي بعد القبض يتقلب البيع حائرا عند الامام خلافا لما سمي
يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة لا في توابعه والفرق ان شرط العتي بعد وجوده مبني ملائمة
للعقد لانه منه للملك والثمن بانتهائه يتقرر والفساد لا يقرر له فيكون صحيحا ولا كذلك شرط توابعه اذا وقي
بها لانه يقتضي امتناع ورود الملك عليه ولم يوجد مجوزا ان يحكم قاض بجهة بيعه فيقرر الفساد وجعوا
انه لو اعتقه قبل القبض لا يعتق ولو اراد المشتري البائع بالعتي قبل القبض فاعتق جاز فقد ملك المأمور
مالا يملكه الا موراها كان كذلك لانه لما مر به العتي فقد طلب منه ان يسلمه على القبض فاذا اعتق
بأمره صار قبض المشتري سابقا عليه واجعوا انه لو مات في يد المشتري قبل العتي يلزمه القيمة قيد يكون
الشرط لفظ على لانه لو كان ان فسد البيع في جميع الصور الا اذا قال ان رضى ابي او فلان في ثلاثة ايام
وبشرط كذا بمنزلة على ولا بد ان لا يقولوا بالواو حتى لو قال بعتك بكذا وعلى ان تقرضني كذا فالبيع
حائز ولا يكون شرطا وان يكون الشرط في صلب العقد حتى لو اخطاه لم يلحق في الاصح وتخرج
بكون الشرط فيه منفعة ما لو كان فيه مضرة كان باع ثوبا على ان يخرقه فعند محمد البيع حائز والشرط
باطل وقال ابو يوسف البيع فاسد ويكون المنفعة لاحد المتعاقدين لا نهالو كانت لاجني كاشتراط ان
يقرض البائع احديا كذا يجوز البيع وذكر القعودى انه يفسد بشرط وقوله قيد يكون الشرط لفظ
على لانه لو كان الخ بمعنى ماسي من تقيد الشرط بكونه غير ملائم وان لا يكون من مقتضيات العقد
الخ ماسي الكلام عليه من القعوداها وبالنسبة لما اذا كان الشرط بالفظ على فان كان بالفظ ان فسد
البيع في جميع صور الشرط ولا يكون مقيدا بتلك القيود وقوله لانه يقتضي امتناع ورود الملك الخ كذا
وجدته بخط السيد الحموي ووجدت بخط شيخنا رحمه الله تعالى لانه يتقن امتناع الخ وكلاهما صحيح وهو
تعديل لوجه كون العتي منها للملك بخلاف توابعه اى انما يتقلب العقد باثر السكون العتي منها للملك

(و) يجوز بيع (أمة على) ثمنه
(ان يعتق المشتري)

وقال الشافعي يجوز البيع بشرط
 الاعتاق وهو رواية الحسن عن أبي
 حنيفة (أو) ان (بدر أو يكتب
 أو يستوله أو أجالها) أي لم يجز بيع
 الأمة أجالها وفي العدة تسامح (أو)
 على (ان يستقدمه البائع شهرا) لم
 يجز بيع (دار على ان يسكن) البائع
 (أو) على (ان يرض المشتري)
 البائع (درهها) على ان (يهدى)
 المشتري (له) أي البائع (أو) على ان
 (لا يسل) المبيع (الى كذا) أي الى
 ذلك الشهر (د) لم يجز بيع (قوله على)
 شرط (ان يقطع) البائع (بخطه)
 قيصا للمشتري (وضح) استحسانا
 (بيع نعل على) شرط (ان يحموه)
 البائع ويوسيه (ويشركه) شرك
 النعل وضع الشرا على النعل وهو
 سبه الذي على ناهر القدم وقال زفر
 لا يجوز وهو التماس (للابيع) أي
 لا يجوز البيع بقرن مؤجل (الى
 البروز) معبر نور وزوه وأول يوم
 من نزول الشمس في الحمل (و) الى
 (المهرجان) وهو أول يوم من نزول
 الشمس في الميزان (و) الى (صوم
 النصارى وفطر اليهود) لم يدبر العاقدان
 ذلك أي الاوقات وانما خص صوم
 النصارى وفطر اليهود لمجملتها لانه
 ان النصارى يتدثون الصوم من
 نبروز يومين خمسين يوما ثم
 يعدون والنبروز غير معلوم لا يتعين
 الاظن وممارسة تعلم الصوم فرعا
 متعلقا به يجب اما اذا دخل صومهم
 فبم فطرهم معلوم وان اليهود
 يصومون شهر رمضان كله ولا يفطرون
 يوم الفطر ويتبعون صيامهم من
 شوال الى تمام خمسين يوما ثم يعدون
 فعد دخول صومهم لا يعلم يوم فطرهم
 لانه يختلف باختلاف عدة رمضان
 فيتمثل ان يكون الحادى والعشرين

مختلفا فبانه لانه بالعتق بقر امتناع ورودا الملك عليه فيلزمه الفن ولو جده هذا المعنى فوابع العتق
 لعدم التيقن بامتناع ورودا الملك لمجوزا من يحكم فاض بهه فبانه القبة شطنا وقوله ولو امر المشتري
 البائع بالعتق قبل القبض الخ تعبد بمساقيل القبض لا لا استرازا عما لو كان بعده اذا تحكم لا يختلف
 بل لربيب عليه قوله فقد علمك الامور مالا تسلكه الامر (قوله وقال الشافعي لا يجوز البيع بشرط
 الاعتاق) لان بيع العبد نعمة متعارف في الرضا واولئانه لا يقتضيه العقد اذ هو يقتضى أى تصرف
 شائلا لا تصرفا فمنا فاشترط مثله فيه مفسده كاشتراط التدبير والاستيلاء والكفاية وتقصير بيع النعمة
 ان يبيعه من يعرف انه يعتقه زيا به والنعمة من نسي الامم سمعت بها النفس وانتصاب قوله نعمة على
 الحال على معنى معرضا للعتق وانما خص هذا لانه لما كثرت كراهي باب العتق خصوصا في قوله عليه
 الصلوة والسلام فلما رقت القبة واتق النعمة صارت كأنها اسم لها معرضا عن العتق فعملت النعمة معاملة
 الاسماء المتضمنة للمعنى الافعال غايية (قوله أو أجالها) لان مالا يصح افرادها العقد لا يصح استناؤه
 واداءه في بيع شرط فاسدا وفيه نفع للبائع والبيع يبطل به والكفاية والاحارة وازا هن كالمبيع يختلف
 القيمة والصدق والنكاح والمخلع والصلح عن عدم المحدث لا يبطل باستثناء الحمل بل يبطل الاستثناء
 ومن فروغ القضاء فبذلك هذه الصراحة لا فقهنا بكذا جاز وهذا القاطع من الغنى الاشاة لا يجوز
 وكذا كل عددي متفاوت وأوردان الخدمة يصح افرادها بالوصية ولا يصح استثناءها بان اوصى بمجارية
 الاخذتها أو اغلتها واجيب بان هذا اراد على العكس وهي غير متعكسة وبان الوصية ليست عقدا
 حتى يصح قبول المهر له بعد موت الموصى وقبول العقد بعد الموت لا يصح نهر (قوله وفي العبارة تسامح)
 لان مقتضى العطف ان يكون التقدير أو بيع أمه على ان يستغنى عنها وليس مراد جوى (قوله أو على
 ان لا يسل الثمن) صوابه المبيع لان الاجل يقتضى بالدون لانه شرع للترفيه حتى يتمكن من التفصيل به
 دون الاعيان اذ هي حاصلة له متعينة بالقر فلا حاجة فيها الى التاجيل فيكون اشتراطه مفسدا زيا
 وعلى ما في نسخة شطنا بطله حيث ذكر المن بدل الثمن لا حاجة لتصويب (قوله ومع بيع نعل على
 ان يحموه الخ) اراد النعل الصرم واعاد الضعف عليه في شركة للنعل بالمعنى الحقيقي على طريق
 الاستقدام نهر ومعنى يحموه يقطع بخر (قوله لا يسل الى البروز) فساد به لانه الاجل وهي
 مفضية الى المنازعة ولو باع مع طلقا هذه الاحال ثم انجمل الثمن اليها ففسد لكونه ناجلا للدين
 والمفسد ما كان في صلب المقدن من الهداية لكن نقل عن عمن عن الحامية ان البيع بفسد اذا جله الى
 هذه الاوقات - واه كان في البيع أو بعده في العج من الجواب اه (قوله والمهرجان) بكسر الميم
 وسكون اناه كافى الفتحا كتمان ومعناها بعد التركيب بحجة الروح نخرج الحمل وهو متعدد مهرجان
 العامة وهو اليوم السادس عشر من مهرام القرم ومهرجان الخاصة وهو اليوم الحادى والعشرين
 منه وقد يسمى أول يوم تكون الشمس فيه في الميزان مهرجان جوى عن البرجندى (قوله وانما خص
 الخ) مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك: لا يتفاوت فكيف المعنى الى صوم النصارى وفطرهم
 الى فطر اليهود وصومهم ما كفى بذكر كرسدهما نهر وأقول كلام الشارح والراى صريح في ان
 التقييد بصوم النصارى احترازا وبذا قال الزبلى وقوله اذا باع الى فطر النصارى بعد ما نهر
 في صومهم جازا ان مذهبهم بالايام وهي مبالغة انتهى وكذا ما سأتانى في الشارح من قوله فبعد
 دخول صومهم لا يعلم يوم فطرهم يفيد ان التقييد بفطر اليهود احترازا أيضا وكذا صرح في الجوهرة
 بان التقييد بصوم النصارى وفطر اليهود احترازا على ما وجدته بخط الشيخ شاهين من زيا وانسه
 فان قيل لم يخص الصوم بالنصارى واللفظ باليهود قبل لان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم
 واليهود بكسبه انتهى واعلم ان الجواب يمكن بان يعمل كلام النهر على ما اذ صدر التاجيل الى فطر
 النصارى قبل شروهم في الصوم ولهذا قال في التنوير بجزء فطر لنصارى بعد ما نهر عافى صومهم

بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد زوجه اما بشرط الاستدلال على المقتضى من قول أبي يوسف او يورود
 غضب عليه ولا يمكن انتزاعه نهر وهذا أى عدم تعدى الفساد من الوقف الى الملك على احدى
 الزوايتين وهى الاصح وفى الزاوية الاخرى يفسد فى الملك قبل الوقف للاحتراز عن الوضو المسجد الى الملك
 لان المسجد ليس بمال لا يقبل البيع فيصافه اليه ز يلى وقيدته بالتجسس بالعالم لان المسجد الخراب
 الوضو الى الملك لا يسطر فى الملك يجوز بيع المسجد اذا خرب فى أحد القولين فصاحبه يحدفاه كالدير بصر
 وفيه عن المحيط لوباع قرية ولم يستثن ما فيها من المقابر والمساجد الاصح الهبة فى الملك لان ما فيها من
 للمقابر والمساجد - تنفى عادة (قوله صح فى القرن الخ) فيه لف ونشر رب ومراده من الهبة الهبة الغدوة
 لا الانعقاد بدون النفوذ اذ لو كان مراده ذلك لم يصح الاقتصار على القرن والعبد والملك اذ بيع عبد الغير
 موقوف واذا انقرض المراد من الهبة النفوذ تعين ان يكون المراد من العبد فى كلامه عبده لا بعد غيره
 بقى أن يقال لو اقتصر على قوله صح فى القرن والملك لكان اخضر لشمول القرن العبد المضموم الى المدي
 والعبد المضموم الى عبد الغير بل كان الاظهار ان يقول صح فى العبد والملك اذ لا ذكر للفظ القرن فى الكتاب
 سوى عن شرح الشافعى (قوله خلافا لغيره) لان محل العقد المذموم ولا يمتد ذلك لانتفاء المحلية فى المدي
 ونحوه كالمال والمكاتب وقد جعل قبول العقد فيه شرطا لهبة الا قد فى المال فيفسد كالفصل الاول
 والفرق بين الفصلين لاني حنيفه مطلقا ولها اذا انفصل الثمن ان المدي ونحوه يدخل تحت البيع ثم
 يتفرض فى حقه فى قسم الثمن عليهم ما طاعة القضاء وهو غير مفسد وفى الفصل الاول المحر ونحوه لا يدخل
 فى البيع أصلا ولو جاز البيع فيصافه اليه لكان بيعا لمصلحة ابتداء فلا يجوز لمصلحة الثمن عند العقد
 بخلاف النكاح حيث يجوز نكاح المصلحة اذا ضم اليها المهرمة فعقد ما لم يجله لان النكاح لا يسطر
 بالشرط الفاسدة ولا يجهل المهر والمدايل على ان المدي وأم الولد والمكاتب وعبد الغير يدخل فى
 البيع ان القاضي لوفى بجواز بيع المدي وأم الولد يتفد وفى المكاتب يتفد بضاه فى الاصح وفى عبد
 الغير باجازه مولا وما عاين غير جون من العقد بعد الدخول لا يستحقاقهم أنفسهم بل يلى

(فصل فى أحكام البيوع الفاسدة) * (قوله وعند البعض مضمون بالقيمة المثل) واحتاره
 السرخسى وغيره وهو قول الأئمة الثلاثة وفى القصة انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فضاها الغصب نهر
 فيما سبق ولا يله لا يكون أدنى حاد من المقصود على سوم الشراء (قوله قبض المشتري المبيع) ولو وكلا
 والاصح ان الخلقة ليست قبض على مالى الجنبى والعاديه وفى الخلاصة الخلقة كقبض فى البيع
 الفاسد وصححه فى الخاتمة وعم كلامه القبض المحكى لما قدمناه من ان أم البائع والعق قبله صحيح
 لاستزاه القبض نهر (قوله فى البيع الفاسد) قيده للاحتراز عن الباطل فانه لا يفيد وختلف
 فى بيع الوهمى مال اليتيم بغبن فاحش هو باطل وفاسد وينفى اجراء القولين فى استبدال الوقف بمسوخ
 بغبن فاحش وينفى ترجيح الفساد فيه سما لانه اذا ملك بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على اليتيم والوقف
 فان قلت قوله فى البعير وينفى اجراء القولين فى استبدال الوقف فضلا عن ترجيحه القول بالفساد
 بخلاف المالى التبريد لاول باب البيع الفاسد حدث قال لا خلاف فى بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل
 التملك والملك غلط من جعله فاسدا وانتهى به فانت مالى التبريد لانه لا يقبل على ما ذكره من بيع الوقف
 مسموخ فلا يخالف ما ذكره فى البعير حيث ذكر (قوله بأم البائع) شامل لما اذا باع مكرها ولم يكرها فانه ثبت
 الملك مع ان الرضا متغيب فى صورة الاكره فانه لم يملكه كان أو غيره بعدم الرضى غاية الامر ان غير الملقى
 لا يفسد الاختيار بالشرط هو الامر لا الرضا ومن هنا تعلم ما فى عبارة الدرر من الابرار فلو قال كفى الكثرة
 بأم البائع بدلا من قوله بضاهاته لكان أولى شيئا عن المولى عبد الحليم (قوله وكل من عوضه مال)
 أى متقوم نهر وجرى عليه بعض الافاضل ووجهه بقوله يخرج النحر والخنزير لانها مال لكنه غير متقوم
 وتعبه شيئا بان هذا غايه عماد كرهه العاني ما عقيب قول المصنف قبض المشتري المبيع فى البيع

(صح البيع فى القرن وعبد الملك)
 بالخصه من الثمن خلافا لغيره
 * (فصل فى بيان أحكام البيع
 الفاسد وحكم الشئ أثر قبضه الموزر
 الفاسد وحكم الباطل انه ان ملك المبيع
 وحكم البيع الباطل ان كان
 فى يد المشتري فعند البعض يملك
 أمارة وعند البعض مضمون بالقيمة
 واما حكم البيع الفاسد فى هذا
 الفصل بيانه اذا (قبض المشتري
 المبيع فى البيع الفاسد بأم البائع
 وكل (واحد) من عوضه مال كان
 المشتري مطلقا سواء كان الامر
 صريحا أو لا بان قبض بمحضه البائع
 فى بحاس اعتد ولا ينهاه ملك

الفساد حيث مثل له بقوله كالبيع بالجزء الصواب ان راد ما بال في كلام المصنف الاصم من التقوم وغيره وان أردت ان تصاح ذلك فأرجع الى الضابط الذي ذكره ملامسكن الذي يتنازه الباطل عن الفساد واعلم ان التقيد بقوله وكل من عوضه مال لاخراج البيع بالمينة وكل بيع باطل كالبيع مع غنى الثمن فانه باطل في رواية جزم بها المدعي مانع السكوت فساد ذلك البيع بالقبض مع وجاب القصة وهذا اعني قوله وكل من عوضه مال مستغنى عنه بقوله في البيع الفساد لان فساد لا يوجد بدون هذا الشرط لا يقال انه يوجد بدون في البيع المسكوت فيه عن الثمن لان أحد العوضين القصة وهي مذكرة كإفكان ما ذكر من كونه مستغنى عنه ففيها وأوجب كافي الزهر عن سعدى بأنه لما كان الفساد يعم الباطل مجازاً حتى ان راجع هذا الى بيعه مال وكل من عوضه مال وعقبه المحمى بان من افراد الباطل مالا يخرج بهذا القدوهو بيع المحر والمحرز بالدرهم فانه ما لمع ان كل من عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لا فتنانه ان هذا الفرد من الباطل يكون فاسداً لا يقض وليس كذلك انتهى (قوله ملك البيع) اختلف على ان الضار لا يوقل ملكه لكن اولى واعلم ان ما ذكره الشارح من انه ملك البيع هو الاصح المختار وقل انما تلك التعريف بسلطه البائع دون العين ولهذا لا يصلح اكله ولا لبسه ولا وطء الامه فان فعل وجب العقرب والشفعة للشفع وجه الاول ان الاب او الوصي لو باع عبد الصغير بغير افاضة المسترعى فغذعته وهو لا يمكن الاعتاق ولا التسلط عليه وانما يصلح الاكل ونحوه ما فيه من الاعراض عن اذا واجب شرعاً وفي القضاء بالشفعة تقرير الفساد نهر ومن فوائده قوله ملكه ان لو سرقة البائع فضع به قاله الحنفاى تعقه ما على ان نقل المذهب كافي البهر هو مشكل في الظهورية ترتبه البائع بعد قبض المشتري لم يجرى في القصة فلم يقضها في وجه البائع منه صح وهذا يقتضي قيام شبهة ملكه فقدم القطع بالتعادل في نهر ويستثنى من كلامه بيع المازل فانه فاسد ولا يشهد الملك حموي وهذا قال في البهر ليس كل فاسد لك بالقبض واما بيع الثلثة فباطل كافي القصة وبيع الثلثة كان قلته شحنا عن الحاشية عبارة عن ان يدع المالك داره مثلا من شخص بحسب الظاهر لا في نفس الامر لا مر بخاصة حتى لو تنازع المتعاقدان فانما البائع ما ذكره فانه يقضي بطلان البيع (تتمة) في الدرر المجوهرة وشرح المجمع لاشفاعة بها بالداراني اشتراها فاسداً وبطلانها في الزبالي واوشري دارنا فاسداً فاستبجنه ما دارا اخذها المشتري بالشفعة في ان يقال ما سبق من وجوب العقربوطها مقديماً بعد الرضا في الشرع بل لا ينعى الكمال وبما دارا المشتري له ما اذا استولده اصاصرت مولوده وبغير القصة ولا يعم العقرب في رواية وفي رواية عليه العقرب ايضا كما في الشرع بل لا ينعى السان ثم قال في الشرع بل لا ينعى وأقول في لزوم العقرب ان ملك المشتري حاصل بتسلط من البائع سواء قلنا بملك العين على الصحيح أو قلنا بملك المنفعة فقط على رأى العراقيين انتهى (قوله سواء كان الامر صريحا أو لا) يحمل على ما اذا كان قبل الاتفاق أو بعده وكان قبل قبض الثمن أو بعده وكان مباحا لك بالقبض فان كان بعد الاتفاق قبل القبض أو بعده وهو مباح لك بالقبض كالجزء والمخترى فلا بد من صريح الاذن زيلي في اطلاق الشارح مؤاخذه ومن هنا علم ان قول العينى ولا بد من اذن صريح بعد الاتفاق وقيله في المجلس يقتضي بالدلالة غير صحيح على اطلاقه لما علمت من التفصيل (تتمة) امر البائع ان يعمل فيه علمه لا يتصرفه ولا كالقصة والغسل بأجره وبغير اجرة كان يتصرفه فهو قبض وما فلا للبائع الجرفي الوجهين هلك المبيع والا ولو ارجأه البائع فباعه المشتري بأمره صريحا وعلمه مثله نهر عن السراج وجامع الفصول وفي قوله كالتصاوة والغسل لف ونهر مشوش (قوله فبينة) هذا اذا تعذر دهموت أو غيره والواجب قبله انما هو رد العين والقول في القصة للمشتري مع العين والبينة البائع نهر (قوله وبينة) في كلام المصنف قصور وقال في النهر قبل ان راد القصة البدل وعليه فلا ضرورة في كلامه (قوله يوم القبض) لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالقصود (قوله يوم الخلف) لانه

(المسيح يفتنه) في ذوات النعيم ويثله
في ذوات الأمثال وتعتبر قيمته يوم
القبض وقال محمد بن عبد الله بن يوسف يوم
الأمثال

بالاتلاف يتقرر عليه ضمانه عيني (قوله وقال الشافعي لا عليك الخ) لانه محظور فلا تنال به نعمة الملك
ولان النهي ينسخ المشروعة لتناف بينهما ولهذا لا يفده قبل القبض وصار كالبيع بائنة ولان ركن
البيع مدمر من اهله مضاعف الى عمله فوجب القول بان عقاده والنهي عن الامور الشرعية بقدر المشروعة
لاقتضائه التصور ونفس البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك انما المحظور ما اتصل به وصفا وعدم ثبوت
الملك قبل القبض حذرا تقرر الفساد والتمسك ليست بحال فان عدم الركن دبر (قوله لان الملك لا ثبت
الخ) ثلاثت له الملك بلا عوض اذا لم يمسك ليجب للفساد المتصل به فوجب الامتناع عن المطالبة الاولى
ولان السبب قد ضعف لاقتزائه بالبيع فيشترط اعتضاده بالقبض في افادة الحكم بمنزلة الهبة (قوله
والمختزير) صوابه والمحروان المختزير مال حوى (قوله ولكل منهما فسخه) اى يجب على كل واحد منهما
فسخه رفعاً للفساد فاللام بمعنى على كافي قوله تعالى وان اسأتم فلها وارائه مختلفة ولا يشترط القضاء واذا
اصرى اسأكه وعلمه القاضي فله فسخه بمقتضى الشرع نهرا طقه فعمالوكان الفساد قويا بان كان في صل
العقد ولم يكن بان كان بشرط زائد كالبيع الى اجل مجهول وهذا عندهما خلافا لمحمد في الثاني فان حق
الفسخ لمن له منفعة الشرط دون من عليه كاسد كره الشارح وفي القنية كل مبيع فاسد رده المشتري على
بائنه بجهة اوصدقة او بيع او وجه من الوجه كاعارة وجارة وغصب ووقع في يد بائنه فهو تاركه ويرى
المشتري من ضمانه انتهى وكذا لو اشترا وكل البائع برى المشتري اذا سلمه اليه وكذا لو رده الى البائع
برهن وكذا في بيع موقوف بان غصب قاتن ساعه من رجل ثم اشتراه غاصبه بأقل مما باع يكون فسخا
للبيع الاول وان زادة المشتري لانفاصه ولا مال له وعن محمد شراء بدها ففسدا ثم باعه بدينار من
بائنه يكون فسخا اذا قبض لاقبله كذا في جامع الفصولين وفيه ان المشتري فاسدا اذا وهب المشتري من
غير بائنه او باعه فوبه ذلك الرجل الى البائع الاول وسله لا يراد المشتري عن قيمته لانه لم يصل اليه
بالجمعة المستحقة والاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى ان وصل من المستحق عليه
بفتح الحاء اعتبر وصلا ولا خلافا بران قلت سابق ع القنية من قوله وغصب فيه تأمل افاد كمن رد
المشتري على البائع لا يشهل صورة الغصب لعدم الرذية الآن يقال اراد بالرد عليه وصول المبيع الى يد
البائع مطلق لا يقيد كونه في ضمن الرد عليه فان قلت ما المراد بالمشتري في قوله وان زادة المشتري الخ قلت
اراد به المشتري الاول الذي اشتراه من الغاصب بالف ملام ثم اشراه الغاصب منه فضمنه متلفا فان
العقد الثاني يجعل فسخا الاول ويرد الغاصب ما بقي في يده من فقه الاول للمشتري وهذا هو المراد من قوله
والزادة للمشتري والدليل على ارادة المشتري الاول قوله لا لغاصبه ولا مال له (قوله بمحض من الاتم) اى
بعله وضى أم لان فيه الزامه فلا يلزمه بدون علمه فلورده المشتري للفساد فقبله البائع فرده المشتري الى
منزله فلهذا في البحر عن القنية لا يلزمه الف والفقهاء وقدماء من سلام بان يكون الفاسد متفقا عليه فان
كان مختلفا فيه لا يراد الا بقوله او قضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكاف برأى الوجهين ومافاه ان سلام
اشبه فلو مات البائع وعلمه من آخر فالمشتري احق به من الغرما كافي الفسخ بعد الفسخ ولو مات المشتري
فالبائع احق من سائر الغرما بمسألة منه نزع البرازية وقده شهناع شهنه الشيخ شاهين بما زامات قبل
القبض واما بعده فهو كسائر الغرما كما صرح جواب ذلك في البحر انتهى فان قلت اذا مات المشتري بعد قبض
البائع لم يبق له شيء جملة الميث حتى يكون كسائر الغرما فيه قلت يحمل على ما اذا كان الذي قضه البائع
وهو المسمى دون قيمته فيكون اسوة الغرما فعباقي لمن تمام القيمة لان الواجب في البيع الفساد لغاها
القيمة لا الثمن هكذا ينبغي ان يفهم هذا والا فهو مشكل (قوله عند محمد) اقتصر عليه في الهداية وعلمه
في الذريعة بأنه بقدر على اسقاط الشرط فيصع العقد فنه بر أن يقال مقتضى قصر خلاف محمد على ما اذا
كانت منفعة لشرط لاحد المتعاقدين انه لا خلاف له فيما اذا كانت المنفعة للعقد وعليه فتكون ولاية
الفسخ لكل منهما حوى عن البرجندى (قوله وعندهما لكل واحد من المتعاقدين الفسخ) بعم

وقال الشافعي لا عليك وان قضه
بائنه وانما قد بقوله قبض لان الملك
لا ثبت في البيع الا بعد قبض
وقد بقوله بالبيع لانه لو قبضه
بدون امر ولا عليك وقد بقوله وكل
من عوضه مال لانه ان لم يكن أحد
العوضين مالا كالتمتة والدم والمختزير
لا ثبت الملك ثم هذا اذا لم يكن البائع
خيار (ولكل واحد) منها ففسخه
قبل القبض بمحض من الاتم وكذا
بعد القبض اذا كان الفساد في صل
العقد بان باع عبدا اعتبر واختزير
وان كان الفساد في رضى من له الشرط
اجل مجهول يفتى رضى من له الشرط
دون من عليه عند محمد والفسخ
لكل واحد من المتعاقدين (الفسخ
الان يبيع المشتري قبل)

صاحبه في الكل عند الامام خلافا لابي يوسف فيما اذا كان بعد القبض وكان الفساد هل في أحد الدلين
 كبيع درهمين درهمين ففيه يجوز بغير علم الآخر (قوله الا ان يبيع المشتري فيمتنع الفسخ) التعلق حق
 العبد الثاني ونقض الاول حتى الشرح وحق العبد مقدم محاسنته واطلاقه بيم ماله ان يقضه المشتري
 لكنه مقدم بقوله الاول ان لا يكون فيه خيار شرط الثاني ان يكون صحيحا فلو كان فاسدا لم يمتنع الفسخ
 الثالث ان يكون من غير ابعه فلو باعه منه كان نقضا للاول وشرط في المحيط ان يقضه البائع ولا يتطلعه
 قاضيا ومن حزمه في النزاية وافادتها ان الفساد لو كان للاراء تنقض تصرفات المشتري كلها بخلاف
 سائر المبيعات الفاسدة والمستأجرة فسادها لك الاجارة بعد القبض صحيحة وهو الصحيح لان لا يؤثر نقض الثانية
 لانه انقضى بالاعذار (قوله او يبيع المبيع ورسله) او يصدق به او يرضه لمسا قبلنا والمحصل ان
 تصرفاته كلها نافذة فسه يتقطع بهما حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفا قبل الفسخ او لا قبله
 الا الاجارة والتكليف لانها تفسخ بالعدو وفساد الشراء عدو والتكليف بعد الفسخ يبطل في قول ابي يوسف
 هو واختار باقي الرواوية خافي ان يلى من انه يبقى بعد الفسخ قول محمد وزوال المسانع كان رد المبيع قضاء
 او رجوع الواهب ولو بغير قضاء اولئك الرهن او يحجز المكتب عا دحق الفسخ هذا اذا كان قبل القضاء
 بالقيمة على المشتري أما بعده فلا يعود نهر واعلان المهر للمشتري ان كان قد دخل به في ملكه وان لم يدخل
 بها حتى ردت على البائع فللبائع شيئا (قوله او يجرى) ومثل التحرير توباعه من التديرو والكفاية
 والاستبدال وكذا الوقت الصحيح كايتم به الحذف لانه استهلكه حين وقته وان حرمه من ملكه وما في
 جامع الفصولين من انه اذا وقفه اوجله بمجدد لا يبطل حق الفسخ ما بين ضعيف ودون (قوله
 اوبى) شروع يمتنع حق الاسترداد من الاعمال الحسية بعد الفراغ من القولية وكذا كل زيادة
 منتهية غير متولدة كصبيغ وخياطة وطقع من خطبة ولتسوي ونزل قطع بجارية فقلت منه فلو
 منغلة كولد او منغلة متولدة كسمن فله الفسخ وبضمها بالاستهلاك سوى منفصلة غير متولدة وفي
 جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او باقية ما يرد اخذها بالبائع مع الارش
 ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل اجنبي خبر البائع ان شاء اخذها من المشتري وهو يرجع على
 الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري كالتصيب واعلم انه في الدليل صلح خلافا في كون
 الصبيغ يمنع حق الاسترداد وهكذا في النهر لكن ذكرنا بلى انه روى عن محمدان البائع بالخيار ان شاء
 اخذها واعطى ما زاد فيه الصبيغ وان شاء ضمنه قيمته كما في الغصب انتهى (قوله وعندهما يقطع البناء
 الخ) لان حق الشفعين اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه الى القضاء ويبطل بالتأخير ولا يورث بخلافه
 حق البائع ثم حق الشفعة مع ضعفه لا يبطل بالبناء والغرس فهذا اولى به ان البناء والغرس حصل
 بطلبه اليه وهما مما يقصده الدوام فيقطع حقه في الاسترداد كالمبيع بخلاف حق الشفعين لانه
 لم يوجد منه التسليم ولم يذلل لاسقط ببيع المشتري وهنه فكذلك بذاته في بلى (قوله واخذ الشفعين
 الخ) لانه قطع حق البائع بالبناء عند وبقطاعه تجب الشفعة بخلاف ما قيل للناقصين لا شفعة فيها
 لعدم انقطاع حق البائع (قوله بغيرها) وكذا اذا باعه المشتري بأخذها بالقيمة ان اختار اخذها بالمبيع
 الاول ونقض الثاني وان شاء اخذها بالمبيع الثاني بغيره لانه يبيع صحيحا ولكن يجب بغيره فاذا اخذها
 بالشفعة تنقض البناء والغرس كما يفعل في البيع الصحيح ولا يقال اذا نقص الشفعين البناء حتى الاسترداد
 زوال المسانع لاننا نقول ببقائه بعد ما دخل في ملكه وملكه ما منع من الاسترداد في بلى (قوله وعندهما
 لا شفعة) لان بناء المشتري لا يقطع حق البائع عندهما (قوله وله ان يمنع المبيع بعد الفسخ الخ) اعتبارا
 للفساد بالجائز اتفاقا وعلى هذا الاجارة والارن من الماسدان وان مات البائع او المورث او الازن
 فالمشتري والمستأجر والمزمن احق بحاق يدهم من المين ويقدم على تضييعه وغرمائه حتى ان الارن من
 مضموم بقدر الدين والمشتري بقدر ما اعطى فما فضل فللمرء من الفسخ وقوله بقدر ما اعطى مختلف

(او يبيع) المبيع (او يجرى او يبي)
 أي لو يبي في دار اشتراها ثم فاسدا
 أو أخذها مسجدا عليه قيمتها ويطع
 حق الاسترداد عند أبي حنيفة
 وعندهما يتبع البناء ويرد الدار على
 من أحباها وأخذ الشفعين قيمتها عند
 أبي حنيفة وعندهما لا شفعة فيها
 والغرس على هذا الخلاف (وله) أي
 للمشتري (ان يمنع المبيع عن البائع)
 بعد الفسخ

على العناية حيث قال والمبيع مضمون بجميع قيمته انتهى (قوله حتى يأخذ الثمن) أي المتقود لان
المبيع مقابل به فيصير مجسوسا به كالرهن فان كان قائما اخذ عنه لعين الدراهم في البيع الفاسد
وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب وان كان مستهلكا اخذ منه بجرعه من الهدية ولو لم يكن متقودا كما اذا
اشترى من مدينة عبددين سابق شراء فاسدا وقبضه بالاذن فأراد البائع اخذ به بكم الفساد فليس
لاشترى حبه لاسيما ما له عليه من الدين والاجارة والرهن الفاسدان على هذا قلده ان يسترد العبد قبل
إتمام الاجرة وليس للاستأجر الخمس بها وكذا للراهن استرداد الرهن قبل إتمام ما كان للرهن من الدين
ولا تلك المرتبة حسمه بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا في الابواب الثلاثة والفرق ان البيع اذا أضف
الى الدراهم لا يتعلق بعين تلك الدراهم وانما يتعلق بملها في النعمة حائزا أو فاسدا الا ان في الجائز ثبت
الملك في الثمن بمجرد العقد فاذا وجب للدون على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصا لاستوائهما قدرا
ووصفا فيصير البائع مستوفيا فيه بطريق المقاصة فاعتبر بما لو استوفاه حقيقة وتم للمشتري حق حبس
المبيع الى ان يستوفي الثمن كذا هنا وفي الفاسد ملك الثمن بل تحب قيمة المبيع عند القبض والقيمة قبل
القبض غير متقوية لاحتمال السقوط لكل ساعة بالغصب ولان القيمة قد تكون من جنس الدين وقد
لا تكون ودين المشتري على البائع متقرر وانما تكون عند استواء الواجبين وصفا ولهذا لا يقع
المقاصة بين الحال والمؤجل ولا بين المجد والردى فاذا لم يقع المقاصة لم يصر البائع مستوفيا الثمن أصلا
فلا يكون للمشتري حق حبس المبيع بعد فتح البيع شرحه الوافي للصف فان قلنا في قوله بخلاف ما اذا
كان العقد صحيحا في الابواب الثلاثة امل ان كيف ثبتت ولا به الاسترداد للبائع والمؤجر والرهن اذا كان
البيع والاجارة والرهن صحيحا لان صحة هذه العقود مانعة من الاسترداد قلت أرشدني في ذلك والظاهر ان
ذلك انما يتصور بعد ازالة التدبر (قوله وطالب البائع ما يرجع للمشتري) أي لو اشترى شيئا بعين
بالتعيين عالم بتعيين كالدراهم والدينور يرجع حكمل واحدهما طالب للبائع ما يرجع في الثمن ولم يطلب
للمشتري ما يرجع في المبيع لان العقد يتعلق بالتعيين فيمكن التخصيص فيه ولا يتعلق العقد الثاني بالتعيين بل
يحبس منه في النعمة فلا يمكن التخصيص فيه فلا يجب التصديق به هذا في البحث الذي لفساد الملك وان كان
البحث لعدم الملك كالغصب والامانات اذا خان فم المرتبة فانه يشغل ما يتعين وما لا يتعين عند أي
حنفة ومحمد كالمودع والغاصب اذا تصرف في العرض والنقد ويرجع تصديق ما يرجع عند أي حنفة ومحمد
زبطي ودر ومعنى قوله في الدرور يرجع أي فضل يرجع بعد اداء اذ باضمينها كما في النهر أي ادى
المودع والغاصب ضمان العرض والنقد وفي هذا المقام كلام يعلم براجعة الدرور والعناية بتركه وخوف
الاطالة (قوله طالب له بجره) لان البحث لفساد الملك ههنا لا الدين ويجب تصديقهما ولا فلكه كمن ظن
بالتصادق انه لا دين علم ويدل المستحق بملكه لا ترى انه لو باع عبدا بجره فاعتقه المشتري ثم استحققت
الجرارة لا يسأل المتلقي في العبد ولو لانه يملكه ليعلى وكذا اذا أضف لا فخره حتى يستوفي حقه فباعه
المدين عند الغير بذلك الدين ثم استحق العبد لا يحنث وفي التتم في هذا الكذب في دعواه الدين لا يطيع
له بجره لعدم ملكه أصلا وقواني النهر (قوله وكذا العقبس) أحق به بالفاسد ليكون الكراهة في هذه
المواضع تحريمية وأخبره لانه في حال إمنه في فساد العقدان الفساد به لمعنى في صلب العقد ولا في
شرائط العهدة فكان صحيحا وهذا أي ما ذكر من الكراهة محمول على ما اذا كان الطالب يطلبها بقرينة
فان طلبها بما تقتضي لأس بان يزيد الى ان تبلغ قيمتها فهو لو ابدل قوله لان الفساد الخ بقوله لان الكراهة
فيه لمعنى في صلب العقد الخ لكان أولى (قوله والسوم على سوم غيره) ولو ذمها أو استأمنها ذكرا لا يخ
في الحد بل ليس قبل بل زيادة الشفعة ورجع النهر وكذا ذكر الاخ في حديث النبي عن الغيبة ليس قيدا
أيضا فغيبه الذي كالمسلم لكن سابق من قوله أو استأمن ذكرا في النهر باق في ديني (قوله لان هذا
بيعه من يزيد) دليل جواز ما ورد من انه عليه السلام أتاه رجل من الانصار يسأله بصدقة فقال أمان

(حتى يأخذ) المشتري (الغرمه)
أي من البائع (وطالب للبائع ما يرجع)
للمشتري أي لو اشترى ثوبا بدينور
فاسدا بالف درهم وثمة بضاعة بدينور
واحد منها فبيعها بدينورين
ما يرجع من الثمن ولا يطيب للمشتري
ما يرجع من البائع تصديق ما يرجع (ولو)
أي شخص (على) شخص آخر
دراهم ففرضاها له (أو) تصرف الفاضل
فيه ويرجع (ثم عاد فآله لا يفي عليه)
طالب له أي ينبغي (وبجره وكذا العقبس)
يفتقر وهو ان تستلم الساعة ما زيد
من ثمنها وأنت لا تريد شراءها لبرك
الا فتوقع فيه وكذلك في السكاك
غيره وروى السكون أيضا كذا
في المغرب (و) كذا (السوم على سوم
غيره) وهو ان يزيد في الثمن بعد
تقرره لارادة الشراء وهذا اذا رضي
العقدان على ثمن فاما اذا ساء به شيء ولم
يركن أحدهما الى صاحبه فلا بأس
للمشتري بالسوم به (و) كذا (أي)
بيعه من يزيد ولا بأس به (و) كذا (أي)
بالحال سلب الشيء اذا جاء به
من يلداني بلد (وهو) يتحتم ان يكون

يترك شي فقال لي جلس البس بعضه واسط بعضه وقب شرب فيه الماء فقال اتقي بها فأخذها
عليه الصلاة والسلام وقال من يشرب من هذا فليتركه رجل أنا أخذها ب درهم قال من يري ذلك درهمين
أوترا فقال رجل أنا أخذها ب درهمين فأعطاهما ما نهى المجلس بالماء المهمل الممسوك وقي
الصالح المجلس للبر كاه رقيق يكون تحت البردة وشكى أوبع دحل وحل مثل شبه وشبه وفي
الحديث كحل حلس ينك أي لا تبرح (قوله جمع الجالب) وهو من يجلب النعم من موضع إلى موضع
للسبع وقد يتوسع فيه فيطلق على من يجلب الأقوات إلى البلد ان جوى من البرجندى (قوله الاداء
لبس السعري الواردين) حاصله انه اذا لبس السعركه مطلقا ضرب بأهل البلد الماء وان لم يلبس يتقارن
ضرب بأهل البلد كراهة ما ولا فلا (قوله وهو يبيع من أهل البدو) قلت فعل هذا تكون اللام في قول
المصنف للبادى بمعنى من جوى (قوله وقيل صورة الخ) هذا التفسير هو الصريح كافى الجنى ولم يأت
باللام لا يجرد (قوله وعند اذان الجمعة) للنبي عنه ولا فيه اختلافا واجب السعي ولهذا قال ابو اليسر
لوتيا عاصها شيان فلا بأس به ويتبعه في الدرر واستشكه الى بان الله سبحانه وتعالى نهى عن
السبع مطلقا فمن جوزه في بعض الوجوه يكون مخصوصا ومنع فلا يجوز قال في المحاشي السعدية وفيه
بحث ولعل وجهه ان النبي حيث كان معللا بالاختلال بالسي فاذا اتقى اتقى نهى وقد خص منه من
لا جهة عليه در واعلم ان الآية ليس فيها نهى وانما فيها الامر بترك البيع ليس كما كان الامر بتركه
مستلزما للنهي عنه أطلق الامر على النبي جوى (قوله والمعتبر الاذان الاول) على المختار زبلى (قوله
ولا يترك البائع) يعني المسلم حرا كان أمكثرا وما ذنوبه في التجارة بخلاف الكافر لان الكافر غير
مخاطب بالشرائع زبلى عبر بالنبي مسالفة في المنع اذ قد ورد عن أبي موسى قال لعن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من فرق بين الوالدة ولدها وبين الاخ وأخيه المراد التفرق ببيع أو هبة أو هبة فمعبر
أو هبة أو وصية فيجوز ابتاع في وتواضعه ولو على ماله أو يبيع من حلف بعتقه أو كان يقي كدفع أحدهما
بأجنبية ويبيع ما يدين أو ياتلف مال انسان أو يرد به العيب ومن التفرق ببيع في مائة البصر الميسر
ذم له بعد ما رآه ثامة فولدت منه فأسلم البدو ولده صغيرا فباعه ببيع العدو منه وان كان تفرقا
بينه وبين أمه وكذلك بأس بالتفرق اذا اجتبع في ملكه بان كان أحدهما طفلا أو لم يكن له كاتبه وكما يكره
التفرق ببيع بكرة بشره أو لامن حربي تنوير وشربه وان تعذر محارمه وأحدهما أقرب كام مع خالة أو عمة
لم يعتد بالبعد وان استواء في الدرجة والمجهة كعمتين أو خالتين شققتين أو لآب أو لأم يكتفى بأحدهما
معه وان اختلفت المجهة كآب وأم وأخت لآب وأخت لأم يبيع وأحدهما لآل له بكل واحد منهما
استئناسا خلافا للاستئناس بالآخرواعلم ان البيع ينفذ في الكل لان النبي لغره وهو ما فيه من إباحة
الصغير أو لأضرار بأهل البلد أو بالواردين اذا لبس السعركه ومنع ذلك فلا موجب الفساد وعن أبي
وسيف انه يفد السبع في قرابة الولاد ويجوز في غيره وعنه انه يفد في الجميع زبلى (تنبيه) يصح شراء
كافر مسلما أو معهما على الإجماع على إجماعهم على ملكه در (قوله وذى رحم محرم) سواء كان صغيرا
أو كبيرا نهى وسواء كان كافرا أو مسلما أو أحدهما مسلما والآخر كافرا مفتح وهذه الكراهة تقتدى باللوغ
وقال بعض مشائخنا اذا راق الصغير ورضي ان يفرق بينهما لآل أو لأم بذلك جوى عن البرجندى (قوله
فلا يدخل فيه محرم الخ) لان المراد بذى الرحم لآل أو لأم ما كانت القرابة فيه مؤيدة بالهزيمة (قوله بخلاف
الكبيرين والازوجين) لانه ليس فيه معنى ما ورد فيه النص على خلاف القياس فلا يفتى به في المحاصل ان
لنص ورد في منع تفرق صغير عن ذي رحم محرم منه كالكيار والازوجان ليساني معنى المنصوص
عليه فيجوز تفرقهما ولا يجوز ان يثبت فيما المنع المحقق بالمنصوص عليه بالدلالة لان النص ورد على
خلافه لآل أو لأم فلا يفتى به غير ما بالدلالة وقد صرح ان المقوقس القطعي أهدي له صلى الله عليه وسلم مارية
وسيرين بفتح السين المهمله وبغلة وكناشأ اثنين ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما حيث تفرق بمارية

جميع الجالب كالتحريم جميع الخادم
ويجوز ان يكون بمعنى الجالب
كالمرجع في المشور الجالب اذا قرب
من البدن بغير حق العامة فبكره
بمعناه البعض ويشترط وعنه العامة
من شره وهذا غايه اذا كان بشر
بأهل البلد وان كان لا بشر بأهله
فأهله لا يكره الا اذا لبس السعركه
فأهله لا يكره الا اذا لبس السعركه
على الواردين واشترى منهم بارتص
من سواهم وهم غير عاين بغير يفتد
بكره (و) كره بيع (المحاضر للبادى) هذا
انا كان اولي بالبدن فيقطع وهو يبيع
من أدل البدو رغبة في الثمن العالي
وتيسر صورته ان يجي الساعدي
بالطعام الى مصرفه وكل المحاضر
للساعدي وبيع الطعام وبغلي السعركه
على الناس فانه منهي عنه (و) كره
(البيع عند اذان الجمعة) او بعد ذلك
ان تم الجمعة والمعتبر الاذان الاول بعد
ازوال (البيع أي لا يكره) (بيع من
يزيد ولا يفرق) البائع (بين صغير وذى
رحم محرم) فلا يدخل فيه محرم
غير قريب كالأزواج والمصاهرة
ولا قريب غير محرم كالأولاد والم
والعانت (بخلاف الكافرين
والازوجين) مطلقا سواء كان صغيرين
أو لآل أو لأم يكره تفرقهما

واصله لحسان الاخرى كذا في حاشية نوح أفندي ووجد معز بالمشاهير مانصه قد تنزل التثنية والجمع
هنزلة المفرد والتثنية ان والجمعان منزلة التثنية والجمع فيرجع اليه ضمير التثنية ومن الاول قولهم السكبان
وازواجان لساقي معني المنصوص عليه فيجوز تغير يقههما والقياس لسبب في معني المنصوص فيجوز
تغيره فمهم ومن الثاني قولهم البلاد والقصبات لا تحوزا لجمعة فيهما والقياس فيها قال الله تعالى اولي
الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما والقياس كانتا رتقا ففتقناهما انتهى والذي
يظهر ان يقال بدل قوله قال الله تعالى وقول الله أي ومن الثاني قول الله تعالى الخ (تثنية)
فصح المكره واجب على كل منهما ايضا صوابا لما عن المخطوطين من التهايه وبخالفه ما في الدرر من قوله
ولا يجب فسحه لان وجوبه في الفاسد لرفع المحرمه ولا حرمة ههنا انتهى وكرفح أفندي من باب الاقالة
عن فتح القدران وجوب الفسخ هو الحق لان رفع المعصية واجب بقدر الامكان انتهى واعلم ان الفرق
بين المكره والفاسد من وجهين كافي الدرر الاول ان الملك في المكره ثبت قبل القبض لما من ان عدم
تثبت الملك قبل القبض في الفاسد حذرا تقرير الفساد للمجاور ولا فساد ههنا الثاني اذا هلك المقبوض
في يد المشتري يجب الثمن لان وجوب الثمن أو القيمة في الفاسد لكونه في حكم الغصب وههنا ليس
كذلك انتهى

* (باب الاقالة) *

* (باب الاقالة) *
وهي في اللغة رفع واستقاط

نذب اليها بما وجب القهر بض علم اخبارا اودعا غناية وقوله بما وجب القهر بض علمها يعني به ما ورد
من قوله عليه السلام من اقال نادما يبعثه اقال الله عثرته يوم القيمة والبيعة هي البيعة نوح أفندي
والعثرة الزلة وقد عثر في ثوبه بعثر عثارا بالكسرية قال عمر بن فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل
مختار صحاح ووركتها الايجاب والقبول بلغطين ماضين كالبيع عند مجدوهو المختار كافي الخلاصة واعتبرها
أبو يوسف في النكاح فقال تنقذ بلغطين ماضين واحدهما مستقبل كالقني فقال اقلقتك وهو مشكل لانه
يقول انها بيع كاسبجي والبيع لا يتنقذ بذلك وجوابه انه اقالم بطلها حكمه لان المساومة لا تجرى فيها
فحمل اللفظ أي لفظ الامر على التحقيق بخلاف البيع نهر وتنقذ بالتعاظم ولومن أحد المجاهدين هو
الصحيح كافي البرازية خلافا لما في السراجية درو بشرط لمساواة المتعاقدين لان الكلام في رفع عقد لازم
وأما رفع ما ليس بلازم فلان له الخيار بعلم صاحبه لا براضا بخر واعلم ان التقيد لزوم العقد يضرخ الفاسد
والعيب ولهذا قال في تزانه المقتنين ان رد في البيع الفاسد في المبيع يمنع الاقالة وبشرط بقاء المثل قابلا
للفسخ فلوزاد في ياد تنقذ الفسخ لم تنص خلافا لما جوى ونهر والزيادة التي تنقذ الفسخ زيادة متصلة غير
متولدة من الاصل كالبيع والحيطة ومنفصلة متولدة كالولد والغرض هنا وكذا بشرط اتحاد المجلس
وفرع عليه في البرماني القيمة حال الدلال بالنظر الى البائع بعد ما يباع بالامر المطلق فقال البائع لا يبيعه
بهذا الثمن فاخبره المشتري فقال أنا لا اريده ايضا لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس
في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد انتهى وبشرط قبض بدلي الصرف في اقالته وان لا يهب
البائع الثمن للمشتري قبل قبضه دراهم قبل قبض الثمن شيئا وان لا يكون باكر من القيمة في بيع
مأذون ومضى ومتول وان لا يكون با قبل منها في شرائهم نهر وتصح اقالة المتولى ان خسر اللووقف والا لا
والاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلاثة المذكورة والوكيل بالشرع قبل وبالسلم
ولا اقالة في نكاح وطلاق وعناق وبراءة وقال وقبح في عقد مكره وفاسد بخر فمما اذا غره البائع سيرا
نهر يمينا فلو فحاشا له الردا انتهى ولم يظهر لي وجه وجوب الاقالة فيما اذا غره البائع سيرا او لعل الوجوب
بالنسبة للبائع بمعنى ان المشتري اذا طالب منه الاقالة فيجب ان يقله في دفع معصية القرو وفي كون الاقالة

تحتبى الفاسد نظراً ووجهه ان الاقالة بشرط لمساواة المتعاقدين وهو ليس بشرط في بيع الفاسد السابق
من ان لكل منهما فسخه بدون رضا الآخر وقد علم ان للقاضي فسخه ايضا جبراً على الجبر من
صاحب البصر حيث ذكرنا ان الاقالة بشرط لمساواة المتعاقدين ولو في المكره وبخلاف الفاسد حيث
لا يتوقف الفسخ فيه على التراضي لتحقيقه اما من أحدهم أو من القاضي جبراً ثم ذكر ما ياتي في هذا بقوله
ان الاقالة تشمل كل عقد صحيح كان أو كرهها أو فاسداً ثم ظهر ما به يدفع الثاني بان يقال ما ذكره
من شمول الاقالة للفاسد ليس هو باعتبار معناه الشرعي بل باعتبار معناه اللغوي الذي هو مطلق
الفسخ والرفع لا يتقدم كونه مع التراضي بل على ذلك قوله فاشترك المكره والفاسد في وجوب الرفع اهـ يعني
الرفع مطلقاً (قوله وفي الشرع عبارة عن رفع العقد) فلهاذا مرها عنه لان رفع الشيء يستدعي سابقة
وجوده والمراد عند البيع والاحارة ونحوهما وقصره في النهر وغيره كالنهر والدر على الاول وكما
لخصوص المقام ولا يتعين في الاقالة ما قول لفظه حتى لو قال تركت البيع وقال لا تحترضت أو اجرت
تمت ويجوز قبول الاقالة لالة بالفعل كما اذا قطعه قبضاً في فور قول المشتري أقلتك وتصدق فاشترك
وباركك كذا ذكر الكمال ونؤيد قوله في فور قول المشتري الخ بقوله في مجلس المشتري لكن أولى
فان قلت بخلافه ما في الجوهرية حيث قال ولا تصح الا باللفظ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري بعتي
ما اشتريت مني بصك كما قال بعت فهو بيع بلا جاع فيراعى فيه شرط البيع انتهى قلت قال
في الشريعة لالة ليس المراد حرجاً زارها لفظ الاقالة دون المتاركة أو الدلالة بل الاحتراز عن عدم
حصولها بلفظ البيع انتهى (قوله وقيل انه مشتق الخ) أي فعل الاقالة شيناً (قوله واقطع) أي
زال المجزوم عنه أشكى اذا أزال شكواً زابى (قوله وهو غلط الخ) ولان قلته بضم القاف من القول
لا يعمل الا في جايه أو مفرد يؤدي معنى الجملة رأسه أو أصل قلته بضم القاف قول بالفتح ولا يجوز
ان يكون بضم القاف لانه يتعدي كما في الصحاح لكنه عند اتصال ضمير المتكلم بنقل الى باب فعل دلالة على
العين المتقلبة الفاعل تحت ضمة العين الى الفاعل وحذفت العين لالتقاء الساكنين شيناً (قوله لانهم قاوا
قلت) يعني بكسر القاف وان كان قليلاً والكبريا قلته نهر وهو يدل على ان عينه ياء ولو كان من القول
لفعل قلته بضم القاف وقد قولاً له البيع فيلوه هذا أدل من الاول زبلى وأصل قال قبل قلت الباء: لسا
فصار قال وعنده اتصاله بضمير المتكلم بنقل فعل بفتح العين من الياء الى فعل بالكسر دلالة عليها وتلت
الكسرة الى الفاعل وحذفت العين لالتقاء الساكنين شيناً (قوله هي فسخ في حق المتعاقدين مطلقاً)
أي قبل القبض وبعده أما انها فسخ قبل القبض فبالاجماع وأما بعده فهو قول الامام اذا تعذر بيان
ولدت المبيعة يعني بعد القبض فتدخل نهر لان الزيادة المنفصلة المتولدة من الأصل تمنع الرد أو ما ولا ذتها
قبل قبض المشتري فلتتم صحة الاقالة عنده كذا يحيط شيناً ثم فائدة كونها فسخاً تظهر في مسائل لا تتعلق
بالشرط الفاسد الا لانه يصح تعلقه بالشرط ولو باع المبيع منه ثانياً بعد ما قبل القبض جاز وكذا
لو بيعه منه بخلاف ما لو باع من غير المشتري حيث لا يجوز لانه يبيع جديدي في غيرهما رد ولو كان
المبيع مكيلاً لفاضة بعده ما من غير كبل جاز وعليه رد الثمن الاول ونسبة غيره ماطلة وهذا فيما هو من
موجبات العقد وهو ما يثبت بنفس العقد من غير شرط أما اذا لم يكن منها بل وجب بشرطاً لالة الاقالة
فيه تعتبر فسخ في حق المتعاقدين أيضاً كما اذا اشترى بالدين المؤجل عينا قبل حلول الاجل ثم تقابلا عاد
الدين حالاً كانه باعه منه وكذا اذا ادعاه رجل بعد الاقالة وشهد المشتري بذلك لم يقبل كانه هو الذي باعه
ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخاً قبلت لا ترى ان المشتري لو رد المبيع بعيب بقضاء أو دعى المبيع أتم
وشهد المشتري بذلك قبل شهادته انما الفسخ عاد ملكه القديم فلم يكن متعاقباً من جهة المشتري لكونه
فصلان كل وجه نهر عن الزبلى قال وفي الصغير لو رد المبيع بعيب بقضاء عاد الاجل كما كان ولو كان به
كفيل لا تعود الكفالة انتهى واعلم ان مقتضى قول أبي يوسف ان الاقالة يبيع ان لا يجوز قبض المكمل

وفي الشرع عبارة عن رفع العقد
وقيل انه مشتق من القول وهو
السلب أي ازال القول السابق
كما في قسط أي ازال المجزوم
وهو غلط لانهم قالوا قلت البيع
وذلك في فسخ في حق المتعاقدين
مطلقاً

او الموزون قبل اعادة كله او وزنه بجره من البذائع فان ذلت مائمه الاختلاف في جواز القبض بدون
اعادة كله او وزنه قلت لم ار ذلك ويلي ان تظهر غرضه فيما اذا باعه البائع بعد القبض قبل اعادة الكيل
او الازن فمقدما يجوز البيع للجهة القبض وعند أبي يوسف لا يجوز اهدم جواز القبض فكان بيع
المنقول قبل قبضه ثم راسى في الدرر ما يشي الى ذلك لكن لم يحك خلاف أبي يوسف (قوله يبيع في حق
ثالث) هذا باتفاق الثلاثة وجعلها ازفرجه الله تعالى في حق الكل نه عن المراج وفادته
تظهر في مساوئ منها اذا كان المسع هبة في يد البائع فباعه الى آخر ما سأتى في كلام الشارح عن شرح
الطحاوى ومنها اذا كان المسيع عقارا وله شفع سلم يقضى بها بعد التقابل ولو باعه من آخر ثم تقابلا واطلع
على عيب كان قد يد بانهه ليس له الزد وما في العبي من قوله باع المشتري المسيع من الاخر وقبضه اول
يقبضه الخ قال شيخنا فيه تأمل اذا قاله قبل القبض فسخ فقط لا يبيع باتفاق الامام وصاحبه اه ولولم
يتقبل البيع الثمن حتى باعه ثم تقابلا جاز له يبعه منه أى من البائع الاول باقى من الثمن الاول ولو اشترى
بعرى التجارة بعد المحول بعد التذمة فردوه بسبب غير قضاء واسترد العرض فهل كان تسقط از كانه
بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الردوب بغير قضاء قاله درر قد العبد يكون للتذمة لانه لو كان
للتجار لا يكون الشراء استهلاكا قال في الحاشية واستبدال مال التجارة بمال العبد ليس باستهلاك وبغير
مال التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك واقرض النصاب بعد المحول ليس باستهلاك وان
قوى المال على المستقرض وكذا لو اعار الثوب أى ثوب التجارة بعد المحول بجزر زاد ما مر من ان قبض بدلى
لصرف شرط للجهة الاقالة فيجعل من حق الشرع كبيع جديد نه عن النهاية ويزاد ايضا ما نقله السيد
الحوى عن ابن فرشته وهو ما اذا اشترى جارية وبقيتها ثم تقابلا يبيع نزل هذا التقابل منزلة البيع في
حق ثالث حتى لا يكون للبائع الاول وطؤها لا بعد الاستراهاه لان وجوب الاستراعه ان الله تعالى فانه
ثالثهما در عن صدر الشريعة قال في النهر وسئل عن الاقالة بعد اراهن فاجبت بانها موقوفة كالبيع
أخذ من قوله انها بيع جديد في حق ثالث وهو هذا المهرن وعلى هذا الوجه ثم تقابلا انتهى الاقالة بعد
الرهن موقوفة على اجازة المهرن أو قضاء الازهن دينه وبعد الاحارة موقوفة على اجازة المستأجر ان أحاز
نفقت ولا بطلت كذا يجب شيخنا (قوله بعد القبض) فلو كانت الاقالة قبله فهي فسخ في حق السكلى في غير
العقار لمعذر جعلها يعار بلى لان بيع غير العقار قبل قبضه لا يجوز واعلم ان بيع المنقول قبل قبضه
فاسد اتفاقا ولومن البائع ان فيه غرر ففساخ العقد الاول فبدين انه باع ما لا يملك شيخنا (قوله بان
ولدت المبيعة بعد القبض) أو هلك المبيع في غير المقايضة فتبطل الاقالة ويبقى البيع على حاله لتعذر
الفسخ اذ الزيادة المنفصلة القول من المبيع تمنع الفسخ ولا يتصور الفسخ بعد هلاك المبيع فتبطل زبلى
(قوله هذا عند أبي حنيفة) لاننا قلنا عن الفسخ والرفع والاصل في الكلام ان يحمل على حقيقة ولا
تحمّل ابتداء العقد اصلا لتحمل عليه عند التعذر ولهذا لو اراد به ابتداء العقد لا يصح ولو كان محتملا له لم
وانما لا يصح لانه ضد واللفظ لا يتحمل ضده وكونه يباع في حق ثالث أمر ضرورى لانه ثبت بمعمل حكم
المبيع وهو الملك لا يقتضى الصيغة تحمل عليه في حق غيرهما لعدم ولا يتما عليه زبلى فاسم الاشارة
من قول الشارح هذا عند أبي حنيفة يرجع لما ذكره من ان الاقالة ان لم يكن جعلها على الفسخ تبطل ولا
تحمّل على البيع خلافا لمحمد (قوله وعند أبي يوسف الخ) لانها تملك من الجمانين بعوض مالى بالتراضي وهو
المبيع والعمرة للعاني دون اللفاظ المجردة كالكفالة بشرط اراءة الاصل حوالته وبالعكس كالكفالة وبهذا
تبطل بهلاك المبيع ورد العيب وتبطل بها حتى الشفعة وهذه احكام البيع الا اذا تعذر ففعل فمضا
لانها موضوعة له او تخلفه زبلى والخلاف المذكور انما هو فيما اذا وقعت بلفظها اما بلفظ الفسخ او اراد
او الترك فانها لا تكون بيعا وفي بعض نسخ الزبلى فانها لا تكون فمضا وهو سبق قبله في السراج الوهاج
اذا كانت بلفظ البيع كانت بيعا جاعا بغير (قوله وقال محمد الخ) لمحمد ان اللفظ وضع للفسخ والرفع

(بيع جديد في حق ثالث) بعد
القبض الا ان لا يمكن جعلها فمضا
بان ولدت المبيعة فتبطل هذا عند
أبي حنيفة وعند أبي يوسف هي بيع
جديد لان لا يمكن جعلها بيعا
بان كان المبيع منقولا لم يقبضه
ففيصل فمضا الا ان لا يمكن ان يجعل
بيعا وفمضا بان تقابلا في القول
قبل قبضه على خلاف محمد بن
الاول فتبطل وقال محمد بن فسخ

يقال اللهم اغفر لي عثرتي فبعل بمقتضاه واذا تعذر حمل على محتمله وهو البيع ولهذا صار به في حق ثالث لعدم لايتهام عليه زبالي (قوله الا اذا تعذر جعلها فسخا) بان تقايلا أكثر من الثمن الأول ويختلف جنسه او ولدت المبيعة بعد القبض فبيع الا ان تعذر بان كان قبل القبض باكثر من الثمن الأول فبطل بجر (قوله وفادته) اي فادته كونهما بيعا جديدا شيئا (قوله ان المبيع لو كان هبة الخ) كذا في شرح الدرر وهي عبارة تازي بلي بعينها ولا يذهب عليك ما في ذكر المبيع من الزكاة والوصاب بدء المسئلة بالمسبة كما وقع في الجوهرة حيث قال لو وهب رجل شيئا وقبضه ولم يعرضه حتى باعه الموهوب الخ نعم أصاب صاحب الدرر في وضع منته فان قوله وليس للواهب الرجوع خال عن تلك الزكاة عزمي زاده وأقول لا حاجة لتصويب اذ لا مانع من انه أطلق اسم المبيع عليه نظرا الى ما له (قوله وتصح بثلث الثمن الأول) حتى لو كان عشرة دنائير فدفع اليه دراهم عوضا عنها ثم تقايلا وقد رخصت يعني الدنياير رجوع بالثناير لا بما دفع وكذا لو رد بالعيب وكذا في الاحارة فبعت ولو عقدا بدراهم فكسدت ثم تقايلا رد الكاسدة نهر عن الفسخ (قوله وزمه الثمن الأول) لانه لما كانت الاقالة عند الامام فسخا والفسخ يرد على عين ما رد عليه العقد كان اشتراط خلاف الثمن الأول باطلا زبالي (قوله عطف على الأكثر) لاعلى تعيب لفساد المعنى شيئا (قوله صحت بالف اتفاقا) فيه نظر لاساسا في قريبه انما في شرط ان زيادة تكون بيعا عندهما جوى وأقول لفظ اتفاقا لا وجوده في نسخة شيئا بخطه (قوله والهطوط بازاه العيب) ليس على اطلاقه بل بشرط ان يكون النقصان بقدر حصه ما فات بالعيب ولا يجوز ان ينقص أكثر منه زبالي والظاهر ان زبالي أراد خصوص الفاحش لا ما يعم اليسير فلا يخالف ما في النهر عن تاج الشريعة من ان الزيادة والنقصان بقدر ما يتعاقبان فيه يجوز (قوله وهذا عند ابي حنيفة) اسم الاشارة عائد على ما ذكره المصنف من ان اشتراط الأكثر والاول الخ لغو (قوله يكون بيعا) لكونه الاصل عند ابي يوسف وتعذر الفسخ عند محمد نهر (قوله كذلك عند ابي يوسف) لكونه الاصل عنده كما سبق في الزيادة (قوله يكون فسخا بالثمن الأول) لانه سكوت عن بعض الثمن وهو ان سكوت عن كله كان فسخا فكذا ان سكوت عن بعضه زبالي والمحاصل ان شرط خلاف الثمن الأول يلغو عند الامام مطلقا وفي الاقالة على ما هي عليه عندهم ككونها فضاضا حتى المتعاقدين وعند ابي يوسف لا يلغو مطلقا وتبقى على ما هو الاصل فيها عندهم من حملها على البيع وعند محمد فصل في اشتراط الأكثر وجنس آخر لا يلغو فتخرج عما هو الاصل فيها عندهم من حملها على الفسخ لا تعذر فحمل على البيع وفي اشتراط الأقل لا تعذر حملها على الفسخ لكونه سكوتا عن بعض الثمن (قوله وهلاك الثمن لا ينع لعدم تعينه) وكذا هلاك الدين في الصرف لان المعقود عليه ما وجب لكل واحد بذمة صاحبه وهو باق نهر (قوله وهلاك المبيع) ولو سكت عن بيعته ابتداء وبقاه حتى لو أن المبيع من يدا المشتري بعد ما وهب نهر تسليح بطلت وكذا لو هلك بعد الاقالة يعني قبل القبض لان رفع البيع يقتضي قيامه وهو باق المبيع دون الثمن نهر (قوله بقدره) لان المجرز معتبرا بالكل وليس منه ما لو اشترى ما بواثنا ثم تقايلا بعد ما تعين وزنه بالجفاف لا يصح على المشتري شيء لان كل المبيع باق نهر عن الفسخ ومنه ما لو اشترى رصاعم زرعها وحصد المشتري ثم تقايلا صحت في الارض بمصتها من الثمن بخلاف ما اذا ادرك الزرع في يده ثم تقايلا فيه فانها لا تجوز نهر عن القنية معللا بان المقدامات ورد على الفصيل دون المحطة ولو تابا بما قاضيه فهلكا حده ما حارت الاقالة في الباقي لان كلاهما مبيع وغن وعلى المشتري قيمة المسالك وامته ولو تقايلا بعد هلاك رأس مال السلم العرض صحت ويضمن قيمة المسالك وامته باقتضار السلم في هذا كبيع المقاضية لان السلم فيه وان كان دينيا حقة لكن له حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه (نقطة) اقالة الاقالة جائزة فلو تقايلا بالبيع ثم تقايلاها الى الاقالة ان رقت وعاد البيع الاقالة السلم فانها لا تقبل الاقالة لكون السلم فيه دينيا مقط والساقط لا يعود در عن الاشياء ويجوز الاقالة من الوكيل بالبيع والسلم خلافا لابي

الا اذا تعذر جعلها فسخا ففعل بيعا
الا ان لا يمكن فسخا ففعل بيعا
المبيع لو كان هبة في يد البائع فباعه
من آخر ثم تقايلا فليس للواهب ان
يرجع فصار كان البائع اشترا في حتى
الواهب كذا في شرح الخياوي
واضح بثلث الثمن ونحوه
والاقل بالبيع ونحوه
وزمه الثمن الأول
ولا تبسب متعلق بقوله والاقل وقوله
ونحوه آخر عطف على الأكثر لانه اذا
باع عبدا بالف درهم وتقايلا العبد
بأنف صحت وان تقايلا بالف وجماعة
صحت بالف اتفاقا ولا يلغو ذكر
خدمة وان تقايلا بجماعة والف ويطل
صالحه لم تبسب صحت بالف وعيب صحت
ذكر خدمة وان دخله عيب صحت
بجماعة وحنيفة
وهذا عند ابي حنيفة وفي اشتراط
شرط الزيادة يكون بيعا وفي اشتراط
الأقل كذلك عند ابي يوسف وعند
محمد يكون فسخا بالثمن الأول ولو
تقايلا بغير جنس الثمن الا في حنيفة
فسخ بالثمن الأول عند ابي حنيفة
ويغو ذكر جنس آخر وعند محمد
مكروه بيعا (وهلاك الثمن لا ينع
الاقالة) لكن (وهلاك المبيع ينع)
المبيع ينع ايضا (بقدره)

يوسف ولا يجوز ان قاله الوكيل بالشراء اجماعا وفسخ الموكل مع المشتري جائز وفي الصغرى جود ما عدا النكاح
فسخ وتفرع عليه ما في الخامسة وغيره اجماعا فانه المشتري الشراء لا يجل للبائع وماؤه الا اذا عزم البائع
على ترك المحسومة لانه مع العزم يتم الفسخ فهو

(باب التولية والمراجعة)

(قوله لكن الخ غير البائع) مقتضى الاستدراك ان يبيع المبيع من البائع تولية لا يصح وليس كذلك
حتى لو باع المشتري المبيع من البائع بغيره الاول حاز ويكون بيع الاقالة بدليل ما قدمنا من ان الاختلاف
في كون الاقالة فسخا او بيعا مقيدا اذا لم تكن بلفظ البيع (قوله وكل ذلك يقتضي سابقا للعقد)
ليس في الشارح وجه تقديم الاقالة على التولية ويمكن ان يقال ان الاقالة من التولية بمنزلة ما للمفرد من
الركب لان الاقالة انما تكون مع البائع بخلاف التولية فانها اعم من كونها مع البائع او غيره (قوله هي
بيع بغير سابق الخ) هذا التعريف احسن من قول بعضهم يعني القدر الذي هو ما نقل ماله ملكه بالعقد
الاول بالتميز الاول مع زيادته من اومن غير زيادته لانه لا يشترط فيه ان ينقل ماله ملكه بالعقد حتى لو باع
المغصوب عند الغائب ومن قيمته ثم وجده حازله ان يبيعه مرابحة على ما ضمن وان لم يكن فيه نقل
ماله ملكه بالعقد حتى لو باع المغصوب عند الغائب ومن قيمته ثم وجده حازله ان يبيعه مرابحة على
ما ضمن وان لم يكن فيه نقل ماله ملكه بالعقد زيل بل لان تلك الغائب للمغصوب لا عقده فيه ويحجب بان
العقد اعم من ان يكون ابتداء او انتهاء او افاض على الغائب على الغائب عاذا ذلك عقد احسن لا يقدر
اطلاقا على رد القيمة واخذ بعد عودهم من اقامه من الغائب نهرفان قلت ما ورد الزيل على القدر
وارد ايضا على المصنف من حيث التعبير بالتميز ولهذا قال الشيخ شاهين قوله وهذا التعريف احسن اى
من حيث الاختصاص والافالا اعتراض على المصنف انما من حيث التعبير بالتميز كما ان الاعتراض على
القدرى من حيث التعبير بلفظ العقد انتهى قلت يمكن الجواب عن المصنف بأنه اراد ان يجل
فهم القيمة في المغصوب ثم انتهى في النهى اجاب عن المصنف بطل ما ذكره حيث قال المراد ان يجل ما قام به
وعبر عنه به لكونه العادة الغالبة فيكون من باب ترك الحقيقة للعادة فيدخل فيه المغصوب ويرد
ايضا ماله ملكه بهس اوارث او وصية اذا قومت فله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في التوقيع مع انه
لا يجرى له عقد قال في الجرد لم اركف يقول وبنى ان يقول قيمته كذا بخلاف ما لو اشترى قيمته وقومه
حيث لا يجوز المراجعة على القيمة لوجود التميز الاول وهو الاصل ويرد انما من اشترى دراهم بدنانير حيث
لا يجوز بيع الدرهم مرابحة وكذا بردها واشترى شيئا بدينار حيث لا يجوز له ان يراعى عليه مع صدق
التعريف عليها و اجاب في النهى عن مسئلة الصرف بان البيع يستلزم مبيع او كون مقابله ثمنه مطلقا
فيشترط ان يملكه مبيع متعين وبدل الصرف لا يتعين فلم يصدق التعريف عليه وعن مسئلة النسبة بان
التميز مقابل بشئين فلم يصدق في أحدهما انه بغير التميز انتهى وقوله في النهى عن الثاني اى واجب
عن الفرع الثاني من الفرعين الذين ارددهما على طرد التعريف فليس المراد الثاني ما رد على عكس
التعريف والحاصل ان مسئلة الصرف والنسبة واردتان على طرد التعريف بما ماضيه ثمنان القيمة
في المغصوب فوارد على عكس التعريف كما ذكره نوح افندي وقوله في الجواب ان التميز مقابل بشئين
يعني المبيع والاجل واعلم ان ما سبق من تأويل التميز بالبدل ليس المراد به ما يملكه المثل في التميز بل المراد
خصوص القيمة في القيمة كما ذكرناه لئلا يرد التميز اذا غلبه الغائب وقضى عليه بماله حيث لا يجوز له
بيعه مرابحة بايديته لكونه ربا وما في الشرع لئلا يرد حيث او ردها على عبارة الدرر راجع عنه ثمننا
بأنه لا يرد لان ما من قوله في الدرر ماله ملكه واقعة على القيمة والقرينة تصرفه به شرعا وما سياتى

(باب التولية والمراجعة)
الناسبة بين البابين ان الاقالة نقل
المبيع الى البائع فيجوز للتميز الاول
والتولية كذا نقل سابقا للعقد
البائع وكل ذلك يقتضي سابقا
للازداد مع
(هي بيع سابق) بيع (ب) اى بالتميز
(والمراجعة) بيع (ب) اى بالتميز
السابق (وزيادة) ربح

منه في باب الزاوية (قوله وانما سمي قوله الخ) دليلهما ان السنة ما ورد من ان ابا بكر اخرج بعين فقال له عليه السلام ولاني اشد هما فقال هو لك بغير شي فقال لما بغير من فلان بلني قال في النهروك ذكر السهيل عن بعض اهل العلم انه انما يقبله الا بالثمن مع ان ابا بكر اتفق عليه انهما لا يكون جهره بنفسه وانما رخصة منه في استحكال الجهره الى الله تعالى وان تكون على اتم احوالها (قوله كالسكيات الخ) كذا العدي المتعارف نهر (قوله لا تحقق المراجعة والتولية) لانه اذا لم يكن مثليما يعرف قدره الا انما به بذلك الدليل من علكه اوبه زياده من معلوم فينبغي ان يكون لا تنفعا للجهره ولو باعه به بغير قيمته او غنه لا يجوز له باعه بذلك وببعض فيه ذلك الدليل الجهره ولو كان الدليل مثليا فباعه به وبغره وان كان المشتري يعلم بانه ثمن صح والا فان على المجلس جازوه الخيار والافد زباني (قوله اي للبايع المراجعة) فقيده بذلك آجره القصار ونحوه اتفقا في شئنا (قوله ان يضم الخ) ضابطه كل ما يزيد في المبيع او قيمته يضم دروا وعقد العيني وغيره عادة الخيار يضم در (قوله آجره القصار) كذا آجره الفسل والخجامة ونفقة تخصص المصارف وتطبخها وعلى البئر وكري الانهار والقناة وكسح الكروم وسقي الارز وعق وانما باجره الخزن واجرة دمج الحماون وثلثه وانما باجره الخشب اربابا وثقب للؤلؤ وشب النساب لارقن وطعامهم الا ما كان سرفا وآجره السعار في ظاهره لا اية للدلال والسجاء هو الدال على مكان السلعة او صاحبها والدلال هو المصاحب للسلعة و يضم علف الدواب فان عاد عليه شئ منها كلبن اسقط بقدر ما عاد وضم ما زاد ولو فعل هذه الافعال بنفسه لا ضم شيئا وكذا لو وقع عمتلو عا او باهارة نهر اى تطوع باهارة دابة للحمول (قوله والصبيع) هو الغنم مصدر وبالكسرا يصبع به درر (قوله والطراز) بكسر الطاء العالم في الثوب نهر عن المغرب (قوله والقتل) من قتل الثوب اذا خرجت له طرفة كما يهل في اطراف المناديل هني (قوله وان يقول الخ) تعبه الشئ بان الصواب ان يقول برفع على الاستئناف لا عطفه على ما قبله من قوله ولان ضم يقتضي عدم وجوب قوله ويقول قام على كذا مع انه واجب عليه للاحتراز عن الكذب فان قلت هل يوجد في مسائل المراجعة صورة لا يصح فيها ان يقول قام على كذا مع ذلك يصح بيع المراجعة قلت نقل السيد الجوهري عن المتناهي انما اذا اشترى متناعا ثم رقبه باكثر من ثمنه ثم باعه المراجعة على رقبه فهو جائز نعم لا يجوز ان يقول قام على كذا فان ذلك كذب لا رخصة فيه ولكن يقول رقبه بكذا فانما ابيعهم المراجعة على ذلك كذا في المسوط انتهى وفي الجهر عن الفقه ذكر ما نصه وكذا اذا رقب على الثوب شيئا وابعه رقبه فانه يقول رقبه كذا سواء كان مارقا موافقا لما اشترى به او اذ بيعت كان صادقا في الرقب انتهى (قوله ولا يضم آجره الاراعي) وكذا لا يضم آجره الطبيب والارض والبيطار وجعل الا بق و آجره الختان والقدافي الجنابة وما يؤخذ في العاريق من الظلم الا اذا جرت العادة بغيره نهر وقوله وارض هومن رض المهر ارضه وراضه وارضاه فهو رض وارضاهم ورضه وقدر ارضت وكذلك ورضته شد للبايع شيئا من مصالح الجوهري (قوله ولا يضم كرايت الحنفية) قدر ان آجره الخزن تضم وكما به لغيره والا فخرن وبيت الحنفية على حدسوا في عدم الزيادة في العين وثبوت الزيادة في التعليم لعني في نفسه هوذا كونه لا يخفى ما في هذا التعليل فان العلم سبب فالاولى ان يعلم بعدم العرف بمكان النهر من المسوط حتى لو كان غم عرف ظاهرهم (قوله فان خان البايع الخ) وظهور الخجامة اما باقرا او بايع او باينة او بنصه قوله من الجهر وقيل لا تثبت الا بالقرار لا في دعوى الخجامة متناقض لا قراره للبايع بالامانة ثم يدعي عليه الخجامة فلا تصور يثبت ولا يتكول والحق سمعها كدعوى العيب والخطأ نهر عن الفقه (قوله وعند اى يوفى بمط فهما) لان بيع المراجعة والتولية بناء على الثمن الاول فيعطى ضرر وغيرته في التولية بمط قدر الخجامة من الثمن لا غير وفي المراجعة يعطى ذلك القدر من رأس المال بمط من الرجب انما يباع به لان الرجب يتقدم للمماز بلني اى يتقدم على رأس المال وعلى قدر الخجامة (قوله وعند محمد بغيره فهما) لانهما باشرعا عقدا اختارهما باجن معلوم فبعضه قدما على البايع

وانما هي توبة لان الالباب كانت جعلت
 المشتري والبالبا اشتراهما اشترا
 (وشرهما) كون الثمن الاول مثلا
 كالملكات والموزونات حتى اذا لم
 يكن مثلا بأن كان عبد او ثوبا
 لا يتحقق المراجعة والتوبة (وله)
 أي لا يابح بالمراجعة (ان يضم الى
 رأس المال آخره القصد والصنيع
 والطراز والقتل والنشر (د) اجرة
 (جمل الضام وسوق الغنم) وان
 لا يقول (جمل الضام) (كنا)
 (يقول قام على كنا) ولا يضم اجرة الراعي
 اشترته بكذا (لا يضم) كان تعليم
 والتعليم (د) لا يضم (كرهيت
 القرآن او غيره) البائع (في) بيع
 المحظ فان كان (البائع) انما
 (المراجعة) فالمشتري بالثمن الذي
 (أخذ بكمثله) أي البائع على البائع
 قاله المحقق (وردته) البائع (في) بيع
 (وحظ) وقد راجعنا من الثمن (في) بيع
 (التوبة) وهذا عند أبي خنيفة
 وعند أبي يوسف يحط فيه أو عند
 محمد بن جرير فمما يجمع الاووال

قوله ولا تخافي مني هذا التعليم فان
العلم سبب كذا في النسخ المحاضرة
وعبارة الاختار ولا تخافي مني ما فيه اى
التعليم اذا لم تكن في حصيل اول الزيادة
ما تعلم وان لم يسبب عن التعليم كذا في
فراجه مثلاً اهـ

مساومة وذكر المراجعة والتولية للثرو وهو الترغيب بغيرى الوصف فان فأت الوصف المرفوب فيه
 يفتقر كافي سائر الاوصاف والامام انه لو لم يحط في التولية لابقى قوله لانه يرد على الثمن الاول فتغير
 التصرف فتمت من الحط وفي المراجعة لو لم يحط بقي مراجعة وان كان لا يجر تفاوت فلا يتصرف فامكن
 القول بالتغير ولو هلك المبيع قبل ان يردّه وأحدث به ما يمنع الرزاهه بجميع الثمن المسمى وسقط خياره
 عندئذى خفية وهو المسمى ومن قول محمد لانه يجر خيار فلا يقا به شيء من الثمن كخيار ارضي والشرط
 بخلاف خيار اللعب لان المسقوف فيه المشتري الجزاء الثابت فعند الهز عن تسليمه يسقط ما يقا به من
 الثمن وعن محمد ان المشتري يرد فجة المبيع ويرجع على البائع بما دفعه اليه من الثمن بناء على أصله من
 اقامة الفجة مقام المبيع في الخلف وعلى قول أبي يوسف يحط كصف ما كان وكذا عند أبي خنيفة في
 التولية ولو وجد المولى بالمبيع عبدا ثم حدث به عنده عيب آخر لم يرجع بتقصان اللعب لانه لو رجع صبر
 الثمن الثاني انقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثله زبلي (قوله فطر) بالفاء المنقطعة بواحدة
 من التفصيل يزيل قول الامام الاول والظاهر من الحط مزيل قول الامام الثاني والراهم من القخير يزيل قول
 الامام الثالث (قوله طرح عنه كل ربيع) قيد باربع لان بائعه لو حط عنه شيئا كان بعض الثمن
 طرحه كالرجح وان كان كل الثمن باعه مراجعة على المشتري لانها حط البعض بالعقد دون حط الكل
 لثلاث يكون بها ثلثان فصارت ثلثا كبدا كالمبيع بجرع المحيط (قوله هذا عند أبي خنيفة الخ) اعلم ان
 الخلاف بين الامام وصاحبيه في طرح كل ربيع حصل قبله عنده خلافا لما في المخط اذ المخط ارجع برأس
 المسال وكذا الخلاف في عدم جواز المراجعة أصلا عنده اذ احاط ارجع برأس المسال خلافا لما سمعنا من اهل
 لم يقل بين المشتري والبائع ثالث فان تغل بينهم ثالث جاز البيع مراجعة على الثمن الاخير مطلقا احاط
 ارجع برأس الاول بالزمه الطرح بالاتفاق للامام ان شبه حصول ارجع بالعقد الثاني ثابتة لانه ثانيا كسبه بعد
 ما كان على شرف السقوط بالظهور على عيب ففرده فيرجع عنه والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة
 احتياطا ولهذا الجز المراجعة فيما أخذ بالصلح اسمها المخططة فيصير كأنه اشترى خمسة وثو باعشرة
 فيطرح خمسة بخلاف ما اذا تغل الثالث لان التاكيد حصل بغيره قال في النهرو ما قاله الامام اوثق
 وما قاله ارفقي وذكري في الترتيب لانه ان الامام اجد قال يذهب الامام (قوله وعند ههنا الخ) لان الثاني
 عقد متجدد فيقطع الاحكام عما قبله فيجوز بناء المراجعة عليه كما اذا تغل ثالث نهر (قوله صورته اذا
 اشترى ثوبا) لو بدله بشيئا كان أولى لان ذكر الثوب ربما يوهم انه للاحتراز عن المثل وليس كذلك ولهذا
 قال في النهرو وكذا لو كان مثليا (قوله وقبضه) قيد قبضه ليتو بت عليه جواز بيعه اذ بيع المنقول
 قبل قبضه لا يجوز (قوله وتفاضل) قيد به لانه لو اشتراه بعشرة بعد ما باعه بخمسة عشر قبل قبض الثمن
 لم يجز لان شرائه با لا قبل قبل النقد غير جائز كاتقدم (قوله ثم اشتراه) أي من باعه منه شيئا (قوله
 يبيعه مراجعة تخصصه) هذا اذا كان الشراء الثاني بنفس الثمن الاول فلو يغير جنسه كالوكان وصيف أو
 دابة أو عرض آخر راجع على عشرة نهر (قوله ثم اشتراه بعشرة من باعه منه) بخلاف ما اذا اشتراه البائع
 الاول من غير البائع الثاني فانه راجع اتفاقا بيننا (قوله لا يبيعه مراجعة أصلا) الا ان بين فيقول كنت
 بعته فربحت فيه عشرة ثم اشتريته بعشرة وأنا يبيعه مرجع كذا على هذه العشرة نهر (قوله يحط دينه
 برقبته) كذا قيد به محدد في الجماع الصغير عن الامام وبعض الشايخ يقيده كالصدر الشهيد وبعه
 المصنف وشمس الأئمة لم يذكر الدين أصلا قال في العناية والحق ذكره لانه اذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع
 والتحقيق ان ذكر الدين وعدمه بالنظر الى المراجعة سواء لانه اذا المراجعة مع الدين فمع عدمه أولى واما بالنظر
 الى صحة العقد وعدمه فله فائدة والباب لم يعد الى المراجعة فتمنع شمس الأئمة اذ قد نهر وذكري ان
 اشتراط الدين على العقد وقع اتفاقا لانه اذا كان لا يجوز مع الدين ان يبيعه مراجعة فمع عدم الدين أولى لوجود
 ملك المولى فيه بالاجماع (قوله وكذا العكس) لان العقد الذي جرى بينه ما وان كان صحيحا لافادته

فطر (ومن اشترى ثوبا باعه
 ثم اشتراه) أي ذلك الثوب (فان باعه
 بربح) المحط (طرح عنه كل ربيع
 بربحه) (ربح) (ربحه) (طرح)
 وان احاط ارجع
 أي لم يبيعه مراجعة هذا عند أبي خنيفة
 وعند ههنا يدعيه مراجعة على الثمن
 وعند ههنا يدعيه مراجعة على الثمن
 الاخير صورة اذا اشترى ثوبا باعه
 وقتنه ثم باعه بخمسة عشر وبقاضا
 ثم اشتراه بعشرة يبيعه مراجعة تخصصه
 ويطرح عنه مارجع مارجع ولا يقول
 ويقول قام على خمسة ولا يقول
 اشترى بخمسة ولا يقول
 واشترى ثوبا باعه
 وبعه بغير ثمن ثم اشتراه بعشرة
 مراجعة أصلا عنده وعند ههنا يدعيه
 مراجعة بعشرة في الفصلين (ولو اشترى
 مارجع مارجع مارجع مارجع مارجع
 ما دون مارجع مارجع مارجع مارجع
 ثوبا باعه مارجع مارجع مارجع مارجع
 عشر يدعيه المولى يبيعه مارجع مارجع
 عشر وكذا العكس المولى يبيعه مارجع مارجع
 المولى يبيعه مارجع مارجع مارجع مارجع
 الما دون الما دون مارجع مارجع مارجع مارجع

ملك العين أو التصرف له شبهة العدم لأن العدم ملكه وما في يده لا يخلو عن حقه فاعتبر عدا ما في حق المراجعة فبقي الاعتبار للشراء الأول فصارت كان العبد اشتراه لاولي بعشرة في الفصل الاول وكان يبيعه لاولي في الثاني فباعترا الثمن الاول لا غير لان الزائد عليه دائر بين المولى والعبد فلم يرتفع وجهه عن ملكه من كان له ففكون ما زاد على الثمن الاول باقاعلى ملكه فلا يعتبر خارجا بل يلى (قوله والمكاتب كالماذون) لوجود التهمة بل كل من لا تقبل شهادته له كالأصول والقرور وأحدان وجين واحد المتفاوضين كذلك وخالفه فيماعد العدم والمكاتب (قوله ولو بين حار) يعنى اتفاقا بجر ونهز زوال التهمة (قوله وهو) أى المال عشرة (قوله بانى عشر ونصف) لأن نصف الرابح وهو درهمان ونصف سلم الرب المال ربح يخرج عن ملكه فيعطى عن الثمن فبقي اثنا عشر ونصف خارجة من ملكه عشرة منها دفعها المضارب الى بائعه ودرهمان ونصف نصيب المضارب من الذى دفع اليه رب المال بحكم انه الثمن فتم ما خرج عن ملكه فيتحصيل هذا الثوب اثنا عشر ونصف فبرامج عليها ربحي فبذلك يكون المضارب بائعا لانه لو كان مشترى بأبأ اشتري من رب المال هذا بألف اشتراه بنصفه رابح بنصفه والفرق ما ذكر في النهر من انه انما ضمن حصة المضارب هنا يعنى فيما اذا كان المضارب بائعا ما اشتراه بعشرة بخمسة عشر من رب المال لظهور رابح يبيعه لرب المال واذا كان مشترى من رب المال لم يظهر ربح فلهذا نجز الرابح في المضاربة بأن المضارب يبيعه مراعاة على ما اشترى رب المال نهر ومعنى قوله واذا كان مشترى من رب المال لم يظهر ربح أى لم يظهر للمضارب ربح لأن ما حصل من الرابح يبيع رب المال من المضارب كله لرب المال لانه من المضارب لعدم وجود العمل منه وبهذا التقرير تعلم ما وقع لبعضهم حيث تصرف في عبارة النهر على وجه محمل وكذا في الدررخل أيضا ووجهه ان قوله وكذلك اهله لا يلائم قوله وكذلك وتحقيقه في النهر ووجه عدم الملامعة ان كلام النهر صريح في الفرق بين المثلثة وعكسها كاذ كراه (قوله وعند زفر لا يجوز) لانه يبيع ماله بماله قلنا يستفدل واحد منهما بهذا العقد ملك البدو والتصرف وان كان لا يستفد ملك الرابح فبذلك كان محضا لافادته ولا يزعم من جواز البيع افا دة ملك افة التران المكاتب تحوز تصرفا لانه لا تفيد ملك الرابح فعمل ان البيع يتبع الغائبة لا الملك عين الكنه مع هذه شبهة العدم لأن المضارب وكل عنه في البيع الاول من وجهه فاعتبر البيع الثاني عدا ما في حق نصف الرابح يجز بلى (قوله وبرامج الخ) الظاهر ان التقيد بالمراجعة اتفاقا في التعيب والتعيب حوى (قوله بلبان الخ) لان الفائت وصفت وهو لا يقابل شي من الثمن وكذا ما نفع البضع ومعناه انه برامج بلبان انه اشتراه سلميا بكذا من الثمن اما بيبان نفس العيب فواجب ودل كلامه انه لورضى بالعيب أو بالتحانة في المراجعة كان له ان يبيعه مراعاة على ما اخذ به نهر عن الغف ومعنى قوله لورضى بالعيب الخ انه اذا اشترى شيئا فوجده معيبا ومعييا ورضى بعيبه فأراد يبيعه مراعاة لا يلزمه ان يقول انى اشترى به بكذا على انه سلم فوجده معيبا والتقيد بالضمان يشرى الى انه لم يرض به بان رجع بنقصه عند تعذر رد له لزمه البيان أى بيبان انه رجع بنقصان العيب (قوله بالتعيب) شامل لما اذا كان نقصان العيب سيرا أو كبيرا وعند محمد انه ان نقصه قدرا لا يتجان الناس فيه لا يبيعه مراعاة بلبان بجر (قوله ما فة سمأويه) أو صنع البيع در (قوله وعند ابى يوسف وزفر لزمه بيبان الخ) قال أبو الويث وهو أجود به نأخذ وفي الغف واختار هذا أحسن نهر وفي المختار وعليه الفتوى فى انى قال قول الشارح وعند ابى يوسف بخلاف لما فى الزبلى والنهر مما يقتضى انه مجرد رواية عنه (قوله بالتعيب) الفرق بين التعيب والتعيبان والتعيب ما كان باءة فمساوية أى بلا فعل فاعل والتعيب ما كان بفعل فاعل مختار أعمن ان يكون الفاعل هو المشتري أو غيره امكن يستثنى من التعيب ما لو كان بفعل المبيع لان فعل المرفى نفسه هدر وبهذا التقرير تعلم ان ما وقع في شرح العين من ذكره لفظة منه عقيب قوله وبرامج بيبان بالتعيب لا محل له فيعتن حذفه ويدل عليه ما ذكره بعدم قوله سواء كان بفعل نفسه أو غيره الى هذا

والمكاتب كالماذون ولو بين انه اشتراه من عبده المأذون المدون أو من مكاتبه له ان يبيعه مراعاة على خمسة عشر وأغافيد بقوله مدون ليصح العقد لمكان الدين (ولو كان) البائع من رب المال وهو عشرة دراهم مثلا رب المال بالتصريف والمضارب (مضارب) بالتصريف وبعضه خمسة من رب المال ما اشتراه بعشرة من رب المال وراد رب المال البيع عشر فيلا وراد رب المال البيع يبيع مراعاة رب المال من (نصف) هذا البيع برب المال من وعند زفر لا يجوز بيع رب المال من رب المضارب ولا يبيع المضارب من رابح (ورابع) المال اذا لم يكن في المال ربح أى بلبان بالتعيب وهو الثيب أى اذا اشترى حاربه فاعورثا فة بلبان بالتعيب وهو الثيب أى سمأويه أو وطنها وهى ثيب يبيعه مراعاة لا يوجب عليه ان يقول انى اشترى بها سلمية فاهورثا فى هذا وعند ابى يوسف وزفر لزمه بيان هذا العيب والمثله فيما اذا لم يتقصا العيب والمثله (يبان بالتعيب) الوله (د رابع) بيبان بالتعيب ووجه البكر انى فاعايتها بنفسه

أوفقها اجني واخذارشا اوولتها وهي بكر لمبعها راحة حتى بين (ولو اشترى) شيئا (بالفئة) وباع برجمائه) حالة (ولم يبين) انه اشتراه نسبة فعمل المشتري ذلك (على ملامسكين) (خبر المشتري) ان شاعره وان شاء ٥٩٣

أشار شيخنا (قوله أوفقها اجني) بأمره ألا نهر (قوله واخذارشا) كذا وقع في المداية والزيادة في
البحر من فتح القدر التقيد بأخذ الارش اتفاق (قوله حتى بين) لانه صار معه ودبالا لتلاف فيقاله
شي من الثمن ووطء الذكر تعيب لان العشرة بمن العين فازلتها تعيب شام في كل موضع ليس له
ان يبعه مريحة الا بدين فلم يبين فله المشتري ان يرد عليه ان علم خبايته وعلى هذا لو اشترى ثوبا فاصابه
قرص فارا ورجق نار يبعه مريحة من غير بيان ولو تكسر بشره وطء لا يبعه شي بين لما بينا
من المعنى زبلي وقوله فاصابه فرض فأراق في الكافي الفرض بالفاء وقبل بالقاف عزمي زاده (قوله
خبر المشتري) لانه راد على الثمن لاجل الاجل فكان له شبه بالمبيع والشبهة في هذا الباب ملحقة
بالحقيقة فصاركاته اشترى شيئين لاجل وباع أحدهما مريحة على غنمها فيثبت له الخيار عند علمه
بمثل هذه الحجة زبلي (قوله فان تلف المشتري بالمبيع الخ) ولو عبر بالتلف لفهم منه الاتلاف بالاول
بحر (قوله لم يبعه مريحة) لان الاجل ليس بمال متقوم فلا يقابله شيء من الثمن وانما فيه ترفه فيرد
الثمن لاجله فيثبت له الخيار اذا سلك المبيع فالحال المحاب واذ اهلك أو استهلكه المشتري لم يبق له
الخيار نظرا لمجانبة عدم المصلحة في الاجل حقيقة زبلي (قوله وعند أبي يوسف برقيمة العين الخ) جعله
الزبلي وابه عنه فقال وعن أبي يوسف الخ ومثله في النهر (قوله غنما فاحشا) هو ما لا يدخل تحت
تقوم القومين وكما يكون المشتري مغنيا معرورا يكون البائع كذلك وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه
بالبغى غير مانع فدرم مثل ثقله ويرجع بكل الثمن على الصواب ولو كان قويا لم يرد ثوبه وشرحه
(قوله له الرجوع التفرير) ورد المشتري بغرور والدلال أيضا كافي الاشياء من الكفاية وهل ينقل
الرد بالتفرير الى الوارث أني المقدسي بانه لا ينقل وفي الدرر مصنف التنوير ما يخالفه قال وقد منعان
الحجامة انه متى عاين ما يعرف بالعين انقضى الغرور وانتهى وفيه تأمل الا ان يحمل على ما اذا كان للمشتري
خبرة بمعرفة القيم (قوله ولم يعلم المشتري) وهو المولى (قوله بك تم عليه) أي على المولى (قوله ففسد
البيع بحجمه الثمن نهر) (قوله ولو علم في المجلس غير) لان الفساد وان كان في صلب العقد لكنه لم يتقرر
وانما يتقرر بانقضاء المجلس وهذا بين ان هذا العقد ونحوه من البيع برقيمة قبل معرفة الزم يشهد
فاسد له عرضية الهبة وهو الصحيح خلافا لما روي عن محمد انه صحيح له عرضة الفساد ينبغي ان يظهر
اثر الخلاف في حصة مباحته وعندهما نهر على الجرح قال وانما يفتقر بعد العلم في المجلس لان الرضا لم يتم
قوله (قوله بعد التفرير) صوابه التفرير

فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض وان باده والمحط فبما وانما جيل الدين بحر
(قوله صحيح العقار الخ) لم يقل فغذو لازم لتوفيقه ما على نقد الثمن نهر أي نقد المشتري الاول وهو
السائق الثاني شيخنا فان لم يتقدم توقف الثاني في الصحيح كبيع المهر من كافي المحيط يعني ما على نقد الثمن
أورضا السائق لان الحق له فان لم يتقدم كان له ابطال البيع وكذا كل تصرف يقبل القبض اذ فعله
المشتري بغرر اذن السائق قبل القبض أو بعد كافي البحر ومنه الكفاية أيضا لانها تقتضى الفسخ فلم يتقدم
في حق البائع ما يقضي الثمن نظرا له بخلاف ما قبله كالعتق والتدبير والاستيلاء وكما يجوز بيع
العقار قبل قبضه فكذلك اهتبه قبل البيع لان الاحارة قبل التمتع لا تخوز مطلقا سواء جرح من البائع
أو غيره كافي الحنابلة وسكن في الثمر اختلاف في جواز احارته وذكر ان الاصح انها لا تخوز راجعا لان المقود
عليه المنافع وهلاكها غير نادر (قوله وقال محمود زفر والشافعي الخ) لم يذكر كافي زفر والشافعي
وكذا البحر والنهر (قوله لا يصح بيع العقار قبل القبض) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اشترت
شيئا فلا تنعه حتى تقضه ولماله ان لا تنهه انفساخ العقد فيه بالهلاك وهو مقدور والتسلم وما رويوه
معلول بغرر انفساخ العقد بالهلاك قبل القبض وذلك لا يتصور فله الاندثار والخلاف فيما اذا لم يكن
على شرط غير كافي في الزبي أركان علوا أوفى موضع لا يؤمن ان تغلب عليه الزمالي في هذا الموضع لا يجوز

التفرير عنه لا يتقلب صحيحا ولا يجوز ١٤٩ في الابتداء عقد (فصل صحيح بيع العقار قبل قبضه) وقال محمود زفر
والشافعي لا يصح بيع العقار قبل القبض

(البيع المتقول) أي لا يصح بيع المتقول مطلقا سواء كان طعاما أو غيره وقال مالك يصح بيع المتقول قبل القبض في غير الطعام (ولو اشترى مكيلا كذا)

قوله كل عقد ملك بعض عبارة الاضاح السابقة كل عوض ملك يعتقد اه بجاوي

قوله لان بيع الفاسد اني لان البيع فاسدا بملك القبض فهو من قبيل اخلاق المصدر وزاده اسم المتقول اه بجاوي

سمعه قبل قبضه افاقا (قوله لا يصح المتقول) قيد بالبيع لانه لو وهبه او تصدق به او اقرضه او رهنه او اعاره من غير الساع جاز عند محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف واجمعوا على صحة الوصية قبله واما تزويج الامه فجاز واذا فسخ البيع انفسخ النكاح عند ابي يوسف وهو المختار ودخل في البيع الاحارة ومع كلامه مالو باعه من البائع ولا ينقض الاول بخلاف مالو وهبه انتقض لانها باع من الاقالة هذا في تصرف المشتري واما تصرف البائع فان كان باع المشتري ما من به من فلان او بوجوه ففعل جاز ولو امره بوجوه المجارية أو بأكل الطعام ففعل يكون ففعل ولو رهنه او اجره او اودعه بغير امره ففعل المبيع انفسخ البيع ولو اعاره او وهبه ففعل أو اودعه فاستعمله المودع ففعل فان شاء المشتري انفسخ البيع وعين هؤلاء وان شاء ففسخ البيع غير من الحثانية وفيه عن الايضاح كل عوض ملك يعتقد ينفسخ العقد فيه هلاك قبل القبض لم يجز التصرف فيه كالبيع والاجرة اذا كانت عينا وبدل المخلع اذا كان معينا وما لا ينفسخ هلاك قبل التصرف فيه جاز قبل القبض كالمهر وبدل الصلح والعق في مال وبدل الصلح من دم عمد انتهى قال شيخنا قوله وبدل المخلع اذا كان معينا غلغل في الزبلي والعاية والجر فان المذكور فيها بيع بدل المخلع قبل قبضه ولا صحة له بدون التعيين وقد ذكر صاحب البحر الاصل عن الايضاح بخلاف ما هنا ولا يظهر فرق بين المهر وبدل المخلع ثم ظهر لي ان الصواب ان يكون هكذا وبدل الصلح اذا كان معينا بان كان مصوغا يبيع بحسنه أو بالتقدفاته بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمنه صاعدا لهذا يتعين في العقد على انه لا يصح التصرف فيه وان لم يتبين كائن عليه هنا وفي باب الصرف وحديثه تصدق بكلمة الايضاح عليه اذ لا شك في ملكه المصوغ بالعقد وانفساخه هلاك قبل قبضه وكذا قوله وما لا ينفسخ هلاك قبل التصرف فيه جاز قبل القبض كالمهر وبدل الصلح صوابه وبدل المخلع لان الصلح عن مال يبيع لا يجوز بيعه قبل قبضه كما ذكره في البحر انتهى ثم اعلم ان قوله في الايضاح ينفسخ العقد فيه هلاك قبل القبض بعد قوله كل عقد ملك بعض ليس خبرا عن قوله كل عقد المخلع بل الجملة وصف ثان بعد وصفه بما قبلها من قوله ملك بعدد الخبر هو قوله لم يجز التصرف فيه شيئا (تقسه) ليس المراد من جواز بيع المهر قبل قبضه وكذا نحو المهر من كل عوض ملك يعتقد لا ينفسخ العقد هلاك قبل القبض عدم انفساخ العقد السابق بل ينفسخ لدخوله تحت قولهم ان البيع يبطل بهلاك المبيع قبل قبضه والحاصل ان الزوجة اذا باعت المهر قبل قبضه فهلك قبل ان يقبضه المشتري يبطل البيع سواء هلك قبل قبض الزوج أو بعد ان قبضه واما النكاح فيبقى على حاله ويجب له ما عليه بدلته من المثل أو القيمة اذا هلك قبل قبضها بخلاف المبيع اذا يبيع قبل قبضه وكذا نحو المبيع من كل عوض ملك يعتقد ينفسخ العقد هلاك قبل القبض حيث لا يجوز مطلقا سواء هلك قبل القبض أولا حتى لو لم يهلك وقبل قبضه المشتري الاول وسله للمشتري الثاني يتاعى ما صدر منه من البيع لم يجز الا ان يعتبر بيعا بالتعاطي وبهذا التقرير تعلم ان المراد بالعقد في قولهم كل عوض ملك يعتقد ينفسخ العقد هلاك قبل قبضه كافي الوجه الاول مما سبق عن الايضاح ولا ينفسخ كافي الوجه الثاني هو العقد الاول كعقد النكاح بالنسبة لمسئلة المهر والنكاح الاول بالنسبة لمسئلة بيع المبيع قبل قبضه وكذا اراد العقد الاول ايضافا لتبليط النبي عن بيع ما اشتراه حتى قبضه لقولهم انه معقول بغير رافض انفساخ العقد بهلاك قبل القبض في ان يقال استفيد من عبارة الايضاح ان ما ذكره المصنف من قوله لا لا المتقول ليس على إطلاقه بل هو بالنسبة لما ذكره في الايضاح من الوجه الاول (قوله أي لا يصح بيع المتقول) نفي الصحة بمجمل ثبوت فساد العقد وبطلانه صريح بالاول في المواهب والثاني في الجواهر بشرط لالة ومثل ما في المواهب في الزبلي (قوله ولو اشترى مكيلا لا يخ) قيد بالشراء لانه لو ملكه بهبة او ارب أو وصية حازه التصرف فيه قبل الكيل والطلق من البيع تصرف الى الكامل وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسدا بعد قبضه لم يجز المشتري الثاني الى اعادة الكيل قال ابو يوسف لان بيع الفاسد ملك

بالقبض كالقرض ولو استقرض طعاما مكيلا ثم باعه مكايلا لم ينجح المشتري الى اعادة الكيل وقيد
 بكونه مسعلا لانه لو كان غنا جازا التصرف فيه قبل الكيل والوزن لانهما من تمام القبض والتصرف
 في الفرض قبله جاز قبل تمامه اولى نهر (قوله مرم) أي كرهه بغيره عليه السلام عن بيع الطعام حتى
 يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولا يجهل ان يزدل على الشروط وذلك لما عاين والتصرف
 في مال الغير حرام قال في النهر وفيه اشارة الى فساد البيع وبه صرح في الجامع الصغير (قوله واكاه)
 كذا كل تصرف يبنى على الملك كالحبة والوصة ولا يلزم من حرفة كاه قبل اعادة كله كون الطعام حراما
 حتى لو اكاه وقد قبضه بلا كيل لا يقال انه اكل حراما لانه اكل ملك نفسه لانه اتم لتركه ما أمر به من
 الكيل وكذا كل مبيع يفسد اذا اكاه بعد القبض بغير فتح القدير (قوله ولو اكاه البائع بعد البيع
 الخ) قيد الكيل بعد البيع لان الكيل قبله لا يكتفي به اتفاقا ولو بحضرة المشتري يذلي فلو كيل بحضرة
 رجل فشره فباعه قبل كيله لم يجز وان استكتله الثاني لعدم كمال الاول فلم يكن قابضا بغيره عن الفتح
 (قوله بحضرة المشتري) قيده لانه لو اكاه البائع بغير حضرة لا يكتفي به يذلي (قوله قبل لا يكتفي به)
 لظاهر المحدث لانه اعتبر صاعين يذلي (قوله والبيع ان يكتفي به) لان المبيع صار معلوما
 بكيل واحد وتحقق معنى التسليم والتحديث مجمل على ما اذا اجتمعت الصفتان على ما ينسب في باب السلم
 يذلي ايراد الحديث ما مر من نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان
 وصورة اجتماع الصفتين اسلم في كماله لاجل اشتري المسلم اليه من رجل كراوا رب السلم
 قبض الكرا فان صاحب السلم يحتاج الى الكيل مرتين مرتبتيه ومرة لنفسه عزى زاده (قوله)
 يجوز له الاكل والبيع قبل ان يكيله الخ) قيل لان الزيادة له وفيه نظرا لا تصور في المجازفة وعنه
 اجوبة في شروح الهداية ومن الاجوبة ما ذكرنا يذلي حيث قال بان كان كاه قبل البيع انتهى فاذا
 اشتراه مجازفة بعد ان كاه البائع قبل البيع فوجده المشتري اكثر من كيله الذي وجد قبل البيع
 كانت الزيادة للمشتري شيئا (قوله ومثله الموزن والمعدود) ليس على الماطلة بل مقد غير بيع
 التعامل اما اذا كان البيع بالتعاطي فلا يحتاج الى اعادة الوزن ناسا لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن نهر
 عن القنية في الخلاصة وعليه القوي ومقيد ايضا بغير الدراهم والدنانير فيجوز التصرف فيها بعد
 القبض قبل الوزن نهر عن الايضاح واستثنى ابن الكمال من الموزن ما يشره التبعيض لان الوزن
 حينئذ فيه وصف در (قوله والمعدود) جعله المصنف كالمكيل والموزن وهو مروي عن أبي حنيفة
 واختاره الكرخي وعنه انه كالمذروع وهو قول أبي يوسف ومحمد لانه ليس بقدر الا ترى انه يجوز بيعه
 بجنه متفاضلا كالمذروع ووجه الاول ان المعدود المتقارب يساوي المكيل والموزن فيما يتعلق به
 الفساد وهو جهالة المبيع لاحتمال الزيادة فان من اشترى جواز في ألف فوجده اكثر من ألف
 وان وجده انقص سقط عنه من الفج بخصه بخلاف الزبالة منى الى المماثلة بتدليل بوجهها وهذا اظهر
 زبالي ومنه يعلم ان الخلاف بين الامام والصاحبين في المعدود بالنسبة لاحدى الزاويتين عن الامام
 وعليها اقتصر مخرج افندي كالشارح ولا يجعل منه ارباة الا ترى ونص عبارته اشترى عددا فهو
 كالمذروع فيما يرى منه لانه ليس بمال الزبالي او كالموزن فيما يرى عن أبي حنيفة لانه لا يحل له
 الزيادة على المشروط انتهى ثم رأيت في حاشية فوج افندي انه نقل عن الزبالي حكاية الزبالي الا ترى
 عن الامام وتقيده المعدود بالتقارب في كلام الزبالي لا احتراز عن متفاوت لعدم جواز بيعه عددا (قوله)
 لا المذروع) أي لا يجرى التصرف في المبيع المذروع بعد القبض قبل الذرع وان اشتراه بشرط الذرع
 لان الذرع وصف له وليس بقدر فيكون كله للمشتري بلا زيادة فمن ولا نقصان وان وجد زائدا أو ناقصا
 هذا اذا لم يسم لكل ذراع غنا وان سمي فلا يحل له التصرف فيه حتى يذرع يذلي وعني وقال في النهر
 وفي النقصان ثبت له الخيار وبالبيع يتقدر النقص يكون مسقطا له انتهى (قوله ومع التصرف

مرم) المشتري منه (بيعه واكاه حتى
 يكيله) المشتري ولو اكاه البائع بعد
 البيع بحضرة المشتري مزمع قبل
 لا يكتفي به والبيع ان يكتفي به وعليه
 انه يجوز وانما قيد بزيادة لانه لو اشتراه
 مجازفة بجوز له الاكل والبيع قبل
 ان يكيله بعد القبض (ومثله الموزن
 والمعدود لا المذروع) عنده يعني
 لو اشترى مذكروا على شرط ان
 يكتفوا بما يجوز للمشتري لبيسه
 وبيعه قبل ان يذريه عن المذروع (ومع
 ومحمد المعدود) أي تصرف
 التصرف في الفرض (أي تصرف
 البائع في ثمن المبيع قبل قبضه) أي
 قبض الفرض

في الثمن الخ) بان ملكه من عليه بعوض أو بغير عوض صورة تلك الثمن عن عليه بعوض ان يشتري
 البائع من المشتري شيئا بالثمن الذي له عليه أو استأجر به عبدا أو دارا للمشتري أو ملكه منه بغير عوض
 كالحبة والوصية نذر فإذا وهب منه الثمن ملكه بغير الدابة لعدم احتياجه الى القبض وكذا الصدقة
 وأما الوصية فأضافها لران للموصي مقابلته بعد الوصية يدفع الثمن وان لم يرجع عن الوصية ولا يكون ذلك
 رجوعا عنها لان الموصي له انعامك الموصى به بالقبول بعد موت الموصي على ما عرف في محله فان قلت
 التصرف في الثمن قبل قبضه لم يتصرف في تحريكه من عليه بل هو شامل لما لو احوال فخصا به قبضه مثلا
 أو و كله بقبضه خلافا لما يظهر من كلام العيني لذكره اياه بالتصور قلت انما حصره فيما ذكر
 لا للاحتراز عن جواز الاحالة والتوكيل بل لانه اذا احوال أو وكل لم يكن ذلك من وضع المسئلة وهو
 التصرف فيه قبل القبض أما في الوكالة فلا قبضه قبض الموكل وأما في الحوالة فلا احتال
 بصرفه بقبض بالنيابة عن المكيل ثم لنفسه هذا ما ظهر لي من الجواب حين سئلت عنه (تمت) فقلت
 الثمن من غير من عليه لا يجوز ان يعتزل تسليمه عقب عقد التملك وكذا يصح التصرف في الدين قبل
 القبض كالمهر والاجرة وضمان المتلفات ونحوها سوى الصرف والسلم وقول العيني كالمهر والاجرة
 صوابه والاجرة وأراد بنحوها الموروث والموصى به كمال الدر ونص عبارته مع المتن مع العيني وكذا
 المحكم في كل دين قبل قبضه كالمهر واجرة وضمان متلف وبديل خلع وقتي بمال وموروث وموصى به قال
 والمحاصل جواز التصرف في الاثمان والدين كلها قبل قبضها انتهى فتعديدها للاثمان والدين فيقيد
 ان التصرف في الموروث من الاعيان الملموسة ونحوها قبل القبض لا يجوز وهي حادثة الفتوى واستفد
 منه ايضا ان استثناء الموروث ونحوه كالمهر وبديل المخلع من عدم جواز بيع المتقول قبل قبضه في
 عبارة بعضهم كالقصاص في ليس على اطلاقه بل يجعل على ما اذا كان ذلك من الاثمان أو الدين
 وانما استثنى الصرف والسلم لان القبض حكم عن المبيع في السلم والاستبدال بالمبيع قبل قبضه
 لا يجوز وكذا في الصرف كمال النهر ولان التصرف في أحد بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل القبض
 يستلزم افتراق المتعاقدين لاعتراض قبضه فيقيد له قديما لانه يشترط لتمامها على الجهة قبض كل من
 بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق كسائتي وكذا لا فرق في جواز التصرف في الثمن قبل
 قبضه بين ان يكون مائتين كالكيل والموزن أو لا كالدراهم والدينار حتى لو باع بدراهم وأكر من
 الخطة جازان يأخذ بدهما شيئا آخر درر والكراتنا عشر صاعا (قوله وصح الزيادة فيه) ولومن غير
 جنسه في المجلس أو بعده من المشتري أو واره بشرط قبول البائع في المجلس وبما المبيع وكونه محلا للقبالة
 في حق المشتري فلو باع بعد القبض أو اعتق أو درر أو كاتب أو استولد أو وهب وسلم أو ماتت الشاة أو طبع
 اللحم أو طعن الراوي الغزل أو خضر العصار أو سلم مشتري النحر لا تعيم الزيادة نهر أو ماتت الشاة أو طبع
 وكذا لو زاد في مهرها بعد نكحتها لا تعيم قال في الدر بخلاف ما لو أجازوه أو جعل المحدث سفا أو زعم
 الشاة للقيام الاسم والصورة وبعض المنافع انتهى وروى الحسن في غير رواية الاصول انها تعيم بعد
 هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تعيم الزيادة في المهر بعد الموت ولو زاد الاجني فان بأمر المشتري أو باجازه
 لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاد ضمن عن المشتري أو اضافها له مال نفسه لزمته الزيادة ثم ان كانت
 بأمر المشتري رجوع والا فلا نهر ولو عبر بالزوم وبدل الجهة لكان أولى لانها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد
 ما زاد يجرها اذا اعتج بجر (قوله وصح للبائع الخط منه) ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن رد قال في النهر
 في ابراهم عن البعض بعد القبض خلاف في الذخيرة انه لا يصح انصرف المطلق منه الى ابراهم الاستبقاء
 حتى لو ابراهم ابراهة اسقاط صح وذكر السرخسي ان ابراهه المضاف الى الثمن صحيح مطلقا وهو المناسب
 للاطلاق وعرف من هذا انه لا خلاف في رجوع الدافع بما اذا اذا ابراهه اسقاط وفي عدم رجوعه اذا
 ابراهه ابراهة استبقا وان المخلاف مع الاطلاق اه (قوله بعد تعيينه) أراد بتعيين الثمن كونه معلوم القدر

(و) صح للمشتري (الزيادة فيه) أي في
 الثمن البائع بعد تعيينه في البيع
 (و) صح للبائع (الخط منه) للمشتري
 بعد تعيينه فيه

والأفانين لا يتعين وإن عين وكذا التقيد بالتعدي في جانب الزيادة على المبيع براديه العلم بقدر المبيع لا يكتبهم من كون المراد به ما يتعين بالتعدي لفساد المعنى حيث لا تقتضاه عدم صحة الزيادة عليه إذا كان محالاً يتعين مع أنه لا يفرق في جواز الزيادة على المبيع بين ما يتعين وما لا يتعين والتفرقة بين ما انفما هي في المحط أن كان ديناً محزوزاً كان عيناً يجوز كما يشير إلى ذلك ما ساقى عن المحط معز بالفتح والبحر والظاهر أن المراد بالعين القبيح والدين المكمل والموزون (قوله وعند زفر والشافعي لا يهبطان) على اعتبار الالتحاق بل على اعتبار الصلة لأنه لا يمكن تصحيح الزيادة لأنه ملك المبيع وكذا المحط لأن جميع الفتن صادرة قبل جميع المبيع فصار مبتدأ أولاً وانتهما بالمحط والزيادة بتعديراً عن العقدم وصف مشروع إلى وصف مشروع وهو كونه خاسراً أو رابحاً وهذا ولما ولا به ذلك لا ترى أن لهما ولاية الرفع بالكلية بالتقابل فالو أن يكون لما ولاية التعدي لأنه دونيه بخلاف حط الكل لأنه لا يبدل لصلته لأنه يتقلب هيئة أو يبعث بالثمن فيفسد ثم فائدة الالتحاق تظهر في التولية والمراجعة والشفعة حتى يأخذ بالباقي بعد المحط وانما لا تترجم الزيادة لأن فيه إبطال حقه الثابت بالمبيع الأول وهما لا يكتسبه وفيما إذا استحق المبيع حتى يرجع المشتري على الساتع بالزيادة ولو أجاز المسحق البيع كان له أن يطالب بالزيادة وتظهر في حق الفساد في الصرف حتى لو باع الدرهم بالدرهم متساوية ثم زاد أحداهما أو حط وقبل الآخر وقبض المزدني الزيادة أو المراد وفي المحط فسد العقد وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يجوز الزيادة ولا تبصير هيئة متدنية حتى يجب عليه أن يرد المحطوط وقال محمد في الزيادة مثل قول أبي يوسف وفي المحط يكون هيئة مبتدأ أو تظهر أيضاً فيما إذا زاد على المبيع حتى يصير له حصته من الثمن للتحال حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تنقطع حصته من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا سقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض وفيما إذا زوج أمته ثم أعقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد العقد تكون الزيادة أولى ويحصل النفاق المحطوط ما يصل العقد إذا لم يكن المحطوط متعاضداً وصفاً كان لا يلتحق حتى لو اشترى داراً بألف وتقدروا أو أنه برجة برضا الساتع يأخذها الشفيع بأجماد وكذلك إذا اشترى داراً بعد دفعها ورخص به الساتع فان الشفيع يأخذها بربعها العبد صحياً ولا يجوز زيادة في المسلم فيه لأنه معلوم حقيقة وإنما جعل موجوداً في الذمة لم حاجة المسلم إليه وهي لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته وكذا لا يجوز الزيادة في المنكوحة لأن الشرع ما ورد بمثل الزيادة أتولدة من المملوكة تبعاً للكلح زلجي وأعلم أن الالتحاق المحط باصل العقد مقدم على الزيادة من الوكيل - في الوكيل بيع الدار عن المشتري مائة مبيع وضع للوكيل وأخذها الشفيع بجميع الثمن لأن - حط الوكيل لا ينافي باصل العقد نه عن الخصاسة (قوله وصح الزيادة في المبيع) ولا يشترط قيام المبيع بخلاف الزيادة في الثمن وأما المحط من المبيع ففي المحط أن كان ديناً يصح وإن كان عيناً لا يصح له ما سقط واستقاط العين لا يصح نه عن البصر وقوله بخلاف الزيادة في الثمن أي فإنه يشترط لصحتها قيام المبيع كالمسوق (قوله وصح تأجيل كل دين) سواء كان ثمناً أو غيره لأن له الأبرامته فتعبر المطالبة به أو بشروط قبول المدون حتى لو تدبى حالاً وأطلق في صحة التأجيل فمملوكون إلى أجل مجهول لم يمس في البيع الفساد عند الكلام على البيع بغير مؤجل إلى الأجماد وقدم المحاج أنه لو باع مطلقاً ثم أجل الثمن إلى هذه الأوقات جاز لأن هذا تأجيل الدين والمجهول فيه بمنزلة الكفالة ولا كذلك اشتراطه في صلب العقد (تقته) قال المدون لا أفرق بمالك حتى تؤخر أي مطالبته عني وأتخط بعض المال ففعل صح عليه أي لزمه وليس للداين أن يطالب المدون في الحال ويحاط هذا إذا قاله سراحى أو قال عليه بصيرة الشهود فتعذر الأمر بالمال في الحال كذا ينط ضمناً معز بالصنف والشارح في باب الصلح في الدين (قوله ثم أجل أحلاماً معلوماً) أحترز المعلوم من المجهول جهالة متفاحشة فلا يضمن ما ذكرناه من أنها إذا لم تتفاحش كالمال كانت إلى الحصاد أو قدوم المحاج يصح لكونها سيرة فتعذر في التأجيل بعد العقد لكن قد منعنا عن

قوله أو عدلاً بأن لم يكن فيه ربح ولا خسران أهـ بجراوى

وعند زفر وأبي لا يهبطان (د) صح
للساتع (الزيادة في المبيع) بعد
تعيينه (و) يتعلق الاستحقاق بملكه
أي استحقاق الساتع والمشتري في
الثمن والمبيع والزيادة والمزيد عليه
(صح تأجيل كل دين) حال حتى لو
باعه شيئاً بدين حال فبأجل أجله
مملو ما صار مؤجلاً

ترجع إليها لا تتحمل مطلقا وهو الظاهر من كلام الشارح هنا لان المتبادر من قوله ثم اجل اجماعا معلوما
انه احتراز عن الاجل المجهول مطلقا لا فرق بين الجملة اليسيرة والمتفاحشة (قوله غير القرض) وبديل
الصرف والسلم والتمن عند الاقالة وبديها وما اخذ به الشفيع ودين حل بموت المدين ودين عن مدينيات
الاشياء وقصر الاستئنا على هذه الاشياء يشترط ان يبدل الصلح ولو عن دم عديمي زوجه لا ينافيه
ما سبق في المتن في الفصل من كتاب الجنائيات حيث قال وان صلح من دم على مال وجب حال ارشدا في
ذلك قول العيني وانما وجب حال لانه دين وجب بالعدل والاصل في مثله المحلول كالتمن والمهر بخلاف
الدية لانها لا تجب بالعقد انتهى فاشترى على السنة الناس من ان يبدل الصلح لا يصح فيه التأجيل
لاصل له واعلم انه في الدرر ذكر في الباب الاخير باب الاستحقاق فراجعوا الدرر فقال لوصالح من
الدين ان يرضى على دراهم وقضى الدراهم فاستحققت بعد التفرق رجوع بالدين لان هذا الصلح في معنى
الصرف فاذا استحق الدل بطل الصلح فوجب الرجوع انتهى فاستقدمنا ان يبدل الصلح لا يشترط
قبضه قبل الافتراق الا اذا كان في معنى الصرف (قوله يعني لا يلزم) اشار به الى التورك على المصنف
لان ظاهر كلامه يعطى عدم حصة التأجيل في القرض لما ان المستحق منه الحصة مع ما ذكرنا من لزوم وجوب
بما في النهر من انه اراد بالصفة الزوم او يكون الاستئنا منقطع ما وجبه عدم لزوم الاجل في القرض انه
عارية ابتداء ولهذا صح بلفظ العارية ولم يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والوصى معاوضة انتهى لان
الواجب فيه رد المثل فعلى الاول لا يلزم وعلى الثاني لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهذا
يقضى فساد وهو خلاف الاجماع فقلنا يجوز غير لازم كذا في النهر وفي قوله وهو خلاف الاجماع نظر
لماسبق منه من القنية من تصريحه بطلانه وليس من تأجيل القرض تأجيل بدل الدراهم او التأجيل
المستلكت كذا بالاعتلاك لا تصير قرضا (نقطة) تأجيل الدين على ثلاثة اوجه ما على يبدل صرف
وسلم وصح غير لازم في قرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فجماعا ذلك بمحو واقره المصنف وتعقبه
في النهر بان الحق بالقرض تأجيله باطل ولذا كسر الالف لكونه نسيئة لا يكون في الدرر وحل الدين
بموت المدينون فاجل رب الدين وارتمى بهم وكذا الواجب المشتري الشفيع في ثمن وفي القنية اجل
المشتري السامع سنة عند الاقالة وصحت الاقالة وبطل الاجل ولو تقايلا لم اجله ينبغي ان لا يصح الاجل
عند أبي حنيفة فان الشرط الاخر بعد العقد لا يتحقق باصل العقد انتهى وانما لا يصح تأجيل رب الدين
وارث المدينون لانه تعين المنة ولك لقضائه كذا بخط شيخنا يشير به الى ان الاجل انما يكون لما وجب في
الذمة دون الاعيان يعني ان يقال كون الاجل في القرض يصح ولا يلزم يشير اليه ما في النهر من الظهورية
حيث قال القرض المجمود يلزم تأجيله لكن يعكس عليه ما في النهر ايضا من القنية حيث قال وفي القنية
التأجيل في القرض باطل فثبت كان القول بطلان الاجل في القرض مصرح به في القنية فالدعاء في
النهر من قوله فمما سبق وهذا يقتضي فساد وهو خلاف الاجماع ممنوع واعلم انه في الدراستي من عدم
لزوم الاجل في القرض عدة مسائل فقال تأجيل القرض لا يلزم الا في اربع احوال كان مجموعا وحكم مالكي
يلزمه بعد موت أصل الدين عنده أو حاله على آخر فاجله المقرض أو حاله على مدين مؤجل دينه لان
الحالة غيرته والزابع اوصى بتأجيل قرضه الذي له على زيد سنة فصحه ويلزم ان يرضى وقوله اذا كان
مجمودا وحكم مالكي الخ يتعين ذكره او الحال لا باء فيكون حكم المالكي قيدا في المسئلة والدليل على ذلك
قوله والاربع والحاصل ان جعل الحكم يلزم الاجل في الدين في القرض المجمود يشير اليه ما في النهر من
القنية حيث قال قضى يلزم الاجل في القرض بعدما ثبت عند معتد اعلى قول مالك يصح ويلزم اذ قوله
بعد ما ثبت يقتضي جهوده لكن يعكس عليه ما في النهر ايضا من الاشياء مع ما في الظهور به حيث قال القرض
المجمود يلزم تأجيله انما يقتضي اطلاقا ان لزوم الاجل فيه لا يتوقف على الحكم به وقوله في الدرر او حاله على
آخر الخ يعني حال المستقرض المقرض على تأجيله نسيئة تأجيل المقرض ذلك الرجل الحال عليه فيلزم حينئذ

(غير القرض) فان تأجيله لا يصح يعني
لا يلزم حتى لو اجله عند الاقراض مئة
لا يلزم او بعده لا يثبت الاجل وله
معلومه في الحال الا في مسألة وهي ان
ان يطالبه في حال الف درهم
يوصى ان يقرض من ماله ثلث ماله
فلا تألي سنة وهو يخرج من ثلث ماله
يلزمهم ان يقرضوه ولا يطالبوه قبل
الدية

كأن في النهر ومثله في الدر ومع زيادة قوله حتى لو أوردنا المقرض أن مطالب المستقرض بذلك المدين ليس له ذلك قال شخصاً وفيه بحث لأن المقرض ليس له مطالبة المستقرض بعد الإحالة على الغير وإن لم يوجع ذلك التأثير في عدم مطالبة المستقرض للإحالة لا لتأجيل فوجوده وعدمه سواء في أن يقال قوله في الدر وحكم مالك الخ يقتضي اشتراط عدمه والحكم به من براه ففاده أنه لو حكم به من لا يراه معتد على مذهب غيره لم يلزم ويخالفه ما سبق من الفتنة حيث قال قضى بلزوم الأجل معتد على قول مالك الخ أنه هو ظاهر في أن الحكم به صدر عن لا يراه قلت ما في الفتنة يفتي على القول بأنه إذا حكم بمذهب غيره يفتدو هما قولان مرجحان ولكن عدم النفاذ هو الأرجح كما سيأتي في محله (قوله وقال مالك به مع الخ) يتعين أن يكون المراد بالهبة في كلام الإمام مالك اللزوم والأفصح نقول يجوز أن يرد دعوى اللزوم فلا معنى لذكره حينئذ على وجه المقابلة فتدبر

(باب الزايا)

بكر الزاوي فمخاطب مقصود على الأشهر ورويته بالأدلة الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع فلماذا تكفر مستحقه (قوله لكن في المراجعة الخ) يشير بهذا الاستدراك إلى وجه تقديم المراجعة ليكون الإباحة كافي النهر هي الأصل قلت هذا اغتيال على القول بأن الأصل في الاشياء الإباحة لأعلى ما قبل من الأصل فيها المحظر أو التوقف (قوله وسمى المكان المزقعة روبة) يضم الزاوي الأكثر وبالفتح في لغة بني عجم والكثير لغة مصباح (قوله لفضله على سائر الأماكن) أي زيادته ارتفاعاً على (قوله هو فضل مال) ولو حكم فدخل ربا الفتنة والبيع الفاسد فكلاهما من الربا فيبدر عن الربا لو قاما حقا للشرع لا رد ضمانه لأنه يملك بالقبض وأما روهن الفضل بعد استهلاكه جميع نهر والمراد أن رد ضمانه لا يجب حقاً للشرع وإن وجب حقاً للبدن جوى عن الاشياء وحسب أن يرد بفضل المال ما شمل المعنى الحقيقي والمحكي كافي التمس والدرغينئذ يستقي مجازاً كره الشارح فيما ساقى من أن المصنف بنى تعريفه على ما هو الغالب بناء على ما فهمه من قصر فضل المال على المعنى الحقيقي فيلزم كون التعريف غير جامع للأفراد يخرج ربح ربا الفتنة وقد علت خلافه فلا ورود للسؤال من أصله بخلاف ما ذكره في الدر حيث عرفه بقوله هو فضل أحد المتحاسبين على الآخر فإنه خاص بربا الفضل ولا ينفعنا في الجواب عن إيراد ربا الفتنة أن مراد بـالفضل الأعم من الحقيقي والمحكي لأنه لا يطردهم شموله لربا الفتنة فيختلف الجنس كالإباحة كره شعير بكر برنسة أو لا يدخل تحت قوله فضل أحد المتحاسبين ولو بعد اعتبار التعميم شخصاً (قوله بلا عوض) يخرج به ما ساقى في الصرف من أنه لو باع كبر وكشعر بضعهما فإنه حاضر صرفاً للجنس إلى خلاف حسنه إذا كان كذا يدايد (قوله في معاوضة مال عيال) زاد في الوقاية مشروطاً لأحد المتعاقدين لأنه لو شرط لغريمه لا يكون ربا نهر فيصير البيع وسيل الشرط وما في الشرط لئلا يجرى عليه في المدين أنه يكون فاسداً معللاً بأنه شرط فيه ما لا يقتضيه العقد قال شخصاً فيه نظر لأن الشرط المفسد هو أن لا يكون محمقته العقد وفيه نفع لأحد المتعاقدين والمبيع أن كان من أهل الاستحقاق بأن كان كذا ما فإن لم يكن كذلك كان كأنما لا يقتضيه العقد لكن فيه مضرة لأحدهما وأبسط فيه منفعة ولا مضرة لأحدهما وفيه منفعة لغريم المتعاقدين والمبيع جاز البيع وبطل الشرط كافي الاختيار انتهى وأعلم أن التقيد بقوله في معاوضة مال عيال يخرج للهبة فليس الفضل في الهبة برياً لغريمه بشرط دراهم فضة بشرط دراهم زاد إذا نقان وهبه منه أنعم الربا لم يفسد الشراؤه وهذا أن ضررها البكر لأنها مشاع لا يقسم در (قوله والفضل ليس بعال) أي حقيقة فلا ينافي ما قدمناه من أن ربا الفتنة حكم المال وعليه فالتعريف شامل لكل من ربا الفضل والفتنة فلا يرد عليه شيء يقال أنه بنى التعريف على الغالب (قوله وراثته القدر والجنس) لأن الأصل

وقال مالك ببعض في القرض أيضاً
 * (باب الزايا)
 تناسب السابن من حيثان
 زيادة لكن في المراجعة رده هي
 جلال وفي الزايا رده هي تمام والاختيار
 من النسبة واجب في كل باب يتم الربا
 في الفتنة الفضل يقال هذا روبة
 ذلك أي بفضل وسمى المكان
 المزرعة روبة بفضل على سائر الأماكن
 وفي الشرع (هو فضل مال بلا عوض
 في معاوضة مال عيال) أي غالب الأمان
 بيع الدراهم بالدراهم متساوية
 جنساً وأحداناً يستحق أن يكون ربا والفضل
 ليس بعال وإنما هو فضل منفعة
 (وعليه) أي على وجوب المساواة التي
 يلزم عندها ربا والفضل لا يكون المال
 ربا وأما حصة الفضل (القدر والجنس)

وزنة وذكر الاسبيحاني جواز لا نهاعدية وأقول ينبغي ان كانت كاسدة لا يجوز لهاوزنية
 حينئذ عليه حمل مافي الفتح نهر (قوله فيجوز بيع المكيل بالوزن) كالخطة بالدرهم والدينار وفيه
 ان القدر لم يعد وانما ساعد انما ساعد فيه جوى (قوله بالتفاضل) فيجوز بيع هر وى بىرو بين لعدم
 العلة وهى وان كانت لا توجب عدم الحكم لكن اذا ثبتت زم من عدمها لعدم الجمعى انها تؤثر لعدم بل
 لا يثبت الوجود لعدم علة فيبقى عدم الحكم على عدم الاصل واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع
 الا باسح كان الثابت الحمل نهر عن الفتح لكن لا بدل قوله فيجوز بيع هر وى بىرو بين بقوله بىرو بين
 لكن اولى اذ لا فرق في المجاوز واذا علم جواز بيع انروى بالهر وبين فلان يعلم جواز بيعه بالمر و بين
 بالاولى بخلاف العكس لما فيه من الابهام (قوله وصح بيع المكيل الخ) مانص الشارع على اتمكيل
 أو موزون فهو كذلك ابدوان تركه الناس ذلك حتى لواع المكيل وزنا والموزون كلالا يجوز ان اتاوا
 في ابعابه حتى يعلم تساويهما بالاصالة وما لاص فيه تعتبر العادة وعن أبى يوسف ان العرف على خلاف
 المنصوص عليه معتبر لان نص عليه في ذلك الوقت انما كان للمادة فكانت هي المتفاوتة اليه في ذلك
 الوقت وقد تبدلت بحرف في المحامشي السدية وعلى هذا فاستقر ان الدرهم عددا وى بيع الدقيق وزنا
 على ما هو اعارف في زماننا ينبغي ان يكون منادى على هذا ما وى اية وفي النهر عن السكاى الفتوى على
 عادة الناس وفي الدر عز اتر جمع اعتبارا لعرف مطلقا الى السكال لكن في الشر نبلا لة عن السكال علل
 عدم اعتبار العرف بأنه يجوز ان يكون على باطل كعارف أهل زماننا الخواج الشموع والبراج الخ
 المقابر لى العبد والنص بعد بونه لا يمحتمل ان يكون على باطل انتهى (قوله وما ينسب الى الرطل) أى
 يقع عليه كيلة اولى الاوقية نهر وقوله الى الاوقية ضعف على قوله الى الرطل والرطل بدرار وفيها
 قال الجوهري انه نصف من وهو ما وزن به وفي النهاية انه اثنا عشر اوقية بجر (قوله كالدين) فانه
 لا يسقط الاتى وعامو في وزن كل وعاء خرج فاخذ رطل لذلك يسيرا فالمراد ما عين معلومات الوزن بجر
 فلو بيع الموزون بمكيل لا يعرف وزنه بمكيل منه لا يجوز ثنوها بالفضل في الوزن هداية واستسكاه
 الزبلى بان الشئ اذا استوفى في كسل واحد يوزن ان يتوفاى كىل آخر ايضا لا تأير لكونه معلوما أو
 مجهولا في ذلك اذ لا يختلف ثقله فيها وفى الفتح باع الفضة بفضتها كفة ميزان بكفة ميزان حاز وهذا يؤيد
 ما دعه الزبلى وفي الصبرفة تبايعا بذهب مضروب كفة بكفة لا يجوز مالم هما وزن الذهب لانه وزنى
 وهذا يهد لصاحب الهداية والظاهر انهما قولان نهر (قوله وجده كرشه) اقله عليه السلام جدها
 ورد بها سواء فالمجودة في الاموال الربوية لا تعتبر الا في مال البيت فلا يجوز للوصى بيع جده برضى
 وبني ان يكون الوقت كذلك وفي مال المريض حتى اعتبرت من الثلث وفي القلب الزه ان اذا تكسر
 ونقص فتمت فلما رهن تضمن المهر من قيمته ذهبا وتكون رهنه سائر والقلب بالنم سوار المرأة (قوله
 تعيين الدين) فان كان احدثا دينيا او كثر عين كان العين هو المبيع جاز و بشرط احضار الدين
 واقتضى في المجلس قبل التعرق بالابدان لان الدين لا يعين الا بالنقص ولو قبض الدين فقط فمتر جاز
 فهو يملك هذا الفقير من الخطة بغيره من خطه جده وان كان الدين هو المبيع لم يضر وان احضره في
 المجلس كاشترب منك فقير خطه جده بهذا الفقير لانه حمل الدين هيبا فصار فاما ما س عنده
 وما دخل عليه الباه فهو بجر (قوله لا تقاضيهما) حتى لواع عرابيهما او ترقا قبل القبض جز
 دور (قوله وقال الشافعى التقاضى شرطا في بيع الطعام الخ) تحدث عمر بن الخطاب انه علمه السلام قال
 الذهب بالذهب وبالاهواها والبر بالبر والاهواها والشعير بالشعير والاداهواها والقر بالقر
 الا اهواها ولنا ما مبين من غير فلا شرط فيه القبض كاثوب ونحوه اذ ابيع بجنسه محصور المقصود وهو
 المتكسر من التصرف بخلاف الصرف لانه لا يعين الا بالقبض والمراد عار ودالتعين غير انما يتعين به
 يختلف فالنقدان يتعيان بالقبض وغيرهما بالتعين فلا يلزم الجمع بين المشترك ولا بين الحقيقة والظاهر

قوله نهر قلم عازنه وان كانت زينة
 يجوز لانهم في هذه الحالة ابروها
 بجرى النقود حتى او سبوا الزكاة بها
 عليه جعل ما لا يسبيها وهذا
 يجب ان يقول عليه اه بجزاوى

معل
 تصارف الخراج الشموع والبراج الى
 المقابر بام لانه تعارف على باطل

بيع المكيل بالوزن بالتفاضل
 والنساء (وصح بيع المكيل كالبر
 والشعير والقر والخ والموزون
 كالدين وما ينسب الى الرطل)
 كالدين ونحوه (تبيينه)
 لا متفاضلا وجده كرشه) فلو باع
 فقير اجداه من خطه بغيره من
 منها لا يجوز (ويشترط ان يعين
 لا التقاضى في غير الصرف) أى
 بشرط تعيين الدين في مجلس العقد
 فمما يجرى فيه الا لا تقاضيهما وقال
 الشافعى التقاضى شرطا في بيع
 الطعام بالطعام وفي الصرف
 التقاضى شرطا بالاجاع

واعتاشوا القبض في المصوغ من الذهب والفضة باعتبار أصل الخلقة وهو الخلق الباقية مشبهة بعدم
 النعنين زبلي وهما ممدود على وزن هاء ومعناه أخذ كذا في العناية ومنه قوله تعالى هاتوا أقرؤا كتابه أي
 كل واحد من المتعاقدين يقول لصاحبه هاتوا فتيقا بضاً والقصر عنه أنه ياب عن المغرب وهو يني على
 الفتح قاله الكمال (قوله وصح بيع الحنفية الخ) لأن هذه الأشياء ليست بمكبل ولا موزون فانه تمت العلة
 بانعدام أحد شرطيهما وهو القدر زبلي ولهذا كانت مضمونة بالقيمة عند الاتفاق إذا تقدر في السعر
 بما دون نصف الصاع (قوله بالحنفية يدايد) وأما بهما بالحنفية بنسبة فلا يجوز ولو جرد الجنس حتى
 إذا اتفقت الجنس مع القدر الشرعي حل البيع مع ما قالوا بالاشتراك في كل واحد من جزئي العلة كسبي
 حنفية من برحمتين من شعير وروكا جاز بيع الحنفية بالحنفية فكذلك الثلاث إلى ست حنفات لأن أدنى
 ما يكون مال الربا نصف صاع والسب من الحنفات لا تبلغ نصف صاع وفي التقيد بالحنفية والحنفية وإن أراد
 بهما ما دون نصف صاع إيعاء إلى أنه لو باع ما دون نصف صاع بنصف صاع أو أكثر لم يضر وجود المعيار
 من أحد الجانبين فتحقق الشبهة وعلى هذا الوبا ع ما لا يدخل تحت الوزن كالدرة من الذهب
 أو ألقية لا يدخل تحتها جاز لعدم التقدير شرعا ألا تدخل تحت الوزن زبلي (تقريباً ما سبق من أن أدنى
 ما يكون مال الربا نصف صاع ليس متفقاً عليه ولهذا قال القهستاني بعد كلامه وفيه إشارة إلى أن كل واحد
 من البدلين إذا لم يبلغ نصف صاع أو فقير إلى الزوايين أو العبارتين فلا بأس به وأما ما بلغ أحدهما دون
 الآخر كما إذا باع أقل من نصف القفيز من البرع فبقي منه جاز على رواية الأصل الخ (قوله قد رمل الكف)
 يخالف لما في النهر عن الصالح حيث قال وهي ما لا الكفين ثم رأيت في القهستاني ما نصه الحنفية وفتح
 المبيعة وسكون القامل الكفين كاني الصالح والمعايير لكن في المغرب والقاموس والطيلة والنهابة عمل
 الكفاه (قوله خلافاً للشافعي) ولطرد أيضاً في الضروري المعلى عن محمد بن بكر القزويني قال
 كل شيء حرم في الكثرة لا لقليل منه حرام اه وهذا هو الصحيح در عن الكمال لصحة أموال الناس أن قدم
 التقدير في الشرع بما دون نصف الصاع لا يستلزمه آثار الاتفاق فعلى ما ذكره الكمال من أن الفضل
 المتعين حرام وإن لم يدخل تحت أدنى السبل الذي ورد السرع به وهو نصف صاع لا يكون للقدرة حينئذ
 مدخل في علة الربا فالعلة هي الجنس فقط ومن هنا يعلم ثبوت الحرمة بالمر بقى الأولى فيما إذا اتخذ بيع
 الحنفية بالحنفية وسيلة إلى بيع نحو الكرا الكرين (قوله أي صح بيع الحنفية بالحنفية الخ) فما إذا اتخذ بيع
 معين (أشار الشارح بهذا إلى أن قوله باعاً بينهما يتعلق بحملة هذه المسائل من بيع الحنفية إلى بيع
 الفلاس لأنه خاص بمسئلة بيع الفلاس بالفلس فقط كما تبين من كلامه الزبلي والعين ولهذا ترك في
 الدرعي مصنف التنوير حيث ذكر قوله باعاً بينهما عقيب الفلاس والفلس مقدم ما على بيع القزويني
 فقال لو أنه كان أولى (تقريباً) باع فلو سألتموها أو بدراهم أو بدنانير فإن نقد أحدهما جاز وإن
 نقداً فلا قبض أحدهما يجوز تنوير ونحوه وما في الجبر عن الهبط من قوله وإن افترا فلا عن قبض
 أحدهما حازو به بطل شيخ شاهين (قوله أو باع فلما بعينه بفلسين غير معين لا يصح) إلا إذا قبض
 الدين الذي يغير عنه في المجلس فانه يجوز وأما إذا كان البدل غير معين فلا يجوز وإن تقاضى
 المجلس نهر عن الهبط (قوله وعند محمد لا يصح بيع الفلاس الخ) لأنه من فصار كالدراهم بالدراهم من نهر
 ولما صار غرضنا اصطلاح الناس وقد نزع عن القيمة باصطلاح العاقدان فإن قبل إذا بطلت القيمة
 عاد إلى صله موزناً فلا يجوز به متفاضلاً لئلا يعود موزناً لأن اصطلاحهما على العداق ولا يلزم
 من بطلان القيمة بطلان العذر زبلي (قوله وقال محمد الخ) لانه عليه السلام عن بيع اللحم بالمحويون
 رواه في الموطأ ولأنهما جنس واحد ولهذا لا يجوز بيع أحدهما بالآخر نسبة فكذلك متفاضلاً ولما أنه
 بيع المعدود بالموزون فيجوز متفاضلاً لا بخلافه أجسلاً لأن المحويون ليست فيه ماله اللحم أنه ماله
 بفعل شرعي وهو الذي لا ترى أنه لا يتفجع به انتفاع اللحم فصار جنساً آخر غير اللحم وأما قال الله تعالى

(و) صح بيع الحنفية بالحنفية (ن) بالمحاي
 المحاي ودريل (و) الكف وبالحكم فدر
 مل العصة وما دون نصف الصاع
 فهو في حكم الحنفية (و) التفاضل
 بالنقاسين والنسبة ليستين
 والجوزة بالجوزين والقرية بالقرتين
 خلافاً للشافعي في جميع هذه الصور
 (د) صح بيع الفلاس بالحنفية
 ما عساهما أي صح بيع كونهما
 بالحنفية إلى آخره حال كونهما
 معينين حتى لو كانا حنفياً بغير عينه
 باع بفلسين معينين بفلس غير
 معين أو باع بفلساً غير معين بفلس غير
 معين لا يصح وعند محمد لا يصح بيع
 الفلاس بالفلسين مطلقاً (د) صح بيع
 اللحم بالمحويون (م) متفاضلاً معناه
 كان من جنسه باع بمحم شاة شاة
 أو من خلاف جنسه باع بمحم شاة
 يشاة وقال محمد ولسا في إذا كان
 اللحم من جنسه لا يصح إلا أن يكون
 اللحم أنقر

ولو مدبراً وأواماً ولديخلاف المكاتب لانه صار كالحرم يد او تصرف في كسبه نهر (قوله فان كان مدبونا
 لا يصح) كذا في الهداية أما عند الامام فلعلمه ملكه لما في يده وأما عندهما فلتعلق حق الترميم
 والمصنف تبع صاحب المتوسط في الاطلاق وهو التحقيق كما في الدراية وانما رتبة الزائد لا للربا بل
 لتعلق حق الترميم والمتفاوضان لا ربا بينهما لان الكل ما من اموال كذا في الدراية وانما رتبة الزائد لا للربا بل
 لتعلق حق الترميم (قوله ولا ربا بين المسلم والمحرى غنة) ولو بعد فاسد دقة وله عليه السلام لا ربا بين المسلم
 والمحرى في دار الحرب وراه مكحول عيني وكذا اذا باع منه مئة أو خراجاً أو خبزاً أو قمارهم وأخذ المال
 نهر ويحرم لان ماله مباح فيحصل رضاه بان كان بلا غدر وحكم من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحرى قلم المسلم
 الر يامعه خلافاً لما لان ماله غير معصوم ولو هاجر الينام هاد اليهم لم يميز الر يامعه لكونه أحرز ماله بدارنا
 فكان من أهل دار الاسلام يجرى من الجوهرة وكذا لو أساء ولم يهاجر نهر عن ابيضاح الكرماني والحاصل
 ان الر يامع الا في هذا الجنس الا وهما السبد مع عبدة السانية شريكاً في المفاوضة الثالثة شريكاً في العنان
 الرابعة المسلم مع المحرى غنة التحامسة المسلم مع الذي أسلم بدار الحرب ولم يهاجر وعلم ان ما وقع في الدرهم
 قوله فلو هاجر الينام عاد اليهم فلا ربا اتفاقاً وعزا للجوهرة وراه فلا يجوز ان لا يكسب عن العهرعزا
 للجوهرة وكذا قوله والحاصل ان الر يامع الا في هذه السات مسائل صوابه الا في هذا الجنس مسائل
 (غنة) حل الر يامع مع المحرى ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا كانت الزيادة ثلثا المسلم والا فلا ربا
 يشمل ما لو كان الزائد من جهة المسلم يجرى عن الفتح (قوله خلافاً لابي يوسف والشافعي) لان المسلم
 التزم بالامان ان لا يملك ما لم يصر معصوماً الا انه التزم ان لا يضرهم ولا يتعرض لما في ايديهم
 الحديث وان ما لم يصر معصوماً ولا يضرهم ولا يتعرض لما في ايديهم (قوله خلافاً لابي يوسف والشافعي) لان المسلم
 بدون رضاهم فاذا اخذهم رضاهم ملكه بحكم الاباحة السابقة زبلي وقوله لم يصر معصوماً اربا بالعصمة
 اتقوم لما في الشرع لثلاثة عن البدائع حيث علل لمذهب الامام بان العصمة وان كانت ثابتة فالتقوم
 ليس ثابت عند عدم حتى لا يجرى بالاتلاف وعندنا غنة وماله معصومان متقومان

* (باب المحقوق) *

حق هذا الساب ان يذكر قبل اخبار لان المصنف كصاحب الهداية اقتفى أثر محمد في الجامع الصغير
 حيث ذكر المحقوق هنا وأشار الشارح بقوله وله مناسبة الخ الى وجه تأخيره لان المحقوق توابع قبلي
 ذكرها بعد مسائل اليسوع وأشار بقوله ذكر في هذا الساب ما يتبعهما أي المبيع والتمن من المحقوق
 الى ان في المحقوق للمدعي لا للجنس ولا للاسترقاق شخصاً (قوله العلو) بضم العين وكسر ها
 خلاف السفل يجرى من المصباح وذكر في الدرر انه مثلت العين وفي النهر وقبل بكسرها لا غير واللام ساكنة
 انتهى وقوله واللام ساكنة تتعلق بجميع الوجه لا بخصوص كسر العين فقط (قوله لا يدخل بشرائه
 يتاخر) وجه الفرق ان اليتاخر اسم لمقف واحد يعل لليتوثة والعلو مثله والتي لا يكون تعالى له
 فلا يدخل بدون التنصيص عليه والدار اسم لما دبر عليه المحدود من الحائط وشغل على بيوت ومنازل
 ومن غير مقف والعلو من أجزائه وقابله فيدخل فيه من غير كروا المنزل بين الدار والبيت لانه اسم
 لما يشغل على بيوت ومن مقف ومطبخ بكسره الرجل بأهله مع ضرب من القصور فانه ليس فيه
 اصطبل فكان له شبه بها فله به بالدار يدخل تبعاً عند ذكر التوابع ولشبهه بالبيت لا يدخل من غير
 ذكر زبلي (قوله أو برفقة) جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء لا غير كالطبخ والكسب بخلاف المرفق في
 المصروفان فيه فتح الميم وكسر الفاء والعكس وكذا المرفق بمعنى ما ارتقت به نهر من المصباح وفيه عن
 جامع الفصولين المرافق عند أبي يوسف منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافق هي المحقوق كسبل وطريق

فان كان مدبونا لا يصح (ولا) ربا
 (بين المسلم والمحرى غنة) خلافاً لابي
 يوسف والشافعي وانما قد يقول غنة
 لا يلهو لدخل دارا حرى بامان فباع منه
 مسلم درهمين لا يجوز اتفاقاً
 * (باب المحقوق) *
 لما مرغ من بيان ما هو اصل في البيع
 وهو المبيع والتمن ذكر في هذا الباب
 ما يتبعهما من المحقوق ولمناسبة
 خاصة بالارباب في باب بيان فضل هو
 حرام وهما بيان فضل على المبيع هو
 حلال (العلو لا يدخل بشرائه يتاخر)
 (حق) اعم لو اشترى بشئاً فوقه بيت
 لا يدخل العلو وان قال اشترى بكل
 حق الا ان ينص عليه (و) لا يدخل
 (بشرائه يتاخر) ان يقول اشترى
 بكل حق هو له او برفقة أو بكل
 قليل وكثير هو له أو برفقة (غنيته
 يدخل العلو) (و) لا يدخل بشرائه دار

واعلم ان ما سبق من قوله في النهر بخلاف المرقق في العضو كذا وجدته بخط شيخنا والذي بخط السيد
 الحموي في الوضوء يدل قوله في العضو وكلاهما صحيح (قوله كالمصكف) يجمع على كنف سمي به
 لانه ستر صاحبه أي كما يدخل الكنيف في شرا الدار بلاذ كراهه متاعادة ولو كان خارجها على الظلة
 وكذا يدخل بئر السام والاشجار التي في حيطان البستان الداخل وأما الخارج فان كان أصغر منها فكذلك
 والأبان كان أكبر منها أو مثلها لا يدخل الا بشرط نهر (قوله لا الظلة) بالضم كيشة الصفة وبالكسر
 البيت الكبير من الشجر نهر من الصالح (قوله مطلقا) هذا إطلاق في مقابلة التفصيل الآتي عندهما
 أي سواء كان مفتوحا من الدار أو لا (قوله الا ان يقول اشترت بكل حق) أو نحوه كقوله بمراقفها
 أو بكل قليل وكثير هو منها يجرع النبابة (قوله وعندهما تدخل بلاذ كراخ) لانهم من توابع الدار
 كالكنيف واللام انهما منية على الطريق فاخذت حكمه بصر (قوله أعظم اشتبا) أي بحسب
 التحقيق والمحصل لا باعتبار المفهوم حموي (قوله ولا يدخل الطريق الخ) لان هذه الاشياء تابعة
 من وجهه من حيث انها تقصد للانتفاع بالمبيع دون عنها أصل من وجهه من حيث انها تصور
 وجودها بدون المبيع فلا تدخل الايد كالحقوق والمرافق والمراد الطريق الخاص في ملك انسان
 أما الطريق الى السكة غير نافذة أو له طريق به عام فسدخل فان ذكر الحقوق وقال البائع ليس للدار
 المبيعة طريق فاشترى لا يستحق الطريق بغير جهة لكن له ان ردها بالمبيع نهر (قوله والترب)
 في بيع الارض أو المسكن نهر (قوله الا اذا قال يتحول حق) لان كلامنا خارج عن الحدود فكانت
 تابعة فتدخل بد كالتوابع والطريق الذي يدخل يتحول حق الذي يكون وقت البيع حتى لو سد
 طريق منزله وجعل له طريقا آخر فباع المنزل بمحقوقه دخل الطريق الثاني دون المسدود بجرع النبابة
 وقوله وجعل له طريقا آخر أي في ملكه الخاص شيخنا (قوله بخلاف الاجارة) وجه الفرق ان
 الاجارة تعقد للانتفاع بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة ولهذا واستثنى هذا الاشياء عن عقد الاجارة
 تطل اذا لم يكن الانتفاع بالعين المستأجرة الا بهذا الاشياء فوجب دخولها فيها تعصبا للعقد الا ترى انه
 لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز يعني لعدم الانتفاع به دون العين فحين الدخول فيها
 ولا يدخل مسيل ما الميزاب اذا كان في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه زلي فهذا تنقيح لقول المصنف
 بخلاف الاجارة فاما اذا كان المسيل في الاجارة بلاذ كالحقوق مقديدا اذ لم يكن في ملك خاص فان
 كان لا يدخل المسيل حينئذ الا اذا ذكر نحو بكل حق شيئا (تقنية) الرهن والوقف كالاجارة
 اما الاقرب ابدار والصلى عليها والوصية بها فكالمبيع ولا تدخل في القصة وان ذكر الحقوق والمرافق
 الارض خارج وفي المحواشي الدعوية ينبغي ان تكون الرهن كالمبيع اذا لقصده الانتفاع قلت هو
 جيلد ولا تخالفه لفته تقول في الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة واعتده
 المصنف تبع الجرح نعم ينبغي ان تكون الهبة والتكاح والمخل والعق على مال كالبيع والوجه فيها لا يخفى
 دروي ان يقال ما ذكره في الدرر تعال في النهر من الفخ من قوله ولا تدخل في القصة وان ذكر الحقوق الخ
 بخلافه ما في الجرح من المراج ونصه ولا تدخل الايد كالحقوق الخ ثم اذا أمكنه فتح باب صحة القصة
 والا فسدت بجرع وهو محمول على ما اذا لم يعلم ذلك وقت القصة فلا يخالف في النهر ابن وهبان اذا
 لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القصة صح وان لم يعلم فسدت (قوله فان فيها يدخل الطريق الخ)
 لان المقصود منها الانتفاع كما سبق اما البيع المقصود منه ملك الرقبة ولهذا صح شره بحش كابد وارض
 مسخرة دون اجارتها ولو اشترى علوا واستثنى الطريق جاز بخلاف الاجارة نهر

مسك الكنيف وهو المستراح (لا الظلة)
 يقال لما بالفاصلة ما ما أي لا تدخل
 الظلة في بيع الدار عند أي خفية
 مطلقا (الا) ان يقول اشترت بكل
 حق وعندهما تدخل بلاذ كراخ
 ان كان مقصودا في الدار فالت اسم
 ان كان واحده وذهبن والنزل اسم لما
 لمسقف واحده وذهبن والنزل اسم لما
 يستعمل على بيت ومن مقف
 ومطبخ والدار اسم لما يستعمل على
 بيت ومنزل ومن اشتبا لانتها
 فكان الدار من اشتبا الكوفة
 عليها هذا في عرف أهل الكوفة
 وفي عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك
 ولا يدخل الطريق والمسبل
 والترب بالكسر نصيب من الماء
 (الا) اذا قال اشترت هذا البيت
 أو الارض (تقنية) فحينئذ
 يدخل (بخلاف الاجارة) فانه فيها
 يدخل الطريق والمسبل والترب
 من غير ذكره يتحول حق
 (باب الاستحقاق)

قال في الدرر لم يذكر الحق كذا كرت في سائر المتن لانها ذكرت في أوائل البيوع انتهى قال حمزي
لم تطلع على ذلك الا من جهة صاحب الوفاية وقد ذكر صاحب الكنز للحقوق بابا والاستحقاق بابا آخر
انتهى واجاب شيخنا بأنه لم يرد بقوله كذا كرت في سائر المتن جميعا في باب واحد كما فعل في الوفاية بل
اراد ذكر الحق في باب مستقل مقدم على باب الاستحقاق فاعتراض حمزي ساقط (قوله) ويبيع
(الفضولي) أشار الى ان المصنف ترجم لشيء وزاد عليه حمزي (قوله) البيعة جمعة متعدي لانها لا تبصر جمعة
الا بالقضاء والقاضي ولا به عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة زبلي (قوله) حتى يظهر (الخ) أى حتى يظهر
القضاء بها في حق كافة الناس قال الحموي فيه ان البيعة ليست جمعة متعدي في حق الكافة في كل
ما ثبت بالبيعة وان كان ظاهر كلام المصنف ذلك فلراجع الجبر انتهى والذي في البحر عند قول المصنف
والتناقض يمنع دعوى الملك ان القضاء بالبيعة جمعة متعدي الى الكافة في العتق والنكاح والنسب والولاء
وفي الوقف يقتصر على المقتضى عليه في الأصح فتسمع دعوى غيره انه ملكه على ماني الجبر وأنه وقف عليه
على ماني الدر وكذا في القضاء بالملك يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ثم قال في البحر
وحاصله ان القضاء على المشتري قضاء على بائعه بالشرط السابق انتهى يعني ان قال المشتري
في جواب المدعي هو ملكي لا في اشتريته من فلان يعني من البائع صار البائع مقتضا عليه حتى لا تسمع
دعوى البائع شيئا وفي النهر فتح القدير القضاء مستحقا للمبيع من يدا المشتري قضاء على الكل
وعلى الوارث قضاء على المورث بشرط موين شيئا بشرط بقوله بانية قول الوارث في جواب المدعي
هو ملكي لا في ورثته انتهى وذكرنا خلاصه وان الحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع
دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وفي الملك المؤرخ على الكافة من وقت التاريخ لا قبله
فصارت مسائل الباب على قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء
على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ فهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ
ولا يكون قضاء قبله واستنبط شيخنا من كلام من لا يخسر وان القضاء بالنكاح لمن ادعاه وابنته يكون
قضاء في حق كافة الناس من وقت التاريخ فلا تسمع دعوى أحد نكاحها من ذلك الوقت ما بقي
النكاح المقتضى به وقبل الوقت الذي ارخه وقبل ويطل به الحكم الأول لانه يصير قضاء على الكافة
من وقت التاريخ لا قبله انتهى (قوله) انما حرية الاصل أو انما ملك فلان وقدا عتقها أو دبرها
أو استوله قبل شرائها نهر (قوله) ولا مائة تدعى (قيدا) تغا في نهر عن الغنغ والاصل في الفيودان تكون
لبان الواقع شيخان الرهاوي (قوله) تقبل بيته لان التناقض في الحرية وفروعه لا يمنع جمعة
الدعوى نهر عن الغنغ (قوله) البيعة فعله الظاهر ان يقال فعله كافي بعض النسخ حمزي لان الاصل
بيعة استغلت الكسرة على العين فحذف فسكت فادعت العين في الساء بعد اجتناب حركة الساء
أو تقول نقلت حركة العين للباء بعدها فادعت شيخان (قوله) أي ليس الاقرار جمعة متعدي بل هو
جمعة قاصرة فلا توقف على القضاء والقرر ولا به على نفسه دون غيره فتعصر عليه عيني ولا يخفى ما فيه
حيث فرع عدم توقفه على القضاء على كونه جمعة قاصرة والظاهر ان يقال كافي الزبلي والاقرار جمعة
بنفسه لا توقف على القضاء والخ وعند اجتماع الاقرار والبيعة يقتضي بالاقرار على الاظهر الا عند
الحاجة قبل البيعة والحاجة رجوعه بالفن كذا ضبط شيخنا واعلم انه يرد على صكون الاقرار جمعة قاصرة
مستثنان الأولى اراداز وج ان يسافر بارأه فارتد بدن لانسان فانه يتبعه من السفر والثانية
أقر المؤجر دين يبيع وتسخ الاجارة فلم يقتصر الاقرار على المقر والمجواب ان هذا الاقرار وان كان
على الغير لكنه صادف خالص حق المقر وهو الذمة ثم تزم منه ائلاف حق الغير بالضرورة وهذا قول
أبي حنيفة وعندهما لا يصدق المؤجر في حق المتأجر فلا تنقض الاجارة ولا المرأة في حق الزوج فلا يملك
القر له منه من نقلها بحر (قوله) والتناقض وهو كافي المسابح التدافع يقال تناقض الكلامان

ويبيع الفضولي استحقاق الحق
يكون بعدها الاحالة (البيعة جمعة متعدي) حتى تظهر في حق كافة الناس كما اذا اشترى أمة فادعى الناس كما اذا اشترى أمة فادعى المشتري انها حره الاصل ولا مائة تدعى وأقام البيعة على دعواه وقبل بيته ورجع بالفن على البائع وإذا ثبتت حرية في حق البائع ثبتت في حق كافة الناس البيعة فعليه من البيونة أو البان كذا في الغريب (الاقرار) أي الاقرار ليس جمعة متعدي حتى يقتصر على المتي كما اذا اشترى أمة وقضاها ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها لا يرجع بالفن على البائع (والتناقض) في الدعوى

تدافعا كان كل واحد نقض الآخر وفي كلامه تناقض كان بعضه يقتضي ابطال بعضه نهر واعلم ان
التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعويين عند القاضي قال في النهر وهو الاوجه عندى مخالفا
لما في البراز به من انه يكتفى بكون الدعوى الثانية عند الحاكم واقول ذكر في البصر مسائل شتى من
متفرقات كتاب القضاء ما نصه اهل انهم اختلفوا في اشتراط كون الكلامين عند القاضي ختيم من شرطه
ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في البراز به وارجح وبني رجب الثاني
انتهى ثم ذكر بعد نحو اربع وروايات ان التناقض المانع اما ان يسمع الحاكم الكلامين او يسمع الثاني
فدعى المدعي عليه انه قال أولا كذا يريد دفعه فينكر فيبصر من المدعي عليه على قوله الاول فيثبت
التناقض وهذا هو بطريق دفع الدعوى وسأني في الخمسة من الدعوى انتهى (قوله يمنع دعوى الملك)
أي ملك العين او المنفعة لما في الصغرى طلب نكاح الامة مانع من دعوى غلها وطلب نكاح الحرمة
مانع من دعوى نكاحها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره فلوا دعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه
لفلان آخر وكله بالخصومة لا قبل الا اذا وفق وقال لفلان الاول وقد كان في بالخصومة ثم باعه من الثاني
وكني ايضا والتدارك يمكن بان غاب عن المجلس وجابه بعد مذموم برهن على ذلك وقيل امكان التوفيق
كاف حكمه في الخلاصة واختار المحمدي انه ان كان من المدعي فلا يثبت التوفيق بالفضل وان كان من
المدعي عليه فلا مكان كاف ولو ادعى انه زائد وقد وكله بالخصومة ثم ادعى ان نفسه وبرهن لا يقبل
الا اذا وفق ولولفسه ثم لفلان وبرهن قبل ولو ادعى عليه دستا فأنكر ثم ادعى انه شركة لا قبل وفي حكمه
يقبل لان مال الشركة يوزان بكون ديني بما محمود والدين لا يصير مال الشركة بغير نهر (قوله
كأولادى أمة الخ) ذكر صاحب الاشياء عن الخلاصة اشترى عبدا وقيضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله
من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل انتهى فتأمل مع ما ذكره الشارح جوى قال شيخنا تأملته
فوجدت التناقض هنا في موضع الخفاء لان البائع ينتقل بالمبيع والمشتري يثني عليه يبعه قبل شرائه
فهذا قبل برهانه في مسألة الخلاصة وفي مسألة دعوى المشتري انها ملك فلان وفلان يدعى تناقض
باقدامه على الترافع في غير موضع الخفاء لانه لا قرار بانها ملك البائع فبدعواه الملك لتبصره ناقض
نفسه وملك الغير ليس فيه خفاء بخلاف يبيعه من غير المشتري قبل شرائه فان فيه خفاء ما علمت انتهى
(قوله واقام المشتري بينة على دعواه) يعني ليرجح بالثمن شيئا (قوله فاذا ادعى لغيره كان متناقضا)
ولو برهن على اقرار البائع انه ملك فلان يقبل لعدم التناقض نهر عن الفتح وبأخذ البائع بالثمن
ولو لم يقيم بينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طالب بمبته بالله ما هي لادعى كان له ذلك لانه لا يحمل ان شكل
عن الجين فيبصر بنكوله كالمقروسترد منه الثمن بعد ذلك دور (قوله لا يمنع دعوى الحرمة) حتى لو ادعى
المكاتب بدلا للكتابة ثم برهن على اعتاق المولى قبلها قبلت ورجع بمبادئه وكذا العبد اذا اعتاد لبيع
ثم ادعى العتق بعده وأنه هو الاصل وبرهن على ذلك قبل برهانه استقصا نهر عن المبسوط وغيره
وعما يتفرع على ان التناقض غير مانع من دعوى الحرمة ما نقله شيخنا عن منية الفتى أمة في يد رجل
اقامت بينة انها حرة فالقاضي يرضها على يد رجل حتى يسأل عن شهودها ويجبر بالدعوى لا يبال بينه
وبين الامة انتهى (قوله والامة تدعى) اتفاق لا احترازا لان الشهادة بتق الامة تقبل وان لم يتقدمها
الدعوى لتضمنها تحريم نرجها وهو حق الله تعالى من غير خلاف اما اعتق العبد فالشهادة بانها اعتقت
عند الامام اذا تقدمها الدعوى كما سأني (قوله وكذا اختلفت نفسها الخ) لانا وان كانت متناقضة
ليكنه في محل الخفاء فيفتقر لان الزوج يستقل بالطلاق كما استقلال المولى بالعناق من غير ان يكون لها علم
بذلك (قوله مطلقا لانا) قديما الثلاث لان فيعادونه يمكن ان يقيم الزوج البينة انه قد تزوجها بعد
الطلاق الذي اثبتته المرأة بينتها قبل يوم أو يومين وما في الثلاث فلا يكتفى شيئا (قوله ثم قال البائع
هو ابني) يشتر ان ان النسب في كلام المصنف خاص بالاصول والقروخ واما من عدها به لانه يعني فيه

(منع دعوى الملك) كأولادى أمة
ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها
واقام المشتري بينة على دعواه لا قبل
لان اقدمه على الترافع دليل على انها
ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان متناقضا
لا يمنع (أي التناقض لا يمنع
الامة الحرمة) (والطلاق والنسب)
دعوى الحرمة (وقضها ثم ادعى انها
كأولادى أمة والامة تدعى واقام
معتقة فلان والامة تدعى على البائع
البينة قبل ورجع بها من زوجها
وكذا اختلفت نفسها من زوجها مطلقا
ثم اقامت بينة على ان تزوجها مطلقا
فلا يقبل الخلف فانه يسمع دعواها وكذا
اذا باع عبدا وله نفسه وقض
المشتري ثم قال البائع هو ابني قبل
قوله

كالأخوة وقد افصح عن ذلك البرازي حيث قال ادعى على آخر أنه أخوه لأبيه ان ادعى ارباً ونفقة وهرن عليه يقبل ويكون قضاؤه على الغائب أيضاً حتى لو حضر الأب وانكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البينة لأنه لا يتوصل اليه إلا بالبينة الحق على الغائب وان لم يدع ما لا بل ادعى الأخوة للهجرة لا يقبل لأن هذا في الحقيقة إثبات البينة والمدعى عليه والمخمس فيه هو الأب لا الأخ وكذا لو ادعى ان ابنه أو ابوابيه والأب والأب ابن غائب أومت لا يصح ما يدعى عليه ما لا خلاف ما لو ادعى عليه أنه أبوه أو ابنته فأنكر المدعى عليه فيهرن المدعى على ما لا يقبل ادعى به حقاً أم لا الأثرى أنه لو أقر بأنه أبوه أو ابنته صح وبأنه أخوه لا لكونه جل النسب على الغير فدعوى نحو الأخوة من دعوى الملك لكونها لا تصح إلا في ضمن مال وفيها معزاي إلى الذخيرة ادعاء مطلقاً فدفعه المدعى عليه بانك كت ادعيته قبل هذا مقيداً وبرهن عليه فقال المدعى ادعيته إلا أن يذكرك السبب وترك المطلق يقبل ويطل الدفع انتهى وبه عرف ان المتناقض لو قال ابطلت أحد الكلامين أي وعينه يقبل منه ولا يحتاج الى التوفيق وإلى النظر في امكانه بجزء في النظر وفي هذا الاستخراج تأمل قد تره قال شيخنا وفي الأمر بتدبر التأمل نظر وجهه ان التناقض يفتق بدعواه الملك مقيداً أو لا ثم دعواه الملك مطلقاً فاذ ترك الثاني وداعاه بالاول القيد ارفع ويحقق بدعواه مطلقاً أو لا ثم دعواه مقيداً بالشرع لا يدل عليه ما في البحر عن المجتهد أنه يرتفع يرجع للمتناقض عن الاول وأطلق فيه فقام ما كان الاول المرجوع عنه مطلقاً ومقيداً وصاحب النهر ضم منازع في الحكم بل في استخراج من هذا الفرع الخاص يتابع على ان قوله تركت المطلق وادعت إلا أن يذكرك السبب للتقيد وقد علمت انه اتفق ان انتهى بقى ان يقال ما سبق من قوله في النهر معزاي يقتضي على لغة كافي الصحاح ونفسه عزوته الى أبيه وعزته لغة اذا نسبته اليه انتهى قال شيخنا فظهر ان معزاي ماسم مفعول من البائي وأصله معزوي كما هو القاعدة من اسم مفعول التلافي اجتمعت الباء والواو وسبقت احدهما بالكون قلت الواو بانه الضمة كسرة وادغت الباء في الواو واماعلى ان اللام واو فاسم المفعول منه معز وبلا قلب نظيره معز ومن غزا ونظير الاول مرمى ومقتضى وقوله لغة ضبطه شيخنا بالرفع فهو خبر قوله وعزته فلا يصح نصبه كما هو ظاهر (قوله وبنت النسب) لأنه يقتضي على الملقوق وهو ما يقتضي في معنى التناقض بقى ان يقال ما يقتضي فيه التناقض لكونه في محل المخافة ما في البحر عن الظهير استأجر داراً من رجل ثم ادعى ان والده كان اشتراه اليه في صغره وهرن يقبل واستشكل في منع الفقار بما في القواكه البدوية لو ابرأ بامر مطلقاً أو اقرانه لا يستحق عليه شيئاً ثم ظهر بعد ذلك ان المقر له كان قبل الابراء أو لا فارق مشغول الذمة من مترك أي المقر ولم يعلم المقر بذلك لا بهذر المقر انتهى مع ان المخافة هنا متخيّننا (قوله مبيعة) وقول البيني يعني جارية مبيعة أي مثلاً ولو اتى المتن على طلائه لكان أولى شيئاً (قوله ولدت) أي لا باستيلاءه كذا في حديثه في الدرر لمكان قوله اخذها وولدها والا فاستيلاءه لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون ولداً مفروراً وهو حراً بالقيمة استحقه ولم ينزعه عنها بالولم ويرجع بالقيمة على بائنه لا بالعقروان مات الولد لاشي على أبيه شر بلائيه وفي البحر عن البرازية واستحقاق الجارية بعد موت الولد لا يوجب على المشتري شيئاً كرواها المنصوب انتهى واعلم ان التقيد بولد المفرور وبشر الى ما ذكره في الدرر من انه اذا استولد مشرية يعلم غصب البائع ايها يكون الولد رقياً ويرجع بالنظر لان العلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع انتهى وذكر في الدرر ايضاً ان تاريخ الغيبة لا يعتبر بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال المصحف غابت عني منذ سنة وقال البائع لي بنته انها كانت ملكي منذ سنتين لا تندفع الخصومة واتي البيان في الدرر وقوله بل العبرة لتاريخ الملك أي من المدعى والمدعى عليه والمقر يتبع على ذلك تصرفه بعد سنة أسطر بعدم اعتبار التارخ حاله لا انفرد قوله ولعزمي زاده فيه أي في قوله بل العبرة لتاريخ الملك بحث وجهه بعدم اعتباره عند الانفرد اسقط شيئاً (قوله بقبها ولدها) ظاهره انه لا يحتاج الى القضاء به والاصح أنه لا بد من القضاء به ايضاً لانه أصل يوم القضاء

وبنت النسب منه فلو كانت
(مبيعة ولدت) عند المشتري
(فاستحققت بيته بقبها ولدها وان
اقر) المشتري (بها لرجل) والمصلحة
بجملها (لا)

لانصافه واستقلاله وجعل القضاء له ولما اذا سكنت الشاهدان اما اذا يناله للدمي عليه او قال لا لا ندري
لا يقضيه ولا خصوصية للولد بل زوال المبيع كلها على هذا التفصيل بحر ونهر (قوله أى لا يتبعها
ولها) مقيد بما اذا لم يدع المقر له فان ادعاه كان له أيضا بل على النهاية معلا بقوله لان الظاهر انه له
انتهى وتقدم بعدى بان الظاهر لا يصلح حجة بمعنى الاستحقاق بل للدفع فقط قال الشيخ شاهين وأجاب
شيخنا الشورى بانه مالم يعضدوهنا تقوى الظاهر بالاقرار والدعوى والحكمى التكرول كالقرار ردر
عن القهستاني معز بالعبادة واعلم ان القضاء باستحقاق المبيع لا يوجب انفساخ العقد لكن يوجب
توقفه على احازة المشتق واختلاف البيع متى ينسخ والفصح انه لا ينسخ مالم يرجع على بائعه بالفن
حتى لو اجاز المشتق بعدما قضى له او بعدما قضى قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح وقال المحلواني
الفصح ان القضاء للمشتق لا يكون فسخا للبياعات مالم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي ظاهر الرواية
لا ينسخ مالم يفسخ وهو الاصح نهر (قوله فخرج بالفن الخ) ولو اقام البائع بينة ان المشتري اقر بعد
الشراء ملكية المبيع للمشتق لا سطل حق الرجوع بالفن كداني العبادة قال في الشريعة قلقت قد نقل
العمادى قبل هذا عن الذخير فان الاستحقاق انما يوجب الرجوع بالفن على البائع اذا ثبت الاستحقاق
بالبينة اما اذا ثبت باقرار المشتري فلا لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره انتهى وأجاب شيخنا بانه لا يتنافى
بين كلامي العمادى لان عدم رجوع المشتري على البائع فيما نقله العمادى عن الذخير اذا ثبت الاستحقاق
باقرار المشتري ابتداء وانما كان الرجوع صحيحا بعد اقامة البينة ان المشتري اقر بعد الشراء بملكه
المبيع للمشتق لكون الاستحقاق مضاهيا لاقامة المشتق البينة انتهى (قوله في الاولى دون الثانية)
لان الاولى ثبت فيها الاستحقاق بالبينة وهي حجة متعددة فلهذا يرجع بالفن بخلاف الثانية حيث
لا يرجع لثبوت الاستحقاق بالاقرار وهي حجة قاصرة فان قيل الاقرار اصل والبينة خلف فلم كان الاصل
قاصرا على المقر والبينة متدبة اوجب بان الاصل قد لا يعمل به ويعمل بالخلف اذا لم يكن مانع كالتوضي
بما لا يعزى لا يجوز ويجوز يجوز (قوله اشترى فاناعد) قيدا للقدن لانه لو قال انا عذول لم امره بشراؤه
او قال اشترى ولم يقل انا عذول لم امره بشراؤه فلهذا لا يوجب حكمة في الفسخ وفي العناية بما نقله بحر وجه عدم
الرجوع عليه اذ اقال اشترى فقط او انا عذول فقط ماذ كانا بل على ان المحرم بشرى فخلصا كالاسر
وقد لا يجوز شراء العبد كالمكاتب فلم يوجب منه ما يدل على الفسخان (قوله فاذا هور) قبل المسئلة مشكلة
على قول الامام اذ دعوى المحررة عند مشروط في القضاء بينها وهي لا تصح منه للتناقص وأوجب بانها
موضوعة في حرية الاصل وفيها لا تشترط الدعوى لتضمن تحرير فوج أمه على السيد واخوانها وبساتها
وسمة الفرج حقه تعالى نهر ويوضحه ما في العناية من ان الشهود في شهادتهم يحتاجون الى تعيين الام
وفي ذلك شرعها وتحرير اخواتها وبساتها فانه اذا كان الاصل كان فرج الام على مولاها حرما انتهى
ثم حرمة بساتها على سيد امهن مؤبدة لوطه الام وامام حرمة اخواتها وقت بقاء معتدة او طوطة وانكاحها
بعقد صحيح شيئا ثم قال في النهر وجعله في العناية على قول عامة المشايخ والمذكور في ابيان عامتهم
على ان دعوى العبد مشروطا في الاصلية والعارضية وهو الصحيح لكن التناقض لا يمنع حجة الدعوى
بها امانى حرية الاصل لخلقها حال العلوق واما في الاتفاق فلان المولى يفرده والتاقت في دعوى
ما فيه خفاء بعذر فيه الخ وأشار بقوله امانى حرية الاصل لخلقها حال العلوق الى ما ذكره العيني وغيره من ان
الصغير يجب ان يحرر ولا يعلم بحرية أبويه أو أحدهما باسلامهما وإسلام أحدهما فيها ويعتقه
انه رقيق فيقر بالرق ثم يثبت له الحال بعد ذلك فيدعى المحررة فيجذر (قوله ويرجى حضوره) ولو
بعد بحيث لا يوصل اليه عادة كاقصى الهند كذا بخط شيخنا (قوله ورجع العبد على البائع) مع انه لم امره
بالشعان لانه قضى دينه ساعته وهو مضطرب فلا يكون متسرع كغيره ان قضى الدين لتخلص
لارهن (قوله بخلاف الرهن) أى بخلاف ما لو قال اذ يئني فانا عذول فارتنه فاذا هور حيث لا يرجع

أى لا يتبعها ولها فخرج بالفن
في الاولى دون الثانية على البائع
(وان قال عبد المشتري اشترى فانا
عبد فاشتراه) قوله فاذا هور
(فان كان البائع حاضرا او غائبا فبينة
معروفة) معلومة يدري مكانه
ويرجى حضوره (فلا شيء يدري العبد
والا) أى وان لم يثبت غيبة (رجع
بأن غايبة منقطعة (و) رجع
المشتري على العبد) ان نظريه
(العبد على البائع) أى ان يرضى
(بخلاف الرهن) أى جوده مرا
عبد مقر بالعبودية فوجده مرا
لم يرجع الرهن على العبد مطلقا
سواء كان الرهن غائبا غيبة معلومة
أو منقطعة

عليه بحال لأنه ليس بعقد معاوضة بل عقد وشقة لا يستفاد منه عين حقه وإذا لم يكن عقدا معاوضة لا يجعل
الأمره ضمانا لأنه ليس بقرع في عقد معاوضة نهر (قوله وعن أبي يوسف أنه لا يرجع الخ) لأن
الضمان بالمعاوضة أو بالكتابة ولا يوجد واحد منهما فصار كسئلة الزهن وجه الظاهر أن المقر بالعبودية
ضمن سلامة نفسه أو سلامة الثمن لا شترى عند تعذر راسد ثبانه من البائع لأنه إنما قدم على الشرع معتقدا
على كلامه فصار بمنزلة المقرور والغرور في المعاوضة فيحصل مبدل للثمان زيل في وفي النهر عرض الخمانية
لمقرور رجوع بأحد أمرين إما بعقد المعاوضة أو قبض يكون للدافع كالوديعة والإجارة إذا هلك العين
فهما جماع مستحق وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان بخلاف الإجارة والهبة (قوله حقا جهولا)
قيدا للجهول لأنه لو ادعى قدر معلوما كرجع ما لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وان بقي أقل رجوع
بحساب ما استحق منه دهر (قوله فاستحق بعضها) أي بعض الدار قيد باستحقاق بعضها لأنه لو استحق
لكل رجوع بما أدى لا نأخذنا أنه أخذ عوضا مالا يعلم نهر (قوله لم يرجع بشئ) لأن دواء يجوز أن
تكون في يابن أو قل في يده شئ لا يرجع عليه بشئ عني (قوله على أن الصلح عن الجهول الخ)
لأن الأبرار عن الجهول جازع عندنا لأن الجهالة في صلح لا تقضي إلى المنازعة نهر (قوله إلا إذا ادعى
أقرار المدعي عليه الخ) ويجوز على البيان نهر لأن الأقرار بالجهول صحيح بخلاف البينة زباني (قوله)
وذكر أبو الحسن الكرخي الخ) الأصح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح أخذ من كلام صدر
الشرعة شيخنا عن معين المفتي (قوله أن صحة الدعوى شرط لصحة الصلح الخ) لأنه معاوضة أو لا فتداه
الجهن والمعاوضة لا تجوز في الجهول وكذا الجين لأنها لا تتوجه إلا بصحة الدعوى قلنا قد يكون
رفع الشغب والمحضمة وذلك يحصل به زباني (قوله وباقي المسئلة على حالها) يعني به ما سبق من قوله
واستحق بعضها (قوله لم يرجع بقسطه) أي بقسط المستحق لأن الصلح على مائة وقع مع كل الدار
فإذا استحق منها شئ تبين أن المدعي لا يملك ذلك فيرجع بحسابه من العوض بوضعه إذا كانت الدار تساوى
ألفا وقع الصلح على مائة واستحق نصف الدار رجوع عليه بخمس درهما عني وفي قوله إذا كانت
الدار تساوى الفائظ والظاهر حذفه إذا دخل لفتحها في ذلك ولهذا لم يذكر ما لم يجره ولا غيره كصاحب
الدرر (تقسه) في جامع الأقصو لن بني فيما أشرناه فاستحق نصفه رجوع على باعه بقسمه ونصف
قيمة البناء لأنه مقرور في النصف وباقي تقارب المسئلة يطالب من البهر انتهى
(فصل في بيع الغصولي) الغصول بضم الفاء جمع فضل غالب هذا الجمع في الاشتغال بما لا يعينه
ولا ولايته فيه قال في الفتح يقول بعض الجهلة لمن يامر بالمعروف أنت فضولي يخشى عليه الكفر ولما كان
عليها الغلبة على هذا المعنى يرد أي الجمع في النسبة إلى الواحد وان كان هو القياس كالانصاري كأي
البناء وفي المغرب هو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل وفتح الفاء خفا انتهى والاولى ما قيل هو من
يتصرف في حق الغير بلاذن شرعي إذا تولى الجبر ليس بوكيل نهر وقوله وان كان هو القياس أي القياس
أنك إذا أنسبت إلى الجمع باقيا هل جمعت به جثا بالمقرور ونسبت إليه كما إذا أنسبت إلى الفرد أمض تقول فرضي
فأذا لم يرجع كالانصار الذي هو علم بالغلبة على أنصاره عليه الصلاة والسلام نسب الخلفه وكذا ان
كان علما فتقول في أنماري شيخنا (قوله ومن باع ملك غيره الخ) لو الغير بالفاط فلا فلو صغيرا أو مجنوناً
لم يستقد أصلا كأي الزواهر من الحماوى وهذا ان باعه لملكه أما لو باعه على أنه لنفسه أو باعه من نفسه
أو شرعا لم يخافه لملكه أو باع عرضا من غاصب عرض آخر لملكه به فالبيع باطل كأي الاشياء قال
في الدرر لكن ضعف المصنف الاول في مخالفت الفروع المذهب لتصر بهم بأن بيع الناصب مو قوف
وبأن المبيع إذا استحق فلم يستحق إجازته على الظاهر مع أن البائع باع لنفسه لملكه وأما الشائنة
ففي النهر وبني الغاء الشرط فقط اه وحاصله ان يبعه موقوف ولولت نفسه على الصحيح ووجه الغاء الشرط
أن الخيال لملك حلقا وان لم بشرطه لم قيد بالبيع لأنه لو اشترى لغيره نفذ عليه إلا إذا كان المشتري

وعن أبي يوسف أنه لا يرجع في الاول
على العبد الثمن أيضا (ومن ادعى حقا)
مجهولا غير من (قوله دار) فأنكر
المدعي عليه ذلك (فصو ص) على مائة
المدعي (فاستحق بعضها لم يرجع)
درهم (فاستحق بعض المدعي)
المدعي عليه على أن الصلح على
المدعي عليه على أن الصلح على
دلت هذه المسئلة على أن
الجهول على بدل معلوم باق وعل أن
الجهول على بدل معلوم باق وعل
صحة الدعوى ليست بشرط صحة الصلح
لأن دعوى الحق للجهول غير صحيح
لجهالة الدعوى حتى لو أقام البينة
عليه لا تقبل إلا إذا ادعى أقرار المدعي
عليه بالحق فتصح الدعوى وذكر
كذا في الأقوال الطهريه وذكر
أبو الحسن الكرخي أن الإنكار (ولو)
شرط لصحة الصلح عن الإنكار (ولو)
ادعى كاه) وباقي المسئلة على حالها
(رجع) المدعي عليه على المدعي
(بقسطه) من بدل الصلح (فصل)
في بيع الفضولي (ومن باع ملك
غيره)

بما فضولي (الملك أن يعضه)
مطلقا صريحا أو دلالة بأن قال
فصحت أو ما عدا المقود عليه من غيره
(وإن عيّن) صريحا أو دلالة بأن
قال اجزئ

صدا وبمحور عليه فيتوقف هذا اذ يصفه الفضولي في غيره فلو اضاف به بأن قال بيع هذا العبد فلان
فقال البائع بعته فلان توقف در عن الزاوية وغيرها (تتمة) سلم الفضولي المبيع فملك فلان ما كان
يضمن أيها شافيا بما اختار ضمانه برئ الاخر لان التضمن تملك كمنه فاذا ملكه من أحدهما لا يمكن
تخليكه من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كان هذا العين ورجع المشتري
بالبائع على البائع لما ضمن وان اختار تضمين البائع بطلان كان قرض البائع مضمونا عليه فغضبه
بالضمان لان سبب ملكه قد تم عنده وان كان قرضه أمانة فأنما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع
فلا يغضد بيعه بالضمان لئلا يترسب ملكه عن العقد وكره محمد في ظاهرا الرواية أنه يجوز البيع بتضمين
البائع بصر (قوله بغير فضولي) الظاهر ان يقال بغير فضولي لان البيع لا يوصف بكونه فضوليا محوي
(قوله بأن قال فصحت) وقوله لا أحجز رد فلو أجاز بعده لم يحجز بخلاف المستأجر اذا قال لا أحجز بيع الآخر
ثم أجاز به بجزع من فروق الكرايمى وهذا صريح في توقف بيع المؤجر على إجازة المستأجر والمشهور أنه
لا يتوقف على إجازته وللمشتري الخيار بين الفسخ أو انتظار فراغ مدة الإجازة إن لم يكن له علم بما وقت
الشرافان كان له علم لا خيار له وينتظر فراغ مدتها حتما (قوله صريحا أو دلالة) فالسكوت بعد العلم
لا يكون إجازة بجزع اعلم أنهم جعلوا السكوت صافي مسائل أحداها البكر اذا استأجر المولى في التزويج
أو تزوجها ولها فقلت فسكت الثانية اذا قبض الأب والمجدمهر الكرايمى باللفة فسكت اذا اذنته من
القبض الثالثة اذا سككت الشفع بعد ما علم بالبائع الرابة اذا توافقا في السعر على ان يكون البيع ثلثة
ثم قال أحدهما علانية لا بد ان يجعله يما يحصها فسكت صاحبه ثم تباعا كان البيع جائزا الخامسة
عبد أمه المشترون فوقع في فسخة واحد من الفاعين فباعه ومولا الأول حاضر عند البيع فسكت
لا سيول له على أخذ العبد السادسة اذا قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن والبائع براء فسكت ولم ينعه
دخل حقه في الخمس السابعة محمول النسيب اذا بيع وهو ساكت كان ذلك اقرارا من الباقي وكذا اذا قبل
له قيم مولا فقام بكون اقرارا منه بالرق النامنة اذا رأى العبي المحجور عليه يبيع ويشترى فسكت
ليجعل فكا للحر التاسعة وهب رجل جارية فتقبضها الموهوب له والواهب ساكت لم ينه فانه ثبت الاذن
بالقبض استحسانا وثبت الملك للموهوب له العاشرة اذا قبض المشتري المبيع بغير افساد فسكت بكون
اذا نال قبض فملكه المشتري ولو قبل دفع الثمن الحادية عشر اذا قال والله لا أسكن فلانا في دارى أو قال
والله لا أنكره في دارى وفلان في دارى الخالف فسكت الحادية عشر بعد العبد والعبد لم يقل اخرج من هنا
اخرج منها فاني ان يخرج فسكت لا يبحث الثانية عشر اذا كان الخيار للمشتري فرأى عبده الذي اشتراه
يبيع ويشترى فسكت فهو اختيار للمبيع وإبطال الخيار له ولو كان الخيار للبائع لا يكون اطلاقا الخيار
الثالثة عشر اذا سككت الزوج عن نفى الولد حتى مضى أكثر من يومين لزمه الولد وروى ابن أبي مالك عن
أبي يوسف عن أبي حنيفة اذ هنى بالولد فسكت لزمه الولد وزاد الخولي في مسائل منها اذا قال لغيري عدي
ففسكت يكون بكونه قبولاً للوكالة ومنها من رأى غيره بشق زقه فسكت حتى سأل ما قبله لا يضمن
ما سأل منه ومنها اذا تزوج الصغيرة غير الأب والمجد فلفت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها وحصل
سكوتها بمنزلة الرضا وان كانت ثيبا لا يضمن قول أوفقه ليدل على الرضا ومنها ولد أم الولد اذا سككت
المولى عن نفسه حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك انتهى فكذلك المجد عن
التزويج وأما الولد من أمه الفتنة فلا يثبت بالسكوت بل بالاعتراف لان ولاءه بقصد قضاء الشهوة
في ان يقال ما سبق من قوله ولو قال اخرج منها فاني الخ صريح في أنه يبرمج رد القول مع أنه حلف على
مأمرك فنفى ان لا يبرأ الا اذا أخرجه بالفعل بخلاف الحلف على ما لا يملك حيث يبرمج رد القول ثم ظهر ان
عدم حشده لعدم قدرته على انراجه كما يشترى ذلك قوله فاني ان يخرج والحاصل أنه اذا لم يستطع
انراجه لنفله يبرمج رد القول وكذا لو كانت الدار في اجارته كما بسطه الشيخ حسن في رسالته (قوله بأن قال

اجرت) وفي فروق الكرايسى أسأت اجازة وفي المتن لوقال بئس ما صنعت كان اجازة بحر والمختار
أحدث وأوصت انه اجازة تنوير وشرحه خلافا لمالك البحر والنهر من انه لوقال أحدثت أو أوصت
أو وقفت فليس باجارة والحاصل ان الخلاف ثابت في الكل لانه اذ لم يكن أحدثت أو أوصت أو وقفت
اجازة وان كان خلاف المختار فعدم ثبوت الاجازة بقوله أسأت أو بئس ما صنعت يكون بالاولى (قوله أو
قبض الثمن من مشتريه) كذا والمطلوب انه هو من المشتري أو تصدق به عليه بحر قوله ان في العاقدان
الخ) لان الاجازة تصرف في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيام هذه الاشياء زبلى (قوله لو عرضا) لانه
يتعين بالتعيين فصار كالمبيع زبلى (قوله فهذا يدل الخ) اسم الاشارة عاذا على قول المصنف لمالك ان
يقضه او يحجزه شيئا (قوله على ان انعقاد البيع الخ) المراد تصرف الفضولي لاحصوص البيع
والدليل على الانعقاد موقوف ما روى من حديث عروة بن ابي جعد البارق انه عليه الصلاة والسلام اعطاه
دينارين ليشترى له بهما ثوبا فاشترى له بهما شاتين فباع احدهما واجر دينارا وشاة فعداه بالبركة
وحديث حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام انه عليه الصلاة والسلام بعته يشترى له اخية بدينار
فاشترى له اخية فخرج فهاذين انا فاشترى ما كانها باعها لالاخية والدينار رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلو كان باعها لارده زبلى وزعم الرضا شلى انه عروة بن اعين بن ابي الجعد وانه نسب اليه جده وحدث
مشهور في البخاري وغيره وكان من حضر فتوح الشام ونزفاهم سيرة عثمان الى الكوفة شيخان عن الاصابة
للعقلاء والرضا شلى نسبة الى الرضاطة بلدا المغرب والبار في كسر الراء والقاف نسبة الى ذي بارق بطن
من همدان وبارق بطن من الازد وجبل باهم شيخان لب الباب (قوله اذا كان له مجز الخ) أى من
يقدر على اجازته بسانه صبي باع مملوكه بلغ قبل الاجازة وله فاجازته بنفسه حال ان له ولو اجيزه حال العقد
بخلاف المطلق مملوكه بلغ فاجازته بنفسه لم يجز لانه وقت العدة ولا يجز له فقبل ما قبل اوقته فصيح
انشاء الاجازة تدعى العادي واعلم ان ما ذكره من ان البيع يتقيد باجازه بعد البلوغ مقيد بما اذا لم يكن
بالقيد الفاحش فان كان له يتقيد بالاجازة أصلا سواء كانت الاجازة من وليه أو منه بعد بلوغه زبلى (قوله
كلها باطلة) لانه صادر عن غير ولاية شرعية ولنا ما سبق من حديث عروة ولا ركن التصرف صدر من
أهله مضافا الى محله ولا ضرر في انعقاد موقوف فنعقد ان الاهلية بالعقل والحيلة يكون المال مقبوما
وليس فيه ضرر على المالك لانه غير فاذا رأى المصلحة تفده والأفضه بل له فيه منفعة حيث سقط عنه
مؤنة طلب المشتري وفيه نفع المتعاقدين بصون كلاهما عن الاغواء على ان الاذن ثابت دلاله لان كل
عاقل يرضى بتصرف يصحل له به النفع اذ لا يوجد مثل هذا التصرف النافع في غيبته الا من صديق نصوح
يرى لآخيه ما يرى لنفسه فان قلت نهى عليه السلام عن بيع ما ليس عندنا لاسان أى مالا يملكه كما نهى
عن بيع المبيع قبل القبض وعن بيع الاثني قلت الكلام في انعقاد العقود يبيع المبيع قبل القبض
يتعقد عندنا وان كان فاقدا وكذا الاثني في رواية حتى لو سله بعد ذلك صح فلا يلزمنا والمراد من الحديث
ان يبيع شيئا لا يملكه ثم يشتريه وبسلة فان قلت هذا غرر ونهى النبي عليه السلام عن بيع الغرر قلت
لا نسلم انه غرر لانه يتوقف على اجازة المالك زبلى وعيني (قوله كان الثمن عندنا مملوكا لالمالك) اذا كان نقدا
بحر (قوله امانة في يد الفضولي) مجزئ الكوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء ملك بهد الاجازة أو قبلها
لان الاجازة لا تامة ولو كالة السابقة زبلى ولو لم يجز المالك وملك الثمن في يد الفضولي اختلف المشايخ في
رجوع المشتري عليه بمجمله والاصح ان المشتري ان علم انه فضولي وقت الاداء لا يرجع له ولا يرجع بحره من
القشة (قوله وللفضولي ان يبيع العقد قبل الاجازة) فدعا الحق عن نفسه وكذا المشتري فصح البيع
قبل الاجازة فتم زعم من زعم العقد بحره من الزبانية فان قلت با ما ماسأني في المتن من ان المشتري اداه من
على اقرار البائع أو بامه العدة انه لم يبره بالبيع واراد البيع لم يقبل قلت لا تنافي بينهما لان ما سألني
مفروض فيه اذا اختلف البائع والمشتري فدعى المشتري ان البيع بغير امر صاحبه وجد البائع ذلك

أوقض الثمن من مشتريه (ان يفي
العاقدان) أى البائع الفضولي
والمشتري (والمعقود عليه) وهو
المبيع (والمعقود له) وهو الثمن (أو) كان
المن (عرضا) قوله ان في العاقدان
الخ متعلق بقوله ويجزى فهذا يدل
على ان انعقاد البيع غير نافذ ولازم
اذا كان له مجز عند العقد حتى
يجزى ما اذا لم يكن له مجزى لا يتوقف
تصرفه على اطلاق الشافعي تصرفات
الفضولي ككلها باطلة ولا يتوقف
على الاذن فاذا اجاز المالك كان الثمن
عندنا مملوكا لالمالك ان يبيع العقد
قبل الاجازة

قول الشارع ولازم أى غير لازم
ان يبعد قوله فلا بد من تصرف صاحبه
فهم أولا لا بد من من كونه غير نافذ
من الزم وفي النفاذ اعم يستتر في
الاحص لا بالعكس اه بحر اوى

على ما ساقى في كلام الشارح فيجعل ما في البرازية على ما اذا تصادق البائع والمشتري على البيع بغير أمر
 المسالك باختلاف الموضوع فافهم (قوله بخلاف الفضي في الشك الخ) لانه مع بعض حتى لا ترجع
 المحقوق اليه عني (قوله اجازة نقد) على معنى انه اجازة الفضي ان يتقدم ما اشترى أثنى العرض من
 ماله كانه قال اشتر هذا العرض لنفسك ولا تقدمه من مالى هذا قرصا عليك نهر (قوله يملوك للفضي)
 لانه لما كان العرض متعينا كان ثرا من وجهه والتمار لا يتوقف بل يتنقل الباشران وجد نفاذا
 ويكون ملكا له وباجازة المسالك لا يتنقل اليه بل تأثير اجازته في التنقل في العقد فصار مشتريا بنفسه
 بمال الغير مستقر ضاله في ضمن الشراء فيجب عليه رده أى ردها له ان كان ثلثا وقيمة ان كان قريبا كالو
 قضى دينه بمال الغير واستقرض غير المتلى جائز فمنا وان لم يجز قصدا بل على (قوله لا ينفذ اجازة الوارث)
 لانه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا تنقل الى غيره بخلاف الوصى والا با اذا توقف على اجازته ما
 في مال الصغير ثم بلغ الصغير فأنها تنقل الى ابن زبلي واما القصة المفوقفة على اجازة الغائب الكبير
 فانها تنفذ باجازه ورتبه بعد موته استحسانا لانه لا فائدة في نفي القصة ثم الاعادة وقال محمد لا يجوز لانها
 مبادلة كالبيع وهو القياس قال في الفتح والاستعسان مقدم نهر (قوله جاز البيع في قول أبي يوسف)
 لأن الأصل بقاءه (قوله حتى يعلم قيامه عند الاجازة) لوقوع الشك في ثمره الاجازة فلا تثبت مع الشك
 زبلي (قوله بعض نبوة) أى فيج كفى القاموس وقال في الصحاح نبال الشئ ذبواى تحصى وتساعد
 ووجهه ان قوله للمالك أى المعهود كراى قوله ولو اعمل غير وهو المعقولة فلا تتناول العبارة
 وارث المسالك بل تكون مخرجة له مفيدة قصر الاجازة والرد على المالك الذى عقد الفضي العقد له
 ولا يصح كون اللفظ أولا لا استغراق مع امكان جلى اللفظ على العهد بخلافها قبل من انه يمكن ان
 يكون استزاعا عن اجازة الوارث ساقط (نقطة) فضولان باعامة كل من رجل فأجبر انتصف
 بينهما ولكل منهما خيار الاخذ والترك ولو باعها فاضى وأجرها آثار زوجها أوردها جبر معاين
 الأقوى وهو البيع ويسقط ما عداه فقصير يملوك لا زوجة دروذا ثبت الهة اذ هو به فصول
 وأجرو آخر وكل من العتق والكتابة والتدبير أحق من غيرها لان الامة بخلاف غيرها والاحارة أقوى من
 الزهن والبيع أقوى من الهبة نهر عن الفتح (قوله وصح عتق مشتر الخ) كذا وقف الا أرض المشتراة
 من غاصبا ثمره لئلا يسهل عن الفتح قيد بعتق المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ باء الضمان ولست
 الاجازة قد لا يسهل يصح أيضا باء الضمان من الغاصب في الاصح كفى المداية وكذا من المشتري في الهبة
 قال في البحر فلا فرق بين اداء الضمان من الغاصب أو من المشتري منه وجرى على ذلك في البناء خلافا
 للزبلي حيث فرق بين اداء الغاصب للضمان وبين اداء المشتري فلو قال المؤلف باجازه يسهل اداءه
 الضمان لكان أولى وكذا القول وصح عتق مشترك من فضولى لكان أولى اذا بشرط ان يكون غاصبا
 نهر (قوله لا يجوز الخ) اذ لا عتق بدون الملك لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا ملكان آدم وللموقوف
 وان أفاد الملك لم يكن مستندا وهو ثابت من وجهه دون وجهه والمجمل الملك الكامل للحدث ولها
 ان الملك يثبت موقفا تصرف مطلق موضوع لافادة الملك فيوقف الاعتاق مرتب عليه وصار كاعتاق
 المشتري من الزاهن واعتاق الوارث عدا من تركه مستقرة بالدين حيث يصح اذ قضى الدين بده
 أو ابرأ الغرماء منه لان الأصل اتصال الحكم بالسبب والتأخير لدفع الضرر عن المالك والضرر في نقاد الملك
 لا في توقفه ولا نسأل ان الاعتاق يحتاج الى الملك وقت نبوته بل وقت نفاذه والمراد بقوله عليه الصلاة
 والسلام لا عتق لابن آدم الحديث التناقض بل بلى ونهر وقوله والضرر في نقاد الملك لا في توقفه بالمال
 المهمة في المعاني كفى قوله تعالى ما عندكم يتدفق في المحسوسات بالمجبة كقولهم طرقي غير ناخذ
 كذا نقول عن الغنبي وفيه نظر والذي يظهر ان ما فى الآية بالنسبة لانفاذ معنى الفراغ وهو غير
 مناسب للقام اذا الكلام في النفاذ معنى الزوم المقابل للموقوف (قوله لا يسهل) اذ با اجازة ثبت للبائع

تخلف الفضي في التمسك حدث
 لا يكون له البيع قبل الاجازة ثم هذا
 اداسن الثمن ويضاف كان عرضا
 معنا الغاصب اجازة اذا كان
 العرض باقيا ايضا ثم الاجازة اجازة
 العرض باقيا ايضا ثم يكون العرض
 نقدا لاجازة عقد حتى يكون العرض
 الثمن مملوكا للفضي وعليه مثل
 المبيع ان كان مثله او قيمة لم يكن
 المبيع ان كان مثله قبل الاجازة
 مثلا ولو هلك المالك قبل الاجازة
 لا ينفذ باجازه الوارث في نفسه ليس أى
 فحيث اذا كان الثمن دون العرض ولو
 اجاز المالك ولم يعلم حال المبيع جاز
 البيع في قول أبو يوسف أولا وهو
 قول محمد ثم رجع أبو يوسف وقال
 لا يصح حتى يعلم قسامة عند الاجازة
 واعلم ان في قوله (وله) بعض نبوة بعوله
 بل ان يجوز (وصح عتق مشترك
 بل ان يجوز) أى اى اى غصب
 غاصب باجازه يسهل أى اى اى اى
 غاصب باجازه فاعتقه المشتري ثم اجاز
 غاصب باجازه فاعتقه المشتري ثم اجاز
 المالك يسهل الغاصب مع العتق عن
 المشتري استحسانا لهذا عدهما
 وعند محمد ونهر وهو رواية عن أبي
 يوسف لا يجوز وهو اى اى (لا يسهل)
 أى لا يصح بيع المشتري من غاصب
 وارثا زاول يسهل

وهو المشتري الأول ملكاً باتاً فاذا طرأ على ملكه موقوف لغیره أبطله لعدم تصورا اجتماعهما على محل واحد على وجه بطرافه البات وهذا القيد لا بد منه والا فقدم كان فيه ملكاً باتاً وعرض معه الملك الموقوف وأوردان الغاصب لوبا عن ثم ادعى الضمان بتغذيه مع أنه طرأ ملك بات على موقوف لغیره واجب بأن ملك الغاصب ضروري فلم يظهر في ابطال ملك المشتري نهراً وإنما كان ملك الغاصب ضرورياً لأنه ثبت له ضرورته ان ثبت ملك البات الزامه شرعاً بإدائه ضمانه وأقول ما أوردته في النهر تعقبه شيخنا بأنه غير وارد إذ قولهم ان الملك البات اذا طرأ على موقوف أبطله ليس على إطلاقه بل مقيد بما اذا طرأ الغير من باشر الموقوف كما في البرازية عن القاعدة ونصه الاصل ان من باشر عقد في ملك الغير ثم ملكه ثم نفذ زال المانع كالغاصب يباع الموصوب ثم ملكه وكذلك يباع ملك أبيه ثم ورثه ثم نفذ على خلاف ما ذكرنا وطرق البات انما يطل الموقوف اذا حدث لغير من باشر الموقوف كما اذا باع الملك ما يباعه الفضولي من غير الفضولي ولو لم يشر من الفضولي اما ان يباعه من الفضولي فلا تنبى (قوله ولو قطعت يده) أو أصابته جراحه تو جبر انما نهر (قوله فاجبر بيع الغاصب) أو بيع الفضولي قال زال بل أي لو قطعت يده بعد يباعه الفضولي ثم أجاز ملكه البيع جوى (قوله فارشه) أي القطع فلا يجوز عود الضمير على البلد لزوم التأنيث لانها مؤنثة مما عايناه ومنه يعلم ما في كلام العنى (قوله لشترية) لان الملك لم يهر من وقت الشراء فتبين ان القطع حصل على ما سكه وعلى هذا كل ما يحدث من كسب أو ولد أو عقر بخلاف ما لو قطعت يده عند الغاصب ثم ضمن قيمته لا يكون الارش له لان الغصب موضع سيد الملك وإنما ثبتت به ضرورة وهذه المسئلة محتملة على مجد والعذر له ان الملك من وجه يكتفى لاستحقاق الارش بخلاف الاعتاق لاقتداره الى الملك البات ملز بل (قوله وتصدق بمأزاد) لانه لم يدخل في ضمانه نهر عن الهداية (قوله بغير امره) هذا القيد اعني عدم الامر وان وقع في الحجام الصغير لانه ليس من صورة المسئلة في شئ نهر (قوله فغيره المشتري الخ) كذلك يهرن البائع على اقرار المشتري بعدم الامر بقبل نهر من الخلاصة وغيرها (قوله على اقرار البائع) محمول على ان المشتري أقام البيئته على اقرار البائع قبل البيع اما اذا أقامها على اقراره بعد البيع تقبل لعدم التناقض نهر عن النهاية (قوله تقبل بيئته) للتناقض اذا اقدم على الشراء والبيع دليل على دعوى الحق وأنه ملك البيع ودعوى الاقرار بعدم الامر سابقه وقبول البيئته يثبت على صحة الدعوى ولو لم يكن له بيئته كان النول لدعى الامر اذ غيره متناقض فلا تصح دعواه ولهذا لم يكن له استخلاصه ولا سابقه ما في الزادات من ان المشتري لو صدق المستحق على دعواه ثم يهرن على اقرار البائع بأنه المستحق ليرجع بالثمن بقبل لانه فرق بينهما بان المبيع هتافى بد المشتري فيكون المبيع سالماً له حتى لا يثبت له حق الرجوع وفيما في الزادات في يد المستحق فلا يكون المبيع سالماً للمشتري فيثبت له حق الرجوع لو جردان شرطه كما في العناية ببق ان ما سبق من عدم قبول البيئته مع الاقرار بالتناقص نظريه الاتفاقى بأن التوفيق ممكن مجواز ان يكون المشتري قد قدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الامر ثم ظهر له ذلك بان قال عدول سمعناه قبل البيع أقر بذلك ومثل ذلك ليس بمائع وأجابني الجبر بأن قولهم ان التوفيق يمنع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعياً في نقض ما من جهة فانه في الخلاصة وغيرها قال من سعى في نقض ما من جهة لا يقبل الا في موضعين اشترى عدواً وقضه ثم ادعى ان البائع يباعه قبله من فلان الغائب بكذا ويهرن بقبل الثاني وهو مما ربه واستولدها له وهو ثبت ثم ادعى الواهب انه كان درها واستولدها ويهرن بقبل ومسترداها والعرق قال شيخنا وحصر الاستثناء في هاتين المسئلتين غير صحيح لانه مرد عليه ما ذكره هو وقيل باب كفاية الرجلين والمدين عن قاضيهما حيث قال ادعى المشتري ان المبيع حر ثم دعاه وما لوبا عن رضائهم ادعى انه كان وقفها وانها وقف فان بيئته مقبولة على المختار ذكره الولوالحي لىكن لا تجمع دعواه للتناقض مع انه ساعى في نقض ما من جهة انتهى ووجه قبول البيئته وان كانت الدعوى لا تجمع ان الحق في الوقف

(ولو قطعت يده عند المشتري)
فاجبر بيع الغاصب (فارشه)
المشتري (لكن تصدق) المشتري
من الغاصب (بما زاد على نصف
الثلث) من الارش (ولو باع بعد
غيره بغير امر فغيره المشتري على
اقرار البائع أو) اقرار
على انه لم يهرن المبيع واراد المشتري
(رد البيع) وقال يعنى هذا العبد بغير
امر صاحبه ويجوز ان يثبت
بعتك بامر ملكه (تقبل) بيئته
(وان قال البائع) الفضولي (بذلك)
أي بان رب العبد لم يهرن

لله وفي حقوق الله تقبل الشهادة حبة بدون سبق الدعوى (قوله عند القاضي) ليس بقيد لان
اقراره عند القاضي وغيره سواء لان البيعة تقتضي مجلس القاضي فلها ذال عند القاضي بحرر النية
(قوله بطل البيع) لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فالمشتري ان يساعد على ذلك فيحقق
الاتفاق بينهما فيقبل في حقهما لا في حق رب المدين ادعى انه كان بأمره فمطالب البائع بالثمن عندهما
لانه وكله دون المشتري لانه برئ بالتصادق وعند أبي يوسف له ان يطالبه فاذا الذي رجع به على البائع
بناء على ان امره الوكيل المشتري من الثمن صحيح عندهما وبضئ للوكيل وعنده لا يصح ولو كان بالعكس
بان أنكر المالك التوكيل وتصادق انه وكله فان أقام الوكيل البيعة زمه والا استخلف المالك فان حلف
لم يزمه وان سكت لزمه لان التسكول كالاقرار ولو غاب المالك بعد الانكار ومطلب البائع الفسخ فسخ
القاضي البيع بينهما لانه ثبت عند القاضي ان البيع كان موقفا فان طلب المشتري تأخير الفسخ يهلف
المالك على انه لم يأمر ولم يؤخر لان سبب الفسخ قد تمت فلا يجوز تأخيره لأجل العين زبلى (قوله دار
غيره) أي عرصته بغير أمره ومعنى المسئلة ان يعرف البائع بالذهب وبكذبه المشتري لان اقرار
البائع لا يسري عليه بل لا بد من الرهان فاذ لم يوجد كان التلف مضافا إلى العجز عنه لا إلى عقد البائع نهر
عن غير الاسلام (قوله وأدخلها المشتري) قيده به ليعلم ما اذا دخلها بالاولى نهر وذكرا زبلى ان
قوله وأدخلها وقع اتفاقا اذا تأخر للدخال في النساء في ذلك انتهى أي في عدم سريه قول البائع على
المشتري ان ما يبعه غصب شيئا (قوله وهو قول أبي يوسف) أي وقول الامام أيضا كسباني منه
التصریح بذلك آخر العبارة فاقبل من ان الشارع لم يذكر قول أبي حنيفة للعلم بان ما في المتن وهو قول
أبي حنيفة غير مسلم وما ذكره السد المحموي من ان الصواب ان يقال وهو قول أبي حنيفة يمنع منه قوله
وكان يقول أولا لا يخفى لان القول بالضماع أولا وبعده آخر المقتل عن الامام بل عن أبي يوسف كافي البهر
عن الهداية حيث قال لم يضمن البائع عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخره وكان يقول أولا يضمن

(عند القاضي بطل البيع ان طالب
المشتري ذلك) أي بطلان البيع
ونقصه (ومن باع دار غيره وأدخلها
المشتري في بناءه) ثم استفتى الدار
(لم يضمن البائع) وهو قول أبي
يوسف آخره وكان يقول أولا يضمن
البائع فيها وهو قول محمد بن مسلمة
غضب القمار انه هل يتحقق أم لا
فد محمد وزفر والشافعي يعقبي
وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يتحقق
(باب السلم) *

اعلم ان بيع العيني بالدين نزع وتبيع
الدين بالعيني رخصة فبما فرغ من
بيان الاول شرع في الثاني وهو السلم
ثم السلم لغة هو الاستئجار ونشرعاهو
بيع الشيء على ان يكون ديناً على
البائع بالشروط المعتبرة واختص هذا
النوع من البيع بهكذا الاسم
لاختصاصه بحكم يدل عليه وهو
تجهيل أحد الطرفين قبل حضور الآخر
فليس يسمى مسلفاً والآخر رأس
المال والبائع مسلفاً والمشتري
رأس السلم ومعنى قولنا السلم في كذا

(باب السلم) *

هو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامة قال ابن عباس اشهد ان الله اهل السلم المؤجل وتلا
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نديتم بجند الى أجل مسمى فاكتبوه وقدر وبنائه عليه السلام
نهى عن بيع ماله عند الانسان ورخص في السلم والقباض بأي جواز لان السلم فيه مسع وهو معدوم
وبيع موجود غير مملوك أو مملوك غير مقدور التسليم لا يجوز في بيع المعدوم أولى ولكن تركه بما ذكرنا
زبلى لكن لو اقتصر في توجيه الاولوية على الوجه الثاني وهو المملوك الغير مقدور التسليم لصح كلامه
بخلاف الوجه الاول وهو بيع موجود غير مملوك فان توجيهه انما يصح ان لو اريد بالمعدوم في جانب
السلم ماله وجوده وليس كذلك بل المراد به ماله وجوده في ملك المسلم اليه بدليل ماسياتي من قوله
ولا يصح في المنقطع في ان يقال ما ورد من انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ماله عند الانسان
ورخص في السلم بروعن أحد من الصحابة كذا بهذا اللفظ في كتب الحديث كافي الدرر عن ابن
العزيز الحنفى وذكر روح أفندي انه حديث معني للفظا والمجاس ان صاحب الدرر ما نقل عن ابن العزني
وروده أصلا في كتب الحديث كانه في الترتيلة فقال فيه تأمل وانما نقل عنه في ورده بهذا
اللفظ فلاتم في فيه شيئا (قوله رخصة) الرخصة اسم لما استقيم مع قيام الدليل الحرم لعذر تنسيرا
على العباد والعذر هنا هو الجهل عن التسليم لعسرته زبلى والعزيم من العزم وهو القصد المأمور كدورها
هي المحكم الاصل في الشرع (قوله بيع الشيء الخ) هذا أولى مما في زبلى تبعاً لما في من انه أخذ
عاجل بأجل ووجه الاولوية ما ذكره العيني من ان السعة اذا بيعت بضم مؤجل يوجد هذا المعنى وليس

بسلم وذكر في المحاشي السعدية انه يجوز ان يقال أخذ ثمن عاجل بأجل وركنه الاعصاب والقبول وكما
 ينقد بلغة السلم بنقد بلغة السلم وهو الاصح وعلى انعقاد البيع بلغة السلم اتفاق ارباب شراة لالة
 وسبب مشروعيته شذائحا وحكمة ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن ولرب السلم في السلم فيه الدفعة في الذمة
 امامي العين فلا تثبت الا بقضيه على انعقاد مبادلة أخرى نهر (قوله أي أصل الثمن فيه) ينفي اسقاط أي
 لان ما بعد ما خيرا لتفسير (قوله أي ازال سلامة الدراهم الخ) كذا في الدراية قال في الفتح وهو بعيد
 ولا وجه له الا باعتبار المدفوع هالكا وصحة هذا الاعتبار يتوقف على غلبة الثمن عليه وليس الواقع ان
 السلم كذلك بل الغالب الاستيفاء نهر (قوله وقيل السلم والسلف بمعنى واحد) أي لغة كأيدي عليه
 جزم الزبلي والنهر ويقابل هذا القيل ما قدمه الشارح من قوله ثم السلم لغة هو الاستحصال فقول
 السيد المحمدي لم يسبق في كلامه ما يقابل هذا القيل غير مسلم شيئا (قوله في المكيل كيلا) ظاهر ان في
 السلم في المكيل وزنا لا يجوز في رواية النجاشي وروى الطحاوي عن أصحابنا انه يجوز وعلى هذا الخلاف
 لو سلم في الموزون كيلا قال في النهر عن الخلاصة والقنوي على الجواز وتوى الامام خاني على رواية المحسن
 (قوله لا الثمن) كالدرهم والدنانير فانه اذا كان رأس المال كذلك كان العقد مطلقا اتفاقا وان كان
 غيره كتب في عشرة دراهم لم يصح سلبا اتفاقا وهل ينقد سلبا بن مؤجل قال أبو بكر الاعمش ينقد
 وعيسى ابن ابان لا وهو الاصح لان تعميم العقد انما يتكون في المثل الذي اوجب المتعاقدان البيع فيه
 لا في غيره وهما لا يوجبا الا في الدراهم ولا يمكن تعميم العقد باعتبارها بل باعتبار الثوب ولم يوجبا فيه
 فكان في غير محل نهر ورجح الفتح قول الاعمش بانه ادخل في الفقه بحر واختلفت الرواية في التبر
 فقيل كالنقد وقيل كالعرض (قوله المتقارب) قيده لان التفاوت كالطبخ والقرع والزمان
 والزوس والا كارع والسفر جل لا يجوز السلم في شيء منها عدا الا اذا ذكر ضابطا غير مجرد العدد كطول
 وغلط وما جاز السلم فيه عدا جاز كيلا فورا أولى وجعلهم الباذنجان من المتقارب لعله بحسب ديارهم
 اما في ديارنا فنعتبر هذا التفاوت نهر عن الفتح قلت يمكن ان يكون المراد خصوص الباذنجان الايض لان
 التفاوت فيه غير متفاحش بخلاف الاسود (قوله عددا) ويشترط مع العدد بيان الصفة بجرع شرح
 الشافعي (قوله لا يصح في بيع النعامة) لتفاوت آحاده في القيمة وقيل ان أصله لا كل جاز والا فلا
 (قوله يصح كيلا) وما يكون من التخلل بين كل بيعتين يغتفر لضارب السلم (قوله ويصح في الفليس)
 لا مكان ضطه بالعدد (قوله وقال بمجد لا يجوز) بدليل منه يبيع الفليس بالفليس لاننا ائتمان الا ان
 ظاهره ان يفتنه كقولهما وهو الاصح ولهذا لم يحك في الجامع الصغير خلافا (قوله واللبن) بكسر الراء
 الموحدة ويجوز التخفيف أي بحذف الحركة فيصير مثل حل وهو الطوب التي وفي الذخيرة لوباع آسوة من
 ملين لم يجر من غير اشارة لان اللين من المعدود والمتقارب باعتبار قدره ومن التفاوت باعتبار دفعه فاعتبر
 الا في السلم للخاصة واعتبر الثاني في البيع بحر (قوله والاخر) يصح المجمع وتشدد بازار مع المذاشر
 من التخفيف الواحدة آسوة وهو معرب وهو اللين اذا طبع بجرع الصالح (قوله ان ملين معلوم)
 لان آحادها لا تختلف اختلافا يفضي الى المنازعة بعد ذكر الالة زبلي وهذا نص به يات اسم الالة ويحتمل
 ان يكون اسمها لا يضرب منه اللين بناية وفي المجموعه انما يصير الملين معلوما اذا ذكر طوله وعرضه
 وسنكه وشرط في الخلاصة ذكر الموضع الذي يعمل منه اللين نهر والملين بكسر الميم قالب الطين بجرع
 الصالح وفي القاموس الملين بكسر قالب اللين (قوله ويصح في الذري) كاللوب والبساط والحصير
 الحماق والمكيل والموزون بجماع الحاجة وازادته غير الحظ اما الخط فلا يجوز السلم فيه كالقراء
 والغلاس وانخفض نهر عن الفتح (قوله ان بين الذراع أي من جنس الذراع) (قوله والصفة) بانه
 قطن أو كنان أو مركب منهما وهو الملم أو حرير عني وفسر في الدرر الصفة بالخط والارقة (قوله والصنعة)
 بانه عمل الشام أو الزوم أو نحوهما وعمل زيدا وعمر ولانه يصير معلوما بذكر هذه الاشياء وان كان ثوب

أي السلم الثمن فيه والعرضه للسلب أي
 ازال سلامة الدراهم تنسليه إلى
 الفليس وقيل السلم والسلف بمعنى
 واحد (ما لم يكن ضطه ولا يمكن)
 قدره مع معرفة قدره كالمكران
 صفة ومعرفة قدره (فلا) يصح
 والمجوز واللبن (فلا) يصح (فيم)
 في المكيل كيلا (و) في الموزون
 (المجن) وزنا لا الثمن المعدود
 والدنانير (و) يصح في (المعدود)
 والمتقارب عددا (كالمجوز والسلف)
 مطلقا سواء كان بيع نعام أو غيره
 وروى المحسن عن أبي خنيفة ان
 السلم لا يصح في بيع النعامة وكما يصح
 في المعدودات المتقاربة عددا يصح
 كيلا عددا وقال زورا لا يصح كيلا وضح
 انه لا يصح عددا أيضا (و) يصح
 في (الفليس) وقال بمجد لا يجوز (واللبن)
 والا جاز يبي ملين معلوم (و) يصح
 في (الذري) ذرعا (كالمكاتب)
 ان بين الذراع والصفة والصنعة

لا في الحيوان) أي لا يصح في الحيوان
مطلقا وقال الشافعي يصح أن بين
جنسه ونوعه وسننه وصفته (و لا)
في (أطرافه) كالأرجل والأقدام
وهي مادن الزكوة من القوام ولو
اسم فيه وزنا اختلوا فيه (و لا)
في (المجود عددًا) إلا إذا بين الطول
والعرض والصفة وقال مالك يصح
السلم في رؤس المحوان والمرفاه
وجلوده عددًا قوله عددًا متعلق
بالأطراف والمجلود (و لا) في (الحطب
خزما) ولا في (الزبنة جزاء) إلا إذا بين
طول ما تشبهه المحزمة أنه شرا وذراع
في نذته يجوز إذا كان يعرف به ولا
تفاوت في المحزمة جمع حزمة بتقديم الزاء
المهملة على الزاء المجهية وهي القصعة
من القوت ونحوه (و لا) في (الجواهر
والخز) وفي صغار اللآلئ التي تباع
وزنا يصح السلم فيها (و لا) في (الشي
المنقطع) عن أيدي الناس مطلقا
سواء كان المسلم فيه موجودا عند
العقد منقطعاً عن أيدي الناس عند
حلول الأجل أو كان منقطعاً وقت
العقد موجوداً في أيدي الناس عند
الحل أو كان موجوداً عند العقد
وعند الحل منقطعاً فيما بينهما وعند
الشافعي يصح في صورتين الأخريتين
وإذا كان المسلم فيه موجوداً من وقت
العقد إلى وقت الحل يصح اتفاقاً وإذا
كان المسلم فيه موجوداً من وقت
العقد إلى وقت الحل فلم يأخذه بعد
الحل حتى انقطع عن أيدي الناس
خبر برب السلم بأن ينضم ويأخذ
رأس المال وبين أن ينتظر وجوده
فأخذه اسمائه وقال زفر يطل
العقد بأخذ رأس المال (و لا) في
(السلم الطري) في غير حيزه وزنا
وعددان كان في حيزه يصح وزنا
لا عددًا

حزم يساع بالوزن فلا بد من بيان وزنه مع ذلك لأنه لا يصير معلوماً إلا به عني وما في الدرر من أن ثوب
الحمر كالحنف وزنه ازدادت فتمتبه على عكس الديباج لأنه يحسب دياره لأنه في ديارنا انما زاد في قيمة
الثوب الحمر عند زيادة وزنه (قوله لا في الحيوان) لأنه كان أورو قتلانه عليه الصلاة والسلام نسي عن
السلف في الحيوان ويدخل فيه جميع أجناسه حتى الحماجر والقرى والعصافير إلا أنه خص من مجموع
السلم نهر (قوله يصح أن بين جنسه الخ) لأن التفاوت بعد ذلك يسير فاقبضه الثياب ولأنه بعد ما ذكر
يبقى تفاوت فاحش في المسألة باعتبار المعاني الباطنة فيفضي إلى المنازعة بخلاف الثياب لأنه مصنوع
العاد قبله تفاوت الثوبان إذا استعاضا على منوال واحد وما روي أنه عليه الصلاة والسلام اشترى بعرا
بغيرين إلى أجل كان قبل نزول آية الرابان الجنس بانفراد يحرم النساء زبلي (قوله ولا في المجلود
عددًا) وكذا الورق والتقسيد العدد بشرا إلى جواز السلم وزنا نهر (قوله حزمًا) يضم الحماجر فتح الزا من
الأحوال المنتظرة المؤدية إلى المشتق وكذا ما ساقى من قوله جزاء في الجملة كل شيء جمته كالاضارة فقد
حزمت ومنه سميت حزمة الحطب عني وفي الصباح وعند اضارة من كتب بكر المعززة أي جماعة وهي
الحزمة والمجم اضايرو المضارة بالكسر لغة والمجم مضائر شيخنا (قوله ولا في الزبنة الخ) أي ولا في الزبنة
حال كونها مقبوضة بقضات كل قبضة حزمة أو مشدودة بضدات كل شد حزمة أي حزمة فالتعير يبرز
للتفتن في العسارة توح أفندي ومنه يعلم الاستسنا في قول الشارح إلا إذا بين طول ما تشبهه المحزمة
منهما معاً من الأول فقط (قوله إلا إذا بين طول ما تشبهه المحزمة) ولو قدر بالوزن جازاً أضانه (قوله
وهي القصعة من القوت ونحوه) تفسير الشارح المحزمة بالقبضة لا بغير المساق من أن يجوز أن تقصر
بالحزمة أيضاً وفي النهر عن الشامل ما بعد جواز السلم في القوت وزنا انتهى وفي الصحاح القوت الغصصة
والغصصة بالكسر الرطبة شيخنا (قوله ولا في الخز) بالتعريف الذي ينظم ونزوات الملك جواهر ناهه وكان
إذا ملك علما زيدت في تاجه حزمة يعلم عدد سنين ملكه قاله الجمهوري وذلك كالعقيق والبلور لتفاوت
آحادها تفاوتاً فاحشاً نهر (قوله ولا في الشيء المنقطع) لأن القدرة على التسليم حال وجوبه شرط وفي كل
وقت بعد العقد يتحقق وجوبه بوث السلم إلا أن الدين يحمل بموت من عليه الدين فيستمر دوام وجوده
لثبوت القدرة على التسليم وحداً لقطع أن لا يوجد في الأسواق وإن كان في البيوت زبلي ولو
انقطع في إقليم دون آخر لا يصح في الإقليم الذي لا يوجد فيه نهر عن انقطع لأنه لا يمكن احضاره
الاعتقة عظيمة حتى لو أسلم في الرطب يخارى لا يجوز أن كان يوجد بمحض نوح عن شرح الهداية
للغنى (قوله عند الحل) بكسر الحاء اسم زمان أي وقت حلول المسلم فيه شيخنا (قوله أو كان
موجوداً عند العقد وعند الحل منقطعاً فيما بينهما) من هنا يعلم أن ما وقع في الدرر حيث بين
المنقطع بقوله بان استغرق العدم جميع الوقت من العقد إلى أجل غير صحيح والصواب بأن لم يستغرق
وجوده جميع الوقت الخ كذا ذكره عزى زاده ثم ظهر لي أن قوله بان استغرق الخ ليس تصويراً بالمنقطع بل
تصويراً للوجود المنقطع من قوله أي ولا فيما انقطع ولم يوجد من حين العقد إلى غاية أن تعبيره
بالعدم وقع من سهو القلم والصواب إبداله بالوجود ما أجاب به الشيخ حسن بكركله تعبیر صاحب
الدرر بما لا يتصور إلا في العدم (قوله يصح في صورتين الأخريتين) لوجود القدرة عند وجوبه
ولا معنى لاشتراطه قبل ذلك ولنا ما ورد عن ابن عمر أنه عليه السلام نسي عن بيع الثمار حتى يبدو
صلاحها وفي لفظ حتى يتضح وتأمين العاهة وهذا نص على أنه لا يجوز في المنقطع في الحال إذا أحدث
وردي السلم ويدل عليه قوله عليه السلام إذا منع الله المبيع قبل القبض قلنا إن السلم قد صرح وتعدت التسليم بعرض
زفر يطل) لا يجوز عن تسليمه كذا إذا هلك المبيع قبل القبض قلنا إن السلم قد صرح وتعدت التسليم بعرض
على شرف الزوال فغيره كذا إذا أبق المبيع قبل القبض بخلاف هلك المبيع قبل القبض لأنه قد
فات لا إلى خلف زبلي (قوله في غير حيزه) أي في الشئ لأنه لا يتقطع فيه لانتفاء ما قيد بقوله في

فغير حسنة لانه لو اُسلِم في الصف وكان منتهى الاجل لا يبلغ الشئ اما وزن الاعداد وهذا معنى قول محمد
 لا غير في السمك الطري الا في حسنة نهر (قوله ولو كان في بلد لا يتقطع أصلاً) كسر (قوله لا يصح في
 الكبار الخ) اعتباراً بالسلم في اللحم هذه باختلاف الناس في نزع عظمها واختلاف رغبتهم في مواضعها
 زيل في وفي تعبير الشارح بالوزن إشارة الى ان اختلاف الاربعة عن الامام في الكبار من حيث الوزن
 لم اعد الجواز في الكبار بالنسبة لتغير الوزن كالكل في راية واحدة وهذا التقرير تعلم في عبارة
 الايضاح التي نقلها زيل في وغيره كالنهر من الابهام حيث قال الصحيح جواز في الصفار كلاً ما بنا
 وفي الكبار واثبات انتهى (قوله لو لم يلح) يقال سمك ملج وملج ولا يقال ملح الا في لقبة
 رديئة نهر عن المغرب واحاب السيد المحمدي بانه وقع التعبير به في كلام الشافعي وهو عربي يتج بكتابه
 وأنشد بعضهم على ذلك فقال

ولو زفات في البحر والبحر ملج * لاصح ماء البحر من ريقها عذبا

(قوله وعندهما يصح ان ين الخ) لانه موزن مضبوط الوصف ولهذا يصح بالمثل ويصح استقراره
 وزنا ويجري فيه ربما الفضل بطله الوزن فصار كالآلية والشحم وله ان يختلف منها وهو لا يختلف
 باختلاف فصول السنة فما بعد ميماني الشتاء بعدمهز ولا في الصف ولا في الشحم ولا في عظاما غير معلومة
 ويجري فيه المعاملة فالمشترى يارمه بالتزج والبائع يدرسه فيه وهذا النوع من الجهالة والمنازعة
 لا يرتفع بيان الموضوع وذكر الوزن فصار كالسلم في الحيوان وفي مخلوق العظم لا يجوز على الوجه الاول
 وهو الاصح لان الحكم اذا علم بالمثل لا يفتي باحداهما والتضمن بالمثل ممنوع فانه من ذوات
 القيم في رواية يوجب الجامع وكذا لا يجوز استقراضه ولو سلم فيها فهو معان عند الانلاف والاستقراض
 فيمكن ضبطه بالمشاهدة بخلاف الموصوف في الذمة وقيل لا اختلاف بينهم في جواب الامام فيما اذا
 أطلق السلم في اللحم وجوابها فيما اذا ين موضع معلوما والاصح ان الخلاف فيه ثابت زيل في والغترى
 على قول الصحابين ولحم الطيور يجوز السلم فيه ان بين الموضوع عند الكل لان ما فيه من العظم لا يعتبره
 الناس وهو الصحيح نهر (قوله لم يدركه) لاحتمال ان يضيع فكان السلم فيه مجهول القدر بخلاف
 البسيع حيث حازبه وان لم يعرف قدره لوجود التسليم عقب المقدّم غير تراخ (قوله كالقصة) بفتح
 التافى شيخنا عن المختار (قوله كالزيل الخ) لانه يقع النزاع في الكبس وعدمه قال النووي في تهذيب
 الاسماء واللغات الزيل بفتح الزاي وبعدها باء مكسورة مخففة من غير نون وجعه زيل بضم الزاي
 وسكون الباء قاله في المحكم انتهى وفي الصحاح الزيل معروف فاذا كثرته شددت فقلت زيل الخ
 (قوله كذا عن أبي يوسف) كذا في الهداية وهذا الاستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره فلا يجوز
 السلم فيه كيف ما كان لئلا ذكرنا وان كان يعرف قدره فالتقدير به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يأتى
 الفرق بين المنكسر وغيره والتجوز في قرب الماء وانما يستقيم هذا التفصيل في البسيع اذا كان
 يجب تسليمه في الحال حيث يجوز بائنا لا يعرف قدره ويشترط في ذلك الا ان لا ينكسر ولا يندسط
 ويعتبر فيه استثناء قرب الماء ايضا زيل في وجوابه في النهر (قوله معينة) لاحتمال ان يعتبرها آفة فلا
 بقدر على التسليم والى ذلك وقت الإشارة بقوله عليه السلام ارايت ان منع الله الثروة ثم يستغل أحدكم
 مال أخيه بخلاف ما لو اُسلم في حنطة صعيدية أو شامية فلا يتوهم انقطاع الحنطة ثمته نهر (قوله لبيان
 الصفة) مان كان له نظير ولو اُسلم في حنطة حديثة قبل حدوثها فالسلم باطل لانها متقطعة في الحال (قوله
 كالخشم الخ الخ) الخشم في نسبة الى خشم ان بعض الخما وسكون الشين المجهتين وضم الميم والراء في آخره
 نون وهي قرية من قرى بني تميم واللسان نسبة الى بساخ بكسر الباء الموحدة والسين المهملة وبعد
 الالف خاء معجمة وهي قرية من قرى فرغانة عني على الهداية وفي معراج الدرر الباسني بضم الباء
 وكسرها (قوله وشرطه الخ) شروع فيما يشترط ذكره من الشروط فلا يراد له شرطاً أو خسر

ولو كان في بلد لا يتقطع أصلاً يصح
 في جميع الاحسان وعن أبي حنيفة
 ان السلم لا يصح في الكبار من السمك
 التي يتقطع وزنا (ومع السلم وزنا)
 لا عدداً (لو لم يلح) لا في اللحم
 مطلقاً عند أبي حنيفة وعندهما
 يصح ان بين حسنة وقدره كساة
 وصفته وموضع وقدره ما تمت
 نهي في خمس من الحب ما تمت
 (ولو لا) كساة ال اوزاع بعينه
 لم يدركه (واذا عرف بصل ولا
 ان يكون المكمل مما لا يتقص ولا
 ينقطع كك القصة وان كان مما
 ينكسر كالكبس فيه كالزيل
 وانكسر لا يصح الا في قرب الماء
 والجواب لا يصح الا في يوسف (وب
 استعمالنا ذكرنا عن أبي يوسف وب
 قرية أي لا يصح السلم في قرية
 معينة (او شرطه معتم) ولو كانت
 النسبة الى قرية ليسان الصفة
 لا لتعيين المكان كخشم في بني تميم
 واللساني بفرغانة يصح اي شرط
 لسان الجوده (وشرطه) أي شرط
 جواز السلم

عنا لان تلك لا يشترط ذكرها بل وجودها نهر (قوله بيان الجنس الخ) بيان الجنس والنوع
والصفة والقدر هذه الاربعه تدرك في كل من المسلم فيه ورأس المال شرط لبيان
النوع في رأس المال اذا كان في البلد نقود مختلفة والا فلا يشترط بصرع المراج وفي النهر عن الخلاصة
وبيان النوع في الانواع له لا يشترط لكن تعقه المحوى بانه لا يتوهم الاشتراط حتى ينفى وفي الشيء فرع
وجوده (قوله كبراً وتعبر) وقيل بيان الجنس كقوله فتح صديدي او يعبري وهذا ليس بصحيح بل بيان
الجنس ماذ كبرناه والذي ذكره هذا القائل هو النوع عني (قوله كسبة الخ) بضم السين وتشديد الياء
السكينة والخصبة منسوبة الى الجنس وهو النقص شخاعن القاموس فعلى هذا فربا بالاء الموحدة من
تحت وبالحاء المجتهدة وذكر السيد المحوى ان تحسية بالحاء المهملة يعني بعد النون منسوبة الى النفس وهي
الارض التي تسقى بها السماء لانها مغسوة المحظ من الماء يعني بالنسبة الى السج كافي البحر (قوله او وسط)
الوسط يستوي فيه المذكر والمؤنث والاثان والجمع جوى عن المغرب (قوله مثل كذا كلاله) او كذا
عدداً (قوله وقال الشافعي يصح حالاً ايضاً) لانه عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص
في السلم مطلقاً ولا قوله عليه السلام من سلم فاسلم في كبل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم فشرطه
اعلام الاجل كما شرط اعلام القدر لان المشروع بصفة لا يوجدون تلك الصفة ولان القدر على تسليم
المعقود عليه شرط غاية سبب القدر وهو الاجل الذي يتمكن فيه من تحصيله رخصة لحاجة المفسر
يكون شرطاً ضرورياً بل هو والمحال ان محل الزخصة لا يقتضي الامع ذكر الاجل فلا يجوز زيادته ونقصه
وفيه عن الكرماني لو عقد السلم بلا أجل فهو فاسد فان جعله أحلاماً معلوماً قبل ان يتفرقا جازاً ان كانت
الدراهم فاقعة تعينها الانهاس فيه فاقعة فاقعة مبيع انتهى وفي الدر المختار بالأس بالسلفي نوع واحد على ان
يكون حلول بعضه في وقت وبعضه الآخر (قوله وان كان مشاراً اليه) قال به ابن عمر وقول
الفقيه من الصحابة مقدم على القياس ولا نه ربما ظهر فيه يوف فيختار الاستبدال به وورد به ربما كان
أكثر من النصف فاذا استبدله وردد في المجلس فسد السلم عنده لانه لا يرى الاستبدال في أكثر من
النصف نهر (قوله لا يشترط معرفة القدر الخ) لانه ما معلوماً بالاشارة كافي الثمن والارء فلا يشترط
معرفة قدره كمالاً يشترط معرفة القيمة وللإمام ان جهالة قدر رأس المال قد تنضي الى جهالة السلم فيه
اذ ربما ظهر فيه يوف فيختار الاستبدال وقد لا يتفق الرق فيجلس العقد فيفسخ العقد في مقدار المردود
فاذا لم يكن القدر معلوماً لم يدرك في كماله نقص وكفى في فسد السلم فيه مجهول المقدار وربما لا قدر على
تحصيل السلم فيه فيحتاج الى رأس المال والموهوب في هذا العقد كالمحقق لشرعهم المناس في اذهو
بيع المعلوم بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوبان الذرع وصف فيه لا يتعلق العقد على مقداره فجهالته
لا تؤثر في جهالة السلم فيه بل يوف نهر (قوله حل) بفتح الحاء اي ثقل يحتاج في حله الى ظن وأجرة
حلال نهر (قوله يتعين مكان العقد) لانه مكان الالتزام فمتعين لا يباها التزمه كوضع القرض
والاستهلاك وله ان التسليم غير واجب في المحال فلا يتعين مكان العقد بخلاف القرض والاستهلاك واذا لم
يتعين في مجهول لجهة المفضية الى المنازعة لا يختلف القيم باختلاف الأماكن وعلى هذا الخلاف الثمن
والأجرة والقيمة بان اشترى واستأجر داراً بكيل او موزون موصوف في الذمة واقسمها وانأخذ أحدهما
أكثر من نصيبه والتزم بمقابلته الا انه بكيل او موزون كذلك الى أجل فعنده بشرط بيان مكان الايقاع
وهو الصحيح وعندهما لا يشترط نهر وأما القرض والغصب والاتلاف فكل بيع بالاتفاق زيلي فلا
يشترط بيان مكان الايقاع وتعين المصير يكفي بل يوفى ان لم تبلغ نواحيه فربما يوفى في أي ناحية
وان بلغت فربما لا بد من تعيين ناحية وفي الشرع نبلاية عن المحيط واشترى طعاماً بطعام من جنسه وشرط
أحدهما التوفية الى منزله لم يضر بالاجاع لان في احد الناحيتين زيادة وهو المحل انتهى (قوله وما لاجل له
الخ) قيل ما لم يكن له حل ومؤنة هو الذي يعمل بمجاناً وقيل ما يمكن رفعه يبدو واحدة شخاعن لا اكمل

(بيان الجنس) أي جنس السلم
(بيان النوع) أي نوع السلم
(قوله كبراً وتعبر) أي بيان الجنس
(قوله كسبة الخ) بضم السين وتشديد الياء
السكينة او الخصبة (و) بيان الصفة
كسبة او رديئة او وسط
كسبة او رديئة او وسط
(القدر) مثل كذا وزناً (و) بيان
معرفة وفاقاً وكمية السلم
(الاجل) المعلوم بصلاح السلم
مؤجلاً وقال الشافعي يصح حالاً ايضاً
واقعه يهرق في الاصح وعنده القدر
وقيل بلاماً ما يوفى ان كثر من نصف
وقيل بالارء ما يوفى المال كائناً
بوم (و) بيان القدر
في المبدل والموزون والمعدوم ون
كان مشاراً اليه وقال أبو يوسف وتعين
لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين
بالاشارة حتى لو قال اسلمت لك هذه
الدرهم في كسر بل يصح عنده
وتنده ما يصح واجعله الى ان رأس
المال لو كان ثوباً او حياً انما يصح معلوماً
بالاشارة (و) شرط بيان مكان
الايقاع فيما له حل ومؤنة (من
الاشياء) كالبرص وهو قال أبو يوسف
ومحمد ليس شرطاً ولكن ان كان
صح وان لم يشره يتعين مكان
العقد للتسليم (وما لاجل له) ولا مؤنة

والموثقة الكلفة (قوله كالمسك والكافور) يعني القليل منهما نهر (قوله وبوفيه حيث شاء) ولوعين
 مكنا قبل لا تبين لانه لا يفيد وقبل تبين لانه يفيد سقوط خطر الطريق وقد اختلف التراجع نهر
 (قوله تبين مكان المقد) صححه ابن الكيال قال في الفتح ومعناه اذا كان عايناً في التسليم فيه وما لا يثنى
 فيه بان عقداً السلم في حجة الجهر أو في جبل يجب في أقرب الاماكن منه (قوله وقض رأس المال قبل
 الافتراق) لان السلم ينتهي على اخذ حائل بأجل وذلك بالقض قبل الافتراق ليكون حكمه على وفق
 ما يقتضيه اسمه ولا فرق في ذلك بين ما تبين بالتعيين أو لانه فيما لا تبين يلزم الافتراق من دين بدن
 وهو منتهى عنه وأما اذا كان عيناً فاشترط القبض جواب الاستحسان اعمالاً لا مقتضى الاسم الشرعي ولانه
 لا بد من تسليمه اليه ليتصرف فيه فيقدر على تسليم المسلم فيه ولهذا قلنا لا يجوز اشتراط الجواز فيه فان وجد
 فيه بطله فان أسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وكذا لا يثبت في المسلم فيه خيار
 روى بخلاف خيار العيب وثبتان في رأس المال اذا كان عيناً أو ما في النهر عن الواقعات باع بعد شوب
 موصوف الى اجل جازل وجود شرط السلم فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل العقد لانه يعتبر ساقى حق
 الشوب بيعاً في حق العبد ويجوز ان يعتبر في عقد واحد حكمه قد بن كالمية بشرط العوض مشكل
 ومقتضى جواب الاستحسان ان يبطل وما ادعاء يمكن اجراؤ في كل عين جعلت رأس مال السلم حوى
 (تقنة) بني من الشراط نقد رأس المال عنده للاخرا عن الفساد لانه اذا رد بعضه بعيب الزافة ولم يفتق
 الاستبدال في مجلس الراد فبطل العقد قدر المردود ونهر وغلوص البدل بن عن أحد وصفي علة الزاوهو
 القدر والجنس كسلام المحطة في الشعر والمحد في الرصاص وكون المسلم فيه مما تبين بالتعيين يخرج
 التقود شرطاً لثبته وما في النهر من قوله وكون رأس المال مما تبين بالتعيين صوابه ابدال رأس المال
 بالمسلم فيه كما هو ظاهر وما في العيني من قوله والشرط التاسع الذي لم يذكره الشيخ هو القدرة على تحصيل
 السلم فيه بجواهانه انما يذكره استثنائاً بما قدمه من عدم جواز في المنقطع (قوله قبل الافتراق
 بالابدان) وان ناما أو شأ قهرضاً أو كثر ولودخل ليخرج الدراهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان
 بحيث يراه لا يولوي السلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه تنوير شرحه ولو أدى المسلم اليه الي الرب
 السلم قبل حلول الاجل فانه يجبر على القبول حوى عن العبادية وتصح الكفالة والمحوالة والارتسان
 برأس المال فان قبض المسلم اليه رأس المال من المحال عليه والكفيل قبل افتراق العاقدين صح والا
 وطلت الكفالة والمحوالة وما ارهن فان لم يملك فكذلك وان هلك قبيل الافتراق وكانت قيمته مثل
 رأس المال او أكثر المقد وان كانت أقل لم يقدره ويطل في الباقى نهر وسكت عن الكفالة بالمسلم
 فيه وقد صرح في منية المفتي بجوازها حيث قال والمحوالة برأس المال جائزة كذا الكفالة به وبالمسلم
 فيه انتهى قال شيخنا فان قلت سيأتي ان الكفالة بالمبيع لا تصح لان المكفول مضمون بغيره وهو
 الثمن يعني انه ان هلك قبيل قبض المشتري سقط عنه فمناه لا تصح البيع به والمسلم فيه مبيع فكيف
 صحت الكفالة به قلت ذلك في بيع العين وهذا مبيع دين انتهى (قوله وهو شرط بقائه المقد على
 العدة) هذا هو الاصح كما في النهر خلا للعض فلا شرط كون القبض مقرراً بالعقد (قوله فان السلم
 ماثي درهم الخ) قهرج على اشتراط قبض رأس المال نهر (قوله مائة دينار الخ) التفتيد باضافة
 العقد الهما ليس احترازاً لانه لو اضافة الى ما تبين مطلقاً جعل المائة قصاصاً بما في ذمته من الدين
 فالحكم كذلك في الاصح فليكونها ديناراً عليه لانه لو قال والمائة التي لي على فلان فسد العقد في الكل
 وان نقد الكل لا اشتراط تسليم بعض الثمن في غير العاقد كما في النهر وهو مقدمة ارن (قوله او مائة
 نقداً) بالنصب فيها مائة على المحال كما ذكره العيني ونقداً وصفه ويجوز نصب مائة على البدل نهر
 وهو اولى من النصب على المحال لان وقوع المحال غير مثبته او موقوفة المشتري مقصور على السماع حوى
 وكذا يقال في قوله مائة دينار قال العيني وفي عامة النسخ مائة دين عليه ومائة نقداً باع فيها فوجهه

سكالمسك والكافور (لا يحتاج الى بيان
 مكان الاغصاء (وبوفيه حيث شاء)
 وهو الاصح وذكر في الجامع الصغير
 ويبيع الاصل انه تبين مكان العقد
 للاغصاء (وشرطه) (قبض رأس المال
 قبل الافتراق) بالابدان وهو شرط
 بقائه العقد على العدة لا بشرط انعقاد
 العقد على العدة وقال مالك ترك
 قبض رأس المال يوماً أو موعداً
 (فان سلم ماثي درهمي كبريائة ديناراً
 عليه) اي على المسلم اليه (ومائة نقداً)

ان يكون خرم متدا محذوف (قوله قال سلم في حصة الدين باطل) لافتراقهما عن دين بدين وليس
المعنى انه انعقد باطلا في حصة الدين بل هو صحيح والمفسد طارئ عليه بافتراقهما في سر الفساد الى حصة
المائة الثانية ولذا قلنا لوقد اختلف الكل قبل الافتراق صحيح نهر (قوله كما قال زفر) مقتضاه انه مذهبه
وليس كذلك بل هو رواية عنه بدليل قول الزبلي وعن زفر ان السلم في الكل باطل لانه جعل القبول
في الدين شرطا للصحة في الآخر فنفى في الكل وجوابه بان العقد وقع صحيحا لعدم تدين الدين ثم فسلده
في البعض طارئ فلا يتعدى وامامنا في ما بن عباس رضي الله تعالى عنهما انتهى (قوله وفي الدراهم كذلك
عنده) المجمل ما يخصها من السلم فيه زبلي (قوله خلافا لها) بناء على ان اعلام رأس المال ليس
بشرط عندهما (قوله الكرك) بضم الكاف وتشديد الراء امر (قوله مكوك كيم) جمع مكوك بوزن
تنور (قوله والمكوك صاع ونصف) فيكون القفيز اثني عشر صاعا (قوله ولا يصح لتصرف في رأس
المال والمسلم فيه) لان السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المتناول قبل القبض لا يجوز ورأس المال
مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه مفقود له فلا يجوز زبلي والتصرف المتني بشمل المبيع حتى
لو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون اقالة وشمل الاستبدال
حتى اذا استبدل السلم فيه بمجس آخر لا يجوز لكونه بيع المتقول قبل قبضه وكذا الاستبدال برأس مال
السلم لا يجوز لكونه موت القبض المشروط بخلاف ما اذا اعطاه من جنس رأس المال اجودا واردا
حيث يجوز لانه قبض جنس حقه وانما اختلف الوصف الا انه لا يصح على اخذ الاردا ويحبر على اخذ
الاجودا لانه لا يذوقا على هذا الواعطا ما جود من المسلم فيه او اراد منه فحكه حكم رأس المال ولا
يشمل الاقالة سواء كانت في الكل أو في البعض فانها يجوز ذكر في الذخيرة قولين في الارباع المسلم فيه
كله او بعضها هل هو اقالة فريد رأس المال كله او بعضها او هو حقه فلا ريب في كون الارباع يتوقف
على القبول لاختلاف وتفصيل حكاية البحر واما المية في البحر عن الظاهر به لو هو رب السلم المسلم
فيه السلم اليه كانت اقالة السلم وزميه رد رأس المال اذا قبل انتهى (قوله أدولية) ولو عن عليه رد قديما
قبل القبض لان كلام الشركة والتولية والمرابحة والوضعية بعدهما جاز نهر (قوله صورة المسئلة الخ)
لم يذكر الشارع صورة التصرف في رأس المال قبل قبضه ومن صورته ما نقله شيخنا عن عزي معز بالصدر
الشريعة ان يعطى بدل رأس المال شيئا آخر من صورته ايضا ما نقله المحوى عن البرجندى ان يهبه
من رب السلم قبل القبض (قوله لم بشر الخ) لقوله عليه السلام لا تأخذوا اهلكا ورأس مالك شيء
لا تأخذوا اهلكا حال بقاء العقد او رأس مالك حال انقضاءه زبلي بخلاف بدل الصرف حيث يجوز
الاستبدال عنه بشرط قبضه في مجلس الاقالة تنوير وشرحه (قوله وعند زفر والشافعي يجوز قياسا) لانه لا
يطل السلم بقي رأس المال دينيا فتمت فبعض الاستبدال به كسائر الديون وجه الاستحسان ما ينسب من
قوله عليه السلام لا تأخذوا اهلكا ورأس مالك ولانه اخذ شيئا بالمبيع لان الاقالة يبيع في حق غيرها
ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا لم يقوله يعني بالاقالة فحين ان يجعل رأس المال مبيعا وان كان دينيا
في الذمة لان كونه دينيا في رأس المال لا يكون مبيعا كالسلم فيه قبل القبض ولان الاقالة لما صارت بيعا جديدا
من وجه كان حكم رأس المال فيها حكمه في البيع الاول وهو السلم يتبدل بالعرف منزلة الاصل فيصير
استبداله بعد الاقالة كما كان يحرم قبلها لانه لا يجب قبضه في المجلس بعدها كما كان يجب قبلها لان
الاقالة ليست ببيع من كل وجه الخ الزبلي ومنه تعلم ما في كلام بعضهم حيث عز الزبلي قوله ولا يمكن
جعل السلم فيه مبيعا لانه دين مثله مع ان الزبلي انما اعطى عدم إمكان جعل السلم فيه مبيعا بقوله كما
قدمناه والمحال ان التعليل بانه دين مثله اي مثل رأس المال في كونه دينيا يضافا لذلك كونه مبرماني
المنساقا بين ان يكون الشيء دينيا ومبيعا والجب ان الزبلي صرح بان كونه رأس المال دينيا في الذمة
لا ينافي ان يكون مبيعا (قوله كذا في الحواشي الخ) المراد بالحواشي التخازية وبالشرح شرح الهداية للسيد

قال سلم في حصة الدين باطل) وفي
حصة القديم يجوز ولا يبيع الفساد
كما قال زفر هذا اذا كان رأس المال
والسلم فيه من نوع وان السلم الى
رأس المال من نوعين بان السلم الى
رجل في صك بر عشرة من الدراهم
المبية وعشرة من الدينار با رجاء وفي
فلا يجوز في الدينار با رجاء وفي
الدراهم كذلك عنده خلافا لهما واما
اذا كان السلم فيه من نوعين بان السلم
مائة درهم في كبر وكبر شعير لم يبين
رأس مال كل واحد لا يجوز عنده
والكرستون قفيزا والقفيز ثمانية
مكوك والمكوك صاع ونصف
صاع كذا في المغرب وقبل ان يكون
قفيزا (ولا يصح التصرف في رأس
المال والمسلم فيه قبل القبض شركة
او تولية) صورة المسئلة رجل سلم عشرة
دراهم في شركة فصار رجل آخر
الى هذا الذي سلم وقال في المحضة التي
خسة دراهم وانكرت في الايجوز وقال
استم فمما في شركة فيها لا يجوز وقال
استم فمما في الشركة التي استم فمما فيها
استم فمما فيها لا يجوز (فان تعابلا
استم فمما فيها لا يجوز (لم بشر) برب
السلم) بعد قبض المال (رأس المال
المال من المسلم اليه) رأس المال
(شيئا) انهما وعند زفر الشافعي
يجوز قياسا ثم هذا اذا كان السلم
مبيعا اما اذا كان مبيعا فلا ريب ان السلم
يتصرف في رأس المال قبل قبضه
كذا في الحواشي نقل عن الشرح

الأقل مع عينه لا نكاره الزيادة إلا أن يبرهن مدعى الأكثر وأن أقامها فثبتت الزيادة أولى ولو
 احتلف في مضيه فالقول للمسلم به مع غيره لأن الأصل عدم المضي إلا أن يبرهن الآخر ولو برهنا فثبتت
 المطلوب أولى لأن بينة المطلوب ثبت بقاها لاجل فكانت بينة مثبته زائدة لاجل والاختلاف في مقدار
 الاجل لا يوجب التحالف عندنا خلافاً لغيره بخلاف الصفة لأن الوصف جار مجرى الأصل غير بقليل
 زيادة بخلافه أيضاً وإن اختلفا في مكان الإضافة فالقول للمطلوب وإن برهنا فقلنا طال عنه وعندهما اختلافان
 وبتزادان السلم وقيل على العكس وفي الظاهر إذا اختلفا في جنس العقود عليه تحالفوا وكذا في الصفة
 بخلاف الاختلاف في الصفة في بيع العين وإن اختلفا في الجنس أو الوصف أو القدر وتحالفوا وتزادوا سواء
 كان في رأس المال أو في المسلم فيه بجر كما إذا دعي رب السلم شرط المجدد المسلم إليه شرط الردي (قوله)
 (والتأجيل) وقيل القول قوله إلى أدنى الأحوال وذلك شهر وخمسة أشهر ولا يقبل إلا سنة ثم نبالة
 (قوله) فالقول قول رب السلم) عندنا في حنفية لأنه يدعي الصحة والأصل فيه أنها إذا اختلفا في الصحة فإن
 نزع كلام أحدهما خرج التعنت بأن ادعى المسلم إليه الوصف أو رب السلم الاجل ونفاها لا تترك ان القول
 لذعي اتفاقاً فإن رب السلم بانكاره وصف الراداة أنكر ما ينفعه لأن المسلم إليه الذي مر يد على رأس ماله
 عادة والمسلم إليه بانكاره لاجل أنكر ما ينفعه أيضاً وإن خرج المخصومة بأن أنكر ما يضره فكذلك
 عندنا في حنفية أي يكون القول لمن يدعي الصحة وعندهما القول للتركيب (قوله) وعندهما القول
 للمسلم إليه) لأن فيه نفعه يسقط المسلم فيه عنه ويرد رأس المال بخلاف أنكار رب السلم لأنه متعنت حيث
 يشتر وجوب حقه وهو المسلم فيه لأنه يريد على رأس المال عادة يبين (قوله) فالقول قول رب السلم عندهم
 لأن المسلم إليه متعنت في أنكاره ما ينفعه وهو الاجل وهو حق له فكان ماطلاً وأشار الشارح بقوله
 عندهم إلى أن هذا الصورة لا خلاف فيها للصاحبين خلافاً لما في الدرر وقد اتفقوا في التبريلانية بأن
 تعيم الخلاف سهو بل الخلاف انما هو فيما إذا دعي المسلم إليه الاجل فيصدق عندنا في حنفية بيمينه
 لا عندهما وأما إذا دعي رب السلم فيصدق اتفاقاً من عليه في التين والحادية والنجع والمواهب والخط
 وموجباً للتعليل انتهى قلت وعلى صاحب الدرر مؤاخذاً بضامن جهة زوم التكرار بقي أن يقال
 ما سبق من أن القول لذعي الراداة والتأجيل هل هو بيمينه أولاً وكذا الأخذ بقول المتكرر عند الصاحبين
 حيث لم يكن بالإنكار متعنتاً هل هو موقوف على يمينه أولاً قلت ذكر في التبريلانية أنه إذا دعي المسلم
 إليه الاجل يصدق عندنا في حنفية بيمينه الخ فإذا كان الجين شرطاً في دعوى الاجل عندنا في حنفية فكذلك
 في دعوى الوصف وأما تحالف المتكرر عند الصاحبين إذا أنكر ما يضره فلم أر من نص عليه (قوله) وعندهما
 (رب السلم) لأنه ينكر حقا عليه وهو الاجل فكان القول له وإن أنكر الحق (قوله) والاستصناع وهو
 طلب عمل الصنعة نهر (قوله) وطست) بفتح الطاء وكسر هاء مؤنثة بفتح ميمية وجهها طماس وطسوس وقد
 يقال طسوت جوى عن المغرب فظاهرها أن صاحب المغرب لم يتعرض لكونه بالنسب للمصلحة أو الشين
 الحقبة من المنقول منه أنه جوز فيه الوجهين وفي البحر عن الأصحاب الست الطس بلفظ على بدل من
 إحدى السنين تأله الاستقلال فإذا جع أو صغر ددت السن للفصل بينهما بألف أو واء أو ياء نحو طماس
 وطسوس وطسوس الخ وقوله أبذل من إحدى السنين الخ يعني لأن المحرف المشدّد بجرقين (قوله) فلا
 خبر فيه) أي لا يجوز لأن الجواز غير فينتفي شيئا عن الضاية (قوله) أي لو استصنع في شيء من ذلك الخ
 للأجسام الثابت بالتعامل من لدن النبي عليه الصلاة والسلام إلى يومنا هذا وهو من أقوى ما قد
 استصنع عليه السلام خاتماً ومنه والقياس أن لا يجوز لأنه بيع المذموم وقيل زفر والثلثة ولكن
 ترك العمل به عازراً به حتى لا يقال كيف يدعي الأجسام بخلاف الأئمة الثلاثة ثابت لا نقول انصعد
 الأجسام العتي وتثبت في الصدر الأول قبل وجود الأئمة الثلاثة كذا ينط شيئا ولا يشكل هذا على قول
 أبي حنيفة في المزارة فإن التعامل موجود ومع هذا لم يأخذ به وأخذ بالقياس لأن الخلاف فيها صكان

والتأجيل لأننا في الوصف أي
 لا يكون القول للتركيب وصف المسلم
 فيه (والاجل) مطلقاً أي إذا كان
 حتى لو قال المسلم إليه شرطت لك ردياً
 وقال رب السلم أن شرطت شيئاً فالقول
 للمسلم إليه وفي عكس ما أن ادعى رب
 السلم شرط الردي وانكر المسلم إليه
 السلم شرط الردي قول رب السلم عند
 الشرط أصلاً فالقول للمسلم إليه
 أي حنفية وعندهما القول للمسلم إليه
 وقال السلم إليه لم يكن له اجل وقال
 رب السلم كان له اجل فالقول لرب
 السلم عندهم وفي عكس ما أن ادعى المسلم
 إليه الاجل وانكر رب السلم فالقول
 للمسلم إليه عندنا في حنفية وعندهما
 (رب السلم) (ومع السلم والاستصناع
 في نحو طست وطسوت) أن كان
 يعرف الوصف وإن كان لا يعرف
 بالوصف فلا خبر فيه
 والاستصناع أي لو استصنع في شيء
 من ذلك غير اجل مع استحسانا صورته
 أن يقول الخفاف أن زوى في ضمان
 ادخلوا في زوى وبرد به بجله بكذا
 وأداه المانع

موجود في الصدر الاول زبلي (قوله فله الخسار لانه اشترى ما لم يره) بشرى ما هو الصنيع من ان
 الاستصناع يصور بيعا لعدة والمعلوم قد يعتبر موجود الحاجة كطهارة المتصاضة وعكسه الماء
 المسقى بالطحش وقد تحققت الحاجة هنا ذلك احد لا يجد خفا من عاوا فوفق رجله ولا خفا توافق
 أصمعه وقد يجوز بيع المعلوم للحاجة أصله بيع المنافع والمعمود عليه هو العين دون العمل عند الجمهور
 حتى لو باه لاه من صنعة او من صنعة قبل العقد فخذ جاز ولو كان المعمود عليه عمله لم يجز وانما يطل
 بموت أحدهما لان للاستصناع شبهة الاجارة من حيث ان فيه طلب الصنعة زبلي (قوله وعن أبي
 حنيفة فله الخسار ايضا) لانه يلحقه الضرر بقطع الصرم والصنيع ان المستصنع ان يخار دون الصانع لانه
 المشتري لما يره والصانع بائع زبلي (قوله لا خيار لو احدث منها) اما الصانع فلما ذكرنا واما المستصنع فلان
 في اثبات الخيار له اضرا را بالصانع فربما لا يرغب فيه غيره زبلي (قوله ومؤجله سلم) فيشترط فيه شرائط
 العلم (قوله ولو ضرب الاجل) المراد بالاجل ما قدمه وهو شهر فان كان أقل كان استصناعا ان جرى فيه
 تعامل والا فاستدان ذكر على وجه الاستعمال وان للاستعمال بأن قال على ان تفرغه غدا أو بعد ذلك كان
 صحيحا وفصل المندوف في جعله من المستصنع استعمالا ومن الصانع تأجيلا بحر (قوله صار سلبا عند أبي
 حنيفة) لانه لا يمكن تعبيه سلبا ويمكن تعبيه استعمالا وجعله سلبا ولي لانه عقد حاتم به السنة
 والاستصناع يثبت باصطلاح الناس لا ما يحدث عيني ولا يرد ما ذكره وهو ما سبق من ورود الحديث في
 الاستصناع لانه غريب ولهذا قال الزبلي ان جواز الاستصناع يثبت بتعامل الناس والسنة الغريبة (قوله
 صار سلبا عندهم) لان الاستصناع فيما لا تعامل فيه كالتياب لا يجوز اجماعا فعين عمله على السلم تحريا
 للجواز واما فيما فيه تعامل كالخضف ونحوه فيعمل الوجهين لكن لفظ الاستصناع حقيقة فكان محافظة
 قضيتها أولى ويحمل الاجل على الاستعمال لانه محتمل بحتمل ان يكون ذكره للتجمل ويحمل ان يكون
 للاستعمال ولفظ الاستصناع محتمل فيه فيعمل المحتمل عليه زبلي وللإمام ما سبق يسانه عن العيني
 * (المتفرقات) * (قوله مع بيع الكلب) في النهر عن الاجناس لا ينبغي لاحد ان يغتذلكاني دارا ولا ان
 يضاف لمصوص أو غيرها ولا سد والغمد والضبع بمنزلة الكلب في ذلك واما اقتناؤه للصيد وحراسة
 الماشية والزرع فيجوز بالاجماع والدليل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام من أقتى كلبا لغرم صيد
 به من اجره كل يوم فمرطمان والمراد بالاقتناء اخذاه من قوت الغم وغيرها قوته وقضيتها ايضا فحينئذ
 بكسر القاف وضهما فيها ما اذا اقتنته التفتيش لا التجارة شيئا عن المختار (قوله وعند أبي يوسف الخ)
 في الزبلي وعن وكذا في بعض النسخ (قوله لا يصح بيع الكلب العقور) الذي لا يقبل التعلم واختاره
 السرخسي قال وهو الصنيع من المذهب نه لانه لا يتفق به فصار كالموا المذوبة زبلي بل كلامه في التنوير
 بقيد عدم جواز بيع الموا وان لم تكن مذوبة ونهه لا يجوز بيع هوام الارض كالخناس والجصر
 كالمرطمان قال شارحه وكل ما هاد السلك وجوز في القنينة بيع ماله من كالفقور وجوز أبو الليث بيع
 الحيات ان تنفع بها في الادوية الخ (قوله لا يصح بيع الكلب أصلا) لانه عليه السلام ولنا ما روى عن
 ابن عباس انه عليه السلام نهى عن بيع الكلب الا كلب صيدا وماشية وفي رواية الا كلب الضاري عيني
 ولان الشرع أباح الانتفاع به حراسة واصطادا فكذلك لا يباح تملكه لانه يفتن العين وما روى الشافعي
 مجمل على ابتداء الاسلام حين كان عليه السلام يأمر بقتل الكلاب زبلي ولئن سلمنا تخافه عن الكلب
 فيقول انما تمنع حرمة أكله لا منع بيعه واما عدم جواز بيع الحشرة فمن خاص وهو قوله عليه الصلاة
 والسلام ان الذي حرم سباعهم بيعها نه ولهذا أجزأنا بيع العقورين وما في العيني من قوله ويصور بيع
 الجمر وعنده بعض أصحابنا يعني الصغرين أسود وكلب وغيره لانه يتفق به في السائل كالمهر والمجش شيئا
 واهل الضرى والضاري من أولاد الكلاب والاشترى وروا جمع أضرو وضار مثل ذئب وذئوب
 وذئاب وقد ضرى الكلب بالصيد ضراوة أى تعود واضرا صاحبه أى عوده شيخ شاهين عن الأصحاب

(فله الخسار اذا رآه) اي المستصنع
 لا الصانع وعن أبي حنيفة فله الخيار
 أيضا وعن أبي يوسف انه لا خيار
 لو احدث منها (والصانع يبيع قبل ان
 يراه) وانما يقيد به لانه اذا رآه واختاره
 صار متعينا ولم يبق للصانع فيه حق
 البيع (ومؤجله) أى مؤجل
 الاستصناع سلم والصانع لا يبيع
 فيه تعامل صار سلبا عند أبي حنيفة
 وعندهما هو الاستصناع ولو ضرب
 الاجل فيما لا تعامل فيه صار سلبا
 عندهم حتى يشترط تعيين راس المال
 واستعمال الوصف ولا يكون له خيار

رؤية (المتفرقات)
 كان من ذاب اهل التصديق ذكر
 مانع من الابواب في آخر الكتاب
 (مع بيع الكلب) عندنا مطلقا
 سواء كان معلبا او غيره معل
 متلفه وعن أبي يوسف لا يصح بيع
 الكلب العقور وعند الشافعي
 لا يصح بيع الكلب أصلا (د) مع
 بيع العقور

قوله والاشترى ضرورة بفتح الضاد
 وتسمين الزاء كذا ضبطه شيخنا بالقلم
 اه منه

وقوله ضرى بكسر ثائه ضراوة بالفتح شيئا (قوله والسباع) باثرائها فدخلت المرة لانها تصطاد
 الغائر والوام المؤذنة والصهيح في بيع القرد الجواروفى الثقبين وهو المختار لانه يمكن الانتفاع بجلده
 لكن صحيح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع بجلده عادة بل للتلفى نهر ويجوز بيع حموم السباع
 والمحمول بوجه في از وايدة العصية لانه طاهر منتفع به من حيث ايكال الكلاب والسناور بخلاف الخنازير
 لانه لا يجوز ان يباع الكلاب والسناور كذلك في الحيط قلت وهذا ما مر على تصحيح ما مره العلم بالذكاة
 الشرعية واما على اصح التصحيين انها لا تظهر الا بجلدون اللحم فلا يصح بيع اللحم بشرط الذبالية (قوله
 والذي كالمسلم) لانه مكلف محتاج نهر (قوله في غير النحر والمخزير) قال في ايضاح الاصلاح والتي خفت
 او جرت في غير موضع الذبح وذا يباح الجوس كخنزير فالمشتري غير محتص بهما كما يفهم من الهداية انتهى
 أقول ولا هو محتص بمذاكره أى في الايضاح لان الكافر لو اشتري مسلما او معصفا واشتق منها ما جبر
 على بيعه ولو كان المشتري صغيرا أجبر عليه ولو لم يكن له ولي أقام القاضي له ولما كذا في السراج ولو اعتقه
 أو كاتبه جازان عجز أجبر على بيعه وان دره أو استولده سباعا في قيمتها ووضع ضربا وطءه المسئلة
 وكذا لا يمنع من لبس المحرر والذهب بخلاف المسلم ولو استقرض الكافر خراجا أسلم المقرض سقطت
 لتعذر قرضها وان أسلم المستقرض فمن الامام بقولها وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد (فسرع)
 العاسق المسلم اذا اشتري عبد امرد وكان من عاده اتباع المرء أجبر على بيعه دفعا للفساد نهر وما ذكره
 العرجندي من انه يستثنى أيضا تقدم اذا كان للذي عبدان اخوان صغيران فانه لا يكره للذي ان
 يفرق بينهما ما يبيع نظره السيد المحوى بأنه لا حاجة الى استثنائه فان الذي كالمسلم في البيع والشراء
 من حيث الصحة والفساد لمن حيث المحل والحكمة فانه لم يسألوا عما يباح بفروع الشريعة على الصحيح اه
 (قوله فيباع) يعني بايجاب وقبول كافي النهاية فليس الامر بالبيع ايجابا خلافا لما يفهم من بعض شراح
 الهداية لان لفظة الامر لا تكون ايجابا من المشتري فكيف بالاجنبي نهر (قوله بان قال سوى الالف)
 حق العبارة ان يقال بان قال بيع عبدك باللف على افي ضامن لك مائة من الفن سوى الالف كافي الزبلى
 والعيني وبعض نسخ الشارح قيد بقوله سوى الالف لانه لو حذف كان كعدم المائة من الفن ولا ثبت
 الزيادة تهر (قوله والمائة على الضامن) ولا يرجع على المشتري الا اذا كان بأمره واما البائع فلا طلب له
 على المشتري بازادة التي ضمنها الامر وان كان بأمره عني أى وان كان الضمان بأمر المشتري لما نفذت
 الزيادة من جهته صار هو وكيله فاقترجع اليه الحقوق وأولاه لم يلزمها وانما التزامها الاجنبي فطالب
 بها وهو وحده كل وكيل بالشراء يطلب هو فقط ثم يرجع على الموكل زبلى (قوله خلافا زفر والشافعي)
 وهذا عني على ان الزيادة تصح وتلتحق بأصل العدد عندنا وعندهما لا تصح ثم كل ما يحصل بقبائله
 للاصل عوض لا يصح اشتراطه على الاجنبي كالفن وان لم يحصل يجوز من الاجنبي أيضا كازداد في الفن
 ثم من شرط صحته ان تبادل بالمبيع صورة وتسمية فاذا قال من الفن وجدت المقابلة فصحت الزيادة وان لم
 يقل لم توجد المقابلة فلم تضع الزيادة فصارا التزاما للمال ابتداء وهو رشوة فاذا جازت الزيادة لا يرجع بها على
 المشتري ولا تظهر في حق حبس المبيع والمراجعة والشفعة الا اذا كانت بأمر المشتري ولا يقال هذا مشكل
 فان الزيادة اذا كانت من المشتري نفسه لم تظهر في حق الشفع حتى كان له أخذها بأصل الفن من غير
 زيادة فكيف تصح عليه الزيادة زيادة الاجنبي والمشتري لم يلزمها الا بالقول هذه زيادة كرت في العقد
 فصار من جهة الفن بخلاف الزيادة بعد العقد زبلى (قوله وطء زوج الامة الخ) ولو انتقض البيع
 بعد ما زوجهما قبل القبض بطل النكاح في قول أبي يوسف وهو المختار خلافا لمحمد وهو مذهبنا اذا لم يكن
 باموت حتى لو ماتت بعد النكاح قبل القبض لا يبطل النكاح وان بطل البيع ويجب المهر للمشتري نهر
 عن النهاية والفتح ومثله في الدرر الفتح قال شيئا وقوله ويجب المهر للمشتري لم أمده هذه الزيادة في
 النهاية ولم يقلها صاحب البحر والعناية قال ثم آيت بخط شيئا يعني الشيخ شاهين انه وجد التصريح

والسباع من البهائم (والطيور)
 والمعلم وغيره سواء في ذلك وذكر
 في المحامى تفادى التعليم (والذي
 اذا كان قابلا للتعليم والمخزير
 اذا كان يبيع غير عبد من زبلى
 كالمسلم في بيع رجل (ربع عبدك من ذلك
 وقال) درهم (على افي ضامن لك
 باللف) درهم (على افي ضامن لك
 مائة سوى الالف فيباع صح باللف)
 مائة سوى المشتري (وطلب
 ويؤخذ من المشتري (والضامن
 والضمان فلا شيء على الضامن سوى
 زاد) قوله (من الفن) بان قال سوى
 الالف وباع (والا فلا زفر
 والمائة على الضامن) زوج الامة
 والشافعي (ووطء) زوج الامة
 المشتري أمة ولو قبضها
 لو اشترى أمة ولو قبضها

بذلك في معراج الدراية للكاكي واستشكله يعني الشيخ شاهين بقوله كيف تكون هالكته من مال البائع
و يكون المهر المشتري فهو مخالف لقولهم الغنم بالغرم انتهى (قوله حتى زوجها) دلت المسئلة على
ان تزويجها قبل قبضها صحيح بخلاف البيع لانه يفسد بالغر وبخلاف النكاح وفي البيع قبل القبض
احتمال الانفساخ بملك قلبه والنكاح لا ينسخ به نهر ولانه بشرط في البيع القدرة على التسليم بخلاف
النكاح الا ترى ان تزويج الابن بقوم دون بيعه بل ي (قوله فوطوؤه شوب الخ) لانه حصل بتسلطه
فصار منسوباً اليه كانه فعله بنفسه زبلي (قوله والقياس ان يصير المشتري قابضاً) لانه تعيب حكمي
الا ترى انه لو وجد المشترى مزوجة بزوجها بالعب فصار كالتيدير والاعتاق وكالوط وجوه الاستحسان انه
لم يتصل به من المشتري فعل بوجوب نقصان الذات وانما هو عيب على معنى ان رغبات الناس تقتل فيها
فصار كنقصان السعر بخلاف الوط لانه فعل حسي اعمل بها وبخلاف الاعتاق والتدير لان المسالية قد
تلفت به بثبوت حقيقة الحرية او خفوه ومن ضرورته ان يصير قابضاً زبلي (قوله ومن اشترى عبداً
أراد به المتقول اما العاقراً فلا يبيعه القاضى نهر على النهاية وما في الدرر من قوله اشترى شيئاً صوابه اشترى
عبداً شيخنا عن الوافي قال ويدل عليه قوله يبيع العبد الخ (قوله فغاب المشتري قبل القبض) اما بعده
فلا يبيعه القاضى لان حقه غير متعلق بماله بل بدمه المشتري وقيد في جامع الفضولين بما اذا خيف
عليه التلف فان خيف حازه له البيع نهر (قوله ففهر الخ) عبارة الدرر ففهر البائع على بيعه وعدم
قبض غنمه ومثله في الزبلي والعيني قال في الشر نبلاية وفيه شهادة على النفي وهي غير مقبولة ويمكن
الجواب بان هذه البينة ليست للقضاء بل لنفي التهمة وانكشف الحال فبعد انكشافه على القاضى
بموجب اقرار البائع ولهذا لا يحتاج الى خصم حاضراً انتهى وأقول ما ذكره من الجواب صريح به في كلام
الزبلي ثم رأيت العلامة الوافي ذكر ما نفيه فان قيل كيف يقبل البرهان بلا حضور خصم وحضور الخصم
شرط في قبوله قلنا قبول البرهان هنا لاستكشاف الحال ألا نعلم ان دعوى ثبوت ولاية النظر للقاضى في هذا
المال بسبب غيبة صاحبه والقاضى ناظر لكل من يحضر عن النظر لنفسه والحاجة الى النظر ماسة لهما
جميعاً اما المشتري فلان العبد ملكه وهو محتاج الى النفقة واما البائع فلانه يتخلص عن سقوط حقه في الثمن
اذا هلك المبيع في يده فلهذا تقبل البينة كذا في النهاية وأنت تعلم ان مقتضى هذين الجوابين منع
شرطية حضور الخصم لاستماع البينة ولا يخفى ما فيه ولو أجيب بأن القاضى نصب خصم من جانب
الغائب فيسمع البينة عليه لم يعد انتهى بقليل تصرف (قوله لم يبيع لدين البائع) لانه يتوصل الى حقه
بالذهاب اليه زبلي (قوله يبيع لدينه) لا يقال هذا يبيع قبل القبض وهو غير جائز لانا نقول من المشايخ
من قال ان القاضى وكل يقبضه فبيعه وفيه نظر لما فيه من ابطال يد البائع قبل ابراء الثمن والاوجه ان
يقال ان البيع هنا ليس بقصد واما القصد احياء حقه وفي ضمنه يبيع يبيع لان الشيء قد يبيع
ضمناً وان لم يبيع قصداً يعني (قوله ولو غاب الخ) قيد ببينه لانه لو كان حاضراً ليقبضه ويكون متبرعاً
بالاعتاق وباقي البيان في الزبلي (قوله احد المشتريين) قيد به لان أحد المشتريين لو غاب قبل نقد الاجرة
فقد اخرجها من متبرعاً لانه غير مضطر لئلا يجر جس الدار استقفاً لاجرة كره التمرائش
وينبغي ان يقال الا ان بشرط تعجيل الاجرة نهر (قوله حتى يتقدي الخ) أي يؤدي وهو في الاصل غير
جديد الدراهم رديتها ثم استعمل في معنى الاداء وافي أفندي (قوله لم ياخذ الانصبة بطريق
المهايات) والخلاف في مواضع أحداه في قبض جميع المبيع على تقدير ابراء الثمن كله والثاني في حبس
نصيب الغائب عنه اذا حضر والثالث في الرجوع عليه اذا أدى والاربع في اجبار البائع على قبول
ما أداه المحاضر من نصيب الغائب والمحاضر في اجبار البائع على تسليم نصيب الغائب اذا أوفاه
الغنم كله يعني (قوله وكان متبرعاً) لانه قضى دين الغائب بغير أمره فلا يرجع وأذا لم يكن له الرجوع
ليمكن له قبض حصته ولهما ان مضطر في دفع حصته الغائب لانه لا يمكنه الاستغناء بملكه الا بآداء الجميع

حتى زوجها فوطؤها زوجها
فوطؤها وشوب عن قبض المشتري وان
لهبها فليس يقبض والقياس ان يصير
المشتري قابضاً (ومن اشترى عبداً
فغاب المشتري قبل القبض وقبل
نقد الثمن ففهر الخ) عند
القاضى (على بيعه) وعاب منه ان
يبيعه بدينه (وعنيته معروفة لم يبيع
لدين البائع والا) اي وان لم تكن
غنيته معروفة يعني لا يدري مكانه
(بيع لدينه) واعطى الثمن ثم ان كان
الغنم الشاهد كثر من الاول عكس
الفضل المشتري حتى يحضر وان كان
انقص من الاول رجع البائع على
المشتري اذا نظره (ولو غاب) أي
لو كان المشتري اثنين غاب (احد
المشتريين) قبل نقد الثمن وقبضه
(للمحاضر دفع كل الثمن) حتى يتقيد
وحسبه اذا حضر وهذا
شريكه من الثمن حصته وهذا
قوله ما قال ابو يوسف اذا نقد المحاضر
كل الثمن لم ياخذ الانصبة من العبد
وكان متبرعاً فمما أدى عن صاحبه
فلا يرجع عليه هذا اذا كان الثمن
حالا اما لو كان موقراً فليس له دفعه

فوله أو جعلا في خلع أو ربه بدل الخلع
له منه

وان حل الأجل كذا في الخط (ومن
باع أمة بالف مثقال ذهب وقضه)
ولم يمس (فهما نصفان) أي يعيب من
كل واحد منهما خمسة أمانه (وان قضى
زيف) بدلا (عن جلد) أي بدينارهم
قضاء أي من له على آخر دينارهم
جدا وقضاهما زيفا وهو لا يعطيهما
فانقضها أو هلكت ثم لم يمس
عليه شيء وقد تم استيفاءه عندهما
وعند أبي يوسف بردين اثنين
مثل زيوته ويرجع عليه بالجداد وان
كان فاقه زده واستردا الجدا فاقا
وانقاد بالعلم بعد اطلاقه لانه لو علم
شيئا فحق كان رضى به فلا يرد مثله
عليه الا اتفاق (وان اقضى عليه او اراض
او تنكس نكحي في ارض رجل فهو)
أي كل واحد منهما (ان أخذ)

لارب الارض

والمضطر يرجع وله حق الحبس نهر (قوله وان حل الأجل) لان النافع لا يملك الحبس (قوله بالف
مثقال ذهب وقضه) فكذا يقال لانه لو قال بالف من الذهب والفضة أو بالف من الدراهم والذنانير
كان عليه خمسة أمانه دينارًا بالثاقيل وخمسائة درهم فضة ووزن سبعة دراهم لانه المتعارف فانصرف اليه
قال العلامة أخى شلى والمراد المتعارف أي بالنسبة الى كافة البلاد وهذا المعنى انما يتحقق في وزن
السعة لا في نقد البلد كما لا يخفى انتهى خافي الشرح لانه من قوله هذا باعتبار زمانهم في المعاملة واما
الآن فالفضة ليس فيها دراهم وزن سعة الخ ساقط واعلم ان هذا الانقسام ثابت في كل ما يقرب منه
المكمل والموزون والمعدود قرضا أو سلفا أو غصبا أو ودعة أو مهرا أو وصية أو كفالة أو جعلا في
خلع ومنه ما لو قال له على كرحطة وشعر وسهم كان عليه الثلث من كل نهر (قوله فهما نصفان) لانه
أضاف المثال اليهما على السواء فوجب من كل واحد نصفه وبشرط ما يسان الصفة من المجردة وغيرها
بخلاف ما لو قال بالف من الدراهم والذنانير بحث لا بشرط ما يسان الصفة ويصرف الى الجدا نهر (قوله
وان قضى زيف) الزيف على وزن فليس بجر عن المصباح (قوله فوقضاه) لان المقبوض من جنس
حقه حتى لو تموز في الصرف والسلم جاز ولم يكن من جنس حقه لما حاز لكونه استبداد الاذ هو رام
في الصرف والسلم زياحي والمراد بالعمور التسهيل يقال تموز في الصلاة تخص فيها وتسهيل ومنه تموز
في أخذ الدراهم ولم يرد هاهنا وقوله به كانه ضمنه معنى الزا فاعدها بالاشتغال عن شيء زاده (قوله
وقدم استيفاءه عندهما) اعلم ان قولهما هو القياس وقول أبي يوسف هو الاستحسان شيخنا عن الاتفاق
(قوله وعند أبي يوسف بردين مثل زيوته) وفي الشوق والنهر حجة بردهما اتفاقا وفي الحقائق عن العيون
ما قاله أبو يوسف حسن دفعا للضرر واخترا للفتوى وفي الجوهرة عليهم ما قبل الاتفاق واخذ بها الجدا
كان الجدا أمانة في يدهما لم يرد الزيوف ولو كان له درهم فاعطاه درهمين وزنهادر جاز ويصير على القبض
ولو كان له دينار فاعطاه دينارين صغيرين وزنهادر دينار لم يصير نهر (قوله ويرجع عليه بالجداد) لان حقه في
الوصف رمعي ولا قيمة له فوجب المصير الى ما ذكر قلنا ان زيف من جنس حقه وجوب رد الزيف عليه
ليأخذ الجدا بيجاب له عليه ولم يعهد في الشرع مثله ويرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثيرا فكيف تكاليف
جميع الشرع من هذا القليل لانها لا يجاب بغير قليل لاجل نفع كبير كذا ذكره صدر الشريعة وقوله
يجاب له عليه أي اجاب للدين على نفسه فيكون من له الحق ومن عليه الحق واحدا وهو رب الدين
نوح أفندي واعلم ان وجوب رد الزيوف مقيد بما اذا طلب الجدا من خصمه لاقبله حتى يقال انه يرد
الزيوف باختياره لا بطريق الوجوب عليه وأني أفندي وقوله ويرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فظهر
فيه العلامة أخى شلى بانه قياس مع الفارق لان الضرر في التكليف الشرعية دينوي كصرف المال
في طريق الحج ومشقة الصوم والقيام في الصلاة مثلا وهي امور خفيفة بالنسبة الى ما يقابلها من النفع
الاخروي كالحلود في الجنان ومشاهدة جبال الرحمن فلا يجوز للعالم ترك هذه المنافع العظيمة هربا من تلك
المضرة القليلة بخلاف ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دينويان ويجوز للعالم ترك النفع فيه بل
التساهل في أمثال تلك المنافع المحسية عدم محاسن الاخلاق الكريمة انتهى وكذا يعقوب باشا شيخ
صاحب الدرر في الاعتراض على صدر الشريعة الا ان العلامة الواقي انصرف لصدر الشريعة ونقض ما ذكر في
الجواب عنه كافي حاشية نوح أفندي وهم المشارح وبعض المشين ان مراد صدر الشريعة من قوله لانها
اصحاب ضرر قليل لاجل نفع كثير النفع الديني فقط وليس كذلك بل مراد النفع الاخروي أيضا لان
اتجال في التجارات والمعاملات واقامة الحدود والقصاص كذلك الخ (قوله او تنكس نكحي) في المغرب
كس النكحي دخل في الكس من باب طلب وتنكس مثله ويروي تنكسر وانكسر وفي الصباح الكس
بالكسر يته وفي الفتح تنكس كسر أي وقع فيها فتكسر ويكثر زعموا لكونه من رجل فان ذلك الرجل لا لا لا لا
ولا يتخصص بصاحب الارض نهر والمراد بتكسر النكحي انكسار زوجه جوى عن صدر الشريعة (قوله فهو لن)

أخذه) لانه مباح سبقت يده اليه نهر (قوله هذا اذا لم يهبط الى الارض الخ) وكان بعيدا من الصدفان
 قريب منه بحيث يقدر على أخذه كان لصاحب الارض لانه صار أخذه له تقدر التمكنه من أخذه حقيقة
 كذا في شرح الطحاوي والخبرة والفتح وهو ظاهر في ان غير هؤلاء أخذه بان سبقت يده اليه لا على كونه
 صرح في المتفق نهر (قوله فان هبها فجميع ذلك الخ) لان الحكم لا يضاف الى السيد الصالح الا بالقصد
 الا ترى ان من نصب شبكة للقبض ففتعلق بها صيدا وحفر بئر الماء فوق وقع صيده لم يملكه ولا يجب عليه
 الجزاء وان قصد به الاصطاد بملكه وجب عليه الجزاء ان كان محرما وعلى هذا التفصيل لو دخل صيد
 داره او وقع ما اثر من الدراهم في ثيابه زبالي وأشار بقوله وعلى هذا التفصيل الى ما ذكره في الدرر من انه
 اذا أعد الشوب لذلك فهو لصاحب الشوب وكذا اذا لم يعد له لكن لما وقع فيه وكفه اى جمعه صار بهذا الفعل
 له انتهى بقي ان ماسبق من جعل الصيد لصاحب الارض وان لم يهبط اليه اذا كان قريبا بحيث يقدر على
 اخذه لانه صار أخذه له تقدر يقتضى ثبوت الملك له فيما تثرن الدراهم في ثيابه سواء مضى اليه ذلك أم لا
 مطلقا وان لم يكتفه بناء على ما هو المتبادر من ان المراد بثوبه الذي وقع فيه شيء من الدراهم التي نثر
 ثوبه الذي هو لاسه اللهم الا ان يجعل على ما لا يمكن لاسه بان كان وضعه وحيد يستقيم اشتراط ما اذا
 أعده لذلك او كونه يتي وليكن قريبا بحيث يقدر على أخذه (نقطة) اختلاف في كراهة نثر ما كتب عليه اسمه
 تعالى واعلم انه اذا قدم الدراهم الى غيره لا تثر لم يجس لنفسه شيئا وفي السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يكن
 عند النثر اختلف في جواز اخذه فاستأني (قوله فالعمل لرب الارض) لانه من انزاله حتى يملكه تعبعا
 كالاشجار ولهذا وجب فيه العشر اذا أخذ من ارض العشر زبالي وقوله من انزاله اى ريعه وذكر الضمير
 باعتبار المكان والانزال جمع نثر بل بضم النون وفتحها ومعناه ازالة والفضل شيخنا عن نوح أفندي
 (قوله ما يبطل بالشرط الفاسد الخ) والاصل فيه ان كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسد
 لما روى انه عليه السلام نهى عن بيع وشروط وما كان مبادلة مال بغير مال او كان من التبرعات لا يبطل
 بالشرط الفاسد لان الشرط الفاسد من باب الراء وهو يقتضى بالمعاوضة المالية دون غيرها من
 المعاوضات يعنى الغير المالية والتبرعات لان الراء هو الفضل المحض عن العوض وحقيقة الشرط
 الفاسد زيادة مالا يقتضيه العقد فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو اى ولا يتصور ذلك
 في المعاوضات الغير المالية كالشكاح والعلاق على مال والمخلع ونحو ذلك ولا في التبرعات فيبطل الشرط
 واصل آخر وهو ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملكات واحترازا بلعى بالحض عن نحو ادلى غدا
 كذا على انك ترى ممن الفضل واماماهوم من باب الاسقاط المحض الذي يخلو به يجوز تعليقه مطلقا يعنى
 سواء كان الشرط ملاما وغير ملام كالطلاق والعناق وتقيدها ان بلعى الاسقاط بكونه محضا لا احتراز
 عن الراء وما هو من باب الاطلاقات والولايات كالضاربة والوكالة حيث يجوز تعليقه بالشرط الملام
 وكذا التبرعات قال عليه السلام من قتل قتيلا فله سله وامر عليه السلام بدين حارثة في غزو فقال
 ان قتل زيد بغيره وان قتل جعفر فبعدها عنه بزيادة واحدة فاذا عرف هذا فنقول البيع مبادلة مال بمال
 فيفسد بالشرط الفاسد لما روى لا يجوز تعليقه بالشرط مطلقا ان كان الشرط بكلمة او يبطل البيع
 سواء كان الشرط ناقضا او ضارا الا في صورة واحدة وهو ان يقول بعث منك هذا ان رضى فلان فانه يجوز
 اذا وقته بثلاثة ايام لانه اشتراط الخيار الاجنبى وهو ما ذكره في النهر وهذا بعيدا من المتعلق انما هو زوم
 البيع برضا فلان وفي جامع الفصولين لو قال بعث منك كذا ان شئت فقال قلت تم البيع انتهى قال
 شيخنا والظاهر ان المراد بالتام الزوم فكان سندا لقوله في النهر وهذا بعيدا من المتعلق انما هو زوم
 البيع وان كان الشرط بكلمة على ان كان الشرط بما يقتضيه العقد او يلائمه وفيه اثر اخرى التعامل
 به كما اذا شرط تسليم البيع والتمن والتأجيل او التحجير لا يفسد ويجوز الشرط وكذا الاشرى النعل
 على ان يحدوها وان كان لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا العادة جرت به فان كان في الشرط منفعة لاهل

هذا اذا لم يهبط الى الارض أرضه له
 فان هبها فجميع ذلك لرب الارض
 وانما يخص الطير والنمل لانه اذا
 عمل النمل في أرضه فالعمل لرب
 الارض وان لم يعد هال ذلك (ما يبطل
 بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه
 بالشرط الفاسد)

الاستحقاق فسد البيع والافلاوقد ينه من قبل زبلي (قوله البيع) في اطلاق المطلق على البيع بشرط تسامح اذه ومن قبل الفاسد لا الباطل كما سبق شره لابلية (قوله والقصة) لما بهما معنى المداولة فكانت كالبيع زبلي (قوله على ان لا يدهما الصامت) وهو الذهب والفضة من المال جوى عن المصباح (قوله توى) كذهل شيخنا (قوله كانت القصة فاسدة) وعلى الذى أخذ الصامت ان يرد على شره بكمه نصف ما أخذ وعلى شره بكمه ان يرد نصف ما أخذ بضمان العروض وقاشات المحافوت والديون التى قبضها (قوله والاجارة) لان فيها قليلك المنفعة والاجر زبلي (قوله على ان ردها مكروه) اطلقه في الكافي والصحح انه ان اشترطه في المدة صدت والا بان قال اجرتك بكذا بان تتركها بعد المدة فتردها مكروه لا تفسد لعدم مجامعة الشرط الاجارة لانها مدت قبل شرط كراها وهو اطلاقه شامل لما لو قال اجار امراس الشهر فقد اجرتك ادري هذ بكذ فانه لا يصح التعليق وبه قال الصغار وان جوزته في العادي قد كان الفتوى عليه وبني ان يستثنى من عدم صحة التعليق ما لو قال للغاصب فرغها والا فاجر كل شهر كذا فلم يفرغ وجب المسمى بمر ونهر (قوله بان قال اجرت البيع الخ) قال في النهر وهذا بقيد ان ال عوض عن المضاعف البه ولهذا قال في الدرر والبيع واجازته الا ان الظاهر عدم قصرها على ذلك بل كل ما لا يصح تعليقه بالشرط لا يصح تعليق اجارته فلوزج بنته البالغة بلارضها فلحقها الخبر فقالت اجرت ان رضنت ابي بطلت الاجارة اذ التعليق يبطل الاجارة اعتبارا بائنه العقد لكن لو ابدل قوله في النهر بلارضها بقوله بلا ذنها لكان اولى اذ المارد بعد الرضا عدم الاذن بدليل قوله فلحقها الخبر (قوله والرجعة) لانها استدامة الملك تقتضي بائنه فلا يجوز تعليقها بالشرط كما لا يجوز تعليق ابتداء الملك به وتعصم مع الشرط الفساد كما يصح النكاح معه وعلى هذا كان ينبغي ذكرها فيما لا يحل بالشرط ولهذا خطأ صاحب الجبر المصنف ومن واقفه في ذكر الرجعة فمما يبطل بالشرط استدلالا بما في البدائع من انها تصح مع الكراهة والمزل والعب والمخطا فلو بطلت بالشرط الفساد لمحت مع المزل واجاب في النهر بانه حيث ذكر النكاح ان الرجعة مما يبطل بالشرط لم يمس الشأن الا في ذكر السبب الداعي للفرقة بينهما وبين النكاح وكانه لانها فارقت في انها لا بشرط شهودها ولا يجب بها عوض مالي ولها ان يرجع الامة على الخوة التي تزوجها بطلانها وبطل بالشرط الفساد بخلاف النكاح انتهى لكن يقال لصاحب النهر انك فرقتهما بينهما بصورة المسئلة فلو قال قتل بالشرط الفساد فغير يعالج ما ذكره من الفرق لكان اولى شيخنا (قوله والصلح عن مال) لانه معاوضة مال بمال زبلي وهذا يقتضي تخصيص المسئلة بما اذا كان بيعا وقر في الصلح انه انما يكون اذا كان عن مال بمال على خلاف الجنس وان كان على جنسه فان كان اقل من المدعى به كان حقا وبرا وان عسله كان قبضا واستيفاء وان باكر منه كان ربا نهر (قوله والابرا عن الدين) لانه تعليق من وجه اسقاط من وجه فلا يصح تعليقه بصريح الشرط بخلاف ما اذا كان بمضاه فلو قال لمدنيته اخذت انفسه على انك برى من الفضل ففعل برى و لو قال ان اؤا او متى ادبت لا يصح وفرق بانه في الاول لم يعلق البراءة بصريح الشرط وانما في الثاني بالتقسيد وفي الثاني بصريحه وهي لاحتمل التعليق بالشرط ومن فروع المسئلة ما لو قال ان حلفت فانت برى كان باطلا ويستثنى من ذلك ما اذا علمته بالموت لانراجه عجز الوصية حتى لو قال لمدنيته ان مت فانت برى من الدين جاز ويكون وصية حتى لو كان المديون وارتا توقف على اجازة الورثة بخلاف ما لو قال ان مت بفتح التاء لانه مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برى لا برأ ولو قالت المر بضة ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهرى فانت كان مهرها عليه خاتمة وبني ان يقال ان اجازت الورثة يصح لان المانع كونه وارثا وفي النهر عن القصة ابراه مطلقته بشرط الامها صرح التعليق لانه متعارف وتعليق الابرأ بشرط متعارف جائز فانهم ان مهرها فانت اولم تزوج نفسها منه لا يرأ لغوات الامها ويستثنى ايضا ما اذا علمته بامر كاش كقوله ان كانت الشمس طالعة فانت برى من الدين لا التعليق به بغير وسيد كر

(البيع) بان باع امته على ان يستخدمها البائع شهرا (القصة) بين الشريكين بان اقتضاها على ان لا يدهما الصامت ولا اثر العروض وقاشات المحافوت والديون على الناس على انه لو توى شي من الدين يرد اخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القصة فاسدة كذا في الفتاوى المحامية (والاجارة) كن استأجر ارضا للزراعة (والاجارة) كن استأجر ارضا للزراعة على ان يرد هاهم مكروه (والاجارة) بان قال اجرت البيع اذ اجاز رضنت الشهر (والرجعة) بان قال ان رضنت ضرتك فقد راجعتك (والصلح عن مال) بان كان لرجل الف درهم على آخونا فقال له ان قدم فلان فقد آخونا عن التي على هذا العبد (والابرا عن الدين) بان قال ان جاء فلان فقد برئت من دعوى هذه

فقه على ان اعتكف رجلا (والمزارعة) بان شرط فمأ على العامل المحصاد والدياس والتدريه بفسد العقد في ظاهره وايه (والمساملة) بان دفع الى رجل نخله معامله سعين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه خسا نخرج الله تعالى من الخرفه و بينهما نصفان وعلى ان لا بالارض على الصامل مائة درهم (والاقرار) بان قال لفلان على ألف درهم ان اعطرت السماء اوتيت الربيع (والوقف) صورة فساد الوقف بالشرط ان يقول روقت دارى على كذا ان شاء الله تعالى فلا يصح الوقف وهو المختار (والتحكيم) كرجلين قال لا تروا قدم فلان فاحكم بينهما فى هذه المحادثة فانه لا يصح عندى يوسف وعليه الفتوى (وما لا يسطل بالشرط الفاسد القرض) بان يقرض على ان يكسب الى صديق بكذا كذا حتى يوفيه دينه (والهبة) كإراءة هبت مهرها من زوجها على ان لا طلقها وقبل الزوج هبت الهبة طلقها ولم يطلقها (والصدقة) كما اذا تصدق على رجل بدارهم على ان يردعه شتما منها بالصدقة جائزة والشرط باطل (والنكاح) بان تزوج امرأة على ان ينفق عليها كل شهر مائة دينار وقال ابو حنيفة النكاح جائز وله نفقة مثلها (والطلاق) بان قال طلقك على ان لا تزوجى باخر بعد العدة وقبل طلاق تزوجت أولا وبطل الشرط (والخلع) بان اختلعت من زوجها بشرط ان لا يكون الولد الصغير لما يصح الخلع دون الشرط (والعتق) بان قال اعتقتك على ان لا يكون الولد ميتنا وقبل العبد مقدر

في الكفاية انه يجوز تعلقه بالشرط الصحيح الملائم (قوله وعزل الوكيل) علله ان يلى بانه لا يحذف به بل يجوز تعلقه وهذا جدي الزاويين وفي رواية السرخسي يجوز قال في المجر وكونه مما يسطل بالشرط الفاسد خطأ والله بان يذ كر في القوم الثاني لانه انما يسطل به ما كان من باب التخليق والعزل ليس منه انتهى اقول وما مر من الاصل الثاني يؤيد ما قاله السرخسي غير (قوله والاعتكاف) هذا شافى ما مر من صحة تطبيق التذرو منه بل في الحاشية ما يفيد الاجماع عليه واذا صح تعلقه ليطل بالشرط قال في البحر وهذا هو الموضع الثالث مما اخطأوا فيه في بيان ما لا يصح تعلقه ونحو هذا اخرج من الاولين لكثرة الصراخ به تعلقه قال في النهر والحنى ان كل ما لهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر واماما ما جاء به بعضهم وكاه العلامة المقدسي من ان ما هاتفي تعلق الاعتكاف لا في تعلق التذرو به فردو لشرطه في النهاية بان تعلقي ايجابا الاعتكاف بالشرط لا يصح نهر وجوى (قوله والمزارعة والمعاملة) لانها اجازة فكيونان معاوضة مال بمال نهر (قوله بان شرط فمأ على العامل المحصاد) لان المحصاد وما بعده عليهما لان تمام العمل كذا ينقض شيئا (قوله بفسد العقد في ظاهره) وايه هذا في الشرط النافع لا حدهما ولو شرط ما لا ينفع كشرط ان لا يسقي لاحدهما حصته لا يفسد نهر (قوله والاقرار) الاقرار بالوقف ايسا مما يحلف به فلا يجوز تعلقه بما بالشرط بخلاف ما اذا قل الاقرار بموجبه او محجى الوقت فانه يجوز ويحمل على انه فعل ذلك للامتنان عن الجود ودعوى الاجل فليزعم له المال كذا في اولى لصفة اقراره وناظر اطلاق المصنف هم الطلاق والعشاق فلو قال ان دخلت الدار فانا مبرطلا قهوا وبمقتضيه لم يجر نهر عن البحر واعلم ان الزاوي حكي في كتاب الاقرار في النهاية ان الاقرار بالعتق باطل وعن الجسطة انه صحيح وبطل الشرط ونقل عن المسبوط ما يشهد لمانى المحيط وهو يخالف لما هاتاه نهر (قوله والوقف) لانه ليس مما يحلف به كاسبق فلو قال ان قدم ولدى فدارى صدقة موقوفة على المساكين فقدم لا تصير وقفا لان شرطه ان يكون مخيرا قال في النهر وحكي في البرازية وغيره ان عدم صحة تعلقه رواية والظاهر ضعفها فحزم المصنف وغيره بان انتهى وقوله والظاهر ضعفه ليس هو من كلام البرازي بل من كلام صاحب النهر فالصغير في ضعفه الهكايه أى ما حكاه البرازي شيئا (قوله والتحكيم) لانه تلبية صورة وصح معنى اذ لا بصار اليه الا بتراضها لقطع الخصومة فبالاعتبار الاول يصح تعلقه وبالا اعتبار الثاني لا يصح فلا يصح بالشك نهر (قوله فانه لا يصح) أى التحكيم جوى (قوله وما لا يسطل الخ) لما سبق من ان الشرط الفاسد من باب الزا وانه يقتضى بالمبادلة اليه وهذه العقود ليست بمعاوضة فلا تؤثر فيها الشرط الفاسد في بلى (قوله القرض) في البرازية وفي تعليق القرض حرام والشرط لا يلزم انتهى وهو محمول على ما علقه بشرط فيه منفعة للقرض لئنه عليه السلام عن قرض من جفعا الذي في الخلاصة عن كفاية الاصل والقرض بالشرط حرام نهر (قوله هبت الهبة) طلقها ولم يطلقها كتب ابن المصنف بهامش منحه مائة وفي الخلاصة المختار ان شرط العوض في الهبة معتبر فاذا ائتم العوض ائتم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضا انتهى وفيه نظر لان كلام الخلاصة مفروض فيها يصح عوضا كالنفقة والعروض واماعدم الطلاق فلا يصح عوضا فلا يكون شرطه معتبرا جوى (قوله قال ابو حنيفة الخ) في بعض النسخ وقال ابو حنيفة والصواب الاول وعلى كل فليس في المسئلة تخلاف جوى واجاب شيئا بانه انما خصه بالذ كر لانه المختص بالمتبع (قوله بنهما ان يكون الولد الصغير الخ) كذا في اكثر النسخ وفي بعضها ان لا يكون وهو الصواب جوى هذا ان اراد الصغير ما يبلغ حد الاستغناء ان كان دون سبع ومجتمعا ان براده ما يبلغ درجة البلوغ فيشعمل ما يبدى انقضامه ما يحضانه وعليه يحمل كلامه فلا تصيب حينئذ (قوله على ان لا يكون الولد ميتنا) في بعض النسخ على ان يكون والظاهر الاول جوى (قوله وقبل العبد) ليس القيد بشرط جوى (قوله بان قال لا تحرك مائة الخ) كانه من باب القلب وكانه قال جعلتك وصيا على ان يكون لك مائة درهم

الحسان شياقة الف المزن الرهن اخذه على انه ان ضاع ضاع غير شى فقال نعم الرهن جائز والشرط باطل (والابصاء) بان قال لا تحرك مائة درهم

على ان تكون وصيا الشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي كنفاني المصط (والوصية) بان اوصى بثلث ماله لام ولده ان لم يتزوج فقلت فانها تتحقق الثلث وبطل الشرط (والشركة) ٦٣٢ (الجزء الثاني من فتح العيني) بان تفاوت المال في شركة العنان وشرط الرجوع

ومعنى بطلان الشرط مع قوله والمائة وصية انها لا تكون للابناء فيبطل جعلها له وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا ولاولى ماصوره العيني اوصت الثلث على ان تزوج بنتي اذا الكلام في الشرط الفاسد الذي لا يقصد العقد وماهنا جميع بحروهنر (قوله بان اوصى بثلث ماله الخ) قال شيخنا فيه نظرا لهذا مثال تعلقه بالشرط وليس الكلام فيه والمناسبات ان يقول اوصيت لك بثلث مالى بشرط ان تزوج ابني بان يثلك كفى البحر والنهر (قوله تتحقق الثلث) وان تزوجت بدليل قوله وبطل الشرط ولان الوصية مما لا يبطل بالشرط ولهذا ذكرها المصنف في القسم الثاني اعني ما لا يبطل بالشرط وعلى هذاها في فتاوى قاضي خان لو اوصى بثلث ماله لام ولده ان لم يتزوج فقلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عهدها بزمان فانها تتحقق الثلث بحكم الوصية انتهى مستقيم لا غبار عليه وقوله بعد انقضاء عهدها بزمان لبيان الواقع لا يفهم له حتى لو تزوجت عقب انقضاء عهدها لم يحكم لا يختلف وحديثها في البحر حيث استشكل استحقاقها للثلث بان الشرط لم يوجد ثم اجاب باحتمال ان يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لا عدمه الى الموت اخذنا من قوله بزمان انتهى ساقط والعجب من بعضهم حيث قلد صاحب البحر في استشكله استحقاقها للثلث بحكم الوصية وان تزوجت بان الشرط لم يوجد ولبنته ما بين يديه من قول الشارح وبطل الشرط (قوله بان تفاوت المال في شركة العنان) لا ينبغي قصر التصور على العنان بل ينبغي الاطلاق كفاي الشرح جوى (قوله الوصية فاسدة) أى شرط كون الوصية نصفين فاسدا لانها يتبع رأس المال في التفاوت (قوله والمضاربة) ولو شرط من الرجوع عشرة دراهم فسدت لامن حيث انها تبطل بالشرط الفاسد اذهي لا يستعمل بل لقطع الشركة (قوله بان شرط الوصية على المضارب) وما في العيني من قوله بان قال مضاربك في الف على النصفان شاء فلان وان قدم تعقبه في الجرماته مثال لتعلقهما بالشرط (قوله والقضاء) كما اذا ولاه المخلصة بلدة كذا على ان لا يهزل ابدا ولا مؤبدا كان له عزله ولو بلا جهة نهر (قوله والامارة) كالوفاة ولبتك امارة بلدة كذا على ان لا تركب قال في البرازية ولو شرط عليه ان لا يرتقي اولا شرب الخمر مع التقليد والشرط وان فعل شيئا من ذلك لعزل نهر (قوله اذا قدم فلان فأتى قاض) فيه ان هذا يتعلق بشرط فساد الكلام في الشرط الفاسد جوى (قوله ان استحق المبيع) فيه ان هذا يتعلق وليس الكلام فيه وقوله مع الشرط صوابه مع التعليق جوى (قوله والمحوالة) في النهر عن البرازية ومن صور فساد المحوالة ما اذا شرط ان يعطى المحتال من غن دار لم يخل لانه لا يقدر على الوفاء بما التزم بخلاف مال التزم الاعطاء من غن دار نفسه لا يقدر على بيع دار نفسه ولا يبيع على بيع داره كاد كان قبولها بشرط الاعطاء عندا المحصدا ولا يبيع على القضاء قبل الاجل اه قال وهه تزد على اطلاق المصنف وجوابه ان هذا من المحتال وعد وليس الكلام فيه (قوله والوكالة) بان قال وكنت على ان تبرئني مما لك على نهر (قوله بان قال ان هبت الرج الخ) فيه ان هذا يتعلق وليس الكلام فيه جوى (قوله بصبر وكفاي في المحال) لكون هذا تعليقا بشرط غير لازم فكان فاسدا وصار وكفاي للمحال شيئا (قوله بشرط ان لا يخرج من الكوفة الا بانه) اوعى ان لاعامل فلانا اوعى ان يعطى في نوع من التجارة فتع وبطل الشرط لانه غير داخل في صلب العقد فان كان داخل فسدت كالكتابة على خنزير عن ابي (قوله مع اقراره) كذا في كثير من النسخ وصوابه مع اذنه جوى (قوله ان كانت التجارة الخ) فيه ان هذا يتعلق وليس الكلام فيه جوى (قوله فهو من) أى الولد المنفصل شيخنا فاشارة الى انه لا يصح جعل الضمير للعمل وان كان كلامه بوجه ذلك لانه يتبع منه قوله سواء كانت حاملا ولا (قوله بان قال ان قدم فلان الخ) فيه ان هذا وما بعده يتعلق وليس الكلام فيه جوى (قوله بان صالح الامام) بنصب الامام وحذف الفاعل للعلم به أى صالحه عاقد المذمة الامام الخ شيخنا (قوله لا يبيع الشرط) يعنى او ياخذ منها (قوله وفي الخلاصة الخ) فيه ان هذا وما بعده يتعلق وليس الكلام فيه جوى (قوله ان لم رد هذا الشوب الخ) الذى في النهر عن الخلاصة ان لم ارد عليك الشوب المعيب اليوم فقد رخصت بالبيع

والوصية نصفين قالوا الوصية فاسدة والشركة صحيحة كذا في الخط (والمضاربة) بان شرط الوصية على المضارب تحت المضاربة وبطل الشرط وتكون الوصية على رب المال (والقضاء والامارة) وفي الصغيرى قال اذا قدم فلان فأتى قاض اومر بهذه البلدة جاز وهذا متفق عليه (وانكشالة) بان قال ان استحق المبيع فاما كفاي عن البائع بالغن مع الشرط والكهنة كذا في الخط (والمحوالة) بان احوال رجل رجلا على غريمه بالف درهم فقال الغريم ليحمل قلت المحوالة على ان تفرضني العا ان ترى تحت المحوالة وفي بالشرط اولا (ولو كالة) بان قال انه سار رج فأتى وكفى في كذا بصبر وكفاي في المحال (والاقالة) بان شترى رجل من آخر عدا بالف درهم وتفاضنا ثم قال البائع افانى حتى اؤخر لك الثمن سنة فقال اوقت جازت الاقالة دون التأخير (والكتابة) بان كاتب بشرط ان لا يخرج من الكوفة الا بانه فالكالة جائزة بالشرط باطل وله ان يخرج (واذا العبد في التجارة) بان قال لاهل سوق اذنت لهذا العبد في التجارة بشرط ان يعطى مع اقراره (ودعوة الولد) بان قال ان كانت التجارة حلالا فمضى فهو منته مطلقا سواء كانت حاملا ولا (والصلح) عن دم العبد بان قال ان قدم فلان فقد صالحت عن دم مودى على كذا صلح الصلح (و) عن (الجراحة) التى فيها القصص كالوصية بان قال ان قدم فلان فقد صالحت عن الوصية على كذا حالا او مؤجلا مع الصلح (وعقد الذمة) بان صالح الامام على مال معلوم على ان ياخذ ذلك من

الرؤس اومن الاراضى خاصة لا يبيع الشرط (وتعلق ازيد بالبيع وبغير الشرط) وفي الخلاصة اذا قال ان لم ارد هذا الشوب المعيب له اليوم عليك فقد رخصت بالشرط باراد بالبيع باطل

فله الرد بعد اليوم انتهى ومنه يعلم ما في كلام الشارح حيث قال فالشرط بالرد العيب باطل وكان الظاهر ان يقول فتعلق الرضا بالعيب على عدم ردة اليوم باطل (قوله وله الردية) أي له الرد بالعيب ولو بعد معنى اليوم (قوله بان كتب الخليفة الخ) فيه ان هذا يتعلق وليس الكلام فيه جوى (تخمة) بقى مما لا يصلح بالشرط الفاسد الصلح عن جنابة النصب والودعة والعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة او كسفا له كذا في النهاية زاد في الخلاصة المنجر على المأذون وتسلم الشفعة والنسب واعلم انه بقى ما يجوز تعليقه وهو مختص بالاستقامات المفضة التي يختلف فيها كالطلاق والعناق والاتزامات كالبيع والصلاة والتوليذات كالقضاء والامارة زيلي قال في البحر وقد فاته الاذن في التجارة فانه يصح تعليقه بالشرط كما في الحنابلة والمذاهب فانه يصح تعليقه بالشرط ايضا كافي قوله وهبتك على ان تقرضني كذا في جامع الفصولين وكذا الكفاية فانه يصح تعليقه بالشرط ايضا كما هو في البرازيه تعني تسليم الشفعة بالشرط جائز نعموان كنت اشترت بيتا فاشترى غيره فموقعي شفعته والاسلام فانه يصح تعليقه بالشرط كما في فتاوى قارى المهديا نهر لكن في الدرر وموافق المصنف دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار ودخول الدرهمنا لانه تركه انتهى وقد ذكر المصنف في آخر الحارة ما يجوز اضافته وهو اربعة عشر موضعا وما لا يجوز وما في الدرر من قوله ان الوقف يجوز تعليقه على ما بعد الموت قال شيخنا لو قال يجوز اضافته الخ لكان احصا اذ الكلام في الاضافة لا في التعليق والله اعلم

(كتاب الصرف)

كان المناسب ان بعنوان الباب كافي الدرر ليكون الصرف من انواع البوع جوى (قوله الرابعة) صوابه الرابع وكذا قوله آخرها صوابه آخره جوى وهذا على ما وقع له في نسخة واما نسخة شيخنا فعلى الصواب (قوله هو النقل والردقة) قال تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وله تفسير آخر فله هو الفضل قاله الخليل ومنه سمى الطوع من العبادات صرفا لانه زاد على الفرائض قال عليه الصلاة والسلام من اتى الى غير ابيه لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا أى نفلا ولا فرضا وسمى هذا البيع به لانه لا يتبع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة تبين وفي بيع الجنس بنفسه يكون المراد من الزيادة جودة احد التقدين كذا يحفظ شيخنا (قوله هو بيع بعض الاثمان) أي بيع ما من جنس الاثمان بعضها ببعض وانما فسرناه به ولم نبقه على ظاهره ليدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ او بالنقد فان المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق عندهما حيا وهذا تبين في النقد ثم تعال الجرح قال الجوى ولوقيل المراد بالجن ما خلق للتمتع لم يمتج انه تقدير هذا المضاف انتهى واعلم ان حكمنا لا يحيا بالقبول والتعاطي وشرطه التقاض قبل الافتراق ولهذا لم يصح فيه اجل ولا خيارا لشرط لان خيارا لشرط يمنع ثبوت الملك او تمامه وذلك يحل بالقبض فان اسقط الاجل والخيار في المجلس مع وجوده دخله خيارا للعيب ولا يتصور فيه خيارا لشرطه كاشا الذين لان العقد يستند على مثلها لا يعينها بخلاف الاواني والمحل نهر تصرف ويوجه ما في البحر حيث قال واما خيار العيب فثبت فيه واما خيارا لشرطه فثبت في العيب دون الدين المحج والمراد من الدين النقد ومن العيب المصوغ من الاواني والمحل ويحصل ما استفيد من البحر والنهران خيارا للعيب وخيارا لشرطه يدخلان في المصوغ بخلاف النقد فانه يدخله خيارا للعيب فقط ومن هنا يعلم ما في عبارة الدرر حيث قال ومع خيارا لشرطه وعيب في مصوغ لا يقدم ظهرا من معنى قوله لا نقداً فانه ما لا يدخلان فيه مع ما لا يدخله خيارا للعيب فقط واذا قدرتم في المسئلة من التفصيل ظهر لك ما في عبارة ابن ملك والقسماني من المؤاخاة حيث اطلقا في حمل التقديس ثم رأيت في الشريعة ليل ما نصه خيارا لشرطه لا يثبت الا في العيب أي فيما يتعين كالنهر والمحل لانه يتبع العقد بالرد كما في المحيط لا في الدين لانه لا فائدة في رده بخيار

وله الردية واذ اشترى وشرط الخيار لنفسه ثلاثة ايام فقال ان لم يرد البيع اليوم عليك فقد رخصت فهو باطل (وعزل القاضي) وبقي خيارا لشرط (وعزل القاضي) اذا بان كسبا الخليفة الى القاضي ومنه بان كسبا البك فانت معزول وصل كسبا البك وقال نهر الدين فوصل بصبر معزول وقال نهر الدين فوصل فمضى لا يبقى بهمة تعلقي الرضا في حق لا يبقى بهمة تعلقي العزل وهكذا كان أقوى عي وغيره (كتاب الصرف) * (كتاب الصرف) * البيع بالنظر الى البيع أربعة أنواع البيع العين والعين والعين بالدين والدين والعين والدين بالدين فلهذا بين الثلاثة الاول شرعا في بيان الرابعة وانما أثرها لان بيع الدين بالدين اضعف الايات حتى شرط قبض الموضين في المجلس والمناصفة الخاصة بينه وبين المسلم ان رأس المال اذا كان دراهم او دنانير يكون بيع دين بدين والعرف بيع دين بدين فتناسلا وانما سمي بمناصفة النقل في بديله من يد الى يد والصرف هو النقل والردقة الى يد والصرف بعض الاثمان وفي التبرع (هو بيع بعض الذهب او بعض) بان باع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة او احدهما بالآخر (فلهذا تبين) كالذهب بالذهب

كذلك لا يتعين لكن المانع اشتراط تسليم الثمن على غير العاقل لان تعيين الدين يكون اشتراطا على من علمه الدين كما اذا اشترى شيئا على ان يكون الثمن على غيره الا ترى انه لو كان له دين على شخص فاشترى به شيئا من غير من علمه الدين لا يجوز ان يقول الثمن في باب الصرف مبيع وسبع المبيع قبل قبضه لا يجوز وليس من ضرورة كونه مبيعا ان يكون متعينا كما في المثل فيه وشعلا فزفر فيعالم بتعين والتعيين وما اذا كان بتعين التعيين كالمصوغ والتبر فانه لا يجوز بالاتفاق لانه يكون بيع المبيع قبل القبض وهو لا يجوز زبلي ونهروا علم من ماسبق من الوجه الثاني لفساد بيع التوب من ان الصرف مبيع الخ يقتضي الفساد مطلقا سواء اشترى التوب من مقدمه الصرف او من غيره وبه صرح شيخنا (نقطة) المراد بالعين فيما سبق من التعليل زفر بان النقود لا تتعين بالتعيين دينها كانت او عينها ما لم يكن في الذمة وبالدين ما خالفه وهو الكسب في الذمة وتارة يراد بالدين ما لا يتعين بالتعيين وهو النقد والعين المصوغ لانه يتعين بالتعيين كما سبق (قوله قيمة كل ألف) قال الزبلي قيمة تساع فانه لا يعتبر في الطوق القيمة بل قدره عند الحاجة بنفسه وكنه لا حاجة الى بيان قيمة التجارة لانه قدر الطوق صارا مقابلا بالطوق والباقي بالتجارة قلت فيها او كثر قلت بين ذلك لا حد شين الما بيان انقسام الثمن على الثمن او الاشارة الى ان الثمن من خلاف جنس الطوق بان كان الطوق فضة والثمن ذهبا او بالعكس عيني ومقتضى قوله قلت الخ ان الجواب له وليس كذلك بل هو للزبلي ايضا في ان يقال كون قيمته مع مقدار الطوق متساويين ليس بشرط بل الشرط ان يزيد الثمن على النقد المضموم اليه حيث كان من جنسه فلو قال مع طوق وزنه ألف بالف ومائة لكان اولى لكن قال في الفتح وفي جعل الطوق ألف مثقال افراطا في التصور لانه عشرة ارقام لا ضرورة بوضع هذا المقدار في العقن نوع تعذيب غير (قوله فهو ثمن الطوق) لكونه صرفا فاشترط قبضه قبل الافتراق (قوله ألف نقد الخ) بالجرح على الابدال من الفين (قوله لانه لو اشترها) أي مع الطوق شيخنا (قوله فسد البيع في الكل) لان الفساد مقارن فمتعدي الى الجميع كالراجح من برودة في البيع بخلاف الفساد كما في المسئلة الاولى فانه ما ترى فلا يتعدى الى غيره زبلي والمسئلة الاولى هي ما لو كان ثمنها حالا وافتراق غير قبض حصة الطوق حيث يفسد في الصرف دون التجارة لكون الفساد فيها طارئا لا مقارنا (قوله وعنددهما في الطوق خاصة) لان القبض ليس بشرط في حصة التجارة فيقدر الفساد بقدر المفسد وللإمام ماسبق من الفرق قال في الدرر ولونقد الفايحي في المسئلة السابقة فهو ثمن الطوق الخ ونظر فيه في الشر تبالية مما يحصله ان المسئلة السابقة اشترط فيها شرائها بالعين نسبة نصار النقد فاسد من الاصل فلا يحكم بفساده فلو نشد الفاعل بعده الخ واقول فيه نظرا لانه اذا نقد حصة الصرف قبل الافتراق يعود العقد الى الجواز والالمفسد قبل تفرقه ثم رأت الموافقة للرحوم الشيخ عبدالحق ورحمنا عترض به شخه الشر تبلاي وعزى أيضا وبهذا التقرير تعلم ما وقع لنوع افندي حيث قال وان اشترها مع الطوق بأنني درهم فجلا غير مقيد بالنسبة الخ اذ قوله غير مقيد بالنسبة يقتضي انه مع التقييد بالنسبة لا يتقلب العقد جائزا اذا نقد حصة الطوق قبل الافتراق وليس كذلك وكانه سري علمه ذلك من متابعة عزى والعجب كيف توهم هؤلاء الافاضل بقر الفساد وعدم عود العقد الى الجواز بنقد حصة الطوق قبل الافتراق فيما اذا قيد بالنسبة وقت شرائها مع ما هو مصرح به في الكتاب الذي هو بين ايديهم كقوله حيث قال اذا سقط الاجل في المجلس صح الصرف مطلقا لا بد ارتفاع المفسد قبل تفرقه (قوله وان باع سفا حليته الخ) ان قلت هذه المسئلة تنكر على ماسبق في الفصل من كتاب البيع من انه اذا اشترى دارا ركاعلي بابها يكون من فضة لا يشترط ان يقدم الثمن ما يقابله قبل الافتراق قلت لانه للفرق بين المثلثين وهو ان الحلية من مسمى المبيع تدل على ماسبق عن الدر من ان السيف اسم للحلية أيضا بخلاف الكيلون ومحصل الفرق ان دخول الكيلون في البيع على وجه التبعية لانه لم يكن من مسمى المبيع فلا يقابله شيء من الثمن بخلاف الحلية

(قيمة كل ألف) أي قيمة كل واحد
الف (بالعين) وتقدم الثمن (الف)
في المجلس (فوق) أي الالعام المقبوض
(ثمن الطوق وان اشترها) أي
هذه الامة (بالعين) الف نقد والف
نسبة فالنقد ثمن الطوق وانما قال
بالعين نسبة فسد البيع في الكل
عند أي خفية وعنددهما في الطوق
خاصة (وان باع سفا) على
(حليته بخون) درهمها (عبارة)
درهم (ونقد) من الثمن (خمين)

وقد منان العلم في الشاش ونحوه كالكيلون وقد غلط في ذلك بعض أهل العصر اعتبره ما زل ركش وهو
قياس مع الفارق إذ ما في المركزش من القصب ونحوه كالخيش من مسعى المسيح كالدراج فكان مقصودا
أصليا بحيث ان الغرض المقصود لا يبقى بدونه بل يفرق بقوله ولا كذلك الشاش فان الاستعاضة به
حاصل ولو بعدما زل العلم فلم يكن العلم في الشاش ونحوه مقصودا أصالة بل هو تابع كما يستغاد هذا
المعنى من التسمية اذ هو مشتق من العلامة ولو كان مقصودا أصالة لم يحرم لاسمه كالاختصاص واعلم ان ما ذكره
في الدر المختار حيث علم ما ذكره من ان السيف اسم للعلمة أيضا بقوله لا دخوله في بيعه تعالى لا يظهر له
وجه صحة انما دخل في البيع تعالى تعالى شيء من الثمن كما قدمنا التصريح به في الفصل من كتاب البيوع
فالصواب حذفه لكونه بخلاف الصريح كلامهم فيما سبق وفيما هنا أيضا انما صرحوا به هناك
انه بشرط ما قبل المحلقة من الثمن قبل الافتراق قاض بأننا انما دخلنا في البيع قصد الاتعا (قوله)
فهو أي المقبوض حصتها أي المحلقة لكونه صرفا كما سبق وكان الحاصل له على ذكر مسألة السيف مع
المحلقة مع انه يستفي عنها بمسألة الامعة مع الطوق التوثيق لماسبا في قوله ولو افتراق لا قبض مع
في السيف دونها ان تخلص بلا ضرر فلا تكرار حينئذ ومن هنا تعلم ما في عبارة الدر من الخلل
وقد سأل المرحوم الشيخ شاهين تصحيح عبارته فذكر ان قوله ان تخلص بلا ضرر لا تعلق له بقصد
الجنس بل هو جواب شرط محذوف تقدمه وان تفرقا لا قبض مع في السيف ان تخلص بلا ضرر
والا تطل فيما قال شيخنا وما قاله شيخنا يعني الشيخ شاهين جواب عن اعتراض عزمي زاده عليه واعلم ان
صاحب الدر وقع فيما وقع من متابعة الوقاية ونصها بما عساه جسد وتخلص بلا ضرر بمائة
ونقد حينئذ في نقد ثمن الفضة الخ فقوله وتخلص بلا ضرر وبهم ان ذلك شرط فيما اذا نقد الجنين وليس
كذلك بل انما ذكره توطئة لقوله بعده فان افتراق لا قبض بطل في المحلقة فقط وان لم تخلص بطل أصلا
انتهى وأشار بقوله بطل في المحلقة فقط لما صرح به في الدر ومنته من انه يصح في السيف ان تخلص
بلا ضرر كطوق الجارية قال في الترتيب لا نه حينئذ بعد موعلي تسليمه كبيع الجارية مع الطوق وقوله
والا بطل أصلا لتعذر تسليمه بلا ضرر كبيع جرد من سقف والحاصل انه لا وجه لاشتراط التخلص
بلا ضرر اذا تعدد حصص الفضة لكون البيع مع في الجميع بخلاف ما اذا افتراقا لا قبض حيث لا يجوز
البيع في الجميع بل فيما عدا الصرف فقط ان الجميع التخلص بلا ضرر ومن هنا تعلم ان عبارة التكرار
لا يهاجم فيها بخلاف عبارة الدر والوقاية وكذا صدر عبارة التنوير موهم أيضا (قوله أو قال من ثمنها)
لان التثنية قد راد بها الواحد قال تعالى نسيحوا ثمنها والناسي احدهما كما في الزبلي وهو في موسى
عليه السلام يوشع بن نون لك في البيضاوي التصريح بنسبة النسيان لكل منهما حيث قال نسي موسى
أن يطلبه وتعرف حاله ويوشع أن يذكر له ما رأى من حياته ووقوعه في البحر روى ان موسى عليه السلام
وقد اضطرب الحوت المشوى ووثب في البحر مجرذ لموسى أو المحضر وقيل توشع من عين الحية
فاتسرع المساء عليه فماشى ووثب في المساء قبل نسيان فقد أمره الى أعوه فواستدل الزبلي بقوله تعالى
يخرج منها للثأل والمراد أحدهما وهو البحر المالح كما نقله عزمي زاده عن شرح الهداية فكان أولى
(نقطة) لو قال النصف من ثمن المحلقة والنصف من ثمن السيف أو جعل الكل من ثمن السيف يكون من
المحلقة لانها كشي واحد في المحيط لو قال أخذ هذا من ثمن النصف خاصة ان لم يمكن التمييز لا بضرير يكون
المقدور من الصرف وبهان وان امكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف لانه صرح بقصد الصرف وقصد
جواز البيع هاهنا في النهاية عن المبسوط من اطلاق فساد الصرف محمول على ما اذا كانت المحلقة تخلص من غير
ضرر وتوقيفها بينه وبين ما في المحيط زبلي وفي الدر وكذا لو قال هذا المجهل حصص السيف لانه اسم للمحلقة
أي ضالده خوف في بيعه تعالى وذا خاصة فساد البيع لانه لا احتمال له فساد ما في هذا المجهل حصص
الامة فساد البيع وان لم يقل خاصة لان الطوق ليس من مسعى الامة بخلاف المحلقة فان قلت قوله في

فهو أي المقبوض (حصتها وان لم
يبين المشتري عند نقد الانفاذ
الجنين انه حصص الطوق او المحلقة
او قال) أي وان قال المشتري عند
نقد الانفاذ والجنين انه (من ثمنها)
والسيف (ولو افتراق لا قبض) الثمن
(مع) البيع (في السيف دونها)

الدرواز خاصة فسد البع إلى ظاهر الفساد مطلقا سواء كانت الحيلة تقتضى بلا ضرر أو لا فبعضها مأمور
عن الزبلى قلت ماذا ذكر في الدرع زافي النهر إلى السراج وقال انه يحمل على ما اذا تخلصت بلا ضرر (قوله ان
تخلص الحيلة عن السيف) صوابه السيف عن الحيلة جوى للقدرة على تسليمة شيئا (قوله والا بطلا)
لشعر تسليم السيف بلا ضرر كبيع جذع من سقف نهر (قوله أى وان لم تخلص عن السيف إلى آخره)
صوابه بتخلص عن الحيلة جوى (قوله وهذا اذا كانت الفضة الخ) فيه ان فرض المسئلة ان الحيلة
خسبون والفن مائة فكان ذكر مستغنى عنه وأجيب بأنه عدم الكلام لبيان الاقسام الانواع الفضة
المفرزة اما ان تكون اكثر أو اقل أو مساوية أو جهل الحال جوى عن الأكل (قوله بطل العقد فبهما)
للرباعينى (قوله خلافاً لفر) لان الأصل هو الجواز والمفسد هو الفضل الخالى عن العوض فالحال يعلم يكون
العقد محكوماً بجواز زوجه الأول ان العار بالمساواة عند العقد شرط لصحة البيع لاحتمال ان يكون أقل
منه او مثله أو أكثر فحصل الفساد من وجهين فترجى جهة الفساد بالكثرة والمجزة زبلى (قوله وقض
بعض منه) سكت عن التقيد بقض الانا ظاهره لان الصرف لا يذللحتمه من قض كل من يذليه (قوله
مع فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه وبطل فيما لم يقبض ولا يشيع الفساد في الشكل لانه طارىء بعد
صحة العقد نهر (قوله والا ما مشترك) ولا ثبت للشترى خيار عيب الشركة لانها حات من قبله بعدم
التقدير لافتراق زبلى (قوله والمسئلة تتعالمها) أى بعد البيع وقض بعض الثمن لكن نظره السيد
المجوى وليسين وجهه وجهه شخشا بأن جعلها بنائية لا داعى اليه مع ان فيه قصورا وما جعلها
ابتدائية فيم الصورتين صورة كون الاستحقاق قبل القبض أو بعده انتهى فان قلت يلزم على قول
الشارح والمسئلة بتعالمها ثبت عيب الشركة قبل ظهور الاستحقاق وحينئذ فلا يكون للاستحقاق تأثير
في اثبات هذا العيب قلت لا تسلم ذلك لان المراد ظهور الاستحقاق قبل تفرق العاقدين بدلى عليه قوله
في التنوير فان اجاز التفرق جاز العقد وكان الثمن له بأخذ البائع من المشتري وبسمله لانه لم يتفرقا بعد
الاجاز تنازع فقوله اذا لم يتفرقا بعد الاجازة بعيدان الاستحقاق ثبت قبل التفرق (قوله فهو بالخيار) لان
عيب الشركة عند ثبوت الاستحقاق لا صنع له فيه بخلاف ما سبق واعلم ان التعليل بأنه لا صنع له فيه نفى
انه لا خيار له اذا ثبت الاستحقاق باقراره لا بالثبوت به صرح في الدرر قلت ويتفرع على ثبوت الاستحقاق
باقراره عدم رجوعه على البائع بالثمن (قوله قطعة نقرة) هى قطعة فضة مذابة كذا في الديوان وعليه
فلاضافة من اضافة الجنس الى النوع عني وفي الغراب النقرة القطعة المذابة من الذهب والفضة
وبقال نقرة فضة على الاضافة للبيان نهر (قوله بلا خيار) لان الشركة في النقرة لا تعد عالان التشخيص
لا بضررها اذا استحق بعد القبض ولو كان قوله ثبت له الخيار لتفرق الصفة عليه قبل التمام
شربلالية (قوله وصح بيع درهمين ودينار الخ) يجعل كل جنس مقابلا لآخر بخلاف جنسه فتقابل
الدريمان بالدينارين والدينارين بالدرهم عني (قوله بضعفهما) بأن يبيعهما بكبرى وركى شعير فيبيع
كراير بكبر شعير وكراير شعير عني ثم الاصل في هذا الباب ان احد البدلين يجب قيمته على البدل الآخر
وتظهر فائدة في الردا لعب والرجوع بالنظر عند الاستحقاق وجوب الشفعة فيما يجب فيه الشفعة ثم
ان كان العقد مما لا يرافيه فان لم تتفاوت احدى القطعة على الاجزاء او كانت تتفاوت فالقيمة على القيمة
وان كان مما فيه الردا يجب قيمته على الوجه الذى يبيع فيه العقد لا غير زبلى واسم الاشارة في قوله
ثم الاصل في هذا الخ بعد عودى البيع المطابق وقوله فان لم تتفاوت احدى القطعة على الاجزاء كان اشترى
معددا من يبيع وجوز بثمنه من تفاسح وكثيرى فالتفاسح والكثيرى يكونان متسويين على اجزاء البض
والمجوز حتى اذا ظهر كون البض مذكرا رجع المشتري بما اصابه من قسمة التفاسح والكثيرى وقوله وان
كانت تتفاوت فالقيمة على القيمة كان اشترى حاربه وبعدا بغير وثوب ثم استحق العبد رجوع قيمة
العبد من الثوب والفرس جيعا وقوله وجوب الشفعة صورته اشترى دارا وثوبا بعد وفرس كان

ان تخلص الحيلة عن السيف (بلا
ضرر والا) أى وان لم تخلص عن
السيف الا بضرر (بطلا) أى عقدهما
وهذا اذا كانت الفضة المفرزة ازيد
عما فيه بان كانت فضة الحيلة خسين
درهما والفضة المفرزة عا مائة لفضة
الحيلة في القدر او اقل بان كانت
اربعين درهما بطل العقد فبهما
وكذا اذا لم يقدّر الحيلة خلافا
لزفر (ولو باع انا فضة) بفضة أو
ذهب (وقض) البائع (بعض منه)
واتقنا بالادان (صح) البيع (فيما)
وقض وبطل فيما لم يقض (والا ناء)
مشتري بينهما وان استحق بعض
الاناء والمسئلة بتعالمها فهو بالخيار ان
شاء (اخذ المشتري ما بقى) من الاناء
(بقسطه) من الثمن وان قل (اورد)
ما اشترى (ولو باع قطعة نقرة) فضة
وقبض بعض منها واشترى قاصم
العقد فيما قبض والقطعة مشتركة
بينهما (فان استحق بعضها اخذ)
المشتري ما بقى من النقرة (بقسطه بلا
خيار) وطرح بعض الصور واستغناء
عما ذكر قوله ولو لم يجعل هذه المسئلة
مثل المسئلة الاولى يبيع فتكون
حينئذ مسئلة ابتدائية (وصح بيع
درهمين ودينارين درهم ودينار
و) بيع (كبر بر شعير بضعفهما)
استحسانا

لشفع الدار أخذها بما بصدها من قسمة قيمة العبد والفرس على قيمة الدار والثوب وقوله تعجب قسمته على الوجه الذي يصح العقد فيه لا غير بان يصرف الجنس الى خلاف جنسه قال في النهاية مثله ان اباع عشرة دراهم بخمسة دراهم ودينار صح العقد فتكون الخمسة بالخمسة والخمسة بالاربع والدينار وكذا لو قابل جنسين بجنسين كافي مسئلة الكتاب بان باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم صح العقد ويجعل كل جنس بمقابلته الجنس الاخر انتهى شيخنا (قوله وقال زفر والشافعي لا يصح) لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي الانقسام على الشيوع لا على التعيين ففي جملة على خلاف الجنس تغيره فلا يجوز ان كان فيه تصحيح التصرف لان تغير التصرف لا يجوز لتصحيح التصرف ولنا ان في صرف الجنس الى خلافه تصحيح العقد والى جنسه فساد ولا معارضة بين الفاسد والصحيح لان الصحيح مشروع بأصله ووصفه والفساد مشروع بأصله دون وصفه ولان العقد يقتضي مطلق المقابلة من غير ان يتعرض بقيد لا بمقابلة الكل بالكل يعطى طريق الشيوع ولا مقابلة الفرد من جنسه ولا من خلاف جنسه فيجعل على المقيد الصحيح عند تعذر العمل بالاطلاق ولئن كان تفسيره فهو تغير الوصف لا تغير لاصل المقابلة اذ هي موجودة لان أصل المقابلة فيه اعادة الملك في الكل بمقابلة الكل وذلك لا يتغير بل هو ونهر واقع اذ راجع انه لو قال عند البيع على ان يكون الجنس مقابلا لخلاف الجنس صح يعني اجاء (قوله وصح بيع احدهم خارجا) اردف هذه المسئلة وان علت بمقابلها البيان ان صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه بين ان يوجد الجنس في كل من البدلين او أحدهما نهر (قوله وصح بيع درهم مع درهم الخ) لانها جنس واحد فيعتبر التساوي في القدر دون الوصف وفيه خلاف زفر والشافعي عني (قوله بدرهمين صحيعين) لما سبق من ان الصحيح من جنس الغلة فالدار على التساوي قدرا وهو حاصل يجعل ثلاثة دراهم عوضا عن ثلاثة (قوله الغلة ما باخذ التجار الخ) وقيل هي الدرهم المقطعة لانتاقي بينهما لاحتمال انها التي يرقها بيت المال نهر عن الزبلي ولهذا نقل عزي عن النهاية ان الغلة ما يرد بيت المال لازا فاقابل لكونها قطعاً انتهى (قوله وصح بيع دينار بعشرة دراهم عليه) وقطع القصاص بنفس العقد لانه جعل غنة دراهم لا يصح قبضها ولا بعثها بالقض وذلك جائزا جاعا كما في الزبلي لان التعيين للاحتراز عن الزبا أي ربا النسقة ولا ربا في دين سقط انما الرابي دين يقع المحظر في عاقبته ولهذا لو نصا فادراهم دينين بدينارين مع لقوات المحظر ولا فرق بين ان يكون الدين موجودا قبل عقد العرف او حصل بعده يعني قبل الافتراق كما في النهر وقبل لا يجوز التقاص بدين حادث بعد الصرف لانه يكون تقاصا بدين سيجب والاول هو الاصح لان التقاص هو الذي يتضمن الفسخ للصرف الاول وانما صرف آخر فكيف في وجود الدين عنده لانه يكون عقدا جديدا من ذلك الوقت من غير استئصال ما قبله فلا حاجة الى سبق وجوبه واهل ان ما ذكرنا بل في عدم الفرق في الدين بين أن يكون موجودا قبل عقد الصرف او حصل بعده انما هو فيما اذ بيع الدينار بعشرة مطلقا شيخنا صورة التقاص بدين حادث ان يبيعه ديناروا بعشرة ثم يحدث المشتري الدينار عشرة على الدائع بان باع منه ثوبا بعشرة فتقاصا في المجلس وقول المعنى وهنا صورة أخرى صوابه صورته فان قلت ما ذكره المعنى من التصويير للذين الحادث بشكل مما سبق في المتن حيث قال فلوبا ع دينار بدراهم واشترى بها ثوبا فسد بيع الثوب بناء على ما قدمناه من فساد بيع الثوب ولو كان اشتراؤه من عقد معة الصرف قلت ما سبق مفروض فيما اذا اشترى الثوب بالدرهم التي هي بدل الدينار بخلاف ما هنا فان العشرة التي اشترى الثوب بها مطلقا فكانت غير العشرة التي هي بدل الدينار ولهذا احتج بالتقاص فوضع الفرق وفي البحر عن الفقه أي اللث اذا استقرض بائع الدينار بعشرة عشرة من المشتري واغصب منه مارقا صا ولا يحتاج الى التراضي لانه قد وجد منه القبض انتهى اما نفقة الزوجة ففي وقوع المقاصة بها اذا سكن للزوج عليها بدين لابلده من التراضي بمرضا عن فروق الكريسي (قوله وقال زفر لا يصح) لكونه استبدل الا بديل الصرف وجه الاستحسان انها لما تقاصا انفسح

وقال زفر والشافعي لا يصح قياسا
(و) صح بيع (احد عشر درهما
بعشرة دراهم ودينار) بان جعلت
العشرة ثلثها والدينار بدرهم (و)
صح بيع درهمين ودرهمين غلة
ندرهين صحيعين ودرهم غلة (و)
ما باخذ التجار ويرد بيت المال أي
صح بيع (دينار بعشرة دراهم عليه)
على البائع (او بعشرة مطلقا ووقع
الدينار في الصورتين) وقصاصا
العشرة العشرين فسقط حق المطالبة
وقصاصا المقاصة في الثانية استحسانا
وقال زفر لا يصح وهو القياس

الاول وان عقد صرف آخر مضى الى الدين لانهما لما ان غرامو جب المقدرة قد مضى الى آخر اقتضاء
 كالو جدد البيع بأكثر من الثمن الاول وفيه كلام للفقيه يعلم بجملة النهر (قوله وغالب الفضة الخ)
 لانها لا يتناولان عن قليل غش لا لطباع يتكون المحكم للغالب يعني (قوله فصع بيعها بجنسها متفاضلا)
 أي بالغشوش مثلها عددا ووزنا لان الغش من كل واحد منهما مقابل بالفضة أو الذهب الذي في الآخر
 فلا يضر التفاضل فيها لاختلاف الجنس وإذا بيعت بالفضة المتخالصة أو الذهب المتخالص لا بد وان
 يكون المتخالص أكثر من الفضة أو الذهب الذي في الغشوش حتى يكون قدره مثله والزيادة بالغش
 والمخالص انهم اعتبروا الفضة والذهب المغلوب بالغش هنا حتى لا يجوز بيعه بجنسه الا على طريق
 الاعتبار ولم يعتبروا الغش المغلوب بالفضة أو الذهب فجعل كان كله فضة أو ذهب ومنع بيعه متفاضلا
 والغرق بينهما ان الفضة المغلوبة أو الذهب المغلوب موجود حقيقة حال من حيث اللون وما لا
 بالاذابة بخلاف الغش المغلوب فيها لا يمتزج ويهلك ولا لون له في الحال فلا يمكن اعتباره حتى لو عرف
 ان الفضة أو الذهب في الغش الغالب يمتزج ولا يخرج منه شيء كان حكمه حكم النحاس المتخالص
 فلا يكون لفضة أو الذهب فيه اعتبار أصلا ولا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا وكذا لا يجوز لتفاضل
 في العطارفة والعدالي وان كان الغالب فيها الغش لانها أعز الاموال في ديارهم زبلي والعطارفة هي
 الدراهم العطارفة وهي المنسوبة الى غفر يمين عطاء الكندي أمر نرسان أيام الرشيد وقيل خال
 هارون الرشيد عنابة (قوله أي بيع الدراهم والدنانير الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح حيث جعل الضمير
 في قول المصنف فصع بيعها للدراهم والدنانير التي غلب عليها الغش هو الظاهر من كلام المصنف
 خلافا للحنفي حيث جعل الضمير لكسب الغش قال وانما أنت الضمير باعتبار الفضة انتهى لان ما غلب
 غشه لم ينص في الفضة (قوله ولكن بشرط التفاضل) لانه صرف في البعض لوجود الفضة والذهب
 من المجانبين وبشرط في الغش أيضا لانه لا يجزأ لانه لا يضر زبلي (قوله وزنا وعددا او بهما) لان المتغير
 فيما لا ينص فيه العادة لانه لما كان الغالب فيها الغش صارت كالفضة فاعتبر العادة حتى اذا كانت
 تروج بالوزن في بالوزن وان بالعدد فالعدد وان بهما فكل واحد منهما يعني (قوله ولا تتعين بالتعين)
 فلو هلكت قبل القبض لا يبطل العقد نهر (قوله وما دامت تروج) لانها بالاصطلاح صارت أغنانا فاذام
 ذلك الاصطلاح موجودا لا تسقط النسيئة لقيام المقتضى زبلي (قوله وتعين بالتعين الخ) لانها
 سلمة في الاصل وانما جعلت أغنانا بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بهار جعت الى اصلها حتى لو هلكت
 قبل القبض بطل العقد هذا اذا كانا يعلمان بمخالها ويعلم كل من المتعاقدين ان الآخر يعلم ولا يبيع
 يتعلق بالدراهم الزبلي لا بالمشارة اليه من هذه الدراهم التي لا تروج وان كان يقبلها البعض ويردّها
 البعض فهي مثل الزبوي والنهر حرة لا تتعلق بالعقد بعينها بل بجنسها وان كان الساع يعلم بمخالها وما عهدها
 على غن انها دراهم جساد تعلق حقه بالمجاد لوجود اضرابها في الاول وعدمه في الثاني وما في ازبلي
 من تأنيث الضمير حيث قال ولعدهما في الثاني كذا بخطه والظاهر ترك الضمير شيخنا عن الشافعي (قوله
 والمتساوي) كغالب الفضة في التبايع حتى لا يجوز البيع بها الا بالوزن ولا ينقص العقد بهلا كما قبل
 التسليم ويعطيه مثلها لانها من فلان تعين زبلي وغيره ومنه يعلم ما في الشارح من المحلل حيث شرح
 التبايع بقوله حتى لا يبيع بها المتخالصة المتساوي وزنا وكان المناسب ذكر هذا بقوله وفي الصرف
 كغالب الغش كما فعل العيني شيخنا اعلم ان ما ذكره الشارح حيث اشترط التساوي وزنا لا ينافي ما
 في ازبلي وغيره كالعيني حيث قال ولو باعها بالفضة المتخالصة لا يجوز حتى تكون المتخالصة أكثر ما عهدها من
 الفضة إلا أنه اذا كان وزن المتخالص مساويا لوزن الغشوش يلزم ان يكون المتخالص أكثر مما في الغشوش
 فلا تضاليف (قوله حتى لا يبيع الاستقراض بها الخ) الظاهر ان قال حتى لا يبيع استقراضها الخ (قوله
 وفي الصرف كغالب الغش) مقتضاها جواز بيعها بجنسها متفاضلا كما ذكره الشارح وغيره وبصرف

(وغالب الفضة والذهب فضة
 وذهب حتى لا يبيع بيع) الفضة
 (المتخالصة بها) أي بغالب الفضة
 (ولا يبيع) بيع بعض الدراهم التي
 بالمتخالصة أي بيع بعض الدراهم
 غلب عليها الفضة بعض الدراهم
 التي غلب عليها الفضة (المتساوي
 وزنا ولا يبيع الاستقراض بها) أي
 بالدراهم والدنانير التي غلب عليها
 بالذهب والذهب (المتساوي
 الفضة والذهب والفضة) ليس في
 (الغش) من الذهب والفضة (أي
 حكم الدراهم والدنانير التي غلب
 أي بيع الدراهم والدنانير التي غلب
 عليها الغش) (جنسها متفاضلا)
 وبصرف الجنس الى خلاف الجنس
 ولكن بشرط التفاضل (و) مع
 التبايع والاستقراض بزوج من
 الدراهم والدنانير التي غلب عليها
 الغش (وزنا وعددا) او بهما (ولا
 تعين) الدراهم والدنانير التي غلب
 عليها ما دامت تروج (بالتعين
 لكونها أغنانا وتعين بالتعين ان
 كانت لا تروج والتساوي كغالب
 الفضة في التبايع) حتى لا يبيع
 بالمتخالصة المتساوي (و) وفي
 (الاستقراض) حتى لا يبيع
 الاستقراض بها (وزنا) وفي الصرف
 كغالب الغش

مجددا نظري في حق المستقرض لان قيمته يوم الاتعاط أقل و قول أبي يوسف ايسر لان قيمته يوم القبض
 معلومة ويوم الكساد لا تعرف الا بحرج زباني (قوله وصح البيع بالفلوس الناقصة) لانه عن بالا صطلاح
 درر ومافي الشر نبلاية من قوله كان الاولان يقال لانهما تقبض شيئا بان مراعاة الحرج او من مراعاة
 المرجع انتهى (قوله وان لم تعين) لانها اثنان بل لوعينها لا تعين الا اذا قال اردنا تطبيق الحكم بعينها
 فيثبت يتعلق العقد بعينها بغير ونهر (قوله حتى بعينها) لانها سلع فلا بد من تعيينها ولو اشترى شيئا بفلوس
 ثم كسدت الفلوس قبل ان يتقدها وقد قبض المبيع ففسد البيع وروى عن أبي يوسف انه قال عليه قيمة
 الفلوس ولا يفسد البيع عني قال شيئا ينظر وجهه تخصص أبي يوسف بهذه الرواية فانه قد سبق من
 المعنى التخصص على عدم فساد البيع عندهما وعند بقية المذاهب ذكر ذلك عقب قول المتن ولو اشترى
 به او بفلوس ناقصة شيئا وكسدت بطل البيع ولا وجود لهذه الرواية في الزبلي اهـ (قوله وعندهما تعجب
 فيهما) لانها ليستا تعذرهما كما قبض بطلان وصف الثمنية وجب رد قيمتها وله اعارة ووجه رد المجلس
 يعني والثمنية فضل فيه اذا القرض لا يخص به كافي النهر وقوله اذا القرض لا يخص به اي باقن المقوم
 من الثمنية واما الاستقرض دراهم غالية الغش في قياس قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه عليه مثلها
 وقال الثاني عليه قيمته من الذهب يوم القرض في الفلوس والدرهم وقال محمد في آخر وقت نقاهتها بغيرها
 وقوله واما اذا استقرض دراهم غالية الغش يعني فكسدت كما يدل عليه سياق كلامه ومحل الخلاف فيما
 اذا هلك ثم كسدت اموالو كانت باقية فانه يرد عينها اتفاقا كافي الشر نبلاية عن شرح الجمع واعلم ان
 تقعيد الاختلاف في رد المثل او القيمة الكساد يشترى انهما اذا غلتا ورخصت وجب رد المثل بالاتفاق
 وقد سبق نظير ذلك فيما اذا اشترى بغالب الغش او بفلوس ناقصة شيئا ثم غلتا ورخصت حيث هي في
 النهر هي ان البيع على حاله لا ما لاجاع وانه لا تغير المبيع ولا المشتري واعلم انه استفيد من كلام النهر
 ان تقعيد الكساد بالفلس القرض ليس احترازا بل بدليل انه حكى الاختلاف في رد المثل او القيمة فيما اذا
 كان القرض الذي كسد ما غلب غشه وانظر حكما اذا اقرض من فضة خالصة او غالية او مساوية للغش
 ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف او يجب رد المثل بالاتفاق (قوله او بداني) هو سدس درهم والقيمة
 نصف السدس بجر (قوله صح) وعلمه من الفلوس مائة نصف درهم وعلى هذا القول ثلث درهم
 او ربعه لان مائة مائة من الفلوس بن الناس نصف درهم ونحوه معلوم فاعني العلم به عن العدد ولو اشترى
 شيئا من ذلك بدينه ففلس كان مثل ذلك في القياس هذا لفظ محمد في الاصل ولكن لم يصح به بالجموع
 وعنده وقال في المختلف والمحصرون عن أبي يوسف انه يجوز ومن محمد انه لا يجوز عني والاصل هو المبسوط
 لمجد والمختلف والمحصرون كلاهما مشرحت من مظومة النسق والمذكور في غير المبسوط خلاف ظاهر الرواية عن
 محمد دلالة اذا كان المدارا ما هو على العلم بمائة مائة درهم من الفلوس مع وجوب الحمل عليه تعميما للعقد
 فلا فرق بين ما دون الدرهم والدرهم فضلا عن الدرهم نهر (قوله وقال زفر لا يصح في الكل) لان الفلوس
 معدودة ونصف الدرهم ونحوه كالدينار والقيمة وزي قد ذكرها لا يعني من بيان المدفوع في الثمن بجهولا
 ولنا ما سبق وهو انه اراد مائة مائة من الفلوس وهو معلوم فاعني عن ذكر العدد بزيادة قوله وقال
 محمد يصح فيما دون الدرهم الخ لان الجموع للعادة لم توجد في الدرهم وقال أبو يوسف يجوز في الكل لانه
 معلوم عند الناس ولا تفاوت قيمة الفضة من الفلوس زبلي وقول أبي يوسف هو الاصح بجر عن الكافي
 والجبتي (قوله صح الصرف) أي فيها لا نهلا لم يذكر لفظ نصفه بل قابل الدرهم بمائة مائة من الفلوس
 نصف درهم ونصف درهم الاحبة كان نصف درهم الاحبة بمثل من الفضة والباقى بازا الفلوس حتى
 لو كرره والمسئلة بمائة مائة في الكل على قياس قول الامام لان الفساد قوى مقارن للعقد فيبيع
 وعندهما صح في الفلوس وبطل فيما يقابل الفضة لان بيع نصف درهم الفلوس صحيح وبيع النصف
 بنصف الاحبة فاسد بل ولو كرر لفظ الاعطاء كان جوابه كجوابه في ان الفساد يخص النصف الآخر

(النافقة)
 (وصح البيع بالفلوس)
 (وان لم تعين وبال كساد لا)
 (الرافعة) (وإن لم تعين وبال كساد لا)
 (بصح) (حتى بعينها وكسدت) أي لو
 استقرض فلو كسدت (أفلس)
 (القرض يجب رد مثلها) أي مثل
 (القرض عند أبي حنيفة)
 (أفلس القرض عند أبي)
 (وعندهما تعجب فيهما ولكن عند أبي)
 (يوسف تعجب فيهما ولو اشترى شيئا)
 (محمد يوم الكساد) (أوبدان في فلوس)
 (بنصف درهم فلوس) (أوبدان في فلوس)
 (وصح) (وعلمه من الفلوس مائة)
 (بنصف درهم ونحوه وقال زفر لا يصح)
 (في الكل) (وقال محمد يصح فيما دون)
 (الدرهم لا في الدرهم) (أي صراحا) (درهما)
 (رد) (صريحا) (أي بذلك الدرهم)
 (وقال اهبطي به) (أي بذلك الدرهم)
 (نصف درهم) (حال كون النصف)
 (فلوسا ونصفا الاحبة صح) (الصرف)

لانهما يمان لعدد الصفقة وهذا هو المختار كما في النهر خلافا لما حكى عن بعض المشايخ انه لا يصور واصل
 الخلاف ان العقد عند بركو يشكر اللفظ أى لفظ اعطى وعندهما بتفصيل لشكر كافي ان يلقى فان
 قلت قد استغنى من كلامهم انه اذا قال له اعطى بنصفه فلو ساو بنصفه نصفاً الاية شيع الفصل
 في الكل عند الامام وفي الغضه فقط عندهما وهكذا يفهم من كلام القدورى على ما نقل عنه المعنى
 حيث قال وقال القدورى ومن اعطى الصر في درهما وقال اعطى بنصفه فلو ساو بنصفه نصفاً الاية
 جاز البيع في الفلوس وبطل فبما بقي عندهما فتقيده بقوله عندهما بهتز به عما ذهب اليه الامام
 من ان الفساد يشيع في الكل فلا يثنى قال ابو نصر الا قطع هذا غلط من الناسخ لان العقد فيه فاسد
 عند ابي حنيفة في الكل وعنهما جائز في الفلوس فاسد في قدر النصف الا يخرج ما نقله عنه العيني مع
 ان ما جعله الاقطع وجه الدعوى الغلط وهو فساد العقد في الكل عبد الامام يستفاد من كلامه وان لم
 يصرح به قلت ذكر شيخنا ما به يزول الاشكال حيث قال الظاهر ان اسم الاشارة راجع الى اطلاق
 التفصيل عن قيد قول القدورى عندهما لكون النسخة التي شرح عليها الاقطع خالية عن قيد التفصيل
 بلفظ عندهما فتدبر الاضع الى الناسخ لتبويه في خط القدورى انتهى (تكملة) ذكر بعضهم بيع الوفاء
 هنا وصورة ان يبعه العين بالف على انه ان رد عليه الفين رد عليه العين ثمان ذكر الفسخ فيه اوقله
 اوزعنا غير لازم كان يعاقدوا ولو يبعه على وجه المداخلة وزم الوفاء لان الواعد قد تكون لازمة
 لمحااجة الناس وهو الصحيح كافي الكافي والحاجة ولو استأجرها بعه لا يلزم الاجر لانه رهس حكوا في فتاوى
 ابن المحلى ان صدرت الاحارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء ففي صحته والجر لا لزومة مدة لتأجرا انتهى
 وعليه فلو مضت المدونة بقي في يده ففي علامة الروم يلزم ابرامثل وفي البراز يلو بواعه المشتري فلبائع
 او ورثته من استرداده واما في الشرع لانه ان ورثة كل من البائع والمشتري يقوم مقام مورثه نظرا
 لمجانب الرهن كذا في الدرر والمجاهد ان في بيع الوفاء تسعة اقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو
 انه فاسد في بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل الاثرال ومانع المبيع
 ورهن في حق البعض حتى ملك المشتري يبعه من آخر ولا رهنه قال صاحب الجهر بعد نقله وينبغي ان
 لا يعدل في الاقتناع القول الجامع انتهى قال في الشرع لانه في ورثة البائع يقوم مقامه
 كورثة المشتري نظر الجانب الرهن انتهى وبعبارة شيخنا عما ذكره اجدن ونس في فتاواه من انه اذا
 مات البائع انقطع حكم الشرط بموته لانه يبيع فيه اقالته وشرطها باق المتعاقدين ولا يميز في خيار الشرط
 وهو لا يورث انتهى واعلم ان ما في الدرر عن مجموع الدوازل وهم عدم لزوم الوفاء بالوعد وانه يبيع من كل
 وجه وليس كذلك ولهذا قيد شيخنا اطلاق قوله وذكر في مجموع النوازل اتفق مشايختنا في هذا الزمان
 على صحته يبعها بقوله اى يقيد بعض احكامه وهو الانتفاع به دون البعض لمحااجة الناس ولتعاملهم
 قال صاحب النهاية وعليه الفتوى الخ ثم رأيت التقيد الذي نقله شيخنا عن النهاية مصرحاً به في جامع
 الفتاوى ايضا ونعمه ملخصا اتفق مشايختنا في هذا الزمان على جواز ما بالنسبة لبعض الاحكام وهو
 الانتفاع به لمحااجة الناس اليه ولتعاملهم قال صاحب النهاية وعليه الفتوى فاستميد من كلام
 صاحب النهاية ان ما ذكره في الدرر عن مجموع النوازل ليس على اطلاعه وكذا يستفاد هذا ايضا من
 عبارة الفصول على ما نقل عنه في جامع الفتاوى ايضا ونعمه ان لم يكن الشرط في العقد فله يبعها صحها
 في حق المشتري حتى يتفهم بالمبيع حكما ثم املأه ورهنا في حق البائع حتى لم يحز بيع المشتري المبيع
 ويجبر المشتري على قبول الفين ورد المبيع على باعه لان هذا البيع مركب منهما كنهته بشرط العوض
 وكثير من الاحكام له حكم لمحااجة الناس حذرا عن الزبائح واستغنى ايضا ان يبيع الوفاء لا تشفع فيه
 وبه صرح القهستاني معنى بالقاضين معللا بان حق البائع لم ينقطع اصلا واهل ان ما في النهاية يحصل
 على ما ذكره في الفصول من التقيد بعدم ذكر الشرط في العقد لما علم من ان ذكره في العقد يفسده اذا

علمت هذا نظهر ان ما ذكره في الدرر على وجه التعليل لما ذكره في مجموع النوازل بقوله لانهما تلفظا بلفظ
 المبيع من غير ذكر شرط فيه أى من غير ذكر الشرط في صلب العقد وليس المراد عدم ذكر الشرط اصلا
 بقى ان يقال اذا كان المبيع امة بناء على القول بان بيع الوفا يجرى في المنقول لا يحل لكل واحد من
 البائع والمشتري وماؤها لتعلق حق كل منهما بها فكيف كانت في معنى المشتركة وحل الوفاء يستدعى
 ملكا لكل واحد وجه وكذا اذا اشتراها سادا وقضها باذن البائع ثبت احكام الملك كلها الا انه لا يحل
 وطؤها ولو . بعضهم عقرها وكذا لا يحل الاكل ولا اللبس ولا شفعة للشفيع اذا كان المبيع عقارا
 كذا في الاشياء من كتاب البيوع ببعض تصرف وقوله ولا شفعة للشفيع يعنى الا اذا سقط حق الشفيع
 كما ساقى في محله وهذا التقرير يعلم ان المراد بالانزال فيما سبق من حل الانزال ومنافع المبيع منفعة
 الاسكان بناء على ما رآه لبعض الافاضل حيث ضبطه بكسر الهضمة والمحامل له على هذا المحافظة على
 ما هو الاصل في العطف من كونه للمغايرة فيكون عطف منافع المبيع على الانزال من عطف العام على
 الخاص ولا شك في تحقق المغايرة بينهما خصوصا على ما نقل عن سعدى شلي من ان العام اذا قبل
 بالخاص يراد به ماعد الخاص والاولى ان يكون بفتح الهضمة فيكون جمع نزل كما سبق فيما اذا غسل
 النخل بارض شخص لمسا في كسر الهضمة من ايها ما لا تصح ارادته وغاية ما يلزم على فتح الهضمة ان يكون
 العطف من قبيل عطف البيان ولا مانع منه (فايدة) قال الرضى الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل
 الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدلا للكل وما قالوا في الفرق
 بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه البيان أى
 فان المقصود بالنسبة هو البيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
 فالجواب اننا لانعلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال
 الا بدلا للكل وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
 مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والمحاصل
 ان مثل قولنا حائى اخوك زبدان قصدت فيه الاستناد الى
 الاول وحثت بالثاني تمة وتوضعا لثاني عطف بيان
 وان قصدت فيه الاستناد الى الثاني وحثت بالاول
 توطئة له مألوفة في الاستناد لثاني بدل
 وحديث يكون التوضيح المحاصل
 به مقصودا تبعا والمقصود
 أصالة هو الاستناد بعد
 التوطئة فالفرق
 ظاهر مثلا
 حائى
 تم

الى هنا انتهى الجزء الثاني من حاشية العلامة الى السعود على منلا مسكين و يليه الجزء الثالث اوله كتاب
 الكفالة طبع بطبعة جمعية المعارف على ذمة الجمعية

